



















جمهورية الكويت

مَحْكَمَةُ النِّقَضِ

المكتب الفني

السنة التاسعة والعشرون

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة  
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية  
ومن دائرة الأحوال الشخصية

الثلث ٥٠٠ ج.ب

الجزء الأول

من يناير إلى يونيو سنة ١٩٧٨

ومن أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٧٨

المساهمة

الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية

١٩٨٠







## جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٧٨

المؤلفة من السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحسيني ... .. ونهيا  
وعضوية السادة المستشارين : عثمان الزيني، ومحمد الخولي، وإبراهيم هاشم ، والدكتور سعيد  
عبد المجيد .

(١)

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٥٤ ق "رجال القضاء" :

معاش "تسوية المعاش" موظفون .

من التقاعد لرجال القضاء خريجي الأزهر . خمسة وستون عاما . وجوب إعادة تسوية  
معاشات الذين انتهت خدمتهم لبلوغهم سن الستين أو أكثر قبل العمل بالقانون ١٩ لسنة ١٩٧٣  
شرطه . انتهاء الخدمة لبلوغ سن الستين . الاستقالة قبل بلوغها . خروجها عن نطاق تطبيق  
القانون .

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ بتحديد سن التقاعد للعلماء خريجي الأزهر ومن  
في حكمهم بعد أن حدد في مادته الأولى هذه السن بالخامسة والستين ، نص في  
المادة الثالثة على أن تعاد تسوية معاشات الذين انتهت خدمتهم وبلوغهم سن  
الستين أو أكثر قبل العمل به وما زالوا على قيد الحياة — على أساس حساب  
المدة المتحققة لبلوغهم سن الخامسة والستين ضمن ممدد خدمتهم المحسوبة  
في المعاش بواقع  $\frac{1}{70}$  . وصرح هذا النص يشترط لإعمال حكمه أن يكون الموظف  
قد انتهت خدمته لبلوغ سن الستين أو أكثر ، ومن ثم لا ينطبق النص على من  
انتهت خدمتهم قبل بلوغ تلك السن لأي سبب آخر كاستقالة . ولما كان  
الثابت بالأوراق أن خدمة الطالب قد انتهت في ١٢/٧/١٩٦٥ بالاستقالة المقدمة  
منه وقبل بلوغه سن الستين في ٢٣/٧/١٩٦٥ ، فإنه لا يستفيد من حكم المادة  
الثالثة من القانون المشار إليه ، ولا يغير من ذلك ما يتمسك به الطالب من توافر  
الحكمة التي تغياها المشرع من هذا النص وهي تعويض خريجي الأزهر عن طول  
مدة الدراسة في التعليم الأزهرى عنها في التعليم العام ، ذلك أنه متى كان نص



القانون واضحاً جلياً فالبحث عن حكمة التشريع فيه مما يكون معه القاضي مضطراً في سبيل تعرف الحكم الصحيح إلى تقصى الغرض الذي رمى إليه النص والقصد الذي أملاه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المتمسور وبعد المداولة قانوناً .

وحيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أنه بتاريخ ١٧/٧/١٩٧٥ تقدم الأستاذ ... .. رئيس نيابة الأحوال الشخصية السابق بهذا الطلب للحكم بإعادة تسوية معاشه وفقاً لأحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ من تاريخ صدوره في ١٣/٥/١٩٧٣ وقال بياناً لذلك أن القانون المذكور رفع سن التقاعد بالنسبة لخريجي الأزهر إلى الخامسة والستين . وقضى بإعادة تسوية معاش من ترك الخدمة منهم قبل العمل به لبلوغ سن الستين على أساس ضم المدة المكتملة لبلوغ الخامسة والستين إلى مدة الخدمة، وأن وزارة العدل رفضت تطبيق القانون على حالته بمقولة أن خدمته انتهت بالاستقالة قبل بلوغ سن الستين . وإذا كان طلب الاستقالة المقدم منه هو في حقيقته طلب بالإحالة إلى المعاش لبلوغ الستين حيث تقدم به بتاريخ ١٢/٧/١٩٦٥ أي قبل بلوغه تلك السن بأثنى عشر يوماً ويقصد احتساب معاشه على أساس مرتب الشهر الأخير ، فإن القانون ينطبق على حالته بنصه وروحه لأن المشرع إنما أراد به تعويض خريجي الأزهر عن طول مدة الدراسة في التعليم الأزهرى عنها في التعليم العام ، ومساواة من انتهت خدمته منهم لبلوغ الستين قبل العمل به ، بمن كانوا بالخدمة في ذلك الوقت — وطلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب لعدم توافر شروط تطبيق النص بالنسبة للطلاب . وأبدت النيابة الرأي برفض الطلب أيضاً .



وحيث إن القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ بتحديد سن التقاعد للعلماء نرجي الأزهر ومن في حكمهم بعد أن حدد في مادته الأولى هذا السن بالخامسة والستين نص في المادة الثالثة على أن تعاد تسوية معاشات الذين انتهت خدمتهم لبلوغهم سن الستين أو أكثر قبل العمل به وما زالوا على قيد الحياة — على أساس حساب المدة المتحققة لبلوغهم سن الخامسة والستين ضمن مدد خدمتهم المحسوبة في المعاش بواقع  $\frac{1}{70}$ ، وصرح هذا النص يشترط لإعمال حكمة أن يكون الموظف قد انتهت خدمته لبلوغ سن الستين أو أكثر، ومن ثم لا ينطبق النص على من انتهت خدمتهم قبل بلوغ تلك السن لأي سبب آخر كلاستقالة. ولما كان الثابت بالأوراق أن خدمة الطالب قد انتهت في ١٢/٧/١٩٦٥ بالاستقالة المقدمة منه وقبل بلوغه سن الستين في ٢٣/٧/١٩٦٥، فإنه لا يستفيد من حكم المادة الثالثة من القانون المشار إليه، ولا يغير من ذلك ما يتمسك به الطالب من توافر الحكمة التي تغياها المشرع من هذا النص وهي تمويض نرجي الأزهر عن طول مدة الدراسة في التعليم الأزهرى عنها في التعليم العام، ذلك أنه متى كان نص القانون واضحا جليا فالبحت عن حكمة التشريع ودواعيه لا يكون له محل، وإنما يكون ذلك عند غموض النص أو وجود لبس فيه مما يكون معه القاضي مضطرا في سبيل تعرف الحكم الصحيح، إلى تقصى الغرض الذي رمى إليه النص والقصد الذي أملاه لما كان ما تقدم فإنه يتعين رفض الطاب.



## جلسة ٢٣ من فبراير ١٩٧٨

المؤلفة من السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحسيني وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور مصطفى كيرة ، ومجدي الحول ، وإبراهيم هاشم ، والدكتور سعيد عبد المجيد .

( ٢ )

الطلبان رقما ١١١ لسنة ٤٤ ق ، لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء" :

إختصاص . قانون .

القرار بقانون ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية . صيرورته حائزا قوة  
التشريع بإقرار السلطة التشريعية له في قانون السلطة القضائية ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . طلب إلغاء هذا  
القرار . عدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظره .

إنه وإن كان القرار بقانون ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات  
القضائية قد صدر في الأصل متجاوزا حدود التفويض التشريعي الممنوح لرئيس  
الجمهورية بمقتضى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ إلا أنه لما كان دستور جمهورية  
مصر العربية الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ قد نص في المادة ١٧٣ منه  
على أن "يقوم على شئون الهيئات القضائية مجلس أعلى يرأسه رئيس الجمهورية  
وبين القانون طريقة تشكيله واختصاصاته وقواعد سير العمل فيه ويؤخذ رأيه في  
مشروعات القوانين التي تنظم شئون الهيئات القضائية . " ولما صدر القانون  
رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية أشار في ديباجته إلى القانون رقم ٨٢  
لسنة ٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية باعتباره من القوانين التي يستند  
إليها في صدوره ونص في المادة الأولى منه على أن يستبدل بأحكام القانون رقم  
٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية — والذي نص في تشكيل مجلس  
القضاء الأعلى — النصوص المرافقة ، كما يبين في العديد من مواده اختصاص  
المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، فإن ذلك يدل على إقرار السلطة التشريعية  
للقرار بقانون ٨٢ لسنة ١٩٦٩ ومن ثم فقد حاز قوة التشريع وأصبح قانونا قائما  
لا ولاية للحاكم بإلغائه .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

وحيث إن الودائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٥ تقدم الأستاذ ... بطلب إلى هذه المحكمة قيد برقم ١١١ لسنة ٤٤ ق رجال القضاء للحكم بإلغاء القرار بالطعن رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية تأسيسا على أن رئيس الجمهورية أصدر القرار بالقانون المشار إليه بناء على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ الصادر من مجلس الأمة بتفويض رئيس الجمهورية بإصدار قرارات لها قوة القانون والذي نص بالمادة الأولى منه على أن يفوض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون خلال الظروف الاستثنائية الطارئة القائمة في جميع الموضوعات التي تتصل بأمن الدولة وسلامتها وتعبئة كل إمكانياتها البشرية والمادية ودعم المجهود الحربي والاقتصاد الوطني ، وبصفة عامة كل ما يراه ضروريا لمواجهة هذه الظروف الاستثنائية . وإذ كان القرار بقانون المطعون فيه قد صدر في موضوع يخرج عن النطاق المحدد بقانون التفويض ، ويخالف مؤدى نصه ومقتضاه مما يجعله مجردا من انقانون ، كما ألغى مجلس القضاء الأعلى المصوص عليه بقانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وهو مجلس مشكل من رجال القضاء وحدهم واستبدل به المجلس الأعلى للهيئات القضائية والذي يدخل في تشكيله بعض العناصر غير القضائية مما لا يوفر لرجال القضاء ضماناتهم فقد تهيئ الطلب إلى طلب الحكم بطلباته . وفي ١٩٧٥/٢/٢٨ تقدم سبعة من رجال القضاء بطلب قيد برقم ٤ لسنة ٤٥ ق للحكم بإلغاء القرار بالقانون موضوع الطلب الأول ولذات الأسباب التي أقيم عليها وأمرت المحكمة بضم الطلبين ليصدر فيها حكم واحد . وطلب الحاضر عن الحكومة الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيسا على أن المحاكم على اختلاف جهاتها ودرجاتها لا تملك التعرض للقوانين بالإلغاء أو التعديل . وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت الحكم بعدم جواز نظر الطلب .



وحيث إنه وإن كان القرار بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية قد صدر في الأصل متجاوزاً حدود التفويض التشريعي الممنوح لرئيس الجمهورية بمقتضى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ إلا أنه لما كان دستور جمهورية مصر العربية الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ قد نص في المادة ١٧٣ منه على : " يقوم على شئون الهيئات القضائية مجلس أعلى يرأسه رئيس الجمهورية ويبين القانون طريقة تشكيله واختصاصاته وقواعد سير العمل فيه ويؤخذ رأيه في مشروعات القوانين التي تنظم شئون الهيئات القضائية " . ولما صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ٧٢ بشأن السلطة القضائية أشار في ديباجته إلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية باعتباره من القوانين التي يستند إليها في صدوره ونص في المادة الأولى منه على أن يستبدل بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية — والذي نص على تشكيل مجلس القضاء الأعلى — النصوص المرافقة ، كما يبين في العديد من مواده اختصاصات المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، فإن ذلك يدل على إقرار السلطة التشريعية للقرار بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ ومن ثم فقد حاز قوة التشريع وأصبح قانوناً قائماً ، لا ولاية للحاكم بإلغائه .



## جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٨

المؤلفة من السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحسينى رئيسا ، وعضوية السادة المستشارين : الدكتور مصطفى كيرة، وعثمان الزينى، وسعد العيسوى، والدكتور سعيد عبد المجيد .

(٣)

الطالب رقم ٢٧٨ لسنة ٤٦ ق "رجال القضاء" :

( ١ ، ٢ ، ٣ ) مرتبات " بدل السفر " . مؤلفون .

( ١ ) استحقاق الزيادة في بدل السفر بالنسبة للأماكن المينة بالمادة ٢ / ٢ من القرار الجمهورى ٤١ لسنة ١٩٥٨ . شرطه . أن يقتضى عمل الموظف الإقامة في إحدى الأماكن المحددة .

( ٢ ) وجوب استراحة للوزارة أو المصلحة في مكان العمل المتدب له الموظف . وجوب خصم وجع بدل السفر ولو لم يقم فيها متى كانت الإقامة بها ممكنة . لا يغير من ذلك إقامته بمسكنه الخاص .

( ٣ ) ندب الطالب للعمل بإحدى الدوائر الاستثنائية بمحكمة دمنهور . استحقاقه مصاريف الانتقال من مقر عمله بالقاهرة إلى دمنهور في أول كل دور انعقاد ونهايته . عدم استحقاقه لمصاريف انتقال من الاسكندرية إلى دمنهور .

١ - إن لائحة بدل السفر الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بعد أن حددت في البند أولا من المادة الثانية فئات بدل السفر التي تستحق للوظفين داخل الجمهورية نصت في البند ( ثانيا ) على أن المهام التي تقضى في القاهرة والاسكندرية وضواحيهما ومنطقة قناة السويس والطور ومحافظات الصحراء الغربية وسينا والبحر الأحمر وبندر الحيزة ، تزداد الفئات المتقدمة بمقدار ٢٥ ٪ .. " مما مفاده أن استحقاق الزيادة المنصوص عليها في البند ( ثانيا ) من تلك المادة مناطه أن يكون العمل الذي كلف الموظف القيام به يقتضى إقامته في إحدى المدن أو الأماكن المحددة فيها ، وإذا كان العمل الذي أسند إلى الطالب هو رئاسة الدائرة المدنية الى تنمقد جاساتها بمدينة دمنهور



ويتطلب إقامته بها ، فإن طلبه استحقاق بدل السفر بالفئة الزائدة يكون على غير أساس .

٢ - مفاد نص المادتين الثالثة والرابعة من لائحة بدل السفر - الصادر بها القرار الجمهوري ٤١ لسنة ١٩٥٨ - يدل على أنه يجب خصم ربع بدل السفر المستحق للوظف في حالة وجود استراحة للوزارة أو المصلحة التي تتبعها في الجهة التي ندب للعمل بها ، سواء أقام في الاستراحة أم لا متى كان إقامته فيها ممكنة وإذ لا يازع الطلب في أن إقامته باستراحة السادة المستشارين بدمهور كانت ممكنة ، ولكنه تذرع بأنه كان يقيم بمسكن له بمدينة الاسكندرية فان خصم ربع بدل السفر المستحق له يكون موافقا للقانون .

٣ - ندب - الطالب - من القاهرة رئيسا لإحدى الدوائر بمحكمة استئناف الاسكندرية التي أسندت إليه العمل بالدائرة المدنية التي تعقد جلساتها بدمهور ، لا يقتضى منه إلا الانتقال من مقر عمله الأصلي بالقاهرة إلى دمنهور ثم العودة ، ومن ثم فإنه لا يستحق مصاريف انتقال غير ذلك في أول كل دور من أدوار انعقاد الجلسات ونهايته ، وإذ كان من المسلم به من الطالب أن مصاريف الانتقال قد صرفت له على هذا الأساس فإنه لا يجوز المطالبة بما مداها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما بين من الأوراق - تتصل في أن المستشار .. .. تقدم بهذا الطلب للحكم أصليا بأحقية في صرف بدل السفر عن الليالي التي قضاها في الاسكندرية لأداء المهمة التي ندب لها بدائرة محكمة استئناف الاسكندرية بالفئة الزائدة المنصوص عليها في البند ثانيا من المادة ٢ من لائحة



بدل السفر والانتقال الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ وبأحقته في صرف مصروفات الانتقال من القاهرة إلى الاسكندرية ثم إلى دمنهور ، ومن باب الاحتياط بأحقته في صرف بدل السفر كاملا عن الميالى التى يقتضى عمله المبيت فيها بدمنهور بالفئة المنصوص عليها في البند ( أولا ) من المادة ٢ من اللائحة المذكورة دون الخصم المنصوص عليه في المادة الثالثة منها وبأحقته في صرف بدل الانتقال يوميا من الاسكندرية إلى دمنهور ، وقال يانا لطلبه أنه كان يعمل مستشارا بمحكمة استئناف القاهرة ونذب بالقرار الجمهورى رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٦ رئيسا لدائرة محكمة استئناف الاسكندرية ، وأسندت له الجمعية العمومية لتلك المحكمة رئاسة الدائرة المدنية التى تنعقد جلساتها بمدينة دمنهور ، وقد درج قلم حسابات المحكمة على أن يصرف له بدل السفر العادى المنصوص عليه في البند ( أولا ) من المادة الثانية من لائحة بدل السفر مخصوصا منه ٢٥ ٪ بحجة أن مقر عمله هو مدينة دمنهور والتى بها استراحة حكومية خاصة بالمستشارين ، وأنه لم يقدم ما يفيد أنها كانت مشغولة فى الليالى التى كان عمله يقتضى فيها المبيت بدمنهور ، كما جرى قلم الحسابات على أن يصرف له مصاريف الانتقال من القاهرة إلى دمنهور ، وإذا يستحق الطالب بدل السفر بالفئة الزائدة المنصوص عليها في البند " ثانيا " من المادة الثانية من لائحة بدل السفر المذكورة لأن مقر عمله الذى نذب له هو مدينة الاسكندرية ، ولا يجوز خصم ٢٥ ٪ من البديل لأنه لم يستعمل الاستراحة الحكومية ، كما يستحق بدل الانتقال من الاسكندرية إلى دمنهور ، فقد قدم الطلب للحكم له بطباته ، وطلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطلب الأصلى وإجابة الطالب لطلبه الاحتياطى .

وحيث إن لائحة بدل السفر الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بعد أن حددت فى البند أولا من المادة الثانية فئات بدل السفر الى تستحق للوظفين داخل الجمهورية نصت فى البند ثانيا على أن " المهام التى تقضى فى القاهرة والاسكندرية وضواحيهما ومنطقة قناة السويس والطور ومحافظات الصحراء الغربية وسيناء والبحر الأحمر وبندر الحيزة ، تزداد الفئات المتقدمة بمقدار ٢٥ ٪ .. " مما مفاده أن استحقاق الزيادة المنصوص عليها فى البند " ثانيا " من تلك المادة



مناطه أن يكون العمل الذى كلف الموظف القيام به بمقتضى إقامته فى إحدى المدن أو الأماكن المحددة فيها وإذا كان العمل الذى أُسند إلى الطالب هو رئاسة الدائرة المدنية التى تنعقد جلساتها بمدينة دمنهور ويتطلب إقامته بها ، فإن طلبه استحقاق بدل السفر بالفئة الزائدة يكون على غير أساس .

وحيث إن النص فى المادة الثالثة من لائحة بدل السفر على أن ينخفض البدل بمقدار الربع فى حالة الإقامة بمنزل مما أعدته الحكومة أو سلطة أو هيئة محلية واستراحات البنوك والشركات وفى المادة الرابعة على الموظف " أن ينزل فى أثناء المهمة التى نذب لها فى استراحة الوزارة أو المصلحة التى يتبعها كلما أمكن ذلك ، وفى الأحوال التى تكون فيها الاستراحات مشغولة يجب عنه تقديم استمارة بدل السفر أن يقرر بها الموظف أن الاستراحة لم تكن خالية " يدل على أنه يجب خصم ربع بدل السفر المستحق للموظف فى حالة وجود استراحة للوزارة أو المصلحة التى نذب للعمل بها ، سواء أقام فى الاستراحة أم لا متى كانت إقامته فيها ممكنة ، وإذا لا ينازع الطالب فى إقامته باستراحة السادة المستشارين بدمنهور وكانت ممكنة ولكنه تذرع بأنه كان يقيم بمسكن له بمدينة الاسكندرية ، فإن خصم ربع بدل السفر المستحق له ، يكون موافقا للقانون .

وحيث إنه عن مصاريف الانتقال ، فإن الطالب وقد نذب من القاهرة رئيسا لإحدى الدوائر بمحكمة استئناف الاسكندرية التى أُسندت إليه العمل بالدائرة المدنية التى تنعقد جلساتها بدمنهور ، وهو مالا يقتضى من الطالب إلا الانتقال من مقر عمله الأصلي بالقاهرة إلى دمنهور ثم العودة ، فإنه لا يستحق غير ذلك فى أول دور من أدوار انعقاد الجلسات ونهايته ، وإذا كان من المسلم به من الغالب أن مصاريف الانتقال قد صرفت له على هذا الأساس ، فإنه لا يجوز المطالبة بما عداها ، مما يتعين معه رفض الطلب .



## جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٨

المؤلفة من السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحسني رئيساً، وعضوية السادة المستشارين الدكتور مصطفى كير ، وعثمان الزيني ، وإبراهيم هاشم ، والدكتور سعيد عبد المجيد .

( ٤ )

الطلب رقم ١٤٥ لسنة ٤٧ ق " رجال القضاء " :

معاش . موظفون .

استبقاء الموظف للعمل بأحدى محافظات القناة أو سيناء . وجوب حساب المدة المضاعفة عند تقدير المعاش أو المكافأة ابتداء من تاريخ صدور قرار الاستبقاء بعد ١٩٦٧/٦/٥ أو أن يكون عمل الموظف يقتضي التردد على هذه الأماكن دون الإقامة الدائمة فيها .

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٦ على أن " تحسب مضاعفة في تقدير المعاش أو المكافأة مدة خدمة العاملين المدنيين المتفرجين بأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الصادر قانون التأمين الاجتماعي التي في محافظات بور سعيد والسويس والإسماعيلية وسيناء اعتباراً من ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ حتى انتهاء التهجير وذلك بشرط أن يكون العامل قد استبقى للعمل في إحدى هذه المحافظات بقرار صدر في حينه من الجهة المختصة ومفاد ذلك أنه يكفي لتطبيق هذا النص أن يستبقى الموظف للعمل بأحدى هذه المحافظات بقرار يصدر من الجهة المختصة سواء كان يعمل بمنطقة من المناطق المذكورة في ٥ يونيو ١٩٦٧ أو أن يكون قد كلف بهذا العمل بعد التاريخ المذكور . والمراد بالاستثناء الذي عناه الشارع في هذا الخصوص هو الوجود الذي لا يفرض على العامل بالضرورة الإقامة الدائمة في هذه الأماكن إذ قد تقتضي طبيعة عمله التردد عليها ، ويؤيد ذلك ما ورد بتقرير لجنة القوى العاملة من هذا القانون من أنه " تعرضت محافظات القناة وكذلك محافظة سيناء للعدوان سنة ١٩٦٧ وتم تهجير المواطنين المقيمين بها إلى محافظات أخرى أو من يقتضي عمله التردد عليها وبالتالي أصبحت المعيشة في تلك المحافظات فيها الكثير من المشقة فضلاً عن التعرض للخطر



والتوضيحات سواء خلال العمليات الحربية أو بعدها ، ولما كان الثابت أنه صدر قرار في ١٩٧٠/١٠/٢٤ باستبقاء الطالب للعمل رئيسا للمحكمة في محكمة بورسعيد وظل يتردد على هذه المدينة إلى أن نقل منها في ١٩٧٣/٩/٣٠ فإنه يتعين حساب المدة التي استبق فيها منذ تاريخ صدور هذا القرار حتى تاريخ نقله من بورسعيد في ١٩٧٣/٩/٣٠ مضاعفة في تقدير المعاش أو المكافأة مع استبعاد المدة من ١٩٧١/١٠/٢٨ إلى ١٩٧٢/١٠/٢٩ لإجازة الدراسة التي قضاه في فرنسا .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

حيث إن العيب استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تحصل في أن الطالب تقدم بهذا الطلب بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٥ للحكم له أصليا بحساب المدة من ١٩٦٨/١١/٩ إلى ١٩٧٣/٩/٣٠ التي قضاه في محافظة بورسعيد مدة مضاعفة له في تقدير المعاش أو المكافأة ، واحتياطيا اسقاط المدة من ١٩٧١/١٠/٢٨ إلى ١٩٧٢/١٠/٢٩ التي قضاه لإجازة دراسية في فرنسا وحساب باقي المدة من ١٩٦٨/١١/٩ إلى ١٩٧١/١٠/٢٨ ومن ١٩٧٢/١٠/٣٠ إلى ١٩٧٣/٩/٣٠ مدة مضاعفة له عند تقدير المعاش أو المكافأة، وقال بيانا لطلبه أنه عمل قاضيا ورئيس محكمة في محكمة بورسعيد الابتدائية اعتبارا من ١٩٦٨/١١/٩ حتى صدر قرار في شهر مايو سنة ١٩٦٩ بتجهيز أهل بورسعيد منها ، ثم صدر قرار وزير العدل رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٦٩ بعقد جلسات محكمة بورسعيد في المبنى المخصص لمحكمة المنصورة من أول يونيو سنة ١٩٦٩ واستبقى الطالب للعمل بمدينة بورسعيد بمقتضى قرار وزير العدل رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٠ الصادر في ٢٤ يناير سنة ١٩٧٠ والذي نص في مادته الأولى على أن تنقل دائرة محكمة بورسعيد لتعقد جلساتها مرة كل أسبوع في مدينة بورسعيد لتظر بعض الدعاوى المنصوص عليها في



هذه المادة ، كما نصت المادة الثانية منه على أن ينتقل أحد قضاة محكمة بور سعيد مرة كل أسبوع إلى مدينة بور سعيد لنظر المواد الجزئية ، وتنفيذا لقرار الجمعية العمومية للمحكمة بإشراف الطالب عمله في مدينة بور سعيد كما عين رئيسا للجنة مراجعة الإيجازات بها وصدر له تصريح دائم لدخول مدينة بور سعيد والخروج منها كما صرفت له بتاريخ ٢٣ أغسطس سنة ١٩٦٩ بطاقة تهجير من محافظة بور سعيد ثابت منها أنه أسبق بها . وإذ صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٦ بحساب مدة خدمة العاملين المدنيين في محافظات القناة وسيناء مضاعفة عند تقدير المعاش أو المكافأة واستوفى الطالب شروط الاستفادة من هذا القانون وامتنعت وزارة العدل عن تطبيق القانون على حالته فقد قدم الطلب للمحكمة له بطلباته . طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب تأسيسا على أنه يلزم لحساب المدة مضاعفة أن يكون الطالب مقيما في المدينة في ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ واستبقى للعمل فيه اعتبارا من هذا التاريخ وأن المقصود بالاستبقاء في حكم القانون المشار إليه هو الإقامة الدائمة للعاملين ولا يعد من قبيل ذلك الانتقال مرة كل أسبوع إلى تلك المحافظات للبقاء فيها ساعات محدودة ، وقدمت النيابة مذكرة برأيها ، وطابت رفض الطلب .

وحيث إن المادة الأولى من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٦ تنص على أن " تحسب مضاعفة في تقدير المعاش أو المكافأة مدة خدمة العاملين المدنيين المتناحسين بأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي التي قضوها في محافظات بور سعيد والسويس والاسماعيلية وسيناء اعتبارا من ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ حتى انتهاء التهجير وذلك بشرط أن يكون العامل قد استبقى للعمل في إحدى هذه المحافظات بقرار صدر في حينه من الجهة المختصة " ، ومفاد ذلك أنه يكفي لتطبيق هذا النص أن يستبقى الموظف للعمل بإحدى هذه المحافظات بقرار يصدر من الجهة المختصة سواء أكان يعمل بمنطقة من المناطق المذكورة في ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ أو أن يكون قد كلف بهذا العمل بعد التاريخ المذكور . والمراد بالاستبقاء الذي عناه الشارع في هذا الخصوص هو الوجود الذي لا يفرض على العامل بالضرورة الإقامة الدائمة في المدينة إذ قد تقتضى طبيعة عمله التردد عليها ، يؤيد ذلك ماورد بتقرير لجنة القوى العاملة من هذا القانون من أنه " تعرضت محافظات القناة



وكذلك محافظة سيناء للعدوان سنة ١٩٦٧ وتم تهجير المواطنين المقيمين بها إلى محافظات أخرى أو من يقتضى عمله التردد عليها وبالتالي أصبحت المعيشة في تلك المحافظات فيها الكثير من المشقة فضلا عن التعرض للمخاطر والتضحيات سواء خلال العمليات الحربية أو بعدها ؛ ولما كان الثابت أنه قد صدر قرار في ١٩٧٠/١/٢٤ باستبقاء الطالب للعمل رئيسا للمحكمة في محكمة بورسعيد وظل يتردد على هذه المدينة إلى أن نقل منها في ١٩٧٣/٩/٣٠ فإنه يتعين حساب المدة التي استبقى فيها منذ تاريخ صدور هذا القرار حتى تاريخ نقله من بورسعيد في ١٩٧٣/٩/٣٠ مضاعفة في تقدير المعاش أو المكافأة مع استبعاد المدة من ١٩٧١/١٠/٢٨ إلى ١٩٧٢/١٠/٢٩ الإجازة الدراسية التي قصاه في فرنسا .



## جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٧٨

انقره من السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحسيني رئيسا وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور مصطفى كبره ، وعثمان الزيني ، ومجدي الخولي ، وإبراهيم هاشم .

( ٥ )

الطلب رقم ٥٧ لسنة ٤٤ ق " رجال القضاء " :

مرتبات . إختصاص . ضرائب .

طلب رجل القضاء بشأن عدم خضوع بدل طبيعة العمل للضريبة على كسب العمل . منازحه ضريبية  
بمجه . أثره . عدم إختصاص محكمة النقض بالفصل فيها . الإختصاص بنظرها . مقود  
للمحكم العادية .

تنص المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية على  
إختصاص دوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في  
المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لرجال القضاء  
والنيابة العامة أو لورثتهم ومقاد هذا النص إختصاص محكمة النقض دون  
غيره بالفصل في الطلبات المتعلقة بالشئون المالية لرجال القضاء ، ولما كانت  
المنازعات التي تدور بين القاضي — بوصفه ممولا — وبين مصلحة الضرائب  
حول خضوع المرتبات وما في حكمها للضريبة على إيرادات رؤوس الاموال —  
المنزوعة وكسب العمل هي من المنازعات الضريبية البحتة التي تنشأ عن حق  
الخزانة العامة في تحديد الأنشطة التي تضع لواء الضريبة ، وكان الطالب قد  
طلب الحكم له برد الفروق المالية التي استقطعتها وزارة العدل لحساب وزارة  
الخزانة تأسيسا على أن راتب طبيعة العمل لا يخضع لضريبة كسب العمل وما  
إليها وهو ما يتضمن منازعة في أصل استحقاق ضريبة كسب العمل المقررة  
بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، فإنه يكون نزاعا ضريبيا يخرج عن الشئون  
المالية التي تختص بها هذه المحكمة وينقد الإختصاص بالفصل فيها للمحكم  
العادية ومن ثم يتعين القضاء بعدم إختصاص المحكمة بنظر الطلب مع إحالته إلى  
المحكمة المختصة عملا بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد مداولة قانوننا .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أن المستشار تقدم بهذا الطلب في ٢٩/٦/١٩٧٤ ضد وزيرى العدل والخزانة للحكم بإلزامهما متضامنين بأن يردا له كافة المبالغ التى استقطعت من راتب طبيعة العمل المقرر له مخ اعتبارا من السنة المالية ١٩٦٢ — ١٩٦٣ حتى أول أكتوبر سنة ١٩٧٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية ، تأسيسا على أن راتب طبيعة العمل الذى منح لرجال القضاء بالقرار الجمهورى ليس من المزايا النقدية أو العينية التى تخضع للضريبة ولكنه مقابل نفقات تقتضيها أعمال وظيفتهم كما لا يوجد نص خاص بمخضوعه للضريبة على نحو ما كان مقررا بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ الخاص ببدل التمثيل . دفعت الحكومة بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطلب . وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها . وطلبت رفض الطلب .

وحيث إن الدفع فى محله ذلك أن المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية تنص على اختصاص دوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المدد تحقة لرجال القضاء والنيابة العامة أو لورثتهم . ومفاد هذا النص اختصاص محكمة النقض دون غيرها بالفصل فى الطلبات المتعلقة بالشئون المالية لرجال القضاء ولما كانت المنازعات التى تدور بين اتقاضى — بوصفه ممولا — وبين مصلحة الضرائب حول خضوع المرتبات وما فى حكمها للضريبة على إيرادات رموس الأموال المنقولة وكسب العمل هى من المناعات الضريبية البعثة التى تنشأ عن حق الخزانة العامة فى تحديد الأنشطة التى تخضع لواء الضريبة ، وكان



الطالب قد طلب الحكم له بزد الفروق المالية التي استقطعتها وزارة العدل لحساب وزارة الخزانة تأسيسا على أن راتب طبيعة العمل لا يخضع لضريبة كسب العمل وماليتها وهو ما يتضمن منازعة في أصل استحقاق ضريبة كسب العمل المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، فانه يكون نزاعا ضريبيا يخرج عن الشئون المالية التي تختص بها هذه المحكمة وينعقد الاختصاص بالفصل فيها للمحاكم العادية ومن ثم يتعين القضاء بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطالب مع إحالته إلى المحكمة المختصة عملا بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات .



## جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٧٨

المولف من السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحسيني رئيسا وعضوية السادة المستشارين : عثمان الزيني . ومحمدى اخولى ، و ابراهيم هاشم ، والدكتور سعيد عبد المجاد .

( ٦ )

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٥٥ القضائية :  
مرتببات . ترقية .

ترقية المستشارين بحكمة النقض إلى نائب رئيس المحكمة . لا يترتب عليه استحقاق نائب رئيس محكمة الاستئناف السابق عليه في الأقدمية لمرتبته .

لما كان نص المادة ٦٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ قد قضى بأن "تحدد مرتبات رجال القضاء بجميع درجاتهم وفقا للجدول الملحق بهذا القانون ولا يصح أن يقرر لأحدهم مرتب بصفة شخصية أو أن يعامل معاملة استثنائية بآية صورة ، وكان المرتب والبدلات والعلاوات الدورية المقررة لوظائف نواب رؤساء محاكم الاستئناف تختلف عن المرتب والبدلات والعلاوات الدورية المقررة لوظائف نواب رئيس محكمة النقض طبقا للجدول الوظائف والمرتببات والبدلات الملحق بقانون السلطة القضائية ، وكان نص البند "تاسعا" من قواعد تطبيق جدول المرتبات قد اقتصر على أن "يكون مرتب وبدلات نائب رئيس محكمة النقض أو المستشار بها معادلا لمرتب وبدلات من يعين رئيسا أو نائبا لرئيس إحدى محاكم الاستئناف من المستشارين الذين كانوا يلونه في الأقدمية قبل تعيينه في محكمة النقض وكان هذا النص استثناء لا يمكن القياس عليه أو التوسع فيه ، فإن ما يطلبه الطالب وهو نائب لرئيس إحدى محاكم الاستئناف بأحقية في أن يتعادل مرتبه مع مرتب نائب رئيس محكمة النقض استنادا إلى أنه كان أسبق في الأقدمية من بعض شاغلي هذه الوظيفة وقت أن كانوا مستشارين بمحاكم الاستئناف يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل فى أنه بتاريخ ٧٥/١١/١٩ تقدم الأستاذ .. نائب رئيس محكمة الاستئناف لهذا الطلب للحكم بتعديل مرتبه وجعله معادلا لمرتب المستشارين .. و .. و .. اعتبارا من صدور القرار الجمهورى رقم ١٠٠٣ سنة ٧٥ فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٧٥ بالإضافة إلى البدلات المقررة لهم ، وقال بيانا لطلبه أنه بتاريخ ١٩٧٥/١٠/٢٠ صدر القرار الجمهورى المشار إليه بترقية المستشارين الثلاثة نوابا لرئيس محكمة النقض ، ولما كان الطالب أسبق فى أقدمية منهم وقت أن كانوا مستشارين بحاكم الاستئناف وقبل تعيينهم فى محكمة النقض ، وإذا كان البند التاسع من قواعد تطبيق جدول الوظائف والمرتبات والبدلات الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ يقضى بأن يكون مرتب المستشار بمحكمة النقض معادلا لمرتب من يعين رئيسا أو نائبا لرئيس إحدى محاكم الاستئناف بين المستشارين الذين كانوا يلونه فى أقدمية قبل تعيينه فى محكمة النقض ، فإنه لا يعدو أن يكون مؤكدا لقاعدة المساواة بين جميع المستشارين ومن فى درجتهم من رجال القضاء ، فضلا عن أن منطق العدالة الذى أبى هذا النص أن يكون مرتب مستشار النقض أدنى من زميله فى محكمة الاستئناف الذى يليه فى الأقدمية ، يتأذى أيضا من الغرض العكسى وهو أن يبقى مرتب مستشار الاستئناف أدنى من مرتب زميله الذى يليه فى الأقدمية إذا ما نقل إلى محكمة النقض لذلك تقدم بطلبه . طلب الحاضر عن وزارة العدل رفض الطلب ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلب رفض الطلب .



وحيث إنه لما كان نص المادة ٦٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ قد قضى بأن تحدد مرتبات رجال القضاء بجميع درجاتهم وفقا للجدول الملحق بهذا القانون ولا يصح أن يقرر لأحدهم مرتب بصفة شخصية أو أن يعامل معاملة استثنائية بأي صورة ، وكان المرتب والبداوات والعلاوات الدورية المقررة لوظائف نواب رؤساء محاكم الاستئناف تختلف عن المرتب والبداوات والعلاوات الدورية المقررة لوظائف نواب رئيس محكمة النقض طبقا لجدول الوظائف والمرتبات والبداوات الملحق بقانون السلطة القضائية وكان نص البند تاسعا من قواعد تطبيق جدول المرتبات قد اقتصر على أن يكون مرتب وبدلات نائب رئيس محكمة النقض أو المستشار فيها معادلا لمرتب وبدلات من يعين رئيسا أو نائبا لرئيس إحدى محاكم الاستئناف من المستشارين الذين كانوا يلونه في الأقدمية قبل تعيينه في محكمة النقض وكان هذا النص استثناء لا يمكن القياس عليه أو التوسع فيه ، فإن ما يطلبه الطالب وهو نائب لرئيس إحدى محاكم الاستئناف بأحقية في أن يتعادل مرتبه مع مرتب نائب رئيس محكمة النقض استنادا إلى أنه كان أسبق في الأقدمية من بعض شاغلي هذه الوظيفة وقت أن كانوا مستشارين بمحاكم الاستئناف يكون على غير أساس متعين الرفض .

## جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٧٨

المؤلفه من السيد المستشار نائب رئيس المحكة عز الدين الحسينى رئيسا وعضوية السادة المستشارين : عثمان الزينى ، ومجدى الخولى ، وإبراهيم هاشم ، والدكتور سعيد عبد المجيد .

( ٧ )

الطلب رقم ٢٠٩ لسنة ٤٦ ق "رجال القضاء" .

( ٢٠١ ) إجراءات "الصفة" أقدمية .

(١) المنازعه بشأن تحديد أقدمية مساعد النيابة عند التعيين . توجيه الطلب إلى النائب العام .  
غير مقبول .

(٢) تحديد أقدمية مساعدى النيابة المعينين من خارج السلك القضائى . عدم الالتزام بترتيب نجاحهم فى الامتحان . لاختلاف جواز الاعتداد بتاريخ تعيينهم فى الوظائف التى كانوا يشغلونها .

١ - توجيه طلب إلغاء القرار الجمهورى المطعون فيه فيما تضمنه من تحديد الأقدمية إلى النائب العام غير مقبول ، إذ لا شأن له فى الخصومة القائمة بين الطالب والجهة الإدارية فى هذا الخصوص .

٢ - إذ نص قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فى الفقرة الثالثة من المادة ١١٦ منه على أنه "لا يجوز أن يعين أحد مباشرة من غير معاونى النيابة فى وظيفة مساعد إلا بعد تأدية امتحان تحدد شروطه وأحكامه من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية وبشرط أن يكون مقبداً بمجدول المشتغلين أمام المحاكم الابتدائية إن كان محامياً أو أن يكون قد قضى سنتين متواليتين مشغلاً بعمل قانونى إن كان من النظراء " فقد بين الشروط الواجب توافرها فى من يعين مباشرة من غير معاونى النيابة فى وظيفة مساعد ، ولا علاقة لهذا النص بتحديد أقدمية المعينين فى هذه الوظيفة ، ولما كان القانون لم يورد قواعد خاصة لتحديد أقدمية المعينين مباشرة فى وظائف مساعدى النيابة ، فإن ذلك يكون متروكاً لجهة الإدارة تمارسه فى حدود المصلحة العامة ، ولا عليها



إن هي لم تنترم في تحديد أقدميتهم بترتيب نجاحهم في الامتحان الذي أدوه .  
ولما كانت وزارة العدل قد التزمت و تصرفها قاعدة تنظيمية عامة اتغاء  
المصلحة العامة بأن حددت أقدمية مساعدي النيابة الذين شملهم القرار المطعون  
فيه من تاريخ تعيينهم في الوظائف التي كانوا يشغلونها قبل التعيين ، فإن القرار  
المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون ولا مشوبا باساءة استعمال السلطة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والرافعة وبعد مداونة قانونا .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أنه بتاريخ  
١٨/١٠/١٩٧١ تقدم استاذ .. .. بهذا الطلب ضد رئيس  
الجمهورية ووزير العدل والنائب العام للحكم بالغاء القرار الجمهوري رقم ٧٦٥  
سنة ١٩٧٦ الصادر بتعيينه في وظيفة مساعد نيابة فيما تضمنه من عدم تحديد  
أقدميته بالرابع بين المعينين بانقرار المذكور ، ومن باب الاحتياط بوضعه في  
الأقدمية قبل زملائه إذ أحدث منه تخرجا وزملائه في التخرج الذين لم يسبق لهم  
أداء الخدمة العسكرية . وقال بيانا لطلبه أنه تخرج من كلية الحقوق في سنة ١٩٧١  
ثم تقدم لامتحان المسابقة الخاص بالتعيين في وظيفة مساعد نيابة ، وبعد أن  
اجتاز الامتحان وكان ترتيبه الرابع بين الناجحين ، صدر القرار المطعون فيه  
بتعيينه مساعد نيابة محمداً أقدميته بالـ ١١٦ بين المعينين في تلك الوظيفة بالقرار  
المذكور مما جعله لاحقاً في الأقدمية لزملائه في التخرج المعينين معه ولاحقاً لمن  
هو أحدث منه تخرجا مثل استاذ نبيل اسماعيل حسن المتخرج في سنة ١٩٧٢ ،  
ونذرا لأن تحديد أقدميته على هذا النحو لا يتفق مع ترتيبه في امتحان المسابقة  
الذي كان يجب الإلزام به ، كما يخالف أحكام القانون ٥٠٥ سنة ١٩٥٥ في  
شان الخدمة العسكرية والوطنية فقد أوجبت المدة ٢٢ منه والمعدلة بالقانون  
رقم ٣٨ سنة ١٩٧١ الاحتفاظ للمجندين الذين لم يسبق تعيينهم بأقدمية في التعيين  
تساوي أقدمية زملائهم في التخرج وذلك عند تقدمهم للتوظيف بعد إتمامهم

• مدة ادمية عسكرية إلزامية كما منحهم المادة ٥٩ منه المعدلة بالقانون رقم ١٦٠ سنة ١٩٦٢ أولوية على باقى زملائهم فى التعيين عند التساوى فى مرتبة النجاح . فى ازمة سان وى ثم يكون لهم من باب أولى — أولوية فى الأقدمية عند التعيين وإذ لم يراع كل ذلك عند تحديد أقدمية الطالب فى القرار المطعون فيه فقد تقدم بطلبه للحكم له بطلباته . قدم الحاضر عن الحكومة مذكرة طنب فيها رفض الطلب وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها عدم قبول الطالب بالنسبة للنائب العام ورفضه بالنسبة لمن عداه .

وحيث إن توجبه طنب إلغاء القرار الجمهورى المطعون فيه فيما تضمنه من تحديد الأقدمية إلى النائب العام غير مقبول ، إذ لا شأن له فى الخصومة القائمة بين الطالب والجهة الإدارية فى هذا الخصوص ، ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطلب بالنسبة للنائب العام .

• وحيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لبال المطعون عليهم .

وحيث إن قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ إذ نص فى الفقرة الثالثة من المادة ١١٦ منه على أن ” لا يجوز أن يعين أحد مباشرة من غير معاونى النيابة فى وظيفة مساعد إلا بعد تأدية امتحان تحدد شروطه وأحكامه من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية وبشرط أن يكون مقيدا بجدول المشتغلين أمام المحاكم الابتدائية إن كان محاميا أو أن يكون قد قضى سنتين متواليتين مشغلا بعمل قانون إن كان من النظراء “، فقد بين الشروط الواجب توافرها فيمن يعين مباشرة من غير معاونى النيابة فى وظيفة مساعد ، ولا علاقة لهذا النعى بتحديد أقدمية المعينين فى هذه الوظيفة . ولما كان القانون لم يورد قواعد خاصة لتحديد أقدمية المعينين مباشرة فى وظائف مساعدى النيابة ، فإن ذلك يكون متروكا للجهة الإدارية تمارسه فى حدود المصلحة العامة ، ولا عليها إن هى لم تلتزم فى تحديد أقدميتهم بترتيب نجاحهم فى الامتحان الذى أدوه . ولما كانت وزارة العدل قد التزمت فى تصرفها قاعدا تنظيمية عامة ابتغاء المصلحة العامة بأن حددت أقدمية مساعدى النيابة الذين شملهم القرار المطعون فيه من



تاريخ تعيينهم في الوظائف التي كانوا يشغلونها قبل التعيين، فإن القرار المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون ولا مشويا بإساءة استعمال السلطة . ولا يجدى الطالب الاستنادا إلى المادتين ٥٩ ، ٦٢ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانونين ١٦٠ لسنة ١٩٦٢ ، ١٣٨ لسنة ١٩٧١ إذ لا شأن لهذين النصين بتحديد أقدمية الطالب والتي ينظمها قانون السلطة القضائية دون غيره . ولما تقدم بتعين ورفض الطالب .

## جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٧٨

المؤلفة من السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحسني رئيسا وعضويه السادة  
المستشارين : الدكتور مصطفى كيره ، ومجدي الحولي ، وسعد العيسوي ، وإبراهيم هاشم .

( ٨ )

الطلب رقم ٣٨ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء" :  
أقدمية ترقية .

تحديد تاريخ تعيين عضو النيابة الادارية أو ترقية . وجوب الاعتداد بتاريخ صدور القرار .  
لا محل لسريان الامتناء الوارد بقانون السلطة القضائية ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن الاعتداد  
بتاريخ موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

الأصل في تحديد تاريخ تعيين الموظف أو ترقية هو بتاريخ صدور قرار التعيين  
أو الترقية من الجهة التي تملك هذا الحق ، واستثناء من هذا الأصل نص قانون  
السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٤ على أن يعتبر  
تاريخ التعيين أو الترقية من تاريخ موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية ،  
ولما كان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية قد  
خلا من مثل هذا النص ، فإنه لا يمكن تطبيقه بالنسبة لتعيين أو ترقية أعضاء  
تلك النيابة ، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ٨٨  
لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بأعضاء النيابة الإدارية .. "وتسرى فيما  
يتعلق بهذه المرتبات والبدلات وكذلك بالمعاشات وبمظامها ، جمع الأحكام  
المقررة والتي تقرر في شأن أعضاء النيابة العامة" . لأن التماثل الذي عناه الشارع  
بالنص المذكور يقتصر على الحقوق المالية دون غيرها ، إذ كان ذلك وكانت  
ترقية الطالب إلى وظيفة وكيل نيابة إدارية تتمدد بتاريخ صدور القرار الجمهوري  
في ١٩٧٤/٩/٧ دون أن ترد إلى ١٩٧٤/٨/١٦ تاريخ موافقة المجلس الأعلى  
للهيئات القضائية على ترقية ، وكان الأستاذ .. الذي يطلب الطالب أن يكون  
سابقا له في الأقدمية قد رقي إلى وظيفة وكيل نيابة عامة في ١٩٧٤/٩/٢ وكان



الطالب لم يدع أن القرار المطعون فيه لم يحدد أقدميته في وظيفة وكلاء نيابة عامة من تاريخ تعيينه في وظيفة وكيل نيابة إدارية في ١٩٧٤/٩/٧ فإن الطلب يكون على غير أساس .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتصل في أن الأستاذ .. .. . تقدم بهذا الطلب في ١٩٧٥/٨/٣١ للمحكّم بإلغاء القرار الجمهوري رقم ٧٤٥ لسنة ١٩٧٥ فيما تضمنه من تحديد أقدميته بين وكلاء النيابة العامة بعد الأستاذ .. .. . ويجعل أقدميته سابقة على الأستاذ .. .. . وكيل النائب العام ، وقال بيانا لطلبه أنه تخرج من كلية الحقوق في سنة ١٩٦٧ واشتغل بالحاماة التي أن عين في وظيفة مساعد نيابة إدارية في ١٩٦٩/١/٢٨ ، وبتاريخ ١٩٧٤/٨/١٦ وافق المجلس الأعلى للهيئات القضائية على ترقيته إلى درجة وكيل نيابة إدارية إلا أن القرار الجمهوري ترقيته لهذه الوظيفة تراخى إصداره حتى يوم ١٩٧٤/٩/٧ ، وبتاريخ ١٩٧٥/٧/٢٦ صدر القرار الجمهوري المطعون فيه متضمنا تعيينه وكلاء للنيابة العامة محددًا أقدميته بعد الأستاذ .. .. . وكيل النيابة العامة ، ولما كانت المادة ٥١ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ تقضي بتحديد أندية أعضاء النيابة الإدارية عند تعيينهم في وظائف القضاء المسالمة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات ، وكان الطالب يعتبر معينًا في درجة وكيل نيابة إدارية من تاريخ ١٩٧٤/٨/١٦ وهو تاريخ موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على ترقيته لهذه الدرجة ، فإنه كان يتعين تحديد أقدميته عند تعيينه وكلاء للنيابة العامة قبل الأستاذ .. .. . الذي لم يرق إلى هذه الوظيفة

إلا في ١٩٧٤/٩/٣ ، وطلب الحاضر من وزارة العدل رفض الطلب وفوضت النيابة العامة الرأي للحكمة .

وحيث إن الأصل في تحديد تاريخ تعيين الموظف أو ترقبته هو بتاريخ صدور قرار التعيين أو الترقية . من الجهة التي تملك هذا الحق واستثناء من هذا الأصل نص قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٤ على أن يعتبر تاريخ التعيين أو الترقية من تاريخ موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، ولما كان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الإدارية قد خلا من مثل هذا النص فإنه لا يمكن تطبيقه بالنسبة لتعيين أو ترقية أعضاء تلك النيابة ، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بأعضاء النيابة .. "وتسرى فيما يتعلق بهذه المرتبات والبدلات وكذلك المعاشات وبخامها ، جميع الأحكام المقررة والتي تقرر في شأن أعضاء النيابة الدائمة" لأن التماثل الذي عناه الشارع بالنص المذكور يقتصر على الحقوق المالية دون غيرها ، إذ كان ذلك وكانت ترقية الطالب إلى وظيفة وكيل نيابة إدارية تتحدد بتاريخ صدور القرار الجمهوري في ١٩٧٤/٩/٧ دون أن يرتد إلى ١٩٧٤/٨/١٦ تاريخ موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على ترقبته ، وكان الأستاذ .. .. الذي يطلب الطالب أن يكون سابقا له في الأقدمية قد رقي إلى وظيفة وكيل نيابة عامة في ١٩٧٤/٩/٣ وكان الطالب لم يدع أن القرار المطعون فيه لم يحدد أقدميته في وظيفة وكيل نيابة عامة من تاريخ تعيينه في وظيفة وكيل نيابة إدارية في ١٩٧٤/٩/٧ فإن الطالب يكون على غير أساس .



## جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٧٨

المؤلفة من السيد المستشار نائب المحكمة عز الدين الحسني رئيساً وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور مصطفى كيرة ، وعثمان انزلي ، ومحمد الحولي وسعد العيسوي .

( ٩ )

الطلب رقم ٢٣ لسنة ٤٦ ق "رجال القضاء" :

مرتبات : "بدلات" .

الغاء لجان الفصل في المنازعات الزراعية من تاريخ العمل بالقانون ٧٦ لسنة ١٩٧٥ في  
١/٧/١٩٧٥ . أنه . عدم جواز مطالبة رئيس اللجنة الاستئنافية بالبدل المقرر لحضور  
جلسات اللجان بعد هذا التاريخ .

إذ كان القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٥ قد نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ  
١٩٧٥/٧/٣١ فإن مؤدى ذلك أنه منذ هذا التاريخ ألغيت لجان الفصل في  
المنازعات الزراعية المشكلة بمقتضى القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ ، والتي ما كان  
محددا من جلسات لنظر المنازعات التي كان مقررا نظرها أمام هذه اللجان وتعين  
إحالة جميع هذه المنازعات — ولو كان قد قفل فيها باب الموافقة إلى المحكمة  
المختصة بقرار من رئيس اللجنة بدون عقد أية جلسات ، وتكون المطالبة ببدل  
مقرر لحضور جلسات اللجان بعد ١٩٧٥/٧/٣١ ، تاريخ الغائها — على غير سند  
من القانون وتعين رفضها .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة بعد المداولة قانونا .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه القانونية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أن الأستاذ ... .. رئيس المحكمة تقدم بتاريخ ٢٧/٤/١٩٧٦ بطلب للحكم بالزام محافظ الدقهلية بصفتة بأن يؤدي له مبلغ ٥١ جنيه ، وقال بيانا لطلبه أنه كانت قد أسندت إليه رئاسة اللجنة الاستئنافية للفصل المنازعات الزراعية لمركز المنصورة ، وقد حضر بصفتة هذه ١٧ جلسة خلال شهر أغسطس سنة ١٩٧٦ يستحق عنها مكافأة قدرها ٥١ جنيه إلا أن المدعى عليه امتنع عن الصرف استنادا إلى أن هذه اللجان ألغيت بالقانون ٧٦ لسنة ١٩٧٥ ، وإذ كانت المادة ٢/٣ من هذا القانون قد مهدت إلى رئيس اللجنة بإصدار قرارات إحالة مالمدي اللجنة من قضايا إلى المحاكم المختصة فيكون قد أبى على صفتة ويكون الامتناع عن صرف المكافأة له في غير محله . طلبت الحكومة رفض الطلب ، وأيدت النيابة رأيها برفض الطلب كذلك .

وحيث إن نص المادة الثالثة من القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن بعض الأحكام الخاصة بتنظيم العلاقة بين مستأجرى الأراضي الزراعية ومالكها قد جرى بأن "تحال إلى المحاكم الجزئية المختصة جميع المنازعات المنظورة في تاريخ العمل بهذا القانون أمام لجان الفصل في المنازعات الزراعية المنشأة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية كما تحال إلى المحاكم الابتدائية التظلمات من قرارات اللجان الاستئنافية المنصوص عليها في القانون رقم ٥٤ لسنة ٦٦ المشار إليه وتكون الإحالة للمنازعات والتظلمات المذكورة للمحكمة المختصة بقرار من رئيس اللجنة وبدون رسوم ولو كان قد قفل باب المرافعة فيها وينجب على قلم كتاب المحكمة المختصة اخطار ذوى الشأن بتاريخ الجلسة المحددة لنظرها بكتاب موصى عليه يعلم الوصول . كما قضى نص المادة ٢/٥ من هذا القانون بأن "تلغى المادة ٣٣ مكرر ١" من المرسوم بقانون ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه كما يلغى القانون رقم ٥٤ لسنة ٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات زراعية ويلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون" ونصت المادة السادسة منه على أن "ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره" وإذ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية بتاريخ ٣١/٧/١٩٧٥ فإن مؤدى ذلك أنه منذ هذا التاريخ ألغيت لجان الفصل في المنازعات الزراعية المشكلة بمقتضى



القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ ، وألغى ما كان محمدا من جلسات لنظر المنازعات التي كان مقررًا نظرها أمام هذه اللجان ، وتعين إحالة جميع هذه المنازعات — ولو كان قد قفل فيها باب المراجعة — إلى المحكمة المختصة بقرار من رئيس اللجنة دون عند أية جلسات ، وتكون المطالبة ببدل من مرور لحضور جلسات اللجان بعد ١٩٧٥، ٧/٣ تاريخ إلغائها — على غير سند من القانون ويتعين رفضها .

---

## جلسة ٢٧ من إبريل سنة ١٩٧٨

المؤلفة من السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحسيني رئيسا وعضوية السادة المستشارين : عثمان الزيني ، وسعد العسوي ، وإبراهيم هاشم ، والدكتور سعيد عبد المجيد .

(١٠)

### الطلب رقم ٣٦ لسنة ٤٦ ق "رجال قضاء" :

أقدمية . محاماه .

تحديد أقدمية النظراء . جوازى لجهة الإدارة بلا معقب عليها . م ٢/٥١ ق ٤٦ لسنة ١٩٧٢  
النص الخاص بتحديد أقدمية المحامين عند تعيينهم في وظائف القضاء . عدم مرماته على  
النظراء .

متى كان الثابت من ملف خدمة الطالب أنه عين — عقب تخرجه من كلية الحقوق — في وظيفة كتائية بالشركة الشرقية للبترول ثم نقل إلى الأعمال القانونية بذات الشركة وظل يتدرج فيها حتى عين بالقضاء بعد أن استوفى شروط الصلاحية للتعيين قاضيا باعتباره نظيرا ، فإن أقدميته يحكمها نص الفقرة الثانية من المادة ٥١ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والتي تنص على أن "تحدد أقدمية من يعينون من خارج الهيئات القضائية في قرار التعيين بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية وإلا اعتبرت أقدميتهم من تاريخ القرار الصادر بالتعيين" . ومفاد هذا النص أن تحديد الأقدمية بالنسبة لهؤلاء أمر جوازى تستقل به جهة الإدارة بلا معقب عليها ، ولما كان الطالب لم يدع أن تحديد أقدميته بالقرار المطعون فيه قد هدف لغير المصلحة العامة ، فإن القرار المطعون فيه لا يكون مخالفا للقانون أو مشوبا بإساءة استعمال السلطة .  
أما النص في الفقرة الأخيرة من المادة ٥١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن تحدد أقدمية المحامين عند تعيينهم في وظائف القضاء وذلك اعتبارا من تاريخ استيفائهم لشروط الصلاحية للوظائف المعينين فيها على ألا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملاءهم في القضاء أو النيابة العامة " فإن هذه الفقرة خاصة بالمحامين



أمام المحاكم من غير من ينطبق عليهم نص الفقرتين الأولى والثانية من المادة المذكورة .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

حيث إن الطالب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق تقتض في أن الأستاذ ... .. تقدم بهذا الطلب في ١٩٧٧/٣/٣٠ للحكم بإلغاء القرار الجمهوري رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٧ فيما تضمنته من تحديد أقدميته بعد الأستاذ ... .. وجعلها تالية لأول القضاة المعيّنين من خريجي سنة ١٩٦٥ مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقال شرحا لطلبه أنه تخرج من كلية الحقوق عام ١٩٥٩ وعين عقب تخرجه محاميا بالشركة الشرقية للبترول ، وقيد بمجدول المحامين المشتغلين منذ فبراير سنة ١٩٦٠ ، ومارس العمل القانوني النظير للأعمال القضائية بالشركة المذكورة منذ ١٩٦٠/٥/٩ حتى صدر القرار المطعون فيه بتعيينه قاضيا ، وإذ كان قد أدرج — بمجدول المحامين بالاستئناف منذ شهر سبتمبر سنة ١٩٦٩ . وحصل على دبلومين في الدراسات العليا أحدهما في القانون الخاص والآخر في الشريعة الإسلامية ، وكان تحديد أقدميته على النحو الوارد بقرار تعيينه يخالف أحكام المادة ٣/٥١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، بشأن السلطة القضائية فقد تقدم بطلبه للحكم له بطلباته ، ثم شفع طلبه بمذكرة طلب فيها مساواته في الأقدمية بزميله الأستاذين ... .. المتخرجين معه من كلية الحقوق عام ١٩٥٩ وأوضح أن وزارة العدل أخطأت حين طبقت في شأنه قواعد النظراء ولم تطبق قواعد تعيين المحامين لأن صفته كنظير لا تمنع قيام صفته كحام — وقدمت الحكومة مذكرة طالبت فيها برفض الطلب . كما أبدت النيابة العامة الرأي برفض الطلب أيضا .

وحيث أن الثابت من ملف خدمة الطالب أنه عين — عقب تخرجه من كلية الحقوق — في وظيفة كتابية بالشركة الشرقية للبترول ثم نقل إلى الأعمال القانونية بذات الشركة وظل يتدرج فيها حتى عين بالقضاء بعد أن استوفى شروط الصلاحية للتعيين فاضيا باعتباره نظيرا ومن ثم فإن أقدميته يحكمها نص الفقرة الثانية من المادة ٥١ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ٧٢ والتي تنص على أن تحدد أقدمية من يعينون من خارج الهيئات القضائية في قرار التعيين بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية وإلا اعتبرت أقدميتهم من تاريخ القرار الصادر بالتعيين. ومفاد هذا النص أن تحديد الأقدمية بالنسبة لهؤلاء أمر جوازي تستقل به جهة الإدارة بلا معقب طعنا وإما كان الطالب لم يدع أن تحديد أقدميته بالقرار المطعون فيه لا يكون مخالفا للقانون أو مشوبا بساءة استعمال السلطة. أما النص في الفقرة الأخيرة من المادة ٥١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ٧٢ على أن تحدد أقدمية المحامين عند تعيينهم في وظائف القضاء وذلك اعتبارا من تاريخ استيفائهم لشروط الصلاحية للوظائف المعينين فيها على ألا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملائهم في القضاء أو النيابة العامة فإن هذه الفقرة خاصة بالمحامين أمام المحاكم من غير من ينطبق عليهم نص الفقرتين الأولى والثانية من المادة المذكورة ومن ثم يكون طلب تعديل أقدمية الطالب في الوظيفة التي عين فيها على غير أساس.



## جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٧٨

المؤلفة من السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحسني رئيسا، ومضوية السادة المستشارين :  
الدكتور مصطفى كيرة ، ومحمد الخولي ، وسعد العيسوي ، وإبراهيم هاشم .

( ١١ )

الطلب رقم ٥ لسنة ٧٤ ق "رجال القضاء" :

( ٢٠١ ) قانون . معاشات .

(١) مريان القانون الجديد بأثر مباشر على الوقائع التي تقع بعد نفاذه . عدم سرهانه بأثر رجعي  
على الوقائع السابقة عليه إلا إذا تقرر ذلك بنص خاص .

(٢) بلوغ الطالب من التقاعد في سنة ١٩٧٣ . عدم مريان أحكام القانون ١٧ لسنة ١٩٧٦  
عليه . وجوب تسوية معاشه طبقا لنص المادة ٧٠ ق ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . لأجل التحدى بواحد  
المادة .

١ - من المقرر أن القانون يطبق بوجه عام على الوقائع والمرا كز القانونية التي  
تم في الفترة بين تاريخ العمل به وإلغائه ، فيسرى بأثر مباشر على الوقائع والمرا كز  
القانونية التي تقع أو تم بعد نفاذه . ولا يسرى بأثر رجعي على الوقائع السابقة  
عليه إلا إذا تقرر ذلك بنص خاص .

٢ - لما كان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات  
القضائية قد نص في المادة ١٣ منه على أن ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية  
ويعمل به اعتبارا من ٢٦ نوفمبر ١٩٧٥ على أن تطبق أحكام الجدول المرفق بكل  
من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة المشار إليهما على الباقيين في الخدمة  
ممن بلغوا سن التقاعد اعتبارا من أول أكتوبر ١٩٧٥ وتسوى معاشهم على أساس  
المرتبات الواردة بهذين الجدولين ، وكان الطالب قد بلغ سن التقاعد في سنة ١٩٧٣  
فإنه لا يفيد من التعديلات التي أدخلها هذا القانون على جدول المرتبات ويسوى  
معاشه طبقا لنص المادة ٧٠ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية -

قبل تعديلها بالقانون المذكور — على أساس آخر مربوط بالدرجة التي كان يشغلها . ولا محل لاستناد الطالب إلى أن القوانين المعدلة لجداول مرتبات الكادرات الأخرى قد نصت على سريان القواعد الجديدة على من بلغوا سن المعاش قبل صدور تلك القوانين ، ذلك أن القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ قد خلا من مثل تلك النصوص ولو أراد المشرع تطبيق أحكام القانون المذكور على من بلغوا سن التقاعد قبل أول أكتوبر ١٩٧٥ لنص على ذلك صراحة على غرار ما فعل بالنسبة لهؤلاء . كما لا يجوز للطالب التحلى بأن قواعد المعدلة لا تسوغ أن يكون معاشه أقل من معاش من كانوا يلونه في الأقدمية وبلغوا سن التقاعد بعد أول أكتوبر ١٩٧٥ ، ذلك أن القاضى وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون المدنى لا يحكم بمقتضى قواعد المعدلة إلا إذا لم يوجد نص تشريعى أو عرف أو مبدأ من مبادئ الشريعة الإسلامية يمكن تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الأوراق — تتصل فى أنه بتاريخ ١٢/١/١٩٧٧ تقدم السيد المستشار ... إلى قلم كتاب هذه المحكمة بطلب قيد رقم ٥ لسنة ٤٧ ق رجال القضاء للمحك بأحقته فى تسوية معاشه على أساس مساواة معاش زملائه التالين له والذين رفعت درجاتهم إلى درجة نواب رؤساء محاكم استئناف فى الحركة القضائية الأخيرة وفق الكادر الجديد أو بإضافة ثلاث علاوات اقتراضية لمرتبه الأصل وتسوية معاشه على هذا الأساس أيهما أفضل اعتبارا من سريان الكادر الجديد لرجال القضاء — وقال يانا لطلبه أنه شغل وظيفة مستشار بمحكمة الاستئناف منذ سنة ١٩٦٢ وبلغ مرتبه أعلى مربوط هذه الدرجة حتى بلوغ سن التقاعد فى أغسطس سنة ١٩٧٣ ، ولما صدر القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل جدول الوظائف والمرتبات والبدلات — الملحق



بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن السلطة القضائية أخذ بمبدأ إطلاق العلاوات فأصبح آخر مرتب مربوط المرتب المستشار ٢٠٠٠ جنيه سنويا ، ومرتب نواب رؤساء محاكم الاستئناف ٢١٠٠ جنيه سنويا ويصل إلى ٢٥٠٠ جنيه إذا ظل في منصبه حتى إحالته إلى التقاعد ويبلغ معاشه ١٦٦,٥ جنيه شهريا ، إلا أن القانون لم ينص على سريان أحكامه بأثر رجعي على نحو ما جرت عليه باقي الكادرات الخاصة ومن ثم يحق للطالب أعمالا لقواعد العدالة التي تنص عليها الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون المدني المطالبة برفع معاشه ومساواته بزملائه المحالين إلى المعاش في ظل الكادر الجديد ومنهم من يليه في الأقدمية وورقي إلى درجة نائب رئيس محكمة استئناف . طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب .

وقدمت النيابة العامة مذكرة أبليت فيها الرأي يرفض الطلب .

وحيث إن القانون يطبق بوجه عام على الوقائع والمراكز القانونية التي تتم في الفترة بين تاريخ العمل به وإذائه ، فيسري القانون الجديد بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه . ولا يدرى بأثر رجعي على الوقائع السابقة عليه إلا إذا تقرر ذلك بنص خاص . ولما كان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية قد نص في المادة ١٣ منه على أن ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٥ على أن تطبق أحكام الجدول المرفق بكل من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة المشار إليهما على الباقيين في الخدمة ممن بلغوا سن التقاعد اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٧٥ ، وتسري معاشاتهم على أساس المرتبات الواردة بهذين الجدولين ، وكان الطالب قد بلغ من التقاعد في سن ١٩٧٣ فإنه لا يفيد من التعديلات التي أدخلها هذا القانون على جدول المرتبات ويسوى معاشه طبقا لنص المادة ٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية — قبل تعديلها بالقانون المذكور — على أساس آخر مربوط الدرجة التي كان يشغلها ولا محل لاستناد الطالب إلى أن القوانين المعدلة لجدول مرتبات الكادرات الأخرى قد نصت على سريان القواعد الجديدة على من بلغوا سن المعاش قبل صدور تلك القوانين ، ذلك أن القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ قد خلا من مثل تلك النصوص ولو أراد المشرع تطبيق أحكام القانون المذكور على من بلغوا سن

التقاعد قبل أول أكتوبر سنة ١٩٧٥ لنص على ذلك صراحة على قرار ما فعل بالنسبة لهؤلاء . كما لا يجوز للطالب التعدي بأن قواعد العدالة لا تسوغ أن يكون معاشه أقل من معاش من كانوا يلونه في الأقدمية وبلغوا سن التقاعد بعد أول أكتوبر سنة ١٩٧٥ ، ذلك أن القاضي وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون المدني لا يحكم بمقتضى قواعد العدالة إلا إذا لم يوجد نص تشريعي أو عرف أو مبدأ من مبادئ الشريعة الإسلامية يمكن تطبيقها . إذ كان ذلك وكان معاش الطالب قد سوى على أساس آخر مربوط درجة المستشار التي كان يشغلها قبل بلوغ سن التقاعد ، فإن الطلب يكون في غير محله ويتعين القضاء برفضه .

---



## جلسة ١٨ مايو سنة ١٩٧٨

المؤلفة من السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحسني رئيسا وعضوية المادة  
المستشارين : الدكتور مصطفى كيرة ، ومجدي الخولي ، وسعد العيسوي ، وإبراهيم هادف .

( ١٢ )

الطلب رقم ١٢٨ لسنة ٤٧ ق "رجال القضاء" :

( ٢٠١ ) ترقية .

( ١ ) تخطى المستشار في الترقية إلى درجة نائب رئيس محكمة الاستئناف ليس من إطلاقات  
السلطة المختصة مباشرة بلامعقب عليها .

( ٢ ) تخطى المستشار في الترقية إلى درجة نائب رئيس محكمة الاستئناف . لعدم إستناد عمل  
إليه بسبب ظروفه الصحية ووضع تحت تصرف المحكمة . خطأ . حلة ذلك . المرض لا يقتض  
من أهلية الطالب .

١ - أنه وإن كان لوزارة العدل الحق في وضع درجات للأهلية وتقدير  
أهلية كل من رجال القضاء بحسب ما يتجمع لديها من معلومات متى كان يستند  
إلى ما هو ثابت بالأوراق ، إلا أن المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢  
بشأن السلطة القضائية إذ نصت في الفقرة الأخيرة منها على أن يجري الاختيار  
في الوظائف الأخرى التي تملو درجة المستشار - أي وظائف نواب رؤساء  
محاكم الاستئناف وما يعادلها وما فوقها - على أساس درجة الأهلية وعند  
التساوي تراعى الأقدمية ، قد شرعت بذلك قواعد في هذا الخصوص بحسب مراعاتها  
وفي الانحراف عنها مخالفة للقانون ، ومن ثم لا يكون الأمر في تطبيق هذه القواعد  
من إطلاقات السلطة المختصة مباشرة بلامعقب عليها ؛ فلا يحل لوزارة العدل  
تخطى المرشح للترقية إلى هذه الوظائف إلى من يليه إلا بسبب واضح يتصل  
بالمصلحة العامة ويشترط من أهليته .

٢ - لما كانت وزارة العدل قد استندت في تخطي الطالب في الترقية إلى درجة نائب رئيس محكمة استئناف إلى عدم اسناد عمل إليه بسبب ظروفه الصحية، وكان الثابت من الشهادات الطبية المقدمة من الطالب أنه أصيب بارتفاع في ضغط الدم وتصلب بالشرايين واضطراب في ضربات القلب مما اقتضى عدم اسناد عمل إليه ووضع تحت تصرف المحكمة منذ ٧٥/٧/١ وكان مثل هذا المرض لا يتقص من أهلية الطالب ، فإنه لا يصح أن يحصل دون ترقيته إلى درجة نائب رئيس محكمة استئناف ، ويكون القرار المطعون فيه إذا أخفل ترقيته إلى هذه الدرجة قد خالف القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراعاة وبعد المداولة قانونا .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٧٧/٩/١٨ تقدم المستشار ... .. بهذا الطلب للحكم بإلغاء القرار الجمهوري رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٧٧ فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى وظيفة نائب رئيس محكمة استئناف وبأحقته في الترقية إليها ، على أن يكون نائبا في الأقدمية لنائب رئيس محكمة الاستئناف ... .. مع ما يترتب على ذلك من آثار ، ونعى الطالب على القرار المطعون فيه بطلانه إذ لم تقم وزارة العدل قبل عرض مشروع الحركة القضائية على اللجنة الخماسية باخطاره بأن الحركة لن تشملته فخالفت بذلك نص المادة ٧٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، وأضاف أن وزارة العدل استندت في تخطيه في الترقية إلى عدم اسناد عمل له خلال السنوات الثلاثة السابقة على صدور القرار المطعون فيه بسبب ما ألم به من مرض . وبجلسة المرافعة تنازل الطالب عن الدفع ببطالان القرار المطعون فيه . طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب استنادا إلى ما ورد بمذكرة وزارة العدل عن عدم اسناد عمل إلى الطالب خلال العام



القضائي ١٩٧٧/٧٦ ومن قبل العاملين السابقين بسبب ظروفه الصحية ، وهو ما يسوغ تخطي الطالب في الترقية . وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها إجابة الطلب .

وحيث إنه وإن كان لوزارة العدل الحق في وضع درجات للأهلية وتقدير أهلية كل من رجان القضاء بحسب ما يتجمع لديها من معلومات متى كان يستند إلى ما هو ثابت بالأوراق إلا أن المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية إذ نصت في الفقرة الأخيرة منها على أن يجزى الاختيار في الوظائف الأخرى التي تعلو درجة المستشار - أي وظائف نواب رؤساء محاكم الاستئناف وما يعادلها وما فوقها - على أساس درجة الأهلية ، وعند التساوي تراعى الأقدمية ، قد شرمت بذلك قواعد في هذا الخصوص يجب مراعاتها ، وفي الانحراف عنها مخالفة للقانون ، ومن ثم لا يكون الأمر في تطبيق هذه القواعد من اطلاقات السلطة المختصة مباشرة بلا معقب عليها ، فلا يحل لوزارة العدل تخطي مرشح للترقية إلى هذه الوظائف إلى من يليه إلا لسبب واضح يتصل بالمصلحة العامة ويتقصد من أهليته ، ولما كانت وزارة العدل قد استندت في تخطي الطالب في الترقية إلى درجة نائب رئيس محكمة استئناف إلى عدم اسناد عمل إليه بسبب ظروفه الصحية ، وكان النابت من الشهادات الطبية المقدمة من الطالب أنه أصيب بارتفاع في ضغط الدم وتصلب بالشرايين واضطراب في ضربات القلب مما اقتضى عدم اسناد عمل إليه ووضعه تحت تصرف المحكمة منذ ١٩٧٥/٧/١ ، وكان مثل هذا المرض لا يتقصد من أهلية الطالب ، فإنه لا يصح أن يحول دون ترقيته إلى درجة نائب رئيس محكمة استئناف ، ويكون القرار المطعون فيه إذ أغفل ترقيته إلى هذه الدرجة قد خالف القانون ويتعين القضاء بالغائه في هذا الخصوص ، أما بالنسبة لما يطلبه الطالب من الحكم بأحقية في الترقية إلى الدرجة المذكورة وبالأقدمية التي كان عليها قبل التخطي فهو نتيجة لازمة للحكم بالغائه القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطيه في الترقية مما يتحتم معه على الجهة الإدارية المختصة انماذه .

## جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٧٨

المؤلفة من السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحسيني رئيسا وعضوية السادة المستشارين:  
الدكتور مصطفى كيرة ، عثمان الزيني ، وسعد العيسوي ، وإبراهيم هاشم .

(١٣)

الطلب رقم ١٣١ لسنة ٤٧ ق "رجال القضاء" :

(١-٣) ترقية .

١ - تخفى المستشار عند ترقية إلى درجة نائب رئيس محكمة الاستئناف أو ما يعادلها . عدم وجوب إخطاره بالترقية .

٢ - تخفى المستشار في الترقية إلى درجة نائب رئيس محكمة الاستئناف . ليس من اطلاقات السلطة المختصة مباشرة بلا معقب عليها .

٣ - التعيين في وظيفة مستشار . أثره . استقرار الأهلية من ناحية الكفاية الفنية . عدم جواز التفتيش على عملهم لتقدير كفايتهم الفنية .

١ - تخفى المستشار عند ترقية إلى درجة نائب رئيس محكمة الاستئناف أو ما يعادلها . عدم وجوب إخطاره بالترقية .

٢ - إن المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية إذ نصت في الفقرة الأخيرة منها على أن يجري الاختيار في الوظائف الأخرى التي تعادل درجة المستشار - أي وظائف نواب رؤساء محاكم الاستئناف وما يعادلها وما فوقها - على أساس درجة الأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية ، قد شرعت بذلك قواعد في هذا الخصوص يجب مراعاتها وفي الانحراف عنها مخالفة للقانون ، ومن ثم لا يكون الأمر في تطبيق هذه القواعد من اطلاقات السلطة المختصة مباشرة بلا معقب عليها ، فلا يحل لها تخفى مرشح للترقية إلى هذه الوظائف إلى من يليه إلا بسبب واضح يتصل بالمصلحة العامة وينتقص من أهليته ولئن كان لتلك السلطة الحق في وضع درجات للأهلية



وتقدير أهلية رجال القضاء بحسب ما يتجمع لديهما من معلومات إلا إنه يجب ألا يكون تمت مخالفة للقانون في تحقق وتقدير درجاتها .

٣ - لما كان قانون السلطة القضائية قد نظم في المواد ٧٨ ، ٨٠ ، ٨١ ، ١٢٢ طريق التفتيش على رجال القضاء والنيابة العامة حتى وظيفة الرؤساء بالمحاكم الابتدائية أو ما يعادلها ، ووضع لهذا التفتيش من أحكام والضوابط ما يكفل تقدير أهليتهم تقديرا مبررا من العيوب ، كما خلا القانون من النص على التفتيش على عمل من هم في الوظائف القضائية الأعلى ، فإن المشروع بذلك قد أفصح عن أمرين أولهما أن أهلية هؤلاء من ناحية الكفاية الفنية ستقر بتعيينهم في وظيفة المستشار ، وثانيهما أنه لا يجوز إجراء التفتيش على عملهم لتقدير كفايتهم الفنية ، لما كان ذلك وكانت وزارة العدل قد لجأت في سبيل تقدير كفاية الطالب من الناحية الفنية إلى الكشف التي حررتها محكمة استئناف أسبوط ببيان عدد القضايا التي فصلت فيها الدائرة التي كان الطالب يرأسها ، واستظهرت من هذه الكشف ضعف اقباله على العمل فانها تكون قد خالفت القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

حيث إن الطالب استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما بين من الاوراق - تحصل في أنه بتاريخ ١٩٧٧/٩/١٤ تقدم الطالب بهذا الطلب للحكم بإلغاء القرار الجمهوري رقم ٣٨٢ الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٤ فيما تضمنته من تخطيه في الترقية إلى درجة نائب رئيس محكمة استئناف وبإحقيقته في الترقية إلى هذه الدرجة على أن تكون أقدميته سابقة على المستشار . . . . . مع ما يترتب على ذلك من آثار . ونعى الطالب على القرار المطعون فيه بطلانه إذ لم تنص وزارة العدل قبل

عرض مشروع الحركة القضائية على اللجنة التحضيرية باخطاره بأن الحركة لن تشملها مخالفت بذلك نص المادة ٧٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧١ وأضاف أنه لا يوجد ثمة مبرر لتخطيه في الترقية ذلك أن وزارة العدل اتخذت من نسبة الفصل في القضايا التي جاءت في كشوف الإنتاج الصادرة من محكمة استئناف أسبوط فأنشأت بذلك نظاما للتفتيش على عمل المستشار لم يتضمنه قانون السلطة القضائية. وطلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب استنادا إلى أن قانون السلطة القضائية لا يوجب على وزارة العدل إخطار من يتولى دورهم في الترقية إلى وظيفة نائب رئيس محكمة استئناف ولم يشملهم مشروع الحركة القضائية بأسباب تخطيهم ، وأن تخطى الطالب في الترقية يبرره ما ثبت من الكشوف التي حررتها محكمة استئناف أسبوط بعدد القضايا التي فصلت فيها الدوائر المدنية خلال العام القضائي ١٩٧٦/١٩٧٧ قلة عدد القضايا التي فصلت فيها الدائرة بالنسبة لما فصلت فيه باقي الدوائر مما يدل على ضعف الطالب في الاقبال على العمل على نحو لا يؤهله للتعيين في منصب رئاسي . وفوضت النيابة العامة الرأي للمحكمة في تقدير سبب التخطي .

وحيث إن المادة ٧٩ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ إذ أوجب في فقرتها الثانية على وزير العدل أن يقوم - قبل عرض مشروع الحركة القضائية على اللجنة المختصة بثلاثين يوما على الأقل بإخطار رجال القضاء الذين حل دورهم ولم تشملهم الحركة القضائية لسبب غير متصل بتقارير الكفاية مبينا بالإخطار أسباب التخطي ، ولئن كانت عبارة النعي قد جاءت مطلقة دون تحديد لرجال القضاء والنيابة الذين يجب إخطارهم لهذا السبب ، وكانت المادة ٧٩ قد وردت في الفصل السابع من الباب الثاني من القانون تحت عنوان في التظلمات والطعن في القرارات الخاصة بشئون القضاء بما قد يفهم منه أن الأمر يتعلق بإجراءات الطعن في جميع القرارات الخاصة بشئون رجال القضاء والنيابة على اختلاف درجاتهم بغير قصرها على بعض الوظائف دون الأخرى ، إلا أن الأمر يقتضي تفسير النص على ضوء النصوص السابقة واللاحقة عليه - ولما كان القانون قد نظم تعيين القضاة وترقيتهم فأورد في المادة ٣٨ منه الشروط العامة لولاية القضاء ، ثم ألتها في المواد ٢٩ إلى ٤٣ بشروط التعيين في وظائفه



المختلفة ، وأعطى في المادة ٤٤ بيان إجراءات التعيين فيها ، وإن كان القانون قد ساوى بين هذه الوظائف - تقديرًا لمكانتها - في وجوب صدور قرار من رئيس الجمهورية بالتعيين في كل منها ، إلا إنه غاير بينها - تبعًا لتباين مسؤولياتها في المراحل التمهيدية اللازمة لصدور ذلك القرار ، فبينما أطلق لرئيس الجمهورية الحق في اختيار النائب العام من بين المستشارين غير إجراء آخر ، استلزم أخذ رأي المجلس الأعلى للهيئات القضائية في تعيين رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف ونوابهم والمحامي العام الأول ، واستوجب موافقة هذا المجلس على تعيين مستشاري محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والرؤساء بالمحاكم الابتدائية وقضااتها وأعضاء النيابة العامة ، فإن المشروع يكون بذلك قد أفصح عن رغبته في إفساح المجال أمام السلطة العليا في الدولة في اختيار شاغلي المناصب القضائية القيادية لما تستلزمه من قدرات متميزة تتناسب وجسامه أعبائها . ولما كان القانون في الفقرة الثانية من المادة ٧٩ بعد أن أوجب على وزير العدل قبل عرض مشروع الحركة القضائية على اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، أن يقوم باخطار رجال القضاء والنيابة العامة الذين حل دورهم ولم تشملهم الحركة القضائية لسبب غير متصل بتقارير الكفاية قد أعطى لهؤلاء الحق في التظلم إلى اللجنة المذكورة ، ثم نص في المادتين ٨١ و ٨٢ منه على أن تفصل اللجنة في التظلم قبل إجراء الحركة القضائية وعلى أن تعرض على المجلس الأعلى للهيئات القضائية عند مشروع الحركة القضائية - قرارات اللجنة المشار إليها لإعادة النظر فيها وتكون قراراته في هذا الشأن نهائية ، فإنه قد دل على أنه قصد بهذه النصوص أن يصدر المجلس في تظلم القاضي قرار ملزمًا للجهة الإدارية المختصة بإصدار قرار الترقية لا يجوز لها أن تخالفه . ولما كان رأي المجلس الأعلى للهيئات القضائية في تعيين نواب رؤساء محاكم الاستئناف وفقًا لنص المادة ٤٤ / ٤ هو مجرد استطلاع رأي لا تنقيد به تلك الجهة ، فإن الأحكام المقررة بالمواد ٧٩ ، ٨١ و ٨٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ لا تنطبق على حالة تخطى المستشار في الترقية إلى درجة نائب رئيس محكمة استئناف ، ويكون النعي بطلان القرار المطعون فيه لأغفال إخطار الطالب بتخصيه في الترقية على غير أساس .

وحيث إن المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية  
 إذ نصت في الفقرة الأخيرة منها على أن يجري الاختيار في الوظائف الأخرى التي  
 تعلو درجة المستشار — أى وظائف نواب رؤساء محاكم الاستئناف وما يعادلها  
 وما فرقتها — على أساس درجة الأهلية وعند التساوى تراعى الأقدمية، قد شرعت  
 بذلك قواعد في هذا الخصوص يجب مراعاتها وفي الانحراف عنها مخالفة للقانون  
 ومن ثم لا يكون الأمر في تطبيق هذه القواعد من إطلاقات السلطة المختصة  
 مباشرة دون معقب عليها ، فلا يحل لها تخطى مرشح للترقية إلى هذه الوظائف إلى من  
 يليه إلا لسبب واضح يتصل بالمصلحة العامة وينتقص من أهليته ، ولئن كان  
 لتلك السلطة الحق في وضع درجات للأهلية وتقدير أهلية رجال القضاء بحسب  
 ما يتجمع لديها من معلومات إلا أنه يجب ألا يكون ثمة مخالفة للقانون في تحقق  
 الأهلية وتقدير درجاتها ، ولما كان قانون السلطة القضائية قد نظم في المواد ٧٨ ،  
 ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ طريق التفتيش على عمل رجال القضاء والنيابة العامة حتى وظيفة  
 الرؤساء بالمحاكم الابتدائية أو ما يعادلها ، ووضع لهذا التفتيش من الأحكام  
 والضوابط ما يكفل تقدير أهليتهم تقديم أمراء من الميوب ، كما خلا القانون من  
 النص على التفتيش على عمل من هم في الوظائف القضائية الأعلى ، فإن المشرع  
 بذلك قد أفصح عن أمرين أولهما أن أهلية هؤلاء من ناحية الكفاية الفنية تستقر  
 بتعيينهم في وظيفة المستشار ، وثانيهما أنه لا يجوز إجراء التفتيش على عملهم لتقدير  
 كفاءتهم الفنية ، لما كان ذلك وكانت وزارة العدل قد لجأت في سبيل تقدير  
 كفاية الطالب من الناحية الفنية إلى الكشف التي حررتها محكمة استئناف أميوط  
 ببيان عدد القضايا التي فصلت فيها الدائرة التي كان الطالب يرأسها ، واستظهرت  
 من هذه الكشف ضعف إقباله على العمل ، فأنها تكون قد خالفت القانون  
 ويتعين لذلك إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنته من تخطى الطالب في الترقية  
 لوظيفة نائب رئيس محكمة استئناف .



## جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٧٨

المؤلفة من السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحسني رئيسا وعضوية السادة المستشارين الدكتور مصطفى كبر، ومجدي الحول، وإبراهيم هاشم، والدكتور سعيد عبد المجيد.

(١٤)

### الطلب رقم ٢٧٥ لسنة ٤٦ ق "رجال القضاء":

#### ترقية

تمعين الطالب وكيل للنائب العام في شهر أغسطس سنة ١٩٧٦ . تقدير كفاءته بدرجة فوق متوسط عن عمله خلال شهري أكتوبر ونوفمبر ١٩٧٦ . دلالة ذلك على حالة ثابتة تتعلق بأهلية الطالب وقت عمله السابق بالشهر العقاري . وجوب ترفيعه مع زملائه في الحركة القضائية الخاصة سنة ١٩٧٦ .

حيث إنه وإن ثبت من الملف الخاص بالطالب أنه لم يكن مودعا به وقت أن بحث المجلس الأعلى للبيئات القضائية الحركة التي صدر بها القرار الجمهوري رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٦ بالمطعون فيه تقرير التفتيش على عمله بالنيابة من تاريخ تعيينه بها إلا أنه أودع بعدها في ١٣/٣/١٩٧٧ تقدير قدرت فيه كفاية الطالب عن عمله في شهري أكتوبر ونوفمبر ١٩٧٦ بدرجة فوق المتوسط ، ولما كان هذا التقرير يدل على حالة ثابتة تتعلق بأهلية الطالب وقت عمله السابق على صدور القرار المذكور فليس لإيداعه اللاحق على هذا القرار من أثر في استظهار هذه الحالة في الوقت الذي انصبت عليها باعتباره حاصلا فيها ومنسجبا إليها . لما كان ذلك وكان الثابت أن عددا من زملاء الطالب التاليين له في الأقدمية قد رقي إلى درجة وكيل نيابة من الفئة الممتازة أو ما يعادلها بالقرار المطعون فيه بالذات بتقرير واحد بدرجة فوق المتوسط ، فإنه يكون قد توافرت للطالب أهلية الترقية إلى الدرجة التي نالها هؤلاء الزملاء ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد خالف القانون إذ لم يشمل الطالب بالترقية إلى درجة وكيل نيابة من الفئة الممتازة أو ما يعادلها ويتعين إلغاءه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة قانونا .

حيث إن الطالبين استوفيا أوضاعهما الشككية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تحصل في أن الأستاذ ... .. وكيل النيابة تقدم في ١٩٧٦/١٢/٢٧ بطلب قيد برقم ٢٧٥ سنة ٤٦ ق «رجال القضاء» للحكم بإلغاء القرار الجمهوري رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٦ فيما تضمنته من تخطيطه في الترقية إلى وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة أو ما يعادلها وبإحقيقه في الترقية إليها مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقال يأتنا لطلبه إنه من وكلاء النائب العام بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٦ ، وتاريخ ١٩٧٦/٨/٢٣ أخطره وزير العدل بحلول دوره في الترقية إلى درجة وكيل نيابة من الفئة الممتازة ولم يشمله مشروع الحركة القضائية بسبب عدم تقدير كفايته بالعمل بالنيابة العامة فتظلم إلى اللجنة الخماسية ، ثم صدر القرار المطعون فيه متضمنا تخطيطه في الترقية ، وقد جاء هذا القرار مخالفا للقانون لأنه كان يجب على إدارة التفتيش القضائي بالنيابة العامة أن تجري التفتيش على عمله بالنيابة عن المدة من تاريخ استلامه العمل في ١٩٧٦/٨/١ حتى تاريخ صدور الحركة القضائية ، أما وقد تراخت في ذلك فإنه كان يتعين تربيته على أساس تقارير التفتيش عن عمله السابق بمصلحة الشهر العقاري . وأضاف الطالب في المذكرة الشارحة أن التفتيش جرى عمله خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٧٦ وقدوت كفايته بدرجة فوق المتوسط . ولما صدر القرار الجمهوري رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٧٧ متضمنا ترقية الطالب إلى درجة وكيل نيابة من الفئة الممتازة فقد قدم بتاريخ ١٩٧٧/٩/٢٧ طلبا آخر قيد برقم ١٣٥ سنة ٤٧ ق رجال قضاء للحكم بإلغائه فيما تضمنه من عدم الرجوع بأقدميته في الدرجة التي رقي إليها إلى تاريخ ١٩٧٦/١١/٢٩ وهو تاريخ صدور القرار رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٦ المتضمن تخطيطه في الترقية . وأيدت النيابة العامة الرأي بإجابة الطلب .



وحيث إنه وإن ثبت من الملف الخاص بالطالب أنه لم يكن مودعا به وقت أن بحث المجلس الأعلى للهيئات القضائية الحركة التي صدر بها القرار الجمهوري رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٦ المطعون فيه تقرير التفتيش على عمله بالنيابة من تاريخ تعيينه فيها إلا أنه أودع بها في ١٣/٣/١٩٧٧ تقرير قدرت فيه كفاية الطالب عن عمله في شهري أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٧٦ بدرجة فوق المتوسط ، ولما كان هذا التقرير يدل على حالة ثابتة تتعلق بأهلية الطالب وقت عمله السابق على صدور القرار المذكور فليس لإيداعه اللاحق على هذا القرار من أثر في استظهار هذه الحالة في الوقت الذي أنصب عليها باعتباره حاصلا فيها أو منسجبا إليها . لما كان ذلك وكان الثابت أن عددا من زملاء الطالب التاليين له في الأقدمية قد رقي إلى درجة وكيل نيابة من الفئة الممتازة أو ما يعادلها بالقرار المطعون فيه بتقرير واحد بدرجة فوق المتوسط فإنه يكون قد توافرت أهلية الترقية إلى الدرجة التي نالها هؤلاء الزملاء ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد خالف القانون إذ لم يشمل الطالب بالترقية إلى درجة وكيل نيابة من الفئة الممتازة أو ما يعادلها ويتعين إلغائه في هذا الخصوص .

وحيث إنه متى كانت المحكمة قد قضت بإلغاء القرار الجمهوري رقم ٩٠٥ سنة ٧٦ فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية إلى درجة وكيل نيابة من الفئة الممتازة فإن الطعن في القرار الجمهوري اللاحق رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٧٧ والمضمن ترقية الطالب لهذه الدرجة تأسيسا على أن يرجع أقدمية إلى ما كانت عليه قبل التخطي ، يكون غير منتج ولا مصالحة للطالب فيه . ويتعين لذلك رفض الطالب رقم ١٣٥ سنة ٤٧ ق .

## جلسة ٨ من يونيه سنة ١٩٧٨

المؤلفة من السيد المستشار نائب رئيس المحكمة د. زائد بن الحسين رئيساً وعضوية السيد المستشارين : محمد الحولي ، و. ع. عيسى ، وإبراهيم هاشم ، والدكتور سعيد عبد المجيد .

(١٥)

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٦ ق "رجال القضاء" :

أقدمية .

القواعد التنظيمية التي تضعها الوزارة لتحديد أقدمية من يعينون من خارج الهيئات القضائية .  
وجوب مراعاتها بالنسبة للجميع . مثال . بشأن تعيين أحمد الفراء على خلاف هذه القواعد .

مفاد نص المادة ١١٦ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢  
إن لوزارة العدل سلطة تقديرية في تحديد أقدمية من يعينون من خارج الهيئات  
القضائية إلا أنها متى وضعت قواعد تنظيمية لتحديد هذه الأقدمية فإنه يجب  
مراعاتها بالنسبة للجميع . وإذا كان الثابت من المذكرة المرفوعة للجلسة الأعلى  
للهيئات القضائية لاوافقة على تعيين مساعد النيابة الذين شملهم القرار المطعون  
فيه أنه قد تم ترتيب أقدميتهم وفقاً لأسبقية توافر شروط صلاحية تعيين كل  
منهم في وظيفة مساعد نيابة وعند تساوي الصلاحية تحددت الأقدمية وفق  
القواعد الخاصة بأسبقية دور التخرج ودرجة التقدير فيه من التوالى ثم أخيراً  
الأقدمية على ألا تترتب على ذلك أن يسبقوا زملاءهم في النيابة العامة —  
وكان الثابت من ملف خدمة الطالب أنه تخرج من كلية الحقوق في مايو سنة  
١٩٦٦ وعين بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بمقتضى قرار مديرها العام  
وتسلم العمل بتاريخ ١٩٦٧/١/٥ بوحدة الادعوى والتحقيقات وكان  
يقوم بأعمال التحقيقات وإعداد المذكرات القانونية بدفاع الهيئة في الادعوى



ومتابعة سير هذه الدعاوى ، فإن الطالب يكون قد بدأ الاشتغال بالعمل القانوني في ١٩٦٧/١/٥ وتوافرت له شروط الصلاحية في وظيفة مساعد نيابة طبة. لسنة ١١٦ من قانون السلطة القضائية في ١٩٦٩/١/٥ ، وإذ كان الثابت أن وزارة العدل حددت تاريخ استيفائه شروط الصلاحية للتعين في ١٩٧٢/١/٥ فإنها تكون قد خالفت القانون والقواعد التي انبجها بالنسبة لبقية ملأه

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تحصل في أن الأستاذ .. .. . مساعد النيابة تقدم بهذا الطلب في ١٩٧٦/١١/٣ للحكم بتصحيح ترتيبه في حركة تعيين مساعدى النيابة الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٧٦٥ لسنة ١٩٧٦ طبقا للتاريخ الصحيح لممارسته العمل القانونى وقال بياقا لذلك أن وزارة العدل راعت في ترتيب أقدمية المعينين بالقرار المطعون فيه تاريخ بدء العمل القانونى ولكنها عند تحديد أقدمية الطالب وقعت في خطأ ماضى إذ اعتبرت تاريخ بدء العمل القانونى بالنسبة له هو ١٩٧٢/١٠/٥ فى حين أن صحته ١٩٦٩/١/٥ مما يقتضى تعديل أقدميته الواردة بالقرار المطعون فيه بوضعه بعد الأستاذ .. .. . وطلبت الحكومة رفض الطلب تأسيسا على أن تحديد أقدمية النظراء مما تستقل به جهة الإدارة . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بأجابة الطلب .

وحيث إن المادة ١١٦ من قانون السلطة القضائية رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ الذى يحكم حالة الطالب تشترط فىمن يعين مساعدا للنيابة إذا كان من النظراء أن يكون قد قضى سنتين متواليتين مشغلا بعمل قانونى . ولما كانت المادة ١٢٤ من هذا القانون تنص على أن تحدد أقدمية أعضاء النيابة وفقا للقواعد

المقررة لتحديد أقدمية رجال القضاء ، وكانت المادة ٥١ تنص في فقرتها الثانية على أن تحدد أقدمية من يعينون من خارج الهيئات القضائية في قرار التعيين بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية وإلا اعتبرت أقدميتهم من تاريخ القرار الصادر بالتعيين فإن مفاد ذلك أن لوزارة العدل سلطة تقديرية في تحديد أقدمية من يعينون من خارج الهيئات القضائية إلا أنها إذا وضعت قواعد تنظيمية لتحديد هذه الأقدمية فإنه يجب مراعاتها بالنسبة للجميع وإذا كان الثابت من المذكرة المرفوعة للمجلس الأعلى للهيئات القضائية لموافقة على تعيين مساعدى النيابة الذين شملهم القرار المطعون فيه أنه قد تم ترتيب أقدميتهم وفقا لأسبقية توافر شروط صلاحية تعيين كل منهم في وظيفة مساعد نيابة وعند تساوى الصلاحية تحدد الأقدمية وفق القواعد الخاصة بأسبقية دور التخرج وسنته ودرجة التقدير فيه على التوالى ثم أخيرا الأكبر سنا على ألا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملائهم في النيابة العامة - وكان الثابت من ملف خدمة الطالب أنه تخرج من كلية الحقوق في مايو سنة ١٩٦٦ وعين بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بمقتضى قرار مديرها العام رقم ١٩ لسنة ١٩٦٧ ، وتسلم العمل بتاريخ ١٩٦٧/١/٥ بوحدة الدعاوى والتحقيقات وكان يقوم بأعمال التحقيقات ، وإعداد المذكرات القانونية بدفاع الهيئة في الدعاوى ومتابعة سير هذه الدعاوى ، فإن الطالب يكون قد بدأ الاشتغال بالعمل القانوني في ١٩٦٧/١/٥ وتوافرت له شروط الصلاحية للتعيين في وظيفة مساعد نيابة طبقا للمادة ١١٦ من قانون السلطة القضائية في ١٩٦٩/١/٥ ، وإذا كان الثابت أن وزارة العدل حددت تاريخ استيفائه شروط الصلاحية للتعيين في ١٩٧٢/١/٥ فإنها تكون قد خالفت القانون والقواعد التي انبعا بالنسبة لبقية زملائه مما ترتب عليه تأخير أقدميته إذ كان يتعين تحديدها في قرار التعيين - على الأساس المتقدم - بعد الزميل .. ..

الزميل .. .. الذى استوفى شروط الصلاحية في ١٩٦٧/١٢/١٠ وقبل الزميل .. .. الذى استوفى شروط الصلاحية في ١٩٦٩/٣/١٠ ، وإذا لم يلتزم القرار الجمهورى المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون ويتعين إلغاءه فيما تضمنه من عدم تحديد أقدمية الطالب بعد الأستاذ .. .. مباشرة .



## جلسة ٨ من يونيه سنة ١٩٧٨

المؤلفة من السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحاسبي رئيسا، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور مصطفى كيرة ، عثمان الزيني ، ومحمدى الخولى ، وسعد العيسوى .

(١٦)

الطلاب رقم ٦٧ لسنة ٤٧ ق "رجال قضاء" :

مرتبات . موظفون .

القانون ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم البعثات والإجازات الدراسية والمنح .  
تشرع خاص - لا محل - له لتطبيق أى قانون آخر فى شأن القواعد المالية للمعوقين .  
عدم جواز الاستناد إلى لائحة بدل السفر للطلبة بنصف بدل السفر لمن منح إجازة  
دراسية تطبيقا لأحكام القانون المذكور .

إن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والإجازات الدراسية  
والمنح حدد بالبواب الأول منه الغرض من البعثات وأنواعها وشروط الالتحاق  
بها ، وتكلم الباب الثانى عن المنسح الدولية والأجنبية وشروط قبولها  
والإخبار لها ، وتحدث الباب الثالث عن الإجازات الدراسية والغرض منها  
وحدها وشروط منحها ثم أورد بالبواب الرابع أحكاما عاما تنطبق على البعثات  
والمنح والإجازات الدراسية ، ونص فى المادة ٢٠ الواردة ضمن أحكام هذا  
الباب على أن تقرر اللجنة العليا للبعثات بناء على اقتراح للجنة القواعد المالية  
التي يعامل بمقتضاها أعضاء البعثات بجميع أنواعها الخارجية والداخلية والموفدون  
فى إجازات دراسية أو الحاصلون على منح للدراسة أو التخصص ومن هذا يبين  
أن القانون المذكور يعد تشريعا خاصا انفردت نصوصه فى قواعد متماسكة فى  
ذاتها ، مما لا محل له معه لتطبيق قانون آخر فى شأن القواعد المالية التي يعامل  
بموجبها المعوقون والموفدون فى إجازات دراسية والحاصلون على منح للدراسة .  
ولما كان المالب قد منح إجازة دراسية بمرتب يصرف له بالداخل للإفادة من

إحدى منح التعاون الفرنسى التدرى وذلك تطبيقا لأحكام الدانون المشار إليه ، فإن استناده إلى لائحة بدل السفر والانتقال الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ للطالبة بنصف بدل السفر يسكن على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على مايبين من الأوراق — تتحصل فى أن الأستاذ .. .. رئيس المحكمة تقدم بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢١ بهذا الطلب للحكم بإلغاء قرار وزير العدل الصادر بعدم أحقيته فى صرف نصف بدل السفر المقرر له قانونا عن مدة منحه التدريبية بفرنسا من ١٩٧٢/٩/١٣ حتى ١٩٧٥/١/١ وبأحقية فى صرف ذلك البديل ، وقال بيانا لطلبه إنه صدر قرار وزير العدل رقم ١٢٦٣ لسنة ١٩٧٣ بمنحه اجازة دراسية لمدة خمسة عشر شهرا بمرتبة يصرف فى الداخل للإفادة بإحدى منح التعاون التى الفرنسى التدريبية وسافر إلى فرنسا فى ١٩٧٣/٩/١٣ وأنهى مهمته التدريبية وعاد إلى مصر فى ١٩٧٤/١٢/٣١ وتقدم فسور حودته بطلب صرف نصف بدل السفر المقرر له وفقا للبندين أولا وسابعا من المادة العاشرة من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ باعتبار أن المنحة التى أرفدها هى بطبيعتها منحة تدريبية وليست من قبيل المنح الدراسية ، وأن وزارة العدل هى التى رشحته لها ، وأن إيفاده فى تلك المنحة كان لتحقيق مصلحة مباشرة تعود بالنفع على وزارة العدل التى أبادت من تدريبه فى المجال الذى أوفده الذى تضمن فيما تضمنه : ( أ ) دراسة موضوعات محددة وهى دراسة نظام قاضى الأمور المستعجلة ولم يكن الهدف من ترشيح الوزارة له إفادته الشخصية ، ولكن وزارة العدل رأت عدم أحقيته فى صرف أية مبالغ من بدل السفر بمقولة أنه تقاضى مرتبه بالإضافة



إلى مزايا المنحة ، ولما كان هذا القرار مخالفا للقانون ولائحة بدل السفر فقد تقدم بطلبه . طلبت الحكومة رفض الطالب على أساس أن الطالب أوفد في منحة طبقا لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ فلا يستحق نصف بدل السفر . وطلبت النيابة رفض الطالب .

وحيث إن القانون رقم ١١٢ سنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح حدد في الباب الأول منه الغرض من البعثات وأنواعها وشروط الالتحاق بها ، وتكلم بالباب الثاني من المنح الدوائية والأجنبية وشروط قبولها والاختيار لها ، وتحدث بالباب الثالث من الاجازات الدراسية والغرض منها ومددها وشروط منحها ، ثم أورد الباب الرابع أحكاما عامة تنطبق على البعثات والمنح والاجازات الدراسية ، ونص في المادة ٢٠ الواردة ضمن أحكام هذا الباب على أن تقرر اللجنة العليا للبعثات بناء على اقتراح المجلس التنفيذي القواعد المالية التي يعامل بمقتضاها أعضاء البعثات بجميع أنواعها الخارجية والداخلية والموفدون في اجازات دراسية أو الحاصلون على منح للدراسة أو التخصص . ومن هذا يبين أن القانون المذكور يعد تشريعا خاصا انفردت نصوصه بقواعد متماسكة في ذاتها ، عمالا على عمل معه لتطبيق قانون آخر في شأن القواعد المالية التي يعامل بموجبها المبعوثون والموفدون في اجازات دراسية والحاصلون على منح للدراسة وكان الطالب قد منح اجازة دراسية بمرتبة يصرف بالداخل للافادة بأحدى منح التعاون الفني الفرنسي للتدريس وذلك تطبيقا لأحكام القانون المشار إليه ، فإن استناده إلى لائحة بدل السفر والانتقال الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ للطالبة بنصف بدل السفر يكون على غير أساس مما يتعين معه رفض الطلب .

## جاسة ٢٢ من يونيه سنة ١٩٧٨

الموافقة من السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحسيني رئيسا ، وحضرة السادة ،  
المستشارين الدكتور مصطفى كبره ، ومحمد الحلوى ، وسعد العيسوي ، والدكتور سعيد عبد المجيد .

(١٧)

الطلب رقم ٥٠ لسنة ٦٤ ق "رجال قضاء" :

مرتبات .

المعين في وظيفة قضائية من غير رجال القضاء . وجوب التسوية بينه وبين من يليه في الأقدمية  
في الراتب وبدلات . لا عمل لإعمال هذه القاعدة متى كان الأخير يزيد مرتبه عن الطالب لظروف  
خاصة ويتقاضى المرتب بصفة شخصية مع استهلاك الزيادة من العلاوات .

حيث إن المادة الثامنة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام  
قوانين الهيئات القضائية إذ جرى نص الفقرة الرابعة على أنه " ولا يجوز أن يقل  
مرتب وبدلات من يعين من غير رجال القضاء والنيابة العامة في إحدى الوظائف  
القضائية عن مرتب وبدلات من يليه في الأقدمية التي حين فيها " فإن مفاد ذلك  
أن المشرع حرص على ألا يقل مرتب من يعين من خارج أعضاء الهيئات القضائية  
في الوظيفة القضائية المعين فيها عن مرتب من يليه في الأقدمية في تلك الوظيفة  
تحقيقا لمساواة المسالية بينهما ولا يتأتى تحقيق ما ابتغاه المشرع في هذا الصدد  
بطبيعة الحال إذا كانت زيادة مرتب رجل القضاء التالي في الأقدمية للمعين من  
خارج الهيئات القضائية ترجع إلى ظروف شخصية خاصة به كتقاضى مرتب  
يزيد عن مرتب قرفائه من رجال القضاء عند تعيينه بالقضاء واحتفظ به هذا  
المرتب بصفة شخصية ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الزميل المقارن به  
في الطلب اد حصل قد عين من خارج الهيئات القضائية وتقاضى مرتبه بصفة  
شخصية مع استهلاك الزيادة من علاواته الدورية ، وكان مرتب من يليه في الأقدمية  
وهو الأستاذ ... هو ... .. والذي سوى مرتب الطالب على أساسه —  
فإن طلب الطالب مساواة مرتبه مع مرتب هذا الزميل المقارن به أو زيادته  
إلى نهاية مربوط الوظيفة التي عين فيها يكون على غير سند من القانون .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد مداولة قانونا .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على مايبين من الأوراق — تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩٧٧/٤/٣٠ تقدم الأستاذ .. .. . القاضى بهذا الطلب للحكم بتسوية مرتبه اعتبارا من ١٩٧٥/١١/٢٦ بجعله أصليا مساويا لمرتب زميله الأستاذ .. .. . والبالغ قدره ١٣٥ جنيها أو على أساس نهاية مربوط الوظيفة التى عين فيها وهو ١٢٠ جنيها واحتياطيا مساويا لمرتب زميله الأستاذ .. .. . الذى يليه فى الأقدمية طبقا لطلباته فى الطلب رقم ١٩ لسنة ٤٧ ق "رجال القضاء" وقال بيانا لطلبه أنه كان يعمل رئيسا لقسم الشئون القانونية بإدارة نزع الملكية بحافظة القاهرة بمرتب قدره ٧٦ جنيها ، ومن قاضيا بالقرار الجمهورى رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٧ فى ١٥/٢/١٩٧٧ ولما صرف مرتبه فى أول أبريل سنة ١٩٧٧ اكتشف أن مرتبه لم يتغير رغم ما يوجبه قانون السلطة القضائية من وجوب مساواة مرتبه بمرتب زميله الأستاذ .. .. . الذى يليه فى الأقدمية — والبالغ قدره ١٣٥ جنيها أو رفع مرتبه الى نهاية مربوط الوظيفة التى عين فيها وهو ١٢٠ جنيها أو فى القليل مساواة مرتبه مع مرتب زميله الأستاذ .. .. . الذى يجب أن يكون تاليا له فى الأقدمية طبقا لطلباته فى الطلب رقم ١٩ لسنة ٤٧ ق "رجال قضاء" وإذ رفضت وزارة العدل تسوية مرتبه على هذا النحو فقد تقدم بطلبه للحكم له بطلباته . طلبت وزارة العدل رفض الطلب ، وأيدت النيابة العامة الرأى برفض الطلب الأصل وفوضت الرأى بالنسبة للطلب الاحتياطى .

وحيث إن المادة الثامنة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية إذ جرى نص الفقرة الرابعة منها على أنه "ولا يجوز أن يقل مرتب وبدلات من يعين من غير رجال القضاء والنيابة العامة فى إحدى

الوظائف القضائية عن مرتب وبدلات من يليه في الأقدمية في الوظيفة التي عين فيها ، فإن مفاد ذلك أن المشرع حرص على ألا يقل مرتب من يعين من خارج أعضاء الهيئات القضائية في الوظيفة القضائية المعين فيها عن مرتب من يليه في الأقدمية في تلك الوظيفة تحقيقاً للمساواة المالية بينهما ولا ينفأ تحقيق ما ابتغاه المشرع في هذا الصدد بطبيعة الحال إذا كانت زيادة مرتب رجل القضاء التالي في الأقدمية للمعين من خارج الهيئات القضائية ترجع إلى ظروف شخصية خاصة به كتقاضى مرتباً يزيد عن مرتب قرنائه من رجال القضاء عند تعيينه بالقضاء واحتفظ بهذا المرتب بصفة شخصية لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الزميل المقارن به في الطلب الأصلي قد عين من خارج الهيئات القضائية وتقاضى مرتبه بصفة شخصية مع استهلاك الزيادة من علاواته الدورية ، وكان مرتب من يليه في الأقدمية وهو الأستاذ .. .. هو ٨٥ جنيهاً — والذي سوى مرتب الطالب على أساسه — فإن طلب الطالب مساواة مرتبه مع مرتب هذا الزميل المقارن به أو زيادته إلى نهاية مربوط الوظيفة التي عين فيها يكون على غير سند من القانون ويتعين لذلك رفضه .

وحيث إنه متى كان الطالب قد أسس طلبه الاحتياطي على الاستجابة إلى طلب تعديل أقدمية على النحو المبين بالطلب رقم ١٩ سنة ٤٧ ق رجال القضاء والذي لم يفصل فيه بعد ، فإن الطالب الاحتياطي يكون مرفوعاً قبل الأوان ويتعين لذلك القضاء بعدم قبوله .



## جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

المؤلفة برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحمى رئيساً ، وحضرة  
السادة المستشارين : أحمد سيف الدين سابق ، وسعد العسوي ، وأحمد صبرى أسعد  
وجلال الدين أنسى .

( ١٨ )

الطلب رقم ٧٥ لسنة ٤٧ ق "رجال القضاء" :

معاش . تأمينات اجتماعية .

المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - وجوب  
عرضها على اللجان المشار إليها فيه قبل الالتجاء إلى القضاء . لا يغير من ذلك أن يكون العجز  
المطالب بمعاش عنه قد ثبت واستقر قبل العمل بالقانون المذكور .

نص قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذى عمل به اعتباراً من  
١٩٧٥/٩/١ فى المادة ١٥٧ منه على أن " تنشأ بالهيئة المختصة بلجان لفحص  
المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون يصدر بتشكيلها وإجراءات  
عملها ومكافآت أعضائها قرار من الوزير المختص . وعلى أصحاب الأعمال  
والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين ، قبل  
اللجوء إلى القضاء تقديم طلب إلى الهيئة المختصة بعرض النزاع على اللجان المشار  
إليها لتسويته بالطرق الودية . ولا يجوز رفع الدعوى قبل مضي ستين يوماً من  
تاريخ تقديم الطلب المشار إليه " وقد صدر بتشكيل هذه اللجان قرار وزير  
التأمينات رقم ٣٦٠ سنة ١٩٧٦ ونشر بالوقائع المصرية فى ١٩/١/١٩٧٧ ، ومن  
ثم فإنه منذ تاريخ نشر هذا القرار لا يجوز لأصحاب الأعمال والمؤمن عليهم  
وأصحاب المعاشات وغيرهم من المستحقين اللجوء إلى القضاء قبل تقديم طلب  
إلى الهيئة المختصة لعرض منازعاتهم على تلك اللجان . وإذا كان النابت فى الدعوى أن  
الطالب رفع طلبة المائل إلى هذه المحكمة فى ١٣/٧/١٩٧٧ دون أن يسبقه بتقديم  
طلب إلى الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات المختصة لعرض النزاع على اللجان

سابقة الذكر ، فإن طلبه يكون غير مقبول ، ولا يخير من ذلك أن إصابة الطالب قد ثبتت واستقرت بصفة نهائية قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، ذلك لأن نص المادة ١٥٧ من هذا القانون نظم إجراءات معينة في شأن رفع الدعاوى الخاصة بالمنازعات الناشئة عن تطبيق أحكامه فيتعين مراعاتها إعمالاً للأثر الفوري المباشر للقانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد مداولة قانونا .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أن السيد المستشار ... .. تقدم بهذا الطلب في ١٣/٧/١٩٧٧ للحكم بأحقية المعاش الإصابية المستقرة والموضحة بقرار القومسيون الطبي العام لمحافظة الغربية الصادر بتاريخ ١٠/٣/١٩٧٤ وإلزام المدعى عليه الثاني بأن يؤدي إليه هذا المعاش بواقع ٤٥ جنيها شهريا اعتبارا من ١٠/٣/١٩٧٤ وقال بيانا لطلبه أنه أثناء نظره الجلسة بمحكمة بندر طنطا الجزئية يوم ٢٨/١/١٩٧١ ، شعر بخافة بالأم بالصدر وهبوط شديد بالقلب ، فنقل إلى منزله حيث تبين أنه أصيب بسبب العمل بانسداد بالشريان التاجي الخلفى للقلب . ولما عرض على القومسيون الطبي العام لمحافظة الغربية أثبت في تقريره المؤرخين ١٠/٣/١٩٧٤ ، ١٩/٦/١٩٧٥ أنه مصاب بجلطة بالشريان التاجي ، وأن حالته قد استقرت ونتج عن إصابته عجز يقدر بـ ٤٥ ٪ وإذا طالب وزارة العدل بالمصاريف التي أنفقها في علاجه وبمعاش شهري تطبيقاً لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ الذي أصبحت إصابته نهائية أثناء سريانه ، ورأت الوزارة صرف مصاريف العلاج دون المعاش الشهري ، فقد قدم الطلب للحكم له بطلباته . وبالمذكرة الشارحة عدل الطالب طلباته إلى الحكم بأحقية معاش الإصابية المستقرة الموضحة بقراري القومسيون الطبي العام لمحافظة الغربية سالف الذكر وإلزام المدعى عليهما متضامنين بأن يؤديا إليه هذا المعاش بواقع ٥١ جنيها و ٧٥٠ مليا شهريا اعتبارا



من ١٩٧٥/٦/١ - دفع الحاضر عن الحكومة بعدم جواز نظر الطلب لعدم سلوك الطريق المنصوص عليه في المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ وأبدت النيابة الرأي برفض الطلب .

وحيث إن قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ الذي عمل به اعتباراً من ١٩٧٥/٩/١ نص في المادة ١٥٧ منه على أن " تنشأ بالهيئة المختصة بلجان فحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون يصدر بتشكيلها وإجراءات عملها ومكافآت أعضائها قرار من الوزير المختص . وعلى أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين ، قبل اللجوء إلى القضاء تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض النزاع على اللجان للاستشارة وتسويته بالطرق الودية . . ولا يجوز رفع الدعوى قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب المشار إليه وقد صدر بتشكيل هذه اللجان قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ سنة ١٩٧٦ ونشر بالوقائع المصرية في ١٩٧٧/١/٩ ، ومن ثم فإنه منذ تاريخ نشر هذا القرار لا يجوز لأصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات وغيرهم من المستحقين اللجوء إلى القضاء قبل تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض منازعاتهم على تلك اللجان . ولم كان الثابت والدعوى أن الطالب رفع طلبة المائل إلى هذه المحكمة في ١٩٧٧/٧/١٣ دون أن يسبقه بتقديم طلب إلى الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات المختصة لعرض النزاع على اللجان حاققة الذكر ، فإن طلبه يكون غير مقبول . ولا يغير من ذلك أن إصابة الطالب قد ثبتت واستقرت بصفة نهائية قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ ، ذلك لأن نص المادة ١٥٧ من هذا القانون نظم إجراءات معينة في شأن رفع الدعاوى الخاصة بالمنازعات الناشئة عن تطبيق أحكامه ، فيتعين مراعاتها إعمالاً للأثر الفوري المباشر للقانون .

لما كان ما تقدم فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطلب .

## جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٧٨

المؤلفة من السيد المستشار نائب رئيس المحكمة حافظ رفقي رئيسا والسادة المستشارين:  
جميل الزيني، ومحمود حسن حنين، ومحمود حمدي عبد العزيز، وعاصم المراغي .

(١٩)

الطعن رقم ٥ لسنة ٤ في القضاية :

(١، ٢، ٣) إيجار . " التنازل عن الإيجار " خلف " الخلف الخاص " .

(١) الخلف الخاص . تعريفه . خلف المستأجر الأصلي . هو المتنازل له عن الإيجار .

(٢) التنازل عن الإيجار . تضمنه حوالة حق وحوالة دين . تقاذه كحوالة حق قبل المؤجر من وقت إعلانه به أو قبوله له . تقاذه كحوالة دين قبل الدائن إذا قبلها .

(٣) الحقوق والالتزامات المترتبة على عقد الإيجار . لا تعتبر مكملة للشيء التي انتقل إلى الخلف الخاص أو محددة له . م ١٤٦ مدني .

١ — الخلف الخاص هو من يتلقى من سلفه شيئا سواء كان هذا الشيء حقا عينيا على هذا الشيء . أما من يترتب له إبتداء حق شخصي في ذمة شخص آخر فلا يكون خلفا خاصا له بل يكون دائئا . فالمستأجر ليس بخلف للمؤجر بل هو دائن له ، إنما خلف المستأجر الأصلي هو المتنازل له عن الإيجار .

٢ — التنازل عن الإيجار يتضمن حوالة حق بالنسبة إلى حقوق المستأجر وحوالة دين بالنسبة لإلتزاماته ، فإنه لذلك يجب خضوعه من حيث مفعله وقاذه للقواعد العامة التي تحكم هذين التصرفين فلا ينفذ التنازل عن الإيجار كحوالة حق في حق المؤجر إلا من وقت إعلانه بالتنازل أو قبوله له — م ٣٠٥ مدني — ولا ينفذ كحوالة دين في حق الدائن إلا إذا أقرها .



٣ — تنص المادة ١٤٦ من القانون المدني على أنه إذا أنشأ العقد التزامات وحقوق شخصية تتصل بشيء انتقل بعد ذلك إلى خلف خاص فإن هذه الالتزامات والحقوق تنتقل إلى هذا الخلف في الوقت الذي ينتقل فيه الشيء إذا كانت من مستلزماته وكان الخلف الخاص يعلم بها وقت انتقال الشيء والحقوق الشخصية التي تنشأ من تصرفات السلف تعتبر من مستلزمات الشيء فتنتقل إلى الخلف إذا كانت مكامة له ، والالتزامات التي نذراً عن تصرف السلف تعتبر من مستلزمات الشيء وتنتقل إلى الخلف إذا كانت محددة له وإذا كانت الحقوق والالتزامات المترتبة على عقد الإيجار لا تعتبر مكاملة لشيء أو محددة له ، فإن عقد الإيجار لا يعتبر من مستلزمات الشيء الذي ينتقل إلى الخلف ، وبالتالي لا تعتبر الطاعة وإن انتقل إليها نشاط الشحن والتفريغ من سافرها في هذا النشاط مسئولة عن إيجار هذا السائب للشحنات المطالب بإيجارها في هذه الدعوى .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مورث المطعون ضدهما الأول والثانية أقام الدعوى رقم ١٧٠ سنة ٦٢ تجارى كلى بورسعيد ضد العضو المفوض على شركة المقطم للملاحة البحرية بطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٣٨٤٧ جنيهاً و ٥٠٠ مليم تأسيساً على أن الشركة المذكورة تسلمت منه في أول فبراير سنة ١٩٦١ عدد ١٣٥ مشعماً بموجب عقد إيجار ولم يتم إعادتها إليه حتى رفع الدعوى وأن الأجرة اليومية لكل مشمع هي خمسة قروش وإذا لم تسدد قيمة الأجرة منذ ذلك التاريخ حتى نهاية أغسطس سنة ١٩٦٢ وهي توازي المبلغ المطالب به ، فقد أقام دعواه بطلبته السابقة . وأثناء تداول الدعوى بالجلسات ، أجرى المدعى تصحيح شكل الدعوى باختصاص شركة القناة للتوكيلات الملاحية المداجة لشركة المقطم

للأعمال البحرية - الطاعة - وشركة المقطم للأعمال الهندسية المندمجة في شركة القناة للإنشاءات البحرية - المطعون ضدها الثالثة - منتهيا - بعد تعديل طلباته إلى مبلغ ٧٥٣٩ جنيها و ٧٥٠ مليا - إلى طلب إلزامها بهذا المبلغ وما يستجد من إيجار المشععات حتى تاريخ الفصل في الدعوى بتاريخ ١٩٦٦/١٠/٢٣ قضت محكمة أول درجة بإلزام شركة المقطم للأعمال الهندسية بأن تدفع للدعي مبلغ ٤٧٠٦ جنيهات و ٢٥٠ مليا إيجار المشععات عن المدة من ١٩٦١/٢/١ إلى ١٩٦٢/١٢/٣١ - وبإلزام شركة القناة للتوكيلات الملاحية - الطاعة - بأن تدفع للدعي مبلغ ٩٥٩٨ جنيها و ٥٠٠ مليم - إيجار المشععات عن المدة من ١٩٦٣/١/١ حتى تاريخ الفصل في الدعوى . استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧ سنة ٨ ق تجارى بور سعيد بتاريخ ١٩٧٣/١١/١١ قضت محكمة استئناف المنصورة - مأمورية بورسعيد - بتأييد الحكم . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنهاه الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول أن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر الشركة الطاعة خلفا خاصا لشركة المقطم للأعمال الهندسية بمظنة أن شركة المقطم للملاحة - المندمجة في الشركة الطاعة - قد تسلمت مخازن البضاعة الخاصة بشركة المقطم للأعمال الهندسية ابتداء من ١٩٦٣/١/١ لاستقال نشاط الشركة الأخيرة في الشحن والتفريغ إليها يكون قد خالف القانون ذلك أنه يفرض أن نشاط الشحن والتفريغ لشركة المقطم للأعمال الهندسية قد انتقل إلى شركة المقطم للملاحة في ١٩٦٣/١/١ إلا أن الشركة الأخيرة لا تعتبر خلفا خاصا للشركة الأولى في عقد استئجار المشععات التي وجدت بانحازن لأن الخلف الخاص هو خلف المستأجر الأصلي وهو المتنازل له عن عقد الإيجار والثابت أن تنازلا عن عقد استئجار المشععات لم يصدر من شركة المقطم للأعمال الهندسية إلى شركة المقطم للملاحة وإذا قضى الحكم المطعون فيه رغم ذلك بإلزام الطاعة بإيجار المشععات باعتبارها خلفا خاصا يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .



وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن الخلف الخاص هو من يتلقى من سلفه شيئا سواء كان هذا الشيء حقا عينيا أو حقا شخصيا أو يتلقى حقا عينيا على هذا الشيء أما من يترتب له ابتداء حق شخصي في ذمة شخص آخر فلا يكون خلفا خاصا له بل يكون دائئا . فالمستأجر ليس بخلف للتأجير بل هو دائئ له إنما خلف المستأجر الأصلي هو المتنازل له عن الإيجار . ولما كان التنازل عن الإيجار يتضمن حوالة حق بالنسبة إلى حقوق المستأجر وحوالة دين بالنسبة إلى التزاماته فإنه يجب خضوعه من حيث صحته ونفاذه للقواعد العامة التي تحكم هذين التصرفين فلا ينفذ التنازل عن الإيجار كحوالة حق في حق المؤجر إلا من وقت إعلانه بالتنازل أو قبوله له — م ٣٠٥ مدني — ولا ينفذ كحوالة دين في حق الدائن إلا إذا أقرها — م ١/٣١٦ مدني — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قضى بإلزام الطاعنة بإيجار المشععات باعتبارها خلفا خاصا للمستأجرة الأصلية — شركة المقطم للأعمال الهندسية — دون أن يستظهر واقعة التنازل عن الإيجار إلى الشركة الطاعنة ، وعناصره الواقعية من إعلان المؤجر بالتنازل أو قبوله له ، بالإضافة إلى بيان مصدر هذا التنازل ودليله والذي به وحدة تحقق الخلافة الخاصة للشركة الطاعنة بالنسبة لعقد إيجار المشععات فإنه يكون قد جاء مشوبا بالقصور . ولا يؤثر فيما تقدم ما أورده الحكم في أسبابه من مسئولية الشركة الطاعنة من عقد إيجار المشععات باعتبارها خلفا خاصا عملا بالمادة ١٤٦ من القانون المدني ذلك أن هذه المادة إذ تقضى بأنه ” إذا أنشأ العقد التزامات وحقوق شخصية تتصل بشيء انتقل بعد ذلك إلى خلف خاص فإن هذه الالتزامات والحقوق تنتقل إلى هذا الخلف في الوقت الذي ينتقل فيه الشيء إذا كانت من مستلزماته وكان الخلف الخاص يعلم بها وقت انتقال الشيء “ وكانت الحقوق الشخصية التي تنشأ من تصرف السلف تعتبر من مستلزمات الشيء فتنتقل إلى الخلف إذا كانت مكتملة له والالتزامات التي تنشأ من تصرف السلف تعتبر من مستلزمات الشيء وتنتقل إلى الخلف إذا كانت محددة له . وكانت الحقوق

والالتزامات المترتبة على عقد الإيجار لا تعتبر مكملة للشيء أو محددة له فإن عقد الإيجار لا يعتبر من مستلزمات الشيء الذي ينتقل إلى الخلف وبالي لا تعتبر الطاعة وإن انتقل إليها نشاط الشحن والتفريغ من سلفها في هذا النشاط مستولة عن إيجار هذا السلف للشحنات المطالب بإيجارها في هذه الدعوى . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون فضلا عما شابه من قصور قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .



## جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٧٨

المؤلفة من السيد المستشار أحمد حسن هيكل رئيس محكمة النقض رئيساً وعضو — وية السادة  
المستشارين : محمد منق العصار ووزكي الصاوي صالح وجمال الدين حبيب الطيف وعبد الحميد  
المرصفاوي .

( ٢٠ )

الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٣ ع القضاية :

( ٢٠١ ) حكم " حجية الحكم " . حيازة . قوة الأمر المقضى . ملكية .

( ١ ) الحكم الصادر في دعوى منع التعرض . لا يحوز قوة الأمر المقضى في دعوى الملك .  
ما يقرره الحكم بشأن توافر أركان الحيازة من عدمه . فلا يبيد المحكمة عند الفصل في أصل الحق .  
عنه ذلك .

( ٢ ) إغفال الحكم الإشارة إلى تمسك الخصم بحكم لاحجية له في النزاع . لا يعد قصورا .

( ٣ ، ٤ ) حكم " ما يعد قصورا " . حيازة . أموال .

( ٣ ) جواز تملك الأموال العامة بالتقادم . م ٩٧٠ مدني قبل تعديلها بالقانون ١٤٧  
لسنة ١٩٥٧ .

( ٤ ) وجوب بيان الحكم ما ثبت أو ينفي أركان وضع اليد المكسب للكية بياناً كافياً .

١ — الحكم الصادر في دعوى منع التعرض لا يحوز قوة الأمر المقضى في  
دعوى الملك لاختلاف الموضوع في الدعويين ، لا يغير من ذلك ما يقوله  
الطاعنون من أن الحكم يمنع تعرض مصلحة الأملاك لهم في أرض النزاع قد  
أقام قضاءه على أساس أن هذه الأرض من الأموال الخاصة المملوكة للدولة وأن  
مورثهم وهم من بعده وضعوا اليد عليها مدة تزيد على الخمسين عاماً قبل العمل  
بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ الذي ينص على عدم جواز تملك أملاك الدولة  
الخاصة أو كسب حق عيني عليها بالتقادم ذلك أن هذا القول من الحكم لم يكن

للفصل في أصل الحق وإنما للبحث في توافر الحيابة بشروطها القانونية أو عدم توافرها ، لأن قاضى الحيابة ممنوع من التعرض للملكية ومن بناء حكمه على أساس ثبوتها أو نفيها ، وكل ما يقرره في شأنها لا يجوز أية حجية لدى المحكمة التى تعرض عليها النزاع في أصل الحق ومن ثم فلا تنقيد به تلك المحكمة .

٢ - إذ كان الحكم الصادر للطاعن في دعوى منع التعرض ليست له حجية في النزاع - الخاص بملكية العقار - وكان التمسك به لا يعتبر دفاعاً جوهرياً قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى ، فإن إغفال المحكمة الإشارة إليه لا يعيب حكمها بالقصور في التسيب .

٣ - يجوز تملك الأمسوال العامة بالتقادم قبل تعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدنى بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ إذ انتهى تخصيصها للنفعة العامة وثبت وضع اليد عليها بعد ذلك المدة الطويلة المكسبة للملكية بشرائطها القانونية .

٤ - يتعين على القاضى أن يبين بما فيه الكفاية الوقائع التى تثبت أركان وضع اليد المكسب للملكية أو نفيها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ..  
... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تتحصل في أن مصلحة الأملاك الأميرية التى يمثلها وزير الإسكان بصفته ومحافظ سوهاج بصفته - المطعون عليهما - أقاما الدعوى رقم ٤٢٣ سنة ١٩٦٨ مدنى سوهاج الابتدائية ضد الطاعن الأول المرحوم ... .. - مورث الطاعتين الثانية والثالثة - والمرحوم ... .. - مورث الطاعتات



من الرابعة إلى السابعة — طلبا فيها الحكم بتثبيت ملكيتها إلى مساحة ١ قيراط ١٩ سهم المبينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وإلزامهم بإزالة المباني المماثلة منهم عليها ، استنادا إلى أن هذه المساحة من الأراضي المخصصة للنفقة العامة وأن المدعى عليهم اغتصبوها وأقاموا بعض المباني عليها . دفع المدعى عليهم بعدم جواز نظر الدعوى السابقة انفصل فيها في الدعوى رقم ٤٩٨ سنة ١٩٦٠ مدني بنسدر سوهاج واستئنافها رقم ١٣٤ سنة ٣٦ ق أسيوط . وبتاريخ ١٩٦٩/٥/٨ حكمت المحكمة بقبول تدخل الطاعن الثامن خصما لادعى عليهم ورفض الدفع ويندب مكتب الخبراء لأداء المأمورية المبينة بمنطوق هذا الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة في ١٩٧٢/٦/١ برفض الدعوى . استأنف المطعون المطعون عليهما هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسيوط بالاستئناف رقم ٢٤٨ سنة ٤٧ ق " مأمورية سوهاج " ، وبتاريخ ١٩٧٣/٥/١٦ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وثبتت ملكية مصلحة أملاك إلى ١ قيراط و ١٩ سهم المبينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم في خصوص الأسباب الأول والثالث والرابع ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فترأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينحى الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه القصور ، وفي بيان ذلك يقولون أنهم دفعوا أمام محكمة أول درجة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في القضية رقم ٤٩٨ سنة ١٩٦٠ مدني بنسدر سوهاج التي قطع الحكم الصادر في استئنافها رقم ١٣٤ سنة ٣٦ ق أسيوط بأن المساحة موضوع النزاع هي من أملاك الدولة الخاصة وأنهم ومورثهم من قبل وضعوا اليد عليها مدة تزيد على خمسين سنة سابقة على العمل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ وقض الحكم على هذا الأساس بمنع تعرض مصلحة الأملاك لهم في هذه الأرض ، ويحوز هذا القضاء قوة الأمر المقضي بين الطرفين ويمنع من التنازع فيه في دعوى أخرى ، غير أن محكمة أول درجة قضت في الدعوى الحالية برفض هذا الدفع ثم قضت في الموضوع لصالحهم برفض الدعوى ، وإذا استأنفت مصلحة الأملاك هذا

الحكم فإن الدفع المذكور يكون مطروحا على محكمة الاستئناف إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل الإشارة إليه ، وهو ما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم الصادر في دعوى منع التعرض لا يحوز قسوة الأمر المقضى في دعوى الملك لاختلاف الموضوع في الدعويين ، لا يغير من ذلك ما يقوله الطاعنون من أن الحكم الصادر في الاستئناف رقم ١٣٤ سنة ٣٦ ق أسيوط بمنع تعرض مصلحة الأملاك لهم في أرض النزاع قد أقام قضاءه على أساس أن هذه الأرض من الأموال الخاصة المملوكة للدولة وأن مورثهم وهم من بعده وضعوا اليد عليها مدة تزيد على الخمسين عاما قبل العمل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ الذي ينص على عدم جواز تملك أملاك الدولة الخاصة أو كسب حق عيني عليها بالتقادم ذلك أن هذا القول من الحكم لم يكن للفصل في أصل الحق وإنما للبحث في توافر الحيازة شروطها القانونية أو عدم توافرها لأن قاضي الحيازة ممنوع من التعرض للملكية ومن بناء حكمه على أساس ثبوتها أو نفيها وكل ما يقرره في شأنها لا يحوز أية حججة لدى المحكمة التي يعرض عليها النزاع في أصل الحق ومن ثم فلا تنقيد به تلك المحكمة ، لما كان ذلك وكان الحكم الصادر للطاعن في دعوى منع التعرض ليست له حججة في النزاع الحالي ، وكان التمسك به لا يعتبر دفاعا جوهريا قديته غير به وجه الرأي في الدعوى ، فإن إغفال المحكمة الإشارة إليه لا يعيب حكمها بالقصور في التسبيب .

وحيث إن مما ينهيه الطاعنون في باقي أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، ذلك أن الحكم استند في قضائه إلى أن الأرض موضوع الدعوى مخصصة للنافع العامة منذ سنة ١٩٠٥ وأنه لا دليل على زوال هذا التخصيص ، في حين أن الثابت من الكشفين المتقدمين من مصلحة الأملاك أنها في سنة ١٩١٨ عرضت هذه القطعة مع أراض أخرى للبيع واشترى بعض الأهالي أجزاء منها وهو ما يستفاد منه زوال تخصيص هذه العين للنفعة العامة ودخولها ضمن أملاك الدولة الخاصة ، هذا إلى أن مصلحة الأملاك أقرت في مذكورتها المقدمة في الاستئناف رقم ١٣٤ سنة ٣٦ ق أسيوط الذي قضى فيه بمنع تعرضها للطاعنين أنها تملك العين المذكورة ملكية خاصة ، كما استند الحكم إلى ما قرره



عمدة الناحية في محضر أعمال الخبير من أنه كلما أقام الطاعنون مباني على الأرض أزالها رجال الإدارة وأن هذا ينتفى معه الاستمرار والهدوء عن وضع يد الطاعنين، في حين أن أقوال العمدة خلت من بيان ما إذا كانت حيازة الطاعنين قد بدأت هادئة أم أنها بدأت بإكراه ومن بيان تاريخ تعرض رجال الإدارة لهم وأثر هذا التعرض في استمرار الحيازة رغم أهمية هذه البيانات في اكتساب الملكية بالتقادم، الأمر الذي يعيب الحكم بالقصور.

وحيث إن هذا النعى صحيح، ذلك أنه لما كان يجوز تملك الأموال العامة بالتقادم قبل تعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدني بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ إذا انتهى تخصيصها للنفعة العامة وثبت وضع اليد عليها بعد ذلك المدة الطويلة المكتسبة للملكية بشرائطها القانونية، وكان يتعين على القاضي أن يبين بما فيه الكفاية الوقائع التي تثبت أركان وضع اليد المكتسب للملكية أو تنفيها، وكان دفاع الطاعنين في الدعوى يقوم على أن الأرض موضوع النزاع انتهى تخصيصها للنفعة العامة وأصبحت في عداد الأملاك الخاصة وأنهم تملكوها بالتقادم الطويل قبل العمل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧، وكان يبين من الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٥/٨ أن مصلحة الأملاك الأميرية قدمت بين مستنداتها كشفا من سجلات فك الزمام في سنة ١٩٠٥ من القطعة رقم ٢٣ بحوض ٢٦ بناحية بنجا محافظه سوهاج التي تدخل فيها الأرض محل النزاع وكشفا ببيان أسماء المشتريين في هذه القطعة، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أ طرح دفاع الطاعنين سالف الذكر وقضى بتثبيت ملكية مصلحة الأملاك الأميرية للأرض موضوع النزاع تأسيسا على أن أوراق الدعوى، قد خلت من دليل على أن هذه الأرض قد زال تخصيصها للنفعة العامة وأنه ثبت من أقوال عمدة الناحية بمحضر أعمال الخبير أنه كلما أقام الطاعنون مباني على الأرض المتنازع عليها فإن رجال الإدارة يقومون بإزالتها وأن هذا يعيب الحيازة بالتقطع والإكراه، دون

أن يناقش الحكم المستند الثاني سالف الذكر الذي يفيد أن الحكومة عرضت الأرض التي تقع بها عين النزاع للبيع في سنة ١٩١٨ مع ما قد يكون لهذا المستند من دلالة مؤثرة في الدعوى ، هذا إلى أن ما حصله الحكم من أقوال العمدة ورد في عبارة مجملة لا تكفي لنفي وضع يد الطامعين المكتسب للملكية العين ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بقصور يبطله بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .



## جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٧٨

المؤلفة من السيد المستشار أحمد حسن ميكل رئيس محكمة النقض رئيسا ، وعضوية السادة المستشارين : زكي الصاوي ، صالح ، وجمال الدين عبد الطيف ، وعبد الحميد المرصافي ، وعبد الله سنجر .

(٢١)

الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٣ القضائية :

حكم « حجية الحكم » . تنفيذ . قوة الأمر المقضي .

الدعوى بطلب تسليم صورة تنفيذية ثانية . القضاء برفضها استنادا الى خلو الأوراق مما يكشف عن فقد الصورة التنفيذية الأولى . هو في حقيقته قضاء في الدعوى بحالتها . يجوز رفع دعوى جديدة بذات الطلبات بعد تصحيح هذه الحالة أو تغييرها .

إذ يبين من الصورة الرسمية للحكم الصادر في الدعوى ... أن المطعون عليها الأولى أقامتها بطلب تسليمها صورة تنفيذية ثانية من حكم الحراسة استنادا الى ضياع الصورة الأولى ، وقضت المحكمة برفض الدعوى تأسيسا على أن الأوراق خلت مما يكشف عن أن الصورة التنفيذية الأولى للحكم المذكور قد فقدت ، فإن الحكم على هذا النحو يكون في حقيقته قضاء في الدعوى بالحالة التي هي عليها وقت صدوره ، وتكون له حجية موقوته تقتصر على الحالة التي كانت عليها الدعوى حين رفعها أول مرة ، ويجوز رفع النزاع من جديد بعد تصحيح هذه الحالة أو تغييرها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتسليم المطعون عليها الأولى صورة تنفيذية ثانية من حكم الحراسة على أساس أنه ثبت من تحقيقات الشكوى المقدمة من المطعون عليها الأولى والتي لم تطرح على المحكمة في القضية الأولى أن ملف الدعوى قد سرق وكان من بين مفرداته الصورة التنفيذية الأولى لحكم الحراسة ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف حجية الحكم السابق وإذا كان ذلك الحكم صادرا من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية ، فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل فى أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٢٢١٤ سنة ١٩٧٣  
مستعجل جزئى القاهرة ضد الطاعن والمطعون عليهما الآخرين طلبت فيها الحكم  
بتسليمها صورة تنفيذية ثانية من الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٧٥ سنة ١٩٦٨  
مستعجل جزئى القاهرة ، وقالت بيانا للدعوى أن الحكم المذكور قضى  
بتاريخ ١٩٦٨/١٠/٢٢ ضد الطاعن بفرض الحراسة القضائية على المحل المبين  
بصحيفة الدعوى وتعيينها حارسة عليه بدون أجر لاستلامه وجرده محتوياته وإدارته  
فيما أعده وقضت محكمة القاهرة الابتدائية بتأييده ، ومخبر الطاعن سيدة استشكلت  
فى تنفيذه فأقامت هى الإشكال رقم ٥٩٠٠ سنة ١٩٦٩ مستعجل جزئى القاهرة  
طالبة الاستمرار فى التنفيذ وأحيل الإشكال إلى قاضى تنفيذ محكمة عابدين  
لاختصاصه إلا أن ملف هذه القضية فقد أثناء إرساله إلى محكمة عابدين وكان من  
بين مفرداتها الصورة التنفيذية الأولى للحكم الصادر بفرض الحراسة ، وإذا ثبت  
هذا فقد من تحقيقات الشكوى رقم ٥٥٦٢ سنة ١٩٧٠ إدارى عابدين ، فقد  
أقامت دعواها بطلباتها سالفة البيان . دفع الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى  
لسابقة الفصل فيها فى الدعوى رقم ٢٠٤٨ سنة ١٩٧٢ مستعجل جزئى القاهرة .  
وبتاريخ ١٩٧٣/٥/٩ حكمت المحكمة بالطلبات . استأنف الطاعن هذا الحكم  
أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية وقيد استئنافه برقم ٦٠٨ سنة ١٩٧٣ استأنف  
مستعجل وبتاريخ ١٩٧٣/٨/١ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن  
الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت  
فيها بعدم جواز الطعن لصدور الحكم من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية فى حالة  
لا يجوز فيها الطعن بالنقض ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة  
فأبانت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها عدلت النيابة عن رأيها السابق



وأبنت الرأي بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ٢٠٤٨ سنة ١٩٧٢ مستعجل جزئي القاهرة ثم قدمت مذكرة الترمت فيها هذا الرأي الأخير.

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن بأولهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ٢٠٤٨ سنة ١٩٧٢ مستعجل جزئي القاهرة التي أقامتها المطعون عليها الأولى بذات الطلبات وضد نفس الخصوم وحكت المحكمة برفضها ، وقضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع تأسيسا على أن أحكام القضاء المستعجل بطبيعتها وقتية بحيث إذا تغيرت الظروف التي صدر فيها الحكم الأول ، أمكن إعادة النظر في الإجراءات التي سبق أن رفضها هذا الحكم وأن الحكم في الدعوى رقم ٢٠٤٨ سنة ١٩٧٢ مستعجل جزئي القاهرة هو حسب ظاهره حكم برفض الدعوى بحالتها ولا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه ، في حين أن الدعوى بطلب تسليم صورة تنفيذية ثانية هي دعوى موضوعية وليست بطلب إجراء وقتي ، ولم يرد في أسباب الحكم الصادر في الدعوى الأولى أو منطوقه ، إشير إلى أن المحكمة قضت فيها برفض الدعوى بحالتها ومن ثم تكون لهذا الحكم حجية نهائية ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع قد صدر خلافا للحكم السابق ويجوز الطعن فيه بطريق النقض .

وحيث إن ما أجازته المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات من الطعن بالنقض في أي حكم انتهائي أيا كانت المحكمة التي أصدرته مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق أن صدر في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضي حتى يجوز الطعن بالنقض في الحكم الاتهائي الثاني الذي فصل في النزاع على خلاف الحكم الأول ، وإذا بين من الصورة الرسمية للحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٠٤٨ سنة ١٩٧٢ مستعجل جزئي القاهرة أن المطعون عليها الأولى أقامتها بطلب تسليمها صورة تنفيذية ثانية من حكم الحراسة الصادر في الدعوى رقم ٤٧٧٥ سنة ١٩٦٨ مستعجل جزئي القاهرة استنادا إلى ضياع الصورة الأولى ، وقضت المحكمة برفض الدعوى تأسيسا على أن الأوراق خلت مما يكشف عن أن الصورة التنفيذية

الأولى للحكم المذكور قد فقدت ، فإن الحكم على هذا النحو يكون في حقيقته قضاء في الدعوى بالحالة التي هي عليها وقت صدوره وتكون له حجية موقوفة تقتصر على الحالة التي كانت عليها الدعوى حين رفعها أول مرة ويجوز رفع النزاع من جديد بعد تصحيح هذه الحالة أو تغييرها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتسليم المطعون عليها الأولى صورة تنفيذية ثانية من حكم الحراسة على أساس أنه ثبت من تحقيقات الشكوى رقم ٥٥٦٢ سنة ١٩٧٠ إدارى طابدين المقلعة من المطعون عليها الأولى والتي لم تطرح على المحكمة في القضية الأولى أن ملف الدعوى رقم ٥٩٠٠ سنة ١٩٦٩ مستعجل جزئي القاهرة قد سرق وكان من بين مفرداته الصورة التنفيذية الأولى لحكم الحراسة ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف حجية الحكم السابق ، وإذا كان ذلك الحكم صادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت بالأوراق ، ذلك أن الحكم قرر أنه تبين من التحقيقات التي أجريت في الشكوى التي قسدها المطعون عليها الأولى أن ملف الأشكال قد سرق وكان من بين مفرداته الصورة التنفيذية الأولى لحكم الحراسة ، مع أنه ليس في تلك التحقيقات ما يدل على أن هذه الصورة كانت مقدمة في الملف المذكور ، وهو ما يعيب الحكم بخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن النعي بهذا السبب غير جائز لأنه يخرج عن الحالة سالفة البيان والتي يجوز فيها الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن بسببه غير جائز ويتعين القضاء بعدم جواز .



## جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٧٨

المولقة من السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور / محمد محمد حسين رئيسا وعضوية  
السادة المستشارين : جمال عبد الرحيم عثمان ، ومحمد كمال عباس ، وصالح الدين يونس ، ومحمد  
رجلى عبد الحميد

( ٢٢ )

الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٤ القضائية :

دعوى "تقدير قيمة الدعوى" . إصلاح زراعى . اختصاص .

الدعوى بطلب الطرد من الأرض الزراعية للنصب . غير مقلوبة القيمة . اختصاص المحكمة  
الإبتدائية بنظرها . علة ذلك .

مؤدى نص المادة ٤١ من قانون المرافعات ، أن الأصل فى الدعوى أنها  
معلومة القيمة ولا يخرج عن هذا الأصل إلا الدعوى التى ترفع بطلب غير قابل  
للتقدير فتعتبر مجهولة القيمة ، وهى لا تعتبر غير قابلة للتقدير إلا إذا كان المطلوب  
فيها مما لا يمكن تقديره طبقا لأية قاعدة من قواعد تقدير الدعوى التى أوردتها  
المشرع فى المواد من ٣٦ إلى ٤١ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكان  
الثابت من قرارات حكم محكمة أول درجة أن الدعوى رفعت بطلب بإرد الطاعن  
من العين التى يملكها المطعون ضدها والتى يضع يده عليها بطريق الغصب  
وليس بطلب فتح عقد كما يقرر الطاعن ، وكان طلب الطرد الذى رفعت به  
الدعوى بصفة أصلية ليس من بين الطلبات التى أورد المشرع قاعدة لتقديرها  
فى قانون المرافعات فى المواد سائفة البيان فإن الدعوى بطلبه تكون غير قابلة  
للتقدير وتعتبر قيمتها زائدة على مائتين وخمسين جنيا بما يخرجها من اختصاص  
المحكمة الجزئية .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٧٣ مدني دمياط الابتدائية تطلب الحكم بطرد الطاعن من الأرض الميينة الحدود والمعاليم بصحيفة الدعوى وتسليمها إليها تأسيساً على أن — الطاعن وضع يده على تلك الأرض بلا سند من القانون مستغلاً سابقة شرائه للحشائش النامية فيها . دفع الطاعن بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى بمقولة أن الأرض — محل النزاع أرضاً زراعية تختص بنظر النزاع فيها لجان الفصل في المنازعات الزراعية كما دفع بعدم اختصاصها قيمياً على أساس أن قيمة العقار محل النزاع تقل عن ٢٥٠ ج بتاريخ ٧٣/٦/٢٧ حكمت المحكمة برفض الدفيعين ورفض الدعوى . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٤٩ لسنة ٦ ق المنصورة (مأمورية دمياط) . وبتاريخ ١٩٧٤/١١/٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ويطرد المستأنف ضده ( الطاعن ) من الأرض الميينة الحدود والمعاليم بصحيفة الدعوى وتسليمها للمستأنفة ( المطعون ضدها ) . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم بني قضاءه في رفض الدفع بعدم الاختصاص القيمي على ما تبناه من أسباب حكم محكمة أول درجة من أن طلب الطرد غير مقسدر القيمة فتعتبر قيمته بالتالي زائدة عن ٢٥٠ ج طبقاً للسادة ٤١ من قانون المرافعات في حين أن الدعوى في حقيقتها دعوى فسخ العقد المؤرخ



١٩٦٧/٨/١٦ فتقدر قيمتها بقيمة المتعاقد عليه طبقا للمادة ٣٧/٢ من القانون مالف الذكر وإذا كانت قيمة العقد المراد فسخه لا تزيد من ٣٠ ج فيكون الاختصاص للمحكمة الجزئية على خلاف ما ذهب إليه الحكم .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن النص في المادة ٤١ من قانون المرافعات على أن "إذا كانت الدعوى بطلب غير قابل للتقدير بحسب القواعد المتقدمة اعتبرت قيمتها زائدة على مائتين وخمسين جنيها" يدل على أن الأصل في الدعوى أنها معلومة القيمة ولا يخرج عن هذا الأصل إلا الدعوى التي ترفع بطلب غير قابل للتقدير فتعتبر مجهولة القيمة وهي لا تعتبر غير قابلة للتقدير إلا إذا كان المطلوب فيها مما لا يمكن تقديره طبقا لأية قاعدة من قواعد تقدير الدعوى التي أوردها المشرع في المواد من ٣٦ إلى ٤١ من قانون المرافعات لما كان ذلك وكان الثابت من قرارات حكم محكمة أول درجة أن الدعوى رفعت بطلب طرد الطاعن من العين التي تملكها المطعون ضدها والتي يضع يده عليها بطريق الغصب وليس بطلب فسخ عقد كما يقرر الطاعن وكان طلب الطرد الذي رفعت به الدعوى بصفة أصلية ليس من بين الطلبات التي أورد المشرع قاعدة لتقديرها في قانون المرافعات في المواد سالفة البيان فإن الدعوى بطلبه تكون غير قابلة للتقدير وتعتبر قيمتها زائدة على مائتين وخمسين جنيها بما يخرجها من اختصاص المحكمة الجزئية ، وإذا جرى الحكم المطعون فيه على هذا النظر وقضى بتأييد الحكم الابتدائي فيما ذهب إليه من رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة قيميا بنظر الدعوى فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا بما يجعل النعى على غير أساس .

وحيث إن حاصل السببين الأول والثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم أقام قضاءه بتأييد ما انتهى إليه حكم محكمة أول درجة من رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وكذلك قضاؤه بطرده من العين مثار النزاع على أن العقد المؤرخ ١٩٦٧/٨/١٦ عقد بيع محدد المدة في حين أنه عقد إيجار أرض زراعية امتد بقوة القانون وأن الذي يختص بنظر النزاع بشأنه هي لجان الفصل في المنازعات الزراعية طبقا للمادة ٣ من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ هذا إلى وجوب الاضمار قبل القضاء فسخ العقد حتى مع تكييف العقد إنه عقد بيع .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الطاعن لم يقدم العقد الذى يستند إليه فى تعييب هذا التكييف ، ومن ثم يكون منعا فى هذا الخصوص عاريا من الدليل وإذا انتهت المحكمة إلى تكييف العقد مثار النزاع بأنه عقد بيع حشائش محدد المسدة انقضى بتنفيذه فإنه لا يرد عليه الفسخ وبالتالي لا محل للاعذار ويكون قضاء المحكمة برفض الدفع بعدم الاختصاص الولاى فى محله ومن ثم يكون النعى بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٧٨

المؤلفة من السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين . رئيسا وعضوية  
السادة المستشارين جلال عبيد الرحيم عثمان ، ومجد كمال عباس ، وصالح الدين يونس ، ومجد  
وجدى عبد الصمد .

(٢٣)

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٥ ق :

ضرائب " الربط الحكى " . قانون .

القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ والقانون ٥٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن الربط الحكى . مجال تطبيق  
كل منهما .

مؤدى نص المادة الخامسة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ أن أحكامه  
لا تسرى على الحالات التى حددت فيها مصلحة الضرائب أرباح سنة الأساس  
وأخطرت بها الممول قبل العمل بهذا القانون ، وإنما تستمر خاضعة لأحكام  
الربط الحكى المنصوص عليها فى القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ ، وإذا كان الثابت  
من مدونات الحكم المطعون فيه أن لجنة الطعن أصدرت قرارها فى ١٩٦٧/٢/٢٥  
بتحديد أرباح سنة ١٩٦٢ بمبلغ ١٧٠ ج واتخاذها أساسا للربط عن سنتى ١٩٦٣ ،  
١٩٦٤ وأصبح هذا القرار نهائيا قبل العمل بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٦٧ فى  
١٩٦٧/١٢/٧ فإن أحكام القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ تكون هى وحدها الواجبة  
التطبيق ، لما كان ذلك وكانت أرباح سنة الأساس تزيد على ١٥٠ ج وتقل  
عن ٥٠٠ ج ، فأنها تسرى لمدة سنتين فقط أى حتى ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ تطبيقا  
لحكم المادة ٥٥ مكرر من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون ١٠٢ لسنة  
١٩٥٨ ثم تقدر أرباح سنة ١٩٦٥ تقديرا حقيقيا وتسرى على سنتى ١٩٦٦ ،  
١٩٦٧ أحكام القانون ٥٥ لسنة ١٩٦٧ إذا توافرت شروطه ، وإذا خالف الحكم  
المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على سريان أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة  
١٩٦٧ على سنتى ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ باعتبارهما مكملتين للسنوات الأربع طبقا لحكم

الفقرة الأولى من المادة الأولى من هذا القانون ، استنادا إلى أنه لا يوجد ما يمنع في قواعد التفسير من إعمال القانون المشار إليه والقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ معا وأن المادة الثانية من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ مدت العمل بنظام الربط الحكى واوجازت المدة السنوات الاربع لتنتهى بنهاية سنة ١٩٦٧ ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن مأمورية ضرائب دمنهور قدرت أرباح المطعون ضده من تجارة الأحذية بمبلغ ١٠٠٥ ج عن كل من السنوات من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٧ وإذا عرض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٧٢/٥/٨ بتعديل أرباحه إلى مبلغ ٣٨٥ ج عن سنة ١٩٦٥ واتخاذها أساسا للربط عن سنين ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ ، فقد أقام الدعوى رقم ٢٥٦ سنة ١٩٧٢ ضرائب دمنهور الابتدائية طعنا على هذا القرار وبتاريخ ١٩٧٣/٦/٧ حكمت المحكمة باتخاذ أرباح سنة ١٩٦٢ وقدرها ١٧٠ ج أساسا للربط عن سنوات النزاع . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٢ سنة ٢٩ ق الاسكندرية ، بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١٧ — حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت مصلحة الضرائب على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .



وحيث إن حاصل سبب الطعن هو مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في تطبيقه ذلك أنه قضى باتخاذ أرباح سنة ١٩٦٢ ، وقدرها ١٧٠ ج أساسا للربط عن سنوات من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٧ باعتبار أن هذا الربح يقل عن ٥٠٠ ج فيسرى لمدة خمس سنوات تطبيقا لأحكام القوانين ١٠٢ سنة ١٩٥٨ و ٥٥ سنة ١٩٦٧ ٧٧٦ سنة ١٩٦٩ في حين أن ربح سنة الأساس وهي سنة ١٩٦٢ قدر بمبلغ يزيد عن ١٥٠ ج ويقل عن ٥٠٠ ج ، وأخطر الممول بالربط قبل العمل بالقانون ٥٥ سنة ١٩٦٧ مما يتعين معه تطبيق القانون ١٠٢ سنة ١٩٥٨ وحده وبالتالي فإن أرباح سنة ١٩٦٢ لا يجوز اتخاذها أساسا للربط إلا على السنتين التاليتين ثم تقدر أرباح سنة ١٩٦٥ تقديرا فعليا على أساس الأرباح الحقيقية للمول .

وحيث إن هذا النفي صحيح ذلك أن النص في المادة الخامسة من القانون رقم ٥٥ سنة ١٩٦٧ على أنه " لا يسرى هذا القانون على الحالات التي ربطت فيها الضريبة ربطا نهائيا عن أية سنة قبل العمل به ويستمر العمل بالقانون ١٠٢ سنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ بالنسبة إلى الحالات التي حددت فيها مصلحة الضرائب أرباح سنة الأساس وأخطرت بها الممول قبل العمل بهذا القانون " يدل على أن أحكام القانون رقم ٥٥ سنة ١٩٦٧ لا تسرى على الحالات التي حددت فيها مصلحة الضرائب أرباح سنة الأساس وأخطرت بها الممول قبل العمل بهذا القانون وإنما تستمر خاضعة لأحكام الربط الحكمي المنصوص عليها في القانون رقم ١٠٢ سنة ١٩٥٨ وإذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن لجنة الطعن أصدرت قرارها في ١٩٦٧/٢/٢٥ بتحديد أرباح سنة ١٩٦٢ - بمبلغ ٧٠ ج واتخاذها أساسا للربط عن سنتي ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ وأصبح هذا القرار نهائيا قبل العمل بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٦٧ في ١٩٦٧/١٢/٧ ، فإن أحكام القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ تكون هي وحدها الواجبة للتطبيق ، لما كان ذلك وكانت أرباح سنة الأساس تزيد على ١٥٠ ج وتقل عن ٥٠٠ ج فلأنها تسرى لمدة سنتين فقط أي سنتي ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ تطبيقا لحكم المادة ٥٥ مكرر من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون ١٠٢ سنة ١٩٥٨ ثم تقدر أرباح سنة ١٩٦٥ تقديرا حقيقيا وتسرى على سنتي ١٩٦٦ ،

١٩٦٧ أحكام القانون ٥٥ سنة ١٩٦٧ إذا توافرت شروطه ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على سريان أحكام القانون رقم ٥٥ سنة ١٩٦٧ على سنتي ١٩٦٥، ١٩٦٦ باعتبارهما مكملتين للسنوات الأربع طبقاً لحكم الفقرة الأولى من هذا القانون استناداً إلى أنه لا يوجد ما يمنع في قواعد التفسير ، من إعمال القانون المشار إليه والقانون رقم ١٠٢ سنة ١٩٥٨ معاً وأن المادة الثانية من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ مدت العمل بنظام الربط الحكى ولو تجاوزت المدة السنوات الأربع لتنتهي بنهاية سنة ١٩٦٧ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

---



## جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٧٨

المؤلفة من السيد المستشار : محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة ورئيسا ومضوية السادة  
[المستشارين : محمد الباجوري ، وملاح نصار ، ومحمود رمضان ، وإبراهيم فراج .

( ٢٤ )

الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٣٠ القضائية :

حكم " بيانات الحكم " . بطلان .

اغفال ذكر اسم أحد الخصوم في الحكم . أثره . بطلان الحكم . تعلق ذلك بالنظام العام .  
١٧٨ م مرافعات .

وفقا للسادة ١٧٨ من قانون المرافعات يجب أن يبين في الحكم أسماء الخصوم  
والقائمين وصفاتهم وموطن كل منهم والنقص أو الخطأ الجسيم في هذا البيان  
يترتب عليه بطلان الحكم ، وهو بطلان متعلق بالنظام العام يجوز التمسك به أمام  
محكمة النقض ، وإذا كانت المحكمة قد أمرت بضم ملف القضية الصادر فيها الحكم  
المطعون فيه وثبت من بياناته أنه أغفل في نسخته اسم المطعون عليها الثانية رغم  
اختصاصها أمام المحكمة الاستئنافية ، فإنه لا يكون بذاته دالا على استكمال شروط  
صحته ، ويكون قد أغفل بيانا جوهريا من بياناته ، وهو ما يبطله .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار والمرافعة  
وبعد المناقشة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه وصائر أوراق  
الطعن — تحصل في أن الطاعن بصفته أقام الدعوى رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٩ مدني

أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية ضد المطعون عليهما طالبا الحكم بتحديد أجرة الشقق استجاره المينة بصحيفة الدعوى بمبلغ ١٠٤ جنيها و ٦٥٠ مليم شهريا وعدم الترامه بدفع مصاريف صيانة المصعد و ثمن التيار الكهربائي اللازم لتشغيله وإنارة السلم ، وقال بيانا لدعواه إنه بموجب عقدى إيجار مؤرخين .. .. استأجر المطعون عليهما إحدى عشرة شقة بالمقارين رقمى .. .. .. .. ..  
 .. .. .. .. محافظة الاسكندرية بقصد استغلالها فندقا بأجرة شهرية قدرها ١٠٤ جنيها و ٦٥٠ مليم ، ونص فى عقدى الإيجار على الترامه بالعناية بالمصعد وإصلاح وتغيير قطع غياره إذا لزم الحال ومصاريف إضاءة السلم ، وإذا كان ذلك بقصد زيادة الأجرة تحايلا منهما على أحكام قوانين تحديدها ، فقد أقام الدعوى ، وبتاريخ ١٢/٣/١٩٧٠ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٤٤ سنة ٢٦ ق الاسكندرية طالبا إلغاء الحكم بطلباته . وبتاريخ ٢٣/٤/١٩٧٣ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة وأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه البطلان وفى بيان ذلك يقول أنه اختص أمام محكمة الاستئناف المطعون عليهما ، وقد أغفل الحكم اسم المطعون عليها الثانية وهو ما يبطله .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أنه وفقا للسادة ١٥٨ من قانون المرافعات يجب أن يبين فى الحكم أسماء الخصوم والقابهم وموطن كل منهم ، والنقص أو الخطأ الجسيم فى هذا البيان يترتب عليه بطلان الحكم ، وهو بطلان متعلق بالنظام يجوز التمسك به أمام محكمة النقض . وإذا كانت المحكمة قد أمرت بضم



ملف القضية الصادر فيها الحكم المطعون فيه وثبت من بياناته أنه أفضل في نسخته الأصلية اسم المطعون عليها الثانية رغم اختصاصها أمام المحكمة الاستئنافية ، فإنه لا يكون بذاته دالا على استكمال شروط صحته ، ويكون قد أغفل بيانا جوهريا من بياناته ، وهو ما يبطله ويتعين معه نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

---

## جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٧٨

المؤلفة من السيد المستشار محمد أحمد محمود نائب رئيس المحكمة رئيسا وعضوية السادة  
المستشارين: الدكتور إبراهيم صالح ، وعبد الباجوري ، وصالح نصار ، ومحمود رمضان

(١٥)

الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٤ ق :

(١) نقض " الخصوم في الطعن " .

الاختصاص في الطعن بالنقض . شرطه .

(٢) استئناف " باعتباره كأن لم يكن " دفع . بطلان . إعلان .

الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلان صحيفة خلال ثلاثة أشهر من تقديم  
الصحيفة . غير متعلق بالنظام العام . وجوب القضاء به عند طلبه . م ٢٤٠٥٧٠ مرافعات قبل  
تعديلهما بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٦ .

(٣) إعلان . بطلان .

بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان أو بيان المحكمة أو الجلسة . زوال بحضور  
المعلن إليه أو بتقديمه مذكر بدفاعة . شرطه . أن يتحقق ذلك في الجلسة التي دعى إليها بورقة  
الإعلان الباطلة .

(٤ ، ٥) أمر أداء إعلان . موطن " الموطن المختار " .

(٤) عريضة استصدار أمر الأداء . ماهيتها . وجوب شمولها على كافة البيانات الجوهرية  
في صحيفة الدعوى .

(٥) إغفال الطالب بيان موطنه الأصلي في عريضة أمر الأداء . أثره جواز إعلانه بصحيفة  
التظلم والاستئناف المرفوع منه في موطنه المختار المبين بعريضة الأمر . م ٢١٤ / ٢  
مرافعات . علة ذلك .

١ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة ، أنه لا يكفي لقبول الطعن أن يكون  
المطعون عليه طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ،



بل يجب أيضا أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو ، وإذ كان البين من مدونات الحكم أن الطاعن وإن اختصم المطعون عليه الثاني لدى تظلمه من أمر الأداء الصادر ضده لصالح المطعون عليه الأول إلا أنه لم يوجه إليه أية طلبات ، ولم تبد من المذكور أية منازعة أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا تكون للطاعن مصلحة في اختصاصه ، ويكون الطعن عليه غير مقبول .

٢ — مؤدى نص المادتين ٧٠، ٧١ من قانون المرافعات — قبل تعديلهما بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ — أن الاستئناف يعتبر كأن لم يكن إذا لم يتم تكليف المستأنف عليه تكليفا صحيحا وفق القانون بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تقديم صحيفته إلى قلم الكتاب ، وهذا الجزاء لا يتصل بالنظام العام ، فهو مقرر لمصلحة المستأنف عليه حتى يتفادى ما يتبع من تراخي المستأنف في إعلان الاستئناف من إطالة الأثر المترتب على إيداع صحيفته قلم الكتاب في السقوط وقطع التقادم ، وهو يقع بقوة القانون فيتجه على المحكمة توقيعه عند طلبه من صاحب المصلحة ما لم يبين منه ما يفيد تنازله عنه ويسقط حقه في التمسك بتوقيعه لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول لم يحضر طيلة تردد الدعوى أمام محكمة الاستئناف ، وأنه دفع في المذكرة المقدمة منه في فترة حجب الدعوى للحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانه إعلانا قانونيا صحيحا بصحيفته خلال ثلاثة شهور من تاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب ، وكان تقديم هذه المذكرة قد تم بعد فوات مدة الأشهر الثلاثة التالية لرفعها ، وصادف محله في جلسة لم تتحدد بناء على الإعلانات الحاصلة في الدعوى ، فإن ذلك ليس من شأنه أن يسقط الحق في الدفع .

٣ — مؤدى نص المادة ١١٤ من قانون المرافعات أن المشرع اعتبر أن تقديم الخصم مذكرة بدفاعه يعد بمثابة الحضور بالجلسة ، اتساقا مع ما أورده المادة ٨٣ من ذات القانون من تسوية بينهما ، واعتبارا بأن الحضور والإيداع يستهدفان غاية مشتركة هي إبداء الدفاع أما شفويا بالجلسة أو كتابة بالمذكرة المودعة ، ومن ثم فإن التواعد التي تسرى على الحضور الذي يزول به البطلان

تطبق أيضا على إبداء المذكرة دون تفريق . لما كان ما تقدم وكان تقديم الخصم مذكرة بدفاعه والذي يتمتع معه التمسك بالبطلان هو الذي لا يكون وليد إعلان الورقة ذاتها في الزمان والمكان المعينين لمثوله وإتاحة الفرصة له لتقديم مذكرة بدفاعه ، بمعنى أن يتم التقديم في الجلسة التي دعى إليها بورقة الإعلان المنعى عليها بالبطلان إذ العلة من تقدير هذا المبدأ هي اعتبار المذكرة في الجلسة التي دعى إليها بمقتضى الورقة الباطلة قد حقق المقصود منها .

٤ - مؤدى نص المادتين ٢٠٣ ، ٢٠٤ من قانون المرافعات أن المشرع جعل من العريضة التي تقدم لاستصدار أمر الأداء بديلا لورقة التكاليف بالحضور ، وبها تتصل الدعوى بالقضاء مما مؤداه وجوب أن تتضمن كافة البيانات الجوهرية التي بتعين أن تتوافر في صحيفة افتتاح الدعوى وفق المادة ٦٣ من قانون المرافعات ومن بينها اسم الدائن ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه .

٥ - أجازت المادة ٢٦ من قانون المرافعات للمدين الطعن في أمر الأداء الصادر عليه في صورة تعلم تراعى فيه الأوضاع المقررة لصحيفة افتتاح الدعوى ، ولئن اعتبرت المادة ١/٢٠٧ منه المتعلم في حكم المدعى وأوجبت أن يراعى عند نظر التلزم القواعد والإجراءات المنبئة أمام محكمة الدرجة الأولى وذلك اتجاهها من المشرع - وعلى ما أورده المذكرة الإيضاحية للمادة ٨٥٥ المقابلة من قانون المرافعات السابق معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - إلى أن يكون الطعن في هذه الأوامر في صورة تنظم تراعى فيه الأوضاع المقررة لرفع الدعوى وليس في صورة معارضة في حكم غيابي لتفادي الصعوبات التي تترتب على اعتبار التنظم معارضة كجواز أو عدم جواز إبداء الطلبات المعارضة في المعارضة أو كإبداء الدفع بعدم الاختصاص النوعي أو المحلي أو بالإحالة ومن ثم فإن إضفاء صفة المدعى حكما على المدين المنتظم لا ينفى أن تكون الدعوى قد انتشحت بتقديم عريضة طلب أمر الأداء وهو ما يظاهاه اشتراط أداء رسم الدعوى كاملا لقبوله وترتيب كافة الآثار الناجمة عن رفع الدعوى من قطع التقادم وخلافه على تقديمها وفق المادة ٢٠٨ من قانون المرافعات ، وإجازة الطعن في أمر الأداء بطريق الاستئناف مباشرة متى سقط الحق في التنظم طبقا لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠٦ من ذات القانون ، وهو ما يقتضاه أن اعتبار المدين بمثابة المدعى حكما في التنظم



من أمر الأداء الصادر قبله لحكمة معينة تغيهاها المشرع وفي حدود النصوص الخاصة الواردة بباب أمر الأداء ، لا ينفي أنه لم يكن هو الذى استفتح الخصومة واقعا وفعلًا ، وأنه بتظلمه إنما يدرأ عن نفسه عادية أمر صدر بالزامه أداء معينًا وأن من حقه على هذا النحو الإفادة من الرخص التى يمنحها القانون لرافع الطعن والواردة ضمن الفصل الخاص بالقواعد العامة لطرق الطعن فى الأحكام ، لما كان ما تقدم وكان مؤدى المادة ٢/٢١٤ من قانون المرافعات أن المشرع أجاز إعلان الطعن فى الموطن المختار المبين بالصحيفة فى حالة ما إذا كان المطعون عليه هو المدعى ولم يكن قد بين فى صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصيل ، وكانت الحكمة المستفادة هى قصد التيسير على الطاعن لاسيما وأن ميعاد الطعن فى الحكم أصبح كقاعدة عامة يبدأ من تاريخ صدوره ، والاتساق مع إجازة إعلان المطعون عليه الذى لم يبين فى صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصيل أو المختار فى قلم كتاب المحكمة ، وكان هذا النص قد جاء مطلقا من أى قيد غير مقتصر فى حكمه على طريق دون آخر فيفسر على التظلم باعتباره طعنا فى أمر الأداء وعلى الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر برفض التظلم . وإذا كان البسبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول الذى استصدر أمر الأداء قد أخل بالتزام فرضه عليه القانون هو بيان موطنه الأصيل فى عريضة طلب أمر الأداء التى تعد بديلا عن ورقة التكليف بالحضور على ماسلف بيانه فإنه يحق للطاعن أن يعلنه بصحيفة الاستئناف فى المحل المختار المبين بطلب الأمر ، ويكون هذا الإعلان قد تم صحيحا و يضحى الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن المطعون عليه الأول استصدر فى ١٣/١١/١٩٧١ ضد الطاعن أمر الأداء رقم ٤٦ لسنة ١٩٧١ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية بالزامه بأن يؤدي إليه مبلغ ١٧٣٦ جنسها متجمد أجرة الشقة المفروضة رقم .. ..

... .. بواقع ٦٢ جنيتها شهريا عن المدمن أول ديسمبر ١٩٦٨ حتى آخر مارس ١٩٧١ والمؤجرة اليه ، بموجب عقد الإيجار المؤرخ ١٥/٩/١٩٦٨ تظلم الطاعن من هذا الأمر بالدعوى رقم ٧٦٤٩ لسنة ١٩٧٢ أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية واختصم المطعون عليه الثانى ، طالبا الحكم بإلغاء أمر الأداء واعتباره كأن لم يكن ، وبتاريخ ٢٩/١/١٩٧٣ حكمت المحكمة بتأييد أمر الأداء المتظالم منه . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٣٢ لسنة ١٩٧٣ القاهرة طالبا إلغاء أمر الأداء موضوع التظلم ، دفع المطعون عليه الأول باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، وبتاريخ ٢٦/١/١٩٧٤ حكمت محكمة الاستئناف باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة إلى المطعون عليه الثانى ، وأبدت فى الموضوع الرأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مبنى دفع النيابة بعدم قبول الطعن أن المطعون عليه الثانى ليس خصما للطاعن إذ لم يوجه أى منهما طلبات إلى الآخر أو نازعه فيها فلا يجوز اختصاصه فى الطعن .

وحيث إن الدفع فى محله ، ذلك أنه لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة ، أنه لا يكفى لقبول الطعن أن يكون المطعون عليه طرفا فى المصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ، بل يجب أيضا أن يكون قد نازع خصمه أمامها فى طلباته أو نازعه خصمه فى طلباته هو ، وكان البين من مدونات الحكم أن الطاعن وإن اختصم المطعون عليه الثانى لدى تظلمه من أمر الأداء الصادر لصالح المظعون عليه الأول إلا أنه لم يوجه اليه أية طلبات ، ولم تبد من المذكور أية منازعة أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يكون للطاعن مصلحة فى اختصاصه ، ويكون الطعن بالنسبة إليه غير مقبول .

وحيث إن الطعن بالنسبة للمطعون عليه الأول استوفى أوضاعه الشكلية .



وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ، ينعي الطاعن بالوجه الأول منه على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه باعتبار الاستئناف كأن لم يكن على سند من بطلان صحيفة الاستئناف لأنها لم تعلن أو يعاد إعلانها لشخص المطعون عليه الأول أو في موطنه الأصلي بل أعلنت في المحل المختار حتى انقضت فترة الثلاثة أشهر التي توجب المادة ٧٠ من قانون المرافعات إعلانها خلالها ، وأنه ليس من شأن تقديم المطعون عليه الأول مذكرة في فترة حيز الدعوى للحكم دفع فيها باعتبار الاستئناف كأن لم يكن أن يسقط حقه في التمسك بالدفع ، لأنها قدمت في جلسة لم تحدد بناء على الاعلانات التي تمت في الدعوى ، في حين أن الصحيفة أودعت قلم الكتاب في ١٤/٢/١٩٧٣ وتم الإعلان في المحل المختار بتاريخ ٢٨/٢/١٩٧٣ أي قبل مضي الأشهر الثلاثة المشار إليها ، فمع افتراض أن الإعلان بالمحل المختار لم يكن سليماً ، فإن البطلان قد زال بإيداع المطعون عليه مذكرة بدفاعه خلال الأجل الذي حددته المحكمة لتقديم المذكرات إذ به تنحصر الغاية من الإعلان الصحيح وهي تمكينه من إبداء دفاعه . هذا إلى أنه لا محل لأعمال القواعد الخاصة بالحضور الذي يزول به البطلان على الحالة التي يودع فيها صاحب الدفع بالبطلان مذكرة بدفاعه لأنها حالة استحدثها المشرع بالمادة ١١٤ من قانون المرافعات وهي مغايرة لحالة الحضور ومستقلة عنها ، وعبرة النص جاءت مطلقة غير مقيدة بالقيود الذي أورده عليها الحكم المطعون فيه من وجوب تقديمها لجلسة محددة بناء على الإعلان الباطل ، وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه لما كان مؤدى المادتين ٧٠ و ٢٤٠ من قانون المرافعات — قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ — أن الاستئناف يعتبر كأن لم يكن إذا لم يتم تكليف المستأنف عليه تكليفا صحيحا وفق القانون بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تقديم صحيفته إلى قلم الكتاب ، وهذا الجزاء لا يتصل بالنظام العام ، فهو مقرر لمصلحة المستأنف عليه حتى يتفادى ما ينتج من تراخي المستأنف في إعلان الاستئناف من إطالة الأثر المترتب على إيداع صحيفته قلم الكتاب في السقوط وقطع التقادم ، وهو يقع بقوة

القانون فيتعلم على المحكمة توقيع عند طلبه من صاحب المصلحة ، ما لم يبدر عنه ما يفيد تنازله عنه ويسقط حقه في التمسك بتوقيعه . لما كان ذلك وكان النص في المادة ١١٤ من قانون المرافعات على أن " بطلان صحف الدعاوى وإعلانها وبطلان أوراق التكليف بالحضور الناشء عن حيب في الإعلان أو في بيان المحكمة أو في تاريخ الجلسة يزول بحضور المعلن إليه في الجلسة أو بإيداع مذكرة بدفاعه " ، يدل على أن المشرع اعتبر أن تقديم الخصم مذكرة بالدفاع يعد بمثابة الحضور بالجلسة ، اتساقاً مع ما أوردته المادة ٨٣ من ذات القانون من تسوية بينهما ، واعتباراً بأن الحضور والإيداع يستهدفان غاية مشتركة هي إبداء الدفاع أما شفويًا بالجلسة أو كتابةً بالمذكرة المودعة ، ومن ثم فإن القواعد التي تسرى على الحضور الذي يزول بالبطلان تنطبق أيضاً على المذكرة دون تفريق . لما كان ما تقدم وكان تقديم الخصم مذكرة بدفاعه والذي يتمتع معه التمسك بالبطلان هو الذي لا يكون وليد إعلان الورقة ذاتها في الزمان والمكان المعينين لمثوله وإتاحة الفرصة له لتقديم مذكرة بدفاعه ، بمعنى أن يتم التقديم في الجلسة التي دعى إليها بورقة الإعلان المنع عليها بالبطلان إذ العلة من تقرير هذا المبدأ هي اعتبار إيداع المذكرة في الجلسة التي دعى إليها بمقتضى الورقة الباطلة قد حقق المقصود منها ، وبعد تنازلاً من الخصم عن التمسك ببطلانها . لما كان ما سلف وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول لم يحضر طيلة تردد الدعوى أمام محكمة الاستئناف ، وإنه دفع في المذكرة المقدمة منه في فترة حجب الدعوى للحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانه إعلاناً قانونياً صحيحاً بصحيفته خلال ثلاثة شهور من تاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب ، وكان تقديم هذه المذكرة قد تم بعد فوات مدة الأشهر الثلاثة التالية لرفعها ، وصادف محله في جلسة لم تتحدد بناء على الإعلانات الحاصلة في الدعوى فإن ذلك ليس من شأنه أن يسقط الحق في الدفع ، وإذا ما أير الحكم فيه هذا للنظر فإن النعي عليه في هذا الشق يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالوجه الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم اعتبر أن إعلان صحيفة الاستئناف في المحل المختار للمطعون عليه الأول باطل ، وإنه كان يتعين إعلانه لشخصه أو في



موطنه الأصلي ، على سند من أن القانون لا يجيز الإعلان في المحل المختار إلا إذا كان المطعون ضده هو المدعى ولم يكن قد بين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلي ، الأمر غير المنطبق على واقعة الدعوى لأن الطاعن — المستأنف — هو الذي يعتبر في حكم المدعى في الدعوى المستأنفة عملاً بالمادة ٢٠٧ من قانون المرافعات ، حال أن المطعون عليه الأول هو المدعى أصلاً في طلب أمر الأداء ، وإذا لم يبين في صحيفة الطلب موطنه الأصلي فيجوز إعلانه بصحيفة الاستئناف في المحل المختار عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٢١٤ من ذات القانون ، لأن من افتتح الخصومة هو الذي جهل بموطنه مما يعجز خصمه من توجيه الإجراءات إليه فيه ، وهو ما يعيب الحكم بخالفة القانون .

وحيث إن النعي في محله ، ذلك أنه لما كان مفاد المادتين ٢٠٣ ، ٢٠٤ من قانون المرافعات أن المشرع جعل من العريضة التي تقدم لإستصدار أمر الأداء بديلاً لورقة التكليف بالحضور ، وبها تتصل الدعوى بالقضاء ، مما يؤدها وجوب أن تتضمن كافة البيانات الجوهرية التي يتعين أن تتوافر في صحيفة افتتاح الدعوى وفق المادة ٦٣ من قانون المرافعات ، ومن بينها اسم الدائن ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه ، لما كان ذلك فإنه وإن أجازت المادة ٢٠٦ من قانون المرافعات للدين الطعن في أمر الأداء الصادر عليه في صورة نظم تراعى فيه الأوضاع المقررة لصحيفة افتتاح الدعوى ، ولكن اعتبرت المادة ٢٠٧/١ منه المتظلم في حكم المدعى وأوجبت أن يراعى عند نظر المتظلم القواعد والإجراءات المتبعة أمام محكمة الدرجة الأولى ، فإن ذلك كان اتجاهاً من المشرع — وعلى ما أوردته المذكرة الإيضاحية للمادة ٨٥٥ المقابلة من قانون المرافعات السابق معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ — إلى أن يكون الطعن في هذه الأوضاع في صورة نظم تراعى فيه الأوضاع المقررة لرفع الدعوى وليس في صورة معارضة في حكم غيابي لتفادي الصعوبات التي تترتب على اعتبار المتظلم معارضة كجواز أو عدم جواز إبداء الطلبات المعارضة في المعارضة أو كإبداء الدفع بعدم الاختصاص النوعي أو المحلي أو بالإحالة ، ومن ثم فإن إضفاء صفة المدعى حكماً على المدين المتظلم لا ينفي أن تكون الدعوى قد افتتحت بتقديم عريضة طلب أمر الأداء ، وهو ما يظاهاه اشتراط أداء رسم الدعوى كاملاً لقبولها ، وترتيب

كافة الآثار الناجمة عن رفع الدعوى من قطع التقادم وخلافها على تقديمها وفق المادة ٢٠٨ من قانون المرافعات ، وإجازة الطعن في أمر الأداء بطريق الاستئناف مباشرة متى سقط الحق في التظلم طبقا لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠٦ من ذات القانون ، وهو ما مقتضاه أن اعتبار المدين بمثابة المدعى حكما في التظلم من أمر الأداء الصادر قبله لحكمة معينة تغياها المشرع على ما سبق تفصيله ، وفي حدود النصوص الخاصة الواردة بباب أوامر الأداء ، لا ينفي أنه لم يكن هو الذي استفتح الخصومة واقعا وفعلا ، وأنه بتظلمه إنما يدرا عن نفسه عادية أمر صدر بالزامه أداء معينة وأن من حقه على هذا الوضع الإفادة من الرخص التي يمنحها القانون لرافع الطعن والواردة ضمن الفصل الخاص بالقواعد العامة لطرق الطعن في الأحكام . لما كان ما تقدم وكان مؤدى المادة ٢/١١٤ من قانون المرافعات أن المشرع أجاز إعلان الطعن في الموطن المختار المبين بالصحيفة في حالة ما إذا كان المطعون عليه هو المدعى ولم يكن قد بين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلي ، وكانت الحكمة المستفاه هي قصد التيسير على الطاعن لا سيما وأن ميعاد الطعن في الحكم أصبح كقاعدة عامة يبدأ من تاريخ صدوره ، والإتساق مع إجازة إعلان المطعون عليه الذي لم يبين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلي أو المختار في قلم كتاب المحكمة ، وكان هذا النص قد جاء مطلقا من أى قيد غير مقتصر في حكمه على طريق دون آخر ، فيسرى على التظلم باعتباره طعنا في أمر الأداء وعلى الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر برفض التظلم . وإذا كان البين من مدونات الحكم أن المطعون عليه الأول الذي استصدر أمرا أداء قد أخل بالتزام فرضه عليه القانون هو بيان موطنه الأصلي في عريضة طلب أمر الأداء التي تعد بدلا عن ورقة التكليف بالحضور على ما سلف بيانه ، فإنه يحق للطاعن أن يعلنه بصحيفة الاستئناف في المحل المختار المبين بطلب الأمر ، ويكون هذا الإعلان قد تم صحيحا ويصحى الدفع باعتباره الاستئناف لأن لم يكن على غير أساس . لما كان ما سلف وكان الحكم المطعون فيه لم يساير هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه على أن يكون مع النقص الإحالة .



## جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٧٨

الموافقة من السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عبد الوال السيد رئيسا وعضوة السادة  
المختارين : الدكتور عبد الرحمن عباد، ومحمد فاروق راتب، وإبراهيم فوده، وعبد الدين  
بركات .

( ٢٦ )

الطعن رقم ٩٦٧ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) حكم "إصدار الحكم" .

مصدر الحكم من محكمة ابتدائية . إثبات البيان الخاص بالحكمة أنها دائره استئنافية  
خطأ مادي . لا أثر له .

( ٢ ) اختصاص "الاختصاص النوعي" .

اختصاص إحدى دوائر المحكمة الابتدائية بنوع معين من القضايا أمر لا يتعلق بالاختصاص  
النوعي العام .

( ٣ ، ٤ ) قضاء . دعوى "ترك الخصومة" حكم . قانون .

٣ — طلب رد القاضى . علم وجوب إعلانه بتقرير الاستئناف وتكليفه بالحضور فيه .

٤ — طلب رد القاضى . جواز التنازل عنه . ملة ذلك .

( ٥ ) تقضى . حكم . قضاء . دعوى "مصاريف الدعوى" .

تضاء محكمة التقضى بتنقض الحكم وبإلغاء الحكم المستأنف وإثبات تنازل الطاعن عن  
طلب رد القاضى . أثره وجوب إلزام الطاعن بالمصاريف عن كافة درجات التقاضى .  
ملة ذلك .

( ٦ ) قضاء . قانون . كفالة . نقض .

تقديم طلب رد القاضى قبل العمل بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٧٣ بتعديل قانون المرافعات  
لا محل للقضاء بمصادره الكفالة في حالة التنازل عن الطلب .

١ - إن ما ذكر في الحكم الابتدائي من أنه صدر من دائرة استئنافية بمحكمة القاهرة الابتدائية لا يعدو أن يكون خطأ ماديا ليس من شأنه أن يشكك في بيان المحكمة التي أصدرته ، إذ الثابت من الوقائع التي أوردتها المحكمة ومن أسبابه ومنطوقه أنه صدر من المحكمة باعتبارها محكمة أول درجة وليس باعتبارها محكمة استئنافية .

٢ - إذ كانت الدائرة التي أصدرت الحكم في طلب رد القاضي قد اختصت بنوع معين من القضايا مما يدخل في التنظيم الداخلي لكل محكمة ، فإن ذلك لا يتعلق بالاختصاص النوعي للمحاكم وتكون هذه الدائرة باعتبارها إحدى دوائر المحكمة الابتدائية مختصة نوعيا بالفصل ابتدائيا في طلب الرد .

٣ - المستفاد من نصوص المواد ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ من قانون المرافعات الخاصة بإجراءات نظر طلب رد القاضي أن المشرع خرج بها - بالنظر لطبيعة هذا الطلب عن الإجراءات العادية لرفع الدعوى إذ لم يتطلب القانون حضور القاضي في طلب رده إلا إذا رأت المحكمة التي تنظر الطلب سماع أقواله عند الاقتضاء على ما جاء بالمادة ١٥٧ من قانون المرافعات سالفة الذكر ومن ثم فلا محل لإعلان المطلوب رده بتقرير الاستئناف وتكليفه بالحضور فيه .

٤ - إذ كان نص المادة ١٤١ من قانون المرافعات الذي أجاز ترك الخصومة نصا عاما لم يخصصها بنوع معين من الدعاوى التي يختص القضاء المدني بنظرها وكانت المواد ١٤٦ وما بعدها من قانون المرافعات في شأن عدم صلاحية القضاء وردهم وتنحيهم لم تنص على عدم جواز التنازل عن طلب الرد وكانت طبيعة طلب الرد لا تتجاف مع التنازل عنه ، وكان الشارع عندما أصدر أخيرا القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ قد أضاف مادة جديدة رقم ١٦٢ مكر تنص على أنه "إذا قضى برفض طلب الرد أو سقوط الحق فيه أو عدم قبوله أو بإثبات التنازل عنه ، لا يترتب على تقديم أي طلب آخر وقف الدعوى الأصلية" وحل المادة



١٥٩ من قانون المرافعات فأضاف فترة جديدة تنص على أنه " وفي حالة التنازل عن طلب الرد تحكم المحكمة بمصادرة الكفالة " مما يؤكد أن القانون لا يمنع التنازل عن طلب الرد شأنه شأن أى طلب آخر لصاحبه التمسك به أو التنازل عنه ، ولا يحول دون ذلك ما نصت عليه المادة ١/١٤٢ من قانون المرافعات من أن الترك لا يتم بعد إبداء المدعى طلباته إلا بقوله ، لأن القاضى ليس طرفاً ذا مصلحة شخصية في الخصومة فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض طلب الطاعن التنازل عن طلب الرد يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٥ - قضاء محكمة القضاى بإلغاء الحكم المستأنف - الذى التفت عن إثبات تنازل المدعى عن طلب رد القاضى - وإثبات تنازل المدعى (الطاعن) عن طلب الرد ، يوجب إلزامه بمصاريف الدرجة الأولى عملاً بنص المادة ١٤٣ من قانون المرافعات وبمصاريف الدرجة الثانية ومصاريف الطعن بالنقض ، لأن القاضى المطلوب رده ليس خماً إذا مصلحة شخصية في طلب الرد .

٦ - إذا كان الطاعن قد قرر بالرد في ١٩/٥/١٩٧٣ قبل صدور القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ الذى قضى بمصادرة الكفالة في حالة التنازل ، فلا عمل لمصادره الكفالة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٤١٥ لسنة ١٩٧٣ جنوب القاهرة الابتدائية للحكم برد المطعون عليه قاضى شعبة الجمالية - من نظر الدعوى رقم ٢٦١ لسنة ١٩٧٣ مدنى تنفيذ الجمالية التى رفعها الطاعن استشكالا في الأمر

الوقت رقم ٤ لسنة ١٩٧٣ الجمالية الذي أصدره المطعون عليه تأسيسا على أن إصداره لهذا الأمر يتضمن إبداء رأيه في الدعوى المذكورة بما يجعله غير صالح لنظرها عملا بالمادة ٤٦/٥ من قانون المرافعات . وبجلسة ١٧٣/٦/٢٢ قرر الطاعن تنازله عن طلب الرد لأن الدعوى رقم ٢٦١ لسنة ١٩٧٣ أحيلت إلى محكمة الدرب الأحمر وفصل فيها . وبجلسة ١٩٧٠/٢/٢٤ قرر انسحابه تاركا الدعوى للذئب ثم تقدم بعد ذلك بمذكرة طلب فيها أصليا إثبات تركه الخصومة واحتياصيا الحكم بعدم قبولها لانتضاء مصلحته فيها . وفي ١٩٧٤/٤/٧ قضت المحكمة برفض طلب الرد وبتغريم الطاعن مائة جنيه استئناف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاء والقضاء بشطب دعوى الرد أو إثبات ترك الخصومة فيها واحتياصيا عدم قبوله أو انتهاء الخصومة فيها ومن باب الإحياط الكلي رد المدعون عليه عن نظر الدعوى رقم ٢٦١ لسنة ١٩٧٣ مدني تنفيذ الجمالية ، وقيد الاستئناف برقم ٢٣٨٢ لسنة ٩١ ق . بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبليت فيها الرأي برفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على تسعة أسباب ينفي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون لأنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي رغم بطلانه بطلانا جوهريا لصدوره من دائرة استئنافية مستعجلة لا تختص بالإبتدائي طعون الأحكام الابتدائية المستعجلة التي تصدر من محاكم أول درجة .

وحيث إن هذا النعي غير سليم ، ذلك أن ما ذكر في الحكم الابتدائي من أنه صدر من دائرة استئنافية بمحكمة القاهرة الابتدائية لا يبدو أن يكون خطأ ماديا ليس من شأنه أن يشكك من بيان المحكمة التي أصدرته ، إذ الثابت من الوقائع التي أوردتها الحكم ومن أسبابه ومنطوقه أنه صدر من المحكمة باعتبارها محكمة أول درجة وليس باعتبارها محكمة استئنافية ، وإذا كانت الدائرة التي أصدرته قد اختصت بنوع معين من القضايا مما يدخل في التنظيم الداخلي لكل محكمة ، فإن ذلك لا يتعلق بالاختصاص النوعي للمحاكم ، وتكون هذه الدائرة باعتبارها إحدى دوائر المحكمة الابتدائية مختصة نوعيا بالفصل ابتدائيا في طلب الرد ، ويكون النعي على غير أساس .



وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه بالبطلان ، لأنه لم يتم إعلان المطعون عليه بتقرير الاستئناف أو بتكليفه بحضوره على الوجه المبين بالمادة السادسة من قانون المرافعات ، كما وأن الاستئناف لم ينظر ولم يحقق في غرفة مشورة ، ولم يتل مع أسبابه في جلسة علنية وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الاستفادة من نصوص المواد ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ من قانون المرافعات الخاصة بإجراءات نظر طلب الرد أن المشرع خرج بها — بالنظر لطبيعة هذا الطلب — عن الإجراءات العادية لرفع الدعوى إذ لم يتطلب القانون حضور القاضي في طلب رده إلا إذا رأت المحكمة التي تنظر هذا الطلب سماع أقواله عند الاقتضاء على ما جاء بالمادة ١٥٧ من قانون المرافعات سالفه الذكر ومن ثم فلا محل لإعلان المطلوب رده بتقرير الاستئناف وتكليفه بالحضور فيه والنعى في باقي ما ورد به غير صحيح ، إذ الثابت من الصورة الرسمية للحكم المطعون فيه أن المحكمة سمعت المرافعة في غرفة مشورة وأن الحكم تلى بجلاسة علنية .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه — الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إنه طلب أمام محكمة الموضوع إثبات تنازله عن طلب الرد ، إلا أن الحكم الابتدائي وجاره في ذلك الحكم المطعون فيه قرر أنه لا يجوز التنازل عن دعوى الرد لتعلق حق القضاء بها ولكونها شبيهة بالدعوى العامة ، مع أنه لا وجه للشبه بينهما ، كما أن النصوص الخاصة بدعوى الرد في قانون المرافعات لم يميزها عن غيرها من الدعاوى إلا بالمميزات المحددة في هذه النصوص ولا يجوز التوسع في هذه الميزات أو القياس عليها .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كان نص المادة ١٤١ من قانون المرافعات الذي أجاز ترك الخصومة نصا عاما لم يخصصها بنوع معين من الدعاوى التي يختص القضاء المدني بنظرها وكانت المواد ١٤٦ وما بعدها من قانون المرافعات في شأن صدم صلاحية القضاء وردهم وتنحياتهم لم تنص على عدم جواز التنازل عن طلب الرد وكانت طبيعة الرد لا تتجاف مع التنازل عنه وكان الشارع عندما أصدر أخيرا القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ قد أضاف مادة جديدة

رقم ١٦٢ مكرر تنص على أن " إذا قضى برفض الرد أو سقوط الحق فيه أو عدم قبوله أو بلاثبات التنازل عنه لا يترتب على تقديم أى طلب آخر وقف الدعوى الأصلية . و عدل المادة ١٥٩ من قانون المرافعات فأضاف فقرة جديدة تنص على أنه " وفي حالة التنازل عن طلب الرد تحكم المحكمة بمصادرة الكفالة مما يؤكد أن القانون لا يمنع التنازل عن طلب الرد شأنه شأن أى طلب آخر لصاحبه التمسك به أو التنازل عنه ولا يحول دون ذلك ما نصت عليه المادة ١٤٢/١ من قانون المرافعات من أن الترك لا يتم بعد إبداء المدعى عليه طلباته إلا بقبوله لأن القاضى ليس طرفاً ذا مصلحة شخصية فى الخصومة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض طلب الطاعن التنازل عن طلب الرد يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى الأسباب . ولما تقدم وكانت الدعوى صالحة للفصل فيها ويتعين الحكم فى الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وباثبات تنازل المدعى ( الطاعن ) عن طلب الرد ، مع إلزامه بمصاريف الدرجة الأولى عملاً بنص المادة ١٤٣ من قانون المرافعات وبمصاريف الدرجة الثانية ومصاريف الطعن بالنقض لأن القاضى المطلوب رده ليس خصماً ذا مصلحة شخصية فى طلب الرد ، ولا محل للقضاء بمصادرة الكفالة لأن الطاعن قرر الرد فى ١٩/٥/١٩٧٣ قبل صدور القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ الذى قضى على مصادره الكفالة عند التنازل عن طلب الرد .



## جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٧٨

المؤلفة من السيد المستشار حافظ رفقى رئيسا والسادة المستشارين / جمال الزينى، ومحمد حسن  
حسين، ومحمد عبد العزيز، وعاصم المراسى .

(٢٧)

الطعن رقم ٢٧ لسنة ١ والقضائية :

(٢٤١) تأميم "اختصاص بلان التقييم" . تعويض .

(١) تقييم رأس مال المنشأة المؤتممة . كفايته . اختصاص بلان التقييم . فطاقة . عدم  
جواز تأميم ما لم يقصد المشروع إلى تأميمه أو استبعاد بعض العناصر المؤتممة . مخالفة ذلك .  
آثره . أضرار حجية قرار التقييم .

(٢) التأميم النصفى للشركة . الزيادة في قيمة التعويض المستحق طبقا لقرار التقييم عن القيمة  
الاسمية للاسهم . اعتبارها ربحا حقيقيا . جواز توزيع هذا الربح ولو قبل مرور سنوات  
التعويض وتسليمها للشركة بالفعل .

١ - اختصاص بلان التقييم كما بيته المادة الثانية من القانون رقم ٣٨ لسنة  
١٩٦٣ ، هو تقييم رؤوس أموال المنشآت التى أتمت بالقانون المذكور . وتقييم  
رأس مال المنشأة ، إنما يكون بتحديد على أساس من العناصر المكونة له وهى  
الحقوق والأموال المملوكة للمنشأة وقت التأميم ، وليس لبلان التقييم أن تضيف  
إلى الأموال والحقوق المؤتممة شيئا أو تستبعد منها شيئا ، ذلك أن السلطة التشريعية  
وحدها هى التى تختص بإجراء التأميم وتتولى فى القانون الصادر به تحديد نطاقه  
وأحكامه ، وتعين الشركات والمشروعات والمنشآت التى ينصرف إليها التأميم ،  
أما بلان التقييم فليس لها اختصاص فى هذا الشأن ويترتب على ذلك أنه لا يجوز  
لها أن تقيم ما لم يقصد المشرع إلى تأميمه ، إذ تستبعد بعض العناصر التى أدخلها  
المشرع فى نطاق التأميم فإن هى فعلت شيئا من ذلك ، فلا يكون لقرارها من أثر  
ولا يكتسب أية حصانة ، ولا يكون حجة قبل الدولة أو أصحاب الشأن . ويكون

لكليهما ، إثارة النزاع بشأنه ، أمام أعانم المختصة لتحقيق والفصل فيه ولا يكون ذلك طعما في قرارات بان التقييم ، وانما هو سعى للحصول على قضاء بحسم تلك المنازعات .

٢ — التاميم إجراء يراد به نقل ملكية المشروعات الخاصة إلى ملكية الدولة ، مقابل تعويض أصحابها ، وقد حددت قوانين التاميم التعويض المستحق في صورة سندات على الدولة ، على أنه يحدد سعر كل سند بسعر المهم حسب آخر اقبال ببورصة الأوراق المالية قبل التاميم أو حسبها تقييمه لجنة خاصة ، في حالة عدم تداول الأسهم بالبورصة ، وكل تصرف في أصل من أصول المنشأة يسفر عنه ربح أو خسارة ، نتيجة زيادة قيمة الأصل المتصرف فيه أو نقصه عن قيمته النابتة بأصول المنشأة ، يعتبر ربحا حقيقيا أو خسارة حقيقية يتم التصرف فيه بموافقة الشركاء ، أما بتوزيعه عليهم بنسبة نصيب كل منهم ، أو بإضافته إلى رأس المال إذا كان ربحا ، وباستنزاله منه إذا كان خسارة ، وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الأسهم الخاصة بالشركات المؤتممة في سنة ١٩٦١ قد آلت ملكيتها إلى الدولة مقابل تعويض في صورة سندات على الدولة ، وكانت نتيجة هذا التصرف القانوني في هذا الأصل من أصول المنشأة قد ترتب عليها زيادة تتمثل في الفرق بين قيمة التعويض المستحق في صورة سندات والقيمة الاسمية للأسهم . فإن هذه الزيادة تعد ربحا حقيقيا ، ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الشركاء قد أدرجوا قيمة هذا الربح ضمن الخصوم في ميزانية الشركة التي أعدت في ١٥/٢/١٩٦٢ قبل التاميم الكامل للشركة في ٧/٨/١٩٦٣ وقاموا بتحويل قيمة ما يخص كلا منهم في الربح إلى حسابه الجاري في أكتوبر ١٩٦٢ ثم قاموا بتوزيع نصيب من الربح فملا ، قبل التاميم الكامل للمنشأة ، وهو المبلغ المطالب به ، فإن الحكم المطعون فيه وقد اعتبر هذه الزيادة ربحا حقيقيا يحق للشركاء توزيعه يكون قد التزم صحيح القانون ، ولا يغير من هذا النظر ، عدم صدور إجراء بإصدار السندات بالفعل وتسليمها إلى الشركة ، ذلك أن حملة الأسهم في الشركات والمنشآت التي آلت إلى الدولة بتأميمها أصبحوا بقوة القانون دائنين للدولة بقيمة التعويض المستحق بمجرد تقييم هذه الأسهم دون حاجة لأي إجراء آخر ، كما لا يغير من منه صدور



القانون ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن تحديد التعويض المستحق لأصحاب الأموال المؤممة بتعويض إجمالي قدره ١٥٠٠٠ جنيه ، ذلك أن تطبيق هذا القانون ينصرف إلى حق الطاعنة في اقتضاء التعويض المستحق لها الذي أصبح ديناً على الدولة بعد صدوره دون أن يؤثر فيما يثبت للشركاء السابقين من حق في توزيع الربح الناتج قبل التأميم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ..  
.. والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتصل في أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى ٤٥٢ سنة ٦٨ تجارى كلى القاهرة  
على المطعون ضدهم طلبت فيها القضاء بالزام المطعون ضدهم بأن يدفعوا لها  
الأول مبلغ ٣٨٨١ جنيهاً و ٧٥٦ ملياً والثاني ٥١١٣ جنيهاً و ٢٢٠ ملياً والثالث  
٥١٤٣ جنيهاً و ٥٤٤ ملياً والرابع ١٠٣٩ جنيهاً و ١٩١ ملياً والفوائد، وقالت بياناً لدعواها  
أن المطعون ضدهم كانوا أصحاب شركة مطابخ الجراية الصناعية ، والتي أمت  
بالكامل طبقاً للقرار الجمهوري رقم ٧٢ سنة ١٩٦٣ الصادر في ١٩٦٣/٨/٨ ،  
وأسفر تقرير لجنة تقييم أصول الشركة وخصومها عن مديونية كل منهم للشركة  
عند التأميم بالمبلغ الذي تطالب به ، وبتاريخ ١٩٦٩/١/٢٨ أصدرت محكمة  
القاهرة الابتدائية حكماً بدين خبير لتصفية الحساب بين طرفي الخصومة وبيان  
ما يكون لكل منهم قبل الآخر — وأودع الخبير تقريره الذي أبان فيه أن الفرق  
بين القيمة الاسمية للامتهم التي كانت تمتلكها شركة الجراية الصناعية التي أمت  
في ١٩٦١/٧/٢٠ بموجب القانونين ١١٨ و ١١٩ سنة ٦١ ، وبين قيمة السندات  
البديلة إنما هو ربح حقيقى من حق المطعون ضدهم اقتضاؤه خلافاً لما انتهت  
إليه لجنة التقييم خطأ من اعتباره ربحاً صورياً ، كما انتهى الخبير إلى أن المطعون  
ضدهم دائنون للشركة في مبالغ أخرى، واستناداً إلى هذا التقرير قضت المحكمة

بتاريخ ١٩٧٠/٣/٣١ برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم والحكم الصادر  
بندب الخير بالاستئناف رقم ٢٥٩ سنة ٨٧ ق . وبتاريخ ١٩٧٠/١١/١٠ قضت  
محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم  
بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، إذ  
مرض على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظرة وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول ، على الحكم المطعون فيه الخطأ في  
القانون ، وفي بيان ذلك تقول أنه أهدر حجية قرار لجنة التقييم فيما انتهى إليه من  
أن الفروق الناشئة من تحويل أسهم الشركات المؤممة بحافطة الأوراق المالية  
إلى سندات تعد ربحاً صورياً ما كان يجوز توزيعه على الشركاء ، في حين أنه قرار  
نهائي لا يجوز طبقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٧٢ سنة ١٩٦٣ الطعن فيه بأى  
وجه من أوجه الطعن طالما أنه صدر في حدود المهمة الموكولة للجنة سالفة  
الذكر والحكم المطعون فيه ، وقد ندب خبيراً لفحص الحساب بين الطرفين  
وبنى قضاءه على ما انتهى إليه من أن الفروق المشار إليها تعتبر ربحاً حقيقياً يحق  
توزيعه على الشركاء ، يكور قد أخطأ في القانون بما نال من حجية قرار لجنة  
التقييم وبما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أن اختصاص لجان التقييم كما بينته  
المادة الثانية من القانون رقم ٣٨ سنة ٦٣ هو تقييم رؤوس أموال المنشآت  
التي أتمت بالقانون المذكور ، وتقييم رأس مال المنشأة إنما يكون بمبادرة على  
أساس من العناصر المكونة له ، وهى الحقوق والأموال المملوكة للمنشأة وقت  
التأميم وليس للجان التقييم أن تضيف إلى الأموال والحقوق المؤممة شيئاً أو تستبعد  
منها شيئاً ، ذلك أن السلطة التشريعية وحدها هى التى تختص بإجراء التأميم  
وتتولى فى القانون الصادر به تحديد نطاقه وأحكامه وتعيين الشركات والمشروعات  
والمنشآت التى ينصرف إليها التأميم ، أما لجان التقييم فليس لها اختصاص فى  
هذا الشأن ، ويترتب على ذلك أنه لا يجوز لها أن تقيم ما لم يقصد المشرع إلى  
تأميمه أو تستبعد بعض العناصر التى أدخلها المشرع فى نطاق التأميم ، فإن هى  
فعلت شيئاً من ذلك ، فلا يكون لقرارها من أثر ولا يكتسب أية حصانة ،



ولا يكون حجة قبل الدولة أو أصحاب الشأن عما تجاوزت فيه اللجنة اختصاصها ويكون لكل منهما إثارة النزاع بشأنه أمام المحاكم المختصة لتحقيقه والفصل فيه ولا يكون ذلك طعناً في قرارات لجان التقييم وإنما هو سعى للحصول على قضاء يحسم تلك المنازعات لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على قوله " إن قرارات لجان التقييم التي صدرت قرارات وزارية بتشكيكها تنفيذا للقوانين الخاصة إنما هي قرارات نهائية غير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن بشرط ألا تخرج عن الحدود المقررة لاختصاصها ، فإذا هي خرجت عن ذلك فإن قرارها لا يكتسب الحصانة التي أسبغها عليه القانون ولا يكون له من أثر قبل أصحاب الشأن ، وأدّ الثابت من أقوال الطرفين ومن تقرير الخبير أن المطعون ضدهم كانوا دائنين للصاعدة مع غيرهم من شركاء بمقدار الفرق بين قيمة الأسهم التي كانوا يمتلكونها حين صدر القانونان ١١٨ ١١٩ سنة ٦١ وبين قيمة السندات البديلة التي نصت عليها هذه القوانين والذي اعتبره المشرع ربحاً حقيقياً قاموا بتوزيعه قبل تأميم الشركة ، ولما تقرر من ضرورة تحديد سعر السندات في ١٩٧٣/٨/٧ تاريخ التأميم الكامل ، فإنه لا يجوز للجنة التقييم الخروج من ذلك وتقييم الشركة من قبل هذا التاريخ ويكون قرارها قد خرج من اختصاصها الثابت في القانون ولما كان ما قرره الحكم صحيحاً في القانون فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك نقول أنه أقام قضاءه على ما انتهى إليه من أن المطعون ضدهم دائنون شخصياً للطاعنة بمقدار الفرق بين قيمة السندات البديلة وقيمة الأسهم باعتبار هذا الفرق ربحاً حقيقياً ومن حق الشركاء اقتضائه في حين أن هذا الربح صوري في الواقع يترتب استبعاده لأن الطاعنة قبل تأميمها لم تكن تعمل في المضاربة في الأوراق المالية حتى تعتبر الأوراق المالية في محفظتها من الأصول المتداولة التي تتأثر قيمتها بما تطرأ عليها من تغير ولكن هذه الأوراق وحيازتها تخرج عن طبيعة نشاط الطاعنة ، وتعتبر من الأصول الثابتة التي تظهر في الميزانية دائماً بقيمة ثابتة هي سعرها الاسمي ، فإذا عمدت الشركة إلى إعادة تقييمها وقيدت الفرق بالزيادة على القيمة الاسمية ربحاً ، فهو ربحاً ،

صوري هذا فضلا عن ان اجراءات تحويل الاسهم التي كانت في محفظة الطاعة الى سندات لم تتم ، وقد صدر القانون رقم ١٣٤ سنة ١٩٦٤ بتحديد التعويض المستحق لأصحاب الأموال المؤممة بمبلغ إجمالي قدره ٥٠٠٠٠ جنيه مما يترتب عليه خسارة للذمركة .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان التأميم اجراء يراد به نقل ملكية الممتلكات الخاصة الى ملكية الدولة مقابل تعويض أصحابها وكانت قوانين التأميم قد حددت التعويض المستحق في صورة سندات على الدولة على أن يحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب آخر اقبال بورصة الأوراق المالية قبل التأميم أو حسبما تقيمه لجنة خاصة في عدم تداول الأسهم بالبورصة وكان كل تصرف في أصول من أصول المنشأة يدرج أو خسارة نتيجة زيادة قيمة الأصل المتصرف فيه أو نقصه من قبضته اثباته بأصول المنشأة ، يعتبر ربحا حقيقيا أو خسارة يتم تصريفه بموافقة اشركاء إما بتوزيعه عليهم بنسبة نصيب كل منهم أو بإضافته إلى رأس المال إذا كان ربحا ، وبإستزاله منه إذا كان خسارة وكان البين من مدونات الحكم المضمون به أن الاسهم الخاصة بالشركات المؤممة في سنة ١٩٦١ قد آلت ملكيتها الى الدولة مقابل تعويض في صورة مستندات على الدولة وكانت نتيجة هذا التصرف القانوني في هذا الأصل من أصول المنشأة قد ترتب عليها زيادة تمثل في الفرق بين قيمة التعويض المستحق في صورة سندات وقيمة الانتمية للاسهم فان هذه الزيادة تعد ربحا حقيقيا . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الشركاء قد ادوجوا قيمة هذا الربح ضمن الحصوم في ميزانية الشركة التي أعدت في ٥/٢/١٩٦٢ قبل التأميم الكامل لسنة ١٩٦٢/١/١٠ وقاموا بتحويل قيمة ما يخص كلا منهم في هذا الربح إلى حسابة الجاري في أكتوبر سنة ١٩٦٢ ثم قاموا بتوزيع نصيب من الربح فعلا قبل التأميم الكامل للمنشأة وهو المبلغ المطالب به ، فان الحكم المطعون فيه وقد اعتبر هذه الزيادة ربحا حقيقيا يحق للشركاء توزيعه يكون قد انترم جميع القانون ، ولا يغير من هذا النظر عدم إصدار السندات بالفعل وتسليمها إلى الشركة ذلك أن حصة الاسهم في الشركات



والمنشآت التي آلت إلى الدولة بتأميمها أصبحوا بقوة القانون دائنين للدولة بقيمة التعويض المستحق بمجرد تقييم هذه الأسهم دون حاجة إلى إجراء آخر ، كما لا يغير منه صدور القانون رقم ١٣٤ سنة ١٩٦٤ بشأن تحديد التعويض المستحق لأصحاب الأموال المؤممة بتعويض إجمالي قدره ١٥٠٠٠ جنية ذلك أن تطبيق هذا القانون ينصرف إلى حق الطاعة في اقتضاء التعويض المستحق لها الذي أصبح ديناً على الدولة بعد صدوره دون أن يؤثر فيما ثبت للشركاء السابقين من حق في توزيع الربح الناتج قبل التأميم ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول أنه ذهب إلى تحديد التعويض المستحق لكل شريك في المنشأة طبقاً للقانون ١٣٤ سنة ٦٤ بمبلغ ١٥ ألف جنية ، ما لم تكن حصته أقل فيعوض بتقديرها ، هو تصفية تتضمن مقاصة بين حقوق الشريك والتزاماته لا يجوز معها للشركة الرجوع بديون سابقة على التأميم في حين أن ذمة الشركة منفصلة عن ذمة الشريك ، وهو ما يخول الطاعة مطالبة الشريك قبل التأميم أو بعده بما يكون عليه من ديون لها ، وما ذهب إليه الحكم خطأ في القانون يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير منتج ، ذلك أنه إذا كان الحكم قد أقام قضاءه على دعائين مستقلتين إحداهما عن الأخرى وكانت الأولى تكفي وحدها لحل الحكم ، فإن النعي عليه فيما تضمنه عن الدعامة الثانية — بفرض حسته — يكون غير مؤثر فيه وغير منتج ، إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن عرض لأثر تأميم شركة مطابع الجراية الصناعية التي كان يملكها المطعون ضدهم ، ولقرار لجنة تقييمها — على ما سبق تفصيله في الرد على السببين الأولين من أسباب الطعن — خلص إلى أن الثابت أن المطعون ضدهم دائنون للطاعة بقيمة الربح الحقيقي التي استبعدته اللجنة بمقالة أنه ربح صوري وقدره ٨٤٧٢٢ جنيهاً و ٤٤٨ ملماً و حصة ما قام به الشركاء من توزيع الربح قبل التأميم الكامل والدعامة الثانية أن

تحديد التعويض المقدّر لكل شريك في منشأة مؤممة تزيد أصولها عن خصومها بمبلغ ١٥ ألف جنيه مائع للشركة في حالة استمرارها بعد التأمين من الرجوع على الشريك بأى دين سابق ، وكانت للدعامة الأولى كافية وحدها لحمل قضاء الحكم المطعون فيه ، فإن النعى عليه بما أورده في الدعامة الثانية — أيا كان وجه الرأى فيه — يكون غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس .



## جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٧٨

المؤلفة من السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الفقى رئيسا والسادة المستشارين :  
حافظ رفقى، وجميل الزببى ، ومحمود حسن حسين، ومحمود حمادى عبد العزيز .

( ٢٨ )

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٤ القضائية :

( ٢٤١ ) حكم " الطعن فى الحكم " . تقض .

- ( ١ ) عدم جواز الطعن استقلالا فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة ٢١٢ م٠ مرافعات .
- ( ٢ ) طاب بنك مصر الزام المدين بالمبلغ المطالب به متعامنا مع الشركة الكفيلة . القضاء باختصاص هيئة التحكيم بالنزاع الخاص بالكفيل وباحتماله إليها مع نوب خبير لتصفية حساب المدين لدى البنك . قضاء غير منه مخصصة كلها . عدم جواز الطعن فيه استقلالا .

١ - يدل نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية - على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم التامى المنهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التى تصدر فى شق من الدعوى متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ورائد المشرع فى ذلك هو الرغبة فى منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحيانا من تعويق المصل فى موضوع الدعوى وما يترتب عليه حتما من زيادة نفقات التقاضى .

٢ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من الزام المطعون ضدها اءولى ، كضامنة متضامنة للمطعون ضده الثانى بالمبلغ المقضى به وبإحالة النزاع بينهما وبين البنك الطاعن إلى هيئة التحكيم المختصة وقضى بالنسبة لطلب البنك الطاعن قبل المطعون ضده الثانى كدين أصلى فى عقد فتح الاعتماد بنوب خبير لتصفية الحساب بين الطرفين وبيان مقدار

المديونية إن وجدت ، وكان هذا القضاء لا تنتهي به الخصومة الأصلية المرفوعة بين أطرافها — وهي طلب الحكم بإلزام المطعون ضده الثانى بالرصيد المدين بعقد فتح الاعتماد كدين أصلي ، وطلب الحكم بإلزام المطعون ضدها الأولى به كضامنة متضامنة — كما أنه ليس حكما قابلا للتنفيذ الجبرى . لما كان ذلك فإن الطعن فى الشق الأول من الحكم المطعون فيه الخاص بالكفيل قبل الفصل فى باقى الطلبات موضوع الشق الثانى الخاص بالمدين الأصلى يكون غير جائز . ولا وجه لما يقوله الطاعن من أن الحكم بالإحالة إلى هيئة التحكيم تنهى الخصومة وتثبت به الصلة بين المحكمة والنزاع المحكوم فيه ، ذلك أن نص المادة ٢١٢ سالفه الذكر ، وعلى ما سبق بيانه صريح فى أن الأحكام التى يجوز الطعن فيها هى الأحكام التامة التى تنتهى بها الخصومة كلها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يحسم الخصومة كلها فى الدعوى القائمة — وهى الفصل فى طلب الإلزام بالنسبة للمدين الأصلى والكفيل على السواء — فإن الطعن فيه بالنقض يكون غير جائز .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبه - المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تفصل فى أن الطاعن ( بنك ناصر ) تقدم إلى السيد رئيس محكمة القاهرة الابتدائية بطلب إستمصار أمر بتقدير دينه قبل المطعون ضده الثانى مؤقتا بمبلغ ١٨١٥٠ جنيها و ٩٥٢ مليم وبتوقيع الجز التحفظى تحت يد المطعون ضدهما الأولى والثالثة على كافة ما يستحق للمطعون ضده الثانى فى قسمتهما وفاء لدينه سالف الذكر ، وبتعديد جلسة للحكم بإلزام المطعون ضده الثانى بصفته مدينا والشركة المطعون ضدها الأولى بصفتها ضامنة متضامنة بأن يدفع له مبلغ ١٨١٥٠ جنيها و ٩٥٢ مليا وفوائده بواقع ٧ ٪ ستويا اعتبارا من تاريخ الاستحقاق الحاصل فى ٢٢/٣/١٩٦٤ حتى تمام السداد مع صحة إجراءات الجز

التحفظى تأسيسا على أنه بمقتضى عقد مؤرخ ١٩٦٢/٤/١٩ فتح البنك الطاعن اعتمادا بحساب جارى لصالح المطعون ضده الثانى بضمان متضامن الشركة المطعون ضدها الأولى فى حدود مبلغ مائة وخمسين ألف جنيه يسدد فى ميعاد لا يتجاوز ١٩٦٢/٤/١٧ بفائدة تأخير بواقع ٧٪ حتى السداد ، ولما كان رصيد الاعتماد قد أصبح لدينا بالمبلغ المطالب به ، فقد تقدم بطلبه آنف الذكر . وإذ رفض الطلب وتحددت جلسة لنظر الموضوع ، قيدت الدعوى تحت رقم ... .. قضت المحكمة بالزام المطعون ضدهما ... .. وبتاريخ ١٩٦٧/٣/٨

الأولین متضامين بأن يدفع للبنك الطاعن مبلغ ١٨١٥٠ جنيها و ٩٥٢ مليا وفوائده بواقع ٧٪ سنويا من تاريخ الاستحقاق الحاصل فى ١٩٦٤/٣/٢٢ حتى السداد . استأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦٧ سنة ٨٤ ق ، كما استأنفه المطعون ضده الثانى بالاستئناف رقم ٢٧٣ سنة ٨٤ ق . وبعد أن قررت محكمة استئناف القاهرة ضم الاستئنافين ليصدر فيهما حكم واحد قضت بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٨ أولا : فى الاستئناف رقم ٢٦٧ سنة ٨٤ ق بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به على شركة النيل العامة لأعمال النقل — المطعون ضدها الأولى — وإحالة النزاع بينها وبين بنك مصر — الطاعن — إلى هيئات التحكيم المختصة ثانيا : فى الاستئناف رقم ٢٧٣ سنة ٨٤ ق بطلب خير لفحص الحساب الخاص بمقد فتح الإعتماد محل النزاع وتصفيته وبيان مقدار مديونية المطعون ضده الثانى لبنك مصر إن وجدت . طعن الطاعن فى الشق الأول من هذا الحكم بطريق النقض . ودفعت المطعون ضدها الأولى بعدم جواز الطعن . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الدفع وفى الموضوع بتقضى الحكم المطعون فيه . وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن المطعون ضدها الأولى تستند فى الدفع بعدم جواز الطعن إلى أن الحكم المطعون فيه غير منه لخصومة كلها فلا يجوز الطعن فيه على استقلال عملا نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات .



وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أن النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه " لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة ، إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى " يدل — وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية — على أن المشرع قد وضع قاعدة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الدعوى متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحيانا من تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب عليه حتما من زيادة نفقات التقاضى ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام المطعون ضدها الأولى ، كضامنة متضامنة للمطعون ضده الثانى بالمبلغ المقضى به وبإحالة النزاع بينها وبين البنك الطاعن إلى هيئة التحكيم المختصة وقضى بالنسبة لطلب البنك الطاعن قبل المطعون ضده الثانى كمدىن أصلى في عقد فتح الاعتماد بنديب خبير لتصفية الحساب بين الطرفين وبيان مقدار المديونية إن وجدت ، وكان هذا القضاء لا تنبى به الخصومة الأصلية المرددة بين أطرافها — وهى طالب الحانة بإلزام المطعون ضده الثانى بالرصيد المدين لعقد فتح الاعتماد كمدىن أصلى وطلب الحكم بإلزام المطعون ضدها الأولى به كضامنة متضامنة — كما أنه ليس حكما قابلا لتنفيذ الجبرى لما كان ذلك فإن الطعن في الشق الأول من الحكم المطعون فيه الخاص بالكفيل قبل الفصل في باقى الطلبات موضوع الشق الثانى الخاص بالمدين الأصلى يكون غير جائز . ولا وجه لما يقوله الطاعن من أن الحكم بالإحالة إلى هيئة التحكيم ينهى الخصومة وتثبت به الصلة بين المحكمة والنزاع المحكوم فيه ،

ذلك أن نص المادة ٢١٢ خالفة لذكر وعلى ما سبق بيانه صريح في أن الأحكام التي يجوز الطعن فيها هي الأحكام الختامية التي تنتهي بها المصومة كلها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يحسم المصومة كلها في الدعوى القائمة — وهو الفصل في طلب الإلزام بالنسبة للدين الأصلي والكفيل على السواء — فإن الطعن فيه بالنقض يكون غير جائز .

## جلسة ١٠ من يناير ١٩٧٨

المؤلفة من السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة رئيساً، ومضرة السادة  
المستشارين : محمد مدني العصار، وزكي العاصي صالح، وجمال الدين عبد اللطيف، وعبد الحميد  
المرصافي .

(٢٩)

الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٥٠ القضائية :

( ٢٠١ ) شفعة . نقض "السبب الجديد"

( ١ ) النزول الضمني عن الحق في أخذ العقار المبيع بالشفعة . شرط . صدور عمل أو تصرف  
من الشفع بعد البيع يفيد ذلك .

( ٢ ) المنازعة الموضوعية بشأن تقدير ثمن العقار المشفوع فيه . علم بجواز إثباتها لأول مرة .  
أمام محكمة النقض .

١ - النزول الضمني عن الحق في الأخذ بالشفعة يفترض صدور عمل أو  
تصرف من الشفع بعد البيع يفيد الرغبة عن استعمال ذلك الحق .

٢ - المنازعة الموضوعية في تقدير ثمن الأطنان المشفوع فيها ، وإذ لم يسبق  
للطاعن إبداء هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فإنه لا يجوز إثارته لأول مرة أمام  
محكمة النقض .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار والمرافعة  
وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .



وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
 الطعن — تحصل في أن المرحوم .. .. مورث المطعون عليهم  
 الثمانية الأول أقام الدعوى رقم ٢٣٦ سنة ١٩٦٤ مدني المنصورة الابتدائية  
 ضد الطاعن والمطعون عليه التاسع وطالب الحكم بأحقية في أخذ ٢١ قيراط  
 و ٨ أسهم أطيانا زراعية موضحة بالصحيفة بالشفعة مقابل ثمن قدره ٣٤٥ جنيه  
 وملحقاته القانونية وقدره ٣٩ جنيها و ٩٥٠ مليم وقال بيانا لدعواه أنه علم أن  
 المطعون عليه التاسع باع للطاعن الأطيان المذكورة بموجب عقد مؤرخ  
 في ١٩٥٧/٣/١ تضمن أيضا شراء هذا الأخير من آخر أطيانا زراعية أخرى  
 مساحتها فدان و ٢٣ قيراط و ١٠ أسهم وذلك مقابل ثمن إجمالي قدره ١١٠٠ جنيه  
 ولما كانت أطيانه مجاورة للأرض المشفوع فيها من الجهة الشرقية وتشارك معها  
 في حقوق ارتفاع الري والصرف مما يجزله أخذها بالشفعة ، فقد أعلن رغبته في ذلك  
 للطاعن والمضرون عليه التاسع في ١٩٦٤/٢/٢٣ ، ١٩٦٤/٣/١ مقابل الثمن  
 الذي علم به وقدره ٣٤٥ جنيه أو ما ثبت أنه الثمن الحقيقي وملحقاته القانونية  
 إن كان هناك ملحقات ، و إذ أنكر عليه الطاعن حقه في الشفعة فقد أودع الثمن  
 وملحقاته خزانة المحكمة وأقام الدعوى بالطلبات سائلة اليأسان . دفع الطاعن  
 بأن مورث المطعون عليهم الثمانية الأول لا يملك الأرض المشفوع بها ، وأن حقه  
 في الشفعة سقط لسبق موافقته على البيع للطاعن . و بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٤ حكمت  
 المحكمة بنسب خير ، و بعد تقديم التقرير حكمت في ١٩٦٦/١/٢٩ بإحالة الدعوى  
 إلى التحقيق ليثبت مورث المطعون عليهم الثمانية الأول ملكيته للأرض المشفوع بها  
 بوضع اليد المدة الطويلة المكتسبة للملكية ، و ائتمت الطاعن تنازل الشفع عن حقه  
 في الأخذ بالشفعة . لم ينفذ الحكم لوفاة الشفع وحلول ورثته — المطعون عليهم  
 الثمانية الأول — عليه . و بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٧ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى  
 إلى التحقيق لإثبات ونفي ذات الوقائع السابق بيانها ، و بعد أن سمعت المحكمة  
 جهود الطرفين ، حكمت في ١٩٦٩/٦/١٤ بأحقية المطعون عليهم الثمانية الأول  
 في أخذ ٢١ قيراط و ٨ أسهم الموضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى بالشفعة  
 مقابل دفع ثمن قدره ٣٤٥ جنيها وملحقاته القانونية . استأنف الطاعن هذا الحكم  
 بالاستئناف رقم ٢٣٥ سنة ٢١ ق مدني المنصورة . و بتاريخ ١٩٧٠/٤/٢٨ حكمت  
 المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض

وقدست النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القسانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسييب من ثلاثة وجوه . الأول — أن الحكم المطعون فيه أقام قضاء بملكية الشفيح للأطيان المشفوع بها على ما استخلصه من تقرير الخبير وشهادة شاعدي الإثبات من أن الشفيح كان يحوز تلك الأطيان منذ شرائه لها بالمقدين الصادرين في سنى ١٩٣٨ ، ١٩٤١ وأن حيازته هذه توفسرت فيها العناصر القانونية للتملك بالتقادم ، في حين أن شهادة الشاعدين المذكورين لا تفيد أن حيازة الشفيح للأرض المشفوع بها قد استكملت المدة الطويلة المكسبة للملكية في تاريخ شراء الأرض المشفوع فيها في ١/٣/١٩٥٧ وتناقضت مع تقرير الخبير في بيان مصدر حيازة الشفيح هل هو الشراء أو الميراث ، فضلا عن أن أقوال الشاعدين المشار إليها وتقرير الخبير جاءت عامة بجهلة وخالية مما يدل على توفر الشروط القانونية في حيازة الشفيح ، وهو ما يجيب الحكم المطعون فيه بالفساد في الاستدلال . الثاني : أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بسقوط حق الشفيح في الأخذ بالشفعة لتزوله عنه مستدلا على ذلك بأن الطاعن وضع يده على الأرض المشفوع فيها منذ أن اشتراها في ١/٣/١٩٥٧ على مرأى من الشفيح ، ومع ذلك لم يرفع الدعوى إلا في مارس سنة ١٩٦٤ بعد أن سجل هو عقده متضمنا نينا أقل من الثمن الحقيقي الوارد في عقد البيع الابتدائي تخففا من رسوم التسجيل ، وبما قرره شاعدا في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة من أن الشفيح تنازل عن حقه في الشفعة بعد علمه بشراء الأرض المشفوع فيها ، غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفاع بعد أن طرح أقوال شاعديه وأخذ بشهادة شاعدي الشفيح رغم ارتباطهما به بصفة القربى ، وانهى إلى أن وضع يد الطاعن على الأرض التي اشتراها — المشفوع فيها — لم يبدأ إلا منذ ٣ أو ٤ سنوات وهو تاريخ معاصر للتاريخ الذي رفعت فيه دعوى الشفعة بعد تسجيل عقد بيع الأرض المشفوع فيها ، ملتفتا عما ورد في تقرير الخبير من أن الطاعن وضع يده على هذه



الأرض منذ شرائها في ١٩٥٧/٣/١ وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال الثالث : أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ قدر ثمن الأطنان المشفوع فيها على أساس قسمة الثمن الوارد في عقد البيع المسجل في ١٩٥٧/٣/١ على عدد الوحدات موضوع البيع ، مع أن هذه الأطنان تتفاوت قيمتها باختلاف صفاتها وموقعها وقد كان على المحكمة لمعرفة الثمن الحقيقي للأطنان المشفوع فيها أن تستعين بأهل الخبرة أو بالتحقيق مما يجب حكمها بالقصور .

وحيث إن هذا النعي في وجهه الأول مردود ، ذلك أنه جاء بتقرير الخبير أن الشفع وضع يده على الأطنان المشفوع بها المدة العويلة المكسبة للملكية منذ شرائها بالعقدين المؤرخين في ١٩٣٨/٢/١٥ ، ١٩٤١/٣/١ ، وثبت من أقوال شاهديه أنه كان يضع اليد على تلك الأطنان مدة عشرة عشر عاماً ، وقد انتهى الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه إلى إقناع المحكمة أخذاً بأقوال شاهدي الشفع بأن الأخير كان يضع اليد على الأرض المشفوع بها منذ شرائها في سنتي ١٩٣٨ ، ١٩٤١ وضع يدها على وظاهر ومستمر ومقترن بنية الملك مدة تزيد على خمس عشرة سنة متصلة دون انقطاع وظل واضعاً اليد عليها إلى أن أقام دوى الشفعة واستند الحكم في إثبات توفيقية التملك في تلك الحيازة إلى أن وضع اليد على الأرض المشفوع بها كان بموجب عقد البيع المشار اليهما وأن الثابت من عقد سنة ١٩٣٨ أن الشفع كان يمتلك ستة أسهم من المساحة ١ فدان وأسهم بالميراث عن شقيقه ثم اشترى ٢٢ قيراطاً من باقي الورثة وأنه بذلك يكون تملك المساحة كلها بالميراث والحيازة المدة الطويلة المكسبة للملكية منذ سنة ١٩٥٦ أي قبل صدور البيع للضامن . وقد أضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك "أن الثابت من تقرير الخبير أن مورث المسائق عليهم - المطعون عليهم الثانية الأول - يملك الأرض المشفوع بها التي تجاور الأرض المشفوع فيها من الجهة الشرقية وذلك للأسباب السائغة التي نضمنها هذا التقرير وتطمين المحكمة إلى صحة ما شهد به شاهدنا المستائق عليهم - المطعون عليهم - المذكورين في التحقيق الذي أجرتة محكمة الدرجة الأولى من أن ذلك المورث وضع اليد على الأرض المشفوع بها المدة الطويلة



المكسبة للملكية . " وإذ كان . يؤدي ذلك أن الحكم المطعون فيه استظهر من  
 حدى الشراء الصادرين لمورث المطعون عليه الثانية الأول - الشفع -  
 في سنة ١٩٣٨ ، سنة ١٩٤١ ، ومن أقوال شاهده ومما جاء في تقرير التحير  
 على ما سلف البيان أن المورث المذكور تملك الأطنان المشفوع بها بالمرات  
 من شقيقه وبالحيازة المدة الطويلة المكسبة للملكية قبل شراء الطاعن للأطنان  
 المشفوع فيها ، لما كان ذلك وكان لما أورده أصله الثابت في أوراق الدعوى  
 ومن شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها فإن ما تضمنته وجه النعي لا يبدو  
 أن يكون مجادلة في تقدير محكمة الموضوع للدليل مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة  
 النقض . والنهي مردود في وجهه الثاني ، ذلك أن التزول الضمني من الحق  
في الأخذ بالشفعة يفترض صدور عمل أو تصرف من الشفع بعد البيع يفيد  
الرغبة عن استعمال ذلك الحق . وإذ كان الحكم المطعون فيه قد رفض دفع  
 الطاعن بسقوط حق مورث المطعون عليه الثانية الأول في الأخذ بالشفعة  
 استنادا إلى خلو أوراق الدعوى مما يدل على أن المورث المذكور قد نزل صراحة  
 أو ضمنا عن ذلك الحق ، وإلى عدم أخذ المحكمة بأقوال شاعدي الطاعن ،  
 لما كان ذلك وكان لا تريب على المحكمة إن هي أطرحت شهادة من لم تنتع بصديق  
 أقواله إذ أن ذلك من الأمور التي يستقل بها قاضي الموضوع لتعلقه بتقدير الدليل ،  
 فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه يكون في غير محله . والنهي  
 بالوجه الثالث غير مقبول ذلك أنه قائم على منازعة موضوعية في تقدير ثمن  
 الأطنان المشفوع فيها ، وإذ لم تسبق للطاعن إبداء هذا الدفاع أمام محكمة  
 الموضوع ، فإنه لا يجوز له إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه شابه فصور  
 في التسبيب ، ذلك أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن العقد الابتدائي المؤرخ  
 في ١٩٥٧،٣/١ الذي اشترى بمقتضاه الأطنان المشفوع فيها ، فقد صحیح

اقترن بوضع اليد على ما اشتراه بموجبيه ، غير أن المحكمة التفتت من هذا الدفاع ولم ترد عليه وفي النهاية في تعيين تاريخ بدء حيازته لتلك الأطنان .

وحيث إن هذا النعى غير منتج ، ذلك أنه وقد انتهى الحكم المطعون فيه - على ما سلف البيان في الرد على الوجه الثاني من السبب الأول - إلى أنه لم يثبت نزول مورث المطعون عليهم الثمانية الأول صراحة أو ضمنا عن حقه في الأخذ بالشفعة ، فإنه لا يجدى الطعن بعد ذلك أن يتمسك بوضع يده على الأطنان المشفوع فيها من تاريخ الشراء الحاصل في ١٩٥٧/٣/١

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطلب .

## جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٧٨

المؤلفة من السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة رئيسا وعضوة السادة  
المستشارين : محمد صديق المصاوي ، وزكي الصاوي صالح ، وجمال عبد اللطيف ، وعبد الحميد  
المصفاوي .

(٣٠)

الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٣ القضائية :

تنفيذ " تنفيذ عقارى " . بطلان .

بطلان إجراءات التنفيذ العقارى لعدم اعلان السند التنفيذى وتكليه نزع الملكية للمدين . بطلان  
نسى شرع لمصلحة المدين وحده .

الدفع ببطلان إجراءات التنفيذ تأسيسا على أن اعلان السند التنفيذى وتكليه  
نزع الملكية للمدين وإن كان من الإجراءات التى رتب القانون على اغفالها البطلان  
إلا أن هذا البطلان لا يتعلق بالنظام العام إذ هو شرع لمصلحة المدين وحده  
ولا يقبل من غيره التمسك به .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -  
تتحصل فى أن بنك الأراضى المصرى - انتهى عين المطعون عليه الأول مصنفها  
له - باشر إجراءات التنفيذ العقارى فى قضية البيع رقم .. ..  
.. .. ضد مدينه .. .. على الأتبان الزراعية الميئة  
الحدود والامالم بتنبيه نزع الملكية المسجل بتاريخ ٢٧/٣/١٩٦٢ ، وبعد أن أودع  
قائمة شروط البيع قلم كتاب المحكمة اعترض الطاعنون على هذه القائمة وقيد



اعتراضهم بمجدول المحكمة رقم .. .. . وبتاريخ ١٩٦٤/٤/١٩ حكمت المحكمة برفض الاعتراض . استأنف الطاعنون هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم .. .. . أدخل الطاعنون في الاستئناف المطعون عليهما الثانى والثالث ليقدما بيانا بالمساحة التى استولى عليها الإصلاح الزراعى من الأضيان المنفذ عليها وما إذا كان المطعون عليه الأول قد أخطر الإصلاح الزراعى بدينه . وبتاريخ ١٩٦٨/٣/٦ حكمت المحكمة بنذب مكتب الخبراء لأداء المأمورية الميئة بمنطوق هذا الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٤ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليهما الثانى والثالث ورفض الطعن بالنسبة للمطعون عليه الأول وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن مبنى دفع النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليهما الثانى والثالث أنه لم تكن بينهما وبين الطاعنين أية منازعة تميز اختصاصهما أمام محكمة النقض .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أن الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوما في النزاع الذى فصل فيه بالحكم المطعون فيه ، وإذا كان الثابت أن الطاعنين لم يختصوا المطعون عليهما الثانى والثالث أمام المحكمة الابتدائية ثم أدخلاهما أمام محكمة الاستئناف لتقديم بعض البيانات ، ولم تقض المحكمة لهما أو عليهما بشئ وبالتالى فلأنهما ليسا من الخصوم الحقيقيين في الدعوى واختصاصهما في الطعن يكون في غير محله مما يتعين الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة لهما .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون عليه الأول .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينسب الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقولون : إنهم طلبوا

وقف الدعوى حتى تفصل المحكمة الإدارية العليا في الطعن للمقدم من الإصلاح الزراعى بطلب تأييد قرار الاستيلاء الابتدائى على الأطيان المطلوب نزع ملكيتها ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يستجب لهذا الطلب دون أن يورد أسبابا لذلك .

وحيث إن هذا النعى غير صديد ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد بأسبابه " أن الثابت من تقرير الخبير أنه لم يتم الاستيلاء النهائى على أى جزء من الأطيان محل التنفيذ وأنه تم الاستيلاء الابتدائى بتاريخ ١١/١٠/١٩٥٥ على مساحة ٢٨ فدانا و ٢٣ قراطا و ٢٠ سهما قبل المستأنف الأول .. .. . الطاعن الأول — وهذا القدر المستولى عليه ابتدائيا يدخل ضمن عقد الرهن الرسمى رقم .. .. . اصدار لصالح البنك ضد مدينة .. .. . وهذا العقد يجرى التنفيذ به فى قضية البيع رقم .. .. . موضوع الاستئناف رقم .. .. . ومن ثم تكون الأطيان الجارى التنفيذ عليها فى البيع موضوع الاستئناف الحالى غير خاضعة لأى استيلاء ، مما يؤداه أن الهيئة العامة للإصلاح الزراعى لم تستول على شئ من الأطيان الجارى التنفيذ عليها وهو ما يتضمن رفض طلب وقف الدعوى لماتيين من انتفاء مبرره ، ويكون للنهى على الحكم بهذا السبب فى غير محله .

وحيث إن حاصل النعى بالسببين الثانى والثالث أن الحكم المطعون فيه شابه القصور فى التسبيب ، ذلك أن الطاعنين تمسكوا بأن الإصلاح الزراعى استولى على جميع الأطيان الجارى التنفيذ عليها وأن المطعون عليه لم يخطر بديته فى الميعاد المنصوص عليه فى القانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٥ ولائحته التنفيذية مما يقترب عليه براءة ذمة الحكومة من هذا الدين وبالتالي تطهير الأطيان ، غير أن الحكم المطعون فيه اكتفى فى الرد على هذا الدفاع بقوله أن الثابت من تقرير الخبير أن الاستيلاء اقتصر على مساحة ٢٨ فدانا و ٢٣ قراطا و ٢٠ سهما وان باقى الأطيان فى ملكية وحيازة الطاعنين كما أن الحكم لم يعتبر الإصلاح الزراعى حائزا للأطيان المنفذ عليها استنادا إلى تقرير الخبير مالف الذكر ، فى حين أن الهيئة



العامة للإصلاح الزراعي قد أقرت في صحيفة طعنها المقدم إلى المحكمة الإدارية العليا بأنها استولت على جميع هذه الأطنان ، وهو ما ينتقض تقرير الخبير الذي اعتمده ، وهو ما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه انتهى — أخذاً بتقرير الخبير على النحو السابق بيانه في الرد على سبب الطعن الأول — إلى أن الأطنان المتخذ عليها لم تخضع لاستيلاء الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وأن الأطنان البالغ مساحتها ٢٨ فدانا و ٢٣ قيراطا و ٢٠٠ مهما التي استولت عليها هذه الهيئة ابتداءً قبل .. .. .. تدخل ضمن عقد الرهن الرسمي الصادر من .. .. .. للطعون عليه الأول والذي يجري التنفيذ بموجبه في دعوى أخرى . وإذا كان للمحكمة في حدود سلطتها الموضوعية أن تأخذ بالنتيجة التي خلص إليها تقرير الخبير بناء على الأسباب السائغة التي قام عليها والتي تكفي لحمل الحكم ، فلا عليها إن هي لم ترد على المستند الذي قدمه الطاعنون لأن محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب كل حجة لمقصوم وترد عليها استقلالاً ، إذ حسبها أن تبين الحقيقة التي اقتنعت بها وأن تقيم قضاها على أسباب سائغة تكفي لحمله لأن قيام هذه الحقيقة فيه الرد الضمني المسقط لكل حجة . لما كان ذلك فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الرابع أن الحكم المطعون فيه شابه القصور في التسبب ذلك أن الطاعنين تمسكوا بأن المدين .. .. .. لم يعلن بالسند التنفيذي ولا بتبنيه نزع الملكية وتخلّف عن حضور الجلسات مما يترتب عليه بطلان إجراءات التنفيذ ، غير أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع وهو ما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه انتهى إلى الحكم الابتدائي وأخذ بأسبابه ورفض الدفع ببطلان إجراءات التنفيذ تأسيساً على أن إعلان السند التنفيذي وتبنيه نزع الملكية للمدين وإن كان من الإجراءات التي



رتب القانون على إغفالها البطلان، إلا أن هذا البطلان لا يتعلق بالنظام العام، إذ هو قد شرع لمصلحة المدين وحده ولا يقبل من غيره التمسك به، وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن هذا الاعتراض لم يبد إلا من الداعين وهم غير المدين، وكان ما أسس الحكم عليه قضاءه برفض هذا الاعتراض صحيحاً في القانون، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن.

## جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٧٨

المؤلفة من السيد المستشار أحمد حسن هيكل رئيس محكمة النقض رئيساً وحضرة السادة  
المستشارين : محمد علي الصار ، وزكي العاصي صالح ، وجمال الدين عبد اللطيف ، ومحمد منة منجر .

( ٣١ )

الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٣٤ القضائية :

( ١ ) نقض "السبب المتعلق بالنظام العام" . نظام عام .

جواز التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسبب من الأسباب المتعلقة بالنظام العام .  
شرط . مهمة محكمة النقض . بيانها .

( ٢ و ٣ ) استئناف " الاستئناف الفرعي " . حكم " الطعن في الحكم " .

( ٢ ) دفع المستأنف عليه استئنافاً فرعياً به قبول الحكم المستأنف . شرط . ألا يكون  
المستأنف عليه قبل الحكم المستأنف بهم دفع الاستئناف الأصلي .

( ٣ ) الحكم بأحقية الطاعن المنشأت المقامة على أرضه مستحقة البقاء . استئناف الطاعن  
طالباً بتحديد قيمة المنشأت مستحقة الإزالة . رفع المحكوم عليه استئنافاً فرعياً طالباً بزيادة القيمة  
المقضى بها . علم قبول تعديل طلبه من بعد بالعودة إلى المنازعة في ملكية الأرض التي فصلت  
فيها المحكمة الابتدائية متى صدر منه ما يفيد تنازله عن هذا الطلب .

( ٤ ) نقض " أثر نقض الحكم " .

نقض الحكم المطعون فيه . أثره . وجوب إلغاء الحكم اللاحق والمؤسس على قضاءه .

١ - يشترط لجواز التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسبب من الأسباب  
المتعلقة بالنظام العام أن يكون تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى  
جميع العناصر التي تمكن بها من الإتيان بهذا السبب والحكم في الدعوى على موجهه ،  
فإذا تبين أن هذه العناصر كانت تنقصها فلا سبيل للتمسك بهذا السبب ذلك  
أن مهمة محكمة النقض مقصورة على القضاء في صحة الأحكام فيما يكون قد

مرض على محكمة الموضوع من الطلبات وأوجه الدفاع ، لما كان ذلك وكان الحكم انطعون فيه قد صدر في ١٠/٤/١٩٧٣ وكان الحكم الذي يتمسك المطعون عليهم الأربعة الأول بحججته قد صدر في الاستئناف رقم ... بتاريخ ٢٤/٣/١٩٧٥ بعد صدور الحكم المطعون فيه بحيث لم يكن في وسع محكمة الموضوع أن تتيبته ، فإن الدفع بعدم جواز نظر الطعن بالنقض يكون غير مقبول .

٢ — أجاز الشارع بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٧ من قانون المرافعات للمستأنف عليه أن يرفع استئنافا فرعيا في مواجهة المستأنف ولو بعد مضي ميعاد الاستئناف في حق رافعه أو بعد قبوله للحكم المستأنف وقصر حالة القبول على تلك التي تم قبل رفع الاستئناف الأصلي ، فإن كان قد قبله بعد رفع الاستئناف الأصلي لم يجز له رفع استئناف فرعى .

٣ — إذ كان الثابت من الأوراق أن المطعون عليهم الأربعة الأول دفعوا بعدم قبول الدعوى — بأحقية الطاعن للمنشآت التي أقاموها مستحقة الإزالة — لأن الطاعن لا يملك الأرض التي أقاموا عليها المنشآت وأضافوا بأنهم كانوا بحسن النية عند إقامتها وقضت محكمة أول درجة برفض هذا الدفع ونذبت خيرا لتقدير قيمة المنشآت على أساس أن المطعون عليهم الأربعة الأول أقاموا البناء بحسن نية ، ثم قضت بعد تقديم تقرير الحبير بأحقية الطاعن للمنشآت مقابل دفعه مبلغ ١٢٠٠٠ ج للمطعون عليهم ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم طالبا أحقيته للمنشآت مستحقة الإزالة ، ثم أقام المطعون عليهم الأربعة الأول استئنافا فرعيا بعد مضي ميعاد الاستئناف طالبين زيادة المبلغ المحكوم به لأن محكمة أول درجة فاتها أن تضيف قيمة الزيادة في ثمن الأرض بسبب ما عاد عليها من تحسين ، ثم عدلوا طلباتهم إلى طلب إلغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه بما في ذلك الحكم الصادر برفض الدفع بعدم قبول الدعوى ، وإذا كان الطاعن قد تمسك بأن الطلب الذي أبداه المطعون عليهم بتعديل مقابل المنشآت يعتبر قبولا منهم للحكم برفض الدفع ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفع بما مفاده أنه أجاز للنظر في الدفع بعدم القبول تأسيسا على أن المطعون عليهم كان لهم أمام محكمة أول درجة دفاع أصلى هو عدم ملكية الطاعن للأرض التي أقيمت عليها المنشآت ودفاع



احتياطي هو تقدير قيمة المباني مستحقة البقاء ، وأن استئنافهم الفرعي للحكم في الدفاع الاحتياطي لا يمنع المحكمة من نظر الدفاع الأصلي الذي يعتبر مطروحا رغم رفع الاستئناف الفرعي بطلب زيادة مقابل المنشآت ، وهو من الحكم قول غير صحيح في القانون ، ذلك أن الدفاع الأصلي من المطعون عليهم لا يعتبر معروضا على محكمة الاستئناف للفصل فيه متى كان قد صدر منهم ما يفيد تنازلهم عنه .

٤ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن - بأحقته للمنشآت المقامة على أرضه مستحقة الإزالة - على أن المطعون عليهم الأربعة الأول قد أقاموا المنشآت موضوع النزاع على أرض يمتلكونها طبقا لعقد البيع المسجل الصادر لهم ، وكان الحكم الصادر في الاستئناف رقم .. بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٤ قد استند في قضائه بتثبيت ملكية المطعون عليهم للأرض التي أقيمت عليها المنشآت إلى عقد البيع سالف الذكر ، وإن الحكم المطعون فيه ، لما كان ذلك وكانت المادة ٢٧١ من قانون المرافعات تقضي بأنه يترتب على نقض الحكم الغاء جميع الأحكام والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساسا لها ، فإن نقض الحكم المطعون فيه يستتبع الغاء جميع الأحكام والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساسا لها ، فإن نقض الحكم المطعون فيه يستتبع الغاء الحكم الصادر في الاستئناف رقم .. الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٤ باعتباره لاحقا له ومؤسسا على قضائه ، ودوما يتعين على محكمة الموضوع اتباعه في قضائها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -  
تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ..  
ضد المطعون عليهم الأربعة الأول وورثة كل من ..

... .. — باقى المطعون عليهم — بطلب الحكم بأحقية المنشآت والمباني التي أقامها المطعونون عليهم الأربعة الأول بحق ٢٠ ط و ١٠ س من ٢٤ قيراطا المبينة بصحيفة الدعوى مستحقة الإزالة حسبما يقدرها الخبير الذي يندب لذلك وقال بيانا لدعواه أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٠/٨/٤ اشترى العقار المبين بصحيفة الدعوى من المرحومة ... .. التي كانت قد اشترته من المرحوم ... .. ، وبتاريخ ١٩٦٤/٥/٥ قضى في الاستئناف رقم ... .. بصحة ونفاذ عقد البيع المشار إليه ثم سجل الحكم فارتد أثر التسجيل إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى في ١٩٦٢/١/٨ ، غير أنه نبين أن المطعون عليهم الأربعة الأول اشترى ذات القدر المبيع له من المرحوم ... .. وسجلوا عقد البيع الصادر لهم في ١٩٦٤/٤/١ وأقاموا مباني على هذه الأرض بعد تسجيل صحيفة دعواه ، وإذا تعدد إقامتهم لتبنياء بسوء نية الأمر الذي ينطبق عليه حكم المادة ٩٢٤ من القانون المدني ، فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان .

دفع المطعون عليهم الأربعة الأول بعدم قبول الدعوى رفعها قبل الأوان تأسيسا على أن الطاعن غير مالك للأرض التي أقيمت عليها المنشآت . وبتاريخ ١٩٦٨/١٢/٢٥ حكمت المحكمة برفض هذا الدفء وبندب خبير لمعاينة العين محل النزاع وتقدير قيمة المواد وأجر العمل فيها وكذا تقدير قيمة العقار بما زاد عليه من بناء على أساس أن الطاعن هو المالك للأرض وأن المطعون عليهم الأربعة الأول أقاموا عليها البناء بحسن نية . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة في ١٩٧٠/٦/٢٤ بملكية الطاعن للمنشآت محل الدعوى بمقابل دفعه مبلغ ١٢٠٠٠ ج للمطعون عليهم المذكورين . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ... .. طالباً القضاء بأحقية المنشآت والمباني بقيمتها مستحقة الإزالة على أساس أنهم أقاموا البناء بسوء نية . كما رفع المطعون عليهم الأربعة الأول استئنافا مقابلا قيد برقم ... .. طالبين تعديل الحكم المستأنف فيما قصى به من تثبيت ملكية الطاعن للمباني مقابل ثمن قدره ١٣٩٠٠ ج بدلا من ١٢٠٠٠ ج لأن محكمة أول درجة فاتها أن تضيف إلى قيمة المباني ما زاد في قيمة الأرض بسبب ما عاد عليها من تحسين بلغت قيمته ١٩٠٠ ج . قررت المحكمة ضم الاستئناف الأخير إلى الاستئناف الأول ليصدر فيهما حكم واحد . قدم المطعون عليهم الأربعة الأول مذكرة بخاتمة ١٩٧٢/١٢/٤ عدلوا فيها طلباتهم في الاستئناف



المقابل إلى طلب إلغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه بما في ذلك الحكم الصادر بجلسة ١٩٦٨/١٢/٢٥ الذي قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى ، واحتياطيا الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان على أساس أن هذا الدفع يعتبر مطروحا أمام المحكمة . رد الطاعن بأن صحيفة الاستئناف الفرعى اقتضت على طلب زيادة المقابل إلى ١٣٩٠٠ ج مما يعتبر قبولا من المطعون عليهم الأربعة الأول - المستأنفين - للحكم الصادر في ١٩٦٨/١٢/٢٥ فأصبح نهائيا حائزا لقوة الأمر المقضى ولا يعتبر محلا للاستئناف الفرعى . وبتاريخ ١٩٧٣/٤/١٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى استنادا إلى أن الأرض المقام عليها المباني لم تنتقل ملكيتها إلى الطاعن . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم في خصوص السبب الأول . عرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فوأت أنه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن دفع المطعون عليهم الأربعة الأول بعدم جواز نظر الطعن لسابقة الفصل في موضوعه بالحكم رقم .. .. الصادر في ١٩٧٥/٣/٢٤ تأسيسا على أن هذا الحكم قضى لهم ضد الطاعن بتثبيت ملكيتهم للأرض موضوع النزاع وقد حاز الحكم المذكور حجية الأمر المقضى بالنسبة لملكية الأرض وملكية المباني المقامة عليها عن طريق الالتصاق بها مما يمنع معه على محكمة النقض إعادة بحث ما يطلبه الطاعن من أحقيته لتلك المباني ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بعدم قبول الدفع وأصرت على رأيها بالنسبة للموضوع .

وحيث أن هذا الدفع غير مقبول ، ذلك أنه يشترط لجواز التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسبب من الأسباب المتعلقة بالنظام العام أن يكون تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى جميع العناصر التي تتمكن بها من الإلام بهذا السبب والحكم في الدعوى على موجب ، فإذا تبين أن هذه أنه أصر كانت تنقصها فلا سبيل للتمسك بهذا السبب ، ذلك أن مهمة محكمة النقض مقصورة على القضاء في صحة الأحكام فيما يكون قد عرض على محكمة الموضوع من الطلبات وأوجه الدفاع ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٩٧٣/٤/١٠ ، وكان الحكم الذي يتمسك المطعون عليهم



الأربعة الأول بحجته قد صدر في الاستئناف رقم .. .. . بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٤ بعد صدور الحكم المطعون فيه بحيث لم يكن في وسع محكمة الموضوع أن تبينه فان الدفع بعدم جواز نظر الطعن بالنقص يكون غير مقبول .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ تطبيق القانون والقصور في التسيب ، ذلك أن الحكم أقام قضاءه على أن استئناف الطاعن الحكم الصادر في موضوع الدعوى يترتب عليه طرح النزاع في كل ما قضت فيه المحكمة من أحكام قطعية أو فرعية ولو كانت لصالح المستأنف ، وأن الاستئناف الفرعي الذي أقامه المطعون عليهم الأربعة الأول وإن اقتصر على طلبهم الاحتياطي بتقدير قيمة المباني مستحقة البقاء لا يحجب المحكمة عن نظر طلبهم الأصلي بعدم قبول الدعوى أو رفضها تأسيسا على عدم ملكية الطاعن للأرض موضوع النزاع ، في حين أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن ماورد بصحيفة الاستئناف الفرعي المطعون عليهم الأربعة الأول من طلب زيادة مقابل المباني يعتبر قبولا منهم لحكم محكمة أول درجة الصادر في ١٩٦٨/١٢/٢٥ برفض الدفع بعدم قبول الدعوى تأسيسا على ملكية الطاعن للأرض وتنفيذ محكمة الاستئناف بما رفع عنه الاستئناف فقط ، غير أن الحكم اعتبر أن الاستئناف الفرعي لا يحجب المحكمة عن نظر الدفع بعدم قبول الدعوى دون أن يرد على دفاع الطاعن سالف الذكر ، مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه وإن أجاز الشارع بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٧ من قانون المرافعات للمستأنف عليه أن يرفع استئنافا فرعيا ، في مواجهة المستأنف ولو بعد مضي ميعاد الاستئناف في حق رافعه أو بعد قبوله للحكم المستأنف ، فقد قصر حالة القبول على تلك التي تتم قبل رفع الاستئناف الأصلي فإن كان قد قبله بعد رفع الاستئناف الأصلي لم يجز له رفع استئناف فرعي ، ولما كان الثابت من الأوراق أن المطعون عليهم الأربعة الأول دفعوا بعدم قبول الدعوى لأن الطاعن لا يمتلك الأرض التي أقاموا عليها المنشآت ، وأضافوا بأنهم كانوا حسن النية عند إقامتها ، وقضت محكمة أول درجة

في ١٩٦٨/١٢/٢٥ برفض هذا الدفع ونذبت خيرا لتقدير قيمة المنشآت على أساس أن المطعون عليهم الأربعة الأول أقاموا البناء بحسن نية ، ثم قضت بعد تقديم تقرير الخبير بأحقية الطاعن للمنشآت مقابل دفعه مبلغ ١٢٠٠٠ جنيها للمطعون عليهم ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم طالبا أحقيته للمنشآت مستحقة الإزالة ثم أقام المطعون عليهم الأربعة الأول استئنافا فرعيا بعد مضي ميعاد الاستئناف طالبين زيادة المبلغ المحكوم به لأن محكمة أول درجة قلّتها أن تضيف قيمة الزيادة في ثمن الأرض بسبب ما عاد عليها من تحسين ، ثم عدلوا طلباتهم إلى طلب إلغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه بما في ذلك الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٢٥ برفض الدفع بعدم قبول الدعوى ، وكان الطاعن قد تمسك بأن الطاب الذي أبداء المطعون عليهم بتعديل مقابل المنشآت يعتبر قبولاً منهم للحكم برفض الدفع ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفاع بقوله أن "استئناف الحكم الصادر في موضوع الدعوى يترتب عليه طرح النزاع في كل ما قضت فيه من أحكام قطعية أو فرعية ولو كانت هذه الأحكام قد صدرت لمصلحة المستأنف . وعلى ذلك ترى هذه المحكمة أنه يتعين عليها أن تبحث الدفع بعدم قبول الدعوى المبدى من المستأنف ضدهم في الاستئناف ... .. ولا ينافي من هذا النظر رفعه الاستئناف الفرعي رقم ... .. إذ أن طلب المدعى عليه في الدعوى الابتدائية الأصلي كان عدم قبول الدعوى والطلب الاحتياطي كان تقدير قيمة المباني مستحقة البقاء . وعلى ذلك فإنه لما كانت طلبات المستأنف في الاستئناف الفرعي خاصة بالطالب الاحتياطي فقط المحكوم له به فإن ذلك لا يعني أن هذا الاستئناف الفرعي يحجب المحكمة من نظر الطالب الأصلي للمستأنف ضده في الاستئناف ... .. وهو طلب الحكم بعدم قبول دعوى المستأنف أو رفضها تأسيساً على عدم ملكية المستأنف للأرض موضوع النزاع ذلك لأن بحث ملكية المستأنف لأرض النزاع هو أساس الدعوى إذ أن استحقاقه لملكية المباني مستحقة الإزالة أو البقاء لا يتحقق إلا إذا ثبت أولاً ملكية المستأنف لأرض النزاع " مما مفاده أن الحكم أجاز النظر في الدفع بعدم التبول تأسيساً على أن المطعون عليهم كان لهم أمام محكمة أول درجة دفاع أصلي هو عدم ملكية الطاعن للأرض التي أنشئت عليها المنشآت ودفع احتياطي هو تقدير قيمة المباني مستحقة البقاء وأن استئنافهم الفرعي للحكم في الدفاع



الاحتياطى لا يمنع المحكمة من نظر الدفاع الأصيل الذى يعتبر مطروحا رغم رفع الاستئناف الفرعى بطلب زيادة مقابل المنشآت ، وهو من الحكم قول غير صحيح فى القانون ذلك أن الدفاع الأصيل من المطعون عليهم لا يعتبر معروضا على محكمة الاستئناف للفصل فيه متى كان قد صدر منهم ما يفيد تنازلهم عنه ، ولما كان الطاعن — حسبما تقدم ذكره — قد تمسك فى دفاعه بأن المطعون عليهم قد قبلوا الحكم الصادر برفض الدفع بعدم القبول وذلك بعد رفع الاستئناف الأصيل وأن هذا التبول استفاد من طلباتهم التى أبدوها فى الاستئناف الفرعى ، وكان ما أورده الحكم على النحو سالف البيان لا يصلح ردا على هذا الدفاع الذى من شأنه لو صح أن يؤثر فى مصير الدعوى ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على أن المطعون عليهم الأربعة الأول قد أقاموا المنشآت موضوع النزاع على أرض يمتلكونها طبقا لعقد البيع الصادر لهم من ... .. والمسجل ... .. ١٩٦٤/٦/١ وكان الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ... .. بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٤ قد استند فى قضاءه بتثبيت ملكية المطعون عليهم للأرض التى أقيمت عليها المنشآت إلى عقد البيع سالف الذكر وإلى الحكم المطعون فيه لم كان ذلك وكانت المادة ٢٧١ من قانون المرافعات تقضى بأنه يترتب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساسا لها ، فإن نقض الحكم المطعون فيه يستتبع إلغاء الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ... .. باعتباره لاحقا له ومؤسسا على قضاائه وهو ما يتعين على محكمة الموضوع اتباعه فى قضائها .



## جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار صلاح الدين حبيب ، نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين  
محمد صدقي العصار ، وزكي الصاوي صالح ، وجمال الدين عبداللطيف ، وعبدالحكيم المصفاوي .

( ٣٢ )

الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٤٤ القضائية :

( ٢٤١ ) شيوع . حيازة .

( ١ ) للمأثر على الشيوع حماية حيازته ضد المتعرض له فيها . يستوى في ذلك أن يكون المتعرض  
شريكاً معه أو من تلقى الحيازة عنه .

( ٢ ) حماية حائز العقار من التعرض الذي يقع له . لا يشترط أن يكون المتعرض سيء النية .

( ٣ ) دعوى ” دعوى منع التعرض ” . محكمة الموضوع .

ولاية القاضي في دعوى منع التعرض . لاتسع لأعمال المادتين ٩٢٥ ، ٢٤٦ مدني .

١ — للمأثر على الشيوع أن يحمي حيازته بدعوى الحيازة ضد المتعرض له فيها  
سواء كان هذا المتعرض شريكاً معه أو تلقى الحيازة عن هذا الشريك .

٢ — تنص المادة ٩٦١ من القانون المدني على أن ” من حاز عقاراً واستمر  
حائزاً له سنة كاملة ثم وقع له تعرض في حيازته ، جاز له أن يرفع خلال السنة  
التالية دعوى بمنع هذا التعرض ” ، إنما يوفر الحماية القانونية لحائز العقار من  
التعرض الذي يقع له ويعكر عليه حيازته إذا ما توفرت الشروط التي تضمنتها  
هذا المادة إذ لم يستأزم القانون لاسباغ تلك الحماية على الحائز أن يكون المتعرض  
سيء النية .

٣ — الحكم في دعوى منع التعرض إنما يقوم على أسباب مستمدة من الحيازة  
ذاتها . ولما كانت ولاية القاضي في هذه الدعوى تنسج لإزالة الأفعال المادية

التي يجربها المتعرض باعتبار أن قضاءه بذلك هو من قبيل إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل حصول التعرض ، وهو ما التزمه الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه ، فلا محل للنعي عليه بعدم تطبيق المادتين ٩٢٥ ، ٢٤٦ من القانون المدني ، إذ أن أحكامهما تخرج عن نطاق هذه الدعوى .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن امتنوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ... ..  
... .. ضد الطاعن وطلب الحكم بمنع تعرضه له في الأرض البالغ مسطحها ٩٧ مترا مربعا الميمنة بصحيفة الدعوى وإزالة ما أقامه عليها من مبان وقال في بيان ذلك أنه يضع اليد على أرض مسطحها ٣٦٨ مترا مربعا بمدينة كفر الزيات المدة الطويلة وضع يد هادئ ومستمر حتى تعرض له الطاعن في يوم ١٩٧٠/٢/٩ بأن أقام مبان على جزء منها هي القطعة موضوع النزاع . فقدم شكوى لمركز الشرطة قيدت برقم ... .. ثم أقام الدعوى بطلباته . بتاريخ ١٩٧١/١/٣٠ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه حيازته لقطعة الأرض موضوع الدعوى حيازة قانونية لمدة سنة كاملة سابقة على رفع الدعوى وأن الطاعن تعرض له في حيازته وأنه أقام الدعوى خلال السنة التالية لهذا التعرض ، وبعد سماع شهود الطرفين حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٩ بمنح تعرض الطاعن للمطعون عليه في أرض النزاع وبإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل التعرض وإزالة المباني التي أحدثها الطاعن . استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ... ..  
وبتاريخ ١٩٧٤/٤/١٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض

الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فراءت أنه جدير بالنظر وحللت جلسة لنظرة وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون من ثلاثة وجوه — الأول — أن شاهدى المطعون عليه قررا فى التحقيق الذى أجرته المحكمة الابتدائية أن ورثة المرحوم ... .. كانوا يضعون اليد على الأرض محل النزاع وإذا اشترى من أحدهم فإنه يكون قد تلقى الحيازة ممن يملك نقلها ، غير أن الحكم المطعون فيه استخلص من أقوال هذين الشاهدين أن المطعون عليه وحده — وهو أحد الورثة — كان استأثر لتلك الأرض وقضى له بناء على ذلك بطلباته . الثانى — أن الحكم المذكور اعتبر الطاعن منىء التنية حالة أن ما قدم فى الدعوى من مسندات يدل على حسن نيته — الثالث — أنه إذا دفع بحسن نيته — فقد تمسك بحقه فى حيز المباني التى شيدها حتى يردى له المطعون عليه قيمة المواد وأجرة العمل أو قيمة ما زاد فى قيمة الأرض بسبب هذه المنشآت عملا بالمادتين ٩٢٥ و ٩٢٦ من القانون المدنى ، ولكن الحكم المطعون فيه قضى بالإزالة دون أن يراعى حقه فى إقتضاء التعويض وفى الحبس ، وطبق فى حقه المادة ٩٢٤ من القانون المدنى باعتبار عدم منىء التنية .

وحيث إن هذا المنع مردود فى وجهه الأول ، ذلك أن نتائج على الشروع أن يحمى حيازته بدعوى الحيازة ضد المتعرض له فيها سواء كان هذا المتعرض نريكاً معه أو تلقى الحيازة عن هذا نريك . وإذا أورد الحكم المطعون فيه ما شهد به شاهدوا المطعون عليه أمام المحكمة الابتدائية من أن " أرض النزاع كانت مبان وهى مملوكة لورثة ... .. ومنهم المستأنف ضد — المطعون عليه — وقد هدمت تلك المباني وأن الورثة ومن ضمنهم المستأنف ضده يضعون اليد على عين النزاع منذ ١٢ سنة منذ وفاة والدهم وأن المستأنف — الطاعن — قد تعرض لهم فيها منذ مدة ثمانية أشهر " ، وإذا خلص الحكم من هذه الأقوال إلى ما يؤدى إليه مدلولها من توفر عناصر الدعوى وثبوت حق المطعون عليه فى دفع التعرض الواقع من الطاعن ، وكان لمكة الموضوع استخلاص



ما تراه من أقوال الشهود في خصوص الواقعة المطلوب تحقيقها وإقامة قضائها على ما استخلصته متى كان سائغا وغير مخالف للثابت وذلك بغير تعقيب عليها من محكمة النقض ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه يكون على غير أساس . والوجه الثاني من النعي مردود ، ذلك أن القانون المدني بنصه في المادة ٩٦١ منه على أن " من حاز عقارا واستمر حائزا له سنة كاملة ثم وقع له تعرض في حيازته جاز له أن يرفع خلال السنة التالية دعوى بمنع هذا التعرض " ، إنما يوفر الحماية القانونية لحائز العقار من التعرض الذي يقع له ويعكر عليه حيازته إذا ما توفرت الشروط التي تضمنتها هذه المادة ، وإذ لم يستلزم القانون لأسباب تلك الحماية على الحائز أن يكون المتعرض سيء النية ، وكان الحكم المطعون فيه — وعلى ما سألنا البيان — قد انتهى أخذا بأقوال شاهدي المطعون عليه إلى أن دعواه استكملت عناصرها وقضى له بناء على ذلك بطلباته ، وكان ما قام عليه الحكم في هذا الخصوص كافيا لحمله ، فإن ما استورد إليه جد ذاك من بحث في نية الطاعن واستخلاص توفير سوء النية لديه يكون تزييدا يستقيم الحكم بدونه ويكون النعي على ما أورده في هذا الصدد غير منتج ولا جدوى منه . والنعي بالوجه الثالث غير مفيد ، ذلك أن الحكم في دعوى منع التعرض إنما يقوم على أسباب مستمدة من الحيازة ذاتها . ولما كانت ولاية القاضي في هذه الدعوى تنسع لإزالة الأفعال المادية التي يجريها المتعرض باعتبار أن قضائه بذلك هو من قبيل إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل حصول التعرض ، وهو ما التزمه الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه ، فلا محل للنعي عليه بمسدم تطبيق المادتين ٩٢٥ ، ٢٤٦ من القانون المدني إذ أن أحكامهما تخرج عن نطاق هذه الدعوى .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٧٨

المؤلفة من السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين رئيسا وعضوية  
السادة المستشارين جلال عبد الرحيم عثمان ، ومحمد كمال عباس ، وصالح الدين يونس ،  
محمد وجدى عبد الصمد .

( ٣٣ )

الطعن ٢٦١ لسنة ٤٣ القضائية :

( ١ ) ضرائب " ضريبة التركات " . تقادم . " تقادم مسقط " .

الوفاء هي الواقعة المنبثقة لرسم الأيلولة وضريبة التركات . سقوطها بالتقادم باتقضاء خمس  
سنوات من تاريخ الوفاء .

( ٢ ، ٣ ) تقادم " تقادم مسقط " . محكمة الموضوع . حكم " ما يصدق صورا " .

( ٢ ) عدم التمسك بالتقادم المسقط . جواز اعتباره نزولا عنه . شرط ذلك . عدم إثارة  
التقادم أمام لجنة الطعن . لا يفيد في ذاته النزول عنه .

( ٣ ) دفاع الوصية بأنها لا تملك التنازل عن التقادم ولو ضمنا دون إذن محكمة الأحوال  
الشخصية . اغفال الحكم الرد عليه . قصور .

٣ - نصت الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤  
على أنه " ويفرض على أيلولة التركات رسم يعتبر مستحقا من وقت الوفاء محسوبا  
على صافي التركة " ونصت الفقرة الأولى من المادة ٥٢ - قبل تعديلها بالقانون  
٥٦ لسنة ١٩٦٧ - على أنه " تسقط الرسوم المفروضة بمقتضى هذا القانون  
بمضى خمس سنوات من تاريخ استحقاق الرسم " كما نصت المادة الأولى من  
المرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ على أنه " تفرض على التركات ضريبة  
تعتبر مستحقة من تاريخ الوفاء وتحسب على صافي قيمة تركة كل من يتوفى من  
تاريخ العمل بهذا القانون . . وتستحق هذه الضريبة مع رسم الأيلولة وبالإضافة

إليه وتسرى بالنسبة إليها أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ وهي تدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن الوفاة هي الواقعة المنشئة لرسم الأيلولة والضريرية على التركات باعتبارها سبب الأيلولة والحادث المؤثر في انتقال الملك من الميت إلى الحي وينشأ حق الخزانة بتحقيقه ، كما دلت على أنه من تاريخ نشوء الحق في رسوم الأيلولة والضريرية على تركه ، وهو تاريخ الوفاة ، يبدأ تقادمها ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن مورث الطاعنين قد توفي في ١٩٥٧/٣/٨ فسكتت مصلحة الضرائب عن اتخاذ أى إجراء في مواجهة الورثة إلى أن أخطرتهم بالنموذج رقم "٨" تركات في ١٩٦٢/١٠/٢ أى بعد مضي أكثر من خمس سنوات من تاريخ الوفاة ، وسقوط حق المصلحة في المطالبة بضريرية التركات ورسم الأيلولة بالتقادم ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه بأن هذا التقادم قد انقطع بالإحالة إلى لجنة الطعن — وهي إجراء لاحق لإخطار الورثة بالنموذج سالف الذكر — وأنه لم يكتمل حتى رفع الدعوى ، فان الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ — أنه وإن كان من الجائز حمل عدم التمسك بالتقادم على الزول الضمني عنه ونفا للظروف ، إلا أنه يشترط لصحة ذلك أن يكون الاستخلاص مستمداً من دلالة واقعية نافية لمشيئة التمسك به ، وإذا كان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قسداً أورد أسباباً غير سائغة ولا تحمل قضاؤه في هذا الخصوص ، ذلك أن التكلم في الموضوع وعدم إثارة الدفع بالتقادم أمام لجنة الطعن لا يفيد في ذاته التنازل عن التقادم ولا يمنع من التمسك به في الدعوى الراهنة .

٣ — إذ كان مقتضى نص المادة ٣٨٨/٢ من القانون المدني أنه لا يجوز التنازل ولو ضمناً عن التقادم بعد ثبوت الحق فيه إلا من شخص يملك التصرف في حقوقه ، وكان الحكم المطعون فيه لم يواجه دفاع الطاعنين بذكرتهم المقدمة لمحكمة الاستئناف من أن الطاعنة الأولى بصفتها وصية على القصر منهم لا تستطيع الزول عن حقوقهم في التمسك بالتقادم إلا بأذن من محكمة الأحوال الشخصية وهو دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، إذ كان سالف فإن الحكم يكون معيباً بالقصور .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعه وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتحصل فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ... ..  
... ضد المطعون ضدها — مصلحة الضرائب — بطلب الحكم بسقوط  
حقها فى اقتضاء ضريبة التركات ورسم الأيلولة ورسم البلدية المستحقة على تركة  
مورثهم المرحوم ... .. بالتقادم وبراءة ذمتهم من هذه الديون مع الزامها  
بأن ترد لهم مبلغ ٢٦٩١ جنيا و ٩٩٥ مليا الذى سدده إليها بدون وجه حق وقالوا  
بيانا لدعواهم أن مورثهم المذكور توفى بتاريخ ١٩٥٧/٣/٨ فقدموا إقرارا بعناصر  
تركته بتاريخ ١٩٥٧/٤/١ ، غير أن مأمورية الضرائب المختصة لم تقم بتقدير هذه  
العناصر ولم تخطرهم بالنموذج رقم " ٨ " تركات الا فى ١٩٦٢/١٠/٢ ، فطعنوا  
على هذا النموذج وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها فى ١٩٦٤/١/٢٩  
بتجديد قيمة التركة بمبلغ ٤٤٢٧٦ ج مع حفظ حق الورثة فى خصم الضرائب  
المستحقة على المورث ، ولم تعلنهم المطعون ضدها بهذا القرار حتى فوجئوا  
فى ١٩٦٥/١/١٤ بانذار منها بتوقيع الجزاء على أموالهم وفاء لمبلغ ٧٣٨٥ جنيا  
و ١٨٥ مليا ، وتم بالفعل توقيع الجزاء تحت يد مستأجرى العقارات الملوكة لهم  
فاضطرت الطاعنة الأولى عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر إلى التقدم  
بطلب تقسيط هذا المبلغ . وإذا كان حق مصلحة الضرائب قد سقط بالتقادم  
إذ تراخت فى اتخاذ أى إجراء قبلهم مدة تزيد على خمس سنوات من تاريخ الوفاة  
فقد رفعوا دعواهم بطلباتهم سالفة الذكر . وبتاريخ ١٩٦٠/٦/٨ حكمت  
المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ... ..  
... وفى ١٩٧٣/٢/٢٠ حكمت المحكمة بتأييد الحكم  
المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة

مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة  
حدثت جلسة لنظرة وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه اخطأ في تطبيق  
القانون ، وذلك أنه اعتبر أن تقادم دين مصلحة الضرائب قد انقطع بالإحالة  
إلى لجنة الطعن ، في حين أن الثابت أن مورث الطاعنين قد توفي في ١٩٥٧/٣/٨  
وأحيل الخلاف بين الورثة ومصلحة الضرائب إلى لجنة الطعن في ١٩٦٣/١٠/٣  
أي بعد مضي أكثر من خمس سنوات من تاريخ الوفاة ومن ثم يكون التقادم  
قد اكتمل قبل الإحالة إلى اللجنة .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه وقد نصت الفقرة الأولى من المادة  
الأولى من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على أنه " و يفرض على أيلولة  
التركات رسم يعتبره متحتما من وقت الوفاة . و با على صافي التركة " ونصت  
الفقرة الأولى من المادة ٢٢ - قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٦ سنة ١٩٦٧ -  
على أنه " تسقط الرسوم المفروضة بمقتضى هذا القانون بمضي خمس سنوات  
من تاريخ استحقاق الرسم " كما نصت المادة الأولى من المرسوم بقانون  
رقم ١٥ سنة ١٩٥٢ على أنه " يفرض على التركات ضريبة تعتبر مستحقة من  
تاريخ الوفاة وتحتسب على صافي قيمة تركة كل من يتوفى من تاريخ المم  
القانون ... .. ويستحق هذه الضريبة مع رسم الأيلولة والإضافة إليه وتسمى  
بالنسبة إليها أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ " فأنها ذلك تكون قد دلت -  
وعلى ما جرى - قماء هذه المحكمة على أن الوفاء هي الوائعة المنشئة لرسم  
الأيلولة والضريبة على التركات باعتبارها سبب الأيلولة والحادث المؤثر في انتقال  
الملك من الميت إلى الحي وينشأ حق المزارع بتحققه كما دلت على أنه من تاريخ  
نشوء الحق في رسوم الأيلولة والضريبة على التركة ، وهو تاريخ الوفاة ، يبدأ تقادمها .  
لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن مورث الطاعنين ، قد توفي  
في ١٩٥٧/٣/٨ فسكتت مصلحة الضرائب عن اتخاذ أي إجراء في مواجهة الورثة  
إلى أن أخطرتهم بالنموذج رقم « ٨ » تركت في ١٩٦٢/١٠/٢ أي بعد مضي  
أكثر من خمس سنوات من تاريخ الوفاة وسقط حق المصلحة في المطالبة

بضريبة التركات ورسم الأيلولة بالتقادم وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه بأن هذا التقادم قد انقطع بالإحالة إلى لجنة الطعن — إجراء لاحق لاختار الورثة بالنموذج سالف الذكر — وأنه لم يكتمل حتى رفع الدعوى ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن مما ينعم الطاعنون بباقي أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه قضى بأن الطاعنين قد تنازلوا عن التمسك بتقادم الدين محل النزاع في حين أن استخلاص الحكم الابتدائي في هذا الشأن كان غير سائغ ، هذا إلى أن الطاعنة الأولى بصفتها وصية على القصر من الطاعنين لا تملك دون إذن من محكمة الأحوال الشخصية التنازل عن التقادم نيابة عنهم وهو ما تمسكوا به أمام محكمة الاستئناف ولم تلتفت إليه .

وحيث إنه وإن كان من الجائز حمل عدم التمسك بالتقادم محل النزول الضمني عنه وفقا للظروف ، إلا أنه يشترط لصحة ذلك أن يكون الاستخلاص مستمدا من دلالة واقعية نافية لمشيئة التمسك به ، إذ كان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد أقام قضاءه بتنازل الطاعنين ضمنا عن التقادم على قوله ” أن المدعين لم يشيروا واقعة التقادم المدعى به أمام لجنة الطعن واقتصرنا على الدفاع الخاص بالأرقام والمبالغ في التقديرات وبعد أن صدر قرار لجنة الطعن لم يطعنوا فيه ويشيروا بهذا الدفع بل صدر منهم بعد صدور ذلك القرار ما يستفاد منه أنهم لا يتمسكون بالتقادم وهو طلب تقسيط الضرائب المستحقة على التركة ويقول الدكتور السهوري في هذا الصدد أنه إذا أوفى المدين الدين بعد انقضاء مدة التقادم دون أن يتمسك بسقوط الدين فإن هذا يعتبر تنازلا منه عن التقادم ويكون وفاءه بالدين وفاء جميعا لدين في ذمته» وهي أسباب غير سائغة ولا تحمل قضاؤه في هذا الخصوص ؛ ذلك أن التكلم في الموضوع وعدم إثارة الدفع بالتقادم أمام لجنة الطعن لا يفيدان في ذاتهما التنازل عن التقادم ولا يمنعان من التمسك به في الدعوى الراهنة ، هذا إلى أن الحكم قد أورد قاعدة مؤداها أن وفاء المدين بالدين ينطوي على النزول عن



التقادم دون أن يطبق هذه القاعدة على واقعة الدعوى . إذ كان ذلك وكان مقتضى نص المادة ٣٨٨/٢ من القانون المدني أن لا يجوز التنازل ولو ضمنا عن التقادم بعد ثبوت الحق فيه إلا من شخص يملك التصرف في حقوقه، وكان الحكم المطعون فيه لم يواجه دفاع الطاعنين بمذكرتهم المقدمة لمحكمة الاستئناف من أن الطاعنة الأولى بصفتها وصية على القصر منهم لا تستطيع النزول عن حقوقهم في التمسك بالتقادم إلا بإذن من محكمة الأحوال الشخصية وهو دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى، إذ كان ما سلف فإن الحكم يكون معيبا بالقصور .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٧٨

رئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين رئيسا وعضوية السادة  
المستشارين جلال عبدالرحيم عثمان، و محمد كمال عباس، و صلاح الدين يونس، و محمد وجلى عبد الصمد

(٣٤)

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٤٤ القضائية :

(١) ضرائب "الطعن الضريبي" . دعوى . اختصاص . قانون .

رفع الدعاوى المتعلقة بضريبة المراتب وما في حكمها . خضوعها للقواعد العامة في قانون  
المرافعات . لجان الطعن . لا ولاية لها في نظر هذه المنازعات .

(٢) ضرائب "لجان الطعن" . قرار "حجية القرار" . اختصاص .

قرار لجنة الطعن في المنازعات الخاصة بضريبة المراتب وما في حكمها . لا حجية له لانحصار  
ولايتها عن نزعها . الطعن فيه . لا يتقيد بالميعاد الرأى بالمادة ٥٤ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩

(٣) ضرائب "الطعن الضريبي" . محكمة الموضوع .

قرارات لجان الطعن الضريبي . طريق الطعن فيها . اختلاف . بحسب نوع الضريبة . وجوب  
تحديد المحكمة لها وفقا للقانون دون تقيد المحكمة بقرار اللجنة في هذا الخصوص .

١ — الدعاوى المتعلقة بالضريبة على المراتب وما في حكمها المقررة بمقتضى  
الباب الأول من الكتاب الثالث من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ترفع  
طبقا للقواعد العامة في قانون المرافعات وليس طبقا لإجراءات المنصوص عليها  
في المادة ٥٥ مكررا من هذا القانون ، لأن هذه المادة — وعلى ما يبدو من  
سياقها — استثناء من القواعد العامة لرفع الدعاوى في قانون المرافعات ، وقد  
وردت ضمن مراد الكتاب الثانى من القانون سالف الذكر فيقتصر أثرها على طرق  
وإجراءات الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية  
والصناعية ولا يتعداها إلى غيرها من أنواع الضرائب الأخرى إلا بنص خاص

في القانون ، ولم يرد ضمن مواد الضريبة على كسب العمل المقررة بمقتضى الباب الأول من الكتاب الثالث نص مماثل أو نص يحيل على هذه المادة أو يجعل للجان الطعن ولاية الفصل في أوجه الخلاف بين الممول ومصلحة الضرائب في خصوص هذه الضريبة .

٢ — لجان الطعن لا تملك القضاء في الخلاف حول ضريبة المرتبات وما في حكمها ، فإن فعلت كان قضاؤها مجاوزا اختصاصها فلا تكون له حجية ويعتبر كأن لم يكن بحيث يكون للحكمة ذات الولاية إذا ما رفع إليها النزاع أن تنظر فيه كأن لم يسبق مرضه على لجنة الطعن ، والدعوى التي ترفع بالطعن في هذا القضاء لا تخضع في رفعها للبعد المنصوص عليه في المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولا للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٤٥ مكررا من هذا القانون وإنما يكون رفعها وفقا للقواعد العامة المقررة في قانون المرافعات .

٣ — الضريبة تحددها القوانين التي تفرضها ، وقد أجاز المشرع الضريبي طرق الطعن في قرارات اللجان بعضها من بعض وفق نوع الضريبة ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم قبول الطعن المرفوع من الطاعنة مستندا في ذلك إلى أن طريق الطعن يتحدد بنوع الضريبة الذي استقر طابعا لقرار لجنة الطعن صوابا أو خطأ ، فإنه يكون قد حجب نفسه عن تحديد نوع الضريبة التي يخضع لها الممول وفقا لأحكام القانون مما قد يتغير معه وجه الرأي في الدعوى وفي طريق رفعها ، وهو ما يجعله — فوق مخالفته القانون — قاصر البيان بما يوجب نقضه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن امتثل في أوضاعه الشكلية .



وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن — تحصل في أن مأمورية الضرائب المختصة أخضعت المبالغ التي تقاضاها  
المطعون ضده من هيئة التحكيم واختبارات القطن ومن اتحاد مصدرى الأقطان  
للضريبة على المرتبات والأجور ، وإذ اعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن  
التي قررت في ١٩٧١/٩/٢٢ خضوع تلك المبالغ للضريبة على المهن غير التجارية ،  
فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعويين رقمي ... ..  
... .. بالطعن في هذا القرار ، الأولى بطريق الإيداع والثانية  
بطريق التكليف بالحضور ، وطلبت فيها إلغاء الحكم بخضوع ما تقاضاه  
المطعون ضده من مبالغ للضريبة على المرتبات والأجور ، وبعد أن قررت  
المحكمة ضم الدعويين حكمت بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٤ أولا : في الطعن رقم ... ..  
... .. بعدم قبوله شكلا لرفعه بغير الطريق الذي رسمه القانون . ثانيا : في  
الطعن رقم ... .. بقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء قرار اللجنة  
وبعدم اختصاصها بنظر النزاع . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف  
رقم ... .. طالبا إلغاء الحكم المستأنف رقم ... ..  
... .. وتأييد قرار اللجنة ، وبتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٩  
حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف الصادر في الطعن رقم ... ..  
... .. والمرفوع من مصلحة الضرائب بطريق التكليف بالحضور  
وبعدم قبوله شكلا لرفعه بغير الطريق القانوني . طعنت مصلحة الضرائب في  
هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض  
الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها  
الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل سببي الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول الطعن  
رقم ... .. المرفوع من الطاعنة بطريق  
التكليف بالحضور وتأسيسا على أن طريق الطعن يتحدد بنوع الضريبة حسبما  
تراء لجنة الطعن صوابا أو خطأ وأن اللجنة انتهت إلى أن الضريبة هي ضريبة  
المهن غير التجارية مما كان يتعين معه الطعن في قراره بطريق الإيداع طبقا لما  
تقضى به المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي أحالت إليها

المادة ٧٥ من القانون ذاته ، في حين أن المادة ٥٤ مكررا يقتصر أثرها على طريق الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة الأرباح التجارية والصناعية ولا يمتد إلى غيرها من أنواع الضرائب الأخرى إلا بنص خاص في القانون ، والمناطق في تحديد طريق الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية هو صدور قرارها في حدود اختصاصها الذي حدده لها القانون ، وإذا أصدرت اللجنة قرارها في ضريبة على المرتبات وهي تخرج عن اختصاصها ، فإن الطعن في قرارها يكون وفقا للقواعد العامة في قانون المرافعات ، وإذا قضى الحكم بعدم قبول الطعن المرفوع منها بهذا الطريق دون أن يحدد نوع الضريبة وفقا لأحكام القانون حتى يمكن معرفة طريق الطعن الواجب الاتباع فإنه يكون قد عاره القصور وخالف القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن الدعاوى المتعلقة بالضريبة على المرتبات وما في حكمها المقررة بمقتضى الباب الأول من الكتاب الثالث من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ترفع طبقا للقواعد العامة في قانون المرافعات وليس طبقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا من ذلك القانون ، لأن هذه المادة — وعلى ما يبدو من سياقها — استثناء من القواعد العامة لرفع الدعاوى في قانون المرافعات وقد وردت ضمن مواد الكتاب الثاني من القانون سالف الذكر فيقتصر أثرها على طرق وإجراءات الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ولا يمتد إليها إلى غيرها من أنواع الضرائب الأخرى إلا بنص خاص في القانون ، ولم يرد ضمن مواد الضريبة على كسب العمل المقررة بمقتضى الباب الأول من الكتاب الثالث نص مماثل أو نص يحيل على هذه المادة أو يجعل للجان الطعن ولاية الفصل في أوجه الخلاف بين الممول ومصلحة الضرائب في خصوص هذه الضريبة ، ومن ثم فإن لجان الطعن لا تملك القضاء في الخلاف حول ضريبة المرتبات وما في حكمها ، فإن فعلت كان قضاؤها مجاوزا اختصاصها فلا تكون له حجية ويعتبر كأن لم يكن بحيث يكون للمحكمة ذات الولاية إذا ما رفع إليها النزاع أن تنظر فيه كأن لم يسبق عرضه على لجنة الطعن ، والدعوى التي ترفع بالطعن في هذا القضاء لا تخضع في رفعها لتبعاد المنصوص عليه في المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولا للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا من

هذا القانون وإنما يكون رفعها وفقا للقواعد العامة المقررة في قانون المرافعات ،  
وإذا كان ذلك ، وكانت الضريبة تحددها القوانين التي تفرضها ، وكان الشارع  
الضريبي قد أجاز طرق الطعن في قرارات اللجان بعضها من بعض وفق نوع الضريبة  
فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الطعن المرفوع من الطاعنة مستندا  
في ذلك إلى أن طريق الطعن يتحدد بنوع الضريبة الذي استقر عليه قرار لجنة  
الطعن ، صوابا أو خطأ ، يكون قد حجب نفسه عن تحديد نوع الضريبة التي  
يخضع لها الممول وفقا لأحكام القانون مما يتغير معه وجه الرأي في الدعوى وفي  
طريق رفعها ، وهو ما يجعله — فوق مخالفته القانون — قاصر البيان بما يوجب  
نقضه .

---



## جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٧٨

المؤلفة من السادة المستشارين : نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين رئيساً  
وعضوية السادة المستشارين : جلال عبد الرحيم عثمان ، ومحمد كمال عباس ، وصلاح الدين يونس  
ومحمد وجدي عبد الصمد .

(٣٥)

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥٤ القضائية :

ضرائب "الإيراد العام" دعوى "دعوى الضرائب" .

المنازعة في دفع مقابل تصرف المالك إلى أولاده أرعده . خروجها من سلطة مصلحة  
الضرائب . وعن نطاق الطعن في ضريبة الإيراد العام . وبحوب صدور حكم نهائي في هذه المنازعة  
من المحكمة المختصة . لا يكفي مجرد إقامة الدعوى أمام القضاء .

مؤدى نص المادة ٢٤ مكرر ٤ من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ، أن المشرع  
أراد أن يخرج من سلطة مصلحة الضرائب ومن نطاق الطعن في تقدير إيراد  
المعول الخاضع للضريبة العامة المنازعة في دفع المقابل أو عدم دفعه — في حالة  
التصرف للورثة — من صاحب الشأن ، وأنه لا يكفي في هذا الصدد مجرد  
إقامة الدعوى أمام القضاء بل يتعين أن يصدر حكم نهائي فيها بإثبات دفع المقابل  
من المحكمة المختصة وإذا اُتِمَّ الحكم المطعون فيه هذا النظر ورتب على ذلك عدم  
تخفيض إيراد مورث الطاعنين طبقاً لعند تعديل الشركة المؤرخ ١٩٦٠/٤/١  
لصالح ولديه الطاعنين الأول والثاني فإنه يكون قد طبق صحيح القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتحصل في أن مأمورية ضرائب شبرا قدرت إيراد مورث الطاعنين —  
... .. — الخاضع للضريبة العامة عن السنوات من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٣  
بالمبالغ التالية ٤٣٣٨٦,٦٩٣ ج ، ٣٧٥٤٨,٢٨٩ ج ، ٣٠٣٤٨,٦٤٤ ،  
٣٢٠٦٣,٣٧٧ ج على التوالي ، وإذا اعترض ورثته وأحيل الخلاف إلى لجنة  
الطعن التي أصدرت قرارها في ١٩٦٧/٦/١ بتخفيض الإيراد العام عن سنوات  
التزاع إلى ٣٧٤٥,٤٣٤ ج ، ٣٦٨٩,٤٢٤ ج ، ٢٨٢٩,١٩٣ ج ، ١٨٨٨,٠٢١ ج  
على التوالي فقد أقاموا الدعوى رقم ... .. ضرائب القاهرة الابتدائية  
طلعت على هذا القرار طالبين تعديل حصة مورثهم في الشركة ... ..  
وإيراده منها إلى ١٢,٥٪ بدلا من ٣٧,٥٪ من رأس المال طبقا للعقد المؤرخ  
١٩٦٠/٤/١ — والذي يجب بمقتضاه ٧٥٠٠ ج من حصته فأصبحت ٣٠٠٠ ج  
من رأس المال الذي زاد إلى ٢٤٠,٠٠٠ ج بدخول ولديه انطاعنين الأول والثاني  
شريكين في الشركة . بتاريخ ١٩٦٩/٢/١٠ نذبت المحكمة خبيرا لبيان إيراد مورث  
الطاعنين وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٧ بتأييد القرار  
المطعون فيه . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ... .. القاهرة  
بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٥ نذبت المحكمة خبيرا لأداء المهمة الميمنة بمنطوق هذا الحكم  
بعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ ١٩٧٤/١١/١٩ بتعديل الحكم  
المستأنف واستبعاد الأرباح التجارية من نصيب مورث الطاعنين في الشركة  
... .. في الفترة من ١٩٦٢/١٠/١ حتى ١٩٦٣/٧/١١ تاريخ وفاته من  
وعاء ضريبة الإيراد العام ونأيده فيما عدا ذلك . طعن الطاعنون في هذا الحكم  
بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن  
على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسته لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل أسباب الطعن هي أن الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد بعقد  
تعديل رأس المال الشركة ... .. المؤرخ ١٩٦٠/٤/١ الذي خفض  
إيراد مورث الطاعنين إلى نسبة ١٢,٥٪ من الأرباح مع أن ولديه الطاعنين  
الأول والثاني أقاما الدعوى رقم ٨٢٢ سنة ١٩٦٧ مدنى القاهرة الابتدائية  
طالبين إثبات دفع العوض فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن النص في المادة ٢٤ مكرر / ٤ من القانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٩ بفرض الضريبة العامة على الإرادة على أن "لا تسرى على مصلحة الضرائب فيما يتعلق بربط الضريبة التصرفات التي تكون قد تمت من الأصول والفروع أو من الزوجين خلال السنة الخاضع لإرادتها للضريبة والسنوات الخمس السابقة عليها سواء كانت تلك التصرفات بعوض أم بغير عوض وسواء انصبت على أموال ثابتة أو متقولة . على أنه إذا كان التصرف بعوض جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر إلى القضاء ليقيم الدليل على أداء العوض وفي هذه الحالة يرد إليه فرق الضريبة " يدل على أن المشرع أراد أن تخرج من ملطمة مصلحة الضرائب ومن نطاق الطعن في تقدير إيراد الممول الخاضع للضريبة العامة المنازعة في دفع المقابل أو عدم دفعه من صاحب الشأن وإنه لا يكفى في هذا الصدد مجرد إقامة الدعوى أمام القضاء بل يتعين أن يصدر حكم نهائي فيها بإثبات دفع المقابل من المحكمة المختصة وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ورتب على ذلك عدم تخفيض إيراد مورث الطاعنين طبقا لمقد تعديل شركة ... ..

... المؤرخ ١/٤/١٩٦٠ لصالح ولديه الطاعنين الأول والثاني فإنه يكون قد طبق صحيح القانون بما يوجب رفض الطعن .



## جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد الباجوري ، ومحمود رمضان ، وعاصم المرافى ، وإبراهيم فراج .

( ٣٦ )

الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٣ القضائية :

( ٢٠١ ) التزام " الحوادث الطارئة " . محكمة الموضوع .

( ١ ) نظرية الحوادث الطارئة . شرط اعمالها . م ١٤٧ مدنى . تقدير ما إذا كان الحادث طارئاً أو أن في وسع الشخص العادى توقعه من سلطة قاضى الموضوع .

( ٢ ) زعمى الحكم المطعون فيه عنصر المفاجأة عن الصراع المسلح سنة ١٩٦٧ بين مصر وإسرائيل واستبعاده تطبيق نظرية الحوادث استناداً إلى أسباب سائفة . لاخطأ .

١ — قوام نظرية الحوادث الطارئة فى معنى المادة ١٤٧ من القانون المدنى هو أن يكون الحادث استثنائياً وغير متوقع الحصول وقت انعقاد العقد ، والمعيار فى توافره هذا الشرط - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — معيار مجرد مناطه ألا يكون فى مقدور الشخص أن يتوقع حصوله لو وجد فى ذات الظروف عند التعاقد ، دون إعتداد بما وفر فى ذهن هذا المدين بالذات من توقع الحصول أو عدم توقعه والبحث فيما إذا كان الحادث الطارئ هو مما فى وسع الشخص العادى توقعه أو أنه من الحوادث الطارئة مما يدخل فى نطاق سلطة قاضى الموضوع طالما أقامها على أسباب مؤدية إلى ما تنهى إليه .

٢ — الأصل فى فقه القانون الدولى أن الحرب بمعناها العام هى الصراع المسلح بين دولتين إلا أن الأمر الواقع أثره على تحديد هذا المعنى فى الحالة القائمة بين مصر وإسرائيل ، وهى حالة لها كل مظاهر الحرب ومقوماتها ، والحرب لا تنتهى إلا باقضاء النزاع بين الدولتين المتصارعتين أو إبرام صلح بينهما يحسم أسباب النزاع القائم نهائياً ، ومن ثم فإنه لايمس ما استدل به الحكم على استمرار

قيام حالة الحرب بين مصر وإسرائيل وانتفاء عنصر المفاجأة صدور أوامر عسكرية أو قرارات جمهورية محمد المدد التي استغرقها القتال بالتلاحم بين القرية على أرض المركة ، إذ أن هذه القرارات وتلك الأوامر إنما تستهدف تنظيمات إدارية داخلية خاصة ولا صلة لها بالقيام الفعلي الواقعى لحالة الحرب لما كان ما تقدم وكانت التصريحات التي تصدر عند أعلى المستويات في الدولة ليس من شأنها أن تخل بقيام حالة الحرب الواقعية ، ولا يجوز إرهاب المعاني التي تستخلص منها للقول بعدم التوقع لما يلايس هذه التصريحات من ضغوط سياسية تنتهي بإنتهاؤها لما كان ماسلف وكان الحكم المطعون فيه قد حصل أن الحرب قائمة بين مصر وإسرائيل منذ بدء الخلاف في سنة ١٩٤٨ مما يلتقي معه عنصر المفاجأة لدى الشخص العادي من تجديد القتال بين لحظة أخرى ، وعلى تقدير أن حربى سنتى ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ليستا إلا حلقتين من حلقات هذا الصراع المسلح لحالة الحرب القائمة فعلا ، والتي تستهدف مخطط مرسوم من جانب دول الاستعمار وإسرائيل ، وكان ماقرره الحكم في هذا الخصوص مائثا ويحمل النتيجة التي انتهى إليها ، فإن النعى عليه بخالفة القانون والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطامن الأول ومورث الطاعة الثانية أقاما ضد المطعون عليها الدعوى رقم ... .. مدنى أمام محكمة القاهرة الابتدائية طالبين الحكم بتخفيض أجرة الفسدى الموضع بالصحيفة إلى مبلغ ٣٧,٥٠٠ جنيه

ابتداء من أول يونيو سنة ١٩٦٣ وقال اشرحا لها أنه ؛وجب عقد مؤرخ ١٩/٤/١٩٥٩ استأجرا من المطعم عليها العقار رقم .. .. . بقصد تحويله إلى فندق سياحي باسم .. .. . لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مقابل إيجار سنوي قدره ١٨٠٠ جنيه ، وعقب مفاجأة البلاد بالعدوان الإسرائيلي في يونيو سنة ١٩٦٧ ثلث الحركة السياحية وهبطت نسبة الأشغال بالفندق إلى حد كبير ، وإذ كان من جراء تأثر الإيرادات أن أصبحت الأجرة الواردة بالعقد لا تتناسب مع الظروف الطارئة التي أصابت المستأجرين ، فقد أقاما الدعوى ، استصدرت المطعم عليها أمراءء بالزام الطاعن الأول ومورث الطاعنة الثانية بأن يؤديا لها مبلغ ٢٨٥٠ جنيهها وتثبيت الحجز الموقع في ١٥/٩/١٩٦٨ وقاء لهذا المبلغ الذي يمثل الأجرة المتأخرة عن سنتي ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ ، فتظلم المستأجران من هذا الأمر بالدعوى رقم .. .. . مدني أمام محكمة القاهرة الابتدائية طالبين إلغاء واعتباره كأن لم يكن استنادا إلى الظروف الطارئة التي تدرعا بها في الدعوى الأولى ، وإلى أن المطعم عليها لم تزود الفندق بما يحقق الغرض من التأجير واتخذت من وضع بعض الأثاث المستهلك ذريعة للتحايل على أحكام التشريع الاستثنائي بإيجار الأماكن . وبعد أن قررت المحكمة ضم الدعوى الثانية إلى الدعوى الأولى حكمت في ٩/١٢/١٩٦٨ بنسب أحد الخبراء لتقدير الأجرة السنوية للفندق اعتبارا من أول ١٠ أيار ١٩٦٧ على ضوء ما أحدثته عدوان يونيو ١٩٦٧ من تغييرات أثرت على حركة السياحة في أنحاء الجمهورية عامة وفي مدينة حاوان خاصة ، وبعد تقديم التقرير الأخير حكمت في ١٩/٣/١٩٧٢ (أولا) في الدعوى .. .. . بتخفيض أجرة الفندق إلى مبلغ ٢٧٦٩ جنيهها و ٥٠٠ مليا عن المدة من ١/٦/١٩٦٧ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٩ وينسب مكتب الخبراء لتحديد الأجرة من الفترة التالية لأول يناير سنة ١٩٧٠ (ثانيا) في الدعوى .. .. . بتعديل أمر الأداء إلى إلزام المستأجرين أن يدفعوا للمطعم عليها مبلغ ١٣٣٦ جنيهها و ٥٠٠ مليا وتثبيت الحجز التحفظي بالنسبة لهذا المبلغ استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم .. .. . القاهرة للقضاء بطلباتهما ، كما استأنفته المطعون عليها بالاستئناف رقم .. .. . القاهرة بطلب رفض الدعوى ، بتاريخ ٢١/٤/١٩٧٣ حكمت محكمة الاستئناف بعد ضم الاستئنافين بإلغاء الحكم المستأنف



وبرفض دعوى تخفيض الأجرة وتأيد أمر الأداء المنتظم فيه طعن الطاعنان على هذا الحكم بطريق النقض ، قدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على سبعة أسباب ، ينحى الطاعنان بالسبب الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم أقام قضاءه على أن العدوان الإسرائيلي سنة ١٩٦٧ لم يكن حادثا طارئا غير متوقع على مند من أن الحرب قائمة بين مصر والدول العربية وبين إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ دون عدوان ١٩٥٦ ثم عدوان ١٩٦٧ هو تكملة للحرب الأولى وتنفيذا لخطط مرسومة بين دول الاستعمار وإسرائيل فلا تعد الحرب بهذه المثابة حادثا استثنائيا نظرا لأنها متوقعة بين لحظة وأخرى في حين أن بذر الحرب قد حددتها قرارات جمهورية وأوامر عسكرية بينت فيها تاريخ بداية ونهاية كل حرب نشبت بين مصر وإسرائيل والمدة التي استغرقتها ، مما كان يقتضى الامتداد بهذه القرارات التي تشير إلى أن حرب سنة ١٩٤٨ انتهت في ١٩٤٩/٢/٢٤ ، وإن حرب سنة ١٩٥٦ انتهت في ١٩٥٧/٣/١ بما يقتضى معه القول بأن عدوان سنة ١٩٦٧ لم يكن في المكنة توقعه عند إبرام العقد ، هذا إلى أن التصريحات التي أدلى بها المسئولون قبل حصول العدوان وبعده تؤكد أنه حدث طارئ عام ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وشابه الفساد في الاستدلال .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه لما كان قوام نظرية الحوادث الطارئة في معنى المادة ١٤٧ من القانون المدني أن يكون الحادث استثنائيا وغير متوقع الحصول وقت انعقاد العقد ، والمعيار في توافر هذا الشرط - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - معيار مجرد ، مناطه ألا يكون في مقدور الشخص أن يتوقع حصوله لو وجد في ذات الظروف عند التعاقد ، دون اعتداد بما وقر في ذهن هذا المدين بالذات من توقع الحصول أو عدم توقعه .

والبحث فيما إذا كان الحادث الطارئ هو مما في وسع الشخص العادي توقعه أو أنه من الحوادث الطارئة مما يدخل في نطاق سلطة قاضي الموضوع طالما أقامها على أسباب مؤدية إلى ما انتهى إليه . لما كان ذلك فإنه وأن كان الأصل في فقه القانون الدولي أن الحرب بمعناها العام هي الصراع المسلح بين دولتين إلا أن للأمر الواقع أثره على تحديد هذا المعنى في الحالة القائمة بين مصر وإسرائيل ، وهي حالة لها كل مظاهر الحرب ومقوماتها ، وكانت الحرب لا تنتهي إلا بانقضاء النزاع بين الدولتين المتصارعتين أو إبرام صلح بينهما بسحب أسباب النزاع القائم نهائيا ، فإنه لا يمس ما استدل به الحكم على استمرار قيام حالة الحرب بين مصر وإسرائيل وانتفاء عنصر المفاجأة صدور أوامر عسكرية أو قرارات جمهورية تحدد المدد التي استغرقها القتال بالتلاحم بين الفريقين على أرض المعركة ، إذ أن هذه القرارات وتلك الأوامر إنما تستهدف تنظيمات إدارية داخلية خاصة ولا صلة لها بالقيام الفعلي الواقعي لحالة الحرب . لما كان ما تقدم ، وكانت التصريحات التي تصدر عن أعلى المستويات في الدولة ليس من شأنها أن تخل بقيام حالة الحرب الواقعية ، ولا يجوز إرهاب المعاني التي تستخلص منها للقول بعدم التوقع ، ما يلابس هذه التصريحات من ضغوط سياسية تلمس بانتهائها . لما كان ما سلف وكان الحكم المطعون فيه قد حصل أن الحرب قائمة بين مصر وإسرائيل منذ بدء الخلاف في سنة ١٩٤٨ مما ينقضي معه عنصر المفاجأة لدى الشخص العادي من تجديد القتال بين لحظة وأخرى ، وعلى تقدير أن حربى سبتمبر ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ليستا إلا حلقتين من حلقات هذا الصلح المسلح لحالة الحرب القائمة فعلا ، والتي تستهدف تنفيذ مخطط مرسوم من جانب دول الاستعمار وإسرائيل وكان ما قرره الحكم في هذا الخصوص سائغا ويحمل النتيجة التي انتهى إليها ، فإن النعى عليه بمخالفة القانون والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين يتعيان بالأسباب من الثالث إلى السادس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقولان بأن الحكم استدل على أن حرب سنة ١٩٦٧ لم يكن لها تأثير على استغلال الفندق ولم تؤد إلى نقص إيراداته إلى ما جاء بتقرير الخبير من أن الفندق



حقق أرباحاً في سنة العدوان وإلى دلالة الخطاب المقدم من المطعون عليهما عن حجم تعامله مع المؤسسة النقاية العمالية في الفترة من ١٩٦٩/١٠/٣٠ حتى ١٩٧٢/١٠/٢٧ ومن تسديد الطاعنين مبلغ ٧٥٠ جنياً من الأجرة المستحقة وإلى أن منطقة حلوان ليست من المناطق السياحية في حين أن محكمة أول درجة قضت ببطالان تقرير الخبير ولم تعول عليه في قضائها ، وأن تعامل الفندق مع المؤسسة النقاية العمالية لا يؤدي إلى النتيجة التي استخلصها الحكم منه لأن تسديد الأجرة كان من الأرباح التي حققها الفندق قبل العدوان بالإضافة إلى أن منطقة حلوان معدودة من المناطق السياحية ، وإذ عول الحكم على تلك المستندات مستدلاً منها على ما انتهى إليه في قضائه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون علاوة على فساد استدلاله .

وحيث إن النعي غير سديد ، ذلك أنه متى كان الحكم قد انتهى في استدلال سائغ إلى أن حرب سنة ١٩٦٧ لا تعتبر حادثاً استثنائياً غير متوقع ، وكانت هذه الدعامة كافية في ذاتها لحمل قضائه برفض تطبيق نظرية الظروف الطارئة وفق المادة ٢/١٤٧ من القانون المدني ، ورتب على ذلك إلزام الطاعنين بالأجرة الثابتة بعقد الإيجار ، فإنه لا يعيبه استطراده إلى تقاريرات — أيا كان وجهه الرأي فيها تعدد زائدة عن حاجة الدعوى ويستقيم الحكم بدونها ، ويكون النعي بفرض صحته غير منتج .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب السابع على الحكم المطعون فيه إنعدامه ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنان بأن الحكم أُلزم في منطوقه كل من الطاعن الأول ومورث الطاعنة الثانية بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن درجتي التقاضي في حين أن هذا الأخير توفي عام ١٩٦٩ مما يعيب الحكم بالإنعدام لصدوره ضد متوفى .

وحيث إن النعي غير صحيح ، ذلك أنه لما كانت هذه المحكمة وهي بسبيل التحقق من سبب النعي أمرت بضم الملف الاستثنائي للاطلاع على نسخة الحكم الأصلية ، وكان البين من الاطلاع عليها أن محكمة الاستئناف ألزمت الطاعنين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة في أسباب الحكم ومنطوقه ، وكان ما ورد بصورة الحكم المقدمة من ذكر اسم المورث دون الطاعنة الثانية لا يعدو أن يكون خطأ مادياً ، فإن النعي يكون وارداً على غير محل .



وحيث إن الطاعنين أضافا بالجلسة سببا جديدا ينبغي أن به على الحكم المطعون فيه إخلاله بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقولان بأن الحكم استدل في قضائه بالمستندات المقدمة بالحوافظ ١٠، ٩ ، ١١ ملف الاستئناف وعلى ما أثبتت في الصفحات من ١٦ إلى ٢٤ من مذكرة المطعون عليها ، في حين أن هذه المستندات لم تقدم إلا في اليوم الأخير من فترة الأجل الممنوح لتبادل المذكرات ، ودون أن يكون مصرحا لها بتقديمها وأن الصفحات من ١٥ إلى ٢٤ أضيفت خفية إلى مذكرتها ، ودون أن يتمكنا من الاطلاع عليها مما يعتبر إخلالا بحق الدفاع .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه لما كان مفاد المادة ٢٥٣/٣ من قانون المرافعات أنه إذا كان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه غير وارد في صحيفة الطعن فلا اعتداد بالتحدث عنه بالمذكرة الشارحة أو شفويا بالجلسة ، وكان ما أثاره الطاعنان بالجلسة من دعوى الإخلال بحق الدفاع لم يبيناه بصحيفة الطعن مع أنه مطلوب على وجه الوجوب تحديدا للطعن وتعريفا بوجوهه منذ إبتداء الخصومة وكانت الأسباب التي أورداها ليست متعلقة بالنظام العام ، فإن النعي يكون غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٧٨

المؤلفة من السيد المستشار محمد أحمد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين  
محمد الباجوري ، صلاح نصار ، ومحمود رمضان ، وإبراهيم فراج .

( ٣٧ )

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) قانون . نظام عام . إيجار " إيجار الأماكن " .

آثار العقد . خضوعها كامل لأحكام القانون الذى أبرم في ظله . الاستثناء . مريان  
أحكام القانون الجديد عليها متى كان متعلقا بالنظام العام . قوانين إيجار الأماكن وقراراته  
التفعية . مرياتها بأثر مباشر على عقود الإيجار الدارية ولو كانت مبرمة قبل العمل به .

( ٢ و ٣ ) إيجار " إيجار الأماكن " .

( ٢ ) تأجير المستأجر المكان المؤجر له إلى السياح الأجانب . اتمام التأجير وانتهائه قبل العمل  
بأحكام قرارى وزير الإسكان ٤٨٦ ، ٤٨٧ لسنة ١٩٦٠ الذين يميزان ذلك في مناطق محدودة .  
عدم مريان أحكامهما على هذا العقد .

( ٣ ) اترداد المأجر الأصل للمدين المؤجرة من المستأجر من الباطن . لايزيل أثر المخالفة .  
لتؤجر مع ذلك طلب إخلائه من العين .

١ - من المقرر طبقاً للبداى الدستورية المتواضع عليها أن أحكام القوانين  
لا تجرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا تنعطف آثارها على ما وقع قبلها  
ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، والأصل أن للقانون الجديد أثراً مباشراً  
تخضع لسلطانه الآثار المستقبلية للراكر القانونية الخاصة ، إلا في العقود فتخضع  
للقانون القديم الذى أبرمت في ظله ما لم يكن القانون الجديد من النظام العام  
فيسترد سلطانه المباشر على الآثار المترتبة على هذه العقود ، طالما بقيت سارية  
عند العمل بالقانون الجديد دون أن يكون تمت تعارض بين هذا المبدأ وبين  
قاعدة عدم رجعية القوانين ، والمراد بالقانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه

المحكمة — هو القانون بمعناه الأعم ، فتدخل فيه كافة التشريعات سواء كانت صادرة من السلطة التشريعية أم من السلطة التنفيذية عملاً بالتفويض الصادر إليها وإذا كانت أحكام قوانين إيجار الأماكن الاستثنائية المنتهية أموره ومتعلقة بالنظام العام فإنها تسرى بأثر مباشر فوري من تاريخ العمل بها على جميع الآثار المترتبة على عقود الإيجار حتى ولو كانت مبرمة قبل العمل بها .

٢ — إذ كانت واقعة التأجير من الباطن مفروشا للشخصين الأجنيين تمت وانتهت قبل العمل بأحكام قرارى وزير الإسكان والمرافق رقمى ٤٨٦، ٤٨٧ لسنة ١٩٧٠ الصادرين فى ١٨/٨/١٩٧٠ والذين ينظمان التأجير للسياح الأجانب ويحددان نطاقه ، وكانت أحكام هذين القرارين لا تنطبق إلا على عقود التأجير الصادرة من المستأجر التى تقع فى ظلها عقبة مدمرة أو دلى العقود التى تكون مارية فعلا عند العمل بهما طبقا للأثر المباشر للتشريع ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتمد فى رفض الإخلاء على سريان أحكام القرارين الوزاريين أنفى الذكر ، فإنه يكون قد خالف القانون .

٣ — المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن حق المؤجر فى الإخلاء ينشأ بمجرد وقوع المخالفة ولا ينقضى بإزالتها فيبقى له هذا الحق ولو استرد المستأجر الأصل العين المؤجرة بعد ذلك .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومممع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتمثل فى أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ... .. مدنى أمام محكمة



القاهرة ضد المطعون عليهم بطلب الحكم باخلاصهم من الشقة رقم .. .. .  
 .. .. . وقالوا شرحا لها أنه بموجب  
 عقد مؤرخ ١٩٥٧/١٢/١١ استأجر المطعون عليه الأول الشقة آنفة الذكر بقصد  
 استعمالها سكنا خاصا ، ونص في العقد على حظر التأجير من الباطن والتنازل عن  
 الإيجار ، وإذ قام بتأجيرها من الباطن رغم الحظر إلى المطعون عليهما الثاني  
 والثالث دون إذن كتابي فقد أقما الدعوى . وبتاريخ ١٩٧٢/٤/١٦ حكمت  
 المحكمة باخلاء المطعون عليهم من شقة النزاع . استأنف المطعون عليه الأول هذا  
 الحكم بالاستئناف رقم .. .. . القاهرة طالبا رفض الدعوى ، وبتاريخ  
 ١٩٧٣/١١/٢٦ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم ورفض الدعوى . طعن  
 الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي  
 برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير  
 بالنظر ، وبالحلاسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان  
 ذلك يقولان أن الحكم اعتمد في قضاءه على أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩  
 التي تجيز للملاك والمستأجرين في المعاييف والمشاتي التي يصدر بتحديدتها قرار  
 من وزير الإسكان والمرافق تأجير الأماكن بفروشة في حين أن واقعة الدعوى  
 يحكمها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الذي لم يتضمن نصا مماثلا وهو ما يخالف  
 بدأ عدم رجعية القوانين ، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون .

وحيث إن النعي في محله ، ذلك أنه لما كان من المقرر طبقا للبادئ الدستورية  
 المتواضع عليها أن أحكام القوانين لا تجرى إلا على ما يقع من تاريخ تهاذا  
 ولا تنعطف آثارها على ما وقع قبلها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، وكان  
 الأصل أن للقانون الجديد أثرا مباشرا تخضع لسلطانه الآثار المستقبلية للراكز  
 القانونية الخاصة ، إلا في العقود فتخضع للقانون القديم الذي أبرمت في ظله  
 ما لم يكن القانون الجديد من النظام العام فيسترد سلطانه المباشر على الآثار المترتبة  
 على هذه العقود ، طالما بقيت مساوية عند العمل بالقانون الجديد ، دون أن  
 يكون تمت تعارض بين هذا المبدأ وبين قاعدة عدم رجعية القوانين ، وكان المراد

بالقانون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو القانون بمعناه الأعم، فقد دخل فيه كافة التشريعات سواء كانت صادرة من السلطة التشريعية أم من السلطة التنفيذية عملاً بالتفويض الصادر إليها، وكانت أحكام قوانين إيجار الأماكن الاستثنائية المتابعة أمرة ومتعلقة بالنظام العام فتعمرى بأثر مباشر فوري من تاريخ العمل بها على جميع الآثار المترتبة على عقود الإيجار حتى ولو كانت برتبة قبل العمل بها. لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى أخذاً من مدونات الحكم المطعون فيه والمستندات المتبادلة أن المستأجر الأصلي لعين النزاع — المطعون عليه الأول — قام بتأجيرها مفروشة للمطعون عليهما الثاني والثالث وهما من الأجانب قبل العمل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩، وكان الثابت من الشهادة الصادرة من قسم البحوث الفنية والقانونية بصلحة المجرة والجوازات والجنسية والمقدمة لمحكمة أول درجة أن المطعون عليهما الثاني والثالث أجنبيان ويحملان الجنسية الكويتية، وإن أولهما حضر إلى جمهورية مصر في ١٩٦٩/٧/٧ وغادرها في ١٩٦٩/٨/٣١، وأن الثاني وصل إلى البلاد في ١٩٦٩/٧/٨ وغادرها في ١٩٦٩/٨/٧، وأعطى كلاهما عنوانه على شقة النزاع، بما يفيد أن واقعة التأجير من الباطن مفروشة لهذين الأجنبيين تمت وانتهت قبل العمل بأحكام قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ٤٨٦، ٤٨٧ لسنة ١٩٧٠ الصادرين في ١٩٨٠/٨/١٨ واللذين ينظمان التأجير للسباح الأجانب ويحددان نطاقه، لما كان ما تقدم وكانت أحكام هذين القرارين لا تطابق إلا على عقود التأجير الصادرة من المستأجرات التي تقع في ظلها عقب صدورهما أو على العقود التي تكون سارية نفعاً عند العمل بهما طبقاً للأثر المباشر للتشريع، وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن حق المؤجر في الإخلاء ناشئ بمجرد وقوع المخالفة ولا ينقضي بإزالتها فيبقى له هذا الحق ولو استرد المستأجر الأصلي العين المؤجرة بعد ذلك، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتمد في رفض الإخلاء على مريان أحكام القرارين الوزاريين أنفي الذكر فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن وعلى أن يكون مع النقض الإحالة.

## جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٧٨

المؤلفة من السيد المستشار: محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة ومضرة السادة المستشارين: محمد الباجوري، وملاح نصار، ومحمود رمضان، وإبراهيم فراج .

(٣٨)

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٥ ق "أحوال شخصية":

(١) تزوير "الإدعاء بالتزوير" .

لأنهم اتخذوا طريقاً قانونياً بالتزوير بالتزوير في قلم للمكتاب دون حاجة إلى تصريح من المحكمة بذلك ، مجرد إدعاء أنهم بأن الورقة مزورة . لا يوجب على المحكمة بحث هذا الإدعاء طالما لم يسلك الطريق القانوني للإدعاء بالتزوير .

(٢) دعوى "وقف الدعوى" . حكم "حجية الحكم الجنائي" .

وجوب وقف الدعوى المدنية حين صدور حكم نهائي في الدعوى الجنائية المقامة قبل أو أثناء السير في الدعوى المدنية متى كانت الدعوى الجنائية ناشئة من فعل واحد . فالقاعدة القائدة بالنظام العام مجرد تقديم الشكوى إلى سلطات التحقيق لا يهدد بمحورية الدعوى الجنائية بوقف الدعوى المدنية .

(٣) إثبات "المعاينة" . حكم .

إجراء المحكمة معاينة المتنازع فيه . اعتبار نتيجة المعاينة دليلاً قائماً في الدعوى وجوب ادلاء المحكمة برأيها فيه .

١ - الإدعاء بالتزوير هو مجموع الإجراءات التي نص عليها القانون لإثبات عدم صحة الأوراق ، وهذه المثابة لا يبدو أن يكون وسيلة دفاع ينصب على مستندات الدعوى يقصد به تقديمه إجتناء منقعة ومضادة في رد دعوى الخصم ودفعها ، وإذا كانت المادة ٤٩ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وإن إباحته في أية حالة تكون عليها الدعوى إلا أنها أوجبت أن يكون بتقرير في قلم الكتاب مشتملاً على تحديد كل مواضع التزوير المدعى به وإلا كان باطلاً .



كما أوجبت على مدعيه إعلان خصمه في ثمانية الأيام التالية للتقرير بمذكرة يبين فيها شواهد التزوير وإجراءات التحقيق التي يطلب إثباتها بها وإلا جاز المحكم بسقوط إدعائه مما مفاده أن من حق مدعي التزوير اللجوء إليه دون حاجة إلى تصريح من المحكمة وأنه لا يعتبر إيداعه بالتزوير في معنى هذه المادة ما لم يتبع الطريق الذي رسمه القانون لا يؤثر في ذلك أن المحكمة تملك بالرخصة المخولة لها بالمادة ٥٨ من قانون الإثبات أن تحكم برد أية ورقة وبطلانها إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ولو لم يدع أمامها بالتزوير. لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى أن الطاعن برغم إشارته أمام محكمة أول درجة إلى تزوير وثيقة الزواج — فإنه لم يسلك السبيل الذي حدده — القانون للإدعاء بالتزوير سواء على عقد زواجه الموثق أو محضر الحاضرة المنوه عنه بسبب النعى ، فإذا كانت المحكمة لم تر ما يبرر استعمال الرخصة المخولة لها في القضاء برد وبطلان هذين المحررين ، ولم تجد فيما لوح به انطاعن من رغبة في إتخاذ إجراءات الإدعاء بالتزوير فيهما مما يسوغ الاستجابة لطلبه — بتسكينه من الإدعاء بالتزوير مقررة أنه لم يقصد بذلك سوى إطالة أمد النزاع واللد في الخصومة فلأنها لا تكون قد أهملت بحقه في الدفاع .

٢ — النص في المادة ٢٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " إذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية بمب وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائيا في الدعوى الجنائية المقامة قبل رفعها أو أثناء السير فيها .. " ، يدل على أن المشرع ارتأى كنتيجة لازمة لمبدأ تقييد القاضي المدني بالحكم الجنائي في الموضوع المشترك بين الدعويين وهو وقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها وفق المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الإثبات ، أنه يتعين على المحكمة المدنية وقف الدعوى أمامها انتظار للحكم الجنائي الصادر في الدعوى الجنائية ، طالما أقيمت الدعوى الجنائية قبل أو أثناء السير في الدعوى المدنية ، وطالما توافرت وحيدة السبب بأن تكون الدعويان ناشتتين عن فعل واحد ، وأن تحقق ارتباطا بينهما يقتضي أن يترقب القاضي المدني صدور حكم نهائي في الدعوى الجنائية لتفادي صدور حكمين مختلفين عن ذات الواقعة من محكمة جنائية وأخرى مدنية لما كان ذلك وكان تحريك الدعوى الجنائية لا يحقق

بمجرد تقديم الشكاوى والتبليغات التي تقدم لسلطات التحقيق ، وكانت قاصدة الجنائي يوقف المدني من النظام العام ، فتقضى المحكمة من تلقاء نفسها بإيقاف الفصل في الدعوى المدنية حتى يقضى نهائيا في الدعوى الجنائية متى تحققت من توافر دواعيه ، ويحق طلب الإيقاف في أية حال تكون عليها الدعوى المدنية ، كما يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض ، لما كان ما تقدم وكان الطاعن لم يقدم ما يدل على أن الدعوى الجنائية قد أقيمت بشأن تزوير عقد زواجه بالمطعون عليها والمقدم كدليل اثبات في دعواها ، ولا على أنه طلب وقف السير في الدعوى لهذا السبب فيكون النى مفتقرا إلى الدليل .

٣ - انتقال المحكمة للمعينة المتنازع فيه وفق المادة ١٣١ من قانون الإجازات هو من الرخص القانونية المخولة لها ، ويجوز القيام به من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم وهي صاحبة السلطة في تقدير لزوم هذا الإجراء أو عدم لزومه ، غير أنه متى قررت الانتقال للمعينة فإن ما يثبت لها منها يعتبر دليلا قائما في الدعوى .  
يختم أن نقول كلمتها فيه .

٤٠

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ... .. "أحوال شخصية" أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد الطاعن طالبة الحكم بإلزامه بأداء نفقة لها بأنواعها الأربعة اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٧٠ وفرض نفقة بنوعها لابلتيهما من يوم الحكم مع أمره بالأداء ، وقالت بيانا لدعواها أنها زوجته بعقد شرعي صحيح ومدخولته ومازالت على عصمته وفي طاعته وقد رزقت منه على فراش الزوجية بالصغيرتين في يدها وحضانتها ، وإذ ترك ثلاثهن



دون نفقة ولا متفق منذ أول مارس سنة ١٩٧٠ رغم الوجوب والمطالبة فقد أقامت دعواها . وبتاريخ ١٣/١١/١٩٧٣ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى للتحقيق لتثبت المطعون عليها أن الطاعن امتنع عن الإنفاق عليها وعلى صغيرتيهما من ١/٣/١٩٧٠ وحالته المالية والاجتماعية ، وبعد سماع شهادتها دفع الطاعن بعدم سماع اندعوى تأسيسا على عدم ثبوت الزواج بين الطرفين . وبتاريخ ٤/٦/١٩٧٤ عادت وحكمت برفض الدفع بعدم سماع الدعوى ، وبإلزام الطاعن بأن يؤدي - للمطعون عليها نفقة لها بأنواعها الأربعة قدرها عشرة جنيهات شهريا اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٧٠ على أن تصير نفقة عدة من تاريخ الطلاق الحاصل في ١٣/١١/١٩٧٣ وحتى تاريخ انتهاء امرها ، وبأن يؤدي لكل من الصغيرتين نفقة شاملة قدرها عشرة جنيهات اعتبارا من تاريخ الحكم استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم .. .. القاهرة طالبا إلغاءه وعدم سماع الدعوى ، كما استأنفت المطعون عليها برقم .. .. القاهرة طالبة زيادة النفقة . وبتاريخ ٢٣/٦/١٩٧٥ حكمت محكمة الاستئناف بعد ضمها الاستئنافين بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة انتهت فيها إلى طلب رفض الطعن عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقسم على ثمانية أسباب ، ينحى الطاعن بالسببين الأول والثاني على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول أنه طلب من محكمة الموضوع بمرحلتيهما التصريح له بالطعن بالتزوير في عقد زواجه بالمطعون عليها ، وفي محضر جلسة ٩/١٠/١٩٧٤ الذي أثبت به إقراره منسوب إليه مشوب بتغييرات مادية واضحة بالعين المجردة لا يسوغ معها التعويل ، عليه وإذا التفت الحكم عن التصريح له بالطعن بالتزوير على مداد المحررين فإنه يكون قد أخل بحق الدفاع .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه لما كان الإدعاء بالتزوير هو مجموع الإجراءات التي نص عليها القانون لإثبات عدم حجية الأوراق ، وكان بهذه



المثابة لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع ينصب على مستندات الدعوى يقصد به مقدمه اجتناء منفعة ومصلحة في رد دعوى الخصم ودفعها ، وكانت المادة ٤٩ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وإن أبحاثه في إية حالة تكون عليها الدعوى إلا أنها أوجبت أن يكون بتقرير في قلم الكتاب مشتملا على تحديد كل مواضع التزوير المدعى به وإلا كان باطلا ، كما أوجبت على مدعيه إعلان خصمه في ثمانية الأيام التالية للتقرير بمذكرة يبين فيها شواهد التزوير وإجراءات — التحقيق التي يطلب إثباتها بها والإجازة للحكم بسقوط ادعائه ، مما مفاده أنه من حق مدعى التزوير اللجوء إليه دون حاجة إلى تصريح من المحكمة ، وأنه لا يعتبر إدعاء بالتزوير في معنى هذه المادة ما لم يتبع الطريق الذي رسمه القانون . لا يؤثر في ذلك أن المحكمة تملك بالرخصة المخولة لها بالمادة ٥٨ من قانون الإثبات أن تحكم برد أية ورقة وبطلانها إذا ظهر لها بجلاء ومن حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ولو لم يدع أمامها بالتزوير . لما كان ذلك ، وكان الواقع في الدعوى أن — الطاعن رغم إشارته أمام محكمة أول درجة إلى تزوير وثيقة الزواج — فإنه لم يسلك السبيل الذي حدده القانون للادعاء بالتزوير سواء على عقد زواج الموثق أو محضر الجلسة المنوه عنه بسبب النفي ، فإذا كانت المحكمة لم ترمأ ببر استعمال الرخصة المخولة لها في القضاء برد وبطلان هذين المحررين ، ولم تجد فيما لوح به الطاعن من رغبة في اتخاذ إجراءات الادعاء بالتزوير فيها ما يسوغ الاستجابة لطلبه مقدرة أنه لم يقصد بذلك سوى إطالة أمد النزاع والدفع في الخصومة فلأنها لا تكون قد أخلت بحقه في الدفاع ، ويكون النفي غير سديد .

وحيث إن الطاعن ينفي بالأسباب الثالث والرابع والخامس والسادس الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم عول في قضائه على أقوال وردت في محضر جمع الاستدلالات تجردت في توقيعه — وأنكرها في حين أن الزوجية لا تثبت إلا بعقد صحيح موثق ، ولم يلتفت إلى أنه تزوج المطعون عليها به قد عرف في ١٩٧١/٤/٢٨ مما يقطع بعدم صحة العقد الرسمي الموثق بغير اسمه ، وأغفل الرد على ما قرره من اختلاف اسمه وجنسيته عن اسم الزوج الوارد في عقد الزواج الموثق وجنسيته ، ولم يرد على المستندات

التي قدمها والمثبتة أنه كان ميسورا وقت إبراء ذلك العقد ، كما أطرح ما استند إليه في طلب قلمه بعد حيز الدعوى للحكم أورد به أن المطعون عليها أقرت في محضر جمع استدالات أنها أنجبت صغيرتها من سواء . وإذا كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أن البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بثبوت زواج الطاعن بالمطعون عليها ونسبه الصغيرتين إليه على عقد زواجهما المؤرخ ١٩٦٨/٦/٢٧ والمؤثق بتاريخ ١٩٦٨/٧/١ بمكتب سجل مدني الأذربكية تحت رقم ١٣٦٧ رغم أن اسم الزوج في العقد المشار إليه مخالف لاسم الطاعن امتنادا إلى أنه قرر بجلسته ١٩٧٣/١٠/٩ أمام محكمة أول درجة أن بعض الاعتبارات السياسية هي التي حدثت على انتقال الاسم الوارد بالعقد ، متورا أنه هو الذي عقد زواجه على المطعون عليها وأن اسمه الصحيح هو الوارد بصحيفة الطعن . وأردف الحكم أن هذا الإقرار قد تأيد بوجود صورة للطاعن مرفقة بعقد الزواج المؤثق لدى انتقال المحكمة الاستئنافية إلى مكتب الشهر العقاري واستطرد الحكم إلى أنه مما يؤكد هذا النظر أن الطاعن اتهم زوجته المطعون عليها بارتكاب جريمة الزنا في القضية رقم ... .. جنح مركز ... .. لما كان ذلك ، وكان لقاضي الموضوع السلطة التامة في بحث الأدلة والمستندات المقدمة له تقديمها صحيحا ، وفي موازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما يطمئن إليها منها ، وفي استخلاص ما يراه متفقا مع واقع الدعوى دون رقابة عليه لمحكمة النقض في ذلك ، وكان لا تريب عليه في الأخذ بأي دليل يقتنع به مادام هذا الدليل طريق إثبات قانوني ، وبحسبه أن يبين الحقيقة التي اقتنع بها وأن يقيم قضاؤه على أسباب سائغة تكفي لحمله ، دون أن يلزم بتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وجميعهم وأن يرد استقلالاً على كل حجة أو قول مادام قيام الحقيقة التي اقتنع بها وأورد دليله عليها فيه الرد الضمني المستقط لتلك الحجج وكانت الأسباب التي استند إليها الحكم سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . بشأن قيام عقد زواج بين الطاعن والمطعون عليها فإن ما أورده الطاعن بسبب النعي لا يعدو أن يكون جدلا فيما لقاضي الدعوى من حق تقدير الدليل وفهم الواقع فيها مما لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض ، لما كان ما تقدم وكان الطاعن لم يقم الدليل على ما ينسبه من



إقرار المطعون عليها بعدم أبوتها للصغيرتين فإن ما يبرده في هذا الشق يكون عارياً من دليله ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب السابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول إنه أبلغ ضد المطعون عليها بتزوير عقد زواجها المنسوب إليه ، وقدم للمحكمة بعد حجز الدعوى للحكم طلباً بوقفها حتى يقضى في الشق الجنائي ، وإذا التفت الحكم المطعون فيه عن هذا الطلب ولم يرد عليه رغم القاعدة المقررة من أن " الجنائي " يوقف المدني " فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أن النص في المادة ٢٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " إذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية يجب وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائياً في الدعوى الجنائية المقامة قبل رفعها أو في أثناء سيرها .. " ، يدل على أن المشرع ارتأى كنتيجة لازمة لمبدأ تقييد القاضي المدني بالحكم الجنائي في الموضوع المشترك بين الدعويين وهو وقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها وفق المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الإثبات ، أنه يتعين على المحكمة المدنية وقف الدعوى أمامها ، انتظاراً للحكم النهائي الصادر في الدعوى الجنائية ، طالما أقيمت الدعوى الجنائية قبل أو أثناء سير الدعوى المدنية ، وطالما توافرت وحدة السبب بأن تكون الدعويان ناشتين عن فعل واحد ، وأن يتحقق ارتباط بينهما ، يقتضى أن يترقب القاضي المدني صدور حكم نهائي في الدعوى الجنائية لتفادي صدور حكمين مختلفين عن ذات الواقعة من محكمة جنائية وأخرى مدنية . لما كان ذلك ، وكان تحرك الدعوى الجنائية لا يتحقق بمجرد تقديم الشكاوى والتبليغات التي تقدم لسلطات التحقيق وكانت قاعدة " الجنائي يوقف المدني " من النظام العام ، فتقضى المحكمة من تلقاء نفسها بإيقاف الفصل في الدعوى المدنية حتى يقضى نهائياً في الدعوى الجنائية متى تحققت من توافر دواهيها ، ويحق طلب الإيقاف في أية حالة تكون عليها الدعوى المدنية ، كما يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، وكان الطاعن لم يقدم ما يدل على أن



الدعوى الجنائية قد أقيمت بشأن تزوير عقد زواجه بالمطعون عليها والمقدم كدليل لإثبات في دعواها ، ولا على أنه طلب وقف السير في الدعوى لهذا السبب فيكون النعي مفتقرا إلى الدليل وبالتالي غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثامن على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أشار في مدوناته إلى أن المحكمة قررت الانتقال لمصلحة الشهر العقاري تحقيقا لدفاعه ، في حين أن الثابت بالأوراق أنه طلب العدول عن تنفيذ هذا القرار عندما تبين أن المطعون عليها دست صورا له مع عقد الزواج المودع بمكتب التوثيق ، وإذا استند الحكم في قضائه إلى الدليل المستمد من الانتقال فإنه يكون معيبا بخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن النعي مزعوم ، ذلك أن انتقال المحكمة للمعينة المتنازع فيه وفق المادة ١٣١ من قانون الإثبات هو من الرخص القانونية المخولة لها ، ويجوز القيام به من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم ، وهي صاحبة السلطة في تقدير لزوم هذا الإجراء أو عدم لزومه ، غير أنه متى قررت الانتقال للمعينة فإن ما ثبت لها منها يعتبر دليلا قائما في الدعوى يتعم أن تقول كلمتها فيه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة انتقلت إلى مقر ماورية التوثيق المختصة بمصلحة الشهر العقاري بغية الإطلاع على الصور المرفقة بعقد الزواج الموثق الذي تستند إليه المطعون عليها في دعواها ، واستخلصت مما ثبت لها بالمعينة ومن الأدلة الأخرى المطروحة عليها . بأسباب سائغة وفي حدود سلطاتها التقديرية على ما سبق بيانه في الرد على الأسباب من الثالث إلى السادس — أن الطاعن كان طرفا في عقد الزواج سالف الذكر ، فإن الحكم لا يكون قد خالف الثابت بالأوراق سواء كان انتقال المحكمة للمعينة بناء على طلب الطاعن أم بغير طلب منه ، ويكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

## جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٧٨

المؤلفة من السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد الباجوري ، وملاح نصار ، ومحمود رمضان ، وإبراهيم فراج .

(٣٩)

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية"

(١) أحوال شخصية "النسب"، إثبات "الإقرار".

تفى ردة الزوج حمل الزوجة ولادتها . لا يعد إنكارا للإقرار المنسوب للزوج برغبته في  
تسمية الجنين باسم معين . هذا الإقرار يعد قرينة على حصول الحمل .

(٢) حكم . بطلان .

خطأ الحكم بإيراد اسم الخصم المتوفى دون ورثته في ديوانته . لا يعد خطأ جسيما يترتب عليه البطلان .

١ — إذ كان مجرد ادعاء الطاعنة بعدم قابلية المطعون عليها الأولى للحمل  
وتكذيبها واقعة المولودة وطايبها إحالتها للكشف الطبي لا يفيد صراحة أو ضمنا  
إنكارها صدور الإقرار المؤرخ ١٩٧١/١/٣١ من زوج المطعون عليها أو طعنها عليه  
بأى وجه من أوجه البطلان ، وكان الإقرار المشار إليه إذ تضمن إبداء الزوج  
ورغبته في تسمية الجنين عند ولادته باسم معين يستقيم قرينة على أن الزوجة كانت  
حاملًا في المولود وقت صدور هذا الإقرار ويصلح التدليل به في نطاق الدعوى  
فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالإخلال بحق الدفاع ومخالفته الثابت بالأوراق  
والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

٢ — المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النقص والخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم  
الذى لا يكون من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في  
الدعوى لا يعتبر نقصا أو خطأ جسيما يترتب عليه البطلان ، وإذا كان الثابت من  
معلومات الحكم المطعون فيه أن سير الخصومة في الاستئناف قد انقطع بوفاة أحد

المستأقتين شقيقة الطاعنة وأن المطعون عليها الأولى عجلت السير فيها في مواجهة الطاعنة عن نفسها وفي مواجهتها هي وزوج المتوفاة المطعون عليه الثاني بصفتها وارثيهما وأن الأخير انضم إلى المطعون عليها الأولى في طلبها تأييد الحكم المستأنف فإن الحكم وإن أخطأ بإيراده اسم المستأنفة المتوفاة دون وراثتها إلا أن هذا الخطأ لا يمتنع به وجه الحق في التعريف بأشخاص الخصوم وليس من شأنه التشكيك في حقيقتهم من حيث اتصالهم بالخصومة المرددة في الدعوى ومن ثم فإنه لا يعتبر خطأ جسيماً مما قصدت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن ترتب عليه البطلان .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن المرحوم .. .. . أقام الدعوى رقم .. .. .  
 .. .. . أحوال شخصية "نفس" أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليها الأولى بطلب الحكم بنفى نسب الولد الذي وضعت إليه وأمرها بعدم التعرض له بنسبه ، وقال شرحاً لها أنه تزوجها بعقد صحيح محرر بتاريخ ١٩٦٧/١١/١٢ وفقاً لشرعية الأقباط الأرثوذكس ، ولم ينجبا أولادا منذ زواجهما إلى أن فوجيء في ١٩٧١/٥/١٤ بأنها وضعت ولداً أثناء إقامتها بمنزل والدها ، وإذ لم يحصل تلاق أو مضاجعة بينهما لأكثر من عام بسبب مرضه ، فقد أقام الدعوى بالطلبات سالفه البيان ، وبعد وفاته قامت شقيقته — الطاعنة وأنجى توفيت — بتجديد السير في الدعوى وطلبتا توقيع الكشف الطبي على الزوج لإثبات عدم صلاحيتها للإنجاب — وبتاريخ ١٩٧٣/٣/١٧ حكمت المحكمة بنذب مصلحة الطب الشرعي لنذب أحد أطبائها لتوقيع الكشف الطبي على المطعون عليها الأولى وبيان ما إذا كان قد سبق لها الحمل والولادة في تاريخ



معاصر لتاريخ حمل وولادة الطفل المطلوب تنى نسيبه أو أنها بسبب تكوينها الخلقى عليها أن تحمل وأن تضع في التاريخ سالف البيان ، وبعد ن قدم الطبيب الشرعى تقريره ، عادت وحكت في ٢٠/٤/١٩٧٤ برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة وأختها هذا الحكم بالاستئناف رقم ... .. القاهرة طابعتين إلغاء والحكم بالطلبات ، وإذا انقطع سير المحسومة بوفاء الأخت المشار إليها جسدت المطعون عليها الأولى السير في الاستئناف ضد الطاعنة عن نفسها وبصفقتها وارثة للتوفاه وعند المطعون عليه الثانى بصفته وارثا لها ، وبتاريخ ٤/٤/١٩٧٦ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث أن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، تنمى الطاعنة بالسببين الأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والإخلال بحق الدفاع والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك نقول أن الحكم رفض الإستجابة لطلبها ندب ثلاثة من الأطباء المتخصصين فى أمراض النساء لإعادة توقيع الكشف الطبى على المطعون عليها الأولى لتناقض تقرير الطبيب الشرعى المتدب مع الشهادات الطبية المقدمة فى الدعوى وصدوره عن غير متخصص فى أمراض النساء ، واكتفى بالاستناد إلى سلامة الأسس العلمية التى بنى عليها التقرير وهو ما لا يصلح ردا على طلبها . هذا إلى أنه اتخذ من الإقرار المؤرخ ٣١/١/١٩٧١ والمدعى صدوره من زوج المطعون عليها الأولى قبل وفاته والذى أبدى فيه رغبته فى إطلاق أسماء معينة على الحزين بعد ولادته قرينه مؤيدة لما جاء بتقرير الطبيب الشرعى قولا بأنه لم يوجه إليه أى مطعن بما يفيد التسليم بصحته ، بحالة أن الثابت أنها تمسكت فى صحيفة الاستئناف ومذكرتها الشارحة بعدم صحة واقعى الحمل والولادة وطلبت إحالة الزوجة إلى لجنة طبية لفحصها مما يدل على إنكارها لهذا الإقرار ، وهو ما يعيب الحكم بالإخلال بحق الدفاع ومخالفة الثابت بالأوراق فضلا عن الفساد فى الاستدلال .

وحيث إن النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى كانت محكمة الموضوع قد رأت في حدود سلطاتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة أسبابه فإنها لا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد استقلالا على الطعون التي وجهها الطاعن إلى ذلك التقرير ، لأن في أخذها به مجولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنته التقرير ، وهي غير ملزمة بأن تجيب الخصم إلى طلب الاستعانة بخبراء آخرين إذ الأمر في إجابة ذلك أو عدم إجابته متروك لتقديرها ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد في خصوص الرد على ما وجه إلى تقرير الطبيب الشرعي من مطاعن قوله " .. وكان البين أن الطبيب الشرعي المتدرب قد باشر المهمة الموكولة إليه وبعد كشفه على المستأنف عليها - المطعون عليها الأولى - وفحصها موضعيا وتناسليا انتهى إلى أنها قد حملت ووضعت فعلا في أشهر متقدمة للحمل يمكن أن تتفق وتاريخ الحمل والولادة مع التاريخ المعاصر لتاريخ الحمل وولادة الطفل في يوم ١٤/٥/١٩٧١ وهو ما تطمئن إليه هذه المحكمة وتأخذ به ومن ثم تلتفت عن إجابته طلب المستأنفين - الطاعنة وأختها المتوفاه - بإحالة الدعوى إلى التحقيق أو بتدب لجنة طبية لإعادة الفحص حسبما جاء بمذكرتها المقدمة لجلسة ٣/١/١٩٧٦ لان ما أورده الطبيب الشرعي بتقريره لا يتفق مع الأصول الفنية الطبية المطلوبة والمعمول بها في مثل هذه الحالة . وحيث أنه والحالة هذه يكون الحكم المستأنف قد حصل واقعات الدعوى تحصيليا سليما وأنزل عليها حكم القانون وانتهى إلى قضاء يتفق والأسباب الكافية للحمل خاصة ولم تطعن أحده من المستأنفين على الإقرار المنسوب صدوره إلى الزوج المرحوم .. .. والمؤرخ ٣١/١/١٩٧١ والمقدم بمحاكمة المستأنف عليها المودعة ملف محكمة الدرجة الأولى برقم ٦ ملف ، إذ يعتبر قرينة على أن المستأنف عليها حامل ويوصى بتسمية الجنين عند انفصالها باسم ... .. إذا كان ذكرا وباسم .. .. إذا كان بنتا - الأمر الذي يتغير معه القضاء في موضوع الاستئناف برفضه وتأيد الحكم المستأنف " ، وكان هذا الذي أورده الحكم يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ولا مخالفة فيه للذات بالأوراق باعتبار أن مجرد ادعاء الطاعنة بعدم قابلية المصنوع عليها الأولى للحمل وتكذيبها واقعة الولادة وطلبها إحالتها للكشف الطبي لا يفيد مراحة أو ضمنا إنكارها



صدر الاقرار المؤرخ ١٩٧١/١/٣١ من زوج المطعون عليها المذكورة أو طعنها عليه بأى وجه من أوجه البطلان ، وكان الاقرار المشار إليه إذ تضمن ابداء الزوج رغبته في تسمية البنين عند ولادته باسم معين يستقيم قرينة على أن الزوجة كانت حاملا في المولود وقت صدور هذا الاقرار ويصلح التدليل به في نطاق الدعوى ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالاخلال بحق الدفاع ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه البطلان، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن الحكم وأن أورد اسمها إلا أنه لم يبين صفتها كوارثة لاختها التي توفيت أثناء نظير الاستئناف وتقرر انقطاع سير الخصومة بوفاها وعجلتها المطعون عليها الأولى في مواجهتها هي وزوج شقيقها المتوفاة — المطعون عليه الثاني — بصفتها وارثين لما كما أنه أخفى إيراد اسم هذا الأخير وهو ما يعيبه بالبطلان .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي لا يكون من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى لا يعتبر نقصا أو خطأ جسيما يترتب عليه البطلان ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن سير الخصومة في الاستئناف قد انقطع بوفاة إحدى المستأنفتين — شقيقة الطاعنة — وأن المطعون عليها الأولى عجلت السير فيها في مواجهة الطاعنة عن نفسها وفي مواجهتها هي وزوج المتوفاة المطعون عليه الثاني بصفتها وارثها وأن الأخير انضم إلى المطعون عليها الأولى في طلبها تأييد الحكم المستأنف ، فإن الحكم وإن أخطأ بإيراده اسم المستأنفة المتوفاة دون وريثها إلا أن هذا الخطأ لا يمتنع به وجه الحق في التعريف بأشخاص الخصوم وليس من شأنه التشكيك في حقيقتهم من حيث اتصالهم بالخصومة المرددة في الدعوى ، ومن ثم فإنه لا يعتبر خطأ جسيما مما فصلت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن ترتب عليه البطلان ، ويكون النعى على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٧٨

المؤلفة من السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف وعضويه السادة المستشارين :  
مدوح عطية ، وحنن السباطي ، والدكتور بشرى ، ورزق محمد حسب الله .

( ٤٠ )

الطعن ٣٣ لسنة ٤ النصائية :

(١) حكم " حجية الحكم " .

هبة الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . شرطه . أن يكون باتا لا يقبل الطعن .

(٣،٢) تأمينات اجتماعية . قوة الأمر المقضي .

(٢) قضاء محكمة الجناح بإدانة صاحب العمل لعدم التأمين على عماله . عدم تقديم الطاعة  
هيئة التأمينات ما يفيد أن الحكم الجنائي قد صار باتا . لا محل للنقض على الحكم المطعون فيه  
بمخالفة الحكم الجنائي .

(٣) التجاء صاحب العمل إلى القضاء معترضا على التقدير الجزائي للاشتراكات المستحقة عليه  
هيئة التأمينات الاجتماعية . تدب المحكمة غير الفحص الحساب لا محل للنقض على الحكم بأن التقدير  
الجزائي هو جزاء على تخلف رب العمل على تقديم البيانات والسجلات للهيئة .

١ - الحكم الجنائي لا يكون له قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية  
إلا إذا كان باتا لا يقبل الطعن ، إما لاستنفاد طرق الطعن الجائزة فيه أو لفوات  
مواعيدها .

٢ - إذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه إنه قضى بالغرامة على مورث  
المطعون ضدهم من عدة تهم من بينها تهمة عدم التأمين على عمال دائرته الزراعية  
الموضحة أسماؤهم بمحضر الضبط وكانت تهمة عدم الاشتراك في هيئة التأمينات عن  
العمال - المؤتممة بالمادة ١٣٠ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون  
رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - مخالفة ولا ترتبط بالجناح موضوع باقي التهم ارتباطا

لا يقبل التجزئة ، إلا أنه يجوز لاتهم والنيابة العامة استئناف الحكم الصادر فيها عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ وذلك للخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها ، يتمثل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - في عدم خضوع العاملين بالزراعة لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ عدا تأمين إصابات العمل بالنسبة للفئات المنصوص عليها في المادة ١٩ منه ، لما كان ذلك وكانت الطاعة لم تقدم ما يدل على أن الحكم الجنائي الذي تستند إليه قد صار باتاً ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بخالفة حكم جنائي حاز قوة الشيء المحكوم به يكون بغير دليل .

٣ - المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادرة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، بعد أن بينت في فقراتها الأولى كيفية حساب الاشتراكات . أجازت في فقرتها الخامسة والسادسة لصاحب العمل الاعتراض على الحساب والإلتجاء إلى القضاء للنازعة فيه ، ولما كان مورث المطعون ضدهم لم يرتض التقدير الجزافي الذي أخطرت به الهيئة الطاعة طبقاً لما أسفرت عنه تحرياتهما ولجأ للقضاء للفصل في منازعته ، وكانت محكمة الموضوع قد نذبت خبيراً لفحص الحساب وأسانيد الطرفين ثم انتهت بما لها من سلطة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة وترجيح ما تنطمن إليه منها ، إلى الأخذ بما خلاص إليه تقرير الخبير محملاً على أسبابه ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

( ١ ) قض ١٩٧٤/٦/٢٢ طن ٢٩٦ لسنة ٣٨ ق السنة ٢٥ ص ١٠٩٥ .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتصل في أن مورث المطعون ضدهم أقام الدعوى رقم ... .. مدني  
كلي طنطا على الهيئة الطاعنة طالبا إلغاء التقدير الذي أخطرته به في ١٩٦٧/٥/٦  
والذي تطلبه بمقتضاه بسداد مبلغ ١٢٢٥ جنيه و ٨٨٦ مليا قيمة اشتراكات ومبالغ  
إضافية عن عمالة في المدة من أكتوبر سنة ١٩٦١ إلى مارس سنة ١٩٦٧، وقال بيانا  
لدعواه أنه يعمل في دائرته الزراعية ناظر زراعة وسائق جرار وبعض عمال  
يقومون بأعمال عرضية ومؤقتة طبقا لحاجة العمل . وإذ طالبت الهيئة بالتأمين  
على جميع هؤلاء العمال خلافا للقانون ، ثم أخطرته بالتقدير المشار إليه ، فقد  
أقام دعواه بطلباته سالفة البيان . وبتاريخ ١٩٦٨/١/١٧ حكمت المحكمة بتدب  
مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المهمة الميمنة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم  
الخبير تقريره قضت في ١٩٦٩/٦/٢٥ ببراءة ذمة مورث المطعون ضدهم فيما  
زاد على مبلغ ٣٠٧ جنيه و ٦٢٠ مليا فاستأنفت الهيئة هذا الحكم  
أمام محكمة استئناف طنطا وقيد الاستئناف برقم ... ..  
وبتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة  
في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أيدت فيها الرأي  
بنقض الحكم المطعون فيه للشق الأول من السبب الأول ، وعرض الطعن على  
غرفة المشورة وتحدد لنظره أخيرا جلسة ١٩٧٧/١٢/١٠ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل أولهما أن الحكم المطعون فيه خالف  
القانون وشابه الفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك نقول الطاعنة أن الثابت  
من الحكم الصادر في اللجنة رقم ... .. — المودعة صورته  
الرسمية ملف الطعن — أن مورث المطعون ضدهم أدين بتاريخ ١٩٦٦/١٠/٢٥  
بتهمة عدم التأمين على عماله الخمسة الموضحة أسماؤهم بمحضر الضبط المؤرخ ١٩٦٦/٧/١٣  
وبذلك يكون هذا الحكم قد قطع نهائيا في قيام علاقة عمل بين المورث وهؤلاء  
العمال في تاريخ سابق على تحرير ذلك المحضر . وإذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه  
على أن الحكم الجنائي لم يتعرض لتاريخ بدء التحاق هؤلاء العمال بخدمة مورث  
المطعون ضدهم ، واعتمد ما انتهى إليه الخبير المشتدب من أن تاريخ التحاق ثلاثة  
منهم لاحق لتاريخ تحرير محضر الضبط ، فإنه يكون قد خالف قوة الشيء المحكوم



به في الحكم الجنائي سالف الذكر . هذا علاوة على ما شاب الحكم المطعون فيه من فساد في الاستدلال لأن الثابت من أوراق الهيئة وجسود عاملين في خدمة مورث المطعون ضدهم أحدهما يدعى ... .. والآخر ... .. وقد ورد اسم أولهما بين العمال الخمسة الذين أدين المورث لعدم التأمين عليهم ، إلا أن الحكم انتهى إلى أنه لا يوجد عامل آخر باسم ... .. وأنه هو نفسه ... ..

وحيث إن هذا النعي في شقة الأول غير مقبول ، ذلك أن الحكم الجنائي لا تكون له قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية إلا إذا كان باتا لا يقبل الطعن ، إما لاستنفاد طرق الطعن الجائزة فيه أو لفوات مواعيدها ، ولما كان الثابت من الحكم الصادر بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٦٦ من محكمة جنح ... .. أنه قضى بالغرامة على مورث المطعون ضدهم من عدة تهم من بينها تهمة عدم التأمين على عمال دائرته الزراعية الموضحة أسماؤهم بمحضر الضبط وكانت تهمة عدم الاشتراك في هيئة التأمينات عن العمال — المؤتممة بالمادة ١٣٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — مخالفة ولا ترتبط بالجنح موضوع باقى التهم ارتباطا لا يقبل التجزئة ، إلا أنه يجوز للتهم والنيابة العامة استئناف الحكم الصادر فيها عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، وذلك خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها ، الذى يمثل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — في عدم خضوع العاملين بالزراعة لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هذا تأمين إصابات العمل بالنسبة للفئات المنصوص عليها في المادة ١٩ منه . لما كان ذلك وكانت الطاعة لم تقدم ما يدل على أن الحكم الجنائي الذى تستند إليه قد صار باتا ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة حكم جنائي حاز قوة الشيء المحكوم به يكون بغير دليل . والنعي في شقه الثاني غير سديد ، ذلك أنه لما كان الثابت من تقرير الخبير المتدب الذى أخذه به الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه ، أن العامل ... .. هو نفسه العامل ... .. وأن الاسم الأخير هو اسم شهرته ، وكان الخبير قد انتهى إلى هذه النتيجة السائفة استنادا إلى أقوال هذا العامل ولأن الإسمين لم يراد

معاً في أي من محضري التفتيش اللذين أجرتهما الهيئة الطاعنة ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالفساد في الاستدلال يكون في غير محله .

وحيث إن حاصل السبب الثاني الفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقول الطاعنة أن المادة ١٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ نصت على جزاء هو حساب الاشتراكات وفقاً لتحريرات الهيئة ، إذ لم يقدم رب العمل بياناً سنوياً بأجر العاملين لديه ولم يحتفظ بالسجلات والدفاتر التي أوجب عليه القانون الاحتفاظ بها ، وبالتالي فإنه يجب احترام هذه التحريات مادام لم يتم الدليل على عدم صحتها ، إلا أن الحكم المطعون فيه أهدها وأخذ بما انتهى إليه الخبير المتدب طبقاً لما قرره العمال بقوله أنهم أصحاب المصلحة في حين أنهم يخضعون لسلطان رب العمل ، وهو ما يشوب الحكم بالفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، بعد أن بينت في فقراتها الأولى كيفية حساب الاشتراكات ، أجازت في فقرتيها الخامسة والسادسة لصاحب العمل الاعتراض على الحساب والإلتجاء إلى القضاء للنازعة فيه ، ولما كان مورد المطعون ضدهم لم يرتض التقدير الجزافي الذي أخطرته به الهيئة الطاعنة طبقاً لما أسفرت عنه تحرياتهما ، ولجأ للقضاء للفصل في منازعته ، وكانت محكمة الموضوع قد نذبت خبيراً لفحص الحساب وأسانيد الطرفين ثم انتهت بما لها من سلطة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة وترجيح ما تظمن إليه منها ، إلى الأخذ بما خُص إليه تقرير الخبير محملاً على أسبابه ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض العطن .

## جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أقرت خات وعضوية السادة المستشارين :  
ممدوح عطية ، الدكتور بشرى رزق ، رافت عبد الرحيم و محمد حسب الله .

( ٤١ )

الطعن رقم ٣٨١ لسنة ١٤ القضائية :

( ١ ) نقض " الخصوم في الطعن "

الاختصاص في الطعن بالنقض . قرطه .

( ٢ ) شركات " القطاع العام " . عمل . اختصاص " اختصاص ولائي "

رئيس مجلس إدارة الشركة التابعة للوحدات العامة . علاقته بها تعاقديه وليست تنظيمية .  
اختصاص القضاء الهادي بنظر ما ينشأ بينه وبين الشركة من منازعات . لا اختصاص للقضاء الإداري  
في هذا الخصوص .

( ٣ ) عمل . مؤسسات عامة .

رئيس مجلس إدارة الشركة التابعة للوحدات العامة . وجوب تعيينه بقرار من رئيس الجمهورية .  
نقله إلى شركة أخرى بقرار من المؤسسة المختصة . أثره . توجيه مطالباته الناشئة عن العمل إلى هذه  
الشركة الأخيرة .

( ٤ ) عمل . تعويض .

فصل رئيس مجلس إدارة الشركة التابعة للوحدات العامة دون مبرر . أثره . مسؤولية الشركة  
عن التعويض . لا يغير من ذلك أن يكون الفصل بقرار من رئيس الجمهورية .

١ - شرط قبول الخصومة أمام القضاء ، قيام نزاع بين أطرافها على الحق  
بموضوع التقاضي حتى تعود على المدعى منفعة من اختصاص المدعى عليه للحكم  
عليه بطلبه ، مما وصفتها المادة الثالثة من قانون المرافعات بأنه المعاملة القائمة



التي يقرها القانون ، والطعن بالنقض لا يخرج على هذا الأصل ولا يكفي لقبوله مجرد أن يكون المطعون عليه طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أيضا أن يكون قد تازع خصمه أمامها في طلباته أو تازعه خصمه في طلباته هو ، وإذ كان البين من وقائع الدعوى في خصوص موقف المطعون ضده الثاني من الطاعة في هذه الخصومة أنه لم تبتد منه منازعة لها أمام محكمة الموضوع كما لم توجه هي إليه طلبات ما فإنه لا يكون للطاعة مصلحة في اختصاصه أمام محكمة النقض ، مما يوجب الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة إليه ، دون أن يغير من هذا النظر أن يكون المطعون ضده الأول قد طلب الحكم على الطاعة والمطعون ضده الثاني متضامنين ، إذ لا ينال التضامن — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من استقلال كل من المتضامنين عن الآخر في الخصومة وفي الطعن وفي الحكم الصادر فيها .

٢ — مؤدى نصوص المواد ١ ، ٢ ، ٣ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — الذي يحكم واقعة الدعوى — أن عمل رئيس مجلس إدار الشركة يعد وظيفة من وظائفها يتقاضى شاغلها الأجر وبدل التمثيل مقابل إنصرافه إلى عمله بالشركة والتفرغ له شأنه في ذلك شأن سائر العاملين ، مما يجعل علاقته بهذه الشركة ليست تنظيمية بل علاقة عمل تعاقدية تنفي عنه صفة الموظف العام وتخضع لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية كما تخضع لأحكام اللائحة المشار إليها باعتبارها جزءا متماثلا لعقد العمل — ولا يغير من طبيعة هذه العلاقة أن قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن المؤسسات العامة — الساري على واقعة الدعوى — قد نص على أن " يكون تعيين رئيس وأعضاء مجلس الإدارة في الشركات التي تتبع المؤسسة بقرار من رئيس الجمهورية " وأن الفقرة الأولى من المادة ٢٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليها على أنه " يجوز نقل العامل أو نديه من جهة إلى أخرى أو من عمل إلى آخر في المستوى ذاته سواء كان ذلك داخل الشركة أو إلى شركة أخرى ويتم ذلك بالنسبة لشاغلي الوظائف الرئيسية بقرار من رئيس الجمهورية " لأن ذلك لا يعدو في حقيقته أن يكون تنظيما للعلاقة التعاقدية القائمة بين رئيس مجلس الإدارة

وبين الشركة التي يعمل بها ، بالإضافة إلى أن أداة التعيين أو النذب أو النقل لا تسبغ عليه صفة الموظف العام مادامت عناصرها غير متوافرة في جانبه وهي أن يعهد إلى الشخص بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى بأسلوب الاستغلال عن طريق شغله وظيفته ، تتدرج في التنظيم الإداري لهذا المرفق فإن مقتضى ما تقدم في مجموعه أن تكون المنازعات الناشئة بين رئيس مجلس الإدارة والشركة بمنأى عن اختصاص القضاء الإداري ويختص بنظرها القضاء العادي .

٣ - مؤدى نص المادتين ٢٧ و ٢٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن المؤسسات العامة ، أنه لئن كان تعيين رئيس مجلس إدارة الشركة التابعة لمؤسسة عامة ينبغي أن يتم بقرار من رئيس الجمهورية بيد أن نقله من الشركة التي عين بها إلى شركة أخرى إنما يكون بقرار من المؤسسة المختصة ، ونقل رئيس مجلس الإدارة من الوحدة الاقتصادية التي يعمل بها إلى وظيفة مماثلة بوحدة أخرى ينهى عمله بالوحدة المنقول منها فتصبح الوحدة الجديدة التي نقل إليها هي صاحب العمل الذي يعمل لديه و يوجه إليه مطالباته الناشئة عن العمل رضاء أو قضاء .

٤ - إذ كان المطعون ضده الأول من العاملين لدى الشركة الطاعنة في وظيفة رئيس مجلس إدارتها مما يجعلها صاحب العمل في العلاقة التعاقدية القائمة بينهما ، فإن فسخ هذه العلاقة بغير مبرر الذي يلحق ضررا بالمطعون ضده الأول يربط مسئوليتها عن التعويض وذلك وفق ما تقتضيه المادتان ٦٩٥ من القانون المدني ، ٧٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ولا يدرأ هذه المسئولية عنها إتمام النسخ بقرار من رئيس الجمهورية لأن ذلك لا يعدو في واقع الأمر أن يكون إجراء شكلياً ينظم وسيلة إنهاء تلك العلاقة التعاقدية .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .



حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تجعل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٥٨ سنة ١٩٦٦ عمال  
كلى القاهرة بطالب إلزام الشركة الطاعنة والمطعون ضده الثانى متضامين أن  
يؤديا له تعويضا مقدار مائة ألف جنيه وإلزام الشركة أن تدفع له مبلغ ٧٥٦ جنيها  
و ٦٠٠ مليم . وقال بيانا لذلك أنه :تمتضى القرار الجمهورى رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤  
عين رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لتخزين المواد القابلة للاشتعال ثم عمل  
رئيس مجلس إدارة الشركة الطاعنة ؛ وجب قرار المؤسسة المصرية العامة للصوامع  
والتخزين رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ وإذ صدر القرار الجمهورى رقم ١٥ لسنة ١٩٦٥  
يفصله من هذا العمل بغير عبور وأما به الفصل أضرارا مادية وأدبية يستحق  
التعويض عنها بالإضافة إلى مرتب شهر فبراير سنة ١٩٦٥ وبذلك الإضرار ومقابل  
الإجازة السنوية ومصاريف السفر ، فقد أقام دعواه بطلباته المشار إليها .  
وبتاريخ ١٦ من أبريل سنة ١٩٦٨ حكمت المحكمة برفض الدفع المبدئى من الشركة  
بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وإلتمها إلى التحقيق الذى أجرته بسماع  
الشهود ، ثم حكمت فى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٩ بعدم قبول الدعوى بالنسبة  
للمطعون ضده الثانى لرفعها على غير صفة وإلزام الطاعنة أن تدفع إلى المطعون  
ضده الأول مبلغ ٦١٧٧ جنيها و ٥٠٠ مليا . استأنف المطعون ضده الأول هذا  
الحكم باستئنافه المقيد برقم ٣٨٤ سنة ٧٧ ق مدنى أمام ذات المحكمة التى قررت  
ضم الاستئناف الأخير إلى الاستئناف الأول ثم حكمت بتاريخ ٢٥ من فبراير  
سنة ١٩٧١ فى موضوع الاستئناف بتعديل الحكم الاستئناف إلى إلزام الشركة  
الطاعنة أن تدفع إلى المطعون ضده الأول مبلغ ٦٢٦٥ ج . طعنتم الشركة فى هذا  
الحكم بطريق النقض ودفع المطعون ضده الثانى بعدم قبول الداعن بالنسبة له ،  
وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بعدم قبول الداعن شكلا بالنسبة  
للمطعون ضده الثانى ورفضه بالنسبة للمطعون ضده الأول . وعرض الداعن على  
هذه المحكمة فى غرفة المشورة فجددت جلسة لنظره ، وفيما أصرت النيابة  
على رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الثانى أنه إذ  
قضى ابتدائيا واستئنافيا بعدم قبول الدعوى قبله لرفعها على غير ذى صفة



ولم يتضمن الطعن أى سبب بشأن هذا القضاء بل اقتصر أسبابه على دفاع ودفع الطاعنة فإن خصومة الطعن تكون قائمة بين هذه الأخيرة والمطعون ضده الأول وغير مقبولة بشأنه هو .

وحيث إن هذا الدفع سديد ، ذلك أنه لما كان شرط قبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التقاضي حتى تمود على المدعى منفعة من احتصاص المدعى عليه للحكم عليه بطلبه ، مما وعمته المادة الثالثة من قانون المرافعات بأنه المصلحة القائمة التي يقرها القانون ، وكان الطعن بالنقض لا يخرج على هذا الأصل فإنه لا يكفي لقبوله مجرد أن يكون المطعون عليه طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أيضا أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو ، ولما كان البين من وقائع الدعوى في خصوص موقف المطعون ضده الثانى من الطاعنة في هذه الخصومة أنه لم يبد منه منازعة لها أمام محكمة الموضوع كما لم توجه هي إليه طلبات ما فإنه لا يكون للطاعنة مصلحة في اختصاصه أمام محكمة النقض ، مما يوجب الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة إليه ، دون أن يذير من هذا النظر أن يكون المطعون ضده الأول قد طلب الحكم على الطاعنة والمطعون ضده الثانى متضامنين ، إذ لا ينافى التضامن — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من استقلال كل من المتضامنين عن الآخر في الخصومة وفي الطعن وفي الحكم الصادر فيها .

وحيث إن الطعن بالنسبة للمطعون ضده الأول استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب تنعى الشركة الطاعنة بالأسباب الثانى والثالث والرابع منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من وجهين ( أولهما ) أنه قضى برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائى الذى أبدته على الرغم من أن المنازعات الناشئة عن فصل المطعون ضده الأول من عمله تتدرج في اختصاص القضاء الإدارى ذلك أنه بعد تعيينه في شركة أخرى غيرها بقرار جمهورى أصدرت المؤسسة المختصة قرارا بنده لرئاسة مجلس إدارة الشركة الطاعنة التى فصل منها بقرار رئيس الجمهورية ، وهذه جميعها قرارات إدارية بالإضافة

إلى أن رئيس مجلس إدارة الشركة لا يعد من العاملين لديها ويعتبر موظفا عاما (وثانيهما) إنه ذهب إلى أن العلاقة بينهما وبين المنصور ضده الأول علاقة تعاقدية وأمس مسئوليتها على أحكام عقد العمل دون قانون العمل حالة أن هذا التكليف ينحصر من هذه العلاقة لأن القانون هو مصدر التزام كل طرف من طرفيها ولم تكن إرادة المنصور ضده الأول أحد عناصر قرار الإداري الصادر بتعيينه أو بنبذيه كما أن تنفيذه لهذا القرار لا يكون عبدا بل نشيء مركزا قانونيا يرتب استحقاقه للأجر وخضوعه للقانون واجب التطبيق .

وحيث إن هذا النفي بوجهيه مردود ، ذلك أن النهر بالمادة الأولى من اللائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — الذي يحكم واقعة الدعوى — على أن ( يجرى على العاملين بالشركات الخاضعة لأحكام هذا القرار أحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية وإجراءات المتبعة بهما بما لا يرد بناء على نص خاص في هذه اللائحة يكون أثره معناه بالمسبة لهم ويعتبر هذا النظام جزءا متكاملا للعقد العمل ) ، والنص في المادة الثانية من هذا القرار على أنه ( يجب أن يتضمن العقد المبرم بين الشركة والعامل النص على أن تعتبر أحكام هذه اللائحة والتعليمات التي تصدرها الشركة فيما يتعلق بتنظيم العمل جزءا متكاملا للعقد المبرم بين الشركة والعامل ) ، والنص في المادة ٦٣ منه على أن "يضع مجلس إدارة كل شركة جدولا بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة في حدود الجدول المرافق له وأن يعتمد ذلك الجدول بقرار من مجلس إدارة المؤسسة المختصة وأن يكون المراتب المقرر لرئيس مجلس إدارة الشركة هو أعلى مرتبة في الشركة " وإنصاح المذكرة الإيضاحية للقرار الجمهوري المشار إليه على أن ( يبدأ أعلى مستوى في الوظائف في الشركة من وظيفة رئيس مجلس إدارتها ويكون مرتبه هو الرأس الهرمي لقواعد تسلسل الوظائف فيها ) ، وتضمن الجدول المرافق لهذا القرار بيان فئات الوظائف والمرتبات بصفة عامة وفي مقدمتها وظيفة رئيس مجلس إدارة الشركة التي تحدد لها أجر أساسي مقداره ١٢٠٠ ج إلى ٢٠٠٠ ج في السنة وبديل تمثيل بمقد أقصى ١٠٠٪ من الأجر الأصلي ، مفاده أن عمل رئيس مجلس إدارة الشركة يعسد وظيفة من وظائفها يتقاضى شافها ذلك الأجر وبديل التمثيل مقابل انصرافه



إلى عمله بالشركة والتفرغ له شأنه في ذلك شأن سائر العاملين مما يجعل علاقته بهذه الشركة ليست تنظيمية بل علاقة عمل تعاقدية تنفي عنه صفة الموظف العام وتخضع لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية كما تخضع لأحكام اللائحة المشار إليها باعتبارها جزءاً متمماً لعقد العمل . ولا يغير من طبيعة هذه العلاقة أن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن المؤسسات العامة - الساري على واقعة الدعوى - قد نصت على أن ( يكون تعيين رئيس وأعضاء مجلس الإدارة في الشركات التي تتبع المؤسسة بقرار من رئيس الجمهورية ) وأن الفقرة الأولى من المادة ٢٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه تنص على أن ( يجوز نقل العامل أو نديه من جهة إلى أخرى أو من عمل إلى آخر في المستوى ذاته سواء كان ذلك داخل الشركة أو إلى شركة أخرى ويتم ذلك بالنسبة لشاغلي الوظائف الرئيسية بقرار من رئيس الجمهورية ) ، لأن ذلك لا يعدو في حقيقته أن يكون تنظيماً للعلاقة التعاقدية القائمة بين رئيس مجلس الإدارة وبين الشركة التي يعمل بها ، بالإضافة إلى أن أداة التعيين أو النذب أو النقل لا تسبغ عليه صفة الموظف العام مادامت عناصرها غير متوافقة في جانبه وهي أن يعهد إلى الشخص بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى بأسلوب الاستغلال المباشر عن طريق شغله وظيفة تدرج في التنظيم الإداري لهذا المرفق ، ولما كان من مقتضى ما تقدم في مجموعه أن تكون المنازعات الناشئة بين رئيس مجلس الإدارة والشركة بمنأى عن اختصاص القضاء الإداري ويختص بنظرها القضاء العادي . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر إذا انتهى إلى أن العلاقة بين الشركة الطاعنة والمطعون ضده الأول علاقة تعاقدية وقضى برفض الدفع بعدم الاختصاص الولاى فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النهي عليه بالأسباب آتفة الذكر على غير أساس .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وتقول بياناً له إنها تمسكت أمام محكمة الموضوع أن المطعون ضده الأول لم يكن أصلاً عاملاً بها ورئيس مجلس إدارتها لأن قرارات رئيس الجمهورية هي الوسيلة الوحيدة لتعيين رؤساء مجالس إدارة الشركات



وقد نص القرار الجمهوري رقم ٥٧٥ لسنة ١٩٦٤ على تعيينه رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لتخزين المواد القابلة للاشتعال التابعة لذات المؤسسة التي ندرته لشغل وظيفة رئيس مجلس إدارة الطاعة لحين تعيين رئيسها فلا يقطع هذا الندب صلته بشركته الأصلية ويجب أن توجه إليها أية دعوى تتعلق بعمله ، لكن الحكم المطعون فيه لم يستظهر هذا الدفاع الجوهري ولو تنبه إليه لتغير وجه الرأي في الدعوى .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن المادة ٢٧ من قرار رئيس قرار الجمهورية بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن المؤسسات العامة تنص على أن ( يكون تعيين رئيس وأعضاء مجلس الإدارة في الشركات التي تتبع المؤسسة بقرار من رئيس الجمهورية ) ، كما تنص الفقرة الأولى من المادة ٢٨ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على أنه " يجوز نقل العامل أو ندرته من جهة إلى أخرى أو من عمل إلى آخر في المستوى ذاته سواء كان ذلك داخل الشركة أو إلى شركة أخرى ويتم ذلك بالنسبة لشاغلي الوظائف الرئيسية بقرار من مجلس إدارة المؤسسة المختصة " ومؤدى هذين النصين أنه لئن كان تعيين رئيس مجلس إدارة الشركة التابعة للمؤسسة عامة ينبغي أن يتم بقرار من رئيس الجمهورية بيد أن نقله من الشركة التي عين بها إلى شركة أخرى إنما يكون بقرار من المؤسسة المختصة ، ونقل رئيس مجلس الإدارة من الوحدة الاقتصادية التي يعمل بها إلى وظيفة مماثلة بوحدة أخرى ينهى عمله بالوحدة المنقول منها فتصبح الوحدة الجديدة التي نقل إليها صاحب العمل الذي يعمل لديه ويوجه إليه مطالباته الناشئة عن هذا العمل رضاء أو قضاء ، ولما كان الثابت في الدعوى أنه بعد تعيين المطعون ضده الأول رئيسا لمجلس إدارة الشركة المصرية لتخزين المواد القابلة للاشتعال بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٥ لسنة ١٩٦٤ أصدرت المؤسسة المصرية العامة للصوامع والتخزين القرار رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بنقله رئيسا لمجلس إدارة الشركة الطاعة ونقل رئيس مجلس إدارة هذا الأخير مكانه مما يكون معه قد عين ونقل بالتطبيق لأحكام قانونية صحيحة نارية وقتذاك وأصبح عاملا لدى الشركة الطاعة كرئيس لمجلس إدارتها وهي الوظيفة التي وصف بها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٥ لسنة ١٩٦٥

الصادر بفصله من عمله ، ولما كان من مقتضى ما تقدم في مجموعه أن يضحى دفاع الشركة الوارد بسبب النعى غير صحيح في الواقع ولا يستند إلى أساس قانون سليم فإن إفعال الحكم المطعون فيه الرد عليه لا يعد قصورا مبطلا له .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، إذ قضى عليها بالتعويض من فصل المطعون ضده الأول الصادر بقرار رئيس الجمهورية وذلك وفقا لأحكام المساواة التقصيرية والمادة ٢/٦٩٥ من القانون المدني والمادة ٧٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ دون بيان أساس مسئوليتها في ذمتها المالية المستقلة عن آثار القرار المذكور الذي يعتبر سببا خارجا عن إرادتها تنتفى به رابطة السببية بين الخطأ والضرر فتكون غير مسئولة عن هذه الآثار .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان المطعون ضده الأول — على ما تقدم بيانه — من العاملين لدى الشركة الطاعنة في وظيفة رئيس مجلس إدارتها مما يجعلها صاحب العمل في العلاقة التعاقدية القائمة بينهما ، فإن فسخ هذه العلاقة بغير مبرر الذي ينحق ضررا بالمطعون ضده الأول يرتب مسئوليتها عن التعويض وذلك وفق ما تقتضيه به المادتان ٦٩٥ من القانون المدني و٧٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ولا بدراً هذه المسئولية عنها إتمام الفسخ بقرار من رئيس الجمهورية لأن ذلك لا يعدو في واقع الأمر أن يكون إجراء شكلياً ينفذ وسيلة لإنهاء تلك العلاقة التعاقدية . لما كان ذلك وإذا التزم الحكم المأمور إليه هذا النظار وقضى بالتعويض على الشركة الطاعنة فإنه يكون بمنأى من الخطأ في تطبيق القانون ، ويضحى النعى عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه التمهور في التسمييب ، وتقول في بيان ذلك أنه قضى بتأييد حكم محكمة الدرجة الأولى في إقرار دامثثانه إلى هيئة المطعون ضده الأول التي تثبت صنف الفصل مع أن هذا الحكم لم يبين مادية أقوال التهمود الكشافة عن وقوع الفصل تعسفيا وكيفية ثبوت ذلك ولم يورد الأسباب الدالة عليه .



وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أن الحكم الابتدائي الصادر في ..  
 .. .. .. المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد دلل على أن فصل  
 المطعون ضده الأول تعسفى بلا مبرر بقوله إن ( المحكمة استمعت إلى شهادة ..  
 .. .. .. وقد قرر أولهم أن المباحث  
 العسكرية أجرت تحقيقات مع بعض موظفى المؤسسة وأن تعذيبا وقع عليهم ..  
 فتقدمت المؤسسة بشكاوى كثيرة متعددة بشأن التعذيب وعلى أثر ذلك فصل  
 المدعى — المطعون ضده الأول — من عمله لا متناعة عن إجراء التحقيق في  
 الشككات العسكرية وأن المدعى كان مثالا للاخلاص في عمله وأن فصله كان  
 خسارة على المؤسسة ، وظاهرة في ذلك .. .. .. ( ..  
 ولما كان ذلك الحكم — على ما سلف البيان — قد استند في استظهار صنف  
 الفصل ووقوعه بغير مبرر إلى ما استخلصه من أقوال شهود المطعون ضده الأول  
 بما ينبي عنه مدلولها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، وكان  
 تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو من إطلاقات قاضى الموضوع  
 التى يستقل بتقديره فيها مادام لم يخرج في ذلك عما يؤدي اليه مدلولها ، لما كان  
 ذلك فلا تريب على الحكم المطعون فيه إذ إعتد بقضاء محكمة الدرجة الأولى في  
 هذا الخصوص ولا يعدو ذلك الذى أثارته الطاعنة أن يكون مجادلة موضوعية  
 في تقدير محكمة الموضوع لدليل البيئة المشار إليه بغية الوصول إلى نتيجة أخرى  
 غير التى أخنت بها تلك المحكمة وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض . ومن ثم فإن  
 النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن بالنسبة للمطعون ضده الأول .



## جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أفسور خلف وعضوية السادة المستشارين :  
مدوح عطيه ، وحسن السباطي ، والدكتور بشري وزق ومحمد حسب الله .

( ٤٢ )

الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٤٢ القضائية :

( ١ ) إعلان .

(١) المخضر غير مكلف بالتحقق من صحة مسئل الإعلان . شرطه . أن يكون الشخص قد خوطب بموطن المعلن إليه . علم بيان صحة مسئل الورقة بصورة الإعلان . لا بطلان . على ذلك .

( ٢ ) سلطة رب العمل في تنظيم منشأه . جواز تكليف العامل بعمل آخر غير المتفق عليه طالما لا يختلف عنه اختلافا جوهريا من اقتضت مصلحة العمل ذلك .

( ٣ ) عمولة التحصيل . علم استحقاق العامل لها إلا إذا تحقق سببها . نقل للعامل من قدم التحصيل إلى قدم آخر . عدم استحقاقه للعمولة المذكورة . على ذلك .

( ٤ ) حجية الحكم . شرطه . القضاء للعامل باستحقاقه للعمولة عن فترة سابقة لا يجوز حجية توجب للقضاء له بالعمولة عن فترة لاحقة . على ذلك . العمولة بطبيعتها قابلة للتغير والزوال .

١- المحضر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليس مكلفا بالتحقيق من صحة من تسلم الإعلان منه ما دام هذا الشخص قد خوطب في موطن المراد إعلانه . ولا يجدي الطعن التحدي بخلو صورة الصحيفة المعلنه من بيان صحة المخاطب منها وبعدم تأكيد الحكم من تسليم الإخطار إليه ما دام لم يدع أن هذه الأخيرة ليست تابعة وأنه لم يتسلم هذا الإخطار ، بالإضافة إلى أن اعتقال المحضر في الصورة المعلنه لنظ ( تابعة ) فقط دون بقية البيانات التي ضمنها أصل إعلان الصحيفة في هذا الشأن لم يؤثر على علم الطامن بشخص من تسلمت الصورة عنه وهي تابعة المقبلة معه فتكون الغاية التي يتبعها المشرع من بيان ذلك اللفظ في صورة الاطلاق قد تحققت ، وبالتطبيق للفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون المرافعات لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء .

٢ - متى كان من سلطة صاحب العمل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة تنظيم منشأته واتخاذ ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها متى رأى من ظروف العمل ما يدعو إلى ذلك حتى ولو أدى هذا التنظيم إلى إلغاء عمولة العاملين لديه مادام هذا الاجراء غير مشوب بالعسف وسوء القصد فإن من سلطاته تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذي يصلح له بما يحقق مصلحة الإنتاج وله طبقا للفقرة الثانية من المادة ٥٧ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والفقرة الثانية من المادة ٦٩٦ من القانون المدني أن يكلف العامل عملا آخر غير المتفق عليه ولا يختلف عنه اختلافا جوهريا وأن ينقله إلى مركز أقل ميزة أو ثلاثة من المركز الذي كان يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك .

٣ - الأصل في استحقاق الأجر بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه إلقاء العمل الذي يقوم به العامل ، وأما ملحقات الأجر فمنها ما لا يستحقه العامل إلا إذا توافقت أسبابها ، فهي ملحقات غير دأعة ليست لها صفة الثبات والاستقرار ومن بينها عمولة التوزيع أو التحصيل التي يصرفها صاحب العمل لعماله فوق أجورهم الأساسية والتي لا تعدو أن تكون مكافأة قصدها إيجاد حافز في العمل ولا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو التوزيع أو التحصيل ، الفعلي فإذا باشره العامل استحق العمولة وبمقدار ذلك التوزيع وهذا التحصيل ، أما إذا لم يباشره العامل أو لم يعمل أصلا فلا يستحق العمولة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظار وقضى بعدم أحقية الطاعن لعمولة التحصيل موضوع التداعى ابتناء على الغائها ونقل الطاعن من عمله السابق إلى عمل يختلف عن عمالة التحصيل ، فإن يكن قد طبق القانون تطبيقا سديدا بمنأى عن الفساد في الاستدلال .

٤ - تنقض المادة ١٠١ من قانون الإثبات بأن لا يكون للأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى حجية فيما فصلت فيه من الحقوق إلا في نزاع تعلق بذات الحق محلا وسببا . فن شروط الأخذ بقرينة قوة الأمر المقضى وحدة الموضوع في كل من الدعويين ، وإذا كان الثابت من الاطلاع على الحكم الصادر في الدعوى المرنقة صورته التنفيذية

بتقرير الخبير المنتدب في الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى — أنه قضى للطاعن بمبالغ العمولة من المدة من ١/٨/١٩٦٣ إلى ٣١/١٢/١٩٦٤ بينما يدور النزاع الحالي حول العمولة عن المدة من ١/١/١٩٦٥ إلى ٣١/١٢/١٩٦٨ وتقدير مرتب الطاعن منذ أول يناير سنة ١٩٦٩ ، وهو ما يجعل شرط اتحاد الموضوع في الدعويين غير متوافرة ، ومن ثم فإن حجية الحكم السابق تكون قاصرة على المدة التي فصل فيها ولا تنسحب على المدة اللاحقة لها التي : تكن محل مطالبة في الدعوى السابقة ذلك أن العمولة — تدور وجودا وعدما مع اتوزيع أو التحصيل الفعلي فإذا أدى العامل أى عمل منها استحقها بمقدار توزيعه أو تحصيله وإن لم يعمل أصلا افتقدها لأنها بطبيعتها قابلة للتغير والزوال ، ولما كان الطاعن خلال فترة الدعوى السابقة يقوم بعمل مندرج في عمليات العمولة وأصبح أثناء مدة الدعوى الراهنة يؤدي عملا مختلفا لم تقوله عمولة ، فإن حجية الحكم السابق في هذا الخصوص لا تعدى نطاق الدعوى التي صدر فيها ، وإذا فصل الحكم المطعون فيه في الدعوى الحانية على خلاف الحكم الصادر في الدعوى فإنه لا يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطاعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم .. .. عمال كلى القاهرة بطلب احكم بالرام الشركة المطعون ضدها أن تدفع له مبلغ .. .. وفوائده القانونية بواقع ٥٪ سنويا من تاريخ الاستحقاق في أول يناير سنة ١٩٦٥ حتى السداد وأن تؤدي اليه مرتبا شهريا بمقداره .. .. اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٩ ، وقال بيانا لذلك أنه عمل منذ ٢٦ من مارس سنة ١٩٥١



لدى مصيغة .. التي أتمت بتاريخ ٨ من أغسطس سنة ١٩٦٣ وأدجت في الشركة المطعون ضدها ، وبموجب العقد المحرر بينه وبين هذه الأخيرة في أول يناير سنة ١٩٥٩ تمهد بتخصيص كل وقته وجهوده لمباشرة أعمال السوق مقابل مرتب حدد بنسبة معينة من قيمة المبالغ المحصلة من عملاء الشركة وفقا للفواتير الصادرة إليهم على الأقل هذا المرتب عن ٣٦٠ جنيتها سنويا عدل إلى مبلغ ٩٦٠ جنيتها سنويا ، مقتضى ملحق لذلك العقد حرر بتاريخ أول يناير سنة ١٩٦٢ بينه وبين الشركة التي استمرت في تنفيذ العقد وملحقه ثم عدلت عن تنفيذها ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٦٢ بأن قصرت راتبه على مبلغ ٧٥ جنيتها شهريا وأهدرت حقه في اقتضاء النسب المثوية عن المبالغ المحصلة من العملاء ، وإذا كانت المبالغ التي تقاضاها في سنة ١٩٦٤ طبقا لهذه النسب من مقتضاها أن يكون مرتبة الشورى مبلغ ١٩٠ جنيتها و ٢٧٠ مليا مما يجعله مستحقا لفرق مرتب مقداره ١١٥ جنيتها و ٢٧٠ مليا في الشهر من المدة من أول يناير سنة ١٩٦٥ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٨ فقد أقام دعواه بطلباته المشار إليها . وبتاريخ ٢٨ من فبراير سنة ١٩٧٠ حكمت المحكمة بنسب خبير لأداء المهمة التي حددتها له ، ثم قضت في ٢٢ من مايو سنة ١٩٧١ بعد أن قدم الخبير تقريره بالزام الشركة المطعون ضدها أن تؤدي مبلغ ٥٤٢٥ جنيتها و ٧٤٧ مليا إلى الطاعن وبإحقينه في اعتبار راتبه مبلغ ١٨٨ جنيتها و ٤٦٠ مليا اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٩ . استأنفت الشركة هذا الحكم باستئنافها المقيد برقم ٢٦٣١ سنة ٨٨ ق مدني أمام محكمة استئناف القاهرة التي قضت في ٢٦ من مارس سنة ١٩٧٢ برفض الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف وبإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة ، فجددت جلسة لتظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين . ينص الطاعن بالشق الأول من السبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ويقول — بيانا له أن الحكم قضى برفض الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف على الرقم من أن صورتها المعلنة خلو من بيان صفة من تسلمتها وسبب تسليمها إليها ودون التحقق من

أنها على صلة به تجيز لها استلامها والتأكد من تسليم الإخطار إليه مما يرتب إعلان تلك الصحيفة .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الثابت من مطالعة أصل إعلان صحيفة الاستئناف أن المحضر أثبت فيه أنه انتقل إلى محل إقامة الطاعن — المستأنف عليه — وخاطب تابعته .. .. . المقيمة معه لغيابه وقتذاك وأعلمها بصورة من هذه الصحيفة وأخطر الطاعن بكتاب مسجل ، فإن إعلانه يكون قد تم وفقا لأحكام المادتين ١٠ و ١١ من قانون المرافعات — قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ — مما يجعل صحيفة الاستئناف بمثابة من البطلان — ولا يجدى الطاعن إدماؤه بعدم تحقيق الحكم المطعون فيه من مدى صلاته بمسئلة الإعلان ، ذلك أنه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يكون المحضر مكافئا بالتحقيق من صفة من تسلم الإعلان منه مادام هذا الشخص قد خوطب في موطن المراد إعلانه . كما لا يجزى التحدى بخلو صورة تلك الصحيفة المعلنة من بيان صفة المذكورة وبعدم تأكيد الحكم من تسليم الإخطار إليه مادام لم يدع أن هذه الأخيرة ليست تابعته وأنه لم يتسلم هذا الإخطار . بالإضافة إلى أن إغفال المحضر في الصورة المعلنة لفظ ( تابعته ) فقط دون بقية البيانات التي ضمها أصل إعلان الصحيفة في هذا الشأن لم يؤثر على علم الطاعن بشخص من تسلمت الصورة منه وهي تابعته المقيمة معه ، فتكون الغاية التي يتغياها المشرع من بيان ذلك اللفظ في صورة الإعلان قد تحققت ، وبالتطبيقي للفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون المرافعات لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء . لما كان ذلك وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف فإن النعى عليه بهذا الوجه يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالثمين الثاني والثالث من السبب الأول والشق الأول من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال من وجهين ( أولهما ) أنه حدد مرتبه بمبلغ ثابت قيمته ثمانون جنيرا شهريا استنادا إلى عقد العمل وملحقة المؤرخين أول يناير سنة ١٩٥٩ وأول



يناير ١٩٦٢ دون الاستعداد بالعمولة المتفق عليها وفقا لنسب مئوية عن المبالغ المحصلة من العملاء بمقولة أن المبلغ المقدر بهذه النسب والمضاف إلى أجره الثابت عمالة مختلفة عن الأجر لا يستحقها مادامت الشركة المظعون ضدها قد ألغت نظام العمالة ، في حين أنها جزء لا يتجزأ من الأجر وقد أجاز المشرع نظام العمل بالإنتاج مقابل عمولة تضاف إلى الأجر الثابت ومنح العاملين مرتباتهم التي يتقاضونها فضلا وتجاوز المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعادل وذلك كله طبقا للسادة الثالثة من القانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٩ والمواد ١ ، ٩ ، ٦٤ من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمادة ٨٧ من القرار الجمهوري رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ( وثانيتها ) أنه فصل في العمولة على خلاف الحكم الحائز لقوة الأمر المقضى الصادر في الدعوى رقم ٢٣٦٩ سنة ١٩٦٦ عمال جزئي القاهرة الذي قضى به بجمد العمولة حتى آخر سنة ١٩٦٤ على اعتبار أنها جزء لا يتجزأ من أجره .

وحيث إن هذا النفي في وجهه الأول مردود ، ذلك أنه لما كان من سلطة صاحب العمل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تنظيم منشأته واتخاذ ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها متى رأى من ظروف العمل ما يدعو إلى ذلك حتى ولو أدى هذا التنظيم إلى إلغاء عمولة العاملين لديه ما دام هذا الإجراء غير مشوب بالفساد وسوء العصد ، كما أن من سلطته تقدير كفاية العامل ووضعه في المسكان الذي يصلح له بما يحقق مصلحة الإنتاج ، وله طبقا للفقرة الثانية من المادة ٥٧ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والفقرة الثانية من المادة ٦٩٦ من القانون المدني أن يكلف العامل عملا آخر غير المتفق عليه ولا يختلف عنه اختلافا جوهريا وأن ينقله إلى مركز أقل ميزة أو ملامة من المركز الذي كان يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك ، وكان الأمر في استحقاق الأجر — بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه — أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل ، وأما ملحقات الأجر فلها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها ، فهي ملحقات غير دائمة ليست لها صفة الثبات والاستقرار ومن بينها عمولة التوزيع أو التحصيل التي يصرفها صاحب العمل لعماله فوق أجورهم الأصلية والتي لا تعدو وأن تكون مكانة قصد منها إيجاد حافز في العمل ولا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو التوزيع أو التحصيل العمل فإذا



بإشره العامل استحق العمولة و بمقدار ذلك التوزيع وهذا التحصيل إما إذا لم يباشره العامل أو لم يعمل أصلا فلا يستحق العمولة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى بعدم أحقية الطاعن لعمولة التحصيل موضوع التداعى ابتناء على إلتئامها وتقل الطاعن من عمله السابق إلى عمل يخالف عن عملية التحصيل ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا سديدا بمنأى عن الفساد فى الاستدلال ويضغى النعى عليه بهذا الوجه على غير أساس . والنعى فى وجهه الثانى مردود ، ذلك أنه — وعلى ما تقضى به المادة ١٠١ من قانون الإثبات لا يكون للأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى حجية فيما فصلت فيه من الحقوق إلا فى نزاع تعلق بذات الحق مثلا . وسببا فمن شروط الأخذ بقريضة قوة الأمر المقضى وحالة الموضوع فى كل من الدعويين ، وإذ كان الثابت من الإطلاع على الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٣٦٩ سنة ١٩٦٦ عمال جزئى القاهرة بتاريخ ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٨ — المرتقة صورته التنفيذية بتقرير الخبير المتدب فى الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى — أنه قضى للطاعن بمبالغ العمولة من المدة من ١٩٦٣/٨/١ إلى ١٩٦٤/١٢/٣١ بينما يدور النزاع الحالى حول العمولة من المدة من ١٩٦٥/١/١ إلى ١٩٦٨/١٢/٣١ وتقدير مرتب الطاعن منذ أول يناير سنة ١٩٦٩ ، وهو ما يجعل شرط — اتحاد الموضوع فى الدعويين غير متوافر ، ومن ثم فإن حجية الحكم السابق تكون قاصرة على المدة التى فصل فيها ولا تسحب على المدة اللاحقة لما اتى لم تكن مثل مطالبة فى الدعوى ، ولا يفتح فى ذلك ما ساقه الحكم الأول فى أسبابه من أن ( الأجر يشمل ما يدخل ذمة العامل من مال أيا كان نوعه مقابل قيامه بالعمل بموضوع العقد مهما كانت قيمته وتطبيقا لذلك فإن العمولة هى صورة من صور الأجر وأنها لا تندو أن تكون هى كل الأجر وبعضه ولهذا تنطبق عليها أحكامه ) ، ذلك أن العمولة — على ما سلف البيان — تدور وجودا وعدما مع التوزيع أو التحصيل الفعلى فإذا أدى العامل أى عمل منهما استحقها بمقدار توزيعه أو تحصيله وإن لم يعمل أصلا افتقدتها لأنها بطبيعتها قابلة للتغير والزوال ، ولما كان الطاعن خلال فترة الدعوى السابقة يقوم بعمل مندرج فى عمليات العمولة وأصبح أثناء مدة الدعوى الراضته يؤدى عملا مختلفا لم تقرر له عمولة ، فإن حجية الحكم السابق فى هذا الخصوص لا تعدى

نطاق الدعوى التى صدر فيها . وإذ فصل الحكم المطعون فيه فى الدعوى الحالية على خلاف الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٣٦٩ سنة ١٩٦٦ عمال جزئى القاهرة فإنه لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إن الطاعن ينهى بالشق الثانى من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه التناقص ، ويقول ببيان أنه أن الحكم قضى فى أسبابه أن الشركة المطعون ضدها لا تملك بإرادتها المنفردة بعد التأميم تعديل مرتبه الثابت والنسبة المئوية عن المبالغ التى يحصلها من العملاء لكنه عاد فأهدر فى منطوقه هذا القضاء ونسخه .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه أوضح فى أسبابه أن الطاعن كان قبل تأميم الشركة المطعون ضدها يتقاضى مرتباً ثابتاً ونسبة مئوية عن المبالغ التى يحصلها من العملاء وأنه لئن كانت الشركة لا تملك بعد تأميمها تعديل مرتبه الثابت بإرادتها المنفردة وهى لم تعد له بيد أنها وقد التفت نظام العمولة بمقتضى قرارات منها القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ومهلت إلى الطاعن بعمل آخر مختلف عن عملية الحصول لا يحق له طلب النسبة المئوية المذكورة لأنها لا تستحق إلا من العمليات التى يساهم العامل فى القيام بها وإذ كان الحكم المطعون فيه بذلك الذى أنصح عنه فى أسبابه ، قد حدد نطاق حق الطاعن بقصره على المرتب الثابت دون العمولة المطالب بها التى خلص إلى عدم أحقيته فيها ورتب على ذلك قضاءه فى منطوقه برفض الدعوى المرفوعة بشأن هذه العمولة ، فإن النعى عليه بالتناقص يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الفقى وعضوية السادة المستشارين :  
حافظ رقى ، رحيل الزين ، ومحمود حدى عبد العزيز وعاصم المراسى .

( ٤٣ )

الطعن رقم ٨٩٤ لسنة ٤٣ القضائية :

( ١ ) دعوى " ضم الدعاوى " .

ضم الدعويين المختلفين سببا وموضوعا . عدم اندماجهما ولو اتحد المصوم فيهما . وحدة الموضوع السبب والمصوم . أثره . اندماجهما وتقدان كل منهما استقلالها .

( ٢ ) حكم " الطعن في الحكم نقض " .

قضاء المحكمة الابتدائية بعدم جواز تفرج دعوى الطاعن بتشيته مصفيا لشركة مع نائب مدير  
لصفيه الحساب في الدعوى المنضمة المقامة من المطعون عليه ضد الطاعن . قضاء المحكمة الاستئنافية  
برفض دعوى الطاعن . قضاء غير منه المنصومة . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا .  
وله ذلك . م ٢١٢ مرافعات .

١ - إنه وإن كان ضم الدعويين المختلفين سببا وموضوعا إلى بعضهما تسريلا  
للإجراءات ، لا يترتب عليه اندماج أحدهما في الأخرى بحيث تفقد كل منهما  
استقلالها ولو اتحد المصوم ، إلا أن الأمر يختلف إذا كان موضوع الطلب  
في إحدى الدعويين المضمومتين ، هو ذات الطلب في الدعوى الأخرى واتحدا  
خصوما وسببا فإنهما يتندجان ، وتفقد كل منهما استقلالها وكان الثابت أنه  
موضوع الخصومة في الدعوى ... .. تجارى كلى القاهرة هو ذات  
موضوع الخصومة في الدعوى ... .. تجارى كلى القاهرة ، وهو يدور  
حول ما إذا كان الطاعن قد عزل كصف لشركة ... .. وعين  
بدلا منه المطعون ضده الأول أم أن الطاعن مازال قائما بأعمال التصفية ، ومن  
ثم فإن ضم هاتين الدعويين يترتب عليه اندماجهما وتفقد كل منهما استقلالها .

٢ - مفاد نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات - وعلى ما أنصحت عنه  
المذكرة الإيضاحية - أن المشرع وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن



على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة ، قبل الحكم الختامي انتهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري، ورائد المشع في ذلك ، هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الراحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم ، وما يترتب على ذلك أحيانا من تعويق الفصل في موضوع الدعوى ، وما يترتب عليه حتما من زيادة نفقات التقاضي ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الفصل في أحد أوجه النزاع برفض طلب الطاعن تنبيهه كصف للشركة المشار إليها ، وظل الوجه الآخر من النزاع — وهو طلب المطعون ضده إلزام الطاعن بتقديم كشف حساب عن مدة إدارته لأعمال تصفية الشركة — مطروحا أمام محكمة أول درجة ، لم تفصل فيه بعد ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون منبها للخصومة كلها ، كما أنه غير قابل للتنفيذ الجبري ومن ثم يكون الطعن فيه استقلالا غير جائز ويتعين على المحكمة أن تنقضي من تلقاء نفسها بعدم جواز الطعن لتعلقه بالنظام العام .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده الأول بصفته المصنف لشركة ... .. تحت العصفية أقام على الطاعن الدعوى رقم ... .. مدني كلي القاهرة واتى قبدت بعد ذلك برقم ... .. طلب فيما الزامه بأن يقدم حسابا مؤيدا بالمستندات عن مدة توليه أعمال تصفية الشركة وفي حالة الامتناع بإلزامه بغرامة تهديدية عن كل يوم تأخير . وقال تبياناً لدعواه إن الطاعن عين مصفيا للشركة وتسلم جميع مستنداتها وأوراقها لإتمام إجراءات التصفية ، إلا أنه قدم عن إتمام ذلك ولم يقدم حسابا للشركاء ، فاضطروا إلى عزله بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٤ وتعيين المطعون ضده الأول مصفيا بدلا منه، وبتاريخ

١٠/٢/١٩٦٩ قضت المحكمة أولا : بإلزام الطاعن بتقديم كشف الحساب ثانيا :  
 بتنب خبير لتصفية الحساب من مدة إدارة الطاعن لأعمال التصفية . وأقام  
 الطاعن على المطعون ضده الأول الدعوى ... ..  
 طلب فيها الحكم بإنيات صفته كمصف للشركة ومنع تعرض المطعون ضده الأول  
 له في هذه الصفة وقررت المحكمة ضم الدعويين ليصدرا فيهما حكم واحد .  
 وبتاريخ ... .. قضت المحكمة في الدعوى الأخيرة بعدم جواز نظرها لسابقة  
 الفصل فيها بالحكم الصادر في الدعوى ... ..  
 وفي الدعوى الأولى بإعادة المأمورية للتبوير السابق ندبه لفحص اعتراضات الطاعن .  
 استأنف الطاعن الحكم الصادر بعدم جواز نظردعواه وتاريخ ... ..  
 قضت محكمة استئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف وجواز نظر الدعوى وفي  
 الموضوع برفضها - طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة  
 العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن  
 على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها ألتمت النيابة رأيها .

وحيث إنه وإن كان ضم الدعويين المختلفين سببا وموضوعا إلى بعضهما  
 تسهلا للإجراءات لا يترتب عليه اندماج إحداهما في الأخرى بحيث تفقد كل  
 منهما استقلالها ولو اتحد الخصوم إلا أن الأمر يختلف إذا كان موضوع الطلب في  
 إحدى الدعويين المضمومتين هو ذات الطلب في الدعوى الأخرى ، واتحدا  
 خصوما وسببا ، فإنهما يندمجان وتفقد كل منهما استقلالها ، وكان الثابت أن  
 موضوع الخصومة في الدعوى رقم ... ..  
 ذات موضوع الخصومة في الدعوى رقم ... ..  
 وهو يدور حول ما إذا كان الطاعن قد عزل كمصف لشركة ... ..  
 وعين بدلا منه المطعون ضده الأول أم أن الطاعن أزال قائما بأعمال التصفية ،  
 ومن ثم فإن ضم هاتين الدعويين يترتب عليه اندماجهما ، وتفقد كل منهما  
 استقلالها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه ، قد قضى في أحد أوجه  
 النزاع برفض دعوى الطاعن رقم ... .. بطلب تنحيته مصفيا للشركة آنفة  
 الذكر ، وظل الوجه الآخر من النزاع مطروحا أمام محكمة أول درجة وهو موضوع

الدعوى رقم .. .. . التي أقامها المطعون ضده الأول — بصفته مصفيا للشركة بعد عزل الطاعن وتعيينه بدلا منه — بطلب الزام الطاعن بتقديم كشف حساب عن مدة إدارته لأعمال تصفية الشركة ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه لم ينه الخصومة كلها ويكون الطعن فيه بالنقض غير جائز ، ذلك أن المادة ٢١٢ من قانون المرافعات — نصت على أنه لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ، ولا تنتهى بها الخصومة الا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى ، ومفاد ذلك — وعلى ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية — أن المشرع قد وضع قاصدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ورواند المشرع في ذلك هو الرغبة في منسح تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوحيدها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحيانا من تعويق الفصل في موضوع الدعوى ، وما يترتب عليه حتما من زيادة نفقات التقاضى ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الفصل في أحد أوجه النزاع برفض طلب الطاعن تثبيته كصف للشركة المشار إليها ، وظل الوجه الآخر من النزاع مطروحا أمام المحكمة أول درجة ، لم يفصل فيه بعد ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون منيا للخصومة كلها كما أنه غير قابل للتنفيذ الجبرى ومن ثم يكون الطعن فيه استقلالا غير جائز ، ويتعين على المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم جواز الطعن لتعلقه بالنظام العام .



## جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٧٨

بإدارة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الفقى ومضوية: سادة المستشارين :  
حافظ رفقى ، جميل الزوى ، محمود حسن حسين وحمدى عبد العزيز .

( ٤٤ )

الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٤ القضائية :

( ٢٠١ ) نزع الملكية للنفعة العامة . استئناف . اختصاص " اختصاص ولائى " . حكم .

( ١ ) لجنة المعارضات فى تقدير التعويض عن نزع الملكية للنفعة العامة فى ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . هيئة إدارية ذات اختصاص قضائى . فصلها فى المعارضة هو فصل فى خصومة .

( ٢ ) ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعن فى قرار لجنة المعارضات بشأن نزع الملكية . نطاقها . نهائية الحكم الصادر فيه . شرطه . قضاؤها فى طلبات جديدة لم يسبق طرحها على اللجنة أو بغير قبول الطعن المنقضى فى الميعاد . الطعن فيه بالاستئناف جائز .

١ - يبين من نصوص المادتين ١٢ ، ١٣ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ الصادر بشأن نزع ملكية العقارات للنفعة العامة أو التحسين أن لجنة الفصل فى المعارضات الخاصة بالتعويضات ، وإن كانت بحكم تشكيلها تعتبر هيئة إدارية ، إلا أن المشرع قد خولها اختصاصا قضائيا معيناً حين ناط بها الفصل فى الخلاف الذى يقوم بين المصلحة وذوى الشأن عن التعويضات المقدرة لهم عن نزع ملكيتهم ، وهذا الفصل يعتبر فصلا فى خصومة .

٢ - تختص المحكمة الابتدائية - ونفا لنص المادة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للنفعة العامة - بنظر الطعون التى تقدم إليها فى قرارات لجان الفصل فى المعارضات الصادرة فى شأن التعويضات المقدرة عن العقارات المتزوع ملكيتها فولاييتها إذن مقصورة على النظر فيها إذا كان قرار اللجنة قد صدر موافقا لأحكام ذلك القانون أو بالمخالفة له وحكمها فى هذا الشأن يكون نهائيا غير قابل للطعن فيه بالاستئناف ، إلا أنه إذا قضت المحكمة الابتدائية فى طلبات جديدة لم يسبق طرحها على لجنة الفصل فى المعارضات ، أو قضت

بعدم قبول الدعوى دون أن تقول كلمتها في القرار المطعون فيه أمامها في الميعاد القانوني وأعداد من اللجنة في طلبات كانت مطروحة عليها وما إذا كان هذا القرار قد صدر موافقا لأحكام قانون نزع الملكية أو بالمخالفة له — فإن وصف النهائية المنصوص عليها في المادة ١٤ لا يحق حكمها ، لأنه صادر في غير حدود النطاق الذي رسمه القانون المذكور للمحكمة الابتدائية ومن ثم يكون قابلا للطعن فيه بلاسقفئناف وفق القواعد العامة في قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الداعين سبق أن اعترضوا لدى لجنة الفصل في المعارضات وطبوا تعديل التعويض بالنسبة للأرض المأزوع ملكيتها، ثم عدلوا الطلبات أمام اللجنة، ورفضت اللجنة برفض المعارضة فطعنوا في هذا القرار أمام المحكمة الابتدائية طالبين تعديل التعويض مع إضافة السمسة وأقام المدد ورسوم التسجيل ، فإن المحكمة الابتدائية إذ رفضت بعدم قبول الدعوى برمتها — سواء ما تعلق منها بالطلبات السابق طرحها على لجنة الفصل في المعارضات أو الطلبات المبتدأة التي لم يسبق طرحها فإن وصف النهائية لا يلحق هذا الحكم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير اذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن محافظة القاهرة ( المطعون ضدها ) نزع ملكية عقار الداعين رقم ... .. تنفيذ القرار الجمهوري رقم ١٠٤٤ سنة ١٩٧٠ بتقرير المنفعة العامة للعقارات اللازمة لمشروع إنشاء محطة كهرباء فرعية لتغذية شبكة الترام . وقدرت اللجنة المختصة بإدارة نزع الملكية التعويض المستحق عن هذا العقار بمبلغ ... .. بواقع المتر المربع للأرض مبلغ ... .. وتعويض السور بمبلغ ... .. ، فاعترض الطاعنون على هذا التقدير بالمعارضة رقم ١٥ سنة ١٩٧٢ طالبين رفع التعويض عن المتر المربع من الأرض إلى مبلغ ... .. والتعويض عن السور إلى مبلغ

... ثم عدلوا طلباتهم عن الأرض إلى مبلغ ... ..  
 وبتاريخ ١٤/٢/١٩٧٣ قررت لجنة الفصل في المعارضات رفض المعارضة فقام  
 الطاعنون في هذا القرار بالدعوى رقم ... ..  
 طالبين تعديل التعويض عن الأرض المتزوعة ملكيتها إلى مبلغ ... ..  
 وعن السور إلى مبلغ ... .. مع إضافة السمجرة وأتعاب العقد  
 ورسوم التسجيل ، وبتاريخ ٢٤/٥/١٩٧٣ قضت المحكمة الابتدائية بعدم قبول  
 الطعن . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ... .. وبتاريخ  
 ١٣/٣/١٩٧٤ قضت محكمة استئناف القاهرة بعدم جواز الاستئناف . طعن  
 الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها  
 الرأي برفض الطعن ، وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة  
 لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعي به الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ،  
 وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم أقام قضاءه بعدم جواز الاستئناف على أن الحكم  
 الابتدائي صدر في طعن أقيم بشأن قرار صادر من لجنة الفصل في معارضات نزع  
 الملكية لتحقيقه النهائية المنصوص عليها في المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧  
 سنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للنفعة العامة ، في حين أن هذه النهائية  
 لا تلتحق إلا بالأحكام التي تصدرها المحكمة الابتدائية في حدود النطاق الذي رسمه  
 ذلك القانون دون أن تتجاوزه ، ولا تلتحق النهائية الأحكام الصادرة في طلبات  
 لم يسبق طرحها على لجنة المعارضات ، ولما كان الحكم الابتدائي الصادر في هذا  
 النزاع قد انتهى في قضاؤه إلى عدم قبول الدعوى تأسيساً على أن طلبات الطاعنين فيها  
 لم تكن مطروحة على لجنة الفصل في المعارضات ، فإنه لا تلتحق النهائية المنصوص عليها  
 في المادة ١٤ من القانون المشار إليه ، إذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم جواز  
 الاستئناف يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أن القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ الصادر  
 بشأن نزع ملكية العقارات للنفعة العامة أو الحسين ، قد أورد في الباب الثالث منه  
 القواعد التي تنظم طريقة الفصل في المعارضات المقدمة عن التعويض الذي  
 تقدره المصلحة القائمة بالإجراءات للعقارات المتزوعة ملكيتها ، فأوجب على المصلحة



في المادة ١٢ أن تحيل هذه المعارضات في أجل حدده إلى رئيس المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقارات ليحيلها بدوره في ظرف ثلاثة أيام إلى القاضي الذي يندبه لرئاسة لجنة الفصل في المعارضات ، وبين في المادة ١٣ الكيفية التي تشكل بها اللجنة وراعى إدخال المنصر القضائي في تشكيلها يجعل رئاستها لقاض ، ونص في المادة ١٤ على حق المصلحة وأصحاب الشأن في الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانهم وعلى أن تنظر المحكمة في الطعن على وجه الاستعجال ويكون حكمها فيه نهائيا . وبين من هذه النصوص أن المشرع قصد من استحداث هذه القواعد — وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه — توفير الضمانات الكافية لحماية حق الملكية وكافة حقوق ذوى الشأن وتعويضهم عنها تعويضا عادلا يقبضونه في فترة وجيزة ، كما بين من هذه النصوص أن لجنة الفصل في المعارضات الخاصة بالتعويضات ، وإن كانت بحكم تشكيلها تعتبر هيئة إدارية ، إلا أن المشرع قد خولها اختصاصا قضائيا معينا حين ناط بها الفصل في الخلاف الذي يقوم بين المصلحة وذوى الشأن من التعويضات المقدرة لهم من نزع ملكيتهم ، وهذا الفصل يعتبر فصلا في خصومة ، أما المحكمة الابتدائية فتختص وفقا لنص المادة ١٤ من ذلك القانون بنظر الطعون التي تقدم إليها في قرارات تلك اللجان الصادرة في شأن التعويضات المقدرة عن العقارات المنزوع ملكيتها فولايتها إذن مقصورة على النظر فيما إذا كان قرار اللجنة قد صدر موافقا لأحكام ذلك القانون أو بالمخالفة له ، وحكمها في هذا الشأن يكون نهائيا غير قابل للطعن فيه بالاستئناف ، إلا أنه إذا قضت المحكمة الابتدائية في طلبات جديدة لم يسبق طرحها على لجنة الفصل في المعارضات أو قضت بعدم قبول الدعوى دون أن تقول كلمتها في القرار المطعون فيه أمامها في الميعاد القانوني والصادر من اللجنة في طلبات كانت مطروحة عليها وما إذا كان هذا القرار قد صدر موافقا لأحكام قانون نزع الملكية أو بالمخالفة له فإن وصف النهائية المنصوص عليها في المادة ١٤ لا يلحق حكمها لأنه صادر في غير حدود النطاق الذي رسمه القانون المذكور للمحكمة الابتدائية ، ومن ثم يكون قابلا للطعن فيه بالاستئناف وفق القواعد العامة في قانون المرافعات ، أما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن

طاعين سبق أن أعترضوا لدى لجنة الفصل في المعارضات ، وطلبوا تعديل التوزيع بالنسبة للأرض المزروع ملكيتها إلى مبلغ ... .. للتر المربع وبالنسبة للسور إلى مبلغ ... .. ثم عدلوا الطيات أمام اللجنة بالنسبة للأرض إلى مبلغ ... .. للتر المربع وقضت اللجنة برفض المعارضة فطعنوا في هذا القرار أمام المحكمة الابتدائية طالبين تعديل التوزيع عن الأرض إلى مبلغ ... .. للتر المربع ، وعن السور إلى مبلغ ... .. مع إضافة السمسة وأتعاب المقد ورسوم التسجيل ، فإن المحكمة الابتدائية إذ قضت بعدم قبول الدعوى برمتها — سواء ما تعلق منها بالطلبات السابق طرحها على لجنة الفصل في المعارضات ، أو بالطلبات المبتدأة التي لم يسبق طرحها — فإن وصف الانتهاية لا يلحق هذا الحكم ، ويكون الحكم المطعون فيه ، إذ خالف هذا للدقار وقضى بعدم جواز الاستئناف قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه والإحالة ..

## جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حافظ رفقي وعضوية السادة المستشارين : جميل الزبي ، محمود حسن صيق ، محمود حمدي عبد العزيز وعاصم المرافي .

(٤٥)

الطعن رقم ٥٧٦ لسنة ٤٤ القضائية :

(١) شركات "الشركات المساهمة" .

عضو مجلس إدارة الشركة المساهمة . وجوب أن يكون مالكا لما قيمته ألف جنيه من أسهم الشركة . بطلان أوراق ضد المحررة بالمخالفة لذلك . ق ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .  
هذا البطلان نسبي مقرر لمصلحة الشركة دون غيرها .

(٢) حكم "تسبيب الحكم" . محكمة الموضوع . نقض .

انقضاء الحكم بحث تدافع بصورية التصرف . علم تحييه لاترائن التي ساقها الطاعن في هذا الخصوص . قصور .

١ - تشترط المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الشركات المساهمة ملكية عضو مجلس الإدارة عددا من أسهم الشركة لا تقل قيمته من ألف جنيه وذلك حتى تكون له مصلحة جديّة في رعاية أموال الشركة وتوجب عليه إيداعها أحد البنوك ضمانا لإدارته وتغطية لمسئوليته عن أعماله طوال مدة عضويته بمجلس الإدارة وتقضي ببطالان أوراق الضد التي تصدر بالمخالفة لأحكامها ، وهذا البطلان مقررا لمصلحة الشركة صاحبة الضمان حماية لها ، ولا يجوز للغير أن يحتج في مواجهتها بأنه المالك لأسهم الضمان دون عضو مجلس الإدارة الذي قدمها ، وتأكيذا لهذا المبنى وهدف المشرع في تحقيق الضمان للشركة نص على عدم بلية أسهم الضمان للتداول طوال مدة عضوية مقدمها بمجلس الإدارة ، إلا أن أقول بعدم جواز الاحتجاج على الشركة صاحبة الضمان بأوراق الضد أو التصرفات التي يجريها عضو مجلس الإدارة بالمخالفة لأحكام المادة ٢٧ المشار إليها لا يحصل دون خضوع تلك التصرفات بين أطرافها للقواعد العامة .



٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن كل طلب أو وجه دفاع يدلى به لدى محكمة الموضوع و يطالب إليها بطريق الحزم أن تفصل فيه ويكون الفصل فيه مما يجوز أن يترتب عليه تغيير وجه الرأي في الحكم ، يجب على محكمة الموضوع أن تجيب عليه بأسباب خاصة و إلا اعتبر حكمها خاليا من الأسباب متعينا بقضه ، و كانت وجوه النزاع الناشئة عن عقد إذا تعددت في دعوى وكان لكل منها حكم خاص في ذلك العقد وأقامت المحكمة قضاها برفض الدعوى استنادا إلى رفض أحد هذه الأوجه دون أن تقول كلمتها فيما عداه ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور المبطل ، لما كان ذلك وكان الذي أورده الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه وإن كان قد تضمن صحة الإقرار المقدم ورفض الدفع ببطلانه إلا أن الحكم لم يعرض لما تمسك به الطاعن من الدفع بصورية التصرف محل النزاع دورية مطالقة ولم يخص القرائن إلى ساقها الطاعن تديلا على صحة هذا الدفاع ، وإذا كان الفصل في هذا الدفاع مما قد يترتب عليه تغيير وجه الرأي في الحكم ، مما كان يوجب على المحكمة أن تفصل فيه بأسباب خاصة وهي إذ لم تفعل مستندة إلى ما أورده بذان الدفع الأول ببطلان الإقرار سند الدعوى فإن قضاها بما يتعلق بهذا الوجه يكون مشوبا بالقصور .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ... .. على الطاعن بعد رفض طلب الأداء — طالبة الحكم بإلزامه بأن يدفع لها مبلغ ... .. وقالت شرحا لدعواها إن الطاعن اشترى من شركة ... .. للأقطان والأعمال المالية التي أدمجت بعد ذلك في الشركة المطعون ضدها ٢٥٠ سهما من أسهم الشركة الشرقية للتجارة والأقطان قيمتها

١٠٠٠ جنيه وذلك لتغطية ضمان عقودته بمجلس إدارة الشركة الأخيرة وتعهده  
بإعداد قيمتها بموجب إقرار مؤرخ ... .. وإذ لم يوف الطاعن الثمن فقد  
أقامت المطعون ضدها الدعوى بطلباتها السابقة . وبتاريخ ... .. قضت  
محكمة الاسكندرية الابتدائية بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضدها مبلغ ... ..  
استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ... .. ودفع  
بإعلان الإقرار المقدم باعتباره ورقة ضد وفقا لأحكام المادة ٢٧ من القانون  
رقم ٢٦ سنة ١٩٥٤ وبتاريخ ... .. قضت محكمة استئناف الاسكندرية  
بتأييد الحكم المستأنف .

طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت  
فيها الرأي برفض الطعن وإذ عرض على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة  
لتنظره وفيها التزمت النيابة وأيها .

وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ  
في تطبيقه والقصور في التسبب وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة  
الموضوع بإعلان الإقرار المؤرخ ... .. المقدم من المطعون ضدها باعتباره  
ورقة ضد وفقا لأحكام المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ التي تشترط  
ملكية عضو مجلس الإدارة لعدد من أسهم الشركة لا تقل قيمته عن ١٠٠٠ جنيه  
وتوجب إيداع هذه الأسهم أحد البنوك ضمانا لإدارته وتنفي بطلان أوراق  
الضد التي تصدر بالمخالفة لأحكامه ولكن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن  
حق طلب البطلان قاصر على الشركة صاحبة الضمان التي كان الطاعن عضوا بمجلس  
إدارتها في حين أن نص المادة ٢٧ المشار إليها نص عام يسرى بالنسبة للشركة  
صاحبة الضمان كما يسرى بالنسبة لأطراف تلك الورقة وأن الطاعن تمسك أمام  
محكمة الموضوع بصورية التصرف الصادر إليه ببيع الأسهم صورية مطلقا وأن  
الشركة البائعة ظلت هي المالكة دائما للأسهم لم تخرج عن ملكيتها وأن هذا  
التصرف إنما تم تغطية لعضويته بمجلس إدارة الشركة الشرقية لتجارة الأقطان  
ودلل على هذا الدفاع بما ورد بالإقرار المقدم من أن موضوعه ٢٥٠ مهما قيمتها  
١٠٠٠ جنيه هي الحد الأدنى لأسهم الضمان التي يتطلبها القانون وما جاء به



من التزام الطاعن برد الأسهم عند انتهاء عضويته بمجلس الإدارة بذات قيمتها بما يتضمن عدم حصوله على أى فرق فى الثمن فى حالة ارتفاع ثمن الأسهم وتوقيت الرد بانتهاء عضوية الطاعن بمجلس الإدارة وإقرار المطعون ضدها عن سبب الالتزام بأنه لتغطية عضوية الطاعن بمجلس الإدارة نائبا عن المطعون ضدها وسكوت المطعون ضدها عن المطالبة بقيمة الدين قرابة عشر سنوات من تاريخ تحرير الإقرار فى ... حتى رفع الدعوى فى ... مما يقطع بصورية التصرف ولكن الحكم المطعون فيه أغفل بحث هذا الدفاع الجوهرى والرد عليه بما يشوبه فضلا عن مخالفته للقانون بالقصور فى التسييب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى وجهه الثانى فى محله ذلك أنه لما كانت المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الشركات المساهمة تشترط ملكية عضو مجلس الإدارة عددا من أسهم الشركة لا تقل قيمته عن ألف جنيه وذلك حتى تكون له مصلحة جديّة فى رعاية أموال الشركة وتوجب عليه إيداعها أحد البنوك ضمانا لإدارته وتغطية لمسئوليته عن أعماله طوال مدة عضويته بمجلس الإدارة وتقضى بطلان أوراق الضد التى تصدر بالمخالفة لأحكامها وكان هذا البطلان مقرا لمصلحة الشركة صاحبة الضمان حماية لها فلا يجوز للغير أن يحتج فى مواجهتها بأنه المسالك لأسهم الضمان دون عضو مجلس الإدارة الذى قدمها وتأكيدها لهذا المعنى وهدف المشرع فى تحقيق الضمان للشركة نص على عدم قابلية أسهم الضمان للتداول طوال مدة عضوية مقدمها بمجلس الإدارة إلا أن القول بعدم جواز الاحتجاج على الشركة صاحبة الضمان بأوراق الضد أو التصرفات التى يجرىها عضو مجلس الإدارة بالمخالفة لأحكام المادة ٢٧ المشار إليها لا يحول دون خضوع تلك التصرفات بين أطرافها للقواعد العامة، ولما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن كل طالب أو وجه دفاع يدلى به لدى محكمة الموضوع ويطلب إليها بطريق الحزم أن تفصل فيه ويكون الفصل فيه مما يجوز أن يترتب عليه تغيير وجه الرأى فى الحكم يجب على محكمة الموضوع أن تجيب عليه بأسباب خاصة وإلا اعتبر حكمها خاليا من الأسباب متعبا نقضه وكانت وجوه النزاع الناشئة عن عقد إذا تعددت فى دعوى وكان لكل وجه منها حكم خاص فى ذلك



العقد وإقامت المحكمة قضاها برفض الدعوى استنادا إلى رفض أحد هذه الأوجه دون أن تنول كلفتها فيما عداه فإن حكما يكون مشوبا بالقصور المبطل ، لما كان ذلك وكان النابت من الاطلاع على مذكرة الطاعن المقدمة أمام محكمة الاستئناف والذي قدم الطاعن صورة رسمية لها أنه دفع ببطلان الإقرار المؤرخ في ... .. سند المطعون ضدها في دعواها باعتباره ورقة ضد وفقا لأحكام المادة ٢٧ من المانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، كما تمسك فيها بصورية التصرف الصادر إليه ببيع الأسهم صورية مطانة وأكد أن الشركة المطعون ضدها - البائعة - ظلت هي المالكة دائما للأسهم لم تخرج عن ملكيتها وأن هذا التصرف إنما تم لتغطية عضويته بمجلس إدارة الشركة الشرقية لتجارة الأقطان ودلل على هذا الدفاع بما ورد بالإقرار المقدم من أن موضوعه ٢٥٠ سهما قيمتها ١٠٠٠ جنيه هي الحد الأدنى لأسهم الضمان التي يتطلبها المانون وما جاء به من التزام الطاعن برد الأسهم عند انتهاء عضويته بمجلس الإدارة بذات قيمتها بما يتضمن عدم حصوله على أي فرق في الثمن في حالة ارتفاع ثمن الاسم وتوقيت الرد بانهاء عضوية الطاعن بمجلس الإدارة وإقرار المطعون ضدها عن سبب الالتزام بأنه لتغطية عضوية الطاعن بمجلس الإدارة نائبا عنها وسكوت المطعون ضدها عن المطالبة بالدين قرابة عشر سنوات منذ تاريخ تحرير الإقرار في ... .. حتى رفع الدعوى في ... .. مما يقطع بصورية التصرف وإذا أقام الحكم المطعون فيه قضاها على ما أورده بأسبابه من ( أن المقصود بورقة الضد التي تبطل هي الورقة التي يقر بها عضو مجلس الإدارة لآخر بملكية هذا الأخير للأسهم محل الضمان دونه فلا يسرى هذا في حق الشركة صاحبة الضمان أما في علاقة عضو مجلس الإدارة بالغير فإن البطلان لا يعتد به ويسرى في حقها ما اتفق عليه بينهما ومع ذلك فالأمر في هذه الدعوى لا يتعلق بحق الشركة الشرقية للأقطان في التمسك ببطلان ورقة ضد يقر فيها المستأنف ( الطاعن ) بأنه لا يملك الأسهم المودعة ضمانا لها وإنما يتعلق بأن المستأنف قد اشترى الأسهم فعلا من شركة فرغلي للأقطان المندرجة في الشركة المستأنف عليها ر المطعون ضدها في مقابل ألف جنيه استأجلته البائعة في ذمته لحين انتهاء عضويته بالشركة بالشرقية لتجارة الأقطان فهو بالخيار عند حلول الأجل في دفع الثمن وهو مبلغ ١٠٠٠ جنيه وإعادة بيع الأسهم لما

بذات الثمن وهذا الابتغاء مع ملكيته للأسهم فعلا بل أن مطالبة الشركة المستأنف عليها للمستأنف بمبلغ ١٠٠٠ إنما يؤكد انتقال ملكية الأسهم إليه وبالتالي يلزمه ذلك بدفع ثمنها خاصة وأنه لم يقيم بأعادة بيع الأسهم لشركة فرغل حسبما وعد في إقراره فهي لا تزال دائنة له بالمبلغ المطالب به ( وكان هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه وإن كان قد تضمن صحة الإقرار المتقدم ورفض الدفع بطلانه إلا أن الحكم لم يعرض لما تمسك به الطاعن من الدفع بصورة التصرف محل النزاع صورية مطلقة ولم يحص القرائن التي ساقها الطاعن تدليلا على صحة هذا الدفاع وإذا كان الفصل في هذا الدفاع مما قد يترتب عليه تغيير وجه الرأي في الحكم مما كان يوجب على المحكمة أن تفصل فيه بأسباب خاصة وهي إذ لم تفعل مستندة إلى ما أورده بشأن الدفع الأول بطلان الإقرار سند الدعوى فإن قضاءها فيما يتعلق بهذا الوجه يكون مشويا بالقصور بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

---

## جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٧٨

بإدارة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الفقى ومعدوية السادة المستشارين :  
حافظ رفقى ، بخيل الزين ومحمود حسن حسين وعاصم المراغى .

( ٤٦ )

الطعن رقم ٨٣٩ لسنة ٤٤ القضائية :

( ٢٤١ ) حكم " الطعن فى الحكم " . تقضى . دعوى " الطلب العارض " . تعويض .

( ١ ) عدم جواز الطعن استقلالا فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى  
المنتهى لها . الاستثناء . م ٢١٢ مرافعات .

( ٢ ) قضاء المحكمة الابتدائية برفض طلب المدعى فسخ العقد والتعويض ، مع نذب خير  
لتحقيق عناصر التعويض الذى طلبه المدعى فى مودة طلب عارض . قضاء المحكمة الاستئنافية  
بتأييد الشق الأول المستأنف من الحكم . قضاء غير مته لخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه  
بطريق القضى استقلالا .

١ - النص فى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه " لا يجوز الطعن فى  
الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنهى بها الخصومة كلها وذلك فيما عدا  
الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ  
الجبرى " يدل - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع  
قد وضع قاعدة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال فى الأحكام الصادرة أثناء  
سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنتهى لها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية  
والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى ، وكذلك الأحكام التى تصدر فى شق  
من الدعوى متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ، ورائد المشرع فى ذلك هو الرغبة فى  
منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك  
أحيانا من تعويق الفصل فى موضوع الدعوى ، وما يترتب عليه حتما من زيادة  
نفقات التقاضى .



٢ - إذ كانت الخصومة - موضوع الدعوى الأصلية - هي طلب فسخ العقد المبرم بتاريخ ... .. مع الزام المطعون ضدها بالتعويض ، والخصومة موضوع الطلب العارض - هي الزام الطاعن بالتعويض من عدم تنفيذه ذات العقد المطلوب فسخه في الدعوى الأصلية وكان يترتب على إجابة أحد الطرفين إلى طلباته ألا يحكم للآخر بطلانه فن ثم تكون الطلبات في الدعوى الأصلية والطلب العارض وجهين متقابلين لخصومة واحدة أساس الفصل فيها تحديد الطرف الذي أخل بالالتزامات المترتبة على العقد المبرم بينهما ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر منها لوجه الخصومة المتعلق بطلب الطاعن فسخ العقد والزام المطعون ضدها بالتعويض لتخليها عن تنفيذ العقد فقضى برفضه ، في وقت مازال فيه الوجه الآخر من ذات الخصومة المتعلق بطلب المطعون ضدها الزام الطاعن بالتعويض من عدم تنفيذ العقد ، قائما أمام محكمة أول درجة - بعد إحالته لخبر لتحقيق عناصره - ولما انفصل فيه بعد ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون منها لخصومة كلها كما أنه غير قابل للتنفيذ الجبري ويكون الدائن فيه استقلالا غير جائز ، ويتعين على محكمة القضا أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم جواز الطعن لتعلقه بالنظام العام .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الواقع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدها الدعوى رقم ... .. طالباً بفسخ العقد المبرم بتاريخ ... .. مع إلزامها بأن تدفع له مبلغ ... .. تأميساً على أنه بموجب العقد سالف الذكر اشترى من المطعون ضدها ٦٠٠ طن من البطاطس بسعر ٣٠ جنيه للطن الواحد ، وعلى أن يتم توريدها بواقع ٥٠ طن شهرياً ، إلا أنها لم ورد له من الكمية المتعاقد عليها سوى ثمانية أطنان وامتنعت عن توريد باقي كمية البطاطس المتعاقد

عليها — رغم إظهارها بذلك — مما أصابه باضرار قدرها بمبلغ ... ..  
 فأقام دعواه بطلباته آتية الذكر . دفعت المطعون ضدها الدعوى بأن الطاعن  
 هو الذى نكل عن تنفيذ التزامه ولم يقيم باستلام الكميات المبيعة له ووجهت طلبا  
 حارضا فى جلسة ... .. بالزام الطاعن بأن يدفع لها مبلغ ... ..  
 تعويضا عن عدم تنفيذ العقد . وبعد أن نذبت المحكمة خيرا فى الدعوى وقدم  
 تقريره قضت بتاريخ ... .. فى الدعوى الأصلية برفضها وفى الدعوى  
 الفرعية بنسب خير فيها لتحقيق عناصرها . استأنف الطاعن هذا الحكم  
 فيما تضمنته من رفض الدعوى الأصلية بالاستئناف رقم ... .. وبتاريخ  
 ... .. قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف . طعن  
 الطاعن فى هذا الحكم بطريق القرض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها  
 رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت  
 جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن النص فى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه "لا يجوز  
 الطعن فى الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة إلا بعد  
 صدور الحكم المنهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة  
 والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى " يدل — بحسب  
 ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية — على أن المشرع قد وضع قاعدة تقضى بعدم  
 جواز الطعن على استقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم  
 الختامى المنهى لها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف  
 الدعوى ، وكذلك الأحكام التى تصدر فى شق من الدعوى متى كانت قابلة  
 للتنفيذ الجبرى ، ورائد المشرع فى ذلك هو الرغبة فى منع تقطع أوصال القضية  
 الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحيانا من تعويق الفصل  
 فى موضوع الدعوى وما يترتب عليه حتما من زيادة تنفقات التقاضى ، لما كان  
 ذلك وكانت الخصومة — موضع الدعوى الأصلية — هى طلب فسخ العقد  
 المبرم بتاريخ ... .. مع الزام المطعون ضدها بالتعويض والخصومة

موضوع الطلب العارض هي الزام الطاعن بالتعويض عن عدم تنفيذ العقد المطلوب فسخه في الدعوى الأصلية وكان يترتب على إجابة أحد الطرفين إلى طلباته الا بحكم للآخر بطلباته ، فمن ثم تكون الطلبات في الدعوى الأصلية والطلب العارض وجهين متقابلين لخصومة واحدة أساس الفصل فيها تحديد الطرف الذي أخل بالالتزامات المترتبة على العقد المبرم بينهما وإذا كان الحكم المطعون فيه قد سدر منها لوجه الخصومة المتعلق بطلب الطاعن فسخ العقد والزام المطعون ضدها بالتعويض لتخلفها عن تنفيذ العقد فتعفى برفضه ، في وقت ما زال فيه الوجه الآخر من ذات الخصومة المتعلق بطلب المطعون ضدها الزام الطاعن بالتعويض عن عدم تنفيذ العقد ، قائما أمام محكمة أول درجة — بعد إحالته لخبر لتحقيق عناصره — ولم يفصل فيه بعد ، فان الحكم المطعون فيه لا يكرن منها لخصومة كلها كما أنه غير قابل للتنفيذ الجبري ويكون الطعن فيه مستقلا غير جائزا ، ويتعين على محكمة النقض أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم جواز الطعن لتعلقه بالنظام العام .



## جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٧٨

بقيادة السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
زكي الصاوي صالح ، جمال الدين عبد الطيف ، عبد الحميد الموصفاوي  
ومحمد طه منجر .

( ٤٧ )

الطعن رقم ٧٧٩ لسنة ٤٣ القضائية :

( ٢٤١ ) صورية . حكم . تنفيذ عقارى .

( ١ ) الصورية . وورد على العقود والأحكام وبخاصة أحكام رسوم المزااد .

( ٢ ) الغير في معنى الصورية . المادة ٢٤٤ مدنى . هو من لا يكتسب حقه بسبب بغاير انصرف  
الصورى .

( ٣ ) محكمة الموضوع . إثبات صورية .

تقدير كفاية أدلة الصورية . مما تستقل به محكمة الموضوع .

تقدير أنوال الشهود . مرهون بما يطمئن اليه وجدان المحكمة .

( ٤ ) دعوى " مصاريف الدعوى " . حكم .

ادخال الطاعة في الدعوى تحكم في مواجهتها . منازعتها في الدعوى . أثره . وجوب إلزامها  
بالمصروفات عند القضاء مدعا في المنازعة .

١ - الصورية كما ترد على العقود ترد على الأحكام وبخاصة أحكام رسوم  
المزااد التي لا تعدى مهمة القاضى فيها مجرد مراقبة استيفاء الإجراءات الشكلية  
ثم إيقاع البيع لمن يظهر أن المزااد رسا عليه ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستقل  
وحدها بتصوير وقائع النزاع دون معقب ما دام تصويرها يستند إلى ما هو ثابت  
من أوراق الدعوى وملابساتها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على ما  
خلص إليه من صورية دين التفقة وإجراءات التنفيذ التي انتهت إلى إيقاع

البيع على الطاعة مـ وريه قوامها تواطؤ الطاعة مع المطعون عليه الثاني بقصد الإضرار بالمطعون عليها الأولى، فانه يكون قد كشف عن بيان الصورية التي اقتصت بها محكمة الموضوع . ولا يكون قد خالف القانون إذا عمل الأثر القانوني المرتب على هذه الصورية وهو إهدار حكم مرسومي المزايد والقضاء للمطعون عليها الأولى بصحة ونفاذ العقد .

٢ - التعر بالمعنى الذي تقصده المادة ٢٤٤ من القانون المدني هو من يكسب حقه بسبب يتاير التصرف الصوري، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى كما ملف القول إلى أن الطاعة كانت أحد طرفي الإجراءات التي تمت بالتواطؤ بينهما وبين المطعون عليه الثاني والتي انتهت إلى ايقاع البيع عليها اضراراً بالمطعون عليها الأولى، فان الطاعة بذلك لا تعتبر من طبقة التفسير في معنى المادة ٢٤٤ مدني .

٣ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير كافة أدلة الصورية هو مما تستقل به محكمة الموضوع لتعلقه بفهم الواقع في الدعوى، وكان تقدير أقوال الشهود مرهوناً بما يطمئن إليه وجدان تلك المحكمة، فلهذا أن تأخذ بأقوال شاهد دون آخر حسبما يرتاح إليه وتثق به ولا سلطان لأحد طيها في ذلك إلا أن تخرج بتلك الأقوال إلى ما لا يؤدي إلى مدلولها .

٤ - النص في المادة ١٨٤ من قانون المرافعات على أنه " يجب على المحكمة عند إصدار الحكم الذي تنبئ به الخصومة أمامها أن تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى ويحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها، " . يدل على أن المحكمة تحكم في مصاريف الدعوى من تلقاء نفسها ولو لم يطلب منها ذلك أحد من الخصوم، وتلزم بها خاسر التداعى وهو من رفعها أو دفعها بغیر حق، لما كان ذلك وكانت الطاعة قد أدخلت في الدعوى ليصدر الحكم في مواجهتها إلا أنها لم تقف عند هذا الحد، بل فازعت المطعون عليها الأولى في حقها وطلبت الحكم برفض دعواها، فأنها بذلك تكون خصماً ذا شأن في الدعوى، وإذا انتهى الحكم إلى دحض مزاعمها والقضاء خذها بطلبات المطعون عليها الأولى فذلك حسب الإلزام بما لا يعرفات .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ١٣٥٢ لسنة ١٩٦٩ مدني طنطا الابتدائية ضد المطعون عليه الثاني طلبت فيها الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ في .. .. والمتضمن بيعه لها فداناً من الأرض الزراعية الميمنة الحدود والمعلم بصحيفة الدعوى والعقد نظير ثمن قدره .. .. ، وذلك في مواجهة الطاعنة ، وقالت شرحاً للدعوى أنها اشترت من المطعون عليه الثاني بموجب العقد المشار إليه فداناً بثمن قدره .. .. دفع حين العقد ، وقد امتنع عن تسليمها مستندات الملكية لإتمام إجراءات الشهر وتواطأ مع زوجته الطاعنة — فاستصدرت ضده أحكاماً باللفقة اتخذت بموجبها إجراءات التنفيذ العقاري رقم .. .. بيوع طنطا الابتدائية على ثلاثة أفدنة من بينها الفدان الذي اشتريته منه ، وإذ كانت هذه الإجراءات صورية تمت بالتواطؤ بين الطاعنة والمطعون عليه المذكور بقصد الإضرار بها وإهدار عقدها فقد أقامت الدعوى الحكم لها بطلانها . وفي ١٩٧٠/٣/٣١ حكمت المحكمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها الأولى صورية الإجراءات المتخذة في دعوى البيوع رقم .. .. طنطا الابتدائية وصورية الحكم الصادر فيها ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود المطعون عليها الأولى حكمت بتاريخ .. .. برفض الدعوى . استأنفت المطعون عليها المذكورة هذا الحكم بالاستئناف رقم .. .. ، وفي ١٩٧١/٥/٢٦ أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها الأولى دفعها بصورية إجراءات دعوى البيوع السالف ذكرها والحكم الصادر فيها . سمعت المحكمة شهود الطرفين ثم حكمت في ١٩٧٣/٥/٢٨ بإلغاء الحكم المستأنف وبصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٦٥/١/١٨ طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، ردفت المطعون عليها الأولى بإعلان إعلانها بصحيفة الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي



برفض الدفع وفي موضوع الطعن برفضه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدنع المبدى من المطعون عليها الأولى أنها لم تسلم صورة صحيفة الطعن وأن ما جاء في ورقة إعلانها بالصحيفة من تسليمها صورتها منور .

وحيث إن هذا الدنع مردود بأنه لما كان الثابت أن المطعون عليها الأولى قد أودعت في الميعاد القانونى مذكرة بدفاعها فانه لا يقبل منها التمسك ببطلان إعلانها ، ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون المرافعات تنص على أنه لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء ، ولما كان الثابت على ما سلف البيان أن المطعون عليها الأولى قد علمت بالطعن وقدمت في الميعاد القانونى مذكرة بالرد على أسبابه ، فإن الغاية التي يتفها المشرع من الإجراء تكون قد تحققت ويكون الدفع على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقسم على سببين تنعى الطاعة بالوجوه الخمسة الأولى من السبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبب وفي بيان ذلك تقول ان الحكم قضى بصحة ونفاذ عقد البيع موضوع الدعوى قبل أن يقضى نهائيا ببطلان حكم مرمى المزداد الذي صدر للطاعة في القضية رقم .. .. بيوع طنطا الابتدائية كما أنه قضى بصورية إجراءات ومو المزداد مع أن المطعون عليها الأولى اقتضت على مجرد الطعن بالتواطؤ بين الطاعة والمطعون عليه الثانى وهذا لا يغيره أن الصورية والتواطؤ أمران مختلفان مدلولاً وحكماً ، هذا إلى أنه لم يكشف عن نوع تلك الصورية أهي مطلقة أم نسبية ، ولم يتعرض لصحة حكم النفقة المنفذ به ، وهو ما يعيب مخالفة القانون والقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود في جميع وجوهه بأن الثابت من الأوراق أن المطعون عليها الأولى تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بصورية دين النفقة

وما اتخذ بشأنه من إجراءات في الدعوى رقم ... .. بيوع طنطا الابتدائية  
صورية مدلولها التواطؤ بين الطاعة والمطعون عليه الثاني وغايتها رسو المزاد دلى  
الطاعة ، ولما كان الصورية كما ترد على العكس ترد على الأحكام وبخاصة  
أحكام رسو المزاد التي لا تعدى مومة القاضى فيها مجرد مراقبة استيفاء الإجراءات  
الشكلية ثم إيقاع البيع لمن يظهر أن المزاد رسا عليه ، وكان لمحكمة الموضوع أن  
تستقل وحدها بتصوير وقائع النزاع دون منقب ما دام تصويرها يستند إلى ما هو  
ثابت من أوراق الدعوى وملابساتها فإن الحكم المطعون فيه إذا أقام فضله على  
ما خلص إليه من صورية دين النفقة وإجراءات التنفيذ به التي انتهت إلى إيقاع  
البيع على الطاعة صورية قولها تواطؤ الطاعة مع المطعون عليه الثاني يقصد  
الاضراب بالمطعون عليها الأولى ، فانه يكون قد شفى عن بيان الصورية التي  
اقتضت بها محكمة الموضوع ، ولا يكون قد خالف القانون إذ أعمل الأثر القانونى  
المرتب على هذه الصورية وهو اهداء حكم مرسى المزاد والقضاء للمطعون عليها  
الأولى بصحة وتماذ العقد .

وحيث إن الطاعة تنعى بالوجه السادس من السبب الأول على الحكم المطعون  
فيه مخالفة القانون ، ذلك أنها والمطعون عليها الأولى تدعى أن المطعون عليه الثاني  
وإذا تلاوشت مصلحتها مع مصلحة المطعون عليها المذتورة — وأن كانت  
لا تسلم بالصورية — فانه يتعين الأخذ بالقصد الظاهر وهو هنا حكم النفقة المنفذ  
اتباعا لنص المادة ٢/٢٤٤ من القانون المدنى ، إلا أن الحكم المطعون فيه خالف  
هذا النظر وأخذ بدفاع المطعون عليها الأولى وهو ما يعيبه مخالفة حكم المادة  
٢/٢٤٤ سالف الذكر .

وحيث إن هذا النص في غير محله ، ذاك أن الغير بالمعنى الذى تقصده المادة  
٢٤٤ من القانون المدنى هو من يكسب حقه بسبب إنهاء التصرف الصورى ،  
ولما كن الحكم المطعون فيه قد انتهى كما ملف النول إلى أن الطاعة كانت أحد  
طرفى الإجراءات الصورية التي تمت بالتواطؤ بينها وبين المطعون عليه الثاني  
والا انتهت إلى إيقاع البيع عليها لاضرابا بالمطعون عليها الأولى ، فمن الطاعة  
بذلك لا تعتبر من طبقة الغير فى معنى المادة ٢٤٤ المذكورة .



وحيث إن الطاعة تنعني بالوجهين الأول والثالث من السبب الثاني على الحكم لمطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك تقول أنها قدمت لتدليل على نفى الصورية والتواطؤ بينها وبين المطعون عليه الثاني الأحكام الصادرة ضده بالنفقة والأحكام الصادرة بحبسه لامتناعه عن أدائها ، غير أن الحكم التفت من هذه المستندات ودلالاتها وأقام قضاءه بصورية إجراءات المدعى على ما استخلصه من أقوال شهود المطعون عليها الأولى في التحقيق الذي أجرته محكمة الاستئناف وعلى القرائن التي ساقها ، مع أن أقوال شهود المطعون عليها أمام محكمة أول درجة تقطع في نفى الصورية والتواطؤ وقد اطرحها الحكم دون مبرر ، كما أن القرائن التي استدل بها على الصورية هي قرائن فاسدة ، لأن عدم سبق التنفيذ العقاري بالتنفيذ على المنقول وضالة الدين المنفذ به وعدم اعتراض المطعون عليه الثاني على البيع بالثمن البخس الذي لا يتناسب مع الثمن الحقيقي للاطيان محل التنفيذ ، كل ذلك لا يؤدي إلى الصورية ، إذ لا يشترط لصحة التنفيذ العقاري أن يسبقه التنفيذ على المنقول ، كما أن الطاعة لا تسأل عن سكوت المطعون عليه الثاني وعدم اعتراضه على البيع ، الأمر الذي يكون معه الحكم معيبا بالقصور في التسبيب والفساد والاستدلال .

وحيث إن النعي غير صحيح ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير كفاية أدلة الصورية هو مما تستقل به محكمة الموضوع لتعلقه بفهم الواقع في الدعوى ، وكان تقدير أقوال الشهود مرهونا بما يطمئن إليه وجدان تلك المحكمة فلها أن تأخذ بأقوال شاهد دون آخر حسب ارتياح إليه وثق به ولا سلطان لأحد عليها في ذلك إلا أن تخرج بتلك الأقوال إلى ما لا يؤدي إليه مدلولها ، كما أن تقدير القرائن هو أيضا مما يستقل به قاضي الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض فيما يستنبطه منها متى كان استنباطه سائغا ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد أقوال شهود الطرفين وأثبت أنه تبين من الاطلاع على القضية .. .. بيوع طنطا الابتدائية أن المحكمة قضت في ٢٧/٤/١٩٦٧ بإيقاع بيع ثلاثة أندية مملوكة للمطعون الثاني على الطاعة مباشرة بالإجراءات بثن أساسي قدره ٢٠٠ جنيه وقاء لمبلغ ١٥٤ جنيه ، ٦٩٠ مليون متجمد دين نفقة الطاعة ، قرر " أن المحكمة تطمئن إلى شهود المستأنفة - المطعون عليها



الأولى — الذين قطعوا بأن المستأنف عليهما — الطاعنة والمطعون عليه الثاني — متواطئان في استصدار حكم إيقاع البيع في الدعوى ... .. يوع طنطا ويكفي في ذلك أن المستأنف عليه الأول — المطعون عليه الثاني — يظهر المستأنف عليها الثانية — الطاعنة — في نزع ثلاثة أبنية مملوكة له لدين نفقة مقداره ١٥٠ جنيه ودون أن يثبت أنه قد سبق التنفيذ العقاري تنفيذ على المنقولات مع ضالة الدين المنفذ من أجله ، ثم أن سكوت المستأنف عليه الأول على البيع العقاري بهذا الثمن الذي لا يتناسب البتة مع ثمن الفدان الواحد لما يقطع في ذاته بتواطئه مع المستأنف عليها الثانية بقصد حرمان المستأنفة من الفدان مشتراها من المستأنف عليه الأول وذلك بإجراءات مرسى المزايدة الصورية ، وكان يبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض أقوال الشهود إثباتا ونفيا ووازن بينهما انتهى إلى ترجيح أقوال شهود المطعون عليها الأولى لا طمئنانه إليها واطراح أقوال شهود الطاعنة لعدم ثقته فيهما ، ودل على الصورية بأدلة سائغة مستمدة من أوراق الدعوى ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، لما كان ذلك فإن ما تثيره الطاعنة بوجهي النعي لا يعدو أن يكون مجادلة في تقدير الدليل مما لا رقابة لمحكمة النقض على محكمة الموضوع فيه .

وحيث إن حاصل النعي بالوجه الثاني من السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف القانون بقضائه بالزام الطاعنة بمصروفات الدعوى مع المطعون عليه الثاني ، في حين أن المطعون عليها الأولى لم تطلب إلزامها بالمصروفات وأدخلتها في الدعوى ليصدر الحكم في مواجهتها ولم توجه إليها أية طلبات .

وحيث أن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن النص في المادة ١٨٤ من قانون المرافعات على أن " يجب على المحكمة عند إصدار الحكم الذي تنتهي به الخصومة أمامها أن تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها . " يدل على أن المحكمة تحكم في مصاريف الدعوى من تلقاء نفسها ولو لم يطلب منها ذلك أحد من الخصوم ، وتلزم بها خاسر الدعوى وهو من رفعها بغير حق ، لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد أدخلت في الدعوى ليصدر الحكم في مواجهتها إلا أنها لم تقف عند هذا الحد بل نازعت المطعون عليها الأولى في حقها

وطلبت الحكم برفض دعواها ، فإنها بذلك تكون خصما ذا شأن في الدعوى ،  
وإذا انتهى الحكم إلى دحض مزاعمها والقضاء ضدها بطلبات المطعون عليها  
الأولى فذلك حسبه لإلزامها بالمصروفات ، ويكون النعي عليه في هذا الخصوص  
على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم بتعين رفض الطعن .

---

## جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسنين وعضوية السادة  
المستشارين: جلال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس ، صلاح الدين يونس ومحمد وجدي  
عبد الصمد .

( ٤٨ )

الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٤٤ القضائية :

ضرائب " ضريبة الإيراد العام " . تقادم " قطع التقادم " .

الاجراء القاطع لتقادم ضريبة نوعية . قاطع بدوره لتقادم ضريبة الإيراد العام في صدد هذا  
العنصر وحده دون باقى العناصر .

النص فى الفقرة الثانية من المادة ٢٤ مكرر ( ٦ ) من القانون رقم ٩٩ لسنة  
١٩٤٩ — المضافة بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ على أنه " . . . . . وإذا اشتمل  
وعاء الضريبة العامة على عنصر مطعون فيه طعنا نوعيا فان الإجراء الذى يقطع  
تقادم الضريبة النوعية يقطع كذلك تقادم الضريبة العامة . . . . . " يدل على أنه  
إذا كان أحد عناصر الإيراد الخاضع للضريبة العامة محل طعن نوعي فان الإجراء  
الذى يقطع تقادم الضريبة النوعية يقطع فى الوقت ذاته تقادم الضريبة العامة  
بالنسبة لهذا العنصر فقط دون أن يتعدى أثره إلى باقى العناصر ، وهو ما يسير  
التعديل الذى أدخله الشارع على نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩  
المعدلة بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ ، إذ استلزم هذا التعديل بالضرورة أن تكون  
الضريبة العامة المستحقة على عنصر النوعي المطعون فيه بمنأى عن المسقوط  
بالتقادم ، فأورد الشارع فى المادة ٢٤ مكرر ( ٦ ) النص سالف الذكر تحقيقا  
لهذا الغرض ، والقول بغير ذلك يؤول إلى التراخي فى تصفية مراكز المولين الخاضعين  
للضريبة العامة لمجرد الطعن فى أحد عناصرها النوعية أو قطع تقادمه بأى إجراء مما  
يقطع التقادم .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن مأمورية ضرائب بلقاس قدرت صافي إيراد المطعون ضده الخاضع للضريبة العامة بمبلغ .. .. في سنة ١٩٥١ وبمبلغ .. .. في كل من سنتي ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ وبمبلغ .. .. في سنة ١٩٥١ وبمبلغ .. .. في كل من السنوات ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ وبمبلغ .. .. في كل من سنتي ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ وإذ اعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في .. .. باعتماد تقرير المأمورية لصافي إيراده في السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٤ وبقبول الدفع بتقادم الضريبة المستحقة عن هذه السنوات بالنسبة لإيراد العناصر المختلفة عدا أرباح الممول التجارية وتخفيض صافي إيراده في كل من سنتي ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ إلى مبلغ .. .. قبل خصم الأعباء العائلية ، فقد أقامت الطاعنة الدعوى رقم .. .. طعنا في هذا القرار . وبتاريخ .. .. حكمت المحكمة بتأييد قرار اللجنة . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم .. .. وبتاريخ .. .. حكمت المحكمة برفض الاستئناف . طعنت مصالحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة برأيها .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه قضى بتقادم الضريبة العامة المستحقة على المطعون ضده في السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٤ بالنسبة لإيراد العناصر المختلفة عدا عنصر أرباح نشاطه التجاري استنادا إلى أن الإجراء القاطع لتقادم الضريبة النوعية عن هذا العنصر

يقطع تقادم الضريبة العامة بالنسبة له دون باقي العناصر طبقا لنص المادة ٢٤ مكررا "٦" من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ، في حين أن مقتضى هذا النص أنه في حالة اشتغال وعاء الضريبة العامة على عنصر مطعون فيه طعنا نوعيا فإن الإجراء القاطع لتقادم الضريبة النوعية يقطع كذلك تقادم دين الضريبة العامة بأكمله وهو ما يتفق مع عموم النص وإطلاقه ويتمشى مع قصد الشارع من الحفاظ على حقوق الخزانة العامة وعدم تعرضها للضياع .

وحيث أن هذا النعي مردود ، ذلك أن النص في الفقرة الثانية من المادة ٢٤ مكررا "٦" من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المضافة بالقانون رقم ٢٥٤ سنة ١٩٥٣ على أنه " . . . . . وإذا اشتمل وعاء الضريبة العامة على عنصر مطعون فيه طعنا نوعيا فإن الإجراء الذي يقطع تقادم الضريبة النوعية يقطع كذلك تقادم الضريبة العامة . . . . . " يدل على أنه إذا كان أحد عناصر الإيراد الخاضع للضريبة العامة محل طعن نوعي فإن الإجراء الذي يقطع تقادم الضريبة النوعية يقطع في الوقت ذاته تقادم الضريبة العامة بالنسبة لهذا العنصر فقط دون أن يتعدى أثره إلى باقي العناصر ، وهو ما يسير التعديل الذي أدخله الشارع على نص المادة ٣٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدلة بالقانون رقم ٢٥٤ سنة ١٩٥٣ والذي يقضى بأنه " إذا كان الممول قد طعن في الربط النوعي في أي عنصر من عناصر الإيراد الخاضعة للضريبة العامة ففي هذه الحالة لا يعتبر الربط واجب الأداء بالنسبة إلى العناصر المطعون فيها نوعيا ويتخذ قرار اللجنة المختصة بالطعن النوعي أساسا لتعديل ربط الضريبة العامة وتحصيل باقي الضريبة . . . . . " إذا استلزم هذا التعديل بالضرورة أن تكون الضريبة العامة المستحقة على العنصر النوعي المطعون فيه بمنأى عن السقوط بالتقادم فأورد الشارع في المادة ٢٤ مكررا "٦" النص سالف الذكر تحقيقا لهذا الغرض ، والقول بغير ذلك يؤدي إلى التناقض في تصفية مراكر الممولين الخاضعين للضريبة العامة لمجرد الطعن في أحد عناصرها النوعية أو لقطع تقادمه بأي إجراء مما يقطع التقادم ، لما كان ذلك وكان المحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر في قضائه ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ومن ثم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المحترمين :  
 محمد الباجوري ، صلاح نصار ، محمود رمضان وإبراهيم فراج .

( ६९ )

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٣ القضائية :

(١) ، (٢) إيجار " إيجار الأماكن " .

( ١٠ ) تسليم العين الموحدة للتاجر . كيفية تحققة . مجرد الترخيص للتاجر بالانفعا  
مع وجود حائق يحول دونه ولو كان واجعا الى فعل الغير لا يعتبر تسليما . ضمان التاجر بعد  
التسليم للتعرض القانونى دون المادى .

( ٢ ) تحرير المؤجر عقد إيجار لمشتري الجـمـلـك من المستأجر الأصل . زفـض هـذا الأخير اخلاء العين لتراخ بيته وبين المشتري . أثره علم أحقية المؤجر في مطالبته بالأجرة لعدم تنفيذ التزامه بتسليم العين الموجهة .

١ - مؤدى نصوص المواد ٥٦٤ ، ٥٦٦ ، ١/٤٣٥ من القانون المدنى ،  
- وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن تسليم العين المؤجرة يحصل بوضعها تحت  
تصرف المستأجر بحيث يتمكن من حيازتها والانتفاع بها دون عائق ، ولو لم يضع  
يده عليها بالفعل مادام المؤجر قد أعلمه بذلك ، بمعنى أنه ليس يكفى مجرد تخلي  
المؤجر عن العين المؤجرة والترخيص للمستأجر بالانتفاع بها إذا وجد عائق يحول  
دونه ولا يتم التسليم بغير إرازاته ، يستوى أن يكون العائق وليد تعرض ماذى  
أو نتيجة تعرض قانونى ناشئا عن فعل المؤجر أو أحد أتباعه أم راجعا إلى فعل الغير  
أيا كان ، طالما حصل قبل حصول التسليم ، بخلاف ما إذا كانت العين قد  
سلمت للمستأجر فلا يضمن المؤجر عملا بالمادة ٥٧٥ من القانون المدنى إلا التعرض  
المبنى على سبب قانونى دون التعرض الماذى .



٢ - إذا كان الواقع في الدعوى أخذاً من مدونات الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه المؤيد له أن الطاعن لا يمارى في أن المطعون عليه لم يتسلم العين المؤجرة ، وإنما يذهب إلى أن عدم انتفاعه بها مرده إلى تعرض المستأجر السابق بسبب خلاف بينه وبين المطعون عليه على ثمن المحل التجاري الذي باعه إليه ، وأنه صدر حكم في الدعوى رقم ... .. المقامة من المطعون عليه ضد الطاعن الذي قضى بالزام الأخير أن يمكن الأول من وضع يده والانتفاع بالعين المؤجرة ، وكان يتعين على المؤجر في هذه الحالة أن يعمل على إخلاء العين المؤجرة من حيازة المستأجر السابق ولو برفع دعوى الإخلاء عليه أخذاً بالتزامه رفع العوائق المسادية قبل التسليم وكان الالتزام قد تأيد قبله بالحكم الصادر ضده بالتمكين ، وكان لا يغير من ذلك افتراض حصول اتفاق على بيع المحل التجاري من المستأجر السابق إلى المطعون عليه ، طالما أبرم الطاعن عقد إيجار مع المطعون عليه يخوله كاتبة حقوق المستأجر ومنها تسليم العين المؤجرة وتمكينه من الانتفاع بها ، لما كان ذلك وكن الحكم قد انتهى إلى أن المطعون عليه غير ملزم بدفع الأجرة طالما لم يتمكن من الانتفاع بالعين المؤجرة بسبب تعرض المستأجر السابق تعرضاً حال دون إمكان تنفيذ عقد الإيجار وهو التزام واقع على عاتق الطاعن يترتب على الإخلال به إسقاط التزام المطعون عليه دفع الأجرة طوال مدة هذا الإخلال فإنه يكون قد انترم صحيح القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع - حسباً يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى ضد المدعون عليه بطلب الحكم بإخلائه من محل النزاع وتسليمه له ، وقال شرحاً لها أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٦٩/٤/١ أجر للطعون

عليه المحل الكائن بشارع ... .. بأجرة شهرية قدرها ... .. وإذ تأخر في سدادها عن المدة من ... .. حتى ... .. فقد أقام دعواه بالطلبات السابقة ، أجاب المطعون عليه بأنه لم يلتفع بالعين خلال المدة المطالب بأجرتها لأن المستأجر السابق يضع اليد عليها ، وبتاريخ ... .. حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ... .. طالبا إلغاء الحكم بطلباته وبتاريخ ... .. حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديراً بالنظر وبالحلase المحددة التزمت لنيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، ينبغي بها الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم بني قضاءه برفض دعوى الإخلاء لعدم سداد الأجرة على سند من القول بأن المطعون عليه لم يتمكن من الانتفاع بالعين المؤجرة خلال المدة التي تأخر فيها عن الوفاء بها ، وهو مسوغ قانوني يبرر امتناعه عن دفعها وأن هذا السبب القانوني يأخذ حكم المنازعة في الأجرة ، فلا يحق بالتالي طلب إخلائه من العين في حين أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن المطعون عليه لم يتمكن من استلام العين المؤجرة لاستمرار شغل المستأجر السابق لها بسبب امتناعه عن الوفاء بباقي ثمن المتجر الذي اشتراه منه ، وأن هذا تعرض مادي لا صلة له بالمؤجر ومبني على خلاف بين المستأجرين السابق واللاحق فلا يفي متروفاً المادة ٥٧٥ من القانون المدني ، وكان يتعين على المستأجر أن يوفي بالأجرة نقداً للعقد ثم يعود بالنقصانات على المتسبب في عدم انتفاعه ، غير أن الحكم لم يناقش هذا الدفاع رغم أنه جوهرى من شأنه أن يغير وجه الرأي في الدعوى ، فلم يبين ماهية التعرض ومن المتسبب فيه ومسدى ضمان الطاعن للدعوى عليه بشأنه واكتفى بتقرير الأجرة مقابل الانتفاع هذا إلى أن الحكم ذهب إلى أن الأجرة متنازع عليها ، دون أن يثبت من وجود هذه المنازعة أو جديتها حتى تعتبر سبباً لحبس الأجرة عن المؤجر ، خاصة وأن المستأجر لم يدع وقوعها وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب .



وحيث إن النعى مردود ، ذلك أن النص في المادة ٥٦٤ من القانون المدني على أن " يلتزم المؤجر أن يسلم المستأجر العين المؤجرة وملحقاتها في حالة تصالح معها لأن تفي بما أعدت له من المنفعة ، وفقا لما تم عليه الاتفاق أو لطبيعة العين " وفي المادة ٥٦٦ منه على أنه " يسرى على الالتزام بتسليم العين المؤجرة ما يسرى على الالتزام بتسليم المبيعة من أحكام .. " وفي المادة ١/٤٣٥ من القانون ذاته على أن " يكون التسليم بوضع المبيع تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من حيازته والانتفاع به دون عائق ولو لم يستول عليه استيلاء ماديا ، اذ دام البائع قد أعلمه بذلك ويحصل هذا التسليم على النحو الذي يتفق مع طبيعة الشيء المبيع " يدل -وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة- على أن تسليم العين المؤجرة يحصل بوضعها تحت تصرف المستأجر بحيث يتمكن من حيازتها والانتفاع بها دون عائق ، ولو لم يضع يده عليها بالفعل مادام المؤجر قد أعلمه بذلك بمعنى أنه ليس يكفي مجرد تخلي المؤجر عن العين المؤجرة والترخيص للمستأجر والانتفاع بها إذا وجد عائق يحول دونه ، ولا يتم التسليم بغير إزالته ، يستوى أن يكون العائق وليد تعرض مادي أو نتيجة تعرض قانوني ناشئ عن فعل المؤجر أو أحد أتباعه أم راجعا إلى فعل الغير أيا كان ، طالما حصل قبل حصول التسليم ، بخلاف ما إذا كانت العين قد سلمت للمستأجر فلا يضمن المؤجر عملا بالمادة ٥٧٥ من القانون المدني إلا التعرض المبنى على سبب قانوني دون التعرض المادي ولما كان الواقع في الدعوى أخذا من مدونات الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه المؤيد له أن الطاعن لا يمارى في أن المطعون عليه لم يتسلم العين المؤجرة وإنما يذهب إلى أن عدم انتفاعه بها مرده إلى تعرض المستأجر السابق بسبب خلاف بينه وبين المطعون عليه على ثمن المحل التجاري الذي باعه إليه ، وأنه صدر حكم في الدعوى رقم ... .. .. . المقامة من المطعون عليه ضد الطاعن قضى بالزام الأخير أن يمكن الأول من وضع يده والانتفاع بالعين المؤجرة ، وكان يتعين على المؤجر في هذه الحالة أن يعمل على إخلاء العين المؤجرة من حيازة المستأجر السابق ولو برفع دعوى الإخلاء عليه أخذا بالتزامه برفع العوائق المادية قبل التسليم ، وكان ذلك الالتزام قد تأيد قبله بالحكم الصادر ضده بالتمكين على ماسلف البيان ، وكان لا يغير من ذلك اقتراض حصول اتفاق على بيع المحل التجاري من المستأجر السابق إلى المطعون



عليه ، طالما أبرم الطاعن عقد إيجار مع المطعون عليه ينحوله كافة حقوق المستأجر ومنها تسليم العين المؤجرة وتمكينه من الانتفاع بها ولما كان ذلك وكان الحكم قد انتهى إلى أن المطعون عليه غير ملزم بدفع الأجرة طالما لم يتمكن من الانتفاع بالعين المؤجرة بسبب تعرض المستأجر السابق تعرضا حال دون إمكان تنفيذ عقد الإيجار ، وهو التزام واقع على عائق الطاعن يترتب على الإخلال به إسقاط التزام المطعون عليه دفع الأجرة طوال مدة هذا الإخلال ، فإنه يكون قد انترم صحيح القانون ، لا يقدح في ذلك ما يزيد به الحكم في أن الأجرة في حكم المتنازع عليها لأنه جاء استطرادا يستقيم بدونه قضاؤه ويكون النعي برمته على غير أساس .  
ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أحمد محمود نائب رئيس المحكمة رئيساً وعضوية السادة المستشارين :  
 الدكتور إبراهيم صالح ، محمد الباجوري ، صلاح نصار ومحمود رمضان .

(٥٠)

الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٣٠ القضائية

(١) نقض "الحصوم في الطعن"

الاختصاص في الطعن بالنقض . شرطه .

(٢ ، ٣ ، ٤) التزام "أوصاف الالتزام . إيجار " إيجار الأماكن . دعوى .

(٢) الشرط والأجل في الالتزام ، التفرقة بينهما . النص في عقد إيجار المحل على بدء تنفيذه من تاريخ صدور الترخيص بإدارته مفاده تعليق العقد على شرط واقف . لا يغير من ذلك السماح للمستأجر بإجراء التحسينات اللازمة بالمحل .

(٣) تعلق تذاذ عقد إيجار المحل على شرط واقف . مؤداه ليس للمستأجر المطالبة بصحة وتذاذ العقد قبل تحقق الشرط .

(٤) إرجاء تنفيذ عقد إيجار المحل لحين حصول المستأجر على ترخيص بالإدارة . قيام مستأجر لاحق باستخراج الترخيص باسم المؤجر لا يؤدي إلى تذاذ عقد المستأجر الأول .

١ — المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون خصماً للطاعن في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، بل يجب أن يكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره ، ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعنة قد اختصمت المطعون عليه الثالث أمام محكمة الموضوع ليصدر الحكم في مواجهته وأنه وقت من الخصومة موقفاً سلبياً ولم يبد أي دفاع كما لم يحكم بشيء ضده لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد أسست طعنها على أسباب لاتعلق لها بالمطعون عليه الثالث فلا يقبل منها اختصاصه في الطعن .

٢ - مفاد نص المادتين ٢٦٥ ، ٢٧١/١ من القانون المدني ، أنه وإن كان كل من الشرط والأجل وصفا يلحق بالالتزام ، فإنهما يختلفان في قوامهما اختلافاً ينعكس أثره على الالتزام الموصوف ، فبينما لا يكون الالتزام المعلق على شرط محققاً في قيامه أو زواله ، إلا بالالتزام المضاف إلى أجل يكون محققاً في وجوده ولكنه مؤجل التنفيذ أو مؤجل الانقضاء . ولما كان مفاد البند الخامس من عقدي الإيجار والذي يقضى بأن مدة العقد سنة واحدة تبدأ من تاريخ صدور الترخيص ويجوز تجديدها لمدة أخرى ويصرح الطرف الأول المؤجر للطرف الثاني المستأجرين إلى حين أن يصدر الترخيص بإجراء التحسينات التي قد يرى الطرف الثاني في إدخالها . على أنه لا يجوز للطرف الثاني أن يبدأ في افتتاح المكان المؤجر وتشغيله قبل الحصول على الترخيص ، أن عقدي الإيجار معلق تزامناً على شرط مؤقت غير محقق الوقوع هو الحصول على الترخيص الإداري اللازم لمباشرة المهنة أو الصناعة ، باعتباره ليس مرتباً بإرادة أحد طرفي الالتزام وإنما متصل أيضاً بعامل خارجي هو إرادة الجهة الإدارية المختصة بإصدار الترخيص .

٣ - إذ كان الشرط الواقف من شأنه أن يوقف نفاذ الالتزام إلى أن تتحقق الواقعة المشروطة ، فيكون الالتزام في فترة التعلق موجوداً ، غير أن وجوده ليس مؤكداً مما يترتب عليه أنه لا يجوز للمستأجر خلالها أن يتخذ الوسائل التنفيذية للمطالبة بحقه جبراً أو اختياراً طالما لم يتحقق الشرط ، وكانت دعوى صحة التعاقد لا يقتصر موضوعها على محل العقد بل يتناول تنفيذه أيضاً ، اعتباراً بأن الحكم الذي يصدره القاضي في الدعوى يقوم مقام تنفيذ العقد إذا سمحت بذلك طبيعة الالتزام وفقاً للمادة ٢١٠ من القانون المدني ، فإن ما خلاص إليه الحكم من أن تنفيذ الالتزامات الناشئة عن عقد مرتبطة باستصدار الترخيص ورتب على ذلك أن الدعوى مرفوعة قبل أوائها فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٤ - إذ كان الحكم قد ذهب إلى أن الطرفين قد اتفقا على إرجاء تنفيذ عقدي الإيجار إلى وقت قيام الطاعنة باستخراج الترخيص باسم المالكين ، وأن الطاعنة هي المكلفة باتخاذ هذا الإجراء دون المطعون عليهما الأولين ليتحقق به الشرط الواقف لنفاذ الإيجار ، وكانت الطاعنة لا تجادل في عدم قيامها هي باستخراج



الترخيص تنفيذا لالتزاماتها الواردة بالعقد وكانت الأوراق قد خلت مما يشير إلى أن استخراج الترخيص تم بناء على عقدى الإيجار موضوع الدعوى ، وكان هذا المعنى يظاھر به البند الرابع من العقدین ، فإن القول بأن استخراج المستأجر الجديد - المطعون علیه الثالث - ترخيصا باسم المؤجرین يؤدي إلى تفاذ عقد الطاعة لا يقوم على سند صحيح من الواقع أو القانون .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد . المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعة أقامت الدعوى رقم ... .. جنوب القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهم بطلب الحكم على المطعون عليهم الأول والثانى وفى واجهة المطعون عليهم الثالث والرابع بصحة ونفاذ عقدى الإيجار الموضحين بصحيفة الدعوى وما يترتب على ذلك من آثار وقالت بيانا لدعواھا أنها استأجرت والمطعون علیه الرابع من المطعون عليهم الأولين بموجب عقدى إيجار مؤرخين ... .. كلاً من صالة الشاي والبار الكائنين بدار سينما ... .. بأجرة شهرية قدرها ... .. لصالة الشاي و ... .. للبار وتسلمت المکانين المؤجرین وبدأت بإجراء التحسينات اللازمة لاستغلالهما وفوجئت فى فبراير سنة ١٩٦٩ بتعرض المطعون علیه الثالث لها استنادا إلى تواطؤ المؤجرین مع شريكها المطعون علیه الرابع الذى تنازل فى ٣٠ يناير سنة ١٩٦٩ عن عقدى الإيجار ، وإذ لايسرى هذا التنازل فى حقها لعدم صدوره ممن ينوب عنها قانونا فقد أقامت دعواھا . وبتاريخ ... .. حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ... .. طالبة الغاء والقضاء لها بطلباتها وبتاريخ ... .. قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعة على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دفت فيها بعدم قبول الطعن

بالنسبة للمطعون عليه الثالث وفي الموضوع برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة تمسكت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة العامة هو عدم جواز اختصاص المطعون عليه الثالث لأن الطاعنة لم توجه إليه أية طلبات أمام محكمة الموضوع ولم تؤسس طعنها على أسباب تتعلق به .

وحيث إن الدفع في محله ، ذلك أنه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون خصما للطاعن في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم من صدوره ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعنة قد اختصمت المطعون عليه الثالث أمام محكمة الموضوع ليصدر الحكم في مواجهته وأنه وقف من الخصومة موقفا سلبيا ولم يبد أي دناغ فيها كما لم يحكم بشيء ضده ، لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد أسست طعنها على أسباب لا تتعلق بالمطعون عليه الثالث فلا يقبل منها اختصاصه في الطعن ويكون الدفع في محله .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لباقي المطعون عليهم .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، تنعى بهما الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التفسير ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم بني قضاءه على سند من القول بأنها تقصد بمداعها تنفيذ عقد الإيجار جبرا على المطعون عليهما الأولين ، وأنه طالما اتفق بالمعقد على أن الإيجار لا يبدأ إلا من تاريخ صدور الترخيص وإن تنفيذ الالتزامات المتبادلة في العقد مرتبط بهذا الترخيص الذي لم يصدر بعد فإن الدعوى تكون سابقة لأوانها ، في حين أنه غم على الحكم التفرقة بين الشرط ولأجل وتعليق العقد على استخراج الترخيص أمر مستقل ومحقق الوقوع متى استوفيت الشروط التي تتطلبها الجهة الإدارية المختصة وهو بهذه المثابة يكون مقبولا بأجل وليس معلقا على شرط وإن كان الثابت أن الطاعنة تسامت المكاين المؤجرين وأخذت في إعدادهما تمهيدا لاستغلالهما ،

فإنها إنما تقصد مدعاها إعادة وضع يدها عليهما وقد رفعت بطلان بقا غير مشروع أما افتتاح المحل وبدء استغلاله فهو وحده المتوقف على استخراج الترخيص ، وهو أمر لم تستهدفه ويدبغى التحرز من الحاطط بين شروط صحة وإنفاذ العقودين ما يترتب عليه من آثار هذا إلى أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن المطعون عليه الثالث المستأجر الحديد دواندى قام باستخراج الترخيص ، مع أن الشهادة المقدمة تفيد أن الترخيص صادر باسم المطعون عليهما الأولين - المؤجرين - وإن المطعون عليه الثالث ليس إلا المستغل لئلكان فحسب بما يفيد تحقق استصدار الترخيص الذى بدأ معه نفاذ العقد ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون وتقصور فى التسيب .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أن النص فى المادة ٢٦٥ من القانون المدنى على أنه "يكون الالتزام معلقا على شرط إذا كان وجوده أو زواله مترتبا على أمر مستقل غير محقق الوقوع" وفى المادة ٢٧١/١ من ذات القانون على أن "يكون الالتزام لأجل إذا كان فاعده أو اقتضاؤه مترتبا على أمر مستقل محقق الوقوع" يدل على أنه وإن كان كل من الشرط والأجل وصفا يلحق بالالتزام فأما مختلفان فى قوامهما اختلافا ينعكس أثره على الالتزام الموصوف فبذلك لا يكون الالتزام المعلق على شرط محققا فى قيامه أو زواله إذا بالالتزام المضاف إلى أجل يكون محققا فى وجوده ولكنه مؤجل النفاذ أو مؤجل الانقضاء وبما كان مفاد المند الخامس من عقدى الإيجار واندى يقضى بأن مدة العقد سنة واحدة تبدأ من تاريخ صدور الترخيص ويجوز تجديدها لمدة أخرى ، ويصرح الطرف الأول المؤجر للطرف الثانى المستأجرين - إلى حين أن يصدر الترخيص - بإجراء التحسينات التى قد يرى الطرف الثالث إدخالها على أنه لا يجوز للطرف الثانى أن يبدأ فى افتتاح المكان المؤجر وتشغيله قبل الحصول على الترخيص ، أن عقدى الإيجار معلق نفاذهما على شرط مؤقت غير محقق الوقوع وهو الحصول على الترخيص الإدارى اللازم لمباشرة المهنة أو الصناعة ، باعتباره ليس مرتبنا بإرادة أحد طرفى الالتزام وإنما متصل أيضا بعامل خارجى هو إرادة الجهة الإدارية المختصة باصدار الترخيص . لما كان ذلك وكان الشرط الواقف من شأنه أن يوقف نفاذ الالتزام إلى أن تتحقق الواقعة المشروطة ، فيكون الالتزام فى فترة التعليق موجودا غير أن وجوده



ليس مؤكداً ما يترتب عليه أنه لا يجوز للمستأجر خلالها أن يتخذ الوسائل التنفيذية للطالبة بـقه جبراً أو اختياراً طالما لم يتفق الشرط ، وكانت دعوى صحة التعاقد لا يقتصر مودوعها على محل العقد بل يتناول تنفيذه أيضاً ، اعتباراً بأن الحكم الذي يصدره القاضي في الدعوى يقوم مقام تنفيذ العقد إذا سمحت بذلك طبيعة الالتزام وفقاً للسادة ٢١٠ من القانون المدني ، فإن ما خلص إليه الحكم من أن تنفيذ الالتزامات الناشئة عن العقد مرتبطة باستصدار الترخيص ، ورتب على ذلك أن الدعوى مرفوعة قبل أوانها لأنه لا يمكن قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ما تقدم وكان الحكم قد ذهب إلى أن الطرفين قد اتفقا على إرجاء تنفيذ عقدي الإيجار إلى وقت قيام الطاعة باستخراج الترخيص باسم المالكين ، وأن الطاعة هي المكلفة باتخاذ هذا الإجراء دون المطعون عليهما الأولين ليتحقق به الشرط الواقف لنفاذ الإيجار ، وكانت الطاعة لا تجادل في عدم قيامها هي باستخراج الترخيص تنفيذا لالتزاماتها الواردة بالعقد ، وكانت الأوراق قد خلت مما يشير إلى أن استخراج الترخيص تم بناء على عقدي الإيجار موضوع الدعوى وكان هذا المعنى يظاھر به البند الرابع من العقدين . فإن القول بأن استخراج المستأجر الجديد - المطعون عليه الثالث - ترخيصاً باسم المؤجرين يؤدي إلى نفاذ عقد الطاعة لا يقوم على سند صحيح من الواقع أو القانون ، ويكون النعي على غير أساس ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور إبراهيم صالح ، محمد الباجوري ، صلاح نصار ومحمود رمضان .

(٥١)

الطعن رقم ٨٠ لسنة ٤٤ القضائية

(١) اصلاح زراعى . اختصاص ” اختصاص ولائى “ .

لجان فض المنازعات الزراعية . اختصاصها قاصر على المنازعات الناشئة عن عقود إيجار الأراضى  
التي تزرع بالمحاصيل العادية دون الحدائق والمشاتل . ق ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ وق ٥٤  
لسنة ١٩٦٦

(٢) اصلاح زراعى . إيجار ” إيجار الأرض الزراعية “ .

عقود إيجار أراضى الحدائق والمشاتل منهم مخضوعها للامتداد القانونى . عليه ذلك .

(٣) ، (٤) حكم ” حجية الحكم “ . اختصاص ” اختصاص ولائى “ .

٢ — الحكم الصادر من جهة قضائية خارج حدود ولايتها . معدوم الحجية . وجوب  
محقق المحكمة من ذلك فى الحكم الذى يطرح أمر حجيته عليها .

٤ — لجان الفصل فى المنازعات الزراعية . حدد ولايتها . قضاؤها فى نزاع بشأن إيجار أرض  
ممثل معدوم الحجية .

(٥) إيجار ” إيجار الأرض الزراعية “ . اصلاح زراعى . حكم ” تسبيب

الحكم “ نقض .

٥ — اقامة الحكم قضاؤه على ما يكفى لملءه . لا يعيبه إعماله قانونا غير منطبق على واقعة  
الدعوى . محكمة النقض تصحيح هذا الخطأ دون أن تنقذه . مثال بشأن إيجار أرض زراعية .

١ - حدد القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ الذى أنشأ الجان الفصل فى المنازعات الزراعية فى مادته الثالثة اختصاص هذه الجان ومنها النظر فى المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام المادة ٣٩ مكرر من قانون الإصلاح الزراعى ، والمناطق فى هذا الاختصاص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون عقد الإيجار خاضعا لأحكام الامتداد المنصوص عليه فى تلك المادة ، والذى ينصرف إلى عقود إيجار الأراضى الزراعية التى تزرع بالمحاصيل الحقلية العادية دون عقود إيجار الحدائق والمشاتل التى لا تختص تلك الجان بنظر المنازعات المتعلقة بها ، وقد نص القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ الذى ألغى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ فى المادة الثانية منه على أن هذه الجان تختص بنظر المنازعات الناشئة عن العلاقة الإيجارية فى الأراضى الزراعية وما فى حكمها من الأراضى البور والصحراوية والمائلة للزراعة وعلى وجه الخصوص فى المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام المواد من ٣٢ إلى ٣٦ مكرر ( ز ) من قانون الإصلاح الزراعى والنص فى المواد ٣٣ مكرر ، ٣٥ ، ٣٦ مكرر من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .. .. . المعدلة بالقوانين ١٧ لسنة ١٩٦٣ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٦ ، ٥٥ لسنة ١٩٦٦ يدل على أن مناط اختصاص الجان الفصل فى المنازعات الزراعية ظل بعد صدور القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ محصورا فى عقود إيجار الأراضى الزراعية التى تزرع بالمحاصيل الحقلية العادية واتى تمديد بحكم القانون بعد انتهاء المدة المنقضية عليها وأنها لا اختصاص بهذه الجان بالمنازعات المتعلقة بعقود الأراضى التى تؤجر لزراعتها حدائق ومشاتل وإنما ينقد اختصاص بها للمحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل فى جميع المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص .

٢ - لم يستثن المزارع - عقود إيجار أراضى الحدائق والمشاتل من أحكام الامتداد القانونى كما استثنى منها من تحديد حد أقصى للأجرة بسبعة أمثال الضريبة ، إذ أنه وعلى ما هو ظاهر من المذكرات الإيضاحية لقانون الإصلاح الزراعى والقوانين المتعاقبة التى نصت على امتداد عقود إيجار الأراضى الزراعية إنما يهدف إلى حماية صغار الزراع الذين يعتمدون بصفة رئيسية فى معاشهم على ما تدره الأطنان المؤجرة من ريع وأن قوانين الامتداد ما صدرت إلا لتطبق على



عقود إيجار الأراضي التي تزرع بمحاصيل حقلية عادية دون الحدائق والمشاتل التي يعتبر استئجارها أقرب إلى الاستغلال التجاري منه إلى الاستغلال الزراعي .

٣ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الجهة القضاء العادية بما لها من ولاية عامة أن تتحقق من أن الحكم المطروح أمر حجته عليها والذي أصدرته جهة قضاء أخرى قد صدر في حدود الولاية القضائية لتلك الجهة ، وأن الحكم الصادر من جهة قضاء خارج حدود ولايتها يعد معدوم الحجية أمام الجهة صاحبة الولاية في النزاع .

٤ - لجان الفصل في المنازعات الزراعية هيئات إدارية أعطاها القانون ولاية القضاء للفصل في خصومة بين المؤجر والمستأجر في حالات محددة مما يوجب عليها ألا تخرج عن حدود ولايتها . لما كان ماسلف وكان الثابت أن أرض النزاع مزروعة مشاتل للزهور وهو ما يخرجها من عداد الأراضي الزراعية التي تختص بلجان الفصل في المنازعات الزراعية بنظر المنازعات المتعلقة بها وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر إذ قضى بعدم الاعتداد بالقرار الصادر من اللجنة الاستئنافية لنقض المنازعات الزراعية وما ترتب عليه من إجراءات تحرير عقد إيجار عن هذه الأرض تأسيسا على أن ذلك القرار معدوم الحجية أمام المحاكم العادية لصدوره خارج حدود ولاية لجان الفصل في المنازعات الزراعية فإن الحكم يكون متفقا مع صحيح القانون .

٥ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن قرار اللجنة الاستئنافية لنقض المنازعات الزراعية معدوم الحجية أمام المحاكم العادية لصدوره خارج حدود ولاية هذه اللجنة ، وكانت هذه الدعامة تنفتح مع صحيح حكم القانون وكافية لحمل ما قضى به في منظومة فلا يبطأ ما اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية بأعماله أحكام القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ على واقعة الدعوى بعد انتهاء نطاقه الزمني والصحيح أن القانون المنطبق على الواقعة هو القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ الذي قاست العلاقة الإيجارية المتنازع فيها وصدر قرار لجنة الفصل في المنازعات الزراعية بشأنها بعد تناذه في ١٠ سبتمبر ١٩٦٦ ذلك أن لمحكمة النقض وعلى

ماجرى به قضاءها أن تصحح أسباب الحكم المطعون فيه بغير أن تنقضه متى كان سليما في النتيجة التي انتهى إليها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ... .. أمام محكمة الحيزة الابتدائية ضد الطاعنين وثالث طالبة الحكم على الطاعنة الأولى في مواجهة آخرين أولا : بعدم الاعتداد بالقرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٩ لإصلاح زراعي مستأنف مركز إمبابة وما يتبعه من إجراءات تحرير عقد إيجار من الجمعية التعاونية الزراعية بناحية ... .. ثانيا : بطرد الطاعنين من عين النزاع وتسليمها إليها . وقالت بيانا لدعواها أن مورثها اشترى في ١٢/١٢/١٩٤٦ قطعة أرض مساحتها ... .. بناحية ... .. والموضحة بصحيفة الدعوى وشرع في إقامة فيلا عليها تحوطها حديقة غرس فيها أشجار فاكهة ومد إليها المياه وصين خفيرا لحراستها غير أن المنية ناجلته قبل إتمام البناء فاستغل الخفير كارثة الوفاة ومكن قريبه مورث الطاعنين من حيازة هذه الأرض وإقامة مشتل زهور عليها في غفلة منها وإد فوجئت بمورث الطاعنين يطلب من لجنة فض المنازعات الزراعية بقرية ... .. تحرير عقد إيجار له عن تلك الأرض بمقولة أنه يستأجرها منها بعقد شفوي باعتبارها أرضا زراعية وأمرت اللجنة الاستئنافية لفض المنازعات الزراعية بمركز إمبابة في ١٩٧٢/١٢/٧ بتحرير عقد إيجار بين الطرفين فقد أقامت الدعوى . وبتاريخ ... .. حكمت المحكمة برفض الدعوى استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ... .. طالبة إلغاء والحكم بطلباتها ، وبتاريخ ١٩٧٣/١٢/٥ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف

وبعدم الاعتداد بالقرار الصادر من اللجنة الاستثنائية لفض المنازعات الزراعية بمركز إمبابة رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٩ وبما يترتب عليه من إجراءات تحرير عقد إيجار عن عين النزاع ماورث الطاعنين من الجمعية التعاونية الزراعية بناحية ... .. طعن الطاعنان على هذا الحكم بطريق القرض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينمى الطاعنان بالوجه الثانى من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقولان ان الحكم أسس قضاءه على أن أرض النزاع تخرج من عداد الأرض الزراعية التى تخضع لقانون الإصلاح الزراعى وتختص بلجان الفصل فى المنازعات الزراعية بنظر المنازعات المتعلقة بها باعتبارها من أراضي المشاتل مستندا فى ذلك إلى التفسير التشريعى رقم واحد لسنة ١٩٥٣ ورتب على ذلك اعتبار قرار لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٩ معدوما لصدوره من جهة لا ولاية لها بنظر موضوع النزاع ، فى حين أن التفسير التشريعى سالف الذكر جاء استثناء مما نصت عليه المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعى وقصد إلى إعفاء الأرض الزراعية المزروعة حدائق ومشاتل زهور ونباتات طبية وبيطرية من تحديد الحد الأقصى للقيمة الإيجارية لسبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة عليها دون أن يخرجها من نطاق قانون الإصلاح الزراعى وولاية بلجان الفصل فى المنازعات الزراعية ، وإذ كانت أرض النزاع تعتبر أرضا زراعية لأنها تخضع لأحكام قانون الإصلاح الزراعى والقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ لا ينال من ذلك وقوعها بجوار مبنى ولا استغلالها فى زراعة المشاتل والنباتات الطبية ولا عدم ارتباطها بالحسد الأقصى للأجرة المنصوص عاياه فى القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقوانين المعدلة له ، ومن ثم فإن قرار لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية سالف البيان يكون قد صدر من جهة مختصة بإصداره ، وإذ أهدر الحكم المطعون فيه حججه فإنه يكون معيبا بخالفة القانون .

وحيث إن النعى غير شديد ذلك أنه لما كان القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ الذى أنشأ بلجان الفصل فى المنازعات الزراعية حدد فى مادته الثالثة اختصاص



هذه اللجان ومنها النظر في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام المادة ٣٩ مكررا من قانون الإصلاح الزراعي ، وكان المناط في هذا الاختصاص وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يكون عقد الإيجار خاضعا لأحكام الأمتداد المنصوص عليه في تلك المادة والذي ينصرف إلى عقود إيجار الأراضي الزراعية التي تزرع بالمحاصيل الحقلية العادية دون عقود إيجار الحدائق والمشاتل التي لا تختص تلك اللجان بنظر المنازعات المتعلقة بها ، وكان القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ الذي ألغى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٣ نص في المادة الثالثة منه على أن هذه اللجان تختص بنظر المنازعات الناشئة عن العلاقة الإيجارية في الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي البور والصحراوية والقابلة للزراعة وعلى وجه الخصوص في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام المواد من ٣٢ إلى ٣٦ مكرر ( ز ) من قانون الإصلاح الزراعي ، وكان مفاد المواد ٣٢ مكرر و ٣٥ و ٣٦ مكرر من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي المعدلة بالقوانين ١٧ لسنة ١٩٦٣ و ٥٢ لسنة ١٩٦٦ و ٥٥ لسنة ١٩٦٦ ، يدل على أن مناط اختصاص لجان الفصل في المنازعات الزراعية ظل بعد صدور القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ محصورا في عقود إيجار الأراضي الزراعية التي تزرع بالمحاصيل الحقلية العادية والتي تمتد بحكم القانون بعد انتهاء المدة المتفق عليها وإنه لا اختصاص لهذه اللجان بالمنازعات المتعلقة بعقود الأراضي التي تؤجر لزراعتها حدائق ومشاتل وإنما ينعقد الاختصاص بها للمحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل في جميع المنازعات إلا ما استثنى بنص ، ويؤيد ذلك مما نصت عليه المادة الأولى من القرار التفسيري رقم واحد لسنة ١٩٥٣ المعدلة بالقرار رقم واحد لسنة ١٩٦٤ من أنه لا يسرى تحديد الحد الأقصى لأجرة الأراضي الزراعية بسبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة عليها على أراضي الحدائق والزهور ومشاتل الحدائق والزهور .. ولا يغير من هذا النظر أن المشرع لم يستثن العقود المذكورة من أحكام الأمتداد القانوني كما استثناه من تحديد حد أقصى للأجرة بسبعة أمثال الضريبة ، إذا إنه — وعلى ما هو ظاهر من المذكرات الإيضاحية لقانون الإصلاح الزراعي والقوانين المتعاقبة التي نصت على امتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية — إنما يهدف إلى حماية صغار الزراع الذين يعتمدون بصفة رئيسية في معاشهم على ما تدره الأطنان المؤجرة من ريع ، وأن قوانين

الامتداد ما صدرت إلا لتطبق على عقود إيجار الأراضي التي تزرع بمحاصيل حقلية عادية دون الحداثق والمشاتل التي يعتبر استئجارها أقرب إلى الاستغلال التجاري منه إلى الاستغلال الزراعي. لما كان ما تقدم - وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لجهة القضاء العادي بما لها من ولاية عامة أن تتحقق من أن الحكم المطروح أمر حجيته دليم والذي أصدرته جهة قضاء أخرى قد صدر في حدود الولاية القضائية لتلك الجهة ، وكان الحكم الصادر من جهة قضاء خارج حدود ولايتها يعد معدوم الحجية أمام الجهة صاحبة الولاية في النزاع ، وكانت لجان الفصل في المنازعات الزراعية هيئات إدارية أعطاه القانون ولاية القضاء للفصل في خصومة بين المؤجر والمستأجر في حالات محددة مما يوجب عليها ألا تخرج عن حدود ولايتها ، لما كان ما سلف وكان الثابت أن أرض النزاع منزرعة مشاتل للزهور وهو ما يخرجها من حداد الأراضي الزراعية التي تختص بلجان الفصل في المنازعات الزراعية بنظر المنازعات المتعلقة بها ، وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر إذ قضى بعدم الاعتداد بالقرار الصادر من اللجنة الاستثنائية لفض المنازعات الزراعية بمركز أمبابه رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٩ وماترب عليه من إجراءات تحرير عقد إيجار عن هذه الأرض تأسيسا على أن ذلك القرار معدوم الحجية أمام المحاكم العادية لصدوره خارج حدود ولاية لجان الفصل في المنازعات الزراعية فإن الحكم يكون متفقا مع صحيح القانون ، ويكون النعي بخالفته له غير سديد .

وحيث إن الطاعنين ينعين بالوجه الأول من السبب الأول وبالسبب الثاني على الحكم المنطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقولان أن العلاقة الإيجارية بين مورثهما ومورث المطعون عليها بدأت بعقد غير مكتوب في شهر أكتوبر سنة ١٩٦٨ ، وتحرر عقد الإيجار في ١٦/٣/١٩٧٠ على أن يكون بدء الإجارة من أكتوبر سنة ١٩٦٨ تنفيذا لقرار اللجنة الاستثنائية لفض المنازعات الزراعية رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ مركز أمبابه الصادر بتاريخ ٢٥/٢/١٩٧٠ ومن ثم فإن العلاقة التاجيرية المتنازع عليها تكون قد حدثت في ظل القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ الذي حدد اختصاص لجان الفصل في المنازعات الزراعية وحصل قراراتها ومنع المحاكم من النظر فيها ، ما يخرج قراراتها عن ولاية القضاء ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر



وأجرى على المنازعة أحكام القانون رقم ٩٤٨ لسنة ١٩٦٢ والتفت عما أبداه الطاعنان من دفاع وماورد بأسباب الحكم الابتدائي من استبعاد تطبيق أحكام ذلك القانون ، وأصدر الوقائع التي حدثت في ظل أحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن قرار اللجنة الاستئنافية لفض المنازعات الزراعية بمركز أمبابه رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٩ معدوم الحجية أمام المحاكم العادية لصدوره خارج حدود ولاية هذه اللجنة ، وكانت هذه الدعامة وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب السابق تتفق مع صحيح حكم القانون ، وكافية لحل ما قضى به في منطوقه ، فلا يبطأ ما اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية بأعماله أحكام القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ على واقعة الدعوى بعد انتهاء نطاقه الزمني والصحيح أن القانون المنطبق على الواقعة هو القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ الذي قامت العلاقة الإيجابية المتنازع فيها وصدر قرار اللجنة الفصل في المنازعات الزراعية بشأنها بعد نفاذه في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٦ ذلك أن لمحكمة النقض وعلى ما جرى به قضاؤها أن تصحح أسباب الحكم المطعون فيه بغير أن تنقضه متى كان سليما في النتيجة التي انتهى إليها ، ولا يعيبه عدم رده على دفاع أبداه الطاعنان أمام محكمة أول درجة يقوم على مناقشة دعامة تغاير تلك الدعامة الصحيحة التي أقام عليها قضاؤه مادامت تكفي للحمله ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه الوارد بهذا السبب يكون غير منتج .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة ودفورية الصادة المستشارين :  
الدكتور إبراهيم صالح ، محمد الباجوري ، صلاح نصار وإبراهيم فراج .

( ٥٢ )

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٤٤ ق القضائية :

إيجار " إيجار الأماكن " . قوة الأمر المقضى .

دعوى المؤجر بمطالبة المستأجر بالأجرة المتأخرة . منازعة المستأجر في قيمة الأجرة طالبا تخفيضها . مناقشة الطرفين هذه المسألة وتبادلها المستندات بشأنها . القضاء نهائيا بالزا المستأجر بالأجرة الواردة بالعقد لخلو الأوراق من دليل يؤيد منازعته فيها . أثره عدم جواز طلب تخفيض الأجرة في دعوى تالية .

إذ كان البين من ملحونات الحكم المطعون فيه أنه حصل من أسباب الحكم الصادر في الدعوى ما يفيد أن المطعون عليه كان خصما للطامنتين اللتين أقامتاها ضده بطالب الزامه بالأجرة المتأخرة وأنه نازع في قانونية الأجرة المتعاقد عليها طالبا إخضاعها للتخفيض المقرر بالتشريع الاستثنائي وأن المحكة نذبت خيرا هندسيا لتحديد تاريخ إنشاء العين المؤجرة وتخفيض أجرتها طبقا للقوانين المتعاقبة . وإذ تقاضى المطعون عليه عن دفع أمانة الخبير وطالب المدول من الحكم بندينه اكتفاء بما قدمه من مستندات والحكم في الدعوى بحالتها فقد حكمت بالزامه بالأجرة المتأخرة ونقا للقدر المتعاقد عليه ، تبعا لخلو الدعوى مما يفنى من بيان تاريخ إنشاء العين المؤجرة ومما تطمئن له بصدد ذلك ، وكان مؤدى ذلك أن المطعون عليه أثار نزاعا في تلك الدعوى حول مدى خضوع أجرة عين النزاع لقواعد التخفيض المقررة بقوانين الإيجار وأن الطرفين تناقشا في هذه المسألة وتناولا بشأنها المستندات وأن المطعون عليه اكتفى في إثبات مدعاه بتلك المستندات ، ومن ثم فإن المحكمة إذ انتهت من تمحيص المستندات المقدمة

من الطرفين إلى أن الدعوى خالية من الدليل على توافر أسس التخفيض المطلوب وقضت تبعا لذلك بإلزام المطعون عليه بالأجرة المتعاقد عليها ، بما تكون هذه الأسباب مرتبطة بالمنطوق ارتباطا وثيقا بحيث لا تقوم له قائمة بدونها وتكون معه وحدة لا تتجزأ ويرد عليها ما يرد عليه من قوة الأمر المقضى ، فإنها تكون قد حسمت النزاع حول مسألة عدم خضوع الأجرة المتعاقد عليها للتخفيضات القانونية بما لا يجوز لطرفيها العودة إلى مناقشتها بأية دعوى تالية ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم تسبق آثارها ، لا يغير من ذلك ما ذهب إليه الحكم كتبرير لرفض الدفع من أن الحكم الاتهامي الصادر في الدعوى الأولى لم يحسم حقيقة الأجرة المتنازع عليها لأن قوة الأمر المقضى إنما تثبت لما انتهى إليه الحكم النهائي في شأن الوقائع المتنازع فيها ، وعلى أساس مطابقة الحقيقة القضائية للحقيقة الواقعية ، والمسألة الأساسية تتيح حسمها بالحكم الأول - وعلى ما سلف بيانه وهي مدار النزاع في الدعوى الماثلة أن الأجرة المتفق عليها بالعقد هي الأجرة القانونية إذ لم تكف مستندات الدعوى لتطبيق قوازين التخفيض الاستثنائية وهو ما يحاول المطعون عليه إثباته من جديد ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق المصل فيها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليه أقام دعوى رقم ... مدني أمام محكمة شبن الكوم الابتدائية ضد الطاعنين طالبا الحكم بتخفيض أجرة الدكان الميين بالصحيفة إلى مبلغ ... اعتبارا من ١٩٥٨/٧/١ وإلى مبلغ ... اعتبارا من ١٩٦١/١١/٥ وإلى مبلغ ... اعتبارا من ١٩٦٥/٣/١ وقال شرحا لها

أنه بموجب عقد مؤرخ ١٢/٣/١٩٦٣ استأجر من الطاعنين دكانا بملكهما المبن  
بالصحيفة لقاء أجرة شهرية قدرها ... .. وقد تبين أنه سبق تأجيرها لقاء  
أجرة قدرها ... .. شهريا وأنه كان قد أقيم وأعد للتأجير في أوائل سنة ١٩٥٢  
فيتعين إخضاع الأجرة للتخفيضات المقررة بالقوانين رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ورقم  
١٦٨ لسنة ١٩٦١ ورقم ٧ لسنة ١٩٦٥ وإذ رفضت الطاعتان تخفيض الأجرة  
فقد أقام الدعوى دفعت الطاعتان بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها  
بالحكم الصادر في الدعوى رقم ... .. مدني شين الكوم الابتدائية  
وبتاريخ ... .. حكمت المحكمة برفض الدفع ويندب أحد الخبراء لبيان تاريخ  
إنشاء العين المؤجرة وتحديد أجرتها خلال السنة السابقة على شهر يوليو ١٩٥٨  
أو أجرة مثلها في هذا الشهر وتخفيضها وفقا للسبب المقررة بالقوانين السارية عليها.  
وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وحكمت في ٢٦/١٢/١٩٨٢ بتخفيض أجرة  
الدكان إلى مبلغ ٢ جنيه و ٢٤٠ مليا اعتبارا من ١/٧/١٩٥٨ وإلى مبلغ ٢ جنيه و ٢٤٠ مليم  
اعتبارا من ١/١/١٩٦٢ إلى مبلغ ١ جنيه و ٦٢ مليم اعتبارا من ١/٣/١٩٦٥  
وإلى مبلغ ١ جنيه و ٨٣٦ مليم اعتبارا من ١/٧/١٩٧٢ استأنفت الطاعتان هذا  
الحكم بالاستئناف رقم ... .. طالبين إلغائه  
والحكم أصليا بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها واحتياطيا باعتبار الأجرة  
الشهرية للدكان مبلغ ٢١٨ قرشا ، وبتاريخ ... .. حكمت محكمة الاستئناف  
بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعتان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت  
النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه  
المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة  
رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعتان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق  
القانون ، وفي بيان ذلك نقولان إن الحكم قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر  
الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر في الدعوى رقم ... ..  
... .. على سند من أن الحكم الأول لم يحسم القول في حقيقة  
الأجرة المتنازع عليها بحكم جامع مانع يحول دون العودة إلى إثارتها مرة أخرى ،  
في حين أن اتحاد الخصوم ووحدة المحل والسبب ثابت ، وقد انصب نزاع



المطعون عليه في الدعوى الأولى على مقدار الأجرة القانونية لعين النزاع وطلب تخفيض الأجرة المتعاقد عليها وفقا لقوانين الإيجار السارية ، وتوصلا للفصل في هذه المنازعة نذبت المحكمة خبيرا ، غير أن المطعون عليه تقاعس عن إيداع الإمانة المقررة ، فقضت المحكمة بالزامه بالأجرة المتعاقد عليها لعدم إقامته الدليل على صحة إدعائه ، وتكون الحقيقة في هذا النزاع قد استقرت بين الطرفين ، وإذا كان هذا الحكم قوة الأمر المقضى بعدم الطعن فيه ، وكانت الأجرة والخلاف على تخفيضها هي أساس الدعوى الماثلة فإن رفض الدفع يسبق الفصل يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى في محله ، ذلك أنه لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حصل من أسباب الحكم الصادر في الدعوى رقم .. .. ما يفيد أن المطعون عليه كان فيها خصما للطاعتين اللتين أقامتاها ضده بطلب إلزامه بالأجرة المتأخرة ، وإنه نازع في قانونية الأجرة المتعاقد عليها طالبا إخضاعها للتخفيض المقرر بالتشريع الاستثنائي وأن المحكمة نذبت خبيرا هندسيا لتحديد تاريخ إنشاء العين المؤجرة وتخفيض أجرتها طبقا للقوانين المتتابعة ، وإذا تقاعس المطعون عليه من دفع امانة الخبير وطلب العدول عن الحكم بنده اكتفاء بما قدمه من مستندات والحكم في الدعوى بحالتها فقد حكمت بإلزامه بالأجرة المتأخرة وفقا للقدر المتعاقد عليه ، تبعا لحل الدعوى مما يغني عن بيان تاريخ إنشاء العين المؤجرة ومما تطمئن له بصدد ذلك ، وكان مؤدى ذلك أن المطعون عليه آثار نزاعا في تلك الدعوى حول مدى خضوع أجرة عين النزاع لقواعد التخفيض المقررة بقوانين الإيجار وأن الطرفين تناقشا في هذه المسألة وتبادلا بشأنها المستندات وأن المطعون عليه اكتفى في إثبات مدعاه بتلك المستندات ، ومن ثم فإن المحكمة إذ انتهت من تمحيص المستندات المقدمة من الطرفين إلى أن الدعوى خالية من الدليل على توافر أساس التخفيض المطاوب وقضت تبعا لذلك بالزام المطعون عليه بالأجرة المتعاقد عليها ، بما تكون معه هذه الأسباب مرتبطة بالمنطوق ارتباطا وثيقا بحيث لا تقوم له قائمة بدونها وتكون معه وحدة لا تتجزأ ويرد عليها ما يرد عليه من قوة الأمر المقضى ، فإنها تكون قد حسمت النزاع

حول مسأله عدم خضوع الأجرة المتعاقد عليها للتخفيضات القانونية بما لا يجوز لطرفيها العودة إلى مناقشتها بأية دعوى تالية ولو بأدلة قانونية او واقعية لم تسبق انارتها ، لا يغير من ذلك ما ذهب إليه الحكم كتبرير لرفض الدفع من أن الحكم الانتهائي الصادر في الدعوى الأولى لم يحسم حقيقة الأجرة المتنازع عليها ، لأن قوة الأمر المقتضى إنما تثبت لما انتهى إليه الحكم انتهائي في شأن الوقائع المتنازع فيها ، وعلى أساس مطابقة الحقيقة القضائية للحقيقة الواقعية ، والمسألة الأساسية التي حسمها الحكم الأول وعلى ما سلف بيانه وهى مدار النزاع في الدعوى الماثلة ، أن الأجرة المتفق عليها بالعقد هى الأجرة القانونية إذ لم تكف مستندات الدعوى لتطبيق قوازين التخفيض الاستثنائية وهو ما يحاول المطعون عليه إثارته من جديد. لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر في الدعوى رقم ... .. يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر في الدعوى رقم ... ..

## جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية المستشارين :  
الدكتور إبراهيم صالح ، محمد الباجوري ومحمد ، مضاف إبراهيم فراج .

( ٥٣ )

الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٤٤ ق :

( ١ ) دعوى . اعلان . خبرة .

صحف الدعاوى والطعون والأحكام المتعلقة بالدولة ومصالحها . وجوب تسليمها لإدارة قضايا الحكومة . أوراق الاعلان الأخرى . تسليم للوزراء ومديرى المصالح والمخافطين أو من يقوم مقامهم ١٣ مرافعات . دفعه الخبير المحضوم المذكورين جواز توجيهها لإدارة قضايا الحكومة . حلة ذلك .

( ٢ ) حكم . خبرة . اعلان .

اثبات الحكم فى مدوناته اطلاقه على تقرير الخبير وما ورد به من دفعه المحضوم باليريد المسجل وما أرفق بالتقرير من إيصال التسجيل . مؤداه تحقق الحكم من دفعه الخبير المحضوم .

١ — مؤدى نص المادتين ١٣ ، ١٩ من قانون المرافعات ، أن المشرع لم يجعل للدولة ومصالحها المختلفة سوى موطن أصلي واحد بالنسبة للاعلانات الخاصة بصحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام ، فأوجب تسليم صور إعلاناتها إلى إدارة قضايا الحكومة وإلا كان الإعلان باطلا ، بالنظر لما يترتب على إعلانها من سرعان مواعيد يجب اتخاذ إجراءات معينة فى غضونهما ، وإدارة قضايا الحكومة أقدر على القيام بها ، أما غيرها من الأوراق فتعلن للوزراء أو مديرى المصالح المختصة أو المخافطين أو من يقوم مقامهم ، ولما كان نطاق تطبيق هذا النص يقتصر على إعلان إدارة قضايا الحكومة ببعض أوراق المرافعات التى بينها بيان حصر ، وكان نص المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة — المنطبق على واقعة الدعوى يدل على أن المهمة الأصلية لهذه



الإدارة هي أن تنوب عن الجهات الحكومية التي عددها النص فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا بهدف المحافظة على أموال الدولة ورعاية مصالحها وأن الإشارة إلى تسليم صور الإعلانات الخاصة بصحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام إنما استهدف — وعلى ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية للقانون — ترديد القاعدة المنصوص عليها في قانون المرافعات، بقصد جريان ما يتعلق منها بجهة القضاء الإداري أو هيئة قضائية أخرى مما مفاده المفاير بين نطاق الإنابة والوكالة بالخصومة المخول لإدارة قضايا الحكومة وبين استلزام استلامها صور إعلانات أوراق معينة . لما كان ذلك وكانت دعوة الخبير للخصوم للحضور أمامه وفق المادة ١٤٦ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ إنما تدخل في نطاق الخصومة المرفوعة وتدور في فلكها بما مفاده أن يستوى إعلانها للدولة ذاتها أو للأب عنها وكان لا جدال في أن إدارة قضايا الحكومة تمثل الداعين في الخصومة المعروضة وتنوب عنهم في الحضور والمرافعات عن صوابهم فإن إخطار الخبير لإدارة قضايا الحكومة — توصلا لدعوة الطاعنين بصفاتهم للحضور أمامه جائز ولا ينطوي على مخالفة القانون .

٢ — مفاد المادة ١٤٦ من قانون الإثبات إنه يتعين دعوة الخبير للخصوم إما كان وسيلة باعتبارها إجراء جوهريا قصد به تمكين طرفي النزاع من المنول تبينا لوجهة نظرهم ، فإذا تخلفت تلك الدعوة كان عمل الخبير باطلا ، وإذا كان البين من الاطلاع على صحيفة الاستئناف أن الطاعنين تمسكوا ببطان عمل الخبير لعدم إخطارهم وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفاع بأنه ثبت من الاطلاع على تقريره إنه وجه بالبريد المسجل الدعوة للطاعنين مع إدارة قضايا الحكومة وأرفق بالتقرير وصول الكتب المسجلة فإن مفاد هذا الذي قرره الحكم أن تمت دعوة وجهات إلى الطاعنين وأنه تحقق من حصولها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

## حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتوصل في أن المطعون عليهم الثلاثة الأول أقمن الدعوى رقم .. ..  
.. .. والتي قبلت فيما بعد برقم .. ..  
مدنى كلى شمال القاهرة ضد الطاعنين الأولى والثالث وزير الصحة ومحافظ السويس  
بصفتهما — وكل من محافظ القاهرة ووزير الإسكان ورئيس حي شرق القاهرة  
بصفاتهم طان فيهم الحكم بتعديل قرار لجنة تقدير الإيجارات إلى الندر الذى  
يتناسب مع تكاليف المبنى الفعلية . وقلن بيانا لها أنهن يتمتعن العمارة رقم ..  
.. .. وقد استأجر منهن الطاعن لأول شقتين بالدور الثانى ،  
وإذا قامت لجنة تقدير الإيجارات المختصة بتقدير إيجار الشقة البحرية بمبلغ .. ..  
.. .. والشقة القبلية بمبلغ .. .. ، وكان هذا التقدير لا يتناسب  
مع التكاليف الفعلية للمبنى فقد أقمن الدعوى . كما أقام الم. عون عليه الرابع الدعوى  
رقم .. .. أمام نفس المحكمة ضد الطاعنين الثانى والثالث ، وزير  
الشئون الاجتماعية ومحافظ الدويس بصفتهما وكل من محافظ القاهرة ووزير  
الإسكان ورئيس حي شرق القاهرة بصفاتهم طالبا الحكم بتعديل قرار لجنة تقدير  
الإيجارات إلى القدر الذى يتناسب مع التكاليف الفعلية للمبنى . وقال شرحا لها  
أنه ، تلك حصة فى نفس العمارة السابقة وقد استأجر منه الطاعن الثانى شقتين  
بالدور الأول ، وإذا قامت لجنة تقدير الإيجارات المختصة بتقدير إيجار الشقة  
البحرية بمبلغ .. .. والشقة القبلية بمبلغ .. .. ، وكان هذا  
التقدير لا يتناسب مع التكاليف الفعلية للمبنى فقد أقام الدعوى . وبعض الدعوى  
حكمت المحكمة فى ١٩/٥/١٩٧١ بإثبات ترك المطعون عليهم خاصة كل من  
محافظ القاهرة ووزير الإسكان ورئيس حي شرق القاهرة بصفتهم وبندب أحد  
الخبراء لأداء المأمورية المبينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت  
ويتأرجح .. .. فحكمت : أولا : فى الدعوى رقم .. ..  
بتجسيد القيمة الإيجارية للوحدتين السكنيتين والمؤجرتين إلى مديرية  
الصحة بالسويس بمبلغ ١٣ جنهما و ٨٥٠ مليم بالنسبة للشقة البحرية ،  
١٣ جنهما و ٣٥٠ مليم بالنسبة للشقة القبلية والتي يتكون منهما الطابق العلوى من



المقار . ثانيا : في الدعوى رقم .. .. .. .. .. تحديد القيمة  
الإيجارية للشقتين الموجودتين بالطابق الأرضي من المقار والمؤجرتين إلى مديرية  
الشئون الاجتماعية بالسويس بمبلغ ١٣ بالنسبة للشقة البحرية ، ١٢ جنيا  
و ٥٠٠ مليم بالنسبة للشقة القبلية . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف  
رقم .. .. .. طالبين إلغاء وتأيد قرار لجنة تقدير الإيجارات ،  
وتاريخ .. .. حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن  
الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت  
فيها رأي برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فمات  
أنه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث أن للطعن اقيم على سببين ، ينعي الطاعنون بالسبب الأول منها على  
على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي  
بيان ذلك يقولون أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي الصادر ضدهم  
في حين أن هذا الحكم صدر باطلا لصدوره في غير خصومة قائمة طبقا لقاعدة  
١٤٣ من قانون المرفعات ذلك أن الثابت في محضر جلسة ١٩٧٤/٥/١٩ أمام  
محكمة أول درجة أن المطعون عليهم قرروا بترك الخصومة بالنسبة للجهات الحكومية  
فحكمت المحكمة بإثبات ترحيم لمحاسبة الحكومة ، ولكنها رغم ذلك نذبت خيرا  
في الدعوى ثم أصدرت حكما في الموضوع ضد الطاعنين فاستأنفوا الحكم  
وتمسكوا في صحيفته الاستئناف بأن الحكم الابتدائي صدر في غير خصومه لأن  
المصعرون لم يمتثلوا عن محاسبة الحكومة ، فينصرف التنازل أيضا إلى الطاعنين ،  
وإذا تمت الحكم عن هذا الدافع وأيد الحكم الابتدائي مقرر أن ترك  
الخصومة بأن لمن عدا الطاعنين ، فهذا التخصيص ينطوي على مخالفة الثابت  
بالأوراق بالإضافة إلى الخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه لما كان الطاعنون لم يقدموا صورة  
رسمية من حكم إثبات ترك الخصومة المؤيد لدفاعهم ، وكان الحكم المطعون فيه  
قد أورد بمذواته أن ترك الخصومة كان لمن عدا الطاعنين ، وكان في ذلك الرد  
الكافي على ما أورد الطاعنون في صحيفة الاستئناف من إشارة إلى التنازل  
عن محاسبة الحكومة جملة ، فإن النعي يفتقر إلى دليله .



وحيث إن الطاعنين يشتمون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة المانون من وجهين ( الأول ) استند الحكم إلى إيصالى يريد لخطابين مرسلين إلى إدارة قضايا الحكومة واعتبرهما دليلا على أن نمة دعوة من الخبير للطاعنين لا تصور أمامه لمباشرة المأمورية دون أن تطلع المحكمة على صورة هذين الخطابين حتى تتأكد من احتوائهما على البيانات اللازمة الخاصة برقم الدعوى وأسماء الخصوم والخسة المحددة هذا إلى أنه تبين من الرجوع إلى سجلات إدارة قضايا الحكومة أن هذين الخطابين لم يردا إليها (الثانى) أنه بفرض حصول الإخطار فإن إدارة قضايا الحكومة لا تتيب عن الدولة أو الأشخاص العامة طبقا لمادتين ١/١٣ - ٢ من قانون المرافعات ، ٦ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة إلا فى استلام صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام ، وإخطار الخبير لا يبد من قبيل هذه الأوراق فإخطار إدارة قضايا الحكومة بالحضور أمام الخبير لا يبد إخطارا للطاعنين ، ويكون التقرير باطلا وفق المادة ١٤٦ من قانون الاتبات .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه لم كان النص فى المادة ١٣ من قانون المرافعات على أنه " فيما عدا مانص عليه فى قوانين خاصة تسلم صورة الإعلان على الوجه الآتى : ١ - ما يتعلق بالدولة تسلم للوزراء ومديرى المصالح المختصة والمحافظين أو لمن يقوم مقامهم فيما عدا صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام فتسلم الصورة إلى إدارة قضايا الحكومة أو فروعها بالأقاليم حسب الاختصاص المحلى لكل منها ... " ، وفى المادة ١٩ منه على أنه " يترتب البطلان على عدم مراعاة المواعيد والإجراءات المنصوص عليها فى المواد ... ١٣ " يدل على أن المشرع لم يجعل للدولة ومصالحها المختلفة سوى موطن أصلى واحد بالنسبة للإعلانات الخاصة بصحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام ، فأوجب تسليم صور إعلانها إلى إدارة قضايا الحكومة وإلا كان الإعلان باطلا ، بالنظر لما يترتب على إعلاناتها من مريان مواعيد يجب إتخاذ إجراءات معينة فى غضونهما ، وإدارة قضايا الحكومة أقدر على القيام بها ، أما غيرها من الأوراق فتعلن للوزراء أو مديرى المصالح المختصة أو المحافظين أو من يقوم مقامهم . ولما كان نطاق تطبيق هذا النعى يقتصر على إعلان إدارة قضايا الحكومة ببعض أوراق المرافعات

التي ينشأ بيان حصر على ماسلف بيانه ، وكان النص في المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة — المنطبق على واقعة الدعوى — على أنه ” تنوب هذه الإدارة عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا وتسلم إليها صور الإعلانات الخاصة بصحف الدعوى وصحف الطعون وأحكام المتعلقة بتلك الجهات ما اتصل منها بجهة القضاء العادي أو جهة القضاء الإداري أو أية هيئة قضائية أخرى ... ” . يدل على أن المهمة الأصلية لهذه الإدارة هي أن تنوب عن الجهات الحكومية التي عددها النص فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا بهدف المحافظة على أموالها المودعة ورعاية مصالحها وأن الإشارة إلى تسليم صور الإعلانات الخاصة بصحف الدعوى وصحف الطعون والأحكام إنما استهدف — وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون — ترديد للقاعدة المنصوص عليها في قانون المرافعات بقصد جريانها على ما يتعلق منها بجهة القضاء الإداري أو أية هيئة قضائية أخرى ، بما مفاده المدايرة بين نطاق الإنابة والوكالة بالخصومة المخول لإدارة قضايا الحكومة وبين استلزام استلامها صور إعلانات أوراق معينة . لما كان ذلك وكانت دعوة الخبير للخصوم للحضور أمامه وفق المادة ١٤٦ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ إنما تدخل في نطاق الخصومة المرفوعة وتدور في فلكها بما مفاده أنه يستوى إعلانها للدولة ذاتها أو لممثل عنها ، وكان لا جدال في أن إدارة قضايا الحكومة تمثل الطاعنين في الخصومة المرفوعة وتنوب عنهم في الحضور والمدافعة عن صوالحهم ، فإن إخطار الخبير لإدارة قضايا الحكومة توصلا لدعوة الطاعنين بصفتهم للحضور أمامه جائزا ولا ينتوى على مخالفة القانون . لما كان ما تقدم وكان مفاد المادة ١٤٦ أنه يتعين دعوة الخبير للخصوم أيا كانت وسيلتها باعتبارها إجراء جوهريا قصد به تمكين طرفي النزاع من المتول تبياناً لوجهة نظرهم فإذا تحلفت تلك الدعوة كان عمل الخبير باطلا ، وكان البين من الاطلاع على صحيفة الاستئناف أن الطاعنين تمسكوا بيطلان عمل الخبير لعدم إخطارهم وكان الحكم

المطعون فيه قد رد على هذا الدفاع بأنه ثبت من الاطلاع على تقريره أنه وجه بالبريد المسجل اندعوة للطاعنين على إدارة قضايا الحكومة ، وأرفق بالتقرير وصول الكتب المسجلة ، فإن مفاد هذا انذى قرره المحكم أن تمت دعوة وجهت إلى الطاعنين وأنه تحقق من حصولها ويكون الدعوى على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

---



## جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عبد العال السيد وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد صلاح الدين زغو ، محمد فاروق راتب ، إبراهيم فوده و عماد الدين بركات .

( ٥٤ )

الطعن رقم ٩١٠ لسنة ٤٤ القضائية :

محاماه . استئناف .

استئناف قرار مجلس نقابة المحامين بتقدير آتاع المحامى . وجوب أن يكون بصحيفة تعلن  
للخصم خلال ااميعاد المحدد للاستئناف . المادة ١١٣ ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ . ادمتئناف اامعد  
مرفوعا بمجرد اامداع الصمفة قلم كتاب المحكمة . علة ذلك .

النص المادتين ٦٣ ، ٢٣٠ من قانون المرافعات — وعلى ما جاء بالمذكور  
الإيضاحية لهذا القانون — يدل على أن المادة ٦٣ المذكورة تضمنت طريقة  
رفع الدعوى فنصت على أن الدعوى ترفع باامداع صمفتم اقم كتاب المحكمة ما لم  
ينص القانون على غير ذلك وبهذا اامدخل المشرع تعديلا جوهريا فيه الكثير من  
التيسير على رافع الدعوى وعنى عن البيان أن الآثار التى تترتب على اامداع صمففة  
الدعوى قلم كتاب المحكمة هى الآثار التى يرتبها قانون المرافعات على رفع الدعوى  
والترزم المشرع فى الحالات التى رأى فيها الإحالة إلى أحكام الباب الثانى من  
الكتاب الأول الخاص برفع الدعوى وقيدها أن يعبر عن مراده بعبارة ”وفقا  
للأوضاع المعتادة لرفع الدعوى“ وهو يقصد بذلك أن تترتب آثار الاجراء  
بمجرد اامداع الصمففة قلم الكتاب وأن يتم اامعلان الصمففة بعد ذلك من طريق  
قلم المحضرين أما فى الحالات التى رأى فيها المشرع لاعتبارات قدرها الخروج عن  
القاعدة التى أخذ بها فى رفع الدعوى فقد اامترزم بالتعبير عن مراده عبارة ” بصمففة  
تعلن للخصم أو عبارة ” بتكليف بالضور“ وهو يقصد بذلك أن يتولى طالب  
الإجراء مباشرة ااملأنه من طريق قلم المحضرين إلى خصمه والامترتب آثار

الإجراء الامن تاريخ تمام إعلانه للحصم ، وإذا كانت المادة ١١٣ من قانون الحمامات تنص على أنه " يجوز للمحامي وللوكيل استئناف القرارات التي يصدرها مجلس النقابة الفرعية في طلبات التقدير بتكليف بالحضور أمام محكمة الاستئناف التي يقع بدائرتها مكتب المحامي إذا كانت قيمة الطلب تجاوز مائتين وخمسين جنيها أو أمام المحكمة الكلية إذا كانت قيمة الطلب لا تجاوز المبلغ المذكور خلال عشرة أيام من تاريخ إعلان القرار " فان مفاد ذلك أن المشرع رأى - بالنسبة لاستئناف قرارات مجالس نقابات المحامين الفرعية بتقدير أعقاب المحامين - الخروج على القواعد العامة لرفع الاستئناف التي تعتبر الاستئناف مرفوعا بمجرد تقديم الصحيفة لقلم الكتاب إلى أن يكون استئناف هذه القرارات بتكليف المستأنف خصمه بالحضور أمام المحكمة المرفوع إليها الاستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ إعلانه بالقرار المطعون فيه ، ولما كان القرار المطعون فيه قد أعلن إلى الطاعن في ١٩٧٤/٢/٥ ولم يتم تكليف المطعون عليه بالحضور في الاستئناف المرفوع عنه - على ما جاء بالحكم المطعون فيه - إلا في ١٩٧٤/٢/٢٦ أي بعد مضي عشرة أيام المقررة للطعن عليه بالاستئناف كمنص المادة ١١٣ من قانون الحمامات فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط حق الطاعن في الاستئناف يكون قد التزم صحيح القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون عليه استصدر قرارا من مجلس نقابة المحامين الفرعية بالقاهرة في طلب التقدير رقم ... .. بتقدير أعقاب في القضايا التي باشرها عن الطاعن بصفته بمبلغ ... .. وإذا أعلن الطاعن بهذا القرار في ١٩٧٤/٢/٥ طعن عليه بالاستئناف لدى محكمة استئناف القاهرة بمريضة أعلنت للطعون عليه في ١٩٧٤/٢/٢٦ وقد الاستئناف برقم ... .. ، وبتاريخ ١٩٧٤/٦/٨ قضت المحكمة بسقوط حق المستأنف " الطاعن " في الاستئناف ، طعن الطاعن في هذا الحكم

بطريق النقض للسبب الوارد بصحيفة الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أبنت فيها الرأي برفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب النعى أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله وتفسيره وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن المشرع نص في المادة ٢٣٠ من قانون المرافعات على طريقة رفع الاستئناف وذلك بأن يكون بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة المرفوع إليها الاستئناف وفقا للأوضاع المقررة لرفع الدعوى طبقا لأداة ٦٣ منه وأن الغرض من التكليف بالحضـر هو مجرد إخطار المستأنف عليه بالجلسة والمحكمة المرفوع إليها الاستئناف ، وأن المشرع وإن كان قد خرج على الأصل العام لميعاد الاستئناف المقرر في قانون المرافعات بالنسبة لاستئناف القرارات الصادرة من مجالس نقابات المحامين الفرعية بتقدير أتعاب المحامين بأن جعله عشرة أيام بدلا من أربعين يوما على ماورد بنص المادة ١١٣ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة إلا أنه لم يقصد الخروج على التواعد العامة المقررة لرفع الاستئناف والتي تقضى بأن الاستئناف يعتبر مرفوعا بمجرد إيداع صحيفته قلم الكتاب في الميعاد المقرر لذلك ، ولما كان الطاعن قد أودع صحيفة الاستئناف قلم كتاب المحكمة خلال العشرة أيام المقررة للاستئناف فإن استئنائه يكون في الميعاد وإذ لم يلتم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بسقوط حق الطاعن في الاستئناف لعدم تمام إعلان المستأنف عليه "المطعون عليه" خلال تلك المدة مع عدم وجوب ذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله وتفسيره .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن النص في المادة ٢٣٠ من قانون المرافعات على أن الاستئناف يرفع بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة المرفوع إليها الاستئناف وفقا للأوضاع المقررة لرفع الدعوى وفي المادة ٦٣ من القانون المذكور على أن الدعوى ترفع إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك يدل — وعلى ما جاء بالمدكرة الإيضاحية لقانون المرافعات — على أن المادة ٦٣ من قانون المرافعات تضمنت طريقة رفع الدعوى فنصت على أن الدعوى ترفع بإيداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة



ما لم ينص القانون على غير ذلك وهذا أدخل المشرع تعديلا جوهريا فيه الكثير من التيسير على رافع الدعوى ، وغنى عن البيان أن الآثار التي تترتب على إيداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة هي الآثار التي يرتبها قانون المرافعات على رفع الدعوى . . . . . والتزم المشرع في الحالات التي رأى فيها الإحالة إلى أحكام الباب الثاني من الكتاب الأول الخاص برفع الدعوى وقبدها أن يعبر عن مراده بعبارة "وفقا للأوضاع المعتادة لرفع الدعوى" وهو يقصد بذلك أن تترتب آثار الاجراء بمجرد إيداع الصحيفة قلم الكتاب وأن يتم إعلان الصحيفة بعد ذلك عن طريق قلم المحضرين ، أما في الحالات التي رأى فيها المشرع لاعتبارات قدرها الخروج عن القاعدة التي أخذ بها في رفع الدعوى ، فقد اتزم بالتعبير عن مراده بعبارة "بصحيفة تعلن للخصم" أو عبارة "بتكليف بالحضور" وهو يقصد بذلك أن يتولى طالب الإجراء مباشرة إعلانه عن طريق قلم المحضرين إلى خصمه ولا تترتب آثار الاجراء إلا من تاريخ تمام إعلان الخصم ، لما كان ذلك وكانت المادة ١١٣ من قانون المحاماة تنص على أنه "يجوز شحامي وللوكيل استئناف القرارات التي يصدرها مجلس النقابة الفرعية في طلبات التقدير بتكليف بالحضور أمام محكمة الاستئناف التي يقع بدائرتها مكتب المحامي إذا كانت قيمة الطلب تتجاوز مائتين وخمسين جنيها أو أمام المحكمة الكلية إذا كانت قيمة الطلب لا تتجاوز المبلغ المذكور خلال عشرة أيام من تاريخ إعلان القرار . فإن مفاد ذلك أن المشرع رأى - بالنسبة لاستئناف قرارات مجالس نقابات المحامين الفرعية بتقدير آتاع المحامين - الخروج على القواعد العامة لرفع الاستئناف التي تعتبر الاستئناف مرفوعا بمجرد تقديم الصحيفة لقلم الكتاب إلى أن يكون استئناف هذه القرارات بتكليف المستأنف خصمه بالحضور أمام المحكمة المرفوع إليها الاستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ إعلانه بالقرار المطعون فيه ، لما كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد أعلن إلى الطاعن في ١٩٧٤/٢/٥ ولم يتم تكليف المطعون عليه بالحضور في الاستئناف المرفوع

عنه على ما جاء بالحكم المطعون فيه - إلا في ١٩٧٤/١/٢٦ أي بعد دخري العشرة أيام المقررة للطعن عليه بالاستئناف كنص المادة ١١٣ من قانون المحاماة فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط حق الطاعن في الاستئناف يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون وتأويله وتفسيره على غير أساس ولما تقدم بتعين رفض الطعن .

---

## جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عبد المال السيد وحضرة السادة المستشارين :  
أحمد ملاح زغر ، الدكتور عبد الرحمن عياد ، محمد فاروق راتب و عماد الدين بوكات .

( ٥٥ )

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) نقض " الاختصاص في الطعن " . " التزام التضامن " .

الاختصاص في الطعن بالنقض . شرطه . اختصاص الطاعن لآخرين كان مطلوباً التماس  
معه بالتضامن . غير مقبول طالما لم تكن له طلبات قبلها .

( ٢ ) بيع . رسوم . عقد " فسخ العقد " .

حسب رخصة السيارة المبيعة لمستخدم سداد البائع الموزوم بالجمركية المستحقة . اعتباراً تعرض  
من الغير الشراء . أثره . للشراء طلب فسخ العقد أو الرجوع بمصرى الامتيازات .

( ٤ ، ٣ ) حكم " تسبب الحكم " . تعويض . مسئولية " مسئولية تقصيرية " .

٣ - التعويض عن فسخ العقد . أساسه المسئولية التقصيرية . القضاء به امتداداً لـ ١١٠  
الخطأ وعلاقة السبب والضرر . لا يوجب الحكم وصف الخطأ بأنه عقدي طالما لم يؤثر على  
المصلحة التي انتهى إليها .

٤ - للتناقض . ماهية . التزام وزارة الداخلية بتعويض مشتري السيارة ترخيصها بام  
البائع قبل سداد الرسوم الجمركية والزام البائع لها بالتعويض له بعد عدم جواز التصرف فيها .  
لا تناقض .

١ - شرط قبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع  
التقاضى حتى تعود على المدعى منفعة من اختصاص المدعى بالحكم عليه بطلبه بما وصفته  
المادة الثالثة من قانون المرافعات بأنه المصلحة القائمة التي يقرها القانون والطعن بالنقض  
لا يخرج على هذا الأصل فلا يكفي لقبوله مجرد أن يكون المطعون عليه طرفاً في



الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أيضا أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو، وإذا بين من وقائع الدعوى أن المطعون عليهما الثاني والثالث لم ينازعا الطاعن كما لم يوجه الطاعن لهما أى طلب فلا تكون للطاعن مصلحة في اختصاصهما أمام محكمة النقض مما يوجب الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة لهما دون أن يغير من هذا النظر أن يكون المطعون عليه الأول قد طالب الحكم على الطاعن والمطعون عليهما الثاني والثالث متضامنين إذ لا ينال التضامن — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من استقلال كل من المتضامنين عن الآخر في الخصومة وفي الطعن في الحكم الصادر فيها .

٢ — إذ كان الثابت من الأوراق ومن الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه أن السيارة محل النزاع دخلت البلاد تحت نظام الإفراج المؤقت طبقا لقانون الجمارك الصادر بالمرسوم رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والقرارات المنفذة له ويوجب هذا النظام على من أدخلها إعادة تصديرها أو أداء الضرائب الجمركية المستحقة عليها في حالة توافر الشروط اللازمة لاستيرادها، وإذا بيعت قبل أداء الضريبة انتقلت ملكيتها بحالة عبء الضريبة المستحقة وهو دين ممتاز له أسبقية على غيره من الديون عملا بالمادة ١١٣٩ من القانون المدني، وإذا كان الطاعن قد باع السيارة للمطعون عليه الأول بالعقد المبرم بتاريخ ١٩٧٠/٤/٦ قبل سداد الضرائب الجمركية المستحقة عليها مما ترتب عليه إصدار أمر بضبطها ومحب رخصتها في ١٩٧٠/٩/١٢ وهو تعرض من الغير الذي كان له حق على المبيع وقت البيع ترتب عليه منع المشتري من الانتفاع به وهو ما يحجز للأخير الحق في طلب فسخ العقد أو الرجوع بدعوى الاستحقاق سواء كان يعلم سبب الاستحقاق أو لا يعلم به فإن الحكم المطعون عليه إذ قضى بفسخ عقد البيع الذي تضمن بيع الطاعن للمطعون عليه الأول السيارة لا يكون قد خالف القانون .

٣ — النص في المادة ١٥٧ من القانون المدني على أنه في "العقود الملزمة للجائين إذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه جاز للمتعاقد الآخر بعد اصدار المدين أن يطالب بتنفيذ العقد أو بفسخه مع التعويض إن كان له مقتضى" يدل على

أن الفسخ إذا كان من رده خطأ أحد المتعاقدين فإن هذا الطرف لا يلزم برد ما حصل عليه فقط وإنما يلزم فوق ذلك بتعويض الطرف الآخر عما لحقه من ضرر نتيجة لذلك الفسخ . وإذا كان ما بني عليه الحكم قضاءه على الطاعن بالتعويض مؤسسا على توافر الخطأ في جانبه وعلاقة السببه بين هذا الخطأ وما أصاب المطعون عليه الأول من ضرر وهي الأركان اللازمة لقيام المسؤولية التقصيرية فلا يعيبه وصفه خطأ الطاعن بأنه خطأ عقدي مادام أن ذلك لم يؤثر في النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها .

٤ - التناقض الذي يعيب الحكم ويفسده هو الذي تنحاحى به الأسباب ويعارض بعضها بعضا بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه . وإذا كان الثابت من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعور فيه أنه أقام قضاءه بمسؤولية المطعون عليه الثاني (وزير الداخلية) عن التعويض على أن موظفي المرور التابعين له قد بدر منهم خطأ يتمثل في الاستجابة للطاعن (البائع) بإصدار ترخيص للسيارة ثم إصدار ترخيص لها بعد ذلك للمطعون عليه الأول (المشتري) حتى تاريخ سحبها مع عدم جواز ذلك البين إلا بعد إداء الضرائب الجمركية المستحقة عليها وأن هذا الخطأ جعل المطعون عليه الأول يتعرض للأضرار التي أحاطت به عند شرائه للسيارة نتيجة سحب الترخيص، بينما بني قضاءه بمسؤولية الطاعن عن الأضرار التي أصابت المطعون عليه الأول على توافر الخطأ قبله الذي يتمثل في علمه السابق على البيع بأن السيارة دخلت البلاد تحت نظام الإفراج المؤقت وبصرفه فيها بالبيع بالرغم من عدم جواز ذلك التصرف قبل إداء الضرائب الجمركية المستحقة عليها وليس في ذلك ثمة تناقض بينهما، إذ من المقرر أن الضرر الذي يصيب المضرور قد يرجع إلى خطأ أكثر من شخص فيلزم كل منهم في هذه الحالة بالتعويض بمقدار ما ساهم فيه بخطئه .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .



حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٧٥٦٢ سنة ١٩٧١ مدني  
كل جنوب القاهرة ضد الطاعن والمطعون عليهما الثاني والثالث للحكم أولا وبصفة  
مستعجلة تلج خبير ميكانيكي لإثبات حالة السيارة المينة بالصعيفة وتقدير ثمنها  
بالحالة التي هي عليها في ١٢/٩/١٩٧٠ وثانيا بفسخ عقد بيع السيارة المؤرخ ٤/٦/١٩٧٠  
الصاعد إليه من الطاعن والزاعم والمطعون عليهما الثاني والثالث متضامين بأن  
يدفعوا له مبلغ ١٦٣٨ جنيه قيمة التكاليف المترتبة على الفسخ ومبلغ ألف جنيه  
كعويض عن الإضرار التي أصابته مع الفوائد من تاريخ الاثذار والحكم بتقرير  
حقه في حبس السيارة تحت يده والاقتضاء حقوقه من ثمن بيعها بالمزاد العلني.  
وقال بيانا للدعوى أنه اشترى من الطاعن السيارة المينة بالصعيفة بعقد مؤرخ  
١٩٧٠/٤/٦ بثمن قدره ١٢٥٠ جنيا وانفق على إعدادها مبلغ ٢٥٠ جنيه وقام  
بترخيصها باسمه فيرأر وحده مرور جنوب القاهرة قامت في ١٢/٩/١٩٧٠ بسحب  
الترخيص لاستحقاق ضرائب جمركية على السيارة كما أمرت بضيبتها على ذمة  
مصلحة الجمارك واستبان له أن السيارة دخلت البلاد سنة ١٩٦٠ باسم السيدة /  
... وأفرج عنها من الجمارك لمسدد محدة متالية بموافقة وزير الخزانة  
تحت نظام الموقوفات ورخصت باسمها ولدى مغادرتها البلاد تركتها في جراج  
مملوك للطاعن وزوجته التي استصدرت حكما بمبلغ ٦٣٠ مليا و١٠٧ جنيه أجرة  
حفظ للسيارة به وتفتته في ٨/١٠/١٩٧٩ ببيعها حيث رسا مزادها على زوجيها  
الطاعن الذي تمكن من ترخيصها باسمه دون اشتراط وجوب الحصول على اذن  
استيراد أو دفع الضرائب الجمركية . وفور سحب الترخيص قام المطعون عليه الأول  
بإثذار الطاعن للحصول على اذن استيراد للسيارة وسداد الضرائب الجمركية المستحقة  
عليها ثم أعاد إظهاره هو والمطعون عليهما بذلك وفسخ العقد والتعويض الذي  
قدره بالاثذار وأقام الدعوى للحكم بطلباته . وفي ٢٣/٩/١٩٧١ قضت المحكمة بسحب  
خبير المعاينة للسيارة قوائم حالتها وتقدير قيمتها في الفترة بين تاريخ شراء المطعون  
عليه الأول في ٢/٤/١٩٧٠ حتى ١٢/٩/١٩٧٠ وبيان سبب ملكية الطاعن لها  
وماطرا على ملكيتها منذ دخولها البلاد حتى سحب رخصتها المنصرفه إلى المدعوق  
عليه الأول . بعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ٣٠/١١/١٩٧٢ أولا  
بفسخ عقد البيع المؤرخ ٤/٦/١٩٧٠ المتضمن بيع الطاعن إلى المطعون عليه الأول



السيارة ثانياً: بالزام الطاعن بأن يؤدي إلى المطعون عليه لأول مبلغ ١٦٠٠ جنيه والفوائد القانونية لمبلغ ١٢٥٠ جنياً من تاريخ المطالبة القضائية في ١٩٧١/٣/٢٠ ولبلغ ٣٥٠ جنيه من تاريخ الحكم بواقع ٤٪ سنوياً . ثالثاً : بتقرير حق المطعون عليه الأول في حبس السيارة لحين استيقاء ما هو محكوم له به قبل الطاعن . رابعاً : بالزام المطعون عليه الثاني بصفته ( وزير الداخلية ) بأن يؤدي إلى المطعون عليه الأول مبلغ ١٥٠ جنيه مائة وخمسين جنياً والفوائد القانونية من تاريخ الحكم بواقع ٤٪ سنوياً خامساً : برفض الدعوى قبل المطعون عليه الثالث بصفته ( وزير الخزانة ) ورفض ما عدا ذلك من الطلبات . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا الغاء ورفض الدعوى . وقيد الاستئناف برقم ١٢٧ لسنة ٩٠ ق . واستأنفه المطعون عليه الثاني طالبا الغاء ورفض الدعوى وقيد استئنافه برقم ٢٠٠ لسنة ٩٠ ق القاهرة . وقررت المحكمة ضم الاستئناف الثاني للأول ليصدر فيهما حكم واحد . وبشأن ١٩٧٢/١١/٢٧ قضت المحكمة أولاً : بتعديل الحكم المستأنف بما قضى به بالنسبة للفوائد عن التعويض المحكوم به بجعلها من تاريخ الحكم الاستئنافي .

ثانياً : بتعديل مبلغ التعويض المحكوم به ضد المطعون عليه الثاني بصفته ( وزير الداخلية ) بجعله مائة جنيه . ثالثاً : بتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . طعن للطاعن في هذا الحكم بطريق النقصر وطلب المطعون عليهما الثاني والثالث عدم قبول الطعن بالنسبة لهما . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم قبول الطعن بالنسبة لمطعون عليهما الثاني والثالث ورفضه بالنسبة لمطعون عليه الأول .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليهما الثاني والثالث أنهما ليسا خصمين للطاعن ينازعانه في طلباته أو ينازعهما في طلباتهما بما لا يجيز له اختصاصهما أمام محكمة النقض .

وحيث إن هذا الدفع سديد ذلك أنه لما كان شرط قبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التقاضي حتى تعود على المدعى منفعة من اختصاص المدعى عليه للحكم عليه بطلبه مما وصفته السادة الثالثة من

قانون المرافعات بأنه المصلحة القائمة التي يقرها القانون وكان الطعن بالنقض لا يخرج على هذا الأصل فلا يمكن لقبوله مجرد أن يكون المطعون عليه طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أيضا أن يكون قد نازع خصمه أمامهما في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو . ولما كان يبين من وقائع الدعوى آفة الذكر أن المدعون عليهما الثاني والثالث لم ينازعا الداعن كما لم يوجه انطاعن لهما أى طلب فلا تكون للطاعن مصلحة في اختصاصهما أمام محكمة النقض مما يوجب الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة لهما دون أن يغير من هذا النظر أن يكون المطعون عليه الأول قد طالب الحكم على الطاعن والمطعون عليهما الثاني والثالث متضامين إذ لا ينال انتضامن — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من استقلال كل من المتضامين عن الآخر في الخصومة في الطعن في الحكم الصادر فيها .

وحيث إن الطعن بالنسبة للمطعون عليه الأول استوفى أوصاءه الشكلية .

وحيث إن الطعن بجى على خمسة أسباب ينمى النان بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه قضى بفسخ عقد البيع المبرم بينه وبين المطعون عليه الأول دلى أساس استحالة نقل ملكية السيارة لأنها دخلت البلاد تحت نظام الافراج المؤقت ادى يقضى بعدم جواز التصرف فيها بالبيع داخل البلاد قبل الوفاء بالصرائب الجزرية وهو قبول من الحكم غير صحيح فقد ثبت من تقرير الخبير أن السيارة المبعة رخصت أولا باسم المالكة الأصلية وصرفت لها لوحات معدنية و بقيت بالبلاد ما يزيد على ثمانى سنوات كما أصدر ترخيص لكل من الطاعن والمطعون عليه الأول بعد شراء الأخير لها وهو ما يبين منه أن الملكية انتقلت إلى الطاعن ومن بعده إلى المطعون عليه الأول الذي لم يطلب إبطال البيع لعدم جواز التصرف في السيارة بل اقتصر على طلب الفسخ بما يتضمن إجازته للبيع ولما كانت ملكية السيارة تستقر بحيازتها و صدور الترخيص حليفا من أى قيد وهو ما تحقق بالنسبة للملكة الأصلية ومن بعدها الطاعن والمطعون عليه الأول كالثابت من تقرير الخبير فإن التفتات الحكم المطعون فيه من ذلك وقضاه بالفسخ يكون مخالفا لقانون وللتأيت بالاوراق .



وحيث إن هذا النعى خير سديد ذلك أنه لما كان الثابت من الأوراق ومن الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه، أن السيارة محل النزاع دخلت البلاد تحت نظام الإفراج المؤقت طبقا لقانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والقرارات المنفذة له ويرجع هذا النظام على من أدخلها إعادة تصديرها أو أداء الضرائب الجمركية المستحقة عليها في حالة توافر الشروط اللازمة لاستيرادها، وإذا بيعت قبل أداء الضريبة انتقلت ملكيتها بحملة بسبب الضريبة المستحقة وهو دين ممازله أسبقية على غيره من الديون عملا بالمادة ١١٣٩ من القانون المدني وكان الطاعن قد باع السيارة للطعون عليه الأول بالعقد المؤرخ ١٩٧٠/٤/٦ قبل سداد الضرائب الجمركية المستحقة عليها مما ترتب عليه إصدار أمر بضبطها وسحب رخصتها في ١٩٧٠/٩/١٢ وهو تعرض من الغير الذي كان له حق على المبيع وقت البيع ترتب عليه منع المشتري من الانتفاع به وهو ما يجيز للأخير الحق في طلب فسخ العقد أو الرجوع بدعوى الاستحقاق سواء كان يعلم سبب الإستهقاق أولا يعلم به فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بفسخ عقد البيع الذي تضمن بيعه انما عن الطعون عليه الأول السيارة لا يكون قد خلف القانون .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول إنه اشترى السيارة من مزاد علني طهرها عما للغير من حقوق عليها ونقل ملكيتها للمشتري ورغم ذلك فإن الحكم المطعون فيه قد نسب إليه أنه كان يعلم بما لمصلحة الجمارك من حقوق على السيارة وأورد لذلك أسبابا تطوى على استخلاص غير سائغ ومترع من غير أصول تدعيه، ولما كان الحكم لم يعن بإيضاح المصدر الذي استقى منه ذلك العلم المسبق المسبب للطاعن فإنه يكون مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود بما ورد في الرد على السبب الأول فضلا على أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بالنسبة لعلم الطاعن بما كان لمصلحة الجمارك من حقوق على السيارة على قوله "أما القول بأن شراء السيارة في مزاد يطهرها عما عليها من حقوق للغير ومن ثم فقد انتقلت إلى المستألف ( الطاعن ) ملكية السيارة



سليمة وخالية فهو قول فيه كثير من التجنى على الحقيقة ذلك أنه من المسلم به أن بيع العقار في المزاد الجبرى هو الذى يظهره ... أما شراء المنقول بطريق المزاد فلا يظهره مما علق به من ديون للغير ... هذا ومن ناحية أخرى فإن الثابت في هذه الدعوى أن المسئف كان يعلم بما لمصلحة الجمارك من حقوق على السيارة لأنها كانت لديه وفي الجراج المملوك له ولحرمة التي استصدرت حكماً بمبلغ ١٠٧ جنيه ضد ملكة السيارة الأصلية للسيدة ... وذلك مقابل حفظ السيارة في الجراج وتحت هذا الحكم على السيارة التي أبرى لها مزاد وانزع أنه صرورى إذ تدخل زوجها والشريك معها في الجراج لشراء السيارة مع علمه المسبق بأنها دخلت البلاد تحت نظام الموقوفات وبأنه مستحق عليها رسوم جمركية" وكان لقاضى الموضوع استنباط القرائن القضائية التي يأخذ بها من وقائع الدعوى ولا شأن لمحكمة الغض فيما يستخلصه من هذه القرائن متى كان استخلاصه سائفاً ومستجداً من عناصر تؤدي إليه من وقائع الدعوى، وكان استخلاص الحكم استخلاصاً سائفاً يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها فإن النعى عليه بالقصور والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يتعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم بنى قضاءه بالمويض عن الفسخ على قيام خطأ عقدي في جانبه حال أن العقد بعد فسخه لا يصلح أن يكون أساساً للتعويض كما أنه يجب للقضاء بالتعويض أن يثبت خطأ في جانب الصاعن وهو ما لم يكشف الحكم عنه بل أن الثابت أنه قد أوفى بالتزامه كاملاً وتم نقل ملكية السيارة إلى المطعون عليه الأول — ولما كان التعرض الحاصل من الغير يرجع إلى سبب أجنبي لا علم له به بما ينفي مسئولية عنه فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى عليه بالتعويض يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن النص في المادة ١٥٧ من القانون المدنى على أنه "في العقود الملزمة للجانبين إذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه جاز للمتعاقد الآخر بعد اعدار المدين أن يطالب بتنفيذ العقد أو بفسخه مع التعويض في الحالتين أن كان له مقتضى" يدل على أن الفسخ إذا

كان مرده خطأ أحد المتعاقدين فإن هذا الطرف لا يلزم برد ما حصل عليه فقط وإنما يلزم حقوق ذلك بتعويض الطرف الآخر عما لحقه من ضرر نتيجة لذلك الفسخ. لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في هذا الخصوص على قوله "وحيث إنه من التعويض فإن المدعى (المطعون عليه الأول) يطالب المدعى عليه الأول (الطاعن) بتعويضه عن فسخ العقد ونفويت الصفقة ولا شك أن المدعى قد أصيب بضرر من جراء فسخ البيع يمثل فيما تكبدته من نفقات على السيارة المبيعة وما فاته بسبب فوات الصفقة عليه واحتجاز السيارة عنه وعدم استعماله لها بسبب عدم الترخيص وهذا خطأ عقدي يسأل عنه المدعى الأول" (الطاعن) وأضاف الحكم المطعون عليه إلى ذلك قوله "ومن ناحية أخرى فإن الثابت في هذه الدعوى أن المستأنف (الطاعن) كان يعلم بما لمصلحة الجمارك من حقوق على السيارة لأنها كانت لديه وفي الجراج المملوك له ولحرمة". وكان هذا الذي بنى عليه الحكم قضاءه على الطاعن بالتعويض مؤسسا على توافق الخطأ في جاتبه وعلاقة السببية بين هذا الخطأ وما أصاب المطعون عليه الأول من ضرر وهي الأركان اللازمة لقيام المسؤولية التقصيرية فلا يجيبه وصفه خطأ الطاعن بأنه خطأ عقدي مادام أن ذلك لم يؤثر في النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها بما يكون منه النفي عليه بهذا السبب غير مقبول.

وحيث إن الطاعن ينفي بالسبب الرابع من الحكم المطعون فيه التناقض في أسبابه وفي بيان ذلك يقول أن انتهاء الحكم إلى توافق المسؤولية التقصيرية في حق المطعون عليه الثاني بصفته بقيام موظفي إدارة المرور التابعين له بإصدار ترخيص للسيارة باسم الطاعن ومن بعده المطعون عليه الأول رغم عدم جواز ذلك ، بما يعتبر تفریطا منهم في أداء أعمالهم يتناقض مع ما قال به الحكم من توافق الخطأ في حق الطاعن وينفيه عنه .

وحيث إن النفي في غير محله ذلك أنه لما كان التناقض الذي يعيب الحكم ويفسده هو الذي تتحاشى به الأسباب وتعارض بعضها بعضا بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه ، وكان الثابت من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاؤه بمسؤولية المطعون عليه الثاني (وزير الداخلية) من



التعويض على أن موظفي المرور التامين له قد بدرو منهم خطأ يتمثل في الاستجابة للطاعن (البائع) بإصدار ترخيص للسيارة ثم بإصدار ترخيص لها بعد ذلك للطعون عليه الأول (المشتري) حتى تاريخ سحبها في ١٢/٩/١٩٧٠ مع عدم جواز ذلك لليعم إلا بعد أداء الضرائب الجمركية المستحقة عليها، وأن هذا الخطأ جعل المطعون عليه الأول يتعرض للأضرار التي أحاطت به عند شرائه للسيارة نتيجة سحب الترخيص بينما بني قضاءه بمسؤولية الطاعن عن الأضرار التي أصابت المطعون عليه الأول على توافر الخطأ قبله الذي يتمثل في علمه السابق على البيع بأن السيارة دخلت البلاد تحت نظام الإفراج المؤقت و تصرفه فيها بالبيع بالرغم من عدم جواز ذلك التصرف قبل أداء الضرائب الجمركية المستحقة عليها وليس في ذلك ثمة تناقض بينهما إذ من المقرر أن الضرر الذي يصيب المضرور قد يرجع إلى خطأ أكثر من شخص فيلزم كل منهم في هذه الحالة بالتعويض بمقدار مساهم فيه بخطئه فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالتناقض يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه القصور في السبب وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه أغفل الإشارة إلى خطأ المطعون عليه الأول بتسليمه بالإجراءات التي اتخذتها جهة إدارة وجعلها أساساً لطلبه نسخ العقد دون أن يتخذ من جانبه الإجراءات الكفيلة بوقف كل أثر لها وهذا الخطأ أثبت في حقه الحكم الصادر من محكمة أول درجة بملية ٢٣/٩/١٩٧١ والقاضي بطلب الحيز لإثبات السيارة وذلك بالرغم من أن هذا الخطأ هو وحده السبب فيما حدث من ضرر .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه لما كان الطاعن لم يقدم ما يفيد أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن خطأ المطعون عليه الأول — على ما جاء بسبب النعي — هو الذي كان السبب فيما أصابه من ضرر وليس بالحكم المطعون فيه أو بالحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ٣٠/١١/١٩٧٢ اللذين لم يقدم الطاعن سواهما بالأوراق — ما يفيد ذلك فإنه فضلاً عن أنه دفاع حار عن الدليل فإنه يكون سبباً جديداً لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المرحومى وعضوية السادة المستشارين:  
عزف الدين خيرى ، أحمد شيبه الحمد ، الفى بقطر حبشى وأحمد شوق الملبجى .

(٥٦)

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٤ القضائية :

عمل "العاملون بالقطاع العام" .

للقواعد الخاصة بمعادلة وظائف الشركات . لا محل لأعمالها على من يعين بعد العمل باللائحة  
٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . تحديد أجره عند التعيين بالحد الأدنى المقرر بحسب ترتيب الأعمال  
للوظيفه التى عين عليها . صحيح .

إذ كان الثابت - وعلى ما سجله الحكم المطعون فيه - أن المطعون ضده عين  
لدى الشركة الطاعنة بمكافأة شهرية تحت التسوية فى ١٩/٦/١٩٦٦ بعد تاريخ العمل  
بلائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للتؤسسات العامة الصادر بها القرار  
الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ثم اعتمد تعيينه فى ١٤/١٠/١٩٦٧ فى وظيفة  
من الفئة المالية السابعة ، وكانت المادة التاسعة من اللائحة تنص على أن يحدد  
أجر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر لوظيفته بحسب ترتيب الأعمال ،  
وكان الأجر الذى يستحقه المطعون ضده بالتطبيق لتلك المادة هو الحد الأدنى  
المقرر لوظيفته طبقا لما ورد بمجدول الوظائف والمرتبات المعتمد والذى أعيدته  
الشركة الطاعنة تنفيذا لأحكام المادة ٦٣ من تلك اللائحة ، بغض النظر عن  
نوع الأجازة العالمة التى يحملها وما توافر له من خبرة عملية سابقة ، وما قد  
يؤهل ذلك لوظيفة أعلى من تلك التى عين لشغلها وكان لا محل فى هذه الحالة لتطبيق  
أحكام المادة ٦٤ من ذات اللائحة بما تضمنته من بيان الطريق إلى معادلة  
الوظائف وتسوية حالة العاملين بالشركات وقت صدورهما طبقا لما تنفر عنه  
تلك الخطوات وطالما أن المطعون ضده التحق بالعمل لدى الشركة الطاعنة بعد  
العمل بتلك اللائحة ويتعين من ثم منحه الأجر المحدد لوظيفته وفقا لما جاء بمجدول

وظائفها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا للنظر واعتد بخبرة الطعون ضده لا يستلزمها وصف الوظيفة التي عين عليها حسبما هو وارد بالجدول الخاص بالشركة مما أدى إلى رفع نشتها المالية على غير ما تم من تقييم لها تبعاً لذلك الوصف ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وبحث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن تحصل في أن المطعون ضده أقام على الشركة الطاعنة الدعوى رقم ١٠٢٧ لسنة ١٩٦٨ مدني كلى المنصورة بطلب الحكم بتسكينه بالفئة الرابعة اعتباراً من تاريخ تعيينه في ١٩٦٦/٦/١٩ - وقال بياناً لها أنه للتحق بالعمل لدى الطاعنة في ١٩٦٦/٦/١٩ بحكافة شهرية قدرها ٢٠ جنيهاً ، وقامت بتسوية حالته على الفئة المالية السابعة اعتباراً من ١٩٦٧/١٠/١٤ بالمخالفة لما توجبه جداول تقييم وتعادل الوظائف بالشركة والموضوعة بالتطبيق للسادتين ٦٣ ، ٦٤ من القرار الجمهوري ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ من تسوية حالته بالفئة المالية الرابعة ، فأقام دعواه بطلبه التقدم . وخارج ١٩٦٨/١٢/١٧ قضت المحكمة بتبني مكتب الخبراء لأداء المأمورية الميمنة بمطوق الحكم ، وبعد أن أودع الخبير تقريره حكمت في ١٩٧١/٤/٢٦ برفض الدعوى - استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة وقيد استئنافه برقم ٢٩٢ لسنة ٢٣ قضائية ، وبتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٣ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وتسكين المطعون ضده بالفئة المالية الرابعة اعتباراً من تاريخ تعيينه في ١٩٦٦/٦/١٩ - طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها نقض الحكم ، وعرض الطعن على غرفة المشورة ، وتحدد لنصره أخيراً جلسة ١٩٧٨/١/١٢ وفيها التزمت النيابة رأيها .



وحيث إن الطاعة تنمى في أسباب طعنها الثلاثة على الحكم المطعون فيه لخطأ في تطبيق القانون وتفسيره والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك نقول أن الحكم المطعون فيه خلط بين قواعد التسويات وقواعد التعيين واعتبر أن النص في عقد العمل المبرم فيما بينها وبين المطعون ضده على اعتبار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للتوسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ جؤا متما للعقد ، موافقة منها على تطبيق قواعد التسوية الواردة بتلك اللائحة على المطعون ضده وأنه يجب تعيينه في الوظيفة التي يتوافق فيه شرائطها والفئة التي تقابل هذه الوظيفة — ولما كانت قواعد التسويات الواردة في المادتين ٦٣ ، ٦٤ من اللائحة السالفة الذكر لا تسرى على من يلتحقون بالعمل لدى الشركات التابعة للتوسسات العامة بعد ١٩٦٤/٦/٣٠ إذ هي أحكام انتقالية قصد بها تسوية حالات العاملين بتلك الشركات في ذلك التاريخ بتسكينهم في وظائف موصفة ومقيمة ، أما من يمتنون فيما بعد فانهم يخضعون لقواعد التعيين الواردة في الباب الثاني من ذات اللائحة — وإذا تجمه الحكم المطعون فيه إلى غير ذلك ، أعمل قواعد التسويات المنصوص عليها في المادتين ٦٣ ، ٦٤ المشار إليها على المطعون ضده ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كان الثابت في الدعوى — وعلى ما سجله الحكم المطعون فيه — أن المطعون ضده حين لدى الشركة الطاعة بمكافأة شهرية تحت التسوية في ١٩٦٦/٦/١٩ بعد تاريخ العمل بلائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للتوسسات العامة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ثم اعتمد تعيينه في ١٩٦٧/١٠/١٤ في وظيفة من الفئة المالية السابعة ، وكانت المادة التاسعة من اللائحة تنص على أن يحدد أبحر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر لوظيفته بجدول ترتيب الأعمال ، وكان الأبحر الذي يستحقه المطعون ضده بالتطبيق لتلك المادة هو الحد الأدنى المقرر لوظيفته طبقا لما ورد بجدول الوظائف والمرتبات المعتمد والذي أعدته الشركة الطاعة تقيذا لأحكام المادة ٦٣ من تلك اللائحة ، بعض النظر عن نوع الإجازة العلمية التي يحملها وما ترافقه من خبرة عملية سابقة وما قد يؤهله ذلك لوظيفة أعلى من تلك التي عين لشغلها ، وكان لا محل في هذه الحالة لتطبيق أحكام المادة ٦٤ من ذات اللائحة بما تضمنته



من بيان الطريق إلى معادلة الوظائف وتسوية حالة العاملين بالشركات وقت صدورها طبقاً لما تسفر عنه تلك الخطوات وطالما أن المطعون ضده التحق بالعمل لدى الشركة الطاعنة بعد العمل بتلك اللائحة ويتعين من ثم منحه الأجر المحدد لوظيفته وفقاً لما جاء بمجدول وظائفها ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر واعتد بحجة للمطعون ضده لا تستلزمها وصف الوظيفة التي عين عليها حسبما هو وارد بالمجدول الخاص بالشركة مما أدى إلى رفع قسمة المالية حل غير ما تم من تقييم لها تبعاً لذلك الوصف ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

---

## جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٧٨

رئاسة السيد المستشار / صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :  
زكي الصاري صالح ، جمال الدين عبد اللطيف ، جلال الدين رافع وعبد الحميد المرمقوى

(٥٧)

الطعن رقم ٦٨٧ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) نقض " الخصوم في الطعن " .

الطعن بالنقض جائز لكل من كان طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه طالما لم يتدخل عن منازعته خصمه .

(٢) بطلان . حكم .

بطلان الحكم للخطأ في بيان أسماء القضاة الذين أصدروه م ١٧٨ مراقعات . مقصور على القضاة الذين فصلوا في الدعوى دون من حضروا تلاوة الحكم .

(٣ و ٤) إثبات " الإثبات بالكتابة " . حكم " ما لا يعد قصورا " .

(٢) استناد الخصم إلى الصورة التسمية الستة . الثبات بالحكم عن هذه الورقة . لا قصور .

(٤) طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يخالف ما اشتمل على دليل كتابي . غير جائز طالما تمسك الخصم الآخر بعدم جوار الإثبات بالينة .

١ - جرى قضاء هذه المحكمة على أنه يجوز الطعن من كل من كان طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ولم يتدخل عن منازعته مع خصمه حتى صدر الحكم ضده سواء كان مستأنفاً أو مستأنفاً عليه ، خصماً أصيلاً أو ضامناً لخصم أصيل ، مدخلاً في الدعوى أو متدخللاً فيها للاختصاص أو الانضمام لأحد طرفي الخصومة فيها . وإذا كان الثابت من مدونات الحكم

المطعون فيه أن الطاعنين تدخلوا في الدعوى أمام محكمة أول درجة وطلبوا رفضها فإزاد على ستة أفدنة ، فلما قضت المحكمة بطلبات المطعون عليهم الخمسة الأول ، استأنف الطاعنون هذا الحكم ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض استئنافهم فإتة يجوز لهم الطعن فيه بطريق النقض .

٢ — إذا كانت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات قد رتبت البطلان جزاء على عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم فإن المقصود بالقضاة في هذه المادة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إنما هم الذين فصلوا في الدعوى لا القضاة الذين حضروا تلاوة الحكم .

٣ — إذ كان الطاعنون قد استندوا في دفاعهم إلى صورة فوتوغرافية من عقد فلا تريب على المحكمة إن هي التفتت عن هذه الورقة .

٤ — طلب الطاعنين إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يخالف ما اشتمل عليه دليل كتابي يكون غير جائز لمخالفته لحكم المادة ٦١ من قانون الإثبات وإذ كان من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليهم الخمسة الأول تمسكوا بعدم جواز الإثبات بالبيئة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض طلب الطاعنين إحالة الدعوى إلى التحقيق لا يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المرحوم .. .. مـورث المطعون عليهم الخمسة الأولين هو والمطعون عليهما الأول والثانية أقاموا الدعوى رقم ١٨٨٢ سنة ١٩٧٠ مدني المنصورة الابتدائية ضد المطعون عليهما السادس والسبعة وطلبوا الحكم بصحة ونفذ العقد الابتدائي المؤرخ في ١٩٧٢/١/٢٧



المتضمن بينهما لهم مساحة قدرها عشرة أفدنة مبيدة الحدود والمعالم بالعقد المذكور وبصحيفة الدعوى مقابل ثمن قدره ١٣٠٠ جنيه ، وقالوا بيانا للدعوى أنه بموجب هذا العقد باع المطعون عليه السادس عن نفسه وبصفته وكلاء عن المطعون عليها السابعة للمرحوم .. .. .. والطاعن الأول وشركائهما أطيانا زراعية مساحتها عشرون فدانا مبيدة الحدود والمعالم بالعقد مقابل ثمن قدره ٢٦٠٠ جنيه ، وإذا يخص المرحوم .. .. .. وشركاءه نصف هذه المساحة وكان قد عين شريكه بأنهما المطعون عليهما الأول والثانية بنحق فدانين لكل منهما فقد أقاموا الدعوى بطلباتهم سالفة البيان . تدخل الطاعنون الأربعة الأول والمرحوم .. .. .. مورث الطاعنين من الرابعة للسابع - في الدعوى وطلبوا رفضها فيما زاد على ستة أفدنة تأسيسا على أن هذه المساحة هي التي اختص بها المرحوم .. .. .. في الأطيان المبيعة . وبتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٧١ قبلت المحكمة تدخلهم وحكت للمدعية بطلباتهم . استأنف الطاعنون الأربعة الأول والمرحوم .. .. .. هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٥ سنة ٢٣ ق مدنى المنصورة . وفى ٢٦/٢/١٩٧٢ حكمت المحكمة باقضاء سير الخصومة بوفاء المرحوم .. .. .. فاستأنف ورثته - المطعون عليهم الخمسة الأول ، سير الاستئناف واختصموا وورثة المرحوم .. .. .. الذى كان قد توفى أيضا أثناء نظر الاستئناف . وبتاريخ ٢٨/٤/١٩٧٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدم المظعون عليهم الخمسة الأول مذكرة دفعوا فيها بعدم قبول الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الدفع وفى الموضوع بتقضى الحكم المطعون فيه فى خصوص ما جاء بالسببين الثانى والثالث . وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن المبدى من المظعون عليهم الخمسة الأول أنه لما كان الحكم الابتدائى لم يقضى بشئ على الطاعنين فما كان يجوز

لم استثناه وبالتالي يكون طعنهم على الحكم المطعون فيه بطريق النقض غير مقبول .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يجوز الطعن من كل من كان طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ولم يتخل عن منازعته مع خصمه حتى صدر الحكم ضده سواء كان مستأنفاً أو مستأنفاً عليه . خصماً أصيلاً أو ضامناً لخصم أصيل ، مدخلاً في الدعوى أو متدخلها للاختصاص أو الانضمام لأحد طرفي الخصومة فيها . وإذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين تدخلوا في الدعوى أمام محكمة أول درجة وطلبوا رفضها فيما زاد على ستة أفدنة ، فلما قضت المحكمة بطبقات المطعون عليهم الخمسة الأولى استأنف الطاعنون هذا الحكم ، إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض استئنافهم فإنه يجوز لهم الطعن فيه بطريق النقض ، ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطعن في غير محله .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه البطلان ، ذلك أن الثابت في نهاية الحكم أن المستشار ... .. حضر تلاوته بدلاً من المستشار ... .. الذي اشترك في إصداره ، في حين أن الثابت بحضر الجلسة أن الذي حضر النطق بالحكم هو المستشار ... .. ، وهذا الخلاف في بيان اسم أحد أعضاء الهيئة التي نظمت الحكم المطعون فيه يفقده أحد البيانات الجوهرية التي أوجب القانون اشتغال الحكم عليها ، وهو ما يعيبه بالبطلان طبقاً لحكم المادة ١٧٨ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه إذا كانت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات قد رتب البطلان جزاء على عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم فإن المقصود بالقضاة في هذه المادة — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إنما هم الذين فصلوا في الدعوى لا القضاة الذين حضروا تلاوة

الحكم . وإذا لم يدع الطاعنون بوقوع خطأ في أسماء المستشارين الذين فصلوا في الاستئناف وبينوا نعيمهم على وقوع خطأ في اسم أحد المستشارين الذين حضروا تلاوة الحكم المطعون فيه ، فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت بأدوارق وشابه فساد في الاستدلال ، ذلك أن البين من عقد البيع موضوع الدعوى أن المشترين هم الطاعن الأول ومورث المطعون عليهم الخمسة الأول وشركاؤهم مما مؤداه أن لكل من هذين الشخصين شركاء معروفين للطرفين ولكل منهم نصيبه المعلوم . تأيد ذلك مما قرره المطعون عليه السادس أمام محكمة أول درجة وفي مذكرة المقدمة إلى محكمة الاستئناف وإذا قضى الحكم المطعون فيه للمطعون عليهم الخمسة الأول بطلبهم تأسيساً على أن المشترين فريقان هما الطاعن الأول وشركاؤه ومورث المطعون عليهم الخمسة الأول وشركاؤه لكل منهما النصف في الرطبان المبيعة ومن حق كل منهما أن يحدد شركاءه في حصته فإنه يكون قد خالف الثابت بالمعقد وشابه الفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي غير مسديد ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاؤه على " أن الثابت من عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٦٢/١/٢٧ أن المستأنف عليهما الآخرين — المطعون عليهما السادس والسابعة . قد باعا للاج ... .. — الطاعن الأول ... .. مورث المطعون عليهم الخمسة الأول — وشركائهما عشرين قدماً دون تحديد لحصة كل منهما في القدر المبيع ومن ثم يعتبر المشتريان قد اشتريا على الشيوع بينهما . لما كان ذلك وكانت المادة ٨٢٥ من القانون المدني تنص على .. تعين القول بأن حصة كل من المشترين وشركائه متساوية أي تساوى نصف القدر المبيع بتمامه وهو عشرة أفدنة " ولما كان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أوفى بقصود العاقدين ، ولارغبة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كان تفسيرها تحتمله عبارة هذه الشروط ولا خروج فيه على المعنى الظاهر لها وكن الحكم المطعون فيه قد استخلص من عبارة " سلباً



سليمان خليفة وأحمد السيد سليمان خليفة وشركاهما» الواردة في بيان المشترين بالعقد أن نية الطرفين اتجهت إلى أن يكون المشترون فريقين يتكون كل منهما من أحد هذين الشخصين وشركائه ورتب على ذلك حق كل منهما في شديدهؤلاء الشركاء وأن حصة كل فريق في القدر المبيع هو النصف ، وكانت هذه العبارة تحمل المعنى الذى استخلصه الحكم منها . لما كان ذلك وكان أى من الطاعنين لم يدع بأنه شريك لمورث المطعون عليهم الخمسة الأول في حصته ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعنين يتعنون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب من ثلاثة وجوه ، الأول أنهم قدموا لمحكمة الاستئناف صورة شمسية من عقد ابتدائي مؤرخ في ١٩٧٠/١١/٧ بتوجيه باع المرحوم ... .. مورث المطعون عليهم الخمسة الأول إلى المرحوم ... .. مورث الطاعنين من الرابعة لآخر ثلاثة أفدنة وإلى الطاعن الأخير فدانا واحدا وإلى الطاعنة الرابعة عن نفسها فدانين ، ووصف فيه القدر المبيع بأنه شائع في تسعة أفدنة مشتري البائع من المطعون عليهم السادس والسابعة وذكر فيه أن الحد البحري للأطيان المبيعة طرفة مناصفة بين هذه الأطيان وأطيان الطاعن الأول وتمسكوا بدلالة هذا العقد على أن الأطيان المبيعة من المطعون عليهم السادس والسابعة كانت موزعة على أساس أن يكون للطاعن الأول وشركائه ١١ فدانا والمرحوم ... .. وشركائه تسعة أفدنة ولم يعترض المطعون عليهم الخمسة الأول على تلك الصورة ، ورغم ذلك فقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع . والانى أنهم طلبوا من محكمة الاستئناف إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن ما يخص مورث المطعون عليهم الخمسة الأول في الصفقة هو ستة أفدنة فقط وأن المطعون عليهم الأول عن نفسه والثانية لم يكونا من بين الشركاء وقت الشراء وقدموا تأييدا لهذا الطلب شهادة من الجمعية التعاونية الزراعية بما يحوزه كل من الطاعن الأول والمرحوم ... .. من الأطيان المبيعة ، غير أن الحكم المطعون فيه رفض إجابة هذا الطلب تأسيسا على أن المطلوب لإثباته تصرف تجاوز قيمته النصاب القانوني لما يجوز إثباته بشهادة الشهود في حين أنه واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات القانونية ، والوجه الثالث

أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي الذي قضى بصحة وثبأن دعوى البيع من العشرة أفدنة موضوع الدعوى بالتحديد الوارد بالثبأن وبصحيفة الموصى في حين أن التحديد الوارد بالصحيفة ليس له سند من عقد البيع .

وحيث إن هذا النعي مردود في وجهه الأول ، ذلك أنه لما كان الطاعنون قد اتحدوا في دفاعهم إلى صورة فوتوغرافية من عقد لا يفيد أن المرحوم ... .. قد اقتصر نصيبه على المساحة الميينة بها من القدر المبيع بالعقد موضوع الدعوى فلا تريب على المحكمة إن هي التفتت من هذه الورقة ، ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب غير منتج . وهو مردود في وجهه الثاني أنه لما كان بيان المشتري في العقد موضوع الدعوى شرطا مكتوبا فيه وكانت بمحكمة الموضوع قد انتهت — على ما سلف بيانه في الرد على السبب الثاني — إلى أنهم يتكرونون من فريقين لكل منهما نصف الاطيان المبيعة ، فان طلب الطاعنين إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يخالف ما اشتمل عليه دليل نتائج يكون غير جائز لمخالفته لحكم المادة ٦١ من قانون الاثبات . وإذا كان اثبات من الحكم المطعون عليهم أن الخمسة الأول تمسكوا بعدم جواز الاثبات بالمبينة فان الحكم المطعون فيه إذ رفض طلب الطاعنين إحالة الدعوى إلى التحقيق لا يكون قد خالف القانون . والنعي غير مقبول في وجهه الثالث ، ذلك أنه يقوم على أمور واقعية ولم يقدم الطاعنون ما يدل على تمسكهم به أمام محكمة الموضوع ومن ثم لا يقبل منهم العدي به لأول مرة أمام محكمة التقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : زكي الصاوي صالح ، جمال الدين عبد اللطيف ، عبد الحميد المرصفاوي ومحمد طه  
منبر .

(٥٨)

الطعن رقم ٨٣٧ لسنة ٤٣ القضائية :

( ١ ) دعوى " دعوى المخاصمة " . قضية .

دعوى المخاصمة : الفصل في مرحلة تتعلق أوجه المخاصمة بالدعوى ونبؤها . لا يكون  
إلا على أساس ما يرد في تقرير المخاصمة والأوراق المودعة معه . عدم جواز تقديم مستندات  
أخرى من المخاصم . للقاضي المخاصم تقديم المستندات المؤيدة لدفاعه .

( ٢ ) اختصاص " اختصاص نوعي " . خبرة .

طلب رد الخبير . اختصاص المحكمة التي عينته بالفصل فيه . حلة ذلك . اعتبار الطلب  
من المسائل التي تعترض سير الخصومة .

١ - مؤدى نص المادتين ٤٩٥، ٤٩٦ من قانون الرافعات - وعلى  
ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الفصل في دعوى المخاصمة وهي في مرحلتها  
الأولى - مرحلة الفصل في تتعلق أوجه اختصاص بالدعوى وجواز قبولها -  
لا يكون إلا على أساس ما يرد في تقرير المخاصمة والأوراق المودعة معه ، وأنه  
لا يجوز للمخاصم في هذه المرحلة تقديم أوراق أو مستندات غير التي أودعها مع  
التقرير ، إلا أن ذلك لا يمنع الناضي المخاصم من تقديم المستندات المؤيدة لدفاعه  
ولا ينفي حق المحكمة في الاستناد إلى ما يحويه ملف الدعوى من أوراق لتكوين  
مقيدتها . لما كان ذلك وكان التصرف محل دعوى المخاصمة هو الحكم الذي  
أصدرته الدائرة المشكلة من المطعون عليهم بتاريخ ١٠/١/١٩٧٣ في الدعويين  
والمى ٣٤٢، ٣٤١ سنة ١٩٦٥ مدنى بنها الابتدائية ، وكان ضم ملف هاتين



الدعويين إنما كان تنفيذنا لقرار المحكمة الصادر بجلسته ١٩٧٣/٣/١١ وفي حضور الخصامين بناء على طلب المطعون عليه الأول ، فإن الحكم المطعون فيه إذ حول في قضائه على ما تضمنته هذا الملف من أوراق ، لا يكون قد خالف القانون .

٢ - النص في المادة ١٤٢ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ يدل على أن المحكمة أو القاضي الذي عين الخبير هو الذي يختص بالنظر في طلب رده باعتبار أن هذا الطلب من المسائل التي تعترض سير الخصومة .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن ... .. أقاما الدعويين رقمي ٣٤١ سنة ١٩٦٥ ، ٣٤٢ سنة ١٩٦٥ مدني بنا الابتدائية ضد الطاعن الثاني والمرحوم ... .. مورث باقي الطاعنين وطلب الحكم بالزام الأول بأن يؤدي لهما مبلغ ٢٩٢ مليا و ٣٥٢ جنيها وبالزام الثاني بأن يؤدي لهما مبلغ ٤٦٠ مليا و ٦٨١ جنيها ، وذلك قيمة الباقي المستحق لهما بمقتضى عقد مطلوبة . وبعد أن ضمت المحكمة الدعويين حكمت في ١٩٦٧/٢/١٥ بتلج مكتب خبراء وزارة العدل لآداء للمأمورية الميئة بمنطوق الحكم - وأثناء مباشرة الخبير المتدب للمأمورية طلب المدعي عليهما رده بالدعوى رقم ٣٩٠ سنة ١٩٧٠ مدني بنا الابتدائية - وفي ١٩٧٠/٩/١٦ حكمت المحكمة باققطاع سير الخصومة في الدعوى الثلاث بوقاة ... .. اتخذ بعض الطاعنين إجراءات تعجيل الدعوى رقم ٣٩٠ سنة ١٩٧٠ واستأقت الدعويان الأصليتان سيرهما - وبتاريخ ١٩٧٣/١/١٠ حكمت المحكمة المشكلة من المطعون عليهم في الدعويين الأخيرين برفض طلب الرد وإعادة للمأمورية إلى مكتب

الخبراء لتقديم التقرير — وبقرار مؤرخ في ١٥ فبراير سنة ١٩٧٣ أقام الطاعنون الدعوى رقم ٤٦ سنة ٦ ق مخاصمات بنها ضد المطعون عليهم وطلبوا الحكم بجواز قبول المخاصمة وبإعلان الحكم سالف الذكر — وبتاريخ ١٢/٦/١٩٧٣ حكمت محكمة استئناف طنطا "مأمورية بنها" بعدم جواز المخاصمة وبتفريم الطاعنين تحسين جنيتها وبالزامهم بأن يدفعوا للمطعون عليهم مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض ، طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبليت فيها الرأي بتقضى الحكم المطعون فيه جزئيا في خصوص الوجه الثانى من السبب الثالث من أسباب الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة قرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها تنازل الحاضر عن الطاعنين عن الوجه سالف الذكر وصحمت النيابة على رأيها .

وحيث إن الصع بنى على ثلاثة أسباب ينسب الطاعنون بالسبب الأول والوجه الأول من السبب الثالث منها على الحكم المطعون فيه البطلان ومخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقولون أن مؤدى نص المادة ٤٩٥ من قانون المرافعات أن الفصل في تعلق وجه المخاصمة بالدعوى أو جواز قبولها إنما يقوم على ما تضمنه تقرير المخاصمة وما قدمه المخاصم من أوراق مع التقرير وأنه لا يجوز في هذه المرحلة تقديم أو قبول أوراق أو مستندات أخرى ، وإذا أمر رئيس الدائرة في هيئتهم وقبل الجلسة المحددة لنظر المخاصمة بضم الدعويين رقمى ٣٤١ ، ٣٤٢ سنة ١٩٦٥ مدنى بنها الابتدائية مخالفا بذلك حكم المادة ١٦٨ من قانون المرافعات ثم بليت المحكمة قضاها بعدم جواز المخاصمة على ما ورد — بأوراق هاتين الدعويين دون أن تنقيد بما جاء في تقرير المخاصمة والمستندات المودعة معه فإن الحكم المطعون فيه فضلا عن بطلانه لا يثنائه على إجراءات باطلة يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن المادة ٤٩٥ من قانون المرافعات توجب على طالب المخاصمة أن يودع مع التقرير المشتمل على أوجهها وأدلتها الأوراق المؤيدة لها وتقضى بأن تنتظر الدعوى في غرفة المشورة في أول جلسة تعقد بعد ثمانية الأيام التالية لتبليغ صورة تقرير المخاصمة إلى القاضي المخاصم ، وتنص المادة ٤٩٦ على أن المحكمة تحكم في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز



قبولها بعد سماع أقوال الطرفين والنيابة العامة إذا تدخلت في الدعوى — وأن كان مؤدى هاتين المادتين — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الفصل في دعوى المخاصمة وهي في مرحلتها الأولى — مرحلة الفصل في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها — لا يكون إلا على أساس ما يرد في تقرير المخاصمة والأوراق المودعة معه ، وأنه لا يجوز للخاصم في هذه المرحلة تقديم أوراق أو مستندات غير التي أودعها مع التقرير ، إلا أن ذلك لا يمنع القاضي الخاص من تقديم المستندات المؤيدة لدفاعه وينفى حق المحكمة في الاستناد إلى ما يحويه ملف الدعوى من أوراق لتكوين عقيدتها . لما كان ذلك وكان التصرف محل دعوى المخاصمة هو الحكم الذي أصدرته الدائرة المشكلة من المظعون عليهم بتاريخ ١٠/١/١٩٧٣ في الدعوى رقمي ٣٤١ ، ٣٤٢ سنة ١٩٦٥ مدني بنها الابتدائية ، وكان ضم ملف هاتين الدعويتين إنما كان تنفيذا لقرار المحكمة الصادر بجلسته ١١/٣/١٩٧٣ وفي حضور المخاصمين بناء على طلب المظعون عليه الأول ، فإن الحكم المظعون فيه إذ عول في قضائه على ما تضمنه هذا الملف من أوراق لا يكون قد خالف القانون ويكون النعي عليه بما أثاره الطاعنون في هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المظعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه أجاز الفصل في طلب رد الخبير في ذات دعوى الموضوع استنادا إلى أن طلب الرد كان بتكليف الخبير بالحضور أمام المحكمة التي عينته عملا بنص المادة ١٤٢ من قانون الإثبات في حين أن ذلك لا يجوز إلا إذا كان الرد بتقرير في قلم كتاب المحكمة ، وقد ترتب على ذلك الخطأ أن المحكمة أجازت أيضا الفصل في طلب الرد دون أن يتضمن ملف دعوى الموضوع ما يدل على تعجيل دعوى الرد رقم ٣٩٠ سنة ١٩٧٠ مدني بنها الابتدائي بعد انقطاع سير الخصومة فيها .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم المظعون فيه أنه أقام قضاءه على قوله « لما كان طلب رد الخبير لا يتم بدعوى مستقلة وإنما يحصل بتكليفه بالحضور أمام المحكمة التي عينته وكانت الدائرة التي عينت الخبير هي —



على ما تنقضى به المادة ١٤٢ من قانون الإثبات — المنوط بها الفصل في طلب رد الخبير المذكور وكان هذا الخبير قد أرسل الأوراق السالف الإشارة إليها للدائرة المذكورة وكانت هذه الدائرة قد استجابت لطلب الخصوم وأجلت الدعوى للاطلاع على تقرير الخبير ومرفقاته ومكنت الخصوم على ما أسلفناه من استكمال دفاعهم بالتصريح لهم بتبادل المذكرات عند حجز الدعوى للحكم وكانت الأوراق التي بعث بها الخبير إلى الدائرة المخاصم أعضاؤها شاملة للعناصر اللازمة للفصل في طلب الرد على اعتبار أنها جاءت متضمنة لوجهات نظر كل من الطرفين — وكان الاستخلاص للسائق للواقع السالف بيانه على ضوء صحيح أحكام القانون المنصوص عليه في المادة ١/٨٣٠ مرافعات والمادتين ١٤٢ ، ١٤٣ من قانون الإثبات قد جاء قاطعا على أن طلب الرد قد تكاملت — على ما أسلفنا — عناصره اللازمة للفصل فيه أمام الدائرة المخاصم أعضاؤها والمطروح عليها التراجع الموضوعي ومن ثم فلا على المحكمة المذكورة إن هي تناولت الفصل في طلب الرد وقضت فيه على وجه السرعة كي تزيل العقبة التي اعترضت الخصومة الأصلية التي طال أمدها أمام القضاء ، وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ، وذلك أن النص في المادة ١٤٢ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أن " يحصل طلب الرد بتكليف الخبير الحضور أمام المحكمة أو القاضي الذي عينه " يدل على أن المحكمة أو القاضي الذي عين الخبير هو الذي يختص بالنظر في طلب رده باعتبار أن هذا الطلب من المسائل التي تعترض سير الخصومة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وبني قضاءه بعدم جواز المحاصمة على أنه لا خطأ في أن تفصل المحكمة المشكلة من المطعون عليهم — أثناء نظرها الدعويين رقمي ٣٤١ ، ٣٤٢ سنة ١٩٦٥ مدني بندا الابتدائية — في طلب رد الخبير الذي عينه فيهما بعد أن استكمل الطلب جميع العناصر اللازمة للحكم فيه وأبدى كل من الطرفين دفاعه ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين  
 بهد مصطفى المصاوي، زكي المصاوي، صالح، جمال الدين عبد الحليف وعبد الحميد المرمقاري .

( ٥٩ )

الطعن رقم ٥٦٣ لسنة ٤٤ القضائية

( ١ ) نقض "الطعن في الحكم الجنائي" . حكم .

الطعن بالنقض في الحكم الجنائي . شرطه . استنفاد جميع طرق الطعن العادية وصدر حكم  
 منه الخصومة في موضوع الدعوى الجنائية . الاستثناء م ٣١ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

( ٢ ) نقض "الأحكام غير الجائز الطعن فيها" . قضاة .

الأحكام الصادرة في طلب رد القضاة في المواد الجنائية . عدم جواز الطعن فيها بطرق  
 النقض استقلاً عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى الجنائية التي تخرج عنها طلب الرد .  
 ملة ذلك .

١ - من المقرر في قضاء الدائرة الجنائية بهذه المحكمة أن الطعن بطريق النقض  
 طريق غير عادي لا يفتح باباً إلا بعد أن تكون الدعوى قد استنفدت جميع طرق  
 الطعن العادي وصدر فيها حكم ينهي الخصومة في موضوع الدعوى الجنائية أما ما  
 يسبق ذلك من ضرر وببالحط أو وجوه الظلم فقد ينهي الحكم في الموضوع لصالح  
 الخصم فلا تكون له مصلحة في الطعن عليه والتمسك بما كان يشكو منه فإذا لم يرفع  
 الحكم النهائي الخطأ الذي يتمسك به الخصم فعندئذ يميزه للقانون الطعن فيه  
 لإصلاح كل خطأ سواء في ذلك ما وقع في الحكم ذاته أو ما بني عليه واتصل به،  
 ولا استثناء من هذه القاعدة إلا فيما نصت عليه المادة ٣١ من القانون رقم ٥٧  
 لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض في المواد الجنائية .

٢ - الأحكام الصادرة في طلبات رد القضاة في المواد الجنائية - وعلى ما جرى  
 به قضاء الدائرة الجنائية بهذه المحكمة - هي أحكام صادرة في مسائل فرعية

## الحكمة

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن — تحصل في أنه بتاريخ ١٩٧٢/١١/٢٣ قرر الطاعن رد قاضي محكمة  
جنتع أبو كبير الجزئية — المطعون عليه — من الحكم في قضيتي الجنحتين رقمي  
٢٣٤٣ و ٥٢٢ سنة ١٩٧١ أبو كبير المرفوعتين بالطريق المباشر ، الأولى منه  
والثانية ضده والتين كان محمداً لنظرهما جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦ ، وذلك للأسباب  
التي بينها بتقرير الرد ، وقد نظرت الدائرة الجنائية محكمة الزقازيق الابتدائية هذا  
الطلب وقضت بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٢ برفضه وبتغريم الطاعن عشرين جنيهاً .  
استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٣٤٨  
سنة ١٥ ق مدني " مأمورية الزقازيق " ، وفي ١٩٧٣/١٢/٨ حكمت المحكمة  
بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت  
النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه  
الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر. وحددت جلسة لنظره وفيها  
التزمت النيابة رأيها .

(١) نقض جاثي مجموعة الكتب الفنى سنة ١٧ ص ٥٧٢ .

• T-T-A • • • • •

• 221 222 223 224 225 226



وحيث إنه من المقرر في قضاء الدائرة الجنائية بهذه المحكمة أن الطعن بطريق النقض طريق غير عادي لا يفتح بابه إلا بعد أن تكون الدعوى قد استنفدت جميع طرق الطعن العادية وصدور فيها حكم ينهى الخصومة في موضوع الدعوى الجنائية ، أما ما يسبق ذلك من ضروب الخطأ أو وجوه التظلم فقد ينتهي الحكم في الموضوع لصالح الخصم فلا تكون له مصلحة في الطعن عليه والتمسك بما كان يشكو منه فإذا لم يرفع الحكم النهائي الخطأ الذي يتمسك به الخصم فعندئذ يجوز له للقانون الطعن فيه لإصلاح كل خطأ سواء في ذلك ما وقع في الحكم ذاته أو ما بني عليه واتصل به ، ولا استثناء من هذه القاعدة إلا فيما نصت عليه المادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة مخض في المواد الجنائية .

وحيث إن الأحكام الصادرة في طلبات رد القضية في المواد الجنائية — وعلى ما جرى به قضاء الدائرة الجنائية بهذه المحكمة — هي أحكام صادرة في مسائل رعية خاصة بصحة تشكيل المحكمة ، فلا يجوز الطعن فيها بطريق النقض استقلالاً عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى الأصلية ، وذلك على أساس أنها وإن كانت منبهة للخصومة في دعوى الرد إلا أنها لا تنهى الخصومة في الدعوى الأصلية التي تفرع الرد عنها ، لما كان الحكم المطعون فيه صادراً في طلب رد قاضي المحكمة الجزئية التي أقيمت أمامها الدعوى الجنائية فإن الطعن فيه على حدة يكون غير جائز .

## جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٧٨

بمشاركة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين ومضوية السادة  
المستشارين جلال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس ، صلاح الدين موسى ومحمد رضى  
عبد الحميد .

( ٦٠ )

الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٤٤ القضائية :

ضرائب "الربط الحكى" .

( ١ ) قاعدة الربط الحكى فى القانون ١٠٢ لسنة ١٩٦٨ . شرط أعمالها . انتهاء  
نشاط الممول خلال سنة ١٩٥٦ . استئناف نشاطه فى سنة ١٩٥٧ . لاجل لاخذ ارباح  
سنة ١٩٥٥ . أساسا لربط الحكى على ارباح لسنة ١٩٥٧ .

( ٢ ) لربط الحكى . التزام المحكمة بأعمال أحكامه ولو لم يطلبه الممول . سنة الأساس  
هى سنة ١٩٥٥ أو أى سنة مالية أو ميلادية تالية لسنة التى بدأ نشاطه فيها إذا لم يكن له نشاط  
فى السنة المذكورة . ق ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ .

١ - يشترط لإعمال قاعدة الربط الحكى مع وحدة سنة الأساس ، توافر  
وحدة النشاط واستمراره ووحدة الممول فى سنة الأساس والسنوات المتتالية ،  
وقرب على ذلك أنه إذا انتهى النشاط التجارى للممول فإن قاعدة الربط الحكى  
تنتهى تطبيقها بانتهاء هذا النشاط ، فإذا استأنف الممول نشاطه قدر ربحه الحقيقى  
من جديد . وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن مورث الممولين ضخم  
انتهى نشاطه خلال سنة ١٩٥٦ ثم استأنفه فى سنة ١٩٥٧ فنقدر له الحكم ربحاً  
حقيقياً من هذه السنة الأخيرة فإن النعى يكون على غير أساس .

٢ - مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٥٥ والفقرة الثانية من المادة ٥٥  
مكرر من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ أنه إذا لم  
يكن للممول نشاط فى سنة ١٩٥٥ فتعتبر أول سنة ميلادية أو مالية لاحقة للسنة

التي بدأ نشاطه خلالها هي سنة الأساس وتتخذ أرباح هذه السنة أساسا لربط الضريبة عن الستين التاليتين بالنسبة إلى المولين الذين تجاوز أرباحهم في سنة الأساس مائة ونمسين جنيا ولا تتعدى خمسمائة جنيه ، وإذا انتهت هذه المحكمة في الرد على النعي السابق إلى أن مورت المطعون ضدهم أوقف نشاطه التجاري في سنة ١٩٥٦ - واستأنفه في سنة ١٩٥٧ ، وكانت محكمة الموضوع قد حددت الربح عن تلك السنة بمبلغ ٢٨٧ جنيا ، ٣٣١ مليا فإن هذا الربح يتخذ أساسا للربط عن الستين التاليتين إذ يتعين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تطبيق قاعدة الربط الحكمي في جميع الحالات إذا توافرت شروطها وإن لم يكن أصحاب الشأن قد تمسكوا بها أمام محكمة الموضوع ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وحدد الربح الحقيقي من كل من سنتي ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن مامورية ضرائب المنيا قدرت أرباح المرحوم .. .. مورت المطعون ضدهم من نشاطه في تجارة الأقطان والغلال عن كل من سنتي ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ بمبلغ ٢٧٦٠ جنيا ، ٢٣٦٠ جنيا ، على التوالي وعن كل من السنوات من ١٩٥٧ إلى ١٩٦١ بمبلغ ١٧٨٠ جنيا وإذا اعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها برفض الطعن من سنتي ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ وبخفض أرباحه من السنوات من ١٩٥٧ إلى ١٩٦١ بالمبالغ التالية : ١٥٤٠ جنيا ، ١٥٤٠ جنيا ، ١٥١٤ جنيا ، ١٢٨٣ جنيا ، ٧٧٤ جنيا على التوالي فقد طعن على القرار الأول - بالدعوى رقم ٢٠٦ سنة ١٩٦١ تجاري المنيا الابتدائية . وعلى القرار الثاني بالدعوى رقم ١٦٩ سنة ١٩٦٣ تجاري المنيا الابتدائية . بتاريخ



١٩٦٣/٢/٣١ حكمت المحكمة في الدعوى الأولى بإلغاء القرار المطعون فيه واعتبار الطاعن لم يمارس أى نشاط في تجارة الأقطان أو الغلال في سنى ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ وبتاريخ ١٩٦٦/١١/٢٢ حكمت المحكمة في الدعوى رقم ١٦٩ سنة ١٩٦٣ بتجارى المنيا الابتدائية ، بإلغاء القرار المطعون فيه واعتبار الطاعن لم يمارس أى نشاط تجارى في السنوات من ١٩٥٧ إلى ١٩٦١ . استأنفت مصلحة الضرائب الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٠٦ سنة ١٩٦١ تجارى المنيا الابتدائية بالاستئناف رقم ٧٠ سنة ٢٠٦ قى بنى سوييف مأمورية المنيا واستأنفت الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٦٩ سنة ١٩٦٣ تجارى المنيا الابتدائية بالاستئناف رقم ٤٧ سنة ٢٠٦ قى بنى سوييف مأمورية المنيا . وبتاريخ ١٩٧٠/٢/٤ قررت المحكمة ضم الاستئناف رقم ٤٧ سنة ٢٠٦ قى بنى سوييف للاستئناف رقم ٧٠ سنة ٢٠٦ قى . بنى سوييف ليصدر فيهما حكم واحد ونذبت خيرا لأداء المهمة الميئة بمنطوق هذا الحكم . وبتاريخ ١٩٧٤/٤/٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكمين المستأنفين وتقدير أرباح مورث المطعون ضدهم بمبلغ ٤٥٩,٦٠٠ جنيها من سنة ١٩٥٥ . وبمبلغ ٢٨٧,٣٣١ جنيها من كل من سنى ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ . وبمبلغ ٢٨٣,٨٩٦ جنيها من سنة ١٩٥٩ وتأييده فيما عدا ذلك من السنوات ١٩٥٦ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ . طعنتم مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبنت فيها الرأى بتنقض الحكم من سنة ١٩٥٩ وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن حاصل الشئ الأول من سبب الطعن هو مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ذلك أن الحكم حدد الربح الحقيقى لمورث المطعون ضدهم من سنى ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ولم يعمل قاعدة الربط الخكى على ربح السنة الأخيرة في حين كان يتعين عليه أن يتخذ ربح سنة ١٩٥٥ وقدره ٦٠٠ مليا و ٤٥٩ جنيها أساسا لربط الضريبة عن سنة ١٩٥٧ طبقا للمادة ٥٥ مكرر من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون ١٠٢ سنة ١٩٥٨ التى توجب اتخاذ أرباح سنة الأساس أساسا لربط الضريبة عن السنتين التاليتين إذا جاوز الربح ١٥٠ جنيها ولم يتعد ٥٠٠ جنيها .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه يشترط لأعمال قاعدة الربط الحكى مع وحدة سنة الأساس ، توافر وحدة النشاط واستمراره ووحدة ، الممول في سنة الأساس والسنوات المقيسة ، ويترتب على ذلك أنه إذا انتهى النشاط التجارى للمول فإن قاعدة الربط الحكى ينتهى تطبيقها بانتهاء هذا النشاط ، فإذا استأنف الممول نشاطه قدر ربحه الحقيقى من جديد. وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن مورت المطعون ضدهم أنهى نشاطه خلال سنة ١٩٥٦ ثم استأنفه في سنة ١٩٥٧ فقرر له الحكم ربحا حقيقيا عن هذه السنة الأخيرة فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل الشق الثانى من سبب الطعن هو مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في تطبيقه ذلك أن الحكم حدد ربح مورت المطعون ضدهم من سنة ١٩٥٨ بمبلغ ٢٨٧ جنيها و ٣٣١ مليا ثم حدد ربح سنة ١٩٥٩ بمبلغ ٢٨٣ جنيها و ٨٩٦ مليا في حين كان يتعين عليه اتخاذ ربح سنة ١٩٥٨ أساسا للربط عن سنة ١٩٥٩ طبقا للفقرة الثانية من المادة ٥٥ مكرر من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون ١٠٢ سنة ١٩٥٨ — ولا يمنع من ذلك عدم تمسك المصلحة بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع لأن أحكام الربط الحكى تتعلق بالنظام العام ويجوز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٥٥ والفقرة الثانية من المادة ٥٥ مكرر من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون ١٠٢ سنة ١٩٥٨ أنه إذا لم يكن للمول نشاط في سنة ١٩٥٥ فتعتبر أول سنة ميلادية أو مالية لاحقة للسنة التى بدأ نشاطه خلالها هي سنة الأساس وتتخذ أرباح هذه السنة أساسا لربط الضريبة عن السنتين التاليتين بالنسبة إلى المولين الذين تتجاوز أرباحهم في سنة الأساس مائة وخمسين ولا تعدى خمسمائة جنية ، وإذا انتهت هذه المحكمة في الرد على النعى السابق إلى أن مورت المطعون ضدهم أنهى نشاطه التجارى في سنة ١٩٥٦ واستأنفه في سنة ١٩٥٧ وكانت محكمة الموضوع قد حددت الربح عن تلك السنة الأخيرة بمبلغ ٢٨٧ جنيها و ٣٣٩ مليا فإن هذا الربح يتخذ أساسا للربط عن السنتين التاليتين ، إذ يتعين — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تطبيق قاعدة الربط

الحكمى — فى جميع الحالات — إذا توافرت شروطها — وإن لم يكن أصحاب الشأن قد تمسكوا بها أمام محكمة الموضوع وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وحدد الرخ الحقيقى عن كل من سنى ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون إلا أنه لما كان تحديد أرباح سنة ١٩٥٨ تمديدًا فعليًا متفقًا مع أرباح سنة ١٩٥٧ فإن الطعن فى خصوص سنة ١٩٥٨ يكون غير مستج ولا جدوى منه ويتعين نقض الحكم بالنسبة لسنة ١٩٥٩ وحدها .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين اتخاذ أرباح مورد المطعون ضدهم من سنة ١٩٥٧ وقدرها ٢٨٧ جنيها و ٣٣١ مليا أساسا للربط فى سنة ١٩٥٩



## جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٧٨

يرتفع السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين وعضوية  
المادة المستشارين جلال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس ، صلاح الدين موسى ومحمد  
وجلي عبد الصمد .

(٦١)

الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٤٤ القضائية ،

ضرائب "الطعن الضريبي" . إعلان . حكم .

قرارات لجنة الطعن في ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . إعلانها . وجوب أن يكون  
بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول . افتتاح معاد الطعن بهذا الإعلان . الاعتماد  
بالإعلان المرسل بالموصى عليه دون أن يكون مصحوبا بعلم الوصول . خطأ .

تنص المادة ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦  
لسنة ١٩٥٠ والمرسوم بقانون ٩٧ لسنة ١٩٥٢ على أن " . . . . . وتصدر اللجنة  
قراراتها في حدود تقدير المصلحة وطلبات الممول وتعلن الممول والمصلحة بالقرار  
بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول . . . . . " ، والغرض من اشتراط  
أن يكون الإعلان بكتاب موصى عليه بعلم الوصول إنما هو ضمان وصول الإعلان  
للممول وأن يكون علم الوصول هو سبيل إثباته عند الإنكار بحيث إذا لم يعلن الممول  
بهذا الطريق الذي رسمه القانون يفترض عدم علمه بالقرار ، لما كان ذلك ،  
وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه اعتد بصحة الإعلان بقرار لجنة الطعن  
المرسل بكتاب موصى عليه دون أن يكون مصحوبا بعلم الوصول ورتب على  
ذلك بتأييد الحكم محكمة أول درجة فيما انتهى إليه من عدم قبول الطعن من الطاعنين  
في قرار اللجنة لرفعه بعد الميعاد ، فإنه يكون مخالفا للقانون ومخطئا في تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وموائر الأوراق — تحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ١٨٤ لسنة ١٩٧٢ تجارى دمنهور الابتدائية ذكروا فيها أن لجنة طعن ضرائب دمنهور قدرت أرباح منشاتهم تجارية في السنوات من سنة ١٩٦٦ حتى سنة ١٩٦٨ المبالغ ٢١٧٢ جنيه، ٢١٧٢ جنيه، ٢٧٥٤ جنيه على التوالي وهم يطلبون الحكم باتخاذ أرباح المنشأة في سنة ١٩٦٤ أساسا لسنوات النزاع واحتياطيا بتعديل أرباح المنشأة في تلك السنوات إلى مبلغ ٩٠٠ جنيه وبالجلسة دفع الحاضر عن مصلحة الضرائب بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد المعاد . وبتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٦ حكمت المحكمة بعدم قبول الطعن شكلا . استأنف الطاعنون هذا الحكم باستئناف رقم ٢٤ لسنة ٢٩ ق اسكندرية ( مأمورية دمنهور ) . وبتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة لحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه مما يتعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيقه القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم أقام قضاءه بتأييد ما انتهى إليه حكم محكمة أول درجة من عدم قبول طعنهم شكلا لرفعه بعد المعاد على أنه يبين من الاطلاع على دفتر البريد أن ... .. الطاعن الأول وقع على ثلاثة إيصالات باستلام المسجلات الأميرية بالأرقام ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢ وأن ذلك يدل على أن الطاعنين استلموا القرار المطعون فيه ، في حين أن القانون الضريبي يشترط لصحة الإعلان بقرار اللجنة أن يكون بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .

وحيث إن هذا النقي في محله ذلك أن المادة ٥٣ رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بقانون ٩٧ لسنة ١٩٥٢ ينص على أن "..... وتصدر اللجنة قرارها في حدود تقدير المصلحة وطلبات الممول وتعلن الممول والمصلحة بالقرار بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم وصول ..... والغرض من اشتراط أن يكون الإعلان بكتاب موسى عليه بعلم الوصول إنما هو ضمان وصول الإعلان للممول وأن يكون علم الوصول هو سبيل إثباته عند الإنكار بحيث إذا لم يعلن الممول بهذا الطريق الذي رسمه القانون يفرض عدم علمه بالقرار. لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد في مدوناته في هذا الخصوص القول وحيث إن الذي يبين من الاطلاع على دفتر البريد المقدم في الأوراق أن .. .. المستأنف الأول (الطاعن الأول) وقع على ثلاثة إيصالات باستلام السجلات الأميرية بالأرقام ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢ وبذلك يكون قد ثبت أن لجنة الطعن قد أعلنت المستأنفين في ذلك التاريخ وأن المستأنفين (الطاعنين) قد استلموا هذه الإعلانات بطريق البريد الموصى عليه ويكون السبب الأول من أسباب الطعن على غير أساس وواجب الرفض فإنه يكون بصحة الإعلان بقرار لجنة الطعن المرسل بكتاب موسى عليه دون أن يكون مصحوبا بعلم الوصول ورتب على ذلك تأييده لحكم محكمة أول درجة فيما انتهى إليه من عدم قول الطعن من الطاعنين في قرار اللجنة لرفعه بعد الميعاد مما يعد معه الحكم مخالفا للقانون ومخطئا في تطبيقه ، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد أضاف في نهايته وفي خصوص الرد على السبب الثاني من أسباب الاستئناف بأن المستأنفين (الطاعنين) أعلنوا بقرار لجنة الطعن بثلاثة كتب موسى عليها بعلم الوصول ، ذلك أن هذا الذي أضافه الحكم إنما جاء بعد أن فرغ من الرد على السبب الأول وما نقله عن دفتر البريد من بيانات في هذا الشأن ولم يثبت الحكم من بعد مصدره في أن الإعلانات كانت بكتاب موسى عليها بعلم الوصول مما يجعل الحكم كذلك مشوبا بالقصور متعيينا نقضه .



## جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة للدكتور محمد محمد حنين رئيساً وعضوة  
السادة المستشارين جلال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس ، صلاح الدين يونس  
ومحمد وجدي عبد الصمد .

(٦٢)

الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٥٥ القضائية :

(٢٤١) ضرائب "الربط الحكى" . حكم " ما يعد قصورا " .

(١) الربط الحكى فى القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ ، شرط إعماله . ربط الضريبة نهائياً  
من سنة مبررة . علم جواز اتخاذها والسنوات السابقة عليها أساساً للربط الحكى الربط النهائى . المقصود به  
القانونان ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ و ٥٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن الربط الحكى . طلاق تطبيق كل منهما .

(٢) تمسك مصلحة الضرائب بأن أرباح الممول زادت وزيادة جوهرية من سنة الأساس  
بما يوجب ربط الضريبة على أرباحه القطعية . ق ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ . إقتال الحكم الرد على طلب  
الدفاع . قصور .

١ — مفاد المادتين ٥٥ ، ٥٥ مكرراً من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضاعفين  
بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ الممول به من ١٩٥٨/٧/٣١ — وعلى ما جرى به قضاء  
هذه المحكمة — أن الأصل فى حساب الضريبة على الممول الذى يخضع لأحكام  
القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ أنه إذا كان نشاطه سابقاً على سنة ١٩٥٥ وتجاوزت  
أرباحه فى هذه السنة الأخيرة مائة وخمسين جنيهاً ولم تتعد خمسمائة جنية اتخذت  
أرباحه التى ربطت عليها الضريبة فى هذه السنة أساساً لربط الضريبة عليه فى  
السنتين التاليتين ، وفى الحالات التى تكون فيها الضريبة قد ربطت على الممول  
ربطاً نهائياً عن أية سنة لاحقة لسنة ٥٥ فتتخذ السنة التالية التى تم فيها الربط النهائى  
سنة أساس بالنسبة إلى الممول ، والمقصود بالربط النهائى ذلك الذى لم يعد قابلاً  
للطعن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص سواء فى ذلك لجان الطعن  
أو المحاكم على اختلاف درجاتها ، سواء كان هذا الربط بناء على تقدير

المأبورية أو قرار اللجنة أو حكم المحكمة متى صار نهائياً ، إذ كان ذلك ، وكان الثابت في ادعوى أن اللجنة الداخلية لمأبورية ضرائب بنها حددت بتاريخ ١٩٦٤/٦/١٩ أرباح مورث المطعون ضدهم في سنة ١٩٦١ بمبلغ ٢٥٠ ج اتخذتها أساساً لربط الضريبة عليه في سنة ١٩٦٢ تطبيقاً لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ ووافق الممول على هذا الربط فأصبح بذلك نهائياً ، مما كان يتمتع معه اتخاذ أرباحه في سنة ١٩٦٢ أساساً لربط الضريبة عليه ، في السنوات الأربع التالية ولا اعتداد في هذا الخصوص بما تنص عليه المادة الأولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ المعمول به من ١٩٦٧/١٢/٧ ، لأن الفقرة الثانية من المادة الخامسة منه يقضى بأن يستمر العمل بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ بالنسبة إلى الحالات التي حددت فيها مصلحة الضرائب أرباح سنة الأساس وأخطرت بها الممول قبل العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ سالف البيان .

٢ - مؤدى المادتين ٥٥ مكرراً (١) ، ٥٥ مكرراً (٢) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافتين بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ ، أن المشرع قصد العمل على قاعدة الربط الحكى بالنسبة للممول الذي يخضع لأحكام هذا القانون ممن تجاوز أرباحه في سنة الأساس مائة وخمسين جنيهاً ولم تعدد خمسمائة جنيهاً ، وأن تربط الضريبة على أرباحه الفعلية إذ زادت في إحدى السنتين المقيستين زيادة جهرية مما كانت عليه في سنة الأساس ، يستوى في ذلك أن تكون هذه الزيادة ناشئة من ذات النشاط أو من نشاط مستحدث ، وقد استهدف المشرع من هذا القانون ، وعلى ماورد في مذكرته الإيضاحية ، تلافى العيوب التي بدت في تشريعات الربط الحكى السابقة عليه وأهمها اتخاذ أرباح سنة الأساس وهاء ثابتاً لربط الضريبة على سنوات الربط الحكى بصرف النظر عن أى تغير قد يطرأ على أرباح الممول في هذه السنوات المقيسة عنها في سنة الأساس ، لما كان ذلك ، وكان مؤدى أعمال قاعدة الربط الحكى في البند (٢) من المادة ٥٥ مكرراً من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ أن تتخذ أرباح سنة ١٩٦١ أساساً لربط الضريبة على مورث المطعون ضدهم من السنتين التاليتين إلا أنه لما كان يبين من صحيفة الاستئناف الطاعنة

تمسكت — من بين ما تمسكت به — بأن أرباح مورث المطعمون ضدهم قد زادت في سنة ١٩٦٣ زيادة جوهرية مما لا يجوز معه — لوصح هذا الدفاع — اتخاذ أرباح سنة ١٩٦١ أساسا للربط في تلك السنة وإنما تربط الضريبة فيها على أرباحه الفعلية طبقا لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ ، وتتخذ هذه الأرباح أساسا للربط في السنوات من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٦ تطبيقا لنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ ، إذا لم يخطر الممول بربط الضريبة عن سنة ١٩٦٣ إلا بتاريخ ١٩٦٨/١/٤ بعد صدور هذا القانون ، ولما كان ذلك وكان الحكم المطعمون فيه لم يعن بالإشارة إلى دفاع الطاعنة في هذا الخصوص أو الرد عليه ، وأيد الحكم الابتدائي في اتخاذ أرباح سنة ١٩٦٢ أساسا لربط الضريبة في السنوات الأربع التالية من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٦ فإنه يكون — فوق خطئه في تطبيق القانون — معيبا بالقصور .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

ومن حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعمون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن مأمورية ضرائب بنها قدرت صافي أرباح مورث المطعمون ضدهم المرحوم .. .. من نشاطه في تجارة البقالة والحبوب والمطارة والسجائر والجاز في كل من السنوات ١٩٦٣ إلى ١٩٦٥ بمبلغ ٦٤٥ جنيها وفي سنة ١٩٦٦ بمبلغ ٦٦٧ ج وإذا اعترض وأجل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٧٠/٧/٢ بتخفيض تقديرات المأمورية إلى مبلغ ٤٠٠ ج في كل من السنوات ١٩٦٣ إلى ١٩٦٦ ، فقد أقام المطعمون ضدهم الدعوى رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٠ تجاري بنها الابتدائية بالطعن في هذا القرار ، وبتاريخ ١٩٧١/٣/٢٤ حكمت المحكمة باعتبارها صافي أرباح مورث المطعمون ضدهم مبلغ ٢٥٠ ج في كل سنة ١٩٦٣ إلى ١٩٦٦ استأنفت مصلحة الضرائب



هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦ لسنة ٥ ق طنطا ( مأمورية بنها ) طالبة إلغاء وتأيد قرار اللجنة ، وبتاريخ ١٩٧٥/٥/٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن يقوم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه قضى باتخاذ أرباح سنة ١٩٦٢ أساسا للربط في السنوات ١٩٦٣ إلى ١٩٦٦ مستندا في ذلك إلى أن مورث المطعون ضدهم تمت غمخته عن سنة ١٩٦٢ بصافي ربح قدره ٢٥٠ ج فيتمين إعمالا للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ اعتبارها سنة أساس لربط الضريبة عليه في السنوات الأربع التالية ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون من خمسة أوجه ، يحصل الوجهان الثاني والثالث منها في أن أرباح سنة ١٩٦٢ ربطت حكما قياسيا على أرباح سنة ١٩٦١ ووافق الممول على هذا الربط بتاريخ ١٩٦٤/٦/١٩ مما يجعل الربط نهائيا ، وكلا الأمرين - الربط الحكمي والربط النهائي - يمنع من اتخاذ سنة ١٩٦٢ سنة قياس طبقا لكافة قوانين الربط الحكمي ، كما أن حيوره الربط نهائيا قبل صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ يمنع أيضا من اتخاذها سنة قياس للربط في السنوات التالية طبقا لنص المادة الخامسة من هذا القانون ، ويحصل الوجه الخامس في أن الطاعنة تمسكت في صحيفة الاستئناف بأن مورث المطعون ضدهم استحدثت في سنة ١٩٦٣ نشاطا جديدا هو تجارة الأدوية المدرسية ترتب عليه زيادة جوهرية في أرباحه تستوجب ربط الضريبة على أرباحه الحقيقية ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يشر إلى هذا الدفاع ولم يرد عليه مما يجيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه بالرجوع إلى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ المعمول به من ١٩٥٨/٧/٣١ يبين أنه أضاف إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أربع مواد جديدة أرقام ٥٥ و ٥٥ مكررا و ٥٥ مكررا ( ١ ) و ٥٥ مكررا ( ٢ ) وإذ تنص المادة ٥٥ على أنه « استثناء من أحكام الفصولين الثالث والخامس من الكتاب الثاني من هذا القانون ، تتخذ الأرباح التي ربطت عليها

الضريبة في سنة ١٩٥٥ الميلادية أو السنة المالية للمول المنتهية خلالها — وتسمى سنة الأساس — أساسا لربط الضريبة من عدد من السنوات التالية لها طبقا لما هو مبين بالمادة ٥٥ مكررا وذلك بالنسبة إلى أفراد المولين الذين لا يتجاوز أرباحهم في سنة الأساس خمسمائة جنيه ، فإذا كان المول قد بدأ نشاطه أو استأنفه خلال سنة ١٩٥٥ أو السنة المالية المنتهية خلالها أو لم يكن له نشاط في تلك السنة فتعتبر أول سنة ميلادية أو مالية لاحقة للسنة التي بدأ نشاطه خلالها هي سنة الأساس ، أما في الحالات التي تكون الضريبة قد ربطت فيها على المول ربطا نهائيا عن أية سنة لاحقة لسنة ١٩٥٥ المشار إليها فتتخذ السنة التالية للسنة التي تم فيها الربط النهائي سنة أساس بالنسبة إلى المول . . . . » ، وينص البند ( ٢ ) من المادة ٥٥ مكررا على أنه « بالنسبة إلى المولين الذين يتجاوز أرباحهم في سنة الأساس مائة وخمسين جنيها ولا تتعدى خمسمائة جنيه تتخذ أرباح تلك السنة . . . أساسا لربط الضريبة عليهم من السنتين التاليتين . . . » ، وتنص المادة ٥٥ مكررا ( ١ ) على أنه « بالنسبة إلى المولين الوارد ذكرهم بالبند ( ٢ ) من المادة السابقة تربط الضريبة على الأرباح الحقيقية للمول من إحدى السنتين المشار إليهما في البند المذكور في حالتين الآتيتين : ١ — إذا تغيرت أرباح المول تغيرا جوهريا عما كانت عليه في سنة الأساس بشرط أن يطلب المول محاسبته على أرباحه الحقيقية بكتاب موصى عليه بعلم الوصول في الميعاد — المنصوص عليه في المادة ٤٨ مينا به مبررات هذا الطلب ( ٢ ) إذا ثبت لمصلحة الضرائب أن أرباح المول الحقيقية قد زادت في إحدى السنتين المقيستين زيادة جوهرية عما كانت عليه في سنة الأساس ، وفي هذه الحالة تخطر المصلحة المول بالأسباب التي بنت عليها حكمها وذلك بخلاف موصى عليه بعلم الوصول . . . . وفي جميع الأحوال المقدمة تعتبر السنة التي ربطت الضريبة على أرباحها الحقيقية سنة أساس بالنسبة إلى السنتين التاليتين لها ، ومؤدى هذه النصوص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الأصل في حساب الضريبة على المول الذي يخضع لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ أنه إذا كان نشاطه سابقا على سنة ١٩٥٥ وتجاوزت أرباحه في هذه السنة الأخيرة مائة وخمسين جنيها ولم تتعد خمسمائة جنيه ، اتخذت أرباحه التي



ربطت عليها الضريبة في هذه السنة أساسا لربط الضريبة عليه في السنتين التاليتين ، وفي الحالات التي تكون فيها الضريبة قد ربطت على الممول ربطا نهائيا عن أية سنة لاحقة لسنة ١٩٥٥ فتتخذ السنة التالية للسنة التي تم فيها الربط النهائي سنة أساس بالنسبة إلى الممول ، والمقصود بالربط النهائي ذلك الذي لم يعد قابلا للطعن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص سواء في ذلك لجان الطعن أو المحاكم على اختلاف درجاتها ، سواء كان هذا الربط بناء على تقدير المأمورية أو قرار اللجنة أو حكم المحكمة متى صار نهائيا ، كما يبين من هذه النصوص أن المشرع قرر العدول عن قاعدة الربط المحكى بالنسبة للممول الذي يخضع لأحكام هذا القانون ممن تجاوز أرباحه في سنة الأساس مائة وخمسين جنيها ولم تعد خمسمائة جنية ، وأن تربط الضريبة على أرباحه الفعلية إذا زادت في أحد السنتين المقيستين زيادة جوهرية عما كانت عليه في سنة الأساس ، يستوي في ذلك أن تكون هذه الزيادة ناشئة عن ذات النشاط أو من نشاط مستحدث ولقد استهدف المشرع من هذا القانون ، وعلى ما ورد في مذكرة الإيضاح ، ثلاثي الغيوب التي بليت في تشريعات الربط المحكى السابقة عليه وأهمها اتخاذ أرباح سنة الأساس وعاء ثابتا لربط الضريبة على سنوات الربط المحكى بحرف للنظر عن أي تغير قد يطرأ على أرباح الممول في هذه السنوات لنفسه عنها في سنة الأساس ، وإذا كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن اللجنة الداخلية للمأمورية ضرائب بنها حلت بتاريخ ١٩٦٤/٦/١٩ - أرباح مورت المطعون ضدهم في سنة ١٩٦١ بمبلغ ٢٥٠ ج واتخذتها أساسا لربط الضريبة عليه في سنة ١٩٦٢ تطبيقا لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ ووافق الممول على هذا الربط فأصبح بذلك نهائيا ، مما كان يتمتع معه اتخاذ أرباحه في سنة ١٩٦٢ أساسا لربط الضريبة عليه في السنوات الأربع التالية ، ولا اعتداد في هذا الخصوص بما تنص عليه المادة الأولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ المعمول به من ١٩٦٧/١٢/٧ من أنه " استثناء من أحكام الفصل الخامس الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .. تتخذ الأرباح التي ربطت عليها الضريبة سنة ١٩٦١ ميلادية أو السنة المالية للمول المنتهية خلالها أو أية سنة لاحقة عليها ، أساسا لربط الضريبة على الأربع سنوات التالية ، وذلك بالنسبة



إلى الأشخاص الطبيعيين الذين لا يتجاوز أرباحهم في سنة الأساس خمسمائة جنيه ، لأن الفقرة الثانية من المادة الخامسة منه تقضى بأن يستمر العمل بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ بالنسبة إلى الحالات التي حدثت فيها مصلحة الضرائب أرباح سنة الأساس وأخطرت بها الممول قبل العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ سالف البيان ، لما كان ذلك ، وكان مؤدى أعمال قاعدة الربط الحكى في البند (٢) من المادة ٥٥ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — والمضافة بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ أن تتخذ أرباح سنة ١٩٦١ أساسا لربط الضريبة على مورت المطاعم ضدهم عن السنتين التاليتين ، إلا أنه لما كان يبين من صحيفة الاستئناف أن الطاعة تمسكت — من بين ما تمسكت به — بأن أرباح مورت المطاعم ضدهم قد زادت في سنة ١٩٦٣ زيادة جوهرية عما لا يجوز منه — لوصح هذا الدفاع — اتخذ أرباح سنة ١٩٦١ أساسا للربط الحكى تلك السنة وإنما تربط الضريبة فيها على أرباحه الفعلية طبقا لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ على ما سلف بيانه ، وتتخذ هذه الأرباح أساسا للربط في السنوات من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٦ تطبيقا لنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ إذا توافرت شروطها ، إذا لم يخطر الممول بربط الضريبة عن سنة ١٩٦٣ إلا بتاريخ ١٤/١/١٩٦٨ بعد صدور هذا القانون ، ولما كان ذلك ركان الحكم المطاعم نيه لم يعن بالإشارة إلى دفاع الطاعة في هذا الخصوص أو الرد عليه ، وأيد الحكم الابتدائي في اتخاذ أرباح سنة ١٩٦٢ أساسا لربط الضريبة في السنوات الأربع التالية من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٦ ، فإنه يكون — فوق خطه في تطبيق القانون — معيبا بالقصور بما يوجب نقضه

## جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٧٨

رئاسة السيد المستشار مصطفى كمال سليم نائب رئيس المحكمة ومضوية والسادة  
المستشارين أحمد سيف الدين سائق ، محمد عبد الخالق البندادي ، سليم عبد الله سليم وأمين ط  
أبو العلا .

(٦٣)

الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٤ القضائية :

(١) دعوى « الطلبات العارضة » . الترام « المقاصة القضائية » :

المقاصة القضائية باعتبارها طلبات عارضة المدعى عليه . علم جواز بحث المحكمة في  
والفصل فيها من تلقاء نفسها .

(٢) حكم « الطعن في الحكم » . فوائد . التماس إعادة النظر .

إقامة الحكم لقائه على استحقاق المدعى عليه لفوائد لم يطلبها . جواز الطعن فيه بطرق  
التماس إعادة النظر . شرط ذلك .

(٣) نقض . التماس إعادة النظر . فوائد .

النقض استثنائيا لعدم بالفوائد رغم طلبها . ثبوت أن المحكمة تعدت إلى التقاضي بها دون  
طلب . طريق الطعن فيها هو النقض وليس التماس إعادة النظر .

(٤) حكم « حجية الحكم » . خبرة . إنبات .

حكم الإنبات . ما يرد به من وجهات نظر قانونية أو اقتراحات موضوعية . لا يجوز حجية  
طالما لم يتضمن حسما لخلاف بين الخصوم جواز العود عما تضمنه من أراء .

١ - للدعي عليه طبقا للفقرتين (١) ، (٢) من المادة ١٢٥ من قانون  
المرافعات أن يقدم من الطلبات العارضة طلب المقاصة القضائية بين ما يطالبه به  
المدعى وما يدعى استحقاقه بذمته أو أى طلب يترتب على إجابته إلا يحكم للدعي  
بطلباته كلها أو بعضها فإذا لم يتقدم بهذه الطلبات العارضة فلا تملك المحكمة  
إثاوتها من تلقاء نفسها والفصل فيها .

٢ - إذ كان القول بأن الطاعن يستحق فوائد عما يستحقه بذمة المطعون ضدها مقابل نصيبها في تكاليف المباني التي أقامها من ماله حتى لا يحكم لها بما تطالب به من ريع حصتها في المباني هو من الطلبات العارضة والتي تمتنع على المحكمة إثارها والفصل فيها من تلقاء نفسها وإذا تشكبت ذلك وقضت للطاعن بفوائد لم يطلبها تجاوز ما تطالب به المطعون ضدها فإنه يكون قد قضى بما لم يطلبه المدعى عليه - الطاعن - ويجوز التماس إعادة النظر في حكمها طبقاً للمادة ٢٤١ بند (٥) من قانون المرافعات .

٣ - إذا قضت المحكمة باستحقاق الطاعن للفوائد وهي على بينة من إله لم يطلبها وإنما تقضى بما لم يطلبه الخصوم أو بأكثر منه ومع ذلك أصرت على هذا القضاء مسببة إياه وبرز هذا الاتجاه واضحاً في الحكم بمعنى أن يكون الحكم قد بين أولاً أن المحكمة قد أحاطت بالطلبات تحديداً وثانياً أنها قضت بالحكم بغيرها . فإنه يمتنع الطعن عليه بطريق التماس ويكون طريق الطعن عليه في هذه الحالة هو النقض . وإذا كان استنزال الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٢/٢٣ للفوائد المستحقة للطاعن من الريع يستلزم تمسكه بالمقاصد القضائية وهو طلب طارئ لم تتبينه المحكمة إلى أنه لم يسبق إبدائه ولا ينهض للقول بقضائها فيه قصداً من بصر وبصيرة ما خلصت إليه من حجة حكم الخبرة على استحقاق الفائدة لأن مجرد استحقاقها لا يستتبع وجوب استنزالها فإن الطعن يكون على غير أساس .

٤ - الحكم بتحقيق الدعوى سواء أكان بنسب خير أو باى طريق آخر لا يجوز حجية بالنسبة لما يشبهه من وجهات نظر قانونية أو إقراضات موضوعية مادام لم يتضمن حكماً لخلاف بين الخصوم ويجوز العدول عنه والالتفات عما تضمنه من آراء قانونية أو إقراضات واقعية بقصد إثارة الطريق أمام التحقيق للمأمور به حتى تنبأ الدعوى للفصل في موضوعها .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .



حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وباقي الأوراق — تحصل في أن المطعون ضدها رفعت الدعوى ٢٢٣ سنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة طالبة الحكم أولا : براءة ذمتها من نصف تكاليف المثل المبين بصحيفتها ومقداره ١١٣٩ جنيها و ٢٥٠ مليم ثانيا : بالزام الطاعن — المدعى عليه — بأن يدفع لها مبلغ ٢٦ جنيها و ٢٥٠ مليم تاسيسا على أنها يملكان مناصفة قطعة أرض وقدينى عليها منزلا ورفض أن يدفع لها نصيبها في ريعه بالرغم من أنه استوفى تكلفة المبنى مما حصله من الريع وصارت دائنة له بنصيبها فيما استجدته بمبلغ ٢٦ جنيها و ٢٥٠ مليم وتاريخ ١٩٦٤/١/٢٧ قضت لها المحكمة بطلباتها استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف ٤٥٧ سنة ٨١ قضائية القاهرة . وتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٢ قضت المحكمة بتبني خبير لتقدير أولا قيمة المصاريف التي أنفقتها الطاعن — المستأنف — في إقامة المبنى ووقت انشائها . ثانيا : قيمة صافي ريع المثل منذ انشائه حتى نهاية ١٩٦٢ . ثالثا : قيمة فوائد للمستأنف بواقع ٩٪ سنويا على نصف ما يكون قد أنفق في إقامة المبنى حتى ١٩٤٩/١٠/١٤ و بواقع ٧٪ سنويا ابتداء من ١٩٤٩/١٠/١٥ حتى قام البناء وختم الفوائد سنة بسنة من نصف ريع المثل سنويا حتى نهاية سنة ١٩٦٣ . وتاريخ ١٩٦٩/٢/٢٣ قضت بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون ضدها — المستأنف عليها — فأقامت المطعون ضدها التماس إعادة النظر في الحكمين الصادرين في ١٩٦٥/٣/٢٢ و ١٩٦٩/٢/٢٣ — قيد رقم ٦١٦ لسنة ٨٦ قضائية القاهرة طالبة إلغاها ورفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وتاريخ ١٩٧٠/١/١١ قضت المحكمة بسقوط حق المتتمسة في الطعن على الحكم الصادر في ١٩٦٥/٣/٢٢ وقبول التماس إعادة النظر شكلا بالنسبة للحكم الصادر في ١٩٦٩/٢/٢٣ ثم قضت بتاريخ ١٩٧٠/١١/٨ في موضوع التماس قبوله وبإلغاء الحكم المتمس إعادة النظر فيه فيما قضى به في موضوع الاستئناف وتعديل الحكم المستأنف إلى براءة ذمة المتتمسة من مبلغ ١٠٥٠ جنيها و ٤٩٠ مليم قيمة نصف تكاليف المثل والبالغ قدرها ١١٥٠ جنيها و ٨٧٥ مليم ، فطعن الطاعن بطريق التقصير في هذا الحكم وفي الحكم الصادر في ١٩٧٠/١/١١ بقبول التماس إعادة النظر شكلا بالنسبة

الحكم الصادر في ١٩٦٩/١/٢٣ وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقضى الحكم المطعون فيه، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت - جلسة لتظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بأسباب الطعن مخالفة للقانون وفي بيان ذلك يقول أن المادة ٢٤١ من قانون المرافعات بينت حالات التماس إعادة النظر ومنها حالة ما إذا قضى بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر منه وهي التي طبقها الحكم المطعون فيه ولكنه خلط بين الطلب والسبب وبين طلبات المدعى ودفاع المدعى عليه وغايته رفض الدعوى فهو لم يطالب بفوائد ولكنه تمسك بحقه في الربيع لأن المطعون ضدها لم تدفع نصيبها في تكاليف البناء فقضت له المحكمة برفض الدعوى لأن فوائد المبلغ الذي أنفقه يستغرق الربيع وهذا سبب لرفض الدعوى وليس طلبا وإذا كان هذا السبب مخالفا للقانون فسبيل الطعن عليه التقض ولا يجوز رفع التماس إعادة نظره منه وفضلا عن ذلك فإن الحكمين الصادرين في ١٩٦٥/٣/٢٢ و ١٩٦٩/٢/٢١ عندما احتسبا فوائد للطاعن هما أنفقهما في المباني كانا على يده من الأمر فلم يكن منهما غير مقصود وينبئ على ذلك - ومع افتراض أنهما قضيا بما لم يطلبه الخصوم - أن يكون طريق الطعن عليهما التقض دون التماس إعادة النظر يضاف إلى ذلك أن الحكم المطعون فيه الصادر في ١٩٦٩/٣/٢٣ أصدر حجية الحكم النهائي الصادر في ١٩٦٥/٣/٢٢ فيما قضى به استحقاق الطاعن للفوائد ، فيكون الحكم قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضهما .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك بأن للدعى عليه طبقا للمقررين (١) و (٢) من المادة ١٢٥ من قانون المرافعات أن يقدم من الطلبات العارضة طلب المقاصة القضائية بين ما يطالبه به المدعى وما يدعى استحقاقه بدمته أو أى طلب يترتب على إجابته إلا بحكم للدعى بطلباته كلها أو بعضها ، فإذا لم يتقدم بهذه الطلبات العارضة فلا تملك المحكمة إثارتها من تلقاء نفسها والفصل فيها ، إذ كان ذلك وكان القول بأن القول بأن الطاعن يستحق فوائد عما يستحقه بدمته المطعون ضدها مقابل نصيبها في تكاليف المباني التي أقامها من ماله حتى لا يحكم لها



بما تطالب به من ورج خصتها في المباتى هو من الطلبات المعارضة التي يتمتع  
على المحكمة إثارته والفصل فيها من تلقاء نفسها وإذا تنكبت ذلك وقضت للطاعن  
بقوائد لم يطلبها تجاوز ما تطالب به المطعون ضدها فإنه يكون قد قضى بما لم يطلبه  
المدعى عليه - الطاعن ويجوز التمس بإعادة النظر في حكمها طبقاً للسادة ٢٤١ بند (هـ)  
من قانون المرافعات، بيد أنها إذا قضت باستحقاق الطاعن للقوائد وهي على بينة  
من أنه لم يطلبها وأنها تقضى بما لم يطلبه الخصوم أو بأكثر منه ومع ذلك أصرت  
على هذا القضاء مسببه إياه وبرز هذا الاتجاه واضحاً في الحكم بمعنى أن يكون الحكم  
قد بين أولاً أن المحكمة قد أحاطت بالطلبات تحديداً وثانياً أنها قصدت الحكم  
بغيرها فإنه يتمتع الطعن عليه بطريق الالتماس ويكون طريق الطعن عليه في هذا  
الحالة هو التقض وإذا كان البين من الحكم المتمس فيه الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٢/٢٣  
أنه قضى باستحقاق الطاعن لقوائد تستغند الرج دون أن يقيم قضاءه هذا على أنه  
استوضح الطلبات المعروضة وقصد القضاء بما لم يطلبه الطاعن ولم يكن الحكم الصادر  
بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٢ حجية تلزم المحكمة بأن تقضى للطاعن بالقوائد ذلك بأن الحكم  
بتحقيق الدعوى سواء أكان يندب خيراً أو بآى طريق آخر لا يجوز حجة بالنسبة  
لما يثيره من وجهات نظر قانونية أو اقتراضات موضوعية مادام لم يتضمن حجة  
تخالف بين الخصوم ويجوز العدول عنه والالتفات عما تضمنته من آراء قانونية  
واقتراعات واقعية بقصد إثارة الطريق أمام التحقيق المأسوريه حتى تبدأ  
الدعوى للفصل في موضوعها فإن استزال الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٢/٢٣  
لقوائد المستحقة للطاعن من الرج كان يستلزم تمسكه بالمقاصد القضائية وهو طلب  
عارض لم تنبه المحكمة إلى أنه لم يسبق ابداء ولا ينهض القول بقضائها فيه قصداً  
من بصر وبصيرة ما خلصت إليه من حجية حكم الخبرة على استحقاق الفائز  
لأن مجرد استحقاقها لا يستتبع وجوب استزائها ، ومن ثم يكون الطعن في أسبابه  
الثلاثة على غير أساس متعين الرفض .



## جلسه ٢٥ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :  
 محمد الباجوري ، صلاح مزار ، محمود رمضان وإبراهيم فراج .

(٦٤)

الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٤٤ : القضائية

(١ - ٤) إصلاح زراعي " إيجار " إيجار الأرض الزراعية ، اختصاص  
 الاختصاص الولائي . " ضرائب " . ضريبة عقارية .

(١) أجرة الأرض الزراعية . تقديرها بمهرة لجنة الفصل في المنازعات الزراعية . شرط  
 عدم وجود ضريبة مبرومة عليها تزيد من اجتهاد .

(٢) زيادة الضريبة العقارية على الأرض الزراعية . أثره . زيادة الأجرة بقدر مساو لزيادة  
 الضريبة . م ٣٣ مكررا ق ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . صيرورة الأجرة سبعة أمثال كامل الضريبة  
 شاملة الزيادة . ق ٦٧ لسنة ١٩٧٥ .

(٣) الاختصاص الاتحادي لجان الفصل في المنازعات الزراعية . مناطه ق ١٤ لسنة ١٩٦٦  
 قبل تعديله بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٧٥ .

(٤) القرارات النهائية التي تصدرها لجان الفصل في المنازعات الزراعية في حدود اختصاصها  
 ذات حجية أمام المحاكم . إياحة الطعن فيها بالقانون ١١ لسنة ١٩٧٢ لا أثر له على الاختصاص  
 الاتحادي لهذه اللجان .

١ - مفاد نص المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢  
 بشأن الإصلاح الزراعي معدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ وقبل تعديلها  
 بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ ، أن المشرع وضع حدا أقصى لإيجار الأرض  
 الزراعية هو سبعة أمثال الضريبة العقارية الأصلية المقررة عليها في ٩ سبتمبر ١٩٥٢  
 تاريخ صدور المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ متى كانت قيمتها جنيها أو  
 تزيد أما إذا لم تكن قد فرضت ضريبة حتى هذا التاريخ أو كانت الضريبة المبرومة

تقل من جنيه واحد للفدان في السنة فقد عين المشرع طريقة وضع الحد الأقصى للأجرة بواسطة لجنة الفصل في المنازعات الزراعية بناء على طلب ذوى الشأن على أساس أجرة المثل .

٢ - مؤدى نص المادة ٣٣ مكرراً ( ١ ) من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى المضافة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ وقبل إلحاقها بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ ، أنه وإن كانت الضريبة على الأطنان يعاد تقديرها كل عشر سنوات وقد تزيد الضريبة المقررة على الأرض عند إعادة تقديرها ، وكان ينبغى وفقاً للنص أن ترتب على ذلك تعالفاً وزيادة الحد الأقصى للأجرة بمقدار سبعة أمثال الزيادة في الضريبة غير أن الشارع عطل هذه النتيجة وجمد سعر الأساس حسبما كان في سنة ١٩٥٢ طقاً لما أفصح عنه بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٦ ثم بالمادة ٣٣ مكرراً ( ١ ) سالفة الذكر يستوى في ذلك أن تكون الأرض مؤجرة قبل إعادة تقرير الضريبة أو كانت مزروعة على الذمة بعد إعادة التقدير . ويؤيد هذا النظر أن المادة ٣٣ سالفة الذكر قد صارت تعديلها بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ فأصبح تحديد الأجرة ابتداء من السنة الزراعية ١٩٧٦/٧٥ وما بعدها يحسب بنسبة سبعة أمثال للضريبة العقارية السارية وبهذا التعديل التشريعى زال الارتباط الذى كان قائماً بين تحديد أجرة الأرض الزراعية وبين سعر الضريبة السارى في تاريخ صدور قانون الإصلاح الزراعى لأول مرة .

٣ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية الذى أقيمت الدعوى في ظله وقبل الغائه بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ أن مناط الاختصاص الاتفرادى لهذه اللجان هو يكون الفصل في المنازعة مما يقتضى تطبيق حكم من أحكام المواد من ٣٢ حتى ٣٦ مكرراً ( من قانون الإصلاح الزراعى والى يجمع بينها ) لتعاملها على القواعد الأساسية التى شرعها القانون الأخير لحماية مستأجرى الأرض الزراعية وفي حدود صلاحاتهم بالتأجير لهم وكان من هذه المواد المادة ٣٣ سالفة الذكر وكان الثابت أن الضريبة المربوطة تقل عن الجنيه عند صدور قانون الإصلاح الزراعى فإن اللجنة تكون مختصة بتقدير القيمة التجارية على أساس أجرة المثل وذلك

ساوى سبعة أمثال الضريبة أو زاد عليها وفي تحديد مساحة الأرض الزراعية المؤجرة توصلا للتعرف على الأجرة .

٤- حظر المشروع على المحاكم وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ النظر في المنازعات التي تدخل في اختصاص لجان الفصل في المنازعات الزراعية المحدد بالفقرة الثانية من المادة الثالثة منه ومؤدى ذلك أن الشارع خول هذه اللجان باعتبارها جهات إدارية ذات اختصاص قضائي ولاية القضاء للفصل في خصومة ناشئة من العلاقة الإيجارية في الأراضي الزراعية وما في حكمها للقرارات التي تصدرها هذه اللجان في حدود اختصاصها حجية أمام المحاكم العادية لا يغير من ذلك أن المادة الأولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ والمعمول به من تاريخ نشره في ٨/٩/١٩٧٢ والتي ألغى المادة السابعة آتية الذكر وفتح باب الطعن في الغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة من لجان الفصل في المنازعات الزراعية بعد أن كان موصدا لأن هذا القانون لم يعدل من نطاق الاختصاص المفرد أو المشترك لهذه اللجان ، وظلت يد القضاء العادي منقولة من نظرها ابتداء حتى ألغى هذا القانون كلية فيما بعد وإن كان قد أباح الطعن على ما تصدره هذه اللجان من قرارات أمام الجهة المختصة بنظرها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أنه بموجب عقد مؤرخ ١/٨/١٩٦٨ أجر الطاحن إلى المطعون عليه الأول بضمانه المطعون عليه الثاني أطيانا زراعية مساحتها ١٣ فدانا تحت العجز والزيادة كائنة بمحوض البقر بتاحية كفر حكيم مركز امبابية لمدة سنة زراعية تبدأ من أكتوبر ١٩٦٨ حتى نهاية سبتمبر ١٩٦٩ ، ونص في العقد على أن الأجرة



تحتسب طبقا لقانون الإصلاح الزراعى . وقد استصدر الطاعن فى ١٩٧١/٦/٢٧ أمرا ضد المطعون عليه الأول بتوقيع الحجز التحفظى وقاء للأجرة المستحقة عن السنوات من ١٩٦٨ حتى ١٩٧٠ البالغة ٩٨١ على ما يوجد بالعين المؤجرة من زراعة وما تقل منها على أساس أن مساحة العين المؤجرة ١٣ فدان ، ١٥٠ قيراطا وأن الأجرة السنوية مبلغ ٢٤ جنيها للفدان ، ثم استصدر ضد المطعون عليهما فى ١٩٧١/٧/١٢ أمرا بالزامها أن يؤديا له المبلغ المشار إليه . تظلم المطعون عليه الأول من أمر الحجز التحفظى وقيد تظلمه برقم ١٠٨٥ لسنة ١٩٧١ مدنى أمام محكمة الجيزة الابتدائية ، كما أقام المطعون عليهما تظلما من أمر الأداء قيد برقم ١٢٢٨ لسنة ١٩٧١ مدنى أمام ذات المحكمة ، طالبين إلغاء الأمرين ، وبعد ضم التظلمين حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٧٣/١/٢٨ بإلغاء أمر الحجز التحفظى وأمر الأداء . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٣٧٥ لسنة ٩٠ قى القاهرة بطلب إلغاء وتأييد الأمرين ، وبتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٧ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم الاستئناف . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق التقص وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه على سند مما ورد بخطاب مهندس الإصلاح الزراعى المؤرخ ١٩٧١/٣/١٨ المقدم من المطعون عليهما والذى حدد القيمة الإيجارية بسبعة أمثال الضريبة السارية فى ١٩٥٢/٩/٩ وقدرها ٩٨٠ ومليما تضاف إليها قيمة الزيادة التى طرأت على الضريبة عند إعادة ربطها ، وكذلك تأسيسا على قرار لجنة فض المنازعات الزراعية الصادر فى ١٩٧٢/٣/٦ والذى انتهى إلى رفض طرد المطعون عليهما من العين المؤجرة ، إذ حسم النزاع فى صدد مساحة العين المؤجرة وتحديد الأجرة القانونية وثبت سداد المطعون عليهما لها عن الفترة المطالب بها ، فى حين أن مفاد الفقرة الأخيرة من المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعى أنه إذا كانت الأرض الزراعية لم تفرض عليها أية ضريبة أو كانت الضريبة المفروضة تقل عن جنيه واحد ثم فرضت عليها ضريبة أو زادت ضريبتها السابقة إلى الجنيه

أو ما يجاوزه ثم أجرت في ظل الضريبة الجديدة — كما هو الحال في واقع الدعوى فإن أجرتها تحدد بسبعة أمثال الضريبة الجديدة التي انقضت الإجارة في ظلها ، فتكون الأجرة ٢٤ جنيه حسب حددها الطاعن . ولا يمكن الاعتداد بخطاب مهندس الإصلاح الزراعي في هذا الشأن لأنه لا اختصاص له بتحديد الضريبة أو تقدير أجرة الاطيان الزراعية باعتبارها من المسائل التي يحددها القانون والتي يتعين على الحكم التصدي لها بنفسه . هذا إلى أنه لا يجوز الاستناد إلى قرار لجنة فض المنازعات إذ لا اختصاص لها إلا إذا كانت العين عند التأجير لم تفرض عليها ضريبة تجاوز الجنيه الواحد للقدان الأمر المقتضى في واقع الدعوى . كما أن اللجنة التزمت بتقدير مهندس الإصلاح الزراعي — ولم تقدر القيمة الإيجارية بنفسها ، أعمالاً لسلطتها المخولة لها بالإضافة إلى أن الحكم لم يبين الأساس الذي حددت على ضوءه القيمة الإيجارية وما إذا كان — هذا الأساس هو الضريبة قبل إعادة ربطها أو بعده أو أجزأ المثل وهي مسألة قانونية متعلقة بالنظام العام . علاوة على أن الحكم أغفل الرد على ما تمسك به الطاعن من بطلان القرار المشار إليه لصدوره من غير اللجنة المختصة بإصداره وتشكيلها من أقارب المطعون عليها ، ولأن إحصالات السداد التي اعتمدت عليها في رفض طلب الطرد خاصة بفترة سابقة ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أن النص في المادة ٢٣ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي معسلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ وقبل تعديلها بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ على أنه " لا يجوز أن تزيد الأجرة السنوية للأراضي الزراعية على سبعة أمثال الضريبة المقاربة الأصلية المفروضة عليها وتحسب الأجرة وفقاً للضريبة السارية في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ... وإذا لم تكن الأرض قد فرضت عليها ضريبة أو إذا كانت قد فرضت عليها ضريبة تقل عن جنيه واحد للقدان في السنة ، فتقدر القيمة الإيجارية التي يترتب بها المستأجر على أساس أجرة المثل بواسطة لجنة الفصل في المنازعات الزراعية المختصة .. " والنص في المادة ٢٣ مكرراً ( ١ ) من ذات القانون المضافة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٦ وقبل إلغائها بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ على أنه " إذا زادت الضريبة الأصلية المفروضة على الأرض المؤجرة



فلا يزداد الايجار أو مقابل الاستغلال إلا بمقدار الزيادة في الضريبة الأصلية فقط من وقت سريانها " يدل على أن المشرع وضع حدا أقصى للإيجار الأراضى الزراعية هو سبعة أمثال للضريبة المقارنة الأصلية المقررة عليها في ستمبر سنة ١٩٥٢ تاريخ صدور المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ متى كانت قيمتها جنيها أو تزيد ، أما إذا لم تكن قد فرضت ضريبة حتى هذا التاريخ ، أو كانت الضريبة المفروضة تقل عن جنييه واحد للفدان في السنة ، فقد عين المشرع طريقة وضع الحد الأقصى للأجرة بواسطة لجنة الفصل في المنازعات الزراعية بناء على طلب ذوى الشأن على أساس أجر المثل وإذا كانت الضريبة على الأطنان يعاد تقديرها كل عشر سنوات ، وقد تزيد الضريبة المفروضة على الأرض عند إعادة تقديرها ، وكان ينبغي وفقا للنص أن يترتب على ذلك تلقائيا زيادة الحد الأقصى للأجرة بمقدار سبعة أمثال للزيادة في الضريبة غير أن الشارع عطل هذه النية وحسب سعر الأساس حسبها كان في سنة ١٩٥٢ طبقا لما أفصح عنه بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦١ ثم بالمادة ٣٣ مكررا المضافة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ يستوى في ذلك أن تكون الأرض مؤجرة قبل إعادة تقدير الضريبة أو كانت مزروعة على الذمة بعد إعادة التقدير . يؤيد هذا التفسير المادة ٣٣ سالفة الذكر قد صار محذوها بموجب القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ فأصبح تحديد الأجرة ابتداء من السنة الزراعية ١٩٧٦/٧٥ وما بعدها يحسب بسبعة أمثال للضريبة المقارنة السارية ، وبهذا التعديل التشريعى زال الارتباط الذى كان قائما بين تحديد أجرة الأرض الزراعية وبين سعر الضريبة السارية في تاريخ صدورها من الإصلاح الزراعى لأول مرة . ولما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد المادة الثالثة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية الذى أقيمت الدعوى في حقه وقبل إلمائه بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ أن مناط الاختصاص الانفرادى لهذه اللجان هو يكون الفصل في المنازعة مما يقتضى تطبيق حكم من أحكام المواد من ٣٢ حتى ٣٦ مكررا ( ر ) من قانون الإصلاح الزراعى ، واتى يجمع بينها اشغالها على التواعد الأساسية التى يشرعها القانون الأخير لحماية مسأجرى الأرض الزراعية وفي حدود علاقتهم بالتأجيرين لهم ، وكان من هذه المواد المادة ٣٣ سالفة الإشارة ، وكان للثابت



أن الضريبة المربوطة تهل عن الجنية عند صدور قانون الاصلاح الزراعي ، فإن اللجنة تكون مختصة بتقدير القيمة الإيجارية على أساس أجر المثل وأن ساوى صيغة أمثال الضريبة أو زاد عليها وفي تحديد مساحة الأرض الزراعية المؤجرة توصلا للتعرف على الأجرة ، لما كان ذلك وكان المشرع قد حظر على المحاكم وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة السابقة من هذا القانون النظر في المنازعات التي تدخل في اختصاص هذه اللجان المحددة بالفقرة الثانية من المادة الثالثة آتية الذكر ، وكان مؤدى ذلك أن الشارع خول هذه اللجان باعتبارها جهات إدارية ذات اختصاص قضائي ولاية القضاء للفصل في خصومة ناشئة عن العلاقة الإيجارية في الأراضي الزراعية وما في حكمها ، فإن القرارات التي تصدرها هذه اللجان في حدود اختصاصها حجية أمام المحاكم العادية . لا يغير من ذلك أن المادة الأولى من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٢ والمعمول به من تاريخ نشره في ١٩٧٢/٦/٨ ، ألغى المادة السابعة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ وفتح باب الطعن في إلغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة من لجان الفصل في المنازعات الزراعية بعد أن كان موصدا ، لأن هذا القانون لم يعدل من نطاق الاختصاص المنفرد أو المشترك لهذه اللجان وظلت يد القضاء العادي مغולה عن نظرها ابتداء حتى ألغى هذا القانون كلية فيما بعد ، وإن كان قد أباح الطعن على ما تصدره اللجان من قرارات أمام الجهة المختصة بنظرها — لما كان ما تقدم وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أن النزاع بشأن القيمة الإيجارية للعين المؤجرة وسدادها عن سنوات النزاع قد فصلت فيه لجنة الفصل في المنازعات الزراعية في حدود اختصاصها بقرار أصبح نهائيا بعدم التظلم منه وحدد هذا القرار الأجرة و انتهى إلى أن المطعون عليه الأول سدها عن سنوات النزاع ، وقد عول الحكم على حجية هذا القرار وأخذ بها وخلص إلى رفض الدعوى ، وكانت هذه الدعامة كافية بذاتها لحمل قضائه ، فإنه لا يعيبه استطراده إلى قرارات بشأن خطاب مهندس الاصلاح الزراعي — أيلا كان وجه الرأي فيه — بعد زائدة عن حاجة الدعوى ويستقيم الحكم بدونها ولا على الحكم أنه لم يبين الأساس القانوني لتحديد الأجرة طالما اتخذ من قرار اللجنة الصادر في حدود اختصاصها سندا لقضائه ، ومن المقرر أنه لا يعيب الحكم عدم افصاحه عن تكييف السند القانوني لقضائه مادام جاء في نتيجته ونقا للقانون ، لما كان

ما سلف وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدفاع الذي يلتزم الحكم بتحقيقه والرد عليه هو الدفاع الجوهرى المتج في الدعوى ، فإنه لا يعيب الحكم إقفاله الرد على دفاع الطاعن بوجوب الاعتداد بالضرية الواردة في الكشف المقدم منه لأن مذهب الطاعن في تحديد القيمة الإيجارية لا يظاهاه القانون الذى كان ساريا على ما سلف بيانه ، ولا على الحكم إن لم يعرض لما أثير حول ما شاب إقرار لجنة الفصل في المنازعات الزراعية من بطلان بصم تشكيلها ويعيب النتيجة التى انتهى إليها لأن خلوص الحكم صحيحا إلى التقيد بما فصل فيه قرار اللجنة المختصة والذي أضفى له حجته الرد الضمنى المسقط لدفاع الطاعن في هذا الخصوص ، ويكون النى برمه على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود قاتب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور إبراهيم صالح ومحمد البابا وري ، صلاح نصار ومحمود رمضان .

(٦٥)

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٤٤ القضائية :

(١) إيجار " إيجار الأماكن " . اختصاص .

تقدير الأجرة طبقا للقانون ٤٦ لسنة ٦٢ و ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . المحكمة الابتدائية تعد  
جهة طعن في قرارات بحان تحديد الأجرة . لاحق لها في تقدير الأجرة ابتداء .

(٢) حكم " حجية الحكم " استئناف " أثر الاستئناف . إيجار " إيجار  
الأماكن .

الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعون الخاصة بتقدير أجرة الأماكن . استئنافه . أثره .  
وقف حجيته حين الفصل في الاستئناف .

١ - مؤدى نصوص المواد ٤ ، ٥ ، ٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ،  
والمواد ٨ ، ٩ ، ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أن المشرع اختص بتقدير  
إيجار الأماكن الخاضعة لأحكام هذين القانونين لحانا خاصة من سلطاتها إجراء  
هذا التقدير طبقا للاسس التي وضعها ، وخول لكل من المالك والمستأجر  
الحق في الطعن في قرارها أمام المحكمة الابتدائية المختصة ، وهي بذلك تكون  
جهة طعن لاجهة تقدير فلا يحق لها أن تتصدى لابتداء لتقدير أجرة تلك  
الأماكن .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن حجية الأحكام الابتدائية تنف بمجرد  
رفع الاستئناف عنها وتظل موقونة إلى أن يقضى فيه ، وكان الثابت أن قرار  
الجنة بتقدير أجرة الدكان موضوع النزاع لم يصبح نهائيا ، تبعا لأن الاستئناف



المقام عن الحكم الصادر في الطعن المرفوع عنه لا يزال مطروحا لم يفصل فيه بعد، فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي الذي قضى بتحديد أجرة الدكان أخذا بهذا القرار يكون قد اعتبر أن له حججة رغم أنها موقوفه برفع الاستئناف من الحكم الناضى بتأييده .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٨٧٠ لسنة ١٩٧٠ مدنى أمام محكمة طنطا الابتدائية ضد الطاعنة بطلب الحكم بتخفيض أجرة الدكان استجابه والمبين بالصحيفة إ ٢٥٣ قرشا شهريا ، وقال شرحا لها أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٩/١/١ — أساجر من الطاعنة دكانا بالصارة المملوكة لزوجها رقم ١٩ شارع طه الحكيم بندر طنطا لقاء أجرة شهرية قدرها ٤ جنيه ، ٤٠٠ مليم وإذا أنشأ الدكان بعد سبتمبر ١٩٥٢ وتسرى على أجرته التخفيضات المقررة بالقوانين أرقام ٥٥ لسنة ١٩٥٨ و ٧ لسنة ١٩٦٥ و ١٩٦٩ لسنة ١٩٦١ ، فقد أقام الدعوى . وبتاريخ ١٩٧٠/١١/٢٦ حكمت المحكمة بنسب خير هلمسى لبيان تاريخ إنشاء الدكان محل النزاع وأجرته أو أجرة المثل له في هذا التاريخ وقوانين التخفيض السارية عليه وأثرها على الأجرة للتوصل إلى تحديد الأجرة القانونية منذ بدء التعاقد . وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وحكمت في ١٩٧٣/١١/١٦ بتحديد أجرة الدكان بوضوح النزاع بمبلغ ١ جنيه ، ٥١٥ مليم شاملة الموائد وذلك حسب قرار لجنة تقدير إيجارات مجلس مدينة طنطا رقم ١٧٣٤ الصادر في ١٩٧١/٣/٣١ . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤١٨ لسنة ٢٢ ق طنطا طالبة الفاء ، وبتاريخ ١٩٧٤/١/١٦ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض

وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقضى الحكم ، عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، تنمى الطاعنة بالأسباب الثلاثة الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب وفي بيان ذلك نقول أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على سند مما جاء بتقرير الخبير من أن الدكان موضوع النزاع قد اقتطع من دكان أكبر ضمن عمارة أنشئت سنة ١٩٥٧ وأن التقسيم تم في سنة ١٩٦٩ ، وهو تعديل جوهرى يعدمه الدكان في حكم الملشأ حديثا فيخضع في تقدير أجرته إلى أسس التقدير المقررة بالقانونين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ورقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، حالة أن الثابت من الأوراق أن عقد الإيجار أبرم في أول يناير سنة ١٩٦٩ وأما معارضة الخبير لم تثبت وجود أى مبان حديثة تخيد أحداث التعديل المدعى ، وأن المطعون عليه أقر أمام الخبير بأن الدكان كان مؤجرا منذ انشائه محلا لبيع عصير القصب وظل كذلك حتى أوجره ، وهو قرار قضائى يلزم المقرر هذا إلى أنه صدر حكم في الدعوى رقم ١٨١٨ لسنة ١٩٧٠ مدنى طنطا تأييد استئنافيا برقم ٢٣١ لسنة ٢٢ ق وأضحى نهائيا قضى بإلغاء قرار لجنة تقدير الإيجارات الخاص بتقدير إيجار الدكان المجاور لدكان النزاع والمدعى أنه الجزء الآخر المكلل للدكان الأصل قبل قسمته ، لعدم ثبوت إجراء هذا التعديل ورغم حجبة هذا الحكم ، وجوهرية ماساقته من أوجه دفاع تمسكت بها أمام محكمة الموضوع فإن الحكم المطعون فيه التفت عنها وأغفل الرد عليها ، مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب .

وحيث إن النعى في محله ، ذلك أنه وأن كان لا يسوغ التمسك بحجبة الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٨١٨ لسنة ١٩٧٠ مدنى طنطا والمؤيد استئنافيا في الدعوى الحالية تبعا لاختلاف الدعويين خصوما وموضوعا وسببا ، إلا أنه لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه على ما تبنته من تقرير الخبير من أن الدكان موضوع النزاع كان جزءا من دكان أكبر قسم إلى



جزءين في سنة ١٩٦٩ ، وأن هذا التعديل جوهرى يجعل دكان النزاع في حكم المنشأ حديثا ، وبالتالي يخضع من حيث تقدير أجرته للقواعد المقررة بالقانونين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ورقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وكان البين من الأوراق أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الموضوع بتناقض ما ورد بتقرير الخبير من أن التعديلات تمت في سنة ١٩٦٩ مع ما هو ثابت من أن تأجير عين النزاع للطعون عليه تم في أول يناير ١٩٦٩ ، وهو تاريخ سابق على الوقت المدعى حصول التعديل فيه ، ويتعارض مع أقربيه المطعون عليه أمام الخبير من أن الدكان أنشئ سنة ١٩٥٧ وسبق تأجيره بحالته وبذات الأجرة لآخر ، بالإضافة إلى خلو تقرير الخبير مما يفيد إجراء تعديل حديث بالمبنى ، فضلا عن القرينة المستقاه من الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٨١٨ لسنة ١٩٧٠ مدنى طنطا والقاضى بإلغاء قرار لجنة تقدير الإيجارات الخاص بتقدير أجرة الدكان الملاصق لدكان النزاع والمقال بأنهما كانا دكانا واحدا قبل التجزئة لما كان ذلك وكانت أوجه الدفاع السالفة جوهرية قد يكون من شأنها لو صحت تغيير وجه الرأى فى الدعوى فإن الحكم إذ لم يعرض لما أورد عليها يكون قد شاب القصور فى التسبيب مما يستوجب نقضه .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك تقول أن الحكم الابتدائى قضى بتحديد أجرة الدكان موضوع النزاع بمبلغ ١,٥١٥ أخذ بقرار لجنة تقدير الإيجارات ، حالة أن المالك - زوج الطاعنة تظلم من القرار بالدعوى رقم ١٣٠٤ لسنة ١٩٧١ مدنى طنطا الابتدائية وإذ صدر الحكم فيها بتاريخ ١٦/١١/١٩٧٢ بتأييد قرار اللجنة فقد طعن عليه بالاستئناف رقم ٤١٧ لسنة ٢٢ ق طنطا، وعرض هذا الاستئناف مع الاستئناف المرفوع عن الحكم الابتدائى سالف الإشارة إليه والمقيد برقم ٤١٨ لسنة ٢٢ ق طنطا موضوع الطعن الحالى وتقرير حجزها لإصدار الحكم فيهما بجلسة واحدة ، ورغم صدور الحكم فى الاستئناف الأول بنسب خبير ليسان ما إذا كانت أجرة الدكان تخضع لقواعد التقدير المقررة بالقانونين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ورقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أم لا ، فقد صدر الحكم المطعون فيه مؤيدا للحكم المستأنف رغم إبقائه على ذات القرار الذى لم يصبح نهائيا ، وهو ما يعيبه بخالفة القانون .



وحيث إن النى صحيح أيضا ، ذلك أنه لما كان مؤدى نصوص المواد ٤ و ٥ و ٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٨ و ٩ و ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩١٩ أن المشرع اختص بتقدير إيجار الأماكن الخاصة لأحكام هذين القانونين لمساواة خاصة جعل من سلطتها إجراء هذا التقدير طبقا للأسس التي وضعتها ، وخول لكل من المالك والمستأجر الحق في الطعن في قرارها أمام المحكمة الابتدائية المختصة ، وهي بذلك تكون جهة طعن لا جهة تقدير فلا يحق لها أن تتصدى ابتداء لتقدير أجرة تلك الأماكن . لما كان ذلك وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أرجحية الأحكام الابتدائية نقف لمجرد رفع الاستئناف عنها وتظل موقوفة إلى أن يقضى فيه ، وبأن الثابت أن قرار اللجنة بتقدير أجرة الدكان موضوع النزاع لم يصبح نهائيا ، تبعا لأن الاستئناف للمقام عن الحكم الصادر في الطعن المرفوع عنه لا يزال مطروحا لم يفصل فيه بعد ، فإن الحكم المطعون فيه إذا أيد الحكم الابتدائي الذي قضى بتحديد أجرة الدكان أخذا بهذا القرار يكون قد استبرأ له حجية رغم أنها موقوفة برفع الاستئناف عن الحكم القاضي بتأييده ، ويجد بمثابة حكم مبدأ بتقدير الأجرة صدر على خلاف للقواعد الأصولية المتعلقة بتقدير القيمة الإيجارية للأماكن ، والتي تقضى بأن التقدير يتم أولا من طريق الإنسان المختصة ولا يبدأ دور المحكمة إلا فيما بعد صدور قرارها متى أقيم الطعن فيه أمامها من المالك أو المستأجر ، وهو ما يعيب الحكم بخالفه القانون بما يستوجب نقضه هذا السبب أيضا .

## جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أحمد محمود نائب رئيس المحنة وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور إبراهيم صالح ، محمد الباجوزي ، محمد رمضان وإبراهيم فرج .

( ٦٦ )

الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) ، ( ٢ ) لجوار " إيجار الأماكن " . قانون .

( ١ ) المشاركة السكنية مع المستأجر ، وجوب أن تكون المشاركة منذ بدء الاجارة ، للشارك  
حق البقاء في العين ولو تركها المستأجر الذي أبرم العقد باسمه . ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧

( ٢ ) ترك المستأجر العين المؤجرة نهائيا قبل العمل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .  
لا محل لأعمال المادة ٢١ منه .

١ - المساكنة التي لا يصدق عليها وصف التأجير من الباطن ، أو التنازل  
عن الإيجار في معنى المادة ٢/ب من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المطبقة  
على واقعة الدعوى تستلزم حصول المشاركة السكنية منذ بدء الاجارة وطالما لم  
تنتهك إقامة المشاركين المؤجرة فانه يحق لهم بهذه الصفة البقاء في العين المؤجرة  
طوال مدة العقد والانتفاع بالامتداد القانوني بعد انتهائها دون اشتراط استمرار  
إقامة المستأجر الذي أبرم العقد باسمه في العين المؤجرة .

٢ - إذ كانت دعوى الاخلاء الماثلة رفعت في ١٩٦٩ / ٢ / ٥ وكان البين  
من مدونات الحكم المطعون فيه تسليم الطاعن بأن الطاعن الأول ترك شقة الاربع  
في شهر فبراير ١٩٦٩ تركا نهائيا متغلبا عن العين المؤجرة إلى منزل مملوك له فانه  
لا محل للاعتناد إلى المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - أيا كان  
وجه اراى في تفسير نطاقها - لعدم سريلانها على واقعة الدعوى .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تمحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٧٤ لسنة ١٩٦٩ مدنى أمام محكمة الجيزة الابتدائية ضد الطاعنين بطلب الحكم بإخلائهما من العين المؤجرة والموضحة بالصحيفة . وقال بيانا لها أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦١/١٠/٢٠ استأجر منه الطاعن الأول شقة بالعقار رقم ١٤ شارع المحروسة بقصد استعمالها سكنا خاصا ، ونص فى العقد على حظر التأجير من الباطن والتنازل عن الإيجار وإذا تنازل الطاعن الأول عن الإيجار للطاعن الثانى رغم الحظر دون إذن كتابى فقد أقام الدعوى . وبتاريخ ١٩٦٩/٤/١٠ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه أن الطاعن الأول قد أبر من باطنه أو تنازل عن الإيجار الشقة موضوع النزاع للطاعن الثانى دون إذن كتابى صريح من المالك وقت التأجير ، وبعد سماع شهود الطرفين عادت فتحكت فى ١٩٧٠/٤/٣٠ برفض الدعوى . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١٩٨ سنة ٨٧ ق القاهرة طالبا القضاء له بطلباته ، وبتاريخ ١٩٧٤/١/٢١ حكمت المحكمة بالنقض . الحكم المستأنف وبفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦١/١٠/٢٠ وإخلاء الطاعنين من العين المؤجرة وتسليمها للمطعون عليه خالية مما يشغلها . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثمانية أسباب ، ينمى الطاعنان بالأسباب الأول والثانى والخامس منها على الحكم المطعون فيه القصور فى التسيب والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقولان أن الحكم اعتد بأقوال شهود المطعون عليه



دون تمحيص فهي لا تؤدي إلى أن الطاعن الثاني لم يكن مقبلاً بشقة النزاع منذ بدء عقد الإيجار ، فأقوال الشاهدين الأول والثاني سماعية وتعارضت أقوال - الشاهد الثالث مع أقوال المطعون عليه أمام المحكمة . هذا إلى أن الحكم عدل عن الأسباب المستخلصة من واقع التحقيقات التي أجرتها محكمة أول درجة دون أن يبين الأسباب التي تؤيد استخلاصه أو يفقد ما انتهى إليه الحكم الابتدائي ، في حين أن شهادة شاهدي الطاعنين التي أخذ بها الحكم الابتدائي مؤيدة بالمستندات المقدمة منهما ، مما يعيب الحكم بالقصور في التسييب والفساد في الاستدلال .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه لما كان الثابت من استعراض أقوال شهود المطعون عليه من واقع الصورة الرسمية لحضور جلسة التحقيق أمام محكمة الموضوع أنهم أجمعوا على أن أسرة الطاعن الأول المكونة من زوجة وأولاده ووالدته هي فقط التي كانت تقيم معه بشقة النزاع منذ بدء العلاقة الإيجارية ، وأن الطاعن الثاني لم يحل مكانه إلا بعد مبارحته الشقة وتركها إلى مترله الذي شاء وكان استخلاص الحكم من هذه الأقوال أن الطاعن الثاني لم يكن مقبلاً معه منذ بدء العلاقة الإيجارية سائفاً وله ما أخذه من الأوراق ، فإن النعي عليه بخروجه عن مدلول أقوال هؤلاء اليهود والفساد في الاستدلال لا يصادف محلاً . لما كان ذلك وكان ذلك وكان لمحكمة الموضوع أن تقيم قضاها على ما تستخلصه من أقوال الشهود متى كان استخلاصها سائفاً ، وكانت غير ملزمة ببيان ترجيحها لما اطمأنت إليه من أقوال وأطراحها لسواها ، وكان الحكم الاستثنائي لا يلزم بالرد على الحكم الابتدائي الذي ألغاه طالما كانت أسبابه كافية لخل قضاؤه ، فإن النعي على الحكم بالقصور في التسييب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالأسباب الثالث والرابع والسادس والثامن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنان أن الحكم بني قضاؤه على سند من القول بأن المساكنة التي لا تنطوي على تنازل عن الإيجار ليست مجرد الإقامة في العين المؤجرة ، بل يلزم أن تكون إقامة المساكن بها ملحوظة وقت التعاقد وأن يكون من أفراد أسرة المتعاقد الذين يعولهم ويعيشون في كنفه ، ورتب

على ذلك أن الطاعن الثاني لا يعتبر ساكنا بالمندول الصحيح استنادا إلى القرائن التي ساقها ، ولأن يؤخذ منها أنه لم يقيم بشقة النزاع إلا بعد أن تركها الطاعن الأول في ١٥/٨/١٩٧٠ ، في حين أن الدعوى خالية مما يفيد ذلك المعنى ، بدليل أن الدعوى أقامها المطعون عليه في تاريخ سابق . فقرأ إقامة الطاعنين بشقة النزاع . هذا إلى أن الأوراق واضحة بالمستندات العديدة التي قدمها الطاعن الثاني للتدليل على إقامته بشقة النزاع منذ بدء العلاقة الإيجارية ، وكلها مستندات رسمية وردت لهذا الطاعن من بلاد أجنبية وفي تواريخ مختلفة خلال الفترة من ١٩٦٥ حتى ١٩٦٨ ، أي في تاريخ سابق على رفع الدعوى في ١٥/٢/١٩٦٦ ، وهي مستندات قاطعة من شأنها لو محصها الحكم تغيير وجه الرأي في الدعوى . بالإضافة إلى أن الطاعنين تمسكا أمام محكمة الاستئناف بتطبيق المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، إذ تضمنت استمرار عقد الإيجار بالنسبة لأقارب المستأجر حتى الدرجة الثالثة متى استمرت إقامتهم مدة سنة على الأقل سابقة على ترك المستأجر أو مدة شغله للسكن . والطاعن الثاني يتدوج ضمن هذه الطاقة في صلتها بالمستأجر الأصلي ، لا حاجة لاستلزام أن يكون من ذوي قرباه الذين يعولهم ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور في السبب .

وحيث إن النعي في غير محله ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه ساق — بالإضافة إلى ما استنبطه من أقوال الشهود — ببعض القرائن التي دال بها على انتفاء المساكنة التي من شأنها استمرار سريان الإجارة مع الطاعن الثاني بعد ترك المستأجر الأصلي الطاعن الأول — العين المؤجرة ، وكانت هذه القرائن ليست محل نعي من الطاعنين وكافية بذاتها لحمل قضاء الحكم ، وكانت المساكنة التي لا يصدق عليها وصف التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار في معنى المادة ٢/ب من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ — المنطبقة على واقعة الدعوى — تستلزم حصول المشاركة السكنية منذ بدء الإجارة ، وطالب لم تنقطع إقامة هؤلاء المشاركين بالعين المؤجرة ، فالباقى لم يرد هذه الصفة إبقاء في العين المؤجرة طوال مدة العقد والانتفاع بالامتداد القانوني عند انتهاء دونه اشتراط استمرار إقامة المستأجر الذي أبرم العقد باسمه في العين المؤجرة لما كان ذلك وكانت المستندات



التي يتنوع بها الطاعنان بسبب النعي — وكلها تشير إلى الفترة بين ١٩٦٥ ، ١٩٦٨ لا تفيد بفرض صحتهما المشاركة السكنية مذ بدء الإجارة الحاصلة في ٢٠/١٠/١٩٦١ ، وبالتالي فهي غير ذات تأثير على جوهر ما استند إليه الحكم في قضائه ، ولم يكن من شأن تخصيصها تغيير ما وقر في عقيدة المحكمة لا ينبر من ذلك ما قرره الحكم من أن الطاعن الأول ظل بالعين المؤجرة حتى ١٥/٨/١٩٧٠ لأن ذلك كن في مقام استخلاصه دلالة ما ورد في صحيفة دعوى تخفيض الأجرة التي أقامها ضد المطعون عليه ، ولا شأن لها بنفي وجود الطاعن الثاني بالعين المؤجرة منذ بدء العلاقة الإيجارية . كما لا يعيب الحكم ما تضمنته من قرارات وهو بصدد تعريف المساكنة خاصة بوجوب أن يكون الساكن من ذوى القربى المقرين أو من أفراد أسرته الذين يعولهم — أيا كان وجه الرأي فيها لأن النعي بشأنها يضحى غير منتج طالما تأسس الحكم على نفي إقامة الطاعن الثاني بالعين المؤجرة منذ بدء الإجارة على ما سلف بيانه . لما كان ما تقدم وكانت دعوى الإخلاء الماثلة رفعت في ٥/٢/١٩٦٩ وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه تسليم الطاعنين بأن الطاعن الأول ترك شقة النزاع في شهر فبراير سنة ١٩٦٩ تركا نهائيا متخليا عن العين المؤجرة إلى منزل مملوك له ، فانه لا محل للاستناد إلى المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ — أيا كان وجه الرأي في تفسير نطاقها — لعدم سريلانها على واقعة الدعوى . ويكون النعي برمته على غير أساس .

وحيث إن الطاعنان ينعيان بالسبب السابع على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم استند إلى إنذار موجه من المطعون عليه إلى والد الطاعن الثاني محل إقامتهما ورفضت زوجته استلامه للتدليل على نفي إقامة الطاعن الثاني بشقة النزاع منذ بدء عقد الإيجار وإغفار الرد على ما أبداه



من دفاع جوهري قوامه أن والدته الطاعن الثاني لم تستلم الأتذار واثبت المحضر أن الزوجة رفضت استلامه ، مما يعيب الحكم بالقصور في التسبيب

وحيث إن النعى ورد مجهولا إذ لم يبين الطاعنان أوجه ادفاع المقول بأن الحكم قد أغفل الرد عليها ، وكيفية قصور الحكم في الرد عليها ، فيكون غير مقبول ولما تقدم يتعين رفض الطعن

## جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور إبراهيم صالح ، محمد الباجوري ، صلاح نصار وإبراهيم فراج .

(٦٧)

الظعن رقم ٣١٩ سنة ٤٤ قضائية :

( ١ ) نقض " السحب الجديد " . نظام عام . استئناف . إعلان

إثارة دفاع متعلق بالنظام العام لأول مرة أمام محكمة نقض . شرطه وجوب أن تكون  
عناصره مطروحة على محكمة الموضوع . مثال بشأن ميعاد الاستئناف .

( ٢ ) إيجار " إيجار الأماكن " . وفاة

دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر من العين المؤجرة لثبوت الأجرة . شرط الوفاء . تكليف  
المستأجر بالوفاء . وجوب شمول التكليف على بيان مطابق لحقيقة الأجرة المتأخرة . الاستثناء أن  
تكون الأجرة محل نزاع .

١ — المقرر في قضاء هذه المحكمة مناط جواز إثارة الدفاع المتعلق بسبب  
قانوني متصل بالنظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض أن تكون العناصر التي  
يمكن منها الإلمام به موجودة تحت نظر محكمة الموضوع . لما كان ذلك وكان  
البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يقدم لمحكمة الاستئناف الدليل على أنه  
صار إعلان حكم محكمة أول درجة إلى المطعون عليها وهو الإجراء الذي بمقتضاه  
يتفتح ميعاد الطعن بطريق الاستئناف ، وكان الطاعن وإن أثار الدفع بسقوط  
الحق في الاستئناف إلا أنه لا يدعي أن الصورة التنفيذية للحكم الابتدائي والتي تم  
إعلانها للمطعون عليها طرحت على محكمة الاستئناف وكانت تحت بصرها ، فإن  
الحكم المطعون فيه يكون قد التزم صحيح القانون بالنظر إلى الواقع المطروح  
عليه ويكون النعي عليه على سند لم يسبق عرضه على محكمة قانه يعد سببا جديدا  
لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - مفاد نص الفقرة أ من المادة رقم ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع اعتبر تكليف المستاجر بالوفاء شرطا أساسيا لقبول دعوى الإخلاء بسبب التأخير في الأجرة ، فإذا خلت منه الدعوى أو وقع بإطلائها الحكم بعدم قبول الدعوى ، ويشترط أن يبين في التكليف بالوفاء الأجرة المستحقة المتأخرة التي يطالب بها المؤجر حتى يتبين المستاجر حقيقة المطلوب منه بمجرد وصول التكليف إليه وإلا فلا ينتج التكليف أثره ، إلا إذا لم تكن قيمة هذه الأجرة محل خلاف بين الطرفين فلا يشترط عندئذ بيانها ، والأصل أنه يجب ألا تتجاوز الأجرة المطلوبة في التكليف ما هو مستحق فعلا في ذمة المستاجر . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أوضح في مدوناته أن المطعون عليه تمسكت بإعلان التكليف بالوفاء لتضمنه أجرة غير قانونية وغير مستحقة ، مستندة إلى قرار لجنة تقدير الإيجارات بتحديد أجرة عين النزاع بمبلغ ٤٥٤ م.م ٢ جنيه وإلى ماورد على لسان الطاعن بالدعوة المرددة بين الخصمين من قصر مطالبته بالأجرة على أساس قرار اللجنة مالف البيان ، وإقراره بتقاضيه مبلغ عشرة جنيهات من الأجرة المتأخرة وبما أثبت على لسانه أيضا في المحضر الإداري من استلام الأجرة المتأخرة حتى يونيو سنة ١٩٧١ فإن ماخلص إليه الحكم من أن التكليف بالوفاء حاطه الاثر ولا يصلح أساسا لدعوى الإخلاء لمجاوزته القدر المستحق على المطعون عليها ولتضمنه بيانات غير صحيحة لا مخالفة فيه للقانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وتناثر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧٣ مدني أمام محكمة دمياط الابتدائية ضد المطعون عليها طالبا بالحكم بإخلائها من العين الموضوعة



بعد الإيجار المبرم بينهما وتسليمها له خالية ، وقال يانا لدعواه إنه بموجب عقد إيجار مورخ أول يونيو سنة ١٩٧٠ استأجرت المطعون عليها شقة بالآزل المملوك له لقاء أجره شهرية قدرها ٣,٥٠٠ وإذ فصلت عن الوفاء بالأجرة في المدة من أول يناير سنة ١٩٧٠ حتى آخر يناير سنة ١٩٧٣ وجعلتها ٧٨ ج و ٥٠٠ مله رغم تكليفها بالوفاء فقد أقام الدعوى بطلباته مالفقة البيان ، وبتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٧٣ حكمت المحكمة بإخلاء المطعون عليها من العين المؤجرة وتسليمها له . استأنف المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٦ لسنة ٥ ق المتصورة ( مأمورية دمياط ) دفع الطاعن بسقوط الحق والاستئناف لرفعه بعد الميعاد ، وبتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٧٤ قضت المحكمة برفض الدفع وبإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق الاستئناف ، وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة ، فرأته جديرا بالنظر وبالجلسة المحددة ألحقت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على صيغتين ينفي الطاعن بالهـب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد على مستند من أن المطعون عليها طلبا لم تحصر أمام محكمة أول درجة ولم تقدم مذكرة بدفعها فان ميعاد استئناف الحكم الابتدائي لا يبدأ إلا من تاريخ الإعلان ، الأمر الذي لم يرق دليل على حصوله ، في حين أن الثابت من الصورة التنفيذية للحكم الابتدائي أنه تم إعلانها به في ١٩٧٣/٦/٢٤ ولم تودع صحيفة الاستئناف إلا في ١٩٧٣/١٢/١ ومن ثم فإن الاستئناف يكون قد أقيم بعد الميعاد ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ رفض الاستعانة بالدفع - خطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النفي مردود ، ذلك إنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مناط جواز إثارة الدفاع المتعلق بسبب قانوني يتصل بالنظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض أن تكون العناصر التي يمكن منها الإلمام به موجودة تحت نظر محكمة الموضوع . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه

أنه لم يقدم لمحكمة الاستئناف الدليل على أنه صار إعلان حكم محكمة أول درجة إلى المطعون عليها ، وهو الإجراء الذي بمقتضاه يفتح ميعاد الطعن بطريق الاستئناف ، وكان الطاعن وإن أثار الدفع بسقوط الحق في الاستئناف إلا أنه لا يدعي أن الصورة التنفيذية للحكم الابتدائي والتي تم إعلانها للمطعون عليها طرحت على محكمة الاستئناف وكانت تحت بصرها فإن الحكم المطعون فيه يكون قد التزم صحيح القانون بالنظر إلى الواقع المطروح عليه ، ويكون النعي عليه تأسيساً على سند لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع فإنه يعد سبباً جديداً لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المصعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إنه أقام قضاءه بعدم قبول الدعوى على سند من بطلان التكليف بالوفاء لعدم صحة بياناته إذ أورد أن الأجرة الشهرية المستحقة هي مبلغ ٣٥٠ ج وأن جملة المتأخر منها في المدة من أول يناير ١٩٧١ حتى آخر يناير ١٩٧٣ مبلغ ٨٧ ج و ٥٠٠ مليم ، مع أن الأجرة أقل من ذلك طبقاً للثابت بقرار لجنة تقدير الإيجارات الواجب التطبيق علاوة على إقرار الطاعن بسبق تسلمه الأجرة حتى يونية سنة ١٩٧١ عدا مبلغ عشرة جنيهات فيما بعد ، في حين أن الأجرة ليست محل نزاع جدي بين الطرفين ، فيكون التكليف بالوفاء صحيحاً ، بما يبين من عباراته ومن انشغال ذمة المطعون عليها بالأجرة المطالب بها ، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أن مفاد نص الفقرة " ١ " من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع اعتبر تكليف المستأجر بالوفاء شرطاً أساسياً لقبول دعوى الإخلاء بسبب التأخير في الأجرة فإذا خلت منه الدعوى أو وقع باطلاً تعيين الحكم بعدم قبول الدعوى ، ويشترط أن يبين في التكليف بالوفاء الأجرة المستحقة المتأخرة التي يطالب بها المؤجر حتى يتبين المستأجر حقيقة المطلوب منه بمجرد وصول التكليف إليه وإلا فلا ينتج التكليف أثره إلا إذا لم تكن قيمة هذه الأجرة محل خلاف بين الطرفين فلا يشترط عندئذ بيانها ، وكان الأصل أنه يجب ألا تتجاوز الأجرة المطلوبة في التكليف

ما هو مستحق فعلا في ذمة المستأجر لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أوضح في مدوناته أن المطعون عليها تمسكت ببطان التكليف بالوفاء لتضمنه أجرة غير قانونية وغير مستحقة مستندة إلى قرار لجنة تقدير الإيجارات بتحديد أجرة عين النزاع بمبلغ ٢,٤٥٤ وإلى ما ورد على لسان الطاعن بالدعوى رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٧٣ مدنى بندر دمياط المرددة بين الخصمين من قصر مطالبته بالأجرة على أساس قرار اللجنة سالف البيان ، وإقراره بتقاضيه مبلغ عشرة جنيهات من الأجرة المتأخرة ، ربما أثبت على لسانه أيضا فى المحضر رقم ٣٥٧٢ لسنة ١٩٧٣ ادارى مركز دمياط من استلام الأجرة المتأخرة حتى يونيه سنة ١٩٧١ ، فإن ما خلص إليه الحكم من أن التكليف بالوفاء حابطة الأثر ولا يصلح أساسا لدعوى الاخلاء لمجاوزته القدر المستحق على المطعون عليها وتضمنه بيانات غير صحيحة لا مخالفة فيه للقانون ، ويضحى ما يسوقه الطاعن من أن الأجرة المتأخرة المثبتة بالتكليف ليست محل نزاع جدى وأنه ثبت انشغال ذمة المطعون عليها بها قولا مرسلا لم يقم عليه دليل ، ويكون النعى على الحكم بخالفة القانون على غير أساس

ولما تقدم يتعين رفض الطعن



## جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٧٨

رئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وحضرة السادة المستشارين  
د. إبراهيم صالح ، صلاح نصار ، محمود رمضان وإبراهيم فرج .

(٦٨)

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" :

(١) حكم "ينفك الحكم" . نيابة عامة . بطلان . أحوال شخصية .

انقضاء اسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي في القضية . لا طلاق . كفاية بيانات الحكم ابتداء  
للمنيابة رأياً . م ١٧٨ مرافعات .

(٢) قانون . أحوال شخصية "ولاية على المال" .

للمقرارات والأوامر الصادرة في دعاوى الأحوال الشخصية . الولاية على المال . طرق  
الطعن فيها . خضوعها لقواعد العامة للطعن في الأحكام . على ذلك .

(٣) أحوال شخصية "ولاية على المال" . حكم "الطعن في الأحكام" .  
استئناف . بيع .

مشتري العقار من المحجور عليه . دعة له في استئناف حكم الحيز الصادر ضمه للبائع له .  
على ذلك . لا محل لأعمال ما كان يخضع به قانون المجالس الحسبية من جواز ذلك .

(٤) حكم "الطعن في الحكم" . استئناف . "الاستئناف الفرعي" .

الحكم بعدم جواز الاستئناف الأمل . أثره . وجوب الحكم بعدم جواز الاستئناف الفرعي .  
على ذلك . تعلق ذلك بالنظام العام

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ذكر اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه  
في القضية ليس من البيانات الأساسية التي يترتب على إغفالها بطلان الحكم وفق  
المادة ١٧٨ / ١ من قانون المرافعات وكانت النيابة قد أبدت رأياً في القضية  
إمام المحكمة الاستئنافية وأثبت ذلك في الحكم المطعون فيه فإن النعي يكون على  
غير أساس .

٢ - أقيمت المادة الأولى من قانون إصدار تقنين المرافعات القائم على نصوح الكتاب الرابع من قانون المرافعات السابق المضاف بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ فيما عدا المواد من ٨٥٩ حتى ٨٦٧ الواردة بالفصل الأول من الباب الأول منه، ومفاد ذلك أن الأحكام الواردة بالكتاب الرابع المشار إليه تصبح جزئاً مكملاً لقانون المرافعات، ومقتضى ذلك تطبيق ما يتضمنه هذا القانون من أحكام عامة على الدعاوى التي نظمها النصوص المضافة في كل ما لم يرد بشأنه نص جديد يخالف تلك الأحكام دون حاجة إلى النص على الإحالة إليها، ومؤدى المادة ١٠١٧ من قانون المرافعات الواردة في الفصل الخاص بالقرارات والأوامر وطرق الطعن فيها الواردة بالكتاب الرابع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو أن يجرى على القرارات والأوامر الصادرة من محاكم الولاية على مثال ما يجرى على الأحكام القضائية بالنسبة لطرق الطعن فيما لم يرد به نص خاص، لما كان ذلك وكمال الكتاب الرابع سالف الذكر لم يرد به نص خاص ببيان من يجوز له الطعن بطريق الاستئناف على القرارات والأوامر الصادرة في مسائل الولاية على المال مما يترتب عليه وجوب أعمال الأحكام العامة الواردة بقانون المرافعات في هذا الخصوص .

٣ - مؤدى المادة ٢١١ من قانون المرافعات أنه يشترط في الخصم الذي يحق له الطعن في الحكم أن تكون له صفة لا تتوافر إلا إذا كان طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه سواء بشخصه أو بمن ينوب عنه، ولا يكفي أن تكون له مصلحة في إلغاء الحكم أو تعدله، وكانت الخصومة تحدد في الاستئناف بالأشخاص الذين كانوا مختصمين أمام محكمة الدرجة الأولى والمناطق تحديد الخصم هو توجيه الطلبات في الدعوى إليه، وإذا كان الثابت من واقع الدعوى أن للطاعن الأول لم يكن على أي وجه طرقة في الخصومة أمام محكمة الدرجة الأولى فإن استئناف القرار الصادر فيها بتوقيع الحجر على الطاعن الثاني يكون غير جائز ولا يسوغ القول بأن قضاء الولاية على المال جرى على إباحة الطعن للشترى ممن وقع الحجر عليه، أو أن ذلك كان جائزاً بمقتضى المادة ٢/١٣ من قانون المجالس الحسينية الصادر في ١٣/١٠/١٩٢٥ والتي كانت تبيع النيابة العامة ولكل ذي شأن أن يستأنف إلى المجلس الحسيني العالي أي قرار صادر من المجالس الحسينية في طلبات

توقيع الحجر أوقفه ، وقد ألقى هذا الحكم بالمادة ٩٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن المحاكم الحسبية والتي قصرت رفع الاستئناف على الأحكام الصادرة في المواد الحسبية من النيابة العامة ومن المحكوم ضده ليس غير ، تم ألغيت هذه المادة بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١

٤ — تجزئ المادة ٢٣٧ من قانون المرافعات رفع الاستئناف الفرعي بعد فوات مهلة الاستئناف بحيث يعتبر تابعا للاستئناف الأصلي بدور معه وجودا وعدما ويزول بزواله في جميع الأحوال ، وإذا كان الاستئناف الأصلي المرفوع من الطامن الأول غير جائز ، فإن الاستئناف الفرعي المرفوع من الطامن الثاني يكون غير جائز كذلك ، وهو أمر متعلق بالنظام العام للتقاضى يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تقضى به ولو من تلقاء نفسها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليه قدم لنيابة طنطا الكلية للأحوال الشخصية طلب بتوقيع الحجر على شقيقه الطامن الثانى للسفة والغفلة وتعيينه فيما عليه ، وقال بيانا لطلبه أن المطلوب الحجر عليه أخذ يتصرف فى أملاكه على غير مقتضى العقل والشرع ، وقد تصرف بالبيع فى أحد عشر فدانا بطنطا عن الأول وثمانية عشر قيراطا لأنهم دون أن يقتض من أيهما ثمة ، مما يوجب توقيع الحجر عليه للسفة والغفلة ، وبعد أن حقت النيابة الطلب قدمته إلى محكمة طنطا الابتدائية وقيد برقم ٢٥ ( ) سنة ١٩٧١ « أحوال شخصية مال » ، وبتاريخ ١٩٧٤/١١/٤ حكمت المحكمة بتوقيع الحجر على الطامن الثانى للسفة والغفلة وتعيين المطعون عليه فيها بلا أجر ، استأنف الطامن الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨



لسنة ٢٤ ق « أحوال شخصية مال طنطا » ، كما استأنفه الطاعن الثاني بالاستئناف  
الفرعي رقم ٢ لسنة ٢٦ ق . « أحوال شخصية مال طنطا » وطلب كل منهما  
الغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . وبتاريخ ١٠/٦/١٩٧٦ حكمت محكمة  
الاستئناف بعدم جواز الاستئنافين الأصلي والفرعي . طعن الطاعنان على هذا  
الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض  
الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فوأتته جديرا بالنظر ،  
و بالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث أن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعنان بالسبب الأول منهما على الحكم  
المطعون فيه البطلان لخلوه من بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية  
أمام محكمة الاستئناف .

وحيث أن النعي مردود ، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة  
أن ذكر اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ليس من البيانات الأساسية  
التي يترتب على اغفالها بطلان الحكم وفق المادة ١٧٨ / ١ من قانون المرافعات  
وكانت النيابة قد أبدت رأيها في القضية أمام المحكمة الاستئنافية وأنهت ذلك  
في الحكم المطعون فيه فإن النعي بهذا السبب يكرن على غير أساس .

وحيث أن الطاعنين ينعيان بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة  
القانون وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم أقام قضاءه على مند من أن الطاعن  
الأول لم يكن طرفا في الدعوى أمام محكمة أول درجة فلا يجوز له الطعن على  
حكمها بطريق الاستئناف بالتطبيق للمادة ٢١١ من قانون المرافعات ، ورتب  
على ذلك عدم جواز الاستئناف الفرعي الذي أقامه الطاعن الثاني باعتباره تابعا  
للاستئناف الأصلي في حين أن الطاعن الأول اشترى بعض أموال المحجور عليه ،  
ومن حقه الدفاع عما يضر بمصنحته ، مما يسوغ له بآءباره ، من قوى الشأن  
أن يستأنف الحكم الصادر بتوقيع الحجر على البائع له وهو وضع حاص جرى عليه  
قضاء الولاية على المال ، وبالتالي يكون الاستئناف الفرعي جائزا ، وهو  
ما يعيب الحكم بخالفة القانون .

وحيث ان النفي مردود ، ذاك انه لما كانت المادة الأولى من قانون  
 اعتماد تقنين المرافعات القائم قد أبقت على نصوص الكتاب الرابع من قانون  
 المرافعات السابق المضاف بالقانون رقم ۱۳۶ لسنة ۱۹۵۱ فيما عدا المواد  
 من ۸۵۹ حتى ۸۶۷ الواردة بالفصل الأول من الباب الأول منه ، وكان مفاد  
 ذلك ان الأحكام الواردة في الكتاب الرابع المشار اليه تصبح جزأاً مكملاً لقانون  
 المرافعات ، وكان مقتضى ذلك تطبيقه يتضمنه هذا قانون من أحكام عامة  
 على الدعاوى التي نظمتها النصوص المضافة في كل ما لم يرد بشأنه نص جديد  
 يخالف لتلك الأحكام دون حاجة إلى النص على الإحالة إليها ، وكان يؤدي  
 المادة ۱۷، ۱۸ من قانون المرافعات الواردة في الفصل الخامس بالقرارات والأوامر  
 وطرق الطعن فيها الواردة في كتاب الرابع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة —  
 هو ان يجري على القرارات والأوامر الصادرة من محاكم ولاية على المال  
 ما يسرى على الأحكام القضائية بالنسبة لطرق الطعن فيها لم يرد به نص خاص .  
 لما بان ذلك ركان الكتاب الرابع سالف الذكر لم يرد به نص خاص ببيان  
 من يجوز له الطعن بطريق الاستئناف على القرارات والأوامر الصادرة في مسائل  
 للولاية على المال مما يترتب عليه وجوب أعمال الأحكام العامة الواردة بقانون  
 المرافعات في هذا الخصوص . لما كان ما تقدم ، وكان يؤدي المادة ۲۱۱  
 من قانون المرافعات أن يشترط في الخصم الذي يحق له الطعن في الحكم أن تكون له  
 حصصة لا تتوافر إلا إذا كان طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه  
 سواء بشخصه أو بمن ينوب عنه ، ولا يكفي أن تكون له مصلحة في إلغاء  
 الحكم أو تعديله وكانت الخصومة تخصه في الاستئناف بالأشخاص الذين  
 كانوا مختصمين أمام محكمة الدرجة الأولى ، كن المناط في تحصيل الخصم  
 هو ترجيح الطلبات في الدعوى إليه ، وذن الثابت من واقع الدعوى أن الطاعن  
 الأول لم يكن — على أي وجه — طرفاً في الخصومة أمام محكمة الدرجة الأولى ،  
 لأن استئنافه للقرار الصادر فيها بتوقيع المحرر على الطاعن الثاني يكون غير حائز .  
 لما بان ما تقدم ، وكانت المادة ۲۳۷ من قانون المرافعات تجيز رفع الاستئناف  
 الفرعي بعد فوات ميعاد الاستئناف بحيث يعتبر تاباً للاستئناف الأصلي يدور معه  
 وجوداً وعدمه ، ويزول بزواله في جميع الأحوال ، وكان الاستئناف الأصلي

المرفوع من الطاعن الأول - وعلى ما سلف البيان - غير جائز ، فإن الاستئناف  
الفرعى المرفوع من الطاعن الثاني يكون غير جائز كذلك ، وهو أمر متفق  
بالنظام للعلم لتقاضى يتعين على المحكمة الاستئناف أن تقضى به ولو من تلقاء  
نفسها ولا يسرى القول بأن قضاء للولاية على المال جرى على إباحة الطعن  
للمشتري ممن وقع الحجر عليه ، إذ أن ذلك كان جائزا بمقتضى المادة ٢/١٣  
من قانون المجالس الحسبية الصادر في ١٣/١٠/١٩٢٥ والتي كانت تتيح للنيابة  
العامة ولكل ذي شأن أن يستأنف إلى المجلس الحسبي العالي أى قرار صادر  
من المجالس الحسبية في طلبات توقيع الحجر أو رده ، وقد ألغى هذا الحكم  
بالمادة ٩٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن المحاكم الحسبية والتي قصرت  
رفع الاستئناف عن الأحكام الصادرة في المواد الحسبية من النيابة العمومية ومن  
المحكوم ضده ليس غيره ثم ألغيت هذه المادة بالفاتن رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١  
على ما سلف بيانه - وإذا التزم الحكم المظعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز  
الاستئناف الأصل لأن الطاعن الأول لم يكن طرفا في الخصومة أمام محكمة الدرجة  
الأولى ، ورتب على ذلك قضاء بعدم جواز هذا الاستئناف الفرعى الذى أقامه  
الطاعن الثاني فإنه يكرن قد طبق القانون على وجهه الصحيح ، ويكون للنسب عليه  
بتخالفة القانون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عبد العال السيد وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد صلاح الدين زغور ، محمد فاروق راتب ، إبراهيم فوده وحماد الدين بركات .

(٦٩)

الطعن رقم ٩٦٨ لسنة ٤٤ القضائية :

إثبات " حجية الورقة العرفية " . تزوير . دفع .

التوقيع على الورقة العرفية بالنظم . إنكار من نسب إليه التوقيع . وجوب أن ينصب على  
بصمة النظم لاعتلى التوقيع به . الاعتراف بالتوقيع دون سلوك سبيل الطعن بالتزوير . أثره . عدم  
قبول الطعن بالإنكار .

مفاد نص المادة ١٤ من قانون الإثبات أن الأصل أن الورقة العرفية تكون  
حجة بما دون فيها على من نسب إليه توقيعها عليها إلا إذا أنكر الإمضاء أو الختم  
الموقع به عليها ، فالتوقيع بالإمضاء أو بصمة الختم هو المصدر القانوني الوحيد  
لإضفاء الحجية على الأوراق العرفية . فيكفي لدحض هذه الحجية أن ينكر من  
يحتج عليه بالمحرر ما هو منسوب إليه من إمضاء أو ختم أو بصمة أصبح إذ لا يلزم  
أن يكون المحرر مكتوب بخط موقعه إلا أنه يلزم لإنكار بصمة الختم أن ينصب  
الإنكار على بصمة الختم ذاتها لاعتلى التوقيع به وقد استقر قضاء هذه المحكمة على  
أن القانون أقام صحة الأوراق على شهادة ذات الإمضاء أو الختم الموقع به عليها  
لأنه اعترف الخصم الذي تشهد عليه الورقة أن الإمضاء أو الختم الموقع به على تلك  
الورقة هو إمضاءه أو ختمه أو متى ثبت ذلك بالأدلة التي قدمها المتمسك بالورقة  
فلا يطلب من هذا المتمسك أي دليل آخر لإعتماد صحة الورقة أو إمكان اعتبارها  
حجة بما فيها على خصمه صاحب الإمضاء أو الختم ولا يستطيع هذا الخصم  
للتنصل بما تثبته عليه الورقة إلا إذا بين كيف وصل إمضاءه هذا الصحيح  
أو ختمه هذا الصحيح على الورقة التي عليها التوقيع وأقام الدليل على صحة ما يدعيه  
من ذلك بدعوى تزوير - ينسار فيها بالطريق القانوني ، ذلك أن القانون لا يعرف

إنكار للتوقيع بالتم بل لا يعرف إلا إنكار بصمة الختم وكان إنكاره صريحا فإن اقتصر على إنكار المدون في الورقة كله أو بعضها فإنه لا يكون قد أنكر الورقة العرفية بالمعنى المقصود في المادة ١٤ من قانون الإثبات ، وإذا كانت الطاعة وعلى ما يبين من الأوراق قد طعنت بالإندكار على عقد البيع المؤرخ ١٩٦٩/٦/١٣ في مذكرتها المقدمة لمحكمة الاستئناف إلا أن الثابت من الصورة الرسمية لصحيفة استئنافها أنها أقرت بتوقيعها على العقد المذكور بخاتمها وببصمة أصبعها فلنا منها أن ذلك المحرر من أوراق حصر تركه شقيقها المتوفى ولكنها لم تسلك سبيل الطعن بالتزوير على العقد المذكور ، مما يلزم معه وفق صحيح القانون أن تحتاج بهذا المحرر وألا يقبل منها بعد ذلك الطعن بالإندكار عليه ، ذلك لأن سبق اعترافها بالتوقيع عليه يكسب ذلك المحرر حجية لا سبيل لدحضها إلا عن طريق الإدعاء بالتزوير ، وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وحاج الطاعة بعقد البيع لعدم الطعن عليه بالتزوير بالإجراءات المقررة لذلك والتفت عن تحقيق الدفع بالإندكار فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ولا يكون معيبا بالقصور .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن الطاعة أقامت الدعوى رقم ... مدني كل شين الكوم ضد المطعون عليهم للحكم بتثبيت ملكيتها إلى ندان وقباط و ١٥ سهم مشاعا في ه أفدنة و ٣ قراريط و ٤ أسهم أطيانا زراعية موضحة بصحيفة الدعوى ، وقالت بيانا للدعوى إنها تمتلك الأرض موضوع الدعوى بالميراث عن أخيها المرحوم ... إلا أن المطعون عليهم وضمن اليد على جميع أحيان التركة وامتنعن عن تسليمها ما يخصها فيها ، فأقامت الدعوى للحكم بطلباتها . وتاريخ ١٩٧١/١٠/٢٦ قضت المحكمة برفض الدعوى تأسيسا على أن المدعى



باعت المطعون عليهما الثانية والثالثة .. .. قرار يضمن الأتيان  
موضوع النزاع بالعقد المؤرخ ١٩٦٩/٦/١٣ ، كما أقرت بالورقة المؤرخة  
١٩٧٠/١١/١ بأنها اختصت بمساحة ١٥ قيراط وأنها بذلك تكون قد امتثلت  
جميع ما يخصها من الأتيان المخففة عن أخيها . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى  
محكمة استئناف طنطا ( مأمورية شين الكوم ) طالبة إلغاء والحكم بطلانها  
وقيد الاستئناف برقم .. .. وبت ذلك على أن عند اليق والإقرار المقدمين  
من المطعون عليهما مزوران ، وأنها وقعت عليهما باعتبار أنهما أوراق خاصة  
بمصر تركه أخيها المورث ، وعلى فرض صحة الإقرار فهو باطل لانعدام محله  
لأنه قبل ١١ قيراط مملوكة لها ميراثا عن والدها ونسب اليدهما منذ سنة ١٩٤٤  
وقد تمت مذكرة طعنت فيها بالإنكار على عقد البيع المؤرخ ١٩٦٩/٦/١٣  
وطبعت نذب خبير لتحقيق دفاعها الخاص ببطلان الإقرار لانعدام محله ،  
وقد تمت ورقة مؤرخة ١٩٤٤/٨/١٨ منسوب صدورها من أخيها المورث جاء بها  
أنها اختصت بمساحة ١١ قيراط ميراثا عن والدها . بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٣  
حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق  
النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبنت فيها الرأي برفض الطعن .

ونحيث إن الطاعنة تنفي بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه التصور في  
التسيب وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت في دفاعها بأنه من بين الخمسة عشر قيراطا  
الواردة بالإقرار المؤرخ ١٩٧٠/١١/٢ أحد عشر قيراطا مملوكة لها بالميراث عن  
والدها واختصت بها بموجب عقد أبرم بينها وبين أخيها في ١٩٤٤/٨/١٨ وبذلك  
يكون الإقرار باطلا لانعدام محله وطبعت نذب خبير لتحقيق ذلك إلا أن الحكم  
المطعون فيه أغفل الرد على هذا والتفت عن طلبها نذب الخبير .

وحيث إن هذا النفي في غير محله ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أحال إليه  
الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض طلب الطاعنة تثبت ملكيتها للقصر  
موضوع النزاع على أن الطاعنة وإن كانت تستحق فدان وقيراط و ١٥ سهم  
ميراثا عن أخيها المرحوم .. .. إلا أنها باعت قرار يطمئنها إلى المطعون عليها  
الثانية والثالثة .. .. بالعقد المؤرخ ١٩٦٩/٦/١٣ كما أقرت بالورقة



المؤرخة ١٩٧٠/١١/٢ باستلامها ١٥ قيراط أخرى وأنها بذلك تكون قد استلمت جميع ما يخصها في تركة أخيهما من إرطيان ومجموع ذلك ٢٣ قيراطا وأن كل الفئوق بين تلك المساحة والمساحة التي تستحقها قيراطين و ١٥ سهما وفدان فإن ذلك - على ما جاء بمذكرة المدعى عليهن ( المطعونون عليهن ) - لا أثر له لأن الطاعنة تنازلت عنه في مقابل استلامها أرض المشار إليها مفرزة، لما كان ذلك وكان لقاضي الموضوع إقرارا بغير القضاء المكتوب دليلا كاملا، وكان هذا الإقرار يتضمن استلام الطاعنة جميع ما يخصها و تركة أخيهما وفي ذلك الرد الضمني على ما أذنته بسبب النعي، فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن طلب الطاعنة نلب خير و انتهى إلى رفض طلباتها لا يكون مشوبا بالقصور .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن الحكم المطعون فيه أورد في أسبابه " أن الإقرار المؤرخ ١٩٧٠/١١/٢ يتضمن إقرارها باستلامها حقوقها في تركة المورث ما عدا المنزل ولا يخبر من ذلك اختلافا ما جاء بحضور جرد للتركة عن مقدار التركة الحقيقي كما أن لاعتقلا الإقرار بما ورنه شقيقها المورث من والده الذي توفي قبله ، مما مفاده أن المحكمة لم تخطن إلى حقيقة دفاعها الأمر الذي ترتب عليه عدم مواجهتها له وإزالة حكم القانون عليه ، ذلك أن الطاعنة لم تجعل من واقعة اختلاف التركة سبيلا للنعي على الإقرار المذكور، بل تمسكت أمام المحكمة بأن الأبطال موضوع الإقرار تتضمن أحد عشر قيراطا مملوكة لها منذ سنة ١٩٤٤ ميراثا عن والدها وتضع اليد عليها من ذلك التاريخ باعتبارها مالكة لها وقد أدى خطأ المحكمة في تحصيل دفاعها إلى حجبها عن النظر في هذا الدفاع مما يعيب الحكم بالقصور والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه ، وعلى ما ورد في الرد على السبب الأول قد استظهر من الإقرار المؤرخ ١٩٧٠/١٢/٢ أن الطاعنة استلمت جميع ما يخصها في تركة من أبطال عن أخيه المرحوم .. .. ومفاد ذلك أنه أطرحت دفاعها الخاص بأن الإقرار يحوي أبطالها

بالميراث عن والدها ، لما كان ذلك — وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب كل حجة لمقصوم طالما أن الحقيقة التي استخلصتها فيها الرد الضمني على كل حجة تخالفها ، فإن النفي على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك تقول إن مذكرتها التي قدمتها لمحكمة الاستئناف بجلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ تضمنت طعنا بالإنتكار على العقد المؤرخ ١٩٦٩/٦/١٢ المنسوب صدوره منها إلى المطعون عليها الثانية والثالثة و .. .. . إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع أو تحقيقه بما يبيحه بالقصور .

وحيث إن النفي بهذا السبب مردود ذلك أن النص في المادة ١٤ من قانون الإثبات على أن يعتبر المحرر العرفي صادرا ممن وقع مالم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة . مفاده أن الأصل أن الورقة العرفية تكون حجة بما دون فيها على من نسب إليه توقيعها عليها إلا إذا أنكر الإمضاء أو الختم الموقع به عليها ، فالتوقيع بالإمضاء أو بصمة الختم هو المصدر القانوني الوحيد لأضفاء الحجية على الأوراق العرفية ، فيكفي لدحض هذه الحجية أن ينكر من يحتج عليه بالمحرر ما هو منسوب إليه من إمضاء أو ختم أو بصمة أصبح إذ لا يلزم أن يكون المحرر مكتوبا بخط موقعه إلا أنه يلزم لإنكار بصمة الختم أن ينصب الإنكار على بصمة الختم ذاتها لا على التوقيع به وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن القانون أقام صحة الأوراق على شهادة ذات الإمضاء أو الختم الموقع عليها فمضى اعترف الخصم الذي تشهد عليه الورقة أن الإمضاء أو الختم الموقع به على تلك الورقة هو امضاءه أو ختمه أو متى ثبت ذلك بالأدلة التي قدمها المتمسك بالورقة فلا يطلب من هذا المتمسك أي دليل آخر لاعتداد صحة الورقة وامكان اعتبارها حجة بما فيها على خصمه صاحب الإمضاء أو الختم ولا يستطيع هذا الخصم التنصل بما تثبته عليه الورقة إلا إذا بين كيف وصل امضاءه هذا الصحيح أو ختمه هذا الصحيح على الورقة التي عليها التوقيع وأقام الدليل على صحة ما يدعيه من تلك بدوى تزوير — يسار فيها بالطريق القانوني ذلك أن القانون لا يعرف

انكار التوقيع بالتم ، بل لا يعرف إلا انكار بصمة التتم وكان انكاره صريحاً  
فإن اقتصر على انكار المدون في الورقة كلة أو بعضه فإنه لا يكون قد أنكر الورقة  
العرفية بالمعنى المقصود في المادة ١٤ من قانون الإثبات لما كان ذلك وكانت  
الطاعنة — وعلى ما بين من الأوراق قد طعنت بالإنكار على عقد البيع المؤرخ  
١٩٦٩/٦/١٣ في مذكرتها المقدمة لمحكمة الاستئناف بجلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ إلا أن  
الثابت من الصورة الرسمية لصحيفة استئنافها أنها أقرت بتوقيعها على العقد  
المذكور بخاتمها أو ببصمة أصبعها ظناً منها أن ذلك المحرر من أوراق حصر ترك  
شقيقتها المتوفى ولكنها لم تسلك سبيل الطعن بالتزوير على العقد المذكور ، مما يلزم  
معه وفق صحيح القانون أن تحتاج بهذا المحرر وألا يقبل منها بعد ذلك الطعن  
بالإنكار عليه ، ذلك لأن سبق اعترافها بالتوقيع عليه يكسب ذلك المحرر حجية  
لا سبيل لدحضها إلا عن طريق الادعاء بالتزوير وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا  
النظر وحاج الطاعنة بعقد البيع لعدم الطعن عليه بالتزوير بالإجراءات المقررة  
لذلك والتفت من تحقيق الدفع بالإنكار ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون  
ولا يكون معيباً بالقصور .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الققي وعضوية السادة المستشارين :  
حافظونقي ، جميل الزيني ، محمود حسن حنين ومحمود حمدي عبد العزيز .

(٧٠)

الطعن رقم ٥٨١ لسنة ٢٤ القضائية :

(١) قرار إداري . جمارك . قانون .

للوائح — المتعة للقوانين — قرارات ، تارية تنظيمية . قفاذا في حق الإدارة من  
تاريخ صدورها ولو لم تنشر في الجريدة الرسمية . عدم جواز الاحتجاج بها في مراجع الأفراد  
إلا من تاريخ النشر . مثال بشأن قرار مدير عام الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ .

(٢) جمارك . قرار تفسيري .

قرار مدير الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ . تحديد نسبة آساع من الغصن الطرفي في  
البضاعة بواقع ٥ ٪ من البضائع المنقرطة أو من شمول الطرد . وجوب انطباق هذه النسبة  
من مجموع وزن البضاعة . التفسير الصادر من مدير الجمارك بإ- حساب نسبة التسامح من مشمول كل  
طرد حر حده . مخالف للقانون وخارج عن حدود التفويض .

١ — اللوائح — المتعة للقوانين — التي تصدرها جهة الإدارة بتفويض المشرع  
تعتبر من قبيل القرارات الإدارية ، وإذا كان الأصل في القرارات الإدارية  
التنظيمية أنه لا يحتج بها في مواجهة الأفراد إلا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية  
وذلك حتى لا يلزموا بأمر لم يكن لهم سبيل إلى العلم بها . إلا أن هذه القرارات  
تعتبر موجودة قانوناً بالنسبة لجهة الإدارة ويقتضى علمها بها من تاريخ صدورها  
فتسرى في مواجهتها منذ هذا التاريخ وأولاً ينشر في الجريدة الرسمية ولا يقبل  
منها التحدى بعدم نفاذها في حقها إلا بنشرها . وإذا التزم الحكم المطعون فيه  
هذا النظر واعتبر القرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ — الذي أصدره مدير عام مصلحة  
الجمارك في ١٨/٧/١٩٦٣ بناء على تفويض من المشرع بتحديد نسبة التسامح التي

أوجبت المادة ٣٧ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ على مصلحة الجمارك احتسابها في حالات معينة ، نافذا في حق مصلحة الجمارك من تاريخ صدوره وطبق أحكامه على الرسالة موضوع النزاع التي وردت في ١٩١٥/٣/٥ فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٢ - مفاد نصوص المواد ٣٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمادتان الأولى والثانية من القرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ الصادر من مدير عام الجمارك أن الشارع نص على مسؤولية الشركة النافلة عن كل نقص في البضائع عن الثابت في قائمة الشحن بشبهة تهريبها الى داخل البلاد وأماج للشركات النافلة نفى هذه الشبهة بتقديم الأدليل البرر لهذا النقص واعتبر تسليم الطود بمحا ظاهري سليمة مبررا لرفع المسؤولية عن الشركة النافلة لترجيح حدوث النقص قبل الشحن ثم منح هذه الشركات نسبة تسامح فوض المدير العام للجمارك في تحديد مقدارها فحددها هذا الأخير بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ بواقع ٥٪ من البضائع المتضررة أو من مشمول الطرد ، وكان نص المادة ٣٧ المشار إليها ورد مطلقا بشأن نسبة التسامح في البضائع المتضررة وكذلك النقص الجزئي الناشئ من عوامل طبيعية أو نتيجة لضعف العلاقات وانسياب محتوياتها ، بما مفاده وجوب احتساب هذه النسبة من مجموع وزن البضاعة سواء وزنت منفردة أو في طرود حيث جاء هذا النعي غالبا مما يدل على أن المشرع قصد المغايرة في الحكم بين البضائع المنفردة والبضائع التي ترد في طرود وإما ورد النص عاما في اسناد نسبة التسامح إلى مجموع البضاعة في الحالات لا إلى كل طرد منها على حدة في حالة النقص الجزئي ، وإذا كان ذلك وكان القويض الصادر لمدير عام مصلحة الجمارك بمقتضى المادة ٣٧/٢ بتحديد نسبة التسامح في البضائع المنفردة وكذلك النقص الجزئي في البضاعة مقصورا على تحديد قدر هذه النسبة دون الترخيص في اسنادها إلى البضاعة أو إلى كل طرد منها على حدة حيث تكفل الشارع بهذا الاسناد في ذات النص فإن المنشور رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٦٤ الذي أصدره مدير عام الجمارك ونص فيه على أن تفسير القرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ يوجب احتساب نسبة التسامح من مشمول كل طرد على حدة يكون قد خالف القانون وخرج على حدود التفويض مما يتعين معه الانتفاة عنه . وإذا كان الحكمان - المطعون فيهما - قد ألتما هذا النظر

في قضائهما وإتھما إلى احتساب نسبة التسامح من مشمول الطرود فإنهما يكونان قد التزما صحيح قانون .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المعطحة الطاعنة أقامت الدعوى رقم .. .. .. تجارى كلى بور سعيد على المطعون ضدها بصفة تهاو كليات عن ملاك وريان الباخرة .. .. بطلب الزامهما بصفتهما متضامنين بأن يؤديا لها مبلغ ٤٤٨ جنيه ، ٣٢٥ مليم وفوائده تأسيسا على أن الباخرة المذكورة وصلت ميناء بور سعيد بتاريخ ١٩٦٥/٣/٥ وأفرغت رسالة من الدقيق تبين وجود عجز بها قدره ٣٧ جوالا ، ٢٠٩ طنا ولما كان المطعون ضدهما لم يبرا هذا العجز فقد أقامت الطاعنة دعوها لإلزامهما بالرسوم الجمركية المستحقة عليه وتبلغ ٢٧٠ و ١٠٤ جنيه عن العجز الكلى ، ٣٤٤ جنيه ، ٤٥ مليم عن العجز الجزئى ومجموعهما انبلغ المطالب به . بتاريخ ١٩٦٧/٢/١٩ قضت محكمة أول درجة بنسب خير لبيان عدد الأجولة التى يزيد نسبة العجز فى مشمول كل منها عن ٥٪ وتحديد الرسوم الجمركية المستحقة عن العجز بها وبيان مقدار العجز العدى فى الأجولة والرسوم الجمركية المستحقة عنه إن وجد . استأنف المطعون ضدهما هذا الحكم بالاستئناف رقم .. .. .. تجارى بور سعيد وبتاريخ ١٩٧٠/٣/٣٠ قضت محكمة استئناف المنصورة بأمرية بور سعيد بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به خاصة بالعجز الجزئى ثانيا : بإعادة الدوى للرافعة بالنسبة لشقها الخاص بالعجز الكلى ،



وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ١٩٧١/١٢/٤ بالزام المطعون ضدهما بأن يدفع للطاعة مبلغ ٩٧ جنيه ، ٤٥٧ ليم وفوائده ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات استأنفت الطاعة هذا الحكم والحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٦/١٧ بالاستئناف رقم .. .. تجزى بور سعيد بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٨ قضت محكمة الاستئناف المنصورة بأمرية بور سعيد بالتأييد . طعنت الطاعة على هذا الحكم وعلى الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٣/٣٠ بطرق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حدثت جللة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى الطاعة به على الحكيم المطعون فيهما مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله من أربعة وجوه مؤدى الأول والثاني منها أن الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٣/٣٠ استند في تحديد نسبة التسامح بواقع ٥٪ من مشمول الطرود إلى قرار مدير عام مصلحة الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ الصادر بناء على التفويض التشريعي الذي تضمنته المادة ٣٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في حين أن هذا القرار لا يعتبر نافذا ولا يجزى في حق المصلحة الطاعة إلا بعد نشره في الجريدة الرسمية ولما كان هذا القرار قد نشر في ١٩٦٨/٨/٢٩ فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق حكمه على الرسالة موضوع الدوى التي وصلت في ١٩٦٥/٣/٥ أى قبل أن تكتمل لهذا القرار وطفاؤه من الناحية التشريعية فإنه يكون قد خالف القانون وحاصل الوجهين الثالث والرابع أن الواضح من نصوص قرار مدير عام الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ أنه حدد نسبة التسامح بمقدار ٥٪ من مشمول الطرود التي تسلم بحالة ظاهرية غير سليمة ولم يحددها على أساس مجموع الرسالة وقد جاء المنشور التفسيري رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٤ الذي أصدره مدير عام مصلحة الجمارك كتفسير تشريعي للقرار السالف صريحا في احتساب نسبة التسامح من مشمول كل طرد على حده لا من مشمول جميع الطرود ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٣/٣٠ أحكام قرار مدير عام مصلحة الجمارك وتفسيره التشريعي وانتهى إلى احتساب نسبة التسامح على أساس مشمول مجموع الطرود وأخذ بذلك الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٦/١٣ المؤيد بالحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ

١١٧٢/٥/٨ فإن الحكيم المطعون فيهما يكونان قد خالفا القانون وأخطأ في تطبيقه ، هذا فضلا عن أن الحكم المطعون فيه قد اعتبر التفويض التشريعي لمدير عام مصلحة الجمارك منتهيا بإصداره القرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ بتحديد نسبة السجز المتساح فيه ومن ثم لا يملك إصدار قرار آخر أو تفسير قراره الأول ، وهذا من الحكم خطأ في القانون ذلك أن التفويض الصادر لمدير عام الجمارك بموجب المادة ٣٧ من قانون الجمارك قد ورد عاما مطلقا غير متيد بإصداره مرة واحدة أو في مدة معينة ، وإنما اطلق المشرع للمدير العام تحديد هذه النسبة في أي وقت ونحوه - يلها وتفسير ما جاء بقراره وفقا للظروف المتغيرة للتعامل الدولي ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود في وجهيه الأول والثاني بأن اللوائح - المتصلة للقوانين - التي تصدرها جهة الإدارة بتفويض من المشرع تعتبر من قبيل القرارات الإدارية ، وإذا كان الأصل في القرارات الإدارية التنظيمية أنه لا يحتاج بها في مواجهة الأفراد إلا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية وذلك حتى لا يلزموا بأمور لم يكن لهم سبيل إلى العلم بها ، إلا أن هذه القرارات تعتبر موجودة قانونا بالنسبة لجهة الإدارة ويفترض علمها بها من تاريخ صدورها فتسرى في مواجهتها منذ هذا التاريخ ولولم تنشر في الجريدة الرسمية ، ولا يقبل منها التحدي بعدم نفاذها في حقها إلا بنشرها ، وإذا ائتم الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر القرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ الذي أصدره مدير عام مصلحة الجمارك في ١٨/٧/١٩٦٣ بناء على تفويض من المشرع بتحديد نسبة التساح التي أوجبت المادة ٣٧ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ على مصلحة الجمارك احتسابها في حالات معينة ، نافذا في حق مصلحة الجمارك من تاريخ صدوره وطبق أحكامه على الرسالة موضوع النزاع التي وردت في ٥/٣/٦٥ فإنه لا يكون قد خالف القانون، كما أن النعى مردود في وجهيه الثالث والرابع بأنه لما كانت المادة ٣٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وقد نصت على أنه " يكون ربابنة السفن أو من يمثلونهم مستوائين عن النقص في عدد الطرود أو محتوياتها أو في مقدار البضائع المفرطة ( الصب ) إلى حين استلام البضاعة في المخازن الجمركية أو في المستودعات



أو بمعرفة أصحاب الشأن .. ورفع هذه المسؤولية عن النقص في محتويات الطرود إذا كانت قد سلمت بحالة ظاهرية سليمة يرجع معها حدوث النقص قبل الشحن ولا تكون الجهة القائمة على إدارة المحازن أو المستودعات مسئولة عن النقص في هذه الحالة . وتحدد بقرار من المدير العام للجمارك نسبة التسامح في البضائع المنفرطة زيادة أو نقصا وكذلك النقص الجزئي في البضاعة الناشئ عن عوامل طبيعية أو نتيجة لضعف العلاقات وانسياب محتوياتها " وكان المدير العام للجمارك إعمالا لهذا التفويض التشريعي قد أصدر القرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ الذي نص في مادته الأولى على أنه " لا يجوز أن تتجاوز نسبة الزيادة في البضائع المنفرطة - النصب ١٠٪ ولا أن تتجاوز نسبة النقص فيها ٥٪ ولا تستحق الضرائب والرسوم الجمركية على ما ينقص من البضاعة في حدود هذه النسبة . كما لا تستحق أية غرامة عن ازيادة والنقص في حدود هاتين النسبتين " ونص في المادة الثانية على أنه " وبالنسبة للنقص الجزئي في مشمول الطرود التي تسلم للجمارك بحالة ظاهرية غير سليمة فلا تكون شركة الملاحة مسئولة عن العجز الناشئ عن عوامل طبيعية أو ضعف العبوات أو ما تقتضيه أعمال الشحن أو النقل أو التفريق من تسرب بعض المشمول وذلك في حدود نسبة مقداره ٥٪ من مشمول الطرود . ألم يكن النقص ناشئا عن أسباب أخرى ففي هذه الحالة تكون شركة الملاحة مسئولة عن النقص الحاصل في البضاعة مهما كانت نسبته ولا تستفيد في صدده بأي إعفاء جمركي " ولما كان مباد النصوص المتقدمة أن الشارع نص على مسؤولية الشركة الناقلة عن كل نقص في البضائع عن الثابت في قائمة الشحن بشبهة تهريبها إلى داخل البلاد وأتاح للشركات الناقلة نفى هذه الشبهة بتقديم الدليل المبرر لهذا النقص واعتبر تسليم الطرود بحالة ظاهرية سليمة مبرا لرفع المسؤولية عن الشركة الناقلة لترجيح حدوث النقص قبل الشحن ثم منح هذه الشركات نسبة تسامح فوض المدير العام للجمارك في تحديد مقدارها فحددها هذا الأخير بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ بواقع ٥٪ من البضائع المنفرطة أو من مشمول الطرود ، وكان نص المادة ٣٧ المشار إليها ورد مطلقا بشأن نسبة التسامح في البضائع المنفرطة وكذلك النقص الجزئي الناشئ عن عوامل طبيعية أو نتيجة لضعف العلاقات وانسياب محتوياتها ، بما مناده وجوب احتساب هذه النسبة من مجموع وزن البضاعة سواء وردت منفرطة أو في طرود حيث جاء هذا النص خاليا عما يدل



على أن المشرع قد قصد المغايرة في الحكم بين البضائع المنفردة والبضائع التي ترد في طرود وإنما ورد النص عاما في اسناد نسبة التسامح إلى مجموع البضاعة في الحالين لا إلى كل طرد منها على حدة في حالة النقص الجزئي . وإذا كان ذلك وكان التفويض الصادر لمدير عام مصلحة الجمارك بمقتضى المادة ٢/٣٧ بتحديد نسبة التسامح في البضائع المنفردة وكذلك النقص الجزئي مقصورا على تحديد هذه النسبة دون الترخيص في اسنادها إلى البضاعة أو إلى كل طرد منها على حدة حيث تكمل الشارع بهذا الاسناد في ذات النص فإن المنشور رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ الذي أصدره مدير عام الجمارك ونص فيه على أن تفسير القرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ يوجب احتساب نسبة التسامح من مشمول كل طرد على حدة يكون قد خالف القانون ونخرج على حدود التفويض مما يتعين معه الالتفات عنه . وإذا كان الحكام المطعون فيهما قد التزما هذا النظر في قضائيهما وانتهيا إلى احتساب نسبة التسامح من مشمول الطرود فإنهما يكونان قد التزما صحيح القانون ولا يعيب الحكم المطعون فيه تزيده بقوله أن التفويض التشريعي لمدير عام الجمارك يعتبر منتهيا بإصداره قرار تحديد نسبة العجز فلا يجوز له إصدار قرار آخر ، ذلك أن الحكم يستقيم بغير هذا التقدير القانوني — أيا كان وجه الرأي فيه — ومن ثم يكون النعي عليه في هذا الصدد غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٧٨

بمشاركة السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس محكمة النقض وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صدقي العصار ، زكي العاصي - صالح ، جمال الدين عبد الطيف  
وعبد الحميد المرفقاري .

(٧١)

الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٤ القضائية

إثبات " الإثبات بالكتابة " . تزوير .

النسخة الكربونية للمقدّم الموقع عليه بامضاء منسوب لتعاقد . لها حجتها في الإثبات قبله . القضاء  
بعدم قبول الإدعاء بتزويرها باعتبار أنه لا قيمة لها في الإثبات . خطأ .

التوقيع بالإمضاء أو بصمة الختم أو بصمة الأصبع هو المصدر القانوني الوحيد  
لإضفاء الحجية على الأوراق العرفية وفقاً لما تقتضيه المادة ١/١٤ من قانون  
الإثبات - المقابلة للمادة ٢/٣٩ من القانون المدني قبل الغائها - وإذا كان  
المقصود بالإمضاء هو الكتابة المخطوطة بيد من تصدر منه ، وكان الإضفاء  
بالكربون من منع ذات يد من نسبت إليه ، فإن المحرر الموقع عليه بامضاء  
الكربون يكون في حقيقة محرراً قائماً بذاته له حجته في الإثبات . لما كان ذلك  
وكان الثابت من الصورة الرسمية لتقرير الخبير المتدرب في الدعوى أن التوقيع  
المنسوب للطاهر علي المحرر المطلب الحكم برده وبطلانه عبارة عن كتابة بخط  
اليده محررة بالكربون ، وأن الحكم المطعون فيه قد أعتبر هذا المحرر صورة متولة  
عن أصلها ليس لها حجتها في الإثبات فإن الحكم إذ بني قضاءه بعدم قبول دعوى  
التزوير يكون معيباً بانطوائاً في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الدعوى — تتمثل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ... .. مدنى المنصورة الابتدائية ضد المطعون عليها وآخر — ... .. وطلب الحكم برد وبطالان عقد البيع المؤرخ في ١٩٥٦/١٠/٢٤ والذي نسب إليه فيه بيعه ما كينة ردستون للمطعون عليها وأخرى مقابل ثمن يخص المطعون عليها فيه ٧٢٥ جنيتها . وقال يانا للدعوى إن هذه الأخيرة قدمت العقد سالف البيان في الدعوى رقم ... .. مدنى المطرية واستند إليه في الادعاء بأنها تترك بحق النصف في مصنع ثاج طلبت الحكم بصفه مستعجلة بفرض الحراسة عليه . وإذ كان هذا العقد مزورا عليه بطريق التقليد ، فقد أقام الدعوى للحكم له بطلانيته . وبتاريخ ١٩٧٠/٤/١ حكمت المحكمة بدب قسم أبحاث الترييف والتزوير بمصاحبة الطب الشرعى بالقاهرة لأداء الأمورية المذمومة منطوق الحكم ، وورد أن قدم الخبرية ريره حكمت بإحراج المدعى عليه الآخر من الدعوى وبرد وبطالان العقد . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ... .. مدنى المنصورة وبتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٧٤ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف و بعدم قبول الدعوى . دامن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقص وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحدثت جلسة انظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطا في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بعدم قبول الدعوى استنادا إلى أن النسخة المدعى بتزويرها صورة كبرونية له قد بيع عرفى ولا قيمة لها في الإثبات إلا بمقدار ما تهدى إلى الأصل إذا كان موجسا ودا ف يرجع إليه وتكون الحجية للأصل لا للصورة في حين أن تلك النسخة الكبرونية تحمل توقيع الكبرون منسوبا للطاعن ، وإذا حاجنه بها المطعون عليها في المنازعة التى كانت قائمة بينهما فإنه يكون خفيا في طلب الحكم بردها وبطلانها . ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .



وحيث إن هذا النفي صحيح ، ذلك أن التوقيع بالامضاء أو ببصمة الختم أو ببصمة الأصبع هو المصدر القانوني الوحيد لإضفاء الحجية على الأوراق العرفية وفقا لما تقضى به المادة ١/١٤ من قانون الإثبات انقابلة للمادة ٢/٣٩٠ من القانون المدني قبل إلغائها وإذ كان المقصود بالإمضاء دوالة الكتابة المخطوطة بيد من تصدر منه ، وكان الإمضاء بالكربون من صنع ذات يد من نسبت إليه ، فإن المحرر الموقع عليه بإمضاء بالكربون يكون في حقيقةه ورأ قائما بذاته له حجيته في الإثبات . لما كان ذلك وكان البات من الصورة الرسمية لتقرير الخبر المنتدب في الدعوى أن التوقيع المنسوب للطاعن على الورو المطلوب الحكم برده وبطلانه عبارة عن كتابة يحط اليد محسرة بالكربون ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر هذا المحرر صورة منقولة عن أصلها ليس لها حجية في الإثبات فإن الحكم إذ بنى على ذلك قضاءه بعدم قبول دعوى التزوير يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٧٨

بإدارة السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس محكمة النقض، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد صديقي العصار ، زكي الصاوي صالح ، جمال الدين عبد الطيف ومحمد طه سنجر

( ٧٢ )

الطعن رقم ٦٣١ لسنة ٤٤ القضائية :

(٢٤١) دعوى "إعادة الدعوى للرافعة" . بطلان .

( ١ ) وجوب إعلان طرفي الخصومة للاتصال بالدعوى عند إعادة الرافعة . حضور الخصم  
أو من يمثله بجلسة المرافعة . يفتى عن إعلانه .

( ٢ ) البطلان المترتب على إغفال الخصم بجلسة المحددة عند إعادة الدعوى للرافعة . بطلان  
نسبي . لا يجوز التمسك به إلا من شريطة لمصلحته .

( ٣ ) استئناف " اعتبار الاستئناف كأن لم يكن " .

اعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم تكليف المستأنف عليه بالدخول خلال الميعاد المحدد  
بالمادة ٧٠ مرافعات . لا خطأ .

( ٤ ) نقض " سبب الطعن " . حكم .

النقض بوجود غش من الخصم أدى إلى عدم إعلانه بورقة التكليف بالحضور في الميعاد .  
عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ٥ ) استئناف . حكم .

الزام الخصم مع آخر بالتضامن بالمبالغ المقررة بها . استئناف هذا الخصم وحده القضاء  
باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانه لخصوم الخصمين في الميعاد . لا خطأ ولو كان المحكوم  
عليه الآخر بالتضامن قد أعلن في الميعاد . ملة ذلك .

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة - إنه إذا بدا للمحكمة بعد حيز الدعوى للحكم أن تعيدها إلى المرافعة استثنافا للسير فيها ، تحتم دعوة طرف الخصومة للاعمال بها بإعلانها قانونا ، إلا أن حضور الخصم أو من يمثله بجلسة المرافعة التي تعاد إليها الدعوى ، يغنى عن دعوته ، وذلك لتحقيق العاية من هذا الإجراء .

٢ - الإعلان المترتب على عدم إعلان من لم يحضر من الخصوم في الجلسة التي أعيدت فيها الدعوى للرافعة ، بإعلان نسبي لا يجوز أن يتمسك به إلا لمن شمرع لمصلحته .

٣ - تنص المادة ٧٠ من قانون المرافعات - التي يسرى حكمها على الاستئناف إعمالا للمادة ٢٤٠ من ذلك القانون - على اعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا لم يتم تكليف المدعى بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب ، وذلك حتى لا تترك الدعوى قائمة ومشجة لآثارها في حق المدعى عليه مدة طويلة - وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى باعتبار الاستئناف رقم .. .. القاهرة كأن لم يكن - تأسيسا على أن تكليف المستأنف عليهما الأول والثانية « المطعون عليهما الأولين » بالحضور تم في ١٦/٩/١٩٧١ أي بعد أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم صحيفة الاستئناف إلى قلم الكتاب في ١٥/٥/١٩٧١ فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٤ - إذ خلت الأوراق مما يفيد تمسك الطاعنة أمام محكمة الاستئناف بوقوع غش من المطعون عليهما المذكورين أدى إلى عدم إعلانهما بورقة التكليف بالحضور في الميعاد ، فلا يقبل من الطاعنة التحدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

٥ - لما كان الثابت في الأوراق أن الطاعنة من نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر ، طلبت في الاستئناف المقام منها برقم .. .. القاهرة إلغاء الحكم الابتدائي الذي قضى بإلزامها من ترك مورثها وبإلزام الشركة المدعون عليها الرابعة متضامنين بأن يدفعوا إلى كل من المطعون عليهما الأول



والثانية خمسة آلاف جنيه ، ولم يكن للطاعنة في هذا الاستئناف طلبات ما قبل الشركة المذكورة ، فإن المحكمة إذا اعتبرت الاستئناف متبها بالحكم باعتباره كأن لم يكن بالنسبة للتخصمين الحقوقيين فيه لانكون قد خالفت القانون ، ذلك أن النزاع في الاستئناف سالف البيان إنما قام حول مسئولية مورث الطاعنة عن التعويض المطالب به ، وهو ما كانت تناضل فيه مع المطعون عليهما الأول والثانية لأمع الشركة المطعون عليها الرابعة المسئولة عنه باعتبارها متبوعة لمحدث الضرر .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم .. .. مدنى القاهرة الابتدائية ، كما أقامت المطعون عليها الثانية الدعوى رقم .. .. مدنى الابتدائية ، ضد الطاعنة وباقي ورثة المرحوم .. والمطعون عليهما الثالث والرابع وطالب كل منهما فى دعواه الحكم بإلزام المدعى عليهم متضامين أن يدفعوا له مبلغ عشرين ألفاً من الجنيهات على سبيل التعويض عن مقتل ولده المرحوم .. نتيجة خطأ مورث الطاعنة المرحوم .. ، أثناء قيادته سيارة مملوكة للشركة المطعون عليها الرابعة ومؤمن عليها لدى شركة التأمين المطعون عليها الثالثة ، ضمت المحكمة الدعويين ثم حكمت فى ١١/٦/١٩٦٩ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وتفى ما تدون بمنطوق الحكم . وبعد سماع شهود الطرفين قصت فى ٧/٤/١٩٧١ بإلزام الشركة المطعون عليها الرابعة وورثة المرحوم .. من شركة مورثهم — بأن يدفعوا متضامين إلى كل من المطعون عليهما الأولين مبلغ خمسة آلاف جنيه ، استأنف المطعون عليه الرابع هذا الحكم بالاستئناف رقم .. .. القاهرة ، كما استأنفه ورثة المرحوم .. بالاستئناف رقم .. .. القاهرة ، وتاريخ ٧/٤/١٩٧٤ حكمت المحكمة فى الاستئناف

الأول بتأييد الحكم المستأنف ، وفي الاستئناف الثاني باعتباره كان لم يكن طعنت الطاعنة في هذا الحكم بالنسبة لما قضى به في الاستئناف رقم ... .. بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للطعون عليه الثالث ، وأبدت الرأي برفض الطعن بالنسبة لباقي المطعون عليهم ، عرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى دفع النيابة العامة أن الحكم الابتدائي قضى برفض الدعوى قبل شركة الشرق للنامين " المطعون عليها الثالثة " التي لم تختصمها الطاعنة في الاستئناف المرفوع منها والمقيد برقم ... .. القاهرة ، فإنه لا يجوز اختصاصها في الطعن أمام محكمة النقض .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ، ذلك أنه لا يجوز — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يختصم في الطعن إلا من كان طرفاً في الحكم المطعون فيه ، ولا يكفي لاعتبار الشخص طرفاً في الحكم — أن يكون قد اختصم أمام محكمة أول درجة دون أن يختصم في الاستئناف . لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعنة لم تختصم المطعون عليها الثالثة في الاستئناف المقام منها ، فإن الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة لها يكون في محله .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للطعون عليهم الأول والثانية والرابع .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، تنعى الطاعنة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه بطلان الإجراءات ، وفي بيان ذلك تقول إن محكمة الاستئناف نظرت الدعوى بجلسته ١٩٧٤/٢/٢ وحددت للنطق بالحكم فيها جلسة ١٩٧٤/٤/٧ ، وبسبب وفاة أحد أعضاء الهيئة قررت المحكمة — بهيئة أخرى — إعادة القضية للرافعة لذات الجلسة — وأثبت في محضرها — حضور الأستاذ ... .. المحامي عن الطاعنة وحضور محام عن المطعون عليهما الأول والثانية ، أما المطعون عليها الثالث والرابع فلم يثبت حضورهما أو من يتوب

عنهما . و بعد أن حجت المحكمة الدعوى لآخر الجلسة أصدرت حكما فيها . وإذا أخبر الأستاذ .. الطاعة بعدم حضوره في هذه الجلسة الأخيرة ، كما لم يثبت حضور المطعون عليهما الثالث والرابع فيها أيضا . فقد كان على المحكمة أن تأمر بإعلان الخصوم الذين لم يحضروا النطق بقرار إعادة القضية للرافعة ، إلا أنها أغفلت هذا الإجراء الجوهرى وترتب على ذلك أنها — وبتشكيلها الجديد — أصدرت الحكم في الدعوى دون أن تسمع دفاع الخصوم فيها مما يعيب الإجراءات بالبطلان .

وحيث إن هذا النعى مردود — ذلك أنه وإن كان من المرد في قضاء هذه المحكمة — أنه إذا بدا للمحكمة بعد حجة الدعوى للحكم أن تعيدها إلى المراجعة استئنافا للسير فيها ، تحتم دعوة طرفي الخصومة للاتصال بها بإعلانهما قانونا ، إلا أن حضور الخصم أو من يناله بحجة المرافعة التي تعاد إليها الدعوى ، يغنى عن دعوته ، وذلك لتحقيق الغاية من هذا الإجراء . إذ كان ذلك — وإن الدأب من محضر جلسة ١٩٧٤/٤/٧ — الذى لم تدع الطاعة بترويره — أن الأستاذ .. .. المحامى حضر عنها وطلب الحكم في الدعوى ، مما يفيد اكتفائه بما سبق أن أبداه فيها من دفاع — فإنه لا جناح على المحكمة أن هى اعتبرت المرافعة منتهية وحجرت الدعوى للحكم فيها . لما كان ذلك وكان البطلان المترتب على عدم إعلان من لم يحضر من الخصوم في الجلسة الى أعيدت فيها الدعوى إلى المراجعة ، بطلانا نسبيا لا يجوز أن يتمسك به إلا من شرع لمصلحته ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن المشرع قصر دور المستأنف على تقديم صحيفة الاستئناف إلى قلم الكتاب ، ورفعه منه كاهل متابعة إجراءات إعلانها ، ومن ثم فلا محل لإعمال حكم المادة ٧٠ من قانون المرافعات إذ لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال الثلاثة أشهر التالية لتقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقضى باعتبار استئناف الطاعة كان لم يكن ، كما الفت عما ثبت في الأوراق من أن الطاعة وجهت إعلان المستأنف عليهما



“المطعون عليهما الأولين” بصحيفة الاستئناف في موطنهما المبين بصحيفتي دعوييهما خلال الميعاد القانوني ، إلا أن الإعلان لم يتم نتيجة غشهما وتحاييلهما بقصد تفويت ميعاده ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن المادة ٧٠ من قانون المرافعات — التي يسرى حكمها على الاستئناف إعمالاً للمادة ٢٤٠ من ذلك القانون — تنص على اعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب ، وذلك حتى لا تترك الدعوى قائمة ومنتجة لآثارها في حق المدعى عليه مدة طويلة وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قصى باعتبار الاستئناف رقم .. .. القاهرة كان لم يكن — تأسيساً على أن تكليف المستأنف عليهما الأول والثانية المطعون عليهما الأولين بالحضور من ١٩٧١/٩/١٦ ، أي بعد أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم صحيفته الاستئناف إلى قلم الكتاب في ١٩٧١/٥/١٥ ، فإنه لا يكون قد سالف القانون . وإذا خلت الأوراق مما يفيد تمسك الطاعنة أمام محكمة الاستئناف ، بوقوع غش من المطعون عليهما المذكورين أدى إلى عدم إعلانها ورق التكليف بالحضور في الميعاد ، فلا يقبل من الطاعنة الحدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام القس ، ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون مخالفته القانون — وفي بيان ذلك تقول إن أحد المستأنف عليهم — في الاستئناف المرفوع منها — وهي شركة المشروعات الصناعية والهندسية تم تكليفها بالحضور في الميعاد ، مما كان يتعين معه القضاء بقبول الاستئناف بالنسبة لها ، إلا أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن الاستئناف سالف البيان بعد الحكم باعتباره كان لم يكن بالنسبة للطعون عليهما الأول والثانية ، قد أصبح ولا قيمة له تأسيساً على انتهاء مصلحة الطاعنة في استئناف حكم ضد من لم يحكم له ، بعد أن سقط استئنافها ضد من

حكم له ، في حين أن مصالحها قائمة في نفى مسئولية مورثها عن التعويض المطالب به في مواجهة الشركة اطعمون عليها الرابعة ، والمختصة أساسا في الاستئناف وهو ما يعيب الحكم بخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان الثابت في الأوراق أن الطاعنة عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها النضر ، طلبت في الاستئناف المقام منها برقم ... .. القاهرة إلءاء الحكم الابتدائي الذي قضى بالزامها من ترك مورثها وبالزام الشركة المطعمون عليها الرابعة ، متضامين بأن يدفعوا إلى كل من المطعمون عليها الأول والثانية خمسة آلاف جنيه ، ولم يكن للطاعنة في هذا الاستئناف طيات ما قبل الشركة المذكورة ، فإن المحكمة إذا اعتبرت الاستئناف منتهيا بالحكم باعتباره كان لم يكن بالنسبة للمصممين الحقيقيين فيه ، لا تكون قد خالفت القانون ، ذلك أن النزاع في الاستئناف سالف البيان إنما قام . ول مسئولية مورث الطاعنة عن التعويض المطالب به ، وهو ما كانت تتنازل فيه مع لمطعمون عليها الأول والثانية لا مع الشركة المطعمون عليها الرابعة المسئولة عنه باعتبارها متبوعة لمحدث الضرر .

وحيث إنه لما تقدم بهين رفض الطعن .

## جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين وعضوية السادة  
المستشارين : جلال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس ، صلاح الدين هونس ومحمد  
وجلى عبد الصمد .

(٧٣)

الطعن رقم ٣١٤ سنة ٤٤ القضائية :

دعوى "انقضاء الخصومة" . تقادم .

انقضاء الخصومة بمعنى خمس سنوات على آخر إجراء صحيح فيها . م ٣٠٧ مرافعات سابقة .  
أثره إلغاء جميع إجراءات الدعوى وزوال أثرها في قطع التقادم . سريان هذا الأثر بالنسبة  
لكل من طرفي الدعوى .

نصت المادة ٣٠٧ من قانون المرافعات السابق المنطبق على واقعة الدعوى -  
على أنه " في جميع الأحوال تنقضي الخصومة بمضي خمس سنوات على آخر إجراء  
صحيح فيها " وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون تعليقا على نص تلك المادة  
قولها " والمقصود بعبارة جميع الأحوال الواردة في هذه المادة أن الخصومة  
تنقضي بمضي المدة مهما يكن سبب انقطاعها أو وقوعها إلى أن يصدر من صاحب  
المصلحة في الدعوى إجراء صحيح في الخصومة تنتقطع به المدة وقد أريد بهذا  
الحكم الجديد وضع حد نهائي لتراكم القضايا وتعليقها بالمحاكم . " وواضح من  
هذا النص وما جاء في مذكرته الإيضاحية من تعبير " صاحب المصلحة في الدعوى " -  
وهو تعبير عام مطلق ، أن المشرع لم يفرق بين المدعى والمدعى عليه من حيث  
اتخاذ الإجراء الذي يقطع مدة إيفاء الخصومة وانقطاعها وبالتالي من حيث  
أثر انقضاء الخصومة بالنسبة لكل منهما ، وأنه إذا أوقف السير في الدعوى أكثر  
من سنة ولم يطلب ذرو المصلحة من الخصوم ( لافرق بين مدعين ومدعى عليهم )  
الحكم بسقوط الخصومة انتقضت الخصومة في جميع الأحوال بمضي خمس سنوات  
على آخر إجراء صحيح فيها ، ومتى انتقضت الخصومة على هذا النحو فقد انقضت



جميع إجراءاتها وألغيت صحيفة الدعوى وما ترتب عليها من آثار ويدخل في ذلك انقطاع التقادم فيعتبر هذا الانقطاع كأن لم يكن ، إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن الطاعنين ليس لهما أن يستفيدا من الأثر المترتب على انقضاء الخصومة في الاستئناف رقم .. .. مدني سوهاج لكونهما هما اللذان أهملوا موالاة السير فيه ورتب على ذلك انقطاع التقادم الساري لمصلحة الطاعنين في وضع يدهما على العقار مثار النزاع فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — دلي ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا دعوى رقم .. .. مدني سوهاج الابتدائية يطالبون فيها بالحكم بطرد طاعنين من العين الميمنة الحدود والمعلم بالصحيفة وتسليمها لهم بما عليها من زراعة وإلزامهما بأن يدهما لهم مبلغ ١٥٢ جنيه ، ٧٥٥ مليم تأسيساً على أن الطاعنين وضعاً يدهما على أرض النزاع من سنة ١٩٥٥ بدون وجه حق وأن المبلغ المطالب به هو قيمة الربيع في السنة المطالب بها . بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٨ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف رقم .. .. أسيوط ( مأمورية سوهاج ) . وباترخ ١٩٧٤/١/٢٤ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبطرد المستأنف عليهما الطاعنين ) من أطيان النزاع وبالزامهما بأن يدفعاً للمستأنفين المطعون ضدهم مبلغ ١٢٩ جنيه ، ٦٩٥ مليم طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبنت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجلست جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم المطعون فيه أمام قضاءه على أنه لا يجوز للطاعنين أن يستفيدا من الأثر القانوني المترتب على انقضاء الخصومة في الاستئناف رقم ... مدني مستأنف موهاج في زوال الأثر القطع للتقادم تأسيساً على أن سقوط الخصومة وانقضاءها في ذلك الاستئناف هو جزاء شرع لصالح المستأنفين في الاستئناف المذكور (المطعون ضدهم) وأن المستأنف عليهم (الطاعنين) أهملوا في السير في ذلك الاستئناف فلا يستفيدان من أثر انقضاء الخصومة فيه في حين أن نص المادة ٣٠٧ - مرافعات قديم المنطبق على واقعة الدعوى لم يفرق بين المدعى والمدعى عليه في الأثر المترتب على انقضاء الخصومة ولم يرتب القانون جزاء على الخصم الذي يقعد عن موالاة السير في الخصومة سوى ما قرره المادة ٣٠٥ من ذات القانون من أنه متى حكم بسقوط الخصومة في الاستئناف اعتبر الحكم المستأنف انتهائياً في جميع الأحوال . وإذا كان ذلك بالنسبة لسقوط الخصومة فهو كذلك من باب أولى بالنسبة لانقضائها .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن المادة ٣٠٧ من قانون المرافعات السابق المنطبق على واقعة الدعوى تنص على أنه " في جميع الأحوال تنقضي الخصومة بمضي خمس سنوات على آخر إجراء صحيح فيها " وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون تعاقباً على نص تلك المادة قولها " والمنصود بعبارة جميع الأحوال الواردة في هذه المادة أن الخصومة تنقضي بمضي المدة مهما يكن سبب انقطاعها أو وقفها إلى أن يصدر من صاحب المصلحة في الدعوى إجراء صحيح في الخصومة فتنتقطع به المدة وقد أريد بهذا الحكم الجديد وضع حد نهائي لتراكم القضايا أو تعليقها بالمحاكم " . وواضح من هذا النص وما جاء في مدبرته الإيضاحية من تعبير " صاحب المصلحة في الدعوى " وهو تعبير عام مطلق ، أن المشرع لم يفرق بين المدعى والمدعى عليه من حيث اتخاذ الإجراء الذي يقطع مدة إيقاف الخصومة أو انقطاعها وبالتالي من حيث أثر انقضاء الخصومة بالنسبة لكل منهما ، وأنه إذا وقف السير في الدعوى أكثر من سنة ولم يطلب نوز المصلحة الحكم بسقوط الخصومة انقضت الخصومة في جميع الأحوال بمضي خمس سنوات على آخر إجراء صحيح فيها ومتى انقضت الخصومة على هذا

النحو فقد ألغيت جميع إجراءاتها وألغيت صحيفة الدعوى وما ترتب عليها من آثار ويدخل في ذلك انقطاع التقادم فيعتبر هذا الانقطاع كأن لم يكن. وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن انطاعتين ليس لهما أن يستفيدا من الأثر المترتب على انقضاء الحصومة في الاستئناف رقم .. .. مدني سوهاج لكونهما اللذان أهملوا مولاة السير فيه ورتب على ذلك انقطاع التقادم الساري لمصلحة الطاعنين في وضع يدهما على العقار منار النزاع، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

---



## جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمود حسنين وعضوية السادة المستشارين : جلال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس ، صلاح الدين يونس ومحمد وجلى عبد الصمد .

(٧٤)

الطعن رقم ٨٧٦ لسنة ٤ في قضائية :

استئناف . إثبات "البينة" . حكم " ما بعد قصورا " .

محكمة الاستئناف . وظيفتها . مواجهة النزاع بكل ما اشتمل عليه من أدلة ودفع ودفاع بقضائه يواجه عناصره الواقعية والقانونية . تقدير محكمة أول درجة لأقوال الشهود . وجوب رقابة المحكمة الاستئنافية لهذا التقدير . تخليها عن ذلك . خطأ ونصور . لا يغير من ذلك الإحالة لأسباب الحكم الاجتهاد طالما لم تعمل المحكمة رقابتها بالفعل .

وظيفة محكمة الاستئناف ليست مقصورة على مراقبة الحكم المستأنف من حيث سلامة التطبيق القانوني فحسب وإنما يترتب على رفع الاستئناف نقل موضوع النزاع في حدود طلبات المستأنف إلى محكمة الدرجة الثانية وإعارة طرحه عليها بكل ما اشتمل عليه من أدلة ودفع وأوجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء مسبب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية على السواء ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه جعل لمحكمة الدرجة الأولى أن تتفرد بتقدير أقوال الشهود دون رقابة من محكمة الاستئناف فإنه يكون قد خالف الأثر الناقل للاستئناف وحجب نفسه عن مواجهة موضوع النزاع وتخلي عن تقدير الدليل فيه ، ولا يغير من ذلك إحالة الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم المستأنف إذ أن هذه الإحالة لم تكن واردة لإعمال محكمة الاستئناف رقابتها على تقدير محكمة الدرجة الأولى لأقوال الشهود واعتناقها ذات ما انتهت إليه هذه المحكمة في هذا الخصوص وإنما كانت — وعلى ما أوردته في صدر حكمي — وليدة تخليها عن هذه الرقابة وكف نفسها عن قول كلمتها في هذا التقدير ، وإذا كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالخطأ والقصور .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتمثل فى أن المطعون ضدهما أفاما الدعى رقم ... .. مدنى كلى شمال القاهرة على الطاعن وآخر بطلب الحكم بإخلائهما من العين الموضحة بالصحيفة وتسليمها لهما ، وقلا فى بيان دعواهما أنه بتاريخ ١٩٥٠/١/٢٨ أستاذ الدين موضوع الدعوى بقصد استعمالها سكما خاصا له وإلزاما اشتريا العقار بعقد رسمى مشهور ، وإذ أزل المستأجر عن العين المؤجرة للطاعن من أول يناير سنة ١٩٧٢ مخالفا الحظر الوارد بعقد الإيجار الذى بمنع التأجير من البائن أو التنازل عن الإيجار بغير تصريح كتابى ، فقد أفاما دعواهما بالطلبات سابقة البيان . وبتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٧ — حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المصعون ضدهما أن استأجر الأصلى تارل عن العين موضوع النزاع للطاعن ، وبعد سماع الشهود عادت المحكمة بتاريخ ١٩٧٤/٣/٣٠ حكمت بإخلاء المدعى عليهما ( الطاعن والمستأجر الأصلى ) من العين الميينة بالصحيفة وهقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٠/١/٢٨ واتسليم . استأنف الطاعن والمستأجر الأصلى هذا الحكم بالاستئناف رقم ... .. القاهرة طالبين إلغاءه وإلزامهم بعدم حواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى القضية رقم ... .. مدنى كلى القاهرة وفى ان موضوع رفضها ، وبتاريخ ١٩٧٤/٣/٣٠ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن و هذا الحكم بطريق النقض ، وفدتم البايبة مذكرة طابت فيها نقض الحكم ، وعرض الصن على المحكمة فى غرفة المشورة فحدثت جلسة لغرضه وفيها اتهمت البايبة رأيا .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه عول في قضائه برفض الاستئناف على أن أسكن المستأنف أقيم على ما استخلصته محكمة الدرجة الأولى من أحوال شهود المستأنف ضدهما، وأن من حق المحكمة أن تأخذ بأقوال شهود أى الخصمين ما دامت قد اطمأنت إليها ولم تنحرف بها عما يؤدي إليه مدلولها، ولا سلطان لأحد عليها في ذلك لأنه من إطلاقاتها، والتفتي الحكم المطعون فيه بهذا الصدد دون أن يكشف عن رأيه فيما أثاره الطاعن من تعيب الحكم المستأنف في تقديره لأقوال الشهود، بل كتب نفسه عن مراقبة هذا الحكم وجعل لمحكمة الدرجة الأولى السلطة الكاملة في تقدير الدليل دون رقابة من محكمة الاستئناف، وهو من الحكم خطأ في القانون.

وحيث إن هذا النعي صحيح، ذلك أن وظيفة محكمة الاستئناف ليست مقصورة على مراقبة الحكم المستأنف من حيث سلامة التطبيق القانوني فحسب، وإنما يترتب على رفع الاستئناف نقل موضوع النزاع في حدود طلبات المستأنف إلى محكمة الدرجة الثانية، وإعادة طرحها عليها بكل ما اشتمل عليه من أدلة وأوجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء مسدب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية على السواء، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أكتفى في الرد على تعيب الحكم المستأنف في تقديره لأقوال الشهود بمجرد القول أن اطمئنان المحكمة إلى أقوال الشهود يكون من إطلاقاتها وتقدير هذه الأقوال مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع وله أن يأخذ ببعض أقوالهم دون البعض الآخر ولا سلطان لأحد عليه في ذلك إلا أن يخرج تلك الأقوال إلى ما لا يؤدي إليه مدلولها، ويبين من الحكم المستأنف أنه بعد أن استعرض أقوال شهود الطرفين انتهى إلى الأخذ بأقوال إحدى المستأنف عليهما (المطعون ضدهما) لأطمئناؤه إليها، ولما كان ذلك فإن ما يشير المستأنفان (الطاعن والمستأنف الأصلي) لا يعدو أن يكون مجادلة في تقدير المحكمة بشهادة الشهود بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير تلك التي أخذ بها الحكم ومن ثم يتعين الالتفات على هذا الوجه من أوجه الاستئناف، وكان الحكم المطعون فيه قد جمع بذات محكمة الدرجة الأولى أن تنفرد بتقدير أقوال الشهود دون رقابة من محكمة الاستئناف،



فإنه يكرن قد خالف الأثر الناقل للاستئناف ، وحجب نفسه عن مواجهة موضوع النزاع ، وتخلي عن تقدير الدليل فيه ، ولا يغير من ذلك ما أورده الحكم المطعون فيه ، من بعد ، حين قال " وحيث إنه عن باقي أوجه الاستئناف فقد تكفل الحكم المستأنف بالرد عليها . دود مقبولة ومقننة وهي تريد لدفاع المستأنفين أمام محكمة أول درجة ، ولما كان ذلك وكان الحكم المستأنف في محله للأسباب سالفة الذكر وأسباب التي بنى عليها وأتى تأخذ بها هذه المحكمة وتؤيدها وتجعلها مكتملة لحكمها " ، ذلك أن إحالة الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم المستأنف على هذا النحو لم نكر وليدة أعمال محكمة الاستئناف رقابتها على تقدير محكمة الدرجة الأولى لأقوال الشهود واعتناقها ذات ما انتهت إليه هذه المحكمة في هذا الخصوص ، وإنما كانت — وعلى ما أورده في صدر حكمها — وليدة تخليها عن هذه الرقابة وكلف نفسها عن قول كلمتها في هذا التقدير . وإذا كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكرن معيبا بالخصا والقصور بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة أول فبراير سنة ١٩٧٨

قائمة السيد المستشار محمد أسعد محمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد محمد المهدي ، الدكتور عبد الرحمن عباد ، محمد الباجوري وصلاح تمار .

( ٧٥ )

الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) شيوخ . إيجار " إيجار الأماكن "

المال الراجع . تأجيله حق للأغلبية المطلقة للشركاء بحسب الأنصبة . عقد الإيجار الصادر  
من لا يملك أكثر من النصف . عدم سريانه في حق الباقيين إذا ارتضوه صراحة أراضينا .

( ٢ ) نقض . إيجار

الدفع الذي يخالفه واقع . علم جواز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض . ما  
تغير العين المؤجرة .

١ - مفاد المادة ٨٢٨ من القانون المدني أن حق تأجير المال السائر يثبت  
لأغلبية ا. طاقة للشركاء محسوبة على أساس الأنصبة ، ولا يثبت لأحد المشتاعين  
بمفرده طالما أنه لا يملك أكثر من نصف ا. نصيب ، وأرأى الإيجار الصادر من أحد  
الشركاء متى كان لا يملك أكثر من نصف ا. نصيب لا نصبة لا يسرى في مواجهة باقي الشركاء  
إلا إذا ارتضوه صراحة أراضينا . وأنه يترتب على عدم سريان الإيجار من أحد  
المشتاعين و مواجهة الباقيين ثبوت الحق لهؤلاء في اعتبار الإيجار غير قائم بالنسبة لهم ،  
وبالتالي في اعتبار المسأجر متعرضاً لهم فيما يملكون إذا كان قد وضع يده بالفعل  
على العين . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه  
بتأييد الحكم الابتدائي القاضي بأزالة التعديلات التي أجراها الطاعن بالعين المؤجرة  
على سند من القول بأن المقار الشائع المملوك مناصفة للطعنين عيها قد قسم قسمه منها بآة  
شملت بعض أجزائه بمقتضى الاتفاق المؤرخ ١٩٨٥/٥/٥ الذي نظم فيه حقوقهما  
والإماتتهما وطريقة تحصيل ما اختص به كل منهما ، ونصاً فيه على أن يقوم

الطرفان مناصفة بمصروفات إصلاح العقار والتحسينات اللازمة له بعد الاتفاق عليها كتابة ، وبقيت أجزاء من العقار — من بينها مدخل المنزل والجزء المتبق من المجرى التي كانت معدة للبواب والتي ضم بعضها إلى الشقة الكائنة بها ، والأرضي — ظلت شائعة دون قسمة ومخصصة لخدمة العقار بأكمله وقام المطعون عليه الثاني في تاريخ لاحق للاتفاق المؤرخ ٥/د/١٩٦٨ منفردا بتأجير هذا الجزء للطاعن الذي ضمنه لمطعمه وإذا اعترض المطعون عليه الأول المالك لنصف العقار على التأجير والضم فإنهما لا يسريان في حقه ويجوز له الزام الطاعن بإعادة الجزء الشائع إلى حالته الأولى بما يجعله منفصلا ومستقلا عن باقي المحل المؤجر له بموافقة الشرعيين .

٢ — إذ خلت الأوراق مما يثبت سبق تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن التعديلات التي أجراها في الدين المؤجرة لا تصيب المطعون عليه الأول بأي ضرر ، ولا بأن الجزء محل النزاع يعتبر ملحقة بالمحل الذي يستأجره من المطعون عليه الثاني وهو دفاع موضوعي ، فلا يجوز التعدي به لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام اندوى رقم .. .. مدنى أمام محكمة دمههور الابتدائية ضد الطاعن والمطعون عليه الثاني بطلب الحكم بإزالة جميع التعديلات التي استحدثت في الدور الأرضي بالمنزل المملوك له والمطعون عليه الثاني وسد الفتحة التي استحدثت بين مطعم الطاعن وحجرة البواب وإعادة لها لأصلها وتخصيصها لاستعمال البواب أو غبا للدفاع المدنى . وقال بيانا لدعواه أنه يمتلك والمطعون عليه الثاني العقار رقم .. .. مناصفة



بينهما ، وبموجب عقد مؤرخ ١٩٦٨/٥/٥ تماسبا على مصاريف إنشاء المبنى ونظما  
 فيما بينهما كيفية تحصيل إيراداته ، وصافيه على أن أية محاولة لاجراء تعديل  
 بالبنى لا تكون إلا باتفاق كتابي بينهما ، وإذا عمد الطاعن والمطعون عليه الثانى  
 إلى الاستيلاء على حجرة البواب وأحدثا فتحة فى جدارها وضماها إلى المطعم الذى  
 يستأجره أولهما من شقيقه المطعون عليه الثانى والكائن بالدور الأرضى ، وسدا  
 باب الحجرة من داخل العمارة ورفضوا رد الشئ لأصله رغم إنذارهما فقد أقام  
 الدعوى . وبتاريخ ١٩٧١/٤/٢١ حكمت بتدب خبير لبيان التعديلات التى أجريت  
 بمدخل العمارة وحجرة البواب وتاريخ اجرائها ومجريها وسنده فيما أجراه من  
 تعديل ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وحكمت فى ١٩٧٢/١٢/٢٧ بإزالة  
 التعديلات التى استحدثها الطاعن فى العين المؤجرة وذلك بسد الفتحة بين مطعمه  
 وحجرة البواب وإعادة بابها لأصله بمصاريف على حسابه . استأنف الطاعن  
 هذا الحكم برقم ... .. الاسكندرية ( مأموريه دمنهور ) طالبا الغاء ورفض  
 الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧٤ / ١ / ٢٦ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم  
 المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة  
 أبدت فيها رأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة  
 فرأت أنه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينعى الطاعن بالوجه الثانى من السبب  
 الأول والوجه الثانى من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق  
 القانون ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاؤه على سند من نصوص القانون  
 المدنى بشأن إدارة المال الشائع ، فى حين أن عقد قسمة المهايأة المؤرخ ١٩٧٨/٥/٥  
 بين المطعون عليهما هو الواجب الاعمال ، وقد اختص بموجبه المطعون عليه  
 الثانى بالمكان البحرى الذى أجره للطاعن ، فيكون الإيجار فى حدود ما اختص  
 به ، كما أن الطاعن لا يحتاج بما ورد بهذا العقد لأنه لم يكن طرفا فيه ، هذا إلى  
 أن الحكم مسخ شروط عقد القسمة وأخطأ فى تفسيرها ، حين ذهب إلى أن البند  
 الخامس من العقد يشترط عدم اجراء أية تعديلات فى المنزل إلا بعد الاتفاق  
 عليها كتابة ، مع أن التفسير الصحيح لهذا الشرط أن المصروفات لا تكون

مناصفة بين الشريكين إلا إذا تم الاتفاق عليها كتابة ، مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أن مفاد المادة ٩٢٨ من القانون المدني أن حق تأجير المال الشائع يثبت للأغلبية المطلقة للشركاء محسوبة على أحد من الانصباء ولا يثبت لأحد المشتاعين بمفرده طالما أنه لا يملك أكثر من نصف الانصباء ، وكان الإيجار الصادر من أحد الشركاء متى كان لا يملك أكثر من نصف الأنصبة لا يسرى في مواجهة باقى الشركاء إلا إذا ارتصوه صراحة أو ضمنا ، فإنه يترتب على عدم سريان الإيجار الصادر من أحد المشتاعين في مواجهة الباقي ثبوت الحق لهؤلاء في اعتبار الإيجار غير قائم بالنسبة لهم ، وبالأولى في اعتبار المستأجر متعرضا لهم فيما يملكون إذا كان قد وضع يده بالفعل على العين . لما كان ذلك وثار البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بتأييد الحكم الابتدائي القاضي بإزالة التعديلات التي أجراها الطاعن بالعين المؤجرة على سد من القول بين العقر الشائع المملوك مناصفة للطعنين عليهما قد قسم قسمة مهايأة شملت بعض أجزائه بتمتضي الاتفاق المؤرخ ١٩٦٨/٥/٥ الذي نظما فيه حقوقهما و التزاماتهما وطريقة تسهيل ما اختص به كل منهما حسب القسمة ونصا فيه على أن يقوم الطرفان مناصفة بمصروفات إصلاح العقار والتحسينات اللازمة له بعد الاتفاق عليها كتابة ، وبقيت أجزاء من العدار — من بينها مدخل المنزل والجزء المتبقى من الحجرة التي كانت معدة للبواب والتي ضم بعضها إلى الشقة الكائنة بالدور الأرضي — ظلت شائعة دون قسمة ومخصصة لخدمة العقار بأكمله ، وقام المطعون عليه الثاني في تاريخ لاحق للاتفاق المؤرخ ١٩٦٨/٥/٥ منفردا بتأجير هذا الجزء للطاعن الذي ضمنه لمصعمه ، وإذا اعترض المضعون عليه أن المالك لنصف العقار على التأجير والضم فلأنهما لا يسريان في حقه ، ويؤزله إلزام الطاعن بإعادة الجزء الشائع إلى حالته الأولى بما يعمله منفصلا ومستقلا عن باقى المجر له بموافقة الشريكين . لما كان ما تقدم وكان ما انتهى إليه الحكم في هذا الشأن يتفق وصحيح القانون ، ولا مخالفة فيه للتفسير السليم لشروط عقد قسمة المهايأة ، وكان لا يغير من ذلك أن الطاعن لا صلة له بعقد قسمة المهايأة سالف الإشارة ، وأن عقد الإيجار الصادر إليه



من المطعون عليه الثانى خاصا بالجزء المتبقى من حجرة البواب فى تاريخ لاحق لعقد القسمة يـقـ صحيحا بين عاقديه ، لانه يعتبر فى ذات الوقت غير سار فى حق باقى الشركاء على ما سلف بيانه ، ويكون النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون فى غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم لم يحط بوقائع النزاع إحاطة كاملة ، فقد زعم المطعون عليه الأول أنه كان هناك حجرة للبواب أنشئت بالعقار وأن الطاعن والمطعون عليه الثانى صمماها لمحل الأول ، فى حين أنه لم تكن هناك حجرة للبواب إلا فى الرسم فقط ، وقد ضمت عند التنفيذ للمشقة الموجودة بالدور الارضى وقد أثبت الخبير ذلك فى تقريره مما يعيب الحكم بمخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن النعى غير صحيح ، ذلك أنه لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضائه بإزالة التعديلات التى أجراها الطاعن بالعين المؤجرة على سند مما ثبت من تقرير الخبير من أنه أجرى تعديلات فى الدور الارضى تنحصر فى ضم الجزء الباقي من حجرة البواب للطعم الذى يستأجره من المطعون عليه الثانى وعمل فتحه بينه وبين هذا الجزء وسد الباب الكائن بالمنور ، وكان ما انتهى إليه الحكم له مأخذه من الأوراق ، فيكون النعى عليه بعدم الإحاطة بوقائع النزاع ومخالفة الثابت بالأوراق على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجهين الأول والثالث من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بإزالة التعديلات وبسد الفتحة التى أجراها الطاعن بالعين المؤجرة بنير مصلحة مشروعة للمطعون عليه الأول إذ أن هذه التعديلات ليس من شأنها أن تلحق ضررا بالمبنى وتفتقر بذلك الدعوى إلى ركن المصلحة فى رفعها مما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون . هذا إلى أن الحكم انتهى إلى أن الجزء المتبقى من حجرة البواب الواقع خلف المحل الذى اختص به المطعون عليه الثانى والذى



يستأجره الطاعن باق على الشيوع ولم تشمله قسمة المهايأة، وانقرض المطعون عليه الثاني بتأجيره للطاعن دون موافقه المطعون عليه الأول في حين أن هذا الجزء يعتبر من ملحقات المحل فيحتصر بتأجيره المطعون عليه الثاني مما يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال بالإحصاء إلى أن الحكم انتهى إلى أن من حق المطعون عليه الأول طرد اطاعن من الجزء الملحق بالمحل ، رغم أن المطعون عليه الأول لم يطلب ذلك فيكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم ، مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى غير مقبول ذلك أن الأوراق خلت مما يثبت سبق تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن التعديلات التي أجراها في العين المؤجرة لا تصيب المطعون عليه الأول بأى ضرر ، ولابأن الجزء محل النزاع يعتبر ملحقا بالمحل الذى يستأجره من المدعى عليه الثاني وهو دفاع موضوعى فلا يجوز اتحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض لما يناخا لطله من واقع . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه على ما سلف يئانه فى الرد على الوجه الثانى من السبب الأول — سليما فى نتيجته فإنه لا يعيبه ما ورد فى أسبابه من أحقية المطعون عليه الأول فى طرد الطاعن من الجزء محل النزاع ، لأن ما ورد فى الحكم المطعون فيه فى هذا الشأن يعد زائدا عن حاجة الدعوى ولا يعد قصاء بما لم يطلب ، فيكون النعى به غير منتج ، ويكون النعى برمته على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة أول فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة مستشارين :  
الدكتور إبراهيم صالح ، محمد الباجوري ، محمود رمضان ، إبراهيم فراج

(٧٦)

الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٤٤ القضائية :

(١) ، (٢) إيجار " إيجار الأماكن " . عقد . حكم .

١ — الاصلاحات والتحسينات الصيقة التي يحدثها المؤجر بالعين المؤجرة قبل التأجير .  
وجوب تقويمها وإضافة مقابلها إلى الأجرة . وجوب أعمال إرادة الطرفين بالنسبة لهذا التقدير  
مالم يكن هناك تحايل على القانون .

( ٢ ) إضافة مقابل الاصلاحات والتحسينات التي يجريها المؤجر قبل التأجير إلى الأجرة  
القانونية . عدم جواز الزام المؤجر باستيفاء ما أنفق في هذا السبيل من المستأجر بدد من إضافة  
ما يقابلها إلى الأجرة إلا إذا قبل المؤجر ذلك صراحة .

١ — المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الاصلاحات والتحسينات الصيقة  
الجديدة التي يكون المؤجر قد أدخلها في العين المؤجرة قبل التأجير تقوم ويضاف  
ما يقابل انتفاع المستأجر بها إلى الأجرة التي تمسدد على الأسس التي قررتها  
تشريعات إيجار الأماكن المتعاقبة ، وإذا اتفق الطرفان على ذلك ، وحسب أعمال  
اتفاقهما ما لم يثبت أن القصد منه هو التحايل على أحكام القانون فيكون للقاضي  
عندئذ سلطة التقدير .

٢ — يشترط في التحسينات والإصلاحات التي يستحق المؤجر في مقابلها  
زيادة في الأجرة أن يكون قد استحدثها هو أو سلفه من ماله الخاص دون أن  
يكون المستأجر هو الذي قام بها ، وإذا كان المالك يستهدف بإجراء التحسينات  
في ملكه العمل على زيادة دخله وتحسين استثماره للعين وليس مجرد أداء خدمة  
للمستأجر وكان ما عرضته الصانع بهذه المثابة على محكمة الموضوع من إلقاء

المطعون عليها — المؤجرة — ما أتفقته في أداء التحسينات دون إضافة ما يقابلها إلى الأجرة الأصلية بعيدا عن قصد المؤجر وكان الأصل أنه يتعين تقويم هذه التحسينات وإضافة مقابل الانتفاع بها إلى الأجرة الدائنية فإنه لا يجوز العدول عن هذا الأصل دون قول صريح من المؤجر ، ويكون لا على الحكم أن هو أغفل الرد على هذا الطلب الذي حلت الأوراق من دليل على قبوله .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المنشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الدعين استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٠٢١٨ سنة ١٩٧١ مدنى أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليها طالبا الحكم بتخفيض أجرة العين المؤجرة له إلى مبلغ ٢٥ جنيه ، وقال بيانا لدعواه أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٦/١/١ استأجر من المطعون عليها شقة بالعقار رقم .. .. . لفناء أجره شهريه ٤٠ رها ٤٠ جنيه منها مبلغ ٢٥ جنيه يمثل الأجرة الأصلية والباقى كمقابل لتحسينات بالعين المؤجرة وإذا لا تختلف باقى شق العقار عن العين المؤجرة له ، رغم أنه لم يصف إلى أجرتها الأصلية مقابلا لأية تحسينات ، فقد أقام دعواه ، وبتاريخ ١٩٧٠/٥/٢٨ حكمت المحكمة بنسب مكتب الخبراء لبيان تاريخ إنشاء عين النزاع وتحديد أجرتها القانونية مع مراعاة ما أدخل عليها من إصلاحات وتحسينات وإضافات وتقويمها وإضافة مقابل انتفاع المستأجر بها وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت فحكمت في ١٩٧٢/٤/٦ بتخفيض أجرة شقة النزاع إلى مبلغ ٣٤ جنيه و ٥٠٠ مليم . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم .. .. . الناهرة طالبة رفض الدعوى كما استأنفه الطاعن بالاستئناف رقم .. .. . القاهرة طالبا القضاء له بطالباته ، وبتاريخ ١٩٧٤/١/٣١ — قضت بعد ضم الاستئناف برفض



استئناف الطاعن ، وفي استئناف المطعون طعنا بالغاء الحكم المستأنف ورفض للدعوى . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبنت فيها الرأي برفض الطعن ، عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالحلقة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينحى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم استدل من إبرام عقد الإيجار في غضون سنة ١٩٦٦ أن تقدير قيمة التحسينات كان ملحوظا فيها أحكام التشريعات الاستثنائية بما تنتج عنه المناقشة في قيمتها إلا إذا ظهرت مفارقة كبيرة في حقيقة قدرها ، وإن مفاد تقرير الخبير أن المقابل الذي ارتضاه المستأجر لهذه التحسينات لا مغالاة فيه وإذا أعدمت الموازنة بين عين النزاع وبين شقة المثل فإن الطاعن يكون قد صجز عن إثبات مدعاة في حين أن عقد الإيجار جاء خلوا مما يشير إلى أنه رؤى في تحديد الأجرة الأصلية ما تقضى به التشريعات الاستثنائية المتعاقبة ، وقد تمسك الطاعن بأن التحسينات المقدرها مقابل ارتفاع بالعقد توجد في باقي وحدات العقار المتماثلة مما يؤداه التمسك بالتعايل على القانون لزيادة الأجرة وانتفاء لارتضاء لها ، وهو موجب لتدخل القضاء لتقدير قيمتها ، ولما كانت هذه التحسينات من قبيل المزايا اللصيقة بالعين المؤجرة والتي لا يمكن الارتفاع ببلوغها مما ياتزم معه تقويمها وإضافتها إلى الأجرة القانونية ، فإنه لا يسوغ منذهب الحكم في تقريره امتناع المناقشة حولها . هذا إلى أن الحكم استخلص صجز الطاعن عن إثبات دعواه من انعدام عنصر الموازنة بين عين النزاع وشقة المثل ، مع أن شقة القياس كائنة بذات العقار والتماثل قائم بينهما فيما عدا الاختلاف في بعض التحسينات اللصيقة التي لا تمس جوهر المقارنة بالإضافة إلى أن الحكم التفت من طلب الطاعن دفع مقابل التحسينات قدا للمطعون طعنا نظير الاقتصار على الأجرة الأصلية ، وهو ما يحويه بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسيب .

وحيث إن النعي مردود، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الإصلاحات والتحسينات الجديدة التي يكون المؤجر قد أدخلها في العين المؤجرة قبل التأجير تقوم ويضاف ما يقابل ارتفاع المستأجر بها إلى الأجرة التي تحدد على الأسس التي قررتها تشريعات إيجار الأماكن المتعاقبة وإذا اتفق الطرفان على ذلك وجب إعمال اتفاقهما ما لم يثبت أن القصد منه هو التحايل على أحكام القانون فيكون للقاضي عندئذ سلطة التقدير، وكان الواقع في الدعوى أن الطاعن أقامها على سند من القول بأن الثابت في عقد الإيجار المبرم بينه وبين المطعون عليها أن الأجرة الأصلية للعين المؤجرة هي ٢٥ ج يضاف إليها مبلغ ١٥ ج مقابل التحسينات الجديدة، وأن هذا المقابل لا محل له لما استبان من أن جميع الشقق الأخرى بذات العقار تحوي نفس التحسينات دون أن تضاف إلى أجزائها الأصلية أية زيادة تقابلها، لما كان ذلك وكانت التحسينات التي أثبت الخبير المشتبه وجودها تعد من قبيل المزايا اللصيقة بالعين وليس لها كيان مستقل بحيث لا يمكن القول بأن مقابلها لا يخضع في تقدير الطرفين له لأية رقابة قضائية، بما ينبغي معه أن يضاف ما يقابل الارتفاع بالإصلاحات والتحسينات المستحدثة إلى الأجرة القانونية طالما لم تكن مبالغ فيها وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن تقدير الخبير لمقابل التحسينات الموجودة بالعين المؤجرة يفوق كثيرا المقابل المتفق عليه بين الطرفين وأن المؤجرة المطعون عليها لم تكن مبالغة في تقديرها لمقابل هذه التحسينات التي أرتضاها المستأجر، وكان لهذا الذي قرره الحكم ما أخذه من تقرير الخبير إذ قدر التحسينات بما يوازي مبلغ ٩٤٠ ج مما يسوغ أن قدر مقابل الارتفاع المتفق عليه بالعقد بما يتفق مع تكلفتها وقت إحداثها مما يخفى معه أي غش، وكان لقاضي الموضوع السلطة التامة في استخلاص توافر عناصر الغش من وقائع الدعوى ويقدر ما يثبت به هذا الغش وما لا يثبت متى كانت الوقائع تسمح به، فإن مفاد ما تقدم أن الحكم أعمل اتفاق المتعاقدين بشأن تقدير مقابل الارتفاع بالتحسينات التي أدخلت على عين النزاع منتهيا إلى أنه لا يتضمن تحايلا على القانون. لما كان ذلك وكانت الدعامة السابقة كافية لحل قضاء الحكم، فإنه لا يعيبه استطراده تزييدا إلى قرارات متعلقة بمدى الجدل حول قيمة التحسينات إذا لم تكن هناك مفارقة كبيرة في تقديرها أو المنازعة



حول اتمام مجال المقارنة بين شقة للتزاع وشقة المثل أيا كان وجه الرأي فيها طالما أن المنازعة الماثلة لا تستطيل إلى تحديد الأجرة الأصلية للعين وطالما أن هذه القرارات غير مؤثرة في جوهر قضائه — لما كان ما سلف وكان يستترط في التحسينات والإصلاحات التي يستحق المؤجر في مقابلها زيادة في الأجرة أن يكون قد استحدثها هو أو شقة من ماله الخاص ، ودون أن يكون المستأجر هو الذي قام بها ، وكان المالك يستهدف بإجراء التحسينات في مصلحة العمل على زيادة دخله وتحسين استثماره للعين وليس مجرد أداء خدمة للمستأجر وكان ما عرضناه النظام بهنما المثابة على محكمة الموضوع من إيفاء المطعون عليها ما أثبتته في أداء التحسينات دون إضافة ما يقابلها إلى الأجرة الأصلية بعيدا عن قصد المؤجر ، وكان الأصل أنه يتعين تقويم هذه التحسينات وإضافة مقابل الاتفاغ بها إلى الأجرة القانونية فإنه لا يجوز العدول عن هذا الأصل دون قبول صريح من المؤجر ويكون لأعلى الحكم أن هو أغفل الرد على هذا الطلب الذي خلت الأوراق من دليل على قبوله ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسيب على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحسني وحضور السادة المستشارين :  
مصطفى كيرة ، عثمان الزيني ، إبراهيم هائم ود سعيد عبد المجيد

( ٧٧ )

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٤ القضائية :

( ١ ) ملكية . تقادم "التقادم المكسب" .

السبب الصحيح لتلك بالتقادم الخمسي . ماويه . مدور البيع من شخص باعتباره ذاتيا من  
المالك وهو ليس بنائب . عدم اعتباره سببا صحيحا في هذا الخصوص .

( ٢ ) حيازة . شيوع . ملكية . تقادم "التقادم المكسب" .

حيازة الشريك للصة الشائعة صلاحيتها أساسا لتملكها بالتقادم متى قامت على مناعة حق باقي  
المالكين بما لا يترك مجالا لشبه الغموض أو مظنة التسامح .

( ٣ ) دعوى . تقادم . " تقادم مسقط قطع التقادم " . مطالبة قضائية

المطالبة القضائية النافذة لتقادم . مناعها . الدعوى بتثبيت ملكية المدعى لعقار . تعديل طلباته  
إلى طلب بطلان حكم مرمي المزاد . أثره . زوال أثر الصحيفة في قطع التقادم المكسب للملكية المدعى  
عليه لذات العقار . اعتبار هذا التقادم مستمرا في ممراته منذ بدأته .

١ - السبب الصحيح هو السند الذي يصدر من شخص لا يكون مالكا للشيء  
أو صاحبا للحق الذي يراد كسبه بالتقادم ، فإذا كان التصرف بيعا يجب أن يكون  
البائع في تصرفه مضيفا الملك إلى نفسه ، أما إذا صدر البيع منه بصفته فائبا عن المالك  
وتبين عدم نيابته عنه ، فإنه لا يأتى في هذا المقام الاستناد إلى وجود سبب  
صحيح . وإذا كان الواقع في الدعوى أن إجراءات التنفيذ العقاري قد اتخذت  
ضد المطعون عليهم السنة الأولى المالكين لصة في المنزل موضوع النزاع في  
مواجهة وصى عليهم سبق عزله ، فإن الحكم برسو مزاد هذه الصة على الطاعن  
لا يصلح أن يكون سببا صحيحا لتملك هذه الصة بالتقادم الخمسي .

٢ - الحصة الشائعة يصح - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) أن تكون محلا لأن يحوزها حائز على وجه التخصيص والافتراء بنيه تملكها ، ولا يحول دون ذلك اجتماع يد الحائز يد مالك العقار بما يؤدي إلى المخالطة بينهما لأن هذه المخالطة ليست عيبا في ذاتها ، وإنما العيب فيها ينشأ عن غموض وإبهام ، فإذا استطاع الشريك في العقار الشائع أن يحوز حصة باقي شركائه المشتاعين حيازة تقوم على معارضة حق الملاك لما على نحو لا يترك محلا لشبه الغموض والخفاء أو مظنة التسامح ، واستمرت هذه الحيازة دون - انقطاع خمس عشرة سنة ، فإنه يكتسب ملكيتها بالتقادم .

٣ - يشترط في المطالبة القضائية التي تقطع التقادم المكسب أن يتوافر فيها معنى الطلب الحازم بالحق الذي يراد استرداده فإن صحيفة الدعوى المرفوعة بحق مالا تعد قاطعة إلا في خصوص هذا الحق وما التحقق به من توافره مما يجب بوجوبه أو يسقط بسقوطه . فإذا تغاير الحقان ، أو تغاير مصدرهما فالطلب الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعا لمدة التقادم بالنسبة إلى الحق الآخر . وإذا كان الواقع أن المطعون عليهم الستة الأول أقاموا ضد الطاعن الدعوى رقم ... .. مدنى كلى القاهرة ، وطلبوا بصحيفتها المعلقة إليه في ٥٣/٥/١٩ الحكم بثبوت ملكيتهم لحصة في المنزل ، ثم عدلوا طلباتهم في ١٩٥٧/٣/١١ إلى طلب بطلان الحكم برسم مزاد المتك على الطاعن بالنسبة لهذه الحصة ، استنادا إلى أن إجراءات نزاع الملكية قد انتهت ضد وهى عليهم بعد عزله ، وهو ما يفيد نزولهم عن الطلبات الواردة بصحيفة الدعوى ، وكان الحق موضوع تلك الطلبات المعدلة يتغير الحق في ملكية الحصة موضوع النزاع والمدعى اكتسابها بالتقادم ، فإنه يترتب على ذلك التعديل زوال أثر الصحيفة في قطع التقادم ، ويعتبر الانقطاع كأن لم يكن ، والتقادم الذى كان قد بدأ قبل رفعها مستمرا في سريانه . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(١) قض ٩ يونيو ١٩٧٠ طعن ١٢٢ لسنة ٢٦ ق مجموعة المكسب الفنى السنة ٢١

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم .. .. مدنى كل القاهرة ضد المطعون عليهم السنة الأولى بصحيفة أعلنت اليهم فى ١٩٦٦/١٠/٢٢ طالباً الحكم بتثبيت ملكيته لحصة قدرها ١٤ قيراطاً و ١٢ سهماً شائعة فى المنزل المبين بالصحيفة ، وقال بياناً لها أن هذا المنزل كان مملوكاً للرحوم .. .. وبوفاته آلت ملكية المنزل لأورثته ، فخصر البالغ منهم ٩ قيراط و ١٢ سهم بينما خصر القصر (المطعون عليهم المذكورون) — ١٤/١٢ ووفاء لدين على المورث إتخذ بعض الدائنين الأجانب إزاء نزع الملكية فى الدعوى رقم .. .. القاهرة الابتدائية المختلطة ضد البائعين من الورثة ضد السيد .. .. بصفته وصياً على الورثة القصر ، وأثناء شطب دعوى نزع الملكية اشترى الطاعن من الورثة البالغ ما يخصهم فى المنزل بموجب عقدين مسجلين فى ١٩٣٧/١٠/١٥ و ١٩٣٧/١١/٢٣ ، ثم سار الدائنون فى دعوى نزع الملكية ، وبتاريخ ١٩٣٨/٥/٢٨ رسا مزاد المنزل كله على الطاعن بما فى ذلك الحصة المبيعة إليه ، وتم تسجيل حكم مرمى المزاد فى ذات اليوم ، ومن هذا التاريخ تسلم الطاعن المنزل ووضع اليد عليه بصفته السكا، وفى ١٩٥٣/٥/١٩ أقام ضده المطعون عليهم السنة الأولى الدعوى رقم .. .. كل القاهرة ، وطلبوا فيها الحكم بثبوت ملكيتهم لحصة قدرها ١٤ قيراط و ١٢ سهم بالمنزل وإذ دفع بأنه تملك المنزل بمقتضى حكم مرمى المزاد ، فقد مدلوا طلباتهم إلى طلب بطلان الحكم المذكور بالنسبة لهذه الحصة وقضت المحكمة الابتدائية بعدم قبول الدعوى وتأييد الحكم فى الاستئناف فطعنوا فيه بطريق النقض بالطعن رقم .. .. وفى ١٩٦٥/٦/١٠ قضت المحكمة الحكم المطعون فيه وحكمت فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم



المستأنف ويطلان حكم مرمى المزاد بالنسبة إلى ١٤ قيراط و ١٢ سهم تأسيما على عدم توجيه إجراءات نزع الملكية إلى من كان يمثل القصر لأن السيد / .. .. كان قد عزل من الوصاية ، ثم أصدرت محكمة النقض في ١٢/٥/١٩٦٨ قرارا بتصحيح الخطأ المادى الحسابى الذى وقع فى منطق حكمها بأن جعلت مقدار الحصص  $\frac{1}{8}$  بدلا من ١٢ من ١٤ ط . واستطرد الطاعن إلى القول بأنه اكتسب ملكية الـ ١٤/١٢ فى المنزل بالتقادم الخمسى بأن وضع السيد عليها بحسن نية من تاريخ صدور حكم مرمى المزاد الذى يعتبر سببا صحيحا ، كما تملك الحصص المذكورة أيضا بوضع اليد عليها المدة الطويلة . وبصحيفة معلنه فى ١/١ ، ١٧/٢/٥ اختتم الطاعن باقى المطعون عليهم فى الدعوى للحكم ضدهم بالطلبات السابقة استنادا إلى إنه تبين بعد رفعها أن المرحومة .. .. ورثة المطعون عليهم من السابع إلى العاشر ، كانت قد استصدرت حكما فى الاستئناف رقم .. .. القاهرة ضد وريثة أخيها المرحوم .. .. بتثبيت ملكيتها لحصص شائعة فى المنزل قدرها ثمانية قيراط ، وأنها باعت من هذا القدر قيراطين إلى .. .. الذى باعهما بدوره إلى المطعون عليهما الحادى عشر والثانى عشر . وفى ٢٧/١١/١٩٦٧ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم ، قيد الاستئناف برقم .. .. القاهرة . وفى ٤/١/١٩٧٠ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينحى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقول أنه استند إلى أنه تملك حصص المطعون عليهم الستة الأول فى منزل التراع بالتقادم الخمسى ، بأن حازها بحسن نية من تاريخ حكم مرمى المزاد عليه فى ٢٨/٥/١٩٣٨ ، وأن هذا الحكم يعد سببا صحيحا بعد أن قضت محكمة النقض بإبطاله بالنسبة لتلك الحصص لعدم توجيه إجراءات نزع الملكية إلى الوصى على المطعون عليهم المذكورين وتوجيهها إلى وصى سبق عزله . ورفض الحكم المطعون فيه هذا الطلب بمقوله أن حكم مرمى المزاد بعد إبطاله بالنسبة للحصص المذكورة - سواء كان البطلان

مطلقاً أو نسبياً — يصبح معدوماً ولا وجود له ، فلا يجوز الاستناد إليه كسبب صحيح في التقادم القصير . وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، لأنه وإن كان الحكم بالبطلان يترتب عليه اعتبار التصرف معدوماً ، إلا أن هذا الانعدام في حالة البطلان النسبي ينصب على الآثار التي كان يقصد إليها المتعاقدان أصلاً من إبرام العقد دون تلك التي لم تكن في مقصودهما ، وإذا كان قضاء محكمة النقض ببطلان حكم مرسى المزاد بالنسبة لحصة المطعون عليهم السنة الأولى في المنزل قد أسس على أنهم لم يمثلوا في إجراءات نزع الملكية تمثيلاً صحيحاً ، فإن البطلان يكون نسبياً ويترتب عليه إنعدام الحكم كسبب قانوني ناقل للملكية بذاته ، ولكن لا يمتد الانعدام إلى سببه بوصفه سبباً صحيحاً في التقادم الخمسي . كما أخطأ الحكم المطعون فيه إذ ذهب إلى أن البيع في حكم مرسى المزاد صادر من الملاك وهم المطعون عليهم السنة الأولى الذين لم يمثلوا في الإجراءات تمثيلاً قانونياً ، فلا يصلح سبباً صحيحاً لتملك الطاعن بالتقادم الخمسي ، في حين أنه إذا اتخذت إجراءات البيع ومرسى المزاد في مواجهة شخص لم يعد يمثل القصر لعزله من الوصاية عليهم فإنه يكون بائناً للملك غيره .

وحيث إن هذا النفي مردود ، ذلك أن السبب الصحيح هو السند الذي يصدر من شخص لا يكون مالكا للشيء أو صاحباً للحق الذي يراد كسبه بالتقادم ، فتو كان التصرف بيعاً ، يجب أن يكون البائع في تصرفه مضيفاً الملك إلى نفسه ، أما إذا صدر البيع منه بصفته نائباً عن المالك ، وتبين عدم نيابته عنه ، فإنه لا يتأني في هذا المقام لاستناد إلى وجود سبب صحيح ، وإذا كان الواقع في الدعوى أن إجراءات التنفيذ العقارى قد اشتملت ضد المطعون عليهم السنة الأولى المالكين لحصة في المنزل موضوع النزاع ، في مواجهة وصى عليهم سبق عزله ، فإن الحكم برسو مزاد هذه الحصة على الطاعن لا يصلح أن يكون سبباً صحيحاً لتملك هذه الحصة بالتقادم الخمسي ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة السليمة ، فإن النفي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن مما يسماه الطاعن بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك في دفاعه



أمام محكمة الموضوع بأنه اكتسب ملكية الحصّة محل النزاع من المنزل الرامى بمزاده عليه بالتقادم الطويل ، بأن وضع يده على المنزل برمته منذ تاريخ روى المزااد عليه فى ١٩٣٨/٥/٢٨ بلىة الملك مدة تزيد على الخمس عشرة سنة ، ولقد رفض الحكم المطعون فيه هذا الطلب مستندا إلى ما أورده بأسبابه وبما أحال إليه من أسباب الحكم الابتدائى الذى أيدى ، واصلها أنه بعد إبطال حكم مرسى المزااد بالنسبة للمطعون عليهم الستة الأول ، أصبح الطاعن شريكا على الشيوع بتملكه ١١ س و ٩ ط شيوعا فيه ، بطريق الشراء من الورثة البالغين بموجب العقدين المسجلين فى سنة ١٩٣٧ ، ولا يستطيع تملك العقار بالتقادم الطويل مهما طالّت معه وضع يده ، لأن حيازته مشوبة بالغموض ، ولم يبدو منه أى تصرف يفيد أن وضع يده كان بصفته مالكا للعقار جميعه ، وأنه على أية حال فإن مدة وضع يد الطاعن لم تستمر مدة خمس عشرة سنة من تاريخ وضع يده فى ١٩٣٨/٥/٢٨ ، لأن التقادم قد انقطع من- تاريخ إعلانه فى ١٩٥٣/٥/١٩ بصحيفة دعوى تثبيت الملكية رقم ... .. كلى القاهرة ، التى سبق أن أقامها ضده المطعون عليهم الستة الأول وأنه لا يؤثر على هذا الانقطاع تعديل هؤلاء المطعون عليهم طلباتهم فى تلك الدعوى بتاريخ ١٩٥٧/٣/١١ إلى طلب بطلان حكم مرسى المزااد بالنسبة لحصتهم ، لأن تعديل الطلبات لم يكن إلا وسيلة للدفاع عن الدعوى الأصلية . ويرى الطاعن أن هذه الأسس التى أقام عليها الحكم قضاءه خاطئة ، ذلك أنه يصح للشريك على الشيوع أن يكتسب بالتقادم ملكية حصّة شركائه المشتاعين إذا استطاع أن يحوز هذه الحصّة حيازة تقوم على معارضة حق المالك فيها على نحو لا يترك محلا لشبهة انغموض وقد تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأنه استقل بحيازة المنزل منذ صدور حكم مرسى المزااد بنية تملكه ، وقد جابه المطعون عليهم الستة الأول بهذه النية ، إذ أعلنهم فى ١٩٣٨/٨/٦ بصورة الحكم التنفيذية وبالتسليم كما افرد دونهم بتأجير المنزل للغير بل وأجر بعض شققه إلى المطعون ضده الأول ومورث المطعون عليها الثانية ، وحين انهارت مباني المنزل على مكانه قيد ضد الطاعن وخده تهمة القتل والإصابة خطأ واستصدر ترخيص إعادة البناء باسمه وحده وأقام البناء الحديد منفردا من ماله ، وإذا طرح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع



بمقوله أن الطاعن بوصفه شريكا على الشيوع لا يملك بالتقادم للغموض الذي يعيب حيازته وأنه لم يبدر منه أى تصرف يدل على الاستئثار بالمنزل جميعه ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور . ومن ناحية أخرى ، أخطأ الحكم إذ اعتبر أن التقادم قد انقطع فى ١٩/٥/١٩٥٣ ، تاريخ إعلان الطاعن بصحيفة الدعوى رقم .. .. . كلاً ، القاهرة ، لأن المطعون عليهم الستة الأول بعد أن طلبوا فى صحيفة افتتاحها الحكم بثبوت ملكيتهم للحصة المملوكة لهم . عدلوا طلباتهم فى ١١/٣/١٩٥٧ إلى طلب القضاء بىطلان حكم مرمى المزاد ، مما يفيد تنازلهم عن طلبهم الأصيل ، ومن ثم تسقط جميع إجراءات الخصومة بشأن هذا الطلب بما فى ذلك صحيفة افتتاح الدعوى وجميع الآثار المترتبة على إعلانها .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن الحصة الشائعة يصح — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تكون محلاً لأن يحوزها حائز على وجه التخصيص والاقتراد بنية تملكها ، ولا يحول دون ذلك اجتماع يد الحائز بيد مالك العقار بما يؤدي إلى المخالطة بينهما ، لأن هذه المخالطة ليست عيباً فى ذاتها ، وإنما العيب فيما ينشأ منها من غرض وإبرام ، فإذا استطاع الشريك فى العقار الشائع أن — يحوز حصة باقى شركائه المشتاعين حيازة تقوم على معارضة حق الملاك لها على نحو لا يترك محلاً لشبهة الغموض والخفاء أو مظنة التسامح ، واستمرت هذه الحيازة دون انقطاع خمس عشرة سنة فإنه يكتسب ملكيتها بالتقادم . وإذا بين من الحكم الابتدائى — الذى أبده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه — أنه رد على الشق الأول من دفاع الطاعن الوارد بسبب النعى بأن الطاعن شريك على الشيوع فتكرن حيازته مشوبه بالغموض " ولم يبدر منه أى تصرف يفيد أنه غير السبب فى وضع يده أو أن وضع يده على العقار المشتاع كان بصفته مالكا للعقار جميعه " وإكتفى الحكم بهذه العبارة المطلقة ولم يتحدث عن الأدلة والمستندات التى قدمها الطاعن للتدليل على أن حيازته لحصة شركائه فى المنزل قلمت على مناهضة حقهم وبنية الملك ، فإنه يكون مشوباً بالقصور فى التسيب . لما كان ذلك ، وكان يشترط فى المطالبة القضائية التى تقطع التقادم المكسب أن يتوافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق الذى يراد استرداده ، فإن صحيفة الدعوى

المرفوعة بحق ما لا تعد قاطعة إلا في خصوص هذا الحق ما التحق به من تكاوبه مما يجب بوجوبه أو يسقط بسقوطه ، فإذا تباير الحقان ، أو تباير مصدرهما فالطلب الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعاً لمدة التقادم بالنسبة إلى الحق الآخر. ولما كان الواقع أن المطعون عليهم الستة الأول أقاموا ضد الطاعن الدعوى رقم - - - مدنى كلى القاهرة ، وطلبوا بصحيفتها المعلنة إليه في ١٩/٥/١٩٥٣ الحكم بثبوت ملكيتهم لحصة في المنزل ، ثم عدلوا بطلباتهم في ١١/٣/١٩٥٧ إلى طلب بطلان الحكم برسو مزاد المنزل على الطاعن بالنسبة لهذه الحصة ، - استنادا إلى أن إجراءات نزاع الملكية قد اتخذت ضد وصى عليهم بعد عزله وهو يفيد نزولهم عن الطلبات الواردة بصحيفة الدعوى ، وكان الحق موضوع تلك الطلبات المعدلة يباير الحق في ملكية الحصة موضوع النزاع والدعى اكتسابها بالتقادم ، فإنه يترتب على ذلك التعديل زوال أثر الصحيفة في قطع التقادم ، ويعتبر الانقطاع كأن لم يكن ، والتقادم الذى كان قد بدأ قبل رفعها مستمرا في سريانه ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث أن مما ينعاه الطاعن بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب وفي بيان ذلك يقول أنه أدخل في الدعوى أمام المحكمة الابتدائية ورثة المرحومة - - - - - ، وهم المطعون عليهم من السابع إلى العاشر ، وخلفها الخاص المشتري منها ، وهما المطعون عليهما الحادى عشر والثانى عشر ، ليسمعوا الحكم بطلباته السابق توجيهها إلى باقى المطعون عليهم ، وأسر هذا الطلب على أن المورثة المذكورة كانت في ١٩/٤/١٩٥٣ قد استصيرت حكما في الاستئناف رقم - - - - - القاهرة ضد أولاد أخيها المطعون عليهم الأربعة الأول وآخرين يقضى بتثبيت ملكيتها لحصة قدرها ٨ قرار يبط شائعة في منزل النزاع ، على أساس أنه نصيبها الشرعى بالميراث بحق الثلث فيه ، وتصرفت بالبيع في قيراطين من حصتها إلى - - - - - الذى باع هذين القيراطين إلى المطعون عليهما الآخرين ، وتمسك الطاعن بأنه تملك الحصة بالتقادم القصير والطويل ، وبني الحكم المطعون فيه قضاءه برفض هذا الجانب من طلبات الطاعن على أن الحكم السابق صدوره من محكمة النقض حائز



لقوة الشيء المقضى بالنسبة لتحديد أنصبة مسلاك المنزل ، فلا يجوز الخصوم في الدعوى الحالية المناقشة في هذه الأنصبة سواء شمل القدر المحدد بحكم النقص جزءا من نصيب المرحومة جميعه أو لم يشملها ، وهذه أسباب لا تصلح لحمل قضاء الحكم في ذلك الشأن ، إذ أنها لم تنصب على موضوع النزاع أو تجاهه دفاع الطاعن فيه ، لأن حكم محكمة النقض لم يعرض للفصل في الملكية فيما بين الطاعن والمطعون عليهم الستة الأول ، كما لم يعرض بطبيعة الحال للفصل في الملكية فيما بين هؤلاء وبين المطعون عليهم الستة الآخرين ، الذين لم يكونوا خصوما في مرحلة التقاضى السابق .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن حجية الأحكام لا تكون إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم ، دون أن تتغير صفاتهم ، وتتعلق بذات الحق محلا وسببا ، كما أن مناط حجية الشيء المقضى ، المانعة من إعادة النزاع في المسألة المقضى فيها ، أن تكون المسألة التي فصل فيها الحكم السابق مسألة أساسية ، ويكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى ، واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول استقرارا مانعا من مناقشتها في الدعوى الثانية بين الطرفين ، وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه برفض دعوى الطاعن ضد المطعون عليهم الستة الآخرين ” .. أنه يبين من حكم محكمة النقض في ١٢/٥/١٩٦٨ أنه أجرى تصحيح خطأ ، أدى وقع في منطوق الحكم الصادر في ١٠/٦/١٩٦٥ فأصبح حكم النقض كالاتي : بطلان حكم مرمى المزايد الصادر من محكمة مصر المختلطة في ٢٨/٥/١٩٣٨ وذلك بالنسبة إلى  $\frac{100}{808}$  ، ٨ أسهم و ١١ قيراط الذي يمثل أنصبة القصر الذين كان يمثلهم .. .. ، ونصيب كل من .. .. و .. .. باعتبارهما من الخصوم في الدعوى . وأن قضاء محكمة النقض في هذا الخصوص حاز قوة الشيء المقضى به ، فلا يجوز لأى من الخصوم في الدعوى الحالية المناقشة فيما انتهى إليه وسواء شمل القدر الذى حدد في حكم النقض جزءا من نصيب المرحومة .. أو لم يشملها ، فليس للستاتف ( الطاعن ) شأن في ذلك وليس له صفة التحدث نيابة عن المرحومة .. أو عن ورثتها سيما وأن المدعين في الدعوى من ورثتها لم يوجهوا أى طلبات إلى ورثة المرحوم .. .. ” .



وإذا لم تكن المرحومة .. .. ، لا هي ولا ورثتها المطعون عليهم من الرابع إلى العاشر ولا المشترون منها طرفاً في الدعوى السابقة التي انتهت بحكم محكمة النقض ، فضلاً عن أن محنة النقض لم تعرض في حكمها للملكية المتزل وحصة كل شريك فيه ، ولم تكن هذه المسألة محل مناقشة بين الخصوم فإن قضاء محكمة النقض لا يكون له حجية الأمر المقضي في هذا الخصوص ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعن ضد المطعون عليهم الستة الآخرين ، استناداً إلى ما سلف من أسباب قد أخطأ في القانون .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه . دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

## جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف وعضوية السادة المستشارين : محمود عطيه ، حسن السنباطي ، الدكتور بشري رزق ورأفت عبد الرحيم .

( ٧٨ )

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٢ في القضايا

عمل . شركات " شركات القطاع العام " . إعانة .

تعيين العامل بأحدى شركات القطاع العام بعد نفاذ اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ منه الحد الأدنى للأجر المقرر بم جدول ترتيب الوظائف . اعتبار هذا الأجر شاملا لكل ما يستحقه العامل . عدم احقية في المطالبة بالأجر وإعانة غلاء المعيشة طبقا لللائحة الشركة التي كانت حارية قبل اللائحة المشار اليها .

تعتبر أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للتؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ نافذة منذ تاريخ العمل بها في ٢٩ من ديسمبر ١٩٦٢ . عدا ما يتعلق منها بتسوية حالات العاملين ومنح العلاوات الدورية والترقيات فيتراخى تنفيذها إلى حين إتمام معادلة الوظائف ومؤدى المادة الثانية من مواد إصدار ذلك القرار الجمهوري أن النصوص المخالفة لأحكام اللائحة المنوه عنها وقواصد ونظم إعانة غلاء المعيشة تقتصر عن يعين بالشركات التابعة للتؤسسات العامة بعد تاريخ نفاذ هذه اللائحة وإذ نصت المادة التاسعة من اللائحة في فقرتها الأولى على أن يحدد أجر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الوظائف ، فإن هذا الأجر يعتبر شاملا لكل ما يستحقه العامل قبل الشركة . إذ كان ذلك وكان البين من واقع الدعوى الذي سبب الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده التحق بالعمل لدى الشركة الطاعنة في ١٨/١١/٦٢ بمهنة مساعد مفتش لحام وأنه شغل وظيفة مفتش لحام بتاريخ ١٩/١/١٩٦٤ بعد سريان القرار الجمهوري المشار إليه لا اجتاز نجاح الاختبار المعلن عنها مما يجعل وضعه في وظيفته تلك إعادة تعيين له فيعتبر بهذه المنية التحاقا بالعمل لدى

الشركة الطامنة في تطبيق أحكام البند الرابع من المادة الخامسة من القرار الجمهوري المذكور التي تنص على أن يشترط فيمن يعين في الشركة . . . . . أن يجتاز بنجاح الاختبارات التي قد يرى مجلس إدارة الشركة إجرائها وإذا كان الثابت من الأوراق أن فئة الوظيفة التي يشغلها هي التي حدد الجدول المرفق للقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بداية مربوطها بحسب أدنى مقداره عشرين جنيها شهريا وأن الطامنة احتفظت للمطعون ضده بما كان يتقاضاه من أجر وقت شغله لما على اعتبار أنه يزيد عن هذا المبلغ ، فإن المطعون ضده يضحى فاقده السند فيما يطالب به من أجر وإعانة غلاء يزيد على ما يتقاضاه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة والمداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتمثل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم .. .. . عمال جزئي القاهرة على الشركة الطامنة وطلب الحكم بالزامها بأن تؤدي له مبلغ ٥١٨ جنيه و ٧٢٥ مليم وما يستجد اعتبارا من مرتب مارس سنة ١٩٦٨ بواقع ١٠ جنيه و ٣٠٢ مليم شهريا ، وقال بيانا لدعواه أنه التحق لدى الشركة الطامنة بتاريخ ١٩٦٢/١١/١٨ بمهنة مساعد مفتش لحام بأجر مقداره ١٥ جنيها شهريا بخلاف إعانة الغلاء ثم رقى إلى وظيفة مفتش لحام بتاريخ ١٩٦٤/١/١٩ بعد أن اجتاز امتحانا أعلنت عنه الشركة إلا أنها لم تمنحه الأجر المقرر لهذه الوظيفة بحجة أن أحكام القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ محول دون زيادة أجره بما ترب عليه أن أصبح أجره مقداره ٣٠ جنيه و ٢٠ مليم يقل بمبلغ ١٠ جنيه و ٣٠٢ مليم شهريا عن الأجر الذي يتقاضاه باقي أقرانه المتماثلين معه في ظروف العمل والمؤهل بحيث يستحق فروقا يبلغ مجموعها حتى آخر فبراير سنة ١٩٦٨ ٥١٨ جنيه و ٧٢٥ مليم ولذلك أقام دعواه بطلباته سالفة البيان . وبتاريخ



١٩٦٨/٦/٢٦ حكمت المحكمة بنسب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المهمة المينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت في ١٩٦٩/١٠/٥ بإحالة الدعوى إلى المحكمة الابتدائية حيث قبلت بجدولها برقم .. .. . كل القاهرة . بتاريخ ٧١/٢/٢٨ حكمت هذه المحكمة برفض الدعوى . فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم .. .. . وفي ٧١/١١/٣٠ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف والزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٢٤٥ جنيها وما يستجد بواقع ٥ جنيه شهريا اعتبارا من ١٩٦٨/٣/١ . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق التماس وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ومرض الطعن على خروقة المشورة محدثت لنظره جلسة ١٩٧٧/١٢/١٧ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنمى الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك نقول أن الحكم المطعون فيه قضى للمطعون ضده بأجر وظيفة مفتش لحام المقرر بلائحة الشركة الداخلية رقم ٤ لسنة ١٩٦٢ مع إعانة غلاء المعيشة منذ ١٩٦٤/١/١٩ تأسيسا على ترقيته إليها وعدم تقاض جدول المرتبات المرافق بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وقاعدة الغاء نظم إعانة الغلاء الواردة بهذا القرار إلا بعد صدور جداول تصنيف وتقييم وتعادل وظائف الشركة واعتمادها من الجهة المختصة الأمر الذى لم يتوافق في جانبه ، في حين إن المطعون ضده لم يرق إلى وظيفته تلك بل عين فيها بتاريخ ١٩٦٤/١٠/١٩ بعد اجتيازه بنجاح اختبارها الذى أعلنت عنه وإذا كانت هذه المهنة تقع في الفئة السابعة من الجداول المرافق للقرار الجمهوري سالف الذكر الواجب التطبيق منذ ١٩٦٢/١٢/٢٩ بالنسبة للأعمال المعينين بعد هذا التاريخ وكان المطعون ضده يتقاضى أكثر من الحد الأدنى المقرر لها وهو عشرين جنيها شهريا ، كما أن هذا القرار ألغى بالمادة الثانية من مواد إصداره نظم إعانة غلاء المعيشة وكل ما يخالف أحكامه فإنه لا يجوز تحديد أجر المطعون ضده طبقا لنصوص لائحة الشركة الداخلية وقواعد إعانة الغلاء الساريين قبل صدوره .

وحيث إن هذا التعميم سديد ، ذلك أنه لما كانت أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للتوسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تعتبر نافذة منذ تاريخ العمل بها في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ هذا ما يتعلق منها بتسوية حالات العاملين ومنع العلاوات الدورية والترقيات فيترأى تنفيذها إلى حين إتمام معادلة الوظائف ، وكان مؤدى المادة الثانية من مواد إصدار ذلك القرار الجمهوري أن النصوص المخالفة لأحكام اللائحة المنوّه عنها وقواعد ونظم إعانة غلاء المعيشة تنحصر عن يعين بالشركات التابعة للتوسسات العامة بعد تاريخ تهاذ هذه اللائحة ، وإذ نصت المادة التاسعة من اللائحة في فقرتها الأولى على أن يحدد أجر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الوظائف ، فإن هذا الأجر يعتبر شاملا لكل ما يستحقه العامل قبل الشركة .

لما كان ذلك وكان البين من واقع الدعوى الذي سجله الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده التحق بالعمل لدى الشركة الطاعنة في ١٨/١١/١٩٦٢ بمهنة مساعد مفتش لحام وأنه شغل وظيفة مفتش لحام بتاريخ ١٩/١/١٩٦٤ بعد سريان القرار الجمهوري المشار إليه لما اجتاز بنجاح الاختبار المعان عنه مما يجعل وضعه في وظيفته تلك إعادة تعيين له فيعتبر بهذه المثابة التحاقا بالعمل لدى الشركة الطاعنة في تطبيق أحكام البند الرابع من المادة الخامسة من القرار الجمهوري المذكور التي تنص أن " يشترط فيمن يعين في الشركة ما يأتي : ١ - .. .. ٢ - .. ٣ - .. ٤ - أن يجتاز بنجاح الاختبارات التي قد يري مجلس إدارة الشركة إجرائها " وكان الثابت من الأوراق أن فئة الوظيفة التي يشغلها هي التي حدد الجدول المرافق للقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ بداية مبروطها بمحد أدنى مقداره عشرين جنيها شهريا وأن الطاعنة احتفظت للظنون ضده بما كان يتقضاء من أجر وقت شغله لما على اعتبار أنه يزيد من هذا المبلغ ، فإن المطعون ضده يضحى فاقد السند فيما يطالب به من أجر وإعانة غلاء يزيدان

على ما يتقاضاه — وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه على أحقية المطعون ضده في اقتضاء ذلك الأجر وتلك الإمانة فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين القضاء بتأييد الحكم المستأنف .

---



## جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الفقى ومضوية السادة المستشارين :  
حافظ دقنى ، جمال الزينى ، محمود حن جسين وعامم المرافى .

( ٧٩ )

الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) أوراق تجارية « السند الأدنى » .

استقلال الورقة التجارية بقاعدة تطهير السند من الدفع فى العلاقة بين المدين والحامل كآثر  
من آثار التطهير . أطراح هذا الأثر عند تطهير الورقة المدنية

( ٢ ) أوراق تجارية « شيك » .

الشيك . الأصل فيه أن يكون مدنيا . اعتباره عملا تجاريا إذا كان مترتبا على معاملة تجارية  
أو كان الساحب تاجرا . لآخرة ، صفة المظهر أو بطبيعة العملية الى اقتضت التطهير

١ - قاعدة تطهير السند من الدفع فى العلاقة بين المدين والحامل تعتبر  
آثر من آثار التطهير التى تنفق وطبيعة الإلزام الصرفى وتستقل به الورقة التجارية  
بحسب ما تنهض به من وظائف ، وتطبيق هذا الأثر بالنسبة للسندات المدنية  
يترتب عليه إقصاء طبيعتها المدنية عنها ، ويتم عن العنت والاحصاف بالمدينين  
فيها الأمر الذى يلزم معه أطراح هذا الأثر عند تطهير الورقة المدنية .

٢ - الأصل فى الشيك أن يكون مدنيا ، ولا يعتبر ورقة تجارية إلا إذا كان  
موقعا عليه من تاجر أو مترتبا على معاملة تجارية . ومن المقرر فى قضاء هذه  
المحكمة أن الوصف التجارى للشيك يحدد وقت انشائه فيعتبر عملا تجاريا  
إذا كان محرره مترتبا على عمل تجارى أو كان صاحبه تاجرا - ما لم يثبت أن  
معبه لعمل غير تجارى ، ولآخرة فى تحديد هذا الوصف بصفة المظهر للشيك

أو بطبيعة العملية التي اقتضت تداوله بطريق التظهير ، إذ تسحب الصنفة التجارية أو المدنية التي أصبحت عليه وقت تحريره على جميع العمليات اللاحقة التي أدت إلى تظهيره .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون ضده اشترى بضاعة من شركة .. للسيارات وحرر لأمرها واذنها بتاريخ ١٩٦١/٥/٥ شيكا بمبلغ ٤٠٠ جنيه . وفي ١٩٦١/٤/٢٦ قامت شركة .. بتظهير الشيك تظهيراً تأمينياً لبك الجمهورية الذي اندمج في بنك بورسعيد والذي تم ادماجه أخيراً في بنك مصر ( الطاعن ) . وإذا تقدم الطاعن إلى البنك المسحوب عليه الشيك ، أفاد بعدم وجود رصيد المطعون ضده فتقدم الطاعن إلى السيد رئيس محكمة الاسكندرية الابتدائية لاستصدار أمر أداء بالزام المطعون ضده بأن يدفع له قيمة الشيك وفوائده القانونية ، وإذا رفض إصدار الأمر حدد جلسة لنظر الدعوى فقيمت برقم .. .. .. تجاري كلي الاسكندرية . أجاب المطعون ضده بأنه ضد قيمة الشيك لشركة .. قبل دفع الدعوى ورد البنك الطاعن بأنه لا يحتاج بهذا الوفاء لأن تظهير الشيك يظهره من الدفع التي للساحب قبل المظهر ومنها إنقضاء الالتزام بالوفاء . فأقام المطعون ضده دعوى ضمان فرعية على شركة ... طلب فيها القضاء عليها بما عسى أن يحكم به عليه في الدعوى الأصلية - وبجلسة ١٩٦١/٣/٢٥ قضت محكمة اسكندرية الابتدائية بتسليم خير لتصفية الحساب بين المطعون ضده وشركة .. وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بجلسة ١٩٦١/٦/٢٩ أولاً : في الدعوى الأصلية بالزام المطعون ضده بأن يدفع للبنك الطاعن مبلغ ٤٠٠ جنيه وفوائده القانونية . ثانياً : وقبل الفصل في دعوى الضمان بإعادة القضية إلى

الخبر . استأنف المطعون ضده الحكم الصادر في الدعوى الأصلية وإثناء تداول الاستئناف صدر الحكم في دعوى الضمان بإزام وكيل الدائنين في تقليصة شركة ... بأن يدفع للمطعون ضده قيمة الشيك . وبجلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ قضت محكمة استئناف اسكندرية بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . فطعن الطاعن بصفتة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن بأولهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن الشيك موضوع المطالبة قد ظهر له تظهيراً ناقلاً للملكية فلا يقبل من المطعون ضده (الساحب) أن يحتج في مواجهته — وهو حامل حسن النية — بالدفع التي كان يستطيع أن يبدئها في مواجهة شركة ... (المظهر) لأن من شأن هذا التظهير تطهير السند من هذه الدفع إلا أن الحكم المطعون فيه قد اعتد بالسداد المدعى به من المطعون ضده لشركة ... بمقولة أن الشيك موضوع التداوى ورقة مدنية لا تسرى في شأنه قاعدة التظهير يظهر السند من الدفع في حين أن هذه القاعدة تمتد إلى الشيك بصرف النظر عن طبيعته المدنية أو التجارية ، وذلك للاعتبارات العملية والتجارية والحياة المصرفية لازماً الثقة في الشيك وتمكينه من أداء رسالته كأداة وفاء ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون . هذا فضلاً عن أنه ناقض قضاءه في دعوى الضمان وأهدار حجية الأمر المقضى فيها بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن قاعدة تطهير السند من الدفع في العلاقة بين المدين والحامل تعتبر أثراً من آثار التظهير التي تتفق وطبيعة الالتزام المصرفي وتستقل به الورقة التجارية بحسب ما تنهض به من وظائف ، وتطبق هذا الأثر بالنسبة للسندات المدنية يترتب عليه إقصاء طبيعتها المدنية عنها ، ويتم عن العنت والاحجاف بالمدينين فيها ، الأمر الذي يلزم معه أطراح هذا الأمر عند تظهير الورقة المدنية ، ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الوصف التجاري للشيك يحدد وقت انشائه فيعتبر عملاً تجارياً إذا كان تحريره مترتباً على عمل



تجاري أو كان صاحبه تاجرا . ما لم يثبت أنه محبه لعمل غير تجاري ، ولا حبرة في تحديد هذا الوصف بصفة المظهر للشيك ، أو بطبيعة العملية التي اقتضت بمحاولة بطريق التظهير ، إذ تسحب الصفة التجارية أو المدنية التي أسبغت عليه وقت تحريره على جميع العمليات اللاحقة التي أدت إلى تظهيره ، لما كان ذلك ركان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الشيك الذي حرره المطعون ضده لصالح شركة .. والتي ظهرته إلى البنك الطامن — مدنيا وأجاز ترقيا على ذلك للدين المطعون ضده أن يتمسك قبل الطامن ( المظهر إليه ) بالدفع التي كانت له قبل دائته الأصل . فإنه يكون قد ألزم صحيح القانون ، ولاتناقض فيما انتهى إليه مع ما قضى به في دعوى الضمان ، إذ اعتد كل من الحكم المطعون فيه والحكم الصادر في دعوى الضمان بالوفاء الحاصل من المدين المطعون ضده لشركة .. ( الدائنة الأصلية ) ومن ثم يكون النتي بهذا السبب في شقبة على غير أساس .

وحيث إن الطامن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه التصور والقصاد ل الاستدلال وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه قد افترض مدنية الشيك بطريق الاستنتاج وبغير سند في الأوراق ، ولا يجديده استناده إلى الحكم الصادر في دعوى الضمان إذ لم يرد فيه أن الشيك سند مدني .

وحيث إن هذا النتي مردود بأن الأصل في الشيك أن يكون مدنيا ، ولا يعتبر ورقة تجارية إلا إذا كان موقعا عليه من تاجر أو مترتبا على معاملة تجارية ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى مدنية الشيك موضوع التداعي ، تأسيسا على غلو أوراق الدعوى مما يفيد أن محرره ( المطعون ضده ) تاجرا وأنه عند محبه للشيك قد وقعه لعملية تجارية ، وأن الطامن لم يتنازع في ذلك ، فإن النتي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى القفي وعضوية السادة المستشارين .  
 حافظ رفقي ، جميل الزيني ، محمود حسن حسين وعاصم المرافعي .

( ٨٠ )

الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٥ القضائية :

دعوى " سقوط الخصومة " .

عدم إعلان صحيفة تعجيل الدعوى بعد وقفها جزاء قبل انقضاء سنة من آخر إجراء صحيح فيها .  
أمره . سقوط الخصومة . لا عبية وتاريخ إيداع صحيفة التعجيل قلم كتاب المحكمة .

النص في المادة ١٣٤ من قانون المرافعات أن " لكل ذي مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي " يدل على أن تعجيل الدعوى بعد وقفها جزاء يتطلب اتخاذ إجراءين جوهرين هما تحديد جلسة جديدة لنظرها وإعلان الخصم بهذه الجلسة بشرط أن يتم هذا الإعلان قبل انقضاء مدة السقوط المشار إليها وذلك إعمالاً لنص المادة الخامسة من ذات القانون التي تنص على أنه إذا نص القانون على ميعاد حتمي لاتخاذ إجراء يحصل بالإعلان فلا يعتبر الميعاد مرجحاً إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله ، ولا ينال من ذلك ما نصت عليه المادة ١/٦٣ مرافعات من أن الدعوى ترفع لدى المحكمة بصحيفة تودع قلم الكتاب ، ذلك أن مجال تطبيق هذه المادة الأخير قاصر على صحيفة افتتاح الدعوى أو الطعن فلا يتعداها إلى غيرها ويظل أمر نص المادة الخامسة سالفة الذكر باقياً بالنسبة لتعجيل السير في الدعوى بعد وقفها فلا يعتبر الميعاد مرجحاً إلا إذا تم الإعلان خلاله .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن وفى حدود ما يتطلبه الفصل فيه — تحصل فى أن وزارة التموين الطاعنة أقامت الدعوى رقم ... .. تجارى بحرى السويس بطلب الحكم بإلزام المطعون ضدهما بأن يؤديا لها مبلغ ١٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض المؤقت والفوائد القانونية وبتاريخ ١٩٧٢/٢/١٢ قضت محكمة السويس الابتدائية بوقف الدعوى جزاء لمدة ستة أشهر ، فقامت الطاعنة بتعجيل السير فى الدعوى بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩٧٣/٨/٨ وأعلنت للمطعون ضدهما فى ١٩٧٣/٨/١٥ دفع الحاضر عن المطعون ضدها بسقوط الخصومة . وبتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٣ قضت المحكمة بسقوط الخصومة فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم الاستئناف رقم ... .. وبتاريخ ١٩٧٥/١/٣٠ قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم الاستئناف ، فطعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبليت فيها رأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك نقول أن صحيفة تعجيل الدعوى من الوقف الجزائى تنتج أثرها بمجرد إيداعها قلم كتاب المحكمة فتقطع به مدة سقوط الدعوى المصوص عليها فى المادة ١٣٤ مرافعات ولو أعلنت الخصم بعد انقضاء مدة السقوط ذلك أن المشرع قد أورد فى المادة ٦٣ من قانون المرافعات الحالى قاعدة عامة تقضى بأن ترفع الدعوى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك ، ولم كان المشرع لم يتطلب إعلان صحيفة تعجيل الدعوى خلال سنة من زوال سبب الوقف بها فإن التعجيل ينتج أثره



بمجرد إيداع صحيفته في قلم الكتاب وتنقطع به مدة السقوط ، وإذا سائر المحكم المطعون فيه قضاء محكمة أول درجة بأن مدة السقوط في الدعوى لا تنقطع إلا بإعلان الخصوم بصحيفة التعجيل وليس بإيداعها قلم الكتاب ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن مفاد النص في المادة ١٣٤ من قانون المرافعات أن " لكل ذي مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي " يدل على أن تعجيل الدعوى بعد وقفها جزاء يتطلب اتخاذ إجراءين جوهرين هما تحديد جلسة جديدة لنظرها وإعلان الخصم بهذه الجلسة بشرط أن يتم هذا الإعلان قبل إقضاء مدة السقوط المشار إليها وذلك إعمالاً لنص المادة الخامسة من ذات القانون التي تنص على أنه إذا نص القانون على ميعاد حتمي لاتخاذ إجراء يحصل بالإعلان فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله ، ولا ينال من ذلك ما نصت عليه المادة ١٣/١ من المرافعات من أن الدعوى ترفع إلى المحكمة بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ، ذلك أن مجال تطبيق هذه المادة الأخيرة قاصر على صحيفة افتتاح الدعوى أو الطعن فلا يعمدها إلى غيرها ويظل أثر نص المادة الخامسة سالفة الذكر باقياً بالنسبة لتعجيل السير في الدعوى بعد وقفها فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم الإعلان خلاله ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه يكون قد أصاب جميع القانون ويكون النعي عليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه على غير أساس مما يتعين معه نقض الحكم .

## جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٧٨

رئاسة السيد المستشار محمد أسد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوة السادة المستشارين :  
المختور إبراهيم صالح ، صلاح نصار ، محمود رمضان وإبراهيم فراج أعضاء .

(٨١)

الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤ القضائية :

إيجار " إيجار الأماكن " " الأجرة " . صورية . إثبات .

الأماكن المؤجرة مفروشة . طم مخضوع أجرتها لتحديد القانوني . شرط ذلك . ألا يكون  
المصد منها التعايل على أحكام الأجرة القانونية . لمحكمة الموضوع تقدير جديّة أو صورية الفرض .  
حواش إثبات الصورية بكافة الطرق .

إنه وإن كان الأصل عدم خضوع أجرة الأماكن المؤجرة مفروشة بإثبات  
من عند مؤجرها لتحديد القانوني ، إلا أن شرط ذلك ألا يكون تأجيرها مفروشة  
صوريا كما لو وضع فيها المؤجر أثاثا قديما بقصد التعايل على القانون  
والخلاص من قيود الأجرة فيلزم لاعتبار المكان مؤجرا مفروشا حقيقة أن تثبت  
أن الإجارة شملت فوق منفعة المكان في ذاته مفروشات أو متعلقات معينة  
تلك قيمة تبرر تغليب منفعة تلك المفروشات أو المتعلقات على منفعة العين خالية  
ولا اعتبرت العين مؤجرة خالية وتصرى عليها أحكام قانون إيجار الأماكن . لما كان  
ذلك وكان لمحكمة الموضوع تقدير جديّة الفرض أو صورية في ضوء ظروف الدعوى  
وملابساتها وما تستنبطه منها من قرائن قضائية إذ العبارة بحقيقة الحال لا بمجرد  
وصف العين في العقد بأنها مؤجرة مفروشة ، وكان يجوز إثبات التعايل على زيادة  
الأجرة بكافة طرق الإثبات ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه  
أنقام قضاءه بتحقيق الأجرة على سند مما أثبتته المعاينة من أن الأثاث الذي زودت  
به الشقتان لا يتناسب مع تأنيثهما كصنع لحقائب السيدات بحسب الفرض الذي  
أجرتا من أجله واستخلص قيام التعايل على أحكام القانون ، فإن ما انتهى إليه  
الحكم في هذا الشأن استخلاص سائق من محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية  
في فهم الواقع وتقدير الدليل ولا مخالفة فيه للقانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المناولة

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم .. .. مدنى أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بتخفيض أجرة العين المؤجرة له والمكونة من الطابقين الأول والثانى العلويين بالعقار الملحق بالعمارة رقم .. .. إلى مبلغ ٣ جنيه و ٤٠٠ مليم شهريا اعتبارا من ١٩٦٩/٩/١ وقال بيانا لدعواه أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٩/٩/١ استأجر من الطاعن العين سالفة الذكر بقصد استعمالها مصنعا لحقائب السيدات ، وقد استغل الطاعن حاجته للعين وتحايل على القانون لرفع القيمة الإيجارية السابق تحديدها من لجنة تقدير الإيجارات وقدرها ٣ جنيه و ٤٠٠ مليم للطابقين ، وأجرها بمبلغ ١٤ جنيه و ٥٠٠ مليم بمقولة أن العين المؤجرة مفروشة وإذ كان التاجير مفروشا صوريا فقد أقام الدعوى . وبتاريخ ١٩٧٢/٢/١٣ حكمت المحكمة بتحديد إيجار الشقتين المؤجرتين بالدور الأول والثانى من العقار رقم .. .. والمبيتين بعقد الإيجار المبرم فى ١٩٦٩/٩/١ بين طرفي الخصومة بواقع ١ جنيه و ٧٠٠ مليم شهريا لكل شقة وذلك من تاريخ سريان عقد الإيجار . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم .. .. القاهرة طالبا ونفى الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧٣/٤/٢ حكمت محكمة الاستئناف بالانتقال لمعانة الشقتين موضوع النزاع والمنقولات الموضحة بالكشف المرفق بعقد الإيجار ، وبعد المعانة عادت وبتاريخ ١٩٧٤/١/٢٤ فحكمت بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فراءت أنه جدير بالنظر وبالجلسة المحددة للترمت النيابة رأيا .



وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينمى الطاعن بالسببين الأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه على سند من القول بأنه ثبت من المعاينة ومن كشف المتقولات الملحق بعقد الإيجار عدم مناسبة الأثاث مع ما جرت عليه العادة فى شغل العين مصنعا للحقائب النسائية الذى أعدت له الشقتان ، مما يستفاد منه أن الغرض من التأجير مفروشا هو التحايل على أحكام القانون بغرض تجاوز الحد الأقصى للأجرة وأن لجنة تقدير الإيجارات قد عاينت شقتى النزاع وقدرت الأجرة المناسبة لكل منهما ، ولم يطعن أحد على قرارها ، فى حين أن الثابت من مطالعة عقد الإيجار أن الشقتين قد أجزتا مكتبا مفروشا ، وتسلم المطعون عليه الأثاث المعد لذلك بمقتضى الكشف الملحق بالعقد ، ولكنه نقل بعضه من العين المؤجرة ووضع مكانه آلات لحياكة الجلود وتصنيع حقائب السيدات بعد أن خير الغرض من الاستعمال المتفق عليه فى عقد الإيجار من مكتب مفروش إلى مصنع للحقائب النسائية ، فلا تخضع أجرة العين للتحديد الوارد بالمادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه وإن كان الأصل عدم خضوع أجرة الأماكن المؤجرة مفروشة بأثاث من عند مؤجرها للتحديد القانونى ، إلا أن شرط ذلك ألا يكون تأجيرها مفروشة صوريا كما لو وضع فيها المؤجر أثاثا تافها قد بما يقصد التحايل على القانون والتخلص من قيود الأجرة ، فيلزم لاعتبار المكان مؤجرا مفروشا حقيقة أن يثبت أن الإجارة شملت فوق منفعة المكان فى ذاته مفروشات أو منقولات معينة ذات قيمة تبرر تغليب منفعة تلك المفروشات أو المنقولات على منفعة العين خالية ، وإلا اعتبرت العين مؤجرة خالية وتسرى عليها أحكام قانون إيجار الأماكن . لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع تقدير جديده الغرض أو صوريته فى ضوء ظروف الدعوى وملابساتها وما تستبطنه منها من فرائض قضائية ، إذ العبرة بحقيقة الحال لا بمجرد وصف العين فى العقد بأنها مؤجرة مفروشة ، وكان يجوز إثبات التحايل على زيادة الأجرة بكافة طرق الإثبات ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بتحفيض الأجرة على سند مما أثبتته

المعينة من أن الأثاث الذي زودت به الشقتان لا يتناسب مع تأثيثهما كصنع  
لحفائب السيدات حسب الغرض الذي أبرقا من أجله، واستخلص قيام التحايل  
على أحكام القانون، فإن ما انتهى إليه الحكم في هذا الشأن استخلاص ما نفع  
من محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية في فهم الواقع وتقدير الدليل  
ولا مخالفة فيه للقانون، ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت  
بالأوراق، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أسند إليه أنه لم يطمئن على قرار لجنة  
تقدير الإيجارات بالنسبة لأجرة شققي النزاع، في حين أن الأوراق خالية من ذلك  
وأنه لم يخطر بقرار اللجنة حتى الآن، وعندما اكتشف صدوره قام بعض الورثة  
بالطمئن عليه أمام المحكمة المختصة ولم يفصل فيه بعد، مما يجيب الحكم بمخالفة  
الثابت بالأوراق .

وحيث إن النعى مردود، ذلك أنه لما كان الثابت من تقارير الحكم  
المطعون فيه قوله إن الطاعن لم يطمئن على قرار لجنة تقدير الإيجارات بالنسبة  
لتحديد أجرة شققي النزاع، وكان الثابت من الصورة الرسمية لصحيفة الاستئجار  
المقام من الطاعن أنها تضمنت أنه لم يطمئن فعلا على تقدير اللجنة رغم إجماعه  
لأنه كان يزعم التأجير مفروشا فلما انتهى إليه الحكم يكون له ما أخذه ويكون  
النعى عليه بمخالفة الثابت بالأوراق على غير أساس . لا يغير من ذلك تقديم الطاعن  
لمحكمة النقض الدليل على أن بعض الورثة قد طعنوا على قرار اللجنة لأنه  
لم يكن مطروحا على محكمة الموضوع، ومحكمة النقض إنما تنظر في مخالفة الموضوع  
للقانون فيما كان معروضا عليها لا فيما لم يعرض ويكون النعى في غير محله .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن

## جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أحمد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
إبراهيم صالح ، صلاح نصار ، محمود رمضان وإبراهيم فراج .

(٨٢)

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤ القضائية :

(١) ، (٢) ايجار " ايجار الأماكن " .

(١) التزام مؤجر الأماكن المفروضة بتعديل أوضاعها م ٢٩ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . جواز  
فزل المستأجر عن رخصة التأجير المفروضة خلال السنة المحددة بها ، انقضاء المدة دون تعديل  
الأوضاع . أثره . وجوب رد العين إلى المؤجر .

(٢) تأجير العين في ظل القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بقصد استغلالها مفروضة .  
علم جواز حلول المستأجر عن ذلك بإرادته المنفردة . تأجير السكن كسكن خاص مع التصريح  
باستغلاله مفروضا . حق المؤجر في اقتضاء علاوة ٢٠ ٪ في هذه الحالة عند استغلال المكان  
مفروضا قسب .

١ - مفاد نص المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أن المشرع  
أوجب على مؤجر الأماكن المفروضة وقت صدور هذا القانون خلافا لأحكامه  
سواء كانوا ملاكها أو مستأجرها أصليين أن يعدلوا أوضاعهم وفقا لتلك الأحكام  
خلال سنة من تاريخ العمل به فإذا انقضت السنة دون أن يتم فلك انتهى  
التأجير مفروضا بقوة القانون وتعين على مستأجر المكان مفروضا أن يردّه إلى من  
أجره مالا أو مستأجرا أصليا مما مفاده أنه ليس ثمة ما يمنع من تعديل الأوضاع  
خلال فترة السنة وقبل انقضائها باعتبارها مهلة جعلها المشرع كحد أقصى ، ولما  
كان الدفاع الذي ناقته الطائفة في مرحلة التقاضي يقوم على سند من أنها  
أخطرت المطعون عليه بتنازلهما عن حق التأجير من الباطن مفروضا بموجب  
كتاب وجهته إليه في ١٥/١٠/١٩٦٩ وأنها عادت فعلا للإقامة بالعين المؤجرة  
وأنها لا تلتزم إلا بالأجرة الأصلية دون زيادة اعتبارا من شهر نوفمبر سنة ١٩٦٩



وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار الترخيص للوارد بمقد الإيجار الثاني يظل ساريا طوال مدة السنة المنصوص عليها في المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ سواء استعملته الطاعنة أو تخلت عنه ، وكان هذا النظر من الحكم قد حجب عن تقصى ما إذا كان التصريح بالتأجير من الباطن يعتبر شرطا جوهريا من شرائط انعقاد العقد أم لا ، ومدى التحقق من حصول الأخطار بالتنازل الذي تدعيه الطاعنة ونطاق تأثيره على مركز الخصوم استهزاء بالقواعد المتقدمة فإنه يكون قد خالف القانون وشابه القصور في التسبيب .

٢- المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه وأن كان المقصود باستعمال المكان مفروشا في معنى المادة الرابعة من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هو وجود اتفاق عليه بين المؤجر والمستأجر وأن يكون التأجير دون أثاث ليفرشه المستأجر بنفسه ويستغله وأنه في هذه الحالة تستحق علاوة السبعين في المائة سواء انتفع المستأجر بهذه الرخصة أو لم ينتفع وسواء أجره من الباطن مفروشا أو غير مفروش ، إلا أن مناط الأخذ بهذه القاعدة أن يثبت أن الإيجار قد انعقد منذ البداية على مكان بقصد استغلاله مفروشا بمعرفة المستأجر وعلى وجه ما كان المؤجر يرتضى معه إبرامه لو تقدم المستأجر بطلب استيجاره سكنا خاصا له ففي هذه الصورة يعتبر التصريح شرطاً جوهرياً من شرائط انعقاد العقد لا يملك المستأجر بإرادته المنفردة العدول عنه وإخطار المؤجر برغبته في استعمال العين سكنا خاصا له أما في حالة استئجار المكان كسكن خاص وقيام اتفاق بين المؤجر والمستأجر على استغلال المكان مفروشا فإن حق المؤجر في اقتضاء العلاوة بنسبة ٧٠٪ يقوم بقيام الاستعمال للكان مفروشا وينتهي بانتهائه وبعد إخطار المستأجر له بذلك ، وهو الحكم الذي حرص المشرع على تأكيده بما نص عليه في المادة ٢٨ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ من عدم استحقاق المؤجرة للآجرة الإضافية إلا عن مسلة التأجير مفروشا .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

### حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسب ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٥٨٤ لسنة ١٩٧١ مدنى أمام محكمة  
شمال القاهرة الابتدائية ضد الطاعنة طالبا الحكم بإخلاصها من العين المؤجرة لها  
الهيئة بصحيفة الدعوى وبقياسها إليه خالية ، وقال بيانا لدعواه أنه بموجب  
مقد مؤرخ أول مايو ١٩٦٨ استأجرت منه الطاعنة شقة بالمنزل رقم ٢٢ بتسارع  
الجمهورية بالقاهرة لقاء أجرة شهرية قدرها ٧ جنيه و ٩٦٠ مليم مضافا إليها  
٥ جنيه و ٥٧٠ مليم مقابل ترخيصه لها بتأجيرها مفروشة من الباطن ، وإذا تمت  
من الوفاء يكامل الأجرة التعاقدية بأن امتنعت عن أداء مقابل ميزة الإذن لها  
بالتأجير من الباطن مفروشا ، رغم تكليفها وفاء بحملة المتأجر في ذمتها وقدره  
١١٧ جنيه و ٦٨٠ مليم فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان ، أجابت الطاعنة  
بأنها أخطرت المطعون عليه في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٩ بتنازلا عن الترخيص  
بالتأجير من الباطن وأنها لا تلزم بالزيادة القانونية ، ويتاريخ ١٩٧١/٣/٣١  
حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها أنها لم تعد تستغل  
عين النزاع مفروشة من أول نوفمبر ١٩٦٩ وأنها أصبحت تستغلها سكنا خاصا لها ،  
وإذا لم ينفذ حكم التحقيق فقد عادت وحكت في ٢٩ مارس ١٩٧٢ بإخلاص الطاعنة  
من العين سالفة الذكر ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠٣٧  
لسنة ٨٩ ق القاهرة وبجلسة ٢١ مارس ١٩٧٤ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف .  
طلعت الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة  
أيدت فيها الرأى بتنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة  
فرأته جديرا بالنظر ، وبالحلقة المحددة الترتب النيابة وأجها .

وحيث إن ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور  
في التسيب وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه على أن التصريح لها بالتأجير  
مفروشا وقع في ظل القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الذى يجز للؤجر اقتضاء  
الزيادة المتفق عليها سواء استعمل المستأجر الرخصة الممنوحة له أم لم يستعملها ،  
وإن مفاد المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أنه خلال فترة السنة



المحددة لتعديل أوضاع الملاك والمستأجرين وفقاً لحكامه يظل الترخيص بالتأجير مفروشا المشار إليه قائماً ، وتكون الأجرة المستحقة هي الأجرة المتفق عليها بالعقد بما فيها الزيادة القانونية حتى ولو لم تستعمل الطاعة بالفعل الرخصة الممنوحة لها طالما كان في مكنها استعمالها إبان هذه السنة ، ورتب على ذلك أن طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق يضحى غير منتج في النزاع في حين أن مدة السنة المحددة لتعديل أوضاع الملاك والمستأجرين إنما شرعت لصالح المستأجر من الباطن مفروشا ، وجعلت من حقه تعديل وضعه خلالها ولم توجب عليه الترتيب حتى انقضاءها وقد تمسكت الطاعة أمام محكمة الموضوع بأنها عدلت أوضاعها بالإخطار بإنهاء الترخيص لها بالتأجير من الباطن مفروشا في تاريخ لاحق لنفاذ القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وقبل فوات مدة السنة ، وإذ لا توجب المادة ٢٨ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ زيادة في الأجرة إلا عن مدة التأجير مفروشا فحسب ، وأغفل الحكم مواجهة دفاع الطاعة في شأن إخطارها بتعديل أوضاعها ، ورفض الاستجابة لطلبها إحالة الدعوى إلى التحقيق لهذا السبب ، فإنه بالإضافة إلى مخالفة القانون يكون قد طارده القصور .

وحيث إن النفي في محله ، ذلك أن النص في المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين بأنه " على الملاك والمستأجرين المؤجرين لأماكن مفروشة أن يعدلوا أوضاعهم وفقاً للأحكام السابقة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون . وبانقضاء هذا الأجل يسلم المكان إلى المالك أو المستأجر الأصلي بحسب الأحوال " يدل على أن المشرع أوجب على مؤجري الأماكن المفروشة وقت صدور هذا القانون خلافاً لحكامه سواء كانوا ملائها أو مستأجرين أصليين أن يعدلوا أوضاعهم وفقاً لتلك الأحكام خلال سنة من تاريخ العمل به . فإذا انقضت السنة دون أن يتم ذلك انتهى التأجير مفروشا بقوة القانون ، وتعين على المستأجر المكان مفروشا أن يرده إلى من أجره إليه مالكا أو مستأجراً أصلياً ، مما مفاده أنه ليس بممت ما يمنع من تعديل الأوضاع خلال فترة السنة وقبل انقضاءها باعتبارها مهلة جعلها المشرع كحد أقصى ولما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان المقصود باستعمال المكان مفروشا في معنى المادة الرابعة من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧



هو وجود اتفاق عليه بين المؤجر والمستأجر، وأن يكون التأجير دون أثلاث ليفرشه المستأجر بنفسه ويستغله، وإلّا في هذه الحالة تستحق علاوة السبعين في المائة سواء انتفع المستأجر بهذه الرخصة أو لم ينتفع وسواء أجره من الباطن مفروشا أو غير مفروش إلا أن مناط الأخذ بهذه المناعدة أن يثبت أن الإيجار قد انعقد منذ البداية على مكان بقصد استغلاله مفروشا بمعرفة المستأجر وعلى وجه ما كان المؤجر ليرتضي معه إبرامه لو تقدم المستأجر بطلب استئجاره سكنا خاصا له ، ففي هذه الصورة يعتبر التصريح شرطا جوهريا من شرائط انعقاد العقد لا يملك المستأجر بإرادته المنفردة العدول عنه وإخطار المؤجر برغبته في استعمال العين سكنا خاصا له . أما في حالة استئجار المكان كسكن خاص وقيام اتفاق بين المؤجر والمستأجر على استغلال المكان مفروشا فإن حق المؤجر في اقتضاء العلاوة بنسبة ٧٠ ٪ يقوم بقيام الاستعمال لكان مفروشا وينتهي بانتهائه وبعد إخطار المستأجر له بذلك ، وهو الحكم الذي حرص المشرع على تأكيده بما نص عليه في المادة ٢٨ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ من عدم استحقاق المؤجر للأجرة الإضافية إلا عن مدة التأجير مفروشا . لما كان ذلك وكانت الوقائع المسلمة أخذا من مدونات الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق أن الطاعنة استأجرت ابتداء من النزاع بالعقد المؤرخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٧ بقصد استعمالها سكنا خاصا ولم يصرح لها فيه بالتأجير من الباطن ، ثم استبدلت بهذا العقد آخر مؤرخا أول مايو سنة ١٩٦٨ أشير فيه إلى أن التأجير هو للسكن الخاص وصرح لها فيه بتأجير العين أو جزأ منها مفروشا ، وحدد في العقد الأخير الأجرة الأصلية ومقابل الزيادة بمعدل السبعين في المائة ، وكان الدفاع الذي ساقته الطاعنة في مرحلتى التقاضى يقوم على سند من أنها أخطرت المطعون عليه بتنازلها عن حق التأجير من الباطن مفروشا بموجب كتاب وجهته إليه في ١٥ / ١٠ / ١٩٦٩ ، وأنها عادت فعلا للإقامة بالعين المؤجرة ، وإنها لا تلزم إلا بالأجرة الأصلية دون زيادة اعتبارا من شهر نوفمبر سنة ١٩٦٩ وكان الحكم

المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار الترخيص الوارد بعقد الإيجار الثاني يظل ساريا طوال مدة السنة المنصوص عليها في المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ سواء استعملته الطاعنة أو تخلت عنه وكان هذا النظر من الحكم قد حجبته عن تقصى ما إذا كان التصريح بالتأجير من الباطن يعتبر شرطا جوهريا من شرائط انعقاد العقد أم لا ، ومدى التحقق من حصول الإخطار بالتنازل الذي تدعيه الطاعنة ، ونصاق تأثيره على مركز الخصوم استهدام بالقواعد المتقدمة ، فإنه يكون قد خالف القانون وشابه القصور في التسييب بما يوجب نقضه دون حاجة لمبحث باقى أسباب الطعن .

## جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحمة وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور إبراهيم صالح ، صلاح نصار ، محمود ومغني وإبراهيم فراج .

(٨٣)

الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٤٤ القضائية :

(١) وكالة . شركات . هيئات عامة .

إدارة قضايا الحكومة . نيابتها عن الهيئات العامة دون شركات القطاع العام م ١٣  
مرافعات م ٦ ق ٧٥ لسنة ١٩٦٣ . جواز نديها لتمثيل إحدى هذه الشركات في نزاع معين .  
م ٣ ق ٤٧ لسنة ١٩٧٣

(٢) عقد . شركات . إيجار " إيجار الأماكن " .

العثود التي تبرمها شركات القطاع العام مع أشخاص القانون الخاص ، لا تعتبر عقودا إدارية .  
علة ذلك . مثال بشأن عقد إيجار محل .

١ - مفاد المواد ٥٣، ٣٢، ٢٨ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام التي رددت حكم المواد ٥٨، ٣٦، ٣٢ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ أن شركات القطاع العام وحدات اقتصادية تقوم على تنفيذ مشروعات اقتصادية ولكل منها شخصية اعتبارية بدءا من شهر نظامها في السجل التجاري ويمثلها رئيس مجلس إدارتها أمام القضاء وفي صلتها بالغير، وكانت الشركة الطاعنة من شركات القطاع العام، وكان مؤدى الفقرة الثانية من المادة ١٣ من قانون المرافعات والمادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة ، أن تلك الإدارة إنما تنوب عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية وكذلك عن الهيئات العامة التي تباشر مرافق الدولة ولها كيان مستقل وشخصية معنوية معتبرة



في القانون العام على أساس أن هذه الهيئات كانت في الأصل مصالح حكومة ثم رأت الدولة إدارتها عن طريق هيئات عامة خرجا بالمرافق التي تولى تسييرها عن جهود النظم الحكومية فمحتها شخصية مستقلة تحقيقا لغرضها الأساسي وهو أداء خدمة عامة ، أما شركات القطاع العام التي يكون الغرض الأساسي منها هو ممارسة نشاط تجاري أو صناعي أو زراعي أو مالي وتستقل بميزانيات تعد على نمط الميزانيات التجارية وتؤول إليها أرباحها بحسب الأصل وتتحمل بالخسارة ، فلأنها لا تعتبر من الأشخاص العامة ومن ثم لا يسرى عليها حكم الفقرة الثانية من المادة ١٣ من قانون المرافعات ولا حكم المادة السادسة من قانون إدارة قضايا الحكومة رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ لما كان ما تقدم وكانت المادة الثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها تميزت بحسب إدارة الهيئة العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدة التابعة لها إحالة بعض الدعاوى والمنازعات التي تكون المؤسسة أو الهيئة أو إحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها طرفا فيها إلى إدارة قضايا الحكومة لمباشرتها وكان للثابت من كتاب رئيس مجلس إدارة الشركة الطاعنة المؤرخ ١٩٧٤/٤/٥ أن مجلس إدارتها قد فوض إدارة قضايا الحكومة في الطعن بالنقض على الحكم المطعون فيه بأن نيابتها عن الشركة الطاعنة في إقامة هذا الطعن وتوقيع مستشار مساعد بها على صحيفته بوصفه نائبا عنها يتحقق به الشروط التي تتطلبها المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات بما نصت عليه من أن رفع الطعن بالنقض بصحيفة تودع قلم كانت محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ويوقعها محام مقبول أمام محكمة النقض .

٢ - إذ كانت الشركة الطاعنة من شركات القطاع العام التي لا تعتبر من أشخاص القانون العام ، وكان نشاطها في قيامها على مرفق التعمير والإنشاءات السياحية بالمعمورة لا يعتبر من قبل ممارسة السلطة العامة ، وكان يتعين لاعتبار العقد إداريا أن تكون الإدارة بوصفها سلطة عامة طرفا فيه وأن ينسب بالطابع المميز للنفوذ الإداري من حيث اتصاله بمرفق عام وأحده بأسلوب القانون العام فيما يتضمن من شروط خسير مألوفة في القانون الخاص ومن ثم فإن العقود

الى تبرمها الشركة الطاعنة مع غير أشخاص القانون العام لا تعتبر من العقود الإدارية .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرانة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن -  
تتحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٢١٤١ سنة ١٩٧٠ مدنى أمام  
محكمة الاسكندرية الابتدائية ضد الشركة الطاعنة طالبة الحكم ( أولا ) باعتبار  
العقد المؤرخ ١٩٧٠/٥/٥ والشروط المكملة له والمحرم بينها وبين الشركة الطاعنة  
عقدا من عقود الإيجار يخضع لأحكام القانون المدنى وقانون إيجار الأماكن .  
( ثانيا ) بعدم أحقية الشركة الطاعنة فى أعمال نص البند ( ٢٤ ) من الشروط  
العامة من تلقاء نفسها دون الرجوع إلى القضاء مع إلغاء ما يترتب على أعمال هذا  
الشرط من جانب الشركة الطاعنة ضارا بها . وقالت يانا لدعواها أنه بموجب  
عقد مؤرخ ١٩٧٠/٥/٥ مبرم بينها وبين الشركة الطاعنة منحت حق استغلال محل  
" كافتريا " أسفل مجموعة " كبائن الكروك " من الناحية الغربية بشاطئ  
المعمورة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من ١٩٧٠/٥/١ حتى آخر أبريل سنة ١٩٧٣  
باجرة قدرها ٩٠٠ جنيه سنويا ونص فى العقد على التصريح لها بأن تبيع أصنافا  
محددة على سبيل الحصر من المأكولات والمشروبات ، وعلى مزاولة هذا النشاط  
بصفة مستمرة طوال الأشهر من أول يونيو حتى آخر سبتمبر من كل عام ، وعلى  
اعتبار الشروط الخاصة بترخيص الكازينوهات والمحلات التجارية بشاطئ  
المعمورة والموقع عليها من الطرفين جزءا لا يتجزأ من هذا الاتفاق ، ونص فى  
البند ( ٢٤ ) من الشروط المذكورة على حق رئيس مجلس إدارة الشركة الطاعنة  
فى سحب الترخيص ومصادرة التأمين دون حاجة إلى إنذار أو تنبيه أو اتخاذ أى  
إجراء قضائى إذا طرأت أسباب تستوجبها دواعى الصالح العام أو إذا خالف  
المرخص له أى شرط من شروطه بعد توقيع غرامة عليه تحدد قيمتها فى الترخيص



من ثلاث مخالفات متتالية في مدة الاستغلال ، أو إذا وقعت من المرخص له أو أحد عماله أى مخالفة للآداب العامة أو النظام العام . وقد فوجئت المطعون عليها بإخطار مؤرخ ١٩٧٠/٧/١١ من الشركة الطاعنة يفيد تحميلها بمبلغ خمسة جنيهات قيمة مخالفة عن بيع شطائر واتبعة بإخطار آخر مؤرخ ١٩٧٠/٧/٢٠ بتحميلها بمبلغ عشرة جنيهات قيمة مخالفة أخرى مماثلة . وإذا كان الاتفاق المبرم بين الطرفين هو عقد إيجار يخضع لرقابة القضاء ، وكان لا يحق للشركة المؤجرة توقيع غرامات عليها بالطريق الإداري ، وكان المحل المؤجر قد خصص لاستغلاله كافتريا " ولا يعتبر بيع الشطائر فيه استغلالا للمين في غير الغرض المخصصة له فقد أقامت الدعوى . أجابت الشركة الطاعنة بأن الاتفاق المبرم بينها وبين المطعون عليها هو عقد إداري يتصل بمرفق عام وينطوي على شروط استثنائية غير مألوفة في القانون الخاص وأن عين النزاع من أملاك الدولة المخصصة للخدمة العامة ودفعت بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى . وبتاريخ ١٩٧١/٢/٢٠ حكمت المحكمة برفض الدفع بعدم الاختصاص ، وباعتبار العقد المؤرخ ١٩٧٠/٥/٥ والشروط المكللة له عقدا من عقود الإيجار الخاضعة لأحكام القانون المدني . استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٧٤ سنة ٢٧ ق الاسكندرية طالبة إلغاء والحكم بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى . وبتاريخ ١٩٧٤/٣/١٦ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الشركة الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة . عرض الطعن . على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر وبالحلقة المحددة الترتب النيابة رأيا .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة العامة أن إدارة قضايا الحكومة أقامت هذا الطعن نيابة عن الشركة الطاعنة ، في حين أن هذه الإدارة طبقا لنص المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة — لا تنوب إلا عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا . وإذا كانت الشركة الطاعنة لا تدخل ضمن تلك الجهات فإن إدارة قضايا الحكومة لا يملك تمثيلها ولا يجوز لها أن تنوب عنها



في رفع الطعن والتوقيع على صحيفته ، ويكون الطعن غير مقبول لرفعه من غير  
فى صفة .

وحيث إن الدفع مردود ، ذلك أن الشركة الطاعنة حلت محل المؤسسة  
المصرية العامة للتعمير والإنشاءات السياحية التي أنشئت بقرار رئيس الجمهورية  
بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٢ الذى نصت المادة الرابعة منه على أن تنشأ  
مؤسسة عامة تسمى المؤسسة المصرية للتعمير والإنشاءات السياحية ويكون  
مقرها مدينة الاسكندرية وتكون لها شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة وتعتبر  
أموالها أموالاً عامة ، وفى سبتمبر سنة ١٩٦٤ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم  
٢٩٠٩ لسنة ١٩٦٤ - بتحويل المؤسسة المصرية العامة للتعمير والإنشاءات السياحية إلى  
شركة مساهمة عربية ونص فى المادة الأولى على أن تحول المؤسسة المصرية  
العامة للتعمير والإنشاءات السياحية إلى شركة مساهمة عربية تسمى الشركة  
العامة للتعمير السياحي تكون لها شخصية اعتبارية وتباشر نشاطها وفقاً لأحكام  
هذا القرار والنظام الملحق به وتتبع هذه الشركة المؤسسة المصرية العامة  
للإسكان والتعمير ، ونص فى المادة الثانية منه على أن . غرض هذه الشركة  
هو القيام بجميع أعمال التعمير والإنشاءات السياحية فى مختلف نواحي الجمهورية  
العربية المتحدة ، ولها فى هذا السبيل إقامة المرافق وتقسيم الأراضى ويعملها  
وإدارة المرافق والخدمات وجميع العمليات العقارية والمالية والتجارية  
والصناعية المتصلة بهذا العرض . . . . . ” ونص فى المادة الخامسة منه على أن  
” تؤدى إلى هذه الشركة جميع أصول وموجودات وحقوق والتزامات المؤسسة  
المصرية للتعمير والإنشاءات السياحية وعقد الشركة خلف المؤسسة المذكورة “  
وتضمن نظام الشركة الملحق بقرار رئيس الجمهورية النص على أن تستمر  
المؤسسة المصرية للتعمير والإنشاءات السياحية فى عملها كشركة مساهمة طبقاً  
لأحكام القوانين والنظام الحالى حالة فى ذلك محل المؤسسة المذكورة فيما لها من  
حقوق وما عليها من التزامات وعلى أن تمتلك المؤسسة المصرية العامة للإسكان  
والتعمير جميع الأسهم التى يتكون منها رأسمال الشركة . وفى سنة ١٩٦٨ صدر  
قرار بتعديل اسم الشركة العامة للتعمير السياحي إلى شركة المعمورة للإسكان  
والتعمير . لما كان مفاد المواد ٢٨ و ٣٢ و ٥٣ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون

رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام - التي رددت - حكم المواد ٣٢ و ٣٦ و ٥٨ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ أن شركات القطاع العام وحدات اقتصادية تقوم على تنفيذ مشروعات اقتصادية ولكل منها شخصية اعتبارية بدءا من شهر نظامها في السجل التجارى ويمثلها رئيس مجلس إدارتها أمام القضاء وفي صلتها بالغير ، وكانت الشركة الطامنة من شركات القطاع العام ، لما كان ذلك وكان النص في الفقرة الثانية من المادة ١٣ من قانون المرافعات على أنه . فيما يتعلق بالأشخاص العامة تسلم صورة الاعلان للنائب عنها قانونا أو من يقوم مقامه فيما عدا الصحف الهجوى وصحف الطعون والأحكام فتسلم إلى إدارة قضايا الحكومة أو فروعها بالأقاليم حسب الاختصاص المحلى لكل منها ، والنص في المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة على أن " تنوب هذه الإدارة عن الحكومة والمصالح العامة والمحالى المحلية فيما يرقع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التى خولها القانون اختصاصا قضائيا " ، يدل على أن تلك الإدارة إنما تنوب عن الحكومة والمصالح العامة والمحالى المحلية وكذلك عن الهيئات العامة التى تباشر مراقبة الدولة ولها كيان مستقل وشخصية معنوية معتبرة فى القانون العام على أساس أن هذه الهيئات كانت فى الأصل مصالح حكومية ثم رأت للدولة إدارتها عن طريق هيئات عامة خروجا بالمرافق التى تتولى تسييرها عن حمود النظم الحكومية لمحتها شخصية مستقلة تقيقا لغرضها الأساسى وهو أداء خدمة عامة ، أما شركات القطاع العام التى يكون الغرض الأساسى منها هو ممارسة نشاط تجاوى أو صناعى أو زراعى أو مالى وتستقل بميزانيات تعتمد على تخطيط الميزانيات التجارية وتؤول إليها أرباحها بحسب الأصل وتحمل بالخسارة ، فأنها لا تعتبر من الأشخاص العامة ، ومن ثم لا يسرى عليها حكم الفقرة الثانية من المادة ١٣ من قانون المرافعات ولا حكم المادة السادسة من قانون إدارة قضايا الحكومة رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ - ولما كان ما تقدم ، وكانت المادة الثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها يجيز لمجلس إدارة الهيئة العامة أو المؤسسة



العامة أو الوحدة التابعة لها إحالة بعض الدعاوى والمنازعات التي تكون الهيئة أو المؤسسة أو إحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها طرفا فيها إلى إدارة قضايا الحكومة لمباشرتها ، وكان الثابت من كتاب رئيس مجلس إدارة الشركة الطاعنة المؤرخ ١٩٧٤/٥/٥ أن مجلس إدارتها قد فوض إدارة قضايا الحكومة في الطعن بالنقض على الحكم المطعون فيه ، فإن نيابتها عن الشركة الطاعنة في إقامة هذا الطعن وتوقيع مستشار مساعد بها على صحيفته بوصفه نائبا عنها يتحقق به الشرط الذي تتطلبه المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات بما نصت عليه من أن يرفع الطعن بالنقض بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ويوقعها محام مقبول أمام محكمة النقض ويكون الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة غير سديد .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنص الطاعنة بهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في السبب ، وفي بيان ذلك نقول أن الحكم أقام قضاءه على أن شركات القطاع العام بوجه عام والشركة الطاعنة بوجه خاص من أشخاص القانون الخاص ، وأن ما يصدر عنها من عقود تعد من عقود القانون الخاص ، رغم أن شركات القطاع العام تخضع لمجلس الوزراء والوزير المختص من حيث الإنشاء والإشراف والتوجيه ووضع الخطة إسهاما في خطة التنمية العامة ، ولا تخضع لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الشركات المساهمة . لا يغير من ذلك أن تستهدف إلى تحقيق ربح من إدارتها لأن الربح ليس هو الهدف الأساسي من المشروع ، ولئن كانت الطاعنة تخضع في جزء كبير من نشاطها لقواعد القانون الخاص فإن ذلك لا ينفي أنها مرفق عام تحكمه قواعد القانون الإداري ، ويرمى إلى جعل منطقة المعمورة بالاسكندرية منطقة سكنية ممتازة بتزويدها بمرافق سياحية واجتماعية جديدة على مستوى عال مما يؤكد أنها من أشخاص القانون العام . وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن العقد المبرم بين الشركة الطاعنة — والمطعون عليها لا يعتبر عقدا إداريا تختص محكمة القضاة



الإدارى بنظر المنازعة فيه فإنه يكون قد خالف القانون ، بالإضافة إلى أنه أغفل الرد على دفاع الشركة الطاعنة من أن المحل موضوع الترخيص يقع على مال عام فلا يكون الانتفاع به إلا على سبيل الترخيص ، وأن العلاقة التي تربطها بالمطعون عليها ليست علاقة إيجارية لأنها تتضمن شروطا تتناقى مع طبيعة عقد الإيجار وهو ما يعيب الحكم بالقصور في التسييب .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت الشركة الطاعنة من شركات القطاع العام التي لا تعتبر من أشخاص القانون العام — على ما سلف بيانه في الرد على الدفع المبدى من النيابة العامة بعدم قبول الطعن ، وكان نشاطها في قيامها على مرفق التسيير والإنشاءات السياحية بالمعمورة لا يعتبر من قبيل ممارسة السلطة العامة ، وكان يتعين لاعتبار العقد إداريا أن تكون الإدارة بوصفها سلطة عامة طرفا فيه وأن تنضم بالطابع المميز للعقود الإدارية من حيث اتصاله بمرفق عام وأخذه بأسلوب القانون العام فيما يتضمن من شروط غير مألوفة في القانون الخاص ، ومن ثم فإن العقود التي تبرمها الشركة الطاعنة مع غير أشخاص القانون العام لا تعتبر من قبيل العقود الادارية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وانتهى إلى أن العقد المبرم بين الشركة الطاعنة والمطعون عليها لا يعتبر من العقود الادارية تأسيسا على أن الإدارة بوصفها سلطة عامة ليست طرفا فيه ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ولا يعيبه عدم رده على دفاع الشركة الطاعنة من أن التعاقد وارد على مال عام أو أن العقد المتنازع فيه يتضمن شروطا استثنائية غير مألوفة في القانون الخاص إذا ليس حتما على الحكم أن يتبع الخصوم في مختلف مناحي أقوالهم وجمعهم ويرد إستقلا على كل حجة أو قول أثاره طالما أنه أقام قضاءه على ما يكفى لجملة ، ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون والقصور في التسييب يكون غير سديد .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٧٨

بإدارة السيد المستشار : محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور إبراهيم صالح ، صلاح نصار ، محمود رمضان وإبراهيم فراج .

( ٨٤ )

الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٦ ق "حوال شخصية" :

أحوال شخصية . أجنب . دعوى "نظر الدعوى" . بطلان . نظام عام .

الأصل . علانية الجلسات . النص على وجوب السرية في دماوى الأحوال الشخصية للأجنب .  
مفاده . مخالفة ذلك . أثرها . بطلان الأحكام الصادرة فيها رغم عدم النص عليه . تدل ذلك  
بالنظام العام .

مفاد المادتين ٨٧١ ، ٨٧٨ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات أن  
المشرع أوجب نظر الدعاوى المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية للأجنب في  
غرفة مشورة ، وقد أفصحت المذكرة الإيضاحية للقانون ١٢٦ لسنة ١٩٥١  
التي أضاف الكتاب الرابع إلى قانون المرافعات ، بأنه ينظر المحكمة الطلب  
في غرفة مشورة "توافق بذلك السرية الواجبة لمسائل قد تكون أولى المسائل  
بذلك ، مما مفاده أنه يقصد بغرفة المشورة عقد الجلسة سرية بالنظر لأن قضايا  
الأحوال الشخصية تدور حول حالة الشخص وأهليته ونظام الأسرة ، وهي  
كلها مسائل يجب أن تعرض في أضيق نطاق وألا تلوك الألسن ما يدور فيها ،  
ولذا اقتضت إرادة المشرع وجوب نظرها في غير علانية ، ولما كان هذا  
الإجراء يتعلق بنظم التقاضى الأساسية ويتصل بالنظام العام فإنه يترتب على  
مخالفته بطلان الأحكام الصادرة في هذه الدعاوى . يؤيد هذا النظر أن الأصل  
في الجلسات أن تكون علنية وأن تجري المرافعة فيها علناً ، ولما لهذه القادمة  
الأصلية من أهمية بالغة ولم فيها من ضمان حقوق الدفاع المقدسة لم يكتف  
المشرع بالنص عليها في المادة ١٠١ من قانون المرافعات الواردة في الأحكام

العامة بل ضمنها وصاتير الدولة المتعاقبة وآخرها المادة ١٦٩ من دستور جمهورية مصر العربية في سنة ١٩٧١ لتكون بعيدة عن إمكان العبث بها ، فإذا ما خشي المشرع بإبراز وجوب السرية في أحوال معينة فإنها في حدود هذا للنطاق تعتبر من للقواعد الأساسية في المرافعات التي تضم الحكم عند تخلفها بالبطلان دون حاجة إلى النص عليه صراحة ، ودون إمكان القول في شأنها بتحقيق الغاية من الإجراء في معنى المادة ٢٠ من قانون المرافعات . يظهر هذا القول أن المادتين ٨٦٩ ، ٨٧٠ الواردين في الكتاب الرابع من قانون المرافعات واللذين أبقى عليهما قانون المرافعات الحالي وسما طريقا لرفع الدعوى في مسائل الأحوال الشخصية للأجانب يخالف الطريق المعتاد في كل الدعاوى المنصوص عليها في المادة ٦٣ وما بعدها ، فلا تعلن مريضة الدعوى فيها إلى الخصم وإنما يتولى قلم الكتاب إعلانها إلى المدعى عليه على نماذج خاصة روعي الاقتصار فيها على ذكر موجز الطلب إمعانا في السرية وحفاظا على الحرمات والأسرار . لما كان ما تقدم وكان النزاع في الدعوى يدور حول ثبوت نسب صغيرة تدعى زوجة مصرية ثبوته لأب كويتي الجنسية ، وبهذه المثابة يتعلق هذا النزاع بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية للأجانب مما كان يوجب عقد الجلسة سرية ، وكان الثابت في محاضر الجلسات أن الاستئناف نظر في جلسات علنية فإن الحكم يكون مشوبا بالبطلان .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٢ أحوال شخصية أجانب أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بثبوت نسب الولد "نهامر" إليه . وقالت مرفعا لها أنها تزوجته بدون وثيقة



زواج رسمية بتاريخ ١٥/١١/١٩٧٠ ودخل بها وعاشرها معاشرها الأزواج ورزقت منه على فراش الزوجية بولدها منه في ١٧/١٢/١٩٧١ . وإذ نسبته إليه وأنكر أبوته فقد أقامت دعواها . بتاريخ ١٦/١٠/١٩٧٢ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها أنها تزوجت الطاعن بصحيح العقد الشرعي وأن الصغير تامر المدعى نسبته إليه قد ولدته على فراش الزوجية الصحيح وتاريخ ذلك وبعد سماع شهود الطرفين عادت فحكمت في ١٥/٢/١٩٧٥ بثبوت نسب الصغير تامر لأبيه الطاعن من زوجته المطعون عليها . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤ س ١٦ ق أحوال شخصية أجانب القاهرة طالبا إلغاء ورفض الدعوى ، وبتاريخ ٢٠/٣/١٩٧٦ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر . وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بطلانه على سند من أن محكمة الاستئناف نظرت الدعوى في جلسات طنية مخالفة في ذلك نص المادتين ٨٧١ ، ٨٧٨ من قانون المرافعات اللتين أوجبتا على المحكمة نظر المنازعات في مسائل الأحوال الشخصية للأجانب بغرفة مشورة أى في جلسة سرية . وهو ما يعيب الحكم بخالفة القانون .

وحيث إن النعي في محله ، ذلك أن النص في المادة ٨٧١ من قانون المرافعات الواردة في الفصل الثاني من الكتاب الرابع الملخص بإجراءات المرافعة والفصل في الدعوى في مسائل الأحوال الشخصية للأجانب على أنه "تنظر المحكمة في الطلب منعقدة في غرفة المشورة بحضور أحد أعضاء النيابة وتصدر حكمها طنا" . وفي المادة ٨٧٨ من ذات القانون على أن "ينظر الاستئناف في غرفة المشورة على وجه السرعة وتتبع المحكمة الاستئنافية في نظره الإجراءات المبينة في المادة ٨٧١" يدل على أن المشرع أوجب نظر الدعاوى المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية للأجانب في غرفة المشورة ، وقد أفصحت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ الذي أضاف الكتاب الرابع إلى قانون

المرافعات بأنه ينظر المحكمة الطلب في غرفة مشورة تتوافر بذلك السرية الواجبة لمسائل قد تكون أولى المسائل بذلك ، مما مفاده أنه يقصد بغرفة المشورة عقد الجلسة سرية وبالنظر لأن قضايا الأحوال الشخصية تدور حول حالة الشخص وأهليته ونظام الأسرة ، وهي كلها مسائل يجب أن تعرض في أضيق نطاق وألا تلوك اللسان ما يدور فيها ، ولذا إقتضت إرادة المشرع وجوب نظرها في غير علانية . ولما كان هذا الإجراء يتعلق بتنظيم التقاضي الأساسية ويتصل بالنظام العام فإنه يترتب على مخالفته بطلان الأحكام الصادرة في هذه الدعاوى .

يؤيد هذا النظر أن الأصل في الجلسات أن تكون علنية وأن تجري، المرافعة فيها علنا ، ولما لهذه القاعدة الأصلية من أهمية بالغة ، ولما فيها من ضمان حقوق الدفاع المقدسة ، لم يكتف المشرع بالنص عليها في المادة ١٠١ من قانون المرافعات الواردة في الأحكام العامة بل ضمنها دساتير الدولة المتعاقبة وآخرها المادة ١٦٩ من دستور جمهورية مصر العربية الصادر في سنة ١٩٧١ لتكون بعيدة عن إمكان العبث بها ، فإذا ما عني المشرع بإبراز وجوب السرية في أحوال معينة ، فإنها في حدود هذا النطاق تعتبر من القواعد الأساسية في المرافعات التي تعصم الحكم عند تخلفها بالبطلان دون النقص عليه صراحة ، ودون إمكان القول في شأنها بتحقيق الغاية من الإجراء في معنى المادة ٢٠ من قانون المرافعات . يظهر هذا القول أن المادتين ٨٦٩ ، ٨٧٠ الواردتين في الكتاب الرابع من قانون المرافعات واللتين أبقى عليهما قانون المرافعات الحالي رسم طريقا لرفع الدعوى في مسائل الأحوال الشخصية للأجانب يخالف الطريق المعتاد في كل الدعاوى المنصوص عليها في المادة ٦٣ وما بعدها فلا تملن عريضة الدعوى فيها إلى الخصم وإنما يتولى قلم الكتاب إعلانها إلى المدعى عليه على نماذج خاصة راعى الإقتصار فيها على ذكر موجز الطلب ، إمعانا في السرية وحفاظا على الحرمات والأسرار . لما كان ما تقدم وكان التزاع في الدعوى يلور حول ثبوت نسب صغير تدعى زوجة مصرية بنوته لأب كويتي الجنسية ، وبهذه المثابة يتعلق هذا التزاع بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية للأجانب لما كان يوجب عقد الجلسة سرية ، وكان الثابت من محاضر الجلسات أن الاستئناف نظر في جلسات علنية ، فإن الحكم يكون مشوبا بالبطلان ، أيوجب نقضه على أن يكون مع النقض الإحالة ، دون ما حاجة لبحث باقي الأسباب .



## جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحسيني وعضوية السادة المستشارين : د مصطفى كبره ، محمدى النولى ، ابراهيم هاشم ود سعيد عبد المجيد .

(٨٥)

الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٤٤ القضائية :

حراسة "حراسة إدارية" .

رفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الذين فرضت عليهم . ق ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ .  
أثره . عودة حق التقاضى اليهم . لا يؤثر في ذلك أيوة هذه الأموال والممتلكات إلى الدولة مقابل تعويض اجمالى . تحقيق الديون واقرارها أو دفعها من سلطة المدير العام لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة . قرار جمهورى ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ . قرار الحارس العام بعدم الاعتداد بالدين بهد رفع الحراسة صادرا ممن لا يملكه ولا أثر له .

تقضى المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الذين فرضت عليهم طبقا لأحكام الطوارئ ، بأن تؤول إلى الدولة الأموال والممتلكات التي رفعت الحراسة عنها ويعوض صاحبها بتعويض إجمالى قدره ٣٠ ألف جنيه مالم تكن قيمتها أقل من ذلك فيعوض عنها بمقدار هذه القيمة ، وتقضى الفقرة الرابعة من المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٣ - الصادر بالاستناد إلى ذلك القانون - على أن الأموال والممتلكات التي تؤول إلى الدولة ويعوض عنها صاحبها وفقا لأحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه هي صافي قيمتها بعد استئزال جميع الديون العقارية والتمتازة والعادية بحيث تكون سندات التعويض ممثلة لنتائج التصفية ، ولا يجوز الرجوع على صاحب هذه السندات بغير الديون التي يرفض المدير العام أدائها بقرار مسبب لعدم جديتها أو صوريته أو لآى سبب آخر بقوة القانون . ومؤدى ذلك أنه يجب على الدائنين للأشخاص الذين رفعت الحراسة عن أموالهم التي آلت إلى الدولة أن يقدموا إلى المدير العام لإدارة الأموال



المذكورة بديونهم قبل التجاؤمهم إلى اللجوء للطالبة بها، وأن ما يؤول إلى الدولة إنما هو صافي قيمة أسواق الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة بعد استئصال الديون التي في قمتهم وإجراء تصفية يتولاها المدير العام لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة بحيث تعطى لهم سندات التعويض بقيمة ناتج هذه التصفية، ويلزم المدير المذكور في سبيل ذلك بأن يؤدي إلى الدائنين ديونهم بوصفهم مصفيا ينوب في الوفاء بها عن المدين نيابة قانونية، ويصدق ذلك بالنسبة إلى جميع الديون سواء كانت عقارية أو ممتارة أو عادية متى كان قد تم الإخطار عنها وفقا للقانون وكانت تدخل في نطاق قيمة الأصول المملوكة للمدين ولا يستثنى من ذلك سوى الدين الذي يصدر قرارا مسبيا برفض أدائه لعدم جديته أو لصوريته أو غير ذلك من الأسباب التي يتحقق معها أن الدين قد انفق عليه مع المدين بقصد اخراج بعض الأموال من نطاق الحراسة إضرارا بالمصلحة العامة، فيمتنع على ذلك المدير بحكم القانون أدائه من جانبه، كما يمتنع على الدائن مطالبته به، وإن كان يجوز لهذا الدائن أن يرجع به قضاء على المدين صاحب سندات التعويض، أما إذا لم يصدر المدير قرارا مسبيا برفض الدين، ومن ثم لم يتعلق به سبب من أسباب الاضرار من جانب السلطة العامة فإن امتناعه عن أداء ذلك الدين يكون بمثابة امتناع الدين أو تأنيه عن الوفاء بدين لم يجده مما يحق معه للدائن أن يطالب به. وإذا كان ذلك وكان تخميق الديون وإثرارها أو رفضها قد أضحي بموجب القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ من سلطة المدير العام لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة، فإن القرار الذي يصدر من الحارس العام بعدم الاعتداد بالدين بعد رفع الحراسة يكون صادرا بمن لا يملكه، ومن ثم لا أثر له قانونا.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث أن الوقائع — على ما بين من حكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ... .. مدنى كلى الاسكندرية  
ضد المطعون عليهم بطلب الحكم بثبوت ملكيتهما لسندات القرض الوطنى  
البالغ قيمتها ٩٠٠٠ جنيه و— مليم جنيه، والى كانت مودعة حساب المطعون عليه  
الثانى ، مضافا إليها فوائد الاستثمار من تاريخ الشراء — وقالايانا لما إن واليهما  
المرحوم .. .. كان شريكا في شركة أولاد .. .. بحصة قدرها ٣١,٩٪  
تقريبا من رأس المال ، ولما توفى في ١٠/٤/١٩٥٥ انحصر إرثه في زوجته  
المطعون عليها الأول والطاعنين ، وفي سنة ١٩٥٨ شب حريق في مخزن أخشاب  
الشركة دفعت لها شركة التأمين تعويضا عنه بمبلغ ٢٤١٠٠٨ جنيه و ١٥١ مليم  
وزع على الشركة بقدر أنصبتهم في رأس المال ، فخص الطاعنين بنسبة ٣٧,٩٪  
تقريبا بمبلغ ٦٦١١٢ جنيه و ٥٥٧ مليم أودع في حساب مستقل باسم عمهما  
المطعون عليه الثانى أعطى الرمز "ح/س" بعيدا عن حسابه الخاص الذى أودع  
به نصيبه في التعويض بنسبة حصته في رأس المال وهى ١٨,٦٪ تقريبا ،  
وكان ذلك لتسهيل إجراءات الصرف بالشركة بالنسبة للطاعنين اللذين كانا  
قاصرين بوصاية والدتهما المطعون عليها الأولى ، وقد أقر المطعون عليه  
الثانى بذلك باقراره المؤرخ ١٠/٥/١٩٦١ ، كما ثبت شراء السندات موضوع  
الدعوى من الحساب المذكور وإضافة فوائدها به فضلا عن شراء ٨ ط من  
الأرض القضاء دفع ثمنها منه باسم الطاعنين وفي سنة ١٩٦١ فرضت حراسة الأمن  
على أموال المطعون عليه الثانى ، وإذ رفضت إدارة الأموال التى آلت إلى  
الدولة — المطعون عليها الثالثة — التسليم بملكية الطاعنين لتلك السندات ،  
فقد أقاما الدعوى بطلباتها . وفي ٣١/١٠/١٩٧٢ حكمت المحكمة برفض  
الدعوى . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ... .. ق  
الاسكندرية ، وفي ١٧/٣/١٩٧٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف .  
طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة  
برأيها ، وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن مما ينهائى الطاعنان بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ  
في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم أسس



فضاءه برفض دعواهما على دعائتين ، الأولى أنه من حق الحارس العام عدم الاعتداد بالاقرار الصادر من المطعون عليه الثاني في ١٠/٥/١٩٦١ بملكية الطاعنين لسندات القرض الوطني موضوع الدعوى ، في حين أنه لم يصدر قرار من الحارس العام بعدم الاعتداد بالاقرار وإنما شكلت بالحراسة العامة لجنة لتحقيق مدى صحتها .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الذين فرضت عليهم طبقاً لأحكام قانون الطوارئ تقضى بأن تؤول إلى الدولة الأموال والممتلكات التي رفعت الحراسة عنها ويعوض عنها صاحبها بتعويض إجمالي قدره ٣٠ ألف جنيه ما لم تكن قيمتها تقل عن ذلك فيعوض عنها بمقدار هذه القيمة ، وتنص الفقرة الرابعة من المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ الصادر بالاستناد إلى ذلك القانون على أن الأموال والممتلكات التي تؤول إلى الدولة ويعوض عنها صاحبها وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه هي صافي قيمتها بعد استئصال جميع الديون العقارية والممتازة والعادية بحيث تكون سندات التعويض ممثلة لنتائج التصفية ، ولا يجوز الرجوع على صاحب هذه السندات بغير الديون التي يرفض المدير العام أدائها بقرار مسبب بعدم جديتها أو صوريته أو لأي سبب آخر بقوة القانون . ومفاد ذلك أنه يجب على الدائنين للأشخاص الذين رفعت الحراسة عن أموالهم وآلت إلى الدولة أن يتقدموا إلى المدير العام لإدارة الأموال المذكورة بديونهم قبل التجاؤم إلى القضاء للطالبة بها ، وأن ما يؤول إلى الدولة إنما هو صافي قيمة أموال الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة وهو ما يتحدد بعد استئصال الديون التي في ذمتهم وإجراء تصفية يتولاها المدير العام لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة بحيث تعطى لهم سندات التعويض بقيمة ناتجة هذه التصفية ، ويلتزم المدير المذكور في سبيل ذلك بأن يؤدي إلى الدائنين ديونهم بوصفه مصفياً ينوب في الوفاء بها عن المدين نيابة قانونية ، ويصدق ذلك بالنسبة إلى جميع الديون سواء كانت عقارية أو ممتازة أو عادية متى كان قد تم الاخطار عنها وفقاً للقانون وكانت تدخل في نطاق قيمة الأصول المملوكة للدين ، ولا يستثنى من ذلك سوى الدين الذي



يصدر المدير قرارا مسبيا برفض أدائه لعدم جديته أو لصوريته أو لغير ذلك من الأسباب التي يتحقق معها أن الدين قد اتفق عليه مع المدين بقصد اخراج بعض الأموال من نطاق الحراسة اضراما بالمصلحة العامة ، فيمتنع على ذلك المدير بحكم القانون أدائه من جانبه ، كما يمتنع على الدائن مطالبة به وإن كان يجوز لهذا الدائن أن يرجع به قضاء على المدين صاحب سندات التعويض ، أما إذا لم يصدر المدير قرارا مسبيا برفض الدين ، ومن ثم لم يتعلق به سبب من أسباب الاعتراض من جانب السلطة العامة فإن امتناعه عن أداء ذلك الدين يكون بمثابة امتناع المدين أو نائبه عن الوفاء بدين لم يجعده مما يفي معه للدائن أن يطالب به . إذ كان ذلك ، وكان تحقيق الديون وإقرارها أو رفضها قد أضفى بموجب القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ من سلطة المدير العام لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة فإن القرار الذي يصدر من الحارس العام بعدم الاعتداد بالدين بعد رفع الحراسة يكون صادرا ممن لا يملكه ، ومن ثم لا أثر له قانونا . ولما كان الثابت أن الطاعنين قد تقدموا للحراسة العامة للطالبة بالسندات محل النزاع ، وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاؤه بعدم جواز مطالبة المدير العام للأموال التي آلت إلى الدولة بملكته تلك السندات على قوله : "إن من حق الحارس عدم الاعتداد بالاقرار الصادر من المستأنف عليه الثاني ( المطعون عليه الثاني ) والمتضمن القول بملكية المستأنفين ( الطاعنين ) لسندات القرض الوطني . . . " ولم يستظهر الحكم ما إذا كان قد صدر قرار مسبب ممن يملكه بعدم الاعتداد بذلك الاقرار ، فإنه فضلا عن قصوره قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن مما يتطاول الطاعنان بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقسولان إن الحكم أصدر الاقرار الصادر من المطعون عليه الثاني بملكتهما للسندات موضوع النزاع استنادا إلى قرائن حاصلها أنه كان في حكمة المطعون عليه الثاني إيداع أموال القاضرين ( الطاعنين ) في أحد البنوك باسمهما ، وأن الإقرار غير ثابت التاوضح وأن الطاعنين لم يطالبا بالسندات فور فرض الحراسة على المطعون عليه الثاني ، وأنهما لم يطالبا بالأرباح المستحقة على السندات . ، وأن المطعون عليه الثاني

ليس شريكا متضامنا في الشركة ولكنه شريك موصى ولا شأن له بفتح حسابات بالشركة . ويرى الطاعنان أن هذه المقررات لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم وبعضها يخالف الثابت بالأوراق ، لأنهما أوصيا أمام محكمة الموضوع أن يندفع الأموال بالحساب ( س / م ) باسم المطعون عليه الثاني كان يقصد الاعتماد بهذه الأموال عن إجراءات محكمة الأحوال الشخصية ، ولأن عدم ثبوت تلويع الإقرار لا يدل على صوريته ، ولما نشرت الحراسة بالصعف إعلانا للدائنين بالتقدم بديونهم بادرا بمطالبة الحارس بصرف الأموال المودعة بذلك الحساب ومن ضمنها أرباح السندات ، فضلا عن الثابت من الشهادة الصادرة من السجل التجاري والمقدمة لمحكمة الاستئناف أن المطعون عليه الثاني شريك متضامن بالشركة وليس شريكا موصيا . ومن ناحية أخرى أغفل الحكم التحدث عن مستفيدين قاطعين في ملكيتهما للسندات محل النزاع ، أو لصورة رسمية مستخرجة من دفاتر الشركة من الحساب ( س / م ) وثانيهما المحضر المؤرخ ١٩٧١/٥/٩ والمحرر بمعرفة اللجنة التي شكلتها الحراسة العامة لتحقيق مدى صحة الإقرار الصادر من المطعون عليه الثاني .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بصورية الإقرار المؤرخ ١٩٦١/٥/١٠ الصادر من المطعون عليه الثاني بملكية الطاعنين للسندات محل النزاع على قوله ١ - أنه في إمكان المستأنف عليه الثاني والذي يدعي بحرصه على مصلحة القاصرين - الطاعنين - أن يتخذ الطرق المباحة لحفظ أموال القاصرين وذلك بإيداعهما باسمهما في البنك - ٢ - لو كان المستأنف عليه الثاني صادقا في قوله لحرر على نفسه إيصالا بالمبلغ الذي استلمه وذلك في تاريخ استلام التعويض مع تسجيل تاريخ هذا الإقرار - ٣ - المستأنف عليه الثاني ليس شريكا متضامنا كما يزعم المستأنفان إذ أن الثابت من محضر تقييم الشركة أن المستأنف عليه الثاني ليس إلا شريكا موصيا وأن ... هو الشريك المتضامن المسئول - ٤ - الإقرار المنسوب إلى المستأنف عليه الثاني غير ثابت التاريخ ولم يكتب إلا بعد شراء المجموعة الأخيرة من السندات ولم يحرق المقر على نفسه إقرارا بياقي المبلغ المستحق والمودع في البنك الأمر الذي يدل على أن الإقرار اصطنع لخدمة الدعوى - ٥ - لم يتقدم المدعيان أو الوصي عنهما عقب وضع



المستأنف عليه الثاني تحت الحراسة مباشرة بالمطالبة بالسندات موضوع النزاع  
١ - لم يطالب المستأنفان أو الوصي عليهما بالأرباح المستحقة عن السندات  
موضوع النزاع في موعدها إذ لم تحدث المطالبة إلا في سنة ١٩٦٤ ولئن كان لمحكمة  
الموضوع سلطة تقدير القرائن واستخلاص ما تقتنع به منها، إلا أن ذلك محله بأن  
يكون استخلاصا سائغا ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق . ولما كان الثابت من  
الشهادة الصادرة من السجل التجاري والتي سبق تقديمها إلى محكمة الاستئناف  
أن المطعون عليه الثاني شريك متضامن بالشركة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ  
استند - فيما استند إليه من قرائن - إلى أن ذلك المطعون عليه شريك موصى  
ولا صلة له بإدارة الشركة وفتح الحسابات بها يكون قد خالف الثابت بالأوراق .  
لما كان ذلك وكان الطاعنان قد قدما إلى محكمة الموضوع للتدليل على ملكيتهما  
السندات صورة من واقع دفاتر الشركة عن الحساب ( ح / م ) باسم المطعون  
عليه الثاني ورد به إيداع مبلغ ٦٦١١٢,٥٥٧ في ١٩٥٩/١٢/٣١ قيمة ما يخص  
الطاعنين في التعويض عن الحريق ، وصرف مبالغ في شراء عقار باسم الطاعنين  
وشراء السندات محل النزاع ، والمحضر المؤرخ ١٩٧١/٥/٦ الذي حررته اللجنة  
التي شكلتها الحراسة للتحقيق في ملكية السندات ، وقد جاء به أنه ثبت للجنة  
من الاطلاع على دفاتر الشركة أن الطاعنين يخصهما في التعويض عن الحريق  
بمبلغ ٦٦١١٢ جنيه و ٥٥٧ مليم ولم يقيد هذا المبلغ بحساب خاص باسميهما وإنما ورد  
بالحساب ( ح / م ) ، وإذا غفل الحكم المطعون فيه الرد على هذين المستنديين  
رأى أهميتهما فإنه يكون قد شابه القصور في التسيب .



## جلسه ٩ من فبراير سنة ١٩٧٨

رئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عبدالعال السيد وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد صلاح الدين زغو ، محمد فازوق نائب ، إبراهيم فوده وحماد الدين بكات .

(٨٦)

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٤٥ ق

(١) مسئولية "مسئولية تقصيرية" . إثبات

مسئولية حارس الشيء . م ١٧٨ مدني . لحارس دفعها بتفني علاقة السببية بين فعل الشيء  
الضرر .

(٢) تأمين . مسئولية . تسويض .

التأمين الإجباري من المسئولية الناشئة عن حوادث السيارات . التزام شركة التأمين بأداء  
التسويض الضروي متى كانت السيارة مؤمنة عليها لديها . وجوب تغطية مسئولية المؤمن له ومن  
يسأل عنهم . امتداد ذلك إلى غيرهم ممن يتوفرون السيارة متى ثبتت مسئوليتهم ولو لم يكونوا  
تأمين المؤمن له .

١ - لأن كانت مسئولية حارس الشيء المقررة بنص المادة ١٧٨ من القانون  
المدني تقوم على خطأ مفترض افتراضا لا يقبل إثبات العكس إلا أن الحارس  
يستطيع دفع مسئوليته بتفني علاقة السببية بين فعل الشيء والضرر الذي وقع وذلك  
بإثبات أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا بد أن يثبت قوة ظاهرة أو حادث  
مفاجيء أو خطأ المصاب أو خطأ الغير .

٢ - نص المادتين ١٨ ، ١٩ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن  
التأمين الإجباري من المسئولية الناشئة عن حوادث السيارات ، مفاده أن نطاق  
التأمين من المسئولية في ظل العمل بأحكام هذا القانون أصبح لا يقتصر على تغطية  
المسئولية المدنية الناشئة عن فعل المؤمن له وتابعه وحدهما وإنما يمتد التزام  
المؤمن إلى تغطية المسئولية المدنية لغير المؤمن له ولغير من صرح له بقيادة السيارة

المؤمن عليها وفي هذه الحالة أجاز المشرع للمؤمن الرجوع على الغير الذي تولدت المسؤولية عن فعله ليسترد منه قيمة ما أداه من التعويض للضرر ويؤيد هذا النظر عموم نص المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور - المنطبق على واقعه الدعوى - بقولها « ويجب أن يغطي التأمين المسؤولية المدنية عن الاصابات التي تقع للأشخاص وأن يكون التأمين بقيمة غير محدودة » بما يفهم من عموم هذا النص وإطلاقه امتداد تغطية المسؤولية الى أفعال المؤمن له ومن يحال عنهم وغيرهم من الأشخاص على حد سواء ، ولو كان هذا الغير قد استولى على السيارة في قفلة منهم ، وترتبطا على ذلك فإنه لا يشترط لالتزام شركة التأمين لدفع مبلغ التعويض للضرر سوى أن تكون السيارة مؤمنا عليها لديها وأن تثبت مسؤولية قائدها عن الضرر ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض الدعوى قبل شركة التأمين - المطعون عليها الثانية - على مجرد انتفاء مسؤولية الشركة المؤمن لها - المطعون عليه الأول - عن التعويض وغم ثبوت مسؤولية من قاد السيارة - المؤمن عليها لديها - من غير تاتبعي المؤمن لها عن الحادث فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ حجب عن الرد على ما تمسك به الطاعن من أن أساس مسؤولية شركة التأمين هو قانون التأمين الإجباري من حوادث السيارات دون ارتباط بمسؤولية المؤمن له وهو دفاع جوهري من شأنه أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى مما يجيب الحكم بالقصور فوق خطئه في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وماتر الأوراق - تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٩٥٤ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى القاصرة ضد المطعون عليها للحكم بالزامهما بأن يؤديا له على سبيل التعويض وبالتضامن بينهما



ببلغ عشرة آلاف من الجنيهات وقال بياناً للدعوى إنه بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٤ تسببت السيارة ١٠٢٤ قتل للقاهرة المملوكة لشركة المطاعم عليها الأولى في مقتل ابنه وقد وقع الحادث نتيجة خطأ سائق للسيارة وهو أحد تابعي الشركة المذكورة الذي خالف خط السير المحدد لها وتركها في الطريق العام وذهب لزيارة شقيقه فاستولى عليها شخص آخر في غفلة منه وقادها فدم بها نجل الطاعن فقتله وقدم ذلك الشخص للمحاكمة الجنائية في اللجنة رقم ٣٥٥٦ لسنة ١٩٧٢ جنح الساحل التي قضى فيها بمعاقبته وبمبلغ ٥١ جنيهاً تعويضاً مؤقتاً للطاعن ، وإنه لما كان خطأ تابع المطاعم عليها الأولى هو الذي أدى إلى وقوع الحادث فإنها تكون مسئولة عن تعويض الضرر الناجم عنه ، وكانت المطاعم عليها الثانية هي المؤمنة على السيارة التي تسببت في وقوع الحادث فقد أقام الطاعن عليهما الدعوى للمحكمة بطلباته ، وبتاريخ ١٩٧٤/٢/١٥ قضت المحكمة برفض الدعوى ، استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالباً إلغاءه والحكم بطلباته وقيد الاستئناف برقم ١٧٥٠ لسنة ٩١ ق ، وبتاريخ ١٩٧٥/١/٢ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أدبت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه للسبب الثاني وما صح من السبب الثالث من أسباب الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاث أسباب ينعي الطاعن بالسبب الأول والوجه الأول من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تكييف أساس مسؤولية المطاعم عليها الأولى والتناقض في الأسباب وفي بيان ذلك يقول إنه بني مسؤولية المطاعم عليها الأولى على مسؤولية حارس الأشياء وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تكييف الواقعة أساس المسؤولية بأن أهدر دفاع الطاعن قولا منه بأن الحكم الجنائي حجة على كافة وهو لم ينسب لتابع الشركة "المطعون عليها الأولى" مالكة السيارة أي خطأ فإنه يكون قد ذهب إلى تكييف خاطيء ذلك أن الخطأ المدني وهو أساس المسؤولية المدنية أعم وأشمل من الخطأ الجنائي ، والثابت أن هناك خطأ في جانب سائق السيارة يتمثل في تغييره خط سيرها المحدد له واستعمالها في غرض شخصي وتركها بدون حراسة وهو ما سهل لمرتكب الحادث قيادة السيارة وقتل المجني عليه الأمر الذي يستوجب مساءلة السائق عن التعويض على أساس مسؤوليه حارس الأشياء بما يستتبع مساءلة الشركة مالكة السيارة معه على



أساس مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ تكييف المسئولية على هذا الأساس ونفى علاقة خطأ السائق بالحادث لأنه يكون مشوباً بالتناقض والخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه وإن كانت مسئولية حارس الشيء المقررة بنص المادة ١٧٨ من القانون المدني تقوم على خطأ مفترض افتراضاً لا يقبل إثبات العكس إلا أن الحارس يستطيع دفع مسئوليته بنفى علاقة السببية بين فعل الشيء والضرر الذي وقع وذلك بإثبات أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يده فيه كقوة قاهرة أو حادث مفاجيء أو خطأ المصاب لو خطأ الغير وقد أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بنفى علاقة السببية بين خطأ تابع المطعون عليها الأولى والضرر الذي أصابه المجنى عليه على قوله "وحيث أنه وإن كان الثابت من الأوراق أن السائق قد قاد السيارة لمصلحته الشخصية في غير الطريق المرسوم لها ثم تركها بجوار الطوار وتوجه لزيارة شقيقه ، فإن علاقة السببية بتخلفه بين هذا الفعل والضرر الذي لحق المجنى عليه ذلك أن الضرر الذي أصاب المضرور قد نشأ عن سبب أجنبي لا يد للحارس فيه إذ أن أحداً من الغير وهو من يدعى ... .. صعد تلك السيارة وقادها في غيبة مائقها فندم نجل المستأنف وقتله الأمر الذي يرفع المسئولية عنه نزولاً على حكم المادة ٢/١٧٨ مدني " وكان هذا الذي حصله الحكم وأقام عليه قضاءه بنفى مسئولية الحارس تابع المطعون عليها الأولى لا تقطع علاقة السببية بين خطئه والضرر الذي لحق بالمجنى عليه هو استخلاص سائق وصحيج في القانون ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق ومن شأنه أن يؤدي إلى رفع مسئولية السائق الحارس ومتبوعه المطعون عليها لأن النعى عليه الخطأ في تطبيق القانون والتناقض في التسيب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثاني والوجه الثاني من السبب الثالث الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب في بيان ذلك يقول الطاعن أن قضاء الحكم المطعون فيه يرفض دعواه قبل شركة التأمين "المطعون عليها الثانية" المبني على عدم ثبوت مسئولية تابع الشركة المؤمن

لما فيه مخالفة للقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ التلخيص بالتأمين الإجباري من حوادث السيارات الذي ألزمت المادة الخامسة منه المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات أيا كان قائد السيارة ذلك الالتزام الذي أكدته المادتان ١٨، ١٩ من القانون المذكور بالنص على الحق المباشر للضرر قبل شركة التأمين بمجرد وقوع حادث من السيارة المؤمن عليها دون نظر لشخص مرتكب الحادث ، هذا إلى قصور الحكم من الرد على السبب الثاني من سبب الاستئناف والمبني على أن أساس مسؤولية شركة التأمين هو قانون التأمين الإجباري دون ارتباط بمسؤولية المطعون عليها الأولى ومن ثم فلا يكفي نفي مسؤولية المطعون عليها الأولى حتى تلتقي مسؤولية المطعون عليها الثانية .

وحيث إن هذا النفي في محله ذلك أن النص في المادة ١٨ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات على أنه " يجوز للمؤمن إذا التزم أداء التعويض في حالة وقوع المسؤولية المدنية على غير المؤمن له وغير من صرح له بقيادة سيارة أن يرجع على المسئول عن الأضرار لاسترداد ما يكون قد أداه من تعويض " وفي المادة ١٩ من القانون المذكور على أنه لا يترتب على حق الرجوع المقرر للمؤمن طبقاً لأحكام المواد الثلاثة السابقة أي مساس بحق المضرور مفاده أن نطاق التأمين من المسؤولية في ظل العمل بأحكام هذا القانون أصبح لا يقتصر على تغطية المسئولية المدنية الناشئة عن فعل المؤمن له وتابعة وحدهما وإنما يمتد التزام المؤمن إلى تغطية المسؤولية المدنية لغير المؤمن له ولغير من صرح له بقيادة السيارة المؤمن عليها وفي هذه الحالة أجاز المشرع للمؤمن الرجوع على الغير الذي تولدت المسؤولية عن فعله ليسرد منه قيمة ما أداه من التعويض للضرر، ويؤيد هذا النظر عموم نص المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور المنطبق على واقعة الدعوى بقولها " ويجب أن يغطي التأمين المسؤولية المدنية عن الإصابات التي تقع للأشخاص وأن يكون التأمين بقيمة غير محدودة " بما يفهم من عموم هذا النص وإطلاقه امتداد تغطية المسؤولية إلى أفعال المؤمن له ومن يسأل عنهم وغيرهم من الأشخاص على حد سواء ، ولو كان هذا الغير قد استولى على السيارة في غفلة منهم ، وترتبا على ذلك فإنه لا يشترط التزام

شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض للضرر سوى أن تكون السيارة مؤمنة عليها لديها وأن تثبت مسؤولية قائدها عن الضرر ، لما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض الدعوى قبل شركة التأمين " المطعون عليها الثانية " على مجرد انتفاء مسؤولية الشركة المؤمن لها " المطعون عليها الأول " عن التعويض رغم ثبوت مسؤولية من قاد السيارة — المؤمن عليها لديها — من غير تابعي المؤمن لها عن الحادث فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ جيب عن الرد على ما ممسك به الطاعن من أن أساس مسؤولية شركة التأمين هو قانون التأمين الإجباري من حوادث السيارات دون ارتباط بمسؤولية المؤمن له وهو دفاع جوهري من شأنه أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى مما يعيب الحكم بالفصـور فوق خطئه في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .



## جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٧٨

پرئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المرجوشي وعضوة السادة المستشارين :  
شرف الدين خيرى ، أحمد شبيب الحمد ، أنى بقطر حبشى و أحمد شوق الملجى .

(٨٧)

الطعن رقم ٧٤٥ لسنة ٣١ القضائية :

استئناف . حكم . نقض .

نضاه محكمة أول درجة في أسبابها باستحقاق مورث المصلحة لمبلغ معين مقابل تعويض الدفعة  
الواحدة كمكافأة نهاية الخدمة مع إعادة الدعوى للرافعة لإدخال خصوم آخرين لتحديد  
مصيبها فيه . عدم جواز استئنافه استقلالا م٢١٢ مرافعات .

تقضى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه "لا يجوز الطعن في الأحكام  
التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا ينتهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى  
لخصوم كلها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف  
الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى" وإذا كان الحكم الصادر في ١٧/١١/١٩٦٩  
قد انتهى في أسبابه في خصوص طلبى تعويض الدفعة الواحدة . ومكانة نهاية  
الخدمة إلى استحقاق المورث لمبلغ قيمة تعويض الدفعة الواحدة وقيمة مكافأة  
نهاية الخدمة عن المدة السابقة على الاشتراك وأعاد الدعوى للرافعة لإدخال  
خصوم جدد (والذى العامل المتوفى) ابتغاء تحديد ما تستحقه المطعون ضدها -  
أحد ورثة العامل - في هذا المبلغ حسبما قرره في أسبابه وهو بهذه المثابة لا يعتبر  
أنه قد انتهى الخصومة كلها في معنى ما نصت عليه المادة ٢١٢ مرافعات حتى يجوز  
استئنافه في حينه ، كما أنه لا يندرج تحت واحد في الاستثناءات التي نصت عليها  
تلك المادة والتي تميز الاستئناف . وكانت الطالعة قد التزمت مفهوم  
نص المادة المشار إليها وتربعت بالحكم الصادر في ١٧/١١/١٩٦٩ في خصوص  
هذا الشق من الطلبات إلى حين صدور الحكم النهائي المنهى لخصومة كلها

في ١٩٧٠/٥/٢٥ قاستأفه . على ما هو ثابت من بيانات الحكم المطعون فيه — خلال أربعين يوما من تاريخ صدوره ، وكانت المادة ٢٢٩ فقرة أولى من قانون المرافعات تنص على أن « استئناف الحكم المنهى لخصومة يستتبع حكما استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قد قبلت صراحة وذلك مع مراعاة ما نصت عليه المادة ٢٣٢ » مما يقتضاه اعتبار الحكم الصادر في ١٩٦٩/١١/١٧ — وفي نطاق ما رفع عنه الاستئناف فقط — مستاقفا تبعا لذلك .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر .. .. والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضدها عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها قصر المرحوم .. .. أقامت الدعوى رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٦٦ عمال كلى القاهرة على الطاعنة — الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — وهيئة النقل العام لمدينة القاهرة ، وطلبت الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا لها مبلغ ٢٧٧,٢٠٠ جنيها قيمة تعويض الدفعة الواحدة ومبلغ ٤٣,٧٥٠ جنيها قيمة مكافأة نهاية الخدمة ورفع المعاش المستحق إلى مبلغ ١٠,٥٠٠ جنيها شهريا اعتبارا من تاريخ وفاة المورث المرحوم .. .. في ١٩٦٣/٧/١٤ حتى ١٩٦٤/٦/١ وإلى مبلغ ١٦,٨٠٠ جنيها شهريا اعتبارا من ١٩٦٤/٦/١ حتى تاريخ انتهاء المعاش ودفع فروق المعاش المستحقة ومقدارها ١٣٠,٦٤٠ جنيها بخلاف ما يستجد من فروق أخرى ، وقلت بيانا لها إن المرحوم .. .. كان يعمل بهيئة النقل العام قائدا لعربة "تروللي باس" وأنه توفي بتاريخ ١٩٦٣/٧/١٤ أثناء ذهابه لعمله نتيجة حادث قتل خطأ وتمتبر وفاته ناشئة عن إصابة عمل ويستحق وورثة تقاضى

تعويض الدفعة الواحدة ومكافأة نهاية الخدمة عن المدة السابقة على اشتراكه في التأمين ، وإذ كانت الهيئة قد قدرت لهم معاشا يقل عن المستحق قانونا فقد أقامت الدعوى بطلباتها المتقدمة . وبتاريخ ٢٣/٦/٦٨ قضت المحكمة بندب خير لأداء المهمة الميمنة بمنطوق الحكم وبأن قدم الخبير تقريره حكمت في ١٧/١١/١٩٦٩ باعتبار معاش المطعون ضدها عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها القصر مبلغ ٧ جنيه و ٥٧٣ مليم شهريا وبإلزام الطاعنة بأن تدفع لها بصفتها مبلغ ١٢٩ جنيه و ٥٣٠ مليم قيمة فروق المعاش المستحقة وقررت إعادة الدعوى للرافعة لنظر باقي الطلبات مع تكليف المطعون ضدها بإدخال والدي العامل المورث خصمين في الدعوى ، ثم حكمت في ٢٥/٥/١٩٧٠ بإلزام الطاعنة بأن تؤدي للمطعون ضدها بصفتها مبلغ ٢٤٢ جنيه و ٤٦٧ مليم قيمة مكافأة نهاية الخدمة وتعويض الدفعة الواحدة عن المدة السابقة للاشتراك . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ٢٨٢٨ سنة ٨٧ ق ، وبتاريخ ٢٨/١٠/١٩٧١ قضت المحكمة بسقوط الحق في الاستئناف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت لنظره جلسة ١٤/١/١٩٧٨ وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن يقوم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك نقول أن الحكم جرى في قضائه على القول بأن محكمة أول درجة فصلت في موضوع التراجع قطعيا بحكمها الصادر بتاريخ ١٧/١١/١٩٦٩ إذ قضت في أسبابه المرتبطة بالمنطوق بأحقية المطعون ضدها لتعويض الدفعة الواحدة ومقداره ٣١٤ جنيه و ٢٠٠ مليم ولمكافأة نهاية الخدمة ومقدارها ٢٨٨ جنيه و ٢٧٦ مليم وتكون بذلك قد حسمت الخصومة فيما بين الطرفين في هذا الشأن وأن قرارها بتأجيل الدعوى كان لادخال خصوم جدد (والذي العامل المورث) . ومن ثم كان يتعين الطعن في هذا الحكم في حينه باعتباره حكما منهيًا للخصومة الأمر الذي لم يحدث فصار قضاء الحكم انتهائيا في حين أن الشق الذي كان يجوز استئنافه منه - حكم ١٧/١١/١٩٦٩ - هو قضاؤه في المنطوق بإلزام الهيئة باعتبار معاش المطعون ضدها بصفتها مبلغ ٧ جنيه



و ٥٧٣ مليون وبأن تدفع لها مبلغ ١٢٩ جنيا و ٥٣٠ مليا لأنه الشق الذي يقبل التنفيذ الجبري وهو ما لم تر الطاعنة وقتئذ استئنافه ، أما في شأن الشق الخاص بمكافأة نهاية الخدمة وتعويض الدفعة الواحدة فقد قررت المحكمة إعادة الدعوى للرافعة لادخال خصوم جدد فيها ومن ثم لم يكن يجوز استئنافه في خصوص هذا الشق في حينه ، وما أورده الحكم بأسبابه التي لا ارتباط بينها وبين المنطوق من أن مورث المطعون ضدها يستحق تعويض الدفعة الواحدة ومقداره ٢١٤,٤٠٠ جنيا ومكافأة نهاية الخدمة ومقدارها ٢٨ جنيا و ٢٦٧ مليا لا يعد قضاء للمطعون ضدها بأحقيتها هي لهذين المبلغين دون أحد آخر كما أنه لا يصح اعتبار ذلك القضاء بأنه الحكم الخاسم المنهي للخصومة كلها في معنى ما نصت عليه المادة ٢١٢ من قانون المرافعات لإجازه استئنافه وطالما أنه لا يدخل ضمن واحد من الاستثناءات الواردة بتلك المادة التي تجيز الاستئناف ومن ثم كان لزاما على الطاعنة حتى تستأنف هذا القضاء أن تنتظر صدور الحكم المنهي للخصومة كلها وهو ما فعلته وقامت باستئنافه مع استئنافها الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٥/٢٥ خلال الأربعين يوما التالية لذلك التاريخ مما يبين معه أن الحكم المطعون فيه وقد قضى بسقوط حقها في الاستئناف يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات تنص على أنه "لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف للدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري " ، وكان الحكم الصادر في ١٩٦٩/١١/١٧ قد انتهى في أسبابه في خصوص طلي تعويض الدفعة الواحدة ومكافأة نهاية الخدمة إلى استحقاق المورث لمبلغ ٢١٤ جنيا و ٢٠ مليا قيمة تعويض الدفعة الواحدة ٢٨ جنيا و ٢٦٧ مليا قيمة مكافأة نهاية الخدمة عن المدة السابقة على الاشتراك بما مجموعه ٢٤٢ جنيا و ٤٦٧ مليا وأعاد الدعوى للرافعة لادخال خصوم جدد ( والذي العامل المتوفى ) ابتغاء تحديد ما تستحقه المطعون ضدها في هذا المبلغ حسبما قرره في أسبابه ، وهو بهذه المثابة لا يعتبر أنه قد انتهى للخصومة كلها في معنى ما نصت عليه المادة ٢١٢ مرافعات حتى يجوز استئنافه في حينه ، كما أنه لا يندرج تحت واحد

من الاستثناءات التي نصت عليها تلك المادة والتي تميز الاستئناف ، وكانت الطاعنة قد التزمت مفهوم نص المادة المشار إليها وتربعت بالحكم الصادر في ١٩٦٩/١١/١٧ في خصوص هذا الشق من الطلبات إلى حين صدور الحكم النهائي للتصومة كلها في ١٩٧٠/٥/٢٥ فاستأنفته - على ما هو ثابت من بيانات الحكم المطعون فيه - خلال أربعين يوما من تاريخ صدوره ، وكانت المادة ٢٢٩ فقرة أولى من قانون المرافعات تنص على أن « استئناف الحكم المنهي للتصومة يستتبع حتما استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قد قبلت صراحة وذلك مع مراعاة ما نصت عليه المادة ٢٣٢ . » مما يقتضاه اعتبار الحكم الصادر في ١٩٦٩/١١/١٧ - وفي نطاق ما رفع عنه الاستئناف فقط - مستأنفا تبعا لذلك . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر قولا بأن الحكم الصادر في ١٩٦٩/١١/١٧ قد فصل في موضوع النزاع برمته وحسمه في شأن تعويض الدفعة الواحدة ومكافأة نهاية الخدمة ، وأنه كان يتعين استئنافه في حينه دون انتظار الحكم النهائي للتصومة كلها في ١٩٧٠/٥/٢٥ ، وتب على ذلك سقوط الحق في الاستئناف ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

## جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف، وعضوية السادة : المستشارين :  
ممدوح عطيه ، وتحسين السباطي ، د . د . بشرى رؤوف وعبد الله حسب الله .

(٨٨)

الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) عمل . موظفون .

تسوية حالة العامل على وظيفة معينة . وجوب أن تتوافر فيه شروط شغل الوظيفة المحددة  
بقواعد التوظيف والتقييم المعتمدة وفق جداول الشركة .

لائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . لا محل للتعدي بقاعدة المساراة في هذا الخصوص .

(٢) عمل . شركات . دعوى .

اندماج وحدة إنتاجية ( مصنع ) بأحدى الشركات في شركة أخرى . خصومة العامل بالمصنع  
بشأن تسوية حالته . الحكم الأصول فيها هو الشركة الأخيرة دون الشركة الأولى .

١ - تسوية حالة الطاعن - العامل - على الوظيفة التي كان يشغلها بالشركة  
وهي وظيفة رئيس وردية مرهون بأن تتوافر فيه شروط شغل هذه الوظيفة  
المحددة بقواعد التوظيف والتقييم والتصنيف المعتمدة وفق جداول الشركة ،  
وأما إذا لم تتوافر فيه هذه الشروط فإنه ينتقل إلى الوظيفة التي يستوفي شروط  
شغلها .

٢ - إذ كان الثابت في الدعوى أن الطاعن كان يعمل بمصنع ... ..  
إحدى الوحدات الإنتاجية التي كانت تتبع الشركة المطعون ضدها الثانية حتى ١٩٦٥/٦/٣٠  
والتي قامت بتسوية حالته اعتباراً من ١٩٦٤/٦/٣٠ ثم أدمج ذلك المصنع بالشركة  
المطعون ضدها الأولى اعتباراً من ١٩٦٥/٧/١ ومؤدى ذلك أن المطعون ضدها الأولى  
تكون لها خلافة عامة فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات وتكون الشركة  
الأخيرة وحدها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي الجهة التي تختصم



في خصوص هذه الحقوق والالتزامات . فإن الاستئناف المرفوع من تلك الشركة عن الحكم الابتدائي يكون مقاما من الخصم الأصلي في الدعوى ويكون الحكم المطعون فيه — حين قضي بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن — لم يهدر حجة قضاء حاز قوة الأمر المقضي .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومممع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الواقع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٩٦٨/٨١٧ عمال كلى القاهرة على المطعون ضدهما طالبا الحكم بتعديل قرار تسكينه من الفئة الثامنة إلى الفئة السادسة وذلك من تاريخ نفاذ القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للوحدات العامة مع صرف جميع الفروق المالية المترتبة على ذلك ، وقال بيانا لدعواه أنه منذ ١٩٥٠/٧/١٩ كان يعمل بمصنع ... .. الذى كان إحدى الوحدات الإنتاجية التابعة للمطعون ضدها الثانية ثم أدمج في الشركة المطعون ضدها الأولى منذ ١٩٦٥/٧/١ وقد قامت الشركة المطعون ضدها الثانية بتسوية حالته على الفئة باعتبار أنه يشغل وظيفة مساعد رئيس وردية في حين أنه يشغل وظيفة رئيس وردية منذ ١٩٦٢/٢/٢٧ وأنه وفقا لقواعد التسكين وإعمالا لقاعدة المساواة يحق له طلب تعديل قرار تسكينه إلى الفئة السادسة اعتبارا من ١٩٦٤/٦/٣٠ أسوة بقرناء له في العمل سكنوا على هذه الدرجة ويمثلهم في ظروف العمل والخبرة ، لذلك فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان ، وبتاريخ ١٩٦٩/١/٤ قضت المحكمة بنسب خير ثم قضت في ١٩٧٢/٤/٢٥ بأحقية الطاعن في تسكينه بالفئة السادسة والزام المطعون ضدها الثانية بأن تؤدي له مبلغ ثلاثة جنيهاً والزام المطعون ضدها الأولى بأن تدفع له مبلغ ٤٨١,٨٠٠ ج . استأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم أمام محكمة

استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ٢٧٧٧ سنة ٨٩ ق . وتاريخ ١٩٧٣/١/٣١ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق القرض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبطلت فيها الراى برفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت لنظره جلسة ١٩٧٨/١/١٤ وفيها ألزمت النيابة رأيا .

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ذلك أن محكمة الاستئناف قضت برفض دعواه تأسيسا على أنه لم يستوف شرط المدة لشغل وظيفة الدرجة السادسة دون أن تعمل مقتضى المادة ٥٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٩٥٩/٩١ التي توجب مساواته بقرناء له سويت حالتهم على هذه الدرجة اكتفاءا بثلاث ائدة .

وحيث إن هذا التبعى مردود ذلك أنه لما كانت المادتان ٦٤،٦٣ من نظام العاملين بالشركات التابعة للتؤسسات العامة الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — والذي يحكم واسعة الدعوى — قد درصتا على هذه الشركات أن تقوم بوصف وظائفها وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشملها وتقييمها وتصنيفها في جداول يعتمد على مجلس إدارة المؤسسة ، وأن تعادل وظائفها بالوظائف الواردة بهذا الجدول بقرار يصدر من مجلس إدارة المؤسسة يصدق عليه مجلس الوزراء ، وأن تسوى حالات العاملين بها طبقا لهذا التعادل ، وكان العمل الواحد قد تختلف مسؤوليته من شركة إلى أخرى تبعا لحجم وشعب مشاكلة في كل منهما ، ولذلك ولما أسارت إليه المذكرة الإيضاحية لتلك اللائحة ، ترك لكل شركة أن تقترح تنظيما لأعمالها في حدود فئات الجدول الخاص بها بما يوائم أوصافها ، وكان مؤدى ذلك أن تسوية حالة الطاعن على الوظيفة التي كان يشغلها في ١٩٦٤/٦/٣٠ بالشركة المطعون ضدها الثانية — وهى وظيفة رئيس وردية — مرهون بأن تتوافر فيه شروط شغل هذه الوظيفة المحددة بقواعد التوصيف والتقييم والتصنيف المعتمدة وفق جداول الشركة وأما إذا لم تتوافر فيه هذه الشروط فإنه ينقل إلى الوظيفة التي يستوفى شروط شغلها ، لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن



لا تتوافر فيه الخبرة اللازمة لشغل وظيفة رئيس ووردية ( أ ) المقررها للفئة السادسة بمجداول الشركة فإن تسوية حالته من وظيفة مساعد رئيس ووردية من الفئة الثامنة بهذه الشركة تكون قد جرت وفقا لأحكام نصاب العاملين المشار إليها . ولا وجه للتعدي بقاعدة المساواة بين العاملين للخروج على هذا الأصل الذي قرره المشرع بنص صريح ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر فإن النعي عليه بخالفة القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن أبدى في مذكرة بملزمة المرافعة سببا جديدا جاء على النظام العام ، حاصله أن الحكم الابتدائي قضى على الشركة المطعون ضدها الثانية بتعديل قرار تسكينه إلى الفئة السادسة وأن هذا الأعضاء قد حاز قوة الأمر المفضى لعدم الطعن عليه من تلك الشركة ولكن الحكم المدعون فيه قد أهدر هذه الحجية حين قضى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعواه بخالفا بذلك نص المادة ١٠١ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ سنة ١٩٦٨

وحيث إن الثابت في الدعوى أن الطاعن كان يعمل بمصنع ... .. إحدى الوحدات الإنتاجية التي كانت تتبع الشركة المطعون ضدها الثانية حتى ١٩٦٥/٦/٣٠ والتي قامت بتسوية حالته اعتبارا من ١٩٦٤/٦/٣٠ ثم أدمج ذلك المصنع بالشركة المطعون ضدها الأولى اعتبارا من ١٩٦٥/٧/١ ومؤدى ذلك أن المطعون ضدها الأولى تكور لها خلافة عامة فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات وتكون الشركة الأخيرة وحدها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هي الجهة التي تختص في خصوص هذه الحقوق والالتزامات ولذلك يكون الاستئناف المرفوع من تلك الشركة عن الحكم الابتدائي مدعيا من الخصم الأصلي في الدعوى ويكون الحكم المطعون فيه حين قضى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن — لم يهدر حجية قضاء حاز قوة الأمر المفضى ، ومن ثم فإن النعي عليه بهذا السبب يكون دلي غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٧٨

برنامج السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف وعضوية السادة المستشارين :  
مدوح عطية ، حسن السباطي ، رأفت عبد الرحيم ومحمد حسب الله .

( ٨٩ )

الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٤٤ قضائية :

حكم "الطعن في الحكم" . إستئناف .

الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لأحد الخصوم مع نوب خبير قضاء غير منه للخصومة . عدم جواز الطعن فيه استقلا . اعتبارا ومستأنفا مع استئناف الحكم المنهى للخصومة ٢٢٩٢٠ مرافعات

تنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه "لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري" وإذا كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى بالنسبة للشركة تأسيسا على أن الهيئة الطاعنة أصبحت دون رب العمل هي المسئولة عن الإلتزامات الناشئة من إصابة العمل طبقا للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٤ وإحالة المطعون ضده إلى الطبيب الشرعي لبيان ما تبهم عن إصابة هو حكم صدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي به الخصومة القائمة بين الطاعنة والمطعون ضده ، كما أنه لا يندرج بين الأحكام التي أجازت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات الطعن فيها استقلا فإنه لا يجوز للطاعنة إستئناف هذا الحكم إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها . لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد استأنفت من بعد الحكم الذي ألزمها بأداء التعويض وانتهى الخصومة وهو ما يستتبع حتما إستئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية طبقا للفقرة الأولى من المادة ٢٢٩ من قانون المرافعات فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد حاز قوة الأمر المقضى بالنسبة للطاعنة بعدم استئنافه استقلا في الميعاد القانوني يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر :  
والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ... .. مدنى على المنصورة  
على شركة مصر للفضل والنسيج بالحلة الكبرى طالبا الحكم بالزامها بأن تدفع له  
مبلغ ٢٥١ جنيه تعويضا مؤقتا عن إصابته ، وقال بيانا لدعواه أنه عمل  
خفيرا بها قرابة أربعين عاما حتى أواخر سنة ١٩٦٧ ، وبتاريخ ١٢/٦/١٩٧٠  
في أثناء العمل وبسببه سقطت عليه إحدى بالات القطن فأحدثت كسرا بعموده  
الفقرى نتجت عنه عاهة مستديمة ، وإذا كان يستحق تعويضا عن الضرر الذى  
أصابه يقدره مؤقتا بمبلغ ٢٥١ جنيه ، فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان ،  
ثم قام بتصحيح شكل الدعوى باختصاص مؤسسة التأمين والإدخار والهيئة الطاعنة  
وطالب الحكم بالزامهما متضامتين مع شركة مصر للفضل والنسيج بدفع المبلغ  
الذى يطالب به . وبتاريخ ٢٣/٢/١٩٧١ قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى  
بالنسبة لتلك الشركة وقبل الفصل فى موضوع الدعوى المقامة على الهيئة الطاعنة  
بندب قسم الطب الشرعى بالمنصورة لفحص المطعون ضده وبيان ما إذا كان  
قد تخلف لديه عجز من جراء إصابته ونسبته ، وبعد أن تبين من التقرير الطبى  
أنه قد نجم عن إصابته كسر ملتحم بالعمود الفقرى مما يعتبر عاهة مستديمة تقدر  
بنحو ٥٠ ٪ ، حكمت المحكمة فى ٢٨/١٢/١٩٧١ بنندب مكتب خبراء وزارة العدل  
ليبان المبلغ المستحق للمطعون ضده وفقا لأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ،  
ثم قضت فى ٢٤/١٠/١٩٧٢ بعد أن قدم الخبير تقريره بالزام الطاعنة بأن تؤدى له  
مبلغ ١٧٠ جنيه و ٦٦ مليا . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف  
المنصورة وقيد الاستئناف برقم ... .. وبتاريخ ١٣/٥/١٩٧٤ حكمت  
المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ،  
وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ،



وعرض الطعن على غرفة المشورة فحدثت لظهوره جلسة ١٧/١/١٩٧٨ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله الخطأ في تطبيق القانون و ،  
بيانه تقول الطاعنة أن من بين الأسباب التي أقامت عليها استئنافها خطأ الحكم  
المستأنف إذ طبق أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على واقعة الدعوى ،  
بينما حدثت إصابة المطعون ضده بتاريخ ١٢/٦/١٩٦٠ في ظل القانون رقم ٩٢  
لسنة ١٩٥٩ والقرار الوزاري رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ ، وأن أحكام هذا القانون  
لم تصر على العاملين بشركة مصر للفزل والنسيج إلا اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٦١  
بمقتضى قرار وزير العمل رقم ١٣ لسنة ١٩٦١ ، غير أن الحكم المطعون فيه أطرح  
هذا الدقاع قولا أن الحكم الصادر من محكمة ول درجة بتاريخ ٢٣/٢/١٩٧١  
والذي قضى بعدم قبول الدعوى بالنسبة لشركة مصر للفزل والنسيج ، قد قطع  
بأن الطاعنة هي المسئولة عن الالتزامات المترتبة على إصابة العامل — دون رب  
العمل — عملا بأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الواجب التطبيق ، وأن  
الطاعنة لم تستأنف هذا الحكم فحاز قوة الامر المقضى ، وما ذهب إليه  
الحكم المطعون فيه ينطوى على خطأ في تطبيق القانون لأن الحكم الصادر في  
٢٣/٢/١٩٧١ لم تفته به الخصومة ، فلا يجوز لها استئنافه استقلالا طبقا للمادة  
٢١٢ من قانون المرافعات ، وإذا كانت قد استأنفت الحكم الذي صدر في  
موضوع الدعوى فإن ذلك يستتبع استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢١٢ من قانون  
المرافعات تنص على أنه "لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى  
ولا تنهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها ، وذلك فيما عدا  
الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ  
الجبرى" ، وكان الحكم الصادر من محكمة أول درجة في ٢٣/٢/١٩٧١ بعدم  
قبول الدعوى بالنسبة لشركة مصر للفزل والنسيج تأسيسا على أن الهيئة الطاعنة  
أصبحت دون رب العمل هي المسئولة عن الالتزامات الناشئة عن إصابة العامل  
طبقا للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وبإحالة المطعون ضده إلى الطبيب الشرعى



ليان مانجم عن إصابته هو حكم صدر أثناء سير الدعوى ولا تنهى به الخصومة القائمة بين الطاعنة والمطعون ضده ، كما أنه لا يندرج بين الأحكام التي أجازت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات الطعن فيها استقلالا ، فإنه لا يجوز للطاعنة استئناف هذا الحكم إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كائنا ، لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد استأنفت من بعد الحكم الصادر في ١٩٧٢/١٠/٢٤ الذي ألزمها بأداء التعويض وأنهى الخصومة ، وهو ما يستتبع حتما استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية طبقا لفقرة الأولى من المادة ٢٢٩ من قانون المرافعات ، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٧١/٢/٢٣ قد حاز قوة الأمر المقضى بالنسبة للطاعنة بعدم استئنافه استقلالا في الميعاد القانوني ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما حجبه عن بحث ما أثير بشأن القانون الذي يحكم واقعة الدعوى ومدى حدود التزام الطاعنة بتعويض إصابات العمل في ظل القانون الواجب التطبيق والقرارات الوزارية الصادرة تنفيذا له ، وهو ما يبين معه أن يكون مع النقض الإحالة .

## جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٧٨

پرئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الفقى وعضوية السادة المستشارين :  
حافظ رفق ، جميل الزينى ، محمود حسن حسين ومحمود حملى عبد العزيز .

( ٩٠ )

الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٤٤ القضائية :

تركة " تصفية التركة " . إرث .

تصفية التركة . قيد الأمر بتعيين المصطفى . أثره . منع الدائنين العاديين من اتخاذ إجراءات على أعيان التركة حتى تتم التصفية . لا يحول تعيين المصطفى دون اختصاص الدائن له مع الورثة .

ترتفع يد الدائنين والورثة عن التركة إذا ما تقررت التصفية ويمتنع على الدائنين العاديين من وقت قيد الأمر بتعيين المصطفى اتخاذ أى إجراءات فردية على أعيان التركة حتى تتم التصفية وينوب المصطفى عن التركة فى الدعاوى التى ترفع منها أو عليها عملاً بالمادة ٨٨٥ من التقنين المدنى إلا أن هذا لا يفقد الورثة أهليتهم ولا يحول تعيين المصطفى من بقائهم معه خصوماً فى الدعوى لمعاوئته فى الدفاع عن حقوق التركة ذلك أن المصطفى ما هو إلا نائب عن الورثة نيابة قانونية خوله الشارع بمقتضاها تمثيلهم أمام القضاء وخص وحصر وسداد ديون التركة التى يتولى إدارتها نيابة عنهم ، وإذا كان الثابت أن الطاعن بصفته مصفياً للتركة قد اختصم فى الدعوى للحكم بإلزامه مع الورثة بطلبات المطعون ضده فيها وأنه حمل لواء المنازعة فى تلك الطلبات فإنه يكون قد اختصم اختصاصاً صحيحاً يتفق مع صفة النيابة التى أسبغها عليه القانون عن التركة ويكون الحكم الصادر فى هاتين الدعويتين قد صدر ضد التركة فى مواجهة الطاعن بصفته الممثل القانونى لها .

### المحكمة

بعد اطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر /  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٦٠٣ لسنة ١٩٧٠  
٣٩٦ لسنة ١٩٧٠ تجارى كلى القاهرة على ورثة المرحوم .. ..  
طالباً بالحكم فى الأولى بالزامهم بمبلغ ٣٤٠٠ جنيه قيمة سند اذنى مؤرخ ١٩٦٨/٩/٨  
وفى الثانية بأن يسلموا له عينا ٢٠٠ طن صاج باءها له مورثهم بموجب سند  
مؤرخ ١٩٦٨/٤/١٥ أو يدفع ثمنها وقدره ٨٠٠٠ جنيه من تركه مورثهم ثم أدخل  
المطعون ضده الطاعن بصفته مصفياً للتركة فى الدعوى للحكم عليه بطلباته فيها،  
وأقام اثنان من الورثة الدعوى رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٠ تجارى كلى القاهرة على  
المطعون ضده طالبين الحكم براءة ذمة مورثهما من المبلغين المشار إليهما والحكم  
بالزامه بأن يدفع لهما تعويضاً مؤقتاً قدره ٥٠٠٠ جنيه تأسيساً على أن مورثهما  
وآخرين كانوا يمتلكون باخرة ترسو بميناء مصوع بأثيوبيا ولما عرضت فيه  
للبيع بالمزاد العلنى استيفاء لأجر تشوينها اتفق مورثهما مع المطعون ضده على أن  
يقوم بتحويل مبلغ ٨٠٠٠ جنيه إلى أثيوبيا لسداد ديون الباخرة وسحبها إلى  
ميناء مصرى وفى مقابل ذلك باعه المورث ٢٠٠ طن صاج من ناتج تكسيدها  
بشمن قدره ٨٠٠٠ جنيه بموجب سند مؤرخ ١٩٦٨/٤/١٥ دون أن يقبض من  
هذا الثمن شيئاً ، ولما عاد المطعون ضده أوهم المورث بأن الدين المستحق على  
الباخرة يزيد على هذا المبلغ وأنه أودع محكمة أثيوبيا مبلغاً من المستحق فأوقفت  
البيع ومنح مهلة لسداد الباقي ، فحضر للمطعون ضده السند المؤرخ ١٩٦٨/٩/٨  
بمبلغ ٣٤٠٠ تكملة لباقي الدين المستحق على الباخرة إلا أن المطعون ضده ماطل  
فى اتمام المهمة حتى توفى المورث فى ١٩٧٠/٤/١٦ فعهد المطعون ضده إلى  
مطالبة الورثة بقيمة السنتين وقد نتج عن ذلك أضراراً يقدرانها مؤقتاً بالمبلغ  
المطالب به . تدخل الطاعن بصفته فى هذه الدعوى منتظماً إلى المدعين فيها  
وأمرت محكمة القاهرة الابتدائية بضم دعاوى الثلاث ليصدر فيها حكم واحد  
وبتاريخ ١٩٧١/١/٣١ قضت فى الدعوى ٣٩٦ لسنة ١٩٧٠ بالزام الورثة فى مواجهة  
الطاعن بصفته بأن يسلموا المطعون ضده ٢٠٠ طن صاج عينا أو يدفعوا ثمنها  
من تركه مورثهم وقدره ٨٠٠٠ جنيه وفوائد القانونية وفى الدعوى ٦٠٣ سنة  
١٩٧٠ بالزامهم فى مواجهة الطاعن بصفته بأن يدفعوا للمطعون ضده من تركه



مؤتم ٢٤٠٠ جتیه وفي الدعوى ٦٢٣ لسنة ١٩٧٠ وفي مواجهة الطاعن بصفته برفضها . استأنف الطاعن بصفته هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١٤٧ سنة ١٩٨٨ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢١ قضت محكمة استئناف القاهرة بإحالة الدعوى على التحقيق لثبت الطاعن بصفته أن أسندين صدرتا لصالح المطعون ضده دون أن يقبض المورث قيمتهما وأن ذلك كان لتسوية دين الباخرة ومحبها للوأنى المصرية وأن المطعون ضده لم يتم بتنفيذ التزامه مما ألحق ضررا بالمورث، وبعد أن استمعت المحكمة إلى أقوال شهود الطرفين قضت بتاريخ ١٩٧٤/١/٣١ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن بصفته على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أيدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على انعكسة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن في أولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٣٩٦ ، ٦٠٣ لسنة ١٩٧٠ تجارى كلى القاهرة ضد الورثة بالمخالفة لنص المادة ٨٨٣ من التقنين المدنى والتى لا تجيز للدائنين اتخاذ أى إجراء على التركة أو الاستمرار فى أى إجراء إلا فى مواجهة المصنفى باعتباره وكلا عن الورثة وذلك بقصد تحقيق المساواة الفعلية بين الدائنين جميعا فلا يتفاضلون بعضهم على بعض إلا لسبب كان موجودا قبل موت المدين ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائى فما قضى به للمطعون ضده من طلبات ضد الورثة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن يد الدائنين والورثة وإن كانت ترتفع عن التركة إذا ما تقررت التصفية ويمتنع على الدائنين العاديين من وقت قيد الأمر الصادر بتعيين المصنفى اتخاذ أى إجراءات فردية على أعيان التركة حتى تتم التصفية وينوب المصنفى عن التركة فى الدعاوى التى ترفع منها أو عليها عملا بالمادة ٨٨٥ من التقنين المدنى إلا أن هذا لا يفقد الورثة أهليتهم ولا يحول تعيين

المصنف من بقائهم معه خصوصاً في الدعوى لمعاونته في الدفاع عن حقوق الشركة ذلك أن المصنف ما هو إلا نائب عن الورثة نيابة خوله الشارع بمقتضاها تمثيلهم أمام القضاء وحصر وحصر وسداد ديون الشركة التي يتولى إدارتها نيابة عنهم ، وإذا كان الطاعن بصفته مصقياً للشركة قد اختصم في الدعويين ٣٩٦ ، ٦٠٣ لسنة ١٩٧٠ بمجاري كل القاهرة للحكم بالزامه مع الورثة بطلبات المطعون ضده فيها وأنه حمل لواء المنازعة في تلك الطلبات فإنه قد اختصم اختصاصاً صحيحاً يتفق مع صفة النيابة التي أسبغها عليه القانون عن الشركة ويكون الحكم الصادر في هاتين الدعويين قد صدر ضد الشركة في مواجهة الطاعن بصفته الممثل القانوني لها ومن ثم لا يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إن قضاء المحكمة الاستئنافية بإحالة الدعوى على التحقيق لم يكن مردده تجارية الدين وإنما وجود قرائن غديدة ساقها في صحيفة استدلالية تؤكد مخالفة الثابت كتابة في استندين المؤرخين ١٥/٤/١٩٦٨ ، ٨/٩/١٩٦٨ ، وكان على المحكمة أن تبين أسباب إحداها هذه القرائن وإلا كان ذلك منها عدولاً عن حكم التحقيق دون بيان أسباب العدول مما يبطل الحكم المطعون فيه طبقاً لمادة ٩ من قانون الإثبات ، فضلاً عما شاب أسبابها من تضارب إذ بعد أن قررت أنه لم يقدّم لديها دليل على أن عقد البيع المؤرخ ١٥/٤/١٩٦٨ له صلة بالباخرة نادت تسلم بوجود هذه الصلة في مقام التدليل على انعدام الصلة بين الباخرة وبين السند المؤرخ ٨/٩/١٩٦٨ للفارق الزمني بين هذا السند وعقد البيع المؤرخ ١٥/٤/١٩٦٨ في حين أن هذا الفارق الزمني قرينة في صالح المدين لا الدائن إذ من غير المقبول أن يقعد المدين عن تنفيذ التزامه في العقد ثم يقرضه الدائن مرة أخرى .

وحيث إن النعي في وجهه الأول غير مقبول ، ذلك أن الطاعن لم يقدم صورة رسمية من الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٩/٣/١٩٧٢ بإحالة الدعوى على التحقيق لينسني للمحكمة الوقوف على صحة النعي بهذا الوجه الذي انصب على الأسباب التي أجازت من أجازها محكمة الاستئناف إثبات ما يخالف



الثابت بالكتابة بغير الكتابة ولا يفتى عن ذلك مجرد تقديم صورة عرفية من الحكم المشار إليه إذ أنها لا تصلح للاعتماد عليها لدى محكمة النقض ويكون النعى في هذا الخصوص عاريا عن الدليل ، ومردود في وجهه الثاني بأنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بصحة السندين موضوع التداعى وأنهما مثبتان لدينين حقيقيين لاصلة لهما بالديون التي احتجرت باخرة المورث من أجلها في أثبوتها على ما استخلصته المحكمة — في حدود سلطاتها التقديرية — من أقوال الشهود الذين استمعت إليهم ومن قرائن الأحوال في الدعوى ، فلا على الحكم المطعون فيه إن هو لم يتحدث عن بعض القرائن التي ساقها الخصم للتدليل على قيام الصلة بين السندين وديون الباخرة مادامت هذه القرائن غير قاطعة فيما أريد الاستدلال بها عليه ويكون النعى بهذا الوجه مجادلة في سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل مما تنحصر عنه رقابة هذه المحكمة .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه تناقض منطوقه تناقضا ينطوي على مخالفة للقانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قضى برد الثمن من التركة وبإلزام الورثة بالتسليم من مالهم الخاص في حين أنه يتعين أن يكون دفع الثمن أو التسليم من مال التركة ، كما جمع الحكم المطعون فيه بين النقيضين في منطوقه إذ قضى بالتسليم أورد الثمن ، ذلك أن مفاد الحكم بالتسليم هو تنفيذ العقد عينا أو اعتباره قائما لم يفسخ بينما مفاد المطالبة برد الثمن هو فسخ العقد ، وفي الخالين لا تجوز المطالبة بالتنفيذ العيني أو الفسخ إلا بعد إعدار المدين ، وإذا كانت الدعوى خالية مما يفيد إعدار المدين فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أنه بالرجوع إلى منطوق الحكم الابتدائي — المؤيد بالحكم المطعون فيه — يبين أنه قضى بتسليم المطعون ضده كمية الصاج المباعة له أورد ما دفعه فيها من ثمن وقد صدر هذا القضاء في شقيه ضد تركة البائع ممثلة في ورثته وفي الطاعن بصفته مصفيا لها ولما كانت المطالبة باسترداد ما دفع من الثمن تنطوي ضمنا على المطالبة بفسخ عقد البيع وكان



المطعون ضده قد طالب في صحيفة دعواه بتسليمه الصاج المبيع حيناً فإن ذلك يعد منه إنذاراً في حكم المادة ١٥٧ من القانون المدني ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإن النعي عليه بالتناقض ومخالفة القانون يكون غير صحيح .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه .

## جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٧٨

بقيادة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة فلككتور محمد محمد حسين وعضوية السادة  
المستشارين جلال عبدالرحمن عثمان ، محمد كمال عباس ، محمد وجدي عبدالصمد ، محمود  
حسن رمضان .

(٩١)

الطائفتان رقما ٤٦٢ . ٧٠٢ لستى ٤٢ و ٤٣ القضائيتين :

ضرائب " ضريبة كسب العمل " . قضية .

الضريبة على كسب العمل . وعازها . المزايا الممنوحة مقابل نفقات يتكبدها صاحب  
الشان . لا تدفع للضريبة . بدل طبيعة للعمل المقرر لرجال القضاء . القرار الجمهوري  
٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ . خضوعه لضريبة كسب العمل قبل صدور القانون ٤٦ لسنة  
١٩٧٢ .

مؤدى نص المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٦٢ من  
ذات القانون بعد تعديلها بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٠ ، أن الضريبة على  
المرتبات تصيب كافة ما يستولى عليه صاحب الشأن من كسب نتيجة عمله  
بوصفه دخلا له ، أما المزايا التي تمنح له عوضا عن نفقات يتكبدها في سبيل أدائه  
عمله فلا تكون في حقيقته دخلا وبالتالي لا تخضع للضريبة ، يؤكد هذا النظر ما ورد  
في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ تعليلا لإضافة بدل التمثيل وبدل  
استقبال وبدل الحضور إلى ما نصت عليه المادة ٦٢ مما تناولته الضريبة " حتى  
لا تنفرد ضريبة المرتبات والأجور بإعفاء إيرادات يجب أن تصيبها الضريبة  
باعتبارها في حقيقة الأمر دخلا للمول " ، وإذا كان ذلك ، فإن بدل  
طبيعة العمل إما أن يعطى العامل عرضا له عن نفقات يتكبدها في سبيل تنفيذه  
لعمله ، فلا يعتبر جزءا من الأجر ولا يتبعه في حكمه من خضوعه للضريبة ، وإما  
أن يعطى له لقاء طاقة يبذلها أو مخاطر معينة يتعرض لها في أداء عمله فيعتبر  
جزءا من الأجر وهو تابع للظروف التي دعت إلى تقريره فيستحق بوجودها وتصيبه  
الضريبة ، وإذا كان راتب طبيعة العمل المخصص لرجال القضاء والمصادر به قرار

رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ إنما تقر أساساً مقابل ما يذلولونه من جهد في إنجاز عملهم دون تقييد بمواعيد العمل الرسمية وما تستلزمه ولاية القضاء من التفرج طوال الوقت ، فإنه يكون بهذا المثابة ميزة نقدية مما نصت عليه المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ويدخل في وعاء الضريبة على كسب العمل ولا يغير من طبيعته أن يخلص بعضه لمواجهة نفقات يتكبدها رجل القضاء في الاطلاع بعمله ، طالما أنه لا يخلص كله لمواجهة هذه النفقات على ما بين من مذكرة وزارة العدل المرفوعة بالقرار الجمهوري رقم ٨١٢ لسنة ١٩٦٣ والتي ورد بها : من بين ما ورد - أنه منح لما يتميز به عمل القضاء من التفرج طول الوقت وما يقتضيه إنجاز من جهد ، إذ ينبغي تغليب حق الخزانة وإخضاعه للضريبة لأن الأصل هو خضوع المرتبات والمزايا لها والإعفاء منها لا يكون إلا بقانون ، وقد نص القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية و البند رابعا من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق به على أن " لا يخصم بدل القضاء وبدل التثيل في جدول المرتبات للضرائب " وهو نص مستحدث لا يسرى إلا من تاريخ العمل به في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٢ ، ولا يغير من هذا النظر أن يكون القرار الجمهوري رقم ٨١٢ لسنة ١٩٦٣ قد نص على أن " يصرف بالكامل راتب طبيعة العمل لرجال القضاء الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ " وذلك أن المقصود من النص على صراحة كاملا ليس عدم خضوعه للضريبة أو إعفاؤه منها وإنما عدم خصم الزيادة في إمانة غلاء المعيشة التي قررها مجلس الوزراء في ١٩/٢/١٩٥٠ وهو ما أفصحت عنه مذكرة وزارة العدل سالفة البيان بقولها " وكان مفهوما وقت وضع القرار الجمهوري أن يصرف هذا البديل كاملا وبدون أن تخصم منه الزيادة في إعانة علاء المعيشة التي قررها مجلس الوزراء في ١٩/٢/١٩٥٠ . . . . . غير أن ديوان المحاسبة أثار لبسا في نصوص القرار الجمهوري الخاص براتب طبيعة العمل المقرر لرجال القضاء لذلك أعد مشروع القرار الجمهوري المرفق تفسيرا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ توضحا لمراد الشارع وتحقيقا للمساواة بين الطوائف المختلفة " ، يؤكد ذلك أن لفظ " بالكامل " ورد في شأن مرتبات مما لا مراء في خضوعها للضريبة ، ولا يغير من ذلك قرار وزير الخزانة رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٣ الصادر بناء على



تفويض رئيس الجمهورية بالقرار رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن المعاملة المالية للوظفين المعارين للدول الأفريقية، ولا يغير من هذا النظر أيضا أن يكون بدل طبيعة العمل لرجال القضاء مخصصا للوظيفة وليس للموظف، لأن تخصيص البديل للوظيفة دون الموظف هو — كقاعدة عامة — وصنف يصدق على جميع البدلات ما كان منها مقابل ما يكبده العمل من مشاق أو ما يكبده من نفقات، والاستثناء الوحيد الذي يمنع بسبب حصول العامل على مؤهل عال كما هو الحال في قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن الرواتب الإضافية لخاصين على الماجستير والدكتوراه ومايعادلها، يؤكد ذلك النص في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن العاملين المدنيين في الدولة على أن يصرف البديل لشاغل الوظيفة المقرر لها "وفي حالة خلوها يستحق لمن يقوم بأصابتها طبقا للأوضاع المقررة" إذ كان ذلك وكان الحكام المطعون فيهما قد خالفا هذا النظر وجريا في قضائهما على عدم خضوع بدل طبيعة العمل لرجال القضاء للضريبة فإنهما يكونان قد خالفا القانون وأخطأ في تطبيقه.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٧٦ لسنة ١٩٧١ تجارى أسيوط الابتدائية طالبا الحكم أولا : بعدم خضوع بدل طبيعة العمل المستحق له لضريبة كسب العمل والدفاع والأمن القومى وبصرف له كاملا ، ثانيا : بإلزام الطاعنين بأن يدفعوا له مبلغ ١٨٠ ج وما يستجد بواقع ثلاثة جنيهات شهريا اعتبارا من تاريخ الفصل في الدعوى وحتى يتم إخضاع هذا البديل للضريبة ، وتاريخ ١٩٧١/٦/٢٧ حكمت المحكمة أولا : بعدم خضوع بدل طبيعة العمل المستحق للطعون ضده لضريبة كسب العمل والدفاع والأمن القومى وبصرفه له كاملا ،

ثانيا / يندب مكتب الخبراء لتحديد مقدار الضريبة التي خصصت من بدل طبيعة العمل المستحق للطعون ضده في السنوات الخمس السابقة على رفع الدعوى ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٧ فحكت بالزام الطاعنين بأن يدفعوا متضامنين للطعون ضده مبلغ ١٢٧,٩٠٤ ج وما يستجد شهريا بواقع ٢ جنيه و ٢٤ مليا ابتداء من أول يناير سنة ١٩٧٢ وحتى أكتوبر ١٩٧٢ . استأنف الطاعنان هذين الحكمين بالاستئناف ٣٥ لسنة ٤٦ ق و ٥ لسنة ٤٧ ق أسيوط طالبين إلغاءهما والحكم برفض الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧٢/٥/٦ و ١٩٧٣/٥/٦ حكمت المحكمة في الاستئناف برفضهما وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في الحكم الأول بطريق النقض بالطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٤٢ ق وفي الحكم الثاني بالطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٤٣ ق ، وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها رفض الطعنين وعرضا على المحكمة في غرفة المشورة فجددت جلسة لنظرهما وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكمين المطعون فيهما مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقولان إن كلا الحكمين أقام قضاءه بعدم خضوع راتب طبيعة العمل المقرر لرجال القضاء للضريبة على أن هذا الراتب مخصص للصرف على مهام الوظيفة مستدلا على ذلك بما ورد بالمذكرة التفسيرية للقرار الجمهوري رقم ٨٢٢ لسنة ١٩٦٣ في هذا الخصوص ، وبالنص في هذا القرار على صرف راتب طبيعة العمل بالكامل ، وحرمان القاضى منه إذا نقل إلى وظيفة غير قضائية ، وبأن المشرع لم ينص على إخضاعه للضريبة كما فعل بالنسبة لبدلات التمثيل والاستقبال والحضور ، وهو من الحكمين مخالفة لنص المادتين ٦١ ، ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ذلك أن مناط خضوع المبالغ التي تؤدي من خزانة الحكومة للضريبة هو أن يكون الإيراد من مصدر حكومي أو شبه حكومي ، ووعاء الضريبة جميع ما يستولى عليه صاحب الشأن من المرتبات وما في حكمها والمزايا التقديرية والعينية وبديل التمثيل والاستقبال والحضور ، ولا يستثنى منها إلا ما نصت عليه الاتفاقات السياسية والمبالغ التي يحصل عليها الموظف متى كانت استرداد لتنفقات تكبدها في سبيل أداء وظيفته ، وبديل طبيعة العمل ما هو إلا راتب ممنوع بسبب نوع العمل وما يتطلبه من تفرغ



ومجهود ، ولفظ "بالكامل" الوارد بالقرار الجمهوري رقم ٨١٢ لسنة ١٩٦٣ لا يفيد عدم خضوع البدل للضريبة لأن الإعفاء من الضريبة لا يكون إلا بقانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن النص في المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في خصوص "الضريبة على كسب للعمل" على أن "تسرى ضريبة المرتبات وما في حكمها والأجور والمكافآت والمعاشات على : ( ١ ) كل المرتبات وما في حكمها والمأهيات والمكافآت والأجور والمعاشات والإيرادات المرتبة لمدى الحياة والتي تدفعها الحكومة . . . إلى أى شخص سواء أ كان مقيما في مصر أم في الخارج مع مراعاة ما قضت به الاتفاقات من استثناء لهذا الحكم" وفي المادة ٦٢ - بعد تعديلها بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ - على أن "يربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات وماهيات ومكافآت وأجور ومعاشات وإيرادات مرتبة لمدى الحياة ، يضاف إلى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من مزايا تقدا أو عينا وكذلك بدل التمثيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور" يدل على أن الضريبة على المرتبات تصيب كافة ما يستولى عليه صاحب الشأن من كسب نتيجة عمله بوصفه دخلا له ، أما المزايا التي تمنح له عوضا عن نفقات يتكبدها في سبيل أدائه عمله فلا تركز في حقيقتها دخلا وبالتالي لا تخضع للضريبة ، يؤكد هذا النظر ما ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ تعليلا لإضافة بدل التمثيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور إلى ما نصت عليه المادة ٦٢ مما تناولته الضريبة "حتى لا تنفرد ضريبة المرتبات والأجور بإعفاء إيرادات يجب أن تصيبها الضريبة باعتبارها في حقيقة الأمر دخلا للمول" ، وإذا كان ذلك ، فإن بدل طبيعة العمل إما أن يعطى للعامل عوضا له عن نفقات يتكبدها في سبيل تنفيذ عمله ، فلا يعتبر جزءا من الأجر ولا يتبعه في حكمه من خضوعه للضريبة ، وإما أن يعطى له لقاء طاقة يبذلها أو مخاطر معينة يتعرض لها في أداء عمله ، فيعتبر جزءا من الأجر مرهونا بالظروف التي دعت إلى تقريره فيستحق بوجودها وتصيبه الضريبة ، وإذا كان راتب طبيعة العمل المخصص لرجال القضاء والصادر عنه قرار رئيس الجمهورية برقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ إنما تقرر أساسا مقابل ما يبذلونه



من جهد في إنجاز عملهم دون تقيد بمواعيد العمل الرسمية وما تستلزمه ولاية القضاء من التفرغ طول الوقت ، فإنه يكون بهذه المثابة ميزة نقدية مما نصت عليه المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ويدخل في وطء الضريبة على كسب العمل ، ولا يغير من طبيعته أن يخلص بعضه لمواجهة نفقات يتكبدها رجل القضاء في الاضطلاع بعمله ، طالما أنه لا يخلص كله لمواجهة هذه النفقات على ما يبين من مذكرة وزارة العدل المرفقة بالقرار الجمهوري رقم ٨١٢ لسنة ١٩٦٣ والتي ورد بها — من بين ما ورد — أنه منع لما يتخير به عمل القضاء من التفرغ طول الوقت وما يقتضيه إنجاز من جهد ، إذ ينبغي تغليب حق الخزانة وإخضاعه للضريبة لأن الأصل هو خضوع المرتبات والمزايا لها ، والإعفاء منها لا يكون إلا بقانون ، وقد نص القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن الساطة القضائية في البند رابعا من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق به على أن "لا يخضع بدل القضاء وبدل التمثيل في جدول المرتبات للضرائب" وهو نص مستحدث لا يسرى إلا من تاريخ العمل به في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٢ ، ولا يغير من هذا النظر أن يكون القرار الجمهوري رقم ٨١٢ لسنة ١٩٦٣ قد نص على أن "يصرف بالكامل راتب طبيعة العمل لرجال القضاء الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢" ، ذلك أن المقصود من النص على صرفه كاملا ليس عدم خضوعه للضريبة أو إعفاؤه منها ، وإنما عدم خصم الزيادة في إعانة غلاء المعيشة التي قررها مجلس الوزراء في ١٩/٢/١٩٥٠ ، وهو ما أفصححت عنه مذكرة وزارة العدل سالفة البيان بقولها "وكان مفهوما وقت وضع القرار الجمهوري أن يصرف هذا البدل كاملا وبدون أن تنخص منه الزيادة في إعانة غلاء المعيشة والتي قررها مجلس الوزراء في ١٩/٢/١٩٥٠ . . . . . غير أن ديوان المحاسبة أثار لبسا في تفسير نصوص القرار الجمهوري الخاص براتب طبيعة العمل المقرر لرجال القضاء ، لذلك أعد مشروع القرار الجمهوري المرفق تفسيرا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ — توضيحا لمواد الشارع وتحقيقا للمساواة بين الطوائف المختلفة " . . . يؤيد ذلك أن لفظ "بالكامل" ورد في شأن مرتبات ممالا مرءاء في خضوعها للضريبة . ولا يغير من ذلك قرار وزير الخزانة رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٣ الصادر ببناء على تفويض رئيس الجمهورية بالقرار الجمهوري

رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن المعاملة المالية للموظفين المعارين للدول الأفريقية والذي نص على أن "يصرف للمعارين علاوة على المبالغ التي يستحقونها طبقا للقرار الجمهوري رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه (مرتب الإعارة) المرتب الأصلي "بالكامل" في جمهورية مصر العربية"، ولا يغير من هذا النظر أيضا أن يكون بدل طبيعة العمل لرجال القضاء مخصصا للوظيفة وليس للموظف لأن تخصيص البديل للوظيفة دون الموظف هو — كقاعدة عامة — وصف يصدق على جميع البدلات، ما كان منها مقابل ما يكبده العمل من مشاق أو يكبده من تفقات. والاستثناء الوحيد الذي يرد على هذه القاعدة مقصور على الراتب الإضافي الذي يمنح بسبب حصول العامل على مؤهل عال، كما هو الحال في قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن الرواتب الإضافية للأصليين على الماجستير والدكتوراه وما يعادلها، يؤكد ذلك النص في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن العاملين المدنيين في الدولة على أن يصرف البديل لشاغل الوظيفة المقرر لها "وفي حالة خلوها يستحق لمن يقوم بأعبائها طبقا للأوضاع المقررة"، وإذا كان ذلك، وكان الحكام المطعون فيهما قد خالفا هذا النظر في قضائهما على عدم خضوع بدل طبيعة العمل لرجال القضاء للضرية، فأنهما يكونان قد خالفا القانون وأخطأ في تطبيقه، بما يوجب نقضهما لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن.

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه، ولما تقدم يتعين القضاء بإلغاء الحكمين المستأنفين ورفض دعوى المطعون ضده.

## جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسنين وعضوية السادة  
المستشارين : جلال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس ، صلاح الدين يونس ومحمد وجدي  
عبد الصمد .

( ٩٢ )

الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٤ القضائية :

ضرائب "ضريبة المهن غير التجارية" .

ضريبة المهن غير التجارية . حق مصلحة الضرائب في تصحيح إقرار الممول أو تعديله  
قاصر على مجرد تغيير بعض البنود . خصم نسبة مئوية جزافا من المصروفات المثبتة بالدفاتر  
أو بالإقرار للوصول إلى المصروفات الحقيقية لا يعد تصحيحا أو تعديلا للإقرار .

مؤدى نص المادة ٤٥ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ التى أحالت إليها المادة  
٧٥ من نفس القانون ، إن وعاء الضريبة يحدد فى هذه الحالة على أساس إقرار  
الممول وليس على أساس تقدير جزافى ، وبذا يقتصر تصحيح المصلحة أو تعديلها  
إقرار الممول على مجرد تغيير بعض البنود الواردة فيه كإضافة مبلغ أخفله الممول  
فى إقراره أو عدم الموافقة على استبعاد مبلغ معين باعتباره من التكاليف أو استبعاد  
مبلغ من المصروفات غير مؤيد بالمستندات بحرى العرف أو العادة على عدم وجود  
مستندات لها ، أما خصم نسبة مئوية جزافا من كامل المصروفات التى أظهرتها  
الدفاتر أو الإقرار للوصول إلى المصروفات الحقيقية ، فلا يعتبر هذا الإجراء من  
قبيل تصحيح الإقرار أو تعديله ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر  
واعتمد ما أورده تقرير الخبير من أن قرار اللجنة يخصمها ٥٪ من المصروفات  
جزافا هو تصحيح لإقرار المطعون ضده فإنه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والرافعة وبعد المداولة .



حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن مأمورية ضرائب التوفيقية قدرت صافي إيراد المطعون ضده من مهنة الخاسبة عن السنوات من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٣ بالمبالغ الآتية ٢٤٥٨ جنيها ، ٣٢٨٧ جنيها ، ٣١٨٨ جنيها ، ٣٦٥٢ جنيها على التواتر وإذا اعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في ١٩٦٧/٤/٥ بتخفيض صافي إيراده إلى ٦٤١ جنيها ، ٧٣٣ جنيها ، ٩٦٢ جنيها ، ١٣٤٨ جنيها في سنوات النزاع فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ... .. ضرائب القاهرة الابتدائية طعنا على هذا القرار . بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٨ قضت المحكمة بتأييد القرار المطعون فيه . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ... سنة ٨٥ ق القاهرة . بتاريخ ١٩٧٠/٣/١١ قضت المحكمة بنسب خير لبيان ما إذا كانت دفاتر المطعون ضده منتظمة ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة في ١٩٧٣/١٢/١٨ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق التماس وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنحى الطاعنة بأولها على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه باتتام دفاتر المطعون ضده في شأن المصروفات أخذا بتقرير الخبير الذي ورد فيه أن قيام اللجنة بتخفيض المصروفات بنسبة ٥٠٪ لا يعتبر اعترافا منها بعدم نظامية الدفاتر وإنما هو تصحيح لإقرار المحول إذ أن اللجنة قررت أن طبيعة بعض المصروفات تقتضي عدم وجود مستند لها ، في حين أن هذا القرار يخص نسبة ٥٠٪ من المصروفات يعتبر فكولا عن طريقة التقدير التقديرية إلى طريقة التقدير الجزافية مما يجب الدفاتر بعدم انتظامها .

وحيث إن النص في المادة ٤٥ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي أحالت إليها المادة ٧٥ من نفس القانون على أن " تربط الضريبة على الأرباح الحقيقية الثابتة من الإقرار المقدم من الشركة أو غيرها من الجهات المبينة في المادة

٣٠ مكرر إذا قبلته مصلحة الضرائب ، والمصلحة تصحيح الإقرار أو تعديله “ يدل على أن وعاء الضريبة يحدد في هذه الحالة على أساس إقرار الممول وليس على أساس تقدير جزافي ، وإذا يقتصر تصحيح المصلحة أو تعديلها إقرار الممول على مجرد تغيير بعض البنود الواردة فيه كإضافة مبلغ أغلغ الممول في إقراره أو عدم استبعاد مبلغ معين باعتباره من التكاليف ، أو استبعاد مبلغ من المصروفات غير مؤيد بالمستندات جرى العرف أو العادة على عدم وجود مستندات لها ، أما خصم نسبة مئوية جزافا من كامل المصروفات التي أظهرتها الدفاتر أو الإقرار للتوصل إلى المصروفات الحقيقية ، فلا يعتبر هذا الإجراء من قبيل تصحيح الإقرار أو تعديله وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا للنظر واعتمد ما أورده تقرير الخبير من أن قرار اللجنة بنخصها ٥٪ من المصروفات جزافا هو تصحيح لإقرار المطعون ضده فإنه يكون قد خالف القانون ، أيوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الثاني من سببي الطعن .

## جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٧٨

بإدارة السيد المستشار : محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور إبراهيم صالح ، محمد الباجوري ، صلاح نصار ومحمود رمضان .

( ٩٣ )

الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) تحكيم . قوة الأمر المقضى . بطلان . استئناف .

التحكيم . ماهيته . اكتساب حكم المحكمة قوة الأمر المقضى طالمابق قائما . النقص على  
جواز رفع دعوى مبتدأة ببطلانه . م ٨٤٩ مرافعات سابق . شرطه . ألا يكون الحكم  
مما يجوز استئنافه .

( ٢ ) تحكيم . بطلان .

عدم إبداء حكم المحكمين مع أصل مشاركة التحكيم قلم كتاب المحكمة المختصة . م ٨٤٢  
مرافعات سابق . لا بطلان .

( ٣ ) تحكيم . تنفيذ . قوة الأمر المقضى .

أمر قاضى الأمور الوقفية بتنفيذ حكم المحكمين المقصود به . ليس للقاضى بحث موضوع  
الحكم ومدى مطابقتها للقانون . عدم صدور الأمر بالتنفيذ لا ينال من حجته .

١ — التحكيم طريق استثنائي لبعض الخصومات قوامه الخروج عن طرق  
التقاضى العادية ، ولئن كان فى الأصل وليد إرادة الخصوم ، إلا أن أحكام  
المحكمين فى شأن أحكام القضاء تحوز حجية الشيء المحكوم به بمجرد صدورها وتبقى  
هذه الحجية طالما بقى الحكم قائما ولو كان قابلا للطعن وتزول بزواله ،  
ولما كان الثابت أن طرفي الخصومة قد لجأ إلى التحكيم فيما كان ناشبا بينهما  
من منازعات ، وكان حكم المحكمين الصادر بتاريخ ١٩٦٨/٤/٥ فصل فيها وانتهى



إلى اعتبار المطعون عليه مشتريا لنصيب الطاعن في المنزل الكائن به شقة النزاع، وكان لم يطعن على هذا الحكم بطريق الاستئناف الذي كانت تجيزه المادة ٨٤٧ من قانون المرافعات السابق، وكان لا سبيل إلى إقامة دعوى مبتدأة بطلب بطلان حكم المحكمين وفق المادة ٨٤٩ من ذات القانون تبعا لأنه مما يجوز استئنافه والفرصة متاحة لإبداء كل الاعتراضات عليه، فإن حكم المحكمين يكون بمجرد صدوره ذا حجية فيما فصل فيه وله قوة ملزمة بين الخصوم ويسوغ النعى على حكم المحكمين بالبطلان استنادا إلى مخالفة المادة ٨٢٣ من قانون المرافعات السابق من أن عدد المحكمين كان شفعا وليس وترا أو أن موضوع النزاع لم يحدد في مشاركة التحكيم أو أثناء المرافعة في معنى المادة ٨٢٢ من ذات القانون أو أن مشاركة التحكيم خلت من توقيع المحكمين بالموافقة على مهمة التحكيم وفق المادتين ٨٢٦، ٨٢٧ من القانون المشار إليه أو أن الخصومة في التحكيم لم تتبع فيها الأصول والمواعيد المقررة في قانون المرافعات تبعا لعدم دعوة الطاعن للحضور عملا بالمادة ٨٣٤ من القانون عينه فضلا عن أخطاء موضوعية شابت الحكم — على النحو المفصل بسبب النعى — أي كان وجه الرأي في هذه الأسباب جميعا، تبعا لأنه لا يجوز للخصوم أن يأتوا بما يناقض الحجية، ولأن قوة الأمر المقضى تسمو على اعتبارات النظام العام.

٢ — إن ما تنص عليه المادة ٨٢٢ من قانون المرافعات السابق من وجوب إيداع أصل جميع أحكام المحكمين مع أصل مشاركة التحكيم قلم كتاب المحكمة المختصة أصلا بنظر الدعوى في ميعاد معين قصد به التعجيل بوضع الحكم تحت تصرف الخصوم وتمكين المحكوم له من الحصول على أمر التنفيذ، فإنه لا يترتب أي بطلان على عدم إيداع حكم المحكمين أصلا أو إذا أودع بعد انقضاء الميعاد المقرر.

٣ — الأمر الصادر من قاضي الأمور الوقفية والذي يعتبر بمقتضاه حكم المحكم واجب التنفيذ طبقا للمادة ٨٤٤ من قانون المرافعات يقصد به مراقبة عمل المحكم قبل تنفيذ حكمه من حيث التثبت من وجود مشاركة التحكيم، وأن المحكم قد راعى الشكل الذي يتطلبه القانون سواء عند الفصل في النزاع أو عند

كتابة الحكم دون أن ينحول قاضي الأمور الوقفية حتى يبحث في الحكم من الناحية الموضوعية ومدى مطابقة قانون ، وإن يترتب على أن حكم المحكم له بين الخصوم حين الآثار التي تكون للحكم القضائي أن تحقق الحجية ولو لم يكن قد صدر الأمر بتنفيذه ، لأن صدور الأمر من قاضي الأمر والوقفية إنما يتطلب من أجل التنفيذ لامن أجل قوة النبوت ، فإنه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا تجوز المجادلة في حجية حكم المحكمين حتى يفرض أنه لم يتم تنفيذه طالما الحجية قائمة لم تنقض بأي سبب من الأسباب التي تنقض القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد مداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه لشكلية .

وحيث إن الوقائع — ٥ : ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتصل في أن الطاعن أقام ادعوى رقم ٢٥١٤ لسنة ١٩٧٢ مدني أمام محكمة المنصورة الابتدائية ضد المطعون عليه حاليا الحكم بإرامه بأن يؤدي له مبلغ ٢٨٠ جنيه و ٨٤٠ مليا ، وقال بياذ لدعواه أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٦/٦/١٦ أجر للمطعون عليه الشقة رقم ٢/ بالعقار الكائن ... .. منطقة رقم ٢ تعمیر بمدينة بورسعيد بأجرة قدرها ٤ جنيهات و ١٣٠ مليا شهريا وإذا تخلف عن سداد الأجرة المستحقة من المدة من ١٩٦٦/١١/١ حتى ١٩٧٦/٦/٣٠ وجماعتها المبلغ المتألف به فقد أقام له دعوى ، بتاريخ ٢٤/٢/١٩٧٣ حكمت المحكمة بالزام المطعون عليه بأن يؤدي للطاعن مبلغ ٢٦٧ جنيها و ٧٦٤ مليا ، استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٨ سنة ٢٥ ق المنصورة طالبا التماس ورفض الدعوى ، بتاريخ ١٩٧٤/٤/٢ حكمت محكمة الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه

المحكمة في غرفة مشورة فرائه جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة الترتت  
النباة رايها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى فيه الطاعن على الحكم المطعون  
فيه مخالفة القانون ، ونى بيان ذلك يقوى أن الحكم عول فى قصاته على مشرطة  
التحكيم وحكم المحكمى المقدمين من المطعون عليه رغم بطلانها إذا أن هذه المشارطة  
لم تبين موضوع النزاع وختت من توقيع المحكمين باقبول على خلاف ما أوجبه  
المادتين ٨٢٢ ، ٨٢٦ من قانون المرافعات السابق ، وقصد جاء بها أن عدد  
المحكمين ستة فى حين أن المادة ٨٢٣ من ذات القانون التى صدر قرار التحكيم  
وقت مريان أحكامه كانت توجب أن يكون عدد المحكمين فى حالة تعددهم  
وترا ، هذا إلى أن المحكمين أصدروا حكمهم فى اليوم التالى لتحرير المشارطة بغير  
دمرة الخصوم لتقديم دفاعهم ، وجاء الحكم مشوبا بعدم الاتاق فى اللفظ  
بالمعنى فقد أخضا فى بيان رقم الشقة المفضى باخلاؤها وتاريخ عقد الايجار المحرر عنها ،  
وأوضح أن الطاعن لم كافة حقوقه من المطعون عليه دون أن يورد سند ذلك ،  
وإذا اعتد الحكم المطعون فيه بحكم المحكمين رغم بطلانه ورغم عدم إبداع أصالة  
مع أصل مشارطة التحكيم قلم كتاب المحكمة المختصة أصلا بنظر النزاع ، رتب  
عدم نفاذه فى حق الطاعن وهذا لك دتين ٨٤٢ و ٨٤٤ من قانون المرافعات السابق  
فان الحكم يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أن التحكيم طريق استثنائى لفض الخصومات فوائده  
الخروج عن طريق التقاضى العادية ، ولئن كان فى الأصل ولايد إرادة الخصوم إلا  
أن أحكام المحكمين شأن أحكام القضاء تحوز حجية الشىء المحكوم به بمجرد صدورها  
وتبقى هذه الحجية طالما بقى الحكم قائما ولو كان قابلا للطعن وتزول بزواله .  
ولما كان الثابت أن طرفى الخصومة قد لحا إلى التحكيم فيما كان ناشبا بينهما من منازعات  
وكان حكم المحكمين الصادر بتاريخ ١٩٦٨/٤/٥ فصل فيها وانتهى إلى اعتبار المطعون  
عليه مشترى لنصيب الطاعن فى المنزل الكائن به شقة النزاع ، وكان لم يطعن على  
هذا الحكم بطريق الاستئناف الذى كانت تميزه المادة ٨٤٧ من قانون



المرافعات السابق ، وكان لاسبيل إلى إقامة دعوى مبتدأه بطلب بطلان حكم المحكمين وفق المادة ٨٤٩ من ذات القانون تبعاً لأنه مما يجوز استئنافه والفرصة متاحة فيه لإبداء كل الاعتراضات عليه ، فإن حكم المحكمين المشار إليه يكون بمجرد صدوره ذا حجية فيما فصل فيه وله قوة ملزمة فيما بين الخصوم ، فلا يسوغ النعى على حكم المحكمين بالبطلان استناداً إلى مخالفة المادة ٨٢٣ من قانون المرافعات السابق من أن عدد المحكمين كان شفعاً وليس وتراً ، أو أن موضوع النزاع لم يحدد في مشاركة التحكيم أو أثناء المرافعة في معنى المادة ٨٢٢ من ذات القانون ، أو أن مشاركة التحكيم خلت من توقيع المحكمين بالموافقة على مهمة التحكيم وفق المادتين ٨٢٦ و ٨٢٧ من القانون المشار إليه ، أو أن الخصومة في التحكيم لم تتبع فيها الأصول والمواعيد المقررة في قانون المرافعات تبعاً لعدم دعوة الطاعن للحضور عملاً بالمادة ٨٣٤ من القانون عينه ، فضلاً عن أخطاء موضوعية شابت الحكم على النحو المفصل بسبب النعى . أياً كان وجه الرأي في هذه الأسباب جميعاً — تبعاً لأنه لا يجوز للخصوم أن يأتوا بما يناقض الحجية ولأن قوة الأمر المقضى تسمو على اعتبارات النظام العام . لما كان ذلك ، وكان ما تنقضى به المادة ٨٤٢ من قانون المرافعات السابق من وجوب إيداع أصل جميع أحكام المحكمين مع أصل مشاركة التحكيم قلم كتاب المحكمة المختصة أصلاً بنظر الدعوى في ميعاد معين إنما يقصد به التجيل بوضع الحكم تحت تصرف الخصوم ، وتمكين المحكوم له من الحصول على أمر التنفيذ فإنه لا يترتب أي بطلان على عدم إيداع حكم المحكمين أصلاً أو إذا أودع بعد انقضاء الميعاد المقرر . لما كان ما تقدم وكان الأمر الصادر من قاضى الأمور الوقفية — والذي يعتبر حكم المحكم واجب التنفيذ طبقاً للمادة ٨٤٤ من القانون السالف — يقصد به مراقبة عمل المحكم قبل تنفيذ حكمه من حيث التثبت من وجود مشاركة التحكيم ، وأن المحكم قد راعى الشكل الذى يتطلبه القانون سواء عند الفصل فى النزاع أو عند كتابة الحكم ، دون أن ينحول قاضى الأمور الوقفية حق البحث فى الحكم من الناحية الموضوعية ومدى مطابقتها للقانون ، وكان يترتب على أن حكم المحكم له — وعلى ما سلف بيانه — بين الخصوم جميع الآثار التى تكون للحكم القضائى ، أن تلحقه الحجية ولو لم يكن قد صدر الأمر بتنفيذه ، لأن صدور

الأمر من قاضي الأمور الوقفية إنما يتطلب من أجل التنفيذ لا من أجل قوة الثبوت ، فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تجوز المجادلة في حجبة حكم المحكمين حتى يفرض أنه لم يتم تنفيذه ، طالما الحجبة قائمة لم تنقض بأى سبب من الأسباب التي تنقض بها قانونا ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واستند في قضاؤه إلى أن المطعون عليه أصبح مالكا لكامل العقار الذي تقع به شقة النزاع طبقا لما انتهى إليه حكم التحكيم في المنازعات التي كانت قائمة بينه وبين الطاعن ، وخلص إلى عدم جواز المطالبة بأجرة شقة أصبح هو مالكا ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ولا يعيبه إغفاله الإشارة إلى دفاع الطاعن بشأن بطلان حكم التحكيم طالما أن التمسك به لا يعتبر دفاعا جوهريا ، ولا يتغير به وجه رأى في الدعوى ومن ثم يكون النعى على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد الباجوري ، صلاح نصار ، محمود رمضان وإبراهيم فراج .

(٩٤)

الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٤ القضائية :

(١) ، (٢) إيجار ، " إيجار الأماكن " .

(١) الأجرة الواجب على المستأجر سدادها لتفادي إقامة دعوى ضده بالإخلاء هي المستحقة في ذمته حتى تاريخ تكليفه بالوفاء - بجواز توفى الحكم بالإخلاء بأداء الأجرة وفوائدها والمصاريف الرسمية حتى إقفال باب المرافعة في الدعوى أمام محكمة الاستئناف .

(٢) الحكم بإخلاء المستأجر لتكرار امتناعه أو تراخيه في الوفاء بالأجرة يعتبر - مبررا المقصود بالتكرار - يكفي وقوع فعل واحد بقصد صدور القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ببقائه أفعال تكرر أخرى .

١ - مفاد نص المادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ، أنه يشترط لطلب الإخلاء بسبب عدم الوفاء بالأجرة مضي خمسة عشر يوما بعد تسليم المستأجر التنبيه بإيفائها دون أن يقوم بالسداد ، والأجرة التي يتعين على المستأجر الوفاء بها كي يتفادي رفع الدعوى بالإخلاء هي تلك المستحقة فعلا في ذمته حتى تاريخ تكليفه بالوفاء ، وعلى الرغم من أن المشرع رتب للمؤجر الحق في إخلاء المستأجر لتكوله عن أداء الأجرة بمجرد انقضاء المدة السابقة فإنه رغبة منه في التيسير على المستأجرين بعد رفع الدعوى أفسح لهم مجال الوفاء بالأجرة المستحقة حتى تاريخ إقفال باب المرافعة فيها ، ولما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن صياغة المادة ٢٣ المشار إليها جاءت عامة مطلقة ولا يجوز قصر نطاقها على إخلال باب المرافعة أمام المحكمة الابتدائية دون محكمة الاستئناف ، لما فيه من تقييد لمطلق النص وتخصيص لعمومه بغير مقتض وهو ما لا يجوز مما مؤداه أنه لتوفى



طلب الاخلاء ولإسقاط حق المؤجر فيه يتعين أداء الأجرة وفوائدها والمصاريف الرسمية المستحقة حتى إقفال باب المرافعة في الدعوى أمام محكمة الاستئناف أيضا ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه بالإخلاء على سند من أن الطاعن لم يقيم بوفاء الأجرة المستحقة حتى تاريخ إغلاق باب المرافعة أمام محكمة الاستئناف فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٢ - مؤدى نص المادة ٢٣/أ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، أن المشرع امتحدث - استهدافا لتحقيق العدالة - حكما يقضى بأن على المحكمة أن تقضى بالإخلاء حتى ولو دفع المستأجر الأجرة المتأخرة قبل قفل باب المرافعة في الدعوى متى تحقق لها تكرر امتناعه أو تراخيه عن الوفاء بالأجرة بلا مبرر تقتنع به مما مفاده أن تكرار تأخير المستأجر في وفاء الأجرة ينحول المحكمة سلطة تقدير فيما إذا كان المستأجر يسيء استعمال حقه في تفادي حكم الاخلاء بالوفاء إلى ما قبل قفل باب المرافعة أم لا . ولما كان المقصود بالتكرار بالمعنى السالف أن يكون المستأجر قد مرد على عدم توفيه الأجرة في مواعيدها ودأب على إساءة استعمال التيسير المنحول له بالتقاعس عن أدائها دون عذر يمكن قبوله ، فإنه يكفي لتطبيق هذا النص المستحدث أن يقع في ظله فعل واحد من أفعال التأخير تكون قد سبقته أفعال مماثلة صادفت محلها قبل صدوره دون أن يكون في ذلك مخالفة لمبدأ عدم رجعية القانون ، اعتبارا بأن التأخير المتكرر يعتبر حالة موصولة الأسباب لم تثبت تحققها إلا في ظل القانون الجديد الذي اقتصر تطبيقه على الواقعة التي حدثت بعد العمل به ولم يتعد دور واقعة التأخير الأولى الحاصلة قبله إلا أنها نبت عن التكرار فيه دون أن تكفى بمجرد اتوقيع جزاء الاخلاء الذي قرره المادة ، ومن ثم فلا سريان للقانون الجديد على الماضي . لما كان ما تقدم وكان الحكم قد قضى باخلاء الطاعن لثبوت أن تأخيره عن دفع الأجرة التي أقيمت بسببها الدعوى ليس امتناعا أو تأخيرا مفسردا بل هو تكرار لامتناع أو تأخير سابق بما يتحقق به ثبوت ميله إلى المخاطلة واتجاهه إلى إعانت المؤجر في ظل القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فإنه يكون قد طبق صجر المادة ٢٣/أ منه تطبيقا صحيحا .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن —  
تتصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٥٧٨ سنة ١٩٧٣ مدني أمام محكمة  
طنطا الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بإخلائه من الشقة الموضحة بالصحيفة  
وتسليمها إليه . وقال في بيان دعواه أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٠/٤/١ استأجر  
منه الطاعن شقة بمزا رقم ... .. بـ ١٢٠٠ جنيه شهري خفض  
إلى ٨ جنيه و ٦٣٠ مليم بخلاف رسم النظافة ، وإذ تأخر الوفاء بالأجرة ورسم  
النظافة من المدة من ١٩٧٢/٦/١ حتى آخر يناير سنة ١٩٧٣ وقدرها ٧٤ جنيه  
و ٩٢٠ مليم رغم تكليفه بالوفاء في ١٩٧٣/١/٢٤ ، فقد أقام الدعوى . وبتاريخ  
١٩٧٣/١١/٢٩ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون عليه هذا  
الحكم بالاستئناف رقم ٤٦٠ سنة ٢٣ ق طنطا طالبا القضاء له بطلباته ،  
وبتاريخ ١٩٧٤/٤/١٧ — حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف  
وبإخلاء الطاعن من العين والأجرة . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ،  
وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، عرض الطعن على هذه  
المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وبالحلقة المحددة التزمت  
النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن بني على سببين ، ينعي الطاعن بالسبب الأول منهما على  
الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه  
بالإخلاء على سند من أنه لم يتم بوفاء الأجرة المتأخرة منذ شهر نوفمبر سنة ١٩٧٣ حتى  
قفل باب المرافعة أمام المحكمة الاستئنافية ، في حين أن الوفاء بالأجرة — المانع من  
الحكم بالإخلاء — يقصد به الأجرة المستعقة حتى قفل باب المرافعة أمام محكمة  
الدرجة الأولى لحسب دون محكمة الاستئناف ، وإذ أوفى المستأجر الأجرة انطالبا بها



في التكليف بالوفاء وحتى أكتوبر سنة ١٩٧٣ تاريخ قفل باب المرافعة أمام المحكمة الابتدائية ، وكان قيسام دعوى الإخلاء مرتبطا بالأعذار بالوفاء ، فانه يتمتع الحكم بالإخلاء ، مما يعيب الحكم بخالفة القانون .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أن النص في المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين على أنه في غير الأماكن المؤجرة مفروشة لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية : ( أ ) إذا لم يفهم المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول بدون مظروف أو باعلان على يد محضر ، على أنه لا يحكم بالإخلاء إذا قام المستأجر بأداء الأجرة وفوائدها بواقع ٧ ٪ من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ السداد والمصاريف الرسمية وذلك قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى ... ، يدل على أنه يشترط لطلب الإخلاء بسبب عدم الوفاء بالأجرة مضي خمسة عشر يوما بعد تسليم المستأجر التنبيه بإيفائها دون أن يقوم بالسداد ، والأجرة التي يتعين على المستأجر الوفاء بها كي يتفادى رفع الدعوى بالإخلاء هي تلك المستحقة فعلا في ذمته حتى تاريخ تكليفه بالوفاء ، وعلى الرغم من أن المشرع رتب للمؤجر الحق في إخلاء المستأجر لنكوله عن أداء الأجرة بمجرد انقضاء المدة السالفة فإنه رغبة منه في التيسير على المستأجرين بعد رفع الدعوى أفسح لهم مجاله الوفاء بالأجرة المستحقة حتى تاريخ إقفال باب المرافعة فيها . ولما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن صياغة المادة ٢٣ المشار إليها جاءت عامة مطلقة ولا يجوز قصر نطاقها على إغلاق باب المرافعة أمام المحكمة الابتدائية دون محكمة الاستئناف ، لما فيه من تقييد لمطلق النص وتخصيص لعمومه بغير مقتضى وهو مالا يجوز ، مما مؤداه أنه لتوقى طلب الإخلاء ولاسقاط حق المؤجر فيه يتمين أداء الأجرة وفوائدها والمصاريف الرسمية المستحقة حتى إقفال باب المرافعة في الدعوى أمام محكمة الاستئناف أيضا . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه بالإخلاء على سند من أن الطاعن لم يقم بوفاء الأجرة المستحقة حتى تاريخ إغلاق باب المرافعة أمام محكمة الاستئناف فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعي على غير أساس .



وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم اتخذ من سبق القضاء باخلائه من العين المؤجرة للتخلف عن دفع الأجرة في الدعوى رقم ٨٦٢ لسنة ١٩٦٥ طنطا الابتدائية ، سندا للقول بتكرار تخلفه ومبررا للاخلاء المنصوص عليه في القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، في حين أن هذا الجزاء لا يمكن أن ينصرف إلى التأخير في السداد السابق على صدور هذا القانون تبعا لعدم رجعيته ، وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي غير سديد ، ذلك أن النص في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه بسبب النعي السابق على أنه " ... فإذا تكرر امتناعه ( أى المستأجر ) أو تأخره عن الوفاء بالأجرة المستحقة دون أن يقدم مبررات تقدرها المحكمة حكم عليه بالإخلاء " ، يدل على أن المشرع استحدث - استهدافا لتحقيق العدالة - حكما يقضى بأن على المحكمة أن تقضى بالإخلاء حتى ولو دفع المستأجر الأجرة المتأخرة قبل قفل باب المرافعة في الدعوى متى تحقق لها تكرر امتناعه أو تراخيه عن الوفاء بالأجرة بلا مبرر تقتنع به ، مما مفاده إن تكرار تأخير المستأجر في وفاء الأجرة ينحول المحكمة سلطة تقديرها إذا كان المستأجر يسعى استعمال حقه في تفادي حكم الإخلاء الوفاء إلى ما قبل قفل باب المرافعة أم لا . ولما كان المقصود بالتكرار بالمعنى السالف أن يكون المستأجر قد مرد على عدم توفيه بالأجرة في مواقيتها ، ودأب على إساءة استعمال التيسير المنحول له بالتقاعس عن أدائها دون عذر يمكن قبوله ، فإنه يكفي لتطبيق هذا النص المستحدث أن يقع في ظله فعل واحد من أفعال التأخير تكون قد سبقته أفعال مماثلة صادفت محلها قبل صدوره ، دون أن يكون في ذلك مخالفة لمبدأ عدم رجعية القانون ، اعتبارا بأن التأخير المتكرر يعتبر حالة موصولة للأسباب لم تثبت تحققها إلا في ظل القانون الجديد ، الذي اقتصر تطبيقه على الواقعة التي حدثت بعد العمل به ، ولم يتعد دور واقعة التأخير الأولى الحاصلة قبله إلا أنها ثبتت عن التكرار فيه ، دون أن تكفى مجردة لتوقيع جزاء الإخلاء الذي قرره

المادة ، ومن ثم فلا سريان للقانون الجديد على الماضي لما كان ما تقدم وكان الحكم قد قضى باخلاء الطاعن لثبوت أن تأخره عن دفع الأجرة التي أقيمت بسببها الدعوى ليس امتناعا أو تأخيرا منفردا بل هو تكرار لامتناع أو تأخير سابق بما يتحقق به ثبوت ميله إلى المماطلة واتجاهه إلى إنصاف المؤجر في ظل القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فإنه يكون قد طبق — عجز المادة ١٣ / أ منه تطبقا صحيحا ، ويكون النعي غير وارد .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور إبراهيم صالح ، صلاح نصار ، محمود رمضان وإبراهيم فراج .

( ٩٥ )

الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) نقض " الخصوم في الطعن " . إرث .

الطعن بالنقض ممن اختصم في الاستئناف جائز متى كان الطعن بصفته التي اتصف بها في الاستئناف .

( ٢ ) إعلان . بطلان . دعوى " إعادة الدعوى للرافعة " .

أفراد القوات المسلحة وجوب إعلانهم إلى الإدارة القضائية للقوات المسلحة متى علم الخصم بهذه الصفة . تقديم الضابط المعلن بغير هذا الطريق طلبا لإعادة الدعوى للرافعة لا يصح بطلان الإعلان عنه ذلك .

( ٣ ) إيجار " إيجار الأماكن " . إرث . تجزئة . نقض " أثر نقض الحكم .

تخفيض أجرة العين المؤجرة لمورث الطاعنين موضوع غير قابل للانقسام . نقض الحكم بالنسبة لأحد الورثة الطاعنين . أثره . وجوب نقضه بالنسبة للآخرين .

١ - لا يجوز الطعن إلا بمن كان طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، ولو لم يكن خصما أمام محكمة الدرجة الأولى ، ويجوز لمن أدخل في الدعوى أمام محكمة الاستئناف الطعن على حكمها طالما طعن فيه بصفته القانونية التي كان قد اتصف بها أمام تلك المحكمة . ومناط المصلحة الحقيقية إنما هي كون الحكم المطعون فيه قد أضر الطاعن إذا كان مدعى عليه أو مستأنفا عليه وقضى عليه لتجديده بما طلب كله أو بعضه . لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى أنه وإن قضى حكم محكمة أول درجة بإثبات ترك



الخصومة في الدعوى بالنسبة للطاعن الأول ، إلا أنه وقد أعيده اختصاصه في الاستئناف باعتباره أحد ورثة المستأنفة الأولى — أرملة المستاجر الأصلي — وصدر الحكم قبله في الاستئناف بهذه الصفة ، فإنه بهذه المثابة يعتبر خصما حقيقيا في الخصومة التي انتهت بالحكم المطعون فيه . لما كان ما تقدم وكان هذا الحكم الأخير بتأييده الحكم الابتدائي صار ملزما للطاعن الأول بحاسبة المطعون عليه على أساس الأجرة المنخفضة المحكوم بها ، فإنه تتوافر لديه المصلحة المعتبرة قانونا للطعن عليه ويكون الدفع بعدم قبول الطاعن على غير سند .

٢ — مفاد المادتين ٦/١٣ ، ١٩ من قانون المرافعات انه بالنسبة لأفراد القوات المسلحة ينبغي أن يسلم إعلانهم بواسطة النيابة العامة إلى الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة ، ويتربط على مخالفة ذلك بطلان الإعلان شرط أن يكون الخصم على علم بصفته هذه والإصحاع إعلانهم طبقا للقواعد العامة . لما كان ذلك وكان البين من المستندات المقدمة أن الطاعن الأول ضابط بالقوات المسلحة ، وأن عدم إعلانه بأوراق تكليفه بالحضور في الدعوى أمام محكمة أول درجة كشف للطعون عليه عن صفته هذه فتنازل عن مخاصمته أمامها مما يشير إلى علمه اليقيني بصفته كأحد أفراد القوات المسلحة ، ورغم ذلك فإنه أدخله في الاستئناف متجافيا عن سلوك الطريق الواجب الاتباع في إعلانه وفق الفقرة السادسة من المادة ١٣ من قانون المرافعات آنفة الإشارة ، فإن هذا الإعلان يقع باطلا ، ولا يسوغ القول بأن الطاعن الأول تقدم بطلب لإعادة الدعوى إلى المرافعة ليتسنى إبداء دفاعه وأن البطلان قد تصحح في معنى المادة ١١٤ من قانون المرافعات لأن الثابت أن الطاعن الأول لم يحضر طيلة تردد الدعوى أمام محكمة الاستئناف ، وأنه نوه في طلبه المقدم في فترة حجز الدعوى للحكم ببطلان إعلانه وأرفق به شهادة رسمية تثبت صفته كضابط بالجيش المصري وأنه لا يزال في الخدمة وبالتالي فإن تقديم الطاعن لم يكن بناء على الإعلان الباطل ولا يسقط حقه في التمسك بالبطلان .

٣ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد بني على إجراء باطل وصدر في موضوع تخفيض عين مؤجرة إلى الأجرة القانونية وهو بطبيعته غير قابل للانقسام إذ

لا يتصور أن تحتسب الأجرة القانونية المتعلقة بالنظام العام بالنسبة لمؤجر على أساس مغاير لمؤجر آخر ، فإنه يتعين تقض الحكم لهذا السبب بالنسبة للطاعنة الثانية .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١١٤٦ لسنة ١٩٦٦ مدنى أمام  
محكمة القاهرة الابتدائية ضد مورث الطاعنين طالبا الحكم بتخفيض أجرة العين  
المؤجرة إليه والموضحة بالصحيفة إلى مبلغ ١ جنيها و ٤٣٠ مليا اعتبار من تقاذ  
عقد الإيجار مع إعمال حكم القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ . وقال بيانا لها أنه —  
بموجب عقد مؤرخ ٢٧ من مارس ١٩٦٢ استأجر من مورث الطاعنين شقة بالمنزل  
رقم ... .. بشبرا لفاء أجرة شهرية قدرها ٦ جنيهات و ١٨٠ مليا ، وإذ  
تبين له أن أجرة الشقة فى شهر أبريل ١٩٤١ مبلغ ١ جنيها و ٤٣٠ مليا ، فقد أقام  
دعواه . وبتاريخ ٣٠ من مايو ١٩٦٧ حكمت المحكمة بنسب أحد الخبراء لمعاينة  
شقة النزاع وبيان تاريخ إنشائها وإعدادها للسكنى وتقرير أجزائها ، ولإيضاح  
ما يصيب هذه الأجرة من تخفيض طبقا للقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ، وقبل  
أن يقدم الخبير تقريره قضى فى ٩ من أبريل ١٩٦٨ بانقطاع سير الخصومة لوفاء  
المدعى عليه مورث الطاعنين ، وعجلت الدعوى باختصاص ورثته ابنه وابنته —  
الطاعنين — وأرملته وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٣ من  
أبريل ١٩٧١ ( أولا ) بإثبات ترك المطعون عليه الخصومة بالنسبة للطاعن  
الأول ( ثانيا ) بتخفيض أجرة عين النزاع إلى مبلغ ١ جنيها و ٢٧١ مليا اعتبار من  
أول أبريل ١٩٦٢ مع إضافة نسبة ٢٪ / رسم نظافة اعتبارا من أول يوليو ١٩٦٨ .  
استأنفت ابنة المورث — الطاعنة الثانية وأرملته — هذا الحكم بالاستئناف  
رقم ٢٥٢٨ لسنة ٨٨ ق القاهرة ، وبعد أن حكم فى ٢٩ من يناير ١٩٧٤ بانقطاع



سير الخصومة لوفاة الأرملة ، وتعجيل المطعون عليه الدعوى مختصما ابنها وابنتها — الطاعنين — بصفتها وارثيها ، عادت محكمة الاستئناف حكمت في ٣٠ من مايو ١٩٧٤ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض دفع المطعون عليهم بعدم قبول الطعن . قدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفع وفي الموضوع بنقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالحلقة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون عليه أن محكمة أول درجة أخرجت الطاعن الأول من نطاق الخصومة وبالتالي لم يستأنف حكمها ، وإنما أدخل في الاستئناف باعتباره أحد وارثي والدته أرملة المستأجر الأصلي ، وإذ جاء الحكم الابتدائي مؤكدا لواقعة قانونية موجودة وقائمة وهي القيمة الإيجارية ولم ينشأ الحكم المطعون فيه ، كما لم يقضى على الطاعن الأول بشيء فإن مصلحته في النقض تكون غير قائمة ، ويتمين القضاء بعدم قبول الطعن بالنسبة له .

وحيث إن الدفع مردود ، ذلك أنه لما كان الطعن لا يجوز إلا ممن كان طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ولو لم يكن خصما أمام محكمة الدرجة الأولى ، وكان يجوز لمن أدخل في الدعوى أمام محكمة الاستئناف الطعن على حكمها طالما طعن فيه بصفته القانونية التي كان قد اتصف بها أمام تلك المحكمة ، وكان مناط المصلحة إنما هو كون الحكم المطعون فيه قد أضر الطاعن إذا كان مدعى عليه أو مستأنفا عليه وقضى عليه الخصم بما طلب كاه أو بعضه . لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى أنه وإن قضى حكم محكمة أول درجة بإثبات ترك الخصومة في الدعوى بالنسبة للطاعن الأول ، إلا أنه وقد أعيد اختصاصه في الاستئناف باعتباره أحد ورثة المستأنفة الأولى — أرملة المستأجر الأصلي — وصدر الحكم قبله في الاستئناف بهذه الصفة ، فلا به بهذه المثابة يعتبر خصما حقيقيا في الخصومة التي انتهت بالحكم المطعون فيه . لما كان ما تقدم وكان هذا الحكم الأخير بتأييده الحكم الابتدائي صار ملزما للطاعن الأول بحاسبة المطعون عليه على أساس الأجرة المخفضة المحكوم بها ، فإنه تتوافر لديه المصلحة المعتبرة قانونا للطعن عليه ، ويكون الدفع بعدم قبول الطعن على غير سند .



وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما يتعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقولان أن المطعون عليه أدخل الطاعن الأول في الاستئناف باعتباره وارثا لوالدته المتوفاة وأعلنه بموطنه رغم أنه يعلم بأنه ضابط بالقوات المسلحة ، وكان يتعين أن يسم إعلانه طبقا لحكم الفقرة السادسة من المادة ١٣ من قانون المرافعات .

وحيث إن النعى في محله ، ذلك أنه لما كان مفاد المادتين ١٣/٦ / ١٩٤٠ من قانون المرافعات أنه بالنسبة لأفراد القوات المسلحة ينبغي أن يسلم إعلانهم بواسطة النيابة العامة إلى الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة ، و يترتب على مخالفة ذلك بطلان الإعلان ، وكان شرط ذلك أن يكون الخصم على علم بصفتهم هذه ، وإلا صح إعلانهم طبقا للقواعد العامة . لما كان ذلك وكان البين من المستندات المقدمة أن الطاعن الأول ضابط بالقوات المسلحة ، وأن عدم إعلانه بأوراق تكليفه بالحضور في الدعوى أمام محكمة أول درجة كشف للطعون عليه عن صفته هذه فتنازل عن مخاصمته أمامها ، مما يشير إلى علمه اليقيني بصفته كأحد أفراد القوات المسلحة ورغم ذلك فإنه أدخله في الاستئناف متجافيا عن سلوك الطريق الواجب الاتباع في إعلانه وفق الفقرة السادسة من المادة ١٣ قانون المرافعات آتية الإشارة ، فإن هذا الإعلان يقع باطلا . ولا يسوغ القول بأن الطاعن الأول تقدم بطلب لإعادة الدعوى إلى المرافعة ليتسنى له إبداء دفاعه وإن البطلان قد تصحح في معنى المادة ١٤ من قانون المرافعات ، لأن الثابت أن الطاعن الأول لم يحضر طيلة تردد الدعوى أمام محكمة الاستئناف ، وأنه نوه في طلبه المقدم في فترة حجب الدعوى للحكم ببطلان إعلانه ، وأرفق به شهادة رسمية تثبت صفته كضابط بالجيش المصري وأنه لا يزال في الخدمة وبالتالي فإن تقديم الطلب لم يكن بناء على الإعلان الباطل ولا يسقط حقه في التمسك بالبطلان .

لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد بنى على هذا الإجراء الباطل وصدر في موضوع تخفيض عين مؤجرة إلى الأجرة القانونية وهو بطبيعته غير قابل للإنقسام إذ لا يتصور أن تحتسب الأجرة القانونية المتعلقة بالنظام العام بالنسبة لمؤجر على أساس مغاير لمؤجر آخر ، فإنه يتعين نقض الحكم لهذا السبب بالنسبة للطاعة الأخرى دون حاجة للتعرض لباقي الأسباب .

## جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:  
الدكتور إبراهيم صالح ، صلاح نصار ، محمود رمضان وإبراهيم فراج .

(٩٦)

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٤٨ ق "أحوال شخصية" :

(١) استئناف "الطلبات الجديدة" . ملكية . دعوى "سبب الدعوى" .

طلب المجلس الملى العام تثبيت ملكيته لأرض النزاع استناده إلى وضع اليد المدة الطويلة .  
طابه أمام محكمة الاستئناف الحكم له بالملكية بصفته ناظرا على الأرض باعتبارها موقوفه .  
طلب جديد . عدم جواز إبدائه لأول مرة في الاستئناف .

(٢) إثبات "عبء الإثبات" . ملكيته .

عبء الإثبات . وقوه على عاتق المدعى . عجز المدعى عليهم عن إثبات ملكيتهم لأرض  
النزاع . لا يقتضى ثبوته للدعية . وجوب بحث سند ملكيتها والقضاء بما يسفر عنه ذلك .

١ - إذا كان الثابت بالأوراق أن المجلس الملى العام للأقباط الأرثوذكس  
رفع الدعوى بداءة بصفته ناظرا لأوقاف بطريركيه الأقباط الأرثوذكس مؤسسا  
إياها على أن أرض النزاع تابعة لأعيان الوقف ، فلما دفع المطعون عليهم أمام  
محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لرفضها من غير ذى صفة لعدم تقديم إسهاد  
الوقف قررت الطاعة أن أرض النزاع مملوكة لأحد الأديرة وليست وقفا ، وأنها  
تستند إلى وضع اليد المدة الطويلة المكتسبة للملكية ، وسارت الدعوى على هذا  
الأساس طيلة تردها أمام المحكمة الابتدائية ، وأكدت الطاعة في مذكرتها  
الختامية هذا المعنى من أن ملكية البطريركية ثابتة لها بوضع اليد باعتبارها ملكا  
لا وقفا مما مفاده أن المجلس الملى لم يعد يقيم مدعاه على سند من نظارته للوقف  
وانما باعتباره ممثلا للبطريركية التى وضعت اليد على أرض مملوكة لا موقوفه  
وهو الأساس الذى صدر عليه الحكم الابتدائي . لم كان ذلك وكان الطعن



بطريق الاستئناف أقيم على أساس أن أرض النزاع وقف وليست ملكا وأن الجهة التي أقامته تمثل جهة الوقف وكانت المادة ٤١١ من قانون المرافعات السابق المقابلة للمادة ٢٣٥ من قانون المرافعات الحالي لا تجيز إبداء طلبات جديدة في الاستئناف وكانت العلقات تعتبر جديدة بهذا المعنى إذا اختلفت عن الطلبات التي أبدت أمام محكمة أول درجة من حيث موضوعها أو المحصوم الذين يتنازعونها أو صفة هؤلاء المحصوم . ولا يستثنى من ذلك سوى إبداء طلب يختلف مع الطلب المدعى به أمام محكمة أول درجة في السبب بشرط اتحاده معه في الموضوع والمحصوم فلا يجوز من ثم للطاعنة التي طالبت بملكية العين بصفتها الشخصية أمام محكمة أول درجة على أساس من وضع اليد المملك . . . أن تعتمد في مرحلة الاستئناف إلى المطالبة بصفتها ممثلة للوقف الخيري للأقباط الأرثوذكس وعلى سند من أنه لا يجوز تملكه بالتقادم إذ أن ذلك لا يقتصر على تغيير سبب الدعوى بل يتناول الصفة التي كانت تتصف بها الطاعنة أمام محكمة أول درجة مما يعتبر بدءا بدعوى جديدة يتعم على محكمة الاستئناف القضاء بعدم قبولها .

٢ — إذ كان الواقع في الدعوى أن الطاعنة أسست دعواها على سند من ثبوت ملكيتها لأرض النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكتسبة للملكية ، وكان المدعى هو المكلف قانونا بإثبات دعواه وتقديم الأدلة التي تؤيد ما يدعيه ، فإن الحكم إذ ناط بالطاعنة بإثبات ما تدعيه من وضع اليد لا يكون قد نقل عبء الإثبات . لما كان ذلك وكان المطعون عليهم قد تمسكوا من جانبهم بأنهم وموثرهم من قبلهم قد اكتسبوا الملكية بالتقادم الطويل ، وكانت محكمة الموضوع قد ألقت على عاتقهم إثبات ما يدعون ، وكان مفاد ما سلف أن كلا من طرفي الدعاوى يزعم أنه اكتسب الملكية بوضع اليد ، فإن إهدار الحكم لأقوال شهود المطعون عليهم وتقريره عدم ثبوت حقهم باعتبارهم مدعى عليهم ليس من شأنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يقضى بثبوتها للطاعنة ولا بأحقيتها فيما طلبته — ولا ينفي وجوب بحث سند ملكية هذه الأخيرة وتحقيق دعاها والقضاء بما يسفر عنه رفضا أو قبولا .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المجلس الملى العام للأقباط الأرثوذكس الذى حلت محله لجنة الأوقاف الخيرية بطريكية الأقباط الأرثوذكس — الطاعنة — أقام الدعوى رقم ... .. مدنى أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد مورث المطعون عليهم طالبا الحكم بتثبيت ملكيته — بصفته ممثلا لوقف بطريكية الأقباط الأرثوذكس للأرض الموضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وكف المنازعة فيها ونسليمها له مع تعيين خبير هندسى لتقدير قيمة ما أحدثه مورث المطعون عليهم من مبان بأرض البطريكية مستحقة الهدم ، وقال يانا لدعواه أن لوقف الأقباط الأرثوذكس قطعة أرض مساحتها ١٣٠٠ مترا تقع على شارعى ... .. بناحية فم الخليج قسم السيدة زينب بالقاهرة ، تضع اليد عليها وتستغلها بالتأجير لآخرين ، وإذ تعرض مورث المطعون عليهم للبطريكية فى وضع يدها ، وتمكن بتاريخ ١٩٤٧/٧/٢٨ من إقامة مبان عليها ، مما يعد منه بناء بسوء نية فى ملك الغير فقد أقام دعواه ، دفع المطعون عليهم بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة لأن المجلس الملى لم يقدم حجة الوقف الدالة على ملكية بطريكية الأقباط الأرثوذكس للعين موضوع الدعوى وأجاب الطاعن على الدفع بأن أرض النزاع ليست وقفاً لأنها مملوكة لأحد الأديرة التى يمثلها المدعى ، وأن لفظ الوقف الوارد بصحيفة افتتاح الدعوى جاء تزيدا وأنه يستند فى ملكيته إلى وضع اليد المدة الطويلة ، وبتاريخ ١٩٥٦/١/٢٦ حكمت المحكمة ( أولا ) برفض الدفع بعدم قبول الدعوى . ( ثانيا ) : بنسب مكتب الخبراء للانتقال إلى عين النزاع وتطبيق المستندات على الطبيعة وبيان الأجزاء المقول أن مورث المطعون عليهم قد اغتصبها وبده الاغتصاب وتحقيق وضع اليد ومعاينة المباني المقامة وتقدير قيمتها مستحقة البقاء ومستحقة الهدم . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة فى ١٩٦٧/٢/٢٠



بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن بصفته وضع يد المجلس الملي العام للأقباط الأرثوذكس على عين النزاع المدة الطويلة المكسبة للملكية وإثبت المطعون عليهم أنهم المالكون لها بوضع يدهم ومورثهم من قبلهم المدة الطويلة المكسبة للملكية ، وعقب سماع شهود الطرفين عادت وحكمت في ٨ / ٤ / ١٩٦٨ برفض الدعوى . استأنفت لجنة الأوقاف الخيرية بطريكية الأقباط الأرثوذكس باعتبارها حلت محل المجلس الملي — الطاعنة — هذا الحكم بالاستئناف رقم ... .. لسنة ٨٥ ق القاهرة طالبة إلغاء والقضاء بالطلبات ، وبتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٧٠ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشوره فواته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، تسمى الطاعنة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون . وفي بيان ذلك تقول أن الحكم استند في قضائه إلى أن الدعوى أسست بداءة على أن الأرض المطالب بثبوت ملكيتها موقوفة ، ثم عدل إلى أنها مملوكة لأحد الأديرة ، فلا يتأتى من بعد تغيير مسند الدعوى أمام محكمة الاستئناف إلى الوقف مرة أخرى ، في حين أن الطاعنة تمسكت في صحيفة الاستئناف بأن أرض النزاع وقف ، وأن تعديل الطلبات أمام المحكمة الابتدائية إنما جاء خطأ غير مقصود ، ومن حق كل خصم أن يغير في الاستئناف طالما لم يتقدم بطلبات جديدة ، والتغيير وارد على سبب الدعوى مع بقاء موضوعها وهي الملكية على حاله هذا إلا أن الحكم ذهب إلى أن الطاعنة لم تقدم الدلائل على وجود الوقف متفتتا عن المستندات المقدمة وهي كلها مثبتة له ، بالإضافة إلى أن القول بأن الأرض مملوكة لأحد الأديرة لا ينفي أنها من الأوقاف الخيرية تبعا لأنها مخصصة لعمل عام هو تعاليم الرهبان والصرف عليهم بدون مقابل ، وهو ما يجيب الحكم بخالفة القانون .

وحيث إن النعي محدود ، ذلك أنه لما كان الثابت بالأوراق أن المجلس الملي العام للأقباط الأرثوذكس رفع الدعوى بداءة بصفته فاعل الأوقاف بطريكية



الأقباط الأرثوذكس مؤسسا إياها على أن أرض النزاع تابعة لأعيان الوقف ، فلما دفع المطعون عليهم بملسة ١٧/١٠/١٩٥٥ أمام محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة لعدم تقديم اشهاد الوقف ، قسرت الطاعة بملسة ٢٦/١/١٩٥٦ أن أرض النزاع مملوكة لأحد الأديرة وليست وقفا ، وإنها تستند إلى وضع اليد المدة المأوية المكسبة للملكية ، وسارت الدعوى على هذا الأساس طيلة زدها أمام المحكمة الابتدائية ، وأكدت الطاعة في مذكرتها الختامية المقدمة بملسة ١٥/١١/١٩٦٢ هذا المعنى من أن ملكية البطريركية ثابتة لها بوضع اليد باعتبارها ملكا لا وقفا ، مما مفاده أن المجلس الملئ لم يعد يقيم مدعاه على سند من نظارته للوقف وإنما باعتباره ممثلا للبطريركية التي وضعت اليد على أرض مملوكة لا موقوفة ، وهو الأساس الذي صدر عليه الحكم الابتدائي . لما كان ذلك وكان الطعن بطريق الاستئناف أقيم على أساس أن أرض النزاع وقف وليست ملكا وأن الجهة التي أقامته إنما تمثل جهة الوقف ، وكانت المادة ٤١١ من قانون المرافعات السابق المقابلة للمادة ٢٣٥ من قانون المرافعات الحالي لا تجيز إبداء طلبات جديدة في الاستئناف ، وكانت الطلبات تعتبر جديدة بهذا المعنى إذا اختلفت عن الطلبات التي أبدت أمام محكمة أول درجة من حيث موضوعها أو المحصوم الذين يتنازعونها أو صفة هؤلاء المحصوم ، ولا يستثنى من ذلك سوى إبداء طلب يختلف مع الطالب المدعى به أمام محكمة أول درجة في السبب بشرط اتحاده معه في الموضوع والمحصوم ، فلا يجوز من ثم للطاعة التي طالبت بملكية العين بصفتها الشخصية أمام محكمة أول درجة على أساس من وضع اليد المملك أن تعتمد في مرحلة الاستئناف إلى المطالبة بصفتها ممثلة للوقف الخيري للأقباط الأرثوذكس وعلى سند من أنه لا يجوز تملكه بالتقدم ، إذ أن ذلك لا يقتصر على تغيير سبب الدعوى بل يتناول الصفة التي كانت تتصف بها الطاعة أمام محكمة أول درجة مما يعتبر بدءا بدعوى جديدة يتحتم على محكمة الاستئناف انقضاء بعدم قبولها . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة ، فإنه لا ينال منه ما تزيد به من أسبابه من شأن إثبات الوقف أيا كان وجه الرأي فيها - طالما لم يكن بحاجة إليها في قضائه ، ويكون المعنى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق وفي بيان ذلك تقول أن قضاء محكمة أولى درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه اطرح ما خلص إليه الخبير في تقريره بمقولة أن المستندات المقدمة خلو من بيان حدود أرض النزاع ، في حين أن بعض تلك المستندات تضمن ذكر الحدود الأربعة المطبقة على أرض النزاع ، وهو يطابق ما جاء بصحيفة افتتاح الدعوى من أن مورث المطعون عليهم تعرض لوضع يد الطاعنة في سنة ١٩٤٧ فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق .

وحيث إن النعى مردود — بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — من أن رأى الخبراء غير مقيد للمحكمة ذلك أنها لا تقضى في الدعوى إلا على أساس ما تطعن إليه ، ومن ثم فلا يعيب قضاءها إذا أطرحت النتيجة التي خلص إليها من أن أرض النزاع تدخل في مستندات الطاعن وذهبت بما لها من سلطة التقدير الموضوعية إلى نتيجة مخالفة متى كانت قد أوردت الأدلة المسوغة لها . ولما كان الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عرض للمستندات المقدمة من الطاعن — والتي اتخذها الخبير أساسا للنتيجة التي خلص إليها — وناقش كلامها تفصيلا وأوضح سبب عدم اطمئنانه لها وأنها لا تؤدي إلى النتيجة الواردة بالتقرير ، فإن النعى عليه بمخالفة الثابت بالأوراق يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أسس قضاءه على أن المستندات وكشوف المكلفة المقدمة منه غير كافية لإثبات وضع يده على أرض النزاع المدة الطويلة المكسبة للملكية ، في حين أنه يفرض أن أرض النزاع لم تكن في وضع يدها فإن ملكيتها لا تسقط بمضي المدة ، وتكليف الطاعنة بإثبات وضع يدها يعد قلبا لعب الإثبات إذ كان يتعين تكليف من يدعى اكتساب الملكية أن يثبت هو وضع يده . هذا إلى أن الحكم أطرح أقوال شاهدي المطعون عليهم مقررا أنها غير مؤدية لاكتسابهم الملكية بوضع اليد ، ومع ذلك فقد قضى برفض الدعوى ، حالة أن المطلق هو ابقاء الملكية للطاعنة ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعمى غير شديد ، ذلك أنه لما كان الواقع فى الدعوى أن الطاعنة أسست دعواها على سند من ثبوت ملكيتها لأرض النزاع وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ، وكان المدعى هو المكلف قانونا بإثبات دعواه وتقديم الأدلة التى تؤيد ما يدعيه فإن الحكم إذا ناط بالطاعنة لإثبات ما تدعيه من وضع اليد لا يكون قد نفل عبء الإثبات . لما كان ذلك وكان المطعون عليهم قد تمسكوا من جانبهم بأنهم ومورثهم من قبلهم قد اكتسبوا الملكية بالتقادم الطويل ، وكانت محكمة الموضوع قد ألقت على عاتقهم إثبات ما يدعون ، وكان مفاد ما سلف أن كلا من طرفي ادعاءى يزعم أنه اكتسب الملكية بوضع اليد ، فإن احذار الحكم لأقوال نهودا المطعون عليهم وتقريره عدم ثبوت حقهم باعتبارهم مدعى عليهم ليس من شأنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يقضى بثبوتها للطاعنة ولا أحقيتها فيما طلبته ، ولا ينفى وجوب بحث سند ملكية هذه الأخيرة ، وتحقيق دفاعها والقضاء بما يسفر عنه رفضا أو قبولا . ويكون النعمى بهذا السبب على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عبد العال السيد وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور عبد الرحمن عباد ، محمد فازوق راتب ، إبراهيم فوده وعماد الدين بركات .

(٩٧)

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) إيجار . التزام . عقد .

صيانة العين المؤجرة . عدم التزام المؤجر بها في ظل التقنين المدني الملغى . جواز التزامه بها في عقد الإيجار أو في اتفاق لاحق .

( ٢ ) مسئولية " مسئولية عقدية " . التزام . مقابلة .

وقوع خطأ من المقاول الذي عهد اليه مالك المبنى بترميمه أدى إلى خساره . مسئولية المالك قبل المستأجر عن هذا الخطأ . لا محل لتعليق الحكم في دعوى المستأجر بالتعويض على الحكم في دعوى المالك بالتعويض ضد المقاول .

( ٣ ) إثبات " الاحالة إلى التحقيق " . نقض " السبب الجديد " .

النفي بعدم جواز اثبات بالبينة . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .  
علة ذلك .

١ - لئن كان عقد الإيجار موضوع الدعوى قد أبرم في ظل التقنين المدني الملغى الذي لم يتضمن التزام المؤجر بصيانة العين المؤجرة ، إلا أن للتعاقدين حرية التراضي على إضافة هذا الالتزام إما في عقد الإيجار وإما في اتفاق لاحق ويكون هذا الالتزام التزاماً عقدياً في الحاليتين .

٢ - إذ كان المدين مسئولاً عن خطأ الأشخاص الذين يستخدمهم في تنفيذ التزامه العقدي ، وكان الحكم المطعون فيه قد قرر أن المقاول الذي عهد إليه الطاعن - المالك - بتنفيذ عملية الترميم قد أخطأ في عمله خطأ ترتب عليه

هدم المبنى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الطاعن مسئولاً أمام المطعون عليه — المستأجر — عن الخطأ الذي ارتكبه المكارل دون تعليق دعوى المطعون عليه على الفصل في الدعوى التي رفعها الطاعن ضد المكارل . لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

٣ — قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ليست من النظام العام . فعلى من يريد التمسك بالدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة أن يتقدم بذلك لمحكمة الموضوع قبل البدء في سماع شهادة الشهود ، فإذا سكت عن ذلك عدته كونه تنازلاً منه عن حقه في الإثبات بالطريق الذي رسمه القانون . وإذا كان الواقع أن محكمة أول درجة حكمت قبل الفصل في الموضوع بحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه أن الطاعن هدم المدرسة حتى سطح الأرض على ما كان فيها ومقدار ما لحقه من جراء ذلك من ضرر، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يبد أي اعتراض على هذا الحكم لا قبل سماع أقوال الشهود ولا بعد سماع أقوالهم بل سكت عن ذلك إلى أن صدر الحكم في الدعوى فإن ذلك يعتبر تنازلاً عن الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة ولا يجوز له التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٨١٨ لسنة ١٩٦٧ مدني القاهرة الابتدائية للحكم بإلزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ خمسة آلاف جنيه ، وقال بياناً للدعوى إنه يعقد ١٣/١/١٩٣٨ استأجر من وزارة الأوقاف المنزل

رقم ... .. قسم السيدة زينب لاستعماله مدرسة وظل يستعمله لهذا الغرض حتى أخطره الطاعن في ١٥/٩/١٩٦٥ بأنه اشتراه من الوزارة ثم استصدر أمر تنكيس رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٦ وطلب منه مساعدته في إجراء الإصلاحات الواردة به وتحور بينهما عقد مؤرخ ١٩٦٦/١٢/٢٢ في هذا الشأن نص فيه على أن تنتهى الإصلاحات في مدى شهرين ، إلا أن الطاعن بدلا من تنفيذ الاتفاق قام بهدم المدرسة جميعها وعلى ما فيها حتى سطح الأرض ، فأقام المطعون عليه الدعوى رقم ... .. مستعجل جزئى القاهرة انتدب فيها خبير قدم تقريراً ثبت منه مسئولية الطاعن عن الأضرار المادية والأدوية التى لحقت بالمطعون عليه وتاريخ ١٩٦٨/١١ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه أن الطاعن هدم المدرسة حتى سطح الأرض ، على ما كان فيها ومقتضدار ما لحق بالمطعون عليه من ضرر ، وبعد سماع أقوال شهود الطرفين حكمت فى ١٩٦٩/٦/١١ بالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه مبلغ ١٥٠٠ ج . استأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا تعديله والقضاء له بمبلغ ٥٠٠٠ ج وقيد الاستئناف برقم ١٧٣٢ سنة ٨٦ ق كما استأنفه الطاعن طالبا العاه ورفض الدعوى وقيد الاستئناف برقم ١٧٣٣ لسنة ٨٦ ق القاهرة وبعد أن أمرت المحكمة بضم الاستئناف الثانى للأول حكمت بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٢ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينسب الطاعن بالسبب الأول وبالوجه الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول إنه لم يكن قائما بترميم العقار وفاء لالتزام عقدى بل كان يمارس حقه كمالك يعمل على إصلاح ملكه ، والاتفاق المؤرخ ١٩٦٦/١٢/٢٢ المبرم بينه وبين المطعون عليه ليس مصادرا لالتزام عقدى بالترميم حتى يطالبه المطعون عليه بالتعويض على أساس المسئولية العقدية إذ أن أثر هذا الاتفاق ينحصر فى تحديد مدة الترميم وتعيين طبيعة وضع يد الطاعن على العقار خلال هذه المدة وإذا كان الثابت أن الطاعن لم يرتكب أى خطأ شخصى فى عملية الترميم وأنه إنما عهد بها إلى مقاول أخطأ فى عمله مما ترتب عليه سقوط حجرات



المبنى فإنه لا تجوز مساءلة الطاعن عن هذا الخطأ لأن المفاوض ليس تابعاً له وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى في الدعوى مستقلة عن الدعوى رقم ٣٩٢٥ لسنة ٦٧ مدنى كلى القاهرة التى رفعها ضد المفاوض لطلب التعويض فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه وإن كان عقد الإيجار موضوع الدعوى قد أبرم فى ١٣/١/١٩٣٨ فى ظل التقنين المدنى الملغى الذى لم يتضمن التزام المؤجر بصيانة العين المؤجرة ، إلا أن للمتقاعدين حرية التراضى على إضافة هذا الالتزام إما فى عقد الإيجار وإما فى اتفاق لاحق ، ويكون هذا الالتزام التزاماً عقدياً فى الحالتين . وإذ أورد الحكم المطعون فيه "ومن حيث إنه علاوة على قيام علاقة عقدية بين الطرفين بموجب الاتفاق المؤرخ ٢٢/١٢/١٩٦٦ الذى تعهد المسالك ... .. ( الطاعن ) بمقتضاه أن يقوم بتنكيس شامل للمبنى وإجراء الإصلاحات اللازمة له فى مدة لا تتجاوز ستين يوماً من أول يناير ١٩٦٧ وتسليمه كامل التشطيب إلى المستأجر ( المطعون عليه ) فإنه من المقرر أن التزام المؤجر بصيانة العين المؤجرة هو التزام عقدى وأن المسئولية عن الخطأ فى تنفيذه تكون بالتالى مسئولية عقدية " . وكانت مجادلة الطاعن فى أن الاتفاق المؤرخ ٢٢/١٢/١٩٦٦ لا يتضمن التزاماً بالصيانة على عاتقه دافعا عاريا عن الدليل لأنه لم يقدم لهذه المحكمة هذا الاتفاق ، وكان ماذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن التزاماً عقدياً بالصيانة قد نشأ بموجب الاتفاق المشار إليه ، دعامه تكفى وحدها لإقامة قضاءه على أساس قانونى سليم فلا يعيبه ماساقه تزيداً بعد ذلك من قوله كقاعدة عامة من التزام المؤجر بصيانة العين المؤجرة بالرغم من أن عقد الإيجار تم فى ظل القانون المدنى القديم مادام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة . لما كان ذلك وكان المدين مسئولاً عن خطأ الأشخاص الذين يستخدمهم فى تنفيذ التزامه العقدى وكان الحكم المطعون فيه قد قرر أن المفاوض الذى عهد إليه الطاعن تنفيذ عملية الترميم قد أخطأ فى عمله خطأ ترتب عليه هدم المبنى ، فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر الطاعن مسئولاً أمام المطعون عليه عن الخطأ الذى ارتكبه المفاوض دون تعليق دعوى المطعون عليه على الفصل فى الدعوى التى رفعها الطاعن ضد المفاوض — لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثانى من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه خطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن الثابت من المستندات المقدمة أن العقار كان غير صالح أصلاً للاستعمال كمدرسة مما يقطع بانتفاء الضرر ، كما وأن المطعون عليه لم يقدم أى مستند يفيد أنه سلم الطاعن أدوات المدرسة ومهماتهما ولا يجوز إثبات مسئولية الطاعن عنها استناداً إلى أقوال الشهود لأن قيمتها تزيد على عشرة جنيهات ، عملاً بقواعد الإثبات التى كانت سارية .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد فى أسبابه أن العقار كان فى حاجة إلى ترميم عهد به الطاعن إلى مقال أخطأ فيه وترتب على ذلك هدم المبنى وضياع منقولات المدرسة وأدواتها وما يستقيم ذلك من انقراض الإيجار قبل انقضاء مدته وتوقف نشاط المدرسة وكان إثبات حصول الضرر أو نفيه من الأمور الواقعية التى تقدرها محكمة الموضوع ولا معقب على حكمها من محكمة النقض ، فإن ما يشبه الطاعن فى هذا الخصوص لا يبدو أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة .

ولما كان ذلك وكانت قاعدة عدم جواز الإثبات بالبيئة فى الأحوال التى يجب فيها الإثبات بالكتابة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ليست من النظام العام ، فعلى من يريد التمسك بالدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة أن يتقدم بذلك لمحكمة الموضوع قبل المبدئ فى سماع شهادة الشهود ، فإذا سكت عن ذلك عد سكوته تنازلاً منه عن حقه فى الإثبات بالطريق الذى رسمه القانون .

وإذا كان الواقع أن محكمة أول درجة حكمت قبل الفصل فى الموضوع بأحوال الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه أن الطاعن هدم المدرسة حتى سطح الأرض على ما كان فيها ومقدار ما لحقه من جراء ذلك من ضرر ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يبد أى اعتراض على هذا الحكم لا قبل سماع أقوال الشهود ولا بعد سماع أقوالهم بل سكت عن ذلك إلى أن صدر الحكم فى الدعوى مما يعتبر منه تنازلاً عن الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة ولا يجوز له التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض — فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحسيني وعضوية السادة المستشارين :  
عبدان الزيني ، محمد الخولي ، سعد العيسوي وإبراهيم هاشم .

(٩٨)

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤ القضائية :

( ٢٠١ ) قرار إداري . اختصاص " اختصاص ولائي " .

( ١ ) القرار الإداري الذي لا تختص جهة القضاء العادي بإلغائه أو تأويله أو تعديله . ماهيته .

( ٢ ) قرار المحافظ بإلقاء المياه والمخلفات وأحد المصارف . مخالفة لقانون الري والصرف  
٧٤ لسنة ١٩٧١ . أثره . تجرده من صفته الإدارية بما يسقط عنه حصانته . اختصاص القضاء  
العادي بحماية الأفراد .

١ - القرار الإداري الذي لا تختص جهة القضاء العادي بإلغائه أو تأويله  
أو تعديله - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ذلك القرار الذي تفصح  
به الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة ، يقتضي القوانين وذلك بقصد  
إحداث مركز قانوني معين متى كان ممكناً وجائزاً قانوناً وأن الباعث عليه  
مصلحة عامة .

٢ - إذ أن قرار المحافظ يقضي بإلقاء مياه بيارات المطاعم والمقاهي  
والمياه المخلفة عن الرشع والأمطار وانفجار المواشير بما تحتويه من مخلفات في  
المصرف موضوع النزاع ، وكان هذا القرار مخالفاً لما نصت عليه المادة ٦٩  
من قانون الصرف والري رقم ٧٤ لسنة ٧١ من حظر القيام بإلقاء جثة حيوان  
أو أية مادة أخرى مضرّة بالصحة أو ذات رائحة كريهة في أي مجرى معد للري  
أو الصرف ، ولما قضت به المادة ٧٥ من ذات القانون من معاقبة من يخالف  
ذلك بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على ثلاثين جنيهاً ، فإنه بذلك  
يكون قد صدر من شخص لا سلطة له إطلاقاً في إصداره ومشوياً بمخالفة



صارخة للقانون بما يجرده من صفته الإدارية ويسقط عنه الحصانة المقررة للقرارات الإدارية ، ويكون من حق القضاء العادي أن يتدخل لحماية مصالح الأفراد مما قد يترتب عليه ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بالزام الطاعن بصفته بالامتناع عن استعمال المصرف موضوع النزاع مقلبا ومستودعا للواد البرازية وبعدم إلقاء القاذورات ومياه الكسح به لم يخالف أحكام الاختصاص الولائي أو مبدأ الفصل بين السلطات .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل - حسبما يبين من الأوراق - في أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم ١٦٢ لسنة ٧٢ مدني كلى دمياط ضد الطاعن بصفته رئيس مجلس قروي الزرقا للحكم بمنعه من استعمال مصرف أبو كمن مقلبا ومستودعا للواد البرازية ومنعه من إلقاء المخلفات ومياه المجاري والكسح والقاذورات بالمصرف المذكور ، وقالوا بيانا لها أنهما يقيمان بمنزليهما الكائنين بناحية الزرقا على مسافة بضع أمتار من مصرف أبو كمن الواقع شرقي أرض تقسيم مجلس قروي الزرقا والمخصص لمصرف مياه الري ، وقد فوجئتا مع جميع سكان المنطقة بعربات الكسح التابعة للطاعن تنقل مخلفات المجاري وتلقى بها في هذا المصرف .

ولما كان هذا العمل يربط خطرا على الصحة العامة يتمثل في إنتشار الأوبئة والأمراض المعدية ، وكان الطاعن لم يستجب لشكواهما ولم يتوقف عن إلقاء مخلفات المجاري والمواد البرازية في المصرف ، فقد أقاما دعواهما بالطلبات سالفة الذكر وفي ١٩٧٢/٢/٢٥ حكمت المحكمة بندب ثلاثة خبراء لأداء المأمورية المبينة بمنطوق الحكم ، وقدموا تقريرا اتهموا فيه إلى أن مياه الكسح الناتجة من خزانات المنازل تصل إلى المصرف من طريقين أولهما مواسير مباشرة من المساكن المجاورة تصرف المياه الناتجة من غرف الترسيب وثانيهما مجمع تلقى به محتويات

عربات الكسح من الخزانات داخل المدينة ، وأن المصرف يبعد عن الكنلة السكنية حوالي ٣٠ مترا ويقع منزلا المطعون ضدّهما على مسافة أربعة أمتار منه وأن المثلين قد أنشئتا سنة ١٩٦٤ بينما صرف مياه الكسح من المساكن الشعبية المجاورة قائم منذ سنة ١٩٦٢ ، وأنه ينتج عن القاء ناتج كسح الخزانات في المصرف روائح كريهة ويوفر ذلك ظروفا أكثر ملاءمة لتوالد البعوض . وفي ١٩٧٣/٤/٢٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، استأنف المطعون ضدّهما بالاستئناف رقم ٧٧ لسنة ٥ ق المنصورة ( مأمورية دمياط ) وفي ١٩٧٤/٣/٤ حكمت المحكمة للمطعون عليهما بطلبائهما الالتهائية . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله من وجهين : أولهما : أن محافظ دمياط بصفته ممثلا للسلطة التنفيذية أصدر بتاريخ ١٩٧١/١/٥ قرارا إداريا يتضمن موافقته على أن يقوم المجلس الطاعن باستخدام المصرف موضوع النزاع في القاء مياه بيارات المطاعم والمقاهى ومياه الرش والامطار وانفجار المواسير ، على أن يستخدم المقلب العمومى في القاء ناتج الكسح ، وإذا كانت جهة القضاء العادى لا تختص بالغاء أو تأويل أو تعديل القرار الإدارى عملا بأحكام المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة ، فإن الحكم المطعون فيه وقد أوقف استعمال المصرف وألغى ما تضمنه قرار محافظ دمياط سالف الذكر يكون قد خالف أحكام الاختصاص الولاىى بما يستوجب نقضه ، وثانيهما : أن الحكم المطعون فيه قد خالف مبدأ الفصل بين السلطات بقضائه بمنع استعمال جهة الإدارة للصرف العمومى فيما ترى استعماله فيه خشية طفع المجارى وما يترتب على ذلك من مخاطر وأضرار بالصحة العامة وهى مسائل من شأن جهة الإدارة وحدها ، وبذا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بخروجه عن اختصاص القضاء ومخالفته لمبدأ الفصل بين السلطات .

وحيث إن النعى بوجهيه مردود ذلك أن القرار الإدارى الذى لا تختص جهة القضاء العادى بالغاء أو تأويله أو تعديله - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ذلك القرار الذى تفصح به الإدارة عن إرادتها الملزمة بمآلها من سلطة ،

بمقتضى القوانين وذلك بقصد إحداث مركز قانونى معين متى كان ممكنا وجائزا قانونا وكان الباعث عليه مصلحة عامة ، ولما كان قرار محافظ دمياط يقضى بالقاء مياه بيارات المطاعم والمقاهى والمياه المخلفة عن الرشع والأمطار وانفجار المواسير بما تحتويه من مخلفات فى المصرف موضوع النزاع ، وكان هذا القرار مخالفا لما نصت عليه المادة ٦٩ من قانون الصرف والرى رقم ٧٤ لسنة ٧١ من حظر القيام بالقاء جثة حيوان أو أية مادة أخرى مضرة بالصحة أو ذات رائحة كريهة فى أى مجرى معد للرى أو الصرف ، ولما قضت به المادة ٧٥ من ذات القانون من معاقبة من يخالف ذلك بغرامة لاتقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على ثلاثين جنيها ، فإنه بذلك يكون قد صدر من شخص لا سلطة له إطلاقا فى إصداره ومشوبا بمخالفة صارخة للقانون بما يجرده عن صفته الإدارية ويسقط عنه الحصانة المقررة للقرارات الإدارية ، ويكون من حق جهة القضاء العادى أن تتدخل لحماية مصالح الأفراد مما قد يترتب عليه ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بالزام الطاعن بصفته بالامتناع عن استعمال المصرف موضوع النزاع مقلبا ومستودعا للواد البرازية وبعدم القاء القاذورات ومياه الكسح به لم يخالف أحكام الاختصاص الولائى أو مبدأ الفصل بين السلطات ، ويكون النعى على الحكم بسبب الطعن على غير أساس .



## جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المرجوشي وعضوية السادة  
المستشارين : شرف الدين خيرى ، أحمد شوبه الحسد ، ألقى بقطر حبشى وأحمد  
شوفى المليجى .

(٩٩)

الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٢ القضائية :

عمل . تأمينات اجتماعية .

المنشآت وفروعها بمحافظة الاسكندرية خضوعها لأحكام التأمين الصحى متى بلغ عدد  
العمال بأى منها مائة عامل على الأقل . القرار ٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ . المقصود  
بالقرار ٣٠٤ لسنة ١٩٦٦ مجرد تعديل تاريخ بدء العمل بالقرار سالف  
الذكر .

أصدر وزير الصحة القرار رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تحديد المنشآت  
التي يسرى بالنسبة إليها نظام التأمين الصحى ونص فى المادة الأولى منه على  
أن يستبدل بنص المادة الأولى من القرار الوزارى رقم ١٩ لسنة ١٩٦٤ النص  
الآتى " مادة ١ - لا تسرى أحكام الباب الخامس من قانون التأمينات الاجتماعية  
فى شأن التأمين الصحى إلا على المنشآت الموجودة فى محافظة الاسكندرية ويبلغ  
عدد عمالها مائة عامل على الأقل " ثم أصدر قراره رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ باعتبار  
فروع المنشآت بمحافظه الاسكندرية والتي يبلغ عدد عمالها مائة عامل على الأقل فى  
حكم المنشأة فى شأن سريان نظام التأمين الصحى ونص فى مادته الأولى على أنه  
" فى تطبيق أحكام القرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٥ يعتبر فى حكم المنشأة الفروع  
الموجودة فى محافظة الاسكندرية للمنشآت التي يبلغ مجموع عمالها مائة عامل على  
الأقل " فساوى بذلك بين المنشأة وفرع المنشأة الموجود فى محافظة الاسكندرية  
فى شأن سريان التأمين الصحى وأخضعه لنظامه إذا بلغ عدد عماله مائة عامل على  
الأقل ، وأن القرار ٣٠٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن العمل بأحكام المادة الأولى

من القرار ٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ بتعديل القرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٥ بشأن تحديد المنشآت التي يسرى بالنسبة إليها نظام التأمين الصحى قد قصد بإصداره مجرد تعديل تاريخ بدء العمل بالقرار رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ بجعله — وعلى ما جاء فى مادته الأولى — أول يناير ١٩٦٦ ، دون أن يغير فى موضوعه من شرط إخضاع فرع المنشأة الكائن بمحافظة الاسكندرية لنظام التأمين الصحى بأن يبلغ عدد عمالها مائة عامل على الأقل .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الشركة الطاعنة أقامت على المطعون عليهما الأولين الدعوى رقم ٦١٢٣ لسنة ١٩٦٩ مدنى كلى القاهرة بطلب الحكم بعدم أحقية المطعون عليهما الأولى — الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية فى المطالبة بمبلغ ٤٧٩,٨١٠ جنيها وقالت بياها لها إن المطعون عليها الأولى وجهت إليها خطابا فى ١٩/٨/١٩٦٩ بأداء مبلغ ٤٧٩,٨١٠ جنيه بمقولة إنه قيمة اشتراكات التأمين الصحى وغرامات التأخير المستحقة عن عمال فرعها بالاسكندرية بالاستناد إلى القرار الوزارى رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ ، وإذا كان عدد العمال هذا الفرع يقل عن مائة عامل ومن ثم فلا يسرى بالنسبة إليه نظام التأمين الصحى ، فقد أقامت دعواها بطلبها المتقدم ، وتاريخ ١٠/١١/١٩٧٠ قضت المحكمة بعدم أحقية هيئة التأمينات الاجتماعية فى المطالبة بمبلغ ٤٦٩,٣٩٧ جنيها . استأنف المطعون عليهما الأولان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد لاستئناف برقم ٣٧١٤ لسنة ٨٧ قضائية وتاريخ ٢١/٦/١٩٧٢ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة لمطعون عليه الثالث بصفته وأبدت رأيا فى الموضوع بنفس الحكم ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت لنظاره أخيرا جلسة ١٨/٢/١٩٧٨ وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الدفع المبدى من النيابة صحيح ، ذلك أنه لما كانت الخصومة في الطعن لا تكون إلا بين من كانوا خصوما بعضهم لبعض في النزاع الذي فصل فيه ، وكان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الثالث لم يختصم في هذا النزاع فإن الطعن ضده بالنقض يكون غير مقبول .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون عليهما الأولين .

وحيث إن الطعن يقوم على سبب واحد تنعى به الطاعنه على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم رفض دعواها على سند من القول بأن القرار الوزاري رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٦٦ إنما قصد به تعميم ارتفاع سائر فروع المنشآت بالاسكندرية أيا كان عدد عمالها بنظام التأمين الصحى ، وإذا كان مراد المشرع بالقرار المشار إليه هو تعديل تاريخ بدء العمل بالقرار الوزاري رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ فنص في ذلك القرار على سريان حكم المادة الأولى منه على الفروع التى لم تنتفح بالتأمين الصحى اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٦ ، دون أن تنجبه إرادته إلى تعميم ارتفاع فروع المنشآت بمدينة الاسكندرية بصرف النظر عن عدد عمالها بهذا النظام ، لانه لو نسخ ذلك لكان مؤداه عدم تطبيق نظام التأمين الصحى على المنشآت التى يقل عدد عمالها عن مائة عامل في حين يكون تطبيقه لازما على فروع المنشآت التى لا يقل عمالها عن هذا العدد ولا يسوغ أن تكون هذه النتيجة مقصوده ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كان وزير الصحة قد أصدر القرار رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٥ في شأن تحديد المنشآت التى يسرى بالنسبة إليها نظام التأمين الصحى ، ونص في المادة الأولى منه على أن يستبدل بنص المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ١٩ لسنة ١٩٦٤ . . النص كالاتى :

” مادة ( ١ ) : لا تسرى أحكام الباب الخامس من قانون التأمينات الاجتماعية في شأن التأمين الصحى إلا على المنشآت الموجودة في محافظة الاسكندرية ويبلغ عدد عمالها مائة عامل على الأقل “ .



ثم أصدر قراره رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ باعتبار فروع المنشآت بمحافظة الاسكندرية والتي يبلغ عدد عمالها مائة عامل على الأقل في حكم المنشأة في شأن سريان نظام التأمين الصحي ونص في مادته الأولى على أنه "في تطبيق أحكام القرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٥ يعتبر في حكم المنشأة الفروع الموجودة في محافظة الاسكندرية للمنشآت التي يبلغ مجموع عدد عمالها مائة عامل على الأقل، " فساوى بذلك بين المنشأة وفرع المنشأة الموجودة في محافظة الاسكندرية في شأن سريان التأمين الصحي وأخضعه لنظامه إذا بلغ عدد عماله مائة عامل على الأقل ، ولما كان القرار رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٦١ بشأن العمل بأحكام المادة الأولى من القرار رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ بتعديل القرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٥ بشأن تحديد المنشآت التي يسرى بالنسبة إليها نظام التأمين الصحي قد قصد بإصداره مجرد تعديل تاريخ بدء العمل بالقرار رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ بجعله - وعلى ما جاء في الأولى - أول يناير سنة ١٩٦٦ ، دون أن يغير في موضوعه من شرط اخضاع فرع المنشأة الكائن بمحافظه الاسكندرية لنظام التأمين الصحي بأن يبلغ عدد عمالها مائة عامل على الأقل ، لما كان ذلك وكان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن عدد عمال فرع الشركة الطاعنة بمحافظه الاسكندرية هو أربعة عمال فقط ومن ثم فلا ينطبق عليه قرار وزير الصحة المشار إليه ، لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه وقد جرى على خلاف هذا النظر وأسرى نظام التأمين الصحي على فرع الشركة الطاعنة بمحافظه الاسكندرية حال أنه لا يخضع له ، يكون قد خالف القانون وأخفا في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين تأييد الحكم المستأنف .

## جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد فاضل المريجوى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : شرف الدين خيرى ، أحمد شيبه الحمد ، ألقى بقطر حبشى وأحمد  
شوقى الملبجى .

( ١٠٠ )

الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣ ، القضائية :

دعوى " سقوط الحصومة " . إعلان " ميعاد المسافة " .

ميعاد السنة المحددة لسقوط الحصومة ميعاد اجرائى . الأصل أن يضاف اليه ميعاد المسافة  
المختص عليه في المادتين ١٦ و ١٧ مرافعات . طلب الخصم المقيم في ليبيا إضافة ميعاد مسافة  
لإعلان صحيفة تعجيل الدعوى بعد انقطاع سير الحصومة لا محل له . علة ذلك .

تنص المادة ١٦ من قانون المرافعات بأنه إذا كان الميعاد معيناً في القانون  
للحضور أو لمباشرة إجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلومتراً  
بين المكان الذى يجب الانتقال منه والمكان الذى يجب الانتقال إليه على أن  
لا يتجاوز ميعاد المسافة بأية حال أربعة أيام ، ولما كان الانتقال الذى تعنيه المادة ١٦  
والذى تنصرف إليه مواعيد المسافة المقررة بها بالنسبة لمن يقع موطنهم داخل البلاد  
كما تنصرف إليه مواعيد المسافة المقررة المادة ١٧ بالنسبة لمن يكون موطنهم خارج  
البلاد هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انتقال من يستلزم الإجراء  
ضرورة انتقالهم وهم الخصوم أو من ينوب عنهم من المحضرين وغيرهم ، وإذا كان  
الطاعن يطالب بإضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد السنة المحدد لسقوط الحصومة عملاً  
بالمادة ١٣٤ من قانون المرافعات ، فإنه وإن كان هذا الميعاد وهو ميعاد اجرائى  
مما يضاف إليه أصلاً ميعاد المسافة وفقاً لما تنص عليه المادتان ١٦ ، ١٧ مرافعات  
إلا أنه لما كان الإجراء الذى يطلب الطاعن من أجله إضافة ميعاد للمسافة فى الدعوى  
الحالية هو إعلان صحيفة تعجيل الدعوى للطعون ضدها ، وكان الانتقال الذى  
يقتضيه القيام بهذا الإجراء هو انتقال المحضر من مقر المحكمة التى قدمت صحيفة

التعجيل إليها إلى محل من يراد إعلانه بها فإن ميعاد المسافة الذي يزداد على ميعاد إعلان صحيفة التعجيل يحتسب على أساس المسافة بين هذين المحلين . وإذا كانت المحكمة التي قدمت لها صحيفة التعجيل كائنة بجمهورية مصر العربية وكان محل المطعون ضدها بها فانه لا يجوز بحال أن يجاوز ميعاد المسافة عند إعلانها أربعة أيام عملاً بنص المادة ١٦ مرافعات . ولا يجدى الطاعن للتحدى بأن مقر إقامته بالجمهورية العربية الليبية مما يبرر إعطائه ميعاد مسافة قدره ستون يوماً عملاً بالمادة ١٧ مرافعات ليتسنى له خلاله الحضور من ليبيا وإعلان خصمه بصحيفة التعجيل ذلك أن مؤدى نص المادة ١٣٤ مرافعات أن يقوم صاحب الدعوى بتعجيل دهواه قبل فوات سنة على آخر إجراء صحيح تم فيها وذلك بتقديمه صحيفة التعجيل لقلم المحضرين خلال السنة ليقوم بإعلانها وإلا كانت دهواه عرضة لأن يحكم بسقوطها ، ولا يحتسب ميعاد مسافة للقيام بهذا الإجراء وهو الإعلان إلا في نطاق ما يقتضيه تمامه بانتقال المحضر من مقر المحكمة التي قدمت إليها صحيفة التعجيل إلى مقر الخصم المراد إعلانه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أمشوفى أوضاحه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ... مدنى كلى ... بنتا على المطعون ضدها — ... طلب الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٦٤١٤ جنيهاً و ٥٠٠ صليم ، وقال بياناً لها أنه كان يعمل مديراً فنياً لفرع الجمعية بينها مقابل أجر شهري قدره ثلاثون جنيهاً بالإضافة إلى عمولة إنتاج بواقع ١,٥ ٪ من المبيعات وإذا فصل من العمل بغير مبرر فقد أقام دهواه بما يستحقه من أجر وعمولة وتعويض عن الفصل التمسنى ، وقيمة ذلك المبلغ المطالب به . وفى ١٩٦٩/١٢/٢٣ قضت المحكمة



بتلعب خير لأداء المهمة المينة بالحكم . وبتاريخ ١٩٧٠/١١/١٠ حكمت بإقطاء سير الخصومة بنوال صفة رئيس مجلس إدارة الجمعية المطعون ضدها والذي كان يباشر الخصومة عنها ، عجل الطاعن الدعوى بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة في ١٩٧١/١٢/٢ وأعانت للمطعون ضدها في ١٩٧١/١٢/٧ ، وبجلسة ١٩٧١/١٢/٢٨ دفع وكيل المطعون ضدها بسقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة بين تاريخ صدور الحكم بإقطاء سير الخصومة في الدعوى وبين تاريخ تعجيلها عملاً بالمادة ١٣٤ من قانون المرافعات ؛ طلب الطاعن رفض الدفع استناداً إلى أنه يقيم بالجمهورية العربية الليبية مما يوجب إضافة ميعاد مسافة قدره ستون يوماً للمدة المقررة لسقوط الخصومة ، وبتاريخ ١٩٧٢/٥/١٦ حكمت المحكمة بسقوط الخصومة . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا - مأمورية بنها - وقيد الاستئناف برقم ... .. قضائية ، وبتاريخ ١٩٧٣/٣/١٣ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على غرفة المشورة فعدلت لنظره جلسة ١٩٧٨/١/٢١ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي فيهما الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أنه طلب أمام محكمة الموضوع رفض الدفع بسقوط الخصومة لعدم تعجيلها خلال سنة من تاريخ الحكم بإقطاء السير فيها ، واستند في ذلك إلى أن له طبقاً للقانون إضافة ميعاد مسافة على ميعاد السنة المنصوص عليه بالمادة ١٣٤ من قانون المرافعات لكن الحكم المطعون فيه قبل الدفع بسقوط الخصومة مستنداً إلى أن تعجيل الدعوى يتم بإعلان المطعون ضدها للحضور وأنه متى كان قانون المرافعات لا يسمح بالاعتفاء بميعاد المسافة إلا لمن يطلب حضوره دون طالب الحضور فإن المدعى الذي يجعل دعواه يتعين عليه إعلان خصمه خلال مدة السنة المنصوص عليها بالمادة ١٣٤ من قانون المرافعات دون أن يلتمس لنفسه ميعاداً إضافياً للمسافة ، هذا في حين أن الانتقال المعنى في المادة ١٦ من قانون المرافعات هو انتقال من يستلزم الإجراء ضرورة انتقالهم وهو الخصوم أو من ينوب عنهم من المحضرين ، وإذا يقيم الطاعن في الجمهورية العربية الليبية فقد توافر لديه المانع من موالاة السير في الدعوى

فتكون الخومة بنأى من السقوط ويكون له أن يضيف ستين يوما لميعاد السنة المحددة بالمادة ١٣٤ من قانون المرافعات عند إعلانه المطعون ضدها بصحيفة التعجيل عملا بالمادتين ١٦ ، ١٧ مرافعات ، وإذا خالف المحكم المطعون فيه ذلك يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، فلك أن المادة ١٦ من قانون المرافعات التي يستند إليها الطاعن تقضى بأنه إذا كان الميعاد معيناً في القانون للحضور أو لمباشرة إجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلومترا بين المكان الذي يجب الانتقال منه والمكان الذي يجب الانتقال إليه على أن لا يتجاوز ميعاد المسافة بأية حال أربعة أيام ، ولما كان الانتقال الذي تعنيه المادة ١٦ والذي تنصرف إليه مواعيد المسافة المقررة بها بالنسبة لمن يقع موضعهم داخل البلاد كما تنصرف إليه مواعيد المسافة المقررة بالمادة ١٧ بالنسبة لمن يكون موطنهم خارج البلاد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — انتقال من يستلزم الإجراء ضرورة انتقالهم وهم المصوم أو من ينوب عنهم من المحضرين وغيرهم ، لما كان ذلك وكان الطاعن يطالب بإضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد السنة المحدد لسقوط الخصومة بالمادة ١٣٤ من قانون المرافعات ، فانه وأن كان هذا الميعاد هو ميعاد إجرائي مما يضاف إليه أصلا ميعاد المسافة وفقا لما تنص عليه المادتين ١٦ ، ١٧ مرافعات إلا أنه لما كان الإجراء الذي يطلب من أجله إضافة ميعاد للمسافة في الدعوى الحالية هو إعلان صحيفة تعجيل الدعوى للمطعون ضدها ، وكان الانتقال الذي يقتضيه القيام بهذا الإجراء هو انتقال المحضر من مقر المحكمة التي قدمت صحيفة التعجيل إليها إلى محل من يراد إعلانه بها ، فإن ميعاد المسافة الذي يزداد على ميعاد إعلان صحيفة التعجيل يحاسب على أساس المسافة بين هذين المحلين . ولما كانت المحكمة التي قدمت لها صحيفة التعجيل كاتبة بجمهورية مصر العربية ، وكان محل المطعون ضدها بها فانه لا يجوز بحال أن يتجاوز ميعاد المسافة عند إعلانها أربعة أيام عملا بنص المادة ١٦ مرافعات — ولا يجدى الطاعن التحدى بأن مقر إقامته الجمهورية العربية الليبية مما يبرر إعطاءه ميعاد مسافة قدره ستون يوما عملا بالمادة ١٧ مرافعات ليقضى له خلاله الحضور من



ليبيا وإعلان خصمه بصحيفة التعجيل ذلك أن المادة ١٣٤ مرافعات إذ نصت على أن : "لكل ذي مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو إمتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي". فلاز مؤدى هذا النص أن يقوم صاحب الدعوى بتعجيل دعواه قبل فوات سنة على آخر إجراء صحيح تم فيها وذلك بتقديمه صحيفة التعجيل لقلم المحضرين خلال السنة ليقوم بإعلانها وإلا كانت دعواه عرضة لأن يحكم بسقوطها ولا يحتسب ميعاد مسافة للقيام بهذا الإجراء وهو الإعلان إلا في نطاق ما يقتضيه بمامة بانتقال المحضر من مقر المحكمة التي قدمت إليها صحيفة التعجيل إلى مقر الخصم المراد إعلانه على ما سلف بيانه . لما كان ذلك وكان الطاعن على ما هو ثابت من تقريرات الحكم المطعون فيه قد أودع صحيفة تعجيل الدعوى قلم الكتاب في ١٩٧١/١٢/٢ وأعلنت الطعون ضدها في ١٩٧١/١٢/٧ بعد إن كان قد مضى على صدور الحكم بانقطاع سير الخصومة فيها بتاريخ ١٩٧٠/١١/١٠ ميعاد يزيد عن السنة مضافا إليها أقصى ميعاد للسافة قدرته المادة ١٦ مرافعات وكانت الطعون ضدها قد دفعت بسقوط الخصومة لهذا السبب أعمالا لنص المادة ١٣٤ مرافعات ، فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الدفع بسقوط الخصومة أعمالا للنص المذكور يكون قد أصاب صحيح حكم القانون فيما انتهى إليه ويكون النعى عليه بخالفه القانون والخطأ في تطبيقه في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



(1.1)

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٤ القضائية :

تقدم "تقدم مسقط" . دعوی .

المطالبة بجزء من الحق . أثرها . انقطاع التقادم بالنسبة لباقي الحق طالما أن المطالبة الجزئية دالة على التمسك بالحق جميعه .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه ليس في اعتبار المطالبة بجزء من الحق قطعاً للتقدم بالنسبة لباقية ما يخالف القانون طالما أن المطالبة الجزئية دلت على التمسك بالحق جميعه الناشئ عن مصدر واحد .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

**حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .**

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -  
تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ... .. عمال كلي

(١) تقضى ١٠/١٢/١٩٥٩. مجموعة المكتب الفني السنة ١٠ ص ٧٥٧

وقتض ١٩٧٨/٦/٨ • • • • • ٢٨ ص ١٤١٣

جنوب القاهرة على الطاعة — الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — وطلب الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٣٠٣ جنيها و ٣١٣ مليا ، وقال بيانا لها أنه سبق أن رفع الدعوى رقم ... .. عمال كلى القاهرة على الطاعة وطلب الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٥٥٢ جنيها و ٥٠٠ مليم قيمة تعويض الدفعة الواحدة الذى يستحقه ، ف قضى فيها بعدم القبول ، وإذا استأنف الحكم الصادر لدى محكمة استئناف القاهرة قضت بإلغاء الحكم المستأنف وتنب خير ليان مقدار استحقاقه ، وقد باشر الخبير المنتدب مهمته وقدم تقريرا أظهر فيه استحقاق المطعون ضده لمبلغ ٨٥٥ جنيها و ٦١٣ مليا قيمة تعويض الدفعة الواحدة ، وبتاريخ ١٦ أبريل سنة ١٩٧٠ قضت المحكمة بالزام الطاعة بأن تدفع له مبلغ ٥٥٢ جنيها و ٥٠٠ مليم وأبانت فى أسباب حكمها عن أنها لم تعتد بتعديل المطعون ضده بطلباته أمامها إلى الزام الطاعة بما أظهره الخبير وقدره ٨٥٥ جنيها و ٦١٣ مليا لعدم جوازه فى تلك المرحلة من التقاضى ، ومن ثم فقد أقام المطعون ضده الدعوى الحالية بالمطالبة بما تبقى له من تعويض الدفعة الواحدة وقدره ٣٠٣ جنيها و ١١٣ مليا ، وبتاريخ ١٢/٢٦/١٩٧٢ قضت محكمة أول درجة بالزام الطاعة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٣٠٢ جنيها و ١١٣ مليا استأنفت الطاعة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ... سنة ٩٠ قضائية . وبتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة وتحدد لنظره أخيرا جلسة ١٨ فبراير سنة ١٩٧٨ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن يقوم على سبب واحد تنعى به الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله ، وفى بيان ذلك تقول أنها دفعت بتقادم الدعوى عملا بنص المادة ١١٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، ذلك أنه لما كان من الثابت أن المطعون ضده قد استحق تعويض الدفعة الواحدة يفصله من العمل فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٦٢ بينما أقام دعواه الحالية بالمبلغ موضوع النزاع بعد مضي ما يزيد على خمس سنوات على استحقاق التعويض المشار

إليه مما يعرض دعواه للتقادم . وإذا رفض الحكم المطعون فيه الدفع المبدى من الطاعنة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بما أورده الحكم المطعون فيه في أسبابه من أنه :  
 " لما كانت مدة التقادم التي نصت عليها المادة ١١٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هي مدة تقادم مسقط طبقا لما جاء بها ومن ثم فهي تنقطع طبقا لما نص عليه القانون العام وهو القانون المدني في المادة ٣٨٣ بالمطالبة القضائية ومن ثم تكون الدعوى رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٦٣ عمال كلى القاهرة التي سبق أن أقامها المستأنف في سنة ١٩٦٣ قاطعة للتقادم الذي لم يكن قد اكتمل حتى تاريخ رفعها وبظل هذا الانقطاع مستمرا ما دام سببه قائما وهو الدعوى المرفوعة وذلك إلى أن تسقط هي بالتقادم أو يفصل فيها نهائيا على ألا يحكم فيها بالرفض ، ولا يقصد من هذا النظر أن تكون الدعوى أقيمت بالمطالبة بمبلغ يقل أو يزيد عن المستحق أو الذي يقضى به إذ أن المطالبة بالحق في ذاته هي القاطعة للتقادم ، وأنه إذا ما انقطع التقادم بدأ تقادم جديد يسرى من وقت انتهاء الأثر المترتب على سبب الانقطاع وتكون مدته هي مدة التقادم الأول مادة ٣٨٥ - وعلى ذلك تبدأ مدة التقادم الجديد من ١٦/٤/١٩٧٠ وهو تاريخ الحكم الاستثنائي الصادر في الدعوى رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٦٣ عمال كلى القاهرة ولما كان المدعى أقام دعواه الماثلة استثنائيا في ٢٢/١٢/١٩٧٠ ولم يمض على بدء التقادم الجديد خمس سنوات فيكون الدفع بالتقادم أو سقوط الحق في إقامة الدعوى على غير أساس .  
 لما كان ذلك ، وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه ليس في اعتبار المطالبة بجزء من الحق قطعا للتقادم بالنسبة لباقيده ما يخالف القانون طالما أن المطالبة الجزئية دلت على التمسك بالحق جميعا الناشء عن مصدر واحد ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى فيما ضمنه قضاءه إلى هذه النتيجة الصحيحة في القانون فإن النعي عليه بسبب الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم ، يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف وعضوية السادة المستشارين :  
مehوح عطيه ، حسن السباطي ، الدكتور بشرى رزق ومحمد حسب الله .

( ١٠٢ )

الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٤٤ القضائية:

عمل . تأمينات اجتماعية .

( ١ ) انتهاء خدمة العامل نتيجة عجز جزئي مستديم غير ناشئ عن إصابة عمل ولم يتوفر له  
عمل آخر . استحقاقه معاش العجز الكامل . ق ٦٢ لسنة ١٩٦٤ بعد تعديله بالقانون ٤٠  
لسنة ١٩٧٠

( ٢ ) المعاش المستحق للعامل في حالة العجز الكامل المستديم نتيجة إصابة عمل . مغايرة  
للمعاش المستحق عند انتهاء الخدمة نتيجة عجز جزئي مستديم غير ناشئ عن إصابة عمل مع  
عدم وجود عمل آخر . وجوب احتساب المعاش الأخير على أساس المادة ٨٣ من القانون  
٦٢ لسنة ١٩٦٤

١ — مفاد نص المادة ٨٢ من قانون التأمينات الاجتماعية ٦٣ لسنة ١٩٦٤  
بعد تعديله بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٠ أنه إذا انتهت خدمة المؤمن عليه  
نتيجة عجز جزئي مستديم غير ناشئ عن إصابة عمل ولم يتوفر له عمل آخر  
استحق المعاش المقرر في حالة العجز الكامل غير الناتج من هذه الإصابات .

٢ — مفاد نص المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر  
بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، والمواد ٢٧ ، ٨٢ — بعد تعديلها بالقانون ٤٠  
لسنة ١٩٧٠ — ٨٣ منه ، أن المشرع فرق بين المعاش المستحق للمؤمن عليه  
في حالة العجز الكامل المستديم الناشئ عن إصابة عمل وبين المعاش المستحق  
له في حالة انتهاء خدمته نتيجة عجز جزئي مستديم غير ناشئ عن إصابة عمل وثبوت  
عدم وجود عمل آخر له وحدد قيمة المعاش في الحالة الأولى على النهج الذي

أصبح منه في المادة ٢٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بينما حدد قيمته في الحالة الثانية وفقا لأسس مغايرة له ومختلفة عنه اختلافا كلياً في الهيئة في المادة ٨٣ من هذا القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم .. .. سنة ١٩٧١ مدنى كلى دمنهور بطلب إلزام الهيئة الطاعنة في مواجهة الشركة المطعون ضدها الثانية أن تؤدي له مبلغ ٦٣ جنيها و ٩٠٠ مليا وما يستجد من الفصل في الدعوى مع اعتبار معاشه مبلغ عشرين جنيها شهريا ، وقال بياتا للدعوى أنه عمل بهذه الشركة منذ ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ حتى بلغ مرتبه الشهرى ٢٥ جنيها ولما أصيب أثناء العمل وبسببه فقد قوة إبصار عليه أخطرت الشركة في ٨ من يونيو سنة ١٩٧١ بإنهاء خدمته بسبب العجز الجزئى المستديم إعمالا لنص المادة ٨٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٠ فقررت له الهيئة الطاعنة معاشا مقداره ٦ جنيهات و ٥٠٠ مليا بواقع ٤٠ /٪ وإذا كان يستحق معاش العجز الكامل بنسبة ٨٠ /٪ ومقداره عشرين جنيها طبقا لنص هذه المادة المعدلة مما يجعل فرق المعاش الشهرى ١٣ جنيها و ٥٠٠ مليا فقد أقام دعواه بطلباته سائلة البيان . وبتاريخ ٣ من يناير سنة ١٩٧٣ حكمت المحكمة باستحقاق المطعون ضده الأول لمعاش شهرى من الهيئة الطاعنة مقداره اثني عشر جنيها وإلزامها أن تدفع له مبلغ ١٠٢ جنيها و ٦٠٠ مليا . استأنفت الهيئة هذا الحكم باستئنافها المقيد برقم .. .. سنة ٢٩ ق مدنى أمام محكمة استئناف الاسكندرية ( مأمورية دمنهور ) فقضت في ٢٦ من يناير سنة ١٩٧٤ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الهيئة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت

النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فجددت لنتظره جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٧٨ وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الهيئة الطاعنة بالسبب الثاني منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وتقول في بيانه أن الحكم استند في قضائه على المادة ٨٢/٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المعدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٠ مع أنها تقرر المعاش للمؤمن عليه الذي تنهى خدمته نتيجة عجز جزئي مستديم ناشيء من إصابة عمل كبديل عن تعويض الدفعة الواحدة في حالة عدم استكمال مدة الاشتراك الموجبة لاستحقاقه المعاش ، وإذ لم تكن إصابة المطعون ضده الأول ناشئة من إصابة عمل فتتجسر عنه أحكام هذه المادة ويكون الحكم المطعون فيه قد أخذ بها في غير حالات مبرراتها .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن النص في المادة ٨٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٠ - على أنه ( يستحق معاش العجز والوفاة إذا حدث العجز الكامل أو وقعت الوفاة خلال خدمة المؤمن عليه . كما يستحق هذا المعاش في حالة إنهاء خدمة المؤمن عليه بسبب العجز الجزئي المستديم إذا ثبت عدم وجود عمل آخر له . . . . . ويثبت عدم وجود عمل وفقا لحكم الفقرة السابقة بقرار من لجنة تشكل من مديرية العمل أو من ينوبه ومن ممثل عن العمال تختاره اللجنة النقابية ومن ممثل صاحب العمل . . . ) ، وإفصاح المذكرة الإيضاحية لهذا النص المعدل عن أنه ( تبين من التطبيق العملي لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية أنه لم يكفل الرعاية للعامل في حالة عجزه غير الناشيء من إصابة عمل إلا إذا كانت الحالة من قبيل العجز الكامل ففرض القانون بأحقية العامل في هذه الحالة في الحصول على معاش يعادل ٤٠٪ من متوسط أجره . . . أما إذا كانت حالة العامل من قبيل العجز الجزئي فلا يكون للعامل الحق في الحصول على هذا



المعاش ... وقد تبين أن كثيرا من العاملين الخاضعين لنظام التأمينات الاجتماعية تنتهى خدمتهم لدى أصحاب الأعمال بسبب عدم لياقتهم الصحية للأعمال الموكولة إليهم وعدم وجود أعمال أخرى لديهم يمكن تشغيل هؤلاء العمال فيها رغم أن حالتهم لا تصل إلى درجة العجز الكامل الذى يحول كاية وبصفة مستديمة دون مزاولتهم لأى عمل أو مهنة الأمر الذى يؤدي إلى الإضرار بهؤلاء العاملين نتيجة عدم استطاعتهم مزاوله العمل وعدم أحقيتهم فى الحصول على معاش من الهيئة رغم ذلك ، ونظرا لأن هذه النتيجة لا تتفق مع أهداف نظام التأمينات الاجتماعية ولم يكن فى نية المشرع استبعاد هذه الفئة من الانتفاع بأحكام قانون التأمينات الاجتماعية . . لذلك فقد رأى تعديل المادة ٨٢ من قانون التأمينات الاجتماعية بحيث يستحق العامل معاش العجز الكامل فى حالة إنهاء خدمته بسبب عجز جزئى مستديم متى أقر صاحب العمل عدم وجود عمل آخر له . . الخ ( مفاده أنه إذا انتهت خدمة المؤمن عليه نتيجة عجز جزئى مستديم غير ناشئ من إصابة عمل ولم يتوفر له عمل آخر استحق المعاش المقرر فى حالة العجز الكامل غير الناتج من هذه الإصابة . لما كان ذلك وكان البين من واقع الدعوى الذى أثبتته الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أن الشركة المطعون ضدها الثانية قد أنهت خدمة المطعون ضده الأول لديها إعمالا لنص المادة ٨٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليها لعجز جزئى مستديم غير ناشئ من إصابة عمل وعدم وجود عمل آخر له ، مما يجعله مستحقا لمعاش العجز الكامل بالتطبيق لأحكام هذه المادة ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بإخضاع المطعون ضده الأول لهذه الأحكام وبأنه من مقتضاها أن العجز الجزئى المستديم الذى يمنع العامل من الحصول على عمل آخر شأنه شأن العجز الكامل ، فإنه يكون بمنأى عن مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله ويضحي النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه مما تنهاه الهيئة الطاعنة بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه . وتقول فى بيان ذلك أنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف أن المطعون ضده الأول لا يستحق المعاش بواقع ٨٠٪ طبقا للمادة ٢٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لأن الثابت من قرار القومسيون الطبي

لشركة المطعون ضدها الثانية المرفق بملف خدمته أن ضعف إبصار عينيه غير ناشئ من إصابة عمل بل إنه حالة مرضية طبيعية ناتجة عن جلوكوما أصابت في ١٩٧٠/٧/١٥ عينه اليمنى وجلوكوما مزمنة في عينه اليسرى لكن المحكم المطعون فيه قضى بما يخالف هذا الدفاع .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن المشرع وقد نص في المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أنه ” ( يقصد بإصابة العمل الإصابة بأحد الأمراض المهنية الميئة بالحلول رقم ( ١ ) الملحق بهذا القانون أو الإصابة نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه ” ونص في المادة ٢٧ الواردة في الفصل الثالث من الباب الرابع وعنوانه ” في تأمين إصابة العمل ” على أنه ” إذا نشأ عن الإصابة عجز كامل مستديم أو وفاة سوى المعاش على أساس ٨٠ ٪ من متوسط الأجر في السنة الأخيرة أو خلال مدة الاشتراك في التأمين إن قلت عن ذلك ” ثم اتبع ذلك بالنص في المادة ٨٢ الواردة في الفصل الثاني من الباب السابع وعنوانه ” في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة والتأمين الإضافي ضد العجز والوفاة ” بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٠ — على أن ” يستحق معاش العجز أو الوفاة إذا حدث العجز الكامل أو وقعت الوفاة خلال خدمة المؤمن عليه . كما يستحق هذا المعاش في حالة إنهاء خدمة المؤمن عليه بسبب العجز الجزئي المستديم إذا ثبت عدم وجود عمل آخر له .. ويثبت عدم وجود عمل وفقا لحكم الفقرة السابقة بقرار من لجنة تشكل من مدير مديريه العمل أو من ينييه ومن ممثل عن العمال تختاره اللجنة النقابية ومن ممثل صاحب العمل . . ” وبالنص في المادة ٨٣ منه على أن ” يربط معاش العجز أو الوفاة بواقع ٤٠ ٪ من متوسط الأجر الشهري المشار إليه في المادة ٧٦ أو بواقع ما يستحق من معاش الشيخوخة محسوبا على أساس مدة الاشتراك في التأمين مضافا إليها ثلاث سنوات أي المعاشين أكبر ويشتط ألا تزيد المدة المضافة عن المدة الباقية للمؤمن عليه لبلوغه السن المقرر وفقا للمادة ٧٧ ” ، فإن مفاد هذه النصوص أن المشرع فرق بين المعاش المستحق للمؤمن عليه في حالة العجز الكامل المستديم الناشئ عن إصابة عمل وبين المعاش المستحق له في حالة انتهاء خدمته نتيجة عجز



جزئي مستديم غير ناشئ من إصابة عمل وثبوت عدم وجود عمل آخر له — وهي تلك التي أوضحتها مدونات الرد على السبب الثاني من سببي الطعن — وحدد قيمة المعاش في الحالة الأولى على النهج الذي أفصح عنه في المادة ٢٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بينما حدد قيمته في هذه الحالة وفقا لأسس مغايرة له ومختلفة عنه اختلافا كبيرا هي المبينة في المادة ٨٣ من هذا القانون . لما كان ما تقدم وكان البين من صورة مذكرة الهيئة الطاعنة المقدمة إلى المحكمة الاستئنافية لجلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ — المودعة ملف الطاعن — أنها تمسكت في هذه المذكرة أن المطعون ضده الأول لا يستحق المعاش المقرر بالمادة ٣٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لأن القرار الطبي الصادر من الشركة المطعون ضدها الثانية يثبت إن ضعف إبصار عينه لم ينشأ من إصابة عمل بل إنه حالة مرضية طبيعية نتجت من جلوكوما أصابت عينه اليمنى في ١٥ من أغسطس سنة ١٩٧٠ وجلوكوما مزمنة في عينه اليسرى ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن الشركة المطعون ضدها الثانية أنهت خدمة المطعون ضده الأول لديها بعد أن قررت اللجنة الثلاثية عدم وجود عمل آخر له بالاستناد إلى المادة ٨٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المعدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٠ لكنه قضى له بالمعاش وفقا لأحكام المادة ٣٧ من القانون ابتناء على أن العجز الجزئي المستديم المانع من حصول العامل على عمل آخر يجعله مستحقا لهذا المعاش ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، مما يستوجب نقضه في هذا الخصوص والإحالة .



## جلسة ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الفقى ، وعضوية السادة :  
المستشارين حافظ رفقى ، وجميل الزينى ، محمود حسن حسين ، ومحمود حمدي عبد العزيز .

( ١٠٣ )

الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٣ القضائية :

( ١ ) دعوى " ضم دعويين " .

ضم دعويين لا تختلفان خصوصاً وموضوعاً وسبباً . أثره . انهماجها وفقدان كل منهما استقلالها . تعجيل إحداها بعد نقض الحكم الصادر فيهما . يعد تعجيلاً للدعوى الأخرى أيضاً .

( ٢ ) دعوى " تقديم مذكرات " .

تقديم مذكرة في فية حجز الدعوى للحكم دون اطلاع الخصم الآخر عليها . قبول المحكمة بها دون التعويل على ماورد بها . لا بطلان .

( ٣ ) نقض " سبب الطعن " .

عدم بيان الطاعن لاستندات ودلائلها التي ينص على الحكم إغفالها . أثره . اعتبار النعي مجهلاً وغير مقبول .

( ٤ ) حكم " بيانات الحكم " .

ورود اسم المفلس في منطوق الحكم دون الشريك المختصم في الدعوى والوارد اسمه في الدعاية . لا بطلان .

١ - انه وإن كان ضم الدعويين المختلفين سبباً وموضوعاً إلى بعضها تسهيلاً للإجراءات لا يترتب عليه اندماج الواحدة في الأخرى بحيث تفقد كل منهما استقلالها ولو اتحد الخصوم فيها إلا أن الأمر يختلف إذا كان الطالب في إحدى الدعويين المضمومتين

هو ذات الطلب في الدعوى الأخرى — فضلا عن اتحادهما سببا وخصوصا —  
فإنهما تندرجان وتفقد كل منهما استقلالهما ، لما كان ذلك وكان الثابت أن موضوع  
الاستئنافين ... .. موضوع واحد يدور حول طلب زيادة  
أو إلغاء التعويض الذي قضى به الحكم المستأنف للطاعن ، والسبب فيها واحد  
هو توافر المسؤولية التقصيرية في حق المطعون ضدها أو انتفاؤها ، هذا فضلا عن  
وحدة الخصوم فيها ، فإن ضم الاستئنافين يؤدي إلى اندماجهما ويفقد كل منهما  
استقلاله ، ومن ثم فإن تعجيل أحدهما — بعد تقض الحكم الصادر فيهما —  
يكون شاملا لهما معا لاندماج أحدهما في الآخر .

٢ — إنه وإن كان لا يجوز للحكمة أثناء المداولة أن تقبل أوراقا  
أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها ليتسنى له إبداء  
دفاعه في شأنها إعمالا لنص المادة ١٦٨ من قانون المرافعات ، إلا أنه يبين من  
الحكم المطعون فيه أنه لم يعول في قضائه على شيء مما جاء بالمذكرة التي قدمتها  
المطعون ضدها في فترة حيز القضية للحكم — وأيا كان وجه الرأي في صحة  
إطلاقها لأشهر إفلاسه — ولم يورد في أسبابه مضمون تلك المذكرة واقتصر على  
بيان الطلبات الواردة في ختامها والتي لا تخرج عما جاء بصحيفة الاستئناف ،  
كما لم يعتد الحكم المطعون فيه بالمذكرة في تعجيل الاستئناف رقم ...  
والذي يعتبر معجلا تلقائيا بتعجيل الاستئناف المنضم إليه رقم ...  
... .. ، ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالبطلان والإخلال  
بحق الدفاع يكون على غير أساس .

٣ — إذا كان الطاعن لم يبين المستندات التي ينعي على الحكم المطعون فيه  
إغفالها رغم أنها تقطع بمحصل خسارة بالبلغ الذي انتهى إليه تقرير مكتب الخبراء  
ولم يبين دلالة تلك المستندات وأثرها في قضاء الحكم كما لم يقدم صورة رسمية  
من هذا التقرير فإن النعي في هذا الصدد يكون مجعلا وعاريا عن الدليل  
وغير مقبول .

٤ — النقص في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي لا يكون من شأنه التشكيك  
في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى لا تعتبر — وعلى ما جرى

به قضاء هذه المحكمة — قصصا أو خطأ جسيما مما قصبت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن ترتب عليه بطلان الحكم وإذا كان الثابت أن الطاعن قد عمل الاستئناف بصفته ممثلا للدائني تقييصة ... .. وأثبت في ديباجة الحكم أنه مستأنف ومستأنف عليه بهذه الصفة . فإن الخطأ في المنطوق وذكر اسم ... .. (المشهر إقلاسه) عند الإلزام بالمصروفات ليس من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم المتقاضى ضده وبالتالي لا يرتب البطلان .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن ... .. بصفته ممثلا لشركة سنترال موتور هاوس أقام الدعوى رقم ... .. تجارى كلى القاهرة على المطعون ضدها انتهى فيها إلى طلب الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٣١٥١٢ جنيا ٦٠٤ مليا وفوائده تأسيسا على أن المراقبة العامة للاستيراد والتصدير صرحت له باستيراد مواشير مجققة مقابل تصدير مواشير قديمة بالعمالة الصعبة بشرط ألا يتصرف في المواشير المستوردة إلا بموافقة كتابية من وزارة الحرية المطعون ضدها ، وبعد أن وصلت المواشير وأودعت بحرك الاسكندرية حرر بتاريخ ١٩٥٢/١/١٢ إلى المطعون ضدها بطلب سرعة الإفادة إن كانت في حاجة إليها كلها أو بعضها واستعجل ردها في ١٢ ، ١٩٥٢/٢/٢٣ شارحا ما يترجم عن أضرار عند التأخير وإذا لم يتلق ردا أقام دعواه منبها عليها في عريفتها بتسليمه المواشير أو الباقي منها بعد أن تستولى على حاجتها وذلك خلال ٢٤ ساعة من استلام الإعلان في ١٩٥٢/٤/٦ ، فلم تجبه المطعون ضدها بشيء إلى أن أخطرت مصلحة الجمارك في أكتوبر سنة ١٩٥٢ بعدم حاجة المطعون ضدها للمواشير وكانت أسعارها قد تدهورت فلهفته خسارة قدرها بالمبلغ المطالب به ، بتاريخ ١٩٥٥/١١/٦ قضت



محكمة القاهرة الابتدائية بالزام المطعون ضدها بأن تدفع للدعى بصفته تعويضاً  
 ١٠٠٠ جنيه استئناف محتل للشركة هذا الحكم بالاستئناف رقم ... ..  
 القاهرة طالبا تعسديله برفع قيمة التعويض إلى المبلغ المطالب به وفوائد ،  
 كما استأنفته المطعون ضدها بالاستئناف رقم ... .. القاهرة طالبة  
 الغاء ورفض الدعوى وبعد أن قررت محكمة استئناف القاهرة ضم الاستئنافين  
 قضت بتاريخ ١٩٥٨/١١/٢٥ بنوب مكتب الخبراء وبجلسة ١٩٦٩/١١/٢١  
 حضر محامي السيد ... .. وقدر أن موكله اشترى جميع مقومات الشركة  
 المشار إليها بعقد مؤرخ ١٩٥٧/٦/٢٨ فعل بذلك محلها في الدعوى ، وبتاريخ  
 ١٩٦١/١/٢٤ قضت محكمة الاستئناف بإعادة المأمورية إلى مكتب الخبراء  
 لمباشرتها وفق منطوق الحكم الصادر في ١٩٥٨/١١/٢٥ وبتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٥  
 قضت في موضوع الاستئنافين أولاً فيما يتعلق بالاستئناف رقم ... ..  
 بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المطعون ضدها بأن تدفع ... .. مبلغ  
 ١٩٣٨٥ جنيه و ٩٧٢ مليم ثانياً وفي الاستئناف رقم ... .. برفضه .  
 طعن المطعون ضدها في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٢٠٩ سنة ٧٣ ق  
 وبتاريخ ١٩٦٨/١١/٢٦ قضت محكمة النقض بنقض الحكم وبإحالة القضية  
 إلى محكمة استئناف القاهرة . عمل الطاعن بصفته وكيلاً لدالي قفليسه ...  
 ... الاستئناف رقم ... .. وبجلسة ١٩٧٢/١٢/٢٦ قررت محكمة  
 الاستئناف حيز الدعوى للحكم بجلسة ١٩٧٣/٣/٢٩ فقدمت المطعون ضدها  
 مذكرة في فترة حيز الدعوى للحكم أعلنت في ١٩٧٣/٢/٢٥ ... ..  
 طلبت في ختامها الحكم في الاستئناف رقم ... .. ق المرفوع منها بالغاء  
 الحكم المستأنف والحكم برفض الدعوى قبلها وفي الاستئناف رقم ...  
 ... ق الحكم برفضه . بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٩ قضت محكمة استئناف القاهرة  
 بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وألزمت المستأنف ... ..  
 بالمصاريف عن الدرجتين . طعن الطاعن بصفته على هذا الحكم بطريق  
 النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وإذ  
 عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها قرمت  
 النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسببين الأول والثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك يقول إن نقض الحكم الصادر في الاستئناف ... .. والإحالة ، مفاده فتح طريق العودة إلى محكمة الاستئناف لطرح الخصومة في هذين الاستئنافين عليها ، ولما كان الطاعن قد باذر إلى تعجيل استئناف رقم ... .. بينما قاعست المطعون ضدها عن تعجيل استئنافها رقم ... .. خلال السنة التالية لصدور حكم النقض مما أدى إلى سقوطه فحاز الحكم الابتدائي المستأنف — فيما قضى به من الزام المطعون ضدها بأن تدفع للطاعن ١٠٠٠ جنيه — قوة الأمر المقضى ، وإذا تصدت محكمة الاستئناف — في حكمها المطعون فيه — لموضوع استئناف المطعون ضدها رغم عدم تعجيله وسقوطه فإنها تكون قد خالفت القانون ، وقد أدت بها هذه المخالفة إلى إلغاء الحكم الابتدائي ورفض دعوى الطاعن مهددة بذلك قاعدة أصوليه هي ألا يضار المستأنف باستئنافه ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النعى بهذين السببين غير سديد ، ذلك أنه وإن كان ضم الدعويين المختلفين سببا وموضوعا إلى بعضهما تسهيلات للإجراءات لا يترتب عليه اندماج الواحدة في الأخرى بحيث تفقد كل منهما استقلالها ولو اتحد الخصوم فيهما إلا أن الأمر يختلف إذا كان الطلب في إحدى الدعويين المضمومتين هو ذات الطلب في الدعوى الأخرى — فضلا عن اتحادهما سببا وخصوما فإنهما يتندجان وتفقد كل منهما استقلالها ، لما كان ذلك وكان الثابت أن موضوع الاستئناف ... .. موضوع واحد يدور حول طلب زيادة أو إلغاء التعويض الذي قضى به الحكم المستأنف للطاعن ، والسبب فيهما واحد هو توافر المسؤولية التقصيرية في حق المطعون ضدها أو انتفاؤها ، هذا فضلا عن وحدة الخصوم فيهما ، فإن ضم هذين الاستئنافين يؤدي إلى اندماجهما ويفقد كل منهما استقلاله ومن ثم فإن تعجيل أحدهما — بعد نقض الحكم الصادر فيهما — يكون شاملا لهما معا لإندماج أحدهما في الآخر ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب جميع القانون ويكون النعى عليه بهذين السببين على غير أساس .



وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه وقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم واختلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه اعتبر مذكرة المطعون ضدها التي قدمتها في فترة حجز الدعوى للحكم والمعلنة في ١٩٧٣/٢/٥ ... .. والتي طلبت في ختامها إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى قبلها ورفض الاستئناف المرفوع من المدعى تعجيلا منها للاستئناف رقم ... .. في حين إن التعجيل لا يكون إلا بصحيفة معلنة تتوافر فيها كافة البيانات الإلزامية المقررة في أوراق المحضرين كما لا يرد التعجيل على استئناف كانت الخصومة فيه قد انقضت بمضي ثلاث سنوات على صدور حكم النقض فضلا عن هذه المذكرة لم تعلن للطاعن بصفته وهو الخصم الذي عجل الاستئناف رقم ... .. وإنما أطلعت للشهر إفلاسه الذي زالت عنه أهلية التقاضي والذي لا يعتد بأي إجراء يتخذ قبله دون وكيل الدائنين ، وإذا كان التعجيل على هذه الصورة إجراء باطلا فان تعويل الحكم اطعون فيه عليه يؤدي إلى بطلانه كما أن الحكم المطعون فيه وقد قبل هذه المذكرة دون أن تعلن للطاعن بصفته حتى يتمكن من الاطلاع عليها والرد على ما جاء بها يكون قد أخل بحقه في الدفاع بما يؤدي إلى بطلانه .

وحيث إن النعي في غير محله ، ذلك أنه وإن كان لا يجوز للمحكمة أثناء المداولة أن تقبل أوراقا أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها ليتسنى له إبداء دفاعه في شأنها وذلك اهمالا لنص المادة ١٦٨ من قانون المرافعات ، إلا أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يعول في قضائه على شيء مما جاء بالمذكرة التي قدمتها المطعون ضدها في فترة حجز القضية للحكم — وأيا كان وجه الرأي في صحة إعلانها للشهر إفلاسه — ولم يورد في أسبابه مضمون تلك المذكرة واقتصر على بيان الطلبات الواردة في ختامها والتي لا تخرج عما جاء بصحيفة الاستئناف ، كما لم يعتد الحكم المطعون فيه بالمذكرة في تعجيل الاستئناف رقم ... .. والذي يعتبر معجلا تلقائيا بتعجيل الاستئناف — المنضم إليه رقم ... .. على ما سلف بيانه في الرد على النعي السابق ، ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالبطلان والاختلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .



وحيث إن الطاعن بنى بالعبء الرابع على الحكم المطعون فيه قضاؤه على خلاف حكم سابق حائز لقوة الشيء المقضي ، وفي بيان ذلك يقول أن مقتضى الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بجلسته ١٩٥٨/١١/٢٥ ثبوت حصول الضرر فعلا ، ولا يغير من ذلك أن يكون مدى الضرر في حاجة إلى إثبات ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه باحتمال أن تكون الصفقة قد حققت ربحا فإنه يكون قد ناقش الحكم المشار إليه الحائز لقوة الشيء المقضي بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا الصنيع غير صحيح ذلك أن الثابت من مطالعة الحكم الصادر بجلسته ١٩٥٨/١١/٢٥ أنه حدد مدة التأخير في الإفراج عن المواسير المستوردة وحمل المطعون ضدها مسؤولية تعويض الطاعن عن الأضرار التي حصلت له نتيجة هذا التأخير وأقام قضاؤه بنسب خبير هل أن التعويضات التي يطالب بها هي التعويضات المادية التي يجب أن يكون تقديرها مؤسسا على ما يقسمه الخصوم من مستندات يمكن بالبناء عليها القضاء بحجر الضرر الحقيقي والذي لا يتأتى تحديده إلا بنسب خبير ثم حدد في المنطوق مهمة الخبير بأنها بيان سعر اللواصير المستوردة في يناير سنة ١٩٥٢ وما انتاب هذا السعر من تقلبات حتى أكتوبر سنة ١٩٥٢ تاريخ تسلم المستورد لها من الجمر كويبعها وبيان مقدار ما لحقه من خسارة وهل يرجع سببها إلى تدهور السوق أم لسبب آخر ، وهذا الذي أورده وإن قطع بتوافر ركن الخطأ في جانب المطعون ضدها إلا أنه لم يقطع بوقوع الضرر وعهد إلى الخبير ببيان الضرر وسببه تهيئة للدعوى للفصل في موضوعها بإجابة طلب التعويض أو رفضه وإذا استخلص الحكم المطعون فيه من تقرير الخبير انتفاء ركن الضرر وانتهى إلى رفض طلب التعويض ، فإنه لا يكون قد خالف الحكم السابق صدوره بجلسته ١٩٥٨/١١/٢٥ ويكون النص عليه بذلك غير صحيح ، ولا يعيب الحكم ما تزيد فيه بقوله أن من الحائز أن تكون الصفقة

قد حققت ربحاً ذلك أن الحكم يستقيم بغيره ويكون النعى عليه في هذا الصدد غير منتج .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب والبطلان وفي بيان ذلك يقول أنه قدم للحكمة دفاتر وفواتير تجارية تقطع بحصول خسارة إلا أن المحكمة لم تقم بفحصها لترن دلالتها وخلا حكمها المطعون فيه من الإشارة إلى تلك المستندات واكتفى بقوله أنه يبين من تقريرى الخبيرين عدم إمكان التوصل لسعر البيع وبالتالي عدم الوقوف على مقدار الخسارة ولم يورد الحكم فحوى التقريرين مما يعيبه بالقصور ، هذا فضلاً عن بطلانه إذ ألزم ... .. بمصاريف الاستئناف وأتعاب المحاماة مع أنه لم يرد اسمه بصفته الشخصية في دياجة الحكم نخم مما يعتبر نقصاً أو خطأ جسيماً في أسماء الخصوم وصفاتهم مبطل للحكم طبقاً للسادة ١٧٨ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه إذا استند الحكم إلى تقرير الخبير واتخذ منه أساساً للفصل في الدعوى فإن هذا التقرير يعتبر جزءاً من الحكم ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه بما جاء بحكم محكمة النقض الصادر في الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٣ ق من أن الشركة المستوردة لم تقدم من دفاتر البيع سوى دفتر واحد لا يمثل سوى عشر الرسالة وأن هذا الدفتر قاصراً عن أن يوصل إلى نتيجة صحيحة وأن تقدير الخسارة كان جزائياً وليس حقيقياً، ثم استطرد قائلاً أن البين من تقريرى الخبيرين عدم إمكان الوصول لسعر البيع الحقيقي لمعرفة الخسارة على أساس الفرق بين تكلفة الشراء وسعر البيع وأنه لذلك لا يمكن القطع بحصول خسارة وخلص من كل ذلك إلى القضاء برفض الدعوى لانتفاء ركن الضرر فإن النعى عليه بالقصور في التسبب يكون على غير أساس، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يبين المستندات التي ينعى على الحكم المطعون فيه إغفالها رغم أنها تقطع بحصول خسارة تقدر بالمبلغ الذي انتهى إليه تقرير مكتب الخبراء ، ولم يبين دلالة تلك المستندات وأثرها في قضاء الحكم كما لم يقدم صورة رسمية من هذا التقرير فإن النعى في هذا الصدد يكون مجهولاً وهارياً عن الدليل ومن ثم غير مقبول . وإذا كان النقص في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي لا يكون من شأنه

التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى لا يعتبر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — قصفاً أو خطأ جسيماً مما قصدت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن ترتب عليه بطلان الحكم وكان الثابت أن الطاعن قد عجل الاستئناف بصفته ممثلاً لدائى تقليدية ... .. وأثبت في ديباجة الحكم أنه مستأنف ومستأنف عليه بهذه الصفة ، فإن الخطأ في المنطوق وذكر اسم ... .. (المتهراةفلامه) عند الإلزام بالمصروفات ليس من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم المقضى ضده وبالتالي لا يترتب عليه البطلان .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن



## جلسة ٠ ٢ من فبراير سنة ١٩٧٨

رئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الققى وعضوية السادة المستشارين حافظ رقى ، جميل الزينى ، محمود حسن حسين ، وعاصم المراضى .

( ١٠٤ )

الطعن رقم ٠ ٢ لسنة ٤٤ القضائية :

بنوك " فتح الاعتماد " . بيع .

قيام البنك بفتح اعتماد للرقاء بتمن صفقة بين تاجرين . عدم اعتباره وكلاء عن المشتري أو كميلا له . التزامه بالوفاء متى تطابقت مستندات البائع تماما مع شروط الاعتماد . لاخير من ذلك استرداد البائع للبضائع المبيعة باعادة فتحها من مائة الوصول .

البنك الذى يقوم بتثبيت اعتماد مصرفى لوفاء بتمن صفقة تمت بين تاجرين لا يعتبر وكلاء عن المشتري فى الوفاء للبائع بقيمة الاعتماد كما لا يعتبر ضامنا أو كميلا ينبع التزام عميله المشتري بل يعتبر التزامه فى هذه الحالة التزاما مستقلا عن العقد القائم بين البائع والمشتري يلتزم بمقتضاه الوفاء بقيمة الاعتماد متى كانت المستندات المقدمة إليه من البائع المفتوح لمصلحته الاعتماد مطابقة تماما لشروط الاعتماد ، لما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاؤه على أنه وإن كانت المستندات التى قدمتها الطاعنة إلى البنك — المطعون ضده الأول — مطابقة تماما لشروط فتح الاعتماد إلا أنه لا يسوغ لها المطالبة بقيمة الاعتماد طالما قد استردت البضائع المبيعة وأعادت فتحها إلى مصر لما يترتب على ذلك من تعذر تسليم البنك مستندات الشحن وهذا من الحكم خطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه وقد نشأ للطاعنة حق فى صرف قيمة الاعتماد بتقديمها المستندات المطابقة لشروط فتح الاعتماد فإن هذا الحق لا يتأثر بما حدث بعد ذلك من الزام السلطات البريطانية للطاعنة أيا كان السبب — باعادة شحن البضاعة المبيعة إلى مصر إذ أن علاقة البنك — المطعون ضده الأول — بالطاعنة المفتوح لمصلحتها الاعتماد منفصلة عن علاقته بعميله المشتري كما أنها منفصلة عن علاقة هذا العميل بالطاعنة —

البائعة — فهو شأنه في الرجوع عليها بما صي أن يكون له من حقوق ناتجة عن عقد البيع . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١١٦ سنة ١٩٦٧ تجارى كلى القاهرة بعد رفض طلب الأداء طالبة الحكم بالزام المطعون ضده الأول بأن يدفع لها مبلغ ٩١٣٣٦ جك و ١٧ شلن و ٦ بنس وفوائده القانونية وصحة إجراءات الحجز التحفظى الموقع تحت يد المطعون ضده الثانى بتاريخ ١٩٦٧/٢/٦ وفاء لهذا المبلغ استنادا إلى أن المبلغ المطالب به هو قيمة إعتاد مستندى غير قابل للإلغاء صدر لصالحها من البنك المطعون ضده الأول تقيادا لعقد بيع وتصدير بطاطس للملكة المتحدة وأن المطعون ضده الأول رفض الوفاء بهذه القيمة دون مبرر رغم تصدير البطاطس وتقديم المستندات الدالة على ذلك والمطابقة لشروط الإعتاد وأجاب المطعون ضده الأول بأنه رفض الوفاء لعدم مطابقة المستندات المقدمة لشروط الإعتاد وأقام دعوى فرعية طالبا الحكم بالزام الطاعنة بأن تدفع له مبلغ ٥٠٠٠ جنيها على سبيل التعويض لتوقيعها حجرا على أمواله لدى المطعون ضده الثانى دون وجه حق وبتاريخ ١٩٧١/١/٣٠ قضت محكمة القاهرة الابتدائية بالزام المطعون ضده الأول بأن يردى إلى الطاعنة ٩١٣٣٦ جك و ١٧ شلن و ٦ بنس وفوائده القانونية بواقع ٥٠٠ / سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة فى ١٩٦٧/٢/٢٨ حتى السداد وصحة إجراءات الحجز التحفظى الموقع فى ١٩٦٧/٢/٦ تحت يد المطعون ضده الثانى واعتباره حجرا تنفيذيا على أن يكون تنفيذ هذا الحكم فى خصوص المبلغ المقتضى به بحضور مندوب من إدارة مراقبة



التقدم يشرف على تحويل العملة الاسترليني إلى البنك المختص وحرف ما يقابلها بالعملة المصرية بالسعر الرسمي للطاعة ورفض الدعوى الفرعية . استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٨٠ سنة ٨٨ ق طالبا إلغاؤه والقضاء بطلباته في الدعوى الفرعية وأضاف إلى دفاعه أن الطاعة استردت البضاعة وأعادت شحنها إلى مصر وبتاريخ ١٤/٢/١٩٧٤ قضت محكمة استئناف القاهرة أولا بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعة وثانيا في الدعوى الفرعية بإلزام الطاعة بأن تدفع للمطعون ضده الأول مبلغ ٢٠٠ جنيهها على سبيل التعويض . طعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدعوى على أن الطاعة استردت البضاعة بعد وصولها لإحدى الموانئ الإنجليزية في حين أن استرداد البضاعة جاء لاحقا لرفض البنك المطعون ضده الأول الوفاء بقيمة الإعتاد ولا شأن للبنك بهذا الاسترداد لأنه يتعلق بعلاقة الطاعة بمشترى البطاطس ولما كانت الطاعة قدمت للبنك المطعون ضده الأول المستندات المطابقة لشروط الإعتاد فما كان له أن يمتنع عن الوفاء وإذا قضى الحكم المطعون فيه برفض دعوى الطاعة رغم ما أثبتته في أسبابه من مطابقة مستنداتها لشروط الإعتاد فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن البنك الذي يقوم بتثبيت إعتاد مصرفي لوفاء ثمن صفقة تمت بين تاجرين لا يعتبر وكلاء عن المشتري في الوفاء للبائع بقيمة الإعتاد كما لا يعتبر ضامنا أو كفيلًا يتبع التزام عميله المشتري بل يعتبر التزامه في هذه الحالة التزاما مستقلا عن العقد القائم بين البائع والمشتري يلتزم بمقتضاه الوفاء بقيمة الإعتاد متى كانت المستندات المقدمة إليه من البائع المفتوح لمصلحته الإعتاد مطابقة تماما لشروط الإعتاد . لما كان ذلك وكان يبين من ملونات



الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على أنه وإن كانت المستندات التي قدمتها الطاعنة إلى البنك المطعون ضده الأول مطابقة لشروط فتح الاعتماد إلا أنه لا يسوغ لها المطالبة بقيمة الاعتماد طالما قد استندت البضائع المبيعة وأعادتها مخزنها إلى مصر لما يترتب على ذلك من تعذر تسليم البنك مستندات الشحن وهذا من الحكم خطأ في تطبيق القانون ذلك إنه وقد نشأ للطاعنة حق في صرف قيمة الاعتماد بتقديمها المستندات المطابقة لشروط فتح الاعتماد فإن هذا الحق لا يتأثر بما حدث بعد ذلك من إلزام السلطات البريطانية للطاعنة - أيا كان السبب - بإعادة شحن البضاعة المبيعة إلى مصر إذ أن علاقة البنك المطعون ضده الأول - بالطاعنة المفتوح لمصلحتها الاعتماد منفصلة عن علاقته بعملية المشتري كما أنها منفصلة عن علاقة هذا العميل بالطاعنة (البائعة) فهو وشأنه في الرجوع عليها بما صي أن يكون له من حقوق ناتجة من عقد البيع، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين وعضوية السادة المستشارين:  
جلال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس ، صلاح الدين يوسف ومحمد وجدي عبد الصمد .

(١٠٥)

الطعن رقم ٦١٤ لسنة ٤٤ القضائية :

إصلاح زراعي . عقد . وكالة .

توقيع رئيس الجمعية الزراعية على عقد إيجار أرض زراعية نيابة عن الطرف الممتنع . رقم ٢٦  
مكرر ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ قبل تعديلها بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٧٥ . شرط . مدور قرار  
مسبق من لجنة الفصل في المنازعات الزراعية بقيام العلاقة الإيجارية .

مفاد المادة ٣٦ مكررا من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي  
المعدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ وقبل تعديلها بالمادة الخامسة من القانون  
رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ ، أنه يشترط لكي يوقع رئيس الجمعية التعاونية الزراعية  
على عقد الإيجار نيابة عن الطرف الممتنع من توقيعه أن يعرض الأمر على لجنة  
الفصل في المنازعات الزراعية وأن تصدر اللجنة قرارا بقيام العلاقة الإيجارية -  
بعد التحقق من "بوتها" - وبتكليف رئيس الجمعية بتحرير العقد والتوقيع عليه  
نيابة عن ذلك الطرف ، فإذا وقع رئيس الجمعية على العقد دون قرار من اللجنة  
المذكورة فإن العقد لا يعتد به ولا يصلح دليلا على قيام العلاقة الإيجارية ، إذ  
كان ذلك وكان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن العقد المقدم من  
المطعون ضده قد وقع عليه رئيس الجمعية التعاونية نيابة عن الطاعن دون صدور  
قرار من لجنة الفصل في المنازعات الزراعية طبقا لنص المادة ٣٦ مكررا سالف  
الذكر ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بقيام العلاقة الإيجارية  
بين الطرفين إلى العقد المشار إليه ولم يواجه هذا الدفاع الجوهري بما يقتضيه  
فإنه يكون مشوبا بالقصور .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٠٣ سنة ١٩٧٠ مدني جزئي طما على المطعون ضده طالبا الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ١٥ جنيه مع تسليمه السبعة قراريط الميينة بصحيفة الدعوى بما عليها من زراعه ، تأسيسا على أنه يملك هذه العين وأن المطعون ضده وضع يده عليها بطريق النصب وحرمة من الانتفاع بها في سنة ١٩٧٠ وأن ريعها في هذه السنة يقدر بالمبلغ المطالب به . وبتاريخ ١٩٧٢/٢/٥ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة سوهاج الابتدائية ، وأمامها قيدت الدعوى برقم ٣٠٤ سنة ١٩٧٢ مدني . وبتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٨ قضت المحكمة بتدب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المأمورية الميينة بمنطوق ذلك الحكم ، وبعد أن قدم المكتب تقريره عادت وحكمت في ١٩٧٣/١١/١٨ بإلزام المطعون ضده بأن يدفع للطاعن مبلغ ٥٧٢,٤ ج ويتسلمه الأطيان موضوع النزاع . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٩ سنة ٤٨ ق أسيوط ( مأمورية سوهاج ) وبتاريخ ١٩٧٤/٤/٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فعدلت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما يتعماه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم الاعتداد بعقد الإيجار



المؤرخ ١٩٧١/٥/١٩ الموقع عليه من رئيس الجمعية التعاونية الزراعية نيابة عنه، تأصيلاً على أن الأمر لم يعرض على لجنة الفصل في المنازعات الزراعية ولم تصدر قراراً بتكليف رئيس الجمعية بالتوقيع على العقد كما تقضى بذلك المادة ٣٦ مكرراً من قانون الإصلاح الزراعي والمعدلة بالقانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٦ إلا أن الحكم المطعون فيه لم يحص هذا الدفاع واستند في قضائه بقيام للعلاقة التأجيرية بين الطاعن والمطعون ضده إلى العقد المذكور، مما يعيبها القصور.

وحيث إن هذا النعى في محله، ذلك أن النص في المادة ٣٦ مكرراً من القانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢، بالإصلاح الزراعي والمعدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ - وقبل تعديلها بالمادة الخامسة من القانون رقم ٦٧ سنة ١٩٧٥ - على أنه " . . . إذا امتنع أحد الطرفين عن توقيع عقد الإيجار . . . وجب على الطرف الآخر أن يبلغ ذلك إلى الجمعية التعاونية الزراعية المختصة . وعلى رئيس مجلس إدارة الجمعية أو من ينيبه في ذلك أن يحيل الأمر إلى لجنة الفصل في المنازعات الزراعية، وعلى اللجنة أن تتحقق من قيام العلاقة الإيجارية ومن نوعها بكافة طرق الإثبات . فإذا ثبت لها قيام العلاقة الإيجارية أصدرت قرارها بذلك وكلفت رئيس الجمعية التعاونية الزراعية المختصة بتحرير العقد وتوقيعه نيابة عن الطرف الممتنع وتسلم نسخة من هذا العقد إلى كل من طرفيه وتودع نسخة أخرى منه بالجمعية مع صورة رسمية من قرار اللجنة ويكون هذا العقد ملزماً للطرفين . " يدل على أنه يشترط لكي يوقع رئيس الجمعية التعاونية الزراعية على عقد الإيجار نيابة عن الطرف الممتنع أن يعرض الأمر على لجنة الفصل في المنازعات الزراعية وأن تصدر اللجنة قراراً بقيام العلاقة الإيجارية - بعد التحقق من ثبوتها - وبتكليف رئيس الجمعية بتحرير العقد والتوقيع عليه نيابة عن ذلك الطرف، فإذا وقع رئيس الجمعية على العقد دون قرار من اللجنة المذكورة فإن العقد لا يعتد به ولا يصلح دليلاً على قيام العلاقة التأجيرية، إذ كان ذلك وكان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن العقد

المؤرخ في ١٩/٥/١٩٧١ والمقدم من المطعون ضده قد وقع عليه رئيس الجمعية التعاونية الزراعية نيابة عن الطاعن دون صدور قرار من لجنة الفصل في المنازعات الزراعية طبقا لنص المادة ٣٦ مكررا سالف الذكر ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بقيام العلاقة التأجيرية بين الطرفين إلى العقد المشار إليه ولم يواجه هذا الدفاع الجوهري بما يقتضيه ، فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يتعين نقضه بغير حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

---

## جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار / نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حمدين وعضوية  
السادة المستشارين : جلال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس ، صلاح الدين يونس ومحمد جوي  
عبد الصمد .

(١٠٦)

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٥ القضائية :

ضرائب " ضريبة كسب العمل والإيراد العام " موظفون . مرتبات .

بدل التمثيل الأصلي والإضافي . خضوعه لضريبة كسب العمل . دخوله بالتالى فى وعاء  
الضريبة العامة على الإيراد . إعفاء نصف هذا البديل اعتبارا من السنة المالية ١٩٧١/٧٠م ٦٧م  
من قانون ربط الموازنة العامة . عدم مريانه على الماضى . إعفاء البديل كاملا فيما بعد  
بالقانونين ٥٨ لسنة ٧١ و ٦٦ لسنة ١٩٧٢ .

بدل التمثيل الأصلي والإضافي يدخل فى وعاء الضريبة على كسب العمل وبالتالى  
فى وعاء الضريبة على الإيراد العام ، وهو ما نصت عليه المادة ٦٢ من القانون  
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فى خصوص الضريبة على كسب العمل بعد تعديلها بالقانون  
رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ ، وما نصت عليه كذلك الفقرة السادسة من المادة السادسة  
من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن الضريبة العامة على الإيراد ، ومؤداها  
أنه يدخل فى وعاء الضريبة العامة على الإيراد سائر الإيرادات الخاضعة للضرائب  
النوعية الأخرى بعد تحديدها طبقا للقواعد المقررة لكل منها وإذا كان الثابت  
فى الدعوى أن المبالغ التى يدور حولها النزاع هى بدل تمثيل أصلى وإضافى استولى  
عليها المطعون ضده من عمله بمكتب الهيئة العامة للتصنيع فى موسكو، فإنها تخضع  
للضريبة على كسب العمل وتدخل بالتالى فى وعاء الضريبة العامة على الإيراد ،  
يؤكد هذا النظر ماورد فى المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠  
تعليلاً لإضافة بدل التمثيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور إلى ما نصت عليه  
المادة ٦٢ مما تناوله الضريبة " حتى لا تنفرد ضريبة المرتبات والأجور بإعفاء



إيرادات يجب أن تصيبها الضريبة باعتبارها في حقيقة الأمر دخلا للمول ولا يغير من هذا النظر أن يخلص بعض بدل التمثيل للاتفاق على مهام الوظيفة طالما أنه لا يخلص كله لمواجهة هذه النفقات إذ ينبغي تغليب حق الخزنة وانخضاعه للضريبة لأن الأصل هو الخضوع لها والإعفاء عنها لا يكون إلا في حدود القانون وحين أراد الشارع إعفاء نصف هذا البدل من الضريبة فقد نص على ذلك في المادة ١٧ من قانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٧٠-١٩٧١ ، وهو نص مستحدث يسرى ابتداء من ميزانية السنة الواردة فيه دون أن ينسحب أثره على الماضي ، وحين أراد الشارع من بعد إعفاء كل بدل التمثيل فقد نص على ذلك صراحة أيضا ، كما فعل في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في شأن العاملين المدنيين في الدولة وفي القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على عدم خضوع نصف بدل التمثيل الأصلي والإضافي للضريبة على كسب العمل ولا للضريبة العامة على الإيراد في سنتي ٦٧ و ٦٨ ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — على ما بين من الحكم المطعون فيه وأوراق الطعن — في إن مأمورية ضرائب قصر النيل قدوت صافي إيراد المطعون ضده الخاضع للضريبة العامة في سنتي ١٩٦٧ بمبلغ ٢٣٥٩ جنيها و ٨٢٤ مليا ١٩٦٩ جنيها و ٥٢٥ مليا على التوالي ، وإذا افترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٧١/٦/٩ بتخفيض صافي الإيراد إلى مبلغ ١٠٦٥ جنيها و ١٣٧ مليا و ٩٢٦ جنيها و ٧١٣ مليا بعد استبعاد ٥٠٠ / من بدل التمثيل الأصلي والإضافي اللذين حصل عليهما المطعون ضده من عمله بمكتب الهيئة العامة للتصنيع في موسكو استنادا

إلى أن هذين البدلين منحا له لمواجهة التكاليف التي تتطلبها الوظيفة ، فقد أقامت مصلحة الضرائب الذهوى رقم ١٤٤٥ لسنة ١٩٧١ تجارى القاهرة الابتدائية بالطن في هذا القرار ، بتاريخ ١٩٧٢/١١/٥ حكمت المحكمة بإلغاء قرار لجنة الطعن وتأييد تقديرات مأمورية الضرائب . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٢ لسنة ٩١ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٥/٣/١ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وتأييد قرار لجنة الطعن . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبليت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة في أغرفة المشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة ريبها .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم خضوع ٥٠٪ من بدلى التمثيل الأصيل والإضافى للضريبة العامة على الإيراد مستندا في ذلك إلى أن المادة ١٧ من تأشيرة ربط ميزانية ١٩٧٠ - ١٩٧١ قد احتسبت هذه النسبة مقابل مصروفات فعلية ، وأن هذه المادة تعتبر قرارا تفسيريا للنصوص القائمة ، يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، ذلك أن بدلى التمثيل يخضع للضريبة على المرتبات باعتباره دخلا ، ومن ثم يدخل في وعاء الضريبة العامة على الإيراد ، وما نصت عليه التأشيرة رقم ١٧ من قانون ربط الميزانية العامة للدولة في سنة ١٩٧٠ - ١٩٧١ من إعفاء نصف هذا البدل من الضريبة لا يسرى إلا من تاريخ العمل بهذه الميزانية .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن بدلى التمثيل الأصيل والإضافى يدخل في وعاء الضريبة على كسب العمل وبالتالي في وعاء الضريبة على الإيراد العام ، وهو ما نصت عليه المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في خصوص " الضريبة على كسب العمل " - بعد تعديلها بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ - بقولها " تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات وما هيأت ومكافآت وأجور ومعاشات وإيرادات مرتبة لمدى الحياة ، يضاف إلى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من المزايا نقدا أو عينا وكذلك بدلى التمثيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور " ، وما نصت عليه كذلك الفقرة السادسة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن الضريبة العامة على الإيراد بقولها " أما باقى الإيرادات فتحدد



طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضرائب النوعية الخاصة بها " ومؤداها أنه يدخل في وعاء الضريبة العامة على الإيراد سائر الإيرادات الخاصة بالضرائب النوعية الأخرى بعد تحديدها طبقا للقواعد المقررة لكل منها ، وإذا كان الثابت في الدعوى أن المبالغ التي يدور حولها النزاع هي بدل تمثيل أصلي وإضاو استولى عليها المظعون ضده من عمله بتمتص الهيئة العامة للتصنيع في موسكو ، فإنها تخضع للضريبة على نصيب العمر وتدخل بالتالي في وعاء الضريبة العامة على الإيراد ، يؤكد هذا النظر ما ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ تعليلا لإضافة بدل التمثيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور إلى ما نصت عليه المادة ٦٣ مما تناوله الضريبة " حتى لا تنفرد ضريبة المراتب واذن جور باعفاء إيرادات بحسب نصيب الضريبة باعتباره في حقيقة الأمر دخلا لاجل " ، ولا يغير من هذا النظر النص في المادة السابعة عشرة من التاشيرات العامة على ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٧١/١٩٧٠ على أن " وإنشاء من السنة المالية ١٩٧١/٧٠ بتميز نصف ما يستحق صرفه من بدلات التمثيل الأصلية والإضافية مقابل مصروفات فعلية " لأنه نص مستحدث يبرئ ابتداء من ميزانية السنة الواردة فيه دون أن ينسحب أثره على الماضي ، وحين أراد الشارع ، من بعد ، إعداد كل بدل التمثيل ، فقد نص على ذلك صراحة ، كما فعل في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في شأن العاملين المدنيين في الدولة ، وفي القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المظعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى و قضائه على عدم خضوع نصف بدل التمثيل الأصلي والإضافي للضريبة العامة على الإيراد في سنتي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ تأميدا على أن المادة ١٧ معلقة البيان قد احتسب - هذه النسبة مقابل مصروفات فعلية ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخصا في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين نقض الحكم .



## جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار/مطفى كمال سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد سيف الدين سابق ، ومحمد عبد الحاق البغدادي ، ومحمد عبد العزيز الجندى ، وأمين أبو العلا .

( ١٠٧ )

الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) اختصاص "الاختصاص الولائي" . قرار إداري .

للقرار الإداري . طلب الغائه أو وقف تنفيذه أو التعويض عنه . خروجه من الاختصاص  
الولائي للحاكم العادية . وجوب التزامها بآثاره دون تأويله ولو عرض النزاع بشأنه بصفة تبعية  
لنزاع مما تختص به المحاكم .

( ٢ ) تقادم "التقادم المسقط" . رسوم . شهر عقاري .

تقادم الحق في استرداد صاحب الشأن لرسوم الشهر العقاري . بدؤه من تاريخ إستعالة  
إجراء الشهر .

١ - تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها طبقاً للبندين الخامس والعاشر  
من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون ٤٧ سنة ١٩٧٢ والمقابليين  
للأدتين ٨ / ٦٤ من القانون ١٦٥ سنة ١٩٥٥ بالفصل في الطلبات التي يقدمها  
الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية وطلبات التعويض عن هذه  
القرارات سواء رفعت بصفة أصلية أو تبعية ، وطبقاً للسادة ١٥ من القانون  
٤٦ سنة ١٩٧٢ الخاص بالسلطة القضائية تخرج المنازعات الإدارية التي يختص  
بها مجلس الدولة من ولاية المحاكم ويكون لها طبقاً للسادة ١٧ من هذا  
القانون دون أن تؤول الأمر الإداري أو توقف تنفيذه - أن تفصل في  
المنازعات المدنية والتجارية التي تقع بين الأفراد والحكومة أو الهيئات العامة  
بشأن عقار أو منقول عدا الحالات التي ينص فيها القانون على غير ذلك ، ومؤدى  
هذه النصوص خروج القرارات الإدارية من اختصاص المحاكم أيًا كان الطلب  
أو النزاع المتعلق بالقرار الإداري سواء بإلغائه أو بوقف تنفيذه أو بطلب

تمويض عما أصاب الأفراد من ضرر ناشئ عنه ، وليس للمحاكم منذ العمل بقانون مجاس الدولة ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ أى اختصاص بالطلبات المتعلقة بالقرارات الإدارية ولو عرض هذا النزاع بصفة تبعية لنزاع مما تختص المحاكم به ، كما لا تختص عند الفصل في المنازعات المدنية والتجارية البعثة التي تقع بين الأفراد والحكومة أو الهيئات العامة بتأويل الأمر الإداري ، وليس لها أن توقف تنفيذه أو تتجاهله ولا تلزم آثاره . وإذا كان البين من أسباب الحكم أنه قد تعرض بالتأويل ووقف التنفيذ للقرار الإداري السلبي الصادر من اللجنة العليا للإصلاح الزراعي بعدم التصديق على قرار اللجنة القضائية الصادر في الاعتراض — المقام أمامها — وقضت بأنه غير مستند لصحيح حكم القانون ، كما تعرض لقرار وزير الإصلاح الزراعي المسمى بتاريخ ٢/٧/١٩٥٩ وما ترتب عليه من التأشير على هامش سند ملكية الشركة البائعة بزوال تلك الملكية وقرر أن هذا القرار نجم عن تطبيق خاطيء لهذا القانون من جانب الإصلاح الزراعي ولم يلتزم آثاره ومن ثم يكون قد تجاوز الولاية المحددة للمحاكم فيما ينشأ بين الأفراد وجهة الإدارة من منازعات وهي ولاية متعلقة بالنظام العام يجوز لأي خصم أن يتمسك بمخالفتها ولو لم يكن هو ذات جهة الإدارة التي عرض الحكم لقرارها بالتأويل وعدم التنفيذ ، فإنه يتعين نقضه .

٢ — متى كان موضوع الطعن صالح للفصل فيه ، وكان قرار وزير الإصلاح الزراعي الصادر بإلغاء عقد تملك الشركة البائعة للمطعون ضده قد تم شهره بتاريخ ٢/٧/١٩٥٩ فإن شهر محرم المطعون ضده يكون قد استحال من هذا التاريخ ومنه يبدأ تقادم حق المطعون ضده في استرداد الرسم . وإذا كان المطعون ضده لم يطالب بمراجعة الشهر العقاري باسترداد الرسم إلا بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٦٤ فإنه يكون قد سقط بالتقادم طبقا لنص المادة ٣٧٧/٢ من القانون المدني .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .



وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى ٧٩٠٩ سنة ١٩٧٤ مدنى كلى جنوب القاهرة على الطاعنين طالبا الحكم بإلزامهما بأن يردا له مبلغ ٥٥٩ ج و ٣٠٠ مليم قيمة رسوم الشهر العقارى التى أداها عن عقد لم يتم شهره وأن يدفعا له متضامنين ألفى جنيه تعويضا على عدم إتمام الشهر وذلك أنه تأسيسا على أنه اشترى من شركة أراضى الشيخ فضل العقارية ٧٣ فدان و ٧ أسهم من طرح النهر بناحية ميت الخولى عبد الله مركز فارسكور وبعد البحث وتقرير صلاحية العقد للشهر وتقدير الرسوم بمبلغ ٥٥٩ ج و ٣٠٠ مليم أدى هذا الرسم إلى مأمورية توثيق السيلة في ١٩٥٧/٦/٩ وتمحور العقد النهائى وقدمه مع محضر تسليمه الأرضى المبيعة إلى مكتب الشهر العقارى بدمياط لتسجيله فرده إليه في ١٩٥٧/٧/١٠ للحصول على إذن بالبيع من إدارة الاستيلاء بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى فتقدم باضراض أمام اللجنة القضائية قضى فيه لمصلحته ولكن مجلس إدارة الهيئة لم يصدق على هذا القرار وعاود السعى لدى مصلحة الشهر العقارى لتسجيل العقد فظلت على امتناعها حتى صدر القانون ١٠٠ سنة ١٩٦٤ بإلغاء جميع التصرفات الخاصة بطرح البحر فطالب المصلحة برد الرسم فأبت، ودفعت المصلحة المدعى عليها بسقوط حق المدعى فى المطالبة باسترداد الرسم بالتقادم طبقا للمادة ٢/٣٧٧ من القانون المدنى وذلك لمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ نشر قرار وزير الإصلاح الزراعى بإلغاء سند ملكية الشركة البائعة له في ١٩٥٩/٧/٢ باعتباره تاريخ حله بحقه فى استرداد الرسم لاستحالة تسجيل العقد ، كما طلبت رفض الدعوى لأن استحالة التسجيل ترجع إلى خطئه . وبتاريخ ١٩٧١/٢/٢٨ قضت المحكمة برفض الدفع بالتقادم، ثم قضت في ١٩٧٢/٦/٢٦ بإلزام الطاعنين متضامنين بأن يدفعوا للطعون ضده ٥٥٩ ج و ٣٠٠ مليم ومصروفات هذا الشق من الدعوى . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف ٣٨٩٩ سنة ٨٩ قضائية القاهرة طالبين إلغاء ما قضى به من رد الرسوم والحكم برفض الدعوى فى هذا الشق . وبتاريخ ١٩٧٤/٤/١٤ حكمت المحكمة بالتأييد فطعن الطاعنان بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة بالرأى طلبت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رايها .



وحيث إن مما ينهأ الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفته لقواعد الاختصاص الولائي وقالوا شرحا لذلك أن المطعون ضده ذكر أنه أقام الاعتراض ٢٨٦ سنة ١٩٥٧ أمام اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي متضررا من عدم موافقة إدارة الاستيلاء على التصرف وقضى لصالحه غير أن قرارها لا يتم التصديق عليه من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي إعمالا لأحكام القانون رقم ١٩٢ سنة ١٩٥٨، كما أصدر السيد وزير الإصلاح الزراعي قراره المنشهر بتاريخ ١٩٥٩/٧/٢ بإلغاء عقد تملك الشركة البائنة للمطعون ضده، وشطب تسجيله رقم ٣٢٥ سنة ١٩٥٦ ومزى هذا أنه صدر قرار إداري ساري من مجلس إدارة الهيئة العليا للإصلاح الزراعي بعدم التصديق على قرار اللجنة القضائية كما صدر قرار إداري بإجبار إلغاء عقد تملك الشركة وشطب تسجيله، والما كان من المقرر قانونا أنه يتمتع على المحاكم المدنية تأويل القرار الإداري أو إلغاءه، ومن ثم لم يكن يجوز للحكم المطعون فيه أن يتعرض لمذين القرارات بالتأويل والقضاء بخالفتهما للقانون ووصف مصلحة الشهر العقاري بالتقاعس في إجراء التسجيل رغم صدورهما، فقد استبعد الحكم تاريخ شهر قرار وزير الإصلاح الزراعي إلغاء سند ملكية الشركة البائنة و ١٩٥٩/٧/٢ كبداية لسريان حق المطعون ضده في استرداد الرسم على أساس أن عدم تصديق الهيئة العامة للإصلاح الزراعي على قرار اللجنة القضائية بالهيئة الصادر لصالح المطعون ضده لا يستند لصحيح حكم القانون ١٩٢ سنة ١٩٤٧ وأن استحالة التسجيل لم تنشأ من هذا القانون وإنما عن تطبيق خاطيء له من جانب وزارة الإصلاح الزراعي بإصدارها قرارها المنشهر في ١٩٥٩/٧/٢ وما ترتب عليه من التأشير على هامش سند ملكية الشركة البائنة بزوال تلك الملكية وبذلك يكون قد تعرض لتأويل القرار الإداري السلي الصادر من اللجنة العليا للإصلاح الزراعي كما تعرض لقرار وزير الإصلاح الزراعي بإلغاء عقد تملك الشركة البائنة للمطعون ضده وهو ما يمتنع على المحاكم النظر فيه .

وحيث إن هذا النص في محله ذلك أنه طبقا للبندين الخامس والعاشر من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون ٤٧ سنة ١٩٧٢ والمقابلين للسادتين ٨/٦ ، ٩ من القانون ١٦٥ سنة ١٩٥٥ تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في ادعاءات التي يقدمها المراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية، وبطلبات التعويض عن هذه القرارات سواء رفعت بصفة أصلية أو تبعية، وطبقا للمادة ١٥٥ من القانون ٤٦ سنة ١٩٧٢ الخاص بالسلطة القضائية تخرج المنازعات الإدارية التي يختص بها مجلس الدولة من ولاية المحاكم ويكون لها طبقا للمادة ١٧ من هذا القانون دون أن تؤول الأمر الإداري أو توقف تنفيذه أن تفصل في المنازعات المدنية والتجارية التي تقع بين أفراد والمحاكمة والهيئات العامة بذات مقام أو متول هذا المجالس التي ينص فيها القانون على ذلك، ومؤدى هذه النصوص خروج القرارات الإدارية من اختصاص المحاكم أيما كان الطالب أو النزاع المتعلق بالقرار الإداري سواء بإلغائه أو بوقف تنفيذه أو بطلب تعويض عما أصاب الأفراد من ضرر ناشئ عنه وليس للمحاكم منذ العمل بقانون مجلس الدولة ١٦٥ سنة ١٩٥٥ أي اختصاص بالطبقات المتعلقة بالقرارات الإدارية ولو عرّض هذا النزاع بصفة تبعية لنزاع مما تختص المحاكم به، كما لا تنحصر حدة الفصل في المنازعات المدنية والتجارية للجهة التي تقع بين الأفراد والهيئات العامة تأويل الأمر الإداري وليس لما أن توقف تنفيذه أو تبطله ولا يلتزم آرد. لما كرر ذلك وكان الحكم المدعون فيه قد أورد في أسبابه استلحاقه بقضائه بعض الدفع بسقوط الحق في استرداد الرسم على النزاع بالتقدم بالطلب : " وحيث إن أثبت من الاطلاع على الملف الخاص بالموضوع وهو رقم ٣ سنة ١٩٦٥ شهر عقاري ... .. أن المستأنف عليه أقام الاعتراض رقم ٢٨٦ سنة ١٩٥٧ أمام اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي متضررا من هذا الاشتراط - يعني - (الحصول على موافقة إدارة الاستيلاء بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي على التصرف



عمل طلب الشهر) فقضت تلك اللجنة بـجلسة ١٩٥٨/٦/٢ لصالحه غير أن قرارها لم يتم التصديق عليه من مجلس إدارة الهيئة العليا للإصلاح الزراعي بقوله أن هذا هو مقتضى تنفيذ القانون ١٩٢ سنة ١٩٥٨ الذي عمل به اعتباراً من تاريخ نشره في ١٩٥٨/١١/٦ والذي نص في المادة ١٣/٢ منه على عدم الاعتداد بتوزيعات أراضي طرح النهر متى كانت صادرة إلى غير الأقرب حتى الدرجة الرابعة والذي أصدرت وزارة الإصلاح الزراعي استناداً إليه قرارها المـشهر بتاريخ ١٩٥٩/٧/٢ والذي ترتب عليه زوال ملكية الشركة البائنة . وحيث إنه لامرأ في عدم انطباق أحكام هذا القانون على حالة المستأنف عليه لأنه يقضى بإلغاء استلام أطيان طرح النهر إذا كان المتصرف إليه لا يمت للتصرف بقرابة حتى الدرجة الرابعة ، وجلى أنه لا يتصور وجود مثل تلك الصلة مع شخص معنوى هو الشركة البائنة ، وإزاء ذلك يكون عدم التصديق على قرار لجنة الإصلاح الزراعي الصادر لصالح المستأنف عليه في الاعتراض رقم ٢٨٦ سنة ١٩٥٧ غير مستند إلى صحيح القانون . وحيث إنه متى تقرر ذلك لا يكون مديداً ما ذهب إليه المستأثنان ( الطاعنان ) من أن صدور القانون ٢٩٢ سنة ١٩٥٨ قد ترتبت عليه استعالة تسجيل العقد لأن عدم التسجيل لم ينجم عن استعالة مصدرها القانون وإنما نجمت عن تطبيق خاطيء لهذا القانون من جانب وزارة الإصلاح بإصدارها قرارها المـشهر بتاريخ ١٩٥٩/٧/٢ وما ترتب على ذلك من التأشير على هامش سند ملكية الشركة العامة بزوال تلك الملكية وبالتالي يصبح الأمر مجرد تقاعس من جانب مصلحة الشهر العقاري في إجراء التسجيل — و انتهى الحكم بنسأ على ذلك إلى أن استعالة شهر العقد سند المطعون ضده لم تنشأ إلا من تاريخ العمل بالقانون ١٠٠ سنة ١٩٦٤ ومن ذلك التاريخ بدأ تقادم حق المطعون ضده فلم يكتمل حق تقدم لمصلحة الشهر العقاري في ١٩٦٤/١٢/٢٦ بطلب استرداد الرسم ثم أعقبه بإقامة دعواه بعدم جيفة معلنة في ١٩٦٧/١١/٢٨ ورفض الدفع .



وحيث إن البين من أسباب الحكم المتقدمة أنه قد تعرض بالتأويل ووقف التنفيذ لقرار الإداري العلبي الصادر من اللجنة العليا للإصلاح الزراعي بعدم التصديق على قرار اللجنة القضائية الصادر في الاعتراض سالف الذكر وقضى بأنه غير مستند لصحيح حكم القانون ، كما تعرض لقرار وزير الإصلاح الزراعي المصهور بتاريخ ١٩٥٩/٧/٢ وما ترتب عليه من التأشير على هامشي سند ملكية الشركة البائعة بزوال تلك الملكية وقرر أن هذا القرار نجم عن تطبيق خاطئ لهذا القانون من جانب الإصلاح الزراعي ولم يلتم آثاره ومن ثم يكون قد تجاوز الولاية المحددة للحاكم فيما ينشأ بين الأفراد وجهة الإدارة من منازعات ، وهي ولاية متعلقة بالنظام العام ويجوز لأي خصم أن يتمسك بمخالفتها ولو لم يكن هو ذات جهة الإدارة التي عرض الحكم لقرارها بالتأويل وعدم التنفيذ مما يتعين معه نقض الحكم بغير حاجة لبحث باقي الأسباب .

وحيث إن موضوع الطعن صالح للفصل فيه ، ولما كان قرار وزير الإصلاح الزراعي الصادر بإلغاء عقد تملك الشركة البائعة للطعون ضده قد تم شهره بتاريخ ١٩٥٩/٧/٢ فإن شهر محرر المطعون ضده يكون قد استحال من هذا التاريخ ومنه يبدأ تقادم حق المطعون ضده استرداد الرسم . ولما كان المطعون ضده لم يطالب مصلحة الشهر العقاري باسترداد الرسم إلا بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٦ فإنه يكون قد سقط بالتقادم طبقاً لنص المادة ٣٧٧/٢ من القانون المدني .

## جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٧٨

رئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم وحضور السادة المستشارين :  
أحمد سيف الدين سابق ، محمد عبد الحلق البطاوي ، سليم عيلافه سليم وأمين طه أبو العلا .

( ١٠٨ )

الطعن ٢٩٨ لسنة ٥ : القضائية :

( ٢٠١ ) دعوى " تقدير قيمتها " . ملكية . تسليم .

- ( ١ ) الدعوى المتضمنة طلبا مندمجا في الطلب الأصلي . وجوب تقدير قيمتها بقيمة الطلب الأخير وحده . طلب التسليم . دعوى ملكية العقار . اندماجها ما لم يترتب عنه نزاع خاص .
- ( ٢ ) تقدير قيمة العقار بسبب دلائل نظرية الأصلية المربوطة عليه إن كان من الأراضي .  
م ٣٧ مرافعات . لائحة بائع بال عقد يحمل عليه طلب تثبيت ملكيته .

( ٣ ) حكم . استئناف . كفالة

جواز استئناف الأحكام الصادرة بصحة انتحائية بسبب وقصر بطلان في الحكم أو إجراءاته المؤثرة فيه . م ٢٢١ مرافعات . الكفالة الواجب بداعي في هذه الحالة إجراء جوهرى لازم لقبول استئناف

بحث المحكمة استئنافية نوضوع الحكم المستأنف لتحقيق من البطلان المدعى به . لا بد من انقضاء للقضاء بعدم جواز استئناف .

١ - تنص الفقرة الثانية من المادة ٣٨ من قانون المرافعات على أنه إذا تضمنت الدعوى طلبات تعتبر مندمجة في الطلب الأصلي فتقدر قيمتها بقيمة هذا الطلب وحده . والطلب المندمج فيما توحى النص من عدم تقديره استقلالاً هو الطلب الذى يترتب على الطلب الأصلي أو يستتبعه بحيث يعتبر القضاء في الطلب الأصلي قضاء فيه وهو لا يكون كذلك إذا تار بشأنه نزاع خاص . وإذا كان التسليم في خصوص الدعوى يستند إلى الملكية ويترتب عليها بما مؤداه اندماجها في طلبها وكان لادليل على نزاع مستقل به فالتسليم المفترض فيما قيل من

منازعة الطاعنة فيه لا يحمل الحكم طلبه، ولم يقيم عليه دليل بالإضافة إلى أن الفوز أو الشروع وصف للملكية لا يؤثر في جوهر التسليم كما أن معارضة التسليم بقسار الاستيلاء المؤقت ينفيها ما قام عليه دفاع الطاعنة من إسقاط لهذا القرار واستبدال دقود شرائها به فإن النعي يكون في غير محله .

٢ - أرست المادة ٣٧ من قانون المرافعات قاعدة عامة يرجع إليها في تقدير قيمة العقار كما جعل القانون من هذه القيمة أساساً في تقدير قيمة الدعوى . فنص في البند ١ ٢٤٠ من هذه المادة على ما مفاده تقدير قيمة الدعوى المتعلقة بملكية العقار بقيمة هذا العقار وتقدر بسبعين مثلاً للضريبة الأصلية المربوطة عليه إن كان من الأراضي .

٣ - أوجبت المادة ٢٢١ مرافعات على المستأنف فيما تجيزه من استئناف الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من محاكم الدرجة الأولى بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم فقد أوجبت على المستأنف أن يودع خزانة المحكمة الاستئنافية عند تقديم الاستئناف على سبيل الكفالة خمسة جنيهات ونهت قلم الكتاب عن قبول صحيفة الطعن إذا لم تصحب بما يثبت هذا الإيداع ونصت على مصادرة الكفالة بقوة القانون متى حكم بعدم جواز الاستئناف لاستثناء الإعلان مما مؤداه أن إيداع الكفالة إجراء جوهري لازم لقبول الاستئناف يوضع قيداً على هذه الرخصة في الطعن ضمناً للجديّة في استعمالها .

٤ - المناط في جواز استئناف الأحكام الصادرة من محاكم الدرجة الأولى بصفة انتهائية هو وقوع إعلان فيها أو في الإجراءات المؤثرة فيها مما لا سبيل إلى الوقوف عليه إلا بتناول موضوعها ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه وقد عرض للحكم المستأنف بما يقتضي إلى سلامته وإلى نفي حالة البطلان منه لا يكون قد ناقض قضاءه بعدم جواز الاستئناف بل حمله على ما لا يقوم بدونه .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدهما الأولين أقاما الدعوى .. .. مدنى كلى أسبوط طلبا القضاء بتثبيت ملكيتهما إلى ثلاثة قراريط من أرض وصفوها وتسليمها إليهما بما قد يكون عليهما من بناء أو غراس وبكف الشركة الطاعنة عن منازعتهم فيها وركنا في إثبات ما طلباه إلى عقد بيع مشرفى ١٩٥٩/٨/٢٤ برقم ٣٨٣٨ توثيق أسبوط . تدخلت المطعون ضدها الأخيرة في الدعوى تطلب تثبيت ملكيتها إلى نصف قيراط مما سلف به بمقوله أنها ابتاعته من المطعون ضده الأول بعقد مشرف . مسدا وقد صدرت الطاعنة عن دفاع مفاده شراؤها ما مساحته ١٨ قيراط و ٢٠ سهما بذات الأرض ولئن أدلت إلى الأرض ابتداء بقرار الاستيلاء المؤقت الصادر إليها من محافظ أسبوط فإنها بعد الشراء تكون قد تبذلت من القرار الوقعى عقودا تستند إليها في دفع الدعوى، وتضيف الا حق لخصومها في طلب التسليم مفروزا قبل إجراء القسمة . نذبت محكمة أول درجة خيرا خلص من بعد بحث ومعاينة إلى أيلولة الملكية إلى المطعون ضدهم بعقود مؤدية وافتقار دفاع الطاعنة إلى ما يؤيده . وأخذا بتقرير الخبير أصدرت المحكمة يوم ٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ حكما ويقضى للمطعون ضدهم بما طلبوه فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف : .. .. أسبوط طالبا لإبطاله ورفض الدعوى وتاريخ ٢٣ من يناير سنة ١٩٧٥ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستئناف طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة فجددت جلسة لنظاره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعة تنمى على الحكم المطعون فيه بأول أسباب الطعن خطأ ما خلص إليه من صدور الحكم المستأنف بصفة انتهائية وذلك من وجهين . أحدهما استقلال طلب التسليم عن الملكية فقد ثار بشأنه نزاع لوروده مفرزا حال شيوع محله ولتعارضه مع قرار محافظ أسيوط باستيلاء الطاعة مؤقتا على العقار مما يستتبع اعتباره وملحقاته غير المقررة من بناء وغراس طلبا أصليا غير قابل للتقدير يكون الحكم فيه ابتدائيا . والوجه الآخر اعتداده في تقرير قيمة طلب تثبيت الملكية لا بالثمن الوارد بالعقد المحمول عليه وفقا لصحيح القانون بل بسبعين مثلا للضريبة الأصلية المربوطة على العقار مما لا يتبع إلا عند انتهاء السبب القانونى الذى يمكن عن طريقه تحديد قيمة المدعى به .

وحيث إن النعى بهذا السبب مردود في وجهيه بالفقرة الثانية من المادة ٣٨ من قانون المرافعات تنص على أنه إذا تضمنت الدعوى طلبات تعتبر مندمجة في الطلب الأصلي فتقدر قيمتها بقيمة هذا الطلب وحده . والطلب المندمج فيما تونحى النص من عدم تقديره استقلالا هو الطلب الذى يترتب على الطلب الاصلى أو يستتبعه بحيث يعتبر القضاء في الطلب الاصلى قضاء فيه، وهو لا يكون كذلك إذا ثار بشأنه نزاع خاص . وإذا كان التسليم في خصوص الدعوى يستند إلى الملكية ويترتب عليها بما مؤداه اندماجه في طلبها وكان لا دليل على نزاع مستقل به فالتسليم المقرز فيما قيل من منازعة الطاعة فيه لا يحمل الحكم طابه ولم يقر عليه دليل بالإضافة إلى أن الفرز أو الشيوع وصف للملكية لا يؤثر في جوهر التسليم كما أن معارضة التسليم بقرار الاستيلاء المؤقت ينفيها ما قام عليه دفاع الطاعة من إسقاط لهذا القرار واستبدال عقود شرائها به ، والنعى في وجهه الآخر لا يتفق وما أرسته المادة ٣٧ من قانون المرافعات من قاعدة عامة يرجع إليها في تقدير قيمة العقار كلما جعل القانون من هذه القيمة أساسا في تقدير قيمة الدعوى فنص في البندين ٢/١ من هذه المادة على ما مفاده تقدير قيمة الدعوى المتعلقة بملكية العقار بقيمة هذا العقار وتقدر بسبعين مثلا للضريبة الأصلية المربوطة عليه إن كان من الأراضى مما ألزم الحكم صحيحه .

وحيث إن حاصل النعى بشأن الأسباب خطأ الحكم فيما استلزمه لقبول الاستئناف من إبداع الكفالة مما هو غير لازم فالكفالة في الاستئناف غيرها في التقض



لا تجري مجرى الرسوم القضائية، ولا تملك المحكمة في مصادرها خيارا كما لا تفرض إلا فيما ورد من الحالات استثناء من القاعدة العامة .

وحيث إن هذا النعى وأن توجه إلى ما لم يبلغ الحكم فيه غاية بالقضاء على مقتضاه غير مديد فالمادة ٢٢١ من قانون المرافعات فيما تجسّزه من استئناف الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من محاكم الدرجة الأولى بسبب وقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم قد أوجبت على المستأنف أن يودع خزانة المحكمة الاستئنافية عند تقديم الاستئناف على سبيل الكفالة خمسة جنيهاً ونهت قلم الكتاب عن قبول صحيفة الطعن إذا لم تصحب بما يثبت هذا الإيداع ونصت على مصادرة الكفالة بقوة القانون متى حكم بعدم جواز الاستئناف لانتفاء البطلان مما مؤداه أن إيداع الكفالة إجراء جوهري لازم لقبول الاستئناف يضع قيда على هذه الرخصة في الطعن ضمنا للمجدية في استعمالها .

وحيث إن حاصل النعى بآخر أسباب الطعن خطأ الحكم المطعون فيه من جهتين أولاها تعرضه للحكم المستأنف بالبحث منتهيا إلى سلامته حال قضائه بعدم جواز الاستئناف بما كان يستتبع نفيه عن تناول موضوعه مما يبيح بالتناقض، وثانيها مسايرته الحكم المستأنف فيما قرر من إنه لا سند للطاعة في وضع يدها حال قيام قار الاستيلاء المؤقت بديلا لما لم تقدمه من عقودها مما هو قصور وعدم تحقيق دفاعها بتكليف الخبير المتدب الاطلاع على ما ليس بين يديها من مستنداتها مما هو إخلال بحق الدفاع كذلك العجيب باسم المطعون ضده الثاني ومخالفة قواعد الاختصاص النوعي مما يترتب عليه البطلان .

وحيث إن النعى بهذا السبب لا يصادف محله فيما قضى به الحكم، ذلك أنه لما كان المناط في جواز استئناف الأحكام الصادرة من محاكم الدرجة الأولى بصفة انتهائية هو وقوع بطلان فيها أو في الإجراءات المؤثرة فيها مما لا سبيل إلى الوقوف عليه إلا بتناول موضوعها فإن الحكم المصموم فيه وقد مرض للحكم المستأنف بما يلحقه إلى سلامته وإلى نفي قالة البطلان منه لا يكون قد ناقض قضاءه بعدم جواز الاستئناف بل محله على ما لا يقوم بدونه . لما كان ذلك وكانت الطاعة لم تودع صورة مطابقة لصحيفة



الاستئناف ولذا كرات لإثبات ما عرضته على محكمة الموضوع من أوجه البطلان التي أثارها في الشق الأخير من هذا السبب وكان ما أثبتته الحكم من ذلك قد ورد عليه بما نصه : " وعلى كل من ناحية أخرى فإنه لا يوجد بالحكم المستأنف ثمة بطلان فعلا. البيع المسجل الصادر إلى المستأنف ضدّهما الأول والثاني ثابت بد أن اسم المستأنف ضدّ الثاني ... .. والاسم الذي أقيمت به الدعوى هو ... .. والاسم الثلاثي كاف للتدليل على الشخص خاصة وأن الشركة المستأنفة لم تزعم أن المستأنف ضدّ الثاني هو خلاف المشتري الثاني ، وبالتالي فلا يوجد ثمة تحميل شخصه وما قالت به الشركة من أن محكمة أول درجة لم ترد على دفاعها الجوهرى بشأن طلب إعادة المأمورية إلى الخبير لتحقيق وضع يدها مما يشوب حكمها بالقصور. مردود عليه بأن المحكمة قد عولت على تقرير الخبير الذي استدبته في الدعوى واعتقدت ما انتهى إليه من نتيجة - لامة اجراءاته وسلامة الاسس التي بنى عليها والتي تبين منه أن المستأنف ضدّهما قد اشترى الأرض بمقتضى عقد مسجل ووضعا اليد عليها وأنه لا سند للشركة في وضع يدها ومن ثم فلا أثرىب على المحكمة ان التفتت عن دفاع الشركة بأعادة المأمورية إلى الخبير لإعادة فحصها ... وما أورده الحكم سائق كاف لا معقب عليه فيه .

## جاسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور ابراهيم صالح ، محمد الباجورى ، محمد رمضان و ابراهيم فراج .

( ١٠٩ )

الطعن رقم ٦٠٧ لسنة ٤ القضائية :

( ٢٤١ ) إيجار " إيجار الأماكن " . محكمة الموضوع . بيع .

( ١ ) الضرورة الملجئة لبيع المتجر أو المصنع . م ٢/٥٩٤ مدنى . ماهيتها . لا يشترط أن تكون نتيجة قوة القاهرة . لاصحة بما إذا كانت الظروف المؤدية لهذه الحسالة خارجة عن إرادة المستأجر أو بسبب منه . لمحكمة الموضوع تقدير هذه الضرورة .

( ٢ ) النص فى العقد على منع التنازل عن الإيجار بغير إذن كتابى من المؤجر . تصريح المؤجر للمستأجر بتأجير العين مفروشة . طلبه الإخلاء لتنازل المستأجر عن العين المؤجرة لآخر . لا يعد تمسقا فى استعمال حقه . علة ذلك .

١ — المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تقدير توافر الضرورة فى معنى المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى أمر متروك لقاضى الموضوع يستخلصه من ظروف البيع والدوافع التى حفزت إليه ، شريطة أن يكون استخلاصه سائغا ، والضرورة التى تقتضى بيع المحل التجارى وتبرر إبقاء الإجارة لمصلحة المشتري هى تلك التى تضع حدا لنوع النشاط الذى كان يزاوله المستأجر فى العين المؤجرة ، ولا يشترط فيها أن ترقى إلى حد القوة القاهرة التى لا سبيل إلى دفعها أو تلافى نتائجها ، دون اعتداد بما إذا كانت الظروف التى أدت إلى هذه الحالة خارجة عن إرادة المستأجر أو بسبب منه طالما توافرت الأسباب الاضطرارية .

٢ — إذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن البند الخامس من عقد الإيجار الأصيل المبرم بين المطعون عليهما نص على عدم جواز التنازل عن الإيجار للغير لأى سبب من الأسباب بدون إذن كتابى من المالك المؤجر وإلا

اعتبر عقد الإيجار باطلا ، وكان شرط الحصول على رضا المؤجر بالتنازل عن الإيجار يلحق بالشرط المانع المطلق في الأثر فلا يستطيع المستأجر إلا أن يصدع به دون أن يملك مناقشة الأسباب التي جعلت المؤجر يفرضه عليه ، فطالبنا أجاز المشرع الشرط المانع مطلقا أو مقيدا فلا محل للقول بأن المؤجر يتصرف في استعمال حقه إذا تمسك بشرط يميزه القانون وارتضاء المستأجر المتعاقد معه والتي لا ينحوله حقه الشخصى في المنفعة أكثر مما اتفق عليه مع المؤجر له . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تأييد حكم محكمة أول درجة على سند من أن المستأجر الأصلي تنازل عن العين المؤجرة للطاعن رغم أن عقد الإيجار يحرمه منه صراحة ، وعلى عدم توافر شرط بيع المتجر عملا بالمادة ٥٩٤ من القانون المدنى على ما سلف بيانه في الرد على السبب السابق ، فإنه لا محل للقول بتعسف المؤجر في استعمال حقه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد والمداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الواقع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم .. .. مدنى أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد الطاعن والمطعون عليه الثانى طالبا الحكم بإخلائهما من العين الموضحة بصحيفة الدعوى وتسليمها إليه ، وقال يانا لدعواه أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٦/١١/٢٦ استأجر منه المطعون عليه الثانى شقة بالعمارة رقم .. .. بالقاهرة ، وتاريخ ١٩٦٨/٦/١٩ صرح له بتأجير الشقة مفروشة مقابل الزيادة القانونية وذلك لمدة سنة واحدة تبدأ فى أول سبتمبر سنة ١٩٦٨ وتنتهى فى ٣١ أغسطس ١٩٦٩ قابلة للتجديد مالم يلبه أحد الطرفين الآخر قبل انقضاء الأجل بعدم الرغبة فى التجديد ، وإذا تنازل المطعون عليه الثانى عن عقد الإيجار إلى الطاعن مخالفا شرط الحظر



الثات بمقد الإيجار واخطر الطاعن المطعون عليه الثانى بعدم رغبته فى تجديد التصريح بالتأجير مفروشا فقد أقام دعواه . وبتاريخ ١٩٧٢/٦/١٤ حكمت المحكمة باخلاء الطاعن والمطعون عليه الثانى من العين المؤجرة وتسليمها الى المطعون عليه الأول . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم .. .. . القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٤/٤/١٨ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقامت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن ، عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، يعنى الطاعن بالسببين الأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه مخالفة المانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم شرط توافر حالة الضرورة التى تبيح لتساجر الأصل التنازل عن الإيجار فى معنى القدره النامية من المادة ٥٩٤ من القانون المدنى أن تكون خارجه عن إرادة المتنازل ، وحين أن المشروع نفيًا بهذا النص مخالفة الفواعد العامة فى قوانين الايجارات بنية تمكين المساجر من مواجهة الظروف التى تلم به ولا تكون له يد فيها ، ومثاله من يفشل فى تجارته رغم استقامته ودأبه . وإذا تمسك الطاعن بأن المطعون عليه الثانى اضطرت للتنازل له عن الفندق بسبب مديونيته للصرائب وleihات أخرى ، مما أدى إلى اغلاق الفندق وبيع محتوياته بالمزاد العلنى فصلا عن صدور حكم بحبسه مما يشكل حالة الضرورة ، ولم يعى الحكم بالرد على هذا الدفاع الجوهرى فاته بالإضافة إلى مخالفة المانون يكون قد شابه القصور فى التسبيب .

وحيث إن النى مردود ، ذلك أنه وإن كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تقدير توافر الضرورة فى معنى المادة ٥٩٤/٢ من القانون المدنى أمر متروك لقاضى الموضوع يستخلصه من ظروف البيع والدوافع التى حفزت إليه شريطة أن يكون استخلاصه سائقا ، إلا أن الضرورة التى تقتضى بيع المحل التجارى وببر إبقاء الإجارة لمصلحة المشتري هى تلك التى تضع حدا لنوع

النشاط الذي كان يزاوله المستأجر في العين المؤجرة ، ولا يشترط فيها أن ترقى إلى حد القوة القاهرة التي لا سبيل إلى دفعها أو تلافئ نتائجها ، دون اعتداد بما إذا كانت الظروف التي أدت إلى هذه الحالة خارجة عن إرادة المستأجر أو بسبب منه طالما توافرت الأسباب الاضطرارية ، لما كان ذلك فانه وإن أضرار الحكم المطعون فيه قيда لا يستلزمه القانون على حالة الضرورة شرط بمقتضاه أن تكون الظروف التي أدت إليها خارجة عن إرادة المستأجر ، وذهب إلى أنه يفرض صحة ما يعانيه المتنازل من حادثة مذلية وصدر حكم بحبسه لأن تصرفاته هي التي أدت إليها مما يحق معه أن يلزمه حكم القانون فيما أقدم عليه من تصرف ، إلا أنه لما كان البين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على أن الأوراق خلو مما يثبت وجود ظروف والملايسار المدة والتي أدت إلى قيام ضرورة أبحاث المطعون عليه الثاني إلى التنازل عن عين النزاع إلى الطاعن ، ورتب على ذلك عدم توافرها وأعمل أثر الشرط المذموم الوارد في البند الخامس من عقد الإيجار المبرم بين المطعون عليهما ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على دفاع لم يقدم الخصم دليلا ، وكان استخلاص المحكمة في هذا الخصوص سائغا وله مأخذه وكانت هذه الدعامة كافية لحمل قضاء الحكم فإنه لا يعيبه ما استورد إليه زيدا من شرط قيد لم يورده القانون طالما لم يكن مؤثرا على جوهر قضائه ، ويكون النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثالث على الحكم لمطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون عليه الأول إذ طلب إخلاء عين النزاع لمجرد تمازل المستأجر الأصلي - المطعون عليه الثاني - عنها فإنه يعتبر متعسفا في استعمال حقه ، لأنه كان قد صرح لهذا الأخير بتأجيرها مفروشا لقاء الزيادة لقانونية وارتضى استغلالها كفندق مصرح بإدارته من وزارة السياحة لمدة طويلة . وإذا التفت الحكم عن هذا الدفاع فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن النعي غير مدبر ، ذلك أنه لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن البند الخامس من عقد الإيجار الأصلي المبرم بين المطعون عليهما

نص على عدم جواز التنازل عن الإيجار للغير لأى سبب من الأسباب بدون إذن كتابي من المالك المؤجر وإلا اعتبر عقد الإيجار باطلا، وكان شرط الحصول على رضا المؤجر بالتنازل من الإيجار يلحق بالشرط المانع المطلق في الأثر فلا يستطيع المستأجر إلا أن يصدع به دون أن يملك مناقشة الأسباب التي جعلت المؤجر يفرضه عليه ، فظالما أجاز المشرع الشرط المانع مطلقا أو مقيدا فلا محل للقول بأن المؤجر يتعسف في استعمال حقه إذا تمسك بشرط يجيزه القانون وارتضاء المستأجر المتعاقد منه ، والذي لا يخوله حقه الشخصي في المنفعة أكثر مما اتفق عليه مع المؤجر له - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تأييد حكم محكمة أول درجة على سند من أن المستأجر الأصلي تنازل عن العين المؤجرة للطاعن رغم أن عقد الإيجار يحرمه منه صراحة ، وعلى عدم توافر شرط بيع المتجر عملا بالمادة ٥٩٤ من القانون المدني على ما سلف بيانه في الرد على السبب السابق ، فإنه لا محل للقول بتعسف المؤجر في استعمال حقه ، ولا على الحكم إذ التفت من الرد على دفاع الطاعن بشأنه لأنه غير منتج وغير مؤثر في النزاع .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أحمد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور إبراهيم صالح ، محمد الباجوري ، محمود رمضان وإبراهيم فراج .

( ١١٠ )

الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) ، ( ٢ ) إيجار . عقد . تعويض .

( ١ ) منع المستأجر من اجراء أى تغيير ماذى بالعين المؤجرة وضار بالمؤجر إلا باذنه  
مراحة أو ضميا . م ١/٥٨٠ مدنى . ورود الإذن فى صيغة عامة . لا يسمح للمستأجر بإجراء  
تعديلات محو معالم العين وتمس كيانها بحسب ما أعدت له .

( ٢ ) الإذن الصادر من المؤجر للمستأجر بإجراء تعديلات جوهرية بالعين المؤجرة . اجراء  
المستأجر تعديلات تتجافى مع طبيعتها بحسب ما أعدت له . جواز مطالبة بازالة التعديلات أو النسخ  
ولو قبل انتهاء العقد . اختلاف ذلك عن الإلتزام بتسليم العين فى نهاية العقد بالحالة التى كانت  
عليها

١ — مفاد المادة ٥٨٠ مدنى أن المشرع حظر على المستأجر التغيير المادى  
فى كيان العين المؤجرة إذا كان ينشأ عنه ضرر إلا بإذن المؤجر ، ويستوى أن  
يكون الإذن صريحا أو ضميا . وإذا عين الإذن نوعا معينا من التغيير كان هذا  
التغيير بالذات جائزا وتعين الإلتزام نطاقه ومداه ، أما إذا ورد الإذن بصيغة عامة  
تجيز للمستأجر اجراء التغييرات التى يرى أنها تفيده فى الانتفاع بالعين ، فإنه  
لا ينصب إلا على التغييرات العادية المألوفة فى الظروف العادية والتى تعينها  
طبيعة العين المؤجرة وما أعدت له بحسب تلك الطبيعة ، ولا ينصرف هذا  
الإذن إلى التعديلات الجوهرية التى تمحو معالم العين وتناول كيانها وتبدل  
شكلها .

٢ — متى أجرى المستأجر تغييرا جوهريا في العين المؤجرة متجاها مع طبيعتها اعتبر رغم الإذن الوارد في صيغة عامة بإجراء التغيير محلا بالتزامه و جاز للمؤجر المطالبة بإزالة التعديلات أو الفسخ مع التعويض في الحالتين إن كان له مقتضى ، ولا يلتزم المؤجر بالتبث إلى نهاية مدة الإيجار ، إذ مجرد إخذات التغيير يجعل المستأجر محلا بالتزام يرتبه القانون في ذمته مفروض بمقتضى المادة ٥٨٠ من القانون المدني أثناء سريان عقد الإيجار وهو سابق ومستقل عن الالتزام برد العين بالحالة التي سلمت عليها في معنى المادة ٥٩١ من ذات القانون والذي لا يصادف محله إلا بعد نهاية العقد ، ولا مساع لاقول أن المشرع قصد باغتيال النص على الفسخ في المادة ٥٨٠ أن المؤجر يجب أن ينتظر إلى نهاية الإيجار ، لأن المطالبة بالتنفيذ العيني والفسخ مع التعويض في الحالتين مستند من القواعد القانونية العامة . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن عقد الإيجار أنصب على دارين للتياله إحداهما شتوية والأخرى صيفية بما تتحدد معه طبيعة العين المؤجرة ، وأن عبارة الإذن بالتغيير جاءت بصيغة عامة فلا ينصب إلا على التغييرات العادية المألوفة المتفقة مع طبيعة العين المؤجرة وفي الظروف المعتادة . وكان الثابت من الصورة الرسمية لتقرير الحبير في دعوى إثبات الحالة أن المطعون عليه الثاني أزال معالم الدار الصيفية بحيث درست آثارها واعمى شكلها واندثر كيانها ، فهدمت الحجرات المخصصة للآلات السينمائية وتحطمت كافة المقاعد واختفت كل أجهزة العرض ومكبرات الصوت والتوصيلات الكهربائية واستعملت مساحة العرض كمخزن وترك باقيها أرضا فضاء ، وكان الحكم المطعون فيه اعتبر هذه التغييرات مما يجزه الترخيص الصادر من مأمور التفليسة باعتباره ممثلا للتوثر و انتهى إلى أن الدعوى مرفوعة قبل أوانها مع أن مبناها هو مجاوزة المستأجر للحدود التي يتقيد بها رغم الإذن ، وأن حق المؤجر المطالبة بالتعويض أثناء سريان عقد الإيجار فإنه يكون قد خالف القانون وشابه القصور .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم .. .. مدنى أمام محكمة السويس الابتدائية ضد المطعون عليهما بطلب الحكم بأن يدفعاه على وجه التضامن مبلغ ٤٩٩ جنيها . وقال شرعا لها بأنه يملك قرار بطشائنة فى دارى بينما .. .. بالسويس ويملك شقيقه .. .. الباقي .. .. وقد حكم بإفلاس هذا الأخير وتعين المطعون عليه الأول وكيلًا للدائنين فأجر الدارين المطعون عليه الثانى بمقتضى قرار ١/٢ د ١٩٦٤ ، وإذ تواطأ على الحصول على قرار من مأمور التنفيذ بتاريخ ٢٣/٣/١٩٦٤ على استعمال دار الخيال الصيفى فى أى غرض ، وعمد المطعون عليه الثانى متذرعًا بهذا القرار إلى تخريب وإزالة معالم تلك الدار حتى أصبحت غير صالحة للغرض المعدة له أصلاً ، طبقاً للثابت بتقرير الخبير المتدب فى دعوى إثبات الحالة ، والذى حدد بحملة المبالغ اللازمة لإصلاح الدير المؤجرة وإعادتها إلى حالتها الأولى ، منحصرتها المبلغ المصالب به على سبيل التعويض لما لحقه من ضرر فقد أقام دعواه . دفع المطعون عليه الثانى بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة ورفضها قبل الزمان ، بتاريخ ٨/١١/١٩٧١ حكمت المحكمة (أولاً) برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة (ثانياً) بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم .. .. بالقاهرة وبتاريخ ٢٥/٤/١٩٧٤ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأته جديراً بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .



وحيث إن مما يتراءى للطامن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه على سند من القول بأنه طالبا حصول المطعون عليه الثاني على موافقة مأمور التفليسة على استعمال الدار الصيفية لأى غرض آخر فإن هذا يعنى تغيير ما أعدت له العين أصلا ، وبات من حقه أن يحدث بها ما يشاء من تعديلات تتفق مع الاستغلال الذى يراه أوفى بمطلوبه مادام عقد الإيجار ساريا ، فلا يحق المطالبة بالتعويض إلا بعد إنتهائه بالتطبيق للمادة ٥٩١ من القانون المدنى ، فى حين أن طلب التعويض مؤسس على أن المستأجر خرب العين المؤجرة مخالفا المادة ٥٨٠ من القانون المشار إليه ، وأن الإذن بتغيير المظهر قائم على التغيير الذى لا يفشأ عنه ضرر ولا يتجافى مع الاستعمال الذى يتفق مع طبيعة العين دون المساس بكيانها المادى ، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون هذا إلى أن الحكم عرض للالتزام برد العين إلى ما كانت عليه وهو ما لم يطلب دون أن يحسم طلب التعويض أساس الدهوى وهو ما يشوبه بالقصور . وحيث إن النعى صحيح ، ذلك أن النص فى المادة ٥٨٠ من القانون المدنى على أنه .

١ - "لا يجوز للمستأجر أن يحدث بالعين المؤجرة تغييرا بدون إذن المؤجر إلا إذا كان هذا التغيير لا ينشأ عنه أى ضرر للمؤجر . فإذا أحدث المستأجر تغييرا فى العين المؤجرة تجاوزا فى ذلك حدود الالتزام الوارد بالفقرة السابقة ، جاز إلزامه بإعادة العين إلى الحالة التى كانت عليها وبالتعويض إن كان له مقتضى " . يدل على أن المشرع حذر على المستأجر التغيير المادى فى كيان العين المؤجرة إذا كان ينشأ عنه ضرر إلا بإذن المؤجر ، ويستوى أن يكون الإذن صريحا أو ضمنيا . وإذا عين الإذن نوعا معينا من التغيير كان هذا التغيير بالذات جائزا ويتمتع بالتزام نطاقه بدقة ، أما إذا ورد الإذن بصيغة عامة تميز للمستأجر إجراء التغييرات التى يرى أنها تفيد فى الانتفاع بالعين ، فإنه لا ينصب إلا على التغييرات العادية المألوفة فى الظروف العادية والتى تعينها طبيعة العين المؤجرة وما أعدت له بحسب تلك الطبيعة ، ولا ينصرف هذا الإذن إلى التعديلات الجوهرية التى تهم معالم العين وتتناول كيانها وتبدل شكلها . فتمت أجرى المستأجر تغييرا جوهريا . تتجافيا مع طبيعتها على النحو السالف بيانه ، اعتبر رغم الإذن الوارد فى صيغة عامة مغللا بالتزامه وجاز للمؤجر المطالبة بإزالة التعديلات

أو الفسخ مع التعويض في الحالين إن كان له مقتضى ، ولا يلتزم المؤجر بالتريت إلى نهاية مدة الإيجار ، إذ مجرد إحداث التغيير يجعل المستأجر مغلا بالتزام يرتبه القانون في ذمته مفروض بمقتضى المادة ٥٨٠ من القانون المدني أثناء سريان عقد الإيجار ، وهو سابق ومستقل عن الالتزام برد العين بالحالة التي سلمت عليها في معنى المادة ١/٥٩١ من ذات القانون والذي لا يصادف محله إلا بعد نهاية العقد ، ولا مساع للقول بأن المشرع قصد باغفال النص على الفسخ في المادة ٥٥٠ أن المؤجر يجب أن ينتظر إلى نهاية الإيجار ، لأن المطالبة بالتنفيذ العيني وبالفسخ مع التعويض في الحالين مستمد من القواعد القانونية العامة . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن عقد الإيجار أنصب على دارين للخياله أحدهما شتوية والأخرى صيفية بما تتحدد معه طبيعة العين المؤجرة ، وأن عبارة الإذن بالتغيير جاءت بصيغة عامة فلا ينصب إلا على التغييرات العادية المألوفة المتفقة مع طبيعة العين المؤجرة وفي الظروف المعتادة . وكان الثابت من الصورة الرسمية لتقرير الخبير في دعوى إثبات الحالة أن المطعون عليه الثاني أزال معالم الدار الصيفية بحيث درست آثارها وإحى شكلها وإندثر كيانها ، فهسدت الحجرات المخصصة للالات السينمائية وتحطمت كافة المقاعد واختفت كل أجهزة العرض ومكبرات الصوت والتوصيلات الكهربائية ، واستعملت ساحة العرض كمخزن وترك باقيها أرضا فضاء ، وكان الحكم المطعون فيه إعتبر هذه التغييرات مما يجيزه للترخيص الصادر من مأمور التفليسة باعتباره ممثلا للمؤجر ، وانتهى إلى أن الدعوى مرفوعة قبل أوانها مع أن مبناها هو مجاوزة المستأجر للحدود التي يتقيد بها رغم الإذن ، وأن من حق المؤجر المطالبة بالتعويض أثناء سريان عقد الإيجار ، فإنه يكون قد خالف النون وشابه القصور بما يستوجب تقضيه دون ما حاجة لبحث باق الأسباب على أن يكون مع النقض الاحالة .

## جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٧٨

بمشاركة السيد المستشار : محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة ، وحضور السادة المستشارين :  
الدكتور إبراهيم صالح ، محمد البجوري ، محمود رمضان ، إبراهيم فراج .

( ١١١ )

الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" :

( ١ ) ، ( ٢ ) أحوال شخصية "النسب" . إثبات "الإقرار" .

( ١ ) نثبت نسب الولد للأم . شرطه . ولد الزنا . نثبت نسب للأم بخلاف الأب .  
شرطه . نثبت النسب للزوج بإقرار الزوجة . شرطه . عدم جواز الرجوع في الإقرار .

( ٢ ) الإقرار بالنسب . جواز أن يكون صريحاً أو يستلزم من دلالة التعبير أو السكوت .  
معي يعتبر السكوت إقراراً .

( ٣ ) أحوال شخصية "النسب" "البنى" .

البنى . المقصود به . اعتباره حراماً وباطلاً لا يرتب عليه أثر . نثبت النسب بالإقرار  
المجرد ولو كان كاذباً . ورود الإقرار بالنسب بعد التبرأ منه . لا يعد تناقضاً من المقررة  
طه ذلك .

( ٤ ) أحوال شخصية "النسب" . إثبات "الإقرار" .

الإقرار غير الأيوه أو البنوه . لا يثبت به النسب إلا بتدقيق من حل عليه أو للبره عليه  
بالبينة . وجوب معاملة المقر بإقراره .

١ - نسب الولد يثبت من المرأة التي تقر بأموعتها له متى لم تكن له أم  
معروفة ، وأن يكون ممن يولد مثله لمثلها وأن يصادفها المقر على إقرارها إن كان  
في سن النية دون توقف على شيء آخر ودون حاجة إلى إثبات ، سواء كانت  
الولادة من زواج صحيح أو فاسد ، أو من غير زواج شرعي كالسفاح والدخول  
بالمرأة بشبهه ، إذ ولد الزنا يثبت نسبه من الأم بخلاف الأب طالما لم تكن المرأة



ذات زوج أو معتدة ، ويجب لثبوت نسبه من زوجها أو مطلقها أن يصادقها على إقرارها أو أن تثبت إن هذا الولد جاء على فراش الزوجية ، وحينئذ يثبت نسبه منها . فإذا تحققت هذه الشروط في إقرار الأم تخذ عليها وثبت النسب به وتعين معاملة المقر بإقراره والمصادق بمصادقته ، ولا يجوز الرجوع من هذا الإقرار بعد صحته ، ويترتب عليه جميع الحقوق والأحكام الثابتة بين الآباء والأبناء .

٢ — الإقرار كما يكون باللفظ الصريح يجوز — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يستفاد من دلالة التعبير ، أو من السكوت في بعض المواضع التي يعتبر السكوت فيها مقرا بالحق بسكوته استثناء من قاعدة ألا ينسب لسات قو ومنها سكوت الوالد بعد تهمة الناس له بالولد بعد ولادته ، فقد اعتبر سكوته في هذه الحالة إقرارا منه بأنه ابنه فليس له أن يثنيه بعد ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في مقام التدليل على ثبوت نسب المطعون عليها من أمها المتوفاه يتفق وصحيح القواعد الشرعية المعمول بها في فقه الحنفية ذلك أنه حصل في ظروف قيد ميلادها باعتبارها ابنة المتوفاه ، وتقديم الأخيرة طلبها لاستخراج صورة من هذا القيد في اليوم التالي لإجرائه وتسليمها المستخرج موضحا به أنها والدة البنت المقيمة وعدم اعتراضها على ذلك ، إقرار المتوفاه بأموئها للمطعون عليها ، وهو تحصيل صحيح شرعا لحواز الاستدلال على ثبوت البتوة بالسكوت المفصح عن الإقرار به .

٣ — يقصد بالتبني استلحاق شخص معروف النسب أو مجهوله مع التصريح بأنه يتخذه ولدا مع أنه ليس بولد حقيقى ، ولئن كان يعد حراما وباطلا في الشريعة الإسلامية ولا يترتب عليه أى حكم من الأحكام الشرعية الثابتة ، إلا أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النسب يثبت بالدعوة وهى الإقرار المجرد بالنسب مما ينطوى عليه من اعتراف ببتوة الولد وأنه ينحلق من مثله سواء كان صادقا في الواقع أم كاذبا ، فيثبت لهذا الولد عند ذلك شرعا جميع أحكام البنون اعتبارا بأنه إن كان كاذبا وقع عليه إثم الإدعاء ، ويصح النسب بهذا الطريق طالما لم يقرن به وجهه حتى ولو كانت الظواهر تكذبه ، ولا يحول

دون ذلك ورود الإقرار الصريح أو الضمني لاحقا على التبنى المدعى به لما  
يتم عنه من رغبة المقر في تصحيح الأوضاع مادام لم يبين وقت إقراره سبب  
هذه البتة فيفرض أن المتوفاه قد تسلمت المطعون عليها من المستشفى بقصد  
التبني فلا يشكل ذلك تناقضا ، ومن الميسور التوفيق بين الكلامين طالما لم يثبت  
نسبها إلى أخرى .

٤ — المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن الإقرار بما يتفرع من أصل النسب  
وهو الإقرار بغير الأبوة والبنوة — كالإقرار بالخثولة موضوع الدعوى  
المسألة — وإن كان لا يثبت به النسب إلا بتصديق من حمل عليه أو البرهنة  
عليه بالبينه لأن فيه تحميلا له على الغير ، إلا أن المقر يعامل بإقراره من ناحية  
الميراث ومائر الحقوق التي ترجع إليه كما لو كان النسب ثابتا من المورث  
حقيقة ، وكان الواقع في الدعوى على ما تفصّل عنه مدونات الحكم المطعون فيه  
أن الطاعن الأول وقع على وثيقة زواج المطعون عليها بوصف أنه خالها ووكيلها  
في عقد قرانها وأنه وقع مع الطاعنة الثانية على محضر احتفظ به أفاد تضمن أن  
المورث توفيت عنها وعن ابنتها المطعون عليها ، كما أن الطاعنة الثانية تقدمت  
بطلب لاستصدار إ�شهاد شرعى في المادة ... لسنة ١٩٦٩ وراثات الجيزة  
أقرت فيه ببنوة المطعون عليها المتوفاه ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ أقام قضاؤه  
بجهوت نسب المطعون عليها من أمها المتوفاه على سند من إقرار من حمل عليه  
النسب وهي المتوفاه طبقا لما سلف بيانه بما ينطوى عليه من تصديق للإقرار  
المسبب للطاعنين ، والذي تأيد بالبينه التي تقدمت بها المطعون عليها فإنه يكون  
قد أصاب .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .



وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن — تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ... ..  
”أحوال شخصية نفس“ أمام محكمة الجيزة الابتدائية ضد الطاعنين بطلب  
الحكم ببطلان الاعلام الشرعى الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٦/٩ فى مادة الوراثة  
رقم ... .. بندر الجيزة واعتباره كأن لم يكن ، وبإثبات وفاة المرحومة  
... .. فى ١٩٦٩/٣/١٨ وانحصار إرثها فيها والطاعنين بدون شريك  
ولا وارث سواهم ولا من يستحق وصية واجبة ، وقالت شرحا لها إن والدتها  
... .. توفيت فى ١٩٦٩/٣/١٨ وانحصار إرثها فيها بصفتها ابنتها وفى  
أخويها الطاعنين ، وإذا استصدر الطاعنان الاعلام الشرعى رقم ... ..  
وراثات الجيزة بإثبات وفاة والدتها وانحصار إرثها فيها وحدهما ، رغم ثبوت  
بنوتها منها ، فقد أقامت الدعوى . وبتاريخ ١٩٧٠/١٠/٤ حكمت المحكمة بإحالة  
الدعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة الوفاة وأن المطعون عليها من ورثتها بصفتها  
ابنتها بصحيح النسب الشرعى وكذلك فى أخويها الشقيقين الطاعنين فقط دون  
شريك ، وبعد سماع شهود الطرفين ، عادت وحكمت فى ١٩٧٢/٢/٢٨ ببطلان  
الاعلام الشرعى الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٦/٩ فى مادة الوراثة رقم ... ..  
محكمة بندر الجيزة واعتباره كأن لم يكن وبإثبات وفاة المرحومة ... ..  
بتاريخ ١٩٦٩/٣/١٨ وأن المطعون عليها من ضمن ورثتها بصفتها بنتا لها  
تستحق النصف فرضا . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم  
... .. القاهرة طالبن إلغاءه ورفض الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧٦/٤/١٨  
حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم  
بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن .  
عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر وبالجلسة  
المحددة ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب ، ينمى الطاعنان بها على الحكم المطعون  
فيه مخالفة القانون والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسيب ، وفى بيان ذلك  
يقولان إن الحكم استند فى قضائه بثبوت نسب المطعون عليها من المتوفاة



إلى إقرارها بهذه الصفة في المحضر المحرر عند الوفاة وفي وثيقة زواجها ، وإلى دلالة الطلب المقدم من ثانيتهما باستخراج إلام اوفدة واورثة ، بالإضافة إلى أن إقرار المتوفاة بأمومتها للطعون عليها مستفاد من حجة ولها على مستخرج رسمي من شهادة ميلاد الأخيرة وسكوتهما على ما أثبت به من أنها ابنتها ، وأن التناقض بين هذا الإقرار وبين إقرارها في محضر رسمي باستلامها من إحدى المستشفيات للتبني مقنن لإمكان التوفيق بين الكلامين طالما لم تنسب المطعون عليها لامرأة أخرى بعينها ، في حين أن الإقرارات المنسوبة إلى الطاعنين فيها تحميل للنسب على الغير وهو أمر غير جائز شرعا في فقه الحنفية وأن القيد بدفاتر المواليد لم يعد لاثبات النسب ، وقد جهل الحكم بالشخص الذي قام بإجراءات القيد فلا تصالح بياناته دليلا على ثبوت النسب ، ولا يمد السكوت عليها بإقرارا به ، وأن عدم نسبة المطعون عليها إلى امرأة أخرى لا يرف التناقض بين إقرار المتوفاة باستلام الصغيرة من إحدى المستشفيات للتبني ، وبين إقرارها ببنتها ، لأن التبني كما يكون لمعلوم النسب يكون لمحجوله وفقا لما عليه الإجماع في الفقه الإسلامي ، وهو ما يعيب الحكم بخالفة القانون والفساد في الاستدلال ، هذا إلى أنه لم يلتفت إلى مدلول ما أقرت به المتوفاة لدى المصلحة التي كانت تعمل بها من أنها بكر لم تزوج وما أثبت بشهادة وفاتها من أنها توفيت بكرا مما ينفي إقرارها بالبنة عقلا ، وهو ما يعيبه بالقصور في التسبيب .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أن نسب الولد يثبت من المرأة التي تقر بأمومتها له متى لم تكن له أم معروفة ، وأن يكون ممن يولد مثله لمثلها وأن يصادقها المقرر له على إقرارها إن كان في سن التمييز دون توقف على شيء آخر ، ودون حاجة إلى إنبات ، سواء كانت الولادة من زواج صحيح أو فاسد ، أو من غير زواج شرعي كالسفاح والدخول بالمرأة بشبهه ، إذ ولد الزنى يثبت نسبه من الأم بخلاف الأب طالما لم تكن المرأة ذات زوج أو معتدة ، وإلا وجب لثبوت نسبه من زوجها أو مطلقها أن يصادقها على إقرارها ، أو أن تثبت أن هذا الولد جاء على فراش الزوجية ، وحيث يثبت نسبه منهما . فإذا تحققت هذه الشروط في إقرار الأم نفذ ما فيها وثبت النسب به وتعين معامدة المقرر بإقراره والمصادق بمصادقته ، ولا يجوز الرجوع عن هذا الإقرار بعد صحته ، ويترتب عليه جميع الحقوق والأحكام

الثابتة بين الأبناء والآباء . لما كان ذلك وكان الإقرار كما يكون باللفظ الصريح يجوز — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن — استفاد من دلالة التعبير أو من السكوت في بعض المواضع التي يعتبر الساكت فيها مقرا بالحق بسكوته استثناء من قاعده ألا ينسب لساكت قول ، ومنها سكوت الوالد بعد تهتة الناصر له بالولد بعد ولادته فقد اعتبر سكوته في هذه الحالة اقرارا منه بأنه ابنه فليس له أن ينفيه بعد ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بثبوت نسب المطعون عليها من أمها المتفاته على قوله ” .. إذا كان الثابت من أدوار أن هناك إجراءات اتخذت بشأن قيد المستأنف عليها — انطمون عليها — باعتبار أنها من مواليد ١٩٤٤/١/١٠ بناحية الجيزة وأن الجهة المختصة بإجراءات القيد وافقت على ذلك في ١٩٥٧/٤/١٠ وأن المورثة المرحومة .. .. تقدمت أثر ذلك بطلب مستخرج رسمي من هذا القيد في تاريخ تال مباشرة لهذا التاريخ وتحرر المستخرج في ١٩٥٧/٤/١٥ وتسليمه في ١٩٥٧/٤/١٦ وقد بان من هذا المستخرج أن والدة المطلوب قيدا — المستأنف عليها — هي بذاتها طالبة المستخرج السيدة .. .. المورثة — فإن هي سكنت عن ذلك فإنها إن لم تكن هي بذاتها التي قامت بإجراءات طلب القيد بدور المواليد باعتبار أن المستأنف عليها هي ابنتها وأنها كانت حافظة القيد فإن المورثة بالأقل تكون بسكوتها قد أفرت بأورد بيانات المستخرج الرسمي من قيد ميلاد المستأنف ضدها وبالأخص فيما يتعلق بنسبة بنونها إليها طمسا لم يدع المسانقان أن هذه الأخيرة أبدت أى اعتراض على إثبات ذلك البيان ضمن بيانات القيد .. “ ، وكان هذا الذي أورده الحكم في مقام التدليل على ثبوت نسب المطعون عليها من أمها المتوفاة يتفق وصحيح القواعد الشرعية المعمول بها وفقه الحنفية ذلك أنه حصل من ظروف قيد ميلادها باعتبارها ابنة للمتوفاة وتقدم الأخيرة طلبها لاستخراج صورة من هذا القيد في اليوم التالي لإجرائه وتسليمها المستخرج بموجبها أنها والدة البنت المقيمة وعدم اعتراضها على ذلك ، بقرار المتوفاة بأموئها للمطعون عليها ، وهو تحصيل صحيح شرعا بلواز الاستدلال على ثبوت البنوة بالسكوت المفصيح عن الإقرار به . ولا ينال من صحة هذا القرار ما جاء بكتاب المستشفى المقدم من الطاعين من أن المتوفاة تسلمت طفلة تحمل اسم المطعون عليها بقصد التبنى ، ذلك أنه



وان كان يقصد بالتبني استلحاق شخص معروف النسب أو مجهولة مع التصريح بأنه يتخذه ولدا مسع أنه ليس بولد حقيقى ، ولئن كان يعد حراما وباطلا فى الشريعة الإسلامية ، ولا يترتب عليه أى حكم من الأحكام الشرعية الثابتة ، إلا أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن النسب يثبت بالدعوى وهى الإقرار المجرد بالنسب بما ينطوى عليه من اعتراف ببنوة الولد وأنه يخلق من مثله سواء كان صادقا فى الواقع أم كاذبا ، فيثبت لهذا الولد عند ذلك شرعا جميع أحكام البنوة ، اعتبارا بأنه إن كان كاذبا وقع عليه إثم الادعاء ويصح النسب بهذا الطريق طالما لم يقرن به وجهه حتى واو كانت الظواهر تكذبه ، ولا يحول دون ذلك ورود الإقرار الصريح أو الضمنى لاحقا على التبنى المدعى به لما ينم عنه من رغبة المقرر فى تصحيح الأوضاع ، مادام لم يبين وقت إقراره سبب هذه البنوة ، فيعرض أن المتوفاة قد تسلمت المطعون عليها من المستشفى بقصد التبني فلا يشكل ذلك تناقضا ، ومن الميسور التوفيق بين الكلامين طالما لم يثبت نسبها الى أخرى . لما كان ماتقدم وكان المستقر فى قضاء هذه المحكمة أن الإقرار بما يتفرع عن أصل النسب ، وهو الإقرار بغير الأبوة والبنوة — كالإقرار بالخلوة — موضوع الدعوى المائلة — وإن كان لا يثبت به النسب إلا بتصديق من حمل عليه أو البرهنة عليه بالبينه ، لأن فيه تحميلا له على الغير ، إلا أن المقرر يعامل بإقراره من ناحية الميراث وسائر الحقوق التى ترجع إليه ، كما لو كان النسب ثابتا من المورث حقيقة ، وكان الواقع فى الدعوى على ماتفصح عنه مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول وقع على وثيقة زواج المطعون عليها بوصف أنه خالها ووكيلها فى عقد قرانها ، وأنه وقع مع الطاعنة الثانية على محضر احتفظ به المحاد تضمن أن المورثة توفيت عنهما وعن ابنتها المطعون عليها ، كما أن الطاعنة الثانية تقدمت بطلب لاستصدار اشهاد شرعى فى المسألة رقم .. .. . وراثات الجيزة أقرت فيه ببنوة المطعون عليها للمتوفاة فإن الحكم المطعون فيه



إذ أقام قضاءه بثبوت نسب المطعون عليها من أمها المتوفاة على سند من إقرار من حمل عليه النسب وهي المتوفاة طبقا لما سلف بيانه بما ينطوي عليه من تصديق للإقرار المنسوب للطاعتين ، والذي تأيد بالينة التي تقدمت بها المطعون عليها فإنه يكون قد أصاب ويكون النعى عليه بمخالفة القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التبرير على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عسز الدين الحيقى وعضوية السادة  
المستشارين : عثمان الزينى ، محمدى الخولى ، سعد العيسوى و د. سعيد عبد الماجد .

(١١٢)

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٣ القضائية :

قرار إدارى .

قرار وزير الصحة تفويض المحافظ بتشكيل مجلس إدارة مؤقت للمستشفى . ق ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات العلاجية . صدر قرار المحافظ بتشكيل هذا المجلس . أثره . زوال صفة الجمعية التى كانت قائمة بالإدارة فى تمثيل هذا المستشفى أمام القضاء .

الثابت من الرجوع إلى القانون ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تنظيم المؤسسات العلاجية الذى عمل به اعتبارا من ١٩٦٤/٣/٢٤ أن المستشفى اليونانى بالاسكندرية لم يكن من بين المستشفيات الميية بالكشف المرافق للقانون التى نصت المادة الأولى منه على أن تؤول ملكيتها إلى الدولة ، إلا أنه لما كانت المادة ١١ من القانون المذكور قد نصت على أن يشكل بقرار من وزير الصحة مجالس إدارة للمستشفيات الأخرى المرخص بها طبقا لأحكام القانون رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٥٥ ولا تصبح قراراتها نافذة إلا بعد اعتمادها منه ، كما تصدر جميع اللوائح الخاصة بهذه المستشفيات والعامين بها بقرار من وزير الصحة . وكان المستشفى اليونانى بالاسكندرية مرخصا به طبقا لأحكام القانون رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٥٥ ، وكان وزير الصحة قد أصدر قراره رقم ٥٥٠ لسنة ١٩٦٤ باللائحة الأساسية للمستشفى متضمنا تفويضا لمحافظ الاسكندرية بتشكيل مجلس إدارة مؤقت للمستشفى المذكور ، وصدر قرار محافظ الاسكندرية رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٦٤ بتاريخ ١٩٦٤/٩/١٦ بتشكيل مجلس إدارة مؤقت للمستشفى ، وأن الجمعية الطاعنة تكون بذلك قد أقصيت من إدارة المستشفى وزالت صفتها فى تلك الإدارة . وإذا كان الثابت من الأوراق

أن الجمعية الطاعنة إنما تستمد صفتها في تمثيل المستشفى من تلك الإدارة والتي زاولتها فإنه لا يكون لها صفة في رفع دعواها بالصحيفة المودعة في ١/٢٢/١٩٦٩ للطالبة بالمبالغ الموصى بها للمستشفى .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المنور والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه ، وسائر الأوراق — تتحصل في أن الجمعية اليونانية بالاسكندرية أقامت الدعوى رقم ... .. مدنى كلى اسكندرية ضد مدير إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة والحارس على أموال المرحوم ... .. لإلزامهما بأن يدفعا لها من أموال هذا الأخير مبلغ ٦٤٥٢ جنيها . وقالت بيانا لها أن المرحوم ... .. توفى بسويسرا بتاريخ ١٩٦٢/٧/٢٣ وخص في وصيته المستشفى اليونانى بالاسكندرية بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه يصرف له سنويا ما بقى قائما برسالته . ولما كانت المدعية هي القائمة على إدارة المستشفى المذكور إلى ما قبل صدور قرار تأميمه بتاريخ ١٩٦٤/٩/١٦ فلانها تستحق حتى يوم تأميمه مبلغ ٦٤٥٢ جنيها تفيذا للوصية . ولما كانت الحراسة قد فرضت على أموال الموصى بمقتضى القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ ، وكان القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ قد نص في مادته الأولى على أيلولة ملكية الأموال والممتلكات الخاصة بالخاضع للحراسة إلى الدولة على أن يعرض عنها تعويضا إجماليا قدره ثلاثون ألفا من الجنيهات ما لم تكن قيمتها أقل من ذلك فيعرض عنها بمقدار هذه القيمة ، كما نصت المادة الرابعة من القرار الجمهورى رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ على أن الأموال التي تؤول إلى الدولة هي صافي قيمتها بعد استئزال جميع الديون العقارية والممتازة والعادية بحيث تكون سندات التعويض بمثابة ناتج التصفية ، ومؤدى ذلك أن إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة تعتبر في مقام المصطفى لأموال الخاضع للحراسة ، لما كانت هذه التصفية



لم تتم بالنسبة لأموال الموصى فإن المدعى عليهما يلتزمان بتنفيذ وصيته في حدود المبلغ المطالب به. وبتاريخ ١٩٦٩/٥/٢٠ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى لرفضها من غير ذي صفة تأسيساً على أن المستشفى وحده هو الموصى له ، فإنه يصدر قرار تأميم المستشفى وإتقال ملكيته إلى الدولة بكافة حقوقه في تاريخ التأميم زالت صفة الجمعية في تنشيله وانعدمت مصلحتها في رفع الدعوى . استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ... .. وأسست استئنافها على أن المستشفى لم يؤتم وأنها انتقلت ملكيته للحكومة بموجب عقد بيع ومن ثم فلا تزول صفة الجمعية في المطالبة بحقوقه لدى انقراض تاريخ ١٩٧٢/١١/٢١ حكمت محكمة الاستئناف بإثبات تنازل المستأنفة عن خاصية المستأنف عليه الثاني وتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للأول ( المطعون عليه ) طعنت الطاعة على هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على غرفة المشورة لجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة برأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعة على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ، والإخلال بحق الدفاع وذلك من وجهين : الأول إن الحكم قضى بعدم قبول الدعوى لرفضها من غير ذي صفة لزوا صفة الجمعية الطاعة في تمثيل المستشفى اليوناني بالاسكندرية بصدور قرار تأميمه في ١٩٦٤/٩/١٦ استناداً إلى ما ورد خطأ في صحيفة افتتاح الدعوى من حصول هذا التأميم في حين أنه لم يصدر قرار بتأميم المستشفى ولكنه بيع للحكومة بعقد أشهر بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٨ وكان يجب على المحكمة أن تتحقق بنفسها من ذلك بمراجعة القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم المؤسسات العلاجية لتبين أن المستشفى اليوناني بالاسكندرية لم يكن من بين المؤسسات المؤتممة التي تضمن القانون بياناً بها ، والثاني أن المحكمة أخلت بحق الطاعة في الدفاع حين التفتت عن طلبها فتح باب المرافعة في الدعوى بعد حجزها للحكم لتقديم عقد بيع المستشفى الذي ركنت إليه في دفاعها .

وحيث إن النعي في الوجه الأول مردود ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه قضى بعدم قبول الدعوى

لرفعها من غير ذى صفة استنادا إلى زوال صفة الجمعية الطاعنة في تمثيل المستشفى لصدور قرار بتأميمه في ١٩٦٤/٩/١٦ وانتقال ملكيته إلى الدولة بكتابة حقوقه ولئن كان الثابت من الرجوع إلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم المؤسسات العلاجية الذي عمل به اعتبارا من ١٩٦٤/٣/٢٤ أن المستشفى اليوناني لم يكن من بين المستشفيات الميمنة بالكشف المرافق للقانون والتي نصت المادة الأولى منه على أن تؤول ملكيتها إلى الدولة، إلا أنه لما كانت المادة ١١ من القانون المذكور قد نصت على أن يشكل بقرار من وزير الصحة مجالس إدارة للمستشفيات الأخرى المرخص بها طبقا لأحكام القانون رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٥٥ ولا تصبح قراراتها نافذة إلا بعد اعتمادها منه، كما تصدر جميع اللوائح الخاصة بهذه المستشفيات والعاملين بها بقرار من وزير الصحة. وكان المستشفى اليوناني بالاسكندرية مرخصا به طبقا لأحكام القانون رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٥٥، وكان وزير الصحة قد أصدر قراره رقم ٥٥٠ لسنة ١٩٦٤، باللائحة الأساسية للمستشفى متضمنا تفويضا لمحافظة الاسكندرية بتشكيل مجلس إدارة مؤقت للمستشفى المذكور، وصدر قرار محافظ الاسكندرية رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل مجلس إدارة مؤقت للمستشفى، فإن الجمعية الداعنة تكون بذلك قد أقصيت عن إدارة المستشفى وزالت صفتها في تلك الإدارة. وإذا كان الثابت من الأوراق أن الجمعية الداعنة إنما تستمد صفتها في تمثيل المستشفى من تلك الإدارة التي زایلها فلا، لا يكون لها صفة في رفع دعواه بالصحيفة المودعة في ١٩٦١/١/٢٢ للطالبة بالمبالغ الموصى بها للمستشفى. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة الصحيحة في القانون فإن النعي عليه بالخطأ في تقريراته القانونية يكون غير متبع ولا جدوى فيه. والنعي في وجهه الثاني مردود أيضا ذلك إن الثابت من الأوراق أن محكمة الاستئناف قررت بجلسته ١٠/٢١ ١٩٧٢ إصدار حكمها في الدعوى بجلسته ١٩٧٢/١١/٢١ دون أن تأذن بتقديم مستندات، وفي ١٩٧٢/١٠/٣٠ قدمت الطاعنة طلبا لإعادة الدعوى إلى المراجعة لتقديم العقد الذي بموجبه آلت ملكية المستشفى للحكومة. ولما كان فتح باب المرافعة في الدعوى لتقديم مستندات جديدة هو من إطلاقات محكمة الموضوع ولا يعاب عليها عدم الاستجابة إليه فيكون النعي على الحكم بهذا الوجه على غير أساس.

## جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عبد العال السيد والسادة المستشارين : أحمد صلاح الدين زغو ، الدكتور عبد الرحمن عياد ، محمد فاروق راتب ، إبراهيم فوده .

( ١١٣ )

الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٣ في القضايا :

(١) محكم الموضوع "إيداع المستندات" . دفاع .

عدم جواز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها .  
الحكمة منه : عدم إتاحة الفرصة بإيداع دفاع لم يتمكن الخصم الآخر من الرد عليه .

(٢) ملكية . شهر عقارى . قسم .

وجوب إثبات أصل ملكية البائع لقبول طلب شهر عقد البيع . المحررات المؤثرة عليها  
بصلاحيتها للشهر وعقود انقصة العرفية اللاحقة لصدور قانون الشهر العقارى ١١٤ لسنة ١٩٤٦  
عدم صلاحيتها في إثبات أصل الملكية .

١ - متى كانت المذكرة قد أعلنت لوكيل الطاعن في ١٣/٥/١٩٧٣ وأعلن الطاعن مذكرته الختامية للطعون عليها في ١٧/٥/١٩٧٣ فيكون قد توافرت له فرصة الرد على ما تضمنته مذكرة خصمه من دفاع ، وإذا كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الفرض من عدم جواز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها وفقا لنص المادة ١٦٨ من قانون المرافعات إنما هو عدم إتاحة الفرصة لأحد الخصوم لإبداء دفاع لم يتمكن خصمه من الرد عليه وهو ما لم يتحقق في خصوصية هذه الدعوى ، فإن الادعاء بإعلان المذكرة بعد الميعاد المخصص لتقديم المذكرات يكون في غير محله .



٢ - قبول طلب شهر المحرر يقتضى إثبات أصل ملكية البائع أو المتصرف ولا يقبل في إثبات ذلك إلا أوراق معينة منصوص عليها في قانون الشهر العقاري والتوثيق رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ، فقد نصت الفقرة الأولى من المادة ٢٣ على أنه لا يقبل من المحررات فيما يتعلق بإثبات أصل الملكية أو الحق العيني وفقا للمادة السابقة إلا المحررات التي سبق شهرها ثم أوردت طائفة أخرى من الأوراق ليس من بينها المحررات المؤثر بصلاحياتها، وعقود القسمة العرفية اللاحقة لصدور القانون . وطبقا للمادة السادسة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات يتعين على من آلت إليه ملكية عقار أو حصة فيه أو حق انتفاع أن يقوم بشهر حقه طبقا للإجراءات والقواعد المقررة في شأن حق الإرث في القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ، وإذا كان ذلك لم يحدث ولا يكفي مجرد التأشير على مشروع المحرر من مأمورية الشهر العقاري بصلاحيته للشهر ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر وذهب إلى أن حق الطاعن وباقي البائعين في المطالبة بباقي الثمن لا يتأتى إلا بعد قيامهم بتنفيذ التزامهم بشهر انتهاء الوقف وعقد القسمة فلا يكون قد خالف القانون أو شابه القصور .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن الطاعن استصدر أمر الأداء رقم ... .. كلى الجيزة عن نفسه وبصفته وكيلًا عن أخوته بالزام المطعون عليهما بأن يؤديا له مبلغ ٢٧٠٠ جنيها تأسيسا على أن هذا المبلغ باق من ثمن أرض زراعية اشترياهما منه بحقد مؤرخ ١٩٥٤/٢/١٢ ولم يدفعاه رغم استحقاقه وتظلم المطعون عليهما من هذا الأمر بالتظلم رقم ... .. مدنى كلى الجيزة طالبين إلغائه ، استنادا إلى حقهما في حبس باقى الثمن لأن البائعين لم ينفذوا الإجراءات الخاصة بشهر عقد

اليه وأن المشروع الذي أعده الطاعن يختلف عن العقد الاختدائي في أشخاص البائعين وفي مساحة الأرض المبيعة وحدودها ومعالمها وادعى المتظلمان (المضمون عليهما) بتروير عقد البيع سند الطاعن بطمس اسمي السيدتين .. و .. .. ضمن البائعين الذين ملهم الطاعن في التعاقد بوصفه وكيلًا عنه وطلبت .. .. التدخل منضمة للتظلم ضدهم . قضت المحكمة و ١٢/٥/١٩٦٨ بقبول تدخل .. .. منضمة للتظلم ضدهم وألزمتهم بمصاريف تدخلها ورفض الدف ببطلان أمر الأداء وبقبول الادعاء بالتزوير وإنهاء إجراءاته وبعدم قبول والزام مدعيه بمصاريفه وو موضوع الظلم برفض وتأييد أمر الأداء للتظلم منه وألزمت المتظلمين المصروفات استأنف المظلمون عليهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طامير إلغائه والحكم بعدم قبول تدخل .. .. وبقبول الادعاء بالتزوير ورد وبطلان عقد البيع فيما تضمنه من شطب إسمي .. من عداد البائعين ويطلان أمر الأداء وإلغائه ورفض الطلب وقيد الاستئناف برقم .. وفي ٣٠/٤/١٩٦٩ قضت المحكمة بنسب خير لتحقيق دفاع المستأنفين في شأن المساحة المبيعة والمسألة منها وبعد أن أوردع لاير تقريره حكمت في ٢٣/٦/١٩٧٣ بقبول تدخل .. .. ومنضمين للاستئناف عليهما وألزمتهم بمصاريف التدخل وإلغاء الحكم المستأنف في قضى به من تأييد أمر الاداء المتعلم منه وإلغائه وإيد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك ضمن الطاعن و هذا الحكم بطرق النقص وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدعوى .

وحيث إن الطعن بني على ستة أسباب ينحصر الطاعن بالسبب الاول والوجه الاول من السبب السادس على الحكم المطعون فيه بحال التقانون والقصور في التسبيب وفي بان ذلك يقول بأنه لما كانت إرادة الضرفي قد انعقدت على أن العبرة في تحديد مساحة البيع وموقعه هو ما يثبت في الكشف الرسمي لمصلحة المساحة وقد تأيد ذلك في اتفاق كتابي لاحق بتقديم طالب للشهر العقاري برقم ٢٩١ في ١٣/٤/١٩٦١ ضمن تعديلًا لمساحة يجعلها ١٥ فدان و ١٨ قيراط بدلًا ١٦ فدان و ١٠ قيراط و ١٢ سهمًا وفي أوصاف البيع إلى أحواض وقصع تنفق مع حجة

الوقت سند الملكية بعد أن كانت بحسب وضع اليد دون الطلب السابق رقم .. لسنة ١٩٥٩ الذي تبين تعدد تخفيه لعدم وجود مساحة حديثة بنواحي مركز أبو قرقاص ، إلا أن الحكم المطعون فيه خالف العقد والتعديل إذ قام على أن مساحة البيع هي ١٣ فدان و ١٤ قيراط و ١٢ منها وليس ١٥ فدان و ١٨ قيراط كما نص عليه الاتفاق ، فيكون قد أهدر مقضى الاتفاق وخالف الفقرة الأولى من المادة ١٤٧ من القانون المدني التي تنص على أن العقد شريعة المتعاقدين لا يوزن نقضه ولا تعديله إلا باتفاق العرفين أو للأسباب التي يقررها القانون .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه لما كان المستند رقم ٥ حافظة الصاعن ليس إلا طلبا موجها من الصاعن إلى مأمور التمر العقارى بأبى قرقاص لشهر إلغاء وقف وبيع ، وطلب كشف تحديد لتحديد العقد النهائي ولم يرد هذا الطلب ثمة إشارة إلى العقد المؤرخ ١٣/٢/١٩٥٤ ، وكان ذلك المستند لا يفسح عن انتفاء إرادة العرفين على تعديل شروط العقد المذكور بين طرفي الداعي وكانت محكمة الموضوع لا تلزم بتسحب الخصم في كل ما يبدية من أوجه الدفاع إلا ما كان جوهريا يتغير به وجه الرأي في الدعوى ولا يكون كذلك إلا أن يكون دفاعا صحيحا مستندا إلى دليل ينتجه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التمت عن دلالة هذا المستند في هذا الشأن لا يكون قد سكت عن مواجهة دفاع جوهرى ولا يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إنه دفع ما تمسك به المطعون عليهما من حقهما في حبس باقى الثمن لوجود نقص في البيع بسقوط حقهما في ذلك إعمالا لنص المادة ٢٣٤ من القانون المدني التي تقضى بسقوط حق المشتري في طلب إنقاص الثمن بمضى سنة من تاريخ التسليم ، ولكن المحكمة ردت على ذلك بقولها أن الدعوى لا تتعلق بمجزأ أو زيادة في البيع في حين أن هذا كان جوهر دفاع المطعون عليهما ، كما قالت أنه عرض استعدادده للوفاء بباقى القدر المبيع مما ينقض حقه في هذا الدفع وهو قول لم يصدر منه ولم يتضمنه دفاعه .



وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه بنى قضاءه بإلغاء أمر الأداء الصادر لصالح الطاعن وآخرين على قوله " ومن حيث إن نقل ملكية المبيع للمستأنفين يقتضى قيام المستأنف ضده ( الطاعن وآخرين ) بتقديم ما يفيد إشهار إنهاء الوقف وعقد القسمة الميينين في العقد الابتدائي الأمر الذى خلت منه مستندات المستأنف عليهم " ثم عرض الحكم لحق المستأنفين ( المذمومون عليهما ) في حبس باقى الثمن جزاء لإخلال البائعين بهذين الالتزامين ، وخلص إلى أن المستأنف عليهم هم الذين بدءوا بالتكول عن تنفيذ التزامهم بنقل الملكية إلى المشتريين ، ومن ثم يكون من حق الآخرين أى المستأنفين أن يتمسكوا بدفع عدم التنفيذ ، ولا يكون من حق المستأنف عليهم المطالبة باقى الثمن إلا بعد أن يقوموا بتنفيذ التزامهم بشهر لإنهاء الوقف وشهر عقد القسمة أو والقليل استصدار حكم باعتبار هذه القسمة نهائية ، ثم يشهر هذا الحكم الأمر الذى خلت منه مستندات المستأنف عليهم . ومفاد ذلك أن الحكم أقام قضاءه على ثبوت حق المطعون عليهم فى حبس باقى الثمن المسمى فى عقد البيع على عدم قيام البائعين بتنفيذ التزامهم بنقل الملكية للمشتريين ، فإذا استطرد الحكم إلى القول بأن المشتريين لم يتسلما من القدر المبيع إلا ١٣ فدانا و ١٤ قيراطا وهما ١٥ سهمها أخذتا بما اطمأن إليه من تقرير الخبير ودو ما يحالف ما قرره الطاعن بسبب النعى من أن الحكم جعل مساحة المبيع ١٣ فدانا و ١٤ قيراطا و ١٥ سهمها فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبين الثالث والرابع بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول أنه دغم بسقوط حق المطعون عليهما فى الادعاء بوجود عيب فى المبيع بمضى سنة من تاريخ تسليمه إعمالا لنص المادتين ٤٤٩ ، ٤٥٢ من القانون المدنى ، كما تمسك فى دفاعه أمام المحكمة بأن الحكم لم يطبق المادة ٤٦٧ من القانون المدنى فيما ينص عليه من أنه إذ أقر المالك البيع سرى العقد فى حقه واقلب صحيفا فى حق المشتري ذلك أن جملة أنصبة البائعين فى العقد كما أوردها الخبير هى ١٣ فدانا

و ١٢ قيراطا و ١٢ سهما يضاف إليها ما يملكه الطاعن بالشراء من أخيه ..  
و ... و قدره ٣ فدان و ١٢ قيراطا و ١٤ سهما وكذلك ما يملكه بالإقرار  
الصادر من ... .. الذي تدخل في الدعوى منضمًا إليه فيكون جملة  
المملوك للبائعين هو ١٦ فدان و ٢ قيراط و ٩ أسهم وقد أغفل الحكم المطعون فيه  
التعرض للدفع ولهذا الإقرار .

وحيث إن النعى بهذين السببين في غير محله ذلك أنه لما كان الأساس الذي  
أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه — وعلى ما ورد في الرد على السبب الثاني —  
هو حق المشتري في حبس باقي الثمن لعدم قيام البائع بتنفيذ التزامه بنقل الملكية .  
فلا يكون الحكم في حاجة بعد ذلك إلى التحدث عن الدفع بسقوط حق المطعون  
عليهما في الادعاء بوجود عيب في المبيع ولا عن ملكية الطاعن بمقتضى الإقرار  
الصادر له من ... .. طالما كان هذا الدفع وذلك الدفاع  
لا يغيران من النتيجة التي انتهى إليها الحكم مما يكون معه النعى على الحكم بالخطأ  
في تطبيق القانون والقصور على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يندب بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه وقوع بطلان  
في الإجراءات أثر في الحكم وفي بيان ذلك يقول أن المطعون عليهما قدما مذكرة  
في فترة حيز الدعوى للحكم وبعد المواعيد المقررة ولم يعلن بها ورغم ذلك أشار  
إليها الحكم المطعون فيه وأخذ بما تضمنته من دفاع مخالف بذلك ما قضى به  
المادة ١٦٨ من قانون المرافعات من عدم جواز قبول أوراق أو مذكرات من  
أحد من الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها ، فضلا عن ندبه لخبير في التراجع  
المطروح ولم يكن الأمر يستلزم ندب هذا الخبير .

وحيث إن النعى في شقه الأول غير صحيح ذلك أنه لما كان الثابت من محضر  
جلسة ١٩٧٣/٤/٢١ أن الأستاذ ... .. المحامي قد حضر عن جميع  
المستأنف عليهم ومن بينهم الطاعن بتوكيل سابق إثباته وقد أطن المحامي  
المذكور بمذكرة المستأنفين (المطعون عليهما) ولم ينف الطاعن وكالته عنه كما  
ورد بذلك المحضر فإن ادعاءه بأنه لم يعلن بالمذكرة يكون على غير أساس ، كما



أن الادعاء بإعلان المذكرة بعد الميعاد المخصص لتقديم المذكرات في غير محله ،  
فلك أن المذكرة أعلنت لوكيله في ١٣/٥/١٩٧٣ وأعلن الطاعن مذكرته الختامية  
للمطعون عليهما في ١٧/٥/١٩٧٣ فتكون قد توافرت له فرصة الرد على ما تضمنته  
مذكرة خصمه من دفاع ، لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى  
على أن الغرض من عدم جواز قبسول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم  
دون إطلاع الخصم الآخر عليها وفقا لنص المادة ١٦٨ من قانون المرافعات  
إنما هو عدم إتاحة الفرصة لأحد الخصوم لإبداء دفاع لم يتمكن خصمه من الرد  
عليه وهو ما لم يتحقق في خصوصية هذه الدعوى ، كما أن النعي في شقه الثاني في غير  
محله ذلك أنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — فإن تعيين الخبير في الدعوى  
من الرخص المتولة لقاضي الموضوع فله وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا  
الإجراء ولا معقب عليه في ذلك متى كان تقديره قائما على أسباب تبرره وكان الحكم  
المطعون فيه قد رأى أن مقطع الزاع فيما دفع به المطعون عليهما من الحق في حبس  
باقي الثمن حتى يوفي الطاعن وباقي البائعين الترامهم بنقل الملكية يستلزم استظهار  
ما وقع من إجراءات نقل الملكية وما صادفه من عقبات حالت دون إتمامه  
وقدرة المحكمة أن استظهار هذه الأمور تحتاج لخبرة فنية فمهدت به إلى خبير  
ندبه لذلك ثم جاء الحكم فأقر سلامة هذا النظر وأقام قضاءه على ما اطمأن إليه  
من قرارات الخبير فلا يكون هناك ثمة بطلان في الإجراءات .

وحيث إن الطاعن بنى بالوجه الثاني والثالث والرابع والخامس من السبب  
السادس على الحكم المطعون فيه الفصور في التسييب وفي بيان ذلك يقول في  
الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف حجية طلب الشهر العقاري رقم ...  
سنة ١٩٥٥ ذلك أن عقد البيع احتكم في تحديد المساحة إلى الكشف الرسمي الذي  
تقوم بعمله مصلحة المساحة حسب وضع اليد بالطبيعة وتبين من ذلك الكشف أن  
مقدار المساحة التي يضع اليد عليها المطعون عليهما هي ١٥ فدانا و ١٨ قيراطا وقد تأيد  
ذلك بالاتفاق الكتابي محل النعي بالسبب الأول والوجه الأول من السبب السادس  
وقد أهدر الحكم المطعون فيه حجية ما ورد بطلب الشهر بدعوى أن بيانات المبيع  
تختلف عن الوارد مع أنه متمم لعقد البيع باتفاق الطرفين ، كما أخذ الحكم  
المطعون فيه من تقرير الخبير أن مساحة فدان و ١٤ قيراطا الواردة بطلب الشهر



بحوض الجرد لم ترد ضمن القدر المبيع مع أن هذا الحوض قسم من حوض الشابورة الوارد بعقد البيع وحدود القطعتين في الحوض واحدة، وينبغي بالوجهين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه أنه أخذ بجزء من تقرير الخبير دون الآخر فقد استخلص أن المطعون عليهما يضمنان اليد فقط على مساحة ١٣ فداناً و ١٤ أوقية راطا و ١٥ سهماً مع أن التقرير أورد في موضع آخر أنهما يضمنان اليد على ١٥ فداناً و ٦ أوقية راطا و ١٩ سهماً وأن كان قد استجاب للمطعون عليهما باستئصال مساحة فدان و ١٦ أوقية راطا و ٤ أسهم قال أنها مملوكة للمطعون عليه الأول بموجب عند مسجل رقم ١٠٠٠ لسنة ١٩٤٩ دون أن يبحث الحكم مدى حجية ذلك العقد مع أن الثابت منه أن المطعون عليه الأول لا يملك بموجبه إلا ١٢ أوقية راطا فقط وباقي المسطح مملوك لآخرين غير ممثلين في الدعوى ، وأن هذا السطح على الشبوع في ٢٤ قطعة تقع في ٢٤ حوضاً موضحة بالعقد وليس من بينها حوض الماسم في حين أن ملكية البائعين ثابتة بأكثر من دليل وأولى بأية ، وحاصل الوجه الخامس أن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أنه ليس من حق الطاعن وباقي البائعين المطالبة بباقي الثمن إلا بعد أن يقوموا بتنفيذ التزامهم بشهر انتهاء الوقف وشهر عقد القسمة وعقود البيع العرفية الصادرة له وآخر من أخيهما وهو ما يخالف الحقيقة إذ يغني عن شهر انتهاء الوقف إعداد مشروع صالح للشهر ولا جدوى من شهر عقد القسمة لأن العقد تنفذ طبقاً للوضع النائم على الطبيعة ، كما أنه إجراء متعذر لعدم وجود مساحة حديثة ويعتبر المطعون عليهما قابليين للتعاقد على أساس حجة الوقف لعدم رجوعهما على البائعين بدعوى الضمان خلال سنة ، كما أنه بالنسبة للمطالبة بشهر عقود البيع الصادرة للطاعن وشقيقه من أخيهما فهي محاولة لتحقيق ما يسعى إليه المطعون عليهما من عدم أداء ثمن الأرض التي يضمنان اليد عليهما منذ سنة ١٩٥٤ ولما كانت ملكية .. و .. تساوي نصيب رجل في الاستحقاق فقد تقدم .. .. مقرا للبيع وبذلك تنتهي المنازعة التي تتعلق بجدوى تسجيل عقد الشراء من .. و .. .

وحيث إن النعي في وجهه الثاني غير صحيح ذلك أن النص في عقد البيع على أن يكون محدد المساحة وفقاً لكشف التحديد الرسمي إنما ينصرف إلى كشف التحديد الذي يصدر عن ذات المبيع موقفاً وحدوداً ، ومن ثم فلا حجية لكشف

التحديد الذي يصدر بالمخالفة لما ورد بعقد البيع، أما إذا كان ذلك وكان الطلب الموجه من الطاعن إلى مصلحة الشهر العقاري والموقع عليه من المطعون عليه الثاني لا يتضمن تعديل العقد، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء بالنسبة لما المطعون عليهما في حبس باقى الثمن على إخلال البائعين بالتزامهم بإنهاء الوقف وشهر عقد القسمة، فإن النعى على الحكم بهذا الوجه يكون في غير محله والنعى بالوجهين الثالث والرابع مردود بأن الخبير استترل فدان و ١٦ قيراطا و أسهم مما يضع المطعون عليهما اليد عليه على أساس أن ذلك القدر مملوك للمطعون عليه الأول بموجب عقد البيع المسجل رقم ... لسنة ١٩٤٩ وليس بالعقد الابتدائي الصادر من الطاعن وآخرين وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بهذه النتيجة محموله على ما أورده الخبير في تقريره فلا يكون قد خالف الثابت بالأوراق أو معينا بالقصور. والنعى في وجهه الخامس مردود بأن قبول طلب شهر المحرر يقتضى إثبات أصل ملكية البائع أو المتصرف، ولا يقبل في إثبات ذلك إلا أوراق معينة منصوص عليها في قانون الشهر العقاري والوثيق رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ فقد نصت الفقرة الأولى من المادة ٣، منه على أنه لا يقبل من المحررات فيما يتعلق بإثبات أصل الملكية أو الحق العيني وفقا للمادة السابقة إلا المحررات التي سبق شهرها ثم أوردت طائفة أخرى من الأوراق ليس من بينها المحررات المؤشر بصلاحيته للشهر وعقود القسمة العرفية اللاحقة لصدور القانون. وطبقا للمادة السادسة من القانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ الخاص بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات يتعين على من آلت إليه ملكية عقار أو حصة فيه أو حق انتفاع أن يقوم بشهر حقه طبقا لإجراءات والفوائد المقررة في شأن حق الإرث في القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ ولما كان ذلك لم يحدث ولا يكفي مجرد التأشير على مشروع المحرر من مأمورية الشهر العقاري بصلاحيته للشهر فإن الحكم المطعون فيه إذ ألتم هذا النظر، ذهب إلى أن حق الطاعن وباقي البائعين في المطالبة بإثبات الثمن لا يتأتى إلا بعد قيامهم بتنفيذ التزامهم بشهر إنهاء الوقف وعقد القسمة فلا يكون قد خالف القانون أو شابه القصور.

ولما تقدم يتعين رفض الطعن.

## جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عبد المال السيد وعضوية السادة المستشارين : أحمد صلاح الدين زغو ، محمد فاروق راتب ، إبراهيم فوده و عماد الدين بركات .

( ١١٤ )

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٠ القضائية :

حكم " الطعن في الحكم " . نقض . التماس إعادة النظر .

حكم في الالتماس . لا يقبل الطعن فيه إلا بذات الطرق التي تميز الطعن في الحكم المطعون فيه بالالتماس . صدوره من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض إذا كان صادرا على خلاف حكم سابق بين الخصوم أنفسهم

الحكم الصادر في موضوع التماس إعادة النظر لا يقبل الطعن إلا بفسر طرق الطعن التي كان يقبلها الحكم المطعون فيه بالالتماس ، أما ما أجازته المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات من الطعن بالنقض في أي حكم انتهائي أيا كانت المحكمة التي أصدرته فهو مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق أن صدر في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضي ، وإذا كان الطاعنون قدنعوا على الحكم المطعون فيه — وهو صادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية — خطأ في تطبيق القانون لخروجه على قواعد الاختصاص الولائي وقضائه على خلاف الثابت في الأوراق وقواعد الإثبات وفساده في الاستدلال وقصوره في التسبيب دون أن ينعوا عليه فصله في الدعوى على خلاف حكم آخر سبق أن صدر في النزاع ذاته موضوعا وسببا بين الطاعنين والمطعون عليهم فإن الطعن عليه بالنقض لا يكون جائزا .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراجعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن مورث — الطاعنين .. .. أقام الدعوى .. مدني بندر أسبوط على المطعون عليهم لتحكم بصحة التعاقد موضوع العقود المؤرخة ١٩٤٢/١١/٢٧ ، ١٩٤٣/٦/١٧ ، ١٩٤٦/١٢/٢٢ والتي تتضمن بيع مورثهم له الاطيان المبينة بكل منها ، ولما دفع المطعون عليهم الدعوى باتفاق المتعاقدين على التفاسخ عن تلك العقود بموجب الإقرار المؤرخ ١٩٥٠/١٠/١٥ طعن المدعي "مورث الطاعنين" في إقرار المدكور بالذويرة. وبتاريخ ١٩٧٠/٣/٣٠ قضت المحكمة برد وبطلان ذلك الإقرار وبتاريخ أول مارس سنة ١٩٧١ قضت بصحة وتعاقد عقود البيع المدبورة لإشانتف المحكوم عليهم هذا الحكم لدى محكمة أسبوط الابتدائية بهيئة استئنافية وبيد الاستئناف برقم .. .. وبتاريخ ١٩٧١/٦/٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . تقدم المصعون عليهم إلى محكمة أسبوط لابتدائية "هيئة استئنافية" بالتماس إعادة النظر في الحكم الاستئنائي الصادر منها بتاريخ ١٩٧١/٦/٩ وقيلت دعواهم برقم .. .. وبتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٣ قضت المحكمة بقبول التماس ثم قضت بتاريخ ١٩٧٥/١٠/١٢ في موضوعه بإلغاء الحكم المتمس فيه وبصحة الإقرار المؤرخ ١٩٥٠/١٠/٥ وإلغاء الحكم الصادر في الدعوى رقم .. .. مدني بندر أسبوط ورفض الدعوى ، طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن .

وحيث إن الدفع مؤسس على أن الحكم المطعون فيه صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية ، وأن مبنى الطعن أن الحكم خالف قواعد الاختصاص الولائي كما خالف الثابت بالأوراق وقواعد الإثبات وجاء مشوباً بالفساد والاستدلال والقصور في التسييب .

رحبت إن هذا الدفع في محله ذلك أنه لما كان الحكم الصادر في موضوع التماس إعادة النظر لا يقبل الطعن إلا بنفس طرق الطعن التي كان يقبلها الحكم المطعون فيه بالالتماس ، وكان ما أجازته المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات من الطعن بالنقض في أى حكم انتهائى أيا كانت المحكمة التي أصدرته مشروطا بأن يكون هناك حكم آخر سبق أن صدر في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى ، وكان انطاعنون قد نوا على الحكم المطعون فيه وهو صادر من محكمة إدارية بهيئة استئنافية خصاه في تطبيق القانون لخروجه على قواعد الاختصاص الولاىى وقضائه على خلاف الثابت فى الأوراق ، وقواعد الإثبات وفساده فى الاستدلال وقصوره فى التسبيب ، دون أن ينوا عليه فصله فى الدعوى على خلاف حكم آخر سبق أن صدر فى نزاع ذاته موضوعا وسببا بين الطاعنين والمطعون عنهم فإن الطعن عيه بطريق النقص لا يكون جائزا .

## جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عبد العال السيد والسادة المستشارين :  
أحمد صلاح الدين زغو ، الدكتور عبد الرحمن عياد ، ومحمد فاروق راتب وعمااد الدين  
بركات .

( ١١٥ )

الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥٥ القضائية :

( ١ ) وقف . حكم " حجية الحكم " . قانون .

القضاء نهائيا باستحقاق المطعون ضلعا راتبا شهريا في الوقف عن فترة معينة بعد صدور  
القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بانتهاء الوقف على غير الخيرات . وجوب التقيد بحجية هذا القضاء  
على الفترة اللاحقة لصدوره .

( ٢ ) أمر أداء . حكم .

سلوك طريق استصدار أمر الأداء . شرطه . استناد الطالب في استحقاقه لبلغ المطالب به  
إلى حكم سابق قرر استحقاقه له عن فترة سابقة . عدم توافر شرط استصدار الأمر في  
هذه الحالة .

١ - إذ كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على أن الحكم الذي  
صدر نهائيا بالزام الطاعن بأن يؤدي للمطعون عليه ما تستحقه من - تبحتى شهر  
أكتوبر سنة ١٩٦٤ وذلك بعد العمل بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء  
الوقف على غير الخيرات قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه ، وكان من المقرر -  
على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن فصل الحكم في مسألة أساسية وحيازته  
قوة الشيء المحكوم فيه مانع لتخصوم أنفسهم من التنازع فيها في دعوى تالية تكون  
فيها هذه المسألة بذاتها الأساس فيما يدعيه أي من الطرفين قبل الآخر ، وإذا كان  
الثابت من الأوراق أنه لم يطرأ أي تغيير بعد صدور الحكم المذكور  
ينال من هذه الحجية ويحول بين المطعون عليها واستحقاقها للرتب فإن النعي على  
الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس .



٢ - إذ كانت المادة ٢٠١ من قانون المرافعات تشترط لسلوك طريق استصدار أمر الأداء أن يكون الدين المطالب به مبلغا من النقود ثابتا بالكتابة ومعين المقدار ، ومقتضى ذلك أن يكون المدين ثابتا بورقة عليها توقيع لمدين ، فإن تخلفت هذه الشروط كان سبيل الدائن إلى المطالبة به هو الطريق العادى لرفع الدعاوى ، ولما كان نظام أوامر الأداء هو طريق استثنائى لا يجوز التوسع فيه وكان الحكم سند المطعون عليها فى الدعوى لا يغنى عما يستلزمه القانون من وجود ورقة موقع عليها من المدين فإن التمس على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون لعدم سلوك المطعون عليها طريق استصدار أمر الأداء يكون فى غير محله .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المفسر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى ... مدنى كلى دمههور ضد الطاعن للحكم بإلزامه بأن يدفع لها مبلغ ٢٦٨ جنيها وقالت يسانا للدعوى إنه بمقتضى اشهار وقف صادر من محكمة دمههور الشرعية فى ١٩٢٩/٥/١٩ أوقف زوجها المرحوم ... .. أطيانا زراعية وقرر لها من ريعها راتبا شهريا قدره أربعة جنيها تستحقها بعد وفاته والتي تمت فى ١٩٤٦/٤/٢٠ .

حيث أقيم الطاعن ناظرا على الوقف ثم حارسا قانونيا عليه وقد قضى ضده ببيع المستحق لها حتى أكتوبر سنة ١٩٦٧ فى الدعوى ... .. مدنى كلى دمههور ، ... .. مدنى بندر دمههور ولما عاد إلى الامتناع عن سداد مبلغ ٢٦٨ جنيها قيمة ما تستحقه عن المدة من نوفمبر سنة ١٩٦٧ حتى مايو سنة ١٩٧٣ أقامت الدعوى للحكم بطاياتها وبتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٥ قضت

المحكمة الدعية (المطعون عليها) بطلباتها . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية ( مامووية دمنهور ) طالبا إلغاءه وقيد الاستئناف برقم ... .. حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وفدست النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينحى الطاعن بالسبب الثانى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون من وجهين - الأول إن الطاعنة أصبحت بعد صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات لا تستحق سوى ربع نصيب من الأطنان توازى ما كانت تتقاضاه من مرتب ، وذلك دل ما ورد بفتوى مجلس الدولة . وإذ قضى الحكم المطعون فيه للطعون عليها باستحقاقها للرتب المشروط فإنه يكون مشوبا بالخطأ فى تطبيق القانون . والثانى - دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لعدم سلوك المطعون عليها طريق امتصاار أمر الأداء على أساس أنها تطالب بمبلغ من النقود ثابت بالكتابة ومعين المقدار إلا أن المحكمة إذ لم تلتفت لهذا الدفع يكون حكمها قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن الدعوى فى الو.ب.ه الأول منه مردود ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على أن الحكم الذى صدر نهائيا فى الدعوى ... .. مدنى كلى دمنهور بالزام الطاعن بأن يؤدي للطعون . عليها ما تستحقه من مرتب حتى شهر أكتوبر سنة ١٩٦٤ وذلك بعد العمل بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه ، وكان من انقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن فصل الحكم فى مسألة أساسية وحيازته قوة الشيء المحكوم فيه مانع لمخصوم أنفسهم من التنازع فيها فى دعوى تالية تكون فيها هذه المسألة بذاتها الأساسى فيما يدعى أى من الطرفين قبل الآخر . الثابت من الأوراق أنه لم يطرأ أى تغيير بعد صدور الحكم رقم ... .. مدنى كلى دمنهور ينال من هذه الحجية ويحول بين المطعون عليها واستحقاقها للرتب فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق

للقانون على غير أساس . والنعمى بالوجه الثانى غير سديد ذلك أنه لما كانت المادة ٢٠١ من قانون المرافعات تشترط لسلوك طريق استصدار أمر الأداء أن يكون الدين المطالب به مبلغاً من النقود ثابتاً بالكتابة ومعين المقدار، ومقتضى ذلك أن يكون الدين ثابتاً بورقة عليها توقيع المدين، فإن تخلفت هذه الشروط كان سبيل الدائن إلى المطالبة به هو الطريق العادى لرفع الدعاوى . لما كان ذلك وكان نظام أوامر الأداء هو طريق استثنائى ولا يجوز التوسع فيه وكان ا-كم ... مدنى كلى دمهور سند المطعون عليها فى الدعوى لا يغنى عما يستلزمه القانون من وجود ورقة موقع عليها من المدين، فإن النعمى على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون لعدم سلوك المطعون عليها طريق استصدار أمر الأداء يكون فى غير محله .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبب من وجهين الأول - تمسك الطاعن فى دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن الحكم الابتدائى أخطأ فى تطبيق القانون لقضائه للمطعون عليها بالمرتب على أساس حجة الوقف مع أن تلك الحجة لم تقدم وبالرغم من إنقضاء المرتب نتيجة انتهاء الوقف إلا أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع الجوهرى . الثانى اغفال الحكم المطعون فيه الرد على فتوى مجلس الدولة بالزام الإصلاح الزراعى بأن يسلم المطعون عليها حصة من الاطيان المسئولى عليها توازى ما كانت تتقاضاه من مرتب فيكون مشوباً بالقصور .

وحيث إن هذا النعمى بوجهيه فى غير محله ذلك إنه لما كان ا-كم المطعون فيه أقام قضاءه وعلى ماورد فى الرد على السبب الثانى على أن الحكم الذى صدر نهائياً فى الدعوى رقم ... مدنى كلى دمهور بالزام الطاعن بأن يؤدى للمطعون عليها ما تستحقه من مرتب قد حاز قوة الشئ المحكوم فيه وكان حسب قاضى الموضوع أن يقيم قضائه سليماً على أسباب سائغة تكفى لجملة دون أن يكون ملزماً بتتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم ومستنداتهم مادام أن قيام الحقيقة التى اقتنع بها وأورد دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لملك الأقوال والمجج فإن النعمى على الحكم المطعون فيه بالقصور فى التسبب يكون فى غير محله .



وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال والقصور في التسييب وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه قضى للطعون عليها بمرتب إستنادا إلى الأحكام التي سبق صدورها لصالحها عن فترة سابقة بمقولة أنه لم يطرأ أى تغيير ورغم تمسك الطاعن أمام محكمة الدرجة الثانية بأن المطعون عليها لم تقدم حجة الوقف فإن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة دون أن يناقش أوجه الدفاع التي وجهها الطاعن إلى حجة الوقف ومسدى سريان شرط المرب فيكون قد شابه القصور والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه وعلى ما ورد في الرد على السبب الثاني قد أقام قضاءه على أن الحكم الذي صدر نهائيا في الدعوى رقم ... .. مسدى كلى دمهور بالإرام الطاعن بأن يؤدى للطعون عليها ما تستحقه من مرتب قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه ولم يطرأ أى تغيير ينال من حجية هذا الحكم كما أنه لا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية بشرط أن يكون النزاع قد قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلا وسببا ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالفساد في الاستدلال والقصور في التسييب يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المرجوعي رئيساً وعضوية السادة :  
المستشارين : شرف الدين خيرى ، أحمد شيبه الحمد ، ألقى بقطر حبشى و أحمد شوقي المليجي .

( ١١٦ )

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٤١ القضائية :

( ١ ) دفع . دستور . نظام عام . نقض .

الدفع بعدم دستورية القوانين . غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام  
محكمة النقض .

( ٢ ، ٣ ) عمل . شركات .

( ٢ ) حظر المطالبة بالحد الأدنى للرتب المقر باللائحة ١٥٩٨ سنة ٩٦١ . سواء للعاملين  
الذين صويت حاميتهم تسوية تلقائية أو من لم تسو حاتمهم . استثناء . ق ٥١ سنة ٨ ١٩ . لا يعد  
ذلك مساساً بأحقاق المكتسبة للعاملين .

( ٣ ) العاملون الذين صدرت لهم أحكام قضائية نهائية باستحقاق الحد الأدنى للرتب في اللائحة  
١٥٩٨ سنة ١٩٠١ . قبل صدور القانون ٥١ سنة ١٩٦٨ . عدم قبول طلب المساواة بهم .  
عله ذلك .

( ٤ ) شركات . عمل . قانون . مقاصة .

اتخطأ الشركة من أجر العامل نسبة . تتجاوز الربع الجائر الحجز عليه مقابل الفساء تسوية  
لا يستحقها . مخالفة في ذلك لأحكام قانون العمل الذي حدد حالتين لإجراء المقاصة القانونية  
بين دين رب العمل الناشئ عن قرض أو تعريض . تلاف وبين أجر العامل . عله ذلك .

١ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدفع بعدم دستورية القوانين غير  
متعلق بالنظام العام ، ولا يجوز للمحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها ، وإذ كان  
يبين من الأوراق أن الطاعن لم يثر هذا الدفع أمام محكمة الموضوع فإنه لا تجوز  
إثارته أمام محكمة النقض .

٢ - أراد الشارع بنص المادة الأولى والمادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ بعبارة صريحة أن يحظر الاستناد إلى الحدود الدنيا لمرتبات التي عينها بالاول المرافق - لللائحة نظام وعمال الشركات المصدرة بقرار رئيس الجمهورية ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ - لرفع مستويات العاملين أو إعادة تسوية حالاتهم أو صرف فروق عن المأوى وأن يرتد بحكم القانون إلى تاريخ العمل بهذه اللائحة ، فالتي يدك ما لها من آثار في هذا الخصوص بالنسبة للعاملين سواء من سويت حالاتهم سوية تلقائية ، أو من لم تسو حالاتهم على هذا النحو ، ولم يستثن من هذا الحكم سوى العاملين الذين سبق أن صدرت لهم أحكام قضائية نهائية ، ومتى كان النص صريحا قاطعا في الدلالة على المراد منه ، فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بهدف التشريع وفصد المشرع منه ، لأن البحث في ذلك إنما يكون عند عموض النص أو وجود لبس فيه ، كما أنه لا وجه لتعمد الطاعن بأن أعمال حكم ذلك القانون عن التسويات التي تمت وفقا لللائحة سالفه الذ برئيس الحقوق المكتسبة للعاملين ، لأن هؤلاء العاملين لا يستمدون حقوقهم في الحدود الدنيا للمرتبات من هذه اللائحة مباشرة بل كان يتعين لنشوء هذه الحدود وضع جداول الوظائف المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة منها وهو ما لم يتم حتى ألغيت بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة العاملين بالشركات التابعة للتوسعات العامة .

٣ - حظر القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ الاستناد إلى الحدود الدنيا للمرتبات المقررة بالجدول المرافق لللائحة موظفي وعمال الشركات المصدرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ لرفع مرتبات العاملين ولم يستثن من حكمه سوى العاملين الذين سبق أن صدرت لهم أحكام قضائية نهائية ، ونان العاملون الذين صرت في شأنهم تلك اللائحة لم تنشأ لهم حقوق في تلك المرتبات حتى ألغيت ، وكان مقتضى ذلك أن الاستثناء الذي أورده القانون لا يصلح سنداً لطلب مساواة بين العاملين إنما تكون في الحقوق التي يكفلها القانون والحماية التي يضيفها على أصحاب هذه الحقوق ، ومن ثم لا يعد دفاع الطاعن القائم على هذا



الأساس دفاعا جوهريا قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإن النعى على المحكم بالقصور أو الإخلال بحق الدفاع لإغفاله الرد عليه يكون غير منتج .

٤ - لن كان الشارع قد نص في المادتين ٥١ ، ٥٤ من قانون العمل على حالتين تقع فيهما المقاصة القانونية بين أجر العامل و به دين رب العمل الناشئ عن قرض أو تعويض الإلتلاف وجعل لكل منهما حكما خاصا ، إلا أنه فيما هنا هاتين الحالتين تظل تلك المقاصة ووفقا للقاعدة العامة المقررة بالمادة ٣٦٤ من القانون الدنى جائزة بين ديون رب العمل الأخرى وبين أجر العامل بالقدر القابل للمجزأ عليه من هذا الأجر ، وإذا كان الثابت فى الدعوى أن ما تقتطعه الشركة المطعون ضدها من مرتب الطاعن - استيفاء لديها المترتب على إلغاء تلك التسوية - لا يتجاوز الربع الجائز للمجزأ عليه طبقا للمادة ٥٢ من قانون العمل المشار إليه فإن النعى على المحكم يكون فى غير محله .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير ادى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل و أن الطاعن أقام الدعوى رقم ... عمال كلى القاهرة على المطعون ضدها شركة ... .. طالبا الحد أولا وحصصه مستعجلة بوقف إجراء الخصم بواقع ١٠ ٪ من مرتبه الشهرى حتى ينقص فى الغلب الموضوعى بحكم نهائى ، ثانيا وأصليا ببطلان حتى شتركة المطعون ضدها فى استرداد ما سبق صرفه له وقسدرته هى بمبلغ ٣٥٤,٨٧٧ جنيا مع رد ما تكون قد قامت بنخصمه من مرتبه ، واحتياضيا ببطلان - قهبا و استرداد ما سبق صرفه له عن المدة من ٦٢/١٢/٢٩ حتى ٦٥/٦/٣٠ مع رد ما تكون قد قامت بنخصمه من مرتبه وقال بيانا لها أنه التحق بخدمة الشركة فى ١/٦/١٩٦٢ و وظيفة

بالكادر العالي عملا بأشادة الثالثة من لائحة موظفي وعمال الشركات الصادرة  
بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، وأنه في ١٩١٥/٥/٩ قررت الشركة  
تسوية مرتبه بواقع ٢٠ جنيتها شهريا يضاف إليه ستة جنيهات وخمسمائة مليم  
إعانة فلاء الميشة اعتبارا من تاريخ تعيينه طبقا للجدول الملحق بهذه اللائحة ،  
إلا أنها عادت وأخطرت في ١٩٦٩/٤/٢٢ بأن رفع مرتبه إلى الحد الأدنى المقرر  
في تلك اللائحة قد تم بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ وطالبته  
بسداد ما سبق صرفه له بناء على تلك التسوية عن الفترة من ١٩٦٢/٦/١ حتى  
١٩٦٥/٦/٣٠ وجملة ٣٥٤ جنيتها و٨٧٧ مليا ، وبأنها في حالة عدم سداده ذلك المبلغ  
ستقوم بنقصه من مرتبه بنسبة ١٠٪ منه شهريا اعتبارا من شهر مايو سنة ١٩٦٩ ،  
وإذ كان هذا الذي ذهبت إليه الشركة لا يتفق ومحيي القانون فقد أقام دعواه  
بطلباته سالفة البيان ، وفي ١٩٧٠/٥/٣٠ قضت محكمة أول درجة برفض  
الدعوى استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد  
استئناف برقم ... .. وأضاف في صحيفته طالبا ثالثا هو الزام الشركة  
المطعون ضدها بأن تؤدي له مبلغ ١٠٠ جنيتها تعويضا عما لحقه من أضرار  
مادية وأدبية ، وفي ١٩٧١/٣/٢٥ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف -  
طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقص وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت  
فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة  
١٩٧٨/١/٢٨ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب حاصل الوجه الثالث من السبب الأول  
منها الخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، وفي بيانه يقول الطاعن أن القانون رقم ٥١  
لسنة ١٩٦٨ والصادر بقرار من رئيس الجمهورية استنادا إلى القانون رقم ١٥  
لسنة ١٩٦٧ بتفويضه بإصدار قرارات لها قوة القانون قد جاوز حدود ذلك  
التفويض عندما نص في المادة الثانية منه على سريانه اعتبارا من تاريخ العمل  
بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٨ لسنة ١٩٦١ ، ذلك أن المادة ١٦٣ من دستور  
١٩٦٤/٣/٢٤ تستلزم لتقرير الأثر الرجعي للقانون موافقة أعضاء مجلس الأمة  
ولا يسوغ أن يحل رئيس الجمهورية محل هذا المجلس وهو هيئة منتخبة في إصدار  
قانون له هذا الأثر .

وحيث إن هذا النعى وهو لا يعدو أن يكون دفعا بعدم دستورية القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ غير مقبول ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدفع بعدم دستورية القوانين غير متعلق بالنظام العام ، ولا يجوز للمحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها ، وكان يبين من الأوراق أن الطاعن لم يثر هذا الدفع أمام محكمة الموضوع فإنه لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل الوجهين الأول والثاني من السبب الأول والوجه الأول من السبب الثاني الخطأ في تطبيق القانون وتأويله والفساد في الاستدلال ، وفي بيانها يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على أن المشرع لم يستثن من تطبيق حكم القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ إلا من حصل على حكم قضائي نهائي كما أخذ بأسباب الحكم الابتدائي التي استعانت على القول بانسحاب أثره إلى ما تم من تسويات ودية بما جاء به ذكرته الإيضاحية من اتجاه إرادة المشرع إلى التقليل من ضغط الإنفاق المالي ، في حين أن الواضح من عبارة هذا القانون وقصد المشرع منه أن حكمه إنما ينصرف إلى المطالبات المستقبلية وتلك التي مازالت محل نزاع بين العامل ورب العمل دون التسويات الودية التي تمت فعلا قبل نفاذه والتي سكت عن النعى عليها ، كما أن ماورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون لا يصلح سندا لإعمال حكمه على هذه التسويات لما في ذلك من مساس بالحقوق المكتسبة التي رتبها .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الشارع إذ نص في المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ على أنه " مع عدم الإخلال بالأحكام القضائية النهائية لا يجوز للعاملين الذين سرت في شأنهم لائحة نظام موظفي وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ الاستناد إلى الحد الأدنى المقرر في الجدول المرافق لهذه اللائحة للطالبة برفع مرتباتهم ، أو إعادة تسوية حالاتهم أو صرف أية فروق عن الماضي " ونص في مادته الثانية على أن ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به اعتبارا من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه " فقد أراد بعبارة صريحة أن يحظر الاستناد إلى الحدود



الدنيا للرتبات التي حينها بالجدول المرافق لتلك اللائحة لرفع مرتبات العاملين أو إعادة تسوية حالاتهم أو صرف فروق من الماضي وأن يترد بحكم القانون إلى تاريخ العمل بهذه اللائحة فالنقطة بذلك ما لها من آثار في هذا الخصوص بالنسبة للعاملين سواء من سويت حالاتهم تسوية تلقائية أو من لم تسو حالاتهم على هذا النحو ، ولم يستثن من هذا الحكم سوى العاملين الذين سبق أن صدرت لهم أحكام قضائية نهائية ، ومتى كان النص صريحا قاطعا في الدلالة على المراد منه ، فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهزاء بهدف التشريع وقصد المشرع منه لأثر البحث في ذلك إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه ، كما أنه لا وجه لأحدى الطاعن بأن أعمال حكم ذلك القانون على التسويات التي تمت وفقا لللائحة ، الفقرة المذكورة يحس الحقوق المكتسبة للعاملين لأن هؤلاء العاملين لا يستمدون حقوقهم في الحدود الدنيا للرتبات من هذه اللائحة مباشرة بل كان يتعين للشؤون هذه الحقوق وضع جداول الوظائف المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة منها وهو ما لم يتم حتى ألغيت بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن النقيض عليه بهذه الأوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالوجه الثاني من السبب الثاني والوجه الأول من السبب الثالث القصور في التسييب والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن التسوية التي تمت بالنسبة له مردها أن الشركة رأت تطبيق قاعدة المساواة حين قدم إليها حكم قضائي صدر لأحد العاملين بالقطاع العام وإنما لم تستند فيها إلى أحكام لائحة موظفي وعمال الشركات الصادرة بها القرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ كما طالب بمساواته بزميل له قضى لصالحه كذلك في دعوى مماثلة إلا أن الحكم أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى مما يعيبه بالقصور وانحرافا خلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النقيض مردود ذلك أنه لما كان القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ قد حظر الاستناد إلى الحدود الدنيا للرتبات المعيرة بالجدول المرافق للائحة

موظفي وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ لرفع مرتبات العاملين، ولم يستثن من حكمه سوى للعاملين الذين سبق أن صدرت لهم أحكام قضائية نهائية، وكان العاملون الذين صرت في شأنهم تلك اللائحة لم تنشأ لهم حقوق في تلك المرتبات حتى ألغيت على ما سبق بيانه في الرد على الأوجه السابقة، وكان مقتضى ذلك أن الاستثناء الذي أورده القانون لا يصلح سنداً لطلب المساواة لأن المساواة بين العاملين إنما تكون في الحقوق التي يكفلها القانون وفي الحماية التي يضيفها على أصحاب هذه الحقوق ومن، ثم لا يعد دفاع الطاعن القائم على هذا الأساس دفاعاً جوهرياً قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى، فإن النعي على الحكم بالقصور أو الإخلال بحق الدفاع لإغفاله الرد عليه يكون غير متج.

وحيث إن حاصل الوجه الثاني من السبب الثالث أن نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القرار الجمهوري رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ لم يرد به نص خاص يجيز لرب العمل أن يقطع جزءاً من مرتب العامل، وأحال المادة ١/٢ من مواد إصداره على قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فيما لم يرد به نص خاص في ذلك النظام، وهذا القانون لم يجز لرب العمل هذا الاقتطاع إلا في حالتين نصت عليهما المسادتان ٥١، ٥٤ منه وهما الاقتطاع مقابل القرض أو مقابل قية ما أتلفه العامل بخطئه من آلات أو منتجات وهو الأمر الذي كان متعين معه على الشركة المطعون ضدها أن تلجأ إلى القضاء للحصول على حكم بالمبالغ التي صرفتها للطاعن بناء على تلك التسوية، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقر الشركة على اقتطاع هذه المبالغ من مرتبه وانتهى إلى رفض دعواه ورتب على ذلك عدم إجابته إلى طلب تعويضه عما ناله من أضرار نتجت عن إخلال الشركة بالالتزام القانوني الذي يحظر هذا الإجراء فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه ولئن كان الشارع قد نص في المادتين ٥١، ٥٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على حالتين تقع فيها المقاصة القانونية بين أجرة العامل وبين دين رب العمل الناشئ عن قرض أو تعويض

الإطلاق ، وجعل لكل منهما حكما خاصا إلا أنه فيما عدا هاتين الحالتين تظل تلك المقاصة ووفقا للقاعدة العامة المقررة بالمادة ٣٦٤ من القانون المدني جائزة بين ديون رب العمل الأخرى وبين أجراء العامل بالقدر المقابل للمحجز عليه من هذا الأجر ، لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن ما تقتطعه الشركة الطعون ضدها من مرتب الطاعن — استيفاء لدينها المترتب على الغاء تلك التسوية — لا يجاوز الربع الجائز المحجز عليه طبقا للمادة ٥٢ من قانون العمل المشار إليه فإن النعى على الحكم بهذا الوجه يكون في غير محله .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جاسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف وعضوية السادة المستشارين : ممدوح عطية ، والدكتور بشرى رزق ، ورأفت عبد الرحيم و محمد حسب الله .

( ١١٧ )

الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٤٣ القضائية :

( ١ ) عمل . شركات .

فصل للعامل الذى لا يتجاوز راتبه الشهري خمسة عشر جنيها . دخوله في اختصاص الشركة باعتباره جزاء تأديبيا .

نص القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥١ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات الخاصة في المادة الأولى منه على سريان بعض أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفى الشركات التى تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات والهيئات العامة بنسبة لاتقل عن ٢٥٪ من رأسمالها أو تضمن لها حد أدنى من الأرباح وأتبع هذا بالنص في الفقرة الأولى من مادته الثانية على أن يحدد بقرار من مجلس إدارة المؤسسة أو الهيئة أو الشركة او ممن يتولى الإدارة فيها حسب الأحوال من يختص بتوقيع الجزاءات على الموظفين المشار إليهم في المادة السابقة الذين لا يتجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا ، وهؤدى ذلك أنه ترك للوحدات الاقتصادية المشار إليها سلطة توقيع الجزاءات على العاملين بها الذين لا يتجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا ، وإذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعن كان يشغل وقت فصله وظيفة أمين مخزن بمرتب مقداره إثني عشر جنيها شهريا فإن قرار فصله الصادر من الوحدة الاقتصادية التى يعمل بها يكون قد صدر ممن يملكه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ... .. مسدنى كلى المنصورة بطلب الزام المظعون ضدهم متضامتين أن يدفعوا إليه تع. يضا مقداره ألف جنيه وقال بيانا للدعوى أن نيابة الأموال العامة اتهمته باختلاس الأشياء المسروقة من مخزن الجمعية المطعون ضدها الثلاثة الذي كان يعمل أميناً له وعلى الرغم من أنه أنك في تحقيقات المحضر رقم ... .. أموال عامة المحرر عن هذا الحادث ارتكابه له ، وتؤكد براءته من وقوع سرقة أخرى بالجمعية بعد تركه العمل بها من نفس المتهمين الذين اتهمهم بالسرقه الأولى ، إلا أن المصرف المطعون ضده الثاني أخطره في ٣١ من يوليو سنة ١٩٦٩ بفصله من عمله بغير مكانة أو تعويض فما ألحق به ضرار يستحق عنه التعويض الذي أقام دعواه بطلبه ، وبتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الداعن هذا الحكم باستئنافه المقيد برقم ... .. مسدنى أمام محكمة استئناف المنصورة فقضت في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٧٣ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيه اراى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فجددت لنظره جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ ، وفيها التمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين . ينسب الصاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والحدأ في تطبيقه ، ويقول بيانا له أنه تمسك في دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية بأن قرار فصله صدر من رئيس مجلس إدارة المصرف المطعون ضده الثاني استنادا إلى النقرة الثالثة من المادة ٦٠ من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ حالة أن المحكمة العليا قد قضت بعدم دستورية هذا النص لتعديله اختصاص جهات القضاء مما يتعين معه تحديد الجهة المختصة بتوقيع قرار الفصل طبقا للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ الذى تنص مادته الأولى في فقرتها الثالثة على سريان أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفى الشركات التى تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات



العام بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها ، وإذا أوجب المشرع في القانون الأخير أن يكون توقيع جزاء الفصل بحكم من المحكمة التأديبية المختصة ، فإن قرار فصله الذي أصدره رئيس مجلس الإدارة يكون باطلا ، ويعتبر بالتالي فصلا تعسفيا يحق له التعويض عنه ، إلا أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع و انتهى إلى أن ذلك القرار صدر صحيحا ممن يملكه بعد موافقة اللجنة الثلاثية عليه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات الخاصة إذ نص في المادة الأولى منه على سريان بعض أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي الشركات التي تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات والهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها أو تضمن لها حدا أدنى من الأرباح ، وأنبع هذا بالنص في الفقرة الأولى من مادته الثانية على أن " يحدد بقرار من مجلس الإدارة المؤسسة أو الهيئة أو الشركة أو ممن يتولى الإدارة فيها حسب الأحوال من يختص بتوقيع الجزاءات على الموظفين المشار إليهم في المادة السابقة الذين لا تتجاوز مرتباتهم خمسة عشرة جنيها فإن مؤدى ذلك أنه ترك للوحدات الاقتصادية المشار إليها سلطة توقيع الجزاءات على العاملين بها الذين لا تتجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن كان يشغل وقت فصله وظيفة أمين مخزن بمرتب مقداره اثني عشر جنيها شهريا ، فإن قرار فصله الصادر من الوحدة الاقتصادية التي يعمل بها يكون قد صدر ممن يملكه ، ويضحى ما يشير به هذا السبب غير منتج .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع ، و يقول في بيانه أنه تمسك أمام المحكمة الابتدائية والمحكمة الاستئنافية بحالة الدعوى إلى التحقق لإثبات أن الأشياء التي اتهم باختلاسها في القضية رقم ... .. إلى أموال عامة قد سرقت لكن المحكمة لم تستجب لطلبه بمقولة أنها اقتنعت بتوافر مبرر فصله في حين أنه لا حجية أمام القضاء المدني للتحقيقات التي أجريت في هذا الشأن وقرار النيابة العامة بمجازاته إداريا .



وحيث إن هذا النعى مردود ، بأنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إحالة الدعوى إلى التحقيق ليس حقا لمخصوم في كل حال ، وإنما هو حق للمحكمة ولها رفض ما يطلبه الخصوم في شأنه إذا ما وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها بما يغني عن إجراء التحقيق ، وأن تقدير الأدلة هو من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع دون مراقبة عليها من محكمة النقض في ذلك مادام قضاؤها قائما على أسباب تسوغه ، وكان الحكم المطعون فيه قد واجه دفاع الطاعن في هذا الشأن وأطره استنادا إلى أن تحقيقات القضية رقم ... .. أموال عامة المنصورة تثبت وجود عجز قيمته ٢٦٧ جنيه و ٢٦٣ مليم في موجودات المخزن الذي يعمل الطاعن أميناً له واعترف بمسئوليته عنه ، كما تكشف هذا التحقيقات عن استبعاد حصول سرقة وذلك من المعاينة وأقوال الذين رفضوا التوقيع له باستلامهم الأسمدة موضوع العجز قبل الإبلاغ بحصول السرقة وقيامه بصرف أسمدة للفلاحين تقل عن التي أنبتها في دفتر اليومية مما يجعل الطاعن مخلا بالتزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل ومن أهمها تأديبه عمله بأمانة والمحافظة على أموال الجهة التي يعمل بها ، فيحق لصاحب العمل فصله بغير مكافأة أو تعويض بعد أن تزعزعت الثقة فيه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخذ في قرارات سائغة بدلالة التحقيقات المشار إليها في إثبات المبرر لفصل الطاعن ولم يربطه حاجة بعد ذلك إلى إحالة الدعوى إلى التحقيق ، وهو ما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، ومن ثم يكون النعى على الحكم بهذا السبب غير صديد .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف وعضوية السادة المستشارين: ممدوح عطية ، حسن السنباطي و رافت عبد الرحيم ومحمد حسب الله .

( ١١٨ )

الطعن رقم ٨٤٨ لسنة ٣٠ القضائية :

( ١ ) إعلان . تزوير . إثبات .

إثبات المحضر في ورقة الإعلان . أنه وجد مسكن المعلن إليه مغلقاً وإعلانه في جهته الإدارة وإخطاره بذلك . علم جواز المجادلة فيه إلا بطريق الطعن بالتزوير .

( ٢ ) حكم " الطعن في الحكم " . التماس إعادة النظر . نقض .

وقوع غش من الخصم من شأنه التأثير في الحكم المنتهائي . جواز الطعن فيه بطريق التماس . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .

١ — محضر الإعلان من المحررات الرسمية التي أسبغ القانون الحجية المطلقة على ما دون بها من أمور باشرها محررها في حدود مهمته ما لم يتبين تزويرها ومن ثم فلا يقبل من الطامن المجادلة في صحة ما أثبتته في أصل الإعلان من وجود مسكنه مغلقاً وإعلانه بجهة الإدارة وإخطاره بذلك ، ما دام لم يطعن على هذه البيانات بالتزوير .

٢ — الطعن في الحكم المنتهائي إذا وقع من الخصم غش وكان من شأنه التأثير في الحكم ، إنما يكون طبقاً للسادة ١/٢٤١ من قانون المرافعات بطريق التماس إعادة النظر وليس الطعن بالنقض .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الودائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -  
تتحصل في أن الطاعن أمام الدعوى رقم ... .. عمال كلى القاهرة  
على الجمعية المطعون ضدها طالبا الحكم بالزامها بأن ترفع له مبلغ ٦٣٨٩ جنيها  
وقر بيانا لدعواه أنه كان يعمل بالجمعية رئيسا لحسابات المستشفى ... ..  
حتى ١٩٦٦/٦/٢٠ . ثم نقل إلى وظيفة كاتب بالجمعية دون مبرر ، وفقد بذلك  
جميع المزايا التي كان يحصل عليها أثناء عمله بالمستشفى من بدل انتقال وغذاء  
وأدوية وعلاج وأجر عن العمل الإضافي ، كما أن هذا النقل أضربه لمساكنة بمسلكه  
بحيث يستحق عنه تعويض يقدر بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه ، وإذا كان مجموع  
ما تقدر به المزايا التي حرم منها والتعويض الذي يستحق هو مبلغ ٦٣٨٩ جنيها  
فقد أمام دعواه سالفه البيان ، وبتاريخ ١٩٧٣/٢/٢١ حكمت المحكمة بالزام  
المطعون ضدها بأن تدفع لـ ... .. عن مبلغ ٦٣٥ جنيها فاستأنفت الجمعية هذا الحكم  
أمام محكمة استئناف القاهرة وقصد الاستئناف برقم ... .. ، و  
١٩٧٣/٦/١٠ قضت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف إلى إزام المطعون ضدها بأن  
تؤدي لـ ... .. عن مبلغ ٣١٨ جنيها . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت  
النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأي برفض الطعن وعرض الطعن على غرفة  
المشورة فحدثت لنظره جلسة ١٩٧٨/١/٢٨ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصل السبب الأول منها بطلان  
الحكم المطعون فيه لما شاب إجراءات إعلان صحيفة الاستئناف من بطلان  
ذلك أن الطاعن لم يعلن بها اعلانا صحيحا لأن ما أثبتته المحضر عن غرق مسكنه  
واخطاره بنهب مسجل غير صحيح ، إذ المنزل مفتوح دائما وبه خادم  
لا يارحه كما أنه لم يتسلم أى أخطار بإعلانه لجهة الإدارة .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه لما كان محضر الإعلان من  
المحررات الرسمية التي أسبغ القانون الحجية المطلقة على ما دون بها من أمور باشهرها  
محررها في حدود مهمة مالم يتبين تزويرها ، فإنه لا يقبل من الطاعن المجادلة  
في صحة ما أثبتته المحضر في أصل الإعلان من وجود مسكنه مغلقة وإعلانه بجهة  
الإدارة وأخطاره بذلك مادام لم يطعن على هذه البيانات بالتزوير .



وحيث إن حاصل السبب الثاني بطلان الحكم المطعون فيه لما أدخلته المطعون ضدها من غش على المحكمة الاستئنافية ، بأن أخفت عنها أن الطاعن أقام استئنافا عن ذات الحكم تم إعلانها بصحيفته ، مما كان يتعين معه ضم الاستئنافين ليصدر فيهما حكم واحد .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن الطعن في الحكم الاتهامي إذا وقع من الخصم غش وكان من شأنه التأثير في الحكم ، إنما يكون طبقا للمادة ١/٢٤١ من قانون المرافعات بطريق التماس إعادة النظر ، وليس سبيله الطعن بالنقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون والقصور في التبرير بالنسبة لما رفضه من طلبات الطاعن مقابل الميزات العينية والأجر الإضافي والتعويض مسaire للحكم الابتدائي الذي جاءت أسبابه خالية مما يحتم قضاءها .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الثابت من الأوراق أن الحكم الابتدائي قضى للطاعن بمقابل الغذاء ورفض باقي الطلبات ، وأن الجمعية المطعون ضدها استأنفت هذا الحكم بالنسبة لما حكم به عليها ، فإن ما قضت محكمة أول درجة برفضه من طلبات الطاعن لا يكون مطروحا على المحكمة الاستئنافية . وإذا التزم الحكم المطعون فيه الفصل فيما رفع عنه الاستئناف ، وقضى بتعديل المبالغ المستحق للطاعن مقابل الغذاء ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
زكي الصاوي صالح ، جمال الدين عيسى الطيف ، جلال الدين رافع وعبد الحميد  
المرصاوي .

( ١١٩ )

الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٤٤ القضائية :

نقض " إيداع الأوراق والمستندات " .

إغفال إيداع صورة رسمية من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه .  
آثره . بطلان الطعن . لا يفتى عن ذلك أن يكون قد أورد تلخيصا لأسباب الحكم الابتدائي .

إن المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات معدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣  
توجب على الطاعن أن يودع قلم الكتاب وقت تقديم الصحيفة صورة من الحكم  
المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصور المعلنه من هذا الحكم أن كانت قد أعلنت  
وصورة من الحكم الابتدائي أن كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه  
ورتبته على مخالفة ذلك بطلان الطعن ، وإذا كان الثابت في الدعوى أن الطاعن  
لم يقدم صورة رسمية من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه  
في أسبابه ، وكان لا يفتى عن ذلك أن يكون هذا الحكم الأخير قد أورد تلخيصا  
لأسباب الحكم الابتدائي لما قد يلازم هذا التلخيص من قصور عن الإحاطة  
بجميع أسباب ذلك الحكم أو عن الإحاطة بجميع نواحي ما تلخصه من أسبابه أو إبراز  
مجته في ذلك ، فإن الطعن يكون باطلا .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومئات أوراق الطعن -  
تتحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم .. .. مدنى القاهرة الابتدائية  
ضد الشركة المطعون عليها وقالوا شرحا للدعوى أنهما يمتلكان كامل  
أرض وبناء العقار المبين الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى - بموجب حكم  
مرسى مزاد مشهور برقم .. .. ، وبعد أن فرضت حراسة الطوارئ  
على أملاكهما تبعا لفرضها على رب الأسرة قام الحارس العام ببيع هذا  
العقار إلى الشركة المطعون عليها بموجب عقد ابتدائي مؤرخ ١٩٦٤/٢/١  
مقابل ثمن قدره ٧٨٣٣ جنيه و ٦٠٠ مليم، دفع منه وقت التعاقد مبلغ ٣٩١ جنيه  
و ٦٨٠ مليم، واتفق على سداد الباقي وقدره ٧٤٤١ جنيه و ٩٢٠ مليم مع فائدة  
قدرها ٤٪ سنويا على أربعة عشر قسطا تستحق في تاريخ العقد ذاته من كل  
سنة بحيث إذا لم يوف بأى قسط فى مواعده تحل جميع الأقساط. ولما رفضت  
الحراسة عن أملاكهما وأموالهما فى ١٩٦٨/٦/١ وأفرج عن العقار المذكور وعن ثمنه  
الذى أصبح مستحقا لهما ، فقد بادرا بمطالبة الشركة المطعون عليها بياق الثمن وإذا  
لم تستجب لطلبهما فقد أقاما الدعوى بطلب الحكم بفسخ عقد البيع وتسليم العقار  
إليهما وبالزام المطعون عليها بأن تؤدي لهما متجمد الأجرة من تاريخ العقد حتى  
تاريخ تسليم العقار إليهما . وبتاريخ ١٩٧٠/٧/١٤ حكمت المحكمة برفض الدعوى  
بمحالتها . استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف  
رقم .. .. وبتاريخ ١٩٧٤/١/٢٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف .  
طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة  
مذكرة دفعت فيها بطلان الطعن . عرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة  
مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة  
رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة العامة أن الطاعنين لم يودعا صورة  
رسمية من الحكم الابتدائى الذى أحال عليه الحكم المطعون فيه فى أسبابه .

وحيث إن هذا الدفع فى محله ، ذلك أن المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات  
معدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ توجب على الطاعن أن يودع قلم الكتاب  
وقت تقديم الصحيفة صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة



المطعن من هذا الحكم إن كانت قد أطلت وصورة من الحكم الابتدائي إن كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه ، ووتبت على مخالفة ذلك بطلان الطعن ، وإذا كان النابت في الدعوى أن الطاعن لم يقدم صورة رسمية من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه ، وكان لا يفنى عن ذلك أن يكون هذا الحكم الأخير قد أورد تلخيصا لأسباب الحكم الابتدائي لما قد يلابس هذا التلخيص من قصور عن الإحاطة بجميع أسباب ذلك الحكم أو عن الإحاطة بجميع نواحي ما تلخصه من أسبابه أو إبراز حجته في ذلك فإن الطعن يكون باطلا .

## جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : زكي الصاوي صالح ، جمال الدين عبد الطوف ، عبد الحميد المرمقاري ومحمد طه  
سنجر .

(١٢٠)

الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٤ القضائية :

تقدم . حيازة .

قاعدة ضم حيازة السلف إلى حيازة الخلف . علم مرياتها إلا إذا أراد التمسك بالتقدم  
أن يحتج به قبل غير من باع له أو غير من تلقى الحق ممن باع له .

قاعدة ضم حيازة السلف إلى حيازة الخلف — وعلى ما جرى به قضاء هذه  
المحكمة — لا تسرى إلا إذا أراد التمسك بالتقدم أن يحتج به قبل غير من باع  
له أو غير من تلقى الحق ممن باع له بحيث إذا كان السلف مشتركا فلا يجوز للحائز  
للتمسك بالتقدم أن يستفيد من حيازة سلفه لإتمام مدة الخمس عشرة سنة  
اللازمة لاكتساب الملك بالتقدم قبل من تلقى حقه من هذا السلف .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن  
تتحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم .. .. مدني أسيوط

الابتدائية ضد المطعون عليهما الأولين وطلبافيهما الحكم بتثبيت ملكيتهما لمساحة ١ ف أرضا زراعية مينة الحدود والمعالم بالصحيفة ، وقالا بيانا للدعوى إنهما اشتريا هذه المساحة من المطعون عليها الأولى بموجب عقد عرفى مؤرخ ١٩٦٦/٢/٥ ، وإذا اقترن الشراء بوضع يدهما استمرارا لوضع يد البائعة لهما ، واستكملت بذلك حيازتهما للعين المدة الطويلة المكسبة للملكية فقد أقاما الدعوى للحكم بطلبانتهما . تدخلت المطعون عليها الثالثة فى الدعوى طالبة رفضا تأسيسا على أنها تملك قدرا من العين المبيعة ، وبتاريخ ١٩٧٣/٣/٣١ حكمت المحكمة بقبول تدخل المطعون عليها الثالثة ورفض الدعوى . استأنف الطاعنان هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسبوط بالاستئناف رقم ... مدنى . وبتاريخ ١٩٧٤/٤/١١ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة قرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها إلتمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعنان بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولان إن الحكم استند فى قضائه برفض الدعوى إلى أن المطعون عليها الأولى — البائعة للطاعنين — باعت الفدان موضوع الدعوى للمطعون عليه الثانى الذى سجل الحكم الصادر بصحة ونفاذ عقد شرائه فى القضية رقم ... مدنى مركز أسبوط فانتقلت إليه بذلك الحيازة حكما ، فى حين أن العبرة فى اكتساب الملكية بالتقادم هى بالحيازة الفعلية لا الحكيمة ، وإذا لم يدع المطعون عليه الثانى بأنه وضع يده على العين محل النزاع ، وكان من حقهما أن يضا حيازة البائعة لهما إلى حيازتهما ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضائه برفض الدعوى على قوله " إن نفس البائعة لهما — أى للطاعنين — باعت القدر ذاته إلى المستأنف عليه الثانى — المطعون عليه الثانى — الذى أقام بدوره دعوى صحة تعاقد عن عقده رقم ... مدنى مركز



أسيوط ثم سجل صحيفة دعواه تحت رقم ... .. ثم أشهر الحكم الصادر فيها تحت رقم ... .. وبذلك انتقلت ملكية العين موضوع النزاع إليه ، كما نقلت البائعة وضع يدها ويد سلفها على العين ذاتها إلى المشتري الثاني الذي سجل الحكم تسجيلًا كليًا ومن ثم فإن المستأنفين — الطاعنين — لا يستفيدان من وضع يد البائعة ولا من وضع يد سلفها على الفدان موضوع النزاع بحيث لا يجوز لهما أن يطالبا ضم حيازة البائعة لهما وحيازة سلفها بعد أن قام المستأنف عليه الثاني بتسجيل حكمه تسجيلًا كليًا وتم نقل حيازة المبيع حكما إلى الثاني دون المستأنفين . ” ولما كانت قاعدة ضم حيازة السلف إلى حيازة الخلف — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا تسرى إلا إذا أراد المتمسك بالتقدم أن يحتج به قبل غير من باع له أو غير من تلقى الحق ممن باع له بحيث إذا كان السلف مشتركا فلا يجوز للمأثر المتمسك بالتقدم أن يستفيد من حيازة سافة لإتمام مدة الخمس عشرة سنة اللازمة لاكتساب الملك بالتقدم قبل من تلقى حقه عن هذا السلف ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه أن الطاعنين قد اشتريا من المطعون عليها الأولى العين موضوع النزاع في سنة ١٩٦٦ وأن هذه الأخيرة باعت ذات العين إلى المطعون عليه الثاني بعدد قضى بصحته ونفاذه في الدعوى رقم ... .. مدني مركز أسيوط ، ورتب على ذلك عدم جواز ضم حيازة المطعون عليها الأولى لحيازة الطاعنين فإن ذلك حسبه لإقامه قضاؤه برفض الدعوى ، ولا عبرة من بعد بما قرره في شأن نقل حيازة المبيع حكما إلى المشتري الثاني لأنه — أيا كان وجه الرأي فيه — لم يكن لازما لإقامة قضاؤه وليس من شأنه أن يؤثر فيما خلص إليه من نتيجة تتفق والتطبيق الصحيح للقانون ، ويكون النعي على الحكم بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أدخل بحق الدفاع ، ذلك أن الطاعنين طلبا من المحكمة الابتدائية تدب خير لبيان ما إذا كانت الأطيان المبيعة لهما هي ذات الأطيان المبيعة للمطعون عليه ، غير أن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب ولو أنها فعلت لتبين لها اختلافها .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين طلبا تدب خير لتحقيق وضع يدهما على الأطيان موضع الدعوى

ومن قبلهما المطعون عليها الأولى ، ومدة وضع اليد وسببه ، وذلك للتوصل إلى إثبات تملكهما لها بالمدة الطويلة المكسبة للملكية ، وقد رأت محكمة الاستئناف أن هذا الطلب غير منتج بعد أن انتهت إلى عدم جواز ضم حيازة الطامنين إلى حيازتهما التي استمرت نحو ست سنوات فقط وإذا لم يقدم الطامنان ما يدل على تمسكهما أمام محكمة الاستئناف بطلب نذب خير لتحقيق اختلاف العين موضوع الدعوى من العين التي اشتراها المطعون عليه الثاني ، فإن هذا النعى يكون سببا جديدا لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس محكمة النقض وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صدق العصار ، زكي العاصي صالح ، جمال الدين عبد اللطيف وعبد الحميد  
المرفاوي .

( ١٢١ )

الطعن رقم ٧٦٠ لسنة ٤٤ القضائية :

استئناف . حكم . مزاد .

حكم بإيقاع البيع . عدم جواز استئنافه إلا في الحالات الثلاث المنصوص عليها في المادة  
١/٤٥١ مرافعات على سبيل الحصر .

النص في المادة ١/٤٥١ من قانون المرافعات على أنه " لا يجوز استئناف حكم  
إيقاع البيع إلا لعيب في إجراءات المزايمة أو في شكل الحكم أو لصدوره بعد  
طلب وقف الإجراءات في حالة يكون وقفها واجبا قانونا " يدل . وعلى  
ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن استئناف حكم إيقاع البيع لا يكون جائزا  
إلا في الحالات الثلاث المنصوص عليها في تلك المادة على سبيل الحصر — وإذا  
كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطائفة استأنفت حكم إيقاع البيع استنادا  
إلى أربعة أسباب هي أولا — عدم مراعاة أحكام المادة ٤١٨ من قانون  
المرافعات بعدم الشرع عن البيع قبل جلسة المزاد بمدة لا تقل عن ١٥ يوما .  
ثانيا — عدم إعلانها بإيداع قائمة شروط البيع وعدم تحقيق فاضي التنفيذ لهذه  
الواقعة . ثالثا — بطلان حكم إيقاع البيع إذا وقع البيع على العقار جميعه في حين  
أن المطلوب نزع ملكيته هو ١٤ فبراط فقط وهي كل ما يمتلكه المدين في المنزل .  
رابعا — أن مسودة الحكم الأصلية لم تودع ملف التنفيذ في اليوم التالي لصدوره  
إذ كان ذلك وكانت هذه الأسباب ليست من الحالات المنصوص عليها في  
المادة ٤٥١ من المرافعات سالفة الذكر . فإن الاستئناف يكون غير جائز وتكون  
المحكمة بقضائها رغم ذلك بقبوله شكلا قد خالفت القانون .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنة اتخذت إجراءات التنفيذ العقاري ضد مدينها على ١٤ فيراط مملوكة له على الشيوع في المنزل المدين بالأوراق وذلك بالدعوى رقم ... .. بيوع بندر طنطا — وإذ باع المدين هذا العقار إلى المطعون عليها فقد استصدرت ضدها الطاعنة حكما بعدم نفاذ هذا البيع في حقها في الدعوى رقم ... .. مدني طنطا الابتدائية ، وتأييد هذا القضاء بالحكم الصادر في الاستئناف رقم ... .. مدني طنطا — أعلنت الطاعنة بتنبيه نزع الملكية إلى مدينها وبعد تسجيل التنبيه أودعت قائمة شروط البيع قلم كتاب محكمة بندر طنطا ، وفي جلسة ١٩٦٩/٥/٣ التي حددت لإجراء البيع حضرت المطعون عليها وادعت بتزوير إعلانات البيع الموجهة للمدين وطلبت الحكم بردها وبطلانها ، حكمت المحكمة في ١٩٧٠/١٢/٧ بسقوط حق المطعون عليها في التمسك بأوجه البطلان ، ثم حددت للبيع جلسة ١٩٧١/١٠/١٦ ، وفيها طلبت المطعون عليها التأجيل لإعادة النشر بإجراءات صحيحة بمقولة مخالفة للإجراءات التي تمت أحكام القانون ، ولكن المحكمة رفضت هذا الطلب ، وحكمت بإيقاع البيع على مباشرة الإجراءات — الطاعنة — لقاء الثمن الأساسي وقدره ٣٠٠ جنيه وألزمت المدين بتسليم العقار إليها — استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ... .. طنطا ، وبتاريخ ١٩٧٤/٥/١٧ حكمت المحكمة ببطلان الحكمين الصادرين في ١٩٧٠/١٢/٧ ، ١٩٧١/١٠/١٦ ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . عرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث أن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك نقول أنه لا يجوز طبقا لنص المادة ٤٥١ من قانون المرافعات استئناف الحكم الصادر بإيقاع البيع إلا لعيب في إجراءات المزايدة أو في شكل الحكم أو لصدوره بعد رفض طلب وقف الإجراءات في حالة يكون وقفها واجبا قانونا ، وقد تمسكت في مذكرتها المقدمة بـ ١٩٧٣/٣/٢٦ بعدم جواز الاستئناف استنادا إلى حكم تلك المادة إلا أن محكمة الاستئناف قضت بقبول الاستئناف رغم أنه في غير حالاته وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن النص في المادة ٤٥١/١ من قانون المرافعات على أنه " لا يجوز استئناف حكم إيقاع البيع إلا لعيب في إجراءات المزايدة أو في شكل الحكم أو لصدوره بعد رفض طلب وقف الإجراءات في حالة يكون وقفها واجبا قانونا " يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن استئناف حكم إيقاع البيع لا يكون جائزا إلا في الحالات الثلاث المنصوص عليها في تلك المادة على سبيل الحصر . وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعة استأنفت حكم إيقاع البيع استنادا إلى أربعة أسباب هي أولا - عدم مراعاة أحكام المادة ٤١٨ من قانون المرافعات بعدم النشر عن البيع قبل جلسة المزاد بمدة لا تقل عن ١٥ يوما . ثانيا - عدم إعلانها بإيداع قائمة شروط البيع وعدم تحقيق قضي التنفيذ لهذه الواقعة . ثالثا - بطلان حكم إيقاع البيع ، إذ وقع البيع على العقار جميعه في حين أن المطلوب نزع ملكيته هو ١٤ قراط فقط وهي كل ما يمتلكه المدين في المنزل - رابعا - أن مسودة الحكم الأصلية لم تودع ملف التنفيذ في اليوم التالي لصدوره . إذا كان ذلك وكانت هذه الأسباب ليست من الحالات المنصوص عليها في المادة ٤٥١ من قانون المرافعات سالفة الذكر . فإن الاستئناف يكون غير جائز وتكون المحكمة بقضائها رغم ذلك بقبوله شكلا قد خالفت القانون بما يستوجب نقض الحكم المطعون فيه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء بعدم جواز الاستئناف .

## جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس محكمة النقض وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صديق العزاز ، زكي العلوي صالح ، عبد الحميد المرمفاوي ومحمد  
ط منجر .

(١٢٢)

الطعن رقم ٨١٥ لسنة ٤٤ القضائية :

دعوى . شفعة " الخصوم في الدعوى " .

طلب الأخذ بالشفعة عند توالي البيوع . وجوب اختصاص المشتري الثاني في الدعوى متى لم  
يبيع له قبل تسجيل إعلان الرغبة في الشفعة . لا يغير من ذلك ادعاء الشفيع صورية هذا العقد  
الآخر صورية مطلقة .

الشفيع الذي يريد الأخذ بالشفعة في حالة توالي البيوع — وعلى ما جرى به  
قضاء هذه المحكمة — يجب أن يستعمل حقه وفقاً للسادة ٩٣٨ من القانون  
المدني قبل المشتري الثاني وبالشروط التي اشترى بها متى ثبت أن البيع لذلك  
الآخر قد تم قبل تسجيل إعلان الرغبة في الشفعة . ولما كان النابت من الحكم  
المطعون فيه أن المطعون عنهما الأول والثاني بوصفهما مشتريين للعقار المشفوع  
فيه أخطرا الطاعنين ببيع ذلك العقار ، وتم هذا الإخطار بانذار أعلن للطاعنين  
في ٥ / ٤ / ١٩٧٢ أي قبل تسجيل إبداء الرغبة في الأخذ بالشفعة الحاصل  
في ١١ / ٤ / ١٩٧٢ فقد وجب اختصاص هذا المشتري الأخير في الدعوى ، ولا يغير  
من هذا النظر مادفع به الطاعنان من أن عقد الشراء التالي عقد صوري صورية  
مطلقة ، ذلك أن دعوى الشفعة لا تكون مقبولة إلا إذا دارت الخصومة فيها  
بين جميع أطرافها مهما تعددوا ، الأمر الذي يستلزم أن توجه الدعوى إلى المشتري  
الثاني ولو ادعى بصورية عقده إذ هو صاحب الشأن الأول في نفي هذه الصورية  
وإثبات جدية عقد شرائه .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراجعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم .. .. مدنى الاسكندرية الابتدائية ضد .. .. والمطعون عليهما الثانى والثالث وطلبوا الحكم أحقيتهما فى أن يأخذا بالشفعة العقار المبين الحسود والمعالم بالصحيفة وتسليمه لهما مقابل الثمن المبين بالعقد وقدره ٢١٥٠٠ جنيه أو ما يظهر أنه الثمن الحقيقى ، وقالوا شرحا للدعوى أنهما علما أن المطعون عليه الثالث باع إلى .. .. والمطعون عليه الثانى العقار المذكور بالثمن سالف البيان ، وإذا كانا مالكين للعقار المجاور لهذا العقار من الجهة الشرقية ويحق لهما بذلك أخسده بالشفعة فقد أعلننا رغبتهما هذه إلى كل من البائع والمشتري المذكورين بإنذار أعلن إليهم فى ٣/٣٠ ١٩٧٢/٤/٢٠ وقاما بتسجيله فى ١١/٤/١٩٧٢ ، وبعد أن أودعا الثمن خزانة محكمة الاسكندرية الابتدائية أقاما الدعوى بالطلبات السابق بيانها ، وفى ١٩٧٢/٥/٢٠ قررت المحكمة تأجيل ادعوى لإعادة إعلان المطعون الأول — عليه .. .. أعلن .. .. فى ١٣/٩/١٩٧٢ ، وبالجلسة حضر .. .. وطلب إخراجهم من الدعوى لأنه ليس طرفا فى عقد البيع ، ودفع المطعون عليه الثانى بعدم قبول الدعوى لعدم اختصاص أحد المشتري وهو المطعون عليه الأول ولعدم اختصاص المشتري التالى .. .. كما دفع ببطلان إعلان المطعون عليه الأول بإنذار الرغبة فى الأخذ بالشفعة لحصوله بعد الميعاد. رد الطاعنان بأن عقد البيع التالى حورى وأنهما أقاما الدعوى رقم .. .. مدنى طنطا الابتدائية بطلب الحكم بصورته ، وطلبوا وقف الدعوى الحالية حتى يفصل فى تلك الدعوى . وتاريخ ١٩٧٣/٤/٢١ حكمت المحكمة بسقوط حق الطاعنين فى الأخذ

بالشفعة . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ... .. مدنى الاسكندرية ، وفى ١٩٧٤/٥/٢١ حكمت المحكمة بعدم قبول الاستئناف شكلاً بالنسبة للطعون عليه الاول وبأييد الحكم المستأنف بالنسبة للطعون عليهما الثانى والثالث . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبنت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينمى الطاعنان بالسبب الثالث منها على الحكم المطعون فيه انحصاراً فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولان ، أنهما تمسكا أمام أمام محكمة الموضوع بأنه لا ضرورة لاختصاص المشتري التالى ... .. فى هذه الدعوى أو توجيه إجراءات الشفعة إليه لأن عقد شرائه من المشتريين المشفوع منهما — وهما المطعون عليهما الأول والثانى — صورى صورية مطلقة بدليل الفرائن التى ساقاها فى دفاعهما ، وطلبا وقف الدعوى حتى يفصل فى الدعوى رقم ... .. مدنى طنطا الابتدائية التى أقاماها بطاب الحكم بصورية ذلك العقد، ألا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفاع وقضى بسقوط حقهما فى الشفعة بسبب عدم اختصاص المشتري الصورى وهو ما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يجب على الشفع الذى يريد الأخذ بالشفعة فى حالة توالى البيوع أن يستعمل حقه وفقاً للسادة ٩٣٧ من القانون المدنى قبل المشتري الثانى وبالشروط التى اشترى بها متى ثبت أن البيع لذلك الأخير قد تم قبل تسجيل إعلان الرغبة فى الشفعة . ولما كان الثابت من الحكم المدعون فيه أن المدعون عليهما الأول والثانى بوصفهما مشتريين للعقار المشفوع فيه أخطرا الطاعنين ببيع ذلك العقار إلى ... .. ، وتم هذا الإخطار بإصدار إعلان للطاعنين فى ١٩٧٢/٤/٥ أى قبل تسجيل إبداء الرغبة فى الأخذ بالشفعة الحاصل فى ١٩٧٢/٤/١١ فقد وجب اختصاص هذا المشتري الأخير فى الدعوى ، ولا يغير من هذا النظر ما دفع به الطاعنان من أن عقد الشراء التالى عقد صورى صورية مطلقة ، ذلك أن دعوى الشفعة لا تكون مقبولة إلا إذا دارت الخصومة فيها بين جميع أطرافها



مهما تعددوا ، الأمر الذي يستلزم أن توجه الدعوى إلى المشتري الثاني ولو أدي بصورية عقده إذ هو صاحب الشأن الأول في نفي هذه الصورية وإثبات جدية عقد شرائه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي فيما انتهى إليه من سقوط حق الطاعنين في الأخذ بالشفعة لعدم اختصاصهما المشتري الأخير ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، هذا ولما كان الحكم المطعون فيه قد رد على طلب الطاعنين وقف الدعوى إلى حين الفصل في الدعوى رقم ... مدني طنطا الابتدائية بقوله " أن الطعن بالصورية لا يمنع من اختصاص المشتري الثاني المطعون في عقده في دعوى الشفعة ، وفي هذه الدعوى يطعن في العقد بالصورية فيكون الحكم حجة على المشتري إذ قد أدخل خصما في الدعوى " . وكان هذا الذي قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون ويكفي لرد على هذا الدفاع ، فإن المعنى عليه بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث أن الطاعنين ينعيان بالسببين الأول والثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب وفي بيان ذلك يقولان ، أنهم لم تمسك في دفاعهما بأن إعلان الرغبة وصحيفة الدعوى وقع فيهما خطأ مادي في أحد المشتريين وهو المطعون عليه الأول بخفاء عمدا بدلا من محمود ، وإذا كان هذا الخطأ المادي لم يجهل بالشخص المقصود وهو المطعون عليه الأول وكان إعلان إبداء الرغبة قد سلم إليه فعلا ثم قاما بتصحيح الخطأ فوجها إلى المطعون عليه المذكور في ١٣/٩/١٩٧٢ إعلانا اشتمل على كافة بيانات دعوى الشفعة فإن الغاية من الإجراء تكون قد تحققت ولا يترتب على هذا الخطأ المادي أي بطلان ولا يجوز التمسك به ممن تسبب فيه ، إلا أن الحكم إذ غفل عن هذا الدفاع وذهب إلى أن الطاعنين لم يوجها إعلان الرغبة إلى أحد المشتريين وهو المطعون عليه الأول ولم يختصماه في الدعوى ورتب على ذلك قضاءه بعدم قبول الاستئناف شكلا بالنسبة للطعون عليه الأول وسقوط حق الطاعنين في الشفعة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وعاره القصور .

وحيث أن هذا النعي مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على ما أورده بشأن نفي الغش من جانب المطعون عليهما الأول والثاني لإيقاع الطاعنين في الخطأ في اسم المطعون عليه الأول ، وعلى ما ورد بالحكم



المستأنف من أسباب أخرى أقرها الحكم المطعون فيه ، وكان يبين من الحكم الابتدائي أنه استند في قضائه بسقوط حق الطاعنين في الشفعة إلى أنهما لم يوجها إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة إلى المشتري : .. .. المطعون عليه الأول — ولم يختصماه في الدعوى ، كما لم يختصما المشتري الثاني .. .. رغم إعلانهما بحصول البيع إليه قبل تسجيل إعلان الرغبة ، وأنه لا يجدي للطاعنين "الأعذار" الذي وجهاه إلى المطعون عليه الأول في ١٣/٩/١٩٧٢ دون أن يختصماه أصلا في صحيفة الدعوى أو في أي من إجراءاتها السابقة ، وأنه لو اعتبر "الأعذار" بمثابة إختصامه في الدعوى فإن ذلك يكون قد تم بعد الميعاد المقرر قانونا ، مما مفاده أن الحكم أقام قضاءه على عدة دعائم مستقلة من بينها أن الطاعنين لم يختصما في الدعوى المشتري الثاني رغم إخطارهما بحصول البيع إليه قبل تسجيل إعلان الرغبة ، وكانت هذه الدعامة كافية وحدها لحل قضائه فإن تعييبه في أية دعامة أخرى — أيا كان وجه الرأي فيها — يكون غير متعج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٧٨

بإمارة السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس محكمة النقض رئيساً وعضوية  
السادة المستشارين : جمال الدين عبد الحفيظ وجلال الدين رافعي وعبد الحميد الشرحاوي  
ومحمد طه سنجر .

( ١ ٢ ٣ )

الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٤٤ القضائية :

استئناف " نطاق الاستئناف " حكم . " استنفاد الولاية " . بطلان .

قضاء المحكمة الاستئنافية ببطلان حكم أول درجة لمعيب شابه ذون أن يمتد إلى صحيفة الدعوى  
آثره . وجوب الفصل في موضوع الدعوى ذون اعادة المحاكمة أول درجة .

إذا استنفدت محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى ورأت  
محكمة الاستئناف أن الحكم المستأنف باطل لمعيب شابه أو شاب الإجراءات  
التي بني عليها دون أن يمتد إلى صحيفة الدعوى فإنه يتعين على محكمة الاستئناف —  
وهي ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ألا توقف عند حد تقرير البطلان والقضاء  
به ، بل يجب عليها أن تفصل في الموضوع بحكم جديد تراعى فيه الاجراء  
الصحيح الواجب الاتباع — فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان الحكم  
الابتدائي لمخالفة حكم المادة ١٦٧ من قانون المرافعات وفصل في موضوع  
الاستئناف لا يكون قد خالف القانون أو أخل بحق الطاعن في الدفاع .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن  
تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣١٤ سنة ١٩٦٧ مدنى جزئى الجمرك ضد  
المطعون عليها وطلب الحكم بعدم الاعتداد بالحكمين ١٢٨ سنة ١٩٥١ مدنى جزئى  
كرموز ، ٤٥٥ سنة ١٩٥٢ مدنى مستأنف الاسكندرية وبصحة ونفاذ عقد البيع  
البيع المسجل برقم ٢٩٠٢ فى ١٩٤٩/٦/٢٥ وبشئ ملكيته للقدر موضوع العقد ،  
وقان بياناً للدعوى إنه بموجب عقد ابتدائى مؤرخ فى ١٩٤٨/١٠/٢٤ اشترى  
من المطعون عليه الأول عن نفسه وبصفته ولياً على ابنه المطعون عليه الثانى حصة  
قدرها ٤ قرار يوط ٤ أسهم شائعة فى كامل أرض وبناء العقار المبين بصحيفة  
الدعوى مقابل ثمن قدره مائة جنيه ومجمل هذا العقد برقم ٢٩٠٢ فى ١٩٤٩/٦/٢٥  
ولم كانت الحصة المبيعة قد آلت إلى المطعون عليها بطريق الميراث عن المرحومة  
... .. التى كانت قد اشترت بعقد مسجل من والدها ... ..  
... .. خمسة قرار يوط شائعة فى العقار ، وتضمن العقد شرطاً بمنعها من  
التصرف فى الحصة المبيعة طيلة حياة والديها ، فقد استصدر والداها حكماً فى الدعوى  
رقم ١٢٨ سنة ١٩٥١ مدنى جزئى كرموز ببطلان البيع الصادر من المطعون عليها  
للطاعن وتأييد هذا الحكم فى الاستئناف رقم ٤٥٥ سنة ١٩٥٢ مدنى مستأنف  
الإسكندرية — وإذ توفى والدا الورثة المطعون عليهما بعد ذلك وزال — من  
ثم — سبب البطلان فقد أقام الدعوى لاكم له بطلانته . أحالت محكمة الجمرك  
الجزئية الدعوى بحالتها إلى محكمة الإسكندرية الابتدائية حيث قيدت بمجلد لها  
برقم ١٥٠٠ سنة ١٩٦٩ وبتاريخ ١٩٧٠/٤/٢٨ حكمت المحكمة بعدم جواز نظر  
الدعوى بالنسبة لطلب صحة ونفاذ عقد البيع وتثبيت الملكية السابقة الفصل فيها  
وبرفض طلب عدم الإعتداد بالحكمين ١٢٨ سنة ١٩٥١ مدنى كرموز واستئنافه  
رقم ٤٥٥ سنة ١٩٥٢ مدنى . مستأنف الإسكندرية . استأنف الطاعن هذا الحكم  
بالاستئناف رقم ٨٤٤ سنة ٢٦ ق مدنى الإسكندرية وبتاريخ ١٩٧٤ / ٥ / ٢١  
حكمت المحكمة ببطلان الحكم المستأنف وعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة  
لطلب صحة ونفاذ عقد البيع وتثبيت الملكية السابقة الفصل فيها ورفض طلب  
عدم الإعتداد بالحكم رقم ١٢٨ سنة ١٩٥١ مدنى جزئى كرموز طعن الطاعن فى هذا  
الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيه



ومرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول إن محكمة الاستئناف قضت ببطلان الحكم المستأنف لأنه لم يبين أن أحد أعضاء الدائرة التي سمعت المرافعة ولم يحضر تلاوة الحكم ، قد اشترك في المداولة ووقع على المسودة ، ولما كان مؤدى هذا عدم حصول مداولة بين قضاة المحكمة الابتدائية الذين سمعوا المرافعة وبذلك كون مرحلة التقاضى أمام تلك المحكمة قد شابها بطلان جوهرى أهدم الحكم المستأنف ، فقد كان على محكمة الاستئناف - بعد أن قضت ببطلانه - أن تعيد الدعوى إلى المحكمة الابتدائية لعدم استفادها ولاية الفصل فيها أو على الأقل أن تعيد الدعوى إلى المرافعة لنظرها أمامها على ضوء قضائها بالبطلان . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وفصل في موضوع الدعوى فإنه يكون معيبا بمخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه إذا استنفدت محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى ورأت محكمة الاستئناف أن الحكم المستأنف باطل لعيب شابه أو شاب الإجراءات التي بني عليها دون أن يمتد إلى حقيقة الدعوى فإنه يتعين على محكمة الاستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ألا تقف عند حد تقرير البطلان والقضاء به ، بل يجب عليها أن تفصل في الموضوع بحكم جديد تراعى فيه الإجراءات الصحيحة الواجب الإلتزام بها . ولما كان ذلك و كان ثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن بعد أن تمسك في صحيفة الاستئناف ببطلان الحكم الابتدائي ، أورد الأسباب التي ردها قضاء محكمة أول درجة ، وأنه قدم مذكرتين صمم فيهما على طلباته مما مؤداه أنه استكمل دفاعه في موضوع الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذا قضى فيه ببطلان الحكم الابتدائي لمخالفته - حكم المادة ١٦٧ من قانون المرافعات وفصل في موضوع الاستئناف لا يكون قد خالف القانون أو أخل بحق الطاعن في الدفاع ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يتعى بالسببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٢٨ سنة ١٩٥١ مدنى كرموز المؤبد بالحكم الصادر فى الاستئناف ٤٥٥ ، ٤٧٧ سنة ١٩٥٢ مدنى مستأنف الاسكندرية تأسيسا على أن المطعون عليه الثانى تمسك بهذا الدفع فى الدعوى رقم ٥٧١ سنة ١٩٦٦ مدنى محرم بك التى رفضها .. .. بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد شرائه العقار محل النزاع من الطاعن وقضى برفضها إستنادا إلى أن البيع صدر من غير مالك ، فى حين أن الدعوى الأخيرة تختلف عن الدعوى الحالية فى الخصوم والموضوع والسبب ، هذا إلى أن بطلان العقد الصادر من المطعون عليهما طاعن إنما تقرر بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٢٨ سنة ١٩٥١ مدنى كرموز لصالح والذى مورثة المطعون عليهما إستنادا إلى الشرط المانع من التصرف الذى كان موقوتا بحياة هذين الوالدين ، وإذا توفيا فإن حجية الحكم المذكور تكون قد زالت بوفاتهما ولا يكون للمطعون عليهما التمسك بها أو بهذا البطلان خاصة وأنها هما المتسببان فيه بخالفتهما الشرط سالف الذكر ، علاوة على أنهما نزلا عن الحكم المشار إليه بإقرارين أحدهما مؤرخ فى ١٩٥٧/١٢/٢٠ وهو ما يستتبع النزول عن الحق الثابت فيه طبقا لنص المادة ١٤٥ من قانون المرافعات ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه رغم ذلك بعد جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فلا به يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المسألة الواحدة بعينها إذا كانت أساسية وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذى ترتب عليه القضاء بثبوت الحق المطلوب فى الدعوى أو بانتفائه فإن هذا القضاء يحوز قوة الشيء المحكوم به فى تلك المسألة الأساسية بين الخصوم أنفسهم ومنعهم من التنازع فيها بطريق الدعوى أو بطريق الدفع فى شأن حق آخر متوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة السابق الفصل فيها بين هؤلاء الخصوم أنفسهم أو على انتفائها . ولما كان الثابت فى الأوراق أنه صدر حكم فى الدعوى رقم ١٢٨ سنة ١٩٥١ مدنى كرموز الجزئية ببطلان العقد الذى اشترى الطاعن بموجبه العين محل النزاع من المطعون عليهما ، وأن هذين الأخيرين تمسكا بحجية ذلك الحكم فى الدعوى رقم ٥٧١



سنة ١٩٦٦ مدني محرم بك الجزئية التي أقامها ... .. ضد الطاعن بطلبه الحكم بصحة نفاذ عقد شرائه منه تلك العين ، وقضت المحكمة برفض الدعوى إسنادا إلى صدور البيع من غير مالك لسبق الحكم في الدعوى رقم ١٢٨ سنة ١٩٥١ مدني كرموز الجزئية بطلان عقد شرائه وحاز هذا الحكم قوة الأمر المقضي . لما كان ذلك ، وكان تقرير هذا البطلان هو العلة التي قام عليها حكم المحكمة برفض الدعوى فإنه يكون حائز لقوة الأمر المقضي في هذه المسألة مما يمتنع معه إعادة طرح النزاع بشأن بطلان عقد شراء الطاعن من المطعون عليهما أمام المحكمة في الدعوى الراهنة التي أقامها الطاعن بطلب الحكم بصحة ذلك العقد وتثبيت ملكيته للقدر المبيع بموجبه . ولا يغير من ذلك ما يشير الطاعن بشأن زوال حجية الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٢٨ سنة ١٩٥١ مدني كرموز الجزئية بوفاة والدي مورثه المطعون عليهما وبصدور إقرار من هذين الأخيرين بصحة العقد المحكوم ببطلانه وتنازلهما عن الحكم القاضي بذلك ، إذ أن هذا الدفاع وارد على ذات المسألة السابق الفصل فيها في الدعوى رقم ٥٧١ سنة ١٩٦٦ مدني محرم بك الجزئية ، ومن المقرر أنه متى حاز الحكم قوة الأمر المقضي فإنه يمنع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها بأي دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أثبت ولم يحضرها الحكم الصادر فيها . لما كان ذلك وكان الحكم المدعون فيه قد إلتزم هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ويكون النعي عليه بهذين السببين في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٧٨

بمهاة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين وعضوية السادة  
المستشارين : جلال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس ، صلاح الدين يونس ومحمود جلي عبد الصمد .

( ١٢٤ )

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٥٥ القضائية :

ضرائب " الربط الحكى " . شركات .

الربط الحكى والقانون ٥٥ لسنة ١٩٦٧ . تغير الشركة إلى منشأة فردية قبل نهاية  
السنة . علم جواز اتخاذ أرباح سنة الأساس لشركة معيارا حكيا لربط الضريبة على أرباح  
تلك السنة . وجوب تحديد الأرباح في تلك السنة تحديدا فعليا سواء قبل التنوير أو بعده .

مفاد نص المادة الرابعة من القانون ٥٥ لسنة ١٩٦٧ أنه في حالة تغير  
الكيان القانوني للمنشأة في إحدى السنوات المقيسة ، فإن أرباح سنة الأساس  
لا تتخذ معيارا حكيا لربط الضريبة في السنة التي تم فيها التغير بأكملها ولا في  
السنوات المقيسة التالية ، مما يقتضاه أن تحدد أرباح المنشأة في تلك السنة سواء  
قبل التغير أو بعده تحديدا فعليا . يؤكد هذا النظر أن المشرع لو أراد أن يستمر  
العمل بالربط الحكى حتى تاريخ هذا التغير لنص على ذلك كما فعل في حالة  
" التوقف عن مزاولة نشاط مستقل " التي نص عليها في الفقرة الرابعة من المادة  
الثانية من القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥  
إذ كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن المنشأة التي حددت أرباحها كانت  
شركة تضامن بين المطعون ضدهما في سنة ١٩٦٥ ثم تحولت إلى منشأة فردية  
في خلال السنة التالية إذ استقل بها المطعون ضده الأول اعتبارا من ١/١٢/١٩٦٦  
وكان الحكم المصون فيه قد قضى باتخاذ أرباح المطعون ضدهما في سنة ١٩٦٥  
أساسا لربط الضريبة عليهما في الفترة من ١/١/١٩٦٦ حتى ٣٠/١١/١٩٦٦ فإنه  
يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون ضدهما كانا يكونان شركة تضامن فيما بينهما لاستغلال مصنع نسيج فى المدة من ١/١/١٩٦٥ إلى ٣٠/١١/١٩٦٦ ثم تحولت الشركة إلى منشأة فردية باسم المطعون ضده الأول اعتبارا ١/١٢/١٩٦٦ وقد قدرت مأمورية الضرائب المختصة أرباح المطعون ضدهما فى سنة ١٩٦٥ بمبلغ ١٢١٦ ج وفى الفترة من ١/١/١٩٦٦ إلى ٣٠/١١/١٩٦٦ بمبلغ ٢٠١٤ ج كما قدرت أرباح المطعون ضده الأول فى الفترة من ١/١٢/١٩٦٦ حتى ٣١/١٢/١٩٦٦ بمبلغ ١٨٦ ج ، وإذا عترضا وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها فى ١٢/١/١٩٧٠ بتخفيض تقدير المأمورية لأرباحهما فى سنة ١٩٦٥ إلى مبلغ ٦٢٦ ج وفى الفترة من ١/١/١٩٦٦ حتى ٣٠/١١/١٩٦٦ إلى مبلغ ١٢٥٨ ج مع تطبيق أحكام المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ بالنسبة للمطعون ضده الثانى وتخفيض أرباح المطعون ضده الأول فى الفترة من ١/١٢/١٩٦٦ حتى ٣١/١٢/١٩٦٦ إلى مبلغ ١١٤ جنيا ، فقد أقاما الدعوى رقم ٤١١ سنة ١٩٧٠ تجارى المنصورة الابتدائية طعنا فى هذا القرار . وبتاريخ ١٤/١١/١٩٧١ قضت المحكمة بتدب خير لتنفيذ المأمورية الميينة بمطابق ذلك الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وحكت فى ٢٨/١١/١٩٧٢ باعتبار أرباح الشركة فى سنة ١٩٦٥ بمبلغ ٣٧٢ جنيا وفى الفترة من ١/١/١٩٦٦ إلى ٣٠/١١/١٩٦٦ بمبلغ ٨١١ جنيا مع مراعاة تطبيق حكم المادة سالفه الذكر بالنسبة للمطعون ضده الثانى واعتبار أرباح المطعون ضده الأول فى شهر ديسمبر سنة ١٩٦٦ بمبلغ ٧٤ جنيا استأنف المطعون ضدهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٧ سنة ٢٢٦ ق تجارى المنصورة . وبتاريخ ٤/١٢/١٩٧٤ حكمت المحكمة باعتبار الأرباح المطعون ضدهما فى سنة ١٩٦٥

والمحددة بمبلغ ٣٧٢ جنيها أساسا لربط الضريبة عليهما في المدة من ١/١/١٩٦٦ حتى ٣٠/١١/١٩٦٦ وبتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها أقرت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه قضى باتخاذ أرباح المطعون ضدهما في سنة ١٩٦٥ أساسا لربط الضريبة عليها في الفترة من ١/١/١٩٦٦ حتى ٣٠/١١/١٩٦٦ استنادا إلى أحكام القانون رقم ٥٥ سنة ١٩٦٧ في حين أن «ثابت أن المنشأة قد تغير كيانها القانوني من شركة تضامن إلى منشأة فردية ابتداء من ١/١٢/١٩٦٦ ومن ثم فلا تسري أرباح سنة الأساس على السنة التي تم فيها التغير طبقا للمادة الرابعة من ذلك القانون ، وكان يتعين تحديد أرباح الفترة سالفة البيان تحديدا فعليا .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن النص في المادة الرابعة من القانون رقم ٥٥ سنة ١٩٦٧ على أنه " إذا تغير الكيان القانوني للمنشأة الفردية عما كان عليه في سنة الأساس بأن تحولت إلى شركة تضامن أو شركة توصية بسيطة أو العكس . . فلا تسري أرباح سنة الأساس على السنة التي تم فيها التغير وكذا باقي السنوات المقيسة التالية ، وتعتبر أول سنة ميلادية أو مالية لاحقة للسنة التي تم فيها التغير هي سنة الأساس " ، مفاده أنه في حالة تغير الكيان القانوني للمنشأة في إحدى السنوات المقيسة ، فإن أرباح سنة الأساس لا تتخذ معيارا حكما لربط الضريبة في السنة التي تم فيها التغير بآثارها ولا في باقي السنوات المقيسة التالية ، مما يقتضاه أن تحدد أرباح المنشأة في تلك السنة سواء قبل التغير أو بعده تحديدا فعليا . يؤكد هذا النضر أن المشرع لو أراد أن يستمر العمل بالربط المكي حتى تاريخ هذا التغير لنص على ذلك كما فعل في حالة " التوقف



من مزاولة نشاط مستقل " التي نص عليها في الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٥٨٧ سنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ٢٠٦ سنة ١٩٥٥ ، إذ كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن المنشأة التي حددت أرباحها كانت شركة تضامن بين المطعون ضدهما في سنة ١٩٦٥ ثم تحولت إلى منشأة فردية في خلال السنة التالية إذ استقل بها المطعون ضده الأول اعتبارا من ١٩٦٦/١٢/١ ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى باتخاذ أرباح المطعون ضدهما في سنة ١٩٦٥ أساسا لربط الضريبة عليهما في الفترة من ١٩٦٦/١/١ حتى ١٩٦٦/١١/٣٠ ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ويتعين نقضه في هذا الخصوص .

## جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حنين ، وعضوية  
السادة المستشارين : جلال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس ، صلاح الدين يونس ، ومحمد  
وجدى عبد الصمد .

( ١٢٥ )

الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٥٤ القضائية :

ضرائب " الطعن الضريبي " قوة الأمر المقضى .

قرارات اللجان المختصة بالطعون الضريبية . طبيعتها - الطعن فيها أمام المحاكم الابتدائية .  
ما لم يتناوله الطعن . اكتسابه قوة الأمر المقضى . ليس لمحكمة الطعن أن تعود إلى  
مناقشته .

بحرى قضاء هذه المحكمة على أن لجان فحص الطعون الضريبية بحسبانها لجان  
إدارية ذات اختصاص قضائي وترتبط بالأصول والمبادئ العامة للتقاضى فإن  
ما تصدره من قرارات بمقتضى صفتها المذكورة يوزع قوة الأمر المقضى فيه ،  
وإذ كان الورثة لم يطعنوا على قرار لجنة الطعن كما اقتصر الطعن المقام من مصلحة  
الضرائب أمام محكمة أول درجة — على ما يبين من الحكم المطعون فيه — على  
تعيب القرار المذكور فيما قضى به من احتساب الأطنان الزراعية وما كسبت  
الرى والحرب الخلفتين . عن المورث مناصفة بينه وبين شقيقه ، فإن لازم ذلك  
أن يحوز هذا القرار أيا كان وجه الرأى فيه حجية مانعة من العودة إلى مناقشة  
ما سبق أن قضى به فى هذا الصدد لأن قوة الأمر المقضى تعلو اعتبارات  
النظام العام .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن مأمورية ضرائب تركات الأقصر قدرت تركة المرحوم ... .. بمبلغ ١٢٨٦٧,٣٠٣ ج وإذ اعترض الورثة وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٧/٣/١٩٧٠ بتحديد صافي تركة المورث المذكور بمبلغ ٥٨٨٣,٦٥٢ ج فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٩٢ لسنة ٧٠ تجاري قنا الابتدائية طعنا على هذا القرار طالبة الحكم بإيد تقديرات المأمورية لصافي تركة المورث . وبتاريخ ٢٢/١/١٩٧٤ حكمت المحكمة بتعديل قرار اللجنة المطعون فيه إلى اعتبار صافي التركة بمبلغ ١٠٨٠٧,٣٠٢ ج — استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦ لسنة ٥٠ ق أسبوط كما أقام الورثة الاستئناف المقابل رقم ٤٧ لسنة ٤٨ ق أسبوط وبتاريخ ١٨/٣/١٩٧٥ حكمت المحكمة بالاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن حكم محكمة أول درجة لمؤيد بالحكم المطعون فيه أقام قضاءه باستبعاد ما كسبته الرى والحرق من عناصر التركة رغم عدم طعن الورثة في قرار لجنة الطعن على أن مصلحة الضرائب طلبت في صحيفة طعنها تأييد تقديرات المأمورية مما يكون معه هذا العنصر مطروحا على المحكمة وأنه ليس في القوانين الضريبية ولا في القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذي يقع فيه المحول أو المصلحة في حين أن قرار لجنة الطعن فيما يتعلق بهذا العنصر أصبح نهائيا بعدم طعن الورثة عليه كما أن طعن المصلحة لا ينصرف إليه .



وحيث أن هذا النمي في محله ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن بلان فحص الطعون الضريبية بحسبانها بلان إدارية ذات اختصاص قضائي وترتبط بالأصول والمبادئ العامة للتقاضي فإن ما تصدره من قرارات بمقتضى صفتها المذكورة يحوز قوة الأمر المقضى فيه ، وإذ كان ذلك وكان الورثة لم يطعنوا على قرار لجنة الطعن كما أقتصر الطعن من مصلحة الضرائب أمام محكمة أول درجة - على ما يبين من الحكم المطعون فيه على تعيب القرار المذكور فيما قضى به من احتساب الأطنان الزراعية وما كينى يرى والحريث الخلفتين عن المورث مناصفة بينه وبين شقيقه المرحوم ... .. فإن لازم ذلك أن يحوز هذا القرار أيا كان وجه الرأى فيه - حجية مانعه من العوده إلى مناقشة ما سبق. أن قضى به في هذا الصدد لأن قوة الأمر المقضى تسمو في هذا المقام على اعتبارات النظام العام وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر مقررا بأنه " وإذ تمسك الورثة أمام اللجنة بعدم جواز تقويم ما كينة الرى وآلة الحريث استقلالا عن الأراضى الزراعية المخصصة لخدمتهما مؤداها أن أمر استبعاد هاتين الآتين من تقدير التركة كان مطروحا على اللجنة وقالت فيه كلمتها فإن الطعن من مصلحة الضرائب على قرار اللجنة بغية الارتفاع بالتقدير إلى الحد الذى ارتأته مأمورية الضرائب لتركة المورث المطعون ضدهم يجعل سلطان محكمة الدرجة الأولى متبسط ليشمل البت فيما إذا كانت ما كينة الرى وآلة الحريث تدخل ضمن تقدير عناصر التركة أم تستبعد قيمتها لتعلقها بقاعدة قانونية لا يجوز الاتفاق على مخالفتها ويكون من حق المحكمة لدى نظر الطعن على قرار اللجنة تدارك الخطأ الذى وقعت فيه اللجنة وتستبعد القيمة المقررة لما كينة والآلة المشار إليهما من أصول التركة باعتبارهما المخصصتين لخدمة الأرض الزراعية التى خالفها المورث " فإنه يكون قد خالف القانون وأخصا في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح الفصل فيه ولما تقدم يتعين إضافة قيمة ما كينى الرى والحريث وقدرها ١٠٦٠ جنيا إلى صافى التركة بمبلغ ١٠٨٠٧ جنيا و ٣٠٣ مليا ليصبح صافى التركة بمبلغ ١١٨٦٧ جنيا و ٣٠٣ مليا

## جلسة أول مارس سنة ١٩٧٨

بقيادة السيد المستشار مصطفى كمال سليم نائب رئيس المحكمة والسادة المستشارين :  
أحمد سيف الدين سابق ، سليم عبد الله سليم ، محمد عبد العزيز الجندى وأمين طه أبو العلا .

( ١٢٦ )

الطعن ٣٧٨ لسنة ٣ في القضائية :

( ٢٠١ ) أحوال شخصية . تنفيذ . حكم .

( ١ ) وقف تنفيذ حكم النفقة المنفذ به تحت يد إحدى الجهات الإدارية . كيفية . وجوب  
استصدار حكم قضائي بذلك . القضاء بأن حكم النفقة يفقد قوته كسند تنفيذي بمجرد انقضاء  
سنه من تاريخ الطلاق . خطأ في القانون .

( ٢ ) تنفيذ أحكام النفقة الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية بالطريق الإداري . اختلاف  
إجراءات الحجز في هذه الحالة تحت يد إحدى الجهات الإدارية من إجراءات حجز ما للدين لدى  
الغير في قانون المرافعات . م ٥٧٤ مرافعات سابق المقابلة للسادة . ٣٥ مرافعات حالي .  
عدم انطباق أحكامها عند التنفيذ بالطريق الإداري .

١ - المطلقة في ظل الأحكام التي كان معمولاً بها بمقتضى القانون ٢٥  
لسنة ١٩٢٠ كانت تستطيع أن تحصل على نفقة عدة بغير حق لمدة طويلة مما أثار  
الشكوى من تلاعب المطلقات واحتيالهن ، ودها المشرع إلى إصدار القانون ٢٥  
لسنة ١٩٢٩ مقرر في الفقره الأولى من المادة ١٧ منه أنه " لا تسمع الدعوى  
لنفقة عدة تزيد على سنه من تاريخ الطلاق " . ونظرا لأن أحكام النفقة  
تصدر من غير تحديد مدة فقد رأى من اللازم استكمالاً للنص المشار إليه ومسايرة  
لحكمة أن يوضع حد للمدة التي تستبغ الزوجة المحكوم لها بنفقة زوجية أن تحصل  
خلالها على النفقة إذا ما طلقها زوجها المحكوم عليه بعد صدور الحكم المشار إليه ،  
فنص المشرع في الفقرة الأولى من المادة ١٨ على أنه " لا يجوز تنفيذ  
حكم بنفقة صادر بعد العمل بهذا القانون لمدة تزيد على سنة من تاريخ  
الطلاق " ومع أن المشرع قصد استهل النص بعبارة " لا يجوز تنفيذ "



مما قد يبحث على الاعتدال بأن الخطاب فيه موجه إلى القائمين على التنفيذ ، إلا أن المشرع قد قصد منه تحديد حق الزوجة في انقضاء نفقة زوجية بموجب حكم صادر لها إبان قيام الزوجية — إذا ما طلقها زوجها بعد صدور الحكم — بمدة سنة من تاريخ الطلاق . فإذا تجاوزت المطلقة هذا الحق كان لمطلقها أن يحتج قبلها بحكم المادة المشار إليها وسيله في ذلك هو الدفع به فيما ترنعه ضده من دعاوى أو الاستشكال في التنفيذ أو الالتجاء إلى القضاء بالطلب لاستصدار حكم يكف يد مطلقتها عن التنفيذ بحكم النفقة أو إبطال المقرر لها ، ويكون الحكم الصادر بذلك سندا له في منع التنفيذ بحكم النفقة كما يكون أيضا — بعد إعلانه لجهة الإدارة — القائمة على تنفيذ حكم النفقة إذا لم يكن قد صدر في مواجهتها — سند لتلك الجهة في الامتناع عن اقتطاع النفقة للمطلقة ، وبغير ذلك لا يتأتى للمحكوم عليه بالنفقة أن يجبر جهة إدارة المنوط بها تنفيذ الحكم على وقف تنفيذه لما في ذلك من اهدار للحجة الواجبة للأحكام القضائية وتطبيق مصيرها على مشيئة القائم على استقطاع النفقة من مرتب الزوج وتقديره توافر شروط أعمار هذا النص أو تخلفها ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فأقام قضاءه على أن مفاد نص المادة ١٨ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أن حكم النفقة يفقد قوته كسند تنفيذي بانقضاء سنة من تاريخ الطلاق دون حاجة إلى استصدار حكم بذلك وأن خطاب المشرع فيه إلى الكافة بما فيهم المحكوم لها والقائمون على التنفيذ والمحجوز تحت يدهم ورنب على استمرار الطاعن الثاني في تنفيذ حكم النفقة بعد انقضاء سنة من تاريخ الطلاق تحقق الخطأ الذي يدخل في عداد الفعل غير المشروع في جانبه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله .

٢ — نصت المادة ١٢ من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على أن " تنفذ الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية وفقا لما هو مقرر في لائحة الإجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة في ١٤ أبريل سنة ١٩٥٧ " . وقد جاء بمذكورته الإيضاحية أن الطريق الإداري الذي تميز اللائحة تنفيذ الأحكام به أيسر لتفاصيله ويكفل سرعة التنفيذ مما يتلاءم مع طبيعة الحقوق المتعلقة بالأحوال الشخصية . وقد نظمت اللائحة المشار إليها في المادة ١٩ منها الإجراءات التي تتبع في تنفيذ الأحكام الشرعية إذا كان



المحكوم عليه مستخدما في الحكومة فنصت على أنه "إذا كان المدين المحكوم عليه مستخدما في الحكومة أو من أرباب المعاشات يجوز توقيع الحجز على الجزء الجائز حظه من ما هيته أو معاشة في الأحوال المنصوص عليها في القانون ويجب على الدائن في هذه الحالة أن يقدم للصلحة التابع لها المستخدم طلبا على الاستمارة الخاصة بذلك ويشتمل الطلب على اسم ولقب وصناعة ومحل إقامة كل من الطالب والمدين وكذلك مقدار المبالغ المستحقة بالضبط إلى تاريخ الطلب ويرفق بالطلب نسخة الحكم المقتضى التنفيذ بموجبها وصورة منه (إذا كان لم يسبق إعلانه) ويعان الحكم المستخدم بإفادة من المصلحة يبين فيها في الوقت نفسه الحجز الذي وقع والمبلغ الذي أنبنى عليه الحجز وكذلك مقدار المبلغ المحجوز عليه وتدفع المبالغ المحجوزة عند حلول مواعيد استحقاقها للدائن بموجب اتصال يحور على ظهر السند" ، وتختلف إجراءات هذا الحجز عن إجراءات حجز مالمدين لدى الغير المنصوص عليها في المواد من ٣٢٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية والتي تقابلها المواد من ٥٤٣ إلى ٥٧٦ من قانون المرافعات السابق التي تم الأجراء في ظله ، والتي يحصل الحجز وفقا ما بموجب ورقة من أوراق المحضرين تعلن إلى المحجوز لديه وية الوفاء فيه بالإيداع في خزانة المحكمة .

وإذ نأت المادة ٥٧٤ من قانون المرافعات السابق - التي وردت بين المواد المنظمة لإجراءات حجز ما للمدين لدى الغير - قد جعلت مبدأ الثلاث سنوات المقررة لسقوط الحجز الواقع تحت يد إحدى المصالح الحكومية وتاريخ إعلان الحجز لها أو تاريخ إيداع المبالغ المحجوز عليها خزانة المحكمة . وإن أي من هذين الاجراءين لا وجود له في إجراءات الحجز المنصوص عليها في المادة ١٩ من اللائحة ، كما أن هذا الحجز بحسب الدين الذي يوقع عليه وطبيعته الدورية المتجددة - باعتباره مرتبا شهريا - وما يقتضيه نظام الوفاء فيه من أن يقدم الدائن ادا جز شهريا للجهة الحكومية المحجوز لديها لقبض النفقة المحجوز من أجلها وهو ما تحقق معه الغاية التي توخاها المشرع في المادة ٥٧٤ من اشتراطه تجديد الحجز أو إعلان المحجوز لديه باستبقاء الحجز كتعبير عن رغبته في التمسك باستمراره ، فإنه يتجاف بحسب طبيعته وإجراءاته وما توخاه الشارع فيه من التيسير على المتقاضين مع تطبيق حكم المادة ٥٧٤ من قانون المرافعات السابق والتي تقابلها المادة ٣٦٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية المعمول به .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضدها استصدرت بوصفها زوجة للطعون ضده حكما بالزامه بنفقة زوجية قدرها ثلاثمائة وعشرون قرشا اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٥٧ جرى تنفيذه بالحجز على مرتبه بمحكمة كفر الدوار . وفى ١٩٦٣/١٠/٢٩ طلق المطعون ضده زوجته المطعون ضدها وتقدم بطلب فى ١٩٦٣/١١/٢ إلى كاتب أول المحكمة المشار إليها لإيقاف صرف نفقة اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٦٢ لإنهاء العلاقة الزوجية . ومع ذلك استمر صرف النفقة لها . فأقام الدعوى ١٠٨٨ سنة ١٩٧١ أحوال شخصية الرمل حيث قضى فيها فى ١٩٧١/١٢/٢٥ بكف يد مطلقة عن مطالبتها بنفقة . كما أقام الدعوى ١٣٠٨ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى الاسكندرية قبل المطعون ضدها والطاعنين طالبا إلزامهم متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ٢٨٨ جنيها تأسيسا على أن المطعون ضدها قد تحصلت على ما هو غير مستحق لها وأن الطاعن الثانى رغم تعليماته الصريحة بإبقاء النفقة بالأمانات قام بصرفها للمطعون ضدها من أول نوفمبر سنة ١٩٦٣ حتى تاريخ رفع الدعوى فى أبريل سنة ١٩٧١ الأمر الذى أصبح من أجله مسئولاً عن ضياع تلك المبالغ عليه . دفع الطاعنان الدعوى بسقوط الحق بالتقادم الثلاثى عملا بالمادة ١٧٢ من القانون المدنى . قضت محكمة أول درجة بالنسبة للطاعنين بصفتها بقبول الدفع المبدى منهما بسقوط حق المطعون ضده فى المطالبة باسترداد ما دفع بغير حق فى المدة من ١٩٦٣/١٠/١٩ حتى ١٩٦٨/٤/٢٩ بالتقادم وبرفض الدعوى فى شأن الفترة التالية لـ ١٩٦٨/٤/٢٩ . كما قضت بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمطعون ضدها الثانية . استأنف المطعون ضده ذلك الحكم بالاستئناف ٥٩٣ سنة ٢٨ قضائية الاسكندرية وقضت المحكمة فى ١٩٧٣/٢/٢٠ بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام



الطاعنين والمطعون ضدها الثانية بالتضامن بأن يؤدوا للمطعون ضده مبلغ ٢٢٩ جنيها و ٦٠٠ مليا والمصروفات المناسبة عن الدرجتين . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة فعددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل السبب الأول منهما بوجهيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وفي بيان وجهه الأول يقول الطاعن أن نص المادة ١٨ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ موجه إلى المطلقة بالآلة تجري تنفيذ حكم النفقة إلا لمدة سنة من تاريخ الطلاق ، يقابل ذلك قيام حق الزوج في رفع دعوى بإبطال حكم النفقة وإيقاف تنفيذه أما بالنسبة للجهة التي تجري تنفيذ إن الحكم يظل سندا يمكن تنفيذه بموجبه مادام الزوج لم يحصل على قضاء من شأنه كفى بد مطلقة عن تنفيذه . وإنه لما كان المطعون ضده لم يحصل على حكم بذلك إلا في الدعوى ١٠٨٨ سنة ١٩٧١ وقد عارض فيه المطعون سندا ولم يقض في معارضتها إلا في ١٩٧٢/١/٤ فإنه منذ هذا التاريخ فقط ينفذ حكم النفقة قوته كسند تنفيذي مما يكون معه ذهاب الحكم المطعون فيه — إلى أن قيام الطاعنين بتنفيذه لمدة تالية على سنة من تاريخ الطلاق يعتبر عملا غير مشروع — فيه مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان الوجه الثاني يقول الطاعن أن لائحة تنفيذ الأحكام الشرعية تجيز تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية بالطرق الإدارية علاوة على الطرق المقررة للتنفيذ في قانون المرافعات . وطالما أنه ليس هناك دليل على اتخاذ المطعون ضدها الثانية — وهي بصدد تنفيذ حكم النفقة — إجراءات حجز ما للدين لدى الغير المنصوص عليها في قانون المرافعات فإن ذهاب الحكم المطعون فيه إلى أعمال نصوص ذلك القانون والقضاء بأن منه حجزا لمال المدين لدى الغير وأن هذا الحجز قد سقط لعدم تجديده أو لعدم إعلان الرغبة في بقائه في مدة الثلاث سنوات طبقا لنص المادة ٥٧٤ من قانون المرافعات القديم فيه مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه وتأويله .

وحيث إن النعي شديد ، ذك أنه في ظل الأحكام التي كان معمولاً بها بمقتضى القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ كانت المطلقة تستطيع أن تحصل على نفقة عدة بغير حق



لمدة طويلة مما أثارت الشكوى من تلاعب المطلقات واحتياهن ، ودعا المشرع إلى إصدار القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ مقررًا في الفقرة الأولى من المادة ١٧ منه أنه « لا تسمع الدعوى لنفقة مدة لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق » ونظروا لأن أحكام النفقة تصدر من غير تحديد مدة فقد رأى من اللازم استكمالاً للنص المشار إليه ومسايرة لحكمه أن يوضع حد للمدة التي تستطيع الزوجة المحكومة لها بنفقة زوجها أن تحصل خلالها على النفقة إذا ما طلقها زوجها المحكوم عليه بعد صدور الحكم المشار إليه ، فنص المشرع في الفقرة الأولى من المادة ١٨ على أنه « لا يجوز تنفيذ حكم بنفقة صادر بعد العمل بهذا القانون لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق » . ومع أن المشرع قد استهل النص بعبارة « لا يجوز تنفيذ .. » مما قد يبعث على الاعتقاد بأن الخطاب فيه موجه إلى القائمين على التنفيذ إلا أن المشرع قد قصد منه تحديد حق الزوجة في اقتضاء نفقة زوجية بموجب حكم صادر لها إبان قيام الزوجية — إذا ما طلقها زوجها بعد صدور الحكم — بمدة سنة من تاريخ الطلاق . فإذا تجاوزت المطلقة هذا الحق كان لمطلقها أن يحتاج قبلها بحكم المادة المشار إليها وسيله في ذلك هو الدفع به فيما ترفعه ضده من دعاوى أو الاستشكال في التنفيذ أو الالتجاء إلى القضاء بالطلب لاستصدار حكم يكف يد مطلقة من التنفيذ بحكم النفقة أو إبطال المقرر لها ، ويكون الحكم الصادر بذلك سنداً له في منع التنفيذ بحكم النفقة كما يكون أيضاً — بعد إعلانه بلجنة الإدارة القائمة على تنفيذ حكم النفقة إذا لم يكن قد صدر في مواجهتها — سنداً لتلك اللجنة في الامتناع عن اقتطاع النفقة للمطلقة . وبغير ذلك لا يتأتى للحكوم عليه بالنفقة أن يجبر جهة الإدارة المنوط بها تنفيذ الحكم على وقف تنفيذه لما في ذلك من اهدار للحجة الواجبة للأحكام القضائية وتعليق مصيرها على مشيئة القائم على استقطاع النفقة من مرتب الزوج وتقديره توافر شروط أعمال هذا النص أو تخلفها ، كذلك فقد نصت المادة ١٢ من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على أن « تنفذ الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية وفقاً لما هو مقرر في الأنظمة الإجرائية الواجب اتباعها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة في ١٤ أبريل سنة ١٩٥٧ » وقد جاء بمذكرة الإيضاحية أن الطريق الإداري الذي تميزه الأنظمة تنفيذ الأحكام به أيسر للتقاضين ويكفل

سرعة التنفيذ مما يتلاءم مع طبيعة الحقوق المتعلقة بالأحوال الشخصية . وقد نظمت اللائحة المشار إليها في المادة ١٩ منها الإجراءات التي تتبع في تنفيذ الأحكام الشرعية إذا كان المحكوم عليه مستخدما في الحكومة فنصت على أنه « إذا كان المدين المحكوم عليه مستخدما في الحكومة أو من أرباب المهنات يجوز توقيع الحجز على الجزء الجائز حظه من ماهيته أو معاشه في الأحوال المنصوص عليها في القانون ويجب على الدائن في هذه الحالة أن يقدم للصحة التابع لها المستخدم طلبا على الاستمارة الخاصة بذلك ويشتمل الطلب على اسم ولقب وصناعة ومحل إقامة كل من الطالب والمدين وكذلك مقدار المبالغ المستحقة بالعبط إلى تاريخ الطلب ويرفق بالطلب نسخة الحكم المقتضى التنفيذ بموجبها وصورة منه ( إذا كان لم يسبق إعلانه ) ويعلن الحكم المستخدم بإفادة من المصلحة يبين فيها في الوقت نفسه الحجز الذي وقع والمبلغ الذي انبنى عليه الحجز وكذلك مقدار المبلغ المحجوز عليه . وتدفع المبالغ المحجوزة ، عند حلول مواعيد استحقاقها للدائن بموجب إيصال يحضر على ظهر السند ، وتختلف إجراءات هذا الحجز عن إجراءات حجز ما للمدين لدى الغير المنصوص عليها في المواد من ٣٢٥ إلى ٣٥٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية والتي تقابلها المواد من ٥٤٣ إلى ٥٧٦ من قانون المرافعات السابق الذي تم الإجراء في ظله والتي يحصل الحجز وفقا لها بموجب ورقة من أوراق المحضرين تعلن إلى المحجوز لديه ويتم الوفاء فيه بالإيداع في خزانة المحكمة . لما كان ذلك وكانت المادة ٥٧٤ من قانون المرافعات السابق — التي وردت بين المواد المنظمة لإجراءات حجز ما للمدين لدى الغير — قد جعلت مبدأ مدة الثلاث سنوات المقررة لسقوط الحجز الواقع تحت يد إحدى المصالح الحكومية هو تاريخ إعلان الحجز لها أو تاريخ إيداع المبالغ المحجوز عليها خزانة المحكمة . ودن أي من هذين الإجراءين لا وجود له في إجراءات الحجز المنصوص عليها في المادة ١٩ من اللائحة . كما أن هذا الحجز بحسب الدين الذي يوفى عليه وطبيعته الدورية المتجددة — باعتباره مرتبا شهريا وما يقتضيه نظام الوفاء فيه من أن يتقدم الدائن الحاجز شهريا للجهة الحكومية المحجوز لديها لقبض النفقة المحجوز من أجلها وهو ما يتحقق معه الغاية التي توخاها المشرع في المادة ٥٧٤ من اشتراطه تجديد الحجز أو إعلان الحاجز المحجوز لديه باستبقاء الحجز كتعبير

من رغبته في التمسك باستقراره فإنه يتجافى بحسب طبيعته وإجراءاته وماتوخاه  
الشارع فيه من التيسير على المتقاضين — مع تطبيق حكم المادة ٥٧٤ من قانون  
المرافعات السابق والتي تقابلها المادة ٣٥٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية  
المعمول به . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فأقام قضاءه على أن مفاد  
نص المادة ١٨ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أن حكم النفقة يفقد قوته كسند  
تنفيذى بانقضاء سنة من تاريخ الطلاق دون حاجة إلى استصدار حكم بذلك وأن  
خطاب المشرع فيه موجه إلى الكافة بما فيهم المحكوم لها والقائمون على التنفيذ  
والمهجوز تحت يدهم ورتب على استمرار الطاعن الثانى فى تنفيذ حكم النفقة بعد  
انقضاء سنة من تاريخ الطلاق تحقق الخطأ الذى يدخل فى عداد الفعل غير المشروع  
فى جانبه فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه دون  
حاجة لبحث السبب الثانى من أسباب الطعن .



## جلسة أول مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور إبراهيم صالح ، صلاح نصار ، محمود رمضان وإبراهيم فراج .

( ١٢٧ )

الطعن رقم ٩٥٩ لسنة ٤٤ القضائية :

إيجار " إيجار الأما كن " . حكم . إعلان

قرارات لجنة تحديد أجرة الأما كن . وجوب اخطار المالك بها بكتاب مسجل بعلم الوصول  
ليفتح ميعاد الطعن فيها . علم الوصول هو دليل ثبوت وصول الاخطار . لا يكفي إثبات حصوله  
بملف اللجنة .

إذ كان من المسلم به بين الطرفين أن عين النزاع خاضعة لأحكام القانون رقم  
٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وكان مفاد المادتين ٤ ، ٥ منه معدلتين بالقانون رقم  
١٣٣ لسنة ١٩٦٣ أن لجنة تقدير القيمة الإيجارية تختص بتحديد إيجار المباني  
الخاضعة لأحكامه طبقاً للأسس الموضحة به ، وأنه يتعين إخطار مالك العين  
المؤجرة بما تصدره هذه اللجان من قرارات بكتاب مسجل مصحوب بعلم وصول  
ضماناً لوصول القرار إليه بحيث يكون علم الوصول هو سبيل الإثبات عند  
الإنكار ، وكان يحق للمالك التظلم من هذه القرارات أمام مجلس المراجعة خلال  
ستين يوماً من تاريخ وصول اخطار اللجنة إليه ، فإن فوت الميعاد رغم اخطاره  
تخصن قرار اللجنة وامتنعت المنازعة فيه . لما كان ذلك وكان البين من مدونات  
الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك في دفاعه بأن المالكه الأصلية لم تخطر بقرار  
اللجنة ولم تعلم به ، وأنه تحقيقاً لهذا الدفاع اطلع على ملف لجنة التقدير وثابت  
به إرسال اخطار للمالكه بموجب كتاب مسجل بعلم وصول بتاريخ ١٤/١١/١٩٦٧  
ورتب على ذلك أن ما ثبت من إرسال الإخطار للمالكه السابقة يسرى في  
حق الطاعن الذي تلقى الملكية عنها فلا يحق له من ثم المجادلة في تحديد الأجرة  
أو الطعن في قرار اللجنة ، فإن هذا الذي أورده الحكم ينطوى على مخالفة

للقانون لأنه اتخذ من مجرد الإشارة في الملف إلى إرسال الاخطار لذلك السابقة دليلا على صحة وصوله إليها دون أن يتفق من وجود علم الوصول باعتبارها دليل ثبوت وصول الاخطار فعلا أو يتثبت من حصول علم المسالكة بأية وسيلة يكون فيها الغناء عنه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعه وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المظنون عليه أقام الدعوى رقم ٢١٠٣ لسنة ١٩٦٩ مدنى أمام محكمة القاهرة الابتدائية ( والى قيدت فيما بعد برقم ٨٢٨٦ لسنة ١٩٧١ مدنى جنوب القاهرة ، طالبا الحكم بتخفيض أجر الشقة المؤجرة له ، إلى مبلغ ١٧٣ قرش ، وقال سريلا لدعواه أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٠٨/٢/١ استأجر من الطاعن شقة بالدور الثانى بمبنى الكائن بشوارع ترعة ابحلاد رقم ٢٤ قسم شبرا باجرة شهرية قدرها ٥٠٠ قرشا ، وإذا تضح أن الشقة كانت مؤجرة من قبل بإيجار شهري قدره ٢ جنيه و ١٦٠ مليا ، وأنها تخضع للتخفيض المبين بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٦٥ بواقع ٢٠ ٪ فيصبح إيجارها الشهري ١٧٣ قرشا ، فقد أقام دعواه . وبتاريخ ١٩٧٠/٦/١٤ حكمت المحكمة بنسب مكتب الخبراء لتحديد أجر شقة النزاع وبعد أن قدم الخبير تقريره حادت وبتاريخ ١٩٧٢/١/٢٥ حكمت بتحديد أجر الشقة بمبلغ ٢ جنيه و ١٥٠ مليا اعتبارا من تاريخ التعاقد استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٧٢٥ سنة ٨٩ ق القاهرة طالبا رفض الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٧ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة فى عرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وبالحكمة المحددة التمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينشأ الطعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاؤه على سند من القول بأن قرار لجنة تقدير القيمة الإيجارية للأجرة شقة النزاع أصبح نهائيا لأن - المالك السابقة أخطرت به ولم تطعن عليه ، في حين أن دفاعه انحصر طوال مرحلتى التقاضى فى أن العقار الكائن به شقة النزاع كان مملوكا لوالدته ، وإنما لم تخطر بقرار اللجنة المشار إليها حتى يتسنى لها الطعن عليه ، ولكن الحكم أطرح هذا الدفاع دون أن يتثبت من تسلمها الإخطار بما ينشأ عنه وصف النهائية ، مما يعيب الحكم بمخالفة القانون .

وحيث إن النعى صحيح ، ذلك أنه لما كان من المسلم به من الطرفين أن عين النزاع خاضعة لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وكان مفاد المادتين ٣ و ٥ منه معدلتين بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ أن لجنة تقدير القيمة الإيجارية تختص بتحديد إيجار المباني الخاصة لأحكامه طبقا للأسس الموضحة به ، وأنه يتعين إخطار مالك العين المؤجرة بما تصدره هذه اللجان من قرارات بكتاب مسجل مصحوب بعلم ووصول ، ضمانا لوصول القرار إليه بحيث يكون علم الوصول هو سبيل الإثبات عند الإنكار ، وكان من شأن تلك التنظيم من هذه القرارات أمام مجلس المراجعة خلال ستين يوما من تاريخ وصول إخطار اللجنة إليه ، فإن فوت الميعاد رغم إخطاره تحصن قرار اللجنة وامتنعت المنازعة فيه ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك فى دفاعه بأن المالك السابقة لم تخطر بقرار اللجنة ولم تعلم به ، وأنه تحقيقا لهذا الدفاع اطلع على ملف لجنة التقدير وثابت به إرسال إخطار للمالك بموجب كتاب مسجل بعلم وصول بتاريخ ١٤/١١/١٩٦٧ ، ورتب على ذلك أن ما ثبت من إرساله الإخطار للمالك السابقة يسرى فى حق الطاعن الذى تلقى الملكية عنها فلا يحق له من ثم المحادلة فى تحديد الأجرة أو الطعن فى قرار اللجنة ، فإن هذا الذى أورده الحكم ينطوى على مخالفة للقانون لأنه اتخذ من مجرد الإشارة فى الملف إلى إرسال الإخطار للمالك السابقة دليلا على صحة وصوله إليها ، دون أن يتحقق من وجود علم الوصول باعتباره دليل ثبوت وصول الإخطار فعلا ،



أو يتثبت من حصول علم المالكه بأية وسيلة يكون فيها الغناء عنه ، بما يستوجب تقضيه .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسييب ، وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأنه حصل على مستند رسمى قدمه يفيد أن قرار لجنة تقدير القيمة الإيجارية صدر فى ١٩٦٧/١١/١٥ وقدر أجرة شقة النزاع بمبلغ ٤ جنيه و ٢٠٠ مليم ، وأن هذا يتناقض مع ما أثبت بالملف — الذى أخذ به الحكم — من صدور هذا القرار بتاريخ ١٩٦٧/١٠/١٥ ومقدار الأجرة بمبلغ ٢ جنيه و ١٥٠ مليما ، وإذا أقلل الحكم الرد على هذا الدفاع رغم جوهريته مع أن من شأنه تغيير وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون مشوبا بالقصور .

وحيث إن النعى فى محله ، ذلك أنه لما كان الثابت من مذكرة الطاعن المقدمة لمحكمة الاستئناف بجلسته ١٩٧٤/٣/٢٦ أنها تضمنت أن عين النزاع قد أعيد تقدير أجرتها بمبلغ ٤ جنيه و ٢٠٠ مليما بتاريخ ١٩٦٧/١١/١٥ ، وقدم تدليلا على ذلك كشفا رسميا من سجلات مأمورية إيرادات شمال القاهرة ثانى مؤرخا ١٩٧٤/٢/٢١ ، وإذا لم يناقش الحكم المطعون فيه هذا المستند مع ما قد يكون له من دلالة مؤثرة فى الدعوى فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يوجب تقضيه لهذا السبب أيضا على أن يكون مع النقض الإحالة .

## جلسة أول مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين  
 الدكتور إبراهيم صالح ، محمد الباجوري ، صلاح نصار وإبراهيم فراج .

( ١٢٨ )

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥٥ ق " أحوال شخصية "

( ١ ) أحوال شخصية " الزواج " . قانون " القانون الواجب التطبيق " .

إبرام عقد الزواج . جوازه في الشكل الذي يقتضيه القانون الشخصي للزوجين أو قانون البلد  
 الذي أبرم فيه . إثباته . خضوعه للقانون الذي يحكم الشكل .

( ٢ ) إثبات " القانون الأجنبي " . قانون .

القانون الأجنبي . وائمه مادية . وجوب إقامة الدليل عليه .

( ٣ ) أحوال شخصية " الزواج . إثبات " الإقرار " .

الإقرار . ماهيته . جواز اعتبار السكوت إقراراً ضمناً بحصول الزواج . ليس للزوج  
 نفى إقراره بعد ثبوته .

( ٤ ) إثبات " الاستجواب " .

طلب الخصم استجواب خصمه . علم التزام المحكمة بإجابه متى وجدت في عناصر الدعوى  
 ما يكفي لتكون عقيدتها .

( ٥ ) أحوال شخصية . إثبات .

الاعتقاد الديني . العبرة بظاهر اللسان . التلق بالشهادتين . كاف لاعتبار الشخص مسلماً .  
 شهر الإسلام على النموذج المخصص لذلك وثبوته . مجرد وسيلة تيسر الإثبات .

١ - للزوجين أن يبرما زواجهما في الشكل الذي يقتضيه قانونهما الشخصي ، أو يبرما زواجهما في الشكل المقرر طبقا لقانون البلد الذي عقد فيه ، وإثبات الزواج يخضع للقانون الذي يحكم شكله .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القانون الأجنبي لا يعدو أن يكون مجرد واقعة مادية يجب على الخصوم إقامة الدليل عليه .

٣ - الإقرار شرعا هو إخبار الإنسان عند ثبوت حق لغيره على نفسه ، والسكوت في بعض المواقف يجعل الساكت مقرا بالحق بسكوته عنه كما يجعل المتكلم مقرا بالحق بكلامه وإن خالف القاعدة الفقهية القائلة لا ينسب لساكت قول ، ومن بينها لو هنا الناس الزوج بزواجه فسكت لزمه الزواج وليس له نفيه بعد أن أقر به لما كان ذلك فإن ما خلاص إليه الحكم من إقرار ضمني صدر من المتوفى بحصول زواجه من المطعون عليها السادسة في سنة ١٩٧٦ استقاه من مصاحبته لها إلى مجمع البحوث الإسلامية وتقررها ذلك في مواجبه وقبوله له ليس فيه ما يعاب .

٤ - وإن كان من حق الخصم أن يطلب استجواب خصمه إلا أن محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابه إلى طلبه لأنه من الرخص المخول لها ، فلا عليها إن هي التفتت عنه متى وجدت في الدعوى من العناصر ما يكفي لتكوين عقيدتها بغير حاجة لاتخاذ هذا الإجراء وفق المادة ١٠٨ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ .

٥ - المستقر في قضاء هذه المحكمة أن الاعتقاد الديني من الأمور التي تهني الأحكام فيها على الأفعال بظاهر اللسان ، والتي لا يجوز لقاضي الدعوى أن يبحث في جديتها ولا في بواضعها أو دواعيها ، وإن نطق الشخص بالشهادتين كاف في اعتباره مسلما شرعيا ومعاماته معاملة المسلمين ومريان أحكام الإسلام عليه بدون حاجة إلى إعلان هذا الإسلام رسميا أو اتخاذ أي إجراء آخر لا اعتباره في عداد المسلمين ، وبالتالي فإنه لا مسأغ لما يستوجب الطاعن من شهر الإسلام على النموذج الذي قدمه وتوثيقه والتصديق عليه من الجهات الإدارية لأن إنما يقصد بها مجرد تيسير الإثبات لمن يطلبه دون أن تخل بحرية العقيدة الدينية فتضفي عليها



شكيلة معينة أو تحول دون من يتقن الإسلام ديناً ومن سلوك أية وسيلة أخرى يرى فيها غناء .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٣٠ لسنة ١٩٧٢ "أحوال شخصية نفس" أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهن الخمسة الأوليات وفى مواجهة المطعون عليهن من السابع إلى التاسع بصفاتهم — مؤسسة الطيران المصرية وبنك مصر ومكتب تأمينات مصر الجديدة — بطلب الحكم بطلان الإشهار الشرعى المتضمن وناه ووراثته المرحوم .. .. الصادر من محكمة الخليفة الحزبية بتاريخ ١٩٧١/٤/٢٤ فى المادة رقم ١٤٥ لسنة ١٩٧١ وراثات وقاز يانا لدعواه إنه بتاريخ ١٩٧١/٤/٢٠ توفى المرحوم .. .. فى حادث اتجار بأحد الدنادق بمدينة بانكوك باليابان ، وهو من ورثته بصفته ابن عمه الشقيق ، وإذ تواطأت والدته — المطعون عليها الأولى — وأخوته الشقيقات — المطعون عليهن من الثانية إلى الخامسة — على حرمانه من الإرث واستصرون إتهاراً شرعياً من محكمة الخليفة الحزبية بانحصار الإرث فيهن ، واستطعن الحصول على كافة مستحقاته لدى المطعون عليهن من السابع إلى التاسع ، فقد أقام الدعوى . تدخلت المطعون عليها السادسة استناداً إلى أنها زوجة للتوفى منذ ١٩٦٧/٢/٢٣ وأنها ترث فيه لاعتناقها دين الإسلام قبل وفاته وتستحق فى تركته الر. فرضا . أنكر المطعون عليهن الخمسة الأوليات على الطاعن صلة القرابة المدعاء ، ووافقن على دعوى المطعون عليها السادسة من أنها زوجة للتوفى وأنها تحجب الطاعن ومحرمه من الإرث كما يترتب على وجودها نقصان أنصبتن ، وطلبت المطعون عليها الأولى والثانية اعتبار الإشهار موضوع الدعوى باطلا . وباتاريخ ١٩٧٣/٣/١٨ حكمت المحكمة (أولاً) بقبول تدخل المطعون عليها السادسة

خصما في الدعوى ( ثانيا ) بقبول الطلب العارض المقدم من المطعون عليها الأولى والثانية والمحكم ببطالان الاشهار الشرعى الصادر من محكمة الخليفة الجزئية بتاريخ ١٩٧١/٤/٢٤ فى المادة ١٤٥ لسنة ١٩٧١ ورائات . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ق " أحوال شخصية " القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٥/٦/٧ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إنه لما كان لا يكفى لقبول الطعن مجرد أن يكون المطعون عليه طرفا فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ، بل يجب أن يكون خصما حقيقيا وجهت إليه طلبات من خصمه أو وجه هو إليه طلبات ، وكان المطعون عليهم من السابع إلى التاسع لم توجه إليهم طلبات ما ، وكانت الخصومة فى واقع الأمر معقودة بين الطاعن وبين من عداهم من المطعون عليهم ، فإنه لا تكون للطاعن مصلحة فى اختصاصهم أمام محكمة النقض ، مما يتعين معه القضاء بعدم قبول الطعن بالنسبة إليهم .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة إلى المطعون عليهم من الأولى إلى السادسة .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ، ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أسس قضاءه على سند من القول بصحة زواجه المطعون عليها السادسة لتوفى طبقا للمستخرج الرسمى من وثيقة الزواج الحاصل فى ١٩٦٧/٢/٢٣ أمام قاضى محكمة بيروت الشرعية والمصدق عليه من الجهات المختصة فى لبنان ومصر ، والنى تأيدت بإقرار المتوفى الضمنى لهذا الزواج من مصاحبته زوجته المطعون عليها السادسة إلى مجمع البحوث الإسلامية لا اعتناقها الدين الإسلامى وتقريرها أنها مسلمة منذ زواجها به فى ١٩٦٧ طبقا للشهادة الصادرة من المجمع فى ١٩٧٣/١٠/١٧ ، فى حين أن وثيقة الزواج المقدمة ليست إلا صورة شمسية خالية من توقيع الزوج



المتوفى مما حال بين الطاعن وبين إمكان الإدعاء بتزويرها ، والتصديق المنسوب لقاضي محكمة بيروت على هذه الوثيقة باطل ، لأن المطعون عليها السادسة لم تعتق الإسلام إلا في ١٧/١٠/١٩٧٠ والقاضي الشرعي اللبناني لا يختص بالبتوثيق صفود الزواج الصادرة بين المسلمين ، كما أن هذا التصديق لم يحصل إلا في ٢٩/٨/١٩٧٢ أى في تاريخ لاحق لوفاة المورث في ٢٠/٤/١٩٧١ بما يستحيل معه وجود الزوج أمام القاضي وقت التصديق ، يؤيد ذلك أن الزوجة تحمل جواز سفر صدر من ليفربول بانجلترا في ٢٥/٤/١٩٦٧ الأمر الذي ينفي وجودها في بيروت في ٢٣/٢/١٩٦٧ تاريخ زواج المدعى هذا إلى أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بوجود مناقشة المطعون عليها السادسة ، مقررًا أنه لا يسلم بوجودها أو بأن المورث قد عقد عليها ، أخذاً بمسلك والده — المتوفى وأخوته الشقيقات — المطعون عليهن الخمسة الأوليات — من استصدار ائتماد شرعي أغفلن فيه وجود الزوجة المدعاة مع أنه ليس معقولا أن يخفى عليهن أمر زواجه ، وتمكنن بمقتضاه من الاستيلاء على كافة مستحقات المسورث في مختلف الجهات الرسمية ، وبأن كثافة الأوراق الرسمية الخاصة بالطاعن تفيده أنه لم يكن متزوجا ، غير أن الحكم أغفل الاستجابة لهذا الطلب ، رغم أن أوراق الدعوى خالية من أى اعتراف من المتوفى بهذا الزواج ولا يمكن القول بأن واقعة اصطحاب المورث للزوجة المزعومة إلى مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر بمثابة إقرار منه به . وبالإضافة إلى أن الشهادة المقدمة من المجمع المشار إليه باعتراف الزوجة الدين الإسلامي لا حجية لها ، لأن الدولة وحدت الطريق الواجب الاتباع لمن يريد ائتمار اسلامه وحتى يصبح اعتناقه إياه رسميا وجعلته معقودا بالتصديق عليه من مكاتب التوثيق ومديرية الأمن علاوة على أن الطاعن تقدم بشهادة من إدارة الجوازات والخسيسة تفيد عدم حضور المطعون عليها السادسة إلى مصر للتدليل على عدم صدور التوكيل بالخصومة رقم ١٢٨٠ لسنة ١٩٧٢ جنوب القاهرة المنسوب إليها ، مما يفيد أنه من صنع المطعون عليهن الخمسة الأوليات وأنهن أردن به حرمانه من حقه في الإرث وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون والاخلال بحق الدفاع .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أن الواقع في الدعوى أن المطعون عليها السادسة تدخلت أمام محكمة أول درجة تأسيسا على أنها زوجة المورث ، واليمين



من قرارات الحكم الابتدائي أنها بعد أن قدمت صورة شمسية لوثيقة زواجها منه قدمت أصلها بناء على طلب المحكمة وقد أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بصحة الزوجية على ما استخلصه من أن الوثيقة المقدمة هي مستخرج رسمي من وثيقة الزواج المثبتة لزواج المتوفى منها أمام قاضي بيروت في ١٩٦٧/٢/٢٣ ، فإن ما يزعمه الطاعن من أن الوثيقة المقدمة صورة شمسية وليست أصلاً وأنه لا يمكن بالتالي من الادعاء بتزويرها لا تظاهره فيه الأوراق ، خاصة وأن الحكم المطعون فيه أثبت أنه رغم تلويح الطاعن برغبته في الادعاء بالتزوير تردد بين الطعن على العقد المؤرخ ١٩٦٧/٢/٢٣ وبين الطعن على الحكم المثبت للزواج ، دون أن يسلك الطريق الذي رسمه القانون ، فتكون شككة الاستئناف في مطلق حقها بعد إذ لم ترفها أبداه الطاعن ، ما يقتضي استعمال الرخصة المخولة لها بالمادة ٥٨ من قانون الإثبات من القضاء برد الورقة وبطلانها — أن تنهى إلى صحة وثيقة الزواج . لما كان ذلك وكان للزوجين أن يبرما زواجهما في الشكل الذي يقتضيه قانونهما الشخصي ، أو يبرما زواجهما في الشكل المقرر طبقاً لقانون البلد الذي عقد فيه ، وكان إثبات الزواج يخضع للقانون الذي يكم شكله ، وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القانون الأجنبي لا يسد وأن يكون مجرد واقعة يجب على الخصوم إقامة الدليل عليه ، وكان الطاعن لم يبين النص في القانون اللبناني الذي يقصر اختصاص القاضي الشرعي على توثيق عقود زواج المسلمين دون غيرهم أو يدل على سبق تمسكه أمام شككة الموضوع بعدم إمكان وجود المطعون عليها السادسة في بيروت وقت عقد الزواج ، بما لا يجوز له إثارته أمام محكمة النقض ، لما كان ما تقدم وكان الإقرار شرعاً هو اخبار الإنسان عن ثبوت حق لغيره على نفسه ، وكان السكوت في بعض المواضع يجعل الساكت مقراً بالحق سكوتاً عنه كما يجعل المتكلم مقراً بالحق بكلامه ، وإن خالف القاعدة الفقهاء القائلة ألا يلزم لسالك قول ، ومن بينها لو هنا الناس الزوج بزواجه فسكت لزمه الزواج وليس له نفيه بعد أن أقر به ، فإن ما حصر إليه الحكم من إقرار ضمنى صدر من المتوفى بمحصول زواجه من المطعون عليها السادسة في سنة ١٩٦٧ استثناء من مضامينها إلى حجم البحوث الإسلامية وتقريرها ذلك في مواجعتها وقبوله له ليس فيه ما يعاب ، ويكون ما يتذرع به الطاعن من مسلك والده

المتوفى وأخوته وإغفالهم وجود الزوجة في البداية لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقرير قاضي الدعوى للدليل لا يقبل أمام هذه المحكمة ، كما أنه وإن كان من حق الخصم أن يطلب استجواب خصمه إلا أن — محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابته إلى طلبه ، لأنه من الرخص المحولة لها ، فلا عليها أن هي التفتت عنه متى وجدت في الدعوى من العناصر ما يكفي لتكوين عقيدتها بغير حاجة لاتخاذ هذا الإجراء وفق المادة ١٠٨ من قانون الإثبات رقم ٢ لسنة ١٩٦٨ .

لما كان ما سلف ، وكان المستقر في قضاء هذه المحكمة أن الاعتقاد الديني من الأمور التي تبنى أحكامها على الأقوال بظاهر اللسان ، والتي لا يجوز لقاضي الدعوى أن يبحث في جديتها ولا في بواعثها أو دواعيها ، وأن نطق السخص بالشهادتين كاف في اعتباره مسلما شرعا ومعاملته معاملة المسلمين ومصريان أحكام الإسلام عليه بدون حاجة إلى إعلان هذا الإسلام رسميا أو اتخاذ أى إجراء آخر لاعتباره في عداد المسلمين ، فإنه لا مبالغ لما يستوجب الطاعن من شهر الإسلام على النموذج الذي قدمه وتوثيقه والتصديق عليه من الجهات الإدارية ، لأنه إنما يقصد بها مجرد تيسير الإثبات لمن يطلبه دون أن تخل بحرية العقيدة الدينية فتضفى عليها شكلية معينة ، أو تحول دون من يبتغى الإسلام ديناً وبين سلوك أية وسيلة أخرى يرى فيها غناء . وإذا كان الأصل أنه لا يسوغ التدخل بغير موجب في علاقة ذوى الشأن بوكلائهم إلا في صورة إنكار ذى الشأن لو كالة وكيله ، وكانت الشهادة الصادرة من إدارة الجوازات والخفسية التي يستند إليها الطاعن للقول بعدم حضور المطعون عليها السادسة إلى جمهورية مصر في فترة صدور التوكيل بالخصومة عنها ، تتناقض مع شهادة أخرى صادرة من ذات الإدارة تفيد قلمومها إليها ، فإنه لا يمكن نفي صدور التوكيل بالخصومة المشار إليه طالما أن المطعون عليها السادسة لم تنكره أو تجحده ، ويكون النفي برمته على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة أول مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور إبراهيم صالح ، صلاح نصار ، محمود رمضان وإبراهيم فراج .

( ١٢٩ )

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٦٤ ق أحوال شخصية

( ١ - ٤ ) أحوال شخصية " الزواج " " النسب " :

( ١ ) النفاس . المقصود به . مدته . وجوب تصديق المرأة بقولها بالطهر منه . حمل المرأة في مدة النفاس . جائز .

( ٢ ) الطلاق الرجعي . أثره . للزوج مراجعة زوجته خلال فترة العدة بالقول أو بالفعل ، عدم تعلق ذلك على إرادة الزوج أو عليها .

( ٣ ) عدم سماع دعوى النسب لولد المعتدة عند الإنسكار . شرطه . أن تأتي به لأكثر من ستة شحمية من وقت الطلاق .

( ٤ ) انتهاء الحكم إلى ثبوت نسب الصغيرة بالينة الشرعية . عدم التزام المحكمة بإجابة طلب الأب بتحليل دمه وهم الصغيرة للقارة بينهما .

١ - النفاس في عرف الشرع الاسلامي يطلق على الدم الخارج من الرحم عقب الولادة وهو شهادة على حصولها وليس هناك من حسد لاقله ، وإن كان أقصى مدة له أربعون يوما فإذا طلقت المرأة بعد الولادة وأقرت بأنها نفست ثم ظهرت فإنها تصدق بقولها وتعتبر صالحة للعاشرة الزوجية ، والقول بعدم إمكان حمل المرأة في مدة النفاس لم ينهض إليه أحد من علماء الشريعة وفقهائها .

٢ - المقرر في فقه الحنفية أن الطلاق الرجعي لا يغير شيئا من أحكام الزوجية ، فهو لا يزيل الملك ولا يرفع الحل وليس له من الأثر إلا نقص عدد الطلقات التي ،



يملكها الزوج على زوجته ، ولا تزول حقوق الزوج إلا بانقضاء العدة، والطلاق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يملك مراجعة زوجية بالقول أو بالفعل ما دامت في العدة ، ولا يشترط لصحة الرجعة رضا الزوجة ولا عملها .

٣ - مفاد نص المادة الخامسة عشرة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية ، أن المشرع الوضعى منع ممانع دعوى النسب لأى معتد من طلاق إن جاءت بولد لأكثر من سنة شمسية من وقت الطلاق أخذاً بأن الطب الشرعى - وعلى ما أوردته المذكرة الإيضاحية - يعتبر أقصى مدة حمل ٣٦٥ يوماً حتى تشمل جميع الأحوال النادرة، لما كان ما تقدم وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على أن المطعون عليها أقرت بما يفيد أنها ظهرت من الوضع وأنها أصبحت حراً لزوجها وصالحة لمعاشرته بعده، وأنها إذ طلقت طليقة رجعية في ١٢/٧/١٩٧٠ دون أن تقر بانقضاء عدتها منه ، وكانت ولادتها للصغيرة ثابتة الوقوع في ١٢/٨/١٩٧١ أى لأقل من سنة - وقت الطلاق الرجعى ، ورتب على ذلك أن نسبة الصغيرة للطاعن تكون ثابتة ، فإن هذا الذى خلص إليه الحكم لا ينطوى على مخالفة للقانون لا حتمال أن بدء الحمل كان قبل الطلاق والمطعون عليها على عصمتها أو أنه كان بعده وهى في عدته .

٤ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب الخصم بتدب خير فى الدعوى متى وجنت فيها ما يكفى لتكوين عقيدتها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى ثبوت نسب الصغيرة من الطاعن على ما استخلصه من البيئة الشرعية وما حصله من أوراق الدعوى وكان له سندا التحصيل ما أخذه ، وكانت أسبابه كافية لحمل قضائه فلا تريب على المحكمة إن هى التفتت عن إجابة طلب تحليل دمه ودم الصغيرة للمقارنة بينهما إذ الأمر فى الاستجابة له متروك لتقديرها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — حسباً بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٠٤٧ لسنة ١٩٧٢ أحوال شخصية أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليها بطلب الحكم بنفى نسب البنت " نرمين " إليه وعدم تعرضها له بها ، وقال شرحاً لما بأنه تزوج المطعون عليها في ١٩٦٥/٩/١٩ وعاشرها مباشرة الأزواج ثم طلقها طلاقاً رجعيه في ١٩٧٠/١٢/٧ بعد أن رزق منها بصغير ولد ميتاً في ١٩٧٠/١١/١٧ ، وإذ لم يقربها منذ الوضع ولا بعد الطلاق وأنت كيداً له بلفظه اسمتها " نرمين " وقيدتها منسوبة إليه في ١٩٧١/٨/١٢ فقد أقام دعواه ، بتاريخ ١٩٧٤/٤/١٥ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لثبت الطاعن أنه طلق المطعون عليها وهي غير ذات حمل وأن الصغيرة التي نسبها إليه لقيطة ، وبعد سماع شهود الطرفين عادت وحكمت المحكمة بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٨ برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٤٢ س ٩٢ في أحوال شخصية القاهرة ، بتاريخ ١٩٧٦/٦/٦ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشوره فرأته جديراً بالنظر ، وباجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، ينمى الطاعن بالسبب الثانى منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاؤه على سند من القول بأن أقصى مدة للحمل هي سنة من وقت اللطلا ، والثابت أن اطنون عليها وضعت الصغيرة لاقول من هذه المدة فتصع نسبتها إليه ، في حين أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن الطلاق تم في ١٩٧٠/١٢/٧ في فترة تقاس المطعون عليها لسبق ولادتها في ١٩٧٠/١١/١٧ ، وأنه لا يمكن حصول حمل في هذه الفترة ، وقدم دليلاً على ذلك تقريرين من طبيين متخصصين تضمنتا عدم إمكان الحمل حتى مع حصول الجماع خلال الأسابيع الستة التي تعقب الوضع ، وهو دليل علمي تؤيده قواعد الشريعة الإسلامية من منع مباشرة النساء حتى يطهرن ، وإذ أغفل الحكم دلالة هذين



التقريرين ولم يرد على هذا الدفاع فإنه يكون ملاوة على مخالفة القانون قد شبه القصور في التسبيب .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أن النفاص في عرف الشرع الإسلامى يطلق على الدم الخارج من الرحم عقب الولادة وهو شهادة على حصولها ، وليس هناك من حد لآفته ، وإن كان أقصى مدة له أربعون يوما ، فإذا طلقت المرأة بعد الولادة وأقرت بأنها نفست ثم ظهرت فإنها تصدق بقولها وتصير صالحة للمعاشرة الزوجية ولما كان المأمور في فقه الحنفية أن الطلاق الرجعى لا يغير شيئا من أحكام الزوجية ، فهو لا يزيل الملك ولا يرفع الحل وليس له من أثر إلا نقص عدد الصلقات التى يملكها الزوج على زوجته ، ولا تزول حقوق الزوج إلا باقضاء العدة ، وكان المطلق — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يملك مراجعة زوجته بالقول أو بالفعل مادامت في العدة ، ولا يشترط لصحة الرجعة رضا الزوجة ولا علمها . لما كان ذلك وكان النص في المادة الخامسة عشرة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ : بعض أحكام الأحوال الشخصية على أنه " لا تسمع عند الإنكار دعوى النسب لولد زوجة . ، ولا لولد المطلقة .. إذا أتت به لأكثر من سنة من وقت الطلاق .. " يدل على أن المشرع الوضعى منع سماع دعوى النسب لأى معتده من طلاق إن جاءت بولد لأكثر من سنة شمسية من وقت الطلاق ، أخذ بان الطب الشرعى وعلى ما أورده المذكرة الإيضاحية — يعتبر أقصى مدة للحمل ٣٦٥ يوما حتى تشمل جميع الأحوال النادرة . لما كان ما تقدم وكان البين من مدونات الحكم المصنوع فيه أنه أمام قضاء على أن المظهرين عليها أقرت بما يفيد أنها ظهرت من الوضع وأنها أصبحت حرة لزوجها وصالحة للمعاشرة بعده ، وأنها إذ صلت طلقه رجعية و ١٩٧٠/١٢/٧ دون أن يمر باقضاء عدها منه ، وكانت ولادتها للصغيرة ثابتة الوقوع في ١٩٧١/٨/١٢ أى لأقل من سنة من وقت الطلاق الرجعى ، ورتب على ذلك أن نسبة الصغيره للطاعن كرون ثابتة ، فإن هذا أدى خلص إليه الحكم لا ينطوى على مخالفة للقانون لاحتمال أن بدء الحمل بان قبل الطلاق والمطعون عليها على عصيته ، أو إنه كان بعده دهرى في عده . لما كان ما سلف و بان الحكم قد رد على التقارير الطبية المشار إليها بسبب النعى بان القول بعدم إمكان حمل المرأة في مدة



الخامس لم يذهب إليه أحد من علماء الشريعة وفقهائها ، وكان هذا القول صحيحا على ما سلف بيانه فإن النعى عليه بالقصور يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبين الأول والرابع على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالذكم المطعون فيه بنى قضاؤه على سند من اطعته انه لأقوال شاهدي المطعون عليها من أنها كانت حاملا وقت طلاقها في حين أن شاهديه قطعا بأنه لم يتم طلاق بينه وبين مطلقته منذ وضعها حملها الذي انفصل ميتا وحتى طلاقها ، وتأييدت أقوالهما بالشهادة المنبته بأنه كان نزول أحد الفنادق بالمنصورة مع زوجته الجديدة ، وهذه الشهادة ترقى إلى مرتبة الأوراق الرسمية تبعا لإشراف وزارة السياحة على الفنادق . هذا بالإضافة إلى أن أحد شاهدي المطعون عليها قرر أن علامات الحمل كانت بادية عليها بعد أقل من شهر من طلاقها مع أن هذه الفترة لا تكفى عقلا لظهور هذه العلامات ، الأمر الذي يجيب الذكم بالقصور في التسيب والفساد في الاستدلال .

وحيث إن النعى غير سديد ، ذلك إنه لما كان المقرر أن لقاضي الدعوى سلطة الترجيح بين البيئات واستظهار واقع الحال ووجه الحق منها ، وكان الحكم المطعون فيه رجح بيده النعى عن بيئته الإثبات وأقام عليها قضاءه ، ودل على ذلك بأسباب سائغة من شأنها أن تؤدي في العقل والمنطق إلى ما انتهت إليه ، وكان نزول الطاعن بأحد الفنادق أو زواجه أخرى ليست بمنع له من العودة لمعاشرة المطعون عليها ، فإن ما نسوقه الطاعن بسبب النعى لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية في تقدير الدليل مما لا يقبل إثارته أمام محكمة التقض ويكون النعى غير وارد .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثالث أن الحكم المطعون فيه لم يجبه إلى طلب تحليل دماء الطفلة المنسوبة إليه ومقارنته بدمائه وهو دليل لم يعن بالرد عليه مما يشكل إخلالا بحقه في الدفاع .

وحيث إن النعى في غير محله ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب الخصم بنسب خبير في الدعوى متى وجدت فيها ما يكفي لتكوين عقيلتها لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى ثبوت نسب الصغيرة من الطاعن على ما استخلصه من البيئة الشريفة وما حصله من أوراق الدعوى وكان لهذا التحصيل مأخذ ، وكانت أسبابه كافية لجل قضائه ، فلا تريب على المحكمة إذ هي التفتت عن إجابة طاب تحليل دمه ودم الصغيرة للمفارنة بينهما إذ الأمر في الاستجابة له متروك لتقديرها ويكون النعى على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف وعضوية السادة المستشارين ،  
ممدوح عطيه ، حسن السنباطي ، رافت عبد الرحيم ومحمد حسب الله .

( ١٣٠ )

الطعن رقم ٥١ لسنة ٢ القضائية:

( ٣٤٢٠١ ) عمل .

( ١ ) الأصل في الأجر أنه لقاء عمل . منع العامل من العمل بسبب راجع إلى رب العمل  
آثره . استحقاقه للأجر رغم ذلك . م ٦٩٢ مدني . تطبيق هذا النص شرطه . أن يكون  
عقد العمل قائماً .

( ٢ ) إحالة غلاء المعيشة المقررة بالأمر العسكري ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ والأوامر الأخرى  
التالية المستحقون لها من العمال . يباينهم .

( ٣ ) إجازات العامل . حلول ميعاد الإجازة ورفض صاحب العمل الترخيص بها وضم  
طلبها . آثره . استحقاق العامل لمقابلها نقداً .

( ٤ ) تأمينات اجتماعية . عمل .

نظام تأمين الشيخوخة . حلولة محل نظام مكافأة نهاية الخدمة . ق ١٤٣ لسنة ١٩٦١

( ٦٤٥ ) عمل . وكالة .

٥ جمع العامل بين صفتي الوكيل والأجير . جائز .

( ٦ ) المنحة . ماهيتها . اعتبارها جزءاً من الأجر متى كانت مقررة في عقد العمل أو  
لائحة المنشأة أو جرى العرف بمنحها .

١ — الأصل في استحقاق الأجر بالتطبيق لنص المادة الثالثة من قانون  
العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل



والنص في المادة ٦٩٢ من القانون المدني على أنه "إذ حضر العامل أو المستخدم لمزاولة عمله في الفترة اليومية التي يلزمه بها عقد العمل أو أعلن أنه مستعد لمزاولة عمله في هذه الفترة ولم يمنعه عن العمل إلا سبب راجع إلى رب العمل كان له الحق في أجر ذلك اليوم" مفاده أنه يشترط لاستحقاق الأجر في الحالة التي أفصحت عنها هذه المادة أن يكون عقد العمل قائماً لأن الأجر التزام من الالتزامات الناتجة عنه فتتجسر أحكامها عن حالة فصل العامل مادام أنه ينهى هذا العقد ويزيل بالتالي الالتزامات المترتبة عليه ، وإذا كان الثابت في الدعوى أن الطاعن قد فصل من عمله في ١٢ من مايو سنة ١٩٦٨ فيضحى غير مستحق لأي أجر عن المدة اللاحقة لهذا التاريخ وإذا اقتصر الحكم المطعون فيه على القضاء له بأجر فترة عمله خلال شهر مايو ١٩٦٨ فإن النعي عليه — بالخطأ في تطبيق القانون — يكون على غير أساس .

٢ — الأمر العسكري رقم ٣٥٨ سنة ١٩٤٢ والأوامر العسكرية التي تلتها إلى أن صدر الأمر رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ لم تفرض إعانة غلاء المعيشة لكل عامل مرتبط بعقد عمل فردي بل فرضتها على أصحاب العمل لصالح العمال الذين يشتغلون في المحال الصناعية أو التجارية وفي المحال التي صعدا الشارع في المادة الأولى من قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ في حكم المحال التجارية وهي اسطبلات السباق والنوادي الرياضية ومحال الإدارة المتعلقة بجميع الأعمال الخاصة أو الأعمال ذات المنافع العمومية ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض طلب الطاعن إعانة غلاء المعيشة عن خمس سنوات سابقة على فصله ابتناء على أنه عمل حال حياة مورت المطعون ضدهم الأربعة الأول في شئون الزراعة ولم يكن خلال هذه السنوات من عمال اخلات الصناعية والتجارية ومن في حكمهم فإن النعي عليه — بمخالفة القانون والقصور في التسيب — يكون في غير محله .

٣ — إجازات العامل بأنواعها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — غرامة من الشارع دعت إليها اعتبارات من النظام العام وهي في نطاق القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أيام معدودات من كل سنة لا يجوز في غير الأحوال المقررة

في القانون ولغير مقتضيات العمل استبدال أيام آخر من السنة أو السنوات التالية أو مقابل تقدي بها وإلا فقدت اعتبارها وتعطلت وظيفتها ولم تحقق الغرض منها واستعالت إلى "عوض" وبمجرد مال سائل يدفعه صاحب العمل إلى العامل وفي ذلك مصادرة على اعتبارات النظام العام التي دعت إليها ومخالفة لها والقول بأن للعام أن يتراخي بإجازاته ثم يطالب بمقابل عنها معناه أنه يستطيع بمشيئته وإرادته المنفردة أن يحمل صاحب العمل بالتزام هو عوض حقه لا عين حقه بينما لا يدل فيه وهو حال يختلف عما إذا حل ميعادها ورفض صاحب العمل الترخيص له بها ، فإنه يكون قد أدخل بالتزام جوهري من التزاماته التي يفرضها عليه القانون ولزمه تعويض العامل عنه ، وإذا كان الثابت في الدعوى أن الطاعن لم يقدم ما يثبت أنه طالب بإجازاته موضوع التذاعي وأن المطعون صدهم ورفضوا التصريح له بها فإنه لا يحق له المطالبة بمقابلها .

٤ - مفاد نص المادتين ٧٠ ، ٧١ مكررا من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ - المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ - والمادة الرابعة من القانون الأخير - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن نظام تأمين الشيخوخة قد حل محل نظام مكافأة نهاية الخدمة اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ في أول يناير سنة ١٩٦٢ وأصبحت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية صاحبة الحق في اقتضاء ، مكافأة نهاية الخدمة المستحقة للعامل ، وإذا أقام الحكم المطعون فيه قضاء برفض طلب هذه المكافأة على أنها من أموال تأمين الشيخوخة ويلتزم صاحب العمل بأدائها إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لتواجه التزامها بهذا التأمين قبل العامل الذي حل حقه فيها محل تلك المكافأة فإنه يكرن بمأى عن مخالفة القانون .

٥ - ليس في نصوص القانون ما يمنع من أن يجمع العامل بين صفتي الوكيل والأجير ويعامل بالقواعد القانونية الخاصة بكل صفة على حدة .

٦ - الأصل في المنفعة التي تصرف للعامل الأجير أنها تبرع من قبل صاحب العمل ولا تصبح التزاما يضاهي إلى الأجر إلا إذا كانت مقررة في عقد العمل أو لائحة المنشأة أو جرى المسرف بمنحها حتى أصبح العمال يعتبرونها جزءا من الأجر .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه ومائر أوراق الطعن —  
تتصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٤ سنة ١٩٦٩ بنذر دمنهور الجزئية التى  
قيدت برقم ٢١٢ سنة ١٩٦٩ مدنى كلى بعد إحالتها إلى محكمة دمنهور الابتدائية  
طالباً بالحكم — أولاً — بإثبات قيام علاقة العمل بينه وبين المطعون ضدهم  
الأربعة الأول ومورثهم من قبلهم منذ سنة ١٩٣٩ حتى تاريخ فصله و ١٢ من  
مايو سنة ٦٨ مقابل أجر شهري مقداره ٧١ جنيهاً و ٢٤ ملياً شامل إعانة غلاء المعيشة  
والزام الهيئة المطعون ضدها الخامسة بتسوية معاشه على هذه الأسس —  
ثانياً — بإلزام المطعون ضدهم الأربعة الأول متضامين أن يدفعوا إليه مبلغ  
١٠١١٩ جنيهاً قيمة مرتبة عن شهر مايو سنة ١٩٦٨ وإعانة غلاء المعيشة عن  
خمس سنوات سابقة للفصل ومقابل الاجازات عن هذه السنوات ومكافأة نهاية  
الخدمة ومقابل مهلة الإخطار والتعويض عن الفصل التعسفى ، وقال بيانا  
للدعوى أنه بتاريخ ١٣ من أغسطس سنة ١٩٣٩ التحق بالعمل لدى المرحوم  
... .. مورث المطعون ضدهم الأربعة الأول واستمر قائماً لديهم بعد  
وفاة مورثهم في ٢٠ من يوليو سنة ١٩٥٩ متولياً أعمال الشركة الإدارية والزراعية  
والتجارية لكنهم ألغوا في ١٢ من مايو سنة ٦٨ التوكيل الصادر منهم إليه ولذلك  
فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان . وبتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ٦٩ حكمت  
المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق وفقاً لأفصحت عنه بمنطوق حكمها ، وبعد  
إجرائه بسماع شهود الطرفين ، قضت في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ — أولاً —  
بشوت قيام علاقة العمل بين الطاعن والمطعون ضدهم الأربعة الأول ومورثهم  
المرحوم ... .. من قبلهم ابتداء من سنة ١٩٣٩ حتى ١٢ من مايو  
سنة ١٩٦٨ مقابل أجر شهري مقداره ٣٢ جنيهاً وأجر إضافي في لقاء أعمال الوكالة  
قيمة ٣٠٠ جنيه سنوياً منذ ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ حتى ١٢ من مايو



سنة ١٩٦٨ — ثانياً — بإلزام هؤلاء المطعون ضدهم متضامنين أن يدفعوا للطاعن مبلغ ٢٠٠ جنيتها و ٨٠٠ مليم قيمة أجره من فترة عمله الأصلي والإضافي لديهم في شهر مايو سنة ١٩٦٨ استأنف الطاعن هذا الحكم باستئنافه المقيّد برقم ٤٢٩ سنة ٢٦ ق مدني أمام محكمة استئناف الاسكندرية ( مأمورية دمنهور ) ، نقضت في ١٧ من أبريل سنة ١٩٧٢ بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المطعون ضدهم الأربعة الأول متضامنين أن يدفعوا للطاعن مبلغ ٦٤ جنيتها و ٨٠٠ مليم تكون من الأجر الذي قضت به محكمة الدرجة الأولى و ٤٢ جنيتها مقابل الإجازة عن سنة عمله الأخيرة . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أيدت فيها الرأي . تمس الحكم المطعون فيه في خصوص ما جاء بالسبب الأول بشأن مقابل مهله الإخطار وما جاء بالسبب الخامس بصدد منحة العيدين . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فخلدت أخيراً جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٧٨ لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب ينحصر الطاعن بالسببين الأول والسادس منهما على الحكم المطعون فيه فساد الاستدلال وقصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون من وجهين ( أولهما ) أنه قضى بنقض طلي التعويض ومقابل مهله الإخطار واستناداً إلى أن الطاعن أنهى من جانبه عقد العمل وأنه لو صح القول أن إنهاء المطعون ضدهم الأربعة الأول وكالته عنهم يتضمن إنهاء عقد عمله فإن هذا لانتهاء مبرر لأنهم كانوا في سبيل إعادة تنظيم منشأتهم وإخلاقه بالتراماتة الجوهرية المترتبة على عقد العمل بامتناعه عن تقديم حساب مدة إدارته إليهم ومنازلهم في أجرة المنزل الذي يسكنه وتحريره شهادة خلو طرف لأحد العمال لتقديمها ودعوى مرددة بينه وبينهم ، حالة أن ادعاء المطعون ضدهم الأربعة الأول أنه لا تربطهم به إلا علاقة وكالة يحق لهم إنهاؤها في أي وقت يقطعون بأنهم أنهوا عقده بغير مبرر كما أن الحكم لم يبين مسوغات إعادة تنظيم المنشأة والالتزامات التي أسند إليه إخلاله بها ولا يتصور هذا الإخلال مع مدة عمله الطويلة وهو غير ملزم بتقديم الحساب إلى هؤلاء المطعون ضدهم ويستند في وضع يده على المنزل إلى عقد إيجار ثبات التاريخ وقد حرر شهادة خلو الطرف نقاداً للالتزام القانوني المقرر بالمادة ٨٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإخانة إلى أن الحكم لم يراع أنه

وقت فصله كان يبلغ من العمر ٥٦ سنة وبحق له الاستمرار في العمل حتى من الستين لاستكمال مدة استحقاق المعاش طبقا للمادة السادسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ (وثانيهما) إن الحكم قضى له بأجره مدة عمله خلال شهر مايو سنة ١٩٦٨ فسط مع أنه يستحق أجر هذا الشهر بأكمله لأنه قدم إلى مكتب العمل طلبا تمسك فيه بالاستمرار في عمله لدى المطعون ضدهم الأربعة الأول وبوضع نفسه تحت تصرفهم لكنهم أنكروا قيام علاقة العمل لما أخطرهم هذا المذهب.

وحدث إن هذا النعى في وجهه الأول مردود ، بأنه لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض طلب التعويض ومما يلزمه الإخطار على دعامات مستقلة متعددة من بينها أن الطاعن إنما فصل لإخلاله بالتزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل متخذاً أسباب الحكم المستأنف قواماً لقضائه في هذا الخصوص ، وكان يبين من الحكم الابتدائي أنه استند في قضائه برفض هذين الطلبين على أسباب مختلفة منها إن فصل الطاعن بني على المادة ٦/٧٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لإخلاله بهذه الالتزامات الجوهرية بامتناعه عن تسليم المطعون ضدهم الأربعة الأول كشف حساب مؤيد بالمستندات من إدارته لركة مورثهم في المدة من ١٩٥٩/٩/٢٠ حتى ١٩٦٨/٥/١٢ مما اضطرهم إلى استصدار الحكم رقم ٥١٧ لسنة ١٩٦٨ مدنى كلى دمنهور بالزامة بتقديمه وقيامه بتسليم ... .. العامل لديهم شهادة — بحسن سيره وسلوكه قدمها في دعواه رقم ٢٥١ لسنة ١٩٦٨ عمال كلى دمنهور للنيل من دفاعهم فيها مما يعتبر كيداً لهم وعدم حرص على مصالحهم ، ولما كانت هذه الدعامة من الحكم المطعون فيه كافية وحدها — لحمل قضائه ولا ينال منه أخذه بأسباب محكمة الدرجة الأولى في هذا الصدد مادامت سائغة ، فإن تعيينه في أية دعامة أخرى — أي كان وجه الرأي فيها — يكون غير مستج . ولا يجدى الطاعن التحدى في هذا المقام بأن الحكم المطعون فيه رفض طلب التعويض عن فصله دون مراعاة أحقيته في متابعة عمله حتى من الستين لاستكمال مدة استحقاق المعاش بالتطبيق للمادة السادسة من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، ذلك أن الحكم المطعون فيه (وقد أقام قضاءه برفض الطلب المذكور على توافر مبرر فصل الطاعن وفقاً لما سلف — بيانه فذلك حسبه إذ لم يكن عليه بعد أن يمحصر هذا الادعاء



التي ساقه . والنعي في وجهه الثاني مردود بأنه لما كان الأصل في استحقاق الأجر بالتطبيق لنص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٩ أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل ، وكان النص في المادة ٩٩ من القانون المدني على أنه " إذا حضر العامل أو المستخدم لمزاولة عمله في الفترة اليومية التي يلزمه بها عقد العمل أو أعان أنه مستعد لمزاولة عمله في هذه الفترة ولم يمنعه عن العمل إلا سبب راجع إلى رب العمل كان له الحق في أجر ذلك اليوم " مفاده أنه يشترط — لاستحقاق الأجر في الحالة التي أفصحت عنها هذه المادة أن يكون عقد العمل قائما لأن الأجر إلزام من الالتزامات الناتجة عنه فتتجسر أحكامها عن حالة فصل العامل مادام أنه ينهي هذا العقد ويزيل بالتالي الالتزامات المترتبة عليه ، ولما كان الثابت في الدعوى أن الطاعن قد فصل من عمله في ١٢ من مايو سنة ١٩٦٨ فيضحى غير مستحق لأي أجر عن المدة اللاحقة لهذا التاريخ وإذا اقتصر الحكم المطعون فيه على القضاء له بأجر فترة عمله خلال شهر مايو سنة ١٩٦٨ ، فإن النعي عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب . ذلك أنه قضى برفض طلب إعانة غلاء المعيشة عن خمس سنوات سابقة على فصله استنادا إلى قول الشاهد ... .. أنه بوفاة مورث المطعون ضدهم الأربعة الأول انتهت الأعمال التجارية ولم يبق منها سوى عملية تأجير المحلج التي تولاهما ... .. ، في حين أنه يستحق هذه الإعانة بمقتضى الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ منذ تاريخ صدوره وشهد ... .. أنه تولى أعمال هؤلاء المطعون ضدهم التجارية كما أسندت إليه الوصية أعمالا تجارية وصناعية منذ عام ١٩٥٩ .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الأمر العسكري رقم ٣٥٨ سنة ١٩٤٢ والأوامر العسكرية التي تلتها إلى أن صدر الأمر رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ لم تفرض إعانة غلاء المعيشة لكل عامل مرتبط بعقد عمل فردي بل فرضتها على أصحاب العمل لصالح العمال الذين يشتغلون في المحال الصناعية أو التجارية وفي المحال التي عدتها الشارع في المادة الأولى من قانون إصابات العمل رقم ٦٤



لسنة ١٩٣٦ في حكم المحال التجارية وهي استطلاعات السباق والنوادي الرياضية ومحال الإدارة المتعلقة بجميع الأعمال الخاصة أو الأعمال ذات المنافع العمومية . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظار وقضى برفض طلب الطاعن إعانة غلاء المعيشة عن خمس سنوات سابقة على فصله ابتداء على إنه عمل حال حياة مورث المطعون ضدهم الأربعة الأول في شئون الزراعة ولم يكن خلال هذه السنوات من عمال المحلات الصناعية والتجارية ومن في حكمها لأن الشاهد ... .. قرر أن الأعمال التجارية انتهت بوفاة ذلك المورث عدا عمله تأجير المحلج التي تولاها حتى تاريخ تأميمه شخص آخر غير الطاعن ، ولما كان ما استخلصه الحكم من أقوال الشاهد لا يخرج عما يؤدي إليه مدلولها ، وكان تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها من إطلاقات قاضي الموضوع مادام قد التزم ، يؤدي مدلولها كما أن اطمئنانه إلى أقوال شاهد دون آخر مرجعه وجدانه ، فإن النعي عليه بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، ويأنا له يقول أن - الحكم قضى برفض طلب مقابل الاجازات السنوية استنادا إلى أنه لم يثبت مطالبته المطعون ضدهم الأربعة الأول بها ورفضهم منحها له ، في حين أن النص في المادة ٥٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على عدم جواز نزول العامل عن اجازته مؤداه أنهم يتقدمون بطلبات حصوله عليها .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت إجازات العامل بأنواعها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عزيمة من الشارع دعت إليها اعتبارات من النظام العام وهي في نطاق القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أيام معدودات من كل سنة لا يجوز في غير الأحوال المقررة في القانون وغير مقتضيات للعمل استبدال أيام آخر من السنة أو السنوات التالية أو مقابل نقدي بها وإلا فقدت اعتبارها وتمطت وظيفتها ولم تحقق الغرض منها واستعالت إلى « عوض » وبمجرد حال سائل يدفعه صاحب العمل إلى العامل وفي ذلك مصادرة على اعتبارات النظام العام التي دعت إليها ومخالفة لها والقول بأن للعامل أن يتراخى بإجازاته

ثم يطالب بمقابل عنها أنه يستطيع بمشيئته وإرادته المنفردة أن يحمل صاحب العمل بالتزام هو عوض حقه لا من حقه بينما لا يدل فيه وهو حال يختلف عما إذا حل ميعادها ورفض صاحب العمل الترخيص له بها فإنه يكون قد أخل بالتزام جوهري من التزاماته التي يفرضها عليه القانون ولزمه تعويض العامل عنه ، ولما كان الثابت في الدعوى أن الطاعن لم يقدم ما يثبت أنه طالب بإجازاته موضوع الدعاوى وأن المطعون ضدهم الأربعة الأول رفضوا التصريح له بها ، فإنه لا يحق له المطالبة بمقابلها ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض مقابل الاجازات عدا السنة الأخيرة التي فصل فيها الطاعن من العمل ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إن الطاعن ينعم بالسب الرابع عن الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، ويقول في بيانه أن الحكم رفض طلب مكافأة نهاية مدة الخدمة مع أنها حق له لا ينال منه التزام المطعون ضدهم الأربعة الأول بأدائها إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية كما أنهم وقد أنكروا علاقة العمل بينهم وبينه بقصد التهرب من أداء هذه المكافأة يكون صاحب المصلحة في مطالبتهم بها .

وحيث إن هذا النعم مردود ، ذلك أنه لما كان مفاد نص المادتين ٧١ و ٧٠ مكررا من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ — المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ — والمادة الرابعة من القانون الأخير — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن نظام تأمين الشيخوخة قد حل محل نظام مكافأة نهاية الخدمة اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ في أول يناير سنة ١٩٦٢ وأصبحت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية صاحبة الحق في اقتضاء مكافأة نهاية الخدمة المستحقة للعامل ، وإذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءه برفض طلب هذه المكافأة على أنها من أموال تأمين الشيخوخة ويلتزم صاحب العمل بأدائها إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لتواجه التزامها بهذا التأمين قبل العامل الذي حل حقه فيها محل تلك المكافأة ، فإنه يكون بمنأى من مخالفة القانون .



وحيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه بالسبب الخامس الخطأ في تطبيق القانون، ويقول في بيان ذلك أنه ثبت من كشف الحساب المقدسين من الوصية إلى محكمة الأحوال الشخصية الولاية على المال عن سنتي ١٩٦١ و ١٩٦٢ أن مرتبه السنوي مقداره ٧٣٢ جنية أى ٦١ جنية شهريا يتضمن ٣٨٤٠ جنية عن سنة ١٩٦١ بواقع ٣٢ جنية شهريا و ٤٨ جنية قيمة منحة صدى الفطر والأضحية و ٣٠٠ جنية المنحة السنوية لكن الحكم المطعون فيه قضى بأن هذا المبلغ الأخير مقابل أعمال الوكالة وأن أجره الشهري قيمته ٣٢ جنية فقط مع أن مؤدى نص المادة الثالثة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن المنح التي تعطى للعامل وما يصرف له جزاء أمانته وكفاءته يعتبر من قيل الأجر .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه ليس في نصوص القانون ما يمنع من أن يجمع العامل بين صفتي الوكيل والأجير ويعامل بالقواعد القانونية الخاصة بكل صفة على حدة ، والأصل في المنحة التي تصرف للعامل الأجير أنها تبرع من قبل صاحب العمل ولا تصبح التزاما يضاف إلى الأجر إلا إذا كانت مقررة في عقد العمل أو لائحة المنشأة أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح العمال يعتبرونها جزءا من الأجر ، ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه في هذا الخصوص قد انتهى إلى أنه لا خلف بين الطرفين المتداعين أن الطاعن ارتبط مع مورث المطعون ضدهم الأربعة الأول بعقد عمل بالنسبة للأراضي الزراعية ثم اسند إليه هؤلاء المطعون ضدهم إدارة باقى أعيان الشركة بموجب توكيل صادر منهم إليه مما يجعله عاملا لديهم ووكيلا عنهم ويكون بذلك قد جمع بين هاتين الصفتين وأن كشف حساب سنة ١٩٦١ المقدم من الوصية ينمى عن أن أجره الشهري كعامل هو ٣٢ جنية وأنه حصل في هذه السنة على ٣٠٠ جنية مقابل أعمال الوكالة وإنه لا يقدح في ذلك ماورد بالكشف من أن هذا المبلغ منحة أو لا يتصور حصوله على منح سنوية توازي مرتبه في العام بأكمله ويدون بالكشف قيمة المرتب الشهري ثم قيمة إحدى المنح السنوية منسوبة إلى هذا المرتب الشهري وإنه لا يعول في إثبات قيمة الأجر على ماورد بالاستمارة رقم ١ تأمينات لأن الطاعن هو الذى وقع عليها فلا يسوغ له الاحتجاج على المطعون ضدهم الأربعة الأول بهذه الاستمارة التي اصطنعها . وإذا كان ذلك القضاء قد



بنى على أسبابه سائفة كافية لحمله وكان الحكم المطعون فيه لم يعتد في تقدير أجر الطاعن بالمنحة التي حصل عليها في عيدى الفطر والأضحى خلال سنتي ١٩٦١ و ١٩٦٢ مادامت قد اقتصرت على هاتين السنتين ولم تتجاوزهما إلى ما عداهما فافقدت بهذه المثابة المقومات اللازمة لإسباغ وصف الأجر عليها مما يجعلها تبرعا غير ملزم ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف وعضوية اسادة المستشارين :  
ممدوح عطية ، حسن السباعي ، رأفت عبد الرحيم ومحمد حسب الله .

( ١٣١ )

الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ٣٠ القضائية :

عمل " إعانة الغلاء " " المنحة " .

تعيين العامل بإحدى شركات القطاع العام بعد نفاذ اللائحة ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . عدم  
أحقية في إضافة إعانة الغلاء ومتوسط المنحة إلى الأجر الأساسي المقرر لوظيفته .

إذ كان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده قد عين بعد نفاذ لائحة العاملين  
بشركات القطاع العام الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . وكانت  
أحكام هذه اللائحة - هذا ما تعلق منها بتسوية حالات العاملين ومنح العلاوات  
الدورية والترقيات التي يتراخى العمل بها إلى حين إتمام معاداة الوظائف - تعتبر  
نافذة منذ تاريخ العمل بها ، وكان الشارع قد رأى ويصرح نص المادة الثانية  
من مواد إصدار القرار الجمهوري المشار إليه إلغاء النظم الخاصة بإعانة غلاء  
المعيشة وكل نص يخالف أحكام اللائحة ورتبها على ذلك لا تسرى هذه النظم  
على من يعين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة بعد العمل بتلك اللائحة . وكانت  
المادة التاسعة من هذه اللائحة تنص على أن يحدد أجر العامل عند تعيينه  
بالحد الأدنى المقرر لوظيفته بجدول ترتيب الوظائف وكانت الأجور الواردة  
بهذا الجدول هي أجور شاملة لا تضاف إليها المنح التي بحرت الشركة على صرفها  
من قبل فإنه لم يعد هناك سند لتقرير أحقية المطعون ضده في إضافة إعانة الغلاء  
ومتوسط المنحة إلى الأجر الأساسي المقرر لوظيفته .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده أقام على الطاعنة الدعوى رقم ٩٦٨/٣٢٩١ عمال جزئى القاهرة — واتى قيدت برقم ٩٧١/٥٠٢٥ عمال كلى جنوب القاهرة بعد إحالتها إلى المحكمة الابتدائية — بطلب أحقيقته فى وظيفة ملاحظ براد اعتبارا من ١٩٦٢/١٢/٢٧ وما يترتب على ذلك من تعديل أجره وما يستحق من فروق مالية بناء على هذا التعديل ، وقال بيانا لذلك أنه التحق بالعمل بالشركة الطاعنة فى ١٩٠٩/١٠/٣ بوظيفة أسطى براد ثم أعلنت الشركة خلال عام ١٩٦٢ عن مسابقة للتعيين فى وظائف ملاحظ براد فتقدم بطلب واجتاز الامتحان بنجاح وكان ترتيبه الثانى وأمر مدير الشركة وقتئذ بتعيين الأول والثانى ولكن المسئول عن التعيين آنذاك قام بتعيين الأول فقط فى ١٩٦٢/١٢/٢٧ بدون مبرر ولم يتم تعيينه هو إلا فى ١٩٦٣/٩/٣ تظلم من تأخير إجراءات تعيين وقد تناولت النيابة الإدارية موضوع التظلم بالتحقيق وانتهت إلى أحقيقته فى التعيين بوظيفة الجديدة اعتبارا من ١٩٦٢/١٢/٢٧ ولم تلم تزع عن الشركة الطاعنة إلى هذا المطلب أقام دعواه بطلانيته مألغة البيان . بتاريخ ١٩٧٠/٢/٢٨ قضت محكمة أول درجة بنسب خير لأداء المأمورية الموضحة بحكمها . بتاريخ ١٩٧٣/٤/١١ قضت المحكمة بالزام الشركة الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٣٨٣ جنيها و ٥٥ مليم استأنفت الشركة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ٢٢٣١ سنة ٨٩ ق . بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الشركة فى هذا الحكم بطريق النقض قلعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بتقضى الحكم وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت لنظرة جلسة ١٩٧٨/٢/١ وفيها التزمت النيابة رأياها .



وحيث أن الطائفة تنعى بسبب طعنها على الحكم المطعون فيه مخالفته القانونية وفي بيان ذلك نقول أن الحكم أقر حق المطعون ضده في استحقاق أجر وظيفة ملاحظ براد المقرر بلائحة الشركة الداخلية رقم .

مع إضافة إعانة غلاء المعيشة ومتوسط المنحة منذ تاريخ تعيينه في هذا الوظيفة في ١٩٦٣/٩/٣ تأسيسا على عدم نفاذ جدول المرتبات المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ وقاعدة إلغاء نظم إعانة غلاء المعيشة الواردة بهذا القرار إلا بعد صدور جداول تصليف وتقييم وتعادل وظائف الشركة واعتمادها من الجهة المختصة الأمر الذي لم يتوافق في جانب ، في حين أن هذه الجداول تعتبر نافذة منذ العمل بتلك اللائحة في ١٩٦٢/١٢/٢٩ بالنسبة للعامل المعين بعد هذا التاريخ كما أن هذا القرار ألغى بالمادة الثانية من مواد إصداره نظم إعانة غلاء المعيشة وكل نص يخالف أحكامه . ومن ثم فلا يجوز تحديد أجر المصنوع ضده طبقا لنصوص لائحة الشركة الداخلية وقواعد إعانة غلاء المعيشة السارية قبل صدوره .

وحيث أن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كان الثابت في الدعوى — وعلى ما سجله الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده قد عين في وظيفة ملاحظ براد في ١٩٦٣/٩/٣ ، وبعد نفاذ لائحة العاملين بشركات القطاع العام الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . وكانت أحكام هذه اللائحة — عدا ما يتعلق فيها بتسوية حالات العاملين ومنح العلاوات الدورية والترقيات التي يتراخى العمل بها إلى حين إتمام معادلة الوظائف — تعتبر نافذة منذ تاريخ العمل بها في ١٩٦٢/١٢/٢٩ وكان الشارع قد رأى بصريح نص المادة الثانية من مواد إصدار القرار الجمهوري المشار إليه إلغاء النظم الخاصة بإعانة غلاء المعيشة وكل نص يخالف أحكام اللائحة وترتبا على ذلك لا تسرى هذه النظم على من يعين بالشركات الناجمة للؤسسات العمامة بعد العمل بتلك اللائحة . وكانت المادة التاسعة من هذه اللائحة تنص على أن يحدد أجر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر لوظيفته بمجدول ترتيب الوظائف ، وكانت الأجور الواردة بهذا الجدول هي أجور شاملة لاتضاف إليها المنح التي جرت الشركة على صرفها من قبل فإن لم يعد هناك سند لتقرير أحقية المطعون ضده في إضافة إعانة الغلاء

ومتوسط المنحة إلى الأجر الأساسي المقرر لوظيفته طبقا لما جاء بذلك الجداول لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا التفسير وأقام قضاء على أحقية المطعون ضده في اقتضاء إعانة الغلاء ومتوسط المنحة بالإضافة إلى الأجر الأساسي المقرر بالوظيفة التي عين فيها . فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يترتب نقض الحكم المطعون فيه .

---

## جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فايز المرجوشي وعضوية السادة المستشارين :  
شرف الدين خيرى . أحمد شيبه الحمد ، ألقى بتتفر حبشى وأحمد شوقى الملبى .

(١٣٢)

الطعن رقم ١١ لسنة ٤ القضائية :

(١) تنفيذ . حجز . قضاء مستعجل .

طلب المدعى الحكم بصفة مستعجلة بعدم الاعتداد بالحجز إسنادا إلى براءة ذمته من الدين  
منازعة وقتية في التنفيذ . اختصاص قاضى التنفيذ بنظرها .

(٢) استئناف . حكم . تنفيذ . اختصاص « الاختصاص النوعى » .

استئناف الحكم الصادر من قاضى التنفيذ فى منازعة وقتية . اختصاص المحكمة الابتدائية  
بهيئة استئنافية بنظره .

١ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لقاضى التنفيذ بوصفه قاضيا للامور  
المستعجلة إذا طلب منه الحكم بعدم الاعتداد بالحجز أن يرجع إلى حكم القانون  
لاستظهار ما إذا كان الحجز قد توقع وفقا له مستوفيا أركانه الجوهرية أم لا  
فيعتبر عقبة مادية تعترض حق صاحب المال المحجوز عليه دون أن يكون فى محته  
هذا مساس بأصل الحق ، وإذا كان المطعون ضدهما قد طلبا الحكم بصفة  
مستعجلة بعدم الاعتداد بالحجز الموقع فى ... فإن استنادهما إلى براءة ذمتهما  
من الدين المحجوز من أجله وإدعاء العاعة قيام هذه المديونية لا يكون له أثر  
على وصف المنازعة طالما أن المطلوب فيها إجراء وقتى ، وليس فصلا فى  
أصل الحق .

٢ - على المحكمة أن تعطى الدعوى وصفها الحق وتكييفها الصحيح ، وإذا  
كان البين من الحكم الصادر من محكمة أول درجة أنه انتهى إلى القضاء بصفة



مستعجلة برفض الدعوى — بطلب عدم الاعتداد بالحجز — بعد أن كيفها تكييفاً صحيحاً بأنها منازعة وقتية يفصل فيها قاضى التنفيذ بوصفه قاضياً للأمر المستعجلة عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة (٢٧٥) من قانون المرافعات ، فإن استئناف الحكم الصادر فيها يكون إلى المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة (٢٧٧) من قانون المرافعات ، ولما كان اختصاص المحكمة بسبب نوع الدعوى يعتبر مطروحاً دائماً أمامها ، وهما أن تفصل فيه من تلقاء نفسها عملاً بالمادة ١٠٩ من قانون المرافعات فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى فى الدعوى بما يتضمن اختصاصه بنظر الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر فيها من محكمة أول درجة حالة كون الاختصاص بذلك معفوداً للمحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر،  
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم ٨٨٦ لسنة ١٩٧٠ تنفيذ مدنى جزئى العطارين على الطاعنة — الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — وطلباً للحكم بصفة مستعجلة بعدم الاعتداد بالحجز الإدارى الموقع ضدها بتاريخ ١٩٧٠/٨/٢٨ وقالاً بياناً لها أنهما استصدرا من بلدية الاسكندرية الترخيص رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٠ بشأن تعليه منزلهما الكائن بمحرم بك ، وبتاريخ ١٩٧٠/٧/٤ طالبتهما الهيئة الطاعنة بسداد مبلغ ٥٥٣ جنيهاً و ٥٠٠ مليم قيمة التأمين المستحقة من عملية البناء بالإضافة إلى غرامة تخلف بواقع ٥ ٪ من قيمة الاشتراكات المطالب بها وفى ١٩٧٠/٨/٨ أوقعت حجزاً إدارياً على منقولات منزلها وفاء لمستحققاتها وإذا كان هذا الحجز باطلاً وذهمتما بريئة من المبلغ المحجوز لأنهما عهدا بعملية البناء إلى مقاولين فلا يعتبران صاحبي عمل ولم تكن الهيئة دائنة لهما عند الحجز ، فقد أقاما الدعوى بطلبتهما المتقدمة . وبتاريخ ١٩٧٠/١١/٨ حكمت

المحكمة بصفة مستعجلة برفض الدعوى . استأنف المطعون ضدهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ١٢٤٤ سنة ٢٦ قضائية ، وبتاريخ ١٩٧٤/٢/١٩ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم الاعتداد بالججز الإداري الموقع في ١٩٧٠/٨/٨ طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم ، وعرض الطعن على غرفة المشورة وحدد لنظره أخيرا جلسة ١٩٧٨/١/٢٨ وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة أحكام القانون المتعلقة بالاختصاص النوعي ، وفي بيان ذلك تقول أن محكمة أول درجة قضت بصفة مستعجلة برفض الدعوى استنادا إلى ظاهر الأوراق ، بما مؤداه أن قاض التنفيذ نظر النزاع باعتباره قاضيا للأمور المستعجلة وأصدر حكمه فيه بهذا الوصف دون تعمق في بحث أصل الحق ، فتكون الدعوى منازعة وقتية في التنفيذ ، مما يتعين معه أن يكون استئناف الحكم الصادر فيها إلى المحكمة الابتدائية بهئية استئنافية وفقا للمادة ٢٧٧/٢ من قانون المرافعات ، وإذ رفع استئناف هذا الحكم إلى محكمة الاستئناف التي قضت ضمنا باختصاصها وأصدرت الحكم المطعون فيه ، فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لقاضي التنفيذ بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة إذا طلب منه الحكم بعدم الاعتداد بالججز أن يرجع إلى حكم القانون لاستظهار ما إذا كان الججز قد توفى وفقا له مستوفيا أركانه الجوهرية أم لا فيعتبر عقبة مادية تعترض حق صاحب المال المحجوز عليه دون أن يكون في بحثه هذا مساس بأصل الحق ، ولما كان المطعون ضدهما قد طلبا الحكم بصفة مستعجلة بعدم الاعتداد بالججز الموقع في ١٩٧٠/٨/٨ فإن استنادهما إلى براءة ذمتها من الدين المحجوز من أجله وادعاء الطاعنة قيام هذه المديونية لا يكون له أثر على وصف المنازعة طالما أن المطلوب فيها اجراء وقى وليس فصلا في أصل الحق ، وإذ كان على المحكمة أن تعطى الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح ، وكان البين من الحكم الصادر من محكمة أول درجة أنه انتهى إلى القضاء بصفة مستعجلة برفض الدعوى



تأسيسا على أنه " وإن كانت المادة ١٨ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد نصت على أنه إذا عهد بتنفيذ العمل لمقاول ، وكان المقاول هو الملزم بالاشتراك عن عماله لدى هيئة التأمينات الاجتماعية دون صاحب العمل الذي عهد إليه بالعمل . إلا أن المدعى الأول المتخذ ضده لم يقدم أى مستند تستشف منه المحكمة أنه عهد إلى مقاولين بتنفيذ عملية البناء الذى حصل بشأنه على الترخيص رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٠ ، لم يقدم ما يدل على أنه أقام دعوى براءة الذمة التى أشار إليها بالصحيفة لتستدل منه المحكمة على أنه اعترض على حساب الاشتراكات فى المواعيد التى نصت عليها المادة ١٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وذلك رغم تأجيل نظر الدعوى بناء على طلبه ليقدم ما لديه من مستندات ولكنه لم يفعل ، ومن ثم فإن ظاهر الأوراق يشير إلى أن تلك الاشتراكات أصبحت واجبة الأداء وصار حسابها نهائيا ، ويكون الجزاء المتوقع وفاء لما قد توقع على مقتضى القانون ويتعين لذلك القضاء فى موضوع الدعوى بالرفض " . بما مفاده أن الحكم كيف الدعوى تكييفا صحيحا بأنها منازعة وقتية يفصل فيها قاضى التنفيذ بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات ، ومن ثم يكون استئناف الحكم الصادر فيها إلى المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٧٧ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكان اختصاص المحكمة بسبب نوع الدعوى يعتبر مطروحا دائما أمامها وعليها أن تفصل فيه من تلقاء نفسها عملا بنص المادة ١٠٩ من قانون المرافعات فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بما يتضمن اختصاصه بنظر الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر فيها من محكمة أول درجة حالة كون الاختصاص بذلك معقودا للمحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون ما حاجة إلى بحث باقى أسباب الظعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين الحكم بعدم اختصاص محكمة استئناف الاسكندرية بنظر الاستئناف رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٩ قضائية وبإحالة إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية بهيئتها الاستئنافية لاختصاصها بنظره .



## جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحلة محمد فاضل المرجوشي وعضوية السادة المستشارين :  
شرف الدين أخيري ، أحمد شبيته الحمد ، رأفت عبد الرحيم وأحمد شوقي المليجي .

( ١٣٣ )

الظعن رقم ١٥٧ لسنة ٥٥ القضائية :

عمل إصابة العمل . تأمينات اجتماعية .

إصابة العمل المقصود بها . الوفاة نتيجة الإصابة بجلطة في القلب . تحصيل الحكم أن  
الإصابة نشأت عن المجهود المبذول في العمل دون أن تكشف الأوراق عن أن إرهاباً يتم  
بالمباغته . خطأ في القانون .

المقصود بإصابة العمل وفقاً لنص الفقرة ( د ) من المادة الأولى من قانون  
التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — الذي يحكم واقعة  
الدعوى — الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم ( ١ ) الملحق  
بهذا القانون أو الإصابة نتيجة حادث وقع بغتة بفعل قوة خارجية أثناء العمل  
أو بسببه ومس جسم العامل وأحدث به ضرراً ، وإذا كان الحكم المطعون فيه  
قد أسس قضاءه على أن وفاة مورث المطعون ضدهم نتيجة إصابته بجلطة في  
القلب تعتبر إصابة عمل ، على ما حصله من أن هذه الإصابة قد نشأت عن  
المجهود الذي بذله في عمله ، وكان الواقع في الدعوى لا يكشف عن أن إرهاباً  
المورث من العمل يتسم بالمباغته حتى يعتبر حادث عمل ، ولما كانت تلك  
الإصابة لا تعدو أن تكون مرضاً لم يرد بالجدول المرافق لقانون التأمينات الاجتماعية  
الصالح الإشارة إليه فلا تعتبر مرضاً مهنيّاً ، فإن الحكم إذ جانب هذا النظر  
وأحدد قيمة المعاش المستحق للدعوى ضدهم على أساس أن وفاة مورثهم نشأت  
عن إصابة عمل يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وحائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضدها عن نفسها وبصفة لها وصية على أولادها قصر المرحوم / .. .. قامت الدعوى رقم ٩٨٢ لسنة ١٩٧٢ عمال كلى القاهرة على الطاعة — الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — بطلب الحكم بجعل المعاش الشهرى المستحق عن مورثها بواقع ٨٠ ٪ من آخر مرتب كان يتقاضاه ، وبإلزام الهيئة الطاعنة بأن تؤديه لهم اعتبارا من تاريخ وفاته فى ١٩٧١/٨/٢٨ ، وقالت بيانا لها إن المرحوم / .. .. كان يعمل مندوب مبيعات بشركة .. .. ، وأنه توفى بتاريخ ١٩٧١/٨/٢٨ أثناء ذهابه لعمله نتيجة إصابته بجلطة مفاجئة فى القلب بسبب إرهاقه من العمل ، وإذ رفضت الطاعة إعتبار إصابته حادث عمل وقدرت معاشا شهريا على أساس أن وفاته طبيعية ، فقد أقامت دعواها بطلباتها المتقدمة . وبتاريخ ١٩٧٢/١٠/٢٨ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى . استأنمت المطعون ضدها هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ٤٢٧٦ سنة ٨٩ ق ، وفى ١٩٧٤/١٢/١٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبجعل معاش المرحوم .. .. مورث المطعون ضدها عن نفسه وبصفة لها بنسبة ٨٠ ٪ من قيمة آخر مرتب كان يتقاضاه اعتبارا من تاريخ وفاته فى ١٩٧١/٨/٢٨ طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٧٨/٣/٤ ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن يقوم على سببين تنعى الطاعنة بالأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله ، وفى بيان ذلك تقول إنه

يجب لاعتبار الإصابة إصابة عمل أن تكون نتيجة حادث فجائي ، وأن حادث العمل وفقا للمادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية هو الحادث الذي يقع للعامل أثناء العمل أو بسببه ، وإذا كان الحكم قد اعتبر وفاة مورث المطعون ضدهم أثر إصابته بجلطة في القلب " إصابة عمل " على منته من القول بأنها حدثت نتيجة جهد مستمر في العمل في حين خلت أوراق الدعوى مما يفيد ذلك ، فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك لأنه لما كان المقصود بإصابة العمل وفقا لنص الفقرة ( د ) من المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي يحكم واقعة الدعوى - الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم ( ١ ) الملحق بهذا القانون ، أو الإصابة نتيجة حادث وقع بغتة بفعل قوة خارجية أثناء العمل أو بسببه ومن جسم العامل وأحدث به ضررا ، وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه على أن وفاة مورث المطعون ضدهم نتيجة إصابته بجلطة في القلب تعتبر إصابة عمل ، على إنا حصلنا أن هذه الإصابة قد نشأت عن المجهود الذي بذله في عمله ، وكان الواقع في الدعوى لا يكشف عن أن إرهاب المورث من العمل ينجم بالمباغثة حتى يعتبر حادث عمل . لما كان ذلك وكانت تلك الإصابة لا تعدو أن تكون مرضا لم يرد بالجدول المرافق لقانون التأمينات الاجتماعية السالف الإشارة إليه فلا تعتبر مرضا مهنيا ، فإن الحكم إذ جانب هذا النظر وحدد قيمة المعاش المستحق للمطعون ضدهم على أساس أن وفاة مورثهم نشأت عن إصابة عمل يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب ، دون حاجة لبحث السبب الثاني من الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين تأييد الحكم المستأنف .



## جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٧٨

يوثمة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الققى وعضوة السادة المستشارين :  
حافظ دققي ، جميل الزيني ، محمود حسن حسين ، ومحمود حمدي عبد العزيز .

( ١٣٤ )

الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٤٣ القضائية :

( ٢٠١ ) مسئولية . محكمة الموضوع .

( ١ ) تكليف الطعن بأنه خطأ من عدمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض .

( ٢ ) ثبوت أن الضرر الذي لحق البضاعة المنروغة بالميناء بجزاز السفينة ناتج عن اندفاع المياه من الباخرة الى الرصيف . اعتبار ذلك انحرفا عن السلوك المألوف من جانب الربان .  
علة ذلك .

١ - لمحكمة النقض أن تراقب الموضوع في تكييفها للأفعال الصادرة من ربان الباخرة بأنها خطأ . وإذا كان افراغ رسالة الدقيق التي استوردتها الطاعة على الباخرة التي تمثلها الشركة المطعون ضدها ووضعها على رصيف الميناء تمهيدا لنقلها لا يعتبر في ذاته خطأ ، ذلك أن هذا الرصيف قد أعد لوضع البضائع عليه تمهيدا لشحنها على البواخر أو نقلها خارج الميناء .

٢ - إذا كان الثابت أن الضرر الذي لحق بأجولة الدقيق موضوع التداعي قد نجم عن اندفاع المياه على رصيف الميناء من ماسورة عادم الباخرة المشار إليها ، وكان هذا التصرف من ربانها يعتبر انحرفا عن السلوك المألوف وعن السلوك الواجب اتباعه قانونا طبقا لنص المادتين ٢ ، ٣ من قرار وزير الحرية رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن المحافظة على نظافة الموانئ والمياه الإقليمية الصادر تنفيذا للقانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن القواعد والنظم التي يعمل بها في الموانئ والمياه الإقليمية - الذي يحظر على السفن والعائمات في موانئ الجمهورية أو

ممراتها المائية إلقاء مخلفات الوقود والقانورات والفضلات في الماء أو على الأرض ويوجب عليها أن تستخدم ماصونا أو أكثر تلقى فيه الفضلات والمخلفات ، لمسا كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ تقي الخطأ عما وقع من ربان الباخرة ، يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن وزارة التموين ( الطاعنة ) أقامت الدعوى رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ تجاوى كلى الاسكندرية على الشركة الطعون ضدها بصفتها وكالة عن الباخرة فوراخيس انتهت فيها إلى طلب الحكم بإلزامها بمبلغ .. .. . تعويضا عن التلف الذى أصاب أجولة من رسالة دقيق استوردتها الطاعنة على الباخرة المشار إليها وذلك بعد تفريغها ووضعها على الرصيف إذ اندفعت مياه العادم من الفتحات الجانبية للباخرة أثناء رسوها على الرصيف فأتلف الدقيق ، وبتاريخ ٣١ / ١ / ١٩٧١ قضت محكمة اسكندرية الابتدائية برفض الدعوى فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٨ سنة ٢٧ ق تجاوى وبتاريخ ٥ / ٤ / ١٩٧٣ قضت محكمة استئناف اسكندرية بالتأييد . طعنت الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث أن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى الطاعنة به على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك نقول أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن الضرر الذى أصاب الأجولة نتج عن خطأ عمال التفريغ الذين

لم يضعوا محتويات الرسالة بمنأى عن متناول مياه العادم المندفعة من فتحات السفينة وأن هذا الخطأ يجب الخطأ الناشئ عن اندفاع المياه من السفينة التي كانت قد رست على الرصيف وتحدد تبعا لذلك اتجاه ماسورة العادم قبل البدء في عملية التفريغ فكان يتعين مراعاة ذلك عند التفريغ ، وهذا من الحكم خطأ ، ذلك إن الأرصفة مخصصة لتشوين البضاعة ولا توجد تعليمات أو نص في اللائحة الداخلية للموانئ الخاصة بميناء الاسكندرية يفرض على عمال التفريغ عدم وضعها عليها أو وضعها في مكان معين فيها أو على بعد معين من ماسورة عادم الباخرة ، ومن ثم فإن إلقاء تبعة التلف على عاتق عمال التفريغ لا أساس له من القانون ، في حين أن اللائحة المشار إليها تعرض على ربانة السفن عدم تشغيل رفاصات السفينة أثناء رسوها بالميناء وتمنع منعاً باتاً تسرب الزيت أو المياه منها ومن ثم يعتبر اندفاع المياه من ماسورة عادم الباخرة المشار إليها على رصيف الميناء إخلالاً من الريان بالتزام فرضته هذه اللائحة أدى إلى إلحاق ضرر بالطاعة تلتزم المطعون ضدها بتعويضه عملاً بالمادة ١٦٣ من التقنين المدني ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أيد الحكم الابتدائي في نفيه الخطأ عن الباخرة على قوله " لما كان مما لا ريب فيه هو أن السفينة كانت قد رست على الرصيف في وضع تحدد معه اتجاه ماسورة العادم وكان ذلك قبل عملية استلام الشحنة من على ظهر السفينة والبدء في عملية التفريغ الذي لم تقوم به الشركة المستأنف ضدها . . . لما كان ذلك وكان لا بد للسفينة الراسية من تصريف مياه العادم منها فإنه بلا شك يكون خطأ مقاول التفريغ بتقاعسهم عن وضع محتويات الرسالة بمنأى عن المياه المندفعة هو خطأ من جانبهم إنما يجب ما عسى أن يشكل ترك اندفاع مياه العادم على النحو سالف الذكر من خطأ بحيث ينفي مسئولية السفينة في هذا الصدد ولما كان لمحكمة النقض أن تراقب محكمة الموضوع في تكييفها للأفعال الصادرة من ربان الباخرة بأنها خطأ أو غير خطأ ، وكان إفراغ رسالة الدقيق التي استوردتها الطاعة على الباخرة التي تمثلها الشركة المطعون ضدها ووضعها على رصيف الميناء



بالقرب من السفينة تمهيدا لنقلها لا يعتبر في ذاته خطأ ، ذلك أن هذا الرصيف قد أعد لوضع البضائع عليه تمهيدا لشحنها على البواخر أو نقلها خارج الميناء ، وكان الثابت أن الضرر الذي لحق بأجولة الدقيق موضوع التداعى قد نجم عن اندفاع المياه على رصيف الميناء من ماسورة عادم الباخرة المشار إليها ، وكان هذا التصرف من ربانها يعتبر انحرافا عن السلوك المألوف وعن السلوك الواجب اتباعه قانونا طبقا لنص المادتين ٢ ، ٣ من قرار وزير الحربية رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن المحافظة على نظافة الموانئ والمياه الإقليمية - الصادر تنفيذا للقانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن القواعد والنظم التي تعمل بها في الموانئ والمياه الإقليمية - الذي يحظر على السفن والعائمات في موانئ الجمهورية أو ممراتها المائية إلقاء مخلفات الوقود والقاذورات والفضلات في الماء أو على الأرض ويوجب عليها أن - تستخدم ماعونا أو أكثر تلقى فيه تلك الفضلات والمخلفات ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ تقي الخطأ عما وقع من ربان الباخرة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخذ في تطبيقه بما يوجب نقضه والإحالة لبحث الأثر المترتب على هذا الخطأ ومسئولية الشركة المطعون ضدها عن تعويض الضرر الذي لحق الطاعنة .

## جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد  
مدني العصار ، زكي الصاوي ، صالح ، جمال الدين عبد الطيف وجمال الدين رافع

(١٣٥)

الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٢ القضائية :

(١ و ٢) استئناف " الأحكام غير الجائز استئنافها " . حكم تنفيذ عقارى .  
بطلان .

(١) اغفال قلم الكتاب اخبار المدين بايداع قائمة شروط البيع . لا بطلان . عدم تقيد المدين  
في هذه الحالة بميعاد الاعتراضات . لا يعد ذلك من حالات الوقف الحتمى للاجراءات الحكم  
برفض طلب الوقف في هذه الحالة . غير جائز استئنافه .

(٢) تأجيل البيع لبطلان إختيار المدين بايداع قائمة شروط البيع . حسب ورده بعد ذلك  
بجلسة البيع دون أن يتم ذلك بطلان الإجراءات أمام قاضى البيوع إلى ما قبل صدور حكم ايقاع  
البيع . رفض القاضى وقف البيع إلى أن يقضى في دعوى بطلان الاجراءات الأصلية التى أقامها  
المدين . عدم قابليته للاستئناف .

١ - أوجبت المادة ١٧٤ من قانون المرافعات على قلم الكتاب اخبار  
قوى الشأن بمن ورد ذكرهم بها ومنهم المدين بايداع قائمة شروط البيع إلا أن  
المادة ٢٠/ من القانون المذكور لم ترتب البطلان جزاء على مخالفة هذا  
الإجراء ، وإنما يكون الجزاء هو عدم جواز الاحتجاج بإجراءات التنفيذ على من  
لم يحصل أخباره ويكون له إبداء ما شاء من الطلبات والملاحظات أمام قاضى  
البيوع دون أن يتقيد بالميعاد المبين في المادة ٢٢ من قانون المرافعات وهو  
ثلاثة أيام قبل الجلسة المحددة بنظر الاعتراضات ، وبالتالى فإن طلبه وقف  
الاجراءات بناء على عدم اخبار أحد ممن أوجب القانون اخبارهم بايداع قائمة  
شروط البيع لا يكون من حالات الوقف الحتمى بل هو من حالات الوقف

الجوازي التي ترك لقاضي الموضوع تقدير مدى جدية أسبابه فيأمر بوقف البيع إذا بدا له أن الطلب جدي أو برفض الوقف ويأمر بالاستمرار في إجراءات التنفيذ إذا ظهرت له عدم جديته، ويكون الحكم برفض طلب وقف الإجراءات لهذا السبب غير جائز استثنائه طبقا للمادة ١/٤٥١ من قانون المرافعات سواء صدر قبل صدور حكم إيقاع البيع أو اقترن بصحوره .

٢ — إذ كان الثابت في الدعوى أنه بعد أن قضى في ١٩٧٠/١١/٢٢ بتأجيل البيع تأسيسا على بطلان أخبار الطاعن — المدين — بإيداع قائمة شروط البيع حضر الطاعن بجلسة ١٩٧١/١/١٧ التي حددت للبيع بناء على طلب المطعون عليهم ، ثم أجل البيع لجلسة ١٩٧١/٣/٧ وبها حضر الطاعن أيضا وطلب إيقاف البيع إلى أن يقضى في دعوى بطلان الاجراءات التي أقاموها بصفة أصلية ، فكان يتعين عليه وهو لم يخبر بإيداع قائمة شروط البيع وحضر بالجلسات أن يبدى منازعته المتعلقة ببطلان الاجراءات أمام قاضي البيوع إلى ما قبل صدور حكم إيقاع البيع ، وإذا لم يبد أى اعتراض على صحة الاجراءات وأصدر قاضي البيوع حكمه برفض طلب وقف الاجراءات فإنه يكون قد أعمل سلطته الجوازية ويكون قضاؤه غير قابل للاستئناف .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليهم اتخذوا إجراءات التنفيذ على عقارات مملوكة للطاعن بالدعوى رقم ٤٢٥ سنة ١٩٧٠ بيوع ديروط جلسة ١٩٧٠/٦/٢٨ للنظر فيما يحتمل تعدية من الاعتراضات حسب نص المادة ٤١٨/٤ مرافعات على قائمة شروط البيع وجلسة ١٩٧٠/٨/١ للبيوع في حالة عدم تقديم اعتراضات ، وأنهت



المحضر في ورقة إعلان الطاعن بالقائمة في ١٩٧٠/٦/٢ أنه خاطب أخته التي امتنعت عن استلام ورقة الإعلان ورفضت ذكر اسمها دون ذكر الأسباب فقام بتسليم الورقة إلى جهة الإدارة وأخطر الطاعن بذلك بكتاب مسجل في ١٩٧٠/٦/٣ وبجلسة ١٩٧٠/٩/٢٧ قررت المحكمة تأجيل البيع وكلفت قلم الكتاب اتخاذ إجراءات النشر بعد تحديد جلسة للبيع بناء على طلب ذوي الشأن وأستقضاهما على ما تبينته من أن قلم الكتاب لم يتم تنفيذ ما نصت عليه المادة ٤١٧ من قانون المرافعات بشأن أخبار المدين بأيداع قائمة شروط البيع في الميعاد ، ولأنه لم يتم بأخبار المدين بخطاب مسجل يعلم الوصول بتاريخ جلسة البيع ومكانه قبل الجلسة لخمانية أيام عملاً بنص المادة ٤٢٦/٢ من القانون المذكور ، وإذا حدد يوم ١٩٧٠/١١/٢٢ للبيع قرر وكيل الطاعن بقلم كتاب المحكمة ببطلان إعلانه بجلسة ١٩٧٠/١١/٢١ المحددة استناداً إلى الأوجه التي أوردها بالتقرير . وبجلسة ١٩٧٠/١١/٢٢ حكمت المحكمة برفض أوجه البطلان المذكورة وتأجيل البيع وكلفت قلم الكتاب باتخاذ إجراءات النشر بعد تحديد جلسة البيع بناء على طلب ذوي الشأن وبعد تنفيذ قلم الكتاب ما تقضي به المادتان ١٧ و ٤٢٦/٢ من قانون المرافعات . وبجلسة ١٩٧١/١/١٧ التي حددت للبيع حضر الطاعن وقررت المحكمة تأجيل البيع لجلسة ١٩٧١/٣/٧ مع نقص عشر الثمن الأسامي وكلفت قلم الكتاب باتخاذ إجراءات النشر ، وبالجلسة الأخيرة حضر وكيل الطاعن وطلب الحكم بوقف إجراءات البيع إلى أن يقضى في دعوى البطلان الأصلية التي أقامها برقم ١٨٢ سنة ١٩٧١ مدني ديروط ، وبذات الجلسة حكمت المحكمة برفض طلب الطاعن والاستمرار في إجراءات التنفيذ ثم حكمت بإيقاع البيع على طالبي البيع مقابل الثمن الأساس ومقداره ٨٣٤ جنيهاً و ٣٠٠ ملياً وأمرت المدين والحائز بالتسليم . استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنائه برقم ٤٩ سنة ٤٦ ق مدني أسبوط . وبتاريخ ١٩٧٢/٥/١٠ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستئناف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والتناقض ، وفي بيانه يقول إن محكمة أول درجة

حكمت في ١٩٧٠/١١/٢٢ — بطلان إعلان الطاعن بإيداع قائمة شروط البيع  
الحاصل في ١٩٧٠/٦/٢ وتكليف المظعون عليهم بإجراء ذلك الإعلان طبقاً للمادة  
٤١٧ مرافعات ولم يتم ذلك الإعلان حتى تاريخ إيقاع البيع في ١٩٧١/٣/٧ مما  
يكون معه ميعاد الاعتراض الممنوح للطاعن بموجب المواد ٤١٧ و ٤١٨ و ٤٢٢  
من قانون المرافعات لا زال قائماً لم يسقط ويمتنع معه على المحكمة المضي في إجراءات  
البيع ويتعين عليها وقف الإجراءات لحين الأخبار بإيداع قائمة شروط البيع للطاعن  
بإعلان صحيح . وإذ ونظر الحكم الصادر من ١٩٧١/٣/٧ وقف الإجراءات ،  
وأوتم البيع مقررًا بأن الأخبار بإيداع القائمة الحاصل في ١٩٧٠/٦/٢ تم صحيحاً  
مخالفاً بذلك حجية الحكم الصادر في ١٩٧٠/١١/٢٢ وعلى تقيض ما قضى به هذا  
الحكم من بطلان الإعلان المذكور ، فإن الحكم بإيقاع البيع يجوز استئنافه ، وإذ  
قضت محكمة الاستئناف بعدم جواز الاستئناف وبصححة الإعلان الحاصل  
في ١٩٧٠/٦/٢ فإن حكمها يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون والتناقض .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن المادة ٤١٧ من قانون المرافعات  
وإن أوجبت على قلم الكتاب إخبار ذوي الشأن ممن ورد ذكرهم بها ومنهم المدين  
بإيداع قائمة شروط البيع إلا أن المادة ٤٢٠ من القانون المذكور لم ترتب  
البطلان جزاء على مخالفة هذا الإجراء ، وإنما يكون الجزاء هو عدم جواز الاحتجاج  
بإجراءات التنفيذ على من لم يحصل أخباره ويكون له إبداء ما شاء من الطلبات  
والملاحظات أمام قاضي البيوع دون أن يتقيد بالميعاد المبين في المادة ٤٢٢ من  
قانون المرافعات وهو ثلاثة أيام قبل الجلسة المحددة لنظر الاعتراضات ، وبالتالي  
فإن طلب وقف الإجراءات بناء على عدم إخبار أحد ممن أوجب القانون إخبارهم  
بإيداع قائمة شروط البيع لا يكون من حالات الوقف الحتمي بل هو من حالات  
الوقف الجوازي التي يترك لقاضي البيوع تقدير مدى جدية أسبابه فيأمر بوقف  
البيع إذا بدا له أن الطلب جدي أو يرفض الوقف ويأمر بالاستمرار في إجراءات  
التنفيذ إذا ظهرت له عدم جديته ، ويكون الحكم برفض طلب وقف الإجراءات  
لهذا السبب غير جائز استئنافه طبقاً للمادة ١/٤٥١ من قانون المرافعات سواء  
صدر قبل صدور حكم إيقاع البيع أو اقترن بصدوره ، لما كان ذلك وكافة  
الثابت في الدعوى أنه بعد أن قضى في ١٩٧٠/١١/٢٢ بتأجيل البيع تأسيساً على



بطلان اخبار الطاعن بإيداع قائمة شروط البيع الحاصل في ١٩٧٠/٦/٢ حضر الطاعن بـجلسة ١٩٧١/١/١٧ التي حددت للبيع بناء على طلب المطعون عليهم ثم أجل البيع بـجلسة ١٩٧١/٣/٧ وبها حضر الطاعن أيضا وطلب إيقاف البيع إلى أن يقضى في دعوى بطلان الإجراءات التي أقامها بصفة أصلية ، فكان يتعين عليه وهو لم يخبر بإيداع قائمة شروط البيع وحضر بالجلسات أن يبدى منازحته المتعلقة ببطلان الإجراءات أمام قاضي البيوع إلى ما قبل صدور حكم إيقاف البيع ، وإذ لم يبد أى اعتراض على صحة الإجراءات وأصدر قاضي البيوع حكمه برفض طلب وقف الإجراءات فإنه يكون قد أعمل سلطته الجوازية ويكون قضاؤه غير قابل للاستئناف ، ويكون الحكم المطعون فيه قد التزم صحيح القانون إذ قضى بعدم جواز الاستئناف استنادا إلى أن الأسباب التي ساقها الطاعن لاستئناف حكم إيقاف البيع لا تتضمن طعنا على إجراءات المزايدة أو في شكل الحكم وإن قاضي البيوع لم يرفض طلبا لوقف الإجراءات في حالة كان رفضها واجبا قانونا وهي الحالات التي تميز استئناف حكم إيقاف البيع طبقا للمادة ١/٤٥١ من قانون المرافعات . ويضحى غير منتج بعد ذلك النعى على ما استورد إليه الحكم من صحة اخبار الطاعن في ١٩٧٠/٦/٢ بإيداع قائمة شروط البيع مخالفا قضاء المحكمة ببطلان هذا الإعلان في حكمها الصادر بتاريخ ١٩٧٠/١١/٢٢ ذلك أنه متى كان الحكم سليما في نتيجته فإنه لا يبطله ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد صادق المصارع ووزكي الصلوي صالح وجمال الدين عبد الطوف ، وجمال الدين رافع .

( ١٣٦ )

الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) حكم " بيانات الحكم " . بطلان .

وفاة الخصم أثناء نظر الدعوى . إيراد اسمه دون ذكر اسم ورثته الذين عجزت الدعوى  
قبلهم في ديباجة الحكم . لإبطال . علة ذلك .

( ٢ ) إيجار " التزامات المؤجر " .

التزام المؤجر بأن يرد إلى المستأجر ما أنفق في التحسينات بالعين المؤجرة أو ما زاد في قيمتها  
بعمله ودون معارضته . شرط . ألا يكون هناك اتفاق يقضى بغير ذلك .

( ٣ ) خبرة . نقض " السبب الجديد " .

بطلان عمل الخبير لمخالفته منطوق الحكم الصادر بتدبه . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام  
محكمة للنقض .

١ - النقض أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي لا يكون من شأنه  
التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى لا يعتبر - وعلى  
ما جرى به قضاء هذه المحكمة - نقصاً أو خطأ جسيماً مما عادت إليه المادة ١٧٨  
من قانون المرافعات أن ترتب عليه بطلان الحكم . لما كان ذلك وكان الثابت  
من الأوراق أن المساتف عليه قد توفي أثناء قيام الخصومة أمام محكمة الاستئناف  
فقطت تلك المحكمة بانقطاع سير الخصومة بوفاته ، ثم عجل الطاعن الاستئناف  
بصحيفة أعلنت للطعون عليها بصفتها وارثة له ، فإن مجرد إيراد اسم الخصم  
التوفي في ديباجة الحكم المطعون فيه دون ذكر اسم وارثه لا يعتبر نقصاً في

التعريف شخصها ولا يؤدي إلى تشكيك الطاعن في حقيقةها من حيث اتصالها بالخصومة المرددة في الدعوى بدليل أنه إختصمها في الطعن باسمها .

٢ - يلزم المؤجر طبقا ١/٥٩٢ من القانون المدني بأن يرد للمستأجر عند انقضاء الإيجار ما أنفق في التحسينات التي استحدثها في العقار بعلم المؤجر ودون معارضته أو مازاد في قيمة العقار بسبب هذه المنشآت بشرط ألا يكون هناك اتفاق يقضى بغير ذلك .

٣ - إذ خلت أوراق الطعن مما يفيد أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بطلان عمل الخبير بسبب مخالفته لمنطوق الحكم الصادر بدينه ، فإنه لا يقبل منه التحدى بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر الأوراق - تحصل في أن المرحوم .. .. . - مورث المطعون عليها - أقام الدعوى رقم .. .. . مدني القاهرة الابتدائية ضد الطاعن طلب فيها الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ عشرة آلاف جنيه ، وقال بيانا للدعوى أنه وآخرون استأجروا من الطاعن قطعة أرض فضاء .. .. . بالإسماعيلية وأقام هو عليها مباني سينما .. .. . ومنشآت أخرى من ماله الخاص ، ثم غادر شركاؤه البلاد وقام بينه وبين الطاعن نزاع انتهى صلحا أمام القضاء وانفقا على أن يؤبر إليه الطاعن هذه الدين بمقد مؤرخ ١٩٦٠/٢/١١ ، وإذا ثار النزاع بينهما من جديد واستصدر الطاعن حكما بطرده من الدين المذكورة فلهذا بتاريخ ١٩٦٣/٥/١٠ واستلم الأرض بما عليها من مباني ، ويحق له المطالبة بمبلغ ٧٢٥٠ جنيه قيمة المباني التي أقامها وبمبلغ ٢٧٥٠ جنيه تعويضا عن الضرر الذي لحقه

نتيجة موقف الطاعن معه ومجموع ذلك مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه، فقد أقام الدعوى للحكم له بطلانته . وبتاريخ ١٩٦٩/٢/٧ حكمت المحكمة برفض طلب التعويض وبمنح خبر لبيان المنشآت التي أقامها مورث المطعون عليها من ماله الخاص خلاف تلك الثابتة بمقدار الإيجار المؤرخ ١٩٦٠/٢/١١ مع تقدير قيمة المنشآت المذكورة مستحقة الإزالة عند المعايينة، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ ١٩٧٠/٦/٢٩ بالزام الطاعن بأن يدفع لمورث المطعون عليها مبلغ ٢٩٥٤ جنيه و ٧٠٠ مليم . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم .. .. مدني ، وأثناء نظر الاستئناف توفي مورث المطعون عليها وحكمت المحكمة بانقطاع سير الخصومة بوفاة ، ثم استأنفت الدعوى سيرها ضد المطعون عليها بوصفها وارثته . وبتاريخ ١٩٧٤/٥/١٥ حكمت المحكمة برفض الاستئناف ونأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة قررت أنه جدير بالنظر وحذرت جلسة لنظره ونهيا أصدرت النيابة على رأيه .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينمى الطاعن بالثاني منها على الحكم المطعون فيه البطلان ذلك أن الحكم صدر ضد .. .. .. على أنه هو المستأنف عليه في حين أنه توفي وقضت محكمة الاستئناف بانقطاع سير الخصومة بوفاة وعجل الطاعن الاستئناف مختصا المطعون عليها بصفقتها الوارثة الوحيدة للمستأنف عليه المذكور ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يشر إليها في ديباجته مما يعيبه بالبطلان .

وحيث إن هذا التمس غير سديد ، ذلك أن النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي لا يكون من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى لا يعتبر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — نقصا أو خطأ جسيما مما قصبت إليه المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن ترتب عليه بطلان الحكم ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المستأنف عليه .. .. .. قد توفي أثناء قيام الخصومة أمام محكمة



لاستئناف فقضت تلك المحكمة بانقطاع سير الخصومة بوفاة ثم عجل الطاعن الاستئناف بصحيفة أعلنت للطعون عليها بصفتها وارثه له ، فإن مجرد إيراد اسم الخصم المتوفى في دياجة الحكم المطعون فيه دون ذكر اسم وارثه لا يعتبر نقصاً في التعريف بشخصها ولا يؤدي إلى تشكك الطاعن في حقيقتها من حيث اتصالها بالخصومة المرددة في الدعوى بدليل أنه اختصمها في الطعن باسمها ، ومن ثم يكون هذا النعي في غير محله .

وحيث إن حاصل النعي بالسبين الأول والثالث أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت بالأوراق وأخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم يستند في قضائه إلى أن الطاعن نعى على الحكم المستأنف انقضاء بقيمة المباني التي أقامها مورث المطعون عليها بعد عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٠/٢/١١ ، في حين أنه أنكر على هذا الأخير حقه في التعويض عن المباني التي أقيمت قبل عقد الإيجار المذكور وبعده لأن مالك العقار يملك ما يقيمه المستأجر من منشآت طبقاً لقواعد الاتصاف المنصوص عليها في المادة ٩٢٢ من القانون المدني ، هذا إلى أن الحكم أهدر ما أتفق عليه الطرفان في عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٠/٢/١١ من أن الطاعن يملك المباني المقامة بالعين المؤجرة .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان المؤجر يلتزم طبقاً للمادة ١/٥٩٢ من القانون المدني بأن يرد للمستأجر عند انقضاء الإيجار ما أنفق في التحسينات التي استحدثها من العقار يعلم المؤجر ودون ما رضته أو ما زاد في قيمة العقار بسبب هذه المنشآت بشرط ألا يكون هناك اتفاق يقضي بغير ذلك ، وكان الثابت من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه لم ينص لموثر المطعون عليها بملكية المباني التي أقيمت على العقار المؤجر قبل عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٠/٢/١١ أو بعده وإنما اقتصر على القضاء بالزام الطاعن بأن يدفع لموثر المطعون عليها قيمة المنشآت التي أقامها في العقار المؤجر من ماله الخاص بعد عقد الإيجار ، وكان يبين من هذا العقد أنه نص في البند الثالث منه على أنه " من المفهوم بين الطرفين أن الأرض القضاء والفيلا الملحقة بها أصبحت سينا .. وأن المباني جميعها أصبحت ملكاً للطرف الأول / الطاعن / وهذه العبارة تفيد

أن المنشآت الموجودة وقت التعاقد مملوكة للطاعن ، وإذا خلا العقد من الاتفاق على مصير المنشآت التي يستحدثها مورث المطعون عليها في العين المؤجرة بعد التعاقد ، وكان الطاعن لم يمنع بشيء على قضاء الحكم بهذا الخصوص ، لما كان ذلك فإن النعي بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه البطلان ، وفي بيان ذلك يقول أن المحكمة الابتدائية ندرت خيرا في الدعوى وكلفت بتقدير قيمة المباني مستحقة الإزالة غير أن الخبير قدر قيمتها عند تحرير عقد الإيجار وعند المماينة مما يعيب تقريره بالبطلان ويبطل الحكم المطعون فيه الذي أخذه به .

وحيث إن هذا النعي مردود ، بأنه لما كانت أوراق الطعن قد خلت مما ينمى أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان عمل الخبير بسبب مخالفته لمنطوق الحكم الصادر بنده فإنه لا يقبل منه التعمد بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم ينعين وفض الطعن .

## جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين ومضوية  
السادة المستشارين /جلال عبد الرحيم عثمان ، ومحمد كمال عباس ، وصالح الدين يونس ، ومحمد  
وجدى عبد الصمد .

( ١٣٧ )

الطعن رقم ٧١١ لسنة ٤٥ القضائية :

( ١ ) ضرائب . شركات . تقادم .

اقرار أحد الشركاء فى شركات التضامن أو التوصية بدين مصلحة الضرائب أو بنزله عن التقادم .  
لا أثر له بالنسبة لباقي الشركاء .

( ٢ ) ضرائب . شركات . حكم . تقادم .

صدور الحكم بدين لمصلحة الضرائب قبل أحد الشركاء فى شركات التضامن أو التوصية . أثره .  
بده سرعان تقادم جديد بالنسبة لهذا الشريك مدته خمسة عشر سنة من تاريخ صدور  
الحكم .

١ - التقادم وأن كان ينقطع - طبقا لنص المادة ٣٨٤ من القانون  
المدنى - باقرار المدين بحق الدائن اقرار صريحا أو ضمنا ، إلا أنه من المقرر  
أن الإقرار حجة قاصرة على المقر وحده ولا يؤخذ بها غيره . وإذا كان الثابت من  
الأوراق أن الطلب المؤرخ فى ٢٠ أبريل سنة ١٩٧١ بمقاصه دين الضريبة فى دين  
مقابل - وهو ما اعتبره الحكم إقرارا ضمنا بالدين ينقطع به تقادم - والطلب  
المؤرخ فى ٦ من أكتوبر ١٩٦٦ بتسوية الحساب والذي استخلص منه الحكم  
التنازل عن التمسك بالتقادم موقع عليهما من أحد الشركاء وحده ، وكان مؤدى  
نص الفقرة الثانية من المواد ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - وعلى ما جرى  
به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع لم يعتد بالشخصية الاعتبارية لشركات  
التضامن أو التوصية ، فلم يخضعها بهذا الوصف للضريبة كما أخضع الشركات



المساهمة في المادة ٣١ منه بل سوى في حكم المادة ٣٤ بين الشريك المتضامن في هذه الشركات وبين الممول القسرد من حيث اخضاع كل منهما للضريبة في حدود ما يعيبه من ربح ، مما مقتضاه أن هذا الشريك يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول وهو المسئول شخصيا عن الضريبة ، ونتيجة لذلك يكون على هذا الشريك عبء تقديم الاقرار عن أرباحه في الشركة كما يجب أن توجه الإجراءات إليه شخصيا من مصلحة الضرائب ، كل ذلك إلا إذا كان الشريك قد أناب أحد الشركاء أو الغير في تقديم الإقرار عن الأرباح إلى مصلحة الضرائب فإن الإجراءات في هذه الحالة يجوز أن توجه إلى هذا النائب بصفته ، ولا ينال من ذلك النص في الفقرة الرابعة من المادة ٣٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي أضيفت بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والمعدلة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ على أنه " ومع ذلك تبقى الضريبة المربوطه على الشريك وديننا على الشركة في حدود ما كان يستحق على نصيبه في ربح الشركة لو فرضت عليه الضريبة مستقبلا " ، ذلك أن المشرع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إنما هدف بإضافة هذه الفقرة إلى ضمان تحصيل الضريبة المستحقة على الشريك ، مما لا يسوغ معه القول بأنه يجوز للشركة أو أحد الشركاء أن يتوب من غيره من الشركاء المتضامين في الإقرار بدين الضريبة أو التنازل عن المتمسك بتقديم الالتزام به ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وعول على الطلبين المقدمين من أحد الشركاء في قضائه بعدم سقوط حق الطاعة في اقتضاء دين الضريبة من باقي الشركاء الطاعنين — وهم شركاء متضامنون في شركة توصية — دون التحقق من نيابته عنهم في تقديمها ، فإنه يكون قاصر البيان .

٢ — مؤدى الفقرة الثانية من المادة ٣٨٥ من القانون المدني والفقرة الثانية من المادة ٢٩٢ من ذات القانون ، أنه إذا انتهى السبب الذي قطع التقادم السابق بحكم حائز قوة الأمر المقضى فإن مدة التقادم الجديد تكون — أيا كانت مدة التقادم السابق — خمس عشرة سنة من تاريخ صدور ذلك الحكم ، وإذا قطع الدائن التقادم بالنسبة إلى أحد المدنين فإن التقادم لا ينقطع بالنسبة إلى باقي المدنين ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم لا يحوز حجية الأمر المقضى فيه على غير الخصوم في الدعوى التي صدر فيها وكان الاستئناف رقم .. مقاما من

المطعون ضدهم على الطاعن الأخير دون باقي الطاعنين فإن الحكم في هذا الاستئناف لا يكون له حجياً قبلهم ولا يقطع التقادم بالنسبة إليهم ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد مداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — في أن لجنة الطعن قررت تخفيض تقديرات مصلحة الضرائب لأرباح منشأة الطاعنين — وهم شركاء في مصنع نسيج بعقد شركة توصية بسيطة في سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ إلى مبلغ ٨٨٦ ج يخص الشريك .. .. ( الطاعن الأخير ) منه مبلغ ٢٩٥ ج وحصصة التوصية ٢١١ ج و ٦٢٥ مليم والطاعنة الثانية ٢٢١ ج و ٦٢٥ مليم والثالثة ٢٤٧ ج و ٧٥٠ مليم ، واتخاذ هذه الأرباح أساساً لربط الضريبة على الشركاء في السنوات ١٩٤٨ سنة ١٩٤٩ إلى ١٩٥٠/١٩٥١ ، فأقام الطاعنون الدعوى رقم .. .. بالطعن في هذا القرار وصدر فيها الحكم بالفائه واعتبار نشاط المنشأة قد أسفر عن خسارة قدرها ٤٠ ج و ٤١١ مليم في سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ واتخاذ هذا المبلغ أساساً للتقدير في السنوات التالية حتى ١٩٥٠/١٩٥١ استأنفت مصلحة الضرائب والطاعن الأخير وحده بالاستئناف رقم .. .. القاهرة وصدر فيه الحكم باعتبار قرار اللجنة نهائياً بالنسبة للجنة التوصية وباقي الشركاء عدا المستأنف ضده ( الطاعن الأخير ) طعن الشركاء في هذا الحكم بطريق النقض ، وبتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٢ قضت محكمة النقض بعدم قبول الطعن استناداً إلى أن الطاعن الأخير أقام الدعوى أصلاً بصفته مديراً للشركة وصدر الحكم فيها على هذا الأساس ، وأن مصلحة الضرائب اختصته في الاستئناف بصفته الشخصية وقصرت الخصومة عليه وحده ولم يقض الحكم المطعون فيه بالزامه بشيء ولم يكن باقي الطاعنين خصوماً في



الاستئناف ولم يكن الطاعن الأخير يمثلهم فيه . أقام الطاعنون الدهوى رقم ..  
 .. .. تجارى القاهرة الابتدائية طالين الحكم بسقوط حكم الاستئناف  
 رقم .. .. القاهرة وسقوط حق مصلحة الضرائب بمضى أكثر من خمس  
 سنوات وقالوا يئانا لما أن مصلحة الضرائب لا تزال تمسك فيدهم بالحكم الاستئنافي  
 سالف البيان رغم أنها لم تكن قد استأنفت الحكم الابتدائي بالنسبة لهم ،  
 وبتاريخ ١٩٧٣/١٢/٨ حكمت المحكمة بسقوط حق مصلحة الضرائب في المطالبة  
 بما هو مستحق لها في سنوات النزاع بمضى المدة استأنفت مصلحة الضرائب هذا  
 الحكم بالاستئناف رقم .. .. .. القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٥/٤/٢١ حكمت  
 المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دهوى الطاعنين . طعن الطاعنون في هذا  
 الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم ، وعرض  
 الطعن على المحكمة في غرفة المشورة فعددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة  
 رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينمى الطاعنون بأولهما على الحكم المطعون  
 فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم أقام قضاءه بعدم  
 سقوط حق مصلحة الضرائب بالتقادم التجمعي على سند من القول بأنهم قدموا  
 بتاريخ ٢٠ من أبريل سنة ١٩٧١ طلبا لمأمورية الضرائب بنخص الضريبة  
 المستحقة عن السنوات من ١٩٤٨/٤٧ إلى ١٩٥١/٥٠ من المسدد منهم بالزيادة  
 عن السنوات ١٩٥٢/٥٢ إلى ١٩٦١/٦٠ مما يعتبر إقرارا منهم بدين الضريبة فلا  
 يسقط إلا بمضى خمسة عشر سنة إعمالا لنص المادة ٣٨٤ من القانون المدنى  
 فضلا عن أنهم كانوا قد قدموا بتاريخ ١٩٦٦/١٠/٦ طلبا بتسوية الحساب على  
 أساس الحكم الابتدائي وهو ما يفيد التنازل عن التمسك بالتقادم ، في حين أن  
 الطلبين كليهما صادران من أحد الشركاء دون وكالة عنهم ، وإذ نسب الحكم  
 المطعون فيه صلورهما منهم جميعا دون سند ، فإنه يكون مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن التقادم وإن كان يتقطع — طبقا  
 لنص المادة ٣٨٤ من القانون المدنى — بإقرار المدعى بحق الدائن إقرارا صريحا  
 أو ضمنيا ، إلا أنه من المقرر أن الإقرار حجة قاصرة على المقر وحده ولا يؤخذ



بها غيره . وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاب المؤرخ في ٢٠ من أبريل سنة ١٩٧١ بمقاصة دين الضريبة في دين مقابل — وهو ما اعتبره الحكم إقراراً ضمناً بالدين ينقطع به تقادمه — والطاب المؤرخ في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ بتسوية الحساب والذي استخلص منه الحكم التنازل عن التمسك بالتقادم، موقع عليهما من أحد الشركاء وحده ، وكان مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع لم يعتد بالشخصية الاعتبارية لشركات التضامن أو التوصية، فلم يخضعها بهذا الوصف للضريبة كما أخضع الشركات المساهمة في المادة ٣١ منه ، بل سوى في حكم المادة ٣٤ بين الشريك المتضامن في هذه الشركات وبين الممول الفرد من حيث إخضاع كل منهما لضريبة في حدود ما يصيبه من ربح ، مما يقتضاه أن هذا الشريك يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول وهو المسئول شخصياً عن الضريبة ، ونتيجة لذلك يكون على هذا الشريك عبء تقديم الإقرار عن أرباحه في الشركة ، كما يجب أن توجه الإجراءات إليه شخصياً من مصلحة الضرائب ، كل ذلك إلا إذا كان الشريك قد أناب أحد الشركاء أو الغير في تقديم الإقرار عن الأرباح إلى مصلحة الضرائب ، فإن الإجراءات في هذه الحالة يجوز أن توجه إلى هذا النائب بصفته ، ولا ينال من ذلك النص في الفقرة الرابعة من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي أضيفت بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والمعدلة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ على أنه ” ومع ذلك تبقى الضريبة المربوطة على الشريك وديننا على الشركة في حدود ما كان يستحق على نصيبه في ربح الشركة لو فرضت عليه الضريبة مستقبلاً “ ذلك أن المشرع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إنما يهدف بإضافة هذه الفقرة إلى ضمان تحصيل الضريبة المستحقة على الشريك، وهو ما أفصحت عنه الأعمال التحضيرية للقانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٠ ( تقرير لجنة المالية والتجارة والصناعة في مجلس الشيوخ وتقرير لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب مما لا يسوغ معه . القول بأنه يجوز للشركة أو أحد الشركاء أن ينوب عن غيره من الشركاء المتضامنين في الإقرار بدين الضريبة أو التنازل عن التمسك بتقادم الالتزام به ، إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وهو على الطلبين سألني البيان المقدمين من أحد الشركاء — في قاعة بعدم سقوط

حق الطاعة في اقتضاء دين الضريبة من باقى الشركاء الطاعنين — وهم شركاء متضامنون في شركة توصية — أو التحقق من نيابته عنهم في تقديمها ، فانه يكون قاصر البيان بما يستوجب تقضيه .

وحيث أن حاصل السبب الثانى الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم أقام قضاءه بعدم سقوط الالتزام بالضريبة بالتقادم انجمى على أن الحكم الصادر في الاستئناف رقم .. .. القاهرة باعتبار قرار لجنة الطعن نهائيا بالنسبة لحصة التوصية وباقى الشركاء هذا الطاعن الرابع من شأنه أن يجعل مدة السقوط خمسة عشر عاما طبقا لنص المادة ٣٨٥ من القانون المدنى ، في حين أن الطاعنين الثلاثة الأول لم تخصصهم المطعون ضدها في الاستئناف سالف البيان الذى قصرته على الطاعن الرابع وحده فلا يجوز قوة الأمر المقضى إلا بالنسبة له .

وحيث أن هذا النعى في محله ، ذلك أن النص في الفقرة الثانية من المادة ٣٨٥ من القانون المدنى ” على أنه إذا حكم بالدين وحاز الحكم قوة الأمر المقضى أو إذا كان الدين مما يتقادم بسنة واحدة وانقطع تقادمه بإقرار المدين كانت مدة التقادم الجديد خمس عشرة سنة . . . . “ وفي المادة ٢٩٢ في فقرتها الثانية ” وإذا انقطعت مدة التقادم أو وقف سريانها بالنسبة إلى أحد المدينين المتضامنين فلا يجوز للدائن أن يتمسك بذلك قبل باقى المدينين “ يدل على أنه إذا انتهى السبب الذى قطع التقادم السابق بحكم حاز قوة الأمر المقضى فإن مدة التقادم الجديد تكون — أيا كانت مدة التقادم السابق خمس عشرة سنة من تاريخ صدور ذلك الحكم ، وإذا قطع الدائن التقادم بالنسبة إلى أحد المدينين فإن التقادم لا ينقطع بالنسبة إلى باقى المدينين ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم لا يجوز حجية الأمر المقضى فيه على غير الخصوم في الدعوى التى صدر فيها ، وكان الاستئناف رقم .. .. القاهرة مقاما من المطعون ضدها على الطاعن الأخير دون باقى الطاعنين ، فإن الحكم الصادر في هذا الاستئناف لا يكون له حجية قبلهم ولا يقطع التقادم بالنسبة إليهم ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن ” الثابت من مظالة الحكم في الاستئناف رقم .. .. القاهرة الصادر جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤ — بقبول الاستئناف شكلا

وباعتبار قرار لجنة الضرائب الصادر في ١٩٥٤/١٢/٢١ نهائيا بالنسبة لحصة التوصية وباقي الشركاء ، ومن مظالمة الحكم الصادر في نفس الاستئناف بجلسة ١٩٦٣/٣/١٤ بإلغاء الحكم المستأنف وتعديل قرار اللجنة المظنون فيه وجعل أرباح الشركة في سنة النزاع ٤٨٢ جنيه و ١١٨ مليم ، فقد حدد هذان الحكمان الأرباح فإن الضرائب المستحقة بموجب هذين الحكمين لا تسقط إلا بمضي خمس عشر سنة من تاريخ صدورهما عملا بنص المادة ٣٨٥ مدني " يكون قد أخطأ في تطبيق بما يوجب تقضيه لهذا السبب أيضا

---



## جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عبد المال السيد وحضوية السادة المستشارين  
أحمد صلاح الدين زفرو، والدكتور عبد الرحمن عباد، ومحمد فاروق راتب، وإبراهيم فودة .

( ١٣٨ )

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٤ قضائية :

( ١ ) نزع الملكية للنفعة العامة . تعويض . دعوى .

التعويض عن نزع الملكية للنفعة العامة : عدم جـواز الالتجاء مباشرة إلى المحكمة لطلبه .  
شرط ذلك . أن تكون الجهة تازدة الملكية قد اتبعت الاجراءات القانونية لتقدير  
التعويض .

( ٢ ) دفع . تعويض . نزع الملكية للنفعة العامة . دعوى . حكم .  
استئناف .

الدفع بعدم قبول دعوى التعويض عن نزع الملكية للنفعة العامة لأنها مباشرة إلى المحكمة . دفع  
شكلى . لا تمتنع محكمة أول درجة ولايتها بقبوله . قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدفع .  
ويجوز إعادة الدعوى لمحكمة أول درجة لفصل في موضوعها .

أوجب القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للنفعة  
العامة في المادتين الخامسة والسادسة منه على الجهة القائمة باجراءات نزع الملكية  
للدفع أن تتخذ الاجراءات المحددة بها والتي تنتهى بتحرير كشف يتضمن بيان  
العقار المطلوب نزع ملكيته واسم مالكة وأصحاب الحق فيه ومحل إقامتهم  
والتعويض المندرج لهذا العقار وعرض هذه الكشف مع الخرائط في الأماكن  
المحددة للتعريضها وإخطار أصحاب الشأن بها كما خوات المادة السابعة لدعوى  
الشأن من الملاك وأصحاب الحقوق الاخرى على هذه البيانات بما في ذلك  
تقدير التعويض وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء مدة عرض الكشف

سألفه الذكر وبينت المادة الثالثة عشر تشكيل اللجنة المختصة بالفصل في المعارضات الخاصة بالتعويضات وأجازت المادة الرابعة عشر الطعن في قرارات هذه اللجنة أمام المحكمة الابتدائية على أن يكون حكمها انتائيا ويبين من هذه النصوص أنه وإن كان لا يجوز لصاحب الشأن الالتجاء مباشرة إلى المحكمة بطلب التعويض المستحق عن نزع الملكية إلا أن هذا الحظر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مشروطا بأن تكون الجهة نازعة الملكية قد اتبعت من جانبها الاجراءات التي أوجب عليها القانون اتباعها لتقدير التعويض فإذا لم تلتزم هذه الاجراءات في المواعيد التي حددها القانون كان لصاحب الشأن أن يلجأ إلى المحكمة المختصة للطالبة بالتعويض المستحق ، وإذا كان الواقع في الدعوى أن الطاعن بصفته لم يتخذ الاجراءات المشار إليها فإنه يكون للطعون عليه الالتجاء إلى المحكمة المختصة للطالبة بحقه وهو ما انتهى إليه الحكم الذي أصدرته محكمة الاستئناف في ١٩٧٥/٣/٩ فيما قضى به من إلغاء حكم محكمة أول درجة القاضي بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني .

٢ — الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها مباشرة للطالبة بالتعويض — عن نزع الملكية للنفعة العامة — هو في حقيقته دفع ببطلان الإجراءات فهو دفع موجه إلى إجراءات الخصومة وشكلها وكيفية توجيهها وبهذه المثابة يكون من الدفع الشككية وليس دفعا بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١١٥ من قانون المرافعات إذ أن المقصود بالدفع بعدم القبول الذي تعنيه هذه المادة هو كما صرحت المذكرة التفسيرية الدفع الذي يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى وهي الصفة والمصلحة والحق في رفع الدعوى باعتباره حقا مستقلا عن ذات الحق الذي ترفع الدعوى بطلب تقريره كأنعدام الحق في الدعوى أو سقوطه لسبق الصلح فيها أو لاقضاء المدة المحددة في القانون لرفعها ونحو ذلك مما لا يختلط بالدفع المتعلق بشكل الإجراءات من جهة ولا بالدفع المتعلق بأصل الحق المتنازع عليه من جهة أخرى ، فالمقصود إذن هو عدم القبول الموضوعي فلا تنطبق القاعدة الواردة في المادة ١١٥ مرافعات على الدفع الشككي الذي يتخذ اسم عدم القبول كما هو الحال في الدفع المطروح ، لأن العبرة هي بحقيقة الدفع وصرماه وليس بالتسمية التي تطلق عليه ، ومتى تقرر أن هذا الدفع

من الدفوع الشكلية وليس دفعا بعدم القبول بما ورد ذكره في المادة ١١٥ سالفة الذكر فإن محكمة أول درجة بقبولها هذا الدفع الشكلي والحكم بعدم قبول الدعوى تأسيسا على ذلك لا تكون قد استنفدت ولايتها في نظر موضوع الدعوى فإذا استؤنف حكمها وقضت محكمة الاستئناف بإلغاء هذا الحكم ورفض الدفع فإنه كان يجب عليها في هذه الحال أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر موضوعها لأن هذه المحكمة لم تقل كلمتها فيه ، ولا تملك محكمة الاستئناف التصدي لهذا الموضوع لما يترتب على ذلك من تفويت إحدى درجات التقاضي على الخصوم ، وإذا خالفت محكمة الاستئناف هذا النظر وتصدت لموضوع الدعوى وفصلت فيه فإن الحكم الذي أصدرته في ١٩٧٥/٣/٩ فيما يتعلق بنسب الخبير والحكم الصادر في ١٩٧٦/١٢/١٢ يكونان قد خالفا القانون .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — يستحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ... .. مدني كلي جنوب القاهرة على الطاعن بصفته للحكم بتحديد ثمن المتر من الأرض المتروعة ملكيتها بمبلغ ثلاثين جنيها بدلا من العشرة جنيها التي دفعها الطاعن مع إلزامه بأن يؤدي الفرق المستحق له وقال يانا للدعوى أنه يمتلك العقارين الميينين حدودا ومعالما بصحيفة الدعوى ولما تقدم بطلب للحصول على ترخيص بإقامة مباني عليها أفادته الإدارة الهندسية بمحافظة القاهرة بأن مساحة هذين العقارين بأكملها أصبحت ضائع تنظيم لدخولها في خط التنظيم المعتمد بالقرار رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ الخاص بإقامة كوبري غمرة وقدوت له مبلغ عشرة جنيهاث ثمنا لآلر الواحد وعند توقيعها على عقد البيع النهائي اعترض على هذا التقدير



ونص في البند الثاني من العقد على أنه لا يوافق على الثمن ويحتفظ لنفسه بالحق في المطالبة بفرق الثمن . قضت المحكمة بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٠ بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني استأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاء وإحالة الدعوى لمحكمة أول درجة للحكم له بطلباته وقيد الاستئناف برقم ٤٥٤ سنة ٩١ ق وبتاريخ ١٩٧٥/٣/٩ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول الدعوى ونذبت خيرا لتقدير قيمة أرض النزاع وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ١٩٧٦/١٢/١٢ بتحديد سعر المتر من أرض النزاع بمبلغ خمسة عشر جنيها . طعن الطاعن في الحكمين الصادرين بمجلسي ١٩٧٥/٣/٩ ، ١٩٧٦/٢/١٢ بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكمين .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكمين المطعون فيها بالبطلان لمخالفتهم مبدأ التقاضى على درجتين . وفي بيان ذلك يقول أن محكمة الدرجة الثانية تصدت لموضوع النزاع تأسيسا على أن محكمة أول درجة استنفدت ولايتها بالحكم الصادر بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني في حين أن حكم محكمة أول درجة أنصب على شكل الخصومة ولم يتصل بموضوع الحق المدعى به أو بشروط وجوده وبالتالي فهو في حقيقته قضاء يبطلان الإجراءات لعدم مراعاة المطعون عليه للإجراءات المنصوص عليها في قانون نزاع الملكية رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ - والتي تستوجب اللجوء إلى لجنة الفصل في المنازعات المنصوص عليها في المادة ١٣ منه ومن ثم فلا تستند المحكمة بهذا الحكم ولايتها في نظر موضوع الدعوى بما كان يتعين معه عليها بعد قضائها بإلغاء الحكم المستأنف أن تعيد الدعوى لمحكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها لأن هذه المحكمة لم تقل كلمتها فيه وإذا تصدت محكمة الدرجة الثانية لنظر الموضوع وفصلت فيه فإنها تكون قد حرمت الطاعن من حقه في التقاضى على درجتين وهو حق يتعلق بمبدأ أساسي من مبادئ النظام القضائي التي لا يجوز للمحكمة مخالفتها ولا يجوز لخصوم النزاع عنها - مما يعيب حكمها بخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ بشأن نزاع الملكية المقارات للنفعة العامة أوجب في المادتين الخامسة والسادسة على الجهة

القائمة بالإجراءات نزع الملكية للخدمة العامة أن تتخذ الإجراءات المحددة بها والتي  
تتضمن تحرير كشوف تتضمن بيان العقار المطلوب نزع ملكيته واسم مالكه  
وأصحاب الحق فيه ومحل إقامتهم والتعويض المقدّر لهذا العقار ومعرض هذه  
الكشوف مع الخرائط في الأماكن المحددة للشرع عنها وإخطار أصحاب الشأن  
بها كما خولت المادة السابعة لذوى الشأن من الملاك وأصحاب الحقوق الاعتراض  
على هذه البيانات بما في ذلك تقدير التعويض وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ  
إنهاء مدة عرض الكشوف مائة الذكر ويثبت المادة الثالثة عشر تشكيل اللجنة  
المختصة بالفصل في المعارضات الخاصة بالتعويضات وإجازت المادة الرابعة  
عشر الطعن في قرارات هذه اللجنة أمام المحكمة الابتدائية على أن يكون حكمها  
انتهائيا ويبين من هذه النصوص أنه وإن كان لا يجوز لمصاحب الشأن الالتجاء  
مباشرة إلى المحكمة بطلب التعويض المستحق من نزع الملكية إلا أن هذا  
الحظر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مشروط بأن تكون الجهة نازمة  
الملكية قد اتبعت من جانبها الإجراءات التي أوجب عليها القانون اتباعها لتقدير  
التعويض فإذا لم تلتزم هذه الإجراءات في المواعيد التي حددها القانون كان لمصاحب  
الشأن أن يلجأ إلى المحكمة المختصة للمطالبة بالتعويض المستحق . لما كان ذلك  
وكان الواقع في الدعوى أن الطامن بصفته لم يتخذ الإجراءات المشار إليها فإنه  
يكون للطعون عليه الالتجاء للمحكمة المختصة للمطالبة بحقه وهو ما انتهى إليه  
الحكم الذي أصدرته محكمة الاستئناف في ٩/٣/١٩٧٥ فيما قضى به من إلغاء  
حكم محكمة أول درجة القاضي بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني ،  
إذ كان ذلك — وكان الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها مباشرة للمطالبة بالتعويض  
هو في حقيقة دفع ببطالان الإجراءات فإن هذا الدفع يكون موجها إلى إجراءات  
الخصومه وشكلها وكيفية توجيهها وبهذه المثابة يكون من الدفوع الشكليه وليس  
دفعا بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١١٥ من قانون المرافعات إذ أن المقصود  
بالدفع بعدم القبول الذي تعنيه هذه المادة هو كما صرحت به المذكرة التفسيرية  
الدفع الذي يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى  
وهي الصفة والمصلحة والحق في رفع الدعوى باعتباره حقا مستقلا من ذات



الحق الذي ترفع الدعوى بطلب تقريره ، وكأنه دأب الحق في الدعوى أو سقوطه لسبق الصلح فيها أو لانقضاء المدة المحددة في القانون لرفضها ونحو ذلك مما لا يختلط بالدفع المتعلق بشكل الاجرامات من جهة ولا بالدفع المتعلق بأصل الحق المتنازع عليه من جهة أخرى ، والمقصود إذن هو عدم القبول الموضوعي فلا تنطبق القاعدة الواردة في المادة ١١٥ مرافعات على الدفع الشكلي الذي يتخذ اسم عدم القبول كما هو الحال في الدفع المطروح ، لأن العبرة هي بحقيقة الدفع ومرماه وليس بالتسمية التي تطلق عليه ، ومتى تقرر أن هذا الدفع من الدفوع الشكلية وليس دفعا بعدم القبول مما ورد ذكره في المادة ١١٥ سالفه الذكر فإن محكمة أول درجة بقبولها هذا الدفع الشكلي والحكم بعدم قبول الدعوى تأسيسا على ذلك لا تكون قد استغفلت ولايتها في نظر موضوع الدعوى فإذا استأنفت حكمها وقضت محكمة الاستئناف بإلغاء هذا الحكم ورفض الدفع فإنه كان يجب عليها في هذه الحال أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر موضوعها لأن هذه المحكمة لم تقل كلمتها فيه ، ولا تملك محكمة الاستئناف التصدي لهذا الموضوع لما يترتب على ذلك من تفويت إحدى درجات التقاضي على الخصوم وإذا ألفت محكمة الاستئناف هذا النظر وتصلت لموضوع الدعوى وفصلت فيه فإن الحكم الذي أصدرته في ١٩٧٥/٣/٩ فيما يتعلق بتدب الخبير والحكم الصادر في ١٩٧٦/١٢/١٢ يكونان قد خالفا القانون مما يستوجب نقضهما .

ولما تقدم يتعين إحالة القضية إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية لنظر الموضوع .



## جلسة ١١ من مارس ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خنف وعضوية السادة المستشارين :  
محرم عطية ، وحسن السنباطي ، والدكتور بشري رزق ، ومحمد حسب الله

( ١٣٩ )

الظن ٤٨٦ لسنة ٤٤ القضائية :

( ٢٤١ ) عمل . تأمينات اجتماعية . مقاول . اثبات .

( ١ ) عدم اعتراض رب العمل على حساب الاشتراكات لدى هيئة التأمينات الاجتماعية . لا يمنعه من الالتجاء إلى القضاء - خلال الموايد التي نصت فيها المادة ١٣ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .  
( ٢ ) التزام المقاول وسدّه دون صاحب العمل بأداء الاشتراكات عن العمال إلى هيئة التأمينات الاجتماعية . عدم إخطار الهيئة باسم المقاول وعنوانه في المعاد م ١٨ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . لا يهض قرينة على أن رب العمل هو الذي أقام البناء بعمال تابعين له .

١ - مؤدى نص المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا لم يسلك صاحب العمل سبيل الاعتراض على الحساب الذي أخطرت به الهيئة فإن حقه الأصلي في الالتجاء إلى القضاء يظل قائماً خلال الموايد التي نصت عليها هذه المادة . وإذا كانت الهيئة الطاعنة قد أقرت في صحيفة الظن أنها أخطرت المطعون ضده بحساب الاشتراكات التي تطالب بها بموجب الاخطارين المؤرخين ١٦ من مارس ١٩٧٢ ، وكان البين من واقع الدعوى الذي أثبتته الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده أقام دعواه بتاريخ ٣ من مايو ١٩٧٢ في خلال الموايد التي حددتها المادة ١٣ ، فإن هذه الدعوى مقبولة .

٢ - مؤدى نص المادة ١٨ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المقاول وحده هو الملزم بأداء الاشتراكات بالنسبة للعمال الذين استخدمهم لتنفيذ العمل

باعتباره رب العمل الحقيقي دين صاحب البناء الطرف الآخر في عقد المقاولة ، وفي حالة عدم قيام الأخير بإخطار الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بامم المقاول وعنوانه في الميعاد المقرر يكون للهيئة مطالبته بالتعويض إن كان له مقتضى ، فلا تقيم واقعة عدم الإخطار هذه قرينة قانونية على أنه هو الذي أقام البناء بعمال تابعين له ، ما دامت المادة ١٨ المشار إليها قد اقتضت الدمامة اللازمة لقيامها ذلك أن القرينة القانونية لا تقوم بغير نص في القانون وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى تأييد حكم محكمة الدرجة الأولى ببراءة ذمة مورثه المطعون ضده من المبلغ موضوع التداعى ابتناء على أنها ليست صاحبة العمل بالنسبة للبناء الذي أقامته وإن عدم إخطارها الهيئة الطاعنة بامم المقاول الذي تولى البناء لا يعنى إقامته بعمال تحت إشرافها ورقابتها ، فإنه يكون قد خلص إلى نتيجة سديدة في القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم .. .. عمال كلى الاسكندرية على الهيئة الطاعنة بطلب الحكم بعدم أحقيتها في مبلغ ٥١٨ جنيه و ٩٠٠ مليم وبراءة ذمة مورثه المرحومة .. .. منه وقال بيانا للدعوى أن الهيئة طالبت بهذا المبلغ على أساس أنه قيمة الاشتراكات عن العمال الذين قاموا بعمليات البناء موضوع الترخيص رقم ٦٣ ، ١٠٤ لسنة ١٩٦٩م الذين استصدرتها مورثته وإذا كانت المورثة غير ملزمة بذلك المبلغ لأنها مالكة البناء وقد عهدت بهذين العاملين إلى مقاولين متعددين فقد أقام دعواه بطلباته سالفه البيان وتاريخ ٢٥ من يناير سنة ١٩٧٣م حكمت المحكمة ببراءة ذمة تلك المورثة من مبلغ ٥١٨ جنيه و ٩٠٠ مليم موضوع المطالبة عن الترخيص رقم ٦٣ و ١٠٤ لسنة ١٩٦٩م الصادرين



بشأن العقار ... .. استأثرت الهيئة هذا الحكم باستئنافها المقيّد برقم ... .. مدني أمام محكمة استئناف الاسكندرية فقضت في ١٠ من مارس سنة ١٩٧٤ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الهيئة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبلغت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ابتناء على وجهي سبب تلطع . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فجددت لئظره جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٧٨ ، وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنمى به الهيئة الطاعنة على الحكم على المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله من وجهين ( أولا ) أن المطعون ضده لم يعترض على الحساب الذي أخطرت به الهيئة في ميعاد الخمسة عشرة يوما المنصوص عليها بالمادة ١٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ورفع دعواه عند انقضاء هذا الميعاد وبعد أن أصبح الحساب نهائيا مما يقطع حقه . لكن الحكم المطعون فيه انتهى إلى تخصيص المواعيد المقررة بالمادة ١٣ المشار إليها بحالة المنازعة في مقدار الحساب دون أساس الالتزام رغم ورود نصها عاما ( وثانيهما ) أن نص المادة ١٨ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وضع قرينة قانونية مؤداه أن مالك العقار الذي يقيم بناء على أرضه ولا يخطر الهيئة في الميعاد الذي حددته هذه المادة بأنه عهد بأعمال البناء إلى مقاولين يكون قد أقامه بعمال عملوا لديه تحت إشرافه ورقابته فيعتبر صاحب العمل بالنسبة لهم ويلتزم بالاشتراكات المستحقة لها في هذا الخصوص ولا يعفى منها إلا إذا أثبت عكس هذه القرينة عن طريق قيامه بهذا الإخطار على الوجه المقرر في القانون وهو ما لم يقيم المطعون ضده بآثباته مما يستوجب إلزامه بالاشتراكات المطالب بها . بيد أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر وخلص إلى أن المادة ١٨ المنوه عنها لا تقيم قرينة قانونية على أن المطعون ضده أقام البناء بعمال لديه تحت إشرافه وتوجيهه في حالة عدم قيامه بالإخطار المذكور .

وحيث إن هذا النعى في وجهه الأول غير سديد ، ذلك أن مؤدى نص المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - وهو على



ماجرى به قضاء هذه المحكمة أنه إذا لم يسلك صاحب العمل سبيل الاعتراض على الحساب الذى أخطرت به الهيئة فإن حقه الأصلى فى الالتجاء إلى القضاء يظل قائما خلال المواعيد التى نصت عليها هذه المادة . ولما كانت الهيئة الطاعنة قد أقرت فى صحيفة الطعن أنها أخطرت المطعون ضده بحساب الاشتراكات التى تطالبه بها بموجب الإخطارين المؤرخين ١٦ من مارس سنة ١٩٧٢ ، وكان البين من واقع الدعوى الذى أثبتته الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده أقام دعواه بتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٧٢ فى خلال المواعيد التى حددتها المادة ١٣ ، فإن هذه الدعوى تكون مقبولة ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى قد انتهى إلى النتيجة التى تتفق وصحيح حكم القانون فلا يعيبه ما تضمنته أسبابه من تفريرات قانونية خاطئة إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذه الأسباب بغير أن تنقضه . والنمى فى وجهه الثانى مردود ، ذلك أنه لما كان مؤدى نص المادة ١٨ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المقاول وحده هو الملزم بأداء الاشتراكات بالنسبة للعمال الذين استخدمهم لتنفيذ العمل باعتباره رب العمل الحقيقى دون صاحب البناء الطرف الآخر فى عقد المقاولة وفى حالة عدم قيام الأخير بإخطار الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية باسم المقاول وعنوانه فى الميعاد المقرر يكون للهيئة مطالبته بالتعويض إن كان لا مقتضى . فلا تقيم واقعة عدم الإخطار هذه قرينة قانونية على أنه هو الذى قام البناء بعمال تابعين له ، مادامت المادة ١٨ المشار إليها قد افترقت الدعامة اللازمة لقيامها ذلك أن القرينة القانونية لا تقوم بغير نص فى القانون . وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى تأييد حكم محكمة الدرجة الأولى ببراءة ذمة مورثه المطعون ضده من المبلغ موضوع التداعى ابتناء على أنها ليست صاحبة العمل بالنسبة للبناء الذى أقامته وأن عدم إخطارها الهيئة الطاعنة باسم المقاول الذى تولى البناء لا يعنى أنها أقامته بعمال تحت إشرافها ورقابتها ، فانه يكون قد خلص إلى نتيجة سديدة فى القانون ، ولا يعيبه ما استورد إليه من تفريرات قانونية خاطئة . ويضحي النعى عليه بهذا الوجه فى غير محله

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطلب .

## جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٧٨

بقيادة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف وعضوية السادة المستشارين: محمود عطية، وحسن السباطي، والدكتور بشرى رزق، ورأفت عبد الرحيم .

( ١٤٠ )

الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٤٤ القضائية :

( ٢٤١ ) عمل . العاملون بالقطاع العام .

(١) قواعد وقف العاملين بالقطاع العام عن العمل . تنظيمها بالقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ .  
لا محل لأعمال قواعد قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

(٢) العاملون بالقطاع العام . وقف العامل من عمله . م ٥٧ ق ٦١ لسنة ١٩٧١ .  
شموله الوقف الذي تقتضيه مصلحة التحقيق الإداري أو الجنائي .

١ - مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام أن أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، لا تسرى على العاملين بالقطاع العام إلا فيما لم يرد بشأنه نص في النظام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، وإذا نظمت المادة ٥٧ - من نظام العاملين الصادر بالقطاع العام - قواعد وإجراءات وقف العاملين بالقطاع العام عن العمل ، ومدى حقوقهم في الحصول على مرتباتهم خلال فترة الوقف ، فإنه لا يكون ثمة مجال لإعمال أحكام قانون العمل في هذا الشأن .

٢ - تنص المادة ٥٧ من نظام العاملين بالقطاع العام على أنه " لرئيس مجلس الإدارة أن يوقف العامل عن عمله احتياطياً إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، ولا يجوز مد هذه المدة إلا بقرار من المحكمة المشار إليها في المادة ٤٩ من هذا النظام ، ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف

مرتبته ، ويجب عرض الأمر على المحكمة خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف لتقرر ما تراه في نصف المرتب الموقوف صرفه وإلا وجب صرف المرتب كاملا حتى تصدر المحكمة قرارها في هذا الشأن . . . . . ، وإذا كانت عبارة " وقف العامل عن عمله احتياطيا إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك " قد وردت في صيغة عامة مطلقة بحيث تشمل الوقف الذي تقتضيه مصلحة أى تحقيق سواء أكان إداريا أم جنائيا ، فإن قصر الأحكام الواردة في هذه المادة على حالة وقف العامل بسبب التحقيق الإداري وحده يكون تقييدا لمطلق النص وتخصيصا لعمومه بغير مخصص وهو ما لا يجوز .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم .. .. عمال كلى جنوب القاهرة على بنك .. الطاعن طالبا الحكم بإلزامه بأن يؤدي له مبلغ ٣٧٨ جنيها وما يستجد بواقع ٣١ جنيها و ٥٠٠ مليم شهريا من ١٤ / ٢ / ١٩٧١ وحتى إعادته لعمله ، وقال بيانا لدعواه إنه يعمل لدى الطاعن منذ سنة ١٩٤٦ ، وتاريخ ١٩٧١/٥/٢٣ صدر قرار بوقفه عن العمل مع صرف نصف مرتبه بمناسبة تحقيق أجرى معه ، ثم قررت المحكمة التأديبية مد وقفه حتى ١٣ / ٢ / ١٩٧١ بحيث كان يتعين إعادته إلى العمل من اليوم التالى ؛ إلا أن الطاعن أخطره بصدور قرار جديد بوقفه استنادا إلى المادة ٦٧ من قانون العمل . . . وإذا كان لا يجوز الاستناد إلى هذه المادة لأنها لا تنطبق على العاملين بالقطاع العام ، وكانت المحكمة التأديبية المختصة لم تصدر قرارا بمد وقفه بعد ١٣ / ٢ / ١٩٧١ ، فإنه يستحق نصف مرتبه الموقوف صرفه إليه ومقداره ٣١ جنيها و ٥٠٠ مليم شهريا اعتبارا من اليوم التالى ، ولذلك أقام دعواه بطلانته. سائلة البيان . وتاريخ



١٩٧٣/٤/٦ حكمت المحكمة للمطعون ضده بطلباته آتفة الذكر ، قاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة ، وقيد الاستئناف برقم .. .. ، وفي ١٩٧٤/٥/٣٠ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٧٨/٢/٤ وفيها التزمت النيابة رأيا .

وبحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل للوجه الثاني من السبب الأول والسبب الثاني الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن المطعون ضده أوقف عن العمل في ١٩٧١/٥/٢٣ وعرض أمره على المحكمة التأديبية فقررت مد وقفه حتى ١٩٧١/١٢/١٣ ، وإذا كانت الواقعة المنسوبة إليه هي جريمة تزوير وصدر قرار النيابة العامة بإحالة إلى مستشار الإحالة ، فقد أصدر رئيس مجلس الإدارة قرارا بوقفه عن العمل حتى يفصل في الدعوى الجنائية المقامة ضده عملا بمقتضى المقرر في المادة ٦٧ من قانون العمل والفقرة الثانية من المادة الأولى من مواد إصدار القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ التي تنص على بيان أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون ، إلا أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن نص المادة ٥٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه - المقابل لنص المادة ٦٨ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ - كاف وشامل لحالات التحقيق إداريا وجنائيا ولا يتعارض مع نص المادة ٦٧ من قانون العمل لأن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والقرار الجمهوري السابق عايد خاصان بالعاملين في القطاع العام ولا تنقص فهما يستوجب الرجوع إلى قانون العمل ، وهو ما يشوبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب لأن عدم التعارض بين هذه المواد يرجع - خلافا لما ذهب إليه الحكم - إلى أن الوقف عن العمل طبقا للمادة ٥٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ مقصور على التحقيق الإداري الذي يملك رئيس مجلس الإدارة توقيع جزاء بشأنه ، وما دام هذا القانون قد خلا من نص بشأن الوقف الاحتياطي عن العمل المرتبط باتهام جنائي ، فإنه يتعين الرجوع إلى قانون العمل باعتباره الشريعة العامة ، وأخذا بقاعدة الإحالة الواردة في المادة ٢/١ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ — بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام تنص على أن "تسرى أحكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام" فإن مؤدى ذلك أن أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لا تسرى على العاملين بالقطاع العام إلا فيما لم يرد بشأنه نص في النظام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١. لما كان ذلك وكانت المادة ٥٧ من نظام العاملين بالقطاع العام المشار إليه تنص على أنه "لرئيس مجلس الإدارة أن يوقف العامل عن عمله احتياطيا إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، ولا يجوز مد هذه المدة إلا بقرار من المحكمة المشار إليها في المادة ٤٩ من هذا النظام ، ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف مرتبه ويجب عرض الأمر على المحكمة خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف لتقرر ما تراه في نصف المرتب الموقوف صرفه وإلا وجب صرف المرتب كاملا حتى تصدر المحكمة قرارها في هذا الشأن . . . وكانت عبارة "وقف العامل عن عمله احتياطيا إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك" قد وردت في صيغة عامة مطلقة بحيث تشمل الوقف الذي تقتضيه مصلحة أى تحقيق سواء أكان إداريا أم جنائيا ، فان قصر الأحكام الواردة في هذه المادة على حالة وقف العامل بسبب التحقيق لمطلق النص وتخصيصها لعمومه بغير تخصيص وهو ما لا يجوز . وإذ نظمت المادة ٥٧ المشار إليها قواعد وإجراءات وقف العاملين بالقطاع العام عن العمل ومدى حقوقهم في الحصول على مرتباتهم خلال فترة الوقف ، فانه لا يكون ثمة مجال لإعمال أحكام قانون العمل في هذا الشأن . لما كان ما تقدم وكان الواقع الذى سجله الحكم المطعون فيه ولم يجادل فيه الطاعن ، أن المطعون ضده من العاملين بالقطاع العام ، وقد صدر القرار بوقفه عن العمل فى ١٩٧١/٥/٢٣ مع وقف صرف نصف مرتبه، وقررت المحكمة التأديبية المختصة مد وقفه حتى ١٩٧١/١٢/١٣ ثم لم يطرح أمره عليها من بعد ، وكان الحكم قد رتب على ذلك على وجوب إعمال حكم المادة ٥٧ من نظام العاملين بالقطاع العام المشار إليها قضائه بتأييد الحكم المستأنف فيما انتهى إليه من أخقية المطعون ضده فى صرف



نصف مرتبه الموقوف صرفه إليه ما دامت المحكمة المختصة لم تصدر قراراً بمد وقفه بعد ١٩٧١/١٢/١٣ ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعي عليه بخالفة القانون والقصور في التسبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل الوجه الأول من السبب الأول الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم الابتدائي أقام قضاءه على حكم المادة ٦٨ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، في حين أن هذا القرار كان قد ألغى بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذي عمل به من تاريخ نشره في ١٩٧١/٩/٣٠ . وإذ عرض الحكم المطعون فيه لما أثاره الطاعن بهذا الشأن وأهدره بمقوله أن تطبيق حكم المادة ٦٨ المشار إليها كان بصدد وقف المطعون ضده الذي تم في ١٩٧١/٥/٢٣ ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتناقض مع ما أثبتته في سرد الوقائع من أن الوقف الاحتياطي كان في ١٩٧١/١٢/١٣ وبالتالي لا يجوز إخضاعه لحكم القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه — وعلى ما سلف بيانه في الرد على سبب الطعن السابق — أنه أعمل حكم المادة ٥٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على واقعة التراجع ، وكانت إحالته على أسباب الحكم الابتدائي مقصورة على ما يتعارض منها مع المنحى المفاير الذي اتجه إليه في أسبابه ، فإن ما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جاسية ١١ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المرجوف ورئيسا والسادة المستشارين :  
شرف الدين خيرى ، و أحمد شيبه الحمد ، وألفى بقطر حبشى ، و أحمد شوقى المليجى .

(١٤١)

الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٥ القضائية :

عمل . مقاول . تأمينات اجتماعية . إثبات . حكم " القصور "

التزام المقاول وحده دون صاحب العمل بأداء الاشتراكات عن العمال إلى هيئة التأمينات الاجتماعية . عبء إثبات قيام مقاول بتنفيذ العمل . وقوعه على عاتق رب العمل .

مفاد نص المادة ١٨ من قانون التأمينات الاجتماعية أن المقاول وحده هو الملزم بأداء الاشتراكات للعمال الذين استخدمهم لتنفيذ العمل باعتباره رب العمل الحقيقي دون صاحب العمل الطرف الآخر في عقد المقاوله — شريطة أن يثبت هذا الأخير أنه عهد بتنفيذ العمل إلى مقاول — وفي حالة عدم قيامه باخطار هيئة التأمينات باسم المقاول وعنوانه ، كان للهيئة مطالبة بالتعويض إن كان له مقتضى خلافا للمقاول الأصلي الذى جعله المشرع متضامنا مع المقاول من الباطن في الوفاء بالالتزامات المقررة في قانون التأمينات الاجتماعية ، وإذا كان الحكم المطعون ضده غير ملزم بأداء اشتراكات التأمين أخذا بدفاعه القائم على أنه عهد بإقامة البناء إلى مقاول دون بحث ما أبدته الطاعنة في دفاعها من أنه قام بنفسه بتنفيذ أعمال البناء بما يستتبع إلزامه بأداء الاشتراكات عن العمال الذين استخدمهم ، فانه يكون قد شابها قصور في التسبيب .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم .. .. مدني كلي الاسكندرية على الطاعة — الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — بطلب الحكم ببراءة ذمته من مبلغ ٢٨٢ جنيها و ٩٨٤ مليا ، وقال ياتا لها أنه يمتلك قطعة أرض بالاسكندرية واستصدر الترخيص رقم ٣٦ ، ٧٩ لسنة ١٩٧٢ لإقامة بناء عليها وعهد بذلك إلى مقاول ، وقد وجهت إليه الطاعة خطابا تطالبه فيه بأداء مبلغ ٢٨٢ جنيها و ٩٨٤ مليا قيمة اشتراكات التأمين المستحقة على عمال البناء ومبالغ أخرى إضافية ، ولما كان لا يعتبر صاحب العمل ولا يخضع لقانون التأمينات الاجتماعية ودمته بريئة من ذلك المبلغ فقد أقام دعواه بطلباته المتقدمة . وبتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٧ قضت المحكمة ببراءة ذمته من مبلغ ٢٨٢ جنيها و ٩٨٤ مليا . استأنفت الطاعة هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وفيه الاستئناف رقم .. .. ، وبتاريخ ١٩٧٥/١/١٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على فرقة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٧٨/٢/١١ وفيها التزمت النيابة رأيها وحيث إن مما تنعاه الطاعة بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه خالف أحكام القانون المتعلقة بالاثبات فيما قرر من أن المطعون ضده ذكر أنه عهد بتنفيذ العمل لمقاول ولم تقدم الهيئة ما ينفي ذلك كما أورده الحكم المطعون فيه أنه لا يجوز للهيئة مطالبة مالك البناء بالاشتراكات المستحقة على العمال الذين قاموا بالبناء طالما ثبت أن المالك قد عهد بالبناء إلى مقاول ، ذلك أن المشرع لم يلق على عاتق الهيئة إثبات أن صاحب العمل لم يعهد بالعمل لمقاول كما أن المطعون ضده لم يثبت أنه عهد بالعمل لمقاول سوى قوله المرسل الذي لم يقم عليه دليل ومع ذلك اعتبر الحكم المطعون فيه أنه ثبت أن المالك قد عهد بالبناء لمقاول دون أن يوضع أدلة الثبوت التي استند إليها مما يجعل الحكم مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .



وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كان يبين من استقراء نصوص المواد ٤ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه لا يلتزم بأداء الاشتراكات من أصحاب الأعمال من العاملين لديهم ، إلا أولئك الذين يستخدمون عمالا يعملون تحت إشرافهم لقاء أجر طبقا للتعريف الوارد بالمادة الأولى من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وكانت المادة ١٨ من قانون التأمينات الاجتماعية قد نصت على أنه : " إذا عهد بتنفيذ العمل لمقاول وجب على صاحب العمل إخطار هيئة التأمينات الاجتماعية باسم المقاول وعنوانه قبل تاريخ البدء في العمل بثلاثة أيام على الأقل ، ويلتزم المقاول بالنسبة للمقاول من الباطن ، ويكون المقاول الأصلي والمقاول من الباطن متضامنين في الوفاء بالالتزامات المقررة في هذا القانون " فإن مفاد ذلك أن المقاول وحده هو الملزم بأداء الاشتراكات بالنسبة للعمال الذين استخدمهم لتنفيذ العمل باعتباره رب العمل الحقيقي دون صاحب العمل الطرف الآخر في عقد المقاولة — شريطة أن يثبت هذا الأخير أنه عهد بتنفيذ العمل إلى مقاول — وفي حالة عدم قيامه باخطار هيئة التأمينات الاجتماعية باسم المقاول وعنوانه ، كان للهيئة مطالبة بالتعويض إن كان له مقتضى خلافا للمقاول الأصلي الذي جعله المشرع متضامنا مع المقاول من الباطن في الوفاء بالالتزامات المقررة في قانون التأمينات الاجتماعية . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على اعتبار أن المطعون ضده غير ملزم بأداء اشتراكات التأمين أخذا بدفاعه القائم على أنه عهد بإقامة البناء إلى مقاول قولا مسلما دون بحث ما أبدته الطاعنة في دفاعها من أنه قام بنفسه بتنفيذ أعمال البناء بما يستتبع الزامه بأداء الاشتراكات من العمال الذين استخدمهم ، فإنه يكون قد شابه قصور في التسبيب بما يستوجب نقضه دون حاجة لمناقشة السبب الأول من الطعن .



## جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هينكل رئيس محكمة النقض ، وعضوية السادة  
المختارين : محمد مدني المصاير ، وجمال الدين عبد الطيف ، وعبد الحليم المرصفاوي ، ومحمد  
طه منجر .

( ١٤٢ )

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٢٤ القضائية :

( ٢٠١ ) إعلان . بطلان .

( ١ ) تسليم المحضر صورة الإعلان إلى من قرره أنه هو المراد إعلانه . صحيح . المحضر  
غير مكلف بالتحقق من شخص المراد إعلانه طالما أنه خرواب في موطنه الأصلي .

( ٢ ) توقيع المخاطب معه على أصل الإعلان . وجوبه عند تسليم الصورة إليه لا في حالة  
امتناعه من تسليمها . م . هـ مرافعات . عليه ذلك .

١ — المحضر غير مكلف بالتحقق من شخص المراد إعلانه طالما أنه خوطب  
في موطنه الأصلي ، بل يكفي أن يسلم صورة الإعلان في هذا الموطن إلى من  
يقرر أنه المراد إعلانه .

٢ — تنص الفقرة الخامسة من المادة التاسعة من قانون المرافعات قبل  
تعديلها بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ على أن تشمل ورقة الإعلان على اسم  
وصفة من سلمت إليه صورتها وتوقيعه على الأصل أو إثبات امتناعه وسببه ،  
ومفاد هذا النص أن التوقيع على ورقة الإعلان إنما يكون في حالة تسليم صورة  
الورقة إلى المخاطب معه لا في حالة امتناعه عن تسليمها ، وهاته ظاهرة إذ أن  
توقيع مستلم الورقة على الأصل يكون شاهدا عليه بتسليمه الصورة ، أما في حالة  
الامتناع عن تسليم الصورة فلا يلزم توقيع المخاطب معه على الأصل لأن الإعلان  
لا يتم في هذه الحالة بمجرد حصول هذا الامتناع ، بل يجب على المحضر أيا كان  
سبب الامتناع أن يسلم الصورة لجهة الإدارة وفقا لما تتطلبه المادة ١١ من

قانون المرافعات ، وعليه أن يحظر المعلن إليه بكتاب موسى عليه بتسلم الصورة إلى جهة الإدارة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ... .. مدني الاسكندرية الابتدائية ضد المرحومة ... .. مورثة الطاعنات وطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ في ١٧/١٠/١٩٦١ والمتضمن بيعها له حصة مقدارها ٢٠ قيراطا شائعة في أرض وبناء المنزل المبين بالحدود والمعالم بصحيفة الدعوى مقابل ثمن قدره ٧٥٠ جنيتها . طعن المورثة في هذا العقد بالتزوير . وبتاريخ ٢٥/١/١٩٦٣ حكمت المحكمة بنذب أحد خبراء مصلحة تحقيق الشخصية للتحقق بطريق المضاهاة مما إذا كانت البصمة المنسوبة لمورثة الطاعنات على العقد هي بصمتها أم لا وقدم هذا الخبر تقريراً انتهى فيه إلى أن البصمة المشار إليها مطموسة ولا تصلح للمضاهاة . وبتاريخ ١٧/٤/١٩٦٣ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المورثة أنها لم تبصم على عقد البيع موضوع النزاع ولم تبع العقار المبين به إلى المطعون عليه . وبعد سماع شهود الطرفين عادت وبتاريخ ١٢/٦/١٩٦٣ حكمت برفض الادعاء بالتزوير وبصحة ونفاذ العقد . استأنفت مورثة الطاعنات هذا الحكم بالاستئناف رقم ... .. مدني الاسكندرية . وبتاريخ ١٤/٥/١٩٦٤ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن المطعون عليه في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ... .. وبتاريخ ٢٢/١٠/١٩٦٨ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة استئناف الاسكندرية مؤمنة قضائها على أن الحكم أخطأ إذ أهدر عقد البيع المطعون فيه بالتزوير بحيز أن البصمة

الموقع بها عليه والمسوبة إلى مورثة الطاعنات مضموسة ولأنه قرر أن عبء الإثبات ينتقل إلى المطعون عليه مع أنه يتعين تحقيق صحة البصمة بجميع طرق الإثبات ومنها شهادة الشهود بعد أن ثبت أنها مضموسة ولا تصلح للمضاهاة ، وتحمل مورثة الطاعنات عبء إثبات التزوير الذي ادعت به . عجل المطعون عليه الاستئناف مختصا الطاعنات بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٦ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنات في هذا الحكم بطريق النقض وفدعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جديرا بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب تنعى الطاعنات بالسببين الأولين منها على الحكم المطعون فيه البطلان ، وفي بيان ذلك يقطن أن إعلانات التعجيل التي وجهها إليهن المطعون عليه بعد نقض الحكم الاستئنافي الأول وقعت باطلة ، لأنه وجه إليهن هذه الإعلانات في المنزل محل النزاع ، في حين أنه ليس موطن الطاعنتين الثانية والثالثة ، وأثبت المحضر في الإعلان المؤرخ في ١٩٧٠/٣/٢ أنه خاطب ابنة الطاعنة الأولى التي امتنعت عن الاستلام دون أن يتحقق من شخصيتها ومن الشقة التي تقيم بها ودون أن يحصل على توقيعها على الإعلان ، كما أثبت في الإعلانين المؤرخين في ١٩٧٠/٤/١٢ ، ١٩٧٠/١٠/٣١ أنه أعلن الطاعنات للإدارة لامتناع أهل منزلهن عن الاستلام ، وأثبت في الإعلان المؤرخ في ١٩٧١/١/٢١ تسليم الصور لإدارة بعد أن خاطب الطاعنة الأولى شخصيا وأنها امتنعت عن الاستلام وعن ذكر الأسباب ، دون أن يثبت مصدر تحققه من شخصيتها أو يحصل على توقيعها على أصل الإعلان ، وفي حين أنها لم تكن موجودة في الموطن المذكور في ذلك التاريخ وكل هذا من شأنه أن يبطل الإعلانات سالفة الذكر ويعيب الحكم المطعون فيه بالبطلان .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن الثابت من الأوراق أنه بعد نقض الحكم الاستئنافي الأول عجل المطعون عليه الدعوى أمام محكمة الإحالة مختصا الطاعنات ، وظلت تؤجل أمام هذه المحكمة لإعلانهن بالتعجيل إعلانا صحيحا



حتى جلسة ١٩٧١/١/١٧ وفيها قررت المحكمة تأجيلها لجلسة ١٩٧١/٤/١٨ لذات السبب ، وبعد أن أعلن المطعون عليه الطاعنات في ١٩٧١/١/٢١ قررت المحكمة بالجلسة الأخيرة حجز الدعوى للحكم ثم حكمت فيها برفض طلب سقوط الخصومة وحددت جلسة لنظر الموضوع ، وإذا كان مؤدى ذلك أن المحكمة رأت عدم الاعتداد بالإعلانات السابقة على الإعلان المؤرخ في ١٩٧١ / ١ / ٢١ فإن النعى المبني على بطلان الإعلانات المذكورة يكون غير منتج . ولما كان الثابت في هذا الإعلان الأخير أن المحضر سلم الصور إلى الضابط المنوب بالقسم بعد أن أثبت في محضر سابق في ذات التاريخ أنه انتقل إلى سكن الطاعنات بمنزل النزاع بإرشاد المطعون عليه وأنه خاطب سيدة هي شخص الطاعنة الأولى وأخت الطاعنتين الثانية والثالثة فامتنعت عن الاستلام بدون ذكر الأسباب ولم تقدم الطاعنات ما يدل على أن موطن الطاعنتين الثانية والثالثة هو غير الموطن الذي تم فيه الإعلان مما يضحى معه النعى في هذا الخصوص عارياً عن الدليل ، وكان المحضر غير مكلف بالتحقق من شخص المراد إعلانه طالما أنه خاطب في موطنه الأصلي بل يكفي أن يسلم صورة الإعلان في هذا الموطن إلى من يقرر أنه المراد إعلانه . وإذا تنص الفقرة الخامسة من المادة التاسعة من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ على أن تشمل ورقة الإعلان على اسم وصفة من سلمت إليه صورتها وتوقيعه على الأصل أو إثبات امتناعه وسببه ، وكان مفاد هذا النص أن التوقيع على ورقة الإعلان إنما يكون في حالة تسليم صورة الورقة إلى المخاطب معه لا في حالة امتناعه عن تسلمها ، وعلة ذلك ظاهرة إذ أن توقيع مستلم الورقة على الأصل يكون شاهداً عليه بتسلمه الصورة أما في حالة الامتناع عن تسليم الصورة فلا يلزم توقيع المخاطب معه على الأصل لأن الإعلان لا يتم في هذه الحالة بمجرد حصول هذا الامتناع بل يجب على المحضر أياً كان سبب الامتناع أن يسلم الصورة لجهة الإدارة وفقاً لما تتطلبه المادة ١١ من قانون المرافعات وعليه أن يحضر المعلن إليه بكتاب موصى عليه بتسليم الصورة إلى جهة الإدارة لما كان ذلك فإن تعيب الإعلان المؤرخ في ١٩٧١ / ١ / ٢١ بالبطلان يكون في غير محله ، ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبين الثالث والرابع أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنات أنه ثبت من تقرير الخبير أن البصمة المنسوبة إلى مورتنين على العقد موضوع الدعوى مطموسة ولا تصلح للمضاهاة ومن ثم فلا يمكن نسبتها إليها ويكون العقد قد فقد كل قيمة له ، غير أن محكمة أول درجة أحالت الدعوى إلى التحقيق وكلفت المورثة بإثبات واقعة عدم توقيعها على العقد رغم كونها واقعة سلبية ، كما أن الحكم المطعون فيه بني قضاءه على أن المورثة يقع عليها عبء إثبات التزوير في حين أن المطعون عليه هو المكلف بإقامة الدليل على أن العقد صدر من المورثة وأنها وقعت عليه ببصمتها وقصبت الغش بطمسها هذه البصمة ، هذا إلى أنه كان الأجدى إعادة الأوراق إلى الخبير لبيان ما إذا كانت البصمة التي على العقد تطابق بصمة المورثة من حيث الشكل والحجم ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بصحة ونفاذ العقد فإنه فوق خطئه في تطبيق القانون يكون معيبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان يتحتم على المحكمة التي أحيلت إليها القضية طبقا للمادة ٢٦٩ من قانون المرافعات أن تتبع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها ، وكانت الطاعنات تنازعن بهذين السببين في جواز إثبات حصول التوقيع بالبصمة على العقد موضوع النزاع وفيمن يقع عليه عبء إثبات التزوير المدعى به ، وكانت محكمة النقض قد فصلت في هاتين المسألتين القانونيتين بحكمها الصادر في ٢٢/١٠/١٩٦٨ في الطعن الذي سبق أن أقامة المطعون عليه عن حكم محكمة الاستئناف الصادر في الدعوى الحالية بتاريخ ١٤/٥/١٩٦٤ وقررت محكمة النقض في هذا الخصوص ما يلي "ولما كان على المطعون ضدها - مورثة الطاعنات وقد طعنت بالتزوير في عقد البيع بعدم صدوره منها أن تتحمل هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عبء إثبات هذا التزوير طبقا لما تقضى به المادة ٣٩٤ من القانون المدني ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن خبير مصلحة تحقيق الشخصية قد ذكر في تقريره أن البصمة الموقع بها على ذلك العقد لا تصلح للمضاهاة لأنها مطموسة مما مفاده أن تحقيق صحة هذه البصمة بطريق المضاهاة غير ممكن بمعرفة مصلحة تحقيق الشخصية . وإذ بقي بعد ذلك أمر تحقيق صحتها متروكا لقواعد الإثبات



الأخرى فإنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يجوز إثبات حصول التوقيع على الورقة المطعون فيها باعتبار أنه واقعه مادية وذلك بجميع طرق الإثبات ومنها شهادة الشهود ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأصدر عقد البيع المطعون فيه لمجرد أن البصمة المنسوبة إلى المطعون ضدها مطبوعة دون أن يحقق صحتها ورتب على ذلك القضاء برفض دعوى الطاعن — المطعون عليه ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن ” ولما كان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا القضاء وفصل في الدعوى على هذا الأساس مقررًا أن الحكم المستأنف في محله إذ أحال الدعوى على التحقيق لإثبات عدم صدور البصمة التي على عقد البيع من مورثة الطاعنات وحماتها هي عبء إثبات التزوير الذي ادعته ، وكانت الأوراق خالية من الدليل على تمسك الطاعنات أمام محكمة الموضوع بما أثرته بسبب النعي من أنه كان الأجنبي إعادة المأمورية إلى الخبير ليبان ما إذا كانت البصمة المنسوبة لمورثتهن على العقد تشبه بصمتها من حيث الشكل والحجم . لما كان ذلك فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذين السببين يكون غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار صلاح الدين خبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صدق العصار، وزكي العباوي، وجمال الدين عبد اللطيف، وعبد الحميد  
المرصاوي .

(١٤٣)

الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٤ القضائية :

(١) حكم " الطعن في الحكم " .

عدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم النهائي  
المنتهى لها . الاستثناء ٢١٢ مرافعات .

(٢) حكم . نقض " الأحكام غير الجائز الطعن فيها " بيع .

الفصل بصفة وفاء عقد البيع وتحديد جامة المناقشة الطرفين في طلب التعويض . الطعن فيه  
على استقلال . غير جائز .

١ - النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يدل على ما جرى به قضاء  
هذه المحكمة - على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضي بعدم جواز الطعن  
على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم النهائي المنتهى  
لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك  
الأحكام التي تصدر في حق من الموضوع متى كانت للتنفيذ الجبري ، ورائد  
المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين  
مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحيانا من تعويق الفصل في موضوع الدعوى  
وما يترتب عليه حتما من زيادة نفقات التقاضي .

٢ - إذ كان موضوع الخصومة قد تحدد بطلبات المظنون عليهم من الثاني  
إلى العاشرة وهي صحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٣/٩/١٨ وإلزام البائعين  
متضامنين - بأن يدفعوا لهم تعويضا قدره ٥٠٠٠ جنية من عدم تنفيذ التزامهم

بنقل الملكية ، وكان الحكم المطعون فيه قد إقتصر على القضاء في طلب صحة وتفاذ العقد وأبقى الفصل في طلب التعويض ، وهو حكم غير منه لتقصوطة كلها إذ ما زال على محكمة الاستئناف بعد صدوره أن تمضي في نظر طلب التعويض المطروح عليها ، كما أن الحكم المطعون فيه ليس من بين الأحكام الأخرى التي حددتها المادة ٢١٢ سالفه الذكر على سبيل الحصر وأجازت الطعن فيها على إستقلال ، لما كان ذلك فإن الطعن فيه يكون غير جائز .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليهم من الثاني إلى العاشرة أقاموا الدعوى رقم .. .. مدني المنصورة الابتدائية ضد الطاعنين والمطعون عليها الأولى و .. .. بصفته الشخصية ، وقالوا شرحا للدعوى أنهم بموجب عقد تاريخه ١٩٦٣/٩/١٨ اشتروا ٦٥ فدان أطيانا زراعية وملحقاتها ، منها ٣٨ فدان و ٧ قراريط من الطاعنين ، ٧ فدان من .. .. و ١٩ فدان و ١٧ قيراط من المطعون عليها الأولى وذلك لقاء ثمن قدره ١٨٨٥٠ جنية دفعوا منه مبلغ ٦٠٠٠ جنية وقت التوقيع على العقد وتعهدوا بسداد مبلغ ٦٠٠٠ جنية في ١٠ / ٣١ / ١٩٦٣ والباقي على ثلاثة أقساط متساوية قيمة كل منها ٢٢٨٣ جنية و ٣٣٣ ملم تستحق في نهاية شهر ديسمبر من كل سنة اعتبارا من سنة ١٩٦٤ ، ونص في البند السادس ، من العقد على التزام الباقيين بتقديم مستندات الملكية واستيفاء الإجراءات - اللازمة لإتمام العقد النهائي والتزام من يتأخر في تنفيذ التزامه بتعويض قدره ٣٠٠٠ جنية ، وإذا بلغ مجموع ما دفعوه من أقساط ١٥٠٠٠ وامتنع البائعون عن تقديم مستندات الملكية والحضور إلى مكتب الشهر العقاري وأخذوا يعملون بسوء نية على وضع العراقيل في سبيل حسم إتمام العقد النهائي بما يجيز رفع قيمة الشرط الجزائي المتفق عليه في العقد إلى مبلغ ٥٠٠٠ جنية تطبيقا لنص المادة

٢٢٥ من القانون المدني فقد أقاموا الدعوى بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٨ / ٩ / ١٩٦٣ وإلزام البائعين متضامتين بأن يدفعوا لهم تعويضا قدره ٥٠٠٠ جنيه . وفي ٢٧ / ١٢ / ١٩٦٥ حكمت المحكمة بصحة ونفاذ العقد بالنسبة للقدر المبيع من كل من المطعون عليها الأولى و ... .. بصفته الشخصية ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات . استأنف المطعون عليهم من الثاني إلى العاشرة هذا الحكم في خصوص الطلبات التي قضى برفضها بالاستئناف رقم ... .. مسدنى المنصورة . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنفون أن تصرف ... .. بصفته الشخصية إلى أولاده القصر المشمولين بولايته في مساحة ٣٨ فدان و ٧ قراريط بالعقد المسمى في ٣ / ٧ / ١٩٦٠ كان تبرعا منه وليس بعوض دفعته إليه والدة القصر — المطعون عليها الأولى — وبعد أن سمعت المحكمة شهود المستأنفين عادت وبتاريخ ١٠ / ١ / ١٩٧٤ حكمت بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلب الحكم بصحة ونفاذ بيع ٣٨ فدان و ٧ قراريط وبصحة ونفاذ عقد البيع الإبتدائي المؤرخ ١٨ / ٩ / ١٩٦٣ بالنسبة لهذه المساحة المبيعة من المستأنف ضده الثاني بصفته ولها طبيعيا على أولاده القصر ... .. الطاعن الأول — و ... .. الطاعنة الثانية — وحددت جلسة لمناقشة الطرفين في طلب التعويض . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها عدلت النيابة عن رأيها السابق ودفعت بعدم جواز الطعن استنادا إلى أن الحكم المطعون فيه غير منه للخصومة كلها ولا يجوز الطعن فيه على استقلال عملا بنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات ، وقدمت مذكرتين تكميليتين أصرت فيهما على هذا الدفع .

وحيث إن الدفع بعدم جواز الطعن في محله ، ذلك أن النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه "لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام



القابلة للتنفيذ الجبرى " يدل . وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنتهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التى تصدر فى شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ، ورائد المشرع فى ذلك هو الرغبة فى منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحيانا من تعويق الفصل فى موضوع الدعوى وما يترتب عليه حتما من زيادة نفقات التقاضى ، ولما كان موضوع الخصومة قد تحدد بطلبات المطعون عليهم من الثانى إلى العاشرة وهى صحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٨/٩/١٩٦٣ والزام البائعين متضامنين بأن يدفعوا لهم تعويضا قدره ٥٠٠٠ جنيه عن عدم تنفيذ التزامهم بنقل الملكية ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القضاء فى طلب صحة ونفاذ العقد وأبقى الفصل فى طلب التعويض ، وهو حكم غير منه للخصومة كلها إذ مازال على محكمة الاستئناف بعد صدوره أن تمضى فى نظر طلب التعويض المطروح عليها ، كما أن الحكم المطعون فيه ليس من بين الأحكام الأخرى التى حددتها المادة ٢١٢ مالفة الذكر على سبيل الحصر وأجازت الطعن فيها على استقلال ، لما كان ذلك فإن الطعن فيه يكون غير جائز .

## جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :  
محمد صفى انصار ، وزكى الصاوى ، صالح ، وجلال الدين رافع ، ومحمد طه منجر .

( ١٤٤ )

الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٤٤ للقضائية :

( ١ ) اثبات « القرائن القانونية » . وصية . نقص .

قرينة المادة ٩١٧ مدنى . شرط قبولها . حكم بولز المنسك بهذه القرينة لأول مرة أمام  
محكمة النقض .

( ٢ ) مرض الموت . محكمة الموضوع .

المرض الذى يطول أمده من سنة . لا يعتبر مرض موت إلا إذا اثبتت وطأته في فترة الشدة  
الطارئة . تقدير ذلك . من سلطة محكمة الموضوع .

١ — تنص المادة ٩١٧ من القانون المدنى على قرينة قانونية غوامها اجتماع  
شرطين : أولهما : احتفاظ المتصرف بحياته المعين للمتصرف فيها ، ثانيهما :  
احتفاظه بمبنى الانتفاع على أن يكون الاحتفاظ بالأمرين مدى الحياة ، وهو مؤدى هذه  
القرينة — على ما هو ظاهر من نص المادة — اعتبار التصرف مضافا إلى ما بعد  
لموت فتسرى عليه أحكام الوصية ما لم يحم دليل يخالف ذلك . ولما كان تحقيق  
القرينة المذكورة بشرطها وجواز التمثيل على عكسها من أمور الواقع الذى تستقل  
به محكمة الموضوع ، وكان الطاهون لم يتمسكوا بالقرينة المستمدة من المادة  
٩١٧ من القانون المدنى ولم يطرحوا الواقع الذى تقوم عليه أمام محكمة الموضوع ،  
فانه لا يجوز لهم التحدى بهذه القرينة لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ — المرض الذى يطول أمده عن سنة لا يعتبر مرض موت إلا إذا اثبتت  
وطأته هو لا يعتبر كذلك إلا في فترة الشدة الطارئة إذا ثبتها ما يقطع عن المرض

الرجاء ويشعره بدنو أجله . وما يعتبر بهذا الوصف شدة المرض من أمور الواقع التي يستغل بها قاضي الموضوع .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن قد أستوفى أوضاهة الشككية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تبحصل في إن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ... .. مدنى المنيا الابتدائية وطلبوا الحكم ببطلان العقد المسجل في ١٩٧٠/٩/٢٢ تحت رقم ٣٣٦٢ لسنة ١٩٧٠ الذى باع بموجبه والدهم المرحوم ... .. إلى زوجة المطعون عليها المنزل المبين بالصحيفة وذلك إستنادا إلى صورية هذا البيع وصدوره من مورثهم فى مرض الموت . وتاريخ ١٩٧٢/٢/١٢ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنون أن هذا البيع المشار إليه صورى وأنه أبرم بقصد حرمانهم من الميراث وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين قضت فى ١٩٧٢/١٠/٢٨ برفض الدفع بالصورية وإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنون أن البيع صدر من مورثهم وهو فى مرض الموت . وفى ١٩٧٣/٥/١٢ . وبعد سماع شهود الطرفين عادت المحكمة وحكمت برفض الدعوى . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ... .. استئناف بنى سويف "مأمورية المنيا" وتاريخ ١٩٧٤/٢/١٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعنون بالوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون . وفى بيان ذلك يقولون



أنه لما كان الثابت أن مورثهم رغم تصرفه بالبيع لزوجه المطعون عليها ، ظل مقبلا في المنزل المبيع منتفعا به حتى وفاته ، فقد توفرت بذلك القرينة المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني . ويكون التصرف في حقيقة تصرفا مضافا إلى ما بعد الموت وخاضعا لأحكام الوصية ، وإذا إلتفت الحكم المطعون فيه عن تلك الحقيقة فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن المادة ٩١٧ من القانون المدني تنص على قرينة قانونية قوامها اجتماع شرطين . أولهما احتفاظ المتصرف بحيازة العين المنصرف فيها وثانيهما احتفاظه بحق الإلتفاع على أن يكون الاحتفاظ بالأمرين مدى الحياة ، ومؤدى هذه القرينة — على ما هو ظاهر من نص المادة . اعتبار التصرف مضافا إلى ما بعد الموت فتصري عليه أحكام الوصية ما لم يقدم دليل يخالف ذلك ولما كان تحقيق القرينة المذكورة بشروطها وجواز التدليل على تمسكها من أمور الواقع الذي تستقل به محكمة الموضوع وكان الطاعنون لم يتمسكوا بالقرينة المستمدة من المادة ٩١٧ من القانون المدني ولم يطرحوا الواقع الذي تقوم عليه أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يجوز لهم التعدي بهذه القرينة لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالوجه الثاني من السبب الأول و بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم المطعون فيه اتخذ من الإقرار المقدم من المطعون عليها والصادر من وكيل مكتب بريد سمالوط والمتضمن ما يفيد أن المورث كان يقبض معاشه و يوقع على كشوف المعاشات بنفسه بمكتب البريد حتى شهر يونيو سنة ١٩٧١ — قرينة على أن المورث كان يباشر أعماله العادية خارج منزله وقت حصول التصرف وبالتالي على أنه لم يكن مريضا مرض موت ، على الرغم من أن هذه القرينة في ذاتها قاصرة عن إعطاء الدلالة اليقينية على ما استخلصته المحكمة — إذ كان يتعين عليها أن تتأكد بنفسها من صحة ما تضمنه هذا الإقرار بأن تأمر بضم كشوف المعاشات للاطلاع على توقيعات المورث عليها وهو أمر يعيب حكمها بالفساد في الاستدلال هذا فضلا عن أن

الحكم أخطأ في تفهم صحيح القانون عن مرض الموت ذلك أن قيام المتصرف ببعض الأعمال في فترات متقطعة من مدة مرضه لا يمنع من اعتبار المرض مرض موت متى كان شديدا يوجب فيه الهلاك وينتهي بالموت ولكن الحكم المطعون فيه لم يعن ببيان طبيعة المرض الذي أصاب المورث وأثره على نفسه وبداية اشتداده وعلاقته ذلك بالتصرف محل النزاع وهو ما يعيب الحكم بالصواب في التسيب .

ومحيط إن هذا التصرف مردود ذلك أن المرض الذي يطول أمده عن صفة لا يعتبر مرض مسوت إلا إذا امتدت وطأته وهو لا يعتبر كذلك إلا في فترة الشدة الطارئة إذ إن فيها ما يقطع عن المريض الرجاء ويشعره بدنو أجله . وما يعتبر بهذا الوصف شدة المرض هو من أمور الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع . ولما كان الحكم المطعون فيه قد رفض دفاع الطاعنين في خصوص صدور التصرف في مرض موت المورث استنادا إلى أن محكمة أول درجة امتعزضت في حكمها الذي أصدرته . . . بـ ١٩٧٣/٥/١ برفض الدعوى أقوال شاهدي الإثبات . . . في شأن مرض الموت ، كما استعزضت ما قرره . . . شاهدا القضي في هذا الشأن وخلصت إلى أن شاهدي الإثبات يقرران أن المرض استطال أكثر من سنة ( منذ عامي ١٩٦٥/١٩٦٦ ) وأنها لا تطمئن إلى ما زعماه من اشتداد وطأة المرض عليه في الآونة الأخيرة بحيث أصبح طريق الفراش ومحتجا عن الكلام خصوصا وأن الزوجة قد قدمت من بين مستنداتها إقرارا محررا بمعرفة وكيل بريد سمالوط يفيد أن المورث كان يقوم بقبض معاشه بنفسه وتوقيعه على كشوف المعاشات بمكتب البريد حتى معاش شهر يونيو سنة ١٩٧١ وخلصت في النهاية إلى أن العقد الذي حرره المورث في ١٧/٩/١٩٧٠ لم يحور في مرض الموت . . . كل ذلك في أسباب سألته تعتمد هذه المحكمة وتؤديها مما مفاده أن المحكمة نفت صدور التصرف محل النزاع في مرض موت المورث تأمينا على ما شهد به بعض الشهود من استعطالة المرض أكثر من ستة فضلا عن القرينة التي استخلصتها من الإقرار الذي حرره وكيل مكتب البريد والذي استدللت منه على عدم صحة أقوال شاهدي الإثبات في خصوص اشتداد مرض المورث . وإذا كان هذا الذي انتهى إليه الحكم يتفق وصحيح أحكام

القانون ويقوم على أسباب سائغة لها أصلها الثابت في الأوراق ومؤديا إلى النتيجة التي خلصت إليها المحكمة فهذا حسبها ، ولا حاجة لها بعد أن أوردت الحقيقة التي اقتنعت بها للتعهد من المرض الذي كان المورث مصابا به أو أن يجري تحقيقا في شأن الاقترار الذي عرره وكيل مكتب البريد ، من ثم فإن النعى على الحكم بالفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون والقصور يكون لا محل له .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس محكمة النقض رئيسا وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صدقي العصار ، وجمال الدين عبد الطيف ، وعبد الحميد المصفاوي ، ومحمد طه  
سنجر .

( ١٤٥ )

الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) نقض « إيداع الأوراق والمستندات » .

إفقال إيداع صورة رسمية من الحكم الابتدائي التي أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه  
آره . بطلان الطعن . لا ينشئ عن ذلك أن يكون الحكم قد أورد الدعامة التي أقام عليها الحكم  
الابتدائي قضاؤه .

( ٢ ) دعوى « وقف الدعوى » .

الأمر بوقف الدعوى لتعلق الحكم في موضوعها على الفعل في مسألة أخرى . من اطلاقات  
محكمة الموضوع .

١ — توجب المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات معدلة بالقانون ١٣ لسنة ١٩٧٣  
على الطاعن أن يودع قلم الكتاب وقت تقديم الصحيفة صورة رسمية من الحكم  
الابتدائي إن كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه ، ورتبت البطلان  
جزاء على مخالفة ذلك ، ولما كان الثابت في الأوراق أن الطاعنين من الثانية  
إلى الخامسة تدخلوا في الدعوى أمام محكمة أول درجة منضمين إلى الطاعن الأول  
وقضت المحكمة بعدم قبول تدخلهم ، ولما استأنفوا هذا الحكم وقضت المحكمة  
بتأييد الحكم المستأنف طعنوا في هذا القضاء بطريق النقض تأسيسا على مخالفة  
الحكم المطعون فيه الثابت في الأوراق لما كان ذلك وكان هؤلاء الطاعنون  
لم يودعوا وقت تقديم صحيفة الطعن صورة رسمية من الحكم الابتدائي الذي  
أحال إليه الحكم المطعون فيه في قضائه بتأييد الحكم بعدم قبول التدخل ، وكان  
لا يفتى عن ذلك أن هذا الحكم الأخير أورد الدعامة التي أقام عليها الحكم الابتدائي

قضاءه في هذا الخصوص فقد يكون فيما لم يرد بالحكم المشار إليه ما يواجه سبب النعي الذي أثاره الطاعنون سالفو الذكر ومن ثم فإنه يتعين الحكم ببطلاق الطعن بالنسبة لهؤلاء الطاعنين .

٢ - جعلت المادة ١٢٩ من قانون المرافعات الأمر في وقف الدعوى جوازا للحكمة ومتروكا لمطلق تقديرها فلا يجوز الطعن في حكمها لعدم استعمالها هذه الرخصة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم .. .. مدنى الجيزة الابتدائية ، وطلب الحكم بإلزام الطاعن الأول بصفته بأن يدفع له مبلغ ٤٩٧ ج و ٥١٢ مليم ، وقال بياقا للدعوى أنه بموجب عقدين مسجلين في سنة ١٩٦٣ اشترى من .. .. و .. .. ولدى المرحوم .. .. أفدنة و ١٤ قيراط أطيانا زراعية .. .. شائعة في مساحة أكبر ضمن أرض وقف .. .. بناحية .. .. والذى عين الطاعن الأول حارسا قضائيا عليه . وقد استصدر المطعون عليه حكما في الدعوى رقم .. .. مدنى مستعجل القاهرة قضى بامتداد الحراسة القضائية إلى الأطيان التي اشتراها وتعديل مهمة الحارس بتكليفه بأن يؤدي له صافي نصيبه في ريع الأطيان المذكورة . وإذا استحق له ريع أربع سنوات انتهت بانتهاء شهر سبتمبر سنة ١٩٦٩ ، فقد أقام هذه الدعوى بطلبه سالف البيان . تدخل ورقة المرحوم .. .. — الطاعنون من الثانى إلى الخامسة — وهم من مستحقى ذلك الوقف ، منضمين إلى الطاعن الأول في طلب رفض الدعوى استنادا إلى أن المطعون عليه اشترى من غير مالك . وبتاريخ ١١/١١/١٩٧٠ حكمت المحكمة بعدم قبول هذا التدخل ويتدب مكتب خبراء وزارة العدل

ليبان ما يستحقه المظعون عليه من ربيع ، وبعد أن قدم الخبير تقريره طأبت بتاريخ ١٩٧١/١٢/١٢ بحكمته بالزام الطاعن الأول بصفته بأن يؤدى للمظعون عليه المبلغ المطلوب . استأنف الطاعن الأول هذا الحكم . واستأنف باقي الطاعنين الحكم الصادر فى ١٩٧٠/١١/١١ فيما قضى به من عدم قبول تدخلهم فى الدعوى ، وذلك بالاستئناف رقم ... .. القامرة . و بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢ حكمت المحكمة بتأييد الحكمين للمستأنفين طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بىطلان الطعن بالنسبة للطاعنين من اثنائى إلى الخامسة وأبنت الرأى برفض الطعن بالنسبة إلى الطاعن الأول — عرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصريت النيابة على رأيا .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة بىطلان الطعن بالنسبة للطاعنين من الثانى إلى الخامسة لانهم لم يقدموا صورة رسمية من الحكم الابتدائى الصادر فى ١٩٧٠/١١/١١ بعدم قبول تدخلهم والذى أحال إليه الحكم المظعون فيه فى لمبائه .

وحيث إن هذا الدفع فى محله ذلك أن المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات معدلة بقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٣ توجب على الطاعن أن يودع قلم الكتاب وقت تقديم الصحيفة صورة رسمية من الحكم الابتدائى إن كان الحكم المظعون فيه قد أحال إليه فى أسبابه ، ورتبت البطلان جزاء على مخالفة ذلك . ولما كان الثابت فى الأوراق أن الطاعنين من الثانى إلى الخامسة تدخلوا فى الدعوى أمام محكمة أول درجة منضمين إلى الطاعن الأول وقضت المحكمة فى ١٩٧٠/١١/١١ بعدم قبول تدخلهم ، ولما استأنفوا هذا الحكم وقضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف خضعوا فى هذا القضاء بطريق النقض تأسيسا على مخالفة الحكم المظعون فيه الثابت فى الأوراق . لما كان ذلك وكان هؤلاء الطاعنون لم يودعوا وقت تقديم صحيفة الطعن صورة رسمية من الحكم الابتدائى الصادر فى ١٩٧٠/١١/١١ والذى أحال إليه الحكم المظعون فيه فى قضائه بتأييد الحكم بعدم قبول التدخل وكان لا يفتى عن ذلك أن هذا الحكم الأخير أورد الدفاعة التى أقام عليها الحكم



الابتدائي قضائه في هذا الخصوص فقد يكرن فيما لم يرد من الحكم المشار اليه ما يواجهه سبب النعي الذي أثاره الطاعنون سالف الذكر ، فإن الدفع يكون قائما على أساس سليم ، ومن ثم يتعين الحكم بإبطال الطعن بالنسبة لمؤلاء الطاعنين .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للنظام الأول .

وحيث إن الطعن الأول ينعي بهذا الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون من وجهين الأول - إن حكم النقض الصادر بتاريخ ١٤/٥/١٩٦٦ في الطعن رقم ... .. أحوال شخصية قضى بأن نصيب العقيم من المستحقين في الوقت الأول إلى أخوته الأحياء فقط دون الأموات وحسم بذلك نزاعا كان قد نشب بين ورثة المرحوم ... .. ومنهم البائعان للطعون عليه ، وبين ورثة المرحوم ... .. حول الاستحقاق في الوقت ، وصار أساسا لتحديد الأنصبة ، ولما كان هذا الحكم حجة على المطعون عليه لأنه ملك خاص للبائعين له ، وكان قد ظهر من الحكم المذكور أن ملكية ورثة المرحوم ... .. لاتعدو أن تكون ٣ فدادين و ٢١ قيراطا و ٤ أسهم يخص البائعين للطعون عليه منها فدان و ١٣ قيراط و ٦ أسهم فقط فإن الحكم المطعون فيه ، إذ قضى لهذا الأخير ببيع المساحة التي اشتراها منها وقدرها ٤ أفدنة و ٤ قيراط بالحوض المشار إليه يكون قد خالف حجة ذلك الحكم السابق. ثانيا أن ورثة المرحوم ... .. أقاموا الدعوى رقم ... .. مدنى القاهرة الابتدائية ضد ورثة المرحوم ... .. وآخرين من بينهم المطعون عليه وطلبوا محو التسجيلات التي وقعت على أطياف الوقف وما زالت القضية متداولة في الجلسات وإذا نصب هذا النزاع على ملكية المطعون عليه للأرض المطالب ببيعها وتعلقت به ولاية محكمة تفصل في الملكية فقد كان على المحكمة وهي تنظر دعوى البيع أن توقف الفصل فيها حتى تقضى في أصل الحق ذاته .

وحيث إن هذا النعي في وجهه الأول مردود ، ذلك أن يبين من الأوراق أن ... .. وأخواتهما ، أولاد المرحوم ... .. رفعوا الدعوى رقم ... .. الجيزة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد

ورثة المرحوم .. .. وطلبوا الحكم بتحديد أنصبتهم في ربيع الوقف وجرى النزاع في الدعوى حول أنصبة العقاء أولاد .. بن الواقف ، على أن تؤول من بعدهم لأخواتهم الأحياء فيستحقها المدعى عليهم — ورثة .. .. — وحدهم أو تؤول إلى الأحياء منهم والأموات فيشاركهم فيها المدعون — ورثة .. .. — وقد حكمت محكمة أول درجة للمدعين بطلباتهم استنادا إلى أن أنصبة العقاء تؤول من بعدهم لأخواتهم الأحياء منهم والأموات ، وتأييد هذا الحكم في الاستئناف رقم .. .. أحوال شخصية القاهرة . وإذ طعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض في الطعن رقم .. .. أحوال شخصية ونقضت المحكمة الحكم المطعون فيه ، فقد حكمت محكمة الإحالة في ٢٣/٤/١٩٦٧ برفض الدعوى بالنسبة للاستئناف عليهم عدا .. .. الذي كان قد نزل عن دعواه ، وتأييد هذا الحكم في المعارضة التي صدر الحكم فيها بتاريخ ٢٠/١/١٩٦٨ . ولما كان الثابت على سلف البيان أن القضاء السابق الذي تمسك الطاعن الأول بحجته قبل المطعون عليه لم يحدد مقدار ما يملكه كل من المتنازعين في أطيان الوقف أو ما يختص به كل منهم فيها على الطبيعة ، وإنما اقتصر على بيان أسس تقدير أنصبة المستحقين في الوقف ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى للطعون عليه ببيع الأطيان التي اشتراها لا يكون قد خالف ذلك القضاء السابق ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه في غير محله . والنعي في وجوه الثاني مردود ذلك إن المادة ١٢٩ من قانون المرافعات قد جعلت الأمر في وقف الدعوى جوازا للمحكمة ومتروكا لمطلق تقديرها فلا يجوز الطعن في حكمها لعدم استعمالها هذه الرخصة .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم رئيسا وعضوية المستشارين :  
أحمد سيف الدين سابق ، ومحمد عبد الخالق البغدادي ، وسليم عبد الله سليم ومحمد عبد العزيز ، الهندى

( ١٤٦ )

الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٤ انتصائية :

( ٢٤١ ) ضرائب . تنفيذ .

( ١ ) اخطار الممول بظاهر تقدير الضريبة . عدم صلاحيته سنداً تنفيذياً لاقتضاها .  
تحصيل الضريبة بعد صدور قرار لجنة الطعن . وجوب صدور ايراد واجبة التنفيذ للحصول  
بتقضاها .

( ٢ ) الطعن أمام المحكمة الابتدائية في قرار لجنة الطعن للضريبة . لا يفتقد القرار قوته  
تنفيذية .

( ٣ ) التزام . ضرائب . إرث .

ضريبة الايراد العام المرتبطة على المورث . التزام الورثة بأدائها من مال الشركة .

١ - يبين من نصوص المواد ٤٥ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٣ من القانون  
١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة  
وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، إن المقصود من إخطار  
الممول بتقديرات المأمورية هو مجرد الوقوف على عناصر التقدير الواردة بها ليقرر  
قبوله أو الطعن فيه أمام لجنة الطعن ، وفي حالة الطعن وقبل البت فيه لا تكون  
الضريبة مستحقة الأداء وبعد البت فيه فانه يتعين لاتخاذ إجراءات تحصيلها أن  
تصدر بها ايراد واجبة التنفيذ عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٩٢ من  
القانون المذكور وهو ما لم يثبت صدوره بالنسبة للضريبة المشار إليها ، فتخلف  
بذلك السند التنفيذى لاقتضاها .



٢ — قرار لجنة الطعن — الضريبي — يعتبر وفقا للسنتين ٥٣ ، ١٠١ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ من القرارات الجائز تنفيذها مؤقتا ولوطن فيه أمام المحكمة الابتدائية ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد اشتمل على تقدير قانوني خاطيء إذ اعتبر أن الماعون في قرار اللجنة بالنسبة لضريبة الإراد العام مما يفقدها شروط اقتضاها بالتنفيذ الجزئي

٣ — إذ كان مورث الميعون ضدها هو المدين بضريبة الإراد العام فان ورثته هم الملزمون بأدائها من مال تركته طبقا للحكم الفقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن الضريبة العامة على الإراد المضافة بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الإقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الميعون ضدها أقامت الدعوى ... .. تنفيذ حلوان طالبة الحكم بعدم الاعتداد بالجيز الإداري العقاري الموقع من مأمورية ضرائب حلوان بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٣٠ واعتباره كأن لم يكن تأسيسا على أنها غير مدينه بأية ضريبة وأن الجيز وقع باطلا لانعدام سنده التنفيذي فضلا عن مخالفته لقانون الجيز الإداري وبتاريخ ١٩٧٧/٤/١٦ قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنفت الميعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف ... .. قضائية القاهرة وبتاريخ ١٩٧٤/١/٣٠ حكمت المحكمة في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم الاعتداد بالجيز محل النزاع — طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، ولذا عرض على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينحصر به الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون والقصور في التسيب والفساد في الاستدلال من ثلاثة أوجه — وفي بيان أولها يقولون أنهم تمسكوا أمام المحكمة الاستئنافية بأن الأوراق والتنبهات التي تصدرها مصلحة الضرائب هي بمثابة سندات تنفيذية تحمل الدليل على قيام حق المصلحة في اقتضاء الضرائب المربوطة على الممول وذلك وفقا لنص المادة ٩٢ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ والمادة ٤٨ من لائحة التنفيذية ، ولكن الحكم المطعون فيه اعتبر دين الضريبة المبين بالأوراد الخاصة بالربط على مورث المطعون ضدها غير محقق الوجود وغير معين المقدار وأن الجزء به يقتصر إلى السند التنفيذي مستدلا على ذلك بالطعون التي وجهت إلى تقديرات المأمورية أمام لجنة الطعن التي أبدت بعضها وعدلت في البعض الآخر والطعن في قرار اللجنة بالدعوى .. .. كلى القاهرة ، وهو استدلال من الحكم غير سائغ أدى به إلى مخالفة للقانون لأن هذه الطعون لا تؤثر في قيام السند التنفيذي بصور الورد والتنبه — هذا إلى أن المطعون ضدها قد أخطرت بضريبة فوائد الديون المستحقة عليها شخصيا واعتضت على هذا الإخطار ولم كان قانون الضرائب رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ لم ينص أو يستوجب نموذج معين أو شكلا خاصا عند الربط والمطالبة بهذه الضريبة ولم يرد به سوى الإخطار فقط فإن هذا الإجراء يستوى مع الورد في اعتباره سندا تنفيذيا يصلح لتوقيع الجزاء رغم اعتراض المطعون ضدها وأنه مع تمسكهم بهذا للدفاع فإن الحكم المطعون فيه لم يعين بالرد غاية مما يبيح بالقصور بما يستوجب نقضه — ويقول الطاعنون في بيان الوجهين الثاني والثالث من سبب الطعن أن الحكم استند في قضائه بعدم الاعتداد بالجزء إلى أن الضرائب التي أعلنت بها المطعون ضدها لم تبين مفرداتها بالنسبة للضريبة العامة على الإيراد المستحقة على المورث وضريبة فوائد الديوان المستحقة عليها شخصيا كما استند إلى أن العقار المحجوز عليه مملوك للمطعون ضدها وأن دين الضريبة لا يتقذبه إلا في أموال المدين ، وهذا الذي استند إليه الحكم لا أساس له ذلك أن المطعون ضدها — طبقا لأحكام المادة ٩٢ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ — ملزمه بأداء مستحقات مصلحة الضرائب سواء كانت ضريبة إيراد عام على المورث أو ضريبة فوائد ديون مستحقة عليها شخصيا فيجوز تنفيذها



على أموالها طالما أن ما آل إليها بالميراث يزيد عن مقدار ضريبة الإرادة العام وعن قيمة العقار المحجوز عليه والمطعون ضدها وشأنها مع باقي الورثة في حق الرجوع عليهم بنصيب كل منهم في هذه الضريبة ، وإذا لم يلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ، هذا إلى أنه متى كانت المطعون ضدها ملزمة قانونا بسداد الضريبة بنوعها فإن اغفال بيان مفرداتها لا يبطل الحجز ومع ذلك فقد تناقض الحكم مع نفسه إذ تضمنت أسبابه بيان كل ضريبة بما ينفي التجويل بها الأمر الذي يعيبه بفساد التسبيب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في أوجهه الثلاثة مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أمام قضاءه بعدم الاعتداد بالحجز على قوله " أن دين الضريبة المحجوز من أجله ... ضرائب مستحقة على المورث وهي التي كانت محل اعتراض أمام اللجنة والتي طعن على قرارها في الدعوى ... .. كلى القاهرة ... وضريبة فوائد ديون مستحقة على المستأنفة ( المطعون ضدها ) شخصيا وهي التي أخطرت بها بالإخطار رقم ... .. واعتضت عليه في ١٩٦٩/٩/٢٥ ، وأنه بالإطلاع على قرار لجنة الطعن يتضح أن عناصر الإرادة التي كانت محلا للطعن هي إيراد أطيان زراعية وإيراد عقارات وإيراد فوائد ديون وانتهت اللجنة إلى تأييد تقديرات المأمورية في بعض السنوات وإلى تعديلها في سنوات أخرى ثم نصت في البند الثالث من منطوق هذا القرار على حفظ حق الورثة في تعديل عنصر فوائد الديون عند تحديده بصفة نهائية بالنسبة لجميع سنوات الخلاف مما يدل على أن الربط بالنسبة لهذا العنصر لم يصبح نهائيا بعد كما أن الربط بالنسبة لكافة العناصر لم يصبح نهائيا كذلك بسبب الطعن على قرار اللجنة في الدعوى ... .. كلى القاهرة ... وحيث إنه عن ضريبة فوائد الديون التي تقول مصلحة الضرائب أن المستأنفة مسئولة عنها شخصيا فالثابت بأوراق ملف الضرائب أن المستأنفة أخطرت بضريبة عن هذا العنصر بلغت جملتها ٤٥٣٥ جنيها و٥٧٣ مليا والثابت أيضا طبقا لما جاء بدفاع المصلحة أن المستأنفة اعترضت على هذا التقدير وخلا الملف من بيان مصير هذا الاعتراض وما إذا كان قد فصل فيه من عدمه ، ومن ثم تكون الأوراق قد خلت من وجود



السند التنفيذي للتنفيذ بهذه الضريبة . وحيث إنه بمراجعة إعلان التنبيه بالدفع الحاصل في ٢٧ / ١١ / ١٩٦٩ ومحضر المحجز الحاصل في ٣٠ / ١٢ / ١٩٦٩ بين أنهما وجهاا للمستأنفة باعتبارها من ورثة المول المرحوم . . . . . وفاء لمبلغ ٣٩٠٩٩ جنيها و ٩١٠ مليا دون بيان لمفردات هذا المبلغ وما إذا كان يشمل ضريبة الإيراد العام المستحقة على المورث أو ضريبة فوائد الديون التي تقول المصلحة باستحقاقها على المستأنفة شخصيا ومقدار كل من الضريبتين إلا أن توجيه الإجراءين للمستأنفة بوصفها من الورثة يدل على أن المبلغ المحجوز من أجله هو الخاص بالضريبة المستحقة على المورث . . . . . وإذا كان بين مما سلف أن أحد عناصرها وهو الخاص بالضريبة على فوائد الديون لم يتحدد بصفة نهائية كما أن الربط بكافة عناصره مطعون عليه في الدعوى المشار إليها فإنه يتضح أن الحق المحجوز وفاء له غير محقق الوجود وغير معين المقدار ولا يجوز توقيع المحجز وفاء له . . . . . وإذا أضيف إلى ذلك أن العقار المحجوز عليه مملوك للمستأنفة شخصيا بالشراء بموجب العقد الرسمي المسمى برقم ٩٢٣٦ في ٣٠ / ١٠ / ١٩٥٧ وأنه من المقرر أن دين الضريبة لا يلزم به إلا المدين بها ولا ينفذ بها إلا في أمواله ، فيكون المحجز الموقع على عقار المستأنفة باطلا ولا يعتد به . . . . . — ومؤدى هذا الذي استند إليه الحكم في قضائه بالنسبة لضريبة فوائد الديون المستحقة على المطعون ضدها شخصيا أن إخطارها بهذه الضريبة — مع اعتراضها على عناصر تقديرها وعدم ثبوت البت في هذا الاعتراض من لجنة الطعن — لا يصلح سنداً تنفيذيا يحجز لمصلحة الضرائب التنفيذ بموجبه وهو ما يتفق وصحيح القانون ، ذلك أنه بين من نصوص المواد ٤٥ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٣ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل أن المقصود من إخطار المول بتقديرات المأمورية هو مجرد الوقوف على عناصر التقدير الوارد بها ليقرر قبوله أو الطعن فيه أمام لجنة الطعن ، وفي حالة الطعن وقبل البت فيه لا تكون الضريبة مستحقة الأداء ، وبعد البت فيه فإنه يتعين لاتخاذ إجراءات تحصيلها أن تصدر بها أوامر واجبة التنفيذ عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٩٢ من القانون المذكور ، وهو ما لم يثبت صدوره بالنسبة للضريبة المشار إليها ، فتخلف بذلك السند التنفيذي لاقتضاها ، وبالنسبة لضريبة الإيراد العام المستحقة

على مودث المطعون ضدها فإنه وإن كان قرار لجنة الطعن يعتبر وفقاً للسادتين ٥٣ ، ١١١ من ذلك القانون من القرارات الجائز تنفيذها مؤقتاً ولو طعن فيه أمام المحكمة الابتدائية فيكون الحكم المطعون فيه قد اشتمل على تقرير قانوني خاطيء إذ اعتبر أن الطعن بالدعوى ... .. كأي القاهرة في قرار اللجنة بالنسبة لتلك الضريبة مما يفقدها شروط اقتضاها بالتنفيذ الجبري ، وإن كان ذلك ، إلا أنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إذا بني الحكم على دعامتين كل منهما مستقلة عن الأخرى وكان يصح بناء الحكم على إحداها وحدها فإن النعي عليه في الدعامة الأخرى يكون غير منتج ، ولما كان البين من مبنونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن قرر بأن الحق المحجوز وقء له غير محقق الوجه د وغير معين المقدار بالنسبة للضريبة المستحقة على مودث المطعون ضدها للطعن في قرار اللجنة الصادر في شأن هذه الضريبة بالدعوى السالف يأتها أضاف الحكم قوله ” إن العقار المحجوز عليه مملوك لأطعون ضدها شخصياً وأنه من المقرر أن دين الضريبة لا يلزم به إلا المدين بها ولا يتفسد بها إلا في أمواله ويكون الحجز الموقع على هذا العقار باطلاً ولا يعتد به وكانت هذه الدعامة وحدها كافية خمل قضائه في هذا الخصوص إذ لا يصح توقيع الحجز إلا على مال مملوك للمدين ، فإن تعيب الحكم في الدعامة الأخرى يكون غير منتج ، ولما كان مودث المطعون ضدها هو المدين بضرية الإيراد العام فإن ورثته هم الملزمون بأدائها من مال تركته طبقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون ٩٩ سنة ١٩٤٩ بشأن الضريبة العامة على الإيراد المضاعفة بالقانون رقم ٢٥٤ سنة ١٩٥٣ ، وليس صحيحاً ما ذهب إليه الطاعنون من أن — المطعون ضدها هي الملتزمة بأدائها من أموالها ، هذا إلى أن الحكم لم يستند فيما انتهى إليه إلى ما قرره في شأن عدم بيان مفردات الضرائب في إعلان التنبيه بالدفع وعرض الحجز ، ومع ذلك فلا تناقض فيما ورد بأسبابه في هذا الخصوص ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قام على أسباب تكفي لحمله وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها فإن النعي عليه بخالف القانون والصور في التسبب والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم بعين رفض الطعن .



## جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار/ نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم وحضرة السادة المستشارين :  
محمد عبد الحالق البغدادي، وسليم عبد القاسم، ومحمد عبد العزيز الجندى، وأمين طه أبو العلا .

( ١٤٧ )

الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٤٥ القضائية :

( ١ ) دفع . دعوى " الصفة " . حكم

الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة المدعى . موضوع . استنفاد محكمة الدرجة الأولى ولايتها في موضوع الدعوى .

( ٢ ) دفع . اختصاص . دعوى . حكم .

اختصاص المحكمة الابتدائية بالفعل في المنازعات الخاصة بالجمعيات التعاونية م.ه.ق  
٣١٧ لسنة ١٩٥٦ . الحكم الصادر في الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة المدعى فيها .  
عدم قابلية الطعن .

( ٣ ) اختصاص . دعوى . دستور .

اختصاص محكمة الدرجة الأولى بالفصل نهائياً في بعض الدعاوى . لا مخالفة فيه للدستور .

١ - الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة المدعى - وعلى ما جرى به  
قضاء هذه المحكمة - هو دفع موضوعي يقصد به الرد على الدعوى برمتها ويترتب  
على قبوله أن يخسر المدعى دعواه بحيث لا يستطيع العودة إليها وتستنفد محكمة  
الدرجة الأولى بالقضاء فيه ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى .

٢ - المحكمة الابتدائية بصريح نص المادة ٥٠ من القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٦  
بإصدار قانون الجمعيات التعاونية مختصة بالفصل في الدعوى ومن ثم تكون  
بطريق اللزوم مختصة كذلك بالفصل نهائياً في الدفع الخاص بعدم قبولها، ويسرى  
على الحكم الصادر في موضوع الدعوى من حيث عدم جواز الطعن فيه .



٣ - أن كان المشرع قد أخذ مبدأ التقاضى على درجتين كقاعدة عامة إلا أنه استثناء من تلك القاعدة لاعتبارات خاصة جعل اختصاص محكمة الدرجة الأولى بالفصل فى بعض الدعاوى اتراثيا ولا مخالفة فى ذلك الدستور ، وإذ نصت المادة ٥٠ من القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ على اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر المنازعات فى قرارات حل الجمعيات التعاونية وعلى أن تكون أحكامها نهائية غير قابلة للطعن ، فليس من ذلك تحصين لهذه القرارات من رقابة القضاء أو مصادره لحق التقاضى .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتمثل فى أن الطاعن بصفته أقام الدعوى ... .. مدنى كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم ( أولا ) بإلغاء القرار الصادر فى ١٩٧٣/٣/٧ بحل الجمعية التعاونية للنقل بالسيارات بمحافظة القاهرة وما يترتب على ذلك من آثار ( ثانيا ) بإلغاء قرار المحافظة ... .. بحل مجلس إدارة الجمعية التعاونية لنقل الركاب بالسيارات وما يترتب على ذلك من آثار ، دفع المطعون ضده الأول الدعوى بعدم قبولها لرفعها من غير ذى صفة تأسيسا على أن الطاعن لم يقدم القرار الصادر بتشكيل مجلس إدارة الجمعية وبتعيينه رئيسا لهذا المجلس - وبتاريخ ١٩٧٣/١١/١٥ قضت محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف ... .. القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٤/١٢/٣٠ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستئناف استنادا إلى نص المادة ٥٠ من ٣١٧ سنة ١٩٥٦ بإصدار قانون الجمعيات التعاونية التى تقضى باختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل نهائيا فى هذا النزاع - طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، دفع المطعون ضده الأخير بعدم قبول الطعن بالنسبة له ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بتنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت بجاءة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للطعون في هذه الثالث هو أنه لم توجه إليه طلبات ولم يتازع الطاعن في طلباته ولم يحكم عليه بشيء وطلب إخراجه من الدعوى .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أنه لا يكفي فيمن يختصم في الدعوى أن يكون طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره ، ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن اختصم المطعون في هذه الثالث دون أن يوجه إليه طلبات وأن هذا المطعون ضده قد وقف من الخصومة موقفا مائيا وطلب إخراجه من الدعوى بلا مصاريف ولم يحكم بشيء عليه ، وأن الطاعن قد أسس طعنه على أسباب لا تتعلق لها إلا بالمطعون ضدهما الأولين ، فإنه لا يقبل اختصاصه في الطعن ويتعين لذلك قبول الدفع وعدم قبول الطعن بالنسبة إلى المطعون ضده المذكور .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للطعون ضدهما الأول والثاني .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينفي الطاعن بأولهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وأويله ، وفي بيان ذلك يقول إن المقصود بما نصت عليه المادة ٥٠ من القانون ٣١٧ سنة ١٩٥٦ من أن حكم المحكمة الابتدائية يكون نهائيا غير قابل للطعن هو أن يكون هذا الحكم قد فصل في موضوع النزاع ، أما إذا قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة فإنه لا يكون قد فصل في موضوع الخصومة ويكون الطعن عليه بالاستئناف جائزا ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون مخطئا في تطبيق القانون وتأويله .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة المدعى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو دفع موضوعي يقصد به الرد على الدعوى برمتها ويترتب على قبوله أن يخسر المدعى دعواه بحيث لا يستطيع العودة إليها وستنفذ محكمة الدرجة الأولى بالقضاء فيه ولايتها في الفصل

في موضوع الدعوى، لما كان ذلك، وكلت المحكمة الابتدائية بمصر بحل المادة  
من القانون ١٧ لسنة ١٩٥٦ بإصدار قانون الجماعات التعاونية المختصة بالفصل  
نهائيا في الدعوى فإنها تكون بطريق اللزوم مختصة كذلك بالفصل نهائيا في الدفع  
الخاص بعدم قبولها ويسرى على الحكم الصادر في هذا الدفع ما يسرى على الحكم  
الصادر في موضوع الدعوى من حيث عدم جواز الطعن فيه، وإذا سائر الحكم  
المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف فإنه يكون قد التزم  
صحیح القانون .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثاني هو مخالفة الحكم المطعون فيه  
للدستور، وبيانا لذلك يقول المظالم أنه إذا كان تفسير نص المادة ٥٠ من  
القانون المذكور يجعل التقاضي في خصوص طلب إلغاء قرارات حل الجماعات  
التعاونية من درجة واحدة فإن ذلك يعتبر مصادرا لحق التقاضي وهو ما لم يعد  
جائزا بنفاذ دستور ١٩٧١ الذي ألغى تمهين أي عمل أو قرار إداري ضد رقابة  
القضاء وتبعا لذلك تسقط كافة النصوص التي تصادر هذا الحق .

وحيث إن هذا النعي في غير محله، ذلك أن المشرع كان قد أخذ بمبدأ  
التقاضي على درجتين كقاعدة عامة إلا أنه استثناء من تلك القاعدة لاعتبارات  
خاصة جعل اختصاص محكمة الدرجة الأولى بالنظر في بعض الدعاوى انتزاعيا،  
ولا مخالفة في ذلك الدستور، وإذا نصت المادة ٥٠ من القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٦  
على اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر المنازعات في قرارات حل الجماعات التعاونية  
وعلى أن تكون أحكامها نهائية غير قابلة للطعن، فليس في ذلك تمهين لهذه  
القرارات من رقابة القضاء أو مصادرة لحق التقاضي .

وحيث إنه لم تقدم يمين رفض الطعن .



## جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة رئيساً وعضوية السادة المحققين:  
الدكتور إبراهيم صالح و محمد الباجوزي، ومحمود رمضان، وإبراهيم فراج .

(١٤٨)

الطعن رقم ٧٣٦ لسنة ٤٤ الخائية

إيجار " إيجار الأماكن " .

التأجير من الباطن . ماهيته . إيواء المستأجر واستضافته لآخر . المقصود بهما . لا يعد ذلك تأجيراً من الباطن .

مؤدى نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين إن للتأجير الحق فى طلب إخلاء العين المؤجرة إذا أجراها المستأجر من الباطن بغير إذن كتابى صريح منه ، ولما كان المقصود بالتأجير من الباطن فى هذا الصدد هو المعنى المراد به فى الشريعة العامة أى قيام المستأجر الأصيل بتأجير حقه كاملاً أو بعضه فى الإقتراف بالعين المؤجرة إليه إلى آخره فى مسائل أجرة يتفق عليها بينهما ، وكان يقصد بالإيواء أو الاستضافة أن يستأجر المستأجر ضيوفاً تربطهم به صلة قرابة أو صداقة متينة لمدة قصيرة أو طويلة وذلك بصفة عارضة واستجابة لظروف طارئة ، شريطة أن يظل المستأجر محتفظاً بالعين المؤجرة دون أن يتخلل عنها فإن ما يتدرع به الطاعن من نفى له صلة الخزولة التى تربط بين المظعون عليها وبين الشخص الذى شغل الشقة - أيا كان وجه الحق فيها - لا غناء فيه لجواز إيواء من تربطه بالمستأجر صداقة وثيقة .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ... .. مدنى أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليها وآخر بطلب الحكم بإخلاصهما من العين المؤجرة . وقال بيانا لها أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٠/٢/٨ استأجرت منه المطعون عليها شقة بالعقار رقم ... .. بقصد استعمالها سكنا خاصا ، وإذ خالفت شروط العقد وأجرتها من الباطن إلى الشخص الآخر دون إذن كتابي ، فقد أقام الدعوى . أجابت المطعون عليها بأنها لم تؤجر شقة النزاع من الباطن وأن من يشغل الشقة هو خالها وقد استضافته هو وزوجته ولم تنزل عن العين المؤجرة ، وبتاريخ ١٩٧٣/٢/٨ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت الطاعن أن المطعون عليها قد أجرت شقة النزاع من الباطن بدون إذن كتابي منه ، وبعد سماع شهود الطرفين هادت وبتاريخ ١٩٧٣/٦/١٤ حكمت برفض الدعوى استئناف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ... .. القاهرة طالبا القضاء له بطلباته ، وبتاريخ ١٩٧٤/٥/٩ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة قرأت أنه جدير بالنظر ، والجلسة المحددة إلترمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينمى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال ومخالفة النابت بالأوراق وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه على سند من أن من وجد شاغلا الشقة هو خال المطعون عليها وأنها استضافته فى شقة النزاع ولم تؤجرها إليه من الباطن ، فى حين أنها لم تقدم دليلا رسميا على قرابتها المدعاة ، التى أهدرت بتقديمه صورة رسمية من ياقات قيد ميلادها تثبت عدم صحة دفاعها ومغايرة لقب أمها مع لقب شاغل الشقة . هذا إلى أنه تمسك فى صحيفة الاستئناف بأن المطعون عليها لا تقيم بشقة النزاع وتقيم بصفة مستمرة لدى أشقاتها قريبا من محل عملها تدليلا على تأجيرها الشقة



من الباطن ، وأهفل الحكم الرد على هذا الدفاع مما يعيبه بالفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أن النص في المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين على أنه " في غير الأماكن المؤجرة مفروشة لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية " . . . . . (ب) إذا أجر المستأجر المكان المؤجر من الباطن أو تنازل عنه أو تركه للغير بأي وجه من الوجوه بغير إذن كتابي صريح من المالك ، . . . . . " ، يدل على أن للمؤجر الحق في طلب إخلاء العين المؤجرة إذا أجزها المستأجر من الباطن بغير إذن كتابي صريح منه ، ولما كان المقصود بالتأجير من الباطن في هذا الصدد هو المعنى المراد به في الشريعة العامة أي قيام المستأجر الأصلي بتأجير حقه كله أو بعضه في الانتفاع بالعين المؤجرة إليه إلى آخر في مقابل أجره يتفق عليها بينهما ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الدعوى على سند من أن قوام التأجير من الباطن هو استغلال العين المؤجرة عن طريق الاتفاق بين المستأجر الأصلي وآخر يخول له حق الانتفاع بالعين المؤجرة كلها أو بعضها لقاء جعل يلتزم بدفعه إلى الأول وأن الأوراق خلو من أن المطعون عليها أجرت شقة النزاع من باطنها ، وأن من وجد يشغل شقة النزاع كانت أقامته على سبيل الإمتزاحة المؤقتة ، وكان يقصد بالإيواء أو الإمتزاحة في هذا المجال أن يستغل المستأجر ضيقاً تربطهم به صلة قرابة أو صداقة مثبتة لمدة قصيرة أو طويلة وذلك بصفحة عارضة واستجابة لظروف طارئة ، شريطة أن يظل المستأجر محتفظاً بالعين المؤجرة دون أن يتخلى عنها ، فإن ما يتذرع به الطاعن من نفى لصلة الخوالة التي تربط بين المطعون عليها وبين الشخص الذي شغل الشقة - أيا كان وجه الحق فيها - لا غناء فيه لجواز إيواء من تربطه بالمستأجر صداقة وثيقة على ما سلف بيانه . لما كان ما تقدم وكان الحكم الابتدائي المؤيد بأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أورد أنه " . . . ولا يغير من هذا النظر أن تكون المدعى عليها - المطعون عليها - قد انتقلت إلى مسكن أخيها بشبرا سواء قبل قدوم خالها إلى شقة النزاع أو أنساء



استهانتها له ، نظرا لأنها موظفة بالمعهد العالي الفني بصيرا ، وقد أكد شاهدنا الإثبات تردها على شقة النزاع لدفع الأجرة والاطمئنان على منقولاتها الباقية فيها حتى الآن ، وكذلك خلال فترة إقامة خالها المؤقتة بتلك الشقة . . . ، فإن هذا الذي لمرده الحكم يكفي لتقرير أنها لم تترك العين نهائيا لمن استهانتها وأنها لا زالت في حاجة للانتفاع بها وبأقية فيها ، ولا يحدو ما يثيره الطاعن أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل ، ويكون النعم برخصة على غير أساس .

ولما تقدم يترتب رفض الطعن .

## جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٧٨

رئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور إبراهيم صالح ، محمد الباجوري ، صلاح نصار ، وإبراهيم فتاح .

( ١٤٩ )

الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٤٤ القضائية :

إعلان .

اكتساب أحد طرفي الخصومة مئة من الصفات المبينة بالفقرات ٦ ، ٧ ، ٨ من المادة ١٣ من المرافعات ، ودوب أن يكون بطرهما بالنص الآخر علما بوقت مباشرته وإعلان خصمه باللاحق  
إفاده في موطنه . مثال بشأن إعلان أفراد القوات المسلحة .

توجب المادة ١٣ من قانون المرافعات اتباع إجراءات معينة في تسليم صور الإطلاقات إلى بعض الهيئات والأشخاص ومنهم أفراد القوات المسلحة ، والأصل في إعلان أوراق المرافعات طبقا للسادة العاشرة من ذات القانون أن يتم تسليمها إلى شخص المعلن إليه أو في موطنه ، واكتساب أحد طرفي الخصومة صفة من الصفات المبينة بالفقرات ٦ ، ٧ ، ٨ من المادة ١٣ سالفة البيان التي توجب إجراء الإعلان على وجه مخالف لهذا الأصل يتعين أن يكون معلوما لدى خصمه علما يقينيا وقت مباشرته الإعلان حتى يلزم الطريق المخصص له ، وإلا حق اتباع القواعد الأصلية في الإعلان ، لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الطاعن أعان بصحيفة افتتاح الدعوى في موطنه بصفته طبييا ، وقد حضر بناء على هذا الإعلان وأبدي دفاعه أمام محكمة أول درجة دون أن يوجه أية مطاعن لإجراء الإعلان في موطنه بالصفة المبينة بالورقة ، ويكون الطاعن لم يقدم ما يدل على اشتغال ملف الدعوى على ما ثبت بصفته كأحد أفراد القوات المسلحة ، فإن النعي ببطلان إعلان صحيفة الاستئناف لعدم اتباع القواعد المقررة لإعلانه طبقا للفقرة السادسة من المادة ١٣ من قانون المرافعات وبطلان الحكم تبعا لذلك يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الشركة المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٦٢٢٤ لسنة ١٩٧١ مدنى أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية ضد الطاعن والمطعون عليه الثانى بطلب الحكم بإخلاصهما من العين المؤجرة المينة بالصحيفة وتسليمها لها ، وقالت ثمرها لدعواها أنه بموجب عقد مؤرخ ١٠/١٠/١٩٧٠ استأجر منها المطعون عليه الثانى الشقة رقم ٦٥ بالعقار رقم ١١ ميدان الفلكى بالقاهرة لاستعمالها سكنا خاصا له إلا أنه تنازل عن إيجارها إلى الطاعن الذى غير نوع الاستعمال واتخذ منها عيادة طبية له دون الحصون على إذن كتابى ، ففسد أقامت الدعوى ، وبتاريخ ١٢/٢/١٩٧٣ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، استأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧٦٩ لسنة ٢٠ فى القاهرة طالبة إلغاء الحكم بطلباتها ، وبتاريخ ٦/٦/١٩٧٤ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإخلاص الطاعن والمطعون عليه الثانى من العين المؤجرة . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد، ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه البطلان ، وفى بيان ذلك يقول أن المطعون عليها الأولى لم تتبع فى إعلان صحيفة الاستئناف الطريق المقرر قانونا لإعلان أفراد القوات المسلحة باعتباره من ضباطها فقد وجهت إليه الإعلان فى موطنه خلافا لما تقتضى به المادة ١٣ من قانون المرافعات من وجوب تسليم صور الإعلان المتعلق بأفراد القوات المسلحة بواسطة النيابة العامة إلى الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة



وبذلك يقع الإعلان باطلا بطلانا مطلقا لتعلقه بالنظام العام وببطلان الحكم المطعون فيه تبعا له .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه وإن كانت المادة ١٣ من قانون المرافعات توجب اتباع إجراءات معينة في تسليم صور الإعلانات إلى بعض الهيئات والأشخاص ومنهم أفراد القوات المسلحة ، إلا أنه لما كان الأصل في إعلان أوراق المرافعات طبقا للمادة العاشرة من ذات القانون أن يتم تسليمها إلى شخص المعلن إليه أو في موطنه ، وكان اكتساب أحد طرفي الخصومة صفة من الصفات المبينة بالقنوات ٨،٧،٦ من المادة ١٣ سالفه البيان التي توجب إجراء الإعلان على وجه مخالف لهذا الأصل يتعين أن يكون معلوما لدى خصمه علما يقينيا وقت مباشرته الإعلان حتى يلتزم الطريق المخصص له ولا حق اتباع القواعد الأصلية في الإعلان لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعن أعلن بصحيفة افتتاح الدعوى في موطنه بصفته طيبيا وقد حضر بناء على هذا الإعلان وأبدى دفاعه أمام محكمة أول درجة دون أن يوجه أية مطاعن لأجراء الإعلان في موطنه بالصفة المبينة بالورقة ، وكان الطاعن لم يقدم ما يدل على إشمال ملف الدعوى على ما يثبت صفته كأحد أفراد القوات المسلحة ، فإن النعى ببطلان إعلان صحيفة الاستئناف لعدم اتباع القواعد المقررة لإعلانه طبقا للمادة السادسة من المادة ١٣ من قانون المرافعات وبطلان الحكم تبعا لذلك يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٧٨

بإقامة السيد المستشار محمد أحمد محمود نائب رئيس المحكمة ومعدوية السيد المستشارين :  
الدكتور إبراهيم صالح ، وعبد الباقوري ، ومحمد رمضان ، وإبراهيم فراج .

( ١٥٠ )

### الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) وكالة " نطاق الوكالة " نقض .

التوكيل العام الصادر من أجنبي لبيعته لإدارة أموره وانصرف فيها واتخاذ كافة الإجراءات  
محافظة عليها . مؤداه . جواز ممارستها إجراءات الدعاوى أمام المحاكم بما فيها محكمة النقض .

( ٢ ) إيجار " إيجار الأماكن " . نظام عام . نقض .

قواعد تحديد أجرة الأماكن . تعلقها بالنظام العام . جواز إثارته في أية حالة كانت عليها  
الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ٣ ) دعوى " الطلبات في الدعوى " . نقض " السبب الجديد " .  
عقد . بطلان .

تنازل المدعى أمام محكمة أول درجة عن طلب بطلان العقد . عدم جواز إثارته من بعد أمام  
محكمة النقض .

( ٤ ) وكالة . إثبات .

المحرر العرفي الموقع من التوكيل حجة على الأصيل في تاريخه ولو لم يكن قائما طئفاً . يتم  
الدليل على علم صحت .

١ - إذ كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا لم يكن التوكيل صريحاً في  
تحويل المحامي أن يظعن نيابة عن الموكل بطريق النقض ، فالمحكمة أن تحصل  
ذلك من عبارة التوكيل والملايسات التي حرر فيها . لما كان ذلك وكانت

عبارات التوكيل تدل على أن الطاعن فوض زوجته إدارة كافة أمواله والتصرف فيها وأنه وكلها واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للحفاظ عليها ، فإن صدور التوكيل في الخارج ومن شخص غير مصرى ليس له دواية بإجراءات التقاضى في مصر يشير إلى أن نطاق التوكيل العام يرخص لزوجة الطاعن ووكيلته في توكيل محامين نيابة عنه لمباشرة إجراءات الدعاوى أمام المحاكم بختلف درجاتها ومنها محكمة النقض .

٢ — المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تحديد أجرة الأما كن طبقا للقوانين المحددة — للإيجارات من مسائل النظام العام ولا يجوز الاتفاق على ما يخالفها ، وكل نزاع بهذا الشأن متى كان لازما للفصل في الدعوى لا يعد طلبا جديدا في الاستئناف إذ يجوز إثارته في أى مرحلة من مراحل التقاضى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض ، ولما كان التعرف إلى حقيقة الأجرة القانونية والقدر الذى لم توف به المطعون عليها أمرا لازما لإمكان الفصل فيما يطلبه الطاعن من أجرة متأخرة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ عرض لبثت الأجرة القانونية وحقق النزاع حولها وأعمل قواين التخفيض المتعلقة بالنظام العام والى أوردهما تقرير الخبير المشتب في الدعوى يكون قد التزم صحيح القانون .

٣ — إذ كان البين من حكم محكمة أول درجة أن الطاعن تنازل عن طلب بطلان عقد الإيجار الذى أبرمه وكيله واقتصر على طلب المتأخر من الأجرة ، فإن إثارته لهذا الدفاع يعتبر سببا جديدا لا يجوز إيدأؤه لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤ — إذ كان الأصل لا يعتبر من الغير بالنسبة إلى المحرر العرفى الذى وقعه نائباً أيا كانت صفته في النيابة ، ويكون المحرر حجة عليه وفق المادة ١٥٠ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، فإن إيصالات سداد الأجرة محل النفى تكون حجة على الطاعن في تاريخها وأولم يكن قائما طالما لم يقدم الدليل على عدم صحة هذا التاريخ باعتباره طرقا فيها بواسطة وكيله .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٠٧٠ لسنة ١٩٣٠ مدنى أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليها بطلب الحكم بإلزامها أن تدفع له مبلغ ٥٤١ جنيها و ٧٠٠ مليا أجرة الشقة رقم ٢٠ من المنزل رقم ٢ (١) بشارع أحمد سعيد بالقاهرة من المدة من ١٩٦٥/٦/١ حتى ١٩٧٠/١١/٣٠ وما يستجد حتى الحكم فى الدعوى بواقع الأجرة الشهرية مبلغ ٥ جنيهات و ٣٩٦ مليا ، وقال شرحا لها أنه أجر تلك الشقة إلى زيد محمد أحمد وحصل على حكم من القضاء المستعجل بطردها ، فاستشككت المطعون عليها فى التنفيذ بدعوى أنها تستأجرها من وكيله بموجب عقد مؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٦٠ لقاء أجرة قدرها خمسة جنيهات شهريا ، وإذا أقر الوكيل بصورية هذا العقد والإيصالات الصادرة منه والتي تفيد سدادها الأجرة حتى مايو سنة ١٩٦٥ وتفاعست عن سداد الأجرة بواقع ٥ جنيهات و ٧٩٦ مليا شهريا أسوة بباقي المستأجرين رغم إنذارها بتاريخ ١٩٦٦/١١/٢٠ فقد أقام دعواه وبتاريخ ١٩٧١/١/٣٠ حكمت المحكمة بإلزام المطعون عليها بأن تدفع للطاعن مبلغ ٣٥١ جنيها و ٩٠٠ مليا ، استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٩٣ لسنة ٨٨ ق القاهرة بطلب إلغائه ورفض الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٥ حكمت محكمة الاستئناف بتدب مكتب الخبراء لبيان الأجرة القانونية المستحقة فى المدة من ١٩٦٥/٦/١ حتى ١٩٧٠/١١/١ وما سدده المطعون عليها للطاعن أو من ينوب عنه قانونا وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت لحكمت فى ١٩٧٤/٦/٣٠ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة وفى الموضوع برفضه وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ثم رأته جديرا بالنظر وباجلسة المحاماة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الدفع مردود ، ذلك أنه لما كان الثابت من التوكيل الصادر من الطاعن لزوجته والذي بمقتضاه وكلت المحامي الذي أودع صحيفة الطعن أنه توكيل عام محرر في أديس أبابا عاصمة أثيوبيا في ١٢/٣١/١٩٦٤ ومصدق عليه من سفارة جمهورية مصر العربية بمقتضاه وكل الطاعن — السعودى الجنسية — زوجته "توكيلا عاما مطلقا في إدارة أمواله وممتلكاته الموجودة بالجمهورية العربية المتحدة الثابتة منها والمنقولة الموجودة حاليا والتي ستكون مستقبلا بما فيها البيع والشراء والرهن ولها إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للحفاظ عليها واستلام المبالغ المستحقة لدى كافة الدوائر والجهات الحكومية والأهلية وعلى العموم بها كافة الاختصاصات كشخصه تماما واذنتها توكيل الغير في كل أو بعض مذكر ، وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا لم يكن التوكيل صريحا في تخويل المحامي أن يطعن نيابة عن الموكل بطريق التقض ، فللمحكمة أن تحصل ذلك من عبارة التوكيل والملابس التي حرر فيها ، لما كان ذلك وكانت عبارات التوكيل على النحو الذي سلف يانه تدل أن الطاعن فوض لزوجته إدارة كافة أمواله والتصرف فيها ، وأنه وكاهما في إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للحفاظ عليها فإن صدور التوكيل الخارج ومن شخص غير مصرى ليس له دراية بإجراءات التقاضى في مصر يشير إلى أن نطاق التوكيل العام يرخص لزوج الطاعن ووكيله في توكيل محامين نيابة عنه لمباشرة إجراءات الدعاوى أمام المحاكم بمختلف درجاتها ومنها محكمة التقض ويكون الدفع في غير محله .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، ينحى الطاعن بالسببين الأول والثاني والوجه الثاني من السبب الثالث منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي يسان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاؤه بتخفيض أجره الشقة المؤجرة على سند من خضوعها لأحكام قوانين إيجارات الأماكن أرقام ١٦٨ ، ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ، ٧ لسنة ١٩٦٥ في حين أن الدعوى رفعت بطلب المتأخر من الأجرة ومسألة تحديد الأجرة القانونية لم تعرض على محكمة أول درجة ولم تكن محل نزاع . وإذا تصدى الحكم المطعون فيه لهذه المسألة وفصل قضاؤه يكون قد



قضى بمالم يطلبه المصوم وفوت عليه درجة من درجات التقاضي وهذا إلى أن الحكم لم يبين نطاق تطبيق كل من تشريعات الاستثنائية المتعاقبة التي أعمل تقرير التحبير حكمها ومجالها . بالإضافة إلى أنه لم يثبت من صحة إجراءات إيداع المبالغ التي أودعها المطعون عليها ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تحديد أجره الأما كن طبقا للقوانين المحددة للإيجارات من مسائل النظام العام ولا يجوز الاتفاق على ما يخالفها ، وكل نزاع بهذا الشأن متى كان لازما للفصل في الدعوى لا يعد طلبا جديدا في الاستئناف إذ يجوز إثارته في أي مرحلة من مراحل التقاضي ولو لأول مرة أمام محكمة النقض . ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه والحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٥ أن المطعون عليها أيدى على الدعوى بأن وكيل الطاعن أجر إليها شقة النزاع في أول ديسمبر سنة ١٩٦٠ لقاء أجره شهرية قدرها خمسة جنيهات ، وأنها قامت بسدادها بموجب إيصالات تفاوتت بمقاديرها وفقا لقوانين التخفيض المتتالية ، وأنها كانت توفىها طبقا لأحكامها ، وكان التعرف إلى حقيقة الأجرة القانونية والتسدد الذي لم توقف به المطعون عليها أمرا لازما لا يمكن الفصل فيما لا يطلبه الطاعن من أجره متأخرة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ عرض لبحث الأجرة القانونية وحقق انتزاع حولا وأعمل قوانين التخفيض المتعاقبة بالنظام العام والتي أوردتها تقرير التحبير المتدب في الدعوى ، يكون قد التزم بصحيح القانون . لما كان ذلك وكان الطاعن لم يبين وجه اعتراضه على الحكم في تطبيقه للتخفيضات التي تفرتها تشريعات إيجار الأما كن الاستثنائية ، كما لم يوضح أي من إجراءات إيداع الأجرة التي تمت على خلاف القانون ، وأن ذلك على النحو الذي يكشف عن قصده ، فإن اعتراضه في هذا الشق يكتفه الغموض والتجهيل ، ويكون النص على غير أسس .

وحيث إن حاصل النعي في الوجه الأول من السبب الثالث وبالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون والتقصير في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أنه قدم لمحكمة الموضوع إقرارا من وكيله الذي تعاقد مع المطعون



عليه أنه أثبت في العقد أجرة لا تتناسب مع الوحدات الأخرى بالعقار كبداله بسبب عزله من الوكالة ، بما يفيد أن المطعون عليها لا تقيم في العين بناء على سند قانوني ، وإذا لم يعرض الحكم لدلالة هذا الإقرار فإنه يكون مشوباً بالقصور هذا إلى أن الحكم عول في قضائه بوفاء الأجرة على الإيصالات الصادرة من وكيله المعزول بسبب تكشف خيائته رغم أنها ليست ثابتة التاريخ فلا يحتاج بها وهو ما يعنيه بمخالفة القانون .

وحيث إن النعي غير سديد ، ذلك أنه لما كان البين من مدونات حكم محكمة أول درجة أن الطاعن تنازل عن طلب بطلان عقد الإيجار الذي أبرمه وكيله واقتصر على طلب المتأخر من الأجرة ، فإن إثارته لهذا الدفاع يعتبر سبباً جديداً لا يجوز ابدأؤه لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكانت الأوراق خلوا مما يفيد أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع في طلب حازم صريح بصورية الإيصالات الصادرة من وكيله المعزول ، وكان ما نسبته إلى وكيله من اختلاس ريع العقار لا ينفي سداد المطعون عليها المبالغ المثبتة في الإيصالات والتي تسلمها الوكيل ، وكان الأصيل لا يعتبر من الغير بالنسبة إلى المحرر العرفي الذي وقع نائبه أياً كانت صفته في النيابة ويكون المحرر حجة عليه وفق المادة ١٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، فإن إيصالات سداد الأجرة محل النعي تكون حجة على الطاعن في تاريخها ولو لم يكن ثابتاً ، طالما لم يقدم الدليل على عدم صحة هذا التاريخ باعتبار طرفاتها بواسطة وكيله ، ويكون النعي على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عبدالعال السيد وعضوية السادة المستشارين :  
 أحمد صلاح الدين زهر ، محمد فاروق راتب ، وإبراهيم فوده ، وعبدالله دين بركات .

( ١٥١ )

الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٠ القضائية :

( ١ ) إثبات . تزوير .

تسلم المدين باختياره الورقة الموقعة منه على يياض لآخر . قيلم هذا الأخير بتسليمها الثالث  
 الذى ملأ بياناتها على خلاف الحقيقة . اعتباره تزويرا . جواز إثباته بكافة الطرق .

( ٢ ) تزوير . حكم .

عدم جواز الحكم فى الادعاء بالتزوير وفى الموضوع معا . مخالفة الحكم المطعون فيه لهذه  
 القاعدة . خطأ فى القانون .

١ — إذ كان المطعون عليه لما طعن بالتزوير على السند قرر أنه سلم السند  
 لحاله . . . بعد أن وقع عليه على يياض مقابل اقتراضه من خاله مبلغ ١٢ جنيتها  
 وأنه لخلاف بين والد المطعون عليه وبين خاله سلم هذا الأخير السند للطاعن  
 الذى قام بمكته بما يفيد مديونية المطعون عليه له فى مبلغ ٣٥٠ جنيتها على خلاف  
 الحقيقة بما مفاده أن المطعون عليه لم يسلم السند الذى وقع عليه على يياض  
 باختياره إلى الطاعن وإنما سلمه لحاله الذى سلمه للطاعن وأن هذا الأخير هو  
 الذى قام بملء بياناته على خلاف الحقيقة ، وكانت الواقعة على هذه الصورة  
 تعتبر تزويرا طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات ، فانه  
 يجوز إثبات هذا التزوير بكافة طرق الإثبات بما فيها شهادة الشهود .

٢ — مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أنه  
 لا يجوز الحكم بتزوير الورقة وفى الموضوع معا بل يجب أن يكون القضاء بالتزوير  
 سابقا على الحكم فى موضوع الدعوى وذلك حتى لا يحرم الخصم الذى تمسك

بالورقة التي قضى بتزويرها من تقديم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أراد إثباته بتلك الورقة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتمثل في أن الطاعن استصدر أمر الاداء رقم ٢٠ سنة ١٩٦٦ كلى سوهاج بالزام المطعون عليه بأن يدفع له مبلغ ٣٥٠ جنيه بموجب سند إذني مؤرخ ١٩٦١/١١/٢ — تظلم المطعون عليه من هذا الأمر بالتظلم رقم ٤٤٧ لسنة ١٩٦٦ كلى سوهاج طالبا الحكم بإعلان الأمر واحتياطيا برب و بطلان السند لتزويره — وطعن على السند بالتزوير وأعلن شواهد وخلاصتها أنه في سنة ١٩٦٤ وقع على السند على يياض وصاحبه لحاله السيد سلطان عبد العال . مقابل استدائه منه مبلغ ١٢ جنيه للاستعانة به على نفقاته خلال فترة دراسته بالأزهر والخلاف بين والد المطعون عليه وبين خاله سلم هذا الأخير السند الموقع عليه من المطعون عليه على يياض للطاعن الذي قام بمكته بما يفيد مديونية للطاعن في مبلغ ٣٥٠ جنيه على خلاف الحقيقة وركن في إثبات ذلك إلى شهادة الشهود وإلى قرائن الأحوال ، وبتاريخ ١٩٦٧/٣/٩ قضت المحكمة بسقوط حق التظلم " المطعون عليه " في التظلم — استأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط " مأمورية سوهاج " وقيد استئنافه برقم ١٢٨ سنة ٤٢ ق أسيوط وبتاريخ ١٩٦٩/١/١٢ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول التظلم شكلا وإعادة — الدعوى إلى محكمة سوهاج الابتدائية للفصل في الموضوع ، بتاريخ ١٩٧١/٥/٣٧ قضت محكمة سوهاج الابتدائية بإحالة الدعوى إلى التحقيق لينتج المطعون عليه بكافة الطرق بما فيها شهادة الشهود أنه سلم السند المدعى بتزويره موقعا منه على يياض إلى سلطان عبد العال ضمنا لمديونية له في مبلغ ١٢ وإن هذا الأخير سلمه



للتطاعن لئلا يافاته على النحو المثبت حالياً على خلاف الحقيقة وصرحت للطاعن بالنفى بذات الطرق وبمسند سماع أوامير شهود الطرفين قضت المحكمة بتاريخ ١٩٧٢/٣/٣٠ برفض الادعاء بالتزوير وبصححة السند ثم قضت بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٧ بتأييد الأمر المتظلم فيه - استأنف المطعون عليه هذين الحكيمين لدى محكمة استئناف أمسيوط "مأمورية سوهاج" طالبا إلغاءهما والحكم برد وبطلان السند المطعون عليه وإلغاء أمر الأداء المتظلم فيه وقيد الاستئناف برقم ٢٠٧ سنة ٤٧ ق وبتاريخ ١٩٧٢/١٢/٩ قضت المحكمة بإلغاء الحكيمين المستأنفين وإلغاء أمر الأداء المتظلم فيه ورفض دعوى المستأنف عليه "الطاعن" - طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول منها مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول أن ادعاء المطعون عليه أنه وقع على السند على ياض وإن البيانات التي أثبتت به بعد ذلك جاءت على خلاف ما اتفق عليه هو نوع من خيانة الأمانة لا يجوز إثبات عكسها إلا بالكتابة ولا يجوز الإثبات بالشهود إلا إذا وجد مبدءاً ثبوت بالكتابة والطعن على السند في هذه الحالة بالتزوير لا يكون إلا إذا أثبت المدعي أن توقيعاً على ياض قد اختلس منه اختلاساً وهو ما لم يقل به المتظلم "المطعون عليه" وإذا إجاز الحكم المطعون فيه إثبات عكس ما هو ثابت بالسند بغير الكتابة واستند في قضائه برد وبطلان السند على شهادة الشهود تنفيذاً لحكم التحقيق الذي أصدرته محكمة أول درجة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه لما كان يبين من صحيفة التظلم ومن أمر الإلغاء ومن تقرير الطعن بالتزوير على السند موضوع الدعوى ومن إعلان شواهد أن المطعون عليه لما طعن بالتزوير على السند قرر أنه سلم السند لحاله السيد سلطان عبد العال بعد أن وقع عليه على ياض مقابل إقراره من خاله مبلغ ١٢ جنيهاً وأنه لخلاف بين والد المطعون عليه وبين خاله سلم هذا الأخير السند للطاعن الذي قام بملكه بما يثير مديونية المطعون عليه له في مبلغ ٣٥٠ جنيهاً على خلاف الحقيقة بما مفاده أن المطعون عليه لم يسلم السند الذي وقع عليه على ياض

بأختياره إلى الطاعن وإنما سلمه لخاله الذي سلمه للطاعن وإن هذا الأخير هو الذي قام بملء ياناه على خلاف الحقيقة ، وكانت الواقعة على هذه الصورة تعتبر تزويرا طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات لاختيانه أمانه وفي هذه الحالة يجوز إثبات التزوير بكافة طرق الإثبات بما فيها شهادة الشهود فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون في اعتماده في القضاء بتزوير السند على أقوال شهود المطعون عليه الذين سمعت أقوالهم محكمة أول درجة وعلى القرائن التي ساقها ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثاني بالبطلان وفي بيان ذلك يقول أنه إذ تمسك في مذكرته أمام محكمة أول درجة بأنه لا يجوز للطعون عليه إثبات ما ادعاه من تغير في بيانات السند بشهادة الشهود وكانت المحكمة قد أحالت الدوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه ادعائه بتزوير السند بشهادة الشهود دون أن يتناول دفاعه هذا بالرد وكان الحكم المطعون فيه قد حول في قضائه بتزوير السند على أقوال الشهود الذين سمعت أقوالهم محكمة أول درجة تنفيذا لحكمها المذكور رغم مخالفته للقانون فإنه يكون باطلا بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود أولا بأنه لما كان هذا السبب واردا على قضاء محكمة الدرجة الأولى وأسباب الحكم الابتدائي وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه جاء خاليا من هذا الدفاع ولم يقدم الطاعن إلى هذه المحكمة ما يدل على أنه أثار هذا الدفاع أمام محكمة الدرجة الثانية فإنه بذلك يكون سببا جديدا لا تجوز إثارته لأول مره أمام محكمة النقض ، ومردود ثانيا بأنه غير متعج طالما أن الحكم على ما سلف البيان في الرد على السبب الأول قد اعتبر الواقعة تزويرا يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات بما في ذلك شهادة الشهود ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول أن المحكمة حكمت في الادعاء بالتزوير برد وبطلان السند المدعى

يتزويره وفي الموضوع معا وكان يجب أن تحدد لنظر الموضوع جلسة حتى تتاح الفرصة للطرفين لإبداء دفاعهما في الموضوع وهي إذ لم تفعل فإن قضاءها يكون باطلا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن المادة ٤٤ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على أنه " إذا قضت المحكمة بصحة المحرر أو برده أو قضت بسقوط الحق في إثبات صحته أخذت في نظر موضوع الدعوى في الحال أو حددت لنظره أقرب جلسة " ومفاد ذلك أنه لا يجوز الحكم بتزوير الورقة وفي الموضوع مقابل يجب أن يكون القضاء بالتزوير سابقا على الحكم في موضوع الدعوى وذلك حتى لا يحرم الخصم الذي تمسك بالورقة التي قضى بتزويرها من تقديم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أراد إثباته بتلك الورقة — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بتزوير السند وفي الموضوع معا فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .



## جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحسيني وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور مصطفى بكير ، وعثمان الزبي ، وسعد العيسوي ، والدكتور سعيد عبد الساجد .

( ١٥٢ )

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) إعلان " بطلان الإعلان " . بطلان . استئناف . إثبات .

حضور الخصم الذي يسقط الحق في التمسك ببطلان الصحيفة لعيب في الإعلان هو الذي يتم بناء على إعلان الورقة ذاتها . مجرد الحضور في الزمان والمكان المعينين في الورقة قرينة على أن الحضور تم بناء على الورقة . والتمسك ببطلانها إثبات العكس .

( ٢ ) تقادم " تقادم مسقط " انقطاع التقادم .

لمحكمة من تلقاء نفسها أن تقوم باقطاع التقادم إذا طالعتها أوراق الدعوى بقيام سببه .

( ٣ ) هبة " إلترام " الشرط الفاسخ " عقد .

تعليق للهبة على شرط فاسخ . تحقق الشرط . أثره . جواز استرداد الواهب ما وهبه . لا يجوز للموهوب له التمسك بقيام مانع من الرجوع في الهبة . علة ذلك .

( ٤ ) دعوى . عقد " فسخ العقد " تقادم .

حق الواهب في استرداد المال الموهوب في حالة تحقق الشرط الفاسخ الذي دعي عليه الالتزام . أساسه دعوى الفسخ . عدم خضوعها للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٨٧ مدني .

١ - من المقرر إنه طبقاً لنص المادة ١١٤ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يزول البطلان في ورقة التكليف بالحضور الناشء عن عيب إعلانها بحضور المعلن إليه بالجلسة المحددة في هذا الإعلان . ولئن كان حضور الخصم الذي يسقط الحق في التمسك بالبطلان هو الذي يتم بناء

على إعلان الورقة ذاتها ، إلا أن مجرد الحضور في الزمان والمكان المعينين في الورقة يقيم قرينة قضائية على أن الحضور بناء على الورقة ، ومن ثم يقع على التمسك بيطلائها عبء إثبات العكس .

٢ - جرى قضاء هذه المحكمة على أنه حسب محكمة الموضوع أن يدفع أمامها بالتقادم حتى يتعين عليها أن تبحث شرائطه القانونية ومنها المدة بما يعترضها من انقطاع إذا إن حصول الإنقطاع يحول دون أكتمال مدة التقادم مما يقتضي اثبتت من عدم قيام أحد أسباب الإنعاع ، ومن ثم فاللحكمة ولو من تلقاء نفسها أن تقرر بانقطاع التقادم إذا طالعتها أوراق الدعوى بقيام سببه .

٣ - الالتزام في عقد الهبة - شأنه شأن سائر العقود - قد يكون معلقا على شرط فاسخ ، فإذا تحقق الشرط ترتب على ذلك زوال الالتزام وجب زل الواهب أن يسترد ما وهبه ولا يشترط في هذه الحالة أن يستند الواهب إلى عذر مقبول وإنما يكفي تحقق الشرط ، كما لا يجوز للموهوب له أن يتمسك بقيام مانع من الرجوع في الهبة ، لأن انعقد شريعة المته قدين ويجب عليهما تنفيذ ما اشتمل عليه ، ويقوم مقام القانون في تنظيم العلاقة بينهما ، بل هو ينسخ القانون في دائرة النظام العام والآداب . ولم كانت محكمة الموضوع بما طامن سلطة تفسير العقود قد استظهرت - للأسباب السائغة السابق بيانها إن الدولة وهبت جمعية الاقتصاد لموظفي البريد التي يمثلها الطاعن المبلغ موضوع التراجع هبة معلقة على شرط فاسخ هو عدم استحقاق مستخدمى المصلحة الخارجين على المبتة والمؤقتين لمكافآت من قبل الدولة ، وإن هذا الشرط قد تحقق بصدور القانون رقم ٥٤٥ لسنة ١٩٥٣ الذي حمل الدولة بالمكافآت المستحقة لهم ، ورتب الحكم على ذلك قضاءه برد المبلغ الموهوب فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٤ - حق الواهب في استرداد المال الموهوب في حالة تحقق الشرط الفاسخ للهبة يقوم على أساس استرداد ما دفع بغير وجه حق وقد أكدت المادة ١٨٢ من القانون المدني هذا المعنى بنصها على أنه يصح استرداد غير المستحق إذا كان الوفاء قد تم تنفيذا لالترام زال سببه بعد أن تحقق ، إلا إنه لما كان الثابت أن

المطعون عليه رفع دعواه بطلب رد المبلغ الموهوب ، وكان الطاعن قد نازعه في ذلك وكان رد المبلغ لا يقضى به في هذه الحالة إلا كآثر من الآثار المترتبة على انقضاء العقد طبقاً للمادة ١٦٠ من القانون المدني التي تقضى بأنه إذا فسخ العقد أعيد المتعاقدان إلى الحالة التي كان عليها قبل العقد ، وكانت دعوى الفسخ لا تخضع للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٨٧ من القانون المدني ولا تقادم إلا بمعنى خمس عشرة سنة ، فإنه طالما يسكون للواهب أن يرفع هذه الدعوى فإنه يكون له أن يطالب بالآثار المترتبة عليها ومنها رد المال الموهوب ، إذ لا يكون هذا المال مستحق الاداء بمقتضى المطالبة به إلا بعد تقرير الفسخ ، إذ كان ذلك فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقريراتى وقلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن وزير المالية والاقتصاد (المطعون عليه) أقام الدعوى رقم ٧٥٦٩ سنة ١٩٧١ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد الطاعن بصفته المصنفى لجمعية الاقتصاد والتعاون لموظفى هيئة البريد وطلب فيها الحكم بالزامه بأن يدفع له مبلغ ٥٨٦٩١ جنيهاً و ٢٣٣ ملياً ، وقال بيانها أن الوزارة كانت تمنح تلك الجمعية إمانة سنوية تعادل ٢ ٪ من مجموع مرتبات الموظفين بمصلحة البريد الخارجين على الهيئة والمؤقتين في مقابل أن تصرف الجمعية مكافآتهم عند ترك الخدمة أو الوفاة ، ولما صدر القانون رقم ٥٤٥ لسنة ١٩٥٣ ونص فيه على التزام الوزارة بصرف المكافآت المستحقة للموظفين الذين لها توقفت عن دفع تلك الهبة وطالبت الطاعن رد ذلك المبلغ والذي ظهر في ميزانية الجمعية عن السنة المالية المنتهية في ١٩٥٩/١٢/٣١ أنه لم يصرف لهؤلاء الموظفين ، وإذا امتنع السداد فقد أقام الدعوى بطلباته . وبتاريخ ١٩٥٢/٤/٢٧ حكمت محكمة أول درجة بإقتضاء التزام الطاعن بالتقادم



الطويل استأنف المطعون عليه بالاستئناف رقم ٣٧٣٥ سنة ٨٩ ق القاهرة .  
وفي ١٩٧٣/٦/١٤ حكمت محكمة الاستئناف برفض الدفع باعتبار الاستئناف كان  
لم يكن ثم عادت في ١٩٧٤/٣/٣١ وحكمت بإلغاء الحكم المستأنف بالزام الطاعن  
بأن يدفع للمطعون عليه المبلغ المطلوب . طعن الطاعن في هذين الحكمين بطريق  
التقضى . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض  
الطعن على المحكمة في غرفة المشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

حيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الأول على الحكم  
المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٧٣/٦/١٢ الخطأ في تطبيق القانون والقصور  
في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أنه دفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن لعدم  
إعلانه بصحيفته إعلانا صحيحا خلال ثلاثة أشهر من تقديمها إلى قلم الكتاب ،  
وأن إعلانها باطل لأن الورقة سلمت في مسكنه مع أنه يجب تسليمها في مقر  
الجمعية التي يمثلها ، وأن حضوره بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف لا يزيل هذا  
البطلان لأنه لم يكن بناء على الإعلان ولكنه علم مصادفة بقيام الاستئناف وإذا  
قضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع استنادا إلى القول بأن مجرد حضور  
الطاعن بالجلسة يزيل البطلان ولم يورد الدليل على أن ذلك الإعلان الباطل كان  
مصدر علم الطاعن بالجلسة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور  
في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه طبقا لنص المادة ١١٤ من قانون  
المرافعات — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يزول البطلان في ورقة  
التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في إعلانها بحضور المعلن إليه بالجلسة المحددة  
في هذا الإعلان . ولئن كان حضور الخصم الذي يسقط الحق في التمسك بالبطلان  
هو الذي يتم بناء على إعلان الورقة ذاتها ، إلا أن مجرد الحضور في الزمان والمكان  
المينة في الورقة يقيم قرينة قضائية على أن الحضور تم بناء على الورقة ، ومن ثم  
يقع على التمسك ببطلانها عبء إثبات العكس . ولما كان الطاعن — المستأنف  
عليه — قد حضر بالجلسة الأولى التي تمجددت لنظر الاستئناف في الإعلان الذي  
وجه إليه في مسكنه في خلال الموعد القانوني ، ولم يقدم لمحكمة الاستئناف أى  
دليل على أن حضوره بتلك الجلسة لم يكن بناء على هذا الإعلان أو يطلب منها

تحقيق ذلك، فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون أو القصور في التسبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت في الأوراق والقصور في التسبب ذلك أن الحكم المطعون فيه رفض الدفع بمقوطة الدين محل النزاع بالتقادم الطويل تأسيسا على أن مدة التقادم قد انقضت بالخطاب الذي حرره رئيس الجمعية بتاريخ ١٩٥٦/٤/٢٥ ، في حين أن المطعون عليه لم يتمسك بهذا الخطاب أو يستند إليه في دفاعه ، كما أنه صادر من رئيس الجمعية الذي لا يملك الإقرار بالدين طبقا لنظامها الأساسي ، فضلا عن أنه لا يتضمن إقرارا صريحا أو ضمنيا بالدين وأن تضمن مفاوضة في إنهاء النزاع ، ومن ثم لا يقطع التقادم حسب التيارات الواردة به والتي لم تشر إليها محكمة الاستئناف في حكمها .

وحيث أن هذا النعى مردود ذلك أن المطعون عليه وقد تمسك أمام محكمة الموضوع بانقطاع التقادم وقدم لها مستنداته التي اعتمد عليها في دفاعه ومن بينها الخطاب المؤرخ ١٩٥٦/٤/٢٥ فلا محل للنعى على قضائها بأنها استندت إلى هذا الخطاب باعتباره قاطع للتقادم وحسبها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تدفع أمامها بالتقادم حتى يتعين عليها أن تثبت شرائطه القانونية ومنها المدة بما يعترضها من إنقطاع ، إذ أن حصول الانقطاع يحول دون اكتمال مدة التقادم مما يقتضي التثبت من عدم قيام أحد أسباب الانقطاع ومن ثم فالمحكمة ولو من تلقاء نفسها أن تقرر بانقطاع التقادم إذا طالعتها أوراق الدعوى بقيام سببه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بانقطاع التقادم على أن رئيس الجمعية الطاعنة قد أصر صراحة المديونية في الخطاب المؤرخ ١٩٥٦/٤/٢٥ ، وكان الإقرار بالدين أو الحق قبل اكتمال مدة التقادم لا يتضمن تصرفا في الحق ذاته ولكنه يتضمن نزولا عن مدة التقادم التي انقضت فيكفي أن تتوافر في المقر أهلية الإدارة ، وكان لا يعيب الحكم أنه لم يذكر عبارات الخطاب الذي اعتمده عليه مادام هذا المستند مقبولا للمحكمة وترافع بشأنه الخصوم ، مما يكفي معه مجرد الإشارة إليه ، فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب يكون على غير أساس ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يقدم صورة رسمية من



الخطاب المؤرخ ١٩٥٦/٤/٢٥ للتدليل على ما تمسك به من أن عباراته لا يتضمن الإقرار بالدين ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بخالفة الثابت بالأوراق يكون مجرد من الدليل .

وحيث أن حاصل السيين الرابع والخامس الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على ما تمسك به من أن صدور القانون رقم ٥٤٥ لسنة ١٩٥٣ لا يمكن اعتباره عذرا لرجوع في الهبة لأنه وأن كانت المبالغ التي وهبتها الدولة إلى الجمعية التي يمثلها الطاعن مخصصة لصرف المكافآت المستحقة لبعض العاملين بمصلحة البريد وهم المستخدمين الخارجين على الهيئة والمؤقتين إلا أنه من حق هؤلاء كما جاء بكتاب وزارة المالية المؤرخ ١٩٥٤/١/٣١ الجمع بين المكافآت المستحقة لهم قبل الدولة وتلك التي تصرفها لهم الجمعية من أموالها الخاصة ، هذا إلى خطأ الحكم إذ قضى بالرجوع في الهبة في حين أن الجمعية تنقبتها بعوض هو قيامها بسداد المكافآت المستحقة لبعض الموظفين ومن ثم لا يجوز الرجوع فيها وفقا لنص المادة ٥٠٣ فقرة (ز) من القانون المدني .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على قوله "ولما كان قانون نظام الجمعية قد نص في الفقرة رابعا من البند الرابع من الباب الثاني على أن موارد الجمعية ( المبلغ المخصص من الحكومة للجمعية من أول يناير سنة ١٩٥٤ بواقع ٢٪ من مجموع ما هيأت المستخدمين الخارجين عن هيئة البريد والتي تصرف لهم دون سواهم وعن المدة السابقة حتى سبتمبر سنة ١٩٥٣ طالما أن هذا الباب مرصدا بإيرادات الجمعية ) ومؤدى ذلك أن المبلغ الذي كان يدفع من الحكومة لم يكن إمانة منها للجمعية لتعقد أغراضا بل كان هذا المبلغ مخصصا لفئة معينة من موظفي هيئة البريد الأمر الذي يحمل من حق الحكومة استرداد المبالغ التي لم يتم صرفها بعد لهؤلاء الموظفين ، ويؤكد هذا النظر البند ٢٤ من الباب الرابع من نظام الجمعية الذي نص على أن للأعضاء الخارجين عن هيئة العمال الحق في الاستيلاء على نصيبهم في الإمانة التي تمنحها الحكومة للجمعية من سنة ١٩٥٤ وعن المدة السابقة حتى سبتمبر سنة ١٩٥٣ وذلك علاوة على مكافآت



الجمعية المنصوص عنها في البندين ١٨ ، ١٩ من نظام الجمعية ، فالجمعية بحكم قانونها تقر بأن المبالغ التي تؤديها الدولة إليها ليست إمانه بالمعنى المطلق بحيث يكون لها التصرف فيها في أى غرض من أغراض الجمعية وإنما هي هبة مشروطة ومخصصة لغرض معين وأشخاص محددين من أعضاء الجمعية هم أولئك المشار إليهم في قانونها . . . . ولما كان للواهب العدول عن الهبة متى تخلف الشرط الذي صدرت به فلا جدل في أن المبالغ التي دخلت ذمة الجمعية المستأنف عليها ولم تكن قد استحققت لهم حتى صدور القانون رقم ٥٤٥ لسنة ١٩٥٣ قد تخلف شرط التبرع به إذ التزمت الدولة بأن تؤدي إليهم مباشرة حقوقهم كاملة ، كما أن الجمعية بحكم قانونها لا يجوز لها أن تتصرف فيها بغير هذا الغرض المحدود هو ما يجعل المطالبة هنا على أساس القانون " ولما كان الالتزام في عقد الهبة - شأنه شأن سائر العقود - قد يكون معلقا على شرط فاسخ فإنه إذا تحقق الشرط ترتب على ذلك زوال الالتزام وجاز للواهب أن يسترد ما وهبه . ولا يشترط في هذه الحالة أن يستند الواهب إلى عذر مقبول وإنما يكفي تحقق الشرط ، كما لا يجوز للوهوب له أن يتمسك بقيام مانع من الرجوع في الهبة ، لأن العقد شريعة المتعاقدين ويجب عليهما تنفيذ جميع ما اشتمل عليه ، ويقوم مقام القانون في تنظيم العلاقة بينهما ، بل هو يفسخ القانون في دائرة النظام العام والآداب ، ولما كانت محكمة الموضوع بما لها من سلطة تفسير العقود قد استظهرت الأسباب السائغة السابق بيانها أن الدولة وهبت جمعية الاقتصاد لموظفي البريد التي يمثلها الطامن المبلغ موضوع النزاع هبة معلقة على شرط فاسخ هو عدم استحقاق مستخدمى المصلحة الخارجين على الهبة والمؤقتين لمكافآت من قبل الدولة ، وأن هذا الشرط قد تحقق بصدور القانون رقم ٥٤٥ سنة ١٩٥٣ الذي حمل الدولة بالمكافآت المستحقة لهم ورتب الحكم على ذلك قضاءه برد المبلغ الموهوب ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو شابه قصور في التسيب .

وحيث إن حاصل السبب الثالث الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول الطامن أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن الدعوى في حقيقتها دعوى رد ما دفع بغير وجه حق ، وتمسك على هذا الأساس بسقوط الحق في إقامتها بمضى أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ علم المطعون عليه بحقه في الاسترداد، ورفض الحكم

المطعون فيه هذا الدفـاع بمقولة أن دعوى الرجوع في الهبة واسترداد المبالغ الموهوبة ليست من الدعاوى التي نص القانون على أجل قصير لتقادمها ، في حين أن المادة ١٨١ من القانون المدني الذي بينت الحالات التي يصح فيها استرداد غير المستحق ولم تذكر دعاوى معينة وإنما أجازت الاسترداد متى كان للوفاء وقد تم تنفيذها لأي التزام زال سببه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه وإن كان حق الواهب في استرداد المال الموهوب في حالة تحقق الشرط الفاسخ للهبة يقوم على أساس استرداد ما دفع بغير وجه حق ، وقد أكدت المادة ١٨٢ من القانون المدني هذا المعنى بنصها على أنه يصح استرداد غير المستحق إذا كان الوفاء قد تم تنفيذها لا لتمام زال سببه بعد أن تحقق إلا أنه لما كان الثابت أن المطعون عليه رفع دعواه بطلب رد المبلغ الموهوب ، وكان الطاعن قد نازعه في ذلك ، وكان رد المبلغ لا يقضى به في هذه الحالة إلا كآثر من الآثار المترتبة على انفساخ العقد طبقا للمادة ١٦٠ من القانون المدني التي تقضى بأنه إذا فسخ العقد أعيد للمتعاقدان إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد ، وكانت دعوى الفسخ لا تخضع للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٨٧ من القانون المدني ولا تتقادم إلا بمضي خمس عشرة سنة ، فإنه طالما يكون له أن يطالب بالآثار المترتبة عليها ومنها رد المال الموهوب ، إذ لا يكون هذا المال مستحق الأداء ممكنا المطالبة به إلا بعد تقرير الفسخ . إذ كان ذلك فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عبد العال السيد وعضوية السادة المستشارين الدكتور عبد الرحمن مباد، ومجد فاروق راتب وإبراهيم فوده، وعماد الدين بركات .

(١٥٣)

الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٤٥ القضائية :

إصلاح زراعى . إيجار . إلتزام .

انحطار الجمعية التعاونية الزراعية بالديون المستحقة على مستأجر الأرض الزراعية خلال شهرين من تاريخ العمل بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . وجوبه على كل دائن أيا كان سبب الدين . لا محل مع وضوح النص للالتجاء إلى حكمة التزريع .

النص فى المادة الثالثة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى على أنه "يجب على كل مؤجر أو دائن أيا كانت صفته يحمل سنداً بدين على مستأجر أرض زراعية كالكبيالات وغيرها أن يتقدم خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون ببيان واف عن الدين وقيمه وسببه وتاريخ نشوئه وتاريخ استحقاقه واسم الدائن وصفته ومحل إقامته واسم المدين وصفته ومحل إقامته ، ويقدم هذا الاخطار إلى الجمعية التعاونية الزراعية الواقع فى دائرتها محل إقامة المدين ويسقط كل دين لا يخطر منه خلال الموعد المحدد لذلك " وكانت العبرة فى تطبيق الأحكام التى أوردتها هذه المادة هى بشخص المدين وكونه مستأجراً لأرض زراعية وليست العبرة بشخص الدائن أيا كانت صفته وسواء كان مؤجراً أو غير مؤجر وأيا كان سبب الدين سواء كان قد نشأ بسبب عقد الإيجار أو الاستغلال الزراعى بشكل عام أو لأى سبب آخر لا علاقة له بزراعة المستأجر للأرض وذلك درءاً للوسائل التى قد يلجأ إليها الملاك الحاصلون على توقيعات مستأجرهم على سندات محرره على ياض وملء بياناتها بأسماء دائنين آخرين سواءهم — على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور — وكان نص



المادة الثالثة سابقة الذ كر قد جاء مطلقا بالنسبة لكل مدين يستأجر أرضا زراعية دون قيد أو شرط ولا وجه للاستناد إلى حكمة التشريع لأن ذلك إنما يكون عند غموض النص أو وجود ليس فيه أما إذا كان النص واضحاً جلي المعنى فإنه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستبداء بالحكمة التي أمته، وإذا كان يبين من الحكم المطعون أنه قضي بسقوط الحق في المطالبة بالدين استنادا إلى أن المطعون عليه يستأجر أرضا زراعية من ابن الطاعن الثاني بالعقد المؤرخ ١٩٦٣/١٠/١ الأمر الذي تأيد بما ورد بمذكرة الطاعنين المقدمة لمحكمة الاستئناف وأن الأوراق خلت من الدليل على أن أيا من الدائن الأصلي أو المحال إليها قد قام بالإخطار عن الدين إلى الجمعية التعاونية الزراعية في الميهاد الذي حددته المادة الثالثة من القانون سالف الذ كر فإن لا يكون قد خالف القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدولة .

حيث إن الطعن استوفى أو ضاعه الشكلية .

وحيث إن للوقائع — وعلى ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعنة الأولى تقدمت بطلب لاستصدار أمر الإداء لزام المطعون عليه بأن يؤدي لها مبلغ ال ٦٠٠ جيه ، وبنت ذلك على إنها تدان المطعون عليه في المبلغ المطالب به على أنه الباقي من سند إذني مؤرخ ١٩٥٩/١٠/٢ صادر منه لصالح الطاعن الثاني بمبلغ ٧٥٧ حنيها و ٧٥٠ ملي وأحيل السند إلى المرحوم ... .. الذي أحاله بدوره إلى الطاعنة الأولى في ١٩٦١/٣/٢٠ وبتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٥ صدر أمر الإداء رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ كلى سوهاج بالزام المطعون عليه بأن يؤدي للطاعنة الأولى مبلغ ٦٠٠ جنيه استأنف المطعون عليه هذا الأمر لدى محكمة استئناف أسيوط (مأمورية سوهاج) طالبا الإلغاء وقيد الاستئناف رقم ١٠٠ سنة ٤٨ ق وفي ١٩٧٤/١٢/١٥ حكمت المحكمة بإلغاء أمر الإداء رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ كلى سوهاج . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على صيغتين ينص الطاعنان بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم المطعون فيه قضى بسقوط الحق في المطالبة بالدين على أن المطعون عليه مستأجر لأرض زراعية وأنه لم يتم إخطار الجمعية التعاونية الزراعية عن الدين كنص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ وذلك مخالفاً للقانون، لأنه كان يجب على المحكمة أن تتحقق قبل الحكم بالسقوط أن الدين في حقيقة زيادة عن سبعة أمثال الضريبة، كما ادعى المطعون عليه إذ أن المحكمة في هذا النص على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون هي محاربة الاستغلال الذي يقوم فيه الملاك بتحرير كميات لصالحهم موقعة من المستأجرين على يياض تمثل ديوناً غير منظورة وغير مشروعة الغرض منها حصول المالك على قيمة إيجارية تزيد على سبعة أمثال الضريبة إذ تمثل ديوناً وهمية يستغلها المالك للتخلص من مزارعة في أي وقت يشاء، فإذا كان الدين مشروعاً انتفت المحكمة من الإخطار .

حيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أن النص في المادة الثالثة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي على أنه " يجب على كل مؤجر أو دائن أيا كانت صفته يحمل سنداً بدين على مستأجر أرض زراعية كالكميات وغيرها أن يتقدم خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون ببيان واف عن هذا الدين وقيمه وسببه من تاريخ نشوئه وتاريخ استحقاقه واسم الدائن وصفته ومحل إقامته واهم المدين وصفته ومحل إقامته ويقدم هذا الإخطار إلى الجمعية التعاونية الزراعية الواقع في دائرتها محل إقامة المدين ويسقط كل دين لا يخطر عنه خلال الموعد المحدد لذلك ، وكانت العبرة في تطبيق الأحكام التي أوردتها هذه المادة هي بشخص المدين وكونه مستأجراً لأرض زراعية وليست العبرة بشخص الدائن أيا كانت صفته وسواء كان مؤجراً أو غير مؤجراً وأيا كان سبب الدين سواء كان قد نشأ بسبب عقد الإيجار أو الاستقلال الزراعي بشكل عام أو لأي سبب آخر لا علاقة له بزراعة المستأجر للأرض وذلك ندراً للوسائل التي قد يلجأ إليها الملاك الحاصلون على توقيعات مستأجرينهم على سندات محررة على يياض ومثلها بياناتها بأسماء دالتين آخرين سواءم — على ما أنصحت منه المذكرة الإيضاحية



للقانون المذكور وكان نص المادة الثالثة ساقطة الذكر قد جاء مطلقا بالنسبة لكل مدين يستأجر أرضا زراعية دون قيد أو شرط ولا وجه للاستناد إلى حكمة التشريع لأن ذلك إنما يكون عند غموض النص أو وجود ليس فيه . أما إذا كان النص واضحا جلي المعنى فإنه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بالحكمة التي أملت ، لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بسقوط الحق في المطالبة بالدين استنادا إلى أن المطعون عليه يستأجر أرضا زراعية من ابن الطاعن الثاني بالعقد المؤرخ ١٩٦٣/١٠/١ الأمر الذي تأيد بما ورد بمذكرة الطاعنين المقدمة لمحكمة الاستئناف بجلسته ١٩٧٣/٣/٢١ وأن الأوراق خللت من الدليل على أن أيا من الدائن الأصلي أو المحال إليها قد قام بالإخطار من الدين إلى الجمعية التعاونية الزراعية في الميعاد الذي حددته المادة الثالثة من القانون سالف الذكر ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النص عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن الطاعنين ينعين بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه بالقصور وفي بيان ذلك يقولان أن المطعون عليه قرر في صحيفة الاستئناف أنه قد تنحاص عن الدين الوارد بالسند موضوع النزاع بمخالصة مؤرخة ١٩٦٢/٢/٣ صادرة من مورث الطاعنة الأولى الأمر الذي يحمل في ذاته أقوالا ضمنيا منه بجديّة الدين ومشروعيته ورغم ذلك لم تلتفت المحكمة إلى مدلول هذا القول ولم ترد عليه ولو أنها فعلت لتغير وجه الرأي في الدعوى ، هذا فضلا عن أنه لا يعقل أن يمثل الدين البالغ قدره ٧٥٧,٧٥٠ جنيها زيادة عن سبعة أمثال الضريبة عن الأطنان البالغ مساحتها ١٧ .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه وعلى ما جاء في الرد على السبب الأول فإن نص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ جاء وانح الدلالة على أنه يجب على الدائنين لمستأجرى الأراضي الزراعية ديون سابقة على صدور القانون أن يحضروا الجمعية التعاونية الزراعية الكائن بدائرتها مقرا بدين بديونهم خلال شهرين من تاريخ صدوره كما أن كلمة ديون وردت بهذا النص بصفة عامة بحيث تشمل جميع الديون التي على مستأجرى الأرض الزراعية قبل صدور



ذلك القانون ولم يرد بها تخصيص لنوع معين من الديون ورتب القانون على عدم الإخطار هنا في الموعد المحدد جزاء هو سقوطها وهذا الجزاء يجب توقيعه بمجرد التحقيق من نشوء الدين قبل القانون المذكور وإن المدين به مستأجر لأرض زراعية ، لما كان ذلك وكان إفعال الحكم المطعون فيه بحث جدية الدين أو مشروعيته لا يؤثر في النتيجة التي انتهى إليها فإنه انتهى عليه بالقصور يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المرجوشي وعضوية السادة المحاضرين :  
شرف الدين نجوى ، وأحمد شيبه الحمد ، والفني بقطر حيشي ، وأحمد شوقي الملقبي .

( ١٥٤ )

لطن رقم ٢١٣ لسنة ٢ في القضاية :

دعوى . عمل .

دعوى العامل بانتسابه بحقوقه العمالية قبل انقضاء سنة من وقت انتهاء العقد . اعتبار  
للدعوى مرفوعة في الميعاد . م ٦٩٨ مدني . لا يغير من ذلك أن يكون العامل قد عدل طلباته  
بالزيادة بعد انقضاء تلك المدة عن حقوق استجبت له .

إذ كان الثابت أن الطاعن أقام الدعوى في ٢٧/٢/١٩٦٥ بالمطالبة بحقوقه  
العمالية المرتبة له على الفصل قبل انقضاء سنة من وقت انتهاء عقد عمله الذي  
فصل عنه في ٦/٥/١٩٦٤ أي خلال الميعاد الذي يجرى به نص المادة ٦٩٨ / ١  
من القانون المدني . وكان الطاعن إذ عدل طلباته أثناء سير الدعوى أمام محكمة  
أول درجة في ٢٩/٩/١٩٦٦ إنما عدلها بالزيادة وتشمل حقوقاً أخرى استجبت  
له بعد تاريخ رفعها دون التنازل عن أي من طلباته الأولى فيها ، فإن مطالبته  
بتلك الحقوق تظل قائمة أمام المحكمة دوام المطالبة القضائية بها دون أن  
يلحقها السقوط .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٥ عمال كلى القاهرة على  
المطعون ضدها — شركة النيل العامة لأتوبيس غرب الدلتا — وطلب الحكم  
بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٥٢١ جنيها ٥٢٠ مليا قال بيانا لها أنه بتاريخ ١٩٥٣/٥/١١  
التحق بالعمل لدى شركة الاسكندرية والبحيرة للنقل والتي خلفتها شركة الطرق  
الصحراوية التي اندمجت في الشركة المطعون ضدها ، وبلغ أجره الشهري ١٢ جنيها  
و ٥٠٠ مليم ، وقد فوجيء في ١٩٦٣/٨/٣١ بوقفه عن العمل ثم بفصله بلا مبرر  
في ١٩٦٤/٥/٦ فأقام دعواه بالمبلغ المطالب به ويتمثل في ١٢ جنيها و ٥٠٠ مليم بدل  
إنذار و ٨,٧٥٠ جنيها مقابل أجازته لعام ١٩٦٣ ، ٥٠٠ جنيها تعويضا عن الفصل  
التعسفي. وبجلسة ١٧/٤/١٩٦٥ قرر أنه عاد وعدل في طلباته في ١٩٦٦/١/٦  
إلى اعتبار مدة خدمته متصلة من ١٩٥٣/٥/١١ حتى استلام عمله في ١٩٦٥/٣/٢١  
والحكم بالزام المطعون ضدها بأن تدفع له مبلغ ٣٠٠ جنيها تعويضا عن الأضرار  
التي لحقت به في فترة إيقافه عن العمل من ١٩٦٣/٣/٣١ إلى ١٩٦٥/٣/٢١ ، وإذ  
أعادت المطعون ضدها فصله في ١٩٦٥/٦/٧ عدل الطاعن طلباته بصحيفة معلنة  
في ١٩٦٩/٩/٢٩ إلى إلزام المطعون ضدها بأن تدفع له مبلغ ألف جنيه عبارة عن  
١٢ جنيها ٥٠٠ مليا بدل إنذار ، ٢٦,٣٠٠ جنيها مقابل أجرته عن السنوات ١٩٦٣ ،  
١٩٦٤ ، ١٩٦٥ ، ٩٦١,٢٠٠ جنيها تعويضا عن الفصل التعسفي. دفعت الشركة  
المطعون ضدها بسقوط الدعوى بالتقادم الحولي عملا بالمادة ٦٩٨ من القانون  
المدني ، وبتاريخ ١٩٦٦/١١/٢٦ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات  
ونفي ما جاء بمنطوق الحكم ، وبعد أن تم إجراء التحقيق قضت بسقوط حق  
الطاعن في إقامة الدعوى بأجر مهلة الإنذار والتعويض ومقابل الأجازة عن سق  
١٩٦٤ ، ١٩٦٥ بالتقادم وبالزام المطعون ضدها بأن تدفع له مبلغ ٥ جنيها ٨٣٦ مليا  
مقابل أجازته عن سنة ١٩٦٣ . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة  
استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٣٦٣ سنة ٨٧ قضائية ، وبتاريخ ١٩٧٢/٣/١٦  
قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض  
وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على غرفة  
المشورة وتحدد لنظره أخيرا جلسة ١٩٧٨/٢/١٨ فيها التزمت النيابة رأيها .



وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث من الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم انتهى إلى تأييد قضاء محكمة أول درجة بسقوط حقه في إقامة الدعوى بأجر مهلة الإنذار ومقابلين الإجازة السنوية عن سنتي ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ والتعويض عن الفصل التعسفي بالتقادم المنصوص عليه في المادة ١/٦٩٨ من القانون المدني حال أن ذلك التقادم لم يتوافر سببه لأنه لما كان الطاعن قد أقام دعواه بالمطالبة بحقوقه المالية المترتبة على فصله من العمل تعسفيا قبل فوات السنة المنصوص عليها في المادة سالفه الذكر على تاريخ ذلك الفصل واستمر على التمسك بهذه الحقوق طوال مدة سير الدعوى ، فإن قضاء الحكم بسقوط تلك الحقوق بالتقادم رغم قيام الدعوى التعسفية بالمطالبة بها ، يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كان الثابت من بيانات كل من الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه المؤيد له أن الطاعن التحق بالعمل لدى الشركة المطعون ضدها في ١١/٥/١٩٥٣ وأوقف في ٣١/٨/١٩٦٣ ثم فصل منه في ٦/٥/١٩٦٤ فأقام دعواه الحالية بصحيفة أطلبها إلى المطعون ضدها في ٢٧/٢/١٩٦٥ بطلب الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٥٢١ جنيها و ٢٥٠ ملجم منه مبلغ ١٢ جنيها و ٥٠٠ م بدل إنذار ومبلغ ٨ جنيها و ٧٥٠ ملجم مقابل إجازة عام ١٩٦٣ ، ٥٠٠ جنيها تعويضا عن الفصل التعسفي ، وأنه حين أعيد إلى العمل لدى المطعون ضدها في ٢١/٣/١٩٦٥ عدل طلباته في الدعوى باعتبار مدة عمله متصلة من ١١/٥/١٩٥٣ حتى ذلك التاريخ مع إلزام المطعون ضدها بأن تدفع له مبلغ ٣٠٠ جنيها تعويضا عما لحقه من أضرار خلال الفترة من ٣١/٨/١٩٦٣ إلى ٢١/٣/١٩٦٥ تاريخ عودته إلى عمله السابق ، وأنه إذ أعادت المطعون ضدها فصل الطاعن في ٧/٦/١٩٦٥ عدل هذا الأخير طلباته إلى إلزامها بأن تدفع له مبلغ ألف جنيها منه مبلغ ١٢ جنيها و ٥٠٠ ملجم بدل إنذار ، ومبلغ ٢٦ جنيها و ٣٠٠ ملجم مقابل إجازته السنوية عن الأعوام ١٩٦٣ إلى ١٩٦٥ ومبلغ ٩٦١ جنيها و ٢٠٠ ملجم تعويضا عن الفصل التعسفي ، لما كان ذلك ، وكان البين مما تقدم أنه حين ثار الخلاف فيما بين الطرفين بفصل الطاعن من العمل لدى المطعون ضدها في ٦/٥/١٩٦٤ قد أقام — الطاعن — هذه الدعوى ٢٧/٢/١٩٦٥ بالمطالبة بحقوقه المالية المترتبة له ذلك الفصل قبل

إقضاء سنة من وقت إنتهاء عقد عمله الذى فصل منه فى التاريخ المشار إليه أى خلال الميعاد الذى يجرى به نص المادة ١/٦٩٨ من القانون المدنى ، وكان الطاعن إذ عدل طلباته أثناء سير الدعوى أمام محكمة أول درجة إنما عدل بالزيادة ولتشمل حقوقا أخرى استجدت له بعد تاريخ رفعها ، دون التنازل عن أى من طلباته الأولى فيها ، فان مطالبته بتلك الحقوق تظل قائمة أمام المحكمة دوام المطالبة التفضائية بها دون أن يلحقها السقوط ، لما كان ذلك وكان الحكم الصادر فيه قد انتهى - وعلى خلاف هذا - إلى تأييد حكم محكمة الدرجة الأولى القاضى بسقوط حيق الطاعن فى إقامة الدعوى بالمطالبة بأجر مهلة الإنذار ومقابل الأجازة السنوية عن سنتى ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ والتعويض عن الفصل التعسفى بالتقادم ، فانه يكون قد خالف القانون مما يتعين معه نقضه لهذا السبب دون ما حازه لبحث باقى أسباب الطعن .

## جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف وعضوية السادة المستشارين : مملوح  
حطية ، وحسن السباطي ، ورافت حيد الرحيم ، ومحمد حسب الله .

(١٥٥)

الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٣٣ القضائية :

(٢٠١) عمل . تأميمات اجتماعية . قانون . تقادم . التقادم مسقط .

(١) حق العامل في المعاش قبل هيئة التأمينات الاجتماعية . منشؤ القانون وليس عقد العمل . عدم صريان أحكام التقادم المنصوص عليه في المادة ١/٦٩٨ مسدني في هذا الخصوص .

(٢) قضي الحكم بالتقادم الحول الذي تمسك به الطاعن . عدم أعمال المحكمة لحكم المسادة ٩٦ من قانون التأمينات الاجتماعية ٦٢ لسنة ١٩٦٤ . لا خطأ طالما لم يتمسك الطاعن بالتقادم المنصوص عليها فيها .

(٣) عمل . التزام . التضامن .

مسؤولية صاحب العمل الجديد بالتضامن مع صاحب العمل السابق عن تنفيذ جميع الالتزامات المستحقة للعمال .

١ - إذ كان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده الأول طلب الزام الهيئة المطعون ضدها الثانية بربط معاش شهري ، وكان منشأ الحق في المعاش ليس عقد العمل بل قانون التأمينات الاجتماعية الذي رتب هذا الحق وتظلم أحكامه وكان التقادم المنصوص عليه في المادة ١/٦٩٨ من القانون المدني إنما يواجه الدعوى الناشئة عن عقد العمل ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض دفع الطاعن بالسقوط المؤسف على نص المادة ٦٩٨ من القانون المسدني . يكون صحيحا في القانون .



٢ — إذ كان البين من الحكم المطعون فيه أن الطاعة تمسكت أمام محكمة الاستئناف بالتقادم الحولى للوارد في المادة ٦٩٨ من القانون المدنى وانتهت المحكمة إلى عدم انطباقه على واقعة الدعوى فلا على المحكمة بعدها أنها لم تعمل حكم المادة ٩٦ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لأن الطاعة لم تمسك بالتقادم المنصوص عليه في هذه المادة ولا يغنى عن ذلك تمسكها بالتقادم الحولى لأن لكل تقادم شروطه وأحكامه .

٣ — إذ كانت الفقرة الثانية من المادة ١٢٨ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تبطل صاحب العمل الجديد مستولا بالتضامن مع أصحاب العمل السابقين عن تنفيذ جميع الالتزامات المستحقة عليهم لهيئة التأمينات الاجتماعية ، فإن دواع الطاعة بأنه لا تجوز مساءلتها عن مكافأة نهاية الخدمة إلا اعتبارا من . . . بموجب العمل عقد البيع الصادر إليها من صاحب العمل السابق يضحى غير منتج في الدعوى .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٧١٧ سنة ١٩٦٧ عمار كلى الأسكندرية على الطاعة والمطعون ضدها الثانية طالبا الحكم بإلزام هذه الأخيرة بربط معاش شهرى مقداره ١٦ جنيها ١٥١ م اعتبارا من شهر أغسطس سنة ١٩٦٤ وبأن تؤدى له مبلغ ٤٤٨ جنيها ٦٣٩ م قيمة متجمد المعاش المستحق له حتى ديسمبر سنة ١٩٦٧ وما يستجد بعد ذلك ، وقال بيانا لدعواه أنه في ١/١/١٩٣٢ التحق بالعمل بمشاة يوسف شلم التى أدمجت في الشركة الطاعة لقاء أجر شهرى

مقداره ٤١ جنيها و ٣٣٣ مليا واستمر في العمل لديها حتى تاريخ تقاعده و ١٩٦٤/٨/٢١ - ولكن الطاعنة أنكرت عليه حقوقه من مدة عمله السابقة على الاندماج وكان ذلك سببا في عدم تقدير حقه في المعاش والاكتفاء بدفع تعويض دفعة واحدة له مقداره ٢١٣,٥٥١ جنيها في حين أنه يستحق معاشا شهريا منذ تقاعده عن العمل لذلك أقام دعواه لطلباته سالفة البيان ثم أدخلت الطاعنة والمطعون ضده الأخير خصما في الدعوى ليقدم صورة من قرار تقييم منشأة شلم وبيان المبالغ التي حصل عليها المطعون ضده الأول . وتاريخ ١٤ / ٢ / ١٩٦٨ قضت المحكمة بتب خبير لأداء المأمورية الميئة بمنطوق الحكم . وتاريخ ١٤ / ١ / ١٩٧٠ قضت المحكمة أولا : بإلزام الحكم المطعون ضدها الثانية بأن تربط للمطعون ضده الأول معاشا شهريا مقداره ١٥,٧٣٧ جنيها ابتداء من شهر أغسطس سنة ١٩٦٤ وبأن تدفع له مبلغ ٥٨٧,٣٠٤ جنيها قيمة المتجمد من هذا المعاش حتى فبراير سنة ١٩٦٨ ثانيا بأحقية الهيئة المطعون ضدها الثانية في الرجوع على الشركة الطاعنة بقيمة الاشتراكات وفروق مكافأة نهاية الخدمة والفوائد القانونية الخاصة بالمطعون ضده الأول . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف الإسكندرية وقيد استئنافها برقم ٣٢٤ سنة ٢٦ ق كما استأنفته المطعون ضدها الثانية وقيد استئنافها برقم ٣٠٢ سنة ٢٦ ق . وتاريخ ١٩٧٣/٥/٢١ قضت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من متجمد المعاش إلى مبلغ ٣٩٨,٤٦٠ جنيها حتى ١٤ / ٢ / ١٩٦٨ . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق القرض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ثم عرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٧٨ وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول مخالفة القانون من وجهين الأول : أن الحكم رفض الدفع لسقوط الدعوى بالتقادم الحولي المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ من القانون المدني قولا بعدم انطباق هذه المادة وأن مدة التقادم خمس سنوات عملا بحكم المادة ١١٩ من القانون ٦٣ سنة ١٩٦٤ في حين أن أساس المنازعة في الدعوى لم يكن حول مستحقات المطعون ضده الأول بل عن مقدار هذه المستحقات اعتبار أنه تسلم مكافأة نهاية الخدمة عن



مدة سابقة فلا يستحق عن المدة التالية إلا تعويض الدفعة الواحدة فيكون الدعوى أساسها العقد لا القانون ومن ثم تسقطها بالتقادم الحولى — الوجه الثانى وحاصله أن المطعون ضده الأول وقد تسلم تعويض الدفعة الواحدة ولكنه لم يرفع دعواه إلا بعد مضي أكثر من سنتين وبذلك يكون التقادم المنصوص عليه فى المادة ٩٦ من القانون ٦٣ سنة ١٩٦٤ قد لحقها وكان يتعين على محكمة الاستئناف أن تحمل حكم هذه المادة وتقضى قبول الدفع لسقوط الدعوى بالتقادم .

وحيث إن هذا النعى مردود فى وجهه الأول بأنه لما كان الثابت فى الدعوى أن المطعون ضده الأول طلب إلزام الهيئة المطعون ضدها الثانية بربط معاش شهري ، وكان تنشأ الحق فى المعاش لتس عقد العمل بل قانون التأمينات الاجتماعية الذى رتب هذا الحق ونظم أحكامه ، وكان التقادم المنصوص عليه فى المادة ١/٦٩٨ من القانون المدنى إنما يواجه الدعاوى الناشئة عن عقدا العمل ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض الدفع الطاعن بالسقوط المؤسس على نص المادة ٦٩٨ من القانون المدنى يكون صحيحا فى القانون ومن ثم يكون النعى عليه فى هذا الخصوص فى غير محله ، ومردود فى وجهه الثانى بأنه لما كان البين من الحكم المطعون فيه أن الطاعة تمسكت أمام محكمة الاستئناف بالتقادم الحولى الوارد فى المادة ٦٩٨ من القانون المدنى وانتهت المحكمة إلى عدم انطباقه على واقعة الدعوى فلا على المحكمة بعد هذا أنها لم تعمل حكم المادة ٩٦ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لأن الطاعة لم تمسك بالتقادم المنصوص عليه فى هذه المادة ولا يفنى عن ذلك تمسكها بالتقادم الحولى لأن لكل تقادم شروطه وأحكامه .

وحيث أن الطاعة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك تقول أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن المطعون ضده الأول قد تسلم مكافأة نهاية الخدمة المستحقة له حتى نهاية عام ١٩٦٠ واستندت فى إثبات ذلك إلى ما هو مدون بدفاتر مؤسسة يوسف سليم ، ولكن الحكم طرح هذا الدفاع على سند من القول بأنه لم يذكر



في هذه الدفاتر صراحة بأن المبالغ المنصرفة هي مكافأة نهاية الخدمة وأنها قد تمثل مكافأة تشجيعية ، وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه فيه خلط بين المكافأة التشجيعية التي كانت الطاعنة تمنحها للعاملين بها بعد شرائها مؤسسة يوسف سليم وبين مكافأة نهاية الخدمة التي أوقتها هذه الأخيرة إلى المطعون ضده الأول قبل الاندماج كما أن الحكم المطعون فيه لم يعن بالرد على دفاع الطاعنة بأن المبلغين الواردين بدفاتر الشركة يعادلان مكافأة نهاية الخدمة المستحقة للمطعون ضده الأول .

وحيث إن هذا للنعي مردود، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه بعد أن عرض لدفاع الطاعنة وما قدمته من أدلة بشأن ادعائها بأن المطعون ضده الأول تسلم مكافأة نهاية الخدمة حتى عام سنة ١٩٦٠، خلاص الحكم إلى القول " هذا الادعاء لم يقم عليه دليل من الأوراق إذ أنها لم تهدم الدليل على إستلام المستأنف ضده ( المطعون ضده الأول ) المبالغ المتقوله بها مقابل مكافأة الخدمة بمجرد قيد هذه المبالغ في دفاتر المنشأة لا يقوم دليلا على أن المستأنف ضده قد استلمها خصوصا وإنه أنكر إستلامه لهذه المبالغ وهو لا يحتاج بدفاتر الشركة تلك الدفاتر التي لا سلطان لها عليها " ولما كان هذا الذي قرره الحكم سائما ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ويتضمن الرد المضمنى المسقط لما ساقته الطاعنة من أوجه دفاع فإن ماثرة الطاعنة في هذا السبب لا يبعدو أن يكون جدلا في تقدير محكمة الموضوع للدلالة مما لا يجوز التحلى به أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأنها اشترت مؤسسة ... .. بموجب عقد بيع حدد الالتزامات التي تسأل عنها المشتري ومنها مكافأة نهاية خدمة المطعون ضده الأول اعتبارا من ١/١/١٩٦٠ أما قبل هذا التاريخ فلا تسأل عنها الطاعنة ، ولكن الحكم المطعون فيه أهمل هذا الدفاع ولو فطن إليه لتغير وجه الرأي في الدعوى .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ١٢٨ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ يجعل صاحب العمل الجديد مسئولاً بالتضامن مع أصحاب العمل السابقين عن تنفيذ جميع الالتزامات المستحقة عليهم لهيئة التأمينات الاجتماعية ، فإن دفاع الطاعنة بأن لا تجوز مساءلتها عن مكافأة نهاية الخدمة ألا اعتباراً من ١/١/١٩٦٠ بموجب عقد البيع الصادر إليها من صاحب العمل السابق يضحى غير متبع في الدعوى فإذا لم يشر إليه الحكم المطعون فيه وسكت عن الرد عليه فإنه لا يكون قد شابه في هذا الخصوص قصور يبطله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

---

## جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل العرجش وعضوية والسادة المستشارين :  
شرف الدين خيرى ، وأحمد شيبه الحمد ، ولفى بقطر حبشى ، وأحمد شوقى المليجى .

( ١٥٦ )

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٤٤ القضائية :

عمل . تأمينات اجتماعية .

المعاش المستحق للعامل بالتطبيق لحكم المادة ٧٩ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤  
كفاية تقديمه طلبا بصرف معاشه . التزام هيئة التأمينات بتحديد المراتب وفقا لحالته طبقا  
للقانون .

تنص المادة ١/٧٩ ، ٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون  
رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — قبل تعديلها بالقرار بقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ والمنطبقة  
على واقعة الدعوى — على أنه ” استثناء من أحكام المادة ٧٧ يجوز للأؤمن عليه  
الذى بلغ الخمسين من عمره وللؤمن عليها . التى بلغت سن الخامسة والأربعين  
طلب صرف المعاش بشرط أن تكون مدة الاشتراك فى التأمين ٢٤٠ شهرا على  
الأقل . وينخفض المعاش فى هذه الحالة بنسبة تختلف تبعا للسن وفقا لما يأتى  
مما مفاده أن الشارع أجاز للأؤمن عليه صرف إن هـ — استوفى الشروط المبينة  
بتلك المادة مع تخفيض قيمته بنسبة تختلف تبعا لسن المؤمن عليه وأنه رتب  
صرف المعاش على مجرد تقديم المؤمن عليه طلبا بذلك إلى الهيئة العامة للتأمينات  
الاجتماعية وعلاها تحديد قيمة المعاش المستحق له وفقا لحالته طبقا للقانون .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .



وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٢ عمال كلى طنطا على الطاعة — الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — بطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع له معاشا شهريا اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٦٩ مضافا إليه ١ ٪ من قيمته عن كل يوم يتأخر فيه صرفه حتى السداد ، وقال بيانا لها أنه التحق بالعمل ممرضاً لدى المرحوم الدكتور محمد كامل عابدين في أول يناير سنة ١٩٣٦ مقابل أجر شهري قدره خمسة جنيهات واستمر في خدمة حتى وفاة بتاريخ ١٧/٨/١٩٦٦ ، فتقدم إلى الطاعة بطلب صرف معاش له مستوفيا المستندات المطلوبة منه غير إنها لم تستجب لطلبه قام الدعوى بطلباته المتقدمة ، وبتاريخ ١٢/٣/١٩٧٣ قضت المحكمة إلزام الطاعة بأن يؤدي إلى المطعون ضده معاشا شهريا بواقع ثلثائة وستون قرشا اعتبارا من أول ديسمبر سنة ١٩٧٢ ورفضت باقى الطلبات . استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا وقيد الاستئناف برقم ١٣١ سنة ٢٣ قضائية ، وفي ١١/١٢/١٩٧٣ حكمت بتعديل الحكم المستأنف إلى استحقاق المطعون ضده المعاش اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٦٩ . مضافا إليه ١ ٪ من قيمته عن كل يوم تأخير ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٦٩ . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم ، وعرض الطعن على غرفة المشورة وتحدد لنظره أخيرا جلسة ١٨/٢/١٩٧٨ وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطاعة تنعى بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول المادة ٧٩ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أجازت المؤمن عليه صرف معاش استثناء من أحكام المادة ٧٧ من القانون إذا كان قد بلغ الخمسين من عمره وكانت مدة اشتراكه في التأمين بلغت ٢٤٠ شهريا على الأقل وكان المؤمن عليه قد تقدم إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بطلب بهذا الشأن ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أحقية المطعون ضده لصرف هذا المعاش الاستثنائي اعتبارا من ١/٩/١٩٦٩ بالإضافة إلى ١ ٪ من قيمته عن كل يوم تأخير ابتداء من ١/١٠/١٩٦٩ في حين أنه لم يطلب ذلك المعاش إلا بمذكرته المقدمة لمحكمة أول

درجة بـجلسة ١٩٧٣/١/٢٩ فإنه يكون قد خالف القانون ، وإذا ربط الحكم فيما بين استحقاق المطعون ضده للمعاش الاستثنائي وبين واقعة انتهاء خدمته لدى رب العدل والتي لم يقم عليها دليل في الأوراق ، وجعل الطلب الذي تقدم به لصرف المعاش منصرفا إلى طلب المعاش الاستثنائي ، يكون قد شابه الفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ١/٧٩ ، ٢ من قانون التأمينات الصادر بقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قبل تعديلها بالقرار بقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ والمنطبقة على واقعة الدعوى تنص على أنه : "استثناء من أحكام المادة ٧٧ يجوز للمؤمن عليه الذي بلغ الخمسين من عمره وللؤمن عليها التي بلغت سن الخامسة والأربعين طلب صرف المعاش بشرط أن تكون مدة الاشتراك في التأمين ٢٤٠ شهرا على الأقل . ويخفض المعاش في هذه الحالة بنسبة تختلف تبعا لسن وفقا لما يأتي . . . . . " مما مفاده أن الشارع أجاز للمؤمن عليه صرف معاش إن هو استوفى الشروط المينة بتلك المادة مع تخفيض قيمته بنسبة تختلف تبعا لسن المؤمن عليه وأنه رتب صرف المعاش على مجرد تقديم المؤمن عليه طلبا بذلك إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وطبها تحديد قيمة المعاش المستحق له وفقا لحالته طبقا للقانون . وكانت المادة ٩٥ من ذات القانون تنص على أنه : "على الهيئة أن تتخذ من الوسائل ما يكفل تقدير المعاشات أو التعويضات وصرفها خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقديم المؤمن عليه طلبا بذلك مشفوعا بكافة المستندات المطلوبة منه . فإذا تأخر صرف المبالغ المستحقة عن المواعيد المقررة لها التزمت الهيئة (بناء على طلب صاحب الشأن) بدفعها مضافا إليها ١٪ من قيمتها عن كل يوم يتأخر فيه صرف تلك المبالغ وذلك من تاريخ صرف استيفاء المؤمن عليه أو المستحقين عند المستندات المطلوبة منه . فإذا كان تأخير الصرف راجعا إلى عدم تقديم صاحب العمل للمستندات المطلوبة منه في مواعيدها التزمت الهيئة بدفع ١٪ إلى المؤمن عليه وفادت على صاحب العمل بقيمة ما دفعته . . . . . " ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه في هذا الخصوص أنه : "أنه يبين من الاطلاع على نموذج طلب المعاش الذي تقدم به المستأنف للهيئة والمؤرخ ١٩٦٩/٩/٨



والمقدم من الهيئة المستأنف عليها ضمن ملف المستأنف لمحكمة أول درجة أنه طلب صرف معاش وأرفق به صورة من بطاقته العائلية ومبين بها تاريخ ميلاده وفي تطلبه المرفق من تأخر صرف المعاش والمقدم للهيئة في ٢٧ / ١١ / ١٩٧١ والذي أورد به أنه من مواليد ١٩ / ١٠ / ١٩١٣ والقانون يبيح له صرف معاش لمن بلغ من الخمسين وكانت مدة خدمته تزيد عن العشرين سنة كما طلب أن لا تخصم حصته في التأمين لأن صاحب العمل كان يخصمها منه وشرأ عليه من مختص بذلك التاريخ بأحقينه في الحصول على المعاش وأن المشرع نص في المادة ٧٩ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أنه يجوز للمؤمن عليه الذي بلغ من الخمسين صرف المعاش بشرط أن تكون مدة الاشتراك ٢٤٠ شهرا كما نص المشرع في المادة ٩٣ / ١ من نفس القانون على أنه لا يجوز لأصحاب المعاشات الجمع بين أكثر من نوع واحد من المعاشات التي تستحق بالتطبيق لأحكام هذا القانون ويربط للمؤمن المعاش الأكثر فائدة . ومفاد ذلك أنه إذا تقدم أحد المؤمن عليهم أو العاملين الذين يستحقون معاشا طبقا للقانون بطلب للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لسرف معاش فإن بحثها لهذا الطلب يجب أن يتناول مدى استحقاقه للمعاش طبقا للقانون وإذا تبين لها أنه يمكن أن يستحق نوعين أو أكثر من المعاشات تلتزم بأن تربط له المعاش الأكثر فائدة . وعلى هذا فإذا تقدم المستأنف بطلبه للهيئة المستأنف عليها في ٨ / ٩ / ١٩٦٩ لسرف المعاش وتأكد للمختصين في الهيئة طبقا لبيانات بطاقته العائلية أنه من مواليد ١٩ / ١٠ / ١٩١٣ فكان يتعين عليها وقد تأكدت من بحثها وتحرياتها حسب الأوراق المرفقة بملفه أن عليه لدى صاحب العمل بدأ اعتبارا من ١ / ١ / ١٩٣٦ أن تربط له المعاش المستحق له وهو المنصوص عليه في المادة ٧٩ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ويكون هذا هو مطلبه ولا يصح بعد ذلك ولا يقبل التذرع بقول أنه لا يستحق معاشا لأنه لم يبلغ الستين سنة كاملة ، بالإضافة إلى ذلك فالواضح من أوراق ملف المستأنف لدى المستأنف عليها أنه لم يكن هناك ثمة نزاع جدي بينها وبين المستأنف في استحقاقه هذا المعاش . وجيث إنه بالبناء على ما تقدم ولكون المعاش الذي تلتزم به الهيئة على ما يبين من نص المادة ٩٢ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ عن كامل الشهر الذي تنتهي فيه الخدمة ببلوغه السن أو يثبت فيه العجز أو تقع فيه الوفاة فإن الاستحقاق للمعاش لا يربط بالطلب المقدم من المؤمن عليه



أو مستحق المعاش ولم يجعل الشرع أثرا للتراخي في تقديم الطلب إلا في عدم قبول الدعوى إذا لم يقدم الطلب كتابة خلال خمس سنوات من التاريخ الذي تعتبر فيه هذه المستحقات واجبة الأداء على ما أفصح عنه الشرع في المادة ١١٩ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وعلى هذا يكون حكم محكمة أول درجة قد جازبه الصواب فيما انتهى إليه من القضاء باستحقاق المستأذن للمعاش المقرر له قانونا ابتداء من ١/١٢/١٩٧٢ وإذا كان المستأذن طالب في صحيفة استئنائه أن يكون مبدأ استحقاقه للمعاش من ١/٩/١٩٦٩ فإنه يتعين لذلك تعديل حكم محكمة أول درجة في هذا الخصوص وجعل بدء استحقاق المعاش للمستأذن من ١/٩/١٩٦٩ . وحيث أنه عن الشق الآخر الخاص باستحقاق المستأذن لنسبة ١/١ من المعاش المستحق له من ١/٩/١٩٦٩ فإن المشرع نص في المادة ٩٥ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على الهيئة أن تتخذ من الوسائل ما يكفل تقدير المعاشات أو التعويضات وصرفها في خلال أربعة أسابيع من تاريخ المؤمن عليه طلبا بذلك مشغولا بكافة المستندات المطلوبة منه فإذا كان تأخير الصرف راجعا إلى عدم تقديم صاحب العمل المستندات المطلوبة منه في مواعيد التزم الهيئة بدفع ١/١ إلى المؤمن عليه وعادت على صاحب العمل بقيمة ما دفعته ويحدد وزير العمل بقرار منه بناء على اقتراح مجلس الإدارة المستندات المطلوبة من كل من المؤمن عليه وصاحب العمل في كل حالة . ويبين من هذا النص أن المشرع قصد منه رعاية لمصالح المؤمن عليهم دفع المسؤولين بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وأصحاب العمل إلى المبادرة بصرف المبالغ المستحقة للمؤمن عليهم وحدد نوعا خاصا من التعويض قدره ١/١ من المبلغ المستحق للمؤمن عليه تدفعه الهيئة له إذا تراخت في صرف المعاش المستحق بعد أربعة أسابيع من تقديمه الطلب والمستندات المؤيدة لطلبه وهي التي يحددها وزير العمل بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة . ولو كان تأخير الصرف لا يرجع إلى الهيئة أو إلى المؤمن عليه مستحق المعاش وإنما يرجع إلى عدم تقديم صاحب العمل المستندات فإن الهيئة تلتزم بسداد التعويض بنسبته القانونية المحددة لمستحق المعاش وترجع هي على صاحب العمل به . وحيث أن من الواضح من مات المستأذن المقدم من المستأذن عليها أنه تقدم بطلب صرف المعاش في ٨/٩/١٩٦٩ وأرفق به

صورة بطاقته العائلية والواضح منها أن المختص اطلع على أصلها ولم يطلب منه أى مستند آخر وطفق بعد ذلك يتظلم من التأخر في صرف المعاش إلى أن التجأ إلى القضاء . والثابت من المكاتبات والمذكرات المرفقة بهذا الملف أن سبب التأخر في صرف المعاش يرجع إلى أسباب لم يكن المستأنف مسئولاً عنها ولم يذكر الحاضر عن الهيئة في أية مرحلة من مراحل الدعوى أن المستأنف تخلف عن تقديم مستند طلبته منه . وحيث أنه لذلك ولشبهت استحقاق المستأنف للمعاش من ١٩٦٩/٩/١ وكان التأخر في الصرف لأسباب لا ترجع إليه ولا يعتبر مسئولاً عنها وكانت المصلحة التي ألزم المشرع فيها الهيئة بنسبة ١٪ من المعاش المستحق هي أربعة أسابيع تبدأ من تاريخ تقديم الطلب والمستندات المطلوبة ومن ثم يكون حكم محكمة أول درجة قد جانيه الصواب أيضاً فيما قضى من رفض هذا الطلب ويتعين لذلك إلغاء الحكم في هذا الشق والقضاء للمستأنف بطلبه بنسبة التعويض . ولما كان ذلك ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه بقدر براته القواعد التي نص عليها القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وانتهى بأسباب سائغة إلى استحقاق المطعون ضده المعاش المنصوص عليه بالمادة ٧٩ من القانون المشار إليه اعتباراً من ١٩٦٩/٩/١ بالإضافة إلى ١٪ من قيمته عن كل يوم تأخير ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٦٩ إعمالاً للمادة ٩٥ منه ، فإنه لا يكون فيما قضى به قد خالف القانون . لما كان ما تقدم ، وكان ما تنهى إليه الطاعنة من نقد لا يعدو كونه جدلاً موضوعياً مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بسبب الطعن يكون على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المرجوشي وعضوية والسادة المستشارين :  
شرف الدين خيرى ، وأحمد شبيب الحمد ، وألفى بقطر جوشى ، وأحمد شوقي الملبجى .

( ١٥٧ )

الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٤٤ القضائية :

استئناف . خبرة .

رفع المستأنف عليه استئنافا فرعياً بمذكره بعد تقديم الخبير المنتدب تقريره بجلسته المرافعة . صحيح .  
يغير من ذلك سبق إقفال باب المرافعة في الدعوى طالما أنه قد أعيدت للمرافعة مرة إلى أخرى .

تنص المادة ٢٣٧ من قانون المرافعات على أنه " يجوز للاستأنف عليه ماقبل إقفال باب المرافعة استئنافا مقابل بالإجراءات المعتادة أو بمذكرة مشتملة على أسباب استئنافه ، فإذا رفع الاستئناف المقابل بعد مضي ميعاد الاستئناف أو بعد قبول الحكم قبل رفع الاستئناف الأصلي اعتبر الاستئناف فرعياً يتبع الاستئناف الأصلي ويزول بزواله " ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهم - المستأنف عليهم - رفعوا استئنافهم المقابل بعد أن أودع الخبير المنتدب تقريره بمذكرة مشتملة على أسباب استئنافهم بجلسته المرافعة ، فإنه بعد استئنافا فرعياً في حكم المادة ٢٣٧ مرفعات ولا يغير من ذلك سابقة إقفال باب المرافعة في الدعوى طالما إنها قد أعيدت للمرافعة مرة أخرى وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى قبول هذا الاستئناف فإنه لا يكون قد خالف القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير انتهى تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .



وحيث إن الوقائع — حسباً يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا على الطاعة — الهيئة العامة  
للتأمينات الاجتماعية — الدعوى رقم ٨٣٢ لسنة ١٩٦٨ مدنى كلى طنطا بطلب  
الحكم بإلغاء المطالبة الموجهة إليهم من الهيئة الطاعنة بتاريخ ١٩/٥/١٩٦٨ ،  
والمطالبة الملحق بها المؤرخة ١٧/٦/١٩٦٨ وإلزامها بأن ترد إليهم مبلغ ١٥,٠٧٢  
جنيهاً — وقالوا بياناً لها أن الطاعة طالبتهم في ١٩/٥/١٩٦٨ بسداد  
مبلغ ١٣٩٢ جنيهاً و ٧٢٦ مليم قيمة فروق اشتراكات التأمين عن المدة من أبريل  
سنة ١٩٦٢ إلى فبراير سنة ١٩٦٨ ، ومبالغ إضافية وفوائد تأخير مستحقة عن  
عمليتي إنشاء ميسان قام بها مورثهم المرحوم محمد المساكى ، وفي ١٧/٦/١٩٦٨  
طالبتهم بسداد مبلغ ٣١١ جنيهاً و ٧٠٠ مليم قيمة ما استجد من فوائد تأخير ،  
وإذا كانوا قد قاموا بالوفاء بالاشتراكات المستحقة وزيادة قدرها ١٥ جنيهاً و ٧٢ مليم  
فقد أقاموا دعواهم بطلباتهم السالفة البيان — وبتاريخ ٢٢/١/١٩٦٩ قضت  
المحكمة بنسب مكتب الخبراء لأداء الأمورية المبينة ، بمنطوق الحكم ، وبعد  
أن أودع الخبير تقريره حكمت المحكمة في ٢٧/٥/١٩٧٠ بتعديل المطالبة الموجهة  
من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية إلى مبلغ ١٦٣ جنيهاً و ٤٨٥ مليم مع فوائد التأخير  
— استأنفت الطاعة هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا وقيد الاستئناف  
برقم ٢٩٣ لسنة ٢٠ ق ، وبتاريخ ٣١/٣/١٩٧٢ قضت المحكمة بنسب مكتب  
الخبراء لأداء الأمورية المبينة بمنطوق الحكم وبعد أن أودع الخبير تقريره أقام  
المطعون ضدهم استئنافاً فرعياً بمذكرة قدم في ١٤/١/١٩٧٤ وقيد الاستئناف  
برقم ٩٥ لسنة ٢٤ ق طلبوا فيه إلغاء المطالبتين المؤرختين ١٩/٥/١٩٦٨ ،  
١٧/٦/١٩٦٨ وإلزام الطاعة بأن تدفع لهم مبلغ ٤,٤٧٥ جنيهاً و بتاريخ ٣/٦/١٩٧٤  
رفضت المحكمة الاستئناف الأصلي وقضت في الاستئناف الفرعى بتعديل الحكم  
المستأنف إلى إلغاء المطالبتين المؤرختين ١٩/٥/١٩٦٨ ، ١٧/٦/١٩٦٨ وإلزام  
الطاعة بأن تدفع للمطعون ضدهم مبلغ ٤,٣٣٩ جنيهاً طعنت الطاعة في هذا  
الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها نقض الحكم  
جزئياً في خصوصية قضائية في الاستئناف الفرعى ، وعرض الطعن على غرفة  
المشورة فحددت لنظره أخيراً جلسة ١٨/٢/١٩٧٨ وفيها تنازلت الطاعة عن

السبب الأول من سببي الطعن ، وصممت النيابة العامة على رأيها بالنسبة للسبب الثاني .

وحيث إن الطاعنة تنعى بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه ، مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول أن المادة ٢٣٧ من قانون المرافعات تشترط لقبول الاستئناف الفرعي أن يرفع قبل إقفال باب المرافعة في الاستئناف الأصلي ، وألا يكون المستأنف فرعياً. قد قبل الحكم بعد رفعة ، وإنه لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهم أقاموا استئنافهم الفرعي بعد سابقة إقفال باب المرافعة في الاستئناف الأصلي وصدور حكم فيه بنسب مخير وتقديمه تقريره ، فإنه يكون قد رفع بعد سقوط الحق فيه ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بقبول ذلك الاستئناف يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ٣٣٧ من قانون المرافعات تنص على أنه " يجوز للاستأنف طيه إلى ما قبل إقفال باب المرافعة أن يرفع استئنافاً مقابلاً بالإجراءات المعتادة أو بمذكرة مشتملة على أسباب استئنافية — فإذا رفع الاستئناف المقابل بعد مضي ميعاد الاستئناف أو بعد قبول الحكم قبل رفع الاستئناف الأصلي اعتبر استئنافاً فرعياً يتبع الاستئناف الأصلي ويزول بزواله " وكان البين من الحكم المطعون ضدهم — المستأنف عليهم — رفعوا استئنافهم المقابل رقم ٩٥ لسنة ٢٤ قضائية ، بعد أن أودع الخبير المنتدب تقريره بمذكرة مشتملة على أسباب استئنافهم بجلسة المرافعة بتاريخ ١٤/١/١٩٧٤ ، فإنه يعد استئنافاً فرعياً في حكم المادة ٢٣٧ مرافعات ولا يغير من ذلك سابقة إقفال المرافعة في الدعوى طالما أنها قد أعيدت للمرافعة مرة أخرى ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى قبول هذا الاستئناف فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المرجوشي وعضوية والسادة المستشارين :  
شرف الدين بخيري ، وأحمد شيبه الحمد ، وألفى بقطر حبشي ، وأحمد شوقي المليجي .

(١٥٨)

الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٥٠ القضائية :

تأمينات اجتماعية . دعوى "قيمة الدعوى" . استئناف .

طلب العامل الزام هيئة التأمينات الاجتماعية بتقرير معاش له والزامها بمبلغ التأمين الإضافي والمعلوثة المالية . ويحوب تقدير الدعوى بمجموع هذه الطلبات باعتبارها ناشئة عن سبب قانوني واحد هو قانون التأمينات . اعتبارا أن قيمتها تزيد على ٢٥٠ جنيها . قصر الاستئناف على الحكم الصادر فيها والزام الهيئة بمبلغ ٢٦ جنيها قيمة المعونة المالية . جائز .

إذا كانت الدعوى ناشئة عن سبب قانوني واحد فاتها تقدر بمجموع هذه الطلبات على ما تنص عليه المادة ٣٨ من قانون المرافعات ، كما أن العبرة في نصاب الاستئناف تكون وفق ذات الأساس السابق وعلى ما تنص عليه المادة ٢٢٣ من القانون بقيمة المطلوب فيها وليس بقيمة ما قضت به المحكمة ، وإذا كان المطعون ضده قد أقام الدعوى أمام محكمة أول درجة بطلب الحكم له بمعاش شهري ومن بعده للمستحقين عنه وبمبلغ ١٠٤ جنيها و ١٣٠ مليا قيمة التأمين الإضافي وبمبلغ ٢٦ جنيها قيمة المعونة المالية وكانت هذه الطلبات جميعها ناشئة عن سبب قانوني واحد هو أحكام قانون التأمينات الاجتماعية فإن الدعوى يقدر بمجموع هذه الطلبات باعتبار أن قيمتها تزيد على مائتين وخمسين جنيها كنص المادة ٤١ منه ويكون استئناف الحكم الصادر فيها — بالزام الهيئة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٢٦ جنيها قيمة المعونة المالية — جائزا وفق القواعد السالفة الذكر إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يحجز استئناف الحكم المشار إليه وقضى بعدم قبول استئنافه شكلا لعدم إبداع الطاعنة الكفالة المقررة بنص المادة ٢٢١ مرافعات قصدا إلى أنه صدر بصفة انتهائية من محكمة الدرجة



الأولى فلا يجوز استثنائه إلا بسبب وقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم بشرط ايداع مبلغ الكفالة المنصوص عليها في تلك المادة والتي لم تودعها الطاعنة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضده أقام على الطاعنة ، الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — الدعوى رقم ١٠٦٨ لسنة ١٩٦١ عمال كلى أسير طاب الحكم بتقرير معاش شهري له مقداره ٣,٦٠٠ جنيا اعتبارا من ١٩٦٩/٩/٣٠ ومن بعده للمستحقين عنه حتى بلوغ الآجال القانونية وبأن تؤدي إليه مبلغ ١٠٤,١٣٠ جنيا و ١٣٠ قيمة التأمين الإضافي ومبلغ ٢٦ جنيا قيمة المدونة المسالية — وقال بيا لها أنه كان يعمل لدى ب عمل بأجر شهري قدره ٣ جنيا ٣٥٠ سليم واشترك عنه لدى الهيئة الطاعنة ، وأنه في ١٩٦٩/١/٢٧ أصيب بمرض أعجزه عن العمل فأقام دعواه بطلباته المتقدمة — وبتاريخ ١٩٧٢/١١/٢٤ قضت المحكمة بالزام الطاعنة بأن تؤدي إلى المطعون ضده معاشا شهريا بواقع ٣,٦٠٠ جنيا اعتبارا من ١٩٧١/٢/١٣ وبواقع ٣,٩٦٠ جنيا من ١٩٧١/١٠/١ ، وبمبلغ ١٠٤,١٣٠ جنيا قيمة التأمين الإضافي وبالنسبة لباقي الطلبات بأدلة لدهوى إلى التحقيق لإثبات ونفى ما جاء بمطوق الحكم — وبتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٨ حكمت بالزام الطاعنة بأن تؤدي للمطعون ضده ٢٦ جنيا — استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسير طاب وقيد استئنافها برقم ١٦١ لسنة ٤٨ قضائية ، وبتاريخ ١٩٧٥/١/١١ قضت المحكمة بسقوط الحق في استئناف الحكم الصادر في ١٩٧٢/١١/٢٢ لرفضه بعد الميعاد ، وبعدم قبول الاستئناف شكلا من الحكم الصادر في ١٩٧٢/٣/٢٨ لعدم ايداع الطاعنة للكفالة المنصوص عليها في المادة ٢٢١ من قانون المرافعات

طعن الطاعنة في الشق الثاني من هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت لنظره جلسة ١٩٧٨/٢/٢٥ ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة بسبب طعنها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك تقول أنه لما كانت دعوى المطعون ضده قد أقيمت بعده طلبات ناشئة عن سبب قانوني واحد فإن قيمتها تقدر بمجموع طلباته ، ومتى كانت هذه الطلبات تضم طلبا غير مقدر القيمة فإن الحكم الصادر في الدعوى بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٨ والقاضي بالزام الطاعنة بدفع مبلغ ٢٦ جنيتها إلى المطعون ضده ، يكون جائز الاستئناف وفقا للقواعد العامة لاستئناف الأحكام ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه ذلك وذهب إلى عدم جواز الاستئناف إلا بالزام حكم المادة ٢٢١ من قانون المرافعات بإيداع مبلغ كفالة عند تقديم الاستئناف فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه لما كانت الدعوى بطلبات متعددة ناشئة عن سبب قانوني واحد فإنها تقدر بمجموع هذه الطلبات على ما تنص عليه المادة ٣٨ من قانون المرافعات ، كما أن العبرة في تقدير قيمتها في نصاب الاستئناف تكون وفق ذات الأساس السابق وعلى ما تنص عليه المادة ٢٢٣ من القانون بقيمة المطلوب فيها وليس بقيمة ما قننت به المحكمة — لما كان ذلك وكان المطعون ضده ، أقام الدعوى أمام المحكمة أول درجة بطلب الحكم له بمأش شهري ومن بعد ، لاستحقاق عنه وبمبلغ ١٠٤ جنيها و ١٣٠ مليا قيمة التأمين الإضافي وبمبلغ ٢٦ جنيتها قيمة المعونة المالية وكانت هذه الطلبات جميعها ناشئة عن سبب قانوني واحد هو أحكام قانون التأمينات الاجتماعية فإن الدعوى تقدر بمجموع هذه الطلبات باعتبارها أن قيمتها تزيد على مائتين وخمسين جنيتها كنص المادة ٤١ منه ويكون استئناف الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٨ جائزا وفق القواعد السالفة الذكر وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يجز استئناف الحكم المشار إليه وقضى بعدم قبول استئنافه شكلا لعدم إيداع الطاعنة الكفالة المقررة بنص المادة ٢٢١ مرافعات قصدا إلى أنه صدر بصفة

انتهاية من محكمة الدرجة الأولى فلا يجوز استئنافه إلا بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم بشرط إيداع مبلغ الكفالة المنصوص عليها في تلك المادة والتي لم تودعها الطاعنة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون ما حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

---



## جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الققى وعضوية السادة المستشارين :  
حافظ رفقى وجميل الزينى ومحمود حسن حسين وعاصم المراغى.

(١٥٩)

الطعن ٥٣٨ لسنة ٤٤ القضائية :

(١) تأمين . " لجان التقييم " .

نهاية قرار لجنة التقييم . شرطه . التزامها بعناصر المنشأ أصولاً وخصوصاً وقت التأمين .  
قرار اللجنة بالفصل في المنازعات بين المنشأ المؤممة والغير . لا يكتسب أية حصانة . جواز طرح  
هذه المنازعات على المحكمة المختصة لتحقيقها والفصل فيها .

(٢) شركات . التزام . تأمين .

التزام الشركة المؤممة بأن تؤدي لمالك المنشأ تقداً قيمة الفرق بين ما خصصته لجنة التقييم  
لحساب الضرائب وما استحق لها بالفعل . خطأ . علة ذلك . وجوب أداء هذا الفرق بسندات  
رسمية على الدولة .

١ — اختصاص لجان التقييم — وعلى ما بيته المادة الثالثة من القانونين  
١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١ — هو تقييم رؤوس أموال الشركات المساهمة المؤممة  
التي لم تكن أمهمها متداولة في البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها  
أكثر من سنة شهور وكذلك تقييم المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة  
وتقييم رأس مال المنشأة يكون بتحديد الحقوق والأموال المملوكة لها وقت تأمينها  
وتقدير قيمتها وتحديد مقدار ديونها في ذلك التاريخ وعلى ضوء ذلك يتحدد صافي  
رأس مال المنشأة المؤممة ويكون قرار لجنة التقييم في هذا الشأن نهائياً وغير قابل  
للطعن فيه متى التزمت اللجنة في تقييمها بعناصر المنشأة أصولاً وخصوصاً وقت  
تأمينها ، أما إذا خرجت لجنة التقييم عن هذا النطاق الذى رسمه لها المشرع بأن  
أضافت إلى أموال وحقوق المنشأ مالىس لها أو استبعدت منها شيئاً أو حملتها  
بديون ليست ملزمة بها ، فإن قرارها في هذا الصدد لا يكتسب أية حصانة

ولا يكون حجة بين الدولة وأصحاب الشأن، كج أنه ليس للجان التقييم أن تفصل في أى نزاع يشور بشأن الأموال والحقوق المتنازع عليها بين المنشأة المؤممة وبين الغير أو أن تتعرض لأى نزاع آخر لا يتعلق بالتقييم في ذاته ذلك أن تحقيق المنازعات والفصل فيها من اختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة في ذلك إلا ما استثنى بنص خاص، فإذا تعرضت لجنة التقييم للفصل تلك المنازعات، فإن قرارها لا يكتسب حصانة تحول دون طرح تلك المنازعات على المحاكم المختصة لتحقيقها والفصل فيها ولا يعد ذلك طعنا في قرارات لجان التقييم وإنما هو سعى إلى إلهية ذات الولاية العامة للحصول على قضاء يحسم تلك المنازعات، ولما كان ذلك وكان المطعون ضدهم الخمسة الأول باعتبارهم أصحاب مضرب للأرز قبل تأميمه أقاموا الدعوى منازعين في مقدار المبلغ الذى حسمتهم به لجنة التقييم وخصصته لحساب الضرائب لأنه يزيد كثيرا على ما استحق عليهم من هذه الضرائب بالفعل ولذا طالبوا بالفرق، وكان الفصل في تلك المنازعة يخرج عن اختصاص لجنة التقييم ويدخل في اختصاص المحاكم ذات الولاية العامة فضلا عن أن قرار لجنة التقييم بتحميل المنشأة المؤممة بمبالغ غير مدينة بها للغير، لا يلحقه وصف انتهائية المنصوص عليها في المادة الثالثة مائة الذكر ولا يكتسب حصانة تحول دون الإلتجاء إلى المحاكم المختصة.

٢ — إذا كان البرز من مدونات اللجنة المطعون فيه أنه أيد الحكم الابتدائي فيما قضى به من الزام الطاعنة بقدا بقيمة الفرق بينا، اختصاصه لجنة التقييم لحساب الضرائب المستحقة على المنشأة المؤممة وبين ما استحق منها بالفعل، فإن هذا الذى أورده الحكم خطأ في افتقار ذلك أن تحديد لجنة التقييم لعنصر من عناصر المنشأة المؤممة على نحو مؤقت لا يخرج هذا العنصر من العناصر المنشأة سواء كان من المصوم أو الأهل ولا يبعده من نطاق التأميم، ومن ثم إذا تم تحديد هذا للعنصر بصفة نهائية بمعرفة الجهة المختصة، أرتد أثر هذا التعديد إلى وقت التأميم، فإن ترتب عليه زيادة في صافي رأس مال المنشأة، حوت على تلك الزيادة ما يجرى على قيمة المنشأة المؤممة من أحكام، ولما كانت المادة الثانية من القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ والمادة الرابعة من القانون ١٨ لسنة ١٩٦١ قد نصتا دلي أن تؤدي قيمة المنشأة المؤممة بموجب سندات إسمية

على الدولة — وذلك في حدود مبلغ خمسة عشر ألف جنيه لكل من الملاك السابقين لتلك المنشآت وفقا لأحكام القانون ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ — وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضدهم الخمسة الأول أقاموا على الطاعنة والمطعون ضده الأخير الدعوى رقم ٥٨٨ سنة ١٩٧٠ مدنى كلى كفر الشيخ بطلب الحكم بالزامهما بأن يدفعوا لهم مبلغ ٢٨٠٥٨ جنيها و ٣٧٢ مليا تأسيسا على أن هذا المبلغ يمثل الفرق بين ما خصصته لجنة تقييم منشآتهم المؤتممة المسماة "مضرب الجندى" لحساب مصالحة الضرائب وبين ما استحق عليهم فعلا من هذه الضرائب ، وبعد ندب خير فى الدعوى ، قضت محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٩ بالزام الطاعنة بأن تؤدى للمدعين مبلغ ٢٢٢٦٩ جنيها و ٨٣٠ مليا . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٢ سنة ٥٠ ق ، كما استأنفته المطعون ضدهم الخمسة الأول بالاستئناف رقم ٥٤ سنة ٥٠ ق . وبتاريخ ١٩٧٤/٣/١٨ ، وبعد ندب خير لمناقشة اعتراضات الطرفين على تقرير الخبرة المقدم لمحكمة أول درجة — قضت محكمة استئناف طنطا — مأمورية كفر الشيخ — بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم وإذا عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن المادة



الثالثة من القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ والقانون ١١٨ لسنة ١٩٦١ نصت صراحة على نهائية قرارات لجان التقييم وعدم قابليتها للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن ، وأنه لما كان تقييم رأس مال المنشأة المؤممة يبنى على نتيجة الموازنة بين خصومها وأصولها ، فإن النهائية لا تقتصر على قرار تحديد مقدار رأس المال فحسب بل تشمل كذلك العناصر المؤدية إليه أصولا وخصوما لأنها مرتبطة بتحديد ارتباطها لا يقبل الانقسام ولا التجزئة وإجراء أى تغيير فى هذه العناصر يؤدي بالضرورة إلى تغيير أى عنصر فى رأس المال ، ومن ثم فلا تختص المحاكم ولائيا بتعديل أى عنصر أقيم عليه تقرير لجنة التقييم النهائية وأن السبيل الوحيد لتعديله هو الالتجاء إلى لجنة التقييم ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأطرح الدفع بعدم الاختصاص الولائي تأسيسا على أن تخصيص لجنة التقييم لبعض أموال المنشأة المؤممة لوفاء دين معين ينطوى على إخراج لهذه الأموال من أصول المنشأة والأحتفاظ بها على سبيل الأمانة فتقطع علاقتها بالتأمين ومن ثم لا تلحقها النهائية التى تخرجها من نطاق اختصاص المحاكم ولائيا ، فإن الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن اختصاص لجان التقييم — وعلى ما بيته المادة الثالثة من القانونين ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١ — هو تقييم رؤوس أموال الشركات المساهمة المؤممة التى لم تكن أسهمها متداولة فى البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من سنة شهور وكذلك تقييم المنشآت غير المتحلة شكل شركات مساهمة وتقييم رأس مال المنشأة يكون بتحديد الحقوق والأموال المملوكة لها وقت تأمينها وتصدير قيمتها وتحديد مقدار ديونها فى ذلك التاريخ وعلى ضوء ذلك يحدد صافي رأس مال المنشأة المرمة ويكون قرار لجنة التقييم فى هذا الشأن نهائيا وغير قابل للطعن فيه متى التزمت اللجنة فى تقييمها بعناصر المنشأة أصولا وخصوما وقت تأمينها أما إذا خرجت لجنة التقييم عن هذا النطاق الذى رسمه لها المشرع بأن أضافت إلى أموال وحقوق المنشأة ما ليس لها أو استبعدت منها شيئا أو حملتها بدون ليست ملومة بها ، فإن قرارها فى هذا الصدد لا يكتسب أية حصانة ولا يكون حجة قبل الدولة أو أصحاب الشأن ، كما أنه ليس للجان التقييم أن تفصل فى أى نزاع يثور بشأن الأموال والحقوق المتنازع

عليها بين المنشأة المؤممة وبين الغير أو أن تتعرض لأي نزاع آخر يتعلق بالتقييم في ذاته ذلك أن تحقيق المنازعات والفصل فيها من اختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة في ذلك إلا ما استثنى بنص خاص فإذا تعرضت لجنة التقييم للفصل في تلك المنازعات فإن قرارها لا يكتسب حصانة تحول دون طرح تلك المنازعات على المحاكم المختصة لتحقيقها والفصل فيها ولا يعد ذلك طعنًا في قرارات لجان التقييم وإنما هو مسمى إلى الجهة ذات الولاية العامة للتحول على قضاء بحسم تلك المنازعات لما كان ذلك وكان المطعون ضدهم الخمسة الأول باعتبارهم أصحاب مضرب الأرز قبل تأميمه أقاموا الدعوى منازعين في مقدار المبلغ الذي حملتهم به لجنة التقييم وخصصته لحساب مصلحة الضرائب لأنه يزيد كثيرا على ما استحق عليهم من هذه الضرائب بالفصل ولذا طالبوا بالفرق ، وكان الفصل في تلك المنازعة يخرج عن اختصاص لجنة التقييم ويدخل اختصاص المحاكم ذات الولاية العامة فضلا عن أن قرار لجنة التقييم يتحمل المنشأة المؤممة ، بالغ غير مدينة بها للغير ، لا يلحقه وصف النهائي المنصوص عليها في المادة الثالثة سالفه الذكر ولا يكتسب حصانة تحول دون الإلتجاء إلى المحاكم المختصة ، لما كان ما يقدم وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلى هذه النتيجة التي تتفق وصحيح القانون ، فإنه لا يبطله ما اشتملت عليه أسبابه من خطأ اعتبار المبالغ التي خصصتها لجنة التقييم لحساب مصلحة الضرائب قد أخرجت من نطاق التأميم ذلك أن لمحكمة القضاة — وعلى ما جرى به قضاؤها — أن تصحح هذا الخطأ ومن ثم يكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك تقول أن الحكم / أغفل الرد على دفاع جوهرى تضمنه صحيفة استئنافها ومذكرتها المقدمة إلى محكمة الاستئناف بجلسته ١٨/١٢/١٩٧٢ وهو خطأ تقرير مكتب الخبراء باستبعاد حصة العاملين في الأرباح مع سابقة صرفها لهم وأثر ذلك في الضرائب المستحقة وفي رأس المال والخطأ في الاعتماد على الميزانية المؤقتة دون تلك التي أسفرت بحكم إدارة المؤسسة وفي حساب الضرائب بما لا يتفق مع الأصول المحاسبية السليمة .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك أنه لما كانت الطاعنة لم تقدم صورة رسمية من صحيفة الاستئناف أو المذكرة التي تقول إنها تمسكت فيها لدى محكمة



الاستئناف بأوجه النعمى الواردة بهذا السبب وكان الحكم المطعون فيه قد أشار في أسبابه بخصوص اعتراضات الشركة للطاعة على تقرير الخبير أنه يعتمد هذا التقرير للأسس والأسباب السليمة التي بنى عليها والتي اعتبرها مكملية لأسبابه وكانت الطاعة لم تقدم أيضا صورة رسمية من تقرير الخبير للتدليل على خلو أسبابه من الرد على اعتراضاتها فإن النعمى على الحكم المطعون فيه بالقصور يكون دليلا عن الدليل .

وحيث إن معا تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول أن الزيادة في المبلغ الذي أحصته لجنة التقييم ضمن خصوم المنشأة المؤممة لحساب مصاحبة الضرائب عن التقدير النهائي للضرائب المستحقة على تلك المنشأة ، لا تعدو أن تكون زيادة في الأصول عن الخصوم ترتد أثرها إلى وقت التأميم ومن ثم لا ترد نقدا إلى أصحاب المنشأة قبل تأميمها بل تروى لهم بسندات على الدولة طبقا لأحكام القانونين ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١ وإذا قضى الحكم المطعون فيه بذلك الزيادة للطعون ضدهم الخمسة الأول بقائه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعمى شديد ، ذلك أن البين من مبدونات الحكم المطعون فيه أنه أيد الحكم الابتدائي فيما قضى به من الزام الطاعة نقدا بقيمة الفرق بين ما خصصته لجنة التقييم لحساب الضرائب المستحقة على المنشأة المؤممة وبين ما استحق منها بالفعل على قوله : "أنه بخصوص ما ذهبت إليه الشركة المستأنفة ( الطاعة ) من أن الرد لا يكون إلا بسندات على الدولة ما هو إلا نتيجة طبيعية لوجهة نظرها من أن هذه المبالغ المخصصة دخلت في أصول ما أسم على عكس الحقيقة حسبا انتهت إليه المحكمة ... وهذا الذي أورده الحكم خطأ في القانون ذلك أن تحديد لجنة التقييم لعنصر من عناصر المنشأة المؤممة على نحو مؤقت لا يخرج هذا العنصر من عناصر المنشأة سواء كان من الخصوم أو الأصول ولا يحد من نطاق التأميم ، ومن ثم إذا تم تجديد هذا العنصر بقيمة نهائية بمعرفة الجهة المختصة ، أرتد أثر هذا التجديد إلى وقت التأميم ، فإن ترتب عليه زيادة في صافي رأس مال المنشأة ، جرت على تلك الزيادة مايجرى على قيمة المنشأة المؤممة من أحكام ، ولما كانت المادة الثامنة من القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ والمادة



الرابعة من القانون ١١٨ لسنة ١٩٦١ قد نصت على أن تؤدي قيمة المنشآت المؤممة بموجب سندات أنمية على الدولة — وذلك في حدود مبلغ خمسة عشر ألف جنيه لكل من الملاك السابقين لتلك المنشآت وفقا لأحكام القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ — وإذا خالف الحكم الممطون في هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الظعن .

---

## جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الفقى وعضوية السادة المستشارين: حافظ  
رفقى، وجميل، عزيز، ومحمود حسن حسين، ومحمود حمدي عبد العزيز .

( ١٦٠ )

الظعن رقم ٤٩٦ سنة ٤٤ القضائية :

( ٢٠١ ) إعلان " تزوير " .

( ١ ) تسليم صورة الاعلان لجهة إدارية عند غلق مكتب المعلن اليه . عدم وجوب تسليمها  
إلى مأمور القسم شخصيا . تسليمه لمندوب الإدارة دون بيان اسمه . لا خطأ .

( ٢ ) إجراءات الإعلان التي يقدم بها المحضر بنفسه أو وقعت تحت بصره . اكتسابها صفة الرسمية .  
ادعاء المعلن اليه أن صورة الاعلان لم تسلم الى جهة الإدارة على خلاف ما أثبتته المحضر في البورقة  
وجوب سلوك طريق الظعن بالتزوير .

١ - إذ كان الثابت من صحيفة الاستئناف ومن مدونات الحكم المطعون  
فيه ، أن المحضر أثبت بها أنه انتقل إلى موطن المظعون ضده لإعلانه بها فوجد  
مساكنه مغلقا فتوجه في ذات اليوم إلى قسم شرطة المادى الكائن في دائرته موطن  
المظعون ضده وسلم مندوب الإدارة بالقسم صورة من صحيفة الاستئناف ووقع على  
أصل الصحيفة بالاستلام ثم قام المحضر بإخطار المظعون ضده بذلك في اليوم التالي  
بموجب كتاب مسجل وأثبت في أصل الصحيفة حصول هذا الإخطار ، فإن  
الإعلان يكون قد استوفى الإجراءات والبيانات التي تتطلبها المادة ١١ من  
قانون المرافعات ١٣ لسنة ١٩٦٨ ولا ينال من صحته تسليم الصورة إلى مأمور  
القسم شخصيا ، ذلك أنه وإن كانت المادة المشار إليها قد عدلت رجال الإدارة  
الذين تسلم إليهم الأوراق المطلوب إعلانها إلا أن عبارة نصها لا تدل على أن  
تسليم صور تلك الأوراق مقصور على أهم دون الآخرين ولا على إيجاب ترتيب  
معين يسبق فيه أحدهم الآخرين ، كما لا ينال من صحة الإعلان كذلك ، عدم  
ذكر اسم مستلم الصورة لأن المشرع قد اعتد في صحة الإعلان بتسليم الصورة لجهة

الإدارة دون نظار إلى اسم مستلمها ذلك أن ما كانت تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ١١ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ - من وجوب إخطار المعلن إليه في كتاب مسجل عن سلمت إليه الصورة ، قصد به مواجهة الحالات الأخرى التي كان يتطلب القانون فيها الإخطار - إذا تم تسليم الورقة إلى غير شخص المعلن إليه ، وأية ذلك أنه لما عدل المشرع عن ذلك ، ورأى قصر الإخطار على حالة تسليم الورقة إلى جهة الإدارة - كما كان عليه الحال في ظل قانون المرافعات السابق - اضطر إلى تعديل الفقرة الثانية من المادة ١١ سالفة الذكر بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ ونص على أن يكون إخطار المعلن إليه بإخباره أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة دون اعتداد باسم من سلمت إليه .

٢ - من المقرر أن ما يثبت المحضر بورقة الإعلان من إجراءات قام بها بنفسه أو وقعت تحت بعمره تكتسب صفة الرسمية فلا يجوز إثبات عكسها إلا بالطعن عليها بالتزوير وإذا كان المطعون ضده قد اكتفى في إثبات عدم تسليم صورة صحيفة الاستئناف إلى جهة الإدارة بما دون ذلك الإخطار الوارد إليه من بيانات نسبت إلى شخص قيل بأنه موظف بالقسم تدل على عدم وصول الصورة إلى الإدارة على خلاف ما أثبتته المحضر من حصوله ، ولم يتخذ المطعون ضده طريق الطعن بالتزوير على إعلان صحيفة الاستئناف ، فإن هذا الإدعاء لا يكفي بذاته لتبيل من صحة وحجية الإجراءات التي أثبت المحضر في أصل الإعلان قيامه بها .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تبين في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٣١٤٤ لسنة ١٩٧١ كلى جنوب



القاهرة على الطاعن طلب فيها الحكم بطرده من العقار المبين بصحيفة الدعوى وتسليمه إليه ، تأسيسا على أنه كان يشغل هذا العقار ويقيم فيه بوصفه حارسا على ما كينة الرى الميئة بذات العقار ، ورغم بيع السا كينة ، فقد رفض الطاعن إخلاء العقار وظل شاغلا له دون سند ، وبتاريخ ١٢/٥/١٩٧٤ قضت المحكمة بطرده ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٢٥٠ سنة ٩١ ق القاهرة . دفع المطعون ضده باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانه بالصحيفة خلال تسعين يوما من تاريخ إيداعها قلم الكتاب . وبتاريخ ٢٠/٤/١٩٧٦ قضت المحكمة باعتبار الاستئناف كأن لم يكن — فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حدثت جلسة لنظاره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول إن الثابت في أصل إعلان صحيفة الاستئناف أن المحضر توجه بتاريخ ١٦/٧/١٩٧٤ إلى موطن المطعون ضده ، فوجد مسكنه مغلقا فتوجه في ذات اليوم إلى قسم شرطة المعادى الكائن في دائرته موطن المطعون ضده ، وسلم مندوب الإدارة بالقسم ورقة الإعلان ووقع على الأصل بما يفيد الاستلام ، وقام بإخطار المطعون ضده بذلك في اليوم التالي بكتاب مسجل ورغم أن المحضر قد التزم في الإعلان الطريق الذى رسمه المشرع في المادة ١١ من قانون المرافعات إلا أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه باعتبار الاستئناف كأن لم يكن على أن إعلان المطعون ضده بصحيفة الاستئناف في جهة الإدارة لا يجتد به قانونا لعدم تسليم صورة الصحيفة إلى مأمور قسم المعادى إذ سلمت إلى مندوب الإدارة دون بيان لأسمه وصفته ، وأن الموظف المختص بالقسم أشر على الإخطار الذى وصل المطعون ضده بأن صورة الإعلان لم ترد إلى القسم في حين أن ورقة الإعلان — وهى ورقة رسمية تمكسب ما يثبت فيها المحضر من إجراءات قام بها حجبة ، لا يكفى لإعدادها مجرد الادعاء بعدم حصول تلك الإجراءات ، بل يتعين لذلك سلوك طريق الطعن على الورقة بالتزوير ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعتد بصحة إعلان

صحيفة الاستئناف بقوله أنها لم تعلن مع مأمور انقسم شخصيا ، وأهدر حجة ما أثبت فيها من إجراءات قام بها المحضر دون أن يتخذ المطعون ضده سبيل النظم بالتزوير ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن اليمين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاؤه بقبول الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن على قوله "أنه تبين من الاطلاع على الأوراق أن المحضر لم يسلم صحيفة الاستئناف إلى مأمور قسم المعادى كأن يجب عليه أن يسلمها له وإتمامها لمن أثبت أنه مندوب الإدارة دون أن يبين اسمه وصفته وأن المستأنف عليه (المطعون ضده) وصله الاخطار من المحضر بأنه سلم الصورة يوم ١٧/٢/١٩٧٤ إلى مندوب الإدارة فتوجه إلى قسم المعادى وطلب تسلم صورة الاستئناف ولكن الموظف المنوط به ذلك أشر على إخطار المحضر بأن الصورة لم ترد إلى القسم وكان ذلك في يوم ٢٢/٧/١٩٧٤ ومن ثم فإنه لا يمكن قانونا عملا بنص المادة ١١ من قانون المرافعات أن يعتد بهذا الإعلان وهذا من الحكم خطأ في تطبيق القانون ذلك أنه لما كانت المادة ١١ من قانون المرافعات - قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ - قد نصت على أنه (إذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة إليه طبقا للمادة السابقة أو امتنع عن وجده من المذكورين فيها عن الاستلام أوجب في اليوم ذاته إلى مأمور انقسم أو المركز أو العمدة أو شيخ البلد الذي يقع موطن المعلن إليه فدائرته حسب الأحوال - ويجب على المحضر في جميع الأحوال خلال أربع وعشرين ساعة من تسليم الورقة إلى شخص المعلن إليه أن يوجه إليه في موطنه الأصلي أو انتشار كتابا مسجلا يخبره فيه بمن سلمت إليه الصورة -

ويجب أن يبين ذلك كله في حيته في أصل الإعلان وصورته . ويعتبر الإعلان منتجا لآثاره من وقت تسليم الصورة إلى من سلمت إليه قانونا ، وكان الثابت من صحيفة الاستئناف ومن مدونات الحكم المطعون فيه ، أن المحضر أثبت فيها أنه انتقل إلى موطن المطعون ضده لإعلانه بها في ١٦/٧/١٩٧٤ فوجد مسكنه مغلقا فتوجه في ذات اليوم إلى قسم شرطة المعادى الكائن في دائرته موطن المطعون ضده وسلم مندوب الإدارة بالقسم صورة من صحيفة الاستئناف ووقع على أصل الصحيفة بالاستلام ثم قام المحضر بإخطار المطعون ضده بذلك في اليوم



التالى بموجب كتاب مسجل وأثبت فى أصل الصحيفة حصول هذا الإخطار ، لما كان ذلك فإن الإعلان يكون قد استوفى الإجراءات والبيانات التى تتطلبها المادة ١١ من قانون المرافعات سالف الذكر ، ولا ينال من صحته عدم تسليم الصورة إلى مأمور القسم شخصيا ، ذلك أنه وإن كانت المادة المشار إليها قد عدت رجال الإدارة الذين تسلم إليهم الأوراق المطلوب إعلانها ، إلا أن عبارة نصها لا تدل على أن تسليم صور تلك الأوراق مقصور على أيهم دون الآخرين ولا على إيجاب ترتيب معين يسبق فيه أحدهم الآخرين ، كما لا ينال من صحة الإعلان كذلك عدم ذكر اسم مستلم الصورة لأن المشرع قد اعتمد فى صحة الإعلان بتسليم الصورة لجهة الإدارة دون نظر إلى اسم مستلمها ذلك أن ما كانت تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ١١ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ من وجوب إخطار المعلن إليه فى كتاب مسجل عمل سلمت إليه الصورة ، قصد به مواجهة الحالات الأخرى التى كان يتطلب القانون فيها الإخطار — إذا تم تسليم الورقة إلى غير شخص المعلن إليه ، وآية ذلك أنه لما عدل المشرع عن ذلك ورأى قصر الإخطار على حانة تسليم الورقة إلى جهة الإدارة — كما كان عليه الحال فى ظل قانون المرافعات السابق — اضطر إلى تعديل الفقرة الثانية من المادة ١١ سالف الذكر بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ ونص على أن يكون إخطار المعلن إليه بإخباره أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة دون اعتداد باسم من سلمت إليه ، ولما كان من المقرر أن ما يثبت المحضر بورقة الإعلان من إجراءات قام بها بنفسه أوقعت تحت بصره تكتسب صفة الرسمية فلا يجوز إثبات عكسها إلا بالطعن عليها بالتزوير وكان المطعون ضده قد اكتفى فى إثبات عدم تسليم صورة صحيفة الاستئناف إلى جهة الإدارة بما دون على الإخطار الوارد إليه من بيانات نسبت إلى شخص قيل بأنه موظف بالقسم تدل على عدم وصول الصورة إلى الإدارة على خلاف ما أثبتته المحضر من حصوله ، ولم يتخذ المطعون ضده طريق الطعن بالتزوير على إعلان صحيفة الاستئناف فإن هذا الادعاء لا يكفى بذاته للنيل من صحة وحجية الإجراءات التى أثبت المحضر فى أصل الإعلان قيامه بها ، لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ولم يعتد بإعلان صحيفة الاستئناف رغم صحته وعدم سلوك المطعون ضده سبيل الادعاء بالتزوير ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه والإحالة .



## جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار صلاح الدين حبيب ، نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المختارين : محمد صدقي العصار ، وجمال الدين عبد اللطيف ، وعبد الحميد الموصفاوي ،  
محمد طه سنجر .

(١٦١)

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٤١ القضائية :

(١) نقض . إعلان . "بطلان الإعلان" . بطلان . نظام عام .

بطلان إعلان صحيفة الطعن بالنقض . غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز التمسك به إلا ممن  
شرع لمصلحته .

(٢) التزام "الشرط الجزائي" . فوائد .

الشرط الجزائي عن التأخر في الوفاء بالتزام محله مبلغ من النقود هو في حقيقته اتفاق على  
فوائد . خضوعه للمادة ٢٢٧ مدني علم . جواز زيادة سعر الفائدة عن ٧٪ .

(٣) نقض "سلطة محكمة النقض" .

أسباب الحكم المنطوية على أخطاء قانونية . لمحكمة النقض أن تصحح دون أن تنقضه طالما  
أنه انتهى إلى النتيجة الصحيحة .

١ — إذ كان المطعون عليهما الثاني والثالث يتمسكان ببطلان إعلان المطعون  
عليه الأول بصحيفة الطعن وكان هذا البطلان لا يتعلق بالنظام العام فإنه لا يملك  
التمسك به إلا من شرع لمصلحته .

٢ — لما كان الثابت من عقد البيع أن الطرفين اتفقا على سداد باقي  
الثمن على قسطين وأنه إذا تأخر المشترون في الوفاء بأي قسط أو جزء منه  
الترموا بأداء نصف أجرة الأطنان المباعة دون تلبية أو إنذار فإن هذا الشرط  
الجزائي يكون في حقيقته اتفاقاً على فوائد عن التأخر في الوفاء بالتزام محله مبلغ

من التهود يخضع لحكم المادة ٢٢٧ من القانون المدني ، فلا يجوز أن يزيد سعر الفائدة المتفق عليها عن سبعة في المائة ، إلا وجب تخفيضها إلى هذا الحد .

٣ - من المقرر أن الحكم لا يطله ما يكون .- اشتمت عليه أسبابه من أخطاء قانونية ، إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذه الأسباب بغير أن تنقضه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الواقع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٤٥٦ سنة ١٩٦٣ مدني سوحاج الابتدائية وطلبوا فيها الحكم بإلزام الطاعنين الأول والثاني ومورثي الطاعنتين الثالثة والرابعة ، بأن يدفعوا لهم مبلغ ٤٥٢٢ جنيها و ٠٧٥ مليا وقالوا بيانا للدعوى أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٨/١/٢ باع مورثهم المرحوم عبدالله هذا الخالق مبروك للدعي عليهم المذكورين أطيانا زراعية قدرها ١٤ ف ١٣ ط و ١٦ س شائعة في ١٩ ف ١١ ط و ١ س مبينة الحدود والمعالم بالعمد حيفة مقابل ثمن قدره ٦٩٢٠ جنيها و - مليا وإذ تخلفوا عن سداد باقي الثمن وقدره ٣٧٥٠ جنيها و ٥٠٠ مليا بالإضافة إلى مبلغ ٩٦١ جنيها و ٥٧٥ مليا قيمة نصف أجرة الأطيان المبيعة من السنوات من ١٩٥٨ حتى سنة ١٩٦٣ كتعويض عن التأخير في السداد ، فقد أقاموا الدعوى بطلبهم سالف البيان . وبتاريخ ١٩٦٥/٥/٢٩ حكمت المحكمة بتدب خير لبيان مساحة الأطيان المبيعة وما إذا كان قد تم نزع ملكية جزء منها ثم أعادت المأمورية إلى الخير لبيان تاريخ نزع ملكية مازع ملكيته وقيمة الإيجار السنوي للأطيان المبيعة ، وبعد تقديم تقرير الخبرة وملحقه قضت المحكمة في ١٩٦٧/١٢/١٩ بإلزام الطاعنين بأن يدفعوا إلى المطعون عليهم مبلغ ١٧١١ جنيها و ٩١٤ مليا استأنف الطاعنون هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسبوط بالاستئناف رقم ٣٩ سنة ٣٤٣ ق ، وبتاريخ ١٩٧٠/١٢/١٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ودفع المطعون عليهم الثلاثة الأول بعلان إعلان

صحيفة الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبنت فيها الرأي برفض هذا الدفع وفي الموضوع برفض الطعن ، عرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع ببطلان إعلان صحيفة الطعن المبدى من المطعون عليهم الثلاثة الأول أن إعلان المطعون عليه الأول بالطعن خلا من بيان انتقال المحضر إلى موطن المدان إليه ومن بيان أسماء المدم الذين امتنعوا عن الاستلام وسبب الامتناع وهو ما يبطل الإعلان طبقا لنص المواد ٩ ، ١٠ ، ١٩ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا الدفع غير مقبول بالنسبة للمطعون عليهما الثاني والثالث ، إذ أنهما يتسكان ببطلان إعلان المطعون عليه الأول بصحيفة الطعن ، وهذا البطلان لا يتعلق بالنظام العام فلا يمكن التمسك به إلا من شرع لمصلحته ، والدفع غير سديد بالنسبة للمطعون عليه الأول ، ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون المرافعات تنص على أنه لا يحكم بالبطلان — رغم النص عليه — إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء ، ولما كان الثابت من الأوراق أن المطعون عليه المذكور ، قدم في الميعاد القانوني مذكرة بتردد على أسباب الطعن ، فإنه لا يقبل منه التمسك ببطلان إعلان الطعن — أيا كان وجه الرأي فيه — بعد أن تحققت الغاية التي كان يتغياها المشرع من إعلانه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينعي الطاعنون بالسببين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ومخالفة القانون . وفي بيان ذلك يقولون ، إن عقد البيع ورد فيه أن مساحة الأطنان المبيعة ١٤ فدانا و ١٣ قيراطا و ١٦ سهما شائعة في ١٩ فدانا و ١١ قيراطا و ١ سهم وبعقد آخر اشتروا باقي هذه المساحة وقدره ٤ أفدنة و ٢١ قيراطا و ٨ أسهم ثم تبين لهم بعد استلام الأطنان المبيعة أن حقيقة مساحتها الكلية ١٧ فدانا و ٢٣ قيراطا و ١٨ سهما بنجز قدره ١٧ فدانا و ١١ قيراطا و ١٧ سهما اتضح أن الحكومة وضعت اليد عليه وأثارت فيه سيالة بطول الجانب الغربي للأطنان فأضحت هذه السيالة هي الحد



الغربي لمسا ومن ثم فلا وجه لاحتسابها من المساحة المشتراه ، إلا أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن الثابت من تقرير الخبير أن المسطح الذي أنشئت فيه السبالة موجود على الطبيعة ولم تنزع الحكومة ملكيته ، وأن هذا المسطح والمسطح الذي نزعته الحكومة ملكيته ومساحته ١٠ قرايط و ١٨ سهما والأطيان التي يضع الطاعنون اليد عليها ، يبلغ مجموعها ١٩ فدانا و ١١ قيراطا و ١ سهم وهي نفس المساحة الكلية المنصوص عليها في عقد البيع ، مما مؤداه - في نظر المحكمة - دخول المسطح الذي أنشئت فيه السبالة ضمن الأطيان المبيعة ، وهذا الذي قرره الحكم لا يبرر هدم الأخذ بما أثبتته الخبير من أن المساحة الكلية للأطيان المبيعة حسب حدودها الميمنة بالعقد هي ١٧ فدانا و ٢٣ قيراطا و ١٨ سهما ويتعارض مع النص في العقد على أن الحد الغربي للأطيان هو السبالة ، ذلك أن تعيين الحد بهذه الصورة قاطع في الدلالة على أن هذه السبالة لا تدخل ضمن الأطيان المشتراه ، إذ لو شاء الطرفان غير ذلك لنصا في العقد على أن الحد الغربي هو الأطيان الواقعة غرب السبالة . هذا فضلا عن أن عدم نزع ملكية المسطح سالف الذكر لا يؤدي بالضرورة إلى دخوله في الأطيان المبيعة ، فليس ثمة ما يمنع المالك من أن يستبقى لنفسه ما قد يتعذر عليه بيعه . يضاف إلى ما تقدم أن البند الثاني من العقد ينص على أن المعول فيه تحديد مساحة الأطيان المبيعة هو بما يتضح من مراجعة المساحة عند تحرير العقد النهائي ، ولما كان الخبير المتدب في الدعوى قد انتهى إلى أن مساحة الأطيان المبيعة هي على الطبيعة ١٧ فدانا و ٢٣ قيراطا و ١٨ سهما فقط وهو ما كان سينتهي إليه مهندس المساحة حتما ، فقد كان على المحكمة أن تأخذ بهذه النتيجة إعمالا لما اتفق عليه الطرفان في العقد ثم تقدر الثمن على هذا الأساس .

وحيث إن النعي يهذين السببين مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في خصوص تحديد مساحة الأطيان المبيعة على قوله "أنه يبين من الاطلاع على عقد البيع موضوع هذه الدعوى والمؤرخ ١٩٥٨/١/٢ أنه تضمن بيع مساحة قدرها ١٤ فدانا و ١٣ قيراطا و ١٦ سهما شيوعا في ١٩ فدانا و ١١ قيراطا و ١ سهم وتبين من الاطلاع على العقد موضوع الدعوى رقم ٣٣٢ سنة ١٩٦٦ مدني محلي سوهاج واستئنافها رقم ٤٠ سنة ٤٣ ق المحجوز للحكم مع

هذا الاستئناف أنه تضمن بيع شقيقتي مورت المستأنف عليهم إلى المستأنفين  
ع أفدنة ٢١ قيراطا ٨ أسهم شيوعا في ١٩ فداناً و ١١ قيراطا و ١ سهم بذات  
القطعة والحدود الواردة بالعقد الأول ، وبالرجوع إلى تقرير الخبير المقدم في  
الدعوى يتضح أن المساحة التي يضع المستأنفون في الدعويين اليد عليها هي  
١٧ فداناً و ١٣ قيراطاً وأن الحكومة قد نزع ملكية ١٠ قرار يطور ١٨ سهم في  
المشروع رقم ٧٣٩ شئون قرية كلية بعد تمام البيع ، كما أن هناك مساحة قدرها  
١ فدان و ١١ قيراطاً و ٧ أسهم مر بها فرع جنائية الكسرة اليسرى لإكثار الحبوب  
ولم تزرع الحكومة ملكية هذه الأرض ولكنها تستأجرها وجملة المساحات الثلاثة  
المذكورة هي ١٩ فداناً و ١١ قيراطاً و ١ سهم الأمر الذي يفيد بالضرورة أن  
البيع بالعقدين المذكورين قد شمل مساحة القطعة جميعها البالغة ١٩ فداناً  
و ١١ قيراطاً و ٧ أسهم مما يترتب عليه أن المقدار المتنازع عليه وقدره ١ فدان ،  
و ١١ قيراطاً و ٧ أسهم يدخل ضمن البيع في العقدين وترتباً على ما تقدم  
فلا محل لمسيرة المستأنفين فيما ذهبوا إليه من أن مساحة ١ فدان و ١١ قيراطاً  
و ٧ أسهم لم تدخل ضمن البيع أو أن هناك ثمة عجز في المساحة ، ذلك أن  
الأطيان الواردة بعقد البيع موجودة على الطبيعة بكامل مساحتها سواء ما كان  
في وضع اليد النعلى للمستأنفين طبقاً لتقرير الخبير الذي لم يعترضوا عليه أو تحت  
يد الحكومة باعتبارها مستأجرة لمساحة ١ فدان ، ١١ قيراطاً ، ٧ أسهم وإذ يبين  
من ذلك أن محكمة الاستئناف فسرت شروط البيع في خصوص تحديد مساحة  
الأطيان المبيعة ، تفسيراً سائغاً لم تخرج به عن حد حمل عباراتها على ما يمكن  
أن تحمله ودعمت حكمها في هذا الخصوص بما يؤيده من إعتبرات معقولة  
يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع التي لارقابة لهذه المحكمة عليها فيه ،  
فإن النص بهذين السببين يكون في غير محله .

وحيت إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه ، مخالفة  
القانون ، وفي بيان ذلك يقولون أنه اتفق في عقد البيع على سداد باقى الثمن  
على قسطين وعلى أنه إذا تأخر المشترون في الوفاء بتمسك أو بجزء منه كان عليهم  
أن يدفعوا نصف أجرة الأطيان المبيعة في سنة ١٩٥٨ على سبيل التعويض .  
ولما كان الثابت أنهم سددوا نحو  $\frac{7}{10}$  الثمن فغند طلبوا من المحكمة تخفيض التعويض



المتفق عليه إلى قدر يتناسب ومقدار الصافي في ذمتهم من الثمن ، إلا أن المحكمة رفضت هذا الطلب استنادا إلى أن التعويض المتفق عليه يستحق بأكمله للطعون عليهم أيا كان مقدار الباقي من الثمن ، وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد خالف نص المادة ٢٢٤ من القانون المدني التي تجيز تخفيض التعويض الإلتفاقي إذا أثبت المدعين أن الإلتزام قد نفذ في جزء منه .

وحيث إن هذا النص مردود ، ذاك أنه لما كان الثابت من عقد البيع أن الطرفين اتفقا على سداد باقى الثمن وقدره ٩١٠ جنيهاً ، ٥٠٠ مليم قسطين أولهما وقدره ٢٠٠٠ جنية في أول فبراير سنة ١٩٥٨ وثانيهما وقدره ١٩٢٠ جنيهاً ، ٥٠٠ مليم في آخر مارس من نفس السنة ، وأنه إذا تأخر المشترون في الوفاء بأى قسط أو جزء منه التزموا بأداء نصف أجرة الأطنان المباعة في سنة ١٩٥٨ دون تفتيه أو إنذار ، فإن هذا الشرط الجزائى يكون فى حقيقته اتفاقاً على فوائد من التأخر فى الوفاء . بالإتزام محله مبلغ من النقود ، يخضع لحكم المادة ٢٢٧ من القانون المدنى ، فلا يجوز أن يزيد سعر الفائدة المتفق عليها عن سبعة فى المائة وإلا وجب تخفيضها إلى هذا الحد . وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أن باقى الثمن الذى استحق للطعون عليهم هو مبلغ ١٥٧٠ جنيهاً و ٥٠٠ مليم وقد تأخر الطاعنون فى الوفاء به من تاريخ استحقاقه حتى ١٦/١٢/١٩٧٠ تاريخ الحكم النهائى فى الدعوى فإن التعويض المقرضى به وقدره ١٤١ جنيهاً و ٤١٤ مليماً لا يكون مجاوزاً فى مقداره الحد الأقصى لسعر الفائدة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه سليماً فيما انتهى إليه ورفض تخفيض التعويض الإلتفاقي ، فإنه لا يبطله ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية ، إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذه الأسباب بغير أن تخفضه وبذلك يكون التمس على الحكم سالف الذكر بهذا السبب على غير أساس .



## جلسة ٢١ من مارس ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد صدقي العصار ، زكي الصاوي صالح ، عبد الحميد المرصافي ومحمد طه منير .

( ١٦٢ )

الطعن رقم ٢ ٢٧ لسنة ٣ القضائية :

( ٢٠١ ) تعويض . مسئولية " مسئولية تقصيرية " .

١ - اغتصاب الطاعن الشقة الموقرة للطعون عليه . القضاء بالزامه بالتعويض . لا محل للنعي بأن للطعون عليه مسكنا وعبادة أخرى خلاف الشقة المذكورة بالمخالفة لقانون مزاولة مهنة طب الأسنان وقانون إيجار الأماكن .

٢ - اغتصاب الطاعن الشقة الموقرة للطعون عليه . إلزام الطاعن بتعويضه من الأجرة التي قام بسدادها للزجر خلال الفترة التي حرم فيها من الانتفاع بالمين . لا خطأ .

١ - النعي بأن للطعون عليه - الذي قضى له بالتعويض قبيل الطاعن لاغتصابه شقة النزاع - عبادتين أخريين علاوة على شقة النزاع خلافا للقانون رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة طب وجراحة الأسنان وأن له مسكنا في منطقة أخرى على خلاف الحظر المنصوص عليه في قانون إيجارات الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، هذه المخالفة بفرض التسليم بصحتها لا تبيح للطاعن اغتصاب الشقة المذكورة وحرمان المطعون عليه من الانتفاع بها ، وإذا قرر الحكم المطعون فيه أن هذا الاعتداء يعتبر خطأ يستحق المطعون عليه التعويض عنه فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ، ويكون النعي عليه بالقصور لعدم الرد على دفاع الطاعن غير منتج .

٢ - إذ كان الثابت من الحكم أن حرمان المطعون عليه من استعمال الشقة موضوع النزاع إنما كان بسبب اغتصابها بواسطة الطاعن فلا على الحكم أن هو أدخل في تقدير التعويض المقتضى به مقدار الأجرة التي دفعها المطعون عليه لهذه الشقة في المدة التي حرم فيها من الانتفاع بها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين، من احكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٨٥٤ سنة ١٩٦٩ مدنى القاهرة  
الابتدائية ضد الطاعن ، طلب فيها الحكم بإلزامه بأن يؤدي له مبلغ ٧٥٠ جنيها ،  
قولا منه أن الطاعن وهو شقيقه سبق أن اتهمه بتبديد بعض المنقولات وثبت  
عدم صحة هذا الاتهام بموجب الحكم الصادر ببراءته فى قضية اللجنة رقم ٩٩٦١  
سنة ١٩٦٧ السيدة زينب ، كما أنه تعرض له فى الشقة الكائنة بالمنزل رقم ٧  
شارع خيرت التى يستعملها سكنا وعيادة لطب الأسنان ومنعه من دخولها بالقوة  
واحتدى عليه بالضرب وضبطت عن ذلك قضية اللجنة رقم ١٦٠ سنة ١٩٦٥  
السيدة زينب وقضى فيها بتغريمه جنيها عن تهمة الضرب ونحوها جنيها عن  
تهمة دخوله المسكن وإلزامه بأن يدفع له تعويضا مؤقتا قدره ٥١ جنيها ، ومع ذلك  
فقد ظل مختصبا الشقة مما دعاه لإقامة الدعوى رقم ١٧٦ سنة ١٩٦٦ مدنى  
مستعجل القاهرة لطرده منها إلا أن المحكمة قضت بعدم اختصاصها ، فشكاه  
للنيابة العامة التى أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٦٧/٣/١ بمنع تعرض الطاعن له فى  
هذه الشقة ، وأضاف أن الطاعن اتهمه بالتبديد والسرقة فى قضية اللجنة  
رقم ٨٣١٧ سنة ١٩٦٧ السيدة زينب وثبت عدم صحة هذا الاتهام ، وإذا  
أساءت إليه هذه التصرفات كطبيب وأهدرت كرامته ، وحرته من استعمال  
الشقة فى المدة من ١٩٦٤/١٢/٢٩ حتى ١٩٦٧/٣/١ مما سبب له أضرارا مادية  
وأدبية يقدرها بمبلغ ٧٥٠ جنيها ، فقد أقام دعواه للحكم له بطلباته . وبتاريخ  
١٩٧١/٣/٣١ حكمت المحكمة بإلزام الطاعن بأن يؤدي إلى المطعون عليه مبلغ  
٢٥٠ جنيها ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٣٣٨ سنة ٨٨ ق مدنى  
القاهرة كما أقام المطعون عليه عن الحكم المذكور استئنافا فرعيا قيد برقم ٣٩٣٥  
سنة ٨٨ ق مدنى القاهرة . وبتاريخ ١٩٧٣/١/٢٢ حكمت المحكمة برفض



الاستئناف الأصلي وفي الاستئناف الفرعي بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعن بأن يدفع للطعون عليه مبلغ ٣٥٠ جنيتها . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فأنت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسييب ، وفي بيانها يقول إنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن الحكم الابتدائي أخطأ حيث أدخل في تقديره لعناصر التعويض حرمان المطعون عليه من الانتفاع بالشقة موضوع النزاع كعبادة وسكن ، مع أنه لم يكن يستعملها لأن له عبادة وسكن في جهة أخرى ، كما أن له عبادة ثالثة ، ورد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بأن المطعون عليه حرمه من استعمال الشقة كعبادة مستدلا على ذلك بصورة فوتوغرافية للشقة قدمها الطاعن وعليها لافتة عبادة باسم المطعون عليه ، في حين أن هذه الصورة لا تعتبر دليلا قاطعا على استعماله الشقة المذكورة عبادة في الفترة التي قضى بالتعويض عنها لأن مجرد وجود لافتة على الشقة لا يعنى قيام صاحبها بمباشرة مهنته فيها ، كما أن تلك الصورة لا تحمل تاريخا معينا يدل على الفترة التي كانت موجودة بها ، هذا إلى أن المطعون عليه لا يستحق تعويضا عن حرمانه من استعماله شقة النزاع كعبادة ذلك أن له عبادتين في مكانين آخرين وينص قانون مزاوله مهنة طب وجراحة الأسنان رقم ٥٣٧ سنة ١٩٥٤ على أنه لا يجوز للطبيب أن يفتح أكثر من عبادتين ، كما أنه يعاقب على هذه المخالفة بالغرامة وغلق ما زاد من العبادتين وبالتالي لا يجوز الحكم بالتعويض عن أمر فيه مخالفة للقانون . كذلك فإن قانون إيجار الأماكن رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ الذي كان معمولاً به في المدة المطالب بالتعويض عنها يحظر على الشخص أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من سكن واحد لسكنه ويقضى بمعاينة من يخالف هذا الحظر ، وقد تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن المطعون عليه مسكنا آخر بمصر القديمة فما كان يجوز أن يستعمل شقة النزاع سكنا له ولا يستحق تعويضا عن حرمانه من الانتفاع بها كمسكن لأن التعويض لا يستحق عن أمر مخالف للقانون ، غير أن الحكم



المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع ، علاوة على أن الطاعن أثار في دفاعه بأن الحكم المطعون فيه جعل من عناصر التعويض قيام المطعون عليه بسداد الأجرة شقة النزاع في الفترة المطالب بالتعويض عنها ، في حين أن سداد الأجرة وأمر ترتب على وجود عقد إيجار عن الشقة المذكورة ولا شأن للطاعن بذلك . يضاف إلى ما تقدم أن الطاعن تمسك بأن المأمون عليه وزوجته وأختها اعتلوا عليه بالضرب وحكم نهائيا بإدانتهم عن هذه الجريمة ، كما أن المطعون عليه استولى دون وجه حق على مبلغ ١٥٤ جنيها و ٢٥٨ مايا قيمة نصيبه في تركة والدتهما وقضى بإلزامه بهذا المبلغ فلا يسوغ بعد ذلك قول الحكم أن المطعون عليه شخصية ومكانه وإن ما تقدم من اعتداء قد نال من مركزه واحترامه وإدخال ذلك في عناصر التعويض ، غير أن الحكم المطعون فيه غفل عن هذا الدفاع ، وإلزامه بالتعويض وهو ما يعيبه بمخالفة القانون والفساد في الاستدلال والتصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي مرفوع ، بأنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه حدد عناصر الضرر الذي لحق المطعون عليه وحصرها في اعتداء الطاعن عليه بالضرب وما أحدثه به من إصابات أنبتها بالتقرير الطبي ، وحرمانه من الانتفاع بالشقة موضوع النزاع كعبادة ومسكن خلال الفترة من ١٩٦٤/١٢/٢٩ إلى ١٩٦٧/٣/١ وهو التاريخ الذي تسلم فيه المذقة بواسطة الشرطة وذكر الحكم المطعون فيه أن هذا قد ثبت من الحكم الصادر ضد الطاعن في قضية الجمعية رقم ١٦٠ سنة ١٩٦٥ السيدة زيقب واستئنافها رقم ١٤٨١ سنة ١٩٦٦ جنح مستأنفة . مصر وان الاعتداء المذكور قد نال من مركزه واحترامه كطبيب لدى مرضاه والمخيطين به ، ثم قدر الحكم التعويض المناسب لحبر هذه الأضرار مؤسسا قضاءه على أسباب ماثقة تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، أما استناد الحكم إلى الضرورة التوثوقرافية المقدمة من الطاعن للافقة العبادة التي باسم المطعون عليه والموجودة على شقة النزاع ، فقد استند إليها كقرينة تعزز الأدلة الأخرى سالفة البيان على أن المطعون عليه كان يستعمل هذه الشقة كعبادة وهي في مجموعها تؤدي إلى ما خلاص إليه الحكم ، كما أن النعي بأن المطعون عليه عبادتين أخريين علاوة على شقة النزاع خلافا للقانون رقم ٥٣٧ سنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة

طب وجراحة الأسنان وأن له مسكنا في منطقة أخرى على خلاف الحظر المنصوص عليه في قانون إيجارات الأماكن رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ فإن هذه المخالفة بفرض التسليم بصحتها لا تبيح للطاعن اغتصاب الشقة المذكورة وحرمان المطعون عليه من الانتفاع بها ، وإذا قرر الحكم المطعون فيه أن هذا الاعتداء يعتبر خطأ يستحق المطعون عليه التعويض عنه ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ، ويكون النعى عليه بالقصور لعدم الرد على دفاع الطاعن غير متبع . ولما كان الثابت من الحكم أن حرمان المطعون عليه من استعمال الشقة موضوع النزاع إنما كان بسبب اغتصابها بواسطة الطاعن فلا على الحكم إن هو أدخل في تقدير التعويض المقضى به مقدار الأجرة التي دفعها المطعون عليه لهذه الشقة في المدة التي حرم فيها من الانتفاع بها وهي تزيد على السنتين ، وكان ما استند إليه الحكم على ما سلف ذكره يكفي لحمله فلا يعيبه إن لم يرد على ما أثاره الطاعن بشأن الاعتداءات التي وقعت عليه من المطعون عليه واستيلائه بغير وجه حق على نصيبه في تركة والدتهما ، إذ في قيام الحقيقة التي اقتصت بها المحكمة وأوردت دليلها التعليل الضمني المستطرد لكل حجة تخالفها ، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم بأسبابه الثلاثة يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢١ من مارس ١٩٧٨

بإضافة السيد المستشار • نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين • وعضوة  
السادة المستشارين : جلال عبد الوحي عثمان، محمد كمال عباس، صلاح الدين يونس ومحمد وجدى  
عبد الصمد •

(١٦٣)

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٢ قضائية :

(١) ضرائب "الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية" .

السيارة الأجرة المستغلة تجارياً . منشأة تجارية . عدم الاخطار عن بيعها في مدى ٦٠ يوماً .  
أثره . التزام الممول بالضريبة عن سنة كاملة . مادتين ٥٨ ، ٥٩ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

(٢) ضرائب "الطعن الضريبي" .

طعن الممول على ربط انضوية استناداً إلى أن التقدير مبالغ فيه وأنه يطعن عليه "بجملة  
وتفصيلاً" . تخلفه عن الحضور أمام اللجنة غير مانع له من التمسك أمام محكمة الطعن . بعدم  
ملكته للسيارة موضوع المعاشية . هلة ذلك .

١ — إذ كان البين من الحكم المطعون فيه أن السيارة الأجرة كانت تستغل مع  
سيارة أخرى استغلالاً تجارياً وبالتالي يتخضع إيرادها لضريبة الأرباح التجارية ،  
فلأنها وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تعتبر في حكم القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩  
منشأة يسرى عليها حكم المادتين ٥٨ ، ٥٩ منه ، ويتعين على صاحبها أن يبلغ مصلحة  
الضرائب عن بيعها في مدى ستين يوماً من تاريخ حصوله باعتباره تنازلاً جزئياً  
والا التزم بدفع الضريبة عن سنة كاملة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا  
النظر وجرى في قضائه على أن المطمون ضده الأول لا يلتزم بالإخطار عن بيع  
سيارته الأجرة ويحاسب عن إيرادها حتى تاريخ البيع لا عن سنة كاملة فإنه يكون  
قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ — جرى قضاء هذه المحكمة على أن ما لم يسبق عرضه على لجنة الطعن وبمحتته  
أو أصدرت قرارها فيه فلا يجوز طرحه ابتداءً أمام المحكمة إلا أنه لما كان



الثابت من الأوراق أن إعتراض المطعون ضده الثاني على ربط الضريبة كان عاما بما قرر فيه من أن التقدير مبالغ فيه ولهذا فهو يطعن على ما جاء فيه بحجة وتفصيلا، وإنه (أى الممول) لم يحضر أمام لجنة الطعن ولم يبد (دفاعا ما فإن ما أثاره أمام محكمة أول درجة من أن السيارة الأجرة مملوكة لآخرين وإنه لا يخصه من أرباحها لا المثلث مقابل إدارتها واستغلالها يندرج ضمن طعنه العام الشامل في التقدير بحيث يجوز له إبداءه ولو لأول مرة أمام المحكمة وإذا التزم الحكم المطعون فيه بهذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق — تحصل في أن مأمورية ضرائب المنيا قدرت أرباح المطعون ضده الأول من نشاط استغلال السيارة رقم ٤ أجرة المنيا ونصف السيارة رقم ٦ أجرة المنيا في كل من سنى ٦١ ، ٦٢ بمبلغ ٣١٥ جنيها وقد أعملت حكم المادة ٥٨ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ في الربط على أرباح السيارة الأولى حيث باعها في ٢٦/٢/١٩٦٢ ولم يخطر المأمورية بذلك . كما قدرت صافي أرباح المطعون ضده الثاني من نشاطه في استغلال السيارتين رقمي ٣ و ٧ ونصف السيارة رقم ٦ أجرة المنيا في سنة ١٩٦٢ بمبلغ ٥٢٥ جنيها ، وإذا عتراضا وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١/٩/١٩٦٦ باعتماد تقديرات المأمورية فقد أقام الدعوى رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٦٦ ضرائب المنيا الابتدائية طلبا فيها الحكم باعتبار أرباح كل منهما في شتى النزاع بما لا يجاوز حد الإعفاء . وبتاريخ ٢١/١/١٩٦٨ حكمت المحكمة بتعديل القرار المطعون فيه إلى اعتبار صافي أرباح المطعون ضده الأول بمبلغ ١١٤ جنيها و ٥٠٠ مليم عن سنة ٦٢ وصافي أرباح المطعون ضده الثاني بمبلغ ٢٢٠ جنيها و ٨٣٣ مليم عن سنة ٦٢ . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٠ لسنة ٩ ق بنى سوييف (مأمورية المنيا) وبتاريخ ٢٨/١١/١٩٧١

حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقضى الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحسدت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنمى الطاعة بالأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك نقول أن الحكم أقام قضاءه على أن تصرف المطعون ضده الأول ببيع السيارة رقم ٤ أجرة المنيا لا يعد من قبيل التوقف الذى يجرى بالنسبة له حكم المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تأسيسا على أن مفاد الوقوف الجزئى هو تصفية الممول لبعض منشآته دون بعضها الآخر أما الممول الذى يكون نشاطه الخاضع للضريبة هو استغلال سيارات أجرة ويقدم إقرارا واحدا عن جميع السيارات محل النشاط وميزانية واحدة عنها جميعا فإن تصرفه في إحداها بالبيع لا يعتبر توقفا جزئيا من العمل لأن نشاط واستغلال سيارات الأجرة ما زال قائما . في حين أن التوقف في معنى المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالفة البيان هو وقف المنشأة وليس توقفا عن النشاط .

وحيث إنه لما كان البين من الحكم المطعون فيه أن السيارة رقم ٤ أجرة المنيا كانت تستغل مع سيارة أخرى استغلالا تجاريا وبالتالى تخضع لإرادتها لضريبة الأرباح التجارية فإنها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تعتبر في حكم القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ منشأة يسرى عليها حكم المادتين ٥٨ و٥٩ منه ، ويتعين على صاحبها أن يبلغ مصلحة الضرائب عن بيعها في مدى ستين يوما من تاريخ حصوله باعباره تنازلا جزئيا وإلا التزم بدفع الضريبة عن ستة شهور كاملة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن المطعون ضده الأول لا يلزم بالإخطار عن بيع سيارته رقم ٤ أجرة المنيا ويحاسب عن إيرادها حتى تاريخ البيع لا عن ستة كاملة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب تقضيه في هذا الخصوص .

وحيث إن الطاعة تنمى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه فلك أن المطعون ضده الثانى أثار لأول مرة أمام محكمة

أول درجة اعتراضا حاصله أنه باع السيارة رقم ٧ أجرة المنيا إلى آخرين وأنه يحصل فقط على ثلث إيرادها مقابل إدارتها واستغلالها لحساب الملاك وإنها دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظره لعدم سبق طرحه على اللجنة غير أن محكمة أول درجة رفضت هذا الدفع على سند من أن هذا الاعتراض هو من وسائل الدفاع وقد أيدها الحكم المطعون فيه في ذلك . في حين أن مفاد نص المادتين ٥٣ و ٥٤ من القانون ١٤ لسنة ٣٩ إن ما لم يطرح على لجنة الطعن من أوجه الخلاف لا يجوز طرحه ابتداء أمام المحكمة .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك لأنه وإن كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن ما لم يسبق عرضه على لجنة الطعن وبمحتته أو أصدرت قرارها فيه فلا يجوز طرحه ابتداء أمام المحكمة إلا أنه لما كان الثابت من الأوراق أن اعتراض المطعون ضده الثاني على ربط الضريبة كان عاما بما قرر فيه من أن التقدير مبالغ فيه فهو يطعن على ما جاء فيه جملة وتفصيلا . وإن الممول لم يحضر أمام لجنة الطعن ولم يبد دفاعا ما فإن ما أثاره أمام محكمة أول درجة من أن السيارة رقم ٧ أجرة المنيا مملوكة لآخرين وأنه لا ينحصر من أرباحها إلا الثلث مقابل إدارتها واستغلالها يندرج ضمن طعنه العام الشامل في التقدير بحيث يجوز له إبداءه ولو لأول مرة أمام المحكمة وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون النعى عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم فإنه يتعين تعديل الحكم المستأنف إلى اعتبار أرباح المطعون ضده الأول في سنة ١٩٦٢ مبلغ ٢٦٢ جنيا و . . . ملزم وتأيدته فيما عدا ذلك .



## جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين . وعضوية السادة  
المستشارين جلال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس ، صلاح الدين يونس ، محمد وجدي  
عبد الصمد .

( ١٦٤ )

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٥ القضائية :

ضرائب . حجز "حجز إداري" . نظام عام .

اعتبار الحجز الإداري كأن لم يكن لعدم تمام البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه . عدم  
تعلقه بالنظام العام . سقوط حق المدين في الدفع به إذا أزيل عنه صراحة أو ضمناً .

مؤدى نص المادة ٢٠ من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ أن  
اعتبار الحجز الإداري كأن لم يكن يقع بقوة القانون إلا أنه مقرر لمصلحة المدين  
ولا يتعلق بالنظام العام ولذلك يسقط حق المدين في الدفع به إذا أزيل عنه صراحة ،  
أو ضمناً بعد اكتسابه عملاً بنص المادة ٢٦ من قانون المرافعات السابق  
والمادة ٢٢ من قانون المرافعات الحالي .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتحصل في أن الطاعن وشريكه نقسولا سراجليس أقاما الدعوى رقم ٩٣٠  
لسنة ١٩٧١ مدنى أسبوط الابتدائية ضد مصلحة الضرائب يطلبان فيها الحكم  
بسقوط حقها في اقتضاء الضريبة الاستثنائية والبالغ وقدرها ١٢٧٥ جنيا و٩٧٤

مليا بالتقادم وقالوا شرحا لدعواهما أنه بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٨ أوقعت مصلحة الضرائب حجزا على منقولاتهما وفاء للضريبة الاستثنائية آنفة الذكر مع أنها ألغيت في سنة ١٩٤٩ وسقط الحق في المطالبة بها لمضي أكثر من ٣٢ عاما على استحقاقها دون اتخاذ أى إجراء قاطع لتقادمها . بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٦ حكمت المحكمة بإجابتها لطلباتهما . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤٣ سنة ١٩٤٨ ق أسيوط . وبتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون والخطأ في تطبيقه ذلك أن الحكم أقام قضاءه بصحة إجراءات التنفيذ القاطعة للتقادم على أن عدم اعتراض الطاعن على إجراءات التنفيذ يعد تنازلا منه عن التمسك بالبطلان في حين أن سقوط محضر الحجز الإداري في الحالات التي يتوافر فيها أسباب الإيقاف هو من النظام العام .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن النص في المادة ٢٠ من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ على أن "يعتبر الحجز الإداري كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه إلا إذا كان البيع قسدا أوقف باتفاق طالب الحجز والمدين أو موافقة الحاجز على تقسيط المبالغ المستحقة أو لوجود نزاع قضائي أو بحكم المحكمة أو بمقتضى القانون أو لإشكال أثاره المدين أو الغير أو لعدم وجود مشتر للمقول المحجوز" يدل على أن اعتبار الحجز كأن لم يكن وإن كان يقع بقوة القانون إلا أنه مقرر لمصلحة المدين ولا يتعلق بالنظام العام ولذلك يسقط حق المدين في الدفع به إذا نزل عنه صراحة أو ضمنا بعد اكتسابه عملا بنص المادة ٢٦ من قانون المرافعات السابق والمادة ٢٢ من قانون المرافعات الحالي وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر وجرى في قضائه على أن هذا البطلان وإن كان يقع بقوة القانون إلا أنه لا يتعلق بالنظام العام إذ هو مقرر لمصلحة المدين والتي بوشرت بالإجراءات في مواجهته بعد ١٩٦٧/٥/٢١ وعلى امتداد حوالي خمس سنوات دون أن يعترض على عدم إجراء البيع في ١٩٦٦/١٠/٣٠ مما يعد تنازلا منه عن التمسك بالبطلان فانه يكون قد طبق صحيح القانون .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ذلك أن الحكم قضى بأن الإجراءات قد بوشرت في مواجهة المدين بعد ١٩٦٧/٥/٢١ دون اعتراض منه مما يعد تنازلا منه عن التمسك بالبطلان في حين أن الإجراءات التي أشار إليها الحكم كانت عن مجوز لم ترفع وفاء للضرية الاستثنائية محل النزاع وإنما وفاء للضرية الأرباح التجارية .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بصحة إجراءات التنفيذ المقاطعة لمدة التقادم استنادا إلى أن قد توقع الحجز الإداري وفاء للضرية الاستثنائية من السنوات من ٤٥ إلى ١٩٤٩ في ١٩٥٩/١١/١٦ وموقع من المستأنف عليه (الطاعن) على هذا الحجز ... وظل البيع يؤجل من ١٩٥٩/١١/٢٦ حتى ١٩٧٢/٥/٢٠ لعدم وجود مشتريين". وهي أسباب سائغة تنطق بأن الحجز الإداري قد تم وفاء للضرية الاستثنائية دون ضريبة الأرباح التجارية فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة للثابت في الأوراق ذلك أن الحكم قضى برفض الدعوى استنادا إلى أن الحجز الإداري وقعت وفاء للضرية الاستثنائية مع أن الثابت من هذه المحاضر أنها تمت وفاء للضرية الأرباح التجارية والبلدية ، كما أن الحكم ذهب إلى القول بأن الإجراءات بوشرت في مواجهة المدين في حين أن الثابت أن مندوب الحجز قد أجل البيع المحدد له يوم ١٩٦٠/٤/٢٦ إلى يوم ١٩٦٠/٥/٢٦ مخاطبا مع من يدعى ... .. ولا تربطه بالطعن أية صلة .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن الطاعن لم يقدم دليلا على صحة ما جاء به .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢١ من مارس ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة: الدكتور محمد محمد حسين وعضوية السادة  
المستشارين جلال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس ، صلاح الدين يونس ، محمد  
وجدى عبد الصمد .

(١٦٥)

الظعن رقم ٩٨٢ لسنة ٥٥ القضائية :

ضرائب . قوة الأمر المقضى .

الحكم بخضوع معهد التفصيل للضريبة في سنة معينة . مانع الخصوم أنفسهم من المنازعة في  
أمر خضوعه للضريبة في سنوات تالية . حلة ذلك .

المسألة الواحدة بعينها إذا كانت كلية شاملة وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو  
الذى ترتب عليه القضاء بثبوت الحق الجزئى المطلوب فى الدعوى أو بانتفائه ،  
فإن هذا القضاء — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يحوز حجية الأمر  
المقضى فى تلك المسألة الكلية بين الخصوم أنفسهم ، ويمنع الخصوم أنفسهم  
من التنازع بطريق الدعوى أو بطريق الدفع فى شأن حق جزئى آخر متوقف  
ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة الكلية السابق الفصل فيها بين الخصوم  
أنفسهم أو على انتفاؤها ، وإذا كان يبين من الحكم السابق صدوره بين الطرفين  
أنه قد حسم النزاع بين الخصوم أنفسهم فى خصوص أرباح المطعون ضدها من  
معهد التفصيل وقضى نهائيا بخضوعه للضريبة ، فإنه يحوز قوة الشيء المحكوم  
فيه فى تلك المسألة . وإذا كانت هذه المسألة هى بذاتها الأساس فيما تذهب  
الطاعنة من حقوق بالدعوى الثانية الى مصدر فيها الحكم المطعون فيه وقد  
استقرت حقيقتها بين الخصوم بالحكم الأول — استقرارا جامعا مانعا ، فإن  
الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا الأساس ، فإنه يكون قد فصل فى النزاع  
على خلاف حكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى  
فى خصوص خضوع أرباح المعهد للضريبة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى إن مأمورية ضرائب مصر الجديدة قدرت أرباح المطعون ضدها من معهد تفصيل وحياسة فى السنوات ١٩٥٨ — ١٩٦٢ بالمبالغ ١٨٩٣ جنيه ، ٦٠٠ مليا ، ١٦٩٣ جنيه ، ٦٣٨ مليا ، ١٦١٦ جنيه ، ٢٨٩ مليا ، ١٥٥٨ جنيه ، ٨٠٠ مليا ، ١٤٢٣ جنيه ، ٢٠٠ مليا على التوالى ، وإذا اعترضت وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها بتخفيض صافى أرباحها إلى ١٥١٩ ج ، ١٣٥٥ ج ، ١٢٩٣ ج ، ١٢٤٧ ج ، ١١٣٩ ج ، فقد أقامت المطعون ضدها الدعوى رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٦٧ القاهرة الابتدائية ( ٥٨٥٧ لسنة ١٩٧٠ كلى شمال القاهرة ) بالطعن فى هذا القرار ، وبتاريخ ١٩٧٠/٤/٣٠ حكمت المحكمة بنسب مكتب الخبراء لبيان صافى الأرباح فى سنوات النزاع ، وبعد أن قدم الخبير تقريره غابت وبتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٧ فحكمت بتعديل قرار لجنة الطعن واعتبار صافى الأرباح ٥١٩ جنيه ، ٢٠٩ مليا ، ٢٢٥ جنيه ، ٦١٩ مليا ، ٢١٣ جنيه ، ٦٦٠ مليا ، ١١٠ جنيه ، ٣٧٤ مليا وخسارة قدرها ٣٥٩ جنيه ، ٢٩٢ مليا فى سنة ١٩٦٠ استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧٨ لسنة ٩١ ق القاهرة طالبة إلغاء لعدم خضوع معهد التفصيل للضريبة واحتياطيا تصديقه بتخفيض التقديرات ، وبتاريخ ١٩٧٥/٦/٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وقرار لجنة الطعن وتقديرات المأمورية . طعننت مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بتقضى الحكم وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحسدت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بالطاء الضريبة على سند من القسول بأن معهد المطعون ضدها من المعاهد التعليمية المعفاة من الضريبة طبقاً لنص المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وهو منه خطأ في تطبيق القانون ومخالفة لحجية الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٢٧٩/٤٩٥ لسنة ٨١ ق القاهرة الذي سبق أن قضى بأن معهد المطعون ضدها لا ينطبق عليه وصف المعهد التعليمي المعفى من الضريبة ، وإذا كان هذا الحكم نهائياً حائزاً لقوة الشيء المقضى قبل أن يصدر الحكم المطعون فيه ، فإنه ما كان يسوغ لهذا الحكم الأخير أن يقرر — بعدئذ — أن المعهد من المعاهد التعليمية وأن يرتب على ذلك إعفاءه من الضريبة .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن المسألة الواحدة بينهما إذا كانت كلية شاملة وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذي ترتب عليه القضاء بثبوت الحق الجزئى المطلوب في الدعوى أو بانتفاءه ، فإن هذا القضاء — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يحوز حجية الأمر المقضى في تلك المسألة الكلية الشاملة بين الخصوم أنفسهم ، ويمنع الخصوم أنفسهم من التنازع بطريق الدعوى أو بطريق الدفع في شأن حق جزئى آخر متوقف بثبوته أو انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة الكلية السابق الفصل فيها بين الخصوم أنفسهم أو على انتفاءها . وإذا كان يبين من الحكم السابق صدوره بين الطرفين في الاستئناف رقمى ٢٧٩ و ٤٩٥ لسنة ٨١ ق القاهرة بتاريخ ١٩٦٧/٣/٢ أنه أقام قضاءه بخضوع أرباح المطعون ضدها من معهد لها للضريبة على قوله ”والثابت في منشأة الممولة في هذا النزاع — بغض النظر عن التسمية المعطاه لها — أنها تدرب الراغبين في اكتساب الخبرة والمران في مهنة التفصيل والحياطة نظير أجر تتقاضاه وعلى ذلك فلا ينطبق على هذا النشاط وصف المعهد التعليمي المعفى من الضريبة بموجب المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالف الذكر“ ، وكان هذا الحكم قد حسم النزاع بين الخصوم أنفسهم في خصوص أرباح المطعون ضدها من معهد التفصيل وقضى نهائياً بخضوعها للضريبة ، فإنه يحوز قوة الشيء المحكوم فيه في تلك المسألة ، وإذا كانت هذه المسألة هي بذاتها الأساس فيما تدعيه الطاعنة من حقوق بالدعوى الثانية التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، وقد استقرت



حقيقتها بين الخصوم بالحكم الأول استقرارا جاعلا مانعا، فإن الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا الأساس وأقام قضاءه في الدعوى على أن الثابت من الأوراق ومن تقرير خبير الدعوى أن نشاط معهد المستانفة (المطعون ضدها) خلال سنوات النزاع هو القيام بتعليم فن التفصيل للطالبات .. وليس له نشاط آخر سوى تعليم التفصيل .. ومن ثم تتوفر له مقومات المعهد المعفى من الضريبة حسب نص المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يكون قد فصل في النزاع على خلاف حكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى في خصوص خضوع أرباح المعهد للضريبة بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الآخر من سببي الطعن .

---

## جلسة ٢١ من مارس ١٩٧٨

بإدارة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حنين وحضور النيابة العامة  
المستشارين جلال عبد الرحيم عثمان، محمد قبال عباس، صلاح الدين يوسف ومحمد وجلي عبد الصمد

( ١٦٦ )

الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٤٦ ق :

( ١ ) خرائب " الضريبة على المرتبات " . دعوى " رفع الدعوى " .

الدعوى المتعلقة بالضريبة العامة على المرتبات وما في حكمها . ويجب رفعها طبقاً للقواعد  
العامة في قانون المرافعات . م ٤٥ مكرر ١٤ لسنة ١٩٣٩ . مجال أعمالها . قاصر على  
الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

( ٢ ) موظفون . خرائب " الضريبة على المرتبات " .

المأذون الشرعي . موظف عام . ما يعمل عليه من ذوى الشأن نقداً أو عيناً . مقابل توقيعه  
العقود والشهادات . خضوعه للضريبة على المرتبات .

١ - الدعوى المتعلقة بالضريبة على المرتبات وما في حكمها المقررة بمقتضى  
الباب الأول من الكتاب الثالث من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ترفع طبقاً  
للقواعد العامة في قانون المرافعات وليس طبقاً للإجراءات المنصوص عليها  
في المادة ٤٥ مكرراً من ذلك القانون لأن هذه المادة - وعلى ما يبطل من  
سياقها - استثناء من القواعد العامة لمنع الدعوى في قانون المرافعات ، وقد  
وردت ضمن مواد الكتاب الثاني من القانون مالف الذكر فيقتصر أثرها على  
طرق إجراءات الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح  
التجارية والصناعية ولا يعمدها إلى غيرها من أنواع الضرائب الأخرى  
إلا بنص خاص في القانون ، ولم يرد ضمن مواد الضريبة على كسب العمل  
المقررة بمقتضى الباب الأول من الكتاب الثاني نص مماثل أو نص يحيل على  
هذه المادة .

٢ — يبين من استقراء نصوص لائحة المأذونين الصادر بها قرار وزير العدل في ١٠/١/١٩٥٥ أن المأذون هو موظف عمومي يختص دون غيره بتوثيق عقود الزواج واشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك بالاحبة للسامعين من المصريين ومن ثم فإن ما يحصل عليه من ذوى الشأن نقسدا أو مينا بمناسبة ما يوثقه من هذه العقود والاشهادات تخضع للضريبة على المرتبات وما في حكمها ..

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير انذى تلاء السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعاوى أرقام ١٨١ لسنة ١٩٧٣ و ٥ و ٢١ لسنة ١٩٧٤ تجارى سوهاج الابتدائية طالبين الحكم بإلغاء ربط ضريبة كسب العمل على كل منهم عن السنوات من ١٩٦٧ إلى ١٩٧١ ، وبتاريخ ٢/١١/١٩٧٤ حكمت المحكمة — بعد ضم الدعوتين الأخيرتين إلى الأولى — بإلغاء قرارات ربط ضريبة الأجور الصادرة من مأمورية سوهاج عن المدة من ١٩٦٧ حتى نهاية ١٩٧١ بالنسبة لكل منهم تأسيسا على أن المأمورية أجرت الربط طبقا لأحكام ضريبة المرتبات والأجور في حين أن الضريبة على المبالغ التى يتقاضاها المأذون الشرعى من ذوى الشأن بمناسبة العقود التى إبرمها لهم يتعين أن تربط طبقا لأحكام ضريبة أرباح المهن غير التجارية . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢ لسنة ٤٩ ق أسبوط ( مأمورية سوهاج ) وطلبت الحكم أصليا بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق المرسوم فى القانون ، واحتياطيا برفضها وتأيد قرارات الربط ، وبتاريخ ١٦/٤/١٩٧٥ حكمت المحكمة برفض الدفع وبندب خبير لتقدير دخل كل من المطعون ضدهم الثلاثة من واقع العقود التى أبرمها كل منهم فى سنى المحاسبة وما جرى به العرف



وحالات المثل ومقدار الضريبة المستحقة على كل منهم من كسب عمله، وقطعت في أسباب حكمها بأن ما يحصل عليه المأذون الشرعى من أفراد الناس بمناسبة عمله يخضع لضريبة كسب العمل ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وبتاريخ ١٩٧٦/٦/١٢ لحكمت بتعديل القرارات المطعون فيها وتخفيض المبالغ التي تربط عليها ضريبة كسب العمل . طعنت مصلحة الضرائب في هذين الحكمين بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة طالبت فيها نقضهما وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن المطعون ضدهم أقاموا دعواهم بصحيفة أودعوها قلم كتاب المحكمة طبقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، في حين أن هذه الدعوى تتعلق بضريبة كسب عمل مستحقة على أجور وكان يلزم رفعها وفقا للقواعد العامة في قانون المرافعات إذ لا تسرى عليها المادة ٥٤ مكررا سالفه الذكر لأنها مقصورة على الطعن في قرارات اللجان الخاصة بضريبة الأرباح التجارية والصناعية ولم تتضمن المواد المتعلقة بالضريبة على المرتبات وما في حكمها نصا مماثلا أو نصا يحيل عليها ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم قبول دعوى المطعون ضدهم فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى في عمله ، ذلك أن الدعاوى المتعلقة بالضريبة على المرتبات وما في حكمها المقررة بمقتضى الباب الأول من الكتاب الثالث من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ترفع طبقا للقواعد العامة في قانون المرافعات وليس طبقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا من ذلك القانون ، لأن هذه المادة — وعلى ما يبدو من سياقها — استثناء من القواعد العامة لرفع الدعاوى في قانون المرافعات ، وقد وردت ضمن مواد الكتاب الثانى من القانون سالف الذكر فيقتصر أثرها على طرق وإجراءات الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ولا يتعداها إلى غيرها من أنواع الضرائب الأخرى إلا بنص خاص في القانون ، ولم يرد ضمن مواد الضريبة على كسب

العمل المقررة بمقتضى الباب الأول من الكتاب الثالث نص مماثل أو نص يحيل على هذه المادة ، وإذ كان يبين من استقراء نصوص لائحة المأذونين الصادرة بها قرار وزير العدل في ١٠ / ١ / ١٩٥٥ أن المأذون هو موظف عمومي يختص دون غيره بتوثيق عقود الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك بالنسبة للمسلمين من المصريين ، فإن ما يستولى عليه من ذوى الشأن — قلنا أو عينا — بمناسبة ما يوثقه من هذه العقود والإشهادات يخضع للضريبة على المرتبات وما في حكمها . إذ كان ذلك ، وكان الثابت أن الدعاوى الثلاث رفعت كل منها بصحيفة قدمت إلى قلم كتاب المحكمة طبقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ في حين كان يتعين رفعها وفقا للقواعد العامة المقررة في قانون المرافعات ، فإن الحكيم المطعون فيها إذ قضيا برفض اندفع بعدم قبول هذه الدعاوى لرفعها بغير الطريق المرسوم في القانون يكونان قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضهما .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم قبول دعاوى المطعون ضدهم .

## جلسة ٢٣ من مارس ١٩٧٨

بإدارة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحنفي وعضوية المستشارين  
د مصطفى كيرة ، هيثم مهران الزيني ، محمدى الخولى وإبراهيم هاشم .

(١٦٧)

الطعن رقم ٢١٤ سنة ٤٤ القضائية :

(١) تنفيذ .

الاشتراك في توزيع حصة التنفيذ وجوب أن تكون مستندات الطالب مثبتة لوجود الدين ومقداره .

(٢) ضرائب . نظام عام . قانون . بطلان .

التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات ربط الضريبة . تعلقها بالنظام العام . على المحكمة أن تقضى  
بها من تلقاء نفسها . مخالفتها . أثره . بطلان الإجراءات .

١ — يشترط في المستندات التي يقدمها طالب الاشتراك في التوزيع أن تكون  
كافية لتبرير طلباته مؤيدة لوجود الدين ومقداره ، ولقاضي التوزيع — في الحدود  
القانونية — سلطة تقدير الطلبات والمستندات المقدمة فله أن يقبل الديون التي  
يرى صحتها ويبتعد تلك التي يرى فسادها .

٢ — التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات معينة لربط الضريبة هي — وعلى  
ما جرى به قضيته هذه المحكمة — من الفوائد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام  
فلا يجوز مخالفتها أو التنازل عنها وعلى المحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها ،  
وهي إجراءات ومواعيد حتمية لوجب المشرع على مصلحة الضرائب التزامها  
وقروا وجها من المصلحة العامة في اتباعها ورتب البطلان على مخالفتها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمراجعة وبعد المداولة .



حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتحصل في أن شركة أفريقيا للتأمين المندجة في شركة الشرق للتأمين ( المطعون  
عليها الرابعة ) اتخذت ضد مدينها المطعون عليه الأول إجراءات التنفيذ العقارى  
على المنزل رقم ٣ بشارع الجزيرة الوسطى بالزمالك ورسا المزاد على ... ..  
... .. وآخرين مقابل ثمن قدره ٣٠٠٧٧ جنيها و ٣٤٠ مليا أودع خزينة  
المحكمة ثم تقدمت المطعون عليها الرابعة بعريضة إلى القاضى المختص بمحكمة القاهرة  
الابتدائية لتوزيع ثمن العقار ، وبتاريخ ١٩٦٥/٥/٤ أصدر القاضى أمره بفتح  
إجراءات التوزيع فتقدم كل من محافظ القاهرة والبنك الأهلى اليونانى (المطعون  
عليه الثانى ) ومصلحة الضرائب الطاعنة ) للاشتراك فى التوزيع كل بمقدار دينه .  
وبتاريخ ١٩٦٥/٨/٣١ أصدر القاضى قرارا بقائمة التوزيع المؤقتة خص فيها  
كل من الدائنين بما حدده له واستبعد دين مصلحة الضرائب التى ناقضت فى  
القائمة بالدعوى رقم ٩٧٩٧ سنة ١٩٦٦ مدنى كلى القاهرة طالبة تعديل القائمة  
وبتخصيصها بكامل دينها بطريق الامتياز . وفى ١٩٦٧/٤/٢٥ حكمت المحكمة  
برفض المناقضة . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم وقيد استئنافها  
برقم ١٢٣٧ سنة ٨٤ ق القاهرة . وفى ١٩٧٣/١٢/٢٧ حكمت المحكمة بتأييد  
الحكم المستأنف . طعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة  
مذكرة برأيها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن الطاعنة تنعى بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون  
والخطأ فى تطبيقه ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفى بيان ذلك تقول إن الحكم  
استبعد دينها من قائمة التوزيع المؤقتة استنادا إلى أنها لم تقدم ما يدل على إخطار  
المحول ( المطعون عليه الأول ) بعناصر ربط الضريبة وهو ما يجعل هذا الربط  
غير واجب الأداء ولا يصلح أداة للتنفيذ مع أن الأوراق الضريبية التى تدخلت  
بها الطاعنة أمام قاضى التوزيع هى سندات تنفيذية بحكم المادة ٩٢ من القانون  
رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ ولم يطعن عليها المدين بأى طعن وكان يتعين الأخذ بها دون  
حاجة لبحث الاجراءات الواجب اتخاذها قبل إصدار هذه الأوراد . وليس

محييا ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن جميع الأوراق الخاصة بفرض الضريبة موزعة هذه الأوراد لم تعان للدين ، لأن الثابت من الأوراد الضريبة التي ركنت إليها مصاحبة الضرائب لاقتضاء دينها قد أعلنت للدين في شخص المارص العام على أموال الردايا البريطانيين فضلا عن أنها أعلنت في موطنه المختار وهو مكتب الأستاذين ... .. المحامين ولم ينكر المطعون عليه الأول ( المدين ) هذه الإعلانات أو يظن عليها بأي مطعن ، وحتى لو صح وجود عيب في الإعلانات فما كان يجوز للحكمة أن تقرر بطلان هذه الأوراد من تلقاء نفسها دون أن يتسك به المدين لأن البطلان المترتب على عدم إعلان السند التنفيذي أو وجود عيب فيه لا يتعلق بالنظام العام . كما استند الحكم في عدم الاعتداد بالأوراد الضرائبية المقدمة من الطاعنة إلى أن تاريخها نال لتاريخ فتح التوزيع ، مع أن العبرة في استحقاق الضريبة ليس بتاريخ تحرير الورد وإنما بتاريخ نشوء دين الضريبة في ذمة الممول والثابت من الأوراد أنها عن ضرائب مستحقة عن السنوات من سنة ١٩٥٩ إلى سنة ١٩٦٤ وهي سنوات سابقة على تاريخ فتح التوزيع . ومن ناحية أخرى أهدر الحكم الأخذ بالأوراد الضريبية التي تقامت بها الطاعنة بحجة أن الأوراد التي تضمنتها حافظة مستندات الثانية تتضارب مع الأوراد التي استندت عليها حافظتها الأولى ، في حين أن الوردين الخاصين بضريبة كسب العمل والأرباح التجارية والصناعية المودعان بالحافظة الأولى هما بذاتهما ناتجا من المحافظة الثانية دون أي تغيير ، أما بالنسبة للأوراد الخاصة بضريبة الإيراد العام فإن الخلاف القائم بينهما لا يترتب عليه إهدارهما بل كأن يتعين الأخذ بما تضمنته الأوراد الأخيرة من تقديرات باعتبارها نصحيحا للتقديرات الأولى .

وحيث إن النعي بالسببين مردود ذلك أنه تشترط في المستندات التي يقدمها طالب الاشتراك في التوزيع أن تكون كافية لتبرير طلباته مؤيدة لوجود الدين ومقداره ، ولتقاضي التوزيع — ملطة الحدود القانونية — سلطة تقدير الطلبات والمستندات المقدمة ، فله أن يقبل الديون التي يرى صحتها ويستبعد تلك التي يرى فسادها ، وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاة على قوله "ولما كان الثابت من المستندات التي قدمها مصاحبة الضرائب والسالف بيانها أن أساس



ربط ضريبة الإيراد العام على الممول ... .. هو عدم تقديمه إقراراً بإيراده العام في السنوات من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٤ وكانت المادة ٢٠ من ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩ توجب في حالة عدم تقديم الإقرار أن تقوم مصلحة الضرائب بتقدير الإيراد وتخطر الممول بكتاب موصى عليه مع علم الوصول بعناصر ربط الضريبة وأن تدعوه إلى موافاتها كتابة بملاحظاته على هذا التقدير وذلك في خلال شهر من تسلم الاخطار ، فإذا انقضى الشهر ولم يبد الممول ملاحظاته على هذا التقدير قامت المصلحة بربط الضريبة وتكون الضريبة واجبة الأداء ؛ ولما كانت مصلحة الضرائب لم تقدم من بين مستنداتها علم الوصول الدال على إخطار الممول بعناصر ربط الضريبة ومن ثم فلا يكون الربط واجب الأداء وبالتالي لا يصلح هذا الربط لأن يكون أداة للتنفيذ أما الخطابان المؤرخان ٦٤/٤/٧ و ٦٤/٤/٢٥٠ الصادران من الحراسة على أموال المدين ومن مكتب محاميه والذان قد يقال بدلالتهما على حصول التلبية فهما بتعلقان بإرسال نموذج رقم ٥ ضريبة عامة على الإيراد عن عام ١٩٥٩ وحده ، فلا دلالة لهما على حصول الاخطار على الوجه القانوني بالنسبة لبقية السنوات وأما عن هذه السنة بالذات فإن النموذج الذي أرسل يعيبه عدم إشماله على أى تفصيل لعناصر التقدير فضلاً عن أنه كان من الواجب قانوناً طبقاً لنص المادة ٢٠ من ق ٩٩ لسنة ٤٩ أن يتبعه إرسال نموذج بالربط متضمناً التلبية بالدفع حال كون المصلحة لم تقدم علم الوصول الدال على تمام ذلك قانوناً وهو ما يجعل كافة المستندات المقدمة منها بحفاظتها الأولى غير مجدية في إثبات استحقاق أى مبلغ زمة المدين على أساس من القانون ، وأما حفاظتها الثانية فلا رد على عدم تضمينها ما يدل على تمام الإخطار على الوجه القانوني فإن أورد التلبية التي تشملها والصادرة من مأمورية ضرائب الحراسات تتضارب في التقديرات التي اشتملت عليها الحافظة الأولى بما يعنى أن المصلحة بذاتها أسقطت تلقائياً التمسك بما أجرته مأمورية ضرائب عابدين من تقديرات إذ أعادت التقدير بالأوراد الأخيرة المحررة كلها في ١٧/٣/١٩٧١ وهو ما يضيف مسوغاً جديداً لإهدار ما تمسكت به المصلحة من مستندات عند التوزيع الحاصل في سنة ١٩٦٥ “ ولما كان هذا الذي أورده الحكم وأقام عليه قضاءه لا يخالفه فيه للثابت بالأوراق ويكفى لتبرير ما انتهى إليه من استبعاد دين الطاعنة من قائمة التوزيع ...



وكانت التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات معينة لربط الضريبة هي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من القواعد القانونية الأمره المتعلقة بالنظام العام فلا يجوز مخالفتها أو التنازل عنها وعلى المحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها وهي إجراءات ومواعيد حتمية أوجب المشرع على مصلحة الضرائب التزامها وقرروا وجها من المصلحة العامة في اتباعها ورتب البطلان على مخالفتها ، لما كان ذلك فإن النعي على الحكم بهذين السببين يكون مجرد جدل موضوعي في تقدير الدليل مما لا يجوز إثارته أمام محكمة المنقص .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٣ من مارس ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عبد القال السيد وعضوية السادة المستشارين أحمد صلاح الدين ، الدكتور عبد الرحمن عياد ، محمد فاروق راتب وعماد الدين بركات

(١٦٨)

الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٤٥ القضائية :

(١) أوراق تجارية . تقادم "التقادم المسقط" .

التقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة سره أنه على الدعاوى الخاصة بالكبيالة دون قيد ، والسند الأذنى والسند لحامله والشيك متى كان كل منها عملا تجاريا . الأوراق الأخرى المحررة لأعمال تجارية . خضوعها للتقادم المسمى . شرطه . الإيصال المتضمن إستلام مبلغ نقدى لإستغلاله فى الأعمال التجارية . لا يعد محررا لأعمال تجارية .

(٢) شركات . محكمة الموضوع .

الشركة . شرط قيامها . وجود نسبة المشاركة لدى الشركاء فى الربح والخسارة معا . تعرف هذه النسبة من سلطة فاضى الموضوع .

١ - الأصل فى الإلتزام مدنيا كان أو تجاريا أن يتقادم بانقضاء خمس عشرة سنة وفقا لنص المادة ٣٧٤ من القانون المدنى إلا أن المشرع التجارى خرج على هذا الأصل وقرر تقادما قصيرا مدته خمس سنوات بالنسبة للدعاوى المتعلقة بالأوراق التجارية ويستند هذا التقادم الخمسى على قرينة الوفاء إذ قدر المشروع أن سكوت حامل الورقة التجارية من المطالبة بحقه مدة خمس سنوات يفترض معه أنه أستوفى حقه وهذا التقادم أوردته المادة ١٩٤ من قانون التجارة التى مفادها أن التقادم الخمسى الوارد فيها يقتصر تطبيقه على الدعاوى المتعلقة بالأوراق التجارية وهى الكبيالة بدون قيد والسند الإذنى والسند لحامله والشيك متى اعتبر كل منها عملا تجاريا . أما عبارة "وغيرها من الأوراق المحررة لأعمال تجارية" التى وردت بهذا النص فهى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تعنى الأوراق التجارية الصادرة لعمل تجارى لا الأوراق

غير التجارية ولو كانت صادرة لعمل تجارى . وأخص خصائص الورقة التجارية صلاحيتها للتداول أى ورقة مستقلة بنفسها وأن يبين منها بمجرد الإطلاع عليها أن قيمتها مقدرة على وجه نهائى لا يدع محلا للنزعة والتي يتداولها التجار بينهم تداول النقد بدلا من الدفع النقدي في معاملاتهم التجارية أى تتضمن دفع مبلغ معين من النقود في أجل معين ويمكن نقل ملكيتها من إنسان لآخر بتظهيرها أو تسليمها بغير حاجة إلى إجراء آخر يعطل تداولها أو يجعله متعسفا وينبئ على ذلك أن التقادم الخمسى لا ينطبق على الفوائير التي تحمل بيانا لقيمة البضاعة التي اشتراها التاجر ومذيلة بتوقيع المدين فقط ولا على السند الاذنى أو السند لحامله إذا كان الدين الثابت بهما معلقا على شرط واقف في حين أنه ينطبق على الأوراق التجارية المعيبة أو الناقصة التي تتوفر فيها خصائص الورقة التجارية وتكون صادرة لأنها تعتبر أوراقا تجارية طبقا للمادة ١٠٨ من قانون التجارة . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واعتبرا لا يصال موضوع الدعوى المتضمن إستلام الطاعن من مورث المطعون عليها مبلغا معيناً من النقود لإستغلاله في الأعمال التجارية ليس من قبيل الأوراق المحررة لأعمال تجارية بالمعنى المقصود في المادة ١٩٤ من قانون التجارة وقضى برفض الدفع بسقوط الحق في المطالبة بقيمته فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

٢ — يشترط لقيام الشركة أن يوجد لدى الشركاء نية المشاركة في نشاط ذى تبعه وأن يساهم كل شريك في هذه التبعة بمعنى أن يشارك في الربح والخسارة معا ، وتعرف هذه النية من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضى الموضوع ولا معقب عليه في ذلك متى أقام رأيه على أسباب تسوغه .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر الأوراق — تحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٩٩٠ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى



أسيوط ضد الطاعن طالبة الزامه بأن يدفع لها مبلغ ١٣٧٢ جنيتها تأسيسا على أن مورثها يدين الطاعن بهذا المبلغ بموجب إيصال مؤرخ ١٩٦٢/٩/٢ - دفع الطاعن بسقوط الحق في المطالبة بمضى أكثر من خمس سنوات من تاريخ تحرير السند كنص المادة ١٩٤ من قانون التجارة وأضاف أنه كان بينه وبين مورث المدعية شركة اتهمت بالخسارة وقد تحاسب مع المورث عن تلك الشركة التي انتهى أمرها بتاريخ ١٩٧٤/٥/١٨ قضت المحكمة بالزام المدعى عليه (الطاعن) بأن يدفع للمدعية (الطعون عليها) مبلغ ١٣١٢ جنيتها وبنت ذلك على أن التقدم التجمعي في غير محله لأن السند موضوع الدعوى يخرج من حداد الأوراق التجارية لفقدانه خصمائها ونخضع بالتالي للتقدم العادي كما لا تدل الفاظ الإيصال ومعناه على قصد الاشتراك وخلا الإيصال من مساهمة كل شريك بنصيب في رأس المال والمشاركة في الخسارة ، كما لم يفتح عن نوع وحجم الخسارة وحساب هذه التجارة والمدة التي استغرقتها وإن هذا تجميع مطلق بالمحل المدعى به - استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط طالبا إلغاءه ورفض الدعوى وقيد الاستئناف برقم ٢٠٦ لسنة ٤٩ ق بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٤ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أدلت فيها بأرائها برفض الطعن .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن محكمة النقض قررت أن التقدم التجمعي الوارد في المادة ١٩٤ من قانون التجارة لا يرد إلا على الأوراق التجارية الصالحة للتظهير والتي يبين من الاطلاع عليها أن قيمتها مقدرة على وجه نهائي لا يدع محلا لمنازعه وتتضمن دفع هذا المبلغ المدين في أجل معين وأنه يخالف هذا الرأي استنادا إلى عمومية نص المادة ١٩٤ سالفة الذكر والتي وردت بنهايتها عبارة "وغيرها من الأوراق المحررة لأعمال تجارية" إذ أن ورود هذه العبارة بعد تصديق الأوراق التجارية التي تنتقل بالتظهير أو المناولة باليد تدل على أن كل ورقة موقع عليها من تاجر ومحوره لأعمال تجارية - كالورقة موضوع الدعوى - تخضع للتقدم التجمعي أما الشروط التي وضعها قضاء محكمة النقض من كون الورقة تتضمن مبلغا معيناً يدفع في أجل معين فهي شروط لم ترد في النص .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن الأصل في الالتزام مدنيا كان أو تجاريا أنه يتقدم بانقضاء خمس عشرة سنة وفقا لنص المادة ٣٧٤ من القانون المدني إلا أن المشرع التجاري خرج على هذا الأصل وقرر تقادما قصيرا مدته خمس سنوات بالمسبة للدعوى المتعلقة بالأوراق التجارية ويستند هذا التقدم الخمسى على قرينة الوفاء إذ قدر المشرع أن سكوت حامل الورقة التجارية عن المطالبة بحقه مدة خمس سنوات يفترض معه أنه استوفى حقه . وهذا التقدم أوردته المادة ١٩٤ من قانون التجارة التى تنص على أن كل مسوى متعلقة بالكيميالات أو السندات التى تحت إذن وتعتبر عملا تجاريا أو بالسندات التى لحاملها أو بالأوراق المتضمنة أمرا بالدفع أو بالخواتم الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها وغيرها من الأوراق المحررة لأعمال تجارية يسقط الحق فى إقامتها بمضى خمس سنين اعتبارا من اليوم التالى ليوم حلول ميعاد الدفع أو من يوم عمل البروتستو . . . ومفاد هذا النص أن التقدم الخمسى الوارد فى المادة ١٩٤ سالفه الذكر يقتصر تطبيقه على الدعوى المتعلقة بالأوراق التجارية وهى الكيميالات بدون قيد والسند الأذنى والسند لحامله والشيك متى اعتبر كل منها عملا تجاريا . أما عبارة "وغيرها من الأوراق المحررة لأعمال تجارية" والتى وردت بهذا النص فهى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تعنى الأوراق التجارية المصادرة لعمل تجارى لا الأوراق غير التجارية ولو كانت صادرة لعمل تجارى وأخص خصائص الورقة التجارية صلاحيتها للتداول أى أنها ورقة مستقلة بنفسها — ويبين منها بمجرد الاطلاع عليها أن قيمتها مقدرة على وجه نهائى لا يدع حلا للنازعة والتى يتداولها التجارى بينهم تداول النقد بدلا من الدفع النقدي فى معاملاتهم التجارية أى تتضمن دفع مبلغ معين من النقود فى أجل معين ويمكن نقل ملكيتها من إنسان لآخر بتظهيرها أو بمجرد تسليمها بغير حاجة إلى إجراء آخر يعطل تداولها أو يجعله متعذرا وينبنى على ذلك أن التقدم الخمس لا ينطبق على الفواتير التى تحمل بيانا بقيمتها البضاعة التى اشتراها التاجر ومذيلة بتوقيع المدين فقط ولا على السند الأذنى أو السند لحامله إذا كان الدين الثابت بها معلقا على شرط واقف فى حين أنه ينطبق على الأوراق التجارية المعيبة أو الناقصة التى تتوفر فيها خصائص الورقة التجارية وتكون صادرة من تاجر أو لأعمال



تجارية لأنها تعتبر أوراقا تجارية طبقا للمادة ١٠٨ من قانون التجارة لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واعتبر الإيصال موضوع الدعوى المتضمن استلام الطاعن من مورث المطعون عليها مبلغا معيناً من النقود لاستغلاله في الأعمال التجارية ليس من قبيل الأوراق المحررة لأعمال تجارية بالمعنى المقصود في المادة ١٩٤ من قانون التجارة وقضى برفض الدفع بسقوط الحق في المطالبة بقيمته فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه فسر الإيصال موضوع الدعوى على أنه يتضمن قرضا بفائدة وأن هذا التفسير فيه مسخ لعبارات الإيصال والخروج عن معناها ذلك أن ورود عبارة "لاستغلاله في الأعمال التجارية" لا تدل أن المبلغ سلم على سبيل القرض بفائدة وإنما سلم لاستغلاله في الأعمال التجارية فضلا عن أن الإيصال ليس فيه تحديد لربح معين أو إعفاء من الخسارة بل جاءت عبارته صريحة في أنه يكون له نصيب في نتيجة العمل ومعنى ذلك أن نصيب مورث المطعون عليها قد يكون ربحا وقد يكون خسارة وإذا اعتنق الحكم المطعون فيه أسباب الحكم الابتدائي التي نفت قيام شركة بين الطاعن وبين مورث المطعون عليها استنادا إلى خلو الإيصال من أركان الشركة ومن رقابة المورث على الأعمال التجارية ومن عدم كشف الطاعن عن نوع وحجم التجارة التي استغل فيها المبلغ والمسدة التي استغرقها الشركة ومن مساهمة كل شريك بحصة في رأس المال فإن ذلك مردود بأن الشركة التي كانت قائمة بين الطاعن وبين المورث كانت شركة محاصة وأن حصة الطاعن في الشركة مساوية للمبلغ الذي تسلمه من مورث المطعون عليها طبقا لنص المادة ٥٠٨ من القانون المدني . أما عن نوع التجارة وحجمها فقد ذكر الطاعن أمام محكمة الاستئناف أنه يعمل مقاولا - وأن المورث شاركة بالمبلغ في عمل المقاولات وانتهى الطاعن إلى القول بأنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور .



وحيث إن هذا النعى غير مديد ذلك أن الحكم قد أقام قضاءه باعتبار الإيصال المؤرخ ١٩٦٢/٩/٢ منطويا على عقد قرض وليس شركة على قوله "وحيث إن النعى على الحكم المستأنف أنه أخطأ في تفسير عبارات الإيصال المؤرخ ١٩٦٢/٩/٢ باستبعاده لوجود شركة بين المستأنف ومورث المستأنف ضدها في غير محله ذلك أن ماورد بالإيصال بشأن استغلال المبلغ في الأعمال التجارية لا يعدو أن يكون بيانا لسبب القرض وماورد بالإيصال بأن يكون لمورث المستأنف ضدها نصيب في نتيجة الأعمال مفهوما أن هذا القرض بفائدة وإن كانت المستأنف ضدها لم تطالب بها . وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه يفيد أن محكمة الاستئناف قد استخلصت من عبارات الإيصال عدم توافرية المشاركة بين الطاعن ومورث المطعون عليها وكان يشترط لقيام الشركة أن يوجد لدى الشركاء نية المشاركة في نشاط ذي تبعه وأن يساهم كل شريك في هذه التبعة بمعنى أن يشارك في الربح والخسارة معا وكان تعرف هذه النية من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع ولا معقب عليه في ذلك متى أقام رأيه على أسباب تسوغه لما كان ذلك وكان ما استخلصه الحكم تحتمله عبارات الإيصال ذلك أن ماورد به من استلام الطاعن لمبلغ معين من مورث المطعون عليها لاستغلاله في الأعمال التجارية وأن الأخير نصيبه في هذه الأعمال لا يدل بذاته على قيام شركة بينهما كما لا يدل على نشاط هذه الشركة والعمل الذي تقوم به ونوعه ونية المشاركة وكلها أمور لازمة لقيام مثل هذه الشركة - فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٥ من مارس ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار قاضى رئيس المحكمة محمد فاضل المرجوشى وعضوية السادة المستشارين :  
شرف الدين خيرى وأحمد شبيب أحمد والفى بقطر حبشى وأحمد شوقى المليجى .

(١٦٩)

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٤٣ القضائية :

عمل . قانون " سريان من حيث الزمان " .

إعانة غلاء المعيشة المقررة بالأمر العسكرى ٩٩ لسنة ١٩٥٠ . عدم جواز مطالبة العامل بزيادة أجره بالتطبيق لأحكامه بعد صدور قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ . عدم مبرراته أيضا على العامل المعين بعد صدور القانون المذكور .

نصت المادة ١٤/٦ من مواد إصدار قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على إلغاء الأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بزيادة إعانة غلاء المعيشة لموظفى ومستخدمى وعمال المحال التجارية والصناعية والمعمول به بمقتضى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٨ ومن ثم فإن أية مطالبة بزيادة جديدة فى الأجر بالتطبيق لقواعد إعانة غلاء المعيشة المنصوص عليها فى ذلك الأمر العسكرى تكون ولا سند لها ، وإذا كان مقصود الشارع بما نصت عليه المادة الرابعة من مواد إصدار قانون العمل من استمرار العمل بأحكام الأمر العسكرى المشار إليه إلى أن تصبح قرارات اللجان المشكلة طبقا لحكم المادة ١٥٦ من هذا القانون نافذة ، هو ما رعى إليه من رغبة فى استمرار احتفاظ هؤلاء الموظفين والمستخدمين والأعمال الذين خضعوا لأحكام ذلك الأمر العسكرى بما رتبته لهم أثناء سريانه من زيادة فى إعانة غلاء المعيشة دون غيرهم ممن عينوا فى تاريخ لاحق لتاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذى ألغاه ، فيفترض فى شأنهم أن أجورهم قد شملت تلك الإعانة (١) ، وطالما أنها لا تقل عن الحد الأدنى للأجور، فإنه لا مخالفة فى ذلك للقانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن الطاعن أقام دعواه أمام محكمة شبرا الخيمة الجزئية على المطعون ضدها ... .. طالبا الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٧٤ جنيها و ٨٠ مليا وما يستجد بواقع ١٦٩ مليا يوميا اعتبارا من ١٩٦٩/٥/٥ ، وقال بيانا لها إنه التحق بالعمل لدى الشركة المطعون ضدها فى ١٩٦٠/٥/١٨ بأجر يومية متوسطه ٤٧٠ مليا شاملا إهانة غلاء المعيشة وإذ رزق فى ١٩٦٤/٦/١٠ بمولوده الأول وتغيرت بذلك حالته الاجتماعية واستحق زيادة إهانة غلاء المعيشة إلى ٢٣١ مليا بفارق ١٦٩ مليا يوميا ، وإذ امتنعت الشركة عن صرفه إليه فقد أقام الدعوى بطلباته المتقدمة - وبتاريخ ١٩٦٩/١١/٩ قضت المحكمة بنبذ خبير لأداء المهمة المبينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت فى ١٩٧٠/٤/٢٦ بعدم اختصاصها قيميا بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة بناء الابتدائية فقيدت بجدولها برقم ٥٨١ سنة ١٩٧٠ مدنى كلى ، وبتاريخ ١٩٧٢/٤/٥ قضت برفض الدعوى - استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا وقيد استئنافه برقم ١٤٣ لسنة ٥ ق ( مأمورية بنها ) وبتاريخ ١٩٧٣/٣/١٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت لنظره جلسة ١٩٧٨/٣/١١ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعى بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقول إن الحكم جرى فى قضائه على اعتبار الأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ ملغيا من تاريخ سريان قانون العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩



مخالفاً بذلك حكم المادة الرابعة من مواد إصدار هذا القانون إلى تقضى باستمرار العمل بأحكام ذلك الأمر العسكري إلى أن تصبح قرارات اللجان المشكلة طبقاً للمادة ١٥٦ من قانون العمل نافذة ، ولما كانت هذا اللجان — وهي المختصة بتحديد الأجور — لم تنعقد ، وبالتالي لم تصدر أية قرارات في هذا الشأن ، فإن أحكام إعانة الغلاء المقررة بالأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ تبقى سارية ، وقد أكد الشارع هذا المعنى بما أورده من أحكام في المادة الأولى من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن تعيين خريجي الجامعات بالشركات التابعة للوحدات العامة ، وفي المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للوحدات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وفي قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ٢٨ لسنة ١٩٦١ الخاص باختيار أعضاء لجان الأجور وكيفية مباشرة أعمالها ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى عدم أحقية الطاعن لإعانة غلاء المعيشة بمقوله إن من يعين بعد نفاذ القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ يكون أجره المنصوص عليه في عتده شاملاً لإعانة الغلاء ، فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النفي مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ١٤/٦ من مواد إصدار قانون العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والمعمول به اعتباراً من تاريخ نشره في ٢/٤/١٩٥٩ قد نصت على إلغاء الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ الخاص بزيادة إعانة غلاء المعيشة لموظفي ومستخدمي وعمال المحال التجارية والصناعية والمعمول به بمقتضى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٨ ، فإن أية مطالبة بزيادة جديدة في الأجر بالتطبيق لقواعد إعانة غلاء المعيشة المنصوص عليها في ذلك الأمر العسكري تكون ولا سند لها ، ولما كان مقتضى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من مواد إصدار قانون العمل من استمرار العمل بأحكام الأمر العسكري المشار إليه إلى أن تصبح قرارات اللجان المشكلة طبقاً لحكم المادة ١٥٦ من هذا القانون نافذة ، هو ما رعى إليه من رغبة في استمرار احتفاظ هؤلاء الموظفين والمستخدمين والعمال الذين خضعوا لأحكام ذلك الأمر العسكري بما رتبته لهم أثناء سريانه من زيادة في إعانة غلاء المعيشة ، دون غيرهم ممن عبنوا في تاريخ لاحق لتاريخ

العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذي ألغاه ، يفترض في شأنهم أن أجورهم قد شملت تلك الإطاعة وطالما أنها لا تقل عن الحد الأدنى المقرر للأجور فإنه لا مخالفة في ذلك للقانون ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطابقا صحيحا ويكون النعي عليه بسببي الطعن على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

---

## جلسة ٢٧ من مارس ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الفقى وعضوية السادة المستشارين : حافظ رفق ، جميل الزينى ، محمود حسن حسين وعاصم المراضى .

(١٧٠)

الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٣٠ القضائية :

تعويض . عمل . نقل بحرى .

تعويض ملاحى السفن فى حالة قطع عضو من أعضائهم . م ٧٧ من قانون التجارة البحرى .  
فقد الملاح أسنانه أثناء وسبب عمله بالسفينة . أثره . استحقاقه لتعويض .

تنص الفقرة الأولى من المادة ٧٧ من قانون التجارة البحرى على أنه " كل من مرض من الملاحين أثناء السفر أو جرح أو قطع منه عضو سواء كان ذلك فى خدمة السفينة أو محاربة العدو أو الاصوص البحرىين يأخذ أجرته ويعالج وتضمد جروحه ، وفى حالة قطع عضو منه يعطى له تعويض " . فإن مفاد هذا النص أن المشرع وإن لم يفرق بين المرض وقطع العضو فيما يتعلق بالأجر والعلاج إلا أنه فرق بينهما فيما يتعلق بالتعويض حيث قصره على حالة قطع العضو إذا نشأ عن الإصابة دون حالة المرض ، ولما كان العضو هو جزء من مجموع جسم الانسان مخصص لتأدية وظيفة ضرورية أو نافعة للحياة ، فمن ثم تعتبر الأسنان عضوا من أعضاء جسم الإنسان إذ تقوم بمهمة مضغ الطعام جيدا وتساعد على حسن هضمه ، لما كان ذلك فإن فقد الملاح أسنانه أثناء وسبب عمله بالسفينة يوجب منحه التعويض المنصوص عليه فى المادة ٧٧ المشار إليها ، ولا يغير من هذا النظر إمكان الاستعاضة من الأسنان الطبيعية بأخرى صناعية تؤدي وظيفتها ، لأن تدخل العلم للتخفيف من آثار فقدائها ليس من شأنه أن ينفى فقد الملاح لعضو من أعضاء جسمه ولا يحرمه حقه فى المطالبة بتعويض عن ذلك .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المناولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومذكر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٤١٤ سنة ١٩٧٠ عمال كلى الاسكندرية طالبا الحكم بإلزام الشركة المطعون ضدها بأن تؤدي له مبلغ ٥٠٠ جنيه وفوائده القانونية وقال شرحا لدعواه إنه بتاريخ ١٩٧٠/٥/٦ أثناء عمله على البانحة اللاذقية المملوكة للطعون ضدها أصيب بسبب تأدية وظيفته بأن صدمته آلة صلبة في فكه فكسرت سبعة من أسنانه وأدت إلى تقرير الطبيب المعالج خلع جميع أسنانه فالحقه من ذلك اضرار مادية يقدرها بمبلغ التعويض المطالب به ، وبتاريخ ١٩٧٠/٦/٢ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٥٤ سنة ٢٧ ق ، بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٩ قضت محكمة استئناف الاسكندرية بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وإذ عرض للطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وفي بيان ذلك يقول إن فناء الأسنان نتيجة إصابة عمل هو فقد لعضو هام بالجسم ، ذلك أن الاسنان الصناعية ليست لها قيمة الأسنان الطبيعية ، ولما كانت المادة ٧٧ من قانون التجارة البحرية قد قضت على أن الملاح الذى يقطع له عضو من جسمه أثناء وسبب العمل بالسفينة يمنح تعويضا بالإضافة إلى الأجر ونفقات العلاج ، ولم يفرق القانون المشار إليه بين قطع عضو وآخر من أعضاء الجسم فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعبر الأسنان الطبيعية ضمن أعضاء جسم الإنسان ولم يعتد بفقدائها في طلب تعويض عنها فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد، ذلك أن الفقرة الأولى من المادة ٧٧ من قانون التجارة البحرية إذ تنص على أنه "كل من مرض من الملاحين أثناء السفر أو جرح أو قطع منه عضو سواء كان ذلك في خدمة السفينة أو في محاربة العدو أو للتصوُّص البحريين يأخذ أجرته ويعدّ بالبحر وتضمن جرحه، وفي حالة قطع عضو منه يعطى له تعويض" فإن مفاد هذا النص أن المشرع وإن لم يفرق بين المرض وقطع العضو فيما يتصل بالأجر والعلاج إلا أنه فرق بينهما فيما يتصل بالتعويض حيث قصره على حالة قطع العضو إذا نشأ عن الإصابة دون حالة المرض، ولما كان العضو هو جزء من مجموع جسم الإنسان مخصص لتأدية وظيفة ضرورية أو ناعمة للحياة فن ثم تعتبر الأسنان عضواً من أعضاء جسم الإنسان إذ تقوم بهمة مضغ الطعام جيداً وتساعد على حسن هضمه لما كان ذاك فإن فقد الملاح أسنانه أثناء وبسبب عمله بالسفينة يوجب منحه التعويض المتوخى من المادة ٧٧ المشار إليها ولا يغير من هذا النظر إمكان الاستعاضة عن الأسنان الطبيعية بأخرى صناعية تؤدي وظيفتها لأن تدخل العلم للتعويض من آثار فقد ما ليس من شأنه أن يشق فقد الملاح لعضو من أعضاء جسمه ولا يحرمه من حقه في المطالبة بتعويض عن ذلك، لما كان ذلك وكان الحاكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله بما يوجب نقضه وإحالة دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن.

## جلسة ٢٨ من مارس ١٩٧٨

بقيادة السيد المستشار أحمد حسن هيكل رئيس محكمة النقض وعضوية السادة المستشارين :  
 زكي الصاوي صالح ، جمال الدين عبد اللطيف ، عبد الحميد المرصافي ومحمد طه منجر .

( ١٧١ )

الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٤ القضائية :

( ٢ و ١ ) حراسة " حراسة إدارية " ملكية .

( ١ ) أيلول الأموال التي فرضت عليها الحراسة بموجب قانون الطوارئ إلى الدولة . القانون  
 ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والقرار الجمهوري ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ . الغرض من ذلك : تصفية الحراسة  
 وحصر المراكز المالية لمن فرضت عليهم لاعتبارات اقتضتها مصلحة الدولة بحفاظة على نظامها  
 العام .

( ٢ ) أيلول الأموال التي فرضت عليها الحراسة بموجب قانون الطوارئ إلى الدولة . استثناء  
 الممكّن الخاص بالخاضع نفسه الذي يختاره ويشغله فعلا . القرار الجمهوري ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ .  
 اختياره ممتلكاته من دولته واحتفاظه بمسكن آخر قائم بتأجيله للغير . أثره . عدم نفاذ عقدا لا يجر  
 في حق الدولة ومشترى العقار منها . علة ذلك .

١ — مفاد ما تنص عليه المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ في  
 شأن رفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الذين فرضت عليهم طبقا  
 لأحكام قانون الطوارئ والفقرة الرابعة من المادة الأولى من القرار الجمهوري  
 رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن سريان بعض القواعد على الأشخاص الخاضعين  
 لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ أن المشرع — وعلى ما جرى به قضاء هذه  
 المحكمة — جعل الأموال والممتلكات التي وضعت تحت الحراسة بموجب قانون  
 الطوارئ ملكا للدولة من وقت رفع الحراسة بحكم القانون وأراد أن يكون التعويض  
 عنها بمقدار صافي قيمتها وبحد أقصى لا يتجاوز المبلغ الإجمالي الذي قدره بثلاثين  
 ألف جنيه ، والغرض من ذلك تصفية الحراسة التي فرضت على أصحابها وتجريدهم  
 من أموالهم وممتلكاتهم وحصر مراكزهم المالية في نطاق التعويض الإجمالي  
 لاعتبارات اقتضتها مصلحة الدولة بحفاظة على نظامها العام وحماية لأهدافها .



٢ — النص في الفقرة السادسة من المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ — في شأن مريان بعض القواعد على الأشخاص الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ — يدل على أن المشرع رأى لاعتبارات قدرها أن يستثنى من بين الأملاك التي تؤول ملكيتها إلى الدولة المسكن الخاص الذي يحتفظ به من آلت إليها أمواله وأملكه بشرط أن يكون شاغلا له فعلا بالسكنى. وإذا كان الثابت أن المطعمون عليه الثالث سبق أن أخطر الحراسة العامة في ١١/١/١٩٦٤ باحتفاظه بالفيلا الواقعة عند ... لتكون سكونا خاصا له ، لكنه لمساعدواخطر مدير إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة — الطاعن — في ١٦/٤/١٩٦٨ بعدوله عن اختياره السابق واحتفاظه بالفيلا محل النزاع ، فإنه لم يكن يشغلها بسكناه الخاصة بل كان قد تخلى عنها من قبل وأجرها إلى المطعمون عليه الثاني بمقد تاريخه ١/٨/١٩٦٥ ، بذلك يتفق شرط الاحتفاظ بالمسكن الخاص الذي تستلزمه الفقرة السادسة من المادة الأولى من القرار الجمهوري المشار إليه ، ولا يحق للمطعمون عليه الثالث الاحتفاظ بالفيلا المذكورة لأن ملكيتها قد آلت إلى الدولة نفاذا للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ، ويكون عقد الإيجار المشار إليه قد ورد على ملك الغير وغير نافذ في حق الطاعن وخلفه الخاص — المطعمون عليه الأولى التي اشترت منه العقار — ولا محل لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من توافر شرط الإشغال تأسيسا على أنه ثبت من محضر تسليم الفيلا للمطعمون عليها الأولى المؤرخ ١٣/٧/١٩٦٧ أن المطعمون عليه الثاني وجد فيها وقرر أنه يستأجرها من المطعمون عليه الثالث ذلك أن عبارة الفقرة السادسة من المادة الأولى سالفه الذكر صريحة في أن من يستفيد من الاستثناء الذي قررتة هو الشخص الذي آلت أمواله وممتلكاته إلى الدولة وتشغل المسكن الخاص بنفسه وليس المستأجر منه وذلك حتى لايجرد ذلك الشخص من مسكنه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن الطعن — تفصيل في أن الشركة ... .. المطعمون عليها

الأولى — أقامت الدعوى رقم ٢٨١٧ لسنة ١٩٦٨ مستعجل الاسكندرية طلبت فيها الحكم بصفة مستعجلة بطرد المطعون عليه الثانى من الفيلا الميمنة بصحيفة الدعوى والزامه بتسليمها إليها خالية وذلك فى مواجهة الحارس العام على أموال الخاضعين لأحكام الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ ، وقالت شرحا للدعوى إنها بموجب عقد تاريخه ١٩٦٦/١٠/١٦ اشترت من الحارس العام المذكور كامل أرض و بباء الفيلا رقم ٢٣١ الكائنة بمنطقة العجمى بالاسكندرية ، ونص فى العقد على أحقيتها فى إستلام العقار المبيع وقبض غلته من تاريخ البيع ، وإذ وجدت المطعون عليه الثانى يضح اليد على هذا العقار بدون سند قانونى وتعتبر يده يد غاصب فقد أقامت الدعوى بطلباتها السابقة . دفع المطعون عليه الثانى بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى تأسيسا على أنه يستأجر الفيلا موضوع النزاع بعقد تاريخه ١٩٦٥/٨/١ صادر له من مالكيها الأصلي ... ..

... .. — المطعون عليه الثالث — وتدخل الأخير منضما إلى الأول فى طلب رفض الدعوى وقل إنه سبق أن اختار الفيلا الكائنة بالكيلو ١٨ طريق الاسكندرية مرسى مطروح لتكون سكنا خاصا له ، إلا أنه وبمناسبة صدور القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة التى كانت مفروضة على أمواله وممتلكاته فقد عدل بتاريخ ١٩٦٨/٤/١٦ عن اختياره السابق واحتفظ بالفيلا موضوع النزاع سكنا خاصا له . تنازلت المطعون عليها الأولى عن صفة الاستعجال وطلبت الحكم فى الموضوع فأحالت المحكمة الدعوى إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية حيث قيدت بمجلد لها برقم ٣٥١٩ لسنة ١٩٦٨ مدنى ، ثم وجهت انطعون عليها الأولى طلباتها إلى مدير إدارة الأموال التى آلت إلى الدولة — الطاعن — وقال الأخير أن المطعون عليه الثالث أقر فى ١٩٦٤/١/١١ باختياره الفيلا الكائنة بالكيلو ١٨ طريق الاسكندرية مرسى مطروح لتكون سكنا خاصا له ، إلا أنه عدل بتاريخ ١٩٦٨/٤/١٦ عن اختياره السابق واحتفظ بالفيلا على النزاع وقد رفضت الحراسة الموافقة على طلب العدول لأنها باعت تلك الفيلا إلى المطعون عليها الأولى . قبلت المحكمة تدخل المطعون عليه الثالث ثم حكمت فى ١٩٧١/٤/٢٥ باخلاء المطعون عليه الثانى من الفيلا والزامه بتسليمها خالية إلى المطعون عليها الأولى . استأنف المطعون عليه الثانى هذا الحكم كما استأنفه



المطعون عليه الثالث أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد الاستئنافان على التوالي برقمي ٩٢٣ و ٩٢٤ سنة ٢٧ ق ، وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئناف الثاني إلى الأول حكمت بتاريخ ٢٠/٤/١٩٧٤ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هـ الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة قرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه أقام قضاءه برفض الدعوى تأسيساً على أن المطعون عليه الثالث احتفظ بالفيلا موضوع التراجع تطبيقاً لنص الفقرة السادسة من المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ وبالتالي يحق له تأجيرها للمطعون عليه الثاني . مع أنه يشترط لصحة احتفاظه بتلك الفيلا طبقاً للنص المذكور أن يكون شاغلاً لها بسكنائه الخاصة ، والثابت أنه حين وقع اختياره عليها في ١٦/٤/١٩٦٨ لم يكن يشغلها بل كان قد تخلى عنها بمناسبة مغادرته البلاد وأجرها للمطعون عليه الثاني بعقد تاريخه ١/٨/١٩٦٥ ومن ثم فلا يحق للمطعون عليه الثالث الاحتفاظ بها ولا تأجيرها للغير لأن ملكيتها آلت إلى الدولة بمقتضى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ويكون عقد الإيجار المشار إليه قد ورد على ملك الغير وغير نافذ في حق الطاعن وخلفه الخاص — المطعون عليها الأولى — وإذا عتد الحكم المطعون فيه بعقد الإيجار المذكور وقضى برفض الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا التبعي شديد ، ذلك أن مفاد ما تنص عليه المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن رفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الذين فرضت عليهم طبقاً لأحكام قانون الطوارئ والفقرة الرابعة من المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن سريان بعض القواعد على الأشخاص الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ أن المشرع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — جعل الأموال والممتلكات التي وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارئ ملكاً للدولة من وقت رفع الحراسة بحكم



القانون ، وأراد أن يكون التعويض عنها بمقدار صافي قيمتها وبحد أقصى لا يتجاوز المبلغ الإجمالي الذي قدره بثلاثين ألف جنيه ، والغرض من ذلك تصفية الحراسة التي فرضت على أصحابها وتجريدهم من أموالهم وممتلكاتهم وحصر صراحتهم المالية في نطاق التعويض الإجمالي لاعتبارات اقتضتها مصلحة الدولة بحفاظة على نظامها العام وحماية لأهدافها ، إلا أن القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ إذ نص في الفقرة السادسة من المادة الأولى منه على أن "يجوز لكل شخص من هؤلاء الأشخاص — الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ أن يحتفظ بمسكنه الخاص الذي يشغله ( فيلا ) والذي كان مملوكا له . وإذا كان له مسكن خاص آخر ( فيلا ) ولم يتم التصرف فيه جاز له أن يحتفظ به أيضا بشرط ألا يزيد ما يحتفظ به في مدينة واحدة على مسكن خاص واحد . وتقدر قيمة المسكن الخاص وفقا لأحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه . وتستزل قيمته من مقدار التعويض المستحق له . وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يتجاوز مجموع قيمة المساكن الخاصة التي تسلم إليه مقدار التعويض المستحق طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه . " ، فقد دل على أن المشرع رأى لاعتبارات قدرها أن يستثنى من بين الأملاك التي تؤول ملكيتها إلى الدولة المسكن الخاص الذي يحتفظ به من آلت إليها أمواله وأملكه بشرط أن يكون شاغلا له فعلا بالسكنى ، ولما كان الثابت أن المطعون عليه الثالث سبق أن أخطر الحراسة العامة في ١١/١/١٩٦٤ باحتفاظه بالفلا الواقعة عند الكيلو ١٨ طريق الاسكندرية مرسى مطروح لتكون سكنا خاصا له ، لكنه لما عاد وأخطر مدير إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة — الطاعن — في ١٦/٤/١٩٦٨ بدو له عن اختياره السابق واحتفاظه بالفلا محل النزاع الكائنه بمنطقة العجمي فإنه لم يكن يشغلها بسكناه الخاصة بل كان قد تخلى عنها من قبل وأجرها إلى المطعون عليه الثاني بقدر تاريخه ١/٨/١٩٦٥ ، وبذلك يقتضى شرط الاحتفاظ بالمسكن الخاص الذي تستلزمه الفقرة السادسة من المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ السالف ذكرها ولا يحق للمطعون عليه الثالث الاحتفاظ بالفلا المذكورة لأن ملكيتها قد آلت إلى الدولة تنافا للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ويكرن عقد الإيجار المشار إليه قد ورد على ملك الغير وغير نافذ في حق الطاعن

وخالفه الخالص — المطعون عليها الأولى التي اشترت منه العقار — ولا محل لما ذهب إليه لحكم المطعون فيه من توافر شرط الأشغال تأسيساً على أنه ثبت من محضر تسليم العقار للمطعون عليها الأولى المؤرخ ١٩٦٧/٧/١٣ أن المطعون عليه الثاني وجد فيها وقرر أنه يستأجرها من المطعون عليه الثالث ، ذلك أن عبارة الفقرة السادسة من المادة الأولى صالفة الذكر صريحة في أن من يستفيد من الاستثناء الذي قرره هو الشخص الذي آلت أمواله وممتلكاته إلى الدولة ويشغل المسكن الخاص بنفسه وليس المستأجر منه وذلك حتى لا يجرّد ذلك الشخص من مسكنه ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث أسباب الطعن الأخرى .

وحيث إن الموضوع صاخ للفصل فيه ، ولما تقدم فإنه يمين تأييد الحكم المستأنف .

## جلسة ٢٨ من مارس ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين وعضوية  
السادة 'المستشارين : جلال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس ، صلاح الدين يونس ومحمد  
وجدى عبد الصمد .

(١٧٢)

الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٤٥ القضائية :

إيجار " إيجار الأماكن " . حكم " الطعن في الحكم " .

قضاء المحكمة الابتدائية بتخفيض الأجرة بناء على طعن المستأجر . استئناف المالك فـ إذا  
الحكم . عدم : واؤ التضاء بزيادته الأجرة عن القيمة التي حددتها اللجنة .

إذا كان الطاعنان - المستأجران - قد طعنوا على قرار لجنة تقدير الإيجارات  
الذي حدد أجره كل من شققي الزراع بمبلغ ٤ ج و ٦٦٦ مليم وطلب تخفيضها ، ولم  
يطعن عليه المطعون ضده - المالك - فأصبح نهائيا بالنسبة له ، وكان الحكم  
الابتدائي قضى بتخفيض الأجرة إلى مبلغ ٣ ج و ٥٢٢ مليم لصالح الطاعنين فاستأنفه  
المطعون ضده طالبا إلغاء لبطلانه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ تجاوز الأجرة  
التي حددتها اللجنة ورفعها من ٤ ج و ٦٦٦ مليم إلى ٥ ج و ٨٣٠ مليم فإنه يكون قد  
عدل قرار لجنة تقدير الإيجارات لصالح المطعون ضده الذي لم يطعن عليه وخالف  
بذلك نص المادة ٢١٨ من قانون المرافعات التي تنص على أنه لا يفيد من الطعن  
إلا من رفعه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .



وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن المطعون ضده يملك منزلا بمدينة سوهاج مكونا من شقتين يستأجر كل من الطاعنين شقة منهما — وقد قدرت لجنة الإيجارات أجرة كل من الشقتين بمبلغ ٤,٦٦٦ ج فأقام الطاعن الأول الدعوى رقم ١١٦٣ سنة ١٩٦٩ مدنى سوهاج الابتدائية طعنا على هذا القرار طالبا تقدير الأجرة بواقع ٣ جنيهات شهريا واختصم في دعواه المطعون ضده والطاعن الثاني . بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٨ نذبت المحكمة خيرا لتقدير الأجرة لكل من شقتي النزاع . وبعد أن قدم الخبير تقريره قرر الطاعن الأول بترك الخصومة في الدعوى . بتاريخ ١٩٧١/٢/٤ حكمت المحكمة بإثبات تركه الخصومة . إلا أن الطاعن الثاني قدم طلبا لتجديد الدعوى باعتبار أنه لم يعلن بطلب ترك الخصومة ولم يقبله وطلب الحكم باعتماد الأجرة التي أوردتها الخبير في تقريره . بتاريخ ١٩٧١/٤/٢٩ حكمت المحكمة باعتبار الحكم الصادر بجلسة ١٩٧١/٢/٤ كأن لم يكن بالنسبة للطاعن الثاني وبتخفيض الأجرة لكل من الشقتين إلى مبلغ ٣,٥٢٢ ج . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١١ سنة ٤٦ قى سوهاج ودفع ببطلان الحكم المستأنف . بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٠ رفضت المحكمة الدفع ونذبت خيرا لتقدير أجرة كل من شقتي النزاع ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ١٩٧٤/٢/١١ بتقدير إيجار كل من الشقتين بمبلغ ٥,٨٣٠ ج . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لمظهره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهض الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ذلك أن الحكم رفع الأجرة التي حددتها قرار لجنة تقدير الإيجارات من ٤,٦٦٦ ج إلى ٥,٨٣٠ ج في حين أن المطعون ضده لم يطعن على هذا القرار ، فلا يجوز للمحكمة الاستئناف أن تتجاوز الأجرة التي حددتها اللجنة .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الطاعنين طعنا على قرار لجنة تقدير الإيجارات الذي حدد أجرة كل من شقتي النزاع بمبلغ ٤,٦٦٦ ج وطلبا تخفيضها

ولم يطعن عليه المطعون ضده فأصبح نهائيا بالنسبة له ، وإذا كان الحكم الابتدائي قضى بتنفيذ الأجرة إلى مبلغ ٣,٥٢٢ ج لصالح الطاعنين ، فاستأنفه المطعون ضده طالبا إلغاءه لإبطلانه ، فإن الحكم المطعون فيه إذا تجاوز الأجرة التي حددتها اللجنة ورفعها من ٤ ج و ٦٦٦ مليم إلى ٥ ج و ٨٣٠ مليم فإنه يكون قد عدل قرار لجنة تقدير الإيجارات لصالح المطعون ضده الذي لم يطعن عليه وخالف بذلك نص المادة ٢١٨ من قانون المرافعات التي تنص على أنه لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ، ومن ثم يتعين نقض الحكم دون حاجة لبحث بقى أسباب الطعن .

---

## جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين وهضوية السادة  
المستشارين : جلال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس ، صلاح الدين يونس ومحمد  
وجدى عبد الصمد .

( ١٧٣ )

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٥٠٥ القضائية :

رسوم "رسم الدمغة" ، ضرائب ، شركات ، موطن .

خضوع أسهم الشركات الأجنبية لرسم الدمغة . مناهة . مقر الشركة . المقصود به . لا محل  
لأعمال المادة ٥٣ مدني بشأن الموطن .

النص في المادة الأولى من الفصل الثالث للجدول رقم ٢ الملحق بالقانون  
رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٢ على أن "مع  
عدم الإخلال بالإعفاءات المقررة بقوانين خاصة تخضع السندات أيا كانت جهة  
إصدارها وجميع أسهم الشركات الأجنبية المنتمية بجنسية الجمهورية العربية  
المتحدة لرسم دمغة سنوي ومقداره إثنان في الألف من قيمتها إذا كانت مقيمة  
في البورصة ... وفيما يتعلق بتطبيق رسم الدمغة المذكور تعد في حكم الشركة المصرية  
( أولا ) كل شركة أجنبية يكون مقرها الجمهورية العربية المتحدة ولو كانت  
أعمالها تتناول بلادا أخرى . ( ثانيا ) كل شركة أجنبية يكون غرضها الوحيد  
أو غرضها الرئيسي استثمار منشأة في الجمهورية العربية المتحدة ولو كان مقرها  
في الخارج " يدل على أن المقصود بمقر الشركة هو مركزها الرئيسي وإن الشركة  
الأجنبية التي تعد في حكم الشركة المصرية من حيث الخضوع لضريبة الدمغة هي  
الشركة التي يكون مركزها الرئيسي في مصر ولو كانت أعمالها تتناول بلادا أخرى  
أو الشركة التي يكون غرضها الوحيد أو الرئيسي استثمار منشأة في مصر ولو كان  
مركزها في الخارج ولا يغير من هذا النظر النص في المادة ٥٣ من القانون المدني  
في فقرتها الرابعة من أن " للشخص الاعتباري موطن مستقل ويعتبر موطنه المكان



الذى يوجد فيه مركز إدارته والشركات التى يكون مركزها الرئيسى فى الخارج ولها نشاط فى مصر يعتبر مركز إدارتها بالنسبة إلى القانون الداخلى المكان الذى توجد فيه الإدارة المحلية " ذلك أن هذا النص إجرائى يتعلق بـ وطن الشركات ويبان المحكمة المختصة بنظر الدعاوى التى ترفع عليها وهى ما يقابل المادة ٥٢ من قانون المرافعات الحالى ، ولو قصد المشرع فى قانون الدمغة الإدارة المحلية للشركة الواردة فى نص المادة ٥٣/٤ من القانون المدنى لما كان فى حاجة إلى إيراد نص الفقرة الثانية من المادة الأولى سالفة البيان باعتبار أن الفقرة الأولى تشملها كما أن تقسيم المقر بالمكان الذى توجد فيه الإدارة المحلية يتعارض مع ما جاء فى الفقرة الثانية ذاتها إذ لا يتصور أن يكون غرض الشركة الأجنبية أو الرئيسى هو استثمار منشأة فى مصر وتكون إدارتها المحلية فى الخارج .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتمثل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ١٤٢٢ سنة ١٩٦٧ مدنى القاهرة الابتدائية تطلب فيها الحكم بعدم استحقاق رسم دمغة على أسهم رأسمالها وإلزام مصلحة الضرائب برد مبلغ ٤٥٦٩ جنيها و ٢٥٠ مليا قيمة ما حصلت من رسوم دمغة على هذه الأسهم بغير وجه حق عن المدة من أكتوبر سنة ١٩٦٦ حتى آخر ١٩٦٨ . وبتاريخ ١٩/٤/١٩٦٩ قضت المحكمة برد مبلغ ٢٨٢٩ جنيها و ١٠٠ مليا باعتبار أن المطعون ضدها لم تقدم ما يدل على سداد باقى المبلغ المطالب به . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٥٦ سنة ٨٦ ق كما استأنفته المطعون ضدها بالاستئناف رقم ١٢٣٥ سنة ٨٦ ق . أمرت المحكمة بضم الاستئنافين ليصدر فيها حكم واحد . وبتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٧ حكمت المحكمة برفض الاستئناف الأول وفى الاستئناف الثانى بتعديل الحكم المستأنف إلى

مبلغ ٤٥٦٥ جنيهًا ٢٠٠ ملجم طمعت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بال : ول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، ذلك أن الحكم أقام قضاءه بعدم خضوع أسهم رأسمال المطعون ضدها لرسم الدمغة استنادا إلى أن هذه الأسهم قد صدرت في الخارج وغير مصرح به - اولها في مصر في حين أن القانون لم يكتف في فرض رسم الدمغة على الأوراق المالية بضابط الجنسية وإنما أخذ بجانب ذلك بضابط المقر والغرض من قيام الشركة ففرضه على كل شركة أجنبية يكون مقرها بجمهورية مصر العربية ولو كانت تتناول أعمالها بلادا أخرى وعلى كل شركة أجنبية يكون غرضها الوحيد أو الرئيسى استثمار منشأة في جمهورية مصر العربية ولو كان مقرها بالخارج ومركز إدارة الشركة قد يتعدد بتعدد أمكنة النشاط وبالنسبة للشركات التى يكون مركزها الرئيسى في الخارج ولها نشاط في مصر يعتبر مركز إدارتها بالنسبة إلى القانون الداخلى المكان الذى توجد فيه الإدارة المحيية طبقا للمادة ٥٣/٤ من القانون المدنى .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن النص في المادة الأولى (١) من الفصل الثالث للجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ سنة ١٩٥١ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٤ سنة ١٩٦٢ على أن "مع عدم الإخلال بالإعفاءات المقررة بقوانين خاصة تخضع السندات أيا كانت جهة إصدارها وجمع أسهم الشركات المتمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة لرسم دمغة سنوى ومقداره اثنان في الألف من قيمتها إذا كانت مقيدة في الورصة ... وفيما يتعلق بتطبيق رسم الدمغة المذكور تعد في حكم الشركة المصرية (أولا) كل شركة أجنبية يكون مقرها الجمهورية العربية المتحدة ولو كانت أعمالها تتناول بلادا أخرى . (ثانيا) كل شركة أجنبية يكون غرضها الرئيسى استثمار منشأة في الجمهورية العربية المتحدة ولو كان مقرها في الخارج " يدل على أن المقصود بمقر الشركة هو مركزها الرئيسى ، وأن الشركة الأجنبية التى تعد في حكم الشركة المصرية من حيث الخضوع لضريبة الدمغة هى الشركة التى يكون مركزها



الرئيسي في مصر ولو كانت أعمالها تتناول بلاداً أخرى أو الشركة التي يكون غرضها الوحيد أو الرئيسي استثمار منشأة في مصر ولو كان مركزها في الخارج ولا يغير من هذا النظر النص في المادة ٥٣/٤ من القانون المدني في فقرتها الرابعة من أنه "للشخص الاعتباري موطن مستقل ويعتبر موطنه المكان الذي توجد فيه مركز إدارته والشركات التي تكون مركزها الرئيسي في الخارج ولها نشاط في مصر يعتبر مركز إدارتها بالنسبة إلى القانون الداخلي المكان الذي توجد فيه الإدارة المحلية ذلك أن هذا النص إجماعي يتعلق بمواطن الشركات وبيان المحكمة المختصة بنظر الدعاوى التي ترفع عليها وهو ما يقابل المادة ٥٢ من قانون المرافعات الحالي ، ولو قصد المشرع في قانون الدمغة بالتمرير الإدارة المحلية للشركة الواردة في نص المادة ٥٣/٤ من القانون المدني لما كان في حاجة إلى إيراد نص الفقرة الثانية من المادة الأولى سالفة البيان باعتبار أن الفقرة الأولى تشملها كما أن تفسير المقر بالمكان الذي توجد فيه الإدارة المحلية يتعارض مع ما جاء في الفقرة الثانية ذاتها إذ لا يتصور أن يكون غرض الشركة الأجنبية الوحيد أو الرئيسي هو استثمار منشأة في مصر ويكون إدارتها المحلية في الخارج ، وإذا كان ذلك وكانت المادة ٤٣ (ب) من القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦٣ الخاص بشروط الترخيص لوزير الصناعة في التعاقد مع شركة بأن أميركان والمؤسسة المصرية العامة للبتروك في شأن البحث عن البترول بمياه خليج السويس على أن تكون بأن أميركان خاضعة لقوانين الولاية التي تأسست فيها فيما يتعلق بكيانها القانوني أو تأسيسها وتنظيمها وعقد تأسيسها ولائحتها الأساسية وملكية أسهم رأس مالها وإدارة أعمالها وحقوق ملكيتها وقد اتخذت مركزها الرئيسي في مدينة ويلينجتون بمقاطعة نيوز كاسل بولاية ديلاوير بالولايات المتحدة الأمريكية وستقوم بتنفيذ الاتفاقية عن طريق فرع لها مسجل في الجمهورية العربية المتحدة وأسهم رأس مال الشركة الموجودة بأكملها في الخارج لا يجوز مداؤها في ج.م.ع ولا يجوز تقديمها للاكتاب العام" مما مفاده أن المركز الرئيسي للشركة المطعون ضدها يوجد في خارج جمهورية مصر العربية ، وكانت محكمة الموضوع قد انتهت في حدود سلطتها التقديرية إلى أن غرض الشركة المطعون ضدها الوحيد أو الرئيسي - وهي شركة أجنبية - ليس استثمار منشأة في جمهورية مصر استناداً إلى "ما نص عليه في شهادة التأسيس



التي تقدمت الشركة بصورة منها لم تطعن عليها مصلحة الضرائب من أن للشركة أغراضا متباينة في القيام بأعمال الفحم وغيره من المعادن والحديد في الولايات المتحدة أو أية دولة أجنبية فإن الحكم المطعون فيه يكون قد طبق صحيح القانون .

وحيث إن الطاعنة تنعى السبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ذلك أن الحكم استخلص من المادة ٣٤ ب من القانون ١٥٤ سنة ١٩٦٣ والقانون ٥٨ سنة ١٩٦٤ أن المركز الرئيس للشركة خارج جمهورية مصر ورتب على ذلك أنها لا تعد في حكم الشركة المصرية في تطبيق رسم الدفعة على أسهمها في حين كان يتعين على المحكمة بحث ما إذا كان للشركة إدارة محلية في جمهورية مصر لأن توافر هذا الشرط هو الذي يترتب عليه خضوع أسهمها لرسم الدفعة كما أن المحكمة لم تحقق مدى توافر الشرط الثاني المتعلق بغرض الشركة الوحيد أو الرئيسي مما يجعل الحكم المطعون فيه مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود بما سبق الرد به على السبب الأول من أن المقصود بمقر الشركة الواردة في المادة ١ من الفصل الثالث للجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ سنة ١٩٥١ هو مركزها الرئيس وليس الإدارة المحلية وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن المركز الرئيسى للمطعون ضدها يقع بالخارج فلا حاجة به لتحقيق ما إذا كان لها إدارة محلية بجمهورية مصر العربية وإذا انتهى الحكم — على ما تقدم في الرد على السبب الأول — إلى أن غرض الشركة الرئيسى أو الوحيد ليس استثمار منشأة في جمهورية مصر العربية واستند في ذلك إلى أسباب تحمته فإن النعي عليه بالقصور في التسبيب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٨ من مارس ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين وعضوية السادة  
المستشارين جلال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس ، صلاح الدين يونس ومحمد وجدى عبدالصمد

( ١٧٤ )

الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٥٥ القضائية :

اختصاص . شركات . تأميم . تحكيم . نظام عام .

مساهمة الحكومة بحصة في رأسمان الشركة . أثره . اعتبارها من شركات القطاع العام . المنازعة  
التي تنشأ بينها وبين الحكومة . اختصاص هيئات التحكيم بنظرها . تعاق ذلك بالنظام العام . .

نصت المادة ٤ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات  
العامة وشركات القطاع العام المعمول به في ١٥/٨/١٩٦١ والذي حل محله القانون  
رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ على أن تعتبر من شركات القطاع العام الشركات القائمة  
وقت العمل بهذا القانون التي يساهم فيها شخص عام أو أكثر مع أشخاص خاصة  
أو يمتلك جزءا من رأسمالها دون حاجة إلى صدور قرار رئيس الجمهورية المشار  
إليه في المادة ٢٣ بند ٢ من القانون المرافق باعتبارها كذلك ، وإذا كانت  
الطامنة من الشركات التي خضعت للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المعمول به في  
٢٠/٧/٦١ والذي قرر مساهمة الحكومة بحصة لا تقل عن ٥٠٪ في رأس مال  
الشركة المطعون ضدها فإنها تعتبر من شركات القطاع العام ، وإذا كانت كل من  
المادة ٦٦ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ والمادة ٦٠ من القانون رقم ٦٠  
لسنة ١٩٧١ تنص على اختصاص هيئات التحكيم دون غيرها بنظر كل  
نزاع بين شركة قطاع عام وجهه حكومي وهو اختصاص من النظام العام لا يجوز  
الاتفاق على مخالفته ، وكانت الدعوى المطروحة تتضمن منازعة بين شركة  
قطاع عام وجهه حكومي فان هيئة التحكيم تختص وحدها بنظرها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن الشركة الإبطالية « إيرى » كانت تمتلك أسهم الشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات ثم صدر القانون ١٩٦١/١١٨ بتأميم ٥٠ ٪ من أسهم رأسمالها وإذا قدرت مأمورية الضرائب المختصة أرباحها ووعاء القيم المنقولة وفوائد التوزيعات المستحقة عن السنوات من ١٩٦١ إلى ١٩٦٤ قد اعتبرت وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها بتعديل الأرباح ووعاء القيم المنقولة وبأيلولة مبالغ ٤٥٨٩٠ ج و ٤٩٧ مليا إلى الدولة طبقا للمادة ٢٨ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ وبعدم اختصاصها بنظر النزاع حول الفوائد . طعن مصلحة الضرائب والمطعون ضده على هذا القرار الأدنى ، بمنازعة التحكيم رقم ٣٣٩٦ سنة ١٩٦٩ والثانى بالدعوى رقم ٣٤٧٦ سنة ١٩٦٩ تجارى القاهرة الابتدائية — وبتاريخ ١١/٤/١٩٧٠ حكمت هيئة التحكيم بإحالة الدعوى باتفاق الطرفين إلى محكمة القاهرة الابتدائية لنظرها مع الدعوى رقم ٣٤٧٦ سنة ١٩٦٩ وتفيد طعن مصلحة الضرائب برقم ٣٨٤٠ سنة ١٩٧٠ تجارى القاهرة الابتدائية . وبتاريخ ١٠/١١/١٩٧٠ قررت المحكمة ضم الطعنين ليصدر فيما حكم واحد وبتاريخ ١٥/١٢/١٩٧٠ حكمت المحكمة بنسب خير لأداء المهمة الميمنة بمنطوق هذا الحكم . وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وحكمت بتاريخ ١٠/١/١٩٧٢ بتعديل قرار اللجنة المطعون فيه . وبعدم أيلولة مبلغ ٢٦٠٢٥٥ جنيه ٤٩٧٠ مليم إلى خزينة مصلحة الضرائب واعتباره ديناً للساهمين على الشركة ، استأثقت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٥ سنة ٩٠ ق القاهرة ، ودفعت بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر النزاع وباختصاص هيئة التحكيم بالفصل فيه . بتاريخ ١٩/٥/١٩٧٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن



مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبطلت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ذلك أنه قضى بعدم اختصاص هيئة التحكيم بنظر النزاع استنادا إلى أن الشركة المطعون ضدها هي من شركات الاقتصاد المختلط وليست من شركات القطاع العام في حين أن هذه الشركة كانت مؤمنة بنسبة ٥٠ ٪ من رأسمالها لدى صدور القانون رقم ٣٢ سنة ١٩٦٦ وبذلك تعتبر من شركات القطاع العام التي تخضع لأحكامه فتختص هيئة التحكيم بنظر النزاع يقع بينها وبين أية جهة كروية وهو اختصاص من النظام العام .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن المادة ٤ من القانون رقم ٣٢ سنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام المعمول به في ١٥/٨/١٩٦٦ وقبل إلغائه بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ تنص على أن "تعتبر من شركات القطاع العام الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون التي يساهم فيها شخص عام أو أكثر مع أشخاص خاصة أو يمتلك جزءا من رأس مالها دون حاجة إلى صدور قرار رئيس الجمهورية المشار إليه في المادة ٣٣ بند ٢ من القانون المرافق باعتبارها كذلك"، وإذا كانت الطاعة من الشركات التي خضعت للقانون رقم ١١٨ سنة ١٩٦١ المعمول به في ٢٠/٧/١٩٦١ والذي قرر مساهمة الحكومة بحصة لا تقل عن ٥٠ ٪ في رأس مال الشركة المطعون ضدها فلأنها تعتبر من شركات القطاع العام ، وإذا كانت كل من المادة ٦٦ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ والمادة ٦٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ تنص على اختصاص هيئات التحكيم دون غيرها بنظر كل نزاع بين شركة قطاع عام وجهة حكومية وهو اختصاص من النظام العام لا يجوز الاتفاق على مخالفته ، وكانت الدعوى المطروحة تتضمن مازمة بين شركة قطاع عام وجهة حكومية فإن هيئة التحكيم تختص وحدها بنظرها وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف  
وبعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى .

### لذلك

تقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وحكت في الاستئناف رقم ١٩٥  
لسنة ٩٠ ق القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص المحكمة الابتدائية  
بنظر الدعوى رقم ٣٤٧٦ لسنة ١٩٦٩ ، ٣٨٨٠ لسنة ١٩٧٠ القاهرة الابتدائية  
وألزمت المظعون ضدها المصروفات عن درجتى التقاضى ومصروفات هذا  
الظعن وعشرين جنبا مقابل أتعاب المحاماه .

## جلسه ٢٨ من مارس ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين وعضوية السادة المستشارين جلال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس ، صلاح الدين يونس ومحمد وجدى عبد الصمد.

( ١٧٥ )

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٦ القضائية :

( ٢٤١ ) ضرائب ، "الإيراد العام" .

١ — التصرفات الصادرة من الممول إلى زوجته أو فروعه أو أصوله خلال السنة الخاصة للضريبة العامة على الإيراد والخمس سنوات السابقة عليها . الاحتجاج بها قبل مصلحة الضرائب . شرطه . أن يثبت المتصرف إليه دفع مقابل التصرف بدعوى مستقلة . لا عبء بما تقرره لجنة الطعن عند بحث النشاط التجارى للمول .

٢ — عدم اعتداد مصلحة الضرائب بالتصرفات الصادرة من الممول إلى زوجته عند ربط الضريبة العامة على الإيراد . تمسك المصلحة أمام لجنة الطعن والمحكمة بأعمال حكم المادة ٢٤ مكرر "٤" من القانون ٩٩ سنة ٩٤٩ . لا يعد طلبا جديدا .

١ — مؤدى نص المادة ٢٤ مكررا ٤ من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ يفرض ضريبة عامة على الإيراد المضافة بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٥١ والمعملة بالقانون ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ ، أن المشرع اتخذ من السنة الخاصة للضريبة والخمس سنوات السابقة عليها فترة ريبة بحيث لا تحتاج مصلحة الضرائب بالتصرفات الصادرة من الممول إلى زوجته أو فروعه أو أصوله إلا إذا قام المتصرف إليه بإثبات العوض بدعوى مستقلة ، ولا يغير من هذا النظر أن تكون لجنة الطعن فيما يتعلق بالنشاط التجارى قد اعتبرت المنشأة شركة بين المطعون ضده وزوجته ذلك أن نص المادة المذكورة يحكم ورودها في قانون الضريبة العامة على الإيراد فإنه يكون مقصورا على هذه الضريبة وحدها ولا يمتد إلى ضريبة أخرى إلا بنص خاص وقد خلت نصوص القانون الخاص بضريبة الأرباح التجارية من نص مماثل .

٢ — إذ كان الثابت من الأوراق أن عدم اعتداد مصلحة الضرائب بالتصرف الصادر من المطعون ضده لزوجته إنما كان تطبيقا لحكم المادة ٢٤ مكرر ٤ من



القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ . فإن ما أثارته أمام لجنة الطعن أو محكمة الموضوع من وجوب تطبيق المادة المذكورة لا يعد طلبا جديدا يتمتع عليها إبداءه بل مجرد إشارة إلى نص القانون الواجب التطبيق تأييدا لوجهها في ربط الضريبة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن مأمورية ضرائب الموسيقى قدرت صافي إيرادات المطعون ضده بمبلغ ٣٧٧٢ ج عن سنة ١٩٦٥ و بمبلغ ١٧٧٥ ج عن سنة ١٩٦٦ ، وإذا اعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٧٢/٤/٩ برفض ما طلبته مأمورية الضرائب من أعمال المادة ٤/٢٤ من قانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ وبتخفيض صافي الإيراد إلى مبلغ ٩٧٣ ج و ٥٠٠ مليم عن سنة ١٩٦٥ وإلى مبلغ ٤٠٠ ج و ٥٠٠ مليم عن سنة ١٩٦٦ فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٧٢ تجاري شمال الداهرة الابتدائية طاعنا على هذا القرار طالبا بإلغاء القرار المطعون فيه فيما قضى به من رفض طلب المأمورية تطبيق حكم المادة ٤/٢٤ من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ والحكم بانطباقها على الممول وبتأييد تقدير المأمورية لصافي إيراده العام من سنتي ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ واحتياطيا بإلغاء القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى لجنة الطعن لاتخاذ الإجراءات في مواجهة الممول — وبتاريخ ١٩٧٢/١١/٣٠ حكمت المحكمة بتأييد قرار اللجنة المطعون فيه . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠٥ لسنة ٩٠ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٧٠/١١/١٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك نقول الطاعنة إن الحكم أقام قضاءه بعدم تطبيق المادة ٢٤ مكررا ٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ على أن مأمورية الضرائب لم تخطر المطعون ضده بذلك في النموذجين ٥ ، ٦ ضريبة عامة مما لا يجعل لها الحق في إثارة هذا النزاع الأول مرة أمام اللجنة وأن لجنة الطعن قامت باعتماد الشركة مناصفة بين الممول وزوجته بالنسبة للنشاط التجاري الأمر الواجب أخذه في الاعتبار عند تحديد الإرادة العام في حين إن القانون لم يتضمن نصا يوجب على مصلحة الضرائب ذكر مواد القانون التي تستند إليها في ربط الضريبة بالنموذجين ٥ ، ٦ ضريبة عامة على الإرادة كما أن صدور قرار من لجنة الطعن بشأن النشاط التجاري يقضى بالاعتداد بالتصرف الصادر من الممول لزوجه لا أثر له في نطاق الضريبة العامة على الإرادة لأن عدم الاعتداد بهذا التصرف في نطاق هذه الضريبة الأخيرة مقرر بنص خاص لا مثيل له في نطاق الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

وحيث إن هذا النعى في محمله ذلك أن النص في المادة ٢٤ مكررا ٤ من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بقرض ضريبة عامة على الإرادة المضافة بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٥١ والمادة ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ على أن "لا تسرى على مصلحة الضرائب فيما يتعلق بربط الضريبة التصرفات التي تكون قد تمت بين الأصول والفروع أو بين الزوجين خلال السنة الخاضعة لإرادتها للضريبة والسنوات الخمس السابقة عليها سواء أكانت تلك التصرفات بعوض أم بغير عوض وسواء انصبت على أموال ثابتة أو متقولة . على إنه إذا كان التصرف بعوض جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر للقضاء ليقيم أدليل على دفع العوض وفي هذه الحالة يرد إليه فرق الضريبة . . . " يدل على أن المشرع اتخذ من السنة الخاضعة للضريبة والخمس سنوات السابقة عليها فترة رية بحيث لا تحتاج مصلحة الضرائب بالتصرفات الصادرة من الممول إلى زوجته أو فروع أو أصوله ، إلا إذا قام المتصرف إليه بأبواب دفع العوض بدعوى مستقلة ، وإذا كان ذلك وكان البات من الأوراق إن عدم اعتداد مصلحة الضرائب بالتصرف الصادر من المطعون ضده لزوجه إنما كان تطبيقا لحكم المادة ٢٤ مكررا ٤ من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ سالفه

البيان فإن ما أثارته أمام لجنة الطعن أو محكمة الموضوع من وجوب تطبيق المادة المذكورة لا يعد طالبا جديدا يتمتع عليها ابتداء بل مجرد اشارة إلى نص القانون الواجب التطبيق تأييدا لنهجها في ربط الضريبة ، ولا يغير من هذا النظر أن تكون لجنة الطعن — فيما يتعلق بالنشاط التجاري — قد اعتبرت المنشأة شركة بين المطعون ضده وزوجته ذلك أن نص المادة ٢٤ مكررا ٤ من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ سالف الذكر يحكم وروده في قانون الضريبة العامة على الأرباح التجارية من نص مماثل وإذا كان على هذه الضريبة وحدها ولا يمتد إلى أية ضريبة إلا بنص خاص وقد خات نصوص القانون الخاص بضريبة الأرباح التجارية من نص مماثل وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النص وجرى في قضائه على أن "وحيث إنه بالنسبة لطلب المستأنف تطبيق المادة ٢٤ / ٤ مكرر على المستأنف عليه لمحاسبته عن نصيب زوجته في الأرباح التجارية ضمن إرادته العام في سقي النزاع فهذا في غير محله لأن المأمورية لم تخطر به ذلك بالتودجين ٥ ، ٦ ضريبة عامة والصحيح في القانون ما ذهبت إليه لجنة الطعن فانه لاحق للأمورية في ذلك لعدم اخطار المستأنف عليه بالتودجين المذكورين لأن هذا الاجراء أساسى وعدم اتخاذه لا يجعل للأمورية الحق في أن تثير مثل هذا النزاع لأول مرة أمام اللجنة فضلا عن ذلك فإن لجنة الطعن بالنسبة للنشاط التجاري الخاص بهاتين السنتين قامت باقتاد الشركة متناصفة بين الممول وزوجته ، وهذا الذي انتهت إليه اللجنة واجب الاعتبار والأخذ به عند تحديد الأرباح العام بحاسب المستأنف عليه بنصف الأرباح في إرادته العام " فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .



## جلسة ٢٩ من مارس ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة : مصطفى كمال سليم وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد سيف الدين سابق ، محمد عبد الحالى البغدادى ، سليم عبد الله سليم ومحمد عبد العزيز الهندى .

(١٧٦)

الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٤٤ القضائية :

دعوى . دفع . محكمة الموضوع . بطلان . استئناف .

تقدير مدى الجدل في طلب إعادة الدعوى للمرافعة . من سلطة محكمة الموضوع . وجوب تمكين  
الخصوم من إبداء دفاعهم بالرد على ما يثار في الدعوى بعد حجزها للمحكم من دفع جديده . مثال  
بشأن الدفع ببطلان الصحيفة وباعتبار الاستئناف كأن لم يكن .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير مدى الجدل في الطلب الذي يقدمه  
الخصوم بغية إعادة الدعوى إلى المرافعة هو من الأمور التي تستقل بها المحكمة  
الموضوع ، إلا أن ذلك مرهون بأن تكون المحكمة قد مكنت الخصوم من إبداء  
دفاعهم وأتاحت لهم الفرصة للرد على ما يثار في الدعوى — بعد حجزها للمحكم —  
من دفع جديدة تحقيقاً لمبدأ المواجهة بينهم ومراعاة للقواعد الأساسية التي تكفل  
عدالة التقاضى . وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه وأوراق الطعن  
أن طرفي الخصومة طلبا بجلسة ١٨/٤/١٩٧٤ حجز الاستئناف للحكم مع تقديم  
مذكرات فقررت المحكمة إصدار حكمها بجلسة ١٩/٥/١٩٧٤ رخصت لن يشاء  
من الطرفين بتقديم مذكرات في عشرة أيام دون أن تمدد موعداً لكل من  
الطرفين ليقدّم مذكرته في خلاله حتى تتاح الفرصة للتأخر للرد عليه ، وكان  
المطعون ضده قد تقدم بمذكرة صلت صورتها للطاعن في ٢٧/٤/١٩٧٤ — قبل  
انقضاء الأجل المحدد لتقديم المذكرات يوم واحد — تضمنت لأول مرة دفعا  
ببطلان إعلان صحيفة الاستئناف وآخر باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، فطلب  
الطاعن في ٤/٥/١٩٧٤ إعادة الدعوى إلى المرافعة ليتمكن من الرد على هذين  
الدفعين ، غير أن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب ثم عولت في قضائها على ما دفع

به المطعون ضده في مذكرته المشار إليها فحكمت بقبول اندفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن ، فانها بذلك تكون قد صادرت حق الطاعن في الرد على ما أتير في الدعوى من دفع جديد مما يعد إخلالا بمبدأ المواجهة بين الخصوم وخروجاً على القواعد الأساسية التي تكفل عدالة التقاضي ، ويكون الحكم المظنون فيه قد شابه البطلان لإخلاله بحق الدفاع .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المظنون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى ٢٥٣٢ سنة ١٩٧٢ مدنى كلى الاسكندرية بطلب الحكم بالزام البنك المطعون ضده بصفته مصفياً لبنك الأراضى بأن يؤدي له مبلغ ٣٨٨ جنيهاً و ٦٤٤ ملياً وبتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٥ قضت المحكمة بسقوط الدعوى بالتقادم ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف ٩٦١ سنة ٢٩ ق الاسكندرية طالباً الغاء وانقضاء نه بطلانيته — و بجلسته ١٩٧٤/٤/١٨ قررت المحكمة حجز الاستئناف للحكم بجلسته ١٩٧٤/٥/١٩ وصرحت بمذكرات لمن يشاء في عشرة أيام — قدم المطعون ضده مذكرة سلمت صورتها للطاعن في ١٩٧٤/٤/٢٧ تضمنت دفعين ببطلان إعلان صحيفة الاستئناف وباعتباره كأن لم يكن ، فقدم الطاعن في ١٩٧٤/٥/٤ طلباً بإعادة الدعوى إلى المرافعة حتى يتمكن من الرد على هذين الدفعين ، وبتاريخ ١٩٧٤/٥/١٩ حكمت المحكمة باعتبار الاستئناف كان لم يكن — طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، ودفع المطعون ضده ببطلان الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض هذا الدفع وبنقض الحكم المطعون فيه ، وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لظهور وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع ببطلان الطعن المبدى من المطعون ضده أن إعلانه بتقرير الطعن وقع باطلاً بمقولة أنه أعلن إليه بناحية شاعري طلعت حرب وعمود

عزى بقسم العطارين بالاسكندرية (مقر بنك الأراضى) حين أنه كان يتعين طبقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ١٣ من قانون المرافعات إعلانه في مركز إدارة البنك العقارى المصرى بشارع المشهدى رقم ١١ بالقاهرة .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أنه لما كان المطعون ضده قد حضر وقدم مذكرة بدفاعه في الميعاد القانونى ، فانه — وعلى ما جرى قضاء هذه المحكمة — لا يجوز له التمسك بالبطلان لعيب شاب بإجراء الإعلان أيا كان وجه الرأى فيه ، طالما أنه لم يبين وجه مصلحته في ذلك .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن ما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه الاخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول أن المحكمة قررت حجز الاستئناف للحكم بجلسته ١٩٧٤/٥/١٩ وأذنت بمذكرات لمن يشاء في عشرة أيام وقد سلمه المطعون ضده مذكرة في اليوم الأخير من الميعاد المحدد لتقديم المذكرات دفع فيها ببطلان إعلان صحيفة الاستئناف وباعتباره كأن لم يكن ، ونظرا لانقضاء الميعاد المذكور فقد تقدم بطلب في ٧٤/٥/٤ لإعادة الدعوى إلى المرافعة للرد على هذين الدفيعين ، غير أن المحكمة لم تستجب لطلبه وقضت بقبول الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن مما يعتبر إخلال بحقه في الدفاع يستوجب نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه وإن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير مدى الجدل في طلب الذى يقدمه الخصوم بغية إعادة الدعوى إلى المرافعة هو من الأمور التى تستقل بها محكمة الموضوع ، إلا أن ذلك مرهون بأن تكون المحكمة قد مكنت الخصوم من إبداء دفاعهم وأتاحت لهم الفرصة للرد على ما يشارفى الدعوى بعد حجزها للحكم من دفعوع جديدة تحقيقا لمبدأ المواجهة بينهم ومراعاة للقواعد الأساسية التى تكفل عدالة التقاضى ، ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه وأوراق الطعن أن طرفى الخصومة طلبا بجلسته ١٩٧٤/٤/١٨ حجز الاستئناف للحكم مع تقديم مذكرات فقررت المحكمة إصدار حكمها بجلسته ١٩٧٤/٥/١٩ ورخصت لمن يشاء من الطرفين بتقديم مذكرات في عشرة أيام دون أن تحدد موعدا لكل من الطرفين لتقديم



مذكورته في خلاله حتى تتاح الفرصة للآخر في الرد عليه، وكان المطعون ضده قد تقدم بمذكرة سلمت صورتها للطاعن في ١٩٧٤/٤/٢٧ - قبل انقضاء الأجل المحدد لتقديم المذكرات يوم واحد - تضمنت لأول مرة دفعا ببطلان إعلاني صحيفي الاستئناف وآخر باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، فطلب الطاعن في ١٩٧٤/٥/٤ إعادة الدعوى إلى المرافعة ليتسكن من الرد على هذين الدفيعين ، غير أن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب بمقولة " أنه كان في إمكانه تقديم مذكرة بدفاعه " ثم عولت في قضائها على ما دفع به المطعون ضده في مذكرته المشار إليها فحكمت بقبول الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، فإنها بذلك تكون قد صادرت حق الطاعن في الرد على ما أثبت في الدعوى من دفع جديد مما يعد إخلالا بمبدأ المواجهة بين الخصوم ونحروجا على القواعد الأساسية التي تكفل عدالة التقاضي ، ويكون الحكم المطعون فيه قد شابه البطلان لإخلاله بحق الدفاع بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ٢٩ مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم وعضوية السادة المستشارين : أحمد سيف الدين سابق ، محمد عبد الخالق البغدادي ، سليم عبد الله سليم وأمين طه أبوالملا .

( ١٧٧ )

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) التزام . هبة . عقد . تجزئة . بطلان . نقض .

تمسك ورثة البائع بمكوم عليهم بأن العقد المحكوم بفسخه ونفاذه هو عقد هبة باطل لعدم استيفائه الشكل الرسمي في موضوع غير قابل للتقسام . بطلان الطعن بالنسبة لأحد الورثة لا يحول دون قيامه بالنسبة للآخرين . علة ذلك .

( ٢ ) بيع . هبة . وصية .

بيع العقار الصادر من الولي الشرعي إلى أولاده مع تبرعه لهم بالثمن . هذا التصرف هبة سافرة وليس بيعاً ولا وصية . علة ذلك .

١ - متى كان موضوع التداعي التزاماً غير قابل للتقسام كما هو الشأن في طلب بطلان عقد هبة لعدم استيفائه الشكل الرسمي فانه - طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٠٢ من القانون المدني وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إذا تعدد الدائنون أو تعدد ورثة الدائن جاز لكل منهم أن يطالب بأداء الالتزام كاملاً ومؤدى هذا أن الطاعنين وهم ورثة للدائن أي من له التمسك ببطلان إقامته بالعقد باعتباره هبة لم تتخذ الشكل الرسمي أن يتسكوا بهذا البطلان مجتمعين أو منفردين وينبني على هذا أن بطلان الطعن من واحد أو أكثر منهم لا يحول دون قيامه متى صح بالنسبة لطاعن آخر أو أكثر منهم، إذ كان ذلك فلا محل لما يثيره الحاضر عن المطعون ضدها من بطلان الطعن برمته لبطلانه بالنسبة لبعض الطاعنين ويكون غير متبع البحث في بطلان الطعن بالنسبة لبعض الطاعنين لعدم إيداع المحامي توكيله عنهم عند تقديم صحيفة الطعن أو لعدم دور التوكيل له بعد ذلك طالما يكفي الطعن ممن صح الطعن منه .

٢ - إذ كان البين من عقد البيع أنه ينص على أن المورث قد باع العقار محل النزاع إلى نفسه بصفته وليا شرعيا على أولاده القصر ودفع الثمن تبرعا منه لأولاده المذكورين ورأت المحكمة أن الادعاء بأن دفع المورث الثمن بصفته وليا شرعيا يفيد أنه من مال القصر لا يتسق وباقي عبارات العقد من أن المورث قد تبرع بالثمن ووجهه لأولاده القصر الذين اشترى له أرلهم والتزم بعدم الرجوع في تبرعه بما يدل على أنه قد تبرع بالثمن في العقد الأمر الذي يفصح عن أن التصرف هبة سافرة وليس بيعا إذ لم تستوف يات العقد أحد أركان البيع وهو الثمن ومن ثم فلا يصلح لستر الهبة الحاصلة بموجبه والتي تعتبر باطلة لعدم اتئاذها الشكل الرسمي ولا تعتبر وصية لأن العقد غير محدد بخط المورث ولم يصح ق على توقيعه عليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر يكون مخطئا في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدها بصفته رفعت الدعوى ٦٠٢ سنة ١٩٦٧ مدنى كلى القاهرة بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لها من مورث طرف الخصومة المرحوم ... .. بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦٠ عن العقار المدين بالعقد مقابل ثمن قدره عشرة آلاف جنيه ، دفع الطاعنون الحادية عشرة والثاني عشر والثالثة عشرة بأن التصرف الصادر من مورثهم في حقيقته وصية عدل عنها ، كما دفع باقي الطاعنين بأن المقدمه سافرة وباطل لعدم افراغه في الشكل الرسمي وبتاريخ ٢٨/١٢/١٩٦٧ قضت المحكمة برفض الدعوى استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف ٤٥٣ سنة ٨٥ قضائية القاهرة وبتاريخ ٢٨/٥/١٩٧٤ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبصحة ونفاذ العقد باعتباره وصية . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها أولا . عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للطاعنين الثامنة والتاسعة لعدم تقديم المحامي الذي طعن في الحكم توكلهما



له . ثانيا عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للطاعنين السابعة والعاشر لعدم تقديم توكيلهما للطاعن السادس لتوكيل محام الطعن بالنقض ثالثا قبول الطعن شكلا بالنسبة لباقي الطاعنين وفي الموضوع نقض الحكم المطعون فيه في خصوص السببين الثالث والسادس . وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأسا ودفع الحاضر عن المطعون ضدها بطلان الطعن لأن موضوعه بطلان العقد لعدم استيفاء الشكل الرسمي وهو موضوع لا يقبل التجزئة . ويترب على هذا أن بطلان الطعن بالنسبة لأحد الطاعنين يستتبع بطلانه لسائرهم وإذا وقع الطعن باطلا لعدم تقديم توكيل المحامي عند إيداع صحيفة الطعن بالنسبة لبعض الطاعنين فإنه يبطل في حقهم ولا يمنع من ذلك صدور توكيل للمحامي فيما بعد .

وحيث إنه متى كان موضوع التداعي التزاما غير قابل للانقسام كما هو الشأن في طلب بطلان عقد هبة لعدم استيفائه الشكل الرسمي فإنه - طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٠٢ من القانون المدني وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إذا تعدد الدائون أو تعدد ورثة الدائنين جاز لكل منهم أن يطالب بإداء الالتزام كاملا ومؤدى هذا أن الطاعنين وهم ورثة للدائن أي من له التمسك ببطلان التزامه بالعمد باعتباره هبة لم تتخذ الشكل الرسمي أن يتمسكوا بهذا البطلان مجتمعين أو منفردين وبنسبة على هذا أن بطلان الطعن من واحد أو أكثر منهم لا يحول دون قيامه متى صح بالنسبة لطاعن آخر أو أكثر إذ كان ذلك فلا محل لما يشتره الحاضر عن المطعون ضدها من بطلان الطعن برمته لبطلانه بالنسبة لبعض الطاعنين ويكون غير منتج للبحث في بطلان الطعن بالنسبة لبعض الطاعنين لعدم إيداع المحامي توكيله عنهم عند تقديم صحيفة الطعن أو صدور التوكيل له بعد ذلك طالما يكفي الطعن ممن صح الطعن منه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه بالسببين الثالث والسادس الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون أن الواضح من العقد أنه هبة صريحة لم تفرغ في الشكل الرسمي مما يبطئها بطلانا مطلقا إذ الثابت به أن المورث البائم هو الذي دفع الثمن ولكن الحكم المطعون فيه اعتبره وصية جائزة مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعم في محله ذلك بأن البين من العقد أنه ينص على أن المورث قد باع العقار محل النزاع إلى نفسه بصفته ولياً شرعياً على أولاده القصر ودفع الثمن تبرعاً منه لأولاده المذكورين ورات المحكمة أن الإدعاء بأن دفع المورث الثمن بصفته ولياً شرعياً يفيد أنه من مال القصر لا يتسق وباقي عبارات العقد من أن المورث قد تبرع بالثمن ووجهه لأولاده للقصر الذين اشترى العقار لهم ، ولتزم بعدم الرجوع في تبرعه ووجهه بما يدل على أنه قد تبرع بالثمن في العقد الأمر الذي يفصح عن أن التصرف هبة سافرة وليس فيما إذا لم تستوف بيانات العقد أحد أركان البيع وهو الثمن ومن ثم فلا يصلح لستر الهبة الخاصة بموجبه والتي تعتبر باطلة لعدم إتخاذها الشكل الرسمي ، ولا يعتبر وصية لأن العقد غير محصور بخط المورث ولم يصدق على توقيعه عليه ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فيكون مخطئاً في تطبيق القانون ويتعين نقضه دون حاجة للتعرض لباقي أوجه الطعن .

وحيث إن الاستئناف صالح للفصل في موضوعه ولما تقدم يتعين رفضه وتأيد الحكم المستأنف .

## جلسة ٢٩ من مارس ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد سيف الدين سابق ، محمد عبد الخالق البعلادي ، محمد عبد العزيز الخندسي ،  
وأمين طه أبو العلا .

( ١٧٨ )

الطعن رقم ٦ لسنة ٥٤ التقضائية :

( ١ ) بيع . حجز . عقد .

نقل منفعة المبيع إلى المشتري من وقت تمام العقد . توقيع مصلحة الضرائب حجزاً على أجرة  
العقار المبيع لدين على البائع بعد التاريخ المتفق عليه في العقد على تملك المشتري للثمن . مؤداه .  
بطلان الحجز .

( ٢ ) بيع . إيجار . حجز .

القضاء للمشتري بأحقية في انتضاء أجرة العقار المبيع فإذ للعقد . ثبوت أن هناك حجزاً إدارياً موقفاً  
تحت يد المستأجر المدينى عليه لم يرفع بالتراضى أو بحكم قضائي . خطأ في القانون .

١ - نص الفقرة الثانية من المادة ٤٥٨ من القانون المدني ينقل منفعة  
المبيع إلى المشتري من وقت تمام العقد كآثر لإلتزام البائع بتسليم المبيع للمشتري  
سواء كان المبيع منقولاً أو عقاراً ويستوى في بيع العقار أن يكون البيع مسجلاً  
أو غير مسجل فيتملك المشتري ثمرات المبيع وثماره ، ولروم ذلك عدم صحة الحجز  
الذي وقته مصلحة الضرائب بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢١ بعد وفاة المورث - البائع -  
في ١٩٦٧/١/١ وهو التاريخ المتفق عليه لتملك المطعون ضده الأول لثمار المبيع  
باعتبار أن ذلك الحجز قد ورد على مال غير مملوك للمدين .

٢ - يتعين احترام الحجز حتى يرفع بالتراضى أو بحكم المحكمة ، وإذا كانت  
المادة ٣١ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري توجب على  
المحجوز لديه خلال أربعين يوماً من تاريخ إعلانه بمحضر الحجز أن يؤدي إلى  
الحاجز ما أقرب به أو ما يفى منه بحق الحاجز والمصروفات أو يودعه خزانة الجهة



الإدارية الحاجزة لذمتها وذلك إذا كان قد حل ميعاد الأداء وإلا فيبقى محجوزا تحت يده إلى أن يحل هذا الميعاد فيؤديه إلى الحاجز أو يودعه ... ثم نصت المادة ٣٢ من ذلك القانون على أنه تجوز مطالبة المحجوز لديه شخصيا بأداء المبلغ المحجوز من أجله مع مصروفات الإجراءات المترتبة على تقصيره أو تأخيره إذا لم يؤد أو يودع مانص عليه في المادة ٣١ في ميعاد يومين ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأحقية المطعون ضده الأول في صرف الأجرة من الطاعة بصفته اعتبارا من ... .. ومن قبل أن يرفع الحجز الموقع لدى هذا الآخر لصالح مصاحبة الضرائب العقارية سواء بالتراضي أو بحكم قضائي يكون قد خالف حكم المادة ٣١ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه ، ولا يغير من ذلك ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن مناط بحث ذلك هو عند التنفيذ بدين الأجرة وهو أمر خارج عن نطاق الدعوى المرفوعة ذلك لأن الحكم للمطعون ضده الأول بأحقية للأجير ليس صادرا ضد المحجوز عليه بل قبل المحجوز لديه وليس بتقرير الأحقية فقط بل بالأحقية في صرف الأجرة من المحجوز لديه الطاعن بصفته من تاريخ وفاة المورث وأثناء سريان الحجز بما لا يستطيع معه الطاعن إلا أن يمتنع عن سداد الأجرة للجهة الحساسة أو إيداعها لديها فيقع تحت حكم المادة ٣٢ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه أو أن يمتنع عن تنفيذ ما قضى به ذلك الحكم للمطعون ضده الأول فيقع تحت طائلة التنفيذ الجبري على أمواله بمقتضاه ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ جرى في قضائه على ذلك النحو يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٥٤٢ سنة ١٩٦٨ مدني كلي سواهج ضد الطاعن وباقي المطعون ضدهم طالبا أولا : الحكم بصحة ونفاذ عقد

البيع العرفي المؤرخ ١٩٦٣/٩/٥ الصادر من مورث المطعون ضدهم من الثاني للأخير ثانيا : الحكم بأحقية في قبض الأجرة الشهرية المستحقة عن المدرسة من مدير مديرية التربية والتعليم بسوهاج وقدرها ستة جنيهات وذلك من تاريخ وفاة البائع مورث المطعون ضدهم من الثاني للأخير في ١٩٦٧/١/١ ، وبتاريخ ١٩٧١/١٢/٣٠ - قضت له المحكمة بصحة ونفاذ العقد المذكور ثم بـجلسة ١٩٧٢/٣/٩ صحح شكل الدعوى في مواجهة الحاضر عن الطاعنة باعتبارها تمثل وزير التربية والتعليم بصفتها - وبتاريخ ١٩٧٢/٣/٣٠ قضت له المحكمة بأحقية في صرف الأجرة المستحقة وقدرها ٩٨٧ ج ٥ لم يلم له اعتبارا من تاريخ وفاة المورث في ١٩٦٧/١/١ ، طعنت الطاعنة على هذا الحكم الأخير بالاستئناف ١٤٩ / سنة ٤٧ سوهاج ، وبتاريخ ١٩٧٤/١١/٤ قضت المحكمة برفض الاستئناف فطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة فحددت جلسة لظفره وبها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وقالت في شرح ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالأجرة من تاريخ وفاة المورث في ١٩٦٧/١٠/١ وهو سابق على رفع دعوى صحة ونفاذ العقد مع تبوت توقيع حجز ما للدين لدى المدير إداريا تحت يد الطاعنة المستأجرة للمدرسة لصالح مصلحة الضرائب العقارية وفاء لمبلغ ١٢٠٠٠٢ جنيه و٦٣ مليم ، وإن الطاعنة تقوم بسداد الأجرة للحاجزة من تاريخ توقيع الحجز فإن مقتضى ذلك الحكم بالالزام أن تقوم الطاعنة بدفع الأجرة للمطعون ضده الأول بالمخالفة للسادة ٣١ من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ - ولا يجدى الحكم المطعون فيه ما ذهب إليه في هذا الشأن متابعا للحكم الابتدائي من القول بأن هذه مسائل مناط بحثها لدى التنفيذ بدين الأجرة وهو ما يخرج عن نطاق الدعوى .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه وإن كان نص الفقرة الثانية من المادة ٤٥٨ من القانون المدني ينقل منفعة المبيع إلى المشتري من وقت تمام العقد كآثر لالزام البائع بتسليم المبيع للمشتري سواء كان المبيع منقولاً أو عتقاراً ويستوى في بيع العقار أن يكون البيع مسجلاً أو غير مسجل فيملك المشتري ثمرات المبيع وثماره -



وكان لزوم ذلك عدم صحة الحجز الذي وقعته مصلحة الضرائب بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢١ بعد وفاة المورث في ١٩٦٧/١/١ وهو التاريخ المتفق عليه لتملك المطعون ضده الأول لثأر المبيع باعتبار إن ذلك الحجز قد ورد على مال غير مملوك للمدين — إلا أنه لما كان يتعين احترام الحجز حتى يرفع بالتراضي أو بحكم المحكمة وكانت المادة ٣١ من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري توجب على المحجوز لديه خلال أربعين يوما من تاريخ إعلانه بحضر الحجز أن يؤدي إلى الحاجز ما أقربه أو ما ينفي منه بحق الحاجز والمصروفات أو يودعه خزانة الجهة الإدارية الحاجزة لدمتها وذلك إذا كان قد حل ميعاد الأداء وإلا فيبقى محجوزا تحت يده إلى أن يحل هذا الميعاد فيؤديه إلى الحاجز أو يودعه ... ثم نصت المادة ٣٢ من ذلك القانون على أنه تجوز مطالبة المحجوز لديه شخصيا بأداء المبلغ المحجوز من أجله مع مصروفات الإجراءات المترتبة على تقصيره أو تأخيره إذا لم يؤدي أو يودع ما نص عليه في المادة ٢١ في ميعاد يومين — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأحقية المطعون ضده الأول في صرف الأجرة من الطاعن بصفته اعتبارا من ١٩٦٧/١/١ ومن قبل أن يرفع الحجز الموقع لدى هذا الأخير لصالح مصلحة الضرائب العقارية سواء بالتراضي أو بحكم قضائي يكون قد خالف حكم المادة ٣١ من القانون ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه ولا يغير من ذلك ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن مناط بحث ذلك هو عند التنفيذ بدين الأجرة وهو أمر خارج عن نطاق الدعوى المرفوعة ذلك لأن الحكم للمطعون ضده الأول بأحقية للأجرة ليس صادرا ضد المحجوز عليه بل قبل المحجوز لديه وليس بتقرير الأحقية فقط بل بالأحقية في صرف الأجرة من المحجوز لديه الطاعن بصفته من تاريخ وفاة المورث وأثناء سريان الحجز بما لا يستطيع معه الطاعن إلا أن يمتنع عن سداد الأجرة للجهة الحاجزة أو إيداعها لديها فيقع تحت حكم المادة ٣٢ من القانون ٢٠٨ سنة ١٩٥٥ المشار إليها أو أن يمتنع عن تنفيذ ما قضى به ذلك الحكم للمطعون ضده الأول فيقع تحت طائلة التنفيذ الجبري على أمواله بمقتضاه ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ جرى في قضائه على ذلك النحو يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .



وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .

وحيث إنه لما كان الثابت من مستندات الطامنة أن الحجز قد توقع لديها من مصلحة الضرائب العقارية بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢١ وإنها تقوم بسداد الإيجار المستحق لحساب الجهة الحاجزة اعتبارا من الأجرة المستحقة عن شهر يوليو سنة ١٩٦٧ وفاء لهذا الحجز حتى تاريخ رفع الدعوى فإن المطعون ضده الأول يستحق قبض الأجرة من تاريخ الوفاء في ١٩٦٧/١/١ حتى نهاية يونيو سنة ١٩٦٧ وهو ما يتعين الحكم به ورفض الدعوى فيما زاد على ذلك .

---

## جلسة ٢٩ من مارس ١٩٧٨

بإشاعة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين الدكتور إبراهيم صالح ، محمد الباجوري ، صلاح نصار ومحمود رمضان .

(١٧٩)

الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٤٤ ق :

حكم "حجية الحكم" . إيجار . إيجار الأماكن .

حجية الأمر المقضي . وروده على المنطوق وما اتصل به من الأسباب اتصالاً حتمياً . ما يرد بالحكم من قرارات ولو كانت لها صلة بالموضوع ، لا تحوز الحجية . مثال في منازعة إيجارية .

(٢) عقد "آثار العقد" . خلف .

آثار العقد . انصرافها إلى طرفيه وإلى الخلف العام أو الخاص لهما في الحدود التي بينها القانون . ليس لطرفي العقد أن يرتباً باتفاقهما التزاماً في ذمة الغير .

(٣) إيجار "إيجار الأماكن" .

المقيمون مع المستأجر الأمل في العين المؤجرة منذ بداية العقد أو بعده . عدم جواز اعتبارهم مستأجرين أميين . هـ ذلك . عدم جواز مطالبتهم بأجرة العين طالما لم يتسرد أيهم بشغلها بعد ترك المستأجر لها .

(٤) استئناف . بطلان . نقض .

عدم إرسال ملف الدعوى الابتدائية كاملاً إلى محكمة الاستئناف . لا بطلان . النقص بوجود صفحة ناقصة من الحكم الابتدائي دون بيان ما تضمنته من أسباب قد تغير وجه الرأي فيه . نص غير مقبول .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الممول عليه في الحكم والذي يحوز منه حجية الأمر المقضي هو قضاؤه الذي يرد في المنطوق دون الأسباب إلا أن تكون هذه الأسباب قد تضمنت الفصل في أوجه النزاع التي أقيم عليها المنطوق

كلها أو بعضها ومتصلة به اتصالاً محتماً بحيث لا تقوم له قائمة إلا بها ، إذ في هذه الحالة تكون الأسباب هي المرجع في تفسير المنطوق وفي تحديد مدهاء وفي الوقوف على حقيقة ما فصلت فيه المحكمة ، والذي يعتد به منها هي الأسباب الجوهرية الأساسية التي تتضمن الفصل في أمر يقسم عليه المنطوق فتكون مرتبطة به وتحوز الحجية معه دون ما يرد بالحكم من قرارات في شأن موضوع لم يكن مطروحاً بذاته على المحكمة ولو كان له صلة بالموضوع المقضى فيه ، ولما كان البين من الاطلاع على صورة الحكم المقدمة من الطاعنة في الدعوى المشار إليها بسبب النعي أن المطعون عليه اختصمها طالبا الحكم بتمكينه من الانتفاع بالشقة موضوع النزاع وتذرعت الطاعنة بأن رافع الدعوى سبق أن قبل إخلاء الشقة بإقرار صادر عنه فأجاب المطعون عليه بأنه أكره على توقيعه في ظروف خاصة تأثرت بها إرادته ، وقد رفض الحكم ما ساقه المطعون عليه من دفاع استناداً إلى تحرير الإقرار أثناء التحقيق الذي كانت تجريه النيابة العامة ، وأنه بذلك ينتفى عنه شبهة البطلان وأن له أثره وإن لم يصدر في مجلس القضاء . لما كان ذلك وكانت هذه الواقعة هي مدار ما تجاذبه الطرفان في الخصومة السالفة دفعا وردا ، وكان الأخذ بالتنازل الذي ججده المطعون عليه كافياً للقضاء برفض الدعوى ، فإن ما استطرد إليه الحكم من أن المطعون عليه يعتبر مستأجراً أصلياً رغم أن زوجته هي التي حرر باسمها عقد الإيجار ، وأنه يستفاد من الإقرار السالف ومن قيامه بتسليم الشقة رضاه الضمني بفسخ العلاقة الإيجارية القائمة بينه وبين الطاعنة ما استطرد إليه الحكم لا يعدو أن يكون تزييداً منه في مسألة خارجة عن حدود النزاع المطروح عليه ولم تكن به من حاجة للفصل فيه ، وما عرض له في خصوصه لا يكون له حجية الشيء المحكوم فيه .

٢ - النص في المادة ١٥٢ من القانون المدني على أنه لا يرتب العقد التزاماً في ذمة الغير ولكن يجوز أن يكسبه حقاً يدل على أن مبدأ نسبية أثر العقد يهيمن على قوته المازمة بالنسبة للأشخاص والموضوع مما يقتضي أن أثر العقد إنما يقتصر على طرفيه والخالف العام أو الخاص أو الدائنين في الحدود التي بينها القانون ، فلا تنصرف الحقوق الناشئة عنه والالتزامات المتولدة منه إلا إلى طاقديه غير أنه يجوز الخروج على المبدأ للسالف بإرادة طرفيه في شقه الإيجابي وهو



إنشاء الحق دون شقه السلبي وهو تقرير الالتزام ، بمعنى أنه ليس لطرفي العقد أن يرتبوا باتفاقهما التزاما في قمة الغير ، وإن كان لهما أن يشترطا حقا لمصلحة ذلك الغير .

٣ — لعقد الإيجار طابع عائلي وجماعي لا يتعاقد فيه المستأجر ليسكن بمفرده بل ليعيش معه أفراد أسرته ولأن يترامى له إيواءهم . وقد استهدفت التشريعات الخاصة بالإيجار الأما كن حماية شاغل العين المؤجرة من عسف المؤجر وتمكينه والمقيمين معه من إقامة مستقرة في السكن أبان أزمة الإسكان ، وجعلت عقود إيجار تلك الأما كن ممتدة تلقائيا وبحكم القانون إلى غير مدة محددة طالما بقيت تلك التشريعات التي أمتها اعتبارات النظام العام ، بحيث لا يجوز إخراج المقيمين إقامة مستديمة مع المستأجر بغير إرادتهم إلا بسبب من الأسباب التي حددتها تلك التشريعات على سبيل الحصر ، إلا أن ذلك لا ينفي نسبية أثر عقد الإيجار من حيث الأشخاص فلا يلزم بها غير عوقبه الأصليين اللذين ياتمران بقانون العقد ، ومن حيث المضمون فلا يلزم العقد إلا بما تضمنه من التزام ، طالما بقي المستأجر الأصلي على قيد الحياة يسكن العين المؤجرة ، لم يبرحها إلى مسكن آخر ، ولم ينسب إليه أنه تنازل عن حقه في الإيجار أو أجره من باطنه خلافا لما يفرضه عليه القانون . يؤيد هذا النظر الذي لم يرد به نص صريح في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن المشرع في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ثم في المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ غنى بتعيين المستفيد من مزية الامتداد القانوني بعد وفاة المستأجر الأصلي أو تركه العين بما يشير إلى أن المقيمين مع المستأجر الأصلي لا ترتب في ذمتهم التزامات قبل المؤجر خلال فترة مشاركتهم المستأجرا لأصلي في السكن ، ويبقى هذا الأخير هو الطرف الأصلي والوحيد في التعامل مع المؤجر ، ولا يسوغ القول بأن المقيمين مع المستأجر يعتبرون مستأجرين أصليين أخذا بأحكام النيابة الضمنية ، انحرافا عن المبادئ العامة في نسبية أثر العقد حين يقوم بإرادة النائب وينصرف أثره إلى الأصل لأن هؤلاء ليسوا طبقا للقانونا أطرافا في عقد إيجار ولا تربطهم بالمؤجر أية علاقات تعاقدية مباشرة أو غير مباشرة سواء تانت إقامتهم في بداية الإيجار أو بعده ، وإنما تمتعهم بالإقامة في العين قياما من المستأجر بالتزامات

وواجبات أدبية ذات طابع خاص قابلة للتغيير والتعديل متعلقة به هو ولا شأن لها بالمؤجر ، وكيفية استعمال المستأجر لمنفعة المسكن مسألة عارضة لا تبرر فكرة المحاز القانوني على أساس النيابة الضمنية . لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى أن عقد إيجار عين النزاع أبرم في ١٦/٩/١٩٦٧ بين الطاعنة وبين ابنتها التي كانت زوجا للطاعن آنذاك ، وأن المؤجرة استصدرت حكما في الدعوى رقم ١٠٩٧٧ لسنة ١٩٧٠ مدني مستعجل القاهرة قبل ابنتها المستأجرة منها بطردها من العين المؤجرة لتخلفها في سداد الأجرة من أول يناير ١٩٦٨ ولتضمن عقد الإيجار الشرط الصريح الفاسخ ، وكان هذا الحكم قد نفذ باخلاء المستأجرة وزوجها المطعون عليه الذي كان يقيم معها في ١٢/٤/١٩٧١ ، فإن ما خلص إليه الحكم المطعون فيه من أن المطعون عليه غير ملزم بأجرة شقة النزاع طالما أنه كان مقيما بها مع المستأجرة الأصلية بسبب علاقة الزوجية التي كانت تربطهما خلال الفترة المطالب بإجرتها وطالما أنه لم ينفرد بشغل الشقة بأي سبيل بعد خروج المستأجرة الأصلية منها هو النتيجة التي تتفق والتطبيق الصحيح للقانون .

٤ - طرق الطعن في الأحكام هي وسائل التظلم التي رسمها القانون ليتمكن المحكوم عليه من الاعتراض على الحكم الصادر بقصد الوصول إلى إبطاله أو إلغائه أو تعديله لمصلحته ، بما مفاده وجوب أن تطلع المحكمة المرفوع إليها الطعن على الحكم المطعون فيه حتى يتيسر لها أداء ما ناطه بها القانون ، وكان المشرع قد حدد وسيلة ذلك في صدد الطعن بطريق الاستئناف بأن أوجبت الفقرة الثانية من المادة ٢٣١ من قانون المرافعات على قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف أن ترسل ملف الدعوى إلى محكمة الاستئناف خلال المدة المحددة بما تحويه من مسودة الحكم المستأنف ونسخته الأصلية لما كان ذلك وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القانون لم يربط البطلان على عدم إرسال الملف كاملا إلى محكمة الاستئناف ، وكان سبب الطعن لم يبين المواطن التي كانت تضمنتها الصحيفة الناقصة والتي كان من شأنها تغيير وجه الرأي ، واقتصر على قسوله أنه لو أطلعت المحكمة الاستئنافية على الجزء المبتور في الحكم لكان له أثر في قضاؤه وهي عبارة مجملة لا تحدد أثر التقرير الخاطيء في قضاء



الحكم ووجه العيب فيه وعداد النعي عليه ، فإن ما تسوقه الطاعة يكن فيز  
مقبول لقصوره عن البيان التفصيلي الواجب قانونا .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن  
تتحصل في أن الطاعة أقامت — بعد رفض أمر الأداء — الدعوى رقم ٨٩٠  
لسنة ١٩٧٣ مدنى أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليه بطلب  
الزامه أن يؤدي لها مبلغ ٦١٢ ج ، وقالت بيانا لها إنه بموجب عقد مؤرخ  
١٩٦٧/٩/١٦ استأجرت منها ابنتها زوجة المطعون عليه — شقة بالعقار .. ..  
... .. بأجرة شهرية قدرها ١٧ جنيه ، وإذا تخلف  
المطعون عليه وزوجته عن سداد الأجرة المستحقة عن المسدة من أول يناير  
سنة ١٩٦٨ حتى نهاية ديسمبر سنة ١٩٧٠ فقد استصدرت حكما من القضاء  
المستعجل بالاخلاء والتسليم ، ولما كان المطعون عليه تلزمه الأجرة لا بوصفه  
شاغلا للعقار فحسب ، وإنما بوصفه مستأجرا باعتبار أن زوجته المستأجرة نائبة  
عنه ، فقد أقامت الدعوى . دفع المطعون عليه بعدم قبول الدعوى لرفعها على  
غير ذي صفة ، وبتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٩ حكمت المحكمة برفض الدفع وبالزام المطعون  
عليه بأن يدفع للطاعة مبلغ ٦١٢ جنيه — استأنف المطعون عليه هذا الحكم  
بالاستئناف رقم ٤٨٠٢ سنة ٩٠ ق القاهرة طالبا إلغاء ورفض الدعوى ، وبتاريخ  
١٩٧٤/١/٢٩ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .  
طعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة  
أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة  
فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، تنعى الطاعة بالوجه الثالث من  
النسب الثانى منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول



أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بحجية الحكم الصادر في الدعوى رقم ١١٣١٦ لسنة ١٩٧١ مدنى القاهرة الابتدائية المقامة ضدها من المطعون عليه والى حدد فيها طلباته بتكينه من الانتفاع بعين النزاع بوصفه مستأجرا ، إذ قطعت أسبابه بأن قيام العلاقة الإيجارية بينهما هى مدار النزاع ، واعتبرته مستأجرا أصليا اسوة بزوجه التى نابت عنه فى إبرام العقد ، وبرزت أن قبوله تسليم الشقة للطاعة يعد رضاء منه بفسخ الإيجار ، غير أن الحكم المطعون فيه أهدر الحجية قولاً بأن القضاء برفض دعوى التمكين لا يصحح أن يستغنى من أسبابه ما يفيد القرينة القائمة على الحجية ، وشرط لا يصلح ردا على الحجية القائمة ولا يؤدي بذاته إلى النتيجة التى خلص إليها من أطرافها بما يعيبه بخالفة القانون .

وحيث إن النعى مردود ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المعول عليه فى الحكم والذى يحوز منه حجية الأمر المقضى هو قضاؤه الذى يرد فى المنطوق دون الأسباب ، إلا أن تكون هذه الأسباب قد تضمنت الفصل فى أوجه النزاع التى أقيم عليها المنطوق كلها أو بعضها ، ومتصلة بها اتصالا حتميا بحيث لا تقوم له قائمة إلا بها إذ فى هذه الحالة تكون الأسباب هى المرجع فى تفسير المنطوق وفى تحديد مداه وفى الوقوف على حقيقة ما فصلت فيه المحكمة ، والذى يعتمد به منها هى الأسباب الجوهرية الأساسية التى تتضمن الفصل فى أمر يقوم عليه المنطوق فتكون مرتبطة به وتحوز الحجية معه ، دون ما يرد بالحكم من قرارات فى شأن موضوع لم يك مطروحا بذاته على المحكمة ولو كان له صلة بالموضوع المقضى فيه — ولما كان الين من الاطلاع على صورة الحكم المقدمة من الطاعنة فى الدعوى المشار إليها بسبب النعى أن المطعون عليه اختصمها ، طالبا الحكم بتكينه من الانتفاع بالشقة موضوع النزاع ، وتذرت الطاعنة بأن رافع الدعوى سبق أن قبل اخلاء الشقة بإقرار صادر عنه فأجاب المطعون عليه بأنه أكره على توقيعه فى ظروف خاصة تأثرت بها إرادته ، وقد رفض الحكم ما ساقه المطعون عليه من دفاع استنادا إلى تحرير الإقرار أثناء التحقيق الذى نأنت تجر به النيابة العامة ، وأنه بذلك ينتهى عنه شبهة البطلان وأن له أثره وإن لم يصدر فى مجلس القضاء ، لما كان ذلك ، وكانت هذه الواقعة هى مدار ما تجاذبه الطرفان فى الخصومة السالفة دفعا وردا ، وكان الأخذ بالتنازل الذى

حجده المطعون عليه كافيا للقضاء برفض الدعوى ، فإن ما استورد إليه الحكم من أن المطعون عليه يعتبر مستأجرا أصليا رغم أن زوجته هي التي حرر باسمها عقد الإيجار ، وأنه يستفاد من الاقرار السالف ومن قيامه بتسليم الشقة رضاه الضمني بفسخ العلاقة الإيجارية القائمة بينه وبين الطاعنة — ما استورد إليه الحكم لا يعدو أن يكون تزييدا منه في مسألة خارجة عن حدود النزاع المطروح عليه ، ولم يكن به من حاجة للفصل فيها ، وما عرض له في خصوصية لا يكون له حجية الشيء المحكوم فيه ، لما كان الحكم المطعون فيه قد ساير هذا النظر فإن النعي عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول وبالأوجهين الأول والثاني من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم بني قضاءه على سند من القول بأنه لا نزاع بين طرفي التداعى في أنه لا تربطهما علاقة تعاقدية ، وإن العلاقة الإيجارية مقصورة على الطاعنة كمؤجرة وابنتها زوجة المطعون عليه — كمستأجرة في حين أنها أسست دعواها على قيام علاقة إيجارية بينها وبين المطعون عليه ، نشأت من ذات العقد المبرم بينها وبين ابنتها اعتبارا بأن المستأجر الأصلي ينوب في عقد الإيجار عن أفراد أسرته الحاليين وغيرهم من المقيمين معه عند بدء الإجارة أو بشرط حق المشاركة في الإجارة لصالح الزوج والذرية المقبلين ، فيضحي المطعون عليه بهذه المثابة مستأجرا أصليا له كافة حقوق العقد وعليه سائر التراماته . هذا إلى أن الحكم رغم تقريره أن المطعون عليه انتفع بالعين المؤجرة تبعا لاستفادته بطريق الانابة عن المستأجرة الأصلية وبناء على قيام العلاقة الزوجية بينهما ، فإنه انتهى إلى عدم الزامه بالأجرة استنادا إلى أنه لم يكن طرفا في عقد الإيجار ولم يتفرد بالانتفاع بالشقة المؤجرة بعد انفصام عرى الزوجية ، مخالفا بذلك الأثر القانوني للنيابة من انصراف أثر العقد المبرم عن طريقها إلى الاصيل أخذا بأن المستأجرة أبرمت العقد عن نفسها ونيابة عن زوجها الذي صار شريكا لها في التعاقد ، بالإضافة إلى أنه ليس ثمة ما يمنع قانونا من تعدد المستأجرين لعين واحدة ، أوفى في انصراف أثر العقد إلى غير من وقع عليه ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق .



وحيث إن النعي مردود ، ذلك أن النص في المادة ١٥٢ من القانون المدني على أنه "لا يرتب العقد التزاما في ذمة الغير ولكن يجوز أن يكسبه حقا" يدل على أن مبدأ نسبية أثر العقد يهيمن على قوته الملزمة بالنسبة للأشخاص والموضوع ، بما يقتضي أن أثر العقد إنما يقتصر على طرفيه والخلف العام أو الخاص أو الدائنين في الحدود التي ينشأ القانون ، فلا تنصرف الحقوق الناشئة عنه والالتزامات المتولدة منه إلا إلى عاقدية ، غير أنه يجوز الخروج على المبدأ السالف بإرادة طرفيه في شقه الإيجابي وهو إنشاء الحق دون شقه السلبي وهو تقرير الالتزام ، بمعنى أنه ليس لطرفي العقد أن يرتبا باتفاقهما التزاما في ذمة الغير ، وإن كان لهما أن يشترطا حقا لمصلحة ذلك الغير . ولئن كان لعقد إيجار الأماكن طابع هائلي وجماعي لا يتعاقد فيه المستأجر ليسكن بمفرده بل ليعيش معه أفراد أسرته ولمن يترأى له إيواءهم . ولئن كانت التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن استهدفت حماية شاغل العين المؤجرة من صف المؤجر وتمكينه والمقيمين معه من إقامة مستقرة في المسكن أبان أزمة الإسكان ، وجعلت عقود إيجار تلك الأماكن ممتدة تلقائيا وبحكم القانون إلى غير مدة محددة طالما بقيت تلك التشريعات التي أمتها اعتبارات النظام العام ، بحيث لا يحق إخراج المقيمين إقامة مستديعة مع المستأجر بغير إرادتهم إلا بسبب من الأسباب التي حددتها تلك التشريعات على سبيل الحصر ، إلا أن ذلك لا ينفي نسبية أثر عقد الإيجار من حيث الأشخاص فلا يلتزم بها غير عاقديه الأصليين اللذين يأتمران بقانون العقد ، ومن حيث المضمون فلا يلزم العقد إلا بما تضمنه من التزام ، طالما بقي المستأجر الأصلي على قيد الحياة يسكن العين المؤجرة لم يبرحها إلى مسكن آخر ، ولم ينسب إليه أنه تنازل عن حقه في الإيجار أو أجره من باطنه خلافا لما يفرضه عليه القانون يؤيد هذا النظر الذي لم يرد به نص صريح في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن المشرع في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ثم في المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ عني بتعيين المستفيد من مزية الإمتداد القانوني بعد وفاة المستأجر الأصلي أو تركة العين بما يشير إلى أن المقيمين مع المستأجر الأصلي لا يترتب في ذمتهم التزامات قبل المؤجر خلال فترة مشاركتهم المستأجر الأصلي في السكن ويبقى هذا الأخير هو الطرف الأصلي والوحيد في التعامل مع المؤجر ، ولا يسوغ القول بأن المقيمين مع المستأجر يعتبرون مستأجرين أصليين أخذ



بأحكام النيابة الضمنية انحرافا عن المبادئ العامة في نسبية أثر العقد، حين يقوم بإرادة النائب وينصرف أثره إلى الأصيل، لأن هؤلاء ليسوا طبقا للقانون أطرافا في عقد الإيجار ولا تربطهم بالموجر أية علاقة تعاقدية مباشرة أو غير مباشرة سواء كانت إقامتهم في بداية الإيجار أو بعده، وإنما تتمتعهم بالإقامة في العين كان قياما من المستأجر بالتزامات وواجبات أدبية أو ذات طابع خاص قابلة للتغيير والتبديل متعلقة به هو ولا شأن لها بالمؤجر وكيفية استعمال المستأجر لمنفعة المسكن مسألة عارضة لا تدبر فكرة المجاز القانوني على أساس النيابة الضمنية . لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى أن عقد إيجار عين النزاع أبرم في ... .. بين الطاعنة وبين ابنتها التي كانت زوجا للطاعن آنذاك ، وأن المؤجرة استصدرت حكما في الدعوى رقم ... .. قبل ابنتها المستأجرة منها بطردها من العين المؤجرة لتخلفها في سداد الأجرة من ... .. ولتضمن عقد الإيجار الشرط الصريح الفاسخ ، وكان هذا الحكم قد نفذ بإخلاء المستأجرة وزوجها المطعون عليه الذي كان يقيم معها في ... .. ، فلما ما خلاص إليه الحكم المطعون فيه من أن المطعون عليه غير ملزم بأجرة شقة النزاع طالما أنه كان مقيما بها مع المستأجرة الأصلية بسبب علاقة الزوجية التي كانت تربطهما خلال الفترة المطالب أجرتها وطالما أنه لم يتفرد بشغل الشقة بأي سبيل بعد خروج المستأجرة الأصلية منها ، هو النتيجة التي تتفق والتطبيق الصحيح للقانون على الواقعة الثابتة به — لما كان ما تقدم وكان الاستفادة من سياق الحكم انطعون فيه أنه يتحدث عن عقد الإيجار مما مؤداه أنه يقصد أن طرفي الدعوى لا ينازعان في أن هذا العقد محرر بين الطاعنة وابنتها زوجة المطعون عليه وهو مالا يجادل فيه الطاعنة ، ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه البطلان وفي بيان ذلك تقول أن الحكم الابتدائي ورد للمحكمة الاستئنافية ناقصا الصفحة الرابعة منه والمشتعلة على جوهر الأسباب التي قام عليها قضاؤه ، وأنه ذلك أن سكرتير محكمة الاستئناف عمدا إلى استكمال نسخة الحكم الابتدائي الأصلية بنسخ تلك الصفحة من النسخة الكرونية المندمة من الطاعنة للتأشير على مطابقتها للأصل ووقعها بامضائه خلافا لإبمية صفحات النسخة الأصلية الموقعة من رئيس الدائرة

التي أصدرت ذلك الحكم ، وتكون المحكمة الاستئنافية قد أصدرت حكمها المطعون فيه دون أن يكون تحت نظرها الحكم المستأنف ، مع أنها لو اطلعت عليه كاملا لتغير وجه رأيها في الدعوى ، وهو ما يبطله .

وحيث إن النعي غير سديد ، ذلك أنه لما كانت طرق الطعن في الأحكام هي وسائل التظلم التي رسمها القانون ليمكن بها المحكوم عليه من الاعتراض على الحكم الصادر بقصد الوصول إلى ابطاله أو الغائه أو تعديله لمصلحته ، بما مفاده وجوب أن تطلع المحكمة المرفوع إليها الطعن على الحكم المطعون فيه حتى يتيسر لها أداء ما ناطه بها القانون ، وكان المشرع قد حدد وسيلة ذلك في صدد الطعن بطريق الاستئناف بأن أوجبت الفقرة الثانية من المادة ٢٣١ من قانون المرافعات على قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف أن ترسل ملف الدعوى إلى محكمة الاستئناف خلال المدة المحددة بها بما تحويه من مسودة الحكم المستأنف ونسخته الأصلية لما كان ذلك وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القانون لم يرتب البطلان على عدم إرسال الملف كاملا إلى محكمة الاستئناف ؛ وكان سبب الطعن لم يبين المواطن التي كانت تضمنها الصحيفة الناقصة والتي كان من شأنها تغيير وجه الرأي ، واقتصر على قوله أنه لو اطلعت المحكمة الاستئنافية على الجزء المبثور في الحكم لكان له أثر في قضائه ، وعلى عبارة مجملة لا تحدد أثر التقرير الخاطيء في قضاء الحكم ووجه العيب فيه وسداد النعي عليه ، فإن ما تسوقه الطاعنة يكون غير مقبول لقصوره عن البيان التفصيلي الواجب قانونا .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٩ من مارس ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور إبراهيم صالح ، محمد الباجوري ، محمود رمضان وإبراهيم فراج .

( ١٨٠ )

الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٤٤ ق :

إيجار " إيجار الأماكن " . تأمينات اجتماعية .

( ١ ) قيمة اشتراكات التأمين من عمال البناء المستحقة إلى هيئة التأمينات الاجتماعية ، وجوب احتسابها ضمن تكاليف المبنى عند تقدير الأجرة القانونية . لا يغير من ذلك أن تكون عملية البناء قد أسندت إلى مقاول طالما تحملها المالك فعلا .

( ٢ ) قيمة الأرض في حساب القيمة الإيجارية . وجوب تقديرها بقيمتها السوقية وقت تمام إنشاء البناء . علة ذلك .

١ - مفاد المادتين ١٠ ، ١١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن بتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين أنه يتعين التعرف على القيمة الفعلية لتكاليف المباني كأحد العناصر التي يمكن بمقتضاها التوصل إلى تقدير الأجرة ، ومؤدى المراتد ٤ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن أية عملية بناء تقتضى استخدام عمال يقومون ومخصصون للإشراف ويتقاضون أجورا يستلزم أداء اشتراكات بالنسبة لهم لهيئة التأمينات الاجتماعية ومن ثم فإن المبالغ المدفوعة إلى الهيئة المشار إليها مقابل الاشتراك لديها عن عملية البناء من المصروفات التي تدخل ضمن التكاليف الفعلية للبناء والتي يجب مراعاتها عند تقدير قيمة المبنى وتحديد أجرته متى كان صاحب البناء هو الذى تحمل بها مستوى فى ذلك أن يكون مالك البناء هو الذى استخدم بنفسه عمالا فى إنشائه متعملا التكاليف الحقيقية للبناء بالإضافة إلى قيمة اشتراكات التأمينات أو أن يكون المالك قد تحملها واقعا وفعلا مع اسناده العملية لمقاول ، فتعد بهذه المثابة من التكاليف العملية التي تكبدها مالك البناء .



٢ - مؤدى المادة العاشرة ، والفقرة الأولى من المادة ١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، أن المشرع جعل القاعدة الأساسية في تقدير قيمة الأرض بقيمتها السوقية وقت البناء ، دون اعتداد بالثمن الحقيقي الذي اشترت به الأرض ، اعتبارا بأنه طالما تقدر الأجرة بنسبة من قيمة الأرض مفروضة أن تمثل العائد العادل لاستثمار المالك لها فإنه يتحقق وقت البناء لا وقت تملك الأرض ، ويقصد بوقت البناء أن تقدر قيمة الأرض حسب تساوى وقت تمام إنشاء المباني حتى ولو استغرق الإتمام وقتا طويلا منذ البدء فيه ، ولا صبرة بوقت المعاينة التي تجريها لجان تحديد الأجرة التي قد تراعى زمنا عن هذا الوقت ، ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتمد النتيجة التي خلص إليها الخبير في تقريره من تقدير ثمن الأرض المقام عليها البناء موضوع النزاع بمبلغ ثلاثين جنيها للتر وقت إنشاء المباني وأن هذا التقدير لا مبالغة فيه ، وكان الطاعن لا يجادل في أن هذه القيمة موازية لوقت إتمام إنشاء هذه المباني بالفعل ، فإنه لا محل لاتخاذ متوسط الأسعار في الفترة بين بدء الإنشاء وحتى تمامه لتوافق ذلك القول مع الوقت المنضبط الذي حدده القانون بتمام إنشاء البناء .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة بعد المناولة .

من حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعنين الأول والثاني والثالث والسادس والتاسع وآخرين أقاموا الدعوى رقم ... ضد المطعون عليهم بطلب الحكم بتعديل قرار لجنة تقدير الإيجارات وتخفيض الإيجار إلى القدر الذي يتناسب مع تكاليف المبنى الفعلية ، وقالوا بيانا لما أنهم يستأجرون من المطعون عليهم الخمسة الأول شققا بالعقار رقم ... ، وإذا حددت لجنة تقدير الإيجارات أجرة الوحدات السكنية به وجاء تحديدها وفقا للقانون ، فقد أقاموا الدعوى . وأقام مالكو العقار - المطعون عليهم الخمسة الأول - الدعوى رقم ...

ضد الطاعنين وباقي مستأجرى شقق العقار والمطعون عليهما السادس والسابع محافظ القاهرة ووزير الإسكان والمرافق بصفتها ، كما أقام اثنان من مستأجرى العقار الدعوى رقم ... أمام ذات المحكمة ضد المطعون عليهم الخمسة الأولين طعنا على نفس القرار ، ضمت الدعاوى الثلاث وحكت المحكمة فيها بتاريخ ... بتدب خير لتحديد الأجرة القانونية لوحدات النزاع وبعد أن قدم الخبير تقريره عقدت بتاريخ ... فحكمت بتأييد قرار لجنة تقدير الإيجارات المطعون فيه . استأنف الملاك - المطعون عليهم الخمسة الأول - هذا الحكم بالاستئناف رقم ... ، كما استأنفه الطاعن السادس بالاستئناف رقم ... للقضاء لكل بطلانيته ضم الاستئناف ، وبتاريخ ... حكمت محكمة الاستئناف ببطلان الحكم المستأنف وتحديد القيمة الإيجارية الشهرية للعامة موضوع الطعن بمبلغ ... بخلاف الضرائب العقارية ورسم النظافة واستهلاك المياه على أن توزع على وحدات المبنى على النحو الموضح بتقرير الخبير المشتب . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دفت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليهما السادس والسابع وأبدت الرأي في الموضوع برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى دفع النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة إلى المطعون عليهما السادس والسابع إنهما ليسا خصمين للطاعنين ينازعانهم في طلباتهم فلا مصلحة لهما في الدفاع عن الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الدفع سديد ، ذلك أنه لما كان شرط قبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التقاضي حتى تعود على المدعى منفعة من اختصاص المدعى عليه للحكم عليه بطلانيته ، مما وصفته المادة الثالثة من قانون المرافعات بأنه المصلحة القائمة التي يقرها القانون ، وكان الطعن بالنقض لا يخرج على هذا الأصل فإنه لا يكفي لقبوله مجرد أن يكون المطعون عليه طرفا في الخصومة أمام المحكمة اتى أصدرت الحكم المطعون فيه ، بل يجب أيضا أن يكون قد



نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو . ولما كان البين من وقائع الدعوى آنفة الذكر في خصوص موقف المطعون عليها السادس والسابع من الطاعنين في هذه الخصومة انه لم تبد منهما نزاعة لهم أمام محكمة الموضوع، كما لم يوجهوا هم إليهما طلبات ما، فإنه لا تكون للطعنين مصلحة في اختصاصهما أمام محكمة النقض مما يوجب الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة إليهما .

وحيث إن الطعن بالنسبة لباقي المطعون عليهم استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الضمن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينمى الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم أقام قضاءه على سند من تقرير الخبير المقدم في الدعوى الذي احتسب مساحة الأرض المقام عليها بمقدار ١٤٥ مترا مربعا ، في حين أن ملاك العقار يقررون أن مسطح الأرض المقام عليها البناء واتى رسا عليهم مزادها حسبها هو ثابت من كتاب محافظة القاهرة لا يتجاوز ١٤٠,٢٥ مترا مربعا فيكون الحكم قد احتسب السطح بأكثر مما ذكره الملاك أنفسهم . هذا إلى أن الثابت من التقرير الاستشاري المقدم من الطاعنين أن المساحة ١٣٥ مترا مربعا ليس غير وإذا عول الحكم على تقرير الخبير دون أن يحقق وجه الخلاف بين هذه الآراء المتعارضة رغم أنها تقوم على أساس في فإنه يكون منها مشوبا بالقصور ومنطويا على الاخلال بهم في الدفاع .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أن الثابت من صورة صحيفة الدعوى رقم .. .. والمرفوعة من الملاك - المطعون عليهم الخمسة الأول - أنهم تمسكوا أمام محكمة أول درجة بأن مساحة الأرض المقام عليها العقار ١٩٧,٨٧ مترا مربعا ، وأصرروا على هذا التحديد في صحيفة استئنافهم ومن ثم فإن القول بأن الحكم حدد المساحة بأكثر مما احتسبها الملاك لا يصادف محلا . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتمد النتيجة التي انتهى إليها الخبير المتدب لاقتنائه على أسس سليمة للأسباب السائفة التي انتهت التقرير ولأن تحديد مساحة الأرض كان وليد المعاينة التي أجريت على الطبيعة، فإن قول الحكم في هذا الخصوص يكون سديدا هذا وله ماخذه الصحيح من



الأوراق ، بما ينأى به عن شائبه القضاء بأكثر مما طلبه الخصوم . لا يغير من ذلك إن للطاعنين قولا آخر أو أنهم قدموا تقريراً استشارياً يناقش رأى الخبير المتدب ، ذلك أن لمحكمة الموضوع أن تكتفى بمجرد الإحالة إلى التقرير الذى اطمأنت إليه ليعتبر جزءاً متمماً لحكمها ، وليس عليها أن ترد على الطعون الموجهة إليه بأسباب خاصة إذ فى أخذها بما ورد فيه دليلاً كافياً على أنها لم تجد فى تلك المطاعن ما يستحق الالتفات إليها ، ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقولون إن الحكم أقام قضاءه على سند من تقرير الخبير الذى أضاف قيمة التأمينات الاجتماعية على تكلفة المتر المسطح للبنى ، فى حين أن المقاول هو المسئول عن سداد التأمينات الاجتماعية طبقاً للقانون وليس مالك البنى ، وإذ أسند الملاك عملية البناء إلى عدة مقاولين فإنهم يكونون غير ملزمين بسداد مبالغ التأمينات الاجتماعية ولا يجوز احتسابها ضمن تكلفة المباني عند تقدير القيمة الإيجارية ، واعتماد الحكم للتقرير بنطوى على مخالفة القانون .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه لما كان مفاد المادتين ١٠ و ١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين أنه يتعين التعرف على القيمة الفعلية لتكاليف المباني كأحد العناصر التى يمكن بمقتضاها التوصل إلى تقدير الأجرة ، وكان مفاد المواد ٤ و ١٠ و ١٣ و ١٥ و ١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن أية عملية بناء تقتضى استخدام عمال يقومون به ويخضعون للإشراف ويتقاضون أجوراً تستلزم أداء اشتراكات بالنسبة لهم لهيئة التأمينات الاجتماعية ، فإن المبالغ المدفوعة إلى الهيئة المشار إليها مقابل الاشتراك لديها عن عملية البناء تعتبر من المصروفات التى تدخل ضمن التكاليف الفعلية للبناء والتى يجب مراعاتها عند تقدير قيمة المباني وتحديد أجرته ، متى كان صاحب البناء هو الذى يتحمل بها ، يستوى أن يكون مالك البناء هو الذى استخدم بنفسه عمالاً فى إنشائه متحملاً التكاليف الحقيقية للبناء بالإضافة إلى قيمة اشتراك التأمينات أو أن يكون المالك قد

تحميلها واقعا وفلا مع إسناده العملية لمقاول ، فتعد بهذه المثابة من التكاليف الفعلية التي يتكبدها مالك البناء . لما كان ما تقدم وكان البين من تقرير الخبير أنه راعى عند تقدير الأجرة عدم احتساب التأمينات الاجتماعية كبند مستقل لأنها مندرجة ضمن الأعمال المحملة على فئة المتر المسطح من تكلفة أعمال المبنى منعا للازدواج وتحرزا من احتساب قيمة التأمينات مرتين ، فإن ماخلص إليه في ذلك وإعتمده الحكم المطعون فيه لا يتطوى على مخالفة القانون .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم احتسب قيمة الأرض للمقام عليها العقار موضوع النزاع في سنة ١٩٧٢ أخذا مما جاء بتقرير الخبير ، في حين أن المادة ١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ تقضى بوجوب تقدير قيمة الأرض وفقا لثمن المثل وقت البناء ، والثابت من تقرير الخبير أن المطعون عليهم اشتروا الأرض بالمزاد من محافظة القاهرة في ١٩٦٩/٦/٢٠ بسعر ٦٥ جنيه للمتر ، وأنهم بدأوا في إنشائها بعد استخراج رخصة البناء بتاريخ ١٩٦٩/٧/٢٦ و ١٩٦٩/١١/١٥ وأنها شغلت بالسكن اعتبارا من ١٩٧٢/٢/١ ، فإنه يتعين تقدير ثمن الأرض في الفترة منذ بدء الانشاء وحتى نهايته ، وإذا أعتد الحكم بالثمن في سنة ١٩٢٦ مع أنها أعدت للسكن في نهاية سنة ١٩٧١ فإن يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أن النص في المادة العاشرة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ على أنه "تقدر أجرة المبنى على الأسس الآتية : (أ) صافي قيمة استثمار العقار بواقع ٥ ٪ من قيمة الأرض والمباني (ب) . . . وفي الفقرة الأولى من المادة ١١ منه على أن تقدر قيمة الأرض وفقا لثمن المثل وقت البناء كما تقدر قيمة المباني وفقا لسعر السوق في ذلك الوقت " يدل على أن المشرع جعل القاعدة الأساسية في تقدير قيمة الأرض بقيمتها السوقية وقت البناء دون اعتداد بالثمن الحقيقي الذي اشترت به الأرض اعتبارا بأنه طالما تقدر الأجرة بنسبة من قيمة الأرض مفروض أن تمثل العائد العادل لاستثمار المالك لها ، فإنه يتحقق وقت تملك الأرض ويقصد بوقت البناء أن تقدر قيمة الأرض حسبها

تساوى وقت تمام إنشاء المباني ، حتى ولو استغرق الاتمام وقتا طويلا منذ البدء فيه ، ولاعبرة وقت المعاينة التي تجرئها بلجان تحديد الأجرة التي قد تتراخى زمنا عن هذا الوقت — ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتمد النتيجة التي خلص إليها الخبير في تقريره من تقدير ثمن الأرض المقام عليها البناء موضوع النزاع بمبلغ ثلاثين جنيها للتر وقت إنشاء المباني وإن هذا التقدير لامبالغة فيه ، وكان الطاعن لا يجادل في أن هذه القيمة موازية لوقت اتمام إنشاء هذه المباني بالفعل ، فإنه لا محل لاتخاذ متوسط الأسعار في الفترة بين بدء الإنشاء وحتى تمامه لتنافي ذلك القول مع الوقت المنضبط الذي حدده القانون بآتمام إنشاء البناء لما كان ذلك وكان مقرر الحكم من أن اتمام البناء وقع في غضون سنة ١٩٧٢ مع أن حقيقة سنة ١٩٧٦ هو مجرد خطأ مادي بحيث لا يصح سببا للنقض ، فإن النعي يكون على غير أساس .

ولما تقدم بتعيين رفض الطعن .



## جلسة ٢٩ من مارس ١٩٧٨

برئاسة السيد المنتشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور إبراهيم صالح ، محمد الباجوري ، محمود رمضان وإبراهيم فراج .

( ١٨١ )

الطعن رقم ٦٢٨ سنة ٤٤ القضائية :

( ٢٠١ ) أحوال شخصية " لغير المسلمين " .

( ١ ) ثبوت الشخصية الاعتبارية للهيئات والطوائف الدينية . مناطه . اعتراف الدولة بها .  
اعترافا خاصا بصدور الإذن بقيامها . لا يكفي تحقق الشروط العامة لقيام الجماعات .

( ٢ ) طائفة الإنجيليين الوطنيين . اعتراف الدولة بها كطائفة واحدة قائمة بذاتها (سكافة  
شعبها وكنائسها . عدم إسباغ الشخصية المعنوية على أى من كنائسها .

١ - مؤدى نص المادتين ٥٢ ، ٥٣ من القانون المدني ، أن مناط ثبوت الشخصية الاعتبارية للهيئات والطوائف الدينية هو : اعتراف الدولة اعترافا خاصا بها ، بمعنى أنه يلزم صدور ترخيص أو إذن خاص بقيام الشخصية المعنوية لكل هيئة أو طائفة دينية ، تحوزا من أن يجمع لكل داعية حوله اتباعا ويتخذ لهم نظاما خاصا وينصب نفسه رائدا لهم ، وهو اعتراف مباشر وفردى على خلاف الاعتراف العام الذى يتحقق بوضع المشرع ابتداء شروطا عامة متى توافرت في جماعة من الأشخاص أو مجموعة من الأموال اكتسبت الشخصية المعنوية بقسوة القانون . ولئن كان لا يشترط في اعتراف الدولة بالشخصية الاعتبارية للهيئات والطوائف الدينية أن يكون بقانون بل يكفي فيه - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المدني - أن يكون وفقا للقواعد المعمنة في هذا الصدد ، إلا أنه ينبغي أن يكون هذا الاعتراف مبنيا على إذن وتصريح واضح من قبيل المصادقة على من يمثل الجهة الدينية أو طبقا لما جرى عليه العرف ، بحيث لا يتناقض مع واقع متواضع عليه ، يؤيد هذا النظر أن مشروع القانون الذى كان يضيف إلى البطريركيات والطوائف الدينية التي

تعترف بها الدولة ، والرهبنات والأديرة التي تتمتع باستقلال ذاتي ولهاذمة مالية مستقلة عن الهيئات الدينية التي تتبعها وتحفظت المذكرة الإيضاحية بشأن الفقرة الأخيرة مقررة أنها لا تقصد بها القطع بالرأى في تمتعها بالشخصية المعنوية ، غير أن لجنة المراجعة أقرت حقوقها مكتفية بوضع عبارة عامة تشمل جميع الهيئات والطوائف التي تعترف بها الدولة ، مما مؤداه أن اعتراف الدولة إنما ينصرف أصلا إلى ذلك الفريق من الناس الذين يجمع بينهم رباط مشترك سداه الإيمان بديانة معينة ونحتمه استخلاص عقيدة من شريعة تلك الديانة دون الوحدات المتفرعة منها مالم يجر العرف أو يصدر الإذن بإسباغ الشخصية المعنوية عليها .

٢ — طائفة الإنجيليين الوطنيين قد اعترفت بها الدولة طائفة قائمة بذاتها بموجب فرمان العالي الشاهاني الصادر في ١٨٥٠/١١/٢ وتأكد بالإرادة الخديوية السنية الصادرة في ١٨٧٨/٦/٤ بتعيين وكيل لهذه الطائفة بالقطر المصري ثم بالتشريع الخاص بها الصادر به الأمر العالي المؤرخ ١٩٠٢/٣/١ أطلق عليها فيه اسم طائفة الإنجيليين الوطنيين وقد أوردت المذكرة التفسيرية للأمر العالي سالف الإشارة أن الطائفة الإنجيلية .. تشمل جملة كنائس إنجيلية ، ولكن أهمها بكثير من جهة عدد الأعضاء الكنيسة المشيخية المتعده المصرية .. والسبب في وضع مشروع الأمر العالي الذي نحن بصددده هو ما طلبته تلك الكنيسة حديثا من نظارة الحقانية من إنشاء مجلس عمومي لها بنوع مخصوص للطائفة الإنجيلية بأجمعها وقد تعذر على نظارتي الحقانية والداخلية تعضيد هذا الطلب لأنه كان يترتب عليه حرمان الكنائس الأخرى الإنجيلية التي تقل أهمية عن هذه الكنيسة من المحكمة المختصة الآن بنظر قضاياهم المتعلقة بالأحوال الشخصية ، ولأنه نظرا لقلّة عدد متشيعيها وعدم وجود نظام عملي لها في غالب الأحوال لا يتسنى إنشاء محكمة مخصوصة لكل كنيسة على حدة ، بيد أنه لم ير مانع قوي من إيجاد مجلس عمومي مع الوكيل يكون لجميع الكنائس مندوبون فيه وتكون اختصاصاته كاختصاصات المجالس العمومية للطوائف القبطية .. ” مما مفاده أن المشرع اعتبر الطائفة الإنجيلية بكافة شعبها وكنائسها طائفة واحدة ، وتعهد لظروف خاصة أن يجعل اعتراف الدولة منصبها عليها كطائفة دون أن يسبغ الشخصية

المعنوية على أى من كنائسها رغم تعددها ، واقتصر على المصادقة على تنصيب من يمثل المجلس العمومى للطائفة باعتباره يمثلها جميعا . يظهر هذا القول أن دىاجة الأمر العالى المشار إليه أوضحت أن الغرض من إصداره هو تعيين الشروط اللازم توافرها فيمن يكون عضوا بالطائفة تعيينا دقيقا واضحا، وبمجرد إيجاد مندوبين للجمعيات الدينية على اختلاف أنواعها المشتركة في شئون الطائفة دون أن تشير إلى الاعتراف بالشخصية الاعتبارية للكنائس المنضمة للطائفة أخذا بأن الاعتراف هو للطائفة جميعها ، لما كان ما تقدم وكانت المادة ١٢ من الأمر العالى إنما تستهدف بيان الموارد المالية للمجلس العمومى للطائفة وتبرز أن الإرادات التى تصل إلى مختلف الكنائس التابعة للطائفة إنما تسهم بها في نفقات هذا المجلس دون أن تكون لها ذمة مالية منفصلة لأن هذه الإرادات تعتبر مالا للطائفة الإنجيلية كلها ، وكانت المادة ٢٠ من ذات الأمر إنما تبين اختصاص المجلس العمومى للطائفة دون أن يفيد أيهما أن الكنائس التابعة للطائفة والتى لها مندوبين بالمجلس تتمتع بالشخصية الاعتبارية أو أن لها ذمة مالية مستقلة ، وإذا خالف الحكم هذا النظر واعتبر أن للكنيسة التى يمثلها طاعتان ذمة مالية مستقلة فإنه يكون معيبا .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتصل في أن المطعون عليه الأول بصفته تابعا عن الطائفة الإنجيلية وعن سنوس النيل الإنجيلي أقام الدعوى رقم ... ضد الطاعنين بطلب الحكم بإخلائهما من العين المؤجرة المبينة بالصحيفة وتسليمها له حاله من أى تلف . وقال بيانا لها أنه بموجب عقد مؤرخ .. استأجر الطاعن الأول العقار رقم .. من المسالك السابق لقاء أجرة شهرية قدرها ... ، وإذا اشترى سنورس



النيل الإنجيلي العقار ، ويجب عقد مسجل في ... ، وتأخر الطاعن الأول في سداد الأجرة المستحقة عن المدة من ... حتى ... ، وقدرها ... ، تبين عند تكليفه بالوفاء في ... أن الطاعن الثاني هو الشاغل للعين بدون سند فقد أقام الدعوى قبلهما . دفع الطاعنان بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة . وإبطالان التكليف بالوفاء ، وبتاريخ ... حكمت المحكمة برفض الدفيعين ورفض الدعوى . استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ... طالبا القضاء له بطلباته وبتاريخ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وباخلاء الطاعنين من العين المؤجرة . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وبالمسلة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم أقام قضاءه على سند من أن لكل كنيسة من الكنائس الأربعة التي تتكون منها طائفة الإنجليين الوطنيين شخصية اعتبارية منفصلة عن باقيها ، وكل منها تستقل بذمتها المالية ، وهو ما تكشف عنه المادتان ١٢ ، ٢١ من الأمر العالي الصادر بتاريخ ١/٣/١٩٠٢ بشأن الإنجليين الوطنيين ، ورتب الحكم على ذلك أنه لما كانت هيئة سنورس النيل التي اشترت العقار هي إحدى مؤسسات الكنيسة الإنجيلية ، فإنه يحق لهما المطالبة بأجرته متى شغلته كنيسة أخرى حتى ولو كانت تتبع الطائفة الإنجيلية ذاتها ، في حين أن مفاد المادتين اتحاد ذمة الكنائس الأربعة في ذمة طائفة الإنجليين الوطنيين ، وأن موارد المجلس العمومي للطائفة هي ذات موارد الكنائس التي تتكون منها الطائفة والتي تسهم في تمويله وتصيب فيه ، وليس هناك طائفة تسمى الرسولية أو الأخوية أو النهضة القدسية ليسوغ القول بتعدد الذم المالية بتعديدها ، ولا عبرة بأن لكل منهم مصادر دخل خارجية كالتبرعات والهبات والوصاية والأوقاف ، وأنها تساهم في نفقات المجلس العمومي للطائفة ، لأنه لا يدل على استقلالها واتصالها اعتبارا بأن الإيرادات التي تؤول إليها هي مال الطائفة

جميعها تحكم في توزيعه وتفرض على كل كنيسة المساهمة في النفقات العامة للطائفة نسبة معينة ، وهو ما يؤكد ، إقرار المطعون عليه الثاني من أن الكنيسة الرسولية بالمنيا هي إحدى الكنائس التابعة للطائفة الإنجيلية ومملوكة لها والملكية تفيد اتحاد الذمة ، مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحدث إن النعى صحيح ، ذلك أن النص في المادة ٥٢ من القانون المدني على أن "الأشخاص الاعتبارية هي : ١ - الدولة .. ٢ - الهيئات والطوائف الدينية التي تعترف لها الدولة بشخصية اعتبارية" وفي المادة ٥٣ من نفس القانون على أنه "الشخص الاعتباري يتمتع بجميع الحقوق إلا ما كان منها ملازما لصفة الإنسان الطبيعية ، وذلك في الحدود التي قررها القانون فيكون له : (أ) ذمة مالية مستقلة (ب) أهلية في الحدود التي يمينها مند إنشائه أو التي يقررها القانون . (ج) حق القاضى (د) موطن مستقل ... ويكون له نائب يعبر عن إرادته . " يدل من أن مناط ثبوت الشخصية الاعتبارية للهيئات والطوائف الدينية هو باعتراف الدولة اعترافا خاصا بها ، بمعنى أنه يلزم صدور ترخيص أو إذن خاص بقيام الشخصية المعنوية لكل هيئة أو طائفة دينية تحرزا من أن يجمع كل داعية حوله اتباعا ويتخذ لهم نظاما خاصا وينصب نفسه رائدا لهم ، وهو اعتراف مباشر وفردى على خلاف الاعتراف العام يتحقق بوضع المشرع ابتداء شروطا عامة متى توافرت في جماعة من الأشخاص أو مجموعة من الأموال اكتسبت الشخصية المعنوية بقوة القانون ولئن كان لا يشترط في اعتراف الدولة بالشخصية الاعتبارية للهيئات والطوائف الدينية أن يكون بقانون ، بل يكفي فيه ، وعلى ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المدني - أن يكون "وفقا للقواعد المعينة في هذا الصدد" ، إلا أنه ينبغي أن يكون هذا الاعتراف مبنيا على إذن وتصريح واضح من قبيل المصادقة على من يمثل الجهة الدينية أو طبقا لما جرى عليه العرف ، بحيث لا تتناقض مع واقع متواضع عليه . يؤيد هذا النظر أن مشروع القانون الذي كان يضيف البطاريكات والطوائف الدينية التي تعترف بها الدولة "الرهينات والإدارة التي تتمتع باستقلال ذاتي ولها ذمة مالية مستقلة عن الهيئات الدينية التي تتبعها" . وتحتفظ المذكرة الإيضاحية بشأن الفقرة الأخيرة مقررة أنها لا تقصد بها القطع بالرأى في تمتعها بالشخصية



المعنوية ، غير أن لجنة المراجعة آثرت حذفها مكتفية بوضع عبارة عامة تشمل جميع الهيئات والطوائف التي تعترف بها الدولة " ، مما مؤداه أن اعتراف الدولة إنما ينصرف أصلا إلى ذلك الفريق من الناس الذين يجمع بينهم رباط مشترك سدها الإيمان بديانة معينة ولحمته استخلاص عقيدة من شريعة تلك الديانة ، دون الوحدات المتفرعة منها ما لم يجر العرف أو يصدر الإذن بأسباب الشخصية المعنوية عليها . لما كان ذلك وكانت طائفة الإنجليك الوطنيين قد اعترفت بها الدولة طائفة قائمة بذاتها بموجب فرمان العالي الشاهاني . الصادر في ٨٥٠/١١/٢ ، وتؤكد بالإرادة الخديوية السنية الصادرة في ١٨٧٨/٦/٤ بتعيين وكيل لهذه الطائفة بالقطر المصري ثم بالتشريع الخاص بها الصادر به الأمر العالي المؤرخ ٩٠٢/٣/١ أطلق عليها فيه اسم طائفة الإنجليك الوطنيين وكانت المذكرة التفسيرية للأمر العالي سالف الإشارة قد أوردت أن الطائفة الإنجيلية " . . . تشمل حملة كنائس إنجيلية ، ولكن أهمها بكثير من جهة عدد الأعضاء الكنيسة المشيخية المتحدة المصرية . . . والسبب في وضع مشروع الأمر العالي الذي نحن بصددده هو ما طلبته تلك الكنيسة حديثا من نظارة الحقانية من إنشاء مجلس عمومي لها بنوع مخصوص لا للطائفة الإنجيلية بأجمعها . وقد تعذر على نظارتي الحقانية والداخلية تعضيد هذا الطلب لأنه كان يترتب عليه حرمان الكنائس الأخرى الإنجيلية التي تقل أهمية عن هاته الكنيسة من المحكمة المختصة الآن بنظر قضاياهم المتعلقة بالأحوال الشخصية ، ولأنه نظرا لقلة عدد متشيعيها وعدم وجود نظام محلي لها في غالب الأحوال لا يتسنى إنشاء محكمة مخصوصة لكل كنيسة على حدة بيد أنه لم ير مانع قوي من إيجاد مجلس عمومي مع الوكيل يكون لجميع الكنائس مندوبون فيه وتكون اختصاصاته كاختصاصات المجالس العمومية للطوائف القبطية . . . " مما مفاده أن المشرع اعتبر الطائفة الإنجيلية بكافة شعبها وكنائسها طائفة واحدة وتعهد لظروف خاصة أن يجعل اعتراف الدولة منصبا عليها كطائفة دون أن يسبغ الشخصية المعنوية على أي من كنائسها رغم تعددها ، واقتصر على المصادقة على تنصيب من يمثل المجلس العمومي للطائفة باعتباره يمثلها جميعا . يظهر هذا القول أن دياجة الأمر العالي المشار إليه أوضحت أن الغرض من إصداره هو تعيين الشروط اللازم توافرها فيمن يكون عضوا بالطائفة تعيينا دقيقا واضحا ، ومجرد إيجاد مندوبين للجمعيات الدينية على اختلاف أنواعها



المشتركة في شئون الطائفة ، دون أن تشير إلى الاعتراف بالشخصية الاعتبارية للكنائس المنضمة للطائفة أخذاً بأن الاعتراف هو للطائفة جميعها . لما كان ما تقدم وكانت المادة ١٢ من الأمر العالى آتف الذكر إنما تستهدف بيان الموارد المالية للمجلس العمومى للطائفة ، وتبرز أن الإيرادات التى تصل إلى مختلف الكنائس التابعة للطائفة إنما تسهم بها في نفقات هذا المجلس ، دون أن تكون لها ذمة مالية منفصلة لأن هذه الإيرادات تعتبر من الطائفة الإنجيلية كلها ، وكانت المادة ٢٠ من ذات الأمر إنما تبين اختصاص المجلس العمومى للطائفة دون أن يثبت أيهما أن الكنائس التابعة للطائفة والتى لها مندوبين بالمجلس تتمتع بالشخصية الاعتبارية أو أن لها ذمة مالية مستقلة . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر أن للكنيسة التى يمثلها الطاعنان ذمة مالية مستقلة ، وأنه يحق للطعون عليه الأول باعتباره ممثلاً لإحدى الجهات الدينية التابعة للطائفة ذاتها استثناء الأجرة رغم أن الذمة المالية إنما هى للطائفة الإنجيلية التى تجمع بين الطرفين المتداعين والتى يقتضى معه الإلزام بدفع الأجرة باتحاد الذمة اعتباراً بأن المستأجر أصبح هو المالك ، فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم فإنه يتعين تأييد حكم محكمة أول درجة .

## جلسة ٢٩ من مارس ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين الدكتور إبراهيم صالح ، محمد الباجوري ، صلاح نصار وإبراهيم قراج .

( ١٨٢ )

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٤٥ ق "أحوال شخصية" :

( ١ ) حكم "بيانات الحكم" . بطلان . نقض .

خلو الحكم من بيان أسماء المحكوم ضدهم عدا الطاعن . أثره . بطلانه بالنسبة لمن عداه . نفي الطاعن في هذا الخصوص . غير مقبول .

( ٢ ) دعوى "سماع الدعوى" . تقادم "تقادم مسقط" . أحوال شخصية .

المنع من سماع الدعوى بمعنى المدة . شرطه . وجوب أن يكون الحق المدعى به موضع انكار الخصم طيلة مدة ١٥ سنة . تحصيل وقت بدء النزاع . من ساطة محكمة الموضوع .

( ٣ ) أحوال شخصية . دعوى "سماع الدعوى" .

سماع دعوى المعتقد عنداء نكار وغيرها من الدعاوى الواردة في المادة ٣٨ من لائحة المحاكم الشرعية . شرطه .

١ - توجب المادة ١٧٨ من قانون المرافعات اشتغال الحكم على بيان بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم وترتب البطلان على النقص أو الخطأ الجسيم فيه ، وإذا كان الحكم الابتدائي قد خلا من أسماء المحكوم ضدهم عدا الطاعن فإنه يكون باطلا بالنسبة اليهم ، ولما كان هؤلاء الآخريين لم يطعنوا على الحكم المطعون فيه وصار نهائيا في حقهم ، فإن نفي الداعن على ما قضى به في خصوص رفض الدفع بالبطلان لهذا السبب يكون غير مقبول .

٢ - مؤدى نص المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ، إنه يشترط لفتح من سماع الدعوى بمعنى

المدة أن يكون الحق المدعى موضع إنكار من الخصم طيلة المدة المشار إليها مع توافر المكنة في رفع الدعوى وعدم العذر الشرعى في إقامتها لأنه مالم يكن الحق متنازعا عليه فإنه لا يحتاج إلى الدعوى وهى لا تكون مقبولة شرعا مالم يكن الحق فيها موضع نزاع ، وتحصيل الوقت الذى بدأ فيه النزاع حول الحق المدعى باعتباره الواقعة التى تسرى منها المدة اللازمة لعدم سماع الدعوى هو مما تستقل به محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض متى كن تحصيلها سائغا .

٣ - مفاد نص المادة ٩٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية، أنه فى الحوادث السابقة على سنة ١٩١١ لا تسمع الدعاوى المذوّه عنها ومنها دعوى العتق عند الإنكار إلا إذا وجدت أوراق خالية من شبهة التصنع رسمية كانت أو عرفية تدل على صحتها ، أما فى الحوادث التالية لهذا التاريخ فيشترط لسماع أى من هذه الدعاوى أن يستمد دليل صحتها من أوراق رسمية أو من أوراق عرفية محررة جميعها بخط المتوفى وموقعه منه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة

حيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦٣ أحوال شخصية أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد الطاعن وبقى المطعون عليهم بطلب الحكم بثبوت استحقاقه الى ٦ قرار يبط من ٢٤ قيراطا فى وقفى المرحومين .. وزوجته السيدة .. ، وقال شرحا لها أنه بموجب حجة وقف شرعية مؤرخة ١٧ ربيع الثانى سنة ١٢٧٤ هـ أوقف المشار اليهما حديقة بمنيل الروضة وما بها من مباني مملوكة لها مناصفة على نفسيهما مدة حياتهما ثم على ذريتهما الى حين اقراضهم أجمعين فتكون وقفا على عتق كل منهما وذريتهما ثم على عتق عتقائهما وذريتهما الى حين اقراضهم أجمعين فتكون وقفا على الحرمين الشريفين ، وقد توفى الواقفان عن غير ذرية وآل ربيع الوقف والنظر عليه إلى عتقائهما ، ومنهم خمسة للواقف وهم ..



... .. وسبعة للواقفة وهم ... ..  
 ... ..  
 ... .. وقد توفي عتقاء الواقف وانحصر إرثهم في الطامن وباقي  
 المطعون عليهم ، كما توفي خمسة من عتقاء الواقفة دون عقب وانحصر الاستحقاق  
 في اثنتين هما صبر ... .. وقد توفيت الأخيرة من ابنتها ... ..  
 وتوفيت صبر ... في ١٩٢٧/١٢/٤ عن ابنيها المطعون عليه و ... ..  
 ثم توفيت الأخيرة في ١٩٤١/١٢/٢٨ دون عقب وانحصر فيه ميراثها وبذلك  
 يكون الاستحقاق في وقف ... .. قد انحصر فيه وفي  
 ذرية ... .. مناصفة ويستحق ربع مجموع الوقفين ، وإذا نازعه الطامن في  
 الدعوى رقم ٤٦٠٧ لسنة ١٩٥٩ مدنى القاهرة الابتدائية التى أقامها بطلب  
 استحقاقه ما يقابل حصته في ثمن القدر المتروك ملكيته من الأرض الموقوفة للنفعة  
 العامة وقضى بوقفها لحين حصوله على حكم باستحقاقه في الوقف ، فقد أقام  
 الدعوى . دفع الطامن بعدم سماع الدعوى لانقضاء أكثر من خمس عشرة سنة مع  
 عدم العذر السرى ، وبتاريخ ١٩٧٠/٤/٢٠ حكمت المحكمة بثبوت استحقاق  
 المطعون عليه لأول لوقف حصه ... .. المحررة عنه  
 حجة الوقف الشرعية المؤرخة ١٧ ربيع الثانى سنة ١٢٧٤ هـ وذلك بحق الربع في  
 وقفى المرحومين ... .. وحرمة ... ..  
 الصادر عنهما حجة الوقف سالفة الذكر . استأنف الطامن والمطعون عليهم من  
 الثانية إلى التاسعة والعشرين هذا الحكم بالاستئناف رقم ... ..  
 ... .. طالبين الحكم بإبطاله لإغفاله بيان أسماء المحكوم عليهم عدا  
 الأول وبعدم سماع الدعوى لرفعها بعد مضي أكثر من خمسة عشر عاما وبعدم  
 قبول الدعوى قبل الطامن لرفعها على غير ذى صفة لزوال صفة الحراسة عنه  
 واجتياها برفض الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٢ حكمت محكمة الاستئناف  
 برفض الدفوع الثلاثة وإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه الأول  
 وفاة من توفي من العتقاء أو المستحقين وتواريخ الوفيات وأيلولة الاستحقاق  
 وانحصر استحقاق عتقاء الواقفة في اثنتين هما ... .. وأن الأخيرة  
 توفيت عن ابنتها ... .. وأن ... .. توفيت في ١٩٢٧/١٢/٤ عن  
 ولديها ... .. ، ... .. التى توفيت في ١٩٤١/١٢/٢٨ عن

شقيقتها ... .. على الوجه الوارد بالدعوى والكشف المقدم من المطعون عليه الأول ، وبعد سماع شهود الطرفين ، عادت المحكمة فحكمت في ١٩٧٥/٦/٢٤ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة لمن هذا المطعون عليه الأول وفي الموضوع برفضه . عرض الطعن على هيئة المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى دفع النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة إلى المطعون عليهم من الثانية إلى الأخيرة أنهم لم يكونوا خصوما للطاعن وأن الحكم المطعون فيه صدر ضدهم وسار نهائيا بالنسبة إليهم لعدم طعنهم عليه فلا يجوز للطاعن اختصاصهم في الطعن المرفوع منه عن هذا الحكم ويكون الطعن غير مقبول بالنسبة إليهم .

وحيث إن الدفع في محله ، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يكفي لقبول الطعن أن يكون المطعون عليه طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أيضا أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليهم من الثانية إلى الأخيرة لم ينازعوا الطاعن في طلباته ولم يقض لهم بشيء ضده ، فإنه لا تكون له مصلحة في اختصاصهم ويكون الطعن بالنسبة إليهم غير مقبول .

وحيث إن الطعن بالنسبة إلى المطعون عليه الأول استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينعي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق ، ذلك أنه قضى برفض الدفع بطلان الحكم الابتدائي لخلوه من بيان أسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم وموطن كل منهم عدا موطن المطعون عليهم من الثانية إلى الأخيرة ، قولا منه بأن البين من مدوناته اشتغالها على هذا البيان ، حالة أنه لم يشر في ديباجته إلا إلى اسمه وحده دون باقي المحكوم عليهم ، وهو ما يعيبه مخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن النعي غير مقبول ، ذلك أنه وإن كانت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات توجب اشتمال الحكم على بيان أسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل



منهم وترتب البطلان على النقض أو الخطأ الجسيم فيه ، وكان الحكم الابتدائي قد خلا من أسماء المحكوم ضدهم هذا الطاعن مما يكون معه باطلا بالنسبة إليهم ، وكان هؤلاء الأخيرين لم يطعنوا على الحكم المطعون فيه وصار نهائيا في حقهم ، فإن نعى الطاعن على ما قضى به في خصوص رفض الدفع بالبطلان لهذا السبب يكون غير مقبول .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم أيد الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض الدفع بعدم سماع الدعوى لمضى أكثر من خمسة عشر عاما دون قيام مانع شرعى يحول دون رفعها على سند من أن المستندات المقدمة من المطعون عليه الأول تثبت عدم انقطاع صلته بالوقف ، فقد أدرج ضمن المستحقين في مذكرة المحكوم ضدهم المقدمة في مادة التصرفات رقم ٦٧٩ لسنة ١٩٣٧/٣٦ ، وفي كشف أسماء المستحقين في المادة رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٨/٣٧ ، وفي بيان ملحق الدعوى رقم ٤٤ لسنة ١٩٤١/٤٣ أحوال شخصية القاهرة الابتدائية وفي إقرار الترشيع الصادر منه إلى الطاعن ، حالة أن هذه المستندات ليس منها ما يمكن أن يكون قاطعا لمدة السقوط . هذا إلى أن الاقرارات المشار إليها صادرة من حارس الوقف خدمة لموقفه في دعوى النظر فلا حجية لها كإقرار بالاستحقاق الذي يعتبر عملا من أعمال التصرف لا يملكه ناظر الوقف ، فضلا عن أنه مضى على صدور ما يزيد على خمسة عشر عاما قام المستحقون خلالها بشهر حصصهم في الوقف وبيع أجزاء منها بعقود مسجلة مما ينطوي على عدم الاقرار للمطعون عليه الأول بأى حق وبالتالي عدم صلاحيتها كأسباب لانقطاع مدة السقوط ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أن النص في المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ على أن "القضاة ممنوعون من سماع الدعوى التي مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العسر الشرعى له في عدم إقامتها . . . . . وهذا كله مع الإمكان للحق في تلك المدة" يدل على أنه يشترط للنسبة من سماع الدعوى بمضى المدة وفق هذه المادة أن يكون الحق المدعى موضع إنكار من الخصم .



طيلة المدة المشار إليها مع توافر المكنة في رفع الدعوى وعدم العذر الشرعى في إقامتها، لأنه ما لم يكن الحق متنازعا عليه فإنه لا يحتاج إلى الدعوى وهى لا تكون مقبولة شرعا ما لم يكن الحق فيها موضع نزاع . لما كان ذلك وكان تحصيل الوقت الذى بدأ فيه النزاع حول الحق المدعى باعتباره الواقعة التى تسرى منها المدة اللازمة لعدم سماع الدعوى ، هو مما تستقل به محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض متى كان تحصيلها سائغا ، فإن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه برفض الدفع بعدم سماع الدعوى على سند من قوله ، وحيث إنه عن الدفع بعدم سماع الدعوى فإن الثابت من حافظة المدعى المقدمة بـ ١٩٦٧/٣/٢٥ أن صلته بالوقف لم تكن منقطعة فقد جاء ضمن المستحقين في مذكرة المدعى عليه — الطاعن — المقدمة بـ ١٩٣٧/١١/٢٧ في مادة التصرفات رقم ٦٧٩ لسنة ١٩٣٧/٣٦ وكذلك في مذكرة ... .. — المطعون عليه السادس — في نفس المادة وكذلك المادة ٨٥ لسنة ١٩٣٨/٣٧ وكذلك الكشف الوارد به أسماء المستحقين في المادة المنوه عنها هذا فضلا من ورود اسمه ضمن بيان ملحق الدعوى رقم ٤٤ لسنة ١٩٤٤/٤٣ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية وإقرار الترشيع الصادر من المدعى — المطعون عليه الأول — إلى المدعى عليه وعريضة الدعوى المعلنة في ١٤/١٠/١٩٥٩

وحيث إنه يبين من هذه المستندات أن عدم المطالبة ليس مرده تاريخ وفاة من يستحق عنها المدعى وإنما الخلاف بين الطرفين عند حل الوقف وتعيين المدعى عليه حارما عليه وأن هناك دعوى رفعت سنة ١٩٥٩ ومن ثم يكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه . وإذا كان هذا الذى أورده الحكم في نطاق ما لمحكمة الموضوع من سلطة تقدير أدلة الدعوى يستقيم أسبابا سائغة لما انتهى إليه من أن استحقاق المطعون عليه الأول لحصته في الوقف موضوع الدعوى لم يكن محل نزاع إلا بعد حل الوقف في سنة ١٩٥٢ وتعيين الطاعن حارما عليه ، ذلك أن إيراد اسم المطعون عليه الأول ضمن مستحق الوقف في البيانات المقدمة من الطاعن والمطعون عليه السادس وهما من المستحقين في الدعوى المرفوعة منهما بشأن النظارة على الوقف يصلح دليلا على أن استحقاق المطعون عليه الأول في أعيان الوقف لم يكن محل نزاع حتى صدر المرسوم بقانون

رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء الوقف على غير الخيرات والذي آلت بموجبه ملكية الأعيان الموقوفة للمستحقين كل بقدر حصته في الاستحقاق ثم صدر أمر الاستيلاء رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ عن جزء من أعيان الوقف وعندئذ ثار النزاع حول أحقية المطعون عليه الأول في صرف حصته في التعويضات المستحقة فأقام الدعوى رقم ٤٦٠٧ لسنة ١٩٥٩ مدنى القاهرة الابتدائية والتي أوقف الفصل فيها لحين حسم النزاع حول الاستحقاق بالدعوى الماثلة ، لما كان ما تقدم وكان لا ينال من هذا التقرير أن تكون الإقرارات المنسوبة إلى الطاعن والمطعون عليه السادس صادرة بشأن منازعات متعلقة بالنظارة على الوقف دون الاستحقاق فيه لأنها وإن لم تنهض أدلة قاطعة على استحقاق المطعون عليه الأول لحصته في الوقف إلا أنها تكفى للتدليل على أن هذا الاستحقاق لم يكن مثار نزاع من جانب الطاعن وغيره من المستحقين وهو المعيار الذى يقتضى به الأساس الذى يقوم عليه الدفع بعدم السماع ، كما لا ينال منه قيام بعض المستحقين بشهر حصصهم في الوقف وبيع أجزاء منها بمقود مسجلة تبعا لصدور هذه التصرفات بعد إلغاء الوقف على غير الخيرات بموجب القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ سالف البيان أى قبل رفع دعوى الاستحقاق من المطعون عليه الأول ببضع سنين لا تبلغ المدى المانع من سماعها طبقا للمادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية المشار إليها آنفا . لما كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون فيما انتهى إليه من رفض الدفع بعدم سماع الدعوى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول إنه دفع بعدم سماع الدعوى لعدم تقديم المطعون عليه الأول دليل حصول العتق عملا بالمادة ٩٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، ورغم جوهرية هذا الدفاع فإن الحكم المطعون فيه بالخطأ وهو ما يعيبه بالقصور في التسيب .

وحيث إن النعى مردود ، فلك أن النص في المادة ٩٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أنه " لا تسمع عند الإنكار دعوى الوصية أو الإيضاء أو الرجوع عنها أو العتق أو الإقرار بواحد منها وكذا الإقرار بالنسب أو الشهادة



على الإقرار به بعد وفاة الموصى أو المعتقد أو المورث في الحوادث السابقة على سنة ألف وتسعمائة وإحدى عشرة الأفرنكية إلا إذا وجدت أوراق خالية من شبهة التصنع تدل على صحة الدعوى. وأما الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وإحدى عشرة الأفرنكية فلا تسمع فيها دعوى ما ذكر بعد وفاة الموصى أو المعتقد أو المورث إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة بجميعها بخط المتوفى وطبها إمضاءه كذلك تدل على ما ذكر. يدل على أنه في الحوادث السابقة على سنة ١٩١١ لا تسمع الدعاوى المنوه عنها ومنها دعوى العتق عند الإنكار إلا إذا وجدت أوراق خالية من شبهة التصنع رسمية كانت أو عرفية تدل على صحتها، أما في الحوادث التالية لهذا التاريخ فيشترط لسماع أى من هذه الدعاوى أن يستمد دليل صحتها من أوراق رسمية أو من أوراق عرفية محررة بجميعها بخط المتوفى وموقعة منه. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه على أنه "وحيث إن تعيين عتقاء الواقعة وتحديد السبعة الذين ذكرهم المستأنف ضده - المطعون عليه الأول - ثابت من قرار النظر الصادر من محكمة مصر الشرعية في ١٨ المحرم سنة ١٣١٤ هـ بتعيين يعقوب أغا أحد عتقاء الواقف ناظرا على هذا الوقف والذي تضمن تعيين عتقاء الواقعة السبعة بالإسم وحضورهم أمام المحكمة مع عتقاء الواقف لترشيح الناظر وثابت تعيينهم اقتضاء من حكم محكمة مصر الابتدائية الشرعية في ١١/٣/١٩٢٤ في القضية الكلية رقم ١٨٦ لسنة ١٩٢٣/٢٢... "، وكان هذا الذي أورده الحكم يكفى للرد على ما أبداه الطاعن من دفع بعدم سماع الدعوى بالعتق لعدم تقديم دليله، ذلك أن إدراج إسم والده المطعون عليه الأول... التي تلقى عنها الاستحقاق في الوقف ضمن عتقاء الواقعة في قرار الناظر المنوه عنه بالحكم والصادر في تاريخ سابق على سنة ١٩١١ يمكن معه اتخاذ هذا القرار دليلا على ثبوت عتقها باعتباره ورقة خالية من شبهة التصنع طبقا للفقرة الأولى من المادة ٩٨ من اللائحة سالفة الإشارة. لما كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالتقصير في التسبيب يكون على غير أساس.

ولما تقدم يتعين رفض الطعن.



## جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحسني وعضوية السادة المستشارين :  
د. مصطفى كيرة ، عثمان الزيني ، إبراهيم هاشم و د. سعيد عبد المجيد.

( ١٨٣ )

الطعن رقم ٩١٥ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) حكم . قوة الأمر المقضي . نقض .

قوة الأمر المقضي صفة تلتحق بالحكم النهائي ولو كان مما يجوز الطعن فيه بالنقض أو طعن فيه بالفعل .

( ٢ ) صورية .

حق الدائن العادي باعتباره من الغير في الطعن على تصرف مدينة بالصورية . شرطة أن يكون حقه خاليا من النزاع .

( ٣ ) التزام " الدفع بعدم التنفيذ " . حيازة .

حق الحبس المقرر لحائز العقار . مناطه .

١ — قوة الأمر المقضي صفة تثبت للحكم النهائي ، ولا يمنع من ثبوت هذه الصفة أن يكون الحكم مما يجوز الطعن فيه بطريق النقض وأنه طعن فيه بالفعل .

٢ — للدائن العادي باعتباره من الغير أن يطعن على تصرف مدينة بالصورية طبقاً لنص المادة ١/٢٤٤ من القانون المدني ، إلا أن ذلك منوط بأن يكون حق الدائن خالياً من النزاع .

٣ — حق الحائز في حبس العقار — مقرر تنفيذاً للحق في الحبس الذي نصت عليه المادة ١/٢٤٦ من القانون المدني من أن لكل من إلترزم بأداء شيء أن يتمتع عن الوفاء به ، مادام الدائن لم يعرض الوفاء بالتزام مترتب عليه بسبب إلترام المدين ومربط به أو مادام الدائن لم يقدم تأمين كاف للوفاء بالتزامه هذا ، ثم فإن للحائز أن يحتج بالحق

في حبس العقار في مواجهة الغير ومن بينهم الخلف الخاص للبائع ، إلا أن هذا الحق لا يسرى على من يشترى حقه من أصحاب الحقوق العينية قبل أن يثبت للحائز الحق في حبس الغير لأن — الحق في الحبس لا يختلط بالحقوق العينية ولا يشاركها في مقوماتها ولا يعطى لحائز الشيء الحق في التبع والتقدم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٤٥٨ سنة ١٩٦٤ مدني كلي سوهاج ضد الطاعنة الأولى عن نفسها وبصفقتها وصية على الطاعن الثاني والمطعون عليه الرابع وضد الطاعن الثالث وباقي المطعون عليهم وطلب فيها الحكم أولا بالزام الطاعنة الأولى عن نفسها وبصفقتها بأن تدفع إليه من تركه مورثها المرحوم .. .. وبالتضامن مع الطاعن الثالث مبلغ ٢٩٧ جنيها و ٥٠٠ مليم . ثانيا بالزام الطاعنة الأولى عن نفسها وبصفقتها والطاعن الثالث والمطعون عليهما الثاني والثالثة بأن يدفعوا له متضامين مبلغ ٣٣١ جنيها و ٢٥٠ مليا ، ثالثا بتسليم الأطيان الموضحة الحدود والمعالم بالصحيفة وقال يانا للدعوى أنه يمتلك أطيانا مساحتها ٢ فدان ٥ قيراط وذلك بمقتضى عقد البيع الصادر إليه من أخيه .. .. والمشهد في ١٠/٧/١٩٥٣ ، وأن المرحوم .. .. والطاعن الثالث سبق أن أقام الدعوى رقم ٧٧٥ مدني كلي سوهاج والتي أختصم فيها هو والبائع له وطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لهما من هذا الأخير في ١٩٥٣/٩/٥ عن ذات الأطيان وقضى في الدعوى المذكورة برفضها وبإعلان العقد المشار إليه لعدم بلوغ البائع لهما من الرشد وتأيد هذا الحكم في الاستئناف رقم ٢٤٨ سنة ٣٢ ق أسيوط . وإذا كان المرحوم .. .. والطاعن الثالث قد اغتصبا هذه الأطيان في المدة من سنة ١٩٥٤ إلى سنة ١٩٥٩ ، كما اغتصبا الطاعنون وباقي المطعون عليهم في المدة من سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٦٤ ، فقد أقام الدعوى للحكم له بطلانها المتقدمة . ثم

عدل المطعون عليه الأول طلباته في خصوص الريع إلى مبلغ ٦٢٧ جنيها و٣٤٣ مليم . قضت محكمة أول درجة في ١٩٧٢/٢/٢٢ — بعد أن نذبت خيرا لتحقيق وضع اليد في سنوات النزاع وتقدير الريع في كل مدة من مدد وضع اليد — بإلزام الطاعنة الأولى عن نفسها وبصفقتها من تركة مورثها والطاعن الثالث بأن يدفعوا للمطعون عليه الأول بالتضامن مبلغ ٣٨٩ جنيها و٦٠٣ مليا وبإلزام المدعى عليهم متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ٣٢٦ جنية و١ مليم ، ويتسلم الأطيان البينة بالصحيفة استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٢ لسنة ٤٧ ق أسبوط . وفي ١٩٧٤/٦/١٣ حكمت المحكمة بطلان الحكم المستأنف وبإلزام الطاعنين الأول والثاني والمطعون عليه الرابع من تركة مورثهم بأن يدفعوا متضامين مع الطاعن الثالث للمطعون عليه الأول مبلغ ٣٤٢ جنية و١٧٨ مليا وبإلزام الطاعنين متضامين بأن يدفعوا للمطعون عليه الأول مبلغ ٢٨٥ جنيها و١٥٠ مليا ، ويتسلم المطعون عليه الأول ١ فدان و٢١٠ قيراطا و ١٥ سهما الموضحة بالمعد المسجل في ١٩٥٣/١٠/٧ . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة — برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعي الطاعنون بالوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقولون أنهم طلبوا من محكمة الاستئناف وقف الدعوى حتى يفصل في الطعن بالنقض المرفوع من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٧٧٥ لسنة ١٩٥٣ مدني كلى سوهاج والتي أقامها مورث الطاعنين الأولين والثالث ضد البائع لهما الحكم بصحة ونفاذ عقد بيع الأطيان المطالب بريعهما والتي قضى فيها ببطلان هذا العقد ، — ورفض الحكم المطعون فيه هذا الطلب وقضى بإلزام الطاعنين بالريع باعتبارهم مقتضين لأطيان النزاع تأسيسا على أن الحكم الصادر في تلك الدعوى صار نهائيا حائزا لقوة الأمر المقضي ، في حين أن هذا الحكم لا يتحدد به مراكو الطاعنين القانونية إذ لم يصبح باتا يجوز الحجية بسبب الطعن فيه بطريق النقض .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن قوة الأمر المقضي صفة تثبت للحكم النهائي ، ولا يمنع من ثبوت هذه الصفة أن يكون الحكم مما يجوز الطعن فيه



بطريق النقض وأنه طعن فيه بالفعل . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض طلب وقف الدعوى استنادا إلى أن رفع الطعن بالنقض لا ينال من اعتبار الحكم الصادر في الدعوى رقم ٧٧٥ لسنة ١٩٥٣ كلى سوهاج حائزا قوة الأمر المقضى ، فإن النعى عليه بخاتفة القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث والوجه الثاني من السبب الأول الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أنهم تمسكوا بصورية عقد البيع الصادر إلى المطعون عليه الأول من أخيه .. .. بصورية مطلقة ، ورفض الحكم المطعون فيه هذا الدفاع تأميسا على أنه يجب كي يتحدى الدائن بدعوى الصورية أن يكون حقه خاليا من النزاع ، في حين أن — واقعة البيع وقبض الثمن لم تكن محل نزاع من البائع في الدعوى ٧٧٥ لسنة ١٩٥٣ مدنى كلى سوهاج بأن انحصر النزاع فيها حول تاريخ العقد ، وقضت المحكمة برد وبطلان هذا التاريخ وبطلان البيع لصدوره من شخص ناقص الأهلية ، دون أن تفصل في طلب رد الثمن الموجه إلى البائع ، ومن ثم يكون الثمن الذى قبضه البائع غير متنازع فيه وإنه استفاد منه ، حتى يقوم الدليل على العكس ، فيحق للطاعنين التمسك بصورية عقد المطعون عليه الأول بوصفهم دائنين شخصيين للبائع بالثمن .

وحيث إن هذا النعى مردود بذلك أنه ولئن كان للدائن العادى باعتباره من الغير أن يطعن على تصرف مدينه بالصورية طبقا لنص المادة ١/٢٤٤ من القانون المدنى ، إلا أن ذلك منوط بأن يكون حق الدائن خاليا من النزاع ، وإذا بين من الحكم المطعون فيه أنه رد على تمسك الطاعنين بصورية عقسد البيع الصادر إلى المطعون عليه الأول بقوله ” أنه يجب حتى يتحدى الدائن بدعوى الصورية أن يكون حقه خاليا من النزاع ، والثابت من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٧٧٥ لسنة ١٩٥٣ كلى سوهاج أن البائع قد دفع مطالبه المستأنفين (الطاعنين) بأنه لا يلزم إلا في حدود ما استفاده وأنه لم يستفد شيئا وقد أرجأت المحكمة الفصل في هذا الطلب حتى يبدى الطرفان دفاعهما ولم يقدم المستأنفون ما يدل على أن النزاع في حقهما قد انحسم باتفاق أو بحكم ومن ثم بين أن محكمة الموضوع قد استظهرت بأسباب سائغة أن دين الطاعنين غير خال من النزاع ورتبت على

ذلك قضاءها برفض تمسكهم بصورية عقد البيع الصادر من مدينهم فإن النعى على حكمها بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثانى الخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الطاعنين تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بحقهم في حبس العين تحت يدهم حتى يفصل في الطلب الاحتياطى في الدعوى رقم ٧٧٥ سنة ٥٣ المقامة منهم ضد البائع لهم وهو رد الثمن المدفوع والتعويض وأسس الحكم المطعون فيه قضاءه برفض حق الحبس على أن عقد المطعون عليه الأول أشهر في تاريخ سابق على ثبوت حق الطاعنين في الحبس الذى لا ينشأ إلا بصدر حكم بأحقيتهم في الثمن ، فى حين أن حقهم فى الحبس مقرو بنص المادة ١٤٢ من القانون المدنى ، ومن ثم ينشأ هذا الحق بمجرد القضاء بطلان عقد البيع الصادر من البائع لهم ، فضلا عن أن تسجيل عقد البيع الصادر إلى المطعون عليه الأول لا يكسبه أية قوة قانونية لأنه عقد مطعون عليه بالصورية المطلقة .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن حق الحائز فى حبس العقار مقرر تنفيذا للحق فى الحبس الذى نصت عليه المادة ١/٢٤٦ من القانون المدنى من أن لكل من التزم بأداء شيء أن يتمتع عن الوفاء به ، مادام الدائن لم يعرض الوفاء بالتزام مترتب عليه بسبب التزام المدين ومرتبطة به ، أو مادام الدائن لم يقدم بتقديم تأمين كاف للوفاء بالتزامه ، ومن ثم فإن الحائز أن يحتج بالحق فى حبس العقار فى مواجهة الغير ومن بينهم الخلف الخاص للبائع ، إلا أن هذا الحق لا يسرى على من يشترى من أصحاب الحقوق العينية قبل أن يثبت للحائز الحق فى حبس العين لأن الحق فى الحبس لا يختلط بالحقوق العينية ولا يشاركها فى مقوماتها ولا يعطى الحائز الشيء الحق فى التبع والتقدم . وإذ يبين من الرد على السبب السابق أنه لا يجوز للطاعنين التمسك بصورية عقد البيع الذى اشترى بموجبه المطعون عليه الأول . العقار المطلوب حبسه ، ولما كان الثابت أن هذا العقد قد أقيم فى ١٠/١٠/١٩٥٣ قبل أن يقضى فى ٩/٣/١٩٦٠ بطلان عقد البيع الصادر لمورث الطاعنين فإنه لا يكون للطاعنين التمسك بالحق فى الحبس فى مواجهة المطعون عليه الأول إذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة السليمة فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .



وحيث إن حاصل السبب الرابع القصور في التسبب والتناقض بين الأسباب والمنطوق — وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أن الحكم المطعون عليه استند في قضائه بالزام الطاعة الأولى من نفسها وبصفتها والمطعون عليه الرابع بالرعي إلى مآقره المطعون عليهم الأول والثاني والثالث بمحاضر أعمال الخبير من أن الطاعنة الأولى كانت تؤجر بصفتها وصية إلى المطعون عليه الثالث جزءا من أطيان النزاع مساحته ١ ف و ١٧ ط في حين أنها لم تضع اليد هي أو ولديها على الأطيان المتنازع عليها بالزراعة أو بالتأجير بعد وفاة مورثهم وإذ قضى الحكم بالزامها بالرعي أخذا بأقوال المدعى عليهم في الدعوى فإنه يكون مشوبا بالقصور في التسبب . هذا إلى تناقض أسباب الحكم مع منطوقه إذ قرر الحكم في الأسباب مساطة الطاعة الأولى عن ريع ١ ف و ١٧ ط بينما ألزمها في المنطوق برعي ١ ف و ٢١ ط ٥ س

وحيث إنه يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه قد أخذ بالنتيجة التي انتهى إليها الخبير في تقريره من ثبوت وضع يد للطاعة أبان الفترة المطالب بالرعي عنها ، ولما كان الخبير قد استند إلى أقوال المطعون عليه الثالث الذي كان يستأجر منها جزءا من أطيان النزاع ، فإن النعي على الحكم بالقصور في التسبب يكون مجرد جدل موضوعي في تقدير الدليل مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . والنعي على الحكم بالتناقض غير صحيح ذلك أن الحكم سواء في الأسباب أو في المنطوق لم يلزم الطاعنين إلا بالرعي عن مساحة ١ ف و ١٧ ط . أما ما ورد بالفقرة الرابعة من المنطوق فإنه ينصرف إلى إلزام الطاعنين بتسليم المطعون عليه الأول الأطيان مشتراة بالعقد المسجل والبالغ مساحتها ١ ف و ٢١ ط ٥ س لما كان ما تقدم فإن النعي على الحكم بالقصور في التسبب والتناقض يكون في غير محله .



## جلسة أول أبريل ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أثور خلف وعضوية السادة المستشارين : ممدوح عطية ،  
حسن السنباطي ، الدكتور بشرى ررق ورأفت عبد الرحيم .

( ١٨٤ )

الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٤١ للقضائية :

عمل . شركات . حكم "الطعن في الحكم" . استئناف .

طلب العامل إلزام الشركة بأن تؤدي له بدل انتقال بواقع جنيهين شهريا حتى تاريخ الفصل  
في الدعوى . قضاء المحكمة الابتدائية للدعى بمبلغ ١١٩ جنيها . جواز الطعن فيه بطريق الاستئناف .  
عله ذلك .

إذ كان النزاع في الدعوى قد ثار بين الطرفين حول مسألة كليسة هي حق  
الطاعن فيما يطالب به من بدل انتقال مقداره جنيهان شهريا من ١ / ٧ / ١٩٦٥  
بحيث يكون الحكم الصادر فيها حجة على الطرفين بالنسبة لأحقية الطاعن في هذا  
البدل أو عدم أحقيته وبالتالي فإن الدعوى تقدر باعتبار قيمة هذا الحق بأكمله  
طبقا للسادة ٤٠ من قانون المرافعات ، وكان الحق في بدل الانتقال يمتد إلى مدد  
تالية لا يمكن تحديد المقابل النقدي له خلالها فإن الدعوى تكون بطلب غير قابل  
للتقدير وتعتبر قيمتها زائدة على مائتين وخمسين جنيها عملا بالسادة ٤١ من ذات  
القانون ومن ثم فإنها تخرج عن النصاب الاتهائي للمحكمة الابتدائية .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن  
تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٨٢٥ سنة ١٩٦٧ عمال جزئي الاسكندرية

على الشركة المطعون ضدها طالبا الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٨٦ جنيها وقال  
بيانا لها أنه يعمل بالشركة المطعون ضدها منذ ١٩٥٨/٦/٧ وأنها جرت على  
صرف مبلغ ٢ جنيها شهريا له ولغيره من العاملين لديها كبذل انتقال لمن كانوا  
يستعملون سيارات الشركة في الذهاب لعملاهم والعودة منه وذلك بعد إلغاء  
استعمال تلك السيارات غير أن الشركة المطعون ضدها امتنعت عن أدائه إليهم بدون  
مبرر اعتبارا من ١٩٦٤/٤/١ وإن كان المبلغ المستحق له من هذا التاريخ حتى  
١٩٦٧/١٠/٣١ هو ٨٦ جنيها فقد أقام دعواه بطلباته سائلة البيان وبتاريخ  
١٩٦٨/٦/١٩ قضت المحكمة بتدب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المأمورية  
المينة بمنطوق الحكم وبعد أن أودع الخبير تقريره عدل الطاعن طلباته إلى طلب  
الحكم بالبدل الذي قرر الخبير أحقيته له من المدة من ١٩٦٥/٧/١ حتى تاريخ  
الفصل في الدعوى بواقع مبلغ جنيهن شهريا وفي ١٩٦٩/١٢/١٧ حكمت المحكمة  
الحزبية بعدم اختصاصها بإحالة الدعوى إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية وقيدت  
برقم ٨٦ سنة ١٩٧٠ عمال كلى الاسكندرية . وتاريخ ١٩٧٠/٥/٢٨ حكمت هذه  
المحكمة بالزام الشركة المطعون ضدها بأن تدفع إلى الطاعن مبلغ ١١٦ جنيها .  
استأنفت الشركة المطعون ضدها هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية  
بالاستئناف رقم ١٠٦٢ سنة ١٩٧١/٥/١١ قضت المحكمة برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف لقلة  
النصاب وفي ١٩٧١/٥/١١ قضت المحكمة برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف  
وبإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق  
التقاضي ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن  
على غرفة المشورة فجددت لنظره ١٩٧٨/٢/١٨ وفيها التزمت النيابة وأنها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاث أسباب حاصل السبب الثاني منها أن الحكم  
المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطريقه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز  
الاستئناف لقلة النصاب حالة أن قيمة هذه الدعوى طبقا لطلبات الطاعن الختامية  
في حدود النصاب النهائي للمحكمة الابتدائية بحيث لا يجوز استئناف الحكم  
الصادر فيها .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن النزاع في الدعوى ثار بين الطرفين  
حول مسألة كلية هي حق الطاعن فيما يطالب به من بدل انتقال مقداره جنيهان



شهريا منذ ١٩٦٥/٧/١ بحيث يكون الحكم الصادر فيها حجة على الطرفين بالنسبة لأحقية الطاعن في هذا البديل أو عدم أحقيته ، وبالتالي فإن الدعوى تقدر باعتبار قيمة هذا الحق بأكمله طبقا للمادة ٤٠ من قانون المرافعات . ولما كان الحق في بدل الانتقال يمتد إلى مدد تالية لا يمكن تحديد المقابل النقدي له خلالها فإن الدعوى تكون بطلب غير قابل للتقدير وتعتبر قيمتها زائدة على مائتين ومئتين جنيتها عملا بالمادة ٤١ من ذات القانون ، ومن ثم فإنها تخرج عن النصاب الاتهامي للمحكمة الابتدائية وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة فإن النعي عليه بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون في غير محله .

وحيث إن حاصل السببين الأول والثالث خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون وتأويله ذلك أنه أهدر تقرير مكتب الخبراء الذي أكد أن الطاعن من العمال الذين كانوا يستخدمون سيارات الشركة طبقا لما قرره الشهود وكان على المحكمة إذا ما تشككت في شهادتهم أن تحيل الدعوى إلى التحقيق لأن الميزة العينية كما تنقرر في عقود العمل والأنظمة الأساسية تعتبر أيضا جزءا من الأجر إذا جرى العرف بمنحها ، كما أخطأ الحكم فيما ذهب إليه من قصر تطبيق مبدأ المساواة الذي نصت عليه المادة ٥٣ من قانون العمل على عمال المقاول الأصلي والمقاول من الباطن في حين أن تطبيقه على عمال رب العمل الواحد أخرى وأولى .

وحيث إن هذا النعي في جملة مردود ذلك أن الثابت من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه استنادا إلى ما تبين من تقرير الخبير ومحاضر أعماله من أن نظام استعمال السيارات كان مقررا بالشركة التي كان يعمل بها الطاعن قبل إدماجها في الشركة المطعون ضدها مقابل اشتراك مقداره ٣٥٠ مليا للعامل وأن الطاعن لم يكن من بين المشتركين في استعمال سيارات الشركة ولم يثبت أنه كان يستعملها بإذن صريح من إدارة الشركة كما لم يرد اسمه بالكشوف التي أقرها مجلس الإدارة والتي اعتمد فيها صرف بدل الانتقال لمن ثبت لديه أنهم كانوا يستعملون سيارات الشركة بتصريح من إدارتها بعد توقف هذه السيارات ثم خلص إلى أن أقوال شاهدي الطاعن يفرض معها لاتعطيه الحق في البديل المطالب به لأن ركوب سيارات الشركة دون قرار أو إذن صريح للعامل بذلك



يعتبر من قبيل التسامح الذي لا يرتب حقا ولا يعتبر ميزة هيبية وإذا انتهى الحكم لهذه الأسباب السائغة التي تحمل قضاياه إلى رفض الدعوى فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا — لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع أن تخالف النتيجة التي انتهى إليها الخبير وأن تأخذ بما تطمئن إليه مما جاء بتقريره وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بقيام صرف جرى بمنحه بدل الانتقال كما لم يطلب في عبارة صريحة جازمة إحالة الدعوى إلى التحقيق وكان تعيب الحكم بعد أن انتهى إلى النتيجة الصحيحة قانونا على ما سلف بيانه — فيا استطرد إليه بشأن نطاق تطبيق مبدأ المساواة غير منتج فإن هذا النعي برمته يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

---

## جلسة أول أبريل ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المرجوشي وعضوية والسادة المستشارين:  
شرف الدين خيرى ، أحمد شيبه أحمد ، ألفى بقطر حبشى وأحمد شوقي الملهجى .

( ١٥٨ )

الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٤٣ القضائية :

( ١ ) شركات . مؤسسات عامة .

تأميم الشركة وتبعتها لمؤسسة عامة . بقاء شخصيتها الاعتبارية وكيانها المستقل . التوصيات  
الصادرة من المؤسسة . غير ملزمة للشركة .

( ٢ ) دعوى . تقادم . " التقادم المسقط " . عمل .

الدعوى الناشئة عن عقد العمل . سقوطها بالتقادم بانقضاء سنة من تاريخ انتهاء عقد  
العمل . م ٦٩٨ مدنى .

١ — تأميم الشركة وجعلها تابعة لمؤسسة عامة لا ينفى عنها شخصيتها الاعتبارية  
وكيانها المستقل عن شخصية الدولة والمؤسسات العامة ولا يسـ شـكلها القانونى  
الذى كان لها قبل التأميم ، كما أن تبعية الشركة للمؤسسة العامة متمصورة على مجرد  
الاشراف عليها ورقابتها ، ومؤدى ذلك أن الشركة لاتدار عن طريق الدولة  
أو المؤسسة العامة وإنما تدار عن طريق مجلس إدارتها وتبقى علاقتها بالعاملين  
بها علاقة عقدية وهو ما اتجه إليه الشارع عند وضعه نظم العاملين بالشركات  
والقطاع العام الصادرة بالقرارات الجمهورية الرقمة ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ،  
٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . ومن ثم فإن مايقول به الطاعن من  
أن المطعون ضدها الثانية قد أشارت الى المطعون ضدها الأولى بأن تصرف له  
فروق الأجر التى يطالب بها — وبفرض صحة ذلك — لا يعدو أن يكون مجرد  
توصية غير ملزمة للشركة ولا أثر لها على عقد عمل الطاعن الذى يحكم علاقه بها .

٢ — إذ كان قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لم ينظم  
قواعد التقادم بشأن الدعاوى الناشئة عن عقد العمل فقد ترك ذلك للقواعد

العامة المنصوص عليها في القانون المدني ، وإذ كان سقوط هذه الدعاوى بالتقادم بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد وفقا للمادة ٦٩٨ من القانون المذكور فيما عدا ما يتعلق فيها بالمسائل التي حسدتها تلك المادة وأوردت لها أحكاما خاصة — إنما راعى الشارع فيه ملاءمة استقرار الأوضاع الناشئة عن عقد العمل والمواثبة إلى تصفية المراكز القانونية لكل من رب العمل والعامل على السواء وهو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يسرى على دعاوى المطالبة بالأجور باعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٥٩٦ لسنة ١٩٧٠ عمال كلى القاهرة عنى المطعون ضدهما — شركة النيل للأدوية والصناعات الكيماوية ، والمؤسسة المصرية العامة للأدوية — بطلب الحكم بإلزام المطعون ضدها الأولى بأن تدفع له مبلغ ٩٤٩ جنيها و ٦١٠ مليا والنوائد بواقع ٦٪ من تاريخ المطالبة الرسمية ، وذلك في مواجهة المطعون ضدها الثانية ، وقال بيانا لها أنه بموجب عقد عمل مؤرخ ١٩٦٠/١٢/٧ التحق بالعمل لدى شركة معامل سيسيل للمستحضرات الطبية بأجر شهرى قدره ١٥٠ جنيها يضاف إليه ٣٠ جنيها بدل طبيعة عمل و ٢٥٠ جنيها بدل انتقال و ١٪ عمولة على المبيعات بلغ متوسطها ٨١ جنيها شهريا ، وإذ صدر القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ بتأميمها ثم صار إدماجها في الشركة العربية للأدوية والصناعات الكيماوية التى خفضت أجره إلى ٨٠ جنيها شهريا ، فقد أقام على هذه الأخيرة الدعوى رقم ١٢٤٨ لسنة ١٩٦٣ عمال جزئى القاهرة بطلب الحكم بإلزامها بفروق الأجر المستحقة له ، ففضى برفضها ابتدائيا واستأنف الحكم الصادر بالاستئناف رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٥ عمال مستأنف القاهرة وقضى فيه بإلغاء



الحكم المستأنف وبإلزام الشركة بأن تدفع له مبلغ خمسة جنيهاً شهرياً على أساس أنه قيمة فرق أجره وذلك اعتباراً من ١٩٦٣/٣/١٦ ، ثم رفع التماساً بإعادة النظر في هذا الحكم وقرر بترك الخصومة فيه لاداء الشركة مستحقاته إليه ، وضيف الطاعن أنه لما كان قد نقل في ١٩٦٥/٣/١٣ إلى شركة عين شمس للأدوية التي ادجبت من بعد في الشركة المطعون ضدها الأولى بذات الأجر الذي كان يتقاضاه من الشركة المنقول منها ، ومع ذلك لم تقم المطعون ضدها الأولى بدفع ما يستحقه من فروق مالية عن مدة عمله لديها والتي انتهت في ١٩٦٦/٤/٣٠ بالرغم من موافقة المؤسسة المطعون ضدها الثانية على صرفها إليه ، فقد أقام الدعوى الحالية بطلباته السالفة البيان . دفعت المطعون ضدها الأولى الدعوى بسقوطها بالتقادم طبقاً للمادة ٦٩٨ من القانون المدني . وبتاريخ ١٩٧١/٤/٢٦ حكمت المحكمة الابتدائية بسقوط الدعوى بالتقادم . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٢٥٥٥ لسنة ٨٨ ق ، وفي ١٩٧٢/١٢/٢٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فعددت لنظره جلسة ١٩٧٨/٣/١٨ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينهى بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد في الاستدلال ، ويقول في بيان ذلك أن مؤدى أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ أن المؤسسة العامة هي المالك للوحدات الاقتصادية التي تتبعها وإن لها دون غيرها حتى التصرف في أموالها ، وبالتالي فإن الموافقة الصادرة من المطعون ضدها الثانية على صرف فروق الأجر التي يطالب بها الطاعن تعتبر اقراراً منها بحقه مما يلزم الشركة المطعون ضدها الأولى ويقطع التقادم السارى لصالحها ، هذا إلى أن قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ولائحة نظام العاملين بالقطاع العام لم يرد بهما نص على تقادم الدعاوى الناشئة عن عقود العمل ، وإذا طبق الحكم نص المادة ٦٩٨ من القانون المدني وأتخذ تاريخ ١٩٦٦/٤/٢٠ أساساً لبدء التقادم فإنه يكون قد خالف القانون وشابه الفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك لأنه لما كان تأميم انشركة وجعلها تابعة  
 لمؤسسة عامة لا ينفي عنها شخصيتها الاعتبارية وكيانها المستقل عن شخصية  
 الدولة والمؤسسة العامة ولا يحس شكلها القانوني الذي كان لها قبل التأميم ،  
 كما أن تبعية الشركة للمؤسسة العامة مقصورة على مجرد الإشراف عليها ورقابتها ،  
 وكان مـؤدى ذلك أن الشركة لا تدار عن طريق الدولة أو المؤسسة العامة  
 وإنما تدار عن طريق مجلس إدارتها وتبقى علاقتها بالعاملين بها علاقة عقدية  
 وهو ما اتجه إليه الشارع عند وضعه نظم العاملين بالشركات والقطاع العام  
 الصادرة بالقرارات الجمهورية الرقيمة ١٥٩٨ لسنة ١٩٦٠ و ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢  
 و ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، فإن ما بقول به الطاعن من أن المطعون ضدها الثانية  
 قد أشارت على المطعون ضدها الأولى بأن تصرف له فروق الأجر التي تطالب  
 بها — وبفرض صحة ذلك — لا يعدو أن يكون مجرد توصية غير ملزمة للشركة  
 ولا أثر لها على عقد عمل الطاعن الذي يحكم علاقتهم بها . لما كان ذلك وكان قانون  
 العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وإن كان لم ينظم قواعد التقادم  
 بشأن الدعاوى الناشئة عن عقد العمل فقد ترك ذلك للقواعد العامة المنصوص  
 عليها في القانون المدني وإذ كان سقوط هذه الدعاوى بالتقادم بانقضاء سنة تبدأ  
 من وقت انتهاء العقد وفقا للمادة ٦٩٨ من القانون المذكور — فيما عدا ما يتعلق  
 منها بالمسائل التي حددتها تلك المادة وأوردت لها أحكاما خاصة — إنما راعى  
 الشارع في ملاءمة استقرار الأوضاع الناشئة عن عقد العمل والمواثبة إلى تصفية  
 المراكز القانونية لكل من رب العمل والعامل على السواء، وهو — وعلى ما جرى به  
 قضاء هذه المحكمة — يسرى على دعاوى المطالبة بالأجور باعتبارها من الدعاوى  
 الناشئة عن عقد العمل ، وكان الثابت في الدعوى على ما سجله الحكم المطعون فيه  
 أن عقد عمل الطاعن انتهى في ٣٠/٤/١٩٦٦ بينما لم يرفع الدعوى إلا في ٢٣/١١/١٩٧٠  
 بعد مضي أكثر من سنة من تاريخ انتهائه ، فإن الحكم إذ قضى بسقوط الدعوى  
 بالتقادم واستنادا إلى نص المادة ٦٩٨ من القانون المدني يكون قد انتهى إلى  
 نتيجة صحيحة في القانون ، ويكون النعى عليه بسبب الطعن على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٣ من أبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الققى وعضوية السادة المستشارين حافظ  
رققى، جميل الزبني، محمود حسن حسين وعاصم المراغى .

(١٨٦)

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥ القضائية :

نقل بحرى " الاحتجاج " .

الاحتجاج الموجه إلى الناقل البحرى من المرسل إليه في حالة تلف البضاعة أو وجود عجز بها .  
المادتان ٢٨٤ و ٢٨٥ بحرى . وجوب ثبوت إرساله إلى الناقل أو إمتناعه عن استلامه .

من المقرر أنه يشترط في التحفظ والاحتجاج الذى يحفظ حق المرسل إليه  
قبل الناقل في حالة تلف البضاعة أو وجود عجز بها — م ٢٧٤ ، ٢٧٥ بحرى  
أن يسلم للناقل أو يثبت امتناعه عن استلامه فلا يكفى لإثبات حصول التحفظ  
أو الاحتجاج ، في حالة انكار الناقل حصولهما مجرد تقديم صورة مطبوعة من  
الخطاب المتضمن لهما بل يجب تقديم الدليل على إرسال هذا الخطاب إلى الناقل  
وإذ كان الثابت من الأوراق أن الطائفة قدمت إلى محكمة الموضوع صورة من  
برقية الاحتجاج المرسلة إلى التوكيل الملاحة للناقل مؤشرا عليها بالتوقيع باستلام  
الأصل في ١٥/٣/١٩٧٢ وكانت المطعون ضدها وإن أنكرت وصول الاحتجاج  
إليها إلا أنها لم تنكر الختم المنسوب صدوره إليها على برقية الاحتجاج ، لما كان  
ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلى عدم قبول الدعوى تأسيسا  
على أن الطائفة لم تقدم الدليل على تسليم الاحتجاج إلى المطعون ضدها ولم يعرض  
في أسبابه الختم المنسوب صدوره إليها على برقية الاحتجاج باستلام أصلها ولم يبين  
ما حمله على أطراحه فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف الثابت بالأوراق  
وشابه القصور في التسبيب .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومسمع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن تحصل فى أن الطاعنة أقامت على المطعون ضدها الدعوى رقم ٧٢/٦٤٥ أمام محكمة الاسكندرية التجارية الجزئية بطلب الحكم بالزامها بأن تؤدى إليها مبلغ ٥١ جنيا كتعويض مؤقت تأسيسا على أنها استوردت بمقتضى سند شحن رسالة حديد تسليح عددها ٣٨٨ ربطة وزن ٢٧٤,٤٠٠ طن شحنت على الباخرة " بوجدان " وعند استلام الرسالة تبين وجود عجز بها قدره ١٣,١٩٠ طنا وأنه لما كانت للشركة المطعون ضدها بصفتها وكيله عن ملاك السفينة الناقلة مسئولية عما لحق الرسالة من عجز فقد أقامت عليها الدعوى بطلباتها السابقة ثم عدلت الطاعنة مقدار التعويض إلى مبلغ ١٨٥,١٨٥ فقضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية حيث قيدت برقم ٧٣/٨٢٢ تجارى كلى . وبتاريخ ١٨/١١/١٩٧٣ قضت هذه المحكمة برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٠٩ سنة ٢٩ ق تجارى وبتاريخ ١٩٧٥/٣/٤ قضت محكمة استئناف الاسكندرية بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى لرفعها على خلاف المواهب والإجراءات المنصوص عليها فى المادتين ٢٧٥، ٢٧٤ من قانون التجارة البحرى . طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت فى الأوراق والقصور فى التسيب وفى بيان ذلك تقول إنها تقدمت إلى محكمة الموضوع بصورة برقية الاحتجاج المرسله منها إلى المطعون ضدها — اعمالا للمادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى — والمتضمنة بيان سند الشحن

والرسالة والكمية والعجز مؤشرا عليها بالتوقيع باستلام الأصل في ١٥/٣/١٩٧٢ الساعة ١٢ وعليها ختم التوكيل الملاحي المستلم إلا أن الحكم المطعون فيه قد التفت عن هذه البرقية وقضى بعدم قبول الدعوى بمقولة أن الطاعنة لم تقدم الدليل على تسليم المطعون ضدها احتجاجا على العجز ولم يبين في أسبابه ما حمله على إطراح البرقية ومن ثم يكون الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون وخالف الثابت بالأوراق وشابه القصور في التسيب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كان من المقرر أنه يشترط في التحفظ والاحتجاج الذي يحفظ حق المرسل إليه قبل الناقل في حالة تلف البضاعة أو وجود عجز بها — م ٢٧٤ ، ٢٧٥ بحرى — أن يسلم للناقل أو يثبت امتناعه عن استلامه فلا يكفي لإثبات حصول التحفظ أو الاحتجاج في حالة إنكار الناقل حصولهما مجرد تقديم صورة مطبوعة من الخطاب المتضمن لهما بل يجب تقديم الدليل على إرسال هذا الخطاب إلى الناقل وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنة قدمت إلى محكمة الموضوع صورة من برقية الاحتجاج المرسلة إلى التوكيل الملاحي للناقل مؤشرا عليها بالتوقيع باستلام الأصل في ١٥/٣/١٩٧٢ وكانت المطعون ضدها وأن إنكرت وصول الاحتجاج إليها إلا إنها لم تذكر الختم المنسوب صدوره إليها على برقية الاحتجاج ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلى عدم قبول الدعوى تأسيسا على أن الطاعنة لم تقدم الدليل على تسليم الاحتجاج إلى المطعون ضدها ولم يعرض في أسبابه الختم المنسوب صدوره إليها على برقية الاحتجاج باستلام أصلها ولم يبين ما حمله على إطراحه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف الثابت بالأوراق وشابه القصور في التسيب بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم وعضوية السادة المستشارين محمد عبد الحائق البغدادى ، سليم عبد الله سليم ، محمد عبد العزيز الجندى وأمين طه أبو العلا .

( ١٨٧ )

الطعن رقم ١٠٦٢ لسنة ٧٤ القضائية :

( ٢٤١ ) إثبات " الإقرار " . محكمة الموضوع .

- (١) الإقرار المعتبر . شرطه . أن يكون صادرا من المقر بقصد الاعتراف بالحق المدعى به . وجوب أن يكون ذلك على سبيل الجزم واليقين تعبيرا عن إرادة جديده حقيقية .
- (٢) تقسيدا لما إذا كانت أقوال الخصم تعتبر إقرارا من عدمه . مسألة قانونية . خضوعها لرقابة محكمة النقض .

١ — يشترط في الإقرار أن يكون صادرا من المقر عن قصد الاعتراف بالحق المدعى به في صيغة تفيد ثبوت الحق المقر به على سبيل الجزم واليقين وأن يكون تعبير المقر تعبيرا عن إرادة جديده حقيقية ، فلا يعد من قبيل الإقرار الملزم ما يصدر عن الشخص من عبارات بقصد التودد أو المجاملة طالما أنه لم يقصد من الأدلاء بها أن يتخذها من وجهته اليه دليلا عليه .

٢ — كون الأقوال المنسوبة إلى الخصم تعتبر إقرارا أولا تعتبر كذلك مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق



الطعن — تحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى على مورث الطاعن والمطعون ضدها الثالثة وعلى المطعون ضده الثاني بصفته طالبة الحكم بصحة ونفاذ المحرر المؤرخ ١٩٧١/٦/٣٠ المتضمن اعتراف المورث المذكور بملكيتها للأصوال الموضحة تفصيلا بصحيفة الدعوى ومن بينها المبالغ المودعة بتك الاسكندرية فرع الزمالك بما يترتب على ذلك من آثار مع كف منازعة الطاعن والمطعون ضدها الثالثة لها في انتفاعها بتلك الأموال . طعن الطاعن بجهالة توقيع المورث على المحرر وتاريخ ١٩٧٤/١١/٣٠ قضت المحكمة بصحة المحرر وبرفض الدعوى تأسيسا على أن المحرر سنة الدعوى لا تتوافر فيه شروط الإقرار حسبما رسمها القانون . استأنفت المطعون ضدها الأولى ذلك الحكم بالاستئناف ٥٢٧٣ سنة ٩١ ق القاهرة . وقضت محكمة الاستئناف في ١٩٧٦/١١/٢٢ بقبول الاستئناف شكلا وبالنقض الحكم المستأنف لبطلانه وفي الطعن بالجهالة بصحة المحرر المطعون عليه وبإعادة الدعوى للرافعة لنظر الموضوع . ثم قضت في ١٩٧٧/٥/٩ . بصحة ونفاذ المحرر المؤرخ ١٩٧١/٦/٣٠ المتضمن إقرار المورث المرحوم ... .. للمطعون ضدها الأولى بملكيتها للأموال الموضحة تفصيلا بالصحيفة وكف منازعة الطاعن والمطعون ضدها الثالثة لها في انتفاعها بهذه الأموال مع إلزامها بالمصاريف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة وأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن بأولهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون وفي بيان ذلك يقول أن الحكم قرر أن الرسالة المؤرخة ١٩٧١/٦/٣٠ قد توافرت فيها جميع شروط الإقرار غير القضائي في حين أنها لا يصدق في شأنها هذا الوصف ذلك أن صاحبها لم يقر بحق عليه لزوجته وإنما ضمنها عبارات درج العامة على كتابتها لا ترضية خاصة وأنه ليس هو محروها وقد تكون العبارات الإنشائية فيها غير صادرة عنه ، وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه يشترط في الإقرار أن يكون صادرا من المقر عن قصد الاعتراف بالحق المدعى به — في صيغة تفيد ثبوت الحق المقر به على سبيل الجزم واليقين وأن يكون

تعبير المقر تعبيراً عن إرادة جديّة حقيقية ، فلا يعد من قبيل الإقرار الملزم ما يصدر عن الشخص من عبارات بقصد التودد أو المجاملة طالما أنه لم يقصد من الادلاء بها أن يتخذها من وجهته إليه دليلاً عليه ، كما أن كون الأقوال المنسوبة إلى الخصم تعتبر إقراراً منه أولاً تعتبر كذلك مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان المحرر المؤرخ ١٩٧١/٦/٣٠ هو خطاب بعث به مورث الطاعن من سجنه إلى زوجته المطعون ضدها الأولى بينما أشواقه ويحذرها من محاولات الدس والوقعة بينهما التي يبذلها المفرضون متوسلاً إليها أن تزوره في سجنه ليوضح لها كل شيء وقد ضمن خطابه " وأنا من زمان قلت لك أن كل حاجة بتاعتك أنت وأن البيت والمحلات والفلوس وكل ما أملك بتاعتك وده اعتراف تاني بأن كل ما أملك ملكك أنت وكل ما عندي رزقك وبجنتك " إلى غير ذلك من العبارات الأخرى التي جرت عادة الناس على استعمالها في الخطابات العاطفية بين الزوجين تعبيراً عن استعداد الزوج للتضحية بكل ما يملك في سبيل زوجته وأن زواجه منها قد جلب له الحظ والسعة في الرزق ، فإن هذه العبارات تكون قد صدرت من مورث الطاعن بقصد التودد — والمجاملة لا مستمالة زوجته واسترضائها لا بقصد الاعتراف لها بملكية كل ما يملك الأمر الذي ينفي عنها وصف الإقرار ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فاعتبر الرسالة الموجهة من مورث الطاعن إلى زوجته المطعون ضدها الأولى إقراراً غير قضائي توافرت فيه شروط صحته ونفاذه وإنه ملزم لمن صدر عنه حجة عليه بما ورد به فإنه يكون قد أخطأ في القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الثاني من أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم .

## جلسة ٥ من أبريل ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور إبراهيم صالح ، محمد الباجوري ، صلاح نصار وإبراهيم فراج .

( ١٨٨ )

الطعن رقم ١٣ ، ٤٣٢٠ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) إفلاس . وكالة . دعوى " الصفة " .

وكيل التفليسة . هو الممثل القانوني لها من تاريخ الحكم بإشهار الإفلاس . غل يد المفلس من  
مباشرة الدعاوى التي يكون طرفاً فيها قبل شهر إفلاسه .

( ٢ ) دعوى " إعادة الدعوى للرافعة " . تزوير .

طالب تأجيل الدعوى أو إعادتها للرافعة لاتخاذ طريق الطعن بالتزوير . عدم التزام المحكمة  
بإجابتها متى استبانت أن القصد منه هو المعاطلة .

( ٣ ) تزوير . دعوى " دعوى التزوير الأصلية " .

الاحتجاج بوقوع نزاع قائم . ادعاء الخصم بزيورها في دعوى أصلية غير جائزه للمحكمة  
المعروض عليها النزاع الموضوعي أن تعتبر الورقة صحيحة مادام لم يدع أمامها بالتزوير بالطريق  
القانوني .

( ٤ ، ٥ ) إفلاس . وكالة . حكم " الطعن في الحكم " .

( ٤ ) وكيل التفليسة اعتباره وكيلاً عن جماعة الدائنين والمفلس أيضاً . الأحكام الصادرة  
ضد المفلس أو لصالحه قبل شهر الإفلاس . حجيتها قبل وكيل التفليسة . له حق الطعن فيها وللخصم  
توجيه الطعن إليه .

( ٥ ) صدور حكم النقض بعد إشهار إفلاس الخصم . حجيته قبل المفلس ووكيل التفليسة طالما  
أن الدعوى كانت قد تهيأت للحكم أمام النقض قبل إشهار الإفلاس بإيداع الخصوم لذكراتهم .

( ٦ ) نقض .

نقض الحكم مع الإحالة . وجوب اتباع محكمة الإحالة لحكم النقض في المسألة القانونية التي  
فصل فيها .



## (٧) دعوى "نظر الدعوى". حكم "تسيب الحكم".

إحالة الحكم في أسبابه إلى أسباب حكم آخر . شرطه أن يكون صادرا بين ذات الخصوم ومودعا ملف الدعوى . لا يكفي صدورهما معا من نفس المحكمة في جلسة واحدة .

١ - مؤدى نص المادة ٢١٧ من قانون التجارة أن تغل يد المفلس عن مباشرة الدعاوى التي يكون طرفا فيها قبل إشهار إفلاسه ، ويعتبر وكيل التفليسة من تاريخ الحكم بإشهار الإفلاس الممثل القانوني لها ، ويضحي صاحب الصفة في تمثيلها دون المفلس في كافة الدعاوى يستوى في ذلك تلك المقامة من المفلس أو عليه أو التي ترفع مستقبلا ، وإذا رفع الطعن الحالى بهذه الصفة وكانت الخصومة في الاستئناف معقودة في حقيقتها بين المطعون عليها الأولى وبين الطاعن بصفته وحده ، فإنه لا يجوز اختصاص المطعون عليها الثانية بصفتها الشخصية في هذا الطعن . لا يغير من ذلك ورود اسم هذه الأخيرة في ديباجة الحكم المطعون فيه أو أن المادة ٢١٨ من قانون التجارة تجيز للمفلس التدخل في الدعوى التي ترفع على التفليسة ، إذ مجال انطباق هذه المادة أن يكون السنديك مدعى عليه .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لقاضى الموضوع أن يقضى بصحة الورقة المقدمة في الدعوى دون أن يكون ملزما بالسير في إجراءات الادعاء بالتزوير متى استبان له ذلك بناء على أسباب مقبولة ، فتمنى طلب الخصم تأخير الفصل في الدعوى ليتمكن من الادعاء بتزوير ورقة رفعت الدعوى بناء عليها ، أو طلب إعادة الدعوى إلى المرافعة لإتاحة الفرصة له بذلك ، فمن حق القاضى بما له من سلطة الفصل في الموضوع أن يقدر هذا الطلب وأن يهدره إذا رأى أن مقدمه لم يكن جادا فيه وأنه لم ينبغ منه إلا مجرد المماطلة وكسب الوقت .

٣ - الاتجاه إلى دعوى التزوير الأصلية لا يكون إلا إذا لم يحصل بعد الاحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها في نزاع قائم أمام القضاء ، وإلا تعين على من احتج عليه بتلك الورقة إن ادعى أنها مزورة أن يسلك طريق الادعاء بالتزوير الذى رسمه قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ في المواد ٤٩ إلى ٥٨ منه دون لجوء إلى دعوى التزوير الأصلية وإذا كان الثابت أن الطاعن لم يسلك الادعاء بتزوير

عقد الإيجار الذي رسمته المواد السالفة ، وإنما لجأ بعد الحكم ابتدائيا إلى رفع دعوى تزوير أصلية بشأنه وطلب من محكمة الاستئناف أن توقف السير في الاستئناف عن ذلك الحكم حتى يفصل في تلك الدعوى ، فإن من حق المحكمة أن لا تغير هذا الطلب التفاتا وأن تعتبر العقد صحيحا مادام لم يدع أمامها بتزويره بالطريق الذي استلزمه القانون ومادامت هي لم ترفى حالته وفي ظروف الدعوى ما يشككها في صحته وما يجعلها تستعمل الرخصة المخولة لها في المادة ٥٩٥ من قانون الإثبات بالحكم من تلقاء نفسها بتزويره .

٤ — إن وكيل الدائنين وإن اعتبر وكيلًا عن جماعة الدائنين في إدارة أموال التعلية وتصفياتها ، فإنه يعتبر وكيلًا أيضا عن المفلس ، يحق له رفع الدعاوى للطالبة بحقوقه والطمع على الأحكام الصادرة ضده قبل شهر الإفلاس وتلقى الطعون على الأحكام الصادرة لصالحه ، مما مفاده أن هذه الأحكام تكون حجة قبله .

٥ — تعتبر الدعوى مهياة للحكم أمام محكمة النقض بعد استيفاء جميع إجراءات الدعوى من إيداع المذكرات وتبادلها بين الطرفين ، دون أن يكون ثمة تأثير لوفاة أحد الخصوم أو فقد أهلية الخصومة أو زوال صفته ، وإذا كان الثابت من مدونات حكم محكمة النقض الصادر بتاريخ ... .. إن الإجراءات اكتملت أمام محكمة النقض وتبقيات الدعوى أمامها للفصل فيها بتاريخ ١٩٦٩/٨/٢٨ أي قبل صدور حكم شهر الإفلاس المطعون عليها الثانية في ١٩٧٢/٢/٢٩ فإن حكم النقض المشار إليه يكون حجة عليها لا كتمال أهليتها في ذلك الوقت وبالتالي حجة على ممثلها القانوني — الطاعن — على الرغم من زوال أهليتها بشهر إفلاسها فيما بعد .

٦ — مفاد المادة ٢/٢٦٩ من قانون المرافعات أنه يتعم على المحكمة التي تحال إليها الدعوى بعد نقض الحكم فيها أن تتبع قضاء حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها .

٧ — الأصل في الحكم أن يكون مستوفيا بناته جميع أسبابه ، ولا يصح للحكمة أن تحيل على أسباب حكم آخر صدر في دعوى أخرى ، إلا أن يكون هذا



الحكم قد سبق صدوره من نفس الخصوم ومودعا ملف الدعوى وأصبح من ضمن مستنداتها وعنصر من عناصر الإثبات فيها يتنازل الخصوم في دلائله ، ولئن كان الحكم الصادر في الاستئناف رقم ... الذي أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه في مقام سرد دفاع الطاعن والرد عليه لم يكن مقدما في الدعوى الحالية فلا يعتبر ضمن مستنداتها ، ولا يشفع في ذلك أن الحكم المحال إلى أسبابه قد صدر من ذات المحكمة في نفس اليوم وبين الخصوم أنفسهم .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون عليها الأولى في الطعن أقامت الدعوى رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٦٨ مدني أمام محكمة الحيزة الابتدائية ضد المطعون عليها الثانية بطلب الحكم بإخلاء المحل التجاري المبين بصحيفة الدعوى وتسليمه لها بمحتوياته ، وقالت شرحا لها إنها كانت قد استأجرت محلا بالعقار رقم ٢٢ شارع قصر النيل بالقاهرة وأعدته للتجارة في ملابس السيدات والأطفال وأدوات الزينة وأنفقت في سبيل ذلك مبالغ طائلة وزاولت فيه نشاطها وقيدت اسمها في السجل التجاري ورغبة منها في التخفيف من أعباء التجارة قامت بتأجير هذا المحل للمطعون عليها الثانية بعقد مؤرخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ لمدة ثلاث سنوات بأجرة قدرها ٣٠٦٠ جنيها باعتبار الأجرة الشهرية ٨٥ جنيها ، واتفق فيه على أن يتجدد عند انتهاء مدته إلى مدد مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر قبل نهاية المدة بأربعة أشهر بالرغبة في إنهائه وإذا تجدد العقد لمدة ثلاثة سنوات انتهت في ١٩٦٨/١٢/٣١ ، وكان محل العقد متجرا بعناصره المعنوية والمادية وقد رغبت في إنهاء إجارته ، فقد أذرت المطعون عليها الثانية بذلك في ١٩٦٨/٦/٦ ثم أقامت دعواها . أجابت المستأجرة على الدعوى بأن عقد الإيجار ينصب على المكان وليس على المتجر ، وبتاريخ ١٩٦٩/٢/١٣ حكمت المحكمة بإلزام المطعون عليها الثانية بإخلاء المحل التجاري الموضع بالصحيفة وتسليمه بمحتوياته للمطعون عليها الأولى . استأنفت المطعون عليها



الثانية هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٢٤ لسنة ٨٦ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٩ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف و برفض الدعوى . طعنت المطعون عليها الأولى على هذا الحكم بطريق النقض وقيد الطعن برقم ٥٠١ لسنة ٣٩ قضائية وأقامت في ذات الوقت الدعوى رقم ١٩٦ لسنة ١٩٧٠ مدنى أمام محكمة الجيزة الابتدائية ضد المطعون عليها الثانية وآخرين - المطعون عليهم من الثالث إلى الخامسة في الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٤٤ قضائية - بطلب الحكم عليها في مواجعتهم باعتبار عقد الإيجار من الباطن المؤرخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ المشار إليه من المحل التجارى السابق منتها وتسليمها إياه بمحتوياته ، تأسيسا على أنه مكان مفروش يحظر على المطعون عليها الأولى تأجيره طبقا لحكم المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وبتاريخ ١٩٧٠/٥/٢٨ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، على أساس أن الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٦٢٤ لسنة ٨٦ ق القاهرة حكم نهائى حائز لقوة الأمر المقضى قطع بأن المكان للمؤجر غير مفروش روعى في تأجيره موقعه وصقعه ، واتجهت نية الطرفين إلى المكان ذاته ولم تكن المتقولات المؤجرة هي الهدف من التعاقد بل كانت عاملا ثانويا إلى جانب المكان . استأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٥٦٨ لسنة ٨٧ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٧١/٤/١١ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت المطعون عليها الأولى على هذا الحكم أيضا بطريق النقض ، وقيد الطعن برقم ٤٩٧ لسنة ٤١ قضائية ، وبعد ضم هذا الطعن الأخير إلى الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٣٩ ق حكمت محكمة النقض بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٧ بنقض الحكمين المطعون فيهما على سند من أن الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٦٢٤ لسنة ٨٦ ق القاهرة مسخ نصوص عقد الإيجار وكيفها تكييفها خاطئا ، وأنها في حقيقتها منصبة على محل تجارى دون اعتداد بالمكان في حد ذاته فلا يخضع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وإنما للقواعد العامة في القانون المدنى ، وأنه يترتب على نقض هذا الحكم نقض الحكم الصادر في الاستئناف الآخر رقم ٢٥٦٨ لسنة ٨٧ ق القاهرة ، لا بتناؤه عليه عجبت كل من الدعويين على استقلال أمام محكمة استئناف القاهرة ، وأدخل الطاعن في كل منهما بصفته وكيلًا لدائى تغطية المطعون عليها الثانية ، الذى أقام استئنافا فرعيا في كل من الدعويين تقييد برقم ٣٠٤٧ لسنة ٩٠ ق القاهرة من الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٦٨ الجيزة طالبا إلغائه ، و برقم ٣٠٤٦

لسنة ٩٠ ق القاهرة من الحكم الصادر في الدعوى ١٩٦ لسنة ١٩٧٠ الجيزة طالبا تأييده . ادعت المطعون عليها الثانية في كل من الاستئنافين بتروير عقد الإيجار موضوع الدعوى ، وبتاريخ ١١/٤/١٩٧٤ حكمت محكمة استئناف القاهرة في الاستئنافين المقيدين برقمى ٦٢٤ لسنة ٨٦ ق ٣٠٤٧ لسنة ٩٠ ق القاهرة من الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٦٨ الجيزة ( أولا ) بعدم قبول الاستئناف الفرعى المرفوع من الطاعن وكيل الدائنين ( ثانيا ) بعدم قبول الإدعاء بالتروير من المطعون عليها الثانية بصفتها الشخصية ( ثالثا ) برفض جميع دفعات الطاعن وكيل الدائنين - الطاعن - ( رابعا ) بتأييد الحكم المستأنف . كما حكمت في الاستئنافين المقيدين برقمى ٢٥٦٨ لسنة ٨٧ ق ٣٠٤٦ لسنة ٩٠ ق القاهرة من الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٩٦ لسنة ١٩٧٠ الجيزة ( أولا ) بقبول الاستئناف الفرعى المرفوع من الطاعن - وكيل الدائنين ( ثانيا ) بإلغاء الحكم المستأنف باعتبار عقد الإيجار من الباطن المؤرخ ٢٢/١٢/١٩٦٢ عن المحل التجارى منتها . طعن وكيل الدائنين بصفته على كل من هذين الحكمين بطريق النقض وقيد الطعن عن الحكم الأول برقم ٤٣٢ لسنة ٤٤ ق وعن الحكم الثانى برقم ٤١٣ لسنة ٤٤ قضائية ، وقدمت النيابة العامة مذكرة في كل من الطعنين دفعت فيهما بعدم قبول الطعن بالنسبة لمن عدا المطعون عليها الأولى وأبدت الرأى في الموضوع برفض الطعن الاول وبتنقض الحكم في الطعن الثانى . عرض الطعنان على هذه المحكمة في غرفة مشورة فراءتهما جديرين بالنظر . وبالجلسة المحددة قررت ضم الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٤ قضائية إلى الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٤٤ قضائية ليصدر فيهما حكم واحد والتزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الدفع المبدى من النيابة العامة بعدم قبول الطعن في محله ، ذلك أن مؤدى نص المادة ٢١٧ من قانون التجارة أنه تغل يد المفلس عن مباشرة الدعاوى التى يكون طرفا فيها قبل إشهار إفلاسه ، ويعتبر وكيل التفليسة من تاريخ الحكم بإشهار الإفلاس الممثل القانونى لها ، ويضحى صاحب الصفة في تمثيلها دون المفلس في كافة الدعاوى يستوى في ذلك تلك المقامة من المفلس أو عليه أو التى ترفع مستقبلا ، ولما كان الثابت من ملونات الحكم المطعون فيه أنه على أثر الحكم بإشهار إفلاس المطعون عليها الثانية أدخلت المطعون فيها الأولى



الطاعن بوصفه وكيلًا للتفليسة للحكم قبله بالطلبات التي كانت موجهة إليها ، فإنه يكون الممثل القانوني لها بعد إشهار إفلاسها ، وصاحب الصفة في التقاضي في الدعاوى التي ترفع منها أو عليها ، وإذا رفع الطعن الحالي بهذه الصفة ، وكانت الخصومة في الاستئناف معقودة في حقيقتها بين المطعون عليها الأولى وبين الطاعن بصفته وحده ، فإنه لا يجوز اختصاص المطعون عليها بصفتها الشخصية في هذا الطعن ولا يغير من ذلك ورود اسم هذه الأخيرة في ديباجة الحكم المطعون فيه ، إذ أن المادة ٢١٨ من قانون التجارة تجيز للفلس التدخل في الدعاوى التي ترفع على التفليسة ، إذ مجال انطباق هذه المادة أن يكون السنديك مدعى عليه ، ويكون الدفع بعدم القبول في محله بالنسبة للمطعون عليها الثانية .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون عليها الأولى .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينسب الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بتمكينه من الادعاء بتزوير عقد الإيجار المقدم من المطعون عليها الأولى صلبا وتوقيعا ، كما طلب وقف الدعوى لحين الفصل في دعوى التزوير الأصلية التي أقامها ، غير أن الحكم التفت عن هذا الطلب على سند من قوله إن الطاعن لم يتخذ إجراءات الطعن بالتزوير فور إيداع العقد رغم سبق اتخاذ المطعون عليها الثانية المفلسة هذه الإجراءات بصفتها الشخصية ولتناول العقد في العديد من القضايا المرددة بين المطعون عليهما الأولى والثانية — المؤجرة والمستأجرة — الموقعين عليه ، ورتب على ذلك أن الطاعن يستهدف بطلبه تعويق الفصل في الدعوى ، في حين أن الادعاء بالتزوير لا يرتب بوقت معين ، ولا يحق للحكم أن يفرض عليه مسaire المفلسة في إدعائها بالتزوير دون تهت ، كما أن الإشارة إلى التوقيعات المذيل بها العقد تنطوي على مصادرة على المطلوب تبعا لانصراف التزوير إلى صلب العقد وإلى ما يحل من توقيعات ، وهذا إلى أنه لا يسوغ الاستدلال بسبق تقديم العقد في قضايا لم يكن الطاعن بصفته طرفا فيها ، وهو ما يعيب الحكم بالإخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لقاضي الموضوع أن يقضى بصحة الورقة المقدمة في الدعوى دون أن يكون ملزما بالسير



في إجراءات الادعاء بالتزوير ، متى امتنان له ذلك بناء على أسباب مقبولة ، فتمنى طلب الخصم تأخير الفصل في الدعوى ليتمكن من الادعاء بتزوير ورقة رفعت الدعوى بناء عليها ، أو طلب إعادة الدعوى إلى المرافعة لإتاحة الفرصة له بذلك ، فمن حق القاضي بما له من سلطة الفصل في الموضوع أن يقدر هذا الطلب وأن يهدره إذ رأى أن مقدمه لم يكن جادا فيه ، وأنه لم ينبغ منه إلا مجرد المماطلة وكسب الوقت ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد في خصوص طلب الادعاء بتزوير عقد الإيجار المقدم من الطاعن بصفته قوله " ... بأن ظروف الدعوى ومادياتها تقطع بأن هذا الطلب لم يقصد به غير مجرد تعطيل الفصل في الدعوى ، ذلك أن المحكمة اطلعت على السند المطلوب الطعن عليه بالتزوير فلاحظت أنه موقع عليه بامضاء كل من المستأنفة والمستأنفة ضدها ، والأستاذ ... بصفته كقبلا للطرف الثاني وهو ثابت التاريخ في ١٨/٤/١٩٦٣ وعليه خاتم وزارة العدل وموقع عليه بمدة توقيعات في تواريخ مختلفة تفيد نظره في الدعوى رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٦٨ بتاريخ ٨/٣/١٩٦٩ - ودعاوى أخرى وأمر حجز ، وقد أثبتت محكمة النقض نصوص بنود ذلك الطعن المختلف عليها بين الطرفين في أسباب حكمها وهو العقد الذي أسست قضاها عليه وقد كان هذا العقد مقدما أمام محكمة الدرجة الأولى ، ثم أمام هذه المحكمة بهيئة سابقة قبل أن يطعن على حكمها بالنقض ، وقد عجلت الدعوى أمام هذه المحكمة بعد الفصل في الطعن بالنقض ونظرت بجلسة ١٢/١١/١٩٧٢ وقد أعلن وكيل الدائنين بالحضور لهذه الجلسة ثم ثبت حضوره بالجلسة التالية بتاريخ ١١/١/١٩٧٣ . ولم يفكر أحد طوال هذه المراحل في الطعن على العقد بالتزوير إلا بجلسة ٢٤/٣/١٩٧٣ حيث طلب الحاضر عن المفلسة شخصيا الطعن على العقد في حضور وكيل الدائنين ولم يتم بالطعن فعلا إلا بجلسة ٢٥/١١/١٩٧٣ بتقرير أمام قلم الكتاب . ولم يبين وكيل الدائنين بصفته الممثل القانوني للمستأنفة أى رغبة أو إشارة إلى طلب الطعن بالتزوير على ذلك العقد إلا بالجلسة الأخيرة ، إلا أن المحكمة لم تستجبه له وحجرت الدعوى للحكم فلجأ وكيل الدائنين إلى وسيلة أخرى ظانا أنها تجدي في تعطيل الفصل في الدعوى وهي إقامة دعوى تزوير أصلية أمام المحكمة الابتدائية وطلب وقف الفصل في الاستئنافين لحين الفصل في تلك الدعوى . ولو كان وكيل الدائنين جادا في ادعائه بتزوير العقد موضوع الدعوى لقدم النسخة الأخرى من

عقد الإيجار المفروض وجودها في حوزة الطرف الآخر ( المستأنفة ) . لكنه لم يفعل ولم يشر بأى إشارة إلى هذه النسخة الأخرى كل ذلك والدلالة قاطعة على أن كل هذه المحاولات لم يقصد بها إلا مجرد تعطيل الفصل الأمر الذى ترى معه المحكمة الالتفات من هذا الطعن . . . " فإن هذا الذى أورده الحكم سائق وله ما أخذه من الأوراق ومستمد من واقع العقد ومن ظروف التداعى وملاساته ويدخل في نطاق السلطة التقديرية المقررة لمحكمة الموضوع لما كان ذلك وكان الحكم قد حصل من الواقع فى الدعوى أن العقد كان مقدما بملف الدعوى منذ فجر النزاع فى سنة ١٩٦٩ حتى فصل فى الطعن بطريق النقض لأول مرة فى ١٩٧٢/٦/٢٧ ، ثم أعيد تقديمه فى ١٩٧٣/١١/٢٥ وكان الطاعن بصفته قد أصبح ممثلا للمطعون عليها الثانية - المستأجرة بعد أن أشهر إفلاسها وأضحى بذلك إمتدادا لشخصها . وكانت هذه الأخيرة لم يسبق لها الطعن على العقد طوال مدة التقاضى قبل زوال أهليتها ، وأفصح الطاعن عن أنه إنما أبدى طلب الادعاء بالتزوير بناء على إنابة المستأجرة له بذلك ، دون أن يعلم مدى صحة العقد أو تزويره ، فلا تريب على الحكم إذا مارأى فى طلب الطاعن لندا فى الحصومة واستهداقا للمطل بالتداعى ، ولا يعدو أن يكون اعتراض الطاعن فى هذا الشأن جدلا موضوعيا لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم وكان الالتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية لا يكون إلا إذا لم يحصل بعد الاحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها فى نزاع قائم أمام القضاء وإلا تعين على من احتج عليه بتلك الورقة إن ادعى أنها مزورة أن يسلك طريق الادعاء بالتزوير الذى رسمه قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ فى المواد ٤٩ إلى ٥٨ منه دون لجوء إلى دعوى التزوير الأصلية . وإذ كان الثابت أن الطاعن لم يسلك سبيل الادعاء بتزوير عقد الإيجار الذى رسمته المواد السالفة وإنما لجأ بعد الحكم إبتدائيا إلى رفع دعوى تزوير أصلية بشأنه وطلب من محكمة الاستئناف أن توقف السير فى الاستئناف عن ذلك الحكم حتى يفصل فى تلك الدعوى ، فإن من حق المحكمة ألا تغير هذا الطلب التفتاتا وأن - تعتبر العقد صحيحا مادام لم يدع أمامها بتزويره بالطريق الذى استلزمه القانون وما دامت هى لم ترفى حالته وفى ظروف الدعوى ما يشككها فى صحته وما يجعلها تستعمل الرخصة المخولة لها فى المادة ٥٩ من



قانون الإثبات بالحكم من تلقاء نفسها بتزويره ، لما كان ما سلف فإن النعى على الحكم بإخلاله بحق الدفاع والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أ طرح تفسيره لبنود العقد على سند من التزامه قضاء محكمة النقض في الطعن رقم ٥٠١ سنة ٣٩ قضائية في شأن تكييف العقد موضوع النزاع وأنه وارد على متجربة تناصره المعنوية والمادية عملا بالمادة ٢٦٩ من قانون المرافعات ، في حين إنه لا يحتاج بهذا الحكم لأنه لم يكن طرفا فيه وصدر ضد المطعون عليها الثانية المقضى بإشهار إفلامها ، وكان يتعين على الحكم أن يبت في كل ما أثاره في دفاعه بهذا الشأن هذا إلى أن الطاعن تمسك بأن التفسير السالف لشروط العقد قد تعدل واقعا إلى ما باننت معه الإجارة منصبة على المكان فحسب ، أخذا بتغيير اسم المحل وموجب الخط التليفونى ، وطلب تحقيقا لدفاعه ضم الدعويين رقمى ٣٠٧١ لسنة ١٩٧٢ مستعجل القاهرة ، ٢٦٣٧ لسنة ١٩٧٢ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية لما تضمنته من أوراق تفيد تغيير موجودات المحل وقت قيام العقد ، كما طلب نذب خبير أو إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك ، غير أن الحكم أغفل الاستجابة لهذه الطلبات ورد عليها بعبارة قاصرة بما يشوبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أن الطاعن وإن اعتبر وكيلا عن جماعة الدائنين في إدارة أموال التفليسة وتصفيتها فإنه يعتبر وكيلا أيضا عن المجلس ، يحق له رفع الدعاوى للطالبة بحقوقه والطعن على الأحكام الصادرة ضده قبل شهر الإفلاس وتلقى الطعون على الأحكام الصادرة لصالحه مما مفاده أن هذه الأحكام تكون حجة قبله ، ولما كانت الدعوى تعتبر مهياة للحكم أمام محكمة النقض بعد استيفاء جميع إجراءات الدعوى من إيداع المذكرات وتبادلها بين الطرفين ، دون أن يكون ثمة تأثير لوفاة أحد الخصوم أو فقد أهلية الخصومة ، أو زوال صفته ، وكان مفاد المادة ٢/٢٦٩ من قانون المرافعات إنه يتعذر على المحكمة التى تحال إليها الدعوى بعد نقض الحكم فيها أن تتبع قضاء حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التى فصلت فيها وكان الثابت من مدونات حكم محكمة



التقضى الصادر بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٧ في الطعنين السابقين رقمي ٥٠١ لسنة ٥٣٩،  
 ٤٨٧ لسنة ٤١ القضائية أن الاجراءات اكتملت أمام محكمة التقضى وتبأت  
 الدعوى أمامها للفصل فيها بتاريخ ١٩٦٩/٨/٢٨ أى قبل صدور حكم شهر افلاس  
 المطعون عليها الثانية في ١٩٧٢/٢/٢٩ ، فإن حكم التقضى المشار إليه يكون حجة  
 عليهما لا كتمال أهليتها في ذلك الوقت و بالتالى حجة على ممثليها القانوني - الطاعن -  
 عنى الرغم من زوال أهليتها بتسريح افلاسها فيما بعد . لما كان ذلك وكان حكم  
 محكمة التقضى السالف قد فصل في مسألة قانونية هي التكييف القانوني لعقد  
 الإيجار محل التراجع ، وقضى بأن نصوص العقد صريحة الدلالة في أن العسرين  
 المؤجرة متجرة تم تأجيرده على هذا الأساس بما فيه مقوماته المعنوية والمادية ، وأنه  
 يخضع للقواعد العامة في شأن عقد الإيجار التي تقضى بانتهائه بانهاء مدته فإنه  
 لا تريب على الحكم المطعون فيه إن اترزم هذا القضاء وفصل في الدعوى على هذا  
 الأساس . لما كان ما تقدم وكان الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه قد ردا  
 على دفاع الطاعن بأنه ليس ثمة دليل على تغيير شروط العقد ، وأن تغيير الأسم  
 لا يعد مخالفة للاتفاق أو تعديلا لطبيعة التعاقد ، وكان لمحكمة الموضوع سلطة  
 فهم الواقع في الدعوى واستنباط القرائن القضائية طالما كان استخلاصها سائغا  
 فإنه لا على الحكم أن هوالتفت عما طلبه الطاعن بسبب النعى إذ باطراحه هذه  
 الطلبات يعتبر أنه وجد في أوراق الدعوى الغناء عن الاستجابة لها ، ويكون  
 النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والمقصود في التسييب على غير أساس .

وحيث إن الدفع بعدم القبول المبدي من النيابة العامة في محله بالنسبة للمطعون  
 عليها الثانية لذات الأسباب الواردة في الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٤٤ القضائية المرافق  
 وهو في محله أيضا بالنسبة للمطعون عليهم من الثالث الخامسة لأنه ليس يكفي فيمن  
 يختصم في الطعن أن يكون طرفا في الخصومة بل يجب أيضا أن يكون قد نازع  
 خصمه أمام المحكمة في طلباته أو نوزع في طلباته هو ، وإذا كان الثابت أن المطعون  
 عليهم هؤلاء قد وقفوا من الخصومة موقفا سلبيا ، ولم يكن للطاعن بصفته أى طلبات  
 قبلهم ولم يكن للمطعون عليها أية طلبات سوى الحكم في مواجعتهم ، ولم يحكم لهم أو عليهم  
 بشيء ، وكان الطاعن قد أسس طعنسه على أسباب تتعلق بهم فإنه لا يقبل  
 اختصاصهم في الطعن .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للطعون عليها الأولى .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أحال على ما أبدى دفاعا وما سطر أسبابا في الاستئناف رقم ٦٢٤ لسنة ٨٦ ق القاهرة الذى تناول نظره مع الاستئناف موضوع الطعن الحالى على حكمه وهو قصور لا يشفع له وحدة الموضوع أو الدفاع ، طالما لم تقرر محكمة الاستئناف ضم الاستئنافين وظل لكل منهما استقلاله ، وقد ترتب على ذلك أن شاب الحكم المطعون فيه ذات أوجه النعى التى اعتبرت الحكم الذى أحال اليه من الحيلولة دون تمكينه من الادعاء بتزوير عقد الإيجار ، ومن التزام بقضاء محكمة النقض في الطعن الأول رغم عدم محاجة الطاعن به ، ومن أطراحه ماساقه من دفاع خاص بتغيير شروط العقد واقما على ما جاء بالطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٤ المضموم للطعن الحالى .

وحيث إنه وإن استقر قضاء هذه المحكمة على أن الأصل في الحكم أن يكون مستوفيا بذاته جميع أسبابه ، ولا يصح للمحكمة أن تحيل على أسباب حكم آخر صدر في دعوى أخرى إلا أن يكون هذا الحكم قد سبق صدوره بين نفس الخصوم ومودعا ملف الدعوى وأصبح من ضمن مستنداتها عنصرا من عناصر الإثبات فيها يتناضل الخصوم في دلالاته ولئن كان الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٦٢٤ لسنة ٨٦ ق القاهرة الذى أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه في مقام سرد دفاع الطاعن والرد عليه لم يكن مقدما في الدعوى الحالية فلا يعتبر ضمن مستنداتها ولا يشفع في ذلك أن الحكم المحال الى أسبابه قد صدر من ذات المحكمة في نفس اليوم ومن الخصوم أنفسهم ، اذ من المتعين على المحكمة وقد أحالت في قضائها في الدعوى الحالية على أسباب الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٦٢٤ لسنة ٦ ق القاهرة أن تورد الأسباب التى تصلح أسبابا لقضائها فيها واذا هى لم تفعل واكتفت بإحالتها عليه على النحو سالف البيان فإن إحالتها تكون قاصرة . لئن كان ما تقدم إلا أنه وقد صدر الحكم في الطعن بالنقض رقم ٤٣٢ لسنة ٤٤ قضائية — المضموم من هذه المحكمة — بين الخصوم أنفسهم برفض الطعن

في الحكم رقم ٦٢٤ لسنة ٨٦ ق استئناف القاهرة قاضيا باخلاء المحلل المؤجر وتسليمه بمحتوياته إلى المطعون عليها الأولى ، فإن الطعن المائل يكون قد أفتقد جدواه ، وأصبح لا يحقق للطاعن سوى مصلحة نظرية بحته لا تصلح أساسا لطقنه ، حيث لا تعود عليه من نقض الحكم في خصوص سبب النعى أية فائدة .  
ولما تقدم يتعين رفض الطعنين .

---



## جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة رئيساً وعضوية السادة المستشارين:  
الدكتور إبراهيم صالح ، محمد الباجوري ، صلاح نصار وإبراهيم فراج .

( ١٨٩ )

الطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) نقض " الاختصاص في الطعن " . دعوى " الخصوم في الدعوى " .  
إدخال خصم في الدعوى لتقديم ما لديه من مستندات . عدم قبول اختصاصه في الطعن بالنقض .

( ٢ ) إصلاح زراعي . اختصاص . قوة الأمر المقضي .  
عقود إيجار الأراضي الزراعية المنازعة في صحتها أو بطلانها والمنازعات المتعلقة بالحد الأقصى للحيازة . انعقاد الاختصاص بنظرها لكل من لجان الفصل في المنازعات الزراعية والمحاكم . القرار النهائي الصادر من اللجنة في هذا الخصوص . اكتسابه قوة الأمر المقضي .

( ٣ ) عقد . إصلاح زراعي . إيجار . صورية .  
المنازعة في صحة العقد . اتساع نطاقها لبحث ما يتعلق ببطلانه أو صوريته صورية مطلقة للقرار النهائي الصادر من اللجنة الاستئنافية للفصل في المنازعات الزراعية بثبوت العلاقة الإيجارية أثره . عدم جواز الادعاء من بعد بصورية العقد .

( ٤ ) إصلاح زراعي . حكم " الطعن في الحكم " . قانون .  
إجازه الطعن في القرارات الصادرة من لجان الفصل في المنازعات الزراعية واللجان الاستئنافية . ق ١١ لسنة ١٩٧٢ . عدم سريانه إلا على القرارات الصادرة بعد تاريخ العمل بالقانون المذكور .

( ٥ ) إصلاح زراعي . اختصاص .  
لجان الفصل في المنازعات الزراعية واللجان الاستئنافية . هيئات إدارية ذات اختصاص قضائي . اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في الطعون المتعلقة بقراراتها . عدم جواز إثارة منازعات تتعلق بالطعن فيها أمام المحاكم العادية .

١ - إذ كان اختصاص المطعون عليه الثانى كان بقصد تقديم ما لديه من مستندات وكان لا يكفى لقبول الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون المطعون عليه طرفا فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ، بل يجب أن يكون خصما حقيقيا وجهت إليه طلبات من خصمه أو وجه هو طلبات إليه ، فإن الطعن بالنسبة إلى المطعون عليه الثانى يكون غير مقبول .

٢ - يؤدى نص المادة الثالثة من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل فى المنازعات الزراعية قبل إلغائها بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ ، والفقرة الثانية من المادة السابعة منه قبل إلغائها بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المشرع خول لجان الفصل فى المنازعات الزراعية اختصاصا يشاركها فيه القضاء العادى واختصاصا انفراديا تستأثر به ولا تشاركها فيه أية جهة قضائية أخرى ، يتناول المنازعات المبينة على سبيل الحصر فى الفقرة الثانية من المادة الثالثة سالف الإشارة لعلما كانت المنازعة فى صحة العقد المثبت لقيام العلاقة الإيجارية أو بطلانه أو فى تطبيق أحكام المادة ٣٧ من قانون الإصلاح الزراعى الخاصة بالحد الأقصى للحيازة تندرج ضمن المنازعات الإيجارية للأراضى الزراعية المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة الثالثة المذكورة فينقد الاختصاص بنظرها لكل من لجان الفصل فى المنازعات الزراعية والمحاكم ، ويكون للقرار النهائى الصادر فيها من اللجنة المختصة قوة الأمر المقضى بما لا يجوز معها التخصوم العودة إلى مناقشة ذات النزاع فى أى دعوى تالية ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها أمام اللجنة أو أثبت ولم يبحثها القرار الصادر فيها .

٣ - المنازعة فى صحة العقد يتسع نطاقها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لبحث كل ما يتعلق بوجود العقد أو انعدامه وبصحته أو بطلانه أو صوريته صورية مطلقة إذ من شأن هذه الصورية لو صحت أن يعتبر العقد ولا وجود له قانونا فتحول دون الحكم بصحته ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتمد بحجية القرار الصادر من اللجنة الاستئنافية للفصل فى المنازعات الزراعية ثبوت العلاقة الإيجارية بين المطعون عليه الأول وبين الطاعن بصدده ما أثاره الأخير من صورية عقد الإيجار يكون قد أصاب صحيح القانون .

٤ — إن ما تقضى به المادة الأولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ من إلغاء موانع التقاضى فيما كانت تنص عليه المادة السابعة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ من عدم جواز الطعن بإلغاء أمر وقف تنفيذ القرارات الصادرة من لجان الفصل فى المنازعات الزراعية واللجان الاستئنافية ، وما تقضى به المادة الثانية من العمل به من تاريخ نشره فى ١٩٧٢/٦/٨ ، يفيد أن القرارات التى أصبح الطعن فيها جائزا بمقتضاها هى التى تصدر من تاريخ لا حق لنشره دون السابقة عليه عملا بالفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات التى تستثنى من سرياته القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من أحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت هذه القوانين منشئة لها ، وإذ صدر قرار اللجنة الاستئنافية للفصل فى المنازعات الزراعية فى ١٩٧٢/٢/٢٠ فإن الطعن عليه لا يكون جائزا .

٥ — تعتبر لجان الفصل فى المنازعات الزراعية واللجان الاستئنافية المشار إليها بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ هيئات إدارية ذات اختصاص قضائى وإذ كانت المادة ١١ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ — المقابلة للمادة ٨/١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ناطت بحاكم مجلس الدولة دون غيرها الفصل فى الطعون التى ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية لها اختصاص قضائى فى حالات معينة ، فإنه لا يسوغ للطاعن الطعن فى القرار المنوئ عنه عن طريق الدفع فى دعوى مطروحة أمام المحاكم العادية .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٢٣٤٧ لسنة ١٩٦٩ مدنى أمام محكمة الزقازيق الابتدائية ضد الطاعن يطلب الزامه بأن يؤدى له مبلغ ٢٥٠ جنيها ، وقال شرحا لها أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٤/١١/١ مودع بالجمعية التعاونية الزراعية بناحية صريط استأجر منه الطاعن أطيانا زراعية مساحتها ٢٤ فدان و ١٢ قيراط لقاء أجرة سنوية قدرها ٤٤١ جنيها عدلت إلى مساحة



١٤ فدان و ٢٢ قيراط أجرتها السنوية ٢٦٨ جنيه و ٥٠٠ مليم بموجب الاتفاق  
الحاصل في ١/١١/١٩٦٥ ، وإذ أنى الطاعن العلاقة الإيجارية في بداية سنة ١٩٦٩  
الزراعية دون أن يفى بياقى إيجا سنة ١٩٦٥ وكامل إيجار السنوات ١٩٦٦ ،  
١٩٦٧ ، ١٩٦٨ ومجموعها ٨٧٨ جنيها وامتنع عن سدادها رغم التنبيه عليه ،  
فقد أقام الدعوى . ادعى الطاعن بتزوير عقد الإيجار والاتفاق المعدل له ، وبتاريخ  
١٩٧٠/١٢/٨ حكمت المحكمة بوقف السير في الدعوى حتى يحصل المطعون عليه  
الأول على قرار نهائى من لجنة الفصل في المنازعات الزراعية المختصة حول نشأة  
العلاقة الإيجارية بينه وبين الطاعن ودليالها ، وإذ عجل المطعون عليه الأول  
الدعوى بعد صدور قرار اللجنة الاستثنائية للفصل في المنازعات الزراعية في  
١٩٧٢/٢/٢٠ قاضيا بثبوت قيام العلاقة الإيجارية بينه وبين الطاعن عن المساحة  
المؤجرة ابتداء من ١/١١/١٩٦٥ حتى نهاية سنة ١٩٦٨/٦٧ الزراعية من مساحة  
١٤ فدان و ٦٦ قيرط وانتهاء العلاقة بين الطرفين بانتهاء السنة الزراعية المذكورة ،  
تنازل الطاعن عن الأدعاء بالتزوير ودفع بصورية العقد صورية مطلقة قصد بها  
التحايل على قواعد الحيازة المقررة بقانون الاصلاح الزراعى ، ثم عادت المحكمة  
فحكمت بتاريخ ١٧/٤/١٩٧٣ ( أولا ) بإثبات ترك الطاعن الادعاء بالتزوير  
( ثانيا ) بالزامه بأن يؤدي للمطعون عليه الأول مبلغ ٢٥٠ جنيها استأنف الطاعن  
هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٩ لسنة ١٦ ق المنصورة " مأمورية الزقازيق "  
طالباً الغاءه وبتاريخ ١٦/٥/١٩٧٤ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم  
المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة  
مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة  
في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وباجلسة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إنه لما كان اختصاص المطعون عليه الثانى في الدعوى بقصد تقديم  
مالديه من مستندات ، وكان لا يكفى لقبول الطعن — وعلى ما جرى به قضاء  
هذه المحكمة أن يكون المطعون عليه طرفا في الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت  
الحكم المطعون فيه بل يجب أن يكون خصما حقيقيا وجهت إليه طلبات من  
خصمه أو وجه هو طلبات إليه ، فإن الطعن بالنسبة إلى المطعون عليه الثانى  
يكون غير مقبول .

وحيث إن الطعن بالنسبة إلى المطعون عليه الأول استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينمى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه على سند من أنه وقد صدر قرار من لجنة الفصل في المنازعات الزراعية بثبوت قيام العلاقة التجارية بينه وبين المطعون عليه الأول فإنه يجوز قوة الأمر المقضى أمام المحاكم ولا يقبل منه بعد الادعاء بصورية العقد ، في حين أن اختصاص اللجنة المشار إليها لا يتناول طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٥ - سوى المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام المواد من ٣٢ إلى ٣٦ مكرر "ز" من قانون الإصلاح الزراعى ، وهو اختصاص استثنائى لا يجوز مدة إلى منازعات أخرى عن طريق التوسع في تفسير النصوص المتعلقة به ، ومن ثم ينحصر اختصاص اللجنة في التحقق من ثبوت قيام العلاقة التجارية طبقا لصريح نص المادة ٢٦ مكررا من - القانون المذكور في حالة امتناع المؤجر عن إيداع عقد الإيجار بالجمعية التعاونية أو امتناع المؤجر أو المستأجر عن التوقيع عليه ، ولا تختص بالفصل فيما أثير من نزاع حول صورية عقد الإيجار سند الدعوى الموقع عليه من طرفيه والمودع بالجمعية صورية تدليسية مطلقة قصد بها التحايل على أحكام المادة ٢٧ من قانون الإصلاح الزراعى التى لا تجيز للشخص أن يحوز بأى وجه من الوجوه ما يزيد على الخمسين فدانا من الأراضى الزراعية ، والتى أخرجها المشرع من ولاية لجان الفصل في المنازعات الزراعية ، فلا يصح الاعتداد في هذا الخصوص بقرار اللجنة المنوه عنه خاصة وأنه لم يعرض لأسبابه لهذه الصورية ، بالإضافة إلى أن القرار لم يحز قوة الأمر المقضى بصور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ الذى ألغى موانع التقاضى وأجاز الطعن فى القرارات الصادرة من لجان الفصل فى المنازعات الزراعية واللجان الاستئنافية أثناء تردد الدعوى أمام محكمة أول درجة وقبل صدور الحكم النهائى ، وإذ لم يعرض الحكم لهذا الدفاع رغم تمسكه بأن هذا الطعن كما يكون فى صورة دعوى يصح إبدائه فى صورة دفع ، فإنه علاوة على خطئه فى تطبيق القانون يكون قد عابه القصور فى التسبيب .



وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه لما كان النص في المادة الثالثة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية قبل إلغائها بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ — على أنه "تختص لجنة الفصل في المنازعات الزراعية بنظر المنازعات الناشئة عن العلاقة التجارية في الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي البور والصحراوية أو القابلة للزراعة . وبوجه خاص تختص اللجنة وحدها بالفصل في المسائل الآتية : ( ١ ) المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام المواد من ٣٢ إلى ٣٦ مكررا " ز " من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي (ب) .. وج) .. ، وفي الفقرة الثانية من المادة السابعة قبل إلغائها بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ — على أنه "ويعتبر على المحاكم النظر في المنازعات التي تدخل في اختصاص هذه اللجان طبقا للفقرة الثانية من المادة الثالثة وتحال إليها فوراً جميع القضايا المنظورة حالياً أمام محاكم الدرجة الأولى والتي تدخل في هذا الاختصاص مادام باب المرافعة لم يقفل فيها" . يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن المشرع خول للجان الفصل في المنازعات الزراعية اختصاصاً يشاركها فيه القضاء العادي واختصاصاً فرادياً تستأثر به ولا تشاركها فيه أية جهة قضائية أخرى ، يتناول المنازعات المبينة على سبيل الحصر في الفقرة الثانية من المادة الثالثة سالف الإشارة ، ولما كانت المنازعة في صحة العقد المثبت لقيام العلاقة التجارية أو بطلانه أو في تطبيق أحكام المادة ٣٧ من قانون الإصلاح الزراعي الخاصة بالحد الأقصى للحياسة تندرج ضمن المنازعات التجارية للأراضي الزراعية المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الثالثة المذكورة فيعتقد الاختصاص بنظرها لكل من لجان الفصل في المنازعات الزراعية والمحاكم ، ويكون القرار النهائي الصادر فيها من اللجنة المختصة قوة الأمر المقضي بما لا يجوز معها لمخضوم العودة إلى مناقشة ذات النزاع في أي دعوى تالية ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها أمام اللجنة أو أثبت ولم يحتمل القرار الصادر فيها ، وكانت المنازعة في صحة العقد يتسع نطاقها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لبحث كل ما يتعلق بوجود العقد أو انعدامه وبصحته أو بطلانه أو صوريته صورية مطلقة إذ من شأن هذه الصورية لو صحت أن يعتبر العقد ولا وجود له قانوناً فتحول دون الحكم بصحته ، فإن — الحكم المطعون فيه إذا عتد بحجية القرار الصادر بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٠ من اللجنة الاستئنافية للفصل في المنازعات



الزراعية بثبوت العلاقة التجارية بين المطعون عليه الأول وبين الطاعن بصدده ما اثاره الأخير من صورية عقد التجار يكون قد أصاب صحيح القانون .

لما كان ذلك وكان ما تقضى به المادة الأولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ من إلغاء موانع التقاضي فيما كانت تنص عليه المادة السابعة من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ من عدم جواز الطعن بإلغاء وقف تنفيذ القرارات الصادرة من لجان الفصل في المنازعات الزراعية واللجان الاستئنافية ، وما تقضى به المادة الثانية من العمل به من تاريخ نشره في ١٩٧٢/٦/٨ ، يفيد أن القرارات التي أصبح الطعن فيها جائزا بمقتضاها هي التي تصدر في تاريخ لاحق لنشره دون السابقة عليه عملاً بالفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات التي تستثني من سريانها القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من أحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت هذه القوانين منشئة لها ، وإذا صدر قرار اللجنة الاستئنافية للفصل في المنازعات الزراعية في ١٩٧٢/٢/٢٠ فإن الطعن عليه لا يكون جائزاً . لما كان ما تقدم وكانت لجان الفصل في المنازعات الزراعية واللجان الاستئنافية المشار إليها بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ آنف الذكر تعتبر هيئات إدارية ذات اختصاص قضائي ، وكانت المادة ١١ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المقابلة للمادة ٨/١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — ناطت بحاكم مجلس الدولة دون غيرها الفصل في الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية لها اختصاص قضائي في حالات معينة ، فإنه لا يسوغ للطاعن الطعن في القرار المنوه عنه على فرض جوازه عن طريق الدفع في دعوى مطروحة أمام المحاكم العادية ، ويكون النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في "تسبيب على غير أساس" .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٦ من أبريل ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عبد العال السيد وعضوية السادة المستشارين  
أحمد صلاح الدين زغو ، الدكتور عبد الرحمن عياد ، ابراهيم فودة وعمااد الدين بركات .

( ١٩٠ )

الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٥ القضائية :

( ١ ) نقض . استئناف . نظام عام .

ورود الطعن بالنقض على ما قضت به محكمة الاستئناف في الموضوع . عدم جواز اثارة  
المطعون عليه منازعة بشأن شكل الاستئناف رغم تعلقيها بالنظام العام . علة ذلك . الحكم الوقفي  
الصادر في النظام من أمر الحجز التحفظي . جواز الطعن فيه استقلا م ٢١٢ مرافعات .

( ٢ ، ٣ ) حجز . إثبات .

( ٢ ) توقيع الحجز التحفظي . شرطه . المنازعة غير الجدية في الدين . لا أثر لها في اختياره  
محقق الوجود متى كان ثابتا بسبب ظاهر .

( ٣ ) توقيع الحجز التحفظي خشية فقدان الدائن ضمان حقه . عبء اثبات ذلك . وفوقه  
على حاق الدائن .

( ٤ ) حجز . أمر على عريضه . حكم

قضاء المحكمة في النظام من أمر الحجز التحفظي . عدم جواز تعرضه للموضوع . التفتات  
الحكم من الدفع بتقادم الدين . لا خطأ .

١ - اثن كان يجوز للطعون عليه كما يجوز للنياية العامة وللمحكمة النقض أن  
يثير في الطعن ما يتعلق بالنظام العام إلا أن ذلك مشروط بأن يكون واردا على  
ما رفع عنه الطعن في الحكم المطعون فيه ، فان قضى الحكم المطعون فيه بقبول  
الاستئناف شكلا ثم قضى في الموضوع وكانت صحيفة الطعن لم تحاولا نعيما على  
ما قضى به الحكم في موضوع الاستئناف فلا يجوز للطعون عليهم أن يتمسكوا في  
دفاعهم أمام محكمة النقض بعدم جواز الاستئناف بناء على تعلقه بالنظام العام .  
ذلك لأن ما قضى به من قبول الاستئناف شكلا هو قضاء قطعي لم يكن محلا

للطعن فعازرة الأمر المقضى وهى تسمى على قواعد النظام العام ، وإذ كان الحكم المطعون فيه — الصادر فى التظلم من أمر الجزاء التحفظى — هو حكم وقضى يجوز الطعن فيه على استقلال أعمالا لنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات فإن الدفع — بعدم جواز الطعن — يكون على غير أساس .

٢ — يشترط لتوقيع الجزاء التحفظى وفقا لنص المادة ٣١٩ من قانون المرافعات أن يكون الحاجز دائنا بدين محقق الوجود وحال الأداء فإن كان الدين متنازعا فيه فلا مانع من اعتباره محقق الوجود ومن توقيع الجزاء بموجبه متى كان ثابتا بسبب ظاهر وكان النزاع فيه غير جدى .

٣ — تنص المادة ٣١٦ مرافعات على " أن للدائن أن يوقع الجزاء التحفظى على متقولات مدينة فى الأحوال الآتية ١ — ... ٢ — فى كل حالة يخشى فيها فقدان الدائن لضمان حقه " والمقصود بالضمان هو الضمان العام الذى للدائن على أموال مدينة أما الخشية فهى الخوف من فقدان الدائن لهذا الضمان بسبب ظروف محددة وعبه اثبات ذلك يقع على عاتق الدائن .

٤ — التعرض للموضوع عند نظر التظلم من أمر الجزاء غير جائز ، وإذ كان الدفع بالتقادم من صميم التعرض للموضوع فإن التفسات الحكم المطعون فيه عنه تأسيسا على أن مجاله عند نظر الموضوع يكون متفقا وصحيح القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن — المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ١٦٤٩ سنة ١٩٧١ مدنى كلى المنصورة للحكم بالزام الطاعن الأول بمبلغ ٢٧٦٠٠ جنيها والطاعن الثانى بمبلغ ١٢٠٠ جنيها وما يستجد بواقع ١١٥٠ جنيها سنويا بالنسبة للأول ٥٠ جنيها بالنسبة للثانى والفوائد وقالوا بيانا للدعوى أنهم يمتلكون ٢٣ فدان و١٢ قيراط و٩ أسهم بمقتضى الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٧٥٣ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى المنصورة



وإن الطاعنين يضعان اليد عليها منذ سنة ١٩٤٧ وإن المبالغ المطالب بها هي ريعها عن المدة من ١٩٤٧/٩/٢٤ إلى أكتوبر سنة ١٩٧٠ وأثناء نظر الدعوى استصدر المطعون عليهم الأمر رقم ١٧٤ سنة ١٩٧٢ من رئيس محكمة المنصورة الابتدائية بتقدير الدين بالمبالغ المطالب به وبتوقيع الحجز التحفظي على ما يوجد بالأطيان موضوع النزاع من زراعة وماشية وآلات زراعية وفاء للدين المقدر وتم توقيع الحجز في ١٩٧٢/٨/٢٩ وأضافوا بجلسته ١٩٧٢/٩/٦ إلى طلباتهم الحكم بتثبيت الحجز التحفظي وجعله نافذا وبجلسته ١٩٧٢/١١/١ تظلم الطاعنان من أمر الحجز بمقوله أن الدين المطلوب الحجز وفاء له غير محقق الوجود وغير حال الأداء وبتاريخ ١٩٧٣/٢/٢١ قضت المحكمة بتأييد أمر الحجز . استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبين إلغاء وإلغاء أمر الحجز وقيد الاستئناف برقم ١٧٠ سنة ٢٥ ق وبتاريخ ١٩٧٥/٥/١١ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وتعديل الحكم المستأنف وجعل أمر الحجز قاصرا على مبلغ تسعة آلاف جنيه بالنسبة للطاعن الأول وثلاثمائة جنيه بالنسبة للطاعن الثاني . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض . وقدم المطعون عليهم مذكرة دفعوا فيها بعدم جواز الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفع وقبول الطعن وفي الموضوع برفضه .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم جواز الطعن أن التظلم من أمر الحجز تم شفاهة بالجلسة فلا يجوز الطعن فيه استقلالاً إلا مع الحكم الذي يصدر في الدعوى الأصلية وذلك عملاً بنص المادة ١٩٨ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أنه وإن كان يجوز للطعون عليه كما يجوز للنسبة العامة والمحكمة النقض أن يثيرا في الطعن ما يتعلق بالنظام العام إلا أن ذلك مشروط بأن يكون وارداً على ما رفع عنه الطعن في الحكم المطعون فيه ، فإن قضى الحكم المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلاً ثم قضى — في الموضوع وكانت صحيفة الطعن لم تحوِ إلا نعيها على ما قضى به الحكم في موضوع الاستئناف فلا يجوز للطعون عليهم أن يتمسكوا في دفاعهم أمام محكمة النقض بعدم جواز الاستئناف بناءً على تعلقه بالنظام العام ، ذلك لأن ما قضى به من قبول الاستئناف شكلاً هو قضاء قطعي لم يكن محلاً للطعن ، لحاز قوة الأمر المقضى وهي تسمو على قواعد

النظام العام ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه هو حكم وقى يجوز الطعن فيه على استقلال أعماله لنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات فإن الدفع يكون على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعنين ينبغي أن يبينوا بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب والخطأ في الاستناد وفي بيان ذلك يقولان إنهما تمسك في التظلم المرفوع منهما في أمر الحجز أولا بأن الدين موضوع الأمر هو تعويض عن غصب فيكون غير محقق الوجود أو حال الأداء ثانيا : إنهما لا يضعان اليد على أرض مملوكة للطعون عليهم و يبين من أسباب الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه أن المحكمة انتهت إلى أنهما يضعان اليد على أرض المطعون عليهم وأن الدين محقق الوجود بناء على مصادر مبهمة وعناصر لم تبين مؤداها إذ لم تبين مضمون الأوراق التي خلصت منها إلى اعتبار الحق في الريع محقق الوجود كما لم تبين كنهها أو مقدمها ولم تبين الأحكام المقول بصدورها ضد الطاعنين وآخرين ولم تورد مضمونها ولا النزاع الذي صدرت فيه ولا مسؤدى التقارير الواردة بها ولا المصدر التي استقت منه هذه التقارير مما لا يمكن معه — تعيين الدليل الذي كونت المحكمة اقتناعها منه ، كما لم تبين مقصدها من عبارة ” فضلا عن تأكيد الخبر لها “ إذ لم يكن الخبر المتدب في الدعوى قد قدم تقريره بعد ولم تشر إلى وجود تقرير خبر آخر مما يعيب الحكم بالتجهيل ومن جهة أخرى لم تورد المحكمة مضمون الحكم في القضية رقم ١١٥٩ سنة ١٩٥١ التي استندت إليه في حكمها ومدى كفايته للتدليل على حصول الغصب من الطاعنين مما يعيب حكمها بالفساد في الاستدلال والقصور في التسبب .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه لما كان الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه خلص إلى أن الدين المحجوز من أجله محقق الوجود وحال الأداء على قوله ” وحيث أنه بالنسبة لتحقيق الدين فمن المقرر أن القصد من هذا الشرط أن يكون الحق ثابتا بسبب ظاهر يدل عليه فإذا كان هذا الحق محل شك كبير أو محل



منازعة جديده كان غير محقق الوجود والمرجع في تحقق الوجود هو القاضي الأمر الذي عليه أن يتحقق من وجود سبب ظاهر يبرر المجزؤون أن يفصل في صحة هذا الدين ، لما كان ذلك وكانت أوراق الدعوى تتضافر فيها الدلائل على أن المدعى عليهما يضعان اليد على الأرض المطالب بريعهما منذ سنة ١٩٤٧ أو في القليل على الجانب الأكبر منها وكانت تقارير الأحكام الصادرة ضد المدعى عليهما وآخرين تؤكد حيازتهما فضلا عن تأكيد الخبير لها وكانت المحكمة قد ألزمتها وآخرين في القضية رقم ١١٥٩ سنة ١٩٥١ مدني كلى بتسليم البائعة للدعيات هذه الأطيان ولامرء أن ذلك أو بعضه كاف لاعتبار الحق في الربيع محقق الوجود كذلك يعتبر الربيع حال الأداء فهو ليس حقا احتماليا أو مقترنا بوصف وأن كانت المحكمة لم تحدده فهذا لا ينفي أنه حال الأداء وكان الثابت من الأوراق أن المطعون عليهم قد قدموا إلى محكمة أول درجة صورة رسمية من الحكم الصادر في الدعوى رقم ١١٩ سنة ١٩٥١ مدني كلى المنصورة ضد الطاعنين وآخرين والذي قضى بتثبيت ملكية البائعة للمطعون عليهم لمساحة ٨ أفدنة و ٢ قيراطان و ١٦ سهم وبتسليمها هذه الأطيان وقد أصبح هذه الحكم نهائيا بعدم الطعن فيه ، وقد تموا صورة رسمية من صحيفة الدعوى رقم ٧٥٣ لسنة ١٩٥٨ مدني كلى المنصورة والحكم الصادر فيها والذي أصبح نهائيا بالحكم في الاستئناف رقم ٩٢ سنة ٢١ ق المنصورة والقاضي لصالح المطعون عليهم ضد الطاعنين وآخرين بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٤٧/٩/٢٤ المتضمن بيع وورثة الطرفين المرحومة ... للمطعون عليهم ٢٢ فدان و ١٢ قيراط و ٦ سهم أطيانا زراعية موصحة الحدود والمعالم بالعقود وصحيفة الدعوى وثابت من مدونات هذا الحكم أن المحكمة نذبت مكتب خبراء وزارة العدل بالمنصورة لمعاينة أطيان النزاع وتطبيق مستندات الخصوم عليها لبيان ما إذا كانت الأطيان المباعة تدخل في ملكية البائعة للمطعون عليهم وتحقيق وضع اليد وقدم الخبير تقريره الذي خلص فيه أن البائعة تملك ٢٢ فدان و ١٢ قيراط و ٦ سهم مشاعا في أطيان أخرى ويدخل ضمنها الأطيان محل الخصومة وفي ١٩٤٧/٩/٢٤ باعت تلك الأطيان إلى المطعون عليهم وإن الطاعنين وآخرين وضعوا أيديهم على الأطيان محل الدعوى منذ عام ١٩٤٦ وحتى تاريخ التقرير ، كما قدم المطعون عليهم صورة مذكرة الطاعن الأول المقدمة في القضية رقم ٧٥٣ سنة ١٩٥٨ والتي يقر فيها بوضع يده على مساحة ١١ فدانا



و ١١ قيراطا و ٢٠ سهم — من الأطنان موضوع تلك الدعوى من تاريخ عقد القسمة المحرر في ٢٦/١٠/١٩٤٦ ، وكانت المحكمة غير مكلفة بسرد المستندات وبيان ماهيتها و يكفي أن تشير في حكمها إليها وتستخلص منها ما تقيم عليه قضاؤها فلا يعيب الحكم — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أنه لم يذكر نصوص المستندات التي اعتمد عليها مادامت هذه المستندات كانت مقدمة إلى المحكمة ومبينة في مذكرات الخصوم بما يكفي معه مجرد الإشارة إليها ، وكان الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه قد عول في قضاائه على مستندات كانت مقدمة للمحكمة ومبينة بمذكرات الخصوم واستخلص منها النتيجة التي انتهى إليها استخلاصا سائغا فإن النعي عليه بالفساد في الاستدلال والقصور في التسيب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولان أنه يشترط لتوقيع الحجر التحفظي أن يكون الحاجز دائما بدين محقق الوجود وحال الأداء فإذا كان الدين متنازعا فيه فلا مانع من اعتباره محقق الوجود متى كان ثابتا بسبب ظاهر أما الدين الاحتمالي فلا يصح أن يكون سببا للحجز لما كان ذلك وكان الطاعنان قد تمسكا في جميع مراحل الدعوى بأن الدين المرقع من آجله الحجر هو تعويض يدعيه المطعون عليهم غير قائم في ذمتهم لأنهما لم يضعما اليد على ما يجاوز القدر المملوك لهما فلا يكون هذا الدين ثابتا بسبب ظاهر ويكون النزاع فيه منصبا على أصل استحقاق التعويض وهو نزاع جدي يؤكد جديته عدم المطالبة به مدة جاوزت الخمسة وعشرين عاما وندب المحكمة خيرا في الدعوى لبيان واضح اليد على أطنان النزاع وسنده وسببه فضلا عن عدم كفاية المستندات التي استند إليها المطعون عليهم في تأييد دعواهم وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى إلى أن الدين الموقوف به الحجر محقق قبل أن تفصل محكمة الموضوع في أمره يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه لما كان يشترط لتوقيع الحجر التحفظي وفقا لنص المادة ٣١٩ من قانون المرافعات أن يكون الحاجز دائما بدين محقق الوجود وحال الأداء، فإن كان الدين متنازعا فيه فلا مانع من اعتباره محقق الوجود ومن توقيع الحجر بموجبه متى كان ثابتا بسبب ظاهر وكان النزاع فيه غير جدي،

وكان الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه وقد انتهى بأصواب سائفه مستمدة من المستندات التي قدمها المطعون عليهم وذلك على ما ورد في الرد على السبب الأول إلى أن الدين المتوقع به الحجز ثابت بسبب ظاهر وأن النزاع فيه غير جدي وبالتالي فهو محقق الوجود وأضاف الحكم المطعون فيه تأييدا لهذا النظر قوله "إنه يشترط لكي يأذن القاضي بتوقيع الحجز أن يكون الحق المطالب به محقق الوجود بمعنى أن يكون حقه ثابتا بسبب ظاهر يدل على وجوده ولا يعني تحقق الوجود انتفاء كل نزاع بشأنه وإلا لا يمكن لكل مدين أن يمنع الحجز بإثارة أي نزاع في الدين ولو لم يكن نزاعا جديا ، فالدين المتنازع فيه يجوز الحجز بمقتضاه مادامت المنازعة غير جدية وتعتبر المنازعة غير جدية وبالتالي يعتبر الدين محقق الوجود متى كان بيد الدائن دليل ظاهر على دينه ولا يلزم أن يكون دين الحاجز معين المقدار فإن لم يكن كذلك وجب استصدار أمر من القاضي بتقديره مؤقتا لتوقيع الحجز ، ووجه تم تصفية نهائية بحكم قطعي في دعوى صحة الحجز وعلى ذلك فلم يحضر أن يحجز تحفظيا على المسئول عن الضرر الذي تأكدت مسؤوليته بحكم بعد استصدار أمر من القاضي بالإذن بالحجز وتقدير حق الحاجز تقديرا مؤقتا ، فإن الحكم المطعون عليه يكون قد إلترم جميع القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين يتعيان بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه أورد تدليلا على دواعي الخشية من قدما للضمان العام أن ابن أولهما اعترض على الحجز بدعوى أن الأرض المحجوز عليها مملوكة له وأن ثانيه انتهى ملكيته لها وادعى أنها مملوكة لابنته وأن النزاع قد امتد واحتدم ولم يقف عند حد القضاء لمورثه المطعون عليهم بتثبيت ملكيتها لعين النزاع أو عند القضاء للمطعون عليهم بصحة ونفاذ عقدهم وهو استدلال فاسد لا يؤدي إلى توافر شرط الخشية من فقد الضمان العام خاصة إزاء ما تمسك به الطاعنان وثبت من طلب أمر الحجز من أن المطعون عليهم أقروا بملكية الطاعن الأول لأرض زراعية مساحتها ١٠٣ فدان و ١٨ قيراط و ١٣ سهم وبملكية الطاعن الثاني ٥٣ فدان و ١٤ قيراط و ١٨ سهم وهو ما يتحقق به الضمان العام وقد قصر الحكم المطعون فيه في الرد عليه .



وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه لما كانت المادة ٣١٦ مرافعات تنص على أن "للدائن أن يوقع الحجز التحفظي على منقولات مدينة في الأحوال الآتية ١ - ... ٢ - في كل حاله يخشى فيها فقدان الدائن لضمان حقه" والمقصود بالضمان هو الضمان العام الذي للدائن على أموال مدينة ، أما الخشية فهي الخوف من فقدان الدائن لهذا الضمان بسبب ظروف محده وعبء إثبات ذلك يقع على عاتق الدائن ، وكان الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه قد خلص إلى توافر الخشية من فقد الطاعنين للضمان العام استنادا على قوله وكانت المحكمة ترى أن هناك خشية من فقدان المدعين "المطعون عليهم" ضمان حقهم في الربيع ويستدل على ذلك بالدلائل الآتية أ - إن ابن المدعى عليه الأول "الطاعن الأول" اعترض على الحجز المتوقع بحجة أنه يمتلك الأطنان المراد الحجز على زراعتها بمقتضى مستندات لديه ونفى الثاني ملكية الأرض المطلوب الحجز على زراعتها وقال إنها مملوكة للسيد ... .. بمقتضى أحكام وهذا وحده سبب كاف لتحقيق الخشية الموجبة للحجز - الواقع الذي تكشف عنه الأوراق فقد امتد النزاع بين المدعين والمدعى عليها لأكثر من عشرين سنة ولم يشأ الأخير أن يقف اللدد في الخصومة عند حد الحكم للمورثه بتثبيت ملكيتها لأرض النزاع أو عند القضاء للمدعين بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لهم من المورثه لكنه استمر حتى الآن بالنسبة لثمار الأطنان بعد أن انتهى النزاع على ملكيتها نهائيا وهذا اللدد في الخصومة وتراكم الغله لمدة ربع قرن تقريبا من الأسباب المبررة أيضا لخشية "وما كان تقدير القرائن مما يستقل به قاضي الموضوع دون معقب عليه من محكة النقض متى كان ذلك مقاما على أسباب سائغة ، وكان ما استخلصه الحكم المطعون فيه من أوراق الدعوى ومستنداتها وما استنبطه من قرائن من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ويبرر قضاءه بتوافر الخشية من فقد الطاعنين للضمان العام فإن ما يثيره الطاعنان بهذا السبب لا يعدو أن يكون مجادله في تقدير محكة الموضوع للأدلة بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي أخذ بها الحكم بعد أن اطمأن إليها مما لا يجوز إثارته أمام محكة النقض

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الاخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا بصحيفة الاستئناف بأن قضاء محكة أول درجة التي رفضت التظلم - بنسب خير لتحقيق



وضع يد الطاعنين على الأرض الزراعية المطالب بريعها يؤكد أن الدين غير محقق الوجود وغير حال الأداء وتمسكا أيضا بأن إقرار المطعون عليهم — بطلب أمر الحجز — بملكية الطاعن الأول لمقدار ١٠٣ ف و ١٨ ط و ١٣ س والطاعن الثاني لمقدار ٥٣ ف و ١٤ ط و ١٨ س تقتضى به الحشية من فقداتهما للضمان العام ومع أن هذا دفاع جوهري إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد عليه ولم يرد بأسباب الحكم الابتدائي ما يمكن اعتباره ردا كافيا عليه ، كما دفعا بتقادم الدين المحجوز من أجله ولم يواجه الحكم المطعون فيه هذا الدفع بما يفغده اكتفاء بما أورده من أن مجاله عند نظر الموضوع وهذا النظر مخالف للقانون إذ يتسع التظلم لبحث هذا الدفع بحسب ما يكشف عنه الظاهر دون أن يكون قضاءه فيه مؤثرا على الموضوع .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه لما كان الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه قد خلاص إلى أن الدين الموقع به الحجز محقق الوجود وحال الأداء وإلى توافر الحشية من فقد الطاعنين للضمان العام — وعلى ماورد في الرد على السببين الأول والثالث على أسباب سائغة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وكان لمحكمة الموضوع السلطة في تقدير قيمة ما يقدم إليها من أدلة وكان لا تريب عليها في الأخذ بأي دليل تكون قد اقتنعت به مادام هذا الدليل من طرق الإثبات القانونية وبحسبها أن تبين الحقيقة التي اقتنعت بها وأن تقيم قضاءها على أسباب سائغة تكفي لحمله وهي غير ملزمة بالتحديث في حكمها عن كل قرينة من القرائن غير القانونية التي يدلى بها الخصوم استدلالا على دعواهم من طريق الاستنباط كما أنها غير مكلفة بأن تتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وترد استقلالاً على كل حجة أو قول أثاره مادام لقيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس كما أن النعى في شقه الأخير مردود بأنه لما كان التعرض للموضوع عند نظر التظلم من أمر الحجز غير جائز وكان الدفع بالتقادم من صميم التعرض للموضوع فإن التفات الحكم المطعون فيه عنه تأسيساً على أن مجاله عند نظر الموضوع يكون متفقاً وصحيح القانون ويكون النعى على الحكم بهذا السبب على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٦ من أبريل ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عبد العال السيد وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور عبد الرحمن عياد ، محمد فاروق راتب ، إبراهيم فوده و عماد الدين بركات .

( ١٩١ )

انطعن رقم ٩١٦ لسنة ٥٠ القضائية :

إيجار . اصلاح زراعى . دعوى .

وجوب ايداع عقد إيجار الأرض الزراعية بالجمعية التعاونية المختصة . وقوعه على عاتق المؤجر دون المستأجر . منازعة المستأجر بأن أطيانا معينة تدخل ضمن المساحة المؤجرة له . القضاء بعدم قبول هذه المنازعة لعدم إيداع نسخة من عقد الإيجار بقر الجمعية . خطأ فى القانون .

مفاد نص المادتين ٣٦ ، ٣٦ مكررا (ب) من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ ، إن المشرع وإن جعل تحرير عقد الإيجار شرطا لقبول النزاع أو الدعوى أمام أية جهة إدارية أو قضائية إلا أنه جعل إيداع العقد فى الجمعية التعاونية الزراعية المختصة شرطا لقبول الدعوى أو المنازعة من المؤجر دون المستأجر لأن المؤجر هو الذى يقع عليه عبء الالتزام بإيداع العقد ، وإذ كان الطاعن قد أقام منازعته على أن الأطيان موضوع الدعوى تدخل ضمن المساحة المؤجرة له من مورت المطعون عليها الأولى بالعقد الثابت التاريخ فى ... .. وأنه ظل حائزا لها استمرارا للعقد المذكور الذى نفذ فى حق المتصرف إليهم فيها بالبيع من مورت المطعون عليها الأولى تنفيذا لقانون الاصلاح الزراعى واعتمد فى إثبات دفاعه فى هذا الخصوص على المستندات التى قدمها بالاضافة إلى ما طلبه من نذب خير لتحقيق هذا الدفاع ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قرر عدم سماع دفاعه وقضى بطرده هو والمطعون عليهم من الثانى للاخير على أساس عدم إيداعه نسخة مكتوبة من عقد الإيجار بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون خطأ حجية عن تحقيق دفاع جوهرى للطاعن قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليها الأولى أقامت ادعى رقم ٤٧٤ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى أسيوط ضد الطاعن وباقي المطعون عليهم للحكم بطردهم من مساحة ٢٤ فدان و ١٢ قراط أطياناً زراعية وتسليمها لها ، وقالت بيانا للدعى أنه بتاريخ ٢٨/٤/١٩٧١ قضى لصالحها فى القضية رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٧٠ يوع ديروط ضد المطعون عليهم من الثانى للأخير بإيقاع بيع الأطيان موضوع الدعى عليها ولدى تنفيذ الحكم المذكور اعترض المطعون عليهم المذكورون بأن تلك الأطيان مؤجرة للطاعن ، وأنفادت المطعون عليها الأولى القول بأنه لما كانت تلك الأجرة لا يعتد بها قبلها لأنها كانت قد سحبت تنبيه نزع الملكية فى ١١/٧/١٩٦٤ فضلا عن عدم صدورها من المطعون عليهم من الثانى للأخير وهم الملاك المتزوعة ملكيتهم فقد أقامت دعواها للحكم بطلبتها ، وبتاريخ ٩/١١/١٩٧٤ قضت المحكمة برفض الدعى ، استأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط للحكم بالغاء والتضاء بطلبتها وقيد الاستئناف برقم ٢٧٧ سنة ٤٥ ق ، وبتاريخ ٢ يونيو سنة ١٩٧٥ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبطرد المستأنف عليهم "الطاعن والمطعون عليهم من الثانى للأخير" من الأرض الموضحة بصحيفة الاستئناف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن .

وحيث إن مما يتعاه الطاعن بالسبب الرابع والسببين الأول والثانى من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسيب والإخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن حيازته للأرض محل النزاع تستند إلى عقد إيجار مكتوب مؤرخ ٢٢ يوليو سنة ١٩٤٩ تأيد بعقد إيجار رسمى موثق بمكتب الشهر العقارى بالقاهرة تحت رقم ٦١٣٧ فى ٣١ يوليو سنة ١٩٤٩ صادر له من مورث المطعون عليها الأولى استأجر بموجبه ٧٦٩ فدانا تدخل فيها أرض النزاع وبعد صدور قانون الإصلاح



الزراعي ونصرف المؤجر فيما زاد عن الحد الأقصى المقرر للملكية قانونا بالبيع إلى صغار الزراع ومن بينهم المطعون عليهم من الثاني للأخير بقيت الأطيان محل النزاع في حيازة الطاعن استمرار لعقد الإيجار الذي نفذ في حق المتصرف إليهم بثبوت تاريخه رسميا قبل المتصرف كما أن المطعون عليها الأولى اعترفت بصفة الطاعن كمتأجر للأرض المذكورة في الإنذار الذي وجهته إليه بالتنبيه عليه بعدم دفع إيجارها للمطعون عليهم من الثاني إلى الأخير لاتخاذها إجراءات نزع الملكية قبلهم لعدم وفائهم بباقي الثمن مما يترتب عليه اعتبار الأجرة المستحقة في ذمته عنها في المادة اللاحقة لتنبيه الملكية في ١٧/١١/١٩٦٤ بحجوزة تمت يده ، وإذ قدم الطاعن تأييدا لدفاعه العقد الرسمي الذي استأجره ، ووجه أرضا تدخل فيها الأرض موضوع النزاع والإنذار سالف الذكر وشهادة من الجمعية التعاونية الزراعية بناحية أمشول تفيد حيازته للأرض المذكورة بصفته مستأجرا لها حيازة مسجلة تحت رقم ٢١٩ سنة ١٩٦٠ وطلب من باب الاحتياط نذب خبير لتحقيق دفاعه وكان عبء الالتزام بإيداع عقد الإيجار بالجمعية التعاونية الزراعية إنما يقع على عاتق المؤجر دون المستأجر فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بطرده من تلك الأطيان على ما قرره من عدم سماع منازعته على أساس عدم إيداع نسخة من عقد الإيجار بالجمعية التعاونية الزراعية ولم يمتنع دفاعه بأن يكون فضلا عما شابه من خطأ في تطبيق القانون دأره انقصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن النص في المادة ٢٦ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ على أنه " يجب أن يكون عقد الإيجار مزارعة أو نقدا تابعا بالكتابة أيا كانت قيمته ويمرر من ثلاث نسخ على الأقل توقيع من أطرافه . ويحتفظ كل من الطرفين بنسخة منها وتودع نسخة أخرى بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة في القرية الكائن في زمامها الأطيان المؤجرة ، ويقع عبء الالتزام بالإيداع على المؤجر " وفي المادة ٣٦ مكررا (ب) من ذات القانون على أنه " لا تقبل المنازعات والدعاوى الناشئة عن إيجار الأراضي الزراعية مزارعة أو نقدا أمام أية جهة إدارية أو قضائية ما لم يكن عقد الإيجار مودعا بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة ، فإذا كان عقد الإيجار مكتوبا ولم تودع نسخة منه بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة فلا تقبل المنازعات والدعاوى الناشئة عن هذا

العقد ممن أخل بالالتزام بالإيداع " مفاده أن المشرع وإن جعل تحرير عقد الإيجار شرطاً لقبول التراجع أو الدعوى أمام أية جهة إدارية أو قضائية إلا أنه جعل إيداع العقد في الجمعية التعاونية الزراعية المختصة شرطاً لقبول الدعوى أو المنازعة من المؤجر دون المستأجر لأن المؤجر هو الذي يقع على عاتقه عبء الالتزام بإيداع العقد ، لما كان ذلك وكان الطاعن قد أقام منازعته على أن الأطيان موضوع الدعوى تدخل ضمن المساحة المؤجرة له من مورت المطعون عليها الأولى بالعقد الثابت التاريخ في ١٩٤٩/٧/٣١ وأنه ظل حائراً لها استمراراً للعقد المذكور الذي نفذ في حق المتصرف إليهم فيها بالبيع من مورت المطعون عليها الأولى تنفيذاً لقانون الإصلاح الزراعي وأعتمد في إثبات دفاعه في هذا الخصوص على المستندات التي قدمها بالإضافة إلى ما طلبه من ندب خبير لتحقيق هذا الدفاع فإن الحكم المطعون فيه إذ قرر عدم سماع دفاعه وقضى بطرده هو والمطعون عليهم من الثاني للأخير على أساس عدم إيداعه نسخة مكتوبة من عقد الإيجار بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ حجية من تحقيق دفاع جوهرى للطاعن قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

## جلسة ٨ من أبريل ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة / أفور خلف وعضوية السادة المستشارين:  
ممدوح عطية، حسن السباطي، الدكتور بشرى رزق ومحمد حسب الله .

(١٩٢)

الطعن رقم ٥١ ، ٥٣ لسنة ٢٠٠٢ القضائية :

(٢٠١) عمل . شركات . حكم " الطعن في الحكم " .

( ١ ) تقديم العامل طلباً إلى الشركة لتسوية مرتبه وصرف الفروق المقررة له بها . لا يقبل  
لما قضى به الحكم المطعون فيه . القبول المانع من الطعن . شرطه .

( ٢ ) وجوب مراعاة أن يكون مرتب رئيس مجلس الإدارة أعلى مرتب في الشركة عند وضع  
جدول الوظائف . المادة ٦٣ من اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . لا يجوز ذلك دون إمكان  
زيادة مرتبات بعض العاملين بالشركة على مرتب رئيس مجلس الإدارة .

١ - يشترط في القبول المانع من الطعن أن يكون دالاً على ترك الحق في  
الطعن دلالة واضحة لا تخفى شكاً أو تأويلاً ، وإذا كان تقدم الطاعن بطلب  
لتسوية مرتبه وصرف الفروق المقررة له بها لا يعتبر قبولاً لما قضى به الحكم  
المطعون فيه ولا يدل على تركه الحق في الطعن فيه فإن الدفع بعدم جواز الطعن  
يكون على غير أساس .

٢ - مؤدى النص في الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من اللائحة العاملين بالشركات  
الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على أن يكون المرتب المقرر  
لرئيس مجلس إدارة الشركة أعلى مرتب في الشركة هو أن يراعى عند وضع جدول  
الوظائف والفئات الخاصة بالشركة أن يكون مرتب رئيس مجلس إدارتها هو  
أعلى مرتب بها باعتبار أنه يمثل الأساس الهرمي لقواعد تسلسل الوظائف مما  
ينبغي معه تقييم وظيفته بأعلى المستويات بالشركة ، وإذا كان هذا النص لا يحول  
دون إمكان زيادة مرتبات بعض العاملين في الشركة على مرتب رئيس مجلس  
الإدارة بالتطبيق لأحكام ذات اللائحة التي نصت في المادة ٦٤ منها على احتفاظ



العاملين بمرتباتهم بصفة شخصية ولو زادت على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعادل على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية ، كما تضمن الجدول المرفق بتلك الملائحة حدا أدنى للرتب الثابت لرئيس مجلس الإدارة يتجاوز مربوط الفتين الأولى والثانية نتيجة لتدرج المرتبات بالعلاوات الدورية المقررة لكل منهما ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وانتهى إلى أنه لا ينبغي أن يزيد مرتب العامل بالشركة على مرتب رئيس مجلس الإدارة ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون ضده فى الطعن رقم ٥١ سنة ٤٢ ق — وهو الطاعن فى الطعن رقم ٥٣ سنة ٤٢ ق — أقام الدعوى رقم ٣٩١٥ سنة ١٩٦٥ عمال جزئى القاهرة على شركة مصر للتجارة الخارجية الطاعنة فى الطعن الأول والمطعون ضدها فى الطعن الثانى ، طالبا الحكم باعتبار مرتبه الشهرى مبلغ ٢١٧ جنيها و ٥٠٠ مليم وبالزامها بأن تؤدي له مبلغ ٣١٧٢ جنيها و ٥٠٠ مليم قيمة الفسوق المستحقة له بخلاف ما يستجد حتى الفصل فى الدعوى . وقال بيانا لدعواه أنه بموجب عقد عمل بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٦ التحق بالشركة المصرية الحديثة للتجارة فى وظيفة وكيل قسم المبيعات بمرتب شهرى مقداره ٤٠ جنيها تضاف إليه نسبة ٣٪ من إجمالى أرباح القسم بـ ١ ١/٢ ٪ عمولة على مبيعاتها إلى عميلين من عملائها ، وتجدد هذا العقد تلقائيا حتى انضمت تلك الشركة فى ١٩٦٢/٣/٥ إلى شركة مصر للتجارة الخارجية ، فاستمر يتقاضى منها مرتبه الثابت ومبلغ ٢٠ جنيها من حساب العمولة و بتاريخ ١٩٦٣/١/٦ فوض مجلس إدارة الشركة رئيس المجلس والعضو المنتخب فى تقدير المرتب الشهرى النهائى له ولزملائه ممن كانوا يعملون بالشركة المصرية للتجارة ، وتنفيذا لذلك أصدر رئيس مجلس الإدارة قراره فى شهر يونيه سنة ١٩٦٤ بجعل مرتبه الشامل مبلغ مائة جنيه شهريا اعتبارا من ١٩٦٢/٣/٥ وإذ كان

متوسط أجرة الشهرى خلال ثلاث السنوات الأخيرة بالشركة التى يعمل بها هو ١٨٠ جنيها شهريا يضاف إليه منحة سنوية مقدارها مرتب شهرين ونصف بحيث يبلغ مرتبه ٢١٧ جنيه و ٥٠٠ مليم شهريا ، أقام دعواه بطلباته سالفة البيان . وبتاريخ ١٩/١١/١٩٦٦ حكمت المحكمة بتدب مكتب خبراء وزارة العدل لآداء المهمة المبينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت فى ٢٤/٥/١٩٦٩ بإحالة القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية حيث قيدت بجدولها برقم ٤٢٢٤ سنة ١٩٦٩ عمال كلى وبتاريخ ٢٩/١٢/١٩٦٩ حكمت هذه المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن فى الطعن رقم ٥٣ سنة ٤٢ ق هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٩٣ سنة ٨٧ ق ، وفى ٩/١٢/١٩٧١ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف واعتبار أجر الطاعن ١٥٠ جنيها شهريا والزام الشركة بأن تدفع له مبلغ ١٩٥٠ جنيها . طعن الطرفان فى هذا الحكم بطريق النقض ودفعت الشركة المطعون ضدها فى الطعن رقم ٥٣ سنة ٤٢ ق بعدم جوازه لقبول الطاعن المحكم المطعون فيه وتقدمه بطلب لتسوية مرتبه وسداد الفروق المقضى بها ، وقدمت النيابة العامة مذكرة فى كل طعن رأت فيهما رفض الطعن رقم ٥١ سنة ٤٢ ق المرفوع من الشركة ، ورفض الدفع المبدى منها ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطعن رقم ٥٣ سنة ٤٢ ق ، وعرض الطعنان على غرفة المشورة فحددت لنظرهما جلسة ٤/٣/١٩٧٨ وفيها قررت المحكمة ضم الطعنين لبصدر فيهما حكم واحد ، كما التزمت النيابة رأيا السابق .

وحيث إن الدفع المبدى من المطعون ضدها فى الطعن رقم ٥٣ سنة ٤٢ ق بعدم جواز الطعن غير سديد ، ذلك أنه يشترط فى القبول المانع من النقض أن يكون دالا على ترك الحق فى الطعن دلالة واضحة لا تحتمل شكاً أو تأويلاً ، ولما كان تقدم الطاعن بطلب لتسوية مرتبه وصرف الفروق المقضى له بها لا يعتبر قبولا لما قضى به الحكم المطعون فيه ، ولا يدل على تركه الحق فى الطعن ، فيه ، فإن هذا الدفع يكون على غير أساس .

وحيث إن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إنه مما تنعاه الطاعنة بطعنها رقم ٥١ سنة ٤٢ ق على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، وذلك أنها قدمت للمحكمة الاستئنافية ميزانية



الشركة المصرية للتجارة التي كان يعمل بها المطعون ضده عن المدة من ١٥/٧/١٩٦٠ إلى ٣٠/٦/١٩٦١ وقد خلت من أي بند خاص بالعمولات التي يزعم أنه كان يتقاضاها . وإذا كانت لم تحصل على هذا المستند إلا أثناء نظر الاستئناف وبعد أن باشر الخبير مهمته ، فقد كان متعينا على المحكمة تحقيق هذا الدفاع الجوهري إلا أنها التفتت عنه ولم ترد عليه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه باستحقاق المطعون ضده متوسط ما كان يتقاضاه من عمولات أخذا بما انتهى إليه الخبير المتدب في الدعوى الذي أعتمد الكشف المقدمة له من المطعون ضده بشأن تلك العمولات نظرا لأن الطاعنة لم تقدم له دفاتر وسجلات الشركة المصرية للتجارة . ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعنة أودعت في ٧/١٢/١٩٧١ م أمام المحكمة الاستئنافية حافظة برقم ١٠ ملف تحوى ميزانية تلك الشركة عن المدة من ١٥/٧/١٩٦٠ إلى ٣٠/٦/١٩٦١ للتدليل بها على أن المطعون ضده لم يكن يتقاضى منها عمولات وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لبحث هذا المستند مع ماله من أثر في موضوع التراجع ويقول كلمته في دلالاته وكيف يتفنى مضمونة الذي يؤديه لما أقام عليه قضاءه استنادا إلى النتيجة التي خلص إليها الخبير المتدب ، فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يتعين معه نقضه بغير حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن مما ينهه الطاعن بطعنه رقم ٥٣ سنة ٤٢ ق على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه بعد أن انتهى إلى أحقية الطاعن في تقاضى الأجر الذي أثبتته الخبير وهو ١٨١ جنيها و ٥٣٦ مليا شوريا ، خلص إلى أنه تطبيقا للقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ لا ينبغي أن يزيد مرتبه على مرتب رئيس مجلس الإدارة الذي تحدد بالجدول المرافق للقرار بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه سنويا كحد أقصى ، وأنه يتعين لذلك تخفيض الطاعن إلى ١٨٠٠ جنيه وهو نهاية مربوط الفئة الأولى وما ذهب إليه الحكم ينطوي على خطأ في تطبيق القانون لأن المادة ٦٤٥ من ذات القرار الجمهوري تنص على احتفاظ العامل بأجره مهما بلغت قيمته بصفة شخصية .



وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كان مؤدى النص في الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من لائحة العاملين بالشركات الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على أن يكون المرتب المقرر لرئيس مجلس إدارة الشركة أعلى مرتب في الشركة ، هو أن يراعى عند وضع جدول الوظائف والفتات الخاصة بالشركة أن يكون مرتب رئيس مجلس إدارتها هو أعلى مرتب بها باعتبار أنه يمثل الأساس الهرمي لقواعد تسلسل الوظائف مما ينبغى معه تقييم وظيفته بأعلى المستويات بالشركة وكان هذا النص لا يحول دون إمكان زيادة بعض العاملين في الشركة على مرتب رئيس مجلس الإدارة بالتطبيق لأحكام ذات اللائحة التي نصت في المادة ٦٤ منها على احتفاظ العاملين بمرتباتهم بصفة شخصية ولو زادت على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعادل على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه العامل في المستقبل من بدلات أو علاوات الترقية كما تضمن الجدول المرفق بتلك اللائحة حدا أدنى للرتب الثابت لرئيس مجلس إدارة يتجاوز مربوط الفتين الأولى والثانية نتيجة لتدرج المرتبات بالعلاوات الدورية المقررة لكل منهما ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وانتهى إلى إنه لا ينبغى أن يزيد مرتب العامل بالشركة على مرتب رئيس مجلس الإدارة ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه برمته .

## جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل الرجوشي وعضو هيئة السادة المستشارين :  
شرف الدين خيرى ، أحمد شيبه الحمد ، النى قطر حبيى وأحمد شوقى المليجى .

( ١٩٣ )

الطعن رقم ٧ لسنة ٣ ع القضائية :

حكم " حجية الحكم " . نقض " الطعن بالنقض " .

صدر حكم المحكمة التأديبية خارج حدود ولايتها . أثره . انعدام حجته أمام الجهة صاحبة  
الولاية فى النزاع . الطعن بالنقض فى الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية .  
بمقولة مخالفت لحجية الحكم الصادر من المحكمة التأديبية فى هذه الحالة . غير مقبول .

متى كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية ،  
وكان لا يجوز ونقا للمادة ١٤٩ من قانون المرافعات الطعن بالنقض فى هذا الحكم  
إلا أن يكون قد فصل فى نزاع خلافاً للحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم  
أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى ، وكان حاصل النعى بسبب الطعن أن الحكم  
المطعون فيه خالف حجية الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بإلغاء قرار فصل الطاعن  
إذ ناقش ركن الخطأ من جانب الشركة وخلص إلى انتفاءه وما كان له أن يعرض  
لذلك بعد أن انتهت المحكمة التأديبية إلى أن الشركة لا تختص بتوقيع جزاء الفصل ،  
وإذ كان الجهة القضاء العادى بما لها من ولاية عامة أن تتحقق من أن الحكم  
المطروح أمر حجته عليها والذي أصدرته جهة قضاء أخرى قد صدر فى حدود  
الولاية القضائية لهذه الجهة ، وكان الحكم الصادر من جهة قضاء خارج حدود  
ولايتها يعد - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - معدوم الحجية أمام الجهة  
صاحبة الولاية فى النزاع ، وإذ كانت المحكمة التأديبية قد استمدت ولايتها  
فى الفصل فى الطعن الذى أقامه الطاعن أمامها طالبا إلغاء قرار فصله من نص  
المادة ٦٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية  
رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ ،  
وكانت المحكمة العليا قد قضت بعدم دستورية هذه المادة فيما تضمنته من إسناد

الاختصاص بنظر الطعون في بعض الجزاءات التأديبية — ومنها جزاء الفصل — بالنسبة للعاملين بالقطاع العام إلى المحاكم التأديبية وكان لازم ذلك أن حكم المحكمة التأديبية الذي يمتج به الطاعن قد صدر خارج حدود ولايتها فلا يكون له حجية ويكون شرط جواز الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه بصدوره على خلاف حكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قولا أمر المقضى غير متحقق. لما كان ما تقدم فإن الطعن في الحكم يكون غير جائز .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتمثل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٤٨٨ لسنة ١٩٧٠ عمال جزئى اسكندرية على المطعون ضدها — شركة النصر للأصواف والمنسوجات الممتازة ” سنيا “ — بطلب الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ مائتى جنيه ، وقال بيانا لما إنه كان يعمل بالشركة منذ ١٩٥٨/٢/١ إلى أن فصلته بغير مبرر في ١٩٦٩/١١/٢١ فطعن في قرار الفصل أمام محكمة الاسكندرية التأديبية وقيد طعنه برقم ١١٦ سنة ١٩٧٠ ، وفي ١٩٧٠/٦/٩ قضت المحكمة بإلغاء قرار الفصل ، وقامت الشركة بإعادته إلى عمله بتاريخ ١٩٧٠/٦/٢٨ ، وإذا كان الفصل قد ألحق به ضررا ويستحق قبلها مبلغ مائتى جنيه على سبيل التعويض . فقد أقام الدعوى بطلبه المتقدم . وبتاريخ ١٩٧١/٣/١ حكمت المحكمة الجزئية بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى ما جاء في منطوق الحكم ، وبعد أن تم إجراء التحقيق قضت في ١٩٧١/١١/٨ بالزام الشركة المطعون ضدها بأن تدفع للطاعن مبلغ ٤٦ جنيا و ٥٠٠ مليم . استأنفت الشركة هذا الحكم أمام محكمة اسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية وقيد استئنافها برقم ٣٦٤ لسنة ١٩٧١ عمال مستأنف ، وفي ١٩٧٢/١٠/٢٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن ، تأسيسا على أن الحكم المطعون فيه صدر من محكمة



ابتدائية بهيئة استئنافية في حالة لا يجوز فيها الطعن بالنقض، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٨ / ٣ / ١٩٧٨ وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الدفع بعدم جواز الطعن في محله ، ذلك لأنه لما كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية ، وكان لا يجوز وفقا للمادة ٢٤٩ من قانون المرافعات الطعن بالنقض في هذا الحكم إلا أن يكون قد فصل في نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى ، وكان حاصل النعي بسبب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف حجية الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بإلغاء قرار فصل الطاعن إذ ناقش ركن الخطأ من جانب الشركة وخلص إلى انتفائه ، وما كان له أن يعرض لذلك بعد أن انتهت المحكمة التأديبية إلى أن الشركة لا تختص بتوقيع جزاء الفصل ، وإذا كان الجهة القضاء العادي بما لها من ولاية عامة أن تحقق من أن الحكم المطروح أمر حجيته عليها والذي أصدرته جهة قضاء أخرى قد صدر في حدود الولاية القضائية لهذه الجهة ، وكان الحكم الصادر من جهة قضاء خارج حدود ولايتها يعد - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - معدوم الحجية أمام الجهة صاحبة الولاية في النزاع . لما كان ذلك وكانت المحكمة التأديبية قد استمعت ولايتها في الفصل في الطعن الذي أقامه الطاعن أمامها طالبا لإلغاء قرار فصله من نص المادة ٦٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ ، وكانت المحكمة العليا قد قضت بملسة ١٩٧١/٧/٢ في الدعوى رقم ٤ لسنة ١ القضائية بعدم دستورية هذه المادة فيما تضمنته من إسناد الاختصاص بنظر الطعون في بعض الجزاءات التأديبية - ومنها جزاء الفصل بالنسبة للعاملين بالقطاع العام إلى المحاكم الأديبية ، وكان لازم ذلك أن حكم المحكمة التأديبية الذي يحتاج به الطاعن قد صدر خارج حدود ولايتها فلا تكون له حجية ويكون شرط جواز الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه لصدوره على خلاف حكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى غير متحقق . لما كان ما تقدم فإن الطعن في الحكم يكون غير جائز .

## جلسة ٨ من أبريل ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف وعضوية السادة المستشارين : معلوح مطية و حسن البنياطي و رأفت عبد الرحيم و محمد حسب الله .

(١٩٤)

الطعن رقم ٩٢١ لسنة ٤٣ القضائية :

حكم "حجية الحكم" . قوة الأمر المقضي . تأمينات اجتماعية .

قضاء محكمة الجناح نهائيا بإدانة رب العمل لعدم التأمين على عمالة الثلاثة . قضاء المحكمة المدنية براءة ذمته من اشتراكات التأمين المستحقة عليه من هؤلاء العمال بمنزلة عدم خضوعهم لقانون للتأمينات الاجتماعية . مخالفة نحية الحكم الجنائي السابق .

مؤدى نص المادتين ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، ١٠٢ من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن الحكم الصادر في المواد الجنائية تكون له حجية أمام المحكمة المدنية كما كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله ، وإذا كان اثبات من مدونات الحكم المطعون فيه أن الحكم الصادر في الجلسة . . . . . والذي تأيد استثنائيا قد أدين المطعون ضده بتهمة عدم التأمين على ثلاثة من عماله ، وكان بذلك قد فصل فصلا لازما في قيام علاقة العمل بين أولئك العمال والمطعون ضده وفي التزامه بالتأمين عليهم ، وهو ذات الأساس المشترك في الدعوى المدنية التي أقامها المطعون ضده بطلب براءة ذمته من اشتراكات التأمين على نفس هؤلاء العمال ، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى علاقة المطعون ضده بهؤلاء العمال لا تخضع لقانون التأمينات الاجتماعية يكون قد خالف قوة الأمر المقضي التي حازها الحكم الجنائي المشار إليه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .



حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٨٠٤ سنة ١٩٦٦ ، ١٣٥٧ مدني كل طعنا على الهيئة الصالحة طالبا الحكم بعدم أحقيتها في مبلغ ٥٩٤ جنيها و ٥٤٣ مليم وقال بيانا لدعواه أن الطاعة طالبت به بطلب المبلغ باعتباره قيمة الاشتراكات وغرامات مستحقة عن ثلاث عمال في المدة من أبريل سنة ١٩٥٩ إلى أغسطس سنة ١٩٦٨ وإذ كان هؤلاء العمال لا تربطه بهم علاقة عمل فقد أقام الدعوى بطلباته سالفة البيان . . . بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٨ قضت المحكمة بنسب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المهمة الميمنة في منطوق الحكم وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ١٩٦٩/٤/٢ ببراءة ذمة المطعون ضده من المبالغ المطالب بها في الدعوى ومقدارها ٥٩٤ جنيها و ٧٦٦ مليم . استأنفت الهيئة هذا الحكم أمام محكمة استئناف طعنا بالاستئناف رقم ١٦٢ سنة ١٩٧٠ ق ، وبتاريخ ١٩٧٠/٢/١٤ قضت المحكمة بنسب مكتب خبراء وزارة العدل لإداء المهمة الموضحة في منطوق حكمها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت في ١٩٧٠/١١/٥ بتأييد الحكم المستأنف — طعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض — وقدمت النيابة العامة مذكرة أبطلت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ، ومرض الطعن على خرقه المشورة فتحدد لنظره أخيرا جلسة ١٩٧٨/٢/١٨ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعة تنعى بالوجه الأول من سبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة لحجية الشيء المقضي به ، وتقول بيانا لذلك أن النيابة العامة اتهمت المطعون ضده في الجنحة رقم ٢٧٠٢ سنة ١٩٦٦ بسيون بأنه لم يؤمن لدى هيئة التأمينات الاجتماعية على ثلاثة من عماله وقضت محكمة الجنح في ١٩٦٦/١١/٢٩ بتفريعه مائة نرش عن هذه التهمة بتعدد عدد العمال عملا بالمادة ١٣٥ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ وتأييد هذا الحكم استئنافيا في ١٩٦٦/٥/٢٩ وبذلك يكون الحكم الجنائي قد قطع نهائيا في قيام علاقة عمل تخضع لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية بين المظنون ضده وهؤلاء العمال الثلاثة — وإذا أقام الحكم المطعون فيه قضاؤه على أن علاقة العمل بينه وبين أولئك العمال لا تخضع لقانون التأمينات الاجتماعية وبالتالي لا يلزم بأداء الاشتراكات المستحقة



عنهم فإنه يكون قد خالف قاعدة وجوب تقيد المحاكم المدنية بقوة الأمر المقضى به في الأحكام الجنائية بما يوجب تقضيه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن مؤدى نص المادتين ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية و ١٠٢ من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن الحكم الصادر في المواد الجنائية تكون له حجية أمام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الحكم الصادر في اللجنة ٢٧٠٢ لسنة ١٩٦٦ بسيون والذي تأيد استئنافا قد أدان المطعون ضده بتهمة عدم التأمين على ثلاثة من عماله ، وكان بذلك قد فصل فصلا لازما في قيام علاقة العمل بين أولئك العمال والمطعون ضده وفي إلزامه بالتأمين عليهم ، وهو ذات الأساس المشترك في الدعوى المدنية التي أقامها المطعون ضده بطلب برائة فتمته من اشتراكات التأمين على نفس هؤلاء العمال ، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى أن علاقة المطعون ضده بهؤلاء العمال لا تخضع لقانون التأمينات الاجتماعية ، يكون قد خالف قوة الأمر المقضى التي حازها الحكم الجنائي المشار إليه بما يوجب تقضيه بغير حاجة لبحث الوجه الثاني من سبب الطعن .

## جلسة ٨ من أبريل ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف وعضوية السادة المستشارين :  
مملوح عطية ، الدكتور بشرى رزق ، رافت عبد الرحيم ومحمد حسب الله .

(١٩٥)

الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤ القضائية :

مقولة . تأمينات اجتماعية . عمل .

للتزام المقاول وحده دون صاحب البناء بأداء الاشتراكات المستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية  
من عمال البناء . عدم إخطار الهيئة باسم المقاول وعنوانه في الميعاد المحدد ١٨ ق ٦٣  
لسنة ١٩٦٤ . لا يهبط قرينة على أن رب العمل هو الذى أقام البناء بعمال تابعين له .

مؤدى نص المادة ١٨ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣  
لسنة ١٩٦٤ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المقاول وحده هو  
الملزم بأداء الاشتراكات بالنسبة للعمال باعتباره رب العمل الحقيقى دون صاحب  
البناء الطرف الآخر فى عقد المقاوله وفى حالة عدم قيام الأخير بإخطار الهيئة  
العامة للتأمينات الاجتماعية باسم المقاول وعنوانه فى الميعاد المقرر يكون  
لهيئة مطالبته بالتمويض إن كان له مقتضى ، فلا تقم واقعة عدم الإخطار هذه  
قرينة قانونية على أنه هو الذى أقام البناء بعمال تابعين له مادامت المادة رقم ١٨  
المشار إليها قد افترقت الدعامة اللازمة لقيامها فلك أن القرينة القانونية لا تقوم  
بغير نص فى القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢١٦ سنة ١٩٧٤ مدنى كل  
بني سويف على الهيئة الطاعنة بطلب براءة ذمته من مبلغ ٣٢٦ ج و ٤٧١ مليم .  
وقال بيانا للدعوى أن الهيئة طالبة بهذا المبلغ بمقولة أنه قيمة الاشتراكات  
من عمال استخدمهم في إقامة البناء موضوع التخصيص رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣  
وإذا كان غير ملزم بذلك المبلغ لأنه مالك البناء الذى عهد بعملياته إلى حرفيين  
حاسبهم على أساس المتر المسطح فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان  
وبتاريخ ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ حكمت المحكمة ببراءة ذمة المطعون ضده  
من المبلغ المشار إليه . استأنفت الهيئة هذا الحكم باستئنافها المقيد برقم ١٢٥  
سنة ١٢ ق مدنى أمام محكمة استئناف بني سويف فقضت في ٥ من أبريل  
سنة ١٩٧٥ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض  
وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برأى الطعن . وعرض الطعن  
على هذه المحكمة في غرفة مشورة فعدلت لنفاذه جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٧٨  
وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الهيئة الطاعنة على الحكم  
المطعون فيه مخالفة لقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله . وتقول بيانا لذلك إن  
نص المادة ١٨ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وضع قرينة قانونية مؤداها  
أن مالك العقار الذى يقيم بناء على أرضه ولا يخطر الهيئة في الميعاد الذى حددته  
هذه المادة بأنه عهد بأعمال البناء إلى مقاولين يكون قد أقامه بهمال عمالوا لديه  
تحت إشرافه ورقابته فيعتبر صاحب العمل بالنسبة لهم ويلتزم بالاشتراكات  
المستحقة في هذا الخصوص ولا يفي منها إلا إذا أثبت حكم هذه القرينة عن  
طريق قيامه بهذا الإخطار على الوجه المقرر في القانون وهو ما لم يقم المطعون  
ضده بإثباته مما يستوجب إلزامه بالاشتراكات المطالب بها ، لكن الحكم المطعون  
فيه خالف هذا النظر وخلص إلى أن المادة ١٨ المنوّه عنها لم ترتب جزاء على  
المطعون ضده في حالة عدم قيامه بالإخطار المذكور .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان يؤدى نص المادة ١٨  
من قانون التأميمات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — وعلى



ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المقاول وحده هو الملتزم بأداء الاشتراكات بالنسبة للعمال الذين استخدمهم لتنفيذ العمل باعتباره رب العمل الحقيقي دون صاحب البناء الطرف الآخر في عقد المقاولة، وفي حالة عدم قيام الأخير بإخطار الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية باسم المقاول وعنوانه في الميعاد المقرر يكون للهيئة مطالبته بالتعويض إن كان له مقتضى، فلا تقيم واقعة عدم الإخطار هذه قرينة قانونية على أنه هو الذي أقام البناء بحال تابعين له مادامت المادة رقم ١٨ المشار إليها قد افتتحت الدعامة اللازمة لقيامها بذلك أن القرينة القانونية لاتقوم بغير نص في القانون. وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى تأييد حكم محكمة الدرجة الأولى ببراءة ذمة المطعون ضده من المبلغ موضوع التذاعى ابتناء على أنه ليس صاحب العمل بالنسبة للبناء الذي أقامه وأن عدم إخطاره الهيئة الطاعنة بأسماء المقاولين الذين تولوا عمليات البناء لا يترتب في ذمته التزامات بسداد الاشتراكات عن عمال البناء بالتضامن مع هؤلاء المقاولين، فإنه يكون قد خلص إلى نتيجة سديدة في القانون، ولا يعيبه ما استورد إليه من تقارير قانونية خاطئة.

وحيث إنه لما تقدم يمين رفض الطعن .

## جلسة ١٢ من أبريل ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أحمد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية المادة المستشارين :  
الدكتور إبراهيم صالح ، محمد الباجوري ، ملاح نصار وإبراهيم فراج .

( ١٩٦ )

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) إيجار " إيجار الأماكن " . نظام عام . بطلان . إثبات " القرائن " .

الاتفاق على أجره تجاوز المقرر قانوناً . باطل بطلاناً مطلقاً . تعلق ذلك بالنظام العام .  
التراضي في رفع دعوى تحديد الأجرة القانونية . عدم اعتباره قرينة على انقضاء التعايل .

( ٢ ) إيجار " إيجار الأماكن " . إثبات . حكم " تسببه " .

لقاضي أن يقضى بما يحصله استقاء من خبرة بالشئون العامة المفروض إلزام الكفاية بها .  
مثال فيما لا يحد كذلك في دعوى إيجار .

( ٣ ) إيجار " إيجار الأماكن " .

أجرة المثل . ما هيئها . عدم اشتراط الطابق التام في الموقع وعدد الحجرات بين شقة النزاع  
وعين المثل . لهكمة الموضوع سلطة تقدير التاميل بينهما مع مراعاة الفروق المؤثرة على تحديد الأجرة .

١ — الاستفادة من نصوص القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الذي يحكم واقعة  
الدعوى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الاتفاق على أجرة تجاوز  
الحد الأقصى للأجرة المقررة بهذا القانون يقع باطلاً بطلاناً مطلقاً لتعلقه بالنظام  
العام فلا يزول بالتنازل عنه صراحة أو ضمناً ولا يعتبر السكوت عن التمسك به نزولاً  
عنه ، ومن ثم فإن الحكم إذا اتخذ من تراخي الطاعن في رفع الدعوى قرينة على  
جدية شرط التصريح بالتأجير من الباطن وعدم إرادته تحايلاً على قواعد تحديد  
الأجرة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ — المبدأ الأساسي الذي يحكم النظرية العامة في الإثبات هو مبدأ حياد  
القاضي ، فلا يجوز له أن يقضى بعلمه الشخصي عن وقائع الدعوى دون أن يكون

من قبيل ذلك ما يحصله استقاء من خبرته بالشئون العامة المفروض المسام الكافة بها ، وإذ كان تقرير الحكم المطعون فيه أن العادة حرت في حي الزمالك الذي تقع به شقة النزاع على التاجر مفروشا استنادا إلى قرارات وزارة الإسكان ليس من قبيل استعانة القاضي في قضائه بما هو متعارف عليه بين الناس ، ولا يبرره الاستناد إلى قرارات وزارية صدرت بعد مرور قرابة عشرين سنة على التعاقد وفي ظل ظروف اقتصادية تختلف عن تلك التي حرر فيها العقد ، فلا يبرأ بذلك من عيب الفساد في الاستدلال .

٣ - المقصود بأجرة المثل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو أجرة مكان مماثل من جميع الوجوه بقدر الإمكان لشقة المثل في شهر الأساس وأن توافر التماثل بين عين النزاع وعين المثل أو انعدامه لا يعدو أن يكون من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع طالما كان استخلاصه سائغا ومؤديا إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وإذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه خلاص إلى عدم توافر التماثل بين شقة النزاع وبين شقة المثل من مجرد عدم تطابقهما في الموقع وعدد الوحدات وهو مالا يستقيم به التدليل على عدم صلاحية الشقة المقيسة لاتخاذها مثلا لشقة النزاع ، ذلك أنه لا يشترط لتحقيق التماثل في هذه الحالة أن تتحد الشقتان تماما في الموقع وعدد الوحدات بحيث يتعين أن يشملاها مبنى واحد وأن يتطابق عدد الغرف فيهما وإنما يكفي لذلك أن تتوافر أوجه التماثل بينهما ولو اختلفا من حيث الموقع وعدد الوحدات على أن يراعى ما قد يوجد بينهما من فروق مؤثرة على تحديد مقدار الأجرة ، لما كان ذلك فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه المصاد في الاستدلال .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤١١٠ لسنة ١٩٧٠ مدنى أمام محكمة



القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهما بطلب الحكم بتخفيض أجرة الشقة استجواره  
المدينة بالصحيفة إلى مبلغ ٦ جنيهات ، ٧٢٠ مليم شهريا منذ بدء الإيجار في ١/٥/١٩٥٢ ثم  
زيادتها أو إنقاصها طبقا للقوانين اللاحقة ، وقال شرحا لما أنه بموجب مقدم مؤرخ  
١٩٥٢/٤/٢ استأجر الشقة رقم ٦ بالمزل رقم ٨ شارع الشيخ الموصى باتزالك  
القاهرة من المطعون عليها الثانية ومورثها والمطعون عليه الأول لقاء أجرة شهرية  
قدرها ١٣ جنيها ، و - حرصا على إصافة بند صوري بتحويله الحق في تأجير غرفتين  
من الباطن لتبرير تجاوز الأجرة الحقيقية بمحايل على القانون ، وإذ بادى إلى التنصل  
منه بموجب خطابات مسجلة ، ونازع المطعون عليهما في إلغائه ورد انتحصل  
عنه ، فقد أقام المدعى . دفع المطعون عليهما بعدم قبول المدعى لرفعها قبل  
الأوان وإنعدام المصلحة ، وبتاريخ ١٢/١٢/١٩٧٠ حكمت المحكمة بنسب خبير  
ليبان مقدار أجرة شقة النزاع في إبريل سنة ١٩٤١ أو أجرة المثل إن لم تكن  
مؤجرة فيه وإضائة الزيادة المقررة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ومقابل  
التحسينات المستحدثة إن وجدت ومقابل السماح بتأجير غرفتين من الباطن وإجراء  
التعديلات بالزيادة أو النقص وفقا لقوانين الإيجار التالية ، وبعد أن قدم الخبير  
تقريره عادت وحكمت بتاريخ ١٩/٢/١٩٧٢ أولا برفض الدعين المبدئين من  
المطعون عليهما ثانيا : بالزام المطعون عليهما متضامين بتخفيض إيجار الشقة  
المؤجرة للطاعن بمقدار الإيجار المؤرخ ١٩٥٢/٤/٢ وجعله ١٢ جنيه و ٧١٧ مليم  
شهريا من ١/٥/١٩٥٢ إلى ١/٥/١٩٥٣ و ٩ جنيه و ٤٢٠ مليم شهريا من  
١/٥/١٩٥٣ إلى ٣٠/١١/١٩٦١ و ٨ جنيه و ٤٧٨ مليم شهريا من ١/٢/١٩٦١  
إلى ٣٠/٦/١٩٩٨ ، ٨ جنيه و ٦٤٨ مليم شهريا من ١/٧/١٩٦٨ حتى الآن .  
أستأنف المطعون عليهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٦٢ لسنة ٨٩ ق القاهرة طالبين  
إلغاءه ، كما استأنفه الطاعن بالاستئناف رقم ١٠٧٥ لسنة ٨٩ ق طالبا تعديله ،  
وبعد ضم الاستئنافين حكمت محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٨/١١/١٩٧٣ بإلغاء الحكم  
المستأنف ورفض المدعى ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة  
العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة  
مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب ، ينسب الطاعن بالأسباب الأربعة  
الأولى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت

بالأوراق والفساد في الاستدلال والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم خلص إلى جدية الشرط بالتصريح بالتأجير من الباطن استنادا إلى أن أجرة المثل وفق ما جاء بتقرير الخبير وهي ١٢ جنيه ٧١٧ مليم بخلاف الجراج تقارب الأجرة المتعاقد عليها بما فيها ميزة التأجير من الباطن مما يقطع بعدم تجاوزها الأجرة القانونية ، وأن أكثر المؤجرين والمستأجرين في حي الزمالك احتادوا للتأجير مفروشا وفقا لقرارات وزارة الإسكان ، وإن الطاعن تراخى في إقامة دعواه ولم يقدم ما يؤيد صورية هذا الشرط تحايلا على القانون ، حالة أن البطلان المترتب على مخالفة قواعد تحديد الأجرة القانونية للإماما كن متعلق بالنظام العام فلا يجوز التنازل عنه صراحة أو ضمنا ولا يصح اعتبار سكوتة مدة من الزمن نزولا عن الحق في التمسك به ، بالإضافة إلى أن الثابت من تقرير الخبير أن أجرة المثل المتخذة أساسا لتحديد الأجرة القانونية لشقة التراجع تشمل مقابل استعمال الجراج وقد ترك الخبير أمر تقديره للحكمة خلافا لما أورده الحكم ، علوة على أن الأوراق خالية من الأدلة على احتياد غالبية المستأجرين في حي الزمالك على التأجير من الباطن مفروشا مما يندرج ضمن قضاء القاضي بعلمه ، كما لم تصدر قرارات وزارة الإسكان المنظمة لقواعد التأجير مفروشا إلا بعد إبرام العقد بعدة سنوات . هذا إلى أنه قدم العديد من المراسلات والشكاوى التي تشير إلى مبادرته إلى الاعتراض على إضافة الشرط بالتصريح بالتأجير من الباطن وإلى اتباع المؤجرين ذات السبيل مع مستأجرين آخرين اعترضوا بدورهم على إirاده في حقوقهم وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال والقصور في التسييب .

وحيث إن النعي في محله ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على جدية الشرط الوارد بالعقد بالتصريح للطاعن بالتأجير من الباطن وأورد في هذا الخصوص قوله " ... ويبين من أجرة المثل التي اتخذها الخبير أساسا في التقدير أن الأجرة المناسبة لعين النزاع تبلغ في تاريخ التعاقد ١٢ جنيه ٧١٧ مليم بخلاف الجراج مما يستتبع منه أن الأجرة المتفق عليها بين طرفي الخصومة وهي ١٣ جنيه في الشهر معابله للزده التي سبق بيانها لم تتجاوز الحدود القانونية وفضلا عن ذلك فإن شقة التراجع كائنة بحي الزمالك الذي احتاد أكثر المؤجرين والمستأجرين



فبطل التاجير مفروشا استنادا إلى قرارات وزارة الإسكان مما يقطع بأن شرط التصريح بالتاجير من الباطن جدي وغير صوري ولم يقصد به التحايل على القانون والتخلص من قيود الأجرة ويؤيد ذلك أيضا تراخي المستأجر سنين طويلة في إقامة دعواه وخاصة أن المستأجر لم يقدم بالأوراق ما يسانده في أن ورود هذا الرخصة بالتعاقد قصد بها التحايل على القانون " ، وكان المستفاد من نصوص القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الذي يحكم واقعة الدعوى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الاتفاق على أجرة تجاوز الحد الأقصى للأجرة المقررة بهذا القانون يقع باطلا بطلانا مطلقا لتعلقه بالنظام العام فلا يزول بالتنازل عنه صراحة أو ضمنا ولا يعتبر السكوت عن التمسك به نزولا عنه ، فإن الحكم إذا اتخذ من تراخي الطاعن في رفع الدعوى قرينة على جدية شرط التصريح بالتاجير من الباطن وعدم إرادته تحايلا على قواعد تحديد الأجرة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان المبدأ الأساسي الذي يحكم النظرية العامة في الإثبات هو مبدأ حياض القاضي ، فلا يجوز له أن يقضى بعلمه الشخصي عن وقائع الدعوى ، دون أن يكون من قبيل ذلك ما يحصله استقاء من خبرته بالشئون العامة المفروض المسام الكافة بها ، وكان تقرير الحكم المطعون فيه أن العادة جرت في حي الزمالك الذي تقع به شقة النزاع على التاجير مفروشا استنادا إلى قرارات وزارة الإسكان ليس من قبيل استعانة القاضي في قضائه بما هو متعارف عليه بين الناس ، ولا يبرره الاستناد إلى قرارات وزارية صدرت بعد مرور قرابة عشرين سنة على التعاقد ، وفي ظل ظروف اقتصادية تختلف عن تلك التي حرر فيها العقد ، فلا يبرأ بذلك من عيب الفساد في الاستدلال . لما كان ما تقدم ، وكان البين من الأوراق أن أجرة المثل المحدده بتقرير التحجير تشمل أجرة الجراج التي ترك أمر تقديرها للحكمة ، وأن — الطاعن قدم تأييدا لصورية الشرط المشار إليه المكاتبات التي أرسلها إلى المؤجرين بعد إبرام العقد والشكاوى التي تقدم بها وضمها اعتراضا على إضافة هذا الشرط تحايلا على القانون ، فإن الحكم إذا خلص إلى جديته على سند من أن أجرة شقة النزاع بما فيها ميزة التاجير من الباطن تضاهي أجرة المثل باعتبار عدم اشتغالها على مقابل استعمال الجراج خلافا لما أثبت بتقرير التحجير من أنه أحد عناصرها وأن أمر تقديره ترك للحكمة لعدم تحديده استقلالاً ، وإذا نفي تقديم الطاعن أية مستندات تؤيد الصورية التي يدعيها مغفلا الرد على



ما قلناه من مكاتبات وشكاوى تفيد اعتراضه هو ومستأجرين آخرين على ما لجأ إليه المؤجرون من إضافة شرط التصريح بالتأجير من الباطن بقصد التعايل على قواعد تحديد الأجرة ، فإنه يكون معينا أيضا بخالفه الثابت بالأوراق والقصور في التسبب مما يستوجب نقضه .

وحيث إن حاصل النعى بالسبيين الخامس والسادس على الحكم المطعون فيه انطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم أقام قضاءه على سند من أن شقة المثل التي أرشد عنها لا تصلح لأن تكون مثلا لشقة النزاع لوجود اختلافات جوهرية بينهما ، في حين أن الثابت من تقرير الخبير أن شقة المثل تفضل شقة النزاع من حيث الموقع وعدد الوحدات وأنه لا يشترط التطابق الكامل بين شقة المثل وشقة النزاع وإنما يكفي أن تكون بينهما أوجه تشابه تراعى بها أوجه الاختلاف عند تقدير الأجرة ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال .

وحيث إن النعى في محله ، ذلك أنه لما كان المقصود بأجرة المثل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هي أجرة مكان مماثل من جميع الوجوه بقدر الإمكان لشقة المثل في شهر الأساس ، وأن توافر التماثل بين عين النزاع وعين المثل أو انعدامه لا يعدو أن يكون من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاض الموضوع طالما كان استخلاصه سائغا ومؤديا إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه خلص إلى عدم توافر التماثل بين شقة النزاع وبين شقة المثل من مجرد عدم تطابقهما في الموقع وعدد الوحدات وهو ما لا يستقيم به التدليل على عدم صلاحية الشقة المقبسة لاتخاذها مثلا لشقة النزاع ذلك أنه لا يشترط لتحقيق التماثل في هذه الحالة أن تتخذ الشقتان تماما في الموقع وعدد الوحدات بحيث يتعين أن يشملها مبنى واحد وأن يتطابق عدد الغرف فيهما وإنما يكفي لذلك أن تتوافر أوجه التماثل بينهما ولو اختلفا من حيث الموقع وعدد الوحدات على أن يراعى ما قد يوجد بينهما من فروق مؤثرة على تحديد مقدار الأجرة لما كان ذلك فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه لهذين السببين أيضا .

## جلسة ١٣ من أبريل ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار ناذي رئيس المحكمة عبد العال السيد وعضوية السادة المحترمين:  
أحمد صلاح الدين زغول ، الدكتور عبد الرحمن مراد ، محمد فاروق راتب وإبراهيم  
فردة .

( ١٩٧ )

الطعن رقم ٨١ لسنة ٥٥ القضائية :

( ١ ) تنفيذ . اختصاص .

المنازعة الموضوعية في التنفيذ والمنازعة الوقتية فيه . المقصود بكل منهما .

( ٢ ) استئناف . تنفيذ . اختصاص نوعي .

قضاء محكمة الاستئناف بعدم قبول الاستئناف باعتبار أنه صادر من قاضي التنفيذ في منازعة  
وقتية . وجوب القضاء بأحوالة الاستئناف إلى المحكمة الابتدائية المختصة بنظره .

١ - المقصود من المنازعة الموضوعية في التنفيذ هي تلك التي يطلب فيها  
الحكم بإجراء يحسم النزاع في أصل الحق ، في حين إن المنازعة الوقتية هي التي  
يطلب فيها الحكم بإجراء وقفي لا يمس أصل الحق ، والدبرة في ذلك بأن طلبات  
التخصوم أمام محكمة أول درجة ، وإذا كان النابت من مدونات الحكم المطعون  
فيه أن الطلبات الختامية للطاعن أمام قاضي التنفيذ كانت الحكم بالاستمرار في  
تنفيذ الحكم رقم . . . ، فإن الحكم المطعون فيه إذ كيف المنازعة بأنها منازعة  
وقتية استنادا إلى أنها تدور حول إجراء وقفي لا يمس أصل الحق ورتب على ذلك  
اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر استئناف الحكم الصادر فيها كنص المادة  
٢/٢٢٧ مرافعات يكون قد أصاب صحيح القانون .

— تنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات على أنه على المحكمة إذا قضت  
بعدم اختصاصها أن تأسر بأحوالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ، ولو كان  
عدم الاختصاص متعلقا بالولاية . . وإذا كان قضاء الحكم المطعون فيه بعدم

قبول الاستئناف على أساس أن استئناف الأحكام في المنازعات الوقتية يكون أمام المحكمة الابتدائية ينطوي على قضاء بعدم الاختصاص النوعي مما كان يتعين معمل المحكمة أن تأمر بإحالة الاستئناف إلى المحكمة الابتدائية المختصة بنظره فإن الحكم المطعون فيه إذ أفعل الأمر بإحالة الاستئناف إلى المحكمة المختصة يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوصافه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٣٣٩٥ سنة ١٩٧١ تنفيذ عابدين ضد المطعون عليهم للقضاء باعتبار الحكم رقم ٥٦٤٦ سنة ١٩٦٧ مدني كل القاهرة الذي قضى بتاريخ ١٩٧١/٦/٢٤ بطلان البيع موضوع تلك الدعوى نهائيا وحازا لقوة الشيء المقضي به ومستحقا لتذيل صورته الرسمية بالصيغة التنفيذية تأسيسا على أنهم يقيمون أشكالا موضوعيا في تنفيذ الحكم المذكور لأن ما قضى به من بطلان البيع منه المحصومة وقد اقضى ميعاد استئنافه ومن حقهم استصدار صورة تنفيذية منه ثم عدلوا طلباتهم في مواجهة المطعون عليهم إلى الحكم بالاستمرار في تنفيذ ذلك الحكم — وبتاريخ ١٩٧٣/١/١٠ قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين الغاء وقبول الطلبات الابتدائية وبالأخص اعتبار حكم فسخ البيع واجب لانهائيته نتيجة تجارته وعدم استئنافه في الميعاد وقيد الاستئناف برقم ٤٢٣ سنة ٩٠ قو بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١٤ قضت المحكمة بعدم قبول الاستئناف . طعن الداعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي فهم الواقع من وجهين الأول أنه قضى بعدم



قبول الاستئناف على أساس أن المنازعة موضوع الدعوى منازعة وقتية تستأنف الأحكام التي تصدر فيها أمام المحكمة الابتدائية وليس أمام محكمة الاستئناف وفي ذلك مسخ للوقائع وإساءة فهم للقانون لأن العبرة بتكييف الخصوم للدعوى والطلبات المبداء فيها وقد كيف الطاعنون المنازعة بأنها منازعة موضوعية والحكم المطلوب الاستمرار في تنفيذ، يتعلق بمبلغ ١٣٣٠٠ جنيه وطلب الحكم باعتباره نهائياً طلباً مجهول القيمة واستئنافه يكون أمام محكمة الاستئناف كنص المادة ٤١ من قانون المرافعات، الثاني أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات توجب على المحكمة إذا هي قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان الاختصاص متعلقاً بالولاية وإذا أغفل الحكم المطعون فيه إحالة الاستئناف إلى محكمة الابتدائية رغم انتهاءه إلى اختصاصها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في وجهه الأول مردود ذلك أنه لما كان المقصود من المنازعة الموضوعية في التنفيذ هي تلك التي يطلب فيها الحكم بإجراء يحسم التراع في أصل الحق في حين أن المنازعة الوقتية هي التي يطلب فيها الحكم بإجراء وقتي لا يمس أصل الحق ، والعبرة في ذلك بآخر طلبات الخصوم أمام محكمة أول درجة ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطلبات الختامية للطاعن أمام قاضي التنفيذ كانت الحكم بالاستمرار في تنفيذ الحكم رقم ٥٦٤٦ سنة ١٩٦٧ مدني كلى القاهرة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ كيف المنازعة بأنها منازعة وقتية استناداً إلى أنها تدور حول إجراء وقتي لا يمس أصل الحق ورتب على ذلك اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر استئناف الحكم الصادر فيها كنص المادة ٢/٢٢٧ مرافعات يكون قد أصاب جميع القانون ويكون النعى عليه بهذا الوجه في غير محله .

وحيث إن النعى في وجهه الثاني في محله ذلك أنه لما كانت المادة ١١٠ من قانون المرافعات كنص على أنه على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية . . وكان قضاء الحكم المطعون فيه — بعدم قبول الاستئناف على أساس

أن استئناف الأحكام في منازعات التنفيذ الوقتية يكون أمام المحكمة الابتدائية يتطوى على قضاء به — عدم الاختصاص النوعي مما كان يتعين معه على المحكمة أن تأمر بإحالة الاستئناف إلى المحكمة الابتدائية المختصة بنظره ، فإن الحكم المطعون فيه إذا غفل الأمر بإحالة الاستئناف إلى المحكمة المختصة يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

ولما تقدم يتعين إحالة الاستئناف إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية .

---

## جلسه ١٥ من أبريل ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المبروكي ومضوية السادة المستشارين  
دور الدين خيري ، أحمد شيبه احمد ، ألفريد قطار حيشي ، أحمد شوقي الملوحي .

(١٩٨)

الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٥ في القضاية :

تأمينات اجتماعية . تقادم " التقادم المسقط " .

اشتركت التأمينات والقرارات التأخير في المدونة لمصلحة التأمينات الاجتماعية . تقادمها بخمس سنوات ولو أقر المدين بالمدونة .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن اشتراكات التأمين تعد من الحقوق الدورية المتجددة التي تقادم بخمس سنوات ، وإن الغراءات والزوائد التأخيرية تسقط معها بانتضاء هذه المدة باعتبارها من مآلقاتها ، والتقادم الخمسي لا تقوم الدورية المتجددة المنصوص عليه في المادة ٧٧ من القانون المدني لايقوم على قرينة الوفاء وإنما يرجع في أساسه إلى مجيب المدين عبء إثبات الوفاء بما تراكم من تلك الديون لو تركت بغير مطالبة تزيد على خمس سنوات ولذلك جادل له وفقاً لهذا النص أن يتمك بالتقادم بانتضاء هذه المدة ولو بعد إقراره بوجود الدين في ذمته .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه - وسائر أوراق الطعن - تتحصل في إن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٩٣٣ لسنة ١٩٧١



مدنى كل المنصورة على الطاعة — الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — طالبا الحكم ببراءة ذمته من مبلغ ٢٢٢٠ جنيها ٢٤٨ مليا وقال بيانا لها أن الطاعة طالبت به في ١٩٧١/٩/٢ بدفع مبلغ ٢٢٢٠ جنيها ٢٤٨ مليا باعتبار قيمة اشتراكات التأمين على عماله عن المدة من ١٩٥٩/٤/١ إلى ١٩٦٧/٨/٣١ مضافا إليها الغرامات وفوائد التأخير ، فاعترض على هذه المطالبة بتاريخ ١٩٧١/٩/١٢ ، وإذا كان حق الطاعة في مطالبتة بهذا المبلغ قد سقط بالتقادم وكانت ذمته بريئة منه فقد أقام الدعوى بطلبه المتقدم . وبتاريخ ١٩٧٢/١٠/١٨ قضت المحكمة بطلب خبير لأداء المهمة الميينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ١٩٧٤/٦/٢٦ برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة وقيد استئنافه برقم ٣٨٣ سنة ٢٦ ق وبتاريخ ١٩٧٥/١/٢٨ قضت المحكمة بالنقض الحكم المستأنف وبراءة ذمة المطعون ضده من مبلغ ٥٠٣ مليم ١٣٣٠ جنيها من أصل المبلغ موضوع الدعوى لسقوطه بالتقادم . طعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدت النيابة العامة مذكرة أبنت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت لنظره جلسة ١٩٧٨/٣/١٨ وفيها تنازلت الطاعة عن السبب الأول من سببي الطعن ونصرتة على السبب الثاني وحده ، والتزمت النيابة العامة رأيا .

وحيث إن الطاعة تنعى بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه الفصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك نقول إنه لما كان الحكم قد اعتبر المبلغ المطالب به من الحقوق الدورية المتجددة التي تتقادم بخمس سنوات وكان المطعون ضده على ما هو ثابت من تقرير الخبير قد سدد في ١٩٦٢/١/٢٠ عشرة جنيها من المبلغ المطالب به ثم سدد في ١٩٦٧/٢/٤ ١٠ جنيها و٥٩٣ مليم من هذا المبلغ ، فإن واقعة السداد الأولى تعتبر إقرارا منه بحق الدائن ينقطع به التقادم وفقا للمادة ٣٨٤ من القانون المدنى ، كما أن واقعة السداد الثانية تفيد نزوله عن التمسك بذلك التقادم ، وإذا لم يعمل الحكم المطعون فيه الأثر القانوني المترتب على واقعة السداد سالف الذكر وأهمل دفاع الطاعة القائم على هذا الأساس على ما هو ثابت في مذكرة المقدمة لمحكمة الاستئناف مع أنه مما يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإنه يكون مشوبا بالفصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى غير مديد ، ذلك إنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن اشتراكات التأمين تعد من الحقوق الدورية المتجددة التي تقادم بخمس سنوات ، وأن الغرامات والفوائد التأخيرية تسقط معها بانقضاء هذه المدة باعتبارها من ملحقاتها وكان التقادم انحصرياً للحقوق الدورية المتجددة المنصوص عليها في المادة ٣٧٥ من القانون المدني لا يقوم على قرينة الوفاق وإنما يرجع في أساسه إلى تجنب المدين عبء الوفاء بما تراكم من تلك الديون لو تركت بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات ، ولذلك جعل له وفقاً لهذا النص أن يتمسك بالتقادم بانقضاء هذه المدة ولو بعد إقراره بوجود الدين في ذمته . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يعتد بواقعة السداد الحاصل في ١٩٧٢/١/٢٠ كسبب لقطع التقادم ، وانهى بأسباب سائغة إلى أن المطعون ضده لم يتنازل عن حقه في هذا الشأن وبما يتضمن الرد على ماثيره الطاعنة بسبب طعنها فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٧ من أبريل ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الفقى وعضوية السادة المستشارين :  
حافظ رفق ، جميل الزينى ، محمود حسن حسين ومحمود حمدى عبد العزيز .

( ١٩٩ )

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٣ القضائية :

( ١ ) مسئولية " مسئولية تقصيرية " . نقض .

وصف الفعل بأنه خطأ من عدمه . من المسائل القانونية التى تخضع لرقابة محكمة النقض .

( ٢ ، ٣ ) شركات " تصفية الشركة " . مسئولية .

( ٢ ) تصفية الشركة . وجوب استئصال المصطفى للمبالغ اللازمة لوفاء الديون المتنازع عليها .

لا يغير من ذلك أن تكون هذه الديون غير معروضة على القضاء .

( ٣ ) مصطفى الشركة . اعتباره وكيلها لا عن دائئها . مسئولية قبل الدائئين عن خطئه يسيرا

أرجسها .

١ - من المقرر أن وصف الفعل بأنه خطأ موجب للمسئولية التقصيرية

أوتفى هذا الوصف عنه هو من المسائل القانونية التى تخضع لرقابة محكمة النقض .

٢ - النص فى المادة ٥٣٦/١ من القانون المدنى يدل على أن المشرع قد أوجب

على المصطفى - قبل أن يقسم أموال الشركة بين الشركاء - أن يقوم باستئصال

المبالغ اللازمة لوفاء الديون المتنازع عليها ولم يفرق المشرع بين ما كان منها مطروحا

على القضاء وبين ما لم يطرح بعد .

٣ - المصطفى يعتبر وكيل عن الشركة لا عن دائئها وهو وإن كان لا يسأل قبل

الشركاء إلا عن خطئه اليسير متى كان يباشر أعمال التصفية بدون مقابل إلا أنه

يسأل بالنسبة للدائئين عن كل خطأ يرتكبه سواء كان يسيرا أم جسيا طالما

قد ألحق ضررا بهم .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعة أقامت الدعوى رقم ٤٥١٧ سنة ١٩٦٦ مدنى كلى القاهرة على الطاعن طالبة الحكم بإلزامه بأن يدفع لها مبلغ ٧١٤ جنيه وفوائده القانونية وقالت شرحا لدعواها إنها كانت تداين الشركة العربية للتجارة في مبلغ ٧١٤ جنيه بموجب إقرار مؤرخ ١٩٤٨ / ١٢ / ٢٣ أقامت الدعوى رقم ٥٣٢ سنة ٣ ق للطالبة به أمام محكمة القضاء الإدارى وقد قضى فيها بتاريخ ١٩٥٣ / ٤ / ٧ بدم اختصاص القضاء الإدارى بنظرها وإذا كانت الشركة المدينة قد تقرر تصفيتها وعين المطعون ضده مصفيا لها وكان يتعين عليه أن يحجب من أموال الشركة ما يقابل دين الطاعة والاحتفاظ به حتى يحسم النزاع في شأنه ولكن المطعون ضده لم يقم بذلك حتى تمت التصفية في ١٩٥٥ / ٥ / ٣١ فارتكب بذلك خطأ نجم عنه ضرر لحق الطاعة قدرته بالمبلغ المطالب به وبتاريخ ١٩٦٩ / ١٢ / ٢٨ قضت محكمة القاهرة الابتدائية برفض الدعوى ناستأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٤٠ سنة ٨٧ ق وبتاريخ ١٩٧٣ / ١ / ٣٠ قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وإذا عرض على المحكمة في فرقة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه من وجهين حاصل أولهما أن المادة ٥٣٦ من القانون المدنى توجب على المصنفى الوفاء بالديون الحالية واستئصال المبالغ اللازمة للوفاء بالديون التى لم تحل والديون المتنازع عليها ولكن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بنفى الخطأ عن المطعون ضده استنادا إلى أن الديون المتنازع عليها التى يتعين على المصنفى الاحتفاظ بالمبالغ

اللازمة للوفاء بها إنما هي الديون المطروح أمرها على القضاء في حين أن النعي جاء عاما مطلقا يشمل جميع الديون المتنازع عليها سواء ما طرح منها على القضاء أو ما لم يطرح بعد وحاصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن المصنف بصفته وكيلًا لا يسأل عن خطئه اليسير إلا إذا كان يتقاضى أجرا في حين أن المصنف لا يعتبر وكيلًا عن دائي الشركة ولا علاقة تربطه بهم فضلا عن أن عدم الاحتفاظ بالمبالغ اللازمة للوفاء بالديون المتنازع عليها يعتبر خطأ جسيما ومن ثم يكون الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي شديد ذلك أنه لما كان من المقرر أن وصف الفعل بأنه خطأ موجب للمسئولية التصديرية أو نفى هذا الوصف عنه هو من المسائل القانونية التي تخضع لرقابة محكمة النقض وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه نفى عن المطعون ضده الخطأ استنادا إلى أن مصنف الشركة لا يلتزم باستئصال المبالغ اللازمة للوفاء بالتدين المتنازع فيها إلا إذا كان أمرها مطروحا على القضاء وإلى أن المصنف لا يسأل عن خطئه اليسير إلا إذا كان يتقاضى أجرا عن أعمال التصفية وكان هذا الذي أورده الحكم خطأ في تطبيق القانون ذلك أن النص في المادة ١/٥٣٦ من القانون المدني على أن (تقسم أموال الشركة بين الشركاء جميعا وذلك بعد استيفاء الدائنين لحقوقهم وبعد استئصال المبالغ اللازمة لوفاء الديون التي لم تحمل أو الديون المتنازع فيها ..) مفاده أن المشرع قد أوجب على المصنف — قبل أن يقسم أموال الشركة بين الشركاء — أن يقوم باستئصال المبالغ اللازمة لوفاء الديون المتنازع عليها ولم يفرق المشرع بين ما كان مطروحا على القضاء ، وبين ما لم يطرح بعد ، هذا فضلا عن أن دين الطاعنة سبق طرحه على القضاء الإداري ففضى بعدم اختصاصه ولائيا بنظره . لما كان ذلك وكان المصنف يعتبر وكيلًا عن الشركة لا عن دائنيها فاته وأن كان لا يسأل قبل الشركاء عن خطئه اليسير متى كان يباشر أعمال التصفية بدون مقابل إلا أنه يسأل بالنسبة للدائنين عن كل خطأ يرتكبه سواء كان يسيرا أم جسيما طالما قد ألحق ضررا بهم . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر الصحيح فانه يكون هذا خطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه والإحالة .



## جلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الفقى - عضوية السادة المستشارين حافظ رضى :  
جميل الزين ، محمود حمى عبد العزيز وعاصم المراهى .

( ٢٠٠ )

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٥ القضائية ..

(٢٤١) تقادم "قطع التقادم" . أمر أداء .

( ١ ) التكليف بالوفاء السابق على طلب أمر الأداء . لا يعد تنبيها قاطعا للتقادم .  
علة ذلك .

(٢) صلة القرابة . لا تعد فى ذاتها مانعا أدبيا . وجوب الرجوع الى ظروف كل  
دعوى على حدة .

( ٣ ) تقادم "تقادم مسقط" وديعة .

ثبت أن محل الوديعة مبلغ من المال . اعتبارها وديعة ناقصة . لردع حق شخصي لطالبة  
بقية ماله . مريان أحكام التقادم المسقط فى شأن هذا الحق .

١- التقادم وفقا لنص المادة ٣٨٣ من القانون المدنى لا ينقطع إلا  
بالمطالبة القضائية أو بالتنبيه أو بالحجز، والتكليف بالوفاء السابق على طلب  
أمر الأداء لا يعتبر تنبيها قاطعا للتقادم ، وإنما هو مجرد إنذار يدفع  
لا يكتفى لترتيب هذا الأثر ، إذ المقصود بالتنبيه الذى يقطع التقادم هو  
التنبيه المنصوص عليه فى المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات السابق، وفى  
المادة ٢٨١ من قانون المرافعات القائم ، والذى يوجب المشرع اشتماله على  
إعلان المدين بالسند التنفيذى مع تكليفه بالوفاء بالدين .

٢- تنص المادة ٣٨٢ من القانون المدنى على أنه "لا يسرى التقادم كلما  
وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا . "وصلة  
القرابة مهما كانت درجتها ، لا تعتبر فى ذاتها مانعا أدبيا ، بل يرجع فى ذلك إلى



ظروف كل دعوى على حدة تستخلص منها محكمة الموضوع — بما لها من سلطة تقديرية — قيام أو انتفاء المانع الأدبي ، دون معقب عليها في ذلك ، متى أقامت استخلاصها على أسباب سائفة لها أصل ثابت بالأوراق .

٣ — الوديعة إذا كان موضوعها مبلغا من المال ، فإنها لا تكون وديعة تامة بل تعتبر وديعة ناقصة ، وأقرب إلى عارية الاستهلاك منها إلى الوديعة ، ويكون كل ما للودع هو المطالبة بقيمة ماله ، وهذا حق شخصي يسرى في شأنه التقادم المسقط .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرانة وبعد المداولة .

وحيث إن العامن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعنة استصدرت أمر الأداء رقم ٢١١ سنة ١٩٧١ مدنى جنوب القاهرة ، بالزام المطعون ضده بأن يدفع لها مبلغ ٦٠٠٠ جنيه ، استنادا إلى سند كتابي مؤرخ ١٠/١٠/١٩٥٩ موقع عليه منه يتضمن إقرارا بمديونيته للطاعنة بهذا المبلغ وتعهدا بسداده وقت الطاب ، فتظلم المطعون ضده من هذا الأمر ، وقيد تظلمه برقم ٤٥٩٢ سنة ١٩٧٤ مدنى . بتاريخ ١/١٢/١٩٧٤ قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بتأييد أمر الأداء ، فأستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٤٥٩ سنة ٩١ ق ، وبتاريخ ٢٣/٢/١٩٧٥ قضت محكمة استئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف وأمر الأداء . فطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاعنة بأولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقول أن الحكم ألغى أمر الأداء تأسيسا

على تقادم الدين الثابت، بالإقرار للطالبة به بعد مضي أكثر من خمس عشرة سنة على تاريخ استحقاقه ، ذلك على اعتبار أن التاريخ الصحيح لتحرير السند واستحقاقه هو ١٩٥٩/٨/١٠ كما أقرت الطاعنة بذلك في مقدمة ونهاية إنذارها المؤرخ ١٩٦٠/١٢/١٢ الموجه منها للمطعون ضده بمطالبتة بالسداد — ولم يعتد الحكم في قطع التقادم بهذا الإنذار — وهذا الذي ذهب إليه الحكم خطأ في الاستدلال وفي تطبيق القانون ذلك أنه وإن كان السند يحمل تاريخين إلا أن التاريخ الصحيح لتوقيعه هو ١٩٥٩/١٠/١٠ لأنه محرر بخط المدين وبذات القلم الذي حرره به صلب السند ، وفي مكانه الطبيعي منه ، وبدلالة إثبات تاريخ السند في اليوم التالي أي في ١٩٥٩/١٠/١١ ، أما التاريخ الذي أخذ به الحكم وهو ١٩٥٩/٨/١٠ فيبعد عن المكان المخصص عادة لتوقيع المدين ، وقد حرر بخط آخر ولعله كتب عند إعداد السند وقبل استلام المطعون ضده لقيمته ، وهذا فضلا عن أن الحكم المطعون فيه إذ أطرح التنبية المؤرخ ١٩٦٠/١٢/١٢ ولم يعتد به في قطع التقادم فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى ، وفي تقدير ما يقدم لها من أدلة ، وحسبها أن تبين الحقيقة التي اقتنعت بها وأن تقيم قضاءها على أسباب سائمة تكفي لحمله ، وكان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بأن التاريخ الصحيح لتحرير السند واستحقاقه هو ١٩٥٩/٨/١٠ على ما استبان لمحكمة من إطلاعها على السند على ورود هذا التاريخ مرتين في الإنذار الموجه من الطاعنة إلى المطعون ضده بتاريخ ١٩٦٠/١٢/١٢ وكن هذا الاستخلاص سائما وله أصل ثابت بالأوراق ويكفي لحمل الحكم ، فإن ما تنهه الطاعنة في هذا الصدد يعتبر مجادلة موضوعية تنحصر عنها رقابة محكمة النقض ، ولما كان التقادم وفقا لنص المادة ٩٨٣ من القانون المدني لا ينقطع إلا بالمطالبة القضائية أو بالتنبيه أو بالحجز ، وكان التكليف بالوفاء السابق على طلب أمر الأداء لا يعتبر تنبيها قاطعا للتقادم ، وإنما هو مجرد إنذار بالدفع لا يكفي لترتيب هذا الأثر ، إذ المقصود بالتنبيه الذي يقطع التقادم هو التنبيه المنصوص عليه في المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات السابق وفي المادة ٢٨١ من قانون المرافعات القائم ، والذي يوجب المشرع إشماله على إعلان المدين بالسند التنفيذي مع تكليفه



بالوفاء بالدين ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ولم يعتد في قطع التقادم بالإتذار للوجه من الطاعة إلى المطعون ضده بتاريخ ١٩٦٠/١٢/١٢ ، فإنه يكون قد أصاب جميع القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث أن الطاعة تنمى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه بالطائفة تفسير القانون وتطبيقه وفي بيان ذلك نقول إنها زوجة المطعون ضده ، ورغم أن العلاقة الزوجية تعتبر مانعا أدبيا يوقف سريان التقادم ، إلا أن المحكمة لم تعتبرها كذلك بمقولة أن قيام هذه الزوجية لم يمنع الطاعة من توجيه إنذار إلى زوجها المطعون ضده بتاريخ ١٩٦٠/١٢/١٢ ، كما أنه لم يحل دون مطالبتها بالدين في ١٩٧٥/١٠/٢ في حين أن الخلاف الطارئ الذي يقوم بين زوجين ويدفع أحدهما إلى المطالبة بحقوقه ، لا يمتنع إهدار المانع الأدبي ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ٣٨٢ من القانون المدني تنص على أنه "لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا .." وكانت صلة القرابة مهما كانت درجتها ، لا تعتبر في ذاتها مانعا أدبيا ، بل يرجع في ذلك إلى ظروف كل دعوى على حدة تستخلص منها محكمة الموضوع — بما لها من سلطة تقديرية — قيام أو انتفاء المانع الأدبي دون معقب عليها في ذلك متى أقامت استخلاصها على أسباب سائقة لها أصل ثابت بالأوراق ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد نفى قيام المانع الأدبي تأسيسا على أن قيام رابطة الزوجية بين الطرفين لم يمنع الطاعة من توجيه إنذار على يد محضر لزوجها في ١٩٦٠/١٢/١٢ تطالبه بسداد الدين موضوع الدعاوى ، ولم يشنها عن استصدار أمر أداء بقيمة دينها وكانت هذه الأسباب سائقة وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعة تنمى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون بوقوع النزاع في الدعوى ، وفي بيان ذلك نقول أن الثابت عند الدين موضوع



المطالبة أن الطاعنة أودعته لدى المطعون ضده بصفة أمانة تستحق الوفاء لدى طلبها ، ومن ثم يعتبر المطعون ضده قائبا عنها في حيازة هذا المبلغ ، ولا يسرى في شأنه أنه تادم المسقط ، (١) خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بسقوط الحق في المطالبة بالمبلغ المشار إليه فإنه يكون معيا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الوديعة إذا كان موضوعها مبلغا من المال فلائها لا تكون وديعة تامة بل تعتبر وديعة ناقصة ، وأقرب إلى عارية الاستهلاك منها إلى الوديعة ، ويكون كل ما للدع هو المطالبة بقيمة ماله ، وهذا حق شخصي يسرى في شأنه التقادم المسقط ، ومن ثم يكون النعى به هنا السبب على غير أساس .

وحيث أن الطاعنة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور ، وفي بيان ذلك تقول أنه أغفل الرد على دفاعها الذي تضمنته مذكرتها المقدمة لمحكمة أول درجة نشابه القصور في التسبب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه لما كانت الطاعنة لم تقدم صورة رسمية من مذكرتها التي تقول أنها تضمنت دفاعا أغفل الحكم المطعون فيه الرد عليه ، ولم تبين في نعيها أوجه هذا الدفاع ، فإن النعى بهذا السبب يكون مجهولا وعاريا عن الدليل .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٨ من أبريل ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة وحضرة السادة المستشارين: زي  
الحار، صالح، جمال الدين عبد الطيف، عبد الحميد المصفاوي ومحمد طه منبجر .

( ٢٠١ )

الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) عقد "الشرط الجزائي".

الشرط الجزائي . التزام تابع للالتزام الأصل . للقضاء . بفسخ العقد المتضمن للشرط . أثره  
عدم الاعتداد بالتعويض المقرر بمقتضاه . عبء اثبات الضرر في هذه الحالة على دائق الدائن .

( ٢ ) بيع " عربون " تقض . عقد .

التي بأن العقد موضوع النزاع هو بيع بالعربون . ومن جواز التحدى به لأول مرة أمام  
محكمة التقض .

١ - الشرط الجزائي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلتزام تابع  
لإلتزام الأصل إذ هو اتفاق على جزاء الإخلال بهذا الإلتزام ، فإذا سقط  
الإلتزام الأصل بفسخ العقد سقط معه الشرط الجزائي ولا يقيد بالتعويض  
المقرر بمقتضاه ، فإن استحق تعويض للدائن تولى القاضي تقديره وفقا للقواعد  
للدعة التي تجعل عبء إثبات الضرر وتحققه ومقداره على دائق الدائن .

٢ - إذ كان الطاعن لم يتمك أمام محكمة الموضوع بأن العقد موضوع  
التحدى هو بيع بالعربون فإنه لا يقبل التحدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام  
محكمة التقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والقراءة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه — وسائر أوراق الطعن — تهمل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٠٢٤ سنة ١٩٦٦ مدنى القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهما بصفتيهما بطلب الحكم بفسخ عقد البيع الابتدائى المؤرخ فى ١٢/٣/١٩٦٦ وبالإلزام بما بأن يدفع له مبلغ ٨٧٥ جنيه ، وقال بيانا للدعوى إنه بموجب هذا العقد باع للطعون عليهما قطعة أرض قضاء مقابل ثمن قدره ٧٥٠٠ جنيه دفع منه وقت العقد ٢٠٠٠ جنيه من هذا المبلغ ١١٢٥ جنيه نقدا والباقى وقدره ٨٧٥ جنيه حرره به شيك على بنك مصر واتفق على سداد باقى الثمن عند التوقيع على العقد التامى الذى حدد له أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر بحيث إذا امتنع أحد الطرفين من التوقيع خلاله على العقد كان الطرف الآخر أن يرجع عليه بتعويض قدره ٢٠٠٠ جنيه ودو قيمة العربون المدفوع ، وبمقتضى ملحق مؤرخ فى ٤/٤/١٩٦٦ استرد المطعون عليهما الشيك الذى استاده الطاعن واتفق الطرفان على أنه إن تبين أن الأرض المبيعة تخضع لشروط التقسيم الخاصة بمدينة الأوقاف أو أى شروط أخرى خلاف قوانين البناء حق للطعون عليهما فسخ البيع واسترداد مبلغ ١٠٦٩ جنيه مع إلغاء الشرط الجزائى المنصوص عليه فى العقد ، أما إذا تبين عدم خضوع الأرض للشروط سالفة البيان أصبح البيع سارى المفعول بكافة شروطه ومنها الشرط الجزائى . وإذا امتنع المطعون عليهما عن تنفيذ التزاماتهما رغم ثبوت عدم خضوع الأرض للشروط المشار إليها وأصبح من حقه فسخ البيع ومطالبتهما بالتعويض المتفق عليه ، فقد أقام الدعوى للحكم له بطلباته . وأثناء نظر الدعوى طلب المطعون عليهما الحكم بالإلزام الطاعن بأن يدفع لهما مبلغ ٢١٢٥ جنيه استنادا إلى أنهما لم يقصرا فى تنفيذ التزاماتهما وأنه تبين لهما أن الأرض المبيعة تخضع لشروط تقسيم مدينة الأوقاف فتعذر عليهما الانتفاع بها انتفاعا كاملا . وبتاريخ ٢٧/٢/١٩٦٨ حكمت المحكمة بتدب خير لأداء المأمورية المينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عاجت وبتاريخ ١٠/٣/١٩٧٠ فحكمت بفسخ عقد البيع والإلزام المطعون عليهما بأن يدفع للطاعن مبلغ ٨٠٠ جنيه وبرفض الدعوى الفرعية . استأنف المطعون عليهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤٩٥ سنة ٨٧ ق مدنى القاهرة طالبين بإلغائه والحكم



لها بطلانها في الدعوى الفرعية ورفض الدعوى الأصلية ، وأقام الطاعن استئنافا فرعيا قيد برقم ٣٤٥٦ سنة ٨٧ ق القاهرة طالبا زيادة مبلغ التعويض المقضى به إلى ألفي جنيه . وبتاريخ ١٧/٤/١٩٧٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من فسخ العقد وبالفائه فيما عدا ذلك ورفض الاستئناف الفرعى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبنت فيها رأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب ينسب الطاعن بالسببين الأول والثالث منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول إن عقد البيع موضوع الدعوى تضمن شرطا جزائيا مقتضاه أن أخلال أحد الطرفين بالتزاماته يوجب عليه أن يدفع للآخر مبلغ ٢٠٠٠ جنيه تعويضا عما يلحقه من ضرر يعتبر - وفقا لحكم الشرط - واقعا في تقدير المتعاقدين ما لم يثبت المدين بالتعويض اتفاهه . إلا أن محكمة الاستئناف رغم قضائها بفسخ البيع بسبب تراضى المطعون عليهما - المشتريين في الوفاء بياقى الثمن ، ورغم أن هذين الأخيرين لم يقدموا الدليل على أنه لم يلحقه ضرر ، رفضت الحكم له بالتعويض المتفق عليه تأسيسا على أن فسخ العقد عاد عليه فائدة مرجعها تلك الزيادة الملحوظة في أسعار أراضي البناء ، وأن الثابت من صورة قرار لجنة تقدير الإيجارات المقدمة في الدعوى من بناء أقيم على جزء من أرض النزاع أن سعر المتر منها قدر بمبلغ ١٦ جنيتها . هذا في حين أن القرار المذكور لا يعتبر حجة عليه وأنه أصيب باضرار تتمثل في عدم وفاء المطعون عليهما منذ سنة ١٩٦٦ بياقى الثمن الذى يزيد مقداره على خمسة آلاف جنيه مما اضطره بعد صدور الحكم الابتدائى بفسخ العقد سنة ١٩٧٠ إلى بيع جزء من أرض النزاع بثمن يقل عن الثمن الذى اشترى به المطعون عليهما بسبب حاجته إلى مال سائل في أعماله التجارية . ولو كانت المحكمة قد طالبت بتقديم هذا العقد الأخير واطمعت عليه لاستبان لها صحة دفعه في هذا الخصوص .

وحيث أن هذا النعى غير مديد ، ذلك أن الشرط الجزائى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - التزام تابع للالتزام الأصلى إذ يهدف اتفاق على جزاء

الاختلاف بهذا الالتزام ، فوفقا لمقتضى الالتزام الأصلي بقسمة العقد سقط منه الشرط الجزائي ولا يعتد بالتعويض المقسّر بمقتضاه ، فإن استحق تعويض الدائن تولى القاضي تقديره وفقا للقواعد العامة التي تجعل عبء إثبات الضرر وتحقيقه وحفظه على حائقي الدائن . ولما كان الشرط الجزائي الذي يتمسك به الطاعن ويطلب أعمال محكمة قد سقط بمقتضى جملة الحكم المطعون فيه بفسخ عقد البيع ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يقدم ثمة دليل على أن ضررا ما قد أصابه من جراء تقصير المطعون عليه ، إذ أن عبء إثبات ما يدعيه دون أن تكون المحكمة ملزمة بتكليفه بتقديم الدليل عليه أو لفت نظره إلى مقتضيات دفاعه ، فإن الحكم المطعون فيه بقضائه برقص طلب التعويض استنادا إلى أنه لم يثبت من أوراق الدعوى أن البائع — الطاعن — قد حصل له ضرر يستلزم من أجله تعويضا " لا يكون قد خالف القانون ولما كانت هذه للدعوى الصحيحة تكفي لحمل الحكم بحال النفي عليه فيما أورده زائدا عن حاجة الدعوى — أيا كان وجه الرأي فيه — يكون غير منتج — ومن ثم يكون النفي على الحكم المطعون فيه بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينفي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور ، وفي بيان ذلك يقول إنه وإن كان المبلغ الذي يلتزم به الطرف الذي يمتنع عن تنفيذ التزامه قد وصف في بعض بنود العقد والملحق بأنه تعويض ، إلا أنه في حقيقته عربون ، ذلك أنه وصف بهذا الوصف في البند الرابع من ملحق عقد البيع الذي حدد مقداره وبين الحالة التي يحق فيها للمشتريين استرداده وتلك التي يحق للبائع فيها الاحتفاظ به مما يدل على أن نية الطرفين اتجهت إلى التعامل بالعربون . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبره تعويضا دون أن يستظهر النية المشتركة للطرفين وبين الأساس الذي بني عليه هذا التكييف فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون والقصور .

وحيث إن هذا النفي مردود بأنه متى كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن العقد موضوع الدعوى هو بيع بالعربون فإنه لا يقبل التحدي بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض ، هذا إلى أنه يبين من عقد البيع المؤرخ في ١٩٦٦/٣/١٢ أنه نص في البند السادس منه على حق المطعون عليه في التمسك



بنفاذ العقد إن لم يرغب في الرجوع على الطاعن بالتعويض وباسترداد ما دفعه في حالة امتناعه عن التوقيع على العقد النهائي ، كما يبين من الملاحق المؤرخ في ١٩٦٦/٤/٤ أنه نص في البند الثاني منه على أن العقد الابتدائي يصبح ساري المفعول بكافة شروطه بما فيها الشرط الجزائي إذا ثبت أن الأرض المبيعة لا تخضع لشروط تقسيم مدينة الأوقاف . وإذا كان الحكم الابتدائي بعد أن أورد نص هذين البندين قضى بفسخ العقد تأسيسا على ما انتهى إليه من عدم خضوع الأرض المبيعة للشروط المشار إليها وامتناع المطعون عليهما عن دفع باقى الثمن ثم قضى بالمبلغ الذى قدره للطاعن عما لحقه من ضرر نتيجة لهذا الفسخ مما مفاده أنه كيف العقد بأنه بيع بات أخذا بظاهر عباراته ، وكان من المنعرج في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كانت محكمة الموضوع في تفسيرها ورقة من أوراق الدعوى لم تخالف ظاهر معناها فلا يكون عليها أن تورد أسبابا لذلك . لما كان ذلك ركان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه في هذا الخصوص فان النعى عليه بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الرابع أن الحكم المطعون فيه شابه القصور ، ذلك أن الطاعن تمسك في مذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف بأن عدم دفع المطعون عليهما لباقي الثمن فوت عليه كسبا قدره عشرة في المائة منه في السنة لو كان قد استعمله في تجارته وبأن مجموع هذا الربح في السنوات التي استغرقها التقاضى يزيد على مبلغ التعويض المنفق عليه . وإذا أغفل الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وقضى برفض طلب التعويض تأسيسا على ارتفاع أسعار أراضي البناء ودون أن يوازن بين هذه الزيادة وبين ما فاتته من ربح ، فإنه يكون معيبا بالقصور .

وحيث إنه لما كان الثابت من الصورة الرسمية لمذكرة الطاعن المقدمة إلى محكمة الاستئناف والمشتملة على وجه الدفاع المبين بسبب النعى أنها قدمت في فترة حيز الدعوى للحكم . وإذا لم يقدم الطاعن ما يدل على أنه كان مصرحا له بتقديمها وإن هذا الدفاع كان بذلك مطروحا على المحكمة ، فان نعيه على الحكم المطعون فيه بالقصور لإغفاله له يكون عاريا من الدليل .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٨ من أبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار ملاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة رئيسا وعضوية السادة المستشارين :  
 زكى الصاوى صالح ، جمال الدين عبد اللطيف ، جلال الدين رافع وعبد الحميد المرمقارى .

( ٢٠٢ )

الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٥٥ القضائية :

تعويض . نقص .

طلب التعويض من الخسارة الحاصلة والكسب الفائت . اعتبار الحكم أن عنصر التعويض  
 عما فات من كسب هو طلب للفوائد . خطأ في القانون .

إذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعنة طلبت الحكم لها بمبلغ ... وهو ما  
 يمثل قيمة التعويض عما أصابها من خسارة بسبب تلف السيارة والحكم لها  
 بمبلغ ... شهريا وهو ما يعادل إيراد السيارة التي حرمت منه ، ولما كان هذان  
 العنصران — الخسارة الحاصلة والكسب الفائت — هما قوام طلبات الطاعن  
 وعلى أساسها تلتزم المحكمة بتقدير التعويض ، فإن الحكم إذا اعتبر عنصر التعويض  
 عما فات الطاعنة من كسب طلبا للفوائد وقضى فيه على هذا الأساس يكون قد  
 خالف القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
 والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل  
 فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٩٦٩ سنة ١٩٧١ مدنى جنوب القاهرة  
 الابتدائية ضد وزير الحربية بصفته — المطعون عليه — وطلبت فيها الحكم

بأن يدفع لها مبلغ ١٨٠٠ جنيها ومبلغ ١٠٠ جنية شهريا اعتبارا من ١٩٧٠/١١/٢٥ حتى السداد، وقالت بيانا للدعوى إنه بتاريخ ١٩٧٠/١١/٢٥ تسبب خبير روسي للقوات المسلحة في إتلاف سيارتها رقم ٥٢٦٩ أجرة القاهرة بأن صدمها بإحدى سيارات الجيش التي كان يقودها وإذ تقدر التعويض عما لحقها من خسارة بمبلغ ١٨٠٠ جنيها وعمافاتها من كسب بمبلغ ١٠٠ جنيها شهريا من تاريخ الحادث حتى السداد، وكان المطعون عليه ملزما بتعويضها عن الضرر الذي أصابها فقد أقامت الدعوى بطلباتها سائلة اليان وبتاريخ ١٩٧٣/٥/١٠ حكمت المحكمة برفض الدعوى. استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٤٤٩١ سنة ٩٠ ق مدني. وبتاريخ ١٩٧٥/١/٣٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام المطعون عليه بأن يدفع إلى الطاعنة مبلغ ٧٠٠ جنية والفوائد القانونية بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ الحكم حتى السداد. طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم في خصوص السبب الثالث، وعرض الطاع على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحدثت جلسة لنظره وفيها أصررت النيابة على رأيها.

وحيث إن المظعن أقيم على ثلاثة أساليب تنعى للطاعنة بالسببين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم قضى لها بنصف ما قدره من تعويض عما لحق بها من خسارة استنادا إلى أن الحادث وقع نتيجة خطأ مشترك بين تابعها الذي كان يقود سيارتها والخبير الروسي — تابع المطعون عليه — في حين أن التضامن في التعويض بين المسؤولين عن العمل للضرر واجب طبقا للمادة ١٦٩ من القانون المدني مما يجيز لها مطالبة المطعون عليه — باعتباره مسئولا عن أعمال تابعه — بكامل التعويض المستحق لها حتى ولو كان تابعها قد ساهم في الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث.

وحيث إن هذا النعى في غير محله، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه قوله "إن كلا من الساتحين قد ساهم في الخطأ، وتدعى المستأنفة الطاعنة — بطلب التعويض قبل المستأنف ضده — المطعون عليه — وحده وهو متبوع سائق الجيش، ترى المحكمة وقد توأمت لمسؤوليته بصفته متبوع هذا

السائق وثبوت الخطأ في جانب تابعه وتحقيق الضرر على النحو الموصوف بالتقرير الفني وتوافر ركن السببية بين هذا الخطأ وذلك الضرر، ترى المحكمة القضاء للمستأنفة بما تقدمه على هدى هذه الوقائع، وأنه عن تقدير هذا التعويض الذي يلتزم به المستأنف ضده فتري المحكمة تقديره إجماليا بمبلغ ٧٠٠ جنيه مراعية في ذلك أنه وإن كان ثمن السيارة ٥٠٠ جنيه حسبا هو ثابت من المستند الرسمي المتقدم من المستأنفة وأن ثمن العداد ٢٢٠ جنيا إذ أنها شغلت السيارة حوالى أربعة شهور وأن الثمن الذى بيعت به بعض الانفاض لم يتضمن باقيها ومن ذلك العداد مما مفاده أن الحكم قدر قيمة التلف الذى حدث بمبلغ ٧٠٠ جنيه وقضى به كاملا للطاعنة أما ما أورده الحكم في خصوص الخطأ المشترك بين تابع للطاعنة وتابع المطعون عليه فكان منه في معرض الرد على ما انتهى إليه الحكم الابتدائي من أن الحادث وقع نتيجة خطأ تابع للطاعنة وحده، ومن ثم فإن النعى على الحكم بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى النعى بالسبب الثالث مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إنها طلبت التعويض عما فاتها من كسب بسبب الحوادث من تاريخ وقوعه حتى سداد قيمة التعويض عن تلف السيارة بواقع ١٠٠ جنيه شهريا ، غير أن الحكم المطعون فيه أخطأ فاعتبر هذا الطلب مطالبة بفوائد ، وقضى لحسنا بالفوائد القانونية للمبلغ المحكوم به من تاريخ الحكم وهو ما يعيبه بمخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن الثابت من الأوراق أن للطاعنة طلبت الحكم لها بمبلغ ١٨٠٠ جنيه وهو ما يمثل قيمة التعويض عما أصابها من خسارة بسبب تلف السيارة والحكم لها بمبلغ ١٠٠ جنيه شهريا وهو ما يعادل إيراد السيارة الذى حرمت منه ولما كان هذان العنصران — الخسارة الحاصلة والكسب الفائت — هما قوام طلب الطاعنة وعلى أساسها تلتزم المحكمة بتقدير التعويض ، فإن الحكم إذا اعتبر عنصر التعويض عما فات الطاعنة من كسب طلبا للفوائد وقضى فيه على هذا الأساس يكون قد خالف القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم في خصوص السبب الثالث .



## جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم وعضوية المادة المستشارين :  
أحمد سيف الدين سابق ، سليم عبد الله سليم ، محمد عبد العزيز الجندى وأمين طه أبو العلا .

( ٢٠٣ )

الطعن رقم ٤٧٨ لسنة ٤٧ القضائية :

عقد "فسخ العقد" . بيع .

الاتفاق على الشرط الصريح الفاسخ في العقد عند التأخير في سداد قسط من الثمن . قبول البائع للوفاء المتأخر في أقساط سابقة . عدم قبول تمسكه بالشرط المذكور عند التأخر في سداد أقساط لاحقة .

إذا تضمن العقد شرطاً صريحاً فاصحاً فإنه يلزم حتى يفسخ العقد بقوته أن يثبت قيامه وعدم المدول من أعماله وتحقق الشرط الموجب لسريانه فإن كان وقوع الفسخ مرتبطاً بالتأخير في سداد قسط من الثمن في الموعد المحدد له وتبين أن البائع قد أسقط حقه في استعمال الشرط الصريح الفاسخ المقرر لصالحه عند التأخر في سداد أقساط الثمن في مواعيدها بقبوله السداد بعد تلك المواعيد منبثاً بذلك عن تنازله عن أعمال الشرط الصريح الفاسخ فلا يكون له عند تأخير السداد في المستقبل إلا المطالبة بالفسخ القضائي .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه القانونية .

وحيث إن الوقائع — حسباً يبين من الحكم المطعون فيه وباقي الأوراق —  
تتحصل في أن مورث المظنون ضدهم رفع الدعوى ٥٠٥٥ سنة ١٩٧٥ مدني كلي

جنوب القاهرة طلبا لفسخ عقدي البيع الصادرين منه للطاعن في ١/٦/١٩٧٦ و ٢٤/٦/١٩٧٢ عن الشقة والجراج المبيينين بهما واستند إلى حصول الفسخ بشرط صريح تضمنه كلا العقدین للتأخير في سداد القسط المستحق من الثمن في ١/٧/١٩٧٥ وبتاريخ ٢٩/٢/١٩٧٦ قضت المحكمة برفض الدعوى. استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف ١٦١٣ لسنة ٩٣ قضائية القاهرة . وبتاريخ ٢١/٣/١٩٧٧ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبفسخ عقدي البيع . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لتظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسببين الأولين من أسباب طعنه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن اتفاقا صممتا قد نشأ بين مورث المطعون ضدهم بالتجاوز عن مواعيد استحقاق أقساط الثمن مما يسقط معه حق مورث المطعون ضدهم في التمسك بتحقيق الشرط الصريح الفاسخ فيما لو صح حدوث تخلف منه في الوفاء بالقسط المستحق في ١/٧/١٩٧٥ فقد تم سداد القسط المستحق في ١/٧/١٩٧٣ قبل موعده والقسط المستحق في ١/٧/١٩٧٤ بعد موعده فضلا عن أن مورث المطعون ضده أعجزه عن السداد في الميعاد بتغيبه في أمريكا عند حلول ذلك الميعاد. وإذ لم يعرض الحكم لهذا الدفاع الجوهرى ويرد عليه فإنه يكون معيبا بالقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك بأنه إذا تضمن العقد شرطا صريحا فاصحا فإنه يلزم حتى يفسخ العقد بقوة أن يثبت قيامه وعدم العدول عن إعماله وتحقيق الشرط الموجب لسريانه فإن كان وقوع الفسخ مرتبطا بالتأخير في سداد قسط من الثمن في الموعد المحدد له وتبين أن البائع قد أسقط حقه في استعمال الشرط الصريح الفاسخ المقرر لصالحه عند التأخر في سداد أقساط الثمن في مواعيدها بقبوله السداد بعد تلك المواعيد منبثا بذلك عن تنازله عن إعمال الشرط الصريح الفاسخ فلا يكون له عند تأخير السداد في المستقبل إلا المطالبة بالفسخ القضائي . إذ كان ذلك وكان الطاعن قد دفع الدعوى أمام محكمة الاستئناف بمذكرته

الجلسة الخامسة ١٩٧٨/٧/١٨ بأنه \* ثابت من أصل السندين الإذنيين استحقاق  
 ١٩٧٣/٧/١ و ١٩٧٤/٧/١ أن أولهما تم سداد لمورث المستأجرين — المطعون  
 ضدهم — بتاريخ ١٩٧٣/٦/٩ أي قبل موعد استحقاقه المتفق عليه بفترة ٢٤ يوما  
 كاملة . . . . . وتم سداد الثاني في ١٩٧٤/٧/٢٤ أي بعد جيعاد استحقاقه بفترة  
 ٢٣ يوما دون أن يشور نزاع بين الطرفين اللذين تقطع بمعاملاتهما بالتجاوز عن  
 مواعيد الاستحقاق الاتفاقية " وعقب على هذا بأنه " من ثم لا يقبل القول  
 بتحقيق الشرط الفاسخ " كما تمسك بغياب مورث المطعون ضدهم بالخارج وقت  
 استحقاق السند في ١٩٧٥/٧/٢ مما أعجزه عن السداد في الميعاد وقدم تأييدا لدفاعه  
 السندين المستحقين في ١٩٧٣/٧/١ و ١٩٧٤/٧/١ مظهرا كل منهما بتوقيع  
 لمورث المطعون ضدهم بما يفيد استلام المبلغ بالتاريخ الذي ذكره الطاعن وصورة  
 رسمية لمذكرة حررها بالشرطة لإثبات غياب مورث المطعون ضدهم بالخارج  
 وقت الاستحقاق وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بفسخ العقدين بأعمال الشرط  
 الصريح الفاسخ المنصوص عليه بكل ما ولم يعرض لدفاع الطاعن الجوهري سالف  
 البيان وهو دفاع لو عصته المحكمة تجاوز أن يتغير الرأي في الدعوى فإنه يكون  
 مشوبا بالقصور في التسيب بما يوجب نقضه والإحالة .



## جلسة ١٩ من أبريل ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور إبراهيم صالح ، محمد الباجوري ، صلاح نصار ومحمود رمضان .

( ٢٠٤ )

الطعن رقم ٦٠٦ لسنة ٤٣ ق :

( ١ ) إصلاح زراعي . إيجار " إيجار الأرض الزراعية " . بطلان .

قيام مستأجر الأرض الزراعية بتأجيرها من الباطن . أثره بطلان عقد الإيجار للأصل  
والإيجار من الباطن . لا يخل ذلك بحق المأجور في مطالبتها بمقابل حق الانتفاع أو بالتعويض .

( ٢ ) حوالة . حوالة الدين .

حوالة الدين . تحققها باتفاق المدين والمحال عليه . تنازها بقرار الدائن لهذا الاتفاق .  
جواز اتفاق الدائن والمحال عليه على الحوالة دون رضا المدين .

( ٣ ) التزام . بطلان .

تجديد الالتزام . ماهيته . انقضاء الالتزام ونشأة آخر مكانه . بطلان الالتزام الأول . أثره .  
عدم صلاحيته محلاً للتجديد .

( ٤ ) تقادم " تقادم مسقط " . بطلان . إيجار .

بطلان عقد الإيجار بطلانا مطلقا . حق المأجور في المطالبة بالربع . سقوطه بالتقادم بمعنى  
خمسة عشر سنة .

١ - مؤدى نص المادة ٣٢ من قانون الإصلاح الزراعي الصادر بالمرسوم  
بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وقبل تعديلها بموجب القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ ،  
أن المشرع قيد حرية المسالك في التأجير فقصره على من يقوم بزراعة الأرض  
بنفسه ، كما وضع قيودا على الراغبين في الاستئجار فاشتراط صفة جوهريية فيمن  
يستأجر أرض غيره ، هو أن يستغلها بنفسه وألا يؤجرها إلى الغير ، وهو نص  
آخر متعلق بالنظام العام ، الجزء على مخالفته هو بطلان عقد الإيجار للأصل بما

يترتب عليه من سقوط الإيجار من الباطن أو التنازل عن الإيجار ، إلا أن ذلك البطلان لا يخل بحق المسالك في مطالبة كل من المستأجر الأصلي والمستأجر من الباطن أو التنازل له عن الإيجار مقابل انتفاعه بالعين بماله من حقوق أو تعويض ما أصابه من ضرر وإذا كانت هذه المطالبة تجري وفقا للقواعد العامة دون نظر إلى ما تحققه من مزايا إلى المؤجر ، إذ نتيجة البطلان أن المؤجر لم يعد مؤجرا ولم يعد الطرف الآخر مستأجرا ومن ثم فإن الإضافة التي جلت عن هذه المسألة بموجب القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ ، ليست إلا إفصاحا من المشرع عن رأيه وتأكيدا لاتجاهه في حق المؤجر بالمطالبة بماله من حقوق مقابل الانتفاع بالعين أو بالتعويض ولا تعتبر إبانة عن حكم جديد . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن تأجير الطاعن الأرض الزراعية من باطنه لا يمنع المطعون عليه من مطالبته بمقابل الانتفاع بالأرض عن الفترة من ١٩٥٨ حتى ١٩٦١ إلى جانب حقه في مطالبة من قبل انتفاعهم فعلا ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ، لا يغير من ذلك إسباغ وصف المستأجر الأصلي على الطاعن ووصف المستأجرين من الباطن على المتفعين طالما قد انتهى إلى النتيجة السليمة .

٢ — مفاد المواد ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣٢١ من القانون المدني أن حوالة الدين تتحقق إما باتفاق بين المدين الأصلي والمحال عليه الذي يصبح بمقتضاه مدينا بدلا منه ، ولا ينفذ في مواجهة الدائن بغير إقراره ، وإما باتفاق بين الدائن والمحال عليه بغير رضا المدين الأصلي .

٣ — إذ كانت المادة ٢٥٣/١ من القانون المدني تفرض في التجديد إنقضاء التمام ونشأة التزام مكانه ، فإذا كان الالتزام القديم باطلا امتنع أن يكون محلا لتجديد لأنه بات التام معدوما في نظر القانون .

٤ — المطالبة بمقابل الانتفاع بالعين ليس صريحا عقدا لإيجار الأصلي أو عقد التأجير من الباطن طالما اعتبر كل منهما باطلا بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام ، والحق في المطالبة بالريع لا يسقط إلا بالتقادم الطويل أو بمضي خمسة عشر عاما ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن من سقوط الدين تأسيسا على التقادم الخمسي ولا انطباق له على واقعة الدعوى — يكون غير منتج مادام لم يدع أحد بانقضاء المدة الطويلة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون عليه وزير الأوقاف - بصفته ناظرا على وقف المرحوم .. .. طلب إصدار أمر بالزام الطاعن أداء مبلغ ٣٦١٢ جنية و ٧٧٥ مليم ، وقال بيانا له أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٦/١١/١ استأجر الطاعن من أعيان الوقف نظارتها أطيانا زراعية مساحتها ٩٩ فدان و ٤ قراريط و ٢ سهم كائنة بناحية الطاهرة البحرية مركز المنيا لقاء أجرة سنوية قدرها ٢٠١٩ جنية و ٧٣٨ مليم لمدة ثلاث سنوات تجددت لسنة أخرى ، وإذا فقد الطاعن عن الوفاء بمبلغ ٣٦١٢ جنية و ٧٧٥ مليم ، فقد طالب الزامه أداءه . تظلم الطاعن من الأمر الصادر بالأداء بالدعوى رقم ٤٦١ سنة ١٩٦٤ مدنى أمام محكمة المنيا الابتدائية ودفع بىطلان إجراءات استصداره . وبتاريخ ١٩٦٦/١١/١٠ حكمت المحكمة برفض الدفع بىطلان إجراءات أمر الأداء المتظلم منسه وبندب مكتب الخبراء لبحث قيمة المستحق على الطاعن من إيجار الأطيان الزراعية وبيان ما سده منها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وحكمت فى ١٩٧٠/٤/١٦ بتعديل أمر الأداء المتظلم منه إلى مبلغ ١٨١٢ جنية و ٥٠٣ مليم . استأنف الطاعن والمطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف بنى سويف بالاستئناف رقمى ١٣٨ ، ١٤٢ سنة ١٩٦٩ ق (مأمورية المنيا) وبتاريخ ١٩٧٣/٤/١٧ حكمت فيها بحكم واحد بتعديل الحكم المستأنف وبالزام الطاعن بأن يؤدي للمطعون عليه - بصفته - مبلغ ٣٦١٢ جنية و ٧٧٥ مليم . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بتقضى الحكم نقضا جزئيا . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، ينعى الطاعن بالسببين الأولين منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسييب ، وفى بيان



ذلك يقول أنه تمسك في دفاعه بأنه كان يستأجر أرض النزاع من ناظر الوقف السابق ويؤجرها من باطنه لصغار الزراع واستمر هذا الوضع عندما تنظرت الوزارة على الوقف وبذلك يكون عقدها معه باطلا عملا بالمادة ٣٢ من قانون الاصلاح الزراعي ، فلا يترتب التزام في ذمته وينتقل عبؤه إلى المستأجرين من الباطن الذين يساءلون عن الوفاء بهذا الدين — غير أن الحكم ذهب إلى أن التزام المستأجرين من الباطن لا يعفيه من أداء الدين باعتباره مدينا أصليا ، كما أن الثابت من تقرير الخبير أنهم لم يسددوا شيئا منه ، ولم يقدم الطاعن دليلا على هذا السداد في حين أنه طالما اعتبر عقد الطاعن مع الوزارة باطلا بطلانا مطلقا فلا يحق للطعون عليها مطالبتة بالأجرة محل النزاع ، هذا إلى أن تعهد المستأجرين من الباطن للوزارة المطعون عليها بالوفاء بالأجرة المستحقة عليه وقبولها التسيط منهم يعد من قبيل حوالة الدين المتفق عليها بين الدائن والمحال عليه عملا بالمادة ٣٢١ من القانون المدني ، أو من قبيل التجديد بتغيير المدين طبقا للمادة ٣٥٢ من ذات القانون ، وأيهما يرب انقضاء دين الطاعن ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب .

وحيث إن التعي مردود ، ذلك أن النص في المادة ٣٢ من قانون الاصلاح الزراعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٧ — وقيل تعديلهما بالقانون رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٥٤ ثم بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ — على أنه " لا يجوز تأجير الأرض الزراعية إلا لمن يتولى زراعتها بنفسه " ، يدل على أن — للمشرع قيد حرية المالك في التأجير فحصره على من يقوم بزراعة الأرض بنفسه ، كما وضع قيودا على الراغبين في الاستئجار فاشترط صفة جوهرية فيمن يستأجر أرض غيره ، هو أن يستغلها بنفسه وألا يؤجرها إلى الغير ، وهو نص أمر متعلق بالنظام العام ، الجزاء على مخالفتها هو بطلان عقد الإيجار الأصلي بما يترتب عليه من سقوط الإيجار من الباطن أو التنازل عن الإيجار ، إلا أن ذلك البطلان ، لا يخل بمسئلك في مطالبتة كل من المستأجر الأصلي والمستأجر من الباطن أو التنازل له عن الإيجار بمقابل انتفاعه بالعين بما له من حقوق أو تعويض وما أصابه من ضرر . وإذا كانت هذه المطالبة تجري وفقا للقواعد العامة ودون نظر إلى ما تعطيه قواعد الإيجار من مناهيا ، إذ تنبئة البطلان أن المؤجر لم يعد

مؤجرا ولم يعد الطوق الآخر مستأجرا ، ومن ثم فإن الإضافة التي جرت على هذه المادة بموجب القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ من أنه "يقع باطلا كل عقد يتم بالمخالفة للحكم المتقدم ، ويشمل البطلان أيضا العقد المبرم بين المؤجر والمستأجر الأصلي . . . . ولا يخل هذا البطلان بحق المالك في مطالبة المستأجر الأصلي والمستأجر من الباطن بماله من حقوق أو بتعويض ما أصابه من أضرار ،" ليست إلا أفصاحا عن رأيه وتأكيدا لاجتماعه في حق المؤجر بالمطالبة بما له من حقوق مقابل الانتفاع بالعين أو بالتعويض ، ولا يعتبر إبانة عن حكم جديد . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن تأجير الطاعن الأرض الزراعية من باطنه لا يمنع المطعون عليه من مطالبة بمقابل الانتفاع بالأرض عن الفترة من ١٩٥٨ حتى ١٩٦١ ، إلى جانب حقه في مطالبة من قبل بانتفاعهم فلا فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ، لا يغير من ذلك أسباغه وصف المستأجر الأصلي على الطاعن ولقظ المستأجرين من الباطن على المستفيدين طالما قد انتهى إلى النتيجة السليمة . لما كان ما تقدم وكان مفاد المواد ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣٢١ من القانون المدني أن حوالة الدين تتحقق إما باتفاق بين المدين الأصلي والمحال عليه الذي يصبح بمقتضاه مدينا بدلا منه ، ولا ينفذ في مواجهة الدائن بغير إقراره ، وإما باتفاق بين الدائن والمحال عليه بغير رضا المدين الأصلي ، وكان يؤدي ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه أن الأوراق خلو من وجود اتفاق على حوالة الدين بين المستأجرين من الباطن وبين الطاعن وعلى إقرار المطعون عليه لهذه الحوالة ، أو على أن هناك تمت اتفاق على الحوالة بين وزارة الأوقاف وبين المستأجرين من الباطن ، ودلل على ذلك بما أوردته تقرير الخبير ، فإن ذلك كثاف لارد على ما أثاره الطاعن بشأن حوالة الدين المدعاة . لما كان ما سلف وكانت المادة ٣٥٣ / ١ من النقنين المدني تفرض في التجديد إقتضاء التزام وتسوية التزام مكانه ، فإذا كان الالتزام القديم باطلا امتنع أن يكون محلا لتجديد لأنه بات الترام معدوما في نظر القانون ، وإذا كان العقد الأصلي المبرم بين الطاعن وبين وزارة الأوقاف باطلا بطلا مطلقا على ما سلف بيانه فإنه لا محل للقول بقيام التجديد أصلا ولا مجال لتعيب على الحكم بالقصور لهذا السبب ، ويكون النعي بزمته على غير أساس .



وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب من وجهين (الأول) أنه تمسك بنقطة الدين المطالب به بالتقادم الخمسى ، واستندت المحكمة في رفضه إلى أنه سدد مبالغ من الدين في صرات متلاحقة خلال المدة من ١٩٥٨/٥/٢٢ حتى ١٩٦٠/٦/٢٨ بإيصالات تضمنت تحفظاً من وزارة الأوقاف بالمطالبة بما تبقى لها في ذمته ، وإلى إقراره بالشكوى المؤرخة ١٩٦٠/٤/٢٣ المقدمة منه إلى المؤجرة بمديونته بمبلغ ٢٧٠٠ جنيه وإلى ما أقربه في تحقيقات الشكوى رقم ١٥٢٢ سنة ١٩٦٣ إدارى بندر المنيا بأنه مدين لوزارة الأوقاف بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه ، في حين أن التقادم الخمسى لا يقوم على قرينة الوفاء وإنما لتفادى إرهاب المدين وتراخى الدائن في المطالبة بالدين الدورى المتجدد وما يربته تراكبه من إعناته ، وإقرار المدين لا يمنعه من التمسك بالتقادم طبقاً للمادة ٣٧٥ من القانون المدنى (الثانى) أن الحكم استند في رفض التقادم إلى الحجز الإدارى الذى وقعته وزارة الأوقاف في ١٩٦٤/٤/١٠ في حين أن هذا الحجز باطل وحابط الأثر لعدم صدوره ممن يملك الأمر بتوقيعه على مقتضى المادة ٢ من القانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ ، وأن محضر توقيعه لا يعدو ورقة موقعا عليها من مندوب الحجز لا يتوافر فيها شروط صحته ، ولم يشر الحكم إلى ما يدل على إعلان الطاعن به في الميعاد المقرر قانوناً كما لم يتم البيع خلال ستة أشهر ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن النعى بوجهيه مردود ، ذلك أنه لما كانت المطالبة بمقابل الإنتفاع بالعين ليس مردداً إلى عقد الإيجار الإصلى أو إلى عقد التأجير من الباطن طالما اعتبر كل منهما باطلاً بطلاناً مطلقاً متعلقاً بالنظام العام على ما سلف بيانه في الرد على السببين الأولين ، وكان الحق في المطالبة بالربح لا يسقط إلا بالتقادم الطويل أى بمضى خمسة عشر عاماً ، فإن ما ينعاه الطاعن تأسيساً على التقادم الخمسى ولا انطباق له على واقعة الدعوى — يكون غير متج ، مادام لم يدع أحد بانقضاء المدة الطويلة أياً كان وجه الرأى فيما انتهى إليه الحكم المطعون فيه بصدد التقادم الخمسى .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه بالزامه



بمصاريف رى الأرض الزراعية استنادا إلى الثابت بسجلات الوزارة من أدائها الخدمه له ، دون توافر دليل على قيامها برى الأرض المؤجرة ، ودون أن يبين الحكم المصدر الذى استقى منه أن سجلات الوزارة ثبت بها قيامها بأدائه عنه ، وهو ما يعيب الحكم بخالفه القانون والفساد فى الاستدلال .

وحيث إن النعى صحيح ، ذلك أنه لما كان المقرر أن المدعى هو المكلف بإثبات دعواه وتقديم الأدلة التى تؤيد ما يدعيه ، وكان الثابت من الأوراق أن الطامن تمسك فى دفاعه بأن وزارة الأوقاف لم تمتد بمياه الرى ، وكانت هذه الأخيرة لم تقم بإثبات هذه الواقعة التى تؤسس عليها المطالبة ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بـ لزام الطامن بتفقات الرى على سند مما أورده عقد الإيجار المبرم بين طرفى الداعى فى الفقرة السابعة من العقد ٢٣ رغم تقريره بطلان هذا العقد بطلانا مطلقا ، ودون أن يبين ما إذا كان يتضمن رغم بطلانه عناصر تصرف آخر واحتمال إنه مراف إرادة المتعاقدين إليه فى معنى المادتين ١٤٣ ، ١٤٤ من القانون المدنى ، وكان استناد الحكم إلى ماورد بسجلات وزارة الأوقاف لا يصح دليلا لأنه من صنعها ، فإنه يكون فضلا عن مخالفة القانون قد عاره الفساد فى الاستدلال بما يوجب نقضه فى هذا الخصوص وحده .

## جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٧٨

ب الرئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية المادة المستشارين :  
الدكتور إبراهيم صالح ، صلاح نصار ، محمود رمضان وإبراهيم فواج .

( ٢٠٥ )

الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٤ القضائية :

استئناف " الطلبات الجديدة " . إيجار " إيجار الأماكن " .

الحكم برفض دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر لتنازله عن الإيجار لفترة . استئناف استنادا إلى ترك المستأجر العين المؤجرة . لا يعد طلبا جديدا في الاستئناف . غلة ذلك .

مفاد الفقرة ب من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المنطبق على واقعة الدعوى - أن المشرع أنزل التاجر من الباطن والتنازل عن الإيجار وترك العين المؤجرة منزلة واحدة ، وجعل من تحقيق أيهما حبيبا يخول المؤجر الخلق في طلب إخلاء المستأجر . لما كان ذلك وكانت الواقعة المطروحة أمام محكمة أول درجة على ما أثبتته الحكم المطعون فيه وأخذت بما هو ثابت بصحة الدعوى هي طلب إخلاء الطاعنة الأولى من شقة النزاع استنادا إلى تنازلها عنها للطاعن الثاني بالمخالفة لشروط عقد الإيجار وأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وكان الاستئناف وفقا لنص المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات ينقل الدعوى بحالتها إلى المحكمة الاستئنافية بما سبق أن أبداه الخصوم أمام محكمة الدرجة الأولى من أوجه دفاع ودفع فإن استناد المطعون طيهن أمام محكمة الاستئناف إلى الإخلاء لسبب ترك الطاعنة الأولى العين المؤجرة لا يعتبر طلبا جديدا في معنى المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتصل في أن المطعون عليهن أقرن الدعوى رقم ٥٣٨٠ سنة ١٩٧٤ مسدنى أمام  
محكمة شمال القاهرة الابتدائية ضد الطاعنين بطلب الحكم على الطاعنة الأولى في  
مواجهة الطاعن الثاني بإخلاصها من الشقة الميينة بصحيفة الدعوى وتسليمها  
إليهن ، وقلن بيانا لدعواهن أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٩/٣/١٢ استأجر منهن  
زوج الطاعنة شقة بالعقار رقم ... : ... ..  
بأجرة قدرها ١١ ج شهريا وإذ توفي المستأجر خلال عام ١٩٦٩ وأقامت أرملة  
الطاعنة الأولى بمسكن آخر ثم باعت في شهر أبريل سنة ١٩٧٢ مقولاتها  
وتنازلت عن شقة النزاع وتركبتها للطاعن الثاني بالمخالفة لشروط عقد الإيجار  
فقد أقرن الدعوى — أجابت الطاعنة الأولى بأن الطاعن الثاني تزوج حفيدتها  
في ٣ أبريل سنة ١٩٧٢ وأنهما يقيان بشقة النزاع على سبيل الاستضافة .  
وبتاريخ ١٩٧٢/١٣/١٣ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى للتحقيق ليثبت المطعون  
عليهن أن الطاعنة الأولى تنازلت عن الإجارة للطاعن الثاني وأجرتها إليه من  
الباطن بغير تصريح منهن ، وبعد سماع شهود الطرفين عادت وحكمت في  
١٩٧٣/٣/١٤ برفض الدعوى .. استأنفت المطعون عليهن هذا الحكم بالاستئناف  
رقم ٣١٧٨ سنة ٩٠ ق القاهرة بطلب إلغاء والحكم بطلباتهن — وبتاريخ  
١٩٧٤/٢/٢٨ حكمت محكمة الاستئناف في مواجهة الطاعن الثاني بإلغاء الحكم  
المستأنف وبإخلاء الطاعنة الأولى من شقة النزاع وتسليمها للمطعون عليهن .  
طعن الطاعنان على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة  
أيدت فيها الرأي بتنقض الحكم ، عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة  
مشورة فراءته جديرا بالنظر وباجلسة المحددة التزمت النيابة وأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعي الطاعنان بالسبب الثاني منها  
على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولان إن  
المطعون عليهن أقرن دعواهن تأسيسا على أن الطاعنة الأولى أجرت شقة النزاع  
من الباطن للطاعن الثاني ، وأمام محكمة الاستئناف ذهبن إلى القول بأنها تركت  
العين المؤجرة نهائيا وأنه ليس من حق الطاعن وزوجته الإقامة بها بعد ترك  
المستأجرة لها ، في حين أن ذلك يعتبر تغييرا واردا على موضوع الدعوى لا يجوز



أمام المحكمة الاستئنافية ، لأن الترك ينهى العلاقة التعاقدية ، أما التأجير من الباطن فتبقى معه العلاقة قائمة بين المؤجر والمستأجر الأصلي مع نشوء علاقة جديدة بين هذا الأخير والمستأجر من الباطن ، وإذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على أساس الترك فإنه يكون قد قضى في موضوع جديد لم يكن مطروحا على محكمة أول درجة وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه لما كان مفاد الفقرة ب من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ — المنطبقة على واقعة الدعوى أن المشرع أنزل التأجير من الباطن والتنازل عن الإيجار — وترك العين المؤجرة منزله واحدة ، وجعل من تحقق أيها سببا يخول المؤجر الحق في طلب إخلاء المستأجر . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة المطروحة أمام محكمة أول درجة — على ما أثبتته الحكم المطعون فيه وأخذا بما هو ثابت بصحيفة الدعوى — هي طلب إخلاء الطاعنة الأولى من شقة النزاع استنادا إلى تركها لها وتنازلها عنها للطاعن الثاني بالخافعة لشروط عقد الإيجار وأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وكان الاستئناف وفقا لنص المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات — ينقل الدعوى محلها إلى المحكمة الاستئنافية بما سبق أن أبداه الخصوم أمام محكمة الدرجة الأولى من أوجه دفاع ودفع ، فإن استناد المطعون عليهم أمام محكمة الاستئناف إلى الإخلاء لسبب ترك الطاعنة الأولى العين المؤجرة لا يعتبر طلب جديدا في معنى المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات ويكرن النعي في غير محله .

وحيث إن مما يتعاه الطاعنان بياقي الأسباب على إلزام الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقولان أن أولاهما تسكت بمذكرة دفاعها المقدمة لمحكمة أول درجة بأنها لم تنازل عن الإجارة أو ترك شقة النزاع للطاعن الثاني ، وإنها استضافته وزوجته التي هي حفيدها للإقامة معها بهذه الشقة وهو حق يخوله القانون لها ، وقد اغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع الجوهري وأقام قضاءه على تركها العين المؤجرة للطاعن مستندا في ذلك إلى أقوال شاهدي المطعون عليهم في التحقيق الذي أجرته محكمة الدرجة الأولى وما جاء بالشهادة الصادرة من مؤسسة الكهرباء عن استهلاك التيار الكهربائي في شقة النزاع منذ سنة ١٩٦٩ حتى أبريل سنة ١٩٧٢

ونقل عداد الكهرباء فيها إلى اسم آخر، في حين لا تؤدي أقوال شاهدي المطعون عليهن إلى أن الطاعنة الأولى تركت الشقة المؤجرة نهائياً ، كما أن ما استخلصه الحكم من تسلسل استهلاك التيار الكهربائي لا يفيد تركها لتلك الشقة ، وهو ما يعيبه بخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب .

وحيث إن النعى صحيح ، ذلك أنه لما كان يبين من مذكرة دفاع الطاعنتين المقدمة لمحكمة أول درجة بجلسته ١٩٧٣/٢/٢١ المقدم مسورتها بملف الطعن أن الطاعنة الأولى تمسكت في دفاعها بأنها استضافت الطاعن الثاني وزوجته حفيدتها للإقامة معها بشقة النزاع ، وكان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن الطاعنة قد تخلت عن حيازة تلك الشقة وتركها للطاعن السابق مستنداً إلى ما استخلصه من أقوال شاهدي المطعون عليهن أمام محكمة أول درجة ، ومما ثبت بالشهادة المؤرخة ١٩٧٣/٧/٢ الصادرة من المؤسسة المصرية العامة للكهرباء ببيان استهلاك الكهرباء بين النزاع خلال المدة من سنة ١٩٦٩ حتى أبريل سنة ١٩٧٢ ، وقد كان ضميلاً في بعض الأشهر ومنقطعا في غالبيتها ثم زاد خلال شهرى يناير وفبراير سنة ١٩٧٢ واستدل من ذلك ومن تغير عداد الإنارة في ٩/٤/١٩٧٢ من اسم المستأجر الأصلي - زوج الطاعنة الأولى إلى اسم آخر على عدم إقامة أحد بالشقة إلا لفترات عابرة حتى بدأ إعدادها لسكن الطاعن الثاني وزوجته . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد حصل أقوال شاهدي المطعون عليهن بأن أولهما قرر في التحقيق أن الطاعنة كانت تقيم مع زوجها بشقة النزاع ، وأثروته منذ أربع سنوات سابقة أغلقت الشقة ولم يكن يقيم بها أحد إلا أن ورثة كانوا يترددون عليها بين حين وآخر لتنظيفها ، وفي خلال العام السابق على سماع أقواله شاهد مفروشات جديدة تنتقل إلى الشقة وعلم من بواب المنزل أن إحدى قريبات المستأجر الأصلي ستزوج بها ، وقد أقام فيها بعد ذلك الطاعن الثاني وزوجته ، وبأن ثانيهما شهد بأن شقة النزاع أغلقت بعد وفاة زوج الطاعنة الأولى التي كانت تقيم بها ، ومنذ عشرة أشهر سابقة شاهد منقرلات تنتقل إليها ثم أقام بها الطاعن الثاني وزوجته ، لما كان مائة - مائة وكان ما استمسك الحكم من أقوال هذين الشاهدين من أن الطاعنة الأولى قد تخلت عن حيازة شقة النزاع بعدم استعمالها وتركها نهائياً منذ وفاة زوجها المستأجر الأصلي سنة ١٩٦٩ وحتى أوائل سنة ١٩٧٢



حين أقيم بها العلمين الثاني وزوجته وحدهما دون الطائفة الأولى يتجافى مع عدل بلول هذه الشهادة إذ أن أقوال الشاهدين جاءت خلوا مما يفيد أن الطائفة تركت شقة النزاع وتخلت عن حيلزتها نهائيا ، هذا إلى أن ماسافة الحكم تأييدا لهذه اللطامة استقاء من الشهادة الصادرة من المؤسسة المصرية العامة للكهرباء على النحو سالف البيان ليس من شأنه أن يؤدي إلى ما استخلصه منها إذ أن انخفاض استهلاك التيار الكهربائي في فترة ما وزيادته في فترة أخرى لا يفيد أن الطائفة الأولى تركت الشقة المؤجرة نهائيا وقصدت إلى إنهاء العلاقة الإيجارية خاصة ولم يكن أحدا مقبلا معها وزوجها قبل وفاته ، بالإضافة إلى أنه لم يعن بمسارنته باستهلاك الكهرباء في المدة السابقة ، لا يغير من ذلك استناد الحكم إلى قرينة تغيير عداد إنارة شقة النزاع من اسم المستأجر الأصلي إلى اسم آخر لأن هذه القرينة لا تصلح وحدها نخل الحكم إزاء انهيار أدلته الأخرى المتعاسكة معها . لما كان ماسلف ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على دعوى الإيواء أو الاستضافة وهو دفاع جوهرى لو صح لكان من شأنه تغيير وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه يكون قد شابه القصور فى التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد فى الاستدلال ، بما يستوجب نقضه دون حاجة للتعرض لباقى سباب الطعن ، على أن يكون مع النقض الإحالة .



## جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٧٨

رئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين  
محمد الباجوري ، ملاح نصار ، محمد رمضان ، إبراهيم فراج .

( ٢٠٦ )

الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٦ ق " أحوال شخصية " :

دعوى " انقطاع سير الخصومة " . بطلان . نيابة عامة . أحوال شخصية .

النيابة العامة . طرف أولى في نفاذ الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية .  
وفاة الخصم قبل أن تبدى النيابة رأيها . أثره . انقطاع سير الخصومة باعتبار أن الوفاة حدثت  
قبل أن تقبى الدعوى للحكم في موضوعها .

مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ١٣٠ من قانون المرافعات أنه لا يترتب  
على وفاة أحد الخصوم قبل أن تنهى الدعوى للحكم في موضوعها انقطاع سير  
الخصومة بقوة القانون بغير حاجة لصدور حكم به ودون توقف على علم الخصم  
الآخر بمحصول هذه الوفاة وينتج عن ذلك بطلان كافة الإجراءات التي تتخذ  
في الدعوى بعد تاريخ قيام سبب الانقطاع بما فيها ما قد يصدر من حكم  
في الدعوى ، وبطلان الإجراءات المشار إليها وبطلان نسي مقرر لمصلحة من شرع  
الانقطاع لحمايته من خلفاء المتوفى فلا يجوز لغيرهم التمسك به . لما كان ذلك  
وكان الثابت من المستندات المقدمة بملف الطعن أن محكمة أول درجة حددت  
جلسة ١٩٧٥/٢/١٦ أنظر الموضوع بعد انتهاء التحقيق وأنه في هذه الجلسة  
حضر المحضرون عليها الأولى وقدمت حافظة مستندات بدعائها فأجبتها المحكمة  
بجلسة ١٩٧٥/٣/٢ لتبدى النيابة رأيها في الدعوى ، ثم صدر الحكم الابتدائي  
بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٦ ، وكانت النيابة العامة بعد صدور القانون رقم ٦٦٨  
لسنة ١٩٥٥ أصبحت طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم  
الجزئية ، لها ما لخصوم من حقوق وعليها ما عليهم من واجبات فلها أن تبدى  
الطلبات والدفع وتباشر كافة الإجراءات التي يحق لخصوم مباثرتها ، فإذا كان  
الثابت أن مورثة الطاعنين قد توفيت بتاريخ ١٩٧٥/٢/١٦ فإن سبب الانقطاع

يكون قد حصل قبل أن تنهى الدعوى للحكم في موضوعها وفقاً لسنة ١٣١ من قانون المرافعات ، ويترتب على ذلك بطلان كافة الإجراءات التي اتخذت في الدعوى بعد ذلك التاريخ بما في ذلك الحكم الابتدائي ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بتأييده رغم بطلانه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسباً يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٧٤ أحوال شخصية أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد مورثة الطاعن وباقي المطعون عليهم بطلب الحكم (أولاً) بإثبات رجعتها إلى عصمة زوجها المرحوم ... .. قبل وفاته بعد الطلاق الحاصل في ١٩٦٨/٤/٢٠ (ثانياً) بإثبات وفاة المذكور وهي من ورثته بصفتها زوجته تستحق قيراطاً ونصف من أربعة وعشرين قيراطاً تنقسم إليها تركته وأمر مورثة الطاعنين وباقي المطعون عليهم بأن يسلموا نصيبها وعدم التعرض لها في ذلك. وقالت شرحاً لها بأن زوجها المرحوم ... .. توفي يوم ١٩٧٤/٥/٢٠ وانحصر إرثه الشرعي فيها والزوجة الأخرى ... .. مورثة الطاعنين وباقي المطعون عليهم نقط دون وارث ولا شريك، وإذا ترك ما يورث عنه وكانت تستحق في تركته باعتبارها زوجته ولا زالت في عصمته حتى راجعها بالقول والفعل عقب طلاقه إياها رجعيًا، وامتنع سائر الورثة عن تسليمها نصيبها فقد أقامت دعواها. وبتاريخ ١٩٧٤/١١/١٠ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها الأولى أنها زوجة المتوفى وكان يعاشرها معاشرة الأزواج وأنه راجعها إلى عصمته بعد الطلاق الحاصل في ١٩٧٤/٤/٢٠ ، وبعد سماع شهود الطرفين عادت وحكمت بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٦ بإثبات رجعة المطعون عليها الأولى لزوجها المرحوم ... .. قبل وفاته بعد الطلاق الحاصل



في ٢٠/٤/٦٨ ١ وأنها من ورثته بصفتها زوجة له تستحق قيراطا ونصف من أربعة وعشرين قيراطا تنقسم إليها تركته. استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٦ س ٩٢ قضائية أحوال شخصية القاهرة بطلب لإعدام الحكم المستأنف وتاريخ ١٦/٦/١٩٧٦ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعنان على هذا الحكم بطريق النقض. قدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم. عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة قرأته جديرا بالنظر وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها.

وحيث إن ما ينهض الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم قضى بتأييد الحكم المستأنف رغم بطلانه ، على سند من القول بأن مورثهما توفيت بعد أن تهيأت الدعوى للحكم في موضوعها أمام محكمة أول درجة ، في حين أنها توفيت في ١٦/٢/١٩٧٥ ذات اليوم المحدد للرافعة في موضوع الخصومة ، وفيه تقدمت المطعون عليها الأولى بمذكرة وأجلت المحكمة الدعوى لتقدم النيابة مذكرة برأيها ، ثم صدر الحكم بعد ذلك ، مما مفاده أن سبب الانقطاع صادر محله في وقت لم تكن الدعوى فيه قد تهيأت للحكم في موضوعها فتضحي كافة الإجراءات التي اتخذت أثناء الانقطاع باطلا ومن بينها الحكم الابتدائي . وإذ يقضى الحكم المطعون فيه بتأييده فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن النعي في محله ، ذلك أنه لما كان مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ١٣٠ من قانون المرافعات أنه يترتب على وفاة أحد الخصوم قبل أن تتهيأ الدعوى للحكم في موضوعها انقطاع سير الخصومة بحكم القانون ، بغير حاجة لصدر حكم به ودون توقف على علم الخصم الآخر بحصول هذه الوفاة ، وينتج عن ذلك بطلان كافة الإجراءات التي اتخذت في الدعوى بعد تاريخ قيام سبب الانقطاع ، ما فيها ما قد يصدر من حكم في الدعوى . وكان بطلان الإجراءات المشار إليه بطلانا نسبيا مقررا لمن شرع الإنقطاع لحمايته من خلقاء المتوفى فلا يجوز لغيرهم التمسك به . لما كان ذلك وكان الثابت من المستندات المقدمة في ملف الطعن أن محكمة أول درجة حددت جلسة ١٦/٢/١٩٧٥ لنظر الموضوع بعد انتهاء التحقيق وأنه في هذه الجلسة حضرت المطعون عليها



الأول وقدمت خاتمة مستندات دفاعها ، فلجأتها المحكمة بالحكمة ١٩٦٨/٢/٢  
 لتبليغ النيابة رأيها في الدعوى ، ثم صدر الحكم الابتدائي بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٦ ،  
 وكانت النيابة العامة بعد صدور القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ أعيدت طرقاً  
 أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تخضع بها المحاكم الجزئية لها ما للتصوم  
 من حقوق وطالبها ما عليهم من واجبات ، فلما أن تبدي الطلبات والدفع هو تباشر  
 كافة الإجراءات التي يحق للتصوم مباشرتها فافاً كان الثابت أن مورثة الطاعنين ،  
 قد توفيت بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٦ فإن سبب الافة طاع ويكون قد حصل قبل أن  
 تبدأ الدعوى المحكم في من ندرعها وفقاً للمادة ١٢١ من قانون المرافعات ، ويرتب  
 على ذلك بطلان كافة الإجراءات التي اتخذت في الدعوى بعد ذلك التاريخ بما في  
 ذلك الحكم الابتدائي ، ولذا قضى المحكم المطعون فيه بتأييده ، رغم بطلانه فإنه  
 يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه دون الحاجة لبحث باقي  
 الأساليب على أن يكون مع النقض الاحالة .

## جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد / محمد أحمد محمود نائب رئيس محكمة عضوية السادة المستشارين الدكتور  
ابراهيم صالح ، محمد الباجوري ، صلاح نصار ، ابراهيم فراج .

( ٢٠٧ )

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٦٤ ق "أحوال شخصية" :

( ١ ) أحوال شخصية "ولاية على المال" . نيابة عامة .

طالب تونج الحاجر . جواز تقديمه إلى المحكمة من النيابة العامة أو من قوى الشئون . تحقيقه  
منوط بالحكمة . عدم الالتزام انياية بتحقيق الطلبات المقترحة إليها . للحكمة تدب النيابة للقيام  
ببعض إجراءات التحقيق .

( ٢ ) أحوال شخصية "ولاية على المال" .

النقطة . فساد في التدبير وسوء الإدارة والتقدير . جواز الاعتداد بأقوال المطلوب الحاجر  
عليه في التحقيقات كدليل على اختفاء النقطة .

١ - مؤدى نص المادة ٩٩٨ من قانون المرافعات المضافة ضمن الكتاب  
الرابع بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ ، أنه يجوز تقديم الطلبات إلى محكمة  
الولاية على المال إما من النيابة العامة مبدية فيما للرأى أو مرجئة إليه إلى يوم  
الجلسة ، وإما من قوى الشئون وفي هذه الحالة يتعين على رئيس المحكمة الابتدائية  
أو قاضي المحكمة الجزئية بحسب الأحوال أن يحيله إلى النيابة العامة لبدء  
ملاحظاتها عليه كتابة في ميعاد يحدده ، وتعيده للنيابة مرافقا به ما قد تكون  
أجرته من نفقات ، ولرئيس المحكمة أو القاضى بعد رفع الطلب إليه سلطة الأمر  
بما يراه لازما من إجراءات التحقيق ، وبتنفيذ ما يحده مناسبا من الإجراءات  
الوقتية والتحفظية ، كإلزامه أن يذهب للنيابة العامة مباشرة بعض إجراءات  
التحقيق ، شريطة - وعلى ما أورده المذكرة الإيضاحية - ألا يتخلى عن  
هذا التحقيق برمنه إلى النيابة العامة ، مما يفاده أنه ليس ثمة إلزام على النيابة  
بتحقيق الطلبات التي تقدم سواء منها أو من قوى الشئون إلى محكمة الولاية على

المال ، وإنما مطلق الحق في ذلك للحكمة فهي التي تجري التحقيق إما بنفسها أو عن طريق نذب النيابة لإجراء بعضه ، مما ينتهي معه الأساس القانوني لمسك الطاعن ببطلان إجراء إحالة طلب الحجر إلى المحكمة لعدم استيفاء تحقيق عناصره بمعرفة النيابة العامة .

٢ - الغفلة - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - لا تغل بالعقل من الناحية الطبيعية وإنما تقوم على فساد التدبير وترد على حسن الإدارة والتقدير ، وهي على هذا الوصف وإن كان يرجع في إثباتها أو نفيها لذات التصرفات التي تصدر من الشخص إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من أن تستمد محكمة الموضوع أيضا الدليل إثباتا ونفيا من أقوال المحجور عليه في التحقيقات ومن مناقشتها له ، فإذا ما كشفت هذه الأقوال عن سلامة الإدراك وحسن التقدير أمكن الاستدلال بها على انتفاء حالة الغفلة دون أن يؤخذ على هذا الاستدلال الخطأ في مفهومها أو في تطبيق هذا المفهوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعن قدم لنيابة القاهرة للأحوال الشخصية في ٩/٤/١٩٧١ طلبا بتوقيع الحجر على المطعون عليه للسفة والغفلة وتعين قيم عليه ، وقال بيانا لطلبه أن المطعون عليه يمتلك أطيانا زراعية وعقارات ومبالغ تمثل في ربيع يصرف إليه من الحراسة القضائية على وقت ... .. ومن وزارة الإسكان كتعويض عن نزع ملكية بعض العقارات تجاوز العشرين ألفا من الجنيهات وقد سبق تقديم طلب بتوقيع الحجر عليه في سنة ١٩٥٠ من السيد ... .. وأثر رفض الطلب استصدر منه المذكور توكيلا بإدارة أمواله وصرف مستحقاته ، وإذا استكتبه عقد بيع لصالح أحد أولاده بمساحة قدرها ٣٣ فدانا واستولى على الربيع المخصص له وقام المطعون عليه باتفاق مبلغ ثمانين



ألفا من الجنيهاً خلال السنوات العشرة الأخيرة على نفسه فقط لعدم وجود زوجة أو ولد له ، وهو ما يعد سفها أو غفلة ، فقد تقدم بطلبه . حققت النيابة الطلب وقيد برقم ٧٨ ب سنة ١٩٧٢ أحوال شخصية مال القاهرة الابتدائية . وبتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٤ حكمت المحكمة برفض طلب الحجر . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٠ لسنة ٩١ ق أحوال شخصية «مال» القاهرة، وبتاريخ ١٩٧٦/٦/٦ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديراً بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، ينمى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسيب والاخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أسس قضاؤه برفض طلب الحجر على ما تضمنته التقرير الطبي من خلو المطعون عليه من الأمراض العقلية وما أسفرت عنه تحقيقات النيابة ومناقشته بالجلسة من عدم توافر أسباب السفة والغفلة الموجبة لتوقيع الحجر عليه ، حالة أن تحقيقات النيابة لم تتناول سوى فحص حالته العقلية وهي جزئية لم يعم طلب الحجر عليها ، بينما أضفلت تمحيص الأسباب الحقيقية التي بنى عليها الطلب ، فلم تتناول بالبحث ما للطلوب الحجر عليه من أموال وما أجراه فيها من تصرفات وأوجه انفاقه المبالغ التي صرفت إليه من وزارة الأوقاف وغيرها من الجهات ، والأسباب التي أقيم عليها طلب الحجر السابق تقديمه ممن صدرت إليه بعض هذه التصرفات والمقيد برقم ٧٤٤ لسنة ٥٠ حسبي القاهرة ، ومن ثم يكون الطلب قد أحيل إلى المحكمة دون تحقيق عناصره وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون لابتنائه على إجراء باطل . هذا إلى أن أقول المطعون عليه أمام المحكمة تقطع في فقدانه سلامة الإدارة وحسن التقدير فقد أقر ببيع ثمانية أفدنه للسيدة ... .. بركات وثلاثة وثلاثين فدانا ... .. نظير مبلغ ١٥٠ جنيناً للقدان وذلك بعد أن نفى حصوله على ثمن لها في تحقيقات النيابة معللاً التنازل عنها بتفاديه انطباق أحكام قانون الإصلاح الزراعي ، كما أقر ببيع حصته في وقف ... .. لمن يدعى

... .. بضمن قدره ستة جنيهات للترق حين أنه يساوى أضاف  
هذه الثمن، وأقر أيضا بتنازله عن مدفن والده وفلا بمحتوياتها من الرياش الفاخر  
والثمن ... .. وقبضه ما يقرب من ٢٤ ألف جنيه في سنة ١٩٦٤ بمقابل  
ما تزمت ملكيته من عقارات واتفاقياتها في شتونه وأوجه البروف في مشروع خاص  
محتفظ لنفسه بسره، ورغم تمسك الطاعن بما تنبى عنه هذه التصرفات من فقدان  
المطعون عليه حكمة الإدارة وحسن التقدير وإعجابته بضعف الإرادة وسهولة  
الانقياد، ومطالبته باستكمال التحقيق وسؤال من صدرت لهم تلك التصرفات  
للتعرف على طبيعة التبرع فيها، ورغم التحقيقات التي أجريت بمحدد طلب الحجر  
السابق ورغم تقديمه إقرارا صادرا من المطعون عليه يفيد ثقته به، فقد أخذ  
الحكم بأقوال المطعون عليه دون مناقشة وخلص منها إلى سلامة إرادته مخالفا  
بذلك مضمون ما اشتملت عليه من إقرارات ومنغلا الاستجابة إلى طلباته والرد  
على ما قدمه من مستندات وهو ما يبيح بمخالفة الثابت بالأوراق فضلا عن القصور  
في التسبيب والاخلاق بحق الدفاع.

وحيث إن النعي مردود؛ ذلك أنه لما كان النص في المادة ٩٩٨ من قانون  
المرافعات المضافة ضمن الكتاب الرابع بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ على أنه  
”يرفع الطلب من النيابة لو ذوى الشأن. وإذا كان الطلب مقدما من ذوى  
الشأن، يحيله رئيس المحكمة أو قاضي محكمة المواد الجزئية - على حسب الأحوال  
بعد رفع الطلب إليه إلى النيابة العامة لإبداء ملاحظاتها عليه كتابة في ميعاد يحدده؛  
وتعيده النيابة مرفقا به ما قد تكون أجرته من تحقيق. ولرئيس المحكمة أو القاضي  
بعد رفع الطلب إليه إلى النيابة العامة لإبداء ملاحظاتها عليه كتابة في ميعاد يحدده،  
وتعيده النيابة مرفقا به ما قد تكون أجرته من تحقيق. ولرئيس المحكمة أو القاضي  
بعد رفع الطلب إليه أن يأمر بما يراه لازما من إجراءات التحقيق كما أن له أن  
يأمر بالتخاذ ما يراه من الإجراءات الوقفية أو التحفظية. ويجوز للمحكمة أن تنوب  
النيابة العامة لمباشرة بعض إجراءات التحقيق الذي تأمر به“ يدل على أنه يجوز  
تقديم الطلبات إلى محكمة الولاية على المسائل إما من النيابة العامة مبدية فيه الرأي  
أو مرسلة إليه في يوم الجلسة؛ وإما من ذوى الشأن وفي هذه الحالة يتعين على  
رئيس المحكمة الابتدائية أو قاضي المحكمة الجزئية بحسب الأحوال أن يحيله  
إلى النيابة العامة لإبداء ملاحظاتها عليه كتابة في ميعاد يحدده؛ وتعيده النيابة  
مرفقا به ما قد تكون أجرته من تحقيق؛ ولرئيس المحكمة أو القاضي بعد رفع  
الطلب إليه سلطة الأمر بما يراه لازما من إجراءات التحقيق؛ وباتخاذ  
ما يجده مناسبا من الإجراءات الوقفية والتحفظية، كما له أن ينوب النيابة العامة



لمباشرة بعض إجراءات التحقيق؛ شريطة - وعلى ما أوردته المذكرة الإيضاحية -  
 ألا يتقفل عن هذا التحقيق برمته إلى النيابة العامة، مما مفاده أنه ليس ثمة  
 الزام على النيابة بتحقيق الطلبات التي تقدم سواء منها أو من ذوى الشأن إلى محكمة  
 الولاية على المال؛ وإنما مطلق الحق في ذلك للمحكمة فهي التي تجري التحقيق  
 أما بنفسها أو عن طريق نذب النيابة لإجراء بعضه، مما ينتفى معه الأساس  
 القانوني لتمسك الطاعن ببطلان إجراء إحالة طلب الحجر إلى المحكمة لعدم انقضاء  
 تحقيق عناصره بمعرفة النيابة العامة. لما كان ذلك وكانت الغفلة - وعلى  
 ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تخل بالعقل من الناحية الطبيعية وإنما تقوم على  
 فساد التدبير وترد على حسن الإدارة والتقدير، وهي على هذا الوصف وإن كان  
 يرجع في إثباتها أو نفيها لذات التصرفات التي تصدر من الشخص إلا أنه ليس ثمة  
 ما يمنع من أن تستمد محكمة الموضوع أيضا الدليل لإثباتها ونفيها من أقوال المطلوب  
 الحجر عليه في التحقيقات. ومن مناقشتها له فإذا ما كشفت هذه الأقوال عن سلامة  
 الإدراك وحسن التقدير أمكن الاستدلال بها على انتفاء حالة الغفلة دون أن يؤخذ  
 على هذا الاستدلال الخطأ في مفهومها أو في تطبيق هذا المفهوم، وكان الحكم  
 الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلاص إلى عدم قيام حالي السفه  
 والغفلة في المطعون عليه بقوله "... أنه بالنسبة لطلب الحجر بسبب الغفلة فقد  
 تقى التقرير الطبي من المطلوب الحجر عليه إصابته به؛ وعن السفه أو الغفلة فقد  
 رأت النيابة أنها ليست بصدد محاسبة المطلوب الحجر عليه عن الماضي بقدر  
 ما هي بصدد تحديد مدى حسن إدارته وتقدير ما بقي له من مال؛ وأنه عن الفترة  
 من سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٥٤ فإنه لا وجه للتحديد بتوافر السفه والغفلة إذ كان  
 ما آل إلى المطلوب الحجر عليه على فرض صحة ما أدلى به طالب الحجر عنها من  
 ثرواته ما يبرره معها تصرفات المطلوب الحجر عليه المالية، وبالنسبة للفترة  
 الأخيرة التي ركز فيها طالب الحجر مبررات طلبه في قبض المطلوب الحجر عليه  
 التعويض لقاء نزع ملكية بعض أمواله وانفاقه في شؤنه وبعض ذويه دون البعض  
 الآخر، كتصرفه بالبيع إلى وكيله الذي تلقى الصفقة لصالح أحد أولاده على فرض  
 أنه بغير عوض لا يدخل دائرة السفه كما أنه لا يعد من قبيل الغفلة أنه لم يخطئه من  
 استحقاق إلا ما يغطي متطلباته الضرورية وأن ما نسب إليه من التفكير في مشروعات  
 خيالية إنما هو من قبيل القول المرسل الذي لا يستسيغه عقل وقد تقى عنه التقرير



الطى كل آفة عقابية بأن طالب الحجر لم يقدم ثمة دليل على أن طلب الحجر المقدم سنة ١٩٥٠ توافرت له موجبات الحجر على المطلوب الحجر عليه بدليل يقينى بصرف النظر عن ظروف حفظه أو رفضه وانتهت النيابة إلى طلب رفض الطلب موضوعا .

وكان الثابت من أقوال المطلوب الحجر عليه بتحقيق النيابة ومناقشته بالجلسة أن التصرفات القانونية التى صدرت منه والتي سبق بيانها كانت بأسباب مبرره على النحو الساتف فهى إما لسداد ديون دلى التركة أقيمت بها دعاوى أو لضالة قيمة العائد منها أو تفاديا لتطبيق أحكام قانون الإصلاح الزراعى بالاستيلاء عليها فإن قيام هذه الاعتبارات لدى المطلوب الحجر عليه من شأنها أن تبعد عن تصرفاته شبهة الاستثمار أو الساطة عليه مما ينأى به عن مجال الغفلة سواء كان المستحق للقدر المبيع أقل من قيمته الحقيقية أو كان البيع قد حصل تبرعا به طالما أنه لم يصدر فى هذه التصرفات إلا عن مصلحة يراها هو جديرة بالاعتبار ، وبالتالى يكون طلب الحجر على غير أساس سليم من الحد أو القانون خليقا بالرفض، وكان هذا الذى أوردته المحكمة فى حدود ما لها من سلطة تقديرية ، سائغا فى التدليل على نفى طرض السفه والغفلة عن المطعون عليه ، ويكفى لحمل قضائها برفض طلب الحجر ، فلا عليها إذا لم تستجب إلى طلب الطاعن مناقشة من صدرت إليهم التصرفات للتعرف دلى وجه التبرع فيها طالما خلصت جميعا إلى سلامتها مواء صدرت على سبيل التبرع أو بمقابل يقل عن القيمة الحقيقية للأموال موضوعها وذلك بالنظر إلى الظروف والاعتبارات التى تمت فيها ، أو إلى طلب ضم الأوراق الخاصة بطلب الحجر السابق تقديمه ضد المطعون عليه فى سنة ١٩٥٠ تبعا لعدم تقديم الطاعن الدليل على توافر موجبات الحجر فيه رغم ما تقرر من رفضه أو حفظه ، كما لا تريب عليها إذا التفتت من الرد على ما تقدم به الطاعن من إقرار صادر من المطعون عليه ينطوى على ثقته فيه ، سيما وأن صدوره تم على أساس تنازل الطاعن عن الطلب ، وأنه محسب المحكمة وقد انتهت إلى بيان الحقيقة التى اقتنعت بها أن تقيم قضائها على أسباب تكفى لحمله دون حاجة لتعقب كل حجة للطاعن وترد عليها استقلالاً لأن قيام الحقيقة الواقعة التى استخلصتها فيه الرد الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها ، ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون والبطلان ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور فى التسبيب والإخلال بحق الدناع ، على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٧٨

پرئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحسيني وعضوية السادة المستشارين :  
د مصطفى كيرة ، محمدى الخولى ، سيد العيسوى ، ابراهيم هاشم .

( ٢٠٨ )

الظعن رقم ٢٣٠ لسنة ٦ ٤ القضائية :

( ١ ) نقض " سبب الطعن " . استئناف .

النعمى بعدم جواز استئناف الحكم الابتدائى لصدوره فى حدود العاصب الاكتهائى للمحكمة .  
عدم جواز إثارة لأول مرة أمام النقض لما يخالطه من واقع .

( ٢ ) استئناف " الطلب الجديد " . حيازة .

رفض طلب المدعين رد حيازة الشقة اليهم . استئناف أحدهم طالبا رد الحيازة اليه وحده .  
لا يعد طالبا جديدا فى الاستئناف .

( ٣ ) دعوى " تقديم مذكرات " .

عدم جواز قبول مذكرات أو أوراق من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها .  
لا يغير من ذلك إذن المحكمة بإيداع المذكرات . إفتاك الرد على ما جاء بها من دفع وأوجه  
دفاع . لا خطأ .

١ - لما كانت الطاعنة لم تتمسك أمام محكمة الاستئناف بعدم جواز استئناف  
الحكم الابتدائى الصادر فى دعوى حيازة الشقة موضوع النزاع ، فإنه لا يجوز  
لها إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالطه من واقع يقتضى  
عرضه على محكمة الموضوع .

٢ - متى كان الثابت من مدونات الحكم - المطعون فيه - أن طلبات  
المدعين ( ومنهم المطعون عليه الأول ) أمام محكمة أول درجة كانت واردة على  
رد حيازتهم جميعا للشقة بأكلها لكل منهم ، فإن طلب المطعون عليه الأول  
رد حيازة الشقة إليه بأكلها فى الاستئناف لا يكون طالبا جديدا إذ سبق طرحه  
على محكمة أول درجة .

٣ — لا يجوز للمحكمة — طبقاً لنص المادة ١٦٨ من قانون المرافعات — أن تقبل أثناء المداولة أوراقاً أو مذكرات من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها وإلا كان العمل باطلاً وهذا — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أصل من أصول المرافعات ، ولا يسوغ الخروج على هذا الأصل أن تكون المحكمة التي أصدرت الحكم قد أذنت للطاعة بإيداع مذكرتها بملف الدعوى دون إعلان الخصم بها ، إذ ليس من شأن هذا أن يغير من قواعد وضعت كغاية لمعادلة التقاضي وعدم تجهيل الخصومة على من كان طرفاً فيها ، ولما كان الثابت أن الطاعة قد قدمت مذكرة إلى محكمة الاستئناف بعد حجز الدعوى للحكم دون إعلان المطعون عليه بها أو إطلاعه عليها ، فإنه لا يجب الحكم للمطعون فيه عدم الرد على ما تضمنته تلك المذكرة من دفع أو أوجه دفاع .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن المطعون عليه الأول وأخوته الثلاثة أقاموا الدعوى رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٣ مملوكة جزئياً مصر الجديدة ضد المطعون عليه الثاني وطلبوا فيها الحكم برد حيازتهم للشقة الميمنة بصحيفة الدعوى ، وقالوا بياناً لها إن المطعون عليه المذكور باع لهم منقولات تلك الشقة لقاء مبلغ ٩٠٠ جنيه بعقد مسجل بتاريخ ١٩٧٠/١/١٢ ، وقد وضعوا اليد عليها وأقاموا بها ، إلا أنه انتهز فرصة غيابهم وتمكن من الاستيلاء عليها بطريق الغش . وقد خلصت الطاعة في الدعوى طالبة الحكم برفضها ومنع تعرض المدعين لها في حيازتها ، استناداً إلى أن زوجها المطعون عليه الثاني باع لها منقولات الشقة بعقد مؤرخ ١٩٧١/١/٢١ وأقامت فيها ، وبتاريخ ١٩٧٣/١/١ قضت المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة شمال القاهرة الابتدائية ، وقيدت برقم ٢٦١ لسنة ١٩٧٣



ملنى كل شمال القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٩ قضت المحكمة بقبول تدخل الطاعة وباحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى الوقائع الميئة بالمنطوق ، وبعد سماع الشهود حكمت بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣١ برفض دعوى المدعين وبعدم تعرضهم للطاعة في حيازتها لشقة النزاع . استأنف المطعون عليه الأول وحده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٨٦ لسنة ٩١ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٤ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرد حيازة المطعون عليه الأول للشقة وبرفض دعوى الطاعة ، طعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنبى الطاعة بالنسبين الأول والرابع منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك نقول أن المطعون عليه الأول وأخواته الثلاثة طلبوا في دعواهم أمام محكمة أول درجة رد حيازتهم للشقة موضوع النزاع واستندوا في طلبهم إلى عقد بيع صادر لهم من المطعون عليه الثاني بيعه لهم منقولات الشقة بمبلغ ٩٠٠ جنيه فيكون نصيب كل منهم في هذا العقد ٢٢٥ جنيه ، وقد قضت المحكمة الابتدائية برفض دعوى المدعين وبمنع تعرضهم للطاعة في حيازة الشقة ، فاستأنف المطعون عليه الأول حكم محكمة أول درجة وطلب الحكم له برد حيازته للشقة ولم يتعرض في طلباته في صحيفة الاستئناف لما قضى به ابتدائيا للطاعة ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا وبإلغاء الحكم المستأنف وبرد حيازة المطعون عليه الأول للشقة وبرفض دعوى الطاعة فإنه يكون قد خالف القانون من ثلاثة وجوه ( أولها ) أن قيمة ما يخص المطعون عليه الأول في المنقولات موضوع النزاع هو ٢٢٥ جنيه فيكون الحكم الابتدائي صادرا في حدود النصاب النهائي للمحكمة الابتدائية ومن ثم يكون الاستئناف غسير جائز . ( وثانيها ) إن الدعوى رفضت أمام المحكمة الابتدائية من المطعون عليه الأول وثلاثة آخرين برد حيازة الشقة لهم جميعا وإذا قضى الحكم برد حيازتها للمطعون عليه الأول وحده فإنه يكون قد فصل في طلب جديد لم يسبق عرضه على محكمة أول درجة ( وثالثها ) أن الحكم قضى برفض دعوى الطاعة مع أن المطعون عليه الأول — المستأنف لم يطلب ذلك في صحيفة استئنافه .

وحيث إن النعى في الوجه الأول غير مقبول ذلك أن دعاوى الحيازة وفقا لنص المادة ٣٧/٤ من قانون المرافعات تقدر قيمتها بقيمة الحق الذي ترد عليه الحيازة ، ولما كانت الطاعنة لم تتمسك أمام محكمة الاستئناف بعدم جواز استئناف الحكم الابتدائي الصادر في دعوى حيازة الشقة موضوع النزاع ، فإنه لا يجوز لها إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع يقتض عرضة على محكمة الموضوع . والنعى في الوجه الثاني مردود ذلك أن الثابت من مدونات الحكم فيه أن طلبات المدعين ( ومنهم المطعون عليه الأول ) أمام محكمة أول درجة كانت واردة على رد حيازتهم جميعا للشقة بأكملها لكل منهم ، ومن ثم فإن طاب المطعون عليه الأول رد حيازة الشقة إليه بأكملها في الاستئناف لا يكون طلبا جديدا إذ سبق طرحه على محكمة أول درجة ، والنعى بالوجه الثالث غير صحيح إذ للثابت من الحكم المطعون فيه ومن صورة صحيفة الاستئناف المقدمة من المطعون عليه الأول أن الاستئناف أنصب على قضاء الحكم المستأنف في جميع أجزائه سواء ما قضى به في الدعوى المرفوعة من المطعون عليه أو ما قضى به في باقى دعوى الطاعنة .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه جى على إجراءات باطله وأخل بحق الطاعنة في الدفاع ، وفي بيان ذلك نقول أنه بعد أن نظرت محكمة الاستئناف الدعوى وتزافع فيها بالخصوم حجرتها للحكم فيها وصرحت بتقديم مذكرات بالإيداع ، وقدمت الطاعنة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الاستئناف شكلا كما ضمنها دفاعها في الموضوع ، إلا أن المحكمة لم تطلع على تلك المذكرة أو ترد على ماورد فيها ، ومن ناحية أخرى فقد قام المطعون عليه الأول وباقى المدعين بعد صدور الحكم الابتدائي بسحب مستنداتهم التى سبق أن أودعوها ملف الدعوى الابتدائية بغير إذن من رئيس المحكمة ودون إيداع صورها مما يخالف نص المادة ٢٥ من قانون الإثبات وكان من بين هذه المستندات صور تحقيقات وشكاوى اعتمد عليها حكم محكمة أول درجة في قضائه ، ولم تتعرض لها محكمة الدرجة الثانية نتيجة لسحب تلك المستندات .

وحيث إن هذا النعى في شقه الأول مردود ذلك أنه لا يجوز طبقا لنص المادة ١٦٨ من قانون المرافعات للمحكمة أثناء المداولة أن تقبل أوراقا أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الاخر عليها وإلا كان العمل



باطلا ، ، هذا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أصل من أصول المرافعة ، ولا يسوغ الخروج على هذا الأصل أن تكون المحكمة التي أصدرت الحكم قد أذنت للطاعنة بإيداع مذكرتها بملف الدعوى دون إعلان الخصم بها ، إذ ليس من شأن هذا أن يغير من قواعد وضعت كغاية لعدالة التقاضي ، وعدم تجهيل الخصومة على من كان طرفا فيها ، ولما كان الثابت أن الطاعنة قدمت مذكرة إلى محكمة الاستئناف بعد حيز الدعوى للحكم دون إعلان المطعون عليه بها أو إطلاعه عليها ، فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه عدم الرد على ما تضمنته تلك المذكرة من دفع أو أوجه دفاع ، والنعي في الشق الثاني غير مقبول إذ لم تقدم الطاعنة ما يدل على تمسكها به أمام محكمة الاستئناف .

وحيث إن حاصل السبب الثالث مخالفة الثابت بالأوراق ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه دون حيازة المطعون عليه للشقة محل النزاع على ما استخلصة من مستندات المطعون عليه الأول ومن أقوال شاهديه في حين أن الثابت من صورة الشكوى رقم ٦١٩ سنة ١٩٧١ إداري ديرب نجم أن المطعون عليه المذكور كان يحوز شقة بصفته نائبا عن باقي المدعين في الدعوى الابتدائية وإذا قضى برفض الدعوى بالنسبة للاء المدعين ولم يتأنف حكم محكمة أول درجة سوى المطعون عليه الأول وبعد أن أصبح الحكم الصادر من محكمة أول درجة نهائيا بالنسبة لباقي المدعين فإنه لا يجوز له طلب استرداد الحيازة لزوال صفته .

وحيث إن هذا النعي سرود ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن استعرض مستندات الخصوم ونقش شهادة الشهود ، استخلص من مستندات المطعون عليه الأول وأقواله هدية استخلاصا سائقا له أصله الثابت بالأوراق أن المطعون عليه الأول قد أقام أشقة موضوع النزاع منذ شرائه متقولاتها وظل واضعا يده عليها حتى انتهز زوج الطاعنة فرصة سفر المطعون عليه الأول وسلب حيازة الشقة ، ولما كانت محكمة الموضوع تستقل وحدها بتصوير وقائع النزاع دون معقب عليها ما دام تصويرها يستند إلى ما هو ثابت بأوراق الدعوى فإن النعي على الحكم بهذا السبب لا يعدو أن يكون مجرد جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو مالا رقابة لمحكمة النقض على الموضوع فيه .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المرجوشي وعضوية :  
المستشارين : شرف الدين بحري ، أحمد شيهي الحمدة ، ألكي بظفر حبان ، أحمد ثرار  
الخالجي .

( ٢٠٩ )

الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٢٤ القضائية :

( ١ ) نقض " صحيفة الطعن " . محاماه .

التوقيع على أصل صحيفة الطعن بالنقض من محام متيسرول أمام محكمة النقض . لا ضرر  
لاشغال الصورة المعلقة من الصحيفة على اسم المحامي الموقع على الأصل .

( ٢ ) عمل . تأمينات إجتماعية .

المطالبة بمكافأة نهاية الخدمة . التزام هيئة التأمينات الاجتماعية دون رب العمل بإنهاء  
أو التوقيع . عدم أداء رب العمل لقيمة الإضافة المتوقعة عليها في مسابقة ٩٩ من القانون  
رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ إلى هيئة التأمينات . أثره . جواز مطالبة العامل لرب العمل  
بأدائها إليه .

( ٣ ) حكم " حجية الحكم " . قوة الأمر المقضي . دعوى .

المنع من إعادة النزاع في المسألة المقضية . معاً . أثره . أن تكون المسألة رابطة في الدعوى  
وتناقش فيها ذات الخصوم في الدعوى الأولى .

١ - متى كانت صحيفة الطعن المقدمة لطلب الكتاب قد وقعها محام مقبول  
أمام محكمة النقض فإنه لا يؤثر في صحة الطعن عدم اشتغال الصور ، فذلك على اسم  
المحامي الموقع على أصل الصحيفة .

٢ - يتعين على محكمة الاستئناف أن تعرض للفصل فيما إذا كان المبلغ المطالب به  
محسوباً على أساس ثلاثة هوز ونصف من كل سنة من منى خدمة الطاعن -  
العامل مع زوازي قيمة الاشتراك عن الدعايات والتعويضات محسوبة على أساس

المادة ٧٣ من قانون العمل وأحكام الفقرة الثانية من المادة الثانية من مواد إصدار القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ فيعتبر ما يطالب به الطاعن مكافأة نهاية الخدمة فلا يجوز أن توجه إلا إلى هيئة التأمينات الاجتماعية باعتبار أنه قد حل محلها نظام المعاش أو التعويض حسب الأحوال ، أم أنها تزيد على ذلك فيعتبر من قبيل الميزة الإضافية التي نصت الفقرة الثانية من المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على إلزام أصحاب الأعمال بتأديتها إلى هيئة التأمينات الاجتماعية على أن تصرفها للؤمن عليه أو المستحقين عنه عند استحقاق صرف المعاش أو التعويض رغم أن هذه الفقرة تجوهرية وعامة ومؤثرة على الفصل في الدعوى ، تلك أنها لو انتهت إلى أن هناك ثمة مبالغ من تلك المطالب بها تعتبر من قبيل الميزة الإضافية ، وكان الحاصل في الدعوى أن هذه المبالغ هي محل نزاع من المطعون ضدها الأولى ولم تدع الوفاء بها إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لحساب الطاعن فإن دعوى هذا الأخيرة قبلها بالمطالبة بها لا تكون مخالفة لنصوص القانون ، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لبحث ذلك ولم يقل كلمته فيه واعتبر أن المبالغ المطالب به محسوبا على أساس مرتب ثلاثة شهور ونصف عن كل سنة من سنى الخدمة هو على إطلاقه مكافأة نهاية خدمة لا توجه المطالبة به إلى الهيئة التأمينات الاجتماعية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في النسب ، ولا يخير من ذلك أن الطاعن قد وصف ما طالب به في هذا الشأن بأنه مكافأة نهاية الخدمة إذ من المقرر أن محكمة الموضوع ملزمة بإعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح دون أن تقيد في ذلك بتكييف الخصوم لها .

٣ - من المقرر أن القضاء النهائي لا يكتسب قوة الأمر المقضى فيه إلا فيما تثار بين الخصوم من نزاع وفصلت فيه المحكمة بصفة صريحة أو ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب المرتبطة به ، فالمنع من إعادة النزاع في المسألة المقضى فيها شرطا أن تكون المسألة واحدة في الدعويين تناقش فيها الطرفان في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول وتكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه بعد في الدعوى الثانية أى من الطرفين قبل الآخر .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون ضدها الأولى — شركة الشرق للتأمين — الدعوى رقم ٥٥٦٤ لسنة ١٩٦٩ مدنى كلى القاهرة وطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ١٢٨٦٠ جنيهاً و٦٥٠ ملياً والفوائد القانونية — وقال بياناً لها أنه التحق بالعمل لدى شركة ... للتأمين فى ١٠/١٠/١٩٣٥ وتدرج فى وظائفها حتى شغل وظيفة مساعد مدير عام بها لقاء أجر سنوى قدره ٢٢١٨ جنيهاً عدا بدل التمثيل، وبتاريخ ٢٦/٤/١٩٦٢ تقرر نقله إلى الشركة ... للتأمين فى وظيفة مدير عام وعضو مجلس إدارتها ثم اندمجت هذه الشركة فى الشركة المطعون ضدها الأولى وتبعاً لذلك تحول إلى العمل فى الشركة الأخيرة شاغلاً وظيفة مدير عام تزولاً على استمرار عقد عمله واتصال مدة خدمته حتى تقرر إحالته إلى التقاعد لبلوغه سن الستين اعتباراً من شهر مايو سنة ١٩٦٩ ، وإذ كانت القادمة أن يصطحب العامل عند نقله من شركة إلى أخرى كافة المزايا التى كانت له بالشركة التى نقل منها سواء أكانت هذه المزايا مقررة بعقد عمله الفردى أم بعقد عمل مشترك أم بلوائح وأنظمة العمل بتلك الشركة ، وكان يستحق بموجب نظام موظفى وعمال شركة ... للتأمين مكافأة نهاية الخدمة بواقع أجر ثلاثة شهور ونصف عن كل سنة من سنوات الخدمة وعلى أساس الأجر الأخير عند انقضاء عقد عمله وقد بلغت مدة خدمته  $33\frac{7}{11}$  سنة وكان أجره فى ذلك الوقت ١٨٤ جنيهاً و٨٣٣ ملياً شهرياً فتكون جملة المكافأة المستحقة له عن مدة الخدمة على هذا الأساس ٢١٧٢٥ جنيهاً و٥٦٢١ ملياً يخصم منها ما صرفته له شركة ... للتأمين وقدره ١٠٨٢٠ جنيهاً و٧٧١ ملياً وكذلك ما صرفته له المطعون ضدها الأولى وقدره ٢٦١٢ جنيهاً و٦٠٣ مليات وكذلك ما صرفته له المطعون ضدها الأولى وقدره ٢٦١٢ جنيهاً و٣٠٦ مليم فيكون الباقى المستحق له من المكافأة مبلغ ٨٢٩٢ جنيهاً و٤٨٥ ملياً يضاف إليها مبلغ ٥٥٦٨ جنيهاً و١٦٥ ملياً قيمة مبالغ التأمين الناتجة عن بوالص التأمين الجماعى فيكون جملة ما يستحقه مبلغ ١٢٨٦٠ جنيهاً و٦٥٠ ملياً وهو ما أقام به دعواه، وبتاريخ ١٦/٣/١٩٧٠ أدخلت



المطعون ضدها الأولى المطعون ضدها الثانية — شركة .. للتأمين — ليحكم بالزامها بما عساه أن يحكم به عليها — وبتاريخ ١٩٧١/٥/١٨ قضت المحكمة بنقض الدعوى — استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٣١٦٣ لسنة ٨٨ قضائية ، وبتاريخ ١٩٧٢/٤/٥ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، ودفعت المطعون ضدها الثانية ببطلان الطعن نخلو الصورة المعلقة إليها من اسم المحامي الذي أودع الصحيفة ، وبعدم قبول الطعن بالنسبة لها لأنها لم تكن خصما في الدعوى الأصلية ولم يوجه إليها الطاعن طلبا ما ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها رفض الدفعين ونقض الحكم ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره أخيراً جلسة ١٩٧٨/٣/٤ ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الدفع ببطلان الطعن مردود بأنه لما كان الثابت أن صحيفة الطعن المقدمة لقلم الكتاب قد وقعها محام مقبول أمام محكمة النقض فإنه لا يؤثر في صحة الطعن عدم اشتغال الصورة المعلقة على اسم المحامي الموقع على أصل الصحيفة ، ذلك أن هذا البيان ليس من البيانات التي أوجب القانون اشتغال ورقة الإعلان عليها ، كما أن الدفع بعدم قبول الطعن مردود أيضا بأنه لما كانت الخصومة في الطعن تقوم — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بين من كانوا خصوما في النزاع الذي فصل فيه وكانت المطعون ضدها الثانية قد اختصمت في دعوى الضمان فإن الطعن ضدها بالنقض يكون مقبولا .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسببين الأول والثاني من الطعن مخالفة القانون والقصور ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقيم في خصوص الشق الأول من طلباته المسمى بمكافأة نهاية الخدمة على سند من المادة ٨٩ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٤ مقرر أن المشرع استبدل بتلك المكافأة نظاما للعاشات تسأل عنه الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مباشرة ، وبذلك يكون الحكم قد أخطأ في فهم واقع طلبات الطاعن في الدعوى وتكييفها وظن أنها من شعبتين أولهما طلب مكافأة نهاية الخدمة وثانيهما طلب الزيادة في مزايا النظام

الخاص على حدود المكافأة القانونية ودفع للشق الأول بأن المطالبة بتلك المكافأة لم تعد جائزة بعد صدور القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والذي استبدل بها نظاما لمعاش الشيخوخة والعجز والوفاء ثم انتقل إلى الشق الثاني والخاص بقيمة تصفية بوالص التأمين الجماعية والذي فهم أنه وحده — دون الشق الأول يمثل الزيادة في مزايا النظام الخاص عن قيمة مكافأة نهاية الخدمة مقررا بالنسبة له أنه لا شأن للمطعون ضدها الأولى به وإنما يتعين أن توجه المطالبة به إلى المطعون ضدها الثانية في حين أنه لم يطالب وكما تفصح عنه أوراق الدعوى بمكافأة نهاية الخدمة وإنما طالب بالمزايا الزائدة على تلك المكافأة بدليل إن سند فيها هو نص المادة ٧٠ من لائحة نظام موظفي وعمال شركة مصر للتأمين، وأضاف إلى ذلك أن الحكم المطعون فيه وقع في تناقض مبطل ذلك أنه طالما إن الدعوى بشقيها هي مطالبة بكل ما يوصف بأنه زيادة في مزايا النظام الخاص وهي زيادة تشمل في شقين الأول منه الثلاثة أشهر ونصف سنويا والثاني قيمة تصفية بوالص التأمين فإن المطالبة بالزيادة بشقيها إما أن تكون جائزة كلها أو لا تكون وقصد بحري الحكم المطعون فيه في قضائه برفض طلب الطاعن قيمة تصفية بوالص التأمين الجماعية على أنه لا شأن للمطعون ضدها الأولى به وأنه وشأنه في الرجوع بها على شركة مصر للتأمين المطعون ضدها الثانية أخذاً في ذلك بالنظر الذي قام عليه الحكم الابتدائي من أنه عين بالشركة ... .. تعييناً جديداً مبتدأ اعتباراً من ١٩٦٢/٤/٢٦ أى أن له مسدتي خدمة متميزتين الأولى بشركة ... .. للتأمين والثانية بشركة ... .. للتأمين وهو من الحكم — فضلاً عن مخالفة الصريحة لدلالة القرينة القانونية المستمدة من الحكم النهائي الصادر في الدعوى رقم ٦٥٥٩ لسنة ١٩٦٨ عمال جزئي القادرة والذي قطع بين الخصوم أنفسهم في مسألة كلية شاملة هي أن الطاعن لم يعين بالشركة ... .. في سنة ١٩٦٢ تعييناً مبتدأ وإنما نقل إليها من شركة مصر للتأمين — فقد خالف القانون إذ أن مقتضى نقله من العمل لدى المطعون ضدها الثانية إلى العمل لدى المطعون ضدها الأولى، والنقل هنا حكم لا نجي معناه إن خدمته لم يرد عليها سبب من أسباب الانقضاء، أن تكون هذه الأخيرة مستخلقة على الحقوق الأساسية التي استندما من عقده الأول وذلك بالتطبيق للسادة الأولى من اللائحة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ والأحكام الأساسية في عقد العمل .



وحيث إن هذا النقيض في محله ، ذلك أنه لما كان البين من صحيفة اقتراح الدعوى الابتدائية ومن مذكرة الطاعن المقدمة فيها بجلسته ١٩٧٠/٤/٢١ ومما ورد بصحيفة الاستئناف أن الطاعن قد أدام الدعوى بالمطالبة بما أسماه بمكافأة نهاية الخدمة محسوبة على أساس مرتب ثلاثة شهور ونصف الشهر عن كل سنة من سنوات الخدمة فضلا عن قيمة تصفية وتائق التأمين الجماعي بالاستناد إلى نص المادتين ٧٠ ، ٧١ من لائحة نظام موظفي وعمال شركة ... للتأمين فيما تنصان عاياه من إعطاء الموظف عند بلوغه سن الستين المكافأة القانونية مضافا إليها منحة من الشركة يعادل مجموعها مرتب ثلاثة شهور ونصف عن كل سنة من سني الخدمة على أساس المرتب الأصلي الأخير ، فالموظف الذي يبلغ سن الستين في خدمة الشركة يستحق مكافأته القانونية مضافا إليها منحة من الشركة غير معينة ولا محددة المقدار ما ولكنها تحدد ويتعين مقدارها عند بلوغه سن الستين ، وبما يعمل مجموعها معا — المكافأة والمنحة — إلى ما يوازي مرتب ثلاثة شهور ونصف عن كل سنة من سني الخدمة ، يؤيد ذلك عبارة يعادل مجموعها الواردة في الفقرة الأولى من المادة ٧١ وهي تشير إلى مجموع المكافأة والمنحة لا المنحة وحدها ، فطبقا لنص المادتين ... الفتي الذكر يستحق الموظف الذي يبلغ سن الستين بخدمة شركة ... لتأمين في ذمتها مرتب ثلاثة شهور ونصف عن كل سنة من سني الخدمة مقابل مكافأته القانونية والمنحة كما أنه وقد خلت الفقرة الأولى من المادة ٧١ من لائحة الشركة من النص على أن ما تساهم به الشركة في أقساط التأمين بالنسبة للموظفين الذين يبلغون سن الستين قد قصد به أن يكون مقابلا لالتزامها القانوني بمكافأة نهاية الخدمة وأنه يدخل في حسابها ويقتطع منها ، بينما نصت الفقرة الثانية على أنه في حالة الاستقالة تشمل المكافأة بوليصة تأمين الموظف سواء بالنسبة للخدمة التي تقدمها الشركة أو الخدمة التي تستقطع من مربيته ، فإنه يبين من المقارنة بينهما أن ما تساهم به الشركة من أقساط التأمين بالنسبة للموظف الذي تفصله من خدمتها يعتبر ميزة له يتمتع بها إلى جانب ما يتمتع به من مميزات أخرى ومن ثم فليس لا تدخل في حساب المكافأة ولا تقطع منها ، ولا وجه في هذا الخصوص لقياس الحالة "بلوغ السن" على حالة "الاستقالة" ومعه حكم الفقرة الثانية من المادة ٧١ من التفسير الأولى لاختلاف العلة واختلاف الوضع والأثر القانوني لكل منهما ، ومن ثم يكون قول الطاعن بأن



المكافأة القانونية غير المنحة التي يطالب بها والبالغ قدرها ثلاثة شهور ونصف سنويا قول لا مند له لما يبين مما تقدم من أن أجر الثلاثة شهور والنصف عن كل سنة من سنى الخدمة يمثل مقابل المكافأة القانونية والمنحة معا ، وإذ كان ما تقدم إلا إن المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد جرى نصها على أن " المعاشات والتعويضات المقررة وفقا لأحكام هذا الباب لا تقابل من التزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة إلا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل وأحكام الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ ويلتزم أصحاب الأعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يولييه لسنة ١٩٦١ بأنظمة معاشات أو مكافآت أو ادخار أفضل بقيمة الزيادة بين ما كانوا يحملونه في تلك الانظمة ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على الأساس المشار إليه في الفقرة السابقة وتحسب هذه الزيادة عن كامل مدة خدمة العامل سواء في ذلك مدة الخدمة السابقة أو اللاحقة للاشتراك في الهيئة وتؤدي عند انتهاء خدمة كل عامل إلى الهيئة كاملة دون إجراء أى تخفيض وتصرف للؤمن عليه أو المستحقين عنه المشار إليهم في المادة ٨٢ من قانون العمل هذه المبالغ نقدا عند استحقاق صرف المعاش أو التعويض مضافا إليها فائدة مركبة بمعدل ٣ ٪ من تاريخ إيداعها في الهيئة حتى تاريخ استحقاق الصرف ... " ولما كانت المادة ٧٣ من قانون العمل تنص على أنه " إذا انتهت مدة عقد العمل المحدد المدة أو كان الإلغاء صادرا من جانب صاحب العمل في العقود غير المحددة المدة وجب عليه أن يؤدي إلى العامل مكافأة عن مدة خدمته تحسب على أساس أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات التالية ، وذلك مع عدم الإخلال بالحقوق التي اكتسبها العامل بمقتضى القوانين الملغاة ويستحق العامل مكافأة عن كسور السنة بنسبة ما قضاء منها في العمل ، ويتخذ الأجر الأخير أساسا لحساب المكافأة وكانت الفقرة الثانية من المادة الثانية من مواد إصدار القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن " لا يسرى حكم المادة ٧٣ من القانون الموافق فيما يتعلق بمكافأة مدة الخدمة السابقة على العمل به إلا في حدود ما كان منصوبا عليه في القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٤٦ وعلى أساس الأجر وقت انقضاء العقد " ومن ثم فإنه كان يتعين على محكمة الاستئناف أن تعرض للفصل

فما إذا كان المبلغ المطالب به محسوبا على أساس ثلاثة شهور ونصف عن كل سنة من سنى خدمة الطاعن يوازى قيمة الاشتراك عن المعاشات والتعويضات محسوبة على المادة ٧٣ من قانون العمل وأحكام الفقرة الثانية من المادة الثانية من مواد إصدار القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فيعتبر ما يطلب به الطاعن مكافأة نهاية الخدمة فلا يجوز أن توجه إلا إلى هيئة التأمينات الاجتماعية باعتبار أنه قد حل محلها نظام المعاش أو التعويض حسب الأحوال ، أم أنها تزيد على ذلك فيعتبر من قبيل الميزة الإضافية التي نصت الفقرة الثانية من المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على إلزام أصحاب الأعمال بتأديتها إلى هيئة التأمينات الاجتماعية أن تصرفها للمؤمن عليه أو المستحقين عنه عند استحقاق صرف المعاش أو التعويض رغم أن هذه التفرقة جوهرية وهامة ومؤثرة على الفصل في الدعوى ، ذلك أنها لو انتهت إلى أن هناك ثمة مبالغ من تلك المطالب بها تعتبر من قبيل الميزة الإضافية ، وكان الحاصل في الدعوى المطروحة أن هذه المبالغ هي محل نزاع من المطعون ضدها الأولى ولم تدع الوفاء بها إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لحساب الطاعن فإن دعوى هذا الأخير قبلها بالمطالبة بها لا تكون مخالفة لنصوص القانون — ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لمبحث ذلك ولم يقل كلمته فيه واعتبر أن المبلغ المطالب به محسوبا على أساس مرتب ثلاثة شهور ونصف عن كل سنة من سنى الخدمة هو على إطلاقه مكافأة نهاية خدمة لا توجه المطالبة بها إلا لهيئة التأمينات الاجتماعية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسييب ولا يغير من ذلك أن الطاعن قد وصف ما طالب به في هذا الشأن بأنه مكافأة نهاية خدمة إذ من المقرر أن محكمة الموضوع ملزمة بإعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح دون أن تتقيد في ذلك بتكييف الخصوم لها — لما كان ذلك وكان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من رفض طلب الطاعن إلزام المطعون ضدها الأولى بقيمة تصفية بوالص التأمين الجماعية وتقريره أنه لا شأن لها به وأن للطاعن أن يرجع بمبلغها على شركة مصر للتأمين ، المطعون ضدها الثانية ، التي لم توجه إليها هذا الطلب — يقوم على أساس من اعتبار الحكم مدة خدمة الطاعن في كل من الشركتين منقطعة الصلة بالأخرى رغم ما في ذلك من مخالفة لحجية الحكم النهائي الصادر في الدعوى رقم ٦٥٥٩ لسنة ١٩٦٨ عمال جزئى القاهرة من اعتبار مدة خدمة الطاعن في الشركتين متصلة ولما كان من المقرر أن



القضاء التام لا يكتسب قوة الأمر المقضى فيه إلا فيما تاريخ الخصوم من نزاع  
رفصلت فيه المحكمة بصفة مربية أو ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب  
المرتبطة به ، فالمانع من إعادة النزاع في المسألة المقضى فيها ، شرطه أن تكون  
المسألة واحدة في الدعوى تناقش فيها الطرفان في الدعوى الأولى واستقرت  
حقيقتها بينهما بالحكم الأول وتكون هي بناتها الأساس فيما يديه بعد ، في الدعوى  
الثانية أى من الطرفين قبل الآخر وكان يبين من الرجوع إلى الصورة العرفية للحكم  
الصادر في الدعوى رقم ٦٥٥٩ لسنة ١٩٦٨ مما لجزئ القاهرة التي لم تعادل المطعون  
ضدها الأولى في مطابقتها للأصل . أن الطامن كان قد أقام تلك الدعوى ضد  
الشركة المطعون ضدها بطلب الحكم له بأحقته في القضاء مربية بواقع ٢٢١٨ جنيا  
سنويا بخلاف البدلات مع ما يترتب على ذلك من فروق وآثار تأسيسا على أنه كان  
يعمل بشركة مصر للتأمين - المطعون ضدها الثانية ثم نقل إلى شركة الشرق  
للتأمين - المطعون ضدها الأولى - ولم يبين تعيينا مبتدأ بها وأن ذلك ليس  
من شأنه الانتقاص من حقوقه التي اكتسبها في الشركة المنقول منها وكانت  
هذه هي المسألة التي تناقش فيها الطرفان ، وقضى فيها الحكم بأحقية الطامن  
في القضاء مربية من المطعون ضدها الأولى بواقع ٢٢١٨ جنيا سنويا  
بخلاف البدلات وذلك على أساس ما أورده في أسبابه من أن الصحاح الطامن  
بالشركة المطعون ضدها الأولى لم يكن تعيينا جديدا ، وإنما كان نقلا من  
شركة إلى أخرى ، وإن عقد عمله لدى شركة مصر للتأمين منذ سنة ١٩٣٥  
لم يرد طيبه أى سبب من أسباب الاتهام وإنه ليس من ذلك أن يؤدي إلى  
الانتقاص من حقوقه التي اكتسبها في الشركة المنقول منها ، أما مسألة أن يوالص  
التأمين الجماعية المعقودة بين الطامن والشركة المنقول منها تعتبر من ضمن هذه  
الحقوق التي لا يجوز الانتقاص منها وهل تعتبر سارية في حق الشركة المطعون  
ضدها الأولى المنقول إليها أم لا ، أو من الذي يتعين التوجه إليه بشأن المطالبة  
بالحقوق المتولدة من هذه الوالص فهو أمر لم يثر فيه جدل بين طرفي الدعوى  
الأولى ولم يقل الحكم الصادر فيها قوله ولم تستقر حقيقتها بينهما بذلك الحكم ومن  
ثم لا تكون له ثمة حجة في هذا الشأن - لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون  
فيه لم يتعرض بالبحث لموضوع يوالص التأمين الجماعية المطالب بقيمة تصفيتها



باعتبارها مـيزة مالية يطالب بها الطامن على أساس أنها من ضمن حقوقه التي اكتسبها بالشركة المنقول منها ، وما إذا كانت هذه البوالص قد استمر العمل بها بما يسمح باستفادة الطامن من سر ياها أم لا وبدون الرد على دفاع الطامن في هذا الشأن فإنه يكون قد شابه القصور في التسبب فضلا عن خطئه في تطبيق القانون بما يستوجب نـضـه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

---

## جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خليف وعضوية السادة المستشارين :  
ملوح عطيه ، حسن السنياطي ، الدكتور بشري رزق ، محمد حسب الله أعضاء .

( ٢١٠ )

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٢ القضائية :

( ١ ) دعوى . تقادم " التقادم المسقط " . عمل .

المطالبة التضائية للناطعة للتقادم المسقط . ما هيئتها . دعوى العامل بالناء قرار فعله .  
لاتقطع مريان التقادم في المطالبة بمتأخر الأجر والعمولة والمنحة السنوية .

( ٢ ) عمل .

عمولة التوزيع . عدم استحقاق العامل لما إلا إذا تحقق مبيها بقيامه بالتوزيع الفعل .

( ٣ ) عمل . دعوى . تقادم " التقادم المسقط " .

تسليم للعامل بياناً بما يستحقه من عمولة توزيع قبل فحمله من العمل . إقامة دعواه  
طلب العمولة المذكورة بعد انقضاء سنة من وقت انتهاء العقد . أثره . سقوط حقه  
بالتقادم الحولي .

( ٤ ) قوة الأمر المقضي . نيابة عامة . قرار .

قرار الحفظ الصادر من النيابة العامة أيما كان سببه أو مضمونه . لا يكتسب أية حجية أمام  
القضاء المدني .

١ - يشترط في المطالبة القضائية التي تقطع التقادم المسقط أن يتوافر فيها  
معنى الطلب الجازم بالحق الذي يراد اقتضاؤه ولهذا لا نعتسب صحيحية الدعوى  
المرفوعة بحق ما قاطعة له إلا في خصوص هذا الحق وما التحق به من توابعه  
مما يجب بوجوبه أو يسقط بسقوطه فإن تغاير الحقان أو تغاير مصدرهما فالطلب  
الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعاً لمدة التقادم بالنسبة للآخر ، وإذا كانت  
صحيحة الدعوى السابقة لا تحمل معنى الطلب الجازم بمتأخر الأجر والعمولة

والمنحة السنوية التي يطالب بها الطاعن في دعواه الحالية وكانت هذه الحقوق لا تعتبر من توابع طلب إلغاء قرار فصله الذي كان مطلوباً في الدعوى السابقة بالمعنى الصالح لتحديده فإن تلك الدعوى لا يكون من شأنها قطع سريان التقادم بالنسبة إلى هذه الحقوق إذ إنها لا تجب بوجوبه ولا تسقط بسقوطه .

٢ - عمولة التوزيع من ملحقات الأجر غير الدائمة وليست لها صفة الثبات والاستقرار وهي لا تعدو أن تكون مكافأة قصد منها إيجاد حافز في العمل ولا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو التوزيع الفعل ، وإذا كان الثابت في الدعوى أن نظام عمولة التوزيع قد ألغى اعتباراً من ١/٥/١٩٦٥ بموجب قرار وزارة الصناعة الذي مهد بعملية التوزيع إلى جهة أخرى وأضحى الطاعن لا يباشر عملية التوزيع الفعل فإنه لا يستحق أية عمولة ابتداء من هذا التاريخ ، فإن النعي على ما أورده الحكم المطعون فيه بشأن تقادم الحق في المطالبة بها غير منتج .

٣ - إذ كان عقد عمل الطاعن قد انتهى بفصله في ٢٦/١١/١٩٦٦ وكان قد تسلم قبل ذلك بياناً بما يستحقه من عمولة حتى تاريخ إلغائها ولم يرفع دعواه الماثلة إلا في ٣٠/١/١٩٦٨ بعد انقضاء سنة من وقت انتهاء العقد ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى سقوط حقه في المطالبة بتلك العمولة بالتقادم الخولي يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

٤ - قرار الحفظ الصادر من النيابة العامة أياً كان سببه أو مضمونه لا يكتسب أية حججية أمام القضاء المدني ، لأن القرارات الصادرة من سلطة التحقيق لا تفصل في موضوع الدعوى بالبراءة أو الإدانة وإنما تفصل في توافر أو عدم توافر الظروف لإحالتها إلى المحكمة للفصل في موضوعها .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .



وحيث إن الوقائع - في حدود ما يتطلبه الفصل في هذا الدائن وعلى ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في إن الطاعن أقام الدعوى رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٨ عمال كلى القاهرة على المطعون ضدهما بطلب إلزام الأولى بأن تؤدي له مبلغ ١٠٨٠ جنيها قيمة أجره المستحق له عن المدة من ١/١/١٩٦٦ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٦ ومبلغ ٣٠٠٠ جنيها قيمة العمولة المستحقة له على المبيعات في المدة من أول يناير سنة ١٩٦٥ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٦ ومبلغ ٣٦٠٠ جنيها قيمة حصته في صافي الربح عن هذه المدة ومبلغ ٤٨٠ جنيها قيمة المنحة السنوية في خلالها بواقع مرتب شهرين سنويا ومبلغ ١٠٠٠٠ جنيها كتعويض لما لحقه من ضرر لفصله دون مبرر ، وقال بيانا لدعواه أنه اتفق بالعمل كمدير بشركة ... التي أدمجت بالشركة المطعون ضدها الأولى في ١٩٦٦/٥/٩ وقد بلغ أجره الشهري ١٢٠ جنيها بالإضافة إلى عمولة على إجمالي المبيعات ونسبته من صافي الربح ومرتب شهرين كمنحة سنوية ثم حدث خلاف بينه وبين المدير الأجنبي الذي أمر بإلغاء العمولات المستحقة له اعتبارا من ١٩٦٥/٥/١ ونسب إليه اتهامات تولت النيابة العامة تحقيقها وأوقف عن العمل اعتبارا من ١٩٦٥/١٢/١٢ ولما انتهت النيابة العامة إلى حفظ التحقيق إداريا في ٢٢ / ٨ / ١٩٦٦ طلب من الشركة المطعون ضدها الأولى أن تعيده إلى عمله وتصرف له مستحقاته ولكنها فصلته عن العمل في ٢٦ / ١١ / ١٩٦٦ فلجأ إلى محكمة القضاء الإداري بالدعوى رقم ٩٠٣ سنة ٢١ ق طالبا إلغاء قرار فصله واعتباره كأن لم يكن بكافة آثاره مع إلزام المطعون ضدها الأولى بمبلغ ٥٠٠٠ جنيها على صيبل التعويض . وفي ١٠ / ١ / ١٩٦٨ قضت تلك المحكمة بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى فأقام دعواه الحالية بطلباته سالفه البيان ، وقد دفعت المطعون ضدها الأولى بسقوط حقه في إقامة هذه الدعوى بالتقادم الحولي عملا بمحكم المادة ٦٩٨ من القانون المدني . وبتاريخ ٣٠ / ١٢ / ١٩٦٩ قضت المحكمة بسقوط حق الطاعن في إقامة الدعوى بالنسبة لطلبات المرتب المتأخر والعمولة والمنحة السنوية والتعويض . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٤٣٣ سنة ٨٧ ق . وبتاريخ ٢٣ / ٤ / ١٩٧٢ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من سقوط حق الطاعن في إقامة الدعوى بالتقادم بالنسبة لطلب التعويض وتأيبه فيما عدا ذلك وفي موضوع

التعويض برفضه . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبنت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت نظره بجلسته ١٩٧٨/٣/١١ وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطاعن يتبنى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت في الأوراق ، وفي بيان ذلك يقول أنه طلب في دعواه رقم ١٠٣ سنة ٢١ ق أ م محكمة القضاء الإداري إلغاء قرار فصله واعتباره كأن لم يكن بكافة آثاره وأن مؤدى طلبه هذا إعادته إلى عمله مع ما يستتبع ذلك من آثار من بينها أحقيته في صرف مستحقاته المتأخرة من مرتب ومنحة وعمولة وبذلك تكون دعواه هذه قد تضمنت مطالبته قضائية جازمة بجميع حقوقه المراد اقتضاؤها من المطعون ضدها الأولى وهو ما ينقطع به التقادم بالنسبة لتلك الحقوق ، إلا أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر و انتهى إلى أن الدعوى رقم ١٠٣ سنة ٢١ ق سالفه الذكر لم تتضمن مطالبته بمناخر أجر أو عمولة أو منحة ومن ثم فإنها لا تقطع التقادم العاري بالنسبة لهذه الحقوق . وهذا ما يشوبه بمخالفة الثابت في الأوراق والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه يشترط في المطالبة القضائية التي تقطع التقادم المسقط أن هذا يتوافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق الذي يراد اقتضاؤه ولهذا لا تعتبر صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما قاطعة له إلا في خصوص هذا الحق وما التحقق به من توابعه بما يجب بوجوبه أو يسقط بسقوطه فإن تغاير الحقان أو تغاير مصدرهما فالطلب الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعا لمدة التقادم بالنسبة للحق الآخر . ولما كانت صحيفة الدعوى السابقة رقم ١٠٣ سنة ٢١ ق لا تحمل معنى الطلب الجازم بمناخر الأجر والعمولة والمنحة السنوية التي يطالب بها الطاعن في دعواه الحالية وكانت هذه الحقوق لا تعتبر من توابع طلب إلغاء قرار فصله الذي كان مطلوبا في الدعوى السابقة بالمعنى السالف تحديده فإن تلك الدعوى لا يكون من شأنها قطع سريان التقادم بالنسبة إلى هذه الحقوق إذ أنها لا تجب بوجوبه ولا تسقط بسقوطه — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه يكون صحيحا ويكون سبب النعي في غير محله .



وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخافة للقانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم قضى بسقوط الدعوى بالتقادم بالنسبة لطلب العمولة تأسيسا على أن مريان هذا التقادم يبدأ من تاريخ صدور قرار وزارة الصناعة بإلغاء نظام العمولة ، وهذا الذي جرى به قضاء الحكم المطعون فيه يخالف حكم المادة ١/٦٩٨ من القانون المدني التي تنص على أن مدة تقادم دعوى المطالبة بالعمالة لا تبدأ إلا من الوقت الذي يسلم فيه رب العمل إلى العامل بيانا بما يستحقه بحسب آخر جرد . وإذا خالف الحكم المطعون فيه حكم هذه المادة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت عمولة التوزيع من ملحقات الأجر غير الدائمة وليست لها صفة الثبات والاستقرار وهي لا تعدو أن تكون مكافأة قصد منها إيجاد حافز في العمل ولا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو التوزيع الفعلي ، وكان الثابت في الدعوى أن نظام عمولة التوزيع قد ألغى اعتبارا من ١٩٦٥/٥/١ بموجب قرار وزارة الصناعة الذي عهد بعملية التوزيع إلى جهة أخرى وأضحى الطاعن لا يباشر عمالية التوزيع الفعلي فإنه لا يستحق أية عمولة ابتداء من هذا التاريخ وبالتالي يكون النعى على ما أورده الحكم المطعون فيه بشأن تقادم الحق في المطالبة بها غير منتج . أما بالنسبة للعمولة التي يستحقها الطاعن عن المدة السابقة على صدور القرار بإلغائها اعتبارا من ١٩٦٥/٥/١ فإن الثابت من المستندين رقمي ٦٥ ، ٦٦ من الحافظة المقدمة منه أمام المحكمة الاستئنافية أنه تسلم من الشركة في ١٩٦٥/٩/١٤ بيانا بالعمولة المستحقة له خلال الشهور من أول يناير إلى آخر أبريل سنة ١٩٦٥ ومقدارها ٣٣٢ جنيها و ٢١٠ مليا وبفروق ضريبة كسب العمل والدفاع المترتبة عليها وأنه قام بسداد هذه الفروق فعلا ، لما كان ذلك وكان عقد عمل الطاعن قد انتهى بفصله في ١٩٦٦/١١/١٦ وكان قد تسلم قبل ذلك بيانا بما يستحقه من عمولة حتى تاريخ الغائها ولم يرفع دعواه المسائلة إلا في ١٩٦٨/١/٣٠ بعد انقضاء سنة من وقت انتهاء العقد ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى سقوط حقه في المطالبة بتلك العمولة بالتقادم الحلوى يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قضى على خلاف الثابت في الأوراق وشابه قصور في التسبيب ، ذلك أنه أقام قضاءه برفض طلب



التعويض عن الفصل التعسفي على سند من القول بأن الطاعن ادار مصنع الشركة لحسابه الخاص في وقت العطلة الصيفية وأنه تلاعب في إنتاج الشركة في السوق السوداء وقصر البيع على كميات معينة ومحددة ليحقق لنفسه أكبر نسبة من الأرباح غير المشروعة مما يعد إخلالا بالتزاماته الجوهرية التي فرضها عليه قانون العمل هذا في حين أن ما نسبته إليه الحكم لا أصل له في الأوراق بل لقد انتهت النيابة العامة من تحقيقات الشكويين رقمي ١٨١ سنة ١٩٦٥ ، ٣٩٥٩ سنة ١٩٦٦ إداري شبرا إلى حفظهما إداريا مما يقطع بفساد الادعاءات المنسوبة إليه ويدحضها من أساسها .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض طلب التعويض استنادا إلى ما ثبت من أوراق الدعوى من أن الطاعن " أراد أن يخضع الشركة لحسابه الخاص سرا وفي وقت العطلة الصيفية في شهر أغسطس سنة ١٩٦٤ وأنه تلاعب بإنتاج الشركة في السوق السوداء وقصر البيع على كميات معينة ومحددة ليحقق لنفسه أكبر نسبة من الأرباح غير المشروعة وكل هذه الأسباب جعلت الشركة - وعلى حق - لا تطمئن إليه وذهبت ثقتها فيه مما يجعل للشركة الحق في فصله من عمله لإخلاله بالتزاماته الجوهرية عملا بالفقرة ٦ من المادة ٧٦ من القانون ٩١ سنة ١٩٥٩ " ولما كان تقدير قيام المبرر لفصل العامل ونفي تعسف رب العمل في استعمال حق الفصل هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مسألة موضوعية يستقل بتقديرها قاضي الموضوع ، وكانت قرارات الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى نفي وصف التعسف عن قرار الفصل ولما أصلها الثابت في الأوراق ، وكان قرار الحفظ الصادر من النيابة العامة أيا كان سببه أو مضمونه لا يكتسب أية حجية أمام القضاء المدني ، لأن القرارات الصادرة من سلطة التحقيق لا تفصل في موضوع الدعوى بالبراءة أو الإدانة وإنما تفصل في توافر الظروف لإحالتها إلى المحكمة للفصل في موضوعها . لما كان ذلك فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف وعضوية المادة المشار إليهم :  
ممدوح عطية ، د . د . بشرى دزوق ، دافقت عبد الرحيم ، د . محمد حسب الله .

( ٢١١ )

العلمين رقم ٨٢٣ لسنة ٣٠ القضائية :  
( ٢٠١ ) عمل " الاجر "

( ١ ) عدم أحقية العاملين شركات القطاع العام في تقاضي الحد الأدنى للرتبات المقررة باللائحة  
١٥٩٨ لسنة ٦١ . ق ١ د لسنة ١٥٩٨ . قرار مجلس إضافة المتوسط الشهري للنح .

( ٢ ) المنح الواجب .  
مستحق بممرات القطاع العام . ما هيها .

١ - باتت بموجب قانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ في شأن عدم أحقية العاملين بشركات  
القطاع العام في تقاضي الحد الأدنى للرتبات المقررة في لائحة نظام موظفي وعمال  
الشركات الصادرة - بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١  
المادة الأولى منه على منع العاملين الذين سرت في شأنهم هذه اللائحة من الاستناد  
إلى الحد الأدنى المقرر في الجدول المرافق لها للطالبة برفع مرتباتهم أو إعادة  
تسوية حالاتهم أو صرف أية فروق عن الماضي ، فلا يمتد هذا المنع إلى مطالبة  
العاملين بالقطاع العام بإضافة المتوسط الشهري للمنع التي صرفت لهم إلى مرتباتهم  
طبقاً لما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢  
بلائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ولما أوجبه المادة ٩٠  
من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .

٢ - النص في المادة ٩٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار  
رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على أن " يراعى عند تحديد مرتبات  
العاملين بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها أن يضاف إليها المتوسط  
الشهري للمنع التي صرفت إليهم في الثلاث سنوات السابقة على تاريخ العمل بقرار  
رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة للعاملين بالشركات العامة وقرار



رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة ..  
والنص في المادة الثالثة في مواد إصدار القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢  
على العمل به من تاريخ نشره . مفاده أن المبرة في متوسط المنح واجبه الضم لمرتبات  
العاملين بشركات القطاع العام هي بالمنح التي صرفت إليهم في السنوات الثلاثة  
السابقة على تاريخ تخاذ هذا القرار الأخير في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ . لما كان  
ذلك وكان الثابت أن الشركة الطاعنة قد حولت إلى شركة مساهمة بالقرار  
الجمهوري رقم ١١٠٦ لسنة ١٩٦٥ الصادر في أول مايو سنة ١٩٦٥ قبل تاريخ سريان  
قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٦٦  
فيكون متوسط المنح التي يجب إضافتها إلى مرتب المطعون ضده هي التي صرفتها  
إليه الشركة الطاعنة في الثلاث سنوات السابقة على ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٣٠٨ سنة ١٩٦٨ عمال  
جزى الاسكندرية التي قيدت برقم ١٠٧١ سنة ١٩٦٩ عمال كلى بعد إحالتها  
إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية بطلب إلزام الشركة الطاعنة أن تؤدي له  
مبلغ ٢٥٠ جنيها وما يستجد . وقال بيانا للدعوى أنه يعمل لدى هذه الشركة منذ  
أول سبتمبر سنة ١٩٥١ وإذا أضيفت إلى مرتبه منحة مقدارها ٧ جنيه و ٥٠٠ مليم  
مع أن المنحة واجبة الإضافة إليه قيمتها ١٣ جنيه وفقا لأحكام القرار الجمهوري  
رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المادة ٩٠ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦  
فقد أقام دعواه بطلب المبلغ سالف البيان قيمة الفرق من المدة من ١/٩/١٩٦٢  
حتى ٣٠/٦/١٩٦٨ خلاف ما يستجد بتاريخ ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٩ حكمت  
المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم باستئنافه المقيد  
برقم ١١٣٤ سنة ٢٥ ق مدني أمام محكمة استئناف الاسكندرية . فقضت في ٢٧



من مايو سنة ١٩٧٠ بتدب خبر لآداء المهمة التي حددتها له ، وبعد أن قدم التحير تقريره ، قضت في ١٣ من يونيو سنة ١٩٧٣ بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الشركة الطاعنة أن تؤدي إلى المطعون ضده مبلغ ٣١٥ جنيه و ١٨٧ مليم وما يستجد بواقع ٢ جنيه و ٤٤١ مليا شهريا اعتبارا من أول ديسمبر سنة ١٩٧٣ . طعن في الشركة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعون . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت لنظرة جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٧٨ ، وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الشركة الطاعنة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وتقول بيانا له أن أحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ تمنع المطعون ضده من المطالبة بفروق لرفع مرتبه لكن الحكم خالف هذا النظر وقضى له بهذه الفروق .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ في شأن عدم أحقية العاملين بشركات القطاع العام في تقاضى الحد الأدنى للرتبات المقررة في لائحة نظام موظفي وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ إنما اقتصر في المادة الأولى منه على منع العاملين الذين سرت في شأنهم هذه اللائحة من الاستناد إلى الحد الأدنى المقرر في الجدول المرافق لها للمطالبة برفع مرتباتهم أو إعادة تسوية حالاتهم أو صرف أية فروق عن الماضي فلا يمتد هذا المنع إلى مطالبة العاملين بالقطاع العام بإضافة المتوسط الشهري للمنع التي صرفت لهم إلى مرتباتهم طبقا لما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للؤسسات العامة ولما أوجبه المادة ٩٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٩ لما كان ذلك وكان المطعون ضده قد أقام دعواه بطلب فروق الأجر الناتجة عن ضم متوسط المنع المنصرف له إلى مرتبه بالاستناد إلى أحكام هذين القرارين الأخيرين ، فتكون هذه بمنأى عن أحكام المادة الأولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يضحى سديدا في القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الشركة الطاعة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب وتقول فى بيان ذلك أنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بعدم الاعتداد بتقرير الخبير المنتدب ورفض طلبات المطعون ضده ابتناء على أنها وقد اندمجت مع شركات أخرى فى المؤسسة العامة لكبس القطن بموجب القرار الجمهورى رقم ١١٠ لسنة ١٩٦١ واستمر وضعها القانونى كمؤسسة عامة حتى صدر القرار الجمهورى رقم ١١٠٦ لسنة ١٩٦٥ بتحويلها إلى شركة مساهمة عربية فيحتسب للمطعون ضده متوسط منح العاملين بالمؤسسات العامة وهى تلك المنصرفة له فى السنوات الثلاثة السابقة على ١٩٦٣/٥/٩ ومقدار هذا المتوسط خمسة جنيهات وذلك وفقاً للمادة ٩٠ من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ومادامت قد أضيفت إلى مرتبه مبلغاً يتجاوز هذا المبلغ فلا يستحق أية فروق ، بيد أن الحكم المطعون فيه اعتمد تقرير الخبير دون تحقيق ذلك الدفاع والاعتداد به مما يجعله خلواً من الأسباب .

وحيث أن هذا النعى مردود ، ذلك أن النص فى المادة ٩٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على أن (يراعى عند تحديد مرتبات العاملين بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها أن يضاف إليها المتوسط الشهرى للمنح التى صرفت إليهم فى الثلاث سنوات السابقة على تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة للعاملين بالشركات العامة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة .. والنص فى المادة الثالثة من مواد إصدار القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العمل به من تاريخ نفيه ، مفاده أن العبرة فى متوسط المنح واجبة الضم لمرتبات العاملين بشركات القطاع العام هى بالمنح التى صرفت إليهم فى السنوات الثلاثة السابقة على تاريخ نفاذ هذا القرار الأخير فى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ لما كان ذلك وكان الثابت أن الشركة الطاعة قد حولت إلى شركة مساهمة بالقرار الجمهورى رقم ١١٠٦ لسنة ١٩٦٥ الصادر فى أول مايو سنة ١٩٦٥ قبل تاريخ مريان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فى ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٦٦ فىكون متوسط المنح التى يجب إضافتها إلى مرتب المطعون ضده هى التى صرفتها إليه الشركة الطاعة فى الثلاث سنوات السابقة على ٢٩ من ديسمبر

سنة ١٩٦٢ وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خلاص إلى نتيجة صحيحة في القانون ويضحي النعى عاينه بهذا السبب غير صحيح .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، ذلك إنه أطرح الإقرار الصادر من المطعون ضده المقدم من الشركة إلى محكمة الدرجة الأولى ، رغم إنه أقر فيه بضم متوسط المنح إلى مرتبه في ٢١ من يونيو سنة ١٩٦٠ وصيرورته ٣٦ جنينا بدلا من ٢٥ جنينا وبعدم مطالبتها بأية فروق في هذا الشأن .

وحيث أن هذا النعى مردود ، بأنه لما كانت الشركة الطاعنة لم تقدم دليلا على سبق تقديمها إلى محكمة الموضوع الإقرار الذي جعلته دعامة نعيها ، وقد جادت مدونات الحكم المطعون فيه خلوا مما يفيد ذلك ، فإن النعى بهذا السبب — أيا كان وجه الرأي فيه — يكون بغير دليل .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الفقى رئيسا والسادة المستشارين حافظ  
فقى ، جميل الزينى ، محمود حسن حسين ، ومحمود حدى عبد العزيز .

( ٢١٢ )

الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٤٤ القضائية :

( ٢٤١ ) مسئولية " المسئولية الشيعية " نقض " سبب الطعن " .

- ( ١ ) الحراسة الموجبة لمسئولية حارس الشيء . قيامها على خطأ مفترض . مناهلها .
- ( ٢ ) انتقال أعباء تشغيل وصيانة الشبكة للكهربائية إلى مؤسسة الكهرباء . القسور  
بموجب ٣٧٢٦ لسنة ٦٥ ، ٢٠٩٤ لسنة ١٩٦٩ . إلزام مجلس المدينة بالتعويض  
اتجاهل أن الشبكة المذكورة في حراسته . علم بمحت الحكم ما إذا كانت الحراسة قد انتقلت  
بالفعل إلى المؤسسة من قبله . قصور .

١ — جرى نص المادة ١٧٨ مدنى على أن " كل من تولى حراسة أشياء  
تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولاً عما  
تحدثه هذه الأشياء من ضرر ، ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي  
لا يدل عليه فيه " مما يدل على أن الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ  
المفترض طبقاً لهذا النص إنما تتحقق بسيطرة الشخص الطبيعي لا المعنوي على  
الشيء سيطرة فعلية في الاستعمال والتوجيه والرقابة لحساب نفسه .

٢ — إذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه إن الطاعن قد تمسك  
أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول الدعوى تأسيساً على أن المؤسسة المصرية  
العلمة للكهرباء هي المنوط بها حراسة الشبكة الكهربائية داخل مدينة طنطا  
بالتطبيق لأحكام للقرارين الجمهوريين رقمى ٣٧٢٦ لسنة ١٩٦٥ ، ٢٠٩٤  
لسنة ١٩٦٩ ، وكان المادة الثانية من القرار الجمهورى الأول قد نصت على  
اختصاص المؤسسة المشار إليها بتنفيذ المشروعات الخاصة بإنتاج الكهرباء  
للكهربائية ونقلها وتوزيعها وإدارة محطات الكهرباء وتشغيلها وصيانتها والنقل

وتنظيم حركة الأحمال على الشبكات الرئيسية في أنحاء الجمهورية وتوزيع القوى الكهربائية وبيعها في أنحاء الجمهورية ، كما نصت المادة الثانية من القرار الثاني على أن تقوم تلك المؤسسة بأعباء تشغيل وصيانة شبكات توزيع الجهد المنخفض داخل مجالس المدن والقرى ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضائه برفض الدفع على قوله ” إن أسلاك الكهرباء كانت في تاريخ الحادث ١٩٧٢/١١/٢٣ تتبع مجلس مدينة طنطا وأن القانون الذي أتبعها لمؤسسة الكهرباء صدر بعد حادث الوفاة ” فإن هذا الذي أورده الحكم ينطوى على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن القرارين الجمهوريين سالفى الذكر قد صدر أولهما في سنة ١٩٦٥ وثانيهما في سنة ١٩٦٩ أى قبل وقوع الحادث في ١٩٧٢/١١/٢٣ وقد أدى هذا الخطأ إلى حجب محكمة الاستئناف عن بحث دفاع الطاعن وتحقيق ما إذا كانت حراسة الشبكة الكهربائية داخل مدينة طنطا قد انتقلت بالفعل إلى المؤسسة المصرية العامة للكهرباء وأصبحت لها السيطرة الفعلية لحساب نفقاتها على أعمدة وأسلاك الكهرباء من عدمه وهو دفاع جوهري من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون ضدهما أقاما على الطاعن الدعوى رقم ٣٢٧٦ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى طنطا بطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع لهما مبلغ ٥٠٠ جنيه مناصفة بينهما تأسيسا على أنه بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٣ سقط سلك كهربائى قديم ومتآكل على ابنهما أثناء سيره بميدان سعد زخول بطنطا فصعقه وتوفى على أثر ذلك وتحرر عن هذه



الواقعة المحضر رقم ١٢٨٩ لسنة ١٩٧٢. عوارض قسم أول طنطا وأن وفاة ابنهما نتجت من إهمال تابعي الطاعن في القيام بصيانة الأسلاك المعلقة على الأعمدة الكهربائية والتفتيش عليها وأنه لما كان الطاعن مسئولاً عن الحادث بصفته الحارس على هذه الأسلاك وإزاء ما لحقهما من أضرار مادية وأدبية نتيجة فقدتهما لا ينهما الذي كان يعولهما فقد أقاما الدعوى بطلباتهما السابقة. وتاريخ ٢٤/٤/١٩٧٤ قضت محكمة أول درجة بالزام مجلس مدينة طنطا ( الطاعن ) بأن يدفع للطعون ضدتهما مناصفة بينهما مبلغ ١٥٠٠ جنيه . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٦ لسنة ٢٤ ق مدني وتاريخ ٢٣/٦/١٩٧٣ قضت محكمة استئناف طنطا بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة استناداً إلى أن المؤسسة المصرية العامة للكهرباء هي التي تقوم على حراسة الشبكة الكهربائية داخل مدينة طنطا عن طريق تشغيلها وصيانتها بالتطبيق لأحكام القرارات الجمهوريين رقمي ٣٧٢٦ لسنة ١٩٦٥ ، ٢٠٩٤ لسنة ١٩٦٩ ، وأنه لا يوجد لمجالس مدينة طنطا ( الطاعن ) أية رقابة أو إشراف على الشبكة الكهربائية ، إلا أن — الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع تأسيساً على أن أسلاك الكهرباء كانت وقت وقوع الحادث في ٢٣/١١/١٩٧٣ تتبع الطاعن وأن القانون الذي أتبعها لمؤسسة الكهرباء قد صدر بعد وقوع الحادث ، وهذا من الحكم خطأ في القانون ذلك أن القرارات الجمهوريين المشار إليهما صدرتا قبل الحادث الذي وقع في وقت كانت فيه الأسلاك الكهربائية تحت السيطرة الفعلية لمؤسسة الكهرباء بوصفها القائمة على تشغيل الشبكة الكهربائية وصيانتها ومن ثم تكون هي الحارسة عليها والمسئولة عنها وفقاً لنص المادة ١٧٨ من القانون المدني وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .



وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أن المادة ١٧٨ من القانون المدني إذ جرى نصها على أن "كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ، ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه " فقد دلت على أن الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض طبقا لهذا النص إنما تتحقق بسيطرة الشخص الطبيعي أو المعنوي على الشيء سيطرة فعلية في الاستعمال والتوجيه والرقابة لحساب نفسه ، ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول الدعوى تأسيسا على أن المؤسسة المصرية العامة للكهرباء هي المنوط بها راسة الشبكة الكهربائية داخل مدينة طنطا بالتطبيق لأحكام القرارين الجمهوريين رقمي ٣٧٢٦ لسنة ١٩٦٥ ، ٢٠٩٤ لسنة ١٩٦٩ ، وكانت المادة الثانية من القرار الجمهوري الأول قد نصت على اختصاص المؤسسة المشار إليها بتنفيذ المشروعات الخاصة بإنتاج القوى الكهربائية ونقلها وتوزيعها وإدارة محطات الكهرباء وتشغيلها وصيانتها والنقل وتنظيم حركة الأعمال على الشبكات الرئيسية في أنحاء الجمهورية وتوزيع القوى الكهربائية وبيعها في أنحاء الجمهورية كما نصت المادة الثانية من القرار الثاني على أن تقوم تلك المؤسسة بأعباء تشغيل وصيانة شبكات توزيع الجهد المنخفض داخل مجالس المدن والقرى ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الرفع على قوله "أن أسلاك الكهرباء كانت في تاريخ الحادث ١٩٧٢/١١/٢٣ تتبع مجلس مدينة طنطا وأن القانون الذي أتبعها لمؤسسة الكهرباء صدر بعد حادث الوفاة " فإن هذا الذي أورده الحكم يتطوى على خطأ في تطبيق القانون ذلك أن القرارين الجمهوريين سالفى الذكر قد صدر أولهما في سنة ١٩٦٥ وثانيهما في سنة ١٩٦٩ أي قبل وقوع الحادث في ١٩٧٢/١١/٢٣ وقد أدى هذا الخطأ إلى حجب محكمة الاستئناف عن بحث دفاع الطاعن وتحقيق ما إذا كانت حراسة الشبكة الكهربائية داخل مدينة طنطا قد انتقلت بالفعل إلى المؤسسة المصرية العامة للكهرباء فأصبحت لها السيطرة الفعلية لحساب نفسها على أعمدة وأسلاك الكهرباء من عدمه ، وهو دفاع جوهري من شأنه لوضح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور بما يوجب نقضه والإحالة .

## جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٧٨

بإدارة السيد المستشار فائز رئيس المحكمة مصطفى الفقى وعضوية السادة المستشارين حافظ رفقى ،  
جميل الزهنى ، محمود حسن حسين ومحمود حمدى عبد العزيز .

( ٢١٣ )

الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٤٥ القضائية :

حكم " حجية الحكم الجنائى " . نقض .

حجية الحكم الجنائى أمام المحاكم المدنية . شرطها . . للقضاء ببراءة الطاعن من جريمة اختلاس  
سندات الدين استنادا الى أن الاتهام محل شك . قضاء المحكمة المدنية باليمين استنادا الى أقوال  
الشهود أمامها . لاخطأ .

مفاد نص المادتين ٤٥٦ من قانون الاحراءات الجنائية ، ١٠٢ من قانون  
الإثبات أن الحكم الصادر فى المواد الجنائية لا تكون له حجية فى الدعوى المدنية أمام  
المحكمة المدنية إلا إذا كان قد فصل فصلا لازما فى وقوع الفعل المكون للأساس  
المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته  
إلى فاعله ، ولما كان الثابت من الحكم الصادر فى الخصمة الذى تأيد استئنافا أنه  
قضى ببراءة الطاعنين من تهمة اختلاس سندات مديونيتيهما للطاعن ، تأمينا على  
أن هذه التهمة محل شك كبير ، ولم يتطرق الحكم الجنائى لبحث واقعة المديونية  
فى ذاتها ، وكان الفصل فى هذه الواقعة ليس ضروريا أو لازما للفصل فى الجريمة  
المستندة إليهما ، فإن الحكم المطعون فيه إذا استخلص من أقوال الشهود الذين  
استتمت إليهم المحكمة المدنية ، ثبوت مديونية الطاعنين للطعون ضده ، فإنه  
لا يكون قد تعارض مع حجية الحكم الجنائى الصادر ببراءة الطاعنين من جريمة  
اختلاس سندات الدين ، ذلك أن حجية هذا الحكم قاصرة على أنهما لم يختلستا  
تلك السندات ولكنها لا تتعارض أو تنفى ثبوت الدين فى ذمتيهما ، لما كان  
ما تقدم ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بخالفة قوة الأمر المضى للحكم الجنائى  
المشار إليه يكون على غير أساس .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٤٩١ سنة ٧١ تجارى كلى شماس القاهرة على الطاعنين طالبا الحكم بالزامهما متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ١٨٠٠ جنيه والفوائد وقال شرحا لدعواه أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٥/٦/٤ تمت تصفية المعاملات السابقة بين الطرفين فأظهرت مديونية الطاعنين له فى مبلغ ألف جنيه فضلا عن مديونيتيهما له فى مبلغ ٨٠٠ جنيه بموجب سنيين إذنيين يستحقان السداد فى ١٩٦٥/٩/٣٠ : ١٩٦٥/١٠/٣٠ حررها احتجاج عدم دفع ، وقد توسط البعض لإنهاء النزاع بين الطرفين بقية استئناف التعامل بينهما وتحرم بينهما مشروع اتفاق جديد ، وأثناء إجراءات التصديق على توقيعات الطاعنين على هذا الاتفاق الجديد بما مورىة الشهر والتوقيع بالمحلة الكبرى ، تمكنا بالحيلة من اختلاس أصل الاتفاق السابق إبرامه بتاريخ ١٩٦٥/٦/٤ والسنيين الإذنيين سالفى البيان فأقام ضدهما عن هذه الواقعة اللجنة المباشرة رقم ٩٩٢٨ سنة ٦٦ بندر المحلة الكبرى ، وإذا قضى فيها انتهائيا ببراءتهما ، فقد أقام الدعوى الحالية بطلباته السابقة ، وبتاريخ ١٩٧٢/٣/١٢ قضت محكمة شمال القاهرة الابتدائية بأحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى الدين المطالب به ، وبعد أن استتمت إلى أقوال شهود الطرفين قضت بملسة ١٩٧٢/٦/١١ برفض الدعوى ، فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٠٥ سنة ٨٩ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٧٤/١٢/٢٩ قضت محكمة استئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف وبالزام الطاعنين متضامنين بأن يدفعوا للمطعون ضده مبلغ ١٨٠٠ والفوائد . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذا مرض الطعن على المحكمة فى هرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .



وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعنان بالسببين الأولين فيها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقولان أن المطعون ضده أقام ضدهما اللجنة المباشرة رقم ٩٩٢٨ لسنة ١٩٦٦ جنح بندر المحلة ؛ يتهمهما باختلاس سندات مديونيتهم ، فدفعوا هذا الإتهام بأن المطعون ضده قد تخلى عن السندات نتيجة التخالص فقضت المحكمة الجنائية ببراءتهما للشك في الإتهام وعدم كفاية الأدلة وتأييد هذا القضاء استئنافياً ، لحاز قوة الأمر المقضى ، ولما كانت المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية بالبراءة قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية سواء بنى على انتفاء التهمة أو على عدم كفاية الأدلة ؛ وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالزام الطاعنين بالدين تأسيساً على أن تخلى المطعون ضده عن السندات لم يكن رضائه نتيجة للتخالص . فانه يكون قد خالف قوة الأمر المقضى للحكم الجنائي المشار إليه ، بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى بسببه مردود ذلك أنه لما كانت المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن " يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالإدانة قوة الشيء المحكوم به أمام المحكمة المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائياً فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها إلى فاعلها ، ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة سواء بنى على انتفاء التهمة أو على عدم كفاية الأدلة ، ولا تكون له هذه القوة إذا كان مبنيًا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون وكانت المادة ١٠٢ من قانون الإتهامات تنص على أن " لا يرتبط القاضي المدني بالحكم الجنائي إلا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضرورياً " فإن مفاد ذلك أن الحكم الصادر في المواد الجنائية لا تكون له حجية في الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية إلا إذا كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ، وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله ولما كان الثابت من الحكم الصادر في اللجنة رقم ٩٩٢٨ سنة ١٩٦٦ بندر المحلة الذي تأيد استئنافياً أنه قضى ببراءة الطاعنين من تهمة اختلاس سندات مديونيتهم للطاعن تأسيساً على أن هذه التهمة محل شك كبير ولم يتطرق الحكم الجنائي لبحث

واقعة المديونية في ذاتها وكان الفصل في مسنده الواقعة ليس ضروريا أو لازما للفصل في الجريمة المسندة إليهما ، فإن الحكم المطعون فيه إذا استخلص من أقوال الشهود الذين استمعت إليهم المحكمة المدنية ثبوت مديونية الطاعنين للطعون ضده فإنه لا يكون قد همارض مع حجية الحكم الجنائي للصادر ببراءة الطاعنين من جريمة اختلاس الدين ذلك أن حجية هذا الحكم قاصرة على أنهما لم يختلسا تلك السندات ولكلها لا يمارض أو تنفى ثبوت الدين في ذمتها ، لما كان ما تقدم بأن النعى على الحكم المطعون فيه بخالفة قوة الأمر المقضى للحكم الجنائي المشار إليه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالنسب لتتألف على الحكم المطعون فيه القصور في التسويب والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم أقام قضاؤه على مجرد التخصمين والاستنتاج ، إذ انتهى إلى الزامهما بالمبلغ المطالب به لأسبغيا على أنهما لم يقدمتا السنتين الأذنين مؤشرا عليهما بما ينبغي للتخلص كما لم يقدمتا أى دليل على مسند قيمة الأقطان الزائدة التي حصلها عليهما ، في حين أنهما قدما المستندات الدالة على مسند الدين ومن بينها مستند يفيد مسندا مبلغ ٣٠٠ جنيه للحضر بتاريخ ١٩٦٥/١٢/١ فضلا عن أقوال الشهود الذين أيدوا دفاعهما ، ولذا طرح الحكم المطعون فيه كل هذه الأدلة وأقام قضاؤه على مجرد الظن والتخصمين فإنه يكون معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه من المقرر أن محكمة الموضوع هي صاحبة السلطة التامة في بحث ما يقدم إليها من أدلة ومستندات وتقدير أقوال الشهود وترجيح ما يطمئن وحداتها إلى ترجيحه منها وفي استخلاص ما ترى أنه واقع الدعوى ، دون رقابة من محكمة النقض متى كان استخلاصها سائغا وله أصل ثابت في الأوراق ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه بإجابة المطعون ضده إلى طلباته على عدة قرائن استخلصتها المحكمة من أوراق الدعوى منها إقرار الطاعنين بسبق توقيعهما على عقد تصفية الحساب في ١٩٦٥/٦/٤ الذي أسفر عن مديونيتهم ما بالغ جنيه وعلى السنتين الأذنين البالغ قيمتهما ٨٥٠ جنيه وعدم تقديمهما هذه السندات مؤشرا عليها بالسداد رغم زعمهما باستردادها للتخلص من أوراق شاعري المطعون ضده التي أطمأنت المحكمة إلى صحتها وعدم

تحفظ الطاعنين في احتجاجي عدم الدفع المحررين في ١١/١٠/١٩٦٥، ٣/١٠/١٩٦٥ بحصول سداد كلى أو جزئى وعدم تقديمهما ما يدل على سداد قيمة الأطنان الزائدة التى حصلوا عليها بخلاف الحساب الخاص بالأقطان التى حور عنها للمستندات الأذنية ، ولما كان هذا الاستخلاص سائغا وله أصل ثابت فى الأوراق ، فإن ما يثيره الطاعنان بهذا السبب لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا فى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الدليل تنحصر عنه رقابة محكمة النقض ، ومن ثم يكون النعى به على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٧٨

بمبادرة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى القنن ومضوية السادة المستشارين : حافظ دققي ، جمال الزيني ، محمود حسن حسين ، محمود حلي عبد العزيز .

( ٢١٤ )

الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٤٧ القضائية :

( ١ ) إدارة قضايا الحكومة . إعلان . شركات . وكالة .

إدارة قضايا الحكومة . نيابتها عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية والهيئات العامة المكونة من ٢/١٣ مراجعات ، ٦ ق ٧٥ لسنة ١٩٦٣ . شركات القطاع العام لا تنوب عنها هذه الإدارة .

( ٢ ) إدارة قضايا الحكومة . دعوى "انقضاء الخصومة" . إعلان شركات

انقضاء الخصومة . شرطة . إعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى اعلانا صحيفيا . الدعوى المرفوعة ضد إحدى شركات القطاع العام . إعلان صحيفة إلى إدارة قضايا الحكومة . أثره عدم انقضاء الخصومة .

( ٣ ) إعلان . بطلان . نظام عام . دعوى

عدم جواز تمسك الخصم ببطلان الاجراء الذي تسبب فيه نص م ٢/١٣ مراجعات قاصر على البطلان غير المتعلق بالنظام العام . مثال بشأن إعلان صحيفة الدعوى .

١ - النص في الفقرة الثانية من المادة الثالثة عشر من قانون المرافعات على أنه فيما يتعلق بالأشخاص العامة تسلم عبورة الاعلان للنائب عنها قانونا أو لمن يقوم مقامه فيما هذا صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام فتسلم العبورة إلى إدارة قضايا الحكومة أو فروعها بالأقاليم حسب الاختصاص المحل لكل منها والنص في المادة السادسة من القانون ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة على أن تنوب هذا الإدارة عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي ينحدرها القانون اختصاصا قضائيا يدل على أن تلك

الإدارة إنما تنوب عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية وكذلك من الهيئات العامة التي تباشر مرافق الدولة ولما كان مستقل و شخصية معنوية معتبرة في القانون العام على أساس أن هذه الهيئات كانت في الأصل مصالح حكومية ثم رأت الدولة إدارتها عن طريق هيئات عامة نروجها بالمرافق التي تتولى تسييرها من جمود النظم الحكومية فمنحتها شخصية مستقلة تحقيقا لغرضها الأساسي وهو أداء خدمة عامة ، أما شركات القطاع العام والتي يكون الغرض الأساسي منها هو ممارسة نشاط تجاري أو صناعي أو زراعي أو مالي وتستقل بميزانيات تعمل نمط الميزانية التجارية وتؤول إليها أرباحها بحسب الأصل وتحمل بالخسارة ، فإنها لا تعتبر من الأشخاص العامة التي تنوب عنها إدارة قضايا الحكومة وفقا لنص المادة السادسة من القانون ٧٥ لسنة ١٩٦٣ آنف الذكر .

٢ - مؤدى نص الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثالثة عشرة من قانون المرافعات أن تسلم صورة الاعلان إلى الشركات التجارية أو المدنية في مركز إدارة الشركة فإن تسلم صورة صحيفة افتتاح الدعوى - التي أقامها عليها المطعون ضده - لا يعتبر اعلانا صحيحا في القانون ولا تنعقد به الخصومة فيها ذلك أن انعقاد الخصومة مشروط بتمام اعلان الصحيفة إلى المدعى عليه اعلانا صحيحا فإذا تخلف هذا الشرط زالت الخصومة كآثر للطالبة القضائية إذ أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد الفقرة الأولى من المادة ٦٣ من قانون المرافعات أنه وإن كان يلزم لأجراء المطالبة القضائية ايداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة وهو ما ترتب عليها - كآثر اجرائي - بدء الخصومة إلا أن اعلان صحيفة الدعوى إلى المدعى عليه ، يبقى كما كان في ظل قانون المرافعات الملغى إجراء لازما لانعقاد الخصومة بين طرفيها تحقيقا لمبدأ المواجهة بين الخصوم ويكون وجود الخصومة الذي بدأ بإيداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب ، معلقا على شرط إعلانها إلى المدعى عليه اعلانا صحيحا ، فإن تخلف هذا الشرط حتى صدور الحكم الابتدائي زالت الخصومة كآثر للطالبة القضائية . لما كان ما تقدم وكان الثابت مما سلف بيانه أن الخصومة في هذه الدعوى لم تنعقد بين طرفيها لعدم إعلان الطاعنة بصحيفة الدعوى اعلانا صحيحا وفقا للقانون ونظرت الدعوى أمام محكمة أول درجة في خيبة الطاعنة إلى أن انتهت بالحكم الذي طعن فيه للطاعنة بالاستئناف محكمة بانعدام



أثر الإعلان والحكم المترتب عليه فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد بهتد بهتد  
الدفاع وقضى في موضوع الدعوى تأسيسا على أن إعلان الطاعة بالداولة قضايا  
الحكومة لم يتم إلا بناء على توجيه من موظف الشركة الطاعة المختص وأنه لا يمكنها  
أن تفيد من عمل مندوبها وفعله فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٣ - عدم جواز التمسك بإعلان الإجراء من الخصم الذي تسبب فيه - وفقا  
لنص المادة ٢١ من قانون المرافعات - قاصر على حالة بطلان الإجراء غير  
المتعلق بالنظام العام ، أما إذا كان بطلان الإجراء متعلقا بالنظام العام أو كان  
الإجراء معدوما فإنه لا يرتب أثرا ويجوز لهذا الخصم التمسك بانعدام آثاره في جميع  
الأحوال . ولما كان إعلان صحيفة افتتاح الدعوى الحالية قد وجه إلى إدارة  
قضايا الحكومة وهي لا تنوب عن الشركة الطاعة فإن هذا الإعلان يعتبر معدوما  
ويكون الحكم الصادر بناء عليه معدوما هو الآخر .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -  
تتمثل في أن المطعون ضده أقام على الطاعة الدعوى رقم ٣٧٤١ سنة ٧٠ مدني  
كل جنوب القاهرة بطلب الحكم بإثبات العلاقة التأجيرية عن الجراج بالوحدة  
رقم ٢٤١ والجراج بالوحدة رقم ٤٤٣ بالعمارة " نموذج ٣٦ " بمقر الشركة  
الطاعة بالشروط الواردة بصحيفة الدعوى وتمكينه من استلامها والانتفاع بهما  
تأسيسا على أنه الشركة الطاعة عرضت عليه استئجار الوحدتين المذكورتين  
لاستعمالها جراجا لسيارات الأجرة ووافق مجلس إدارة الشركة على هذا التأجير  
ومقرر عقدا إيجار عنهما وقام بسداد قيمة التأمين والإيجار إلا أن الشركة الطاعة  
رفضت رغم ذلك تسليمه الوحدتين المؤجرتين مما اضطره إلى رفع دمو له بطلباته  
آفة الذكر . وبتاريخ ١٩٧٣/٣/١٨ قضت محكمة أول درجة للمطعون ضده



بطلانه . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٦٢٥ سنة ٩٠ ق .  
وبتاريخ ١٩٧٧/٣/٣٠ قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف .  
طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت  
فيها الرأي بتقضى الحكم وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت  
جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن ما تنهاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ،  
وفي بيان ذلك نقول أنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن الخصومة في الدعوى  
لم تتعقد ، إذ لم ياترم المطعون ضده في إعلان صحيفة افتتاحها بالإجراءات التي  
نصت عليها المواد ١٠ ، ١١ ، ١٣ من قانون المرافعات ، بل قام بإعلانها بإدارة  
قضايا الحكومة ، في حين أن المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ قد  
حددت الجهات التي تنوب عنها تلك الإدارة في التقاضي وليس من بينها شركات  
القطاع العام ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعتد بهذا الدفاع بقوله أن الصحيفة  
كانت موجهة أصلاً إلى رئيس مجلس إدارة الشركة الطاعنة بمركز إدارتها الرئيسي  
بالمعادي بيد أنها لم تعلن نظراً لإجابة موظف بها بأن تدارق قضايا الحكومة  
فلا يسوغ للطاعنة أن تستفيد من خطأ موظفها ، وهذا الذي أورده الحكم خطأ  
في تطبيق القانون ، ذلك أن الإجابة المشار إليها لم تصدر من رئيس مجلس  
الإدارة ولا من ينوب عنه فلا تحتاج بها الشركة الطاعنة ولا تبرر مخالفة القواعد  
والإجراءات التي أوجبها قانون المرافعات في المواد سالفة الذكر ومن ثم يكون  
الحكم المطعون فيه معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا للنعي شديد ، ذلك أن النص في الفقرة الثانية من المادة الثالثة  
عشرة من قانون المرافعات على أنه فيما يتعلق بالأشخاص العامة تسلم صورة الإعلان  
للنائب عنها قانوناً أو لمن يقوم مقامه فيما عدا صحف الدعاوى وصحف الطعون  
والأحكام فتسلم الصورة إلى إدارة قضايا الحكومة أو فروعها بالأقاليم حسب  
الاختصاص المحلى لكل منها والنص في المادة السادسة من القانون ٧٥ لسنة ١٩٦٣  
في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة على أن تنوب هذه الإدارة عن الحكومة  
والمصالح العامة والمحاسن المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على  
اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي يخولها القانون اختصاصاً

قضائيا يدل على أن تلك الإدارة إنما تنوب عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية وكذلك عن الهيئات العامة التي تباشر مرافق الدولة ولها كيان مستقل وشخصية معنوية معتبرة في القانون العام على أساس أن هذه الهيئات كانت في الأصل مصالح حكومية ثم رأت الدولة إدارتها عن طريق هيئات عامة خرجوا بالمرافق التي تتولى تسييرهم عن جمود النظم الحكومية. ففتحها شخصية مستقلة تحقيقا لغرضها الأساسي وهو أداء خدمة عامة ، أما شركات القطاع العام والتي يكون الغرض الأساسي منها هو ممارسة نشاط تجاري أو صناعي أو زراعي أو مالي وتستقل بميزانيات تعد على نمط الميزانيات التجارية وتؤول إليها أرباحها بحسب الأصل وتحمل بالخسارة ، فانها لا تعتبر من الأشخاص العامة التي تنوب عنها إدارة قضايا الحكومة وفقا لنص المادة السادسة من القانون ٧٥ لسنة ١٩٦٣ آنف الذكر لما كان ذلك وكانت الشركة الطاعنة من شركات القطاع العام فان إدارة قضايا الحكومة لا تنوب عنها في الإعلان أوفى التقاضي ، وكان مؤدى نص الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثالثة عشرة من قانون المرافعات أن تسلم صورة الإعلان إلى الشركات التجارية أو المدنية في مركز إدارة الشركة فان تسليم صورة صحيفة افتتاح الدعوى — التي أقامها عليها المطعون ضده — لا يعتبر إعلانا صحيحا في القانون ولا تنعقد به الخصومة فيها ذلك أن انعقاد الخصومة مشروط بتمام إعلان الصحيفة إلى المدعى عليه إعلانا صحيحا ، فإذا تخلف هذا الشرط زالت الخصومة كآثر للطالبة القضائية إذ أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد الفقرة الأولى من المادة ٦٣ من قانون المرافعات أنه وإن كان يلزم لإجراء المطالبة القضائية إيداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة وهو ما يترتب عليها — كآثر إجرائي — بدء الخصومة إلا أن إعلان صحيفة الدعوى إلى المدعى عليه يبق كما كان في ظل قانون المرافعات الملغى إجراء لازما لانعقاد الخصومة بين طرفيها تحقيقا لمبدأ المواجهة بين الخصوم ويكون وجود الخصومة الذي بدأ بإيداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب معلقا على شرط إعلانها إلى المدعى عليه إعلانا صحيحا فإن تخلف هذا الشرط حتى صدور هذا الحكم الابتدائي زالت الخصومة كآثر للطالبة القضائية. لما كان ما تقدم وكان الثابت مما سلف بيانه أن الخصومة في هذه الدعوى لم تنعقد بين طرفيها لعدم إعلان الطاعنة بصحيفة الدعوى إعلانا صحيحا وفقا للقانون ونظرت الدعوى أمام محكمة أول درجة في غيبة الطاعنة



إلى أن انتهت بالحكم الذي طعنت فيه الطاعنة بالاستئناف متمسكة بانعدام أثر الإعلان والحكم المترتب عليه فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد بهذا الدفاع وقضى في موضوع الدعوى تأسيسا على أن إعلان الطاعنة بإدارة قضايا الحكومة لم يتم إلا بناء على توجيه من موظف الشركة الطاعنة المختص وأنه لا يمكنها أن تفيد من عمل مندوبيها وفعله فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن عدم جواز التمسك بطلان الإجراء من الخصم الذي تسبب فيه — وفقا لنص المادة ٢١ من قانون المرافعات قاصر على حالة بطلان الإجراء غير المتعلق بالنظام العام، أما إذا كان بطلان الإجراء متعلقا بالنظام العام أو كان الإجراء معدوما فإنه لا يرتب أثرا يجوز لهذا الخصم التمسك بانعدام آثاره في جميع الأحوال . ولما كان إعلان صحيفة افتتاح الدعوى الحالية قد وجه إلى إدارة قضايا الحكومة وهي لا تنوب عن الشركة الطاعنة فإن هذا الإعلان يعتبر معدوما ويكون الحكم الصادر بناء عليه معدوما هو الآخر . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر الصحيح في القانون فإنه يتعين نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم من الأسباب ، فإنه يتعين القضاء بانعدام الحكم المستأنف .



## جلسة ٢٥ من أبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار صلاح الدين خبيب نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : زكي الصاري صالح ، جمال الدين عبد الكريم ، عبد الحميد المرصافي  
ومحمد طه سنجر .

( ٢١٥ )

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤ القضائية :

( ٢ ) مسئولية "المسئولية الشيعية" قوة قاهرة .

مسئولية حارس الشيء . "مساهمة" . قيامها على خطأ مفترض لا يقبل اثبات العكس  
جرأه قضائية ثابتة وقوع الضرر . بسبب أجنبي . وجود ذيب في الشيء ولو كان تخفيا لاهمه  
سببا أجنبيا .

( ٢ ، ٣ ) حكم "حجية الحكم الجنائي" . مسئولية "المسئولية الشيعية" . تعويض

( ٢ ) حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية . نطقها . القضاء ببراءة التابع لانقضاء الخطأ  
في جانبه لا يمنع المحكمة من الزام المتبوع بالتعويض على أساس المسئولية الشيعية . حلة ذلك

( ٢ ) القضاء ببراءة التابع لانقضاء الخطأ في جانبه . تطرق الحكم الجنائي إلى بحث خطأ المجني  
عليه . تزيد لا يجوز حجته أمام المحاكم المدنية

١ - النص في المادة ١٧٨ من القانون المدني على أن "كل من تولى حراسة  
أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا  
عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ، ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي  
لا بد له فيه " ، يدل على أن الحارس الذي يفترض الخطأ في جانبه على مقتضى  
هذا النص هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي تكون له السيطرة الفعلية  
على الشيء قهرا واستقلالاً ، ولا تنتقل منه إلى تابعه المنوط به رقابته لأنه  
وإن كان للتابع السيطرة المادية على الشيء إلا أنه إذ يعمل لحساب متبوعة  
ولمصالحه ويأتمر بأوامره ويتلقى تعليماته فإنه يكون خاضعا للتبوع مما يفقده العنصر  
المعنوي للبراءة ويجعل المتبوع وحده هو الحارس على الشيء ، لأن العبرة في قيام

الحراسة الموجبة للمسئولية في هذه الحالة هي بسيطرة الشخص على الشيء وسيطرة فعلية لحساب نفسه وتقوم المسؤولية على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشيء افتراضا لا يقبل إثبات العكس ، ومن ثم فإن هذه المسؤولية لا تنسأ عن هذا الحارس بإثبات أنه لم يرتكب خطأ ما وأنه قام بما ينبغي من العناية والحيلة حتى لا يقع الضرر من الشيء الذي في حراسته ، وإنما ترتفع هذه المسؤولية إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يده فيه بأن يكون الفعل خارجا عن الشيء فلا يكون متصلا بداخلية أو تكوينه فإذا كان الضرر راجعا إلى عيب في الشيء فإنه لا يعتبر ناشئا عن سبب أجنبي ولو كان هذا العيب خفيا ، وهذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير .

٢ — مقال نصوص السادتان ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، ١٠٢ من قانون الاثبات — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الحكم الجنائي تكون له حجته في الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل وتسببه إلى فاعله ، فإذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور فإنه يمتنع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تعتبرها وتلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لكي لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائي السابق له ، ولما كان الثابت من الحكم الصادر في قضية الجنحة رقم ٤٢٤٥ سنة ١٩٧٠ ق س النيل أن الدعوى أقيمت ضد تابع الطاعنين لأنه تسبب بأهماله في قتل ولد الماطعون عليهما بأن تركه يستعمل المصعد رغم ما به من خلل وطلبت النيابة العامة معاقبته بالسادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ، وقد حكمت محكمة الجنح ببراءته مما أسند إليه ، فإن مؤدى ذلك أن المحكمة الجنائية لم تفصل في الأساس المشترك بين الدعوى المدنية الحالية لأن قوام الأولى خطأ جنائي واجب الإثبات ومنسوب إلى التابع في حين أن قوام الثانية خطأ مفترض في حق الطاعنين باعتبارهم حراسا للمصعد ، فمسئوليتهم تتحقق ولو لم يقع منهم أي خطأ لأنها مسئولية ناشئة عن الشيء ذاته وليست ناشئة عن الجريمة .

٣ — حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية مقصورة على منطوق الحكم الصادر بالإدانة أو بالبراءة وعلى أسبابه المؤدية إليه بالنسبة لما كان موضع



المحاكمة ودون أن تلحق المجية الأسباب التي لم تكن ضرورية بهذه البراءة أو تلك الإدانة وإذا يبين من الحكم الصادر في قضية اللجنة أنه وقد قضى ببراءة المتهم من تهمة القتل الخطأ لانتفاء الخطأ في جانبه فذلك حسبه ويكون ما تطرق إليه من خطأ المجنى عليه تزييدا لم يكن ضروريا في قضائه وبالتالي فلا حجية له أمام المحاكم المدنية .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليهما أقاما الدعوى رقم ٣٧٥٧ لسنة ١٩٧١ مدنى شمال القاهرة الابتدائية ضد الطاعنة الأولى عن نفسها وبصفتها وصية على ولديها ... قاصرى المرحوم ... — الطاعنان الثانى والثالثة اللذان بلغا سن الرشد فيما بعد — طلبا فيها الحكم بالزامها بأن تدفع لها مبلغ ٢٠٠٠ جنيه ، وقالا بيانا للدعوى إن ولدهما المرحوم ... لقى مصرعه فى مصعد العمارة المملوكة للطاعنين بسبب خلل فى جهاز فصل التيار الكهربائى الخاص به ، وحرر عن الحادث محضر اللجنة رقم ٤٢٤٥ لسنة ١٩٧٠ قصر النيل ضد بواب العمارة وقضى نهائيا ببراءته ، وإذ أصابهما بوقاة ولدهما ضرر مادى وأدى يقدران التعويض عنه بالمبلغ سالف الذكر ويسأل عنه الطاعنون بوصفهم متبوعين وباعتبارهم حراسا للمصعد الذى أحدث الضرر طبقا للسادة ١٧٨ من القانون المدنى ، فقد أقاما الدعوى بطليباتهما السابقة وتاريخ ١٩٧٢/٥/٣٠ حكمت المحكمة بالزام الطاعنين متضامنين بأن يدفعوا للمطعون عليهما مبلغ ٨٠٠ جنيه استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٤٥٧ سنة ٨٩ ق مدنى القاهرة وفى ١٩٧٣/١٢/١٧ حكمت المحكمة بتخفيض التعويض إلى مبلغ ٥٠٠ جنيه طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيا .



وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في الاسناد والتناقض وفي بيان ذلك يقولون إنهم دفعوا أمام محكمة الموضوع بالتفداء مسئوليتهم عن الحادث لأن حراسة المصعد الذي أحدث الضرر انتقلت إلى البواب الذي عينوه للعمارة ، إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفاع والزمهم بالتعويض على أساس أن المصعد في حراستهم وإنهم أهملوا إصلاحه رغم أن تابعهم أخبرهم بوجود خلل به ، وأن النزاع القائم بينهم وبين هذا التابع لا يحول دون مساءلتهم عن الحادث مسئولية مفترضة في حين أن ما ذكره تابعهم في تحقيق النيابة عن إبلاغهم بعطب المصعد هو مجرد إدعاء لا يسانده الواقع ويدحضه وجود نزاع بينهم وبينه انتهى باستصدارهم حكما بطرده من مسكنه بالعمارة وقد تعذر عليهم بسبب إمتناعه عن تنفيذه تعيين بواب آخر بدلا منه ، هذا إلى أن الحكم لم يأخذ بما قرره التابع المذكور من أنه أبلغ شركة المصاعد بوجود خلل في المصعد ، مما يكون معه الحكم معيبا بمخالفة القانون والخطأ في الاسناد والتناقض .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن النص في المادة ١٧٨ من القانون المسدنى على أن " كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ؛ ما لم يثبت أن وقسوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه . " ، يدل على أن الحارس الذي يفترض الخطأ في جانبه على مقتضى هذا النص هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي تكون له السيطرة الفعلية على الشيء قصدا واستغلالا ، ولا تنتقل منه إلى تابعه المنوط به رقابته لأنه وإن كان للتابع السيطرة المادية على الشيء إلا أنه إذ يعمل لحساب متبوعه ولمصلحته ويأتمر بأوامره ويتلقى تعليماته . فانه يكون خاضعا للتبوع مما يفقده العنصر المعنوي للحراسة ويجعل المتبوع وحده هو الحارس على الشيء لأن العبرة في قيام الحراسة الموجبة للمسئولية في هذه الحالة هي بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية لحساب نفسه ، وتقوم المسئولية على أساس خطأ مفترض وقومه من حارس الشيء إقتراضا لا يقبل إثبات العكس ، ومن ثم فإن هذه المسئولية لا تدرأ عن هذا الحارس باثبات أنه لم يرتكب خطأ ما وأنه قام بما ينبغى من العناية والحيلة حتى لا يقع

الضرر من الشيء الذي في حراسته ، وإنما ترتفع هذه المسؤولية إذا أثبت الملاحوس أن وقسوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه بأن يكون الفعل خارجا عن الشيء فلا يكون متصلا بداخلية أو تكوينه ، فإذا كان الضرر راجعا إلى عيب في الشيء فإنه لا يعتبر ناشئا عن سبب أجنبي ولو كان هذا العيب خفيا ، وهذا السبب لا يكون إلا قوة فاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير ، لما كان ذلك وكان الثابت أن المصعد مملوك للطاعنين ووقع الحادث نتيجة خلل به وكان الحكم المطعون فيه بعد أن عرض لدفاع الطاعنين اللوارد بسبب النعى أقام قضاءهم بالتعويض على أساس ما استخلصه من أن حراسة المصعد وقت وقوع الحادث كانت معقودة لهم باعتبارهم أصحاب السيطرة الفعلية عليه ولم تثقل منهم إلى تابعهم ، وأن النزاع القائم بينهم وبينه لا يرفع المسؤولية المفترضة عن كاهلهم ، وكان ما استخلصه الحكم سائغا ويقسوم على أسباب موضوعية قدرها مشتقة من ظروف الدعوى وملابساتها فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقولون إن تابعهم وقد قضى ببراءته في قضية اللجنة رقم ٤٢٤٥ سنة ١٩٧٠ قصر النيل التي اتهم فيها بقتل ولد المطعون عليهم خطأ بأن تركه يستعمل المصعد مع وجود خلل به ونفى الحكم الجنائي الخطأ عن المتهم ونسبه إلى المجنى عليه فإن هذا الحكم تكون له قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية في الدعوى المطروحة وتنتفى تبعا لذلك مسئوليتهم عن الحادث ، غير أن الحكم المطعون فيه أهمل هذه الحجية وقضى بالزامهم بالتعويض استنادا إلى مسئوليتهم المفترضة طبقا للسادة ١٧٨ من القانون المدني وهو ما يعيبه بمخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن " يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالأدانة قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية في الدعوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة ووصفها القانوني ونسبتها إلى فاعلها ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة



سوله بنى على إنتفاء التهمة أو على عدم كفاية الأدلة . ولا تكون له هذه القوة إذا كان مبنيًا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون . " وكانت المادة ١٠٢ من قانون الإثبات تنص على أن لا يرتبط القاضي المدني بالحكم الجنائي إلا في الواقع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا . ، فإن مفاد ذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الحكم الجنائي تكون له حجته في الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفصل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القاتوني لهذا الفصل ونسبته إلى فاعله ، فإذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور فإنه يمنع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تعتبرها وتلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لكي لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائي السابق له ، ولما كان الثابت من الحكم الصادر في قضية اللجنة رقم ٤٢٤٥ سنة ١٩٧٠ قصر النيل أن الدعوى أقيمت ضد تابع الطاعنين لأنه تسبب بإهماله في قتل ولد المطعون عليهما بأن تركه يستعمل المصعد رغم ما به من خلل وطلبت النيابة العامة معاقبته بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ، وقد حكمت محكمة الجناح ببراءته مما أسند إليه ، فإن مؤدى ذلك أن المحكمة الجنائية لم تفصل في الأساس المشترك بين الدعوى الجنائية والدعوى المدنية الحالية لأن قسوام الأولى خطأ جنائي واجب الإثبات ومنسوب إلى التابع في حين أن قوام الثانية خطأ مفترض في حق الطاعنين باعتبارهم حراما للمصعد ، فمسئوليتهم تتحقق ولو لم يقع منهم أى خطأ لأنها مسئولية ناشئة عن الشيء ذاته وليست ناشئة عن الجريمة ، إذاً كان ذلك وكانت حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية مقصورة على منطوق الحكم الصادر بالإدانة أو بالبراءة وعلى أسبابه المؤدية إليه بالنسبة لما كان موضع المحاكمة ودون أن تلحق الحجية الأسباب التي لم تكن ضرورية للحكم بهذه البراءة أو تلك الإدانة ، ولما كان يبين من الحكم الصادر في قضية اللجنة المشار إليها أنه وقد قضى ببراءة المتهم من تهمة القتل الخطأ لانتفاء الخطأ في جانبه فذاك حسبه ويكون ما تطرق إليه عن خطأ المجنى عليه تزييدا لم يكن ضروريا لقضائه وبالتالي فلا حجية له أمام المحاكم المدنية ، وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر ولم يعتمد بحجية الحكم الجنائي في هذا الخصوص وناقش مسئولية الطاعنين المفترضة طبقا للمادة ١٧٨ من القانون المدني وانتهى



إلى قيامها للأسباب الصحيحة التي أوردتها فإن النعي عليه بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثالث : أن رتابتهم ( الطاعنين ) قرر في تحقيق النيابة أن السكان منعوهم من إيقاف المصعد حتى يتم إصلاحه وأرغموه على تشغيله مع وجود خلل به ، مما مفاده إن السكان ساهموا في وقوع الحادث وهو ما يتحقق به السبب الأجنبي وينفي مسئوليتهم المفترضة طبقا للمادة ١٧٨ من القانون المدني ، وإذ غفل الحكم عن ذلك والزمهم بالتعويض فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول لأنه يتضمن دفاعا لم يتمسك به الطاعنون أمام محكمة الموضوع فلا يجوز لهم إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض لأن تحقيقه يخالفه واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٥ من أبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:  
زكي الصاوي صالح ، جمال الدين عبد اللطيف ، وجلال الدين رافع ، ومحمد طه منجر .

( ٢١٦ )

الطعن رقم ٥٤٥ ، ٥٥٠ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) قرار إداري "قرارات الاتحاد الاشتراكي". اختصاص "اختصاص ولائي".

الاتحاد الاشتراكي . ماهية . تنظيم سياسي وليس سلطة عامة . قراراته لا تعد قرارات إدارية أو عملا من أعمال السيادة . اختصاص المحاكم العادية بنظر المنازعات التي تثار بشأنها .

(٣،٢) إدارة قضايا الحكومة . وكالة . بطلان . نقض .

(٢) إدارة قضايا الحكومة نيابتها عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية .  
٦٢ ق ٧٥ لسنة ١٩٦٣ . الاتحاد الاشتراكي لا يتنوب عنه هذه الإدارة . التوقيع على صحيفة العلم بالنقض من أحد محامي إدارة القضايا . أثره . بطلان العلم . م ٢٥٣ مرافعات .

(٣) تكليف العمل بأنه من أعمال السيادة من عدمه . خضوعه لرقابه محكمة النقض .

١ - النص في المادة الخامسة من دستور سنة ١٩٧١ على أن " الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الذي يمثل تنظيماته القائمة على أساس من الديمقراطية وتحالف قوى الشعب العاملة .. " وتحديد في الفصول الثاني والثالث والرابع من الباب الخامس السلطات الثلاث للدولة وهي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية ، يدل على أن الاتحاد الاشتراكي العربي ليس سلطة عامة جديدة تقف إلى جانب هذه السلطات الثلاث وإنما هو تنظيم سياسي يضم قوى الشعب العاملة فلا تعد قراراته قرارات إدارية أو عمل من أعمال

للسيادة ، وإذ كانت المحاكم المدنية طبقا للمادة ١٥ من قانون السلطة القضائية هي صاحبة الولاية العامة في الفصل في كافة المنازعات عدا ما استثنى بنص خاص وكان للطعن قد طلب الحكم بإعدام القرار المطعون فيه لصدوره على غير محل استنادا لصدوره بفصله من عضوية الاتحاد حاك أنه لم يكن عضوا به فإن النزاع على هذه الصورة يدخل في ولاية المحاكم المدنية .

٢ - تنص المادة ٣٥٢ من قانون المرافعات على أن " يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ويوقعها محام مقبول أمام محكمة النقض .. .. فإذا لم يحمل الطعن على هذا الوجه كان باطلا وتحكم من تلقاء نفسه بإبطاله " وتنص المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة على أن " تنوب هذه الإدارة عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا " وإذ كان الاتحاد الاشتراكي هو تنظيم سياسي يضم قوى الشعب العاملة فإنه لا يندرج ضمن من عندتهم المادة السادسة السانف ذكرها ومن ثم فلا تنوب عنه إدارة قضايا الحكومة أمام القضاء ويكون توقيعها على صحيفة هذا الطعن عن الاتحاد الاشتراكي لا يتحقق به الشرط الذي تتطلبه المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات ويكون الطعن بذلك باطلا .

٣ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المحاكم هي المختصة بتقرير الوصف القانوني للعمل الصادر عن السلطات العامة وما إذا كان يعد من أعمال السيادة وحينئذ لا يكون لها أي اختصاص بالنظر فيه ولأن محكمة الموضوع مخضعة في تكليفها في هذا الخصوص لرقابة محكمة النقض ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خلص صحيحا إلى أن الاتحاد الاشتراكي العربي ليس سلطة عامة من سلطات الدولة ، فإن القرار المطعون فيه لا يكون بذلك عملا من أعمال السيادة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار القسري والمرافعة وبعد المداولة .



حيث إن الوقائع — على ما بين من لا يحكم المطعون فيه وسائل أوراق الطعن —  
تتصل في أن للمهندس ... .. — باعتباره عضواً في مجلس نقابة  
المهندسين ووكيل مجلس شعبة المناجم والبتروك بها — أقال المدعى ٢٥٨٧  
لسنة ١٩٧٣ مدني جنوب القاهرة الابتدائية ضد الاتحاد الاشتراكي العربي —  
رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي بصفته ورئيس لجنة النظام وأمين شئون التنظيم  
وأمين أول اللجنة المركزية — وتقيب المهندسين بصفته ووزير الري بصفته ،  
طلب فيها الحكم بإعدام قرار لجنة النظام بالاتحاد الاشتراكي العربي الصادر  
في ١٩٧٣/٢/٢ بفصله من عضوية الاتحاد واعتبار هذا القرار كأن لم يكن بكل  
ما ترتب عليه من آثار وأهمها وقف عضويته في مجلس نقابة المهندسين ومجلس  
شعبة المناجم والبتروك بها ، وقال شرحاً للدعوى إن لجنة النظام بالاتحاد  
الاشتراكي العربي أصدرت القرار سالف الذكر بدعوى وقوع انحرافات منه  
وإن لم يكن هو أصلاً عضواً بالاتحاد الاشتراكي العربي ، وقد خلا القرار  
المطعون فيه من بيان الانحراف المنسوب إليه ودليله ، وكانت مهمة تلك  
اللجنة مقصورة على محاسبة أعضاء الاتحاد الاشتراكي فإن قرارها بفصله يكون  
معدوماً لصدوره بلا سبب وعلى غير محل ، ولما كان مجلس نقابة المهندسين  
قد قرر بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٤ وقف عضويته في مجلس النقابة ومجلس شعبة المناجم  
والبتروك بها حتى يفصل في نظامه المقدم إلى لجنة النظام بالاتحاد الاشتراكي ،  
فقد أقام المدعى بطلباته سالفه البيان . دفع المدعى عليهم بعدم اختصاص المحكمة  
ولأياً بنظر الدعوى . وبتاريخ ١٩٧٣/٩/٣٠ حكمت المحكمة برفض هذا الدفع  
وأجابت المدعى إلى طلباته . استأنف نقيب المهندسين بصفته هذا الحكم كما  
استأنفه باقي المدعى عليهم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقمي  
٥٦٤٩ و ٥٦٨٢ سنة ٩٠ ق على التوالي ، وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئناف  
الثاني إلى الأول حكمت بتاريخ ١٩٧٤/٣/٣١ بتأييد الحكم المستأنف . طعن  
نقيب المهندسين بصفته في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٥٤٥ سنة ٤٤ ق  
كما طعن فيه الاتحاد الاشتراكي العربي ووزير الري بصفته بالطعن رقم ٥٥٠ سنة ٤٤ ق .  
دفع المطعون عليه في الطعن الثاني ببطلانه بالنسبة للاتحاد الاشتراكي وعدم قبوله  
بالنسبة إلى وزير الري بصفته وقدمت النيابة مذكرة في كل من الطعنين طلبت  
في الثانية عدم قبول الطعن بالنسبة إلى وزير الري ورفض الدفع بالبطلان بالنسبة

إلى الاتحاد الاشتراكي ، وأبدت الرأي في الموضوع برفض الطعنين . عرض الطعنان على هذه الدائرة في غرفة مشورة فأتت أنهما جديران بالنظر وحددت جلسة لنظرهما وفيها التزمت النيابة رأيا ، وقررت المحكمة ضم الطعن الثاني إلى الطعن الأول للارتباط ليصدر فيهما حكم واحد .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بني على سببين ينعي الطاعن بالأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبب وفي بيان ذلك يقول ، إنه أعلن بتأجيل الدعوى إداريا بجلاسة ١٩٧٣/١٠/٦ أمام محكمة أول درجة ثم تبين أن تلك المحكمة عجلت نظر الدعوى بجلاسة ١٩٧٣/٩/٢٩ بناء على طلب المطعون عليه الأول ومخزتها للحكم بجلاسة ١٩٧٣/٩/٣٠ وفيها صدر الحكم الابتدائي ، ولما كان لم يعلن بتعجيل الدعوى فإن هذا الحكم يكون باطلا لا بتثاته على إجراء باطل ، وقد تمسك بهذا البطلان أمام محكمة الاستئناف إلا أنها رفضته استنادا إلى ما قرره من أن الطاعن لم يحضر أمام محكمة أول درجة ولم يتمسك بالبطلان ، ولما كان لم يعلن بتعجيل الدعوى فإن ما قرره المحكمة لا يصالح ردا على دفاعه وهو ما يعيب حكمها بمخالفة القانون والقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه رفض الدفاع الوارد بسبب النعي تأسيسا على قوله إن " الإعلان بتعجيل نظر الدعوى من جلاسة ١٩٧٣/١٠/٦ إلى جلاسة ١٩٧٣/٩/٢٩ قد تم موافقا لما رسمه القانون في يوم ١٩٧٣/٩/٢٠ بالنسبة لم جميعا عدا الرابع - الطاعن - الذي حصل بالنسبة له في ١٩٧٣/٩/٢٥ ولا يؤثر في ذلك قرار التأجيل الإداري وإعلان المدعى عليهم به مادام أن صحيفة التعجيل قد أعلنت لم إعلاتا صحيحا " ، ولما كان هذا الذي قرره الحكم له أصله الثابت في الأوراق ويصلح ردا على دفاع الطاعن فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينص بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون بمجاوزته حدود ولاية القضاء العادي وذلك باختصاصه القرار الصادر من لجنة النظام بالاتحاد الاشتراكي العربي لرقابة القضاء ، حالة أن الاتحاد الاشتراكي العربي



سلطة مستقلة من السلطات الدستورية الثلاث وهو هيئة سياسية وقراراته تعتبر قرارات سياسية لا تخضع لأي رقابة قضائية عملاً بمبدأ الفصل بين السلطات ، وإذ جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى على خلافه فإنه يكون قد خالف قواعد الاختصاص الولائي .

وحيث إن هذا النعى غير سليم ، ذلك أن دستور سنة ١٩٧١ إذ نص في المادة الخامسة منه على أن " الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الذي يمثل بتنظيماته الثامنة على أساس من الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة .. " ، وحدد في الفصول الثاني والثالث والرابع من الباب الخامس السلطات الثلاث للدولة وهي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية ، يدل على أن الاتحاد الاشتراكي العربي ليس سلطة عامة جديدة تقف إلى جانب هذه السلطات الثلاث وإنما هو تنظيم سياسي يضم قوى الشعب العاملة فلا تعد قراراته قرارات إدارية أو عملاً من أعمال السيادة ، لما كان ذلك وكانت المحاكم المدنية طبقاً للمادة ١٥ من قانون السلطة القضائية هي صاحبة الولاية العامة في الفصل في كافة المنازعات عدا ما استثنى بنص خاص وكان الطاعن قد طلب الحكم بانعدام القرار المطعون فيه لصدوره على غير محل استناداً لصدوره بفصله من عضوية الاتحاد حال أنه لم يكن عضواً به فإن النزاع على هذه الصورة . يدخل في ولاية المحاكم المدنية ، وإذ ألزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون عليه ببطلان الطعن من الاتحاد الاشتراكي العربي - الطاعنون الأول والثاني والثالث والخامس - إن إدارة قضايا الحكومة أقامت الطعن بصفتها نائبة عنه مع أنها لا تنوب إلا عن الحكومة والمصالح العامة ، وإذ لم يكن الاتحاد الاشتراكي فرعاً من أي منها فإنه تلك الإدارة لا تملك تمثيله ويكون الطعن من ثم باطلاً لعدم التوقيع على صحيفته من محام موكل عن الاتحاد الاشتراكي ومقبول للرافقة أمام محكمة النقض .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات تنص على أن " يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ويوقعها محام مقبول أمام محكمة



النقض . فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه كان باطلا وتحكم من قبله نفسها بطلانه . " ، وكانت المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة تنص على أن " تنوب هذه الإدارة عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا . " ، وكان الاتحاد الاشتراكي كما سلف القول هو تنظيم سيامي يضم قوى الشعب العاملة فإنه لا يندرج ضمن من عددهم المادة السادسة السالف ذكرها ومن ثم فلا تنوب عنه إدارة قضايا الحكومة أمام القضاء ويكون توقيعها على صحيفة هذا الطعن من الاتحاد الاشتراكي لا يتحقق به الشرط الذي تتطلبه المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات ويكون الطعن بذلك باطلا .

وحيث إن مبنى الدفع بالنسبة إلى وزير الري بصفته — الطاعن الرابع — أنه ليس خصما حقيقيا في الحكم المطعون فيه إذ لم يقض عليه شيء .

وحيث إن هذا الدفع غير صحيح ، ذلك أنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يجوز الطعن من كل من كان طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ولم يتخل عن منازعته مع خصمه حتى صدر الحكم ضده سواء كان مستأنفا أو مستأنفا عليه خصما أصيلا أو ضامنا لخصم أصيل ، وإذا كان الطاعن قد اختصمه المطعون عليه أمام المحكمة الابتدائية كمدعى عليه ودفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وكان الحكم الابتدائي قد رفض هذا الدفع وقضى بطلبات المطعون عليه فاستأنفه الطاعن المذكور ولم يتخل عن منازعته خصمه المطعون عليه حتى صدر الحكم المطعون فيه لمصلحة خصمه وألزمه بالمعيار يفق أنه من ثم يكون خصما حقيقيا في الحكم المطعون فيه ويكون الدفع بعدم القبول على غير أساس .

وحيث إن الطعن بالنسبة للطاعن الرابع قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بني على سببين ينفي الطاعن بهما على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول إن القرار الصادر من لجنة النظام بالاتحاد الاشتراكي العربي هو قرار سيامي صادر من سلطة عليا في الدولة

ويعد بهذه المثابة من قبيل أعمال السيادة المحظور على المحاكم نظرها ، وقد ناط قانون الاتحاد الاشتراكي الصادر في ١٩٦٨/٥/٩ بهيئة النظام بالاتحاد المذكور مهمة الفصل في التظلمات والطعون التي تقدم من الأعضاء الذين توقع عليهم عقوبة الفصل من العضوية العاملة أو من منظمات الاتحاد ، وبذلك يكون القرار المطعون فيه خارجا عن نطاق المنازعات القضائية أمام المحاكم وإذا جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد خالف قواعد الاختصاص الولائي .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المحاكم هي المختصة بتقرير الوصف القانوني للعمل الصادر عن السلطات العامة وما إذا كان يعد من أعمال السيادة وحيث لا يكون لها أي اختصاص بالنظر فيه ، وأن محكمة الموضوع تخضع في تكييفها في هذا الخصوص لرقابة محكمة النقض ، وكان الحكم المطعون فيه خاصا صحيحا وعلى ما سلف بيانه في الرد على السهب الثاني في الطعن رقم ٥٤٥ سنة ٤٤ ق إلى أن الاتحاد الاشتراكي العربي ليس سلطة عامة من سلطات الدولة فإن القرار المطعون فيه لا يكون بذلك عملا من أعمال السيادة ويكون النعى على الحكم بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إنه لما سلف يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٥ من أبريل سنة ١٩٧٨

بإدارة السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
زكي الصاوي صالح ، جمال الدين عبد اللطيف ، وعبد الحميد المرصفاوي ومحمد طه منجر .

(٢١٧)

الطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٤٤ القضائية :

قرار إداري . نقض . اختصاص . نقابات .

قرار الجمعية العمومية لنقابة المهندسين باعتماد نتيجة الانتخابات . اعتباره محصنا بعدم الطعن فيه أمام محكمة النقض . القرار الصادر من بعد بإعادة الانتخابات . قرار إداري معدوم . اختصاص القضاء العادي بنظر المنازعة بشأنه .

تنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ على أن "لوزير الأشغال أن يطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية أو في قرارها باعتماد تأليف مجلس النقابة وذلك بتقرير يبلغ لمحكمة النقض في خلال ١٨ يوما من تاريخ إخطاره بقرارات الجمعية العمومية ويجوز لستين عضوا على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية بشرط التصديق على امضاءاتهم الطعن في تلك القرارات خلال ١٨ يوما من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية أو صدور هذه القرارات حسب الأحوال .." وإذ بين من الحكم المطعون فيه أنه استخلص للأسباب السائغة التي أوردها وفي حدود سلطته التقديرية أن المطعون عليه الأول انتخب عضوا عن شعبة هندسة المناجم والبتروك وأن الجمعية العمومية اعتمدت نتيجة هذه الانتخابات في ذات اليوم ، وكان الثابت أن أحدا لم يطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية أو في قرارها أمام الجهة المختصة وهي محكمة النقض في الميعاد الذي نص عليه القانون فإن قرارها باعتماد نتيجة هذه الانتخابات يكون قد تحصن وبالتالي يكون القرار الصادر بإعادة الانتخابات معدوما هو وما ترتب عليه لصدوره ممن لا يملكه ومشوباً بخالفه صارخة للقانون بما يجرده عن صفته الإدارية ويسقط عنه الحصانة المقررة للقرارات الإدارية وينحصر بالتالي لاختصاص المحاكم القضائية وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وجماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٤١٢٥ سنة ١٩٧٣ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية ضد نقيب المهندسين — الطاعن — والمطعون عليه الثانى وطلب فيها الحكم بانعدام إجراء منعه بتاريخ ١/١/١٩٧٣ من حضور جلسات مجلس نقابة المهن الهندسية وعدم الاعتداد به وما ترتب عليه من آثار بما فيها انتخابات هيئة المكتب ولجان مجلس النقابة وانتخابات شعبة هندسة المناجم والبتروال الحاصلة في ١١/١/١٩٧٣ وعدم التعرض له في ممارسة حقوقه كعضو في مجلس النقابة خلال مدة عضويته من ديسمبر سنة ١٩٧٢ حتى ديسمبر ١٩٧٤، وقال بياناً للدعوى أنه بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٧٢ أجريت انتخابات شعبة هندسة المناجم والبتروال وأسفرت نتيجةها عن فوزه وآخرين لتمثيل الشعبة في مجلس نقابة المهندسين وقد اعتمدت الجمعية العمومية العادية هذه النتيجة في ذات اليوم إلا أنه بتاريخ أول يناير سنة ١٩٧٣ منعه الطاعن بالقوة من حضور اجتماع مجلس النقابة بحجة عدم إجراءات انتخابات الشعبة وتمت إجراءات انتخابات هيئة المكتب ولجان المجلس في غيبته، ثم فوجئ بعد ذلك بصدور قرار بالدعوة إلى اجتماع آخر للشعبة حدد له يوم ١١/١/١٩٧٣ وفيه أجريت انتخابات جديدة كان من نتيجةها استبعاده من مجلس النقابة وإذا تسمت هذه الإجراءات بعيب غصب السلطة ومخالفة نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ والمادة ٧٣ من اللائحة الداخلية فقد أقام الدعوى للحكم له بطلانيته .

وبتاريخ ١١/٣/١٩٧٣ حكمت المحكمة للمطعون عليه الأول بطلانيته . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٥٨٣١ سنة ٩ ق مدنى . وبتاريخ ٢١/٣/١٩٧٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى على أساس أن القرارات التي تصدرها نقابة المهن الهندسية هي قرارات إدارية لا يختص القضاء العادي بنظر المنازعات التي تدور حولها باستثناء اختصاص محكمة النقض بالفصل في صحة انعقاد الجمعية العمومية وفي قراراتها باعتماد تأليف مجلس للنقابة طبقا لنص المادة ٧٠ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ وإذا اعتد الحكم المطعون فيه بانتخابات شعبة هندسة المناجم والبتقول التي أجراها للمطعون عليه بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٨ وزور محضرا بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٩ يتضمن اعتماد الجمعية العمومية لنتيجتها تأسيسا على أن هذه الانتخابات تمت بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٩ واعتمدت الجمعية العمومية نتيجتها في ذات اليوم وتحصن قراراتها بعدم الطعن عليه أمام محكمة النقض ورتب على ذلك اعتبار انتخابات الشعبة الحاصلة في ١٩٧٣/١/١١ معلومة الأثر متباهلا في ذلك ما ثبت من تزوير تاريخ محضر الانتخابات الأولى وما شابهها من بطلان لما أسفرت عنه من انتخاب عضوين عن الشعبة في حين أن المطلوب هو انتخاب عضو واحد فانه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢٠ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ تنص على أن لوزير الأشغال أن يطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية أو في قراراتها باعتماد تأليف مجلس النقابة وذلك بتقرير يبلغ لمحكمة النقض في خلال ١٨ يوما من تاريخ إخطاره بقرارات الجمعية العمومية ويجوز لستين عضوا على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية بشرط التصديق على إضرعاتهم الطعن في تلك القرارات خلال ١٨ يوما من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية أو صدور هذه القرارات حسب الأحوال وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استخلص للأسباب السابقة التي أوردها وفي حدود سلطته التقديرية إن المطعون عليه الأول انتخب بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٩ عضوا عن شعبة هندسة المناجم والبتقول ، وإن الجمعية العمومية اعتمدت نتيجة هذه الانتخابات في ذات اليوم ، وإن أحدا لم يطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية لو في قراراتها أمام الجهة المختصة وهي محكمة النقض في الميعاد الذي نص عليه القانون فإن

قرارها باعتماد نتيجة هذه الانتخابات يكون قد تمحصن وبالتالي يكون القرار الصادر بإعادة الانتخاب يوم ١١/١/١٩٧٣ معدوما هو وما ترتب عليه لصدوره ممن لا يملك ومشوبا بخالفه صاوخة للقانون بما يجرده من صفته الإدارية ونسقط عنه الحصانة المقررة للقرارات الإدارية ويخضعه بالتالي لاختصاص المحاكم القضائية ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه بهذا للنظر فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٥ من أبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين  
 محمد صدقي العصار ، زكي العساوي صالح ، جمال الدين عبد اللطيف وعبد الحميد المرصافي .

( ٢١٨ )

الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) حكم "ما لا يعد قصورا" . دعوى "الطلب الجازم" . التزام "الإكراه"

الطلب الجازم . هو ما تلزم المحكمة بالرد عليه . مثال بشأن التمسك بحصول اكراه .

( ٢ ، ٣ ) التزام . بطلان . نقض .

( ٢ ) الالتزام المعلق على شرط فاسخ . اعتباره قائما وناظرا في فترة التعليق . بطلان  
 الشرط الفاسخ لمخالفته للنظام العام لا يؤثر في قيام الالتزام .

( ٣ ) الاتفاق على اعتبار الالتزام لاغيا عند الوفاة . أجل فاسخ . اعتبار الالتزام قائما  
 وناظرا قبل حلول الأجل . لمحكمة النقض تصحيح الأخطاء القانونية بالحكم دون أن تنقذه .

١ - الطلب الذي تلزم المحكمة بالرد عليه هو ذلك الذي يقدم إليها في صيغة  
 صريحة جازمة تدل على تصميم صاحبه عليه ، فلا طيها أن هي التفتت عما أثاره  
 الطاعن في خصوص ظروف تحرير السند من أقوال مرسله لا تنفي عن تمسكه  
 بأن إرادته كانت معيبة بسبب وقوعه تحت تأثير الإكراه .

٢ - تحقق الشرط الفاسخ - وهو أمر مستحيل غير محقق الوقوع -  
 يترتب عليه وفقا لحكم المادة ٢٦٥ من القانون المدني زوال الالتزام ، الالتزام  
 المعلق على هذا الشرط يكون قائما وناظرا في فترة التعليق ولكنه مهدد بنظر  
 الزوال . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى أعمالا بما تقضى به  
 المادة ١/٢٦٦ من القانون المدني إلى بطلان الشرط الفاسخ لمخالفته للنظام العام  
 وبقاء الالتزام بالدين قائما فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٣ - القيد الذي اقترن به التزام الطاعن بالدين ومقتضاه أن الالتزام يعتبر  
 لاغيا ولاجوده في حالة وفاة المطعون عليها . لا يعدو أن يكون أجلا فاسخا يقتصر

أثره على مجرد وضع حد زمني ينتهي به التزام الطاعن الذي يعتبر قائما وناظرا قبل حلول الأجل . وإذا كانت هذه هي النتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه ، فإنه لا يبطله اعتباره العقد سالف الذكر شرطا فاسخا إذ لمحكمة النقض أن تصحح ما أشتملت عليه أسباب الحكم من أخطاء قانونية بغير أن تنقضه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليها تقدمت في ١٤/٦/١٩٧٠ بطلب إلى رئيس محكمة القاهرة الابتدائية للأمر بإلزام المطعون عليه وآخر متضامنين بأن يدفع لها مبلغ ٢٥٠٠ جنيه وفوائده بواقع ٨٪ من ١/٦/١٩٦٥ حتى السداد ، استنادا إلى سند مؤرخ في ٦/١٠/١٩٦٥ رفض هذا الطلب وحددت جلسة لنظر الموضوع وقيدت الدعوى برقم ١٩٦٠/٥١٩٦ مدنى القاهرة الابتدائية . بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٠ حكمت المحكمة بطلبات الطاعنة مع تخفيض الفائدة إلى ٧٪ استأنف كل من الطاعن والمطعون عليها هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقمى ٤١٣ سنة ٨٨ ق ، ٤٧٥٧ سنة ٩٠ ق على التوالي ، بتاريخ ٢٣/٦/١٩٧٣ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أن سبب الالتزام غير مشروع ، وبعد سماع شاهدين عادت بتاريخ ٢٧/٤/١٩٧٤ فحكمت بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بني على خمسة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الرابع منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إنه دفع أمام محكمة الاستئناف بأن الحق الثابت في السند هو هبة صريحة لم تفرغ في الشكل



الرسمي الذي يستلزمه القانون ، ومن ثم فهي هبة باطلة ، كما دفع بأن سند الدين حرر تحت تأثير إكراه أدبي تمثل في أن شقيقه الأكبر ، وهو منه في منزلة الوالد وفي ذات الوقت زوج أخت المطعون عليها ، اضطره إلى تحرير السند ، إلا أن المحكمة ألغيت من هذا الدفاع الجوهرى ، ولم تكن بالرد عليه ، مما يعيب حكمها بالقصور .

وحيث إن هذا النعى في شقه الأول غير صحيح ، ذلك أنه لما كانت المادة ٤٨٨/٢ من القانون المدنى تقضى بطلان الهبة إن لم تكن بورقة رسمية ما لم تتم تحت ستار عقد آخر ، وكان الحكم المطعون فيه رد على ما أثاره الطاعن بصدد بطلان الدين باعتباره هبة لم يتوفر لها الشكل الرسمي بأن سند التداعى يعتبر إقراراً بدين توافرت له الشروط المطلوبة لإقرار بدين ، ولا تقدر في ذلك ما يقرره المستأنف — للطاعن — من أنه لم يتضمن سبباً إذ لا يشترط في الإقرار بالدين ذكر سبب الدين ويفترض أن للدين سبباً حقيقياً ومشروعاً إلى أن يثبت العكس وقد عجز المستأنف ... عن إثبات عدم مشروعية سبب ذلك الدين " وهو رد يكفى لمواجهة ما دفع به الطاعن في هذا الخصوص ، مما يكون معه النعى بهذا الوجه على غير أساس .

والنعى مردود في شقه الثانى ، ذلك أن للبين من مذكرة الطاعن المقدمة لمحكمة الاستئناف بجلسته ١٩٧٤/٢/٢٣ أنه قرر أن المستفاد من أقوال شاهديه أن شقيقه الأكبر تزوج بشقيقة المطعون عليها وقد عقدت عدة اجتماعات عائلية نوقش فيها موضوع الطلاق ونتائجه ووجوب توفير حياة كريمة للطعون عليها بعد طلاقها منه ، فاضطر لتحرير السند موضوع المطالبة ، وإذ لم يثبت من الأوراق أن الطاعن طلب الحكم بإبطال الإلتزام بالدين للإكراه بصفة صريحة ، وكان الطلب الذى تلزم المحكمة بالرد عليه هو ذلك الذى يقدم إليها في صيغة مريجة جازمة تدل على تصميم صاحبه عليه ، فلا على المحكمة إن هي التفتت عما أثاره الطاعن في خصوص ظروف تحرير السند من أقوال مرسله لا تنبئ عن تمسكه بأن إرادته كانت معيبة بسبب وقوعه تحت تأثير الإكراه ، ومن ثم يكون النعى على الحكم بالقصور في هذا الخصوص في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بباقي أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون والخطأ في تطبيقه والفساد في الاستدلال والتناقض من وجهين — الأول :



أن الثابت من السند الإذني المؤرخ ١٠/١٠/٤٩٦٥ الذي ألزم بموجبه الطامن بأن يؤدي الطعون عليها المبلغ المطلوب به أنه إقربن في ذات التاريخ بشروط هي أنه غير قابل للتحويل ، وبعد لأخيا في حالة وفاة المظعون عليها أو زواجها وأنه فيما عدا هذه الحالات يعتبر السند قائما ونافذا ، مما مؤداه أن الدين لا يستحق إلا بقيدتين : هما تعهد المظعون عليها بعدم الزواج من غير الطامن ، وعدم قابلية محل الإلزام للتوريث ، ولما كان هذان القيدان — وهما السبب الدافع للإلزام — غير مشروعين لمخالفتهم لقواعد النظام العام ، فإن الدين المطلوب به يكون باطلا لبطلان سببه ، إلا أن الحكم المظعون فيه إعتبر القيدتين منالفي المذكور شرطين فاسخين باطلين ولا أثر لهما على قيام الإلزام ، حالة أن التكييف الصحيح لشرط عدم الزواج أنه شرط إحتالي ( وقف ) متوقف على إرادة الدائن وحده مما يبطل الإلزام المقابل له ، وأن شرط عدم التوارث لا يعتبر شرطا فاسخا لأن تأخير تنفيذ الإلزام إلى وقت القيام بعمل متعلق بإرادة المدين أو الدائن يعد اتفاقا على أجل غير معين مما يترتب عليه عدم استحقاق الإلزام ، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة للقانون والخطأ في تطبيقه — الثاني — أن العبارات الواردة بظهر السند والمتضمنة هذين القيدتين الباطلين وهما — على ما سلف البيان — السبب الدافع للإلزام ، تكفي لإثبات صحة دفاع الطامن القائم على بطلان الدين المطلوب به لبطلان سببه ، دون حاجة إلى إجراء تحقيق في هذا الخصوص ، إلا أن الحكم المظعون فيه عول على لتحقيق الذي أجرته المحكمة واستخلص منه عجز الطامن عن إثبات عدم مشروعية السبب وأعرض عما تدل عليه تلك العبارات . هذا إلى أن الحكم حصل أقوال للشهود بما يفيد أن الشرطين المبتين بظهر السند كانا هما السبب الدافع للإلزام بالمدين ، مما يقتضي أن الحكم يبطلان الإلزام لعدم مشروعيته هذين الشرطين ، إلا أنه في موضع آخر من أسبابه خالف ما حصله من تلك الشهادة ، وانتهى إلى أن الشاهد الأول قطع بأن سبب الإلزام هو توفير حياة كريمة للطعون عليها وأطرح أقوال الشاهد الثاني استنادا إلى أنها أقوال سماعية واستنتاجية على نحو لا يؤكد حقيقة معينة ، وقضى بناء على ذلك بالدين المطالب به وهو ما يعيبه بالتناقض وفساد الاستدلال .

وحيث إن التمس في وجهه الأول مردود أولا — بأنه لما كان تحقيق الشرط للدافع — وهو أمر مستقبل غير محقق للوقوع — يترتب عليه وثقا للحكم

المادة ٢٦٥ من القانون المدني زوال الإلتزام ، فإن الإلتزام المعلق على هذا الشرط يكون قائما و نافذا في فترة التعليق ولكنه مهدد بخطر الزوال — وإذا كيف الحكم المطعون فيه ما تضمنته سند الدين خاسا بالفائه في حاله زواج المطعون عليها ، بأنه شرط فاسخ ، وأخذ في ذلك بأسباب الحكم الابتدائي وقد جاء فيها إنه يبين " من مطالعة العبارة الواردة على ظهر سند المديونية والتي تقرر بأن السند المذكور يعتبر لاغيا لا وجود له في حالة زواج السيد / .. .. وهو يظهر بجلاء أن زوال الإلتزام بدفع المبلغ يتحقق بحصول الزواج وأن الإلتزام موجود بالفعل .. .. ويكون مؤدى ذلك أن الإلتزام معلق على شرط فاسخ ، ولا أدل على ذلك من العبارة الختامية التي تقرر .. .. إن السند قائم المفعول في غير الحالات المبينة بعبارات التظهير ، وهي ما تفسرنية عاقلديه من أن الإلتزام منجز و نافذ ولا يزول إلا بحصول الزواج " وهو تكييف صحيح تؤدي إليه عبارات السند وما استخلصه الحكم منها ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إعمالا لما تقضى به المادة ٢٦٦ / ١ من القانون المدني . إلى بطلان الشرط الفاسخ المشار إليه لمخالفة للنظام العام وبقاء الإلتزام بالدين قائما ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ، والنص في وجهه الأول مردود ثانيا ، بأن القيد الآخر الذي اقترن به الإلتزام الطاعن بالدين ومقتضاه أن الإلتزام يعتبر لاغيا ولا وجود له في حالة وفاة المطعون عليها ، لا يعدو أن يكون أجلا فاسخا يقتصر أثره على مجرد وضع حد زمني ينتهي به الإلتزام الطاعن الذي يعتبر قائما و نافذا قبل حلول الأجل — وإذا كانت هذه هي النتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه ، فإنه لا يبطله اعتباره القيد سالف الذكر شرطا فاسخا ، إذ لمحكمة النقض أن تصحح ما اشتملت عليه أسباب الحكم من أخطاء قانونية بغير أن تنقضه مما يكون النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص بغير متبع — والنعي في وجهه الثاني مردود ، بأن الثابت من الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في ٢٣/٦/١٩٧٣ من إحالة الدعوى إلى التحقيق كانت بناء على طلب الطاعن لإثبات أن السبب الدافع للتعاقد غير مشروع ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى عجز الطاعن عن إثبات ما إدعاه استنادا إلى ما ورد بأسبابه من أنه " لا يستفاد من أقوال شاهدي المستأنف — الطاعن — أن السبب الدافع للإلتزام المستأنف بالسند المدعى بشأنه كان غير مشروع ، إذ أقوال الشاهد الأول تؤكد أن سبب



الإلتزام هو توفير حياة كريمة لستأنف عليها — المظعون عليها — وأقوال الشاهد الثاني التي جاءت صماحية واستنتاجية على نحو يؤكّد حقيقة معينة " وكان لمحكمة الموضوع السلطة في استخلاص ما تقتنع به وما يطمئن إليه ضميرها . وكان تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها مما يستقل به قاضي الموضوع متى كان سائغا وغير مخالف للثابت . وله أن يأخذ بمعنى الشهادة تحتمله عباراتها دون معنى آخر ولو كان محتملا ، لما كان ذلك وكان استخلاص الحكم المظعون فيه من أقوال الشاهد الأول للطاهن التي حصاها تفصيلا في أسبابه إن السبب الدافع للإلتزام بالسند موضوع الدعوى هو توفير حياة كريمة للمظعون عليها وليس منعها من الزواج ، فإن ما يثيره الطاعن بهذا السبب لا يمسدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٥ من أبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين جمال الدين ميسد الطيف ، جلال الدين رايح ، عبد الحميد الموصفاري  
ومحمد طه شجر .

( ٢١٩ )

الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٥ القضائية :

استثنائي " الأثر الناقل للاستئناف " . " نطقه " .

الاستئناف ينقل الدعوى — الى محكمة الدرجة الثانية — بدالتها التي كانت عليها قبل صدور  
الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع منه الاستئناف فقط . عدم جواز فصل محكمة الاستئناف في أمر  
غير مطروح عليها . مثال بشأن دعوى تزوير قرعة .

الاستئناف ونفا لنص المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات ينقل الدعوى بمحالتها  
التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع منه الاستئناف فقط  
فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تتعرض  
للفصل في أمر غير مطروح عليها ، وإذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن  
الطاعنين أقاموا استئنافهم على ركيزتين هما أن محكمة أول درجة رفضت طلبهم  
إعادة القضية إلى المرافعة لتقديم مستندات تؤيد دفاعهم وأنها لم تمكنهم من  
إثبات صورية الدين المطالب به ، ولم يقدم الطاعنون ما يدل على أنهم تمسكوا  
بالإدعاء بتزوير سند للدين الذي قضى ابتدائياً برفضه ، فإن الحكم المطعون فيه  
إذ اكتفى بمواجهة دفاع الطاعنين — بشأن صورية السند — دون أن يعرض  
لمدى صحة هذا السند أو تزويره يكون بمنجاة عن عيب القصور .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أنه بتاريخ ١٩٦٨/١/١٧ استصدر المطعون عليه من رئيس محكمة القاهرة الابتدائية أمرا بالزام الطاعنين بأن يدفعوا له — من تركة مورثتهم المرحومة ... .. مبلغ ١٥٠٠ جنيه قيمة سند أذن مؤرخ ١٩٦٣/٢/٢١ ومستحق السداد في ١٩٦٧/١/١ . تغلّم الطاعنون في هذا الأمر بالدعوى رقم ١٥٤٢ سنة ١٩٧١ مدنى شمال القاهرة الابتدائية ، وإذ ادعوا بتزوير السند المشار إليه تقدمت المحكمة بتدب خير لإجراء المضاهاه على النحو المبين بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنون أن مورثتهم لم تبصم بأصبعها على السند وأن بصمة ختمها عليه أخذت خلسة وسمعت المحكمة أقوال شاهدى الطرفين ثم قضت في ١٩٧٣/٤/١١ برفض الادعاء بالتزوير ، وفى ١٩٧٣/٦/٢٠ بتأييد أمر الأداء المتظلم منه استأنف الطاعنون هذا الحكم الأخير بالاستئناف رقم ٥٣٨٩ سنة ٩٠ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٧٥/٤/١٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبليت فيها رأى برفض الطعن عرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد ينعى الطاعنون به على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، ويقولون فى بيان ذلك أنهم ادعوا بتزوير سند الدين لعدم صدوره من مورثتهم المرحومة ... .. ودلّوا على صحة هذا الادعاء بقرائن عدة ساقوها ، وإذ كان مؤدى هذه القرائن أن سند الدين محل المطالبة مزور على المورثة وكان لا ينال من هذا أن يكونوا قد اخطأوا فى تكليف دفاعهم فتعسكوا أمام محكمة الاستئناف بصورية الدين دون أن يقدموا الدلائل على ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل دفاعهم الأصيل بتزوير السند ، ولم يناقش ما ساقوه من أدلة فى هذا الخصوص ولم يرد عليها ، يكون معيبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الاستئناف وفقنا لنص المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بحالتها

التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية . وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تعرض للفصل في أمر غير مطروح عليها ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين أقاموا استئنافهم على ركيزتين هما أن محكمة أول درجة رفضت طلبهم إعادة القضية إلى المرافعة لتقديم مستندات تؤيد دفاعهم وأنها لم تمكنهم من إثبات صورية الدين المطالب به ، ولم يقدم الطاعنون ما يدل على أنهم تمسكوا بالادعاء بتزوير سند الدين الذي قضى ابتدائيا برفضه في ١١/٤/١٩٧٣ ، فلإن الحكم المطعون فيه إذا اكتفى بمواجهة دفاع الطاعنين بشأن صورية السند — دون أن يعرض لمسألة صحة هذا السند أو تزويره يكون بمنجاسة من عيب القصور ، وبالتالي يكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٥ من أبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حنين وعضوية السادة  
المستشارين: جلال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس ، صلاح الدين بونس ومحمد وجدى عبدالصمد

( ٢٢٠ )

الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤١ ق :

رسوم " رسم الدفعة " . ضرائب . عقد .

صورة العقد التى يستحق عليها رسم الدفعة النوعى . هى تلك الموقعة من المتعاقد الآخر  
وتصلح للاحتجاج بها أمام القضاء . صور تصاريح الشحن الموقعة من الوكيل بالعمولة . خضوعها  
لرسم الدفعة النوعى .

مؤدى نص المادة ١١ من القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، — وعلى ما جرى به  
قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> — أن المقصود بصورة العقد المضاء التى يستحق عليها رسم  
الدفعة النوعى المقرر على الأصل هى تلك الصورة المضاء من المتعاقد الآخر  
وتصلح للاحتجاج بها أمام القضاء ، فإن هذا الرسم لا يتعدد بتعدد تلك الصور  
فتخرج بذلك من نطاق رسم الدفعة النوعى الصور التى يحتفظ بها المتعاقد وتحمل  
توقيعه هو دون توقيع المتعاقد الآخر ، وإذا كان الحكم المطعون فيه رغم  
ما حصله من أن صور تصاريح الشحن موضوع النزاع تحمل توقيع الوكلاء  
بالعمولة الذين تسلموا المواد البترولية مما يجعلها صالحة للاحتجاج بها عليهم  
لصالح الشركة المطعون ضدها أمام القضاء ، لم يخضع هذه التصاريح لرسم الدفعة  
فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٩٧٠ لسنة ١٩٦٣ تجارى القاهرة  
الابتدائية بطلب الحكم بإلزام الطاعنة بأن تدفع لها مبلغ ٥٨٤ جنيها و ٣٩٠ مليا  
والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية وحتى السداد تأسيسا على أن مراقبة  
الدمغة فرضت رسم دمغة نوعى فئة العشرة مليات على صور إخطارات  
شحن المواد البترولية التى نقلها متعهدو النقل بالسيارات من مستودعات الهيئة  
العامة للبترول إلى مختلف جهات القطر مع أن هذا الرسم لا يستحق إلا على أصل  
إخطار الشحن دون صورته وأن المبلغ المطالب به هو جملة ما دفعته من رسم  
الدمغة عن هذه الصور . وبتاريخ ١٩/١/١٩٦٤ حكمت المحكمة برفض الدعوى  
استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٢ لسنة ٨١ ق القاهرة .  
وبتاريخ ١٣/٥/١٩٧١ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعنة بأن  
تدفع للمطعون ضدها مبلغ ٥٨٤ جنيها و ٣٩٠ مليا طعنت مصلحة الضرائب في هذا  
الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أيدت فيها رأى بنقض الحكم  
وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت  
النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى الطاعنة على الحكم المطعون فيه  
الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك نقول أن الحكم أقام قضاءه على أن صور  
تصاريح الشحن موضوع الدعوى قد أعدت لتنظيم تنفيذ عقد النقل المبرم بين  
الشركة المطعون ضدها وبين المؤسسة العامة للبترول وأن هذه الصور لا تحمل  
توقيع المؤسسة ولا تصلح دليلا أمام القضاء قبل المؤسسة في حين أن الثابت من  
وقائع الدعوى أن هناك أوامر شحن وتصاريح شحن وأن الأولى تصدر من الهيئة  
العامة للبترول نفاذا للعقد المبرم بينها وبين الشركة المطعون ضدها أما الثانية  
فتصدر من الشركة المطعون ضدها نفاذا للعقد المبرم بين الشركة وبين متعهدى  
النقل ويوقع عليها وعلى صورها من الوكيل بالعمولة بما يفيد استلامه للمواد  
البترولية الأمر الذى يجعلها صالحة للاحتجاج بها أمام القضاء قبل مستلم المواد  
البترولية ( الوكيل بالعمولة ) كما يصلح دليلا غير مباشر قبل المؤسسة العامة

للبنترول يقيم أجور النقل ومن ثم فإن صور تصاريح الشحن السالفة الذكر تخضع لرسم الدمغة النوعى طبقا لنص المادتين ١ ، ١١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك لأن النص فى المادة ١١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على أنه إذا كان العقد أو المحرر أو الورقة أو المطبوع أو السجل من عدة صور واحتفظ المتعاقد بصورة ممضاه أو أكثر فإن كل صورة يستحق عليها رسم الدمغة الذى يستحق على الأصل ويستثنى من ذلك رسم الدمغة النسبى والتدريجى فإنه لا يحصل إلا مرة واحدة على الأصل مهما تعددت الصور ، يدل - وعلى ما جرى بقضاء هذه المحكمة - على أن المقصود بصورة العقد الممضاه التى يستحق عليها رسم الدمغة النوعى المقرر على الأصل هو تلك الصورة الممضاه من المتعاقد الآخر وتصلح للاحتجاج بها أمام القضاء ، وأن هذا الرسم لا يتعدد إلا بتعدد تلك الصور فتخرج بذلك من نطاق رسم الدمغة النوعى الصور التى يحتفظ بها المتعاقد وتحمل توقيعها هو دون توقيع المتعاقد الآخر ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ورد فى أسبابه " أن الثابت من واقعه النزاع أن صور تصاريح الشحن موضوع الدعوى قد أعدت لتنظيم عقد النقل المبرم بين الشركة المستأنفة وبين المؤسسة المصرية العامة للبنترول وكانت هذه الصور لا تحمل توقيعاً لمن يمثل المؤسسة أو من ينوب عنها وإنما موقع عليها مستلم المواد البترولية ( الوكيل بالعمولة عن الشركة المستأنفة ) ومن ثم فإنها لا تصلح دليلاً أمام القضاء " فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه رغم ما حصله من أن صور تصاريح الشحن موضوع النزاع تحمل توقيع الوكلاء بالعمولة الذين تسلموا المواد البترولية مما يجعلها صالحة للاحتجاج بها عليهم لصالح الشركة المطعون ضدها أمام القضاء فإنه لم يخضع بهذه التصاريح لرسم الدمغة بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين تأييد الحكم المستأنف .



## جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٧٨

بإشراف برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :  
الدكتور إبراهيم صالح ، محمد الباجوري ، صلاح نصار وإبراهيم فراج .

( ٢٢١ )

الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٣٤ القضائية :

( ١ - ٣ ) إيجار " إيجار الأماكن " . عقد . قانون .

( ١ ) المتجر . مقوماته . عناصر مادية كالمبنى وأخرى معنوية كالسمة التجارية . ورود  
عقد الإيجار على المتجر دون المبنى في ذاته . أثره . خضوعه للقانون المدني . مثال في تأجير  
سينما .

( ٢ ) مساهمة مستأجر الأرض الفضاء في تكوين السمعة التجارية للمتجر قبل استئجاره للمتجر  
ذاته . لا ينال من توافر مقومات العنصر المعنوي له .

( ٣ ) إقامة دكان في مبنى سينما . وجوب اعتباره جزءاً منها كمتجر . أثره . مريان ذات  
القواعد القانونية عليه .

١ - المتجر يشتمل على عناصر مادية وأخرى معنوية ، والمقومات المعنوية  
هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عماد فكرته وأهم عناصره ولا يلزم  
توافرها جميعها لتكوينه بل يكفي بوجود بعضها ، ويتوقف تحديد العناصر  
التي لاغنى عنها لوجود المحل التجاري على نوع التجارة التي يزاولها المحل ، والمبنى  
المنشأ عليه المتجر لا يعدو أن يكون عنصراً من عناصره المادية ، ومن ثم فإن  
تأجيريه بما يشتمل عليه من مقومات مادية ومعنوية ودون أن يكون الفرض  
الأساسي من الإجارة المبنى ذاته لا يخضع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -  
لأحكام قوانين إيجار الأماكن وإنما للقواعد المقررة في القانون المدني ولما كان  
ما أورده الحكم أنه استدل من ورود الإجارة على العين المؤجرة باعتبارها  
داراً للسينما عرفت باسم سينما اسبورتنج ومرخصاً بإدارتها ومن وجود عملاء لها  
تكونوا على مدار السنوات السابقة على التأجير، على أن الإجارة تنصب على منشأة  
تجارية وهو استدلال سائغ ، ذلك أن الحصول على الترخيص اللازم لاستغلال

العين المؤجرة دارا للسكنى وإدارتها طيلة السنوات السابقة على الإيجار وتردد العملاء عليها خلالها يكسبها سمعة تجارية تتكون منها ومن المبنى وما يلحق به من تركيبات ثابتة منشأة تجارية فلا ينصب تأجيرها على مجرد المبنى وإنما على المنشأة التجارية بما فيها من مقومات مادية يشكل المبنى إحداها ومقومات معنوية يدخل فيها السمعة التجارية وحق الاتصال بالعملاء .

٢ - لا يشترط لاكتساب المنشأة صفة تجارية أن تتوافر فيها كافة المقومات المعنوية وإنما يكفي لذلك توافر بعضها ، ولا ينال من هذا التقرير أن تكون الشركة الطاعنة قد ساهمت في تكوين هذه السمعة التجارية لأنها ترتبط بذات المنشأة بعيدا عن مصادرها فإذا ما قامت الشركة الطاعنة باستئجارها بعد أن تكونت لها سمعتها التجارية بموجب عقد جديد بعد انتهاء العلاقة الإيجارية السابقة التي كان موضوعها الأرض الفضاء المقامة عليها المنشأة ، فإنها تكون قد استأجرتها بما لها من سمعة تجارية .

٣ - إذا كان البين من الأوراق أن الدكان المشار إليه بأسباب النعى قد ألحق بالعين المؤجرة - سينا - منذ بدء إنشائها استيفاء للشروط اللازمة لاستخراج الترخيص اللازم للتشغيل فيصبح اعتباره جزءا لا يتجزأ من المنشأة يسرى عليه ما يسرى عليها من أحكام .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقشة

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

فوحيت إن الوقائع بناء على ما يبين من الحكم المطعون فيه وأوراق الطعن أنه لا تعطل في أن الشركة الطاعنة أقامت دعوى رقم ١١٥٦/١ لسنة ١٩٦٩ مدنى أمام محكمة الاستئناف الابتدائية بتند الطاعنة بطلب الحكم بتحديد أجرة العين المتنازع عليها بالقيمة الحقيقية بمبلغ ٦٠٠ جنيها متوليا اعتبارا من تاريخ التوقيع ، وقالت اشروحا لها أنها بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٦/١/١٥ استأجرت من المظنون



عليهما الأولين العقار رقم ١١٦ شارع الأمير إبراهيم عند تقاطعه مع شارع الدكا  
باسبورة تيج قسم باب شرق لاستغلاله دلرا العرض الأفلام السينمائية لمدة ثلاث سنوات  
تبدأ من أول فبراير ١٩٦٦ حتى يناير سنة ١٩٦٦ لقاء أجرة سنوية قدرها ٢٥٠٠ جنيها  
وإذ كان العقار قد إنشئ وتم بناؤه في سنة ١٩٤٥ وكانت أجرة مبنى السينما وقدرها  
٩٠٠ جنيه تخضع للتخفيضات المقررة بالقانونين رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ ورقم ٧  
لسنة ١٩٦٥ ، فقد أقامت الدعوى . وبتاريخ ١٤/٤/١٩٧١ حكمت المحكمة  
برفض الدعوى . استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨١٢ و ٨٤٤  
لسنة ٢٧ ق الاسكندرية طالبة إلغاء والحكم لها بطلباتها ، وبتاريخ ٤/٦/١٩٧٣  
حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم  
بطريق النقض وطلعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن .  
عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فواته جديرا بالنظر ، وبالحصول  
المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، تنعى الطاعنة بها على الحكم المطعون  
فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال  
والتقصير في التسيب ، وفي بيان ذلك نقول أن الحكم قضى برفض الدعوى على  
سند من أن العين المؤجرة لا تخضع لأحكام قوانين إيجار الأماكن وإنما لقواعد  
القانون المدني نظرا لتوافر مقومات المحل التجاري فيها وأهمها حق الاتصال  
بالعملاء والسمعة التجارية والرخصة اللازمة للاستغلال ، حالة أن الإيجار وارد  
على مكان وليس على مؤسسة تجارية باعتبار أنه كان في الأصل منصبا على قطعة  
أرض فضاء بقصد إقامة دار للسينما عليها على أن تؤول المبنى وما بها من تركيبات  
كهربائية ومصحية دون الأجهزة وملحقاتها المتحركة والمقاعد وأجهزة التكييف إلى  
المؤجرين ، فلا تشمل الإجارة سوى الأرض والمبنى وما بها من تركيبات ثابتة  
دون الأموال المنقولة اللازمة للتشغيل التي بقيت ملكيتها على فعة الطاعنة رغم  
تسليم العين إلى المؤجرين بعد انتهاء الحراسة للقضائية المفروضة عليها فإذا لمقد  
الصلح المؤرخ ١٥/٢/١٩٦٥ إذ لا يخل هذا التسليم بثبوت ملكية كل من  
العصرين لصاحبه ، خاصة وأن العقد لا يتضمن ما يفيد انتقال ملكية الآلات  
وسائر المنقولات إلى المؤجرين خلافا لما أثبتته الحكم الابتدائي وأيده فيه الحكم



المطعون فيه ، فضلا عن أن الصلح تناول تسوية النزاع بين الطرفين بشأن استمرار الإجارة السابقة بما يفيد استمرار التسلسل في الاستغلال سواء بالعقد الرسمي رقم ١٥٣٠/١٩٤٥ أو بعقد الإيجار المؤرخ ١٥/١/١٩٦٦ الذي قطع في ورود الإيجار على المكان أرضا وبناء دون الأجهزة والآلات وسائر المتقولات الأخرى التي نص على أنها ضامنة لسداد الأجرة ، وبغير تلك العناصر لا يعتبر المحل منشأة تجارية — وإن كان محلا عموميا — مؤجرا بفرض الاستغلال التجاري فيخضع لأحكام قوازين إيجار الأماكن ، بالإضافة إلى أن الاسم التجاري لعين النزاع ملك للطاعنة وهي التي كانت سمعتها التجارية بالإضافة إلى أن إقامة مبنى السفينة منذ أكثر من ربع قرن ومنظمة قيمته ووجود عملاء له لا تنهض أدلة على أنها منشأة تجارية إذ للعبارة في هذا الشأن بأن يرد عقد الإيجار أصلا على المنشآت التي بداخله والتي لا يمكن بدونها تشغيله في الفرض المؤجر من أجله . هذا إلى أن جزما من العين المؤجرة كان دكانا مستقلا وتنازل عنه مستغله إلى مستأجرى العين المؤجرة في سنة ١٩٤٦ وظلوا يسدون أجرته على استقلا مع الزيادة المقررة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، واستمر الوضع كذلك مع الشركة الطاعنة بعد حلولها محلهم ولم يدج عقد إيجاره في عقد استئجار مبنى السفينة إلا في العقد المؤرخ ١٥/١/١٩٦٦ . كما أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على الفتوى القانونية المقدمة من الطاعنة رغم جوهرية ما تضمنته وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال والقصور في التسيب .

وحيث أن النعي مردود ، ذلك أنه لما كان المتجر يشمل على عناصر مادية وأخرى معنوية ، وكانت المقومات المعنوية هي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة عماد فكرته وأهم عناصره ، ولا يلزم توافرها جميعا لتكوينه بل يكفي بوجود بعضها ، ويتوقف تحديد العناصر التي لا غنى عنها لوجود المحل التجاري على نوع التجارة التي يزاوها المحل ، وكان المبنى المنشأ عليه المتجر لا يعدو أن يكون عنصرا من عناصره المادية ، فإن تأجيريه بما يشمل عليه من مقومات مادية ومعنوية ودون أن يكون الفرض الأساسي من الإجارة المبنى ذاته لا يخضع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لأحكام قوازين إيجار الأماكن وإنما للقواعد المقررة في القانون المدني . ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد

خلص إلى أن العين المؤجرة منشأة تجارية توافرت لها مقوماتها المعنوية وأورد في هذا الخصوص قوله "ومن حيث إنه لا خلاف بين الطرفين أن محل عقد الإيجار موضوع الدعوى مبنى سينما سبورتنج وهو والأرض المقام عليها مملوكان للمستأنف عليهم المطعون عليهم - وهذا المبنى إنما بنى من أكثر ربع قرن خصيصا ليكون سينما ولا يصلح لغير ذلك وقد اشترط بعقد الإيجار الذي أبرمه المستأنف عليهم مع أول مستأجرين للأرض المقام عليها المبنى ألا تقل عن اثني عشر ألف جنيه الأمر الذي يدل على أن المبنى له قيمة كبيرة فضلا عن أن هذه السينما قد استمرت مستغلة لمدة السالفة الذكر فأصبح لها عملاؤها الذين يترددون عليها وهؤلاء قد تكونوا على مر الزمن كما أن استغلال السينما لم يصرح به إلا بعد استيفائها للاشتراطات الصحية وحصولها على الرخص الخاصة بذلك وإذا كان ذلك وكان عقد الإيجار محل التداعي قد اشتمل على مبنى السينما سالفة الذكر وهي المعروفة باسم سينما سبورتنج بالتركيبات الثابتة بها ولها من عملائها ومن استيفائها للشروط الإدارية المطاوعة لاستخراج رخص لها بصرف النظر عما إذا كان ذلك العقد قد اشتمل على السمعة التجارية لها أو على الكراسي وآلات العرض أم لا . أما القول بأن من ضمن مبنى السينما دكانا أضيف إليها فالثابت من مطالعة عقد الإيجار أن الدكان لم يؤجر على إنفراد بل كان الإيجار شاملا لمبنى السينما بحالته التي كانت وقت انعقاد الإيجار بما فيها الدكان التي كانت قد اندمجت به قبل انعقاد الإيجار فمن ثم تكون الأجرة بسببها قد انعقدت عن محل تجارى . " وكان البين من هذا الذى أورده المحكم أنه استدل من ورود الأجرة على العين المؤجرة باعتبارها دارا للسينما عرفت باسم سينما سبورتنج ومرخصا بإدارتها ومن جود عملاء لها تكونوا على مدار السنوات السابقة على التأجير ، على أن الأجرة تنصب على منشأة تجارية وهو استدلال سائق ، ذلك أن الحصول على الترخيص اللازم لاستغلال العين المؤجرة دارا للسينما وإدارتها طيلة السنوات السابقة على الإيجار المبرم فى ١٥/١/١٩٦٦ وتردد العملاء عليها خلالها يكسبها سمعة تجارية تتكون منها ومن المبنى وما يلحق به من تركيبات ثابتة منشأة تجارية فلا ينصب تأجيرها على مجرد المبنى وإنما على المنشأة التجارية بما فيها من مقومات مادية يشكل المبنى إحداها ومقومات معنوية يدخل فيها السمعة التجارية وحق الاتصال بالعملاء ، لما كان ما تقدم ، وكان لا يشترط لاكتساب المنشأة صفتها



التجارية أن تتوافر فيها كافة المقومات المعنوية وإنما يكفي لذلك توافر بعضها ، وكان لا ينال من هذا التقدير أن تكون الشركة الطاعنة قد ساهمت في تكوين هذه السمعة التجارية لأنها ترتبط بذات المنشأة بعيداً عن مصادرها فإذا ما قامت الشركة الطاعنة باستجارتها بعد أن تكونت لها سمعتها التجارية بموجب عقد جديد بعد انتهاء العلاقة التجارية السابقة التي كان موضوعها الأرض الفناء المقامة عليها المنشأة فإنها تكون قد استأجرتها بما لها من سمعة تجارية ، لما كان ما سلف وكان البين من الأوراق أن الدكان المشار إليه بأسباب النعي قد ألحق بالعين المؤجرة منذ بدء إنشائها استيفاء للشروط اللازمة لاستخراج الترخيص اللازم للتشغيل فيصبح اعتباره جزءاً لا يتجزأ من المنشأة يسرى عليه ما يسرى عليها من أحكام ، وكان الحكم المطعون فيه وإن أيد الحكم الابتدائي إلا أنه أورد لقضائه أسباباً مستقلة أقيمت على أن تأجير المنشأة موضوع الدعوى لم يتناول ما بها من آلات وأثاث خلافاً لما أوردته الحكم المستأنف فإذا ما أحال إلى أسبابه الحكم المطعون فيه فإن هذه الإحالة تنصرف إلى ما لم يعارضه من أسبابه بما يكون معه النعي على ما أوردته الحكم المستأنف في هذا الخصوص غير مقبول ، لما كان ما تقدم ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على جميع ما يقدمه الخصوم من أدلة أو قرائن أو فتاوى استشارية طالما قام حكمها على ما يصلح لحمله ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال والقصور في التسييب يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
 الدكتور إبراهيم صالح ، محمد الباجوري ، صلاح نصار ، إبراهيم فراج .

( ٢٢٢ )

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤ القضائية :

إيجار " إيجار الأماكن " . نظام عام . بطلان . تقادم .

فرواعد تحديد الأجرة القانونية للأماكن . ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . تملقها بالنظام العام .  
 بطلان الاتفاق على أجرة تزيد عن المقرر قانونا . جواز إقامة الدعوى بذلك ولو بعد انقضاء  
 العلاقة الإيجارية طالما لم يسقط الحق في رفضها بالتقادم .

مؤدى المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المنطبق على واقعة  
 النزاع أنه لا يجوز أن تزيد الأجرة المتفق عليها في عقود إيجار الأماكن التي أنشئت  
 بمدينة الاسكندرية قبل ١/١/١٩٤٤ عن أجرتها في شهر أبريل ١٩٤١ أو شهر  
 أغسطس ١٩٣٩ إلا بمقدار النسب المبينة بتلك المادة . ولما كان تحديد أجرة  
 تلك الأماكن طبقا لهذا القانون من مسائل النظام العام ولا يجوز الاتفاق على ما يخالفها ،  
 ويجوز إثبات التحايل على زيادتها بكافة طرق الإثبات ، لما كان ذلك وكانت  
 الدعوى بطلب تخفيض الأجرة على مقتضى الأساس الذى تمسك به الطاعن أمام  
 محكمة الاستئناف مبناها بطلان الاتفاق على الأجرة التى تزيد على الحد الأقصى  
 المقرر بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وأن هذا البطلان — على ما يبين من  
 نصوص هذا القانون — بطالانا مطلقا لتعلقه بالنظام العام ، فإن هذه الدعوى  
 يصح رفعها فى أى وقت ولو بعد انقضاء العلاقة الإيجارية مادام لم يسقط الحق  
 فى رفعها بالتقادم ، ولا يصح اعتبار سكوت المستأجر مدة من الزمن نزولا منه  
 عن الحق المطالب به لأن هذا النزول صريحا كان أو ضمنيا يقع باطلا  
 ولا يعتد به .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٦٠٨ لسنة ١٩٧٠ مدنى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية ضد المطعون عليه يطلب الحكم بتحديد القيمة التجارية للطعم استجاره إلى مبلغ ٤١ جنيه و ٩٤٨ مليم وإلزام المطعون عليه أن يؤدي إليه فروق الأجرة حتى نهاية شهر مايو سنة ١٩٧٠ وقدرها ١٩٦٨ جنيه و ٨٨٠ مليم . وقال شرحا لها أنه بموجب أربعة عقود مؤرخة ١٩٥٧/٣/١ ، ١٩٥٧/١٢/١ ، ١٩٥٨/١/١ ، ١٩٦٢/٥/١٢ أجر له المطعون عليه عاملين وشقتين بقصد استعمالها مطعما لقاء أجرة شهرية قدرها ٧١ جنيه و ٩٨٠ مليم وإذا أدخل عليها بموافقة المؤجر تعديلات جوهرية لتفى بالفرض المؤجرة من أجله بحيث تجعلها في حكم المنشأة حديثا ، بما يستتبع تطبيق قوانين التخفيض أرقام ٥٥ سنة ١٩٥٨ ، ١٦٩ سنة ١٩٦١ ، ٧ لسنة ١٩٦٥ ، عليها ، فقد أقام دعواه . وبتاريخ ١٩٧١/٢/٢٨ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٦٥ لسنة ٢٧ ق الاسكندرية بطلب القضاء بطلانه ، وبتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٢ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض . قدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة قرأته جديرا بالنظر ، وبالحلقة المحدده التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه على سند من أن الطاعن لم يغير سبب دعواه أمام محكمة الاستئناف إلا بعد أن تبين له فساد الأساس الذى طرحه أمام محكمة أول درجة ، وإلى سكوته مدة طويلة عن المطالبة بتحديد الأجرة وفق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، في حين أن تحديد أجرة الأماكن هو من مسائل

، النظام العام ولا يجوز مخالفة القواعد الواردة بشأنها ويجوز رفع الدعوى بخصوصها ، في أى وقت ، ويتعين على المحكمة أن تحقق التزاع توصلًا لتحديد الأجرة القانونية ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى في محله ، ذلك أن مؤدى المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المنطبق على واقعة التزاع أنه لا يجوز أن تزيد الأجرة المتفق عليها في عقود إيجار الأماكن التى أنشئت بمدينة الاسكندرية قبل ١/١/١٩٤٤ عن أجرتها في شهر أبريل سنة ١٩٤٦ أو شهر أغسطس سنة ١٩٣٩ إلا بمقدار النسب المينة بتلك المادة . ولما كان تحديد أجرة تلك الأماكن طبقا لهذا القانون من مسائل النظام العام ولا يجوز الاتفاق على ما يخالفها ، ويجوز إثبات التحايل على زيادتها بكافة طرق الإثبات ، لما كان ذلك وكانت الدعوى يطلب تخفيض الأجرة على مقتضى الأساس الذى تمسك به الطاعن أمام محكمة الاستئناف مبناها بطلان الاتفاق على الأجرة التى تزيد على الحد الأقصى المقرر بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وكان هذا البطلان — على ما يبين من نصوص هذا القانون — بطلانا مطلقا لعلقه بالنظام العام ، فإن هذه الدعوى يصح رفعها فى أى وقت ولو بعد انقضاء العلاقة الإيجارية مادام لم يسقط الحل فى رفعها بالتقادم ، ولا يصح اعتبار سكوت المستأجر مدة من الزمن نزولا منه عن الحق المطالب به لأن هذا التزول صريحا كان أو ضمنيا يقع باطلا ولا يعتد به لما كان ما تقدم وكان يجوز طبقا لنص المادة ٢٣٥/٣ من قانون المرافعات تغيير سبب الدعوى أمام محكمة الاستئناف مع بقاء موضوع الطلب الأصل ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا للنظر واستدل من تغيير سبب الدعوى والتأجير فى رفعها أنها متعينة الرفض فلاه يكون قد أخطأ تطبيق القانون مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى الأسباب على أن يكون مع النقض الإحالة .



## جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : الدكتور إبراهيم صالح ، محمد الباجوري ، صلاح نصار وإبراهيم فراج .

( ٢٢٣ )

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٤ القضائية :

إيجار " إيجار الإما كن " " التأجير من الباطن " . إثبات .

ترخيص المؤجر للتأجير بالتأجير من الباطن . عدم جواز إثباته عند المنازعة فيه - كأصل -  
بذير الكتابة أو ما يقوم مقامها . جواز إثبات تنازل المأجر ضمناً عن الشرط المانع من التأجير  
من الباطن بالبينة والقرائن .

مؤدى نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، أن المشرع لم  
يكتف بمجرد الحصول على ترخيص خاص من المالك بالتأجير من الباطن ليحول  
دونه ودون طلب الاخلاء ؛ بل شرط كذلك أن يكون الترخيص كتابة ؛ مما  
مؤداه أنه في الأصل لا يجوز عند المنازعة في حصوله إثباته بذير هذه الوسيلة التي  
حددها المشرع فإثبات الإذن بالنزول الصريح يجب أن يكون كتابة أو ما يقوم  
مقامها من يمين أو إقرار . غير أن الكتابة في الإذن الخاص ليست - وعلى  
ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ركناً شكلياً بل هي مطلوبة لإثبات التنازل عن  
الشرط المانع للصحة ، فيمكن الاستعاضة عنها بالبينة أو بالقرائن في الحالات  
التي تميزها القواعد العامة استثناء فيجوز إثبات التنازل الضمني بالبينة اعتباراً  
بأن الإرادة الضمنية تستمد من وقائع مادية وهي تثبت بجميع الوسائل . ولما  
كان البين من الحكم الابتدائي أنه أحال الدعوى إلى التحقق لإثبات التنازل  
الضمني عن الشرط المانع بإثبات الوقائع المادية التي تستخلص منها ، فإن  
استخلاص الحكم المطعون فيه للتنازل من واقع أقوال الشهود لا ينطوي بذاته  
على خطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١١١١ سنة ١٩٧١ مدنى أمام محكمة  
الاسكندرية الابتدائية ضد المطعون عليهم طالبا الحكم بإخلاء الشقة الميمنة  
بصحيفتها وتسليمها إليه خاليه وقال بيانا لدعواه أنه بموجب عقد مؤرخ  
مؤرخ ١٩٦٦/٣/١ أسناجر منه المطعون ؛ عليه الأول شقة بالعقار رقم ٢ شارع  
دينوقراط قعم باب شرقى بالاسكندرية ، وإذ تنازل عنها دون إذن كتابى منه  
إلى المطعون عليها الثانية التى تنازلت عنها إلى المطعون عليه الثالث . . . . . مخالفا  
المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، فقد أقام الدعوى . أجاب  
المطعون عليه الثالث بأن الطاعن وافق شفويا على التنازل الصادر إليه من المطعون  
عليها الثانية — وبتاريخ ١٩٧١/١/٢٧ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق  
ليثبت المطعون عليه الثالث أن الطاعن وافق على تنازل المطعون عليها الثانية له  
عن عقد إستجار شقة انتزاع وأنه سمح له بشغلها ؛ وبعد سماع شهود الطرفين  
عادت بحكمت فى ١٩٧٢/١١/٢٥ بإخلاء المطعون عليهم من العين وتسليمها  
خالية مما يشغلها . استأنف المطعون عليه الثالث هذا الحكم بالاستئناف رقم  
١٣٨٢ لسنة ٣٨ ق الاسكندرية ، وبتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٧٣ حكمت محكمة  
الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة  
أبدت فيها رأى برفض الطعن ، عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة  
فرأته جديرا بالنظر ، وبالحلقة المحددة الترتب النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينمى الطاعن ؛ بالسبب الأول منهما على  
الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك



أمام محكمة أول درجة بأنه لا بد من الإذن الكتابي الذي تتطلبه المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لا مكان القول بموافقة المالك على التنازل عن الإيجار ، غير أن الحكم الابتدائي وسائر الحكم المطعون فيه — أجاز إثبات ما إدعاه المطعون عليه الثالث من صدور موافقة شفوية منه بالينة على سند من أن الموافقة الكتابية ليست إلا وسيلة لإثبات ، في حين أنه طالما استمسك بوسيلة الإثبات التي حددها القانون كتابة ، فلا يجوز الإثبات بغيرها ، ولا يعتد بالموافقة الشفوية بفرض وقوعها ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أن النص في المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على أنه " في غير الأماكن المؤجرة مفروشة لا يجوز للزجر أن يطلب إخلاء المكان ولو اتهمت المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية .. " إذا أجز المستأنف المكان المؤجر من الباطن أو تنازل عنه أو تركه للغير بأي وجه من الوجوه بغير إذن كتابي صريح من المالك .. " يدل على أن المشرع لم يكتف بمجرد الحصول على ترخيص خاص من المالك بالتأجير من الباطن ليحول دونه ودون طلب الإخلاء ، بل شرط كذلك أن يكون الترخيص كتابة مما مؤداه أنه في الأصل لا يجوز عند المنازعة في حصوله إثباته بغير هذه الوسيلة التي حددها المشرع . فاثبات الإذن بالتنازل الصريح يجب أن يكون كتابة أو ما يقوم مقامها من بينة أو إقرار . غير أن الكتابة في الإذن الخاص ليست — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ركناً شكلياً بل هي مطلوبة لإثبات التنازل عن الشرط المانع لا لصحته ، فيمكن الاستعاضة عنها بالينة أو بالفرائض في الحالات التي تميزها القواعد العامة استثناء ، فيجوز إثبات التنازل الضمني بالينة اعتباراً بأن الإرادة الضمنية تستمد من وقائع مادية ، وهي تثبت بجميع الوسائل " وإن كان البين من الحكم الابتدائي أنه أحال الدعوى إلى التحقق لإثبات التنازل الضمني على الشرط المانع بإثبات الوقائع المادية التي تستخلص منها ، فإن استخلاص الحكم المطعون فيه للتنازل من واقف أقوال الشهود لا ينطوي بذاته على خطأ في تطبيق القانون ويكون النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول أنه استند في التدليل على موافقته الشفوية بالتنازل



عن العقد على أقوال أول شاهدي المطعون عليه الثالث رغم وجود خلاف بينه وبين هذا الشاهد كان يتعين معه إطراح شهادته ، هذا إلى أن المطعون عليها الثانية تمت بصلته القربى للمطعون عليه الأول ولا يجوز الاعتماد على أقوالها بالإضافة إلى أن الحكم عول على أقوال بواب المنزل رغم عدوله وانكاره موافقة المالك الطاعن على السماح للمطعون عليه بالدخول في المبنى ؛ وهو ما يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن النعى مردود — وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — بأن تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع ، ولا سلطان لأحد عليه في ذلك إلا أن يخرج بتلك الأقوال إلى مالا يؤدي إليه مدلولها ، وكان ما أثاره الطاعن لا يعدو أن يكون مجادلة في مطلق حق محكمة الموضوع في تقدير شهادة الشهود بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير تلك التي أخذ الحكم بها بعد أن اطمان إليها ، وكان استخلاصه منها سائغا ، فإن النعى يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : الدكتور إبراهيم صالح ، محمد الباجورى ، صلاح نصار وإبراهيم فراج .

( ٢٢٤ )

الظعن رقم ٢٣ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" :

( ١ - ٤ ) أحوال شخصية لغير المسلمين .

(١) تغيير الطائفة أو الملة . لا ينتج أثره إلا بقبول الطلب وإتمام الطقوس والمظاهر الخارجية الرسمية . مؤدى ذلك . وجوب أن يكون للطائفة أو الملة الجديدة وجود قانونى ورئاسة دينية معتمدة من الدولة .

( ٢ ) الشريعة الإسلامية وجوب تطبيقها فى مسائل الأحوال الشخصية للمصريين على المسلمين وغير المسلمين المختلفى الطائفة أو الملة . تحديد ما إذا كان الانتماء لجماعة معينة يعد تغييرا للمقيسة الدينية . وجوب الرجوع إلى القواعد القانونية الوضعية للمصريين غير المسلمين .

( ٣ ) الطائفة الدينية . المقصود بها . الانجلييون الوطنيون "البروتستانت" طائفة معترف بها من الدولة . اختصاصها دون الكنائس أو الشيع أو الفرق التابعة لها بتنظيم الشئون القانونية لتابعيها .

( ٤ ) جماعة الأدفنتست . إحدى شيع المذهب البروتستانى . الانتماء إليها . لا يعد تغييرا للطائفة أو الملة . حلة ذلك . اتباع هذه الجماعة قواعد دينية خاصة أو إقامة كنائس ماذون بها . لا أثر له .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تغيير الطائفة أو الملة أمر يتصل بحرية العقيدة إلا أنه عمل إرادى من جانب الجهة الدينية المختصة ومن ثم فهو لا يتم ولا ينتج أثره إلا بعد الدخول فى الملة أو الطائفة الجديدة التى يرغب الشخص فى الانتماء إليها بقبول طلب انضمامه إليها . وإتمام الطقوس والمظاهر الخارجية الرسمية المتطلبه ، مما يقتضاه وجوب أن تكون للطائفة أو الملة وجود قانونى معترف به من الدولة ورئاسة دينية معتمدة منها من حقها الموافقة على الانضمام والتحقق من جديته .

٢ - مؤدى المادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية أن ضابط الاسناد في تحديد القانون الواجب التطبيق في مسائل الأحوال الشخصية للمصريين هو الديانة ، بحيث تطبق الشريعة الإسلامية على كل المسلمين وغير المسلمين المختلفي الملة أو الطائفة ، وتطبق الشريعة الطائفية على غير المسلمين المتحدى الملة والطائفة ، والشرائع الخاصة أو الطائفية هي القواعد الدينية التي تحكم مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين غير المسلمين الذين يدينون بدين سماوى ، وهي تطبق في مصر استنادا إلى نظم قانونية تقوم على أساسها والأصل أن هذه القواعد القانونية الوضعية بالإضافة إلى المصادر الدينية هي التي تحكم علاقات المصريين غير المسلمين وتبين ما إذا كان الانتماء إلى جماعة معينة يعتبر من قبيل تغيير العقيدة الدينية التي تسوغ تطبيق الشريعة الإسلامية أم أنه لا يفيد وأن تغييرا لم يحصل .

٣ - يقصد بالطائفة ذلك الفريق من الناس الذين يحميهم رباط مشترك من الجنس أو اللغة أو العادات تؤمن بدين معين وتعتنق مذهباً أو ملة واحدة والادفتست إحدى شيع المذهب البروتستانتى ، وطائفة الانجيليين الوطنيين أو البروتستانت اعترفت بها الدولة طائفة قائمة بذاتها بموجب فرمان العالى الشاهانى الصادر فى ١٨٥٠/١١/٢١ ، وتؤكد بالإرادة الخديوية السنية الصادرة فى ١٩٧٨/٦/٤ بتعين وكيل لها بالفطر المصرى ، ثم بالتشريع الصادر به الأمر العالى المؤرخ ١٩٠٢/٣/١ وأطلق عليها فيه أسم " طائفة الانجيليين الوطنيين " والنص فى المادة الثانية من الأمر العالى المشار إليه على أنه " لا تعتبر بصفه كنيسة إنجيلية معترف بها إلا التى يكون الاعتراف بوجودها حصل طبقاً لأمرنا هذا " وفى المادة الرابعة على أن " تشكل مجلس عمومى لطائفة الإنجيليين الوطنيين يؤلف من مندوبين من الكنائس الإنجيلية المعترف بها التى يكون ناظر الداخلية خولها الحق فى انتخاب أو تعيين مندوبين فى المجلس المذكور " وفى المادة الحادية عشرة على أنه " لا يجوز ناظر الداخلية لكنيسة ما الحق فى الاستنابة عنها بالمجلس العمومى ولا يصرح بزيادة عدد مندوبى أى كنيسة إلا بعد أخذ رأى المجلس العمومى " وفى المادة العشرين على أن " يختص المجلس العمومى أيضاً بمنع لقب انجيلى وطنى لكل واحد من الرعايا العثمانيين لمذهب انجيلى من الديانة المسيحية المتوطنين



أو المقيمين عادة بالفطر المصري ولم يكونوا من الأعضاء أو المتشيعين لكنيسة إنجيلية معروفة . . . . ويتخذ المجلس مجالا لقيد أسماء جميع الأشخاص المعروفين رسميا بصفة إنجيليين طبقا لأحكام هذه المادة ، يدل على أن المشرع اعتبر أن اتباع المذهب البروتستانتي في مصر طائفة واحدة عرفت " بطائفة الإنجيليين " دون أن يكون لتعدد شيع وفرق وكنائس هؤلاء الأتباع أى أثر في تنظيم شؤونهم القانونية ، فوحد الطائفة بضم أهل الفرق البروتستانتية التي كانت موجودة حينذاك ، وأجاز سلفا ضم الكنائس والفرق التي قد تنشأ في المستقبل وتمثيلها في المجلس العمومي بنسبة عدد أتباعها وجعل من المجلس الملى الإنجيلي العام الهيئة ذات الإشراف والأصول الشامل على كافة مرافق المسيحيين البروتستانت من النواحي الدينية والإدارية على سواء تحت وصاية الدولة ممثلة في وزارة الداخلية . يؤيد هذا النظر ما أورده المذكرة التفسيرية للأمر العالى سالف الإشارة من أن الطائفة الإنجيلية . . . تشمل جماعة كنائس إنجيلية ولكن أهمها بكثير من جهة عدد الأعضاء الكنيسة المسيحية المتحدة المصرية . . . والسبب في وضع مشروع الأمر العالى الذى نحن بصددده هو ما طلبته تلك الكنيسة حديثا من نظارة الحفانية من إنشاء مجلس عمومي لها بنوع مخصوص للطائفة الإنجيلية بآجمعها ، وقد تعذر على نظارتي الحفانية والداخلية تنفيذ هذا الطلب لأنه كان يترتب عليه حرمان الكنائس الأخرى الإنجيلية اتى تقل أهمية عن هذه الكنيسة من المحكة المختصة الآن بنظر قضاياهم المتعلقة بالأحوال الشخصية ، ولأنه نظرا لقلة عدد متشيعيها وعدم وجود نظام محلي لها في غالب الأحوال لا يتسنى إنشاء محكمة مخصوصة لكل كنيسة على حدة ، بيد أنه لم ير مانع قوى من إيجاد مجلس عمومي مع الوكيل يكون لجميع الكنائس مندوبون فيه وتكون اختصاصاته كاختصاصات المجالس العمومية للطوائف القبطية . . . إلا أن بعض الكنائس التابعة للطائفة الإنجيلية لها قواعد أديريكية متعلقة بالزواج والطلاق . . . ولكن هناك بعض أشخاص يسمون بدعوى أنهم مسيحيون في تغيير القواعد المختصة بهذه الدار ملتجئين لحيل يختلفونها وهي إنشاء كنيسة على حدة ، فلا يمكن التصريح لقسم من هؤلاء الأشخاص بتعديل هذه القواعد . . . مما مفاده أن أية كنيسة أو شعبة أو فرقة تفرعت من المذهب البروتستانتي لا يمكن اعتبار الانضمام إليها مجردا تغييرا للعقيدة الدينية

طلما أن المشرع اعتد بطائفة الانجيليين الوطنيين كوحدة واحدة ورسم وسيلة الانضمام اليها .

٤ — إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن أقام دعواه على سند من أنه انضم إلى طائفة الانجيليين ثم تبين أن انتماءه كان لجماعة السبتيين "الادفتست" وهي إحدى شيع المذهب البروتستانتي ، وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إلغاء المحاكم المليية بمقتضى المادة الأولى من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ يقتصر نطاقه على اختصاص المحاكم المليية بولاية القضاء في بعض مسائل الأحوال الشخصية دون أن يمتد إلى السلطات الممنوحة لرجال الدين والتي لازالت باقية لها ، ومن بينها قبول طلبات الانضمام أو رفضها أو إبطالها ، وكان المجلس الملي لم طائفة الانجيليين الوطنيين بموجب المادة ٢٠ من الأمر العالي آنف الذكر هو صاحب الاختصاص الوحيد بالفصل في طلبات الانضمام إلى الطائفة الواحدة بكافة شيعها وفرقها وكنائسها فإن اقتصر الطاعن على الانتماء إلى جماعة السبتيين ليس من شأنه في التشريع القائم أن ينتج أي أثر قانوني في صدد تغيير الطائفة والملة بما يخرجها عن وحدة طائفية إلى أخرى تميز له إيقاع الطلاق بإرادته المنفردة وفق الشريعة الإسلامية ، لا يغير من ذلك أن هذه الجماعة تتبع قواعد دينية خاصة أو أن لها كنائس مأذون بها من وزارة الداخلية لأن ذلك لا يخول لها إلا أن تمثل في المجلس الملي العام للطائفة الانجيلية وبعد موافقة ذلك المجلس . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعي عليه بخالفة القانون يكون على غير أساس . ولا ينال منه التفاته عن المستندات التي قدمها الطاعن للتدليل على انضمامه لتلك الجماعة لأنه غير متج ولا جدوى منه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .



وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٠٦ سنة ١٩٧١ "أحوال شخصية"  
أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليها طالبا الحكم بإثبات طلاقه  
لها الحاصل بتاريخ ١٠/٢/١٩٧٤ ، وقال بيانا لدعواه أنه تزوجها بصحيح العقد  
الصادر لدى كنيسة الأقباط الأرثوذكس في ٢١/٤/١٩٦٥ ودخل بها ، وإذا  
دب الخلاف بينهما وانضم لطائفة الإنجليك من قبل رفع الدعوى ، بينما  
ظلت هي قبطية أرثوذكسية واختفا طائفة وملة وقد أوقع عليها الطلاق بإرادته  
المنفردة وفق أحكام الشريعة الإسلامية بقوله "زوجتي ومدخولتي ... ..  
... طالق مني . ، فقد طلب الحكم بإثباته . وبتاريخ ٩/٣/٧٥ حكمت المحكمة  
برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٣ ق "أحوال  
شخصية" القاهرة طالبا إلغاءه والقضاء بطلباته . وبتاريخ ٢٠/٤/١٩٧٦ حكمت  
محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق  
النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض  
الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة  
الترمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينحى الطاعن بهما على الحكم المطعون فيه  
مخالفة القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه  
على أن الأدينتست لاتعتبر ديانته أو ملة أو مذهبا ، وأن الإلتقاء إليها يعتبر مجرد  
إنضمام إلى جمعية دينية ، لا يفيد تغيير العقيدة أو الديانة ، حين إنما إحدى  
طوائف المذهب البروتستنتى الدينية ولها شعار خاصة ، فأبناؤا مقدسون  
يوم السبت ولا يقرون الأسرار الكنسية ولا يخضعون لرؤساء ، على خلاف الأقباط  
الأرثوذكس والكاتوليك وهى بهذه المثابة طائفة مستقلة تماما عن الأقباط  
الإنجليك ، لها سجل خاص بوزارة الداخلية وكنائس مصرح بإقامتها وهو  
ما يعيب الحكم بمخالفة القانون . هذا إلى أنه حول على الشهادة الصادرة من نائب  
وكيل طائفة الإنجليك والمتضمنة أنه لازال على مذهب الأرثوذكس مطروحا  
المستندات التى قدمها والتى تؤكد انضمامه لطائفة الأدينتست مستوفيا المظاهر  
الخارجية ، وهو ما يعيبه بالفساد في الاستدلال .



وحيث إن النعمى مردود ، ذلك أنه وإن كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تغيير الطائفة ولو أنه أمر يتصل بحرية العقيدة ، إلا أنه عمل إرادي من جانب الجهة الدينية المختصة ، ومن ثم فهو لا يتم ولا ينتج أثره إلا بعد الدخول في الملة أو الطائفة الجديدة التي يرغب الشخص في الانتماء إليها بقبول طلب انضمامه إليها وإتمام الطقوس الخارجية للرسمية المستقلة ، مما يقتضاه وجوب أن تكون للطائفة أو الملة وجود قانوني معترف به ورئاسة دينية معتمدة منها من حقها الموافقة على الانضمام والحقن من جديته ولما كان مؤدى المادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية أن ضابط الاسناد في تحديد القانون الواجب التطبيق في مسائل الأحوال الشخصية للمصريين هو الديانة ، بحيث تطبق الشريعة الإسلامية على كل من المسلمين وغير المسلمين المختلئى الملة أو الطائفة ، وتطبق الشريعة الطائفية على غير المسلمين المتحدى الملة أو الطائفة ، وكانت الشرائع الخاصة أو الطائفية هي القواعد الدينية التي تحكم مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين غير المسلمين الذين يدينون بدين سماوى ، وهي تطبق في مصر امتنادا إلى نظم قانونية تقوم على أساسها ، فإن الأصل أن هذه القواعد القانونية الوضعية بالإضافة إلى المصادر الدينية هي التي تحكم علاقات المصريين غير المسلمين ، وتبين ما إذا كان الانتماء إلى جماعة معينة يعتبر من قبيل تغيير العقيدة الدينية التي تسوغ تطبيق الشريعة الإسلامية ، أم أنه لا يفيد وأن تغييرا لم يحصل . لما كان ذلك ، وكان يقصد بالطائفة ذلك الفريق من الناس الذين يجمعهم رباط مشترك من الجنس أو اللغة أو العادات تؤمن بدين معين وتعتق مذهباً أو ملة واحدة ، وكانت الأدفنتست إحدى شيع المذهب البروتستانتى وكانت طائفة الإنجليبين الوطنيين أو البروتستانت قد أعرفت بها الدولة طائفة قائمة بذاتها بموجب فرمان العالى الشاهانى الصادر فى ١٨٥٠/١١/٢٤ وتأكد بالإرادة الخديوية السنية الصادرة فى ١٩٧٨/٦/٤ بتعيين وكيل لها بالقطر المصرى ، ثم بالتشريع الصادر به الأمر العالى المؤرخ ١٩٠٢/٣/١ وأطلق عليها فيه اسم " طائفة الإنجليبين الوطنيين " وكان النص فى المادة الثانية من الأمر العالى المشار إليه على أنه " لا تعتبر بصفة كنيسة إنجيلية معترف بها إلا التى يكون الاعتراف بوجودها حصل طبقاً لأمرنا هذا "

وفي المادة الرابعة على أن يشكل مجلس عمومي لطائفة الإنجليكانيين الوطنيين يؤلف من مندوبين من الكنائس الإنجيلية المعترف بها التي يكون ناظر الداخلية خولها الحق في انتخاب أو تعيين مندوبين في المجلس المذكور ، وفي المادة الحادية عشرة على أنه " لا يجوز ناظر الداخلية لكنيسة ما الحق في الاستقالة عنها بالمجلس العمومي ولا يصرح بزيادة عدد مندوبي أية كنيسة إلا بعد أخذ رأي المجلس العمومي " ، وفي المادة العشرين على أن يختص المجلس العمومي أيضا بمنح لقب إنجيلي وطني لكل واحد من الرعايا العثمانيين التابعين لمذهب إنجيلي من الديانة المسيحية المستوطنين أو المقيمين عادة بالقطر المصري ولم يكونوا من الأعضاء أو المتشيعين لكنيسة إنجيلية معروفة . . . وتتخذ المجلس سجلا لتقيد أسماء جميع الأشخاص المعروفين رسميا بصفة إنجليكانيين طبقا لأحكام هذه المادة " ، يدل على أن المشرع اعتبر أن أتباع المذهب البروتستانتي في مصر طائفة واحدة عرفت " بطائفة الإنجليكانيين " دون أن يكون لتعدد شيع وفروق وكنائس هؤلاء الاتباع أي أثر في تنظيم شئونهم القانونية ، فوحد الطائفة بضم أهل الفرق البروتستانتية التي كانت موجودة حينذاك ، وأجاز ملاحقة الكنائس والفرق التي قد تنشأ في المستقبل وتمثيلها في المجلس العمومي بنسبة عدد أتباعها ، وجعل من المجلس الممثل الإنجيلي العام الهيئة ذات الإشراف الأصيل الشامل على كافة مرافق المسيحيين البروتستانت من النواحي الدينية والإدارية على سواء تحت وصاية الدولة ممثلة في وزارة الداخلية . يؤيد هذا النظر ما أورده المذكرة التفسيرية للأمر العالي سالف الإشارة من أن لطائفة الإنجيلية . . . تشمل جملة كنائس إنجيلية ، ولكن أهمها بكثير من جهة عدد الأعضاء الكنيسة المشيخية المتحلة المصرية . . . والسبب في وضع مشروع الأمر العالي الذي نحن بصددده هو ما طلبته تلك الكنيسة حديثا من نظارة الحفانية من إنشاء مجلس عمومي لها بنوع مخصوص لا للطائفة الإنجيلية بأكملها وقد تعذر على نظارتي الحفانية والداخلية تنفيذ هذا الطلب لأنه كان يترتب عليه حرمان الكنائس الأخرى الإنجيلية التي تقل أهمية عن هاته الكنيسة من المحكمة المختصة الآن بنظر قضاياهم المتعلقة بالأحوال الشخصية ، ولأنه نظرا لقلة عدد متشيعيها وعدم وجود نظام محلي لها في غالب الأحوال لا يقتضي إنشاء محكمة مخصوصة لكل كنيسة على حدة ، بيد أنه لم ير مانع قوي من إيجاد مجلس



عمومي مع الوكيل يكون لجميع الكنائس مندوبون فيه تكون اختصاصاته كاختصاصات المجالس العمومية للطوائف القبطية . . . إلا أن بعض الكنائس التابعة للطائفة الإنجيلية لها قواعد أكليريكية متعلقة بالزواج والطلاق . . . ولكن هناك بعض أشخاص يسعون بدعوى أنهم مسيحيون في تغيير القواعد المختصة بهذه المواد ملتجئين لحيل يخلقونها وهي إنشاء كنيسة على حدتها ، فلا يمكن التصريح لقسم من هؤلاء الأشخاص بتعديل هذه القواعد . . . ” مما مفاده أن أية كنيسة أو شعبة أو فرقة تفرعت عن المذهب البروتستانتي لا يمكن اعتبار الانضمام إليها بمجرد تغيير العقيدة الدينية ، طالما أن المشرع اعتد بطائفة الإنجليكان الوطنيين كوحدة واحدة ورسم وسيلة الانضمام إليها . لما كان ماتقدم وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن أقام دعواه على سند من أنه انضم إلى طائفة الإنجليبين ثم تبين أن إنتماءه كان لجماعة السبتيين ” الادفتست ” وهي إحدى شيع المذهب البروتستانتي ، وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إلغاء المحاكم العليا بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ يقتصر نطاقه على اختصاص المحاكم العليا بولاية القضاء في بعض مسائل الأحوال الشخصية دون أن يمتد إلى السلطات الممنوحة لرجال الدين والتي لازالت باقية لها ، ومن بينها قبول طلبات الانضمام أو رفضها أو إبطالها ، وكان المجلس الملى العام لطائفة الإنجليبين الوطنيين بموجب المادة ٢٠ من الأمر العالى آنف الذكر هو صاحب الاختصاص الوحيد بالفصل في طلبات الانضمام إلى الطائفة الواحدة بكافة شيعها وفرقها وكنائسها على ما سلف بيانه ، فإن اقتصر الطاعن على الانتماء إلى جماعة السبتيين ليس من شأنه في التشريع القائم أن ينتج أى أثر قانوني في صدد تغيير الطائفة أو الملة بما يخرج من وحدة طائفية إلى أخرى تجزئه إيقاع الطلاق بإرادته المنفردة وفق الشريعة الإسلامية لا يغير من ذلك أن هذه الجماعة تتبع قواعد دينية خاصة أو أن لها كنائس مأذون بها من وزارة الداخلية لأن ذلك لا يفرض لها إلا أن تمثل في المجلس الممثل العام للطائفة الإنجيلية على ما سلف البيان وباعتبار موافقة ذلك المجلس ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه بهذا النظر فإن الشئ عليه مخالفة القانون يكون على غير أساس من شأنه ولا يخل له من الاعتبارات التى قد تقدمها الطاعن للتدليل على انضمامه لتلك الجماعة لأنه غير منتج ولا جدوى فيه .

ولما تقدم تبين برفض الطعن .



## جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عبد العال السيد وعضوية السادة المستشارين  
أحمد صلاح الدين زغو ، والدكتور عبد الرحمن عياد ، إبراهيم فودة وعماد الدين بركات

( ٢٢٥ )

الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٥ القضائية :

( ١ ) بيع . دعوى . حيازة .

وقوع تعرض من الغير للشئ دون رفع دعوى . إقامة المشتري دعوى الغان على البائع مباشرة .  
لا محل لاختطاره في هذه الحالة .

( ٢ ) دعوى . تقادم " التقادم المسقط " .

دعوى ضمان الاستحقاق . تقادمها خمس عشرة سنة .

( ٣ ) دفع . تقادم " التقادم المسقط " . نقض " السبب الجديد " .

الدفع بالتقادم المسقط . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ٤ ) بيع .

( ٤ ) التعرض للشئ في المبيع . ماهيته . لأجرة بجهل البائع بسبب الاستحقاق وقت البيع .

( ٥ ) استحقاق المبيع كله . أثره . لشئ مطالبة البائع بقيمة المبيع وقت الاستحقاق .  
عدم التقييد عند تحديد هذه القيمة بالثمن الوارد بالعقد .

( ٦ ) بيع . محكمة الموضوع .

تقدير قيمة المبيع وقت الاستحقاق . مما تستقل به محكمة الموضوع . شرط ذلك .

١ - التعرض القانوني الصادر من الغير قد يتحقق في صورة رفع دعوى وعندئذ  
يتعين على المشتري إخطار البائع في وقت ملائم عملاً بالمادة ٤٤٤ من القانون  
المدني ، أما إذا وقع التعرض من الغير دون رفع دعوى وأقام المشتري دعواه مباشرة  
على البائع بالضمان فلا يكون هناك محل للاختار .

۲ — المادة ۴۵۲ من القانون المدني خاصة بضمان العيوب الخفية . أمادعوى ضمان الاستحقاق فإنها لاقتادام إلا بنحصر عشرة سنة .

۳ — الدفع بالتقادم من الدفوع المتعلقة بموضوع الدعوى ، وإذ كان الطامن لم يتمسك بهذا الدفع أمام محكمة الموضوع ، فإنه يعتبر سببا جديدا لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

۴ — يقضى قانون الجمارك رقم ۱۶ لسنة ۱۹۶۳ والقرارات المنفذة له بمصادرة السيارة في حالة بيعها بدون إذن استيراد فضلا عن تحملها بدین الضريبة المستحقة وهو دين ممتاز عملا بالمادة ۱۱۳۹ من القانون المدني ، وإذ كان الثابت من الأوراق أنه ترتب على المخالفة المشار إليها ضبط السيارة بناء على طلب مصلحة الجمارك مما نجم عنه حرمان المشتري ( الماطمون عليه ) من الانتفاع بها فإن هذا الضبط يعتبر تعرضا مبنيا على سبب قانوني يضمنه البائع ( الطامن ) — ذلك أنه يكفي لنشوءه أن يحرم المشتري فعلا من المبيع لأي سبب سابق على البيع لم يكن له يد فيه وليس في مقدوره دفعه ولا يتوقف وجوده على صدور حكم قضائي بزع ملكية المبيع المشتري بل يقصد به أي تعرض له من شأنه أن يؤدي إلى نزع الشيء المبيع ، حتى ولو كان البائع حسن النية لا يعلم بسبب الاستحقاق وقت البيع .

۵ — تقضى المادة ۴۴۳ من القانون المدني بأنه إذا استحق كل المبيع كان للمشتري أن يطلب من البائع قيمة المبيع وقت الاستحقاق ، وهي قيمة لا تأثر لمقدار الثمن عليها فقد تمل منه وقد تزيد .

۶ — تقدير قيمة المبيع وقت الاستحقاق هو مما يستقل به قاضي الموضوع ، إلا أنه إذا قدم له دليل مقبول — وهو هبوط قيمة المبيع عادة باستعماله فترة من الزمن — فإن عاينه إذا رأى أطراح هذا الدليل وتقدير القيمة على خلافه أن يبين سبب عدم أخذه به .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتحصل في أن المطعون عليه أقام ضد الطاعن وآخر الدعوى رقم ٥٣٥٩ لسنة ١٩٦٦  
مدنى القاهرة الابتدائية للحكم بإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٦٠٠٠ جنيه  
والفوائد القانونية من تاريخ الاستيلاء على السيارة المبينة بالصحيفة في ١٤/٥/١٩٦٦  
حتى السداد . وقال يانا للدعوى أنه بموجب عقد مؤرخ ٢٣/٦/١٩٦٤ اشترى  
منهما السيارة رقم ٥٨٩٠ ملاكى الجسيمة — والتي رخصت بعد ذلك برقم ٢٩  
ملاكى كفر الشيخ — بثمن قدره ٣٧٥٠ جنيها دفع جميعه وقت التوقيع على العقد  
الذى نص فى بنده الأول على ملكية البائع للسيارة وأنه غير مقيد عليها أية ديون  
وغير مستحق عليها رسوم جمركية وغير محجوز عليها وليس هناك ما يمس صحة العقد،  
وإذ تبين بعد ذلك أن هذه السيارة دخلت البلاد بإذن مزور فقد قامت الشرطة  
في ١٤/٥/١٩٦٦ بضبطها وتحرر عن ذلك المحضر رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٦٦ حصر  
نيابة الأموال العامة ولما كان البائعان يضمنان عدم التعرض للطعون عليه  
في حيازته للبيع عملا بالمادة ٤٣٩ من القانون المدنى ، فقد أقام الدعوى للحكم  
بطلباته . وفي ٩/٢/١٩٦٩ حكمت المحكمة بإلزام الطاعن والمدعى عليه الآخر بأن  
يدفعا للطعون عليه مبلغ ٣٧٥٠ جنيها وفوائده القانونية بواقع ٤ ٪ سنويا  
من ١٤/٥/١٩٦٦ حتى السداد . استأنف المدعى عليهما هذا الحكم لدى محكمة  
استئناف القاهرة طالبين إلغاءه ورفض الدعوى وقيد الاستئناف برقم ٦٣٣  
لسنة ٨٦ ق ٠ وبتاريخ ٣١/١٢/١٩٧٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف .  
طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت  
فيها رأى برفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينسب الطاعن بالسبب الأول منها  
على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون من وجهين : الأول أن المطعون عليه لم  
يخطره بتعرض السلطة العامة له فى حيازة السيارة فيكون قد فقد حقه فى الرجوع  
عليه بدعوى الضمان عملا بالمادة ٤٤٠ من القانون المدنى وقد خالف الحكم  
المطعون فيه هذا النص قولا منه بأنه ليس لدى الطاعن مستندات قاطعة تمجبه  
من التعرض والاستحقاق والثانى أن المطعون عليه رفع دعوى الضمان فى ١٠/١٠/١٩٦٩



بعد اقتضاء أكثر من سنتين على استلام السيارة في ٧/٧/١٩٦٦ فتكون دعواه قد سقطت بالتقادم لعدم رفعها في خلال سنة عملاً بالمادة ٤٥٢ من القانون المدني .

وحيث إن النعي في وجهه الأول مردود بأن التعرض القانوني الصادر من الغير قد يقع في صورة رفع دعوى وعندئذ يتعين على المشتري إخطار البائع في وقت ملاءم عملاً بالمادة ٤٤٤ من القانون المدني ، أما إذا وقع التعرض من الغير دون رفع الدعوى وأقام المشتري دعواه مباشرة على البائع بالضمان فلا يكون هناك محل للاخطار . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه سليماً في نتيجته التي انتهى إليها فلا يبطله ما ذهب إليه خطأ من أن إخطار البائع بالتعرض لا يكون إلا في حالة ما إذا كان لديه من المستندات ما يدرأ به التعرض والاستحقاق إذ لمحكمة النقض تصحيح هذه الأسباب بغير أن تنقضه . والنعي في وجهه الثاني في غير محله ذلك أن المادة ٤٥٢ من القانون المدني خاصة بضمان العيوب الخفية ، أما دعوى ضمان الاستحقاق فلها لا تتقادم إلا بنحو عشرة سنة ، فضلاً عن أن الدفع بالتقادم من الدفوع المتعلقة بموضوع الدعوى والثابت أن الطاعن لم يتمسك بهذا الدفع أمام محكمة الموضوع بما يعتبر معه سبباً جديداً لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعي بالأوجه الأول والثاني والرابع والشق الثاني من الوجه الثالث من السبب الثاني وبالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أسس قضاءه على أن استحقاق السيارة يرجع إلى سبب قانوني هو ارتكاب جريمة جمركية ، واعتبر ضبط السلطات الإدارية للسيارة سبباً قانونياً يستوجب مسؤولية الطاعن عن ضمان التعرض ، مع أن هذا الضبط إنما تختص به النيابة العامة أو السلطات الجمركية ، ولا يرقى إلى مرتبة الادعاء من جانب السلطات الإدارية بوجود حق على السيارة المباعة ، كما وأن المطعون عليه كان يستطيع أن يدرأ المخالفة بسداد الضريبة الجمركية المستحقة أو أن يخطر الطاعن لسدادها ، والطاعن كان حسن النية عندما تعاقد بشن هذه السيارة سواء عندما اشتراها فاكتمل ملكيتها خالية من التكاليف والقيود العينية التي تثقلها أو عندما باعها إلى المطعون عليه ، وقد كان يتعين

على الحكم المطعون فيه وقد استند في قضائه بمسئولية الطاعن عن ضمان التعرض إلى أن إيصال سداد الرسوم الجمركية الخاص بالسيارة موضوع الدعوى منور أن يوقف الدعوى عملاً بالمادة ١٢٩ من قانون المرافعات حتى يفصل في واقعة التزوير .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الثابت من الأوراق ومن الحكم المطعون فيه أن السيارة موضوع الدعوى دخلت البلاد في ٢٧ / ٦ / ١٩٦٢ بدفتر مرور دولي وأنه لا يجوز التصرف فيها بالبيع بدون إذن استيراد قبل مضي أربع سنوات على دخولها ، فإن مضت هذه المدة جاز بيعها دون إذن استيراد بشرط سداد الضريبة الجمركية ، وقد بيعت السيارة قبل مضي هذه المدة إلى الطاعن وشريكه سنة ١٩٦٤ بعد تقديم إيصال منور يحمل تاريخ ١٩٦٤/٢/٥ ويتضمن سداد الضريبة الجمركية على السيارة كما يتضمن إعفاءه من الإذن بالاستيراد . لما كان ذلك وكان قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣ والقرارات المنفذة له تقضي بمصادرة السيارة في حالة بيعها بدون إذن استيراد فضلا عن تحملها بدين الضريبة المستحقة وهو دين ممتاز عملاً بالمادة ١١٣٩ من القانون المدني ، وكان الثابت أيضا من الأوراق أنه ترتب على المخالفة المشار إليها ضبط السيارة بناء على طلب مصلحة الجمارك بما نجم عنه حرمان المشتري (المطعون عليه) من الانتفاع بها ، فإن هذا الضبط يعتبر تعرضا مبنيا على سبب قانوني يضمنه البائع (الطاعن) ، ذلك أنه يكفي لنشوته أن يحرم المشتري فعلا من البيع لأي سبب سابق على البيع لم يكن له يد فيه أو ليس في مقدوره دفعه ولا يتوقف وجوده على صدور حكم قضائي بترع ملكية المبيع من المشتري بل يقصد به أي تعرض له من شأنه أن يؤدي إلى نزع الشيء المبيع ، حتى ولو كان البائع حسن النية لا يعلم بسبب الاستحقاق وقت البيع . لما كان ذلك وكان ما قال به الطاعن من أنه كان في مكنة المطعون عليه أن يسدد الضريبة الجمركية المستحقة على السيارة أو أن يخطر الطاعن لسدادها ، فإنه فضلا عن أن الثابت بالأوراق على ما سلف ذكره أن السيارة ضبطت لبيعها قبل مضي أربع سنوات بدون إذن استيراد ، فإن هذا الشق من النعي يعتبر سببا جديدا لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لعدم سبق طرحه على محكمة الموضوع ، ويكون النعي برهته على غير أساس .



وحيث إن مما ينعم الطاعن بالشق الأول من الوجه الثالث من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم ألزمه وشريكه بمبلغ ٣٧٥٠ جنيا على أنه قيمة السيارة وقت الاستحقاق، مع أن المطعون عليه اشتراها بنفس المبلغ في ١٩٦٤/٧/٧ وظل يستعملها قرابة العامين حتى تم ضبطها، وقد كان يتعين على الحكم عند تقدير قيمتها وقت الاستحقاق أن يخصم مقابل ارتفاع المطعون عليه بها خلال هذه المدة ومقابل ما لحقها من تلفيات واستهلاك.

وحيث إن هذا النعي صحيح، ذلك أنه وعلى ما نصت عليه المادة ٤٤٣ من القانون المدني إذا استحق كل المبيع كان للشري أن يطلب من البائع قيمة المبيع وقت الاستحقاق، وهي قيمة لا تأثر لمقدار الثمن عليها فقد تقل عنه وقد تزيد، إلا أن الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه أورد بالنسبة لذلك قوله لما كانت الأوراق خالية مما يفيد أن قيمة السيارة وقت الاستحقاق قد تجاوزت ثمن البيع وقدره ٣٧٥٠ جنيا ولم يقدم المدعي (المطعون عليه) دليلا على أن قيمتها كانت وقت الاستحقاق ٦٠٠٠ جنيا فيتعين لذلك الحكم بإلزام المدعي عليها بأن يؤديا للمدعي مبلغ ٣٧٥٠ جنيا وهي عبارات تشير إلى أن الحكم قد غفل عن أن قيمة المبيع وقت الاستحقاق قد تقل عن الثمن. كما وأن الطاعن أورد في أسباب الاستئناف — على ما جاء بمدونات الحكم المطعون فيه — نعيه على قضاء محكمة أول درجة بأنها لم تكن بتحقيق قيمة السيارة وقت الاستحقاق بمبلغ ٣٧٥٠ جنيا في حين أن سعرها قد هبط بالاستعمال وطبقا لأسعار السوق، وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع الجوهرى، ذلك أنه وإن كان تقدير قيمة المبيع وقت الاستحقاق هو مما يستقل به قاضى الموضوع، إلا أنه إذا قدم له دليل مقبول وهو هبوط قيمة المبيع عادة باستعماله فترة من الزمن — فإن عليه إذا رأى أطراح هذا الدليل وتقدير القيمة على خلافه أن يبين سبب عدم أخذه به، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وقد جره هذا الخطأ إلى قصور في التسبب، الأمر الذى يستوجب نقضه في خصوص الشق الأول من الوجه الثالث من السبب الثاني.



## جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٧٨

بمقاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المرجوشي وعضوية السادة المستشارين  
شرف الدين خيرى ، أحمد شربة الحمد ، ألفى بقطر حبشى وأحمد شوق الملقبى .

(٢٢٦)

الطعن ٨٧ لسنة ٩٦ القضائية :

عمل . عقد .

إغلاق المنشأة إغلاقاً نهائياً . أثره . انتهاء عقود العاملين بها . التحاقهم بمنشأة أخرى .  
اعتباره تعاقدًا جديدًا منبت الصلة بمقود العمل السابقة .

مفاد نص المادة ٨٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩  
إن إغلاق المنشأة إغلاقاً نهائياً يستتبع إنهاء عقود العاملين بها ، وبموجب أحكام  
القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦٠ ألغى الترخيص الصادر إلى شركة الطباعة والتعبئة  
الصناعية التي كان يعمل لديها المطعمون ضده ، وامتنع عليها مباشرة نشاطها  
وصار إغلاقها نهائياً مع ما يترتب على ذلك من إنهاء عقد عمل المطعمون ضده  
لديها عملاً بمقتضى نص المادة ٥٥ سالفه الذكر ، وبالتالي فإن التحاق هذا  
الأخير من بعد بالعمل لدى الطاعة يكون بمثابة تعاقد جديد تخضع لأحكامه  
وحدة العلاقة فيما بين طرفيه دون عقد عمله السابق الذى انتهى بإغلاق منشأة  
شركة الطباعة والتعبئة الصناعية نهائياً بموجب القانون الصادر فى هذا الشأن  
ومن ثم فلا أساس لاعتبار الطاعة - شركة الاسكندرية للجمعيات الاستهلاكية -  
بما لها حتى يصح القول بالتزامها بأحكام العقد المشار إليه ، وإذا كان الحكم  
المطعون فيه قد جرى فى قضائه على اعتبار الطاعة خلفاً لشركة الطباعة والتعبئة  
الصناعية وإلزامها بقيمة فروق الأجر المطالب بها فى الدعوى بالاستناد إلى  
أحكام عقد عمل المطعمون ضده مع تلك الشركة والذى لاقىام له ، فيما يقرره له  
من مبلغ أجر يزيد على الأجر المتفق عليه مع الشركة الطاعة ، فإنه يكون قد أخطأ  
فى تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتصل في أن المطعون ضده أقام دعواه أمام محكمة شئون العمال الجزئية بالإسكندرية  
على الطاعنة — شركة الاسكندرية للجمعات الاستهلاكية — بطلب الحكم بإلزامها  
بأن تدفع له مبلغ ١٢٠٠ جنيها قيمة فروق الأجر المستحقة له عن المدة من  
١٩٦٠/٨/١ حتى ١٩٦٥/٧/٣١ — وقال بيانا لما إنه في ١٩٤٧/١/١ التحق  
بالعمل لدى شركة الطباعة والتعبئة الصناعية مقابل أجر قدره ٤٠ جنيها شهريا  
وإنه في ١٩٦٠/٧/١٧ صدر القرار الجمهورى بالقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦٠  
الذى أنهى نشاط تلك الشركة فانتقل للعمل لدى الشركة الطاعنة التى خفضت  
أجره إلى ٢٠ جنيها و ١٢٥ مليم شهريا مما اضطره إلى إقامة دعواه بطلبه المتقدم  
وبتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢١ قضت المحكمة بنسب مكتب الخبراء لأداء المهمة المينة  
بمنطوق الحكم ، وبعد أن أودع الخبير تقريره حكمت بعدم اختصاصها بنظر  
الدعوى وإحالتها إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية فقيدت بجدولها برقم ٢٥٤٠  
لسنة ١٩٦٩ عمال كلى ، وبتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٣ قضت المحكمة برفض الدعوى  
استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافه  
برقم ١٤٨ لسنة ٢٦ ق ، وبتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٣ قضت بإعادة المأمورية  
إلى الخبير السابق نذبه للقيام بالمأمورية الموضحة بالحكم وبعد أن قدم الخبير  
تقريره حكمت في ١٩٧٥/١١/٢٣ بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الشركة الطاعنة  
بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ١١٩٢ جنيها و ٥٠٠ مليم — طعن الطاعن في هذا  
الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها نقض الحكم ،  
وعرض الطعن على غرفة مشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٧٨/٣/١٨ وفيها التزمت  
النيابة رأيها .



وحيث إن مما تنمى الطاعة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ،  
 وفي بيان ذلك نقول إن الحكم انتهى إلى اعتبار الطاعة خلفا لشركة الطباعة  
 والتعبئة الصناعية التي كان يعمل بها المطعون ضده قبل التحاقه بالعمل لديها  
 ورتب على ذلك التزامها بأن تدفع له ذات الأجر الذي كان يتقاضاه من المنشأة  
 السابقة على اعتبار أن عقد استخدامه ظل قائما بعد أن تم إغلاقها ، ولما كان من  
 مقتضى القرار الجمهوري الصادر في ١٧/٧/١٩٦٠ بالقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦٠  
 في شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاي إغلاق تلك المنشأة نهائيا بما يحمله ذلك من إنهاء  
 عقد استخدام المطعون ضده لديها ، وكان لا أساس لاعتبار الطاعة خلفا لها  
 فإن التحاق المطعون ضده من بعد بالعمل لدى الطاعة يعتبر تعاقدًا جديدًا تحكم  
 بنصوصه العلاقة فيما بين طرفيه دون عقد العمل الذي صار إنفاؤه ، وإذ قضى  
 الحكم المطعون فيه بإلزام الطاعة بدفع فروق الأجر المطالب بها بالاستناد إلى عقد  
 غير قائم فإنه يكون قد أخطأ تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك إنه لما كانت المادة ٨٥ من قانون  
 العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه " لا يمنع من الوفاء  
 بجميع الإلتزامات حل المنشأة أو تصفيتها أو إغلاقها أو إفلاسها أو إدماجها في  
 غيرها أو إنتقالها بالإرث أو الوصية أو الهبة أو البيع أو غير ذلك من التصرفات  
 وفيما عدا حالات التصفية والإفلاس والإغلاق النهائي المرخص به يبقى عقد استخدام  
 عمال المنشأة قائما ، ويكون الخلف مسئولا بالتضامن مع أصحاب الأعمال السابقين  
 عن تنفيذ جميع الإلتزامات المذكورة " بما مفاده أن إغلاق المنشأة إغلاقا نهائيا  
 يستتبع إنهاء عقود العاملين بها ، وإذ كان قد صدر في ١٧/٧/١٩٦٠ القرار  
 الجمهوري بالقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦٠ ونص في مادته الأولى على أنه " لا يجوز  
 إعطاء تراخيص بفتح مصانع لتعبئة الشاي سواء كانت آلية أو يدوية ، إلا  
 لشركات التابعة للهيئة الاقتصادية التي يدخل في نشاطها تعبئة الشاي وتجارته ،  
 أو للجمعيات التعاونية التي يختارها وزير التموين ويكون من أعضائها مباشرة النشاط  
 المذكور - وتلغى بحكم القانون جميع التراخيص الصادرة على خلاف أحكام  
 الفقرة السابقة " وبموجب أحكام هذا القانون ألغى الترخيص الصادر إلى شركة  
 الطباعة والتعبئة الصناعية التي كان يعمل لديها المطعون ضده ، وامتنع عليها مباشرة



نشاطها وصار إغلاقيها نهائيا مع ما يترتب على ذلك من إنهاء عقد عمل المظعون  
ضده لغيره عملا بمقتضى نص المادة ٨٥ من القرار الجمهوري بالقانون رقم ٩١  
لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل ، وبالتالي فإن التحاق هذا الأخير من بعد  
بالعمل لدى الطاعة يكون بمثابة تعاقد جديد تخضع لأحكامه و وحدة العلاقة فيما  
بين طرفيه دون عقد عمله السابق لأنى أنهى بإغلاق منشأة شركة الطباعة والتعبئة  
للصناعة نهائيا بموجب القانون الصادر في هذا الشأن ومن ثم فلا أساس لاعتبار  
الطاعة خلفا لها حتى يصح القول بالترامها بأحكام العقد المشار إليه ، لما كان ذلك  
وكان الحكم المظعون فيه قد جرى في فضائه على اعتبار الطاعة خلفا لشركة  
الطباعة والتعبئة الصناعية والزمها بقيمة فروق الأجر المطالب بها في الدعوى  
بالإستناد إلى أحكام عقد عمل المظعون ضده مع تلك الشركة والذي لا قيام له ،  
فيما يقرره من مبلغ أجر يزيد على الأجر المتفق عليه مع الشركة الطاعة فإنه يكون  
قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين الحكم بإلغاء الحكم  
المستأنف ورفض دعوى المظعون ضده .

## جلسه ٢ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين  
زكي العاصي صالح ، جمال الدين عبد الحفيظ ، عبد الحميد المرصفاوي ومحمد طه منجر .

( ٢٢٧ )

الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) نقض "الطلبات في الطعن" .

الطلب الأساسي في الطعن بالنقض هو نقض الحكم المطعون فيه . طلب الطاعن أيضا تعديل التعويض المقضى به . لا أثر له .

( ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ) استئناف "أثر الاستئناف" . دعوى "دعوى الضمان" .

( ٢ ) جواز استئناف الضامن للحكم الصادر في الخصومة الأصلية . شرطه . قيام ارتباط وثيق بينها وبين دعوى الضمان الفرعية وأن يكون للضامن قد دافع في للدعويين معاً .

( ٣ ) استئناف للضامن للحكم في الدعوى الأصلية - أثره . استغادة طالب للضمان منه إذا اتحد دفاعهما فيها . م ٢١٨ مرافعات .

( ٤ ) استئناف شركة التأمين - للضامن - للحكم الصادر في الدعوى الأصلية بالتزام بالتأمين - طالب للضمان - بالتعويض . أثره . استغادة طالب للضمان من مسئلة الاستئناف .

( ٥ ) استئناف للضامن للحكم الصادر في الدعوى الأصلية . أثره . طرح دعوى للضمان مع الدعوى الأصلية على محكمة الاستئناف . القضاء بتعديل المبلغ المقضى به في الدعوى الفرعية . لا محالة .

١ - الطلب الأساسي الذي يتقدم به الطاعن لمحكمة النقض هو نقض الحكم المطعون فيه أما ما يصحب ذلك من طلب لتعديل في موضوع الدعوى فإنه ليس من شأنه أن يفيد به محكمة النقض ، ذلك لأن مسئلة المحكمة إنما تنظر أولاً في

وجوه الطعن فتقضى فيها إما بالرفض أو بالقبول وتقض الحكم ، ثم إذا كانت الدعوى صالحة لأن تفصل هي فيها فإنها تحكم في موضوعها إعمالا لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات غير مقيدة في ذلك بما قدم لها من طلبات ، لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد طلبت في صحيفة الطعن تقض الحكم المطعون فيه ، فإن الدفع المبدى بعدم جواز الطعن استنادا إلى أنها طلبت بعد ذلك تعديل مبلغ التعويض المقضى به يكون مل غير أساس .

٢ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الضامن بدخوله في الدعوى يصبح طرفا في الخصومة الأصلية و يكون له أن يستأنف الحكم الصادر في هذه الخصومة وذلك إذا كان بينها وبين دعوى الضمان الفرعية ارتباط وثيق يقتضى أن يتناول الاستئناف المرفوع من الضامن بحث أصل الخصومة وأن يكون الضامن قد دافع في الدعوى معا .

٣ — الفقرة الأخيرة من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات صريحة في أن طالب الضمان يستفيد من استئناف الضامن للحكم الصادر في الدعوى الأصلية إذا اتحد دفاعهما فيها .

٤ — إذا كان المطعون عليهم الأربعة الأول قد أقاموا الدعوى ضد سائق سيارة الأوتوبيس — المطعون عليه الخامس — وهيئة النقل العام بالقاهرة مالكة السيارة — الطاعنة — طالبين الحكم بإلزامهما متضامين بأن يدفعوا لهم مبلغ عشرة آلاف جنيه تعويضا لهم عن الأضرار التي أصابتهم نتيجة موت مورثهم ، وكانت الطاعنة قد أقامت ضد المطعون عليه الخامس وشركة مصر للتأمين — المطعون عليها السادسة دعوى ضمان فرعية طلبت فيها الحكم بإلزامهما بما عصى أن يحكم به عليها في الدعوى الأصلية ، ويبين من الحكم الابتدائي أن دفاع الطاعنة والمطعون عليها السادسة في الدعوى الأصلية كان متحدا ، فإن المطعون عليها السادسة أصبحت بذلك طرفا في الخصومة الأصلية و يكون لها أن تستأنف الحكم الصادر فيها وتفيد الطاعنة من هذا الاستئناف . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من المطعون عليها السادسة بالنسبة للمطعون عليهم الأربعة الأول وهم المدعون في الدعوى الأصلية تأسيسا على أنها لم تكن طرفا في



الحصومة الأصلية وحجب بذلك الحكم نفسه عن مناقشة أسباب هذا الاستئناف مما يترتب عليه عدم استفادة الطاعنة من الاستئناف المذكور ، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

• — الاستئناف المرفوع من الضامن عن الحكم الصادر لصالح المدعى في الدعوى الأصلية يطرح على محكمة الاستئناف الدعويين معا الأصلية والفرعية للارتباط الوثيق بينهما ، وإذا كانت المطعون عليها السادسة قسدا استأنفت الحكم الابتدائي فإن هذا الاستئناف يطرح على المحكمة الدعويين الأصلية والفرعية وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وحل المبلغ المقضى به في الدعوى الفرعية فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدوالة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليهم الأربعة الأول أقاموا الدعوى رقم ٥٩٨٥ سنة ١٩٧٢ مدنى شمال القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليه الخامس وهيئة النقل العام لمدينة القاهرة — الطاعنة — وطلبوا الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يدفعاهم عشرة آلاف جنيه ، وقالوا بيانا للدعوى إن المطعون عليه الخامس تسبب بخرجه في موت مورثهم المرحوم ... .. بأن صدمه بسيارة أتوبيس كان يقودها مملوكة للطاعنة وأحدث به الإصابات التي أودت بحياته ، وضبطت عن هذه الواقعة قضية اللجنة رقم ٧٥٦٧ سنة ١٩٧٠ السيدة زينب التي ادعوا فيها مدنيا ضده وضد الطاعنة بمبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، وبعد أن قضى ابتدائيا بالبراءة ورفض الدعوى المدنية قضت محكمة الجناح المستأنفة بإلغاء هذا الحكم وإيدانة المطعون عليه المذكور وبطلباتهم في الدعوى المدنية ، وإذا أصابتهم ب وفاة مورثهم أضرار مادية وأدبية يقدرون التعويض الجابر لها بمبلغ عشرة آلاف جنيه فقد أقاموا دعواهم للحكم لهم بطلباتهم مائة ألفا اليان وأثناء سير الدعوى وجهت الطاعنة إلى المطعون عليهما الخامس وشركة مصر للتأمين

المطعون عليها للسادسة - دعوى ضمان فرعية طلبت فيها الحكم على كل منهما بما عصى أن يحكم به ضدها تأسيساً على أن أولهما تابع لها ومن حقها الرجوع عليه طبقاً للسادسة ١٧٥ من القانون المدني وأن الثانية مؤمن لديها من حوادث سيارات الطاعنة، وبتاريخ ١٠/٤/١٩٧٣ حكمت المحكمة بالزام الطاعنة والمطعون عليه الخامس متضامنين بأن يدفعوا للمطعون عليها الأولى عن نفسها وبصفتها وصية على ذاتها التقاصرات مبلغ ٤٥٠٠ جنيه ولكل من المطعون عليهم الثاني والثالث والرابعة مبلغ خمسمائة جنيه وحكمت في دعوى الضمان بطلبات الطاعنة . استأنفت المطعون عليها السادسة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٩٨٨ سنة ٩٠ ق مدني القاهرة طالبة إلغاء فيما زاد على مبلغ ثلاثة آلاف جنيه بالنسبة للمطعون عليها الأولى عن نفسها وبصفتها وفيما زاد على مبلغ ٣٠٠ جنيه بالنسبة للمطعون عليهم من الثاني والرابع . وبتاريخ ١٧/٦/١٩٦٤ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستئناف بالنسبة للمطعون عليهم الأربعة الأول وتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المطعون عليهما الخامس والسادسة بأن يدفعوا للطاعنة مبلغ ٤٨٠٠ جنيه في حالة سدادها للبائع المحكوم به في اندعوى الأصلية . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، ودفع المطعون عليهم الأربعة الأول بعدم جواز الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفع وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه في خصوص السبب الأول . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة وأبها .

وحيث أن مبنى الدفع بعدم جواز الطعن أن الطاعنة طلبت في صحيفة تعديل مبلغ التعويض المقضي به في الدعوى الأصلية إلى مبلغ ٤٨٠٠ جنيه ، وهو طلب موضوعي لا يجوز عرضه على محكمة النقض .

وحيث أن هذا الدفع غير سديد ، ذلك أن الطلب الأساسي الذي يتقدم به الطاعن لمحكمة النقض هو نقض الحكم المطعون فيه ، أما ما يصحب ذلك من طلب الفصل في موضوع الدعوى ، فإنه ليس من شأنه أن تتقيد به محكمة النقض ، ذلك أن هذه المحكمة إنما تنظر أولاً في وجوه الطعن فتقضي فيها إما بالرفض أو بالقبول ونقض الحكم ، ثم إن كانت الدعوى صالحة لأن تفصل هي فيها فلأنها تحكم في موضوعه إلا أن الحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات ،



غير مقبله في ذلك بما قدم لها من طلبات، لما كان ذلك وكانت الطاعة قد طلبت في صحيفة الطعن نقض الحكم المطعون فيه فإن الدفع المبدى بعدم جواز الطعن استنادا إلى أنها طلبت بعد ذلك تعديلا مبلغ التعويض المقضى به ، يكون على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعة بأولهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم أقام قضاءه تأسيسا على أن شركة مصر للتأمين - المطعون عليها السادسة وهي الضامن لا تعتبر خصما في الدعوى الأصلية فيكون الاستئناف الذي رفعته عن الحكم الصادر فيها غير جائز وأن هيئة النقل العام - الطاعة - وهي طالبة الضمان لا تنفي من الاستئناف المرفوع من الضامن رغم اتحاد دفاعهما فيه ، في حين أن الضامن يعتبر خصما للدعى الأصلي وله أن يستأنف الحكم الصادر في الدعوى الأصلية وبالتالي يستفيد طالب الضمان من هذا الاستئناف مادام دفاعهما واحدا في تلك الدعوى .

وحيث إن هذا النسي صحيح ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الضامن بدخوله في الدعوى يصبح طرفا في الخصومة الأصلية ويكون له أن يستأنف الحكم الصادر في هذه الخصومة وذلك إذا كان بينها وبين دعوى الضمان القرينة إرتباط وثيق يقتضى أن يتناول الاستئناف المرفوع من الضامن بحث أصل الخصومة وأن يكون الضامن قد دافع في الدعوى معا ، وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات صريحة في أن طالب الضمان يستفيد من استئناف الضامن للحكم الصادر في الدعوى الأصلية إذا اتحد دفاعهما فيها ، لما كان ذلك وكان المطعون عليهم الأربعة الأول قد أقاموا الدعوى ضد سائق سيارة الأتوبيس - المطعون عليه الخامس - وهيئة النقل العام بالقاهرة مالكة السيارة - الطاعة - طالبين الحكم بالزامهما متضامين بأن يدفعوا لهم مبلغ عشرة آلاف جنيه تمويضا لهم عن الأضرار التي أصابتهم نتيجة موت مورثهم ، وكانت الطاعة قد أقامت ضد المطعون عليه الخامس وشركة مصر للتأمين المطعون عليها السادسة - دعوى ضمان فرعية طلبت فيها الحكم بالزامهما بما عصى أن يحكم به عليها في الدعوى الأصلية ، ويبين عن الحكم الابتدائي



أن دفاع الطاعنة والمطعون عليها السادسة في الدعوى الأصلية كان متحدا فإن المطعون عليها السادسة أصبحت بذلك طرفا في الخصومة الأصلية ويكون لها أن تستأنف الحكم الصادر فيها وتفيد الطاعنة من هذا الاستئناف، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من المطعون عليها السادسة بالنسبة للمطعون عليهم الأربعة الأول وهم المدعون في الدعوى الأصلية تأسيسا على أنها لم تكن طرفا في الخصومة الأصلية وحجب بذلك الحكم نفسه عن مناقشة أسباب هذا الاستئناف مما يترتب عليه عدم استفادة الطاعنة من الاستئناف المذكور، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون، ذلك أن المطعون عليها السادسة لم توجه في استئنافها أية طلبات إلى الطاعنة واقتصرت على طلب تخفيض مبلغ التعويض المقضى به في الدعوى الأصلية، غير أن الحكم المطعون فيه قضى في دعوى الضمان الفرعية بتعديل المبلغ المقضى به فيها دون طلب من المستأنفة فيكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير سديد، ذلك أنه لما كان الاستئناف المرفوع من الضامن عن الحكم الصادر لصالح المدعى في الدعوى الأصلية يطرح على محكمة الاستئناف الدهويين معا الأصلية والفرعية للارتباط الوثيق بينهما، وكانت المطعون عليها السادسة قد استأنفت الحكم الابتدائي فإن هذا الاستئناف يطرح على المحكمة الدهويين الأصلية والفرعية، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وحل المبلغ المقضى به في الدعوى الفرعية فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون، ويكون النعي عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقص الحكم المطعون فيه في خصوص السبب الأول .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .

وحيث إن استئناف المطعون عليها السادسة للحكم الابتدائي الصادر في الدعوى الأصلية استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعنة طلبت تعديل مبلغ التعويض المقضي به إلى مبلغ ٤٨٠٠ جنيها ( أربعة آلاف وثمانمائة جنيه ) ، وترى المحكمة أن هذا المبلغ يكفي لجبر الأضرار التي أصابت المطعون عليهم الأربعة الأول نتيجة خطأ المطعون عليه الخامس ، منه مبلغ ٤٥٠٠ جنيها ( أربعة آلاف وخمسمائة جنيه ) للمطعون عليها الأولى عن نفسها وبصفقتها وصية على بناتها القاصرات والباقي وقدره ٣٠٠ جنيه ( ثلاثمائة جنيه ) للمطعون عليهم الثاني والثالث والرابعة يقسم بالتساوي بينهم ومن ثم يتعين تعديل الحكم المستأنف على هذا الأساس .

## جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد/ المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم وعضوية السادة المستشارين :  
محمد عبد الحافظ البغدادي ، سليم عبد الله سليم ، محمد عبد العزيز الجبلي وأمين طه أبو العلا .

( ٢٢٨ )

### الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٤٣ القضائية :

( ١ ) تنفيذ عقارى . حكم . قوة الأمر المقضى . بطلان .

فصل المحكمة في الاعتراضات على قائمة شروط البيع المؤسدة على أوجه بطلان موضوعية . أثره .  
اكتساب قضائها متى صار نهائيا قوة الأمر المقضى . عدم جواز العودة إلى إثارة ذات النزاع  
في دعوى لاحقة . المواد ٦٤٢ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ مرافعات سابق .

( ٢ ) إرث . تنفيذ عقارى .

انتصاب الوارث خصما عن باقى الورثة . شرطه . اعتراض أحد الورثة على قائمة شروط البيع  
استنادا إلى ملكيته هو وأخوته للأرض المنفذ عليها . عدم الإشارة إلى تمثيله للتركة أو استغراقهم  
لها . أثره . عدم انتصابه خصما عن باقى الورثة .

( ٣ ) إرث . تنفيذ عقارى . قوة الأمر المقضى . حكم .

اعتراض أحد الورثة على قائمة شروط البيع . الحكم الصادر برفضه . اكتسابه قوة الأمر  
المقضى قبل المعارض وحده دون باقى الورثة .

( ٥ ) تنفيذ عقارى . دعوى نظام عام .

إخبار المشتري من المدين بإيداع قائمة شروط البيع باعتباره حائرا . منازعته في التنفيذ على  
أساس أن العين ليست مملوكة للدين . وجوب رفعها بطريق الاعتراض على القائمة وليس بدعوى  
مبتدأه . م ٦٤٢ مرافعات سابق . تعلق ذلك بالنظام العام .

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة وفقا لنصوص المواد ٦٤٢ ، ٦٤٧  
من قانون المرافعات السابق وهو الواجب تطبيقه أنه إذا كانت الاعتراضات  
على قائمة شروط البيع ، مؤسدة على أوجه بطلان موضوعية رخص للمحكمة في



أن تحيلها إلى المحكمة المختصة مع الاستمرار في التنفيذ أو أن تفصل في موضوعها وترتب على فصلها ما تأمر به من الاستمرار في التنفيذ أو وقفه مما يؤدى إن هي فصلت قطعتوا كنسب فعلها متى صار نهائيا - قوة الأمر المقضى بما يمنع من العودة إلى مسألة الفصل بين الخصوم أنفسهم في دعوى لاحقة .

٢ - من المقرر أن القاعدة الشرعية التي تقضى بأن الوارث ينتصب خصما عن باقي الورثة فيستعملون مما يبيده من دفاع مؤثر في الحق المدعى به قد تكون صحيحة ويمكن الأخذ بها لو أن الوارث كان قد خاصم أو خوصم طالبا الحكم للتركة نفسها بكل حقها أو مطالوبا في مواجهته الحكم على التركة نفسها بكل ما عليها وإذا كان أحد الطاعنين قد اعترض في حينه على قائمة شروط البيع بأوجه بطلان موضوعية منها ملكيته وأخوته بطريق الميراث للأرض المنفصلة عليها ولم يشر في اعتراضه إلى صفته في تمثيل التركة أو إلى استغراقه وأخوته كل وراثتها مما لا يسهل في القول ببايسته في الاعتراض عن التركة كلها فسلما ينتصب بالتالي خصما عن باقي الورثة في إبدائه .

٣ - الحكم الصادر في الاعتراض على قائمة شروط البيع - المؤسس على أوجه بطلان موضوعية - بالرفض وأيا كان وجهه الرأى في تمثيل المعارض للورثة لا يتعدى إليهم وإنما أمره - وهو قضاء في الموضوع قاطع - أن يحوز قبل المعارض وحده قوة الأمر المقضى فلا يملك أن يعود إلى الملكية التي فصل فيها فيؤسس عليها الدعوى المنظورة وهي دعوى الاستحقاق، وإذا اعتد الحكم المضعون فيه بحجية حكم الاعتراض لأهل المعارض وحده بل على غيره من الطاعنين أيضا فإنه يكون قد خالف القانون .

٤ - إذ كان الواقع في الدعوى انذار الطاعنين كعائزين للأرض التي تلقوا عن المدين ملكيتها وأخبارهم بإيداع قائمة شروط البيع مما يسلكهم طرفا في إجراءات التنفيذ وإذا يقسم نزاعهم على تخلف شرط من شروط صحة التنفيذ وهو كون العقار مملوكا للمدين أو متقلا بحق امتياز يسرى عليهم مما يعتبر من أوجه البطلان التي توجب المسادة ٦٤٢ من قانون المرافعات السابق إبداءها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وترتب على عدم اتباع هذا الطريق سقوط الحق في التمسك بالبطلان سواء كان أساسه جيبا في الشكل أو في الموضوع وكان المشرع بذلك

قد أوجد طريقا خاصا لرفع منازعات التنفيذ على العقار وهو أمر وفقا لما جرى به قضاء هذه المحكمة متعلق بنظام الإجراءات الأساسية في التقاضي فإن الخروج وطرح هذه المنازعات على القضاء بدعوى مبتدأ يمس قاعدة النظام العام التي لم تكن خافية عناصرها فيما طالع محكمة الموضوع من طبيعة الدعوى—وهي دعوى استحقاق فرعية—ومن صفات الطاعنين وهم أطراف في التنفيذ حائزون مما يقوم به السبب المبطل للحكم إذ قضى في دعوى لا يجوز نظرها ولا يقبل رفعها وللمحكمة التقض أن تثير هذا من تلقاء نفسها وإن لم يثره الخصوم وأن يحكم بما يقتضيه قيامه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى ١٤٩ سنة ١٩٦١ مدنى كلى القيوم وفي بيانها يقولون أن مورثهم اشترى من المرحوم ... .. ما مساحته ٣٤ فدان و٤ قراريط و٣ أسهم أرضا زراعية بموجب عقد مسجل في ٣ من يناير سنة ١٩٤٤ وقد وضعوا يدهم ومورثهم على ما اشتروه بيد أن البائع للبائع المرحوم ... .. اتخذ على ما بيع إجراءات التنفيذ العقارى استيفاء لما بقى له من ثمن مضمون بحق امتياز محفوظ بعقد البيع الصادر منه إلى البائع لهم والمسجل في ٣٠ من إبريل سنة ١٩٣١ حال أن هذا الامتياز لا ينفذ فيهم لعدم قيده في الميعاد مما يبرر طلب الحكم بتثبيت ملكيتهم إلى الأرض وبإلغاء ما أجراه طالب التنفيذ عليها من تسجيلات نزع الملكية ، وكانت قائمة شروط البيع قد تضمنت ما يفيد إنذار الطاعنين كعاجزين للأرض المثقلة بالامتياز والتي تلقوا ملكيتها بطريق الشراء من المدين المنفذ عليه وقد امترض أحدهم وهو ... .. على القائمة وساق لبطلان التنفيذ من الأوجه ما قضى



برفضه والاستمرار في التنفيذ فأعقب الطاعنون بالدعوى الراجعة واستصعدوا من قاضي البيوع حكما بوقف التنفيذ حتى يفصل فيها ، حكمت محكمة أول درجة برفض الدعوى فاستأنف الطاعنون حكما بالاستئناف ٩٠ سنة ٥٣ بني سويف وفيه صدر الحكم بالرفض . طعن الطاعنون بطريق النقض فنقض الحكم لمخالفة القانون إذا اعتبر حق الامتياز بالعقد المسجل في سنة ١٩٣١ قائما في مواجهة الطاعنين حال كونهم من الغير فلا ينفذ في حقهم إلا بالقيد طبقا لما توجهه المادة ٥٨ من القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري . وإذا أحيل إلى محكمة الاستئناف نظر الموضوع حكمت يوم ٣ من يناير سنة ١٩٧٣ برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنون على هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة فجددت لنظره جلسة التزم فيها النيابة رأيها ،

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه إذ أعتد في الدعوى المسائلة بحجية الحكم الصادر في الاعتراض المؤسس على ملكيتهم للأرض المنفذ عليها خطأ من وجوه : أولها اختلاف الموضوع في كل فالطلب في الاعتراض على القائمة هو وقف التنفيذ والطلب في هذه الدعوى هو تثبيت الملكية وثانيها وجوب قصر حجية الحكم الصادر في الاعتراض بفرض توافرها على المعارض وحده وهو ... .. فلا تتعداه إلى من لم يعترض من الطاعنين وثالثها عدم اتساع الاعتراض على القائمة لبحث الملكية التي يجوز العود إلى طلبها بدعوى مبتدأة فرعية كانت أو أصلية ورابعها نقض الحكم السابق لعدم قيام حق الامتياز بالنسبة إلى الطاعنين دليله الاحجية لحكم الاعتراض على الدعوى المسائلة .

وحيث أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة وفقا لنصوص المواد ٦٤٢/٦٤٧/٦٤٨ من القانون المرافعات السابق وهو الواجب تطبيقه أنه إذا كانت الاعتراضات على قائمة شروط البيع مؤسسة على أوجه بطلان موضوعية رخص للمحكمة في أن تحيلها إلى المحكمة المختصة مع الاستمرار في التنفيذ أو أن تفصل في موضوعها وترقب على فصلها ما تأمر به من الاستمرار في التنفيذ أو وقفه مما مؤداه إن هي فصلت قطعت واكتسب فصلها متى صار نهائيا قوة الأمر المقضى بما يمنع من العودة إلى مسألة الفصل بين الخصوم أنفسهم في دعوى لاحقة وكان من



المقرر أيضا أن القاعدة الشرعية التي تقضى بأن الوارث يتعصب خصما على باقي الورثة فيستفيدون مما يبيده من دفاع مؤثر في الحق المدعى به قد تكون صحيحة ويمكن الأخذ بها لو أن الوارث كان قد خاصم أو خوصم طالبا الحكم للتركة نفسها بكل حقها أو مطلوبا في مواجهة الحكم على التركة نفسها بكل ما عليها ، ولما كان أحد الطاعنين وهو " .. .. " قد أعترض في حجة على قائمة شروط البيع بأوجه بطلان موضوعية منها ملكيته وأخوته بطريق الميراث للأرض المغذ عليها ولم يشرف في اعتراضه إلى صفتهم وتمثيل التركة أو إلى استغراقه وأخوته ورثاها مما لا يسعف في القول بنباتته في الاعتراض عن التركة كلها فلا يتعصب بالتالي خصما عن باقي الورثة في إبدائه فضلا عن أن الحكم الصادر فيه بالرفض وأيا كان وجه الرأي في تمثيل المعارض للورثة لا يتعدى إليهم وإنما أمره وهو قضاء في الموضوع قاطع أن يحوز قبل المعارض وحده قوة الأمر المقضى فلا يملك أن يعود إلى الملكية التي فصل فيها فيؤسس عليها الدعوى المنظورة وهي دعوى الاستحقاق الفرعية ، وإذا اعتد الحكم المطعون فيه بحجية حكم الاعتراض لا على المعارض وحده بل على غيره من الطاعنين أيضا فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه بالنسبة إليهم ، على أنه ومن ناحية أخرى لما كان الواقع في الدعوى إنذار الطاعنين كحازين للأرض التي تعلقوا عن المدين ملكيتها وإخبارهم بإيداع قائمة شروط البيع مما يسلكهم طرفا في إجراءات التنفيذ وإذا يقوم نزاعهم على تخلف شرط من شروط صحة التنفيذ وهو كون العقار مملوكا للمدين أو متقلا بحق امتياز يسرى عليهم مما يعتبر من أوجه البطلان التي توجب المادة ٦٤٢ من قانون المرافعات السابق إبداءها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وترتب على عدم اتباع هذا الطريق سقوط الحق في التمسك بالبطلان سواء كان أساسه عيبا في الشكل أو في الموضوع وكان المشرع بذلك قد أوجد طريقا خاصا لرفع منازعات التنفيذ على العقار وهو أمر وثقا لما جرى به قضاء هذه المحكمة متعلق بنظام الإجراءات الأساسية في التقاضي

فإن الخروج عليه وطرح هذه المنازعات على القضاء بدعوى مبتدأه يحس قاعدة للنظام العام لم تكن خافية عناصرها فيما طالع محكمة الموضوع من طبيعة الدعوى - وهي دعوى استحقاق فرعية - ومن صفات الطاعنين وهم أطراف في التنفيذ حائزون مما يقوم به السبب المبطل للحكم إذ قضى في دعوى لا يجوز نظرها ولا يقبل رفعها وللمحكمة النقض أن تثير هذا السبب من تلقاء نعمها وإن لم يثره الخصوم وأن تحكم بما يقتضيه قيامه . لما كان ذلك وكان الطاعن للمرة الثانية ولما تقدم .

## جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين  
الدكتور ابراهيم صالح ، محمد الباجورى ، صلاح نصار ومحمود رمضان .

( ٢٢٩ )

الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٤٤ ق :

إيجار " إيجار الأماكن " .

تقدير القيمة الإيجارية . وجوب الاعتداد بقيمة الأرض وفقا لثمن المثل وقت البناء .  
لا عبرة بثمن شراء الأرض . تقدير قيمة المباني بسعر السوق وقت البناء .

مفاد المادتين ١٠ ، ١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أن تقدير قيمة  
الأرض وفقا لثمن المثل وقت البناء وأنه لا عبرة بالثمن الذى اشترت به الأرض  
كما تقدر قيمة المباني وفقا لسعر السوق فى ذلك الوقت ، وقرر المشرع للزجره /  
من قيمة المباني يضاف إليها ٣٪ مقابل مصروفات الإصلاح والصيانة والإدارة  
وتشمل تكاليف الأسامات والأسوار والتوصيلات الخاصة بالمرافق .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وماترأوراق الطعن —  
تتمثل فى أن لجنة تقدير الإيجارات بمحافظة القاهرة قامت بتقدير الأجرة  
الشهرية للوحدات السكنية بالعمارة رقم .. .. . بقسم المعادى بالقاهرة  
بواقع ١٣ جنيه و ٦٠٠ مليم للشقة المكونة من ثلاث غرف ومبلغ ١٠ جنيهات  
و ٢٠٠ مليم للشقة المشتملة على غرفتين ، فأقام الطاعن الدعوى رقم .. ..  
سنة ١٩٧١ مدنى أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ، طالبا إلغاء وصراحة



القيمة الحقيقية للأرض والبناء كما أقام المطعون عليهما السادس والسابع الدعوى رقم ... .. والمطعون عليه الثالث الدعوى رقم ... .. أمام ذات المحكمة طالبين تعديله - وبتاريخ ١٩٧١/٦/٢٠ حكمت المحكمة بعد ضم الطعون الثلاثة بنسب أحد الخبراء لمعاينة الوحدات السكنية موضوع النزاع وتقدير قيمة المباني وفقا لسعر السوق وقت انشائها وتحديد الأجرة القانونية وفقا للقانون ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت فحكمت في ١٩٧٢/١٠/٢٩ ، بإعادة المأمورية للخبير لفحص الاعتراضات المبداه من الطاعن والمطعون عليهم ، وبعد تقديم التقرير التكميلي ، حكمت في ١٩٧٣/٣/١٨ بتعديل القيمة الإيجارية للشقة المؤجرة للمطعون عليهم الثانية والرابع والسابع إلى مبلغ ١١ جنيه و ٩٥٠ مليا والمؤجرة للمطعون عليهم الثالث والخامس والسادس والثامن إلى مبلغ ٨ جنيهات و ٩٠٠ مليم ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٣٨٤ - سنة ٩٠ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٤/٣/١٨ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض . دفع المطعون عليه الأول - محافظ القاهرة - بعدم قبول الطعن بالنسبة له لأنه لا يعتبر خصما حقيقيا . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بقبول الدفع وفي الموضوع برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وباجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الدفع المبدى من المطعون عليه الأول في محله ، ذلك أنه لما كان لا يمكن فيمن يختصم في الطعن أن يكون خصما للطاعن في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، بل يجب أن تكون له مصلحة في اندفاع عن الحكم حين صدوره وكان الثابت أن الطاعن قد اختصم المطعون عليه لأول ليصدر الحكم في موجهته ، وأنه وقف من الخصومة موقفا سلبيا ولم يبد أي دفاع فيها ، كما لم يحكم بشيء ضده ، وكان الطاعن قد أسس طعنه على أسباب لا تتعلق لها بالمطعون عليه الأول فلا يقبل منه اختصاصه في الطعن ، ويكون الدفع في محله .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون عليهم عدا الأول .

وحيث إن حاصل ما ينهه الطاعن بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والاخلال بحق الدفاع . وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أخذ بتقرير الخبير المتسبب رغم اعتراضه عليه ورغم تقديمه تقارير استشارية مخالفة للنتيجة التي خاص

إليها ، مما كان يتعين معه الاستجابة لطلبه ندب مكتب الخبراء للترجيح بين الرايين هذا إلى أن الحكم قد التفت عن المطامن التي وجهها إلى التقرير والتي أهدر فيها القواحد التي رسمها القانون عند تقدير قيمة البناء ذلك أنه لم يراع اختلاف صنف أرض العقار منذ شرائها سنة ١٩٦٤ وحتى تاريخ إقامة البناء سنة ١٩٧٠ ، وإلى أن تلك الأرض ذات طبيعة طفيلية وضعيفة مما اقتضاه عمل أساسات أعماق وأقوى كبذته تكاليف خاصة ، فضلا عن إهداره احتساب النفقات التي ارتفعت بالعقار إلى مرتبة المباني المتسازة ، وهو ما يعيب الحكم بخالفه القانون والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن النعي مردود بأنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - متى رأت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقدير الخبير المعين في الدعوى لأقتناعها بصحة أسبابه ، فلا يعيب حكمها ألا ترد بأسباب خاصة على ماورد في التقرير الاستشاري ، كما أن ندب خبيرا آخر جوازي متروك لمطلق تقديمها ، فلا تثير طعنا إن لم تراستعمال هذه الرخصة المنوطة لها . ولما كان مفاد المادتين ١٠ ، ١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أن تقدير قيمة الأرض وفقا لثن المثل وقت البناء ، وأنه لا حبرة بالثن الذي اشترت به الأرض ، كما تقدر قيمة المباني وفقا لسعر السوق في ذلك الوقت ، وقرر المشرع لأجره ٥ ٪ من قيمة المباني يضاف إليها ٣ ٪ مقابل مصروفات الإصلاح والصيانة والإدارة وتشمل تكاليف الأساسات والأسوار والتوصيلات الخاصة بالمرافق ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى الأخذ بتقرير الخبير المتدب بعد أن أصيبت المأمورية إليه لفحص الاعتراضات التي ساقها الطاعن عليه ، وأنه توخى في تقريره التزام حكم القانون على النحو السالف البيان ، وكان الطاعن لم يقدم دليلا على تجاوز الخبير لحكم القانون ، وكانت الأسباب التي أوردها الخبير في تقريره والتي تبناها الحكم سائغة ومقبولة ، فإن للنعي بخالفه القانون لا يعدو وأن يكون مجادلة موضوعية غير جائرة ، ويكون النعي على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عيسى العال السيد وعضوية السادة  
المستشارين أحمد صلاح الدين زغو ، والدكتور عبد الرحمن عياد ، ومحمد فاروق راتب ،  
وعلاء الدين بركات .

( ٢٣٠ )

الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٥٤ القضائية :

( ١ ) ملكية . لإثبات .

المفاضلة بين سنتي ملكية خصمين متى كانا متعادلين وصادرين من شخصين مختلفين . مناهة .

( ٢ ) حراسة . وكالة . حيازة . تقادم " التقادم المكسب " .

الحارس القضائي وكيل عن أصحاب الشأن . جواز استنادهم الى حيازته كسبه وكسب  
للملكة بالتقادم .

١ - المفاضلة بين مستندات الملكية التي يعتمد عليها أحد طرفي الخصومة  
وبين مستندات ملكية الطرف الآخر والتي صدرت لإثبات تصرفات قانونية  
هي من المسائل القانونية يتعين على المحكمة أن تقول كلمتها فيها ، ومن القواعد  
المفردة في هذا الخصوص أنه إذا كان سنداً طرفي النزاع متعادلين وصادرين من  
شخصين مختلفين والحيازة لأحدهما محققة ومستوفية لشرائطها فإنه يفضل خصمه  
بهذه الحيازة إلا إذا أثبت الطرف الآخر أن سلفه الذي تلقى منه السند كان يفوز  
على السلف الذي تلقى منه الحائز سنده لو أن دعوى الاستحقاق أقامها أحدهما على  
الآخر ففي هذه الحالة يفضل هذا الطرف خصمه الحائز .

٢ - آثار حيازة الحارس القضائي باعتباره وكلاً عن أصحاب الشأن في  
دعوى الحراسة تنصرف إليهم بحيث يكون لهم دون غيرهم الاستناد إليها كسب  
من أسباب كسب الملكية .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والرافعة وبعد المناقشة .



حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتحصل في أن المرحوم ... .. بصفته حارصا قضائيا على الأرض المقام  
عليها مدينة البنا أقام الدعوى رقم ٣٠١ — سنة ١٩٦٤ مدنى كلى الاسكندرية  
ضد المطعون عليها الأولى للحكم بإخلاء قطعة الأرض الميمنة بصحيفة الدعوى  
وإزالة المباني والمنشآت القائمة عليها وتسليمها له خالية تأسيسا على أنها اختصاصها  
وأقامت عليها المباني الموضحة بالصحيفة ولزوال صفة المرحوم ... ..  
قضت المحكمة بتاريخ ١٩٦٤/٥/٥ بانقطاع سير الخصومة وقامت الشركة الطاعنة  
بتعجيل الدعوى باعتبارها المالكة للأرض محل النزاع ضمن مساحة أكبر بموجب  
عقد بيع مؤرخ ١٩٦٤/٩/٢٠ صادر لها من الحراسة العامة على أملاك المرحوم  
... .. الذى كان مالكا لها على الشيوع بمقود مسجلة وبوضع اليد  
المدة الطويلة المكتسبة للملكية . طلبت المطعون عليها الثانية قبولها خصما منضمها  
للمطعون عليها الأولى في طلب رفض الدعوى استنادا إلى أنها كانت تملك أرض  
النزاع على الشيوع ضمن مساحة أكبر بمقدم سجل وأنها باعتها للمطعون عليها الأولى  
بعقد ابتدأ مؤرخ ١٩٦١/٣/٢٥ وبتاريخ ١٩٦٦/١١/٢٨ قضت المحكمة بقبول  
تدخل المطعون عليها الثانية ويندب خبير لتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة  
وتحقيق وضع اليد ومدته وسببه لبيان المالك الحقيقي لعين النزاع وبعد أن أودع  
الخبير تقريره قضت بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٧ برفض الدعوى استأنفت الشركة الطاعنة  
هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة الغاء والقضاء لها بطلبائها وقيد  
الاستئناف برقم ٧٠٢ سنة ٢٤ ق وبتاريخ ١٩٧٠/١/٢٠ قضت المحكمة بندب خبير  
لتطبيق مستندات الطرفين على أرض النزاع وتحقيق وضع اليد عليها ومدته وسببه  
ولخص اعتراضات الشركة الطاعنة على تقرير الخبير المنتدب من محكمة أول درجة  
وذلك لبيان المالك الحقيقي لهذه الأرض، وبعد أن أودع الخبير تقريره قضت  
بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٢ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الشركة في هذا  
الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أثبت فيها الرأى  
بنقض الحكم .

وحيث إن مما تنعاه الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث  
والخامس والسادس مخالفة القانون والقصور في التسييب والفساد والاستدلال

وفي بيان ذلك تقول إنها أقامت دفاعها على أن ملكية سلفها المرحوم ... ..  
 ... لأرض التزاع ثابتة بعقود مسجلة وبوضع اليد المسددة الطويلة المكسبة  
 للملكية والتي من مظاهرها فرض الحراسة القضائية عليها منذ عام سنة ١٩٣٦ إلى  
 أن باعها لها الحراسة العامة على أموال الخاضعين للأمر رقم ١٣٨ سنة ١٩٦١  
 الأمر الثابت بما قدمته من مستندات رسمية . وقد أثبت الخبير الذي ندبته محكمة  
 الاستئناف في تقريره أن الشركة الطاعنة ومن سبقها من الملاك يضمون اليد على  
 أرض التزاع وأن المطعون عليهما ومن باع للمطعون عليهما الثانية لم يسبق لهم وضع  
 اليد على هذه الأرض . وتحقيقا لدفاعها طلبت التصريح لها بادخال باقى الملاك  
 المشتاعين لتطبيق عقودهم على الطبيعة وإحالة الدعوى إلى التحقيق ومسح ذلك  
 — ووجه أن الحارس يمثل الملاك لأنه ينوب عنهم في الإدارة وحفظ المصلحة  
 لحسابهم فتكون لهم السيطرة المادية على الشيء — فضل الحكم المطعون فيه عقد  
 البيع الابتدائي الصادر للمطعون عليهما الأولى من غير مالك على عقدها استنادا إلى  
 عدم تسجيله مع أنه صادر من الحراسة العامة المثلثة للمرحوم ... ..  
 " المالك بعقود مسجلة وبوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية " دون أن يرد  
 على ما تمسكت به في دفاعها من أفضلية سند سلفها على سند المطعون عليها الثانية  
 أو يناقش مستنداتها وما أورده الخبير الذي ندبته محكمة الاستئناف من أنها  
 وسلفها يضمنان اليد على الأرض محل التزاع دون المطعون عليهما وسلفهما  
 مع أنه دفاع جوهري من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى في الدعوى .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بتأييد  
 الحكم الابتدائي الصادر برفض الدعوى على قوله " وحيث إن الحكم المستأنف  
 في محله للأسباب التي أقيم عليها والتي تقره عليها هذه المحكمة وتجعل منها دعامه  
 لقضائها لأنه خلص سليا إلى انتفاء ملكية الشركة المستأنفة لأرض التزاع طالما  
 أن العقد الذي تركز إليه في هذا المقام وهو عقد البيع المؤرخ ١٩٦٤/٩/٢٠ هو  
 عقد عرفي لم تتخذ إجراءات تسجيله ومن ثم فهو قاصر عن نقل الملكية إليها ولا عبرة  
 بالعقود الثمانية المسجلة المقدمة من جانبها وذلك لأن هذه العقود تثبت الملكية  
 للمرحوم ... .. الذي وضعت أمواله تحت الحراسة طبقا للأمر رقم ١٣٨  
 سنة ١٩٦١ وهي الحراسة التي أبرمت مع الشركة المستأنفة العقد العرفي آتف الذكر



بيع مصنع كريت الينا والذي لو صح أنه يشمل أرض النزاع فإن تسلسل الملكية يتقطع به لعدم تسجيله ويقف بها عند المرحوم ... .. فلا تتمناه إلى الشركة المستأجرة .. وإذا كان الثابت فوق ما تقدم من تقريرى الخبرة أن وضع يد المستأجر عليها الأولى ثابت منذ سنة ١٩٦٤ ، تاريخ إقامتها البناء عليها وهو تاريخ معاصر لواقعة شراء الشركة المستأجرة لأرض النزاع بالعقد العرفى المؤرخ سنة ١٩٦٤ فإن ما تدعيه الشركة من وضع يدها على أرض النزاع يكون مطابقا لظروف الحال بما ترى معه المحكمة لإطراحه ، وكان الحكم الابتدائى الذى أحال إليه الحكم للطعون فيه قد أقام قضاءه باستبعاد وضع يد سلف الشركة للطاعة على أرض النزاع على قوله " أن وضع اليد كسبب للتملك إنما يقوم على السيطرة المادية على العقار وهذه السيطرة واقعة مادية يجوز الإثبات فيها بكافة الطرق ، وقد أثبتت الخبرة فى تقريره أن أيا من الطرفين لم يقدم ما يفيد وضع يده لسل سنة ١٩٦٤ ، ومن ثم لا يجدى للشركة التمسك بأحكام الحراسة كدليل على وضع اليد ، لأن العبارة بالحيازة الفعلية المدة الطويلة المكسبة للملكية وهو ما لم يثبت لأى من الطرفين " ، لما كان ذلك وكان الثابت من أوراق الدعوى أن عطشى بيع أرض النزاع الصادرين للشركة الطاعة والطعون عليها الأولى غير مسجلين وأن عقود سلفها مسجلة وقام دفاع الشركة الطاعة على أن سلفها المرحوم .. .. " يملك هذه الأرض بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية منذ سنة ١٩٣٦ وبذلك يفضل سلفها سلف المطعون عليها الأولى واتى لم يكن لما وضع يد على تلك الأرض واستدلت على ذلك بالحكمين الصادرين فى الدعويين .. سنة ١٩٣٦ ، ٤٧٣٩ سنة ١٩٥٨ مستعمل الاسكندرية الذى قضى أولها بوضع أرض النزاع تحت الحراسة وتعين حارس عليها وقضى الثانى بتعين المرحوم .. .. حارسا عليها بدل الحارس المتوفى وكذلك بالحكم الصادر فى دعوى القسمة بين الملاك المشتاعين رقم ٩٤ سنة ١٩٤٧ جزئى الرمل ، وبما أثبتته الخبرة التى تدبته محكمة الاستئناف من أن تلك الأرض كانت فى وضع يد الحراس القضائيين منذ سنة ١٩٣٦ ثم انتقلت بحسب القسمة إلى المرحوم .. .. الذى اختص بها ، وكانت المفاضلة بين مستندات الملكية التى يستند عليها أحد طرفي الخصومة وبين مستندات ملكية الطرف الآخر وإلى صدور لإثبات تصرفات قانونية هى من المسائل القانونية التى يتعين على المحكمة أن تقول



كلتها فيها — ومن القواعد المقررة في هذا الخصوص أنه إذا كان سنداً طرق النزاع متبادلين وصادريين من شخصين مختلفين والحيازة لأحدهما محققة ومستوفية لشراكتها فإنه يفضل خصمه بهذه الحيازة إلا إذا أثبت الطرف الآخر أن سلفه الذي تلقى منه السند كان يفوز على السلف الذي تلقى منه الحائز سنداً لو أن دعوى الاستحقاق أقامها أحدهما على الآخر ففي هذه الحالة يفضل هذا الطرف خصمه الحائز ، وكانت آثار حيازة الحارس للقضائي باعتباره وكيلًا عن أصحاب الشأن في دعوى الحراسة تنصرف إليهم بحيث يكون لهم دون غيرهم الاستناد إليها كسبب من أسباب كسب الملكية فإن المحكمة إذا استقبلت وضع يد سلف الشركة الطاعنة على أرض النزاع — قولاً منها بعدم جدوى التمسك بوضع اليد بناء على أحكام الحراسة القضائية — تكون قد خالفت القانون وقد أدى بها هذا الخطأ إلى حجب ثبوتها عن أن تقول كلتها في دفاع الشركة الطاعنة من أن سلفها تملك أرض النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية وفيما ورد في تقرير الخبير الذي ندبته محكمة الاستئناف بشأن هذا الدفاع مما يعيب حكمها بالقصور في التفسير ويتعين لذلك نقضه بغير حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المرجوفى ومطوية السادة المستشارين :  
شرف الدين خيرى ، أحمد شيبه الجعد ، ألقى بقطر حبشى وأحمد شوقى المليجى .

( ٢٣١ )

الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٦ ٤ القضائية :

عمل . تأميمات اجتماعية .

انتهاء خدمة العامل بسبب آخر غير بلوغ سن الستين قبل استكمال مدة الاشتراك المقررة  
لحصول على المعاش . أثره استحقاق تعويض الدفعة الواحدة دون المعاش المقرر بالمادة ٦/٥  
من مواد إصدار القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

مفاد نصوص المواد ٧٧ ، ٧٨ والفقرة ج من المادة ٨١ من قانون التأمينات  
الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، والفقرة الخامسة من المادة  
السادسة من مواد إصدار القانون ، أن المؤمن عليه الذى بلغ سن الستين يستحق  
أصلاً معاش الشيخوخة إذا بلغت مدة اشتراكه فى التأمين المدة المقررة للحصول  
على معاش ، فإذا انتهت خدمته قبل توافر هذا الشرط استحق تعويض الدفعة  
الواحدة عند بلوغه سن الستين من عمره ، وإذا انتهت خدمة المؤمن عليه قبل  
نهاية سنة ١٩٧٦ لبلوغه سن الستين وكان غير قادراً على العمل ولم يكن قد  
استكمل مدة الاشتراك المقررة للحصول على معاش كان له الخيار بين الحصول  
على تعويض الدفعة الواحدة وبين الحصول على معاش يقدر على الأساس المبين  
فى الفقرة الخامسة من المادة السادسة من مواد إصدار القانون ، ومقتضى ذلك  
أنه إذا انتهت خدمة المؤمن عليه لسبب آخر غير بلوغ سن الستين قبل استكمال  
هذه المدة فإنه لا يستحق المعاش المقرر بالفقرة الخامسة من المادة السادسة  
سائلة البيان بل أنه يستحق تعويض الدفعة الواحدة كنص الفقرة ج من المادة  
٨١ من القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تفصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧١ مدني جزئي بندر أسبوط على الطاعنة — الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — بطلب الحكم بأحقية في صرف معاش شهري ، وقال بيانا لها إنه كان يعمل طاهيا بدير .. .. . بأسبوط منذ سنة ١٩٥٥ بأجر شهري مقداره ٤ جنيهات و ٥٠٠ مليم وقام رب العمل بالاشتراك عنه لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، وإذا انتهت خدمته في سنة ١٩٦٨ ورفضت الطاعنة صرف معاش إليه فقد أقام الدعوى بطلبه المتقدم . وبتاريخ ١٩٧١/٥/٤ قضت المحكمة بعدم اختصاصها قيما بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة أسبوط الابتدائية فقيدت بجدولها برقم ٧٠٣ لسنة ١٩٧١ مدني كلى ، وأمامها أضاف المطعون ضده طلبا احتياطيا بإلزام الطاعنة بأن تؤدي إليه تعويض الدفعة الواحدة . وبتاريخ ١٩٧١/١١/٣ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى ما ورد في منطوق الحكم ، وبعد انتهاء التحقيق حكمت في ١٩٧٢/٢/٢٩ بإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده معاشا شهريا مقداره ٣٥ جنيه و ٦٠٠ مليم استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسبوط وقيد استئنافها برقم ١٢٨ سنة ٤٧ قضائية وبتاريخ ١٩٧٣/١/٢٥ قضت المحكمة بنذب الطيب الشرعي لتوقيع الكشف الطبي على المطعون ضده لبيان مدى قدرته على العمل ، وبعد أن قدم الطيب الشرعي تقريره حكمت في ١٩٧٦/٤/١٠ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت لنظره جلسة ١٩٧٨/٤/١ وفيها التزمت النيابة رأيا .



وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنص به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم أقام قضاءه باستحقاق المطعون ضده لمعاش شهري على سند من المادة السادسة من مواد إصدار قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ولما كان يشترط لاستحقاق المعاش وفقا لهذه المادة أن تكون خدمة المؤمن عليه قد انتهت بسبب بلوغه سن الستين ، وكان الواقع المطروح على محكمة الموضوع أن المطعون ضده لم يكن قد بلغ سن الستين عند انتهاء خدمته في سنة ١٩٦٨ ، فإن الحكم إذ قضى باستحقاقه المعاش المشار إليه بمقوله إنه يكفي لذلك بلوغه سن الستين قبل نهاية سنة ١٩٧٦ ، يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النص سليم ، ذلك أنه لما كانت المادة ٧٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه "يستحق معاش الشيخوخة عند بلوغ المؤمن عليه سن الستين" ، وتنص المادة ٧٨ من هذا القانون على أنه "يشترط لاستحقاق المؤمن عليه معاش الشيخوخة أن تبلغ مدة اشتراكه في التأمين ٢٤٠ شهرا على الأقل . ومع ذلك إذا كان انتهاء الخدمة بسبب بلوغ سن الستين أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية فيستحق المؤمن عليه المعاش متى بلغت مدة اشتراكه ١٨٠ شهرا على الأقل" . ، وتنص الفقرة ج من المادة ٨١ من القانون على صرف تعويض الدفعة الواحدة إذا بلغ المؤمن عليه السن المقررة وفقا للمادة ٧٧ وانتهت خدمته قبل توافر شرط الحصول على معاش ، وتنص الفقرة الخامسة من المادة السادسة من مواد إصدار القانون على أنه "وامتناء من أحكام المادة ٧٨ من القانون المطروح يجوز للمؤمن عليه الذي تنهى خدمته قبل نهاية سنة ١٩٧٦ بلوغه سن الستين وكان غير قادر على العمل عملهم يستكمل مدة الاشتراك المقررة للحصول على المعاش أن يختار بين الحصول على التعويض المبين بالفقرة ج من المادة ٨١ من ذات القانون وبين الحصول على معاش يقدر على أساس مدة الاشتراك أيما كانت تلك المدة أو الحد الأدنى المقرر قانونا أيهما أكبر بشرط أن تكون له مدة اشتراك في التأمين لا تقل عن خمس سنوات وأن تكون الثلاث السنوات السابقة منها على انتهاء الخدمة متصلة مما مفاده أن المؤمن عليه الذي بلغ سن الستين يستحق أصلا معاش

الشيخوخة إذا بلغت مدة اشتراكه في التأمين المدة المقررة للحصول على معاش ، فإذا انتهت خدمته قبل توافر هذا الشرط استحق تعويض الدفعة الواحدة عند بلوغه سن الستين من عمره ، وإذا انتهت خدمة المؤمن عليه قبل نهاية سنة ١٩٧٦ بلوغه سن الستين وكان غير قادر على العمل ولم يكن قد استكمل مدة الاشتراك المقررة للحصول على معاش كان الخيار بين الحصول على تعويض الدفعة الواحدة وبين الحصول على معاش يقدر على الأساس المبين في الفقرة الخامسة من المادة السادسة من مواد إصدار القانون ، ومقتضى ذلك أنه إذا انتهت خدمة المؤمن عليه لسبب آخر غير بلوغ سن الستين قبل استكمال هذه المدة فإنه لا يستحق المعاش المقرر بالفقرة الخامسة من المادة السادسة سالفه البيان بل أنه يستحق تعويض الدفعة الواحدة كنص الفقرة ج من المادة ٨١ من القانون . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده من مواليد ١٩٠٩/١١/٩ وانتهت خدمته في سنة ١٩٦٨ قبل بلوغه سن الستين وبدون استكمال المدة التي تكفل له الحصول على معاش — مما يضحى معه — وفقا لما سلف مستحقا لتعويض الدفعة الواحدة المنصوص عليه في الفقرة الخامسة من المادة السادسة من مواد إصدار قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ قرر معاشا للمطعون ضده حالة كونه لا يستحق إلا تعويضا دفعة واحدة يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

## جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الفقى ومضوية السادة المستشارين /  
حافظ رفقى ، جميل الزينى ، محمود حسن حسين ، وعاصم المراهى .

( ٢٣٢ )

الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٢ القضائية:

( ١ ) تعويض . كفالة . مسئولية " مسئولية التبوع " .

مسئولية التبوع عن أعمال تابعه . اعتبار التبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدره  
القانون حقه في الرجوع على تابعه بما يفي به من تعويض الضرر .

( ٢ ) نقل بحرى . مسئولية " مسئولية تقصيرية " . تعويض .

عقد القطر من عقود النقل البحرى . جواز الاتفاق على أن تكون القاطرة تحت رقابة  
وتوجيه مالك المنشأة المقطورة . اعتباره في هذه الحالة مسئولا عما تحدثه القاطرة من ضرر للغير  
بصفته تابعه له . جواز رجوع المضرور عليه مباشرة بطلب التعويض . لا ينير من ذلك عدم  
استعمال التبوع ملطته في التوجيه والاعراف .

١ - النص في المادتين ١٧٤ و ١٧٥ من القانون المدنى يدل على أن مسئولية  
التبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هى مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون  
لمصلحة المضرور تقوم على فكرة الضمان القانونى فالتبوع يعتبر في حكم الكفيل  
المتضامن كفالة مصدرها القانون وليس العقد ، ومن ثم فإن للتبوع الحق في  
الرجوع على تابعه محدث الضرر بما يفي به من التعويض للضرر لا على أساس  
أنه مسئول معه بل لأنه مسئول عنه .

٢ - عقد القطر وإن كان يعتبر من عقود النقل البحرى إلا أنه ليس ثمة  
ما يمنع قانونا من اتفاق طرفيه على أن تكون القاطرة وربانها ورجال طاقاتها تحت  
رقابة وتوجيه الشركة الماطعون ضدها - مالكة المنشأة المقطورة - وتابعين  
لها ومن ثم تسأل عن خطئهم ، ولا يعد ذلك منهم اتفاقا على نفى أو درء للمسئولية  
التقصيرية - وهو الأمر الذى حظرت به المادة ٣/٢١٧ مدنى - إذ أن



مسئولية المطعون ضدها على أساس مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة — وعلى ما سأتفاد البيان — هي مسؤولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور بضم مسئول آخر يكفل بالتضامن المسئول الأصلي دون أن ينقص ذلك من حق المضرور في الرجوع إن شاء على المسئول الأصلي مباشرة أو على المتبوع ، فإذا استأدى تعويضه من المتبوع كان للأخير الرجوع على تابعة محدث الضرر بما ينفي به من التعويض للضرور ، كما أن عدم الاتفاق في عقد القطر على تنظيم كيفية ملازمة ملاك الحوض العائم أو وكلائهم ( المطعون ضدها ) للرحلة البحرية أثناء القطر لا ينفي تبعية ريان ورجال طاقم القاطرة للمطعون ضدها ، تلك التبعية الثابتة بشروط عقد القطر والتي تعطيها السلطة الفعلية في الرقابة والاشراف والتوجيه على ريان وبحارة القاطرة ، ذلك أن علاقة التبعية تقوم على السلطة الفعلية التي تثبت للتبوع في رقابة التابع وتوجيهه سواء عن طريق العلاقة العقدية أو غيرها وسواء استعمل المتبوع هذه السلطة أو لم يستعملها طالما أنه كان في استطاعته استعمالها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدونة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن وزارة الحرية الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٨ سنة ٦٥ تجارى كلى السويس على المطعون ضدها بصفتها وكالة عن ملاك الحوض العائم ( سورا بايا ) بطلب إلزامها بأن تدفع لها مبلغ ١٠٣٣٥ جنيه و ١٥٠ مليا وقالت شرحا للدعوى أنه بتاريخ ١٨/٣/١٩٦٤ كان الحوض العائم المشار إليه يمر بقناة السويس تقطره قاطرتان إحداهما من الأمام والثانية من الخلف مملوكتان لشركة أخرى وعند الكيلو ١٣٤ بمنطقة سلاح المهندسين ، اصطدم الحوض العائم بالذراع الشرقى لكوبرى ملك للطاعنة فأحدث به تلفيات وقد تحرر عن ذلك محضر شرطة ، وأنه لما كانت الشركة المطعون ضدها مسئولة عن هذا الحادث فقد أقامت

الطاعة الدعوى الحالية للطالبة بتكاليف إصلاح الكورى. وبتاريخ ١٦/١/١٩٧١ قضت محكمة السريس الابتدائية للطاعة بطلباتها. استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٧ سنة ٨٨ ق وبتاريخ ٦/٦/١٩٧٢ قضت محكمة استئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى. طعن الطالبة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أيدت فيها رأى بتقضى الحكم وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لتظره وفيها التزمت النيابة رأياها.

وحيث إن مما تنمى به الطاعة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت في الأوراق والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك نقول إن الشروط العامة لعقد القطر المبرم بين الشركة المطعون ضدها والشركة القاطرة — والتي تعتبر جزءا مكتملا لذلك العقد — قد نصت بما لا يدع مجالا للشك على توافر علاقة التبعية بينهما بما يتحقق معه اعتبار الشركة المطعون ضدها مسئولة عن أخطاء الشركة القاطرة مسئولة المتبوع عن أعمال تابعه وفقا للضوابط القانونية التي تضمنتها المادة ١٧٤ من القانون المدنى إلا أن الحكم المطعون فيه قد أهدر طلاقة التبعية هذه وقضى برفض الدعوى تأسيسا على أن الشروط المطبوعة التي تضمنت اعتبار ريان القاطرة ورجالها تحت أمرة ومراقبة وقيادة ملاك المنشأة المقطورة لا تنفرد من طبيعة عقد القطر ولا من كون الشركة القاطرة هي الاقل البحرى الذى لا يملك أن يدرأ عن نفسه مسئولية النقل وما يحدثه من أضرار للغير، فضلا عن عدم وجود اتفاق على تنظيم كيفية ملازمة ملاك المنشأة المقطورة أو وكلائهم للرحلة البحرية أثناء القطر، وهذا الذى أورده الحكم خطأ في تطبيق القانون وينطوى على فساد في الاستدلال ذلك أن تكييف عقد القطر بأنه من عقود النقل البحرى لا يمنع الطرفين من الاتفاق على أن تكون الشركة القاطرة خاضعة لسلطة وإشراف ورقابة وتوجيه الشركة المقطورة أثناء القطر وفي هذه الحالة تكون الشركة الأخيرة مسئولة عن أخطاء الشركة الأولى مسئولة المتبوع عن أعمال تابعه ولو لم يتفق الطرفان على تنظيم كيفية ملازمة ملاك المنشأة المقطورة أو وكلائهم للرحلة البحرية أثناء القطر هذا إلى جانب أن اتفاق على قيام علاقة التبعية لا يعنى فردا أو نفى المسئولية عن الشركة القاطرة ذلك أن مسئولية



الشركة المطعون ضدها كمتبوع عن أعمال الشركة الفاطرة كتابع لها ليست مسئولية أصلية بل هي مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور وتقوم على فكرة الضمان القانوني فتعتبر في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون ومن ثم إذا أوفت الشركة المطعون ضدها بالتعويض كان لها أن ترجع به كاملا على الشركة الفاطرة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر الصحيح في القانون فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أن المشرع إذ نص في المادة ١٧٤/١ من القانون المدني على أن يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه في حالة تأدية وظيفته أو بسببها . ونص في المادة ١٧٥ من القانون المشار إليه على أن "للمستول من عمل الغير حق الرجوع عليه في الحسرد التي يكون فيها هذا الغير مسئولا عن تعويض الضرر" فقد دل على أن مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هي مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور تقوم على فكرة الضمان القانوني فالمتبوع يعتبر في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون وليس العقد ، ومن ثم فإن للمتبوع الحق في الرجوع على تابعه محلت الضرر بما يفي به من التعويض للضرر لاعلى أساس أنه مسئول معه بل لأنه مسئول عنه ، لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد ركنت في دعواها إلى مسئولية المطعون ضدها مسئولية المتبوع عن أعمال ربان وطاقم الفاطرة كتابعين لها وفقا لما اتفق عليه في الشروط العامة الملحقة بعقد القطر والمعتبرة جزءا مكملا له والتي نص عليها على أن يكون ربان الفاطرة ورجال طاقمها تحت أمره ومراقبة وقيادة ملاك المنشأة المقطورة وتابعين لهم وكان البين من مدونات الحكم المطعون أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنة على قوله "أن الاتفاق على قطر حوض عائم عديم الربان والقوة المحركة إنما هو في الواقع نوع من مقاولات النقل البحري ولا يغير من طبيعة ذلك العقد أن تطبع شروط ترفق بعقد القطر "عقد النقل" يمثل ما تضمنته تلك الشروط الميمنة بأسباب الحكم المستأنف ، فالقطر هو نقل أي اتفاق على تغيير المكان ومن ثم فالشركة الفاطرة هي الناقل البحري الذي لا يملك أن يدرا عن نفسه مسئولية النقل وما يحدثه من أضرار للغير بطريق طبع شروط يقال فيها ما قبل في الدوى الحالية من أن



ربان القاطرة ورجالها تحت أمر ومراقبة وقيادة ملاك المنشأة المقطورة وإلا فإن التنظيم المتفق عليه بين الطرفين في ملازمة هؤلاء الملاك أو وكلائهم للرحلة البحرية أثناء النقل أو القطر مما يكشف عن محاولة درء الناقل لمسئوليته قبل طالب النقل ومن جهة أخرى فقد قضت تلك الشروط المطبوعة حتى على مسؤولية الشركة القاطرة إذا أثبت ملاك المقطورة أن المتسبب في العواريات هو خطأ القاطرة وحدها " فإن هذا الذي أورده الحكم لا يتفق وصحيح القانون ذلك أنه إن كان عقد القطر يعتبر من قبيل عقود النقل البحري إلا أنه ليس ثمة ما يمنع قانوناً من اتفاق طرفيه على أن تكون القاطرة ورباتها ورجال طاقمها تحت رقابة وتوجيه الشركة المطعون ضدها وتابعين لها ومن ثم تسأل عن خطئهم ، ولا يعد ذلك منهم اتفاقاً على نفى أو درء للمسئولية التقصيرية وهو الأمر الذي حظرت المادة ٢١٧/٣ مدني إذ أن مسؤولية المطعون ضدها على أساس مسؤولية المتبوع من أعمال تابعه غير المشروعة - وعلى ما سلف البيان - هي مسؤولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور بضم مسئول آخر يكفل المسئول الأصلي دون أن ينتقص ذلك من حق المضرور في الرجوع إن شاء على المسئول الأصلي مباشرة أو على المتبوع فإذا استأدى تعويضه من المتبوع كان للأخير الرجوع على تابعه محدث الضرر بما يفى به من التعويض للمضرور ، كما أن عدم الاتفاق في عقد القطر على تنظيم كيفية ملازمة ملاك الحوض العائم أو وكلائهم ( المطعون ضدها ) للرحلة البحرية أثناء القطر لا ينفي تبعية ربان ورجال طاقم القاطرة للمطعون ضدها ، تلك التبعية الثابتة بشروط عقد القطر والتي تعطيها السلطة الفعلية في الرقابة والإشراف والتوجيه على ربان وبحارة القاطرة ذلك أن علاقة التبعية تقوم على السلطة الفعلية التي تثبت للمتبوع في رقابة التابع وتوجيهه سواء عن طريق العلاقة العقدية أو غيرها وسواء استعمل المتبوع هذه السلطة أو لم يستعملها طالما أنه كان في استطاعته استعمالها . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الفقى وعضوية السادة المستشارين : حافظ رفقى ، جميل الزقى ، محمد حسن حسين ومحمود حمدى عبد العزيز .

( ٢٣٣ )

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٦ القضائية :

دعوى " انقطاع سيرة الخصومة " . بطلان .

بطلان الإجراءات بعد انقطاع سيرة الخصومة . بطلان نسبي .

( ٢ ، ٣ ، ٤ ) الترام "إعسار المدين" . دعوى "دعوى عدم نفاذ التصرف" .  
محكمة الموضوع .

( ٢ ) الإعسار القانونى . شرط لشهر إعسار المدين . الإعسار الفعلى . شرط لعدم نفاذ  
التصرف الصادر من المدين

( ٣ ) عدم نفاذ التصرف يعرض الصادر من المدين المعسر . شرطه .

( ٤ ) تقدير دليل التواطؤ والعلم بإعسار المدين كشرط لعدم نفاذ تصرفه من سلطة محكمة  
الموضوع .

( ٦ ، ٥ ) نقض . حكم " حجية الحكم " . قطاع عام .

( ٥ ) التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بالسبب القانونى المتعلق بالنظام العام .  
شرطه .

( ٦ ) القضاء برفض شهر الإعسار لعدم توافر الإعسار القانونى للمدين . لا بعد حجة فى نفى  
الأعسار الفعلى .

١ - إنه وإن كانت الإجراءات التى تتم فى فترة انقطاع الخصومة تقع باطلة  
إلا أن هذا البطلان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسبي  
مقرر لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايتهم تمكيناً لهم من الدفاع عن حقوقهم  
ويسقط بعدم التمسك به صراحة أو ضمناً .

٢ - مفاد نص المادتين ٤١٧ و ٢٣٧ من التقنين المدني أن المشرع قد فرق بين الأضرار القانونية التي استلزم توافرها لشهر أضرار المدين واشترط لقيامه أن تكون أمواله غير كافية لوفاء ديونه المستحقة الأداء ، وبين الأضرار الفعلية التي استلزم توافرها في دعوى عدم نفاذ التصرف واشترط لقيامه أن يؤدي التصرف الصادر من المدين إلى أن تصبح أمواله غير كافية للوفاء بجميع ديونه سواء ما كان منها مستحق الأداء أو مضافا إلى أجل ، ومؤدى ذلك أن الإضرار الفعلي أوسع نطاقا من الإضرار القانوني فقد يتوافر الأول دون الثاني .

٣ - النص في المادة ٢٣٨ من التقنين المدني على أن المشرع اشترط لعدم نفاذ التصرف بعوض أن يثبت الدائن التواطؤ بين المدين وبين المتصرف إليه على الإضرار بحقوق الدائن لأن الغش من الجانبين هو من الأركان الواجب قيام دعوى عدم نفاذ التصرفات عليها ويمكنه لاعتبار الغش متوافرا أن يثبت علم كل من المدين والمتصرف إليه بإضرار المدين وقت صدور التصرف المتطعون فيه .

٤ - تقدير الدليل على التواطؤ والعلم بإضرار المدين هو من المسائل الموضوعية التي تدخل في سلطة محكمة الموضوع دون معقب متى أقامت قضاؤها على أسباب سائغة لها أصل ثابت في الأوراق وتؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها .

٥ - التمسك أمام محكمة النقض بسبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام شرطه أن يكون لدى محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى عناصر الإلمام بهذا السبب وإذا كان سبب النعي وإن لم يسبق إثارته أمام محكمة الموضوع إلا أنه سبب متعلق بالنظام العام بعد أن أصبحت حجية الأحكام من النظام العام وكان لدى محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى عناصر الإلمام بهذا السبب فإنه يكون مقبولا لإثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٦ - من المقرر أن الإضرار الفعلي يختلف عن الإضرار القانوني فالأول أشمل مجالا من الثاني بحيث يتصور توافر الإضرار الفعلي مع انتفاء الإضرار القانوني إلا أن توافر الإضرار القانوني يقتضي حتما وبطريق اللزوم توافر الإضرار



الفعل ، وإذ علقت المحكمة قضاؤها في الحكم الصادر بوقف الدعوى على صدور الحكم في دعوى الإعسار بما قررت من أن أعمال القرينة يتوقف على صدور الحكم بالإعسار وأن وجه الرأي يتغير ولا ريب بالحكم ، فإن هذا التقرير لا يعد قضاؤه حجته تلتزم به المحكمة إلا في حالة الحكم نهائيا بشهر الإعسار أما وقد مضى برفض شهر الإعسار لعدم توافر الإعسار القانوني فإن ذلك لا يؤدي بطريق القزوم المحتمى إلى انتفاء الإعسار الفعلي .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضدهم الثمانية الأول أقاموا الدعوى رقم ٢٢٣ سنة ١٩٧٠ مدنى كل أسبوط على الطاعنة والمطعون ضده الأخير طالبين الحكم بعدم تقاذ عقد البيع الموثق في ١٩٦٩/٦/٨ والمسجل برقم ٦٢٥٥ سنة ١٩٦٩ في ١٩٦٩/٦/٢٣ الصادر من المطعون ضده الأخير إلى الطاعنة والتضمن بيع العقارين الموضحين بصحيفة الدعوى والعقد واستندوا في دعواهم إلى أحكام المادتين ٢٣٧ — ٢٣٨ من التقنين المدنى تأسيسا على أن العقد صدر من المطعون ضده الأخير وهو في حالة إعسار إضرارا بهم وإن الطاعنة كانت على علم بذلك وإنهم أقاموا الدعوى رقم ٢٨٦ — ٢٨٧ سنة ١٩٦٣ مدنى كل أسبوط بطلب شهر أعسار المطعون ضده الأخير ومجلت صحيفة هاتين الدعويتين في ١٩٦٩/٥/١٤ وبتاريخ ١٩٧١/١/٣٠ قضت محكمة أسبوط الابتدائية بوقف الدعوى حتى يفصل في دعوى الأعسار المشار إليهما وبعد أن قضى ابتدائيا إشهار الإعسار واستئنافا بإلغاء هذا الحكم ورفض دعوى إشهار الإعسار قامت الطاعنة بتعجيل السير في دعوى عدم تقاذ عقد البيع المشار إليه طالبة الحكم بوقفها حتى يفصل في الدعوى رقم ١٦٠٦ سنة ١٩٧١ مدنى كل شمال القاهرة التي أقامها المطعون ضده الأخير على المطعون ضدهم الثمانية الأولى بطلب إلزامهم

بمبلغ ٥٠٨١ جنيا وبتاريخ ١١/٥/١٩٧٤ قضت محكمة أسبوت الابتدائية بعدم نفاذ العقد موضوع التداعى في حق المطعون ضدهم الثانية الأولى فاستأقت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١٣ سنة ٤٩ ق كما استأقت المطعون ضده الأخير بالاستئناف رقم ٢١٤ سنة ٥٩ ق وبعد أن تقررت محكمة استئناف أسبوت ضم الاستئنافين قضت بتاريخ ٢٧/٣/١٩٧٦ برفضهما وتأيد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب تنعى الطاعنة بالأول منها على الحكم المطعون فيه بطلانه لصدوره أثناء انقطاع سير الخصومة وفي بيان ذلك تقول أن رئيس مجلس إدارة الشركة الطاعنة الذى وجهت إليه الخصومة زالت صفته في أول يناير سنة ١٩٧٥ وحل محله آخر في تمثيل الطاعنة ولكن الدعوى ظلت متداولة دون تصحيح حتى صدر الحكم المطعون فيه بلفحات جميع الإجراءات اللاحقة على زوال الصفة بما في ذلك الحكم المطعون فيه بإطالة لصدورها أثناء انقطاع سير الخصومة في الدعوى .

وحيث أن هذه النعى غير مقبول ذلك أنه وإن كانت الإجراءات التى تتم في فترة انقطاع سير الخصومة تقع باطلة إلا أن هذا البطلان — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايتهم وتمكينهم من الدفاع عن حقوقهم ويسقط بعدم التمسك به صراحة أو ضمنا وإذا كان التمسك بهذا البطلان يخالف الواقع فإنه لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض إذ لم يسبق الطاعن التمسك به أمام محكمة الموضوع لما كان ذلك وكانت الطاعنة لم تقدم ما يدل على تمسكها أمام محكمة الموضوع ببطلان الإجراءات التى تمت عقب زوال صفة ممثلها فإنه لا يقبل منها إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام هذه المحكمة .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالباب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت بحجية الحكيم النهائيين الصادرين في الدعويين ١٥٧ — ١٥٨ سنة ٤٨ ق استئناف أسبوت اللذين قضيا برفض



إشهار إعسار المدين (البائع) المطعون ضده الأخير تأسيسا على أن ذمته قادرة على مواجهة التزاماته إلا أن الحكم المطعون فيه أ طرح هذا الدفاع بمقولة أن ثمة فرق بين الإعسار القانوني الواجب توافره لإشهار الإعسار وبين الإعسار الفعلي الواجب توافره لقبول دعوى عدم نفاذ التصرف في حين أن نصوص القانون المدني القائم لا تشمل هذه التفرقة ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذه النعي غير سديد ذلك أن النص في المادة ٢٤٩ من التقنين المدني على أنه (يجوز أن يشهر إعسار المدين إذا كانت أمواله لا تكفي لوفاء ديونه المستحقة الأداء) وفي المادة ٢٣٧ من التقنين المذكور على أنه (لكل دائن أصبح حقه مستحق الأداء وصدر من مدينه تصرف ضاربه أن يطلب عدم نفاذ هذا التصرف في حقه إذا كان التصرف قد انتقص من حقوق المدين أو زاد في التزاماته وترتب عايه إعسار المدين أو الزيادة في إعساره ...) مفاده أن المشرع قد فرق بين الإعسار القانوني الذي استلزم توافره لشهر إعسار المدين واشترط لقيامه أن تكون أمواله غير كافية لوفاء ديونه المستحقة الأداء وبين الإعسار الفعلي الذي استلزم توافره في دعوى عدم نفاذ التصرف واشترط لقيامه أن يؤدي التصرف الصادر من المدين إلى أن تصبح أمواله غير كافية للوفاء بجميع ديونه سواء ما كان منها مستحق الأداء أو مضافا إلى أجل ومؤدى ذلك أن الإعسار الفعلي أوسع نطاقا من الإعسار القانوني فقد يتوافر الأول دون الثاني لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألتم هذا للنظر ولم يرد في القضاء برفض دعوى شهر إعسار المدين لعدم توافر حالة الإعسار القانوني ما يحول دون القضاء بعدم نفاذ التصرف الصادر من المدين طالما قد توافرت لديه حالة الإعسار الفعلي فإنه يكون قد صادف صحيح القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث الفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن الحكم المطعون فيه استخلص توافرها مع البائع من مجرد علمها بمديونية المستفاد من تسجيل صحيفة دعوى شهر إعساره ووجود تنبيه بترع ملكية العقار المبيع ورهن رسمي مقرر عليه لصالح بنك مصر وتوقيع مصلحة الضرائب حجزا عقاريا عليه في حين أن التواطؤ لا يفترض بل يجب أن يقوم عليه



دليل له أصل ثابت في الأوراق وإذا كانت دعوى شهر الإعسار قد قضى برفضها فزال أثر تسجيل صحيفتها وكان تنبيه نزع الملكية لم يسجل فأضحى عديم الأثر كما تم شطب الرهن الرسمي وسوى البائع مركزه المالي مع مصلحة الضرائب فإن استخلاص الحكم المطعون فيه رغم ذلك قيام التواطؤ فيما بين الطاعنة والبائع لها يجعله مشوباً بالفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه إذ جرى نص المادة ٣٣٨ من التقنين المدني على أنه ( إذا كان تصرف المدين بعوض اشترط لعدم نفاذه في حق الدائن أن يكون منطوياً على غش من المدين وأن يكون قد صدر له من المدين وهو عالم أنه معسر كما يعتبر من صدر له التصرف علماً بغش المدين إذا كان قد علم أن هذا المدين معسر ) فقد دل على أن المشرع اشترط لعدم نفاذ التصرف بعوض أن يثبت الدائن التواطؤ بين المدين وبين المتصرف إليه على الإضرار بحقوق الدائن لأن الغش من الجانبين هو من الأركان الواجب قيام دعوى عدم نفاذ التصرفات عليها ويكفي لاعتبار الغش متوافراً أن يثبت علم كل من المدين والمتصرف إليه باعسار المدين وقت صدور التصرف المطعون فيه لما كان ذلك وكان تقدير الدليل على التواطؤ والعلم باعسار المدين هو من المسائل الموضوعية التي تدخل في سلطة محكمة الموضوع دون معقب متى أقامت قضاها على أسباب مائغة لها أصل ثابت في الأوراق وتؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها وكان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه قد أقام قضاءه ، بتوافر الغش لدى كل من الطاعنة والمدين المتصرف وعلماهما باعسار الأخير وقت صدور التصرف على قوله ( إن شرط الغش في تصرف المدعى عليه الأول ( المدين ) يكفي لتوافره عملاً بالمادة ٣٣٨ مدني علمه وقت التصرف "أن هذا التصرف سيسبب إعساره" وهذا العلم قائم في شأنه باعتباره أعلم الناس بمركزه المالي وقد عجز عن تقديم أموال له خلاف أن محل التصرف تكفي لتغطية دينه وقد تأكد الغش في تصرف المدين من مبادرته بالبيع واشهاره بالتسجيل في مدى زمني قصير لم يتجاوز الشهرين من تاريخ إعلانه بتنبيه نزع الملكية الموجه من المدعين " ( المطعون ضدهم الثانية الأولى ) . وإن غش الشركة ( الطاعنة ) يكفي لتوافر علمها وقت والتصرف بأن المدين معسراً أو أنه يضحى معسراً بتسجيل هذا التصرف وهذا العلم كفه

قبلها قيد الدعوى ٢٨٦ سنة ٦٣ ك أسيوط اتى كان مطلوباً فيها شهر اعسار المدين وآخرين بسجل قيد قضايا اشهار الاعسار بمحكمة القاهرة الابتدائية سنة ١٩٦٣ تحت رقم ٢ عملاً بالمادة ٢/٢٥٣ مدنى فهذا القيد يطوى إعلاماً للكافة باضطراب المركز المالى للمدين المتصرف . ولا يغير مما تقدم أن طلب شهر الاعسار انتهى بالرفض ذلك أن الحكم الصادر فيه وإن تفى قيام الاعسار القانونى فى الدين إلا أنه لم ينفى عنه توافر الاعسار الفعلى بالإضافة إلى المدون فى البند الثالث بعقد التداعى أنه ورد على المبيع تنبيه نزع ملكيته كطلب المدعين برقم ٥٣٩ فى ١٩٦٩/٣/٣٠ تحرره عنه المشروع ٤٨٤ سنة ١٩٦٩ وهو سابق على مشروع العقد وهذا بشأن قول المدعين أنهم اتخذوا بقول المدين أن مبادرتهم بتسجيل التنبيه يحتم عليهم إيداع قائمة شروط البيع فى الميعاد القانونى فيتقدم بنك مصر صاحب الرهن التأمينى على ذات العقار ومصلحة الضرائب الحاضرة عليه عقارياً كالمدون على هامش تنبيه نزع الملكية وإذ صدقوه متراخين فى تسجيل التنبيه بعد أن تحرر مشروعه فى ١٩٦٩/٤/١٩ وتم إعلانه فى ٢٢ من ذات الشهر قدم المدين طلب شهر هذا البيع محل التداعى فى ٢ من الشهر التالى وتسجيل فى مدى ٣٤ يوماً . وإنه لما يؤكد اتواطؤ بين المدعى عليهما الطاعنة والمدين ماورد بعقد البيع أن الثمن مدفوع بعد التصديق على توقيع طرفيه فى ١٩٦٩/٦/١٢ بينما الثمن لم يدفع إلا بعد ذلك بأسبوعين بموجب شيكين مسحوبين على بنك الاسكندرية والكذب فيما دون بالعقد الخاص بسداد الثمن على النحو بادى الذكر أبلغ قرينه على اتواطؤ بين الطرفين ولما كان هذا الذى أورده الحكم سائغاً وله أصل ثابت بالأوراق ويؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها فإن مجادلة الطاعنة فى هذا الصدد تعتبر مجادلة فى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الدليل تنحصر عنها رقابة محكمة النقض ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب فى غير محله .

وحيث إن حاصل السبب الرابع مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك نقول الطاعنة أن الحكم الصادر من محكمة أسيوط الابتدائية فى ١٩٧١/١/٣٠ بوقف الدعوى حتى يفصل فى دعوى الاعسار قد قطع فى أسبابه بأن الفصل فى الدعوى الحالية بعدم نفاذ التصرف يتوقف على الفصل فى دعوى الاعسار وحاز هذا القضاء قوة الأمر المقضى بعدم استئنافه فى الميعاد وإذ قضى برفض دعوى



شهر الإعسار فإنه كان يتعين التقيد بهذا القضاء إلا أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم نفاذ التصرف بخالف بذلك حجية الحكم السابق بوقف الدعوى بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان التمسك أمام محكمة النقض بسبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام شرطه أن يكون لدى محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى عناصر الألمام بهذا السبب وكان سبب النعى وإن لم يسبق إثارة أمام محكمة الموضوع إلا أنه سبب متعلق بالنظام العام بعد أن أصبحت حجية الأحكام من النظام العام وكان لدى محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى عناصر الألمام بهذا فإنه يكون مقبولا إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض وكان الاعسار الفعلي يختلف عن الاعسار القانوني فالأول أشمل مجالا من الثاني بحيث يتصور توافر الاعسار الفعلي مع انتفاء الاعسار القانوني على النحو السابق إيضاحه في الرد على السبب الثاني إلا أن توافر الاعسار القانوني يقتضي حتما وبطريق اللزوم توافر الاعسار الفعلي وإذا خلقت المحكمة قضاءها في الحكم الصادر بوقف الدعوى على صدور الحكم في دعوى الاعسار بما قرره من أعمال القرينة يتوقف على صدور الحكم بالاعسار وأن وجه الرأي يتغير ولا ريب بالحكم فإن هذا التقرير لا يعد قضاء له حجيته تلتزم به المحكمة إلا في حالة الحكم نهائيا بشهر الاعسار أما وقد قضى برفض شهر الاعسار لعدم توافر الاعسار القانوني فإن ذلك لا يؤدي بطريق اللزوم الختص انتفاء الاعسار الفعلي ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الخامس القصور في التسييب والاخلاق بحق الدفاع وفي بيان ذلك تقول الطائفة أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن للبائع المدين حقوقا قبل المطعون ضدهم الثمانية الأول أقام عليهم منشأها الدعوى رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٧١ مدني كل شمال القاهرة يطالبهم فيها بمبلغ ٥٠٨١ جنيا قيمة حاصلات ومنشآت استولوا عليها ولذا طلبت وقف الدعوى الحالية حتى يفصل في الدعوى المشار إليها لإمكان تحديد ديون البائع وأمواله إلا أن الحكم المطعون فيه نفت عن هذا الدفاع الجوهرى بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان البين من مدونات الحكم الابتدائي خلقي أيده الحكم المطعون فيه أنه استعرض الدعوى رقم ١٦٠٦



لسنة ١٩٧١ مدنى كلى شمال القاهرة التى أقامها المدين المطعون ضده الأخير على الدائنين المطعون ضدهم الثمانية الأولى لمطالبتهم بما له قبلهم ووقف على ما أظهره التحير المتنب في تلك الدعوى من مبالغ للدين وخلص الحكم إلى أن أموال هذا المدين رغم ذلك ما زالت غير كافية للوفاء بديونه فضلا عن أن مجرد رفع الدعوى لا يكسب رافعها صفة الدائن بحق موجود حتى يمكن اعتباره ، عنصرا من عناصر الضمان العام وكان ما أورده الحكم كافيا لاطراح طلب الطاعة وقت الدعوى باعتباره غير مؤثر في النتيجة التى انتهى إليها فمن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

---

## جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة وغضوية السادة  
المستشارين : زكى الصاوى صالح ، جمال الدين عبد اللطيف ، جلال الدين رافع وعبد الحميد  
المرصاوى .

( ٢٣٤ )

الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٥ هـ القضائية :

إثبات "عبء الإثبات" . حجز "حجز ما للمدين لدى الغير" .

عدم تقرير المحجوز لديه بما فى ذمته . أثره . جواز الحكم عليه بالمبلغ المحجوز من أجله .  
عدم تقديم المحجوز لديه مستنداته لتغيير لإثبات عدم مديونية المحجوز عليه وقت الحجز . القضاء  
بالإلزامه بالمدين لثبوته فى ذمته . لا مخالفة فيه لقواعد الإثبات .

تجيز المادة ٣٤٣ من قانون المرافعات الحكم على المحجوز لديه بالمبلغ المحجوز  
من أجله إذا لم يقرر بما فى ذمته طبقا للقانون ، وإذا كانت محكمة الاستئناف —  
على ما يبين من الحكم المطعون فيه — قد رأت تحقيقا لدفاع الطاعن من أنه لم  
يكن مدينا للطعون عليه الثانى وقت توقيع الحجز ، ندب خبير لأداء المأمورية  
المبينة بمنطوق الحكم إلا أن الطاعن لم يقدم لتغيير ما لديه من مستندات ،  
فاستخلصت المحكمة من ذلك عجزه عن إثبات دفاعه فى هذا الخصوص وقضت —  
على ما سلف البيان — بالإلزامه بالمدين بناء على ما ثبت لديها من قيام تلك المديونية ،  
لما كان ذلك وكان هذا رأى الذى انتهت إليه المحكمة لا مخالفة فيه لقواعد  
الإثبات ، فإن النعى على الحكم المطعون بخالفة القانون يكون على غير  
أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسب ما بين من الحكم المطعون فيه وشاكر أوراق الطعن -  
تتصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ١٩٦٨ سنة ١٩٧٠ تنفيذ  
عابدين وطلب فيها الحكم بالزام وزير الحربية - الطاعن - بأن يدفع له مبلغ  
٤٠٠ جنيه وقال بيانا للدعوى إنه أوقع في ٢٧/٨/١٩٦٦ حجزاً على ماله في  
المطعون عليه الثاني لدى الطاعن وقاء بمبلغ ٤٠٠ جنيه ، ثم استصدر بتاريخ  
١٩٦٧/١/٢٥ حكماً في الدعوى رقم ٦٣٠ سنة ١٩٦٦ تجارى القاهرة الابتدائية  
بالزام مدينه المذكور بأن يدفع له مبلغ ٢٠٠ وبصفة إجراءات الحجز الذى وقع  
تحت يد الطاعن ، وإذ لم يقدم هذا الأخير شهادة بما فى ذمته للمطعون عليه الثاني  
فقد أقام الدعوى بطلبه سالف البيان وبتاريخ ١٩٧٢/١٠/٢٩ حكمت المحكمة  
بالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه الأول المبلغ المطلوب . استأنف الطاعن  
هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٤٥٥٨ سنة ٨٩ ق  
مدنى . وبتاريخ ١٩٧٣/٣/٩ حكمت المحكمة بتبني خبير لأداء المأمورية  
المبينة بمطوق الحكم ، إلا أنه أعاد المأمورية لمأقرته لإدارة الأسلحة والمهمات  
بوزارة الحربية من عدم وجود المستندات التى طلبها ولمسلم تقديمها البيانات  
اللازمة لانجاز العمل . وبتاريخ ١٩٧٥/١/٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم  
المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة  
مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة  
مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحيدت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة  
على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينسب به الطاعن على الحكم المطعون  
فيه اتساق فى الاستدلال ومخالفة القانون وفى بيان ذلك يقول إنه قدم كتاباً من  
الإدارة المالية للقوات البرية وشهادة موجهة إلى المطعون عليه الأول يفيد  
عدم مديونية الطاعن للمطعون عليه الثاني . غير أن الحكم المطعون فيه استخلص  
من عبارات الخطاب المؤرخ ١٩٦٦/٨/١٥ الذى أرسلته رئاسة المهمات -  
حسابات المخازن - للمطعون عليه الأول أن الطاعن مدين للمطعون عليه الثاني ،  
فى حين أن ما تضمنه هذا الخطاب هو دعوة المرسل إليه - الحاجز - للظهور  
ليبحث أمر الحجز ، كما أن الحكم ذهب إلى أن الطاعن عهده إلى عرقلة تنفيذ



بأمورية التحير ولم يقدمه ما يفيد عدم مديونية المطعمون عليه الثاني ، فقلب بذلك عبء الإثبات إذ أن المطعمون عليه الأول هو المكلف بإثبات قيام تلك المديونية ، وهو ما يعيب الحكم بخالفه القانون فضلا عما شابته من فساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مرهود — أولا — بأن الحكم المطعمون فيه أورد في مدوناته " أن الثابت من الخطاب المؤرخ ١٥/٨/١٩٦٦ أن إدارة المهمات التابعة للمستأنف بصفته — الطاعن — تقرر أن المستأنف عليه الثاني — المطعمون عليه الثاني — يطلب منها صرف مستحقاته التي توقع عليها الحجز رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٦ وتطلب من المستأنف عليه الأول — المطعمون عليه الأول — الحضور للبحث ... ولو كانت الإدارة غير مدينة للمستأنف عليه الثاني بشيء لما احتاج إلى مخاطبة المستأنف عليه الأول وأخذ رأيه في الطلب الأمر الذي يدل على أن هناك مبالغ مستحقة في ذمتها للمستأنف عليه الثاني ..... وإذا كان لمحكمة الموضوع السلطة في تفسير المستندات المقدمة بما لا يخرج من عباراتها الواضحة ، وكان ماخلص إليه الحكم المطعمون فيه من عبارات الخطاب المشار إليه من مديونية الطاعن للمطعمون عليه الثاني وقت توقيع الحجز ، هو استخلاص مائع لم يخرج به عن مدلول تلك العبارات ، فمن النعي على الحكم بالفصل في الاستدلال يكون على غير أساس والنعي مرهود — ثانيا — بأنه لما كانت المادة ٣٤٣ من قانون المرافعات تميز الحكم على المحجوز لديه بالمبلغ المحجوز من أجله إذا لم يقرر بما في ذمته طبقا للقانون ، وكانت محكمة الاستئناف — على ما بين من الحكم المطعمون فيه — قد رأت تحقيقا لدفاع الطاعن من أنه لم يكن مديونا للمطعمون عليه الثاني وقت توقيع الحجز ، تبخيرا لآداء المأمورية الميئة بمنطوق الحكم إلا أن الطاعن لم يقدم التحير ما لديه من مستندات ، فاستخلصت المحكمة من ذلك عجزه عن إثبات دفاعه في هذا الخصوص وقضت — على ما سلف البيان — بالزامه بالدين بناء على ما ثبت لديها من قيام تلك المديونية ، لما كان ذلك وكان هذا الذي انتهت إليه المحكمة لا مخالفة فيه لقواعد الإثبات ، فإن النعي على الحكم المطعمون فيه بخالفه القانون يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم بتعيين رفض الطعن .

## جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:  
محمد منقش العصار ، وزكي الصاوي صالح ، وجمال الدين عبيد اللطيف ومحمد طه  
سنجر .

( ٢٣٥ )

الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٥٤ القضائية :

إعلان " بطلان الإعلان " . بطلان .

بطلان ورقة التكليف بالحضور لعيب في الإعلان . بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع له .  
عدم جواز استناد المحكمة عند قضائها ببطلان الإعلان إلى وجه لم يتمسك به الخصم .

بطلان التكليف بالحضور لعيب في الإعلان هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من  
شرع لحمايته وليس متعلقاً بالنظام العام فلا يجوز للمحكمة أن تقضي به من تلقاء  
نفسها أو تستند في ذلك إلى وجه لم يتمسك به الخصم . ولما كان الثابت من  
مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه قصر النعي ببطلان إعلانه في  
١٩٧١/٨/٢٤ بصحيفة الاستئناف على عدم صحة البيان الخاص بإخباره بإعلانه  
لجهة الإدارة بكتاب مسجل . وادعى إثباتاً لهذا الدفاع بتزوير ورقة الإعلان  
بتقرير في قلم كتاب المحكمة ، فإن المحكمة الاستئنافية إذ قضت ببطلان الإعلان  
استناداً إلى أن المحضر أغفل بيان الخطوات التي سبقت تسليم صورة الصحيفة  
لجهة الإدارة وهو وجه لم يتمسك به المطعون عليه الثاني ، فإنها تكون قد  
خالفت القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .



وحيث إن الوقائع — حسب ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٦٤٦٦ سنة ١٩٦٧ مدنى القاهرة  
الابتدائية ضد المطعون عليهما وطلبوا الحكم بإبطال عقد الإيجار المؤرخ في  
١٩٦٥/٨/٧ وبرده وبطلانه بالنسبة للشطب الذى أجرى فى البند السادس منه  
والإضافة التى زيدت عليه وكذلك بالنسبة للتوقيع المنسوب صدوره إلى المستأجر  
فى ذيل العقد . وقالوا بيانا للدعوى أنه بموجب العقد سالف الذكر استأجر منهم  
المطعون عليه الأول شقة بعمارتهم برج الزمالك وإذ تبين لهم أن المطعون عليه  
الثانى هو الذى وقع على العقد بدلا من المستأجر دون أن يكون موكلا بذلك ،  
وأنه بعد توقيعهم على العقد شطب الفقرة الثانية من البند السادس التى تحظر  
التأجير من الباطن وأضاف بخطه بعد الشطب عبارة "مع ٧٠٪ الزيادة القانونية"  
فقد أقاموا الدعوى بالطلبات سالفه البيان . وبجلسة ١٩٦٨/٥/٥ طلب المطعون  
عليه الثانى الحكم بإلزام الطاعنين بأن يدفعوا له مبلغ خمسة آلاف جنيه تعويضا  
عن إقامته فى الدعوى وبتاريخ ١٩٦٥/٦/٢٧ حكمت المحكمة فى الدعوى الأصلية  
بعدم قبولها بالنسبة لطلب بطلان العقد المؤرخ ١٩٦٥/٨/٧ المستند إلى تزوير  
توقيع المستأجر به ورفض الدعوى فى شقها الباقى وبتغريم الطاعنين ٢٥٠ جنيه  
وفى الدعوى الفرعية بإلزام الطاعنين متضامنين بأن يؤدوا للمطعون عليه الثانى  
ألف جنيه . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٧٧٠ سنة ٨٨ ق .  
وبتاريخ ١٩٧٥/١/٩ حكمت المحكمة باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . طعن  
الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها  
الرأى بنقض الحكم . عرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه  
جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأياها .

وحيث إن مما ينمى الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى  
بيان ذلك يقولون أن المطعون عليه الثانى دفع أمام محكمة الدرجة الثانية باعتبار  
الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانه بصحيفة الاستئناف إعلانا صحيحا فى الميعاد  
المنصوص عليه فى المادة ٧٠ من قانون المرافعات واستند فى ذلك إلى أن المحضر  
لم ينظره بإعلانه لجهة الإدارة بخطاب مسجل ، على خلاف ما توجب به المادة  
١١ فقرة ٢ من قانون المرافعات ، إلا أن المحكمة الاستئنافية إذ قضت ببطلان



هذا الاعلان وأقامت قضاءها في هذا الخصوص على سبب لم يتمسك به الخصم هو عدم بيان المحضر في ورقة الاعلان الطريقة التي علم بها بغياب المعلن إليه مما يعيب الحكم المطعون فيه بخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن بطلان التكليف بالحضور لعيب في الاعلان هو بطلان نسبي يقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقا بالنظام العام فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها أو تستند في ذلك إلى وجه لم يتمسك به الخصم . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه قصر دفعة ببطلان إعلانه في ١٩٧١/٨/٢٤ بصحيفة الاستئناف على عدم صحة البيان الخاص باخباره بإعلانه لجهة الإدارة بكتاب مسجل وادعى اثباتا لهذا الدفاع بتزوير ورقة الاعلان بتقرير في قلم كتاب المحكمة ، فإن المحكمة الاستئنافية إذا فضت ببطلان الاعلان استنادا إلى أن المحضر أغفل بيان الخطوات التي سبقت تسليم صورة الصحيفة لجهة الإدارة وهو وجه لم يتمسك به المطعون عليه الثاني ، تكون قد خالفت القانون بما يستوجب نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين وعضوية السادة  
المستشارين : جلال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس ، صلاح الدين يونس ومحمد وجدى  
عبد الصمد .

( ٢٣٦ )

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٦ القضائية :

( ٢٤١ ) ضرائب " دعوى الضرائب " . دعوى " ترك الدعوى " .  
وقف . استئناف .

( ١ ) وقف الدعوى طبقاً للقانون ١٤ لسنة ١٩٦٢ . اختلافه عن الوقف إذ تفاقى المقرر  
في المادة ١٢٨ مرافعات . عدم تعجيل الدعوى خلال الثمانية أيام التالية لانتها مدة الوقف  
الاتفاقى . أثره . وجوب اعتبار المدعى تاركاً لدعواه .

( ٢ ) وقف محكمة الاستئناف نظر النزاع طبقاً للقانون ١٤ لسنة ١٩٦٢ . لا يحول دون  
أن تقضى بتأييد الحكم المستأنف القاضى باعتبار المدعى تاركاً لدعواه لعدم تعجيلها في الميعاد  
بعد انتهاء مدة الوقف الاتفاقى .

١ - وقف الدعوى طبقاً للقانون ١٤ لسنة ١٩٦٢ له شروطه وأوضاعه  
الخاصة والتميزة المقررة في القانون ، وهو يختلف في مناطه وفي نطاقه عن أحكام  
الوقف الاتفاقي المقررة في المادة ١٢٨ من قانون المرافعات ، وبمقتضاها رخص  
الشارع للمدعى أن يتفقوا على وقف السير في الدعوى لمدة لا تزيد على ستة شهور  
من تاريخ إقرار المحكمة لهذا الاتفاق أياً كان سببه وأوجب تعجيلها خلال الثمانية  
أيام التالية لإنقضاء هذه المدة ورتب على عدم تعجيلها في الميعاد اعتبار المدعى  
تاركاً استئنافه . لما كان ذلك وكانت الدعوى أمام المحكمة الابتدائية قد أوقفت  
في ١٩٧٣/٢/٢٢ لمدة ستة شهور باتفاق الطرفين ولم يعجل الطاعن دعواه إلا  
في ١٩٧٣/٦/١١ وبعد انتهاء مدة الإيقاف بأكثر من ثمانية أيام ولم يثبت أن  
إجراءات الوقف المنصوص عليها في القانون ١٤ لسنة ١٩٦٢ قد أثبتت أمام  
تلك المحكمة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي فيما قضى به من  
اعتبار الطاعن تاركاً لدعواه يكون طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحا إلى تأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من اعتبار الطاعن تاركا دعواه - لعدم تعجيلها خلال الميعاد القانوني بعد انتهاء مدة الوقف الاتفاقي - بخلافه لا يؤثر في ذلك أن تكون محكمة الاستئناف سبق أن أوقفت الدعوى مدة ثمانية عشر شهرا طبقا لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢ لإعادة النظر في النزاع بين الطاعن ومصلحة الضرائب، لأنه متى كان الثابت إن إجراءات إعادة النظر لم تسفر عن اتفاق بين الطرفين ، فإن الدعوى تعود بقوة القانون إلى الحالة التي كانت عليها قبل الوقف وفقا للحكم الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون سالف الذكر ، ويكون للحكمة عندئذ أن تفصل فيما هو مطروح عليها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وماتر الأوراق - تحصل في أن مأمورية الضرائب المختصة قدوت أرباح الطاعن من مهنة التصوير في السنوات من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٨ ، وإذا افترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في ١٩٧١/٤/٢٥ باعتبار أرباحه في كل السنوات من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٧ مبلغ ٨٣٢ جنيه وفي ١٩٦٨ مبلغ ٩٨٤ جنيه فقد أقام الدعوى رقم ١٣٢ سنة ١٩٧١ بجاري دمياط الابتدائية طعنا في هذا القرار . وبتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٢ قضت المحكمة بوقف الدعوى ستة شهور باتفاق الطرفين وفي ١٩٧٣/٦/١١ عجل الطاعن الدعوى ودفعت مصلحة الضرائب باعتباره تاركا دعواه . وبتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٦ حكمت المحكمة بقبول هذا الدفع . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ... المنصورة وقضت المحكمة بوقف الدعوى ثمانية عشر شهرا طبقا لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن إعادة النظر في المنازعات بين مصلحة الضرائب والمولين ، ولم يتم الاتفاق بين الطرفين . وبتاريخ ١٩٧٦/١/١١ حكمت المحكمة بتأييد الحكم



المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقد ثبت النيابة منكرة أباحت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا . . . . .  
وحيث إن الطاعن يشي بالسبين الأول والثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم الابتدائي المؤبد لأسيابه بالحكم المطعون فيه قضى بقبول الدفع المبدى من مصلحة الضرائب باعتبار الطاعن تاركا لدعواه واستنادا إلى أنه لم يتم بتعجيلها خلال الثمانية أيام التالية لمدة الوقف عملا بنص المادة ١٢٨ من قانون المرافعات ، في حين أن الطاعن كان قد تقدم بطلب للصلح مع مصلحة الضرائب وكان الأمر معروضا على لجنة إعادة النظر في المنازعات الضريبية ، ومن ثم يكون الدفع باعتباره تاركا دعواه لا محل له وما كان يجوز للحكمة الابتدائية أن تقضى بقبوله بل كان يجب عليها أن توقف الدعوى مدة ثمانية عشر شهرا طبقا لأحكام القانون رقم ١٤ سنة ١٩٦٢ .

وحيث إن هذا النعي غير صديد ، ذلك أن وقف الدعوى طبقا للقانون رقم ١٤ سنة ١٩٦٢ له شروطه وأوضاعه الخاصة والتميزة المقررة في القانون ، وهو يختلف في مناطه وفي نطاقه عن أحكام الوقف الاتفاقى المقرر في المادة ١٢٨ من قانون المرافعات ، وبمقتضاها رخص الشارع الخصوم في أن يتفقوا على وقف السير في الدعوى لمدة لا تزيد على ستة شهور من تاريخ إقرار المحكمة لهذا الاتفاق أيا كان سببه وأوجب تعجيلها خلال الثمانية أيام التالية لانقضاء هذه المدة ورتب على عدم تعجيلها في الميعاد اعتبار المدعى تاركا دعواه والمستأنف تاركا استئنافه . لما كان ذلك وكانت الدعوى أمام المحكمة الابتدائية قد أوقفت في ١٩٧٢/٢/٢٢ لمدة ستة شهور باتفاق الطرفين ، ولم يجعل الطاعن دعواه إلا في ١٩٧٢/٦/١١ وبعد انتهاء مدة الإيقاف بأكثر من ثمانية أيام — ولم يثبت إن إجراءات الوقف المنصوص عليها في القانون رقم ١٤ سنة ١٩٦٢ قد اتبعت أمام تلك المحكمة — فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي فيما قضى به من اعتبار الطاعن تاركا دعواه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

وحيث إن لحاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه انتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي باعتبار الطاعن تاركا دعواه

مع أن محكمة الاستئناف سبق أن أوقفت الدعوى مدة ثمانية عشر شهرا عملا بأحكام القانون رقم ١٤/١٩٦٢ لإعادة النظر في النزاع بين الطرفين .

حيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه - وعلى ما يبين من الرد على السببين السابقين - وقد انتهى صحيحا إلى تأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من اعتبار الطاعن تاركا دعواه فإنه لا يؤثر في ذلك أن تكون محكمة الاستئناف سبق أن أوقفت الدعوى مدة ثمانية عشر شهرا طبقا لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢ لإعادة النظر في النزاع بين الطاعنة ومنصلحة الضرائب لأنه متى كان الثابت أن إجراءات النظر لم تشفر عن اتفاق بين الطرفين ، فإن الدعوى تعود بقوة القانون إلى الحالة التي كانت عليها قبل الوقف وفقا لحكم الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون سالف الذكر ، ويكون للمحكمة عندئذ أن تفصل فيما هو مطروح عليها ، إذ كان ذلك فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

---

## جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أحمد محمود ومخيرة اادة المستشارين :  
الدكتور ابراهيم صالح ، محمد الباجوري ، صلاح نصار ومحمود رمضان .

( ٢٣٧ )

الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٤ ق :

( ١ ) إيجار " إيجار الأماكن " . تنفيذ . حكم " الطعن في الحكم " . نقض .

القضاء باخلاء المستأجر مع التخاذ المعجل والتأجيل لنظر طلب التعويض . قضاء محكمة الاستئناف بالنقض هذا الحكم ويرفض طلب الإخلاء . جواز الطعن فيه بالنقض استناداً . على ذلك . قابلية الحكم الاستئنافي للتنفيذ الجبري بإعادة الحال إلى ما كان عليه .

( ٢ ) إيجار " إيجار الأماكن " . فسخ . حكم " الطعن في الحكم " . مهجرون .

دعوى المؤجر بفسخ العقد لتنازل المستأجر عن الإيجار تمسك المتنازل له بصحة التنازل باعتباره أنه من مهجري مدن القناة . أثره . جواز استئناف الحكم الصادر بالإخلاء ولو لم يثبت نفقه المستأجر الأصلي .

( ٣ ، ٤ ) إيجار " إيجار الأماكن " . مهجرون .

( ٣ ) تنازل المستأجر عن العين المؤجرة لأحد المهجرين من مدن القناة . شرط صحته . أن يكون عقد إيجار المستأجر الأصلي صحيح وقتئذ عند التنازل .

( ٤ ) صفة التهجير . ثبوتها بإطاعة التهجير دون سواها . أثرها قاصر على الجهة التي هجر الشخص إليها مباشرة دون الجهات التي ينتقل إليها بعد ذلك ببعض زيادة .

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر في الطلب الأصلي وحده الخاص بفسخ عقد الإيجار ولم ينفذ فيه الخصومة بين الطرفين تبعاً لأنها ما زالت مطروحة على محكمة الدرجة الأولى للفصل في طلب التعويض ، وأثنى كان مفاد المادة ٢١٢ من قانون المرافعات أن الأحكام التي تصدر في شئ من الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة لا تكون قابلة للطعن إلا بعد صدور الحكم النهائي للخصومة كلها فإنها قد



استثنت في ذات الوقت الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري مما مؤداه جواز الطعن فيها على استقلال . ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في الطلب الأصلي قاضيا بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى واثن كان الأصل في الأحكام الصادرة برفض الدعوى أنها لا تقبل التنفيذ الجبري إلا أنه لما كان الثابت أن الحكم الابتدائي صدر بفسخ عقد الإيجار والاخلاء مع النفاذ المعجل وبلا كفالة ، فإن الحكم الاستثنائي الصادر بإلغاء هذا الحكم ورفض الدعوى يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قابلا للتنفيذ الجبري لإزالة آثار تنفيذ الحكم الابتدائي وبالتالي يكون قابلا للطعن المباشر دون انتظار للحكم المنهى للتصومة كلها ، ويكون الطعن بطريق النقض بالتالي جائزا .

٢ - إذ كان الواقع في الدعوى أن النزاع المطروح كان يدور أمام محكمة أول درجة حول صحة التنازل الصادر من المستأجر الأصلي المطعون عليه الأول إلى المطعون عليه الثاني باعتباره من مهجري مدن القناة وينبسط عليه حكم القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ ، وكان توافر هذه الصفة فيه يجعل له حقا شخصيا مباشرا في مواجهة الطاعنين طالما صدق هذا الوصف عليه ، فإن قضاء الحكم الابتدائي بفسخ عقد الإيجار ورفض إجازة التنازل الصادر له من المستأجر الأصلي يجعل له حقا في استثنائه حتى لو أمسك المستأجر الأصلي المطعون عاه الأول عن الطعن فيه .

٣ - يشترط لإهمال القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٠ في شأن المهجرين من منطقة القناة وسيناء أن يكون تحت يد مستأجر أصلي بموجب عقد إيجار صحيح وقائم ، فإذا صدر ضد المستأجر الأصلي حكم بالطرد لم يجوز له من بعد التزول أو التأجير من الباطن إلى أحد المهجرين تبعا لزوال حقه ، إلا أنه لما كان من المسلم به أن واقعة التنازل قد صادقت محلها أتناصريان عقد الإيجار المبرم مع المستأجر الأصلي وفي تاريخ سابق على صدور حكم محكمة أول درجة بالفسخ فإن التنازل إليه الحق في استئناف هذا الحكم .

٤ - يشترط لإفادة التنازل إليه أو المستأجر من الباطن من حكم المادة الأولى من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٠ أن يكون من المهجرين من إحدى محافظات بورسعيد والإسماعيلية والسويس وسيناء ،

وصفة المهجر تثبت ببطاقة التهجير الصادرة من السلطات المختصة ولا تثبت بسواها  
وفعالية هذه البطاقة تقتصر على الجهة التي هجر إليها مباشرة من إحدى المحافظات  
المذكورة وتزول عنه بمجرد تركه هذه الجهة إلى غيرها بصفة مستمرة وبمحض إرادته  
بحيث يعتبر مستوطناً فيها ، وإذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بنى  
قضائه بثبوت صفة المهجر للطعون عليه الثاني على سند من المستندات التي أشار  
إليها إلا أنها رغم تعددها ليس من بينها بطاقة التهجير المشار إليها ، لما كان ذلك  
وكان الطاعنون قد أسسوا دفاعهم أمام محكمة الموضوع على قصور هذه  
المستندات في إثبات صفة المهجر وأغفل الحكم الرد على هذا الدفاع فإنه يكون  
معيباً بخالفة القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — حسباً يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن  
تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم .. .. سنة ١٩٧١ مدنى أمام محكمة  
جنوب القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهما طالبين الحكم بفسخ عقد إيجار الشقة  
الموضحة بالصحيفة الصادرة من مورثهم لنطعون عليه الأول واختلاهما منها  
والزامهما متضامنين دفع مبلغ خمسمائة جنيه على سبيل التعويض وقالوا بيانا  
لدعواهم أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩/١٠/١٩٦٣ استأجر المطعون عليه الأول من  
مورثهم شقة بالعقار .. .. بضم مصر الجديدة بالقاهرة  
وإذ تنازل المستأجر عن العين رغم شرط الحظر المثبت بالعقد ، وقدم الأخير  
ضدّهم شكاوى كيدية ألحقت بهم ضرراً ، وحرّمهم من الانتفاع بالعين فقد أقاموا  
الدعوى . أجاب المطعون عليه الثاني بصحة التنازل الصادر له باعتباره من مهجرى  
مدينة الإسماعيلية — وتاريخ ١٥/١/١٩٧٢ حكمت المحكمة بفسخ عقد الإيجار  
واخلاء المطعون عليهما من شقة النزاع وشملت الحكم بالنفاذ المعجل ، وحددت  
جلسة لنظر موضوع التعويض ، استأنف المطعون عليه الثاني هذا الحكم  
بالاستئناف رقم ٦٦٨ سنة ٨٩ ق القاهرة طالباً بإلغاء ورفض الدعوى .



وتاريخ ١٩٧٤/١/٣١ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعنون على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن بالنسبة للطعون عليه الأول لأنه لم يكن خصما في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه ، وأبدت الرأي في الموضوع برفضه . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه وأن كان الحكم المطعون فيه قد صدر في الطلب الأصلي وحده الخاص بفسخ عقد الإيجار ، ولم يته الخصومة بين الطرفين تبعا لأنها مازالت مطروحة على محكمة الدرجة الأولى للفصل في طلب التعويض ، ولئن كان مفاد المادة ٢١٢ من قانون المرافعات أن الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة لا تكون قابلة للطعن إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها ، فإنها قد استثنت في ذات الوقت الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري مما مؤداه جواز الطعن فيها على استقلال ولما كان الحكم المطعون فيه صدر في الطلب الأصلي قاضيا بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، ولئن كان الأصل في الأحكام الصادرة برفض الدعوى . أنها لا تقبل للتنفيذ الجبري ، إلا أنه لما كان الثابت أن الحكم الابتدائي صدر بفسخ عقد الإيجار والإخلاء مع النفاذ المعجل وبلا كفالة ، فإن الحكم الاستئنافي الصادر بإلغاء هذا الحكم ورفض الدعوى يكون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — قابلا للتنفيذ الجبري لإزالة آثار تنفيذ الحكم الابتدائي ، وبالتالي يكون قابلا للطعن المباشر دون انتظار للحكم المنهي للخصومة كلها ، ويكون الطعن بطريق النقض بالتالي جائزا .

وحيث إنه بالنسبة للدفع المبدئي من النيابة العامة بعدم قبول الطعن بالنسبة للطعون عليه الأول ، فإنه لما كان المقرر أنه لا يجوز أن يختصم في الطعن إلا من كان خصما في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون ، وكان الثابت أن المطعون عليه الأول لم يكن مختصما في الاستئناف المطروح على المحكمة فإن اختصاصه في الطعن بالنقض يكون غير مقبول ويتعين لذلك الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة له .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بين عدا المطعون عليه الأول .



وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، ينمى الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم أجاز الاستئناف الذى انفرد بإقامته المتنازل إليه عن عقد الإيجار — المطعون عليه الثانى — دون أن يشاركه فيه المستأجر الأصيل — المطعون عليه الأول — مع أن المتنازل إليه إنما يستمد حقه منه ، فإذا زال عقد المستأجر الأصيل زال بالتبعية سند الأول فى البقاء بالعين وإذا قضى حكم محكمة أول درجة بفسخ عقد الإيجار المبرم مع المطعون عليه الأول الذى قبل الحكم وأصبح فسخ الإيجار بالنسبة له نهائيا ، فإن استئناف المتنازل إليه لهذا الحكم يضحى غير مقبول . لا يغير من ذلك تدرع المطعون عليه الثانى بالقانون الخاص بالمهجرين لأنه يستلزم بداهة قيام العلاقة التعاقدية بين المستأجر الأصيل المتنازل وبين المؤجرة وهو ما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الواقع فى الدعوى أن النزاع المطروح كان يدور أمام محكمة أول درجة حول صحة التنازل الصادر من المستأجر الأصيل — المطعون عليه الأول — إلى المطعون عليه الثانى باعتباره من مهجري مدن القناة وينبسط عليه حكم القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ ، وكان توافر هذه الصفة فيه يجعل له حقا شخصيا مباشرا فى مواجهة الطاعنين طالما صدق هذا الوصف عليه ، فإن قضاء الحكم الابتدائى بفسخ عقد الإيجار ورفض إجازة التنازل إليه الصادر له من المستأجر الأصيل يجعل له حقا فى استشفاه حتى لو أمسك المستأجر الأصيل — المطعون عليه الأول — عن الطعن فيه . لما كان ذلك فإنه وإن كان يشترط لإعمال حكم القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٠ فى شأن المهجرين من منطقة القناة وسيناء أن يكون ثمة مستأجر أصلي بموجب عقد إيجار صحيح وقائم ، فإذا صدر ضد المستأجر الأصيل حكم بالطرد لم يحز له من بعد التزول أو التأجير من الباطن إلى أحد المهجرين تبعاً لزوال حقه ، إلا أنه لما كان المسلم به أن واقعة التنازل قد صادفت عملها أثناء سريان عقد الإيجار المبرم مع المستأجر الأصيل وفى تاريخ سابق على صدور حكم محكمة أول درجة بالفسخ فإن التنازل إليه الحق فى استئناف هذا الحكم . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة وقضى بقبول

الاستئناف المقام من المطعون عليه الثاني فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون  
النسب عليه غير صحيح .

وحيث إن ما ينعمه الطاعنون بباقي الأسباب على الحكم المطعون فيه مخالفة  
القانون ، وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم اعتبر المطعون عليه الثاني من مهجري  
مدينة الاسماعيلية ورتب على ذلك انطباق القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ على واقعة  
الدعوى فيما شرعه من صفة التنازل عن عقود إيجار الأماكن أو تأجيرها من  
الباطن الصادر لأحد المهجرين من إحدى مدن القناة حتى لو انطوت الإجارة  
على حظرها ، في حين أن المطعون عليه لم تكن له إقامة ثابتة بإحدى مدن القناة  
قبل عدوان سنة ١٩٦٧ مما يستتبع عدم إفادته بالرخصة التي استحدثها القانون  
القانون سالف البيان . هذا إلى أن الطاعنين تمسكوا في دفاعهم بأن الأوراق  
المقدمة من المطعون عليه تدل على أنه هجر من مدينة الاسماعيلية لا تسعفه  
في إثبات أنه من المهجرين ولا تعتبر أوراقا رسمية — وهو ما يعيب الحكم بخالفة  
القانون .

وحيث إن النسب في محله ، ذلك أنه لما كان المقرر — في قضاء هذه المحكمة — أنه  
يشتري لا فائدة التنازل إليه أو المستأجر من الباطن من حكم المادة الأولى من  
من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٠ أن يكون  
من المهجرين من إحدى محافظات بورسعيد والاسماعيلية والسويس وسيناء ،  
وكانت صفة المهجر تثبت ببطاقة التهجير الصادرة من السلطات المختصة ولا تثبت  
بسواها ، وكانت فعالية هذه البطاقة تقتصر على الجهة التي هجر إليها مباشرة  
من إحدى المحافظات المذكورة ، وتزول عنه بمجرد تركه هذه الجهة إلى غيرها  
بصفة مستقرة وبمحض إرادته بحيث يعتبر مستوطنا فيها ، وكان البين من مدونات  
الحكم المطعون فيه أنه بنى قضاءه بثبوت صفة المهجر للمطعون عليه الثاني على سند  
من المستندات التي أشار إليها ، إلا أنها رغم تعددها ليس من بينها بطاقة  
التهجير المشار إليها — لما كان ذلك وكان الطاعنون قد أسسوا دفاعهم أمام  
محكمة الموضوع على قصور هذه المستندات في إثبات صفة المهجر ، وأغفل الحكم  
الرد على هذا الدفاع فإنه يكون معيبا بخالفة القانون بما يستوجب نقضه دون  
حاجة لبحث باقي أسباب الطعن على أن يكون مع النقص الإحالة .

## جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٧٨

بإقامة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين الدكتور إبراهيم صالح ، صلاح نصار ، محمود رمضان وإبراهيم فراج .

( ٢٣٨ )

الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) إيجار " إيجار الأماكن " . قوة الأمر المقضى .

القضاء بتحديد الأجرة الاتفاقية في دعوى المؤجر بمطالبة المستأجر بتأخر الأجرة . لا حجية له في دعوى المستأجر بتحديد الأجرة القانونية لذات المكان . غلة ذلك .

( ٢ ) إيجار " إيجار الأماكن " .

عقود الإيجار المبرمة قبل أول مايو سنة ١٩٤١ للأماكن المنشأة قبل أول يناير ١٩٤٤ . علم خضوع أجرتها لتحديد الوارد بالمادة ٤ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ طوال مدة العقد الأصلية . سريان الأجرة القانونية في فترة الاستداد القانوني للعقد .

( ٣ ، ٤ ) إيجار " إيجار الأماكن " . إثبات " عبء الإثبات " .

( ٢ ) أجرة الأساس . عبء إثباتها . وقوعه على من يدعى أن الأجرة المتعاقد عليها تخالف الأجرة القانونية زيادة أو نقصا .

( ٤ ) عدم جواز اللجوء إلى أجرة المثل حالة وجود الأجرة الفعلية في شهر الأساس . ثبوت أن المسمى هو بذاته مستأجر العين في هذا الشهر . عليه إثبات الأجرة الفعلية .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن حجية الأمر المقضى ترد على منطوق الحكم وعلى ما يكون من أسبابه مرتبطا بالمنطوق ارتباطا وثيقا ولازما للنتيجة التي انتهى إليها ، ومن شروط الأخذ بقريضة الأمر المقضى وفقا للمادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وحدة الموضوع بين الدعوى التي سبق الفصل فيها والدعوى المطروحة ، بحيث تكون المسألة المقضى فيها مسألة أساسية لم تتغير وأن



يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول استقرارا جامعا مانعا . وتكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه بالدعوى الثانية أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق متفرعة عنها لما كان ذلك وكان بين من الأوراق أن موضوع المنازعة في الدعوى رقم .. هو مطالبة الطاعنين المطعون عليه بأجرة متأخرة لشقة النزاع باعتبار أن أجرها الاتفاقية مبلغ ٤ جنيهات و ٣٥٠ مليا شهريا وقصد ثار النزاع بين الطرفين حول حقيقة الأجرة الاتفاقية وحددتها المحكمة بمبلغ ٤ جنيهات و ٣٥٠ مليا شهريا وأبرزت بأسباب حكمها الزام المستأجر دفعها حتى تعدل بحكم يثبت تحديد الأجرة القانونية ، لما كان ذلك ، وكان النزاع الذى ثار بين الطرفين في الدعوى الماثلة يدور حول تحديد الأجرة القانونية للشقة المؤجرة تطبيقا لأحكام قوانين الإيجارات وهى مسألة لم تكن مطروحة على المحكمة في الدعوى السابقة ولم يعرض لها الحكم الصادر فيها ، ومن ثم فإن الدعويتين مختلفتان موضوعا وسببا .

٢ - مؤدى المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المعمول بها بمقتضى المادتين ٤٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، أن المشرع اتخذ من أجرة شهر أبريل ١٩٤١ أساسا لتحديد الأجرة بالنسبة لعقود الإيجار المبرمة من أول مايو ١٩٤١ على المباني المنشأة قبل أول يناير ١٩٤٤ اعتبارا بأن أول مايو سنة ١٩٤١ هو التاريخ الذى بدأت فيها التشريعات الاستثنائية الخاصة بمواجهة أزمة الإسكان بصدور الأمر العسكرى ١٥١ لسنة ١٩٤١ واقترضا بأنه منذ هذا التاريخ بدأت أجور الأماكن فى التصاعد وأصبح المستأجر بحاجة إلى حماية القانون مما مفاده أن المنع من أجرة تجاوز الحد الأقصى ، وحظر تقاضى أية مبالغ تزيد عليها لا يستطيل إلى العقود المبرمة قبل هذا التاريخ فلا يسرى عليها هذا المبدأ ، ويعمل بالأجرة المسماة فيها مهما بلغت طالما أن المدة الأصلية لهذه العقود لم تنتقض ، فإذا جدد العقد أو امتد بحكم القانون بعد انتهاء مدته الأصلية فإن الأجرة تصبح خاضعة للتشريعات الاستثنائية ويجب ألا تتجاوز الحد الأقصى الذى فرضه القانون .

٣ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن عبء إثبات الأجرة الأساسية يقع على عاتق من يدعى أن الأجرة الحقيقية تختلف عن الأجرة القانونية زيادة أو نقصا .

٤ - مفاد المادة الرابعة من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أنها تجعل من الأجرة المتفق عليها في شهر أبريل ١٩٤١ الأصل الواجب الاتباع بحيث لا يلجأ إلى أجرة المثل إلا عند فقدان هذا الأصل ، ومن ثم فلا مجال للتعلمت عن أجرة المثل إذا كان المستأجر المنازع في قانونية الأجرة هو نفسه الذي كان يشغل العين في شهر الأساس ، ويتعين الاعتداد بالأجرة الفعلية فيه ، ويقع عليه هو عبء اثبات أن الأجرة التي يدفعها تريد عن الأجرة التي كان يدفعها هو نفسه في ذلك الشهر مضاعفا إليها الزيادة القانونية ومقابل الاصلاحات إن وجدت .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم .. .. سنة ١٩٧١ مدنى أمام محكمة القاهرة الابتدائية التي قبلت برقم .. .. سنة ١٩٧١ جنوب القاهرة ضد الطاعنين طالبا الحكم بتحديد الأجرة القانونية الواجبة الأداء للشقة استجاره المينة بصحيفة الدعوى بأجرة مثلها في شهر أبريل سنة ١٩٤١ مع زيادتها بالقدر المنصوص عليه في القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ وخضم الضريبة منه ، وقال بيانا لدعواه أنه بموجب عقد إيجار شفوى استأجر من مورت الطاعنين شقة بالدور الأول بالعقار رقم .. .. ، وبعد وناته تعرض له الطاعنون مدعين أن أجرة العين - مؤجرة - جنية و ٣٥٠ مليم ، وإذا تخضع الأجرة لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وتعديلاته ثم للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، فقد أقام الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧١/١٢/١٩ حكمت المحكمة بنسب أحد الخبراء لتقدير الأجرة القانونية لعين النزاع وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت رحمت بتاريخ ١٩٧٣/٣/١١ بتحديد الأجرة



القانونية بمبلغ ٢ جنيه و ٦٥٠ مليا بخلاف رسم النظافة . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ... .. سنة ٩٠ ق القاهرة طالبن إلغاء ورفض الدعوى ودفعوا بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر في الدعوى رقم ١٧٠ لسنة ١٩٧٠ مدنى بولاق ، وبتاريخ ١٧ / ٩ / ١٩٧٤ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالحلاسة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينعى الطاعنون بالوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بسبق إقامتهم الدعوى رقم ... لسنة ١٩٧٠ مدنى القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليه مطالبين بأجرة متأخرة لشقة النزاع ، وبعد أن حققت المحكمة عناصر عند الإيجار قضت بأسباب حكمها المحكمة لمنطوقه أن الأجرة المتعاقد عليها بين مورثهم والمطعون عليه قدرها ٤ جنيهات و ٣٥٠ مليا شهريا ، وأصبح هذا الحكم ائتمائيا بعدم الطعن عليه وحاز قوة الأمر المقضى ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بتحديد أجرة ذات العين بمبلغ ٢ جنيه و ٦٥٠ مليا فإنه يكون قد خالف حكما سابقا حازا لقوة الأمر المقضى ، وهو ما يعيبه بخالفة القانون .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن حجية الأمر المقضى ترد على منطوق الحكم وعلى ما يكون من أسبابه مرتبطا بالمنطوق ارتباطا وثيقا ولازما للنتيجة التى انتهى إليها ، وكان من شروط الأخذ بقرينة قوة الأمر المقضى وفقا للسادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وحدة الموضوع بين الدعوى التى سبق الفصل فيها والدعوى المطروحة ، بحيث تكون المسألة المقضى فيها مسألة أساسية لم تتغير ، وأن يكون الطرفان قد تناقشا فيها فى الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول استقرارا جامعا مانعا وتكون هى بذاتها الأساس فيما يذهب به بالدعوى الثانية أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق متفرقة عنها . لما كان ذلك وكان يبين من



الأوراق أن موضوع المنازعة في الدعوى رقم ... سنة ١٩٧٠ مدني بولاق هو مطالبة الطاعنين المطعون عليه بأجرة متأخرة لشقة النزاع عن الفترة من ١ / ١٠ / ١٩٦٩ حتى مارس سنة ١٩٧٠ باعتبار أن أجزائها الاتفاقية مبالغ ٤ جنيهات و ٣٥٠ ملياً شهرياً ، وقد ثار النزاع بين الطرفين حول حقيقة الأجرة الاتفاقية ، وحددت المحكمة بمبلغ ٤ جنيهات و ٣٥٠ ملياً شهرياً ، وأبرزت بأسباب حكمها إلزام المستأجر دفعها حتى تعدل بحكم يثبت الأجرة القانونية. لما كان ما تقدم ، وكان النزاع الذي ثار بين الطرفين في الدعوى الماثلة يدور حول تحديد الأجرة القانونية للشقة المؤجرة تطبيقاً لأحكام قوانين الإيجارات ، وهي مسألة لم تكن مطروحة على المحكمة في الدعوى السابقة ، ولم يعرض لها الحكم الصادر منها ، ومن ثم فإن الدعويين تخلفان موضوعاً وسبباً ، ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون غير سديد .

وحيث إن مما يتعاه الطاعنون بباقي الأسباب على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون إنه حدد أجرة شقة النزاع على أساس أجرة المثل في شهر أبريل سنة ١٩٤١ ، في حين أن المطعون عليه أقر بأنه يشغل الشقة قبل سنة ١٩٤٠ بموجب عقد إيجار صادر من مورثهم وهو ما يستوجب طبقاً للمادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن تكون الأجرة القانونية للعين المؤجرة هي القيمة الإيجارية المتعاقد عليها بعد إضافة الزيادة القانونية دون للبحث عن أجرة المثل التي لا يلجأ إليها إلا في حالة عدم وجود أجرة تعاقدية للعين المؤجرة في شهر أبريل سنة ١٩٤١ وإذا حدد الحكم المطعون فيه الأجرة القانونية لشقة النزاع على أساس أجرة المثل دون الأعتداد بأجزائها التعاقدية فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي صحيح ، ذلك أن النص في المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المعمول بها بمقتضى المادتين ٤٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ و ٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه لا يجوز أن تزيد الأجرة المتفق عليها في عقود الإيجار التي أبرمت منذ أول مايو سنة ١٩٤١ على أجرة شهر أبريل سنة ١٩٤١ أو أجرة المثل لذلك الشهر إلا بمقدار ما يأتي . ولا تسري أحكام هذه المادة على المباني المنشأة من أول يناير سنة ١٩٤٤ .

يدل على أن المشرع اتخذ من أجرة شهر أبريل سنة ١٩٤١ أساساً لتحديد الأجرة  
 بالنسبة لعقود الإيجار المبرمة منذ أول مايو سنة ١٩٤١ عن اللباني المنشأة قبل  
 أول يناير سنة ١٩٤١ اعتباراً بأن أول مايو سنة ١٩٤١ هو التاريخ الذي  
 بدأت فيها التشريعات الاستثنائية الخاصة بمواجهة أزمة الإسكان بصور  
 الأمر العسكري رقم ١٥١ لسنة ١٩٤١ ، واقترافاً بأنه منذ هذا التاريخ بدأت أجرة  
 الأماكن في التصاعد وأصبح المستأجر بحاجة إلى حماية القانون . مما مفاده أن  
 المنع من الاتفاق على أجرة تتجاوز الحد الأقصى ، وحظر تقاضي أية مبالغ  
 تزيد عليها لا يستطيل إلى العقود المبرمة قبل هذا التاريخ ، فلا يسرى عليها  
 هذا المبدأ ، ويعمل بالأجرة المسماة فيها مهما بلغت ، طالما أن المدة الأصلية  
 لهذه العقود باقية لما تنقضى ، فإذا جدد العقد أو امتد بحكم القانون بعد انتهاء  
 مدته الأصلية فإن الأجرة تصبح خاضعة للتشريعات الاستثنائية ، ويجب ألا  
 تتجاوز الحد الأقصى الذي فرضه القانون ، لما كان ذلك وكان المقرر في قضاء  
 هذه المحكمة أن عبء إثبات الأجرة الأساسية يقع على من يدعى أن الأجرة  
 الحالية تختلف عن الأجرة القانونية زيادة أو نقصاً ، وكان مفاد المادة الرابعة  
 آتية الإشارة أنها تجعل من الأجرة المتفق عليها في شهر أبريل سنة ١٩٤١  
 الأصل الواجب الاتباع ، بحيث لا يلجأ إلى أجرة المثل إلا عند فقدان هذا  
 الأصل ، فإنه لا مجال للتعلمت عن أجرة المثل إذا كان المستأجر المنازع في قانونية  
 الأجرة هو نفسه الذي كان يشغل العين في شهر الأساس ، ويتعين الاعتداد  
 بالأجرة الفعلية فيه ، ويقع عليه هو عبء إثبات أن الأجرة التي يدفعها تزيد عن  
 الأجرة التي كان يدفعها هو نفسه في ذلك الشهر ، مضافاً إليها الزيادة القانونية  
 ومقابل الإصلاحات إن وجدت لما كان ما تقدم ، وكان الواقع في الدعوى  
 أن شقة النزاع أنشئت قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ ، وأنه لا خلاف في أن عين  
 النزاع أجرت من مورث الطاعنين إلى المطعون عليه بمقتضى عقد إيجار غير  
 مكتوب قبل أول مايو سنة ١٩٤١ فإن الأجرة القانونية هي تلك التي اتفق عليها  
 المتعاقدان حتى نهاية مدة الإيجار الأصلية ، ثم تحدد بالأجرة الفعلية التي كان  
 دفعها المطعون عليه في شهر أبريل سنة ١٩٤١ مضافاً إليها الزيادة المقررة قانوناً  
 دون الالتجاء إلى أجرة المثل طالما أن المطعون عليه كان هو المستأجر لشقة  
 النزاع في شهر أبريل سنة ١٩٤١ ، وعليه عبء إثبات أجرتها الفعلية في هذا

الشهر وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ورجأ إلى تحديد الأجرة القانونية لشقة النزاع على أساس أجرة المثل في شهر أبريل سنة ١٩٤١ ، وأخفل الفصل فيما إذا كان مقد الإيجار قد انتهت مدته الأصلية أم لا زالت قائمة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة للعرض لباقي الأسباب ، على أن يكون مع النقض الإحالة .

---



## جاسة ١٠ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أحمد محمد دنائب رئيس المحكمة وعضوة السادة  
المستشارين : الدكتور ابراهيم صالح ، محمد الباجوري ، محمضان و ابراهيم فراج .

( ٢٣٩ )

الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" :

( ٢ ، ١ ) أحوال شخصية "الطلاق" إثبات "البينة"

( ١ ) الشهادة في اصطلاح الفقهاء . ماهيتها . إجازة الشهادة بالتسامع في  
المذهب الحنفي في أحوال معينة ليس من بينها ثبوت أو نفي الضرر المبيح للتطبيق .

( ٢ ) الضرر الذي لا يستطيع معه دوام العشرة بين الزوجين . معياره شخصي . لمحكمة  
الموضوع سلطة تقديره . لا يشترط أن تكون الماله ميتوسا منها .

( ٣ ) إثبات "القرائن" "البينة" . أحوال شخصية .

جواز الإثبات بالقرائن في الفقه الحنفي . من القرائن ما هو أقوى من البينة والاقوار .  
القرينة القاطنة . ماهيتها .

( ٤ ) أحوال شخصية "الطلاق" . دعوى . حكم "حرجية"

اتقرار الزوجية في دعوى الطاعة باستدادهما للإقامة مع زوجها . ليس حجة  
عليها في دعوى التطلاق المقامة منها خدود ولا تكشف عن عدم استعماله العشرة  
بينهما .

١ — الشهادة في اصطلاح الفقهاء — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة —  
هي إخبار صادق في مجلس الحكم بلفظ الشهادة لإثبات حق على الغير ، والأصل  
فيها إنه لا يجوز للشاهد أن يشهد بشيء لم يعاينه بالعين أو بالسمع بنفسه ،  
واستثنى فقهاء الحنفية من هذا الأصل مواضع أجازوا فيها الشهادة بالتسامع  
استحسانا ليس من بينهما ثبوت أو نفي الضرر المبيح للتطبيق .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن معيار الضرر الذي لا يستطاع معه دوام العشرة بين الزوجين في معنى المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ معيار شخصي وليس ماديا ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص قيام حالة الشقاق بين الزوجين وأنه لا يرجى زوالها بأسباب مؤدية لها مأخذها ، واستقامتها من فارق السن بينهما ومن مركزها الإجتماعي دون تحقق الضرر بإيذاء الزوج زوجته بالقول والفعل بما لا يليق بأمثالها وهو ما تستقل به محكمة الموضوع طالما كان استخلاصها سائغا ، فإن ما يسوقه الطاعن من امتلزام أن تكون الحالة ميثوما منها لا يعدل أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل غير مقبول .

٣ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن من القرائن مانص عليه الشارع أو استنبطه الفقهاء باجتهادهم ومنها ما يستنبطه القاضى من دلائل الحال وشواهد ، وكتب الخفية مملوءة باعتبار القرائن في مواضع كثيرة ، اعتبارا بأن القضاء " فهم " ، ومن القرائن القاطعة مالا يسوغ تعطيل شهادته إذ منها ما هو أقوى من البينة والإقرار وهما خبران يتطرق إليهما الكذب والصدق ، إلا أنه لما كانت القرينة القاطعة هي ما يستخلصه المشرع أو القاضى من أمر معلوم للدلالة على أمر مجهول ، وهي أمانة ظاهرة تفيد العلم عن طريق الاستنتاج بما لا يقبل شك أو احتمالا ، وهي بهذه المثابة تنفى عن المشاهدة .

٤ - المناط في دعوى الطاعة هو هجر الزوج زوجته وإخلالها بواجب الإقامة المشتركة والقرار في منزل الزوجية ، وسبب وجوب نفقة الزوجة ما يترتب على الزوجية الصحيحة من حق الزوج في إحتباس الزوجة لأجله ودخولها طاعته ، فإذا فوتته المرأة على الرجل بغير حق فلا نفقة لها وتعد فاشرا ، لما كان ذلك وكان يشترط لصحة الإقرار شرعا وجوب أن يفيد ثبوت الحق المقرر به على مهيل اليقين والحزم ، فلو شابته مظنة أو اعتوره شك في بواحي صدورده فلا يؤاخذ به صاحبه ، ولا يعتبر من قبيل الإقرار بمعناه ، لما كان ما تقدم وكان ما صرحت به المطعون عليها في دعوى الطاعة المرددة فيها وبين الطاعن من إبداء استعدادها للإقامة مع زوجها في المسكن المصرى الذى يعسده ،

قد يحمل على استهدافها أن تدوأ عن نفسها وصفت النشوز وبالتالي الحرمان من النفقة ، وهو بهذه المثابة ليس إلا وسيلة دفاع تفرضها طبيعة الدعوى التي صدر فيها ، ولا يدل بذاته على أن العشرة بينهما وبين زوجها ليست مستحيلة ، ولا ينطوي على إقرار بذلك تؤخذ بأصرته ، فلا على الحكم إن هو التفت عما يتمسك به الطاعن في هذا الخصوص .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراجع وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ... .. أحوال شخصية " نفس " أمام محكمة الجيزة الابتدائية ضد الطاعن طالبة الحكم بتطبيقها منه طلقه بأثنية للضرر . وقالت تبياناً لدعواها أنها زوجة الطاعن بمقتضى عقد صحيح شرعى مؤرخ ١٩٦٥/٦/١ : ولا تزال على عصمته وفي طاعته ، وقد تركت عملها حرصاً منها على مرضاته . وإذ ساءلها أنواعاً من المضارة ضرباً وسباً ، وامتنع عن الاتحاق عليها ، وتزايد إيذاؤه لئلا يتأذى من عجز جنسى صاحبه جنون الغير بسبب فارق السن بينهما ، فقد أقامت الدعوى . وتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٤ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها أن الطاعن يضرها ويؤذيها بما يتجاوز حد التأديب وبما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما ، وبعد سماع شهود الطرفين عادت وتاريخ ١٩٧٥ / ٦ / ٢٩ حكمت برفض الدعوى . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ... .. أحوال شخصية القاهرة طالبة القضاء لها بطلانها ، وتاريخ ١٩٧٦/٤/٤ قضت محكمة الاستئناف بتطبيق المطعون عليها على زوجها الطاعن . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أيدت فيها رأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشوره فرأت أنه جدير بالنظر ، وبالحلقة المحددة التزمت النيابة رأيها .



وحيث إن الظن أقيم على أربعة أسباب ، ينمى الطاعن بالسببين الأول والرابع منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه بالتطبيق على سند من أقوال شاهدي المطعون عليها ، في حين إنها شهادة سماعية نقلا عن أشهدتهما ، فكانت المطعون عليها مصدر الدعوى ودليلها ، وسيقت هذه الشهادة في موضع لا تقبل فيه شرعا مما يبطلها ، لأن شهادة السماع وردت على سبيل الاستثناء الذي يقتصر على موضع النعى ولا يقاس عليه غيره . هذا إلى أن المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ لا تجيز الحكم بالتطبيق إلا في الحالات الميثوس منها ، والتي لا يستطيع فيها الزوجان أن يقيا حدود الله ، الأمر المفتقد في واقع الدعوى ، إذ لم يضر الطاعن زوجته بل كان يحسن معاملتها وينفق عليها حتى بعد تردد الخصومات بينهما ، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه وإن كانت الشهادة في اصطلاح الفقهاء وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هي إخبار صادق في مجلس الحكم بلفظ الشهادة لإثبات حق على الغير ، ولئن كان الأصل فيها أنه لا يجوز للشاهد أن يشهد بشيء لم يعاينه بالعين أو بالسمع بنفسه ، ولئن امتنشى فقهاء الحنفية من هذا الأصل مواضع أجازوا فيها الشهادة بالتسامع استحسانا ليس من بينها ثبوت أو قى الضرر المبيع للتطبيق ، إلا أنه لما كان الطاعن لم يقدم صورة رسمية من محضر التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة ، والذي بنى الحكم المطعون فيه قضاؤها على أقوال الشهود فيه ، كي تستطيع محكمة النقض مراقبه مدى ما يشيره بسبب النعى خاصا بشهادة السماع ، و كان البين من أسباب الحكم المطعون فيه فيما نقله من أقوال شاهدي المطعون عليها أنها ليست بشهادة سماع ، بل أنهما قورا بحصول اعتداء من الطاعن على المطعون عليها بالضرب في المجلس العائلي الذي عقد لمحاولة الإصلاح بين الزوجين عن مشاهدة وعيان ، وتكون أقوالهما بهذه المثابة صحيحة ومقبولة شرعا ، إذ قامت على أصل الضرر ، وبرئت من شبهة التسامع ، ويكون للنعى في هذا الخصوص وارد على غير محل . لما كان ذلك وكان لا يعيب الحكم ما استورد إليه من حديث عن شهادة التسامع ومدى اعتبارها من الأدلة ، وهو في معرض الرد على ما أثاره الطاعن خاصا بها ، لأن هذا

الحديث — أيا كان وجه الرأي فيه — لم يكن لازما لحمل قضائه . لما كان ماتقدم وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن معيار الضرر الذي لا يستطاع معه دوام العشرة بين الزوجين في معنى المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ معيار شخصي وليس ماديا ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص قيام حالة الشقاق بين الزوجين وأنه لا يرجح زوالها بأسباب مؤدية لها مأخذها واستقامتها من فارق السن بينهما ومن مركزها الاجتماعي ، ومن تحقق الضرر بإيذاء الزوج زوجته بالقول والفعل بما لا يليق بأمثالها ، وهو مما تستقل به محكمة الموضوع طالما كان استخلاصها مائغا ، فإن ما يسوقه الطاعن من استلزام أن تكون الحالة ميثوس منها لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل غير مقبول ، ويكون النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أهدر دلالة القرينة القاطعة التي استنبطها الحكم الابتدائي من خلو أوراق الدعوى من دليل مادي يؤازرها وقضى لذلك برفضها ، في حين أن القرينة القاطعة من الأدلة الشرعية في فقه المذهب الحنفي ، مما يعيب الحكم بخالفة القانون .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه وإن كان من المقرر — في قضاء هذه المحكمة — أن من القرائن ما نص عليه الشارع أو استنبطه الفقهاء باجتهادهم ومنها ما يستنبطه القاضي من دلائل الحال وشواهد ، وكتب الحنفية مملوءة باعتبار القرائن في مواضع كثيرة ، اعتبارا بأن القضاء " فهم " ومن القرائن القاطعة ما لا يسوغ تعطيل شهادته إذ منها ما هو أقوى من البينة والإقرار وهما خبران يتطرق إليهما الصديق والكذب ، إلا أنه لما كانت القرينة القاطعة هي ما يستخلصه المشرع أو القاضي من أمر معلوم للدلالة على أمر مجهول ، وهي أمانة ظاهرة تفيد العلم عن طريق الاستنتاج بما لا يقبل شك أو احتمالا ، وهي بهذه المثابة تغني عن المشاهدة ، وكان ما ساقه حكم محكمة أول درجة من أن شهود المطعون عليها لم يبينوا واقعة محددة لاعتداء الطاعن عليها لم يكن من قبيل استخلاص القرينة بل هو تقدير لأقوال الشهود ، وكانت محكمة الدرجة الثانية ليست ملزمة إذا هي ألغت الحكم الابتدائي بالرد على جميع ما ورد به .



ما دامت أسبابها كلفه لحمل قضائها ، وحسبها أن تورده الدليل  
السائق لما قضت به ، وكانت محكمة الاستئناف قد اعتبرت أقوال  
هؤلاء الشهود نتيجة اطمئنانها إليها وبمقتضى سلطتها في الترجيح بين البيئات ،  
فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه  
مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن المطعون عليها أقرت في  
دعوى الطاعة المقامة عليها باستعدادها للإقامة معه ، مما يدل على  
أن العشرة بينهما ليست مستحيلة ، وقد أقلل الحكم المطعون فيه دلالة هذا الإقرار  
فيكون قد خالف القانون .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه لما كان المناط في دعوى الطاعة  
هو هجر الزوجة زوجها وإخلالها بواجب الإقامة المشتركة والإقرار في  
مثل الزوجية ، وكان سبب وجوب ثقة الزوجة ما يترتب على الزوجية  
الصحيحة من حق الزوج في احتباس الزوجة لأجله ودخولها طاعته ،  
فإذا فوتته المرأة على الرجل بغير حق فلا ثقة لها وتعد ناشزا . لما  
كان ذلك وكان يشترط لصحة الإقرار شرعا وجوب أن يفيد ثبوت  
الحق للفرع به على سبيل اليقين والحزم فلو شأبه مظنة أو اعتوره  
شك في بواحي صوره فلا يؤخذ به صاحبه ، ولا يعتبر من قبيل  
الإقرار بمناه . لما كان ما تقدم وكان ما صرح به المطعون عليها في  
دعوى الطاعة المرددة بينها وبين الطاعن من إبداء استعدادها للإقامة  
مع زوجها في المسكن الشرعي الذي يملكه ، قد يحمل على استهدافها  
أن تخرج عن نفسها وصف للنشوز وبالتالي الحرمان من الثقة ، وهو  
بهذه الثابة ليس إلا وسيلة دفاع تفرضها طبيعة الدعوى التي صوغها  
ولا يدل بذاته على أن العشرة بينها وبين زوجها ليست مستحيلة  
ولا يتطوى على إقرار بذلك تؤخذ بأصرته ، ولا على الحكم إن هو  
لنفت عما يتسك به الطاعن في ذلك الخصوص ، ويكون النعى على  
غير أساس .

ولما تقدم يمين رفض الطعن .



## جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة ، عز الدين الحسيني وعضوية السادة  
المستشارين : د مصطفى كبيره ، عثمان الزيني ، سعد العيسوي ود/ سيد عبد المجاد .

( ٢٤٠ )

الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٤ القضائية :

( ١ ) استئناف . قوة الأمر المقضي .

قضاء محكمة أول درجة برفض الطلب الأصلي للنهي وإجابه الى طلبه الاحتياطي . استئناف  
الحكوم عليه هذا الحكم دون المنع . أثره . مبرور القضاء برفض الطلب الأصلي حازراً قوة  
الأمر المقضي .

( ٢ ) عقد " العقد الظاهر " . التزام . إثبات .

العقد الظاهر الصادر من المدين . للدائن التمسك به متى كان حسن النية لا يعلم بالعقد المستتر .  
عبء إثبات عليه به . وقوة على عاقب من يدعي .

١ - من المقرر أن الاستئناف لا ينتقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية إلا  
بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط ، ولما كانت محكمة أول درجة قد قضت  
بحكمها الصادر في ٢٨/٥/١٩٧٠ برفض الطلب الأصلي وهو الطعن على عقدي  
البيع بالصورية الذسبية ، ولما صدر الحكم المنهي للتصومة بتاريخ ٣٠/٣/١٩٧٢  
بإجابة الطاعنة إلى طلبها الاحتياطي لم تستأنفه وإنما استأنفه المطعون عليهم الستة  
الأول ، فإن قضاء محكمة أول درجة برفض دعوى الصورية يكون قد حاز قوة  
الأمر المقضي .

٢ - لدائن المتعاقد أن يتمسك بالعقد الظاهر متى كان حسن النية والمفروض  
أن الدائن حسن النية لا علم له بالعقد المستتر وعلى من يدعي عكس ذلك أن يثبت  
ما يدعيه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ... .. مدنى كلى طنطا  
ضد المطعون عليهم وطلبت فيها الحكم أصليا ، بصورية عقدى البيع المسجل  
أولهما في ١٣/٥/١٩٥٩ ، والمسجل ثانيهما في ١٨/٤/١٩٦٢ وأن المشتري الحقيقي  
في هذين العقدين هو مدينتها المرحوم ... .. واحتياطيا بعدم تقاذ  
هذين التصرفين في حقها وإبطالهما . وقالت بيانا للدعوى أنها كانت تملك أرض  
فضاء وعملت إلى المرحوم ... .. مورث المطعون عليهم الستة الأولين  
بتقسيمها وبيعها وقبض ثمنها نيابة عنها ، ولما امتنع عن الوفاء بالتزاماته  
أقامت عليه الدعوى رقم ... .. مدنى كلى التى قضى فيها بتاريخ ١٥/١١/١٩٦٧  
بالزامه بأن يدفع لها مبلغ خمسة آلاف جنيه وأن المرحوم ... ..  
لها بعد توكيلها له إلى تجريد نفسه من كل أمواله واشترى باسم أولاده القصر  
حصه مقدارها ٢٠ قيراط و ١٠ أسهم في عقار بمدينة المحلة سجل بتاريخ ١٣/٥/١٩٥٩  
وأطيانا مساحتها عشرة أفدنة اشتراها من المطعون عليها الأولى بثمن قدره ٢٥٠٠ جنيه  
وحرر عقد البيع باسم أولاده القصر المطعون عليهم الثانية والثالث والربيع وابنته  
البالغة المطعون عليها الخامسة — إوحفيدة المشمولة بولاية والدها المطعون  
عليه السادس ، ونص في هذا العقد الذى سجل في ١٨/٤/١٩٦٢ عل أنه تبرع  
بالثمن لأولاده القصر المشمولين بولايته . وإذا كان تصرف مورث المطعون  
عليهم بالعقدين مشوبا بالصورية إذ قصد به إخفاء أنه المتعاقد الحقيقى ، كما  
أنطوى على الغش بقصد الإضرار بالطاعنة وترتب عليه اعساره ، فقد أقامت  
الدعوى للحكم لها بطلانها . وبتاريخ ٢٠/٥/١٩٧٠ حكمت المحكمة برفض الصورية  
المدعاة وبإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى شروط الدعوى البوليصة ،  
وبعد سماع الشهود قضت في ٣٠/٣/١٩٧٢ بعدم تقاذ عقدى البيع موضوع الدعوى

بالنسبة للطاعة وباعتبارهما صادريين لصالح مدينتها المرحوم ... ..  
 بالقدر الذي يكفي للوفاء بدينها . استأنف المطعون عليهم الستة الأولين هذا  
 الحكم بالاستئناف رقم ... .. ق استئناف طنطا . وفي ٢٩ / ١ / ١٩٧٣  
 قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعنت الطاعة في هذا  
 الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض  
 الحكم بالنسبة للسبب الأول وبالحلقة الترتيبية الثانية رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعة بالثاني منها على الحكم المطعون  
 فيه القصور في التسيب والغموض ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك  
 تقول أنها طعنت أمام محكمة الموضوع بدرجتها على العقسدين المسجلين  
 في ١٣ / ٥ / ١٩٥٩ و ١٨ / ٤ / ١٩٦٤ بالصورية النسبية وأن أثرهما قد انصرف إلى  
 مدينتها المرحوم ... .. إذ هو المعنى بالتصرف إليه ، وأنه وإن كانت  
 محكمة أول درجة قد رفضت الطعن بالصورية في حكمها الصادر بتاريخ ٢٨ / ٥ / ١٩٧٠  
 والذي قضى بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن الثمن المسمى بعقد البيع  
 قد دفع من مال مدين الطاعة للتجرد من ملكه بقصد الغش وأن هذا التصرف  
 تسبب في اعساره إلا أنه يبين من حكم تلك المحكمة الصادر في ٣٠ / ٣ / ١٩٧٢  
 منها النزاع أمامها أنها أفصحت عن اطمئنانها إلى أقوال شاهدي الطاعة ، وإذا كانت  
 أقوال هذين الشاهدين وكذا أقوال شاهدي المطعون عليهم الستة الأول تقطع  
 بصورية عقدي البيع ، وكانت محكمة الاستئناف ملزمة بنظر الاستئناف على أساس ما  
 يقدم لها من أدلة وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم بعد ذلك إلى محكمة الدرجة  
 الأولى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقل تمحيص أقوال هؤلاء الشهود كدليل على  
 الصورية النسبية يكون مشوبا بالقصور والغموض ومخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث أن هذا النعي مردود ذلك أن الاستئناف لا ينقل الدعوى إلى محكمة  
 الدرجة الثانية إلا بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط ، ولما كانت محكمة أول  
 درجة قد قضت بحكمها الصادر في ٢٨ / ٥ / ١٩٧٠ برفض الطلب الأصلي  
 وهو الطعن على عقدي البيع بالصورية النسبية ، ولما صدر الحكم التي الخصومة  
 بتاريخ ٣٠ / ٣ / ١٩٧٢ بإجابة الطاعة إلى طلبها الاحتياطي لم تستأنفها وإنما استأنفها  
 المطعون عليهم الستة الأول ، فإن قضاء محكمة أول درجة برفض دعوى الصورية



يكون قد حاز قوة الأمر القضي ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت في الأوراق والخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك نقول أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بعدم قفاز عقد البيع المؤرخ ١٩٦٢/٣/١٨ والمسجل بتاريخ ١٩٦٢/٤/١٨ في حقها على أساس الدعوى البوليصة وأن الثمن دفعه مدينها المرحوم ... .. تبرعا منه المشتري فلا ينفذ التصرف في حقها ولو كانوا حسن النية ، ورفض الحكم المطعون فيه هذا الطلب تأسيسا على أن دور المدين في العقد قد اقتصر على مجرد تمثيل القصر المشتري باعتباره وليا عليهم وأن المطعون عليهم المدة الأول - وهم طرفا العقد - قد أقروا بأن التصرف في حقيقته هبة للمشتري من من والدتهم الباتمة ولم يدفع فيسه ثمن ، وأن الطاعة لم تقدم دليلا يناهض ذلك ومن ثم تخلو الدعوى مما يدل على أن المدين قد قام بدفع الثمن المسمى به تبرعا منه للقصر فإن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن دور المدين لا يعدو مجرد تمثيل القصر في العقد فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق مما جره إلى الخطأ في تطبيق القانون ، لأن الطاعة وهي من الغير بالنسبة إلى تصرفات مدينها لها أن تمسك بما ورد في عقد البيع من أن ثمن الصفقة قد دفع من مال مدينها وتبرعا منه وما كان الحكم أن يقول أن ثمننا لم يدفع على خلاف ما ورد بالعقد ومتى كان الثابت أن الثمن تبرعا من مدينهم فإن التصرف وفقا لنص المادة ٢/٢٣٨ من القانون المدني لا ينفذ في حقها ولو لم يرتكب المدين غشا أو كان من صدر له التصرف حسن النية .

وحيث إن لدائن المتعاقد أن يتمسك بالعقد الظاهر متى كان حسن النية ، والمفروض أن الدائن حسن النية لاعلم له بالعقد المستر وعلى من يدعى عكس ذلك أن يثبت ما يدعيه ، ولما كان الثابت بعقد البيع المسجل بتاريخ ١٩٦٢/٤/١٨ أنه نص فيه على أن المرحوم ... .. مدين الطاعة قد دفع الثمن من ماله الخاص تبرعا منه للقصر المشتري ، وكانت الطاعة قد تمسكت بهذا النعي الوارد بالعقد كدليل على أن التصرف غشار بها وطالب بذلك عدم قفازه في حقها وكانت المادة ٢/٢٣٨ من القانون المدني تقضي بأنه إذا كان التصرف

تبرعا ، فإنه لا ينفذ في حق الدائن ، ولو كان من صدر له التبرع حسن النية ، ولو ثبت أن المدين لم يرتكب غشا ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض هذا الطلب تأسيسا على أن دور مدينتها في العقد لم يتجاوز تمثيل القصر باعتباره وليا عليهم وأن التصرف في حقيقته حبة ولم يدفع أى ثمن وأن الطاعنة لم تقدم الدليل على عكس ذلك فتعدو الأوراق خالية مما يؤيد أن التصرف قد أضر بالطاعنة فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه في خصوص قضائه برفض دعوى الطاعنة عدم تفلأ هذا التصرف في حقها .

## جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار قاتب رئيس المحكمة عبدالعسال السيد وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد صلاح الدين زغو ، د. عبد الرحمن عياد ، محمد فاروق راتب و عماد الدين بركات .

( ٢٤١ )

الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٥ القضائية :

( ١ ) نزع الملكية للنفعة العامة . دعوى . تعويض .

صدور القرار الجمهوري بتقرير صفة المنفعة العامة للعقار . التجاء المالك مباشرة القضاء بطلب التعويض المستحق عن نزع الملكية . شرطه . انقضاء سنتين من تاريخ نشر القرار الجمهوري دون إتخاذ اجراءات نزع الملكية بإيداع النماذج والقرار الوزاري بنزع الملكية بمكتب الشهر العقاري .

( ٢ ) دفع . دعوى .

الدفع بعدم قبول الدعوى اعمالا للمادة ١١٥ مرافعات . جواز ابدائه في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف .

( ٣ ) حكم " الطعن في الحكم " . وكالة .

قبول الحكم المانع من الطعن فيه . وجوب صدوره من الخصم نفسه أو وكيله المفوض في ذلك . قبول الأحكام الصادرة ضد البوالة . من حق الوزير المختص أو المحافظ أو وكيل الوزارة إن فوضهما في ذلك . ق ٤٢ لسنة ١٩٦٧ .

١ - نصوص المواد الثانية والخامسة والسادسة والسابعة والتاسعة والعاشرة والثالثة عشر والرابعة عشر من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٢٥٢ سنة ١٩٦٠ ، ١٣٤ سنة ١٩٦٢ مفادها أنه إذا صدر قرار جمهوري . بتقرير صفة المنفعة العامة لعقار فإنه لا يسهطه فعوله إلا إذا لم يتخذ اجراءات نزع الملكية التي تهيئ بإيداع النماذج الخاصة بنقل الملكية أو القرار الوزاري بنزع الملكية في مكتب الشهر العقاري خلال سنتين من تاريخ نشر القرار الجمهوري المقرر للنفعة العامة بالحرية الرسمية ، ولا يجوز لصاحب الشأن الالتجاء مباشرة إلى القضاء بطلب التعويض المستحق عن نزع ملكية عقاره مادام أن القرار الجمهوري المقرر



للنقطة العامة لم يسقط بمضى سنتين من تاريخ نشره دون اتخاذ إجراءات نزع الملكية التي تنتهى بإيداع النماذج أو القرار الوزاري سالف الذكر في مكتب الشهر العقاري فإذا خالف صاحب الشأن ذلك ولجأ إلى طريق رفع دعوى مبنية على خلال هاتين السنتين فإن دعواه تكون غير مقبولة وإذا فصلت محكمة الموضوع في تقدير التعويض تكون قد تجاوزت الطريق الذي رسمه المشرع في تقدير التعويض وخالفت قاعدة متعلقة بالنظام العام ، إذ لا يتعدى الاختصاص للحكمة الابتدائية إلا للطعن في قرار اللجنة المختصة بالفصل في المعارضات الخاصة بالتعويضات .

٢ - الدفع بعدم قبول الدعوى إعمالا للمادة ١١٥ مرافعات يرمى إلى إنكار سلطة المدعى في استعمال الدعوى ويجوز إبداءه في أية حالة تكون عليها ولو في الاستئناف .

٣ - يشترط فيمن يقبل الحكم أن يكون طرفا في الخصومة التي صدر فيها بشخصه أو بمن يمثله ولا يصح القبول من الوكيل بالخصومة إلا إذا كان مفوضا تفويضا خاصا ، وقبول الأحكام الصادرة ضد الدولة من حق الوزير المختص إلا إذا فوض في ذلك المحافظ أو وكيل الوزارة كنص المادة الثالثة من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — يستلزم في أن الطاعن أقام الدعوى رقم .. .. مدنى كلى القاهرة للحكم بالزام المطعون عليهما بأن يدفع له مبلغ ١٢٨٤١٠ ج والفوائد من تاريخ المطالبة الرسمية وقال يانا للدعوى أن المطعون عليهما بصفتهم استأجرا منسبة العقار رقم .. .. لاستغلاله كدراسة وحكم بالزامهما بإخلاصهما

في الدعوى رقم ... .. كل القاهرة ولدى تنفيذ حكم الإخلاء  
استشكل المطعون عليهما في التنفيذ فرفض الإشكال فاستصدر المطعون  
عليهما الأمر العسكري رقم ٩ سنة ١٩٧٢ بالاستيلاء على العقار ثم استصدروا  
القرار الجمهوري رقم ٢٩٣ سنة ١٩٧٣ بتخصيصه للمصلحة العامة وسكتت  
الإدارة المستأجرة عن اتخاذ إجراءات نزع الملكية بقصد تطبيق تنفيذ حكم الإخلاء  
الأمر الذي جعل له الحق في طلب التعويض عن العقار المقروضة ملكيته وتاريخ  
١٩٧٤/١/٢٧ قضت المحكمة بإلزام المطعون عليهما بأن يدفع له مبلغ ١٧٣٤٩ ج  
تعويضاً عن العقار استأنف المطعون عليهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة  
طالبين بإلغاءه والحكم بعدم قبول الدعوى تأسيساً على أن القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤  
حدد زمناً لتستكمل فيه إجراءات نزع الملكية وأن الطاعن لجأ قبل فوات تلك  
المدة للمحكمة طالباً التعويض وفيد الاستئناف برقم ... .. كما أقام  
الطاعن استئنافاً فرعياً برقم ... .. للحكم بطلانته وتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٢  
قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان -  
وبرفض الاستئناف الفرعي . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق التماس  
وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينسب الطاعن بالسبب الأول على الحكم  
المطعون فيه القصور في التسبب من أربعة وجوه الأول أن الحكم المطعون فيه  
لم يرد على الدفع بسقوط حق المطعون عليهما في الدفع بعدم قبول الدعوى أعمالاً  
لحكم المادة ١٠٨ مرافعات لأنه دفع متعلق بالإجراءات ولم يبد أمام محكمة الدرجة  
الأولى . الثاني لم يرد الحكم على الدفع بعدم مصلحة المطعون عليهما في الدفع  
بعدم قبول الدعوى لأنه سيقرب على قبوله سقوط القرار الجمهوري بنزع الملكية  
فيعاد تقدير التعويض على أساس قيمة العقار عند رفع الدعوى من جديد وهو  
يزيد كثيراً عما قضى به الحكم الابتدائي . الثالث أن الحكم لم يرد على القول بأن  
الدفع بعدم قبول الدعوى لا يحقق استناداً إلى واقعة نشأت بعد صدور الحكم  
الابتدائي إذ أن إجراءات نزع الملكية تراخت حتى صدور هذا الحكم . الرابع أن  
الحكم لم يخلص القول بأن هيئة المساحة توقفت عن السير في إجراءات نزع الملكية  
بسبب امتناع المستولين عن تسليم مهنيتها مما يجعل الدفع بعدم القبول غير  
ذو موضوع .



وحيث إن هذا النص يرمي في جوهره على ذلك أن القانون رقم ١٩٥٥ سنة ١٩٥٥  
المختص بالقانونين رقمي ١٩٥٣ سنة ١٩٥٣ و ١٩٥٤ سنة ١٩٥٤ المختصين بترجع  
ملكية التغيرات للنفقة العامة قلنا نص في المادة الثانية على أنه "يكون تقدير  
صفة النفقة العامة ... بالنسبة للمقدرات المراد نزع ملكيتها للنفقة العامة بقول من  
رئيس الجمهورية" وأوجبت المادتان الخامسة والسادسة منه على الجهة القائمة  
بإجراءات نزع الملكية أن تتخذ الإجراءات المحددة بهما والتي تنهي بتحرير كشوف  
تضمن بيان المقار المطلوب نزع ملكيته واسم المالك وأصحاب الحق فيه  
والتعويض المقدر وعرض هذه الكشوف في الأقاليم المختصة والنشر فيها وإخطار  
أصحاب الشأن بذلك دون أن يحدد موعدا لبدء هذه الإجراءات، وخولت المادة  
السابعة منه لنزول الشأن الاعتراض على هذه البيانات بما فيها تقدير التعويض  
خمسالة ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء مدة عرض الكشوف سالفة الذكر ونصت  
المادة التاسعة على أن يوقع أصحاب الحقوق التي لم تقدم في شأنها معارضة على  
النتائج خاصة بنقل ملكيتها للنفقة العامة أما الممتلكات التي يتعذر الحصول على  
توقيع أصحاب الشأن فيها لأي سبب كان على الناحج بالذات كورة فيصير يتزع ملكيتها  
قرار من الوزير المختص وتودع النتائج أو القرارات الوزارية في مكتب الشهر العقاري  
ونصت المادة العاشرة منه على أنه "إذا لم تودع النتائج أو القرارات الوزارية طبقا  
لإجراءات الواردة في المادة السابعة في خلال سنتين من تاريخ نشر القرار للنفقة  
العامة في الجريدة الرسمية سقط مفعول هذا القرار" وحددت المادة الثالثة  
عشر اللجنة المختصة بالفصل في المعارضات الخاصة بالتعويضات وأجازت المادة  
الرابعة عشر الطعن على تلك القرارات أمام المحكمة الابتدائية بموجب هذه النصوص  
أنه إذا صدر قرار جمهوري بتقرير صفة النفقة العامة لعقار فإنه لا يسقط مفعول  
إلا إذا لم تتخذ إجراءات نزع ملكيته التي تنهي بإيداع النتائج الخاصة بنقل  
الملكية أو القرار الوزاري بزع الملكية في مكتب الشهر العقاري خلال سنتين من  
تاريخ نشر القرار الجمهوري للنفقة العامة بالجريدة الرسمية ولا يجوز  
لصاحب الشأن الانجاء مباشرة إلى القضاء بطلب التعويض المستحق عن نزع  
ملكية عقاره ما دام أن القرار الجمهوري المقرر للنفقة العامة لم يسقط بمضي  
سنتين من تاريخ نشره دون اتخاذ إجراءات نزع الملكية التي تنهي بإيداع النتائج



أو القرار الواردى سالتى الذكر فى مكتب الشهر العقارى فاذا خالف صاحب الشأن ذلك ولجا الى طريق رفع دعوى مبتدأه خلال هاتين السنتين فان دعواه تكون غير مقبولة وإذا فصلت محكمة الموضوع فى تقدير التعويض تكون قد جازت الطريق الذى رسمه المشرع فى تقدير التعويض وخالفت قاعده متعاقبة بالنظام العام، إذ لا يتعد الاختصاص للحكمة الابتدائية إلا للطعن فى قرار اللجنة المختصة بالفصل فى المعارضات الخاصة بالتعويضات . لما كان ذلك وكان الدفع بعدم قبول الدعوى إعمالا للسادة ١١٥ مرافعات يرمى إلى إنكار سلطة المدعى فى استعمال الدعوى ويجوز أبداؤه فى أية حالة تكون عليها ولو فى الاستئناف وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على جميع ما يقدمه الخصوم من الأدلة والقرائن ولا هى ملزمة بأن تضمن أسباب حكمها ردا على جميع الحجج التى يسوقها كل من الخصوم ، كما أنها ليست فى حاجة إلى الرد استقلالاً على كل ما يثيره الخصم ما دام قيام الحقيقة التى اقتنعت بها فيها الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال من الحجج والطلبات . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رد على ما ساقه الطاعن بهذا النعى بقوله وكان الثابت أن القرار الجمهورى قد صدر ونشر بالجريدة الرسمية فى ١٢/٤/١٩٧٣ وأن الجهة نازعة الملكية قد باشرت بالإجراءات على النحو المبين بحفاظتها المقدمة عند نظر الاستئناف وكان المستأنف ضده (الطاعن) قد أقام دعواه المستأنف حكمها فى الاستئناف المسائل فى ٣٠/١٠/١٩٧٣ أى قبل مضى سنتين من تاريخ نشر القرار الجمهورى فى ١٢/٤/١٩٧٣ ودون انتظار لأن تتخذ الجهة نازعة الملكية الإجراءات المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ فان دعواه والحالة هذه تكون قد رفعت قبل أو أنها ولم يقدم فى ذلك ما ينجم المستأنف ضده (الطاعن) على سكوت جهة الإدارة وتراخيا عن اتخاذ هذه الإجراءات طالما أنه لم تمض المدة القانونية التى بعدها يباح للمالك أن يلجأ إلى القضاء مطالبا بالتعويض . . . وفى هذا "الرد الضمنى على ما دفع به الطاعن سواء بالنسبة لسقوط حق المطعون عليها فى الدفع بعدم قبول الدعوى وإنعدام مصلحتها فيه لأن الدفع بعدم القبول على ما سبق البيان يمكن إبداءه فى أية حالة تكون عليها الدعوى ولو فى الاستئناف . كما أن فيه الرد الساتع على ما آثاره الطاعن من أن الدفع بعدم القبول لا يحقق لاستناده إلى واقعة

نشأت بعد صدور الحكم الابتدائي وأنه أصبح غير ذي موضوع لتراخي الجهة نازعة الملكية وتوقفها عن السير في الإجراءات ذلك أن الطاعن أقام دعواه في ١٩٧٣/١٠/٣٠ بعد نشر القرار الجمهوري بالجريدة الرسمية في ١٩٧٣/١٢/١٢ وقبل مضي مدة الستين المقررة لسقوطه مما يكون معه النعي بجميع جهوده على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول أن وكيل وزارة التربية والتعليم بصفته ممثلاً للإدارة قبل الحكم الابتدائي على أن يقسط ما حكم به من تعويض على ستين وطلب هو إثبات ذلك بالينة وضم الأوراق التي تثبت ذلك إلا أن المحكمة رفضت ذلك بحجة أن وكيل الوزارة لا يمثل الجهة نازعة الملكية مع أن الأصل أن وكيل الوزارة يمثل المحافظ في الاتفاق ولا يوجد في الأوراق ما يدل على أنه كان يتصرف من تلقاء نفسه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كانت المادة الثانية من قانون الإثبات تنص على أنه " يجب أن تكون الوقائع المراد إثباتها متعلقة بالدعوى ومشتجة فيها " فلا على المحكمة إن هي لم تستجب إلى طلب الإحالة إلى التحقيق إذا ما استبان لها أن إجابة الطلب غير متتجة وإن لديها من الاعتبارات ما يكفي للفصل في الدعوى حتى مع التسليم بصحة الواقعة المراد إثباتها وكان يشترط فيمن يقبل الحكم أن يكون طرفاً في الخصومة التي صدر فيها بشخصه أو بمن يمثله ولا يصح القبول من الوكيل بالخصومة إلا إذا كان مفوضاً تفويضاً خاصاً . وكان قبول الأحكام الصادرة ضد الدولة من حق الوزير المختص إلا إذا فوض في ذلك المحافظ أو وكيل الوزارة كنص المادة الثالثة من القانون ٤٢ سنة ١٩٦٧ . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في هذا الخصوص قوله " كما أن المحكمة لا ترى في طلب المستأنف ضده ( الطاعن ) الاحتياطي إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الاتفاق على قبول الحكم المستأنف من جانب وكيل وزارة التربية والتعليم لأن هذه الواقعة إن صحت لا تنتج أثراً قانونياً بالنسبة لقبول الحكم لأن وكيل الوزارة لا يمثل الجهة نازعة الملكية " وكان هذا الذي قرره الحكم هو استخلاص سائغ لواقع الدعوى لأن وكيل وزارة التربية والتعليم ليس له حق قبول الحكم الابتدائي



بذلك لا يمثل الجهة نازحة الملكية أو الجهة المكلفة بنزع الملكية ولا يوجد في الأوراق ما يدل على أنه مفوض من قبلها تفويضاً خاصاً في قبول ذلك الحكم فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات تلك الرواية لا يكون قد خالف الثابت بالأوراق أو شابه الفساد في الاستدلال .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتفسيره وفي بيان ذلك يقول أنه ظهر من تصرفات الجهة الإدارية نازحة الملكية أنها ممتنعة من اتخاذ إجراءات التعويض ولا ترهب في ذلك لعدم وجود مال كاف لديها مما يجعل له الحق في الالتجاء إلى القضاء لتقدير التعويض دون انتظار لمدة الستين المنصوص عليها في المادة العاشرة من القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ فإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتفسيره .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه وعلى ماورد في الرد على السبب الأول إذا صدر قرار جمهوري بتقرير المنفعة العامة لعقار ما فإن ذلك القرار لا يسلط مفعوله إلا إذا لم تتخذ إجراءات نزع الملكية التي تنهى بإيداع النماذج الخاصة بنقل الملكية أو القرار الوزاري بنزع الملكية في مكتب الشهر العقاري خلال ستين من تاريخ نشر القرار الجمهوري المقرر للمنفعة العامة فإذا لم تنقضى هاتان المدة فلا يجوز لصاحب الشأن الالتجاء مباشرة إلى المحكمة بطلب تقدير التعويض المستحق عن نزع ملكية عقاره . فإن خالف ذلك ولجأ إلى طريق رفع دعوى مبتدأة خلال هاتين السنتين فإن دعواه تكون غير مقبولة . لما كان ذلك وكان الطاعن قد خالف أحكام القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ ولجأ إلى طريق رفع دعوى مبتدأة بطلب التعويض عن نزع ملكية عقاره للمنفعة العامة بعد صدور القرار الجمهوري بنزع الملكية وقبل مضي ستين من تاريخ نشره فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول دعواه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تفسيره .

ولما تقدم بتمين رفض الطعن .



## جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٧٨

بمشاركة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عبد العال السيد وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد صلاح الدين زغو ، محمد فاروق راتب ، إبراهيم فوده وعمار الدين بركات .

( ٢٤٢ )

الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٤٥ القضائية :

( ٣٤٢ ، ١ ) دعوى " ترك الخصومة " .

( ١ ) قبول ترك الخصومة في الدعوى . شرطه . قبول الخصم الآخر لذلك إذا كان قد أبدى طلباته فيها . لا حاجة لقبوله عند انتفاء مصلحته المشروعة في استمرار الخصومة . وجوب أن يتم الترتك بالطريق القانوني . م ١٤١ مرافعات .

( ٢ ) جواز التزول عن إجراء " من إجراءات الخصومة أو ورقة من أوراق المرافعات . علم الشرط موافقة الخصم الآخر على ذلك التنازل . ينتج أثره بمجرد التصريح به . لا يملك المتنازل العودة إلى أفعاله فيه م ١٤٤ مرافعات .

( ٣ ) جواز رجوع الخصم عن ترك الخصومة صراحة أو ضمنا . شرطه . أن يكون الرجوع قبل قبول الخصم الآخر للترك ، أو حكم القاضي بامتناده .

١ - مفاد نصوص المواد ١٤١ ، ١٤٢ من قانون المرافعات أن لصاحب الدعوى الحق في أن ينزل عن دعواه إلى ما قبل صدور حكم فاصل للتزاع فيها متى توافرت له مصلحة في التنازل على أن يتم ذلك بإحدى الطرق التي أوردتها المادة ١٤١ على سبيل المحصر وبشرط قبول خصمه إن جاء التنازل بعد إبدائه طلباته في الدعوى أو دون موافقته عند انتفاء مصلحته المشروعة في استمرار نظرها . ويترب على هذا التنازل إلغاء جميع إجراءات الخصومة وكافة الآثار القانونية المترتبة على قيامها إنما لا يحس الحق المرفوعة به الدعوى .

٢ - مؤدى نص المادة ١٤٤ من قانون المرافعات أنه يجوز للخصم أن ينزل مع استمرار الخصومة عن إجراء من إجراءاتها أو ورقة من أوراق المرافعات دون اشتراط أن يتم هذا التنازل بإحدى الطرق سالفة الذكر أو موافقة الخصم ويترب على الترك بمجرد إبدائه صراحة أو ضمنا اعتبار الورقة كأن لم تكن ، وإن تناول

المشرع حالة ترك إجراء من إجراءات الخصومة مع بقائها قائمة في مادة مستقلة تالية مباشرة للواد التي تناول فيها حالة الخصومة برمتها يشير إلى الفارق بين هاتين الحالتين من الترك وإلى اختلاف الحكم فيهما وذلك على ما ورد بالملذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات القديم عند تعليقها على المواد ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١ من ذلك القانون المقابلة للواد ١٤١، ١٤٢، ١٤٣ من قانون المرافعات الحالي، كما يبين من نص المادة ١٤٤ المذكورة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه متى كان الترك ينصب على إجراء من إجراءات الدعوى فإنه ينتج أثره بمجرد التصريح به لأنه يعد في هذه الحالة نزولاً عن حق يتم وتحقق آثاره بغير حاجة إلى قبول الخصم الآخر ولا يملك المتنازل أن يعود فيما أسقط حقه فيه ويعتبر الإجراء كأن لم يكن .

٣ — إذا كان الترك منصبا على الخصومة برمتها فإنه لا يتم بمجرد التصريح به طالما لا يتضمن إسقاطاً لأصل الحق المرفوعة به الدعوى أو مساساً به فيجوز للتارك أن يرجع عن طلب الترك صراحة أو ضمناً مادام خصمه لم يقبله أو يحكم القاضي باعتماده ويؤكد ذلك ما نصت عليه المادة ٢٣٨ من قانون المرافعات من أن المحكمة تحكم في جميع الأحوال بقبول ترك الخصومة في الاستئناف إذا نزل المستأنف عن حقه أو كان ميعاد الاستئناف قد انقضى وقت الترك ، وأفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات القديم عند تناولها للمادة ١٤٤ منه المطابقة للمادة ٢٣٨ من قانون المرافعات الحالي بقولها ” لما كان ما استحدثه المشرع من تطبيق ترك الخصومة على قبول المدعى عليه ملحوظاً فيه رعايته حين تكون له مصلحة من طلب الحكم في موضوع الدعوى فقد رأى أن لا مصلحة للمستأنف عليه في الاعتراض على ترك الاستئناف في حالة ما يكون الترك مصحوباً بتنازل المستأنف صراحة عن حقه في الاستئناف أو متضمناً هذا التنازل لكون ميعاد الاستئناف قد انقضى وصار لا يصبح تجديد فيه فيما بعده . أما إذا كان الترك مقترناً بالاحتفاظ بالحق فإنه يجوز ولكن بشرط قبول المستأنف عليه “ .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .



حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تحصل في أن المطعون عليهما الأول والثانية أقاما الدعوى رقم ... .. مدنى ١٠٠٠ كلى أسيوط ضد الطاعن بصفته والمطعون عليهما الثالث والرابع ورئيس الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والتعدين بصفته للحكم بالزامهم متضامنين أن يدفعوا لها مبلغ ثلاثة آلاف جنيه . وقالوا بيانا للدعوى أن المطعون عليه الرابع التابع للطاعن والهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والتعدين تسبب في قتل ابنهما ... .. نتيجة خطئه أثناء قيادته للسيارة المذكورة رقم ... ملاكى القاهرة المملوكة للهيئة المذكورة والمؤمن عليها تأميناً إجبارياً لدى المطعون عليه الثالث وصدر حكم بإدانتها فى الجنحة رقم ... .. الخارجية وتأييد بالحكم الصادر فى القضية رقم ... .. جنح مستأنفة أسيوط وقد ألحق الحادث بهما أضراراً مادية وأدبية تقدر بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه وأقاما الدعوى للحكم بطلبتهما . وبجلسة ١٩٧٢/١٠/٢١ قرر الحاضر عنهما بتنازله من غاصمة الطاعن بصفته . وبتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٩ قضت المحكمة بالزام الطاعن والمطعون عليهما الثالث والرابع ورئيس الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والتعدين متضامنين بأن يؤدوا إلى المطعون عليهما الأول والثانية مبلغ خمسمائة جنيه . استأنف الأخيران هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط طالبين رفع مبلغ التعويض المحكوم به إلى ١٠٠٠ جنيه وقيد الاستئناف برقم ... .. ق كما أقام الطاعن استئنافاً فرحياً بمذكرة طلب فيها إلغاء الحكم المستأنف والقضاء أولاً : بعدم جواز الاستئناف كنص المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات لإقضاء الخصومة بالنسبة له بتنازل المدعين عن غاصمته . ثانياً : بإقضاء حق المطعون عليهما الأول والثانية بالتقدم كنص المادة ١٧٢ من القانون المدنى . ثالثاً : برفض الدعوى . رابعاً : بإحراج من الدعوى بلامصاريف . وبتاريخ ١٩٧٥/١/٢٠ قضت المحكمة بأبواب ترك المستأنفين ( المطعون عليهما الأول والثانية ) لخصومة بالنسبة للمستأنف عليه الثانى " رئيس الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية والتعدين " . وحكمت فى ١٩٧٥/٥/٢٠ بالزام الطاعن بصفته والمطعون عليه الرابع متضامنين والمطعون عليه الثالث بالتضامن معهما بأن يؤدوا للمستأنفين مبلغ ١٠٠٠ جنيه ورفض الاستئناف الفرعى ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق



التفرض وقدمت النيابة العامة مذكرة بأرجاء طلبت إليها تفحص الحكم نقضاً جزئياً في الخصوص ما قضى به على الطاعن .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد ينشئ به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون من وجهين الأول أن المطعون عليهما الأول والثانية تنازلاً عن اختصاصه أمام محكمة أول درجة وذلك قبل أن يبد الحاضر عنه أية طلبات في الدعوى أو يعترض على الترك ، فيقع الترك قانوناً وينتج أثره دون حاجة لصدور حكم وذلك أعمالاً لأحكام المواد ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ من قانون المرافعات إلا أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى القول بجواز العدول عن الترك صراحة أو ضمناً طالما لم يقبله الخصوم أو يصدر حكم بإثباته ، وأن استئناف المطعون عليهما الأول والثانية لحكم محكمة أول درجة ضد الطاعن يعتبر عدولاً ضمناً منهما عن ترك الخصومة بالنسبة له وقضى بزيادة مبلغ التعويض المحكوم به على الطاعن بدلاً من إلغاء الحكم الابتدائي وإثبات الترك فيكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه . الثاني أن ترك الخصومة ينتج أثره قانوناً دون حاجة لصدور حكم به ويترتب عليه إلغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك رفع الدعوى فإن رغب المدعيان في معاودة مقاضاته تعين عليهما إقامة دعوى مبتدأ وليس اختصاصه أمام محكمة الدرجة الثانية لأن ذلك يخالف مبدأ التقاضي على درجتين كما أن اختصاصه في الاستئناف يعتبر طلباً جديداً يتعين على المحكمة القضاء بعدم قبوله من تلقاء نفسها كنص المادة ١/٢٣٥ مرافعات وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون معيباً للخطأ في القانون .

وحيث إن النعي بالوجه الأول مردود ذلك أن النص في المادة ١٤١ من قانون المرافعات على أن " يكون ترك الخصومة بإعلان من التارك لخصمه على يد محضر أو بيان صريح في مذكرة موقعة من التارك أو من وكيله مع إطلاع خصمه عليها أو بإبدائه شفوياً في الجلسة وإثباته في المحضر " وفي المادة ١٤٢ منه على أنه لا يتم الترك بعد إبداء المدعى عليه طلباته إلا بقبوله ومع ذلك لا يلتفت لاعتراضه على الترك إذا كان قد دفع بعدم اختصاص المحكمة أو بإحالة القضية إلى محكمة أخرى أو بطلان صحيفة الدعوى أو طلب غير ذلك مما يكون المقصد منه عدم المحكمة من المضي في سماع الدعوى " وفي المادة ١٤٣ منه على أن " يترتب

على الترك إلغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك رفع الدعوى والحكم على التارك بالمصاريف ولكن لا يحس ذلك الحق المرفوعة به الدعوى " مفاده أن لصاحب الدعوى الحق في أن يتزل عن دعواه إلى ما قبل صدور حكم فاصل للتزاع فيها متى توافرت له مصلحة في التنازل على أن يتم ذلك بإحدى الطرق التي أوردتها المادة ١٤١ من قانون المرافعات على سبيل الحصر وبشرط قبول خصمه أن جاء التنازل بعد إبدائه طلباته في الدعوى أو دون موافقته عند نقضاء مصلحة المشروعة في استمرار نظرها . ويترب على هذا التنازل إلغاء جميع إجراءات الخصومة وكافة الآثار القانونية المترتبة على قيامها إنما لا يحس الحق المرفوعة به الدعوى ، ثم قضت المادة ١٤٤ من قانون المرافعات على أنه "إذ نزل الخصم مع قيام الخصومة عن إجراء أو ورقة من أوراق المرافعات صراحة أو ضمنا اعتبر الإجراء أو الورقة كأن لم تكن . " ومؤدى ذلك أنه يجوز للخصم أن يتنازل - مع استمرار الخصومة - عن إجراء من إجراءاتها أو ورقة من أوراق المرافعات دون اشتراط أن يتم هذا التنازل بإحدى الطرق سالفة الذكر أو موافقة الخصم ويترب على التنازل بمجرد إبدائه صراحة أو ضمنا اعتبار الورقة كأن لم تكن . لما كان ذلك وكان تناول المشرع حالة ترك إجراء من إجراءات الخصومة مع بقائها قائمته في مادة مستقلة تالية مباشرة للواد التي تناول فيها حالة ترك الخصومة برمتها يشير إلى الفارق بين هاتين الحالتين من الترك وإلى اختلاف الحكم فيها وذلك على ما ورد بالمذكور الإيضاحية لقانون المرافعات القديم عند تنسيقها على المواد ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ من ذلك القانون المقابلة للواد ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٤ من قانون المرافعات الحالي وكان يبين من نص المادة ١٤٤ المذكورة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه متى كان الترك ينصب على إجراء من إجراءات الدعوى فإنه ينتج أثره بمجرد التصريح به لأنه يعد في هذه الحالة نزولا عن حق يتم وتتحقق آثاره بغير حاجة إلى قبول الخصم الآخر ولا يملك المتنازل أن يعود فيما أسقط حقه فيه ويعتبر الإجراء كأن لم يكن ، أما إذا كان الترك منصبا على الخصومة برمتها فإنه لا يتم بمجرد التصريح به طالما لا يتضمن إسقاطا لأصل الحق المرفوعة به الدعوى أو مسامحة به فيجوز للتارك أن يرجع عن طلب الترك صراحة أو ضمنا مادام خصمه لم يقبله أو يحكم القاضي باعتماده ويؤكد ذلك ما نصت عليه المادة ٣٣٨ من قانون المرافعات من أن المحكمة تحكم في جميع الأحوال بقبول ترك الخصومة والاستئناف



إذا نزل المستأنف عن حقه أو كان ميعاد الاستئناف قد انقضى وقت الترك ،  
 وافصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات القديم عند تناولها للسادة ٤١٤  
 منه المطابقة للسادة ٢٣٨ من قانون المرافعات الحالي بقولها " لما كان  
 ما استعملته المشرع من تعليق ترك الخصومة على قبول المدعى عليه ملحوظا فيه  
 رعايته حين تكون له مصلحة من طلب الحكم في موضوع الدعوى فقد رأى أن  
 لا مصلحة للمستأنف عليه في الاعتراض على ترك الاستئناف في حاله ما يكون  
 الترك مصحوبا بتنازل المستأنف صراحة عن حقه في الاستئناف أو متضمنا هذا  
 التنازل لكون ميعاد الاستئناف قد انقضى وصار لا يصح تجديده فيما بعد . أما  
 إذا كان الترك مقترنا بالاحتفاظ بالحق فإنه يجوز ولكن بشرط قبول المستأنف  
 عليه . " لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المطعون عليهما الأول والثانية  
 قررا أمام محكمة أول درجة بترك الخصومة — وذلك دون أن يتنازلا عن أصل  
 الحق المدعى به — بالنسبة للطاعن وفي مواجهة وكيله ودون أن يعترض هذا  
 الأخير على ذلك أو يقبله وقبل أن يبدى أية طلبات في الدعوى ، فإن هذا الترك  
 لا ينتج أثره طالما لم يصدر حكم باعتدائه ويكون للمطعون عليهما المذكورين  
 الرجوع فيه وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر وقضى بأن للمدعين (المطعون  
 عليهما الأول والثانية) العدول عن الترك مادام الطاعن لم يقبله ولم يصدر حكم بقبوله  
 كما أن في استمرار المطعون عليهما المذكورين في التمسك قبل الطاعن بطلباتهما  
 أمام محكمة أول درجة — وذلك على ما يبين من ذلك الحكم — ما يفيد هذا العدول —  
 فإن الحكم إذ قضى برفض طلب الطاعن أثبات ترك المطعون عليهما لخصومة  
 لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه . كما أن النعى بالوجه الثاني  
 في غير محله ذلك أن الحكم المطعون فيه — على ما ورد في الرد على الوجه الأول —  
 قد انتهى صحيحا إلى أن ما قرره المطعون عليهما الأول والثانية أمام محكمة أول  
 درجة من ترك الخصومة بالنسبة للطاعن لم ينتج أثره بعدم قبول الطاعن له ولعدم  
 صدور حكم بقبوله كما أن في استمرار المطعون عليهما المذكورين التمسك قبل  
 الطاعن بطلباتهما أمام محكمة أول درجة ما يفيد هذا العدول مما ثبت له صفة  
 الخصم في حكم محكمة أول درجة فلا يكون اختصامه أمام محكمة الدرجة الثانية  
 مخالفا لمبدأ التقاضي على درجتين أو طلبا جديدا في الاستئناف — فإن النعى على  
 الحكم بهذا الوجه يكون على غير أساس .  
 ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المنتشر نائب رئيس المحكمة عبد المال السيد وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد صلاح الدين زغو ، الدكتور عبد الرحمن عياد ، محمد فاروق راتب وإبراهيم فوده .

( ٢٤٣ )

الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٥٥ القضائية :

( ١ ) حكم " الطعن في الحكم " . تقض . دعوى . دفاع . ملكية .

قضاء الحكم المطعون فيه بتثبيت ملكية المنهى ونسب خبير لتقدير الربح المطالب به . غير مه  
لخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلا . م ٢١٢ مرافعات . لا يغير من  
ذلك القضاء برفض الدعوى المنضمة بطلب بطلان عقد الليم سنده الملكية . إعتبارها دفاعا في  
الدعوى الأصلية ومنتجة فيها .

( ٢ ) حكم " الطعن في الحكم " تنفيذ .

الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري إختار الطعن فيها استقلا . م ٢١٢ مرافعات . ماهيتها .  
الأحكام الصادرة بالالتزام بشئ . قابل للتنفيذ باستعمال القوة الجبرية .

١ - تقضى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات بعدم جواز الطعن في الأحكام  
التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم النهائي  
لخصومة كلها ، فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى  
والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري وذلك - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة  
الإيضاحية - لمنع تقطيع أوصال القضية ، وإذا كان الحكم النهائي لخصومة هو  
الذي ينتهي به النزاع في كل الطلبات التي رفعت بها الدعوى ، وكان الثابت من  
الأوراق أن المطعون عليهم الأربعة الأول طلبوا في الدعوى ... ..  
الحكم بتثبيت ملكيتهم لمقار النزاع وكف منازعة باقي المطعون عليهم لهم فيسه  
وبالزام المطعون عليه السادس بصفته بأن يدفع لهم ٨٨٠٠ جنيها والشركة الطاعنة  
بأن تدفع لهم ٧٠٤ جنيها ريع العقار فقضى الحكم المطعون فيه بتثبيت ملكية  
المطعون عليهم الأربعة الأول - للعقار وكف منازعة باقي المطعون عليهم لهم

فيه وقبل الفصل في باقى الطلبات بتدب مكتب الخبراء لتقدير الربح عن مدة التراجع ، فإن الحكم المطعون فيه وقد فصل في شق من الطلبات لا يكون منها للتصومة التى انضمت بين الشركة الطاعنة والمطعون عليهم الأربعة الأول إذ مازال على المحكة أن تمضى من بعد في نظر الدعوى بالنسبة لباقى الطلبات التى لم تقل كلمتها فيها ولا يغير من ذلك قضاء هذا الحكم في الدعوى ... .. برفضها وانضمام الشركة الطاعنة للمطعون عليه السادس في دفاعه بشأنها وقيام المصلحة لها في الطعن عليه وصولاً إلى الحكم بالغائه لأن هذه الدعوى في حقيقتها لا تعدو أن تكون دفاعاً في الدعوى رقم ... .. وهى الدعوى الأصلية لقيامها على طلب الحكم بإبطال عقد البيع سند المدعين في تلك الدعوى وقد قررت المحكة ضمها إلى الدعوى الأصلية مما يبنى عليه أن تندمج فيها وتفقد بذلك استقلالها عنها وتصبح العبرة في الطعن بالحكم الختامى المنهى للتصومة كلها في الدعوى الأصلية .

٢ - لا يعتبر الحكم المطعون فيه من الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى في معنى المادة ٢١٢ مرافعات مادام لم يقرر إلزام المطعون عليهم بشئ ، يمكن للسلطة العامة تنفيذه قهراً عنهم باستعمال القوة الجبرية إذ أنه يقتصر على إنشاء مركز قانونى جديد ولا يتضمن إلزاماً بأداء معين ، كما أنه ليس من الأحكام التى استثنائها المشرع على سبيل الحصر وأجاز الطعن فيها على استقلال فيضحي الطعن غير جائز .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن المطعون فيهم الأربعة الأول أقاموا الدعوى رقم ... .. مدنى كلى القاهرة ضد باقى المطعون عليهم والشركة الطاعنة وانتهوا في طلباتهم بعد تعديلها بتاريخ ١٦ ، ١٧ ، ١٩٧٧/٧/٢٣ إلى الحكم بتثبيت ملكيتهم للعقار المبين بصحيفة الدعوى وكف منازعة باقى المطعون عليهم لهم فيه والزام إدارة



الأموال والممتلكات الآيلة للدولة التي يمثلها المطعون عليه السادس بأن تدفع لهم مبلغ ٨٨٠٠ جنيها ريع العقار من أغسطس سنة ١٩٦٤ إلى مارس سنة ١٩٦٦ وبإلزام الشركة الطاعة بأن تدفع لهم مبلغ ٧٠٤٠ جنيها ريع العقار من أبريل سنة ١٩٦٦ إلى يونيو سنة ١٩٦٧ واحتياطيا بإلزام المطعون عليهم من الثامنة إلى الثاني عشر بأن يدفعوا لهم مبلغ ٨١٠٠٠ جنية قيمة العقار وقت الاستحقاق وريعه والفوائد والإلزام مصالحة الشهر العقاري التي يمثلها المطعون عليه السابع بأن تدفع لهم ٨٠٠٠ جنية وقالوا تبياننا للدعوى انهم بعد أن اشترى العقار موضوع النزاع من المطعون عليهم من الثامن إلى الثاني عشر بعقد مسجل برقم ... .. توثيق مصر الجديدة بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٠ بثمان قدره ٥٧ ألف جنية تعرضت إدارة الأموال والممتلكات التي آلت إلى الدولة لهم في ملكيتهم واستولت على العقار وقامت بتحصيل أجرته اعتبارا من أغسطس سنة ١٩٦٤ بزعم أن البائعين فرضت عليهم الحراسة بالامر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ باعتبارهم من عائلة ... .. المدنى كلى القاهرة ضد المطعون عليهم المطعون عليه عدا الخامس للحكم بإعلان عقد البيع المسجل برقم ... توثيق مصر الجديدة بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٠ تأسيسا على أنه تم بعد صدور الأمر رقم ٢١٣٨ لسنة ١٩٦١ بفرض الحراسة على أموال وممتلكات السيدة ... .. وعائلتها وهم المطعون عليهم من الثامنة إلى الثاني عشر وبتاريخ ١٩٦٦/٣/١٦ باعت إدارة الأموال والممتلكات التي آلت للدولة العقار لشركة الطاعة التي قامت بتحصيل ريعه في المدة من ١٩٦٦/٤/١ وحتى يوليو سنة ١٩٦٧ وبعد أن أمرت المحكمة بضم الدعوى ... .. الدعوى رقم ... .. ليصدر فيهما حكم واحد قضت بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٥ في الدعوى رقم ... .. بإعلان عقد البيع المشرى في ١٩٦٣/٣/٢٠ برقم ... .. والنساء ما ترتب على التسجيل من آثار وفي الدعوى ... .. برفض طلب المطعون عليهم الأربعة الأول بتثبيت ملكيتهم للعقار موضوع النزاع والمطالبة بالريع وبإعادة الدعوى للمرافعة بالنسبة لباقي الطلبات . استأنف المطعون عليهم الأربعة الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين الدأوه والقضاء بطلباتهم في الدعوى رقم ... .. ورفض الدعوى رقم ... .. مدنى كلى القاهرة وقيد الاستئناف برقم ... .. وبتاريخ ١٩٧٥/٦/١٠ قضت المحكمة بالغاء



الحكم المستأنف وفي الدعوى رقم ... .. مدنى كلى القاهرة برفضها  
وفي الدعوى رقم ... .. مدنى كلى القاهرة بتثبيت ملكية المطعون  
عليهم الأربعة الأول لعقار النزاع وكف منازعة المطعون عليهم الباقين لهم فيدو قبل  
الفصل في باقى الطلبات بتدب مكتب الخبراء لتقدير صافي الربح من مدة النزاع  
طعنتم الشركة الطاعنة في هذا الحكم بالنقض وقدمت النيابة العامة مذكرة ابدت  
فيها الراى بعدم جواز الطعن .

وحيث أن مبنى الدفع أن الحكم المطعون فيه من الأحكام الصادرة أثناء سير  
الدعوى وقبل صدور الحكم الختامى المنهى للمضومة كلها لعدم فصلة في كل  
الطلبات التى رفعت بها الدعوى رقم ... .. ومن ثم لا يجوز الطعن  
فيه عملا بنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا الدفع في محله فلك أن المادة ٢١٢ من قانون المرافعات تقضى  
بعدم — جواز الطعن في الاحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنهى بها  
المضومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للمضومة كلها فيما عدا الاحكام الوقتية  
والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والاحكام القابلة للتنفيذ الجبرى وذلك —  
وعلى ما افصحت عنه المذكرة الايضاحية لمنع تقطيع أوصال القضية ، ولما كان  
الحكم المنهى للمضومة هو الذى ينهى به النزاع في كل الطلبات التى رفعت بها  
الدعوى ، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون عليهم الأربعة الأول طلبوا في  
الدعوى ... .. الحكم بتثبيت ملكيتهم لعقار النزاع وكف منازعة  
باقى المطعون عليهم لهم فيه والزام المطعون عليه السادس بصفتيه بأن يدفع لهم  
٨٨٠٠ جنيه والشركة الطاعنة بأن تدفع لهم ٧٠٤٠ جنيه ريع العقار، فقضى الحكم  
المطعون فيه بتثبيت ملكية المطعون عليهم الأربعة الأول للعقار وكف منازعة  
باقى المطعون عليهم لهم فيه وقبل الفصل في باقى الطلبات بتدب مكتب الخبراء  
لتقدير الربح من مدة النزاع ، فإن الحكم المطعون فيه وقد فصل في شق من  
الطلبات لا يكون منها للمضومة التى انقضت بين الشركة الطاعنة والمطعون عليهم  
الأربعة الأول إذ مازال على المهكة أن تمضى من بعد في نظر الدعوى بالنسبة لباقي  
الطلبات التى لم تقل كلمتها فيها ولا يعتبر الحكم المطعون فيه من الاحكام القابلة  
للتنفيذ الجبرى في معنى المادة ٢١٢ مرافعات مادام لم يقرر الزام المطعون عليهم

بشيء يمكن للسلطة العامة تنفيذه قهرا عنهم باستعمال القوة الجبرية إذ أنه يقتصر على إنشاء مركز قانوني جديد ولا يتضمن التزاما بأداء معين كما أنه ليس من الأحكام التي استثنائها المشرع على سبيل الحصر وإجاز الطعن فيها استقلالاً فيضحي الطعن غير جائز ، ولا يغير من ذلك قضاء هذا الحكم في الدعوى رقم ... .. برفضها وانضمام الشركة الطاعنة للطعون عليه السادس في دفاعه بشأنها وقيام المصلحة لها في الطعن عليه وصولاً إلى الحكم بإلغائه لأن هذه الدعوى في حقيقتها لا تعدو أن تكون دفاعاً في الدعوى رقم ... .. وهي الدعوى الأصلية لقيامها على طلب الحكم ببطالان عقد البيع منذ المدعين في تلك الدعوى وقد قررت المحكمة ضمها إلى الدعوى الأصلية مما يبنى عليه أن تندمج فيها وتفقد بذلك استقلالها عنها وتصبح العبرة في الطعن بالحكم الختامي المنهي لخصومة كلها في الدعوى الأصلية .

## جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة ، محمد طاهر المبرجوني ومضوية  
للسادة المستشارين : شرف الدين عيسى ، أحمد شوب الحمد ، الخضر جبري وأحمد  
فولق المكي .

(٢٤٤)

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٤٦ القضائية :

عمل . تعويض . مسئولية "مسئولية تقصيرية" . تأمينات اجتماعية .

حق العامل في الرجوع الى صاحب العمل بالتعويض عما أصابه من ضرر أثناء العمل . شرعه .  
أن يكون خطؤه جسيماً . وجوب خصم الحقوق التأمينية التي حصل عليها من هيئة التأمينات  
من التعويض المستحق له قبل رب العمل .

حصول المؤمن عليه على حقة — وقته التي كفلها له قانون التأمينات الاجتماعية  
الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا يحول دون مطالبته رب العمل بالتعويض  
الخارج لما حاق به من ضرر استناداً إلى المسؤولية التقصيرية ، إذ يظل الحق  
بهذه المطالبة قائماً وفقاً لأحكام القانون المدني إذا كان سبب الضرر هو الخطأ  
التقصيري متى كان جسيماً ، على ما نصت عليه المادة ٤٢ من قانون التأمينات  
الاجتماعية — الأمر الذي لم يتعرض له الحكم المطعون فيه بالبحث — إلا أن  
ذلك مشروط بأن يراعى القاضي عند تقدير التعويض خصم الحقوق التأمينية  
من جملة التعويض الذي يستحق لأن الغاية من التزام رب العمل بالتعويض هي  
جبر الضرر جبراً متكافئاً معه وغير زائد عليه ، لأن كل زيادة تعتبر ائراء على حساب  
الغير دون سبب ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قدر مبلغ التعويض المقضى  
به للطعون ضدها الأولى بصفتها قبل رب العمل — الطاعن — بألف جنيه  
غير بيان ما إذا كان الحادث قد حصل نتيجة خطأ من الطاعن جسيم ، ودون  
أن يكشف في قضائه عما إذا كان قد راعى في تقدير هذا التعويض قيمة  
المعاش الذي ألزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بدفعه لها بما يبين معه أنها  
لم تحصل على حقوق أزيد مما حاق بها من أضرار ، فإنه يكون مشوباً  
بالقصور .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل فى أن المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها  
قصر المرحوم ... .. أقامت الدعوى رقم ... .. عمال كلى  
جنوب القاهرة على الطاعن والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وطلبت الحكم  
بالزام الطاعن بأن يدفع لها تعويضا مقداره ١٥٠٠ جنيه عن وفاة المرحوم ...  
... .. أثناء عمله ، وبالزام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بأن تودى  
إليها بصفتها جميع الحقوق المترتبة على الوفاة وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية ،  
وقالت يانا لدعواها أنه بتاريخ ١٩٧٢/٧/٢ وأثناء عمل زوجها المرحوم ...  
... .. لدى الطاعن فى عملية إنشاء مدرسة التربية البدنية بمنشية البكرى  
صعقه تيار كهربائى وأودى ذلك بحياته ، وصبط عن الحادث محضر العوارض  
رقم ... .. مصر الجديدة ، ولأنه قد أصابها وأولادها القصر  
المشمولين بوصايتها ضرر مادى وأدى لوفاة عائلهم بسبب خطأ رب العمل  
وبما يستوجب الزامه بالتعويض عنه فضلا عن الحقوق المقررة لهم بمقتضى قانون  
التأمينات الاجتماعية فقد أقامت الدعوى بطلباتها المتقدمة وبتاريخ ١٩٧٢/١١/١٧  
قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى ما ورد بمنطوق الحكم ،  
وبعد انتهاء التحقيق قام الطاعن بإدخال المطعون ضده الثانى ووزارة الحربية  
خصمين فى الدعوى وطلب الحكم بالزامهما متضامين بما عساه أن يحكم به ضده  
باعتبارهما مسئولين عن الحادث . وبتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٢ حكمت المحكمة برفض  
دعوى التعويض المقامة على الطاعن وبالزام المطعون ضدها الثالثة — الهيئة  
العامة للتأمينات الاجتماعية — بأن تدفع للمطعون ضدها الأولى بصفتها معاشا  
شهريا بنسبة ٤٠٪ من الحد الأدنى للأجور اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٧٢  
استئناف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه

رقم ... .. كما استأنفته المطعون ضدها الأولى وقيد استئنافها برقم ...  
 ... .. ، وبعد أن ضمت المحكمة هذا الاستئناف إلى الاستئناف السابق  
 حكمت في ١٩٧٥/١٢/٣١ في الاستئناف رقم ... .. برفضه وفي  
 الاستئناف رقم ... .. بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في الشق  
 الأول منه برفض دعوى التعويض وبالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضدها  
 الأولى عن نفسها وبصفتها مبلغ ألف جنيه وتعديل الحكم في شقة الثاني إلى  
 الزام المطعون ضدها الثالثة بأن تدفع للمطعون ضدها الأولى بصفتها معاشا  
 شهريا بنسبة ٨٠ ٪ من متوسط أجر العامل المتوفى في السنة الأخيرة ومقداره  
 جنيه واحد يوميا اعتبارا من ١٩٧٢/٧/٢ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق  
 النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقضى الحكم ، وعرض  
 الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٧٨/٤/٨ وفيها التزمت النيابة  
 وأنها .

وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون  
 وتفسيره وتأويله . وفي بيان ذلك يقول أن الحكم إذ انتهى في قضائه إلى استحقاق  
 المطعون ضدها الأولى التعويض على أساس المسؤولية التقصيرية بغير أن ينسب  
 إلى الطاعن وقوع خطأ جسيم منه بالإضافة إلى تقرير أحقيتها لمعاش شهري  
 استثنائي وفق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية يكون قد خالف ما يقضى به  
 القانون في هذه الحالة من اشتراط حصول الضرر بسبب الخطأ الجسيم ومن عدم  
 جواز الجمع بين تعويضين — التعويض طبقا للقواعد العامة في المسؤولية  
 والتعويض المقرر وفقا لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه وإن كان حصول المؤمن عليه على  
 حقوقه التي كفلها قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة  
 ١٩٦٤ لا يحول دون مطالبته رب العمل بالتعويض الجابر لما حاق به من ضرر  
 استنادا إلى المسؤولية التقصيرية ، إذ يظل الحق بهذه المطالبة قائما وفقا لأحكام  
 القانون المدني إذا كان سبب الضرر هو الخطأ التقصيري متى كان جسيما ، على  
 ما نصت عليه المادة ٤٢ من قانون التأمينات الاجتماعية — الأمر الذي  
 لم يتعرض له الحكم المطعون فيه بالبحث ، إلا أن ذلك مشروط بأن يراعى القاضي

عند تقدير التعويض خصم الحقوق التأمينية من جملة التعويض الذي يستحق ، لأن الغاية من الترام رب العمل بالتعويض هي جبر الضرر متكافئاً معه وغير زائد عليه ، لأن كل زيادة تعتبر إثراء على حساب الغير دون سبب . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قدر مبلغ التعويض المقضى به للطعون ضدها الأولى بصفتها قبل رب العمل — الطاعن — بألف جنيه بغير بيان ما إذا كان الحادث قد حصل نتيجة خطأ من الطاعن جسيم ، ودون أن يكشف في قضائه عما إذا كان قد راعى في تقدير هذا التعويض قيمة المعاش الذي ألزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بدفعه لها بما يبين معه أنها لم تحصل على حقوق أزيد عما حاق بها من أضرار ، فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه دون ما حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

---



## جلسة ١٥ مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدستورية وعضوية السادة المستشارين :  
حافظ رقى ، جميل الزيني ، محمود حمدي عبد العزيز وعامر المراغي .

( ٢٤٥ )

الطعن رقم ٢٩٣ سنة ٢٤٢ القضائية :

( ٢٤١ ) استئناف " المحكوم في الاستئناف " . خلف .

( ١ ) عدم جواز اختصاص المستأنف لمن لم يكن خصما في الدعوى أمام محكمة أول درجة .  
الاستثناء . جواز اختصاص الخلف العام أو الخاص إذا كان الحق المتنازع عليه قد آل إليهما  
بعد رفع الدعوى .

( ٢ ) القضاء لصالح وزارة التموين بقيمة العجز في الرسالة الواردة إليها . استئناف الشركة  
المحكوم عليها لهذا الحكم المختصة هيئة السلع التموينية التي حلت محل وزارة التموين بالقرار  
الجمهوري ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨ . لا خطأ .

١ — مفاد نص المادة ١/٢٣٦ من قانون المرافعات أن أطراف الخصومة  
بالنسبة للاستئناف تتحدد بالحكم الصادر من محكمة أول درجة ومن ثم فلا يجوز  
للمستأنف أن يختص بصحيفة الاستئناف من لم يكن طرفا في الدعوى إلا أنه يجوز  
قانونا أن يرفع الاستئناف على غير من صدر ضده الحكم إذا كان الحق المتنازع  
عليه قد آل إليه بعد رفع الدعوى باعتباره خلفا عاما أو خاصا .

٢ — مفاد نصوص المواد الثمانية والخامسة والثامنة من القرار الجمهوري  
رقم ١١٨٩ سنة ١٩٦٨ بإنشاء الهيئة العامة للسلع التموينية — أن الهيئة العامة  
للسلع التموينية — الطاعنة — قد خلفت وزارة التموين في كل ما يتعلق بتوفير  
المواد والسلع التموينية والاستهلاكية إنتاجا واستيرادا وتقللا وتخزين وتوزيعا ،  
وحلت محلها في الحقوق والالتزامات الناشئة عن العقود التي أبرمتها وزارة التموين  
في هذا الشأن ، ولما كان النزاع الحالي يدور حول أحد الاختصاصات التي  
آلت إلى الهيئة الطاعنة وهو نقل المواد والسلع التموينية وكان الحكم الابتدائي -

قد صدر في ١٩٧١/٢/٢٨ لصالح وزارة التموين ، فاستأنفته الشركة المطعون ضدها في مواجهة وزير التموين بصفته ممثلاً للهيئة الطاعنة فإن الطعن لا يكون قد أقيم على من لم يكن طرفاً في الخصومة ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز اختصاص الهيئة الطاعنة في الاستئناف قد التزم صحيح القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتصل في أن وزير التموين بصفته أقام الدعوى رقم .. .. . تجارى  
كلى السويس على الشركة المطعون ضدها بصفقتها وكالة لملاذ السفينة .. ..  
.. .. طلب فيها الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٣١٨٧ جنيهاً و ٦٤٨ ملياً  
والقوائد القانونية وقال بياناً لها أن وزارة التموين تعاقدت على شراء كمية من  
الفحم من الولايات المتحدة شحنت على السفينة المشار إليها ولدى وصولها إلى  
ميناء السويس اكتشف عجزاً يقدر قيمته بالمبلغ المطالب به ، دفعت الشركة  
المطعون ضدها بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم بمشارطة إيجار السفينة ،  
وبتاريخ ١٩٧١/٦/٢٨ قضت محكمة أول درجة برفض الدفع وأجابت وزير التموين  
بصفته إلى طلباته . استأنفت الشركة المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف  
رقم .. .. . وأعلنت صحيفته إلى وزير التموين بصفته الرئيس الأعلى لـ  
السلع التموينية ، فدفعت الهيئة الطاعنة بعدم جواز اختصاصها في الاستئناف استناداً  
إلى أنها لم تكن ممثلة في الدعوى أمام محكمة أول درجة وبتاريخ ١٩٧٢/٣/٣٠  
قضت محكمة استئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف وبعد قبول الدعوى لوجود  
شرط التحكيم وأشارت في أسباب حكمها إلى رفض الدفع بعدم جواز اختصاص  
الهيئة الطاعنة في الاستئناف . طعن الهيئة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .

وقد تمت النيابة العامة مذكرة أيدت فيها الرأي برفض الطعن، وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة برأيها .

وحيث أن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وخالف الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن حجية الأحكام قاصرة على خصوم الدعاوى الصادرة فيها تلك الأحكام فلا يسوغ الطعن فيها إلا من أو على هؤلاء الخصوم ، ولما كان الثابت بالأوراق أن الدعوى الحالية أقامت وزارة التموين في سنة ١٩٦٢ أمام محكمة أول درجة وصدر فيها الحكم الابتدائي لصالحها ولم تكن الهيئة الطاعنة قد اختصمت في تلك الدعوى ، وكانت المطعون ضدها قد أقامت استئنافها عن هذا الحكم ضد الهيئة الطاعنة التي تمسكت بعدم جواز اختصاصها في الاستئناف لأول مرة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض هذا الدفع يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه وإن كان مفاد النص المادة ١/٢٣٦ من قانون المرافعات أن أطراف الخصومة بالنسبة للاستئناف تتحدد بالحكم الصادر من محكمة أول درجة فلا يجوز للاستئناف أن يختصم بصحيفة الاستئناف من لم يكن طرفاً في الدعوى ، إلا أنه يجوز قانوناً أن يرفع الاستئناف على غير من صدر ضده الحكم إذا كان الحق المتنازع عليه قد آل إليه بعد رفع الدعوى باعتباره خلفاً عاماً أو خلفاً خاصاً ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن وزارة التموين أقامت الدعوى الحالية أمام محكمة أول درجة عام ١٩٦٢ تطالب فيها الشركة المطعون ضدها بقيمة العجز في رسالة القمح التي استوردتها وشحنها على سفينة تابعة لها ، ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٨٩ سنة ١٩٦٨ بإنشاء الهيئة العامة للسلع التموينية وأوضح في المادة الثانية غرض الهيئة وهو توفير المحاصيل والمواد والسلع التموينية والاستهلاكية سواء من الإنتاج المحلي أو بالاستيراد وما يتعلق بذلك من عمليات النقل في الداخل والتموين بالتفريع ونص في المادة الخامسة على أن يتولى وزير التموين رئاسة المجلس المنوط به إدارة الهيئة ، كما نصت المادة الثامنة على أن تحمل الهيئة محل وزارة التموين والتجارة الداخلية فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات ناشئة عن عقود أبرمتها الوزارة مما أصبح يدخل في اختصاص الهيئة وفقاً لأحكام هذا القرار ، فإن مفاد هذه النصوص أن الهيئة



العامه لسلع التموينية ( الطاعنة ) قد خلقت وزارة التموين في كل ما يتعلق بتوفير المواد والسلع التموينية والاستهلاكية إنتاجا واستيرادا او نقلا وتخزيناً وتوزيعاً ، وحلت محلها في الحقوق والالتزامات الناشئة عن العقود التي أبرمتها وزارة التموين في هذا الشأن ، ولما كان النزاع الحالي يدور حول أحد الاختصاصات التي آلت إلى الهيئة الطاعنة وهو نقل المواد والسلع التموينية وكان الحكم الابتدائي صدر في ١٩٧١/٢/٢٨ لصالح وزير التموين ، فاستأنفت الشركة المطعون ضدها في مواجهة وزير التموين بصفته ممثلاً للهيئة العامة ، فان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز اختصاص الهيئة الطاعنة في الاستئناف قد التزم صحيح القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى القفقي وعضوية السادة المستشارين : حافظ وفقي ، جمال الزيني ، محمود حمدي عبد العزيز وعاصم المرافي .

( ٢٤٦ )

الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٥٥ القضائية :

( ١ ) اختصاص " اختصاص ولائي " . استيلاء . تعبئة عامة . تعويض .

القانون رقم ٨٧ سنة ١٩٦٥ بشأن التعبئة العامة . اختصاص اللجان الإدارية في حالة الاستيلاء جبراً على وسائل النقل وفقاً للقواعد التي تضمنها هذا القانون . اختصاص المحاكم بتقدير التعويض في حالة استعمالها مدة معينة .

( ٢ ) اختصاص « اختصاص ولائي » . نقض .

التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بعدم الاختصاص الولائي . شرطه . أن يكون تحت نظر محكمة الموضوع جميع العناصر التي تتمكن بها من الإلمام بهذا السبب .

( ٣ ) تعبئة عامة " اللجان الإدارية " . تعويض .

القانون ٨٧ سنة ١٩٦٥ بشأن التعبئة العامة . الاستيلاء على إحدى وسائل النقل لتشغيلها لمدة معينة . وجوب تقدير المحاكم للتعويض وفقاً للقواعد العامة في القانون المدني دون القواعد المنصوص عليها في ذلك القانون .

١ — مفاد نصوص المواد ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧ من القانون ٨٧ سنة ١٩٦٥ مجتمعة أو المشرع قد خول للجهة الإدارية المختصة بشئون التعبئة العامة إصدار نواهي من القرارات في شأن وسائل النقل والرفع والجر ( أولها ) إصدار قرار باستعمال وسيلة النقل لمدة معينة ( وثانيهما ) إصدار قرار بالاستيلاء على وسيلة النقل . فإذا أصدرت قراراً بالاستيلاء جبراً على وسيلة النقل ، فقد أسند المشرع إلى اللجان الإدارية المشار إليها في القانون المذكور الاختصاص بتقدير التعويض الذي يستحقه من وقع عليهم الاستيلاء جبراً مع مراعاة القواعد والمعايير التي تضمنها هذا القانون في شأن تقدير التعويض ، أما في حالة صدور

قرار باستعمال وسيلة النقل لمدة معينة ، فلم ير الشارع إسناد الاختصاص بتقدير التعويض عنه إلى اللجان الإدارية المشار إليها بل تركه معقودا للمحاكم صاحبة الولاية العامة ، وذلك على خلاف ما كان منصوباً عليه في قانوني التعبئة العامة السابقين رقمي ١٥٦ سنة ١٩٥٧ ، ٢٥ سنة ١٩٥٣ من اختصاص تلك اللجان الإدارية بتقدير التعويض سواء في ذلك حالة صدور قرار الاستيلاء جبراً على وسيلة النقل أو في حالة صدور قرار باستعمالها .

٢ — الدفع بعدم اختصاص المحاكم ولائياً بنظر دعاوى التعويض الناشئة عن الاستيلاء على سيارة المطعون ضده بالتطبيق لأحكام قانون التعبئة العامة رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ — الذي تمسكت به الطاعنة — وإن كان يعتبر من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام إلا أنه يخالطه واقع ومن ثم يشترط للتمسك به أمام محكمة النقض لأول مرة أن يكون تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى جميع عناصره الواقعية التي تتمكن بها من الإلمام بهذا السبب والحكم في الدعوى بموجبها ، ولما كانت الأوراق قد خلت مما يدل على أن الطاعنة طرحت على محكمة الموضوع قراراً بالاستيلاء على سيارة المطعون ضده ، فمن ثم لا يقبل من الطاعنة إثارة هذا الدفع أمام هذه المحكمة لأول مرة .

٣ — اللجان الإدارية التي نص عليها قانون التعبئة العامة رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ يقتصر اختصاصها على تقدير التعويض الذي يستحقه من وقع عليهم الاستيلاء جبراً ، ورسم المشرع في المادة ٢/٢٥ من القانون المشار إليه القواعد التي يجب على تلك اللجان الإدارية مراعاتها في تقدير التعويض عن الأشياء المستولى عليها ، أما إذا كان القرار قاصر على تشغيل وسيلة النقل لمدة معينة فإن المطالبة بتعويض عنها ، تختص به المحاكم ذات الولاية العامة ، تجري في شأنه القواعد العامة المنصوص عليها في القانون المدني ، لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بأنها سلمت سيارة المطعون ضده إلى تابعه بعد أسبوع من استدعائها ، فإن مفاد ذلك أنه لم يصدر قرار بالاستيلاء على تلك السيارة ، واقتصر استدعائها على تشغيلها لفترة مؤقتة ، ومن ثم لا يسرى في شأن تقدير التعويض عنه أحكام المادة ٢/٢٥ المشار إليها .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ... .. مدنى كلى أسيوط على وزارة الحرية الطاعنة انتهى فيها إلى طلب الحكم بالزامها بأن تدفع له عشرة آلاف جنيه ، وقال شرحا لدعواه أن الطاعنة أصدرت أمرا باستدعاء وتشغيل سيارته النقل ٨٤ سوهاج ، فأسمت تشغيلها ، مما أدى إلى تلفها ، فاضطر إلى إقامة الدعوى رقم ... .. مستعجل أسيوط لإثبات حالة سيارته . ندب فيها خير أوضح في تقريره التلف الذى أصابها ، وقد تركت الطاعنة سيارته فى العراء بأحد معسكراتها بمنقباد مما أدى إلى تجريدتها من جميع أجزائها ، ولم يبق منها سوى هيكلها ، فأقام دعواه الحالية مطالبا فى ختام طلباته بقيمة السيارة . وبتاريخ ١٩٧٤/١/٢٦ قضت محكمة أسيوط الابتدائية بندب خير لمعاينة السيارة ، بيد أنه قدم تقريرا أثبت فيه أنه لم يتمكن من أداء المأمورية إذ أخبره موظفو الطاعنة أن المطعون ضده قد استلم سيارته بحالة جيدة بعد أسبوع من تشغيلها . وبتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٩ قضت المحكمة بالزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٨١٧٥ جنيها ، فأستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ... .. كما استأنفه المطعون ضده استئنافا فرعيا برقم ... .. وبتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٤ قضت محكمة استئناف أسيوط برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبنت فيها رأى برفض الطعن ، وإذا عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بأولها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك تقول أن المستفاد من نصوص المواد ٥٥ ، ٢٧ ٢٨٦ من القانون رقم ٨٧ سنة ١٩٦٠ فى شأن التعبئة العامة أن المشرع خول

الجهة الإدارية إتخاذ التدابير اللازمة للجهود الحربية، ومن بينها استعمال مختلف وسائل الرفع والبحر والنقل لمدة معينة أو الاستيلاء عليها، وقرر لذوى الشأن الحق فى الحصول على تعويض عن هذه الأشياء عن طريق لجان تقوم بتقدير التعويض يصدر بتشكيلها قرار من رئيس الجمهورية وتكون المعارضة فى قراراتها أمام لجان أخرى يصدر بتشكيلها قرار من وزير الحربية ويكون قرارها نهائيا غير قابل لأى طعن . وإذ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٥٢ سنة ١٩٦٠ بتشكيل اللجان المختصة لتقدير الأثمان والتعويضات عن الأشياء المستولى عليها طبقا لأحكام للقانون المشار إليه فقد أصبحت هذه اللجان دون المحاكم هى المختصة اختصاصا ولائيا بطلب التعويض ولما كان هذا الاختصاص الولائى يتعلق بالنظام العام ، فإنه كان يتعين على محكمة الاستئناف أن تقضى به من تلقاء نفسها إلا أنها سايرت محكمة أول درجة فى التعرض لموضوع الدعوى والفصل فيه ، فجاء حكمها مخالف للقانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه إذ نصت المادة ٢٤ من القانون ٨٧ سنة ١٩٦٠ بشأن التعبئة العامة ، على أن " للجهة الإدارية المختصة أن تصدر قرار بكل أو بعض التدابير الآتية اللازمة للجهود الحربية ... ( ثالثا ) استعمال مختلف وسائل الرفع والبحر والنقل لمدة معينة أو الاستيلاء عليها " ونصت المادة ٢٥ منه على أن " ينفذ الاستيلاء المنصوص عليه فى المادة السابقة بالاتفاق الودى فإن تعذر ذلك نفذ بطريق الجبر ولمن وقع عليهم الاستيلاء جبرا الحق فى تعويض يحدد على الوجه الآتى : ١ - المنتجات والمواد ووسائل البحر والنقل يكون الثمن المستحق ثمن المثل فى تاريخ الاستيلاء بصرف النظر عن الربح الذى كان يمكن الحصول عليه لو تركت حرية التصرف فى الأشياء المطلوبة ، وحدث ارتفاع فى الأسعار بسبب المضاربة ، أو احتكار الصنف أو بسبب أى ظرف آخر " ونصت المادة ٢٧ منه على أنه " تحدد الأثمان والتعويضات المشار إليها فى المادة ٢٥ بواسطة لجان تقدير يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتشكيلها وتحديد اختصاصها وبيان إجراءاتها " - فإن مفاد هذه النصوص مجتمعة أن المشرع قد خول للجهة الإدارية المختصة بشئون التعبئة العامة إصدار نوعين من القرارات فى شأن وسائل النقل والرفع والبحر . ( أولا ) إصدار قرار باستعمال وسيلة النقل



لمدة معينة ( وثانيها ) إصدار قرار بالاستيلاء على وسيلة النقل ، فإذا أصدرت قرارا بالاستيلاء جبرا على وسيلة النقل ، فقد أسند المشرع إلى اللجان الإدارية المشار إليها في القانون المذكور الاختصاص بتقدير التعويض الذي يستحقه من وقع عليهم الاستيلاء جبرا مع مراعاة القواعد والمعايير التي تضمنها هذا القانون في شأن تقدير التعويض ، أما في حالة صدور قرار باستعمال وسيلة النقل لمدة معينة ، فلم ير المشرع اسناد الاختصاص بتقدير التعويض عنه إلى اللجان الإدارية المشار إليها بل تركه معقودا للمحاكم صاحبة الولاية العامة ، وذلك على خلاف ما كان منصوصا عليه في قانوني التعبئة العامة السابقين رقمي ١٥٦ سنة ١٩٥٧ ، ٢٥ سنة ١٩٥٣ من اختصاص تلك اللجان الإدارية بتقدير التعويض سواء في حالة صدور قرار الاستيلاء جبرا على وسيلة النقل أو في حالة صدور قرار باستعمالها لمدة معينة ، لما كان ذلك وكان الدفع الذي تمسكت به الطاعنة في هذا الطعن بعدم اختصاص المحاكم ولائيا بنظر دعاوى التعويض الناشئة عن الاستيلاء على سيارة المطعون ضده بالتطبيق لأحكام قانون التعبئة العامة رقم ٨٧ سنة ١٩٦٠ وإن كان يعتبر من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام إلا أنه يخالطه واقع ومن ثم يشترط للنهسك به أمام محكمة النقض لأول مرة أن يكون تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى جميع عناصره الواقعية التي تمكن بها من الإلمام بهذا السبب والحكم في الدعوى بموجبه ، ولما كانت الأوراق قد خلت مما يدل على أن الطاعنة طرحت على محكمة الموضوع قرارا بالاستيلاء على سيارة المطعون ضده ، فمن ثم لا يقبل من الطاعنة إثارة هذا الدفع أمام هذه المحكمة لأول مرة .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك تقول أنها تمسكت في دفاعها أمام محكمة الاستئناف أن سيارة المطعون ضده قد سلمت بحالة سليمة بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢١ إلى تابعه السائق ... .. بعد أسبوع من استدعائها ، وذلك بموجب إقرار كتابي قدمته الطاعنة لتلك المحكمة ، إلا أنها أطرحت في حكمها المطعون فيه هذا الدفاع بمقولة أنه ثبت من تقرير الخبير في دعوى إثبات الحالة أنه حان السيارة المشار إليها بمعسكر القوات المسلحة بمنقباد في شهرى مايو ويوليو سنة ١٩٧٣ وهو ما ينفي نفيًا قاطعًا حصول هذا التسليم وأن الحصول



على توقيع السائق على ما يفيد استلامه السيارة كان إجراء شكليا اتخذ من جانب موظف الطاعة لدرء مسئوليتهم عما أصاب السيارة من تلف نتيجة تشغيلها تشغيلاً خاطئاً وتركها في العراء ، وهذا الذي أورده الحكم ينطوي على فساد في الاستدلال ، ولا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، ذلك أن بقاء السيارة في المعسكر بعد تسليمها إلى تابع المطعمون ضده وامتناعه عن نقلها بعد ذلك لا ينفي عدم نقل الحيازة والسيطرة الفعلية له ، وكا يتعين على محكمة الاستئناف أن تحقق واقعة تسليم السيارة وإذا أغفلت ذلك فإن حكمها يكون معيباً بالقصور والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى ، وفي تقدير الأدلة والمستندات التي تقدم إليها والموازنة بينها وترجيح ما تطعن إلى واستخلاص الحقيقة التي اقتنعت بها متى كان استخلاصها سائفا وله أصل ثابت بالأوراق ، وكان البين من مدونات الحكم المطعمون فيه أنه أقام قضاة على قوله أن "ما ادعاه الحاضر عن الطاعة من أن السيارة قد سلمت إلى صاحبها في ٢١/٤/١٩٧٣ مردود دايه بأنه قد ثبت بالدليل المادي وجود السيارة بمعسكر القوات المسلحة ، بتعباد وبعد ذلك التاريخ وقد طابها الخبير في دعوى إثبات الحالة في شهرى مايو ويوليو سنة ١٩٧٣ وهو ما ينفي نفياً قاطعاً حصول هذا التسليم ، وإن كان هناك توقيع من السائق يفيد استلامه السيارة فظاهر أنه إجراء شكلي اتخذ من جانب أتباع المستأنف ( الطاعن ) لرفع المسئولية عنهم بعد أن تسببوا في إتلاف السيارة نتيجة تشغيلها تشغيلاً خاطئاً وتركها في العراء بالمخالفة للأصول الفنية فاستكتبوا السائق توقيعاً يفيد الاستلام دون أن يثبتوا تاريخ التسليم " وكان الذي أورده الحكم سائفا وله أصل ثابت في تقرير خبير دعوى إثبات الحالة الذي اطمانت إليه المحكمة وأخذت به ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإن مجادلة الطاعة في هذا الشأن تعتبر مجادلة موضوعية في سلطة محكمة الموضوع في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وفي تقدير الدليل تنحصر عنها رقابة محكمة النقض ، ولا يقبل من الطاعة نعيها على الحكم المطعمون فيه عدم تحقيق واقعة تسليم السيارة إلى تابع المطعمون ضده طالما لم يسبق لها ادعاء هذا الطلب أمام محكمة الموضوع ، لما كان ما تقدم فإن النعي بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وفي بيان ذلك تقول أن قانون التعبئة العامة رقم ٨٧ سنة ١٩٦٠ قد رسم في المادة ٢/٢٥ الضوابط والمعايير الواجب مراعاتها في تقدير التعويض بأن يكون هو ثمن المثل المستحق في تاريخ الاستيلاء بصرف النظر عن الربح الذي كان يمكن الحصول عليه إلا أن الحكم المطعون فيه لم يراع تلك الضوابط والمعايير وقضى للمطعون ضده بتعويض عن قيمة السيارة وعن عدم الانتفاع بها من تاريخ استدعائها في ١٦/٤/١٩٧٣ حتى تاريخ الحكم في الدعوى فجاء مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعى غير سديد ذلك أنه لما كانت اللجان الإدارية التي نص القانون التعبئة العامة رقم ٨٧ سنة ١٩٦٠ — وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول — يقتصر اختصاصها على تقدير التعويض الذي يستحقه من وقع عليهم الاستيلاء جبرا ورسم المشرع في المادة ٢/٢٥ من القانون المشار إليه القواعد التي يجب على تلك اللجان الإدارية مراعاتها في تقدير التعويض عن الأشياء المستولى عليها ، أما إذا كان القرار قاصرا على تشغيل وسيلة النقل لمدة معينة فإن المطالبة بتعويض عنها تختص به المحاكم ذات الولاية العامة تجري في شأنه القواعد العامة المنصوص عليها في القانون المدني ، لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بأنها سلمت سيارة المطعون ضده إلى تابعه بعد أسبوع من استدعائها ، فإن مفاد ذلك أنه لم يصدر قرار بالاستيلاء على تلك السيارة ، واقتصر استدعاؤها على تشغيلها لفترة مؤقتة ، ومن ثم لا يسرى في شأن تقدير التعويض عنه أحكام المادة ٢/٢٥ المشار إليها ، ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل رئيس محكمة النقض وعضوية السادة المستشارين :  
محمد صديق العصار ، زكي الصاوي صالح ، جمال الدين عبد اللطيف وعبد الحميد المرصفتي .

( ٢٤٧ )

الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٥٤ القضائية :

( ١ ، ٢ ، ٣ ) الترام "حوالة" . دعوى .

(١) حوالة الحق . أثرها . انتقال الحق بصفاته ودفعه وتوابعه من المحيل إلى المحال له . الدعاوى التي تؤكد الحق . هي من توابعه .

(٢) إعلان المدين بحوالة الحق حتى تنفذ قبله . جواز الإعلان بأي ورقة رسمية تعلن بواسطة المحضرين تشتمل على ذكر وقوع الحوالة وشروطها الأساسية . إعلان صحيفة الدعوى المقامة من المحال له على المدين للطالبة بالحق المحال به . اعتباره إعلانا تنفذ به الحوالة في حق المدين . م ٣٠٥ مدني .

(٣) حوالة الحق . أثرها . انتقال الحق المحال به بالنسبة للمحال عليه بالحالة التي يكون عليها وقت إعلانه بالحوالة أو قبلها . له أن يتمسك قبل المحال له بالدفع التي له قبل المحيل وقتذاك .

١ — ينتقل الحق المحال به — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بالحوالة من المحيل إلى المحال له بصفاته ودفعه كما تنتقل معه توابعه ومنها الدعاوى التي تؤكد . وإذا كان الطاعن — المحال عليه — قد دفع أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة لعدم وجود عقد إيجار أو أي عقد آخر يربطه بالمطعون عليها وكانت الدعوى المسائلة التي رفعتها المطعون عليها بوصفها محالاً لها — دعوى تؤكد الحق المحال به فتعتبر من توابعه وتنتقل معه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع المشار إليه استناداً إلى حوالة عقد الإيجار إلى المطعون عليها ، يكون قد أصاب صحيح القانون .

٢ — يكفي في إعلان المدين بالحوالة لتنفيذ في حقه طبقاً لنص المادة ٣٠٥ من القانون المدني حصوله بأية ورقة رسمية تعلن بواسطة المحضرين وتشمل



على ذكر وقوع الحوالة وشروطها الأساسية وبالتالي فإن إعلان صحيفة الدعوى التي يرفعها المحال له على المدين مطالبا إياه بدفع الحق المحال به يعتبر إعلانا بالمعنى المقصود قانونا في المادة ٣٠٥ المذكورة ، وتنفذ به الحوالة في حق المدين .

٣ - لكن كان الحق المحال به ينتقل بالنسبة إلى المحال عليه بالحالة التي يكون عليها وقت إعلانه بالحوالة أو قبولها إلا أن للمحال عليه أن يتمسك قبل المحال له بالدفع التي كان له أن يتمسك بها قبل المحيل وقت إعلان الحوالة أو قبولها ومن ذلك الدفع بانقضاء الحق المحال به .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليها تقدمت إلى قاضي محكمة شمال القاهرة الابتدائية بطلب إصدار أمر بإلزام الطاعن بأن يؤدي إليها مبلغ ٣٤٠ جنيه وقالت بيانا لذلك إن الطاعن استأجر من الحارس القضائي على حريدة مصر الحجر الميمنة بالعريضة بأجرة شهرية قدرها خمسة جنيهات وذلك بعقد إيجار تاريخه ١٩٦٦/٩/١ حول إليها في ١٩٦٦/١١/١ ، وإذ امتنع الطاعن عن سداد الأجرة إليها عن المدة من ١٩٦٦/١١/١ حتى ١٩٧٢/٦/٣٠ فقد تقدمت بطلبها المذكور . امتنع القاضي عن إصدار الأمر وحدد جلسة لنظر الدعوى وقامت المطعون عليها بإعلان الطاعن بها وقيدت برقم ٧٠٣٤ لسنة ١٩٧٢ مدنى شمال القاهرة الابتدائية وتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٩ حكمت المحكمة بإلزام الطاعن بأن يؤدي للمطعون عليها المبلغ المطالب به . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٤٦٨ سنة ١٩٧٢ ق القاهرة وتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣٠ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم قضا جزئيا بالنسبة لمبلغ ٤٥ جنيه أجرة

المدة من ١٩٦٦/١١/١ حتى ١٩٦٧/٧/٣١ ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد ينعي به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب وفي بيان ذلك يقول ، إنه دفع أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة تأسيسا على أنه لا تربطه بالمطعون عليها أية رابطة تعاقدية تلزمه بأن يؤدي إليها الأجرة المطلوبة مما مؤداه أنه لم يعلم بحوالة عقد الإيجار وبالتالي لا تنفذ الحوالة في حقه ، غير أن الحكم المطعون فيه غفل عن هذا الدفاع وجعل حوالة عقد الإيجار إلى المطعون عليها نافذة في حقه وألزمه بالأجرة ، وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان الحق المحال به — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ينتقل بالحوالة من المحيل إلى المحال له بصفاته ودفعه كما تنتقل معه توابعه ومنها الدعوى التي تؤكده ، وكان الطاعن قد دفع أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة لعدم وجود عقد إيجار أو أي عقد آخر يربطه بالمطعون عليها ، وكانت الدعوى الماثلة التي رفعتها المطعون عليها بوصفها محالا لها دعوى تؤكده الحق المحال به فتعتبر من توابعه ، مما يكون معه الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع المشار إليه استنادا إلى حوالة عقد الإيجار إلى المطعون عليها قد أصاب صحيح القانون ، ولما كان يكفي في إعلان المدين بالحوالة لتنفيذ في حقه طبقا لنص المادة ٣٠٥ من القانون المدني حصوله بأية ورقة رسمية تعلن بواسطة المحضرين وتشتمل على ذكر وقوع الحوالة وشروطها الأساسية ، وبالتالي فإن إعلان صحيفة الدعوى التي يرفعها المحال له على المدين مطالبا إياه بوفاء الحق المحال به يعتبر إعلانا بالمعنى المقصود قانونا في المادة ٣٠٥ المذكورة وتنفذ به الحوالة في حق المدين ، وأن كان الحق المحال به ينتقل بالنسبة إلى المحال عليه بالحالة التي يكون عليها وقت إعلانه بالحوالة أو قبولها إلا أن للمحال عليه أن يتمسك قبل المحال له بالدفع التي كانه أن يتمسك بها قبل المحيل وقت إعلان الحوالة أو قبولها ومن ذلك الدفع بقضاء

الحق المحال به ، ولما كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن المطعون عليها أعلنت الطاعن بدعواها المسائلة في ٢٧/١٠/١٩٧٢ بعد أن رفض القاضي إصدار أمر الأداء وأشار الحكم في بيان وقائع الدعوى إلى أن عقد الإيجار حول إلى المطعون عليها من المؤجر السابق وأثبتت المحكمة الاطلاع على عقد الإيجار وأنه حول تاريخ ١/١١/١٩٦٦ إلى المطعون عليها ثم قضت تأسيسا على ذلك بالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليها الأجرة المطلوبة ، مما مفاده أن الحكم قد اعتبر إعلان الطاعن بصحيفة الدعوى والتي تضمنت بيانات الحوالة — إعلانا للطاعن بهذه الحوالة — مما يجعلها نافذة في حقه ، وكان الطاعن لم يتمسك في دفاعه قبل المطعون عليها بأنه وفي الأجرة للمحيل ، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد صيف الدين مانيق ، محمد عبد الخالق البغدادي ، سليم عبد الله سليم ومحمد عبد العزيز  
الختلي .

( ٢٤٨ )

الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٤٧ القضائية :

ملكية "الاتصاق" ، دعوى .

طلب المالك إزالة المنشآت التي بقيها الغير على نفقة من أقامها . وجوب رفع الدعوى  
قبل انقضاء سنة من يوم عليه باقامة المنشآت . م ٩٢٤ / ١ مدني . لا يكفي مجرد إبداء الرغبة  
في الإزالة خلال الميعاد .

نصت الفقرة الأولى من المادة ٩٢٣ من القانون المدني على أنه "يكون ملكا  
خالصا لصاحب الأرض ما يحدته فيه من بناء أو غراس أو منشآت أخرى بقيمها  
بمواد مملوكة لغيره إذا لم يكن ممكنا نزع هذه المواد دون أن يلحق هذه المنشآت  
ضرر جسيم أو كان ممكنا نزعها ولكن لم ترفع الدعوى باستردادها خلال سنة  
من اليوم الذي يعلم فيه مالك المواد أنها اندمجت في هذه المنشآت .." ونصت  
الفقرة الأولى من المادة ٩٢٤ من القانون المذكور على أنه "إذا أقام شخص  
بمواد من عنده منشآت على أرض يعلم أنها مملوكة لغيره دون رضا صاحب  
الأرض ، كان لهذا أن يطلب إزالة المنشآت على نفقة من أقامها مع التعويض  
إن كان له وجه ، وذلك في ميعاد سنة من اليوم الذي يعلم فيه باقامة المنشآت .."  
وكلمة "يطلب" الواردة بهذا النص تؤدي ذات المعنى الوارد بنص المادة ٩٢٣  
وهو "رفع الدعوى" ، وقد عبر القانون المدني في العديد من نصوصه بكلمة  
"يطلب" قاصدا بها المطالبة القضائية باعتبارها الوسيلة القانونية التي يلجأ  
بمقتضاها صاحب الحق إلى القضاء ليعرض عليه ما يدعيه طالبا الحكم له به ،  
هذا إلى أن صياغة عجز الفقرة الأولى من المادة ٩٢٤ بالجمع بين الحق في طلب  
الإزالة والحق في طلب التعويض خلال ميعاد السنة تؤكد كذا المراد بمعنى "الطلب"

وهو "رفع الدعوى" وإلا جاز القول بأنه يكفي مجرد إبداء الرغبة بأى طريق فى طلب التعويض خلال سنة دون حاجة للالتجاء إلى القضاء فى هذا الميعاد وهو ما لا يسوغ ، وعلى ذلك فلا يعتبر الميعاد مرجعيا ، إلا برفع طلب الإزالة إلى القضاء وإلا سقط الحق فيه ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بتفسيره كلمة "يطلب" الواردة فى المادة ٩٢٤ من القانون بأنها تعنى مجرد إبداء الرغبة فى الإزالة ولو بكتاب مسجل أو شفويا فإنه يكون قد انحرف عن المعنى الذى تؤديه هذه الكلمة ، وإذ رفض على هذا الأساس دفاع الطاعنه بسقوط حق المطعون ضده فى طلب الإزالة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى ١١٨٨ سنة ١٩٧٤ مدنى كلى أسيوط طالبا — فيما طلب الحكم بإلزام الطاعنة بإزالة مباني الدور الرابع التى أقامتها على المثل الذى باعته له بموجب العقد الابتدائى المؤرخ ١٩٧٣/٣/١٠ والمقضى نهائيا بصحته ونفاذه ، تأسيسا على إنه بعد شرائه هذا العقار المكون من ثلاثة طوابق وأثناء السير فى دعوى صحة التعاقد أقامت الطاعنة مباني الدور الرابع بدون موافقة مما يعد بناء فى ملك الغير بسوء نية فتلتزم بإزالته ، وبتاريخ ١٩٧٥/١٢/٣١ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى علم المدعى بإقامة المباني موضوع التداعى قبل سنة سابقة على رفع الدعوى ، وبعد سماع شهود الطرفين حكمت فى ١٩٧٧/١/١٩ برفض طلب الإزالة ، استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف ٥٨ سنة ٥٢ ق أسيوط ، وبتاريخ ١٩٧٧/٦/١٤ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإزالة المنشآت الحديدية بالدور الرابع ، طاعت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظرة وفيها التزمت النيابة رأيا .



وحيث إن الطاعنة تنعى بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت بسقوط حق المطعون ضده في طلب الإزالة إعمالا لنص المادة ٩٢٤ من القانون المدني إذ رفع دعواه بهذا الطلب بعد فوات ميعاد سنة من اليوم الذي علم فيه بإقامة المنشآت غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفاع وأقام قضاءه بالإزالة بمقولة أن المادة المشار إليها لا تشترط رفع دعوى الإزالة خلال مدة سنة من تاريخ العلم بإقامة المبنى بل يكفي إبداء الرغبة في إزالتها ولو بكتاب مسجل أو شفويا خلال هذه المدة وأنه متى ثبت من تحقيقات الشكوى ١٣٩٤ سنة ١٩٧٣ إداري قسم ثاني أسيوط المقدمة ضده اعتراضه على إقامة البناء فور شروع الطاعنة فيه فإن ذلك يعتبر بمثابة طلب إزالة في الميعاد ولو تراخى في رفع الدعوى — وإذ فسر الحكم المادة سالفه الذكر على هذا النحو فإنه يكون معيبا بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بالإزالة على مقولة ” أن المستأنف ضدها ( الطاعنة ) شرعت في البناء في شهر يولية ١٩٧٣ فتقدم ( المستأنف ضده ) في ١٠/٧/١٩٧٣ بالشكوى ١٣٩٤ سنة ١٩٧٣ إداري قسم ثاني أسيوط معترضا على إقامة المبنى الجديدة وطلب التذية على المستأنف ضدها بعدم إقامتها ولكنها رفضت ... وعلى ذلك يكون المستأنف قد أبدى رغبته في الإزالة خلال مدة السنة ولا يشترط في هذا المقام رفع الدعوى بالإزالة إذ لم تصرح المادة ٩٢٤ من القانون المدني بضرورة رفعها خلال هذه المدة خلافا لما صرحت به المادة ٩٢٣ من ضرورة رفع دعوى الاسترداد خلال مدة سنة ، فيكفي إبداء الرغبة في الإزالة بكتاب ولو مسجل أو شفويا ... ” وهذا الذي قرره الحكم ليس صحيحا في القانون ، ذلك أنه وإن نصت الفقرة الأولى من المادة ٩٢٣ من القانون المدني على أنه ” يكون مالا خالصا لصاحب الأرض ما يحدثه فيها من بناء أو غراس أو منشآت أخرى يقيمها بمواد مملوكة لغيره ، إذا لم يكن ممكنا نزع هذه المواد دون أن يلحق هذه المنشآت ضرر جسيم أو كان ممكنا نزعها ولكن لم ترفع الدعوى باستردادها خلال سنة من اليوم الذي يعلم فيه مالك المواد أنها اندمجت في هذه المنشآت ... ” ، ونصت الفقرة الأولى من المادة ٩٢٤ من القانون المذكور على أنه ” إذا أقام شخص بمواد من



عنده منشآت على أرض يعلم أنها مملوكة لغيره دون رضا صاحب الأرض ، كان لهذا أن يطلب إزالة المنشآت على نفقة من أقامها مع التعويض إن كان له وجه ، وذلك في ميعاد سنتين من اليوم الذي يعلم فيه بإقامة المنشآت . إلا أن كلمة " يطلب " الواردة بهذا النص تؤدي ذات المعنى الوارد بنص المادة ٩٢٣ وهو رفع الدعوى . وقد صبر القانون المدني في العديد من نصوصه بكلمة " يطلب " قاصدا بها المطالبة انقضائية باعتبارها الوسيلة القانونية التي يلجأ بمتقضاها صاحب الحق إلى القضاء ليعرض عليه ما يدعيه طالبا الحكم له به ، هذا إن أن صياغة عجز الفقرة الأولى من المادة ٩٢٤ بالجمع بين الحق في طلب الإزالة والحق في طلب التعويض خلال ميعاد السنة تؤكد المراد بمعنى " الطالب " وهو " رفع الدعوى " ، وإلا جاز القول بأنه يكفي مجرد إبداء الرغبة بأي طريق في طلب التعويض خلال سنة دون حاجة للالتجاء إلى القضاء في هذا الميعاد وهو مالا يسوغ ، وعلى ذلك فلا يعتبر الميعاد مرعا إلا برفع طلب الإزالة إلى القضاء وإلا سقط الحق فيه وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بتفسيره كلمة " يطلب " الواردة في المادة ٩٢٤ من القانون المدني بأنها تعني مجرد إبداء الرغبة في الإزالة ولو بكتاب مسجل أو شفويا فإنه يكون قد انحرف عن المعنى الذي تؤديه هذه الكلمة ، وإذا رفض على هذا الأساس دفاع الطاعنة بسقوط حق المطعون ضده في طلب الإزالة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم وللأسباب التي أقيم عليها الحكم المستأنف برفض طلب الإزالة يتعين القضاء بتأييده .

## جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أحمد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد الباجوري ، صلاح نصار ، محمود رمضان وإبراهيم فراج

( ٢٤٩ )

الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤٤ القضائية:

( ١ - ٣ ) حكم " الطعن في الحكم " . تنفيذ . إيجار . نقض .

( ١ ) الأحكام الصادرة أثناء نظر الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها ، علم بجواز الطعن فيها على استقلال . جواز الطعن في بعض الأحكام استثناء من بينها تلك القابلة للتنفيذ الجبرى .  
٢١٢ م مرافعات .

( ٢ ) الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى التى يجوز الطعن فيها استقلالاً قبل صدور الحكم النهى للخصومة . هى أحكام الزام في طلب موضوعى والقابلة للتنفيذ جبراً . الأحكام المقررة لحق أو مركز قانونى لا تعد كذلك .

( ٣ ) القضاء بالاعتداد بالأجرة المتفق عليها في العقد لعدم خضوعها لقوانين التخفيض والتأجيل لنظر طلب فروق الأجرة المستحقة لأوثر لا يعد حكماً قابلاً للتنفيذ الجبرى . علم بجواز الطعن فيه استقلالاً .

١ - مؤدى نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات أن المشرع وضع قاعدة عامة مقتضاها منع الطعن المباشر في الأحكام التى تصدر أثناء نظر الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها ، فلا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع سواء كانت تلك الأحكام موضوعية أو فرعية أو قطعية أو متعلقة بالإثبات وحتى ولو كانت منبهة لجزء من الخصومة ، واستثنى المشرع أحكاماً أجاز فيها الطعن المباشر من بينها الأحكام التى تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ، ورائدة في ذلك أن القابلية للتنفيذ - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - تنشئ بالحكم عليه مباشرة جديدة للطعن فيه على استقلال حتى يتسنى طلب وقف نفاذه .

٢ — الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى يقصد بها فى معنى المادة ٢١٢ مرافعات أحكام الإلزام التى تصدر فى طلب موضوعى لأحد الخصوم ، وأن تكون قابلة للتنفيذ جبرا سواء بحكم القواعد العامة أو بمقتضى قواعد النفاذ المعجل ، فتخرج من عدادها الأحكام الموضوعية التى يعد صدورها فى ذاته بمثابة وفاء للالتزام المدين أو محققا بمجرد لكل ما قصده المدعى من دعواه . ولما كانت أحكام الإلزام التى يقتصر التنفيذ الجبرى عليها هى تلك التى تتضمن إلزام المدعى عليه أداء معين يقبل التنفيذ الجبرى بحيث لا تقتصر على تقرير حق "مركز قانونى أو واقعة قانونية" بل تتعدى إلى وجوب أن يقوم المحكوم عليه بعمل أو أعمال لصالح المحكوم له ، فإن نكل عن ذلك حلت الدولة فى إضفاء الحماية القانونية عليه عن طريق التنفيذ بوسائل القوة الجبرية ، لما كان ذلك وكان المناط فى تعرف ما للحكم الصادر من قوة الإلزام هو بتفهم مقتضاه وتقصى مرامييه على أساس ما يبين من الحكم — إذا لم يبين المنطوق ما ينصب عليه التنفيذ بالرجوع إلى ما تنازع حوله الطرفان أمام المحكمة وما جاء بأسباب الحكم .

٣ — إذ كان البين من الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه أن الطلبات فى الدعوى مكونة من شقين أولهما بنفاذ عقد الإيجار المبرم بين الطرفين فيما يختص بقدر الأجرة الواردة فيه طبقا لاتفاق المتعاقدين والثانى بإلزام الطاعنين قيمة الفروق المترتبة على دفع المستأجر قيمة أقل مما اتفق عليه ، وكان مؤدى ذلك أن الهدف الأصيل والوحيد للشق الأول من الطلبات هو تقدير إيجابى بتأكيد دفع القيمة الإيجارية المثبتة بالعقد وأنه بمجرد صدوره تم الحماية القضائية المستهدفة منه دون حاجة إلى تنفيذ جبرى ، على حين أن الشق الثانى هو الذى ينطوى وحده على حكم بإلزام بدفع الفروق . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة فى شقة الخاص — بنفاذ عقد الإيجار والاعتداد بالقيمة الإيجارية المثبتة به . وهو بهذه المثابة لا يعتبر من أحكام الإلزام القابل للتنفيذ الجبرى ، كما أنه ليس من بين بقية الأحكام المستثناء بتلك المادة فلا يجوز الطعن فيه على استقلال ، لما كان ذلك فإن الطعن بطريق النقض الذى انصب على هذا الشق يكون غير جائز وبالتالي غير مقبول عملا بالمادة ٢١٢ من قانون المرافعات .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعه وبعد المناولة .

حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٦٨٣ لسنة ١٩٧٠ مدنى أمام محكمة المنصورة الابتدائية ضد الطاعنين بصفاتهم بطلب الحكم بتنفيذ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٠/١٢/٢٢ فيما يخص بقيمة الأجرة الواردة به وقدرها ١٨ جنيها واعتبارها الأجرة الواجبة الدفع شهريا مع ما يترتب على ذلك من فروق وقال شرحا لها أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٠/١٢/٢٢ أستاذ من الطاعن الرابع — المدير العام للتربية والتعليم بمحافظة الدقهلية — بصفته ناشئا عن الطاعن الأول — وزير التربية والتعليم — مبنى بعزبة الميهى مركز السبللاوين ليكون مقرا للدرسة الابتدائية بأجرة قدرها ثمانية عشرة جنيها شهريا ، وإذ عمد المستأجر إلى الوفاء بالأجرة بأقل من المتفق عليه في العقد بمقولة خضوع العين المؤجرة لقوانين تخفيض الإيجار المتعاقبة وكان هذا التخفيض لا سند له من القانون ، فقد قام دعواه بتاريخ ١٩٧١/١/٢١ حكمت المحكمة بتدب أحد الخبراء لمعاينة المبنى المؤجر وبيان تاريخ إنشائه وأجرته في شهر أغسطس سنة ١٩٤٤ أو أجرة المثل في الشهر المذكور ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت فحكت في ١٩٧٣/٥/٢٢ باعتبار القيمة الإيجارية للعين مبلغ ١٨ جنيها وبالزام الطاعن الرابع بصفته بأن يؤدي للمطعون عليه مبلغ ٦٩٦ جنية و ١٢٦ مليم ، أستاذ الطاعن ا. ول بصفته هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٥٦ س ٢٥ ق المنصورة ، وبتاريخ ١٩١٤/٢/٢٥ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة لتقدير الأجرة الشهري بواقع ثمانية عشر جنيها ، وتحديد جلسة لنظر الشق الخاص بالمطالبة بفروق الأجرة . طعن الطاعنون بصفاتهم على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدست النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن وأثبتت الرأي في الموضوع برفضه . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالحلقة المحددة التزمت النيابة وأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة العامة بعدم جواز الطعن أن الحكم المطعون فيه لم تنته به الخصومة برمتها ، وليست من الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى بل هو حكم مقرر فيما قضى به من تأييد حكم محكمة أول درجة بالنسبة لتقدير الأجرة الشهرية .

وحيث إن الدفع في محله ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مؤدى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات أن المشرع وضع قاعدة عامة مقتضاها منع الطعن المباشر في الأحكام التى تصدر أثناء نظر الدعوى ولا تنهى بها الخصومة كلها ، فلا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع ، سواء كانت تلك الأحكام موضوعية أو فرعية أو قطعية أو متعلقة بالاثبات وحتى ولو كانت منية لجزء من الخصومة ، واستثنى المشرع أحكاما أجاز فيها الطعن المباشر من بينها الأحكام التى تصدر فى شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ، ورائده فى ذلك أن القابلية للتنفيذ — وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية — تنشئ للحكوم عليه مصلحة جديدة فى الطعن فيه على استقلال وحتى يتسنى طلب وقف نفاذه ، مما مفاده أنه يقصد بالأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى فى معنى تلك المادة أحكام الإلزام التى تصدر فى طلب موضوعى لأحد الخصوم ، وأن تكون قابلة للتنفيذ جبرا سواء بحكم القواعد العامة أو بمقتضى قواعد النفاذ المعجل ، فتخرج من عدادها الأحكام الموضوعية التى يعتبر صدورها فى ذاته بمثابة وفاء لإلزام المدين أو محققا بمجرد لكل ما قصده المدعى من دهواه . ولما كانت أحكام الإلزام التى يقتصر التنفيذ الجبرى عليها هى التى تتضمن إلزام المدعى عليه أداء معينة يقبل التنفيذ الجبرى بحيث لا تقتصر على تقرير حق أو مركز قانونى أو واقعة قانونية ، بل يتعدى إلى وجوب أن يقوم المحكوم عليه بعمل أو أعمال لصاخ المحكوم له ، فإن نكل عن ذلك حلت الدولة فى إضفاء الحماية القانونية عليه عن طريق التنفيذ بوسائل القوة الجبرية . لما كان ذلك وكان المناط فى تعرف ما للحكم الصادر من قوة الإلزام هو بتفهم مقتضاه وتقصى مرامييه ، على أساس ما يبين من الحكم — إذا لم يبين المنطوق ما ينصب عليه التنفيذ — بالرجوع إلى ما تنازع حوله الطرفان أمام المحكمة وما جاء بأسباب الحكم ، وكان البين من الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه أن الطلبات

في الدعوى مكونة من شقين أولها بتنفيذ عقد الإيجار المبرم بين الطرفين فيما يختص بقدر الأجرة الواردة فيه طبقاً لاتفاق المتعاقدين ، والثاني بالزام الطاعنين قيمة الفروق المترتبة على دفع المستأجر قيمة أقل مما اتفق عليه ، وكان مؤدى ذلك أن الهدف الأصيل والوحيد للشق الأول من الطلبات هو تقرير إيجابي بتأكيد دفع القيمة الإيجارية المثبتة بالعقد ، وأنه بمجرد صدوره تتم الحماية القضائية المستهدفة منه دون حاجة إلى تنفيذ جبرى ، على حين أن الشق الثانى هو الذى ينطوى وحده على حكم بإلزام بدفع الفروق . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة فى شقه الخاص بتنفيذ عقد الإيجار والاعتداد بالقيمة الإيجارية المثبتة به ، وهو بهذه المثابة لا يعتبر من أحكام الإلزام القابلة للتنفيذ الجبرى ، كما أنه ليس من بين بقية الأحكام المستثناة بتلك المادة فلا يجوز الطعن فيه على استقلال . لما كان ذلك فإن الطعن بطريق النقض الذى أنصب على هذا الشق يكون غير جائز وبالتالي غير مقبول عملاً بالمادة ٢١٢ من قانون المرافعات ويكون الدفع فى محله ولما تقدم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن .



## جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين . الدكتور إبراهيم صالح ، صلاح نصار ، ومحمود رمضان وإبراهيم فراج .

( ٢٥٠ )

الطعن رقم ٥٢ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) استئناف أثر "الاستئناف" . إيجار . قانون .

الاستئناف . أثره . إقامة دعوى الاخلاء استنادا إلى عدم خضوع العين المؤجرة مفروشة للامتداد  
القانوني انتهاء الحكم المطعون فيه إلى انتهاء أعمال قوانين الإيجار الاستثنائية . وجوب بحث  
المنازعة طبقا للقواعد العامة

( ٢ ) إيجار " إيجار الأماكن " .

الأماكن المؤجرة مفروشة . عدم خضوعها للامتداد القانوني . م ٢٣ ق ٥٢ لسنة ٦٩ وقرار  
وزير الإسكان رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ المعدل بالقرار رقم ٦٦٢ لسنة ١٩٧٠ لا يتضمن  
استثناء لتلك القاعدة . الاستثناء الوارد بالمادة ٣١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ليس له أثر رجعي .

( ٣ ) إيجار . عقد .

انقضاء عقد الإيجار غير الخاضع للقوانين الاستثنائية بانتهاء مدته . وجوب مراعاة التنبيه  
بالاخلاء إذا اتفق المتعاقدان على ذلك بقاء المستأجر بالعين بعد انتهاء مدة العقد برضاء المؤجر .  
تجديد ضمنى للعقد وليس امتداد له . وجوب مراعاة مواعيد التنبيه للاخلاء في هذه الحالة مادامتان  
٥٦٣ ، ٥٩٩ مدني .

١ - الاستئناف وفقا لنص المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات ينقل الدعوى  
إلى محكمة الدرجة الثانية بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف ،  
بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف ، ويعتبر مطروحا على هذه المحكمة كل ما كان  
قد أبدى أمام محكمة أول درجة من أوجه دفاع ودفع ويتعين عليها أن تقول  
كلتها فيها . لما كان ذلك ، وكان المطعون عليهم قد أقاموا الدعوى بطالب  
إخلاء الطاعن من شقة النزاع مستنديين إلى أسباب من بينها انتهاء مدة عقد الإيجار .

الاتفاقية وعدم خضوعه لأحكام الإيجار القانوني ، فإن خلوص الحكم المطعون فيه إلى عدم جواز القضاء بالاخلاء تأسيسا على أحكام التشريع الاستثنائي يقتضيه وجوبا تمحيص جوازها بالتطبيق للقواعد العادية المقررة في القانون المدني .

٢ — النص في المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على أنه في غير الأماكن المؤجرة مفروشة لا يجوز للأجير أن يطلب اخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية ... " يدل على أن المشرع استحدث استثناء من حكم الامتداد القانوني لم تكن القوانين السابقة تنص عليه فأخرج الأماكن المؤجرة مفروشة من نطاقه ، وكان ماقتضى به الفقرة السابعة من المادة الأولى من قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ المعدل بالقرار رقم ٦٦٢ لسنة ١٩٧٠ بشأن القواعد المنظمة لتأجير وحدات سكنية مفروشة من أنه يجوز تأجير وحدات سكنية مفروشة تنفيذا لحكم الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في حالة التأجير للمستأجرين لأعيان مفروشة متى ثبت أن المتأجر قد استمر شاغلا لها مدة خمس سنوات متصلة حتى تاريخ العمل بالقانون أيا ما كان وجه الرأي في مدى قانونيتها لاتفيذ ومراجعة او ضمننا استثناء طائفة المستأجرين التي تعنيهم من القاعدة القاضية بعدم مريان الامتداد القانوني على إيجارات الأماكن المفروشة بحيث تخضع هذه الإيجارات من حيث إنها لحكم القواعد العامة المقررة في القانون المدني . يؤيد هذا النظر أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ مع تضمنه نص المادة ٣١ المقابلة للمادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ سالف الذكر — أتى بحكم جديد ليس له من أثر رجعي في المادة ٤٦ منه خول المستأجر الذي يسكن في عين استأجرها مفروشة من ماليتها لمدة خمس سنوات متصلة حق الامتداد القانوني إلى أجل غير مسمى بشرائط معينة ، مما مفاده أن المشرع قد أفصح عن اتجاهه بأن الامتداد القانوني لم يكن ساريا على الشقق المفروشة في ظل القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

٣ — مفاد المواد ٥٦٣، ٥٩٨، ٥٩٩ من القانون المدني إنه إذا اتفق المقتضون على مدة ما انقضى الإيجار بفواتها ما لم يشترط لانتهائه صدور التنبيه للإخلاء من

أحدهما للآخر قبل فوات المدة بوقت معين ، وإلا فيمتد الإيجار إلى مدة أخرى طبقا لاتفاقهما ، فإذا انقضت المدة الثانية فإن الإيجار ينتهي دون حاجة إلى تنبيه بالإخلاء مالم يتفق على خلاف ذلك ، ويعد بقاء المستأجر في العين برضاء المؤجر بعد ذلك تجديدًا ضمنيًا وليس امتدادًا للإيجار ومدته هي المدة المحددة لدفع الأجرة مع وجوب التنبية بالإخلاء في المواعيد القانونية ، وهي بالنسبة للمساكن والغرف المؤثثة قبل نصفها الأخير إذا كانت الفترة المعينة لدفع الأجرة أقل من شهرين .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٢٥٩٦ سنة ١٩٧٠ مدنى أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد الطاعن طالبن الحكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٣/١٢/١ وإخلائه من العين المؤجرة المبينة بصحيفة الدعوى وتسليمها لهم ، وقالوا بيانا لدعواهم أنه بموجب العقد سالف الذكر استأجر منهم الطاعن شقة بالعقار رقم ... .. بمدينة القاهرة بما فيها من مفروشات وأدوات لاستعمالها عيادة طبية بأجرة قدرها ٢٥ جنيهًا شهريًا ، ونص في العقد على أن مدة الأجرة ستة أشهر تجددت لمدة أخرى انتهت في ١٩٦٤/١١/٣٠ ثم تجددت مشاهرة وإزاء رغبتهم في عدم تجديد الإيجار اعتبارًا من فبراير سنة ١٩٧٠ فقد نهوا على الطاعن بموجب إندارين معنيين في ١٩٧٠/٢/٢١ و ١٩٧٠/٣/١٢ برغبتهم في إنهاء العقد واستلام العين المؤجرة في نهاية شهر مارس سنة ١٩٧٠ وإذ لم يمثل فقد أقاموا الدعوى وبتاريخ ١٩٧١/٤/٢٨ حكمت المحكمة بإخلاء الطاعن من شقة التراجع وتسليمها للمطعون عليهم استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٢٧٨ سنة ٨٨ ق القاهرة طالبا الغاء ورفض الدعوى ، دفع المطعون عليهم بعدم جواز الاستئناف وبمسند أن حكمت محكمة الاستئناف



في ١٣/٦/١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلا عادت وحكمت بتاريخ ١١/٤/١٩٧٤ بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالحلقة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينحى الطاعن بالسبب الثاني منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والتناقض ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم بعد أن خطأ الحكم الابتدائي فجا ذهب إليه من تأسيس قضائه بالإخلاء على حكم المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وخلص إلى عدم جواز إخلاء الطاعن بناء على الحكم الانتقالي الذي نصت عليه هذه المادة كان يتعين عليه القضاء بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . دون أن يستطرد إلى مناقشة القواعد العامة في القانون المدني — هذا إلى أنه طالما أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لم يجز اخراج المستأجرين لأما كن مفروشة بعد انتهاء السنة المنصوص عليها في المادة ٢٩ منه متى كانوا قد شغلوا هذه الأما كن المفروشة مدة خمس سنوات متصلة قبل صدور القانون المشار إليه ، وفق المادة ٧/١ من القرار الوزاري رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ فإنه يكون قد سوى بين هذه الطائفة من المستأجرين وبين مستأجري الأما كن غير المفروشة من ناحية امتداد الأجرة امتدادا قانونيا لمدة غير محدودة ، بما يترتب عليه عدم جواز الحكم بالإخلاء إلا لأحد الأسباب الثلاثة المبينة في المادة ٢٣ من ذات القانون بالإضافة إلى أن الحكم المطعون فيه أعمل أثر التنبية المؤرخ ١٢/٣/١٩٧٠ وقضى بإنهاء العقد بناء عليه اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٧٠ ، في حين إنه قرر عدم جواز الإخلاء تطبيقا للنصوص القانونية رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بما يعيد أحقية الطاعن في العين المؤجرة حتى انتهاء المدة المقررة في المادة ٢٩ من القانون المذكور ، وهو ما يعيب الحكم بخالفة القانون والتناقض .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه لما كان الاستئناف وفقا لنص المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف ويعتبر

مطروحا على هذه المحكمة كل ما كاد قد أبدى أمام محكمة أول درجة من أوجه دفاع ودفع و يتعين عليها أن تقول كلمتها فيها . لما كان ذلك وكان المطعون عليهم أقاموا الدعوى بطلب إخلاء الطامن من شقة التراجع مستنديين إلى أسباب من بينها انتهاء مدة عقد الإيجار الاتفاقية وعدم خضوعه لأحكام الإنذار القانوني ، فان خلوص الحكم المطعون فيه إلى عدم جواز القضاء بالإخلاء تأسيسا على أحكام التشريع الاستثنائي يقتضيه وجوبا تمحيص جوازه بالتطبيق للقواعد العادية المقررة في القانون المدني — لما كان ذلك ، وكان النص في المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على إنه ” في غير الأماكن المؤجرة مفروشة لا يجوز للتاجر أن يطلب إخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية .. .. “ ، يدل على أن المشرع استحدث استثناء من حكم الامتداد القانوني لم تكن القوانين السابقة تنص عليه فأخرج الأماكن المؤجرة مفروشة من نفاقه ، وكان ما تقضى به الفقرة السابعة من المادة الأولى من قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ المعدل بالقرار رقم ٦٦٢ لسنة ١٩٧٠ بشأن القواعد المنظمة لتأجير وحدات سكنية مفروشة من أنه يجوز تأجير وحدات سكنية مفروشة تنفيذا لحكم الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في حالة التأجير للمستأجرين لأحيان مفروشة متى ثبت أن المستأجر قد استمر شاغلا لها مدة خمس سنوات متصلة حتى تاريخ العمل بالقانون — أيا كان وجه الرأي في مدى قانونيتها — لا تفيد صراحة أو ضمنا استثناء طائفة المستأجرين التي تعنيهم من القاعدة القاضية بعدم سريان الامتداد القانوني على إيجارات الأماكن المفروشة ، بحيث تخضع هذه الإيجارات من حيث اسمائها لحكم القواعد العامة المقررة في القانون المدني . يؤيد هذا النظر أن القانون رقم ٤٩ لسنة ٧٧ مع تضمنه نص المادة ٣١ المقابلة للمادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ سالف الذكر أتى بحكم جديد ليس له من أثر رجعي في المادة ٤٦ منه حول المستأجر الذي يسكن في عين استأجرها مفروشة من مالكتها لمدة خمس سنوات متصلة حتى الامتداد القانوني إلى أجل غير مسمى بشرائط معينة مما مفاده أن المشرع قد أنصح من اتجاهه بأن الامتداد القانوني لم يكن ساريا على الشقق المفروشة في ظل القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وإذا أخذ بالحكم المطعون فيه بهذا النظر فإنه يكون قد صادف صحيح القانون .



لما كان ما تقدم وكان ما انتهى إليه الحكم من عدم انطباق حكم المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لا يتناقض مع أعماله أثر التنبيه المشار إليه بسبب النعي لجواز الإخلاء بمقتضاه وفق القواعد العامة التي أخذ بها ، ويكون نسبة التناقض للحكم غير واردة .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم بنى قضاءه على سند من أن عقد الإيجار لم يتجدد طبقا لنصوصه إلا لمدة ستة أشهر فإنتها نوفمبر سنة ١٩٦٤ ، وبانقضائها انتهت مدته الأصلية وتجدد باستمرار ارتفاع المستأجر لمدة غير معينة تعتبر مشاهرة طبقا للمادتين ٥٦٣ ، ٥٩٩ من القانون المدني وهو يفرض انطباق القواعد العامة قد مسخ نصوص العقد وخالف ظاهرها ولم يسترشد نية المتعاقدين ، فالبنسبة الثاني والتاسع صريحان في أن العقد يتجدد لمدة متعاقبة كل ستة أشهر ، وقصر البند الأخير الحق في إنهاء الإيجارة على المستأجر ونص على وجوب حصول التنبيه قبل انتهاء التجديد لا قبل انتهاء المدة الأصلية ، وهو ما يقتضيه طبيعة التعامل في عيادة طبية مفروض فيها الاستقرار والاستقرار ، صرح فيها للمستأجر بإجراء ما يراه مناسبا من تعديلات وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه لما كان تفسير العقود والشروط للتعرف على مقصود المتعاقدين من سلطة محكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها مادامت لم تخرج عما تحتمله عبارات الاتفاق ولم تنحرف عن المعنى الظاهر لها ، لما كان ذلك وكان مفاد المواد ٥٦٣ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ من القانون المدني أنه إذا اتفق المتعاقدان على مدة ما انقضى الإيجار بنفسواتها مالم يشترط لإنهائه صدور التنبيه بالإخلاء من أحدهما للآخر قبل فوات المدة بوقت معين وإلا فيمتد الإيجار إلى مدة أخرى طبقا لاتفاقهما ، فإذا انقضت المدة الثانية فإن الإيجار ينتهي دون حاجة إلى تنبيه بالإخلاء مالم يتفق على خلاف ذلك وبعد بقاء المستأجر في العين برضاء المؤجر بعد ذلك تجديدا ضميا وليس امتدادا للإيجار ومدته هي المدة المحددة لدفع الأجرة مع وجوب التنبيه بالإخلاء في المواعيد القانونية ، وهي بالنسبة للمساكن والفنادق المؤثثة قبل نصفها الأخير إذا كانت الفترة المقيمة لدفع الأجرة أقل من شهرين ، لما كان ما تقدم ، وكان



البين من الاطلاع على عقد الإيجار المبرم بين طرفي الداعي أن البند الثاني منه ينص على أن "قبل الطرف الثاني - الطاعن - استئجار هذه الشقة بما فيها من مفروشات وأدوات لاستعمالها كعيادة لمدة ستة أشهر تبدأ من تاريخ هذا العقد وتجدد تلقائيا بإيجار شهري قدره ٢٥ ج تدفع شهريا " ، وفي البند التاسع على أن تجدد هذا العقد لمدة أخرى وهذا إذا لم يحصل تنبيه من المستأجر قبل انتهاء التجديد بشهرين بخطاب موصى عليه ، وكان الحكم قد استخلص من عبارات العقد أن نية المتعاقدين انصرفت عند التعاقد إلى أن تكون مدة الإيجارة ستة أشهر تمتد لمدة أخرى مماثلة إذا لم يحصل تنبيه من المستأجر قبل انتهاء المدة الأصلية بشهرين وأن الإشارة في البند التاسع إلى تجديد العقد لمدة أخرى مفاده أن المتعاقدين استهدفوا امتداده إلى مدة أخرى مماثلة لا إلى مدد أخرى ، فينتهي الإيجار بانقضاء الستة أشهر الثانية وأن بقاء الطاعن في عين النزاع برضاء المطعون عليهم يشير إلى تجديد العقد ضمنيا لمدة غير معينة تحدد بالمدة المحددة لسداد الأجرة فإن هذا الذي خلص إليه الحكم من تفسير لبنود العقد هو مما تحتمله عباراته ولا ينطوي على خروج على مدلولها الظاهر لا يغير من ذلك إيجاب البند التاسع حصول التنبيه قبل انتهاء مدة التحديد لأنه إنما ينظم الامتداد الذي يعقب انتهاء مدة العقد الأصلية ولا يفيد بذاته التكرار مرارا عدة ، إذ أن البند نفسه صريح في تجديد العقد لمدة أخرى وحيدة على ما سلف بيانه . ولا يتناقض مع استعمال العين المؤجرة عيادة طبية لإقرار الطاعن بالتنبيه بانتهاء العقد أو تخويله لإجراء الإصلاحات بها ، إذ أن ذلك يستقيم مع قصر الامتداد على مدة واحدة قدرها نصف العام ، ويكون النعي بهذه المثابة غير شديد .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إن المطعون عليهم تمسكوا أمام محكمة الدرجة الثانية بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب ، وقضاء المحكمة بقبول الاستئناف شكلا يفيد أنها اعتبرت أن عقد الإيجار ممتدا امتدادا قانونيا لمدة غير محددة وتكون الدعوى غير مقدرة القيمة والحكم الصادر فيها جائزا استثنائه ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بأن الإيجارة لم تجدد إلا مشاهرة فإنه يكون قد خالف ذلك الحكم السابق .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه وإن كانت حجية الأمر المقضي ترد على منطوق الحكم القطعي الذي يفصل في موضوع الخصومة كله أو بعضه أو في دفع

من الدفوع الشكلية أو الموضوعية، وما يكون من أسبابه مرتبطا بالمنطوق ارتباطا وثيقا ولازما للنتيجة التي انتهى إليها ، ولئن أشار الحكم المطعون فيه إلى سبق صدور حكم من المحكمة الاستئنافية قضى بقبول الاستئناف شكلا بما يتضمن قضاء برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب إلا أنه لما كان الحكم الصادر بقبول الاستئناف شكلا إنما يتصل بشكل الاستئناف دون غيره وأن المحكمة قدرت فيه الدعوى بما يجاوز مائتين وخمسين جنيها ، وكان الطاعن لم يقدم صورة رسمية من الحكم المشار إليه بسبب النعي كي يتسنى للمحكمة النقض مراقبة الأساس القانوني الذي على هديه قضى بقبول الاستئناف شكلا وهل عرض لامتناد العقد من عدمه لإمكان الادلاء بالرأي فيما إذا كان الحكم المطعون فيه قد فصل في النزاع بما يناقض حكما سابقا ، فإن النعي أيا كان وجه الرأي فيه — يكون مجردا من الدليل .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين الدكتور إبراهيم صالح ، محمد الباجوري ، صلاح نصار ومحمود رمضان .

( ٢٥١ )

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٥٥ القضائية :

( ١ ) نقض " الطعن بالنقض " . بطلان .

بطلان الطعن بالنقض لعدم تقديم صورة من الحكم الابتدائي وقت تقديم صحيفة الطعن . شرطه .  
أن يكون الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه وأن ينصب الطعن على تلك الأسباب .

( ٢ ) إيجار " إيجاراً ماكن " .

صفة التاجير تبوئها للمهجر من إحدى محافظات القنال أو سيناء إلى الجهة التي هجر إليها مباشرة . زوالها بمجرد تركه تلك الجهة إلى غيرها بمحض إرادته . تنقله من المكان الذي استقر فيه إلى آخر في نطاق الجهة المهجر إليها . أثره زوال صفة المهجر عنه أيضاً .

١ — توجب المادة ٢/٢٥٥ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ على الطاعن أن يودع وقت تقديم صحيفة الطعن بالنقض صورة من الحكم الابتدائي أن كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه وإلا حكم ببطلان الطعن : إلا أن هذا الوجوب لا يكون له محل متى لم يكن الطعن منصبا على ما فصل فيه ذلك الحكم الابتدائي المحال إليه ، وكان موجها إلى أسباب الحكم المطعون فيه وإلى أسباب حكم آخر أصدرته محكمة أول درجة أودعت صورته الرسمية عند تقديم صحيفة الطعن .

٢ — المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط للاستفادة من حكم القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٠ بشأن إيقاف إجراءات التنفيذ والإجراءات المترتبة على امتنازل عن عقود الإيجار والتأجير من الباطن للمهجرين من محافظات القنال وسيناء أن يثبت لامتنازل إليه والمستأجر من الباطن صفة المهجر ، على أن تقتصر فعالية هذه الصفة على الجهة التي هجر إليها مباشرة



من إحدى المحافظات المذكورة ، بحيث يتزول عنه بمجرد تركه هذه الجهة التي استقر فيها إلى غيرها وبمحض إرادته ، بمعنى أن تنقله من مكان إلى آخر حتى ولو كان في نطاق الجهة التي هجر إليها يجعله مستوطنا عاديا لامهجرا ، ولا يسبغ له التمتع بالمزية التي تحرم المؤجر من رخصة طلب إخلائه بسبب مخالفة الفقرة "ب" من المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٣٤٦٦ سنة ١٩٧٢ مدنى أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد ... .. طالبا الحكم بإخلائه من العين الموضحة بصحيفة الدعوى . وقال بيانا لدعواه أنه بموجب عقد مؤرخ أول سبتمبر سنة ١٩٥٩ أجر للدعى عليه شقة بالعقار رقم ... .. بجاردن سیتی بالقاهرة . وإذا تنازل المستأجر عن الإجارة رغم شرط الحظر بالتنازل عن الإيجارة فقد أقام الدعوى . طلب الطاعن قبوله خصما مت دخلا في الدعوى منضمما للمستأجر الأصلي ودفع ببطلان إعلان صحيفة الدعوى . وبتاريخ ١٩٧٣/٤/٧ حكمت المحكمة برفض الدفع . ثم عادت وحكمت في ١٩٧٣/٦/٩ بقبول تدخل الطاعن خصما في الدعوى وبإخلاء العين من المستأجر الأصلي والحسم المتدخل ، وتسليمها للسالك خالية . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٨٤٥ لسنة ٩٠ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٤/٣/٢١ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة . دفعت فيما ببطلان الطعن وأبدت الرأي في الموضوع برفضه . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر . وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع ببطلان الطعن المبدى من النيابة أن الطاعن وإن قدم صورة رسمية من الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٧٣/٦/٩ إلا أنه

لم يقدم صورة رسمية من الحكم الابتدائي الصادر في ١٩٧٣/٤/٧ رغم أن الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه و بما يترتب عليه بطلان الطعن وفقا للمادة ٢/٢٥٥ من قانون المرافعات .

وحيث إن الدفع مردود ، ذلك أنه وإن كانت المادة ٢/٢٥٥ من قانون المرافعات معدلة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٣ توجب على الطاعن أن يودع وقت تقديم صحيفة الطعن بالنقض صورة من الحكم الابتدائي إن كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه وإلا حكم ببطلان الطعن ، إلا أن هذا الوجوب لا يكون له محل متى لم يكن الطعن منصبا على ما فصل فيه ذلك الحكم الابتدائي المحال إليه ، وكان موجها إلى أسباب الحكم المطعون فيه وإلى أسباب حكم آخر أصدرته محكمة أول درجة أودعت صورته الرسمية عند تقديم الصحيفة . ولما كان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أحال إلى الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٩٧٣/٤/٧ فيما قضى به من رفض الدفع المبدى من الطاعن باعتبار الدعوى كان لم تكن لعدم إعلان صحيفتها للاستأجر الأصلي خلال ثلاثة أشهر وفقا للمادة ٧٠ من قانون المرافعات . وكان الثابت من مراجعة صحيفة الطعن بالنقض وطلبات الطاعن فيها أن الطعن أنصب على ما قضى به الحكم المطعون فيه مؤيدا للحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٧٣/٦/٩ ، وجاءت أسباب الطعن قاصرة على تصويب هذين الحكيمين في صدد تطبيق القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ وهو ما لم يعرض له الحكم الابتدائي الصادر في ١٩٧٣/٤/٧ ، كما أن النعى الموجه إلى بطلان إجراءات الإعلان أمام محكمة أول درجة لا صلة له باعتبار الدعوى كأن لم تكن الذي تصدى لرفضه الحكم الأخير وهو ما لم يكن محل نعى أصلا ، فإنه لا موجب لتقديم صورة من هذا الحكم ويكون الدفع بالبطلان على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينمى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أسس قضاءه بالاخلاء على سند من عدم توافر شرائط انطباق القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ عليه باعتباره مهجرا ، بمقولة أنه تنقل في عدة أماكن بمدينة القاهرة عقب التهجير



في حين أن الثابت من الأوراق أنه من مهجري مدينة السويس ، فتظل هذه الصفة لصيقة به في كل مكان حتى إزالة آثار العدوان وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اشترط لتوافرها قيودا غير واردة في القانون فإنه يكون معيبا بمخالفة القانون .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط للاستفادة من حكم القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٠ بشأن إيقاف إجراءات التنفيذ والإجراءات المترتبة على التنازل عن عقود الإيجار والتأجير من الباطن للمهجرين من محافظات القنال وسيناء أن يثبت للتنازل إليه أو المستأجر من الباطن صفة المهجر ، على أن تقتصر فعالية هذه الصفة على الجهة التي هجر إليها مباشرة من إحدى المحافظات المذكورة ، بحيث تزول عنه بمجرد تركه هذه الجهة التي استقر فيها إلى غيرها وبمحض إرادته بمعنى أن تنقله من مكان إلى آخر حتى ولو كان في نطاق الجهة التي هجر إليها يجعله مستوطنا عاديا لا مهجرا ، ولا يسبغ له التمتع بالمزية التي تحرم المؤجر من رخصة طلب إخلاله بسبب مخالفة الفقرة " ب " من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أورد في هذا الخصوص قوله : " والثابت من أوراق الدعوى وما قرره المستأنف — الطاعن — أنه عقب هجرته من السويس أقام بشارع ... بالجيزة حيث صرفت له بطاقة إعاشة من مديرية الشؤون الاجتماعية بحافظة الجيزة ثم انتقل إلى مصر الجديدة حيث أقام واستخرج من مكتب السجل المدني بطاقة عائلية في ١٠/٥/١٩٦٩ أثبت فيها أنه يقيم بالمنزل رقم ... .. بمصر الجديدة ، ولا يجدى المستأنف — الطاعن — الزعم أنه لم يكن مستقرا في إقامته في الحرم ومصر الجديدة ، إذ ليس مقبولا أن تلازمه صفة المهجر في كل جهة ينتقل إليها خلال بضعة سنوات لأن استثناء التهجير من أحكام المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ إنما منح لسد حاجة عاجلة ملحة ومباشرة ولا يصح أن يتمتع به المهجر بعد أن ينتقل من الجهة التي هجر إليها مباشرة ، هذا فضلا عن أن ما زعمه المستأنف — الطاعن — في هذا الصدد لم يعم عليه دليل " فإن هذا الذي أورده الحكم لمخالفة فيه للقانون ويكون النعى على غير أساس .



وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه بطلان الإجراءات وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الخصومة لم تنعقد صحبة أمام محكمة أول درجة لأن المستأجر الأصلي وهو أندونيكي الهندسية غادر — الديار المصرية فور تنازله عن الإيجار ، فإن إعلانه في الشقة محل النزاع رغم أنها لم تعد موطناً له يكون باطلاً .

وحيث إن النعى غير مقبول ذلك أنه فضلاً عن أنه لا يجوز التمسك بالبطلان إلا لمن شرع لمصلحته عملاً بالمادة ١/٢١ من قانون المرافعات ، فإنه لما كان الطاعن لم يتمسك . . . ببطلان الخصومة أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن . .

---

## جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عبد العال السيد وعضوية السادة المستشارين أحمد صلاح الدين زغر ، الدكتور عبد الرحمن عياد ، محمد فاروق راتب وعماد الدين بركات .

( ٢٥٢ )

الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٦ القضائية :

( ٣٤٢٤١ ) محاماه . نقابات .

( ١ ) موافقة مجلس النقابة العامة للمحامين على النظام الداخلي للنقابة الفرعية وتصديق الجمعية ممرمة عليه . أثره . إسباغ صفة التشريع عليه . صدور قرار بتقدير الأتعاب من مجلس النقابة الفرعية مكونا من ثلاثة أعضاء طبقا للنظام الداخلي . لا خطأ .

( ٢ ) انقضاء مدة عضوية مجلس نقابة المحامين . استمرار ملاحقته حتى يتم انتخاب المجلس الجديد . القرار الصادر من المجلس بتقدير الأتعاب خلال تلك الفترة . صحيح .

( ٣ ) تقدير أتعاب المحامي عند عدم الاتفاق عليها . كلفيته . مباشرة بعض القضايا التي لا يجوز له الحضور فيها لعدم قيده أمام محاكم الاستئناف . لا يحول دون تقدير أتعابه عنها . علة ذلك .

( ٤ ) محاماه . سمسرة .

( ٤ ) قيام المحامي بأعمال السمسرة . استحقاقه الأجر عنه قبل الموكل . لا يمنع من ذلك تجريم اشتغال المحامي بالتجارة . علة ذلك .

١ — تنص المادة ٣٧ من قانون المحاماه رقم ٦١ سنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ على أن يتولى شئون النقابة الفرعية مجلس يؤلف من رئيس وستة أعضاء وناطت المادة ٢٨ من القانون سالف الذكر بمجلس النقابة اقتراح النظام الداخلي للنقابة وتقابلاتها الفرعية وما يرى إدخاله عليها من تعديلات واختصت المادة التاسعة الجمعية العمومية بالتصديق على النظام الداخلي للنقابة ... كما نصت المادة الخامسة والأربعين على أن يبين النظام الداخلي للنقابة إجراءات تشكيل اللجان الفرعية ومجالسها واختصاصها ومن ثم فإن موافقة مجلس النقابة العامة على النظام الداخلي لنقابة الدقولية بجلسته ١٩٧٢/١٠/٥ وتصديق

الجمعية العمومية على هذا النظام بجلسة ١٩٧٢/١٠/٦ يتسبغ على هذا النظام صفة التشريع المكمل لقانون المحاماة. طالما أن هذا النظام قد صدر بمقتضى التفويض المخول لمجلس النقابة والجمعية العمومية بنصوص القانون وفي حدود هذا التفويض، وإذا كانت المادة ٥٥ من النظام الداخلي لنقابة الدقهلية تنص على أن يعتبر انعقاد مجلس النقابة الفرعية صحيحا إذا حضره ثلاثة أعضاء على الأقل وكان القرار الصادر بتقدير أتعاب المطعون عليه قد صدر من لجنة قوامها ثلاثة أعضاء فإن ما ينعمه الطاعن على الحكم المطعون فيه — بمخالفة القانون لإقراره نص المادة ٥٥ سالف الذكر — يكون على غير سند من القانون .

٢ — مفاد نص المادة الثانية والمادتين ٤٣/٥ ، ١١٠ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ، أن مجلس النقابة الفرعية هو الذى يتولى جميع الاختصاصات التى خولها له القانون سواء فى ذلك الاختصاصات الإدارية أو القضائية... ومن بيننا تقدير أتعاب المحامى بناء على طلبه أو طلب الموكل فى حالة عدم الاتفاق عليها كتابه وإذا كانت المادة ١٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ قد نصت على أن تكون عضوية النقيب وأعضاء مجلس النقابة أربع سنوات ، فليس معنى ذلك أنه بتمام هذه المدة تزول ولاية المجلس نهائيا ويتوقف نشاط النقابة حتى يتم اختيار المجلس الجديد ، إذ أن المادة ١٨ قد جعلت للمجلس تعيين لجنة أو أكثر للإشراف على الانتخابات وفرز الأصوات ونصت المادة ٣٩ منه على أن يجرى الانتخاب وفرز الأصوات فى النقابات الفرعية بواسطة لجنة تشكل من ثلاثة من المحامين يندبهم مجلس النقابة ومؤدى ذلك أن مجلس النقابة العامة ومجلس النقابة الفرعية تفل لها كافة الصلاحيات التى خولها لها القانون فى الفترة ما بعد انتهاء مسدة العضوية وحتى يتم انتخاب المجالس الجديدة ومباشرتها للعمل ولا عمل للتفرقة بين الأعمال الإدارية والأعمال القضائية وإلا توقف العمل بالنقابة فى تلك الفترة وهو ما لا يتصور انصراف قصد الشارع إليه ، وكان قرار تقدير أتعاب المطعون عليه قد صدر من اللجنة المختصة بالنقابة الفرعية فى فترة امتداد صلاحيات مجلس تلك النقابة حتى يتم انتخاب المجلس الجديد فإنه يكون صحيحا ومبررا من البطلان الذى نعام عليه الطاعن .



٣ - مجلس النقابة الفرعية - للعامين - واللجان التي يشكلها من بين أعضائه تختص بتقدير أتعاب المحامي عند الخلاف على قيمتها وذلك في حالة عدم وجود اتفاق كتابي عليها بناء على طلب المحامي أو الموكل كنص المادة ١١٠ من قانون المحاماة والمادة ٤٥ من النظام الداخلي للنقابة الفرعية - بالدقهلية - وتقدير اللجنة المختصة للأتعاب يكون بمراعاة أهمية الدعوى والجهد الذي بذله المحامي والنتيجة التي حققها ويجب ألا تزيد الأتعاب على عشرين في المائة ولا تقل عن خمسة في المائة من قيمة ما حققه المحامي من فائدة لموكله في العمل موضوع التقدير كنص المادة ١١٤ من قانون المحاماة ، كما ينظر إلى العوامل الأخرى التي يكون من شأنها أن تعين على تحديد مقدار الأتعاب تحديدا عادلا ، ومن ذلك القيمة الفنية للعمل وما استغرقه من وقت ومكانة المحامي وشهرته العامة ونتيجة الدعوى ، وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قدر للطعون عليه مبلغ . . . أتعابا عن الجهد الذي بذله في تحرير عقود البيع باعتبار أن ذلك العمل يدخل في مهنة المحاماة وما قال به الطاعن من اشتراكه مع المطعون عليه في إعداد عقود البيع غير متج لأن ذلك أن صح لا يقلل من جهد المطعون عليه ، كما أيد الحكم المطعون فيه قرار النقابة في تقديره لأتعاب المطعون عليه من القضايا التي باشرها على أن الطاعن لم يجادل في أن المطعون عليه قد باشر تلك الأعمال القضائية بتكاليف منه حسبما هو واضح من المذكرات ومن محاضر الجلسات ولا يحول دون ذلك أن بعض القضايا لا يجوز للطعون عليه الحضور فيها لعدم قيده أمام محاكم الاستئناف لأن للمحامي أن يستعين بمحاميين آخرين لإنهاء العمل الذي كلف به .

٤ - نصت المادة ٥٢ من قانون المحاماة على عدم جواز الجمع بين المحاماة وبين الاشتغال بالتجارة ومن ثم فإن كل ما يترتب على هذا الحظر هو توقيع الجزاءات التأديبية التي نصت عليها المادة ١٤٢ مما مفاده أن المشرع لم يحرم على المحامي الاشتغال بالتجارة لعدم مشروعية محل الالتزام بل نص على هذا الحظر لاعتبارات قدرها تتعلق بمهنة المحاماة ومن ثم فإن الأعمال التي يقوم بها المحامي تعتبر مهنة ويجوز للطعون عليه وهو محام المطالبة بالأجر الذي يستحقه عن عمل السمسرة متى قام بها على الوجه الذي يتطلبه القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتحصل فى أن — المطعون عليه قدم طلبا لتقابة المحامين بالدقهلية لإصدار قرار  
بالزام الطاعن بصفته بأن يدفع مبلغ ٥٠٠٠ جنيه . وقال بيانا لطلبه أن الطاعن بصفته  
مصفيا لركة المرحوم ... .. كلفه بكل مايتصل بأعمال هذه الركة من  
قضايا وغيرها واصدر له توكيلا رسميا عاما ثم كلفه فى شهر يناير سنة ١٩٧٦ بأن  
يقوم بالتحضير لإجراء مزاد على بيع بعض الأراضى الفضاء بدائرة بندر المنصورة  
فقام بالنشر عنها فى جريدتين وذكر فيهما أن الاستعلام عن شروط البيع وكافة  
المعلومات من مكتبه وتحدد لإجراء المزاد يوما ١٩٧٥/٣/٥ ، وكان خلال  
تلك الفترة يرد على الاستفسارات ليلا ونهارا ، كما كان ينتقل مع بعض الراغبين  
فى المزاد للمعاينة ، ثم قام بإجراء المزاد كاملا وبتحرير عقدين لكل قطعة أرض ونجح  
المزاد نتيجة لجهوده واتصالاته الشخصية وبلغ ثمن القطع المباعة ٩٨٠٩٣ جنيها  
وانتهى إلى القول بأنه لما كان الطاعن بصفته لم يؤد له الأتعاب التى يستحقها  
عن تلك الأعمال فقد قدم طلبه لإصدار قرار بطلباته وأثناء نظر الطلب أمام النقابة  
عدل — المطعون عليه بطلباته إلى إلزام الطاعن بصفته بأن يؤدى له مبلغ ٥٥٦٤ جنيها  
ينخص منها مبلغ ٣٠٠ جنيه سبق أن دفعه له الطاعن فيكون الباقي ٥٢٦٥ جنيها  
واستند فى طلب الزيادة إلى قيامه بمباشرة عدد من القضايا وتحرير إنذارات رسمية  
وخطابات مسجلة وأنه يقدر أتعابه عن ذلك بمبلغ ٥٦٥ جنيها وقدم الطاعن لمجلس  
النقابة طلبا فرصيا لتقدير أتعاب المطعون عليه عن أعماله بمبلغ ١٠٠ جنيه ورفض  
ماعدا ذلك من الطلبات مع إلزامه بأن يرد له كافة المستندات المتعلقة بالركة والقضايا  
وبتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٢ قرر مجلس نقابة المحامين بالدقهلية إلزام الطاعن بصفته  
بأن — يؤدى للمطعون عليه مبلغ ٢٧٠٠ جنيها ورفض الدعوى الفرعية استأنف الطاعن  
بصفته هذا القرار لدى محكمة استئناف المنصورة طالبا إلغاءه ورفض طلب المطعون



عليه وقيد الاستئناف برقم ٩٤ سنة ٢٨ ق. وبتاريخ ١٩٧٦/٥/٣٠ قضت المحكمة بتعديل القرار المستأنف إلى إلزام الطاعن بصفته بأن يؤدي للطعون عليه مبلغ ١٢٠٠ جنية طعن الطاعن في هذا - الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ، ينحى الطاعن بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه من وجهين الأول أنه دفع بانعدام القرار المستأنف لأنه صدر من مجلس مكون من ثلاثة أعضاء فقط بينما يتعين ألا يقل أعضاء المجلس عن أربعة حسب مفهوم المخالفة لنصوص المواد ٣٧/٤٦٤٣٧، ١١٠، ٢٣/٤ من قانون المحاماة رقم ٦١ سنة ١٩٦٨ ، إلا أن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفع بقوله أن المادة ٤٥ من النظام الداخلي لنقابة المحامين بالدقهلية والذي وافق عليه مجلس النقابة العامة بجلسته ١٩٧٢/١٠/٥ تقضى بأن يعتبر تشكيل مجالس النقابات الفرعية صحيحا إذا حضره ثلاثة أعضاء على الأقل .. وأنه لا يوجد ثمة تعارض بين هذا النص ونص المادة ٣٧ من قانون المحاماة . . إلا أنه لما كان ما نصت عليه المادة ٤٥ من النظام الداخلي لنقابة المحامين بالدقهلية يخالف ما نصت عليه المادة ٢٣/٤ من قانون المحاماة وكان من المقرر وفقا لنص المادة الثانية من القانون المدنى أنه لا يجوز إلغاء نص تشريعى إلا بتشريع لاحق ينص على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص القانون القديم وليس من هذا القبيل نصوص النظام الداخلي لنقابة المحامين . . فإن الحكم إذ أقر نص المادة ٤٥ من النظام الداخلي واتخذ منه سنداً لرفض الدفع يبطلان القرار المستأنف يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه . الثانى أنه دفع بانعدام القرار المستأنف لأنه صدر فى ١٩٧٥/١١/٢٢ بعد أن كانت ولاية اللجنة التى أصدرته قد زالت فى أكتوبر سنة ١٩٧٥ بانتهاء مدتها ( ٤ سنوات ) وفقا لنص المادة ١٩ من قانون المحاماة رقم ٦١ سنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٦٥ سنة ١٩٧٠ ورد الحكم المطعون فيه على هذا الدفع بأن مجلس النقابة العامة أصدر فى ١٩٧٥/١٢/٢٢ بمقتضى الاختصاص المخول له بنص المادة ١/٣٠ من قانون المحاماة . . قرار جدد عضوية أعضاء جميع المجالس الفرعية التى انقضت مدتها فى أكتوبر سنة ١٩٧٥ لحين انتخاب المجالس الجديدة وبذلك يكون القرار صحيحا . .



إلا أنه لما كانت مدة مجلس النقابة العامة قد انتهت في أكتوبر سنة ١٩٧٥ وزالت ولاية أعضائه ولم يعد يملك إصدار قرار بمد عضوية المجالس الفرعية . . باعتبار أن فاقد الشيء لا يعطيه ، وكان نص المادة ٣٠ من قانون المحاماة من جهة أخرى وأن خول لمجلس النقابة العامة إصدار قرار بإنشاء نقابة فرعية إلا أنه لم يخوله سلطة تجديد عضوية أشخاص أعضائها إذ أن الجمعية العمومية هي التي تختارهم بطريق الانتخاب . . . فإن الحكم إذ اعتد بقرار المد الصادر من مجلس النقابة العامة بعد أن زالت ولايته وقضى على أساسه برفض الدفع يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي في شقه الأول غير مسديد ، ذلك أنه وإن كانت المادة ٣٧ من قانون المحاماة رقم ٦١ سنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ تنص على أن يتولى شئون النقابة الفرعية مجلس يؤلف من رئيس وستة أعضاء إلا أنه لما كانت المادة ٢٨ من القانون سالف الذكر قد ناطت بمجلس النقابة اقتراح النظام الداخلي للنقابة ونقابات الفرعية وما يرى ادخاله عليه من تعديلات واختصت المادة التاسعة — الجمعية العمومية بالتصديق على النظام الداخلي للنقابة . . كما نصت المادة الخامسة والأربعين على أن يبين النظام الداخلي للنقابة إجراءات تشكيل اللجان الفرعية ومجالسها واختصاصها . . فإن موافقة مجلس النقابة العامة على النظام الداخلي لنقابة الدقهلية بجلسته ١٠/١٩٧٢ وتصديق الجمعية العمومية على هذا النظام بجلسته ٦/١٠/١٩٧٢ يسبغ على هذا النظام صفة التشريع المكمل لقانون المحاماة طالما أن هذا النظام قد صدر بمقتضى التفويض المخول لمجلس النقابة والجمعية العمومية بنصوص القانون وفي حدود هذا التفويض لما كان ذلك وكانت المادة ٤٥ من النظام الداخلي لنقابة الدقهلية تنص على أن يعتبر انعقاد مجلس النقابة الفرعية صحيحا إذا حضره ثلاثة أعضاء على الأقل وكان القرار الصادر بتقدير آتاعاب المطعون عليه قد صدر من لجنة قوامها ثلاثة أعضاء فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه يكون على غير سند من القانون .

والنعي في الوجه الثاني هو الآخر غير مسديد ، ذلك أن النص في المادة الثانية من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ على أن للنقابة شخصية اعتبارية ويتولى

شؤونها مجلس تنتخبه الجمعية العمومية . وفي المادة ٣٠ - على أن تشكل نقابة فرعية في دائرة كل محكمة ابتدائية بقرار من مجلس النقابة وتكون لها شخصية اعتبارية في حدود اختصاصها . وفي المادتين ٤٣/٥ ، ١١٠ على أن يختص مجلس النقابة الفرعية في دائرة النقابة بتقدير أتعاب المحامين بناء على طلبه أو طلب الموكل وذلك عند عدم الاتفاق عليها كتابة . مفاده أن مجلس النقابة الفرعية هو الذي يتولى جميع الاختصاصات التي خولها القانون سواء في ذلك الاختصاصات الإدارية أو القضائية ومن بينها تقدير أتعاب المحامي بناء على طلبه أو طلب الموكل في حالة عدم الاتفاق عليها كتابة وإذا كانت المادة ١٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ قد نصت على أن تكون عضوية النقيب وأعضاء مجلس النقابة أربع سنوات فليس معنى ذلك أنه يتم هذه المدة نزول ولاية المجلس نهائيا ويتوقف نشاط النقابة حتى يتم اختيار المجلس . أما ما ديد إذ أن المادة ١٨ منه جمعت للمجلس تعيين لجنة أو أكثر للإشراف على الانتخابات وفرز الأصوات ونصت المادة ٣٩ منه على أن يجري الانتخاب وفرز الأصوات في النقابات الفرعية بواسطة لجنة تشكل من ثلاثة من المحامين يندبهم مجلس النقابة ، ومؤدى ذلك أن مجلس النقابة العامة ومجلس النقابة الفرعية تغل لها كافة الصلاحيات التي خولها لهما القانون في الفترة ما بعد انتهاء مدة العضوية وحتى يتم انتخاب المجالس الجديدة ومباشرتها للعمل ولا محل للفرقة بين الأعمال الإدارية والأعمال القضائية وإلا توقف العمل بالنقابة في تلك الفترة وهو مالا يتصور أنصراف قصد الشارع إليه وكان قرار تقدير أتعاب المطعون عليه قد صدر من اللجنة المختصة بالنقابة الفرعية في فترة امتداد صلاحيات مجلس تلك النقابة حتى يتم انتخاب المجلس الجديد فإنه يكون صحيحا ومبررا من البطلان الذي نراه عليه الطاعن في هذا الوجه لما كان ذلك فإن ما قرره الحكم المطعون فيه من أن مجلس النقابة العامة قد أصدر قرارا في ١٩٧٢/١٢/٢٢ بمسدة مدة عضوية أعضاء جميع المجالس الفرعية التي كانت قد انقضت في شهر أكتوبر حين انتخاب المجالس الجديدة وإن ذلك كان في نطاق الاختصاصات المخولة له بمقتضى المادة ١/٣٠ من قانون المحاماة تزيد يستقيم الحكم بدونه ويكون النعي عليه بهذا الوجه غير منتج ولا جدوى منه .



وحيث إن حاصل السبب الثاني والثالث والخامس أن الحكم المطعون فيه قد شابه القصور في التسبب والخطأ في فهم القانون وفي الاستدلال وفي بيان ذلك يقول إنه دفع أمام المحكمة بأن المطعون عليه لا يستحق مبلغ المائتي جنيه المقدرة أتعاباً له عن مباشرة الاستئناف رقمي ٨٧ لسنة ١٤ ، ٥١٨ سنة ٢٥ ق المنصورة لأنه غير مقيد أمام محاكم الاستئناف ولا تجوز له المرافعة أمامها كنص المادة ٧٤ من قانون المحاماة وأن هذين الاستئنافين لم يفصل فيهما بعد إلا أن الحكم المطعون فيه أيد هذا التقدير دون أن يعرض لدفاعه أو يرد عليه كما دفع بأنه هو الذي حرر بنفسه عقود البيع وقام بطبعها في القاهرة وأن المطعون عليه لم يحضر منها شيئاً ورغم ذلك قضى الحكم له بمبلغ ألف جنيه أتعاباً عن جهده في تلك العقود ، دون أن يرد على هذا الدفاع أو يبين المصدر الذي استقى منه الدليل على قيام المطعون عليه بتحرير تلك العقود كما أن الحكم قضى له بالأتعاب التي طلبها عن مباشرة القضايا التي ذكرها في طلبه مع أنه لم يفصل بعد في جميع تلك القضايا إذ أن ثلاث قضايا منها أحداها مستعجلة رفعت عليه من الغير وقضى بشطبها والاستئناف رقمي ٨٧ سنة ١٤ و ٥١٨ سنة ٢٥ ق المنصورة ليس للمطعون عليه حق الحضور فيهما وقضية منظورة أمام محكمة الجيزة وقصد أقر المطعون عليه بأنه لم يحضر فيها وإذ أيد الحكم القرار الصادر بتقدير مبلغ ٥٠٠ جنيه أتعاباً عن مباشرة المطعون عليه لتلك القضايا لأسبابه دون أن تطلع المحكمة على القضايا لتقف على ما بذاه المطعون عليه من جهده فيها قبل تقديرها للاتعاب كنص المادة ١١٤ من قانون المحاماة فإن الحكم يكون قد شابه القصور — ولما كان مفاد نص المادة ١٢٠ من قانون المحاماة على يقضى للمحامى الذى يعزل من الوكالة بكامل أتعابه إلا إذا كان عزله بسبب غير مشروع وكانت الأتعاب متفقاً عليها مسبقاً ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون عليه بكامل أتعابه عن القضايا على أساس نص المادة سالفة الذكر مع عدم وجود اتفاق مسبق بين الطرفين على أتعاب محددة عنها ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في فهم القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا للنص في غير محله ذلك أن مجلس النقابة الفرعية والمجلس التي يشكلها من بين أعضائه تختص بتقدير أتعاب المحامى عند الخلاف على قيمتها



وذلك في حالة عدم وجود اتفاق كتابي عليها بناء على طلب المحامي أو الموكل كنص المادة ١١٠ من قانون المحاماة والمادة ٤٥ من النظام الداخلي للنقابة الفرعية وتقدير اللجنة المختصة للأتعاب يكون بمراعاة أهمية الدعوى والجهد الذي بذله المحامي والنتيجة التي حققها ، ويجب ألا تزيد الأتعاب على ٢٠ ٪ ولا تقل عن ٥ ٪ من قيمة ما حققه المحامي من فائدة لموكله في العمل موضوع التقدير كنص المادة ١١٤ من قانون المحاماة . كما ينظر إلى العوامل الأخرى التي يكون من شأنها أن تعين على تحديد مقدار الأتعاب تحديدا عادلا ، ومن ذلك القيمة الفنية للعمل وما استغرقه من وقت ومكانة المحامي وشهرته العامة ونتيجة الدعوى ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قدر للمطعون عليه مبلغ ١٠٠٠ ج أتعابا عن الجهد الذي بذله في تحرير عقود البيع باعتبار أن ذلك العمل يدخل في مهنة المحاماة وما قال به الطاعن من اشتراكه مع المطعون عليه في إعداد عقود البيع غير منتج ، لأن ذلك إن صح لا يقال من جهد المطعون عليه ، كما أيد الحكم المطعون عليه قرار النقابة في تقديره لأتعاب المطعون عليه عن القضايا التي باشرها على أساس أن الطاعن لم يجادل في أن المطعون عليه قد باشر تلك الأعمال القضائية بتكليف من الطاعن حسبما هو واضح من المذكرات ومن محاضر الجلسات ولا يحول دون ذلك أن بعض القضايا لا يجوز للمطعون عليه الحضور فيها لعدم قيده أمام محاكم الاستئناف لأن للمحامي أن يستعين بمحاميين آخرين لإنهاء العمل الذي كلف به . لما كان ذلك وكان لقاضي الموضوع السلطة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وحسبه أن يبين الحقيقة التي اقتنع بها وأن يقيم قضاؤه على أسباب سائغة تكفي لخله ولا عليه بعد ذلك أن يتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم ويرد استقلالاً على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه مادام أن قيام الحقيقة التي اقتنع بها وأورد دليلها فيه الرد ضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات فإن النعي على الحكم المطعون فيه بما ورد بهذه الأسباب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن بصفته ينعي على الحكم المطعون فيه بالسبب الرابع التناقض وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه اعتبر أعمال المزارد أعمالا تجارية متعلقة بالسمسرة التي لا يجوز للمطعون عليه أن يباشرها أو يطلب أتعابا

عنها لمخالفتها للأنون مما يسرع للطاعن الحق في وكالته له ويحرم المطعون عليه من المطالبة بكامل أتعابه عنها على سند من نص المادة ١٢٠ من قانون المحاماة خلافا لما انتهى إليه قرار مجلس النقابة ، فإذا أيد الحكم المطعون فيه بعد ذلك تقديم النقابة للأتعاب عن القضايا حالة أن هذا التقدير بني على أساس أن الطاعن عزل المطعون عليه من الوكالة لسبب غير مشروع ودون أن يبحث الحكم سبب العزل من جديد فإنه يكون مشوبا بالتناقض .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه وإن انتهى — خطأ إلى أن الأعمال الخاصة بالمزاد من الأعمال التجارية المتعلقة بالسمسرة لا يجوز للمطعون عليه ممارستها والمطالبة بأتعاب عنها إلا أن المادة ٥٢ من قانون المحاماة وإن نصت على عدم جواز الجمع بين المحاماة وبين الاشتغال بالتجارة ، فإن كل ما يترتب على هذا الحظر هو توقيع الجزاءات التأديبية التي نصت عليها المادة ١٤٢ مما مفاده أن المشرع لم يحرم المحامي الاشتغال بالتجارة لعدم مشروعية محل الالتزام . بل نص على هذا الحظر لاعتبارات قدرها تتعلق بمهنة المحاماة . ومن ثم فإن الأعمال التي يقوم بها المحامي تعتبر صحيحة ويجوز للمطعون عليه وهو محام المطالبة بالأجر الذي يستحقه عن عمل السمسرة متى قام بها على الوجه الذي يتطلبه القانون . إلا أنه لما كان الحكم لم يقل بأن مطالبة المطعون عليه بأتعاب يعتبر عملا غير مشروع يبرر عزله من الوكالة وكان التناقض الذي يبطل الحكم هو ما تتعارض فيه الأسباب وتهاثر فتماحي ويسقط بعضها بعضها بحيث لا يبقى منها ما يقيم الحكم ويحمله ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٧٨

بريائه السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين محمد صليحي العصار ، زكي الصاوي صالح ، جمال الدين عبد الطيف ومحمد طه سنجر .

(٢٥٣)

الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٤٣ القضائية :

إثبات "الطعن بالإنكار" .

مناقشة موضوع المحرر . مؤداه . عدم قبول الطعن بالإنكار . م ٣/١٤ من قانون الإثبات .  
مربان ذلك على الدفع بجهالة توقيع المورث .

النص في المادة ٣/١٤ من قانون الإثبات على أن ، من احتج عليه بمحرر عرقي وناقش موضوعه ، لا يقبل منه إنكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع " مؤداه أن مناقشة موضوع المحرر تفيد التسليم بصحة نسبة الخط أو الإمضاء أو الختم أو البصمة لمن يشهد عليه المحرر . ولما كان الدفع بالجهالة صورة من صور الطعن بالإنكار وإن كان المشرع قد خفف أحكامه على الوارث لأن كل ما يستطيع أن يؤكد هو عدم دله بصحة التوقيع ولا يطلب منه أكثر من ذلك .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ١١٣ سنة ١٩٧١ م مدني ابتدائية ضد الطاعتين والمطعون عليهما الثاني والثالثة ، وطلب الحكم بصحة تقاذ العقد المؤرخ ١٩٦٤/٢/١٧ والذي اشترى بموجبه من مورث المدعى عليهم



المرحوم ... .. حصة قدرها ١٢ قيراطا من ٢٤ قيراط على الشيوخ في كامل أرض وبناء المنزل الموضح بالعقد وصحيفة الدعوى لقاء ثمن قدره ١٠٥٠٠ جنيها وبتاريخ ١٩٧١/٣/٢٨ حكمت المحكمة للمدعى بطلباته . استأنف المحكوم ضدهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٦١ سنة ٢٧ ق مدني الاسكندرية وبتاريخ ١٩٧٢/٥/١٦ حكمت المحكمة بعدم قبول الدفع المبدئي من المستأنفين بجهالة توقيع مورثهم على المحرر المتضمن عقد البيع موضوع الدعوى ، ولما أعيدت الدعوى للرافعة ادعت الطاعنتان تزوير ذلك المحرر بتقرير في قلم كتاب المحكمة ثم انضم اليهما في ذلك المطعون عليهما الثاني والثالثة وبتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٧ حكمت المحكمة برفض الادعاء بالتزوير وبصححة السند المطعون فيه وبتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنتان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم للسببين الثاني والثالث . عرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنتين تنعيان بالسبب الأول على الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في ١٩٧٢/٥/١٦ مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقولان إنهما دفعتا أمام محكمة الدرجة الثانية بجهلهما توقيع المورث المرحوم ... .. على المحرر المتضمن عقد البيع موضوع الدعوى ، إلا أن المحكمة رفضت هذا الدفع استنادا إلى أن أحقهما في إبدائه قد سقط لمناقشتهما موضوع العقد بصحيفة الاستئناف ، في حين أن المحكمة حكمت في الدفع المبدئي منهما بعدم اختصاصها محلها بنظر الدعوى وفي الموضوع بحكم واحد دون أن تمكنهما من إبداء دفاعهما الموضوعي مما اضطرهما إلى تسجيل إحلال تلك المحكمة بحقهما في الدفاع بالإضافة إلى تسجيلهما في ذات الصحيفة جهلهما توقيع المورث على المحرر محل النزاع وإثبات احتفاظهما بحقهما في الإدعاء بتزويره إن تبين لهما ذلك وإذا كان ما ورد في صحيفة الاستئناف لا يعتبر بذلك مناقشة منهما في موضوع المحرر طبقا لمفهوم المادة ١٤ من قانون الإثبات وإنما كان إبداء لأسباب الطعن الشكلية والموضوعية في الصحيفة حتى لا تعرض للحكم بطلانها ، فإن الحكم المشار إليه بمخالفته هذا النظر وقضائه بعدم قبول

الطعن المبدى منهما بجهالة توقيع مورثها على المحرر محل النزاع ، يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك إن النص في المادة ١٤/٣ من قانون الإثبات على أن " من احتج عليه بمحرر عرفي وناقش موضوعه ، لا يقبل منه إنكار الخط أو الامضاء أو الختم أو بصمة الأصبع " مؤداه أن مناقشة موضوع المحرر تفيد التسليم بصحة نسبة الخط أو الإمضاء أو الختم أو البصمة لمن يشهد عليه المحرر . ولما كان الدفع بالجهالة صورة من صور الطعن بالإنكار وإن كان المشرع قد خفف أحكامه على الوارث لأن كل ما يستطيع أن يؤكد هو عدم علمه بصحة التوقيع ولا يطلب منه أكثر من ذلك ، وكان الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ١٦/٥/١٩٧٢ قد قضى بعدم قبول الدفع المبدى من الطاعنين بجهالة توقيع مورثهما على المحرر المتضمن العقد موضوع الدعوى . واستند في ذلك إلى أن المحرر المذكور قدم من المطعون عليه الأول بملف الدعوى الابتدائية وقد ناقشت الطاعتان موضوعه في صحيفة الاستئناف بأن دفعتا بصورية البيع صوريه مطلقه وبصدوره من مورثهما في مرض الموت ، فلا يكون مقبولا منهما بعد ذلك الدفع بجهالة توقيع مورثهما عليه ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعتين لم تنفيا علمهما بأن الإمضاء على عقد البيع لمورثها إلا بجلسة ١٢/٣/١٩٧٢ بعد أن دفعتا في صحيفة الاستئناف بصورية البيع صورية مطلقه وقدما ما لديهما من أدلة على ذلك ، فإن الحكم سالف الذكر إذ قضى بعدم قبول الدفع بجهالة توقيع المورث استنادا إلى ما تنص عليه المادة ١٤/٣ من قانون الإثبات لا يكون قد خالف القانون ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن مما تنعاه الطاعتان في باقى أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه ، أن من بين الشواهد التى وردت في تقرير الإدعاء بالتزوير وفي مذكرة الشواهد المعلنة للمطعون عليه أن جوهر الإدعاء يقوم على أن الورقة التى تمسك بها هذا الأخير ، والتى يحمل أحد وجهيها عنوان المورث وتوقيعه كانت جزءا مكلا لورقة أكبر ثم فصلت منها وحرر على وجهها الآخر في وقت لاحق وفي فيية المورث ، العبارات التى تفيد البيع وسداد الثمن بقصد الإيهام بأن توقيع



المورث على البيان الخاص بالعنوان إنما كان تكملة لما سطر على هذا الوجه . وقد دللنا على ذلك بأن تلك العبارات حررت بغير المداد و بغير اليد التي كتبت بها كلمات العنوان . إلا أن الحكم المطعون فيه لم يواجه هذا الدفاع الجوهري ولم يرد عليه ولم يتنب خيرا لتحقيق وجه الحق فيه ، وهو ما يعيبه بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن الثابت من الأوراق أن الطاعتين ادعيتا بتزوير صلب عبارات المحرر المتضمن لإبرام البيع وتصفية الحساب بين الطرفين واستندتا في ذلك إلى شواهد منها أن الخط والمداد اللذين كتبت بهما تلك العبارات يختلفان عن نظيريهما اللذين حرر بهما العنوان على الوجه الآخر للورقة والذي ينتهي بتوقيع المورث ، وأن الورقة محل الادعاء بالتزوير كانت جزءا من ورقة أكبر قطعت من فوق البيان الخاص بالعنوان وتوقيع المورث ثم سطرت العبارات التي تتضمن البيع وسداد الثمن على الوجه الآخر للورقة في تاريخ لاحق وفي غيبة المورث بهدف اصطناع العقد والإيهام بأن توقيع المورث على البيان الخاص بالعنوان إنما كان تكملة لما سطر على الوجه الأول رغم ما هو ظاهر من أنه لا علاقة ولا إرتباط بين ما حرر على كل من وجهي الورقة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الإدعاء بالتزوير وببصحة المحرر المدعى بتزويره واستند في ذلك إلى قرائن لم تواجه ما سبق بيانه من أدلة التزوير فإنه يكون قد أغفل التحدث عن دفاع جوهري للطاعتين من شأنه توضيح أن يغير وجه الرأي في الدعوى مما يبطله ويستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .



## جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد مدني الزمار ، زكي العاصوي صالح ، عبد الحميد المرفاوي ومحمد طه منجر .

(٢٥٤)

الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٥ القضائية :

(١) مسئولية "المسئولية الشبئية" .

ثبوت أن الشبكة الكهربائية مملوكة لمجلس المدينة وله السيطرة الفعلية عليها . وجوب  
اعتباره الحارس المسئول عما تحدثه من ضرر . لا يغير من ذلك قيام مؤسسة الكهرباء بتشغيل  
وصيانة هذه الشبكة بمقتضى القرار الجمهوري ٢٠٩٤ لسنة ١٩٦٩ .

(٢) مسئولية "مسئولية تقصيرية" . تعويض "الضرر المادي" .

طلب التعويض عن الضرر المادي نتيجة وفاة شخص آخر . شرطه . ثبوت أن المتوفى  
كان يعوله فعلا وقت وفاته ، على نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار كانت محققة .

١ - النص في المادة ١٧٨ من القانون المدني على أن "كل من تولى  
حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون  
مسئولا عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ، ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان  
بسبب أجنبي لا يدل عليه فيه " يدل على أن الحارس الذي يفترض الخطأ في  
جانبه هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي تكون له السلطة الفعلية على  
الشيء قصدا واستقلالا ، ولما كان الثابت في الدعوى أن الشبكة الكهربائية  
داخل مدينة حوش عيسى مملوكة لمجلس المدينة - الطاعن - وهو الذي  
يسيطر عليها سيطرة فعلية ويتولى استعمالها واستغلالها لحساب نفسه ، وكان  
قيام المؤسسة المصرية العامة للكهرباء طبقا للسنتين الأولى والثانية من القرار  
الجمهوري رقم ٢٠٩٤ لسنة ١٩٦٩ بتوريد الطاقة الكهربائية لمجلس المدينة  
وصيانة وتشغيل الشبكة الكهربائية داخل هذا المجلس مقابل جعل مادي تقاضاه  
منه شهريا ، ليس من شأنه أن يخرج تلك الشبكة الكهربائية من السلطة الفعلية

للمجلس ، فإن هذا المجلس يكون هو الحارس لها وبالتالي مسئولاً عن الضرر الذي تحدثه مسئولية أساسها خطأ مفترض طبقاً لنص المادة ١٧٨ سالفه الذكر .

٢ — يشترط في التعويض عن الضرر المادى الإخلال بمصلحة مالية للضرر ، وأن يكون الضرر محققاً بأن يكون وقع بالفعل أو يكون وقوعه في المستقبل ، فإن أصاب الضرر شخصاً بالتبعية عن طريق ضرر أصاب آخر فلا بد أن يتوافر لهذا الأخير حق أو مصلحة مالية مشروعة ترتب على الإخلال بها ضرر أصابه ، والعبرة في تحقق الضرر المادى الذى يدعيه نتيجة وفاة آخر هي ثبوت أن المتوفى كان يعوله وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضى ماضع على المضرور من فرصة يفقد عائله ويقضى له بالتعويض على هذا الأساس ، أما احتمال وقوع الضرر في المستقبل فلا يكفي للحكم بالتعويض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليه عن نفسه وبصفته ولياً طبيعياً على أولاده القصر أقام الدعوى أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد رئيس مدينة حوش عيسى بصفته — الطاعن — طلب فيها الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ١٠٠٠٠ جنيهاً ، وقال شرحاً للدعوى إنه في يوم ١٦/٩/١٩٧١ بمدينة حوش عيسى سقط أحد الأسلاك الكهربائية على زوجته المرحومة ... .. فصعقها التيار الكهربائي وضبط عن الحادث المحضر رقم ٤٦ سنة ١٩٧١ عوارض حوش عيسى ، وقد أصاب مورثه من هذا الحادث ضرر مادى يتمثل في موتها وحرمانها من الحياق وقد قدر التعويض عنه بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه علاوة على الضرر المادى والأدبى الذى لحق به

وبأولاده المشمولين بولايته من جراء الحادث وبقدر التعويض من ذلك بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه ، ولما كان الطاعن هو المسئول عن الحادث باعتباره حارسا طبقا لنصر المادة ١٧٨ من القانون المدني فقد أقام الدعوى للحكم بطلباته وفي ١٩٧١/١٢/٩ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها محليا بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة دمنهور الابتدائية وقيدت بجدولها برقم ٥٨ لسنة ١٩٧٣ وبتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٨ حكمت المحكمة بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه مبلغ ٦٠٠ جنيها . استأنف الطاعن هذا الحكم كما استأنفه المطعون عليه وقيد الاستئنافان على التوالي برقمي ٣٤٤ سنة ٢٩ ق و ٣ سنة ٣٠ ق الاسكندرية " مأمورية دمنهور " وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئناف الثاني إلى الأول حكمت في ١٩٧٤/١٢/١٧ في الاستئناف الأول برفضه وفي الاستئناف الثاني بتعديل الحكم المستأنف وزيادة مبلغ التعويض المقضى به إلى ١٢٠٠ جنيها طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم في خصوص السبب الثاني ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة انظره وفيها التزمت النيابة وأنها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينسب الطاعن بالأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول إنه دفع أمام محكمة الموضوع بانتفاء مسئولية عن الحادث لأنه وإن كان مالكا للشبكة الكهربائية داخل مدينة حوش عيسى إلا أن حراسة تلك الشبكة انتقلت منه إلى المؤسسة المصرية العامة للكهرباء بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٢٠٩٤ لسنة ١٩٦٩ الذي ناط بها مهمة توريد الطاقة الكهربائية والقيام بأصباة صيانة وتشغيل الشبكات الكهربائية داخل مجالس المدن فأصبحت صاحبة السيطرة الفعلية على تلك الشبكات ومسئولة بالتالي عما ينشأ عنها من ضرر للغير عملا بالمادة ١٧٨ من القانون المدني ، غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفاع وألزمه بالتعويض على أساس أنه يعتبر حارسا للسلك الكهربائي الذي أحدث الضرر ومسئول مسئولية مقترضة عن جبر هذا الضرر ، واستدل الحكم على قيام هذه الحراسة من كون الطاعن مالكا للشبكة الكهربائية ومما أدلى به ... في محضر العوارض من أنه رفع السلك بعد سقوطه ويقوم بإصلاحه وأنه يعمل بمحطة



الإفارة التابعة للطاعن ، مع أن هذا العامل ليس تابعا للطاعن وإنما هو تابع للهيئة المصرية العامة للكهرباء نفاذا لقرار محافظ البحيرة رقم ٧٤٦ لسنة ١٩٧٠ ، كما أن حراسة الشيء لا ترتبط حتما بملكيته بل تنعقد لصاحب السيطرة الفعلية عليه بغض النظر عن كونه مالكا ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن النص في المادة ١٧٨ من القانون المدني على أن " كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولاً عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ، ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه " ، يدل على أن الحارس الذي يفترض الخطأ في جانبه هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي تكون له السلطة الفعلية على الشيء قصداً واستغلالاً ، ولما كان الثابت في الدعوى أن الشبكة الكهربائية داخل حوش عيسى مملوكة لمجلس المدينة — الطاعن — وهو الذي يسيطر عليها سيطره فعلية ويتولى استعمالها واستغلالها لحساب نفسه ، وكان قيام المؤسسة المصرية العامة للكهرباء بالمادتين الأولى والثانية من القرار الجمهوري رقم ٢٠٩٤ لسنة ١٩٦٩ بتوريد الطاقة الكهربائية لمجلس المدينة وصيانة وتشغيل الشبكة الكهربائية داخل هذا المجلس مقابل جعل مادي تتقاضاه منه شهريا ، ليس من شأنه أن يخرج تلك الشبكة الكهربائية من السلطة الفعلية للمجلس ، فإن هذا المجلس يكون هو الحارس لها وبالتالي مسئولاً عن الضرر الذي تحدثه مسئولية أساسها خطأ مفترض طبقا لنص المادة ١٧٨ سالف الذكر ولا تنفي عنه هذه المسئولية إلا إذا أثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إلترم هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ولا يؤثر في ذلك ما قرره بشأن علاقة التبعية بين الطاعن .. .. لأنه لا يزيد يستقيم الحكم بدونه .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب وفي بيان ذلك يقول ، إنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن المطعون عليه عن نفسه وبصفته لم يصبه ضرر مادي نتيجة وفاة زوجته لأنها لم تكن تعوله

شخصيا ولا تجب له عليها نفقة ، كما أنه لم يثبت أنها كانت تعول أولاده القصر المشمولين بولايته على نحو مستمر دائم ، غير أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع وقضى للمطعون عليه عن نفسه وبصفته عن الضرر المادى وهو ما يعيبه بالقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، فلك أنه يشترط فى التعويض عن الضرر المادى الاخلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون الضرر محققا بأن يكون قد وقع بالفعل أو يكون وقوعه فى المستقبل فإن أصاب الضرر شخصا بالتبعية عن طريق ضرر أصاب آخر فلا بد أن يتوفر لهذا الأخير حق أو مصلحة مالية مشروعة ترتب على الاخلال بها ضرر أصابه ، والعبرة فى تحقق الضرر المادى الذى يدعيه نتيجة وفاة آخره بـ ثبوت أن المتوفى كان يعوله وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضى ماضاع على المضرور من فرصة يفقد عائله ويقضى له بالتعويض على هذا الأساس ، أما احتمال وقوع الضرر فى المستقبل فلا يكفى للحكم بالتعويض ، لما كان ذلك وكان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بدفاعه الوارد بسبب النعى فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل الرد على هذا الدفاع وقضى للمطعون عليه عن نفسه وبصفته بالتعويض عن الضرر المادى ولم يوضح سنده فى ذلك فإنه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بالتعويض عن الاضرار الأدبية والمادية جملة دون تحديد لقيمة كل منهما فإنه يتعين تقضيه فى هذا الخصوص .

## جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٧٨

بإدارة السيد المستشار أحمد حسن هيسكل رئيس المحكمة ومضوية للسادة المستشارين :  
محمد صديق العصار ، وزكي الصاوي صالح ، وجمال الدين عبد اللطيف ومحمد طه سنجر .

( ٢٥٥ )

الطعن رقم ٨٧٠ لسنة ٥٥ القضائية :

( ٢٦١ ) تعويض . تقادم " تقادم مسقط " . دعوى . مسئولية .

( ١ ) قضاء محكمة الجنج بتعويض مؤقت للضرر . لا يحول دون المطالبة بتكالة التعويض أمام المحكمة المدنية .

( ٢ ) العلم الظني الذي لا يحيط به الضرر أو الشخص المسئول عنه . لا يبدأ به سريان التقادم الثلاثي لدعوى التعويض عن العمل غير المشروع . القضاء ببسء سريان التقادم من تاريخ علم المضرور بمخلف عاهة مستديمة لديه نتيجة إصابته وإيس من تاريخ الحكم النهائي الصادر من محكمة الجنج بالتعويض المؤقت . لا خطأ .

١ - القضاء للدعى بالحق المدني أمام محكمة الجنج بتعويض مؤقت عن الضرر الذي أصابه لا يحول بينه وبين المطالبة بتكالة التعويض أمام المحكمة المدنية لأنه لا يكون قد استنفد كل ماله من حق أمام محكمة الجنج ، ذلك أن موضوع الدعوى أمام المحكمة المدنية ليس هو ذات موضوع الدعوى الأولى بل هو تكالة له .

٢ - المراد بالعلم لبء سريان التقادم الثلاثي المقرر بنص المادة ١٧٢ من القانون المدني هو العلم الحقيقي الذي يحيط بوقوع الضرر وشخص المسئول عنه باعتبار أن انقضاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم ينطوى على تنازل المضرور عن حق التعويض الذي فرضه القانون على الماترم دون إرادته مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضى مدة التقادم ، ولا وجه لاقتراض هذا التنازل من جانب المضرور وترتيب حكم السقوط في حالة العلم الظني الذي لا يحيط بوقوع الضرر



أو بشخص المسئول عنه ، لما كان ذلك فإن مدة التقادم سالفة الذكر لا تبدأ إلا من التاريخ الذى يتحقق فيه علم المضرور بالضرر الذى يطالب بتكملة التعويض عنه ، ولا عمل للاحتجاج فى هذا الخصوص بما تنص عليه المادة ١٧٠ من القانون المدنى من أن القاضى يقدر مدى التعويض عن الضرر الذى لحق المضرور طبقا لأحكام المادتين ٢٢١ ، ٢٢٢ مراعىا فى ذلك الظروف الملابسة ، فإن لم يتيسر له وقت الحكم أن يبين مدى التعويض تعيينا نهائيا ، فله أن يحتفظ للضرور بالحق فى أن يطالب خلال مدة معينة بإعادة النظر فى التقدير ، ذلك أن هذه المادة لا شأن لها بسقوط دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع ، وإنما هى تتحدث عن تحقق الضرر ووضع المعايير الخاصة بتقدير القاضى لمدى التعويض عن الضرر الذى لحق المضرور وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى إلى أن علم المطعون عليه بالعاهة المستديرة التى تخلفت لديه من إصابته لم يثبت إلا بقرار القومسيون الطبي المؤرخ ١٩٦٧/٥/٩ واحتسب مدة ثلاث السنوات من هذا التاريخ لا من تاريخ صدور الحكم النهائى الصادر من محكمة الجنح بالتعويض المؤقت المحكوم به للمطعون عليه فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٧١ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية ضد هيئة النقل العام بالقاهرة — الطاعنة — وضد المرحوم ... .. يصحيفه مدعاه فى ٣/٨ ، ١٣/٤/١٩٧٠ طلب فيها الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ، وقال بيانا للدعوى إنه بتاريخ ١٩٦١/١٠/٩ تسبب المرحوم ... .. فى إصابته بأن صدمه بسيارة أتمويس كان يقودها مملوكة للطاعنة ، وضبطت عن هذه الواقعة قضية

الجنة رقم ٨٦٨٢ سنة ١٩٦١ بولاق ، وقدم السائق للمحاكمة وأدعى ضده وضد الطاعنة بوصفها مسئولة عن الحقوق المدنية بمبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، وقضى بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢ بأدانة المتهم وبإلزامه هو والطاعنة بأن يدفعوا له مبلغ التعويض المطلوب وتأييد هذا الحكم استئنافيا ، وإذا تخلفت لديه من إصاباته حادثة مستديمة بمفصل الكتف الأيمن تقدر بنسبة ١٥ ٪ ولحقته نتيجة لذلك أضرار مادية وأدبية يقدر التعويض عنها بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه ومن حقه تكملة التعويض المؤقت الذى سبق أن حكم له به فقد أقام الدعوى للحكم له بطلباته . وأثناء سير الدعوى أقامت الطاعنة دعوى ضمان فرعية ضد شركة مصر للتأمين طلبت فيها الحكم عليها بما عصى أن يحكم به ضدها تأسيسا على أنه مؤمن لديها من حوادث سيارات الطاعنة وبتاريخ ١٩٧٢/١٢/٣ حكمت المحكمة بإلزام الطاعنة وورثة المرحوم ... .. فى حدود تركة الأخير بأن يدفعوا متضامنين للمطعون عليه مبلغ ألف جنيه . وحكمت فى الدعوى الفرعية بإلزام شركة مصر للتأمين بأن تدفع للطاعنة ذات المبلغ . استأنف كل من المطعون عليه وشركة مصر للتأمين والطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٤٨٧ سنة ٩٠ ق و ٢٦٩ سنة ٩١ ق و ٤٣٢٤ ق مدنى على التوالى ، وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافات الثلاثة حكمت بتاريخ ١٩٧٥/٦/١٠ برفضها وتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى الطاعنة به على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك نقول إن دعوى التعويض عن الحمل غير المشروع تسقط طبقا للمادة ١٧٢ من القانون المدنى بمضى ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، ولا يقف سريان هذا التقادم إلا إذا وجد مانع قانونى يحول بين المضرور ورفع الدعوى ولا يعد تفاقم الضرر مانعا من هذا القيل ، إذ تقضى المادة ١٧٠ من القانون المدنى بأن يقدر القاضى التعويض عن الضرر الذى لحق المضرور طبقا



للسادتين ٢٢١ و ٢٢٢ من قانون المذكور فإن لم يتيسر له ذلك وقت الحكم  
فنه أن يحتفظ للضرور ببقه في المطالبة بالتعويض عما يستجد من الضرر خلال  
مدة معينة ، وقد دفعت الطاعة بسقوط الدعوى بالتقادم الثلاثي لأن المطعون  
عليه لم يرفع دعواه بتكملة التعويض إلا في سنة ١٩٧٠ مع أنه علم بالضرر وبالمسئول  
منه فور وقوع الحادث ، وتأكد عليه بصدور الحكم النهائي لصالحه بالتعويض  
المؤقت من محكمة الجناح المستأنفة في ١٩٦٣/١١/٩ وإذ رفض الحكم المطعون  
فيه هذا الدفع تأسيسا على أن مدة التقادم تبدأ من تاريخ التقرير الطبي المؤرخ  
١٩٧٧/٥/٩ الذي تضمن ثبوت تخلف البعاهة المستديمة لدى المطعون عليه فإنه  
يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان القضاء للدعي بالحق المدني أمام  
محكمة الجناح بتعويض مؤقت عن الضرر الذي أصابه لا يحول بينه وبين المطالبة  
بتكملة التعويض أمام المحكمة المدنية لأنه لا يكون قد استنفذ كل ماله من حق أمام  
محكمة الجناح ذلك أن موضوع الدعوى أمام المحكمة المدنية ليس هو ذات موضوع  
الدعوى الأولى بل هو تكملة له ، وكان المراد بالعلم لبدء سريان التقادم الثلاثي  
المقرر بنص المادة ١٧٢ من القانون المدني هو العلم الحقيقي الذي يحيط بوقوع  
الضرر وشخص المسئول عنه باعتبار أن انقضاء ثلاث سنوات من يوم هذا  
العلم ينطوي على تنازل المضرور عن حق التعويض الذي فرضه القانون على الملزم  
دون إرادته مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضي مدة التقادم ولا وجه  
لافتراض هذا التنازل من جانب المضرور وترتيب حكم السقوط في حالة العلم الظني  
الذي لا يحيط بوقوع الضرر أو بشخص المسئول عنه ، لما كان ذلك فإن مدة  
التقادم سالفة الذكر لا تبدأ إلا من التاريخ الذي يتحقق فيه علم المضرور بالضرر  
الذي يطالب بتكملة التعويض عنه ولا محل للاحتجاج في هذا الخصوص بما تنص  
عليه المادة ١٧٠ من القانون المدني من أن القاضي يقدر مدى التعويض عن  
الضرر الذي لحق المضرور طبقا لأحكام السادتين ٢٢١ ، ٢٢٢ مراعيًا في ذلك  
الظروف الملازمة فإن لم يتيسر له وقت الحكم أن يعين مدى التعويض تعيينا نهائيا  
فله أن يحتفظ للمضرور بالحق في أن يطالب خلال مدة معينة بإعادة النظر في  
التقدير ، ذلك أن هذه المادة لأشأن لها بسقوط دعوى التعويض الناشئة عن



العمل غير المشروع وإنما هي تتحدث عن تحقق الضرر ووضعت المعايير الخاصة بتقدير القاضى لمدى التعويض عن الضرر الذى لحق المضرور ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى إلى أن علم المطعون عليه بالعامة المستدعاة التى تخلفت لدية من إصابته لم يثبت إلا بتقرير القومسيون الطبى المؤرخ ١٩٦٧/٥/٩ واحتسب مدة ثلاث سنوات من هذا التاريخ ، لامن تاريخ صدور الحكم النهائى الصادر من محكمة الجمنح بالتعويض المؤقت المحكوم به للمطعون عليه ، فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور إبراهيم صالح ، محمد الباجوري ، صلاح نصار وإبراهيم فرج .

(٢٥٦)

الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٤٤ القضائية :

قرار . تعليم .

العلاقة بين أصحاب المدارس الخاصة والجهة المشرقة على التعليم . تنظيمية وليست تعاقدية .  
إعانة الإيجار ليست حقا مكتسبا لأصحاب المدارس الخاصة المجانية . هي منحة المرد في تقديرها  
إلى الجهة الإدارية . ق ١٦ لسنة ١٩٦٩ بشأن التعليم الخاص . وجوب ألا يشوب هذا التقدير  
عيب الانحراف بالسلطة .

مؤدى الفقرات الأولى والثانية والرابعة من المادة ٢١ من القانون رقم ١٦  
لسنة ١٩٦٩ في شأن التعليم الخاص ، والمادتين ٣٨ ، ٣٩ من اللائحة التنفيذية  
لقانون الصادرة بقرار وزير التربية والتعليم رقم ٤١ لسنة ١٩٧٠ ، أن المشرع  
جمل العلاقة بين أصحاب المدارس الخاصة والجهة القوامة على التربية والتعليم  
علاقة تنظيمية تحكمها القواعد الإدارية وليست تعاقدية ، وأن إعانة الإيجار  
المشار إليها في القانون واللائحة التنفيذية ليست حقا مكتسبا لأصحاب المدارس  
الخاصة التي تتبع نظام المجانية وإنما هي منحة من جهة الإدارة مقيدة تعطى لهم ،  
المرد فيها إلى تقدير كل من مديرية التربية والتعليم والمجالس المحلية المختصة  
استهدافا لاستمرار السير بمرافق التعلم حسبما يتطلب صالح العمل وطبقا لما تسمح  
به موارد الدولة ، وتحديد الشروط اللازمة لمنح الإذانة لا يغير من طبيعتها  
الاختيارية المنصوص عليها صراحة ، بل يؤدي إلى مجرد تقييد سلطة الجهة المختصة  
في منحها ، بمعنى أنه قيد يرد على إرادة المنح لإرادة الخيرة المخولة لها ، ولئن كان منح  
إعانة الإيجار أو منعها هو في الأصل من الملاءمات التي ترخص الإدارة  
في تقديرها بلا معقب عليها ، إلا أنه لما كان الاختصاص الذي تباشره الإدارة  
إنما تزاوله على مقتضى القوانين واللوائح ، وفي حدود الغاية التي استهدفتها تلك

التشريعات نصا وروحا ، فيتعين عليها التزام هذه الغاية ولا تجاوزها إلى سواها ، وإلا شاب تصرفها عيب الانحراف بالسلطة بحيث يفسد الاختيار ويفسد ما اتخذ على أساسه من قرار .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن بصفته أقام الدعوى رقم ٣٤٧٠ لسنة ١٩٧٢ مـ لدى أمم محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليه محافظ القاهرة بصفته وآخرين بطلب الحكم بالزامهم متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ١٥٧٥٠ جنيها ، وقال شرحا لها أن الجمعية التى يمثلها تملك الأرض والمباني الخاصة بمدرسة ... .. ووفقا لقانون التعليم الخاص رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ ولائحته التنفيذية تستحق الجمعية مالكة المبنى إحانة إيجار تقدر على أساس القيمة الإيجارية المحددة قانونا للمبنى طبقا لأحكام المادة ١٠ من قانون إيجار الأماكن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . وإذا امتنعت المنطقة التعليمية عن صرف هذه الإحانة رغم الطلبات العديدة التى تقدمت بها الجمعية ، فقد أقام الدعوى . دفعت الحكومة بعدم قبول الدعوى قبل غير المطعون عليه وبعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى . وبتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٦ حكمت المحكمة أولا : بعدم قبول الدعوى بالنسبة لمن هذا محافظ القاهرة لرفعها على غير ذى صفة ثانيا : برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا ثالثا : برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٨٠ لسنة ٩٠ ق القاهرة طالباً بإلغاء الحكم بالطلبات ، وبتاريخ ١٩٧٤/٣/١٨ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبليت فيها رأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر وبالحلقة المحددة التزمت النيابة رأيها .



وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب . وفي بيان ذلك يقول إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدعوى على سند من القول بأن القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ بشأن التعليم الخاص ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٤١ لسنة ١٩٧٠ جاء خلوا مما يفيد إلزام وزارة التربية والتعليم بأية جهة أخرى بمنح إعانة إيجارية للمدارس الخاصة بل ترك الأمر جوازا للجهة المختصة بمنحها ، فلا محل لإلزام المطعون عليه بها ، في حين أن تحويل القانون إحدى الجهات الإدارية سلطة اختيارية في مجال معين لا يفيد إطلاق سلطتها فيه ، وإنما يتعين ممارسة هذه السلطة في حدود القانون ، ومن أجل تحقيق الصالح العام ، وفي إطار مبادئ الدستور التي توجب التسوية بين المواطنين في الحقوق والواجبات وبمصدر اللائحة التنفيذية للقانون سالف الإشارة منظمة إعانة الإيجار وموضحة شروط منحها ، فإن مؤدى ذلك أن يصبح من حق كل مدرسة خاصة تتوافر فيها الشروط المذكورة الحصول على هذه الإعانة ولا يجوز حرمانها منها لاستعدادها حقها فيها من القانون مباشرة وإلا كان هذا التصرف مشوبا بساءة استعمال السلطة . ورغم تمسك الطاعن بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف ، وثبوت توافر جميع الشرائط الواجبة لاستحقاق الإعانة ، فقد أغفل الحكم الرد عليه رغم جوهريته ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن النعي في محله ، ذلك أن النص في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٢١ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ في شأن التعليم الخاص على أنه يجوز للمجالس المحلية أن تمنح المدارس الخاصة إعانة مالية بناء على اقتراح مديرية التربية والتعليم المختصة ، كما يجوز للوزارة أن تمنح إعانات للمدارس التجريبية الخاصة والجهات التي تملك أو تدير مدارس خاصة في أكثر من محافظة وفي الفقرة الرابعة منها على أنه "ويصدر بتنظيم هذه الإعانات وشروط منحها قرار من وزير التربية والتعليم" وفي المادة ٣٨ من اللائحة التنفيذية للقانون الصادرة بقرار وزير التربية والتعليم رقم ٤١ لسنة ١٩٧٠ على أنه يجوز للمجالس المحلية بناء على اقتراح مديرية التربية والتعليم المختصة أن تمنح أصحاب المدارس الخاصة التي تطبق نظام المجانية الإعانات المالية

الآية : ١ - إعانة إيجار وفلك مقابل إيجار المكان الذي تشغله المدرسة ..  
 وفي المادة ٣٩ منها على أنه " تقدر إعانة الإيجار التي تؤدي للمدرسة الخاصة  
 انجانية على الوجه الآتي : ١ - إذا كان مبنى المدرسة مملوكا لصاحبها فإن إعانة  
 الإيجار تقدر على أساس القيمة الإيجارية القانونية للمبنى ٢ - ... ٣ - إذا كان مبنى  
 المدرسة موقوفا عليها أو متبرعا به لها فلا تستحق إعانة الإيجار - ٤ - ... .. " ،  
 يدل على أن المشرع جعل العلاقة بين أصحاب المدارس الخاصة والجهة القوامية  
 على التربية والتعليم علاقة تنظيمية تحكمها القواعد الإدارية وليست تعاقدية ، وأن  
 إعانة الإيجار المشار إليها في القانون واللائحة التنفيذية ليست حقا مكتسبا لأصحاب  
 المدارس الخاصة التي تتبع نظام المجانية ، وإنما هي منحة من جهة الإدارة مقيدة  
 تعطى لهم ، المرد فيها إلى تقدير كل من مديرية التربية والتعليم والمجالس المحلية  
 المختصة استهدانا لاستمرار السير بمرفق التعليم حسبما يتطلبه صالح العمل وطبيعة  
 لما تسمح به موارد الدولة ، وتحديد الشروط اللازمة لمنح الإعانة لا يغير من  
 طبيعتها الاختيارية المنصوص عليها صراحة ، بل يؤدي إلى مجرد تقييد سلطة  
 الجهة المختصة في منحها بمعنى أنه قيد يرد على إرادة المنح لإرادة الخيرة المخولة  
 لها ، واثن كان منح إعانة الإيجار أو منعها عوفى الأصل من الملاءمات التي تترخص  
 الإدارة في تقديرها بلا معقب عليها ، إلا أنه لما كان الاختصاص الذي تباشره  
 الإدارة إنما تزاوله على مقتضى القوانين واللوائح ، وفي حدود الغاية التي استهدفتها  
 تلك التشريعات نصا وروحا ، فيتعين عليها التزام هذه الغاية ولا تجاوزها إلى  
 سواها وإلا شاب تصرفها عيب الانحراف بالسلطة بحيث يفسد الاختيار ويفسد  
 ما اتخذ على أساسه من قرار . لما كان ذلك وكان البين من منونات الحكم  
 المطعون فيه أن الطامن قد تمسك في صحيفة الاستئناف بأن الشروط التي أوجبتها  
 اللائحة التنفيذية لاستحقاق إعانة الإيجار متوافرة وأنه ليس هناك من أسباب تبرر  
 حرمانها ، وكان المطعون عليه قد ذهب إلى عدم توافر هذه الشروط وكان الحكم  
 المطعون فيه قد اقتصر على الإحالة إلى أسباب حكم محكمة أول درجة الذي  
 لم يعرض لهذا الدفاع تبعا لعدم طرحه عليه ، مع أنه دفاع جوهري قد يكون من  
 شأن تحقيقه تغيير وجه الرأي في الدعوى ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون  
 وشابه التصور في التسبب بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي الأسباب  
 على أن يكون مع النقض الإحالة .



## جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور إبراهيم صالح ، محمد الباجوري ، صلاح نصار ومحمود رمضان .

(٢٥٧)

الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٤ في القضاية :

(١) إيجار " إيجار الأماكن " .

تحديد لجنة التقدير القيمة الإيجارية بأقل من المتفق عليه في العقد . وجوب الاعتداد بالتقدير وبأثر رجعي . تحديدها لتلك القيمة بما يزيد عن الوارد بالعقد . عدم سريان هذه الزيادة طوال مدة التعاقد الأصلية . شرط ذلك .

(٢-٤) إثبات " الأوراق الرسمية " . إيجار .

(٢) رسمية الورقة . مناهها . عدم اشتراط أن يكون محررها متخصصا فيما يدل أمامه ذوى الشأن من أقوال . محضر الشرطة بجمع الاستدلالات . محرر رسمي .

(٣) الصورة الرسمية للمحرر الرسمي . حجة بقدر مطابقتها للأصل . سقوط هذه القرينة بالمنازعة في تلك المطابقة . وجوب أن تكون المنازعة جديدة وصريحة .

(٤) الإقرار غير القضائي . جواز استخلاصه من محضر شكوى إداري مرفق بالدعوى . خضوعه لتقدير القاضي . مثال في إيجار .

(٥) إيجار " إيجار الأماكن " . اختصاص " اختصاص ولائي " .

اختصاص المحاكم الابتدائية بنظر الطعون في قرارات لجان تقدير الأجرة . قاصر على تلك التي لم تقضى نهائية حتى تاريخ العمل بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في ١٨/٨/١٩٦٩ . قرارات مجالس المراجعة . اختصاص مجلس التولية بنظر الطعون فيها .

١ - النص في الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن المعدلة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ على أنه ..  
" ويجوز لذلك قبل صدور قرار اللجنة بتحديد الإيجار وتوزيعه أن يؤثر المبنى كله أو بعضه على أن يسرى قرار اللجنة بأثر رجعي من بدء تنفيذ عقد الإيجار " وفي



الفقرة السادسة من المادة الخامسة منه على أنه ".... ويمكن قراءات لجان التقدير نافذة رغم الطعن فيها ...." تدل على أن المشرع قدر أن لجان تقدير القيمة التجارية المنصوص عليها فيه والمنوط بها تحديد إيجار المبانى الخاضعة لأحكامه ، سوف تستغرق في إنجاز عملها وقتا قد يطول فأجاز للمالك بعد إتمام مبناه وإعدادة للسكنى ألا ينتظر حتى تفرغ اللجنة من عملها فتعجز للمالك إيجار الوحدات السكنية كلها أو بعضها ويعين إيجار كل وحدة تعيينا مؤقتا فإذا أتمت لجنة التقدير عملها وأصدرت قرارها كان هذا الإيجار هو المعتبر، فإن كانت القيمة التجارية التي حددتها اللجنة أقل من المتفق عليه بالمعقد تعين خفض الأجرة العقديّة إلى النتيجة المحددة بأثر رجعي من وقت إبرام العقد وإن حددت اللجنة قيمة أكثر فالأصل ألا تسرى زيادة القيمة التجارية على المستأجر المتعاقد طوال مدة الإيجار الأصلية ، اعتبارا بأن المالك قبل التزول عن الحد الأقصى للأجرة وارتضى الأجرة الأقل ، شريطة ألا يكون هذا الرضاء مشوبا بعيب يفسده ، وألا يكون المالك قد تمسك صراحة أو ضمنا عند التعاقد بحقه في التمسك بقرار اللجنة عند صدوره ، ويجوز استظهار هذا التحفظ من كافة الظروف والملابسات المحيطة بالتعاقد ، فإذا انقضت المدة الأصلية وامتد الإيجار بحكم القانون جاز للمالك أن يرفع الأجرة إلى حدّها الأقصى .

٢ - مناط رسمية الورقة في معنى المادتين ٣٩٠ ، ٣٩١ من القانون المدني المقابلتين للمادتين ١٠ ، ١١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن يكون محررها موظفا عموميا مكلفا بتحريرها بمقتضى وظيفته ، وهى حجة بما دون فيها من أمور قام بها محررها في حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن في حضوره ومن ثم فإن محضر جمع الاستدلالات الذى حرره أحد رجال الشرطة بناء على شكوى قدمت إليه وأثبت فيها ما أدلى به ذوى الشأن من أقوال أمامه فيها يعتبر بهذه المثابة من المحررات الرسمية ولا محل للقول بوجوب أن يكون من يتولى تحرير الورقة الرسمية متخصصا فيما يدلى به ذوى الشأن من أقوال أمامه أوله دراية بفحوى هذه الأقوال ، اكتفاء بأن يكون الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة والذي يتولى تحرير الورقة مختصا بكتابتها من حيث طبيعتها وأن يراعى الأوضاع القانونية المتطلبة في تحريرها .

٣ — مؤدى المادة ٣٩٢ من القانون المدني المطابقة للمادة ١٢ من قانون الإثبات أنها شرعت قرينة قانونية على أن الصورة الرسمية للمحرر الرسمى — خطية كانت أو فوتوغرافية — تكون حجة بالقدر الذى تكون فيه مطابقة للأصل مالم ينازع فى ذلك أحد الطرفين ، ولئن كانت مجرد المنازعة تكفى لإسقاط قرينة المطابقة إلا أنه ينبغى أن تكون هذه المنازعة صريحة فى انعدام هذه المطابقة متسمة بالجدية فى إنكارها وإذ كان البين من مذكرة الطاعن المقدمة لمحكمة الموضوع أنها اقتضت على القول بأن محاضر البوليس ليست من أدلة الإثبات المدنية فإن ذلك لا ينطوى على منازعة فى مدى التطابق بين صورة المحرر الرسمى وأصله ، وليس من شأنه إهدار القرينة القانونية آنفه الذكر ، ويكون الحكم فى مطلق حقه إذ عول على ماورد بالصورة الرسمية للشكوى من أقوال منسوب صدورها إلى الطاعن .

٤ — المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الإقرار الوارد بأحد الشكاوى الإدارية يعد إقراراً غير قضائى ، وينخضع لتقدير القاضى ولا يشترط فى الإقرار غير القضائى أن يكون صادراً للقرلة بل يجوز استخلاصه من أى دليل أو ورقة من مستندات الدعوى فإنه لا على الحكم إن هو انتهى فى استخلاص سائح إلى أن ما ثبت على لسان الطاعن فى محضر جمع الاستدلالات من أن الأجرة المتماقد عليها مؤقتة — يكشف عن صدق ما ذهب إليه المطعون عليه من أن النية انصرفت عند التعاقد إلى أن قرار لجنة تقدير القيمة الإيجارية هو المعتبر فى تحديد الأجرة وأن ماورد بالعقد من أجرة مسماة كان موقوتاً بصدور هذا القرار الذى لم يتصل بعلمها عند إبرامها العقد بما ينفى مظنة ارتضاؤها التزول عن الحد الأقصى للأجرة .

٥ — مفاد ما تنقضى به المادتان ٤٢، ٤١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والمعمول به اعتباراً من ١٩٦٩/٨/١٨ من جعل الطعن فى قرارات لجان تقدير القيمة الإدارية من اختصاص المحاكم الابتدائية الكائن فى دائرتها العقد يقتصر على القرارات التى تصدر بعد بدء العمل بالقانون سالف الذكر ، أو تلك التى صدرت من هذه اللجان ولم تصبح نهائية بعد حتى ذلك التاريخ فلا يستطيل نطاقها إلى قرارات اللجان التى عرضت بالفعل على مجالس المراجعة أو فصل فيها أو صارت نهائية قبل بدء العمل به ، فهذه وتلك يختص القضاء الإدارى بمجلس الدولة بنظر الطعون فيها باعتبارها قرارات صادرة من جهات إدارية ذات اختصاص قضائى



وفقا لـ المادة ١١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن مجلس الدولة والمقابلة للمادة ٨/١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، لما كان ذلك وكان قرار مجلس المراجعة قد صدر في ١٥/١/١٩٦٩ أى في تاريخ سابق على مريان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وكان الطعن على قرار لجنة التقدير أو قرار مجلس المراجعة يتم باتخاذ إجراءات شكلية وتحكمها مواعيد خاصة فإنه لا على الحكم إذا هو لم يعرض لما أثاره الطاعن تعيبا على قرار مجلس المراجعة أيا كان وجه الرأي فيه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٩١٢ لسنة ١٩٦٩ مدنى أمام محكمة الوايل الجزئية - والتي أحيلت إلى محكمة القاهرة الابتدائية وقيدت برقم ٨١٥٠ لسنة ١٩٦٩ مدنى - ضد الطاعن بطلب إلزامه دفع مبلغ ١٧٨ جنيه و ٦٠٠ مليم وقالت شرعا لها إنه بموجب عقد مؤرخ ١٣/٦/١٩٦٦ استأجر منها الطاعن شقة بالمترو رقم ... .. لقاء أجرة شهرية قدرها ١٥ جنيه ، وإذ يخضع العقد لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وصدر قرار نهائى من مجلس المراجعة في ١٥/١/١٩٦٩ بتحديد الأجرة بمبلغ ٢٠ جنيه و ٦٠٠ مليم ، ورفض الطاعن أداء فروق الأجرة المستحقة رغم مطالبته فقد رفعت الدعوى . كما أقام الطاعن اندعوى رقم ٧٣٣٠ سنة ١٩٦٩ مدنى أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليها - مالكة العقار ومحافظ القاهرة بصفته - طالبا الحكم ( أولا ) بعدم الاعتراف بقرار اللجنة المشكلة طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٧ بتحديد القيمة الإيجارية ناشقة بمبلغ ٢٠ جنيه و ٦٠٠ مليم واعتباره كأن لم يكن ، ( ثانيا ) بتثبيت القيمة الإيجارية للعين بمبلغ ١٥ جنيه استنادا إلى أن الأجرة الواردة بعقد الإيجار هي الأجرة الحقيقية التى ارتضاها الطرفان ، وفي تاريخ لاحق على صدور قرار لجنة تقدير القيمة الإيجارية



بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٩ بتحديد ما بمبلغ ٢٠ جنيه، ٦٠٠ مليم. ضمت الدعوى بان. دفعت المطعون عليها الأولى بعدم اختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى. المقامة من الطاعن وولاية القضاء الإدارى. وبتاريخ ١٩٧١/٢/٢٣ حكمت المحكمة (أولا) فى الدعوى رقم ٧٢٣٠ برفض الدفع بعدم الاختصاص بالولاية وبثبيت القيمة بمبلغ ١٥ جنيه وبعدم الاعتداد بقرار لجنة تحديد الأجرة المؤرخ ١٩٦٦/٥/٢٩ (ثانيا) فى الدعوى رقم ٨١٥٠ برفضها. استأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦٣٤ لسنة ٨٨ ق القاهرة طالبة إلغاء والقضاء لها بطلباتها وأضافت طلب ما يستجد من فروق. وفى ٢١ مارس سنة ١٩٧٤ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض دعوى الطاعن وبإلزامه فى دعوى المطعون عليها بأن يدفع لها مبلغ ٣١٦ جنيتها و ٢٥٠ مليم على أفساط شهرية بواقع ٥ جنيهات و ٦٠٠ مليم. طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة نرأه جديرا بالنظر، وبالحالة المحددة التزمت النيابة رأيا.

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة اسباب، ينسب الطاعن بالسببين الأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم اعتد بقرار لجنة تقدير القيمة الإيجارية الصادر فى ١٩٦٦/٥/٢٩ بتحديد الأجرة الشهرية لعين النزاع بمبلغ ٢٠ جنيتها و ٦٠٠ مليم، مهدرا الأجرة المتفق عليها فى عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٦/٦/١٣ بمبلغ ١٥ جنيتها، على سند من القول بأن المطعون عليها الأولى لم تكن تعلم عند التعاقد بصدور قرار اللجنة، بدليل أنها لم تعلن به إلا فى ١٩٦٨/٨/٤، وبأدركت إثر ذلك بالتظلم منه وقبل عظمها شكلا وصدر قرار مجلس المراجعة فى ١٩٦٩/١/١٥، وأن عقد الإيجار وإن خلا من أى تحفظ إلا أن الطاعن أقر فى الشكوى رقم ٥٩٨٩ لسنة ١٩٦٧ إدارى الوائلى بأن الأجرة المسماة فى عقد الإيجار أجرة مؤقتة حين تقدير اللجنة، وهو يعتبر اقاروا معدلا للتعاقد يؤخذ به ما حبه مادام لا يتنازع فى صدوره منه وأنه مذيلى بتوقيعه فى حين أن علم المطعون عليها الأولى بقرار اللجنة أو عدم علمها ليس له من أثر على الأجرة المتفق عليها فى العقد، طالما لم تكن الأجرة المقدرة بمعرفة اللجنة

أقل من الأجرة الاتفاقية ، إذ المحذور هو الاتفاق على أجرة تتجاوز الأجرة التي حددها القرار الصادر من اللجنة أو من مجلس المراجعة ، هذا إلى أن الحكم استند إلى صورة رسمية من الشكوى الإدارية سالفة البيان ولم يقدم أصلها ، فلا تعتبر محررا رسميا ، ولا يمكن الاعتداد بما أثبتته محررها من أقوال منسوبة إلى الطاعن لاتصالها بأحد العقود ذات الطابع المدني التي لا اختصاص لرجل الشرطة المحقق بتحريره ، خاصة وأن الطاعن اعترض في دفاعه أمام محكمة أول درجة على ماورد بهذه الشكوى منسوبا إليه ، وأنكر عدما من أدلة الإثبات المدنية ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أن النص في الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن معدلة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ على أنه " ... ويجوز للمالك قبل صدور قرار اللجنة بتحديد الإيجار وتوزيعه أن يؤثر المبنى كله أو بعضه على أن يسرى قرار اللجنة بأثر رجعي من بدء تنفيذه عقد الإيجار " . وفي الفقرة السادسة من المادة الخامسة منه معدلة على أنه " ... وتكون قرارات لجان التقدير نافذة رغم الطعن فيها " ... ، تدل على أن المشرع قدر أن لجان تقدير القيمة الإيجارية المنصوص عليها فيه ، والمنوط بها تحديد إيجار المباني الخاضعة لأحكامه سوف تستغرق في إنجاز عملها وقتا قد يطول ، فأجاز للمالك بعد إتمام مبناه وإعداده للسكن ألا ينتظر حتى تفرغ اللجنة من عملها ، فيعتمد إلى إيجار الوحدات السكنية كلها أو بعضها ، ويعين إيجار كل وحدة بتعييننا مؤقتا ، فإذا آتمت لجنة التقدير عملها وأصدرت قرارها كان هذا الإيجار هو المعتبر ، فإن كانت القيمة الإيجارية التي حددتها اللجنة أقل من المتفق عليه بالعقد تعين خفض الأجرة العقدية إلى القيمة المحددة بأثر رجعي من وقت إبرام العقد ، وإن حددت اللجنة قيمة أكثر فالأصل ألا تسرى زيادة القيمة الإيجارية على المستأجر المتعاقد طوال مدة الإيجار الأصلية ، اعتبارا بأن المالك قبل النزول عن الحد الأقصى للأجرة وارتضى الأجرة الأقل ، شريطة ألا يكون هذا الرضاء مشوبا بعيب يفسده ، وألا يكون المالك قد تحفظ صراحة أو ضمنا عند التعاقد بحقه في التمسك بقرار اللجنة عند صدوره ، ويجوز استثناء هذا التحفظ من كافة الظروف والملايسات المحيطة



بالتعاقد ، فإذا انقضت المدة الأصلية وامتد الإيجار بحكم القانون جاز للمالك أن يرفع الأجرة إلى حدّها الأقصى . ولما كان البين من قرارات الحكم المطعون فيه أنه ذهب إلى أن عقد الإيجار وإن خلا من أى تحفظ بشأن التمسك بقرار اللجنة ولئن كان الثابت أنه أبرم في تاريخ لاحق لصدور هذا القرار ، إلا أن المقطوع به أن المطعون عليها الأولى لم تكن تعلم به عند التعاقد للذرائع التي ساقها التي ليست محل نعي ، واستطرد الحكم إلى أن ما جاء على لسان الطاعن في الصورة الرسمية للشكوى الإدارية المشار إليها بسبب النعي والذي لم ينكر نسبته إليه يعتبر بمثابة إقرار غير قضائي معدل للتعاقد ، بما يفيد أن نية الطرفين انصرفت في صدد تعيين الأجرة إلى التعامل وفقا لقرار لجنة تقدير القيمة التجارية ، لما كان ذلك وكان مناط رسمية الورقة في معنى المادتين ٣٩٠ ، ٣٩١ من القانون المدني — المقابلتين للمادتين ١٠ ، ١١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ — أن يكون محررها موظفا عموميا مكلفا بتحريرها بمقتضى وظيفته ، وهي حجة بما دون فيها من أمور قام بها محررها في حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن في حضوره فإن محضر الاستدلالات الذي حرره أحد رجال الشرطة بناء على شكوى قدمت إليه وأثبت فيها ما أدلى به ذوى الشأن من أقوال أمامه فيها ، يعتبر بهذه المثابة من المحررات الرسمية ، ولا محل للقول بوجوب أن يكون من يتولى تحرير الورقة الرسمية متخصصا فيما يدلى به ذوى الشأن من أقوال أمامه أولا دراية بفحوى هذه الأقوال ، اكتفاء بأن يكون الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة والذي يتولى تحرير الورقة مختصا بكتابتها من حيث طبيعتها ، وأن يراعى الأوضاع القانونية المطلوبة في تحريرها ، لما كان ما تقدم وكان مؤدى المادة ٣٩٢ من القانون المدني المطابقة للمادة ١٢ من قانون الإثبات أنها شرعت قرينة قانونية على أن للصورة الرسمية للمحرر الرسمي — خطية كانت أو فوتوغرافية — تكون حجة بالقدر الذي تكون فيه مطابقة للأصل مالم ينازع في ذلك أحد الطرفين ، ولئن كانت مجرد المنازعة تكفى لإسقاط قرينة المطابقة إلا أنه ينبغي أن تكون هذه المنازعة صريحة في انعدام هذه المطابقة متسمة بالجدية في إنكارها وإذا كان البين من مذكرة الطاعن المقدمة لمحكمة الموضوع أنها اقتضت على القول بأن « محاضر البوليس ليس من أدلة الإثبات المدنية » ، فإن ذلك لا ينطوى على منازعة في مدى التطابق بين صورة المحرر الرسمي وأصله ، وليس من شأنه إهدار



القريبة القانونية آنفة الذكر ، ويكون الحكم في مطلق حقه إذ عول على ماورد بالصورة الرسمية للشكوى من أقوال منسوب صدورها إلى الطاعن . لما كان ما سلف وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الإقرار الوارد بأحد الشكاوى الإدارية يعد إقرارا غير قضائي وينحصر لتقدير القاضي ، وكان لا يشترط في الإقرار غير القضائي أن يكون صادرا للمقر له بل يجوز استخلاصه من أي دليل أو ورقة من مستندات الدعوى ، فإنه لا على الحكم إن هو انتهى في استخلاص سائق إلى أن ما ثبت على لسان الطاعن في محضر جمع الاستدلالات المشار إليه يكشف عن صدق ما ذهب إليه المطعون عليها الأولى من أن النية انصرفت عند التعاقد إلى أن قرار لجنة تقدير القيمة التجارية هو المعتبر في تحديد الأجرة ، وأن ماورد بالعقد من أجرة مسماه كان موقوتا بصدر هذا القرار الذي لم يتصل بعملها عند إبرامها العقد بما ينفي مظنة ارتضاها النزول عن الحد الأقصى للأجرة ، ويكون النعي على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك في دفاعه أمام محكمة أول درجة بأن قرار مجلس المراجعة المؤيد لقرار لجنة التقدير صدور دون إخطاره بقيام التظلم ، وحيل بينه وبين إبداء أقواله أمامه ، وبذلك انحدر القرار إلى درجة الإنعدام ، ويعتبر هذا الدفاع مطروحا على محكمة الدرجة الثانية طبقا للأثر الناقل للاستئناف ، بما كان مقتضاه اعتباره طعنا على قرار لجنة تقدير القيمة التجارية تختص المحكمة الابتدائية بنظره والفصل فيه عملا بحكم المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التي كانت سارية المفعول قبل إقامة الطاعن دعواه المسائلة ، فيقوم الحكم بالنظر في تقدير الأجرة تبعا لانعدام قرار مجلس المراجعة ، وإذا لم يعرض الحكم لهذا الدفاع الجوهرى الذى من شأنه تغيير وجه الرأى فى الدعوى فإنه علاوة على مخالفة القانون يكون قاصر التسبيب .

وحيث إن النعي غير سديد ، ذلك أن مفاد ما تقضى به المادتان ٤١ ، ٤٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والمعمول به اعتبارا من ١٨/٨/١٩٦٩ من جعل الطعن فى قرارات بلان تقدير القيمة التجارية من اختصاص المحاكم الابتدائية الكائن فى دائرتها

المقار يقتصر على القرارات التي تصدر بعد بدء العمل بالقانون سالف الذكر ،  
أو تلك التي صدرت من هذه اللجان ولم تصبح نهائية بعد حتى ذلك التاريخ ،  
فلا يستطيل نطاقها إلى قرارات اللجان التي عرضت بالفعل على مجالس المراجعة  
وفصل فيها أو صارت نهائية قبل بدء العمل به ، فهذه وتلك يختص القضاء  
الإداري بمجلس الدولة بنظر الطعون فيها باعتبارها قرارات صادرة من جهات  
إدارية ذات اختصاص قضائي وفقا للمادة ١١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩  
بشأن مجلس الدولة والمقابلة للمادة ٨/١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ لما كان  
ذلك وكان قرار مجلس المراجعة قد صدر في ١٥/١/١٩٦٩ أي في تاريخ سابق  
على سريان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وكان الطعن على قرار لجنة التقدير  
أو قرار مجلس المراجعة يتم باتخاذ إجراءات شكلية وتحكمها مواعيد خاصة ، فإنه  
لا على الحكم إذا هو لم يعرض لما أثاره الطاعن تعيبا على قرار مجلس المراجعة  
أيا كان وجه الرأي فيه ، ويكون النعي بمخالفة القانون والقصور في التصويب  
على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور إبراهيم صالح ؛ محمد ألباجوزي ؛ محمود رمضان وإبراهيم فراج .

(٢٥٨)

الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٤ القضائية :

إيجار " إيجار الأماكن " .

صفة التهجير . ثبوتها من إحدى محافظات : القنال أو سيناء إلى الجهة التي هجر إليها مباشرة .  
زوالها بتقله من جهة لأخرى أو لمسكن آخر بمحض إرادته . شرط ذلك ثبوت استقراره في  
المسكن الذي قلته عقب التهجير .

إن ما شرعه القانون ٧٦ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٠ -  
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - خاصا بسلب المالك رخصة طلب الإخلاء  
في حالة التاجير من الباطن أو النزول عن الإيجار لمن تثبت صفته كتهجير من إحدى  
محافظات القناة وسيناء هو استثناء ينبغي التضييق في تطبيقه تبعا لأنه قصد به  
مواجهة حالة ملحة عاجلة استتبعته تهجير نفر من المواطنين من مساكنهم  
الأصلية وزوجهم إلى سائر مدن الجمهورية واضطرابهم إلى استئجار مساكن لهم  
فيها ، ولئن كانت فعالية صفة المهجر تقتصر استجابة لهذا النظر على الجهة التي  
يهجر إليها مباشرة من إحدى المحافظات المشار إليها ، بحيث تزول عنه هذه  
الصفة ويصبح متوطنا عاديا عند تقله من مكان إلى آخر مستغلا ما أباحه له  
المشرع من تيسير ، اعتبارا بأنه يقدر بقدره وفي حدود سد الحاجة الملحة المباشرة  
فلا تجوز الاستفادة من هذا الاستثناء الميمر كلما وجد مسكنا أكثر ميزة من  
المسكن الذي استقر فيه عند التهجير ، لئن كان ذلك إلا أنه لا مكان للقول بزوال  
صفة المهجر فإنه يجب أن يثبت على وجه يقيني استقراره في المسكن الذي قلته  
عقب التهجير واستقامة عيشه فيه على وجه متادوالا يكون تخليه عن هذا المسكن  
بسبب اضطرابي يدعو إليه نشدان الاستقرار والبقاء .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٢٣٠١ لسنة ١٩٧١ مدنى أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية ضد كل من .. .. . والطاعن يطلب الحكم بإخلائهم من العين المبينة بصحيفة الدعوى وتسليمها لهم خالية وقالوا بيانا لها أن الأول يستأجر منهم المنزل رقم .. .. . بأجرة شهرية قدرها ٢ جنيه و ٨٠٠ مليم ، وإذا أجر حجرتين منه للثاني بدون إذن كتابي وادعى الطاعن بأنه يشغل العين المؤجرة كلها بطريق التنازل عن الإيجار من الأول ، فقد أقاموا الدعوى . أجاب الطاعن بأنه هجر من محافظة الاسماعيليه وأنه يستند إلى القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ . وبتاريخ ١٩٧٢/٢/١٢ حكمت المحكمة بإخلاء .. .. . من العين المؤجرة وتسليمها للمطعون عليهم وبإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أنه من المهجرين من محافظة الاسماعيليه المستفيدين بأحكام القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ ، وإذ لم ينفذ حكم التحقيق فقد عادت لمحكمت في ١٩٧٤/٤/١٢ برفض الدعوى . استأنف المطعون عليهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٣٩١ سنة ٨٩ ق القاهرة طالبن انقضاء لهم بطاباتهم ، وبتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٥ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإخلاء الطاعن من عين النزاع . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة عامة مذكرة أبدت فيها الراى بنقض الحكم وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعماه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب والتساذق الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه بإخلائه من عين النزاع على سند من أنه اتخذ له مسكنا قبل مسكنه

بهذه الدين فلا ينتفع بأحكام القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٦ ، في حين أن هذا القانون جعل للمهجرين من منطقة القنّاء وسيناء مركزا قانونيا خاصا يتمثل في حقهم في أن يترخصوا في شغل الأماكن عن طريق الاستئجار من الباطن والتنازل عن الإيجار بغير إذن من مالكي تلك الأماكن ، فاشتراط هدم سبق السكنى يقيد حقا أطلاقه القانون ويضيف شرطا لم يقصده الشارع وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون . هذا إلى أن الحكم إستند في قضاؤه على ما جاء بالشكوى رقم ٣١٣٧ لسنة ١٩٧١ لإدارى الزيتون من أن الطاعن كان يقيم مع أسرته بمسكن آخر اتخذ منه موطنه ، وأن ذلك تأيد بالشهادة الرسمية الصادرة من مديرية الإسكان ، مع أن الثابت بهذه الشهادة أن سيدة معينة هي التي كانت تستأجرها وتنازلت عنها لآخر ، وبذلك ربط الحكم بين الشكوى التي تردد بها اسم الطاعن وبين الشهادة الرسمية المشار إليها دون أن يبين مقصوده من ذلك ، وهو ما يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب .

وحيث إن النعى في محله ، ذلك أنه وإن كان ما شرعه القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٠ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - خاصا بسلب المالك رخصة طلب الإخلاء في حالة التاجير من الباطن أو التزول عن الإيجار لمن تثبت صفته كمهجر من إحدى محافظات القنّاء وسيناء ، استثناء ينبغي التضييق في تطبيقه تبعا لأنه قصد به مواجهة حاجة ملحة عاجلة استتبعته تهجير نفر من المواطنين من مساكنهم الأصلية ونزوحهم إلى سائر مدن الجمهورية وإضطرارهم إلى استئجار مساكن لهم فيها ، ولئن كانت فعالية صفة المهجر تقتصر - استجابة لهذا النظر - على الجهة التي يهجر إليها مباشرة من إحدى المحافظات المشار إليها بحيث تزول عنه هذه الصفة ويصبح متوطنا عاديا عند تنقله من مكان إلى آخر مستغلا ما أباحه الشارع من تيسير ، اعتبارا بأنه يقدر بقدره وفي حدود سد الحاجة الملحة المباشرة ، فلا يجوز الاستفادة من هذا الاستثناء الميسر كما وجد مسكنا أكثر ميزة من المسكن الذي استقر فيه عند التهجير ، لئن كان ذلك - إلا أنه لإمكان القول بزوال صفة المهجر فإنه يجب أن يثبت على وجه يقيني استقراره في المسكن الذي قطنه عقب التهجير واستقامة عيشه فيه على وجه معتاد ، وألا يكون تخليه عن هذا المسكن بسبب اضطرارى يدهو إليه

نشدان الاستقرار والبقاء . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أشار إلى أن الطاعن فرد في أسرة ليس هو عائلها أو كبيرها ، استعرض من أقوال من سئلوا في محضر الشكوى المشار إليها بسبب النعى ، واستخلص منها أن الطاعن وأخوته ووالدته وزوجته كانوا يقيمون معا في مسكن تستأجره سيدة مماها تنازلت عن مسكنها لآخر ، واتخذ من مجرد ثبوت سكناه في هذا المكان سببا يبرر زوال صفة المهجر عنه ، دون أن يوضح الرابطة بين هذه السيدة وبينه ولا السبب الذي من أجله أقام وأسرته المكونة من أخوته ووالداه وزوجته لديها ، وموقفه إزاء تنازل المستأجرة عن العين إلى آخر ، ودون أن يبين أن إقامة الطاعن على هذا الوجه كانت إقامة تتصف بسمة الاستقرار والبقاء ، فإنه فضلا عن قصور تسببيه يكون فاسد الاستدلال بما يتعين معه نقضه ، دون حاجة لتعرض لباقي أسباب الطعن على أن يكون مع النقض الإحالة .



## جلسة ٢٥ ن مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحسني وعضوية السادة المستشارين :  
د . مصطفى كيرة ، محمدى الخولى ، سعد العيسوي ود سعيد عبد الماجد .

( ٢٥١ )

العطن رقم ٦٥٤ لسنة ٥٥ القضائية :

( ١ ) التزام " قابلية الالتزام للانقسام " .

الأصل أن الالتزام يكون قابلاً للانقسام إذا ورد على عمل قابل للانقسام . جواز اتفاق المتعاقدين  
على عدم الانقسام . لمحكمة الموضوع سلطة استخلاص نية المتعاقدين في هذا الخصوص .

( ٢ ) عقد " الشرط الفاسخ " .

الشرط الفاسخ لا يقتضي الفسخ حتماً بمجرد حصول الإخلال بالالتزام . الاستثناء . أن تكون  
صيغة صريحة دالة على وجوب الفسخ حتماً عند تحققه .

( ٣ ) الالتزام " الإيداع " .

لا يمنع من صحة الإيداع أن يكون معلقاً على شرط يحق للمدين فرضه .

( ٤ ) عقد " عقد الصلح " . التزام .

إبرام عقد صلح بشأن تصرف معين . لا يؤثر في قيام التصرف الأصلي معذراً بمقد الصلح .  
بقلوه متبجاً لآثاره في حالة بطلان أو فسخ الصلح .

( ٥ ) دعوى " انقطاع مير الخصومة " .

انقطاع مير الخصومة . الغاية منه . قبول ورثة الخصم المتوفى أمام المحكمة بحقوق الغاية من  
اختصاصهم بصفته هذه . لا محل للنفي بإعلان الحكم لعدم قضائه بانقطاع مير الخصومة

( ٦ ) دعوى " انقطاع مير الخصومة " . بطلان .

بطلان الاجراءات التي تتم بعد قيام سبب انقطاع مير الخصومة . بطلان نسبي .

١ — الأصل أن الالتزام يكون قابلاً للانقسام إذا ورد على محل يقبل بطبيعته  
أن ينقسم ، إلا أنه يصبح تقرير عدم انقسام الالتزام بإرادة المتعاقدين ، والمحكمة

الموضوع سلطانها المطلق في استخلاص ما إذا كانت نية المتعاقدين قد اتجهت إلى قابلية أو عدم قابلية الالتزام للانقسام متى كان استخلاصها سائغا ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق دون معقب عليها من محكمة النقض .

٢ — الشرط الفاسخ لا يفتضى الفسخ حتما بمجرد حصول الاخلال بالالتزام إلا إذا كانت صيغته صريحة دالة على وجوب الفسخ حتما عند تحققه .

٣ — لا يمنع من صحة الإيداع أن يكون معلقا على شرط يحل للمدين فرضه .

٤ — الصلح لا يترتب عليه قانونا انحلال التصرف الذي صدر الصلح في شأنه ليحل هذا الصلح محله ، وإنما يظل التصرف الأصلي قائما ومتجا لآثاره المعدلة بعقد الصلح ، بحيث إذا أبطل هذا العقد أو فسخ ظل التصرف الأصلي متجا لآثاره دون أن ينال منها الصلح الذي أبطل أو فسخ .

٥ — الأصل الذي يقوم عليه انقطاع سير الخصومة هو حماية ورثة المتوفى حتى لا تتخذ الإجراءات بغير علمهم ويصدر الحكم ضدهم في غفلة منهم دون أن يتمكنوا من استعمال حقهم في الدفاع . ولم يقصد بالانقطاع أن يكون جزاء على الطرف الآخر لاستمراره في حوالات إجراءات الخصومة على الرغم من علمه بقيام السبب الموجب لانقطاعها . ولما كان الطاعنون ورثة المرحومة .. قد أقروا بصحيفة الطعن بأنهم مثلوا بعد وفاتها أمام محكمة الاستئناف بصفتهم ورثة .. مورث المتوفاة ، فإن الغاية من اختصاصهم بصفتهم ورثة لها تكون قد تحققت مما لا يجوز معه القضاء بالبطلان .

٦ — بطلان الإجراءات التي تتم بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة في الدعوى هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايةهم وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد أهليته أو تغيرت صفته وذلك حتى لا تتخذ هذه الإجراءات دون علمهم ويصدر الحكم في الدعوى في غفلة منهم ، فلا يجوز للحصم الآخر التمسك بالبطلان .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتصل في أنه بتاريخ ١٢ من يناير سنة ١٩٤٢ باع كل من .. .. وشقيقه  
.. .. أطيانا زراعية إلى فريقين من عائلة .. .. بواقع ٦ فدان و٤  
قراريط لكل فريق بموجب عقدين حرفيين الأول صادر إلى .. ..  
.. .. والثاني صادر للسيدة .. .. عن نفسها وبصفقتها  
وصيته على أولادها .. .. قصر المرحوم .. .. وكانت شروط  
البيع متماثلة في العقدين حيث حدد الثمن لكل مساحة بمبلغ ٤٩٣ جنيهًا و٣٣٣ مليم  
ودفع كل فريق من هذا الثمن مبلغ ٤٠ جنيهًا عند التوقيع على العقد ثم مبلغ ١١٠ ج  
في ١٩٤٢/١/٣١ وتمهدوا بدفع باقي الثمن وفوائده بواقع ٧/ سنويًا من ١٩٤٢/٢/١  
حتى يوم ١٩٤٢/٣/٣١ الذي حدد موعدًا للتوقيع على العقد النهائي . وإذ لم يتم  
التوقيع على العقد النهائي في الأجل المحدد أقام الفريق الأول من المشتريين الدعوى  
رقم ١٢٢ لسنة ٤٣ مدني كلى الاسكندرية ، كما رفع الفريق الثاني الدعوى  
رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ مدني كلى الاسكندرية وفيهما طلب أفراد كل فريق مئة  
ونفاذ عقدهم استنادًا إلى إخلال البائعين بالتزاماتهما بتقديم مستندات الملكية  
اللازمة للتوقيع على العقد النهائي . ثم قام المشترون بعد ذلك وفي ١٩٤٣/١١/١١  
بإيداع خزانة المحكمة مبلغ ٦٨٧ ج و ٨٩٠ مبلغ فألوا إنه قيمة باقي الثمن والفوائد  
على أن يكون من حقهم حبس هذا المبلغ لحين إزاء حق الامتياز المقرر على الأطيان  
لصالح دائرة .. .. وفي ذات التاريخ وبالجلسة المحددة لنظر  
الدعويين رد البائعان عليهما بإقامة دعويين فرعيتين بطلب فسخ عقدي البيع  
بمقولة أن المشتريين لم يسددوا من الثمن المحدد في العقدين سوى ٣٠٠ جنيه وأن  
الإيداع الذي تم بواسطتهم إيداع ناقص لا ينال من طلب الفسخ ، وبتاريخ  
١٩٤٣/١٢/٢٣ حكمت المحكمة — بعد التقرير بضم الدعويين — برفض الدعويين  
الأصليتين ، وفي الدعويين الفرعيتين بفسخ عقدي البيع . فاستأنف فريقا  
المشتريين — هنا الحكم بالاستئناف رقم ٣٠٢ ، ٣٠٣ لسنة ٦١ ق اسكندرية  
وأودعوا خزانة محكمة الاسكندرية الابتدائية مبلغ ٩٩ ج استكمالًا للإيداع السابق  
طالبين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بصحة ونفاذ عقديهما ورفض الدعويين  
الفرعيتين . وفي ١٩٤٥/١/١٥ قضت محكمة الاستئناف برفض الاستئناف وبتأييد  
الحكم المستأنف . فطعن المشترون في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنهم



برقم ٥٨ لسنة ١٥ ق وتحددت لنظرة جلسة ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٦ ، وقيل  
الجلسة المحددة لنظر الطعن وفي ١٢/٤/١٩٤٦ أبرم المشترون صلحا مع البائعين  
تضمن تنازلهم عن الطعن بالنقض مقابل التزام البائعين بقصر البيع على تسعة أفدنة  
من المساحة محل العقدين بسعر ١٢٦ ج للفدان وثمان إجمالى قدره ١١٣٤ ج  
يكون الباقي منه بعد خصم قيمة الوديعة ومقدم الثمن ١٦ ج و ١١٠ مليا تعهد  
المشترون بسدادها عند التوقيع على عقد الصلح كما تعهدوا بالتقرير فى قلم الكتاب  
بالتصريح لدائرة ... صاحبة الامتياز عن الأطيان بصرف قيمة الوديعة  
دون قيد ولا شرط على أن يقوم البائعان بإحضار عقد شطب رسمى من الدائرة  
صاحبة الامتياز - وبتاريخ ٢/٥/١٩٤٦ حكمت محكمة النقض بنقض الحكم  
المطعون فيه وإحالة الدعوى إلى محكمة اسكندرية للحكم فيها مجددا وإذا أعيدت  
الدعوى إلى محكمة الاستئناف قيدت أمامها برقم ١٧٧ لسنة ٢ ق وفى أثناء نظرها  
أقام البائعان الدعوى رقم ٨٦٧ لسنة ٤٧ مدنى كلى اسكندرية ضد المشتري وورثة  
... وقلم كتاب محكمة الاسكندرية الابتدائية طالين بإقرار  
المشتري بقبول صرف الوديعة دون قيد ولا شرط ودفع باقى الثمن مع الفوائد  
وقضى فى هذه الدعوى بتاريخ ٢٦/٤/١٩٥١ بصرف الوديعة وقدرها ٧٨٦ ج  
و ٨٥٠ مليا وإلزام المشتري بدفع مبلغ ١٦ ج و ١١٠ مليا والفوائد عن هذين المبلغين  
بواقع ٥/ سنويا ابتداء من ١٠/٨/١٩٤٦ تاريخ المطالبة الرسمية حتى ١٤/١٠/١٩٤٩  
وبواقع ٤/ سنويا من ١٥/١٠/١٩٤٩ حتى السداد على أن تدفع هذه المبالغ إلى الورثة ...  
ورفض ماعدا ذلك من طلبات ، وإذا استأنف المشترون هذا الحكم قيد استئنافهم  
برقم ٣٠٢ لسنة ٧ ق وتم نظره من الاستئناف الأصيل حيث قضت محكمة الاستئناف  
بتاريخ ٢٤/٣/١٩٥٤ برفضه وفى الاستئناف الأصيل رقم ١٧٧ لسنة ٣ ق بإنهاء  
التصومة إعمالا لعقد الصلح المؤرخ ١٢/٤/١٩٤٦ والنسب وصفته بأنه عقد  
صحيح ملزم لطرفيه . طعن المشترون على هذين الحكمين بطريق النقض وقيد  
الطعن برقم ٣٦٥ لسنة ٢٤ ق بالنسبة للحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٣٠٢  
لسنة ٧ ق . وبتاريخ ٢٥/١/١٩٥٩ قضت محكمة النقض بنقض الحكمين وإحالة  
الدعوى إلى محكمة استئناف اسكندرية لنظرها مجددا مؤسسة قضاءها على أن  
مذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن السيدة ... لم تكن وصيا  
على أولادها القصر عندما وقعت على عقد الصلح ، مخالف لما هو ثابت من

قرار مجلس حسي شبراخيت الصادر في ١٩/٣/١٩٣٢ بإقامتها وصيا عليهم والذي توجد صورة رسمية منه ضمن مستندات الطاعنين ، ومخالف كذلك لما هو ثابت بعقد الصلح موضوع النزاع وعقد البيع المؤرخ ١٢/١/١٩٤٢ والذين تحدد في كل منهما بأن ولدة القصر تعاقدت عن نفسها وبصفتها وصيا على أولادها . ولا يغير من أثر هذه المخالفة ما ذهب إليه الحكم من أنه قد اتضح أن الوصية دفعت بعض الثمن تبرعا للقصر وأن تعاقدتها عنهم بالنسبة للباقي منه كان فضالة ذلك أن صفة الوصاية على القصر كانت ثابتة لها لا صفة بها عند التعاقد بل كان تعاقدتها عنهم بهذه الصفة هو دعامة دفاعها الموضوعي والذي قام على أن عقد الصلح باطل لا يعتد به لأنها أبرمته بصفتها وصيا على القصر وتنازلت بمقتضاه عن حقوق لم دون إجازة من المحكمة الحسية لهذا التنازل . وترتبط على هذا القضاء تجديد النزاع أمام محكمة استئناف اسكندرية مرة أخرى حيث قيد الاستئناف رقم ١٧٧ لسنة ٢ ق برقم ٦١ لسنة ١٦ ق والاستئناف رقم ٣٠٢ لسنة ٧ ق برقم ٦٦ لسنة ١٦ ق . ولما كان المشترون قد طعنوا بالاستئناف على أمر تقدير المصروفات الذي صدر بمبلغ ٤١ جنيها و ٧٦٠ ملما في الدعويين الفرعيتين اللتين قضى فيهما لصالح البائعين بالفسخ وقيد استئنفاهم برقم ١٧٧ لسنة ٢ ق وهو ذات الرقم الخاص باستئناف حكم النسخ فقد قررت المحكمة اعتبار هذا الاستئناف منظورا مع الاستئناف رقم ٦١ لسنة ١٦ ق ومضت في نظر الاستئنافات الثلاثة ، وحكمت بتاريخ ٢٢/٣/١٩٧٥ ( أولا ) في موضوع الاستئناف رقم ٦١ لسنة ١٦ ق بإلغاء الحكم المستأنف وببصحة ونفاذ عقدي البيع المؤرخين ١٢/١/١٩٤٢ ورفض الدعويين الفرعيتين المرفوعتين بطلب فسخ عقدي البيع المشار إليهما ( ثانيا ) في موضوع الاستئناف رقم ٦٦ لسنة ١٦ ق بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ( ثالثا ) وفي الاستئناف رقم ١٧٧ لسنة ٢ ق بإلغاء أمر التقدير المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيها دفعت فيها بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للطاعة .. .. . لرفعه من غير ذي صفة لأن المحامي رافع الطعن لا يحمل توكيلا عنها . كما رأت النيابة نقض الحكم بالنسبة لباقي الطاعنين .

وحيث إن الدفع المبدي من النيابة في محله ذلك أنه لما كان المحامي الذي رفع هذا الطعن لم يقدم توكيلا صادرا إليه من الطاعة .. .. . فإن الطعن بالنسبة إليها يكون غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة .



وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب حاصل السببين الأول والثاني منها الخطأ في القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور ، ذلك أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن موضوع عقد الصلح المؤرخ ١٩٤٦/٤/١٢ غير قابل للتجزئة بحسب طبيعته ووفقا لقصد دافديه ، ورتب على ذلك قضاءه بأن بطلان هذا العقد بالنسبة للقصر من المشتري يستتبع بطلانه في شأن جميع المشتريين ، وإذ خلت نصوص العقد مما يفيد عدم قابليته للتجزئة ، كما أن موضوعه أطيان زراعية تقبل بطبيعتها التجزئة ، فإن الالتزام يكون قابلا للتجزئة ، ومن ثم فلا يمتد أثر البطلان لغير القصر من المتصلحين .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه وإن كان الأهل أن الالتزام يكون قابلا للانقسام إذا ورد على محل يقبل بطبيعته أن ينقسم ، إلا أنه يصح تقرير عدم انقسام الالتزام بإرادة المتعاقدين ولحكمة الموضوع سلطاتها المطلق في استخلاص ما إذا كانت نية المتعاقدين قد اتجهت إلى قابلية أو عدم قابلية الالتزام للانقسام متى كان استخلاصها سائقا ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق دون معقب عليها من محكمة النقض . وإذ بين من الحكم المطعون فيه إنه أمام قضاءه بعدم انقسام الالتزام في عقد الصلح المؤرخ ١٩٤٦/٤/١٢ على قوله : " أن البين من الأطلاع على عقد الصلح المؤرخ ١٢ من أبريل سنة ١٩٤٦ .. إنه قد نص فيه على التزام البائعين بأن يبيعا إلى المشتريين تسعة أفدنة من الأطيان المتنازع عليها البالغ مساحتها ١٢ فدان و ٨ قراريط والمسماة إلى المشتريين لقاء مبلغ ١٢٦ جنيها للفدان الواحد وأن الأطيان المذفق عليها ، بموجب ذلك الصلح تقاس على قطعة واحدة بما يتبعها من المراوى والمصارف والطارق ، وعلى تعهد البائعين باحضار محضر شطب رسمي من دائرة .. .. صاحبة الامتياز على الأطيان المذكورة من هذا الامتياز ، والتوقيع على دفتر البيع النهائي عند طلب المشتريين كما نص فيه على قبول المشتريين ذلك البيع وتنازلهم عن الطعن بالنقض رقم ٥٨ لسنة ١٥ ق ، و اقرارهم بأن المبالغ المودعة منهم خزانة محكمة الاسكندرية الابتدائية على ذمة النزاع المسائل مجموعها ٧٨٧ جنيها و ٨١٠ مليا فيصبح مجموع مадفعه المشترون ١١٣٧ جنيها و ٨٩٠ مليا ويكون الباقي ١٦ جنيها و ١١٠ مليا تعهد المشترون بدفعه إلى البائعين كما تعهدوا بالتقرير في قلم كتاب محكمة اسكندرية بقبولهم



صتوف المبالغ سائلة الذكر المودعة خزانتها إلى دائرة ... صاحبة الامتياز على الأطلاق المشار إليها ... ولما كانت نصوص عقد الصلح المنوه عنها تنبئ أن هذا العقد لا يقبل التجزئة بحسب طبيعته ، وفقا لقصد عاقدية . " ولما كانت هذه الأسباب التي أقام الحكم عليها قضاءه في هذا الخصوص لها أهميتها الثابت بعقد الصلح وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها وكان لا يعيب الحكم ماقرره تزييدا من أن الالتزام بطبيعته لا يقبل التجزئة طالما أنه استخلص بأسباب سائلة أن نية المتعاقدين قد انصرفت إلى أن الالتزام لا يجوز تنفيذه متقهما لما كان ذلك فإن النعي على الحكم بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السببين الثالث والرابع مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه من أربعة وجوه ( الأول ) أن الحكم المطعون فيه فسر الشرط المنصوص عليه في البند الثالث من عقدي البيع بأنه شرط فاسخ ضمنى مع أنه شرط صريح فاسخ ( والثاني ) أن الحكم أخطأ إذ اعتبر إيداع المطعون عليهم بعض المبالغ خزانة المحكمة على ذمة البائعين وفاء جميعا بالمبالغ المودعة ، في حين أن الإيداع كان معلقا على شرط ، ومن ثم لا يكون مبررا لذمة المطعون عليهم من تلك المبالغ . ( والثالث ) أن إيداع المبالغ المذكورة باطل إذ لم يسبقه عرضها على البائعين عرضا حقيقيا . ( والرابع ) أن البائعين والمشتريين اتفقوا في عقد الصلح المؤرخ ١٢ / ٤ / ١٩٤٦ على احتساب المبالغ المودعة خزانة المحكمة جزءا من ثمن الأطلاق محل عقد الصلح وإذا احتسب الحكم هذه المبالغ من الثمن المتفق عليه في عقدي البيع فإنه يكون قد ضرب سبب الوفاء كما أجرى المقاصة بين دين البائعين ودين المطعون عليهم دون طلب من الآخرين .

وحيث إن النعي بالوجه الأول مردود ذلك أن الشرط الفاسخ لا يقتضى الفسخ حتما بمجرد حصول الإخلال بالالتزام إلا إذا كانت صيغته صريحة دالة على وجوب الفسخ حتما عند تحققه . ولما كان الواقع في الدعوى أن عبارة الشرط في عقدي البيع هي " إنه عند تأخر المشتريين في سداد أى قيمة من باقى الثمن في ميعاد استحقاقها لا يحق لهم استرداد المدفوع وما سيدفع به ذلك ليكون تعويضا للبائعين ولهما الحق في التصرف في الأطلاق لمن يشاء ... " فإنها لا تعدو أن تكون ترديدا للشرط الفاسخ الضمنى المقرر بحكم القانون في العقود الملزمة للجانبين ، وإذا التزم الحكم

المطعون فيه هذا النظر في تفسير هذا الشرط فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . والنعمى بالوجه الثانى مردود بأنه لا يمنع صحة الإيداع أن يكون معلقا على شرط يحل للدين فرضه ، ولما كان المطعون عليهم إذ أودعوا المبالغ خزانة محكمة علقوا صرفها على صدور حكم لصالحهم بصحة ونفاذ عقدى البيع وتطهير الأعيان المبيعة من كافة الحقوق العينية المحملة بها ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بصحة هذا الإيداع استنادا إلى أن المتفق عليه في عقدى البيع أن باقى الثمن لا يدفع إلا عند التوقيع على العقدين النهائيين وبعد تطهير العين المبيعة من كافة ما عليها من حقوق ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ، والنعمى في الوجه الثالث غير مقبول إذ لم يقدم انطاعتون ما يدل على تمسكهم أمام محكمة الموضوع ببطلان الإيداع لحصوله دون عرض المبالغ على البائعين عرضا حقيقيا ، والنعمى في الوجه الرابع مردود ذلك أن الصلح لا يترتب عليه قانونا انحلال التصرف الذى صدر الصلح في شأنه ليحل هذا الصلح محله ، وإنما يظل التصرف الأصيل قائما ومنتجا لآثاره المعدلة بعقد الصلح ، بحيث إذا بطل هذا العقد أو فسخ ظل التصرف الأصيل منتجا لآثاره دون أن ينال منها الصلح الذى أبطل أو فسخ . إذ كان ذلك وكان المطعون عليهم قد أودعوا المبالغ خزانة المحكمة وفاء لجزء من الثمن المتفق عليه في عقدى البيع وقبل إبرام الصلح فإن هذا الصلح يمدد أن قضت محكمة الموضوع بإبطاله لا يؤثر على الوفاء الذى تم تنفيذا لعقدى البيع ويبقى منتجا لآثاره ، وإذا جرى الحكم المطعون فيه على خصم هذه المبالغ من الثمن الوارد بعقدى البيع فإنه لا يكون قد فسر سبب الوفاء أو أجرى المقاصد بين البائعين وبين المطعون عليهم .

وحيث إن حاصل السبب الخامس للطعن هو بطلان الحكم المطعون فيه من ثلاثة وجوه ( الأول ) أن محكمة الاستئناف قضت في ١٠/٨/١٩٦٩ بانقطاع سير الخصومة لوفاء المستأنف عليه .. .. . وفي فترة الانقطاع توفيت المستأنف عليها .. .. . بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٦٩ . ولما عجل المطعون عليهم الاستئناف أعطوا المستأنف عليهم ومن بينهم المتوفاة سائلة الذكر دون ورثتها ، وإذا استمر هذا الوضع حتى صدر الحكم المطعون فيه منصرفة إلى من توفيت ، فإن الإجراءات التى تمت بعد قيام سبب الانقطاع — بما في ذلك الحكم



المطعون فيه - تكون باطلة ومن حق وريثة المتوفاة التمسك بهذا البطلان (والثاني) أن محكمة الاستئناف قضت في ١٩٦٧/٤/٣٣ بانقطاع سير الخصومة لوفاة ... .. المستأنف عليه الأول - فعجلها المطعون عليهم بجلسة ١٩٦٩/١٠/١٨ دون إعلان زوجته السيدة ... .. ثم توفيت الأخيرة ولم يدخل وريثها في الاستئناف إلى أن صدر الحكم المطعون فيه بجلسة ١٩٧٥/٣/٢٢ مما يبنى عليه بطلان الحكم بالنسبة لورثتها والذين وإن كانوا قد مثلوا في الدعوى بصفتهم وريثة ... .. إلا أنهم لم يختصموا فيها بصفتهم وريثة المرحومة ... .. (والثالث) أن الحكم المطعون فيه صدر في ١٩٧٥/٣/٢٢ باسم المستأنف الأولى ... .. رغم وفاتها في ١٩٧٤/٢/١٠ .

وحيث إن النعى في وجهه الأول عار عن الدليل إذ لم يقدم الطاعنون ما يدل على وفاة المستأنف عليها ... .. والنعى في وجهه الثاني مردود ذلك أن الأصل الذي يقوم عليه انقطاع سير الخصومة هو حماية وريثة المتوفى حتى لا تتخذ الإجراءات بغير علمهم ويصدر الحكم ضدهم في غفلة منهم دون أن يتمكنوا من استعمال حقهم في الدفاع ، ولم يقصد بالانقطاع أن يكون جزاء على الطرف الآخر لاستمراره في موالاة إجراءات الخصومة على الرغم من علمه بقيام السبب الموجب لانقطاعها . ولما كان الطاعنون وريثة المرحومة ... .. قد أقروا بصحيفة الطعن بأنهم مثلوا بعبد وفاتها أمام محكمة الاستئناف بصفتهم وريثة ... .. مورث المتوفاة ، فإن الغاية من اختصاصهم بصفتهم وريثة لها تكون قد تحققت مما لا يجوز معه القضاء بالبطلان . والنعى في الوجه الثالث مردود ذلك أن بطلان الإجراءات التي تم بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة في الدعوى هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايتهم وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد أهليته أو تغيرت صفته وذلك حتى لا تتخذ هذه الإجراءات دون علمهم ويصدر الحكم في الدعوى في غفلة منهم فلا يجوز لهم الآخر التمسك بالبطلان . لما كان ذلك فانه على فرض وقوع بطلان في الحكم المطعون فيه لصدوره خلال فترة انقطاع سير الخصومة دون اختصاص وريثة ... .. فان هؤلاء الورثة هم أصحاب الحق في التمسك بهذا البطلان ولا يجوز للطاعنين التحدى به .

وحيث إنه ترنيا على ما تقدم يضحى الطعن برمته على غير أساس .



## جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عبد العال السيد وعضوية السادة المستشارين أحمد جراح الدين زغوة ، الدكتور عبد الرحمن عياد ، محمد فاروق واتب و عماد الدين بركات .

( ٢٦٠ )

الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٦٤ القضائية :

( ١ ) حكم " الطعن في الحكم " . تزوير .

قضاء الحكم الابتدائي في دعوى التزوير الفريعة . عدم . ان الطعن فيه استقلالا . م ٢١٢  
مرافعات .

( ٢ ) صوريه .

الصورية المطلقة والصورية النسبية . ماهية . دل منهم .

( ٣ ) بيع . وصية . إرث . تركه .

القضاء باعتماد عقد البيع وصية نافذة في حدود ثلث التركة . اجازة بعض الورثة للوصية فيما جاوز الثلث . احتساب نصيبهم الميراثي ملغويا إلى ما جاوز الثلث في العقار المصروف فيه وليس إلى باقي التركة .

١ - النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الخصومة التي ينظر إلى إنهاؤها وفقا لهذا النص هي الخصومة الأصلية المنعقدة بين الطرفين لا تلك التي تثار عرضا في خصوص دفع شكلي في الدعوى أو مسأله فرعية متعلقة بالإثبات فيها وإذا كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد اقتصر على الفصل في الادعاء بتزوير العقد وكان هذا القضاء لا تنتهي به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين وهي طلب الحكم بصحة ونفاذ العقد كما أنه ليس من الأحكام التي أباحته المادة المذكورة الطعن فيها على استقلال فإن المحكمة إذ قضت بقبول استئناف الطاعن للحكم الصادر في الادعاء بالتزوير مع الحكم الصادر في الموضوع تكون قد التزمت صحيح القانون .

٢ — الصورية المطلقة هي تلك التي تتناول وجود المقد ذاته فيكون العقد الظاهرا وجود له في الحقيقة أما الصورية النسبية فهي التي لا تتناول وجود العقد وإنما تتناول نوع العقد أو ركنه فيه أو شرطاً من شروطه أو شخص المتعاقدين.

٣ — إذ كان الحكم المطعون فيه قدر التركة بموافقة الورثة — وبغير نفي من الطاعنين — بمبلغ ٨١٠٠ جنيه وقيمة العقار الموصى به ٦٠٠٠ جنيه وكانت هذه الوصية تنفذ قانوناً بقدر الثالث من التركة كلها أى في ٢٧٠٠ جنيه والباقي من قيمة العقار وهو ٣٣٠٠ جنيه لا تنفذ الوصية فيه إلا بإجازة الورثة كنص المادة ٣٧ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ ، وإذ كان المطعون عليهم قد أجازوا الوصية فيما يتجاوز الثلث و كان نصيب المطعون عليهم الأربعة الأول ومجموع ذلك ١٤٦٦,٦٦٦ جنيناً وهو ما يمثل حصة قدرها ١٦ سهماً و ١٦ قيراط من ٢٤ قيراط شيوعاً في العقار الموصى به فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف ذلك باحتساب النصيب الميراثي للمطعون عليهم منسوباً إلى باقي التركة وقدرها ٥٤٠٠ جنيه بعد استئصال ٢٧٠٠ جنيه قيمة الوصية النافذة فانونا وقضى بصحة العقد في حصة من العقار قدرها  $\frac{3}{4}$  و ٢٠٩ قيراط من ٢٤ ط يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداوله .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن للوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — نتج عن أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٧١٧ سنة ١٩٧١ مدنى كلى القاهرة — التي أصبح رقمها ١٩٥٠ سنة ١٩٧١ مدنى كلى شمال القاهرة — ضد الطاعن الأول والمرحوم ... .. مورث باقى الطاعنين وضد باقى المطعون عليهم والمرحومة ... .. مورثة كل من الطاعن الأول ومورث باقى الطاعنين للحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٨/٨/٢ المتضمن بيع المرحومة ... .. ( عمته ومورثه باقى الطاعنين والمطعون عليهم ) له العقار المبين بالصحيفة

وبالعقد مقابل ثمن قدره ٤٠٠٠ ج والتسليم وقال بيانا للدعوى إن المرحومة ... باعت له العقار المذكور وقبضت من الثمن مبلغ ٣٥٠٠ ج عند تحرير العقد والباقي قدره ٥٠٠ ج ثم سددته من ريع العقار الذي كانت تستولى عليه بأكمله بعد التعاقد وذلك كالمتفق عليه بعقد البيع وتوفيت قبل اتوقيع على العقد النهائي ورفض باقى الورثة تنفيذ هذا الالتزام فأقام الدعوى للحكم بطلانها ، قدم المطعون عليه الأول إقرارا صادرا من باقى المطعون عليهم بصحة عقد البيع واستلامهم لنصيبهم الموروث فى باقى الثمن . ادعى مورث الطاعنين الثانى والثالث والرابع بتزوير عقد البيع بتقرير بقلم الكتاب فى ١٩٧٧/٦/٢٩ مستندا فى إثبات ذلك إلى أن العقد موقع عليه ببصمة ختم منسوب للورثة دون بصمة أصبعها مع أنها اعتادت اتوقيع على العقود ببصمتى الأصبع وانتمى مما ما يدل على أن المطعون عليه الأول حصل على ختمها دون رضاها أو اصطنع ختمها وزور العقد . وبتاريخ ١٩٧١/١٠/٢٨ قضت المحكمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن البائعة لم توقع ببصمة ختمها على العقد وبعد أن استتمت إلى أقوال شهود الطرفين نذبت خبير قسم أبحاث التزييف والتزوير لمضاهاة بصمة الختم المنسوب للبائعة والواردة بالعقد على بصمة ختمها الموقع بها على أصل بطاقتها الشخصية أو على أية أوراق رسمية أخرى وبعد أن أودع الخبير تقريره قضت فى ١٩٧٢/١٢/٢١ برد وبطلان عقد البيع . وبتاريخ ١٩٧٣/٣/١٥ حكمت برفض الدعوى . استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاء الحكم بطلانها . وقيد الاستئناف برقم ٣٣٤٢ سنة ٩٠ ق وبتاريخ ١٩٧٤/١٢/٢١ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رد وبطلان عقد البيع ورفض دعوى التزوير وحددت جلسة لنظر الموضوع طعن الطاعن الأول ومورث باقى الطاعنين ببطلان عقد البيع واحتياطيا باعتباره وسعية وبتاريخ ١٩٧٥/١٢/٨ قضت المحكمة باعتبار التصرف مضافا إلى ما بعد الموت تسرى عليه أحكام الوصية وحددت جلسة ليقدم الطرفان ما يدل على عناصر التركة . وفى ١٩٧٦/٢/٢٣ حكمت بإلغاء الحكم المستأنف وبصحة وتفاذ العقد المؤرخ ١٩٦٨/٨/٢ بالنسبة لحصة قدرها ٢٠ قيراط و  $\frac{١}{٣}$  سهمها باعتبار التصرف مضافا إلى ما بعد الموت . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها للرأى بتنقض الحكم .



وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب ينعى الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون إنه لما كانت محكمة أول درجة قد قضت بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢١ برد وبطلان عقد البيع وهو حكم قطعي تنتهى به الخصومة بالنسبة لدعوى التزوير الفرعية مما يجوز الطعن فيه على استقلال ولكن المطعون عليه الأول لم يطعن على ذلك الحكم بالاستئناف إلا مع الحكم الصادر في موضوع الدعوى الأصلية في ١٩٧٣/٣/١٤ بعد أن كانت قد انقضت مواعيد الاستئناف بالنسبة للحكم الأول فإن المحكمة إذ قضت بقبول استئناف الحكم الصادر في موضوع دعوى التزوير الفرعية شكلا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المشرع إذ نص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه " لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنتهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري " يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الخصومة التي ينظر إلى انتهائها وفقا لهذا النص هي الخصومة الأصلية المنعقدة بين الطرفين لا تلك التي تثار عرضا في خصوص دفع شكلى في الدعوى أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات فيها وإذا كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة في ١٩٧٢/١٢/٢١ قد اقتصر على الفصل في الادعاء بتزوير العقد وكان هذا القضاء لا تنتهى به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين وهي طلب الحكم بصحة ونفاذ العقد ، كما أنه ليس من الأحكام التي أباحت المادة المذكورة الطعن فيها على استقلال ، فإن المحكمة إذ قضت بقبول استئناف الطاعن للحكم الصادر في الادعاء بالتزوير مع الحكم الصادر في الموضوع تكون قد اترمت صحيح القانون .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والخطأ في استخلاص الواقع وفي بيان ذلك يقولون إن أوراق الدعوى انطوت على الأدلة القاطعة على تزوير العقد موضوع النزاع ومنها إقرار المطعون عليهما الأول والرابع بحضور جلسة ١٩٧١/٣/٣ في القضية رقم ١٢٤١ لسنة ١٩٧١ مدنى السيدة زينب - وبعد حوالى العام على وفاة البائعة - بأنها قامت بتأجير

المنزل وتحصيل الإيجار وأنهما يقومان بذلك بعد وفاتها كما جاء بالإقرار أن المنزل "مملوك لعمتي .. .." وقد أهدر الحكم المطعون فيه دلالة هذا الإقرار بمقولة أن الإقرار جاء بصيغة الجمع فيما يتعلق بواقعتي التأجير وتحصيل الإيجار بينما جاء بصيغة المفرد بالنسبة لواقعة ملكية المورثة للعقار مما يعيب الحكم بالخطأ في استخلاص الواقع لأن إقرار المطعون عليهما الأول والرابع بعد وفاة المورثة مؤداه أيلولة المنزل إليهما بالميراث عنها ويقطع بعدم حصول بيع وبالتالي تزوير العقد المطعون فيه ويؤكد ذلك الإقرار الصادر من المورثة بحضور جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣ في القضية رقم ١١٥٦ سنة ١٩٦٩ السيدة زينب بأن المحل الذي تم الحجز به يقع في ملكها بما يفيد عدم صدور عقد البيع المؤرخ ١٩٦٨/٨/٢ منها لأنه إذا كان قد صدر منها حقاً لقات إن العقار مملوك للمطعون عليه الأول وإذا نسب الحكم المطعون فيه الإقرار بملكية المورثة للعقار والوارد بصيغة المفرد في القضية ١٢٤١ سنة ١٩٧١ مدني السيدة زينب إلى المطعون عليه الرابع وحده دون الأول على أساس أن الأخير قدم مذكرة بملزمة ١٩٧١/١٢/٢٩ ذكر فيها أن ملكية المنزل الذي به الدكان محل النزاع في تلك الدعوى ، آلت إليه وأنه أعلن صحيفتها وأندرس تاجري المنزل مكلفاً إياهم بسداد الأجرة إليه وبأشهر إجراءات الشهر العقاري في تواريخ سابقة على تاريخ الإقرار المشار إليه ، وهذا لا يؤدي إلى ما استخلصه الحكم من انصراف الإقرار الفردي إلى المطعون عليه الرابع دون الأول فإنه يكون مشوباً بالقصور والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا الذمى غير سديد ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يجوز إثبات صحة الورقة أو تزويرها بكافة الطرق القانونية ومنها القرائن القضائية ومن ثم فلا على محكمة الموضوع إن هي أقامت قضاءها بصحة الورقة على ما اطمأنت إليه من القرائن مادامت تؤدي إلى ما استخلصته منها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في قضائه بصحة العقد على أن القرائن التي استند إليها الحكم المستأنف لا تدل على تزوير العقد وأقام قضاءه بصحة توقيع المورثة عليه على ما ثبت من قيامها بالتوقيع ببصمة ختمها فقط على عقد بيع ابتدائي صادر منها إلى شقيقتها .. .. بتاريخ ١٩٤٦/٢/٣ وعلى عديد من عقود الإيجار وإيصالات تحصيل الأجرة وعلى قيامها بالتوقيع على مستندات



أخرى بصفة أصبها فقط بينما جمعت بين الاثنين في التوقيع على بعض آخر منها وخلص من ذلك — في استخلاص سائع — إلى أن المورثة لم تكن توقع بالختم وبصفة الأصبع — إلا بالنسبة للتصرفات التي يتم التوقيع عليها أمام الشهر العقاري فقط بينما اعتادت التوقيع بختمها وحده في تصرفاتها التي تمت قبيل سنة ١٩٦٩ ولم تلجأ إلى التوقيع بصفة أصبها إلا بعد هذا التاريخ وانتهى إلى صحة توقيعها على العقد المطعون عليه بصفة ختمها لما ثبت من المضامه أنها وقعت بهذا الختم في ١٩٦٨/٧/٢١ على استمارة البطاقة الشخصية الخاصة بها وعلى استلامها لمقرراتها التموينية شهريا ، وأن الاتفاق على استيفاء باقي الثمن من الإيجار وعدم تقديم ما يدل على استلام البائنة له وقيامها ببيع العقار كله في السنة التالية لثرائها حصه فيه تستكمل بها ملكيتها له ليس فيه بذاته ما يدل على تزوير للعقد ، وكانت هذه القرائن التي أوردها الحكم المطعون فيه كافية لحمل فضائه برفض الأدعاء بالتزوير وصحة العقد فإن تعييبه في أية دعامة أخرى — أيا كان وجه الرأي فيها — يكون غير منتج .

وحيث إن الطاعنين ينمون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور ، وفي بيان ذلك يقولون إن المحكمة الإستشافية بعد أن استظورت أن المطعون عليه الأول لم يدفع الثمن المدون بعقد البيع انتبرت العقد وصيه مع أن عدم دفع الثمن يجعل العقد صوري صورية مطلقة وإذا قضى الحكم المطعون فيه باعتباره وصية على سند من صوريته صورية نسبية يكون معيبا بالخطأ في القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كانت الصورية المطلقة هي تلك التي تداول وجود العقد ذاته فيكون العقد الظاهر لا وجود له في الحقيقة أما الصورية النسبية فهي التي لا تتناول وجود العقد وإنما تتناول نوع العقد أو ركنه فيه أو شرطا من شروطه أو شخص المتعاقدين وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن عقد البيع محل النزاع يستتر وصية على عدة قرائن حاصلا عدم ثبوت سداد المطعون عليه لمقدم الثمن واحتفاظ المورثة بحيازة العقار المبيع حتى وفاتها وانتفاعها بخلته وسدادها الأموال الأميرية المقررة عليه وظهورها بمظهر المسالك له ، وكانت هذه القرائن التي أوردها الحكم — ومنها عدم سداد مقدم الثمن — لا تتناول وجود العقد



ذاته بل تناول نومه إذا اقتضت دلالتها على أن التصرف بهذا المقد لم يقصد به التمييز خلاف الظاهر الذي أفرغ في صورة فقد بيع بل قصد به الإضافة إلى ما بعد الموت فلا إذ خاص إلى أن هذا المقد صوري ضرورة نسبية وأنه يخفى وصية لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن الطاعنين ينمون بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم قدر قيمة التركة بمبلغ ٨١٠٠ ج وقدر قيمة العقار موضوع النزاع بمبلغ ٦٠٠٠ ج فتكون قيمة التركة النافذة من الوصية في حدود ثلث التركة هو مبلغ ٢٧٠٠ ج ويكون الباقي من التركة ٥٤٠٠ ج ، واستظهر الحكم أن المطعون عليهم أجازوا الوصية فأضاف نصيبهم للميراث في باقي التركة وهو بحق الثلث للمطعون عليهم الأربعة الأول أي ١٨٠٠ ج وبحق السبع لمطعون عليها الخامسة أي ٦٠٠ ج واتبى إلى قنات الوصية في مبلغ ٥١٠٠ ج نسبها إلى قيمة العقار وحده وهي ٦٠٠٠ ج مع أنه كان يتعين نسبتها إلى قيمة التركة كلها وهي ٨١٠٠ ج فتكون الوصية نافذة في ٢٠٠ س، ١٢ ط والصحيح هو احتساب الأنصبة الميراثية في الباقي من التركة وقدره ٢١٠٠ ج بعد استئصال قيمة الوصية فيكون نصيب المطعون عليهم الأربعة الأول الثلث أي ٧٠٠ ج ، ويكون نصيب المطعون عليها الخامسة ٦٠٠ ج وفق حكم محكمة ثاني درجة فيكون القدر النافذ من الوصية هو ( ٢٧٠٠ ج + ٧٠٠ ج + ٦٠٠ ج ) = ٤٠٠٠ ج تلعب إلى مبلغ ٨١٠٠ ج قيمة التركة كلها فيكون نصيب المطعون عليه الأول في المنزل ٢٠ س، ١١ ط والباقي وهو ٤ س، ١٢ ط يؤول إلى الطاعنين وإذا قضى الحكم المطعون فيه بأن نصيب المطعون عليه الأول ٩ س، ٢٠ ط يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قدر قيمة التركة بمراجعة الورثة — وبغير نعي من الطاعنين — بمبلغ ٨١٠٠ ج وقيمة العقار الموصى به ٦٠٠٠ ج وكانت هذه الوصية تنفذ قانوناً بقدر الثلث من التركة كلها أي ٢٧٠٠ ج والباقي من قيمة العقار وهو ٣٣٠٠ ج لا تنفذ الوصية فيه إلا بإجازة الورثة — كنص المادة ٣٧ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ — ولما كان المطعون عليهم قد أجازوا الوصية فيما يتجاوز الثلث وكان نصيب المطعون

عليهم الأربعة الأول الثلث أى مبلغ ١١٠٠ ج والتسع للطعون عليها الخامسة أى مبلغ ٣٦٦ جنيتها و٦٦٦ مليا ومجموع ذلك ١٤٦٦ جنيتها و ٦٦٦ مليا يضاف إلى قيمة ثلث التركة وقدره ٢٧٠٠ ج فيكون القدر النافذ من الوصية مبلغ ٤١٦٦ جنيتها و ٦٦٦ مليا وهو ما يمثل حصة قدرها و ١٦ س ١٦ ط من ٢٤ ط شيوها في العقار الموصى به فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف ذلك باحتساب النصيب الميراثي للطعون عليهم منسوبا إلى باقى التركة وقدره ٥٤٠٠ ج بعد استئزال ٢٧٠٠ ج قيمة الوصية النافذة قانونا وقضى بصحة العقد فى حصة من العقار قدرها ٩ س ، ٢٠ ط من ٢٤ ط يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه فى هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه فيتعين القضاء فى الاستئناف رقم ٣٣٤٢ سنة ٩٠ ق القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى والحكم بصحة ونفاذ التصرف المؤرخ ١٩٦٨/٨/٢ باعتباره وصية بالنسبة لحصة قدرها ١٦ س و ١٦ ط من ٢٤ ط شيوها فى المنزل الموضع بصحيفة الدعوى وألزم المستأنف عليهم من الخامس إلى الأخير (الطاعنين) بالمصاريف المناسبة عن الدرجتين مع المقاصة فى أتعاب المحاماة .

## جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور بشرى رزق ، رافت عبد الرحيم ، محمد حسب الله وأحمد شرقى الملبى .

( ٢٦١ )

الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٢ القضائية :

بنوك . شركات . مؤسسات . عمل .

بنك بور سعيد قبل تحويله إلى شركة مساهمة بالقرار الجمهورى ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ . اختياره  
مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى . عدم مريان قلم إحصاء فلا المعيشة على العاملين به . اللائحة  
٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

النص فى المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٦١  
بالنظام الأساسى للبنك البلجيكى والدولى بمصر ، والمادة الأولى من قرار رئيس  
الجمهورية رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٦١ بشأن بنك بور سعيد - البنك البلجيكى والدولى  
سابقا - والفقرة الأولى من المادة الثانية من ذات القرار ، وفى المادة الأولى  
من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦١ بإنشاء مؤسسة مصر والمادة  
الثانية من ذات القرار ، والمادة الأولى من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠  
بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى والمادة ٣٤ من القانون ٦٠  
لسنة ١٩٦٣ بشأن المؤسسات العامة ، مفاده أن بنك بور سعيد - قبل تحويله  
إلى شركة مساهمة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ الذى  
ينطبق من تاريخ نشره فى ٢٠ من أبريل ١٩٦٥ - يعد مؤسسة عامة ذات  
طابع اقتصادى ، وإذا كانت المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ٨٠٠  
لسنة ١٩٦٢ تنص فى فقرتها الأولى على أن "تسرى أحكام لائحة نظام العاملين  
بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦  
لسنة ١٩٦٢ على العاملين فى المؤسسات العامة" ، وإذا أقام الحكم المطعون فيه  
قضائه على خضوع العاملين لدى بنك بور سعيد - قبل صيرورته شركة مساهمة -



لأحكام تلك اللائحة التي منعت المادة الثانية من مواد إصدارها سريان قواعد وتنظيم إطاعة غلاء المعيشة بشأنهم ، فإن النعمى عليه بأن المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ قصرت تطبيق اللائحة المذكورة على المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى بضحي - أيا كان وجه الرأى فيه - غير منتج .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٦٩٠ سنة ١٩٧٠ عمال كلى القاهرة على بنك بور سعيد - المندمج فى بنك مصر المطعون ضده - بطلب الزامه أن يدفع له فروق إطاعة غلاء المعيشة المستحقة له منذ ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ حتى تاريخ الحكم وما يستجد . وقال بياناً للدعوى أن هذا المصرف الذى يعمل لديه سوكا كان مؤسسة عامة غير ذات طابع اقتصادى طبقاً للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩١٣ - بضحي حتى تاريخ تحويله فى ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٥ إلى شركة مساهمة بمنأى عن أحكام القرار الجمهورى رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بما تضمنته من علم سريان نظم إطاعة غلاء المعيشة لأن هذه الأحكام إنما تطبق وفقاً للقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ على المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى فيستحق بالتالى فروق هذه الإطاعة المقررة بنظام المصرف الداخلى منذ أن رزق بمولوده الأول فى ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ ، وهى التى أقام دعواه بطلبها . وبتاريخ ١٤ من أبريل سنة ١٩٧١ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم باستئنافه المقيد برقم ٢٤٠٧ سنة ٨٨ ق مدنى أمام محكمة استئناف القاهرة ، فقضت فى ٢٨ من مارس سنة ١٩٧٢ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى

برفض الطعن ورفض الطعن على هذه المحكمة في غرفة المشورة فحدثت لتظهر  
جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٧٨ ، وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ، ينحى به الطاعن على الحكم المطعون  
فيه مخالفة القانون . ويقول بياناً له إن الحكم قضى برفض دعواه استناداً إلى أن  
لائحة نظام العاملين بشركات القطاع العام الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦  
لسنة ١٩٦٢ قد ألغت نظم إعانة غلاء المعيشة ، حالة أن القرار الجمهوري  
رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ إنما نص على سريان أحكام هذه اللائحة على العاملين  
بالمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي وفقاً لأحكام المادتين ٣٤ ، ٣٥ من  
القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، وإذ كان بنك بور سعيد قد ظل مؤسسة عامة غير  
ذات طابع اقتصادي حين تحويله إلى شركة مساهمة في ٢٥ من أبريل سنة ١٩٦٥  
فتنحصر حتى هذا التاريخ عن العاملين به أحكام تلك اللائحة وتسرى عليهم قواعد  
إعانة الغلاء المقررة بنظامه الداخلي الذي يستحق بالتطبيق له الإعانة المطالب بها .

وحيث إن هذا للنهي مردود . ذلك أن النص في المادة الأولى من قرار  
رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٦١ بالنظام الأساسي للبنك البلجيكي والدولي  
بمصر على أن البنك البلجيكي والدولي بمصر مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية  
مستقلة تزاوّل دون أي قيد - جميع العمليات المصرفية العادية وذلك بالشروط  
وفي الحدود التي تخضع لها البنوك التجارية والنص في المادة الأولى من قرار  
رئيس الجمهورية رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٦١ بشأن بنك بور سعيد - البنك البلجيكي  
والدولي سابقاً - على أن يستبدل باسم البنك البلجيكي والدولي بمصر أينما ورد  
اسم بنك بور سعيد ويضم رأسماله إلى رأسمال مؤسسة مصر وتظل له شخصية  
المعنوية ، وفي الفقرة الأولى من المادة الثانية من ذلك القرار على أن " تعتبر  
مؤسسة مصر الجهة الإدارية المختصة بالرقابة على بنك بور سعيد " ، والنص  
في المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء مؤسسة  
مصر على أن تنشأ مؤسسة عامة تسمى مؤسسة مصر تكون لها شخصية اعتبارية  
وتلحق برئاسة الجمهورية وتعتبر مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي في تطبيق  
أحكام القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ وفي المادة الثانية من ذات القرار على أن  
" يتكون رأس مال المؤسسة المذكورة من ( ١ ) ، ( ب ) رأس مال بنك مصر وغيره



من المؤسسات العامة التي يصدر بتحديد قرار من رئيس الجمهورية والنص في المادة الأولى من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي على أن "تسري أحكام هذا القانون على المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا تجاريا أو صناعيا أو زراعيا أو ماليا ويصدر بتحديد هذه المؤسسات قرار من رئيس الجمهورية" والنص في المادة ٣٤ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن المؤسسات العامة على أن "تعتبر المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي القائمة وقت صدور هذا القانون مؤسسات عامة في تطبيق أحكام هذا القانون"، مفادة أن بنك بور سعيد - قبل تحويله إلى شركة مساهمة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ الذي يطبق من تاريخ نشره في ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٥ - يعد مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي . لما كان ذلك وكانت المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ تنص في فقرتها الأولى على أن "تسري أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة" وإذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على خضوع العاملين لدى بنك بور سعيد قبل صيرورته شركة مساهمة لأحكام تلك اللائحة التي منعت المادة الثانية من مواد إصدارها سريان قواعد ونظم إعانة غسلاء المعيشة بشأنهم ، فإن النعي عليه بأن المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ قصدت تطبيق اللائحة المذكورة على المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي يضحى - أيا كان وجه الرأي فيه - غير متبع .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد قاضل المرجوشي وعضوية السادة المستشارين شرف الدين محيري ، أحمد شبيب الحمد ، الفنى بقطر حبثى وأحمد شوقي المليجي .

( ٢٦٢ )

الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٦ القضائية

عمل . تأمينات اجتماعية .

اعفاء صاحب العمل من فوائد التأخير والمبالغ الإضافية متى قام بسداد مستحقات هيئة التأمينات الاجتماعية حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٣ . ق ٨٨ لسنة ١٩٧٤ . القضاء بسقوط بعض المستحقات بالتقادم . لا يمنع من التمتع بميزة الاعفاء .

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٤ على أنه " استثناء من أحكام المادتين ١٤ ، ١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ يعفى صاحب العمل من فوائد التأخير والمبالغ الإضافية إذا قام بسداد مستحقات الهيئة من اشتراكات وأقساط المدة السابقة ومكافآت نهاية الخدمة وفروقها المستحقة حتى آخر ديسمبر ١٩٧٣ وذلك وفقاً لما يأتى :

١ - يعفى صاحب العمل من كامل الفوائد والمبالغ الإضافية إذا قام بسداد مستحقات الهيئة المشار إليها دفعة واحدة أو على دفعات في ميعاد غابته آخر ديسمبر ١٩٧٤ . " . وإذ قضى الحكم المطعون فيه بتأييد حكم محكمة أول درجة الصادر بتعديل مطالبة الطاعنة - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - محل النزاع في الدعوى بجعلها قاصرة على قيمة الاشتراكات المستحقة من المدة من أول مايو سنة ١٩٦٦ وحتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٠ ومقدارها . ، قد أقيم قضاءه بتحديد جملة هذا المبلغ على تمتع المطعون ضده بميزة الاعفاء من كامل الفوائد والمبالغ الإضافية من تلك المدة للسداد في الميعاد مع اسقاط حساب المستحقات من الفترة السابقة عليه بالتقادم التجمي لتمسك المطعون ضده بهذا التقادم ، وإذ كان هذا التمسك من المطعون ضده بالتقادم يقوم على أساس شرعه القانون وببطل في مجال أعمال أثره منزلة الوفاء بالمستحقات ذاتها

فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى اعتبار أن المطعون ضده وقد أوفى الطاعة بمستحققاتها حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٣ — دون تلك التي سقطت بالتقادم — بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٢١ خلال الميعاد المحدد بالمادة الأولى من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٤ وهو آخر ديسمبر سنة ١٩٧٥ ، ورتب على ذلك إعفاءه من كامل الفوائد والمبالغ الإضافية عن مدة التراجع التي تنتهي في ١٩٧٠/١٢/٣١ بالأعمال لهذا القانون ، يكون النعى الموجه إليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٦٠٨ سنة ١٩٧١ مدنى كلى طنطا على الطاعة — الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — طالبا الحكم بإعادة فتمته من من مبلغ ٩٣٦٧,٠٢٢ جنيها وقال بيانا لها إن الطاعة خالته في ١٩٧١/٦/١٠ بمبلغ ٩٣٦٧,٠٢٢ جنيها على أساس أنه يمش قيمة اشتراكات التأمين على عمال المصنع إدارته وفوائد التأخير والمبالغ الإضافية عن المدة من ١/٨/١٩٥٩ حتى ١٩٧٠/١٢/٢١ ، وإذ كانت نعتة بريئة منه فقد أقام الدعوى بطلبه المتقدم .

وبتاريخ ١٩٧١/١٢/٣٠ قضت المحكمة بتبني خير لأداء المهمة الميئة بمنطوق الحكم ، ووجد أن قدم الخبير تقريره قضت في ١٩٧٣/٢/٢٩ بإعادة المأمورية إليه لعدم ما قدم من اعتراضات ، وبعد أن قدم الخبير تقريره الثاني قضت في ١٩٧١/٢/٢٨ بعدم قبول الدعوى لرفعها بخير الطرق القانوني . استأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا فد استئنافه برقم ١٢٧ سنة ٢٤ ق . وبتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٠ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة طنطا الابتدائية للفصل في موضوعها فقام المطعون ضده بتسجيل السير في الدعوى بصحيفة أعلنت للطاعة في ١٩٧٥/٢/١٥ وطلب



الحكم ببراءة ذمته مما زاد على مبلغ ٢٩٢٥ جنيا و ٤٨٥ مايم ثم حبل طلباته الى طلب الحكم ببراءة ذمته مما زاد على مبلغ ٢٤٨٢,٧٨٠ جنيا. وتاريخ ١٩٧٥/٤/٣٠ حكمت المحكمة بتعديل المطالبة الميئة بأسباب الحكم الى مبلغ ٢٤٨٢,٧٨٠ ج وبراءة ذمة المطعون ضلة مما زاد على ذلك . استأنفت الطاعة هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا وقيد استئنافها برقم ١٢٨ سنة ٢٥٥ ق٠ وتاريخ ١٩٧٦/١/٢٢ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقامت النيابة العامة مذكرة أبنت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحسدت لنظره جلسة ١٩٧٨/٤/١٥ وفيها تنازلت للطاعة عن الوجه الاول من سبب الطعن وقصرته على الوجه الثاني وحده ، والترمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أعفى المطعون ضده من المبالغ الإضافية وفوائد التأخير المستحقة من المدة من ١/٥/١٩٦٦ الى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٠ بغير سند من القانون ، ذلك أنه لما كان يشترط للإعفاء من هذه المبالغ وفق ما تنص عليه المادة الثانية فقرة ١ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٠ أن يتم الوفاء بالاشتراكات المستحقة دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون أو بتقديم طلب الوفاء بتلك الاشتراكات خلال تلك المدة وفقا لأحكام المادة ١٢٤ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، كما يتعين لاستفادة صاحب العمل من الإعفاء من فوائد التأخير والمبالغ الإضافية وفق نص المادة الأولى من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٤ أن يقوم بسداد مستحقات الهيئة حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٣ دفعة واحدة أو على دفعات في ميعاد ذاته آخر ديسمبر سنة ١٩٧٤ ، فإذا تمسك صاحب العمل بسقوط بعض الاشتراكات بالتقادم ، فلا يحق له التمتع بميزة الإعفاء المقررة وفق أى من القانونين المشار اليهما لفوات شرط سداد كافة الاشتراكات التي لم تسدد بما فيها تلك التي يمكن دفعها بالتقادم وإذا انتهى الحكم بالمخالفة لما تقدم إلى إعفاء المطعون ضده من أداء المبالغ الإضافية وفوائد التأخير عن مدة التراجع فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٤ تنص على أنه " استثناء من أحكام المادتين ١٤ و ١٧



من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ يعفى صاحب العمل من فوائد التأخير والمبالغ الإضافية إذا قام بسداد مستحقات الهيئة من اشتراكات وأقساط المدة السابقة ومكافآت نهاية الخدمة وفروقها المستحقة حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٣ وذلك وفقاً لما يأتي : ١ - يعفى صاحب العمل من كامل الفوائد والمبالغ الإضافية إذا قام بسداد مستحقات الهيئة المشار إليها دفعة واحدة أو على دفعات في ميعاد غايته آخر ديسمبر سنة ١٩٧٤ .. " لما كان ذلك وكان الحكم الصادر من محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلاص - أخذاً بما ثبت له من تقرير الخبير - إلى أن المطعون ضده قد اشترك لدى الطاعة عن عماله منذ بدء تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية وأخطرها بكافة البيانات وما طرأ عليها من تغير في حينه مما يستتبع تقادم مستحقات الطاعة اعتباراً من تاريخ وجوب أدائها في أول الشهر التالي للاستحقاق عملاً بالمادة ١/١٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، وأنه إذ تمسك المطعون ضده بهذا التقادم الذي اكتملت مدته بالنسبة للمدة السابقة على أول مايو سنة ١٩٦٦ فإن المطالبة بالمستحقات عن تلك المدة تكون على غير سند ، وأنه بالنسبة للمستحقات عن المدة من أول مايو سنة ١٩٦٦ وحتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٠ فقد أبان الخبير في تقريره المشار إليه أن حملة الاشتراكات المستحقة عن تلك المدة هي مبلغ ٢٤٨٢ جنيهاً و ٧٨٠ ملياً وأنه إذ ثبت من الشهادة التي قدمها المطعون ضده أنه أوفى الطاعة بمستحقاتها بتاريخ ١٢/٢/١٩٧٤ ومن ثم تمتع بالاعفاء من كامل الفوائد والمبالغ الإضافية بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٤ . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة الصادر بتعديل مطالبة الطاعة محل النزاع في الدعوى يجعلها قاصرة على قيمة الاشتراكات المستحقة عن المدة من أول مايو سنة ١٩٦٦ وحتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٠ ومقدارها ٢٤٨٢ جنيهاً و ٧٨٠ ملياً فقط يكون قد أقام قضاءه بتحديد حملة هذا المبلغ وفق ما سبق بيانه - على تمتع المطعون ضده بميزة الاعفاء من كامل الفوائد والمبالغ الإضافية عن تلك المدة للسداد في الميعاد مع إسقاط حساب المستحقات عن الفترة السابقة عليها بالتقادم الخمسي لتمسك المطعون ضده بهذا التقادم ، وإذ كان هذا التمسك من المطعون ضده بهذا التقادم ، يقوم على أساس شرعه القانون ويترك في

بمجال أعمال أثره منزلة الوفاء بالمستحقات ذاتها، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى - وعلى ما ثبت له من الشهادة المقدمة من المطعون ضده وهي المودعة حافظة مستندات بملف الطعن والتي تفيد سداد مستحقات الهيئة الطاعنة حتى شهر أبريل سنة ١٩٧٤ مع التحفظ لنتيجة ما يظهر بعد الفصل في النزاع أمام القضاء - إلى اعتبار أن المطعون ضده وقد أوفى الطاعنة بمستحقاتها حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٣ - دون تلك التي سقطت بالتقادم - بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٢١ خلال الميعاد المحدد بالمادة الأولى من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٤ وهو آخر ديسمبر سنة ١٩٧٤ ، ورتب على ذلك إقصاءه من كامل الفوائد والمبالغ الإضافية عن مسدة النزاع التي تنتهي في ١٩٧٠/١٢/٣١ بالأعمال لهذا القانون ، يكون النعي الموجه إليه على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة معطى القنى والسادة المستشارين : حافظ وقلى ،  
جميل القنى ، محمود حسن حسين ومحمود حمادى عبد العزيز .

( ٢٦٣ )

الطعن رقم ٧٥٣ سنة ٢ : القضائية :

( ١ ) تأميم .

تأميم المنشأة وروده على رأس مالها دون الأرباح التى حققتها قبل التأميم . ق ١١٧ لسنة ١٩٦١ .

( ٢ ) شركات " توزيع الأرباح " .

الأرباح التى تحققها الشركة . وجوب توزيعها على الشركاء المساهمين ما لم تقرر الجمعية العمومية إضافتها إلى رأس المال .

( ٣ ) شركات " الشركات المساهمة " .

تأميم المنشأة تأمياً نصفياً . أثره . تحولها إلى شركة مساهمة . ق ١١٨ لسنة ١٩٦١ . وجوب تخصيص نسبة ٢٥ ٪ من الأرباح للموظفين والمهال .

١ - التأميم إجراء يراد به نقل ملكية الشركات والمنشآت الخاصة إلى ملكية الدولة مقابل تعويض أصحابها وقد نصت المادة الثانية من القانون رقم ١١٧ سنة ١٩٦١ بشأن تأميم بعض الشركات والمنشآت الخاصة على أن رؤوس أموال المنشأة المؤممة تتحول إلى سندات اسمية على الدولة لمدة خمسة عشر عاماً بفائدة قدرها ٤ ٪ سنوياً ، مفاد ذلك أن التأميم لا يرد إلا على رأس مال المنشأة دون الأرباح التى حققتها قبل التأميم ولا يغير من ذلك ما قرره القانون رقم ١٣٤ سنة ١٩٦٤ من تحديد التعويض المستحق لكل من أصحاب الشركات والمنشآت المؤممة بما لا يتجاوز ١٥٠٠٠ جنيهاً ذلك أن تحديد هذا التعويض بحسب الأقصى وفى صورة سندات على الدولة إنما ينصب على صافي رأس مال المنشأة الذى آل إلى الدولة بالتأميم ولا يشمل الأرباح التى حققتها قبل تأميمها .



٢ - من المقرر أن الأرباح التي تحققها الشركة من مزاولة نشاطها توزع على الشركاء المساهمين مالم تقرر الجمعية العمومية إضافتها إلى رأس المال .

٣ - إذ كانت المنشأة موضوع التسداعى قد أمنت تأمينا نصفيا بموجب القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ وذلك بإضافتها إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ سنة ١٩٦١ في شأن مساهمة الدولة بحصة قدرها ٥٠٪ من رأس المال، وكان القانون الأخير قد نص في مادته الأولى على أنه " يجب أن تتخذ كل من الشركات والمنشآت الميينة في الجدول المرافق لهذا القانون شكل شركة مساهمة عربية وأن تساهم فيها إحدى المؤسسات العامة التي يصدر بتحديداتها قرار من رئيس الجمهورية بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال " فإن مؤدى ذلك أن المنشأة التي كانت مملوكة للطعون ضدهم قد تحولت إرتأيمها نصفيا إلى شركة مساهمة ، لما كان ذلك وكان القانون رقم ١١١ سنة ١٩٦١ قد نص في مادته الخامسة على أن " ينحصر للوظفين والعاملين في الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم ٢٥٪ من صافي أرباح تلك الشركات فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض ما تمسكت به الطاعنة ومن وجوب استئصال ٢٥٪ للعاملين بالشركة من صافي أرباحها إهمالا لأحكام القانون المشار إليه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ... مدنى كلى الاسكندرية على الطاعنة والمؤسسة المصرية العامة لطلحن طالين الحكم بالزامها بأن يقدموا كشف حساب موضحا به صافي نصيبهم في الأرباح المستحقة في الفترة من ١٩٦٢/٢/٣ حتى ١٩٦٢/٥/٨ وتنب خير تفحص الحساب ثم الحكم بالزامها متضامين بدفع ما ينبت أنه مستحق لهم من أرباح وقالوا

شرحاً لدعواهم أنهم كانوا يكونون شركة مطاحن إسبندرات السويحي وقد أمت هذه الشركة بالقانون رقم ٤٢ سنة ١٩٦٤ تأمياً نصفياً ثم أمت بعد ذلك تأمياً كلياً اعتباراً من ١٩٦٣/٥/٨ بموجب القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٦٣ ولذا كانوا يستحقون نصف الأرباح المحققة في فترة التأميم النصفى فقد أقاموا الدعوى بطلباتهم السابقة ، وبتاريخ ١٩٧١/٤/١٢ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية بنسب خبر لتحديد ما يستحقه المطعون ضدهم من أرباح وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ ١٩٧٢/٢/١٢ بإلزام الطاعنة والمؤسسة العامة للطاحن متضامنين بأن يدفعوا للمطعون ضدهم مبلغ ١٦١٢٦ ج و ١٣٠ مليم فاستأنفت الطاعنة والمؤسسة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧٣ سنة ٣٨ ق وبتاريخ ١٩٧٢/١١/١٩ قضت محكمة استئناف الاسكندرية بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة على الحكم المطعون فيه بالسببين الأول والثالث منها مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك نقول إن حق المساهم في الربح لا يثبت إلا بتصديق الجمعية العمومية على توزيع الربح وأن نقل ملكية أسهم الشركات إلى الدولة بالتأميم يستتبع أن ينتقل إليها الحق في قبض الربح باعتباره حقاً متصلاً بالسهم وإذا كانت لجنة التقييم قد انتهت إلى احتساب الأرباح في فترة التأميم النصفى ضمن رأس مال المنشأة موضوع الداعى وكان القانون رقم ١٣٤ سنة ١٩٦٤ قد حدد التعويض المستحق لأصحاب المنشآت المؤممة بما لا يجاوز ١٥٠٠٠ ج أيا كانت قيمة نصيبهم في رأس مال أو أرباح المنشأة المؤممة فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر بقضائه للمطعون ضدهم بنصيب في الأرباح عن فترة التأميم النصفى يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى بسببيه محدود ذلك أنه لما كان للتأميم إجراء يراد به نقل ملكية الشركات والمنشآت الخاصة إلى ملكية الدولة مقابل تعويض أصحابها وكانت المادة الثانية من القانون رقم ١١٧ سنة ١٩٦١ بشأن تأميم بعض الشركات



والمنشآت الخاصة قد نصت على أن رؤوس أموال المنشأة المؤممة تتحول إلى سندات اسمية على الدولة لمدة خمسة عشر عاما بفائدة قدرها ٤ ٪ سنويا فإن مفاد ذلك أن التأميم لا يرد إلا على رأس مال المنشأة دون الأرباح التي حققتها قبل التأميم ولما كان من المقرر أن الأرباح التي تحققتها الشركة من مزاولة نشاطها توزع على الشركاء المساهمين مالم تقرر الجمعية العمومية إضاقتها إلى رأس المال وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه وماورد بنقير الخبير الذي اطمأن إليه وأخذ به أن مجالس إدارة المؤسسة مجتمعاً على هيئة جمعية عمومية قرر في ١٩٦٩/١/٢١ أن نصيب أصحاب رأس المال في أرباح فترة التأميم النصفى يضاف إلى رأس المال أو يصرف نقداً وذلك وفقاً لما تكون لجان التقييم في ١٩٦٣/٥/٧ قد قررت في شأن هذه الأرباح وكان البين من قرار التقييم الكامل للمنشأة موضوع الدعاى أنه لم يضاف الأرباح التي حققتها في فترة التأميم النصفى إلى رأس المال ولم يرد لها ذكر في ميزانية هذا التقييم فلان الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون ضدهم بنصيبهم في الأرباح التي حققتها المنشأة المؤممة خلال فترة التأميم النصفى أخذ بما أورده الخبير في تقريره يكون قد أترم صحيح القانون ولا يغير من ذلك ماقرره القانون رقم ١٣٤ سنة ١٩٦٤ من تحديد التعويض المستحق لكل من أصحاب الشركات والمنشآت المؤممة بما لا يجاوز ١٥٠٠٠ ج ذلك أن تحديد هذا التعويض بحده الأقصى وفي صورة سندات على الدولة إنما ينصب على صافي رأس مال المنشأة الذي آل إلى الدولة بالتأميم ولا يشمل الأرباح التي حققتها قبل تأميمها ومن ثم يكون النعى على الحكم بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثانى مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بوجوب تجنب نسبة ٢٥ ٪ من الأرباح المخصصة لتوزيعها على العاملين وفقاً للقانون رقم ١١١ سنة ١٩٦٨ ولكن الحكم المطعون فيه رفض تجنب هذه النسبة بمقولة أن هذا الإجراء قاصر على شركات الأموال فقط دون شركات الأشخاص في حين أن هذا القانون قد نص على مريان مفعوله على الشركات القائمة وقت صدوره أيا كان نوعها بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .



وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أنه لما كانت المنشأة موضوع الدعاى قد أتمت تأمينا نصفيا بموجب القانون رقم ٤٢ سنة ١٩٦٢ وذلك بإضافتها إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ سنة ١٩٦٤ فى شأن مساهمة الدولة بحصة قدرها ٥٠٪ من رأس المال وكان القانون الأخير قد نص فى مادته الأولى على أنه ( يجب أن تتخذ كل من الشركات والمنشآت انيئة بالحلول المرافق لهذا القانون شكل شركة مساهمة عربية وأن تساهم فيها إحدى المؤسسات العامة التى يصدر بتحديداتها قرار من رئيس الجمهورية بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال فإن مؤدى ذلك أن المنشأة التى كانت مملوكة للطعون ضدهم قد تحولت أثر تأميمها إلى شركة مساهمة ، لما كان ذلك وكان القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ قد نص فى مادته الخامسة على أن ينحصر للوظفين والعاملين فى الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم ٢٥٪ من صافى أرباح تلك الشركات فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض ما تمسكت به الطاعة من وجوب استئزال ٢٥٪ للعاملين بالشركة من صافى أرباحها إعمالا لأحكام القانون المشار إليه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين تعديل الحكم المستأنف باستئزال ٢٥٪ من صافى الأرباح التى استحقها المطعون ضدهم خلال فترة التأميم النصفى والزام الطاعة بأن تدفع لهم مبلغ ١٢٠٩٤ جنيها و ٥٩٨ مليم والمصاريف المناسبة .

## جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٨٧

بقيادة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الققى ومضوية السادة المستشارين :  
حافظ رقى ، جميل الزينى ، محمود حسن حسين ، محمود حلى عبد العزيز .

(٢٦٤)

الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٦ القضائية :

(١) موطن . تعويض .

دعوى التعويض عن وفاة عامل نتيجة حادث سيارة مملوكة لرب العمل . ثبوت أن الأخير  
صاحب السيارة النقل . جواز إعلانه في محله التجارى . علة ذلك .

(١) إعلان . تزوير .

إثبات الضرر فى أصل الإعلان أنه وجه خطابا مسجلا لطن إليه يحظره فيه بتسليم الصورة بجهة  
الإدارة . عدم جواز المجادلة فى ذلك إلا بدلوك صيل الادعاء بالتزوير .

(٣) نقض "سبب الطعن" . استئناف .

التمس بوقفة الاستئناف قبل توجيه إعلان للصحيفة إلى المستأنف عليه . عدم جواز إثارة لأول  
مرة أمام محكمة النقض ولو إكأن الطاعن قد تخلف عن التول فى الاستئناف طالما ثبت صحة  
إعلانه بصحيفة .

(٤) دعوى "سبب الدعوى" . مسئولية . تعويض .

دعوى التعويض عن المسئولية . المحكمة من تلقاء نفسها أن تهتد الأساس القانونى للمصحح  
القسمى . لا يحد ذلك تغيير السبب فيها .

(٥) حكم "حجية الحكم" . قوة القاهرة .

فضاء المحكمة الجنائية براءة التابع لعدم قيام الدليل على ثبوت الخطأ فى جانبه إضافة أن  
انقضاء كان وليد القوة القاهرة تزيد لا يكتسب حجية أمام المحكمة المدنية . تضى هذه المحكمة  
قيام السبب الأجنبى عند الفصل فى دعوى التعويض عن المسئولية الشدية لاخطا .

## (٦) حكم "تسيب الحكم" . نقض .

التناقض في الحكم . ماهيته . إقامة الحكم قضاءه . بالتعويض على أساس المسؤولية الشبئية  
ومسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة . لا تناقض .

١ - المكان الذي يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفة يعتبر موطناً فيما يتعلق  
بأعمال إدارة هذه التجارة أو الحرفة وفقاً لنص المادة ٤١ من القانون المدني .  
وإذا كان الثابت بالأوراق أن الطاعن مهنته صاحب مكتب لسيارات النقل وأن  
المجنى عليه كان يعمل مساعد ميكانيكي لديه وأن وفاته نتجت عن إقتراب سيارة نقل  
أثناء قطرها بسيارة نقل أخرى وأن السيارتين مملوكتان للطاعن فإن مفاد ذلك  
أن الحادث نتج عن النشاط التجاري للطاعن ومن ثم يكون إعلانه في محله التجاري  
صحيحاً في القانون .

٢ - أن ما يثبتته المحضر في أصل ورقة إعلان من خطوات اتبعها لا يسوغ  
الطعن فيه إلا بطريق الادعاء بالتزوير ومن ثم لا يقبل من الطاعن المجادلة في صحة  
ما أنهته المحضر في أصل إعلان صحيفة الاستئناف من أنه أوجه إخطاباً مسجلاً  
للطاعن بخطرته فيه بتسليم صورة الصحيفة لجهة الإدارة لغلق محله طالما لم يسلك  
سبل الإدعاء بالتزوير .

٣ - إدعاء الطاعن بوفاء مورث المطعون ضدهم الستة الأول قبل إعلان  
صحيفة الاستئناف يعتبر دفاعاً يخالطه واقع لا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام  
هذه المحكمة ولو كان قد تخلف عن المثول أمام محكمة الاستئناف طالما كان مخلفه  
راجعاً إلى تقصيره بعد أن ثبت صحة إعلانه .

٤ - أن محكمة الموضوع لا تتقيد في تحديد طبيعة المسؤولية التي استند إليها  
المضرون في طلب التعويض أو النص القانوني الذي اعتمد عليه في ذلك إذ أن هذا  
الاستثناء يعتبر من وسائل الدفاع في دعوى التعويض لا تلزم بها المحكمة بل يتعين  
عليها من تلقاء نفسها أن تحدد الأساس الصحيح للمسئولية وأن تقتض الحكم  
القانوني المنطبق على العلاقة بين طرفي دعوى التعويض وأن تنزله على الواقعة  
المطروحة عليها ولا يعد ذلك منها تغييراً لسبب الدعوى أو موضوعها إذ أن كل ما يولد



به الضرر حتى في التعويض عما أصابه من ضرر قبل من أحدثه أو تسبب فيه .  
يعتبر هو السبب المباشر لدعوى التعويض مهما اختلفت أسانيدھا .

٥ - الحكم الصادر في الدعوى الجنائية تكون له حجية في الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية كما كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله وإذ كان الثابت من الحكم الجنائي الصادر في القضية رقم ... سنة ١٩٧٣ جنح ناصر أنه قضى ببراءة السائقين المتهمين لخلو الأوراق من دليل قاطع على وقوع خطأ من أيهما وكانت هذه الأسباب كافية لحمل قضائه بالبراءة؛ فإن ما تزيد فيه من تقرير عن سبب الحادث وإنه كان وليد القوة القاهرة يكون غير لازم للفصل في الدعوى ولا يكتسب حجية أمام المحكمة المدنية ، لما كان ذلك وإن كانت محكمة الاستئناف قد نفت في حدود سلطتها التقديرية السبب الأجنبي فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

٦ - التناقض الذي يفسد الحكم هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما تتماهى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه أو ما يكون واقعا وأسبابه بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أي أساس قضت المحكمة بما قضت به في منطوقه . والمسئولية الشبثية ومسئولية المتبوع من أنظمة المسئولية التقصيرية يكمل كل منهما الآخر وليس في القانون ما يمنع من أن تحقق مسئولية مالك السيارة على الأساسين معا ؛ فالسيارة تعتبر في حراسة مالكها ولو أسند قيادتها إلى سائق تابع له ومن ثم يسأل كتبوع عن أخطاء تابعه فضلا عن مسئوليته كحارس على السيارة عما تلحقه من ضرر بالغير ؛ لما كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالتناقض يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن — المطعون ضدها الأولى ومورت المطعون ضدهم الستة الأول أقاما الدعوى رقم ٧٤٣٨ سنة ١٩٧٤ مدنى كلى جنوب القاهرة على الطاعن والمطعون ضدها السابعة بطلب الحكم بالزامهما بالتضامن بأن يدفع لهما مبلغ ١٠٠٠٠ ج وفوائده القانونية تأسيسا على أنه بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢ تسبب السائقان ... .. ، ... .. ، ... .. الطاعن للطاعن أثناء قطر سيارة نقل معطلة مملوكة له في وقوع حادث أدى إلى سقوط السيارة الأخيرة في مصرف و وفاة ابنتها المرحوم ... .. ، ... .. ، ... .. الميكانيكى الذى كان بالسيارة المعطلة وقدم السائقان لهما كفة الجنائية حيث قضى ببراءتهما استنادا إلى عدم ثبوت خطأ في جانب أى منهما، ولما كان الطاعن مالك وحارس على السيارة التى تسببت في وقوع الحادث وكانت المطعون ضدها السابعة مؤمنا لديها على تلك السيارة فقد أقاما عليها الدعوى بالطلبات السابقة و بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٢ قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية برفض الدعوى . فاستأنفت المطعون ضدها الأولى ومورت المطعون ضدهم الستة الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٤٣ سنة ٩٢ ق وباتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٢ قضت محكمة استئناف القاهرة بالغاء الحكم المستأنف وبالزام الطاعن بأن يؤدي إلى المطعون ضدهم الستة الأول مبلغ ١٠٠٠ جنيه وفوائده القانونية . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبنت فيها للرأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينمى الطاعن بأولها وقوع بطلان في الاجراءات أثر في الحكم المطعون فيه وذلك من أربعة أوجه حاصل الأول منها أن صحيفة الاستئناف وإعادة إعلانها توجهت إلى الطاعن في محل عمله رغم عدم تعلق الدعوى بإدارة أعماله المتصلة بمحرفته وكان يتعين إعلانها لهما في موطنه كما تقضى بذلك المادة العاشرة من قانون المرافعات، وحاصل الوجه الثانى أن المحضر لم يرسل إليه خطابا مسجلا لاخطاره بتسليم صورة صحيفة الاستئناف إلى جهة الإدارة وكما تدل على ذلك الشهادة المقدمة منه والصادرة من مكتب البريد، وحاصل الوجه الثالث أن صحيفة الاستئناف وجه إعلانها إليه بناء على طلب مورت



المطعون ضدهم الستة الأول في حين أن هذا المورث كان قد توفي قبل توجيه الإعلان، وحاصل الوجه الرابع أنه وقد شاب إعلان صحيفة الاستئناف بالإعلان ولم يعلن الطاعن إعلانا صحيحا بها خلال الثلاثة أشهر التالية لإيداعها قلم الكتاب فإن الاستئناف يعتبر كأن لم يكن، وإذا كانت إجراءات الإعلان قد شابها الإعلان فإن الحكم المطعون فيه وقد بني على تلك الإجراءات يكون بدوره باطلا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود في وجهه الأول ذلك أنه لما كان المكان الذي يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفة يعتبر موطنه فيما يتعلق بأعمال إدارة هذه التجارة أو الحرفة وفقا لنص المادة ٤١ من القانون المدني وكان الثابت بالأوراق أن الطاعن مهنته صاحب مكتب لسيارات النقل وأن المحج عليه كان يعمل مساعد ميكانيكي لديه وأن وفاته نتجت عن انقلاب سيارة نقل أثناء قطرها بسيارة نقل أخرى وأن السيارتين مملوكتان للطاعن فإن مفاد ذلك أن الحادث نتج عن النشاط التجاري للطاعن ومن ثم يكون إعلانه في محله التجاري صحيحا في القانون ، والنعي في وجهه الثاني مردود ذلك أن من المقرر أن ما يثبت المحضر في أصل ورقة الاعلان من خطوات اتبعها لايسوغ الطعن فيه إلا بطريق الادعاء بالتزوير ومن ثم لا يقبل من الطاعن المجادلة في صحة ما أثبت المحضر في أصل إعلان صحيفة الاستئناف من أنه وجه خطابا مسجلا للطاعن يخطر فيه بقسليم صورة الصحيفة بلجهة الإدارة لنقل محله ظلما لم يسلك سبيل الادعاء بالتزوير، والنعي في وجهه الثالث مردود بأن ادعاء الطاعن وفاة مورث المطعون ضدهم الستة الأول قبل إعلان صحيفة الاستئناف يعتبر دفاعا يخالفه واقع لا يقبل منه آثاره لأول مرة أمام هذه المحكمة ولو كان قد تخلف عن المثول أمام محكمة الاستئناف ظلما كان تخلفه واجبا إلى تقصيره بعد أن ثبت صحة أعلانه على ما سبق بيانه، والنعي في وجهه الرابع مردود بانه وقد انتهت المحكمة إلى صحة إعلان الطاعن بصحيفة الاستئناف خلال الثلاثة أشهر التالية لإيداعها قلم الكتاب فإن الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن يضحى على غير أساس ويكون النعي بهسنا السبب في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من وجهين حاصل أولهما أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى



بمطالبته بالتعويض تأميسا على المسؤولية الشبئية بصفتة حارما واذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بالتعويض على أساس مسئولية المتبوع فإنه يكون قد غير سبب الدعوى بما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون، وحاصل الوجه الثانى أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أساس المسئولية الشبئية ولما كانت هذه المسئولية ترتفع عن الحارس متى ثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لايدله فيه وكان الحكم الجنائى الصادر ببراءة السائقين قد قطع بقيام هذا السبب الأجنبي فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالزام الطاعن بالتعويض يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود في وجهه الأول ذاك أن محكمة الموضوع لا تتقيد في تحديد طبيعة المسئولية التى استند إليها المضرور في طلب التعويض أو النص القانونى الذى اعتمد عليه في ذلك إذ أن هذا الاستناد يعتبر من وسائل الدفاع في دعوى التعويض لا تلتزم بها المحكمة بل يتعين عليها من تلقاء نفسها أن تحدد الأساس الصحيح للمسئولية وأن تتقصى الحكم القانونى المنطبق على العلاقة بين طرفى دعوى التعويض وأن تنزله على الواقعة المطروحة عليها ولا يمسد ذلك منها تغييرا لسبب الدعوى أو موضوعها لاذ أن كل ما تولد به للمضرور حق في التعويض عما أصابه من ضرر قبل من أحدثه أو تسبب فيه يعتبر هو السبب المباشر لدعوى التعويض مهما اختلفت اسانيدها لما كان ذاك فإن النعى على الحكم المطعون فيه تغييره سبب الدعوى يكون في غير محله ، والنعى مردود في وجهه الثانى ذاك أنه لما كان الحكم الصادر في الدعوى الجنائية تكون له حجيته في الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية كلما كان قد فصل فعلا فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته إلى فاعلة وإذا كان الثابت من الحكم الجنائى الصادر في القضية رقم ٤٩٣ سنة ١٩٧٣ جنح ناصر أنه قضى ببراءة السائقين المتهمين بخلو الأوراق من دليل قاطع على وقوع خطأ من أيهما وكانت هذه الأسباب كافية لحمل قضاءه بالبراءة فإن ما تريد فيه من تقرير عن سبب الحادث وأنه كان وليد القوة القاهرة يكون غير لازم للفصل في الدعوى ولا يكتسب حجية أمام المحاكم المدنية لما كان ذلك وكانت محكمة الاستئناف قد نفت — في حدود سلطتها التقديرية — السبب الأجنبي فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه أقسام قضاءه بالزامه بالتعويض على أساس مسئولية المتبوع عن أعمال تابعيه وإذ كان الثابت من الحكم الجنائي المقدم أنه قضى ببراءة تابعيه - السائقين اللذين اتهمتا بارتكاب الحادث - فإن الحكم المطعون فيه إذ ألزمه بالتعويض باعتباره متبوعا يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير منتج ذلك أن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا بني على دعا متين كل منهما مستقلة عن الأخرى وكانت إحداها كافية لحمل قضائه فإن النعى عليه في الدعامة الأخرى أيا كان وجه الرأي فيه يكون غير منتج ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه أقيم على دعائين كل منهما مستقلة عن الأخرى الأولى مسئولية الطاعن بصفته متبوعا والثانية مسئوليته بصفته مالكا للسيارة التي تسببت في الحادث وحارسا له السيطرة الفعلية عليها وإذ كانت هذه الدعامة الأخيرة كافية وحدها لحمل قضاء الحكم فإن النعى عليه في الدعامة الأولى - أيا كان وجه الرأي فيه - يكون غير منتج .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه تناقض في الأسباب وفي ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه تارة على أساس مسئولية المتبوع وأخرى على أساس المسئولية الشئبية بما ينطوى على خلط بينهما لا يعرف معه الأساس الذي أقام عليه قضاءه بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان التناقض الذي يفسد الأحكام هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما تنحى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه أو ما يكون واقعا في أسبابه بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أي أساس قضت المحكمة بما قضت به في منطوقه وكانت المسئولية الشئبية ومسئولية المتبوع من أنظمة المسئولية التقصيرية يكمل كل منهما الآخر وليس في القانون ما يمنع من أن تتحقق مسئولية مالك السيارة على الأساسين معا فالسيارة تعتبر في حراسة مالكيها ولو أسند قيادتها إلى سائق تابع له ومن

ثم يسأل كتيبوع عن أخطاء تايمة فضلاء عن مسئولية كمارس على السيارة عما تلحقه من ضرر بالتغير لما كان ذلك فان النعى على الحكم المطعون فيه بالتناقض يكون على غير اساس .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير اساس ويتمين رفضه .

---



## جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :  
الدكتور إبراهيم صالح ، محمد الباجوري ، صلاح أمار وإبراهيم فراج .

( ٢٦٥ )

الطعن رقم ٩١ لسنة ٤ القضائية :

( ١ ) إثبات " الإقرار " . تقض " السبب الجديد " .

الإقرار القضائي . ماله . لمحكمة الموضوع تحصيل توافر أركانه . التي بان الحكم  
أقر إقراراً قضائياً أمام محكمة الموضوع . طم جواز إثباته لأول مرة أمام محكمة  
التنقض .

( ٢ ) دعوى .

تقديم مستندات في فترة حيز الدعوى للحكم . شرط . لا يكفي إعلان الحكم بالحاقطة  
ولو تضمنت دعوى للمستند .

١ - الإقرار وفقاً لنص المادة ١٠٣ من قانون الإثبات هو اعتراف الخصم  
أمام القضاء بواقعة قانونية مدعى بها وذلك أثناء سير الدعوى ، وتحصيل توافر  
الأركان اللازمة لاعتبار الإقرار الصادر من أحد الخصوم إقراراً قضائياً ملزماً  
له - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - من الأمور التي يخالفها واقع مما يترك  
أمر تقديره لمحكمة الموضوع ، وإن كان الثابت أن الطالبة لم تتسكك  
أمامها بهذا الدفاع ، فإنه لا يقبل منها التحدي به لأول مرة أمام محكمة  
التنقض .

٢ - شرط تقديم مستندات في فترة حيز الدعوى للحكم هو أن تكون  
المحكمة قد صرحت بتقديرها وإطلاع الخصوم عليها ، وليس يكفي في  
ذلك إعلان الحاقطة ولو تضمنت دعوى المستند مادام لم يثبت اطلاع  
الخصم عليه بذلك .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن —  
تتوصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ مدنى أمام  
محكمة الجيزة الابتدائية ضد الطاعنة وأخرتين بطلب الحكم باخلاصهن من الشقة  
المبينة بالصحيفة وتسليمها لها خالية ، وقالت شرحا لها أنه بموجب عقد  
مؤرخ ١٩٦٢/٩/٢٩ استأجرت منها والدتهن شقة بـ ١٢٠٠ ليرة شهريا ... ..  
بالدقى بالقاهرة ، وإذ كانت المستأجرة عند وفاتها منفردة ، بعد أن تزوجت  
بناتها وأمن بعيدا عن العين المؤجرة ، وانتهت بذلك العلاقة التجارية ، ولحات  
الطاعنة وأختها رغم ذلك إلى تأجير العين مفروشة دون الحصول على إذن كتابي  
منها بذلك ، فقد أقامت الدعوى . وبتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٩ حكمت المحكمة بإحالة  
الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها أن المتوفاة كانت تقيم بمفردها بشقة  
التزاع إلى أن توفيت فى ١٩٧٠/١١/١ دون بناتها المتزوجات — الطاعنة  
وشقيقتها — والمقيات مع أزواجهن بعيدا عن شقة النزاع وأنهن قد أجرتها  
مفروشة لآخرين ، وبعد سماع شهود الطرفين عادت وحسكت بتاريخ  
١٩٧٣/٣/١٥ برفض الدعوى . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف  
رقم ٣١٩٩ لسنة ٩٠ ق القاهرة طالبة القضاء لها بطلباتها وبتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٥  
حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبإخلاء الطاعنة وأختها من  
شقة النزاع . طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة  
مذكرة أبليت فيها رأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة  
مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالحلقة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ، تنعى الطاعنة بالسبب الأول منها  
على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول أن الحكم  
أقام قضاءه على سند من ثبوت عدم إقامتها مع والدتها بشقة النزاع وقت وفاتها ،



في حين أن المطعون عليها سلمت في صحيفة الاستئناف المرفوع منها بأن الطاعة بعد أن تزوجت عادت للإقامة مع والدتها بشقة التراجع قبل وفاتها على سبيل الاستضافة ، وهو إقرار قضائي يلزمها بمجرد صدوره ولا يجوز لها العدول عنه أو تغييره فواء، وكان يتعين على الحكم أن يأخذها بدلالته مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي غير مقبول ، ذلك أنه لما كان الإقرار وفقا لنص المادة ١٠٢ من قانون الإثبات هو اعتراف الخصم أمام القضاء بواقعة قانونية مدعى بها وذلك أثناء سير الدعوى ، وكان تحصيل توافر الأركان اللازمة لاعتبار الإقرار الصادر من أحد الخصوم إقرار قضائيا ملزما له — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من الأمور التي يخالطها واقع مما يترك أمر تقديره لمحكمة الموضوع ، وكان الثابت أن الطاعة لم تتمسك أمامها بهذا الدفاع ، فإنه لا يقبل منها التعدي به لأول مرة أمام محكمة النقض ويكون النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنمى بباقي الأسباب على الحكم المطعون فيه ، الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك نقول أن الحكم أقام قضاءه على سند من أنها لم تكن تقيم بالعين المؤثرة مع والدتها وقت وفاتها أخذا بأقوال شاعدي المطعون عليها وأن العلاقة التجارية انتهت بهذه الوفاة ، حالة أنه وإن تضمنت صحيفة الدعوى واقعة وفاة والد الطاعة إلا أن المطعون عليها لم تتخذ منها سببا للاخلاء ، بل أسست دعواها على واقعة التأجير مفروشا للغير بدون إذن الأمر الذي يجعل الحكم قد بني على سبب مغاير لذلك الذي أسست عليه الدعوى . بالإضافة إلى أن الحكم أخذ بتداول أقوال شاعدي المطعون عليها بعد أن وصفها بالغموض مستندا إلى وضوح إفادتها عدم إقامة الطاعة بشقة التراجع مع والدتها وقت الوفاة ، خلافا لما تفيد ، من توافر هذه الإقامة ، ودون أن يورد مضمون شهادتهما ووجه الوضوح الذي أزال ما ما بها من غموض أو يفند شهادة شاعدي الطاعة والادلة المؤيدة التي ركن إليها الحكم الابتدائي في قضائه برفض الدعوى . هذا إلى أن محكمة الاستئناف استعملت ما قدمت الطاعة من مستندات في فترة حيز الدعوى للحكم بحجة عدم التصريح بتقديمها وعدم إطلاع خصومها عليها بينما سبق تقديمها أمام محكمة



أول درجة وأطلع الخصوم عليها ، ورغم استبعادها لما قلنا فاقشت بعضها وأعرضت عن البعض الآخر ، وهو ما يوجب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والاختلال بحق الدفاع .

وحيث إن النمي مردود ، ذلك أنه لما كان سبب الدعوى هو الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب ، وهو ما لا تملك المحكمة تغييره ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها أقامت دعواها بالاختلاء على سببين أحدهما انتهاء العلاقة التجارية ب وفاة المستأجرة — والدة الطاعنة — وعدم إقامة أى من بناتها معها وقتذاك تبعاً لإقامتهن مع أزواجهن ، والثاني قيامهن بتأجير العين المؤجرة مفروشة لآخرين دون إذن كتابي ، فإن الحكم المطعون فيه إذ استند في قضائه إلى ثبوت قيام أول السببين يكون قد التزم نطاق الدعوى ولم يخرج من سببها أو يضيف إليها جديداً لم تكن مؤسسة عليه ، لما كان ذلك وكان للمحكمة الموضوع سلطة تقدير أقوال الشهود والقرائن واستخلاص ما تقتنع به منها متى كان استخلاصها سائفاً ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق ، وكان للمحكمة الاستئنافية أن تستخلص من أقوال الشهود ما تظنن إليه ولو كان مخالفاً لما استخلصته محكمة الدرجة الأولى ، دون أن تلزم في هذه الحالة ببيان الأسباب الداعية لو بالرد استقلالاً على أسبب الحكم الابتدائي الذي ألغته ما دام حكمها محمولا على أسباب سائفة تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وكان حكم محكمة أول درجة حصل أقوال شاهدي المطعون عليها على أن المدعية — المطعون عليها — اشهدت .. كلا من .. و .. فشهد الأول ويسكن بالسيدة زينب أن حين التزاع تقع بشارع .. .. رقم ٦ بالدور الثاني بعد الأرض وأن والدة المدعى عليها الأولى — الطاعنة — كانت تشغل العين وأنها توفيت سنة ١٩٧٠ وأن ابنتها .. المدعى عليها الأولى — كانت تقيم معها منذ ست سنوات ومعها زوجها ولا يعرف لمن يسند الإيجار ولكن الذي تسدده المدعى عليها الأولى وأجاب على سؤال من محامي المستأنفة — المطعون عليها — بأن .. المدعى عليها الأولى تزوجت منذ ست سنوات وتركت العين وأنها تقيم مع زوجها بشارع .. .. رقم ١٠ وتقيم معه بصفة دائمة وأضاف بأنه لا يعرف المدعى عليها الأولى شخصياً ، وبسؤال الشاهد عما إذا كان تم تأجير

شقة النزاع للغير أجاب بأن الشقة المواجهة بيع فرسها ، وأجاب على سؤال من  
 محامي المدعى عليهم عما إذا كانت عين النزاع قد تم بيعها أو تأجيرها أجاب بالنفي  
 وأن المدعى عليهم أحيانا يحضروا إليها ، وشهد الثاني وهو مكوي مقيم بامبابة  
 بأن المستأجرة الأصلية ... .. كانت تقيم ومعهما أبنيتها ... بصفة دائمة منذ  
 سبع أو ثمانى سنوات وأن المستأجرة الأصلية توفيت منذ حوالى ستين ، وبسؤال  
 الشاهد عما إذا كانت المدعى عليها الأولى تقيم مع والدتها وزوجها عندما تزوجت  
 قرروا أنها تقيم بشارع ... .. ولا يعرف ما إذا كان تم تأجير الشقة من  
 للباطن من عدمه ولا يعرف من يسدد الإيجار أو ما إذا كانت المالككة وافقت  
 على التأجير من عدمه وأضاف الشاهد بأنه لا يرى المدعى عليها الأولى بالعين  
 واستطرد أنه كان يكوى للمدعى عليها الأولى قبل زواجها ووالدتها وبعد الزواج  
 كان يكوى لوالدتها ثم قرر بأن شقة النزاع تقع على اليمين بالنسبة للصاعد على  
 السلم ... ، فإن هذه الأقول تحمل إفادة ما خلص إليه الحكم المطعون فيه  
 من أن المطعون عليها لم تكن تقيم بشقة النزاع مع والدتها وقت وفاتها وإنما كانت  
 تقيم مع زوجها في مكان آخر ولا على الحكم إذا ما أخذ بمدلول هاتين الشهادةين  
 ورجحهما على شهادة شامدى الطاعنة لأن تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع  
 منها مما يستقل به قاضى الموضوع الذى له أن يأخذ بمعنى الشهادة تحمله عباراتها  
 دون معنى آخر ولو كان محتملا ، كما لا ثريب عليه إذا لم يورد جميع أقوال الشهود  
 إذ حسبه أن يشير إلى مضمونها وفقا لفصيلاتها الواردة بالحكم الابتدائى بما  
 ينبىء عن مراجعتها ، ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد لا يعدو أن  
 يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل لا يقبل أمام محكمة النقض . لما كان  
 ما تقدم وكان شرط تقديم مستندات في فترة حيز الدعوى للحكم هو أن تكون  
 المحكمة قد صرحت بتقديمها واطلم الخصوم عليها ، وليس يكفي في ذلك إعلان  
 الحافظة ولو تضمنت غوى المستند ما دام لم يثبت إطلاع الخصم عليه بذاته ،  
 وكان البين من الأوراق أن المحكمة لم تصرح للخصوم بتقديم مستندات في فترة  
 حيز الدعوى للحكم ، كما أن الطاعنة اكتفت بإعلان المطعون عليها بوجه الحافظة  
 دون أن تدلل على ثبوت إطلاعها على المستندات ذاتها ، فإن استبعاد الحكم  
 لهذه المستندات ليس فيه ، ما يعاب ، لا يغير من ذلك استناد الحكم المطعون فيه  
 لبعضها من واقع سبق إثبات خواها بحكم محكمة أول درجة طالما لم تنع الطاعنة

على مضمون هذه المستندات بخالفة الثابت بالأوراق ، ولا يرتب ذلك إخلالا  
بمحق الدفاع . لما كان ما سلف وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم  
في مختلف مناحي أقوالهم وحججهم والرد استقلالاً على كل منها فإن النعي على الحكم  
للطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والاخلال بمحق  
الدفاع يكون على غير أساس .

ولما تقدم بتعين وفض الطعن .

---



## جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أحمد محمود نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :  
الدكتور إبراهيم مالح ، محمد الباجوري ، محمود رمضان وإبراهيم فراج .

( ٢٦٦ )

الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) إيجار " إيجار الأماكن " . إثبات " عبء الإثبات " .

التأجير من الباطن . ماهيته . وجوب أن يكون لقاء جعل . عبء اثباته على عاتق المؤجر طالبت  
الإخلاء . عجز المؤجر عن اثبات دفع الزوج مقابلاً لزوجته المستأجرة المقيم معها . انتفاء التأجير  
من الباطن .

( ٢ ) إيجار . أحوال شخصية .

إقامة الزوج مع زوجته المستأجرة وانقضاءه بالسكنى معها تبعاً لحقها في شغل المسكن . اعتبار  
الحكم المطعون فيه أن ذلك من قبيل الإبراء أو الاستنفاة ولا يتعارض مع قوانين الأحوال الشخصية .  
لا خطأ .

( ٣ ) إيجار . إيجار الأماكن . قانون .

وفاة المستأجر الأصل في ظل القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . عدم انطباق حكم المادة ٢١ ق  
٥٢ لسنة ١٩٦٩ على واقعة النزاع .

١ — يقصد بالتأجير من الباطن المعنى المراد في الشريعة العامة بتأجير  
المستأجر حقه في الانتفاع بالعين المؤجرة إليه إلى آخر لقاء جعل يتفق عليه بينهما  
يستوى أن يكون التأجير من الباطن وارداً على العين المؤجرة كلها أو بعضها فإذا  
انعدم الدليل على وجود مثل هذا الاتفاق بين المستأجر الأصلي ومن أشركه معه  
أو أحله محله في الانتفاع بالعين المؤجرة أو قامت إثارة في شك حصوله انتهى  
التأجير من الباطن ، وإقامة الدليل تقع على عاتق الذي يدعيه . لما كان ذلك  
وكان الواقع في الدعوى أخذاً من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن أقام  
دعواه بالإخلاء على سند من أنه عقب وفاة المستأجر الأصلي ظلت زوجته

المطعون عليها الأولى - وولاء - المطعون عليهما الثاني والثالث مقيمين بالشقة ثم أجروا جزاء منها إلى المطعون عليه الرابع ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أسس قضاءه برفض الدعوى على سند من أن المطعون عليه الأخير تزوج بالمطعون عليها الثالثة وأقام معها ومع ذريها بالشقة وهو مالم يجادل فيه الطاعن ، وأنه ليس هناك اتفاق قانوني على استغلال حق الإجارة أو على تقاضى مقابل عنها ، فإن ذلك كاف لنفى واقعة التأجير من الباطن ولعجز الطاعن عن إقامة الدليل عليها .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط للاعتناع بالامتداد القانوني بعد وفاة المستأجر في ظل العمل بأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن يكون المستفيدون من هذا الامتداد سواء من الورثة أو غيرهم مقيمين عادة مع المستأجر الأصلي عند وفاته ، وإذا كان الطاعن لا يمارى في إقامة المطعنين عليها الثالثة مع والدتها شقة الزاع عند وفاته واستمرارها في البقاء بها بعدها وكان لعقد الإيجار طابع عائلي وجماعي لا ينشأ منه المتفجع بالعين - سواء كان مستأجرا أو مستفيدا مما شرعته لقوانين الاستثنائية استهدافا لحماية شاغلي الأماكن المؤجرة ولحل أزمة الإسكان المستفحلة - مجرد السكن بمفرده بل يعيش مع أفراد أسرته ولمن يقع عليهم صبه إيواءهم قانونيا أو أدبيا ، فإن إقامة المطعون عليه الرابع مع زوجته المطعون عليها الثالثة وانتفاعه بالسكنى في جزء من شقة الزاع هو انتفاع متفرع من حق زوجته وتابع لها في استمرارها في شغلها طالما بقيت هي فيه ، ومن ثم فإن تكييف الحكم المطعون فيه لإقامة المطعون عليه الرابع بأنه إيواء أو استضافة ليس فيه ما يجاب ، ولا محل للتذرع بأن الزوج وليس الزوجة هو الذى يفرض عليه "شريعة تهيئة مسكن الزوجية" لأن هذا الحدل فضلا عن تخرجه عن نطاق الدعوى المطالبة بالتعويض سببها بالتأجير من الباطن ، فإن إقامة الزوج في منزل أسرة زوجته لا يقتضى البتة - حسب ما قرر المحكم - مع أحكام قوانين الأحوال الشخصية .

٣ - إذ كان البرين من الأوراق أن وافق وفاة المستأجر الأصلي ثم زواج ابنته المطعون عليها الثالثة عادتتا معهما في غضون سنتي ١٩٦١ ، ١٩٦٤ أى في ظل مريان أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الذى لم يكن يتضمن نصا مماثلا

لمادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وكان الحكم الذي تقضى به هذه المادة ليس له من أثر رجعي فلا يسرى على واقعة النزاع .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدوالة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى ٢٤٥٤ لسنة ١٩٧١ مدنى أمام محكمة الأسكندرية الابتدائية ضد المطعون عليهم بطلب الحكم بإخلاصهم من العين المؤجرة وتسليمها إليه خالية . وقال بيانا لها أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٤٣/٩/١ استأجر منه مورث المطعون عليهم الثلاثة الأول "زوج الأولى ووالد الثانى والثالثة" شقة بالمتزل المملوك له الكائن بشارع ... .. وأقام بها حتى توفى في سنة ١٩٦١ ، ثم تبقى بها زوجته وولدها — المطعون عليهم الثلاثة الأول — ، وإذ خالفوا شروط العقد وأجروها إلى المطعون عليه الرابع رغم حظر التأجير من الباطن ، فقد أقام الدعوى ، أجابت المطعون عليها الثالثة بأنها لم تؤجر شقة النزاع من الباطن وأنها تزوجت المطعون عليه الرابع الذى أقام معها منذ زواجهما في ١٥/١١/١٩٦٤ . وبتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٣ حكمت المحكمة برفض الدعوى استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤١٤ لسنة ٢٨ ق الأسكندرية طالبا القضاء له بطلباته ، وبتاريخ ١٩٧٤/٣/١٦ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة وأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينمى الطاعن بالسببين الأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم أقام قضاءه على سند من أن المطعون عليه الرابع —



وهو زوج المطعون عليها الثالثة — يقيم بلا أجر ، وأن إقامته بالعين هي بمثابة إيواء أو استضافة من جانب زوجته المطعون عليها الثالثة بصفتها مستأجرة أصلية بعد وفاة أبيها ، فلا يعد مستأجراً من الباطن ، في حين أن مفاد المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أن التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار لا يشترط فيه المقابل وقد يكون عن العين كلها أو جزء منها ، وأن المقصود بالإيواء والاستضافة هو الإقامة المؤقتة لأسباب عارضة وأن الشريعة الإسلامية توجب على الزوج أن يهيئ مسكن الزوجية لا أن تهيئ الزوجة له . هذا إلى أن الفقرة ٢٣ من المادة ٢٣ سالفة الذكر تبرر طلب الإخلاء إذا استعمل المستأجر المسكان المؤجر أو سمح باستعماله بطريقة تخالف عقد الإيجار أو تضر بالمؤجر ، وإتقال الأعباء على العين تبعاً لازدياد الأشخاص المقيمين بها من شأنه أن يضر بالمالك مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال .

وحيث إن النعى مردود ؛ ذلك أن النص في المادة الثانية من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ — المنطبقة على واقعة الدعوى والمقابلة للمادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ — على أنه " لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان المؤجر ولو عند انتهاء المدة المتفق عليها إلا لأحد الأسباب الآتية : ( أ ) . . . . . ( ب ) إذا كان المستأجر قد أجر من الباطن المسكان المؤجر بغير إذن كتابي صريح من المالك في تاريخ التأجير . . . . . " يدل على أنه لا يجوز للمؤجر إخراج المستأجر بعد انقضاء مدة العقد الأصلية مادام قائماً بالتزاماته ، إلا لأحد الأسباب التي حددتها المادة ومن بينها أن يؤجر المستأجر المسكان المؤجر من باطنه بدون تصريح من المؤجر . ولما كان يقصد بالتأجير من الباطن في هذا الصدد المعنى المراد في الشريعة العامة بتأجير المستأجر حقه في الانتفاع بالعين المؤجرة إليه إلى آخر لقاء جعل يتفق عليه بينهما ، يستوى أن يكون التأجير من الباطن وارداً على العين المؤجرة كلها أو بعضها ، فإذا انعدم الدليل على وجود مثل هذا الاتفاق بين المستأجر الأصل ومن أشركه معه أو أحله محله في الانتفاع بالعين المؤجرة ، أو قامت إثارة من شك في حصوله انتفى التأجير من الباطن ، وإقامة الدليل تقع على عاتق المؤجر الذي يدعيه . . . . . لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى أخذاً من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن أقام دعواه بالإخلاء على سند من أنه عقب وفاة المستأجر الأصلي ظلت

زوجته المطعون عليها الأولى — وولدها — المطعون عليهما الثاني والثالثة — مقيمين بالشقة ، ثم أجروا جزءا منها إلى المطعون عليه الرابع ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أسس قضاءه برفض الدعوى على سند من أن المطعون عليه الأخير تزوج بالمطعون عليها الثالثة وأقام معها ومع ذويها بالشقة وهو مالا يجادل فيه الطاعن ، وأنه ليس هناك من اتفاق قانوني على استغلال حق الإيجارة أو على تقاضى مقابل عنها ، فإن ذلك كاف لنفى واقعة التأجير من الباطن ولعجز الطاعن عن إقامة الدليل عليها . لما كان ما تقدم وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط للانتفاع بالامتداد القانوني بعد وفاة المستأجر في ظل العمل بأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن يكون المستفيدون من هذا الامتداد سواء من الورثة أو غيرهم مقيمين عادة مع المستأجر الأصلي عند وفاته ، وكان الطاعن لا يعارض في إقامة المطعون عليها الثالثة مع والدها بشقة النزاع عند وفاته وإستمرارها في البقاء بها بعدها ، وكان لعقد الإيجار بطابع عائلي وجماعي لا ينشأ منه المستفع بالعين — سواء كان مستأجرا أو مستفيدا — مما شرعته القوانين الاستثنائية استهدافا لحماية شاغلي الأماكن المؤجرة ولحل أزمة الاسكان المستفحلة — مجرد السكنى بمفرده بل ليعيش مع أفراد أسرته ولمن يقع عليهم عبء إيوائهم قانونيا أو أدبيا ، فإن إقامة المطعون عليه الرابع مع زوجته المطعون عليها الثالثة وانتفاعه بالسكنى في جزء من شقة تتزاع هو انتفاع متفرع عن حق زوجته وتابع لها في إستمرارها في شقتها طالما بقيت هي فيها ، ومن ثم فإن تكليف الحكم المطعون فيه لإقامة المطعون عليه الرابع بأنه إيواء أو إستضافة ليس فيه ما يعاب . ولا محل للتذرع بأن الزوج — وليس الزوجة — هو الذى تفرض عليه الشريعة تهيئة مسكن الزوجية لأن هذا الجدل فضلا عن نحروجه عن متعلق الدعوى الماثلة المتصل سببها بالتأجير من الباطن ، فإن إقامة الزوج في منزل أسرة زوجته لا يتنافى البته — حسبما قرر الحكم — مع أحكام قوانين الأحوال الشخصية . لما كان ماسلف وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن أقام دعواه على أساس مخالفة شروط العقد وتأجير العين من الباطن إلى المطعون عليه الرابع بدون إذن كتابي صريح منه وكان ما أشار إليه الطاعن عبرا في مذكرته الشارحة أمام محكمة الموضوع من أن المطعون عليه الرابع استمرأ الإقامة المجانية مع أهل زوجته وأنه يدخر مرتبه دون دفع الضرائب ويستهلك المياه والمباني ، لا يفيد التمسك على وجه



صريح جازم بأن إيواء المطعون عليه الرابع يعتبر اساءة استعمال العين المؤجرة إلى الحد الذي ينحول طلب الاخلاء وفق الفقرة ج من المادة الثانية آتفة الذكر؛ وهو أمر يخالطه واقع لا يجوز له التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، ويكون النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه على سند من أن المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ صريحة في استمرار عقد الإيجار بالنسبة لأولاد المستأجر المتوفى دون اشتراط إقامة مدة معينة بالنسبة لهم ، وأن شرط الإقامة مدة معينة مطلوب بالنسبة لأقارب الدرجة الثالثة ، والمطعون عليه الرابع ليس من أولاد المستأجر الأصل ولا من أقاربه فلا يشترط بالنسبة له الإقامة مع المستأجر الأصلي قبل وفاته ، في حين أن المادة ٣٧ من القانون المدنى تنص على أن أقارب أحد الزوجين يعتبرون في نفس القرابة والدرجة بالنسبة إلى الزوج الآخر والمطعون عليه الرابع زوج المطعون عليها الثالثة ابنة المستأجر الأصل فيعتبر بهذه المثابة قريبا من الدرجة الأولى — بالنسبة للمستأجر الأصلي ، وكان يتعين إقامته معه قبل وفاته — مما يعيب الحكم بمخالفة القانون .

وحيث إن النعى غير منتج ، ذلك أنه لما كان البين من الأوراق أن واقعتي وفاة المستأجر الأصلي ثم زواج ابنته المطعون عليها الثالثة صادفتا محلها في غضون سنتي ١٩٦١ ، ١٩٦٤ أى في ظل سريان أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الذى لم يكن يتضمن نصا مماثلا للمادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وكان الحكم الذى تقضى به هذه المادة ليس له من أثر روجى فلا يسرى على واقعة التراجع . لما كان ذلك وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا بنى الحكم على دعامتين كل منهما مستقلة عن الأخرى ، وكان يصح بناء الحكم على إحداها وحدها ، فإن النعى عليه فى الدعامة الأخرى يكون غير منتج ، وكان النابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على سند من أن المطعون عليه الرابع لا يعتبر مستأجرا من الباطن ، وأن إقامته بالعين المؤجرة بطريق التبعية لزوجته المطعون عليها الثالثة ، وكان هذا كاف لحمل قضائه ، فإن النعى يكون غير منتج .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين  
الدكتور إبراهيم صالح ، صلاح نصار ، محمود رمضان وإبراهيم فراج .

( ٢٦٧ )

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٦٤ ق «أحوال شخصية»

( ١ - ٣ ) أحوال شخصية "النسب" . دعوى . إثبات .

( ١ ) الدب . ثبوته بالفراش الصحيح . المقصود بالفراش الصحيح . الوعد والاستبعاد .  
لا ينعقد بهما زواج .

( ٢ ) التناقض في دعوى النسب . مانع من سماع الدعوى ومن صحتها إلا إذا أمكن التوفيق  
بين الكلامين .

( ٣ ) الزواج الذي لا يحضره شهود . زواج فاسد . يثبت به النسب . شرط ذلك . أن  
يكون الزواج ثابتاً بالفراش أو بالإقرار أو بالبينة الشرعية .

١ - من الأصول المقررة في فقه الشريعة الإسلامية أن النسب يثبت  
" بالفراش الصحيح " وهو الزواج الصحيح وملك اليمين وما يلحق به وهو  
المخالطة بناء على عقد فاسد أو شبهة وأن الوعد والاستبعاد لا ينعقد بهما زواج  
باعتبار أن الزواج لا يصح تعليقه بالشرط ولا إضافته بالمستقبل .

٢ - التناقض يمنع من سماع الدعوى ومن صحتها فيما لا يخفى سببه مادام باقياً  
لم يرتفع ، فإذا ارتفع بإمكان التوفيق بين الكلامين لم يمنع من سماع الدعوى وهو  
يتحقق متى كان الكلامان قد صدرتا من شخص واحد في مجلس القاضى يستوى  
في ذلك أن يكون التناقض من المدعى أو منه ومن شهوده أو من المدعى عليه .

٣ - المقرر في الفقه الحنفى أن الزواج الذي لا يحضره شهود هو زواج فاسد  
يترتب عليه آثار الزواج الصحيح ومنها النسب بالدخول الحقيقي ، والقاعدة في  
إثبات النسب أنه إذا استند إلى زواج صحيح أو فاسد فيجب لثبوته أن يكون

الزواج ثابتا لا نزاع فيه سواء كان الاثبات بالفراش أو بالإقرار أو بالبينة الشرعية وهي على من ادعى .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٦٢٦ سنة ١٩٧٣ "أحوال شخصية" أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد الطاعن طالبة الحكم بإثبات نسب ابنتها .. .. إليه ، وقالت بيانا لدعواها إنها كانت زوجة بصحيح العقد الشرعي ورزقت منه على فراش الزوجية بصغيرتها المذكورة في ١٩٦٦/٩/٢١ وإذ طلقها في ١٩٦٦/٩/٥ وأنكر نسبة الصغيرة إليه فقد أقامت الدعوى . وبعد أن ناقشت المحكمة الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٧٤/١١/١٧ برفض الدعوى . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٥ سنة ٩١ ق "أحوال شخصية" القاهرة طالبة إلغاء الحكم بطلباتها . وبتاريخ ١٩٧٥/١١/١٦ حكمت محكمة الاستئناف بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها أن الصغيرة .. .. ابنتها من الطاعن ، وأنها أتت بها على فراش زوجية صحيحة أثر زواج تم بينهما قبل عقد الزواج الرسمي الحاصل في ١٩٦٦/٦/٧ ، وبعد أن استمعت لشهود الطرفين عادت وحكمت بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢ بإلغاء الحكم المستأنف وإثبات نسب الصغيرة .. .. لوالدها الطاعن . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبنت فيها الرأي برفض الطعن ، عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالحلقة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينمى الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن المطعون عليها قررت أمام محكمة أول درجة أن الطاعن كان يتصل بها جنسيا على وعد منه بأنه سيتزوجها ، وأن العلاقة بينهما استمرت إلى أن عقد عليها بتاريخ ١٩٦٦/٦/٧ بعد

سنة أشهر من حملها ، بما يفيد أنه لم ينعقد بينهما زواج صحيح ولا فاسد قبل الزواج الموثق ، وكانت العلاقة بينهما — بفرض وجودها — علاقة غير شرعية على وعد منه بزواجها ، وهو ما لا ينعقد به زواج طبقا للراجح في المذهب الحنفى الواجب التطبيق . هذا إلى أن ما قرره المطعون عليها يتناقض مع دعواها وما ذهب إليه شهودها من أنه كان هناك زواج بينهما وبين الطاعن قبل العقد الموثق ، الأمر الذى يشكل تناقضا في دعوى الزوجية لا يغتفر ؛ وإذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءه تأسيسا على أن ثمة زواج تم بينهما خفيه واتخذ منها فراشا ثبت به النسب فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه وإذا كان من الأصول المقررة في فقه الشريعة الإسلامية أن النسب يثبت "بالفراش الصحيح" وهو الزواج الصحيح وملك اليمين — وما يلحق به وهو المخالطة بناء على عقد فاسد أو شبهه ، ولئن كان الوعد والاستيعاد لا ينعقد به زواج باعتبار أن الزواج لا يصح تعليقه بالشرط ولا إضافته إلى المستقبل ، ولئن كان التناقض يمنع من سماع الدعوى ومن صحتها فيما لا يخفى سببه مادام باقيا لم يرتفع ، فإذا ارتفع بإمكان التوفيق بين الكلامين لم يمنع من سماع الدعوى ، وهو يتحقق متى كان الكلامان قد صدرا من شخص واحد في مجلس القاضى يستوى في ذلك أن يكون التناقض من المدعى أو منه ومن شهوده أو من المدعى عليه — لئن كان ذلك كله ، إلا أنه لما كان يبين من الأوراق أن دعوى المطعون عليها بأنها زوجة للطاعن بالعقد الصحيح الشرعى وأنه دخل بها وعاشرهما معاشر الأزواج ثم عقد عليها رسميا في ١٩٦٦/٦/٧ وطلقها في ١٩٦٦/٩/٥ ورزقت منه في ١٩٦٦/٩/٢١ بابنتها ... .. ، لا يتناقض مع ما قرره أمام محكمة أول درجة من أنه لما اتصل بها جنسيا كان متفقا معها على الزواج وكان يقول لها "أنا راح أكتب عليك عند المأذون" ، لأن مقتضى حمل أحد الكلامين على الآخر أن المطعون عليها تقول أن علاقتها بالطاعن هي علاقة زوجية ، وأنه اتخذ منها فراشا على أساس أنها زوجة له بوعد منه بتوثيق العقد بالطريق الرسمى مستقبلا ، بما يفيد أن زواجهما كان قائما وقت المباشرة على وعد بتوثيقه صيانة للحقوق واحتراما للروابط الأسرية ، دون تعليقه على شرط ولا إضافة إلى المستقبل . ولا يتناقض ذلك أيضا مع ما قرره شهود



المطعون عليها من أن الطاعن عقد معها زواجا تم بينهما خفية واتخذ منها فراشا على أساس أنها زوجة له قبل عقد زواجهما الرسمي . لما كان ما تقدم ، وقد أمكن التوفيق بين أقوال المطعون عليها ، وبينها وبين أقوال شهودها وحمل أحدهما على الآخر ، فيتعين المصير إليه ، ولا يكون ثمة تناقض يمنع من سماع الدعوى أو من صحتها ، ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون لإقامة قضائه على سند من أقوال المطعون عليها وشهودها رغم تناقضها غير مسديد .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثانى الفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم استخلص إقرار الطاعن بأن الصغيرة ابنته من قيدها منسوبة إليه من وقت ميلادها فى عام ١٩٦٦ ، وبقائه فى مسكنه المجاور لمسكن المطعون عليها بعد طلاقها ما يزيد على سبع سنوات ، وعلمه يقينا بنسب الصغيرة إليه وعدم اعتراضه على ذلك ، فى حين أن سكوته — على فرض علمه بولادة الصغيرة — لا يعتبر إقرار بنسبها إليه خاصة أنه لم يكن فى حاجة إلى نفي النسب بإجراء من جانبه بعد أن طلق المطعون عليها بائنا وانقطعت الزوجية بينهما ، وهو ما يعيب الحكم بالفساد فى الاستدلال .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه لما كان المقرر فى الفقه الحنفى أن الزواج الذى لا يحضره شهود هو زواج فاسد يترتب عليه آثار الزواج الصحيح ومنها النسب بالدخول الحقيقى وكانت القاعدة فى إثبات النسب أنه إذا استند إلى زواج صحيح أو فاسد فيجب لثبوته أن يكون الزواج ثابتا لا نزاع فيه سواء كان الإثبات بالفراش أو الإقرار أو بالبيئة الشرعية وهى على من ادعى ، لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند فى قضائه بثبوت نسب الصغيرة للطاعن إلى ما استخلصه — بما لمحكمة الموضوع من سلطة فى فهم الواقع فى الدعوى والترجيح بين البيانات من — أقوال شهود المطعون عليها بقيام فراش صحيح بينها وبين الطاعن ، وهى دعامة كافية لمجمل قضائه ، فإن النعى على ما استورد إليه الحكم من قرائن على ثبوت النسب مستمدة من قيد الصغيرة فى شهادة الميلاد باسم الطاعن بعد مولدها وسكوته عدة سنوات ، واعتبار ذلك إقرارا منه ببنتوتها ، يكون — أيا كان وجه الرأى فيه — غير متج .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور إبراهيم صالح ، صلاح نصار ، محمود رمضان وإبراهيم فراج .

(٢٦٨)

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية".

(١-٤) أحوال شخصية "إرث" . إثبات "البينة" .

(١) الشهادة في اصطلاح الفقهاء . ماهيتها .

(٢) تقديم الشهادة بلفظ أشهد . لازم عند الحنفية . غير واجب في القاتون الوضعي .  
وجوب أصال المادة ٨٦ إثبات .

(٣) الشهادة على الإرث . ختمها بعبارة « الا واث له سوى ما ذكر » أو « لا أعلم له وارثا غيره » ليس شرطا لصحتها . وجوبها عند بعض الفقهاء كشرط لثبوت القاضى في قضائه حال عدم حضور الشاهد الإرث بنفسه .

(٤) شهادة الفرع للأصل أو الأصل للفرع . غير مقبول شرعا .

١- المستقر في قضاء هذه المحكمة أن الشهادة في اصطلاح الفقهاء زهي إخبار صادق في مجلس الحكم بلفظ الشهادة لإثبات حق على الغير ، نخرج بذلك الأخبار الكاذب والأخبار الصادق في غير مجلس الحكم أو الخالى من ذكر الشهادة .

٢ - لن كان المأثور عند الأحناف وجوب أن يقدم الشاهد قوله بلفظ أشهد بالمضارع ، فلا تقبل الشهادة بدونه وأن اشتملت على ما يفسد العلم واليقين ، اعتبارا بأنه ركن في الشهادة على قول ، أو مجرد شرط عام في كل ما يشهد به أمام القاضى في قول آخر هو الراجح ، إلا أنه لما كانت العلة في إيثار هذا اللفظ في مذهب الحنفية أنه أقوى في إفادة التأكيد من غيره من الألفاظ ، وأنه يتضمن في ذات الوقت معنى المشاهدة والقسم والإخبار للحال فكأنه يقول "أقسم بالله لقد اطلعت على ذلك وأنا أخبر به" وهذه المعاني مفقودة في غيره



فحين ، وكان لا دليل من الكتاب أو السنة أو من الفياس والاستنباط على اشتراط يكون الأداء بلفظ الشهادة فضلا عن لفظ "أشهد" بالذات ، فإنه إذا وجبت صياغة تفيد هذه المعاني جميعا ، وتكون آكد على يقين الشاهد وما يحيطه عليه بغير تردد فإنها تغنى عن هذا اللفظ وتعتبر بديلا عنه . وإذا كان لفظ أشهد يحمل معنى القسم ويتضمن توثيق الكلام بالحلف باسم الله فإن استبدال الحلف بلفظ أشهد واستلزام أن يبدأ به قول الشاهد قبل الادلاء بأقواله ، واعتبار ذلك أمرا لازما تبطل بدونه ، هو اعتناء بجوهر مذهب الحنفية ، وتحقيقنا للغرض الذى يستهدفه من إيجابه ، بل هو أكثر عمقا فى النفاذ إلى وجدان الشاهد والفوس فى أعماق ضميره بتبصيرة بما ينطوى عليه الحلف بالله من وجوب التزام الصدق وتحرى الحقيقة . وقد سار المشرع المصرى على هذا الدرب متدرجا فى مختلف المراحل التشريعية ، فبدأ بأن نسخت المادة ١٧٣ من اللائحة الشرعية الصادرة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٠٩ اشتراط الشهادة متوقعة أن يقرن الشاهد بذكر اللفظ المشار إليه فحولت الفاضى أن ينبه بقسوله أشهد بذلك فإن إجابته بالإيجاب كان ذلك كافيا . وما لبث أن ألغى هذا النص سنة ١٩٢٦ واستبدل به المادة ١٧٤ من اللائحة الشرعية الصادرة بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ التى شرعت وجوب أن يحلف الشاهد اليمين الشرعية وجعلتها بديلا من إيجاب ذكر لفظ الشهادة أو تذكر الشاهد ، واستمر الشارع فى طريقه القاصدة فألغيت هذه المادة ضمن ما ألغى بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ اكتفاء بأعمال حكم المادة ٢١٢ من قانون المرافعات السابق المقابلة للمادة ٨٦ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨

٣ - إن ما يشترطه بعض الفقه الإسلامى فى الشهادة على الإرث وجوب قول الشاهد "الأوارث له سوى ما ذكر" أو "لا أعلم له وارثا غيره" ، ليس شرطا لصحة الشهادة وإنما هو شرط لتلوم القاضى فى قضائه ، أى تريته وانتظاره ، حتى أن يظهر لليت وارث آخر مزاحم له أو مقدم عليه ، متى لم يحضر الشهود الأورث فيمن شهدوا لهم به ، ومدته التلوم غير محددة ومفوضه إلى رأى القاضى إن شاء تريث وإن شاء حكم دون رقابة عليه فى قضائه فى هذا الشأن ، وإذا كان الثابت فى محضر التحقيق أن شاهدى المطعون عليها قد حصرا الأورث فى الطاعة والمطعون عليهم وكفيا القاضى مؤنه التلوم فإن النعى عليه فى قضائه غير وارد .



٤ - المقرر شرعا أن من موافق قبول الشهادة عدم تهمة الشاهد فيما يشهد به ولو كان في ذاته عدلا ، ومن ذلك شهادة الأصل لفرعه أو الفرع لأصله سواء علا الأصل أو سفل ، فلا تقبل شهادة الوالد لوالديه ولا أجداده وجداته ولا شهادة واحد منهم له .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٢٢٠ سنة ٩٧٣ "أحوال شخصية" أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية ضد الطاعن وباقي المطعون عليهم طالبة الحكم بإثبات وفاة أبناها المرحوم ... .. بتاريخ ١٦/٧/١٩٧١ وأنها من ورثته بصفتها والدته واستحقاقها في تركته السدس فرضا وقالت بيانا لدعواها إنه على أثر وفاة ولدها المذكور وتركه ما يورث عنه شرعا توافقت الطاعنة وباقي المطعون عليهم على استصدار إعلام الوراثة رقم ٢٨ سنة ١٩٧٣ وراثات الجمالية بوفاة وإحصار أرثه فيهم متعمدين إغفالها لحرمانها من حقها في تركته ، وإذ تقدمت بطلب في مادة الوراثة رقم ... لسنة ١٩٧٢ الأزبكية لإثبات وراثته ونزعها هؤلاء فقد أقامت الدعوى . وبتاريخ ٢١/١٠/١٩٧٣ حكمت المحكمة غيايا بأحالة الدعوى إلى التحقيق اثبتت المطعون عليها الأولى أن المرحوم ... .. توفي بتاريخ ١٦/٧/١٩٧١ وأنها من ورثته بصفتها أمه وبعد سماع شاعدي المطعون عليها الأولى عادت وحكمت غيايا في ١٦/١٢/١٩٧٣ بإثبات وفاة المورث في التاريخ المشار إليه ، وإن المطعون عليها الأول من ورثته وتستحق سدس تركته فرضا . عارضت الطاعنة في الحكم ، وبتاريخ ١٢/٥/١٩٧٤ حكمت المحكمة بأيد الحكم المعارض فيه . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩١/٢٩ ق "أحوال شخصية" القاهرة طالبة إلغائه ، وبتاريخ ٦/٦/١٩٧٦ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم

المستأنف . طعنت الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالحلقة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، تنعى الطاعنة بالوجه الأول عن السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم اعتمد في قضائه على أقوال شاهدي المطعون عليها الأولى من انحصار إرث المتوفى فيها — باعتبارها والدته — وفي زوجتيه الطاعنة والمطعون عليها السادسة — وفي أولاده منها — المطعون عليهم من الثاني حتى الخامسة — في حين أن البيئة في مسائل الأحوال الشخصية تطبق فيها أرجح الأقوال في مذهب الحنفية وفق المادة ٢٨٠ من اللائحة الشرعية ، وهي تقضى بأن تصدر شهادة الشاهد بلفظ "أشهد" وأن تختتم في الشهادة على الإرث بعبارة "ولا وارث للمتوفى غير ما ذكر" والبين من محضر التحقيق الذي أجرتة محكمة أول درجة أن شهادة شاهدي المطعون عليها تخلف فيها هذا الركن الموضوعي من أركان الشهادة مما يجعلها غير مقبولة شرعا ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بخالفة القانون .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه وإن كان المستقر في قضاء هذه المحكمة أن الشهادة في اصطلاح الفقهاء هي أخبار صادق في مجلس الحكم بلفظ الشهادة لأثبات حق على الغير ، فخرج بذلك الأخبار الكاذب والأخبار الصادق في غير مجلس الحكم أو الخالي من ذكر الشهادة ، ولئن كان المأثور عند الأحناف وجوب أن يقدم الشاهد قوله بلفظ "أشهد" بالمضارع ، فلا تقبل الشهادة ، بدونة وأن اشتملت على ما يفيد العلم واليقين اعتبارا بأنه ركن في الشهادة على قول ، أو مجرد شرط عام في كل ما يشهد به أمام القاضي في قول آخر هو الراجح ، إلا أنه لما كانت العلة في إثبات هذا اللفظ في مذهب الحنفية أنه أقوى في إفاده التأكيد من غيره من الألفاظ ، وأنه يتضمن في ذات الوقت معنى المشاهدة والقسم والأخبار لمحال فكأنه يقول "أقسم بالله لقد اطلعت على ذلك وأنا أخبر به" ، وهذه المعاني مفقودة في غيره فتعين وكان لادليل من الكتاب أو السنة أو من القياس والاستنباط على اشتراط أن يكون الأداء بلفظ الشهادة ، فضلا عن لفظ "أشهد" بالذات فإنه إذا وجدت صياغة تفيد هذه المعاني جميعا وتكون آكد على يقين الشاهد



وما يحيطه علمه بغير تردد ، فلما تغنى عن هذا اللفظ وتعتبر بديلا عنه . وإذا كان لفظ "أشهد" على ما سلف بيانه يجعل معنى القسم ويتضمن توثيق الكلام بالخلف باسم الله فان استبدال الخلف بلفظ "أشهد" ، واستلزام أن يبدأ به قول الشاهد قبل الإدلاء بأقواله ، واعتبار ذلك أمرا لازما تبطل بطلونه ، هو اعتداد بجوهر مذهب الحنفية ، وتحقيق للغرض الذى يستهدفه من إيجابه ، بل هو أكثر عمقا فى النفاذ إلى وجدان الشاهد والغوص فى أعماق ضميره بتبصيره بما ينطوى عليه الخلف بالله من وجوب التزام الصدق وتحرى الحقيقة . وقد سار المشرع المصرى على هذا الدرب ، متدرجا فى مختلف المراحل التشريعية ، فبدأ بأن نسخت المادة ١٧٣ من اللائحة الشرعية الصادرة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٠٩ اشتراط الشهادة متوقعة أن يغفل الشاهد ذكر اللفظ المشار إليه فحلت القاضى أن ينبه بقوله "أشهد بذلك" ، فإن أجابه بالإيجاب كان ذلك كافيا . ومالبث أن ألغى هذا النص فى سنة ١٩٢٦ واستبدل به المادة ١٧٤ من اللائحة الشرعية الصادرة بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ التى شرعت وجوب أن يحلف الشاهد اليمين الشرعية وجعلتها بديلا من إيجاب ذكر لفظ الشهادة ، أو تذكير المشاهد ، واستمر الشارع فى طريقه القاصدة فألغيت هذه المادة ضمن ما ألغى بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ اكتفاء بأعمال حكم المادة ٢١٢ من قانون المرافعات السابق — المقابلة للمادة ٨٦ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة أن شاهدى المطعون عليها الأولى أدليا بأقوالهما بعد حلف اليمين فى مجلس القضاء فلا محل لتعيب شهادتهما . لما كان ماتقدم وكان ما يشترطه بعض الفقه الإسلامى فى الشهادة على الإرث من وجوب قول الشاهد "ألا وارث له سوى من ذكر" ، أو "لا أعلم له وارثا غيره" ، ليس شرطا لصحة الشهادة وإنما هو شرط لتلوم القاضى فى قضائه ، أى تريضه وانتظاره ، عسى أن يظهر لليت وارث آخر مزاحم له أو مقدم عليه ، متى لم يحضر الشهود الإرث فيمن شهدوا لهم به ، ومصلحة التلوم غير محددة ، ومفوضة إلى رأى القاضى إن شاء تريض وإن شاء حكم ، دون رقابة عليه فى قضائه فى هذا الشأن ، وإذا كان الثابت من محضر التحقيق أن شاهدى المطعون عليها الأولى قد حصرا الإرث فى الطاعنة وباقى المطعون عليهم وكفيا القاضى مؤنة التلوم ، فإن النعى عليه فى قضائه غير وارد .



وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الثانى من السبب الأول وبالسبب الثانى والرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، والإخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك تقول أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن الشاهد الأول من شاهدى المطعون عليها الأولى هو حفيدها بما يستوجب عدم قبول شهادته لها ، وقدمت لمحكمة الاستئناف شهادة ميلاد المتوفى المثبت بها اسم والدته ، وهى غير المطعون عليها الأولى . وإذ قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الصادر فى الغيبة والحكم الصادر فى المعارضة لذات الأسباب التى قاما عليها ، واستند فى قضائه على شهادة الشاهد سالف الذكر ، ولم يرد على ما أثبت بشهادة ميلاد المتوفى التى قدمتها الطاعنة ، فضلا عن عدم تمكينها من تقديم شهادة النفى التى لم تتمكن من تقديمها لمحكمة المعارضة ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخل بحق الدفاع .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه وإن كان المقرر شرعا أن من موانع قبول الشهادة عدم تهمة الشاهد فيما يشهد به ولو كان فى ذاته عدلا ، ومن ذلك شهادة الأصل لفرعه والفرع لأصله سواء علا الأصل أو سفل ، فلا تقبل شهادة الولد لوالديه ولا لأجداده وجداته ، ولا شهادة واحد منهم له ، إلا أنه لما كانت الطاعنة لم تقدم دليلا لمحكمة الموضوع على ما أثارته من أن الشاهد الأول من شاهدى المطعون عليها الأولى فرع لها ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بتكليف الخصم بتقديم الدليل على دفاعه وانمت نظره إلى مقتضيات هذا الدفاع ، وحسبها أن تبين الحقيقة التى اقتنعت بها ، وأن تقيم قضاءها وفقا للمستندات والأدلة المطروحة عليها بأسباب سائغة لحمله ، فإن أقول بعدم اكتمال نصاب البيئة الشرعية لقراءة الشاهد للشهود لما المانعة من قبول شهادته لا محل له . لما كان ذلك وكان البين من تقرير الطعن بالنقض أن صورة قيد الميلاد المشار إليها بسبب النعى والتى أثبت بها اسم والده المورث خلاف المطعون عليها الأولى لم تتقدم بها الطاعنة إلا فى ١٩٧٦/٥/٢٦ فأشرت محكمة الاستئناف عليها بالاستبعاد لتقديمها بعد الموعد المضروب لتقديم المستندات ، ثم أصدرت الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٩٧٦/٦/٦ ، مما مفاده أن هذه الشهادة لم تقدم لمحكمة الدرجة الثانية تقديمها صحيحا ، ومن ثم فلا تريب على محكمة الموضوع أن هى التفتت عنها واستبعدتها ، وتكون نسبة الإخلال بحق الدفاع غير واردة . لما كان ما تقدم

وكان لمحكمة الموضوع ألا تجيب طلب الإحالة إلى التحقيق بالشهود متى رأت من ظروف الدعوى والأدلة التي استندت إليها ما يكفي لتكوين عقيدتها دون حاجة إلى التحقيق المطلوب ، وكان للبين من الحكم الصادر في المعارضة المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه لم يرداعيا لإحالة الدعوى إلى التحقيق من جديد ، بعد أن أثبت في تقريراته أن الطاعنة — المعارضة — أعلنت لشخصها بحكم الإحالة إلى التحقيق ولم تقدم رغم ذلك بشهود ، وهو استدلال سائق ليس فيه ما يعاب ، فإن النعي برمته يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنمي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك تقول إن المطعون عليها الأولى قدمت لمحكمة الموضوع أوراقا منها صورة الطلب المقدم من محاميها لمحكمة الأزبكية وجاء به — على خلاف الحقيقة — أنها أم المتوفى وتقيم في منزل غير الذي تقيم به فعلا ، وصورة محضر جلسة ١٩٧١/٩/٥ لمحكمة وراثات الأزبكية التي صادقت عليه المطعون عليها السادسة وفيه أن المطعون عليها الأولى والدة للمتوفى ، ومحضر جرد تركه المتوفى المؤرخ ١٩٧٢/٤/٦ الذي قرر المطعون عليه الرابع به بمثل ما تقدم ، وشهادة وفاة المتوفى المتضمنة أنها أمه ، وشهادة من السجل المدني العائلي له وصورة رسمية من عقد زواجه الوالده . وهذه الأوراق جميعها لا تنتج شيئا في النزاع ذلك أن الطلب المقدم من المحامي كان بطريق الإنابة ولا محل لاعتباره بالنسبة للأصل ، ومصادقة المطعون عليها السادسة فيها تحميل للنسب على الغير ، وهو ما لا يجوز شرعا كما أن محضر جرد التركة أعد لتحديد مال المورث ولا حجة له في شأن النسب ، وكذلك فإن شهادة الوفاة مثبتة لها فقط ، وعقد زواج والد المتوفى بالمطعون عليها الأولى لا يتمتع معه القول بأنه تزوج بأخرى ، وشهادة السجل المدني لا تصلح دليلا على ثبوت النسب والوراثة . وإذا كان الحكم المطعون فيه استند في قضائه إلى هذه الأوراق وتحريات الشرطة في ثبوت وتحديد ورثة المتوفى فإنه يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه لما كان لقاضي الدعوى سلطة الترجيح بين البيانات واستظهار واقع الحال ووجه الحق فيها ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن قضاءه قام أساسا على اطمئنان المحكمة لأقوال شهود المطعون عليها

الأولى ، وهي دعامة كافية لجملة ، فلا يعيبه أن تحدث من بعض القرائن التي  
ساقها تأييدا لها ، أيا كان وجه الرأي فيها ، طالما يستقيم قضاءه بدونها ومن  
ثم يكون النعي غير منتج .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

---



## جلسة أول يونيه سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار عبد العال السيد وعضوية السادة المستشارين أحمد صلاح الدين زغور ، الدكتور عبد الرحمن عباد ، إبراهيم فوده وصاد الدين بركات .

( ٢٦٩ )

الطعن رقم ١١٧٤ لسنة ٤٧ القضائية :

( ١ ) استئناف . دفعوع . تزوير .

أثر الاستئناف . انتقال النزاع إلى محكمة الاستئناف بما سبق أن أبداه المستأنف عليه من دفاع ودفعوع . لا حاجة لاستئناف فرعى . فيما فصلت فيه المحكمة الابتدائية لغير مصلحته متى انتهت إلى القضاء له بكل طلباته . شرطة . عدم تنازله عن دفاعه صراحة أو ضمنا . مثال بشأن رفض الادعاء بالتزوير .

( ٢ ) دفاع . صورية .

الطلب أو الدفاع الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه . وجوب أن يكون في صيغة صريحة جازمة . مثال بشأن الادعاء بالصورية .

١ - الاستئناف ينقل النزاع إلى محكمة الدرجة الثانية بما سبق أن أبداه المستأنف عليه من دفعوع وأوجه دفاع ولو لم يتمسك بها أمامها أو برفع استئنافا فرعيا عما تكون محكمة أول درجة قد فصلت فيه لغير مصلحته متى كان الحكم قد انتهى إلى القضاء له بكل طلباته إلا أن ذلك مشروط بالالتحلي الطامع عن دفاعه الذي قضى الحكم المستأنف برفضه وألا يكون قد تنازل عنه صراحة أو ضمنا وقاضى الموضوع هو الذي يقدر ما إذا كان ما صدر من الخصم يعتبر قبولا ضمنا منه للحكم أولا يعتبر دون رقابة من محكمة النقض عليه في ذلك متى استند إلى أسباب سائغة ، وإذا كان الثابت من الصورتين الرسميتين من مذكرتي الطاعة أمام محكمة الاستئناف خلوهما من التمسك بالادعاء بالتزوير أو النعى على حكم محكمة أول درجة برفضه وقصرها دفاعها - وحق صدور الحكم المطعون فيه على الحكم في الموضوع ، فإن استخلاص الحكم المطعون فيه تحلى الطاعة من هذا

الدفاع - بما يعد منها تنازلا ضمينا عنه - هو استخلاص سائق له ما يسافده من أوراق الدعوى .

٢ - إن ما قالت به الطاعنة من إن المطعون عليها لم تكن تملك الثمن الوارد بالعقد وأن ذلك الثمن يقل كثيرا عن قيمة المبيع وأن المورث كان يضع اليد على المبيع حتى وفاته ، لا يفصح عن أنها تدفع بصورية العقد إذ إنها أوردت ذلك في سياق تدليهاها على أن المطعون عليها استغلت المورث واستوقفته على عقد البيع ، وإذا كان الطلب أو الدفاع الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ذلك الذي يقدم إلى المحكمة في صيغة صريحة جازمة تدل على تصميم صاحبه عليه فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن بحث الصورية لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو أخل بحق الدفاع أو شابه القصور أو الفساد في الاستدلال .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن - المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٦٧٣٦ سنة ١٩٧١ مدنى كلى شمال القاهرة ضد الطاعنة - للحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٦٩/٢/١٩ الصادر لها .. من مورث الطاعنة المرحوم .. .. . وإذا ادعت الطاعنة بتزوير العقد قضت المحكمة بتاريخ ١٩٧٤/١١/١٣ برفض الادعاء بالتزوير ثم مضت في نظر الموضوع فطعنت المدعى عليها ( الطاعنة ) بطلان عقد البيع لصدوره من مورثها وهو مصاب بعته شيخوخى شائع كانت المدعية المطعون عليها على بينة منه وبتاريخ ١٩٧٥/١/١٦ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المدعى عليها أن المورث كان مصابا بحالة من العته وأن هذه الحالة كانت قائمة لديه وشائعة وقت إبرام عقد البيع الصادر منه للمدعية

بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٦٩ وأن المدعية كانت على بينة منها وبتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٤ قضت المحكمة برفض الدعوى ، استأنفت المطعون عليها هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة ، طالبة إلغاء والقضاء بطلباتها وقيد الاستئناف برقم ... وبتاريخ ١٩٧٧/٥/٣٠ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وببصحة وتنفيذ عقد البيع ، طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن .

وحيث إن الطعن بنى على خمسة أسباب تنعى الطاعنة على الحكم المطعون فيه بالسببين الأول والخامس مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله والبطلان في الإجراءات الذى أثر في الحكم وفي بيان ذلك نقول إنها طعنتم بالتزوير على عقد البيع المؤرخ ١٩٦٩/٢/١٩ المنسوب صدوره من مورثها ولما قضت محكمة أول درجة برفض الادعاء بالتزوير ثم برفض الدعوى فلم يكن لها مصلحة في الطعن على هذا الحكم ، فإذا ما استأنفت المطعون عليها الحكم الصادر في الموضوع برفض الدعوى فإن هذا الاستئناف يطرح على المحكمة دفاع الطاعنة بالتزوير العقد دون أن ترفع عنه استئنافا فرعيا ويكون على محكمة الاستئناف أن تمحص كل الموضوع ، وأوجه الدفاع التى أثبتت أمام محكمة الدرجة الأولى إلا إذا تنازلت المستأنف عليها عن التمسك بشئ منها صراحة أو دلالة بقرائن تفيد ذلك ، ولما كان الثابت بالأوراق أن المستأنف عليها ( الطاعنة ) حضرت أمام محكمة ثانى درجة وصممت على الطلبات ومؤدى ذلك تمسكها بدفاعها الأصلي والاحتياطى الذى أبدته أمام محكمة أول درجة فإن المحكمة إذ حجبت نفسها عن مواجهة الإدعاء بالتزوير بمقولة إن كلا من طرفي الخصومة لم يمرض ل مناقشة قضاء محكمة أول درجة في شأنه بما يعتبر تسليما من الطاعنة بهذا القضاء ، وكانت المحكمة قد حكمت في الدعوى دون أن تطلع على عقد البيع محل الادعاء بالتزوير فإنها تكون قد خالفت القانون وأخطأت في تطبيقه وتأويله وشاب حكمها القصور .

وحيث إن هذا النعى بسببيه غير سديد ذلك أنه وإن كان الاستئناف يتقل النزاع إلى محكمة الدرجة الثانية بما سبق أن أبداه المستأنف عليه أمام محكمة الدرجة الأولى من دفع وأوجه دفاع ولو لم يتمسك بها أمامها أو يرفع استئنافا فرعيا عما تكون محكمة أول درجة قد فصلت فيه لغير مصلحته متى كان الحكم



قد انتهى إلى القضاء له بكل طلباته ، إلا أن ذلك مشروط ألا يتخلى الطامن عن دفاعه الذي قضى الحكم الاستئناف برفضه وألا يكون قد تنازل عنه صراحة أو ضمنا ، وقاضى الموضوع هو الذى يقدر إذا كان ماصدر من الخصم يعتبر قبولاً ضمناً منه للحكم أولاً يعتبر دون رقابة من محكمة النقض عليه في ذلك متى استند إلى أسباب سائغة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص قبول الطاعة وتسليمها بالحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض الادعاء بالتزوير بقوله "وحيث إن كلا من طرفي الخصومة لم يعرض لما قضت به محكمة أول درجة من رفض الادعاء بالتزوير" مما يعتبر تسليماً منها بهذا القضاء يمنع المحكمة من إعادة بحثه ، وكان النابت من الصورتين الرسميتين من مذكري الطاعة أمام محكمة الاستئناف خلوهما من التمسك بالادعاء بالتزوير أو النعي على حكم محكمة أول درجة برفضه وقصرها دفاعها — وحتى صدور الحكم المطعون فيه — على الحكم في الموضوع فإن استخلاص الحكم المطعون فيه تخلى الطاعة عن هذا الدفاع بما يفيد منها تنازلاً ضمناً عنه هو استخلاص سائغ له ما يساند من أوراق الدعوى ، ولما كان النعي على الحكم المطعون فيه بالبطلان لعدم اطلاع المحكمة على العقد المطعون عليه بالتزوير غير متجبع بعد أن انتهت المحكمة — وعلى ما سلف البيان — إلى أن ما استخلصه الحكم المطعون فيه من تنازل الطاعة عن التمسك بالادعاء بالتزوير استخلاص سائغ ، وكان النزاع في الدعوى يدور حول أهلية البائع ، وكانت الطاعة لم تبين وجه المصاحبة التي تهدف إلى تحقيقها من النعي على الحكم المطعون فيه بالقضاء في الدعوى دون اطلاع المحكمة على العقد باقتراض صحة ادعائها في هذا الشأن — ولم تبين أثر ذلك على قضائها فإن النعي بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسببين الثاني والثالث أن الطاعة إذ تمسكت في دفاعها أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون عليها لا تملك ثمن المبيع الوارد بالعقد وأنها لم تغم اليد عليه وظل في وضع يد المورث ، وأن المورث كان مستحوذاً بابه من المطعون عليها وأهلها الذين سيطروا عليه سيطرة كاملة أهدمت إرادته في التعاقد ، وكانت محكمة الاستئناف قد حجبت نفسها عن مواجهة مادفت به الطاعة من صورية العقد بمقولة إنها لم تدفع بالصورية كما لم تنظر إلى جوهر

دفاعها الذى كان يقوم على انعدام إرادة المورث وقت التعاقد بما يشوبه بالانعدام وهو دفاع لو كانت المحكمة فهمته على وجهه الصحيح لتغير وجه الرأى فى الدعوى فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بصحة العقد دون أن يرد على ذلك الدفاع يكون معيباً بخالفة الثابت فى الأوراق والإخلال بحق الدفاع والقصور والفساد فى الاستدلال .

وحيث إن النعى بهذين السببين فى غير محله ذلك أن الثابت بمذكرة الطاعنة أمام محكمتى الدرجة الأولى والثانية أنها أقامت دفاعها على ثبوت حالة العتة الشائعة لدى المورث وبعد أن عدت القرائن التى تركز لها فى إثبات ذلك انتهت إلى أن المورث كان منذ تاريخ التصرف بالبيع مصاباً بحالة عتة شائعة تعدم إرادته فيكون العقد باطلاً بطلاناً مطلقاً طبقاً لنص المادة ١١٢ من القانون المدنى ومؤدى ذلك انصراف الطعن على العقد إلى ثبوت حالة العتة التى تعدم الإرادة دون غيرها من أسباب البطلان ، لما كان ذلك وكان ما قالت به الطاعنة من أن المطعون عليها لم تكن تملك الثمن الوارد بالعقد وأن ذلك الثمن يقل كثيراً عن قيمة المبيع وأن المورث كان يضع اليد على المبيع حتى وفاته لا يفصح عن أنها تدفع بصورية العقد إذ أنها أوردت ذلك فى سياق تدليلها على أن المطعون عليها استغلت المورث واستوقفته على عقد البيع ، وكان الطلب أو الدفاع الذى تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو ذلك الذى يقدم إلى المحكمة فى صيغة صريحة جازمة تدل على تصميم صاحبه عليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذا التفت عن بحث الصورية لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون أو أخل بحق الدفاع أو شاب القصور أو الفساد فى الاستدلال و يكون النعى عليه بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه إذ عول فى قضائه على الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ... فى شأن صحة زواج المورث بالمطعون عليها فى ١٩٦٩/٤/٩ واتخذ منه قرينة على ثبوت أهليته عندما تصرف بالبيع فى ١٩٦٩/٢/١٩ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وشابه الفساد فى الاستدلال ذلك أن أهلية الشخص وما يطرأ عليها من عوارض قابلة للتغير بمرور الزمن وبالتالى فلا يتصور أن يكون الفصل فى الأهلية اللازمة



للزواج قرينة على ثبوت الأهلية الكاملة للتصرف بالبيع الحاصل قبل هذا الزواج بأكثر من خمسين يوما .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بثبوت أهلية المورث وقت إبرام عقد البيع محل النزاع على قوله (وحيث أن الأصل في الانسان البالغ سن الرشد هو كمال أهليته إلى أن يثبت عكس ذلك بدليل يقدمه من يدعى مخالفة هذا الأصل ؛ لما كان ذلك وكان دليل المستأنف عليها « الطاعنة » في ثبوت عته البائع للمستأنفة المطعون عليها « هو أقوال شاهدها اللذين استمعت محكمة أول درجة لأقوالهما وقد شهد أولهما .. إنه يقيم في نفس المنزل الذي كان يقيم فيه المورث وأنه يعلم إنه ظل لمدة ثلاث سنوات سابقة على وفاته في سنة ١٩٦٩ عديم الإدراك لكبر سنه ومرضه بمرض الشيخوخة وعدم استطاعته قضاء حاجاته الضرورية وشهد الثاني .. بأن المورث ابن عمته وإنه كان معتوها بسبب شيخوخته وضعفه الذي حال بينه وبين القدره على إدراك تعرفاته مما حدا به إلى تقديم طلبه لتوقيع الحجر عليه .. ولا تظم من هذه المحكمه إلى أقوال هذين الشاهدين لما ثبت لها من صحيفه الدعوى المعلقة بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢١ المودعة حافظة مستندات المستأنفة المقدمة لجلسة ١٩٧٧/٣/٢٩ - من أن المستأنف عليها « الطاعنة » ذكرت في هذه الصحيفة أن المورث البائع المرحوم .. .. كان يعيش بالاسكندرية ولم ينتقل للإقامة بالقاهرة إلا بعد وفاة شقيقه في ١٩٦٩/١/١٨ وقد تردد ذلك أيضا في أقوال .. .. في محضر تحقيق نيابة الاحوال الشخصية الخاص بطلب الحجر .. وهو ما يكذب أقوال الشاهد الأول من أنه كان يقيم من مدة طويلة في نفس المنزل الذي كان يقيم فيه المورث وإنه شاهد عليه أعراض العته كما يكذب أقوال هذين الشاهدين أيضا ما أثبتته السيد وكيل النيابة في التحقيق المذكور بتاريخ ١٩٦٩/٤/١٥ من أن المطلوب الحجر عليه يجيب على الأسئلة بدقة وانتظام ولا تبدو عليه أية أعراض مرض عقل أو نفسي فإنه كان هادئا أثناء المناقشة وهو ما تلاحظه هذه المحكمة أيضا من اجابات المذكور على الأسئلة التي وجوها إليه السيد وكيل النيابة من أنه مدين للضرائب بمبلغ ٢٠٠ جنيها إلى ٣٠٠ جنيها محجوز عليه في البنك .. ومن ذكره ذكرنا جميعا لأسم اليوم والشهر والتاريخ الذي كان ماثلا فيه أمام النيابة وللمقدار



ما ورثه من أخيه من عقارات وموقعها ومن زواجه بالمستأنفه وتاريخ وصحب هذا الزواج وإنها زوجته الأولى وبيان اسم وكيله الذى وكله فى إدارة شئونه ..) وكانت هذه الدعامة تكفى لحمل قضائه بإلغاء الحكم الابتدائى والحكم بصحة العقد لكال أهلية البائع فإن ما استورد إليه الحكم تأييدا لوجهة نظره استنادا الى ما قضى به فى الدعوى رقم ٥٩٦ سنة ١٩٦٩ ورائات مصر الجديدة المؤيد بالحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٩٨ سنة ٩٠ ق القاهرة هو استيراد زائرا عن حاجة الدعوى يستقيم الحكم بدونه والخطأ فيه — بفرض صحته — يكون غير منتج ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المرجوشي وعضوية السادة المستشارين :  
شرف الدين خيرى ، أحمد شية الحمد ، الفى بقطر حبشى وأحمد شوقى المليجى .

( ٢٧٠ )

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٤٣ القضائية :  
"الأجر" .

مكافأة زيادة الإنتاج من ملحقات الإبرة يزالدائمة . القضاء باستحقاق العامل لهذه المكافأة خلال فترة اعتقاله . خطأ . عليه ذلك .

الأصل فى استحقاق الأجر — وعلى ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — أنه لقاء العمل الذى يقوم به العامل ، وأما ملحقات الأجر فمنها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابه فهى ملحقات غير دائمة وليس لها صفة الثبات والاستقرار ، وإذا كان المقصود بمكافأة زيادة الإنتاج هو دفع العامل إلى الاجتهاد فى العمل ومن ثم فهو لا يستحقها إلا إذا تحقق سببها وهو مباشرة العمل وزيادة الإنتاج فيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى باستحقاق المطعون ضده لمكافأة زيادة الإنتاج عن مدة اعتقاله التى لم يؤد فيها عملاً لدى الطاعنة وانعدم بذلك أساس استحقاقه لها فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق فى نطاق هذا الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٦٥٢

سنة ١٩٧٠ عمال كلى القاهرة على الطاعة — شركة الحديد والصلب المصرية —  
 وطلب الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٣٢١ جنيها و ٣٦٠ مليا والفوائد القانونية،  
 وقال بيانا لها أنه يعمل لدى الطاعة كبير الملاحظين بإدارة الدفلة وقد اعتقل  
 في ١٩٦٥/٨/٢٢ بناء على قرار من رئيس الجمهورية، ثم أفرج عنه وعاد إلى العمل  
 في ١٩٦٧/١١/٢٣ وصرفت له الطاعة أجره الثابت والعلاوات الدورية عن فترة  
 الاعتقال دون حافز الإنتاج الذى منع لزملائه، وإذا كان يحق له صرف هذا  
 الحافز فقد أقام الدعوى بطلبه المتقدم. وتاريخ ١٩٧٠ ٥/٢٠ حكمت المحكمة  
 برفضها. استأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد  
 استئنافه برقم ٢٧٨٢ سنة ٨٧ ق. وتاريخ ١٩٧٢/١١/٢٢ قضت المحكمة بالغاء  
 الحكم المستأنف وبالزام الطاعة بأن تؤدي إلى المطعون ضده مبلغ ٣٢١ جنيها  
 و ٣٩٠ مليا والفوائد القانونية بواقع ٤. / من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة  
 في ١٩٧٠/٢/٢٨ حتى سداد. طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض،  
 وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم، وعرض الطعن على  
 غرفة المشورة فجددت نظره جلسة ١٩٧٨/٤/٢٩ وفيها التزمت النيابة رأيا.

وحيث إن مما تنعاه الطاعة بالسبب الأول من سبب الطعن على الحكم  
 المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم انتهى  
 في قضائه إلى منح المطعون ضده مكافأة زيادة إنتاج عن المدة التى أمضاها معتقلا  
 قولا بأنها تمثل جزءا من الأجر فيتعين صرفها إليه، غير أنه لم كانت تلك  
 المكافأة لا تستحق للعامل وفقا للمادتين ٢٥، ٢٩ من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩  
 لسنة ١٩٦٦ إلا إذا باشر عمله وزاد إنتاجه فيه عن المعدلات القياسية باعتبار  
 أنها إنما تصرف إليه مقابل ما يبذله زيادة في الجهد، وكان المطعون ضده لم يقيم  
 بأى عمل خلال فترة اعتقاله فإنه لا يستحق تلك المكافأة، وإذا قضى الحكم  
 المطعون فيه رغم ذلك باستحقاق المطعون ضده لها فإنه يكون قد أخطأ في  
 تطبيق القانون.

وحيث إن هذا النعى سديد، ذلك إنه لما كان الأصل في استحقاق  
 الأجر — وعلى ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون  
 رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — إنه لقاء العمل الذى يقسم به العامل وأما ملحقات



الأجر فلها مالا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابه فهي ملحقات غير دائمة وليس لها صفة الثبات والاستقرار . لما كان ذلك وكان المقصود بمكافأة زيادة الإنتاج هو دفع العامل إلى الاجتهاد في العمل ومن ثم فهو لا يستحقها إلا إذا تحقق سببها وهو مباشرة العمل وزيادة الإنتاج فيه . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى باستحقاق المطعون ضده لمكافأة زيادة الإنتاج من مدة اعتقاله التي لم يؤد فيها عملاً لدى الطاعة وإنعدم بذلك أساس استحقاقه لما فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب بغير ما حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم فانه يتعين القضاء في موضوع الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

---

## جلسة ٥ من يونية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى القنى وعضوية السادة المستشارين حافظ رضى ، جميل الزينى ، محمود حسن حسين وعاصم المرازى .

( ٢٧١ )

الطعن رقم ٨٤٦ لسنة ٥ فى القضايا :

( ١ ) إعلان . موطن " الموطن المختار " . استئناف .

إعلان صحيفة الاستئناف فى الموطن المختار . شرطه . أن يكون المعلن إليه هو المدعى  
ما لم يكن قد بين فى صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصل . م ٢/٢١٤ مرافعات .

( ٢ ) تقادم " التقادم الثلاثى " . تعويض .

التقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ من قانون المرافعات من تاريخ العلم الحقيقى  
بوقوع الضرر والمسئول عنه . القضاء ببدء سريان التقادم من تاريخ التصديق على الحكم الصادر من  
المحكمة العسكرية بادانة المتهم المسئول عن الضرر . خطأ .

١ — أجازت الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ من قانون المرافعات إعلان  
الطعن فى الموطن المختار إذا كان المعلن إليه هو المدعى ولم يكن قد بين فى صحيفة  
افتتاح الدعوى موطنه الأصل .

٢ — مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ١٧٢ من القانون المدنى أن التقادم  
الثلاثى المشار إليه الذى تسقط به دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع  
لا يبدأ فى السريان إلا من تاريخ العلم الحقيقى الذى يحيط به الضرر بوقوع الضرر  
ويشخص المسئول عنه باعتبار أن انقضاء ثلاث سنوات من يوم ثبوت هذا  
العلم ينطوى على تنازل المضرور عن حق التعويض الذى فرضه القانون على  
المسئول مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضى مدة التقادم ، ولا وجه لاقتراض  
هذا التنازل من جانب المضرور وترتيب حكم السقوط فى حالة العلم الظنى والذى  
لا يحيط بوقوع الضرر أو شخص المسئول عنه ، لما كان ذلك وكان الحكم

المطعون فيه قد أجرى سريان مدة التقادم الثلاثي المشار إليه في حق الطاعنين من ١٩٦٩/١٢/٢٥ تاريخ الصديق على الحكم الصادر بإدانة تابع المطعون ضده في اللجنة العسكرية رقم ... .. وكان استخلاص علم المضرور بمحدث الضرر وبشخص المسئول عنه وأن اعتبر من المسائل المتعلقة بالواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع ، إلا أن لمحكمة القضا أن تبسط رقابتها متى كانت الأسباب التي بني عليها الحكم استخلاصه ليس من شأنها أن تودي عقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قرن علم الطاعنين بمحدث الضرر وبالشخص المسئول عنه بتاريخ التصديق على حكم إدانة تابع المطعون ضده الصادر من المحكمة العسكرية في اللجنة التي لم يكونوا ممثلين فيها ، رغم انتفاء التلازم احتى بين الأمرين ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٣٩٣٣ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى جنوب القاهرة على المطعون ضده بصفته وزيرا للحربية طلبوا فيها الحكم بالزامه بأن يؤدي لهم مبلغ ١٢,٠٠٠ جنيها تعويضا عن الاضرار المادية والأدبية التي لحقتهم لفقد مورثهم المرحوم ... .. الذى لقي حتفه بتاريخ ١٩٦٩/٨/٣٠ بسبب إهمال أحد جنود القوات المسلحة بأن ترك سيارته ليلا بالطريق العام دون إضاءة خلفية فاصطدمت بها السيارة التي كان يركبها مورثهم وقيدت الواقعة برقم ٤٥٠ سنة ١٩٦٩ جنح عسكرية القاهرة وقضى بإدانة السائق وتصديق على الحكم بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٥ ، ولما كان المطعون ضده بصفته يسأل عن الضرر الذي أحدثه تابعه فقد أقاموا عليه الدعوى الحالية بطلباتهم السابقة . وبتاريخ



١٩٧٤/٦/٢٠ قضت محكمة أول درجة بالزام المطعون ضده بأن يؤدي للطاعنين مبلغ ٣٠٠٠ جنيه ، فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ... .. سنة ٩١ ق ودفع بسقوط الحق في رفع الدعوى بالتقادم المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني ، بتاريخ ١٥/٥/١٩٧٥ قضت محكمة استئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف وبسقوط الحق في رفع الدعوى . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيما التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينحى الطاعنون بأولهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بالدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن لعدم إعلان صحيفته إعلانا صحيحا خلال الشهور الثلاثة التالية لإيداعها فلم الكتاب إلا أن الحكم المطعون فيه قد رفض هذا الدفع تأسيسا على أن صحيفة الاستئناف قد أعلنت لهم في موطنهم المختار بكتاب وكيهم في حين أنه لم يصدر منهم توكيل له بمباشرة الدعوى في غيبتهم فضلا عن أنهم أثبتوا في صحيفة افتتاح الدعوى محل إقامتهم الواجب إعلانهم فيه ومن ثم يكون الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن تأسيسا على أن صحيفة الاستئناف قد أعلنت إعلانا صحيحا للدعوى ضدهم بموطنهم المختار خلال الأشهر الثلاثة التالية لإيداعها فلم الكتاب لعدم اثباتهم محل إقامتهم في صحيفة الدعوى الابتدائية ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ من قانون المرافعات قد أجازت إعلان الطعن في الموطن المختار إذا كان المعلن إليه هو المدعى ولم يكن قد بين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلي ، وكان الطاعنون لم يقدموا صورة رسمية من صحيفة افتتاح الدعوى التي أقاموها للتدليل على أنها تضمنت بيان موطنهم الأصلي ، فإن النعى لهذا السبب يضحى حاريا عن الدليل .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم أجرى سريان التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني اعتباراً من التصديق على الحكم الجنائي الصادر بإدانة أحد أفراد القوات المسلحة التابعين للطعون ضده بقوله أنه منذ ذلك التاريخ تأكد علم الطاعن بالضرر وبالشخص المسئول عنه ، في حين أن قانون القضاء العسكري لا يجيز إلا دعاء المدني أمام المحاكم العسكرية المختصة بالفصل في الجرائم التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة ومن ثم يتعذر على الطاعنين العلم بتاريخ صدور الحكم الجنائي أو بتاريخ التصديق عليه ، ولما كانوا لم يعلموا بصدر هذا الحكم إلا في ١٩٧٣/٥/٢٩ وأقاموا الدعوى قبل انقضاء ثلاث سنوات من الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط حقهم بالتقادم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي سديد ذلك أنه إذ جرى نص الفقرة الأولى من المادة ١٧٢ من القانون المدني على أنه « تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بالحدوث الضرر وبشخص المسئول عنه . وتسقط هذه الدعوى على كل حال بانقضاء خمس عشر سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع » ، فقد دل على أن التقادم الثلاثي المشار إليه لا يبدأ في السريان إلا من تاريخ العلم الحقيقي الذي يحيط به المضرور بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه باعتبار أن انقضاء ثلاث سنوات من يوم ثبوت هذا العلم يتطوى على تنازل المضرور عن حق التعويض الذي فرضه القانون على المسئول بما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضي مدة التقادم ، ولا وجه لاقتراض هذا التنازل من جانب المضرور وتزيب حكم السقوط في حالة العلم الظني الذي لا يحيط بوقوع الضرر أو بشخص المسئول عنه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أجرى سريان مدة التقادم الثلاثي المشار إليه في حق الطاعنين في ١٩٦٩/١٢/٢٥ تاريخ التصديق على الحكم الصادر بإدانة تابع المطعون ضده في اللجنة العسكرية رقم ٤٥٠ سنة ١٩٦٩ وكان استخلاص علم المضرور بحدوث الضرر وبشخص المسئول عنه وأن اعتبر من المسائل المتعلقة بالواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع ، إلا أن لمحكمة النقض أن تبسط رقابتها متى كانت الأسباب

التي بني عليها الحكم استخلاصه ليس من شأنها أن تؤدي عقلا إلى النتيجة التي انتهى إليها ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قرن علم الطاعنين بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه بتاريخ التصديق على حكم إدانة تابع المطعون ضده الصادر من المحكمة العسكرية في اللجنة التي لم يكونوا ممثلين فيها ، رغم اتقاء التلازم الحتمي بين الأمرين ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه والإحالة .

---



## جلسة ٦ من يونيه سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة، ومضرة السادة المستشارين :  
زكى الصاوى صالح ، جمال الدين عبد الطيف ، جلال الدين رافع وعبد الحميد المصطفى .

( ٢٧٢ )

الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٥٥ القضائية :

( ٢٦١ ) حكم " حجية الحكم " قوة الأمر المقضى . تعويض .

١ — قوة الشيء المحكوم فيه . لا تلحق إلا منطوق الحكم وما يكون مرتبطاً بهذا المنطوق ارتباطاً وثيقاً وفيما فصل فيه الحكم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية . مالم تنظر فيه المحكمة بالفعل . لا يجوز قوة الأمر المقضى .

٢ — قضاء المحكمة الجنائية ببراءة الطاعة ورفض الدعوى المدنية قبلها ، لا تنفاه الخطأ الشخصى فى جانبها . لا يحول دون مطالبتها أمام المحكمة المدنية باعتبارها مسئولة عن أعمال تابعها محدث للضرر . م ١٧٤ ملق .

١ — حجية الشيء المحكوم فيه لا تلحق إلا بمنطوق الحكم ولا تلحق بأسبابه إلا ما كان منها مرتبطاً بالمنطوق ارتباطاً وثيقاً وفيما فصل فيه الحكم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية ، سواء فى المنطوق أو فى الأسباب التى لا يقوم المنطوق بدونها ومن ثم فإن مالم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضى .

٢ — إذ كان الثابت من الأوراق أن مطالبة الطاعة بالتعويض المدنى أمام المحكمة الجنائية كان مبناها المسئولية عن الأعمال الشخصية طبقاً للسادة ١٦٣ من القانون المدنى ، ولم تتناول المحكمة — وما كان لها أن تتناول وعلى ما جرى به قضاء الدائرة الجنائية بمحكمة النقض — بحث طلب التعويض على أى أساس آخر ، وقضت برفض الدعوى المدنية استناداً إلى انتفاء ركن الخطأ فى حق الطاعة ، فإن ذلك لا يحول دون مطالبتها أمام المحكمة المدنية باعتبارها مسئولة

من الضرر الذى أحدثه تابعها بعمله غير المشروع طبقا للمادة ١٧٤ من القانون المدنى لاختلاف السبب فى كل من الطرفين ، وإذ لم يخالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس ، ولا يبرهن هذا النظر ماورد بحكم المحكمة الجنائية من أن المتهم ... وحده هو الذى أحضر العمال وأشرف عليهم حين قيامهم بالعمل الذى تسبب فى وقوع الحادث ، إذ أن ذلك كان بصدد نفي مسئولية الطاعنة عن عمالها الشخصى .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٥٤٩٩ سنة ١٩٧٢ مدنى شمال القاهرة الابتدائية ضد الطاعنة وضد ... .. وطالبوا الحكم بالزامهم متضامنين بأن يدفعوا لهم مبلغ عشرة آلاف جنيه ، وقالوا بيانا للدعوى إن الطاعنة ... .. قاما بتجميع الأتربة التى كانت فوق سطح المنزل رقم ... .. فآدى ذلك إلى حدوث انهيار فى الموضع الذى جمعت فيه ومقتل ... .. بنى المطعون عليهما الأولين ... .. ابن المطعون عليهما الثالث والرابعة تحت الانتقاض ، وقد ضبطت عن الواقعة قضية الجنحة رقم ٧٨٥١ سنة ١٩٦٦ روض الفرج وقضى فيها بادانة الطاعنة ... .. وبالزامهما متضامنين بأن يدفعوا لكل من المطعون عليهم مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت ورفض الدعوى المدنية قبل ... .. ، ثم حكم ببراءة الطاعنة ورفض الدعوى المدنية قبلها فى الاستئناف رقم ٧٨ سنة ١٩٨١ القاهرة وإذ أصابهم بفقد أولادهم ضرر مادى وأدبى يسأل عنه ... .. باعتباره مرتكب الخطأ ، كما تسأل عنه الطاعنة و ... .. باعتبارهما حارستين للبناء فقد أقاموا الدعوى للحكم بطلبهم سالف البيان ، وبتاريخ ١٩٧٣/١/١٠ حكمت المحكمة بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة

للطاعة ... لسبق الفصل فيها في اللجنة رقم ٧٨ سنة ١٩٧١ ش القاهرة  
بالزام ... .. بأن يدفع للطعون عليهما الأول والثانية مبلغ ثلاثة آلاف جنيه  
وبأن يدفع للطعون عليهما الثالث والرابعة مبلغ ألف جنيه . استأنف المطعون  
عليهم هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣٩٨٢ سنة ٩٠ ق  
معدني وأضافوا أساسا جديدا لطلبهم وهو مسئولية الطاعة باعتبارها متبوعة  
لأخيها ... .. وبتاريخ ١٧/٣/١٩٧٥ حكمت المحكمة ... .. الحكم  
المستأنف بالنسبة للطاعة إذ ألزمهاو ... .. بأن يدفعوا للطعون عليهم مبلغ  
أربعة آلاف جنيه . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة  
العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم في خصوص السبب الثاني . عرض  
الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة  
لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعة بالسبب الأول منها على الحكم  
المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول إنه قضى في الاستئناف رقم ٧٨  
لسنة ١٩٧١ القاهرة ببراءتها من تهمة القتل الخطأ ورفض الدعوى المدنية قبلها  
على أساس أنها تقيم بعيدا عن المنزل الذي وقع فيه الانهيار ولم يكن لها شأن  
بالحادث وإن ... .. هو المسئول وحده عنه إذ هو الذي انفرد باحضار العمال  
وأشرف عليهم أثناء قيامهم بترميم الأتربة فوق سطح المنزل ، ولما كانت هذه  
الأسباب صريحة في نفي صلة الطاعة بالحادث وكان لها حجيتها أمام القضاء  
المدني لارتباطها بالمنطوق ارتباطا وثيقا ، فإن قضاء المحكمة الجنائية برفض  
الدعوى المدنية قبلها يكون شاملا لكل الأسس التي يمكن أن تقوم عليها مطالبتها  
بالتعويض سواء بصفتها الشخصية أو بصفتها متبوعة ، وإذ ألزمها الحكم  
المطعون فيه بالتعويض إستنادا إلى أنها كلفت أخاها ... .. بنقل الأتربة  
وأنه كان خاضعا لرقابتها وتوجيهها وإشرافها في ذلك واعتبرها مسئولة عن عمله  
باعتباره تابعا لها فانه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الأصل أن حجية الشيء المحكوم فيه لا تلحق  
إلا بمنطوق الحكم ولا تلحق بأسبابه إلا ما كان منها مرتبطا بالمنطوق ارتباطا وثيقا  
وفما فصل فيه الحكم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية ، سواء في المنطوق



أو في الأسباب التي لا يقوم المنطوق بدورها ، ومن ثم فإن ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى . ولما كان الثابت من الأوراق أن مطالبة الطاعنة بالتعويض المدني أمام المحكمة الجنائية كان مبناها المسؤولية عن الأعمال الشخصية طبقا للمادة ١٦٣ من القانون المدني ، ولم تتناول المحكمة — وما كان لها أن تتناول وعلى ما جرت به قضاء الدائرة الجنائية بمحكمة النقض — بحث طلب التعويض على أى أساس آخر ، وقضت برفض الدعوى المدنية استنادا إلى انتفاء وكن الخطأ في حق الطاعنة ، فإن ذلك لا يحول دون مطالبتها أمام المحكمة المدنية باعتبارها مسئولة عن الضرر الذي أحدثه تابعها بعمله غير المشروع طبقا للمادة ١٧٤ من القانون المدني لاختلاف السبب في كل من الطرفين ، وإذ لم يخالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس . ولا يغير من هذا النظر ما ورد بحكم المحكمة الجنائية من أن المتهم .. .. وحده هو الذي أحضر العمال وأشرف عليهم حين قيامهم بالعمل الذي تسبب في وقوع الحادث إذ أن ذلك كان يصدد نفي مسئولية الطاعنة عن عملها الشخصي .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثاني القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم اعتمد في قضائه بتبعية .. .. لها على أنه شقيقها وأنها تملك نصف المنزل الذي إنهار في حين أن صلة القرى وملكيتهما لنصف هذا المنزل لا تدلان على قيام هذه العلاقة فضلا عن أن الثابت أن شقيقها استأجر منها غرفتين وإنفرد بجميع الأتربة لإصلاح السقف دون علمها .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد في أسبابه " أن الثابت من أوراق اللجنة سالفه الذكر أن المستأنف عليه .. .. أخ المستأنف عليها .. .. الشريكة في ملكية المنزل وقد كان يقوم بنقل الأتربة من مكان إلى مكان آخر في سطح المنزل لإعداد المكان الأول للسكنى مما تستخلص منه المحكمة أن .. .. كان مكلفا من قبل أخته .. .. الشريكة في المنزل للقيام بهذا العمل فهو خاضع لرقابتها وتوجيهها وإشرافها في ذلك وبالتالي يكون تابعا وهي مسئولة عن عمله الخاطئ

الذى أدين عنه جنائيا والذي أدى إلى سقوط الأسقف متعاقبة على المجنى عليهم مما سبب وفاتهم ..” وهي قرارات قاصرة لا تكفى لحمل الحكم ، فلك أن صلة القربى وملكية الطاعة لنصف المنزل النهار لا تؤدى ان بطريق اللزوم إلى قيام علاقة التبعية التى تتمثل فى خضوع العامل لإشراف رب العمل ورقابته ، وهو ما يعيب الحكم بالقصور بما يستوجب نقضه لهذا السبب .

---

## جلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم وعضوية السادة المستشارين أحمد سيف الدين سابق ، محمد عبد الخالق البغدادى ، سليم عبد الله سليم وأمين طه . أبو العلا .

( ٢٧٣ )

الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٤ القضائية .

( ١ ) حكم . قوة الأمر المقضى .

ثبت أن الحكم السابق لا حجية له بين ذات الخصوم . إغفال الحكم الإشارة إليه لا يعد قصورا .

( ٢ ) عقد . حكم .

عقد استقلال الملاحظات . اشتماله على شروط غير مألوفة في القانون الخاص . أثره . اعتباره عقدا إداريا . علم تطبيق الحكم لقواعد عقود الاذعان في القانون المدنى . لا خطأ .

( ٣ ) فوائد . الترام . حكم .

المطالبة بمبلغ معلوم المقدار . المنازعة فيه وندب خبير لتحديد ما هو مستحق منه . القضاء بالفوائد من تاريخ المطالبة القضائية . لا خطأ .

( ٤ ) دهوى . التزام . فوائد .

المطالبة بمبلغ معلوم المقدار . تعديل المدعى لطلباته في المذكرة باضافة مبالغ أخرى . وجوب احتساب الفوائد المطالب بها عن هذه المبالغ الأخيرة من تاريخ تعديل الطلبات .

( ٥ ) حكم . استئناف . فوائد .

إغفال محكمة أول درجة الفصل في طلب الفوائد . استئناف المدعى طالبا الحكم له بها . غير مقبول . علة ذلك .

( ٦ ) تقضى . نظام عام . نيابة عامة .

السبب المتعلق بالنظام العام . للنيابة أن تثيره لأول مرة أمام محكمة النقض طالما أنه يدخل في نطاق ما رفع عنه الطعن .



١ — من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه متى كان الحكم الصادر في الدعوى السابقة بين ذات الخصوم ليست له حجية في النزاع المعروض، وكان التمسك به لا يعتبر دفاعاً جوهرياً قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإن إغفال المحكمة الإشارة إليه لا يعيب حكمها بالقصور في التسييب أو بالإخلال بحق الدافع .

٢ — من المقرر — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الترخيص بالاستغلال — كاستغلال الملاحات — واحتواء العقد على شروط غير مألوفة في القانون الخاص يجعل وصف هذا العقد بأنه عقد إداري وصفاً قانونياً صحيحاً ، وإذا كان الاستثناء الوارد بالمادة ١٤٩ من القانون المدني في شأن عقود الإذعان خاص بالعقود المدنية ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

٣ — المنازعة في المبلغ المطالب به كله أو بعضه ليس من شأنها اعتبار المبلغ غير معلوم المقدار وقت الطلب ، وإذا كانت منازعة الطاعن في استحقاق المبلغ — المطالب به — وطرح الأمر على لجنة فض المنازعات وتنب خبير لتحديد المبلغ المستحق ، ليس من شأنها أن يكون المبلغ غير معلوم المقدار وقت الطلب ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أسند تاريخ استحقاق الفوائد إلى يوم المطالبة القضاية ملتزماً في ذلك حكم المادة ٢٢٦ من القانون المدني لا يكون مخطئاً في تطبيق القانون .

٤ — المقرر وفق المادة ٢٢٦ من القانون المدني أن فائدة التأخير القانونية هي ٤ ٪ تسرى من تاريخ المطالبة القضاية ، ومؤدى ذلك أن تسرى الفوائد القانونية التي يلتزم بها الطاعن من تاريخ رفع الدعوى بالنسبة للمبلغ المطالب به في صحيفة افتتاح الدعوى ، واعتباراً من تاريخ تعديل الطلبات فيها بالنسبة لما جاوز هذا المبلغ من المبلغ المقضى به .

٥ — إذ كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي أن منطوقه جاء خلواً من أي قضاء في طلب الفوائد كما خلت أسبابه من التعرض إلى هذا الطلب والفصل فيه ومؤدى ذلك أن محكمة أول درجة قد أغفلت الفصل فيه وبذلك يبقى هذا

الطلب الخاص بالفوائد على أصله معاقا أمامها و يكون السبيل للفصل فيه هو الرجوع إلى نفس المحكمة لنظره والحكم فيه ومن ثم فلا يجوز الطعن في الحكم بطريق الاستئناف بسبب إغفاله الفصل في ذلك الطلب إذ أن الاستئناف لا يقبل إلا عن الطلبات التي فصل فيها الحكم المستأنف صراحة أو ضمنا ، فإن استئناف الوزارة المطعون ضدها في خصوص طلب الفوائد التي أغفلت محكمة أول درجة الفصل فيها يكون غير مقبول ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقبل الاستئناف عن هذا الطلب وتصدى إلى موضوعه وأصدر قضاء فيه ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٦ - إذ كان سبب - الطعن بالنقض - يدخل في نطاق ما رفع عنه الطعن ويتعلق بالنظام العام ، إذ ينطوي قضاء الحكم المطعون فيه على إخلال بمبدأ التقاضي على درجتين وهو من المبادئ الأساسية للنظام القضائي التي لا يجوز للمحكمة مخالفتها فإنه يجوز للنيابة إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتصل في أن المطعون ضده الأول بصفته أقام الدعوى ٤٥٦٠ سنة ١٩٥٣ كلى القاهرة ضد الطاعن طالبا الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٤٤٣٧ جنيها و ٥٠٠ مليم وما يستجد من إيجار وإتاوات مع إلزامه بالفوائد القانونية من يوم المطالبة الرسمية حتى السداد مقابل استغلال الطاعن للمح الطعام من ملاحه إدكو مقابل جعل سنوى قدره ٣٣١٥ جنيها وإيجار سنوى قدره ٥٢٥ جنيها بالإضافة إلى الإتاوات النسبية والثابتة على كميات الملح وقد تأخر الطاعن في سداد المبلغ المطالب به ثم عدل المطعون ضده الأول طلباته إلى مبلغ ٩٩٦٠ جنيها و ٤١٥ مليم وفأندته من تاريخ المطالبة الرسمية - وتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٦ قضت المحكمة بنسب خير لأداء المهمة الميئة بمنطوق حكم نديه وإذ أودع الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢ بإلزام الطاعن بأن يدفع مبلغ ٣٨١٣ ج و ٤٩٥ مليم



فطعن المطعون ضده الاول على هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٨٢ سنة ٨٥ ق استئناف القاهرة طالبا الحكم بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بكامل طلباته كما طعن الطاعن على الحكم بالاستئناف ١٢٦٦ سنة ٨٥ ق - استئناف القاهرة طالبا إلغاءه ورفض الدعوى - وضمت المحكمة الاستئنافيين إلى الاستئناف ١٩٢ سنة ٨١ ق المرفوع من المطعون ضدهما وقضت بتاريخ ١٩٧٠/٥/٥ في الاستئناف ١٢١٦ سنة ٨٥ ق برفضه وفي الاستئنافيين ١٢٨٢ سنة ٨٥ ق ١٩٢ ، سنة ٨١ ق بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعن بأن يدفع مبلغ ٨١٦٩ ج و ١٩٥ مليم وفوائده بواقع ٤٪ سنويا اعتبارا من ١٩٦٢/٥/٨ حتى السداد والفوائد عن مبلغ ٤٤٣٧ ج و ٥٠٠ مليم من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٩٥٣/٥/٢١ حتى السداد فطعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه تقضا جزئيا في خصوص ما قضى به من فوائد ورفض الطعن فيما عدا ذلك وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن المطعون ضدهما دفعا بعدم قبول الطعن بالنسبة لما فصل فيه حكم محكمة اول درجة الصادر بجلسته ١٩٦٣/١١/٢٦ استنادا إلى أن ذلك الحكم إذ قضى بنسبة خبير في الدعوى قد أقام قضاءه على ما خلصت إليه المحكمة من وجوب محاسبة الداعن على الاستغلال في الفترة من ١٩٥١/٦/١٩ حتى ١٩٥٥/٤/١٦ بالنسبة للمساحة التي تسلمها والتي تعادل ٦٢٪ من مساحة الملاحات مع تقدير ما إذا كان التأخير في استلام الملاحات ذا أثر على استغلال الطاعن وتقدير ثمن الملح والأدوات والمهمات المستولى عليها ودو ما مؤداه أن ذلك الحكم قد أنهى الخصومة في كثير من أجزائها بأن قرر وجود عقد صحيح منتج لآثاره وأن الداعن يلتزم بالمبالغ المستحقة عليه وفقا للضوابط التي أوردها الحكم، وإذا كان الطاعن لم يطعن على هذا الحكم على استقلال فإنه يكون بالنسبة له باتا في المسائل التي فصل فيها ، وإذا كان الخبير قد انتهى في تقريره إلى مسؤولية الطاعن في مبلغ ٣٨١٣ ج و ٦١٥ مليم وكان الطاعن لا ينص على الخبير الخطأ في احتساب المبالغ وفق الأسس التي وضعها الحكم سالف الإشارة إليه فإن ما ذهب إليه الطاعن من طلبه الحكم برفض الدعوى يكون غير مقبول بعد أن تحددت مسؤوليته بالتزامه بأداء المبالغ المستحقة في قوة الاستغلال بحكم نهائي .



وحيث إن هذا الدفع مردود ذلك أن الين من مدونات الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٦ أنه إذ قضى بنسب خبير انتهى في أسبابه المرتبطة بالمنطوق إلى وجوب محاسبة الطاعن على المبالغ المستحقة عليه لاستغلاله مساحة ٦٢٪ من الملاحات المعهود إليه بها خلال الفترة من ١٩٥١/٦/١٩ حتى ١٩٥٥/٤/١٦ على أن تخصم قيمة الملح والأدوات والمنشآت المستولى عليها عند استرداد الملاحات من الطاعن بالإضافة إلى قيمة ما قد يكون قد فاته من منفعة نتيجة تأخر وضع يده وإذ كانت هذه المسائل مشار نزاع بين الخصوم أمام محكمة أول درجة فإن قضاء ذلك الحكم يكون صادرا في شق من الموضوع منها للخصومة في شأنه ويجوز حججه بالنسبة للمسائل التي فصل فيها مما كان يجوز الطعن عليه بالاستئناف على استقلال وفق المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق التي صدر الحكم الابتدائي في ظل حكمها ولكن حججة ذلك الحكم تقتصر على المسائل التي فصل فيها فلا تمتد الحججة إلى النتيجة التي يسفر عنها حساب المبالغ المستحقة وفق الضوابط التي وضعها لذلك، ولذا فإن قبول الطاعن لذلك الحكم فيما تضمنته من تحديد أسس محاسبة الطاعن على المبالغ المستحقة عليه يمنع من الطعن على الحكم انتهى يصدر بعد ذلك متضمنا تحديد المبالغ التي يسفر عنها الحساب خطأ فيه — وإذ كان ما تقدم وكان مناط قبول الطعن بالنقض أن يكون القضاء الموجه إليه صادرا من محكمة أول درجة وطعن عليه بالاستئناف — وإذ كان الثابت من الطعن المسائل أن أسبابه قد انصبت على قضاء الحكم الاستئنافي فيما أنشأ من قضاء وما أيد به الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢ والذي كان الطاعن قد طعن عليه بالاستئناف دون أن تنصب تلك الأسباب على قضاء محكمة الدرجة الأولى الصادر بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٦ فيما تضمنته من قضاء منه في شق النزاع — فإن مؤدى ذلك ووفقا لما تقدم أن يكون الدفع بعدم قبول الطعن على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الأول من أسباب الطعن بطلان في الإجراءات أثر في الحكم ويقبول الطاعن في تبيان ذلك أن محكمة أول درجة إذ قضت بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٦ بنسب خبير فقد طعن المطعون ضدهما على هذا الحكم

على استقلال بالاستئناف ١٩٢ سنة ٨١ ق وأقاما استئنافهما على خطأ الحكم المستأنف فيما انتهى إليه من خصم ممن الملح بقدر ٣٨٠٠ ج وخصم قيمة الأدوات والمهمات المستولى عليها وطلبوا إلغاء الحكم المستأنف وإلزامه بأن يدفع مبلغ ٩٩٦٠ ج و ٤١٥ مليا والقوائد من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد ولما قضت محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢ بإلزامه بأن يدفع ٣٨١٣ ج و ٤٨٥ مليا طعن المطعونان ضدهما على هذا الحكم بالاستئناف ١٢٨٢ سنة ٨٥ ق استنادا إلى ذات الأسباب الواردة بالاستئناف السابق ١٩٢ سنة ٨١ ق فدفع بعدم جواز الاستئناف ١٩٢ سنة ٨١ ق وبعدم جواز نظر الاستئناف ١٢٨٢ سنة ٨٥ ق لسابقة الفصل فيه بالحكم في الاستئناف السابق ولكن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف ١٩٢ سنة ٨١ ق ورتب على ذلك قضاءه بقبول الاستئنافين وبذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب لوجهين :

الوجه الأول : أخطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون بقضائه برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف ١٩٢ سنة ٨١ ق لأن هذا الاستئناف أنصب على الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٦ وهو حكم تهديدى لا تنهى به الخصومة بما لا يجوز معه استئنافه على استقلال — وفق المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق، هذا بالإضافة إلى أن المطعون ضدهما قبلا تنفيذ الحكم بالحضور أمام الخبير طوال مباشرته المأمورية مما مؤداه عدم جواز الطعن على ذلك الحكم بالاستئناف وفق المادة ٣٧٧ من قانون المرافعات السابق .

الوجه الثانى : إن الحكم المطعون فيه إذ لم يحط بالدفع الثانى المبدى منه بعدم جواز نظر الاستئناف ١٢٨٢ سنة ٨٥ ق لسابقة الفصل فيه ولم يستظهره فى مدوناته وأغفل الرد عليه وقضى بقبوله فإنه يكون قاصرا التسبيب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود فى وجهيه بالنسبة للوجه الأول بشقيه فإنه من المقرر وفق المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق أنه إذا كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة يندب خبير قد حسم النزاع بين طرفى الخصومة فى شق من



الموضوع كان مثار نزاع بينهما وأنهى الخصومة في شأنه فإنه يعتبر حكما قطعيا ويجوز استئنافه على استقلال وإذ كان البين من مدونات الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٦ أنه وقد قضى بنسب خيرا انتهى في أسبابه المرتبطة بالمنطوق إلى وجوب محاسبة الطاعن على المبالغ المستحقة عليه لاستغلاله مساحة ٦٢٪ من الملاحات المعهود إليه بها وذلك خلال الفترة من ١٩٥١/٦/١٩ حتى ١٩٥٥/٤/٢٦ مع خصم قيمة الملح والأدوات والمنشآت المستولى عليها عند استرداد الملاحات منه بالإضافة إلى قيمة ما يكون قد فاته من منفعة نتيجة لتأخير وضع يده وكانت هذه المسائل التي حسمها الحكم الابتدائي المشار إليه مثار نزاع بين الخصوم أمام المحكمة — فإن هذا القضاء يكون قطعيا — جائزا استئنافه على استقلال عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق التي صدر ذلك الحكم وأقيم الطعن عليه بالاستئناف ١٩٦٢ سنة ٨١ ق في ظل سريانها وإذ قضى الحكم المطعون فيه بجواز الاستئناف المتقدم فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون بهذا الوجه على غير أساس أما القول بأن هذا الاستئناف لم يكن جائزا من ناحية أخرى لأن المطعون ضدهما كانا قد قبلا تنفيذهما بالحضور أمام الخبير طوال مباشرته المأمورية فإنه دفاع يقوم على عنصر واقعي لم يتسك به الطاعن أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منه التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

أما من الوجه الثاني فإنه لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الاستئناف ١٩٦٢ سنة ٨١ ق قد أنصب على الشق المنهى للخصومة في موضوع النزاع بالحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٦ وأن الاستئناف ١٢٨٢ سنة ٨٥ ق قد أنصب على الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢ الذي أنهى الخصومة في باقي الموضوع وكان الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٦ جائزا استئنافه استقلالا على ما سلف بيانه فإن استئناف الحكم الصادر في باقي الموضوع بعد ذلك لا يمتد إليه وهو ما مؤداه أن يكون محل كل منهما متغيرا عن الآخر وإذ كان المقرر أن حجية الشيء المقضي فيه مناطها اتحاد الخصوم والموضوع والسبب فإن مؤدى ذلك أن الحكم الصادر في موضوع الاستئناف ١٩٦٢ سنة ٨١ ق لا يحوز حجية في الاستئناف ١٢٨٢ سنة ٨٥ ق ولا يمنع من



الفصل فيه لاختلاف المحل في كل منهما ، لما كان ذلك وكان من المقرر — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه متى كان الحكم الصادر في الدعوى السابقة بين ذات الخصوم ليست له حجية في النزاع المعروض وكان التمسك به لا يعتبر دافعا جوهريا قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإن إغفال المحكمة الإشارة إليه لا يعيب حكمها بالقصور في التسيب أو بالإخلال بحق الدفاع ويكون هذا الوجه من النعى بدوره على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ويقول في بيان ذلك أنه تمسك أمام محكمة أول درجة بأن عقد النزاع هو عقد التزام وهو يعتبر من عقود الإذعان ويخضع في تفسيره وتأويله وتطبيقه للمادة ١٤٨ وما بعدها من القانون المدني وقد اعتد الحكم الابتدائي بهذا الدفاع حينما قصر المحاسبة على مساحة ٦٢ ٪ من الملاحات وأوجب خصم قيمة الملح والأدوات المستولى عليها فضلا عما يكون قد فات الطاعن من منفعة من جراء تأخير تسليم الملاحات وهو من الحكم الابتدائي التزام بالتطبيق القانوني السليم فلما استأنف المطعون ضدهما هذا الحكم وطلب استبعاد قيمة المنشآت والأدوات المستولى عليها إعمالا لنص المادة ٢٨ من العقد تمسك الطاعن بوجوب خصم هذه القيمة إعمالا لقواعد تفسير عقد الإذعان الواردة بالمادة ١٥١ من القانون المدني خاصة وأن الوزارة قد ارتضت خصم ثمن الملح المستولى عليه رغم أنه يخضع لحكم المادة ٢٨ من العقد وقد التفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع ولم يطبق القواعد الواردة في القانون المدني على عقد النزاع باعتباره عقد إذعان والتزم في قضائه بنصوص عقد النزاع التي تضمنت في البند ٢٨ منها النص على أيلولة المنقولات والعقارات إلى الدولة دون مقابل في حالة إنهاء العقد باعتباره قانون المتعاقدين الذي يجب احترامه ومن ثم فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك لأن القواعد الواردة في القانون المدني في شأن تفسير عقد الإذعان والتي أوجبت إعفاء الطرف المذعن من كل الشروط التعسفية هي قواعد متعلقة بالنظام العام ويقع باطلا كل اتفاق على خلافها وإن أعمال قاعدة العقد شريعة المتعاقدين يقتصر تطبيقها على الأطراف المتساوية وفي العقود بين الأفراد .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المتفق عليه بين أطراف الخصومة أن الوزارة المطعون ضدها قد كلفت الطاعن باستغلال ملح الطعام من ملاحه

أد كـو وفق الالتزامات الواردة بالعطاء المقدم منه وقد حوى العقد شروطا استثنائية غير مألوفة في عقود القانون الخاص ويبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه خلص إلى تكييف مثل هذا العقد بأنه عقد إدارى وأورد نص البند الثامن والعشرين منه من أنه " في حالة إلغاء العقد لأى سبب من الأسباب أو انتهاء مدته تؤول إلى الحكومة ملكية جميع العقارات والمنقولات المستخدمة في استغلال منطقة العقد والتي تعتبر لازمة لسيردولاب العمل في الملاحات على أحسن وجه مما يكون مقاما أو موجودا داخل الملاحات وتصبح جميع تلك الأشياء ملكا خاصا للحكومة دون سواها من غير أن تكون ملزمة بدفع أى ثمن أو مقابل تعويض سواء لصاحب الاستغلال أو لسواه " ثم أعمل أثر هذا الشرط بعد خلوصه إلى تكييف العقد تكييفاً صحيحاً بأنه عقد إدارى وأقام قضاءه في الموضوع على ما تضمنته نص البند السالف باعتباره قانون المتعاقدين دون أعمال القواعد المقررة في القانون المدنى في شأن عقود الأذعان وهذا الذى ذهب إليه الحكم وأقام عليه قضاءه لا مخالفة فيه للقانون ذلك أنه من المقرر — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الترخيص يمثل هذا الاستغلال واحتواء العقد على شروط غير مألوفة في القانون الخاص مثل الشرط الوارد في البند ٢٨ من العقد يجعل وصف هذا العقد بأنه عقد إدارى وصفا قانونيا صحيحا ، ولما كان الاستثناء الوارد بالمادة ١٤٩ من القانون المدنى في شأن عقود الأذعان خاص بالعقود المدنية — فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث أن حاصل النعى بالسبب الثالث الخطأ في تحصيل الوقائع والتناقض في المنطوق ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالزامه بفائدة عن المبلغ المقضى به فإنه يكون قد أخطأ في تحصيل وقائع الدعوى كما أخطأ في تطبيق القانون من وجهين : الوجه الأول : أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بالفوائد من تاريخ رفع الدعوى على حكم المادة ٢٢٦ من القانون المدنى وهو منه خطأ في تطبيق القانون ذلك أن شرط إعمال حكم هذه المادة أن يكون محل الالتزام مبلغا من النقود معلوم المقدار وقت الطلب والثابت من الدعوى أن الوزارة المطعون ضدها لم تكن تعلم المبلغ المستحق لها وقت رفع



الدعوى ذلك أن تحديد المبلغ اقتضى عرض الأمر على لجنة فض المنازعات فظلت الدعوى موقوفة لمدة تزيد على أربع سنوات حتى فرغت اللجنة من أعمالها ثم ظلت الدعوى متداولة لدى الخبير لمدة تزيد على ثلاث سنوات ولم يتحدد المبلغ المستحق إلا في ١١/٣/١٩٦٧ ثم قضى به في ٢/٤/١٩٦٨ وهو ما مؤداه أن المبلغ المطالب به لم يكن معلوم المقدار وقت الطلب بما يتمتع معه القضاء بالفوائد من تاريخ المطالبة القضائية لتخلف شروط المادة ٢٢٦ من القانون المدني ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بالفوائد من تاريخ المطالبة القضائية فإنه يكون قد أخطأ في تحصيل الوقائع وتطبيق القانون .

الوجه الثاني : إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزامه بالفوائد عن مبلغ ٤٤٣٧ جنيتها و ٥٠٠ مليا من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد و بإلزامه بالفوائد عن مبلغ ٨١٩٦ جنيتها و ١٩٥ مليا من ٨/٥/١٩٦٦ - حتى السداد فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن مؤدى قضاء الحكم المطعون فيه أن الفائدة على مبلغ ٤٤٣٧ جنيتها و ٥٠٠ مليا تدفع مرتين فهي تستحق من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد كما تستحق من تاريخ ٨/٥/١٩٦٢ ، باعتبار أن هذا المبلغ هو جزء من مبلغ ٨١٩٦ جنيتها و ١٩٥ مليا المقضى به وهو ما يؤدي إلى استحقاق الفوائد على متجمد الفوائد ومجاوزة الفوائد لقدر الدين خلافا لما تنص به المادة ٢٣٢ من القانون المدني .

وحيث إن هذا النعي في وجهه الأول مردود ذلك أن المنازعة في المبلغ المطالب به كله أو بعضه ليس من شأنها اعتبار المبلغ غير معلوم المقدار وقت الطلب وإذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الوزارة المطعون ضدها أقامت الدعوى بطلب الحكم بإلزام الطاعن بمبلغ ٤٤٣٧ جنيتها و ٥٠٠ مليا وفوائده من تاريخ المطالبة القضائية ثم عدلت طلباتها بمذكرتها المقدمة لجلسة ٨/٥/١٩٦٢ إلى طلب إلزامه بمبلغ ٩٩٦٠ جنيتها و ٤١٥ مليا وفائده القانونية من تاريخ المطالبة القضائية استنادا إلى أن هذا المبلغ المطالب به يمثل مقابل الاستغلال والإيجار والإتاوات المستحقة على الطاعن عن مدة الاستغلال وفقا للعقد المبرم بينهما والذي كان قد تضمن تحديدا للمبالغ التي تستحق كمقابل للاستغلال والإيجار والإتاوات بما يؤدي إلى اعتبار المبلغ المطالب به معلوم المقدار وقت الطلب وكانت منازعة



الطاعن في استحقاق هذا المبلغ وطرح الأمر على لجنة فض المنازعات وندب خبير في الدعوى لتحديد المبلغ المستحق ليس من شأنها أن يكون المبلغ غير معلوم المقدار وقت الطلب فإن الحكم المطعون فيه إذ أسند تاريخ استحقاق الفوائد إلى يوم المطالبة القضائية ملتزما في ذلك حكم المادة ٢٦٦ من القانون المدني لا يكون مخطئا في تطبيق القانون ويكون النعي عليه بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث عن الوجه الثاني من النعي فانه في محله ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بالزام الطاعن بأن يدفع مبلغ ٨١٦٩ جنيها و ١٩٥ مليا وفائده بواقع ٤٪ من ١٩٧٢/٥/٨ حتى السداد والفوائد عن مبلغ ٤٤٣٧ جنيها و ٥٠٠ مليا من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٩٥٣/٥/٢١ حتى السداد ويبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الوزارة المطعون ضدها أقامت دعواها في ١٩٥٣/٥/٢١ بطلب الحكم بالزام الطاعن بمبلغ ٤٤٣٧ جنيها و ٥٠٠ مليا وفوائده القانونية من يوم المطالبة الرسمية حتى السداد ثم عدلت طلباتها بمذكرتها المقدمة بـ ١٩٦٢/٥/٨ إلى طلب الحكم بالزامه بأن يدفع ٩٩٦٠ جنيها و ٤١٥ مليا وفائده القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد ومؤدى ذلك أن المبلغ الذي طلبته الوزارة المطعون ضدها في طلباتها الختامية وهو ٩٩٦٠ جنيها و ٤١٥ مليا يشمل المبلغ السابق طلبه في صحيفة افتتاح الدعوى وهو ٤٤٣٧ جنيها و ٥٠٠ مليا - لما كان ذلك وكان المقرر وفق المادة ٢٢٦ من القانون المدني أن فائدة التأخير القانونية هي ٤٪ تسرى من تاريخ المطالبة القضائية فان مؤدى ذلك أن تسرى الفائدة القانونية التي يلتزم الطاعن بها اعتبارا من تاريخ رفع الدعوى في ١٩٧٣/٥/٢١ بالنسبة لمبلغ ٤٤٣٧ جنيها و ٥٠٠ مليا المطالب به في صحيفة افتتاح الدعوى واعتبارا من ١٩٦٢/٥/٨ تاريخ تعديل الطلبات فيها بالنسبة لما جاوز هذا المبلغ من المبلغ المقضى به وهو ٨١٦٩ جنيها و ١٩٥ مليا وإذا خالف الحكم المطعون فيه في قضائه هذا النظر وجرى في قضائه على سريان الفوائد من تاريخ ١٩٥٣/٥/١١ حتى السداد بالنسبة لمبلغ ٤٤٣٧ جنيها و ٥٠٠ مليا ومن تاريخ ١٩٦٢/٥/٨ بالنسبة لكامل المبلغ المقضى به في الدعوى وهو ٨١٦٩ جنيها و ١٩٥ مليا حتى السداد يكون قد قضى بسريان الفائدة بالنسبة لمبلغ ٤٤٣٧ جنيها و ٥٠٠ مليا مرتين بما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون ويستوجب نقضه في هذه الحدود .

وحيث إن النيابة العامة قد أضافت سببا رابعا لأسباب الطعن نمت فيه على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وقالت شرحا لذلك أن الحكم المطعون فيه إذ قبل الاستئناف المقام من الوزارة المطعون ضدها في خصوص طلب الفوائد وإذ تصدى إلى موضوع طلبها وأصدر قضاء فيه فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن البين من مدونات كل من الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي أن الطلبات الختامية للوزارة المطعون ضدها أمام محكمة أول درجة تمحلت في طلب الحكم بإلزام الطاعن بأن يدفع مبلغ ٩٩٦٠ جنيها و ١٥٠ مليما وفائده القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية فلما قضت محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢ بإلزام الطاعن بأن يؤدي مبلغ ٣٨١٣ جنيها و ٩٥٠ مليما طعنت الوزارة المطعون ضدها على هذا الحكم بالاستئناف ٢٨٢ سنة ٨٥ ق طالبة الحكم بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعن بأن يدفع مبلغ ٩٩٦٠ جنيها و ١٥٠ مليما وفائده القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية - ويبين من مدونات الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢ أن منطوقه جاء خلوا من قضاء في طلب الفوائد كما خلت أسبابه من التعرض إلى هذا الطلب والفصل فيه ومؤدى ذلك أن تكون محكمة أول درجة قد أغفلت الفصل في طلب الفوائد ولما كان إغفال محكمة أول درجة الحكم في طلب الفوائد مؤداه أن يبقى هذا الطلب مطلقا أمامها وعلاج هذا الإغفال وفقا للمادة ١٩٣ من قانون المرافعات والمقابلة للمادة ٣٦٨ من قانون المرافعات السابق يكون بالرجوع إلى نفس المحكمة لتستدرك مافاتهما الفصل فيه إن كان له وجه، ومن ثم لا يجوز الطعن في الحكم بطريق الاستئناف إذ أن الاستئناف لا يقبل إلا عن الطلبات التي فصل فيها الحكم صراحة أو ضمنا ويكون استئناف الوزارة المطعون ضدها غير مقبول والحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وهذا السبب يدخل في نطاق ما رفع عنه الطعن وهو متعلق بالنظام العام باعتبار أن قضاء الحكم المطعون فيه في طلب الفوائد الذي أغفلت محكمة أول درجة الفصل فيه هو إخلال بمبدأ التقاضي على درجتين وهو من المبادئ الأساسية للنظام القضائي التي لا يجوز مخالفتها ومن حق النيابة إثارة أمام محكمة النقض .

وحيث إن هذا النعمى في محله ذلك أن الثابت من مدونات الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢ موضوع الاستئناف ١٢٨٢ سنة ٨٥ ق أن منطوقه



جاء خلوا من أى قضاء فى طلب الفوائد كما خلت أسبابه من التعرض إلى هذا الطلب والفصل فيه ومؤدى ذلك أن محكمة أول درجة قد أغفلت الفصل فيه وبذلك يبقى هذا الطلب الخاص بالفوائد على أصله معلقا أمامها ويكون السبيل للفصل فيه الرجوع إلى نفس المحكمة لنظره والحكم فيه ومن ثم فلا يجوز الطعن فى الحكم بطريق الاستئناف بسبب إغفاله الفصل فى ذلك الطلب إذ أن الاستئناف لا يقبل إلا عن الطلبات التى فصل فيها الحكم المستأنف صراحة أو ضمنا ومن ثم فإن استئناف الوزارة المطعون ضدها فى خصوص طلب الفوائد التى أغفلت محكمة أول درجة الفصل فيه يكون غير مقبول وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقبل الاستئناف عن هذا الطلب وتصدى إلى موضوعه وأصدر قضاء فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، وإذا كان هذا السبب يدخل فى نطاق ما رفع عنه الطعن ويتعلق بالنظام العام إذ ينطوى قضاء الحكم المطعون فيه على إخلال بمبدأ التقاضى على درجتين وهو من المبادئ الأساسية للنظام القضائى التى لا يجوز للمحكمة مخالفتها فإنه يجوز للنيابة إنارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا فى خصوص ما قضى به من فوائد ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم .



## جلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار قاتب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم وعضوية والسادة المستشارين :  
أحمد سيف الدين سابق ، محمد عبد الحلق البغدادى ، سليم عبد الله سليم وأمين طه أبو العلا .

( ٢٧٤ )

الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٤٦ القضائية :

( ١ ) نقض " الطعن بالنقض " . أهلية .

الطعن بالنقض من الولي الطبيعي على القاصر رغم ثبوت بلوغ القاصر من الرشد أثناء نظر الاستئناف . غير مقبول .

( ٣ ، ٢ ) شفعة . شيوخ . ملكية . بيع .

( ٢ ) اقسامه الشركاء المشتاعين بناء بقصد تملك طوابقه وشققه للغير بطريق البيع . اعتبارهم متنازعين عن حقهم في الأخذ بالشفعة عند بيع أحدهم لإحدى الشقق .

( ٣ ) بيع العقار . مدوره من أحد الشركاء المشتاعين عن نفسه وبصفته نائباً نيابة ضمنية عن باقى الشركاء وهم زوجته وأولاده . أثره . عدم جواز طلب الزوجة أخذ العقار المبيع بالشفعة لاعتبارها طرفاً يائماً .

١ - الحق في الطعن لا يثبت إلا لمن كان طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وبصفته التي كان متصفاً بها فيها فإذا زالت عنه تلك الصفة فإن رفعه بها بعد زوالها لا يكون مقبولا ، وإذا كان الثابت من الصور الرسمية لمحاضر الجلسات بلوغ الطاعنة الثانية سن الرشد أثناء نظر الاستئناف وحضورها فعلا بوكيل عنها لمباشرة الخصومة ، فإن صفة الطاعن الأول في تمثيلها قانوناً بوصفه ولياً طبيعياً عليها تكون قد زالت عنه من قبل رفع الطعن بالنقض ويكون الطعن منه غير مقبول .

٢ - أجازت المادة ١/٩٤٨ من القانون المدني النزول عن الحق في الأخذ بالشفعة قبل البيع ، وعلى ذلك فإذا أقام الشركاء المشتاعون بناء بقصد تملك طوابقه وشققه للغير بطريق البيع عد هذا نزولاً منهم عن حقهم في أخذ الطوابق

أو الشقق بالشفعة عند بيع أحدهم لنصيبه فيها ، وهذا هو المفهوم الصحيح لإرادة الشركاء المشتاعين في نظام تملك الطوابق والشقق .

٣ - إذ كان الثابت من مدونات الحكم أن الطاعنة قد أوردت دفاعا مؤداه أن البائع لها وهو زوج المطعون ضدها الأولى طالبة الشفعة ويقيم معها قد باع عن نفسه وبماله من وكالة ضمنية عن زوجته المذكورة وأولادها منه الشقة موضوع النزاع وإن جميع شقق العمارة قد بيعت لآخرين وكان هذا يعني أن المطعون ضده الثاني حينما كان يتعاقد على بيع شقق العمارة جميعها - أخذا بنص البند الثاني من عقد البيع الصادر للطاعنة - كان ينفذ ما انصرفت إليه إرادة الشركاء المشتاعين والرغبة في بيع جميع شقق العمارة ، وأنه كان في تعاقد يمثله نفسه وينوب عن باقي الشركاء وهم زوجته وأولاده منها نيابة ضمنية مظهورة بمظهر المكلف ببيع نصيب باقي الشركاء المشتاعين ودلت كافة الظواهر على قيام هذه النيابة المستندة إلى وكالة الزوج المفترضة عن زوجته وأولاده ولم يقم أى دليل على انتفاؤها ، فإن قيام هذه الوكالة الضمنية يجعل من طالبة الشفعة طرفا بائنا في عقد البيع يتمتع عليها أن تنقض ماتم منسوباً إليها بطلبها الشفعة لنفسها وبسقط حقها في الشفعة وقد وافقت على بيع زوجها لنصيبها في العين .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى ١٤٩٥ سنة ٧٤ مدنى كلى الجزية ضد المطعون ضده الثانى والطاعنين بطلب الحكم بأحققتها في أخذ الشقة المبينة بالصحيفة ضمن العمارة ... .. بالشفعة ... تأسيسا على أنها قد علمت في ١٩٧٤/٦/١ بأن المطعون ضده الثانى قد باع هذه الشقة للطاعنة الثانية بعقد بيع ابتدائى تاريخه ١٩٧١/٣/٤ وهى شقة من شقق العقار المملوك لها على الشيوع معه هو وأولادها ويحق لها بصفقتها هذه أخذها بالشفعة مقابل ثمن إجمالى قدره ٨٥٠٠ جنيه وبتاريخ ١٩٧٥/١/١٢ قضت المحكمة

برفض الدعوى فاستأنفت المطعون ضدها الأولى الحكم بالاستئناف ٨٦٧ سنة ٩٢٢ ق  
القاهرة وبتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٠ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية  
المطعون ضدها الأولى لأخذ الشقة المذكورة بالشفعة . فطعن الطاعنان في هذا  
الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن  
من الطاعن الأول لانتفاء صفته في تمثيل الطاعنة الثانية وأبدت الرأي برفض  
الطعن ، وقد عرض على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت  
النيابة رأيها .

وحيث إن الحق في الطعن لا يثبت إلا لمن كان طرفا في الخصومة التي صدر  
فيها الحكم المطعون فيه وصفته التي كان متصفا بها فيها فاذا زالت عنه تلك الصفة  
فإن رفعه الطعن بها بعد زوالها لا يكون مقبولا — لما كان ذلك وكان الثابت  
من الصور الرسمية لمحاضر الجلسات بلوغ الطاعنة الثانية سن الرشد أثناء نظر  
الاستئناف وحضورها فعلا بوكيل عنها لمباشرة الخصومة فإن الطاعن الأول في  
تمثيلها قانونا بوصفه وليا طبيعيا عليها تكون قد زالت عنه من قبل رفع الطعن  
بالنقض ويكون الطعن منه غير مقبول .

وحيث إن الطعن ستوفي أوضاعه الشكلية بالنسبة للطاعنة الثانية .

وحيث إن مؤدى ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق  
القانون وقالت في بيان ذلك أنها اشترت الشقة موضوع النزاع محددة مفرزة من  
المطعون ضده الثاني وهو زوج المطعون ضدها الأولى وذلك بعقد عرفي تاريخه  
١٩٧١/٣/٤ ضمن عمارة تعد شققها للبيع على أساس أنه هو المالك الوحيد  
لأرض وبناء العمارة والذي له التصرف في جميع شققها وقد تعهد لها بصفته هذه  
أن يتم العمارة ويسلمها الشقة في بحر عامين من تاريخ التعاقد ثم تقاعص في تنفيذ  
التزامه فأقامت ضده دعوى صحة العقد وتفاذه ورفع هو بدوره دعوى فرعية بطلب  
زيادة ثمن الشقة ٣٠٠٪ وتدخلت الزوجة فيها طالبة رفضها حتى يفصل في دعوى  
الشفعة المرفوعة منها وقضى للطاعنة بطلباتها و برفض دعوى البائع الفرعية ورفض  
تدخل زوجته — ولما كانت الشقة المبيعة مفرزة ومحددة وضمن عمارة أعدت  
شققها للبيع وكان نظام تملك الطوابق وتعدد ملاكها أو شققها المختلفة ليست  
فيه ما يجوز الشفعة فانه لا يجوز للمطعون ضدها طلب الأخذ بالشفعة وتكون



دعواها غير مقبولة وقد دفعت بذلك فالتفت المحكمة عن دفعها وقضت للطعون ضدها الأولى بأحقيتها لأخذ شقة النزاع بالشفعة وبذلك أخطأت في تطبيق القانون بما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن المادة ١/٩٤٨ من القانون المدني قد أجازت النزول عن الحق في الأخذ بالشفعة قبيل البيع وعلى ذلك فإذا أقام الشركاء المشتاعون بناء بقصد تملك طوابقه وشققة للغير بطريق البيع عد هذا نزولا منهم عن حقهم في أخذ الطوابق أو الشقق بالشفعة عند بيع أحدهم لنصيبه فيها وهذا هو المفهوم الصحيح لإرادة الشركاء المشتاعين في نظام تملك الطوابق أو الشقق ، ولما كان الثابت مما أوردته المطعون ضدها بصحيفة استئنافها بيانا لما ورد بالبند الثاني بعقد البيع الصادر للطاعة أن الأخيرة قد اشترت الشقة المطلوب أخذها بالشفعة وقبلت أن تكون شريكا مشتاعا في العمارة إذا لم يتم بيع جميع شققها للغير والثابت من مدونات الحكم أن الطاعة قد أوردت دفعا مؤداه أن البائع لها وهو زوج المطعون ضدها الأولى طالبة الشفعة ويقيم معها قد باع عن نفسه وبماله من وكالة ضمنية عن زوجته المذكورة وأولادها منه الشقة موضوع النزاع وأن جميع شقق العمارة قد بيعت لآخرين ، وهذا يعني أن المطعون ضده الثاني حينما كان يتعاقد على بيع شقق العمارة جميعها أخذا بنص البند الثاني من عقد البيع الصادر للطاعة كان ينفذ ما انصرفت إليه إرادة الشركاء المشتاعين والرغبة في بيع جميع شقق العمارة وأنه كان في تعاقله يمثل نفسه وينوب عن باقي الشركاء وهم زوجته وأولاده منها نيابة ضمنية بظهوره بمظهر المكلف ببيع نصيب باقي الشركاء المشتاعين ودلت كافة الظواهر على قيام هذه النيابة المستندة إلى وكالة الزوج المفترضة عن زوجته وأولاده ولم يقم أى دليل على انتفاءها ، لما كان ذلك فإن قيام هذه الوكالة الضمنية يجعل من طالبة الشفعة طرفا بائعا في عقد البيع يتمتع عليها أن تنقض ما تم منسوبا إليها بطلبها الشفعة لنفسها ويسقط حقها في الشفعة وقد وافقت على بيع زوجها لنصيبه في العين ، ويكون الحكم إذ قضى للمطعون ضدها بالشفعة بعد ثبوت نزولها عن حقها فيها وموافقها على بيع نصيب زوجها في العين قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ٧ من يونيو ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور إبراهيم صالح ، محمد الباجوري ، صلاح نصار ومحمد رمضان .

( ٢٧٥ )

الطعن رقم ٨٣٩ لسنة ٤٣ القضائية :

( ١ ) إيجار " إيجار الأماكن " . قانون .

صدر القانون المدني في تاريخ لاحق للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن . فيدر  
ناسخ له . عنه ذلك .

( ٢ ) إيجار " إيجار الأماكن " . إثبات " القرائن " .

ربط العوائد . مجرد قرينة على الأجرة القانونية . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع .

( ٣ ) إيجار " إيجار الأماكن " . محكمة الموضوع .

توافر التآكل أو انعدامه بين شقة النزاع وشقة المثل . واقع . استقلال محكمة  
الموضوع بتقديره .

١ — يعتبر التقنين المدني الشريعة العامة فتسود أحكامه سائر معاملات الناس  
على سبيل الدوام والاستقرار ، بحيث تعتبر النصوص المنظمة لعقد الإيجار هي  
الواجبة التطبيق أصلاً ما لم تطرأ ظروف معينة يرى المشرع معها ضرورة تعطيل  
بعض أحكامه أو إحلال تشريعات خاصة بديلاً عنها ويعتبر القانون رقم ١٢١  
لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين تشريعاً  
خاصاً في طبيعته ونطاقه إذ خرج به المشرع عن الأحكام العامة لعقد الإيجار ووضع  
لها أحكاماً خاصة ، فرض بمقتضاها التزامات معينة على كل من المؤجر  
والمستأجر قصد بها الحد من حرية المؤجر في تحديد الأجرة وفي طلب الإخلاء ،  
وقصر تطبيقه على الأماكن المشار إليها فيه ، وكان القانون الخاص لا يلغيه  
إلا قانون خاص مثله ولا ينسخ بقانون عام ما لم يكن التشريع الجديد الذي أورد  
الحكم العام قد أشار بعبارة صريحة إلى الحالة التي كان يحكمها القانون الخاص ،



وجاءت عباراته قاطعة في سريان حكمة في جميع الأحوال ومن ثم ، فإن القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ يظل نافذا وقائما حتى بعد صدور القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ بشأن القانون المدني ولا يسوغ القول بأن القانون المدني قد نظم أحكام عقد الإيجار من جديد فيعتبر وفقا للمادة الثانية ملغيا بكل ما سبقه من قوانين متعلقة بعقد الإيجار وبالعلاقة التي بين المؤجرين والمستأجرين ، لأن الأعمال التحضيرية لهذا القانون صريحة في الإبقاء على نصوص قانون إيجار الأماكن بدليل حذف اللجنة التشريعية لمجلس الشيوخ للفقرة الثانية من المادة الثانية سالفه البيان والتي كانت تقضى بإلغاء كل نص يخالف أحكام القانون المدني ، وبررت اللجنة هذا الحذف بأن المقصود هو الإبقاء على التشريعات الخاصة التي صدرت استثناء من القانون المدني منشئة أوضاعا دائمة أو مؤقتة حتى لا ينصرف النص في عمومته إلى إلغاء هذه الأوضاع الأمر الذي لا يدخل في قصد المشرع ” مما مفاده أن المادة الثانية سالفه الذكر إنما قصد بها مجرد إحلال القانون المدني الحالي محل نصوص القانون المدني القديم الصادر في سنة ١٨٨٣ دون أن يستطيل إلى إبطال القوانين الخاصة ومن بينها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذ لكل من القانونين مجاله .

٢ — الأصل في تقديرات البلدية للعوائد التي تحصل عن عقار لا يصح أن تكون أساسا لتحديد الأجرة القانونية مما مفاده أن ربط العوائد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يصلح كجوردقينة قضائية متروكة تقديرها لمحكمة الموضوع دون التزام عليها بالأخذ بها ، ولا على الحكم إذا هو طرح ما تضمنته الصورة الشمسية للكشف الصادر من البلدية المشار إليه بسبب التعمي مهما قيل أن الأجرة المثبتة به من شقة النزاع مطابقة للأجرة المتفق عليها في عقد الإيجار .

٣ — المقرر في قضاء هذه المحكمة أن توافر التائل أو فقدانه بين عين النزاع وبين شقة المثل مسألة واقع يستقل بتقديرها قاضي الموضوع طالما كان استخلاصه سائما ومؤديا إلى النتيجة التي انتهى إليها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .



حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٣٤٢٠ سنة ١٩٧١ مدنى أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية ضد الطاعنين طالبا الحكم بتخفيض الأجرة الشهرية للشقة المؤجرة له الموضحة بصحيفة الدعوى إلى مبلغ ١٢٠ قرشا . وقال بياناً لدعواه أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٠/٦/١ أجر له الطاعنان شقة بالعقار المملوك لهما رقم ... .. بالقاهرة بآجره شهرية قدرها مبلغ ٣٦٥ قرشا ، وإذ تبين له أن العقار أنشئ بعد أول يناير سنة ١٩٤٤ وأنه باخضاعه لقوانين إيجار الأماكن المتعاقبة رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ ، ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ، ٧ لسنة ١٩٦٥ تكون الأجرة الواجبة الأداء مبلغ ١٢٠ قرشا شهريا ، فقد أقام الدعوى . وبتاريخ ١٩٧١/٢/٢١ حكمت المحكمة بنسب مكتب الخبراء لبيان تاريخ إنشاء عين النزاع وبيان أجرتها القانونيه وفقا لقوانين إيجارات الأماكن أو أجرة المثل — وبعد أن قدم الخبير تقريره وتعديل المطعون عليه طلباته على مقتضاه عادت وحكت في ١٩٧١/١٢/٣٠ ( أولا ) بتخفيض أجرة شقة النزاع إلى مبلغ ٢ جنيه و ٧٥٠ مليم اعتبارا من تاريخ التعاقد ثم إلى مبلغ ١ جنيه و ٨٩٠ مليم اعتبارا من ١٩٦٢/١/١ وإلى مبلغ ١ جنيه و ٥١٠ مليم اعتبارا من ١٩٦٥/٣/١ ( ثانيا ) باستجواب المطعون عليه في دليله على وفائه بأجرة الأشهر التالية لشهر أغسطس ١٩٦٥ وفى ١٩٧٢/٤/٣٠ — وبعد تنفيذ حكم الاستجواب حكمت بالزام الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون عليه مبلغ ١٩٢ جنيها و ٩٠٦ مليا . استأنف الطاعنان الحكمين الأخيرين بالاستئناف رقم ٥٩٤ ، ٢٣٧٤ لسنة ٨٩ ق القاهرة وبعد ضم الاستئناف قضت محكمة الاستئناف فى ١٩٧٣/٦/٩ بتأييد الحكمين المستأنفين . طعن الطاعنان على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر وبالحلاسة المحددة التزمت النيابة وأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينسب الطاعنان بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولان أن الحكم أعمل نص المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ من وجوب تحديد

الأجرة القانونية بأجرة شهر أبريل ١٩٤١ أو أجرة المثل لذلك الشهر ، في حين أن هذا القانون ألغى بصدور القانون المدني رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ الذي نظم عقد الإيجار بوجه عام ونص في المادة ٥٦٢ على وجوب احترام ما تنصرف إليه إرادة العاقدین في حدود تحديد الأجرة استقرارا للمراكز القانونية وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه لما كان اتفقين المدني يعتبر الشريعة العامة ، فتسود أحكامه سائر معاملات الناس على سبيل الدوام والاستقرار ، بحيث تعتبر النصوص المنظمة لعقد الإيجار هي الواجبة التطبيق أصلا ، ما لم تطرأ ظروف معينة يرى المشرع معها ضرورة تعطيل بعض أحكامه أو إحلال تشريعات خاصة بديلا عنها ، وكان القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرین والمستأجرین تشريعا خاصا في طبيعته ونطاقه ، إذ خرج به المشرع عن الأحكام العامة لعقد الإيجار ووضع لها أحكاما خاصة ، فرض بمتقضاها التزامات معينة على كل من المؤجر والمستأجر ، قصد بها الحد من حرية المؤجر في تحديد الأجرة وفي طلب الإخلاء ، وقصر تطبيقه على الأماكن المشار إليها فيه ، وكان القانون الخاص لا يلغيه إلا قانون خاص مثله ولا يفسخ بقانون عام ، ما لم يكن التشريع الجديد الذي أورد الحكم العام قد أشار بعبارة صريحة إلى الحالة التي كان يحكمها القانون الخاص ، وجاءت عباراته قاطعة في سريان حكمه في جميع الأحوال فإن القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ يظل نافذا وقائما حتى بعد صدور القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ بشأن القانون المدني ولا يسوغ القول بأن القانون المدني قد نظم أحكام عقد الإيجار من جديد فيعتبر وفقا للسادة الثانية ملغيا لكل ما سبقه من قوانين متعلقة بعقد الإيجار وبالعلاقة بين المؤجرین والمستأجرین ، لأن الأعمار التحضيرية لهذا القانون صريحة في الإبقاء على نصوص قانون إيجار الأماكن بدليل حذف اللجنة التشريعية لمجلس الشيوخ الفقرة الثانية من المادة الثانية سالفه اليين والتي كانت تقضى بإلغاء كل نص يخالف أحكام القانون المدني وبررت اللجنة هذا الحذف بأن المقصود هو الإبقاء على التشريعات الخاصة التي صدرت استثناء من القانون المدني منشئة أوضاعا دائمة أو موقوتة حتى لا ينصرف النص في عمومته إلى إلغاء هذه الأوضاع



الأمر الذي لا يدخل في قصد المشرع ، مما مفاده أن المادة الثامنة مخالفة الذكر إنما قصد بها مجرد إحلال القانون المدني الحالي محل نصوص القانون المدني القديم الصادر في سنة ١٨٨٣ دون أن يستطيل إلى إبطال القوانين الخاصة ومن بينها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، إذ لكل من القانونين مجاله ، ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنان أن الحكم اعتد بتقرير الخبير في تحديد الأجرة القانونية وفي صلاحية شقة المثل للمقارنة في حين أنهما قدما لمحكمة الموضوع كشفا رسميا بعوائد الأملاك عن شقة النزاع ثابت منه أن أجزتها تطابق الأجرة المثبتة بعقد الإيجار ، وإذ لم يحدد المطعون عليه مضمون هذا المستند الرسمي ، فإنه يكون قد اكتسب حجية بما لا تجوز معه مخالفته . هذا إلى أن الطاعنين تمسكا بطلب إعادة المأمورية للخبير لتحقيق اعترافهما على صلاحية الشقة المتخذة أساسا للمقارنة ، غير أن محكمة الاستئناف التفتت عن هذا الطلب ، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الأصل في تقديرات البلدية للعوائد التي تحصل عن إقفار لا يصح أن تكون أساسا لتحديد الأجرة القانونية مما مفاده أن ربط العوائد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يصلح كمجرد قرينة قضائية متروك تقديرها لمحكمة الموضوع دون إلزام عليها بالأخذ بها ، فإنه لأعلى الحكم إذا هو اطرح ما تضمنته الصورة الشمسية للكشف الصادر من البلدية المشار إليه بسبب النعى مهما قيل أن الأجرة المثبتة به عن شقة النزاع مطابقة للأجرة المتفق عليها في عقد الإيجار ، خاصة وقد وصفها الحكم بأنها غير قرومة ، لما كان ذلك وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن توافر التماثل أو فقدانه بين عين النزاع وبين شقة المثل مسألة واقع يستقل بتقديرها قاضي الموضوع طالما كان استخلاصه سائغا ومؤديا إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتد بتقرير الخبير في حدود صلاحية شقة المثل للمقارنة على سند من الأسباب السائغة التي أوردها ، ورد على الاعتراضات



التي ساقها الطاعنان على التقرير بما لم يكن محل نعى منهما ، وكان نذب خير آخر  
في الدعوى متروكا لمطلق تقدير محكمة الموضوع باعتبارها الخبير الأعلى ، فإن  
ما خلاص إليه الحكم كاف لحمل قضائه . ولا محل للنعى عليه فيما تزيد به من أن  
الطاعنين لم يقدموا شقة أخرى للاسترشاد بها ، لأنه غير منتج ، ويكون النعى  
عليه بمخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن برمته .

## جلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين  
الدكتور إبراهيم صالح ، محمد الباجوري ، صلاح نصار وإبراهيم فراج

( ٢٧٦ )

الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) إيجار " إيجار الأماكن " .

الأجرة التي تخضع للتخفيض الوارد بالقانون ٥٥ سنة ١٩٥٨ . هي الأجرة الحقيقية التي  
انضمت عليها الإرادة الصحيحة للمتعاقدين .

( ٢ ) إيجار " إيجار الأماكن " . قانون .

تخفيض المؤجر للأجرة بواقع ١٥٪ إعمالاً للقانون ١٩٩ سنة ١٩٥٢ رغم عدم انطباقه .  
عدم اعتداد المحكمة بهذا التخفيض استناداً إلى أنه غلط في القانون . لا خطأ .

( ٣ ) دفع . نظام عام . قانون .

الدفع بالجهل بالقانون . شرطه . أن تكون المخالفة لقاعدة غير متعلقة بالنظام العام . إعمال  
المتعاقد قاعدة قانونية في غير محلها . هو غلط في القانون .

١ - إذا كانت المباني التي أنشئت بعد العمل بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢  
وحتى صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ لم تكن تخضع من حيث تقدير أجرتها  
القواعد القانونية معينة وإنما كان تقديرها متروكاً لمطلق إرادة المتعاقدين لا يحكمها  
في ذلك سوى قانون العرض والطلب ، فإن مؤدى إخضاع أجور هذه الأماكن إلى  
التخفيض المقرر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ الذي قضى بسريان أحكامه على  
الأجرة التي كان يدفعها المستأجر خلال سنة سابقة على تاريخ العمل به أو الأجرة  
الواردة في عقد الإيجار أيهما أقل ، أن تكون الأجرة المعتبرة في هذا المقام هي  
الأجرة الحقيقية التي انعقدت عليها الإرادة الصحيحة للمتعاقدين عند بدء التأجير  
أو التي اتفق المتعاقدان عليها فيما بعد متى استمر المستأجر في دفعها خلال السنة  
السابقة على العمل بالقانون وكانت تقل عن الأجرة الأصلية .

٢ - إذ كانت المطاعم عليها قد أسست دفاعها على أنها وقعت في غلط في القانون عند تأجيرها شقتي النزاع في تاريخ سابق على العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ إذ اعتقدت أن المبنى يخضع لأحكام التخفيض المقررة بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ لبدء إنشائه في ظله وقامت بتخفيض الأجرة المتفق عليها وفقا للنسب المحددة به وهي ١٥٪ وكان المقرر وفقا للمادتين ١٢٠ ، ١٢٢ من القانون المدني أن للمتعاقد الذي وقع في غلط في القانون أن يطلب إبطال التصرف الذي شابه هذا الغلط متى كان جوهريا ووقع فيه المتعاقد الآخر أو اتصل علمه به أو كان من السهل عليه أن يتبينه، وكان الحكم المطعون فيه لم يستد بما أجراه المتعاقدان من تخفيض على الأجرة المتفق عليها على سند من وقوعها في غلط في القانون نتيجة إعمالهما قواعد التخفيض المقررة بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ رغم عدم سريان أحكامه ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه سائعا في التدليل على أن الاتفاق على تخفيض الأجرة المتعاقد عليها لم يكن من قبيل التعايل على القانون وإنما جاء وليد الغلط فيه ومن ثم يقع باطلا وتكون الأجرة قبل تخفيضها هي المتعين اتخاذها أساسا للتخفيض المقرر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨

٣ - إذ كان الثابت أنه لا أساس لما يتمسك به الطاعن من عدم جواز الدفع بالجهل بالقانون لأن الأمر في الدعوى لا يدور حول وقوع مخالفة لقاعدة قانونية من قواعد النظام العام التي يفترض علم كل شخص بها ومن ثم لا يجوز تبريرها بالجهل بهذه القاعدة وإنما يقوم علم أساس أعمال قاعدة قانونية خطأ في غير مجال تطبيقها وهو ما يخضع لقاعدة الغلط في القانون المنصوص عليها في المادة ١٢٢ من القانون المدني .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .



وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٩٩٨ لسنة ١٩٦٣ مدنى أمام محكمة  
القاهرة الابتدائية والتي قيدت فيما بعد برقم ٦٨٤٠ لسنة ١٩٧١ مدنى شال القاهرة  
الابتدائية ضد شركة الشرق للتأمين المطعون عليها بطلب الحكم بتخفيض أجرة  
الشقة استجواره منها بواقع ٢٠٪ اعتبارا من أول ديسمبر ١٩٦٠ وجعلها ٣٥ ج  
و ٢٠٠ مليم بدلا من ٤٤ ج شهريا ، وقال شرحا لها أنه بموجب عقد مؤرخ  
١٩٦٠/١٠/٣١ استأجر من المطعون عليها الشقة رقم ... ..  
... لقاء أجرة شهرية قدرها ٤٤ ج ، وإذ تبين أنها لم تعد للسكنى إلا في  
عام ١٩٥٣ ومن ثم تخضع أجزتها للتخفيض المنصوص عليه في القانون رقم ٥٥  
لسنة ١٩٥٨ بنسبة ٢٠٪ ، وامتنعت المطعون عليها عن تطبيق هذا القانون فقد  
أقام الدعوى . وبتاريخ ١٩٦٤/١/٢٣ حكمت المحكمة بنسب مكتب الخبراء لبيان  
ما إذا كانت عين النزاع تم انساؤها وتجهيزتها للسكنى قبل ١٩٥٢/٩/١٨ تاريخ العمل  
بالقانون سالف الذكر أم في تاريخ لاحق ، وبعد أن قدم مكتب الخبراء تقريره  
وضعت الدعوى إلى دعويين آخرين ، حكمت المحكمة في ١٩٦٦/٦/١٦ بنسب  
أحد الخبراء لاداء المأمورية المحددة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره  
حكمت في ١٩٦٩/٤/١٧ بنسب مكتب الخبراء لبيان أجرة كل من شقق النزاع  
في شهر يونيو ١٩٥٨ أو خلال السنة السابقة على ذلك التاريخ مخفضة أقلهما  
بنسبة ٢٠٪ فإن تعذر ذلك فعليه بيان أجرة كل منهما بالمقارنة بأجرة شقة مماثلة  
ثابت إيجارها في شهر يونيو ١٩٥٨ وتخفيض تلك الأجرة بنسبه ٢٠٪ ، وبعد أن  
قدم مكتب الخبراء تقريره التكميلي عادت المحكمة فحكمت في ١٩٧٣/٤/٢٦ بتخفيض  
أجرة شقة النزاع إلى مبلغ ٣٦ جنيه ، ٢٠٠ مليم شهريا اعتبارا من ١/٧/١٩٥٨ ثم  
٢٨ جنيه و ٩٦٠ مليم شهريا اعتبارا من ١/٣/١٩٦٥ استأنفت المطعون عليها هذا  
الحكم بالاستئناف رقم ٤٣١٣ لسنة ٩٠ ق القاهرة طالبة الغاءه وبتاريخ ١٩٧٤/١/٢٩  
حكمت محكمة الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف بتخفيض أجرة شقة النزاع إلى  
مبلغ ٤١ جنيه ، ٦٠٠ مليم شهريا اعتبارا من ١/١٢/١٩٦٠ ثم إلى ٣٣ جنيه ، ٢٨٠  
مليم شهريا اعتبارا من ١/٣/١٩٦٥ . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ،  
وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على  
هذه المحكمة في غرفة مشورة فراءته جديرا بالنظر ، وبالحلاسة المحددة التزمت  
النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والبطلان والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أخضع أجرة شقة النزاع لقواعد التخفيض المقررة بالقانونين رقمي ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ و ٥٥ لسنة ١٩٥٨ في ذات الوقت وطبق أحكام أولها تطبيقا كاملا وطبق الثاني تطبيقا مبتسرا ، فقد اعتمد تخفيضا بنسبة ١٥ ٪ / قرره المادة ٥ مكررا ( ١ ) المضافة بالمرسوم بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ ولم يعتمد من التخفيض الذي قرره المادة ٥ مكررا ( ٤ ) المضافة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وقدره ٢٠ ٪ سوى ٥ ٪ فقط ، في حين أن كل قانون من القوانين الاستثنائية محدد في تطبيق أحكامه بفترة زمنية لا يجاوزها وأن المبني وقد تم انشاؤه بعد ١٨/٩/١٩٥٢ فقد كان تاحلاك مطلق الحرية في تحديد الأجرة فإذا قامت المطعون عليها بتخفيض الأجرة من تلقاء نفسها في حدود النسبة المقررة بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ فان هذا التخفيض يكون وليد إرادتها المطلقة وليس تطبيقا لحكم هذا القانون ، وما نص عليه في العقد بشأن تطبيقه يكون لغوا ويعتبر من قبيل التعايل على القانون ، ولا أساس لما دفعت به المطعون عليها من أن تخفيضها الأجرة كان وليد الخطأ في القانون لاستحالة وقوعه من شركة كبيرة تمتلك العديد من العقارات ولأنه لا يقبل من أحد الدفع بالجهل بالقانون . هذا إلى أن الحكم لم يتعرض لما دفع به من بطلان نص التخفيض الوارد بالعقد ولم يرد على ما أورده الحكم الابتدائي من أسباب مناهضة بالإضافة إلى أنه وقد اعتد بالتخفيض الذي أجرى تطبيقا للقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ يكون قد ناقض ما أورده من أن الحكم النهائي الصادر من محكمة أول درجة في ١٦/٦/١٩٦٦ قطع في خضوع شقة النزاع لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وهو ما يعيبه بالبطلان والقصور في التسييب فضلا عن الخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت المباني التي أنشئت بعد العمل بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ وحتى صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ لم تكن تخضع من حيث تقدير أجرتها لقواعد قانونية معينة وإنما كان تقديرها متروكا لمطلق إرادة المتعاقدين لا يحكمها في ذلك سوى قانون العرض والطلب ، فإن مؤدى إخضاع أجور هذه الأماكن إلى التخفيض المقرر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨



الذى قضى بسريان أحكامه على الأجرة التى كان يدفعها المستأجر خلال سنة سابقة على تاريخ العمل به أو الأجرة الواردة فى عقد الإيجار أيتها أقل ، أن تكون الأجرة المعتبرة فى هذا المقام هى الأجرة الحقيقية التى انعقدت عليها الإرادة الصحيحة للمتعاقدين عند بدء التأجير أو التى اتفق المتعاقدان عليها فيما بعد متى استمر المستأجر فى دفعها خلال السنة السابقة على العمل بالقانون وكانت تقل عن الأجرة الأصلية . لما كان ذلك وكانت المطاعم عليها قد أسست دفاعها على أنها وقعت فى غلط فى القانون عند تأجيرها شقّى النزاع فى تاريخ سابق على العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ إذا اعتقدت أن المبنى يخضع لأحكام تخفيض المقررة بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ لبدء إنشائه وظله وقامت بتخفيض الأجرة المتفق عليها وفقا للنسبة المحددة به وهى ١٥٪ ، وكان المقرر وفقا للمادتين ١٢٠ و ١٢٢ من القانون المدنى أن للمتعاقد الذى وقع فى غلط فى القانون أن يطلب إبطال التصرف الذى شابه هذا الغلط متى كان جوهريا ووقع فيه المتعاقد الآخر أو اتصل علمه به أو كان من السهل عليه أن يتبينه ، وكان الحكم المطاعم فيه لم يعتد بما أبراه المتعاقدان من تخفيض على الأجرة المتفق عليها على سند من وقوعهما فى غلط فى القانون نتيجة أعمالهما فوامد التخفيض المقررة بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ رغم عدم سريان أحكامه على المكان المؤجر ، واستدل على توافر هذا العيب من عيوب الإرادة بما أورده من أنه " . . ومن حيث أنه بالنسبة للشقة رقم ١٠٧ استئجار المستأنف عليه الأول — الطائن — ففسد استرشد بالشقة ٤٧ من ذات العمارة ووجدتها الخبير ممائلة تماما لشقة النزاع وأنها مؤجرة إلى . . . . . بعقد مؤرخ ١٩٥٣/٩/٧ — نظير ٤٣ جنيتها — وأن الشركة المستأنفة — المطاعم عليها — قدمت للخبير عقدى إيجار عن الشقة ١٠٧ سابقين على استئجار المستأنف عليه الأول لها أو لهما مؤرخا ١٩٥٣/٨/١٨ صادرا إلى جوزيف بترجيان وواضحا به أن الأجرة ٥٢ جنيتها شهريا أصبحت بعد تخفيضها بنسبة ١٥٪ طبقا للقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ مبلغ ٤٤ جنيا والعقد الآخر مؤرخا ١٩٥٦/٨/٢٧ صادرا . . . . . وأثبت الخبير أنه جاء به مثل ما جاء بالعقد السابق بالنسبة للأجرة . . ومن حيث إنه بالنسبة لعقود الإيجار المقدمة فإن الثابت من الأوراق أن عقد إيجار الشقة ٤٧ التى استرشد بها محامى المستأنف عليهم بالنسبة للشقة ١٠٧ ( محضر أعمال الخبير فى



(١٩٧١/١١/١٦) تاريخه ١٩٥٣/٩/٧ وإن عقدي الإيجار للشقة ١٠٧ موضوع النزاع المقدمين من المستأجرة لم يعترض عليهما المستأنف عليه الأول بأى افتراض لويطن عليهما بطعن جدى وأحدهما مؤرخ ١٩٥٣/٨/١٨ والثانى مؤرخ ١٩٥٦/٨/٢٧ وأوغل من ذلك أن شقة النزاع رقم ١٠٧ كانت قيمتها الإيجارية ٥٢ جنيها شهريا وخفضت ١٥٪ حسبما ورد بعقد الإيجار اعمالا للقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ وهذا التطبيق خاطيء وإذا كانت الشركة المؤجرة قد أخطأت في تطبيق قانون بدلا من قانون آخر فإن هذا لا يعنى أنها أجرت شقق النزاع طواعية بإيجار مخفض إذ للثابت من عقد الإيجار سالف الذكر أن القيمة الإيجارية المسماة لهذه الشقة ٥٢ جنيها وأن الواجب إجراء التخفيض عليها بنسبة ٣٠٪ إعمالا للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ بنسبة ٢٠٪ تطبيقا للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ وبذلك تصبح أجرتها ٤١ ج و ٦٠٠ مليم من ١٩٦٠/١٢/١ تاريخ تنفيذ العقد ومبلغ ٢٢ ج و ٢٨٠ مليم من أول مارس سنة ١٩٦٥ .. وهذا مايتعين تعديل الحكم المستأنف مع مراعاة أن عقود شقق المثل سابقة بمدة طويلة على صدور القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ مما نجد المحكمة معه أن المؤجرة لم تكن تتوقعه حتى تعمل للتعايل عليه وأن إجراء تخفيض ١٥٪ إعمالا للقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ خطأ قانونى لا يقيد بها ولا يفهم منه أن إرادتها انصرفت إلى تخفيض الإيجار بنسبة تزيد عن النسبة التى نص عليها القانون، ويؤيد هذا النظر أنها نصت في عقود الإيجار كلها أن التخفيض بنسبة ١٥٪ إعمالا للقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ فإذا ما تبين أنها طبقت قانونا بدلا من قانون آخر وكانت نيتها منصرفة إلى أعمال القانون وليست منصرفة إلى التنازل عن حق لها فإنه يجب رد حقها إليها وإزالة حكم القانون الصحيح بالنسبة لطرفى النزاع لأن خطأها جاء نتيجة تعدد القوانين وعدم قدرتها على تفسيرها فلا تضار بذلك ولا يمكن للمستأجرين استغلال هذا الخطأ لصالحهم خصوصا وأن المحكمة أعطتهم حقوقهم بإجراء التخفيض المقرر بالقانونين رقمى ٥٥ لسنة ١٩٥٨ و ٧ لسنة ١٩٦٥ كما أنه يضاف إلى ما سلف — وقد سبق بيانه — أن عقود إيجار الشقق المسترشد بها عرضت في حضور الطرفين بمحاضر أعمال الخبير وتمت المعاينة في حضورهما ممثلين في الدفاع الحاضر عن كل منهما ولم يعترض بشيء على هذه العقود مما جعل المحكمة تظمن إليها جميعا . فإن هذا الذى أورده الحكم سائق

في التدليل على أن الإتفاق على تخفيض الأجرة المتعاقد عليها لم يكن من قبيل التعايل على القانون وإنما جاء وايد الغلط فيه ومن ثم يقع باطلا وتكون الأجرة قبل تخفيضها هي المتعين اتخاذها أساسا للتخفيض المقرر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ الواجب التطبيق . لما كان ذلك وكان لأساس لما يتمسك به الطاعن من عدم جواز الدفع بالجهل بالقانون لأن الأمر في الدعوى لا يدور حول وقوع مخالفة لمادة قانونية من قواعد النظام العام التي يفترض علم كل شخص بها ومن ثم لا يجوز تبريرها بالجهل بهذه القاعدة وإنما يقوم على أساس إعمال قاعدة قانونية خطأ في غير مجال تطبيقها وهو ما يخضع لقاعدة الغلط في القانون المنصوص عليها في المادة ١٢٢ من القانون المدني على ما سلف بيانه . لما كان ما تقدم ، وكان ما ساقه الحكم المطعون فيه كافيا لحمل قضائه وللرد على ما أثاره الطاعن من أوجه دفاع وما جاء بأسباب الحكم الابتدائي ومتفقا مع تقريره بأن النزاع حول خضوع العلاقة التجارية لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ قد حسم بالحكم الصادر من محكمة أول درجة في ١٦/٦/١٩٦٦ والذي حاز قوة الأمر للمقضى ، فإن النعي عليه بالبطلان والخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد الباجوري ، صلاح قصار ، محمود رمضان وإبراهيم فراج .

( ٢٧٧ )

الطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١-٣ ) استئناف "اعتبار الاستئناف كأن لم يكن" . دفع . نظام عام .

( ١ ) اعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانه في الميعاد القانوني . م ٧٠ قبل تعديلها  
بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٦ ، م ٢٤٠ مرافعات . وقوعه بقوة القانون . وجوب القضاء به  
عند طلبه . عدم تقديم الطاعن دليلا على تواطؤ المعلن اليه مع المحضر . التفات المحكمة  
عن هذا الادعاء . لاخطأ .

( ٢ ) تقديم المستأنف ضدها طلبا بالتعجيل أثبتت فيه وفي اعلان التصدير عليها بحصول  
الاستئناف مصادقة . حضورها جلسة التعجيل لا يسقط حقها في الدفع باعتبار الاستئناف  
كأن لم يكن .

( ٣ ) الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانه خلال الميعاد القانوني . غير متعلق  
بالنظام العام . وجوب إيداعه قبل التعرض للوضع . المقصود بالتعرض للوضع . مجرد  
تقديم طلب بتفسير الجلسة لا بعد كذلك .

١ — مؤدى المادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥  
لسنة ١٩٧٦ والمادة ٢٤٠ من ذات القانون أنه إذا لم يتم تكليف المستأنف  
عليه بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تقديم صحيفة الاستئناف إلى قلم الكتاب فإن  
الاستئناف يعتبر كأن لم يكن بقوة القانون ، وهذا الجزاء يقع فور انقضاء هذه  
المدة ويتم على انعكة توقيعة حال طلبه من صاحب المصلحة فيه طالما لم  
يسقط حقه فيه ، لما كان ذلك ، وكان المستأنف هو المكلف بموالة استئنافه  
واتخاذ إجراءاته في مواعييدها وفي مكتبته دواء هذا الجزاء بمثابة الإجراءات  
وحث المحضر على القيام بالإعلان ، وكان الطاعن لم يقدم دليل تواطؤ المطعون  
عليه مع المحضر فانه لا على الحكم إن هو التفت عن هذا الدفاع .



٢ - إذ كان الثابت من المستندات المقدمة بملف الطعن أن المطعون عليها لم تحضر بناء على إعلان الاستئناف ، وإنما حضرت في الجلسة التي سجل نظر الاستئناف لديها بناء على طلب منها وكانت المطعون عليها قد أثبتت سواء في طلب التعجيل أو إعلان التقصير أنها علمت بمصادفة بحصول الاستئناف من الطاعن على الحكم الابتدائي الصادر لصالحها حينما أرادت استلام صورة تنفيذية منه فإنه لا يمكن اعتبار حضورها أمام محكمة الاستئناف أو إعلانها الطاعن بالجلسة التي قصر إليها الاستئناف بمثابة رد على صحيفة الاستئناف من شأنه تصحيح الإعلان .

٣ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الجزاء الوارد بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات لا يتعلق بالنظام العام ، بل مقصور لمصلحة من لم يتم إعلانه خلال الميعاد إعلاناً صحيحاً فيكون له وحده التمسك به ، والتمسك باختيار الخصومة أو الاستئناف كأن لم يكن وإيقاع الجزاء بمقتضاه يعد من قبيل الدفوع الشكلية المتعلقة بالاجراءات بحيث يتعين إبداءه قبل التعرض للموضوع ولا يسقط الحق فيه وفق المادة ١٠٨ من قانون المرافعات ، إلا أنه لما كان مجرد تقديم طلب التقصير بقصد تعجيل ميعاد الجلسة المحددة لنظر الدعوى الابتدائية أو الاستئنافية لا يمكن اعتباره تعرضاً للموضوع مما يسقط الحق في التمسك بالجزاء المنصوص عليه في المادة ٧٠ سائلة البيان ، لأن الطلب في هذه الصورة لا يدل بذاته عما إذا كان الهدف منه هو التمسك بالجزاء أو مواجهة الموضوع . وإذا كان التكلم في الموضوع المسقط للدفع يكون بإبداء أي طلب أو دفاع في الدعوى بمس الموضوع أو مسألة فرعية فيها أو ينطوي على التسليم بصحتها ، سواء أبدى كتابة أو شفاهة وسواء قصد إلى التناول عن الدفوع أو لم يقصد أو لم يتنبه إلى حقه فيها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أفصح في مدوناته عن أن الإشارة في إعلان التعجيل إلى اعتبار الاستئناف كأن لم يكن مبني على الرغبة في إبراز تمسك المطعون عليها بتوقيع الجزاء وأن تعجيل الاستئناف بمعرقها لا يستثنى منه التنازل عن التمسك بالدفع ، وأن مصداق ذلك هو إبرازها للدفع في أول جلسة نظر فيها الاستئناف عقب التعجيل ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو شابه الفساد في الاستدلال .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٧٢٥٨ لسنة ١٩٧٠ مدنى أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم باخلائه من العين المبينة بالصحيفة والمؤجرة إليه والزامه تسليمها لها شاملة موجوداتها ، وقالت شرحا لها بأنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٩/١/١٦ أجرت للطاعن شقة مفروشة بالمتل رقم .. شارع .. .. . بالقاهرة بأجرة شهرية قدرها ٢٥ جنيها ، وإذا أخطرت برغبتها فى عدم تجديد العقد وإنهائه فى آخر يوليو سنة ١٩٧٠ ولم يذعن فقد أقامت الدعوى . وبتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٢ حكمت المحكمة باخلائه الطاعن من الشقة وألزمته التسليم شاملا المنقولات . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم .. .. . القاهرة طالبا إلغاءه ورفض الدعوى ، دفعت المطعون عليها باعتبار الاستئناف كأن لم يكن وفق المادة ٧٠ من قانون المرافعات ، وبتاريخ ١٩٧٤/٣/١٨ حكمت محكمة الاستئناف باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينعى الطاعن بالسببين الأول والثالث منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسييب ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم بنى قضاءه باعتبار الاستئناف كأن لم يكن على مستد من إنقضاء أكثر من ثلاثة شهور بين تقديم صحيفته لقلم الكتاب وبين إعلان المطعون عليها بها عملا بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات ، فى حين أن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بأنه وجه إعلان صحيفة الاستئناف إلى المطعون عليها فى موطنها الأصلي الذى حددته فى صحيفة دعواها وفى ورقة إعادة الإعلان ،



ومرد عدم تمام الإعلان إلى خطأ المطعون عليها وتواطؤها مع المحضر لا إلى تقصير من الطاعن ، مما لا يجوز معه أعمال الجزاء عملاً بحكم المادة ٢١ من قانون المرافعات تبعاً لأنها المتسببة فيه ، إذ عدم الإعلان في هذه الحالة يعتبر بمثابة قوة قاهرة من شأنها وقف الميعاد . هذا إلى أن حضور المطعون عليها بناء على إعلانها ولو كان باطلاً من شأنه أن يصحح البطلان ، كما أن طلب تقصير الاستئناف وإعلانه إليه بعد أن رد على إعلان صحيفة الاستئناف بما يدل على إعتباره صحيحاً . بالإضافة إلى أنه طلب إعادة الدعوى للمرافعة لا تتخذ إجراءات الإدعاء بالتزوير على عقد الإيجار وإثبات التواطؤ بين المحضر والمطعون عليها ، وإذ لم يرد الحكم على هذا الدفاع فإنه فضلاً عن مخالفة القانون يكون معيباً بالقصور في التسبيب .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه لما كان مؤدى نص المادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٦ والمادة ٢٤٠ من ذات القانون أنه إذا لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور في خلال ثلاثة شهور من تقديم صحيفة الاستئناف إلى قلم الكتاب فإن الاستئناف يعتبر كأن لم يكن بقوة القانون ، وهذا الجزاء يقع فور انقضاء هذه المدة ويتحتم على المحكمة توقيعه حال طلبه من صاحب المصلحة فيه طالما لم يسقط حقه فيه . لما كان ذلك وكان المستأنف هو المكلف بموالة استئنافه واتخاذ إجراءاته في مواعيدها ، وفي مكتبته درء هذا الجزاء بمتابعته الإجراءات وحث المحضر على القيام بالإعلان ، وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن صحيفة الاستئناف قدمت لقلم الكتاب في ١٩٧١/٤/٢٩ ولم يصح إعلان المطعون عليها إلا في ١٩٧١/١٠/٢٠ وكانت هذه الأخيرة قد ظلت متمسكة بالدفع في جميع الجلسات التي وردت فيها الدعوى على ما سيجيء في الرد على السبب الثاني فقد قام بموجب أعمال الجزاء . لما كان ما تقدم وكان الثابت من المستندات المقدمة بملف الطعن أن المطعون عليها لم تحضر بناء على إعلان الاستئناف ، وإنما حضرت في الجلسة التي عجل نظر الاستئناف إليها بناء على طلب منها ، وكانت المطعون عليها قد أثبتت سواء في طلب التعجيل أو إعلان التقصير أنها علمت بمصادفة بحصول الاستئناف من الطاعن على الحكم الابتدائي الصادر لصالحها حينما أرادت إستلام صورة تنفيذية منه ، فإنه لا يمكن إعتبار حضورها أمام محكمة الاستئناف أو إعلانها الطاعن



بالجلسة التي قصر إليها الاستئناف بمثابة رد على صحيفة الاستئناف ومن شأنه تصحيح الإعلان . لما كان ماسلف وكان الطاعن لم يقدم دليل تواطؤ المطعون عليها مع المحضر فانه لا على الحكم أن هو التفت عن هذا الدفاع أو من طلب إعادة الدعوى للرافعة لأن الاستجابة إليه من الإطلاقات التي لا يعيب الحكم إطراحها ، ويكون النعى عليه بخالفة القانون والقصور في التسبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم ذهب إلى أن صحيفة إعلان التقصير التي قامت بها المطعون عليها وتمسكت فيها بالدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن لم تتضمن كلاما في الموضوع يعتبر مسقطا لحقها في إبدائه ، في حين أن مجرد تقديم طلب التقصير قبل ابداء الدفع يعتبر قانونا من مسقطاته . هذا كما أن الدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن هو دفع شكلي متعلق بالاجراءات يسقط الحق فيه إذا لم يبد قبل التكلم في الموضوع أو أي طلب آخر ، ومن قبيل التكلم في الموضوع المسقط للدفع طلب المطعون عليها في إعلان التقصير اعتبار الاستئناف كان لم يكن دون أن تدفع به ، والطلب يختلف عن الدفع ، وإذا خلط الحكم بين الأمرين فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه عيب الفساد في الاستدلال .

وحيث أن النعي مردود ذلك أنه وإن كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الجزء الوارد بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات لا يتعلق بالنظام العام ، بل مقرر لمصلحة من لم يتم إعلانه خلال الميعاد إعلانا صحيحا فيكون له وحدة التمسك به ، ولكن كان التمسك باعتبار الخصومة أو الاستئناف كان لم يكن وإيقاع الجزء بمقتضاه بعد من قبيل الدفوع الشكلية المتعلقة بالاجراءات بحيث يتعين ابدؤه قبل التعرض للموضوع ولا يسقط الحق فيه وفق المادة ١٠٨ من قانون المرافعات إلا أنه لما كان مجرد تقديم طلب التقصير بقصد تعجيل ميعاد الجلسة المحددة لنظر الدعوى الابتدائية أو الاستئنافية لا يمكن اعتباره تعرضا للموضوع مما يسقط الحق في التمسك بالجزء المنصوص عليه في المادة ٧٠ سالفة البيان لأن الطلب في هذه الصورة لا يدل بذاته عما إذا كان الهدف منه هو التمسك بالجزء أو مواجهة الموضوع ، وكان التكلم في الموضوع المسقط للدفع يكون بإبداء أي طلب أو دفاع في الدعوى

يمس الموضوع أو مسألة فرعية فيها ، أو يتطوى على التسليم بصحتها ، سواء أبدى كتابة أو شفاهة ، وسواء قصد إلى التزول عن الدفوع أو لم يقصد أو لم يتنبه إلى حقه فيها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أفصح في مدوناتِه عن أن الإشارة في إعلان التعجيل إلى اعتبار الاستئناف كان لم يكن مبعثه الرغبة في إبراز تمسك المطعون عليها بتوقيع الجزاء ، وأن تعجيل الاستئناف بمعرفتها لا يستشف منه التنازل عن التمسك بالدفع ، وأن مصداق ذلك هو إبرازها الدفع في أول جلسة نظر فيها الاستئناف عقب التعجيل ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو شابه الفساد في الاستدلال .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٢ من يوزيه سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الفقى وعضوية السادة المستشارين :  
حافظ رقى ، جميل الزينى ، محمود حسن حسين ومحمود حملى عبد العزيز .

( ٢٧٨ )

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٦٤ القضائية :

( ١ ) تأميم .

تأميم بعض الشركات والمنشآت بمقتضى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ . مؤاده . مسئولية المشروع المأمم مسئولية كاملة عن جميع التزاماته السابقة على التأميم كنتيجة حتمية لاستقرار الشخصية المعنوية . لا يغير من ذلك أولوية ملكية أسهم الشركات المؤممة للدولة مع تحديد مسئوليتها السابقة في حدود ما آل إليها من أموال .

( ٢ ) حجز " حجز ما للدين لدى الغير " ، " الحكم بصحة الحجز " .

اختصاص المحجوز لديه في صحة الحجز . أثره . اعتبار الحكم الصادر فيها بصحة الإجراءات حجة عابه . منازعة المحجوز عليه في مسئوليته عن الدين . أثره . تحقق مصلحته في اختصاص المحجوز لديه .

١ - مؤدى القانون رقم ١١٧ سنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وقوانين التأميم اللاحقة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع لم يشأ انقضاء الشركة أو المنشأة المؤممة . بمقتضى هذه القوانين بل رأى الإبقاء على شكلها القانونى واستمرارها في ممارسة نشاطها مع إخضاعها للجهة الإدارية التى يرى الحاقها بها ، وهذا الإشراف لا يعنى زوال شخصية الشركة أو المنشأة المؤممة بل تظل شخصيتها المعنوية التى كانت لها قبل التأميم وذمتها المالية المستقلة بما صاها يكون عالقاً بها من التزامات تقسأل الشركة المؤممة . مسئولية كاملة عن جميع التزاماتها السابقة على التأميم كنتيجة حتمية لاستقرار شخصيتها المعنوية ، ولا يغير من ذلك أولوية ملكية أسهم الشركات المؤممة إلى الدولة مع تحديد مسئوليتها عن التزاماتها السابقة في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم ، ذلك أن مسئولية الدولة - وقد أصبحت المساهم الوحيد بعد أن آلت إليها ملكية الشركة المؤممة - لا تعدو أن تكون تطبيقاً للقواعد العامة



في مسئولية المساهم الذي لا يسأل أثناء قيام الشركة عن التزاماتها وإنما تتحدد مسئوليته عند التصفية بقيمة ما يملكه من أسهم ، لما كان ما تقدم فإن مسئولية أصحاب الشركة المؤتممة السابقين عن ديونها فيما زاد على أصولها التي آلت إلى الدولة ولا تقوم إلا عند تصفيتها لتغطية ما يزيد عن مسئولية . لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الشركة المؤتممة ظلت تزاول نشاطها بعد التأميم ولم تتم تصفيتها فإنها تظل مسئولة وحدها مسئولية كاملة عن كافة ديونها السابقة على التأميم ولا يغير من ذلك إدماجها بعد تأميمها في شركة . . . . . ذلك أن إدماج الشركة بطريق الضم وإن كان يترتب عليه أن تنقضى الشركة المندمجة وتمحى شخصيتها الاعتبارية ودمتها المالية إلا أن الشركة الدامجة تحل محلها فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات وتحلفها بذلك خلافة عامة ، وإذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بإلزام الطاعنين بالدين المقضى به على سند من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٢ سنة ١٩٦٣ إلى تنص على مسئولية أصحاب الشركة أو المنشأة المؤتممة السابقين فيما زاد عن ديونها السابقة على التأميم من قيمة أصولها التي آلت إلى الدولة بالرغم من ثبوت استمرار الشركة المؤتممة في مزاولة نشاطها وعدم تصفيتها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ - نصت المادة ٣٤ من قانون المرافعات على عدم جواز إخراج المحجوز لديه من دعوى ثبوت الحق وصحة الحجز إذا اختصم فيها وأنه يحتاج بالحكم الذي يصدر فيها فيما يتعلق بصحة إجراءات الحجز ، وإذا كان الثابت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قضى بصحة ونفاذ الحجز ، وكان الثابت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قضى بصحة ونفاذ حجز ما للدين لدى الغير الذي أوقعه مورث المطعون ضدهم الأربعة الأول على ما يستحقه الطاعنون تحت يد المطعون ضده الحادى عشر بصفته والذي كان ممثلاً في الخصومة أمام محكمة الموضوع بدرجتها فإنه يضحى خصماً في النزاع ويحتاج بما قضى به الحكم المطعون فيه فيما يتعلق بصحة الحجز ، وإذا أقام الطاعنون هذا الطعن منازعين في قيام مسئوليتهم عن الدين المقضى به عليهم فإنه تتحقق لديهم مصلحة في اختصاص المطعون ضده الحادى عشر بصفته محجوزاً لديه ويكون الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة له على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن مورث المطعون ضدهم الأربعة الأول أقام الدعوى رقم ١٠٨٧ لسنة ١٩٧١ تجارى كلى شمال القاهرة على الطاعنين باقى المطعون ضدهم طالبا الحكم بإلزام المطعون ضدهما العاشرة والثانية عشر بأن تدفعا له مبلغ ١٢٩٧٠ جنيها و ٩٣٣ مليا وفوائده القانونية وإلزام الطاعنين والمطعون ضدهم من الخامس إلى التاسعة بأن يدفعوا له مبلغ ٥٤٨٢ جنيها و ٨٤٥ مليا وفوائده القانونية وصحة إجراءات حجز التحفظى رقم ٥٨ سنة ١٩٦٦ تجارى كلى القاهرة الموقع بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٩ تحت يد المطعون ضده الحادى عشر واحتياطيا لإلزام الطاعنين والمطعون ضدهم من الخامس إلى التاسعة بأن يدفعوا له مبلغ ١٨٤٥٤ جنيها و ٧٧٨ مليا وفوائده القانونية وقال شرحا لدعواه إنه كان يداين شركة ... .. وهى شركة توصية بالأسهم بمبلغ ٤٠٥٣٥ ج بموجب مستندات لإذنية وقد أمت هذه الشركة بتاريخ ١٩٦٣/٨/٨ بموجب القانون رقم ٧٢ سنة ١٩٦٣ ثم أدمجت فى شركة القاهرة للملبوسات والترىكو المطعون ضدها الأخيرة - وسلمت بعد ذلك وأدمجت فى شركة المحلات الصناعية للحريير والقطن اسكرو المطعون ضدها العاشرة وإذا أسفر تقييم الشركة المؤممة عن تجاوز خصومها لقيمة أصولها وكانت الدولة لا تسأل عن ديونها إلا فى حدود ما آل إليها من أصولها وكان أصحاب الشركة السابقون يسألون عن ديونها الزائدة وفقا للسادة الرابعة من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ فقد أقام المورث هذه الدعوى بطلباته السابقة . تمسك الطاعنون بعدم مسئوليتهم عن الدين المطالب به تأسيسا على أن الشركة المؤممة قد استمرت تزاول نشاطها بعد التأمين محتفظة بشخصيتها المعنوية ومن ثم تظل مسئولة عن كافة ديونها ولا تتحقق مسئولية أصحابها السابقين إلا عند تصفيتها بعد التأمين وهو ما لم يحدث وبتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٣ قضت محكمة شمال القاهرة الابتدائية بنذب خير وبعد أن قسدم الخبير تقريره قضت المحكمة فى ١٩٧٤/٦/٣٦ بإلزام شركة النصر للملابس والمنسوجات بصفتها الدائجة لشركة



القاهرة للملبوسات والتريكو (المطعون ضدها الأخيرة) بأن تدفع للطعون ضدهم الأربعة الأول مبلغ ١٤٩٧٠ جنيها و ٩٣٣ مليا وفوائده القانونية ورفض ما عدا ذلك من الطلبات. استأنف المطعون ضدهم الأربعة الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٨٣ سنة ٩١ ق طالبين إلغاء والقضاء بإلزام الطاعنين والمطعون ضدهم من الخامس إلى التاسعة بأن يدفعوا لهم مبلغ ٥٤٨٢ جنيها و ٥٤٥ مليا وفوائده القانونية وصحة إجراءات حجز التحفظي رقم ٥٨ سنة ١٩٦٦ الموقع بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٩ تحت يد المطعون ضده الحادي عشر كما استأنفته المطعون ضدها الأخيرة بالاستئناف رقم ٣٣٩ سنة ٩٤ ق وبعد أن قررت محكمة استئناف القاهرة ضم الاستئناف ليصدر فيها حكم واحد قضت بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٩ أولا : بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام شركة النهر للملابس والمنسوجات بصفقتها الدامجة لشركة القاهرة للملبوسات والتريكو بأن تدفع للمطعون ضدهم الأربعة مبلغ ١٠٠٣٠ جنيها و ٦٦٦ مليا وفوائده القانونية وثانيا : بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى بالنسبة للطاعنين والمطعون ضدهم من الخامس إلى التاسعة وإلزامهم بأن يدفعوا للمطعون ضدهم الأربعة الأول مبلغ ٨٤١٣ جنيها ، و ٩١٢ مليا وفوائده القانونية وثالثا بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلغاء حجز التحفظي رقم ٥٨ سنة ١٩٦٦ تجارى كلى القاهرة والحكم بصحة إجراءات حجز المشار إليه . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدها العاشرة والحادي عشر وبرفضه موضوعا بالنسبة للباقيين وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة العامة بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهما العاشرة والحادي عشر أنهما وقعا موقفا ملبيا ولم يحكم عليهما بشيء ولا تتعلق أسباب الطعن بهما .

وحيث إن هذا الدفع في محله بالنسبة للمطعون ضدها العاشرة وفي غير محله بالنسبة للمطعون ضده الحادي عشر ( محافظة الشرقية ) ذلك أنه لا يكفي فيمن



يختصم في الطعن أن يكون طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أيضا أن يكون كل منهما قد نازع الآخر أمامها في طلباته ولما كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدها العاشرة قد وقعت موقفا ملجأ ولم يكن للطاعن أي طلبات قبلها ولم يحكم بشيء عليها وكان الطاعنون قد أسسوا طعنهم على أسباب لا تتعلق بها فإنه لا يقبل منهم اختصاصها في الطعن ويتعين لذلك الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة لها. أما بالنسبة للمطعون ضده الحادي عشر بصفته فإن الدفع مردود بأنه لما كانت المادة ٣٣٤ من قانون المرافعات قد نصت على عدم جواز إخراج المحجوز لديه من دعوى ثبوت الحق وصحة الحجز إذا اختصم فيها وأنه يحتاج بالحكم الذي يصدر فيها فيما يتعلق بصحة إجراءات الحجز وكان الثابت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قضى بصحة وثقا حجز ما للدين لدى الغير الذي أوقعه مورث المطعون ضدهم الأربعة الأول على ما يستحقه الطاعنون تمت يد المطعون ضده الحادي عشر بصفته والذي كان ممثلا في الخصومة أمام محكمة الموضوع بدرجتها فإنه يضحى خصما في النزاع ويحتاج بما قضى به الحكم المطعون فيه فيما يتعلق بصحة الحجز وإذا أقام الطاعنون هذا الطعن منازعين في قيام مسئوليتهم عن الدين المقضى به عليهم فإنه تتحقق لديهم مصلحة في اختصاص المطعون ضده الحادي عشر بصفته محجوزا لديه ويكون الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة له على غير أساس .

وحيث إن الطعن امتوى أوضاعه الشكاية بالنسبة لباقي المطعون ضدهم هذا العاشرة .

وحيث إن ممسا ينحى به الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بالزامهم بالمبلغ المقضى به على مسئولية أصحاب المنشأة المؤتممة - وفقا للسادة الرابعة من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ - عن الديون السابقة على التأميم فيما زاد عن أصول هذه المنشآت التي آلت إلى الدولة في حين أن هذه المسئولية لا تتحقق إلا عند تصفية المنشأة بعد تأميمها فتسأل الدولة عن الديون السابقة في حدود ما آل إليها من أصولها ويسأل أصحاب المنشآت السابقون فيما زاد عن هذه الأصول .

ولما كان الثابت أن الشركة المؤممة استمرت في مزاولة نشاطها بعد التأميم محتفظة بشخصيتها المعنوية فإنها تظل مسئولة عن ديونها كاملة وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإلزام أصحاب الشركة المؤممة السابقين بدونها رغم عدم تصفيتها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أنه لما كان مؤدى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وقوانين التأميم اللاحقة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع لم يشأ انقضاء الشركة والمنشأة المؤممة بمقتضى هذه القوانين بل رأى الإبقاء على شكلها القانوني واستمرارها في ممارسة نشاطها مع إخضاعها للجهة الإدارية التي يرى إلحاقها بها وهذا الإشراف لا يعنى زوال شخصية الشركة أو المنشأة المؤممة بل تظل شخصيتها المعنوية التي كانت لها قبل التأميم وقيمتها المالية المستقلة بما عساه يكون عالقاً بها من التزامات فتسأل الشركة المؤممة مسؤولية كاملة عن جميع التزاماتها السابقة على التأميم كنتيجة حتمية لاستمرار شخصيتها المعنوية ، ولا يغير من ذلك أيلولة ملكية أسهم الشركات المؤممة إلى الدولة مع تحديد مسؤوليتها عن التزاماتها السابقة في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم ، ذلك أن مسؤولية الدولة — وقد أصبحت المساهم الوحيد بعد أن آلت إليها ملكية الشركة المؤممة — لا تعدو أن تكون تطبيقاً للقواعد العامة في مسؤولية المساهم الذي لا يسأل أثناء قيام الشركة عن التزاماتها وإنما تتحدد مسؤوليته عند التصفية بقيمة ما يملكه من أسهم . لما كان ما تقدم فإن مسؤولية أصحاب الشركة المؤممة السابقين عن ديونها فيما زاد على أصولها التي آلت إلى الدولة لا تقسم إلا عند تصفيتها لتغطية ما يزيد من مسؤولية الدولة ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الشركة المؤممة ظلت تزاوّل نشاطها بعد التأميم ولم تتم تصفيتها فإنها تظل مسئولة وحدها مسؤولية كاملة عن كافة ديونها السابقة على التأميم ولا يغير من ذلك إدماجها بعد تأميمها في شركة ( القاهرة للملبوسات والتركيبات ) ذلك أن إدماج الشركات بطريق الضم وإن كان يترتب عليه أن تنقضى الشركة المندمجة وتتمحى شخصيتها الاعتبارية وذمتها المالية إلا أن الشركة الدامجة تحمل محلها فيما لها من

حقوق وماعليها من التزامات وتحالفها في ذلك خلافة عامة وإذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بإلزام الطاعنين بالدين المقضى به على سند من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٢ سنة ١٩٦٣ التي تنص على مسئولية أصحاب الشركة أو المنشأة المؤتممة السابقين عما زاد من ديونها السابقة على التأميم عن قيمة أصولها التي آلت إلى الدولة بالرغم من ثبوت استمرار الشركة المؤتممة في مزاولة نشاطها وعدم تصفيتها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم فإنه وقد ثبت عدم نصفية الشركة المؤتممة فإنها تظل وحدها دون أصحابها السابقين مسئولة عن كافة ديونها ويكون الحكم المبناىف إذ قضى برفض الدعوى بالنسبة للطاعنين قد التزم صحيح القانون ومن ثم يتعين تأييده .



## جلسة ١٣ من يونيه سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد صديق المنصور ، تركي الصلوي صالح ، جمال الدين عبد اللطيف وعبد الحميد المصفاوي .

( ٢٧٩ )

الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٤ القضائية:

وقف - بيع - قسمة .

فهرز وتجنيد نصيب الخيرات في الوقف بعد صدور للقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . تصرف  
 الوقف بالبيع في حصة مفرزة بمقدار مسجل بعد القسمة وقبل تسجيلها . طلب المشتري تثبيت  
 ملكيته لهذا القدر المفرز . لا أساس له . علة ذلك .

إذ كان الثابت أنه بعد صدور المرسوم بقانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ بالغاء  
 نظام الوقف على غير الخيرات ، استصدر الوقف قرارا بفهرز وتجنيد نصيب  
 الخيرات في وقفه وسجل هذا القرار في ١٩٥٨/٧/٩ ، وإذ كان البين من الأوراق  
 أن الوقف المذكور - وقد أضحي مالكه انتهى فيه الوقف من أطيان -  
 باع للمطعون عليهم قدرا مفرزا كان من ضمنها الأربعة قرارات التي قضى لهم الحكم  
 المطعون فيه بتثبيت ملكيتهم إليها ، استنادا إلى عقد مسجل في ١٩٥٣/١٢/٣٠  
 أي بعد صدور حكم القسمة في ١٩٥٣/١٠/١٩ وقبل أن يتم تسجيله في ٥٨/٧/٩  
 وإن ذلك القدر - الأربعة قرارات - وحسبها هو ثابت من تقرير الخبير -  
 لم يقع بموجب حكم القسمة في نصيب البائع لهم وإنما وقع في نصيب الوقف  
 الخيري ، فإن المطعون عليهم المذكورين - وعلى ما جرى به قضاء هذه  
 المحكمة - يعتبرون من الغير ولا يحتج عليهم بحكم القسمة ، ذلك أنهم لم يتلقوا  
 الحق على أساس القسمة ولا هم ارتضوها بل إنهم أنكروها وخالفوها بشراهم  
 ما لم ينحصر حكم القسمة للبائع لهم ، وقد جاء شراؤهم على هذا النحو دالا على  
 أنهم يعتبرون الشيوع مازال قائما رغم الحكم بالقسمة وأنه على هذا الأساس يحق  
 للبائع لهم أن يبيعهم نصيبه شائعا أو مفرزا ومن ثم فإنه يكرن لهم إذا لم يرتضوا

تلك القسمة أن يطلبوا إجراء قسمة جديدة . لما كان ذلك وكان المطعون عليهم المذكورين لم يعتادوا بحكم القسمة وطلبوا الحكم بتثبيت ملكيتهم إلى الأربعة قراريط التي وقعت بموجب هذا الحكم في نصيب الوقف الخيري ، فإن طلبهم هذه يكون قائما على غير أساس .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٦٨/٧٩٢ مدنى الزقازيق الابتدائية ضد وزارة الأوقاف وطلبوا الحكم بتثبيت ملكيتهم إلى ٢ ف ٤ ط — من ضمن قدر آخر من الأطنان الزراعية الميينة بالصحيفة وقالوا شرحا للدعوى إنهم يمتلكون هذه الأطنان بموجب عقود شراء مسجلة في السنوات ١٩٥٣ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٥ وبوضع اليد المادة الطويلة المكسبة للملكية ، وإذ تعرضت وزارة الأوقاف لهم فيها مدعية أن هذه الأرض تدخل ضمن أطنان الوقف الخيري الذى أوقفه البائع وتم قرزه وتجنبيه بموجب حكم محكمة الزقازيق الابتدائية لآحوال الشخصية الصادر بتاريخ ١٩/١٠/١٩٥٣ فى المادة رقم ٢٧٦ سنة ١٩٥٢ وتسلمته الوزارة فقد أقاموا الدعوى بالطلبات سالفة البيان . بتاريخ ١١/٣/١٩٧٠ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون عليهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٨ سنة ١٣٢٠ ق مدنى الزقازيق ، وبتاريخ ٢٣/١٢/١٩٧٠ حكمت المحكمة بنسب خبير لأداء المأمورية الموضحة بمنطوق هذا الحكم . وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت لمحكمت فى ٢١/١/١٩٧٤ بتثبيت ملكية المطعون عليهم الثلاثة الأول إلى الأربعة قراريط الميينة للحدود والمعالم بتقرير الخبرة وبعد البيع المسجل تحت رقم ٧٦١٠ ق ١٩٥٣/٩٣/٣ . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، قلعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه الدائرة فى

خرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحدثت جلسة لنظرة وفيها أصرت النيابة على رأيها . . .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت في الأوراق ومخالفة القانون وفي بيان ذلك نقول إن الحكم قضى بتثبيت ملكية المطعون عليهم الثلاثة الأول إلى أربعة قراريط في الأطنان محل النزاع استنادا إلى أن عقد شرائهم لذلك القدر من الواقف ... .. سجل في ١٩٥٣/١٢/٣٠ قبل إشهاد الوقف الخيري الصادر من هذا البائع والذي تم في ١٩٥٨/٧/٩ وأنه لما كانت العبرة بالأسبقية في التسجيل فإن ملكية المطعون عليهم المذكورين لذلك القدر تكون قد ثبتت لهم قبل أن تنتقل ملكيته إلى الوقف الخيري ، في حين أن الثابت أن الواقف أوقف ثلاث أقدنة على الخيرات في سنة ١٩٣٨ ثم زادها إلى خمسة أقدنة بإشهاد تم في ١٩٤٦/٥/٢ ، وما أشهر في ١٩٥٨/٧/٩ فهو قرار المحكمة الشرعية الصادر في المادة ٣٧٦ سنة ١٩٥٢ بفرز وتجنيب نصيب الخيرات في الوقف ، ولما كان القانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ قد ألغى نظام الوقف على غير الخيرات وأصبحت حصة الخيرات بعد صدوره شائعة في باقي أطنان الوقف الذي ألغى منه ما كان موقوفا على غير جهة الخيرات فقد أضفى كل من الواقف ... .. والوقف الخيري شركاء على الشيوع في الأراضي التي كان يشملها الوقف جميعا ، ومن ثم إذا باع الواقف حصته مفرزة في تلك الأراضي أتبع في هذا الشأن أحكام بيع الشريك على الشيوع لقدر مفرز وإذا كان القدر المبيع مفرزا للمطعون عليهم الثلاثة الأول وهو الأربعة قراريط لم تقع في نصيب البائع عند انقضاء وقد وجب أن ينتقل حق هؤلاء المشترين إلى قدر مماثل فيما وقع في نصيب البائع إلا إذا طلبوا إبطال البيع لعدم علمهم عند التعاقد أن البائع لم يكن يمتلك العين المتصرف فيها مفرزة .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتثبيت ملكية المطعون عليهم للأربعة قراريط التي وقعت في نصيب الوقف الخيري استنادا إلى أسبقية تسجيل عقد شرائهم على شهر الوقف فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق وأخطأ في تطبيق القانون .



وحيث إن هذا النمي سديد ، ذلك أن الثابت في الأوراق أن من ضمن ما أوقفه المرحوم .. .. بكتاب الوقف المؤرخ ١٩٣٨/٣/١٣ ثلاث أفدنة وقفا خريا ، وأنه بتاريخ ١٩٤٦/٥/٢ أجرى للواقف تغييرا في هذا الوقف بموجب إشهاد زيلت فيه الأطيان الموقوفة لخيرات إلى خمس أفدنة يصرف ريعها على مهمات ومصالح المسجد الذي شيده ، وقد قيد كتاب الوقف وإشهاد التغير بمحكمة الزقازيق الابتدائية الشرعية ، الأول برقم ٢٠ متابعة والثاني رقم ٤٥ متابعة وذلك وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية - الواجب التطبيق قبل تعديل بعض نصوصها بالقانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ - وأنه بعد صدور المرسوم بقانون رقم ١٨٠/١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات استصدر الواقف بتاريخ ١٩٥٣/١٠/١٩ قرارا في المادة ٣٧٦ سنة ١٩٥٢ محكمة الزقازيق الابتدائية الشرعية بفرض وتجنيب نصيب الخيرات في وقفه وسجل هذا القرار في ١٩٥٨/٧/٩ ، وإذا كان البين من الأوراق أن الواقف المذكور - وقد أضحى مالكا لما انتهى فيه الوقف من أطيان - باع للطعمون عليهم ٢ فدان و ٤ قيراط و - سهم قدرا مفرزا كان من ضمنها الأربعة قرارات التي قضى لهم الحكم المطعون فيه بتثبيت ملكيتهم إليها ، استنادا إلى عقد مسجل في ١٩٥٣/١٢/٣٠ أي بعد صدور حكم القسمة في ١٩٥٣/١٠/١٩ وقبل أن يتم تسجيله في ١٩٥٨/٧/٩ ، وأن ذلك القدر - الأربعة قرارات - وحسبها هو ثابت من تقرير الخبير - لم يقع بموجب حكم القسمة في نصيب البائع لهم وإنما وقع في نصيب الوقف الخيري ، فإن المطعون عليهم المذكورين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبرون من الغير ولا يحتاج عليهم بحكم القسمة ، ذلك أنهم لم يتلقوا الحق على أساس القسمة ولا هم ارتضوها بل إنهم أنكروها وخالفوها بشرائهم ما لم ينخصصه حكم القسمة للبائع لهم ، وقد جاء شراؤهم على هذا النحو دالا على أنهم يعتبرون الشيوع مازال قائما رغم الحكم بالقسمة وأنه على هذا الأساس يحق للبائع لهم أن يبيعهم نصيبه شائما أو مفرزا ، ومن ثم فإنه يكون لهم إذا لم يرتضوا تلك القسمة أن يطلبوا إجراء قسمة جديدة ، لما كان ذلك وكان المطعون عليهم المذكورون لم يعتدوا بحكم القسمة وطلبوا الحكم بتثبيت ملكيتهم إلى الأربعة قرارات التي وقعت بموجب هذا الحكم في نصيب الوقف الخيري ، فإن طلبهم هذا يكون قائما على

غير أسس ، لأنه بالإضافة إلى ما سلف بيانه يقترب على للقضاء بتثبيت ملكيتهم إلى ذلك القدر لفرق الجزء من المال الشائع بغير الطريق الذي رسمه القاقون ، ولما خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى للطعون عليهم بالنذكرين بطلبهم بالنسبة للأربعة قرار يربط المدينة بالحكم استنادا إلى أسبقية تسجيل عقد شرائهم على شهر الوقف فإنه يكون صحيحا بخالفه لتثبت في الأوراق ومخالفة للقانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف .

---

## جلسة ١٣ من يونيه سنة ١٩٧٨

بإدارة السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
جمال الدين عبد الطيف ، جلال الدين رايح ، عبد الحميد المرصفاوي ومحمد طه سنجر .

( ٢٨٠ )

الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٥ القضائية :

رسوم . شهر عقارى . قانون .

أمر تقدير الرسوم التكميلية الخاصة بالشهر العقارى . الحكم الصادر فى التظلم من التقدير .  
عدم قابليته للطعن . المنازعة بشأن وقت تقدير قيمة العقار . منازعة فى التقدير . عدم جواز استئناف  
الحكم الصادر فيها .

مفاد نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق  
والشهر أن الحكم الصادر فى التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية يكون غير قابل  
للطعن فيه إذا فصل فى منازعة فى تقدير هذه الرسوم ، لما كان ذلك وكان  
ما أثاره الطاعن حول الوقت الذى يجب فيه تقدير قيمة العقار لا يعدو أن يكون  
منازعة فى تقدير الرسوم المستحقة على المهرر المشرى ، فإن الحكم المطعون فيه  
إذ ألزم هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف يكون قد أصاب صحيح .  
القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -  
تتحصل فى أن أمين مكتب الشهر العقارى والتوثيق أصدر أمر تقدير بمبلغ



٩٦٣ جنيتها و ٤٨٠ مليا قيمة الرسوم التكميلية المستحقة عن المسرور المشهر في ١٩٦٨/٧/٧ برقم ٥٧٨٨ أسيوط ، فتظلم الطاعن من هذا الأمر بتقرير في قلم كتاب محكمة أسيوط الابتدائية إستنادا إلى أن ما أشهرهما حكما لإثبات تعاقد صلوا من محكمة أسيوط الابتدائية في ١٩٥٣/١٠/٢٠ و ١٩٥٥/١/٣ وقد قدر الشهر العقارى قيمة العقار محل الحكمين على أساس سعر المتر في سنة ١٩٦١ في حين أن الواجب تقدير قيمته وقت القضاء بصحتها باعتبار أن هذا هو وقت توثيق العقد ، وقيد التظلم برقم ٦٦٣ لسنة ١٩٧١ أسيوط الابتدائية ، بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٦ حكمت المحكمة بتدب خير لأداء المأمورية المبينة بمنطوق الحكم وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت فحكمت بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٢ بتأييد أمر التقدير . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسيوط بالاستئناف رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٤٩ وبتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٤ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستئناف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة قرأت أنه جديرا بالنظر وحدثت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بعدم جواز الاستئناف إستنادا إلى أن الحكم الابتدائي صدر في نظام من أمر تقدير رسوم تكميلية فلا يجوز الطعن فيه طبقا لنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ سنة ١٩٦٤ في حين أن هذه المادة توجب - حتى يكون الحكم الصادر في التظلم غير قابل للطعن فيه - أن يكون قد صدر في منازعة حول تقدير الرسوم التكميلية ، أما إذا فصل الحكم فيما يثور من منازعات أخرى فإنه يخضع من حيث قابليته للطعن للقواعد العامة الواردة في قانون المرافعات ، وإذا قدر الشهر العقارى الرسم على أساس قيمة العقار وقت تقديم الحكم بصحة التعاقد للتسجيل وتمسك الطاعن بوجوب تقدير هذه القيمة يوم الحكم بصحة التعاقد فإن الدعوى على هذه الصورة لا تكون منازعة في مقدار الرسوم وإنما في الوقت الذى يجب أن يتم فيه التقدير ويكون الحكم الصادر فيها خاضعا للقواعد العامة في الطعن .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر تنص على أنه في الأحوال التي تستحق فيها رسوم تكميلية يصدر أمين المكتب المختص أمر تقدير بتلك الرسوم ويعلن هذا الأمر الى ذوى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول أو على يد أحد محضري المحكمة ، ويجوز لذوى الشأن في غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المنصوص عليها في المادة ٢١ التظلم من أمر التقدير خلال ثمانية أيام . . . ويرفع التظلم الى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذى أصدر الأمر ويكون حكمها غير قابل للطعن ، وكان المستفاد من هذا النص أن الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية يكون غير قابل للطعن إذا فصل في منازعة في تقدير هذه الرسوم ، لما كان ذلك وكان ما أثاره الطاعن حول الوقت الذى يجب فيه تقدير قيمة العقار لا يعدو أن يكون منازعة في تقدير الرسوم المستحقة على المحرر المشهر ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم الابتدائى الصادر في ١٩٧٣/٢/٢٦ الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه اعتبر تقديم حكمة التعاقد للتسجيل بمثابة التصديق على عقدى البيع ، في حين أن هذا التصديق يتم بصدور هذين الحكمين .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه موجه إلى الحكم الابتدائى الذى لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٤ من يونيه سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد الباجوري ، ملاح نصار ، محمود رمضان وإبراهيم قراج .

( ٢٨١ )

الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٤ القضائية :

( ١ ) دفع . دعوى . نظام عام . نقض

الرفع بعدم قبول الدعوى لعدم اتباع إجراءات رفعها طبقاً للمادة ٦٣ من أفعال . تعلقه بالنظام العام . جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض طالما كانت عناصره مطروحة أمام محكمة الموضوع .

( ٢ ، ٣ ) تنفيذ . حجز . دعوى " رفع الدعوى " .

( ٢ ) دعوى صحة الحجز الصادر بأمر قاضي التنفيذ . وجوب اتباع الإجراءات العادية في رفع الدعوى . م ٣٢٠ مرافعات .

( ٣ ) تحديد جلسة في الأمر بالحجز الصادر من قاضي التنفيذ . طلب الحجز الحكم بصحة الحجز في تلك الجلسة دون اتباع الإجراءات العادية لرفع الدعوى . أثره . اعتبار دعوى صحة الحجز غير مقبولة .

١ - إذ كان الثابت أن الطاعن لم يسبق له التمسك بدفاعه بعدم اتباع إجراءات رفع الدعوى طبقاً للمادة ٦٣ من أفعال أمام محكمة الموضوع إلا أنه لما كان مبنى النعى هو في حقيقته دفع بعدم قبول الدعوى لعدم اتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٦٣ من قانون المرافعات ، وكان بهذه المثابة متعلقاً بإجراءات التقاضي المعتبرة من النظام العام ، وكانت عناصره التي تمكن من الإلمام به تحت نظر محكمة الموضوع فانه تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - مؤدى الفقرة الثالثة من المادة ٣٢٠ من قانون المرافعات ، أنه في الأحوال التي يقع فيها الحجز بأمر من قاضي التنفيذ يجب على الحائز رفع دعوى الحجز وفقاً للقواعد العامة لرفع الدعاوى خلال ثمانية أيام من إجراء الحجز وإلا اعتبر



كأن لم يكن ، وبذلك عدل المشرع - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - الحكم الذي كان وارداً في المادة ٦٠ من قانون المرافعات السابق تعديلاً اقتضاه الاتجاه لاعتبار الدعوى مرفوعة بإيداع صحيفة قلم الكتاب فلم يستلزم تضمين إعلان المحجوز عليه بالحجز تكليفه بالحضور لسماع الحكم بصحة الحجز ، اكتفاء بالزام الحاجر برفع دعوى صحة الحجز بالطرق المعتادة في الميعاد المحدد لإعلانه المحجوز عليه بمحضر الحجز .

٣ - إذ كان البين من ملف الدعويين الابتدائي والاستئنافي المرفقين بالطعن أن الشركة الحاضرة - المطعون عليها - لم تقم برفع دعواها بثبوت الحق بصحيفة مودعة قلم الكتاب ، بل طرحتها على المحكمة في الجلسة التي حددها القاضي الأمر في أمر الحجز - دون موجب - والتي تضمنها إعلان الطامن المحجوز عليه بالحجز ، وكان تحديد الجلسة في أمر الحجز على النحو السالف لا يجزئ من وجوب اتباع السبيل الذي اختاره القانون لاتصال المحكمة بالدعوى ، فإن تنكب المطعون عليها هذا الطريق متجافية حكم المادة ٦٣ من قانون المرافعات من شأنه أن تصحى دعواها غير مقبولة ، وإذ خالف الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن انتوى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الشركة المطعون عليها استصدرت في ١٩٦٩/٢/١٩ من رئيس محكمة القاهرة الابتدائية أمراً بتوقيع الحجز التحفظي الاستحقاقى على الماكينات والآلات الموجودة بحيازة الطامن ، وحدثت جلسة ١٩٦٩/٤/٩ للحكم بأحقيتها للأشياء المحجوز عليها وتسليمها لها وتثبيت الحجز التحفظي وجعله نافذاً مع

إلزام الطاعن أن يدفع لها ثمن الناقص أو النائف منها ، على سند من أنها آجرت الطاعن بعقد مؤرخ ١٩٥٠/٦/٢٣ عنبرا لاستعماله ورشة للنجارة ، كما آجرت به بعد آخر مؤرخ ١٩٥٠/٩/٢٧ بعض الآلات والمكينات لاستعمالها في تشغيل العنبر المشار إليه لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مالم يخطر أحد الطرفين الآخر بعدم التجديد ، وقد وقع الحجز في ١٩٦٩/٢/٢٥ وتضمن إعلان الحجز تكليف الطاعن بالحضور بالجلسة السابق تحديدها أمام محكمة القاهرة الابتدائية وقيدت الدعوى برقم ١٧٦٧ سنة ١٩٦٩ مـ مدني ثم قيدت برقم ١٥٢٢ سنة ١٩٧١ مـ مدني شمال القاهرة الابتدائية ، وأضافت الشركة المطعون عليها بالجلسة طلب إخلاء العين المؤجرة ، دفع الطاعن بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى وبعدم قبولها طرفها بغير الطريق الذي رسمه القانون طبقا للمادة ٢٠٩ مرافعات ، وبتاريخ ١٩٧١/٤/٢٨ حكمت المحكمة برفض الدعوى ثم عادت وحكت في ١٩٧٢/٥/٢٤ بتثبيت الحجز التحفظي المتوقع بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٥ على المنقولات الميينة بالمحضر الموجودة بالعين المؤجرة محل عقدي الإيجار المؤرخين ١٩٥٠/٦/٢٣ ، ١٩٥٠/٩/٢٧ ، وتسليم المنقولات الموضحة بالكشف الموقع عليه من الطاعن سليمة وخالية من التلف وإلزامه بدفع قيمة مائة م أو تلف من هذه المنقولات بإخلاء العين محل عقدي الإيجار . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧٧٨ سنة ٨٩ ق القاهرة بطلب إلغاء الحكم وبعدم قبول الدعوى واحتياطيا رفضها . وبتاريخ ١٩٧٣/٢/٢ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مسدكرة رأيت فيها نقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن محكمة أول درجة اتصلت بالدعوى من طريق تكليف الطاعن بالحضور للجلسة التي حددتها القاضي الأمر بتوقيع الحجز التحفظي الاستحقاق ، في حين أن المادة ٣٢٠ من قانون المرافعات القائم والمنطبق على واقعة الدعوى - استوجبت لاتصال المحكمة بدعوى ثبوت الحق وصحة الحجز رفعها بصحيفة تودع فلم كتاب وفق المادة ٦٣ من ذات القانون ، وهو إجراء



متعلق بالنظام العام لاتصاله بإجراءات التقاضى ؛ وإذا اعتد الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه بالسبيل الذى سلكته الشركة المطعون عليها فى رفع دعواها وقضى بقبولها وفصل فى الموضوع فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن النعى فى محله ، ذلك أنه وإن كان الطاعن لم يسبق له التمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ، إلا أنه لما كان مبنى النعى هو فى حقيقته دفع بعدم قبول الدعوى لعدم اتباع الإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٦٣ من قانون المرافعات ، وكان بهذه المثابة متعلقا بإجراءات التقاضى المعتبرة من النظام العام ، وكانت عناصره التى تمكن من الإلمام به تحت نظر محكمة الموضوع فانه تجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٣٢٠ من قانون المرافعات على أنه " وفى الأحوال التى يكون منها الججز بأمر من قاض التنفيذ يجب على الحاجز خلال ثمانية الأيام المشار إليها فى الفقرة السابقة أن يرفع أمام المحكمة المختصة الدعوى بثبوت الحق وصحة الججز وإلا اعتبر كأن لم يكن ، " يدل على أنه فى الأحوال التى يوقع فيها الججز بأمر من قاض التنفيذ يجب على الحاجز رفع دعوى صحة الججز وفقا للقواعد العامة لرفع الدعاوى خلال ثمانية أيام من إجراء الججز ، وإلا اعتبر كأن لم يكن وبذلك عدل المشرع - وعلى ما أفصحت عن المذكرة الإيضاحية - الحكم الذى كان واردا فى المادة ٦٠٥ من قانون المرافعات السابق تعديلا اقتضاه الاتجاه لاعتبار الدعوى مرفوعة بايداع صحيفة قلم الكتاب ، فلم يستلزم تضمين إعلان المحجوز عليه بالججز تكليفه بالحضور لسماع الحكم بصحة الججز ، اكتفاء بالزام الحاجز برفع دعوى صحة الججز بالطريق المعتاد فى الميعاد المحدد لإعلانه المحجوز عليه بمحضر الججز . لما كان ما تقدم وكان البين من ملف الدعويين الابتدائية والاستئنافية المرفقين بالطعن أن الشركة الحاجزة - المطعون عليها - لم تقم برفع دعواها بثبوت الحق بصحيفة مودعة قلم الكتاب ، بل طرحتها على المحكمة فى الجلسة التى حددتها القاضى الأمر فى أمر الججز دون موجب ، والتى تضمنها إعلان الطاعن المحجوز عليه بالججز ، وكان تحديد الجلسة فى أمر الججز على النحو السالف لا يجزئ عن وجوب اتباع السبيل الذى استنته القانون لاتصال المحكمة بالدعوى ، فان تنكب المطعون عليها هذا الطريق متجافية عن حكم المادة



٦٣ من قانون المرافعات من شأنه أن تضيى دعاها غير مقبولة ، وإذ خالف الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد أخطأ القانون بما يستوجب نقضه ، دون حاجة لبحث باقى الأسباب .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم قبول الدعوى .

## جلسة ١٤ من يونيه سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور إبراهيم صالح ، محمد الباجوري ، محمود رمضان وإبراهيم فراج .

( ٢٨٢ )

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٤٤ ق :

( ١ و ٢ ) تزوير . إثبات " الكتابة " .

١ - تغيير الحقيقة في الورقة الموقعة على يدا من استؤمن عليها . اعتباره بمثابة خيانة أمانة إذا كان تسليم الورقة له اختياراً . بعد تزويرها إذا حصل الاستيلاء على الورقة بغير التسليم الاختياري . عدم جواز إثبات التغيير في الحالة الأولى بغير الكتابة ، جواز إثباته بالبيعة في الحالة الثانية . مثال .

٢ - قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الادعاء بالتزوير اعتبار أن الواقعة خيانة أمانة لا يجوز إثباتها بالكتابة . قضاء المحكمة الاستئنافية بأحالة الدعوى لتحقيق لثبت المستأنفة عليه الواقعة بالبيعة . إحضار المستأنف عليه شهوده . لا يفيد تنازله عن دفعه أمام محكمة أول درجة بعدم جواز الإثبات بالبيعة . علة ذلك .

١ - المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن تغيير الحقيقة في الأوراق الموقعة على يدا من استؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة ، يرجع في إثباته للقواعد العامة ، ومن مقتضاها أنه لا يجوز إثبات عكس ما هو في الورقة الموقعة على يدا من استؤمن عليها أن تكون هناك كتابة أو مبدأ ثبوت بالكتابة ، ولا يخرج عن هذا الأصل الأحالة ما إذا كان من استولى على الورقة قد حصل عليها خلسة أو نتيجة غش أو طرق احتيالية أو بآية طريقة أخرى خلاف التسليم الاختياري فعندئذ يعد تغيير الحقيقة فيها تزويراً يجوز إثباته بكافة الطرق ، والاحتياال أو الغش الذي يجعل من تغيير الحقيقة في الورقة الموقعة على يدا من استؤمن عليها بكتابة الطرق هو الذي يكون قد استخدم كوسيلة للاستيلاء على الورقة ذاتها . يثبت بتفنى معه تسليمها بحض الإرادة ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها ادعت تزوير عقد الإيجار المقدم من الطلعن

على سند من أنه استغل فرصة لجوئها إليه لمساعدتها في تقديم طلبات الى وزارة الشؤون الاجتماعية للمصول على معونة أو تعيينها في إحدى الوظائف ، وأنه استغل أميتها وثقتها فيه فاستعمل المحرر الذي وقعت عليه لكتابة عقد الإيجار مثار النزاع وكان مؤدى ماسلف أن المطعون عليها هي التي سلمت الورقة الموقعة على بياض للطاعن اختيارا ، وأنه غير الحقيقة فيها وملا بياناتها بعقد الإيجار على غير المتفق عليه بينهما وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر مجرد ادعاء المطعون عليها تسليمها المحرر الموقع منها على بياض من قبيل الاحتيال الذي يجعل من تغيير الحقيقة فيه تزويرا يجوز إثباته بكافة الطرق فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون على واقع الدعوى بخروجه على قواعد الإثبات .

٢ - إذ كان الثابت أن محكمة أول درجة قد أخذت بالدفاع الذي ساقه الطاعن من اعتبار الواقعة خيانة أمانة ، وكان الحكم الابتدائي قد انتهى - استنادا الى هذا النظر - الى عدم قبول الادعاء بالتزوير وبصحة عقد الإيجار ، وكان على محكمة الاستئناف أن تفصل في كافة الأوجه التي تمسك بها المستأنف عليه أمام محكمة الدرجة الأولى مادام الحكم قد قضى لصالحه في الدعوى ولم يثبت تنازله عن تلك الأوجه ، وكان الثابت من مدونات الحكم الاستئنافي أن الطاعن تقدم بمذكرة طلب فيها تأييد الحكم المستأنف ، وأن المطعون عليها عجزت عن النيل من عقد الإيجار وتحاول إخراج الدعوى عن نطاقها ، مما مفاده أن مشاركته في تنفيذ حكم الإحالة الى التحقيق لا يتم بذاته على التنازل عن عدم جواز الإثبات بالبينه ، ولا يقطع برضائه الإثبات بهذه الطريقة بل يشير الى استحضاره شهوده لإدانة الحكم لإجراءات الإثبات لازمه التحفظ وصاحبه التمسك بدفاع مناطه عدم جواز الإثبات بشهادة الاشهاد .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .



وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٥٦٣ لسنة ١٩٦٩ مدني أمام محكمة طنطا الابتدائية ضد المطعون عليها بطلب الحكم بإخلائها من العين المؤجرة المبينة بصحيفة الدعوى وتسليمها له خالية . وقال بيانا لها إنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٧/١/١ استأجرت منه المطعون عليها حجرة بجوار قطعة أرض قضاء بمدينة طنطا بأجرة شهرية قدرها جنيها واحدا ، وإذا تأخرت في سداد الأجرة عن المدة من ١٩٦٤/١/١ حتى ١٩٦٩/٦/٣٠ رغم تكليفها بالوفاء ، فقد أقام الدعوى ، أدعت المطعون عليها بتزوير عقد الإيجار المشار إليه . وبتاريخ ١٩٧٠/١/٢٩ حكمت المحكمة بعدم قبول الادعاء بالتزوير وبصححة عقد الإيجار وإخلاء المطعون عليها من العين المؤجرة وتسليمها للطاعن . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٠ سنة ٢٠ ق طنطا طالبة الغاء ورفض الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧١/٦/١٦ حكمت محكمة الاستئناف بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها أن الطاعن استوقعها على عقد الإيجار بعد أن أفهمها أنها توقع على طلب إلى وزارة الشؤون الاجتماعية للحصول على إمانة شهرية أو إلحاقها بإحدى الوظائف ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين عادت وبتاريخ ١٩٧٣/١٢/١١ فقضت بالغاء الحكم المستأنف وبرد وبطلان عقد الإيجار ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض للطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فراءت أنه جدير بالنظر ، وبالحلصة المحددة أضاف الطاعن سببا جديدا ذهب إلى أنه متعلق بالنظام العام ، والتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى على سند من تزوير عقد الإيجار المبرم بين الطرفين ، وأنها تطمئن إلى أقوال شاهدي المطعون عليها من أن الطاعن استوقعها على ورقة بيضاء موها إياها أنها لمساعدتها في الحصول على معونة اجتماعية مستغلا ثقها فيه وجهلها القراءة والكتابة ، وحرر على الورقة عقد الإيجار آنف الذكر ، في حين أن المطعون عليها أقرت في جميع مراحل النزاع بأن البصمة المنسوبة لها هي بصمتها فعلا ، وملء الورقة الموقعة على بياض ممن سلمت

إليه اختيارا بغير اتفاق عليه يعتبر بمثابة خيانة أمانة ، ويخضع للقواعد العامة في الإثبات ، فلا يجوز إثبات عكس الثابت بالمحرر إلا بالكتابة ، وإذا اعتد الحكم بالبيئة في غير حالاتها فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث أن النعي في محله ، ذلك أنه لما كان المستقر في قضاء هذه المحكمة أن تغيير الحقيقة في الأوراق الموقعة على بياض ممن استؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة يرجع في إثباته للقواعد العامة ، ومن مقتضاها أنه لا يجوز إثبات عكس ما هو ثابت في الورقة الموقعة على بياض إلا أن تكون هناك كتابة أو مبدأ ثبوت بالكتابة ، ولا يخرج عن هذا الأصل إلا حالة ما إذا كان من استولى على الورقة قد حصل عليها خلسة أو نتيجة غش أو طرق احتيالية أو بأية طريقة أخرى خلاف التسليم الاختياري فعندئذ يعد تغيير الحقيقة فيها تزويرا يجوز إثباته بكافة الطرق وكان الاحتياان أو الغش الذي يجعل من تغيير الحقيقة في الورقة الموقعة على بياض تزويرا يجوز إثباته بكافة الطرق هو الذي يكون قد استخدم كوسيلة للاستيلاء على الورقة ذاتها بحيث ينتفى معه تسليمها بمحض الإرادة . لما كان ذلك وكان الذين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها ادعت تزوير عقد الإيجار المقدم من الطاعن على سند من أنه استغل فرصه لجوئها إليه لمساعدتها في تقديم طلبات إلى وزارة الشؤون الاجتماعية للحصول على معونة أو تعيينها في إحدى الوظائف ، وأنه استغل أميتها وثقتها فيه فاستعمل المحرر الذي وقعت عليه الكتابة عقد الإيجار متار النزاع ، وكان يؤدي ما سلف أن المطعون عليها هي التي سلمت الورقة الموقعة على بياض للطاعن اختيارا ، وأنه غير الحقيقة فيها وملا بياضها بعقد الإيجار على غير المتفق عليه بينهما ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر مجرد ادعاء المطعون عليها تسليمها المحرر الموقع منها على بياض من قبيل الاحتيال الذي يجعل من تغيير الحقيقة فيه تزويرا يجوز إثباته بكافة الطرق ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون على واقع الدعوى بخروجه على قواعد الإثبات سالفه للبيان وليس يسوغ للتذرع في هذا المجال بأن عدم جواز الإثبات بالبيئة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام ، وأنه على الرغم من أن محكمة الاستئناف أحالت الدعوى إلى التحقيق خلافا لهذه القواعد فإن الطاعن لم يثبت اعتراضه عليه بل صاغه في تنفيذ ما به محضار شهوده ، مما قد يعد سكوتة



ذلك تنازلا من حقه في الإثبات بالطريق الذي رسمه القانون ؛ وبالتالي فلا يجوز له التحدث به أمام محكمة النقض ؛ لأنه لما كان الثابت أن محكمة أول درجة قد أخذت بالدفاع الذي ساقه الطاعن من اعتبار الواقعة خيانة أمانة ؛ وكان الحكم الابتدائي قد انتهى استنادا إلى هذا النظر إلى عدم قبول الإدعاء بالتزوير وبصحة عقد الإيجار ، وكان على محكمة الاستئناف أن تفصل في كافة الأوجه التي تمسك بها المستأنف عليه أمام محكمة الدرجة الأولى مادام الحكم قد قضى لصالحه في الدعوى ولم يثبت تنازله عن تلك الأوجه ، وكان الثابت من مدونات الحكم الاستئنافي أن الطاعن تقدم بمذكرة طلب فيها تأييد الحكم المستأنف وأن المطعون عليها عجزت عن النيل من عقد الإيجار وتحاول اخراج الدعوى من نطاقها مما مفاده أن مشاركته في تنفيذ حكم الإحالة إلى التحقيق لا يتم بذاته على التنازل عن عدم جواز الإثبات بالبينة ؛ ولا يقطع برضائه للإثبات بهذه الطريقة بل يشير إلى أن استحضاره شهودا زمانا لحكم إجراءات الإثبات لازمه التحفظ وصاحبه التمسك بدفاع مناطه عدم جواز الإثبات بشهادة الإشهاد ، لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم على أن يكون مع النقض الإحالة .



## جلسة ١٤ من يونيه سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور إبراهيم صالح ، محمد الهاجوري ، صلاح نصار وإبراهيم فراج .

( ٢٨٣ )

الطعن رقم ٩٠٨ لسنة ٤٤ القضائية

( ٢٤١ ) حكم " الطعن في الحكم " إيجاز " إيجاز الأمانة .

( ١ ) المصلحة في الطعن . مناطها الا يكون منطوق الحكم أو أسبابه المرتبطة بالمنطوق محقة لمقصود الطاعن ومتسقة مع المركز القانوني الذي يدعيه .

( ٢ ) رفض دعوى إخلاء الطاعن من شقة انتزاع استنادا إلى إقرار المؤجر منه كتأجير من الباطن خلافا لدفاعه بأنه بعد مستأجرا أصليا . أثره . توافر مصلحة في الطعن على هذا الحكم .  
حالة ذلك .

١ — مناط المصلحة المحقة في الطعن على الحكم وفق المادة ٢١١ من قانون المرافعات أن يكون الحكم قد أضر بالطاعن فحكم عليه بشيء نلخصه ، وقد يكون كذلك متى لم يقضى له بكل طلباته إذا كان مدعيا أو لم يؤخذ بكل دفاعه إذا كان مدعى عليه ، ولئن كان الأصل أن المصلحة النظرية البحتة لا تصلح أساسا للطعن متى كان الطاعن لا يجني أي نفع من ورائها ، فلا يقبل الطعن على حكم صدر وفق طلبات الطاعن بدعوى تعديل بعض الأسباب التي لم تصادف هوى نفسه ، إلا أن شرط القول بعدم توافر المصلحة المؤدية إلى عدم جواز الطعن وجوب أن يكون الحكم محققا لمقصود الطاعن ومتسقا مع المركز القانوني الذي يدعيه وما قد يترتب عليه من آثار ، بحيث لا يكون من شأنه إنشاء التزامات جديدة أو الإبقاء على التزامات يريد التحلل منها أو حرمانه من حق يدعيه ، سواء وردت هذه القيود في منطوق الحكم أو الأسباب طالما كانت هذه الأسباب مكملة للمنطوق ومرتبطة به ولا يستقيم الحكم بغيرها .

٢ — إذ كان الطاعن قد أسس دفاعه أمام محكمة أول درجة على أن علاقة تأجيرية قامت مباشرة بينة وبين الشركة المؤجرة — المطعون عليها الأولى — عن

جزء من عين النزاع بعد أن انتهى عقد إيجار المستأجر الأصلي لوفاته وزوجته وترك ولديه العين المؤجرة ، وبقائه وحده شاغلا للجزء الذي كان يستأجره من باطن المستأجر الأصلي ، وأنه صدر إيجاب عام من مؤسسة التأمين بالموافقة على التأجير إليه باعتباره من شاغلي الأعيان دون عقود قبل ديسمبر ١٩٦٧ ، تلاقى معه قبوله التأجير المبدى بالطلب المقدم منه إلى المطعون عليها الأولى ، وكان دفاع المطعون عليها الثانية القائم على تنازل ورثة المستأجر الأصلي عن حق التأجير لها يتعارض مع ما يدعيه الطاعن من قيام العلاقة الإيجارية مباشرة بينه وبين المؤجرة — المالكة — بالنسبة للجزء الذي يشغله من العين وكانت الشركة المؤجرة — المطعون عليها الأولى — قد أسست دعواها قبل الطاعن والمطعون عليها الثانية على عدم قيام العلاقة الإيجارية بين أبيهما وبينها تبعا لانتفاء عقد إيجار المستأجر الأصلي وانتفاء السبب القانوني لشغل أيهما العين مما يجعل حيازتهما وليدة الغصب فإن الحكم الابتدائي إذ بني قضاءه برفض الدعوى على ما عرض في الحيشات وهو بسبيل تحديد المراكز القانونية لكل من الطاعن والمطعون عليها الثانية مسبغا على الأخيرة صفة استخلاف المستأجر الأصلي في تأجير العين باعتبارها كانت تقيم معه ويعولها وتنازل ضمنا إليها ، وجاعلا من الطاعن مستأجرا من الباطن للجزء من العين التي يشغلها تبعا لتنازل الشركة الضمني عن طلب الإخلاء ، فإنه يكون قد فصل في أسبابه المرتبطة بالمنطوق بعدم قيام علاقة إيجارية مباشرة بين المطعون عليها الأولى وبين الطاعن ، بما يحرمه من حق مطالبتها بتحرير عقد إيجار له عن القدر الذي يشغله ، وبما يجعل شغله العين مهددا لتوقف مصير عقده على عقد الإيجار الأصلي ، وبالتالي تكون له مصلحة بالاستئناف على الحكم الابتدائي وإذا قضى الحكم المطعون فيه رغم ذلك بعدم جواز الاستئناف على سند من انتفاء هذه المصلحة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق



الطعن — تحصل في أن شركة الشرق للتأمين — المطعون عليها الاولى — أقامت الدعوى رقم ٢٩٧٠ لسنة ١٩٦٩ مدنى أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد الطاعن والمطعون عليها الثانية يطلب الحكم باخلاصها من العين المؤجرة المبينة بالصحيفة وتسليمها لها خالية ، وقالت شرحا لها أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩١٦/١٢/١ استأجر منها المرحوم ... .. شقة بالعمارة رقم ٧٣ شارع رمسيس بالقاهرة ، وتضمن العقد شرطا يحظر التأجير من الباطن ، وقد توفى المستأجر الأصل فى ١٩٥٥/١٠/٢٢ ، ولحقته زوجته فى ١٩٦٧/٦/١٤ ، ثم هاجر ولداه نهائيا فى غضون عامى ١٩٦٥ ؛ ١٩٦٨ — وانتهت العلاقة الإيجارية بموجب العقد ، وإذ طلب الطاعن نقل العقد لاسمه استنادا إلى شغله جزءا من العين المؤجرة بطريق التأجير من الباطن بموجب عقد ثابت التاريخ فى ١٩٥٢/١١/١٨ رغم انتهاء عقده باتهاء عقد الإيجار الأصل ، كما طلبت المطعون عليها الثانية الطلب ذاته بمقولة إنهاء كانت تساكن عمها المستأجر الأصل منذ بداية الإيجار ورغم عدم صحة هذا الادعاء ، فقد أقامت الدعوى . وتاريخ ١٩٧٠/٣/٢١ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها الثانية أنها كانت تساكن المرحوم ... .. فى عين النزاع ومدة هذه المساكنة وأنه العائل الوحيد لها وأنها استمرت تسكن فى هذه العين بعد وفاته وحتى الآن وبعد سماع شهود الطرفين عادت وحكمت فى ١٩٧١/٦/٢٦ برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٨٤ لسنة ٨٨ ق القاهرة طالبا إلغاء حيثياته وتأييده بحجيات جديدة ، وتاريخ ١٩٧٤/٦/١٦ حكمت محكمة الاستئناف بعدم جواز الاستئناف وطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبنت فيها رأى برفض الطعن — عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينهائى الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بعدم جواز الاستئناف على سند من انتهاء مصلحته فى الطعن بالاستئناف على الحكم الابتدائى لقضائه برفض الدعوى أخذا بدفاعه وإن الاستئناف لا يكون مقبولا إذا استهدف مجرد تغيير الأسباب مع التمسك بالنتيجة فى حين إن مبنى قضاء الحكم أحقية المطعون عليها الثانية فى استئجار عين النزاع خلفا للمستأجر الأصل وتحويله الحق فى البقاء فى جزء



منها كستاجر من الباطن خلافا لما أقام عليه دفاعه من أن العلاقة الإيجارية قد انتهت بالنسبة للمستاجر الأصلي لو فاته وزوجته ومغادرة ولديها البلاد نهائيا ، وأنه لا حق للمطعون عليها الثانية في البقاء بالعين لأنها ليست خلفا عاما أو خاصا للمستاجر الأصلي ولم تكن تساكنه أو يعولها قبل وفاته ، وأنه يستمد حقه في استئجار العين باعتباره شاغلا لها طبقا للايجاب العام المتمثل في قرار مؤسسة التأمين بالموافقة على التأجير أو التنازل الواقع باخالفه لأحكام القانون لمن يشغل العين قبل ديسمبر ١٩٦٧ وانذى اقترن بقبوله التأجير باعتباره مستأجرا أصليا بموجب خطابه المرسل إلى الشركة المطعون عليها الأولى في ٢٤/١/١٩٦٩ ، ومن ثم تكون له مصلحة أكيدة في الطعن على هذا الحكم بالاستئناف ، تتمثل في عدم ارتباط عقده وجودا وعدما مع عقد المؤجر له من الباطن ، وفي أحقيته دفع القيمة الإيجارية الأصلية دون احتمال زيادتها لوجود وسيط ، وهو مايغيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى في محله ، ذلك أنه وإن كان مناط المصلحة الحق في الطعن على الحكم وفق المادة ٢١١ من قانون المرافعات أن يكون الحكم قد أضر بالطاعن فحكم عليه بشيء المخصم ، وهو يكون كذلك متى لم يقض له بكل طلباته إذا كان مدعيا ، أو لم يؤخذ بكل دفاعه إذا كان مدعى عليه . ولئن كان الأصل أن المصلحة النظرية البحتة لا تصلح أساسا للطعن متى كان الطاعن لا يجنى أى نفع وراثيا ، فلا يقبل الطعن على حكم صدر وفق طلبات الطاعن بدعوى تعديل بعض الأسباب التي لم تصادف هوى في نفسه ، إلا أن شرط القول بعدم توافر المصلحة المؤدية إلى عدم جواز الطعن وجوب أن يكون الحكم محققا لمقصود الطاعن ومتسقا مع المركز القانوني الذي يدعيه . وما قد يترتب عليه من آثار ، بحيث لا يكون من شأنه إنشاء التزامات جديدة أو الإبقاء على التزامات يريد التحلل منها ، أو حرمانه من حق يدعيه ، سواء وردت هذه القيود في منطوق الحكم أو الأسباب طالما كانت هذه الأسباب مكملة للمنطوق ومرتبطة به ولا يستقيم الحكم بغيرها ، لما كان ذلك وكان الطاعن أسس دفاعه أمام محكمة أول درجة على أن علاقة تأجيرية قامت مباشرة بينه وبين الشركة المؤجرة — المطعون عليها الأولى — عن جزء من عين النزاع بعد أن انتهى عقد إيجار المستاجر الأصلي لو فاته وزوجته وترك ولديه

العين المؤجرة ، وبقائه وحده شافلا للجزء الذي كان يستأجره من باطن المستأجر الأصلي ، وأنه صدر إيجاب عام من مؤسسة التأمين بالموافقة على التأجير إليه باعتباره من شاغل الأعيان دون عقود قبل ديسمبر ١٩٦٧ ، تلاقى معه قبوله للتأجير المبدى بالطلب المقدم منه إلى المطعون عليها الأولى ، وكان دفاع المطعون عليها الثانية القائم على تنازل ورثة المستأجر الأصلي عن حق التأجير لها يتعارض مع ما يدعيه الطاعن من قيام العلاقة الإيجارية مباشرة بينه وبين المؤجرة المالكة — بالنسبة للجزء الذي يشغله من العين ، وكانت المؤجرة — المطعون عليها الأولى — قد أسست دعواها قبل الطاعن والمطعون عليها الثانية على عدم قيام العلاقة الإيجارية بين أيهما وبينها تبعا لإنهاء عقد إيجار المستأجر الأصلي وانتفاء السبب القانوني لشغل أيهما العين مما يجعل حيازتها وليدة الغصب ، فإن الحكم الابتدائي إذ بني قضاءه برفض الدعوى على ما عرض له في الحثيات وهو بسبيل تحديد المراكز القانونية لكل من الطاعن والمطعون عليها الثانية ، مسبغا على الأخيرة صفة استخلاف المستأجر الأصلي في تأجير العين باعتبارها كانت تقيم معه ويعولها وتنزل ضمنها إليها . وجاءلا من الطاعن مستأجرا من الباطن للجزء من العين التي يشغلها تبعا لتنازل الشركة الضمني عن طلب الإخلاء ، فإنه يكون قد فصل في أسبابه المرتبطة بالمنطوق بعدم قيام علاقة إيجارية مباشرة بين المطعون عليها الأولى وبين الطاعن ، بما يحرمه من حق مطالبتها بتحرير عقد إيجار له من القدر الذي يشغله ، وبما يجعل شغله العين مهلدا لتوقف مصير عقده على عقد الإيجار الأصلي ، وبالتالي تكون له مصلحة في الطعن بالاستئناف على الحكم الابتدائي واذ قضى الحكم المطعون فيه رغم ذلك بعدم جواز الاستئناف على سند من انتفاء هذه المصلحة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن ، وعلى أن يكون مع النقض الإحالة



## جلسة ١٧ من يونيه سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المرحوش وعضوية السادة  
المستشارين : شرف الدين خيرى ، أحمد شيه الخد ، القى بقطر حبشى واحمدشوقى المليجى .

( ٢٨٤ )

الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٠ القضائية :

عمل . شركات .

العمال المعينون بشركات القطاع العام بعد تفيذ اللائحة ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ فى ٢٩/١٢/١٩٦٢ .  
استحقاقهم للأجور المبنية بالجدول فموجب . عدم جواز المطالبة بزيادة أجورهم استنادا إلى  
قواعد سابقة للشركة لأعمال قاعدة المساواة فيما ينهض نصا قانونيا .

إذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن العمال الذين طلبت اللجنة النقابية  
المطعون ضدها تقرير أحقيتهم فى الانتفاع بقواعد نظم الأجور بالشركة قد عينوا  
بها بعد ١/٧/١٩٦٣ وكانت الأحكام الخاصة بلائحة نظام العاملين بالشركة  
التابعة للتؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ عدا  
ما تعلق بها بتسوية حالات العاملين ومنح العلاوات الدورية والترقيات التى يتراخى  
العمل بها إلى حين إتمام معادلة الوظائف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -  
تعتبر نافذة من تاريخ العمل بها فى ٢٩/١٢/١٩٦٢ ، وكانت الفقرة الثانية من  
المادة الثانية من هذا القرار قد ألغت النظم الخاصة بإعانة غلاء المعيشة بالنسبة  
للعاملين بملك الشركات وترتبا على ذلك لا تسرى هذه النظم على من يعين بعد العمل  
بتلك اللائحة وإذا كانت المادة التاسعة من ذات اللائحة تنص على أن يحدد أجر  
العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر للوظيفة بجدول ترتيب الوظائف ، وكانت  
الأجور الواردة بهذا الجدول هى أمور شاملة لاتضاف إليها المنح ، فانه لا يحق  
للعمال المعينين بعد تفيذ القرار الجمهورى المشار إليه المطالبة بأية زيادة فى أجورهم  
بالاستناد إلى قواعد ونظم سابقة للشركة وبما لا يدع مجالا لأعمال قاعدة المساواة  
إذ لا مساواة فيما ينهض مانص عليه القانون . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون  
فيه قد انتهى إلى أحقية عمال الشركة المعنية بعد ١/٧/١٩٦٣ فى الانتفاع بالحقوق



والمزايا التي نصت عليها نظم الشركة وقواعدها وانبعثت بالنسبة للعاملين المعيّنين بها قبل هذا التاريخ بما في ذلك إضافة المنح وإعانة غلاء المعيشة إلى أجورهم المقررة للوظائف التي عينوا فيها ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضدها أقامت النزاع رقم ٥٦ سنة ١٩٥٦ تحكيم استئناف القاهرة ضد الطاعنة — شركة النصر لصناعة السيارات — وطلبت تقرير أحقية العاملين بالشركة والمعينين بها بعد ١/٧/١٩٦٣ في الانتفاع بكافة الحقوق والمزايا التي تناولتها الأنظمة والقواعد التي كانت تتبعها الشركة بالنسبة لعمالها المعيّنين قبل هذا التاريخ وأحقيتهم في عدم الاعتداء بتجميد مرتباتهم وأجورهم اعتبارا من ١/٧/١٩٦٣ بما في ذلك تقرير حقهم في المنحة بواقع شهرين عن كل عام وضم هذه المنحة إلى المرتبات وكذا حقهم في إعانة غلاء المعيشة عن الأجور الأساسية وقالت شرحا لطلبها إنه اعتبارا من ١/٧/١٩٦٣ دأبت المطعون ضدها على تعيين العاملين لديها بموجب عقود عمل تضمنت تحديد الأجور جزافا ودون اتباع القواعد التي كانت متبعة قبل هذا التاريخ بما يمس بحقوقهم الأمر الذي اضطرها إلى إقامة دعواها بطلباتها السالفة البيان . وبتاريخ ١٥/٦/١٩٦٦ قضت هيئة التحكيم بنبذ مدير مكتب علاقات عمل حلوان خيرا في النزاع لأداء المأمورية الموضحة بذلك الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريراً بنتيجة عمله قضت في ١٠/٦/١٩٦٩ بإعادة المأمورية إليه لا استكمال ما توضح بالحكم ، وبعد أن قام الخبير بهذه المهمة وقدم تقريره الثاني حكمت — بتاريخ ٢٢/٣/١٩٧٢ — بأحقية العاملين بالشركة الطاعنة المعيّنين بعد ١/٧/١٩٧٣ في الانتفاع بكافة الحقوق والمزايا التي تناولتها الأنظمة والقواعد المتبعة مع العاملين المعيّنين قبل هذا التاريخ بما في ذلك حقهم في المنح وإعانة غلاء المعيشة حتى تاريخ التعادل والتقييم بالشركة . طعنت الطاعنة

في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظرة جلسة ١٩٧٨/٥/١٣ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث أن مما تنعاه الطاعنة بالسبب الأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم انتهى إلى أحقية العمال المعنيين بالشركة بعد ١٩٦٣/٧/١ في الاستفادة بكافة الحقوق والمزايا التي وضعتها هذه الأخيرة بالنسبة للاجور بما في ذلك المنح وإحانات فلاء المعيشة أسوة بزملائهم المعينين قبل هذا التاريخ وذلك حتى تتم معادلة الوظائف بها ، في حين أنه لما كان تعيين هؤلاء العمال قد جاء لاحقا لتاريخ العمل بلائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للوحدات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ في ١٩٦٢/١٢/٢٩ وتعتبر أحكامها نافذة منذ ذلك التاريخ عدا ما يتعلق منها بالتسوية والعلاوات الدورية وعلاوات الترقية التي يتراخى العمل بها إلى حين اتمام التوصيف والتقييم والتعادل وكانت هذه اللائحة قد نصت على إلغاء النظم الخاصة بإعانة فلاء المعيشة بالنسبة للعاملين بتلك الشركات وعلى أن يحدد أجر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر لوظيفة بمجدول ترتيب الوظائف باعتباره أجرا شاملا ، فإن الحكم المطعون فيه فيما انتهى إليه من إجابة المطعون ضدها إلى طلباتها وبالمخالفة لأحكام اللائحة المشار إليها يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث أن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن العمال الذين طلبت اللجنة النقابية المطعون ضدها تقرير أحقيتهم في الانتفاع بقواعد ونظم الأجور بالشركة قد عينوا بها بعد ١٩٦٣/٧/١ وكانت الأحكام الخاصة بلائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للوحدات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ عدا ما يتعلق منها بتسوية حالات العاملين ومنح العلاوات الدورية والترقيات التي يتراخى العمل بها إلى حين اتمام معادلة الوظائف — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تعتبر نافذة من تاريخ العمل بها في ١٩٦٢/١٢/٢٩ ، وكانت الفقرة الثانية من المادة الثانية من هذا القرار قد ألغت النظم الخاصة بإعانة فلاء المعيشة بالنسبة للعاملين بتلك الشركات ، وترتبا

على ذلك لا تسرى هذه النظم على من يعين بعد العمل بتلك اللائحة ، وكانت المادة التاسعة من ذات اللائحة تنص على أن يحدد أجر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر لوظيفة بجدول ترتيب الوظائف ، وكانت الأجور الواردة بهذا الجدول هي أجور شاملة لا تضاف إليها المنح ، فانه لا يحق للعمال المعينين بعد تخاذ القرار الجمهوري المشار إليه المطالبة بأية زيادة في أجورهم بالاستناد إلى قواعد ونظم سابقة للشركة ، وبما لا يدع إلا لأعمال قاعدة المساواة إذ لا مساواة فيما يناهض ما نص عليه القانون . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أحقية عمال الشركة المعينين بعد ١٩٦٣/٧/١ في الانتفاع بالحقوق والمزايا التي نصت عليها نظم الشركة وقواعدها واتبعتها بالنسبة للعاملين المعينين بهاقبل هذا التاريخ بما في ذلك إضافة المنح وإعانة غلاء المعيشة إلى أجورهم المقررة للوظائف التي عينوا فيها ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين رفض الطالب .



## جلسة ١٧ من يونيه سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المرجوشي وعضوية السادة  
المستشارين شرف الدين خيرى ، أحمد شيبه الحمد ، ألفى بقطر حيشى وأحمد شوقى  
الملجى .

(٢٨٥)

الطن رقم ٥٥٨ لسنة ٣٠ القضائية :

عمل "الأجر" . شركات .

وجوب تجريد مرتبات العاملين بشركات القطاع العام اعتباراً من تاريخ العمل باللائحة  
٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ فى ١٢/٢٩/١٩٦٢ . القرار الجمهورى ٢٠٦٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن  
استثناء القرارات الخاصة بالعاملين بالمؤسسات العامة . لا ينصرف إلى العاملين بالشركات  
سالفه الذكر .

مقتضى نص المادتين ٦٣ ، ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة  
للؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — وعلى  
ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — تجريد مرتبات العاملين بهذه الشركات اعتباراً  
من تاريخ العمل باللائحة فى ١٢/٢٩/١٩٦٢ وإلى أن يتم تعادل الوظائف  
وتسوية حالاتهم طبقاً لهذا التعادل ، ومن ثم يجب أن تظل مرتباتهم ثابتة  
خلال هذه الفترة دون تعديل أو إضافة ، ويعد باطلاً أى قرار يصدر بزيادة  
الأجور خلالها وذلك باستثناء ما نصت عليه من بعد المادة الأولى من القرار  
الجمهورى رقم ٣٢٨٧ لسنة ١٩٦٢ من أنه يعتبر صحيحاً ما صدر من قرارات  
منع العلاوات الدورية للعاملين فى الشركات التابعة للؤسسات العامة حتى أول  
يوليو سنة ١٩٦٤ متى روعيت فى القرارات المذكورة قواعد محددة ، ولا يحتاج  
فى شأن العاملين بتلك الشركات وفى خصوص ما تقدم بما نصت عليه المادة  
الأولى من القرار الجمهورى رقم ٢٠٦٧ لسنة ١٩٦٧ من أنه استثناء من أحكام  
قرارى رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فتعتبر  
صحيحة القرارات الإدارية الصادرة بترقيات أو بمنح علاوات للعاملين

بالمؤسسات العامة في الفترة من ١/٧/١٩٦٤ حتى تاريخ اعتماد جداول تعادل وتقييم الوظائف إذ أن حكمها لا ينصرف إلا إلى العاملين بالمؤسسات العامة دون غيرهم من العاملين بالشركات التابعة لهذه المؤسسات .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٥١٤٣ لسنة ١٩٧١ عمال كلى القاهرة على المطعون ضده — بنك القاهرة — وطلبوا الحكم بأحققتهم للعلاوة الدورية الصادرة بها قرار البنك في ٥/١١/١٩٦٤ وبإلزام هذا الأخير بأن يدفع لهم على التوالى مبلغ ٤٠١ ج ، ٢٦٤ ج ، ٤٠٢ ج ، ٣٠١ ج و ٥٠٠ مليا ٣٠١ ج ، ٢٦٨ ج ، والفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد وما يستجد بالنسبة لهم عدا الثاني ، وقالوا بيانا لدعواهم إنهم عدا الثاني الذى أحيل إلى المعاش يعملون لدى المطعون ضده ، وقد صدر قرار في ٥/١١/١٩٦٤ بمنحهم علاوة دورية بواقع ٦ جنيه شهريا لكل من الطاعنين الثلاثة الأول ، ٤,٥٠٠ جنيه شهريا لكل من الطاعنين الرابع والخامس ، ٤ جنيهات للطاعن السادس ، واستمروا يقبضونها حتى أكتوبر سنة ١٩٦٥ حين أوقف صرفها إليهم ، ولما كان لا وجه لمنع هذه العلاوة عنهم فقد أقاموا الدعوى بطلباتهم المتقدمة . وبتاريخ ٢٣/٢/١٩٧١ قضت المحكمة بنسب خبير لأداء المهمة المبينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ٢٨/٣/١٩٧٢ بأحقية الطاعنين للعلاوة الدورية التى منحت لهم في ٥/١١/١٩٦٤ بواقع ٦ جنيهات شهريا لكل من الطاعنين الثلاثة الأول ، ٤,٥٠٠ جنيه شهريا للطاعن الرابع ، ٤,٣٠٠ جنيه شهريا للطاعن الخامس ، ٤ جنيهات شهريا للطاعن السادس وبإلزام المطعون ضده بأن يدفع للأول ٥٢٢ جنيها وللثاني ٢٦٤ جنيها ، وللثالث ٥٢٢ جنيها ، وللرابع ٣٥٢ جنيها و ٣٥٠ مليا وللخامس

٢٧٤ جنيها و ١٠٠ مليم والسادس ٣٤٨ جنيها والفوائد القانونية بواقع ٤ / سنويا حتى السداد . استأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ١٩٦٣ لسنة ٨٩ ق . وبتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٩ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبليت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعنون بأولهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على أن قرار منحهم العلاوة الدورية محل التداعى لا يقيمه القرار الجمهورى رقم ٢٣٧٨ لسنة ١٩٦٥ لصدوره في الفترة من ١٩٦٤/٧/١ إلى ١٩٦٤/١٢/٢٨ — تاريخ اعتماد مجلس الوزراء لجداول التقييم بالبنك — وأنه وقد صدر بالمخالفة للقرار الجمهورى رقم ٣٢٨٧ لسنة ١٩٦٢ لتصحيح القرارات الصادرة بمنح العلاوات للعاملين بالشركات قبل ١٩٦٤/٧/١ كان على أساس من التقدير بأن المدة من تاريخ تنفيذ القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ حتى ١٩٦٣/٦/٣٠ كافية لإتمام إجراء التقييم ، ولهذا نص في المادة الثالثة منه على بطلان القرارات الصادرة بمنح علاوات بعد تاريخ اعتماد مجلس الوزراء لجداول التقييم ، وأنه بأعمال مفهوم المخالفة لذلك فإن القرارات الصادرة في هذا الشأن قبل اعتماد تلك الجداول ومنها قرار منح الطاعنين العلاوة في ١٩٦٤/١١/٥ لصدوره قبل اعتماد جداول التقييم بالبنك الذي تم في ١٩٦٤/١٢/٢٨ — تكون صحيحة ، ومما يؤيد صحة هذا النظر أن المشرع وقد أصدر القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ لتحقيق المساواة بين العاملين بالمؤسسات العامة وبين العاملين بالشركات التابعة لهذه المؤسسات قد طبق النتيجة المشار إليها بالنسبة للعاملين بالمؤسسات فيما نص عليه في المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ٢٠٦٧ لسنة ١٩٦٧ من اعتبار القرارات الصادرة بمنح العلاوات الدورية بالمؤسسات العامة في الفترة من ١٩٦٤/٧/١ وحتى تاريخ اعتماد جداول التقييم بها صحيحة ، وإنه لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى — وعلى خلاف ذلك إلى بطلان قرار منح الطاعنين علاواتهم في ١٩٦٤/١١/٥ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .



وحيث إن هذا النعى غير مسديد ، ذلك أنه لما كان مقتضى نص المادتين ٦٣ ، ٦٤ ، من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - تجريد مرتبات العاملين بهذه الشركات اعتبارا من تاريخ العمل باللائحة في ١٩٦٢/١٢/٢٩ وإلى أن يتم تعادل الوظائف وتسوية حالاتهم طبقا لهذا التعادل ، ومن ثم يجب أن تظل مرتباتهم ثابتة خلال هذه الفترة دون تعديل أو إضافة ، وبعد باطلا أى قرار يصدر بزيادة الأجور خلالها ، وذلك باستثناء ما نصت من بعد المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٣٢٨٧ لسنة ١٩٦٥ من أنه يعتبر صحيحا ما صدر من قرارات بمنح العلاوات الدورية للعاملين في الشركات التابعة للمؤسسة العامة حتى أول يوليو سنة ١٩٦٤ متى روعيت في القرارات المذكورة قواعد محددة ، وكان لا يحاج في شأن العاملين بتلك الشركات وفي خصوص ما تقدم بما نصت عليه المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٢٠٦٧ سنة ١٩٦٧ من أنه استثناء من أحكام قرارى رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تعتبر صحيحة القرارات الإدارية الصادرة بترقيات أو منح علاوات للعاملين بالمؤسسات العامة في الفترة من ١/٧/١٩٦٤ حتى تاريخ اعتماد جداول تعادل وتقييم وظائفهم ، إذ أن حكمها لا ينصرف إلا إلى العاملين بالمؤسسات العامة دون غيرهم من العاملين بالشركات التابعة لهذه المؤسسات ومن بينها البنك المطعون ضده لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعنين على أساس أن قرار البنك الصادر في ١٩٦٤/١١/٥ بمنحهم علاوة دورية ، قد أجاز زيادة في أجورهم قبل اعتماد جدول وظائف البنك الذى تم في ١٩٦٤/١٢/٢٨ بالمخالفة لأحكام القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ فيكون باطلا بطلانا لا يصححه ما نصت عليه المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٣٢٨٧ لسنة ١٩٦٥ لصدوره بعد أول يوليو سنة ١٩٦٤ ، ولا يقيمه حكم المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٢٠٥٧ لسنة ١٩٦٧ الذى ينصرف إلى حالة الطاعنين لأنهم من العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة دون المؤسسات ذاتها ، فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعنين يتعنون بالسبب الثاني للطعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ومخالفة الثابت في الأوراق ، وفي بيان ذلك يقولون إن التحير أثبت في تقريره أحقيتهم للعلاوة التي سبق أن صرفت لهم في المدة من أول يناير إلى أكتوبر سنة ١٩٦٥ ، كما أثبت استحقاق الطاعن الرابع العلاوة المطالب بها لأن مرتبه السنوي في ١٩٦٤/١١/٥ لم يكن قد تجاوز مبلغ ١٨٠٠ جنيها ، لكن الحكم لم يشر في أسبابه إلى ذلك ولم يتناوله بالبحث وقضى بما يخالفه فجاء معيبا بالقصور ومخالفا للثابت في الأوراق .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدعوى على الدعامة التي سلف بيانها في الرد على السبب الأول للطعن وهي دعامة كافية لحمل الحكم فإن النعي عليه بهذا السبب — أيا كان وجه النظر فيه — يكون غير متج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٧ من يونيو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار قائب رئيس المحكمة أنور خليف ودخولة المادة المشار إليها : حسن السنباطي ، د . د . بشرى رزق ، رافت عبد الرحيم ومحمد حسب الله .

(٢٨٦)

الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ٣٤ القضائية :

عمل . شركات . مؤسسات عامة . موظفون .

المعيون بالشركات من موظفي الحكومة والمؤسسات العامة خلال سنتين من تركهم الخدمة .  
استحقاقهم لمرتب لا يجاوز ٥٠٪ عما كانوا يتقاضونه . عدم جواز المطالبة بالمساواة مع غيرهم  
من العاملين . حلة ذلك . م ١٠ . مكرر من اللائحة ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ المعدلة بالقرار الجمهوري  
١٠٨١ لسنة ١٩٦٢ .

النص في المادة العاشرة من لائحة نظام موظفي وعمال الشركات الصادر بها  
القرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ على أنه يجوز لمجلس إدارة الشركة عند  
الضرورة التعيين في غير أدنى الفئات أو في غير الحد الأدنى لصالح الإنتاج ولإمكان  
الافادة من ذوى الخبرة والكفاءة الخاصة ، والنص في المادة ١٠ مكرر الصادر  
بها القرار الجمهوري رقم ١٠٨١ لسنة ١٩٦٢ بشأن تعديل أحكام تلك اللائحة  
على عدم جواز تعيين موظفي الحكومة أو المؤسسات العامة في وظائف الشركات  
التي تساهم فيها الدولة بمرتبات تتجاوز مرتباتهم الأصلية في الحكومة أو المؤسسات  
العامة بنسبة ٥٠٪ وذلك إذا تم التعيين خلال سنتين من تاريخ تركهم للخدمة  
يدلان على أن المشرع قد فرض بالمادة ١٠ مكرر آفة الذكر مرتبا خاصا للمعيدين  
بالشركات من موظفي الحكومة والمؤسسات العامة إذا تم تعيينهم خلال سنتين  
من تركهم الخدمة وهو ألا يتجاوز هذا المرتب الخاص ٥٠٪ عما كان  
يتقاضاه ، وهو نص خاص يعتبر استثناء من حكم المادة العاشرة من اللائحة  
سالفة البيان .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن المطعون ضده أقام على الشركة الطاعنة دعواه ابتداء أمام محكمة العمال الجزئية بالقاهرة التى قبلت برقم ٢٨٣٠ سنة ١٩٧١ عمال كلى شمال القاهرة بعد إحالتها إلى المحكمة الابتدائية - بطلب الحكم بتعديل أجره الأساسى إلى ٢٥ ج اعتبارا من ١٩٦٢/١١/١٠ وما يترتب على ذلك من فروق ، وقال بيانا لذلك إنه فى ١٩٦٢/١١/١٠ التحق بالعمل بالشركة الطاعنة بوظيفة فنى تخطيط بأجر أساسى ٢٠ ج فى حين أن زملاء له يتساوى معهم فى ظروف العمل تحدد أجرهم الأساسى بمبلغ ٢٥ ج شهريا ، ولما كان من حقه إعمالا لقاعدة المساواة أن يطلب مساواته بهم ففقد أقام دعواه بطلباته سائلة البيان . وفى ١٩٦٨/٦/٥ قضت المحكمة الجزئية بتدب خير لأداء المهمة الميمنة بالمنطوق وبتاريخ ١٩٧٢/٥/٢ حكمت محكمة أول درجة بأحقية المطعون ضده فى أجر أساسى مقداره ٢٥ ج شهريا اعتبارا من ١٩٦٢/١١/١٠ وبإلزام الطاعنة بأن تؤدى له مبلغ ٥٦٨,٥٠٠ ج . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ٢٥٠٥ سنة ٨٩ ق . . وبتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٧ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف : طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبطلت فيها رأى بنقض الحكم . وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٧٨/٦/٣ وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن لما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك تقول الطاعنة إنها حددت مرتب المطعون ضده عند تعيينه بمبلغ ٢٠ ج شهريا بزيادة مقدارها ستة جنيهات عن أجره الذى كان يتقاضاه بالمؤسسة المصرية العامة للصانع الحربية التى كان يعمل بها قبل التحاقه

بالعمل لديها وفقا لحكم القرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ سنة ١٩٦٢ الذي ينطبق على حالة المطعون ضده والذي لا يجيز زيادة أجره عن ٥٠٪ من أجره السابق، إلا أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي القاضي بأحقية المطعون ضده في أجر أساسي مقداره ٢٥ ج شهريا منذ بدأ تعيينه أسوة بزملاء له في العمل ، في حين أن هؤلاء المقارن بهم قد عينوا في ظل أحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ سنة ١٩٦١ ومن ثم فلا محل لإعمال قاعدة المساواة للاختلاف في ظروف التعيين .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن النص في المادة العاشرة من لائحة نظام موظفي وعمال الشركات الصادر بها القرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ على أنه يجوز لمجلس إدارة الشركة عند الضرورة التعيين في غير أدنى الفئات أو في غير الحد الأدنى لها لصالح الإنتاج ولإمكان الإفادة من ذوى الخبرة والكفاءة الخاصة. والنص في المادة ١٠ مكرر الصادر بها القرار الجمهوري رقم ١٠٨١ سنة ١٩٦٢ بشأن تعديل أحكام تلك اللائحة على عدم جواز تعيين موظفي الحكومة والمؤسسات العامة في وظائف الشركات التي تساهم بها الدولة بمرتبات تتجاوز مرتباتهم الأصلية في الحكومة أو المؤسسات العامة بنسبة ٥٠٪ وذلك إذا تم التعيين خلال سنتين من تاريخ تركهم للخدمة ، بدلان على أن المشرع قد فرض بالمادة ١٠ مكرر آتفة الذكر مرتبا خاصا للعينين بالشركات من موظفي الحكومة والمؤسسات العامة إذا تم تعيينهم خلال سنتين من تركهم للخدمة ، وهو ألا يتجاوز هذا المرتب الخاص ٥٠٪ عما كان يتقاضاه وهو نص خاص يعتبر استثناء من حكم المادة العاشرة من اللائحة سالفة البيان، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده كان يعمل قبل تعيينه بالشركة الطاعنة بالمؤسسة العامة للصانع الحربية بأجر شهري مقداره ١٤ ج وحيثه الشركة الطاعنة قبل مضي سنتين من تركه للخدمة بتلك المؤسسة بأجر شهري مقداره ٢٠ ج ، فإن تحديد هذا الأمر جاء مطابقا لحكم المادة ١٠ مكرر آتفة الذكر والمنطبقة على حالة المطعون ضده لما كان ذلك وكان لا يسوغ للمطعون ضده مطالبة الشركة الطاعنة بأن تسوى بينه وبين زملائه الذين عينوا بها وفقا لحكم المادة العاشرة سالفة الذكر في المرتب لأن هذه التفرقة ليست من عمل

الشركة وإنما ترجع إلى إلزامها بأحكام المادة ١٠ مكرر التي تحكم تعيينه بها ،  
وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما  
يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف  
ورفض دعوى المطعون ضده .

---



## جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الفقى وعضوية السادة المستشارين :  
حافظ رفق ، جميل التريخ ، محمود حمدي عبد العزيز وعاصم المراغى .

( ٢٨٧ )

الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٥ القضائية :

( ١ ) أوراق تجارية " التظهير التأمينى " .

التظهير التأمينى . شرط صحته . اعتباره بالنسبة للمدين الأصلي فى الورقة فى حكم التظهير  
الناقل للملكية . أثره . تظهير الورقة من الدفوع . المظهر إليه مطالبة المدين بقيمة الورقة . حالة  
ذلك .

( ٢ ) نقض " السبب الجديد " . تقادم " تقادم مسقط " .

الرفع بسقوط الحق بالتقادم العرفى . م ١٩٤ من قانون التجارة . عدم جواز إثارة لأول  
مرة أمام محكمة النقض .

١ - مفاد المادتين ٧٦ ، ٨٠ من قانون التجارة أنه يشترط لصحة التظهير  
التأمينى أن يكون مستوفيا لاشتراط المقررة قانونا للتظهير الناقل للملكية باستثناء شرط  
وصول القيمة فيستعاض عنه بأنه عبارة تفيد أن الورقة التجارية قد سلمت  
إلى المظهر إليه على سبيل الرهن والتظهير التأمينى وإن كان لا ينقل الحق الثابت  
فى الورقة المرهونة إلى المظهر إليه بل يظل هذا الحق للمظهر الراهن ، إلا أن  
هذا التظهير يعتبر بالنسبة للمدين الأصلي فى الورقة فى حكم التظهير الناقل للملكية  
فتتطهر به الورقة من الدفوع ويكون للمظهر إليه مطالبة المدين بقيمة الورقة  
التجارية المرهونة ان رضاء أو قضاء بدعوى يقيمها عليه باسمه ، ذلك أن  
لدائن المرتهن يلتزم قانونا قبل الراهن بأعفاضة على الورقة المرهونة واتخاذ  
الإجراءات القانونية اللازمة لتحصيل قيمتها فى ميعاد الاستحقاق ،  
لما كان ذلك وكانت السندات الإذنية موضوع الدعاى تضمن  
تظهيرها عبارة " برسم الضمان " وكانت هذه العبارة تدل بجلاء على أن

السندات قد سلمت إلى البنك المطعون ضده على سبيل الرهن فيحق له مقاضاة الطاعنين الموقعين على تلك السندات ليطالبهما بقيمتها .

٢ - الدفع بسقوط الحق بالتقادم الخمسى المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانون التجارة هو من الدنوع الموضوعية الذى يتعين على المدين أن يتمسك ويثبت عناصره أمام محكمة الموضوع . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ، أنه لم يسبق للطاعنين التمسك أمام محكمة الاستئناف بهذا الدفع فإنه لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداوله .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أنه بعد رفض طلب إصدار أمر الأداء أقام البنك المطعون ضده الدعوى رقم ٥٧٩٩ سنة ١٩٦٨ كلى القاهرة على الطاعنين بطلب إلزامهما متضامنين بأن يدفعاه مبلغ ٣٥٥ ج والفوائد ، وقال شرحا للدعوى إنه يداين الطاعنة الأولى بضمان وتضامن الطاعن الثانى فى المبلغ المطالب به بموجب أحد عشر سنداً إذنيأحررت لأمر وإذن شركة ... .. التى قامت بتظهرها للطعون ضده للحق الثابت بها ، وتظهيراً تأمينياً ، وإذ إمتنعت الطاعنة الأولى عن الوفاء فى ميعاد استحقاق السندات فقد أقام المطعون ضده دعواه بطلباته سالفه البيان . وبتاريخ ٢٩/١٢/٣ قضت محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة تأسيساً على أن التظهير الثابت على السندات هو تظهير توكيل لا تثبت به ملكية المطعون ضده للحق الثابت بها ، فلا ينحق له إقامة الدعوى باسمه المطالبة بقيمتها ، فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٢ سنة ٨٧ ق ، وبتاريخ ١٩٧١/١١/٩ قضت محكمة استئناف القاهرة

بالغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعنين متضامنين بأن يدفعوا للطعون ضده مبلغ ٣٥٥ ج والفوائد طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنين ينعان بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتفسيره ، وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم اعتبر التظهير الثابت على السندات تظهيرا تأمينا في حين أنه لم يرد به ذكر وصول القيمة ، أو أن القيمة للرهن ، وأن عبارة أنه " برسم الضمان " الثابتة على السند لا تدل على أن التظهير كان للرهن ، هذا إلى أن المطعون ضده لم يقدم ما يدل على أنه قام بدفع قيمة السندات إلى المظهر ، أو أنه اقترضه ما يعادل قيمتها في تاريخ سابق على استحقاقها ، فيكون التظهير الثابت على السندات مجرد تظهير توكيل ، كما أخطأ الحكم في تفسير المادة ٨٠ من قانون التجارة إذ اعتبرها تجيز للمظهر إليه تأمينا إقامة الدعوى باسمه للمطالبة بقيمة السندات المرهونة ، مع أن نص المادة المشار إليها لا تجيز له سوى تحصيل قيمتها ، وفارق بين التحصيل والتقاضي ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على قوله " أن التظهير الثابت على السندات المقدمة أساسا للدعوى قد تضمن أنه برسم الضمان وهو من ثم لا يعتبر تظهيرا تاما أو ناقلا لللكية وإنما يرمى إلى ترتيب رهن عاين لصالح البنك المستأنف (المطعون ضده) وقد أشارت المادة ٧٦ تجاري إلى هذه الصورة فقررت في الفقرة الثانية منها بأن الأوراق المتداول يعمها يجوز رهنها أيضا بتحويلها تحويلا مستوفيا للشرائط المقررة قانونا ومذكورا فيه أن تلك الأوراق تسلمت بصفة رهن وهو ما يتضح منه أن هذا التظهير يختلف عن التظهير التام القيمة التي وصلت بأن يذكر فيه أن القيمة رهن أو ضمان أو أية عبارة أخرى تدل على نفس المعنى وهو ما يسمى بالتظهير التاميني الذي يعتبر تظهيرا تاما من وجه ولكنه رهن من



وجه آخر ولذلك يرب آثارا خليطا من آثار التظهير الناقل للملكية وآثار الرهن فهو ينقل ملكية السند إلى المظهر إليه في علاقته بالغير ولكن في علاقته بالمظهر أى المدين الراهن تبقى الملكية لهذا الأخير ، لما كان ذلك وكان نص المادة ٨٠ تجارى قد جرى على أن تحصيل قيمة الأوراق التجارية المرهونة يكون بمعرفة الدائن المرتهن لها وهو ما يلقي عليه واجب المطالبة بقيمتها في ميعاد الاستحقاق فإذا أهمل في ذلك كان مسئولاً قبل المظهر عن تعويض الضرر الذى لحقه ولما كان ما أورده الحكم صحيح فى القانون ، ذلك أن مفاد المادتين ٧٦ ، ٨٠ من قانون التجارة أنه يشترط لصحة التظهير التأمين أن يكون مستوفيا للشرائط المقررة قانونا للتظهير الناقل للملكية ، باستثناء شرط وصول القيمة فيستعاض عنه بآية صراحة تفيد أن الورقة التجارية قد سلمت إلى المظهر إليه على سبيل الرهن ، والتظهير التأميني وإن كان لا ينقل الحق البات في الورقة المرهونة إلى المظهر إليه بل يظل هذا الحق للمظهر الراهن ، إلا أن هذا التظهير يعتبر بالنسبة للمدين الأصلي في الورقة ، فى حكم التظهير الناقل فتظهر به الورقة من الدفع ويكون للتظهير إليه مطالبة المدين بقيمة الورقة التجارية المرهونة ان رضاء أو قضاء بدعى يقيمها عليه باسمه ، ذلك أن الدائن المرتهن يلتزم قانونا قبل الراهن بالمحافظة على الورقة المرهونة واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتحصيل قيمتها في ميعاد الاستحقاق ، لما كان ذلك وكانت السندات الاذنية موضوع التداعى تضمن تظهيرها عبارة برسم الضمان وكانت هذه العبارة تدل بجلاء على أن السندات قد سلمت إلى البنك المطعون ضده على سبيل الرهن ، فيحق له مقاضاه الطاعنين الموقعين على تلك السندات ليطالبهما بقيمتها ، ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين يتعيان بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقولان إنهما تمسكا فى المذكرة المقدمة منهما إلى محكمة الاستئناف لجلسة ١٩٧١/١١/٩ بسقوط الحق فى المطالبة بالدين التجارى المثبت بالسندات الاذنية موضوع التداعى بالتقادم لانقضاء أكثر من خمس سنوات على تاريخ استحقاقها ، ورغم أن هذا الدفاع جوهرى إلا أن الحكم المطعون فيه أهمل الإشارة إليه بفناء معيها بالقصور بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول، ذلك أن الدفع بسقوط الحق بالتقادم الحمى المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانون التجارة هو من الدفع الموضوعية الذي يتعين على المدعى أن يتمسك به ويثبت عناصره أمام محكمة الموضوع، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق، أنه لم يسبق للطاعنين التمسك أمام محكمة الاستئناف بهذا الدفع فإنه لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة التقض، ولا على الحكم المطعون فيه إن هو التفت عن الإشارة إلى ما أورده الطاعنان في مذكرتهما المقدمة إلى محكمة الاستئناف أثناء حجز الدعوى للحكم وبعد انقضاء الأجل المحدد لتقديمها، طالما أن المحكمة قد أعملت حقها في استبعاد هذه المذكرة.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن.

## جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الفقى وعضوية السادة المستشارين  
حافظ رفقى ، جميل الزينى ، محمود حملى عبد العزيز وعامم المراغى .

( ٢٨٨ )

الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٤٥ القضائية :

إرث . تركة .

استقلال شخصية الوارث عن شخصية المورث . انفصال التركة عن أشخاص الورثة  
وأموالهم . تعلق التزامات المورث بتركته دون أن تنتقل إلى ذمة الوارث إلا فى حدود  
مال إليه .

إذ كانت شخصية الوارث مستقلة عن شخصية المورث وكانت التركة منفصلة  
شرعا عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة فإن ديون المورث تتعلق بتركته  
ولا تشغل بها ذمة ورثته ومن ثم لا تنتقل التزامات المورث إلى ذمة الوارث  
لمجرد كونه وارثا إلا فى حدود ما آل إليه من أموال التركة ، لما كان ذلك  
وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أن الدعوى  
الحالية أقيمت على مورث الطاعنين بطلب فسخ عقد البيع الصادر من المورث  
إلى المطعون ضده بالنسبة إلى الأطيان التى تثبت ملكيتها للغير وإلزام المورث  
برد ثمنها ، وإذا انقطع سير الخصومة فى الدعوى لوفاة المورث قام المطعون ضده  
بتعجيلها فى مواجهة الورثة ( الطاعنين ) بذات الطلبات فإن الحكم المطعون  
فيه إذ أيد الحكم الابتدائى فيما قضى به من إلزام الطاعنين شخصيا بأن يدفعوا  
للمطعون ضده ثمن الأطيان المشار إليها ولم يحمل التركة بهذا الالتزام يكون قد  
خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .



وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٥٠٠ سنة ١٩٦٦ مدنى كلى أسيوط على مورث الطاعنين ... .. بطلب الحكم بفسخ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ٢٧/١٠/١٩٥٦ بالنسبة لمساحة ١٠ قراريط ، ٢ سهم والزامه بأن يدفع له مبلغ ٥٠٠ جنيه وذلك فى مواجهة ... .. وقال يانا لدعواه إنه بمقتضى عقد البيع المشار إليه باعه مورث الطاعنين أطيانا مساحتها ١٩ قيراطا مبنية بصحيفة الدعوى نظير ثمن مقبوض قدره ٦٠٠ جنيه وقد نازعته الأخيرة فى ملكية جزء من هذه الأطيان المبيعة واستصدرت فى مواجهة مورث الطاعنين حكما فى الدعوى رقم ٦٧٨ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى أسيوط قضى بتثبيت ملكيتها إلى ١٠ قراريط ، ٢ سهم من هذه المساحة استادا إلى تقرير الخبير المتب و ملحقه المودعين بتلك الدعوى ، وقد تأيد هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٧ سنة ٤٠ ق ، ولما كان هذا العقد يعتبر مفسوخا بالنسبة للقدر الذى قضى فيه نهائيا لصالح ... .. فقد أقام دعواه بطاياته السابقة ، وبتاريخ ١/٢/١٩٦٩ قضت محكمة أسيوط الابتدائية بانقطاع سير الخصومة لوفاة مورث الطاعنين فمجلها المطعون ضده قبل الورثة ( الطاعنين ) بذات الطلبات وبتاريخ ٢٣/٥/١٩٧٠ قضت المحكمة بفسخ عقد البيع المذكور بالنسبة للمساحة المشار إليها والزم الطاعنين بأن يردوا للمطعون ضده مبلغ ٣١٨ جنيه ، ٨٤٨ مليم استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١٩ سنة ٤٩ ق ، وبتاريخ ٢/٦/١٩٧٥ قضت محكمة استئناف أسيوط بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعنون بالوجه الأول من السبب الأول وبالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأن مورثهم باع إلى

المطعون ضده بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٥٦ أطيانا مساحتها ١٩ قيراطا من ضمن الأطيان التي يمتلكها بالميراث عن والده والبالغ مساحتها ١ فدان ، ٢ قيراط ، ١٩ سهم وأن المطعون ضده لم يكتف بحيازة القدر المبيع له بل امتدت حيازته إلى الأطيان المملوكة ... .. التي قضى بتثبيت ملكيتها لها بالحكم الصادر لصالحها في الدعوى رقم ٦٧٨ سنة ٥٨ مدنى كلى أسيوط الذى تأيد استئنافا ومن ثم فإن المساحة المبيعة إلى المطعون ضده لا تشمل على أى من أطيان السيدة المذكورة وإذا طرح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وقضى بفسخ عقد البيع المشار إليه بالنسبة لمساحة ١٠ قراريط ، ٢ سهم بمقولة أنها مملوكة للسيدة ... .. استنادا إلى قرائن استخلصها من أوراق ومستندات وإجراءات إثبات قدمت وتمت فى دعوى أخرى ، وكان لا يجوز للمحكمة أن تركز إلى إجراءات إثبات لم تتم أمامها فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود : ذلك أن البين من مدونات الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٦٧٨ لسنة ١٩٥٨ مدنى كلى أسيوط والحكم المؤيد له الصادر فى الاستئناف رقم ٦٧ سنة ٤٠ ق - المودعة صورتيهما ملف الطعن - أن هذين الحكيم عرضا فى أسبابهما للخلاف الذى قام بين طرفى هذا الطعن وبين ... .. حول ما إذا كان القدر المبيع من مورث الطاعنين إلى المطعون ضده بموجب العقد المؤرخ ٢٧/١٠/١٩٥٦ قد شمل جزءا من أطيان المذكورة وحسب هذا الخلاف بالقضاء بتثبيت ملكيتها إلى أطيان مساحتها ١٠ قراريط ، ٢ سهم ، أخذا بتقرير الخبير المتدب فى تلك الدعوى الذى اطعانت المحكمة إلى سلامة ما انتهى إليه من شمول عقد البيع المشار إليه لتلك المساحة رغم أنها مملوكة للسيدة المذكورة وليست ملكا للبائع (مورث الطاعنين) ولما كان القضاء فى هذه المسألة الأساسية قد حاز قوة الأمر المقضى فإنه يمتنع على الخصوم أنفصمهم التنازع فيها فى أية دعوى تالية تكون فيها تلك المسألة هى بذاتها الأساس فيما يدعيه أى منهم قبل الآخرين من حقوق مترتبة عليها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى فى قضائه بفسخ عقد البيع بالنسبة للمساحة المقضى بتثبيت ملكيتها ... .. وقدرها ١٠ قراريط ، ٢ سهم على قوله



أنه لما كان المستأنفون (الطاعنون) قد أسسوا استثنائهم على أن ما حكم به ... لا يدخل في القدر الذي باعه مورثهم للمستأنف عليه، (المطعون ضده) بالعقد الابتدائي المؤرخ ٢٧/١٠/١٩٥٦ وهو أمر سبق أن قضى فيه بحكم نهائي حائز لقوة الأمر المقضى به في الدعوى رقم ٩٧٨ لسنة ١٩٥٨ مدني كلي أسيوط والتي تأيد حكمها استئنافيا في الاستئناف رقم ٦٧ سنة ٤٠ ق إذ قضت المحكمة في تلك الدعوى والتي كان المستأنفون طرفا فيها بتثبيت ملكية ... ..

أخذا بتقرير الخبير المقدم فيها والتي استبانت منه أن المساحة المحكوم بتثبيت ملكيتها فيها تدخل في القدر موضوع عقد البيع الصادر من مورث المستأنفين للمستأنف عليه ، ومن ثم فلا يجوز العودة لإثبات هذا الشق من النزاع بعد أن فصل فيه بحكم قضائي نهائي ، فإن الحكم يكون قد التزم صحيح القانون ذلك ان حق المطعون ضده في طلب فسخ عقد البيع بالنسبة لمساحة ١٠ قراريط ، ٢ سهم مترتب ومتفرع من المسألة الأساسية السابق الفصل فيها بين نفس الخصوم بأن البيع قد شمل تلك المساحة رغم إنها مملوكة ... .. وليس ملكا للبائع (مورث الطاعنين) ، لما كان ما تقدم فان النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون إذ أقام قضاءه على قرائن ومستندات وإجراءات إثبات قدمت وتمت في دعوى أخرى يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني من السبب الأول بأن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ أيد الحكم الابتدائي في قضائه بفسخ عقد البيع الصادر من مورثهم ويلزم الطاعنين بأن يردوا للمطعون ضده مبلغ ٣١٨ جنيه ، ٨٤٨ مليم ، في حين أنه وقد صدر عقد البيع من مورثهم فان الالتزام برد ما قبضه من ثمن يقع على عاتق ترثته لأن الورثة لا يلتزمون بديون مورثهم إلا في حدود ما آل إليهم من أموال التركة ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذه النعي شديد ، وذلك أنه لما كانت شخصية الوارث مستقلة عن شخصية المورث وكانت التركة منفصلة عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة وأن ديون المورث تتعلق بتركته ولا تنشغل بها ذممة ورثته ومن ثم لا تنتقل التزامات المورث إلى ذمة الوارث لمجرد كونه وارثا في حدود ما آل إليه من



أموال التركة ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أن الدعوى الحالية أقيمت على مورث الطاعنين بطلب فسخ عقد البيع الصادر من المورث إلى المظعون ضده بالنسبة إلى الأطيان التي ثبتت ملكيتها للغير والزام المورث برد ثمنها ، وإذا انقطع سير الخصومة في الدعوى لوفاة المورث قام المطعون ضده بتعجيلها في مواجهة الورثة ( الطاعنين ) بذات الطلبات ، فان الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي فيما قضى به من الزام الطاعنين شخصيا بأن يدفعوا للمطعون ضده ثمن الأطيان المشار إليها ولم يحمل التركة بهذا الالتزام ، يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث أن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين تعديل الحكم المطعون فيه بالنسبة للمبلغ المقضى به والزام الطاعنين بأن يدفعوا من تركة مورثهم إلى المطعون ضده مبلغ ٣١٨ جنيها و ٤٤٨ مليا وتأييده فيما عدا ذلك .

## جلسة ٢٠ من يونيه سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صدقي العصار ، زكي الصاوي صالح ، جمال الدين عبد اللطيف  
وعبد الحميد المصفاوي .

( ٢٨٩ )

الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٤٥ القضائية :

( ١ ) دعوى « انقطاع سير الخصومة » .

بلوغ الخصم سن الرشد لا يؤدي بذاته إلى انقطاع سير الخصومة . ملة ذلك . منول النائب  
القانوني عن القاصر بعد البلوغ دون تنية المحكمة إلى ذلك . أثره . استمرار نيابته عنه نيابة  
اتفاقية بعد أن كانت قانونية .

( ٢ ) تأمين . نقض حكم " ما بعد قصورا " .

حق شركة التأمين في الرجوع على مالك السيارة المؤمن بمادفته من تعويض الضرر . مناطه .  
أن يكون المالك قد وافق على قيادة مرتكب الحادث للسيارة دون رخصة قيادة . عدم استظهار  
الحكم هذه الموافقة أو علاقة التبعية . تصور .

١ - تنص المادة ٢٩٤ من قانون المرافعات السابق - للواجبة التطبيق على  
واقعة الدعوى - على أن " ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم  
أو بفقد أهلية الخصومة أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من  
النائبين " ، ومفاد ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مجرد وفاة الخصم  
أو فقد أهلية الخصومة يترتب عليه لذاته انقطاع سير الخصومة ، أما بلوغ الخصم  
من الرشد فإنه لا يؤدي بذاته إلى انقطاع سير الخصومة وإنما يحصل هذا  
الانقطاع بسبب ما يترتب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة  
من القاصر . ولما كان الثابت من الأوراق أن الدعوى رفعت ابتداء ضد والد  
الطاعن بصفته ولياً عليه واستمرت إجراءات التقاضي أمام المحكمة الابتدائية  
على هذا النحو دون أن ينبه الطاعن أو والده المحكمة إلى التغير الذي طرأ على

حاله لبلوغه سن الرشد وترك والده يحضر عنه بعد البلوغ حتى صدور الحكم الابتدائي فاستأنفه والد الطاعن بصفته هذه ، كما اختصم بهذه الصفة في الاستئناف الآخر الذي رفعه المطعون عليه الثالث وحضر أمام محكمة الاستئناف وبأمر إجراءات التقاضي إلى أن صدر الحكم المطعون فيه ، فإن حضور الوالد أمام محكمة أول درجة وإقامته للاستئناف وحضوره فيه يكون في هذه الحالة بقبول الطاعن ورضائه وتظل صفة والده قائمة في تمثيله في الخصومة بعد بلوغه من الرشد وينتج هذا التمثيل كل آثاره القانونية ويكون الحكم الصادر في الدعوى ابتدائيا واستئنافيا كما لو كان الطاعن قد باشر بنفسه الخصومة بعد بلوغه ، ولا ينقطع سير الخصومة في هذه الحالة لأنه إنما ينقطع بزوال صفة النائب في تمثيل الأصل ، وهي لم تزل هنا بل تغيرت فقط فأصبحت نيابة اتفاقية بعد أن كانت نيابة قانونية .

٢ - قوام علاقة المتبوع بالتابع هو ما للأول على الثاني من سلطة فعلية في رقابته وفي توجيهه ، ومؤدى البند الخامس فقره ٢ من الشروط العامة الملحقة بنموذج وثيقة التأمين الذي صدر به قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ تنفيذا لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ أن حق شركة التأمين في الرجوع على مالك السيارة المؤمن له لاسترداد ما تكون قد دفعته من تعويض للمضروب في حادث وقع من تلك السيارة ، مناطه أن يكون ذلك المالك قد وافق على قيادة مرتكب الحادث لسيارته دون أن يكون حاصلا على رخصة قيادة . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي قد قضى بالزام الطاعن بالتعويض باعتباره متبوعا للمطعون عليه الثاني الذي وقع منه الخطأ دون أن يورد الدليل على قيام تلك التبعية مكتفيا بما قرره من أن المطعون عليه المذكور قد ارتكب الحادث أثناء قيادته سيارة الطاعن في حين أن ملكية السيارة لا تتحقق بها وحدها علاقة التبعية الموجبة لمسئولية مالكها ، كما حكم على الطاعن في دعوى الضمان الفرعية استنادا إلى أن المطعون عليه الثاني قاد السيارة التي ارتكب بها الحادث دون أن يكون حائزا على رخصة قيادة ولم يستظهر ما إذا كان ذلك قد حدث بموافقة الطاعن أم لا ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي لأسبابه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن المطعون عليها الأولى عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر أقامت الدعوى رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٩ مدنى القاهرة الابتدائية التى قيدت فيما بعد برقم ١٧٥٠ لسنة ١٩٧١ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية ضد ... .. بصفته ولدا على ابنه الطاعن وضد المطعون عليهما الثانى والثالث وطلبت الحكم بالزامهم متضادين بأن يدفعوا إليها مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ، وقالت بياقا للدعوى إنه حكم نهائيا فى اللجنة رقم ٤٥٤٧ سنة ١٩٦٥ الأزبكية بأدائه المطعون عليه الثانى لأنه تسبب بخططه فى موت مورثها المرحوم ... .. بأن صدمه بسيارة كان يقودها وأحدث به إصابات أودت بحياته ، وإذ كان المطعون عليه المذكور مسئولا عن التعويض عن الأضرار التى لحقت بها وبأولادها من جراء هذا الحادث ، وكان كل من الطاعن والمطعون عليه الثالث مسئولين كذلك عن هذا التعويض ، الأول باعتباره متبوعا لمرتكب الحادث والثانى باعتباره مؤمنا لديه من حوادث السيارة ، فقد أقامت الدعوى بطلبها سالف البيان . وبجلسة ١٩٧٣/١١/٢٢ طلب المطعون عليه الثالث الحكم بالزام والد الطاعن بصفته بماضى أن يحكم به عليه للمطعون عليها الأولى وبتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٧ حكمت المحكمة لكل من المطعون عليهما الأولى والثالث بطلباته . استأنف والد الطاعن بصفته هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٣٥ سنة ٩١ ق مدنى القاهرة كما استأنفه المطعون عليه الثالث بالاستئناف رقم ٧٨٤ سنة ٩١ ق مدنى القاهرة . وبعد أن أمرت المحكمة بضم الاستئناف الثانى للاستئناف الأول حكمت فى ١٩٧٥/٢/١٧ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أدلت فيها الرأى بنقض الحكم . وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه البطالان ، وفي بيان ذلك يقول ان المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى أمام المحكمة الابتدائية بصحيفة أعلنت له وللمدعى عليها الآخرين في ١٩٧٨/٥/٢٦ ، ٢٦ ، ١٩٦٨/٦/٩ ووجه إليه المدعى عليه الثالث دعوى الضمان الفرعية في ١٩٧٣/١١/٢٢ وقد إختصم في كلا الدعويتين الأصلية والفرعية في شخص والده بصفته وليا عليه . وإذ إنقطع سير الخصومة في ١٩٦٨/٨/٢٥ ببلوغه سن الرشد ولم توجه إليه إجراءات التقاضى بعد زوال صفة من كان يمثله ، فإن جميع الإجراءات التي إتخذت والأحكام التي صدرت في الخصومة بعد حصول ذلك الانقطاع — ومنها الحكم المطعون فيه — تكون باطلة بحكم القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن المادة ٢٩٤ من قانون المرافعات السابق — الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى — تنص على أن ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم أو بفقد أهلية الخصومة أو بزوال صفته من كان يباشر الخصومة عنه من النائين ومفاد ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن مجرد وفاة الخصم أو فقد أهلية الخصومة يترتب عليه لذاته إنقطاع سير الخصومة أما بلوغ الخصم سن الرشد فإنه لا يؤدي بذاته إلى إنقطاع سير الخصومة وإنما يحصل هذا الإنقطاع بسبب ما يترتب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة من القاصر . ولما كان الثابت من الأوراق أن الدعوى رفعت ابتداء ضد والد الطاعن بصفته وليا عليه واستمرت إجراءات التقاضى أمام المحكمة الابتدائية على هذا النحو دون أن ينبه الطاعن أو والده المحكمة إلى التغير الذي طرأ على حالته ببلوغه سن الرشد وترك والده يحضر عنه بعد البلوغ حتى صدر الحكم الابتدائي فاستأنفه والد الطاعن بصفته هذه ، كما إختصم بهذه الصفة في الاستئناف الذي رفضه المطعون عليه الثالث وحضر أمام محكمة الاستئناف وباشر إجراءات التقاضى إلى أن صدر الحكم المطعون فيه ، فإن حضور للوالد أمام محكمة أول درجة وإقامته للاستئناف وحضوره فيه يكون في هذه الحالة بقبول الطاعن ورضائه وتظل صفة والده قائمة في تمثله في الخصومة بعد بلوغه سن الرشد ويصح هذا التمثيل كل آثاره القانونية ويكون الحكم الصادر في الدعوى ابتدائيا واستئنافيا كما لو كان الطاعن قد باشر بنفسه الخصومة بعد بلوغه ، ولا ينقطع سير الخصومة في هذه الحالة لأنه إنما ينقطع بزوال صفة النائب في تمثيل الاصيل



وهي لم تزل هنا بل تغيرت فقط فأصبحت نيابة إتفاقية بعد أن كانت نيابة قانونية . لما كان ذلك وكان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بعدم صحة تمثيل والده له بعد بلوغه من الرشد فلا سبيل إلى إثارة هذا الجدل لدى محكمة النقض لتعلقه بأمر موضوعي .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إنه دفع أمام محكمة الموضوع بانتفاء علاقة التبعية بينه وبين المطعون عليه الثاني ويأنه لم يسمح له بقيادة السيارة التي وقع بها الحادث ، غير أن الحكم الابتدائي قضى بالزامه بالتعويض دون أن يستظهر قيام تلك العلاقة بينه وبين المطعون عليه المذكور كما قضى في الدعوى الفرعية بطلبات المطعون عليه الثالث قبله دون أن يستظهر أن قيادة المطعون عليه الثاني للسيارة بدون رخصة قيادة كانت بعلم الطاعن . وإذا أيد الحكم المطعون فيه الحكم المستأنف لأسبابه فإنه يكون معيبا بالقصور .

وحيث إن هذا النص صحيح ، ذلك أنه لما كان قوام علاقة التبوع بالتابع هو ما للأول على الثاني من سلطة فعلية في رقابته وفي توجيهه ، وكان يؤدي البند الخامس فقرة ج من الشروط العامة الملحقة بتمودج وثيقة التأمين الذي صدر به قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ تنفيذا لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ أن حق شركة التأمين في ارجوع على مالك السيارة المؤمن له لاسترداد ما تكون قد دفعته من تعويض للضرور في حادث وقع من تلك السيارة ، مناطه أن يكون ذلك المالك قد وافق على قيادة مرتكب الحادث لسيارته دون أن يكون حاصلا على رخصة قيادة . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي قد قضى بالزام الطاعن بالتعويض باعتباره متبوعا للمطعون عليه الثاني الذي وقع منه الخطأ ، دون أن يورد الدليل على قيام تلك التبعية مكثفيا بما قرره من أن المطعون عليه المذكور ارتكب الحادث أثناء قيادته سيارة الطاعن في حين أن ملكية السيارة لا تتحقق بها وحدها علاقة التبعية الموجبة لمسئولية مالكها ، كما حكم على الطاعن في دعوى الضمان الفرعية لاستنادا إلى أن المطعون عليه الثاني قاد السيارة التي ارتكب بها الحادث دون أن يكون حائزا على رخصة قيادة ولم يستظهر ما إذا كان ذلك قد حدث بموافقة الطاعن أم لا ، فإن الحكم المطعون فيه إذا أيد الحكم الابتدائي لأسبابه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .



## جلسة ٢١ من يونيه سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أحمد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور إبراهيم صالح ، محمد الباجوري ، محمد رمضان وإبراهيم فراج .

( ٢٩٠ )

الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) دعوى " الصفة في الدعوى " . شيوع . إيجار .

إقامة الدعوى بإخلاء المستأجر من أحد ورثة المؤجر . دفع المستأجر بعدم قبول الدعوى لعدم إقامتها من الورثة مجتمعين ، لاستدائه . اعتبار الملقى وكيلًا عن باقي الورثة في إدارة المال الشائع طالما لم يعترض أحد منهم على ذلك . عدم التزام المحكمة بالرد على هذا الدفع . علة ذلك .

( ٢ ) إيجار " إيجار الأماكن " عقد " فسخ العقد " .

حق المؤجر في طلب إخلاء المستأجر لاستعماله العين المؤجرة بطريقة تنافي شروط العقد المعقولة . م ٢٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . شرطه أن يلحق بالمؤجرة ضررًا من جراء ذلك . للقاضي سلطة تقديرية في فسخ العقد .

١ - مفاد المادة ١/٦٠١ من القانون المدني أن الإيجار لا ينتهي بموت المؤجر ، بل تنتقل الحقوق والالتزامات الناشئة عنه إلى ورثته ، وكان مؤدى المادتين ٨٢٧ : ٨٢٨ من ذات القانون أن إدارة المال الشائع تكون من حق الشركاء مجتمعين ما لم يتفقوا على خلاف ذلك ، وإذا تولى أحد الشركاء الإدارة دون اعتراض من الباقيين عدوكيلا عنهم . لما كان ذلك وكان الثابت أن عقد الإيجار مبرم بين الطاعن ومورث المطعون عليه الذي توفي وانتقلت ملكية العين المؤجرة إلى ورثته شيوعًا من بينهم المطعون عليه ، وكان رفع الدعوى المسائلة بطلب الإخلاء لتغيير الاستعمال يندرج ضمن إدارة المال الشائع وكان أيا من ورثة المؤجر الأصلي لم يعترض على انفراد المطعون عليه برفعها فإن ذلك يحمل على اعتباره وكيلًا عنهم في إقامتها ، وهو ما يكفي بذاته لاكتمال صفته

ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى كامل صفة غير وارد .  
لما كان ما تقدم وكان الدفاع الذى تلتزم المحكمة بتحقيقه والرد عليه هو الدفاع  
الجوهري الذى يكون من شأنه لو محص تغير وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه  
لا يعيب الحكم إغفاله الرد على الدفع المشار إليه .

٢ - مؤدى نص المادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن إيجار  
الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين - وعلى ما جرى به قضاء  
هذه المحكمة - أن التشريع الاستثنائى بعد أن سلب المؤجر الحق الذى تخوله  
إياه القواعد العامة فى مطالبة المستأجر بإخلاء العين المؤجرة عند انتهاء مدة العقد  
مقررا مبدأ امتداد عقود الإيجار امتدادا تلقائيا أجاز للمؤجر طلب الإخلاء إذا  
أخل المستأجر بالتزاماته المتعلقة باستعمال العين المؤجرة المشار إليها بالمواد ٥٧٩ ،  
٥٨٠ ، ٥٨١ من القانون المدنى ، وأن كان المستفاد من هذا النص أن  
للمؤجر الحق فى طلب إخلاء المستأجر بمجرد استعمال المكان المؤجر استعمالا يتنافى  
شروط العقد ، سواء كان تغييرا ماديا فى العين المؤجرة أو تغييرا معنويا بتعديل  
الاستعمال ، إلا أن هذا النص جاء خلوا ، ما يفيد سلطة القاضى التقديرية فى الفسخ  
ولم يفرض عليه الحكم بالإخلاء إذا توافر سبب من أسبابه التى حددت شروطها  
فيه وإذ كان مفاد ما تنص عليه المادة ٥٧٩ من القانون المدنى من أن المحظور  
هو تعديل الاستعمال الذى ينشأ عن ضرر للمؤجر ، فإذا انتفى الضرر ارتفع  
الحظر . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون  
فيه قد خالف هذا للنظر وأقام قضاءه بالإخلاء على سند من أن مجرد تغيير  
استعمال العين المؤجرة يعتبر مخالفا لشروط الإيجار المعقولة تستوجب الإخلاء  
دون استلزام توافر ركن الضرر ، ولم يمحص مدى تحقق الضرر ، فإنه يكون  
معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٠٢١ لسنة ١٩٧٦ مدني أمام محكمة طنطا الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بإخلائه من العين المؤجرة . وقال بيانا لها أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٣/٢/٢٨ استأجر منه الطاعن دكانا بشارع ... .. بقصد استعمالها مخزنا للحبوب ، وإذ فير الطاعن استعمال العين واستغلها مقلاة وشيد فرنا داخلها ، فقد أقام الدعوى . وبتاريخ ١٩٧٣/١/١٠ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه أن الطاعن قد خالف شروط العقد وغير الغرض الذي من أجله أجرت العين بأن حولها من مخزن حبوب إلى مقلاة وأن هذا التغيير فيه ضرر بالمبنى ، وبعد سماع شهود الطرفين عادت فحكمت في ١٩٧٣/٦/٢١ بإخلاء الطاعن من العين المؤجرة . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٦٠ سنة ٦٣ ق طنطا طالبا إلغاء الحكم ورفض الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧٤/٤/١٧ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينمى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي كامل صفة ، على سند من أن عقد الإيجار مبرم مع مورث المطعون عليه الذي توفي وخلف ورثة آلت إليهم ملكية العين المؤجرة ، فلا يثبت إلا لهم جميعا الحق في رفع الدعوى بالإخلاء . وإذ اتفرد المطعون عليه بإقامة الدعوى ، وأغفل الحكم المطعون فيه الرد على الدفع المبدى فإنه يكون قد خالف القانون بالإضافة إلى ما عاره من قصور .

وحيث إن الدفع مردود ، ذلك أنه لما كان مفاد المادة ١/٦٠١ من القانون المدني أن الإيجار لا ينتهي بموت المؤجر ، بل تنتقل الحقوق والالتزامات الناشئة عنه إلى ورثته ، وكان مؤدى المادتين ٨٢٧ و ٨٢٨ من ذات القانون



أن إدارة المال الشائع تكون من حق الشركاء مجتمعين ما لم يتفقوا على خلاف ذلك ، وإذا تولى أحد الشركاء الإدارة دون اعتراض من الباقين عدوكيلا عنهم . لما كان ذلك وكان الثابت أن عقد الإيجار مبهرم بين الطاعن ومورث المطعون عليه الذي توفي وانتقلت ملكية العين المؤجرة إلى ورثته شرطا من بينهم المطعون عليه ، وكان رفع الدعوى المائلة بطلب الإخلاء لتغيير الاستعمال يندرج ضمن إدارة المال الشائع وكان أيا من ورثة المؤجر الأصل لم يعترض على انفراد المطعون عليه برفعها ، فإن ذلك يحمل على اعتباره وكيلًا عنهم في إقامتها ، وهو ما يكفي بذاته لاكتمال صفة ويكفي الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي كامل صفة غير وارد . لما كان ما تقدم وكان الدفاع الذي تلزم المحكمة تحقيقه والرد عليه هو الدفاع الجوهرى الذى يكون من شأنه لو فحص تغيير وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه لا يعيب الحكم إغفاله الرد على الدفع المشار إليه ، ويكون النعى بمقتضاء غير منتج .

وحيث إن مما ينعاها الطاعن بباقي الأسباب على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم أقام قضاءه بالإخلاء على سند من أنه غير استعمال العين المؤجرة من مخزن للحبوب إلى مقلاة مما يعد استعمالا ما بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة يستوجب القضاء بالإخلاء حتى ولو لم يتحقق ضرر من جراء ذلك ، في حين أن مجرد تغيير استعمال العين المؤجرة لا يكفي بذاته لترتيب حق المؤجر فى الإخلاء بل ولا بد أن يكون من شأن التغيير إلحاق ضرر بالعين المؤجرة ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى في محله ، ذلك أن النص في المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين على أنه " في غير الأماكن المؤجرة مفروشة لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية : ج : إذا استعمل المستأجر المكان المؤجر أو سمح باستعماله بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة أو تعمر بمصلحة المؤجر " ، يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن التشريع الاستثنائي بعد أن سلب المؤجر الحق الذى تفوهه إياه

القواعد العامة في مطالبة المستأجر بإخلاء العين المؤجرة عند انتهاء مدة العقد مقررا مبدأ إمتداد عقود الإيجار إمتدادا تلقائيا ، أجاز للتأجير طلب الإخلاء إذا أخل المستأجر بالتزاماته المتعلقة باستعمال العين المؤجرة المشار إليها بالمواد ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨٣ من القانون المدني ، ولئن كان المستفاد من هذا النص أن للتأجير الحق في طلب إخلاء المستأجر بمجرد استعمال المكان المؤجر استعمالا يخل بآني شروط العقد ، سواء كان تغييرا ماديا في العين المؤجرة أو تغييرا معنويا بتعديل الاستعمال ، إلا أن هذا النص جاء خلوا عما يفيد سلطة القاضي التقديرية في الفسخ ولم يفرض عليه الحكم بالإخلاء إذا توافر سبب من أسبابه التي حددت شروطها فيه . وإذا كان مفاد ما تنص عليه المادة ٥٧٩ من القانون المدني من أنه " يلتزم المستأجر بأن يستعمل العين المؤجرة على النحو المتفق عليه ، فإن لم يكن هناك اتفاق التزم أن يستعمل العين بحسب ما أعدت له " ، فإن المحذور هو تعديل الاستعمال الذي ينشأ عنه ضرر للتأجير ، فإذا اتفق الضرر ارتفع المحذور . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وأقام قضاءه بالإخلاء على سند من أن مجرد تغيير استعمال العين المؤجرة يعتبر مخالفا لشروط الإيجار المعقولة تستوجب الإخلاء دون استلزام توافر ركن للضرر ، ولم يحص مدى تحقق الضرر ، فانه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون ، بما يتعين معه نقضه دون حاجة للتعرض لباقي الأسباب على أن يكون مع النقض الإحالة .

## جلسة ٢١ من يونيه سنة ١٩٧٨

بقيادة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
 للدكتور إبراهيم صالح ، محمد الباجوري ، صلاح نصار ومحمود رمضان .

( ٢٩١ )

الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) إيجار .

حق المستأجر شخصي ولورود على عقار .

( ٢ ) وكالة . محكمة الموضوع .

الوكالة نظامها . استقلال قاضي الموضوع بتقدير مدها . ورودها على محل معين مقتضاه  
 شمولها نوابه ولوازمه الضرورية .

( ٣ ) وكالة . إيجار " إيجار الأماكن " .

( ٤ ) التوكيل الرسمي انعام في بيع وشراء المنقولات . اتساع نطاقه إلى التنازل عن حق الإيجار  
 حله ذلك .

( ٥ ) التنازل عن الإيجار . ماهيته . عدم نفاذه في حق المؤجر إلا من وقت إعلانه به أو قبوله  
 له . مادة ٣٠٥ مدني .

( ٦ ) التنازل عن الإيجار أو التجير من الباطن لمؤجر طبقا للقانون ٧٦ لسنة ١٩٦٩ . شرطه .  
 أن يكون عقد الإيجار الأصلي صحيحا وقائما .

١ — مفاد المادة ٥٥٨ من القانون المدني أن حق المستأجر في طبيعته حق  
 شخصي وليس حقا عينيا ، وهو بهذه المثابة يعتبر مالا منقولاً ولو كان محل  
 الإجارة عقارا ، كما يعد عقد الإيجار من أعمال الإدارة لا من أعمال التصرف .

٢ — تختلف سعة الوكالة باختلاف الصيغة التي يفرغ فيها التوكيل ومؤدى  
 نص المادة ٧٠٢ من القانون المدني أن الوكالة الخاصة تحدد بعمل أو أعمال



قانونية معينة وترد على أعمال التصرف وأعمال الإدارة على السواء وهي وإن اقتصرنا على عمل معين فهي تشمل كذلك توافعه ولو ازمه الضرورية وفقا لطبيعة الأشياء والعرف السارى ، وتحديد مدى الوكالة مسألة واقع يبت فيها قاض الموضوع بمسأله من السلطة في تعرف حقيقة ما أراده العاقدان مستعينا بعبارة التوكيل وبظروف الدعوى وملابساتها طالما كان الاستخلاص سائغا .

٣ - إذ كان البين من مطالعة التوكيل الصادر من المستأجرة الاصلية إلى المظنون عليه الثانى أنه توكيل رسمى عام تضمن توكيلا خاصا مضافا إليه فى " البيع والشراء فيما يتعلق بالمنقولات وكل ما هو منقول وثابت والتوقيع على عقد البيع الابتدائى وقبض الثمن . . " فإن نطاق هذه الوكالة الخاصة يتسع لتصرف المظنون عليه الثانى فى التنازل عن حق الإيجار باعتباره بيعا لمنقول .

٤ - التنازل عن الإيجار هو حوالة حق بالنسبة إلى حقوق المستأجر وحوالة دين بالنسبة لالتزاماته فيتمتع اتباع الإجراءات التى تخضع لها الحوالة فى القانون المدنى فى نطاق الحدود التى لا تتعارض مع التنظيم التشريعى لعقد الإيجار فلا يصير التزول نافذا فى حق المؤجر وفق المادة ٣٠٥ من القانون المدنى إلا من وقت إعلانه به أو من وقت قبوله له .

٥ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يشترط للاستفادة من أحكام القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٠ بشأن إيقاف إجراءات التنفيذ والإجراءات المترتبة على التنازل عن عقد الإيجار والتأجير من الباطن للهجرين من محافظات القناة وسيناء أن يكون عقد المستأجر الأصيل المتنازل عهجهما وقائما عند حصوله ، فإن انقضى هذا العقد لسبب أو لآخر فلا يجوز لهذا المستأجر التنازل اعتبارا بأنه يتصرف فى حق زائل لا يملكه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتحصل في أن شركة الشرق للتأمين - الطاعنة - أقامت الدعوى رقم ١١٤٨  
سنة ١٩٧٢ مدنى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية ضد المطعون عليه الثانى  
طالبة الحكم بإخلائه من الشقة الموضحة بصحيفة الدعوى وتسليمها إليها خالية  
مما يشغلها وقالت بياناً لها أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٤١/١١/١٨ أجرت لشقيقه  
المطعون عليه الثانى شقة بالعقار رقم ... .. لاستعمالها  
سكنها خاصاً لها ، وظلت تقيم بها بمفردها حتى أدركها الموت فى سنة ١٩٧٢  
وانتهت بذلك العلاقة الإيجارية ، وإذ وضع المطعون عليه الثانى يده عليها دون  
سند فقد أقامت الدعوى . طلبت المطعون عليها الأولى قبولها خصماً متدخلًا فى  
الدعوى استناداً إلى تنازل المطعون عليه الثانى لها باعتبارها من مهورى القناه عن  
العين المؤجرة وذلك بوصفه وكيلًا عن المستأجرة الأصلية . وتاريخ ١٩٧٣/٤/١٨  
حكمت المحكمة : ( أولاً ) بقبول تدخل المطعون عليها الأولى خصماً فى الدعوى  
( ثانياً ) بإخلاء العين المؤجرة وتسليمها للطاعنة خالية مما يشغلها . استأنفت المطعون  
عليها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٥٦ لسنة ٢٩ ق الاسكندرية وفى ٢١ مارس  
سنة ١٩٧٤ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .  
طعنت الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة  
أبدت فيها رأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة  
فرأته جديراً بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاث أسباب : تنعى الطاعنة بالسبب الأول منها  
على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك نقول إن الحكم  
ذهب إلى أن تنازل المطعون عليه الثانى عن الإيجار للمطعون عليها الأولى تصرف  
مصحح يتسع له نطاق الوكالة الصادرة إليه من المستأجرة الأصلية فى حين أن هذا  
التوكيل عام لا ينحول الوكيل صفة إلا فى أعمال الإدارة دون التصرف طبقاً للادة ٧٠١  
من القانون المدنى ، وإذ جاءت عبارات التوكيل خلوا من إباحة التنازل  
عن أى حق من الحقوق ، ولا يجوز الحكم للمطعون عليه الثانى تأسيساً على هذه الوكالة  
العامة التنازل عن الاجارة المعقودة من المستأجرة الأصلية ، فإنه يكون قد  
أخطأ فى تطبيق القانون .



وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه لما كان مفاد المادة ٥٥٨ من القانون المدني أن من حق المستأجر في طبيعته : حق شخصي وليس حقا عينيا وهو بهذه المثابة يعتبر مالا منقولاً ولو كان محل الإجارة عقاراً كما يعد عقد الإيجار من أعمال الإدارة لا من أعمال التصرف ، لما كان ذلك وكانت سمة الوكالة تختلف باختلاف الصيغة التي يفرغ فيها التوكيل ، وكان مؤدى المادة ٧٠٢ من القانون المدني أن الوكالة الخاصة تحدد بعمل أو أعمال قانونية معينة ، وترد على أعمال التصرف وأعمال الإدارة على سواء ، وهي وإن اقتضت على عمل معين فهي تشمل كذلك توابعه ولوازمه الضرورية وفقاً لطبيعة الأشياء والعرف الساري . لما كان ما تقدم وكان البين من مطالعة التوكيل الصادر من المستأجرة الأصلية إلى المطعون عليه الثاني أنه توكيل رسمي هام تضمن توكيلاً خاصاً مضافاً إليه في " البيع والشراء فيما يتعلق بالمنقولات ، وكل ما هو منقول وثابت والتوقيع على عقد البيع الابتدائي وقبض الثمن " ، فإن نطاق هذه الوكالة الخاصة يتسع لتصرف المطعون عليه الثاني في التنازل عن حق الإيجار باعتباره بيعاً لمنقول على ما سلف بيانه . لما كان ذلك وكان تحديد مدى الوكالة مسألة واقع يبت فيها قاضي الموضوع بما له من السلطة في تعرف حقيقة ما أورده المتعاقدان ، مستعينا بعبارة التوكيل وبظروف الدعوى وملابساتها طالما كان الاستخلاص سائغاً ، وكان ما حصله الحكم مبرراً بما ساقه من أسباب لا تتعارض مع نصوص عقد الوكالة ، فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون ، وفي بيان ذلك نقول الطاعة إن الحكم اعتد بتنازل المطعون عليه الثاني عن الإجارة للمطعون عليها الأولى وجعله نافذاً في حق الشركة مالكة العقار المؤجر ، في حين أن التنازل هو حوالة للحق فلا تكون نافذة في حق المؤجر إلا من تاريخ الإعلان الرسمي أو التاريخ الثابت لقبول المدين طبقاً للمادة ٣٠٥ من القانون المدني ، وإذ يحظر عقد الإيجار التنازل إلا بموافقة المؤجر الصريحة كتابة وأسقط الحكم ضرورة إعلان التنازل إلى الشركة الطاعنة كشرط أسامي لنفاذ التنازل في حقها ، فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه وإن كان التنازل عن الإيجار هو حوالة حق بالنسبة إلى حقوق المستأجر وحوالة دين بالنسبة لالتزاماته ، فيتعين اتباع



الإجراءات التي تخضع لها الحوالة في القانون المدني في نطاق الحدود التي لا تتعارض مع التنظيم التشريعي لعقد الإيجار فلا يصير التزل نافذا في حق المؤجر وفق المادة ٣٠٥ من القانون المدني إلا من وقت إعلانه به أو من وقت قبوله له إلا أنه لما كانت الأوراق خلوا مما يفيد تمسك الشركة الطاعنة أمام محكمة الموضوع بعدم تقاذ التنازل عن عقد الإيجار للمطعون عليها الأولى تجاهها فلا يجوز لها إثارة هذا الدفاع ولأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع ، ويكون النعي غير مقبول .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم استند في قضائه بصحة التنازل الصادر من المطعون عليه الثاني إلى المطعون عليها الأولى لأحكام القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ باعتبار أنها من مهجري منطقة القناة ، في حين أنه يشترط للاستفادة من أحكام هذا القانون أن يكون عقد الإيجار الأصلي قائما ، وقد جاء التنازل لاحقا ل وفاة المستأجرة الأصلية وبعد انقضاء إيجارها ، مما يعيب الحكم بخالفة القانون .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط للاستفادة من أحكام القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٠ بشأن إيقاف إجراءات التنفيذ والإجراءات المترتبة على التنازل عن عقد الإيجار والتأجير من الباطن للمهجرين من محافظات القناة وسيناء ، أن يكون عقد المستأجر الأصلي المتنازل صحيحا وقائما عند حصوله ، فإن انقضى هذا العقد لسبب أو لآخر ، فلا يجوز لهذا المستأجر التنازل اعتبارا بأنه يتصرف في حق زائل لا يملكه . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن وفاة المستأجرة الأصلية في غضون سنة ١٩٧٢ لاحقة للتنازل الحاصل في شهر أبريل سنة ١٩٧١ أي أثناء سريان عقد إيجار المستأجرة وحيازتها ، فإن النعي يكون في غير محله .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢١ من يونيه سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور إبراهيم صالح ، محمد الباجوري ، صلاح نصار ، إبراهيم قراج .

( ٢٩٢ )

الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٤٤ القضائية :

إيجار " إيجار الأماكن " . استئناف " اعتبار الاستئناف كأن لم يكن " .  
تجزئة .

فعوى المؤجر بالاخلاء قبل المستأجر الأصلي والمنازل له عن الإيجار غير قابلة للتجزئة  
علم تكليفه المنازل له عن الإيجار بالحضور في الاستئناف خلال الميعاد القانوني . أثره . اعتبار .  
الاستئناف كأن لم يكن . مادة ٧٠ مرافعات قبل تعديلها ومادة ٢٤٠ مرافعات . لا محل  
لاصالح المادة ٢١٨ مرافعات . علة ذلك .

مؤدى نص المادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥  
لسنة ١٩٦٩ والمادة ٢٤٠ منه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا  
لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تقديم صحيفة  
الاستئناف إلى قلم الكتاب فإن الاستئناف يعتبر كأن لم يكن بقوة القانون  
ويجب عند تعدد المستأنف عليهم أن يتم إعلانهم بالطعن في خلال هذا الميعاد ،  
وأنه لا يعنى المستأنف من التزامه بذلك بالنسبة إليهم جميعا ما تقضى به المادة  
٢١٨ من قانون المرافعات في فقرتها الثانية من وجوب اختصاص باقى الخصوم  
ولو بعد فوات ميعاد الطعن بالنسبة إليهم في حالة رفع الطعن في الميعاد على أحد  
المحكوم لهم في موضوع غير قابل للتجزئة ، ذلك أن نص هذه المادة إنما يتصب  
على ميعاد الطعن فيمده لمن فوته ولا شأن له بإجراءات ومراحل الطعن الأخرى  
ومنها إجراءات التكليف بالحضور ، ومن ثم فلا ينطبق حكم المادة المذكورة  
على الحالة التي يرفع فيها الاستئناف على جميع المحكوم لهم في الميعاد . لما كان ذلك

وكان الثابت أن المطعون عليه الأول — المتنازل له عن الإيجار — لم يكلف بالحضور تكليفا صحيحا خلال الثلاثة أشهر التالية لإيداع صحيفة الاستئناف بقلم الكتاب ذاته وتمسك بتوقيع الجزاء المقرر قانونا وهو اعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، وكان الواقع في الدعوى أن موضوع الخصومة في الاستئناف يدور حول قيام المستأجر الأصلي — المطعون عليه الثانى بالتنازل عن العين المؤجرة للمطعون عليه الأول بغير إذن كتابي صريح من المالك — الطاعن — مما يخوله الحق في طلب إخلالهما من العين عملا بنص المادة ٢٣ / ب من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وكان الموضوع على هذا النحو غير قابل للتجزئة لأن الأثر القانوني المطلوب ترتيبه في حق المطعون عليهما يقوم على تصرف معقود بينهما إذا ثبت وجوده وجب إعمال الأثر بالنسبة إليهما معا وإلا تخلف بالنسبة لكليهما وبالتالي فإن اعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة لأحدهما يجعله كذلك بالنسبة للآخر لما كان ما تقدم وكان لا تأثير على ذلك — والأمر كذلك — لما إذا كان الخصم الذي يتم إعلانه في الميعاد هو المستأجر الأصلي أو المتنازل له ولا لإمكانية رفع دعوى الإخلاء قبل المستأجر الأصلي وحده مع اعتبار الحكم الصادر فيها حجة على المتنازل له وذلك طالما اختص المذكور فيها وأصبح خصما يجب اتخاذ إجراءات الخصومة قبله وفقا للأوضاع القانونية فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر وقضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة للمطعون عليهما يكون قد أصاب صحيح القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٦٩٦ لسنة ١٩٧١ مدنى أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهما بطلب الحكم بإخلالهما من العين المؤجرة



المبينة بالصحيفة ، وقال شرحا لها إنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦١/٦/١ استأجر منه المطعون عليه الثانى شقة كائنة بالعقار رقم ... .. واذ تنازل عن حق الإيجار للمطعون عليه الأول دون إذن كتابى منه بذلك فقد أقام الدعوى . وبتاريخ ١٩٧١/١١/١٤ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن . هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٠ لسنة ٨٩ ق القاهرة طالبا إلغاءه والحكم بطلباته ، دفع المطعون عليه الأول باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم تكليفة بالحضور خلال الثلاثة أشهر التالية لتقديم صحيفة الاستئناف وبتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٥ حكمت محكمة الاستئناف باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فرأته جديرا بالنظر وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور فى التسييب ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم قضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن على سند من أن تكليف المطعون عليه الأول بالحضور لم يتم صحيحا خلال الثلاثة أشهر التالية لتقديم صحيفة الاستئناف وأن الدعوى غير قابلة للتجزئة فيعتبر الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة للمطعون عليهما ، فى حين أن المطعون عليه الثانى وهو الخصم الأصيل فى الدعوى بصفته المستأجر الأصيل وقد كلف بالحضور فى الميعاد فإن عدم التزام الميعاد لدى تكليف المطعون عليه الأول بالحضور لا يترتب عليه سوى اعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة إليه وحده ، وهو ما لا يحول دون اختصاصه مجددا بعد فوات الميعاد طبقا للسادة ٢١٨ من قانون المرافعات ، وأنه رغم تمسكه بهذا الدفاع الجوهرى وبأن الحكم الذى يصدر ضد المطعون عليه الثانى له حجته قبل المطعون عليه الأول بصفته خلفا ولو لم يختصم فى الدعوى فإن الحكم المطعون فيه لم يرد عليه مؤسسا قضاءه على أن الدعوى مبتاها تنازل المطعون عليه الأول للمطعون عليه الثانى عن عقد الإيجار بينما الثابت أن الأخير هو المستأجر الأصيل وأن الأول هو المتنازل إليه وهو ما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور فى التسييب .

وحيث إن النعى محدود، ذلك أنه لما كان مؤدى نص المادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ والمادة ٢٤٠ منه - سوطى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تقديم صحيفة الاستئناف إلى قلم الكتاب فإن الاستئناف يعتبر كأن لم يكن بقسوة القانون ، ويجب عند تعدد المستأنف عليهم أن يتم إعلانهم بالطعن في خلال هذا الميعاد ، وأنه لا يعنى المستأنف من الترامه بذلك بالنسبة إليهم جميعا ما تقضى به المادة ٢١٨ من قانون المرافعات في فقرتها الثانية من وجوب اختصاص باقى الخصوم ولو بعد فوات ميعاد الطعن بالنسبة إليهم في حالة رفع الطعن في الميعاد على أحد المحكوم لهم في موضوع غير قابل للتجزئة ، ذلك أن نص هذه المادة إنما ينصب على ميعاد الطعن فيمده لمن فوته ولا شأن له بإجراءات ومراحل الطعن الأخرى ومنها إجراءات التكليف بالحضور ومن ثم فلا ينطبق حكم المادة المذكورة على الحالة التى يرفع فيها الاستئناف على جميع المحكوم لهم في الميعاد . لما كان ذلك وكان الثابت أن المطعون عليه الأول لم يكلف بالحضور تكليفا صحيحا خلال الثلاثة أشهر التالية لإيداع صحيفة الاستئناف بقلم الكتاب وأنه تمسك بتوقيع الجزاء المقرر قانونا وهو اعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، وكان الواقع في الدعوى أن موضوع الخصومة في الاستئناف يدور حول قيام المستأجر الأصلي - المطعون عليه الثانى - بالتنازل عن العين المؤجرة للمطعون عليه الأول بغير إذن كتابى صريح من المالك - الطاعن - مما يخوله الحق في طلب إخلائهما من العين عملا بنص المادة ٢٣/ب من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وكان الموضوع على هذا النحو غير قابل للتجزئة لأن الأثر القانونى المطلوب ترتيبه في حق المطعون عليهما يقوم على تصرف معقود بينهما إذا ثبت وجوده وجب إعمال الأثر بالنسبة إليهما معا ولا تخلف بالنسبة لكليهما ، وبالتالي فإن اعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة لأحدهما يجعله كذلك بالنسبة للآخر . لما كان ما تقدم ، وكان لا تأثير سوا الأمر كذلك - لما إذا كان الخصم الذى لم يتم إعلانه في الميعاد هو المستأجر الأصلي أو المتنازل له ولا لإمكانية رفع دعوى الإخلاء قبل المستأجر الأصلي وحده مع اعتبار الحكم الصادر فيها حجة على المتنازل له وذلك طالما اختص المذكور فيها وأصبح خفيا يجب اتخاذ إجراءات الخصومة قبله وفقا

للأوضاع القانونية ، فإن الحكم المطعون فيه إذا التزم هذا النظر وقضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة للمطعون عليهما يكون قد أصاب جميع القانون ، ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسييب على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

---



## جلسة ٢٢ من يونيه سنة ١٩٧٨

يرئاسة السيد المستشار عبد العال السود وعضوية السادة المستشارين : أحمد صلاح الدين  
زغور، محمد فاروق راتب، إبراهيم فودة وعماد الدين بركات .

(٢٩٣)

الطعن رقم ٨٩٥ لسنة ٤٤ القضائية :

(١) إعلان . شركات .

تسليم صورة الإعلان إلى من يقوم مقام رئيس مجلس الإدارة أو المدير في مركز إدارة  
الشركة التجارية . وجوب توجيه كتاب مسجل لشخص المطلوب إعلانه . المادتان ١١ ، ١٢  
مرافعات قبل تعديلها بالقانونين ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ ، ٩٥ لسنة ١٩٧٦ .

(٢) إثبات "الإحالة إلى التحقيق" . حكم .

القضاء بإحالة الدعوى إلى التحقيق . علم اشتماله على فصل في شق من التزاع أو في علم  
كفاية الأدلة المقدمة للإثبات . جواز العدول عن إجراء التحقيق طالما لم يتمسك الخصم الآخر  
بوجوب تنفيذ الحكم .

(٣) دعوى . محكمة الموضوع .

التزام المحكمة بالتأجيل لادخال ضامن في الدعوى . شرطه . م ١١٩ مرافعات .

١ - يبين من نص الفقرتين الثالثة والأخيرة من المادة ١٣ من قانون  
المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ - إنه فيما يتعلق بالشركات  
التجارية تسلم صورة الإعلان في مركز إدارة الشركة لأحد الشركاء المتضامنين  
أو لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير وإذا تم الإعلان لأحد هؤلاء أو لمن يقوم  
مقامهم في مركز إدارة الشركة كان صحيحا ولا يلزم في هذه الحالة توجيه كتاب  
مسجل على مانعت عليه الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة من قانون  
المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ ، ذلك أن المادة  
الثالثة عشرة سالفة الذكر لم تنص على ذلك واعتبرت تسليم الورقة إلى من

يقوم مقام رئيس مجلس الإدارة أو المدير في مركز إدارة الشركة تسليماً لذات المعلن إليه .

٢ - الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع لا يقيد المحكمة عند الفصل في الموضوع إلا أن يكون قد فصل فصلاً لازماً في شق من النزاع تستند به المحكمة ولايتها وفيما عدا ذلك فإن المحكمة تكون عقيدتها من مجموع الوقائع والأدلة وأوجه الدفاع المقدمة إليها تقديمًا صحيحًا ، وإذا يبين من الحكم الصادر بحالة الدعوى إلى التحقيق أن المحكمة لم تفصل في الموضوع أو في شق منه أو قالت كلمتها قاطعة في شأن عدم كفاية الأدلة المقدمة للإثبات بعد استعراض تلك الأدلة أو مناقشتها فلا تكون قد استنفدت ولايتها في هذا الشأن ويكون لها أن تحكم في الموضوع من مجموع الأدلة التي طرحت عليها طرحاً صحيحًا ، وإذا كانت المادة التاسعة من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات بشرط أن تبين أسباب العدول بالمحضر وذلك حتى لا يلزم القاضي بتنفيذ إجراء لم يعد يرى ضرورة له مادام غير مقيد في حكمه في الموضوع بما يسفر عنه هذا الإجراء وكان المطعون عليهم كما ورد بالحكم قد تنازلوا عن حكم التحقيق ، فإن النعمى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والتناقض يكون على غير أساس .

٣ - نص المادة ١١٩ مرافعات صريح في أنه إذا لم يكن الخصم قد كلف ضامنه بالحضور في الموعد المحدد أو تكون الجلسة المحددة للدعوى الأصلية قد حلت قبل انقضاء هذا الأجل فإن المحكمة لا تأتم بالتأجيل لإدخال الضامن وإنما يكون لها أن تجيب طالب الضمان أو لاتجيبه إلى طلبه بحسب ما تراه ، إذ أن إجابة طلب التأجيل في هذه الحالة تكون من إطلاقات قاضي الموضوع وداخلية في سلطته التقديرية .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتحصل في أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ١٨٩٥ سنة ١٩٧٢ م دق كلى  
جنوب القاهرة ضد البنك الطاعن للحكم بالزامه بأن يدفع لهم مبلغ ١٥٠٠ جنيه  
وفوائده القانونية من تاريخ الحكم الاتهامي . وقالوا بيانا للدعوى لئلا يورثهم  
المرحوم - - - كان قد اقترض سنة ١٩٣٠ مبلغ ١٥٠٠ جنيه من بنك  
الأراضي المصري مضمونا برهن رسمي على أرض زراعية مساحتها ١٤ فدان  
١٩ قيراط ٢٢ سهم وإذ صدرت قوانين تسوية الديون العقارية فسررت  
اللجنة المختصة قبول طلبه على أساس أن ما يمتلكه هو ٩ أفدنة و ٢٢ قيراط  
و ٢٢ سهم وأربعة منازل قدرتها اللجنة جميعها بمبلغ ٢١٩٤ جنيه ٥٨٢ مليم مع  
تخفيض دين البنك من ١٨٣٤ جنيها ، ٧٢٩ مليا إلى ١٥٣٩ جنيها ، ٢٠٨ مليا وحدث  
أن احتاج المورث إلى موافقة البنك على شطب قائمة رهن عن مساحة من الأرض  
أراد بيعها فاستصدر منه البنك إقرارا بأن حقيقة مساحة أطيانه ١٢ فدان ،  
٣ قيراط ١٥ سهم وبعث بهذا الإقرار إلى لجنة التسويات فأصدرت قرارا  
في ١٩٤٩/٦/٣٠ بزيادة رصيد الدين ، الأمر الذي اضطرهم إلى إقامة الدعوى  
رقم ٣٢٩ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى الاسكندرية وقضى فيها نهائيا فى الاستئناف  
٣١٣ سنة ١٠ ق اسكندرية ببراءة ذمتهم من دين البنك فيما زاد على نتيجة  
المحاسبة التى تمت على أساس قرار التسوية الأول الصادر فى ١٩٤٥/٨/١٨ ،  
وسار البنك فى إجراءات التنفيذ مسارا ملتويا ولجا إلى إجراءات كيدية أطالت  
أمد النزاع وحملتهم ما لا يطيقون من مصروفات مما اضطرهم إلى إقامة الدعوى  
رقم ١٤٨٢ سنة ١٩٦١ مدنى كلى الاسكندرية لتسوية الحساب على أساس  
الحكم السابق وقد تابع خلالها البنك إجراءاته التعسفية وعمد إلى تعطيل أعمال  
الحبير فيها وإخفاء مستندات التسوية ولجأ لطرق الطعن العادية وغير العادية  
حتى طال النزاع فيها إلى سنة ١٩٦٨ وهو ما يعتبر إساءة من البنك لحق التقاضى  
الحق بهم ضررا يقدر بمبلغ ١٥٠٠ جنيه فأقاموا الدعوى للحكم بطايتهم وقد دفع  
البنك الطاعن لدى محكمة أول درجة باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم إعلان  
معيقتها خلال ثلاثة أشهر من تقديمها لقلم الكتاب تأسيسا على أن المحضر لم  
يوجه خطابا مسجلا إلى ممثل البنك يخطر فيه بتسليم الصحيفة رغم أنها لم تسلم  
لهذا الممثل شخصيا كما طلب احتياطيا رفض الدعوى . وبتاريخ ١٩٧٣/٢/١٠



قضت المحكمة بإلزام البنك بأن يدفع ٢٠٠ جنيه وفوائده بواقع ٤ ٪ من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا حتى السداد . استأنف المطعون عليهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين تعديل التعويض إلى ما طلبوا الحكم به في دعواهم أمام محكمة أول درجة وقيد الاستئناف برقم ٢٠٥١ سنة ٩٠ ق ك استأنفه البنك الطاعن طالبا إلغاء وقيد استأنفه برقم ٢٥٩٥ سنة ٩٠ القاهرة وقررت المحكمة ضم الاستئناف الثاني للأول ليصدر فيهما حكم واحد . وبتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٧ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنفون في الاستئناف الأول أنه لحقهم أضرار من الإجراءات التي اتخذها البنك ضد مورثهم وضد هم وقيمة هذا الضرر ثم تنازل المستأنفون المذكورون عن حكم التحقيق إكتفاء بما قدموه من مستندات وبتاريخ ١٩٧٤/٦/١٣ حكمت المحكمة أولا في الاستئناف رقم ٢٠٥١ سنة ٩٠ ق بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام البنك المستأنف عليه ( الطاعن ) بأن يدفع للمستأنفين ( المطعون عليهم ) مبلغ ٧٠٠ جنيه وفوائده القانونية بواقع ٤ ٪ سنويا من يوم صدور الحكم حتى السداد ثانيا برفض الاستئناف رقم ٢٥٩٥ سنة ٩٠ ق . طعن البنك العقارى المصرى فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إنه دفع أمام محكمة أول درجة باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم إعلانها إليه فى الميعاد تأسيسا على بطلان الإعلان لعدم توجيه خطاب مسجل لمثل البنك على ما نصت عليه الفقرة اثنائية من المادة ١١ مرافعات يخطر فيه بتسليم الصورة ورد الحكم على ذلك بأن توجيه الخطاب غير لازم طالما أن الصورة سلمت فى مقر البنك إلى من يقوم مقام ممثله القانونى وهو رد غير سائق لأن البنك لم ينازع فى تسليم الإعلان لمن خاطبه المحضر ولا فى صفة مستلم الإعلان .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أن المادة ١٣ من قانون المرافعات نصت فى فقرتها الثالثة على أن تسلم صورة الإعلان فيما يتعلق بالشركات التجارية فى مركز إدارة الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو المدير أو لمن يقوم مقامهم ، كما نصت فى فقرتها الأخيرة قبل تعديلها بالقانون

رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ على أنه وفي جميع الحالات السابقة إذا امتنع المراد إعلانه أو من ينوب عنه من تسليم الصورة أو من التوقيع على أصلها بالاستلام أثبت المحضر ذلك في الأصل والصورة وسلم الصورة للنيابة ، وهو ما يبين منه أنه فيما يتعلق بالشركات التجارية تسلم صورة الإعلان في مركز إدارة الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير وإذا تم الإعلان لأحد هؤلاء أو لمن يقوم مقامهم في مركز إدارة الشركة كان صحيحا ولا يلزم في هذه الحالة توجيه كتاب مسجل على ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ ذلك أن المادة الثالثة عشرة مرافعات سالفة الذكر لم تنص على ذلك واعتبرت تسليم الورقة إلى من يقوم مقام رئيس مجلس الإدارة أو المدير في مركز إدارة الشركة تسليما لذات المعلن إليه وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه برفض الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن على أن صحيفة الدعوى أودعت بقلم الكتاب في ١٦/٥/١٩٧٢ وتم تكليف المدعى عليه بصفته ( الطاعن ) بالحضور في ١٤/٦/١٩٧٢ بتسليم صورتها إلى رئيس مجلس الإدارة بمقر البنك مخاطبا مع الأستاذ ... .. المحامي بالبنك والنائب عنه قانونا خلال المدة المقررة في المادة ٧٠ من قانون المرافعات دون حاجة بعد ذلك إلى الإخطار بكتاب مسجل فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والتناقض وفي بيان ذلك يقول إن الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في ٢٧/١٢/١٩٧٣ بإحالة الدعوى إلى التحقيق تضمنت أسبابه المرتبطة بالمنطوق أن المطعون عليهم لم يقيموا الدليل على أن ضررا ماديا أصابهم ولكن الحكم القطعي الصادر في ١٣/٦/١٩٧٤ قضى بالتعويض دون تنفيذ حكم التحقيق فتناقضت أسبابه كما خالف القانون إذ بصدور حكم التحقيق استنفدت المحكمة ولايتها فكان يتعين عليها إجراء التحقيق وليس لها أن تعدل عن تنفيذه ولو تنازل المطعون عليهم عن التمسك به لتعلق حق الطاعن به .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه لما كان الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع لا يقيّد المحكمة عند الفصل في الموضوع إلا أن يكون قد



فصل فصلا لازما في شق من النزاع تستنفد به المحكمة ولايتها فيه وفيما عدا ذلك فإن المحكمة تكون عقيدتها من مجموع الوقائع والأدلة وأوجه الدفاع المقدمة إليها تقديمًا صحيحًا ، وكان يبين من الحكم الصادر في ١٩٧٣/١٢/٢٧ بإحالة الدعوى إلى التحقيق أن المحكمة لم تفصل في الموضوع أو في شق منه أو قالت كلمتها قاطعة في شأن عدم كفاية الأدلة المقدمة للإثبات بعد استعراض تلك الأدلة أو مناقشتها فلا تكون قد استنفدت ولايتها في هذا الشأن ويكون لها أن تحكم في الموضوع من مجموع الأدلة التي طرحت عليها طرحًا صحيحًا ، لما كان ذلك وكانت المادة التاسعة من قانون الإثبات رقم ٢٥ سنة ١٩٦٨ تنص على أن للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات بشرط أن تبين أسباب العلل بالمحضر وذلك حتى لا يلزم القاضي بتنفيذ إجراء لم يحسد يرى ضرورة له مادام غير مقيد في حكمه في الموضوع بما يسفر عنه هذا الإجراء وكان المطعون عليهم كما ورد بالحكم قد تنازوا عن حكم التحقيق فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والتناقض يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه أن الحكم الصادر في ١٩٧٣/١٢/٢٧ أورد في بيان إثبات خطأ الطاعن أن الحكم الصادر في دعوى أخرى بإلزام البنك بتعويض عم المطعون عليهم عن الأضرار التي لحقتهم من الإجراءات التي اتخذها البنك وهي بذاتها موضوع الخصومة في الدعوى الحالية حاز حجية ضد البنك في إثبات الخطأ تمتد إلى إثباته في الدعوى المطروحة أما ما جاء بذلك الحكم في شأن كون المحكوم له في الدعوى السابقة هو الذي تحمل عبء التقاضي فحجته قاصرة على طرفي الخصومة السابقة لا تمتد إلى المطعون عليهم فأصابه بذلك تناقض إذ أثبتت الحجية وتقاما في نفس الوقت ، وخالف ما نصت عليه المادة ١٠١ من قانون الإثبات من اشتراط وحدة الخصوم لقيام الحجية .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه الصادر في ١٩٧٤/٦/١٣ أقام قضاءه بالتعويض للمطعون عليهم على قوله " وحيث إنه عن الاستئناف رقم ٢٠٥١ سنة ٩٠ ق فإن الثابت الذي لا ينزع فيه البنك المستأنف ضده أن المستأنفين اضطروا في سبيل الدفاع عن أنفسهم إلى توكيل محامين لرفع



العديد من الدعاوى ضد البنك المستأنف ضده وللدفاع عنهم في الدعاوى المرفوعة عليهم من البنك، سواء أكان ذلك أمام القضاء الإداري أو القضاء العادي وسواء كان ذلك أمام المحاكم الابتدائية أو الاستئناف أو محكمة النقض، كما أن المستأنفين حرموا من استغلال مبالغ ٥٧٧ ج الذي يمثل قيمة الزيادة عن الدين الأصلي التي دفعها مورثهم في سنة ١٩٤٨ ولم يستردوها إلا في سنة ١٩٦٩، يقتضى الحكم الصادر في الدعوى رقم ٧٧٢ سنة ٢٣ ق فضلا عن الأضرار الأدبية التي لحقت بالمستأنفين من معاناة وقلق نتيجة إطالة أمد التقاضى، لما كان ذلك وكانت رابطة السببية قائمة بين هذه الأضرار وخطأ البنك فلا يجسديه تمسكه بما سبق أن قضى به في الاستئناف رقم ٣٨٤٧ سنة ٨٨ ق طالبا أن حجية ذلك الحكم قاصرة على المحكوم له شخصيا ومن ثم فإن المستأنفين يستحقون التعويض عن الأضرار المشار إليها وهو ما قدره المحكمة بمبلغ ٧٠٠ جنيه .. " ومفاد ذلك أن المحكمة قد ثبت لديها خطأ البنك والأضرار التي حاقّت بالمطعون عليهم ورابطة السببية بين هذا الخطأ وذلك الضرر، وهو ما يكفي لحمل ما قضى به الحكم المطعون فيه ضد الطاعن، لما كان ذلك فإن النعى بالتناقض بالنسبة لما ورد بأسباب الحكم الصادر في ١٩٧٣/١٢/٢٧ من أن الحكم الصادر للاستاذ .. .. في الدعوى رقم ٣٨٤٧ سنة ٨٨ ق استئناف القاهرة له حجية في إثبات الخطأ في الدعوى الحالية ولا حجية له في شأن كون المحكوم له قد تمسك وحده عبء التقاضى — أيا كان وجه الرأى فيه — يكون غير منتج .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع إذ سوغ إلتفات الحكم الابتدائي عن طلبه التأجيل لإدخال ضامن على أساس أن الضامن لم يتتبع حكم المادة ١١٩ من قانون المرافعات التي توجب تكليف ضامنه بالحضور في خلال ثمانية أيام من تاريخ إعلانه بالدعوى أو قيام السبب الموجب للضمان ولما لم يفعل فيكون الطلب بذلك جوازا لاحكمة ولا محل للنعى على حكمها إذ التفتت عنه في حين أنه لاوجه لإلزامه بحضور الجلسة الأولى إذا كان القانون قد أعطاه هذا الحق وكلف خصمه بإعادة إعلانه وإعمال حكم المادة ١١٩ مرافعات يقتضى تمام الإعلان بالصحيفة صحيحا وهو ما نازع فيه ودفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن كما أن تحقيق العدالة كان يقتضى من المحكمة

أن تأذن في إدخال الضامن مادامت قد اعتمدت على الحكم الصادر لهذا الضامن والذي قضى له بالتعويض على أنه هو الذي تحمل وحده عبء إجراءات التقاضي ضد البنك فضلا عما شاب الحكم المطعون فيه من فساد في الاستدلال إذ استندت المحكمة على دفاع المطعون عليهم في مذكرة قدمت بجلاسة ١٩٧٤/٣/٢٧ لم يتسلم الطاعن صورة منها ، وعلى عدة أوراق عرفية دون أن تعنى ببيان ما إذا كان المطعون عليهم طرفا فيها ولم تبين وجه خطأ البنك ولا عناصر الضرر وأضاف الطاعن أن الحاضر عنه أثبت بجلاسة ١٩٦٣/٦/١٤ أنه يحضر في الاستئناف المرفوع منه دون استئناف المطعون عليهم مما كان يتعين معه تكليف هؤلاء بإعادة إعلانه .

وحيث إن النعى في الشق الأول منه مردود، ذاك أن المادة ١١٩ منرافعات تنص في فقرتها الأولى على أنه ” يجب على المحكمة في المواد المدنية إجابة الخصم إلى طلب تأجيل الدعوى لإدخال ضامن فيها إذا كان الخصم قد كلف ضامنه بالحضور خلال ثمانية أيام من تاريخ إعلانه بالدعوى أو قيام السبب الموجب للضمان أو إذا كانت الأيام الثمانية المذكورة لم تنقض قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى “ بينما تنص في الفقرة الثانية على أنه فيما عدا هذه الحالة يكون التأجيل لإدخال الضامن جوازا للمحكمة .. وهذا النص صريح في أنه إذا لم يكن الخصم قد كلف ضامنه بالحضور في الموعد المحدد أو تكون الجلسة المحددة للدعوى الأصلية قد حلت قبل انقضاء هذا الأجل ، فإن المحكمة لا تلتزم بالتأجيل لإدخال الضامن وإنما يكون لها أن نجيب طالب الضمان أو لاتبجيه إلى طلبه بحسب ما تراه إذ أن إجابة طلب التأجيل في هذه الحالة تكون من إطلاق قاضي الموضوع وداخلة في سلطته التقديرية . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يكلف ضامنه بالحضور خلال ثمانية الأيام التالية لإعلانه بالصحيفة في ١٩٧٢/٦/١٤ ولم يبد هذا الطلب إلا في مذكرته المقدمة لمحكمة أول درجة بعد حجز الدعوى للحكم بجلاسة ١٩٧٣/٢/١٠ وعلى سبيل الاحتياط ، فإن الحكم المطعون إذ انتهى إلى سلامة التفات محكمة أول درجة عن إجابة هذا الطلب لا يكون قد أخل بحق الطاعن في الدفاع ، والنعى في شقه الثاني مجمل وغير مقبول ، ذلك أن الطاعن لم يبين ماهي المستندات التي اعتمد عليها الحكم المطعون فيه ولم يكن

المطعون عليهم طرفا فيها ولا أوجه الدفاع التي تضمنتها المذكرة التي لم يتسلم صورتها ولا أثرها في قضائه ، أما النعى بأن الحكم لم يبين وجه خطأ البنك ولا عناصر الضرر ، فإن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه وعلى ما جاء في الرد على السبب الثالث فإن الحكم المطعون فيه بين الوقائع التي رأى فيها خطأ الطاعن وأشار إلى عناصر الضرر ورابطة السببية بما يحمل قضاءه في هذا الشأن . لما كان ذلك وكان الطاعن لم ينازع أمام محكمة الموضوع في صحة حضور وكيله في الجلسات التالية للجلسة ١٤/٦/١٩٧٣ فإن النعى بأن وكيله لم يحضر بتلك الجلسات وكان يجب إعادة إعلانه في غير محله .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

---



## جلسة ٢٢ من يونيه سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحسينى وعضوية السادة المستشارين :  
 هتان الزينى ، محمدى الحولى ، سعد العيسوى وإبراهيم هاشم .

( ٢٩٤ )

الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٤٥ القضائية

آثار .

إعتبار الأرض أثرية . شرطه . صدور قرار من مجلس الوزراء أو الوزير المختص باعتبارها  
 كذلك . لا يكفى صدور قرار من مراقبة الأملاك أو وصفها بأنها أثرية فى قسائم المساحة  
 والتحديد .

نصت الفقرة العاشرة من المادة التاسعة من القانون المدنى السابق - المنطبق  
 على واقعة الدعوى - على أن الآثار العمومية وكافة ما يكون مملوكا للحكومة من  
 مصنوعات الفنون أو الأشياء التاريخية يكون معتبرا بذاته من المنافع العامة ،  
 كما ذكرت الفقرة الحادية عشرة منها أن المال الثابت أو المنقول إذا تخصص  
 بالفعل للمنفعة العامة كان عاما أيضا ، ولما كانت المادة السادسة من قانون  
 الآثار رقم ١٤ الصادر فى ١٢ يونيه سنة ١٩١٢ تنص على أن "أراضى الحكومة  
 المقررة أو التى سيتقرر أنها أثرية تعد جميعها من أملاك الحكومة العامة"  
 وكان هذا النص واضح الدلالة على أن الأرض لا تعتبر أثرية إلا إذا تقرر ذلك  
 من قبل الحكومة ، أى صدر به قرار من مجلس الوزراء أو على الأقل من قبل  
 وزير الأشغال المكلف بتنفيذ هذا القانون فيما يخصه بمقتضى المادة الثانية  
 والعشرين منه ، فإن كل ورقة أو مخاطبة إدارية ليست قرارا من هذا القبيل  
 لا يمكن - فى علاقة الحكومة بالجمهور - أن تعتبر مغيرة لوصف الأرض  
 وتخرجها لها من ملك الحكومة الخاص إلى ملكيتها العامة ومن ثم لا يكفى  
 لاعتبار الأرض أثرية غير ممكن اكتسابها بوضع اليد بمضى المدة مجرد صدور  
 قرار من مراقبة الأملاك باعتبارها كذلك ولا وصفها بأنها أثرية فى قوائم  
 المساحة والتحديد .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليه بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الآثار أقام ضد الطاعنين وأخرى الدعوى رقم ١١٩٤ سنة ٤٦ مدنى كلى القاهرة للحكم باعتبار القطع أرقام ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ بحسب الباشا رقم ١٧ زمام ناحية أبو مسلم مركز ومديرية الجيزة ومساحتها ٩ فدان ٣ قيراط ٤ سهم من أملاك الدولة العامة وإزالة تعديهما على هذه الأرض من مبان أو مزروعات ، مع إلزامهما بدفع مقابل الانتفاع بها من يوم التعدى . وأسس دعواه دلى أن هذه الأرض ملك الآثار ومنافع عامة بموجب قرار الإضافة رقم ٣٥٩ لسنة ١٩١٠ الصادر من مراقبة الأملاك ومثبتة بسجلات المساحة الحديثة باسم المنافع العامة التابعة لمصلحة الآثار. وتمسك المدعى عليهما الأولان ( الطاعنان ) بأن ورثهما المرجوم ... .. اشترى الأرض بموجب عقدين مسجلين في سنة ١٩٠٢ وسنة ١٩٠٣ ووضع اليد عليها من تاريخ الشراء وفى ٤/٤/١٩٥٥ حكمت المحكمة بنذب خير من مكتب خبراء وزارة العدل بالقاهرة لتحقيق الملكية وسببها . وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت المحكمة فى ٢٧/١١/١٩٦١ وحكمت برفض الدعوى . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٦٩ سنة ٧٤ ق القاهرة . وفى ٤/٣/١٩٧٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وثبتت أن أرض النزاع الموضحة بصحيفة الدعوى تدخل ضمن المنافع العامة المخصصة للآثار وبإزالة تعدى الطاعنين عليها . طعن الطاعنان فى الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت نقض الحكم .

وحيث أن مما ينهائى الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون، وفى بيان ذلك يقولان إن الحكم استند فى قضائه بإعتبار الأرض موضوع

التراجع من الأموال العامة المخصصة للآثار إلى اقتراض صدور قرار قانوني من الوزير المختص طبقا لنص المادة ٩ من القانوني المدني السابق للساري وقت صدوره ونصوص قانون الآثار الصادر في ١٣/٦/١٩١٢ التي تشترط لاعتبار الأرض أثرية أن يصدر بذلك قرار من مجلس الوزراء أو الوزير المختص ، في حين أنه لم يتم دليل على صدور مثل هذا القرار بالنسبة للأرض موضوع النزاع ، وإذا فرض الحكم المطعون فيه صدور هذا القرار معتبرا قرار الإضافة رقم ٣٥٩ لسنة ١٩١٠ الصادر من مراقبة أملاك الميرى ومراجعتة دليلا على صدوره ، ورغم ما ورد بتقرير الخبير المحتجب في الدعوى من عدم تقديم الحكومة لهذا القرار ، وكان قرار الإضافة سالف الذكر ليس سوى إجراء إداري غير مغير لوصف الأطلال وغير مخرج لها من الملكية الخاصة للدولة إلى ملكيتها العامة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه باعتبار أرض النزاع من الآثار بقوله " ولما كان واقع المال أن قرار الإضافة رقم ٣٥٩ لسنة ١٩١٠ المقدم أصله إلى المحكمة صادرا من مراقب أملاك الميرى في ٢٤/٣/١٩١٠ بالاستناد إلى قرار من ناظر المالية ، وهو صاحب الولاية للتصرف في أملاك الدولة الخاصة ووضح أنه بعد تنفيذ القرار أعيد إلى نظاره المالية (مراقبة أملاك الميرى الحرة) بتاريخ ٣١/١٢/١٩١٠ فتأشير بذيله بتاريخ ٩/٤/١٩١٠ بأن (النمر والأحواض المتدرجة بعاليه وارده بسجل نمرة ٢١ بخانة المنافع العمومية) وهو ما يفيد تمام المراجعة والتحقيق من أن التنفيذ جاء مطابقا لسجلات (النظارة الخاصة بأملاك الدولة العامة) وكل هذا يكفي كما لا طمثنان إلى أن ذلك القرار الإداري صدر موافقا للقواعد القانونية التي كانت قائمة وقت صدوره طالما لم يقدم إليها دليل على العكس . . " ولئن كانت الفقرة العاشرة من المادة التاسعة من القانون المدني السابق - المنطبق على واقعة الدعوى - نصت على " أن الآثار العمومية وكافة ما يكون مملوكا للحكومة من مصنوعات الفنون أو الأشياء التاريخية يكون معتبرا بذاته من المنافع العامة " . كما ذكرت الفقرة الحادية عشرة منها أن المال الثابت أو المنقول إذا تخصص بالفعل للنفعة العامة كان عاما أيضا ،



إلا أنه لما كانت المادة السادسة من قانون الآثار رقم ١٤ الصادر في ١٢ يوليه سنة ١٩١٢ تنص على أن "أراضي الحكومة المقررة أو التي سيتمقرر أنها أثرية تعد جميعها من أملاك الحكومة العامة." وكان هذا النص واضح الدلالة على أن الأرض لا تعتبر أثرية إلا إذا تقرر ذلك من قبل الحكومة ، أي صدر به قرار من مجلس الوزراء أو على الأقل من قبل وزير الأشغال المكلف بتنفيذ هذا القانون فيما يخصه بمقتضى المادة الثانية والعشرين منه ، فإن كل ورقة أو مخاطبة إدارية ليست قراراً من هذا القبيل لا يمكن - في علاقة الحكومة بالجمهور - أن تعتبر مغيرة لوصف الأرض ومخرجه لها من ملك الحكومة الخاص إلى ملكيتها العامة ، ومن ثم لا يكفي لاعتبار الأرض أثرية - غير ممكن اكتسابها بوضع اليد بمضى المدة - مجرد صدور قرار من مراقبة الأملاك باعتبارها كذلك ولا وصفها بأنها أثرية في قوائم المساحة والتحديد . وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استمد من مجرد صدور قرار مراقبة الأملاك الميري رقم ٣٥٩ لسنة ١٩١٠ بإضافة أرض النزاع إلى الملكية العامة باعتبارها من الآثار دليلاً على صدور قرار بذلك من الوزير المختص ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف وعضوية السادة المستشارين :  
حسن السنباطي ، الدكتور بشرى رزق ، رافت عبد الرحيم ومحمد حسب الله

(٢٩٥)

الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٤٢ القضائية :

عمل . موظفون .

المجنّد الذي لم يسبق تعيينه . وجوب مساواة عند التعيين في الأقدمية مع زملائه المتخرجين معه . علم أحقيته في المساواة معهم في العلاوات أو الترقيات أو الأجر . المستعملون للتجنيد أثناء العمل أحقيتهم في المطالبة بهذه المساواة . المادتان ٦٢ و ٦٣ ق ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قبل تعديله بالقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٨ .

مؤدى نص المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة - العسكرية والوطنية - وقبل تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ اللاحق لواقعة النزاع أن المشرع احتفظ لهؤلاء المجندين بأقدمية في التعيين تساوى أقدمية زملائهم في التخرج بحيث يحق للمجنّد الذي لم يسبق تعيينه أن يطالب بمساواته في الأقدمية مع زملائه المتخرجين معه إذا توافرت له شروط التوظيف وكان التجنيد هو الذي حرّمهم من التعيين معهم ، دون أن يكون له الحق في المطالبة بمساواته بهم في العلاوات أو الترقيات أو الأجر ، وذلك على خلاف من يستدعون للخدمة الإلزامية أثناء قيام علاقة العمل الذين أفرد لهم المشرع حكماً خاصاً في المادة ٦٢ من ذات القانون بالنص على أن يحتفظ لهم بما يستحقونه من ترقيات وعلاوات كما لو كانوا يؤدون عملهم فعلاً ، وأن تضم مدة خدمتهم العسكرية والوطنية لمدة عملهم وتحتسب في المكافأة أو المعاش .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار انقضى  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٤١ لسنة ١٩٦٨ عمال كلى القاهرة على الشركة المطعون ضدها طالبا الحكم باعتباره معينا بها منذ ١٩٦٣/٦/٣ باجر شامل مقداره ٣٠ جنيا و ٩١٧ مليا شهريا ، وبالزامها بأن تؤدي له مبلغ ٨٣٥ جنيا و ١٥٠ مليا قيمة الفروق التي يستحقها حتى ١٩٦٨/٦/٣٠ ، وقال بيانا لدعواه أنه تخرج من مركز التدريب الصناعى شعبة هندسة السيارات في نوفمبر سنة ١٩٦٢ واستدعى للخدمة الإلزامية في الشهر التالى ، وأثناء تجنيده تقدم بطلب للتعين في الشركة المطعون ضدها وصدر قرار بتاريخ ١٩٦٤/٥/٢٠ بتعيينه في وظيفة فنى تخطيط بمرتب شامل مقداره خمسة عشر جنيا شهريا ، وبعد أن انتهت مدة تجنيده تسلم العمل اعتبارا من ١٩٦٤/٩/٣ فتبين أن زملاؤه المتخرجين معه من ذات المعهد يتقاضون ضعف أجره ، وإذا كانت الشركة قد سكته بعد ذلك على الفئة السادسة اعتبارا من ١٩٦٧/٧/١ وتساوى مع زملائه من حيث الوظيفة والفئة إلا أنها رفضت مساواته بهم من حيث المرتب على خلاف ما تنص به المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فقد أقام دعواه بطلباته سالفه البيان . وبتاريخ ١٩٧١/٣/٣٠ حكمت المحكمة برفض الدعوى فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ١٩٠٩ لسنة ٨٨ ق ، وفي ١٩٧٢/٢/٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها للرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٧٨/٤/١٥ وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب حاصلى السبب الثانى والوجه الثانى من السبب الرابع منها الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ، ذلك أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ذهب إلى أن المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ أوجبت احتساب مدة التجنيد أو الاستبقاء في أقضية المجند ولم تنص على مساواة المجتدين أو المستبقين بزملائهم من حيث الأجر وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون لأن المشرع قصد بهذه المادة تحقيق



المساواة الكاملة بين المجند وزميله الذي لم يجند الأمر الذي لا يحقق إذا اقتصر تطبيق حكم تلك المادة على الأقدمية وحدها دون الأجر ، بالإضافة إلى ما شاب الحكم المطعون فيه من قصور بإغفاله الرد على هذا الدفاع الجوهرى .

وحيث إن هذا النعى غير سليم ذلك إنه لما كانت المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية الذى عين الطاعن فى ظله — وقبل تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ اللاحق لواقعة التراجع — قد نصت على أن ( " يحتفظ للمجندين المنصوص عليهم فى المادة ٤ الذين لم يسبق توظيفهم أو استخدامهم بأقدمية فى التعيين تساوى أقدمية زملائهم فى التخرج من الكليات أو المعاهد أو المدارس وذلك عند تقدمهم للتوظيف فى وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات الاعتبارية العامة عقب اتمامهم مدة الخدمة الإلزامية مباشرة بشرط أن يثبتوا أن تجنيدهم قد حرمهم من التوظيف مع زملائهم الذين تخرجوا معهم وأن يكونوا مستوفين للشروط العامة للتوظيف " ) فإن مؤدى ذلك أن المشرع احتفظ لهؤلاء المجندين بأقدمية التعيين تساوى أقدمية زملائهم فى التخرج بحيث يحق للمجنند الذى لم يسبق تعيينه أن يطالب بمساواته فى الأقدمية مع زملائه المتخرجين معه إذا توافرت له شروط التوظيف وكان التجنيد هو الذى حرمهم من التعيين معهم ، دون أن يكون له الحق فى المطالبة بمساواته بهم فى العلاوات أو الترقيات أو الأجر ، وذلك خلاف من يستدعون للخدمة الإلزامية أثناء قيام علاقة العمل الذين أفرد لهم المشرع حكما خاصا فى المادة ٦٢ من ذات القانون بالنص على أن يحتفظ لهم بما يستحقونه من تقيات وعلاوات كما لو كانوا يؤدون عملهم فعلا ، وأن تضم مدة خدمتهم العسكرية أو الوطنية لمدة عملهم وتحتسب فى المكافأة أو المعاش . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى قد ألزم هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعن استنادا إلى أن المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ لا يجيز له المطالبة بالمساواة مع زملائه فى الأجر ، وكان الحكم المطعون فيه قد أحال فى قضائه إلى أسباب ذلك الحكم ، فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل الأسباب الأول والثالث والوجه الأول من السبب الرابع مخالفة القانون والفساد فى الاستدلال والتناقض ، وفى بيانها يقول الطاعن أن

الحكم المطعون فيه — محيلا في ذلك إلى أسباب الحكم الابتدائي — خالص إلى عدم أحقيته في الاستناد إلى المادة ٥٣ من قانون العمل تأسيسا على ما نص عليه القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ من عدم أحقية العاملين بشركات القطاع العام في المطالبة بالحد الأدنى للأجور المقرر باللائحة رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٦١ ، في حين أن الطاعن لا شأن له بهذه اللائحة الأخيرة لأنه وزملائه الذين أشار إليهم في دعواه عينوا في ظل اللائحة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التي نصت على استمرار خضوع هؤلاء العاملين لقانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ مادام لم يرد باللائحة نص أكثر سخاء لهم ، بحيث يجب أعمال قاعدة المساواة بين العاملين في الظروف الواحدة طبقا للمادة ٥٣ من قانون العمل المشار إليه — وإذ أهدر الحكم هذه القاعدة وأعمل حكم القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ رغم ما أورده من أن الطاعن عين في ظل اللائحة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه التناقض ، علاوة على مخالفته الثابت في الأوراق فيما قرره من أن زملاء الطاعن عينوا في ظل اللائحة رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ بينما هم قد عينوا مثله بعد العمل باللائحة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ مما يتعين معه مساواته بهم في الأجر .

وحيث إن هذا النعي برمته غير مفعول ، ذلك أنه لما كان الطاعن لم ينازع في أن أجره يتفق وأحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التي عين في ظلها ، وكان لا وجه للتحدى بمبدأ المساواة بين العاملين أو بقواعد العدالة الخروج من الأصل الذي قرره المشرع بنص صريح ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة على ما حلف بيانه في الرد على سبب الطعن السابق ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن خطأ الحكم في تطبيق القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ ، أو بصدد تقاضي بعض زملائه مرتبات تزيد على المقرر باللائحة نظام العاملين المشار إليه ، يكون بفرض صحته غير مستج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المرجوشي وعضوية السادة المستشارين :  
شرف الدين خيرى ، أحمد شعبة الحد ، ألفى بقطر حبشى وأحمد شوقى المليجى .

( ٢٩٦ )

الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٤٦ القضائية :

عمل . شركات . موظفون .

النص فى اتفاقية الامتياز البترول . على عدم خضوع شركة البترول للأنحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .  
مؤداه . سريان ، أحكام قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ فحسب على علاقاتها بالعاملين بها .  
عدم التزامها بوضع تنظيم معين للترقيات والعلاوات ، القواعد الخاصة بترقيات وعلاوات ضباط  
الاحتياط . م ٦٨ ق ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ علم سريانها على العاملين بالشركة .

ينص قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٤ بالترخيص لوزير  
الصناعة فى التعاقد مع شركة بأن أمريكان والمؤسسة المصرية العامة للبترول فى  
شأن البحث عن البترول واستغلاله بمياه خليج السويس فى المادة الثانية منه  
على أن تكون للأحكام الواردة فى المادة السابعة من الشروط الموافقة قسوة  
القانون وتكون نافذة بالاستثناء من القوانين والقرارات السارية ، ونصت  
الفقرة ( أ ) من المادة السابعة من شروط اتفاقية الامتياز البترولى لوافقة لذلك  
القانون على أن تقوم المؤسسة المصرية العامة للبترول وشركة بأن أمريكان  
بتكوين شركة فى الجمهورية العربية المتحدة يطلق عليها اسم " شركة بترول  
خليج السويس " — وهى الشركة الطاعنة — وتكون هذه الشركة خاضعة  
للقوانين السارية فى الجمهورية العربية المتحدة باستثناء القانون رقم ٢٦  
لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات والمعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ الخاص  
بتمثيل الموظفين والعمال فى مجالس إدارة الشركات ، والقانون رقم ٦٠  
لسنة ١٩٦٣ الخاص بالمؤسسات العامة ، والقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢  
الخاص بنظام العاملين بالشركات العامة مما مقتضاه ولازمة أن يكون قانون العمل  
الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وحده هو الذى يحكم علاقة الشركة الطاعنة



بالعاملين لديها ، ولما كانت نصوص قانون العمل المشار إليه لا تتضمن إلزاماً على صاحب العمل بوضع لائحة تنظيمية معينة بمنشأته لترتيب الوظائف والدرجات ومنع الترقيات والعلاوات الدورية للعاملين لديه ، بل أن القانون ترك له سلطة التقدير في أن يميز في الأجور بين عماله وفق ما يراه من اعتبارات لصالح العمل وحسن الإنتاج استناداً إلى ماله من حرية في تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان المناسب له ، ولما كان الثابت فيما يحمله الحكم المطعون فيه وعلى ما أفصححت عنه أسبابه أن الخبير الذي ندبته محكمة الاستئناف أثبت أن اللائحة الداخلية للشركة الطامنة قد خلت من أي نص على نظام محدد لترقية العاملين لديها ومنع العلاوات لهم ، وأنه لا توجد معايير أو مقاييس معينة تحكم هذه الترقيات والعلاوات وذلك تمسكاً من جانبها بسلطانها التقديرية التي أولاهها القانون إياها في هذا الخصوص . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أعرض عن إنزال حكم هذه القواعد القانونية على واقع النزاع وجنح إلى الأخذ بتقرير الخبير فيما ارتأه من أحقية المطعون ضده الترقيات وعلاوات بالاستهداء بما ناله زميل له ، دون نظر لما هو مقرر لرب العمل من سلطات وحرية في تقدير كفاية العاملين للترقية وفي التمييز بين أجورهم لاعتبارات يراها لحسن سير العمل والإنتاج بغير عسف ، ومن عدم وجود معايير محددة في لائحة الشركة تحكم الترقيات والعلاوات لديها ، مما يجعل من المتعذر تطبيق نص المادة ٦٨ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط المعدلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٥ ، إذ أنه يلزم لأعمال هذا النص أن توجد قواعد ومعايير محددة للتعين والترقية في الشركات الخاصة تماثل تلك التي وردت بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة حتى يتسنى البحث في عناصر المساواة لأعمال أثرها وإلا استحال هذا التطبيق . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب — وعلى خلاف هذا النظر — إلى أعمال نص المادة ٦٨ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ معدلاً في غير مجال تطبيقها ، واستند إلى القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالخدمة العسكرية الوطنية للجندين والذي لا ينطبق بشأن ضباط الاحتياط وانتهى إلى تقرير حقوق المطعون ضده في ترقيات وعلاوات هي من اطلاقات رب العمل وسلطته في التصرف في منشأته

ويرجع الأمر في تقدير منحها إلى الطاعة وحدها ، فإنه يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد مداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٣٦٣ لسنة ١٩٧١ عمال كلى جنوب القاهرة على الطاعة - شركة بترول خليج السويس - طالباً الحكم بالزامها بمنحه الترقيات والعلاوات التى حصل عليها زميله المهندس ... .. اعتباراً من ١/١٠/١٩٦٨ إلى تاريخ رفع الدعوى ، وبصرف الفروق المترتبة على ذلك وما يستجد منها ومبلغ ٥٠٠ جنيه على سبيل التعويض . وبتاريخ ١٢/١٢/١٩٧٢ قضت المحكمة الابتدائية بنذب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المأمورية المبينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ٢٤/١١/١٩٧٣ برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنائه برقم ٦٠٠٧ لسنة ٩٠ ق ٥ وفى ٢٦/٤/١٩٧٥ قضت المحكمة بإعادة المأمورية لمكتب الخبراء لاستكمالها وفقاً لما ورد بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره الثانى حكمت في ١٢/٦/١٩٧٦ بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المطعون ضده للفئة الخامسة اعتباراً من ١/١٠/١٩٦٨ وللجنة الرابعة من ١/١٠/١٩٦٩ والفئة الثالثة من ١/٨/١٩٧١ ، وبالزام الطاعة بأن تدفع له مبلغ ٢٨٣ جنيه و ٤٩٤ مليم قيمة الفروق المستحقة له حتى ٣١/١٢/١٩٧٢ وما يستجد بواقع ١٤ جنياً شهرياً اعتباراً من ١/١/١٩٧٣ ، ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . طعنت الطاعته في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بتنقض الحكم . وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٧٨/٥/٦ وفيها التزمت النيابة رأياً .



وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الأول من السبب الثالث من الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقول أنه بموجب المادة السابعة من قانون إنشائها رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٤ أعفيت من الخضوع لأحكام القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الخاص بنظام العاملين بالشركات العامة وتعديلاته ، ومن ثم فلا تخضع علاقتها مع العاملين لديها إلا لأحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وما تخوله لصاحب العمل من حرية مطلقة في تنظيم المنشأة وفي تقدير كفاية العامل ووضعها في المكان الذي يصلح له بما يحقق مصلحة الإنتاج ودون معقب على تصرفه ، وفي ترقية من يرى ترقيته من عمال إلى وظيفة أعلى لأسباب يقدرها ، ولما كان الثابت من اللائحة الداخلية للشركة الطاعنة أنها لم تتضمن أى نصوص أو مواد متعلقة بالترقيات أو العلاوات فإنها والحالة هذه لا تكون مقيدة إلا بالقواعد العامة السالفة الذكر ، وإذ كان الحكم المطعون فيه في مناسبة المطالبة بالترقية قد أهدر هذه القواعد القانونية ، كما استند في قضائه إلى اعتبار الطاعنة خاضعة لأحكام قانون الخدمة العسكرية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ والقرار بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة ضباط الاحتياط بالقوات المسلحة وألزامها بما تقضى به أحكامها في غير مجال أعمالها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك لأنه لما كان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٤ بالترخيص لوزير الصناعة في التعاقد مع شركة بان أمريكان والمؤسسة المصرية العامة للبترول في شأن البحث عن البترول واستغلاله بمياه خليج السويس ينص في المادة الثانية على أن تكون للأحكام الواردة في المادة السابعة من الشروط المرافقة قوة القانون وتكون نافذة بالاستثناء من القوانين والقرارات السارية ، وكانت الفقرة (أ) من المادة السابعة من شروط اتفاقية الامتياز للبترول المرافقة لذلك القانون قد نصت على أن تقوم المؤسسة المصرية العامة للبترول وشركة بان أمريكان بتكوين شركة في الجمهورية العربية المتحدة يطلق عليها اسم "شركة بترول خليج السويس" - وهي الشركة الطاعنة - وتكون هذه الشركة خاضعة للقوانين السارية في الجمهورية العربية المتحدة باستثناء القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات والمعدل



بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ الخاص بتمثيل الموظفين والعمال في مجالس إدارة الشركات ، والقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالمؤسسات العامة ، والقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الخاص بنظام العاملين بالشركات العامة ، مما مقتضاه ولازمة أن يكون قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وحده هو الذي يحكم علاقة الشركة الطاعنة بالعاملين لديها ، ولما كانت نصوص قانون العمل المشار إليه لا تتضمن إلزاما على صاحب العمل بوضع لائحة تنظيمية معينة بمشأنه لترتيب الوظائف والدرجات ومنح الترقيات والعلاوات الدورية للعاملين لديه ، بل أن القانون ترك له سلطة التقدير في أن يميز في الأجور بين عماله وفق ما يراه من اعتبارات لصالح العمل وحسن الإنتاج استنادا إلى ماله من حرية في تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان المناسب له ، ولما كان الثابت مما سجله الحكم المطعون فيه وعلى ما أفصحته عنه أسبابه أن الخبير الذي ندبته محكمة الاستئناف أثبت أن اللائحة الداخلية للشركة الطاعنة قد خلت من أى نص على نظام محدد لترقية العاملين لديها ومنح العلاوات لهم ، وأنه لا توجد معايير أو مقاييس معينة تحكم هذه الترقيات والعلاوات وذلك تمسكا من جانبها بسلطانها التقديرية التي أولاها القانون إياها في هذا الخصوص . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أعرض عن انزال حكم هذه القواعد القانونية على واقع النزاع وجنح إلى الأخذ بتقرير الخبير فيما أوتاه من أحقية المطعون ضده لترقيات وعلاوات بالاستهداء بما ناله زميل له ، دون نظر لما هو مقرر لرب العمل من سلطات وحرية في تقدير كفاية العاملين للترقية وفي التمييز بين أجورهم لاعتبارات يراها لحسن سير العمل والإنتاج بغير عسف ، ومن عدم وجود معايير محددة في لائحة الشركة تحكم الترقيات والعلاوات لديها ، مما يجعل من المتعذر تطبيق نص المادة ٦٨ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط المعلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٥ ، إذ أنه يلزم لأعمال هذا النص أن توجد قواعد ومعايير محددة للتعين والترقية في الشركات الخاصة تماثل تلك التي وردت بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة حتى يتسنى البحث في عناصر المساواة لأعمال أثرها وإلا استحال هذا التطبيق . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب — وعلى خلاف

هذا النظر - إلى أعمال نص المادة ٦٨ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ معدلا في غير مجال تطبيقها ، واستند إلى القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالخدمة العسكرية الوطنية للجندين والذي لا ينطبق بشأن ضباط الاحتياط وانتهى إلى تقرير حقوق للطعون ضده في ترقية وعلاوات هي من اطلاقات رب العمل وسلطته في التصرف في منشاته ويرجع الأمر في تقدير منحها إلى الطاعة وحدها ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه بغير ما حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم فإنه يتعين القضاء في موضوع الامتناف برفضه وبتأييد الحكم المستأنف .

---

## جلسة ٢٤ من يونية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خات وعضوية السادة المستشارين حسن السنياطي ، د بشري رزق ، رأفت عبد الرحيم ومحمد حسب الله .

( ٢٩٧ )

الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٧ القضائية

( ١ ) عمل . حكم " الطعن في الحكم " .

القضاء بأحقية العامل في التمسك على فئة مالية معينة مع نيب خبير لتحديد الفروق المالية دون شموله بالنفاذ المعجل . غير منه للخصومة . عدم جواز الطعن فيه استقلا م ٢١٢ من المرافعات .

( ٢ ) عمل .

تسوية حالة العاملين . وجوب مطابقة الاشتراطات الواجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلا .

( ٣ ) عمل . تقادم " التقادم المسقط " .

فروق الاجر المستحق للعامل نتيجة تسوية حالته . خضوعها للتقادم الخمسي .

١ - إذ كان الحكم المطعون فيه لم يمه الخصومة كلها وغير قابل للتنفيذ الجبري باعتبار أنه صادر بتعديل مركز قانوني وليس حكما بالإلزام أو من الأحكام الوقفية والمستعجلة وغير مشمول بالنفاذ المعجل فإنه لا يقبل الطعن بالنقض على استقلال وإنما يطعن فيه مع الحكم النهائي وذلك بالتطبيق لأحكام المادة ٢١٢ من قانون المرافعات .

٢ - مؤدى نص المادتين ٦٣ ، ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تسوية حالات هؤلاء العاملين تقتضي الربط بين العامل والوظيفة التي شغلها قبل التقييم - أي في ٣٠ يونية سنة ١٩٦٤



وبين الوظيفة المعادلة لها بعد التقييم وذلك لمطابقة الاشتراطات الواجب توافرها لشغل الوظيفة عن من يشغلها فعلا حتى إذا ما توافرت فيه هذه الاشتراطات أصبح صالحا لشغلها .

٣ — الآثار المالية المترتبة على تسكين العامل في فئة مالية معينة تتمثل في مرتبه الناتج عن هذا التسكين ، لأن المادة ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بعد أن بينت في تتراتها الأربعة الأولى إجراءات تسوية حالات هؤلاء العاملين ، اتبعت ذلك بالنص في فقرتها الخامسة على أن " تمنع العاملون المرتبات التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالاتهم طبقا للتعاقد المنصوص عليه اعتبارا من أول السنة المالية التالية " وإذ كانت المادة ٣٧٥ من القانون المدني تنص في فقرتها الأولى على أن " يتقدم بخمس سنوات كل حق دوري متجدد ولو أقربه المدين كأجرة .. والمهايا والأجور والمعاشات فإن فروق الأجر المترتبة على قرارات التسوية المشار إليها تخضع لهذا التقادم الخمسي .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٣٨٧ سنة ١٩٧٢ عمال كلى شمال القاهرة بطلب إلزام الشركة الطاعنة بتسكينه على الفئة الثامنة من أول يوليو سنة ١٩٦٤ وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية . وقال بيانا لدعواه أنه عمل لدى هذه الشركة منذ ١٠ من يوليو سنة ١٩٦٠ بمدة خبرة سابقة مقدارها ست سنوات وإذا كان يستحق الفئة الثامنة طبقا لقواعد التقييم ومؤهله ومدة خبرته وعمله في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٤ فقد أقام الدعوى بطلباته سألقة البيان . وبتاريخ ٢٧ من يونيو سنة ١٩٧٢ حكمت المحكمة بنسب خير لآداء المهمة الميينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ١٥ من مايو سنة ١٩٧٣ برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم باستئنافه المقيد

برقم ٤٦١٢ سنة ٩٠ ق مدني أمام محكمة استئناف القاهرة ، فقضت في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧٤ بإعادة القضية إلى الخبير لأداء المهمة التي أفصح عنها في منطوق حكمها ، وبعد أن تقدم الخبير بتقريره قضت في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٧٦ برفض الدفع بالتقادم الخمسي المبدئي من الشركة الطاعنة وبإلغاء الحكم المستأنف وأحقية المطعون ضده في التسكين حل الفئة المالية التاسعة بتاريخ ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٤ وبطلب خبير لتحديد الفروق المالية المستحقة على هذا الأساس ، ثم قضت في ٢٣ من يناير سنة ١٩٧٧ - ابتناء على تقرير الخبير الأخير - بإلزام الشركة الطاعنة أن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٤٤١ ج ومبلغ ٣٥٠ قرشا شهريا اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٧ . طعنتم الشركة بطريق النقض في هذا الحكم والحكم الصادر بتاريخ ٢٤ من أبريل سنة ١٩٧٦ . ودفع المطعون ضده بسقوط الحق في الطعن في الحكم الأخير . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بقبول الطعن شكلا ونقض الحكم المطعون فيه . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فعددت لنظره جلسة ٣ من يونيو سنة ١٩٧٨ وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدئي من المطعون ضده بسقوط الحق في الطعن بالنقض في الحكم الصادر بتاريخ ٢٤ من أبريل سنة ١٩٧٦ أن قضاء الحكم بأحقية في التسكين على الفئة المالية التاسعة أنهى الخصومة بشأن هذه الأحقية طبقا للمادة ٢١٢ من قانون المرافعات وأصبح حائزا قوة الأمر المقضي .

وحيث إن هذا الدفع غير سديد ، ذلك أنه لما كان الحكم الصادر بجلسته ٢٤ من أبريل سنة ١٩٧٦ لم يمهله الخصومة كلها وغير قابل للتنفيذ الجبري باعتباره أنه صادر بتعديل مركز قانوني وليس حكما بالإلزام أو من الأحكام الوقتية والمستعجلة وغير مشمول بالنفاذ المبدئي فلا يقبل الطعن بالنقض على استقلال وإنما يطعن فيه مع الحكم النهائي الصادر بتاريخ ٢٣ من يناير سنة ١٩٧٧ وذلك بالتطبيق لأحكام المادة ٢١٢ من قانون المرافعات .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى للشركة الطاعنة بالسببين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال



وتقول بيانا لذلك أن الحكم قضى بأحقية المطعون ضده في التسكين على الفئة المالية التاسعة تأسيسا على أنه قد شغل وظيفة مباشر تجهيز بمدة خبرة سابقة على عمله لدى الشركة ، في حين أنه لم يستوف الشروط اللازمة لاستحقاق هذه الفئة ولم يكن يشغل تلك الوظيفة بل كان عامل مكو فلا يعتد في وظيفته هذه بمدة خبرته السابقة لأنها عن أعمال كتابية .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان مؤدى نص المادتين ٦٣ ، ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تسوية حالات هؤلاء العاملين تقتضى الربط بين العامل والوظيفة التي شغلها قبل التقييم — أى في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٤ وبين الوظيفة المعادلة لها بعد التقييم وذلك بمطابقة الاشتراطات الواجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلا حتى إذا ما توافرت فيه هذه الاشتراطات أصبح صالحا لشغلها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بأحقية المطعون ضده في التسكين على الفئة المالية التاسعة على أن تقرير الخبير — الذى أورد بيانه في مدوناته — ينبىء عن أنه شغل منذ بدء عمله لدى الشركة الطاعنة حتى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٤ وظيفة مباشر تجهيز التي عودلت بوظيفة مباشر (ب) للتجهيز من الفئة المالية التاسعة واشترط لشغلها مدة خبرة مقدارها تسع سنوات ومعرفة القراءة والكتابة وأن المطعون ضده قد استوفى هذه الشروط لأنه حاصل على الشهادة الابتدائية عام ١٩٤٩ ومدة خبرته تزيد عن اثني عشر سنة ، فإن الحكم يكون قد خلص بأسباب سائغة لها أصلها الثابت في الأوراق إلى تراصف ومات الفئة المشار إليها في جانب المطعون ضده ، ولا يعتد بالنعى عليه في هذا الخصوص أن يكون جدلا موضوعيا في قيام تلك الشروط وتوافرها مما يستعمل بتقديره قاضى الموضوع متى قام قضاؤه على امتحان مائع ولا يجوز إثارته والمجادلة فيه أمام محكمة النقض .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون . وتقول في بيانه أن الحكم قضى برفض دفعها بالتقادم الخمسى المقرر بالمادة ٣٧٥ من القانون المدنى ، ابتناء على أن هذه المادة مقطوعة الصلة بالتسكين وفوائده . حالة أن الآثار المالية المترتبة على تسكين المطعون



ضده في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٤ هي أجور ومهايا لم يرفع دعواه بطلبها أمام محكمة الدرجة الأولى إلا في ١٢ من أبريل سنة ١٩٧٣ فيشملها ذلك التقادم الخمسي .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أن الآثار المالية المترتبة على تسكين العامل في فئة مالية معينة تمثل في مرتبه الناتج عن هذا التسكين ، لأن المادة ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للتؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بعد أن بينت في فقراتها الأربعة الأولى إجراءات تسوية حالات هؤلاء العاملين اتبعت ذلك بالنص في فقرتها الخامسة على أن ( يمنع إعمالون المرتبات التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالاتهم طبقا للتعاقد المنصوص عليه اعتبارا من أول السنة المالية التالية ) وإذا كانت المادة ٣٧٥ من القانون المدني تنص في فقرتها الأولى على أن ( يتقادم بخمس سنوات كل حق دوري متجدد واو أقربيه المدين كأجره ... والمهايا والأجور والمعاشات ) فإن فروق الأجور المترتبة على قرارات التسوية المشار إليها تخضع لهذا التقادم الخمسي لما كان ذلك وكانت المحكمة الاستئنافية قد خالفت هذا النظر وقضت برفض الدفء بسقوط حق المطعون ضده بالتقادم الخمسي آنف الذكر في فروق الأجر الناتجة عن تسكينه ابتداء على أنها بماي من أحكامه ثم قضت له بهذه الفروق وإذا كان قضاؤها هذا قد حجبها عن بحث ما إذا كانت تلك الفروق قد سقطت بذلك التقادم من عدمه ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون بما يوجب نقض حكمها المطعون فيها في هذا الخصوص .

## جلسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى القنق وعضوية السادة المستشارين : حافظ وقفي ، جميل الزيني ، محمود حسن حسين ومحمود حملي عبد العزيز .

( ٢٩٨ )

الطعن رقم ١٧٧ سنة ٢٠٠٢ القضائية :

( ٢٠١ ) نقل بحرى . " سند الشحن " . إثبات .

( ١ ) عقد النقل البحرى . من العقود الرضائية . الكتابة فيه شرط للإثبات وليست للانقضاء .

( ٢ ) قبول الشاحن الضمنى للشروط التى تضمنها سند الشحن . استخلاص الحكم قبول المرسل إليه لهذه الشروط امتنادا إليه والمطالبة بتنفيذه . لا خطأ .

١ - أوجبت المادة ١٠٠ من قانون التجارة البحرى أن يكتب سند الشحن من أربع نسخ أصلية يوقع عليها من الشاحن والربان إلا أن الكتابة التى أوجبتها هذه المادة ليست شرطا لانقضاء عقد النقل البحرى أو صحتها بل هو شرط لإثباته ، ومن ثم فإن عقد النقل البحرى يعتبر من العقود الرضائية وينعقد بتطابق إرادتى الناقل والشاحن على نقل بضاعة بحرا ، وتسليمها إلى المرسل إليه فى ميناء الوصول .

٢ - قانون التجارة البحرى يجعل من المرسل إليه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - طرفا ذا شأن فى سند الشحن باعتباره صاحب المصلحة فى عملية الشحن بتكافؤ مركزه - حينما يطالب بتنفيذ عقد النقل - ومركز الشاحن وأنه يرتبط بسند الشحن كما يرتبط به الشاحن ومنذ ارتباط الأخير به ، وإذا كانت الطاعنة لم تنازع فى انعقاد عقد النقل البحرى رغم عدم التوقيع على سند الشحن ، فإن الحكم المطعون فيه إذ استخلص - فى حدود سلطته الموضوعية - قبول الشاحن الضمنى للشروط التى تضمنها سند الشحن - سواء كانت شروط عادية أو استثنائية - من قرينة استلامه السند دون أى اعتراض ومن قيامه بتنفيذ عقد

النقل دون تحفظ واستخلص علم وقبول الطاعنة — المرسل إليها — بشروط  
سند الشحن المشار إليه بما في ذلك شرط التحكيم — الوارد بمشارطة الإيجار  
التي أحال إليها سند الشحن — من امتنادها إليه ومطالبتها بتنفيذه، فإن الحكم  
يكون قد ألزم صحيح القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن — تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢١١٤ سنة ١٩٦٩ تجاى  
كل الاسكندرية على المطعون ضدها طالبة الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ  
٢٢٢٣ ج و ٨٨٤ مليم وفوائده القانونية وقالت شرحا لدعواها إنها استوردت  
رسالة من زيت بذرة القطن السودانى شحنتها على الباخرة فورست التي تمثلها  
المطعون ضدها وأثر وصول السفينة إلى ميناء الاسكندرية في ١٠ / ١٠ / ١٩٦٩  
وتفريغ الشحنة تبين وجود أضرار بها قدر التعويض المستحق عنها بالمبلغ  
المطالب به ولما كانت المطعون ضدها بصفتها وكالة الباخرة المشار إليها وكالة  
ملاكها أمناء النقل البحرى ومسئولة عن تسليم الرسالة كاملة وسليمة في ميناء  
الوصول فقد أقامت الطاعنة الدعوى عليها بصفتها لمطالبتها بالتعويض المشار  
إليه . دفعت المطعون ضدها بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم في مشارطة  
الإيجار التي أحال إليها سند الشحن وبتاريخ ١٤ / ١١ / ١٩٧٠ قضت محكمة  
الاسكندرية الابتدائية بقبول الدفع وبعدم قبول الدعوى لقيام شرط التحكيم  
فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٥٧ سنة ٢٦ ق وبتاريخ ١٩٧٢/٣/٦  
قضت محكمة استئناف الاسكندرية بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في  
في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى  
برفض الطعن وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره  
وفيها ألزمت النيابة رأيها .



وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعة بأولهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك نقول إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن الطاعة المرسل إليها طرف ذو شأن في سند الشحن بما حواه من نصوص وردت به واندجحت فيه فيسرى في حقها شرط التحكيم الوارد بمشارطة الإيثار التي أحال إليها سند الشحن في حين أن الحجية المشار إليها لا تثبت إلا للسند الكامل الذي استوفى الشروط التي أوجبتها المادة ١٠٠ من قانون التجارة البحري وأخصها توقيع الشاحن على سند الشحن فإذا خلا من هذا التوقيع امتنع على الناقل أن يحتج بما حواه السند من شروط استثنائية في مواجهة الشاحن أو المرسل إليه ولما كان السند موضوع التداعى قد خلا من توقيع الشاحن فإن الحكم المطعون فيه إذ ألزم المرسل إليها بما اندرج فيه من شرط التحكيم وهو من الشروط الاستثنائية يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أنه وإن كانت المادة ١٠٠ من قانون التجارة البحري قد أوجبت أن يكتب سند الشحن من أربع نسخ أصلية يوقع عليها كل من الشاحن والربان إلا أن الكتابة التي أوجبتها هذه المادة ليست شرط لانعقاد عقد النقل البحري أو صحت بل هي شرط لإثباته ومن ثم فإن عقد النقل البحري يعتبر من العقود الرضائية ينعقد بتطابق إرادتي الناقل والشاحن على نقل بضاعة بحرا وتسليمها إلى المرسل إليه في ميناء الوصول لما كان ذلك وكان قانون التجارة البحري يجعل من المرسل إليه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — طرفا ذا شأن في سند الشحن باعتبارها صاحب المصلحة في عملية الشحن بتكافؤ مركزه — حينما يطالب بتنفيذ عقد النقل — ومركز الشاحن وأنه يرتبط بسند الشحن كما يرتبط به الشاحن ومنذ ارتباط الأخير به وكانت الطاعة لم تنازع في انعقاد عقد النقل البحري رغم عدم التوقيع على سند الشحن فإن الحكم المطعون فيه إذا استخلص — في حدود سلطته الموضوعية — قبول الشاحن الضمني للشروط التي تضمنها سند الشحن — سواء كانت شروطا عادية أو استثنائية — من قرينة استلامه السند دون أي اعتراض ومن قيامه بتنفيذ عقد النقل دون تحفظ واستخلص علم وقبول الطاعة المرسل إليها بشروط سند الشحن

المشار إليه بما في ذلك شرط التحكيم — الوارد بمشارطة الإيجار التي أحال إليها سند الشحن — ومن استنادها إليه ومطالبتها بتنفيذه فإن الحكم يكون قد انترم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثاني الفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن الشاحن قد علم بشروط سند الشحن عندما تسلم السند من ربان السفينة الناقلة ومن ثم فلا يقبل منه أن يتحمل من أحكام تلك الشروط بمقولة أنه لم يوقع على سند الشحن وهذا الذي أورده الحكم مشوب بالفساد في الاستدلال ذلك أن مجرد تسلم الشاحن لسند الشحن وإن كان دليلا على علمه بما احتواه من شروط إلا أن ذلك لا يؤدي بذاته إلى القول بقبوله لها بل أن عدم توقيعه على السند يؤكد رفضه لتلك الشروط وإذا خالف الحكم هذا النظر فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه تبين أنه استخلص علم وقبول الشاحن والمرسل إليها الشروط التي تضمنتها سند الشحن مما أورده في مدوناته من قوله ( أنه نص صراحة في سندات الشحن الثلاث المقدمة من المستأنفة (الطاعة) أن جميع شروط واشتراطات واستثناءات مشارطة الإيجار تعتبر ممتمة لسند الشحن ومقتضى ذلك أن الشاحن قد علم بهذه الشروط وارتضاها عندما تسلم المستندات من ربان السفينة الناقلة ومن ثم فلا يقبل منه أن يتحمل من أحكام تلك الشروط بمقولة أنه لم يوقع على سندات الشحن وقد كان في استطاعة الشاحن أن يعترض على هذه الشروط وعلى تدوينها في السندات المسلمة إليه من الربان وأن يرفض نقل بضاعته على تلك السفينة ويبحث عن غيرها — وأن الشاحن وقد اطاع على سند الشحن ووقف على ما جاء فيه وما أحال إليه بالنسبة لما ورد في مشارطة الإيجار من شروط واتخذ هذا السند دليلا لاستلام رسالته من الناقل بعد تنفيذ عقد النقل فإنه يكون قد ارتضى كافة شروط هذا السند عادية كانت أو استثنائية وتلتزم المرسل إليها بهذه الشروط لعلمها بها من نسخة سند الشحن المرسلة إليها ) ولما كانت هذه الأسباب سائغة وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم وكانت الشروط الواردة بسند الشحن — التي

خلص الحكم إلى علم وقبول الشاحن والمرسل إليها لها - قد تضمنت الإحالة إلى شرط التحكيم الوارد بمشارطة الإيجار فإن مقتضى هذه الإحالة أن يعتبر شرط التحكيم ضمن شروط سند الشحن فيحتاج به على الطائفة المرسل إليها وإذا التزم الحكم المعلنون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

---



## جلسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الققى وعضوية السادة المستشارين  
حافظ رفقى ، جميل الزينى ، محمود حسن حسين ومحمود حمدي عبدالعزيز .

(٢٩٩)

الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٢٤ القضائية :

نقل بحرى . عقد .

المرسل إليه في عقد النقل البحرى . تكافؤ مركزه ومركز الشاحن عند المطالبة بتنفيذ العقد ،  
الاحتجاج على المرسل إليه بالشروط العادية أو الاستثنائية بسند الشحن . شرطه . قبول الشاحن  
لها صراحة بتوقيعه على السند أو ضمنا حسبما يستفاد من الظروف .

قانون التجارة البحرى يجعل من المرسل إليه — وعلى ما جرى به قضاء هذه  
المحكمة حلوقا ذا شأن في سند الشحن باعتباره صاحب المصلحة في عملية الشحن  
بتكافؤ مركزه — حينما يطالب بتنفيذ عقد النقل — ومركز الشاحن وإنه يرتبط  
بسند الشحن كما يرتبط به الشاحن إلا أنه لا يحتاج عليه بالشروط التى يتضمنها  
سند الشحن — سواء كانت عادية أو استثنائية — إلا إذا ثبت ارتباط الشاحن  
بسند الشحن وقبوله ما احتواه من شروط أما صراحة بتوقيعه على السند أو ضمنا  
كما يستفاد من الظروف والملازمات ، ذلك أن عقد النقل البحرى لا يعدو أن  
يكون عقدا رضائيا ينعقد بتطابق إرادتى الناقل والشاحن على أن يتولى أولهما  
نقل البضاعة للثانى وتسليمها إلى المرسل إليه في ميناء الوصول ، ومن ثم فإن  
المحول عليه في انعقاد هذا العقد والالتزام بشروطه هو قبول الشاحن الذى يبدأ به  
ارتباط المرسل إليه بسند الشحن ويتكافؤ مركزه حينما يطالب بتنفيذ عقد النقل —  
ومركز الشاحن منذ ارتباط الأخير به .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٥٦١ سنة ١٩٧٠ تجارى كلى الاسكندرية  
على المطعون ضدها طالبة الحكم بالزامها بأن تدفع لها مبلغ ٢٧٠ جنيها و ٧٨٣ ملما  
وفوائده القانونية وقالت شرحا لدعواها أنها استوردت رسالة من الدقيق الايطالى  
وشخصها بتاريخ ١٩٦٩/٨/٩ على البانخرة " سبتيلوس " التى تمثلها المطعون ضدها  
وأثر وصول السفينة إلى ميناء الاسكندرية وتفرغ الشحنة تبين وجود أضرار  
بها قدر التعويض المستحق عنها بالمبلغ المطالب به . دفعت المطعون ضدها بعدم  
قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم فى مشاركة الإيجار التى أحال إليها سند الشحن  
وبتاريخ ١٩٧١/٣/٣٠ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية بقبول الدفع وعدم  
قبول الدعوى لسبق الاتفاق على التحكيم . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف  
رقم ٢١٤ لسنة ٢٧ ق تجارى وبتاريخ ١٩٧٢/٣/١١ قضت محكمة استئناف  
الاسكندرية بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض  
وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على  
المحكمة فى غرفة مشورة حدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة وأيها .

وحيث إن ما تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه بالوجه الثانى من سبب  
الطعن الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله وفى بيان ذلك نقول أن الحكم المطعون فيه  
أقام قضاءه بعدم قبول الدعوى على أنه إذا خلا سند الشحن من توقيع الشاحن وثبت  
من الظروف والملازمات علم الشاحن بالشروط الواردة فى هذا السند فإنه يحتاج  
عليه فى هذه الحالة بما تضمنه السند من شروط استثنائية ومنها شرط التحكيم  
وإن المرسل إليه شأنه فى ذلك شأن الشاحن فإذا تبين من الظروف والملازمات  
بطلان سند الشحن وماورد به من شروط فإنه يحتاج بها عليه أيضا ، وهذا الذى  
قرره الحكم ينطوى على مخالفة للقانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله ذلك أنه حتى  
يمكن اعتبار سند الشحن عقدا للنقل وليس مجرد إيصال باستلام البضاعة فإنه  
يتعين إثبات قبول الشاحن للشروط الواردة به إذ أن قبوله وحده وليس قبول  
المرسل إليه هو الذى يعتد به فى إبرام العقد وإذا خلت أسباب الحكم المطعون



فيه مما يدل على أن الشاحن قد قبل هذه الشروط فإن أعمال تلك الشروط في حق المرسل إليه يكون مخالفا للقانون ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه وإن كان قانون التجارة البحرية يجعل من المرسل إليه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — طرفا ذا شأن في سند الشحن باعتباره صاحب المصلحة في عملية الشحن بشكافا مركزه — حينما يطالب بتنفيذ عقد النقل — ومركز الشاحن وأنه يرتبط بسند الشحن كما يرتبط به الشاحن إلا أنه لا يحتاج عليه بالشروط التي يتضمنها سند الشحن — سواء كانت شروطا عادية أو استثنائية — إلا إذا ثبت ارتباط الشاحن بسند الشحن وقبوله ما احتواه من شروط إما صراحة بتوقيعة على السند أو ضمنا كما يستفاد من الظروف والملايسات ذلك أن عقد النقل البحري لا يعدو أن يكون عقد رضائيا يتعقد بتطابق إرادتي الناقل والشاحن على أن يتولى أولهما نقل بضاعة للثاني وتسليمها إلى المرسل إليه في ميناء الوصول ، ومن ثم فإن المعول عليه في انعقاد هذا العقد والالتزام بشروطه هو قبول الشاحن الذي يبدأ به ارتباط المرسل إليه بسند الشحن ويتسكا فامركزه — حينما يطالب بتنفيذ عقد النقل — ومركز الشاحن منذ ارتباط الأخير به . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قام قضاءه على قوله : ” وحيث إن ما أثاره الدفاع من المستأنف من أن حجية سند الشحن لا يكون إلا للسند الذي توافرت فيه شروط المادتين ٩٩ ، ١٠٠ بحرى فإن الأصل أنه يمتنع على الناقل أن يتمسك قبل الشاحن بوجه خاص فيما يرد فيه من شروط استثنائية كشرط التحكيم أو شروط الإعفاء من المسؤولية إلا إذا ثبت أن الشاحن يعلم بشروط سند الشحن ففي هذه الحالة يجوز الاحتجاج عليه بتلك الشروط كما لو ثبت من الظروف والملايسات علمه بها وقبوله إياها ولما كان المرسل إليه شأنه في ذلك شأن الشاحن وتبين من الظروف والملايسات علمه بسند الشحن وما ورد فيه من شروط فإنه يحتاج به عليه رغم خلوه من توقيع الشاحن وإذا كان المستأنف قد ركن في دعواه إلى سند الشحن وعول عليه في إثبات عقد النقل فإن ذلك يقطع بعلمه بشروطه . . . ” فإن هذا الذي أورده الحكم يكون مشوبا بالقصور فضلا عن الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه وإن كان قد استهل أسبابه ببيان القاعدة القانونية السليمة القائمة على جواز الاحتجاج



على الشاحن بشروط سند الشحن العادية والاستثنائية رغم خلوه من توقيعه إذا ثبت من الظروف علمه بها وقبوله إياها إلا أنه قصر عن تطبيق هذه القاعدة على واقع الدعوى فلم يستظهر في أسبابه - بجانب القاعدة القانونية المجردة - العناصر الواقعية المثبتة بقبول الشاحن لهذه الشروط ومنها شرط التحكيم مكتفياً باستخلاص علم المرسل إليه بهذه الشروط ، في حين أن الممول عليه كما سلف البيان هو قبول الشاحن باعتباره الطرف الذي أبرم عقد النقل مع الناقل وإن ارتباط المرسل إليه بسند الشحن والتزامه بشروطه لا يقوم إلا بقيام ارتباط الشاحن بهذا السند منذ ارتباط الأخير به سواء بتوقيعه على سند الشحن أو بثبوت قبوله لشروطه من الظروف والملازمات . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه وقد خالف النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسييب بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

---

## جلسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الفقى وعضوية السادة المستشارين:  
حافظ رفقى ، جميل الزينى ، محمود حسن حسين وعاصم المراغى .

( ٣٠٠ )

الطعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٤٥ القضائية :

دعوى . " الصفة فى الدعوى " . نظام عام .

توافر أو انعدام صفة المدعى بالحق . عدم تعلقه بالنظام العام . عدم منازعة الخصم فى صفة المدعى . أثره . عدم جواز تعرض المحكمة من تلقاء نفسها لبحث هذه الصفة .

توافر أو انعدام صفة المدعى فى المطالبة بالحق موضوع التداعى غير متعلق بالنظام العام وإذ كان الثابت من ملونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن شخصيا أقر بأن تظهير الشيك إليه كان بصفته مصفيا للشركة وإن لم تتضمن عبارة التظهير إيضاح تلك الصفة ، ولم تنازع المطعون ضدها فى ذلك ، وقصرت منازعتها على عدم أحقية الطاعن بصفته فى اقتضاء قيمة الشيك لأنه يمثل فى الحقيقة ديناً غير مشروع ، لما كان ذلك — فان تعرض الحكم المطعون فيه من تلقاء نفسه لنفى حصول تظهير الشيك إلى الطاعن — بصفته مصفيا — وإقامة قضائه على أن التظهير تم لاسم الطاعن بصفته الشخصية رغم أن كلام الطاعن والمطعون ضدها لم ينازعا فى ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أنه بعد رفض طلب إصدار أمر الأداء ، أقام الطاعن من نفسه

وبصفته مصفيا لشركة .. .. . الدعوى رقم ٣٩٧ سنة ١٩٧١  
تجارى كلى اسكندرية على الشركة المطعون ضدها بطلب الزامها بأن تؤدي له  
مبلغ ٣٣٤٦ جنيها ٧٥٠ مليا ، وقال شرحا لدعواه أنه يداينها بهذا المبلغ بموجب  
شيك مؤرخ ١٩٦٩/٧/٣٠ ومسحوب منها على بنك بورسعيد فرع سينوسترينس لأمر  
وإذن مراقب عام الحراسة العامة بالاسكندرية الذى كان يمثل الطاعن أثناء  
فرض الحراسة على أمواله فلما رفعت الحراسة عنها بالقرار الجمهورى رقم ٩٠  
سنة ١٩٦٩ سلمت اليه أمواله بموجب محضر تسليم مؤرخ ١٩٧٠/١٢/٢٠ ومن  
بينها هذا الشيك الذى ظهرته له الحراسة وإذا امتنع البنك المسحوب عليه وكذا  
الشركة المطعون ضدها عن سداد قيمة الشيك فقد اضطر إلى اقامة الدعوى  
بطلباته سالفة البيان ، وتاريخ ١٩٧١/١١/٩ قضت محكمة اسكندرية الابتدائية  
بالزام المطعون ضدها بأن تؤدي للطاعن بصفته المبلغ الثابت بالشيك فاستأنفت  
المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٨٢ سنة ٢٧ فى ، وتاريخ  
١٩٧٥/٦/٢٦ قضت المحكمة فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ،  
وبرفض دعوى المستأنف ضده ( الطاعن ) بصفته مصفيا لشركة .. .. .  
.. .. . تحت التصفية ، فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض  
وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وإذا عرض الطعن  
على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة  
أبها .

وحيث إن مما ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى فهم الواقع  
ومخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقول أنه ركن فى دعواه أمام محكمة الموضوع  
بدرجتها إلى أن الشيك المطالب بقيمة كان قد سلم فى بادئ الأمر إلى الحراسة  
وذلك لحساب شركة .. .. . فلما رفعت الحراسة عنها تسلم  
الطاعن هذا الشيك بوصفه مصفيا لتلك الشركة ، وقد أجابته محكمة أول درجة  
إلى طلباته بهذه الصفة ، إلا أن محكمة الاستئناف قد ألغت الحكم الابتدائي  
ورفضت الدعوى بمقولة أن تظهير الشيك تم لاسم الطاعن شخصيا وليس بصفته  
مصفيا للشركة المشار إليها ، فى حين إن وقائع وظروف الدعوى تشير كلها إلى  
أن الشيك قد حرر وظهر لحساب شركة .. .. . وإن لم يشر صراحة



إلى ذلك في عبارات التظهير ، فضلا عن عدم منازعة الخصوم لتلك الصفة ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في فهم الواقع في الدعوى وخالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن الثابت بالأوراق أن الطاعن أقام دعواه عن نفسه وبصفته مصفيا لشركة ... .. للطالبة بقيمة شيك مظهر له من مراقب عام الحراسة العامة بالاسكندرية وكانت الحراسة قد تسلمته من المطعون ضدها ثلثا ليعملها مكتبا جدا مملوكا للشركة المشار إليها والتي وضعت تحت التصفية وهين الطاعن مصفيا لها ، فأجابته محكمة أول درجة إلى طلباته بصفته مصفيا ، إلا أن الحكم المطعون فيه قضى بإلغاء الحكم الابتدائي ورفض الدعوى تأسيسا على قوله ” إن المحكمة ترى بآدئ ذى بدء وقبل التعرض لما أثاره الخصوم في كافة مراحل التداعي سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام هذه المحكمة الرجوع إلى الشيك المطالب بقيمته والمقدم من المستأنف ضده عن نفسه وبصفته مصفيا لشركة ... .. ( الطاعن ) للسيد رئيس محكمة الاسكندرية الابتدائية بالحفاظة المؤرخة ١٩٦٩/٢/١٤ وثابت به أنه صادر لأمر مراقب عام الحراسة العامة بالاسكندرية بمبلغ ٣٣٤٦ جنيه ، ٧٥٠ مليم ، وبتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٠ ظهر من الصادر لصالحه الشيك إلى السيد ... .. ( الطاعن ) عن نفسه فقط لعدم إضافة أية صفة أخرى له ومن ثم أصبح السيد ... .. وبصفته الشخصية وحده صاحب الحق في المطالبة بقيمته واقتضاها ” وهذا الذى أورده الحكم مخالف للقانون ذلك أنه لما كان توافر أو انعدام صفة المدعى في المطالبة بالحق موضوع التداعي غير متعلق بالنظام العام وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن شخصا قد أقر بأن تظهير الشيك إليه كان بصفته مصفيا لشركة ... .. وإن لم تتضمن عبارة التظهير إيضاح تلك الصفة ولم تنازع المطعون ضدها في ذلك ، وقصرت منازعتها على عدم أحقية الطاعن بصفته في اقتضاء قيمة الشيك لأنه يمثل في الحقيقة دينا غير مشروع ، لما كان ذلك فإن تعرض الحكم المطعون فيه من تلقاء نفسه لنفى حصول تظهير الشيك

إلى الطاعن بصفته مصفيا وإقامة قضائه على أن التظهير تم لاسم الطاعن بصفته الشخصية رغم أن كلا من الطاعن والمطعون ضدها لم ينازعا في ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون فحجب نفسه عن تحقيق دفاع المطعون ضدها الأمر الذي يتعين معه نقض الحكم والإحالة دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

---

## جلسة ٢٧ من يونيه سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:  
زكى الصاوى صالح ، جمال الدين عبد اللطيف ، عبد الخيد المرمقوى ومحمد طه سنجر .

( ٣٠١ )

الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٣٤ القضائية :

( ١ ) قانون " سريان القانون من حيث الزمان " . محامة .

ابرام عقد وكالة المحامى وتنفيذه فى ظل قانون المحامة ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . وجوب أعمال  
قواعد تقدير الأتعاب فى هذا القانون دون القانون اللاحق ٦١ لسنة ١٩٦٨ . علة ذلك .

( ٣ ) اثبات . حكم " القصور " . محامة .

استناد المحامى إلى ملف الضرائب للتدليل على ما بذله من جهد لصالح موكله . ثبوت أن الإطلاع  
على هذا الملف هو الوسيلة الوحيدة لإثبات دعواه . عدم انتقال المحكمة للإطلاع عليه . قصور .

١ - الأصل ألا تسرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها  
ولا يترتب عليها أى أثر بالنسبة لما وقع قبلها ، ومن ثم فليس للمحاكم أن تعود  
إلى الماضى لتطبيق القانون الجديد على ما نشأ من علاقات قانونية وما ترتب عليها  
من آثار قبل الحكم بأحكامه ، وإنما يجب عليها وهى بصدد بحث هذه العلاقات  
وتلك الآثار أن ترجع إلى القانون الذى نشأت فى ظله ، لما كان ذلك وكان عقد  
الوكالة الذى يلتزم المطعون عليهم بموجبه بأداء أتعاب الطاعن قد أبرم وتقضى فى  
ظل قانون المحامة السابق رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ، فإن قواعد تقدير الأتعاب -  
عند عدم الاتفاق عليها كتابة - المنصوص عليها فى هذا القانون تكون هى  
الواجبة التطبيق ، ولو تم التقدير بعد العمل بقانون المحامة الجديد رقم ٦١ لسنة  
١٩٦٨ ، ولما كانت المادة ١١٤ من هذا القانون الأخير قد استحدثت حكما  
لانتظيره فى القانون السابق ، مقتضاه ألا يزيد الأتعاب على ٢٠ ٪ ولا تقل عن  
٥ ٪ من قيمة ما حققه المحامى من فائدة لموكله فى العمل موضوع طلب التقدير ،  
فإن المحكمة وهى بصدد تقدير أتعاب محام استحدثت قبل العمل بالقانون الجديد



لا تكون ملزمة بالأخذ بأحكامه المستحدثة في هذا الخصوص ، وحسبها أن تقدر الأتعاب ونقلا لما تستصوبه مراعية في ذلك الجهد الذي بذله الطاعن وأهمية العمل الذي ينظر به وثروة الموكل وما له أو عليه من منفعة مباشرة .

٢ — إذ كان الثابت أن الطاعن ركن إلى ملف الضرائب للتدليل على ما بذله من جهد في سبيل أداء مهنته ، وعاب على تقرير الخبير المقدم قصوره في البحث بسبب عدم الاطلاع على الملف المذكور ، وكان هذا الاطلاع هو وسيلة الطاعن الوحيدة لإثبات دعواه ، فقد كان على المحكمة الانتقال إلى مصلحة الضرائب والاطلاع على الملف المشار إليه ، وإذ هي لم تقم بهذا الإجراء ، فإن ذلك منها يكون مصادرة للطاعن في وسيلته الوحيدة في الإثبات التي هي حقه مما لا يسوغ معه قانونا حرمانه منها ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد طارده قصور يستوجب نقضه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطاعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الاطلاع على أوراق الطاعن — تتمثل في أن الطاعن استصدر من رئيس محكمة الجيزة الابتدائية أمرا بإلزام المطعون عليهم بأن يدفعوا له مبلغ ١٢٩٤٥ جنيه و ٣٣٩ مليا والمصاريف وقال في عريضة الطلب إنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٣/١١/١٢ اتفق معه المطعون عليهم على أن يقوم بدراسة ملف شركة مورثهم المرحوم .. .. بمصلحة الضرائب والحضور أمام اللجنة الداخلية بهذه المصلحة واتخاذ ما يراه من إجراءات توصلها لاكتشاف ما قد يكون هناك من أخطاء في التقدير والعمل على تخفيض ضريبة التركات ورسوم الأيلولة المستحقة على أنصبتهم ، كما اتفق الطرفان على أنه إذا ما توصل الطاعن إلى هذه النتيجة بسبب المجهودات التي يبذلها فإنه يستحق أتعابا قدرها ٣٪ من قيمة التخفيض الذي تعتمد عليه اللجنة

الداخلية ، وإذ ترتب على ما بذله من جهد تخفيض وطء الضريبة من ١٥٧٧٢٦٤ جنيه و ٥٧٥ مليا إلى ٦٨٨٠٢٨ جنيه و ٦٢٠ مليا فهبطت من ثم الضرائب المستحقة على التركة من ٧٩٤٥٨٢ جنيه و ٥٢٩ مليا إلى ٢٩٦٤٠٨ ج و ٩٠٧ مليا أى بفارق قدره ٤٩٨١٧٤ جنيه و ٦٦٢ مليا فإنه يستحق أتعابا تقدر بمبلغ ٤٩٤٥ : جنيه و ٢٣٩ مليا يخص منها مبلغ ٢٠٠٠ جنيه سبق أن استأهه فيكون الباقي وقدره ١٢٩٤٥ جنيه و ٢٢٩ مليا مستحقا له في ذمة المطعون عليهم وهو المبلغ المطلوب . تظلم المطعون عليهم من هذا الأمر بالدعوى رقم ١٥٨٤ لسنة ١٩٦٩ مدنى الجيزة الابتدائية . بتاريخ ١٣/٤/١٩٧٠ حكمت المحكمة بنسب مكتب الخبراء للاطلاع على ملف مورث المطعون عليهم بمصاحبة الضرائب وبيان الجهد الذى بذله الطاعن فى سبيل تخفيض الضريبة وتقييم هذا الجهد ، وإذ امتنعت المصلحة من اطلاع الخبير على الملف فقد أقام تقديراته على ما أجراه من تحقيقات وما قدمه من مستندات . و بتاريخ ٣/٣/١٩٧٢ حكمت المحكمة بإلغاء أمر الأداء المتظلم منه . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١٧ لسنة ٨٩ ق . و بتاريخ ١٣/٦/١٩٧٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقص وأبدت النيابة رأيا برفضه . عرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فأتت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة انظره فيها أصرت النيابة على رأيا .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب ينمى الطاعن بالسببين الأول والثانى منها عل الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيانه يقول إن الحكم المطعون فيه أبطل الاتفاق المؤرخ ١٢/١٢/١٩٦٣ على أساس تقدير أتعابه بنسبة ٣٪ من قيمة ما خفض من الضريبة وذلك لمخالفته لنص المادة ٤٤ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ و انتهى إلى عدم وجود اتفاق على الأتعاب ثم قدرها طبقا لنص تلك المادة ، فى حين أن المادة ١١٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ التى حلت محل المادة ٤٤ من القانون السابق هى الواجبة التطبيق فى تحديد الآثار المالية الناشئة عن العقد إعمالا للأثر المباشر للقانون طالم لم يصدر فى تحديد الأتعاب حكم نهائى قبل صدور التشريع الجديد ، وقد أجازت المادة المذكورة الاتفاق على نسبة لا تزيد



من ٢٠٪ ولا تقل عن ٥٪ من الفائدة التي عادت على المطعون عليهم من الجهد الذي بذله الطاعن ، مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الأصل ألا تسرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، ولا يترتب عليها أثر بالنسبة لما وقع قبلها ، ومن ثم فليس للحاكم أن تعود إلى الماضي لتطبيق القانون الجديد على ما نشأت علاقات قانونية وما يترتب عليها من آثار قبل العمل بأحكامه ، وإنما يجب عليها وهي بصدد بحث هذه العلاقات وتلك الآثار أن ترجع إلى القانون الذي نشأت في ظله ، لما كان ذلك وكان عقد الوكالة الذي يلتزم المطعون عليهم بموجبه بأداء أنعاب الطاعن قد أبرم ونفذ في ظل قانون المحاماة السابق رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ، فان قواعد تقدير الأنعاب — عند عدم الاتفاق عليها كتابة — المنصوص عليها في هذا القانون تكون هي الواجبة التطبيق ، ولو تم التقدير بعد العمل بقانون المحاماة الجديد رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ، ولما كانت المادة ١١٤ من هذا القانون الأخير قد استحدثت حكما لانظيره في القانون السابق ، بمقتضاه لا تزيد الأنعاب على ٢٠٪ ولا تقل عن ٥٪ من قيمة ما حققه المحامي من فائدة لموكله في العمل موضوع طلب التقدير ، فإن المحكمة وهي مصدر تقدير أنعاب محام استحدثت قبل العمل بالقانون الجديد لا تكون ملزمة بالأخذ بأحكامه المستحدثة في هذا الخصوص ، وحسبها أن تقدر الأنعاب وفقا لما تستصوبه مراعية في ذلك الجهد الذي بذله الطاعن وأهمية العمل الذي نيط به وثروة الموكل وما عاد عليه من منفعة مباشرة ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه حكم المادة ٤٤ من القانون السابق دون المادة ١١٤ من القانون الحالي فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيانه يقول ، أنه ركن في إثبات الجهد الذي بذله إلى الاطلاع على ملف الضرائب ، ولما كانت مصلحة الضرائب قد رفضت تقديمه للحكمة تنفيذا لقرارها بذلك ، ولم تطلع الخبير عليه ، ففقد كان على المحكمة أن تنتقل إلى مصلحة الضرائب للاطلاع عليه بنفسها وإذا لم تفعل وقضت في الدعوى دون أن تحقق هذا الدفاع فإن حكمها يكون معيبا بالقصور .



وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كان الثابت أن الطاعن ركن إلى ملف الضرائب للتدليل على ما بذله من جهد في سبيل أداء مهمته ، وعاب على تقرير الخبير المقدم قصوره في البحث بسبب عدم الاطلاع على الملف المذكور ، وكان هذا الاطلاع هو وسيلة الطاعن الوحيدة لإثبات دعواه فقد كان على المحكمة الانتقال إلى مصلحة الضرائب والاطلاع على الملف المشار إليه . وإذ هي لم تقم بهذا الإجراء ، فإن ذلك منها يكون مصادرة للطاعن في وسيلته الوحيدة في الإثبات التي هي حق له مما لا يسوغ معه قانونا حرمانه منها ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد عابه قصور يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ٢٧ من يونيه سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين ،  
محمد منقى العصار ، زكى العاصى صالح ، جمال الدين عبد الطيف ومحمد طه سنجر .

( ٣٠٢ )

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٥٥ القضائية :

دعوى " ضم دعاوى " . حكم " الطعن فى الحكم " .

ضم دعوى لأخرى تسهلا للإجراءات . صدور الحكم فى إحداها . جواز الطعن فيه استقلالاً  
دون انتظار الحكم فى الدعوى الأخرى .

إذ كان ضم دعويين تسهلا للإجراءات لا يترتب عليه إدماج إحداها فى  
الأخرى بل تبقى لكل منهما ذاتيتها واستقلالها ، ومن ثم فإن صدور حكم فى  
إحداها يعتبر منهيًا للخصومة فيها ويجوز الطعن فيه على استقلال دون انتظار  
لصدور الحكم النهى للخصومة فى الدعوى الأخرى .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل  
فى أن الطامن أقام الدعوى رقم ١٩٠ لسنة ١٩٦٨ مدنى الزقازيق الابتدائية  
وطالب الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٥/١٠/١٩٦٧ المتضمن شراءه من  
المرحوم .. .. — مورث المطعون عليها من نفسها وبصفقتها — فدان  
وقراريط أطيانا زوامية مبينة الحدود والمعالم بالعقد وبصحيفة الدعوى مقابل ثمن  
قدره ألف جنيه وتسليم الأطيان المبيعة إليه . كما أقامت المطعون عليها بصفقتها  
وصية على إبنتها .. .. الدعوى برقم ١٠٧٧ لسنة ١٩٧٠ مدنى

الزقازيق الابتدائية ضد الطاعن وطلبت الحكم بالزامه بأن يسلمها فدان و٦ قرار يربط أطيانا زارعية مبينة الحدود والمالم بالصحيفة وبأن يدفع لها مبلغ ٧٥ جنيه قيمة الربيع المستحقة لها عنها ، وقالت بياضة الدعوى إنه بموجب عقد مؤرخ ٢٠/٢/١٩٦٨ اشتريت إشتها المذكورة من والدتها ... .. فدانين أطيانا زراعية مبينة الحدود والمالم بالعقد واستصدرت حكما بصحة وتقاضاه في الدعوى رقم ٤٦٤ سنة ١٩٦٨ مدنى مركز الزقازيق وأصبح الحكم نهائيا لعدم استئنافه ، وقد سجلت صحيفة هذه الدعوى فى ١٢/٢/١٩٦٨ برقم ٢٠٦٨ لسنة ١٩٦٨ ، وإذا إختصب الطاعن المساحة محل النزاع واستغلها ورفض تسليمها إليها فقد أقامت الدعوى بالطلبات سالفة البيان . قررت المحكمة ضم الدعويين وحكمت بتاريخ ٢٧/٥/١٩٧٣ فى أولاهما بصحة وتقاض عقد البيع المؤرخ ١٥/١٠/١٩٦٧ ورفض طلب التسليم ، وفى ثانيهما بتدب خير لمعاينة الأرض محل النزاع وبيان حدودها وما إذا كانت تدخل ضمن الأطيان المحكوم بها لصالح المقاصرة ... فى الدعوى رقم ٤٦٤ سنة ١٩٦٨ مدنى مركز الزقازيق وقدرها فدانان وبيان واضح اليد على كل مساحة على حده . استأنفت المطعون عليها الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٩٠ سنة ١٩٦٨ لدى محكمة إستئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٢٧٩ لسنة ١٦ ق « .أمورية الزقازيق » وبتاريخ ١٥/١٠/١٩٧٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، عرض للطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فأتت أنه جدير بالنظر وحدثت جلسة لتظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينسب الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول إنه دفع أمام محكمة الدرجة الثانية بعدم جواز الاستئناف إلا أنها رفضت هذا الدفع إستنادا إلى أن أن الاستئناف أقيم عن حكم قطعى إنتهت به الخصومة فى الدعوى رقم ١٩٠ لسنة ١٩٦٨ مدنى الزقازيق الابتدائية وقابل للتنفيذ الجبرى وأن ضم تلك الدعوى إلى الدعوى رقم ١٠٧٧ لسنة ١٩٧٠ مدنى الزقازيق الابتدائية لا يؤثر على إستقلالهما واحتفاظ كل منهما بذاتيتهما . فى حين أن ضم دعويين للارتباط يترتب عليه اندماجهما فى خصومة واحدة فتتحد — من ثم — إجراءات التداعى والمرافعة فيها إلى أن تنهى بصدور حكم فى الدعويين .



ولما كان الحكم المستأنف قد صدر في شق من الطلبات أثناء سير الدعوى ولم تلت به كل الخصومة المطروحة على المحكمة بالدهويين المضمومتين ، وكان غير قابل للتنفيذ الجبري ، فإن استئنافه يكون غير جائز عملاً بحكم المادة ٢٢ من قانون المرافعات . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بقبول الاستئناف فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان البين من الأوراق أن الدعوى رقم ١٩٠ لسنة ١٩٦٨ مدنى الزقازيق الابتدائية التى رفعها الطاعن ضد المطعون عليها عن نفسها وبصفتها وصية على إبنها .. بطلب الحكم بالزام الطاعن بتسليم ذات الأطيان محل الدعوى السابقة وأداء الربح المستحق لها عنه وإستنادا إلى عقد إشتريت بموجبه إبنها المذكورة من والدها المرحوم .. .. . فلدانين أطيانا زراعية ، وقضى بصحته فى الدعوى رقم ٤٦٤ لسنة ١٩٦٨ مدنى مركز الزقازيق لما كان ذلك فإن ضم الدهويين سالفى الذكر تسهيلا للإجراءات لا يترتب عليه إدماج إحدهما فى الأخرى بل تبقى لكل منهما ذاتيتها واستقلالها ومن ثم فإن صدور حكم فى إحدهما يعتبر منها لخصومة فيها ويجوز الطعن فيه على إستقلال دون إنتظار لصدور الحكم المنهى لخصومة فى الدعوى الأخرى وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد فى الاستدلال ، وفى بيانه يقول أنه دفع بصورية عقد البيع المؤرخ ١٩٦٨/٢/٢٠ وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات تلك الصورية إلا أن المحكمة التفتت عن هذا الطلب إستنادا إلى أن الطاعن لم يثبته أمام محكمة أول درجة ولم يقدم ثمة قرائن ترشح لتحقيقه ، ولم كان هذا الدفع مما يجوز التمسك به فى أية حال كانت عليها الدعوى وإثباته بكافة الطرق ، فإن الحكم المطعون فيه برفض طلبه إستنادا إلى الأسباب سالفة البيان يكون معيباً بخالفة القانون والفساد فى الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن إجراء التحقيق لإثبات واقعة يجوز إثباتها بالبيئة ليس حقا لخصوم تقيم إجابتهن إليه فى كل حال بل هو أمر متروك

لمحكمة الموضوع رفض الإجابة إليه متى رأت لأسباب قدرتها مشتقة من ظروف الدعوى وملاساتها عدم جدية طلبه . لما كان ذلك وكانت محكمة الاستئناف قد رفضت طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية عقد البيع المؤرخ ١٩٦٨/٢/٢٠ استنادا إلى أن الطاعن لم يقدم ثمة قرائن ترشح لتحقيق هذا الدفاع كما وأنه لم يثر هذا الدفاع أمام محكمة أول درجة مما يشعر بعدم جديته وهي أسباب موضوعية سائغة تؤدي وتكفي لحمل قضائه برفض الإدعاء بالصورية فإن المحكمة تكون في حدود سلطتها التقديرية ويكون النعي على حكمها المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٧ من يونيو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
زكي الصلوي صالح ، جمال الدين عبد الطيف ، عبد الحميد الموصفاوي ومحمد طه منجر .

( ٣٠٣ )

الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٤٥ القضائية :

( ١ - ٣ ) شفعة . تسجيل . ملكية . بيع . دعوى . تقادم .

(١) ملكية الشفعيع للعقار الذي يشفع به وقت بيع العقار المشفوع فيه . شرط لأخذ العقار بالشفعة .

(٢) نقل ملكية العقار بتسجيل العقد أو الحكم . عدم السحب إلى الماضي . التأشير بمنطوق الحكم بصحة التعاقد على هامش تسجيل صحيفة الدعوى انسحاب أثره إلى تاريخ هذا التسجيل . هذا الأثر هو استثناء لا يصح القياس عليه . الشفعيع لا يعد مالكا إلا من تاريخ التأشير لا من تاريخ تسجيل الصحيفة .

(٣) السلف المشترك . هو من تصرف في عين تكون هي بذاتها محل تصرف منه لآخر . القضاء بعدم جواز احتجاج الشفعيع قبل المشفوع فيه بضم حيازة سلفهما لمدة حيازته رغم اختلاف العقار محل التصرف . خطأ .

١ - من المقرر قانونا أن الشفعة لا تجوز إلا إذا كان الشفعيع مالكا للعقار الذي يشفع به وقت قيام سبب الشفعة - أي وقت بيع العقار الذي يشفع فيه .

٢ - الملكية لا تنتقل إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع - كما أن الأصل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إن التسجيل لا ترتب عليه أثره إلا من تاريخ تسجيل العقد أو الحكم الذي من شأنه إنشاء حق الملكية أو أي حق مبنى آخر على عقار ونقله وأن هذا الأثر لا ينسحب إلى الماضي ، ولا يمتنع على ذلك بأن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقاري أجاز بالمادتين ١٥ ، ١٧ منه تسجيل صحف دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية ورتب على التأشير بمنطوق الحكم الصادر فيها على هامش تسجيل صحائفها انسحاب أثر هذا التأشير



إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى، لأن تقرير هذا الأمر ورد على سبيل الاستثناء  
حماية لأصحاب تلك الدعاوى قبل من تريت لهم حقوق على ذات العقار المبيع  
بعد تسجيل صحيفة الدعوى ، وهذا استثناء لا يصح التوسع فيه أو القياس عليه .

٣ - السلف المشترك هو من يتصرف في عين تكون هي بذاتها محل تصرف  
منه لآخر ، وإذا كان العقار الذي آل إلى الشفع - الطاعن - من المطعون عليهما  
الثانية والثالثة بموجب العقد المؤرخ ١٩٦٧/٧/١١ بتأجير العقار الذي تلقاه المشفوع  
منه - المطعون عليه الأول - من ذات البائعتين ، فإن الحكم إذ اعتبر هاتين  
الأخيرتين سلفا مشتركا ورتب على ذلك عدم جواز احتجاج الشفع قبل المشفوع  
منه بضم مدة حيازة سلفه لمدة حيازته يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق  
تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٥ سنة ١٩٧٣ مدني الفيوم الابتدائية  
ضد المطعون عليهم وطلب فيها الحكم بأحقاقه في أخذ الأرض الفضاء البالغ  
مساحتها ١٢٦,٢٠ م والميمنة بالصحيفة بالشفعة مقابل الثمن وقدره ٦٢٠ جنية ،  
وقل ياتنا للدعوى أنه علم أن المطعون عليهما الثانية والثالثة باعنا للمطعون عليه  
الأول المساحة المذكورة بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٧/٧/١١ ، وإذا تمتلك عقد  
إيجار هذا العقار من الناحية الغربية فقد أعلن رغبته في أخذه بالشفعة وأودع  
الثمن والمصاريف خزانة المحكمة ، ثم أقام الدعوى للحكم بطلبه سالف البيان . وبتاريخ  
١٩٧٤/١٢/١٧ حكمت المحكمة بسقوط حق الطاعن في الشفعة ، استأنف  
الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف بني سويف بالاستئناف رقم ١٠ ، ١١ ق  
"م. الفيوم" وبتاريخ ١٩٧٥/٦/٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض  
الدعوى - طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التماس وقدمت النيابة العامة

مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم فى خصوص الوجه الثانى من سبب الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة قرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أخذت النيابة على رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه انخفاً فى تطبيق القانون من وجهين — أولهما — أن الحكم نفى حق الطاعن فى الشفعة على أساس أنه لم يكن مالكا للعقار الذى يشفع به وقت بيع العقار الذى يشفع فيه ، ولم يعتد فى هذا الخصوص بالتأشير بالحكم الصادر بصحة ونفاذ عقد شرائه فى الدعوى رقم ٢٢١ سنة ١٩٦٧ مدنى الفيوم الابتدائية على هامش صحيفها المسجلة بتاريخ ١٩٦٨/٤/٨ قبل البيع للطعون عليه الأول ، استنادا إلى أنه لا يجوز الاحتجاج فى هذا الشأن بماورد فى المواد ١٥، ١٦، ١٧ من القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ من انسحاب أثر التأشير بالحكم على هامش صحيفة الدعوى المسجلة إلى تاريخ تسجيلها ، فى حين أن حكم هذه المواد جاء عاما ، ومن ثم فإنه يعتبر مالكا للعقار الذى يشفع به من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى المذكورة — وثانيهما — أن الطاعن تمسك بملكته للعقار الذى يشفع به بوضع يده عليه ومن قبله البائعين له — المطعون عليهما الثانية والثالثة — المدة الطويلة المكسبة للملكية ، غير أن الحكم المطعون فيه رفض تحقيق هذا الدفاع تأسيسا على أنه لا يجوز ضم مدة وضع يد السلف إلى مدة وضع يد الخلف إذا تمسك واضع اليد بالتقادم قبل من باع له أو من تلقى الحق ممن باع له ، فى حين أنه يجوز للمشتري أن يضم مدة وضع يد سلفه البائع إلى مدة وضع يده قبل مشتر آخر من ذات البائع .

وحيث إن النعى فى وجهه الأول مردود ، ذلك أنه من المقرر قانونا أن الشفعة لا تجوز إلا إذا كان الشفيع مالكا للعقار الذى يشفع به وقت قيام سبب الشفعة — أى وقت بيع العقار الذى يشفع فيه — وأن الملكية لا تنتقل إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع ، كما أن الأصل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن التسجيل لا يترتب عليه أثره إلا من تاريخ تسجيل العقد أو الحكم الذى من شأنه إنشاء حق الملكية أو أى حق عينى آخر على عقار وقوله ، وأن هذا الأثر لا ينسحب إلى الماضى ، ولا يحتاج على ذلك بأن القانون



رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقاري أجاز بالمادتين ١٥ ، ١٧ منه تسجيل محف دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية ورتب على التأشير بمنطوق الحكم الصادر فيها على هامش تسجيل محائفها انسحاب أثر هذا التأشير إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى ، لأن تقرير هذا الأثر ورد على سبيل الاستثناء حماية لأصحاب تلك الدعاوى قبل من ترتبت لهم حقوق على ذات العقار المبيع بعد تسجيل صحيفة الدعوى ، وهذا الاستثناء لا يصح التوسع فيه أو القياس عليه ، والنمى صحيح في وجهه الثاني ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد بأسبابه " أنه عن قول المستأنف - الطاعن - أنه يمتلك العقار المشفوع به وقت صدور البيع المشفوع فيه بوضع اليد استخلافاً عن البائعين له المدة الطويلة المكتسبة للملكية وذلك بضم مدة حيازتهما إلى حيازته إذ وضعتا يدهما على العقار المشفوع به مدة تزيد على خمسة عشر عاماً سابقة على التصرف الصادر منها إليه وضع يد ظاهر ومستمر بنية التملك لأنه مردود بأن قاعدة ضم حيازة السلف إلى الخلف لا تسرى إلا إذا أراد المتمسك بالتقادم أن يحتج به قبل غير من باع له أو غيره ممن تلقى الحق ممن باع له فلا يجوز للمأثر المتمسك بالتقادم أن يستفيد من حيازة سلفه قبل من تلقى حقه من هذا السلف ، ولما كان البادى من تقرير الخبير أمام محكمة أول درجة أن البائعتين للمستأنف حازتا العقار المشفوع به الذى بيع منهما إلى المستأنف ، وكان الثابت أن المستأنف يتمسك بقاعدة ضم حيازة سلفه قبل المشفوع منه الذى تلقى حقه من سلفه هذا وهو سلف مشترك بينهما فإن استناد المستأنف إلى اكتساب الملكية بالتقادم إعمالاً لهذه القاعدة لا يقوم على سند صحيح من القانون " ولما كان السلف المشترك هو من يتصرف فى عين تكون هى بذاتها محل تصرف منه لآخر، وكان العقار الذى آل إلى الشفيع - الطاعن - من المطعون عليهما الثانية والثالثة بموجب العقد المؤرخ ١٩٦٧/٧/١١ يغير العقار الذى تلقاه المشفوع منه - المطعون عليه الأول - من ذات البائعتين، فإن الحكم إذ اعتبر هاتين الأخيرتين سلفاً مشتركاً ورتب على ذلك عدم جواز احتجاج الشفيع قبل المشفوع منه بضم مدة حيازة سلفه لمدة حيازته يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا الوجه .



## جلسة ٢٧ من يونيه سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين جمال الدين عبد اللطيف ، جلال الدين راجح ، عبد الحميد المرمفاري ومحمد طه سنجر .

( ٣٠٤ )

الطعن رقم ١٧ لسنة ٧٠ القضائية :

( ٢٤١ ) تعويض " تقدير التعويض " . استئناف .

(١) يجوز افعال المحكمة للضربين المادي والأدبي معا وتقدير التعويض عليهما بهر تخصيص . تعديل محكمة الاستئناف للحكم الابتدائي وتضمنها التعويض على أحد هذين العنصرين . أثره . وجوب التزول بالتعويض عن التقدير المحكوم به ابتدائيا .

(٢) الاستئناف . أثره . الاستئناف للرفع من المحكوم عليه بالتعويض . عدم جواز القضاء بزيادة التعويض المحكوم به .

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يعيب الحكم أن يدرج للضربين المادي والأدبي معا ويقدر التعويض عليهما بغير تخصيص لمقداره عن كل منهما ، ولا يحول ذلك دون قيام الحقيقة الواقعة وهي أن كل عنصر من هذين العنصرين كان له حسابه في تحديد مقدار التعويض المقضى به ، ومن ثم إذا استأنف محكوم ضده حكما قضى بالإلزامه بأداء تعويض عن أضرار مادية وأدبية ولم يكن هذا الحكم قد حدد مقدار ما خص كل عنصر منهما من التعويض ، وراثت محكمة الاستئناف عدم الأهمية في التعويض بالنسبة لأحدهما العنصرين فقد وجب عليها عندئذ أن تخصم ما يقابل ذلك العنصر من التعويض المقضى به ابتداء وهو ما يقتضي بطريق اللزوم التزول به عن المقدار الذي صدر به الحكم للاستئناف .

٢ - الاستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط مما لا يجوز معه لهذه المحكمة أن تتعرض للفصل في أمر غير مطروح عليها أو أن

تسوى مركز المستأنف بالاستئناف الذى قام هو برفعه ، ولا يجوز لمحكمة الدرجة الثانية - فى استئناف مرفوع من المحكوم ضده وحده - أن تزيد فى مقدار التعويض عن العنصر الآخر ، لما فى ذلك من إخلال بتلك القاعدة ، وإذا كان الثابت أن الطاعن هو الذى استأنف الحكم الصادر ضده بإلزامه بالتعويض ، وكانت المحكمة بعد أن انتهت إلى عدم أحقية المطعون عليهم عدا الثانية للتعويض عن الضرر المادى ، قامت بزيادة التعويض المقدر لهم عن الضرر الأدبى إلى ما وصل به إلى الحد الذى قدرته محكمة أول درجة عن الضررين المادى والأدبى معا ، وقضت بناء على ذلك بتأييد الحكم المستأنف فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٥٣ سنة ١٩٧٣ مدنى الإسماعيلية الابتدائية ضد ... .. ووزير الحربية - الطاعن - طالبين إلزامهما بأن يؤديا لهم مبلغ خمسين ألفا من الجنيهات ، وقالوا شرحا للدعوى أنه بينما كان مورثهم المرحوم ... .. يقود سيارته يوم ١٩٧١/٨/٦ فى طريق القاهرة الإسماعيلية صدمته إحدى سيارات القوات الجوية التابعة للدعى عليه الأول فحدثت به إصابات أودت بحياته . وقد حرر عن هذه الواقعة القضية رقم ٣٤٤٨ سنة ١٩٧١ جنح عسكرية القاهرة وقضى فيها نهائيا بإدانة المدعى عليه المذكور وإذ لحقت بهم من وراء هذا الحادث أضرار مادية وأدبية تقدر بالمبلغ المطلوب فقد أقاموا الدعوى بالطلب مالف البيان . وبتاريخ ١٩/٣/١٩٧٥ حكمت المحكمة بإثبات ترك الخصومة بالنسبة للدعى عليه الأول وإلزام الطاعن بأن يؤدى للمطعون عليهم مبلغ عشرة آلاف جنيه توزع بالتساوى بينهم . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسماعيلية بالاستئناف رقم ٢٤ سنة ١٩٧٥ وبتاريخ

١٩٧٦/١١/٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فوأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون وفي بيان ذلك يقول إن محكمة أول درجة قدرت لكل من المطعون عليهم تعويضا قدره ألف حنيه عما أصابه من أضرار مادية وأدبية نجمت عن فقد المورث ، وإذا استأنف الطاعن وحده الحكم الابتدائي ورات محكمة الاستئناف رفض طلب التعويض عن الأضرار المادية بالنسبة للمطعون عليها الأولى -والدة المورث - والمطعون عليهم الأربعة الآخرين - أولاده البالغ - فقد كان عليها أن تستنزل من مبلغ التعويض الذى قدره الحكم الابتدائي لكل منهم ما يقابل هذا الشق ، إلا أن محكمة الاستئناف أعادت تقدير التعويض من الضرر الأدبي بالنسبة لهؤلاء المطعون عليهم وزادته بمقدار ما كان يجب خصمه مقابل الضرر المادى فبلغ فى قيمته ما كانت محكمة أول درجة قد قدرته عن الضررين المادى والأولى معا ، وبذلك تكون تلك المحكمة قد خرجت عن نطاق الاستئناف المطروح عليها ، وسوأت مركز المستأنف باستئنافه مما يعيب الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه وإن كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يعيب الحكم أن يدج الضررين المادى والأدبى معا ويقدر التعويض منهما بغير تخصيص لمقداره من كل منهما ، فإن ذلك لا يحول دون قيام تلك الحقيقة الواقعة وهى أن كل عنصر من هذين العنصرين كان له حيا به فى تحديد مقدار التعويض المقضى به ، ومن ثم إذا استأنف محكوم ضده حكما قضى بإلزامه بأداء تعويض عن أضرار مادية وأدبية ولم يكن هذا الحكم قد حدد مقدار ما يخص كل عنصر منهما من التعويض ، ورات محكمة الاستئناف عدم الأحقية فى التعويض بالنسبة لأحد هذين العنصرين فقد وجب عليها عندئذ أن تخصم ما يقابل ذلك العنصر من التعويض المقضى به ابتداء وهو ما يقتضى بطريق



اللزوم النزول به عن المقدار الذي صدر به الحكم المستأنف ولما كانت القاعدة أن الاستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط مما لا يجوز معه لهذه المحكمة أن تتعرض للفصل في أمر غير مطروح عليها أو أن تسوي مركز المستأنف بالاستئناف الذي قام هو برفعه - فإنه لا يجوز لمحكمة الدرجة الثانية - في استئناف مرفوع من المحكوم ضده وحده - أن تزيد في مقدار التعويض عن العنصر الآخر لما في ذلك من إخلال بتلك القاعدة ، وإذ كان الثابت أن الطامن هو الذي استأنف الحكم الصادر وحده بالزامه بالتعويض وكانت المحكمة بعد أن انتهت إلى عدم أحقية المطعون عليهم هذا الثانية للتعويض عن الضرر المادي ، قامت بزيادة التعويض المقدور لهم عن الضرر الأدبي إلى ما وصل به إلى الحد الذي قدرته محكمة أول درجة عن الضررين المادي والأدبي معا وقضت بناء على ذلك بتأييد الحكم المستأنف ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

---

## جلسة ٢٨ من يونيه سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار قاتب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم ومضوية السادة المستشارين أحمد سيف الدين جابق ، محمد عبد الخالق البغدادي ، سليم عبد الله سليم ومحمد عبد العزيز الحيدى .

( ٣٠٥ )

الطعن رقم ٥١ لسنة ٤١ القضائية :

منكية . تسجيل . بيع . قانون .

انتقال ملكية العقار في ظل القانون المدنى السابق بمجرد التعاقد دون حاجة الى تسجيل وذلك قبل صدور قانون التسجيل ١٨ سنة ١٩٢٣ . الشرط المانع من التصرف الوارد في عقد بيع إلا بعد سداد كامل الثمن . عدم نفاذه قبل الغير حسن النية الا بالتسجيل .

من المقرر في ظل القانون المدنى القديم وقبل صدور قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ أن الملكية في العقار تنتقل إلى المشتري بمجرد التعاقد دون حاجة إلى التسجيل ، وأن الشرط الذى يمنع المشتري من التصرف فى العين المشتراة إلا بعد سداد ثمنها كاملاً لا ينفذ فى حق الغير الذى تلقى العين منقولة بهذا الشرط المانع ضمن تسجيل التصرف الاصلى الذى نقل العين مثقله بالشرط فيذكر فى تسجيل التصرف الاصلى ما ورد فى التصرف من نصوص متعلقة بالشرط المانع ولا يكون الشرط المانع حجة على الغير إلا من تاريخ تسجيله .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن - تحصل فى أن المطعون ضده الأول ومورث المطعون ضدهم من الثانى حتى

الخامسة أقاما الدعوى ٦١١ سنة ١٩٥٢ مدنى كلى قنا ضد الطاعنين وآخرين بطلب الحكم بثبوت ملكيتهم الى ٤ أفدنة و ٢٢ قراطا و ١٦ مهما والغاء إجراءات الحجز والبيع المتخذة عليها بناء على طلب مصلحة الأملاك استنادا الى أن هذه الأخيرة باعت الى مورث المطعون ضدهم من السادس الى الأخيرة ٧ أفدنة و ٧ قراطا و ١٦ مهما ثمن قدره ٣٨٨ جنيه و ٦٨١ ملجا بعقد بيع مسجل في ١٩٢١/١٢/١٤ ودفع جزء من الثمن وقت تحرير العقد وقسط الباقي على ثلاث سنوات ونص في البند التاسع من العقد على أنه ليس للمشتري مادام لم يسدد كامل الثمن أن يفتازل أو يتصرف في كل أو بعض الأطنان المبيعة وتحرر عن هذه الأطنان قائمة عن حق امتياز البائع في ١٩٤٨/١٢/١٨ برقم ٤٣٦٦ ضامنا لسداد باقى الثمن - و بموجب عقد بيع مؤرخ ١٩٢١/٦/٢١ باع المشتري جزءا من تلك المساحة المشتراه الى المطعون ضده الأول ومورث المطعون ضدهم من الثانى حتى الخامسة وسجل العقد في ١٩٢١/٧/١٩ واقترن ذلك بوضع يد المشتري منذ سنة ١٩٢١ ولتاخر المشتري من الحكومة في سداد باقى الأقساط استصدرت الطاعنه حكما ضد ورتته بالزامهم بباقى الثمن والفوائد واتخذت إجراءات الحجز الإدارى العقارى على ٤ أفدنة و ٢٢ قراطا و ١٦ مهما من الأطنان المبيعة التى فى وضهم يد المطعون ضدهم من الأول حتى السادسة وقد رسا المزاد على الحكومة بتاريخ ١٩٥٣/١١/٨ - و بتاريخ ١٩٦٠/٢/٩ قضت المحكمة بتثبيت ملكية المطعون ضدهم من الأول حتى السادسة الى مساحة ٤ أفدنة و ٢٢ قراطا و ١٦ مهم والموضحة بالعقد المسجل في ١٩٢١/٧/١٩ والغاء إجراءات الحجز والبيع المتخذة عليها فطعن الطاعنان على هذا الحكم بالاستئناف ٣٥/٣٩٩ قضائية أصبوط ( مأمورية قنا ) - و بتاريخ ١٩٧٠/١١/١٤ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبطلت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لتظره وفيها أصرت النيابة على وأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين أولهما من وجهين حاصل الشق الأول من الوجه الأول والوجه الثانى مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله وفى بيان ذلك يقول الطاعنان أن الحكم المطعون فيه انتهى فى قضائية إلى



رفض أعمال الشرط المانع من التصرف الذي تضمنه عقد البيع الصادر من مصلحة الأملاك إلى مورث المطعون ضدهم من السادسة إلى الأخيرة تأسيسا على أنه لم يكن نافذا في حق المشتريين من المورث المذكور إذ أن عقد الحكومة قد أشهر بعد أشهر عقد المشتريين المذكورين — ولما كان ذلك مخالفا للقانون إذ أن مفاد نص المادتين ٤٥ و ٢٢٦ من القانون المدني القديم أن الملكية كانت تنتقل فيما بين المتعاقدين بمجرد العقد وحده وذلك حتى صدور القانون ١٨ سنة ١٩٢٣ الذي نص على ألا تنتقل الملكية فيما بين المتعاقدين ولا بالنسبة لغير إلا بالتسجيل — وكان القانون المدني القديم قد خلت نصوصه مما يوجب الإشهار بالنسبة للعقد فإنه بالتالي لا يلزم ومن باب أولى إشهار أى شرط من الشروط الاتفاقية التي تضمنها ذلك العقد ، بالإضافة إلى أن المشتريين لا يعتبرون من الغير في التصرف الصادر من الحكومة إلى مورثي المطعون ضدهم سالف الذكر إذ أن المشرع حدد الغير في المادة ٢٧٠ من القانون المدني القديم بأن يكون حسن النية وحقوقه مبنية على سبب صحيح مكسب للملكية وأن يكون عقده قد سجل أو قيد وكان المطعون ضدهم الخمسة الأول لا يعتبرون طبقا لذلك من الغير في هذا الصدد إذ أن عقد شرائهم لا يعتبر سببا صحيحا ناقل للملكية إذ جاء باطلا بطلانا مطلقا لمخالفته الشرط المانع من التصرف الذي ورد في عقد البيع الصادر من الحكومة الطاعنة ولا يؤثر في ذلك الأسبقية في التسجيل إذ أن مناط الأفضلية هو إذا ما طرح لدى المحكمة عقدان صادران من بائع واحد وليس من بائعين مختلفين — يضاف إلى ما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد طبق حكم المادة ٦٠١ من التقنين المدني القديم تطبيقا خاطئا إذ يبين من هذا النص أن الشارع لم يستلزم لتقرير امتياز البائع على العقار المبيع سوى تسجيل التصرف الناقل للملكية ورتب على ذلك حق البائع في تتبع العقار المبيع تحت أى يد كانت وأولويته في استيفاء دينه منه وفق الضوابط المقررة في القانون وقد التزمت مصلحة الأملاك ذلك وقامت بتسجيل مقدمها ونقر لها حق امتياز البائع طبقا لنص المادة ٦٠١/٧ من التقنين المدني القديم ولا يغير من ذلك ما جاء بالحكم المطعون فيه من أن ذلك التسجيل كان لاحقا لتسجيل المشتريين المطعون ضدهم الخمسة الأول ذلك أن هذا التصرف الأخير الصادر لهم جاء باطلا بطلانا مطلقا لمخالفته الشرط المانع من التصرف وأن التسجيل لا يصحح البطلان .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه من المقرر في ظل القانون المدني القديم وقبل صدور قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ أن الملكية في العقار تنتقل إلى المشتري بمجرد التعاقد دون حاجة إلى التسجيل وأن الشرط الذي يمنع المشتري من التصرف في العين المشتراة إلا بعد سداد ثمنها كاملاً لا ينفذ في حق الغير الذي تلقى العين مثله بهذا الشرط إلا بتسجيل الشرط المانع ضمن تسجيل التصرف الأصلي الذي نقل العين مثله بالشرط فيذكر في تسجيل التصرف الأصلي ما ورد في التصرف من نصوص متعلقة بالشرط المانع ولا يكون الشرط المانع حجة على الغير إلا من تاريخ تسجيله — لما كان ذلك وكانت الجهة الطاعنة قد باعت إلى مورث المطعون ضدهم من السادسة حتى الأخيرة بموجب عقد البيع في عام ١٩٢١ الأرض الزراعية موضوع الدعاى فإن الملكية تنتقل إلى المشتري من تاريخ التعاقد عملاً بالقانون السارى في ذلك الحين وإذا كانت الجهة الطاعنة البائعة اشترطت على المشتري منها عدم التصرف إلا بعد سداد الثمن فإن هذا الشرط لا يسرى في حق الغير إلا من تاريخ تسجيل العقد الذي تضمنه ولا يكون له أثر على الغير حسن النية الذي اشترى من المشتري ومجمل عقده قبل تسجيل العقد المحتوى على هذا الشرط إذ أن القانون جعل شهر الحقوق العينية من طريق تسجيلها علماً لكل أحد بوجود الحق العيني الذي شهر بحيث يكون حجة على جميع أرباب الحقوق الذين تلقوا حقوقهم وهو مقيد بالسجل أذاً هم يعتبرون قانوناً عالمين بوجوده ولا حجية له على الذين تلقوا حقوقهم وهو غير مقيد بالسجل لأنهم حيث لم يكونوا عالمين به — لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن اشهار شرط عدم التصرف لم يتم إلا باشهار ذات العقد الصادر من الجهة الطاعنة بتاريخ ١٩٢١/١٢/١٤ أى بعد أن انتقلت الملكية للمشتري (المستأنف عليه الأول ومورث المستأنف عليهم من اثناني الخامسة) بتسجيل عقدهما في ١٩٢١/٧/١٩ فلا ينفذ الشرط في حقهما لأنهما لم يكونا عالمين به بسبب عدم إشهاره وقت حصول البيع الصادر لهما من المشتري من الجهة الطاعنة وانتقال ملكيته الذر المبيع لهما بالقد تم بتسجيل هذا العقد بعد ذلك وقبل تسجيل عقد المشتري من الجهة الطاعنة — وكان مفاد هذا الحكم أنه اعتد بحق مورث الماعون ضدهم الخمسة الأول المشتري من الطاعنين بالنسبة للعقار المبيع ورتب على تعاقد الطاعنين مع المشتري الأول انتقال ملكية العقار المبيع إليهم ثم رتب



على التعاقد الأخير من المشتري من الطاعنين ومورث المطعون ضدهم الخمسة الأول انتقال ملكية العقار إليهم وأن مانضه العقد الأول من شرط مانع للتصرف لا يسرى في حقهم لعدم إظهاره قبل تعاقدهم وإظهار ذلك التعاقد فإنه يكون قد صادف صحيح القانون الذي تم التعاقد موضوع المنازعة في ظله ولا عبرة بالتسجيل اللاحق لعقد بيع الجهة الطاعنة إذ إنه إنما يترتب أثره من تاريخ حصوله ولا يرتد إلى تاريخ سابق عليه ومن ثم فإن النعي ببطلان العقد الصادر إلى مورث المطعون ضدهم الخمسة الأول وصحة امتياز الحكومة على العقار المبيع يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينبغي أن في الشق الثاني من الوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه التناقض في الأسباب وقالا في بيان ذلك أن الحكم المطعون فيه قد اعتبر المطعون ضدهم الخمسة الأول من الغير بالنسبة للعقد الصادر من مصلحة الاملاك إلى مورث المطعون ضدهم من السادسة إلى الأخيرة ومن ثم أن ذلك العقد لا يحتج به قبلها لعدم تسجيله وعدم نفاذ الشرط الوارد به الخاص بالمنع من التصرف وبالرغم مما انتهى إليه الحكم المطعون فيه إذ به يعمل هذا العقد ويتخذ أثره الناقل للملكية في حق البائع لها ويرتب على ذلك ملكيتهما للطايعان المبيعة ويعتبر ذلك تناقضا في أسباب الحكم المطعون فيه إذ أنه إما أن يسرى العقد الأصلي بالشروط الواردة به ويكون التصرف الثاني للمشتري المطعون ضدهم الخمسة الأول باطلا بطلانا مطلقا ولا يسرى هذا العقد وبالتالي لا تنقل الملكية لهم لعدم انتقال الملكية أصلا للمشتري من الحكومة وهو ما يمنع معه الحكم لهم إذ أنهموها من غير مالكمها وذلك بغض النظر عن قيامهم بتسجيل هذا العقد الباطل إذ التسجيل لا يصحح البطلان .

وحيث إن هذا النعي بهذا الشق على غير أساس إذ أنه ليس ثمة ضرورة لاقتران انتقال الملكية بوجوب أن ينصب التعاقد في ورقة عرقية وإنما تنقل الملكية في ظل القانون المدني القديم وقبل صدور قانون التسجيل ١٨ سنة ١٩٢٣ كما سبق القول بمجرد التعاقد بين الطرفين وأن الكتابة ليست ركنا من أركان التعاقد ولا شرطا لصحته وإنما هي مجرد وسيلة لإثباته لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر ملكية العقار المبيع قد انتقلت إلى مورث المطعون



ضدّهم الخمسة الأول مجرد التعاقد دون أن يترتب على ذلك وجوب إلزام الغير بما حواه ذلك العقد من شروط قبل أن تشهر أعمالاً لها تصبّ عليه موالد القانون المدني المعمول به في ذلك الحين فإنه لا يكون ثمة تناقض بين أسبابه .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثاني البطلان والتقصير في التسبب وقال الطاعنان في بيان ذلك إن الحكم المطعون فيه لم يعن بالرد في أسباب سائمة سليمة على ما تمسك به في دفاعهما من علم المطعون ضده الأول وشقيقه مورث المطعون ضدهم من الثاني إلى الخامسة بما احتواه التصرف الصادر من الحكومة للبائع لما من سديونية في الوفاء بباقي الثمن وعدم أحقيته في التصرف في كل أو بعض الأعيان المبيعة حتى تمام الوفاء به وقد تمسك الطاعنان بهذا المنقاع في مذكرتهما الختامية أمام المحكمة الاستئنافية وكان على الحكم المطعون فيه وقد اعتبر المطعون ضدهم الخمسة الأول من الغير تحقيقاً لشرائط المقررة في القانون والواجب ثبوتها في حقهم لاعتبارهم من التفسير وأهم تلك الشرائط حسن النية .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قال " لا يغير ما انتهت إليه المحكمة فيما سبق — قول المستأنفين — الطاعنين إن المشتري من مديني مصلحة الأملأ لم يكونا حسن النية وقت شرائهما للقدر محل النزاع وبالتالي لا يعتبران من الغير طبقاً لنص المادة ٢٧٠ من القانون المدني الملغى ويستندان في ذلك إلى أن المشتريين المذكورين قد اشترطا على البائع لما في عقد البيع أن يرد لهما الثمن أو يعطيها أطيافاً أخرى إذا ظهر على العين ديون للغير — ذلك أن تضمن عقد البيع مثل هذا الشرط وإن كان يعنى بزيادة الضمان الملغى على عاتق البائع إلا أنه لا يعتبر من قريب أو من بعيد توافر سوء النية في جانب المشتري وهو الأمر الواجب قيامه وثبوته وفقاً لنص المادة ٢٧٠ من القانون المدني الملغى " . — كما أورد أيضاً في أسبابه . " وحيث إنه عما تضمنته المذكرة الختامية للمستأنفين بشأن سبق علم المشتريين بما تضمنه عقد البيع الصادر من الحكومة للرحوم .. .. فان ما أورده

المستأفان في مذكرتهم في هذا الشأن لم يخرج عن كونه قولاً مرصلاً بلا دليل - واستنتاجاً قائماً على الظن بما يتعين الالتفات عنه وعدم التعويل عليه " - لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن لقاضي الموضوع السلطة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وحسبه أن يبين الحقيقة التي أقتنع بها وأن يقيم قضاؤه على أسباب مائغة تكفي لحمله ولا عليه بعد ذلك أن يتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم ويرد استقلالاً على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه مادام أن قيام الحقيقة التي أقتنع بها وأورد دليلها فيه الردالضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات ولما كان تعرف حسن نية المتصرف إليه أو سوءها من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع وكان ما استخلصه الحكم المطعون فيه مما ورد بالعقد لا يؤدي إلى ثبوت سوء نية المشتري من مدين الطاعنين إذ اعتبر ذلك الشرط الوارد بالعقد من قبيل زيادة الضمان - كما لم يعتد بما أورده الطاعنان في مذكرتهم الختامية عن سوء نية المشتري فإنه لا على الحكم إن هو التفت عن ذلك الدفاع العاري من الدليل إذ لم يقدم الطاعنان ما يؤكد صحة ادعائهما أو يطالباً بآثباته ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه .

## جلسة ٢٨ من يونيه سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم رئيسا وعضوية السادة المستشارين أحمد سيف الدين ، سابق محمد عبد الخالق البغدادي ، محمد عبد العزيز الجندي وأمين طه أبو العلا .

(٣٠٦)

الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤١ القضائية :

(١) حكم . قضاء . نقض "السبب غير المنتج" .

الفصل في الدعوى من دائرة لم يكن القاضى المطلوب رده عضوا فيها . النعى على الحكم الصادر في طلب الرد بأنه لم يقض بتجيبه . غير منتج .

(٢) حكم . قضاء .

القضاء بإثبات تنازل طالب الرد عن طلبه . عدم جواز الحكم عليه بالغرامة . م ١٥٩ مرافعات .

١ - إذ كان النعى لا يحقق للطاعن لو نقض الحكم وقضى في طلب رد القاضى من جديد مصلحة قائمة بقررها القانون ، إذ أن موضوع الاستئناف الذى رفعه الطاعن قد فصل فيه من دائرة لم يكن المطعون ضده - المستشار المطلوب رده - عضوا فيها ولم يعد هناك محل لنظر طلب الرد للبحث في تنحيته عن نظر موضوع الاستئناف المذكور ، فان النعى يكون غير منتج .

٢ - المستفاد من النص في المادة ١٥٩ من قانون المرافعات على أن "حكم المحكمة عند رفض طلب الرد على الطالب بغرامة .." إن الحكم بالغرامة يكون عندما تفصل المحكمة في طلب الرد بالرفض ، أما إذا كان قضاؤها إثباتا لتنازل طالب الرد عن طلبه - أيا كان وجه الرأى في جواز قبول التنازل عن طلبات الرد - فلا محل للحكم بالغرامة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون مخطئا في تطبيق القانون .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمناقشة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما — يبين من الحكم المطعون فيه وبقى الأوراق —  
تحصل فى أن الطاعن رفع الدعوى ١٠٩٥ سنة ١٩٦٤ مدنى كلى الاسكندرية  
بطلب الحكم أصليا بصحة بيع صيدلية له والتسليم ولحياطيا الحكم له بتعويض  
فقضت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف ١٧٠  
سنة ٢٢ قضائية الاسكندرية وعند نظر الاستئناف أمام الدائرة اتى كان يرأسها  
السيد المستشار المطعون ضده طلب الطاعن رده عن نظر الاستئناف ثم عاد وتنازل  
من طالب الرد بتاريخ ١٧/٤/١٩٧١ قضت محكمة استئناف الاسكندرية باتبات  
تنزله طلب الرد عن طلبه و بالزامه للمصروفات وبتفريجه مائة جنيه للفرانك العامة  
طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبليت فيها  
الرأى بنقض الحكم المطعون فيه نقضا يريأ فى خصوص ما قضى به من الغرامة  
وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة سلمت جلسة لنظره وفيها التزمت  
النيابة رأيا .

وحيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه بأسباب الطعن الأربعة الأولى  
أن تنازله عن طلب الرد كان مشروطا بتنهى المطعون ضده عن نظر الاستئناف  
وله رفض التحدى فإن التنازل يعتبر كأن لم يكن وما كان يصح الأخذ بالتنازل  
بعد تنهى المطعون ضده عن نظر الاستئناف وإنما كان يجب القضايا انتهاء الخصومة  
فى طلب الرد هذا إما لم تحكم المحكمة بتنحية لأنه لم يرد على طلب الرد فى الميعاد  
وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ورفضت المحكمة تأجيل الدعوى لمضى  
الطاعن كما ورفضت إعادتها للرافعة لتوكيل محام آخر فإن الحكم يكون قد أخطأ  
فى القانون وشابه قصور فى التسبيب وإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك بأنه لا يحقق للطامن لو نقض الحكم وقضى في طلب الرد من جديد مصلحة قائمة يقرها القانون فموضوع الاستئناف الذى رفعه الطامن ١٧٠ سنة ٢٣ قضائية الاسكندرية قد فصل فيه من دائرة لم تكن المطعون ضده عضوا فيها ولم يعد هناك محل لنظر طلب الرد للبحث في تقبته من نظر موضوع الاستئناف المذكور ومن ثم يكون النعى على الحكم بأسبابه الأربعة الأولى غير منتج .

وحيث إن الطامن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الخامس الخطأ فى القانون إذ قضى بإثبات تنازله عن طلب الرد وتغريمه مائة جنيه فى حين أن الحكم بالغرامة لا يكون إلا عند الحكم فى موضوع طلب الرد برفضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك بأن المستفاد من النص فى المادة ١٥٩ من قانون المرافعات على أن "تحكم المحكمة عند رفض طلب الرد على الطالب بغرامة" إن الحكم بالغرامة يكون عندما تفصل المحكمة فى طلب الرد بالرفض أما إذا كان قضاؤها لإثبات تنازل طالب الرد عن طلبه أيا كان وجه الرأى فى جواز قبول التنازل من طلبات الرد - فلا محل للحكم بالغرامة وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون مخطئا فى تطبيق القانون ويتعين نقضه فى هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم .

## جلسة ٢٨ من يونيه لسنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم ومضوية السادة  
المستشارين : أحمد سيف الدين سابق ، محمد عبد الخالق البغدادي ، سليم عبد الله سليم ومحمد  
عبد العزيز الجندي .

( ٣٠٧ )

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٥٥ القضائية :

( ١ ) دعوى . حكم " حجية الحكم " . قانون .

وقف الدعوى باتفاق الخصوم تطبيقاً للمادة ١٢٨ مرافعات . بدء ميعاد تعجيل الدعوى من  
نهاية أجل الوقف ولو صادف مطله رسميه . قوار الوقف . لاحجية له . جواز تعجيل الدعوى  
قبل انتهاء الأجل المتفق عليه ولو أقرض الطرف الآخر .

( ٢ ) قانون .

المواعيد والمدد والأجال في سائر فروع القانون . خضوعها لحكم المادة ١٥ مرافعات لتحديد  
الميعاد بالشهر . وجوب احتساب بدئه في نهاية يوم حدوث الأمر المجرى للأجل حتى نهاية اليوم  
المسائل . في الشهر الذي ينتهي فيه الأجل .

( ٣ ) دعوى . إعلان . قانون .

وقف الدعوى باتفاق الخصوم . م ١٢٨ مرافعات . وجوب إعلان التعجيل بعد انتهاء أجل  
الوقف خلال الثمانية أيام التالية . لأجرة بتاريخ تقديم صحيفة التعجيل الى قلم الكتاب .

١ - مدة وقف الدعوى بناء على اتفاق الخصوم أعمالاً لنص المادة ١٢٨  
من قانون المرافعات لا تعتبر ميعاداً من قبيل المواعيد التي عالجها المشرع في المادة  
١٥ من قانون المرافعات بقوله " إذا عين القانون للحضور أو لحصول الإجراء  
ميعاداً . . . " فالميعاد الذي عناه الشارع فيها هو ذلك الذي يعينه القانون للحضور  
أو لحصول الإجراء ، وإذ كانت مدة الوقف الاتفاقي يحددها الخصوم أنفسهم  
حسبما يترامى لهم وليس في تدخل المشرع بوضع حد أقصى لها ما يضمن عليها  
وصف الميعاد فانما هدفه من ذلك ألا يصبح الوقف وسيلة تعطيل وإطالة . وقد



أكد هذا النظر حينما عبر عن الوقف في الفقرة الثانية من المادة ١٢٨ بكلمة «الأجل» كما يؤكد ما هو مقرر من أن قرار الوقف باتفاق الخصوم لا يجوز حجبه فيجوز لأي من الخصوم تعجيل الدعوى دون أن يكون للطرف الآخر حق الاعتراض فإن ميعاد الثمانية أيام الذي حدده المشرع لتعجيل الدعوى يبدأ من نهاية أجل الوقف ولو صادف عطلة رسمية .

٢ — المقرر في حساب المواعيد أنه إذا كان الميعاد مقدرا بالأيام أو بالشهور أو بالسنين فلا يحسب منه يوم حدوث الأمر المعتبر في نظر القانون مجريا للميعاد فإذا كان الميعاد مما يجب انقضاؤه قبل الإجراء فلا يجوز حصول الإجراء إلا بعد انقضاء اليوم الأخير من الميعاد ، وتبعية تلك القاعدة العامة التي أوردها المشرع في المادة ١٥ من قانون المرافعات في احتساب جميع المواعيد في سائر فروع القانون كما تتبع أيضا في حساب المدد والآجال على سبيل القياس ، فإذا كان الأجل محددًا بالأيام أو بالشهور فلا يحسب منه يوم حدوث الأمر المعتبر مجريا للأجل ويبدأ الميعاد من نهاية ذلك اليوم وينتهي بنهاية اليوم المائل له في الشهر الذي ينتهي فيه الأجل ، وإذا كان أجل الوقف ستة شهور قد بدأ بصدور الحكم بالوقف في يوم ١٩٧٣/١/٢٠ فإنه يبدأ من نهاية ذلك اليوم وينتهي بنهاية اليوم المائل له في الشهر السادس أي بنهاية يوم ١٩٧٣/٧/٢٠ ، ويبدأ ميعاد الثمانية أيام التالية لنهاية الأجل بيوم ١٩٧٣/٧/٢١ وينتهي بنهاية يوم ١٩٧٣/٧/٢٨ ، وإذا كان إعلان صحيفة التعجيل للهيئة المطعون ضدها قد تم في ١٩٧٣/٧/٢٩ فإنه يكون قد تم بعد انقضاء ميعاد الثمانية أيام التالية لنهاية أجل الوقف .

٢ — تعجيل الدعوى بعد وقفها يتطلب اتخاذ إجراءات جوهرية من تحديد جلسة جديدة لنظرها حتى تستأنف القضية سيرها أمام المحكمة وإعلان الخصم بهذه الجلسة وبشرط أن يتم الإعلان قبل انتهاء ميعاد الثمانية أيام المحددة في نص المادة ١٢٨ وذلك إعمالا لنص المادة الخامسة من قانون المرافعات التي تنص على أنه «إذا نص القانون على ميعاد حتمي لاتخاذ إجراء يحصل بالإعلان فلا يعتبر الميعاد مرجعا إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله» ولا ينال من ذلك ما نص عليه في المادة ٦٣ من قانون المرافعات من أن الدعوى ترفع إلى المحكمة بناء على طلب المدعي بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة مالم ينص القانون على غير ذلك ، ذلك

أنه وإن كان هذا النص قد أدخل تعديلاً جوهرياً في طريقة رفع الدعوى إلا أنه — وقد جاء في الكتاب الأول في باب الثاني الخاص برفع الدعوى وقيدتها، استثناء من حكم المادة الخامسة التي وردت ضمن الأحكام العامة والمقابلة للمادة السادسة من قانون المرافعات السابق — يعد قاصراً على صحيفة افتتاح الدعوى أو اللعن أو الإجراءات الأخرى التي أحال فيها المشرع على أحكام الباب الثاني من الكتاب الأول فلا يتعداها إلى غيرها ويظل أثر نص المادة الخامسة سائفاً الذكر سارية بالنسبة لما عدا ذلك من الإجراءات التي تحصل بالإعلان ومن بينها تعجيل الدعوى بعد وقفها باتفاق الخصوم فلا يعتبر الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٢٨ من قانون المرافعات مرعياً إلا إذا تم إعلان التعجيل خلال الثمانية أيام التالية لنهاية أجل الوقف، وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه الاستئناف كمن لم يكن لعدم إعلان المطعون ضدها بالتعجيل خلال الميعاد فإن النعي عليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون في غير محله .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن العطن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق العطن — تتحصل في أن الناظر على وقف المرحوم .. .. . أقام الدعوى ٧٧ سنة ٥٧ مدني كلف الشيخ طالباً الحكم بتثبيت ملكية جهة الوقف إلى ٢ فدان و ٦ قيراط مشاعاً ضمن ٢ فدان و ٢٣ قيراط المرفوعة على مكتب ومسجدين واعتبار القدر المذكور واقفاً بحوش الشباس نمرة ٢ لبحوض الشياخة كما ورد بحجتي الوقف والتغير وعدم تعرض الطاعن والمطعون ضده الثالث له فيه . أدخلت وزارة الأوقاف في الدعوى فطلبت الحكم بتثبيت ملكية جهة الوقف للقدر المشار إليه واعتباره وقفاً . وبتاريخ ١٩٦٢/١/٢٨ قضت المحكمة بالطلبات . استأنف الطاعن والمطعون ضده الثالث الحكم بالاستئناف ٣٠١



سنة ١٢ قضائية طنطا ٢٦ سنة ١ كفر الشيخ . قررت محكمة الاستئناف بـجلسة ٢٠ / ١ / ١٩٧٣ وقف الدعوى لمدة ستة أشهر باتفاق الخصوم ، عجل الطاعن الاستئناف بعريضة أودعت قلم الكتاب في ٢٨ / ٧ / ١٩٧٣ — وأعلنت للطعون ضده الأول في ٢٩ / ٧ / ١٩٧٣ ، دفع الحاضر عنه باعتبار المستأنف تاركا استئنافه لتعجيله بعد الميعاد ، قضت المحكمة في ٢٩ / ١٢ / ١٩٧٤ باعتبار المستأنف تاركا استئنافه طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقص ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، عرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أسباب ثلاثة ينمى الطاعن بأولها على الحكم للطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن المحكمة قالت في أسباب حكمها أن الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٢٨ من قانون المرافعات هو ميعاد ناقص يجب أن يتم الإجراء قبل انقضائه . . . ولما كانت مدة الوقف والثمانية أيام التالية لا تعتبر مدة واحدة فلا تمتد إلا إذا صادف اليوم الأخير منهما مجتمعين يوم عطلة وفاتها أن المشرع في صياغته للنمى المشار إليه قد أوجد ميعادين الأول هو ستة أشهر وهو ميعاد كامل يجب أن ينتهى قبل مباشرة الإجراء والثانى إضافة المشرع وهو الثمانية أيام التالية لنهاية الأجل ، ولو أراد المشرع أن يجعل الميعادين ميعادا واحدا لما جاءت صياغة النص على نحو يفصل بينهما ، وإذا اعتبرهما الحكم المطعون فيه مدة واحدة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمى مردود ذلك أن مدة وقف الدعوى بناء على اتفاق الخصوم إعمالا لنص المادة ١٢٨ من قانون المرافعات لا يعتبر ميعادا من قبيل المواعيد التى عالجها المشرع في المادة ١٥ من قانون المرافعات بقوله ” إذا عين القانون للحضور أو لحضور الإجراء ميعادا . . . ” فالميعاد الذى عناه الشارع فيها هو ذلك الذى يعينه القانون للحضور أو لحصول الإجراء ، وإذا كانت مدة الوقف الاتفاقى يحددها الخصوم أنفسهم حسبما يتراءى لهم وليس فى تدخل المشرع بوضع حد أقصى لها ما يضمنى عليها وصف الميعاد فإنما هدفه من ذلك



ألا يصبح الوقف وسيلة تعطيل وإطالة ، وقد أكد هذا النظر حينما عبر عن مدة الوقف في الفقرة الثانية من المادة ١٢٨ بكلمة "الأجل" كما يؤكد ما هو مقرر من أن قوار الوقف باتفاق الخصوم لا يجوز حجبة فيجوز لأي من الخصوم تعجيل الدعوى قبل انتهاء أجله دون أن يكون للطرف الآخر حق الاعتراض فإن ميعاد الثمانية أيام الذي حدده المشرع لتعجيل الدعوى يبدأ من نهاية أجل الوقف ولو صادف عطلة رسمية . ولئن كان الحكم بالمطعون فيه قد خالف هذا النظر فاعتبر أجل الوقف ميعادا إلا أنه وقد خلص إلى عدم امتداده إذا جاءت آخره عطلة رسمية فإن النعى عليه بهذا الوجه من أوجه الطعن يضحى غير منتج .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثاني من أسباب الطعن الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن مدة الوقف تبدأ من اليوم التالي لصدور الحكم بوقف الدعوى أي في ١٩٧٣/١/٢١ وتنتهي في يوم ١٩٧٣/٧/٢١ وبحساب الثمانية أيام التالية لها فانها تنهى يوم ١٩٧٣/٧/٢٩ وإذ قدم عريضة تعجيل الاستئناف إلى قلم الكتاب يوم ١٩٧٣/٧/٢٨ وأعلنت إلى المطعون ضده يوم ١٩٧٣/٧/٢٩ فإن الإعلان يكون قد تم في الميعاد ويكون الحكم المطعون فيه - وقد قضى بقبول الدفع باعتباره تاركا استئنافه - معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير شديد ذلك أن المقرر في حساب المواعيد أنه إذا كان الميعاد مقدرا بالأيام أو بالشهور أو بالسنين فلا يحسب من يوم حدوث الأمر المعتبر في نظر القانون مجريا للميعاد فإذا كان الميعاد مما يجب انقضاؤه قبل الإجراء فلا يجوز حصول الإجراء إلا بعد انقضاء اليوم الأخير من الميعاد وتتبع تلك القاعدة العامة التي أوردها المشرع في المادة ١٥ من قانون المرافعات في احتساب جميع المواعيد في سائر فروع القانون كما تتبع أيضا في حساب المدد والآجال على سبيل القياس . فإذا كان الأجل محسوبا بالأيام أو بالشهور فلا يحسب منه يوم حدوث الأمر المعتبر مجريا للأجل ويبدأ الحساب من نهاية ذلك اليوم إلى نهاية اليوم المماثل له في الشهر الذي ينتهي في الأجل فإذا كان ذلك وكان أجل الوقف ستة شهور قد بدأ بصدور الحكم بالوقف في يوم ١٩٧٣/١/٢٠

فانه يبدأ من نهاية ذلك اليوم وينتهي بنهاية اليوم المائل له في الشهر السادس أى بنهاية يوم ١٩٧٣/٧/٢٠ ويبدأ ميعاد الثمانية أيام التالية لنهاية الأجل بيوم ١٩٧٣/٧/٢١ وينتهي بنهاية يوم ١٩٧٣/٧/٢٨ وإذا كان إعلان صحيفة التسجيل للهيئة المطعون ضدها قد تم في يوم ١٩٧٣/٧/٢٩ فانه يكون قد تم بعد انقضاء ميعاد الثمانية أيام التالية لنهاية أجل الوقف .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بمقوله أن المشرع في قانون المرافعات الحالي قد أدخل تعديلاً جوهرياً على طريقة رفع الدعوى فاعتبرها مرفوعة ومرتببة لآثارها من تاريخ قيد صحيفة بقلم كتاب المحكمة ملتزماً في الحالات التي رأى فيها الإحالة إلى أحكام الباب الثاني من الكتاب الأول للتعبير عن مراده بعبارة "وفقاً للأوضاع المعتادة لرفع الدعوى" أما في الحالات الأخرى التي رأى فيها المشرع - لا اعتبارات قدرها الخروج عن تلك القاعدة فقد التزم في التعبير عن مراده عبارة بصحيفة تعلن الخصم أو "بتكليف بالحضور" فالقاعدة العامة هي ترتب أثر الإجراء من تاريخ قيد صحيفة الدعوى في قلم الكتاب أما الاستثناء فهو ألا يترتب أثر الإجراء إلا من تاريخ إعلان الخصم أو تكليفه بالحضور ، وإذا سكت نص المادة ١٢٨ من قانون المرافعات عن إيضاح الوسيلة لتحريك الدعوى من الوقف الانقاضي فإن القاعدة العامة تكون هي الواجبة الاتباع فيترتب أثر التسجيل من تاريخ إيداع عريضته قلم الكتاب ولا يلزم أن يتم إعلانها في الميعاد لكي يترتب أثر التسجيل ، أما نص المادة الخامسة من قانون المرافعات فلا ينطبق إلا على حالات الاستثناء من القاعدة العامة . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن تعجيل الدعوى بعد وقفها يتطلب اتخاذ إجراءات جوهريين هما تحديد جلسة جديدة لنظرها حتى تستأنف القضية سيرها أمام المحكمة وإعلان الخصم بهذه الجلسة وبشرط أن يتم الإعلان قبل انتهاء ميعاد الثمانية أيام المحدد في نص المادة ١٢٨ وذلك أعمالاً لنص المادة الخامسة من قانون المرافعات التي تنص على أنه "إذا نص القانون على ميعاد حتمي لا اتخاذ إجراء يحصل بالإعلان فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله"



ولا يثقل من ذلك مانص عليه في المادة ٦٣ من قانون المرافعات من أن الدعوى ترفع إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة مالم ينص القسانون على غير ذلك، ذلك أنه وإن كان هذا النص قد أدخل تعديلا جوهريا في طريقة رفع الدعوى إلا أنه — وقد جاء في الكتاب الأول في باب الثاني الخاص برفع الدعوى وقيداعها، استثناء من حكم المادة الخامسة التي وردت ضمن الأحكام العامة والمقابله للمادة السادسة من قانون المرافعات السابق — يعقد قاصرا على صحيفة افتتاح الدعوى أو الطعن أو الإجراءات الأخرى التي أحال فيها المشرع على أحكام الباب الثاني من الكتاب الأول فلا يتعداها إلى غيرها ويظل أثر نص المادة الخامسة سالفة الذكر — ربا بالنسبة لما عدا ذلك من الإجراءات التي تحصل بالإعلان ومن بينها تعجيل الدعوى بعد وقفها باتفاق الخصوم فلا يعتبر الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٢٨ من قانون المرافعات مرصا إلا إذا تم إعلان التعجيل خلال الثمانية أيام التالية لنهاية أجل الوقف وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلان المطعون ضدها بالتعجيل خلال الميعاد فإن النعي عليه بخالفه القانون والخطأ في تطبيقه يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعين للرفض .



## جلسة ٢٨ من يونيو سنة ١٩٧٨

رئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم . - وعضوة النيابة المستشارين محمد عبد الخالق البغدادي ، سليم عبد الله سليم ، محمد عبد العزيز الجندى وأمين طه أبو العلا

( ٣٠٨ )

الطعن رقم ٨٨ لسنة ٥ القضائية :

شفعة . بيع . اختصاص . نظام عام . نقض .

إيداع الشفع الثمن الحقيقي للعقار المشفوع فيه . وجوب أن يكون الإيداع بخزينة المحكمة المختصة بنظر الدعوى . الإيداع بخزينة المحكمة الجزئية للكانن بدائرتها للعقار رغم أن المحكمة الابتدائية هي المختصة بنظر الدعوى بعد إحاطتها للبرهان المحكمة الجزئية . أثره . سقوط الحق في الأخذ بالشفعة . لمحكمة النقض أن تقضى من تلقاء نفسها بذلك باعتبارها متعاقبة بالنظام العام .

أوجب للشارع في الفقرة الثانية من المادة ٩٤٢ من القانون المدني على الشفع أن يودع - في خلال الميعاد الذي حدده - خزانة المحكمة الكائن في دائرتها العقار كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع ، ورتب على عدم إتمام الإيداع على هذا النحو سقوط حق الأخذ بالشفعة ، وقد دل بذلك على أن يدفع كامل الثمن الحقيقي في الميعاد بالكيفية التي حددها - هو شرط أساسي لقبول دعوى الشفعة مما يتحول المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بسقوط حق الشفع في الأخذ بالشفعة إن دواخل بما أوجبه عليه الشارع في خصوص إيداع الثمن ، ويميز لمحكمة النقض أن غير ذلك في الدامن - باعتباره مسألة تتعلق بالنظام العام متى كانت واردة على ما رفع عنه الدامن وكانت جميع العناصر التي تتيح للإمام بها قد توافرت لدى محكمة الموضوع . ومن المقرر أن إيداع الثمن باعتباره إجراء من إجراءات دعوى الشفعة يبين إعادته أمام المحكمة المختصة قانوناً بنظرها وبالأخص الحق في الأخذ بالشفعة . وإذا كان المطعون ضده قد أودع للثمن خزانة المحكمة الجزئية دون المحكمة الابتدائية الواقع بدائرتها للعقار المشفوع فيه والتي أحييت لديها الدعوى لنظرها باعتماد اختصاصها المحكمة المختصة بنظرها ، وقد دفع الطاعن أمامها بسقوط حق المطعون ضده في الأخذ بالشفعة لعدم

إيداع الثمن خزائرا ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأحقية في أخذ العقار بالشفعة مقابل الثمن المودع خزائنة المحكمة الجزئية يكون قد خالف القانون وأخطأ في تأويله وتفسيره .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضده الثاني أقام الدعوى ٣٦٢ لسنة ١٩٦٨ ديروط الجزئية يطلب الحكم بأحقية في أخذ ٤ أفدنة و ٧ قراريط موصفة بأحدود والمعالم بالصعيفة بالشفعة وتسليمه إياها مقابل الثمن البالغ ١٥٠٠ جنيه الذي أودعه خزينة محكمة ديروط الجزئية ، أحالت المحكمة القضية إلى محكمة أسبوط الابتدائية للاختصاص كطلب الطرفين ، دفع الطاعنان الأول والثاني بسقوط حق المطعون ضده في الأخذ بالشفعة لعدم إيداع الثمن خزينة محكمة أسبوط الابتدائية المختصة ورفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة فضلا عن أنه لم يودع كامل الثمن شاملا ملحقاته ولم يختصم الطاعن الثالث الذي اشترى نصف العقار المشفوع فيه وكان هذا الأخير قد تقدم طالبا قبوله خصما ثالثا في الدعوى منضمما إلى الطاعنين الأولين في طلب رفضها .

قضت محكمة أول درجة بقبوله خصما ثالثا وبسقوط حق المطعون ضده في أخذ العقار بالشفعة لعدم توجيه طلب الشفعة بداءة إليه . استأنف المطعون ضده الحكم بالاستئناف ٤ سنة ٤٦ قضائية أسبوط ، قضت محكمة الاستئناف في ١٩٧٥/٣/٣ بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الطاعن الثالث خصما في الدعوى وبأحقية المطعون ضده الثاني في أخذ العقار بالشفعة مقابل الثمن البالغ قدره ١٥٠٥ جنيه المودع بخزائنة محكمة ديروط الجزئية والتسليم . طعن الطاعنون في هذا الحكم بالنقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن مرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة



رأيها ، أودع وكيل المطعون ضده الثانى مذكرة دفع فيها بعدم قبول الطعن شكلا لرفضه بعد الميعاد القانونى حيث أودعت صحيفة بعد مضي أكثر من ستين يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا الدفع فى غير محله ذلك أن المشرع أجاز فى المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أن تودع صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ونص فى المادة ١٦ منه على أنه "إذا كان الميعاد معينا فى القانون للحضور أو لمباشرة إجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلو مترا بين المكان الذى يجب الانتقال منه والمكان الذى يجب الانتقال إليه . . . ولا يجوز أن يجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام . وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن محل إقامة الطاعنين بناحية دشلوط مركز ديروط التى تبعد عن القاهرة بما يزيد على مائتى كيلو متر وقد اختار الطاعنون أن يودعوا صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض فإنه يتعين إضافة أربعة أيام ميعاد مسافة إلى الميعاد الأصل وقد أودعت صحيفة الطعن فى ٦ مايو سنة ١٩٧٥ وهو اليوم الرابع والستون من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، ومن ثم يكون قد رفع فى الميعاد القانونى بما يتعين معه رفض الدفع بعدم قبوله .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الشارع إذ أوجب — فى الفقرة الثانية من المادة ٩٤٢ من القانون المدنى — على الشفيع أن يودع — فى خلال الميعاد الذى حدده — خزانة المحكمة الكائن فى دائرتها العتار كل الثمن الحقيقى الذى حصل به البيع ، ورتب على عدم إتمام الإيداع على هذا النحو سقوط حق الأخذ بالشفعة ، فقد دل بذلك على أن إيداع كامل الثمن الحقيقى — فى الميعاد وبالكيفية التى حددها — هو شرط أساسى لقبول دعوى الشفعة مما يحول المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بسقوط حق الشفيع فى الأخذ بالشفعة إن هو أخل بما أوجبه عليه الشارع فى خصوص إيداع الثمن ، ويميز لمحكمة النقض أن تثير ذلك فى الطعن — باعتباره مسألة تتعلق بالنظام العام — متى كانت واردة على مافع منه الطعن وكانت جميع العناصر التى تتبع اللامام بها قد توافرت لدى محكمة الموضوع . لما كان ذلك



وكل من المقرر أن إيداع الثمن باعتباره إجراء من إجراءات دعوى الشفعة  
 يتعين اتخاذه أمام المحكمة المختصة قانوناً بنظرها والاستقط الحق في الأخذ بالشفعة  
 وكان المطعون ضده قد أودع الثمن خزانة محكمة ديروط الجزئية دون محكمة أسبوط  
 الابتدائية الواقع بدائرتها العقار المشفوع فيه والتي أحيلت إليها الدعوى لنظرها بانعاق  
 المصوم باعتبارها المحكمة المختصة بنظرها وقد دفع الطامنان أمامها بسقوط حق  
 للمطعون ضده في الأخذ بالشفعة لعدم إيداع الثمن خزيتها، فإن الحكم المطعون  
 فيه لا يفتقر إلى أساسه في الأخذ بالعقار بالشفعة مقابل الثمن المسودع خزانة محكمة  
 ديروط الجزئية يكون قد خالف القانون وأخطأ في تأويله وتفسيره بما يوجب  
 نقضه دون حاجة لبحث أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم فإنه يتعين الفصل  
 بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من سقوط حق المستأنف في الأخذ  
 بالشفعة .

## جلسة ٢٨ من يونيه سنة ١٩٧٨

رئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين  
الدكتور إبراهيم صالح ، محمد الباجوري ، محمود رمضان وإبراهيم فراج

(٣٠٩)

الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٤٤ اتقضائية :

نقض " إيداع الصحيفة " . قانون . بطلان .

إيداع صحيفة الطعن بالنقض في تاريخ العمل بالقانون ١٣ لسنة ١٩٧٣ هدم  
إيداع الطاعن صورة من الحكم المطعون فيه عند تقديم الصحيفة طبقاً للقانون المذكور  
أثره بطلان الطعن طالما لم يقدم ما يفي توزيع الجريدة الرسمية في تاريخ نشر القانون  
تراخى منشور وزارة العدل بتبليغ القانون إلى المعاكم . لا أثر له . .

مفاد المادة ١٨٨ من الدستور الصادر في سنة ١٩٧١ أنه يجب العمل  
بالقوانين بعد مضي شهر يبدأ من اليوم التالي لتاريخ نشرها ، مالم يحدد القانون  
نفسه مياعداً آخر أقصر أو أطول من ذلك لكي يصير نافذاً ، وقد نظم القانون  
رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية  
الصادر في ٧٣/٣/٢٦ والمنشور في الجريدة الرسمية في ١٩٧٣/٤/٥ إجراءات الطعن  
وجب على الكافة اتباعها ابتداءً من تاريخ العمل به ، ومن بينها وجوب أن  
يودع الطاعن صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله والصورة المعلنه منه  
وقت تقديم الصحيفة وإلا حكم ببطلان الطعن على خلاف ما كان متبعاً قبله من  
ضم الملفين الابتدائي والاستئنافي بجميع مفرداتهما ، فيغني هذا . الضم بذاته عن  
تقديم صورة من حكم محكمة أول درجة أو الحكم المطعون فيه ، وتقضي المادة  
الثالثة من هذا القانون بالعمل به من تاريخ نشره ، لما كان ذلك وكان  
الثابت أن الطاعنين قد رفعوا الطعن في ١٩٧٣/٥/٥ في ظل انطباق النص  
المعدل ولم يقدموا وقت تقديم صحيفة الطعن صورة من الحكم المطعون فيه فإن  
الطعن يكون باطلاً . لا يذير من هذا النظر ما ذهب إليه محامي الطاعنين بالجلسة  
(٥١)

من أنه لم يك يعلم بالتعديل السالف ، وأنه استحال عليه ذلك تبعاً لتقديمه صحيفة الطعن في ١٩٧٣/٤/٥ لدى قلم كتاب محكمة استئناف المنصورة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، وهو ذات اليوم الذي نشر فيه القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ بالجريدة الرسمية ، ذلك لأنه وإن كان اقتراض علم الكافة بالإجراءات التي أوجبها ذلك القانون مرهون بعدم قيام أسباب تحول حتماً دون قيام هذا الاقتراض ولئن كان المقصود بالنشر ليس بمجرد إدراج التشريع بالجريدة الرسمية أى طبعة فيها ولكن توزيعه بعد ذلك اعتباراً بأن التوزيع هو الذي يبيع لجمهور المواطنين فرصة معرفة القانون ومن ثم يسوغ القول باقتراض علمهم به إلا أنه لما كانت هذه المحكمة قد طلبت من الطاعنين تقديم الدليل على أن عدد الجريدة الرسمية التي نشر فيه ذلك القانون لم يصير توزيعه فعلاً في يوم نشره ، وكانت الشهادة التي تدرعوا بها صادرة من محكمة استئناف المنصورة وورد بها أن منشور وزارة العدل بالتبليغ عن صدور القانون لم يرد للمحكمة إلا في ١٩٧٣/٤/١٤ فإن هذه الشهادة غير كافية بذاتها للتدليل على أن القانون المشار إليه لم يصادف توزيعه فعلاً ذات يوم نشره بالجريدة الرسمية ويكون قول الطاعنين في هذا الشأن مرملاً لا يدحض اقتراض علم الكافة بالإجراءات التي أوجبها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — حسباً يبين من الأوراق — تتحصل في أن مورت الطاعنين أقام الدعوى رقم ٢٢٦٧ لسنة ١٩٧٠ مدنى أمام محكمة المنورة الابتدائية ضد المطعون عليه بطلب الحكم بإخلائه من الشقة استجاره الموضحة بالصحيفة وتسليمها إليه ، وقال بيانا لها أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٩/٨/١٢ يستأجر منه المطعون عليه شقة بالمتزل المملوك له الكائن بشارع محمد فريد رقم ٦٨ بالمنصورة ، وإذا أقام المطعون عليه ثلاث حجرات أضافها للشقة مخالفاً بذلك قوانين التنظيم ونصوص مفسد الإيجار ، فقد أقام دعواه .



وبتاريخ ١٩٧١/٣/٢٩ حكمت المحكمة بتدب أحد الخبراء للانتقال إلى حين النزاع وبيان المباني المقامة من المطعون عليه وما إذا كان قد ترتب على إقامتها ضرر بمصلحة مورث الطاعنين، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ١٩٧٢/٦/١٩ برفض الدعوى . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٢٤ سنة ٢٤٤ ق المنصورة طالين القضاء لهم بطلباتهم ، وبتاريخ ١٩٧٣/٢/٥ حكمت محكمة الاستئناف بعدم جواز الاستئناف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، أودعوا صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة استئناف المنصورة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٩٧٣/٤/٥ . دفع المطعون عليه بعلان الطعن لعدم إيداع سندی توكيل المحامي الموكل في الطعون وقت تقديم الصحيفة ، قدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعلان الطعن لعدم تقديم طاعن صورة من الحكم المطعون فيه وأيدت الرأي في الموضوع بنقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة في خرفة مشوره فرأت أنه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الدفع المبدى من المطعون عليه في غير محله ، ذلك لأن الثابت أن محامي الطاعن أودع عند تقديمه صحيفة الطعن إلى المحكمة التي أصدرت الحكم سندی توكيله عن الطاعنين جميعا رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٧٢ ب توثيق الخيزة بتاريخ ١٩٧٢/١/٣١ ، ورقم ٦١٢ لسنة ١٩٧١ توثيق الخليفة بتاريخ ١٩٧١/٦/٢ ومنوه في هذين التوكييين بالطعن بطريق النقض ، ويكون الدفع بهذه المثابة على غير أساس .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة العامة بعلان الطعن ، أن المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات معدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ أوجبت على الطاعن أن يودع قلم الكتاب وقت تقديم صحيفة الطعن صورة رسمية طبق الأصل من الحكم المطعون فيه أو صورته المعلنه إن كان قد أعلن وصورة من الحكم الابتدائي أن كان قد أحال إليه في أسباب ، وإذا لم يقدم الطاعنون وقت تقديم الصحيفة صورة من الحكم المطعون فيه ، رغم رفع الطعن في ظل انطباق هذا النص المعدل ، فإن الطعن يكون باطلا .

وحيث أن المحامي الحاضر عن الطاعنين بالجلسة ذهب إلى أنه لم يكن يعلم بصدر التعديل السالف الذي جرى على قانون المرافعات ، وأنه كان يستحيل عليه ذلك تبعاً لتقديمه صحيفة الطعن قبل كتاب محكمة استئناف المنصورة في ٤/٥ ١٩٧٣ ، وهو ذات اليوم الذي نشر فيه القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ بالجريدة الرسمية ، وقدم بالجلسة الأخيرة شهادة من محكمة استئناف المنصورة تتضمن أن المنشور الخاص بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ ورد للحكمة بتاريخ ١٤/٤/١٩٧٣ .

وحيث إن الدفع المبدي من النيابة العامة بطلان الطعن في محله ، ذلك أنه لما كان مفاد المادة ١٨٨ من الدستور الصادر في سنة ١٩٧١ أنه يجب العمل بالقوانين بعد مضي شهر يبدأ من اليوم التالي لتاريخ نشرها ، مالم يحدد القانون نفسه ميعاداً آخر أقصر أو أطول من ذلك لكي يصير نافذاً ، وكان القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر في ٢٦/٣/١٩٧٣ والمنشور في الجريدة الرسمية في ٥/٤/١٩٧٣ قد نظم إجراءات أوجب على الكافة اتباعها ابتداء من تاريخ العمل به ، ومن بينها وجوب أن يودع الطاعن صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة الملونة منه وقت تقديم الصحيفة وإلا حكم ببطلان الطعن ، على خلاف ما كان متبعاً قبله من ضم الملفين الابتدائي والاستئنافي جميع مفرداتهما فيغني هذا الضم بذاته عن تقديم صورة من حكم محكمة أول درجة أو الحكم المطعون فيه ، وكانت المادة الثالثة من هذا القانون تقضي العمل به من تاريخ نشره . لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعنين قد رفعوا الطعن في ٥/٤/١٩٧٣ في ظل أنطباق النص المعدل ولم يقدموا وقت تقديم صحيفة الطعن صورة من الحكم المطعون فيه ، فإن الطعن يكون باطلاً . لا يغير من هذا النظر ما ذهب إليه محامي الطاعنين بالجلسة من أنه لم يكن يعلم بالتعديل السالف ، وأنه استحال عليه ذلك تبعاً لتقديمه صحيفة الطعن في ٥/٤/١٩٧٣ لدى قلم كتاب محكمة استئناف المنصورة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، وهو ذات اليوم الذي نشر فيه القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ بالجريدة الرسمية ، ذلك لأنه وإن كان افتراض علم الكافة بالإجراءات التي أوجبها ذلك القانون صريحاً بعدم قيام أسباب تحول حتماً دون

قيام هذا الاقتراض ، وإن كان المقصود بالنشر ليس مجرد إدراج التشريع بالجريدة الرسمية أى طبعه فيها ، ولكن توزيعه بعد ذلك ، اعتبارا بأن التوزيع هو الذى يتيح لجمهور المواطنين فرصة معرفة القانون ومن ثم يسوغ القول باقتراض علمهم به ، إلا أنه لما كانت هذه المحكمة قد طلبت من الطاعنين تقديم الدليل على أن عدد الجريدة الرسمية التى نشر فيه ذلك القانون لم يصير توزيعه فعلا فى يوم نشره وكانت الشهادة التى تدرعوا بها صادرة من محكمة استئناف المنصورة جاء بها أن منشور وزارة العدل بالتبليغ عن صدور القانون لم يرد للمحكمة إلا فى ٤ / ٤ / ١٩٧٣ ، فإن هذه الشهادة غير كافية بذاتها للتدليل على أن القانون المشار إليه لم يصادف توزيعه فعلا ذات يوم نشره بالجريدة الرسمية ، ويكون قول الطاعنين فى هذا الشأن مرسلا لا يدحض اقتراض علم الكافة بالإجراءات التى أوجبها ، وهو ما يتعين معه القضاء ببطلان الطعن .



## جلسة ٢٨ من يولية ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة رئيساً وعضوية السادة المستشارين  
الدكتور إبراهيم صالح ، محمد الباجوري ، صلاح نصار ، إبراهيم فراج .

( ٣١٠ )

الطعن رقم ٣ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية":

( ١ ) نقض . حكم . قوة الأمر المقضى . أحوال شخصية .

( ٢ — ٤ ) أحوال شخصية " لغير المسلمين " . قانون .

١ — نقص الحكم . أثرو . ما لم يطرح على محكمة النقض وتدل برأيها فيه عن قصد وبصر .  
لا يكتسب قوة الشيء المحكوم فيه . مثال بشأن اختلاف الزوجين في الطائفة .

٢ — طائفة السريان الأرثوذكس . اختلافها عن طائفة الأقباط الأرثوذكس . لا عبرة  
بأن كليهما تابعا للمذهب المسيحي الأرثوذكسي .

٣ — سلطة رجال الدين المسيحي بعد إلغاء المعاكم المالية . نطاقها . عدم امتدادها إلى  
النقض والتشريع .

٤ — ثبوت الشخصية الاعتبارية لهيئات والطوائف الدينية . مناهيا . القرارات الصادرة  
من الرئاسة العليا لطائفتي الأقباط والسريان الأرثوذكس باعتبارهما متحدثين في العقيدة .  
لا تدرج ضمن السلطات الباقية لرجال الكنيسة . بناء الطائفتين مختلفتين .

١ — مفاد المادة ٢/٢٦٩ من قانون المرافعات أنه إذا نقض الحكم  
وأحيلت القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم فيها من جديد  
بناء على طلب الخصوم فإنه يتحتم على تلك المحكمة أن تتبع حكم محكمة النقض  
في المسألة القانونية التي فصلت فيها هذه المحكمة ، وكان يقصد بالمسألة القانونية  
في هذا المجال أن تكون قد طرحت على محكمة النقض وأدلت برأيها فيها عن  
قصد وبصر فاكتسب حكمها قوة الشيء المحكوم فيه بشأنها في حدود المسألة  
أو المسائل التي تكون قد بنت فيها ، بحيث يمنع على محكمة الإحالة عند إعادة  
نظر الدعوى المساس بهذه الحجية ، وكان لمحكمة الإحالة بهذه المثابة الحق في أن

تبنى حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى تمهله حرة من جميع عناصر التحقيق أو على توجيهات قانونية يقتضيها هذا الفهم غير التي جاءت بالحكم المطعون فيه واستوجبت نقضه . لما كان ذلك وكان البين من حكم محكمة الاستئناف الصادر في ١٩٦٦/١٢/٣١ أنه بعد أن خالص إلى أنه بانضمام المطعون عليه إلى السريان الأرثوذكس أصبح يختلف طائفة وملة عن زوجته المطعون عليها ، وانتهى رغم ذلك إلى إلغاء حكم محكمة أول درجة والقضاء بعد سماع دعوى التطليق على سند من عدم الاعتداد بهذا التغيير لحصوله أثناء سير النزاع في دعوى النفقة المرددة بين طرفي الدعاى والسابقة على دعوى التطليق ، وكان الثابت من حكم محكمة النقض الصادر في الظعن رقم ... أن سبب النعى الوحيد أنصب على تعيب قضاء محكمة الاستئناف آنف الإشارة بصدد تحديد الوقت الذي ينبغي أن يحصل فيه التنفيذ ، ونقضته المحكمة تأسيسا على أن الشارع اتخذ من سير الدعوى بانقضاء الخصومة لا من مجرد قيام النزاع مناطا يتحدد به الاختصاص والقانون الواجب التطبيق ، فإن تحديد ميقات التنفيذ هو وحده وبذاته المسألة القانونية التي حسمتها محكمة النقض والتي يتعين على محكمة الإحالة التزام رأيها فيها . ولا يسوغ القول بأنها تستطيل إلى الإدلاء بالرأى في اختلاف الطائفتين خاصة وأنه طالما أن المطعون عليه هو الذي طعن على الحكم في المرة الأولى وحكمه بقبول طعنه فإن حق الطاعن يتجدد في التمسك بعدم وقوع الاختلاف في المسألة والطائفة أمام محكمة الإحالة بمجرد نقض الحكم الذي كان صادرا لمصلحتها في موضوع الدعوى ، تبعا لأنه لم يكن يجوز لها عند طعن المطعون عليه في حكم محكمة الاستئناف الأول المشار إليه أن ترفع طعنا آخر يناقض به هذا الحكم من قيام اختلاف بينها وبين المطعون عليه في الملة والطائفة لانعدام مصلحتها فيه ويكون القول بالبت في هذه النقطة باعتبارها مسألة قانونية في معنى المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات تنطوي على مجاوزة لمراد حكم النقض .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن طائفة السريان الأرثوذكس تختلف عن طائفة الأقباط الأرثوذكس وأن لكل منهما مجلسها الملى قبل إلغاء المعاكم المالية فإن انضمام المطعون عليه إلى طائفة السريان الأرثوذكس وانسلاخه من طائفة الأقباط الأرثوذكس التي بقيت عليها زوجة الطاعن يعتبر تغيير للمسألة

والطائفة يجوز تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وفق المادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ولا اعتداد بالقول بأنهما يتبعان مذهباً واحداً هو المذهب المسيحي الأرثوذكسي .

٣ - السلطات الممنوحة لرجال الدين المسيحي والتي لا زالت باقية لهم رغم إلغاء المحاكم المالية بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ إنما تتمثل في السلطان الكهنوتي المستمد من الرب الذي يقوم عليه النظام الكنسي بما يفرضه لرجال الدين من حقوق وامتيازات وما يوجب على المؤمنين بهذا النظام من ولاء وخضوع ، وأبرز هذه السلطات الباقية التي تتمتع بها الجهات الرئاسية الكنسية سلطة التعليم وسلطة منع الأسماء المقدسة وسلطة قبول أو رفض طلبات الانضمام دون سلطة القضاء أو التشريع .

٤ - إذا كان مناط ثبوت الشخصية الاعتبارية للهيئات والطوائف الدينية عملاً بحكم المادة ٥٢ من القانون المدني هو - وعلى ما جرى به قضاء النقض اعتراف الدولة اعترافاً خاصاً بها سواء صراحة بصدر القانون أو ضمناً بالمصادقة على تمثيل الهيئة الدينية ، فإن ما تضمنته القرارات الصادرة من الرئاسة العليا لطائفتي الأقباط الأرثوذكس والبربريان الأرثوذكس من أن الكنيسة شقيقتان متحدتان في الإيمان والعقيدة وليس بينهما أي فرق مذهبي أو خلاف عقائدي ، ليس من شأنه إدماج إحدى الطائفتين في الأخرى أو إلغاء الاعتراف الذي قرره الدولة لأيهما ، ولا يندرج ذلك ضمن السلطات الدينية الخالصة الباقية لرجال الكنيسة إذ هي مزاج من الدين ومن محاولة التحلل من أوضاع قانونية قائمة معترف بها بما لا يغير من بقاء قيام الخلاف بين الطائفتين .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وممراع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسب ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٥ أمام محكمة القاهرة



الابتدائية للاحوال الشخصية ضد الطامن بطلب الحكم باثبات طلاقه لها طاقه أولى رجعية . وقال بيانا لها أنه بتاريخ ١٩٦١/٦/٢١ تزوج من الطاعنة لدى الكنيسة القبطية الأرثوذكسية التي كانا يتبعانها وقد انسحل بتاريخ ١٩٦٥/١٠/٢٤ عن طاقته المريان الأرثوذكس واختلف بذلك مع زوجته طائفة واذا طاقها بعد ذلك بتاريخ ١٩٦٥/١٠/٣٠ بما أثبتته في صحيفة افتتاح الدعوى بقوله ” زوجتي ومدخولتي السيدة ... .. طالق مني طاقه أولى رجعية “ فقد انتهى إلى طلب الحكم باثبات هذا الطلاق ، وبتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٦ حكمت المحكمة باثبات طلاق المطعون عليه لزوجته الطاعنة طلاقا رجعيا . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٨ س ٨٣ ق القاهرة بطلب الغائه ورفض الدعوى وبتاريخ ١٩٦٦/١٢/٣١ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبعدم سماع الدعوى . طعن المطعون عليه على هذا الحكم بطريق النقض ، وقيد الطعن برقم ٧ لسنة ٣٧ قضائية أحوال شخصية ، وبتاريخ ١٩٦٩/١/٢٩ نقضت محكمة النقض الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة استئناف القاهرة . وبعد تعجيلها عادت محكمة الاستئناف فحكمت بتاريخ ١٩٧٠/٢/١ باعتبار الاستئناف كان لم يكن . طعن الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض ، وقيد الطعن برقم ١٩ لسنة ٤٠ قضائية أحوال شخصية ، وبتاريخ ١٩٧٢/١٢/٦ نقضت محكمة النقض الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة استئناف القاهرة . وبعد تعجيل الدعوى حكمت محكمة الاستئناف في ١٩٧٦/١١/٢٣ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض . أجاب المطعون عليه بأن محكمة النقض حسمت القول بحكمها الصادر في ١٩٦٩/١/٢٩ في الطعن رقم ٧ لسنة ١٩٣٧ القضائية على أن طرفي التدامي مختلفان طائفة وقد التزم الحكم المطعون فيه بقضاء محكمة النقض في هذا الخصوص ، قدمت النيابة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالحلصة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطامن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بالسببين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه الخعا في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم قضى باثبات الطلاق مستندا إلى أن المطعون عليه انضم اطائفة المريان

الأرثوذكس واختلف مله وطائفة مع الطائفة التي ظلت قبطية أرثوذكسية ، في حين أن انضمام المطعون عليه للسريان الأرثوذكس لا يترتب عليه أعمال المسادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ من تطبيق حكم الشريعة الإسلامية وتحويله التطبيق بالإرادة المنفردة ، ذلك أن التغير الذي يقصده الشارع هو الخروج من وحدة مذهبية إلى وحدة مذهبية أخرى ، بحيث يعتبر الطرفان متحدين في الطائفة والملة كلما انتميا إلى وحدة مذهبية واحدة ، وانضمام المطعون عليه إلى السريان الأرثوذكس لا يؤدي إلى الاختلاف ، لأن كلام السريان الأرثوذكس والأقباط الأرثوذكس يتبعان مذهباً واحداً هو المذهب المسيحي الأرثوذكسي ، خاصة وأنه لم تكن لكنيسة السريان الأرثوذكس مجلس ملي خاص قبل إلغاء المجالس المالية . هذا إلى أن مفاد القرار الصادر من مؤتمر الكنائس الأرثوذكسية الشرقية وقرار المجلس الأكليريكي للكنيسة القبطية الأرثوذكسية ، والبيان الديني الرسمي المشترك الصادر من الرئاسة الدينية لكل من كنيسة الأقباط الأرثوذكس والسريان الأرثوذكس أنها طائفة واحدة وكنيسة واحدة بلافروق مذهبية أو اختلافات عقائدية ، وهي قرارات دينية بحته واجبة الاحترام ، صادرة في حدود السلطات الممنوحة لرجال الدين والتي لازالت باقية لهم حتى بعد إلغاء المحاكم المالية . وإذا طرح المحكم المطعون ضده القرارات واعتبر الطائفة والمطعون عليهم مختلفي الملة والطائفة ، وأثبت الطلاق الصادر من الزوج المطعون عليه فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه لما كان مفاد المادة ٢/٢٦٩ من قانون المرافعات إذا نقض الحكم وأحيلت القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم فيها من جديد بناء على طلب الخصوم فانه يتحتم على تلك المحكمة أن تتبع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها هذه المحكمة ، وكان يقصد بالمسألة القانونية في هذا المجال أن تكون قد طرحت على محكمة النقض وأدلت برأيها فيها عن قصد ويصر ، فاكتسب حكمها قوة الشيء المحكوم فيه بشأنها في حدود المسألة أو المسائل التي تكون قد بنت فيها ، بحيث يمنع على محكمة الإحالة عند إعادة نظر الدعوى المساس بهذه الحجية ، وكلن لمحكمة الإحالة بهذه المثابة الحق في أن تبني حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى



تعمله حره من جميع عناصر التحقيق، أو على توجيهات قانونية يقتضيها هذا الفهم غير التي جاءت بالحكم المطعون فيه واستوجبت نقضه. لما كان ذلك وكان البين من حكم محكمة الاستئناف الأول الصادر في ١٩٦٦/١٢/٣ إنه بعد أن خلص إلى أنه بانضمام المطعون عليه إلى السريان الأرثوذكس أصبح بخلاف طائفة ولاة عن زوجته المطعون عليها، وانهى رغم ذلك إلى إلغاء حكم محكمة أول درجة والقضاء بعدم مماع دعوى التطليق على سند من عدم الاعتداد بهذا التغيير لمعامله أثناء سير النزاع في دعوى النفقة المرددة بين طرفي الداعي والسابقة على دعوى التطليق، وكان الثابت من حكم محكمة النقض الصادر بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٩ أن الطعن رقم ٧ لسنة ٣٧ النضائية أن سبب النعي الوحيد أنصب على تعيب قضاء محكمة الاستئناف آنف الإشارة بصدد تحديد الوقت الذي ينبغي أن يحصل فيه التغيير، ونقضته المحكمة تأسيسا على أن الشارع اتخذ من سير الدعوى وانعقاد الخصومة لا من مجرد قيام النزاع مناطا يحدد به الاختصاص، والقانون الواجب التطبيق، فإن تحديد ميعات التغيير هو وحده، وبذاته المسألة القانونية التي حسمتها محكمة النقض والتي يتعين على محكمة الإحالة التزام رأيها فيها. ولا يسوغ القول بأنها تستطيل إلى الادلاء بالرأي في اختلاف الطائفتين، خاصة وأنه ظالم أن المطعون عليه هو الذي طعن على الحكم في المرة الأولى وحكم بقبول طعنه، فإن حق الطاعنة يتجدد في التمسك بعدم وقوع الاختلاف في الملة والطائفة أمام محكمة الإحالة بمجرد نقض الحكم الذي كان صادرا لمصلحتها في موضوع الدعوى، تبعا لأنه لم يكن يجوز لها عند طعن المطعون عليه في حكم محكمة الاستئناف الأول المشار إليه أن ترفع طعنا آخر يناقض به هذا الحكم من قيام اختلاف بينهما وبين المطعون عليه في الملة والطائفة وانعدام مصلحتها فيه ويكون القول بالبت في هذه النقطة باعتبارها مسألة قانونية في معنى المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات تنطوي على مجاوزة لمعاد حكم النقض ولما كان ما تقدم وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن طائفة السريان الأرثوذكس تختلف عن طائفة الأقباط الأرثوذكس وأن لكل منها مجلسها الملي قبل إلغاء المحاكم المليّة، فإن انضمام المطعون عليه إلى طائفة السريان الأرثوذكس وانسلاخه من طائفة الأقباط الأرثوذكس التي بقيت عليها زوجة الطاعنة يعتبر تغييرا للملة والطائفة



ويجوز تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وفق المادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، ولا اعتداد بالقول بأنهما يتبعان مذهباً واحداً هو المذهب المسيحي الأرثوذكسي . لما كان ما سلف وكانت السلطات الممنوحة لرجال الدين المسيحي والتي لا زالت باقية لهم رغم إلغاء الحاكم المالية بمقتضى المادة الأولى من القانون الأخير إنما تمثل في السلطان الكهنوتي المستمد من الرب الذي يقسم عليه النظام الكنسي بما يفرضه لرجال الدين من حقوق وامتيازات وما يوجب على المؤمنين بهذا النظام من ولاء وخضوع ، وكان أبرز هذه السلطات الباقية التي تتمتع بها الجهات الرئاسية الكنسية سلطة التعليم وسلطة منح الأسرار المقدسة وسلطة قبول أو رفض طلبات الانضمام دون سلطة القضاء والتشريع ، وكان مناط ثبوت الشخصية الاعتبارية للهيئات والطوائف الدينية عملاً بحكم المادة ٥٣٥ من القانون المدني — وعلى ما جرى به قضاء النقض اعتراف الدولة اعترافاً خاصاً بها سواء صراحة بصدر القانون أو ضمناً بالمصادقة على تمثيل الهيئة الدينية ، فإن ما تضمنته القرارات الصادرة من الرئاسة العليا لطائفتي الأقباط الأرثوذكس والسريان الأرثوذكس من أن الكنيسة شقيقتان ومتحدتان في الإيمان والعقيدة وليس بينهما أي فرق مذهبي أو خلاف عقائدي ، ليس من شأنه ادماج إحدى الطائفتين في الأخرى ، أو إلغاء الاعتراف الذي قررتة الدولة لأيهما ، ولا يندرج ذلك ضمن السلطات الدينية الخالصة الباقية لرجال الكنيسة ، إذ هي مزاج بين الدين وبين محاولة التوصل إلى من أوضاع قانونية قائمة معترف بها ، بما لا يغير من بقاء قيام الخلاف بين الطائفتين على ما سلف بيانه وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن الطعن عليه بالتخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ، وفي بيان ذلك تقسول الطاعنة أن الحكم لم يعرض لدفاعها الذي أوردته في مذكرتها الشارحة أمام محكمة الاستئناف ، والتي من شأنها تغيير وجه الرأي في الدعوى .

وحيث إنه لما كانت الطاعنة لم تبين في تقرير الطعن أوجه الدفاع التي تضمنتها مذكرتها المشار إليها بسبب النعي ، والتي تنمى إغفال الرد عليها ، وكان لا ينبغي

عن إيراد هذا البيان في سبب الطعن تقديم صورة من المذكرات التي تضمنت دفاع الطاعة ، تاركاً المحكمة انتقض مفاعلتها بالحكم المطعون فيه حتى تقف على وجه التصور الذي يشوبه إذ المستندات إنما تقدم لمحكمة النقض لتكون دليلاً على أسباب الطعن لا لتكون مصدراً تستقي منه المحكمة بنفسها وجه العيب ، فإن النعمى يكون مجزئاً وبالتالي غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٩ من يونيه سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عبد العال السيد وعضوية السادة المستشارين  
الدكتور عبد الرحمن عياد، محمد فاروق راتب، إبراهيم فرد، عماد الدين بركات .

(٣١١)

الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٦ القضائية :

دعوى . مسئولية " مسئولية تقصيرية " . تأمين . شركات .

دعوى المضرور قبل شركة التأمين . ق ٢٥٦ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى على السيارات،  
دعوى مباشرة . عدم التزام المضرور باختصاص المؤمن له فى الدعوى . علة ذلك .

أوجب المشرع فى المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن  
السيارات وقواعد المرور على كل من يطلب ترخيصا لسيارته أن يقدم وثيقة  
تأمين — غير محدودة القيمة عن الحوادث التى تقع منها واستكمالا للغرض من  
هذا النص وضمانا للحصول المضرور على حقه فى التعويض الجابر للضرر فقد أصدر  
القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسئولية المدنية  
الناشئة من حوادث السيارات ونص بالفقرة الأولى من المادة الخامسة على  
الزام المؤمن بتغطية المسئولية المدنية الناشئة عن الوفاء أو أية أصابة بدنية تلحق  
بأى شخص من حوادث السيارات كما قررت المواد ١٦، ١٧، ١٨، ١٩ من  
القانون المذكور حق المؤمن فى الرجوع على المؤمن له لاسترداد ما يكون قد دفعة  
من يعوتض إذا أخل الأخير بما يكون قد فرضه الأول — عليه من واجبات  
معقولة وقيود على استعمال السيارة وقيادتها وكذا إذا ثبت أن التأمين قد عقد  
بناء على إدلاء المؤمن له ببيانات كاذبة أو إخفاء وقائع جوهرية تؤثر فى قبول  
المؤمن تغطية الخطر أو على سعر التأمين أو شروطه أو استخدام السيارة فى أغراض  
لا تبيحها الوثيقة وأجازت للمؤمن أيضا إذا ألزم إداء التعويض فى حاله وقوع  
المسئولية المدنية على غير المؤمن له وغير من صرح له بقيادته سيارته أن يرجع على  
المسئول عن الاضرار لاسترداد ما يكون قد أداه من تعويض على أن لا يترتب على



حق الرجوع المقرر للمؤمن طبقا للاحكام سالفة الذكر أى مساس بحق المضرور قبله . ومفاد ذلك أن للضرور من الحادث الذى يقع من سيارة مؤمن عليها أجباريا أن يرجع على شركة التأمين بدعوى مباشرة لاقتضاء التعويض عن الضرر الذى أصابه نتيجة الحادث مستمدا حقه فى ذلك من نصوص القانون المشار إليها ألقا دون اشتراط أن يستصدر أولا حكما بتقرير مسئولية المؤمن له عن الحادث وتحديد مبلغ التعويض المستحق عنه ودون ضرورة لاختصاص المؤمن له فى الدعوى ذلك أن التزام المؤمن طبقا للاحكام سالفة الذكر — يمتد إلى تغطية المسئولية من أفعال المؤمن له ومن يسأل عنهم وغيرهم من الأشخاص غير المصرح لهم بقيادة السيارة المؤمن عليها على حد سواء ومن ثم فإن التزام شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض للضرور لا يستلزم سوى أن تكون السيارة التى وقع منها الحادث مؤمنا عليها لديها وأن تثبت مسئولية قائدها عن الضرر سواء كان تابعا للمؤمن له أو غير تابع ، صرح له بقيادتها أم لم يصرح إذ لا أثر لذلك كله إلا بالنسبة لدعوى الرجوع المقرر للمؤمن دون أن يمتد إلى حق المضرور قبل الأخير . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى قبل شركة التأمين المطعون عليها الأولى على أساس أن المؤمن له لم يختصم كمستول عن الحقوق المدنية فى اللجنة . . . . . الدعوى الماثلة لإقرار مبدأ مسئوليته ومقدار التعويض وذلك رغم ثبوت وقوع الحادث الذى نشأ عنه الضرر من السيارة المؤمن عليها أجباريا لدى المطعون عليها الأولى بالحكم النهائى الصادر فى اللجنة فإنه يكون مشوبا بالخطأ فى تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تحصل فى أن الطاهنة والمطعون عليهم من الثانية للاخير أقاموا الدعوى رقم ١٠٦٩ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد ... .. ٦ ... ..

.. وشركة مصر التأمين ( المطعون عليها الأولى ) حكم بالزامهم بأن يدفعوا لهم متضامين مبلغ ٥٢٠٠٠ جنيه . وقالوا ياتنا للدعوى أن المدعى عليه الأول تسبب في قتل مورثهم المرحوم الدكتور .. .. نتيجة خطئه أثناء قيادته السيارة رقم ٥٢٦ نقل متوفية المأوكة للمدعى عليه الثاني والمؤمن عليها تأميننا أجبانيا لدى شركة مصر للتأمين وصار الحكم بأدائه السائق في اللجنة ٧٤٠ سنة ١٩٧٣ حلوان وبالزامه بأن يؤدي إليهم ( الطاعنة والمطعون عليهم من الثانية للأخير ) مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت وتأيد هذا الحكم بالحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٣/١١/١٠ في القضية رقم ٨٥٩ لسنة ١٩٧٣ جنح مستأنفه جنوب القاهرة . وقد ألحق الحادث بمورثهم وبهم أضرارا مادية وأدبية تدر بمبلغ ٥٢٠٠٠ جنيه وأقاموا الدعوى لحكم بطلباتهم قررت الطاعنة والمطعون عليهم من الثانية للأخير بتنازلهم عن مخاصمة السائق ومالك السيارة المدعى عليها الأول والثاني . وبتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٨ قضت المحكمة بالزام المطعون عليها الأولى بأن تؤدي لورثة المرحوم الدكتور .. .. مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه منه مبلغ ٧٠٠٠ جنيه تعويضا لهم عن الضرر المادي الذي أصاب مورثهم يتقاسمون حسب الفريضة الشرعية ومبلغ ٥٠٠ جنيه لكل من الطاعنة والمطعون عليها الثانية ، ٤٠٠ جنيه لكل من المطعون عليهم من الثالثة للأخير استأنفت الطاعنة والمطعون عليهم من الثانية للأخير هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين الغاء والقضاء لهم بطلباتهم . وقيد الاستئناف برقم ٥١٢٣ لسنة ٩١ ق . كما استأنفته المطعون عليها الأولى طالبة الغاء ورفض الدعوى فيما زاد عن مبلغ ٢٠٠٠ جنيه منها ٥٠٠ جنيه لكل من الطاعنة والمطعون عليها الثانية ، ٢٠٠ جنيه لكل من المطعون عليهم من الثالث إلى السابع وقيد استئنافها برقم ١٩٥ سنة ٩٢ القاهرة . أمرت المحكمة بضم الاستئناف الثاني للأول ليصدر فيها حكم واحد . دفعت المطعون عليها الأولى بعدم قبول الدعوى لعدم اختصاص مالك السيارة أمام محكمة أول درجة . وفي ١٩٧٥/١١/١٧ حكمت المحكمة في الاستئناف ١٩٥ سنة ٩٢ ق - بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى رقم ١٠٦٩ سنة ٧٤ كلى جنوب القاهرة ، وفي الاستئناف رقم ٥١٢٣ سنة ٩١ ق رفضه . طعن الطاعنة وهذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طالبت فيها برفض الطعن .



وحيث إن مما تنعاه الطاعة بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك نقول أنه لما كانت المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات صريحة في أن المضرور أن يرفع دعوى مباشرة على المؤمن الذي يلزم بدفع مبلغ التعويض الذي يحكم به قضائيا مهما بلغت قيمته إلى صاحب الحق فيه مباشرة ولم تشترط أن يعتمد حكم قضائي بالتعويض قبل المؤمن له لأن المشرع أخضع دعوى المضرور المباشرة قبل المؤمن للتقادم الخاص وهذا دليل على اقتضائه أن يكون المؤمن له غير ممثل في الدعوى فأعطى المؤمن حق الدفع بالتقادم الخاص الذي كان له قبل المؤمن له ولأن القول بأشترط تمثيل المؤمن له في الدعوى المباشرة وإلا كانت غير مقبولة يجعل دعوى المضرور قبل المؤمن غير مباشرة وتابعة للدعوى التي ترفع على مالك السيارة ويتفق بذلك فرض المشرع من تقريرها بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى وهي الدعوى المباشرة المقررة للمضرور لعدم تمثيل المؤمن له فيها أو صدور حكم قضائي بالتعويض سابق على رفعها يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أن المشرع في المادة السادسة من القانون رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور أوجب على كل من يطلب ترخيصا لسيارة أن يقدم وثيقة تأمين غير محدده القيمة — عن الحوادث التي تقع منها واستكمالاً للغرض من هذا النص وضمناً لحصول المضرور على حقه في التعويض الجابر للضرر فقد أصدر القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارة ونص بالفقرة الأولى من المادة الخامسة على إلزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو أى أصابة بدنية تلحق بأى شخص من حوادث السيارات كما قررت المواد ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ من القانون المذكور حتى المؤمن في الرجوع له لاسترداد ما يكون قد دفعه من تعويض أخل الأخير بما يكون قد فرضه الأول عليه من واجبات معقولة وقيود على استعمال السيارة وقيادتها وكذا إذا ثبت أن التأمين قد عقد بنسأء على أدلاء المؤمن له ببياناته كاذبة أو إخفاء وقائع جوهرية تؤثر



في قبول المؤمن تغطية الخطر أو على سعر التأمين أو شروط أو استخدام السيارة في أغراض لا تبيحها الوثيقة واجازت المؤمن أيضا إذا التزم أداء التعويض في حالة وقوع المسؤولية المدنية على غير المؤمن له وغير من صرح له بقيادة سيارة أن يرجع على المسئول عن الأضرار لاسترداد ما يكون قد أداء من تعويض على أن لا يترتب على حق الرجوع المقرر للمؤمن طبقا للأحكام سالفة الذكر أي مساس بحق المضرور قبله . ومفاد ذلك أن للمضرور من الحادث الذي يقع من سيارة مؤمن عليها إجباريا أن يرجع على شركة التأمين بدعوى مباشرة لاقتضاء التعويض عن الضرر الذي أصابه نتيجة الحادث مستمدا حقه في ذلك من نصوص القانون المشار إليها آنفا دون اشتراط أن يستصدر أولا حكما بتقرير مسؤولية المؤمن له عن الحادث وتحديد مبلغ التعويض المستحق عنه ودون ضرورة لاختصاص المؤمن له في الدعوى ذلك أن التزام المؤمن طبقا للأحكام سالفة الذكر يمتد إلى تغطية المسؤولية عن أفعال المؤمن له ومن يسأل عنهم من الأشخاص غير المصرح لهم بقيادة السيارة المؤمن عليها على حد سواء ومن ثم فإن التزام شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض المضرور لا يستلزم سوى أن تكون السيارة التي وقع منها الحادث مؤمنا عليها لديها وإن تثبت مسؤولية قائدها عن الضرر سواء كان تابعا للمؤمن له أو غير تابع صرح له بقيادتها أو لم يصرح إذا لا أثر لذلك بالنسبة لدعوى الرجوع المقررة للمؤمن دون أن يمتد إلى حق المضرور قبل الأخير . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى قبل شركة التأمين المطعون عليها الأول على أساس أن المؤمن له لم يختصم كمستول عن الحقوق المدنية في اللجنة ٧٤٠ سنة ١٩٧٣ حلوان ولم تثبت مسؤوليته عن تعويض الضرر ومقداره بحكم قضائي أو ينضم في الدعوى المسائله لاقرار مبدأ مسؤوليه ومقدار التعويض وذلك رغم ثبوت وقوع الحادث الذي نشأ عنه الضرر من السيارة المؤمن عليها إجباريا لدى المطعون عليها الأولى بالحكم النهائي الصادر في اللجنة ٧٤٠ سنة ١٩٧٣ حلوان فإنه يكون مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محمد حمدي السعيد

رقم الإيداع بدار الكتب ٧٩/٤٧٦٢

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

---

٤٢٩٦-١٠٧٩٠١٤٨٢



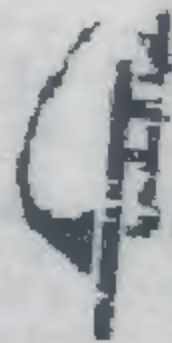












Bibliotheca Alexandrina



0542364